

فهرست السنة التاسعة

البحث والمقالات

- ١ — بحث في قوة الحكم الشرعي امام محكمة الجنج فيما يختص بالشهادة التي اسند اليها « لحضرة الاستاذ مرقص بك فهمي المحامي » (عدد ٢٤١ - ص - ١)
- ٢ — بحث في مدى سيادة الدولة في المسائل الجنائية { « لحضرة الاستاذ محمد بك عبد المنعم رياض المحامي بقسم قضايا وزارة الاشغال ومدرس القانون الدولي بالمدرسة الحرية » (عدد ٣ - ص - ١٥٩)
- ٣ — تعليقات للاستاذ . ر . ديموج على احكام المحاكم المختلطة (عدد ٣ - ص - ٢٧٤)
- ٤ — بحث في الشفعة واستثنائها المشترى الشفيع بالصفقة دون الشفعة الشركاء معه في الشيوع { « لحضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا » (عدد ٥٤٤ - ص - ٤٥٩)
- ٥ — بحث في سقوط الحكم الغيابي « لحضرة الاستاذ عبد العزيز محمد المحامي » (عدد ٦ - ص - ٤٨١)
- ٦ — تعليقات للاستاذ . ر . ديموج على احكام المحاكم المختلطة (عدد ٦ - ص - ٥٧٨)
- ٧ — بحث في الاوامر الادارية واختصاص المحاكم بالفائتها « لحضرة الاستاذ محمد صبرى ابو علم » (عدد ٧ - ص - ٥٩١)
- ٨ — بقية البحث المذكور قبله ومرتبطة به بحث آخر وهو تأثير صدور الدستور في مصر على قانون المطبوعات « لحضرة الاستاذ محمد صبرى ابو علم » (عدد ٨ - ص - ٧٠٣)

- | | | | |
|---------------------|---|---|------|
| (عدد ٩ - ص ٩٢١) | { | <p>بحث في قيمة الاعترافات والاقارات والغش</p> <p>الموجب للالتماس « لحضرة الاستاذ كامل صدقي</p> <p>بك المحامي »</p> | - ٩ |
| (عدد ٩ - ص ٩٣٢) | { | <p>بحث في تسجيل عرائض التعاوى وتأثيره بالنسبة</p> <p>للغير « لحضرة الاستاذ ملاك كامل افندي المحامي »</p> | - ١٠ |
| (عدد ١٠ - ص ١٠٣٥) | { | <p>بحث في هل يعتبر ثمن السماد من حقوق الامتياز</p> <p>على ثمن المحصول « لحضرة الاستاذ طه بك السيد</p> <p>باقلام قضايا الحكومة »</p> | - ١١ |



ا - ب	ا - ث
١ اب . ولى شرعى . شراؤه عقار للقاصر . اشتراط عدم التصرف . تقيد الولى به	٧ اثبات بالبينه . عدم جوازه . التمسك بذلك قبل سماع الشهود . سقوط الحق فيه
٢- (استئناف مصر — ٢٥ مارس سنة ١٩٢٩ عدد ٧ ص ٦٣٢ نمرة ٣٩٦) ابطال المرافعة . استئناف . جواز قانون اهلى - دون المختلط . استئناف . رفعه من أحد المتضامنين يفيد الباقيين مادة ٣٦٦ مرافعات اهلى	٨ (نقض اهلى — ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨ عدد ١ و ٢ ص ١٠ نمرة ١) اثبات بالبينه . جوازها . مانع ادبى . طول الخدمة
(استئناف مصر — ٧ فبراير سنة ١٩٢٩ عدد ٤ و ٥ ص ٣٨٣ نمرة ٢١٥)	٩ (استئناف مصر — ١٥ فبراير سنة ١٩٢٨ عدد ١ و ٢ ص ٤٨ نمرة ٢٧) اثبات بالبينه . زوجية مستقبله . مانع ادبى من الحصول على كتابة
ا - ت	١٠ (استئناف مصر — ١٧ ابريل سنة ١٩٢٨ عدد ١ و ٢ ص ٥٣ نمرة ٣٣) اثبات بالبينه . غش . تاريخ عرقى . حجته (استئناف مصر — ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٨ عدد ١ و ٢ ص ٧٠ نمرة ٤٧)
٣ اتعاب . وكيل اشغال . تخفيض (استئناف روان — ٢٦ اكتوبر سنة ١٩٢٨ عدد ٣ ص ٢٨٠ نمرة ١٧٧) ٤ اتعاب محاماه . قلم الكتاب . تحصيلها للحكومة . صفته	١١ اثبات بالبينه . مواد تجارية . حرية القاضى . قبول . رفض
٥ (استئناف مصر — ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٩ عدد ٦ ص ٥١٢ نمرة ٣٠٥) اتعاب خير . أمر تقدير . معارضة . جواز المعارضة فى المعارضة . اتعاب . مصاريف انتقال . وجوب اتخاذ محل مختار فى دائرة المحكمة المقرر فيها	١٢ (الزقازيق الكلية الأهلية — ٢ ابريل سنة ١٩٢٩ عدد ٧ ص ٦٦٨ نمرة ٤١٩) اثبات بالكتابة . شروطه . اثبات بالبينه . ضياع السند
٦ (استئناف مصر — ٢٨ مارس سنة ١٩٢٩ عدد ٧ ص ٦٣٧ نمرة ٤٠١) اتلاف منقول . نهب . قوة اجبارية . معناها . مادة ٣٢٠ ع	١٣ (الزقازيق الكلية الأهلية — ٢٠ يناير سنة ١٩٢٩ عدد ٤ و ٥ ص ٤١٦ نمرة ٢٢٦) اثبات بالكتابة . محضر . انكار التوقيع عليه
(مصر الكلية الأهلية — قرار حالة — ٦ مارس ١٩٢٨ عدد ٦ ص ٥٣٠ نمرة ٣٢٣)	(استئناف مصر — ٢٢ ابريل سنة ١٩٢٩ عدد ٩ ص ٩٨٧ نمرة ٥٣٢)

١٤	اثبات تاريخ . طرق معينة . المادة ٢٢٩ مدنى . القانون الفرنسى	١٩	اجارة . تلف بالعين المؤجرة . بفعل غير المستأجر . مسئولية
	(الرقازيق الكلية الأهلية — ٢٠ مارس سنة ١٩٢٩ عدد ٨ ص ٨٩٠ نمرة ٤٨٦)		(نقض فرنسا — ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٧ عدد ٣ ص ٢٧٨ نمرة ١٧٠)
١٥	اثبات تاريخ . طرقه . المادة ٢٢٩ . ليست على سبيل الحصر . مستأجر . تفضيله على آخر . وضع يد . حسن نية	٢٠	اجارة . فسخ . بطلان . تقدير قيمة الدعوى . اختصاص
	(الاسكندرية الكلية الأهلية — ٢٥ يونيو سنة ١٩٢٩ عدد ١٠ ص ١١٢٢ نمرة ٦٠٧)		(استئناف مصر — ١٣ يناير سنة ١٩٢٩ عدد ٤ ص ٥٠٤ نمرة ٢٠٣)
	اثبات (انظر التماس نمرة ١٢٢)	٢١	اجارة مجددة . مستأجران . عقد ثابت التاريخ . امبقية
	اثبات (انظر تصرفات نمرة)		(منوف الجزئية — ١٥ يونيو سنة ١٩٢٧ عدد ٤ ص ٥٤٠ نمرة ٢٥١)
١٦	اثراء . عدم حصول قيامه بالفعل . حسن نية . حكم . عدم جواز الرد	٢٢	اجارة . أشياء مؤجرة . استحالة الانتفاع مستأجر . اجارة . فسخها قبل نهاية المدة . تعويض
	(استئناف مصر — ٣٠ ابريل سنة ١٩٢٩ عدد ٩ ص ٩٨٩ نمرة ٥٣٥)		(استئناف مختلط — ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٨ عدد ٤ ص ٥٠٤ نمرة ٢٥٩)
	١ - ج	٢٣	اجارة اشخاص . طرد فى وقت غير لائق . حقوق المستخدم المختلفة . تعويض . أساسه . حدوده
١٧	اجارة . وقف . غبن فاحش . لا بطلان تطبيق قواعد القانون المدنى		(استئناف مختلط — ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٨ عدد ٤ ص ٥٠٤ نمرة ٢٦٥)
	(طنطا الكلية الاهلية — ١٩ مارس سنة ١٩٢٨ عدد ١ ص ٢٠١ نمرة ٦٣)	٢٤	اجارة . مدتها . اساءة استعمال المحل المؤجر
١٨	اجارة . فسخ العقد . تنقيص الاجرة . قانون تحديد المساحة التى تزرع		(جرجا الجزئية — ١١ فبراير سنة ١٩٢٩ عدد ٦ ص ٥٦٩ نمرة ٣٤٥)
	(استئناف مصر — ١٧ ديسمبر سنة ١٩٢٨ عدد ٣ ص ٢٢٧ نمرة ١٣١)	٢٥	اجارة مجددة . انتهاؤها . اذار . لاضرورة استمرار . وضع يد المستأجر . متى يكون تجديدأ . بذر البرسيم بعلم المؤجر

احكام البيع	لايعد رضاء . اجارة منتهية . الحكم
(انظر اقرار نمرة ١١٠)	باتهمائها لافسحها
أحوال شخصية	(منوف الجزئية — ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٨ عدد ٨ ص ٩٠٠ نمرة ٤٩٣)
(انظر اختصاص نمرة ٣٧)	٢٦ اجارة . عقد مؤبد . تحريمه . نظام عام
أحوال شخصية	(نقض و ابرام فرنسا — ٣٠ مارس سنة ١٩٢٩ عدد ١٠ ص ١١٣٨ نمرة ٦٣٠)
(انظر اختصاص ٣٩)	٢٧ اجراءات محاكمة . عدم الطعن فيها
أ - خ	امام المحكمة الاستئنافية . عدم جواز
اختصاص . دوطه	التظلم امام محكمة النقض الخ
(استئناف مصر — ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٨ عدد ١ و ٢ ص ٦٣ نمرة ٤١)	(نقض أهلى — ٢١ فبراير سنة ١٩٢٩ عدد ٧ ص ٦٠٧ نمرة ٣٧٥)
٣١ اختصاص المحاكم الاهلية . دعوى	٢٨ اجراءات محاكمة امام محكمة أول درجة
بطلان اجراءات نزع الملكية . عدم	الطعن فيها امام محكمة النقض . عدم
اعلان الحائز . عقار مرهون لاجنبى	جواز
(استئناف مصر — ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢٨ عدد ١ و ٢ ص ٦٧ نمرة ٤٥)	(نقض أهلى — ١١ ابريل سنة ١٩٢٩ عدد ٩ ص ٩٤٥ نمرة ٥١٣)
٣٢ اختصاص المحاكم الاهلية . مصلحة	٢٩ اجراءات نشر و لصق . الزام قلم الكتاب
اجنبية . قضيتها	بها . عدم مسئوليته . وفاة أحد الخصوم
(استئناف مصر — ٢٦ يناير سنة ١٩٢٩ عدد ٤ و ٥ ص ٣٧٩ نمرة ٢١١)	بطلان الاجراءات بالنسبة له . بطلان
٣٣ اختصاص المحاكم الاهلية . نزع ملكية	نسبى . لا يتمسك به الا ورثة المتوفى
عقار . رهن لاجنبى لاحق . لا يحول	(استئناف اسوط — ١٥ مايو سنة ١٩٢٩ عدد ٨ ص ٨٦٩ نمرة ٤٨٠)
دون اختصاص المحاكم الاهلية . المادة	٣٠ احراز افبوت . ناتج زراعة . قبل
١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية	تحريرا . احرازه . جريمة
(استئناف مصر — ١٢ فبراير سنة ١٩٢٩ عدد ٤ و ٥ ص ٣٩٠ نمرة ٢١٧)	(اسوط الكلية الاهلية — ٢ يناير سنة ١٩٢٨ عدد ٣ ص ٢٧١ نمرة ١٦٨)
٣٤ اختصاص المحاكم الاهلية . معارضة	
في تنبيه نزع الملكية . الدين بين وطنيين	

٤٠	اختصاص . محكمة جزئية . مختصة اتفاقا (استئناف مصر — ١٥ فبراير سنة ١٩٢٨ عدد ٢٥١ ص ٤٧ نمرة ٢٦)	العين مرهونة لاجنبي . اجراءات نزاع الملكية . امام المحاكم المختلطة (١- استئناف مصر — ١٨ فبراير سنة ١٩٢٩ عدد ٦ ص ٥٠٨ نمرة ٣٠١)	٣٦
٤١	اختصاص . قاضي جزئي . مرسوم ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥ . حكم غيابي . مضي ستة شهور	مرهون لاجنبي . سلطة القضاء المستعجل اثبات حاله . رفضها . حكم مشمول بالنفاذ . تعيين خبير . الحضور امامه . لا يعد قبولا للحكم (استئناف مختلط — ١٣ يونيو سنة ١٩٢٨ عدد ٢٥١ ص ١٢٦ نمرة ٨٠)	
٤٢	اختصاص . محكمة جنايات . مجرم معتاد الاجرام . السجن عقوبة جنائية (نقض أهلي — ٢١ فبراير سنة ١٩٢٩ عدد ٧ ص ٦٠٨ نمرة ٣٧٧)	اختصاص محاكم الاحوال الشخصية . حكم خارج اختصاصها . أثره امام المحاكم الاخرى جنسية . عدم معرفتها . اختصاص . تضامن . خلو منطق الحكم . اسباب (استئناف مختلط — ١٤ يونيو سنة ١٩٢٨ عدد ٢٥١ ص ١٢٧ نمرة ٨٢)	٣٧
٤٣	اختصاص . تعويض . دعوى ضد احدى مصالح الحكومة . دعوى شخصية (استئناف مصر — ٣٠ ابريل سنة ١٩٢٩ عدد ٩ ص ٩٩٥ نمرة ٥٣٨)	اختصاص المحاكم الاهلية . حكم البطركخانة . تقرير نفقة . حكم المحكمة الشرعية بالبطالان . تنازل عن النفقة (الاسكندرية الكلية الاهلية — ٢١ ابريل سنة ١٩٢٩ عدد ٨ ص ٨٩٥ نمرة ٤٩١)	٣٨
٤٤	اختصاص . محاكم الحكومة . مقاضاة وزارة الاوقاف ائامها (طنطا الكلية الاهلية — ٢٤ ابريل سنة ١٩٢٩ عدد ١٠ ص ١٠٩٣ نمرة ٥٩٦)	اختصاص المحاكم الجنح . الفصل في الجنايات المحالة اليها . قانون ١١٩ اكتوبر سنة ١٩٢٥	
٤٥	اختصاص . محاكم الجنح . الفصل في الجنايات المحالة اليها . قانون ١١٩ اكتوبر سنة ١٩٢٥	اختصاص . محاكم الجنح . حكم عدم الاختصاص . جنسية الواقعة . عدم جواز الاحالة اليها . قانون ١١٩ اكتوبر سنة ١٩٢٥	
٤٦	اختصاص . جنسية الواقعة . عدم جواز الاحالة اليها . قانون ١١٩ اكتوبر سنة ١٩٢٥	اختصاص المحاكم المختلطة . مسائل الاحوال الشخصية . احالة . القانون اليوناني . حجر . تقارير الخبراء . قيمتها (استئناف مختلط — ١٣ مارس سنة ١٩٢٨ عدد ٦ ص ٥٧٤ نمرة ٣٤٩)	٣٩

٤٧	اختصاص . حق الاختصاص . دعوى بطلب محوه . عبء الإثبات . اعلان الدعوى . موضوع الطلب . التزام . حاله . (استئناف مختلط — ٨ ابريل سنة ٩٢٨ عدد ٦ ص ٥٧٥ نمرة ٣٥٤)
٥٢	اختلاس أشياء محجوز عليها . في حكم السرقة . معناه . حاله (النيا السكية الأهلية — ١٧ فبراير سنة ٩٢٩ عدد ٧ ص ٦٧٩ نمرة ٤٢٩)
٥٣	اختلاس أشياء محجوز عليها . تبديد ثمن المحصولات (استئناف مختلط — ٢٧ مايو سنة ٩٢٩ عدد ١٠ ص ١١٣٦ نمرة ٦٢٥)
٥٤	اختصاص (انظر زواج) اختصاص (انظر أمر إدارى ١٢٧)
٥٥	اختلاس . المادة ٩٧ ع طرق الإثبات سلطة محكمة الموضوع (نقض أهلى — ٢٧ ديسمبر سنة ٩٢٨ عدد ٤ و ٥ ص ٣٤٥ نمرة ١٨٢)
٥٦	اختلاس . تعدد المبالغ المختلصة . عدم تعدد الجريمة . الحكم بالغرامة والرد . عقوبة تكميلية . تتبع العقوبة الاصلية (مصر السكية الأهلية — قرار إمالة — ٢٨ فبراير سنة ٩٢٨ عدد ٦ ص ٥٢٨ نمرة ٣٢١)
٥٧	اختلاس . أموال اميرية . أموال مجالس المديریات . عقاب . المادة ٩٧ ع (نقض أهلى — ٢١ فبراير سنة ٩٢٩ عدد ٧ ص ٦٠٩ نمرة ٣٧٨)
٥٨	اختلاس . رد المبلغ المختلس . لا يمنع وقوع الجريمة . سلطة قاضى الموضوع (نقض أهلى — ٩ مايو سنة ٩٢٩ عدد ١٠ ص ١٠٥٥ نمرة ٥٦٩)
٥٩	اختلاس أشياء محجوز عليها . تبديد ثمن المحصولات (استئناف مختلط — ٢٧ مايو سنة ٩٢٩ عدد ١٠ ص ١١٣٦ نمرة ٦٢٥)
٥٠	اختلاس . أموال اميرية . أموال مجالس المديریات . عقاب . المادة ٩٧ ع (نقض أهلى — ٢١ فبراير سنة ٩٢٩ عدد ٧ ص ٦٠٩ نمرة ٣٧٨)
٥١	اختلاس . رد المبلغ المختلس . لا يمنع وقوع الجريمة . سلطة قاضى الموضوع (نقض أهلى — ٩ مايو سنة ٩٢٩ عدد ١٠ ص ١٠٥٥ نمرة ٥٦٩)
٥٢	اختلاس أشياء محجوز عليها . في حكم السرقة . معناه . حاله (النيا السكية الأهلية — ١٧ فبراير سنة ٩٢٩ عدد ٧ ص ٦٧٩ نمرة ٤٢٩)
٥٣	اختلاس أشياء محجوز عليها . تبديد ثمن المحصولات (استئناف مختلط — ٢٧ مايو سنة ٩٢٩ عدد ١٠ ص ١١٣٦ نمرة ٦٢٥)
٥٤	اختصاص (انظر زواج) اختصاص (انظر أمر إدارى ١٢٧)
٥٥	اختلاس . المادة ٩٧ ع طرق الإثبات سلطة محكمة الموضوع (نقض أهلى — ٢٧ ديسمبر سنة ٩٢٨ عدد ٤ و ٥ ص ٣٤٥ نمرة ١٨٢)
٥٦	اختلاس . تعدد المبالغ المختلصة . عدم تعدد الجريمة . الحكم بالغرامة والرد . عقوبة تكميلية . تتبع العقوبة الاصلية (مصر السكية الأهلية — قرار إمالة — ٢٨ فبراير سنة ٩٢٨ عدد ٦ ص ٥٢٨ نمرة ٣٢١)
٥٧	اختلاس . أموال اميرية . أموال مجالس المديریات . عقاب . المادة ٩٧ ع (نقض أهلى — ٢١ فبراير سنة ٩٢٩ عدد ٧ ص ٦٠٩ نمرة ٣٧٨)
٥٨	اختلاس . رد المبلغ المختلس . لا يمنع وقوع الجريمة . سلطة قاضى الموضوع (نقض أهلى — ٩ مايو سنة ٩٢٩ عدد ١٠ ص ١٠٥٥ نمرة ٥٦٩)
٥٩	اختلاس أشياء محجوز عليها . تبديد ثمن المحصولات (استئناف مختلط — ٢٧ مايو سنة ٩٢٩ عدد ١٠ ص ١١٣٦ نمرة ٦٢٥)
٥٠	اختلاس . أموال اميرية . أموال مجالس المديریات . عقاب . المادة ٩٧ ع (نقض أهلى — ٢١ فبراير سنة ٩٢٩ عدد ٧ ص ٦٠٩ نمرة ٣٧٨)
٥١	اختلاس . رد المبلغ المختلس . لا يمنع وقوع الجريمة . سلطة قاضى الموضوع (نقض أهلى — ٩ مايو سنة ٩٢٩ عدد ١٠ ص ١٠٥٥ نمرة ٥٦٩)

٥-١

ادارة

(انظر أمر إدارى نمرة ١٣٨)

٥-٢

٥٦	ازالة حد . مادة ٣١٣ ع - الحد غير معترف به ولم يحصل ازالته جميعه . لا عقاب (محكمة الزقايق السكية الأهلية — ٣ ابريل سنة ١٩٢٨ عدد ٢٤١ ص ١٠٥ نمرة ٦٦)
----	---

على محضر الصلح . ليس حكماً قاطعاً

في خصومة

(الزقازيق الكلية الاهلية — ١٠
يناير سنة ٩٢٩ عدد ٧ ص ٦٦٠
نمرة ٤١٤)

استئناف فرعى . قبول الحكم . بعدأو

قبل الاستئناف الاصلى سواء

(استئناف مصر — ٧ مايو سنة ٩٢٨
عدد ٣ ص ٢٢٢ نمرة ١٢٥)

استئناف فرعى . جواز

(الزقازيق الكلية الأهلية — ١٧
مارس سنة ٩٢٩ عدد ٦ ص ٥٤٥
نمرة ٣٣٢)

استئناف فرعى . جواز رفعه لحين قفل

باب المرافعة

(استئناف مصر — ١٦ ابريل سنة
٩٢٩ عدد ٨ ص ٨٥٩ نمرة ٤٧٥)

استئناف . نصابه . تقدير المصاريف .

استئناف فرعى . شروط قبوله

(الزقازيق الكلية الأهلية — ٢٣
يناير سنة ٩٢٩ عدد ٥٠٤ ص ٤١٧
نمرة ٢٣٧)

استئناف . نصابه

(بنى سويف الكلية الأهلية — ٥
سبتمبر سنة ٩٢٨ عدد ٥٠٤ ص ٤٢٨
نمرة ٢٤٤)

استئناف . نصاب . مند واحد . تعدد

الخصوم

(استئناف مصر — ٢٥ ديسمبر سنة
٩٢٨ عدد ٣ ص ٢٣١ نمرة ١٣٥)

أ - س

٥٧ استئناف . طلبات ملحقه . ليست

طلبات جديدة . سائق سيارة . خطؤه

مسئولية الحكومة

(استئناف مصر — ١٢ فبراير سنة
٩٢٨ عدد ٢٠١ ص ٤١ نمرة ٢٤)

٥٨ استئناف . قرار الايقاف . جوازه استئنافه .

ميعاده . معارضة فى التنيه . أثرها فى

اجراءات البيع . سلطة قاضى اليوع فى

تقدير دعوى الاستحقاق

(استئناف اسيوط — ٢٧ نوفمبر سنة
٩٢٨ عدد ٢٠١ ص ٨٠ نمرة ٥٢)

٥٩ استئناف . مواد الجنج . ميعاده .

معارضة فى الرسوم . ميعاد استئناف

الحكم فيها

(مصر الكلية الاهلية — ١٣ فبراير
سنة ٩٢٨ عدد ٢٠١ ص ٨٨ نمرة ٥٥)

٦٠ استئناف . حكم صادر على خلاف حكم

سابق . شروطه . حكم تزوير . نصاب .

استئنافه

(اسيوط الكلية الأهلية — ١١
يناير سنة ٩٢٨ عدد ٢٠١ ص ١١١
نمرة ٧٠)

٦١ استئناف . حكم صادر على خلاف

حكم سابق . شروطه . حكم المصادقة

الاكراه البدني. تنفيذ الحكم بمبلغ مالي.

جوازه

(استئناف كان — ٢٥ نوفمبر سنة ٩٢٨ عدد ٣ ص ٢٧٨ نمرة ١٦٩)

استئناف . مسألة اختصاص . دفع

مبالغ بعد الاستئناف . تنازل ضمنى

عن الاستئناف . عدم جواز . محكمة

أول درجة . تخفيض المبلغ المطلوب .

احالة الى القاضي الجزئى

(استئناف مختلط — ٧ نوفمبر سنة ٩٢٨ عدد ٤ ، ٥ ص ٤٥٢ نمرة ٢٦١)

استئناف . وفاة المستأنف أثناء حجز

الدعوى للحكم . إيقاف

(استئناف مصر — ١٠ مارس سنة ٩٢٩ عدد ٦ ص ٥١٥ نمرة ٣١٠)

استئناف . حكم تمهيدى . قانون ٥

فبراير سنة ١٩٢٥

(مصر الكلية الأهلية — ٢٧ فبراير سنة ٩٢٨ عدد ٦ ص ٥٢٧ نمرة ٣٢٠)

استئناف . وجوب قيده . قبل الجلسة ٤٨

ساعة . عدم امتداد هذا الميعاد بسبب .

الاعياد

(استئناف مصر — ١٧ مارس سنة ٩٢٩ عدد ٦ ص ٥١٨ نمرة ٣١٣)

استئناف . انذار بقيده . عدم اتخاذ

المستأنف محلاً مختاراً . اعلانه لقلم

الكتاب . حالة علم المنذر بمجل اقامة

المستأنف

(أسبوط الكلية الاهلية — ٨ فبراير سنة ٩٢٨ عدد ٦ ص ٥٤١ نمرة ٣٣٠)

٦٨ استئناف . تنبيه نزع الملكية . الحكم

فى المعارضة

(استئناف اسبوط — ٥ ديسمبر سنة ٩٢٨ عدد ٣ ص ٢٤١ نمرة ١٤٤)

٦٩ استئناف . حكم نزع الملكية . تعرضه

لتطبيق قانون الخمسة افدنة . جواز

استئنافه . مزارع . اشتغاله بحرفة أخرى .

انطباق قانون الخمسة افدنة

(استئناف اسبوط — ١٨ ديسمبر سنة ٩٢٨ عدد ٣ ص ٢٤٧ نمرة ١٤٨)

٧٠ استئناف . ميعاد . مبدأ سريانه . حجز

عقارى . صحته . بطلانه . قاضى الامور

المستعجلة . عدم اختصاصه : حجز

عقارى . عقارات مؤجرة . حراسة .

ظروف الحال . مسوعات

(استئناف مختلط — ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٨ عدد ٤ ، ٥ ص ٤٥٢ نمرة ٢٦٢)

٧١ استئناف . حكم مرمى مزاد . المادة

٥٨٦ مرافعات

(استئناف مصر — ١٤ فبراير سنة ٩٢٩ عدد ٦ ص ٥٠٨ نمرة ٣٠٠)

٧٢ استئناف . قبوله . الحكم الابتدائى .

غيابى . حضورى . المادة ٣٥١ مرافعات

(مصر الكلية الأهلية — ١٢ ديسمبر سنة ٩٢٨ عدد ٣ ص ٢٥٧ نمرة ١٥٩)

٧٣ استئناف . طلبات جديدة . طلب

- ٧٩ استئناف . انذار بقيده لقلم الكتاب
عدم اتخاذ المستأنف محلاً مختاراً بمقر المحكمة
(اسبوط الكلية الاهلية — ٨ فبراير سنة ٩٢٨ و ٢٧ مارس سنة ٩٢٩ عدد ٦ ص ٥٤٦ نمرة ٣٣٣ ، ٣٣٤)
- ٨٠ استئناف . قيده ٤٨ ساعة . عطلة . لا امتداد . مادة ٣٦٣ مرافعات
(استئناف مصر — ١٨ مارس سنة ٩٢٩ عدد ٧ ص ٦٢٦ نمرة ٣٩٠)
- ٨١ استئناف . انذار بقيده . مواعيد المسافة . مراعاته . دعوى مصلحة . تصرف أثناء النزاع
(استئناف اسبوط — ٣٠ يناير سنة ٩٢٩ عدد ٧ ص ٦٤٤ نمرة ٤٠٦)
- ٨٢ استئناف . انذار بقيده . ميعاد ٨ أيام . عدم علم المشتري بسبب الاستحقاق : أثره اشتراط عدم الضمان
(اسبوط الكلية الاهلية — ٢٩ مارس سنة ٩٢٨ عدد ٧ ص ٦٧١ نمرة ٤٢٣)
- ٨٣ استئناف . انذار بقيده . ميعاد ٨ أيام شروطه . الخ
(استئناف مصر — ٢٠ مايو سنة ٩٢٩ عدد ١٠ ص ١٠٨٣ نمرة ٥٨٨)
- ٨٤ استئناف . حكم غيابي . حكم في المعارضة سقوط استئناف النيابة . عن الحكم الغيابي
(نقض اهلي — ١٤ فبراير سنة ٩٢٩ عدد ٧ ص ٦٠٤ نمرة ٣٧٣)
- ٨٥ استئناف . الاعتراف ببعض المدعى به تأثيره في جواز الاستئناف . معناه
(اسبوط الكلية الاهلية — ٢٩ فبراير سنة ٩٢٨ عدد ٧ ص ٦٧٠ نمرة ٤٢٢)
- ٨٦ استئناف . دعوى تزوير . محكمة ابتدائية . هيئة استئنافية . عدم جواز استئناف الحكم الصادر فيها
(استئناف مصر — ٢٥ مارس سنة ٩٢٩ عدد ٨ ص ٨٤٧ نمرة ٤٦٤)
- ٨٧ استئناف . عدم جوازه . تنازل ضمنى عن الدفع بذلك
(استئناف مصر — ٣١ مارس سنة ٩٢٩ عدد ٨ ص ٨٥٢ نمرة ٤٦٨)
- ٨٨ استئناف . وفاة الخصم المحكوم عليه اعلان الحكم للورثة ، نتائج . شروطه مدة الاستئناف
(نقض و ابرام فرنسا — ١٧ ابريل سنة ١٩٢٩ عدد ١٠ ص ١١٣٨ نمرة ٦٢٩)
- ٨٩ استئناف . درجات القضاء . حق انزعاع الدعوى . الناء لعدم الاختصاص اجراء تحقيق . بطلان
(نقض و ابرام فرنسا — ٢٦ ديسمبر سنة ٩٢٨ عدد ٩ ص ١٠٢٤ نمرة ٥٥٨)
- ٩٠ استئناف . عريضة استئناف . معلن

٩٧ استرداد حيازة . اغتصاب بالقوة أو

بالخدعة . السنة . احتسابها

(بنى سويف الكلية الاهلية — ١٢
ديسمبر سنة ٩٢٨ عدد ٣ ص ٢٦٨
نمرة ١٦٧)

٩٨ استرداد حيازة . دعوى . شروطها .

القضاة ان المصرى والفرنسى

(الزقازيق الكلية الاهلية — ١٣
فبراير سنة ٩٢٩ عدد ٩ ص ١٠٠٩
نمرة ٥٤١)

استعمال ورقة مزورة

(انظر سريان المدة ٣٢٣)

استلاب الرضا

(انظر دعوى ٣٠٢)

ا - ش

٩٩ اشكال فى التنفيذ . قاضى الامور

المستعجلة . اختصاص . سند تنفيذى الخ

(استئناف مختلط — ٧ نوفمبر سنة
٩٢٨ عدد ٤ و ٥ ص ٤٥١ نمرة ٢٦٠)

ا - ع

١٠٠ اعانات . وزارة المعارف . مدارس اهلية

منحة . عدم جواز الحجز عليها

(الموسيقى الجزئية — ٢٣ ابريل سنة
٩٢٩ عدد ٧ ص ٦٨٧ نمرة ٤٢٤)

١٠١ اعتراف . اثبات وراثه . صلح . عدم

جوازه نظاما

(استئناف مصر — ٢٩ يناير سنة
٩٢٩ عدد ٤ و ٥ ص ٤٨١ نمرة ٢١٣)

اليه . محله مغلق اعلانه للمحافظة .

بطلان

(استئناف مختلط — ٢٤ اكتوبر
سنة ٩٢٨ عدد ٤ ، ٥ ، ٥٠٠
نمرة ٢٥٧)

٩١ استئناف . عريضة استئناف اعلانها .

محل معين . اعلان الحكم الابتدائى

(استئناف مصر — ٣ مارس سنة
٩٢٩ عدد ٦ ص ٥١٢ نمرة ٣٠٦)

٩٢ استئناف . قاضى هيئة استئنافية . تقرير

تلاوته . لوجه للطعن فيه

(نقض أهلى — ٤ ابريل سنة ٩٢٩
عدد ٨ ص ٨٣٦ نمرة ٤٥٨)

٩٣ استبدال الدين . شروطه

(شين الكونم الجزئية — ١٨
ديسمبر سنة ٩٢٨ عدد ٧ ص ٦٨٤
نمرة ٤٣١)

٩٤ استحقاق . دعوى اثناء اجراءات نزاع

الملكية اداريا . معارضة . قبول

(مصر الكلية الاهلية — ٢١ نوفمبر
سنة ٩٢٨ عدد ٣ ص ٢٥٥ نمرة ١٥٧)

٩٥ استجواب متهم . محكمة الجنج الاستئنافية .

لا بطلان

(نقض أهلى — ٢٥ ابريل سنة ٩٢٩
عدد ٩ ص ٩٥٢ نمرة ٥٢٠)

٩٦ استرداد حيازة . دعوى مستعجلة .

التعرض غصباً كالتعرض خلصة

(أسبوط الكلية الاهلية — ٢٦
يناير سنة ٩٢٨ عدد ١ ، ٢ ص ١١٩
نمرة ٧٣)

١ - غ

١٠٧ اغتصاب الاناث ١٠ كراه ادبي . تهجيل

الطلاق

(نقض أهلى — ٢٢ نوفمبر سنة ١٢٨٨
عدد ٢٥١ ص ٢٥٠ نمرة ١٤)

اغتصاب للسلطة

(انظر أمر إدارى نمرة ١٣٤٨)

اغواء

(انظر مسئولية نمرة)

١ - ف

١٠٨ افلاس . وقف انشاء المفلس . مادة

٢٣٧ تجارى . لا تنطبق . اختصاص

مدنى

(استئناف مختلط — ٢٠ يولييه
سنة ١٩٢٨ عدد ٢٥١ ص ٢٤٨ نمرة ٨٥)

١٠٩ افلاس . تصفية . بائع . حقوقه .

(استئناف باريس — ٢٩ نوفمبر سنة
١٩٢٨ عدد ٤٥٤ ص ٤٥٧ نمرة ٢٧٤)

افلاس

(انظر قضاء مدنى نمرة ٤١١)

١ - ق

١١٠ اقرار بدين . مرض الموت . قانون

مدنى . صحيح .

(الزقايق الكلية الأهلية — ٢٢
ديسمبر سنة ١٩٢٨ عدد ٣ ص ٢٥٧
نمرة ١٦٠)

١٠٢ اعتراف . اقرار . مسائل جنائية . مسائل

مدنية . مسألة موضوعية

(نقض أهلى — ٢١ مارس سنة ١٢٩٩
عدد ٨ ص ٨٢٤ نمرة ٤٤٦)

١٠٣ اعلان الحكم الابتدائى . لمأمور السجن

لابطلان

(نقض أهلى — ٨ نوفمبر سنة ١٢٨٨
عدد ٢٥١ ص ١٤٠ نمرة ٤)

١٠٤ اعلان . مندوب محضر . شاهدان

حكمة ذلك

(الزقايق الكلية الأهلية — ٢٦
ديسمبر سنة ١٩٢٨ عدد ٣ ص ٢٦٠
نمرة ١٦٢)

١٠٥ اعلان الاوراق . خلوها من

البيانات اللازمة قانونا . عدم النص على

البطلان . بيانات جوهرية . غير جوهرية

البطلان فى اعلان الحكم . أثره . أصل

الحكم

(النيابة الكلية الأهلية — ١٣ ابريل
سنة ١٩٢٩ عدد ٩ ص ١٠١٥ نمرة ٥٤٥)

١٠٦ اعلان الاوراق . جهة الادارة . معلن

اليه غائب . محل مغلق . ضابطه . عدم

اساءة استعمال حق المعلن

(استئناف مصر — ١٤ مايو سنة
١٩٢٩ عدد ١٠ ص ١٠٧٧ نمرة ٥٨٣)

ا-ل

١١٦ التزام طبعي . حالته . دعوى . شروطها

(استئناف مختلط — ٣ ديسمبر
سنة ٩٢٨ عدد ٦ ص ٥٧٦ نمرة ٣٥٥)

١١٧ التماس . اعلانه للمحل المختار . بطلان
صحيفته . زواله بالحضور .

(استئناف مصر — ٧ أبريل سنة
١٩٢٨ عدد ٢٠١ ص ٥٤ نمرة ٣٤)

١١٨ التماس . اهمال الفصل في دفع
موضوعي . عدم قبول الاستئناف شكلا .
سبب للالتماس .

(استئناف مصر — ٢٥ ديسمبر سنة
٩٢٨ عدد ٣ ص ٢٣٢ نمرة ١٣٦)

١١٩ التماس . عدم الفصل في طلب تعيين
خبير . ليس سبب للالتماس

(استئناف أسيوط — ٢٦ ديسمبر
سنة ٩٢٨ عدد ٣ ص ٢٥٠ نمرة ١٥١)

١٢٠ التماس . نظام عام : اوجه تقض .

(استئناف مصر — ٩ مايو سنة ٩٢٨
عدد ٥٤ ص ٣٩٢ نمرة ٢١٩)

١٢١ التماس . تعرض المحكمة . لا لم يطلبه
الخصم . حيثيات . لا منطوق

(الزقازيق الكلية الاهلية — ٣٠
يناير سنة ٩٢٩ عدد ٥٤ ص ٤٢٠
نمرة ٢٣٩)

١٢٢ التماس . تناقض في المنطوق . دعوى
تصحيح في شكل التماس . جوازه .

١١١ اقرار غير قضائي . عقد تمليك . أحكام

البيع . وارث . تصرفات المورث .
طعن .

(استئناف مصر — ٢٤ يناير سنة
٩٢٩ عدد ٥٥ ص ٣٧٧ نمرة ٢٠٩)

١١٢ اقرار بدين . صحة . تبرع . صحيح

(استئناف مصر — ١٩ مارس سنة
٩٢٩ عدد ٧ ص ٦٣١ نمرة ٢٩٥)

١١٣ اقرار . تسلط . تأثير . انعدام الرضا .
بطلان .

(استئناف أسيوط — ٨ مايو سنة
٩٢٩ عدد ٨ ص ٨٦٧ نمرة ٤٧٨)

١١٤ اقرار . جواز اثباته بالينة . اذا كان

الحق جائز اثباته بالينة . اقرار غير
قضائي . جواز الاخذ به . اقرار مركب .

جواز تجزئته .

(منوف الجزئية — ٢٥ ديسمبر سنة
٩٢٨ عدد ٨ ص ٩٠٤ نمرة ٤٩٦)

ا-ك

١١٥ اكراه . شدة الظروف الاقتصادية .

رضا . ليست اكراها .

(النقص الفرنسية — ٢٦ مارس سنة
٩٢٨ عدد ٢٥١ ص ١٣١ نمرة ٩٣)

اكراه أدبي .

(انظر اغتصاب نمرة ١٠٧)

دعوى تصحيح خطأ مادی . ظهوره .

في الأسباب .

(استئناف اسبوط — ٢٠ مارس سنة ١٩٢٩ عدد ٦ ص ٥٢٢ نمرة ٣١٧)

١٢٣ التماس . ورقة محجوزة بفعل الخصم .

شروط ذلك . الورقة المودعة لدى

أمين . لا تعتبر محجوزة بفعل الخصم .

(الرقازيق الكلية الأهلية — ٢ أبريل سنة ١٩٢٩ عدد ٧ ص ٦٦٦ نمرة ٤١٨)

١٢٤ التماس . غش . تأكيدات غير

صحيحة . لا تعتبر غشاً الا بشروط

معينة .

(استئناف مصر — ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٨ عدد ١ ص ٢٠١ نمرة ٤٤)

١٢٥ التماس . غش . ميعاده . ضرورة

اعلان الحكم .

(استئناف اسبوط — ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٨ عدد ٣ ص ٢٤٨ نمرة ١٤٩)

١٢٦ التماس . غش . شروطه

(استئناف مصر — ١٩ فبراير سنة ١٩٢٩ عدد ٦ ص ٥١٠ نمرة ٣٠٢)

١٢٧ التماس . غش من الأخصام . غير

مصحوب بطرق احتيالية . تأثيره .

قبول الالتماس .

(استئناف مصر — ١٨ مارس سنة ١٩٢٩ عدد ٦ ص ٥١٩ نمرة ٣١٤)

١٢٨ التماس . غش . واقعة :

(استئناف مصر — ١٩ مارس سنة ١٩٢٩ عدد ٧ ص ٦٢٨ نمرة ٣٩٢)

١٢٩ التماس . غش . وصف الحكم الغيابي

بأنه حضوري . عدم تأثير ذلك .

أوراق تحت يد المحكمين والخبراء .

ليست محجوزة بفعل الخصم

(استئناف مصر — ١١ أبريل سنة ١٩٢٩ عدد ٨ ص ٨٥٦ نمرة ٤٧٢)

١٣٠ التماس . غش . قبوله . إعادة النظر في

الحكم كله . اثبات عقد عرفي . وارث .

عدم الاحتجاج عليه بالتاريخ العرفي

للعقد المطعون فيه . خطأ قانوني . سلطة

محكمة الالتماس . استعراض نفسية

المورث . تصرف يدل على اليأس .

قرينة مرض الموت .

(استئناف مصر — ٢٧ مايو سنة ١٩٢٩ عدد ٩ ص ٩٧٦ نمرة ٥٢٧)

١٣١ التماس . تأكيدات غير صحيحة .

شروط

(استئناف مختلط — ٢٢ يناير سنة ١٩٢٩ عدد ٩ ص ١٠٢٠ نمرة ٥٥٠)

١٣٢ التماس . ميعاد قيده . عدم تطبيق المادة

٣٦٣ مرافعات

(استئناف مصر — ١٥ يناير سنة ١٩٢٩ عدد ٥ ص ٣٧٣ نمرة ٢٠٥)

التماس

(انظر رد التضاد نمرة ٣٠٩)

التماس

(انظر ترك المرافعة نمرة ١٨٧)

ا - م

١٣٣ امتياز . مصاريف محصول السنة .

أجرة رى

(استئناف اسبوط — ١٢ ديسمبر
سنة ١٩٢٨ عدد ٣ ص ٢٤٦ نمرة ١٤٧)

١٣٤ امتياز . شطبه . تسجيل عقد البائع .

مشتري . ثمن . سداده .

(استئناف مصر — ١٩ مارس سنة
١٩٢٩ عدد ٧ ص ٦٢٩ نمرة ٣٩٣)

امتياز .

(انظر حجز نمرة ٢٢٩)

١٣٥ امر تقدير . مصاريف الدعوى . طرق

الطعن فيه

(استئناف مصر — ٢٦ ابريل سنة
١٩٢٨ عدد ١ ص ٢٤١ نمرة ٤٠)

١٣٦ امر تقدير . عدم تنفيذه . مدة ٦ شهور .

(اسكندرية الكلية الأهلية — ١٦
يناير سنة ١٩٢٨ عدد ١ ص ٢٤١ نمرة ٦٠)

١٣٧ أمر ادارى . تعريفه . شروطه .

اجراءات لا يبيحها القانون . أعمال

تعد واغتصاب للسلطة . اختصاص

الحاكم الاهلية . أوامر ادارية . تأويلها

تعدى الاختصاص . أمر باطل . جواز

الحكم بإيقاف تنفيذه . قانون المطبوعات

والدستور . المادة العاشرة من قانون

المطبوعات . نفاذها . بعد الدستور .

جواز مصادرة الرسوم والنقوشات فى

الصحف والمجلات .

(مصر الكلية الأهلية — ٢٢ يولي
سنة ١٩٢٨ عدد ٨ ص ٨٧٣ نمرة ٤٨١)

١٣٨ أمر ادارى . تعريفه . أركانه . تعدى

الجهة الادارية . سلطتها . عمل تعد

واغتصاب . سلطة المحكمة . اختصاص

جهة الادارة .

(الزقازيق الكلية الاهلية — ٢٠
فبراير سنة ١٩٢٩ عدد ٨ ص ٨٨٤
نمرة ٤٨٣)

١٣٩ أمر احالة . مدلوله . معارضة المدعى

المدنى . حدودها . أودة المشورة .

اختصاصها . المادة ١٢ ج . تحريك

الدعوى العمومية امامها .

(نقض أهلى — ١٣ يونيو سنة ١٩٢٩
عدد ١٠ ص ١٠٦٧ نمرة ٥٨٠)

أمر اختصاص

(انظر اختصاص نمرة ٤٧)

أموال موقوفة .

(انظر نظام الوقف نمرة ٤٧)

١٤٠ أملاك عمومية . سراى عابدين .

اختصاص الحاكم الاهلية . وضع يد

تغييرها

(استئناف مصر — ١٠ مارس سنة
١٩٢٩ عدد ٦ ص ٥١٧ نمرة ٢١٢)

ا - ن

١٤١ انتخاب . اختصاص اللجنة . مجلسا

الشيوخ والنواب . سلطتهما فى

١٤٦ اهانة . هتاف بسقوط الوزارة . انطباق

المادة ١٦٠ ع

(نقض اهل — ٣٠ مايو سنة ١٢٩
عدد ١٠ ص ١٠٦١ نمرة ٥٧٦)

١٤٧ اهمال . جريمة . تأدية أعمال منزلية.

لا جريمة . المادتان ٣١٥، ٣١٨ ع

(بنى سوييف الكية الأهلية — ٢١
ابريل سنة ٩٢٨ عدد ٢٠١ ص ١٠٧
نمرة ٦٨)

ب - ٥

١٤٨ بدل . ابطاله . نتيجة ذلك . حق

الحبس . تصرف أحد المتبادلين .

عدم جواز رفع دعوى بالابطال

(نقض وابرام فرنسا — ١٧ ديسمبر
سنة ١٩٢٨ عدد ٨ ص ٩١١ نمرة ٥٠٥)

ب - ٢

١٤٩ بروتستو . كيبالة . استحقاق . يوم يسبقه

عطلة بروتستو . ميعاده .

(استئناف باريس — ١٣ يناير سنة
١٩٢٥ عدد ٣ ص ٢٧٩ نمرة ١٧٥)

ب - ٣

١٥٠ بصمة اصبع . التوقيع بها . نسبتها الى

الغير . لا تزوير .

(نقض اهل — ٩ مايو سنة ١٩٢٩
عدد ١٠ ص ١٠٥٢ نمرة ٥٦٧)

الاشراف . القوانين الصادرة بعد

حلهما . قانون نمرة ٢ سنة ٩٢٦

(مصر الكية الأهلية — ٢٩ فبراير
سنة ١٩٢٨ عدد ١٠١ ص ٨٩
نمرة ٥٦)

١٤٢ انكار توقيع . شاهد . الحكم بالغرامة

(استئناف أسبوط — ٥ ديسمبر سنة
٩٢٨ عدد ٣ ص ٢٤٢ نمرة ١٤٥)

١٤٣ انكار توقيع . تقدير الدعوى . قيمة

الدعوى الاصلية .

(الزقازيق الكية الأهلية — ١٤
ابريل سنة ٩٢٩ عدد ٨ ص ٨٩٤
نمرة ٤٩٠)

١٤٤ انكار توقيع . اعتراف بالختم .

عبء الاثبات . على المتمسك بالورقة

انكار بقصد المطل والمكية . عدم

تحقيقة

(استئناف اهل . دوائر مجتمعة —
٤ مايو سنة ٩٢٩ عدد ٩ ص ٩٦٦
نمرة ٥٢٤)

أ - ٥

١٤٥ اهانة الهيئات النظامية . هتاف بسقوط

الوزارة الخائنة . مادة ١٦٠ ع

(نقض اهل — ٢٨ فبراير سنة
١٩٢٩ عدد ٧ ص ٦١٩ نمرة ٣٨٧)

ب - ط

١٥١ بطلان مرافعة . ما يقطع المدة .

مكاتبات . صلح . لا تقطع

(استئناف مصر — ١٠ ديسمبر سنة

١٩٢٨ عدد ٣ من ٢٢٤ نمرة ١٢٧)

١٥٢ بطلان مرافعة . أمام قاضى البيوع .

عدم جوازه .

(انظر بيع نمرة ١٦٣)

ب - لا

١٥٣ بلاغ كاذب . دعوى . قبولها . عدم

اتخاذ اى اجراء بشأن المبلغ به . قرار

حفظ . شروطه . سلطة قاضى الجرح

فى دعوى البلاغ الكاذب .

(نقض اهلى — ٣٠ مايو سنة ١٩٢٩

عدد ١٠ من ١٠٦٢ نمرة ٥٧٧)

١٥٤ بلاغ كاذب . قرار حفظ . اعادة

التحقيق . سلطة محكمة الموضوع .

(نقض اهلى — ٢١ مارس سنة

١٩٢٩ عدد ٨ من ٨٢٧ نمرة ٤٤٨)

ب - ي

١٥٥ بيع . وصية . تأجيل وضع اليد . الى

ما بعد الوفاة .

(استئناف مصر — ١٠ ابريل سنة

١٩٢٨ عدد ١ و ٢ من ٥٢ نمرة ٣٢)

١٥٦ بيع . تراحم بين عقدين . تسجيل .

القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٢ . العقود

المنشئة . العقود المقررة . حسن النية

وسوءها . حق المشتري غير المسجل

عقده . بالنسبة للعقار . الدعوى البوليصية

(استئناف مصر — ٢٥ ديسمبر سنة

١٩٢٨ عدد ١ و ٢ من ٧٥ نمرة ٥٠)

١٥٧ بيع . عدم التسجيل . اهمال . مسئولية

عجز مساحة . سقوط الحق .

(استئناف مختلط — ١٤ يونيه سنة

١٩٢٨ عدد ١ و ٢ من ١٢٧ نمرة ٨٣)

١٥٨ بيع . ثمن . استحقاقه . عدم تعيينه فى

العقد . تعيينه المحكمة . فسخ عقد .

أدلة جديدة . جوازها فى الاستئناف

عقد . التوقيع عليه ، عدم دقة الاطلاع

عليه . سريانه . محل تجارى . بيعه .

اجارة عامل . لا تعارض . رفت

تعويض .

(استئناف مختلط — ٢١ يونيه سنة

١٩٢٨ عدد ١ و ٢ من ١٢٨ نمرة ٨٦)

١٥٩ بيع . شرط باطل .

(الماهر التجارية — ٢٨ نوفمبر سنة

١٩٢٧ عدد ١ و ٢ من ١٣٣ نمرة ١٠١)

١٦٠ بيع جبرى . عجز اوزيادة . سقوط

الحق . مادة ٢٩٦ مدنى .

(استئناف اسبوط — ٢٥ ديسمبر

سنة ١٩٢٨ عدد ٣ من ٢٣٢ نمرة ١٣٧)

١٦١ بيع الديون . حوالة . قبول المدين .

دين متنازع عليه .

(استئناف مصر — ٢٧ ديسمبر سنة

١٩٢٨ عدد ٣ من ٢٣٣ نمرة ١٣٨)

مرافعة . أمام قاضى البيوع . عدم

جوازه

(استئناف مصر — ٣١ مارس سنة ١٩٢٩ عدد ٧ ص ٦٣٩ نمرة ٤٠٤)

١٦٩ بيع . مرض الموت . المادة ٢٥٦ مدنى

(استئناف مصر — ١٧ ابريل سنة ١٩٢٩ عدد ٧ ص ٦٤٥ نمرة ٤٠٧)

١٧٠ بيع بضائع . أمتعة . مشتر . تأخير

عن دفع الثمن . فسخ . تعويضات

(اسبوط الكلية الاهلية — ١٥ فبراير سنة ١٩٢٨ عدد ٧ ص ٦٦٩ نمرة ٤٢٠)

١٧١ بيع أعيان . ايداع ثمنها لدى شخص

حال حياته . اثبات بقاء الثمن فى ذمته

لغاية وفاته . خطابات صادرة من

المتوفى . اعتبارها . مبدأ ثبوت بالكتابة

(استئناف مصر — ٢٥ مارس سنة ١٩٢٩ عدد ٨ ص ٨٤٩ نمرة ٤٦٦)

١٧٢ بيع . شروط خاصة . نوع المباني .

تحريم أبنية خاصة . طريقة استغلال

خاصة . عدم مخالفة ذلك للقانون .

مشتريان . عدم تمسكه بالسبب

الصحيح .

(استئناف مصر — ٢٥ مارس سنة ١٩٢٩ عدد ٨ ص ٨٥٠ نمرة ٤٦٧)

١٧٣ بيع وفائى . رهن .

(استئناف مصر — ٣٠ ابريل سنة ١٩٢٩ عدد ٩ ص ٩٩٢ نمرة ٥٣٦)

١٧٤ بيع وفائى . شرط استرداد المبيع .

١٦٢ بيع . حبس الثمن . ادائه بكفالة .

(استئناف اسبوط — ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٨ عدد ٣ ص ٢٤٩ نمرة ١٥٠)

١٦٣ بيع . سلم . متى تنتقل الملكية . اتفاق

(التقضى الفرنسية — ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٨ عدد ٣ ص ٢٧٩ نمرة ١٧٢)

١٦٤ بيع . صورية . دائن لاحق . مشتر .

حسن النية : وضع يد . صحته . بيع .

فسخ . حسن النية .

(اسبوط الكلية الاهلية — ١١ ابريل سنة ١٩٢٨ عدد ٤ و ٥ ص ٤٣٧ نمرة ٢٥٠)

١٦٥ بيع جبرى . البائع فيه . تطبيق قواعد

التسجيل . افضلية .

(بنى سويف الكلية الاهلية — ١١ ابريل سنة ١٩٢٨ عدد ٦ ص ٥٣٦ نمرة ٣٢٦)

١٦٦ بيع . عقار مرهون . التزام المشتري

بوضع جزء من الثمن وفاء للدين .

استفادة الدائن .

(استئناف مختلط — ١٣ مارس سنة ١٩٢٨ عدد ٦ ص ٥٧٤ نمرة ٣٥٠)

١٦٧ بيع . مهلة . سلطة القاضى التقديرية .

حالة . حكم مرمى المزداد . الاعفاء من

ايداع الثمن . استئناف . عدم قبوله .

(استئناف مختلط — ٥ ابريل سنة ١٩٢٨ عدد ٦ ص ٥٧٥ نمرة ٣٥٣)

١٦٨ بيع الديون . انطباق قواعد البيع .

حق الحبس . تسليم الحقوق . طلاق

ذكره في ورقة على حدة . جواز .

(الاسكندرية الكلية الأهلية — ٣

يناير سنة ١٩٢٩ عدد ٩ ص ١٠٠٨
نمرة ٥٤٠)

١٧٥ بيع . تسجيل . نقل الملكية . نتيجة

العقد . التزامات شخصية . شفعة .

وجودها من وقت التعاقد . الشفع

خلف للمشتري . عقد البيع نتيجة

مباشرة . شفعة . مشتر . محل اقامة .

شركة . اعلان بالنيابة . ضرورة ذلك

مدة

(استئناف مختلط — ٥ فبراير سنة

١٩٢٩ عدد ٩ ص ١٠٢٠ نمرة ٥٥٢)

١٧٦ بيع . تسجيل . تفضيل السابق . وضع

يد لسبب صحيح . عدم انطباق القاعدة

بيع . حفظ حق الانتفاع للبائع . لاوصية

(استئناف مصر — ٢٨ مايو سنة

١٩٢٩ عدد ١٠ ص ١٠٩٠ نمرة ٥٩٤)

ت - ب

١٧٧ تبديد . سقوط الدعوى العمومية .

حجز . سقوط الحكم الغيابي .

(مصر الكلية الاهلية — ٢٨ مارس

سنة ١٩٢٨ عدد ١ و ٢ ص ٩٣ نمرة ٥٧)

١٧٨ تبديد . عدم تقديم الاشياء المحجوز

عليها للمحضر . سوء نية .

(نقض اهلي — ٢٨ مارس سنة

١٩٢٩ عدد ٨ ص ٨٢٨ نمرة ٤٤٩)

١٧٩ تبديد أشياء محجوز عليها . أثناء قيام

دعوى الاسترداد .

(استئناف مختلط — ٢٠ فبراير سنة

١٩٢٩ عدد ١٠ ص ١١٣٦ نمرة ٦٢٣)

١٨٠ تبديد مبلغ . تكليف بالوفاء رسمياً .

لا ضرورة . سلطة المحكمة . تحقيقات

تكميلية . طلب التهم . مسئولية .

(نقض اهلي — ١ ابريل سنة ١٩٢٩

عدد ٩ ص ٩٤٧ نمرة ٥١٥) .

ت - ح

١٨١ تحقيق . منع المحامي من حضوره .

عدم بطلان الحكم . مادة ٣٤ تحقيق

جنايات . سلطة محكمة ثاني درجة

في اجراء تحقيقات . مادة ١٨٦ تحقيق

جنايات .

(نقض اهلي — ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨

عدد ١ و ٢ ص ١٣ نمرة ٣)

١٨٢ تحقيق خطوط . اعتراف بصحة الورقة

لا يمنع من التحقيق .

(استئناف مصر — ١٧ ابريل سنة

١٩٢٨ عدد ١ و ٢ ص ٥٦ نمرة ٣٦)

١٨٣ تحقيق . طلب اجرائه من المحكمة .

سلطة المحكمة . لا بطلان .

(نقض اهلي — ١٧ يناير سنة

١٩٢٩ عدد ٦ ص ٤٩١ نمرة ٢٧٩)

١٨٤ تحكيم . حكم محكين . أوجه بطلان .

الحكم بما لم يطلبه الخصام . طلب

١٨٩ تزوير . تمغة . ذهب . اوفضة . المادتان

١٧٤ و ١٧٥ ع . نصب

(نقض اهلى — ٢٢ نوفمبر سنة ٩٢٨
عدد ١ و ٢ ص ٢٠ نمرة ١١)

١٩٠ تزوير . تمغة . ذهب . اوفضة . المادتان

١٧٤ و ١٧٥ ع . نصب

(نقض اهلى — ١٠ يناير سنة
١٩٢٩ عدد ٤ و ٥ ص ٣٦٤ نمرة ١٩٦)

١٩١ تزوير بالهجو والاثبات . قرار قاضى

الاحالة . فصله فى الموضوع . تقليد

(نقض اهلى — ٢٩ نوفمبر سنة ٩٢٨
عدد ٦ ص ٤٩٠ نمرة ٢٧٨)

١٩٢ تزوير . طعن . ورقة ليست صادرة

من الطاعن . جواز

(طنطا الكلية الاهلية — ٢٦ يونيه
سنة ٩٢٩ عدد ١٠ ص ١١١٤ نمرة ٦٠٤)

ت - س

١٩٣ تسجيل . قانون رقم ١٨ سنة ٩٢٣ .

مشتريان . تفاضلها . مجرد العلم .

التدليس . أثرها

(الزقازيق الكلية الاهلية — ٣ فبراير
سنة ٩٢٩ عدد ٤ و ٥ ص ٤٢٠ نمرة ٢٤٠)

١٩٤ تسجيل . بيع مرتين . العبرة بالتسجيل .

القانون نمرة ٢١٨ سنة ٩٢٣ وسوء النية .

جواز استعمال الدعوى البوليسية . مادة

١٤٣ مدنى

(استئناف مصر — ٢٧ مارس سنة
٩٢٩ عدد ٧ ص ٦٣٤ نمرة ٣٩٩)

أصلى . طلب ملحق بالطلب الاصلى

فوائد .

(استئناف مصر — ١٧ يونيه سنة
٩٢٩ عدد ١٠ ص ١٠٨٨ نمرة ٥٩٢)

١٨٥ تحويل الدين . حقوق متنازع عليها .

ضرورة قبول المدين . سقوط الحق

فى التمسك بعدم القبول

(استئناف مصر — ٣١ مارس سنة
٩٢٩ عدد ٧ ص ٦٤٢ نمرة ٤٠٥)

ت - ر

١٨٦ ترك المرافعة . حق المدعى عليه فى

ردها . وجود مصلحة حقه . التماس .

حكم استئنافى . اندماج الاستئناف فى

الالتماس . مصلحة الملتزم فى المعارضة

فى ترك المرافعة .

(استئناف مصر — ١٢ مايو سنة
٩٢٩ عدد ٩ ص ٩٧٤ نمرة ٥٢٦)

١٨٧ ترك . دين . وارث . عوض جزء

من الدين . تجزئة . عدم جواز .

(استئناف مصر — ٢٢ ابريل سنة
٩٢٩ عدد ٩ ص ٩٨٨ نمرة ٥٢٣)

ت - ز

١٨٨ تزوير . انتحال شخصية الغير

(اسكندرية الكلية الاهلية) قرار
احالة (٢٠ يناير سنة ٩٢٨ عدد ١ و ٢
ص ٩٩ نمرة ٦١)

ت - ظ

- ٢٠٣ تظلم . أمر حجز . دين غير مقدور القيمة
اختصاص قاضي الأمور الوقفية
الاجراءات التالية لصدور الأمر
 (اسيوط الكلية الاهلية — ٣ يناير
 سنة ١٩٢٩ عدد ٤ و ٥ ص ٤٣٢ نمرة
 ٢٤٦)

ت - ع

- ٢٠٤ تعدد الجرائم . فعل واحد . نشأ عنه
عدة جرائم . المادة ١٩٨ ع
 (نقض اهلى — ٣١ يناير سنة ١٩٢٩
 عدد ٦ ص ٥٠٢ نمرة ٢٩٣)
- ٢٠٥ تعرض . افساد الاخلاق . ركن العادة .
تهمة . وجوب اثباته فى الحكم
 (نقض اهلى — ٢٨ مارس سنة ١٩٢٩
 عدد ٨ ص ٨٣٠ نمرة ٤٥١)

- ٢٠٦ تعويض . سلب مستقل . تقدير قيمة
الدعوى .
 (اسيوط الكلية الاهلية — ٤ يناير
 سنة ١٩٢٨ عدد ٤ و ٥ ص ٤٣٣ نمرة
 ٢٤٧)

- ٢٠٧ تعويض . حكم غيابي . معارضة .
نتائجها . ملين . فسخ للتعاقد .
تعويض
 (نقض و ابرام فرنسا — ١٨ مارس
 سنة ١٩٢٩ عدد ١٠ ص ١١٢٧ نمرة
 ٦٢٨)

١٩٥ تسجيل . تدليس . شروطه . افضلية .

دعوى بوليصة . وفاة عيني .

(الزقازيق الكلية الاهلية ٢٠ ديسمبر
 سنة ١٩٢٨ عدد ٧ ص ٦٥٤ نمرة ٤١٣)

١٩٦ تسجيل . شوء نية . مجرد العلم . تواطؤ

(استئناف مصر — ٢٨ مايو سنة
 ١٩٢٩ عدد ١٠ ص ١٠٩٢ نمرة ٥٩٥)

ت - ش

١٩٧ تشرذ . عود . سبق الانذار والحكم

لا عقاب لوجود العذر .

(الموسكى الجزئية — ٢٩ اغسطس
 سنة ١٩٢٨ عدد ٢٠١ ص ١٢٣ نمرة ٧٥)

١٩٨ تشرذ مدة العشرين يوماً . القانون رقم

٢٤ سنة ١٩٢٣

(الموسكى الجزئية — ١٨ مارس سنة
 ١٩٢٩ عدد ٦ ص ٥٧٢ نمرة ٣٤٧)

ت - ص

١٩٩ تصرفات مورث

(انظر اقرار نمرة ١١١)

٢٠٠ تصرفات متناقضة

(انظر دعوى نمرة ٣٠١)

٢٠١ تصرفات

(انظر صورية ٣٦٨)

ت - ض

٢٠٢ تضامن

(انظر سريان مبدية ٣٢٤)

ت - ف

٢٠٨ تفسير عقد . ألفاظه . نية المتعاقدين .

منقولات . حيازة بحسن نية . سرقة .

ضباع

(استئناف مخطوط — ٢١ يونيو سنة

١٩٢٨ عدد ٢٠١ ص ١٣٠ نمرة ٩١)

ت - ق

٢٠٩ تقادم . اعلان . دعوى لم تسقط .

زوال البطلان . انقطاع المدة . اوراق

تجارية . تقادم خمسي . لا ينطبق .

(استئناف مخطوط — ٧ نوفمبر سنة

١٩٢٨ عدد ٥٠٤ ص ٤٥٣ نمرة ٢٦٤)

٢١٠ تقادم . قبول الحكم . صحيفة استئناف .

انقطاع التقادم . حجز تحت يد الغير .

أثر جزئي . تقادم . حجز تحت يد الغير .

الورقة التي تحدث ذلك

(استئناف مخطوط — ١٣ ديسمبر سنة

١٩٢٨ عدد ٦ ص ٥٧٧ نمرة ٣٥٧)

٢١١ تقادم . سقوط الحق . مادة ٢١١

مدني . افتراض السداد . اغتصاب

(استئناف الكلية الاهلية — ٩ مايو

سنة ١٩٢٨ عدد ٧ ص ٦٤٨ نمرة ٤١٠)

٢١٢ تقادم . سقوط الحق . سرية ضد

عديم الاهلية . تقادم خمسي

(استئناف الكلية الاهلية — ٩ مايو سنة

١٩٢٨ عدد ٧ ص ٦٤٩ نمرة ٤١١)

٢١٣ تقادم . دعوى . عدم سقوط . قطع

التقادم . تقادم . معاهدة فرساي .

تعليق المواعيد . عدم جوازه . تقادم .

الميعاد التقويم الذي يتبع

(استئناف مخطوط — ٩ يناير سنة

١٩٢٩ عدد ٩ ص ١٠٢٣ نمرة ٥٥٦)

٢١٤ تقادم . سرية . وقف شاغر . جواز

(استئناف مصر — ١٠ يونيو سنة

١٩٢٩ عدد ١٠ ص ١٠٨٧ نمرة ٥٩١)

٢١٥ تقادم

(انظر نظام الوقف)

تقليد . ضرر . مسئولية . سمسار . خطأ

عدم احتياط

(استئناف مخطوط — ١٤ مارس سنة

١٩٢٨ عدد ٦ ص ٥٧٤ نمرة ٦٥١)

ت - م

٢١٧ تملك بوضع اليد . حقوق الجار . حائط

فاصل . بين ملكين . حائط مشترك .

حقوق الجارين . واجباتهما

(استئناف الكلية الاهلية — ٤ يناير

سنة ١٩٢٨ عدد ٢٠١ ص ١٠٨

نمرة ٦٩)

ت - ن

٢١٨ تنفيذ ايقاف . سببه . عدم بيانه .

بطلان

(نقض اهلي — ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٨

عدد ٢٠١ ص ٦٦ نمرة ٦)

الجنسية . وفاة الزوج . لاتزيل الجنسية
المكتسبة الا بطلبها . اختصاص . أحد
الحصوم اجنبي . التنازل عن مقاضاته .
ضرورة وجوده . لا أثر له

(استئناف مصر — ٥ فبراير سنة
١٩٢٩ عدد ٥٠٤ ص ٣٨٢ نمرة ٢١٤)

٢٢٥ جنسية . زوجة . اميرة . اكتساب
جنسية الزوج . المادة ١٨ من قانون
الجنسية . معاهدة لوزان . صلة مصر
بتركيا . امتيازات الأجانب بمصر .
وليدة معاهدة خاصة . اختصاص
المحاكم الأهلية . محاكم عادية . أجانب
من غير اصحاب الامتيازات . خضوعهم
للمحاكم الأهلية

(استئناف مصر — ٢٥ فبراير سنة
١٩٢٩ عدد ٥٠٤ ص ٣٨٤ نمرة ٢١٦)

٢٢٦ جنسية . عثمانيون . اجانب . رعايا الدول
غير متمتعة بالامتيازات . محاكم مختلطة .
عدم اختصاص .

(استئناف مختلط — دوائر مجتمعة —
٢ مايو سنة ١٩٢٩ عدد ٧ ص ٦٨٩
نمرة ٤٣٦)

٢٢٧ جنسية . سوري . رعية . اختصاص
المحاكم الأهلية . اجانب . رعايا الدول
ذات الامتياز . حارس على أموال الاعداء .
اتهاء مأمور به

(شين الكوم الكلية الأهلية —
اول ابريل سنة ١٩٢٩ عدد ٨ ص ٨٩٢
نمرة ٤٨٩)

٢١٩ تنفيذ . تنبيه بالدفع مقدماً . طعن فيه .
جوازه . لا ميعاد

(بنى سوف الكلية الأهلية — ١٢
يناير سنة ١٩٢٨ عدد ٣ ص ٢٦١
نمرة ١٦٣)

ج - ر

٢٢٠ جرائم . ارتباطها . عقوبات تكميلية
للجريمة الاخف . وجوب تطبيقها مع
عقوبة الجريمة الاشد

(نقض اهلي — ٢٥ ابريل سنة ١٩٢٩
عدد ٩ ص ٩٥١ نمرة ٥١٩)

ج - م

٢٢١ جمارك . لجنة . صلح . عدم وجود قرار .
معارضة . عدم قبول

(الزقازيق الكلية الأهلية — ١٧
ابريل سنة ١٩٢٩ عدد ٦ ص ٥٥١
نمرة ٣٣٦)

ج - ن

٢٢٢ جنسية . اثباتها . شهادة القنصلية .

تصديق على امضاء القنصل . كفايتها
في الاثبات . دعوى الضمان . عدم
تجزئتها

(استئناف مصر — ١٧ ابريل سنة
١٩٢٨ عدد ٢٠١ ص ٥٧ نمرة ٣٧)

٢٢٣ جنسية . تغييرها . بعد رفع الدعوى .
لا أثر له . اختصاص

(استئناف مصر — ٨ مايو سنة ١٩٢٨
عدد ٣ ص ٢٢٣ نمرة ١٢٦)

٢٢٤ جنسية . زوجة لاجنبي . اكتساب

ح - ا

حائز. دائن. مرتين. رهن حيازة.

٢٢٨ لا يترتب على عدم اعلانه بطلان

(محكمة شبين الكوم الجزئية — ١٣
نوفبر سنة ١٩٢٨ عدد ٢٠١ ص ١٢٣
نمرة ٧٦)

٢٢٩ حائز عقار. تعريفه. مخالفة. المادة ٥٧٤

مدنى. بطلان

(استئناف مصر — ٨ مايو سنة ١٩٢٨
عدد ٥٠٤ ص ٣٩١ نمرة ٢١٨)

٢٣٠ حارس. اختلاس. أشياء محجوز

عليها. عدم تقديمها للمحضر يوم البيع

(نقض أهلى — ١٦ مايو سنة ١٩٢٩
عدد ١٠ ص ١٠٥٨ نمرة ٥٧٢)

ح - ج

٢٣١ حجر. سفه. تاريخ عرفى. حجة على

المتعاقدين. غش. أثر القرار. صدوره.

عديم أهلية. بطلان. لا رجوع إلا

بقدر المنفعة التى نالت عديم الأهلية

(استئناف مصر — ٢٧ نوفمبر سنة
١٩٢٨ عدد ٢٠١ ص ٧٢ نمرة ٤٨)

٢٣٢ حجر. غفلة. ظروف معينة

(مجلس حسبي طالى — ١٨ نوفمبر سنة
١٩٢٨ عدد ٣ ص ٢٥٠ نمرة ١٥٢)

٢٣٣ حجر. رفعه. حكم. محجور عليه. لم

يطلبه. لا بطلان

(مجلس حسبي طالى — ١٨ نوفمبر سنة
١٩٢٨ عدد ٣ ص ٢٥١ نمرة ١٥٣)

٢٣٤ حجز. عدم تحرير محضر. سلطة

القاضى الجنائى

(مصر الكنية الأهلية — قرار
احالة — ٩ ابريل سنة ١٩٢٨ عدد ٢٠١
ص ١٤ نمرة ٥٨)

٢٣٥ حجز عقارى. انذار الحائز. من هو

الحائز. قائمة شروط البيع. الدائنون

المسجلون

(استئناف مختلط — ١٢ يونيو سنة
١٩٢٨ عدد ٢٠١ ص ١٢٦ نمرة ٧٩)

٢٣٦ حجز عقارى. حلول دائن محل آخر

فى الاجراءات. لا طعن. تلييه

عقارى. معارضة. أثرها

(استئناف مختلط — ٢١ يونيو سنة
١٩٢٨ عدد ٢٠١ ص ١٣٠ نمرة ٩٠)

٢٣٧ حجز عقارى. حلول الاجراءات. عدم

جواز. الأمر بذلك. ماهيته. حقوق

المحجوز عليه. بيع. وقف

(استئناف مختلط — ٢٥ اكتوبر
سنة ١٩٢٨ عدد ٥٠٤ ص ٤٥٠
نمرة ٢٥٨)

٢٣٨ حجز عقارى. مرمى مزاد. زيادة

العشر. اختصاص. انعدام. أثره

(استئناف مختلط — ١١ ديسمبر سنة
١٩٢٨ عدد ٧ ص ٦٩٤ نمرة ٤٣٩)

٢٣٩ حجز ما للمدين لدى الغير. دين غير

محقق الوجود. ولا مستحق السداد.

عدم جوازه

(استئناف باريس — ٢٢ نوفمبر سنة
١٩٢٨ عدد ٣ ص ٢٨٠ نمرة ١٧٦)

حاضنة شرعية . عدم جواز رد المقابل
الزقازيق الكلية الاهلية . ١٧ فبراير
سنة ١٩٢٩ عدد ٩ ص ١٠١٠ - ١٠١٠ - ٥٤٢

ح - ق

٢٤٦ حقوق المؤلفين . حق الترجمة . حماية
التشريع المصرى لهما .

(مصر الكلية الاهلية - ٢ يونيو
سنة ١٩٢٩ عدد ١٠ ص ١١١٠
نمرة ٦٠١)

٢٤٧ حقوق ارتفاق . دعوى بطلب ملكيته .
نزاع فى ملكية العقار المرتفق . ايقاف
دعوى الملكية . حق الارتفاق

(طنطا الكلية الاهلية - ١٢ يونيو
سنة ١٩٢٩ عدد ١٠ ص ١١١٢
نمرة ٦٠٢)

حقوق الراسل

(انظر حجز بضاعة نمرة ٢٤٣)

ح - ل

٢٤٨ حكر . تقديره . يزداد وينقص بنسبة

الزيادة فى قيمة الأرض . قواعد مختلفة

(مصر الكلية الاهلية - ٢٤ ابريل سنة
١٩٢٨ عدد ٢٠١ ص ٩٥ - ٩٦ نمرة ٥٩)

٢٤٩ حكر . تقديره . قاعده

(استئناف مختلط - ١٢ يونيو سنة
١٩٢٨ عدد ٢٠١ ص ١٢٦ - ١٢٧ نمرة ٧٨)

٢٥٠ حكم . استبدال الالتزام . المدة
المسقطه له

(استئناف مصر - ٢٤ ابريل سنة
١٩٢٨ عدد ٢٠١ ص ٦٠ - ٦١ نمرة ٣٩)

٢٥١ حكم مرمى المزداد . بطلان . عدم

٢٤٠ حجز ما للمدين لدى الغير . عدم

وجود سند . استعجال . نزاع . عدم

اختصاص

(استئناف مختلط - ٢٠ نوفمبر سنة
١٩٢٨ عدد ٤٠٤ ص ٥٣ - ٥٤ نمرة ٢٦٣)

٢٤١ حجز ما للمدين لدى الغير . تأخر

المحجوز لديه فى التقرير بما فى ذمته .

تغيبه عن القطر . عذر . عدم تحديد

مدة للتقرير . عدم ايداع رسوم التقرير

(استئناف مصر - ١٥ ابريل سنة
١٩٢٩ عدد ٨ ص ٨٥٧ - ٨٥٨ نمرة ٤٧٣)

٢٤٢ حجز تحفظى تحت يد الغير . رفعه .

استعجال . عدم اختصاص

(استئناف مختلط - ٢٨ نوفمبر سنة
١٩٢٨ عدد ٤٠٤ ص ٥٤ - ٥٥ نمرة ٢٦٦)

٢٤٣ حجز بضاعة . سكة حديد . حقوق

الراسل .

(استئناف باريس - ١٠ نوفمبر سنة
١٩٢٨ عدد ٤٠٤ ص ٥٦ - ٥٧ نمرة ٢٧٣)

٢٤٤ حجز إدارى . طلب الغائه . عدم

اختصاص المحاكم الاهلية . امتياز .

ثمن البذرة والسماد

(الموسكى الجزئية - ٢٧ فبراير سنة
١٩٢٩ عدد ٦ ص ٥٧٠ - ٥٧١ نمرة ٣٤٦)

ح - ض

٢٤٥ حضانة . معناها . التنازل عنها بمقابل .

٢٥٦ حكم محكمة مختلطة . مرسى مزاد .

حكم . تنفيذه . دعوى وضع يد .

اختصاص المحكمة المختلطة . خصوم
وطنيين

(الزقازيق الكلية الأهلية — ٩ مايو
سنة ١٩٢٨ عدد ٢٠١ ص ١٠٦
نمرة ٦٧)

٢٥٧ حكم اثبات الغيبة . دعوى استرداد .

عدم جوازه . فى حق المدين والمسترد
(استئناف اسبوط — ١٣ نوفمبر سنة
١٩٢٨ عدد ١ ص ٢٠١ ص ٧٩ نمرة ٥١)

٢٥٨ حكم مجلس عسكري . مانع من المحاكمة

القضائية

(اسبوط الكلية الأهلية — ٣٠
يناير سنة ١٩٢٨ عدد ٢٠١ ص ١١٥
نمرة ٧٢)

٢٥٩ حكم نزع ملكية . عدم جواز استئنافه .

حقوق . مساس . عدم جواز الحجز
على الأملاك الزراعية الصغيرة

(استئناف مصر — ١٩ ديسمبر سنة
١٩٢٨ عدد ٣ ص ٢٢٩ نمرة ١٣٢)

٢٦٠ حكم نزع ملكية . دفع فرع . دفع فرع

موضوعية . استئناف . جواز

(استئناف مصر — ٢٢ يناير سنة
١٩٢٩ عدد ٥٤٤ ص ٣٧٦ نمرة ٢٠٨)

٢٦١ حكم . عدم الفصل فى طلب . جواز

رفع دعوى جديدة

(استئناف مصر — ٥ ديسمبر سنة
١٩٢٨ عدد ٣ ص ٢٤٠ نمرة ١٤٣)

التمسك به أمام قاضى اليسوع .

لا استئناف .

(استئناف مصر — ٢٩ نوفمبر سنة
١٩٢٨ عدد ٢٠١ ص ٧٤ نمرة ٤٩)

٢٥٢ حكم مرسى مزاد . دعوى بطلانه .

رفعها من المدين . بطلان

(الاسكندرية الكلية الأهلية — ١٤
يناير سنة ١٩٢٩ عدد ٧ ص ٦٧٨
نمرة ٤٢٨)

٢٥٣ حكم مرسى مزاد . اثره . زوال الملكية .

تطهير العين . فسخ البيع . زوال
التطهير . آثار فسخ حكم مرسى المزاد .

(استئناف مختلط — ١١ ديسمبر سنة
١٩٢٨ عدد ٨ ص ٩٠٧ نمرة ٤٩٩)

٢٥٤ حكم مرسى مزاد . استئنافه . بطلان

شكلى . حكم . اعفاء من إيداع
التمن . استئناف ضمنى . عدم

قبوله . استئناف صريح . قبوله . نتائج .
نزع ملكية . تأجيل البيع . قرار رفض .

جواز استئنافه . سبب قانونى للإيقاف .
ابطال المزاد

(استئناف مختلط — ٢٠ ديسمبر سنة
١٩٢٨ عدد ٨ ص ٩٠٨ نمرة ٥٠٠)

٢٥٥ حكم مرسى مزاد . سند صحيح .

اكتساب الملكية بخمس سنوات

(استئناف مختلط — ٢٤ يناير سنة
١٩٢٨ عدد ٩ ص ١٠١٩ نمرة ٥٤٨)

عدم قبول الدعوى . عدم تحريكها .

بدء سريان المدة . وقف . متى يسقط

حق المطالبة بالملكية بسبب التقادم .

أعمال خير باطلة . سلطة القاضى

(استئناف مختلط — ٣١ ديسمبر سنة

١٩٢٨ عدد ٨ ص ٩٠٩ نرة ٥٠٢)

٢٦٨ حكم . عقوبة . ذكر المادة المطبقة

(نقض فرنسا — ١٧ نوفمبر سنة

١٩٢٨ عدد ٨ ص ٩١٠ نرة ٥٠٣)

٢٦٩ حكم فرعى قطعى . جواز الطعن فيه .

بطريق النقض . حكم . عدم اختصاص

المحكمة بنظر دعوى مدنية . جواز الطعن

فيه بطريق النقض . قانون العقو الشامل .

مادة ٣

(نقض أهلى — ١١ ابريل سنة ٩٢٩

عدد ٩ ص ٩٣٩ نرة ٥٠٨)

٢٧٠ حكم . بيان الواقعة . احالة على المحضر

بطلان

(نقض أهلى — ١١ ابريل سنة ٩٢٩

عدد ٩ ص ٩٤٢ نرة ٥٠٩)

٢٧١ حكم . عقوبة . نص القانون . ذكره

(نقض أهلى — ١١ ابريل سنة ٩٢٩

عدد ٩ ص ٩٤٣ نرة ٥١٠)

٢٧٢ حكم . تسليبه . جكته . عدم تسليب .

بطلان

(نقض أهلى — ١١ ابريل سنة ٩٢٩

عدد ٩ ص ٩٤٤ نرة ٥١١)

٢٦٢ حكم . منطوق . ناظر وقف . اغفال

ذلك فى المنطوق

(استئناف مصر — ٢٤ فبراير سنة

٩٢٩ عدد ٥٠٤ ص ٣٩٣ نرة ٢٢٠)

٢٦٣ حكم غيابى . سقوطه . عدم تنفيذه فى

الميعاد . لا بطلان

(مصر الكلية الأهلية — ٢٣ يناير

سنة ١٩٢٩ عدد ٥٠٤ ص ٤٠٤

نمرة ٢٢٩)

٢٦٤ حكم غيابى . سقوطه . طبيعة السقوط .

جواز التنازل عنه . استئناف . تنفيذ بعد

سنة شهر . بطلان . حق المعارضة

(استئناف باريس — ٢٢ فبراير سنة

٩٢٩ عدد ٩ ص ١٠٢٥ نرة ٥٦١)

٢٦٥ حكم غيابى . استئنافى . لا يسقط . مادة

٣٤٤ مرافعات

(الزقازيق الكلية الأهلية — ١٥

مايو سنة ١٩٢٨ عدد ٥٠٤ ص ٤١١

نمرة ٢٣٣)

٢٦٦ حكم تمهيدى . قطعى . فى جزء منه . أثره

(اسبوط الكلية الأهلية — ١٦

فبراير سنة ١٩٢٨ عدد ٧ ص ٦٧٠

نرة ٤٢١)

٢٦٧ حكم صادر لمصلحة خصم متوفى .

بطلان . من الذى يتمسك به . جهة

الأحوال الشخصية . قضاء . رقبه .

حدودها . دعوى . تنازل عنها . عدول

عن الدعوى . نتيجة . أحكام نهائية .

ح - ی

٢٧٨ حیوانات مستأنسة . مادة ٣١٢ ع .
انطباقها على الاوز .

(كفر الشيخ — ٣ يونيو سنة ١٢٨
عدد ٢٠١ ص ١٢٥ نمرة ٧٧)

خ - ب

٢٧٩ خير . تكليف بالحضور . امامه بخطاب
جواز .

(استئناف مصر — ١٦ يناير سنة
١٩٢٩ عدد ٥٤٤ ص ٣٧٤ نمرة ٢٠٦)
خبراء .

(انظر حكم ٢٦٤)

خ - د

٢٨٠ خديوى سابق . أهليته فى التقاضى
قانون نمرة ٢٨ سنة ٩٢٢ . اللجنة .
الحكومية . التى تنوب عنه . حدود
هذه النيابة .

(مصر الكلية الأهلية — ٢٨ ابريل
سنة ١٩٢٩ عدد ١٠ ص ١٠٩٥
نمرة ٥٩٧)

٢٨١ خلط قطن . لجنة . تقريرها . حجيته .

عدم معرفة الفاعل . مسؤولية المالك .
(الزقازيق الكلية الأهلية — ٢٥
مارس سنة ١٩٢٩ عدد ٨ ص ٨٩١
نمرة ٤٨٧)

٢٧٣ حكم . سن التهم . عدم ذكره . تفرقة .

لا بطلان

(نقض اهلى — ١١ ابريل سنة ٩٢٩
عدد ٩ ص ٩٤٤ نمرة ٥١٢)

٢٧٤ حكم . اكتسابه قوة الشيء المحكوم به .

سقوط المواعيد . الخ

(بنى سوبف الكلية الأهلية — ٢٩
مايو سنة ٩٢٩ عدد ١٠ ص ١١٠٠
نمرة ٦٠٠)

٢٧٥ حكم جنائى . تعويضات . محكوم بها .

متى يسقط الحق فى تنفيذها

(الاسكندرية الكلية المختلطة — ١٨
ديسمبر سنة ٩٢٨ عدد ١٠ ص ١١٣٥
نمرة ٦٢١)

ح - م

٢٧٦ حماية صغار الفلاحين . قانون الخمسة

أفدنة . مدين . ملكية خمس أفدنة .
شروع فى بيع جزء منها .

(استئناف مصر — ٢٧ مارس سنة
٩٢٩ عدد ٧ ص ٦٢٦ نمرة ٤٠٠)

ح - و

٢٧٧ حوالة . سند تحت الاذن . أثره بين

المدين والمحول اليه . عقد جديد .

(مصر الكلية الأهلية — ٥ ديسمبر
سنة ٩٢٨ عدد ٣ ص ٢٥٦ نمرة ١٥٨)

حوالة .

(انظر بيع نمرة ١٦١)

خ - ی

٢٨٢ خيانة الامانة . وصى . انطباق المادة

٢٩٦ ع .

(نقض اهل — ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٨
عدد ٢٠١ ص ١٤ نمرة ٥)

د

٢٨٣ دخول عقار بالقوة . منع حيازة . جريمة

أركانها

(نقض اهل — ٢ مايو سنة ١٩٢٩
عدد ١٠ ص ١٠٤٦ نمرة ٥٦٢)

٢٨٤ دخول مسكن . ارتكاب جريمة .

حيازه . جريمة معينة . غير معينة .
عقاب .

(طنطا الكلية الأهلية — ١٧ يونيو
سنة ١٩٢٩ عدد ١٠ ص ١١١٣
نمرة ٦٠٣)

٢٨٥ دعوى استرداد . تقدير قيمتها .

باعتبار ثمن المنقولات لا الدين . العبرة
بتقدير قلم الكتاب . النصاب النهائي
الابتدائي .

(استئناف مصر — ١٩ نوفمبر سنة
١٩٢٩ عدد ٢٠١ ص ٦٣ نمرة ٤٢)

٢٨٦ دعوى استرداد . شكلها . اعلان

الحاجز الاول . أمر جوهرى . متعلق
بالنظام . مادة ٤٧٨ مراقبات معدلة .

(استئناف اسيوط — ٣٠ يناير سنة
١٩٢٩ عدد ٥٤٤ ص ٣٩٣ نمرة ٢٢١)

٢٨٧ دعوى جنحة مباشرة . ارسال الاوراق

للتبليغ . قبل الجلسة بثلاثة أيام . عدم

مراعاة ذلك . حضور المدعى المدنى

يسقط البطلان .

(الزقازيق الكلية الأهلية — ٦
فبراير سنة ١٩٢٨ عدد ٢٠١ ص ١٠٤
نمرة ٦٥)

٢٨٨ دعوى . منع تعرض . دعوى استرداد

حيازة . حق المالك فى أيهما .

(اسيوط الكلية الأهلية — ٢٨
مارس سنة ١٩٢٨ عدد ٢٠١ ص ١٢٠
نمرة ٧٤)

٢٨٩ دعوى . منع تعرض . استرداد حيازة

جواز . اختيار أحدهما . وضع اليد

الهادى

(بنى سويف الكلية الأهلية — ١٢
ديسمبر سنة ١٩٢٨ عدد ٣ ص ٢٦٥
نمرة ١٦٦)

٢٩٠ دعوى مستعجلة . استرداد حيازة .

تقدير دعاوى وضع اليد . المرافعة

بوكيل . جواز رفعها من المستأجر

(شبين الكوم الجزئية — ٣١ يناير
سنة ١٩٢٨ عدد ٦ ص ٥٥٩ نمرة ٣٤٠)

٢٩١ دعوى استحقاق . متى تكون فرعية .

ميعاد استئنافها

(استئناف اسيوط — ٦ فبراير سنة
١٩٢٩ عدد ٥٤٤ ص ٤٠٠ نمرة ٢٢٥)

٢٩٢ دعوى تزوير فرعية . قبولها فى أى

حالة كانت عليها الدعوى . اثبات

الدعوى .

(الزقازيق الكلية الأهلية — ٢٧
يناير سنة ١٩٢٩ عدد ٥٤٤ ص ٤١٩
نمرة ٢٣٨)

٢٩٩ دعوى وقوفة . مانع قانونى . عدم جواز طلب بطلان المرافعة .

(دمياط الجزئية — ١٠ ابريل سنة ١٩٢٩ عدد ٦ ص ٥٧٣ نمرة ٣٤٨)

٣٠٠ دعوى جديدة . رفعها مباشرة لمحكمة استئنافية . عدم اختصاص .

(استئناف مختلط — ٤ ابريل سنة ١٩٢٨ عدد ٦ ص ٥٧٥ نمرة ٣٥٢)

٣٠١ دعوى بوليصة . دائن سابق . شروط

(استئناف مختلط — ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٨ عدد ٨ ص ٩٠٩ نمرة ٥٠١)

٣٠٢ دعوى ضمان . استئنافها مع الدعوى

الاصالية . حالة . دعوى صحة التوقيع .

دعوى شخصية . المادة ٢٥١ مرافعات

الحكم بصحة التوقيع . أثره . انتقال

الملكية . تسجيله . دعوى صحة التوقيع

تسجيلها . أثره . علم المشتري الثانى

بالباع . أثره .

(اسكندرية الكلية الاهلية — ٢٠

مارس سنة ١٩٢٩ عدد ٩ ص ١٠١٢ نمرة ٥٤٣)

٣٠٣ دعوى وضع يد . النزاع فى الملكية .

عدم جواز . شبايك مفتوحة على

أرض زراعية . عدم الضرر منها .

طلب سدها . سوء استعمال الحق .

عدم انطباق النظرية .

(مصر الكلية الاهلية — ١٣ مايو

سنة ١٩٢٩ عدد ٩ ص ١٠١٦ نمرة ٥٤٦)

٢٩٣ دعوى تزوير فرعية . عدم جواز

استئناف الحكم فيها . دعوى اصلية

أقل من النصاب .

(الزقازيق الكلية الاهلية — ٢٨

مارس سنة ١٩٢٩ عدد ٧ ص ٦٦٣ نمرة ٤١٦)

٢٩٤ دعوى تزوير فرعية . استئنافها . نصاب

الدعوى الاصلية .

(اسيوط الكلية الاهلية — ٣٠

يناير سنة ١٩٢٩ عدد ٨ ص ٨٨٦ نمرة ٤٨٤)

٢٩٥ دعوى تزوير فرعية . استئناف الحكم

فيها . حالة .

(اسيوط الكلية الاهلية — ٢٨

مارس سنة ١٩٢٨ عدد ٧ ص ٦٨٠ نمرة ٤٣٠)

٢٩٦ دعوى عمومية . سقوطها . وفاة المتهم

دعوى مدنية . مصيرها .

(بنى سويف الكلية الاهلية — ٢٠

مارس سنة ١٩٢٨ عدد ٦ ص ٥٣٣ نمرة ٣٢٥)

٢٩٧ دعوى عمومية . سقوط الحق فى اقامتها

بمضى المدة . السير فى الدعوى المدنية

المباشرة . دعوى منضمة الى الدعوى

العمومية .

(نقض أدلى — ٢ مايو سنة ١٩٢٩

عدد ١٠ ص ١٠٤٨ نمرة ٥٦٤)

٢٩٨ دعوى عمومية . دعوى مدنية . تقادم

مخالفات .

(مصر المختلطة — ١١ ديسمبر سنة

١٩٢٨ عدد ١٠ ص ١١٣٥ نمرة ٦٢٠)

٣٠٤ دعوى مدنية . تحقيق أمام الجهات

المختصة بالمحاكم الاهلية . حكم جنائى

من المحاكم الاهلية . أثره الحاسم بالنسبة

للمحكوم عليه الوطنى .

(مصر الكاية الاهلية — ٤ فبراير سنة

١٩٢٩ عدد ١٠ ص ١١٣٥ نمرة ٦٢٢)

٣٠٥ دعوى . أركانها . تحقق توافرها .

مصلحة . نظام عام . انعدام المصلحة

طعن فى تعديلات وقفية . الطاعن غير

مستحق عدم قبول . ضعف ارادة .

استلاب تأثير وتسلط . تصرفات متناقضة .

شيخوخة وضعف ارادة . وجوب

ملاحظتهما فى التقدير . أدلة . قرائن

وظروف . قبولها فى اثبات الغش

واستلاب الارادة . وقفية . اشهاد

رسمى . الطعن بيطالانها لانعدام الرضا .

جوازه .

(استئناف اسبوط — ٨ مايو سنة

١٩٢٩ عدد ٨ ص ٨٦١ نمرة ٤٧٧)

٣٠٦ دعوى . أركانها . مصلحة . نظام عام .

انعدام المصلحة . طعن فى تعديلات

وقفية . الطاعن غير مستحق . عدم

قبول . ضعف الارادة . استلاب الرضا .

تأثير وتسلط . تصرفات متناقضة .

شيخوخة وضعف ارادة . وجوب

ملاحظتهما فى التقدير . أدلة . قرائن

وظروف . قبولها فى اثبات الغش

واستلاب الارادة . وقفية . اشهاد

رسمى . الطعن بيطالانها لانعدام الرضا .

جوازه .

(استئناف اسبوط — ٨ مايو سنة

١٩٢٩ عدد ٨ ص ٨٦٧ نمرة ٤٧٨)

دعوى بوليصة .

(انظر بيع نمرة ١٥٦)

دعوى استرداد .

(انظر حكم عمرة ٢٥٦)

دعوى تصحيح .

(انظر التماس نمرة ١٢٢)

دعوى بوليصة .

(انظر تسجيل نمرة ١٩٤ و ١٩٥)

د - ف

٣٠٧ دفاع شرعى . طلب هام . وجوب

الفصل فيه رفضاً او قبولاً . عدمه .

بطلان .

(نقض اهلى — ١٠ يناير سنة ٩٢٩

عدد ٥٠٤ ص ٣٦٣ نمرة ١٩٥)

٣٠٨ دفاع . سلطة المحكمة فى الاشارة بعدم

الاسترسال فيه . لا بطلان .

(نقض اهلى — ١٨ ابريل سنة ٩٢٩

عدد ٩ ص ٩٤٨ نمرة ٥١٦)

٣٠٩ دفاع شرعى عن النفس . طلب التهم

اعتباره فى هذه الحالة . لا ضرورة .

واجب المحكمة .

(نقض اهلى — ٩ مايو سنة ٩٢٩

عدد ١٠ ص ١٠٥٦ نمرة ٥٧٠)

٣١٠ دفاع . حق الدفاع . ماهيته . حدوده .

سلطة قاضي الموضوع طيب شرعى .

طريقة استدعائه الاعلان غير واجب .

محام أصيل . اخطاره المناقشة شاهد .

انابة محام آخر .

(نقض اهللى — ٢٠ ديسمبر سنة ٩٢٨

عدد ٣ ص ١٩٨ نمرة ١٠٩)

٣١١ دفع فرعى . حكم . عدم جواز الطعن

فيه .

(نقض اهللى — ٣١ يناير سنة ٩٢٩

عدد ٦ ص ٥٠٤ نمرة ٢٩٥)

ر - ب

٣١٢ ربا فاحش . جريمة . اعتياد . جنحة

مباشرة . دعوى عدم جواز تحريكها . عدم

قبول .

(الزقازيق الكلية الاهلية — ٨ ابريل

سنة ٩٢٩ عدد ٦ ص ٥٤٩ نمرة ٣٣٥)

ر - د

٣١٣ رد . عضو مجلس . جوازه . قرابته .

ليست من أسباب الرد .

(مجلس حسي طالى — ١٨ نوفمبر سنة

١٩٢٨ عدد ٢٠١ ص ٨٤ نمرة ٥٣)

٣١٤ رد القضاة عن الحكم . التماس . جواز

عرض التماس على القاضي الذى فصل

فى الدعوى . غش . استلزام المرافعة

فى أصل لدعوى . تعرض المحكمة

لوقائنها . عدم جواز منع الهيئة عن

الحكم فى التماس وموضوعه . حكم

قبول التماس . تركه الموضوع سليما .

(استئناف مصر — ١٦ ابريل سنة

٩٢٩ عدد ٩ ص ٩٦٩ نمرة ٥٢٥)

ر - ش

٣١٥ رشوة . شروع . حدوده . المادة ٨٩ ع

الحصول بالتهديد على مبلغ من النقود

المادة ٢٨٣ ع . شروع . حدوده .

اثبات طيب لمرض غير حقيق واعطاء

شهادة بذلك . تزوير المواد ١٨٩

١٩٠ ع .

(نقض اهللى — ٣ يناير سنة ٩٢٩

عدد ٤ ، ٥ ص ٣٥٩ نمرة ١٩٤)

٣١٦ رشوة . الوعد بها . شروع . المادة

٩٦ ع .

(نقض اهللى — ٣١ يناير سنة ٩٢٩

عدد ٦ ص ٥٠٦ نمرة ٢٩٨)

ر - ق

رقابة المحاكم .

(انظر رهن نمرة ٣١٩)

ر - هـ

٣١٧ رهن . ائنية أحدثها المستأجر على ارض

الغير . بطلان .

(السين بفرنسا — ٢٩ ديسمبر سنة

٩٢٧ عدد ٢٠١ ص ١٣٣ نمرة ١٠٠)

٣١٨ رهن حيازي . عدم ضرورة تسجيله

بالنسبة للمدين . وضع يد المرتهن الغير

(شبين الكوم الكلية الاهلية — ١٢
فبراير سنة ٩٢٩ عدد ٤ ، ٥ ص ٤١٠
نمرة ٢٣٢)

٣١٩ رهن حيازي . حق الدائن . فائدة

سعر ٩٪ . مصاريف . معناها .

(اسيوط الكلية الاهلية — ٢٦
ابريل سنة ٩٢٨ عدد ٧ ص ٦٧٥
نمرة ٤٢٥)

٣٢٠ رهن ، عقارى . حيازي . شرط الانتفاع

بالغلة . سريانه . فوائد ٩٪ . رقابة

المحاكم حدودها .

(استئناف مصر — ١٠ مارس سنة
٩٢٨ عدد ٨ ص ٨٤٥ نمرة ٤٦٣)

٣٢١ رهن . حيازي . تسجيله . وضع يد

الراهن . تعديل نصوص القانون .

(اسيوط الكلية الاهلية — ٢٣
فبراير سنة ٩٢٨ عدد ٨ ص ٨٨٧
نمرة ٤٨٥)

رهن .

(انظر بيع ١٧٣)

ر - ي

٣٢٢ ربيع . غير معين القدر . سقوطه بمضى

المدة . المادة ٢١١ مدنى . خمسة عشر

سنة .

(استئناف مصر — ١١ ديسمبر سنة

٩٢٨ عدد ٣ ص ٢٢٦ نمرة ١٢٩)

٣٢٣ ربيع . سقوط الحق . ١٥ سنة .

(استئناف مصر — ٣١ ديسمبر سنة

٩٢٨ عدد ٣ ص ٢٣٩ نمرة ١٤٢)

٣٢٤ ربيع . سقوطه . ١٥ سنة .

(استئناف مصر — ٢٨ مارس سنة
٩٢٩ عدد ٧ ص ٦٣٧ نمرة ٤٠٢)

ز - ن

٣٢٥ زنا . وجود شخص مختفيا . جريمة معينة .

حق الزوجة فى دعوى الغير لمنزل

الزوجية .

(شبين الكوم الكلية الاهلية — ١٨
ابريل سنة ٩٢٩ عدد ٦ ص ٥٥٢ نمرة
٣٣٧)

٣٢٦ زنا . دعوى . حكم . ضرورة اثبات

بلاغ الزوج . حكم . استئناف . خلوه

من الاسباب . دعوى طاعة . أثرها

فى دعوى الزنا .

(نقض أهلى — ٢٨ مارس سنة ٩٢٩
عدد ٨ ص ٨٣١ نمرة ٤٥٢)

ز - و

٣٢٧ زواج . استرداد المهر والهدايا .

اختصاص المحاكم الشرعية . عدم

اختصاص المحاكم الاهلية .

(استئناف مصر — ٣١ ديسمبر سنة
١٩٢٨ عدد ٣ ص ٢٣٥ نمرة ١٣٩)

س - ا

٣٢٨ سائق سيارة . اهمال . عدم تبصر .

مصادمة . مسئولية .

(بندر الزقازيق الجزئية — ٢٢
نوفمبر سنة ٩٢٨ عدد ٩ ص ٩٠٠ نمرة
٤٩٤)

س - ب

٣٢٩ سبب غير مشروع . اثباته . بكافة

الطرق . احوال شخصية . صفة متعلقة

بها . عدم جواز الصلح عليها

(الزقاق الكلية الأهلية — ٢٢

مايو سنة ١٩٢٨ عدد ٤ ، ٥ ص ٤١٢
نمرة ٢٣٤)

٣٣٠ سبب كاذب . سبب حقيقي قانوني .

جواز .

(استئناف مختلط — ٢٠ مارس سنة

١٩٢٨ عدد ٧ ص ٦٩٤ نمرة ٤٣٧)

٣٣١ سبق الاصرار . مسألة موضوعية .

اختصاص محكمة الموضوع .

(نقض اهلي — ٢٠ ديسمبر سنة

١٩٢٨ عدد ٣ ص ٢١٠ نمرة ١١٦)

٣٣٢ سبق اصرار . قتل . فاعل أصلي .

شريك . عدم بيانه في الحكم .

(نقض اهلي — ٢٨ مارس سنة ١٩٢٩

عدد ٨ ص ٨٣٢ نمرة ٤٥٣)

س - ر

٣٣٣ سرقة . اثنان متهمان . براءة أحدهما .

المادة ٢٧٣ ققرة ٥ .

(نقض اهلي — ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٨

عدد ٣ ص ١٩٥ نمرة ١٠٤)

٣٣٤ سرقة . نية الاختلاس .

(نقض اهلي — ٣١ يناير سنة ١٩٢٩

عدد ٦ ص ٥٠٥ نمرة ٢٩٦)

٣٣٥ سرقة . قصد جنائي . نزاع في الملكية .

(نقض اهلي — ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٩

عدد ٧ ص ٦١٠ نمرة ٣٧٩)

٣٣٦ سرقة . اكراه . ترك المسروق . فرار

جريمة مستقلة .

(نقض اهلي — ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٩

عدد ٧ ص ٦١٤ نمرة ٣٨٤)

٣٣٧ سريان المدة المسقطه للدعوى العمومية

اجراءات تحقيق مدني . استعمال ورقة

مزورة . جريمة منقطعة تنجده . الطعن

بالتزوير أمام المحكمة المدنية . دعوى

التزوير . جريمة الاستعمال أثناءها .

(نقض اهلي — ٢١ فبراير سنة ١٩٢٩

عدد ٧ ص ٦٠٥ نمرة ٣٧٤)

٣٣٨ سريان المدة المسقطه للحقوق . ضد

الضامن . مطالبة المدين . القانون المصري .

القانون الفرنسي . كفالة . كفلاء

متضامنين التزامهم قبل الدائن .

تضامن . مدينين متضامنين . نيابة

بعضهم عن بعض . قوة الشيء المحكوم

فيه . مدينين متضامنين . نيابة البعض

عن البعض . حدودها

(بني سوييف الكلية الاهلية — ٣٠

يونيه سنة ١٩٢٩ عدد ١٠ ص ١١١٥

نمرة ٦٠٥)

س - ف

٣٣٩ سفينة . اختباره . تأجير لأكثر من

سنة . جواز

(مجلس حسي عالي — ٢٦ مايو سنة

١٩٢٩ عدد ٩ ص ٩٥٤ نمرة ٥٢٢)

س - ق

سقوط الدعوى العمومية

(انظر تبديد نمرة ١٧٧)

س - ل

سلب ولاية

(انظر ولاية نمرة ٦٠٦)

سلطة محكمة النقض

(انظر نقض نمرة ٥٥٤)

سلطة المحكمة

(انظر بلاغ نمرة ١٥٤)

سلطة محكمة النقض

(انظر نقد مباح نمرة ٥٧٤)

سلطة المحاكم

(انظر صحافة نمرة ٣٧٠)

سلطة المحاكم

(انظر امر نمرة ١٢٨)

سلطة القاضي

(انظر دفاع نمرة ٣١٠)

سلطه

(انظر التماس نمرة ١٣٠)

سلطة مجلس الوزراء

(انظر موظف نمرة ٥١٢)

سلطه

(انظر مجلس تأديب نمرة ٤٢٣)

سلطه

(انظر حكم نمرة ٢٦٦)

س - ن

٣٤٠ سند تحت الاذن مدنى . تحويله . بقاؤه

خاضعاً لجميع دفعوع المدين .

(استئناف مصر — ١٠ مارس سنة

٩٢٩ عدد ٦ ص ٥١٥ نمرة ٣١١)

٣٤١ سند متنازع فيه . دين مستحق بحكم

العقد لافعلا . جواز الحكم بالنفاذ

عند الاستحقاق .

(استئناف اسيوط — ١٥ مايو سنة

٩٢٩ عدد ٨ ص ٨٦٨ نمرة ٤٧٩)

٣٤٢ سن . تقديره . قومسيون . شهادة

ميلاد . عدم التبليغ عن الميلاد . حكم

حجته . الخ .

(استئناف مصر — ١٠ يونيو سنة

٩٢٩ عدد ١٠ ص ١٠٨٤ نمرة ٥٨٩)

س - لا

٣٤٣ سلاح . حملة . شيخ عزبة . رخصة .

مادة ٣١٧ ع . مواد مفرقة . خرطوش

(بنى سويف الكلية الاهلية — ٦

مارس سنة ٩٢٨ عدد ٦ ص ٥٣٢ نمرة

٣٢٤)

٣٤٤ سلاح . حملة . رجال القوة العمومية .

شيخ بلد .

(نقض اهلى — ٢١ مارس سنة ٩٢٩

عدد ٨ ص ٨٢٢ نمرة ٤٤٤)

ش - ا

٣٤٥ شاهد أصم . حلف يمين . تلاوة أقواله

(نقض اهلى — ٢٢ نوفمبر سنة ٩٢٨

عدد ١ ص ٢٣ نمرة ١٢)

٣٥٢ شركة مساهمة . جمعية عمومية . قرارات

(استئناف مختلط — ٢١ يونيو
سنة ١٩٢٨ عدد ٢٠١ ص ١٢٩
نمرة ٨٨)

٣٥٣ شركة مساهمة مصرية . رأس مال .

فرنك . قيمته .

(استئناف مختلط — ٢١ يونيو
سنة ١٩٢٨ عدد ٢٠١ ص ١٣٠
نمرة ٨٩)

٣٥٤ شركة محاصة . ماهيتها . مسئولية

الشركاء فيها . مسئولية . باع يتأخر
في التسليم . المادة ٥٩ و ٦٠ تجارى .

(استئناف اسبوط — ١٣ فبراير سنة
١٩٢٩ عدد ٥٠٤ ص ٣٩٥ نمرة ٢٢٢)

٣٥٥ شركة محاصة . اثباتها . مادة ٦٣ من قانون

التجارة . القانون الفرنسى .

(بنى سوف الكلية الاملية — اول
مارس سنة ١٩٢٨ عدد ٦ ص ٥٢٩ نمرة
٣٢٢)

٣٥٦ شركة تجارية . عمل تجارى . اجارة

عقار

(النقض الفرنسية — ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٨
عدد ٥٠٤ ص ٤٥٥ نمرة ٢٦٧)

٣٥٧ شركة التأمين . وفاء عمله . مكانه .

تأمين على الحياة .

(استئناف باريس — ٩ نوفمبر سنة
١٩٢٨ عدد ٥٠٤ ص ٤٥٦ نمرة ٢٧٢)

٣٥٨ شركاء . ارض شريك . مباني . نفقات

المادة ٦٥ مدنى . شريك شيوعا .

(استئناف مصر — ٨ مايو سنة ١٩٢٨
عدد ٥٠٤ ص ٣٦٨ نمرة ٢٠١)

٣٤٦ شاهد . ضابط . سماع شهادته على

سبيل الاستدلال . ترجيح شاهد على

آخر . بحث موضوعى .

(نقض اهلى — ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٨
عدد ٥٠٤ ص ٣٤١ نمرة ١٨٠)

٣٤٧ شاهد . أقواله فى التحقيق . الاخذ

بها . عدم سماعه بالمحكمة . لا اخلال

بحق الدفاع .

(نقض اهلى — ١٠ يناير سنة ١٩٢٩
عدد ٥٠٤ ص ٣٦٤ نمرة ١٩٧)

٣٤٨ شاهد . وجوده بالجلسة . سماع شهادته

حلف يمين . عدم بطلان . عدم

اعتراض أمام المحكمة .

(نقض اهلى — ٢٨ مارس سنة ١٩٢٩
عدد ٨ ص ٨٣٣ نمرة ٤٥٤)

٣٤٩ شاهد . شهادة . امتناع . تحقيق جنائية

وصف الواقعة . بيانها .

(نقض اهلى — ٢ مايو سنة ١٩٢٩
عدد ١٠ ص ١٠٥٠ نمرة ٥٦٥)

٣٥٠ شاهد . عدم ذكر لقبه وصناعته ومحل

اقامته بالمحضر . عدم توقيع القاضى

والكاتب على كل شهادة . لا بطلان

(انظر اجراءات نمرة ٢٧)

ش - ر

٣٥١ شرط فاسخ صريح . أثره بعد الانذار

وفاء لاحق . لا يمنع الفسخ .

(النقض الفرنسية — ١٥ مايو سنة
١٩٢٨ عدد ٢٠١ ص ١٣٢ نمرة ٩٥)

٣٦٦ شفعة . بيع . مزاد . قسمة . ادارة .

قضاء . عدم جواز . حكمته . نص فرنسي
عربي . خلاف .

(مصر الكلية الاهلية — ٣٠ يناير
سنة ١٩٢٨ عدد ٦ ص ٥٣٩ نمرة ٣٢٩)

٣٦٧ شفعة . تعدد العقار المبيع . غرض

اقتصادي واحد . حصص غير مفروزة .

(الاسكندرية الكلية الاهلية — ١١

فبراير سنة ١٩٢٩ عدد ٦ ص ٥٤٤ نمرة
(٣٣١)

٣٦٨ شفعة . حق المشتري في الاستيلاء على

الثمرات .

(شبين الكوم الجزئية — ٢٢

نوفبر سنة ١٩٢٨ عدد ٦ ص ٥٦٦ نمرة
(٣٤٣)

٣٦٩ شفعة . عرض الثمن . الوارد في العقد

الا اذا كان صوريا . عرض الثمن

الحقيقي . حفظ الحق في اثبات الصورية

الاستعداد لدفع باقي الثمن .

(اسبوط الكلية الاهلية — ٢ مايو

سنة ١٩٢٨ عدد ٧ ص ٦٤٧ نمرة ٤٠٩)

٣٧٠ شفعة . مشتر . دفعه للثمن . وجوب

قيام الشفيع بدفع الثمن كله للمشتري .

عدم حبسه حين تطهير العين . الحكم

بالشفعة . قضاء بالثمن . لا احتياج لقضاء

جديد به . الزام الشفيع بفائدة الثمن

اذا استلم العين .

(استئناف مصر — ٢٢ ابريل سنة

١٩٢٩ عدد ٩ ص ٩٨٣ نمرة ٥٣٠)

٣٥٩ شركات . فروع . اختصاص مركزي

(نقض فرنسا — ٥ نوفبر سنة ١٩٢٨
عدد ٣ ص ٢٧٩ نمرة ١٧٤)

٣٦٠ شريك . وضع يده على ملك شريكه

تلك بمضى المدة . شروطه .

(استئناف مصر — ٢٣ ابريل سنة

١٩٢٩ عدد ٩ ص ٩٨٨ نمرة ٥٣٤)

ش - ف

٣٦١ شفعة . شفيع . عقد تملكه غير مسجل

لا حق له في الشفعة .

(اسبوط الكلية الاهلية — ١٩

يناير سنة ١٩٢٨ عدد ٢٠١ ص ١١٣
نمرة ٧١)

٣٦٢ شفعة . شفعا . تراحم .

(بنى سويف الكلية الاهلية — ١٠

اكتوبر سنة ١٩٢٨ عدد ٥٥٤ ص ٤٢٩
نمرة ٢٤٥)

٣٦٣ شفعة . ميعاد رفع الدعوى . لا مسافة

وجوب اعلان البائع والمشتري في

الميعاد .

(اسبوط الكلية الاهلية — ١٨

يناير سنة ١٩٢٨ عدد ٥٥٤ ص ٤٣٤
نمرة ٢٤٨)

٣٦٤ شفعة . اعلان الرغبة . كفاية صحيفة

الدعوى .

(مصر الكلية الاهلية — ٢٦

ديسمبر سنة ١٩٢٨ عدد ٥٥٤ ص ٤٠٢
نمرة ٢٢٧)

٣٦٥ شفعة . اعلان الرغبة . عدم اعلان

البائع به . لا بطلان .

(استئناف مصر — ٧ مارس سنة

١٩٢٩ عدد ٦ ص ٥١٤ نمرة ٣٠٩)

ص - ح

٣٧١ صحافة . قانون العقوبات . الدستور

والغاؤه للمادتين ١٠ و ١٣ من قانون

المطبوعات . اجراء مخالف للقانون .

مصادرة مجلة . المادة العاشرة من

قانون المطبوعات . تعويضات . شروط

تطبيقها . المحاكم . سلطة . المراقبة على

أعمال الادارة . سلطة . بحث أسباب

تصرف الادارة .

(مصر الكلية الأهلية — ١٣ مايو

سنة ٩٢٩ عدد ٨ ص ٨٧٧ نمرة ٤٨٢)

ص - ل

صلح تجارى .

(انظر قوة الشيء نمرة ٤٢١)

ص - و

٣٧٢ صورية . اثبات . وارث . متى يكون

أجنبياً .

(استئناف مصر — اول مايو سنة

٩٢٨ عدد ٣ ص ٢١٦ نمرة ١٢٣)

٣٧٣ صورية . وارث . طعنه بالصورية .

تصرف مورثه . أجنبى .

(استئناف مصر — ١٨ مارس سنة

٩٢٩ عدد ٧ ص ٦٢٧ نمرة ٣٩١)

٣٧٤ صورية . اثبات . تصرفات المورث .

وارث اعتباره غيراً . طعن فى تصرفات

المورث

(نقض و ابرام فرنسا — ١١ ابريل

سنة ٩٢٧ عدد ٩ ص ١٠٢٤ نمرة ٥٥٧)

ض - ر

٣٧٥ ضرب . المادة ٢٠٦ ع شروط تطبيقها

(نقض اهلى — ٩ مايو سنة ٩٢٩

عدد ١٠ ص ١٠٥٨ نمرة ٥٧١)

ط - ب

٣٧٦ طيب شرعى . رفض المحكمة طلب

استدعائه . بيان السبب . عدم بيان

الفقرة فى الحكم . لا بطلان

(نقض اهلى — ٢٧ ديسمبر سنة ٩٢٨

عدد ٣ ص ٢١٥ نمرة ١٢٢)

ط - ر

٣٧٧ طرح بجر . طعى . عدم اختصاص

المحاكم . المادة ١٤ من اللائحة

السعيدية .

(استئناف مصر — ٣١ مارس سنة

٩٢٩ عدد ٨ ص ٨٥٣ نمرة ٤٦٩)

طريق عمومى

(انظر مخالفات نمرة ٤٤٧)

ط - ي

٣٧٨ طيور دواجن . دجاج . تسميمها .

شروع . لا جريمة .

(بنى سويف الكلية الأهلية — ٣

ابريل سنة ١٩٢٨ عدد ٣ ص ٢٦٤ نمرة

(١٦٥

ظ - ر

٣٧٩ ظروف مخففة . محكمة الجنج . قبولها .

نقض . عدم جواز

(استئناف مختلط — ١٩ ديسمبر سنة ٩٢٨ عدد ٦ ص ٥٧٧ نمرة ٣٥٨)

ع - ا

٣٨٠ عاهة . تعدد المتهمين . تعدد الجروح

نقض في بيان الواقعة

(نقض اهلى — ١٥ نوفمبر سنة ٩٢٨ عدد ٢٠١ ص ١٨ نمرة ٩)

ع - ث

عثمانيون

(انظر جنسية نمرة ٢٢٦)

ع - ف

عفو شامل

(انظر حكم ٢٦٩)

ع - ق

عقد . مالكة

(استئناف مصر — ١٢ مارس سنة ٩٢٨ عدد ٢٠١ ص ٥٠ نمرة ٣٩)

ع - ل

٣٨١ علنية . سرية الجلسات . أسباب

(نقض و ابرام فرنسا — اول مارس سنة ٩٢٩ عدد ٩ ص ١٠٢٥ نمرة ٥٦٠)

ع - م

٣٨٢ عمله . وفاء . بكنوت . نظام عام

(النقض الفرنسية — ٣١ ديسمبر سنة ٩٢٨ عدد ٥٠٤ ص ٥٨٨ نمرة ٢٧٧)

ع - و

٣٨٣ عود . محكمة استئنافية . اعتبار المتهم

عائداً . دون طلب النيابة . جواز

(نقض اهلى — ٢٣ مايو سنة ٩٢٩ عدد ١٠ ص ١٠٥٨ نمرة ٥٧٣)

ع - لا

٣٨٤ علامات . مادة ١٧٤ ع . مدلولها .

صفحة خماسية عليها نمرة .

(نقض اهلى — ١٣ يونيو سنة ٩٢٠ عدد ١٠ ص ١٠٦٥ نمرة ٩٧٩)

ع - ي

٣٨٥ عيب في حق احد ملوك أو رؤساء

الدول الاجنبية . الفرق بينه وبين

لومهم على اعمالهم في الحكم . الامر

بالمعروف والنهي عن المنكر

(جنابات مصر — ٦ ديسمبر سنة ٩٢٨ عدد ٣ ص ٢٥٣ نمرة ١٥٤)

ع - غ

٣٨٦ غاروقه . عقد . زواله . شرط دفع

الدين عند الاقتدار . لا يفيد الاستحقاق

وقت الطلب . بطلان . مادة ٥٤١

لا تسرى على المتعاقدين

(منوف الجزئية — ١٦ ديسمبر سنة ٩٢٨ عدد ٨ ص ٩٠٢ نمرة ٤٩٥)

ف - ع

٣٨٧ فعل فاضح على . هتك عرض
تفرقة بينهما

(نقض اهلى — ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٨
عدد ٣ ص ١٩١ نمرة ١٠٢)

٣٨٨ فعل فاضح . تقديره . اختلاف
الايواسط . ترقيص البطن . شكل
خاص .

(نقض اهلى — ١٨ ابريل سنة ١٩٢٩
عدد ٩ ص ٩٥٠ نمرة ٥١٨)

ف - و

٣٨٩ فوائد قانونية . مبدأ سرياتها . تاريخ
المطالبة الرسمية

(جرجا الجزئية — ٢٣ فبراير سنة
١٩٢٩ عدد ٨ ص ٩٠٦ نمرة ٤٩٧)

ق - ا

٣٩٠ قاصر . عقد قسمة . شركاء . بطلان
نسبي . رهن حصة شائعة . مصيره
بعد القسمة

(استئناف مختلط — ٢١ يونيو سنة
١٩٢٨ عدد ١ ، ٢ ص ١٢٩ نمرة ٨٧)

٣٩١ قاصر . بلوغه ١٨ سنة . تصرف .
شروطه . مادتا ٢٩ ، ٣٠ . قانون
المجالس الحسينية

(مجلس حسبي على — ٢١ يونيو سنة
١٩٢٩ عدد ٥ ، ٤ ص ٣٦٧ نمرة ٢٠٠)

٣٩٢ قاصر . بلوغ الرشد . سلطة المجلس
الحسبي . المادة ٢٩ لائحة . تنفيذ
قانون المجالس الحسينية . المادة ٥٠
تفسير

(مصر الكلية الأهلية — ٢٢ ابريل
سنة ١٩٢٩ عدد ٨ ص ٨٩٨ نمرة ٤٩٢)

٣٩٣ قاصر . محاكمته . جواز اختصاصه
مدنيا . عدم ضرورة ادخال الولي أو
القيم أو الوصى .

(نقض اهلى — ٧ مارس سنة ١٩٢٩
عدد ٨ ص ٨٢٠ نمرة ٤٤١)

٣٩٤ قاصر . محاكمته جنائيا . توجيهه
الاجراءات الى الولي أو الوصى .
لا ضرورة

(نقض اهلى — ١٨ ابريل سنة ١٩٢٩
عدد ٨ ص ٨٤٨ نمرة ٥١٧)

٣٩٥ قاصر . اختباره . مدة . عدم تقييدها .
بمدة أو باشراف .

(نقض اهلى — ٢٦ مايو سنة ١٩٢٩
عدد ٩ ص ٩٥٣ نمرة ٥٢١)

٣٩٦ قاضي البيوع . اختصاص . حكمه .
فيما يتجاوز اختصاصه . بطلان زيادة
العشر . جواز استئنافه .

(استئناف مصر — ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٨
عدد ٣ ص ٢٣٠ نمرة ١٣٤)

٣٩٧ قاضي جزئي . دعوى مستعجلة .
دعوى موضوعية . اختصاص

(مصر الكلية الأهلية — ١٦ يناير
سنة ١٩٢٩ عدد ٤ ، ٥ ص ٤٠٣ نمرة
٢٢٨)

٤٠٣ قاضى . شراؤه حقوق متنازع عليها .

بطلان . عدم جواز المطالبة برد الثمن .

(استئناف مصر — ١٨ فبراير سنة ١٩٢٩ عدد ٨ ص ٨٤٤ نمرة ٤٦٢)

٤٠٤ قانون المخدرات . المادة ٣٣ منه .

سوابق

(نقض اهلى — ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٩ عدد ٢٠١ ص ٣٨ نمرة ٢١)

٤٠٥ قانون الخمسة أفدنة . حرقه الزراعة .

الجمع بينها وبين عمل آخر

(استئناف مصر — ٢٢ يناير سنة ١٩٢٩ عدد ٥٠٤ ص ٣٧٥ نمرة ٢٠٧)

٤٠٦ قانون الخمسة أفدنة . حماية أملاك

الزراع الصغيرة . مزارع . مستخدم .

(الزقايق الكلية الأهلية — ١٧ مارس سنة ١٩٢٩ عدد ٥٠٤ ص ٤٢٤ نمرة ٢٤٢)

قانون يونانى

(انظر اختصاص نمرة ٣٩)

قانون الخمسة أفدنة

(انظر حماية نمرة ٢٧٦)

قانون المطبوعات

(انظر امر نمرة ١٣٧)

قانون المطبوعات

(انظر صحافة نمرة ٣١٧)

ق - ت

٤٠٧ قتل . ركن العمد . سلطة محكمة

٣٩٨ قاضى جزئى . قضاء مستعجل .

اختصاص

(مصر الكلية الأهلية — ١٣ فبراير سنة ١٩٢٩ عدد ٥٠٤ ص ٤٠٥ نمرة ٢٣٠)

٣٩٩ قاضى المواد المستعجلة . اجارة . طرد

المستأجر

(النقض الفرنسية — ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٨ عدد ٥٠٤ ص ٤٥٥ نمرة ٢٦٨)

٤٠٠ قاضى أجنبى . تحقيق . شهود اثبات .

عدم سماعهم امام محكمة الموضوع .

أوراق التحقيق . لا اخلال بحق

الدفاع . أمر وزاره الخارجية .

المادتان ٤٠٣ ، ٤٠٤ ع

(نقض اهلى — ١٧ يناير سنة ١٩٢٩ عدد ٦ ص ٤٩٤ نمرة ٢٨٤)

٤٠١ قاضى احالة . وجوب احالة الدعوى

على محكمة الجنايات . جنحة . شبهة

جناية . خيرة

(نقض اهلى — ٢١ مارس سنة ١٩٢٩ عدد ٨ ص ٨٢٥ نمرة ٤٤٧)

٤٠٢ قاضى احالة . وجوب احالة الدعوى على

محكمة الجنايات . محاكم الجنج . حكم

عدم الاختصاص . عدم جواز الاحالة

على محكمة الجنج . قانون . ١٩

١ أكتوبر سنة ١٩٢٥

(نقض اهلى — ٢٣ مايو سنة ١٩٢٩ عدد ١٠ ص ١٠٥٩ نمرة ٥٧٤)

٤٠٨ الموضوع . تناقض . سلطة محكمة

النقض

(نقض أهلى — ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٨
عدد ٢٥١ ص ١٩١٩ عمرة ١٠)

قتل عمد . ضرب أفضى الى موت .

تفرقة بينهما . تعدد المحكوم عليهم

٤٠٩ استفادتهم من نقض أحدهم

(نقض أهلى — ٣ يناير سنة ١٩٢٩
عدد ٥٢٤ ص ٣٤٧ عمرة ١٨٤)

ق - ذ

٤١٠ قذف . نشر . نية الاذى . اقتراضها

(جنح السين — ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٨
عدد ٤٥٥ ص ٤٥٧ عمرة ٢٧٦)

ق - ر

٤١١ قرار احالة . نقضه . نائب عام . مادة

ج ١٣

(نقض أهلى — ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٨
عدد ١ و ٢ ص ٣٥ عمرة ١٩)

٤١٢ قرار ايقاف . استئناف . جواز

(استئناف مصر — ٤ مارس سنة ١٩٢٩
عدد ٦ ص ٥١٣ عمرة ٣٠٧)

قرار . تظلم . قاضى الامور الوقتيه .

٤١٣ عدم جواز استئنافه

(استئناف مصر — ٧ مارس سنة ١٩٢٩
عدد ٦ ص ٥١٤ عمرة ٣٠٨)

٤١٤ قرار معافاة . حجتيه

(طنطا الكاية الاهلية — ٢٦ يونيه
سنة ١٩٢٩ عدد ١٠ ص ١٠٩٨ عمرة ٥٩٨)

٤١٥ قرار . مجلس حسبي . معارضة . عدم

جواز . اعلان الخصوم وذوى الشأن .

حضور جلسات . حقهم فى التظلم عند

عدم الاعلان . الجهة التى يحصل فيها

الاعلان

(مجلس حسبي كالى — ٢٦ مايو سنة ١٩٢٩
عدد ١٠ ص ١٠٧٢ عمرة ٥٨١)

قرار

(انظر حكم عمرة ٢٥٤)

قرائن

(انظر مرض الموت عمرة ٣٦٢)

٤١٦ قرعة عسكرية . التستر على مقترح .

تبليغ من المتستر أو ضده . التفرقة بينهما

(النيا الكاية الاهلية — ٣١ مارس سنة ١٩٢٩
عدد ٨ ص ٨٩١ عمرة ٤٨٨)

ق - ض

٤١٧ قضاء مدنى . قضاء جنائى . استقلالها

نتائج ذلك بالنسبة لمسائل الافلاس

(استئناف مختلط — ٣٠ يناير سنة ١٩٢٩
عدد ٩ ص ١٠٢٠ عمرة ٥٥١)

ق - و

٤١٨ قوة الشيء المحكوم به . عقد البحار .

تحويله . عدم قبول المؤجر . قضاء

مستعجل . دفع بعدم وجود صفة .

ضامن تعويض . ليس من شأن الضامن

(استئناف مصر — ٦ مايو سنة ١٩٢٨
عدد ٢ ص ٢٢٠ عمرة ١٢٤)

دون المدين . حقه في طلب التنفيذ على

المدين قبله . اضاءة التأمينات . براءة

ذمة الكفيل

(الزقازيق الكلية الاهلية — ١٠

فبراير سنة ١٩٢٩ عدد ٤ و ٥ ص ٤٢٣
نمرة (٢٤١)

٤٢٥ كفالة ايقاف تنفيذ . دفعها من غير

المحكوم عليه . فضولى . ملكيتها

للمحكوم عليه .

(منوف الجزئية — ٢٧ نوفمبر سنة

١٩٢٨ عدد ٦ ص ٥٦٣ نمرة ٣٤٢)

٤٢٦ كفالة . كفيل للكفيل . دائن .

دعوى . حالة . حقوق بين وطنيين .

حوالة لاجنبي . قبول مقدم . حالته

(استئناف مختلط — ١٣ ديسمبر سنة

١٩٢٨ عدد ٦ ص ٥٧٦ نمرة ٣٥٦)

كفالة

(انظر حكم نمرة)

كفالة

(انظر سريان نمرة)

م - ا

٤٢٧ ماركات مسجلة . ملكية . شرطها .

(استئناف مختلط — ١٣ يونيو سنة

١٩٢٨ عدد ١ و ٢ ص ١٢٧ نمرة ٨١)

م - ج

٤٢٨ مجلس بلدى . شخص معنوى عام .

اختصاص

(دمنهور الجزئية — ١٦ يناير سنة

سنة ١٩٢٩ عدد ٥١٤ ص ٤٤٣ نمرة ٢٥٣)

٤١٩ قوة الشيء المحكوم فيه . اختلاف

السبب

(الزقازيق الكلية الاهلية — ٢٥ ديسمبر
سنة ١٩٢٨ عدد ٣ ص ٢٥٨ نمرة ٢٦١)

٤٢٠ قوة الشيء المقضى فيه . حكم جنائى .

براءة . مادة تزوير . لا يجوز قوة الشيء

المقضى فيه . محاكمة جنائية

(استئناف اسيوط — ١٧ ابريل سنة

١٩٢٩ عدد ٧ ص ٦٤٦ نمرة ٤٠٨)

٤٢١ قوة الشيء المحكوم فيه . صلح تجارى

سريانه على جميع الديانة

(شبين الكوم الجزئية — ٢٨ مارس

سنة ١٩٢٩ عدد ٧ ص ٦٨٥ نمرة ٤٣٢)

٤٢٢ قوة القاهرة . واجبات الحكومة . ادرتها

سيل . عدم الاحتياط . لا مسئولية .

(مصر الكلية الاهلية — ٢٨ فبراير سنة

١٩٢٨ عدد ٤ و ٥ ص ٤٠٦ نمرة ٢٣١)

قوة

(انظر حكم نمرة ٢٧٤)

قوة اجبارية

(انظر ائتلاف نمرة ٦)

ل - ف

٤٢٣ كفالة . دين تجارى . عقد مدنى . اثبات

بالقواعد المدنية لا التجارية

(طنطا الكلية الاهلية — ٢٠

اكتوبر سنة ١٩٢٨ عدد ١ و ٢ ص ١٠٣

نمرة ٦٤)

٤٢٤ كفالة . كفيل . جواز رفع الدعوى عليه

٤٣٤ محام . حضوره . شاهدات . لا بطلان

اقرار متهم على آخر . مسألة تقديرية
للقاضي بحث مقدار العقوبة . صدور
الحكم في جناية . تأجيله عدة أيام
لا بطلان .

(نقض اهلى — ٣ يناير سنة ١٩٢٩
عدد ٤ و ٥ ص ٣٥٧ نمرة ١٩٣)

٤٣٥ محام . لقب . روب .

(نقض فرنسا — ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٨
عدد ٤ و ٥ ص ٤٥٨ نمرة ٢٧٨)

٤٣٦ محام . وكالة . تقرير طعن . تقرير
أسباب

(نقض اهلى — ٢٤ يناير سنة ١٩٢٩
عدد ٦ ص ٥٠٠ نمرة ٢٩٠)

٤٣٧ محام . تحت التمرين . متهم . طعن .
لا مصلحة له .

(نقض اهلى — ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٩
عدد ٧ ص ٦١٤ نمرة ٣٨٣)

٤٣٨ محام . تمرين . مرافعة . نقطة تكميلية .
قبول المتهم . عدم جواز .

(نقض اهلى — ١١ ابريل سنة ١٩٢٩
عدد ٩ ص ٩٤٦ نمرة ٥١٤)

٤٣٩ محام . اتعاب . تنازل عنها .

استئناف مختلط — ١٨ مارس سنة
١٩٢٠ عدد ١٠ ص ١١٣٣ نمرة ٦١٢)

٤٤٠ محام . صحافة . محاماه . الجمع بينهما .

(استئناف مختلط — ١٧ مارس سنة
١٩٢٥ عدد ١٠ ص ١١٣٣ نمرة ٦١٣)

٤٢٩ مجلس تأديب . حكمه . مجلس المديرية

سلطته . اجتماع هيئة المجلس بالاعضاء
الذين اصدروا الحكم فقط

(استئناف مصر — أول ابريل سنة
١٩٢٩ عدد ٩ ص ٩٨٢ نمرة ٥٢٩)

٤٣٠ مجلس تأديب . ولايته في الحكم .

سلطة المحاكم الاهلية في الحكم بالتعويض

استنتاج تهم جديدة لم لمتهم .

اتصاله بموضوع المحاكمة التأديبية .

سلطة المحكمة الاهلية في الحكم

بالتعويض

(استئناف مصر — ٢٤ يونيه سنة
١٩٢٩ عدد ١٠ ص ١٠٨٩ نمرة ٥٩٣)

م - ح

٤٣١ محام . محامون غير مقبولون أمام

المحاكم الكلية . دفاع عن متهم . جناية

اخلال بحق الدفاع . بطلان .

(نقض اهلى — ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٨
عدد ٢٠١ ص ٣٦ نمرة ٢٠)

٤٣٢ محام . حضوره في مواد الجنج .

لا ضرورة . تأجيل للارتباط .

(نقض اهلى — ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٨
عدد ٣ ص ٢١٤ نمرة ١٢٠)

٤٣٣ محام . حرته في التعاقد على الاتعاب

(مجلس تأديب المحامين الاهلى — ٧

فبراير سنة ١٩٢٨ عدد ١ و ٥ ص ٢٨٩
نمرة ١٧٩)

- ٤٤١ محام . تمرين . اعطاء شهادة غير حقيقية
ارتكاب خطأ .
(استئناف مختلط — ١٢ ديسمبر سنة
١٩٢١ عدد ١٠ ص ١١٣٣ نمرة ٦١٤)
- ٤٤٢ محام . سر المهنة .
(استئناف مختلط — ١٦ ديسمبر سنة
١٩٢٤ عدد ١٠ ص ١١٣٤ نمرة ٦١٥)
- ٤٤٣ محام . سر المهنة .
(استئناف مختلط — ١٦ ديسمبر سنة
١٩٢٤ عدد ١٠ ص ١١٣٤ نمرة ٦١٦)
- محام . عمله خارج المحكمة . اتعاب .
استحقاقها .
(استئناف مختلط — ٢٦ ديسمبر سنة
١٩٢٨ عدد ١٠ ص ١١٣٤ نمرة ٦١٧)
- ٤٤٥ محام . اتعاب . تقديرها .
(استئناف مختلط — ١٣ مارس سنة
١٩١٩ عدد ١٠ ص ١١٣٤ نمرة ٦١٨)
- ٤٤٦ محام . اتعاب . اتفاق . طلب تقدير .
(استئناف مختلط — ٢٦ يناير سنة
١٩٢٥ عدد ١٠ ص ١١٣٥ نمرة ٦١٩)
- ٤٤٧ محام . قاض بالملأش . مجلس نقابة .
قيد بالجدول .
(استئناف برن (دوائر مجتمعة) — ٢٦
فبراير سنة ١٩٢٦ عدد ١٠ ص ١١٣٧
نمرة ٦٢٦)
- محام .
(انظر تحقيق نمرة ١٨١)
- ٤٤٨ محاكمة . محاكم أهلية . عن جريمة .
جواز المحاكمة أمام المحاكم المختلطة عن
جريمة أخرى . وقوعها في الوقت نفسه
(استئناف مختلط — ٥ يونيو سنة
١٩٢٩ عدد ١٠ ص ١١٣ نمرة ٦٢٤)
- ٤٤٩ محضر صلح . تصديق عليه . أثره .
(اسبوط الكلية الاهلية — ٣ مارس سنة
١٩٢٨ عدد ٩ ص ٦٧٦ نمرة ٤٢٦)
- محضر صلح .
(انظر استئناف نمرة ٦١)
- ٤٥٠ محل اقامة . جواز تعدده .
(شين الكوم الجزئية — ١٧
ابريل سنة ١٩٢٨ عدد ٦ ص ٥٦٢
نمرة ٣٤١)
- ٤٥١ محل . لعب قمار . شروطه .
(نقض املى — ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٩
عدد ٧ ص ٦١٢ نمرة ٣٨١)
- ٤٥٢ محل مؤجر . مستأجر . سرقة . مالك
العمارة . مسئولية . شروطها .
(استئناف مختلط — ٢٧ ديسمبر سنة
١٩٢٧ عدد ٨ ص ٩٠٧ نمرة ٤٩٨)
- م - خ
- ٤٥٣ مخالفات تنظيم . مادة ١ من دكر يتو سنة
١٨٨٩ . مادة ١٠ من لائحة سبتمبر
سنة ١٨٨٩ .
(الزاين الكلية الأهلية — ٧ يناير
سنة ١٩٢٩ عدد ٥٤٤ ص ٤١٤ نمرة
٢٣٥)
- ٤٥٤ مخاصمة القضاة . دعوى . بطلان . حكم
محكمة استئناف . اشتراك أحد
المستشارين في اصدار الحكم الابتدائي
حكم . سبب امتناع القاضي . مسألة
تقديرية . التماس . الحكم ببعض

٤٥٥ الطلبات . قبضه . عدم قبول الحكم

بالنسبة لما لم يقض به .

(استئناف مختلط — ١٩ فبراير سنة

١٩٢٩ عدد ٩ ص ١٠٢٢ نمرة ٥٥٤)

م - د

٤٥٦ مدع بحق مدنى . حجية أقواله . تقرير

طبيب شرعى . بعد الوفاة .

(نقض أهلى — ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٨

عدد ٣ ص ٢١٤ نمرة ١٢١)

٤٥٧ مدع بحق مدنى . استئنافه . أثره . دعوى

عمومية .

(نقض أهلى — ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٩

عدد ٧ ص ٦٢٢ نمرة ٣٨٨)

م - ر

٤٥٨ مراقبة . الحكم بها . وجوب النص

على مبدأ سردياتها .

(نقض أهلى — ١٧ يناير سنة ١٩٢٩

عدد ٦ ص ٤٩٣ نمرة ٢٨١)

٤٥٩ مراقبة . عود . تطبيق المادة ٢٧٧ ع

(نقض أهلى — ١٧ يناير سنة ١٩٢٩

عدد ٦ ص ٤٩٤ نمرة ٢٨٣)

٤٦٠ مرض . موت فجائى . كبير سن . ربو

صدرى . نزلة شعبية . كلاهما قابلين

للشفاء .

(استئناف مصر — ٢٤ أبريل سنة

١٩٢٨ عدد ١ ص ٢٠٤ نمرة ٣٨)

٤٦١ مرض موت . اقرار لوارث . مادة

٥٦٤ . قانون الاحوال الشخصية . قرآن

مطلقة . اثبات العكس . عدم جواز .

(استئناف مختلط — ١١ ديسمبر سنة

١٩٢٨ عدد ٧ ص ٦٩٧ نمرة ٤٤٠)

٤٦٢ مرض موت . جواز الطعن به . بعد

الطعن بالتزوير . اعتبار الوارث غيراً

طعنه فى تصرف مورثه بمرض الموت

الحق الذى يستمده الوارث من القانون

يجعله غيراً بالنسبة للمورث . تصلب

الشرايين . اصابة القلب والكلى . متى

تعتبر مرض الموت . قرآن مرض

الموت . التصرف فى كل ما يملك

المورث . مجاذقة المريض بالخروج من

منزله . لا تقطع صفة المرض

(مصر الكلية الأهلية — ٢٩ مايو

سنة ١٩٢٧ عدد ٩ ص ٩٩٦ نمرة ٥٣٩)

مرض موت .

(انظر اقرار نمرة ١١٨)

مرض موت .

(انظر التماس نمرة ١٣٠)

٤٦٣ مروي اعادتها لاصلها . محاكم أخطاء

اختصاص

(منوف الجزئية الأهلية — ٤

يوليه سنة ١٩٢٧ عدد ٦ ص ٥٥٨

نمرة ٣٣٩)

م - س

٤٦٤ مسئولية تعاقدية . مسئولية لاتعاقدية .

الاتفاق على الاعفاء منها . متى يكون صحيحاً . عقد تأمين . مميزاته

(استئناف مصر — ١٢ فبراير سنة ١٩٢٨ عدد ٢٠١ ص ٤٤ نمرة ٢٥)

٤٦٥ مسئولية . خطأ المصاب . علاقته

بالحوادث . أثره

(نقض فرنسا — ٢ مايو سنة ١٩٢٨ عدد ٢٠١ ص ١٣١ نمرة ٩٤)

٤٦٦ مسئولية . فعل المصاب . مجرد من

الخطأ . تخفيف المسؤولية

(استئناف باريس — ٢٥ مايو سنة ١٩٢٨ عدد ٢٠١ ص ١٣٢ نمرة ٩٨)

٤٦٧ مسئولية . راكب دراجة

(السين فرنسا — ٢٣ مايو سنة ١٩٢٨ عدد ٢٠١ ص ١٣٣ نمرة ٩٩)

٤٦٨ مسئولية . وزارة الداخلية . أعمال

المجالس المحلية . مسئولية . شخصية .

معنوية

(استئناف مصر — ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٨ عدد ٣ ص ٢٣٨ نمرة ١٤١)

٤٦٩ مسئولية . مالك الآلات . خطؤه

مفترض

(استئناف اسيوط — ١١ ديسمبر سنة ١٩٢٨ عدد ٣ ص ٢٤٤ نمرة ١٤٦)

٤٧٠ مسئولية . مالك بناء . خطأ مدني .

خطأ جنائي

(استئناف مصر — ٢٨ يناير سنة ١٩٢٨ عدد ٥٤٤ ص ٣٨٠ نمرة ٢١٢)

٤٧١ مسئولية . صاحب لوكاندة

(نقض فرنسا — ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٨ عدد ٥٠٤ ص ٤٥٦ نمرة ٢٧١)

٤٧٢ مسئولية . مالك بناء . هدم . عدم

احتياط . مسئولية جنائية ومدنية .

المادة ٢٠٢ ع

(نقض اهلي — ٧ فبراير سنة ١٩٢٩ عدد ٧ ص ٦٠٢ نمرة ٣٧١)

٤٧٣ مسئولية . مالك عمارة . اجراءات

حديثة . تخريب الأرض . مباني

بجاورة . أعمال وقاية . من الملزم بها

(استئناف مختلط — ١٤ فبراير سنة ١٩٢٩ عدد ٩ ص ١٠٢١ نمرة ٥٥٣)

٤٧٤ مسئولية . حوادث عمال . أثناء أو في

سبيل أعمالهم . تعويض

(نقض فرنسا — ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٨ عدد ٣ ص ٢٧٩ نمرة ١٧٣)

٤٧٥ مسئولية . حكومة . أساسها . في

فرنسا . في مصر

(استئناف مصر — ١٤ يناير سنة ١٩٢٩ عدد ٥٠٤ ص ٣٤٨ نمرة ٢٠٢)

٤٧٦ مسئولية . زوج . طعن في شرف

زوجته . رعوته . تعويضات

(استئناف مصر — ١٥ يناير سنة ١٩٢٩ عدد ٥٠٤ ص ٣٧٢ نمرة ٢٠٤)

٤٧٧ مسئولية التابع . رجوع التبوع على

سيد آخر

(نقض فرنسا — ١٧ مارس سنة ١٩٢٨ عدد ٢٠١ ص ١٣١ نمرة ٩٢)

مسئولية	٤٧٨
(انظر اجارة نمرة ١٩)	مسئولية . سيد . تابع . تجاوز العمل
مسئولية	(نقض فرنسا — ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٨)
(انظر تقليد نمرة ٢١٦)	عدد ٤ ، ٥ ص ٤٥٥ نمرة ٢٦٩)
مسئولية	٤٧٩
(انظر سائق سيارة نمرة ٣٢٣)	مسئولية . سيد . تابع . سيارة . صهر
٤٨٥	(نقض فرنسا — ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٨)
مسئولية	عدد ٤ ، ٥ ص ٤٥٥ نمرة ٢٧٠)
مستأجر . عزبة . أدوات . اختلاسها .	٤٨٠
جريمة تبديد . عدم توفر سوء نية	مسئولية . مصلحة السكة الحديد .
(نقض اهل — ٤ ابريل سنة ١٩٢٩)	حريق . خطأ
عدد ٨ ص ٨٣٥ نمرة ٤٥٧)	(الموسكي الجزئية — ١٠ يناير سنة ١٩٢٩)
٤٨٦	عدد ٦ ص ٥٦٨ نمرة ٣٤٤)
مستخدم . اصابة . أثناء تأدية العمل .	٤٨١
تعويض	مسئولية . مصلحة السكة الحديد .
(استئناف مصر — ١٩ مارس سنة ١٩٢٨)	جدول مواعيد . تأخر
عدد ١ ص ٢٠١ نمرة ٣٠)	(التجارة بكونياك — ٨ فبراير سنة ١٩٢٩)
٤٨٧	عدد ١٠ ص ١١٣٧ نمرة ٦٢٧)
مستخدم . رفته . بيانات كاذبة . خطأ	٤٨٢
مبطل للعقد . مسوغ قانوني للرفت	مسئولية . نشر اجراءات دعوى
(اسبوط الكاية الاهلية — ٢٩ مارس سنة ١٩٢٨)	جنائية . حق الكاتب . حسن نية
عدد ٦ ص ٥٥٥ نمرة ٣٣٧)	(السين الفرنسية — ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٨)
٤٨٨	عدد ٨ ص ٩١١ نمرة ٥٠٦)
مسجد . وقف بطبيعته . لا حاجة	٤٨٣
لاشهاد	مسئولية . اغواء . تعويض . وعد
(جرجا الجزئية الاهلية — ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٨)	بالزواج . الهجر
عدد ٤ ص ٤٤٨ نمرة ٢٥٥)	(السين الفرنسية — ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٨)
٤٨٩	عدد ٩ ص ١٠٢٥ نمرة ٥٥٩)
مطل . اكتسابه بمضى المدة .	٤٨٤
تسامح . مانع	مسئولية . صاحب حيوان . مسئولية
(استئناف مصر — ١٧ ديسمبر سنة ١٩٢٨)	مطلقة
عدد ٣ ص ٢٢٧ نمرة ١٣٠)	(استئناف مصر — ١٥ مايو سنة ١٩٢٩)
	عدد ١٠ ص ١٠٨٠ نمرة ٥٨٥)
	مسئولية
	(انظر استئناف نمرة ٥٧)

م - ط

٤٩٠ مظل . منور . في أقل من متر . حق

الجار

(مصر الأهلية — ٢١ نوفمبر سنة
٩٢٨ عدد ٣ ص ٢٥٤ نمرة ١٥٥)

م - ع

٤٩١ معارضة . الحكم باعتبارها كأن لم

تكن . تسببه . شروط . مادة ١٣٣

تحقيق جنايات

(نقض اهلي — ٣ يناير سنة ١٩٢٩
عدد ٤ ، ٥ ص ٣٤٧ نمرة ١٨٥)

٤٩٢ معارضة . مياعدها . ٢٤ ساعة من

تاريخ العلم بالتنفيذ . العبارة بتقديمها

للمحضر . لا باعلانها

(اسبوط الكلية الأهلية — اول
فبراير سنة ١٩٢٨ عدد ٤ ، ٥ ص ٤٣٥
نمرة ٢٤٩)

٤٩٣ معارضة . أثرها في الأحكام الغياية .

اشتراك القاضى في نظر الاستئناف

عدم بطلان

(نقض أهلي — ٣١ يناير سنة ١٩٢٩
عدد ٦ ص ٥٠١ نمرة ٢٩٢)

٤٩٤ معارضة . أمر تقدير مصاريف . كيفية

رفعها . عدم جواز تقديمها . من وكيل

محام . قاعدة عدم جواز المرافعة

بوكيل .

(الزقازيق الكلية الأهلية — ٢٠
ديسمبر سنة ١٩٢٨ عدد ٧ ص ٦٤٩ نمرة
(٤١٢)

٤٩٥ معارضة . اقرار بقلم الكتاب .

لا يكفى . رفع دعوى جزئية . الى

المحكمة الكلية . عدم اختصاص .

نظام عام . دفعان بعدم القبول وبعدم

الاختصاص . وجوب الفصل في

الأول قبل الثانى

(الزقازيق الكلية الأهلية — ٢
ابريل سنة ١٩٢٩ عدد ٧ ص ٦٦٤ نمرة
(٤١٧)

٤٩٦ معامل . اضرارها . حقوق الجار .

واجباته

(استئناف باديس — ٢٣ ابريل سنة
١٩٢٨ عدد ١ ، ٢ ص ١٣٢ نمرة ٩٥)

٤٩٧ معاهدات دولية . تطبيقها . تأويلها .

اختصاص . امتيازات قنصلية تحديدها

(نقض و ابرام فرنسا — ١٥ ديسمبر
سنة ١٩٢٨ عدد ٨ ص ٩١٠ نمرة ٥٠٤)

م - ق

٤٩٨ مقال بناء . عمل تجارى

(سانت اتين التجارية — ٢٦
اكتوبر سنة ١٩٢٨ عدد ٤ ، ٥ ص ٤٥٧
نمرة ٢٧٥)

م - ل

٤٩٩ مكافئات . صيارف . قرار وزارى .

أمر عال . عدم جواز الحجز عليها .

(الموسكى الجزئية — ٢٧ ابريل سنة
١٩٢٩ عدد ٧ ص ٦٨٨ نمرة ٤٣٩)

م - ل

٥٠٠ ملكية أدبية . حق الشركة في رفع

الدعوى باسمها . لا حاجة لذكر أسماء

الاعضاء في صحيفتها .

(التقض القرنية — ٢ ديسمبر سنة

١٩٢٧ عدد ٣ ص ٢٧٨ نمرة ١٧١)

٥٠١ ملكية . رسائل . ملكيتها .

(الدين المدنية — ٢٧ نوفمبر سنة

١٩٢٨ عدد ٣ ص ٢٨٠ نمرة ١٧٨)

٥٠٢ ملكية أدبية . فنية .

(مسين المدنية — ١٩ ديسمبر سنة

١٩٢٨ عدد ٨ ص ٩١٢ نمرة ٥٠٧)

ملكية .

(انظر حق التأليف وحق الترجمة نمرة

(٢٤٦)

م - و

٥٠٣ مواد مفرقة . مادة ٣١٧ مكررة

عقوبات . حيازة طلاقات فرطوش

ورصاص . لعقاب

(تقض اهل — ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨

عدد ١ ص ٢٠١ نمرة ٢)

٥٠٤ مواد مخدرة . احراز . ركن العمد

مسألة موضوعية . الباعث على حيازتها

(تقض اهل — ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٨

عدد ١ ص ٢٠١ نمرة ٧)

٥٠٥ مواد مخدرة . احراز . سلطة محكمة

الموضوع . سماع شاهد على سبيل

الاستدلال

(تقض اهل — ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٨

عدد ١ ص ٢٠١ نمرة ٨)

٥٠٦ مواد مخدرة . احراز . أفعال متعددة

(اسكندرية الكلية الأهلية — ١٧

مارس سنة ١٩٢٨ عدد ١ ص ٢٠١ نمرة ١٠٠

نمرة ٦٢)

٥٠٧ مواد مخدرة . حكم على من يتجر

فيها . المراقبة الخاصة . المادة ٩ من

قانون ٢٤ سنة ١٩٢٣ . لا تنطبق

(بنى سوف الكلية الأهلية — ٧

فبراير سنة ١٩٢٨ عدد ٣ ص ٢٦٢

نمرة ١٦٤)

٥٠٨ مواد مخدرة . احراز . ركن العمد

(تقض اهل — ١٧ يناير سنة ١٩٢٩

عدد ٦ ص ٤٩٨ نمرة ٢٨٦)

٥٠٩ مواد مخدرة . احراز . وجوب بيان

علم المتهم بان مايجرزه مواد مخدرة .

(تقض اهل — ٧ فبراير سنة ١٩٢٩

عدد ٧ ص ٦٠١ نمرة ٣٧٠)

٥١٠ مواد مستعجلة . اختصاص القاضي

الجزئي

(مصر الكلية الأهلية — ٢١

نوفمبر سنة ١٩٢٨ عدد ٣ ص ٢٥٥ نمرة

(١٥٦)

٥١١ مواد تجارية . سقوط الحق بمضى

المدة . المقصود بالمادة ١٩٤ تجارى

(بنى سوف الكلية الاهلية — ٢٥

يونيه سنة ١٩٢٨ عدد ٤ ص ٥٢٥ نمرة

نمرة ٢٤٣)

مواد تجارية

(انظر نفاذ نمرة ٥٣٤)

٥١٢ موظف أميري . خفير . اطلاق نار

على الجناة . المادتان ١٥ ، ٣٦ ج .

تعليمات البوليس

(مصر الكلية الأهلية - قرار احالة -

٩ مايو سنة ١٩٢٨ عدد ٤ ، ٥ ص ٤٠١
نمرة ٢٢٦)

٥١٣ موظف . تقدير سنه . طرق معينة .

على سبيل الحصر . مادة ٨ من قانون

المعاشات سنة ٩٠٩

(استئناف مصر — ٢٧ مارس سنة

١٩٢٨ عدد ٢ ، ١ ص ٥١ نمرة ٣١)

٥١٤ موظف . معاش . تسويته . المرتب

المقبوض فعلا . المرتب المقبوض حكما .

المادة ١٥ من قانون المعاشات

(استئناف مصر — ٣١ ديسمبر سنة

١٩٢٨ عدد ٣ ص ٢٣٦ نمرة ١٤٠)

٥١٥ موظف . احالة على المعاش . سلطة

الحكومة . الموظفون سواء

(استئناف مصر — ١٤ يناير سنة

١٩٢٩ عدد ٦ ص ٥٠٧ نمرة ٢٩٩)

٥١٦ موظف . الغاء وظيفته . لا تعويض

(استئناف مصر — ١٨ مارس سنة

١٩٢٩ عدد ٧ ص ٦٣٥ نمرة ٣٨٩)

٥١٧ موظف . ضرر أثناء الخدمة . اتفاق

ضمني . تعويض .

(استئناف مصر — ٣١ مارس سنة

١٩٢٩ عدد ٧ ص ٦٣٨ نمرة ٤٠٣)

٥١٨ موظف . احالة على المعاش . سلطة

الحكومة . الموظفون سواء .

(مصر الكلية الأهلية — ٢٦ يناير

سنة ١٩٢٩ عدد ٧ ص ٦٦١ نمرة ٤١٥)

٥١٩ موظف . جنحة مباشرة ضده . قانون

نمرة ٢٣ سنة ٩٢٩ . الاعمال الخاصة

بتأدية وظيفته . أو بسببها

(السيدة المركزية — ٤ أبريل سنة

١٩٢٩ عدد ٧ ص ٦٨٦ نمرة ٤٣٣)

٥٢٠ موظف . تقدير سنه . شهادة الميلاد .

المادة ٨ من قانون المعاشات . تقديم

الشهادة في أى وقت . تفسير قانون

المعاشات . سلطة مجلس الوزراء . قرار

٣٠ يناير سنة ١٩٢٧ . عديم الأثر

(استئناف مصر — ٣١ مارس سنة

١٩٢٩ عدد ٩ ص ٩٧٩ نمرة ٥٢٨)

٥٢١ موظف . ديوان على . رفته

(استئناف مصر — ١٠ يونيو سنة

١٩٢٩ عدد ١٠ ص ١٠٨٧ نمرة ٥٩١)

ن - ا

٥٢٢ ناظر . ضم ناظر آخر . نفاذ معجل .

المادة ٣٥٠ من لائحة ترتيب المحاكم

الشرعية

(استئناف مصر — ٢٢ أبريل سنة

١٩٢٩ عدد ٩ ص ٩٨٤ نمرة ٥٣١)

ن - ز

٥٢٣ نزاع ملكية . دعوى . تقدير قيمتها .

ضابط

(بنى سوبف الكلية الأهلية — ١٧

مايو سنة ١٩٢٨ عدد ٩ ص ٥٣٨ نمرة

٣٢٨)

الدوائر المجتمعة في الفصل فيما يحال

اليها

(استئناف مختلط (دوائر مجتمعة)
٢٦ يناير ١٩٢٨ سنة عدد ٦ ص ١٠١٨
نمرة ٥٤٧)

٥٢٩ نزع ملكية . اجراءات . حكم مرمى

المزاد . تقرير زيادة العشر أثره .

بقاء الملكية خلال العشرة أيام للراسى

عليه المزاد عدم عودتها للمدين . عدم

امكان تسديد الديون . عدم جواز

تغيير حالة التسجيلات . خلال العشرة

أيام .

(استئناف مختلط — ١١ ديسمبر سنة
١٩٢٨ عدد ٩ ص ١٩ ١ نمرة ٥٤٩)

٥٣٠ نزع ملكية . قرار استيلاء . معارضة .

عدم جواز ايعاف تنفيذه أو تأويله

(استئناف مصر — ١٤ مايو سنة
١٩٢٩ عدد ١٠ ص ١٠٧٦ نمرة ٥٨٢)

٥٣١ نزع ملكية . منفعة عامة . معارضة في

قرار الاستيلاء . نزاع في المساحة

(استئناف مصر — ١٥ مايو سنة
١٩٢٩ عدد ١٠ ص ١٠٧٨ نمرة ٥٨٤)

٥٣٢ نزع ملكية . منفعة عامة . معارضة في

قرار الاستيلاء . شكلها . قانون ٢٤

ابريل سنة ٩٠٧

(استئناف مصر — ٣٠ مايو سنة ١٩٢٩
عدد ١٠ ص ١٠٨٢ نمرة ٥٨٧)

٥٣٣ نزع ملكية . تنبيه . معارضة فيه .

دعوى براءة الذمة . سلطة المحكمة .

٥٢٤ نزع ملكية . منفعة عامة . ايداع الثمن .

اسقاط لطلب الفوائد

(استئناف مصر — ٢٥ مارس سنة
١٩٢٩ عدد ٧ ص ٦٣٣ نمرة ٣٩٨)

٥٢٥ نزع ملكية . حكم مرمى المزاد . نقله

للملكية . استئناف حكم مرمى

المزاد . أثره في سريان المواعيد المقررة

لزيادة العشر . التقرير بزيادة

العشر . بدء سريانه من يوم حكم

مرمى المزاد . المادة ٥٨٧ مرافعات

(استئناف مصر — ٢٥ مارس سنة
١٩٢٩ عدد ٨ ص ٨٤٨ نمرة ٤٦٥)

٥٢٦ نزع ملكية . الحاق الثمرات بالعقار .

حراسة . موجباتها . المادة ٥٤٥

مرافعات

(استئناف مصر — ٤ ابريل سنة
١٩٢٩ عدد ٨ ص ٨٥٤ نمرة ٤٧٠)

٥٢٧ نزع ملكية . خط التنظيم . اعتماده .

تقوية وتضليح المباني الداخلة فيه .

جواز

(اسبوط الكلية الأهلية — ٢٩
مارس سنة ١٩٢٩ عدد ٩ ص ١٠١٤
نمرة ٥٤٤)

٥٢٨ نزع ملكية امام القضاء الأهلى . أجنبي

يكتسب حقاً عينياً مسجلاً أثناء

الاجراءات . حدود . اختصاص

في الأمر بالسير في الاجراءات أو

ايقافها

(طنطا الكلية الأهلية — ١٢ يونيه
سنة ١٩٢٩ عدد ١٠ ص ١٠٩٩ نمرة
(٥٩٩

ن - ص

٥٣٤ نصاب الاستئناف . دعوى حساب .

نتيجتها

(استئناف مصر — ٨ فبراير سنة
١٩٢٨ عدد ١ ص ٢٠١ نمرة ٢٣)

٥٣٥ نصاب نهائي للمحاكم الكلية . ٢٥٠٠

جنيهاً مصرياً عملاً بقانون ٢٥ فبراير

سنة ٩٢٠

(استئناف مصر — ٢٦ نوفمبر سنة
١٩٢٨ عدد ١ ص ٢٠١ نمرة ٤٦)

نصب

(انظر تزوير نمرة ١٩٠)

ن - ظ - ا

٥٣٦ نظام الوقف . الشارع المصري . ترك

تنظيمه لأحكام اللوائح المتعلقة به .

أموال موقوفة . عدم جواز التصرف

فيها . عدم سرعان قواعد التملك

بمضى المدة عليها . الشرع الاسلامي

نظرية التقادم . عدم جواز سماع

الدعوى . في الوقف بعد مضي ٣٣

سنة . لائحة المحاكم الشرعية . قاعدة

التقادم . اللائحة الشرعية . خاصة

بموضوع الحق ذاته لا بالاجراءات .

اعتبار مدة التقادم في الوقف ٣٣ سنة

هجرية . تطبيق مبادئ القانون المدني

بالنسبة لوضع اليد وشروطه .

(استئناف اهلي — (دوائر مجمعة)
٤ مايو سنة ١٩٢٩ عدد ٩ ص ٩٥٥ نمرة ٥٢٣

ن - ف

٥٣٧ نفاذ موقت . استئناف الوصف

(استئناف مصر — ٤ مارس سنة ١٩٢٨
عدد ١ ص ٢٠١ نمرة ٢٨)

٥٣٨ نفاذ موقت . خلو الحكم من الأسباب .

بطلان

(استئناف مصر — ١٧ أبريل سنة
١٩٢٨ عدد ١ ص ٢٠١ نمرة ٣٥)

٥٣٩ نفاذ معجل . امهال المدين . لا تعاقد

(استئناف اميوط — ١٧ أبريل سنة
١٩٢٩ عدد ٦ ص ٥٣٣ نمرة ٣١٨)

٥٤٠ نفاذ موقت . جوازه . اعتراف بأصل

الالتزام

(استئناف مصر — ٢٥ مارس سنة
١٩٢٩ عدد ٧ ص ٦٣٣ نمرة ٣٩٧)

٥٤١ نفاذ معجل . سند غير متنازع فيه .

(استئناف مصر — ١٦ أبريل سنة
١٩٢٩ عدد ٨ ص ٨٥٨ نمرة ٤٧٤)

٥٤٢ نفاذ معجل . مواد تجارية . طلب

الحكم بفسخ عقد في معاملة تجارية

وبالتعويض . وجوب شمول الحكم

بالنفاذ

(استئناف مصر — ١٧ أبريل سنة
١٩٢٩ عدد ٨ ص ٨٥٩ نمرة ٤٧٦)

٥٤٣ نفاذ معجل . مادة ٣٩٣ مرافعات
أهلى . الاعتراف بالالتزام

(استئناف مصر — ٢٩ مايو سنة
١٩٢٩ عدد ١٠ ص ١٠٨١ نمرة ٥٨٦)

نفاذ

(انظر اختصاص نمرة ٣٦)

ن - ق

٥٤٤ نقض . حكم . أسباب

(نقض أهلى — ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٨
عدد ٢٠١ ص ٢٤ نمرة ١٣)

٥٤٥ نقض . نية القتل . أمر موضوعى .

أسباب . عدم كفايتها . شرط صحة
مأخذها .

(نقض أهلى — ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٨
عدد ٢٠١ ص ٢٩ نمرة ١٥)

٥٤٦ نقض . المادة ١٩٨ ع . شروع فى

قتل . اقترانه بشروع آخر .

(نقض أهلى — ٢٢ نوفمبر سنة
١٩٢٨ عدد ٢٠١ ص ٣١ نمرة ١٧)

٥٤٧ نقض . دعوى مدنية . عدم قبولها .

دعوى عمومية . صلتها بها . حكم
شرعى . لا يمنع من المحاكمة عن شهادة
الزور .

(نقض أهلى — ٢٩ نوفمبر سنة
١٩٢٨ عدد ٢٠١ ص ٣٢ نمرة ١٨)

٥٤٨ نقض . النية . اختصاص محكمة

الموضوع . سلطة محكمة النقض .

تناقض بين محضر الجلسة والحكم .
لابطلان .

(نقض أهلى — ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٨
عدد ٣ ص ١٩٣ نمرة ١٠٣)

٥٤٩ نقض . ارتباط تهمتين . سلطة محكمة

الموضوع .

(نقض أهلى — ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٨
عدد ٨ ص ١٩٦ نمرة ١٠٥)

٥٥٠ نقض . نقص فى بيان الواقعة . مناقشة

الدفاع .

(نقض أهلى — ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٨
عدد ٣ ص ١٩٧ نمرة ١٠٦)

٥٥١ نقض . التقرير بالأسباب . عدم ذكر

تاريخ وروده الى قلم الكتاب . بطلان

(نقض أهلى — ١٣ ديسمبر سنة
١٩٢٨ عدد ٣ ص ١٩٨ نمرة ١٠٧)

٥٥٢ نقض . نية القتل . عدم بيان الأدلة

عليها . نقص فى بيان الواقعة . بطلان

(نقض أهلى — ٢٠ ديسمبر سنة
١٩٢٨ عدد ٣ ص ١٩٨ نمرة ١٠٨)

٥٥٣ نقض . نية القتل . أغفلها . بطلان

(نقض أهلى — ٢٠ ديسمبر سنة
١٩٢٨ عدد ٣ ص ٢٠٣ نمرة ١١٠)

٥٥٤ نقض . تحايف يمين . شاهد محكوم

عليه . لا بطلان .

(نقض أهلى — ٢٠ ديسمبر سنة
١٩٢٨ عدد ٣ ص ٢٠٤ نمرة ١١١)

٥٥٥ نقض . تعديل وصف التهمة . استبعاد

سبق الاصرار . استفادة المتهم . سلطة

- ٥٦٢ نقض . استجواب المتهم بغير رضاه .
المادة ١٣٧ تحقيق جنايات . حدود
تطبيقها .
(نقض أهلى — ٣ يناير سنة ١٩٢٩
عدد ٥٠٤ ص ٣٤٦ نمرة ١٨٣)
- ٥٦٣ نقض . بيان الأسباب وتقديم تقرير
بها فى الميعاد للجهة القضائية المختصة .
الطعن فى قرارات قاضى الاحالة .
وجوب تقديم الأسباب . من النائب
العمومى مع الطعن . المادة ٢٣١ تحقيق
جنايات . ١٣ تشكيل جنايات .
(نقض أهلى — ٣ يناير سنة ١٩٢٩
عدد ٥٠٤ ص ٣٤٩ نمرة ١٨٦)
- ٥٦٤ نقض . سلطة محكمة الموضوع . استنتاج
من الوقائع الثابتة . افتراض وقائع .
بطلان .
(نقض أهلى — ٣ يناير سنة ١٩٢٩
عدد ٥٠٤ ص ٣٥٤ نمرة ١٨٧)
- ٥٦٥ نقض . باعث الجريمة . عدم بيانه .
لا بطلان .
(نقض أهلى — ٣ يناير سنة ١٩٢٩
عدد ٥٠٤ ص ٣٥٥ نمرة ١٨٩)
- ٥٦٦ نقض . عدم بيان صناعة الشاهد .
لا بطلان .
(نقض أهلى — ٣ يناير سنة ١٩٢٩
عدد ٥٠٤ ص ٣٥٥ نمرة ١٩٠)
- ٥٦٧ نقض . طعنان به من متهمين . عدم
- محكمة الموضوع . المادة ٤٠ من قانون
تشكيل محاكم الجنايات
(نقض أهلى — ٢٠ ديسمبر سنة
١٩٢٨ عدد ٣ ص ٢٠٥ نمرة ١١٢)
- ٥٥٦ نقض . شهادة شاهد غائب . تلاوتها
بالجلسة . سلطة القاضى .
(نقض أهلى — ٢٠ ديسمبر سنة
١٩٢٨ عدد ٣ ص ٢٠٦ نمرة ١١٣)
- ٥٥٧ نقض . بيان الواقعة . معناه . تقدير
الأدلة . سلطة قاضى الموضوع .
(نقض أهلى — ٢٠ ديسمبر سنة
١٩٢٨ عدد ٣ ص ٢٠٧ نمرة ١١٤)
- ٥٥٨ نقض . اعتراف . الأخذ به . طريقة
استدلال . اختصاص محكمة الموضوع .
(نقض أهلى — ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٨
عدد ٣ ص ٢٠٩ نمرة ١١٥)
- ٥٥٩ نقض . نية القتل . الآلة التى ارتكبت
بها الجريمة . ضرورة ذكر النية .
نقص فى بيان الواقعة .
(نقض أهلى — ٢٠ ديسمبر سنة
١٩٢٨ عدد ٣ ص ٢١٢ نمرة ١١٨)
- ٥٦٠ نقض . خطأ فى ذكر تاريخ الحادثة .
لا نقض . الرد على أقوال الشهود .
مسئلة موضوعية
(نقض أهلى — ٢٠ ديسمبر سنة
١٩٢٨ عدد ٣ ص ٢١٣ نمرة ١١٩)
- ٥٦١ نقض . آلة القتل . قرينة على النية
قاضى الموضوع . سلطته فى التقدير
(نقض أهلى — ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٨
عدد ٥٠٤ ص ٣٤٤ نمرة ١٨١)

بالبراءة . لا ضرورة لذلك . مادة

١٤٩ ج .

(نقض أهلى — ٢٤ يناير سنة ١٩٢٩
عدد ٦ ص ٤٩٨ نمرة ٢٨٧)

٥٧٤ نقض . اعلان المتهم قبل الجلسة يومين
اخلال بحق للدفاع .

(نقض أهلى — ٢٤ يناير سنة ١٩٢٩
عدد ٦ ص ٤٩٩ نمرة ٢٨٨)

٥٧٥ نقض . دعوى مدنية . اغفال الحكم
فيها .

(نقض أهلى — ٢٤ يناير سنة ١٩٢٩
عدد ٦ ص ٥٠٠ نمرة ٢٨٩)

٥٧٦ نقض . الطعن بىطلان ورقة التكليف
بالحضور . عدم جواز ابدائه لأول مرة

أمام محكمة النقض . المادة ٢٣٦ ق ج
(نقض أهلى — ٢٤ يناير سنة ١٩٢٩
عدد ٦ ص ٥٠٠ نمرة ٢٩١)

٥٧٧ نقض . طلب سماع شهود أمام محكمة
الاستئناف . عدم الرد على الطلب .
(نقض أهلى — ٣١ يناير سنة ١٩٢٩
عدد ٦ ص ٥٠٣ نمرة ٢٩٤)

٥٧٨ نقض . الأمر بارتكاب جريمة . عدم
اطاعة الرؤساء .

(نقض أهلى — ٣١ يناير سنة ١٩٢٩
عدد ٦ ص ٥٠٥ نمرة ٢٩٧)

٥٧٩ نقض . دائرة من دوائر المحكمة .
تغييرها . جواز نطقها بالأحكام بعد
التغيير

(نقض أهلى — ٧ فبراير سنة ١٩٢٩
عدد ٧ ص ٦٠١ نمرة ٣٦٩)

قبول أحدها شكلا . استفادته من
الآخر

(نقض أهلى — ٣ يناير سنة ١٩٢٩
عدد ٤ ص ٥٠٦ نمرة ١٩٢)

٥٦٨ نقض . شهادة الشهود . تناقض .
بطلان

(نقض أهلى — ٣ يناير سنة ١٩٢٩
عدد ٤ ص ٥٠٦ نمرة ١٩٢)

٥٦٩ نقض . متهم . اخراجه من الجلسة .
صدور تشويش منه . المادة ٤١ من

قانون تشكيل محاكم الجنايات . لا بطلان
(نقض أهلى — ١٠ يناير سنة ١٩٢٩
عدد ٤ ص ٣٦٦ نمرة ١٩٩)

٥٧٠ نقض . تهجيل الوقائع . سرقة . عدم
بيان عدد العقود المسروقة وموضوعها
وتاريخها .

(نقض أهلى ١٧ — يناير سنة ١٩٢٩
عدد ٦ ص ٤٩٢ نمرة ٢٨٠)

٥٧١ نقض . نية القتل . استفادة الشريك
من نقض الفاعلين الاصلين .

(نقض أهلى — ١٧ يناير سنة ١٩٢٩
عدد ٦ ص ٤٩٣ نمرة ٢٨٢)

٥٧٢ نقض . سلطة محكمة النقض . اختصاصها
اصلاح المعوج من جهة القانون .

(نقض أهلى — ١٧ يناير سنة ١٩٢٩
عدد ٦ ص ٤٩٦ نمرة ٢٨٥)

٥٧٣ نقض . بيان الواقعة بياناً صحيحاً . الحكم

- ٥٨٠ تقض . تسليب الحكم . اجمال شديد .
ابهام . بطلان .
(تقض أهلى — ٧ فبراير سنة ١٩٢٩
عدد ٧ ص ٦٠٣ نمرة ٣٧٢)
- ٥٨١ تقض . توافق على التعدى . المادة
٧ ع ٢ معناه . سلطة محكمة الموضوع
(تقض أهلى — ٢١ فبراير سنة ١٩٢٩
عدد ٧ ص ٦٠٨ نمرة ٣٧٦)
- ٥٨٢ تقض . حق محكمة الاستئناف فى مواد
الجنح . فى انتزاع الدعوى المدنية .
عدم جوازه أصلا . تنازل ضمنى .
(تقض أهلى — ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٩
عدد ٧ ص ٦١١ نمرة ٣٨٠)
- ٥٨٣ تقض . حكم . خلوه من الاسباب .
(تقض أهلى — ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٩
عدد ٧ ص ٦١٣ نمرة ٣٨٢)
- ٥٨٤ تقض . جنايات مصحوبة بأعذار .
احالتها الى محكمة الجنح . وضفها القانونى
الحد الأدنى للعقوبة . المواد ١٧ و ٦٠
و ٢١٥ ع .
(تقض أهلى — ٢٨ فبراير سنة
١٩٢٩ عدد ٧ ص ٦١٥ نمرة ٣٨٥)
- ٥٨٥ تقض . تعدد المحاكمة . جريمة واحدة
نظام عام . بطلان .
(تقض أهلى — ٢٨ فبراير سنة
١٩٢٩ عدد ٧ ص ٦١٨ نمرة ٣٨٦)
- ٥٨٦ تقض . حكم . واقعة . عدم بيانها
بالحكم . بلاغ كاذب
(تقض أهلى — ٢١ مارس سنة ١٩٢٩
عدد ٨ ص ٨٢٤ نمرة ٤٤٥)
- ٥٨٧ تقض . حكم . وجوب ذكر المواد التى
طبقتها المحكمة . اغفال . بطلان .
(تقض أهلى — ٢٨ مارس سنة ١٩٢٩
عدد ٨ ص ٨٣٤ نمرة ٤٥٥)
- ٥٨٨ تقض . حكم غيابى . حكم استئنافى .
اعتبار المعارضة كأن لم تكن .
(تقض أهلى — ٤ ابريل سنة ١٩٢٩
عدد ٨ ص ٨٣٧ نمرة ٤٥٩)
- ٥٨٩ تقض . اعلان متهم للنيابة . بطلان .
عنوان حقيقى .
(تقض أهلى — ٤ ابريل سنة ١٩٢٩
عدد ٨ ص ٨٣٧ نمرة ٤٦٠)
- ٥٩٠ تقض . أودة المشورة . الطعن فى
الأوامر الصادرة منها من النائب
العمومى دون المتهم والمدعى المدنى .
حاله .
(تقض أهلى — ٢ مايو سنة ١٩٢٩
عدد ١٠ ص ١٠٤٧ نمرة ٥٦٣)
- ٥٩١ تقض . تقرير طعن . رئيس نيابة الا
بصفة وكيل النائب العام . عدم قبول
(تقض أهلى — ١٣ يونيه سنة ١٩٢٩
عدد ١٠ ص ١٠٦٤ نمرة ٥٧٨)
- تقض .
(انظر اتيان نمرة ٧)
- تقض .
(انظر اعلان نمرة ١٠٣)
- تقض .
(انظر محام نمرة ٤٢٤)

٥٩٢ تقد مباح . سلطة محكمة النقض .

سب . اتهام سفير . تعاطي خمر .

(نقض اهلى — ٢٨ مارس سنة ٩٢٩
عدد ٨ ص ٨٢٨ نمرة ٤٥٠)

و - ص

٥٩٣ وصف التهمة . تغييره . أمام محكمة

الاستئناف . جواز . عدم نسبة وقائع

جديدة للمتهم

(نقض اهلى — ٢٣ مايو سنة ٩٢٩
عدد ١٠ ص ١٠٦٠ نمرة ٥٧٥)

٥٩٤ وصية . نزاع في صحتها . اختصاص .

(استئناف مصر — ٢ فبراير سنة
٩٢٨ عدد ٢٠١ ص ٣٩ نمرة ٢٢)

٥٩٥ وصى . حساب . تصديق المجلس

الحسبي . قرينة على الصحة . تكليف

الطاعن بالاثبات .

(استئناف مصر — ٢٥ فبراير سنة
٩٢٩ عدد ٦ ص ٥١١ نمرة ٣٠٣)

٥٩٦ وصية . قلها للملك . عدم تسجيل .

(استئناف أسيوط — ٦ فبراير سنة
٩٢٩ عدد ٦ ص ٥٢١ نمرة ٣١٦)

٥٩٧ وصية . ميراث . اختصاص المحاكم

الاهلية . المجلس الملى . اختصاصه بنظر

الوصايا . التفريق بين الوصايا والموارث

مجلس الاقباط الملى . فصله في دائرة

اختصاصه . احترامه .

(استئناف مصر — ١١ يناير سنة
٩٢٧ عدد ٨ ص ٨٣٩ نمرة ٤٦١)

٥٩٨ وصى . قيم . تعدد الوكلاء . عدم

اشتراط اشتراكهم في العمل . جواز

افراد أحدهم في العمل . ميعاد

الاستئناف . زوال الصفة . لا إيقاف

(استئناف مصر — ٢١ يناير سنة
٩٢٩ عدد ٥٤٤ ص ٣٧٨ نمرة ٢١٠)

وصى .

(انظر خيانة نمرة ٢٨١)

وصية .

(انظر بيع نمرة ١٥٥)

و - ض

٥٩٩ وضع يد . سوء نية . ريع .

(استئناف مصر — ١٨ مارس سنة
٩٢٩ عدد ٦ ص ٥٢٠ نمرة ٣١٥)

٦٠٠ وضع يد . تملك بمضى المدة القصيرة .

سبب صحيح . العقد الصادر من عديم

الاهلية . حسن نية . ضم مدد وضع اليد .

(بني سويف الكلية الأهلية — ٨
فبراير سنة ٩٢٨ عدد ٦ ص ٥٢٤ نمرة
٣١٩)

٦٠١ وضع يد . حسن نية . تملك الثمار .

القانون الفرنسى . القانون المصرى .

حسن نية . معناه . هبة باطلة . مسألة

خلافة . حكم الدوائر المجتمعة . ليس

قانوناً . عدم اقتراض العلم به . رفع

الدعوى . المدة التالية له .

(اسيوط الكلية الأهلية — ٢٦
ابريل سنة ٩٢٨ عدد ٧ ص ٦٧٢ نمرة
٤٢٤)

٦٠٢ وضع اليد . مدة طوييلة . أرض مريوط

صفة وضع يد الأعراب عليها . عدم

جواب تملكها مهما طال الزمن .

(استئناف مصر — ٣٠ ابريل سنة

١٩٢٩ عدد ٩ من ١٩٢٣ نمرة ٥٣٧)

و - ع

وعذ بالزواج .

(انظر مسئولية نمرة ٤٨٢)

و - ف

٦٠٣ وفاء عيني . تعدد دفعات . تعدد

ديون . مادة ١٧٣ مدني .

(استئناف مصر — ٢٠ نوفمبر سنة

١٩٢٨ عدد ٢٠١ من ٢٤ نمرة ٤٣)

وفاء عيني

(انظر تسجيل ٦٩٥)

وفاء

(انظر عملة نمرة ٣٧٦)

و - ق

٦٠٤ وقف . نظار . أفراد أحدهم بالخصومة .

جواز . ريع . سقوط . خمس عشرة

سنة .

(استئناف مصر — ١٢ ديسمبر سنة

١٩٢٨ عدد ٣ من ٢٢٥ نمرة ١٢٨)

٦٠٥ وقف . أهلية الواقف . عته . اختصاص

(استئناف مصر — ٢١ ديسمبر سنة

١٩٢٨ عدد ٣ من ٢٢٩ نمرة ١٣٣)

٦٠٦ وقف . أهلية الواقف . عته . اختصاص

الحاكم الأهلية .

(طنطا الكلية الأهلية — ٣ مارس سنة

١٩٢٧ عدد ٦ من ٥٢٧ نمرة ٣٢٧)

٦٠٧ وقف . تحسينات . حق الحبس .

جوازه . مادة ٦٠٥ مدني .

(استئناف اسيوط — ٢٧ فبراير سنة

١٩٢٩ عدد ٥٤٤ من ٣٩٩ نمرة ٢٢٤)

٦٠٨ وقف . مرض موت . حكمه حكم

الوصية .

(استئناف مصر — ٢٥ فبراير سنة

١٩٢٩ عدد ٦ من ٥١١ نمرة ٣٠٤)

٦٠٩ وقف . أصل الوقف . استحقاق .

اختصاص الحاكم الشرعية .

(استئناف مصر — ١٩ مارس سنة

١٩٢٩ عدد ٧ من ٦٣٠ نمرة ٣٩٤)

٦١٠ وقف ، اختصاص الحاكم الأهلية .

تفسير كتاب الوقف . كنيته

(استئناف مصر — ١٠ ابريل سنة

١٩٢٩ عدد ٨ من ٨٥٤ نمرة ٤٧١)

وقف

(انظر اجازة نمرة ١٧)

وقف

(انظر افلاس نمرة ١٠٨)

وقف

(انظر تقادم نمرة ٢١٤)

وقف

(انظر حكم نمرة ٢٠٦٢)

وقف

(انظر دعوى نمرة ٣٠)

وقف

(انظر نظام الوقف نمرة ٥٣٨)

و - ك

٦١١ وكالة . اتعاب . اتفاق . اداء جزئي .

(استئناف مختلط — ١٤ يونيو سنة ١٩٢٨ عدد ٢٤١ ص ١٢٨ نمرة ٨٤)

٦١٢ وكالة . غموض . مسئولية الموكل .

(استئناف باريس — ١١ يناير سنة ١٩٢٨ عدد ٢٤١ ص ١٣٢ نمرة ٩٧)

٦١٣ وكالة . سقوط الحق بمضي المدة . المادة

٨٣ مدني . محل تطبيقها . مبدأ سريان

التقادم .

(أسبوط الكلية الاهلية — ٢٩ مارس سنة ١٩٢٨ عدد ٧ ص ٦٧٦ نمرة ٤٢٧)

وكيل محام

(انظر معارضة نمرة ٤٩٤)

و - لا

٦١٤ ولاية شرعية . سلبها . طلب النيابة .

(مجلس حسي طالي — ١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٨ عدد ٢٤١ ص ٨٥ نمرة ٥٤)

لا

٦١٥ لائحة . تغطي صناعة الطب . عدم

النص على عقوبة . حكم . وجوب

ذكر الفقرة الثانية . مادة ٣٤٨ ع

(تقض اهلي — ٢٨ مارس سنة ١٩٢٩ عدد ٨ ص ٨٣٤ نمرة ٤٥٦)

ي

٦١٦ يمين . صيغته . الاجراءات الشكلية في

الأحكام .

(تقض اهلي — ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٨ عدد ٣ ص ٢١٠ نمرة ١١٧)

٦١٧ يمين استيثاق . حالاتها . يمين كيدية .

(استئناف اسبوط — ١٣ فبراير سنة ١٩٢٩ عدد ٤٤٤ ص ٣٩٧ نمرة ٢٢٣)

٦١٨ يمين حاسمة . ردها . جواز . شفعة .

صورية الثمن . اثباته باليمين .

(جرجا الجزئية — ١٢ يناير سنة ١٩٢٩ عدد ٤٤٤ ص ٤٤٩ نمرة ٢٥٦)

٦١٩ يمين . واقعة معاقب عليها جنائيا .

واقعة ماسة بالشرف . واقعة ربا فاحش

واحدة

(اسبوط الكلية الاهلية — ٢ مايو سنة ١٩٢٨ عدد ٦ ص ٥٥٦ نمرة ٣٣٨)

٦٢٠ يمين متممة . توجيهها . حكم اعفاء من

الاعلان . لا يعتبر قبولا . يمين حاسمة

توجيهها . طرود عدم أهلية . قبل

ادائها .

(استئناف مختلط — ٩ يناير سنة ١٩٢٩ عدد ٩ ص ١٠٢٢ نمرة ٥٥٥)

المحكمة

مجلة قضائية

نشرها نقابة المحامين المصرية

"Le crime se rachète par le remords et non par un coup de hache ou un nœud coulant le sang se lave avec les larmes et non avec la sang."

Victor Hugo.

العدد التاسع

العدد الأول والثاني

تحرير المجلة وإدارتها بمركز نقابة المحامين بشارع الشيخ أبو السباع رقم ٨ بمصر

الطبعة الخامسة بمصر
بشارع الخليج الناصري عمدة ٦
تليفون عمدة ٢٠ - ٥٦ مدينة

سنة الاشتراك ٧٥
والطبعة ٤٥

ببانه

صدرنا هذا العدد ببحث لحضرة الأستاذ مرقص افندى فهمى المحامى موضوعه « بحث فى قوة الحكم الشرعى امام محكمة الجنج فيما يختص بالشهادة التى اسند اليها ونشرنا على أثره :

عدد	
٢١	حكماً صادراً من محكمة النقض والأبرام
٢٩	حكماً صادراً من محكمة استئناف مصر الأهلية
٢	حكيمين صادرين من محكمة استئناف اسيوط
٢	حكيمين صادرين من المجلس الحسبي العالى
٢٠	حكماً صادراً من المحاكم الكلية
٣	أحكام صادرة من المحاكم الجزئية
١٠	أحكام صادرة من المحاكم المختلطة
١٠	أحكام صادرة من المحاكم الأجنبية
٩٧	فتكون المجلة سبعة وتسعين حكماً

وختمناه بتقرير مجلس نقابة المحامين عن سنة ١٩٢٨ وتقرير امانة صندوقها عن حساب سنة ١٩٢٨
ومنشور من النقابة لحضرات المحامين

لجنة تحرير المجلة

صليب سامى بك

محمد على رشدى عبد الرحيم غنيم

العدد الاول

المحكمة

العدد التاسع

بحث

في قوة الحكم الشرعى امام محكمة الجنب

فيما يختص بالشهادة التى اسند اليها

حكمت بعض المحاكم بأن دعوى تزوير الشهادة لا يجوز رفعها من جهة المحكوم عليهم في الخصومة الشرعية - لأن المناقشة في صحة الشهود من جميع نواحيها كانت محل بحث امام المحكمة الشرعية - وكان الكلام في انهم كاذبون مزورون محل مناقشة بين الفريقين - وفي حكم المحكمة بالوراثه تصديق للشهود .

يقولون وعلى هذا فالمحكمة الاهلية امام حكم انتهائى صادر من جهة مختصة - يقتضى بصحة وراثه - ويقتضى ان الشهود قرروا حقاً - ولا تستطيع محكمة الجنب ان تقرر ان الشهود قد زوروا الشهادة - وان الوراثة غير صحيحة . بدون ان تمس بقوة الحكم الشرعى . وهو حكم انتهائى يجب احترامه . فالدعوى غير مقبولة .

الرأى تراه لأول وهلة - كأنه مسند الى العقل والقانون معاً . - وكل معقول لدى النظرة الاولى جذاب سهل القبول . فرأت بعض المحاكم . أن النزاع هناك اى نزاع المحكمة الشرعية هو بذاته النزاع الذى يراد طرحه في دعوى التزوير - وان ما فصل فيه هناك هو ما يطلب الفصل فيه من جديد - لأن واقعة الدعوى الشرعية - وواقعة الدعوى المرفوعة هي بذاتها واقعة الشهادة ولقد كان لتلك السهولة في التدليل من الأثر اعتبار أن الحكم الشرعى مثله مثل كل حكم

مدنى صادر من قضاء ذى ولاية عامة - يتقيد به القضاء العام جنائى ومدنى - على ما تقتضيه قاعدة الشئ المحكوم فيه - وسار البحث من جهة اتحاد الموضوع والسبب . وصفات الخصوم

توزيع الولاية القضائية

الواقع أن في المسئلة بحثاً اعلى مرتبةً وعلق باصول الولاية القضائية - اذ هو راجع الى اصول النظام القضائى - والى توزيع الولاية القضائية - وتقسيدها الى قسمين مستقلين - فقضاء له الولاية العامة . التى تشمل جميع الخصومات بانواعها - ثم قضاء له ولاية استثنائية . لا تعمل الا في الحدود المعينة لها .

هذا التوزيع الاصلى بين القضائين - يتبعه ان كل حكم يصدر من محكمة تابعة لقضاء ذى ولاية عامة . له قوة الشئ المحكوم فيه أمام كل محكمة أخرى سواء كانت من جنس قضائه . او من نوع آخر - وذلك بالشروط الثلاثة المعروفة

أما القضاء الاستثنائى - فانه محدود الولاية - لاقية لحكمه - الا اذا فصل في حدود ولايته المعينة - وفيما تقرر من اختصاصه بنص الصريح - فاذا تجاوز هذه الحدود المعينة فقد خرج على نظامه - وثار على أصل وجوده - وخلق لنفسه ولاية قضائية لا يستطيع أن يخلقها - وتمدى على ولاية القضاء العامة - فعليه لاقية له

الفرق بين الولاية وبين عزم الاختصاص

لا نذهب الى ان قوة الشئ المحكوم فيه موقوفة على اختصاص القاضى الذى صدر منه الحكم بل نعلم ان الحكم باق أثره وان صدر من المحكمة خطأ على خلاف قواعد الاختصاص - غير ان تطبيق هذه القاعدة - وهى نفاذ القضاء ولو من قاض غير مختص - انما مقامه أن يكون الحكم صادراً من قاض يعمل في دائرة ولاية القضاء العامة كما قدمنا - فالتمسك بقوة الشئ المحكوم فيه والبحث في توفر شروطها انما يكون في حالة عرض نزاع الى قاض سبقه الى الفصل فيه قاض آخر كلاهما تابعان الى نظام واحد - تقرر لكل منهما اختصاصاً عاماً في نوع ماسبق الفصل فيه .

ليس البحث في الولاية القضائية . بحثاً في الاختصاص - بل الامر هنا يرجع الى الأنظمة القضائية والى أصل تأسيسها - فبينما أننا في مجال الاختصاص العادى - نرى انه لا جناح على القاضى اذا أخطأ - فحكم في نزاع لم يكن في الواقع مختصاً به - فان القوانين قد اعتبرت من الجنايات التى فرضت عليها عقوبات معينة خروج القاضى عن حدود ولايته - فترى القانون الفرنسوى - بعد

أن قسم الولاية القضائية بين المحاكم الادارية - والمحاكم القضائية - وضع في المواد ١٢٧ وما بعدها عقوبات على من يتجاوز حدوده من رجال السلطتين - ولا يحتاج أحد للتدليل على ان الحكم الذى يصدر فى هذه الحالة والذى ينص القانون على انه هو بذاته مظهر لجناية لا بد لها من عقوبة يصح أن يكون حكماً محترماً - له قوة الشيء المحكوم فيه .

كذلك عندنا قد قسمت الولاية القضائية فى لائحة ترتيب المحاكم وهى الدستور القضائى الى نوعين - فولاية عامة للمحاكم الاهلية - وولاية خاصة للمحاكم الشرعية - وقد أعطيت أيضاً عدة ولايات خاصة استثنائية - لسلطات أخرى كالبطريكخانات - والمجالس المالية - والمجالس الحسبية ولجان الرى - وكل هذه سلطات قضائية خاصة - لاتعمل الا فى حدود ولايتها فاذا خرجت عن تلك الحدود . فلا يحترم عملها ولا يمكن اعتباره قضاء يصح أن يبحث فى هل توفرت فيه شروط قوة الشيء المحكوم فيه او لم تتوفر :

كذلك وضع قانون العقوبات المصرى . وان كان تشريعه ناقصاً مبهماً فى المواد (١٠٧) - و (١٠٨) - و (١٣٦) - عقوبات لمن يتجاوز حدود ولايته - أو يعيث فى أصل النظام بين الولايات القضائية المختلفة . وهذا يجعل البحث فى قوة الشيء المحكوم فيه - من احدى الجهتين امام الأخرى - بحثاً عقياً - لا أصل له - بل لا يحتمل أن يكون -

امام هذين القضائيين - لا يوجد سوى بحث واحد - ووجهة نظر واحدة - هى هل النزاع الذى يعرض الآن على القضاء داخل ضمن حدود ولايته . أو غير داخل - فان كان داخلياً فى حدود ولايته القضائية النوعية . وجب على القاضى أن يفصل فيه - لأنه لا ولاية لغيره عليه - فلا محل للبحث فى هل نظر غيره فى هذا النزاع المعروض أولم ينظر - لأنه مع التسليم بأنه نظر وفصل - فانما عمله اعتداء على النظام . لا يرتبط به القضاء صاحب الولاية الاصلية - ولا يؤثر لا على ولايته . ولا على حقوق المترافعين -

- وصورة الواقعة -

قد تكون الواقعة واحدة - لكن الحقوق التى تنفرع عنها - متنوعة مختلفة . وقد يدخل كل حق منها فى ولاية قضاء خاص - وهذا لا يكون من شأنه الخلط بين الولايتين القضائيتين المستقلتين - ولا اخذ حكم احدى السلطتين فى الحق الذى يدخل فى ولايتها حجة امام السلطة الاخرى فى ما كان داخلياً . ضمن حدود ولايتها هى أيضاً -

ان القضاء لا يحكم في الواقعة بذاتها ومن حيث هي الا في مقام العقوبات - اما في الحقوق المدنية فانه ينظر في الوقائع لذاتها ولكن باعتبارها دليلاً للحق المتنازع عليه وهو الذي يتصل به قضاؤه وحده .

لهذا تقرر ان الدليل لا يدخل في قضاء - فلكل من السلطتين أن تبحث في أصل الواقعة - بحثاً مستقلاً - وذلك لتصل به الى تكوين رأى في الحق المتنازع عليه - وهو داخل في ولايتها - وان تناقضت السلطان في كيفية توجيه الرأى وفي اثبات الواقعة ونقيها - فذلك لا أهمية له - لان التناقض المنوع انما هو في تقرير الحقوق من حيث هي لا في توجيه الادلة - ولا في اختلاف وجهة النظر في مقام الاستدلال . والاستنتاج - وهذا حتى بين محكمتين تابعتين لولاية قضائية واحدة

تحدد ولاية المحاكم الشرعية . بالمسائل الشخصية . فلا يجوز أن يتعدى قضاؤها . هذه المسئلة بمحدودها - ولا قوة لحكمها في غيرها مهما كانت الوقائع التي يتناقص فيها الخصوم لدى المحكمة متصلة بتلك الحالة الشخصية - لأن مجرد اتصال واقعة من الوقائع بحالة شخصية - لا يجعل تلك الواقعة بذاتها من اختصاص قاضي الأحوال الشخصية اذا كان القانون يخرجها بنص صريح من ولاية قضائه .

في حادثتنا هذه - حالة شخصية هي الوراثة . فصل فيها القاضي الشرعى - وهو مختص بلا شك في الحكم فيها - ثم توجد بجانب هذه الحالة الشخصية واقعة اخرى قد يفهم البعض أنها تتصل بها اتصالاً بينا - هي شهادة الشهود بتلك البنوة - قدمت للقاضي دليلاً فأخذ بها وحكم بالوراثة في دائرة اختصاصه - فالحكم بالوراثة هذا لا يتعدى الحالة الشخصية بحال من الأحوال ولا يكون حكماً أيضاً في دعوى تزوير الشهادة

قد تقول أن قاضي الأصل هو بنفسه أيضاً قاضي الفرع - لكن هذا أيضاً خطأ . فان تقدير الأدلة ليس نزاعاً فرعياً - فالقاضي في تقدير الأدلة لا يفصل فيها بذاتها - كما يفصل في نقطة عرضية أو في نزاع ملحق - بل تقدير الأدلة طريق لتكوين عقيدته . للفصل في الحق المعروض عليه - وما قال احد أن الدليل يرتبط به الاختصاص أو يدخل في قضائه فنحن بعيدون عن هذه القاعدة وهي لا تفصل في المسئلة أصلاً .

ويلحق بهذا الخطأ القول ان الحكم بالبنوة والوراثة - هو حكم ضمني بصحة الشهادة - والاحكام الضمنية - لها قوة الشيء المحكوم فيه كالصریحة

تقول هذا خطأ ملحق بالسابق - أو متفرع - عنه بل هو افتراض للمحال - لأنه ما دام من

المقرر ان ولاية القاضي الشرعى محدودة حتماً - بالحالة الشخصية وحدها - ولا ولاية له فيما تعدها - وان اتصل الواقعة واحدة وهى النظر فى الشهادة - فالقول بأنه قد حكم ضمناً برفض دعوى التزوير - انما هو قول بالمحال - فالذى لا يستطيع أن يصدر حكماً صريحاً فى أمر معين لا يمكنه ان يصدر فى شأنه حكماً ضمناً - وبعبارة أخرى أنه مادام أن النظر أصلاً فى توقيع العقوبة على شهادة مزورة خارجاً عن اختصاص القاضي الشرعى فهو لا يستطيع النظر فى هذا التزوير لا ضمناً ولا صراحة . وان كان من واجباته تقدير الشهادة - باعتبارها دليلاً - ليحكم فى مسألة الوراثة المعروضة عليه .

على أنه لا يوجد فى حدود التفكير القانونى الصحيح شيء اسمه - « حكم بصحة الدليل » . فان الأحكام تقضى فى حق - أما الدليل ورقة كان أو شهادة . فلا يقبل حكماً - ولا هو محل نزاع لذاته - لكن القاضي يبحثه كما قلنا ليصل من طريقه الى الفصل فى الحق المتنازع عليه . فى حدود ولايته . وحكمه يقف عند اعلان هذا الحق ليس الا :

استمالة اتصال حكم القاضي الشرعى بالتزوير

على أن نظام القضاء الشرعى نفسه - يحول بينه وبين النظر فى تزوير الشهادة على الطريقة التى قررها القانون الأهلى وجعل النظر فيها من ولاية القضاء الأهلى .

وفى الواقع فان القضاء الشرعى ممنوع من سماع تزوير الشهادة سواء عرض عليه هذا البحث فى طريق الفصل فى الدعوى الشخصية فقط - أو عرض عليه لتوقيع العقوبة .

أما لتوقيع العقوبة فالأمر ظاهر - وأما للنظر فى تقدير الشهادة للحكم فى أصل الدعوى فلعل الباحث تأخذ الدهشة - ولكن الأمر حقيقى واقعى . فمن المقرر فى الأحكام الشرعية . ان الشاهد اذا طعن عليه بأنه لقن الشهادة وأنه يلقها حفظاً كاذباً مزوراً - فهذا لا يعتبر طعناً على الشهادة . ولا يستوقف القاضي . بل لا يجوز ان يكون موضع بحثه - انما تنحصر كل مأموريته فى طلب شهود التزكية - فاذا شهدوا حكم فى الدعوى وانتهى الأمر - (راجع متخبات الأحكام الشرعية جزء أول صفحة ٢٠٥ -)

بل القاضي الشرعى ممنوع من جهة أخرى - من البحث فى مناقشة الخصوم فى دعوى تزوير الشهادة - ولو فى سياق الدعوى - لأن الشهادة عنده لا تقبل الدعوى بتزويرها بنفى اعتراف الشهود اعترافاً صريحاً -

ورد في الهندية مجلد ٣ - صفحة ٥٣٣ - : « قال صاحب الاقضية - وشاهد الزور عندنا المقر على نفسه بذلك فيقول كذبت فيما شهدت متعمداً » -

بل هناك ما هو أبلغ في موضوعنا - فان الشريعة لا تقبل بحثاً في شهادة الشهود بعد حكم القاضي - والأحكام تصدر تبعاً من المحكمة العليا على هذا المبدأ - ويهرون عن هذه القاعدة بقولهم « البينة اذا اتصل بها القضاء لا سبيل لنقضها » (راجع الأحكام الشرعية - صفحة ٢١٥ - و ٢٢٠ - و ٢٢١ -)

كذلك من الأحكام الشرعية . ان شاهد الزور حتى اذا اعترف لا يعاقب بغير التشهير به - ولا يضرب ولا يحبس - (الهندية جزء ٣ - صفحة ٥٣٣ - و صفحة ٥٣٨ -) .

يظهر لك من هذا - انه لا سبيل للقول . بأن تزوير الشهادة كما تفهمه موضوعاً لنظر القاضي الأهل - يصح أن يعرض على القاضي الشرعي فيجوز أن يصدر قضاؤه فيه - لا من طريق صريح ولا من طريق ضمني - لأنه ممنوع من ذلك من كل جهة - سواء بمقتضى الدستور القضائي العام - أو بمقتضى دستوره الخاص -

ويظهر لك أن الاستقلال بين القضائين كما تراه إنما هو استقلال منسج الاطراف والمرامى - فلا يمكنك أن تجمع بين القضائين الشرعي والأهل لا في نوع الولاية - ولا في طريق البحث - ولا في ترتيب المسئوليات وشروطها -

من أجل هذا كان اسناد الرأي المخالف - الى أن تزوير الشهادة سبق البحث فيه أمام القضاء الشرعي - لأنه ورد في دفاع المترافعين وفي مذكراتهم - وكان موضع حكم - إنما هو قول بالظواهر التي يظهر لنا التأمل أنها في الواقع قول بالحال - واقعياً وقضائياً - فليست كل كلمة تطرح أمام قاض وإن خرجت عن ولايته مكوّنة لدعوى - ولا كل رأى يبدى في حدود ولايته - وبمقتضى نظامه الخاص . يكون حكماً . ملزماً لكل سلطة أخرى فيما كان من اختصاصها وحدها

نظرية قوة الشيء المحكوم فيه لدى المحاكم الشرعية تفسيرها

على أن المحاكم الشرعية . لا تطبق نظرية قوة الشيء المحكوم فيه على النحو الذي نذهب اليه . بل تذهب في نظريتها بتحقيق استقلال القضائين الى مدى لا نراه معتدلاً .

قتل شخص - فكان موته هذا أصلاً يتفرع عنه أمران - استقلال عقوبة القاتل - ثم اثبات الوراثة - وهي حالة شخصية -

أما عقوبة القاتل - فمن اختصاص المحاكم الأهلية فتتفرع فيها وحدها وطبقاً لقانونها - أما الوراثة فينظر فيها القضاء الشرعي - لكنه عند النظر في هذه الحالة الشخصية - هل تراه يتقيد بحكم القضاء الأهلي في شأن الواقعة المادية وهي ان الرجل قد مات فعلاً؟!

يأبى القضاء الشرعي هذا التسليم كل الالباء - ونراه في هذا مبالغاً جداً - فانه يترك الحكم الأهلي كأنه لم يصدر ويكلف مدعى الوراثة باثبات وفاة مورثه بشهادة الشهود :!!!

لعلك تفهم أنها اجراءات صورية ؟ - كلا!! - بل هي اجراءات جدية يصل فيها القاضي الشرعي الى أقصى نتائجها . فقد قتل ابن المرحوم حسن زايد باشا - وحكمت محكمة جنابات طنطا بالأشغال الشاقة - على القاتلين - في ١٧ ابريل سنة ١٩٢٣ - ثم تقدم الورثة يطلبون اثبات ميراثهم ضد واضع اليد على التركة - فلم تأخذ المحكمة الشرعية بحكم محكمة الجنابات دليلاً على واقعة الوفاة وطلبت بينة شرعية - فتعذر على المدعين تقديمها كما تريد أحكام الشريعة - فخكمت المحكمة - باعتبار المقتول بحكم المحكمة الأهلية لا يزال حياً !!! لكنه غائب غيبة منقطعة !!! ورفضت دعوى الوراثة وعينت مديراً لأمواله !!

لا ننسى مع هذا - ان الحكم الأهلي قد صدر في حدود ولاية القضاء الأهلي لأن القتل من اختصاصه - وحده - وكان يجب حتماً على القضاء الشرعي احترام هذا الحكم فيما يختص بواقعة انه مات - كما يجب على القضاء الأهلي احترام كل حكم شرعي في أية حالة شخصية - بدون أى بحث فيها بذاتها - وبدون امكان انكارها - لكن القاضي الشرعي يرى أن استقلاله - في حدود ولايته - يقتضى تمام استقلاله في بحث الوقائع جميعها - ولا يهمه أن يذهب أربعة الى الأشغال الشاقة بقضاء المحاكم الأهلية !!! وهو في حل من أن يقرر بأن ذلك الرجل لم يميت وهو لا يزال حياً !!! فلم يقتله أحد !!!

لا يتوهم القارئ ان هذا حكم وحيد أو انه رأى شاذ - بل هذا هو قفه القضاء الشرعي على الاطلاق وبغير استثناء .

(راجع منتخبات الأحكام الشرعية صفحة ٣٠ - و صفحة ٣١٦ - و ٣١٧ -)

القضاء المختلط

كذلك كان من مظاهر توزيع الولاية القضائية في مصر انشاء المحاكم المختلطة . بجانب المحاكم

الأهلية - وقد عرض البحث أمامها في هل يحتاج بأحكام المحاكم الأهلية لديها فقررت على الدوام ان الاستقلال بين القضائين يمنع هذا الاحتجاج منعاً مطلقاً -

(استئناف مختلط - ١٢ مارس سنة ٩١١ - ١٢ أبريل سنة ١٨٩٣ - ١٦ مايو سنة ١٧٩٣ - ٧ يناير سنة ١٨٩٦ -) .

الافتصاص الجنائي لا يتأثر

برأى القاضى المدنى

هذا أيضاً نوع آخر من تقسيم الولاية القضائية - وان كان في نوعه أخص من ذلك التقسيم الاعم فلو تركنا ذلك التقسيم الأصلي - ثم نزلنا من قمة النظام القضائى وافترضنا أننا بين سلطتين لا يفصل بينهما سوى الصفتين المدنية والجنائية - فمن الأصول الكلية ان كل ما يرويه القاضى المدنى في حكمه من الاراء والتقديرات لا يرتبط بها القاضى الجنائى بحال من الاحوال بل يبقى اختصاصه كاملاً اذا عرضت عليه الواقعة يفصل فيها كما يريد .

اذا كان هذا مقرراً حتى في حق القاضى المدنى العام فما بالك بمحكمة استئنائية - تحدت ولايتها بالحالة الشخصية - دون غيرها - وصدرت القوانين بتنظيم قضاء مستقل . يفصل في الامور الأخرى جميعها عملاً بتشريع يخالف ذلك التشريع القديم

أنه لا يملك احد ارجاع ذلك التشريع القديم . باحكامه وسلطانه الى القاضى الشرعى - كما انه لا يملك أحد ان يجرّد قضاء معيناً من ولايته . لا بحكم قضائى صريح - ولا بأى عمل آخر

استحالة اتمام الموضوع

بناء على هذا فلا محل للبحث . في هل نفس الموضوع الذى عرض على المحكمة الشرعية - هو بذاته الذى يعرض على المحكمة الأهلية - لانه من المحال أن يوجد في مصر حق واحد . يصبح عرضه على القضاء الشرعى مرة . ثم عرضه على القضاء الأهلى مرة أخرى - لأن تقسيم الولايتين يجعل هذا الاحتمال وهماً يستحيل ان يتحقق -

فلتكن الواقعة المادية واحدة - لكن اذا تعددت الحقوق المتفرعة عنها وكان النظام يقتضى ادخال كل حق منها في ولاية سلطة مستقلة - فكل منها تنظر في الحق الداخلى ضمن ولايتها بدون تأثر بما ورد في اسباب قرار السلطة الأخرى - ولا تنقيّد من أحكامها الا بنص الحكم

الفاصل في أصل الحق بذاته وكل ماخرج عن هذا وان تعلق به أو أثر عليه أو ارتبط به فلا يدخل ضمن القضاء لأن النظام قد فصل بين الأمرين فصلاً باتاً قاطعاً -

استحالة أنحاء السبب

كذلك لا يمكن البحث في هل السبب واحد أو متعدد - لأن اسباب الخصومة - هو الحق المتنازع عليه بذاته . وما دام القانون قد قسم بين الحقين - وجعل لكل حق قاضياً خاصاً فأحكام كل قاضى سببها ذلك الحق من حيث هو رابطة قانونية نظرية صرفه - وتلك الرابطة هي التي تدخل ضمن قضاء القاضى - وهي مختلفة بحكم النصوص والانظمة الأصلية - عن الحق والرابطة القانونية الأخرى التي جعلها الشارع من ولاية قضاء آخر -

مصادرة الرفع لنصوص القانون

على أن المسئلة لم تكن في حاجة الى هذا البحث . بل نرى أن الخلاف فيها غريب فلو صح رأى المخالف لأبطلت عقوبة الشهادة المزورة - ولا نحصرا مكان توقيع العقوبة - اذا كان التزوير ظاهراً وكان القاضى المدنى قد لحظه - وحكم على خلاف الشهادة . أى انحصرت العقوبة في حالة عدم حصول الضرر من الشهادة

أما اذا جازت حيلة الشاهد على القاضى وعلى الخصم - ووقع الضرر المقصود منها وقد يكون توقيع عقوبة الاعداد على من شهد الشاهد ضده فلا تجوز العقوبة !!!
الا ترى أن هذا كلام جسيم النتائج لا يقبله أحد . ومن حسن الحظ ان الشارع قد نص صراحة على محاكمة شاهد الزور حتى اذا قضى بناء على شهادته بالاعداد - ولم يفترض لقول من يذهب أن قضاء القاضى على اعتبار الشهادة صحيحة يجعلها في مقام المحكوم بصحتها

الا ترى هذا التناقض الغريب - فبينما ان محكمة الجنايات التي يجوز لها ومن اختصاصها بل من واجباتها ان تحكم على الشاهد في الجلسة اذا ظهر لها انه مزور - لا يعتبر حكمها بالعقوبة بناء على شهادة الشاهد وعلى اعتبار صحة شهادته - مانعاً من دعوى تزوير الشهادة بعد القضاء بصحتها لكن القاضى الشرعى الذى لا يجوز له بحكم قانونه - ان يبحث في تزوير الشهادة - وليس هو مختصاً بالحكم بتزويرها - يكون من أثر حكمه في حالة شخصية - تقديس الشهادة وجعلها فوق كل بحث - فلا تجوز الدعوى الجنائية بعد ذلك -

هذا غريب - ولولا الرغبة في تقرير المبادئ - ولولا تمؤد اهل المنطق على كل بحث : لما كان لمثل هذا الخلاف أثر

النقض

قضاء محكمة النقض والأول مرة

« وحيث أن رافع النقض لم يدفع بعدم جواز الاثبات بالبيئة لافي التحقيق ولا أمام محكمة أول درجة ولا أمام المحكمة الاستئنافية وقد ثبت قضاء محكمة النقض على عدم قبول الدفع بطلان أي اجراء اذا لم يسبق الدفع به أمام محكمة الموضوع. (تراجع الأحكام الكثيرة المنشورة تحت حكم المادة ٢٣٦ من تحقيق الجنايات في كتاب القضاء الجنائي لركي بك العربي) »

« وحيث من جهة أخرى فإن سكوت رافع النقض عن الدفع بعدم جواز الاثبات بالبيئة قبل البدء في سماع الشهادة مسقط لحقه فيه اذ الاصل ان المدعى عليه بحق ما كما يملك الاعتراف به لصاحبه فيعفيه من اقامة الحجة عليه به يملك التنازل صراحة او دلالة عن حقه في مطالبة المدعى بالاثبات بطريقة الخاص قانعا منه بغيره لان مراعاة قواعد الاثبات عند البدء فيه لا تتعلق بالنظام العام وقد جرى قضاء هذه المحكمة بذلك (راجع نقض ٣ مارس سنة ٩٠٦ القضاء الجنائي ص ٢٣٨ وهو ما ثبت عليه القضاء الفرنسي (راجع حكم محكمة النقض والابرار الفرنسية في ١٤ أغسطس سنة ٩٠٨ بالجازيت

٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨

اثبات بالبيئة . عدم جوازه . التمسك بذلك قبل سماع الشهود . والا سقط الحق فيه

المبدأ القانوني :

السكوت عن التمسك بالدفع بعدم جواز الاثبات بالبيئة قبل البدء في سماع الشهادة مسقط له اذ الاصل ان الذي يدعى عليه بحق ما كما يملك الاعتراف به لصاحبه فيعفيه من اقامة الحجة عليه به يملك التنازل صراحة او دلالة عن حقه في مطالبة المدعى بالاثبات بطريق خاص قانعا منه بغيره لان مراعاة قواعد الاثبات لاتتعلق بالنظام العام المحكمة :

« حيث ان الوجه الاول من وجوه الطعن يتلخص في ان المحكمة الاستئنافية بتأييدها حكم محكمة أول درجة وأخذها بأسبابه في اثبات وكالة المتهم عن محل تجارة المجنى عليهم بشهادة الشهود بغير مسوغ قانوني قد أخذت باجراءات باطلة مبطله للحكم »

« وحيث انه لذلك جميعاً يتعين رفض الطعن موضوعاً » .

(طعن بطرس أسعد ضد النيابة نمرة ١٧٥١ سنة ٤٥ ق دائرة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات مسيو سودان ومحمد لييب عطيه بك وزكى برزى بك وحامد فهمي بك المستشارين ومحمد جلال صادق افندي وكيل نيابة الاستئناف)

٢

٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨

مواد مفرقة . مادة ٣١٧ مكررة عقوبات .
حيازة طلقات خرطوش ورصاص . لاعقاب .

المبدأ القانوني

تقصد عبارة « مفرقات اخرى » الواردة بالمادة ٣١٧ مكررة عقوبات المواد التي من قبيل القنابل والديناميت التي تستعمل لتدمير الاموال الثابتة او المنقولة

فالخرطوش والرصاص المعد لأصابة الحيوان لا يمكن اعتباره من تلك المفرقات الأخرى المنصوص عليها في المادة ٣١٧ مكررة عقوبات ومن ثم لاعقاب على صنعها او استيرادها من الخارج او احرازها

المحكمة :

« حيث ان اوجه الطعن ينحصر في أن طلقات الخرطوش والرصاص هي من المواد المفرقة كما افق بذلك الطبيب الشرعي وان عبارة المادة ٣١٧ مكررة من قانون العقوبات تنطبق عليها اذ هي لم تفرق بين ما اذا كانت المادة المحوزة هي من المواد المفرقة بذاتها او من المواد المفرقة بالواسطة بل اللفظ شامل غير مقيد

سنة ٩٠٩ - ٤ - ٢) وحكما في ٢١ يولييه سنة ١٨٦٠ دالوز الدورية ٦١ - ١ - ٤١) وهو الراجع في فقهه (راجع نوتة نمرة ١٠٠٣ و ١٠٠٤ تحت كلمة اثبات ونوتة ١٢٧ تحت نص المادة ٤٠٨ من الكتاب المسمى Turis classeur henal للجامعة هنري سيار Henri Suillard والمراجع التي فيها

الوجه الثاني

ينحصر الوجه الثاني في انه كان يجب على محكمة الاستئناف وقد كانت حكمت تمييزاً بنذب خبير غير الذي ندبته محكمة أول درجة أن تشير الى هذا الحكم والى تقرير هذا الخبير وأن تذكر ان كانت أخذت به أم لا »

« وحيث ان المحكمة الاستئنافية غير ملزمة بذلك لانها أيدت الحكم الابتدائي وأخذت بأسبابه وهي كافية - على ان الظاهر ان نتيجة الخبير الثاني كانت متفقة مع رأى الخبير الأول

عن الوجه الثالث

ينحصر الوجه الثالث في ان المحكمة الاستئنافية مع تقريرها بسقوط السابقة التي اعتمدت عليها محكمة أول درجة في الحكم بالحبس سنة مع الشغل - قد أيدت الحكم بهذه العقوبة مع وجوب تخفيفها »

« وحيث ان للمحكمة الاستئنافية - وقد استأنفت النيابة وطلبت التشديد - أن تحكم بهذه العقوبة جزاء على ارتكاب الجريمة بغير مراعاة العود - بل كان لها أن تحكم بأشد منها في حدود استئناف النيابة »

بما كان مفرقاً بذاته خلافاً لما ورد بالحكم المطعون فيه »

« وحيث أن البحث راجع الى تحديد مدلول كلمة « مفرقات أخرى » الواردة بالمادة المذكورة . ولا شك لدى هذه المحكمة في أن المعنى الذى تنصب عليه هذه الكلمة انما هو المواد التى هى من قبيل القنابل والديناميت والتى من شأنها ان تستعمل لتدمير الاموال الثابتة او المنقولة . يدل على ذلك ورود هذا اللفظ بذاته فى المادة ٣١٧ عقوبات القديمة الخاصة بالعقاب على تدمير الاملاك والتى صارت بمقتضى التعديل الذى جاء به القانون نمرة ٣٧ سنة ١٩٢٣ هى الفقرة الاخيرة من المادة ٣١٦ عقوبات

« ولقد كان القانون قبل سنة ١٩٢٣ لا

يعاقب الا على تدمير الاملاك بواسطة المواد المفرقة ولم يكن فيه نص خاص للعقاب على صنع هذه المواد او استيرادها او احرازها فرؤى تحوطاً لمنع ارتكاب جرائم التدمير التى من هذا القبيل وضع عقاب على صنع المفرقات او استيرادها او احرازها فوضعت المادة ٣١٧ المكررة بالقانون نمرة ٣٧ سنة ١٩٢٣ وبما تنبغى ملاحظته ان الالفاظ التى استعمالها هذا القانون الجديد فى المادة ٣١٦ الخاصة بجريمة التدمير هى « بواسطة استعمال قنابل او ديناميت او مفرقات اخرى » وان هذه الالفاظ بذاتها وبموجب ترتيبها هى التى اوزدها بالمادة ٣١٧ مكررة مما يؤكد التأكد كله ان غرض القانون انما هو المعنى الذى اسلفنا إذ هو بدأ فذكر الجريمة ووسيلتها

وعاقب عليها ثم ذكر الوسيلة وحدها وعاقب على مجرد اعدادها »

« وحيث أن الخراطيش والرصاص — التى تقذف بواسطة البنادق والطبنجات ونحوها من الاسلحة النارية والتى تحتوى على رش او رصاص وشئ من البارود كاف لانطلاقها — هى وان كانت فى الواقع مفرقة الا انه نظراً لقلة كمية البارود او المادة المنفجرة التى تكون بها قد حدد العرف موطن استعمالها تحديداً ظاهراً إذ جرت العادة باستمرار من قبل قانون سنة ١٩٢٣ المذكور ومن بعده للآن على انها انما تستعمل لأصابة الحيوان من انسان وغير انسان وطريقة صنعها نفسها ملاحظ فيها صلاحيتها لهذا الغرض الخاص بالذات ولذلك فلا يمكن اعتبارها من قبيل تلك المفرقات التى تستعمل لتدمير الاملاك والتى احتيط بوضع المادة ٣١٧ عقوبات مكررة لاتقاء الشر الذى ينجم من استعمالها بل هى خارصة من المدلول القانونى لكلمة « مفرقات اخرى » الواردة بتلك المادة »

« وحيث أنه يجدر ايضاً ملاحظة أن الشارع الذى اهتم بمنع حمل الاسلحة النارية وغير النارية وبوضع عقوبة على احرازها اقصاها بحسب القانون رقم ٨ سنة ١٩١٧ المعمول به الآن — الحبس لثلاثة اشهر او غرامة ٥٠ جنيهاً لم يترك قط فى وضع عقوبة على احراز الخراطيش والرصاص التى تقذفها تلك الاسلحة النارية وما ذلك بالبدهة الا لأنه يرى أن هذا الاحراز لأهمية له تستوجب تقرير عقاب فلو أن تلك

لها الأمر بما ترى لزومه من استيفاء تحقيق أو سماع شهود وهي في ذلك لا تصدر إلا عما تراه، واذن فلا يبطل حكمها إذا لم تجب المتهم إلى ما طلبه منها بعد المعاينات أو المضاهاة أو بيئته النفي لدخول كل ذلك تحت سلطة تقديرها هي المحكمة :

« حيث أن الوجه الأول من أوجه الطعن يتلخص في أن نيابة الوائلي بمنعها محامي الطاعن من حضور التحقيق قد خالفت القانون واخلت بحقوق الدفاع فوقع تحقيقها وترتب على بطلان التحقيق بطلان الحكم

» وحيث أن عدم حضور المحامي لتحقيق النيابة لا يترتب عليه بطلان الحكم لأن المادة ٣٤ من قانون تحقيق الجنايات تميزها من جهة التحقيق في غيبة المتهم ومحاميه « ولا تحتم من جهة أخرى حضور المحامي والا كان العمل باطلا »

عن الوجه الثاني

« وحيث أن الوجه الثاني يتلخص في أن المحكمة الاستئنافية بعدم استجابتها إلى ما طلبه رافع النقض من معاينة شباك غرفة النوم وتعيين خبير للمضاهاة وسماع بينته التي استشهد بها أمامها لأول مرة قد اخلت بحقوق الدفاع اخلالا ترتب عليه بطلان الحكم

» وحيث أن الأصل أن المحكمة الاستئنافية تحكم في الدعوى بغير إجراء أى تحقيق فيها وما جاءت المادة ١٨٦ من قانون تحقيق الجنايات الاتسوغ لها الأمر بما ترى لزومه من استيفاء تحقيق أو سماع شهود وهي في ذلك لا تصدر

الخراطيش والرصاص هي مما يندرج تحت عبارة « مفرقات أخرى » الواردة بالمادة التي نحن بصدددها والتي فيها العقاب هو الحبس لغاية سنتين أو الغرامة لغاية مائة جنيه لكان معنى ذلك أن الشارع طفر في التقنين طفرة غير محدودة اذ من جهة يكون جعل من احراز هذه الذخائر جريمة بدون مقتض ظاهر من ظروف الحالة الاجتماعية ومن الجهة الاخرى يكون جعل هذه الجريمة اشد من جريمة احراز السلاح الذي يقذف تلك الذخائر وهذا الفهم أبعد من أن يكون سائغا . فالطعن لكل هذا متعين رفضه »

(طعن النيابة ضد ابو رحاب فرغلي نمرة ١١١٦ سنة ١٩٤٥ ق . دائرة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز باشا فهمي والهيئة السابقة)

٣

٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨

- ١ . تحقيق . منع المحامي من حضوره .
- عدم بطلان الحكم . مادة ٣٤ تحقيق جنابات .
- ٢ . سلطة محكمة ثاني درجة في اجراء
- تحقيقات . مادة ١٨٦ تحقيق جنابات .

المبادئ القانونية

١ - عدم حضور المحامي لتحقيق النيابة لا يترتب عليه بطلان الحكم لان المادة ٣٤ من قانون تحقيق الجنايات تميزها من جهة التحقيق في غيبة المتهم ومحاميه ولا تحتم من جهة اخرى حضور المحامي والا كان العمل باطلا

٢ - الاصل ان المحكمة الاستئنافية تحكم في الدعوى بغير اجراء أى تحقيق فيها وما جاءت المادة ١٨٦ من قانون تحقيق الجنايات الاتسوغ

الاعما تراه. واذن فلا يبطل حكمها اذا لم تجب
المتهم الى ما يطلبه منها من المعاينات أو المضاهاة
أو بيئة النفي لدخول كل ذلك تحت سلطة
تقديرها هي

عن الوجه الثالث

« وحيث ان الوجه الثالث القائم على عدم
بيان وقائع التهم الثلاث واقعة واقعة غير صحيح
لأن الحكم وان عاقب عليها جميعاً بعقوبة واحدة
وبغير ذكر للمادة ٣٢ عقوبات قد بينها وادلتها
واقعة واقعة وتمكن المتهم من الدفاع عن نفسه
فيها كذلك

« وحيث أنه لذلك يتعين الحكم بقبول
الظعن شكلاً ورفضه موضوعاً

(ظعن عبد الحميد حسنين للماوردي ضد النيابة نمرة
١٧٤٤ سنة ٤٥ ق . بالهيئة السابقة)

٤

٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨

اعلان الحكم الابتدائي . لمأمور السجن . لا بطلان

الميرأ القاسوني

لا يترتب على عدم اعلان المسجون
شخصياً أو في محله الاصل أي بطلان . ويكون
صحيحاً اعلانه في شخص مأمور السجن

المحكمة :

« بما أن الحكم المطعون فيه استند في

قضائه بقبول الاستئناف شكلاً رغم أنه حصل
من الطاعن بعد الميعاد الى أن الحكم المستأنف
لم يعلن اليه في محله الاصل ولم يعلن لشخصه

« وبما أن هذا الاستناد غير صحيح لان
الطاعن كان مسجوناً وقت أن اعلن بالحكم
الابتدائي وسلم الاعلان لمأمور السجن طبقاً
لأحكام الامر العالي الصادر في ٢٤ مايو سنة
١٩٠١ بتعديل بعض مواد الامر الصادر في
٩ فبراير سنة ١٩٠١ المتعلق باعلان الأوراق
للمسجونين

« وبما أنه لا نزاع في أنه متى اعتبر اعلان
الحكم الابتدائي صحيحاً كان استئنافه غير مقبول
شكلاً لأنه حصل بعد الميعاد بغير مراة

« وبما أن المحكمة النقض والابرار في هذه
الحالة أن تفصل في هذه النقطة القانونية . وتقضي
باعتبار الاستئناف غير مقبول شكلاً .

(ظعن النيابة ضد محمود عبد العزيز نمرة ١٧٢٨
سنة ٤٥ ق بالهيئة السابقة)

٥

١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٨

خيانة امانة . وصي . انطباق المادة ٢٩٦

الميرأ القاسوني

يشغل الوصي المعين من المجلس الحسبي
ازاء الشخص الذي يدير أملاكه المركز الذي

« وحيث فيما يتعلق بظروف هذه الدعوى أن الوقائع التي أثبتتها الحكم وهي زراعة الوصى للأطيان المملوكة للقاصر والانتفاع بها بدون سداد أى إيجار أو ما يقابل هذا الانتفاع قد يمكن فى بعض الأحوال التى تتوفر فيها حسن النية ويكون عدم السداد راجعاً لظروف قهرية وهو ما لم يتوفر فى هذه الدعوى - أن لا يترتب عليها سوى دعوى مدنية مبنية على أن الوصى حصل على انتفاع لا حق له فيه أو على مسئولية الوصى ولكن هذه الوقائع تكفى أيضاً لتكوين جريمة خيانة الأمانة المعاقب عليها متى توافر بجانب هذا الركن المادى ركن العمد الذى يجب توافره فى جريمة خيانة الأمانة شأنها فى هذا شأن كل خيانة أو جريمة أخرى »

« وحيث فيما يتعلق بهذا الشأن فإن الحكم المطعون فيه الثابت فيه أيضاً عدم وجود عقد إيجار أو تصريح بالاستغلال من المجلس الحسبى وعدم اهتمام رافع النقض بتعويض القاصر كما طلب منه ذلك قد أصاب فيما ذهب إليه من أن كل هذه الظروف تثبت توفر ركن سوء القصد عند الطاعن وبذلك تكون جريمة خيانة الأمانة قد استجمعت كل أركانها »

(طعن على أحمد على ضد النيابة العمومية نمرة ٦٧٦١ سنة ٤٥ ق . بالهيئة السابقة)

تنص عنه المادة ٢٩٦ عقوبات بعبارة « وكانت الاشياء المذكورة لم تسلم له الا بصفته وكيلًا بالاجرة او مجاناً » وانتفاع الوصى بأطيان القاصر تدخل تحت عبارة « وغير ذلك » الواردة بالمادة المذكورة فيمكن أن يتكون منها الركن المادى لخيانة الأمانة مهما كان نوع الانتفاع .

المحكمة :

« حيث أن الطاعن يتمسك بأن الوقائع التى نسبت اليه وأثبتتها الحكم المطعون فيه لم تتوفر فيها أركان جريمة خيانة الأمانة المنصوص عنها فى المادة ٢٩٦ من قانون العقوبات ولا عقاب عليها مطلقاً بل هى تعتبر نزاعاً مدنياً بينه وبين من اعتبره الحكم مجنياً عليه »

« وحيث أنه ثابت أولاً بوجه عام كما سبق أن قررته هذه المحكمة أن نفس الوصى المعين من المجلس الحسبى يشغل أراء الشخص الذى يدير أملاكه المركز الذى تنص عنه المادة ٢٩٦ من قانون العقوبات بعبارة « وكانت الاشياء المذكورة لم تسلم له الا بصفته وكيلًا بالاجرة أو مجاناً » ثم أن انتفاع الوصى بأطيان القاصر الموضوع تحت يده بهذه الصفة تدخل تحت عبارة « وغير ذلك » الواردة فى المادة ٢٩٦ بدون تحديد فيمكن أن يتكون منها الركن المادى لخيانة الأمانة المعاقب عليه متى توفرت بقية الأركان الأخرى معها كان نوع الانتفاع »

٦

١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٨

إيقاف تنفيذ . سببه . عدم يئانه . بطلان

القاعدة القانونية

الأصل في الأحكام وجوب تنفيذها ، وإيقاف التنفيذ استثناء وارد على أصل القاعدة . فلا بد للمحكمة عند الأمر به من بيان سببه ، وخلو الحكم في ذلك مبطل له المحكمة :

« حيث ان وجه الطعن ينحصر في أن المحكمة بعد أن قضت بتأييد الحكم الابتدائي القاضي بحبس المتهم أربعة أشهر مع الشغل قد أمرت بإيقاف التنفيذ مع ان الثابت من صحيفة سوابق المتهم ان سبق الحكم عليه في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٢٤ بالحبس خمسة عشر يوماً مع الشغل مع إيقاف التنفيذ وفي هذا مخالفة لنص المادة ٥٣ من قانون العقوبات

« وحيث ان الأصل في الأحكام وجوب تنفيذها وإيقاف التنفيذ استثناء وارد على أصل القاعدة ولا بد للمحكمة عند الأمر به من بيان سببه وبالإطلاع على الحكم المطعون فيه وجد خالياً من هذا البيان وهذا القصور مبطل للحكم (طعن النيابة ضد خليل رسمي نمرة ٣٥١١ سنة ٥٤ ق . بالهيئة السابقة)

٧

١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٨

مواد مخدرة . احراز . ركن العمد . مسألة موضوعية الباعث على حيازتها .

القاعدة القانونية

لا يشترط لتوفر ركن العمد في الجرائم المنصوص عنها في قانون ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ الا مجرد العلم والارادة . اذن فوجود هذا الركن هو مسألة موضوعية صرفه يمكن استخلاصها ضمناً من تسليم قاضي الموضوع بصفة عامة بثبوت الواقعة المعاقب عليها .

ولو أن الغرض الأساسي من القانون المذكور هو وضع حد لاستعمال المواد المخدرة باعتبارها مكيفات ، فانه فيما عدا أحوال الإباحة التي نص عليها على سبيل الحصر ، لم يميز القانون بين العلل والبواعث الحاملة على احرازها أو تصريحها . وأذن لا محل للبحث عن الباعث لحيازة المواد المخدرة فيما عدا أحوال الإباحة المنصوص عليها في القانون .

المحكمة :

« حيث أن كل الجرائم المنصوص عنها في قانون ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ لا يشترط فيها لتوفر ركن العمد الا مجرد العلم والارادة أي أن ترتكب الجريمة منها بعلم وتعمد ولا يفترق تحققها

مادة محظورة أخرى حتى ولو كانت اقل تأثيراً من المادة المصرح له بها بل أن حصوله على هذه المادة المحظورة بدون تذكرة طيبة لا يبرره مطابقة هذه المادة من بعض الوجوه لبيانات التذكرة الطيبة التي تحت يده من قبيل ما دام لم يثبت أن المادة المذكورة وصفت له أيضاً « وحيث أن الكمية المحرزة لا تؤثر على وجود الجريمة لأن القانون لم يرد به نص عن حد أدنى يصح التجاوز عنه

« وحيث أنه لا غرابة في شدة هذا القانون لأن الغاية تبرر الوسائل مهما كانت شديدة كما أن كل تجاوز لحدوده يقع من المحاكم خلافاً للقواعد العامة فإنه يصطدم مع الغاية التي رعى إليها القانون

« وحيث أن في هذه الاعتبارات ما يكفي للرد على الأسباب المشوشة التي اشتمل عليها تقرير النقض والتي يجب اذن رفضها

(طعن عبد الرحمن عمر بك ضد النيابة العمومية
نمرة ١٧٦٣ سنة ٤٥ قضائية بالمهنة السابقة)

٨

١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٨

١. مواد مخدرة. احراز سلطة محكمة الموضوع.
٢. سماع شاهد على سبيل الاستدلال.

المبادئ القانونية

١. ليس الاتجار في المواد المخدرة والعقاقير المماثلة حالة أو علاقة قانونية لها تعريف في القانون. بل هي واقعة مادية يملك قاضي الموضوع حرية

الى وجود فكر تدليسي أو قصد سيء خاصين مما يثير في الذهن معنى خاصاً من المعاني القانونية. واذن فوجود ركن العمد فيها هو مسألة موضوعية صرفة يمكن استخلاصها ضمناً من تسليم قاضي الموضوع بصفة عامة بثبوت الواقعة المعاقب عليها « وحيث أن القانون السالف الذكر وأن يكن الغرض الاساسي منه هو بلا شك وضع حد لاستعمال تلك المواد باعتبارها مكيفات فانه فيما عدا أحوال اباحة الاستعمال التي نص عليها على سبيل الحصر لم يميز بين العلل والبواعث الحاملة في غير صور الاباحة المقررة على احراز تلك المواد أو تصريحها. وفي هذا دلالة لا ريب فيها على أن المشرع بجانب رغبته في محو زيادة انتشار استعمال الافيون والكوكايين وغير ذلك من المواد قد رعى بهذا القانون أيضاً الى حماية المرضى العاديين من كل ما قد يؤدي الى الخطأ في استعمال المواد المحظورة أو سوء استعمالها أو الافراط فيه حتى ولو بصفة مؤقتة

« وحيث أنه يمكن بعبارة أخرى القول بأن القانون بالإيجاب المنع البات قد قرر قاعدة عامة لا تحتمل أي استثناء الا ما نص عليه صراحة في نفس القانون وهو ما لا يجعل محلاً لأي قياس على هذه الاستثناءات الصريحة تأييداً للمبدأ العام بأنه لا محل للفرقة حيث يكون النص لا تفرقة فيه

« وحيث أنه ينتج مما تقدم أن كون الطاعن مريضاً وكونه اضطر في وقت ما الى أن يحرز ويتعاطى مادة محظورة بموجب تذكرة طيبة قانونية ذلك ليس مما يشفع له في أن يحرز معه

التقدير فيها نهائياً . فيكفي أن يثبت توفرها دون حاجة الى سرد الأركان التي يتكون منها

٢ . لا يعتبر خطأ جوهرياً في الاجراءات سماع شاهد على سبيل الاستدلال بدون حلف يمين بسبب ريبة في نفس المحكمة نحو هذا الشاهد .
المحكمة :

« حيث ان الاتجار في المواد المخدرة والعقاقير المماثلة لها ليس حالة أو علاقة قانونية لها تعريف في القانون بل تعتبر واقعة مادية يملك قاضي الموضوع حرية التقدير فيها فيكفي اثباته توفرها في حدود هذه السلطة النهائية بدون حاجة الى سرد الأركان التي يتكوّن منها وفضلاً عن هذا فقانون المخدرات يحظر بحسب المادة الثانية منه أحرار أو قل المواد المذكورة بأية صفة كانت كما أنه يعاقب بمقتضى المادة ٣١ كل من يبيع أو يتناول أو يصرف تلك المواد بأية صفة كانت . فالقانون من الوجهة الجنائية يسوى تسوية تامة بين كل عمل تجارى أو كل حمل أو أحرار أو شراء لتلك المواد بل وكل شروع في أية جريمة من هذه الجرائم فلا يوجد اذن أية فائدة أو صالح حقيقى من محاولة الطاعن التمسك بوجود فارق بين الأحرار أو الاتجار أو الاشتراك بأية صفة في هذا الأحرار أو الاتجار مادام الحكم المطعون فيه أثبت نهائياً أن للطاعن يدأ فيه ويترتب على هذا ضرورة رفض الوجهين الأولين من أسباب الطعن

« وحيث أن سماع شخص لا بصفته شاهد حلف اليمين القانونية بل بدون يمين وعلى سبيل

الاستدلال بسبب وجود ريبة في نفس المحكمة نحو هذا الشخص وخصوصاً عندما لا يكون أعلن بالطريقة القانونية كشاهد بل سأله المحكمة من تلقاء نفسها لزيادة التتور في الدعوى - هذا السماع لا يمكن أن يعتبر في ذاته بأى حال من الأحوال خطأ جوهرياً في الاجراءات متى روى أيضاً أن الطاعن لم يقل بأن المحكمة أعطت للمعلومات التي حصلت عليها من الشخص المذكور أهمية لم تكن لتستحقها

« وحيث من جهة أخرى أن الطاعن ولو أنه لم يتكلم بعد سؤال الشخص المذكور فإنه غير ثابت أنه طلب من المحكمة الكلام ورفضت أجابته الى ذلك لأن مثل هذا الرفض هو الذى يمكن أن يعتبر أخلاقياً بحق الدفاع . على أن الطاعن نفسه لم يدع أنه طلب هذا الطلب .

« وحيث أنه بناء على ذلك يتعين رفض ثالث ورابع أوجه النقض لعدم وجود أساس لهما كالوجهين السابقين

(طعن حسين توفيق ضد النيابة العمومية نمرة ١٧٦٠ سنة ٤٥ ق . بالهيئة السابقة)

٩

١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٨

تعدد المتهمين . تعدد الجروح . طامة . نقص في بيان الواقعة

المبدأ القانونى

إذا تعدد المتهمون وتعددت اصابات الجنى عليه وحدث من احداها عاهة مستديمة له . واعتبر

من قانون العقوبات واذن فيتعين نقض الحكم كله وإحالة الدعوى للحكم فيها من جديد (طعن سلمى طابد وآخرين ضد النيابة العمومية مرة ١٧٦٦ سنة ٤٥ ق . بالهيئة السابقة)

١٠

١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٨

قتل . ركن العمد . سلطة محكمة الموضوع . تناقض سلطة محكمة النقض

المبادئ والقانونية :

- ١ - لقاضي الموضوع السلطة المطلقة في تقدير توفر ركن التعمد ، فله أن يستخلصه ويثبت توفره استقلا وخارجا عن البيانات التي يثبتها في حكمه للاركان المادية الظاهرة
- ٢ - لا تدخل محكمة النقض في هذه المسئلة الا في حالة وجود تناقض ظاهر في هذا الشأن بين بعض الظروف المادية التي يثبتها قاضي الموضوع وبين النتيجة المباشرة التي يستخلصها منها . لأن هذا التناقض حتى ولو كان خاصا بالموضوع مبطل للحكم بطلانا جوهريا

المحكمة :

« وحيث ان أسبابه تكاد تنحصر في مناقشة مسئلة توفر ركن تعمد القتل عند الطاعن فتري المحكمة أن تشير بوجه عام الى أن مسئلة تعمد القتل هي مسئلة موضوعية محضة لم يرد بالقانون تعريف لها وهي زيادة على ذلك أمر

المتهمون جميعا مسؤولين عنها ، فيتعين على محكمة الموضوع أن تبين في حكمها ما اذا كانت هذه العاهة قد تخلفت عن ضربات متعددة أوقعها المتهمون بالجنى عليه في مشاجرة فجائية ، أو عن ضربة من أحدهم في مشاجرة اتفقوا عليها فكانوا مسئولين عنها جميعا . وخلو الحكم من ذلك مبطل له .

المحكمة :

« حيث أن الوجه الأول يتلخص في ان الحكم المطعون فيه لم يبين الواقعة بياناً كافياً يتضح منه ان كانت العاهة المستديمة تخلفت عن اصابة واحدة أو أكثر وهل خرج المتهمون جميعا للمشاجرة متفقين عليها أم كانت بنت مساعدتها » وحيث أنه مع تعدد المتهمين وتعدد جروح الجنى عليه واعتبارهم جميعا مسئولين عن العاهة المستديمة لم تر هذه المحكمة بالحكم المطعون فيه ما يدل على ان هذه العاهة تخلفت عن ضربات متعددة أوقعها المتهمون بالجنى عليه في مشاجرة فجائية أو ما يدل على أنها تخلفت عن ضربة من أحدهم بعينه في مشاجرة اتفقوا عليها فكانوا مسئولين عنها جميعا والبيان في ذلك ضروري تمكينا لمراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا وعلى ذلك يتعين قبول هذا الوجه والاكتفاء به ونقض الحكم

« وحيث أن محكمة الجنايات اعتبرت جناية احدث العاهة المستديمة وجنحة الضرب الآخر مرتبطين ببعضهما وطبقت المادتين ٣٢ و ١٧

بقرار الطعن . وعلى كل فمحكمة الموضوع سببت
الرأى الذى ذهبت اليه مراعية في ذلك كافة
الاشتراطات التى يقتضيها القانون وعلى الاخص
الأركان المكونة للشروع المعاقب عليه «
» وحيث انه عدا كل هذه المسائل المرتبطة
ببعضها يستند الطعن أيضاً على عدم سماع بعض
شهود الاثبات . على انه ثابت صراحة بالمحضر
رضاء النيابة والمدعى المدنى والدفاع بعدم سماعهم «
(طعن ابراهيم سيد احمد عبد الله ضد النيابة العمومية
نمرة ١٧٦٢ سنة ٤٥ ق بالهيئة السابقة)

١١

٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٨

تمغة ذهب او فضة . تزوير . المادتان ١٧٤
و ١٧٥ عقوبات . نصب

المبادئ القانونية

- ١ - المادة ١٧٤ عقوبات واضحة في أن
التقليد او التزوير يجب أن يكون موضوعه شيئاً
من الأشياء المينة فيها ختماً كان او ورقة او
تمغة . اي أن يكون التقليد او التزوير حاصلًا
اياهما في ذات الشيء من هذه الأشياء
- ٢ - لفظ الأختام الوارد في المادة ١٧٥
عقوبات ليس معناها أثر الأختام وطابعها بل
ذات الآلات التى تختم بها الحكومة او تتمتع بها .
يدل على ذلك قول المادة « كل من استحصل
بغير وجه حق »
- ٣ - اذا كانت الواقعة ان المتهم قد قتل

داخلى متعلق بالارادة لا يشترط فيه أن يتوفر
حتما من ظرف معين بل يرجع أمر توفره الى
سلطة قاضى الموضوع وحده في حرية تقدير
الوقائع فله أن يستخلصه ويثبت توفره استقلالاً
وخارجاً عن البيانات التى يثبتها في حكمه للاركان
المادية الظاهرة وليس في وسع محكمة النقض
متى كان الأمر كذلك . أن تتدخل في بحث
هذه المسألة اللهم الا في حالة وجود تناقض
ظاهر في هذا الشأن بين بعض الظروف المادية
التي يثبتها قاضى الموضوع بماله من الاستقلال
في التقدير وبين النتيجة المباشرة التي يستخلصها
منها لأن وجود مثل هذا التناقض الصريح حتى
ولو كان خاصاً بالموضوع من شأنه أن يلحق
بالحكم بطلاناً جوهرياً «

» وحيث انه خلافاً لما ذهب اليه الطاعن
لاتناقض في الحكم فيما أثبتته من ان التعدى لم
يقع من الطاعن الا بقصد التخلص من قبضة
الجنى عليه لان هذه العبارة انما تتعلق بالغرض
الذى كان يرمى اليه الطاعن سواء من الاقتصار
على جرح خصمه او على قتله فلم تتعرض اذن
لمسألة توفر تعمد القتل التى أوضحتها بعد ذلك
محكمة الموضوع بمحض اختيارها وفضلاً عن
هذا فان الاسباب التى بموجبها سلم الحكم بتوفر
ركن تعمد القتل والتي عينها بوضوح بما ذكره
تعليلاً لوجود نية القتل رغماً عن عدم توفر ركن
سبق الاصرار تعتبر من قبيل المسائل الموضوعية
الصرقة التى لا يجوز لمحكمة النقض أن تبحثها
ولا سبيل أيضاً للمناقشة الموضوعية التى وردت

وتطبيقاً لهذه المادة عاقبت المتهمة بالسجن ثلاث سنوات على اعتبار أنها استعملت هذه التمغة المزورة مع علمها بتزويرها «

« وحيث أن وجه الطعن يتحصل في «أن المادة ١٧٤ غير منطقية على الواقعة كما هي ثابتة في الحكم اذ التمغة لم يحصل تقليدها ولا تزويرها كما ان التزوير المشار اليه في هذه المادة لا يكون الا كما نصت عليه من الاوراق لأن تزوير الاختام غير مهمل تصوره وان كل ما قد يمكن انطباقه هو المادة ١٧٥ أو المادة ٢٩٣ على ان المادة ١٧٥ لم تنص على التمغات بل على الاختام فقط فهي من هذه الوجهة غير منطقية ايضاً «

« وحيث أن المادة ١٧٤ من قانون العقوبات واضحة في أن التقليد او التزوير يجب ان يكون موضوعه شيئاً من الأشياء المبينة فيها ختماً كان أو ورقة أو تمغة أي ان يكون التقليد او التزوير حاصلًا ايهما في ذات الشيء من هذه الاشياء «

« وبما أن طابع التمغة في هذه الدعوى هو طابع تمغة الحكومة لا تقليد فيه ولا تزوير فالحادثة بعيدة عن ان تنطبق عليها هذه المادة . ويظهر ان سبب الخطأ انتقال نظر قانه وان كان الواقع أن في هذه الحادثة تغييراً للحقيقة غير أن هذا التغيير ليس وارداً على التمغة حتي يعتبر تزويراً فيها بل هو وارد على الفضة التي طمس جوهريها وغشى بالذهب «

« وحيث أن المادة ١٧٥ هي أيضاً لا تنطبق

قطعة ذهب عليها تمغة الحكومة الى غويشة من الفضة عليها قشرة من الذهب ولحمها بها . فلا تنطبق عليها اي المادتين المذكورتين المحكمة :

« حيث أن الطعن قدم وتلاه تقرير باسبابه في الميعاد القانوني فهو مقبول شكلاً «

« وحيث ان الواقعة الثابتة في الحكم تنحصر « في أن المتهمة قدمت لداود يعقوب مراد ثلاثة ازواج من الغويشات عليها طابع تمغة الحكومة دالاً على انها من الذهب الذي عياره ٢١ قيراطاً وطلبت منه إرتهانها على مبلغ ١٢ جنيهاً و ٥٠٠ ملياً فأخذها منها رهناً على هذا المبلغ وسلمه اليها وقد ظهر من بعد أن هذه الغويشات انما هي من قضبان من فضة لبس كل منها بغلاف من الذهب ولحم طرفاه بقطعة صغيرة من الذهب الخالص من عيار ٢١ قيراطاً عليها طابع تمغة الحكومة قطعت اصلاً من غويشة من ذهب كانت قد تمغت بهذه التمغة الصحيحة - وأنه فوق هذه الازواج الثلاثة قد ضبط بمنزل المتهمة ثمان غويشات اخرى فيها طابع تمغة الحكومة الحقيقي منقولاً بالطريقة المتقدمة على قبضان من فضة ايضاً مغلفة بالذهب «

« وحيث أن المحكمة اعتبرت أن قل طابع تمغة الحكومة الحقيقي الى تلك المصوغات التي باطنها من الفضة هو تغيير للحقيقة وان هذا التغيير هو التزوير في تمغات الذهب المعاقب عليه وعلى استعماله بالمادة ١٧٤ من قانون العقوبات

على الحادثة ولكن عدم انطباقها ليس آتياً من جهة أن التمتع غير واردة فيها بالنص كما يشير اليه الطاعن إذ لا شك لدى هذه المحكمة في أن تلك المادة إنما استعملت لفظ «اختام» بدلوله الأعم الذي يشمل التمتع أيضاً بل علة عدم الانطباق أن لفظ الاختام الوارد فيها ليس معناه اثر الاختام وطابعها بل معناه ذات الآلات التي تختم بها الحكومة أو تمتع بها . يدل لذلك قول المادة «كل من استحصل بغير وجه حق» فإن الاستحصال بغير حق يفيد أن الشيء ليس بحسب أصله في حيازة المستحصل وأن هذا المستحصل ليس من حقه أن يكون الشيء في حيازته بل أنه إنما تعمل وسعى للحصول عليه ممن له الحق في حيازته سواء كان الحصول سرقة أو نصب أو طريق آخر غير مشروع وكل هذه المعاني إنما تصح في آلات الاختام والتمتع دون طابعها وآثارها ولو كانت تلك الطوابع والآثار من مدلولات المادة لترتب على ذلك نتيجة غير مقبولة هي أن من يملك شيئاً من معدني الذهب والفضة مثلاً وعليه طابع تمغة الحكومة فاستعمل هذه التمغة بنقلها لمعدن من عيار أو نوع أقل قيمة فلا عقاب عليه لأنه لم يستحصل من أحد على شيء بدون وجه حق بينما هو يكون عليه العقاب لو استحصل من فرد غيره على هذا الطابع بطريق غير مشروع فاستعمله الاستعمال المتقدم ومثل هذه النتيجة لا تجوز في التشريع إذ الغرض الاساسي يكون هو العقاب على الغش وما دام الغش يكون حاصلًا في الصورتين فلا

معنى للعقاب في واحدة منهما دون الاخرى . ومجرد ترتب هذه النتيجة كافٍ للدلالة على صحة ما قدمنا من ان المراد هو آلة الختم او التمغة - وبما أن ذلك غير حاصل في صورة الدعوى الحالية فالمادة ١٧٥ هي كمثل المادة ١٧٤ لا تنطبق واحدة منهما على الواقعة الثابتة في الحكم «

» وحيث انه ثابت في الحكم فوق ما أسلفناه من وقائع الحادثة : (أولاً) « أن قطعة الذهب التي عليها تمغة الحكومة قد اقتطعت من أصلها بعناية تامة وانه عند نقلها للغويشات الفضية المغطاة بطبقة الذهب قد أحكم نقلها وحاملها بكيفية غير ظاهرة » و (ثانياً) « أن المتهمة عند ما حضرت الى محل داوود يعقوب كانت تبكي وتولول بدعوى انه مات لها عزيز فاضطرت لرهن هذه الغويشات لتقوم بما يلزم من تجهيز دفنه وانها كانت مستعجلة في اعطائها المبلغ الذي تطلبه «

» وحيث ان هذا الثابت في الحكم يجعل ما وقع من المتهمة نصيباً داخل تحت حكم المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات فان المتهمة توصلت بالاحتيال الى الاستيلاء من داوود يعقوب على مبلغ ١٢ جنيهاً و ٥٠٠ ملياً اذ أوهمته بكون الغويشات التي قدمتها ليرتبتها هي من الذهب الذي من عيار ٢١ قيراطاً مع ان هذه الواقعة مزورة ولا وجود لها بل الموجود هو غويشات من الفضة المكففة بالذهب وهي تعلم ذلك وقد جاز عليه ايهاها بما استعملته من الطرق الاحتيالية التي حالت بينه وبين تعرف الحقيقة اذ وضعت

أمام نظره طاع تنفة الحكومة الحقيقية على هذه الغويشات التي جعل ظاهرها كله من الذهب واستعجلته في قضاء المبلغ يكافئها وعويلها وظهورها مظهر المفجوع المضطر الذي يصعب عادة تصور انه من المحتالين «

« وحيث انه لذلك وعملاً بالمادة ٢٣٢ من قانون تحقيق الجنايات يتعين نقض الحكم وتطبيق المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات المذكورة والقضاء بما توجبه من العقاب بدلاً من المادة ١٧٤ ومن عقوبتها التي طبقها المحكة »

(طعن فاطمة عبد الله المهدي ضد النيابة العمومية
نمرة ٢ سنة ٤٦ ق . بالهيئة السابقة)

١٢

٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٨

شاهد اصم . حلف اليمين . تلاوة اقواله .

المبادئ القانونية

١- استحلاف الشاهد في الحالة التي يوجب فيها القانون ذلك هو من الضمانات التي شرعت لمصلحة المتهم . الا أن مناط التكليف هو قدرة المكلف على الأداء . فاذا كان الشاهد أصمًا أبكًا فان استحلاف اليمين من المعاني البعيدة عن مألوف مثله فلا يكلف القاضي المستحيل

٢- لا محل لتمثيل الشاهد الحاضر الأصم الأبكم بالشاهد الغائب فلا يجب على محكة الموضوع تلاوة أقواله المحكة :

« حيث أن أوجه الطعن تنحصر في ١- أن

أحد الشهود لم يحلف اليمين و ٢- أن المحكة لم تسمع شهادته اذ هو أصم أبكم وقد جاء في محضر الجلسة ان المحكة لم تناقشه بل أحالت الى أقواله الثابتة في محضر التحقيق فكان لا بد من الأمر بتلاوتها و ٣- أن المتهم حرم من حق الدفاع بجرمان محاميه من مناقشة هذا الشاهد و ٤- أن أقوال الشاهد في محضر التحقيق لا تؤدي ما هو ثابت عنه في الحكم

« وحيث أن استحلاف الشاهد في الحالة التي يوجب فيها القانون ذلك هو في الحق من الضمانات التي شرعت فيما شرعت لمصلحة المتهم لما في الحلف من تذكير الشاهد بالآله القائم على كل نفس وتحذيره من سخطه عليه ان هو قرر غير الحق ولما هو مظنون من أنه قد ينجم عن هذا الترهيب أن يدل الشاهد بأقوال لمصلحة المتهم قد تقع موقع القبول في نفس القاضي فيتخذها من أسس تكوين عقيدته

« ولكن من حيث أن مناط التكليف قدرة المكلف على الأداء - فتلك الضمانة لا تطلب الا حيث يمكن تحقيقها

« وحيث ان الثابت في محضر الجلسة دال على ان الشاهد المطعون على شهادته هو أصم أبكم وان المحكة اكتفت بما استخلصته منه بطريق الاشارة عجزاً منها عن امكان الاسترسال في مناقشته لما هو حال به من فقدان السمع والنطق . ولما كان استحلاف اليمين من المعاني البعيدة عن مألوف مثل هذا الرجل فائن كانت المحكة قد عجزت عن الاسترسال في مناقشته في الجاذبة مع

الحكم تسبباً ظاهرياً بالاكتفاء في إثبات التهمة -
بالارتكان بصفة عامة وبدون أى بيان
تفصيلي - على التحقيقات وأقوال الشهود أو على
ورقة معينة في أوراق الدعوى دون بيان وجه
امكان الاحتجاج بها يشبه خلو الحكم من
الاسباب تماماً

المحكمة :

« حيث ان قضاء هذه المحكمة الثابت
جرى على اعتبار ان تسبب الحكم تسبباً ظاهرياً
بالاكتفاء في إثبات التهمة بالارتكان بصفة
عامة وبدون أى بيان تفصيلي على التحقيقات
واقوال الشهود او على ورقة معينة من اوراق
الدعوى بدون بيان وجه امكان الاحتجاج بها
يشبه خلو الحكم من الاسباب تماماً

« وحيث ان الامر لا يتعلق هنا في الواقع
بزيادة أو نقص في كفاية الاسباب فقط مما يعتبر
بمثابة مسألة موضوعية بحيث لا رقابة لمحكمة النقض
عليها بل يتعلق بانعدام الاسباب بالكلية لأن
محكمة النقض لا تجبدها أمامها الا تأكيداً عاماً
لم يقتصر بما يربطه بالاركان المكونة للجريمة
المنظورة ولا بما يدل على أن المحكمة وزنت
وقدرت تلك الاركان بالفعل

« وحيث أن تسبب الاحكام أمر ضروري
فخلو أى حكم من الاسباب يجعله قبل كل شئ
باطلاً بطلاناً جوهرياً

« وحيث أن حكم أول درجة وحكم
محكمة الاستئناف الصادر بتأييده لم يشتملا على

كون وقائعها من المحسوسات المقول بأنه شهدها
فهي وهو عن الاستحلاف والحلف أعجز. واذن
فلا محل للاستماع لما أشير اليه في الطعن من وقوع
تقصير في تحقيق ضمانات أوجبها القانون للمتهم اذ
القاضي ككل امرئ لا يكاف المستحيل

« وحيث أن القول بأن المحكمة لم تسمع
شهادته بل أحالت الى أقواله الثابتة في محضر
التحقيق وكان واجباً عليها الأمر بتلاوة هذه
الأقوال كالشأن في الشاهد الغائب هو قول فيه
شئ كثير من التجاوز في العبارة فان هذا الشاهد
لم يكن غائباً بل كان حاضراً وأدى شهادته فعلا
أمام المحكمة ولكنه كما هو ثابت بمحضر الجلسة
وكما أشار اليه الحكم قد أداها على طريقته هو
أى بالاشارة التي هي وسيلته الوحيدة للتعبير عن
مراده . ومتى كان الأمر كذلك كان قياس هذا
الشاهد بالشاهد الغائب في أمر تلاوة شهادته
المؤداه في التحقيق قياساً غير مستقيم

« وحيث أن باقى أقوال الطاعن بعضه
مفهوم الرد عليه مما تقدم وبعضه من لب الموضوع
الخارج عن سلطة النقض فلا محل لمناقشته

(طعن فؤاد امام سعد ضد النيابة العمومية نمرة ٣
سنة ٤٦ ق . بالهيئة السابقة)

١٣

٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٨

حكم . اسباب

المير القانوني

جرى قضاء محكمة النقض على أن تسبب

الى مؤاتاة زوجها عند الطلب والا كان له حق عقابها واكراهها بالعقاب

فاذا طلق الزوج زوجته طلاقاً مانعاً من حل الاستمتاع . وجعل عليها أمر هذا الطلاق وثبت مع هذا بطريقة قاطعة انها ما كانت تقبل طاعته ان التمسها، اذا ثبت كل ذلك كان وقاعه لها حاصلابغير رضاها. طبقاً للمادة ٢٣٠ عقوبات. لأن رضاها في هذه الحالة ليس حراً بل تحت تأثير اكراه عقد زال أثره بالطلاق وهي تجهيل المحكمة :

« حيث أن الطعن المقدم من النيابة ينحصر في ان المحكمة بنت حكمها بالبراءة على عدم توفر ركن عدم الرضاء قائلة أن رضاء المجنى عليهم بالاستمتاع بهن بعد الطلاق لم يكن بتأثير اكراه مادي ولا أدبي وانهن وقت المعاشرة لم تكن في حالة من حالات قعد الارادة وسلب الاختيار وان رضاءهن وأن كان فاسداً توصل اليه المتهم بطريق الغش بأخفاء أمر الطلاق عليهن الا أن هذا الفساد لا ينفى كون الرضاء في ذاته كان موجوداً عند الوقاع وأن القانون يشترط أن تكون الواقعة حصلت بغير رضاء ولم يرد نص يمنع من الواقعة برضاء فاسد . وتقول النيابة أن المحكمة أخطأت بعدم تطبيق المادة ٢٣٠ من قانون العقوبات اذ لم تعتبر أن تجهيل المتهم أمر الطلاق على المجنى عليهن أنما هو غش متالب للرضا فأنهن لو علمن بالطلاق لما رضين بالمعاشرة وبذلك يكون وقاعهن حصل بغير رضائهن . وأن هذا الخطأ مبطل للحكم .

اكثر من العبارة الجوفاء السابق التويه عنها فكلالهما خال من الاسباب

« وحيث أنه بقبول هذا الوجه الأول من النقض لم يبق محل لبحث الاسباب الأخرى (طعن عبده محمد الممدد ضد النيابة العمومية نمرة ٩ سنة ٤٦ ق . بالهيئة السابقة)

١٤

٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٨

اغتنصاب الاناث . اكراه ادبي . تجهيل الطلاق

المباوى، القانونية

يعتبر الوقاع حاصلًا بغير رضا اذا صحبه اكراه أدبي . ويكون الاكراه الأدبي كافياً لتكوين ركن الجريمة المنصوص عنها في المادة ٢٣٠ عقوبات مصرى قديم و ٢٣٠ عقوبات مصرى حديث و ٣٣٢ عقوبات فرنسى متى وصف بأنه كافٍ لازالة حرية الاختيار سواء كان المؤثر آتياً من قبل الجاني كالتهديد والاسكار والتتويم المغناطيسى وما شابه ذلك . أم كان ناشئاً من حالة قائمة بالمجننى عليها كالنوم او الانغماء ومماثلها ولما كان الزواج في الشريعة الاسلامية هو عقد وضع لتملك المتعة بالأنثى قصداً كان من احكامه أن تحتبس المرأة في بيت زوجها وأن يكون عليها طاعته والمبادرة الى فراشه اذا التمسها لذلك ، ولم تكن ذات عذر شرعى وأن للرجل أن يعاقبها بالعقاب الشرعى اذا لم تجبه الى هذا الالتماس وهي طاهرة . فالمرأة مجبرة بحكم العقد والشرع

أما الطعن المقدم من المتهم فيتحصل في أن المحكمة لم تبحث صحة ما أسندته النيابة إليه من الوقائع بل افترضت صحتها وقصرت بحثها على ركن عدم الرضا بحيث لا يعرف من عبارة الحكم ما اذا كانت الوقائع ثابتة أم لا - ولذلك هي اعتبرت المجنى عليهم مطلقاً مع أن هذا موضوع شرعى تفصل فيه الجهة المختصة به وما دام الطلاق لم تثبته الجهة المختصة فليس للمحكمة أن تعتبر ما يدعى بأنه وقع من المتهم فعلاً ذمياً يستوجب التعويض كما أن هذا التعويض لم يكن محل للحكم به ما دامت المحكمة قد برأته - وأن ذلك خطأ مبطل للحكم.

« وحيث أن الجريمة التي طلبت النيابة محاكمة المتهم من أجلها كان منصوباً عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢٤٧ من قانون العقوبات قبل التعديل الذي أدخل عليه بقانون سنة ١٩٠٤ وكان التعبير عنها هكذا: « كل من اغتصب ثياباً أو بكراً أو فجر بها قهراً يعاقب » - فلما عدل القانون جعلت هذه الفقرة هي المادة (٢٣٠) وجاء التعبير عنها هكذا: « من واقع أنثى بغير رضاها يعاقب » ومع اختلاف هذين النصين القديم والجديد فإن التعبير عن هذه الجريمة في النسخة الفرنسية كان ولا زال لفظاً واحداً هو كلمة (Viol) أى « اغتصاب » مما يدل دلالة واضحة على أن هذه الجريمة هي جريمة اغتصاب النساء المنصوص عليها بهذا الاسم الخاص في المادة ٣٣٢ من قانون العقوبات

الفرنسي فتعريفها يجب أذن أن يرجع فيه الى أقوال علماء القانون الفرنسي في تحديد معنى كلمة (Viol) عندهم . ولما كان القانون لم يعرف هذه الجريمة ببيان أركانها بل ذكرها بالاسم المفرد الذي تعرف به اضطرت محكمة النقض والأبرام الفرنسية في حكم صدر منها بتاريخ ٢٦ يونيو سنة ١٨٥٧ بعد أن قالت : « أن من اختصاص قاضى الموضوع أن يتقصى ويبين في حكمه توافر الأركان التي تتكون منها هذه الجريمة مسترشداً بطبيعتها الخاصة وبفداحة النتائج التي قد تفرجها » « على المجنى عليهم وعلى شرف العائلات » الى أن تعرف هذه الجريمة فقالت : « أنها تنحصر في العبث بأمرأة ضد إرادتها » « سواء أكان عدم رضاها ناشئاً من إكراه مادي أو أدبي وقع عليها أم كان ناشئاً من أى وسيلة أخرى من وسائل الجبر والمباغاة » « التي يتذرع بها الفاعل الى الوصول لبغيتة خارجاً عن إرادة المجنى عليها » هكذا قالت محكمة النقض ومع نقد العلماء للشطر الاول من هذا التعريف وإيرادهم تعريفات أخرى منها ما أورده جارسون من وضعه وهو: « موقعة امرأة موقعة غير شرعية مع العلم بأنها لا ترضى بها البتة » تقول انهم مع هذا النقد وإيراد مختلف التعاريف فأنهم أجمعوا على أن ما قرره تلك المحكمة من أن عدم الرضا قد يكون ناشئاً من إكراه مادي أو من إكراه أدبي أو من غير ذلك من الوسائل التي أشارت اليها هو صواب واجب الأخذ به (راجع في كل

هذا الجزء الأول من تعليقات جارسون على قانون العقوبات مادة ٣٣٢ تحت عنوان كلمة (Viol) نبذة ١١ وما بعدها صحيفة ٨٤٤ وما بعدها .

هذا وقد سبق أن أصدرت محكمة النقض والابرام المصرية حكماً في ١٨ ديسمبر ١٩١٥ منشوراً بالمجموعة الرسمية السنة السابعة عشر صحيفة (٩٩) أتت فيه على تفصيل وافٍ لتحديد معنى هذه الجريمة ومكوناتها تقلاً عن أقوال العلماء وأحكام القضاء في البلاد التي فيها النص مقصور على اسم مفرد كفرنسا ومن هذا حذوها ووضح أن المحكمة في حكمها المذكور أصابت إذ قررت « أن الاكراه الأدبي يكون جريمة الاغتصاب متى وصف بأنه كاف لازالة حرية الرضا عند المجنى عليها »

« وحيث أن الحكم المطعون فيه الآن وإن كان أتى بملخصة صحيحة مستوفاة لما أجمع عليه العلماء إذ قبل هو أيضاً عنصر الاكراه الأدبي وعبر عنه بما يفيد أنه « كل مؤثر يجرم المرأة حرية الاختيار في الرضا وعدمه سواء : أكان هذا المؤثر آتياً من قبل الجاني كالتهديد والاسكار والتويم المغناطيسى وما أشبه » أم كان ناشئاً من حالة قائمة بالمجنى عليها كحالة النوم أو الانغماء وما أشبه » غير أنه تخلص إلى القول بأن المجنى عليهن رضين بالوقوع ولم تكن في حالة من حالات فقد الإرادة وسلب الاختيار التي ذكرها فيكون أهم أركان الجريمة معدوماً وأنه لا يهيم أن يقال أن هذا الرضا فاسد توصل إليه

التهم من طريق الغش باخفاء أمر الطلاق عليهن فإن هذا الفساد لا ينفي أن الرضا في ذاته كان موجوداً فعلاً . »

« وحيث أن هذه المحكمة ترى أن هذا الحكم قد أصاب في مقدماته التي قرر فيها وجوب الأخذ بالأكراه الأدبي وعبر عنه بما يفيد أنه التأثير الذي يجرم المرأة حرية الاختيار كما أصاب في التمثيل له بالمثل التي ذكرها إلا أنه أخطأ في اعتبار أن ما قد يكون وقع من الرضا في صورة الدعوى الحالية ليس أثراً لهذا التأثير . »

« وحيث أنه حتى يقطع النظر عن كل غش يكون حصل من التهم باخفاء أمر الطلاق على المجنى عليهن فإن رضاهن في صورة هذه الدعوى إنما هو رضا حاصل بسبب الاكراه الأدبي الذي ما كان ليركهن حرية الاختيار في التسليم في نفوسهن وعدم التسليم . ذلك بأن المفهوم من الدعوى أنهن كن متزوجات بالتهم بمقد تم صحيحاً على مقتضى أحكام الشريعة الإسلامية والزواج بمقتضى أحكام الشريعة هو « عقد وضع لتملك المتعة بالأثني قصداً » ومن أحكامه متى تم أن تحتبس المرأة في بيت زوجها وأن يكون عليها طاعته والمبادرة إلى فراشه إذا التمسها لذلك ولم تكن ذات عذر شرعي وأن للرجل أن يعاقبها العقاب الشرعي إذا لم تجبه إلى هذا الالتماس وهي ظاهرة . فالزوجة مجبرة بحكم العقد وبحكم الشرع إلى مؤاتاة زوجها عند الطلب وليس لها أن تمتنع بغير عذر شرعي والأمر كان له حق عقابها واكراهها بالعقاب . وقانون العقوبات

اختلاف النظامين هو الذي منع من وقوع مثل هذه الحادثة عندهم

وحيث أن المحكمة ترى أنه ليُمكن تحقق الجريمة في مثل هذه الصورة يجب : أولاً : أن يثبت بطريقة قاطعة أن الواقعة حصلت فعلاً بعد طلاق مانع شرعاً من حل الاستمتاع : وثانياً : أن يثبت بطريقة قاطعة أن المجنى عليها كانت جاهلة تمام الجهل عند الواقعة بسبق وقوع هذا الطلاق المزيل للحل . وثالثاً . أن تبين المحكمة اقتناعها بأن المجنى عليها لو كانت علمت بالطلاق لامتعت عن الرضا مع بيان وجه هذا الاقتناع وأخيراً أن تبين المحكمة اقتناعها بأن كتمان أمر الطلاق قد تعمد الجاني قصداً .

وحيث أن الحكم المطعون فيه وأن كان يؤخذ منه أن الواقعة حصلت بعد الطلاق إلا أن عبارته فيها شيء من الأبهام جعل محلاً لقول المتهم في طعنه بأن هذا الثبوت جاء فيه على سبيل الفرض كما أنه لم يبين ما إذا كانت الواقعة حصلت بعد طلاق مانع من حل الاستمتاع شرعاً أم بعد طلاق غير مانع . وكذلك هو لم يبين ما إذا كانت المجنى عليها لو كن علمن بالطلاق لامتعن عن الرضا وكل هذا قصور في بيان الواقعة وأسانيدها مبطل للحكم . وظاهر أن هذا القصور آت من أن المحكمة اعتبرت أن هناك رضا فلم تر محلاً لأي بحث آخر .

« وحيث أنه لذلك يتعين قبول الطعن المرفوع من النيابة العامة وتقض الحكم وإعادة

الأهلي في مادته السابقة يحترم الحقوق الشخصية المقررة في الشريعة الغراء ويأمر بعدم الاختلال بها . ومتى كان الأمر كذلك تعين النظر في أمر واحد هو : هل تغيرت حال المجنى عليهن بعد الطلاق عما كانت عليه قبله فيما يتعلق بالإكراه الأدبي الواقع عليهن من قبل العقد والشرع والذي لا يجعل لهن حرية اختيار عدم الرضا أن كن أردنه ؟ . أن نظام الطلاق في الشريعة الإسلامية يجعل للزوج حق إيقاعه بمشيئته وحده بغير مشاركة الزوجة ولا اطلاعها فما دام لم يبلغها أمر الطلاق فهي قائمة فعلاً على حالها من التأثير بذلك الإكراه ولا يصح القول بتغير حالها إلا إذا فرض أنها تعلم الغيب وهذا غير ممكن . إذا لوحظ هذا علم أنه حتى بقطع النظر عن الغش الذي يكون وقع من المتهم في إخفاء أمر الطلاق على المجنى عليهن وبعدم الاعتداد بهذا الغش إلا في التدليل على القصد الجنائي فأنهن كن ولا زلن إلى وقت علمهن بالطلاق في حال من الإكراه الأدبي مانعة لهن من حرية اختيار عدم الرضا ويكفي تحقق هذا حتى يكون الموطن موطن تطبيق قاعدة الإكراه الأدبي التي أشار إليها العلماء والقضاء الفرنسي وأخذت بها محكمة النقض المصرية في حكمها سالف الذكر واعتمدها الحكم المطعون فيه . ولو أن نظام الزواج والطلاق في البلاد الأجنبية كان كنظامه عندنا وحدثت مثل الواقعة التي هي موضوع النظر الآن لرجحنا كثيراً أنه كان يؤخذ فيها بهذا الذي رأينا ولكن

القضية لمحكمة الجنايات للحكم فيها ثانية من دائرة أخرى . وكذلك يتعين قبول طعن المتهم وقض هذا الحكم فيما يتعلق بالتعويض المحكوم به عليه لأن الحكم بالتعويض تابع لما يثبت بعد لدى المحكمة من وجود ما يقتضيه أو ما يمنع منه .

(طعن النيابة العمومية ضد عيسوي احمد الشريف وآخرين نمرة ١١٩٢ سنة ٤٥ ق . بالهيئة السابقة)

١٥

٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٨

- ١ . نية القتل . امر موضوعي
- ٢ . اسباب . عدم كفايتها . شرط صحة مأخذها

المبادئ القانونية

١ - ان نية القتل هي حالة فعلية أو استعداد نفسي داخلي . فيعتبر وجودها من اختصاص محكمة الموضوع وحدها .

٢ - ان خلو الحكم من الأسباب موجب لبطلانه . إلا أن عدم كفاية الأسباب لا تؤدي حتماً الى هذه النتيجة . لأن الأسباب اما أن تكون غير كافية من جهة القانون لنقصها أو خطئها . وهذا موجب للبطلان . واما أن تكون قاصرة من جهة الموضوع فتخرج عن رقابة محكمة النقض . غير انه يشترط دائماً أن يكون للأسباب مأخذ حقيقي .

المحكمة :

« حيث فيما يتعلق بالوجه الأول ان نية القتل ليست بالنسبة لمرتكب الجناية حالة محددة

ومعرفة قانوناً بحيث يتعين التحقق من توفر الأركان المكونة لها بل هي مجرد حالة فعلية أو استعداد نفسي داخلي قد يصح عند التنفيذ أن يتجلى بأعمال مادية يتناقش فيها أولاً يتناقش ولكن من الجائز أيضاً أن يظل هذا الاستعداد سرّاً دفيناً فلا يدون في أي مظهر يساعد على التفرقة مادياً بين الضرب الواقع تحت تأثيره أو الضرب الواقع بنية احداث اعتداء أخف وطأة » وحيث انه يترتب على هذا ان تقدير

هذه الحالة الفعلية هو من اختصاص قاضي الموضوع وحده الذي له أن يسترشد بحسب املاء ضميره أما بالأمر المادية التي قد يعثر عليها وأما بنقص الباعث على الجريمة ودرس الحالة النفسية التي كان عليها الجاني بدون أن يكون ملازماً بالتدليل على هذا الاستعداد الداخلي المحض بوقائع أو أدلة محسوسة ما دامت الوقائع الأخرى الثابتة في الحكم لا تتناقض صراحة مع النية التي تؤكد المحكمة توفرها اذ ارتقاع هذا التناقض شرط ضروري

« وحيث فيما يتعلق بالوجه الثاني فانه اذا كان خلو الحكم من الأسباب يبنى عليه دائماً بطلان الحكم بطلاناً جوهرياً فان عدم كفاية الأسباب لا تؤدي الى هذه النتيجة لأن الأسباب اما أن تكون غير كافية من جهة القانون سواء لنقصها أو لخطئها وعندئذ يكون هناك بطلان أو خطأ في تطبيق القانون ويشترط في الطعن بهذا أن يبين الطاعن ما هو القانون أو المبدأ الذي يكون خولف وإما أن تكون

١٦

٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٨

نقض - ايقاف تنفيذ - عدم تسببه - مخالفة للمادة ٥٢

المبادئ القانونية

ان المادة ٥٢ عقوبات المعدلة بمرسوم ١٩
اكتوبر سنة ١٩٢٥ تشترط لاييقاف التنفيذ في
عقوبة الحبس أن لا يكون للمتهم سابقة من
نوع خاص كما تشترط أيضاً تسبب حكم الايقاف.
وعلى ذلك يكون النقص المبنى على مخالفة
المادة ٥٢ مع اشتماله بالاخص على حصول
خطأ في تطبيق القانون يشمل ضمناً أيضاً كل
مخالفة أخرى للمادة المذكورة يترتب عليها بطلان
الحكم جوهرياً بحيث يسوغ لمحكمة النقض حسبما
يترأى لها أما تطبيق القانون على صحة وأما تعيد
الدعوى لمحكمة الموضوع

ويتعين ازاء هذين الحليين تفضيل ما هو
أقرب لصالح المتهم وهو احالة الدعوى لقاضي
الموضوع لما قد يحتمل من تخفيض العقوبة بدلا
من ايقاف التنفيذ الذي ضاع عليه لعدم وجود
المسوغ له

المحكمة :

• حيث أن المادة ٥٢ من قانون العقوبات
المعدلة بالمادة الثانية من مرسوم ١٩ اكتوبر سنة
١٩٢٥ تشترط لاييقاف التنفيذ في عقوبة الحبس
ان لا يكون سبق الحكم على المدان بعقوبة من
نوع خاص كما تشترط أيضاً صراحة تسبب

الأسباب قاصرة من جهة الموضوع فتخرج عن
رقابة محكمة النقض لتعلقها بمسألة موضوعية قد
تعدد فيها مناحي التقدير بدون أن يؤثر هذا على
سلطان قاضي الموضوع المطلق في حق الفصل
فيها نهائياً وبدون أن يكون لمحكمة النقض أى
سلطة في الحلول بشأنها محل هذا القاضي وفوق
ما تقدم فانه متى اشتمل الحكم على أسباب وكان
للأسباب مأخذ حقيقي اذ هذا شرط ضروري
فليس هناك نص قانوني وارد بتعريف أوسع من
ذلك للأسباب الكافية بل الكفاية معنى يختلف
تقدير تحققة باختلاف أشخاص المقدرين . واذا
حاولت محكمة النقض وضع معيار له أدى الحال
الى التعسف المطلق فضلاً عما يكون في هذه
المحاولة من تجاوز من محكمة النقض لحدودها
بتدخلها في موضوع القضية - زد على ذلك ان
القاضي الجنائي (خلافاً للقاضي المدني المرتبط
دائماً بمراعاة قواعد الاثبات . وفيما عدا الجرائم
المماثلة لجريمة الزنا حيث اشترط القانون على سبيل
الاستثناء طرقاً معينة للاثبات) يتمتع بكامل
الحرية في تكوين اعتقاده استناداً على جميع
عناصر التقدير مما لا يحتمل بتاتا وضع مقياس
لكفاية أو عدم كفاية الأدلة التي قد يكون
ترتب عليها امتلاء ضمير هذا القاضي بالعقيدة
التي تكونت عنده . على ان الحكم المطعون
فيه خلافاً لما جاء بأسباب الطعن قد اشتمل على
أسباب دقيقة وافية لا يصح القول بعدم كفايتها
حتى من الناحية الموضوعية البحتة

(طعن ربيع عبدالرازق ضد النيابة وآخرين مدعين
مدني نمرة ١٩ سنة ٤٦ ق . بالهيئة السابقة)

١٧

٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٨

للمادة ١٩٨ عقوبات • شروع في قتل • اقتراحه
بشروع آخر

المبدأ القانوني

انه وان ظهر باديء الرأي من نص الفقرة الثانية للمادة ١٩٨ عقوبات والاشارة فيها الى جناية القتل العمد التام اشتراط القانون أن تكون احدي الجنايتين المتقاربتين او المتعاقبتين جناية قتل تامة الا انه متى لوحظ ان الشارع أراد بربطه جناية القتل العمد بجناية أخرى مقارنة او متعاقبة أن ينزل هذه الجناية الثانية فيها منزلة الظرف المشدد في الجريمة المجردة ولوحظ أيضاً انه لا مانع من أن تكون لجناية القتل العمد المقترنة بظرف مشدد شروع يعاقب عليه القانون كجناية القتل العمد المجردة عن الظروف المشددة متى لوحظ كل ذلك وجب تطبيق هذه الفقرة على شروع في قتل عمد سبقته او عاصرتة او تلتها جناية أخرى ولو كانت هذه الجناية الثانية شروعاً في قتل كذلك

المحكمة :

« حيث أن وجه الطعن المقدم من النيابة يتلخص في أن المستفاد من الوقائع الثابتة بالحكم المطعون فيه أن المتهم طعن بالسكين عبد الحميد يوسف عيسوي ثم على أحمد البرمشاوي عند تقدم الثاني لاغاثة الأول ف وقعت جناية الشروع

اييقاف التنفيذ الذي يقضى به والذي هو اختياري دائماً للمحكمة

« وحيث أنه بناء على ذلك يكون النقض المبني على مخالفة المادة ٥٢ مع اشتماله بالأخص على حصول خطأ في تطبيق القانون لما هو ثابت من ملف محكمة الموضوع من وجود سابقة حبس عن جنحة - يشمل ضمناً أيضاً كل مخالفة أخرى للمادة المذكورة يترتب عليها بطلان الحكم المطعون فيه بطلاناً جوهرياً ويسمح لمحكمة النقض بحسب ما تراه من الأخذ بالخطأ الواقع في تطبيق القانون أو البطلان الجوهري ان تصحح التطبيق والخطأ بنفسها أو تحيل الدعوى من جديد على قاضي الموضوع بعد نقض الحكم المشتل على هذا البطلان الجوهري . ويتمين آراء هذين الحليين الممكنين . تفضيل ما هو أقرب لمصلحة المتهم الذي تتيح له احالة الدعوى من جديد على قاضي الموضوع فرصة امكان تخفيض العقوبة المحكوم بها بدلا من اييقاف التنفيذ الذي ضاع عليه لأنه كان بغير مبرر قانوني

واذن فحيث أن الحكم المطعون فيه الذي قضى بايقاف التنفيذ خطأ لم يشتمل أيضاً على أسباب تبرر هذا الايقاف حالة أن تسبب اييقاف التنفيذ نظراً لأن الحكم به اختياري دائماً يعتبر شرطاً لازماً لأمكان الأمر به فاذا انعدم هذا الركن اشتمل الحكم على خطأ جوهري

(طعن النيابة العمومية ضد محمد محمد سيد احمد نمره
١٣ سنة ٤٦ ق . بالهيئة السابقة)

أن ينزل هذه الجناية الثانية منها منزلة الظرف المشدد في الجريمة المجردة ولوحظ أيضاً أن لامانع من أن يكون لجناية القتل العمد المقترنة بظرف مشدد شروع يعاقب عليه القانون كجناية القتل العمد المجردة عن الظروف المشددة متى لوحظ كل ذلك وجب تطبيق هذه الفقرة على شروع في قتل عمد اقترنت به أو سبقته أو تلتها جناية أخرى ولو كانت هذه الجناية الأخيرة شروعاً في قتل كذلك « راجع حكم هذه المحكمة في ٢٧ أكتوبر سنة ١٩١٧ وجارسون الفقرة ٥ وما بعدها تعليقاً على المادة ٣٠٤ » وجارو (جزء رابع فقرة ١٦٤٨ الطبعة الأخيرة) والفقرة ٣ على المادة ٣٠٤ من (Zuris Classeur. pénal)

« وحيث أنه لذلك ترى المحكمة تطبيق المادة ١٩٨ عقوبات فقرة ثانية مع المادتين ٤٥ و ٤٦ عقوبات

(طنن النيابة العمومية ضد عبد الحكيم محمد علي كيلاني نمرة ١٧٥٤ سنة ٤٥ ق . بالهيئة السابقة)

١٨

٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٨

١ . دعوى مدنية . عدم قبولها . دعوى عمومية . صلتها بها .

٢ . حكم شرعي . لا يمنع من المحاكمة عن شهادة الزور

المبدأ القانوني

١- أنه وأن اتفق العلم والعمل على أن سلطة القضاء لا تتصل بالدعوى العمومية عند تحريكها بمعرفة المدعى المدني إلا إذا كانت الدعوى المدنية

في قتل الأول منفصلة مادياً عن جناية الشروع في قتل الثاني وكان يجب على محكمة الجنايات تطبيق الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ عقوبات لكنها اعتبرت الفعلين جريمة واحدة لحصولهما في وقت واحد ولسبب واحد وطبقت الفقرة الأولى من هذه المادة مع المادتين ٤٥ و ٤٦ عقوبات وفي ذلك خطأ في تطبيق القانون لأن فعلى الشروع في قتل المجنى عليهما بطعنهما بالسكين عدة طعنات وأن وقعا في ثورة إجرامية واحدة هما فعلا منفصلان مادة وقصداً فقد طعن المتهم كليهما طعنات خاصة وتوجهت نفسه لقتل كل منهما بقصد خاص كذلك فهما اذن فعلاان يكونان جريمتين مستقلتين لا يجمعهما الأصل وحدوثهما متعاقبين من متهم واحد وبسبب واحد ولا يمكن اعتبارهما جريمة واحدة هي الشروع في قتل المجنى عليهما كما اعتبرتهما كذلك محكمة الجنايات عند تطبيق المادة ١٩٨ فقرة أولى مع المادتين ٤٥ و ٤٦ عقوبات وبذلك يكون الحكم المطعون فيه واجب النقض .

« وحيث أن النيابة العمومية طلبت تطبيق المادة ١٩٨ فقرة ثانية مع المادتين ٤٥ و ٤٦ عقوبات

« وحيث أنه وأن ظهر باديء الرأي من نص تلك الفقرة والأشارة فيها الى جناية القتل العمد التام اشتراط القانون أن تكون احدي الجنايتين المتعاقبتين أو المتعاقبتين جناية قتل تامة ألا أنه متى لوحظ أن الشارع أراد بربطه بجناية القتل العمد بجناية أخرى تقارنها أو تلوها أو تسبقها

الصادر منها بعدم قبول الدعوى المدنية قد أخطأت في تطبيق القانون

« وحيث أن المحكمة الاستئنافية مع تسليمها بحق النيابة العمومية في اقامة الدعوى العمومية عن جنحة شهادة الزور على المتهمين تطبيقاً لأحكام الباب السادس من الكتاب الثالث من قانون العقوبات ومع النص في حكمها على أن الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية لسبق الفصل فيها لا يؤثر على حق النيابة في اقامة دعواها حكمت مع ذلك بعدم قبول الدعوى العمومية بناء على أنها لا تتحرك الا بدعوى مدنية مقبولة وان انضمام النيابة للمدعى بالحق المدني في طلباته لا يمنع من تبعية دعواها لهذه الدعوى وتأثرها بما تأثرت به

« وحيث أنه ان اتفق العلم والعمل على أن سلطة القضاء لا تتصل بالدعوى العمومية عند تحريكها بمعرفة المدعى بالحق المدني - إلا اذا كانت الدعوى المدنية مرفوعة من ذي صفة وكانت مقبولة قانوناً فمن المتفق عليه كذلك أنه اذا أقامت النيابة دعواها قبل الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية استقامت بذاتها وسارت في طريقها غير تابعة للدعوى المدنية وأصبحت لا تتغير بما تتغير به

« وحيث أن الثابت بمحضر جلسة محكمة العطارين الجزئية المؤرخ في ٢٨ يونيو سنة ١٩٢٧ أن النيابة طلبت طلباتها منضمة الى المدعى بالحق المدني قبل أن يدفع المتهمون بعدم قبول الدعوى المدنية لسبق الفصل فيها بالحكم الصادر من

مرفوعة من ذي صفة وكانت مقبولة قانوناً . فمن المتفق عليه كذلك أنه اذا أقامت النيابة دعواها قبل الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية استقامت بذاتها وسارت في طريقها غير تابعة للدعوى المدنية وأصبحت لا تتغير بما تتغير به

٢ - ان دعوى البنوة ودعوى التعويض عن الاضرار المترتبة على شهادة الزور هما دعويان مختلفتان . طلباً . وسبباً . واخصاباً . وانه وان كان البحث في دعوى شهادة الزور سيدور حتماً على الطعن في الشهود واثبات عدم صحة شهادتهم الا ان ذلك لا يقيم بين الدعويين الا وحدة المسألة المبحوث فيها . مع بقاء موضوعها متغايرين . ولا ينبغي الخلط بين وحدة الموضوع ووحدة المسألة المبحوث فيها .

ولا عبرة ايضاً بكون المدعى المدني لا يقصد برفع دعوى التعويض عن شهادة الزور الا التمكن من اعادة النزاع في البنوة التي ثبتت بحكم شرعي لان وحدة الغرض في الدعويين لا تجعل موضوعهما واحداً . ويقطع في الغيرية بينهما أن الفقه الاسلامي نفسه يضمن الشهود الزور ولا يفسخ الحكم القائم على شهادتهم

المحكمة :

عن طعن النيابة العمومية

« وحيث أن وجه الطعن المقدم من النيابة يتلخص في أن محكمة الاسكندرية الاستئنافية بحكمها بعدم قبول الدعوى العمومية تبعاً للحكم

الدعوى الشرعية التي رفعتها مارت فلاش بصفتها وصية على ابنتها جورجيت بطلب الحكم بثبوت بنوة هذه البنت للمرحوم ماتوس ماتوسيان وحكم فيها بثبوت هذه البنوة وفي الدعوى الثانية المدنية المحكوم بعدم قبولها بالحكم المطعون فيه المرفوعة مباشرة لمحكمة العطارين من اليك ماتوس ماتوسيان على المتهمين يطالبهم بتعويض ما ناله من ضرر مادي وأدبي ترتب على شهادة أدوها أمام المحكمة الشرعية أثناء نظر دعوى البنوة السابقة الذكر أمام المحكمة الشرعية وقيل أنها مزورة

« وحيث أن دعوى البنوة ودعوى التعويض عن الاضرار المترتبة على شهادة الزور فيها دعويان مختلفتان طلباً وسبباً وأخصاماً: فقد كانت مارت فلاش تطلب من المحكمة الشرعية بصفتها وصية على ابنتها جورجيت وفي وجه المدعى بالحق المدني الحكم بثبوت وفاة المرحوم ماتوس ماتوسيان ووراثتها ابنتها هذه له بسبب البنوة . وأما في الدعوى الحالية فقد طلب المدعى بالحق المدني من محكمة جنح العطارين الحكم على مارت فلاش بصفتها الشخصية وعلى من شهد لابنتها (المتهمين الآن) في دعوى الوفاة والوراثة بتعويض الضرر الأدبي والمادي المترتب على هذه الجريمة التي هي سببه القانوني

« وحيث أنه وإن كان البحث في دعوى شهادة الزور سيدور حتماً على الطعن في الشهود واستنكار شهادتهم وإثبات عدم صحتها على نحو ما دار عليه بين المدعى المدني وبين الوصية على

المحكمة الشرعية واذن فيتعين الحكم بقبول الطعن وقبول الدعوى العمومية واحالتها على محكمة الاسكندرية للحكم في موضوعها من دائرة أخرى

عن طعن المدعى بالحق المدني

الوجه الأول

« من حيث أن الوجه الأول من وجهي الطعن المقدم من المدعى بالحق المدني يتلخص في أن المحكمة الاستئنافية بحكمها بقبول الاستئناف المرفوع من الأستاذ فؤاد أفندي على المحامي عن أحمد ثريا قد أخطأت في تطبيق القانون لأن أحمد ثريا لم يستأنف بنفسه ولأن الأستاذ فؤاد أفندي على الذي قرر بالاستئناف لم يكن وكلاً عنه

« وحيث أن الأستاذ فؤاد أفندي قرر بهذا الاستئناف نائباً عن الأستاذ عبد الفتاح الطويل أفندي وهو وكيل فيه بتوكيل خاص مؤرخ في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٧ ولم يرد بهذا التوكيل ما يمنعه من ائابة غيره فالاستئناف صحيح ومقبول واذن فيتعين الحكم برفض هذا الوجه

الوجه الثاني

« وحيث أن هذا الوجه يتلخص في أن محكمة الاسكندرية الاستئنافية قد أخطأت في تطبيق القانون بحكمها بعدم قبول الدعوى المدنية لوحدة الموضوع والسبب والاختصاص في كل من

المحكمة الاستئنافية للحكم في موضوعها من دائرة أخرى

(طعن النيابة العمومية وآخرين ضد احمد نريا بك بدرخان وآخرين نمرة ١٧٥٥ سنة ٤٥ قضائية دائرة حضرة صاحب المعالي حسين درويش باشا وكيل المحكمة وبحضور الهيئة السابقة)

١٩

٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٨

قرار احاله . نقضه . النائب العام . مادة ١٣ جنابات

المبدأ القانوني

للنائب العام وحده . دون سائر أعضاء النيابة الحق في التقرير بالنقض في قرارات قاضي الاحالة بالآ وجه لاقامة الدعوى العمومية . فالتقرير الصادر من رئيس النيابة بغير تفويض ثابت من النائب العام يكون باطلا . ويتبع بطلانه عدم قبول النقض

المحكمة :

« حيث انه مهما تكن أهمية المسئلة الأصلية التي يثيرها هذا الطعن ومهما تكن فائدة البت فيها نهائيا في مدى النتائج التي تلحق بالدعوى العمومية من المعارضة المرفوعة من المدعى المدني وحده في الأمر الصادر من قاضي الاحالة بأن لا وجه لاقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة مهما يكن ذلك فإنه لا مناص من اتباع الترتيب المنطقي والبحث أولا في المسئلة التي أثارها الدفاع عن المتهم صراحة وهي الدفع بعدم قبول النقض » وحيث ان الدفاع أثار ثلاث وجوه دفع في هذا الشأن ولكن المنطق يقضي ايضا بالبحث

جورجيت أمام المحكمة الشرعية الا أن ذلك لا يقيم بين الدعويين الا وحدة المسئلة المبحوث فيها (l'iden tité du la question de battail) مع بقاء موضوعيهما متغايرين ولا ينبغي الخلط بين وحدة الموضوع ووحدة المسئلة المبحوث فيها .

« وحيث أنه كذلك لا عبرة بما قيل من أن المدعى المدني لا يقصد برفع دعوى التعويض عن شهادة الزور الا يتمكن من اعادة النزاع في بنوة جورجيت التي ثبتت بالحكم الشرعي لأن وحدة الغرض في الدعويين لا تجعل موضوعيهما واحداً . على أن الذي يقطع بالغيرية فيهما أن الفقه الاسلامي نفسه يضمن الشهود الزور ولا يفسخ الحكم القائم على شهادتهم

« وحيث أنه لا صحة لما قيل من أن المحكمة الشرعية بحكمها في دعوى البنوة معتمدة على شهادة الشهود (المتهمين) قد حكمت لهم ضمناً بصحة شهاداتهم لأن الحكم الضمني كالحكم القصدى لا يتعلق بطرق الدفاع ووسائله وانما ينزل على الحقوق المتنازع فيها بين الخصوم ولأنه لا يمكن قانوناً اعتبار الشهود في دعوى ما خصوماً فيها يمثلهم من استشهد بهم وينوب عنهم نيابة قانونية يصح معها أن يقال أن الحكم صدر لهم أو عليهم اذا صدر كذلك له أو عليه » وحيث أنه لذلك يتعين قبول هذا الوجه والحكم بقبول الدعوى المدنية واحالتها على

أولاً في الدفع الذي يتعلق بشكل تقرير الطعن بالنقض نفسه اذ الدفع الثاني متعلق بإيداع الأسباب الذي هو اجراء تال لتقرير الطعن بالنقض والدفع الثالث خاص بعدم جواز الطعن بطريق النقض في مثل القرار المطعون فيه لصدوره من غرفة المشورة بناء على المعارضة في قرار صادر من قاضي الاحالة بأن لاوجه لاقامة الدعوى

« وحيث فيما يتعلق بالشكل انه ثابت ان تقرير النقض لم يقع عليه الا من رئيس النيابة بصفته هذه وبدون أن ترد بالتقرير أية اشارة دالة على حصول رئيس النيابة على توكيل بذلك من النائب العام أو على وجود سابقة اتفاق بينهما - على ان الصورة التي نحن فيها لا يمتثل التمسك فيها بمبدأ عدم تجزئة النيابة العامة والقول بأن عمل المرسوم يعتبر صادراً من الرئيس لأن المسألة لا تتعلق هنا بحق مخول للنيابة العامة التي يرأسها النائب العام بل تتعلق بحق خاص اعطى للنائب العام وحده بصفته نائباً عاماً - كما انه في هذه الصورة أيضاً متى لوحظ ان في اعطاء حق الطعن بطريق النقض والابرار للنائب العام وحده ضماناً مهما للدفاع يحول دون التسرع في رفع الطعون أو تقديمها باستمرار في كل قضية لا يرى محل ايضاً للاعتداء بالتصحيح الذي أجراه النائب العمومي لعمل باطل في الأصل واعتباره بمثابة عمل صادر منه مباشرة وكذلك لا يلتفت ايضاً الى سبق حصول اتفاق تليفوني بين النائب العام ورئيس النيابة الذي أمضى

تقرير النقض لأن التقرير لم يشر الى هذه المحادثة التليفونية التي لا يعلم تاريخ حصولها بالضبط « وحيث أنه مما يدل دلالة قطعية على أن الشارع أراد في قانون ٤ سنة ١٩٠٥ أن يحتفظ للنائب العام وحده باعتباره نائباً عاماً بحق الطعن بطريق النقض والابرار في مثل هذه القضية هو ان القانون المذكور ينص صراحة « على النائب العام » حالة ان الطعن الاعتيادي المذكور في مادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات وما يليها مخول « للنيابة العامة »

« وحيث انه ما دام النقض الحالي لم يصدر ممن كانت له وحده صفة في رفعه فيتعين رفضه شكلاً بدون حاجة الى بحث بقية الدفوع الاخرى

(طعن النيابة في قرار اودة المشورة بمحكمة طنطا الابتدائية ضد محمد اسماعيل نمرة ١١٠٦ سنة ٤٥ ق. دائرة حضرة صاحب السعادة عبدالعزيز باشا فهمي رئيس المحكمة والمهيئة السابقة)

٢٠

٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٨

عمامون غير مقبولين امام المحاكم الابتدائية . دفاع عن متهم بجناية . اخلاص بحق الدفاع . بطلان

المبدأ القانوني

ان اسناد الدفاع عن متهم في جناية لحام غير جائز له المرافعة أمام محاكم الجنايات بعد إخلالاً بحق الدفاع . وينقض الحكم لهذا العيب . ولا يصح لمن يكون من المحامين غير مقرر أمام المحاكم الابتدائية المرافعة أمام محكمة الجنايات

المحكمة :

« بما أن الوجه الثاني من وجهي الطعن يتلخص في أن المحامي الذي تولى الدفاع عن الطاعن لم يكن مقررًا أمام المحاكم الابتدائية وما كان يصح اذن قبوله للدفاع عن المتهم أمام محكمة الجنايات

» وبما أن المادة ٢٨ من قانون تشكيل محاكم الجنايات صريحة في أن المحامين المقبولين أمام محكمة الاستئناف أو المحاكم الابتدائية السكّانة في الجهة التي تنعقد بها محكمة الجنايات هم المختصون دون غيرهم بالمرافعة أمام محاكم الجنايات « وبما أن وصف « المقبولين » الوارد

بهذه المادة معناه « المقررين » أي الذين قررت اللجنة المختصة قبولهم للمرافعة سواء أمام محكمة الاستئناف أو المحاكم الابتدائية . ذلك بأن قانون المحاماة الصادر في ١٦ سبتمبر سنة ١٨٩٣ وهو الذي كان قائمًا عند صدور قانون تشكيل محاكم الجنايات في سنة ١٩٠٥ لم يكن يبيح للمحامي الذي أدرج في الجدول إلا أن يتراجع أمام المحاكم

الجزئية فقط فإذا ما امضى سنة يشتغل بالحرقة أمام المحاكم الجزئية جازله أن يتراجع أمام المحاكم الابتدائية إنما لا يصح ذلك إلا إذا قررت لجنة المحكمة الابتدائية الموجود مكتبه في دائرتها قبوله للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية (المادتين ٤ و ٧ من القانون المذكور) ولم يكن يصح للمحامي المقبول أمام المحاكم الجزئية فقط أن يتراجع باسم غيره أمام المحاكم الابتدائية . وينتج من هذا أن

وصف « المقبولون » الوارد بالمادة ٢٨ من قانون تشكيل محاكم الجنايات معناه « المقررون » بمعركة اللجنة المختصة الذين لهم حق المرافعة باسمهم هم أمام المحاكم الابتدائية

فلئن كانت الفقرة الأخيرة من المادة السادسة من قانون المحاماة القائم الآن وهو نمرة ٢٦ سنة ١٩١٢ أباحت للمحامي الذي تحت التمرين أن يتراجع أمام المحاكم الابتدائية باسم المحامي الذي يترن هو عنده فإن هذه الإباحة هي من جهة لا تغير من معنى نص المادة ٢٨ من قانون تشكيل محاكم الجنايات ومن جهة أخرى فإن الموضوع خاص بحقوق الدفاع عن المتهمين وهي من الحقوق المقدسة التي يجب عدم المساس بها ولا التوسع في تفسير ما يتعلق بها من النصوص « وبما أنه قد تبين أن أمين خله أفندى الذي تولى الدفاع عن الطاعن أمام محاكم جنايات أسبوط في ٢٤ أغسطس سنة ١٩٢٧ لم يقبل للمرافعة أمام محكمة أسبوط الابتدائية إلا في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٧

» وبما أن اسناد الدفاع عن متهم في جنابة لمحام غير جائز له المرافعة أمام محاكم الجنايات يعدّ اختلافاً بحق الدفاع ويجب اذن نقض الحكم الذي صدر بعد دفاع به هذا العيب

« وبما أنه لا داعي مع قبول هذا الوجه الى بحث الوجه الأول من وجهي الطعن

(طعن حسن عبد الظاهر ضد النيابة نمرة ٨٠ لسنة ٤٦ ق . بالهيئة السابقة)

« وحيث ان المادة ٣٢ من قانون المخدرات الصادر في ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ تقضى بأن لا يكون الحبس أقل من ستة أشهر » اذا كان المخالف قد سبق الحكم عليه لنفس المخالفة في أى زمن كان »

« وحيث ان هذا النص عام فهو يشمل جميع الصور التي يكون سبق الحكم فيها على المخالف لمثل المخالفة الجارية المحاكمة عنها مهما بعد في الماضي تاريخ صدور هذا الحكم عن تاريخ وقوع المخالفة المذكورة وسواء أكانت المحاكمة الأولى واقعة بموجب القانون القائم أم كانت واقعة بموجب قانون سبقه »

« وحيث ان تقييد المحكمة لعموم هذا النص بوجوب أن تكون السابقة محكوماً فيها بموجب القانون القائم فيه زيادة على القانون وتفرقة لا يبرر لها والقاعدة أن لا استثناء ولا تفرقة حيث لا يفرق القانون »

« وحيث ان الحكم المطعون فيه يكون اذن قد وقع فيه خطأ لعدم تطبيق المادة ٣٢ من قانون المخدرات المذكور مع اثباته ان للمتهم مخالفة من هذا القبيل سبق الحكم عليه بسببها » وحيث انه لذلك يتعين نقض الحكم وتطبيق المادة المذكورة »

(طعن النيابة ضد علي سيد عبد الجليل نمرة ٤٤ سنة ٤٦ ق بالهيئة السابقة)

٢١

٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٨

قانون المخدرات . المادة ٣٢ منه . سوابق .

المبدأ القانوني :

تقضى المادة ٣٢ من قانون ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ بعقوبة الحبس التي لا تقل عن ستة أشهر اذا كان المخالف قد سبق الحكم عليه لنفس المخالفة في أى زمان كان . وهذا النص عام فهو يشمل جميع الصور التي يكون سبق الحكم فيها على المخالف لمثل المخالفة الجارية محاكمته عنها مهما بعد في الماضي تاريخ صدور هذا الحكم عن تاريخ وقوع المخالفة المذكورة وسواء كانت المحاكمة الأولى واقعة بموجب القانون القائم أم كانت واقعة بموجب قانون سبقه

المحكمة :

« حيث ان وجه الطعن ينحصر في ان المحكمة الاستئنافية انزلت العقوبة المحكوم بها ابتدائياً على المتهم من الحبس ستة مع الشغل الى شهرين حبساً بعلّة ان سوابقه ناشئة من أحكام صدرت عليه بمقتضى قانون قديم فلا تعتبر سوابق بحسب قانون المخدرات الجديد الحاصل محاكمته بموجبيه وان هذا خطأ والواجب تطبيق المادة ٣٢ من القانون الجديد المذكور وأقل عقاب بالحبس فيها هو ستة شهور »

قضايا محكمة الاستئناف الاهلية

أمام حضرته ثم توفي الموصى في ١١ يولييه سنة ١٩٢٣. وفي هذا التاريخ كانت بنتا ولده على لانزالان قاصرين فتعينت والديهما المستأنف عليها وصية عليهما بقرار مجلس حسبي مديرية الغرية في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٢٣ «

» وحيث أنه رغم هذا التصديق على الوصية بالكيفية السالفة الذكر قد أنكرها ورثة الموصى ونازعوا الوصية في نصيب القاصرتين فاضطرت لرفع هذه الدعوى «

» وحيث انه قد رفعت دعوى أمام محكمة طنطا الشرعية من أحد الورثة وهو عبد الرحمن على خطاب ضد الوصية بمنع تعرضها له في فدان و ٤ قراريط و ٣ أسهم وفي ٢١ زراعا ما يخصه في نصيب القاصرتين المدعى به وقد حكم فيها من محكمة طنطا الشرعية بتاريخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٦ بمنع تعرضها له في الاطيان والعقارات الميينة بالدعوى الا انه عندنظر الاستئناف المرفوع منها عن هذا الحكم أمام المحكمة العليا الشرعية وبجلسة أول يوليو سنة ١٩٢٦ أمام المحكمة المذكورة حضر المستأنف عليه الشيخ عبد الرحمن على خطاب وقال انى حضرت اليوم لتقرير الحقيقة فأقرر ان الورقة المصدق عليها بمحكمة دسوق الشرعية بتاريخ ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٢٦ موقع عليها من والدى المرحوم على خطاب عبدالله الكبير بختمه وصادرة منه واني أعترف

٢٢

٢ فبراير سنة ١٩٢٨

اختصاص . وصية . نزاع في صحتها

المبدأ القانوني :

ليس للمحاكم الاهلية أن تنظر في المسائل المتعلقة بالوصية طبقاً للمادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية المحكمة :

» حيث انه بمقتضى وصية مؤرخة ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٢٠ قد أوصى على خطاب عبدالله الكبير لبنتى ولده المرحوم على القاصرتين سكية وبهية بقيمة نصيب نصف وربع نفر من ورثته المذكور بعد استئزال الثمن استحقاق زوجاته وذلك في جميع المتروك عنه من اطيان وعقارات بما في ذلك ريع الفدان المكلف باسم والدهما المشاع في اطيانه الى آخر ماجاء في ورقة الوصية المذكورة «

» وحيث انه في التاريخ المذكور تصدق على هذه الوصية من حضرة قاضى محكمة دسوق الشرعية بأن حضر لديه الموصى المعروف لحضرته شخصياً ووقع على هذه الورقة بختمه وعلى دفتر التصديق على الامضاءات والاختام تحت غمرة ٨

بصدور هذه الوصية وبكل ما فيها وبصحتها وما أنكرت هذه الورقة من قبل الا بسبب انها أخفيت عند حصر التركة وقال انى أقرر هذا عن نفسى وبصفتى وكىلا عن باقى الورثة عبد العزيز وبهية وسعدية وبهية فقررت المحكمة الغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليه »

« وحيث ان المستأنفين الأربعة وهم من ضمن الورثة لا يزالون ينكرون تلك الوصية وان الثلاثة الأول منهم وهم ضمن الأربعة الذين اعترف عنهم عبدالرحمن على خطاب أمام المحكمة العليا الشرعية ينازعونه فى توكيله عنهم وقدم الأولان منهم والمستأنفة الرابعة التى لم يكن قد ذكرها فى اعترافه ما يفيد عزله من توكيلهم وذلك بانذار رسمى مؤرخ ٢٨ يونيو سنة ١٩٢٦ اى قبل اعترافه المذكور عن المستأنفين الثلاثة الأول وعن سعدية »

« وحيث انه فضلا عما ذكر قد رفعت دعوى أمام محكمة طنطا الشرعية من المستأنف الأول ضد الوصية بمنع تعرضها له فيما تحت يده من تركه والده فقررت المحكمة اعتباره عاجزاً عن اثبات دعواه وحكمت برفض الدعوى وذلك بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٦ وتأيد هذا الحكم من المحكمة العليا الشرعية بتاريخ ٣ مارس سنة ١٩٢٧ كذا رفعت دعوى أمام محكمة طنطا الشرعية من المستأنفة الثانية ضد الوصية عن الموضوع ذاته ومحدد لها جلسة ٢٠ فبراير سنة ١٩٢٨ »

« وحيث انه مع قيام النزاع من المستأنفين فى صحة الوصية لعدم استيفائها شرائطها القانونية ومع ما قضته المادة ١٦ من لأئحة ترتيب المحاكم الاهلية بأن ليس للمحاكم المذكورة أن تنظر فى المنازعات المتعلقة بمسائل الوصية وغيرها مما يتعلق بالاحوال الشخصية أصبح من المحتم على الوصية أن تقاضى ورثة الموصى المنازعين فى صحة الوصية أمام المحاكم الشرعية ذات الاختصاص وحدها بالحكم فى صحتها من عدمه وحينئذ يجب ايقاف الفصل فى هذه الدعوى حتى تحكم المحاكم الشرعية فى النزاع المتقدم الذكر »

(استئناف عبد العزيز افندى عبد الله وآخرين وحضر عنهم الاستاذ السيد بك بسيونى ضد الست عنبرة محمد بصفتها وصية وحضر عنها الاستاذ احمد افندى يوسف نمره ١٢١٩ سنة ٢٤ ق. دائرة حضرات على سالم بك ومحمد فريد الشافعى بك ومحمود المرجوشى بك المستشارين)

٢٣

٨ فبراير سنة ١٩٢٨

نصاب الاستئناف . دعوى حساب . نتیجتها

المبدأ القانونى

يقدر نصاب الاستئناف فى دعوى الحساب بقيمة الاقلام المتنازع عليها فيها . ولا عبرة بمقدار ما يظهره الخبير بعد فحصه الحساب . فيكون قابلاً للاستئناف الحكم الذى يصدر فى دعوى حساب ولو كانت نتیجتها التى اظهرها الخبير تقل عن نصاب الاستئناف ما دام ان قيمة الاقلام المتنازع فيها تفوقه

المحكمة :

« حيث ان المطروح على المحكمة الآن ليس استئناف الموضوع بل استئناف النفاذ الموقت المقضى به ابتدائياً »

« وحيث ان المستأنف عليها دفعت بعدم قبول الاستئناف لأن قيمة الدعوى أقل من نصاب الاستئناف »

« وحيث أن الدعوى لم تكن قاصرة على بقية الحساب الذي اظهره الخبير بل كانت مرفوعة عن تقديم حساب لم يكن من شك في أن قيمة الاقلام المتنازع فيها منه تفوق نصاب الاستئناف كما لم تقتصر الطلبات الختامية على قيمة هي في حد ذاتها أقل من النصاب المذكور اذ انه كان مطلوباً امام محكمة اول درجة ولا زال مطلوباً للآن انتداب خبير آخر لفحص حساب المصاريف المدعى بها والتي لا يعتبر نصيب المستأنف عليها فيها بقية لما عساه يكون مستحقاً من المستأنفة أو مستحقاً لها بل لا يخرج هذا النصيب عن كونه بعضاً لكل متنازع فيه بأجمعه فقيمة الدعوى تشمل اذن على كل قيمة الالتزام وبناء عليه يكون الاستئناف جائز القبول

« وحيث فيما يتعلق بالنفاذ الموقت سارت أغلب محاكم اول درجة على طريقة اغفال ذكر الاسباب المبررة للنفاذ الموقت الذي تقضى به مما يترتب عليه حرمان محكمة الاستئناف من التمكن من تقدير الحالة القانونية التي ارادت محكمة اول درجة أن تجعلها أساساً لحكمها بالنفاذ وعما اذا كانت شروطه متوفرة حالة ان المادة ١٠٣

من قانون المرافعات تنص صراحة على بطلان أحكام اول درجة اذ لم تبين بها الاسباب وكل موضوع قائم بذاته في الحكم يعتبر من هذا الوجه حكماً مستقلاً يجب أن يبين الاسباب مهما كانت حالتها او على الاقل ان يبين في الحكم السبب الذي حدا بالمحكمة الى ان تقضى بما قضت والا كان حكماً لاغياً »

(استئناف الست نبويه حنفي بصفتها وحضر عنها الاستاذ انور افندي على ضد الست انيسه عبد الفتاح وحضر عنها الاستاذ نجيب بك براده نمرة ٢٢٤ سنة ١٤٥٠ ق . دائرة صاحب العالي حسين درويش باشا وحضرات مسيو سودان ومصطفى محمد بك المستشارين)

٢٤

١٢ فبراير سنة ١٩٢٨

- ١ - استئناف طلبات ملاحقة - ليست طلبات جديدة
- ٢ - سائق سيارة - خطؤه - مسئولية الحكومة

المبادئ القانونية

١ - لا يعتبر طلباً جديداً ، ويصح تقديمه لأول مرة أمام الاستئناف ، ما يستجد من الفوائد والأجور وغيرها من الملحقات مثل الاضرار المستجدة بعد تقديم الطلبات الختامية لمحكمة أول درجة .

٢ - يتبين من مقارنة نصوص المادتين ١٩ و ٤٠ من لائحة السيارات الصادرة في ١٦ يولييه سنة ١٩١٣ ان المشرع فرق بين حالتين تفريقاً صريحاً واضحاً فيينا هو يجعل الأصل الاباحة في

حالة الاذن بقيادة سيارة الملك ويشترط شروطاً سهلة اذ به يشتد في حالة التصريح بقيادة سيارة الأجرة وذلك لأن جمهور الراكبين في سيارات الأجرة محروم من وسائل التحرى عن كفاءة السائق فان لم تشرط الحكومة فيه استيفاء كفاءة معينة تعرض الجمهور للخطر

لذلك لا تكون الحكومة مسئولة عن الاضرار التي تنتج من اخطار سائق سيارة الملك لأن اختياره متروك للمالك السيارة تحت مسئولية المحكمة :

« من حيث أن وزارة الداخلية رفعت استئنافاً عن الحكم الصادر من محكمة مصر الابتدائية الأهلية بتاريخ ٢ يونيه سنة ١٩٢٦ القاضي بالزامها متضامنة مع عبده ابراهيم بدفع مبلغ ١٧٣ جنيهًا مع المصاريف واتعاب المحاماه في نظير ما نالها من الخسارة بسبب تحطيم سيارتها الناشئ عن جهل السواق وضعف بصره مما جعل محكمة أول درجة تعتبر الحكومة مسئولة عن اعطائه رخصة سواقه من غير أن تتحقق من كفاءته الفنية والجسمانية

« ومن حيث أن هذا الاستئناف مقبول شكلاً

عن الرفع الفرعى

« وحيث ان الست خديجه هانم رستم رفعت استئنافاً فرعياً عن هذا الحكم طالبة الحكم لها بمبلغ ثمانمائة جنيه وقد اعترضت وزارة الداخلية على هذا الاستئناف طالبة الحكم بعدم قبوله شكلاً لأن أصل الطلب، تقدر بخمسمائة جنيه

وليس من حق الخصوم أن يقدموا طلبات جديدة أمام محكمة الاستئناف

« وحيث ان محامى الست خديجه تمسك بنص المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات بدعوى انها ما كانت تعلم عند تقديم طلباتها أمام محكمة أول درجة ان السيارة ستكون غير قابلة. للاصلاح فلما تبينت لها هذه الحالة أمام محكمة الاستئناف زادت طلب التعويض الى ما يعادل مقدار الخسارة الحقيقية

« وحيث ان الأصل أن يكون النزاع أمام المحكمة العليا قاصراً على الطلبات التي نظرتها بمحكمة أول درجة حتى لا يحرم أحد الخصوم من نظر دعواه أمام درجتى القضاء وحتى ينحصر النزاع أمام محكمة ثانى درجة فيما رفعت به الدعوى أمام محكمة أول درجة ولكن المشرع رأى مع ذلك ان من الطلبات ما قد يكون في الواقع ونفس الأمر جزء من الطلبات الأصلية ولكنه لم يقدم أمام المحكمة الابتدائية لعدم الاستحقاق ولذلك استثنى بصرح العبارة الفوائد والاجور وغيرها من الملحقات التي تكون استحققت بعد تقديم الطلبات الختامية وقد رأى المشرع أن يلحق بتلك الأحوال مسألة أخرى هي ما عساه يكون استجد من الضرر بعد تقديم الطلبات الختامية المشار اليها والحكمة في كل هذا واضحة وهي ان حقيقة النزاع لم تتغير. وانه لا معنى لتكليف الخصوم ببدء التقاضى من جديد للمطالبة بالفوائد أو أقساط الأجرة التي تكون استحققت من يوم انتهاء المرافعة أمام محكمة أول درجة . أما اذا

ما أهملت الحكومة هذا الواجب حق عليها
تعويض من يلحقه الضرر بسبب تقصيرها

« وحيث ان لائحة السيارات الصادرة في
١٦ يولييه سنة ١٩١٣ فرقت بين الرخصة التي
تعطى لقيادة السيارة اطلاقاً وبين الرخصة التي
تعطى لقيادة سيارة الأجرة ففي الحالة الأولى
قضت المادة (١٩) بأن لا تعطى رخصة لقيادة
سيارة الى شخص لم يبلغ من العمر ثمانى عشر
سنة كاملة ثم أضافت الى هذا القيد انه يكن رفض
اعطاء الرخصة اذا كان الطالب صدرت عليه
أحكام خلال السنة في مادة السكر. أما السيارات
المعدة للأجرة فقد تشددت اللائحة في اعطاء
الرخصة بسياقتها ووضعت لذلك شروطاً فوق
التي مر ذكرها في المادة (١٩) من نفس اللائحة
ومن ذلك ان المادة (٤٠) نصت عن أنه
لا يعطى التصريح لسياقة سيارات الأجرة الا اذا
كان الطالب جيد النظر سليم البنية قديراً على
أن يثبت لادارة السيارات كفاءته الفنية والعملية
« وحيث أنه تبين من مجرد مقارنة تلك
النصوص أن المشرع فرق بين حالتين تفرقاً
صريحاً واضحاً فينما هو يجعل الأصل الاباحة
في حالة الاذن بقيادة سيارة الملك ويشترط
شروطاً مهله جداً اذا به يشتد في حالة التصريح
لقيادة سيارة الأجرة والذي يتبادر الى الذهن
في مثل هذا التفريق ان المشرع نظر بعين
الاحتياط في حالة عربات الأجرة لأن جمهور
الراكبين ليس لديه وسيلة للتحري عن كفاءة
السائق واستعداده الجسماني ومن يرغب في

كان الطلب الجديد هو في الواقع ونفس الأمر
تغييراً للطلب الأصلي وزيادة في قيمته فلا يكون
ثبت محل لقبوله

« وحيث أنه مع ذلك فان الاستئناف
الفرعى يكون مقبولاً في حدود الطلبات الأصلية
كما هو مقتضى المادة ٣٥٧ من قانون المرافعات
فان استئناف الست خديجه هانم يجب أن يعتبر
صحيحاً فيما لا يتجاوز تلك الطلبات أى الى مبلغ
خمسائة جنيه وهى المقدار الذى طلبته أمام محكمة
أول درجة

عن الموضوع

« من حيث أن وقائع الدعوى غير مختلف
فيها وهى تلخص في ان الست خديجه هانم رستم
استخدمت عبده ابراهيم السواق المرخص له من
الحكومة بصفته سائق لسيارتها فلما ان خرج بها
اصطدم بحجر في الطريق فتحطمت وفحص
السواق تبين ان نظره ضعيف للغاية إذ أنه يبلغ
السدس في إحدى العينين والعشر في العين
الأخرى وعند امتحانه في صناعته المرخص له
بممارستها تبين أنه يجمل مبادئه الأولية فرفضت
السيدة المشار اليها هذه الدعوى تطالب الحكومة
والسواق متضامين بتعويضها عن الضرر الذى
لحق بسيارتها لأن السواق ما كان يصح له أن
يتصدى لعمل هو يجمله تمام الجهل ولأن الحكومة
كان يجب عليها أن تفحص حالة المرخص له من
حيث الكفاءة في ممارسته الصناعة التى يراد له
بممارستها ومن حيث استعداده الجسماني لها فاذا

صلاحية من يستخدمونه في سياراتهم وأن
يستقصوا تاريخ خدمتهم قبل أن يسلموها اليهم
» وحيث أنه لذلك يتعين رفض دعوى
خديجة هانم ازاء الحكومة

» وحيث أن هذه الدعوى وحدها هي
موضع نظر هذه المحكمة دون الدعوى الموجهة
ضد عبده ابراهيم الذي لم يرفع استئنافاً عن
الحكم الصادر ضده

(استئناف وزارة الداخلية و محافظة مصر ضد
خديجة هانم رستم وحضر عنها على كمال جيبش بك المحامي
وآخر نمرة ٦٦١ و ١٤٩ سنة ٤٤ و ٤٥ ق . دائرة
صاحب السعادة محمد علام باشا بعضوية محمد عبد الهادي
الجندي بك ومحمد بهي الدين بركات بك المستشارين)

٢٥

١٢ فبراير سنة ١٩٢٨

مسئولية تعاقدية . مسئولية لا تعاقدية . الاتفاق
على الاعفاء منها . متى يكون صحيحاً . عقد تأمين
مميزاته

المباوى القانونية

١ . ان النص في اتفاق بين مصلحة السكة
الحديد ومتعهد توريد أنقار، على أن يكون المتعهد
هو المسئول وحده عما يحصل لأنقاره من
الاصابات في أثناء تأدية أعمالهم وعما يحصل من
الاصابات بأسبابهم لعمال المصلحة او للأجانب
عنها ، مقصود به كما فسر القضاة والفقهاء الفرنسي
دائماً - تحميل المتعهد وحده مسئولية الاصابات
التي تحصل لأنقاره أثناء تأدية أعمالهم ويكون
ذلك راجع الى خطئه وخطأ المصلحة معاً . أما

ركوب سيارة الأجرة قد يعرض نفسه لخطر
عظيمة لو لم تشترط استيفاء كفاءات معينة في من
يحترف بسيارة تلك السيارات أما السيارات غير
المعدة للايجار فالفهوم ان مالكيها هو الذي
يحتاط لنفسه ويتحرى كفاءة السائق وحسن
استعداده وقدرته على عدم الاضرار بالسيارة أو
بالمالك الذي يتحمل بالتضامن مسئولية كل ضرر
ينشأ للجمهور بسبب رعونة السائق أو جهله
ويؤكد هذا الاستنتاج ان لائحة العربات قاصرة
على عربات الأجرة وما يلحق بها من عربات
الاولمبيوس المعدة للأجرة أو الخاصة بالفنادق
أو المدارس الى آخر ما هو مذكور بالمادة الأولى
من اللائحة الصادرة في ٢٦ يولييه سنة ١٨٩٤ أما
العربات التي للمالك والمعروفة بين الناس باسم
ملاكى فلم تشترط اللائحة في قيادتها استيفاء
شروط معينة بل انها لم تتعرض لهذا النوع من
العربات أصلاً وذلك طبقاً لفكرة ان عناية
الملاك أنفسهم كافية في هذه الأحوال فلما ان
سنت لائحة السيارات كان المشرع متأثراً بنفس
الروح التي أملت عليه نصوص لائحة العربات

» وحيث أنه مع ذلك ترى هذه المحكمة انه
يجوز بها أن تشير الى أن تكرار الحوادث المفجعة
يدعو الى اعادة النظر في لائحة السيارات والى
وضع شروط في الاذن بقيادتها تفي بحاجة البلاد
في الوقت الحاضر الذي زاد فيه عدد السيارات
وتضاعفت حركتها بشكل ما كان يخطر على البال
عند وضع لائحة سنة ١٩١٣ وحتى توضع مثل
هذه اللائحة يجب على الملاك أنفسهم أن يتحروا

لعدم اتخاذها الاحتياطات الواقية لعدم وقوع مثل هذه الحوادث سيما وأنه كان يلزم أن يكون مع القطر عامل للمناورة لمنع مثل هذا التصادم يلفت السواق وغيره.

« ومن حيث أنه مع ما تقدم وما تبين من مراجعة التحقيقات السابق حصولها في هذا الشأن من أن ما أثبتته محكمة أول درجة من جهة وقائع الحادثة جاء في محله لاعتبرة بما تدعيه مصلحة السكة الحديد اليوم من ان الحادثة السابق ذكرها حصلت قضاء وقدرًا خصوصًا اذا لوحظ من جهة أن وزارة المواصلات لم تشك من حكم محكمة أول درجة وان الشيخ احمد محمد طلحة هو المستأنف الوحيد لهذا الحكم وواضح من جهة أخرى أنه لو كان الحادث قضاء وقدرًا لكان أخلى حتماً سبيل الوزارة وخرج احمد محمد طلحة بريثًا هو الآخر وبالترتبة من كل مسئولية كانت- ولكن الواقع الثابت ان الحادث وقع بتقصير وخطأ مصلحة السكة الحديد

« ومن حيث ان دفاع وزارة المواصلات بالنسبة للمستأنف وما استندت اليه محكمة أول درجة في هذا الشأن ينحصر كله في الفقرة الاخيرة من البند الخامس عشر من الشروط المطبوعة المبرمة ما بين مصلحة السكة الحديد والمستأنف المذكور وهذه نصها « وهو (أى المتعهد) كذلك مسؤول وحده عما يحصل لانقاره من الاصابات في أثناء تأدية أعمالهم وعما يحصل من الاصابات بأسبابهم لعمال المصلحة أو للأجانب عنها » « ومن حيث أنه للفصل في الدعوى الحالية

الاصابات التي تحصل بخطأ نفس المصلحة ولا دخل للمتعهد فيها فانها تبقى بعيدة عن حكم هذا النص ٢ . اجمع الفقهاء على أن شرط الاعفاء من

المسئولية عن الخطأ التعاقدى *faute contractuelle* باطل اذا كان الخطأ بالغاً جسامته الغش أو الخطأ الفاحش . أما اذا كان الخطأ يسيراً فبين الفقهاء خلاف . منهم من يقول بصحة الشرط ومنهم من يقول بطلانه

أما شرط الاعفاء من المسئولية عن الخطأ اللاتعاقدى *faute delictuelle* فهو باطل اجماعاً وفي كل الأحوال .

٣ . يختلف عقد التأمين *assurance* عن شرط الإعفاء من المسئولية وتقلها الى عاتق طرف آخر بأن عقد التأمين مضاربة على نوع مخصوص من الخطر تدفع فيه التعويضات مما يدفعه باقى المؤمنين في حين ان شرط الاعفاء من المسئولية وتقلها الى عاتق طرف آخر مجرد من العوض وليس له مقابل خاص

المحكمة :

« من حيث فيما يخص الموضوع فان محكمة أول درجة ذكرت في أسباب حكمها المستأنف ظروف الحادثة « ان الرجل كان بعربة السبنسة بقطار البضاعة النقالى يعمل في تحميل وتفريغ البضائع في المحطات المتوسطة وفي أثناء اشتغال القطر في أعمال المناورة بمحطة كفر الدوار صدم الواوز عربة السبنسة صدمة قوية اسقطتها واصابت من فيها . وان المتسبب في هذه الحادثة هي المصلحة

« ومن حيث أنه لا محل كذلك لما ذهب
اليه وزارة المواصلات من أن المراد من هذا
الشرط انما هو اعفاؤها من المسؤولية على وجه
الاطلاق حتى في الاصابات التي تقع المسؤولية فيها
على المصلحة وحدها لخطئها أو تقصيرها وحدها
« ومن حيث أنه يجب في مثل هذه الحالة
التمييز والفرقة بين نوعين من الخطأ الذي تسبب
ونشأ عنه الضرر فاما أن يكون هذا الخطأ واقعاً في
تنفيذ العقد المبرم بين الطرفين وهو المعروف فقهاً
وقضاء بالخطأ التعاقدى "faute contractuelle"
واما أن يكون حاصلًا يتعد أو يتسبب وهو
المعروف كذلك فقهاً وقضاء بالخطأ اللاتعاقدى
"faute delictuelle"

« ومن حيث فيما يخص النوع الأول وهو
الخطأ التعاقدى فان الفقهاء اجمعوا على بطلان
شرط الاعفاء من المسؤولية المترتبة عن الخطأ
التعاقدى اذا كان الخطأ غشاً أو تقصيراً فاحشاً
ولم يختلف هؤلاء الفقهاء الا في حالة ما اذا ورد
الشرط على الخطأ اليسير فان بعضهم وهم العدد
القليل جداً يرون تصحيح ذلك الشرط وأما
معظمهم وهم كثيرون فانهم مجمعون على بطلانه
هذا فيما يتعلق بشرط الاعفاء من المسؤولية المترتبة
عن الخطأ التعاقدى واما فيما يختص بشرط الاعفاء
من المسؤولية في الاخطاء اللاتعاقدى فقد أجمع
الفقهاء على بطلان هذا الشرط ولم يخرج أحد منهم
من هذا الاجماع

« ومن حيث أن الثابت في الدعوى الحالية -
كما سلف البيان ان الحادث المرفوعة من أجله

فصلاً قانونياً وعادلاً يتعين تحديد معنى هذا
الشرط والتحقق من المدى الذي يمكن بلوغه اليه
« ومن حيث أنه مما يجدر ذكره في هذه
المناسبة ان مثل هذا الشرط في مثل هذه العقود
ليس بجديد في بابه وانما هو وجد ويوجد كثيراً
في العقود التي اعتادت شركات السكك الحديدية
في البلاد الاجنبية ابرامها مع بعض المقاولين وقد
اتاحت الفرصة مراراً عديدة لطرح مثل هذا
الخلاف امام محاكم تلك البلاد وبخاصة البلاد
الفرنسية منها والثابت ان قضاء البلاد المشار اليها
سار على الدوام وبطريقة مستمرة في تفسير هذا
الشرط على خطة واحدة وهي جعل المقاول المتعهد
مسؤولاً وحده عن الاصابات التي تحصل لانقاره
أثناء تأدية أعمالهم وتكون المسؤولية فيها واقعة
عليه وعلى المصلحة معاً بحسب قواعد المسؤولية
العامة بأن كانت متسببة عن خطئها أو تقصيرها
معاً أى في حالة المسؤولية المشتركة فقط - اما
الاصابات التي تحصل بخطأ نفس المصلحة ولا دخل
للمتعهد فيها فانها تبقى بعيدة عن حكم هذا الشرط
يجرى عليها حكم القانون العام ومما يجب لفت
النظر اليه هنا ان نفس لفظ « وحده » الذي
جاء به في نص ذلك الشرط يؤيد هذا التفسير
تأييداً كلياً اذ لا محل لمثل هذا التعبير « وحده »
الا اذا افترض - وهو الواقع - ان نية المتعاقدين
لم تنصب وقتئذ الا على حالات المسؤولية المشتركة
التي يكون فيها المتعهد والمصلحة مسئولين معاً
فأريد جعل هذه المسؤولية المشتركة اصلاً على
عائق المتعهد وحده

القضاء الحكم المستأنف من هذه الوجهة والزام
وزارة المواصلات بالمصاريف

(استئناف احمد محمد طلحة وحضر عنه الاستاذ احمد
بك فهمى ضد مصلحة السكة الحديد نمرة ١١٩٧ سنة
٤٤ ق . دائرة حضرات محمد عبد الهادى الجندى بك
وذكرى برزى بك وسبي الدين بركات بك المستشارين)

٢٦

١٥ فبراير سنة ١٩٢٨

اختصاص . اتفاق المحكمة الجزئية . هي المختصة اتفاقاً

المبدأ القانوني

إذا تبين أن اتفاق الطرفين لم ينص على
أن يكون القاضي الجزئى هو المختص نهائياً فإن
ذلك لا يتنافى مع اختصاص المحكمة الابتدائية
المختصة بنظر الدعوى طبقاً للقواعد العامة

المحكمة

« من حيث أن المستأنف يدفع بعدم
اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر هذه الدعوى
استناداً على المادة التاسعة عشر من عقد الإيجار
التي نصت على اتفاق الطرفين على اختصاص
القاضي الجزئى »

« ومن حيث أنه بالرجوع الى تلك المادة
المذكورة تبين أن الطرفين لم يتفقا على جعل
اختصاص القاضي الجزئى نهائياً »

« ومن حيث أنه لذلك يكون الاتفاق
المتقدم ذكره غير مناف لأختصاص المحكمة
الابتدائية التي رفعت لها الدعوى والمختصة أصلاً
بنظرها بالنسبة لقيمة الإيجار المطلوب والإيجار
السوى خصوصاً وأن هذه المادة وضعت لمصلحة

دعوى التعويض الحالية - قد وقع بتقصير وخطأ
مصلحة السكة الحديد ويكون إذا الشرط الوارد
في البند الخامس عشر من العقد السابق ذكره
والذى تريد وزارة المواصلات التمسك به اليوم
مطلوباً تطبيقه في الواقع على حالة المسؤولية المترتبة
عن الخطأ اللاتعاقدى *faute delictuelle* وقد تبين
مما سبق شرحه أن شرط الاعفاء من مسؤولية
كهنه إنما هو باتفاق واجماع الفقهاء شرط باطل
في أساسه

« ومن حيث أن هذه المحكمة لا يمكنها
أن تقر وزارة المواصلات على نظريتها الأخيرة
والتي مؤداها أن العقد المبرم بين المستأنف وبينها
يتضمن في الواقع تأمين الوزارة على ما يحدث
للأنظار من الاصابات فيتحمل المستأنف بناء على
ذلك وبمفرده مسؤولية الاضرار التي تنشأ عن
خطأ الوزارة وإهمالها ذلك لأن هناك فرقاً عظيماً
بين شرط الاعفاء من المسؤولية وعقد التأمين
ومما لا نزاع فيه أن شركة التأمين تحترف
بالمضاربة على نوع مخصوص من الخطر وتؤدى
مما تحصله من مشتركها في اجال معينة تعويض
ما يصيبهم من الضرر اذا وقع في حين أن شرط
عدم المسؤولية لم يكن هو المقصود لذاته وفي نية
المتعاقدين في مختلف المعاملات التي يرد هذا
الشرط في عقودها وإنما هو يرد عوضاً وتابعا في
تلك المعاملات دون أن يكون له مقابل خاص
خلافاً لما هو جار في عقود التأمين مما سبق شرحه
« ومن حيث أنه مما توضح جميعه يرى ان
ما قضت به محكمة أول درجة خاصاً بدعوى
الضمان جاء على غير أسان قانونى وعليه يتعين

٢٧

١٥ فبراير سنة ١٩٢٨

بيته . جوازها . مانع أدبي . طول الخدمة .

المبدأ القانوني

انه وان يكن من المسلم به أن الصورية عندما يكون العقد بالكتابة لا تثبت قانوناً الا بالكتابة أيضاً، أن صلة الخادم بسيدته وطول خدمته عنده تعتبر من الموانع الأدبية التي تمنع قانوناً من الحصول عل سند كتابي .

المحكمة :

« حيث أن المستأنف يتمسك بسنتين ضد المستأنف عليهما مدعيًا أنه كان اقترضهما البالغ الواردة بهما

« وحيث أن المستأنف عليهما يدعيان ان المستأنف كان خدعهما عند تحرير هذين السنتين اذ أوهمهما أن القصد من تحريرهما هو سحب مبالغ لهما ولكنه لم يوفق ولما طالبتهما برد السنتين افهمهما أنه مزقهما وارتكستا على شهادة الشهود الذين سمعوا في التحقيق الجنائي

« وحيث أن المستأنف يعارض في الأخذ بشهادة أولئك الشهود بدعوى أن الدين ثابت بالكتابة فلا يجوز اثبات الصورية فيه الا بالكتابة أيضاً

« وحيث أنه وان يكن من المسلم به أن الصورية عندما يكون العقد بالكتابة لا تثبت

المؤجر فله أن يتنازل عنها ورفع الدعوى أمام المحكمة المختصة

« ومن حيث أنه لذلك يكون الدفع الفرعي في غير محله ويتعين تأييد الحكم المستأنف القاضي برفضه

« ومن حيث أنه بالنسبة للموضوع فإن المستأنف يدعى أن العين المؤجرة غير صالحة للسكنى وأنه رفع دعوى اثبات حالة وقرر الخبير الذي ندب فيها أن ايجار العين المذكورة لا يزيد على ١٧ جنيه و ٥٠٠ مليم وطلب ايقاف الدعوى الحالية حتى يفصل في الدعوى التي أقامها بمحكمة الازبكية الجزئية الأهلية لتخفيض قيمة الايجار أو تخفيض هذا الايجار الى المبلغ الذي قدره الخبير

« ومن حيث أنه ما دام أن عقد الايجار المؤرخ ٢٣ ابريل سنة ١٩٢٦ لا يزال قائماً بين الطرفين فهو قانونهما الواجب تنفيذه عليهما

« ومن حيث أنه لا نزاع في أن المستأنف متأخر في مبلغ الايجار المحكوم به بمقتضى العقد المذكور فيتعين الزامه به

« ومن حيث أنه لا محل بعد ذلك للطلب الاحتياطي والمستأنف وشأنه في الدعوى المرفوعة منه

« ومن حيث أنه لذلك وللأسباب الواردة بالحكم المستأنف يتعين تأييده

(استئناف الخواجه برسوم جرجس وحضر عنه الاستاذ نجيب بك يرأده ضد الخواجه نجيب خنجاه وحضر عنه الاستاذ الياس افندي رطل وآخر نمرة ١١٤ سنة ٤٥ ق . دائرة حضرة صاحب المعالي حسين درويش باشا بفضوة حضرات مسيو سودان ومصطفى محمد بك المستشارين)

٢٨

٤ مارس سنة ١٩٢٨

تقاذ مؤقت . استئناف الوصف

البراءة القانوني :

لا يجوز استئناف الوصف الا اذا كان
الحكم مشمولاً بالنفاذ المؤقت في غير الحالات
التي نص عليها القانون

المحكمة :

« من حيث ان مرافعة الخصوم كانت
قاصرة على كون وصف الحكم الصادر ضد
عثمان بك درويش الصواف بالنفاذ المعجل
بدون كفالة جاء في محله أولاً »

« وحيث ان المادة ٣٨٨ من قانون
المرافعات صريحة في ان استئناف الوصف لا يجوز
الا اذا كان الحكم مشمولاً بالنفاذ المؤقت في غير
الحالات التي نص عليها القانون »

« وحيث ان المادة ٣٩٣ تجيز للمحكمة
الحكم بالنفاذ المعجل مع الاعفاء من الكفالة أو
بشرط تقديمها اذا كان الدين مبنياً على سند غير
رسمي لم يناع فيه »

« وحيث ان الحكم المطعون فيه مبني على
عقد بيع مؤرخ في ١٩ سبتمبر سنة ١٩٢٦ ممضى
من المستأنف وخطاب مؤرخ في نفس التاريخ
باعتقاد الخواجه كوستي سيرارتو باستلام أقطان
زراعة الضاعى ممضى منه كذلك وخطاب آخر
بنفس التاريخ والامضاء بتوكيل الخواجه ديمتري

قانوناً الا بالكتابة أيضاً الا أن المستأنف قد فاته
أنه كان خادماً عند المستأنف عليهما ومكث
عندهما مدة طويلة بهذه الصفة فهذه الصلة تعتبر
من الموانع الأدبية التي تمنع قانوناً من الحصول
على سند كتابي

« وحيث أنه بناء على ذلك يكون سماع
البينة جائزاً قانوناً

« وحيث أن المستأنف عليهما يستشهدان
بشهادة الشهود في التحقيقات الجنائية

« وحيث أن هذا غير كاف قانوناً خصوصاً
وأن أوراق تلك التحقيقات لم توجد الآن في
القضية الحاضرة ولهذا ترى المحكمة سماع أولئك
الشهود من جديد أمامها وهم أحمد بك حجازي
ومحمد أفندي الجعفري وعلي بك بسم ومصطفى
بك منير وعبد الباقي أفندي حمدي وحسن بك
كمال سري وأحمد فهمي المقول بأنه كان شريكاً
المستأنف في تشغيل الاتومبيلات كما ترى أيضاً
سماع شهادة السيدة سنية حلى أخت المستأنف
عليها الثانية وخالة المستأنف عليها الأولى والمحيرة
للخطاب المتمسك به المستأنف

(استئناف عبده أفندي محمد وحضر عنه الاستاذ
كامل أفندي فانوس ضدالست زينب مسلم وآخرو حضر
عندهما حضرة الاستاذ عزيز بك خانكي نمرة ١٢٨٠
سنة ٤٤ ق . دائرة حضرة صاحب المعالي حسين درويش
باشا بعضوية حضرتي مسيو سودان ومصطفى محمد بك
المستشارين)

٢٩

١٢ مارس سنة ١٩٢٨

عقد . مالكة

المبدأ القانوني

بمجرد تحرير عقد البيع وتسليمه للمشتري
يصبح ملكاً له وله حق استرداده من أي
واضع يد عليه
المحكمة :

« حيث ان المستأنف اشترى من المستأنف
عليه نصف جنية بمنيل الروضة بمقتضى عقد
ابتدائي تحرر بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٩٢٠
واثبت تاريخه في اول مايو سنة ١٩٢٠ وفي ٥
يونيه ١٩٢٠ سلم المستأنف العقد المذكور الى
عبد الله أفندي لبط (الحامي) وقتئذ أمام المحكمة
المختلطة ليحرر من مقتضاه العقد الرسمي أمام
موثق العقود بالمحكمة . ولكن (الحامي) المذكور
بدلاً من أن يقوم بما طلبه منه المستأنف فإنه سأم
العقد الابتدائي المذكور الى المستأنف عليه لتقديمه
مستنداً له في الدعوى التي رفعها على المستأنف
يطالبه فيها بياقي الثمن وقد قضى له فعلاً بياقي
الثمن وفوائده »

« وحيث انه لا نزاع في ان العقد
المذكور بمجرد تحريره وتسليمه للمستأنف أصبح
ملكاً له وله الحق في استرداده من أي واطع
يد عليه وليس للمستأنف عليه الحق في حجزه
خصوصاً بعد أن حكم له بياقي ثمن الأرض المبيعة

لتولايدس باستلام أقطان زراعة مرعب وتلغراف
بتاريخ ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٦ باعتماد الشيخ
عبد المجيد اسماعيل وكل هذه الاوراق والمستندات
ليست محل انكار من المستأنف من حيث
صدورها منه وانما هو ينازع في تفسيرها ومدى
تطبيقها »

« وحيث انه لذلك يكون الحكم الصادر
من محكمة أول درجة لم يتخط الحدود التي
رسمتها المادة ٣٩٣ مرافعات والتي تعطى المحكمة
الحق في تقدير الظروف فاذا رأت ان النزاع
انما يقصد به مجرد المماطلة والتسويق قضت
بالنفاذ الموقت وأعفت من الكفالة وان رآته
نزاعاً جدياً وكان من رأيها مع ذلك رفضه
أمكنها أن تتخير بين رفض طلب النفاذ او
الامر به مع تقديم الكفالة حسب ما تراه متفقاً
مع مصلحة العدالة وموصلاً للمحافظة على حقوق
الخصوم »

« ومن حيث انه يتبين من كل ما تقدم
ان الحكم المطعون في وصفه انما صدر في حالة
من الاحوال التي نص عليها القانون ومن ثم
يكون استئنافه غير جائز »

(استئناف عثمان بك درويش الصواف وحضر
عنه الاستاذ رياض افندي الجمل ضد محمد بك موسى
وحضر عنه الاستاذ ميخائيل افندي غالي نمرة ٤١٣
سنة ٤٥ ق . دائرة حضرات عبد العزيز بك محمد وعبد
الهادي الجندي بك ومحمد بهي الدين بركات بك
المشارين)

الرجوع الى القواعد العامة لاتخاذها أساساً للفصل
في الدعوى

« وبما ان مورث المستأنفين قتل أثناء اداء
عمل كان يقوم به للمصلحة التي كان يخدم فيها
فيكون لورثته الحق في التعويض الذي يطلبونه
وتقدره المحكمة بخمسمائة جنيه مصرى ويتعين
الحكم لهم به

(استئناف الست فاطمة بنت السيد حميد وحضر
عنهما الاستاذ محمد بك زكى على ضد مصلحة المدود
نمرة ١٠٣٧ سنة ٤٤ ق . بالهيئة السابقة)

٣١

٢٧ مارس سنة ١٩٢٨

تقدير سن الموظفين . طرق معينة . على سبيل الحصر
المادة ٨ من قانون معاشات سنة ١٩٠٩

المبدأ القانونى :

نصت المادة ٨ من قانون المعاشات الملكية
الصادر في ١٥ ابريل سنة ١٩٠٩ على ان يكون
الاعتماد في تقدير سن الموظفين والمستخدمين على
شهادة الميلاد او على شهادة رسمية مستخرجة من
دفتر قيد المواليد وفي حالة عدم امكان الحصول
على احدهما يعتمد على تقدير القومسيون الطبي
بالقاهرة او الاسكندرية او على تقدير طبيين
مستخدمين بالحكومة متدربين لهذا الغرض في
المديريات والمحافظات . فلا يصح مع هذا الحصر
الخروج عن هذه الطرق الى طريقة أخرى
لتقدير السن «

منه للمستأنف والمحور بشأنها العقد المذكور «
» وحيث انه من ذلك يكون الحكم
المستأنف في غير محله ويتعين الفاؤه «

(استئناف السيد كامل غالى بك وحضر عنه الاستاذ
امين افندى رطل ضد الخواجه قبلان كرامه نمرة
٢٦١ سنة ٤٥ ق . دائرة حضرة صاحب للمالى احمد
طلات باشا وبضوية صاحب السادة حافظ لطفي باشا
وحضرة عبد الهادى الجندى بك المستشارين)

٣٠

١٩ مارس سنة ١٩٢٨

مستخدم . اصابته أثناء تأدية عمله . تمويض

المبدأ القانونى

اذا قتل عامل أثناء اداء عمل كان يقوم به
للمصلحة التي يشتغل فيها ، فيكون لورثته حق في
طلب التعويض من تلك المصلحة
المحكمة :

« حيث أنه لا نزاع في أن مورث
المستأنفين كان سواق او توميل بمصلحة الحدود
وتابعاً للسلطة العسكرية وقد أمر من رئيسه
بمطاردة أحد مهربي المواد الممنوعة فأطلق عليه
عيار نارى اودى بحياته وانما الخلاف ينحصر
في أن مندوب الحكومة يقول أن مورث
المستأنفين مثله مثل عسكري الجيش لا تعويض
لورثته اذا مات في ساحة القتال .

« وحيث ان هذا التشبيه بعيد لان الفرق
عظيم بين عساكر الجيش وبين عساكر خفر
السواحل ولكل قانون خاص ونظامات خاصة
وعمل يختلف في احدهما عن الآخر اختلافاً ينفك
» وحيث انه متى كان الامر كذلك فيجب

المحكمة :

« من حيث ان المادة الثامنة من قانون المعاشات الملكية الصادر في ١٥ من شهر ابريل سنة ١٩٠٩ والذي قبل المستأنف معاملته به نصت في اعتماد تقدير سن الموظفين والمستخدمين على شهادة الميلاد او على شهادة رسمية مستخرجة من دفتر قيد المواليد وفي حالة عدم امكان الحصول على أحد هاتين الشهادتين يعتمد على تقدير القومسيون الطبي بالقاهرة او الاسكندرية او على تقدير طبيين مستخدمين بالحكومة متدينين لهذا الغرض في المديرية والمحافظات » ومن حيث ان هذا النص يحدد لطريقة اعتماد تقدير السن فلا يجوز الخروج عنها لطريقة أخرى كالطريقة التي اتبعها المستأنف في تقدير سنه من تلقاء نفسه بتقديم طلب قيد اسمه ضمن مواليد سنة ١٨٦٨ الى حضرة القاضي الجزئي واعتماد هذا الطلب بعد حصول تحريرات ادارية »

« ومن حيث أن لانزع في ان المستأنف ساقط القيد ولذلك كانت أحواله الوزارة على القومسيون الطبي لتقدير سنه في ٨ أغسطس سنة ١٨٩٩ قدرته بخمسة وثلاثين سنة تقريباً وعندما صدر القانون الجديد الرقم ١٥ ابريل سنة ١٩٠٩ قبله المستأنف بدون قيد ولا شرط فلا يمكنه بعد ذلك الالتجاء لطريقة أخرى خلاف ماورد بالمادة الثامنة من القانون المذكور لتقدير سنه »

« ومن حيث انه فضلاً عن ذلك فان

قرار حضرة القاضي الجزئي بقيد اسم المستأنف ضمن مواليد سنة ١٨٦٨ الصادر في ٦ أكتوبر سنة ١٩٢٤ ليس له قوة الشيء المحكوم به فيما يختص بتحديد سن الميلاد ولان الوزارة لم تكن طرفاً فيه وكذلك النيابة العمومية التي تقتصر في مثل هذه الاحوال على ارسال الاوراق الى حضرة القاضي الجزئي لاصدار أمره فيها »

« ومن حيث ان استناد المستأنف على الكشف الطبي الذي توقع عليه من مفتش صحة مدينة القاهرة عند ارسال أوراق التحريات الادارية عليه بفرض حصوله لا محل له لأنه خارج عن الطريقة المثبتة في المادة الثامنة من قانون المعاشات السالف الذكر »

« ومن حيث انه لذلك وللأسباب الواردة في الحكم المستأنف يتعين تأييده ولا محل بعد ذلك لطلب الدوسيه الخاص بقيد اسم الموظف بدفتر المواليد »

(استئناف سلامه افندي منقريوس وحضر معه حضرة الاستاذ عبد العليم افندي سلام ضد وزارة المواصلات ومصلحة الكهك الحديد المصري وحضر عنهما حضرة الاستاذ مصطفى بك عبد اللطيف ثمرة ٤ سنة ٤٥ ق دائرة حضرة صاحب العزة مصطفى محمد بك وبحضور حضرات مسيوسودان ومحمود بك المرجوشي المستشارين)

٣٢

١٠ ابريل سنة ١٩٢٨

بيع . وصيه . تأجيل وضع اليد الى ما بعد الوفاة

المبدأ القانوني

اذا اشتمل عقد على أركان البيع من ثمن

واعتراف بقبضه ومن بيان العقار وملحقاته فلا يعتبر ذلك العقد وصية لمجرد النص فيه على ان وضع يد المشتري مضاف الى ما بعد وفاة البائع . لأن تأجيل وضع اليد لا يفيد تأجيل نقل الملكية المحكمة :

« حيث أنه تبين للمحكمة من مراجعة أوراق القضية أن الحكم المستأنف في محله لأسبابه التي تأخذ بها هذه المحكمة وفي الواقع لم يثبت بطريقة قاطعة أن المورث كان في وقت صدور العقد الرسمي منه في حالة عته تفقده ارادة التعاقد بل يستدل أيضاً من الشهادات الطبية المقدمة من المستأنف عليهم بما يفيد أن مرض المورث لم يؤثر على قواه العقلية في الوقت الذي كشف عليه قبل وبعد تاريخ العقد المطعون فيه أى في الشهر الثالث والرابع والخامس من سنة ١٩٢٣ كما هو ثابت في الشهادات الطبية المؤرخة ١٨ فبراير سنة ١٩٢٦ المحررة من الدكتور محمد بك لبيب وفي ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٣ كما هو ثابت بشهادة الدكتور ابراهيم أحمد صبرى وثابت أن العقد الرسمي تحرر في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٣

« وحيث أنه ثابت من الاطلاع على العقد المطعون عليه أنه أفرغ في صورة عقد بيع اعترف فيه البائع بقبض الثمن قبل مجلس العقد فمع التسليم أنه لم يقبض الثمن فلا يخرج العقد عن كونه هبة مستترة وصف بصفة عقد آخر وهو جائز قانوناً حسب مفهوم المادة (٤٨) من القانون المدني

« وحيث أن العقد المذكور اشتمل على اركان عقد البيع وأخصها ذكر الثمن واعتراف البائع بقبضه واشتمل على بيان العقار المبيع مع ملحقاته من الاشجار والمواشي والدوار وغير ذلك وتقدر الثمن المبين في العقد بجميع المبيع وتسجل تسجيلًا تامًا فهو عقد ناقل للملكية

« وحيث أن ما ذكر في العقد من أن المشتري لا يستولون على الأعيان المبيعة اليهم الا بعد وفاة البائع فلا يخرجهم الى وصية . لأن الوصية تمليك مضاف الى بعد الوفاة على سبيل التبرع وفضلاً عما هو ثابت بالعقد أنه موصوف بعقد بيع بمقابل فاته ناقل للملكية في حياة المورث وإنما الذي تأجل الى بعد الوفاة هو وضع اليد وهذا لا ينفي الملكية المعترف للبائع بنقلها الى المشتري في العقد وقت تحريره

« وحيث أنه مما تقدم يتعين تأييد الحكم المستأنف

(استئناف الست هانم محمد علوان واخريات وحضر عنهن الاستاذ وهيب بك دوس ضد حسن محمد علوان وآخرين وحضر عنهم الاستاذ احمد رأفت بك نمرة ٩ سنة ٤٥ ق ٠ دائرة حضرات محمد مصطفى بك وذكى برزى بك وعبد الباقي ذكى التشيرى بك المستشارين)

٣٣

١٧ ابريل سنة ١٩٢٨

اثبات بالبيننة . زوجية مستقبلية . مانع ادبي من الحصول على كتابة

المبرأ القانونى :

ان نفس المانع الأدبي الذي يحول دون

الاستحصال على كتابة أثناء قيام الزوجية يوجد بلا شك في الوقت السابق على عقد الزواج المحكمة :

« حيث فيما يخص الموضوع فإن الأسباب التي استندت إليها محكمة أول درجة أصابت الحق وترى هذه المحكمة الاستئنافية الأخذ بها واعتمادها مع ملاحظة وتقرير ما يأتي رداً على ما دفع به المستأنف اليوم »

أولاً - صحيح أن الأشياء التي قضت محكمة أول درجة بثبوت ملكيتها إلى المستأنف عليها قد قدرت قيمتها بمبلغ ٤٤٩ جنيه و ٨٠٠ مليم ومن الثابت قانوناً أن الإثبات بالينة أو بقرائن الأحوال لا يجوز في المسائل المدنية فيما زادت قيمته عن ألف قرش إلا إذا كان هناك مانع منع الخصام عن الاستحصال على كتابة مثبتة للدين وإن الجهاز المدعى به قد وصل إلى منزل المستأنف قبل عقد الزواج وقيام الزوجية بين طرفي الخصوم إلا أنه مما لا نزاع فيه أن نقص المانع الأدبي الذي يحول دون الاستحصال على كتابة أثناء قيام الزوجية يوجد بلا شك في الوقت السابق لعقد الزواج وواضح أنه من الصعب جداً على الزوجة المستقبلية وعلى ذويها أن يطلبوا من الشخص المزمع عقداً الاقتران به أي كتابة كانت بشأن الجهاز لأنه في مثل هذا الطلب ما يقيد الافتراض مقدماً لما قد يحصل في المستقبل من النزاع بين الزوجين واتخاذ ما يلزم من الآن من الاحتياطات إزاء هذه الحالة المفترضة ولا شك أن مثل هذا الاحتياط ينبئ بعدم الثقة الواجب

تبادلها بين شخصين يريدان الاقتران ببعضهما ويوجد توتراً في علاقات يجب إبعاد أي شبهة بشأنها في ذلك الظرف التمهيدى للزوج وفضلاً عن ذلك فإن العرف بين العائلات الكبيرة جرى على عدم اتخاذ مثل هذا الاحتياط ثانياً - إن القيمة التي قدرت ثمناً للأشياء السابق ذكرها لم تجد هذه المحكمة فيها شيئاً من المبالغة وليس فيما قدمه المستأنف من الشهادات ما يكفي لإقناعها بعدم صحة تلك القيمة

ثالثاً - إن هذه المحكمة ترى فيما يختص بشهادة الشهود الذين سمعوا أمام محكمة أول درجة اثباتاً ونفيًا نفس ما رآته هذه المحكمة الأخيرة

« وحيث أنه مما توضح جميعه يرى أن ما قضت به محكمة أول درجة جاء في محله وعليه يتعين تأييد الحكم المستأنف بكامل أجزائه والزام المستأنف بالمصاريف

(استئناف محمد بك متولى وحضر عنه الاستاذ محمد كامل البندارى افندى ضد الست جليظا هانم وحضر عنها الاستاذ عبد الحميد خليل افندى بتمرة ١٣٥٤ سنة ٤٤ ق . بالهيئة السابقة)

٣٤

١٧ ابريل سنة ١٩٢٨

التماس . اعلانه للمحل المختار . بطلان صحيفته . ذواله بالحضور

الميرأ القانونى

وان كان لا يصح اعلان صحيفه التماس الى المحل المختار الا أن حضور الملتمس ضده يزيل البطلان الذى ينشأ عن ذلك

المحكمة :

« حيث أن الدفع ببطلان عريضة لالتماس لاعلانها الى مكتب المحامي عن الملتمس ضدها بدلا عن اعلانها اليها شخصيا غير جدير بالقبول لانه ثابت أن نفس المحامي عن الملتمس ضدها حضر عنها بالجلسة وترافع عنها فسقط هذا البطلان اذا كان له وجه عملا بنص المادة (١٣٨) مرافعات

« وحيث أنه فيما يختص بأوجه الالتماس قد تبين أن المحكمة لم تتعد حدود طلبات الخصوم التي قدمت اليها . وكان قضاؤها في صحة وعدم صحة عقد التخرج موضوع النزاع بين الطرفين أمرا واجبا لا مكان الفصل في دعوى الملتمس ضدها بطلب الزام الملتمس بتقديم حساب عن نصيبها في التركة وكان النزاع بين الطرفين دائر على قيمة هذا العقد وتناقشا فيه مليا وكانت نتيجة لازمة لهذا الدفاع أن تبدى رأيها فيه وهو ما فعلته بحكمها المطعون فيه

« وحيث أن الوجه المبني على الغش من جانب الملتمس ضدها على غير أساس لان الطرفين تناقشا في قيمة ذلك العقد من الوجهة القانونية وهل هو بمقابل أو هبة لم يستوف الشرائط المنصوص عنها في المادة (٤٨) من القانون المدني وقد ابدت المحكمة رأيها في ذلك بأنه عقد هبة وهو لاغ لعدم استكمال الشروط المنصوص عنها في المادة المذكورة

(التماس الست نصيفه قوسه واخرى وضر عثما الاستاذ حسن حسني افندي ضد الست جمانة عبد الملك وحضر عنها الاستاذ يوسف اصاف بك نمرة ٤٧ هـ سنة ٤٥ هـ قضائية بالهيئة السابقة)

٣٥

١٧ ابريل سنة ١٩٢٨

نفاذ مؤقت . خلو الحكم من الاسباب . بطلان

المبدأ القانوني

عدم ذكر الاسباب مبطل للحكم

المحكمة :

« من حيث أن الحكم المستأنف خال من الاسباب التي بنت عليها محكمة أول درجة شمول هذا الحكم بالنفاذ الموقت بلا كفالة

« ومن حيث أن عدم ذكر الاسباب مبطل للحكم فيما يختص بالنفاذ طبقا للمادة (١٠٣) من قانون المرافعات

« ومن حيث أنه فضلا عن ذلك فإن المستأنف ينازع في سبب الدين ويقول بأنه شركة لا امانة . وقدم لاثبات ذلك جملة خطابات صادرة من المستأنف ضده

« ومن حيث أنه مما تقدم يتعين الغاء الحكم المستأنف فيما يختص بالنفاذ الموقت

« ومن حيث ان ما دفع به المستأنف ضده عن عدم قبول الاستئناف عن الوصف لأن محكمة أول درجة لم تخطئ بل استعملت حقها في القضاء بالنفاذ الموقت هو دفع في غير محله لأن الحكم المستأنف لم يبين الاسباب الداعية الى الحكم بالنفاذ كما انه لم يبين الواقعة المتنازع عليها

من جهة سبب الدين حتى كان يمكن لمحكمة الاستئناف مراقبة تطبيق القانون عليها

(استئناف محمدي افتدي محمد وحضر عنه الاستاذ عبد الرحمن افتدي البيلى ضد عباس افتدي عطيه وحضر عنه الاستاذ عبد العزيز افتدي محمد نمرة ٤٥٠ سنة ١٤٥٠ . دائرة حضرة صاحب المعالي حسين درويش باشا بوضوية . مسيو سودان وحضرة مصطفى محمد بك المستشارين)

٣٦

١٧ ابريل سنة ١٩٢٨

تحقيق خطوط . اعتراف بصحة الورقة .
لا يمنع من التحقيق

المبدأ القانوني

الاعتراف بصحة الامضاء لا يمنع من اجراء تحقيق صحته لجواز أن يكون هذا الاعتراف غير مطابق للواقع المحكمة :

« من حيث ان هذه المحكمة بتاريخ ٢٢ من شهر يونيه سنة ١٩٢٧ قضت تهديداً باحالة الدعوى على التحقيق لاجل مضاهاة امضاء المدعو البهى البرعى فتح الله على محضر جبر الختم المنسوب الى المتوفى مع تحقيق باقى اوجه رأت المحكمة وجوب تحقيقها واستيفائها

« وحيث ان البهى البرعى عند ما ادعى فى التحقيق لأجل السير فى اجراءات المضاهاة حضر وقرر ان الامضاء المطلوب تحقيقها هي امضاؤه معللا انكاره الأول لها باسباب ذكرها فى التحقيق

« وحيث ان المحكمة ترى ان هذا الاعتراف لا يمنع من السير فى أعمال المضاهاة لجواز أن يكون هذا الاعتراف بعد الانكار غير مطابق للواقع وعليه يتعين التقرير باعادة القضية الى التحقيق للسير فى أعمال المضاهاة ولاتمام باقى الالوجه المطلوب تحقيقها كنص الحكم البادى ذكره « وحيث ان المستأنف عليهن الثلاثة الاول يطلبن أيضاً تحقيق صحة امضاء منسوب للمدعو عبد الغفور محمد عمدة كفر ديماء على ورقة مقدمة منهن ويقنن أن هذه الورقة كان أرسلها العمدة الى البهى البرعى يطلب فيها منه عدم الشهادة فى القضية ضد المستأنفين

« وحيث ان المحكمة ترى ان هذه الورقة غير مؤثرة فى الدعوى لأن البهى البرعى قرر فى التحقيق صراحة عدم وصولها اليه وعدم معرفته بها كما أن وجودها تحت يد المستأنف عليهن الثلاثة الأول دليل على صحة قول المذكور فتى كان الأمر كذلك وكانت الورقة لم تصل الى المرسل اليه فهي بفرض صحتها لم تؤثر بشئ على الشاهد ومن ثم يتعين رفض هذا الطلب

(استئناف الشيخ متولى على واخر وحضر عنهما الاستاذ مصطفى بك الشوريجي ضد الست مبروكه عبد الكريم الصفتى واخريات وحضر عنهن الاستاذ سلامه مخائيل بك نمرة ٢٩٦ سنة ٤٠ ق . بالهيئة السابقة)

محافظة الاسكندرية على ختم قنصلاتو فرنسا
بالاسكندرية الموقع به على تلك الشهادة «

« وحيث فضلاً عن أن المستأففين
المذكورين قدموا ايضاً ضمن اوراقهم كتاباً
مرسلاً من قنصلاتو فرنسا بالاسكندرية الى
الخواجه يوسف ج قرداجي بتاريخ ١٩ ابريل
سنة ١٩٢٣ واضح فيه أن وزارة الخارجية ارسلت
للسلطات المحلية التعليمات اللازمة للعلم والاعتراف
بصفة الخواجه المذكور فانه من المتفق عليه بين
طرفي الخصوم أن التعليمات الصادرة من الحكومة
في هذا الشأن تقتضي ان لا يحصل التصديق
من المحافظات او المديريات على مثل الشهادة
سابقة الذكر الا بعد التحقق من ان ما بالشهادة
المطلوب التصديق عليها متفق والواقع الرسمي «
« وحيث أنه من المقرر والثابت قضاء ان
مثل هذه الشهادة كافية لاثبات انتماء الشخص
الى حماية أو رعية الدولة الصادرة منها الشهادة
المذكورة ما دام أن حكومة اخرى لم تدع انتماء
وتبعية ذلك الشخص اليها «

« وحيث وقد ثبت ذلك فانه مما لا ريب
فيه أنه فضلاً عن ان الدعوى الضمان ولا سيما
الخاصة بالملكية تأثراً على الدعوى الأصلية
وفضلاً عن ارتباط هاتين الدعويتين ببعضهما
ارتباطاً كلياً فإن الالتزام الناشئ عن دعوى
الضمان بالنسبة لورثة شخص ما انما هو التزام غير
قابل للتجزئة ويتلاحظ من جانب آخر ان ما
ذهبت اليه محكمة أول درجة في هذا الشأن من

٣٧

١٧ ابريل سنة ١٩٢٨

- ١ . جنسية . اثباتها . شهادة القنصلية . التصديق
على اعضاء القنصل . كفايتها في الاثبات
- ٢ . دعوى الضمان . عدم تجزئتها

المبادئ القانونية

١ - ان شهادة قنصلية ما بأن شخصاً تابعاً
لرعية دولتها تكون حجة في اثبات الجنسية متى
كان مصدقاً من الحكومة المصرية على أمضاء
الموقع عليها وما دام أن حكومة اخرى لم تدع
انتماء هذا الشخص اليها

٢ - يكفي لأن تحكم المحاكم الأهلية بعدم
اختصاصها بنظر دعوى اذا كان متصلاً بهادعوى
ضمان من الخصوم فيها شخص اجنبي وذلك لما
بين الدعويين من الارتباط ولعدم تجزئة دعوى
الضمان

المحكمة :

« حيث فيما يخص جنسية الخواجه يوسف
قرداجي فإن المسأفتين الاصلين قدموا ضمن
اوراقهم شهادة صادرة من قنصلاتو فرنسا
بالاسكندرية بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٢٨ ثابت
فيها أن المذكور مولود باسكندرية في ٢٨ يولييه
سنة ١٨٩٤ وتفيد بصفة كونه حماية فرنساوى
بسجلات القنصلاتو الموما اليه ابتداء من ٥ مايو
سنة ١٩٢٣ تحت نمرة ٢٨٦ وقد تصدق بتاريخ
٢١ يناير سنة ١٩٢٨ تحت نمرة ٢٩٢٦٨٤ من

المحكمة :

« حيث فضلا عن الاسباب التي استندت اليها محكمة أول درجة في حكمها المستأنف فإن التحقيقات سالفة الذكر دلت في مجموعها دلالة واضحة على صحة النتيجة التي وصلت اليها المحكمة المذكورة ذلك ان الطيبين الذين عالجوا المرحوم مقرب علوانى مورث طرفي الخصوم في بحر سنة ١٩٢٤ التي حصلت فيها الوفاة ووفقا على حالته تماما اوضحنا في تلك التحقيقات بأن المرض الذي كان هذا الأخير مصابا به وكانا كلاهما قائمين بمعالجته انحصر في ربو صدرى ، مقترن بنزلة شعاعية وقررا صراحة بأنه فضلا عن أن هذا المرض لا يفضى في حد ذاته ومن حيث هو الى الوفاة وان الحاصل غالبا أن مثل ذلك المرض يلزم صاحبه سنين عديدة وليس من شأنه منع المريض من مباشرة أعماله فان حالة المرحوم مقرب علوانى كانت تتحسن في الواقع عن ذى قبل عقب المعالجة وأن المذكور كان في جميع الفترات التي كانت تتخلل النوبات التي كانت تعتريه أثناء هذا المرض في استطاعته تماما مباشرة أعماله العادية في الداخل وفي الخارج ومما يجدر ذكره هنا أن أحد الشهود الذين سمعوا في التحقيق وهو ناشد افندى جرجس الذى انتقل في شهر اكتوبر سنة ١٩٢٤ الى منزل المرحوم مقرب علوانى بناحية بنى خالد للتصديق على توقيع هذا الأخير على العقدين الأخيرين من العقود المطعون فيها

انها مختصة بنظر الدعوى بالنسبة للمستأنفين المذكورين وعدم اختصاصها بالنسبة للوارث الاجنبى الا وهو الخواجه يوسف قرداحى قد يترتب على تنفيذه والعمل به تناقض في الأحكام لاحتمال أن المحاكم الأهلية تحكم حكما مخالفا لما ستحكم به المحكمة المختلطة اذا رفعت امام هذه الأخيرة من المشتريين دعوى الضمان ضد الوارث الاجنبى »

« وحيث انه مما توضح يرى جليا أن موضوع الاستئناف الفرعى بالنسبة لجنسية الخواجه يوسف قرداحى واجب الرفض وأن الحكم المستأنف جاء في غير محله بالنسبة للمستأنفين الأصليين ويتعين الغاؤه من هذه الوجهة والحكم بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر الدعوى برمتها »

(استئناف نقولا قرداحى وآخرين وخضر عنهم الاستاذ حليم يوسف افندى ضد حسن ثابت افندى وآخرين نمرة ٤٢٦ سنة ٤٤ ونمرة ٢٢٢ سنة ٤٥ ق دائرة حضرات محمد مصطفى بك وركى برزى بك وعبد الباقي زكى القشيري بك المستشارين)

٣٨

٢٤ ابريل سنة ١٩٢٨

مرض الموت

القاعدة القانونية

إذا توفي شخص فجأة وفي سن يندر في الجيل الحاضر تجاوزه ولو كان مصابا بربو صدرى مصحوب بنزلة شعاعية ، فلا يعتبر انه كان مريضا مرض موت لأن هذا المرض ذاته قابل للشفاء وغير مانع للمريض من مباشرة أعماله في الفترات التي تتخلل النوبات

اليوم قرر هو أيضاً صراحة بأن ما شاهده هو بنفسه في ذلك التاريخ في حالة المرحوم مقرب علوانى أن هذا الأخير كان في استطاعته مباشرة أعماله

« وحيث علاوة على ما تقدم فإن شهوداً آخرين قرروا بأن وفاة المرحوم مقرب علوانى حدثت فجأة وأنه حتى يوم وفاته كان لا يزال يباشر أعماله بنفسه كالمتاد ولم يثبت بأى وجه من الوجوه أن الربو الذى كان المرحوم مصاباً به هو الذى انتهى به إلى الموت ولم يتبين مطلقاً لا من أقوال الأطباء ولا من أقوال بقية الشهود السبب الحقيقى الذى لفظ بمقرب علوانى من أجله النفس الأخير على أنه لا ينبغي أن يبرح عن الدهن أن المذكور قضى نحبه فى سن يندر فى الواقع تجاوزه فى جيلنا الحاضر وعلى كل حال فما يجب ملاحظته ولفت النظر إليه أنه لم يظهر من التحقيقات المتقدم ذكرها ولا من مجموع ظروف الدعوى ووقائعها ما يحمل هذه المحكمة على الاعتقاد بأن المرحوم مقرب علوانى حرر تلك العقود المطعون فيها اليوم فى حالة من المرض كان ربما يشعر هو فيها ذاتياً بدنو أجله وقرب منيته أى فى ذلك الظرف الذى تبدو وتسلط فيه غالبية الموت والذى تتعلق فيه قانوناً حقوق الورثة بتركة المورث ويترتب عدلاً وشرعاً بطلان ما يجريه هذا الأخير فى أثناؤه من التصرفات الماسة بهذه الحقوق كلها أو بعضها إذ يكون فى تصرفاته هذه خاضعاً للشعور قرب الموت ومنقاداً للتأثير دنو الأجل » وحيث أنه وأن كان تبين من مراجعة أوراق الدعوى أن أحد المستأنف عليهم المسمى

« احمد مقرب » سبق وشكا الى الجهات الادارية طاعناً ضد عقود البيع المتنازع بشأنها اليوم وطالبا تقسيم جميع التركة على جميع الورثة بحسب الانصاء الشرعية الا أنه ظاهر من جهة أخرى من مجموع ظروف ووقائع الدعوى أن هذه الشكاوى لم يكن الباعث الحقيقى لها الا مارآه الشاكي المذكور من سوء معاملة باقى المستأنف عليهم له فيما يختص بنصيبه فى العقود سالفة الذكر والحيلولة بينه وبين ما كان يريد وقنن من الحصول على بعض النقود فلم يسمعه حينئذ الا تقديم ما قدمه من الشكاوى المذكورة لا تقريراً للحقيقة ولكن تغيظاً وانتقاماً من اخوته حتى اذا ما تراضى واصطلح معهم عاد وانضم اليهم وأصبح شأنه فى الدعوى الحالية كشأنهم سواء بسواء على أنه بما لا يقبله العقل وترفضه البداة تماماً أن يتنازل الشخص عن حق قيم له كالذى نحن بصدده دون أى مقابل كان وعلى كل حال فإن مثل هذه الشكاوى مهما كان الباعث والدافع لها لا يمكن أن يترتب عليها تغيير حقيقة العقود المذكورة وقد تبينت هذه الحقيقة فيما سبق ذكره بياناً كافياً

« وحيث أنه مما توضح جميعه يرى أن ما قضت به محكمة أول درجة جاء فى محله وعليه يتعين رفض موضوع الاستئناف الحالى وتأيد الحكم المستأنف بكامل أجزائه

(استئناف السيدتين كمال ووهيبه مقرب علوانى وحضر عنهما الاستاذ سلامة بك ميخائيل ضد عزام مقرب وآخرين وحضر عنهم حضرتى صليب بك سامي وصادق أفندى العوايسى المحامين نغزة ١٤١٠ سنة ٤٣ ق . بالهيئة السابقة)

٣٩

٢٤ ابريل سنة ١٩٢٨

حكم . استبدال الالتزام . المدة المسقطه له

الميرأ الفاسوني

المتفق عليه علماً وقضاء أن الديون مهما كان أصلها وموضوعها قائماً بمجرد صدور أحكام بشأنها تعتبر قانوناً مستبدلة بهذه الأحكام ولا تسرى عليها بعد ذلك الا المدة المقررة قانوناً لسقوط الحق في الأحكام وهي ١٥ سنة . لا المدة المقررة لهذه الديون باعتبار أصلها .

المحكمة :

فمن موضوع الاستئناف الاول ثمرة

٤٤٤ سنة ٤٢

« حيث فيما يخص ما يدعيه المستأنفون من سقوط حق الحكومة لعدم تنفيذها الحكم التمهيدي الذي تأيد من محكمة الاستئناف بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٨٩٧ في مدة ١٥ سنة من تاريخ صدوره وأن المدة التي يجب احتسابها في الواقع في هذه الدعوى هي مدة الخمس سنوات المقررة لسقوط الحق في المطالبة بالايجار فانه مما ينبغى تبيانه أولاً وقبل كل شيء انه وان كان موضوع الدين الذي صدر بشأنه ذلك الحكم هو قيمة ايجار وأت الايجار يسقط الحق في المطالبة به بمضى خمس سنوات الا أنه من المتفق عليه علماً وقضاء أن الديون مهما كان أصلها

وموضوعها قائماً بمجرد صدور أحكام بشأنها تعتبر قانوناً مستبدلة بهذه الأحكام ولا تسرى عليها بعد ذلك الا المدة المقررة قانوناً لسقوط الحق في الأحكام وهي ١٥ سنة لا المدة المقررة لهذه الديون باعتبار أصلها ويتلاحظ من جهة أخرى أنه ثابت من مراجعة أوراق الدعوى أن هذه القضية تحركت لأول مرة لجلسة ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٠٩ ومن ذا يرى أنه لم يمض بين تاريخ ١٨ مارس سنة ١٨٩٧ الذي أيدت فيه محكمة الاستئناف الحكم التمهيدي المتقدم ذكره وبين تاريخ ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٠٩ الذي أعيدت فيه الدعوى الى الجلسة مدة الخمس عشرة سنة المقررة لسقوط الحق في الأحكام وعليه يكون هذا الدفع من جانب المستأنفين في غير محله

« وحيث فيما يتعلق بما ادعاه المستأنفون من أن الحكومة لم تدخل جميع ورثة ابراهيم حراز في الخصومة وأن الاجراءات التي حصلت في هذا الصدد باطلة لان الحكومة أعلنت بعض الخصوم في النيابة في حين أن لهم محلات اقامة وأملاك معروفة في الاسكندرية فانه مما ينبغى ملاحظته من جهة أنه لم يثبت لهذه المحكمة أن هناك ورثة للمتوفى غير الاشخاص الذين أعلنتهم الحكومة بهذه الصفة وواضح من جهة أخرى أنه ليس من شأن المستأنفين الحاليين أن يعترضوا على اعلان بعض الورثة بالنيابة العمومية لأنه اذا كان هناك في الواقع محل لمثل هذا الاعتراض قائماً ذلك خاص بنفس الاشخاص الذين أعلنوا

ولكن حيث أن الثابت الذي لا ريب فيه أن حكم ١١ ابريل سنة ١٨٩٢ الذي تأيد بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٨٩٧ قد فصل نهائياً في المبلغ الاصلى الواجب دفعه للحكومة ولم يكن الغرض من الشرط التمهيدى الذى تناوله ذلك الحكم الا التحقق من نفس المبالغ التى سددتها الخصوم خصماً من ذلك المبلغ الاصلى وواضح أنه لا يجوز للحكومة . والحال ما ذكر . ان تصحح على هذه الصورة فى مبلغ حكم به نهائياً خطأ أو صواباً لان هذا الحكم حاز فى هذه النقطة قوة الشئ المفضى به ولا يمكن انصباب التحقيق والتصفية التى أمرت بهما المحكمة فى الشق التمهيدى من الحكم الا على التسديدات التى يصح ويجب خصمها مما حكم به نهائياً

« وحيث أنه لذلك ورغماً من ان الخبير اوضح فى تقريره أن للحكومة حقاً فى مبلغ ال ١٢ / ١٧٨٨ قرشاً سالف الذكر وأن هذا المبلغ نتج من خطأ مادي فى احتساب المدة التى استجبت فان هذه المحكمة ترى نفس ما رآته محكمة أول درجة من استبعاد المبلغ المذكور » وحيث أنه مما تقدم جميعه يرى أن كلا الاستئنافين السالف ذكرهما واجب الرفض موضوعاً وعليه يتعين الحكم برفضهما وبتأييد الحكم المستأنف بكامل أجزائه وبالزام كل مستأنف بالمصاريف الخاصة باستئنافه مع المقاصة فى اتماب المحاماة ورفض ما خالف أو زاد على ذلك من الطلبات

(استئناف الست مريم بنت ابراهيم واخرى ضد الحكومة المصرية نمرة ٤٤٤ سنة ٤٢ و نمرة ٢٨٣ سنة ٤٤ ق . بالهيئة السابقة)

بالنيابة ومما لا نزاع فيه أن المستأنف المذكورين ليسوا من ضمن هؤلاء الاشخاص وعلى ذلك يرى أن لا أساس لهذا الوجه الثانى من دفاع المستأنفين

« وحيث فيما يخص ما تمسك به المستأنفون أخيراً خاصاً بنفس موضوع الدعوى وهو الحساب الكائن بين الطرفين فانه ثابت أيضاً ان الخبير صفى هذا الحساب بجميع تفاصيله ومفرداته حتى وصل الى النتيجة النهائية التى اوضحها فى تقريره وترى هذه المحكمة اعتماد هذه النتيجة لنفس الاسباب والاعتبارات التى استند اليها الخبير المذكور وتوضحت تفصيلاً فى ذلك التقرير وعليه يكون هذا الدفع الثالث والاخير فى غير محله ايضاً

وعن موضوع الاستئناف الثانى نمرة

٢٨٣ سنة ٤٤

« حيث ان الحكومة فى المذكرة المقدمة منها اخيراً أى بتاريخ ٥ ابريل سنة ١٩٢٨ قصرت طلباتها على طلب تعديل الحكم الى مبلغ ١٠ / ٣٧٤٧٧ قرشاً أى باضافة ١٢ / ١٧٨٨ قرشاً على المحكوم به قائلة بأن هذا المبلغ الاخير نتج من خطأ مادي عن احتساب المدة التى استجبت فبدلاً من طلب الحكم بمبلغ ٩٧٤٨٢ قرشاً طلبت الحكومة ٩٥٦٩٤ قرشاً وتقول الحكومة انها تداركت هذا الخطأ أمام محكمة أول درجة وكان يجب الحكم به ظلالاً أن القضية لا زالت مطروحة ولم يفصل فيها -

« وحيث انه فيما يختص بقيمة المصاريف وطلب جعلها ٢٨ جنيهاً و ٦٠٠ ملياً بدل ١١٦ جنيهاً فقد تبين للمحكمة ان المصاريف لم تقدر بعد والمعارضة بشأنها يتبع فيها ما نص عليه القانون في المادة ١١٧ مرافعات »

وحيث انه بتاريخ ١١ فبراير سنة ١٩٢٧ صدر أمر رئيس محكمة بني سويف بتقدير مبلغ ١١٠ جنيهات و ٤٦٤ ملياً الواضح بالقائمة المحررة بمعرفة قلم كتاب المحكمة قيمة العوائد والرسوم المستحقة لقلم الكتاب على تلك القضية ولسبب عدم السداد توقع الحجز بمحضر أول أغسطس سنة ١٩٢٧ ولم تحصل فيه معارضة في أمر التقدير المذكور »

« وحيث انه رغماً عما أشارت به محكمة الاستئناف في حكمها المؤرخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٧ بأن المحكوم عليه بالمصاريف ما عليه الا أن يتربص صدور الامر بالتقدير فيمارض فيه وتأخذ المعارضة سيرها القانوني المنصوص عنه في المواد ١١٧ و ١١٨ مرافعات فترفع أمام أودة مشورة المحكمة الابتدائية الصادر منها الحكم المؤرخ ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٣ بين الطرفين فلم يتبع ذلك الخصم الصادر ضده أمر التقدير ورفع استئنافاً أمام محكمة الاستئناف بعريضة مؤرخة ٢٠ أغسطس سنة ١٩٢٧ »

« وحيث ان المعارضة في أمر التقدير المرفوع عنه هذا الاستئناف لم يقدم ولم تنظر

٤٠

٢٦ ابريل سنة ١٩٢٨

امر تقدير . مصاريف الدعوى . طرق الطعن فيه

المبدأ القانوني

يتبع في الطعن في أمر تقدير المصاريف الاجراءات والمواعيد المنصوص عليها في المادتين ١١٧ و ١١٨ مرافعات . فلا يجوز استئناف الامر الى محكمة الاستئناف لأنه ليس حكماً .

المحكمة :

« حيث انه في القضية ثمة ١٨٥ سنة ٤٣ قضائية حكمت محكمة أول درجة بتاريخ ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٣ بفسخ عقد الاتفاق المحرر بين الطرفين بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٩٠٩ وبالزام جرجس أفندي فليمون بالمصاريف وبالمقاصة في اتعاب المحاماة ورفض ما عدا ذلك من الطلبات فاستأنف الطرفان الحكم وبتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٧ حكمت محكمة الاستئناف بقبول الاستئنافين شكلاً وفي الموضوع بتأييد الحكم المستأنف فيما يختص بالمصاريف والغالء فيما يختص برفض طلب التعويض والزمت جرجس أفندي فليمون بأن يدفع الى عثمان بك راغب عن نفسه وبصفته مبلغ ستين جنيهاً تعويضاً مع مصاريف الاستئناف المناسبة لهذا المبلغ وأربعمائة قرش اتعاب محاماه ورفضت ما غير ذلك من الطلبات »

٤٢

١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٩

النصاب الابتدائي . تقدير قيمة دعوى الاسترداد
بحسب قيمة المنقولات لالدين . العبرة بتقدير قلم
الكتاب .

المبدأ القانوني

لقلم الكتاب صفة في تقدير قيمة الدعوى بناء
على الحق المعطى له في لائحة الرسوم فتقديره الذي
لم ينازع فيه أحد من الخصوم هو الواجب اعتباره
في تقدير قيمة الدعوى

المحكمة :

« من حيث أن محكمة أول درجة قضت
بعدم اختصاصها بنظر الدعوى بدعوى أن قيمتها
١٣٧ جنيتها كما قدرها المدعي نفسه في صحيفة
دعواه وإن هذا المبلغ من النصاب الداخل في
اختصاص القاضي الجزئي »

« وحيث أنه ثابت من الأوراق أن المدعي
وهو المستأنف كان قدر في صحيفة الدعوى ثمن
المنقولات المستردة بمبلغ ١٣٧ جنيتها ولكن قلم
الكتاب لم يقبل هذا التقدير نظراً لأن الصحيفة
نفسها تثبت أن قيمة الأشياء هي ٣٠٠ جنيه
فقدر الرسم على هذا الأساس وقبله المدعي ودفع
الرسم المطلوب »

« وحيث أنه لا نزاع في أن قلم الكتاب
صفة في تقدير قيمة الدعوى بناء على الحق المعطى
له في لائحة الرسوم فهذا التقدير الذي لم ينازع فيه
أحد من الخصوم هو الواجب اعتباره في تقدير

أمام محكمة أول درجة ولم يصدر حكماً حتى كان
يجوز لرجس أفندي فليمون رفعها أمام هذه
المحكمة فتكون جميع اجراءات الاستئناف المذكور
باطلة قانوناً »

استئناف رجس أفندي فليمون وحضر عنه الاستاذ
حزين أفندي معمد ضد قلم كتاب محكمة بني سويف
الاهلية نمرة ١٢٠ سنة ١٤٥ ق . دائرة حضرات شاكر
احمد بك ومحمد فهمي حسين بك واترني ابو المز بك
(المستشارين)

٤١

١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٨

دوطه . اختصاص

القاعدة القانونية

ليس للمحاكم الأهلية أن تنظر في مسائل
الانكحة وما يتعلق بها من قضايا المهر والنقصة
وغيرها .

المحكمة :

« بما أنه قد دفع في الجلسة بعدم اختصاص
المحاكم الأهلية بنظر هذه الدعوى لأن النزاع فيها
منصب على مسألة من مسائل الانكحة وما يتعلق
بها من قضايا المهر »

« وبما أنه لا نزاع في أن المبلغ المتنازع عليه
قد دفع في مجلس الزواج على أنه دوته وقد
ذكرت صفته هذه في عريضة افتتاح الدعوى
فلا محل بعد هذا الايضاح الى قبول تأويل
هذه الكلمة بمان أخرى ويتعين اذن قبول الدفع
(استئناف لوسي روفانيليان وأخري وحضر عنهما
الاستاذ يعقوب أفندي سركيس ضد الست بهجة فلبسيان
وآخرين نمرة ١٠١٥ سنة ٤٤ ونمرة ١٩ سنة ٤٥ ق
دائرة حضرات محمد لبيب عطيه بك واحمد نظيف بك
وحامد فهمي بك المستشارين)

المحكمة :

« حيث ان أسعد حنا المستأنف رفع الدعوى أمام محكمة أول درجة وطلب الحكم له على محمد ابراهيم الفقى بصفته مديناً والست حميدة بنت خليفة بصفقتها ضامنة متضامنة بالباقي له وقدره سبعمائة جنيه مصرى من قيمة أربع سندات مع المصاريف والفوائد بواقع ٩ ٪ من ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٨ لغاية السداد وتأيد الحجز التحفظى المتوقع تحت يد شركة محمد خليفة و ابراهيم خليفة ومحمود خليفة وآخرين تجار منى فاتورة بالغورية واركن على أربع سندات محررة لامره واذنه موقع عليها من محمد ابراهيم الفقى . الاول منها مؤرخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٨ بمبلغ ٨٥٠٠٠ قرش والثانى مؤرخ ٣ يناير سنة ١٩١٩ بمبلغ ١٠٠٠٠ قرش والثالث رقم ٢٣ يناير سنة ١٩١٩ بمبلغ ١٨٠٠٠ قرش والرابع مؤرخ ٣١ يناير سنة ١٩١٨ بمبلغ ٨٠٠ قرش وكل هذه السندات متفق فيها على الدفع وقت الطلب وعلى سريان الفائدة بواقع ٩ ٪ من تاريخ تحرير كل سند ماعد السند البالغ قيمته ١٠٠٠٠ قرش المؤرخ ٣ يناير سنة ١٩١٩ فلا اتفاق فيه على مقدار الفائدة ولا على مبدأ سريانها . واركن أيضاً على كتابة مؤرخة ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٨ صادرة من الست حميدة بنت خليفة تتضمن تعهدا بضمانة محمد ابراهيم الفقى المذكور ضمان تضامن لغاية ١٥٠٠ جنيه »

قيمة الدعوى ولا عبرة بأصل الدين لأن هذا الدين لم يكن محلاً للنزاع وإنما النزاع منحصر في ملكية الاعيان المستردة فقط »

« وحيث انه بناء على ذلك يكون الحكم المستأنف في غير محله ويجب الغاؤه واعادة القضية لمحكمة أول درجة للسير فيها ولا محل لنظر الموضوع لأن الدعوى بمجالتها غير صالحة للحكم .

(استئناف محرم بك حى ابو جيل وحضر عنه الاستاذ رياض افندي نقولا ضد الست زهيه رزق وحضر عنها حضرة الاستاذ عبد الفتاح افندي الشلقاني وآخرين نمرة ٦٦١ سنة ٤٥ ق . دائرة حضرة صاحب المعالي حسين درويش باشا وصاحبي العزة محمود سامى بك وعلام محمد بك المستشارين)

٤٣

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٨

تعدد دفعات . تعدد ديون . ماده ١٧٢ مدنى .

القاعدة القاسية :

من المقرر قانوناً ان المدفوعات تستنزل في حال تعدد الديون من الدين الذى عينه المدين وان لم يعين استنزلت من الدين الذى له زيادة منفعة في وفائه .

والديون التى له زيادة منفعة في وفائها هي الديون التى قد يجبر على أدائها بالحبس او الديون المقرر عليها أكبر فائدة . او التى عليها حق امتياز او حق رهن .

ومن المقرر أيضاً انه في حال تعارض جملة ديون للمدين زيادة منفعة في أدائها يجب أن يحصل الاستنزال من أقدمها

« وحيث انه بالجلسة المحددة للرافعة أمام محكمة أول درجة اعترف محمد ابراهيم الفقي المدين بأن في ذمته ٦٥٣ جنيهاً فطلب المستأنف الحكم له بهذا المبلغ ولم يذكر بمحضر الجلسة ما يدل على تنازله عن باقي طلباته الواردة بالصحيفة وهي الطلبات التي صمم عليها في صدر المرافعة وقد فات محكمة أول درجة أن تحكم على الست حميدة بالزامها بصفتها ضامنة متضامنة بالمبلغ الذي اعترف المدين بأنه باق في ذمته »

« وحيث انه من المقرر قانوناً ان المدفوعات تستنزل في حال تعدد الديون من الدين الذي عينه المدين وان لم يعين استنزلت من الدين الذي له زيادة منفعة في وفاته »

« وحيث ان الديون التي للمدين زيادة منفعة في وفاتها هي الديون التي قد يجبر على أدائها بالحبس او الديون المقرر عليها أكبر فائدة او التي عليها حق امتياز او حق رهن »

« وحيث أنه من المقرر أيضاً أنه في حال تعارض جملة ديون المدين زيادة منفعة في أدائها يجب أن يحصل الاستنزال من أقدمها »

« وحيث أن جملة الدين الثابت بالاربع سندات البادي ذكرها هي ١١٣٨ جنيهاً اعترف المدين بأن الباقي في ذمته منها ٦٥٣ جنيهاً فيكون المسدد هو ٤٧٥ جنيهاً وهذا المسدد واجب استنزاله من السند المؤرخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٨ لأنه من جهة هو أقدم سند ومن جهة أخرى هو من السندات التي للمدين زيادة منفعة في وفاتها . لأنه متفق فيه على أكبر فائدة يصبح الاتفاق عليها »

« وحيث بناء على ما ذكر يكون الباقي من السند الأول هو ٣٦٥ جنيهاً ويكون الثلاث سندات الاخرى باقية بغير سداد »

« وحيث أن السند المؤرخ ٣ يناير سنة ١٩١٩ لا اتفاق فيه على مقدار الفائدة ولا على مبدأ سرياتها فيجب احتساب الفائدة عن قيمته بواقع ٥٪ من تاريخ المطالبة الرسمية . أما باقي السندات فإنه متفق فيها على سريان الفائدة عن قيمتها بواقع ٩٪ من وقت تحرير كل سند منها كما تقدم الإشارة الى ذلك فيجب الحكم بمبادئها حسب الاتفاق اعتباراً من تاريخ كل سند »

(استئناف أسعد حنا وحضر عنه حفرة عبد الرحمن قندي البيلي المحامي ضد محمد افندي ابراهيم وآخرين ارة ٧٤٦ سنة ٤٤ ق . دائرة حضرات ذكي برزي بك وعبد الباقي ذكي القشيري بك وعلى عبد الرازق بك المستشارين)

٤٤

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٨

التماس . غش . تأكيدات غير صحيحة . لا تعتبر غشاً الا بشروط معينة .

المير القانوني

من المتفق عليه فقهاً وقضاء ان الادعاءات الغير الصحيحة والتأكيدات الكاذبة الصادرة من احد الخصوم لا يمكن اعتبارها غشاً موجباً للالتماس إلا اذا توفرت شروط ثلاثة . الأول ان تكون هذه الادعاءات قد حصلت في ظروف لم يتمكن الخصم الآخر من معرفتها والرد عليها . الثاني ان تكون هذه الادعاءات هي التي

أثرت بذاتها على رأى المحكمة . الثالث ان يكون بيد الملتبس وقت رفع التماسه السند المثبت للنش بغير حاجة الى اجراء تحقيق جديد لاثباته

المحكمة :

« حيث فيما يخص الوجه الأول من وجهي التماس المذكور فانه ثابت من الاطلاع على الحكم الملتبس اعادة النظر فيه أن المحكمة اوضحت ضراحة في اسباب حكمها أن المستأنف (هو نفس الملتبس الحالي) لم يوجه امام محكمة أول درجة أى طلب ضد الست اسية لطفي هانم »
« وبما أنه من الثابت الذي لا خلاف فيه أن الطلبات الجديدة امام محكمة ثانى درجة غير مقبولة قانوناً ويتعين رفضها فإن المحكمة بعد أن حكمت بتأييد الحكم المستأنف قضت كذلك صراحة برفض ما خالف او زاد على ذلك من الطلبات فأندجحت حتماً في هذا القضاء الأخير تلك الطلبات الجديدة التي كان الملتبس وجهها امام محكمة الاستئناف ضد الست أسيا لطفي هانم الموما اليها وعليه يكون الوجه الاول المذكور غير جائز القبول

« وحيث فيما يخص الوجه الثانى ففضلا عن أنه من المتفق عليه فقها وقضاء أن الادعاءات حتى الغير صحيحة والتأكدات الكاذبة الصادرة من أحد الخصوم أمام هذه المحكمة لا يمكن اعتبارها غشاً يترتب عليه قانوناً جواز التماس اعادة النظر الا اذا توفرت هناك شروطا

ثلاثة أساسية . الاول أن تكون هذه الادعاءات والتأكدات حصلت في أحوال وظروف لم يتمكن فيها الخصم الآخر من معرقها والرد عليها .
والثاني أن تكون هذه الادعاءات والتأكدات هي التي أثرت بذاتها على رأى المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه والثالث أن يكون بيد الملتبس وقت رفع التماسه السند المثبت للنش بحيث لا يحتاج الامر الى اجراء أى عمل أو تحقيق آخر لاثبات هذا النش .
نعم فضلاً عن ذلك وعن ان مسألة التوكيل التي يثيرها الملتبس اليوم في صحيفة التماسه قد كانت موضوع المناقشة بالذات بين طرفي الخصوم أمام المحكمة الاستئنافية وبعد أن سمعت المحكمة كل ما أورده طرفا الخصوم بشأنها وبشأن عقد الايجار المقول بصدوره الى المستأنف (الملتبس الحالي) من صالح بك صدقي وابنى عليه عقد التأجير من الباطن الصادر بعدئذ من المستأنف المذكور الى الشيخ أحمد على مصطفى قضت المحكمة بتأييد الحكم الابتدائي ورفض ما خالف أو زاد على ذلك من الطلبات مستندة في ذلك الى ما ثبت لها من أوراق ومستندات الدعوى وماتبين لها من مجموع ظروف ووقائع تلك الدعوى من ان عقد الايجار سالف الذكر انما هو عقد صوري وهذا بصرف النظر عن صحة أو عدم صحة التوكيل المدعى به في حد ذاته اذ لا ريب في ان هذا التوكيل بفرض صحته لا يلزم عن وجوده حتماً أن يكون عقد الايجار المذكور حقيقياً أو مجرداً من شائبة التواطؤ الذي أدعت

الست اسيا بوجوده بين المؤجر والمستأجر المذكورين اضراراً بحقوقها . فوجود التوكيل شيء وصورية عقد الايجار الصادر من نفس هذا الوكيل شيء آخر وبناء على ما توضح يكون هذا الوجه الثاني غير جائز القبول أيضاً

« وحيث أنه مما تقدم جميعه يرى أن لا محل مطلقاً لاجابة ماطلبه الملتبس أخيراً من فتح باب المرافعة لتقديم ما لديه من المستندات الدالة على صحة وكالة على أفندى نعيم عن الست اسيا لطفي هانم

(التماس الشيخ سيد خليل وحضر عنه الاستاذ حسن افندي حسنى ضد الشيخ احمد على مصطفى وآخرين وحضر عن الثانية حضرة الاستاذ عزيز خانكي بك نمرة ٢٢١ سنة ١٣٤٥ ق . بالهيئة السابقة)

٤٥

٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢٨

اختصاص المحاكم الاهلية بدعوى بطلان اجراءات نزع الملكية لعدم اعلان الحائز العقار رهون لاجنبى

المبادئ والقانونية

١ - تختص المحاكم الاهلية بنظر الدعوى التى يطلب فيها بطلان اجراءات نزع الملكية لعدم اعلان الحائز ولو كان العقار رهوناً لاجنبى لأن هذه الدعوى وان طلب فيها الحكم بالفناء اجراءات نزع الملكية برمتها الا أنها ليست هى دعوى نزع الملكية ذاتها التى يجب السير فيها أمام المحاكم المختلطة للحكم فيها ببيع العقار المرهون

وتوزيع ثمنه ولاهى واحدة من دعاوى البطلان الفرعية التى يمكن اعتبارها مرحلة من مراحل اجراءات البيع كدعاوى البطلان المبينة بالمواد ٦٠٢ و ٦٠٣ و ٦٠٥ مرافعات ولكنها دعوى ان انتهت بالحكم فى موضوعها ببطلان الاجراءات لا توجب السير فى الاجراءات الجديدة أمام المحاكم الاهلية وان حكم فيها برفضها فلا يمنع هذا من ابداء الدفع بعدم الاختصاص فى أية حالة تكون عليها دعوى نزع الملكية والبيع حتى أمام قاضى البيوع

٢ - التنبية على حائز العقار بالدفع أو العرض أو التخلية أمر جوهرى يترتب على اغفاله البطلان المحكمة :

« بما أنه تبين من الاطلاع على ملف قضية نزع الملكية المضموم الى ملف هذه الدعوى أن السيدتين عائشة هانم زهدى وعائشة هانم نعيم كلفتا مدينتهما محمود افندى ابراهيم بدفع مطلوبهما ونبهتا عليه أن لم يف ينزع ملكيته من منزل يملكه باسكندرية وذلك فى ١٧ أغسطس سنة ١٩٢٥ ثم رفعتا دعوى نزع الملكية فى ٢٧ اكتوبر سنة ١٩٢٥ فحكمت فيها محكمة الاسكندرية الابتدائية الاهلية بنزع ملكية هذا المنزل ثم حكم قاضى البيوع بإيقاع البيع فيه الى احمد افندى ابراهيم مصطفى فى ١٢ يونيه ثم قررت الست اسما بزيادة المشر وبجلسة ١٢ اغسطس سنة ١٩٢٦ التى تحددت للمزايدة طلب محمود افندى حسن عبد الدايم دخوله خصماً

هذه المحكمة الحكم بثبوت ملكيته للمنزل السابق الذكر والحكم ببطالان اجراءات نزاع الملكية بما في ذلك حكم مرضى المزاد وتقرير الزيادة ثم الحكم بعدم اختصاص المحاكم الاهلية بنظر هذه الدعوى

عن الرفع بعدم اختصاص المحاكم الاهلية بنظر هذه الدعوى

وبما ان المستأنف يستند في هذا الدفع على ما حكمت به هذه المحكمة بدواثرها المجتمعة من القضاء بعدم اختصاص المحاكم الاهلية بنزع ملكية العقار المرهون لأجنبي وبيعه بالمزاد وعلى ان المنزل الذي حكم بنزع ملكيته وبيع جبراً مرهون لبنك الاراضى المصرى وهو شركة أجنبية

« وبما ان الدعوى الحالية وأن طلب فيها الحكم بالغاء اجراءات نزاع الملكية برمتها ليست هى دعوى نزاع الملكية ذاتها التى يجب السير فيها أمام المحاكم المختلطة للحكم فيها ببيع العقار المرهون وتوزيع ثمنه ولا هى واحدة من دعاوى البطلان الفرعية التى يمكن اعتبارها مرحلة من مراحل اجراءات البيع كدعاوى البطلان المبينة بالمواد ٦٠٢ و ٦٠٣ و ٦٠٥ مرافعات اذا دفع فيها بعدم اختصاص المحاكم الاهلية وحكم به كان من آثار الحكم قطع السير أمام هذه المحاكم وانما هى دعوى أن انتهت بالحكم فى موضوعها ببطالان الاجراءات لا توجب السير فى الاجراءات الجديدة أمام المحاكم الاهلية وأن حكم فيها برفضها فلا يمنع هذا الحكم من الدفع بعدم الاختصاص فى أى

ثالثاً والتقرير بإيقاف البيع الى أن تفصل المحكمة فى دعوى أبطال اجراءات نزاع الملكية التى رفعها على نازعى الملكية والرامى عليه المزاد والمقررة بالزيادة

« وبما أنه تبين من الاطلاع على ملف الدعوى المستأنف حكمها أن محمود أفندى حسن عبد الدايم (المستأنف ادعى بصحتها المؤرخة فى ٣١ مايو سنة ١٩٢٦ أنه المالك لذلك المنزل الذى نزعت ملكيته) بعقد البذل المسجل فى ٣١ اكتوبر سنة ١٩٢٣ وهو الحائز له قانوناً وأن السيدتين عائشة زهدى وعائشة نعيم نزعتا ملكيته فى وجه مدينتهما وفاء لمطلوبتهما بغير أن تنبها عليه بالوفاء أو التخلية أو العرض عملاً بالمادة ٥٧٤ من القانون المدنى فوقعت اجراءات نزاع الملكية باطلة من أولها ولذلك التمس الحكم ببطالان هذه الاجراءات وشطب التسجيلات

« وبما أنه تبين أيضاً أن السيدتين نازعتى الملكية قد استدركتنا مافاتهما من التنبيه على محمود افندى حسن الحائز لهذا المنزل فنبهتا عليه بالوفاء فى ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٦ وذكرتا فى هذا التنبيه الجديد أنه اذا تأخر عن الدفع أو عن تخلية العقار تعيدان الشروع فى نزاع ملكية المنزل وقد قبل منهما هذا التنبيه وعارض فيه أمام محكمة العطارين الجزئية وعرض عليهما ما ظنه باقياً بذمة المدين وقدره ١٦٠ جنيهاً وقد قبلته منه على أنه من أصل دينهما وأجلت المحكمة هذه المعارضة للصلح

« وبما أن المستأنف مع هذا التمس من

حالة تكون عليها دعوى نزع الملكية والبيع حتى أمام قاضي البيوع عند نظر المزايدة الثانية القائمة أمامه الآن

« وبما أنه يتعين لذلك الحكم بعدم قبول هذا الدفع وحفظ الحق له في الدفع به في اجراءات نزع الملكية والبيع والتوزيع

عن الموضوع

« وبما أن محكمة أول درجة اعتقدت خطأ أن المستأنف بنى طعنه ببطلان اجراءات نزع الملكية على توجيهها بمعرفة نازعتي الملكية على المدين دون الحائز ولذلك بحثت فيمن يجب توجيهها عليه منهما وأخذت برأى من يجيز توجيهها على المدين مع أن المستأنف بنى طعنه على أنها أهملنا التنبيه عليه بالوفاء أو بتخلية العقار مع وجوب ذلك عليهما عملاً بالمادة ٥٧٤ من القانون المدني لأن العقار المنزوع ملكيته في حوزته ويجب اذن البحث في الدعوى من هذه الناحية « وبما أنه وان خلت هذه المادة من ترتيب الجزاء بالبطلان على عدم التنبيه الا أن ورودها بصيغة عدم جواز الشروع في نزع الملكية الا بعد التنبيه من الدائن على الحائز بالوفاء أو التخلية يكفي في الدلالة على وجوبه

« وبما أن الحائز لم يلزم بالدين للمرتهن برضائه وإنما ألزمه القانون به فيما يحوزه من العقار المرهون وبقدر قيمته ولذلك خيره بين أن يدفع الدين ويحل محل الدائن في حقوقه أو يعرض

الوفاء مبلغاً يقدر به قيمة العقار أو يخلي العقار أو يتحمل اجراءات نزع الملكية (المادة ٥٧٥ مدني) وهي حقوق هامة مرتبطة بأصل الزامه بالدين ولا سبيل له في اختيار ما يشاؤه منها إلا بعد التنبيه عليه من الدائن المرتهن بما وجب له من دين

« وبما أنه ينتج من ذلك أن التنبيه على الحائز جوهرى وما وجب كذلك لجزاء الاخلال به البطلان على أنه بطلان نسبي لا حق فيه لغير الحائز

« وبما أن نازعتي الملكية لم تنبها على المستأنف هذا التنبيه قبل البدء في اجراءات نزع الملكية فوقعت اذن باطلا

وبما أنهما حاولتا استدراك ما فاتهما فأنذرتاه في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٦ بعد رفع هذه الدعوى وبعد الحكم بإيقاع البيع

« وبما أن هذا التنبيه الجديد لا يصحح الاجراءات السابقة عليه ولا يجوز اعتباره إلا شروعا في اجراءات جديدة بتدنى به

« وبما أنه لذلك يتعين الحكم ببطلان اجراءات نزع الملكية

(استئناف محمود افندي حسن عبد الدايم وحضر عنه حضرة الاستاذ ونيس افندي غمريال . ضد الست عائشة هانم زهدي وآخرين وحضر عن الاولتين حضرة نجيب بك براده المحامى نائباً عن حضرة الاستاذ فينا افندي ساسينو نمرة ٥٨٧ سنة ٤٤ ق . دائرة حضرات محمد ليب عطية بك واحمد نظيف بك وحامد فهمى بك المستشارين)

لا تميز استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية الا اذا تجاوز الطلب ٢٥٠ جنيهاً أو كان مقدار المدعى به غير معين

« وحيث أنه بناء على ذلك يكون الدفع الفرعى فى محله ويتعين قبوله ولا يلتفت لاقوال المستأنف وتمسكه بحكم دوائر المحكمة المجتمعة لان هذا الحكم كان صدر قبل العمل بالقانون الرقيم ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥ السابق الكلام عليه

(استئناف الشيخ محمد الامير ضد الاستاذ نصيف اقتدي الطوخى . وحضر عنه الاستاذ صالح جودت بك نمرة ٧٦٣ سنة ٤٥ ق . دائرة حضرة صاحب المعالي حسين درويش باشا . وحضر قى محمود سامى بك وعلام محمد بك المستشارين)

٤٧

٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٨

تاريخ عرقى . حجته . غش

المبدأ القانونى :

الاصل ان تكون المحررات العرفية حجة بتاريخها العرفى على المتعاقدين الا اذا ثبت ان تاريخها عمل مغايراً للحقيقة غشاً وتديساً . وعلى من يدعى ذلك عبء اثباته المحكمة :

« حيث انه تبين من المستندات ان المستأنف وآخرين طلبوا توقيع الحجر على والدهم محمد بك خليل من مجلس حسبي مصر بتاريخ ١٥ ابريل سنة ٩٢٢ بالحجر عليه للنفقة والسفه

٤٦

٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢٨

النصاب التهنأتى للمحاكم الكاية . هو ٢٥٠ جنيهاً مصرياً عملاً بقانون ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥

المبدأ القانونى

لا تميز المادة ٣٤٥ مرافعات المعدلة بقانون ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥ استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية الا اذا تجاوز الطلب ٢٥٠ جنيهاً مصرياً أو كان مقدار المدعى به غير معين ولا يصح التمسك بحكم الدوائر المجتمعة لانه صدر قبل العمل بهذا القانون الجديد

المحكمة :

« حيث أن المستأنف عليه دفع فرعياً بعدم قبول الاستئناف لان نصاب الدعوى مما لا يجوز استئنافه عملاً بنص المادة ٣٤٥ من قانون المرافعات المعدلة بالمرسوم بقانون الصادر فى ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥

« وحيث أنه ثابت من الاوراق أن المستأنف عليه كان طلب من المحكمة الابتدائية أن تقدر له مبلغ ٢٠٠ جنيه بصفة اتعاب محاماة على المستأنف فلم توجه المحكمة الى كل ما طلبه وقضت له بمبلغ ٥٠ جنيهاً فقط

« وحيث ان المادة ٣٤٥ المار ذكرها

وقد أيد المجلس الحسبي العالي هذا القرار في
٥ نوفمبر سنة ١٩٢٢ «

« وحيث ان الشيخ محمود قاسم يتمسك
بعقد بدل محرر في ٦ فبراير سنة ١٩٢٢ وثابت
التاريخ بعد الحجر بالتأشير عليه من معاون مجلس
حسبي مصر في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢ «

« وحيث ان المستأنف طعن في هذا العقد
بأنه محرر بتاريخ ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٢ أي
بعد الحجر بمدة وان التاريخ العرفي الذي وضع
له انما وضع على غير حقيقته بأن حصل تقديمه
لجعله سابقاً على الحجر وطلبه

« وحيث أن الأصل هو أن المحررات
الغير رسمية تكون حجة على المتعاقدين ما لم يحصل
انكار الكتابة أو الامضاء

« وحيث أن هذه القاعدة بل وكافة القواعد
القانونية لا يعمل بها في حالة الغش والتواطؤ

« وحيث أنه من المقرر علماً وعملاً أن كافة
المحررات العرفية التي لم يكن لها تاريخ ثابت
سابق على الحجر يجوز للقيم على المحجور عليه كما
يجوز للمحجور عليه نفسه اذا بلغ رشده أو زالت
عنه أسباب الحجر أن يطعن فيها بأن التاريخ
الموضوع عليها قد وضع على غير حقيقته وحصل
تقديمه .

« وحيث أنه تطبيقاً للمبدأ القائل بأن الغش
لا يصح أن يؤخذ بطريق الظن والتخمين بل
لا بد من اقامة الدليل عليه يكون اثبات عكس
التاريخ الموضوع على العقد واقعاً على عاتق
المحجور عليه الذي زالت أسباب الحجر عنه أو

على عاتق القيم عليه ولها أن يثبتا ذلك بكافة
طرق الثبوت بما فيها البيئة والقرائن

« وحيث أنه تبين للمحكمة من المستندات
المقدمة وظروف وقرائن الدعوى أن العقد الذي
يتمسك به المستأنف عليه انما تحرر في ٢٧ أغسطس
سنة ١٩٢٢ أي بعد الحكم بالحجر بأربعة أشهر
وكسر وأن تاريخه تقدم عن حقيقته ويؤيد
ذلك

أولاً - ما ظهر من أن المحجور عليه كان
لغاية أول أغسطس سنة ١٩٢٢ واضحاً يده على
الاطيان موضوع العقد الذي يتمسك به المستأنف
عليه وكان ينتفع بها وقد أجراها بعقد في التاريخ
المذكور الى من يدعى جمعه ابراهيم من البروم
لمدة ثلاث سنوات من أول أكتوبر سنة
١٩٢٢ لغاية سبتمبر سنة ١٩٢٥ وأخذ على
المستأجر ورقة تدل على أنه لم يدفع شيئاً من
الايجار وهذه الورقة سلمها المحجور عليه مع عقد
الايجار البادي ذكره الى المستأنف عليه بكتابة
في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٢ وقع عليها المستأنف
عليه وذكر فيها أن أسلم الايجارة المأخوذة على
جمعه ابراهيم والورقة المشار اليها حيث حصل تقيم
العقد النهائي ومع أن تاريخي هذه الكتابة وعقد
البدل قد تحرروا وقت تحرير الكتابة المذكورة
المؤرخة ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٢

ثانياً - الكتابة المؤرخة ٢٢ أغسطس سنة
١٩٢٢ الموقع عليها من المستأنف عليه يتعهد
بوجوبها بأن يدفع الى المحجور عليه ما عسى أن
يكون قد تسدد منه عن الثلث الأخير من السنة

٤٨

٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٨

تاريخ عرفي . حجة على المتعاقدين . الا في حالة الفسخ
حجر لسفه . اثر القرار من يوم صدوره . بطلان
لعدم اهلية . لا رجوع الا بقدر المنفعة التي نالت
عديم الاهلية

المبادئ القانونية

١ - التاريخ العرفي للعقود حجة على
المتعاقدين فيها ولا يرجع للتاريخ الثابت الا
بالنسبة للغير الا ان محل ذلك هو اذا لم يثبت
حصول غش او تواطؤ بين المتعاقدين في اثبات
تاريخ غير صحيح للهرب من أحكام القانون
٢ - عدم نشر قرار الحجر لسفه بالجريدة
الرسمية طبقاً للمادة ١٩ من لائحة تنفيذ الأمر
العالي الخاص بترتيب المجالس الحسبية المؤرخ
٢٦ يناير سنة ١٨٩٧ لا يمنع مريان أثر القرار من
يوم صدوره لان النشر من الاجراءات الخارجية
التي لا تأثير لها على القرار ولان الأمر بالنشر
لم يرد بالقانون

٣ - المادة ١٣١ مدني صريحة في أن
من تحصل على بطلان مشاركة لعدم أهلية
لا يكون ملازماً الا برد قيمة المنفعة التي تحصل
عليها بتنفيذ المشاركة بين المتعاقدين ذي الاهلية
كأن يكون المبلغ الذي استلمه عديم الاهلية
او ما يقابله لا يزال تحت يده او دفعه في دين

الامر الذي يدل على أن العقد لم يتحرر الا قرب
حلول الثلث الأخير من السنة وهو ما تعهد
المستأنف عليه بدفع الاموال عنه فقط
« وحيث أن المستأنف عليه يقول أنه كان
الواجب على المستأنف أن يرفع دعوى فسخ
البذل أو لا يصح أن يتقدم للمحكمة بطلب تثبيت
ملكته لما أعطاه ويظل مستبقياً لنفسه الأتيان
التي أعطيت له بالبذل

« وحيث أن الحكم للمحجور عليه بتثبيت
ملكته لما أعطاه يشمل ضمناً فسخ البذل وارجاع
الحالة الى ما كانت عليه

« وحيث أن المستأنف قرر بأن الأتيان
التي أعطيت للمحجور عليه لا وجود لها ولم
يضع يده عليها ولا ينازع المستأنف عليه فيها ولا
في وضع يده عليها بفرض وجودها ،

« وحيث أنه لم يبق الا البحث في طلب
الريع

« وحيث أن المحكمة ترى قبل الفصل في
موضوع الريع ندب خبير للانتقال صوب
الاطيان موضوع النزاع ومعاينتها وتقدير ريعها
في المدة المطلوبة وله سماع ملحوظات الطرفين
وشهودهما بلايين فيما يجوز الشهادة عليه
واجراء كل ما فيه الصالح للوقوف على الحقيقة

(استئناف حسن افندي محمد خليل المحامي بصفته
قيما على حضرة محمد بك خليل ضد الشيخ محمود قاسم
وحضر عنه الاستاذ احمد رأفت بك نمرة ٥٩٢ سنة
١٤٠٥ ق . دائرة حضرات زكي برزي بك وعبد الباقي
زكي القشيري بك وعلي عبد الرازق بك المستشارين)

عليه ناشئ، عن عقد صحيح أو يكون صرفه على عمارة ملكه

المحكمة :

« حيث ان المستأنف يطلب تثبيت ملكيته لفدان ١٢ قيراط مع مبلغ ٧٢ جنيهاً بصفة تعويض عن عدم انتفاعه بالقدر المذكور واحتياطياً الزام المستأنف ضده بمبلغ ٣٠٠ جنية وفوائده مع حبس الاطيان تحت يده مستنداً على عقد بيع وفائي صادر من محجور المستأنف ضده له مؤرخ ١٠ أغسطس سنة ١٩٢١ ومسجل في ١٥ فبراير سنة ١٩٢٢ »

« ومن حيث ان المستأنف ضده دفع الدعوى بطلان العقد المذكور لصدوره بعد الحجر المتوقع على محجوره للسفه في ٢٢ يناير سنة ٩٢٢ باعتبار ان تاريخه العرفي غير صحيح وان التاريخ الحقيقي هو تاريخ التسجيل ولكن المستأنف يتمسك بالتاريخ العرفي للعقد ويقول انه حجة على المتعاقدين »

« وحيث انه لانزاع في ان التاريخ العرفي للعقود حجة على المتعاقدين فيها وفي انه لا يرجع للتاريخ الثابت الا فيما يتعلق بالغير ولكن محل ذلك اذا لم يثبت حصول غش او تواطؤ بين المتعاقدين في اثبات تاريخ غير صحيح للهرب من أحكام القانون »

« وحيث انه ثبت من التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة ان التاريخ العرفي للعقد غير صحيح والغرض منه منع الحجر من أن ينتج

نتائج القانونية فيرجع للتاريخ الثابت اي تاريخ التسجيل وهو لاحق لقرار الحجر »

« وحيث انه يظهر مما تقدم ان العقد موضوع النزاع صدر بعد الحجر اي من شخص عديم الاهلية فهو باطل قانوناً »

« وحيث ان استناد المستأنف على عدم نشر قرار الحجر بالجريدة الرسمية طبقاً للعادة ١٩ من لائحة تنفيذ الامر العالي الخاص بترتيب المجالس الحسبية المؤرخ ٢٦ يناير سنة ١٨٩٧ في غير محله لأن هذا النشر من الاجراءات الخارجية التي لا تأثير لها على قرار الحجر الذي ينتج نتائج القانونية من يوم صدوره خصوصاً وان الامر بالنشر لم يرد بقانون المجالس الحسبية نفسه »

« وحيث انه لذلك يكون طلب تثبيت الملكية والتعويض في غير محله لان أساسه عقد باطل »

« وحيث انه بالنسبة لطلب رد الثمن وقدره ٣٠٠ جنيهاً فهو في غير محله أيضاً لان المادة ١٣١ مدني صريحة في ان من يحصل على بطلان مشاركة لعدم أهليته لا يكون ملزماً الا برد قيمة المنفعة التي تحصل عليها بتنفيذ المشاركة من المتعاقد ذي الأهلية كأن يكون المبلغ الذي استلمه عديم الاهلية او ما يقابله لا يزال تحت يده او يكون دفعه في دين عليه ناشئ عن عقد صحيح او يكون صرفه على عمارة ملكه »

« وحيث ان المستأنف لم يدع بأن المحجور عليه انتفع بالمبلغ الذي استلمه منه انتفاعاً شرعياً

ولم يثبت شيئاً من ذلك فلا يلزم المحجور عليه
برد شيء مما عساه يكون استلمه من المستأنف «
» وحيث انه لذلك وللأسباب المبينة بالحكم
المستأنف والتي تأخذ بها هذه المحكمة يتعين
تأييد الحكم «

(استئناف محمد افندي السيد وحضر عنه الاستاذ
محمد حسن افندي ضد الشيخ امين ضو بصفته وحضر عنه
حضرة الاستاذ ميشيل افندي مسعد نمرة ١١ سنة ٤
ق . دائرة حضرات مصطفى محمد بك ومحمد بهي الدين
بركات بك واحمد امين بك المستشارين)

٤٩

٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٨

حكم مرسى المزاد . بطلان . عدم التمسك به امام
قاضي البيوع . لا استئناف

المبدأ القانوني

يتعين رفع أوجه البطلان التي تدخل في
اختصاص قاضي البيوع نهائياً الى هذا القاضي قبل
البدء في البيع والاسقط الحق في التمسك بها الا
اذا كان البطلان مطلقاً

المحكمة :

« حيث ان محمد حسين حسونه قد باشر
نزع ملكية المستأنف عليه الأول من ثلاثة أفدنة
وتسعة قراريط وفاء للمبلغ المحكوم له به على
المنزوع ملكيته ثم رسي مزاد هذه الأطنان عليه
وبعد زيادة العشر رسي مزادها على المستأنف عليه
الثاني بموجب حكم مرسى المزاد الصادر من قاضي
البيوع بمحكمة المنيا الكلية بتاريخ ٢٢ مايو سنة

١٩٢٨ واستأنفه طبقاً للمادة ٥٨٦ مرافعات لأن
قاضي البيوع باع الأطنان المذكورة صفقة واحدة
وبثن واحد بدلاً من بيعها على قسمين وبثنتين
مختلفين طبقاً لحكم نزع الملكية مما يجعل هذا
الحكم باطلاً لأنه أضر بمصلحته وفيه مخالفة
لشروط البيع الواردة في حكم نزع الملكية

« وحيث ان المستأنف عليه الثاني دفع بعدم
قبول هذا الاستئناف لأن المستأنف لم يدفع
بهذا الدفع أمام قاضي البيوع حتى يصح له الطعن
في حكمه الآن

« وحيث ان الطعن بطريق الاستئناف
دون المعارضة الواردة في المادة ٥٨٦ مرافعات
قاصر على البطلان في الاجراءات الشكلية دون
غيرها التي تحصل في جلسة المزاد اى تحصل أمام
قاضي البيوع وهو عدم استيفاء محضر الجلسة
لليانات القانونية الواجبة اتباعها أو ان قاضي
البيوع يكون قد أبعد من المزايدة من له حق
المزايدة وأما البطلان السابق على ما يحصل في
الجلسة ويصح رفعه أمام قاضي البيوع بقصد
ايقاف البيع من عدمه وكان هذا البطلان مما
يدخل في اختصاصه الفصل فيه نهائياً طبقاً للمادة
٦٠٢ مرافعات يتعين رفعه قبل البدء في البيع
والا سقط الحق في التمسك به اللهم إلا اذا كان
من أوجه البطلان المطلق ويتعين اذاً رفع دعوى
خاصة به من ذوى الشأن ومن ذوى مصلحة
في ذلك

« وحيث والحالة هذه وان النشر بعد

٥٠

٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢٨

بيع • تزام بين عقدين • تسجيل • القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ • العقود المنشئة، العقود المقررة حسن النية وسوءها • حق المشتري غير المسجل عقده بالنسبة للعقار • الدعوى البوليصة

القاعدة القانونية

(١) فرق قانون التسجيل رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ بين العقود والأحكام المنشئة للحقوق والعقود والأحكام المقررة لها فلم يشترط في الأولى حسن النية للتمسك بتسجيلها بينما اشترط ذلك في الثانية

وبناء على ذلك لا يقبل من المشتري الذي لم يسجل عقده بعد العمل بالقانون الجديد الطعن بسوء نية المشتري الثاني الذي سجل عقده

(٢) ليس للمشتري الذي لم يسجل عقد شرائه الا حقوق شخصية قبل البائع اليه ومنها مطالبته باستيفاء الاجراءات الموصلة الى نقل ملكية العين اذا لم يتعلق بها حق الغير

(٣) للمشتري الذي لم يسجل حق رفع الدعوى البوليصة على البائع اليه اذا توفرت شروطها

المحكمة :

« من حيث أن المستأنف ضده الأول ابو المعاطي افندي ابراهيم اشترى من الثلاثة الآخرين من المستأنف ضدهم ١٦٠ فدانا بعتديع ابتدائي عرقى غير مسجل ومؤرخ ١٧ أغسطس سنة ١٩٢٧ تمجد فيه يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٢٧ لعمل العقد النهائي »

زيادة العشر لم يتضمن ان البيع يكون على قسمين كمنطوق حكم مرسى المزاد وان المستأنف بدلا من أن يطلب من قاضي البيوع تأجيل البيع واعادة النشر مصححا أو بدلا من السكوت على ذلك بل قد قبل البيع قسماً واحداً وصفقة واحدة واشترك في المزايدة حتى انه كف يده ورسى المزاد على المستأنف عليه الثاني وحينئذ يكون حقه في التمسك بهذا البطلان قد سقط ولا يحق له ان يطعن في حكم مرسى المزاد بطريق الاستئناف متمسكاً بهذا الوجه وأما قوله من أن البيع على قسمين يكون في مصلحته اكثر مما وقع فعلاً لوجود كل قسم من الأطيان في جهة تختلف عن القسم الآخر ولكل جهة راغب فيها دون القسم الآخر قول يكذب الواقع في هذه الدعوى اذ سبق طرح هذه الأطيان في المزاد على قسمين ولم يحضر مزاييد في المرة الأولى لأى قسم منها حتى تأجل البيع مرة أخرى وخفض الثمن بمقدار الخمس وبعد ذلك لم يوجد ايضاً مزاييد حتى رضى مزادها على المستأنف بثمن أقل من الثمن الاساسى الأول

« وحيث مما تقدم ترى المحكمة ان هذا

الاستئناف في غير محله ويتعين عدم قبوله

(استئناف محمد افندي حسن ضد الشيخ سلطان سليمان وآخر وحضر عنه الاستاذ امين افندي رطل نمرة ٨٤٥ سنة ١٤٥ ق • دائرة حضرات محمد فهمي حسين بك واتربي ابوالزبك ومحمود المرجوشي بك المستشارين)

« وفي يوم ٢٧ اغسطس سنة ١٩٢٧ اشترى المستأنفون ١٥٠ فداناً من ضمن المائة والستين فدان المذكورة من نفس البائعين الى المستأنف ضده الأول الثلاثة المذكورين ومن وارث آخر معهم بمقتضى عقد رسمي مسجل في أول سبتمبر سنة ١٩٢٧ ثم اشترى منهم العشرة أفدنة الباقية بمقتضى عقد رسمي آخر مؤرخ ٦ سبتمبر سنة ١٩٢٧ ومسجل في التاريخ المذكور فلما علم المشتري الأول بذلك أنذر البائعين اليه في ٥ سبتمبر سنة ١٩٢٧ بالحضور يوم ٦ سبتمبر سنة ١٩٢٧ للتوقيع على العقد النهائي فحضر وكيل البائعين في اليوم المذكور وامتنع عن اصدار العقد لوجود خلاف بين الطرفين وفي ٧ سبتمبر سنة ١٩٢٧ وصل ابو المعاطي ابراهيم انذار من البائعين اليه ذكروا فيه ان جزءاً من الاطيان المبيعة اليه مملوكة لأخت لم لم توقع على العقد ولم تقبل اجازة تصرفهم فاضطروا لبيع الاطيان لآخرين وعرضوا عليه مبلغ الألف جنيه الذي كان سبق دفعه عند تحرير العقد الابتدائي فرفع ابو المعاطي افندي ابراهيم هذه الدعوى طالباً بالحكم بالفناء عقدي البيع الصادرين الى المستأنفين المتقدم ذكرهما ونحو التسجيلات المترتبة عليهما وبصحة ونفاذ عقد البيع الصادر اليه بتاريخ ١٧ اغسطس سنة ١٩٢٧ والتصريح بتسجيل الحكم الذي يصدر بذلك وبالزام المدعى عليهم جميعاً متضامين بأن يدفعوا له ٢٠٠٠ جنيه على سبيل التعويض مستنداً في ذلك على توأطى البائعين مع المشتريين بعده على الاضرار به الامر

الذي ترتب عليه بطلان العقدين الصادرين اليهم تبعاً لقاعدة الغش مبطل للعقود ويبنوا الأوجه التي استندوا عليها في اثبات علم وتواطؤ المستأنفين مع البائعين »

« ومن حيث أن المستأنفين دفعوا دعوى المدعى المذكور بأن عقده غير مسجل فلا يكسبه الملكية فضلاً عن أنه غير ثابت التاريخ فلا يكون حجة عليهم وأن ملكية الاطيان المتنازع عليها انتقلت اليهم بتسجيل عقدهم وكل ذلك طبقاً لقانون التسجيل رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ »

« ومن حيث أن عقد المستأنف ضده الأول ابو المعاطي افندي ابراهيم غير مسجل فهو غير ناقل للملكية وليس له من الأثر سوى الالتزامات الشخصية بين المتعاقدين (انظر المادة الأولى من قانون التسجيل رقم ١٨ سنة ١٩٢٣) » ومن حيث أنه ما دام أن الملكية لم تنتقل بالعقد المذكور لعدم تسجيله فيظل البائع مالكا للعين المبيعة الى أن يحصل هذا التسجيل ويكون المشتري الثاني الذي سجل عقده قد تلقى الملك عن مالكه الحقيقي فلا يجوز حينئذ للمشتري الأول الذي ليس له الا حقوقاً شخصية أن ينازع المشتري الثاني على الملكية »

« ومن حيث أنه مع تسليم المستأنف ضده الأول بأن عقده لا ينقل الملكية اليه فإنه يقرر بأن عقده يعتبر تعهداً من البائعين بنقل الملكية اليه فيجوز له أن يطلب الحكم له بها والتصريح له بتسجيل الحكم الذي يصدر لمصلحته مع اعتبار

العقدين الصادرين للمستأنفين باطلين لأنها نتيجة غش وتدليس بين البائعين والمستأنفين الذين اشترؤا بعده «

« ومن حيث أنه بمقارنة المادتين الأولى والثانية من قانون التسجيل المذكور آنفاً تبين أن هذا القانون قسم العقود والأحكام إلى قسمين أساسيين ففي المادة الأولى نص على العقود والأحكام المنشئة للحقوق العينية العقارية أو الناقلة أو المغيرة أو المزيلة و أعطى لها حكماً خاصاً وهو عدم انتقال الملكية بين المتعاقدين إلا بالتسجيل ولم يجعل حسن النية شرطاً للمسك بالتسجيل وفي المادة الثانية نص على العقود والأحكام المقررة للحقوق وقرر أنها لا تكون حجة على الغير إلا بتسجيلها كما أنها لا تكون حجة على الغير ولو كانت مسجلة إذا داخلها التدليس ويظهر من ذلك أن القانون الجديد تعمد اغفال نظرية سوء النية فيما يتعلق بالعقود والأحكام المنشئة للحقوق العينية كما أنه أبقى هذه النظرية بالنسبة للعقود والأحكام المقررة للحقوق ولكنه خصصها بحالة التدليس فقط «

« ومن حيث أنه من جهة أخرى قد جاء صريحاً في المذكرة الأيضاحية لذلك القانون الفقرة الآتية « عبثاً يحاول الإنسان أن يستند على قواعد العدالة وحسن نية المتعاقدين لإثبات عكس ذلك إذ يتحتم على من آل إليه الحق أن يقوم بالتسجيل حتى يكون الجمهور على علم من أولولة هذا الحق إليه « كما ورد فيها « أن لهذا المبدأ أى مبدأ عدم نقل الملكية بين المتعاقدين

إلا بالتسجيل من الوجهة العملية مزية كبرى تنحصر في حسم المنازعات العديدة وكذلك في الفصل في مسائل حسن النية وسوء النية «

« ومن حيث أنه يؤخذ مما تقدم أن الشارع المصرى فى سبيل استقرار المعاملات العقارية على أساس ثابت وتمهيداً لأدخال نظام التسجيلات التى لها قوة الإثبات قد انتقل خطوة جريئة وجعل أمر انتقال الملكية بين المتعاقدين مرتبطاً بالتسجيل وحده كما قضى نهائياً على نظرية علم المشتري الثانى بالبيع الاول او سوء نيته ولم يستثن من ذلك الا حالة واحدة وهى حالة العقود والأحكام المقررة للحقوق فلم يشترط تسجيلها لتكون حجة على المتعاقدين لأنه لا يمكن تجريدها من قيمتها الجوهرية وهى الاقرار بحق سابق الوجود ووجب تسجيلها لتكون حجة على الغير بشرط عدم التدليس كما تقدم «

« ومن حيث أنه لا محل للأعراض المبني على عدم معقولية أن الشارع المصرى يأخذ بنظرية التواطؤ والتدليس لمناسبة العقود المقررة ثم يأخذ بخلافها فى العقود المنشئة مع أن سوء النية واحد فى الحالتين وذلك لأن المذكرة الايضاحية نفسها تفسر ذلك إذ ورد فيها ما يأتى: « هذا الاختلاف فى النوع (أى بين الحالتين) الذى ينجم عنه الاختلاف فى الأثر المترتب على تسجيل هذا او ذاك النوع من العقود والأحكام يبرر وضع مادتين مختلفتين « كما ذكرت ان البحث فى مسائل سوء النية فى حالة العقود المنشئة أصبح عبثاً أى غير منتج وذلك لأنه مع افتراض علم

المشتري الثاني المسجل لوجود بيع أول غير مسجل ومع افتراض سوء نيته فإن كل ذلك مقرون بعلمه بأن البيع الأول غير مسجل وأنه لا ينقل الملكية وأن البائع لا يزال مالكا رغم هذا البيع الأول وأن القانون يبيح له الاقدام على الشراء في هذه الحالة وذلك بخلاف ما كان عليه الحال قبل العمل بقانون التسجيل فإن المشتري الثاني في الواقع لم يكن يتلقى الملك عن مالك حقيقي لأنه سبق أن باع وخرجت الملكية عنه بالعقد الأول غير المسجل فاشترط القانون لحماية هذا المشتري الثاني أن يكون حسن النية وهذا شرط واجب في هذه الحالة كما هو ظاهر»

« ومن حيث أن الاحتجاج بما القاه أحد أعضاء اللجنة التي حضرت مشروع قانون التسجيل وهو المسيو برناردى في محاضراته بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٢١ من أن التسجيل لا يؤثر على العقود التدليسية في غير محله لأن القانون نفسه ظهر بعد ذلك في يونيو سنة ١٩٢٣ وفرق بين حالتى العقود المنشئة والمقررة بالنسبة للتدليس فيجب الأخذ به بدون غيره »

« ومن حيث أن الدفاع عن المستأنف ضده الاول يقول أن له الحق في الرجوع على بائعه بالتعويض العيني أى باسترداد العين المبيعة » ومن حيث أن القضاء الأهلى والمختلط اجازا ذلك حقيقة الا أن محل ذلك اذا لم يكن يتعلق بالمبيع حق الغير كما في هذه الحالة فيكون من المستحيل على البائع رد المبيع ولا يبقى بعد ذلك للمشتري الأول الذى لم يسجل الا طلب التعويض التقضى إذا رفع الدعوى البوليصية وتوفرت شروطها »

« ومن حيث أنه مما تقدم تكون دعوى المدعى بالنسبة لطلب بطلان عقدي المستأنفين وصحة عقده لا أساس لها ويتعين رفضها والغاء الحكم المستأنف

(استئناف حضرة بدوي محمد بك وآخرين وحضر عنهم حضرة الاستاذ صليب بك سامي ضد حضرة ابو الماطى افندى ابراهيم وآخرين وحضر عن الاول حضرة الاستاذ وهيب بك دوس وعن الآخرين حضرة ميخائيل زالى افندي المحامى نمرة ٩٦١ سنة ١٤٥٠ ق . دائرة حضرات مصطفى محمد بك ومحمد بهى الدين بركات بك واحمد امين بك المستشارين)

مَحْكَمَةُ التَّنْزِيلِ وَالْإِسْلَامِ

المنصوص عليها في المادة ٤٧٨ من قانون المرافعات
المعدلة بالقانون رقم ١٩ سنة ١٩٢٨ .

« وحيث أن المادة المتقدمة نصت على
عدم جواز المعارضة في الأحكام الصادرة في
دعوى الاسترداد من المسترد والمدين المحجوز
عليه وجاءت عبارتها عامة بحيث أن حكمها يشمل
الدعوى أمام درجتى القضاء

» وحيث أن محل طلب اثبات الغيبة ان
يكون الحكم الذى يصدر فى الدعوى فى غيبة
الخصم المطلوب اثبات غيبته قابلاً للمعارضة منه .
« وحيث أنه متى تبين أن المستأنف عليه
الثالث وهو المدين محروم من المعارضة فى الحكم
الذى يصدر فى دعوى الاسترداد فلا يجوز
للمستأنف طلب الحكم بأثبات غيبة هذا المدين .

« وحيث أنه فيما يتعلق بقلم الكتاب فإنه
ليس بخصم حقيقى فى هذه الدعوى وسيان أعلن
فيها أو لم يعلن حضر فيها أو لم يحضر فهو بمثابة
محجوز لديه وتنفيذ الحكم عليه فى الواقع يقتضى
صيرورة هذا الحكم نهائياً واتخاذ الاجراءات
المنصوص عليها فى المادتين ٣٤٣ و ٤٠٨ من
قانون المرافعات اللهم إلا اذا اتخذ قلم الكتاب
موقفاً ايجابياً ونازع الخصوم كلهم أو بعضهم فى
طلباتهم وكان على المحكمة الفصل فى هذا النزاع
بحكم يكون له قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة لقلم
الكتاب باعتباره خصماً حقيقياً أما قلم الكتاب

٥١

١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٨

اثبات غيبة . دعوى استرداد . عدم جوازه . فى
حق المدين والمسترد

المبادئ القانونية

١ - محل طلب اثبات الغيبة أن يكون
الحكم الذى يصدر فى الدعوى فى غيبة الخصم
المطلوب اثبات غيبته قابلاً للمعارضة منه

لذلك لا يحكم بأثبات غيبة المدين ولا
المسترد فى دعوى الاسترداد عملاً بالقانون رقم
١٩ سنة ١٩٢٨ الذى نص على عدم جواز
المعارضة منهما

٢ - كذلك لا محل لطلب اثبات غيبة
من لا يكون خصماً حقيقياً فى الدعوى مثل
المحجوز لديه أو المودع لديه

المحكمة :

« من حيث أن محامى المستأنف طلب
اثبات غيبة المستأنف عليهما الثالث والرابع اللذين
لم يحضرا أمام هذه المحكمة

» وحيث أن الدعوى المرفوعة من
المستأنف عليهما الاول والثانى هى دعوى استرداد
خاضعة فى اجراءاتها الى الأحكام الخاصة

لم يبد منه شيء من هذا القليل فهو اذن من غير الخصوم الاصلين في الدعوى .

« وحيث أنه فيما يتعلق بطلب صرف المبلغ فانه نتيجة لازمة للحكم في دعوى الاسترداد ولا يعد طلباً موجهاً لقلم الكتاب باعتباره خصماً حقيقياً بل على اعتبار أن هذا الطلب من ملحقات الحكم في الدعوى الأصلية ولا يؤثر في طبيعة موقف قلم الكتاب في الدعوى وكونه بمعزل عن الخصومة

« وحيث أنه ما دام قلم الكتاب غير خصم ذي شأن في الدعوى فلا محل لطلب الحكم بأثبات غيبته .

« وحيث أنه لذلك يتعين الحكم برفض طلب الحكم بأثبات الغيبة الذي أبداه محامي المستأنف بالنسبة للمستأنف عليهما الثالث والرابع (استئناف عبد الله افندي غري وحضرته حضرة الاستاذ احمد على بك ضد احمد عثمان وآخرين وحضر عن الاثنين الاول حضرة شاكر افندي جريس المحامي عن حضرات الاساتذة زكي سليمان افندي وابدور حكيم افندي رقم ٢٠٦ سنة ٣ ق. دائرة حضرة صاحب العزة عبد الفتاح السيد بك بوضوية حضرتي صاحبي العزة حسن رفعت بك وسليمان السيد بك المستشارين)

٥٢

٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٨

١. قاضي البيوع . قرار بالايقاف . جواز استئنافه . ميعاده .
٢. معارضة في التنييه . اثرها في اجراءات البيع . سلطة قاضي البيوع في تقدير دعوى استحقاق

المبادئ القانونية

١ - ان ايقاف الدعوى وتعليق البت فيها

على الفصل في مسائل أخرى هو حكم قطعي إذ هو فاصل في طريقة السير في الدعوى ومقرر لعدم صلاحيتها للحكم فيها بالحالة التي هي عليها ولا شك انه ملحق ضرراً برافع الدعوى فله اذن حق التظلم منه الى المحكمة الاستئنافية

٢ - ان القانون لم يضع قاعدة عامة تتبع في استئناف كل ما يصدر من قاضي البيوع من الأحكام والقرارات بل نص على بعض حالات دون سواها تقضي بعدم جواز المعارضة . ولا الاستئناف في الأحكام المتضمنة مجرد التأخير في البيع م ٥٨٥ ونص على عدم جواز المعارضة في حكم البيع وعلى عدم جواز استئنافه الا لعييب في الشكل وفي ميعاد خمسة أيام من يوم صدوره م ٥٨٦ ونص كذلك على عدم جواز المعارضة ولا الاستئناف في أحكام قاضي البيوع الصادرة في دعاوى بطلان الاجراءات الحاصلة بعد تعيين يوم البيع مادتي ٦٠٢ ، ٦٠٥ ولا شك ان النص على الحالات المتقدمة جاء على سبيل الحصر ويتعين فيما عدا هذه الحالات الرجوع الى القواعد العامة

٣ - ان المعارضة في تنييه نزع الملكية المرفوعة بعد صدور حكم نزع الملكية لا توقف اجراءات البيع

٤ - وان كان لقاضي البيوع بلا شك أن يصرف النظر عن دعوى يتضح له بجلاء انها ظاهرة البطلان شكلاً فله تبعاً أن يأمر باستمرار اجراءات البيع الا أنه متى كان أمر البطلان من المسائل الخلافية كما هو الشأن بالنسبة لعدم اعلان

أول دائن مسجل كان على هذا القاضي أن يعد دعوى الاستحقاق مرفوعة ويترتب عليها الايقاف تاركا أمر البت في البطلان الى المحكمة المختصة المحكمة :

عن المرفع الفرعى

« حيث ان المستأنف عليهما الآخرين دفعا فرعيا بعدم قبول الاستئناف شكلا بناء على أن القرار المستأنف ليس بحكم يجوز استئنافه وعلى أنه لو فرض ان صح استئنافه فإنه يجب أن يرفع في خمسة أيام من تاريخ صدوره قياسا على ميعاد استئناف حكم مرسى المزداد نفسه فوجب البحث اذن فيما اذا كان القرار الصادر من قاضى البيوع بالايقاف هو حكم قطعى يجوز استئنافه أم لا وما هو ميعاد هذا الاستئناف

« وحيث ان الأحكام القطعية هي التى تفصل فى موضوع الدعوى أو فى مسائل فرعية غير متعلقة باثبات الدعوى أو بتحضيرها بأن كانت مثلا متعلقة بالاختصاص أو ببطلان اجراءات أو غير ذلك (المرافعات الفرنسية تأليف جلاسون جزء أول رقم ٤٨٠)

« وحيث ان من المتفق عليه ان ايقاف الدعوى وتعليق الفصل فيها على البت فى مسائل أخرى هو حكم قطعى إذ هو فاصل فى طريقة السير فى الدعوى ومقرر لعدم صلاحيتها للحكم فيها بالحالة التى هى عليه ولا شك ان ملحق الضرر برفع الدعوى فله اذن حق التظلم الى المحكمة

الاستئنافية (تيسيه ودراس Tissier & Darras

تعليقات على قانون المرافعات الفرنسى جزء ٢ مادة

٤٥٢ صفحة ٤٤ رقم ١٧ واستئناف مختلط ١٢ مارس سنة ١٩٢٥ مجموعة التشريع والقضاء ١٧ صفحة ١٤٩ و ١٨ مايو سنة ١٩١٦ المجموعة المذكورة ٢٨ صفحة ٣٤٠)

« وحيث أنه لا فرق بين أن يكون الايقاف صادرا بمقتضى قرار أو حكم إذ كل ما ينطق به القضاء حسبا للخلاف يعد فى الواقع حكما بالمعنى الأعم والعبرة بطبيعة ما تم الفصل فيه وما له من آثار قانونية لا سيما اذا لوحظ ما هو مصطلح عليه من تسمية ما يصدر من قاض واحد منتدب بقرارات (جلاسون جزء أول رقم ٤٧٦)

« وحيث أنه من المقرر بنوع خاص ان أوامر الايقاف أو البيع الصادرة من قاضى البيوع جائز استئنافها لما لها من الأثر الفعال فى التنفيذ وما ينبى عليها من النتائج للمتخاصمين (استئناف مختلط ١٨ يونيه سنة ١٩١٤ الغازيت ٤ صفحة ١٩٠ رقم ٤٥٤ و ١١ مايو سنة ١٩١٦ الغازيت ٦ صفحة ١٤٦ رقم ٤٤٩ و ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٧ الغازيت ٨ صفحة ١٥ رقم ٢٣ وهذه الأحكام مشار اليها بمؤلف التنفيذ لعبد الحميد أبو هيف بك صفحة ٥٧٦ من الطبعة الثانية)

« وحيث انه لذلك يكون الدفع من هذه الناحية أى من جهة كون المستأنف قرارا لا يجوز استئنافه فى غير محله

« وحيث أنه فيما يتعلق بالميعاد فان القانون لم يضع قاعدة عامة تتبع فى استئناف كل ما يصدر من قاضى البيوع من الأحكام والقرارات بل نص على بعض حالات دون سواها فتقضى بعدم جواز المعارضة ولا الاستئناف فى الأحكام

عن المعارضة في التنييه

« وحيث أن المعارضة في التنييه اما أن تحصل في ظرف الخمسة عشر يوماً التالية لاعلان ورقة التنييه طبقاً للمادة ٥٤٨ مرافعات وأما أنها ترفع بعد ذلك وهو ما أشارت اليه المادة ٥٥١ والفرق بين الحالتين أن ايقاف التنفيذ وجوبى في الحالة الأولى وجوازي للمحكمة في الحالة الثانية ولكن ما هو مدى الزمن الذي يجوز في أثناءه المعارضة في تنييه نزع الملكية بعد انقضاء الخمسة عشر يوماً التالية للتنييه ؟ هذا هو الذي لم يتكلم عنه القانون الا أنه يؤخذ من النص على كل حال ان أمر الايقاف يجب أن يصدر من المحكمة لا من قاضى البيوع (مادة ٥٥١) ومن جهة مدى ميعاد المعارضة فهو إما أن يكون ممتداً حتى صدور حكم نزع الملكية أو مستمر حتى رسو المزاد فاذا اتبع الرأى الأول وهو الذى يقول بأن طريق المعارضة يصبح مغلقاً بمجرد صدور الحكم بنزع الملكية بناء على كونه لا يقبل المعارضة ولا الاستئناف (مادة ٥٥٩) وبالتالي لا يصح الطعن فيما تقدمه من الاجراءات اذ هذا بمثابة طعن فيه كان على قاضى البيوع صرف النظر عن كل معارضة مقدمة اليه بعد احالة القضية عليه من المحكمة ، وان أخذ بالرأى الثانى القائل بامتداد حق المعارضة حتى رسو المزاد بناء على أن عبارة المادة ٥٥١ جاءت عامة كان على قاضى البيوع أن يحيل الدعوى والخصوم على المحكمة ذاتها التى أصدرت الحكم بنزع الملكية لتقضى بما ترى من جهة السير فى الاجراءات أو ايقافها

المتضمنة مجرد التأخير فى البيع (مادة ٥٨٤) ونص على عدم جواز المعارضة فى حكم البيع وعلى عدم جواز استئنافه الا لىب فى الشكل وفى ميعاد خمسة أيام من يوم صدوره (مادة ٥٨٥) ونص كذلك على عدم جواز المعارضة ولا الاستئناف فى أحكام قاضى البيوع الصادرة فى دعاوى بطلان الاجراءات الحاصلة بعد تعيين يوم البيع (مادتي ٦٠٢ و ٦٠٥) ولا شك ان النص على الحالات المتقدمة جاء على سبيل الحصر ويتعين فيما عدا هذه الحالات الرجوع الى القواعد العامة ولا يسوغ القول باتباع أحد هذه المواعيد الاستثنائية من باب القياس اذ ما جاء على غير قياس فغيره لا يقاس عليه لا سيما ان قاضى البيوع قد يخرج فى أحكامه عن دائرة اختصاصه ومن غير المعقول أن يقيد الاستئناف هنا بميعاد أقل من المواعيد المعتادة فى حين ان نفس الحكم لو صدر من المحكمة ذاتها لكان من المتعين احترام هذه المواعيد (استئناف مصر ١٠ يونيو سنة ١٩١٢ المجموعة الرسمية ١٣ رقم ١٣٢ واستئناف أسيوط ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٧ المجموعة الرسمية ٢٩ رقم ٤٠)

« وحيث ان القرار صادر فى ١٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٨ واعلان استئنافه حصل فى ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٨ فيكون الاستئناف حصل اذن فى ميعاده القانونى

عن الموضوع

« وحيث ان الايقاف مبنى على أمرين وهما المعارضة فى تنييه نزع الملكية ودعوى الاستحقاق

دائن مسجل وعلى مقدار الامانة المدفوع على ذمة المصروفات

« وحيث ان قاضي البيوع باصداره قرار الايقاف حتى يفصل في دعوى الاستحقاق لم يخرج عن دائرة اختصاصه لجواز رفع هذه الدعوى حتى مرمى المزاد

« وحيث انه من جهة عدم استيفاء دعوى الاستحقاق شكلها القاتوني فانه وان كان لقاضي البيوع بلا شك ان يصرف النظر عن دعوى يتضح له بجلاء انها ظاهرة البطلان شكلا وان يستمر تبعاً لذلك في اجراءات البيع الا انه متى كان امر البطلان من المسائل الخلافية كما هو الشأن بالنسبة لعدم اعلان اول دائن مسجل كان على هذا القاضي ان يعد دعوى الاستحقاق مرفوعة ويترتب عليها الايقاف طبقاً للقانون تاركاً امر البت في البطلان الى المحكمة المختصة

« وحيث انه من جهة المبلغ الواجب دفعه على ذمة المصروفات في حالة الحكم بعدم صحة دعوى الاستحقاق فان رافعي هذه الدعوى قد قاما بدفع ما قدر للغرض آنف الذكر وفقاً للأجراءات المرعية ولا ترى المحكمة وجها للاعتراض على ذلك

وحيث انه مما تقدم يكون ايقاف البيع بناء على رفع دعوى الاستحقاق الفرعية في محله ولذا يتعين تأييد قرار الايقاف بالنسبة لذلك (استئناف حضرة محمد بك مصطفى رجب وآخرين وحضر عنهم حضرة الاستاذ احمد رشدي افندي ضد نخنوخ عبيد الله فلتس وآخرين . وحضر عن الاول حضرة شاكر جريس افندي المحامي وعن الآخرين حضرة الاستاذ احمد علي بك نمرة ١٥ سنة ١٤٤٤ ق . دائرة حضرات عبيد الفتاح السيد بك وحين رفعت بك وسليمان السيد بك المستشارين)

« وحيث انه اذا حصلت المعارضة قبل صدور الحكم بنزع الملكية سواء كان حصولها في بجر الخمسة عشر يوماً التالية لاعلان التنبيه او بعد ذلك ولكن المعارض لم يتمسك بها قبل الحكم بنزع الملكية لكي ترتب عليها المحكمة ايقاف التنفيذ فان هذه الحالة لا يمكن عدّها الا بمثابة معارضة حاصلة بعد صدور الحكم بنزع الملكية لأنها لم تنتج ثمرتها القانونية في الوقت اللازم من حيث التأثير في سير التنفيذ بتقصير المعارض على الأقل

« وحيث ان المعارضة هنا لم يحصل التمسك بها امام المحكمة المختصة بنظرها بل جاء التمسك بها امام قاضي البيوع وقد سبق بيان ما يتعلق بمصير المعارضة بالنسبة لهذا التأخير سواء اخذ بالرأى الاول أو الثاني

« وحيث أنه من كل ما تقدم يكون قرار ايقاف البيع حتى يفصل في المعارضة في التنبيه في غير محله ويتعين الغاؤه

عن دعوى الاستحقاق

« وحيث ان القانون أجاز رفع دعوى الاستحقاق الفرعية وهي التي يترتب عليها ايقاف التنفيذ من أي انسان لغاية مرمى المزاد وقيدھا ببعض القيود الشكلية من جهة الاشخاص الذين ترفع عليهم (مادة ٥٩٥) والمبلغ الذي يقوم رافع الدعوى بدفعه بناء على ما يقدره كاتب المحكمة (مادة ٥٩٧)

« وحيث ان المستأنفين يعترضون على شكل الدعوى من جهة عدم رفعها على اول

قضاء المجلس الحسيني

٥٣

١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨

رد أحد أعضاء المجلس . جوازه . قرابته ليست من اسباب رده

المبادئ والقانونية

١ - من أصول القضاء امكان رد القاضى عن الحكم فقاضى المجلس الحسينى يمكن رده أيضاً ولكن فى الصور التى يبين فيها بكيفية جلية أنه لا يمكنه أن يحكم بلا تحيز

٢ - ليست القرابة من أسباب رد أحد أعضاء المجالس الحسينية لانها هيئات تفصل فى مسائل عائلية وأولى من يفصل فيها هم الواقفون على حقيقتها فى أعضاء العائلة

المجلس :

« حيث أن لرد القضاة عن الحكم اجراءات خاصة تعينت بالمواد ٣١٢ وما بعدها من قانون المرافعات وطالب الرد لم يتبع شيئاً منها فطلبه غير مقبول شكلاً

« حيث أنه حتى لو كان هذا الطلب مقبولا شكلاً فان سبب طلب الرد ينحصر فى وجود قرابة لم تعين درجتها بين حضرة عضو هذا المجلس وبين المستأنف عليها الست

شمس نور والقرابة ما كانت قط موجبة لرد أحد من أعضاء المجالس الحسينية التى هى هيئات تفصل فى مسائل عائلية وأول من يفصل فيها هم الواقفون على حقيقتها من أعضاء العائلة وقد كان قانون المجالس الحسينية الصادر فى ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ قاضياً بأن يكون بين أعضاء مجالس المديريات والمحافظات الحسينية أحد أعضاء العائلة ذات الشأن مما يؤكد أنه لا محل لرد أعضاء المجالس الحسينية لمجرد وجود قرابة بينهم وبين الخصوم واذن يكون طلب الرد غير وجيه .

« وحيث أن من أصول القضاء أمكان رد القاضى عن الحكم فقاضى المجلس الحسينى يمكن رده أيضاً ولكن فى الصور التى يبين فيها بكيفية جلية أنه لا يمكنه ان يحكم فى القضية بلا تحيز لغير الحق - وبما ان طالب الرد لم يدع شيئاً من ذلك بل على العكس هو يصرح بأنه لا يطعن فى ذمة حضرة العضو . فمن كل الوجوه يرى ان الطعن فى غير محله

(طعن الشيخ بدوى حسانين علوان ضد الست شمس نور بدوى رقم ٨٠ سنة ٢٧ - ٢٨ برئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز باشا فهمي وحضور حضرات اصحاب العزة والفضيلة مصطفى محمد بك ومحمد فهمي حسين بك المستشارين والشيخ سيد الشناوى العضو بالحكمة العليا الشرعية ومحمد حمدي الفلكي بك أعضاء

التعرض لهؤلاء الأولياء فأوجب أن لا تتدخل تلك المجالس في شأنهم إلا إذا وجد موجب صحيح للتدخل كما رتب لهم ضمانة أصيلة مقصودة هي أن لا يكون التدخل إلا إذا طلبت النيابة العمومية ذلك

« وحيث أن الواقع في المادة المنظورة الان هو كما يقول المستأنف من أن النيابة العمومية لم تطلب من المجلس الابتدائي سلب ولايته عن نيابة القاصرات وإنما طلبت فقط في كتابها المؤرخ ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٧ أن يعامله المجلس بنص الفقرتين الأخيرتين من المادة ٢٨ من قانون المجالس الحسبية وهما المشار إليهما فيما تقدم :

« وحيث أن المجلس الابتدائي - اذ حقق المادة ورأى أن الحالة تدعو لسلب الولاية سلباً تاماً وعدم الاقتصار على معاملة المستأنف بمقتضى الفقرتين الأخيرتين من المادة ٢٨ كان يجب عليه أن يطلب مرة أخرى من النيابة العمومية أن تبدى فيها رأيها النهائي ما دام رأيها الأول إنما أعلن عقب اطلاعها على الشكوى الابتدائية وحدها وقبل حصول أى تحقيق

» وبما أنه لم يفعل قهراره من جهة السلب التام للولاية غير صحيح .

« وحيث أن المستأنف عليها دفعت هذا الفهم مقدماً : (١) بأن ما رأته النيابة العامة لدى المجلس الابتدائي من السلب الجزئي يصرح للمجلس بالسلب الكلى و (٢) بأن النيابة على كل حال طلبت من المجلس العالي تأييد القرار فهي موافقة على السلب الكلى و (٣) بأن المجلس العالي له

٥٤

١٦ ديسمبر سنة ٩٢٨

سلب الولاية الشرعية . بطلب النيابة العامة .

المبدأ القانوني

المجالس الحسبية هي هيئة نصبها الشارع للمحافظة على أموال القصر وعديمي الأهلية ومهما يكن لدى القائمين بها من الميل لاداء الواجب نحو هؤلاء القصر ومن في حكمهم فلن يبلغوا من اداء هذا الواجب ما يبلغه العطف الفطرى المحبول عليه الآباء وغيرهم من الأولياء الشرعيين . ولذلك تخرج القانون كثيراً من التعرض لهؤلاء الأولياء فأوجب أن لا تتدخل تلك المجالس في شأنهم الا اذا وجد موجب صحيح للتدخل كما رتب لهم ضمانة أصيلة مقصودة هي أن لا يكون التدخل الا اذا طلبت النيابة العمومية ذلك

المجلس :

عن الامر الاول

« حيث ان المجالس الحسبية هي هيئة نصبها الشارع للمحافظة على أموال القصر وعديمي الاهلية ومهما يكن لدى القائمين بها من الميل لاداء الواجب نحو هؤلاء القصر ومن في حكمهم فلن يبلغوا من اداء هذا الواجب ما يبلغه العطف الفطرى المحبول عليه الآباء وغيرهم من الأولياء الشرعيين . ولذلك تخرج القانون كثيراً في

بمقتضى المادة (١٥) متى رفع اليه الأمر أن يتصرف بما يراه فله أن يسلب الولاية سلباً كلياً حتى ولم تطلب النيابة ذلك

« وحيث أن قرارات المجالس الحسبية وإن كان معظمها في الواقع خاصاً بأمور إدارية إلا أن منها قرارات لها صفة قضائية حقيقية وهي الماسة بحقوق مقررة لذويها من قبل الشارع كقرارات الحجر واستمرار الوصاية لما بعد الحادية والعشرين وعزل الأوصياء المختارين وسلب ولاية الأولياء الشرعيين إذا الحجر واستمرار الوصاية إلى ما بعد تلك السن ما سان بما لكل فرد من الحرية التامة في إدارة ماله والتصرف فيه بعد انتهاء طور القصر . وعزل الأوصياء المختارين وسلب ولاية الأولياء الشرعيين ما سان بحقوق مقررة لهؤلاء من قبل الشرع . ولذلك أجاز القانون لمن تمس حقه بتلك القرارات أن يستأنفها مستقلاً في استئنافه وفي مناضلته عن حقه غير تابع في هذا الاستئناف لأرادة أي سلطة من السلطات

« وحيث أن كون تلك القرارات في الصور المذكورة هي قرارات قضائية حقيقية يستلزم حتماً أن تنفذ المجالس فيها بأصول المرافعات العامة فلا يجوز أن يستصدرها غير ذي صفة كما لا يجوز أن يتجاوز المجلس فيها حدود الطلب ولا أن تقدم لأول مرة لدى الاستئناف ولا أن يقضى فيها الاستئناف من تلقاء نفسه .

« وبما أن النيابة العامة هي وحدها - بمقتضى المادة ٢٨ من قانون المجالس الحسبية - صاحبة الصفة في طلب سلب الولاية الشرعية فلا بد أن

تكون هي دون سواها التي تطلب هذا الطلب من مجلس أول درجة وبقدر طلبها فقط يكون الحكم . وليس لها أن تطلب لأول مرة لدى الدرجة الاستئنافية أزيد مما طلبته لدى المجلس الابتدائي . واذن فيكون دفع المستأنف عليها في هذا الصدد بما تقدم غير وجيه

« وحيث أنه وأن كان نص المادة (١٥)

يشبه أن يكون عاماً مطلقاً جاعلاً للمجلس العالي السلطة في إصدار أي قرار يراه في المادة المنظورة لديه ومنها القرار بسلب الولاية الشرعية إلا أن هذا التغير لا تحتله المبادئ القانونية العامة وكل ما قد يحتمل منه هي حرية المجلس في إصدار القرارات التي تدخل ضمن ما هو معروف في القانون العام بالاجراءات الوقتية فقط والاجراءات الوقتية بهذا المعنى فيما تنظره المجالس الحسبية واسعة المتناول فهي تشمل تعيين الأوصياء والقوام والوكلاء وعزلهم واستبدال غيرهم بهم ومراقبة ادارتهم ومحاسبتهم وبالجملة كل ما ليس ماساً بحق مقرر في الأصل لأحد . وضابط ذلك هي المواد التي متى قرر المجلس فيها أمراً كان استئناف قراره فيه من اختصاص وزارة الحفانية وخدها فمثل هذه القرارات إن رفعتها الوزارة للمجلس العالي وتبين من التحقيقات الخاصة بها أن هناك ما يستدعي اتخاذ اجراء مستعجل ولو لم يكن هو المرفوع أمره من الوزارة فالمجلس أن يقرر هذا الاجراء بحيث يكون له أن يعزل الوصي مثلاً وأن كان المرفوع لديه استئنافاً عن قرار باعتماد حساب وذلك متى تبين له أن الحساب غير صحيح وأن الوصي

يستحق العزل . ويكون له متى كان المرفوع لديه قرار برفض عزل وصى أن يعزله ثم يستبدل به غيره أو أن يبقيه ويضم له مشرفاً وأن كان الاستبدال أو ضم المشرف غير مرفوع أمره إليه « وحيث أن هذا الفهم مترتب من جهة على غموض النص في قول المادة ١٥ (متى رفع إليه الأمر بالطرق القانونية) مما يشعر بتقييد المجلس العالى بالنظر في الأمر المرفوع إليه فقط ثم إرادته بعد ذلك كل أنواع القرارات المحتمل أن تكون من اختصاص المجالس الحسبية مما يشعر باتساع مدى سلطة هذا المجلس وعدم تقييده بما رفع إليه أمره فقط . ومن جهة أخرى على مبادئ القانون العام التي لا محيص عن مراعاتها في التفسير كلما كان الأمر ماساً بحق مقرر وكان الفصل فيه هو فصلاً قضائياً حقيقياً . »

من الأمر التالى

« حيث أن القرار المستأنف قد أورد الأدلة الكافية على أن والدة المستأنف عليها قد باعت لها ولشقيقتها القاصرات أولاً ٦ ف ٨ ط بناحية ميت عساس بمقتضى عقد أثبت تاريخه

بمحكمة المنصورة المختلطة في ١٤ مايو سنة ١٩٢٢ بتمرة ٢٢٧٦ ثم منزلاً بالناحية المذكورة بمقتضى عقد آخر أثبت تاريخه أيضاً بالمحكمة المذكورة في ١٤ مايو سنة ١٩٢٢ بتمرة ٢٢٧٧ وجميع أسباب هذا القرار مما يتعلق بهذين البيعين أو بغيرهما مما تركت المتوفاه هي في محالها وهذا المجلس يعتمدها . » « وحيث أن المجلس بناء على كل ما تقدم في الكلام على الأمرين الأول والثانى يرى أولاً إلغاء القرار المستأنف فيما يتعلق بتعيين المستأنف عليها وصياً على شقيقتها القاصرات . وثانياً تعديل القرار المذكور فيما يتعلق بسلب الولاية وإن يحظر على المستأنف أن يجرى في المنزل وفي ٦ ف ٨ ط المذكورة أو في غيرها من أموال بناته القاصرات أدنى تصرف بدون تصريح من المجلس الحسبى وما يراه المجلس الآن لا يمنع المجلس الابتدائى من إعادة نظر القضية وسلب الولاية سلباً تاماً بعد أن تطلب النيابة العمومية ذلك وهذا في حالة ما إذا امتنع عما قد يأمره به المجلس من بيان أملاك القصر من ثابت ومنقول »

(استئناف الشيخ بدوى حسنين علوان ضد الست شمس نور بدوى رقم ٨٠ سنة ٢٧-١٢٨ برئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز باشا فهمي والهيئة السابقة)

قضية المحامي الكليّة

٥٥

محكمة مصر الابتدائية الأهلية

١٣ فبراير سنة ١٩٢٨

استئناف جناح . ميعاده . معارضة في رسوم .
ميعاد استئناف الحكم فيها .

القاعدة القانونية

نص المادتين ١٧٧، ١٧٨ من قانون تحقيق الجنايات بأن الاستئناف في مواد الجناح يرفع في ظرف عشرة أيام بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم . هو نص عام يشمل جميع الأحكام التي يصدرها القاضي الجزئي باعتباره قاضياً في مواد الجناح

ولما كان تقدير مصاريف دعوى الجنيحة هو مسألة فرعية لها تأخذ حكمها في الاجراءات . فالحكم الصادر من محكمة الجناح في الطعن في أمر تقدير المصاريف خاضع من حيث طرق الطعن فيه واجراءاته الى القواعد العامة بالنسبة للأحكام في الجناح عموماً .

المحكمة :

« حيث أنه بالاطلاع على أوراق القضية رقم ٨ سايرة خليفة سنة ١٩٢٣ . تبين منها ان المستأنف رفع جنحة مباشرة على المستأنف عليهم واتهمهم بالتزوير وقد حكم فيها بتاريخ ٣ مارس سنة ١٩٢٧ بالبراءة والزام المدعى (المستأنف)

بالمصاريف ثم استصدر المستأنف عليهم أمراً بتقدير اتعاب الخبراء والمحاماة - وأعلنوا هذا الأمر للمستأنف فعارض فيه وقضت محكمة أول درجة بتاريخ ١٤ يولييه سنة ١٩٢٧ برفض المعارضة وتأيد الأمر المعارض فيه فاستأنف المدعى هذا الحكم باعلان للمستأنف عليهم أعلن اليهم في ٢٥ أغسطس سنة ١٩٢٧

« وحيث ان المادة ١٧٧ ت - ج نصت على وجوب رفع الاستئناف بالنسبة للمتهم والمدعى المدني ووكيل النائب العمومي في عشرة أيام وإلا سقط الحق فيه وقضت المادة ١٧٨ ت - ج على ان الاستئناف يرفع بتقرير يكتب بقلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم بالنسبة لمن ذكروا قبل

« وحيث انه لا شك ان المصاريف المرفوعة بشأنها هذا الاستئناف لم تكن إلا من ملحقات الدعوى الأصلية فتأخذ حكمها في الاجراءات من حيث الاستئناف أو المعارضة وطرق ومواعيد ذلك لأنه لا يمكن التسليم أن يكون أصل الحق مقيداً في طريق استئنافه وميعاده

وغير ذلك بقيود لا تسرى على ما يتفرع من الطلب الأصلي كالمصاريف وغيرها وإذا فطريق الطعن بالنسبة للمصاريف هو نفس طريق الطعن بالنسبة للطلب الأصلي

« وحيث أنه مما يساعد على هذا التفسير

المراسيم التي استصدرتها السلطة التنفيذية أثناء تعطيله من ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ لغاية ١٠ يونيو سنة ١٩٢٦ باطلة لعدم استنادها على المادة ٤١ من الدستور الا أنه للمصلحة العامة قصر هذا البطلان على بعض مراسيم وردت في ملحق نمرة ٢ سنة ١٩٢٦. ومن بينها المراسيم بقوانين الانتخاب سنة ١٩٢٠

٣ - لا يسرى قانون نمرة ٢ سنة ١٩٢٦ على الماضي لعدم تضمنه اشارة الى ذلك وتطبيقاً للمادة ٢٧ من الدستور. فالبطلان المنصوص عليه فيه لا يلحق آثار عمليات الانتخاب التي تمت قبل صدوره

المحكمة :

« حيث أن المستشار يطالب وزارة الداخلية بأن ترد له مبلغ ١٥٠ جنيه قيمة التأمين الذي دفعه بخزينة مديرية الشرقية عندما رشح نفسه في انتخاب سنة ١٩٢٥ بدائرة منيا القمح وقد تصرفت المديرية في المبلغ المذكور بأن وزعته على الاعمال الخيرية تنفيذاً للمادة ٣١ من قانون الانتخاب الدستوري نمرة ٤ سنة ١٩٢٤ لأن المستشار لم يحز عشر الاصوات الصحيحة ويبنى طلبه هذا على سببين (الأول) أن قرارات لجنة الانتخاب ليست نهائية بل هي ابتدائية وللمجلس النواب من تلقاء نفسه أو بناء على طعن أحد الناخبين أو المرشحين إعادة النظر فيها وأن مجلس سنة ١٩٢٥ حل قبل نظر الطعن الذي كان في عزم المستشار تقديمه

ان نص المادتين - ١٧٧، ١٧٨ ت - ج سالفتي الذكر عام فيشمل جميع الأحكام التي تصدر من القاضى الجزئى باعتباره قاضياً لمواد الجنج وهذا ما رآه الشراح الفرنسيون وسارت عليه الأحكام الفرنسية في تفسير المادة ٢٠٣ ت - ج - فرنسي التي تقابل المادتين ١٧٧، ١٧٨ ت - ج - مصرى المذكورتين ولا تختلف عنهما في المعنى في شيء

(استئناف سامى افندى صليب ضد الفريد افندى صليب وآخرين رقم ٨ جنج ساير سنة ١٩٢٣. دائرة حضرة صاحب العزة مصطفى رشدى بك وحضور حضرات الياس حنين بك ومحمد توفيق درويش بك القاضيين وحسين احمد بك وكيل النيابة)

٥٦

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

٢٩ فبراير سنة ١٩٢٨

انتخاب . اختصاص اللجنة . مجلسا الشيوخ والنواب سلطتهما في الاشراف . القوانين المصادرة بمدخلهما قانون نمرة ٢ سنة ١٩٢٦ .

المبادئ القانونية

١ - الاصل في قرارات لجنة الانتخاب وأعمالها أن تكون نهائية الا اذا رأى أحد المجلسين أن في قراراتها وأعمالها مساس بصحة نيابة العضو المنتخب فيقضى بإبطال الانتخاب وخلو الدائرة . وبالبطلان في هذه الحالة في مصلحة المجلس ولا ينسحب على مصلحة من سواه . فقرارات اللجنة ابتدائية بالنسبة للمرشح المنتخب نهائية بالنسبة لباقي المرشحين .

٣ - قرر البرلمان في سنة ١٩٢٦ ان

« وحيث انه يستخلص من نص المادة ٦٨ الآفة الذكر ومن مدلولها أن هذه المادة وضعت لتحويل كل من مجلسي الشيوخ والنواب السلطة المطلقة في تحقيق صحة نيابة أعضائه أو عدم صحتها فكل منهما هو المرجع الأعلى للفصل في صحة النيابة وفي معرفة هل العضو الجالس في المجلس له حق التمتع بنيابته من عدمه وله بمقتضى ذلك الحق البحث في عملية القيد بمجدول الانتخاب وعملية الترشيح والأهلية وغيرها مما هو خارج عن اختصاص لجنة الانتخاب كما له أن يتناول بحثه أعمال لجنة الانتخاب وقراراتها فيؤيدها ويعدها أو يلغيها وله أن يحقق ويسمع شهوداً ويفصل في جميع الطلبات والمنازعات وفي صحة عملية الانتخاب وهذا قد يستلزم البحث في صحة الأصوات انما ذلك كله يشترط فيه أن يكون الغرض منه الوصول الى التحقق من صحة نيابة أعضاء المجلس أو عدم صحتها »

« وحيث انه من ذلك ومن الاطلاع على نص المادة ٥٦ ترى المحكمة ان الأصل في قرارات لجنة الانتخاب وأعمالها أن تكون نهائية الا اذا رأى أحد المجلسين أن في أعمالها وقراراتها ماساس بصحة نيابة العضو المنتخب فيقضى بطلان الانتخاب وخلو الدائرة والبطلان في هذه الحالة في مصلحة المجلس ولا ينسحب على مصلحة أحد سواه وبمعنى آخر فان قرارات لجنة الانتخاب تعتبر ابتدائية بالنسبة للمرشح المنتخب نهائية بالنسبة لباقي المرشحين »

« وحيث مما تقدم ترى المحكمة ان قرارات

(والثاني) أن القانون رقم ٢ سنة ١٩٢٦ أبطل مراسيم قوانين انتخاب سنة ١٩٢٥ بطلانا جوهرياً وأبطال معها نتائجها وآثارها ومن ضمن هذه النتائج استيلاء الوزارة على مبلغ التأمين

(عن السبب الاول)

« وحيث أنه لبحث السبب الأول يجب الرجوع الى قانون الانتخاب لمعرفة الاختصاص المعطى للجان الانتخاب وحقيقته ومدى السلطة المخولة لمجلس النواب من جهة الاشراف على عمليات الانتخاب وهذا يستدعي حتما الرجوع الى نص المادة ٥٦ التي تبين اختصاص لجنة الانتخاب والمادة ٦١ التي تبين حق مجلس النواب ومدى سلطته في الاشراف على عمليات الانتخاب وذلك كله لتفهم غرض الشارع من وضع هاتين المادتين . فالمادة ٥٦ تنص على ان لجنة الانتخاب تفصل في جميع المسائل المتعلقة بعملية الانتخاب وفي صحة اعطاء كل رأيه أو بطلانه وذلك مع عدم الأخلال بالاحكام الواردة في الباب الرابع . والمادة ٦٨ تنص على ان كل مجلس (الشيوخ والنواب) يختص وحده بالفصل في صحة نيابة أعضائه وهو المرجع الأعلى في ذلك الخ ولكل من المجلسين سماع الطالب وعلان الشهود اذا رأى محلا لذلك ويفصل المجلس في الطلبات والمنازعات فيعلن صحة عملية الانتخاب واسم المنتخب الذي يرى انتخابه جرى صحيحاً أو يقضى بطلان الانتخاب ويقرر خلو المحل »

يقضى به مجلس النواب ينسحب على جميع المرشحين في الدائرة وأنه قد يجوز أن يقضى مجلس النواب بالغاء انتخاب الدائرة من أساسه مما يترتب عليه الغاء أثره أيضاً كما هو لو شكلت لجنة الانتخاب تشكيلاً غير قانوني فإنه من المسلم به أن هناك استحالة لمعرفة هذه الأسباب إذ أن مجلس النواب المختص بذلك قد حل وليس للمحاكم أن تبحث فيما هو خارج عن اختصاصها احتراماً لمبدأ فصل السلطات وعلى ذلك تبقى عملية لجان الانتخاب في مكانها قائمة صحيحة وليس للمستأنف أن يبنى دعواه على مجرد فروض واحتمالات فالحقوق لا تثبت إلا بالدليل اليقين «

عن السبب الثاني

« حيث أن السلطة التنفيذية استصدرت مراسيم بقوانين كثيرة في مدة تعطيل البرلمان من ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ لغاية ١٠ يونيو سنة ١٩٢٦ واستندت في إصدار هذه المراسيم على المادة ٤١ من الدستور «

« وحيث أن البرلمان في سنة ١٩٢٦ رأى أن جميع هذه المراسيم باطلة لعدم استنادها حقيقة على المادة ٤١ المذكورة لضدورها مدة تعطيل البرلمان لا بين أدوار انعقاده «

« وحيث أنه رأى أيضاً أنه بين هذه القوانين ما لو أبطل لترتب عليه انقلاب هائل فيه ضرر كبير على المصالح العامة وحقوق الأفراد لا يصح تعريض البلاد له مثل قانون إنشاء محكمة

لجنة الانتخاب وأعمالها فيما يتعلق بالمستأنف الذي لم يحرز عشر الأصوات لا يمكن الطعن فيها وتحمل في طياتها لزاماً سقوط حق المستأنف في استرداد مبلغ التأمين يؤيد ذلك (أولاً) أن قانون الانتخاب خلو من النص على الجهة التي يمكن للمستأنف أن يطعن أمامها « بالنسبة له وفي مصلحته الشخصية « في قرارات وأعمال لجنة الانتخاب (وثانياً) لأن الاختصاص المعطى لمجلس النواب طبقاً للمادة ٦٨ خاص بصحة انتخاب أعضائه وعدم صحتها وما يستلزم ذلك من طرق البحث والاستقصاء ولا يمكن للشارع أن يقصد غير هذا والا لجاز للمستأنف أو من ينحون نحوه أن يطلب من المجلس البحث فيما إذا كان حائزاً لعشر الأصوات من عدمه وهذا فيه ما فيه من اضعافه على المجلس لوقت ثمين هو أحوج ما يكون لتبصيرته في عمل جليل «

« وحيث أنه أمام ذلك فلا محل للبحث فيما أثاره طرفي الخصوم في تفسير كلتي « الأصوات الصحيحة » الواردة في المادة ٣١ فسواء كانت الأصوات الصحيحة في ذاتها أو الأصوات التي أعطيت صحيحة وبشكل نظامي فإن المستأنف على كلتي الحالتين لا يستفيد من ذلك شيئاً هذا فضلاً عن أنه بالرجوع إلى النص الفرنسي نجد أن الشارع يعبر عنها بـ "Voix régulièrement omises" أي بالأصوات التي أعطيت بطريقة صحيحة «

على أنه مع الفرض بأن قرارات لجان الانتخابات قرارات ابتدائية وإن البطلان الذي

هذا القول بتقرير لجنة الشؤون الدستورية الخاص بهذا القانون حيث جاء في البند الثاني من تقرير اللجنة ان حكم هذا البطلان يسرى على نتائج المراسيم بقوانين المينة بالكشف المرافق لهذا مما كان خاصاً بالانتخابات اولى يطبق للآن او تضمن نصوصاً تسرى على أحكام انتهائية بحقوق مكتسبة »

« وحيث ان الذى يفهم من ذلك أنها لا تسرى على الماضى لأن القوانين لا تسرى الا على ما يقع من تاريخ نفاذها أما اذا أريد سريانها على الماضى فلا بد من نص صريح كما تقضى بذلك المادة ٢٧ من الدستور وقد خلا قانون سنة ١٩٢٦ من أى لفظ يشير الى سريان البطلان على الماضى »

« وحيث انه مما يؤيد ذلك وجود القوانين التى لم تطبق فى الكشف المذكور مع قوانين الانتخاب فتلك القوانين ليس لها آثار فى الماضى لعدم تطبيقها ومما يزيد هذه الحقيقة تأييداً ما أشارت به اللجنة الدستورية من استصدار قانون العفو الشامل عن الجرائم التى تكون قد وقعت بمناسبة تنفيذ المراسيم بقوانين التى رؤى سريان حكم البطلان على نتائجها وقد صدر فعلاً قانون نمر ٣ سنة ١٩٢٦ بالعفو الشامل عن كل ما ارتكب بين ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ و ٣ ابريل سنة ١٩٢٦ من الجرائم المنصوص عليها فى قوانين التجمهر والاجتماعات والانتخابات فلو كان البطلان سارياً على الماضى لما كان هناك من داع لاصدار قانون العفو ولكن صدور هذا

أسيوط الاستثنائية فلذلك عمل على التوفيق بين احترام الدستور وبين الوقاية من هذا الانقلاب فيما يختص بالمراسيم التى تؤدى اليه بأن قصر بطلان المراسيم المذكورة على منفعة الدستور وبجعلها فى حكم الصحيحة بالنسبة لنتائجها لمنفعة المصالح العامة وحقوق الافراد وهذا البطلان كان يستلزم حتماً الغاء جميع القوانين الا أن الشارع وجد ان ضرراً كبيراً يتسبب عن الغاء بعضها فقرر بقاء هذا البعض معمولاً به والغاء الباقي الذى لا يحصل من الغائه ضرر ولذلك صدر القانون نمر ٢ سنة ١٩٢٦ الذى نص فى مادته الأولى على ما يأتى (المراسيم بقوانين التى صدرت منذ حل مجلس النواب فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ الى تاريخ انعقاد البرلمان فى ١٠ يونيه سنة ١٩٢٦ ولم تكن واردة فى ملحق هذا القانون تعتبر فى حكم الصحيحة ما لم يقرر أحد المجلسين عدم الموافقة عليها فاذا قرر ذلك بطل العمل بها فى المستقبل »

« وحيث ان المراسيم بقوانين انتخاب سنة ١٩٢٥ واردة بالكشف المذكور وبتطبيق القواعد والمبادئ السابق ذكرها عليها يتضح أنها ألغيت بقانون سنة ١٩٢٥ وبطل العمل بها وقبل الغائها اعتبرت باطلة بطلاناً أصلياً فى منفعة الدستور ولكنها تعتبر فى حكم الصحيحة فى منفعة المصالح العامة وحقوق الافراد »

« وحيث أن المستأنف يقول ان قانون سنة ١٩٢٦ أبطل قوانين الانتخاب بطلاناً جوهرياً وأبطل نتائجها فى الماضى معها ويؤيد

القانون يدل على اعتبار النتائج في الماضي في حكم الصحيحة ومع ذلك فإن البطلان هو كما قدمنا في منفعة الدستور لا في منفعة المصالح العامة وحقوق الافراد»

« وحيث لذلك تكون آثار الانتخاب في سنة ١٩٢٥ معتبرة في حكم الصحيحة ومن ضمنها ضياع التأمين على المستأنف لعدم جازته عشر الاصوات »

(استئناف احمد رشدي افندي المحامي وحضر عنه حضرة الاستاذ صليب بك سامي ضد وزارة الداخلية وحضر عنها حضرة محمود افندي صابر العقادى مندوبها نمرة ٧٥٩ سنة ١٩٢٧ — رئاسة حضرة صاحب العزة محمد درويش بك وعضوية حضرات حبيب فهمي بك ومحمد محمود بك القاضيين)

٥٧

محكمة مصر الابتدائية الأهلية

٢٨ مارس سنة ١٩٢٨

- ١ . تبديد . سقوط الدعوى العمومية .
- ٢ . حجز . سقوط الحكم النيابي .

المبادئ القانونية

١ - لا تبدأ مدة سقوط الدعوى العمومية في جريمة التبديد إلا من الوقت الذي يتحقق فيه عجز المتهم عن تقديم الأشياء

٢ - مقرر علماً وعملاً ان سقوط الحكم النيابي لعدم تنفيذه في المدة القانونية لا يترتب عليه بطلان الاجراءات السابقة عليه كالحجز . لأن هذه الاجراءات لا تسقط إلا باقطاع المرافعة .

المحكمة :

« حيث أن الحاضر عن التهمة دفع أولاً بسقوط الدعوى العمومية لأن الحجز توقع بتاريخ ١٧ فبراير سنة ١٩٢٣ والتحقيق عن تهمة التبديد لم يحصل إلا في ١١ أغسطس سنة ١٩٢٦

« وحيث أن مدة سقوط الدعوى العمومية لا يبدأ في جريمة التبديد من وقت تسليم الأشياء المحجوز عليها بل من الوقت الذي يتحقق فيه عجز المتهم عن تقديم هذه الأشياء فيجب رفض هذا الدفع

« وحيث أنه دفع ثانياً بسقوط الحجز لأن الحكم النيابي الصادر بثبितه غايياً سقط لعدم تنفيذه في مدة الستة أشهر المقررة قانوناً

« وحيث أنه من المقرر علماً والمأخوذ به عملاً ان سقوط الحكم النيابي لعدم تنفيذه في المهلة القانونية لا يترتب عليه بطلان الاجراءات السابقة عليه لأن هذه الاجراءات لا تسقط قانوناً إلا باقطاع المرافعة أو بتركها مدة ثلاث السنوات المنصوص عليها في القانون ولذا يعتبر الحجز قائماً وكذلك عريضة الدعوى (انظر تعليقات دالوز في المرافعات صحيفة ٦١٨ فقرة ٨٢ و ٨٣ وما بعدها)

« وحيث أنه لذلك يجب رفض هذا الدفع أيضاً

« وحيث ان التهمة ثابتة على التهمة من اعترافها في التحقيقات وعقابها ينطبق على المادة ٢٩٦ و ٢٩٧ عقوبات إلا أن المحكمة ترى من

سرقوا بقرة وتاجها وحجارة محجوز عليها قضائياً لصالح اسماعيل حسين الدرع وذلك بطريق الاكراه بأن أخذوا المواشى بالقوة من محمد محمد ابو باشه الحارس ومن عبد الفتاح حسن العسيلي وضربهما المتهم على وجههما ومطلوب معاقبته بالمادة ٢٧١ من قانون العقوبات . وبعد سماع الايضاحات التي رأينا لزوم طلبها من النيابة والمتهم والمدعى بالحق المدني

« حيث أن وقائع الدعوى تلخص في أن المحضر قصد الى منزل قيل أنه للمتهم لايقاع حجز تنفيذى فوجد ثلاثة مواشى قال أنه حجزها وأنه عين عليها حارساً . ثم غادر المنزل قاصداً التوجه الى منزل أخى المتهم لايقاع حجز آخر فأدركه المتهم وأفهمه أن المنزل الذى حجز فيه على المواشى لم يكن ملكه وإنما لآخر فلم يعبأ بقوله فلما أراد الحارس اخراج المواشى منعه المتهم وهربها . ولم يكتب المحضر محضر حجز باعتباره في محضر التحقيق معللاً ذلك بأنه رأى أن يكتب محضراً واحداً بالحجزين الموقعين على منزلى المتهم وأخيه فأجل الكتابة حتى ينتهى من عمله بالمنزل الثانى . وعلى ذلك يكون محضر الحجز الذى قدمه المدعى المدنى حاصلًا بعد وقوع الحادثة الجنائية ولذلك أثبت فيه المحضر امتناع الحارس من قبول الحراسة نظراً لحصول التبيد

« ومن حيث أن الحجز لا يثبت قانوناً الا بمحضر شامل للاجراءات التى اتخذت لمعرفة ما اذا كانت مطابقة للقانون من عدمه ويوقع على ذلك المحضر شاهدان والحارس والمدعى اذا كان حاضراً وأهمية هذا المحضر عظيمة بحيث اذا سقط

ظروف الدعوى وحالة المتهم وإهمال الحاجز في تنفيذ حكمه الغيابى حتى سقط ما يدعى الى إيقاف تنفيذ الحكم

(قضية النيابة العمومية ضد يلية رزق نمره ١٣٦٧ استئناف سنة ١٩٢٨ رئاسة حضرة صاحب العزة يوسف فهمى بك وحضور حضرتى جمال الدين اباطه بك وحسن مراد بك القاضيين وحسين احمد افندى وكيل النيابة)

٥٨

محكمة مصر الابتدائية الأهلية

قرار احالة

٩ ابريل سنة ١٩٢٨

حجز . عدم تحرير محضر .
سلطة القاضى الجنائى .

القاعدة القانونية

١ . ذهبت المحاكم الفرنسية خلافاً لرأى بعض الشراح الى أنه ليس للقاضى الجنائى أن يبحث فيما اذا كانت اجراءات الحجز وقعت صحيحة وليس له أن يقدر النتائج المترتبة مدنياً على ذلك الحجز ولكنها تشترط أن يقع الحجز طبقاً للأوضاع القانونية

٢ . اذا لم يعمل بالحجز محضر فلا يجوز المحكمة :

بعد الاطلاع على التقرير المقدم من النيابة العمومية في قضية الجناية رقم ٢١٨ سنة ١٩٢٨ مركز شين القناطر و ١٠٩ كلى سنة ١٩٢٨ وعلى أوراق القضية المذكورة المشتملة اتهام سالم عرب بركات وعمره ٣٢ سنة وصناعته فلاح ومقيم بعرب العليقات مع آخرين مجهولين

٥٩

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

٢٤ ابريل سنة ١٩٢٨

حكر ، تقديره . يزداد وينقص بنسبة الزيادة في

قيمة الارض . قواعد مختلفة

المبدأ القانوني

ان القاعدة المنطقية التي تتفق مع المبادئ
القانونية والقواعد الشرعية هي وجوب المحافظة
على النسبة بين مقدار الحكر في وقت انشائه
وثن الارض في ذلك الوقت بحيث اذا زادت
قيمة الارض أو قصت زاد الحكر أو نقص تبعاً
لهذه الزيادة وبمقدارها
الحكمة :

« من حيث أن ما ذهب اليه الدفاع عن
المدعى عليها من عدم جواز زيادة الحكر عملاً
بمذهب الامام مالك لم يكن بالراجع بل الراجع
رأى معظم الفقهاء وغيره في أن الحكر يتغير
بالنقصان والزيادة بحسب الزمان والمكان
(مادة ٣٣٦ من قانون العدل والأنصاف
للمرحوم قدرى باشا)

« ومن حيث أن من المبادئ الشرعية
المقررة أن القول للمحتكر في أن ما يدفعه أجرة
المثل وعلى الناظر اثبات الزيادة بالبرهان
(مادة ٣٤٠ من قانون العدل والأنصاف)

« ومن حيث أن المدعى عليها مسئلة مبدئياً

شئ من البيانات اللازمة كان الحجز ملغى فمن
باب أولى اذا لم يحجر المحضر أصلاً وما أصدق
قول المرحوم أبي هيف بك في ذلك « ان تحرير
المحضر هو نفس توقيع الحجز » (فقرة ٣٤٨ من
كتاب التنفيذ) ذلك أن محضر الحجز هو المبين
لكيفية ايقاعه ولا اعتراض المدين ولتعيين الحارس
واثبات قبوله وهو المرجع اذ ارفع الأمر الى القضاء
اما بطلب الغاء الحجز أو بطلب تعويض اذ اوقع
الحجز على غير مال المدين رغماً من اعتراضه
« ومن حيث ان المحاكم الفرنسية خلافاً
لرأى بعض الشراح ذهبت الى أنه ليس للقاضي
الجنائي أن يبحث فيما اذا كانت اجراءات الحجز
وقعت صحيحة وليس له أن يقدر النتائج المترتبة
مدنياً على ذلك الحجز ولكنها تشترط مع ذلك
أن يقع الحجز طبقاً للاوضاع القانونية (جارسون
نبذة ١٤٣ على المادة ٤٠٠)

على أن الأمر في هذه القضية بعيد عن
الخلاف لأن الحجز لم يثبت أصلاً بمحضر فلا
حجز ولا اختلاس أشياء محجوز عليها
« ومن حيث ان الحاجز تصالح مع المدين
وهو المتهم

« ومن حيث أنه ان صح فصل ظرف
الإكراه عن السرقة بعد سقوطها ليكون جريمة
ضرب فأن واقعة الضرب نفسها لم تثبت لأن
الحارس وزميله قررا صراحة بمحضر للضبط أنه
لم يحصل ضرب مطلقاً

(قضية النيابة العمومية ضد سالم غريب بركات
وآخرين رقم ٢١٨ سنة ١٩٢٨ . اصدر الحكم حضرة
صاحب العزة كامل وصفي ابو الذهب قاضي الإحالة)

بالزيادة بدليل انها قبل الآن قد قبلت رفع الحكر من نصف جنيه تقريباً الى ستة جنيهات ثم انها قبلت من باب الاحتياط الآن الزيادة الى ٨٦٢ ملياً و ١٥٥ جنيهها بسبب زيادة ثمن الارض وتقدير المدعى عليها لها في الوقت الحاضر بمبلغ ستة آلاف جنيه بينما كانت في وقت التحكير أو ما يقرب منه أقل من مائتي جنيه

« ومن حيث أنه لهذا ترى المحكمة البحث فيما يجب اتباعه من القواعد لقبول زيادة الحكر على قاعدة معقولة تتماشى مع المبادئ القانونية والاقتصادية

« ومن حيث أنه سلف الإشارة الى أن ما وضعته وزارة الاوقاف من القواعد لم يرتكز على أساس قانوني أو اقتصادي صحيح بل بني على مجرد حلول جزاء فيه تختلف نظر واضعها وليان ذلك تفصيلاً نقول

كانت الوزارة فيما مضى تكتفي بلميين ونصف ملهم للحكر السنوي لكل ما قيمته جنيه مصرى واحد ولكنها في منشورها العام رقم ٦٧ المؤرخ في ١١ سبتمبر سنة ١٩٢١ جعلت الحكر كل ريع الارض

ثم عدلت عن ذلك في منشورها العام رقم ٧٦ المؤرخ في ١٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٢ فجعلت أجرة الارض حرة تسعة في المائة من ثمنها والحكر ثلاثة في المائة من ثمنها ثم عدلت في مذكرتها رقمي ٥٣٣ و ٥٧٣ سنة ١٩٢٥ المرفوعتين الى مجلسها الأعلى واقترحت جعل أجرة الارض حرة ستة في المائة وحكرها السنوي ثلث الستة في المائة المذكورة

وأخيراً قرر مجلس الاوقاف الأعلى في ١٢ يناير سنة ١٩٢٦ عدم قبول اقتراح الوزارة المذكور والعدول عن كافة القواعد السابق اقتراحها ونائب لجنة برئاسة وكيل الوزارة وعضوية بعض الاقتصاديين والشرعيين لوضع قواعد زيادة الحكر التي تراها وهذه اللجنة قدمت تقريرها وأخذت به الوزارة وهي في دعوها الحالية تريد تطبيق القاعدة التي رأتها اللجنة المذكورة وهي أنه تقدر قيمة ثمن الارض المحكورة باعتبارها أرضاً حرة خالية بما عليها من المباني أو الغراس وباعتبار ما تساويه وقت التقدير ويحتسب لها ريع خمسة في المائة من قيمة ما تقدر به ويكون ثلث هذا الريع هو قيمة الحكر السنوي

« ومن حيث أنه يتعين لمعرفة مبلغ هذه القاعدة من الاعتدال والحكمة الوقوف على رأى اللجنة في تقديرها المشار اليها

« ومن حيث أن أساس هذا التقدير على حسب رأى اللجنة أن القانون المدني في المادة ١١ منه عرف الملكية بأنها هي الحق للمالك في الانتفاع بما يملكه والتصرف فيه بطريقة مطلقة ويكون بها للمالك الحق في جميع ثمرات ما يملكه سواء كانت طبيعية أو عارضية وفي كافة ما هو تابع له - وأنه يؤخذ من هذا التعريف أن حق الملكية يتكون من ثلاثة عناصر أولاً حق الاستعمال ثانياً حق الانتفاع ثالثاً حق التصرف ولما كان حق الحكر الذي يقرره المالك على العين يعطى للمحتكر حسب طبيعته وحسب

فيها صقع الارض والرغبة فيها بالزيادة أو النقص
عن القدر المتقدم ذكره

« ومن حيث أن المحكمة مع تقديرها أعمال
اللجنة في ذاتها وتصويب رأيها فيما ذهبت إليه
من المبادئ إلا أنها ترى أن اللجنة بتحديداتها
الثلاث والثلاثين على الوجه الذي أشارت به لم تتركز
على أى قاعدة اقتصادية أو قانونية بل جاء تقديرها
بهذا التحديد جزائياً أيضاً ولا يمكن الاعتداد به
ما دام غير مبني على وجه قانوني يقتضيه .

« ومن حيث أن القواعد السابقة كانت
أبعد عن دائرة الصواب لأن بعضها كان جزائياً
والبعض الآخر كان يجعل الحكر بمقدار ربع
الارض حرة وهو خطأ بين للأسباب التي
شعرت بها اللجنة وذكرت في تقريرها

« ومن حيث أن القواعد الشرعية الثابتة
تقصي بأنه على كل حال لا تقبل زيادة الحكر
إلا إذا زادت قيمة الارض زيادة فاحشة من
نفسها لكثرة رغبات الناس في الصقع ولا
يحتسب في هذه الزيادة ما كان منها بسبب
العماره والأبنية التي أقامها المحتكر (مادة ٣٣٧ من
قانون العدل والانصاف)

« ومن حيث أنه لا نزاع في أن الظاهر
من الاوراق ومذكرة المدعى عليها أن قيمة
الارض زادت زيادة كبيرة على النسبة المبينة
على الأقل في مذكرة المدعى عليها

« ومن حيث أن القاعدة المنطقية التي
تتفق مع المبادئ القانونية والقواعد الشرعية هي
وجوب المحافظة على النسبة بين مقدار الحكر في
وقت انشائه وثن الأرض في ذلك الوقت

ما عرفه فضيله رئيس المحكمة الشرعية العليا
حق البقاء والقرار على الارض المحكورة مادام
يدفع المحتكر أجره المثل فهو في نظر اللجنة بمثابة
أعطاء المالك حق الانتفاع بالعين مادام يدفع
أجرة المثل وهذا الحق يكاد يكون أبدياً لأن
المحتكر لا يضمن عادة على المالك بدفع الحكر
خشية من زوال حقه وهدم مبانيه التي يكون قد
صرف عليها مصاريف باهظة تفوق ثمن الارض
وزيادة - وفوق ذلك فإن اعطاء الحكر يحرم
صاحب الرقبة نهائياً من حق استعمالها لمصلحته
ولم يبق له بعدما تقدم الا حق التصرف في
العين وهذا الحق معيب - وهذه العيوب لها
تأثيرها من الوجهة الاقتصادية فانه لا يمكن
التصرف في العين المحكورة عادة الا لصاحب
المنفعة ومن النادر أن يقدم شخص على شراء
عين محكورة لانه لا فائدة له من هذا الشراء
إلا إذا أخذ قيمة الحكر وهي مما لا يطمع فيه
لمن يريد الاستغلال وترى اللجنة للاعتبارات
السالفة الذكر تقدير حق مالك الرقبة بالثالث
وحق صاحب المنفعة بالثلثين من قيمة الارض
حرة خالية من البناء - وأنه تبين للجنة أن
احتساب ربع الارض بواقع تسعة في المائة من
ثمنها لا يتفق مع الحالة الاقتصادية في القطر
المصري الآن لأن رؤوس الاموال المستثمرة
في العقارات لا يمكن أن تعطى تسعة في المائة
بل عادة تكون خمسة في المائة او ستة لهذا رأت
اللجنة احتسابها بواقع خمسة في المائة ولا يعادل
عن هذه القاعدة الا في أحوال استثنائية تقضى

متعم للحكم في دعوى الموضوع كما قضت بذلك المادة ١١٦ مرافعات، فاذا صدر الحكم حضورياً فان الأمر يعتبر من هذه الوجهة بمثابة الحكم نفسه فلا تسرى عليه ميعاد الستة أشهر المسقطه للأحكام والأوامر الغيائية المحكمة :

« حيث ان الحاضر عن المعارضين دفع بطلان الأمر الصادر الى المعارض ضده لمضى أكثر من ستة شهور عليه من غير تنفيذ من تاريخ صدوره معتبراً انه صدر في غيبة المعارضين وطلب الحكم ببطلانه واعتباره كأن لم يكن لهذا السبب طبقاً لنص المادة (٣٤٤) مرافعات .

« وحيث أن هذا الدفع في غير محله ويتعين رفضه لأن الحكم في الدعوى الأصلية الذي انبني عليه أمر التقدير المعارض فيه صدر حضورياً بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩٢٣ وأمر التقدير المشار اليه انما هو ملحق وجزء متم للحكم المذكور كما قضت بذلك المادة (١١٦) مرافعات فهو من هذه الوجهة يعتبر بمثابة الحكم نفسه أى حضورياً - واذن لا تسرى عليه ميعاد الستة شهور المسقطه للأحكام والأوامر الغيائية - أما ما اجازه القانون بالمادة (١١٧) مرافعات من المعارضة في مثل الأمر موضوع الدعوى فمنشؤه تمكن الصادر ضده من المنازعة في أساس التقدير أوتي مقداره لعدم بيان ذلك في نفس الحكم .

(قضية حاتم ائندى يوسف وآخرين ضد ساباتالامير افتدى الخير نمرة ٢٧٤ سنة ١٩٢٩ كلى . رئاسة حضرة صاحب العزة حسن زكى محمد بك وحضور حضرتى سالى البارأتى بك ومحمد خليل فهمى بك القاضيين)

بحيث اذا زادت قيمة ثمن الارض أو نقصت زاد الحكر أو نقص تبعاً لهذه الزيادة وبمقدارها وبعبارة أخرى أنه اذا زادت قيمة الارض بمقدار الضعف زيادة ناشئة من الرغبة في الارض لذاتها استوجب ذلك زيادة الحكر ضعفاً ايضاً وهكذا بنسبة الزيادة وكذلك الحال في حالة النقص

« ومن حيث أن هذه القاعدة لا تأتى بها المحكمة جزافاً بل تبيتها على أن الحكر انما تقدرت قيمته وقت انشائه باتفاق الطرفين المتعاقدين في ظروف يجب مراعاتها وقت التقدير وأخصها قيمة الأرض وما يمكن أن ينشأ عنها من الغلة ولا شك أنه في حالة زيادة ثمن الارض أو نقصانه يجب أن يكون الحكر متمشياً مع قيمة الارض زيادة ونقصاناً

« ومن حيث أن هذا هو المعنى المقصود شرعاً من أن الحكر يزيد بمراعاة الزمان والمكان

(قضية وزارة الاوقاف ضد الست كاملة هانم شريف نمرة ٤٢ سنة ١٩٢٨ كلى رئاسة حضرة صاحب العزة عبد السلام بك كساب وعضوية حضرتى الياس بك حنين ومحمد توفيق بك درويش القاضيين)

٦٠

محكمة الاسكندرية الابتدائية الأهلية

١٦ يناير سنة ١٩٢٨

أمر تقدير . عدم تنفيذه . في ظرف ستة شهور .

القاعدة القانونية

الأمر بتقدير اتعاب الخير هو ملحق وجزء

وعند تحرير محضر المخالفة تسمى باسم المدعو على بحيرى حسنين وأقيمت الدعوى على هذا الأخير وحكم عليه غيائياً بالادانة ولما أعلن بالحكم دفع الغرامة وقدرها ٢٠ قرشاً
« وحيث أن هذه الوقائع ثابتة من أقوال الشهود واعتراف المتهم

» وحيث انه يتعين البحث فيما اذا كان ما حصل من المتهم يعد تزويراً فى أوراق رسمية ينطبق على المادتين ١٧٩ و ١٨٠ عقوبات أم لا
« وحيث انه من المجمع عليه علماً وقضاء بأنه لا عقاب على المتهم فيما ذكره مخالفنا للحقيقة ودون فى محاضر التحقيق سواء أمام البوليس أو أمام النيابة (جرسون شرحاً على قانون العقوبات جزء أول ص ٣٢٧ رقم ٥٢٨ - والمراجع الاخرى المذكورة بنفس النبعة)

» وحيث أنه مع ذلك اذا تسمى المتهم باسم آخر بمحاضر التحقيق فإنه يجب التفرقة بين حالتين الاولى اذا تسمى باسم شخص خيالى لا وجود له فلا عقاب لانتفاء الضرر ولأن المتهم انما ذكر ذلك فراراً من التهمة الحالة الثانية اذا تسمى باسم آخر موجود فالواقعة تزوير لتحقيق الضرر الادبى والمادى لمن تسمى باسمه

« وحيث انه ثابت أن المتهم تسمى فى الواقعتين المنسوبتين اليه باسمى شخصين موجودين فالواقعة تزوير فى أوراق رسمية منطبق على المادتين ١٧٩ و ١٨٠ عقوبات (انظر جرسون جزء أول نبذة ٥٣٣ و ٥٣١ ص ٣٣٧ والمراجع الاخرى)
(قضية النيابة العمومية ضد عبد الحميد هلال مصطفى نمرة ١١٦ سنة ١٩٢٨ اصدر الحكم حضرة صاحب العزة خليل عفت ثابت بك القاضى)

٦١

محكمة اسكندرية الاهلية

قرار احالة

٢٠ يناير سنة ١٩٢٨

تزوير . انتحال شخصية الغير .

الميرأ القانولى

انتحال شخصية الغير فى محضر التحقيق الموجه الى المتهم يكون جريمة التزوير فى أوراق رسمية اذا كان هذا الغير شخصاً موجوداً لتوفر ركن الضرر . فاذا كان شخصاً خيالياً فلا جريمة لانتفاء الضرر ولأن المتهم انما يذكر ذلك فراراً من التهمة

المحكمة :

« حيث انه ثابت أن المتهم عبد الحميد هلالى ضبط بتاريخ ١٧ سبتمبر سنة ١٩٢٦ بدائرة قسم الرمل يعرض للبيع حيوانات من ذوات الأصداغ (أم الخلول) بدون رخصة ونظراً لأن بيع هذه الحيوانات ممنوع ، فساقه مفتش صحة قسم الرمل للمكتب وأعدم ما كان معه ثم أمر العامل المختص بتحرير محضر مخالفة ضده ولما سئل عن اسمه تسمى باسم شخص آخر وهو المدعو على عبد العال ورفعت الدعوى ضد هذا الأخير وحكم عليه غيائياً بالغرامة ولما عارض حكم بالغاء الحكم الغيابى وبراءة المتهم على عبد العال مما نسب اليه

» وحيث انه ثابت ايضاً أن المتهم المذكور ضبط بدائرة قسم الجمرى فى مخالفة مشابهة للأولى

٦٢

محكمة الاسكندرية الابتدائية الأهلية

١٧ مارس سنة ١٩٢٨

مواد مخدرة . احراز . افعال متعددة .

القاعدة القانونية

من المقرر قانوناً ان الأفعال المتعددة التي ترتكب تنفيذاً لقصد جنائي واحد تعتبر جريمة واحدة يعاقب عليها بعقوبة واحدة وإن كان كل منها يكون جريمة مستقلة بمفرده.

المحكمة :

« حيث ان الحاضر عن المتهم دفع بعدم جواز نظر الدعوى بالنسبة لتهمة احراز الأفيون لسبق الحكم فيها نهائياً بالعقوبة على المتهم من محكمة العطارين بتاريخ ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٢٧ وتأييد هذا الحكم استئنافاً في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢٧

« وحيث ان الثابت من التحقيقات وأقوال الشهود ان المتهم في يوم ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٢٧ ضبط محرراً لقطعتي أفيون وحشيش بالاسكندرية بينما كان متوجهاً في سيارة لكفر الدوار فطلب المحقق بناء على ذلك تفتيش منزله بكفر غنيم التابع لمركز شبراخيت فضبط به في اليوم التالي قطعة أفيون أخرى - فاعتبرت النيابة المتهم مرتكباً لجريمتين منفصلتين ورفعت الدعوى العمومية عليه من أجلهما أمام محكمة العطارين عن تهمة احرازه الأفيون والحشيش المضبوط

معه بالاسكندرية وأيضاً أمام محكمة شبراخيت عن تهمة احرازه قطعة الأفيون المضبوطة بمنزله وطلبت عقابه عن كل جريمة منهما - وقد صدر حكم محكمة العطارين في القضية رقم ٨٥١ رمل سنة ١٩٢٧ بجبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وتأييد هذا الحكم استئنافاً بتاريخ ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢٧ كما صدر ايضاً الحكم المستأنف موضوع الدعوى الحالية من محكمة شبراخيت بجبس المتهم ستة أشهر .

« وحيث أنه من المقرر قانوناً ان من يرتكب عدة أفعال وإن كان كل منها يكون جريمة مستقلة بمفرده فأنها تعتبر جريمة واحدة يعاقب عليها بعقوبة واحدة ما دام انه ارتكبها تنفيذاً لقصد جنائي واحد لأن اتحاد القصد فيها يوجب توحيد العقوبة » راجع مختصر جازو على قانون العقوبات الفرنسي ص ٧٢ طبعة سنة ١٩٠٣ »

« وحيث أنه يتضح مما سبق بيانه عن الوقائع ان القصد الجنائي واحد لدى المتهم سواء فيما أحرزه من المواد المخدرة شخصياً بالاسكندرية أو بمنزله بكفر غنيم وإذا يجب الحكم عليه بعقوبة واحدة عن هذين الفعلين المكونين للجريمة تعتبر واحدة

« وحيث أنه ثابت من قضية اللجنة رقم ٨٥١ رمل سنة ١٩٢٧ المشار إليها ان المتهم سبق الحكم عليه بالعقوبة ابتدائياً وتأييد هذا الحكم استئنافاً بتاريخ ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢٧ عن تهمة احرازه المواد المخدرة المضبوطة معه

الوقف ولو كان فيها غبن لأنه لا بطلان بغير نص المحكمة :

« حيث أن المدعين طلبا بعريضة التعديل المؤرخة ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٧ الحكم أولاً بتعيين حارس قضائي على أعيان الوقف - ثانياً تسليم الأعيان المؤجرة والميئنة بالعريضة للمدعى الأول لديرها بالاشتراك مع المدعى عليها الثانية - ثالثاً - بطلان عقود الإيجار الصادرة من المدعى عليها الثانية للأول »

« وحيث أن المدعى عليها الثانية دفعت فرعياً بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لأن قيمتها من نصاب المحكمة الجزئية بما أن الإيجار السنوى لا يبلغ قيمته أكثر من ٢٥٠ جنيهاً »

« وحيث أن المدعين رداً على هذا الدفع بأنه لم يبدأ إلا بعد أن قدم الخبير تقريره »

« وحيث أن الرأي الراجح هو أن عدم الاختصاص بالنسبة لقيمة الدعوى فيه ماس بالنظام العام وبذا يتعين إبداءه قبل ما عداه من أوجه الدفع وقبل إبداء طلبات متعلقة بأصل الدعوى » انظر كتاب أبو هيف بك نبذة ٥٦٠ في المرافعات المدنية والتجارية »

« وحيث أنه تبين من الإطلاع على أوراق القضية أن المدعى عليها الثانية لم تحفظ لنفسها الحق في الدفع بعدم الاختصاص إلا بمجلسة ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٧ بعد تأجيل القضية مراراً وصدور حكم تمهيدى بتعيين خبير فيها »

« وحيث أنه من ذلك يكون الدفع الفرعى

بالاسكندرية وإذا فلا يجوز محاكمته مرة أخرى عن احرازه المواد المخدرة التي ضبطت بمنزله بكفر غنيم لسريان الحكم التهاثي المذكور على هذه التهمة الأخيرة واكتسابه بالنسبة إليها قوة الشيء المحكوم فيه ولذا يكون الدفع بعدم جواز نظر الدعوى في محله ويتعين قبوله وبرائة المتهم من تهمة احراز الأفيون عملاً بنص المادة ١٧٤ تحقيق الجنايات » راجع شرح جرائم لولان على تحقيق الجنايات المصرى الجزء الثانى ص ٢٦٥ الفقرة الأخيرة من البند ١٠٢٤ وكذلك البند ١٠٢٥ »

(قضية النيابة العمومية ضد اسماعيل اسماعيل محمد نمرة ٣٤٦٧ استئناف . سنة ١٩٢٨ رئاسة حضرة صاحب العزة حسن زكى محمد بك وحضور حضرة سائى بارأتى بك ومحمد فهمى خليل بك القاضيين وعبد الطيف طلعت بك وكيل النيابة)

٦٣

محكمة طنطا الابتدائية الأهلية

١٩ مارس سنة ١٩٢٨

اجارة الوقف . غبن فاحش . لا بطلان . تطبيقاً لقواعد القانون المدنى

المبدأ القانونى

انه وأن كان علماء الشريعة الاسلام رأوا انه اذا أجز المتولى على الوقف اعيانه بغبن فاحش فألاجارة فاسدة الا أن القانون المدنى لم ينص على بطلان عقود الاجارة لسبب الغبن مع علمه بأن اجارة الوقف لها أحكام خاصة فى الشريعة الاسلامية فلذلك تعتبر صحيحة عقود تأجير أعيان

غير مقبول ويتعين رفضه واختصاص المحكمة بنظر الدعوى»

« وحيث أن المدعى عليه الأول دفع بعدم جواز سماع دعوى الحراسة ودفعت الثانية الدعوى بأنه لا يوجد خطر من بقاء الأتليان الموقوفة تحت يدها »

« وحيث أنه تبين من الاطلاع على أوراق القضية بأن المدعين سبق ان رفعوا دعوى حراسة امام هذه المحكمة وبنيا السبب على وجود الخطر فحكم برفضها بتاريخ ١١ ابريل سنة ١٩٢٧ لانه لا يوجد خطر من بقاء الاطيان تحت المدعى عليهما لأنهما مليتان »

« وحيث أنه لم يوجد اختلاف في سبب الدعوى الثانية والموضوع واحد واذن يتعين الحكم بعدم جواز سماع دعوى الحراسة لسابقة الفصل فيها »

« وحيث أنه بالنسبة لطلب تسليم الاعيان المؤجرة فإن الثابت من عقد الايجار المقدم من المدعى عليه الأول المؤرخ ٢٦ مايو سنة ١٩٢٥ بأن هذا الاخير استأجر ١٠ ف و ٩ ط بزممام المحلة الكبرى من المدعى عليها الثانية بصفتها ناظرة على وقف المرحوم العشري ابو ليلى لمدة سنتين ابتداءً من أول نوفمبر سنة ١٩٢٥ وانتهائهما أكتوبر سنة ١٩٢٧ »

« وحيث أنه من المقرر قانوناً أن الأيجار ينتهي بانقضاء المدة المتفق عليها ولا احتياج للتبنيه بتسليم العين المؤجرة وفضلاً عن ذلك فإن المدعى بصفته ناظراً منضماً للمدعى عليها الثانية قد طلب

بعريضته الافتتاحية المؤرخة ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٦ تسليم الاطيان المؤجرة وهذا يستفاد منه عدم الرغبة في تحديد الايجار عن سنة ١٩٢٨ الزراعية »

« وحيث أن المدعى عليهما أنكرا صدور عقد ايجار عن سنة ١٩٢٨ الزراعية »

« وحيث أنه مما تقدم يتعين الحكم بتسليم الاطيان المؤجرة وقدرها ١٠ ف و ٩ ط المينة بعقد الايجار المؤرخ ٢٦ مايو سنة ١٩٢٥ »

« وحيث أنه بالنسبة لطلب بطلان عقود الايجار الصادرة من المدعى عليها الثانية للمدعى عليه الاول بسبب الغبن الفاحش في التأجير فيجب البحث فيما اذا كانت النصوص الشرعية في أجارة الوقف تأخذ بها المحاكم الأهلية ام لا » « وحيث أن علماء الشريعة الاسلامية قالوا انه اذا أجر المتولى على الوقف بغبن فاحش يتجاوز الخمس نقصاً في أجرة المثل فلا يجارة فاسدة (تراجع مادة ٢٧٩ من قانون العبدل والانصاف »

« وحيث أن القانون المدني لم يأخذ بنظرية بطلان العقود بسبب الغبن الفاحش بدليل أنه لم يبطل بيع عقار القصر اذا كان هناك غبن فاحش بل اعطى للبائع الحق في تكملة الثمن في حالة بيع عقار القصر » مادة ٣٣٦ مدني »

« وحيث أن الشارع المصري نص في المادة ٢٨ من لائحة ترتيب المحاكم بوجوب العمل في جميع الدعاوى بمقتضى نصوص القانون أو بمقتضى

الاورام واللوائح الخصوصية الجارى العمل بها
وقت نشر القانون بشرط ان تكون احكامها
غير مخالفة لنص القانون »

« وحيث أنه مع علم الشارع بأن أجارة
الوقف لها أحكام خاصة في الشريعة الاسلامية
فأنه مع ذلك لم ينوه عنها ولم يأمر باتباعها وهذا
دليل على رغبة أن أحكام الاجارة الواردة في
القانون تسرى على أجارة الوقف كما تسرى على
أجارة الملك »

« وحيث أن القانون المدنى لم ينص على
بطلان عقود الایجار بسبب الغبن الفاحش وقد
أخذت بهذا الرأي محكمة الاستئناف العليا بحكمها
المنشور بمجلة الحقوق السنة السابعة والعشرين
(١٩١٢) صحيفة ١٦٤ وجرانمولان مدنى جزء
أول فى الغبن الفاحش »

« وحيث أنه فضلاً عن ذلك فإنه ما دام
أن القانون المدنى لم ينص على بطلان عقود
الایجار بسبب الغبن الفاحش ومن القواعد المقررة
انه لا بطلان بدون نص فاذن يتعين رفض طلب
بطلان عقد الایجار المؤرخ ٢٦ مايو سنة ١٩٢٥ »

(قضية رضوان محمد ابولية وآخرين وحضر عنهما
حضرة الاستاذ عمر عمر افندى ضد محمد على الشرقاوى
واخرى وحضرا عنهما حضرتنا الاستاذان محمود افندى
عيسوى عن الاول ومحمد نجيب محمد افندى عن الثانية.
رئاسة حضرة موافى بك علام وحضور حضرتى ابراهيم
كامل بك ومحمد سالم النحاس بك القاضيين)

٦٤

محكمة طنطا الابتدائية الأهلية

١٢٠ أكتوبر سنة ١٩٢٨

كفالة . لدين تجارى . عقد مدنى . اثباته بالقواعد
المدنية لا التجارية

المبدأ القانونى

ان عقد الضمان مدنى بطبيعة لا يتغير نوعه
سواء كان الدين مدنياً أم تجارياً وسواء كان
المتعاقدون تجاراً أم غير تجار حتى لو كان الضامن
متضامناً مع المدين فى سداد الدين . والمحكمة
فى ذلك هى أن أساس الأعمال التجارية الربح
والمنفعة فى حين أن الضمان عمل خيرى
المحكمة :

« حيث أن المستأنف عليه الأول رفع
هذه الدعوى قبل المستأنف عليه الثانى والمستأنف
طالباً الزامها الأول بصفته مدنياً والثانى ضامناً
متضامناً بأن يدفع له مبلغ ٢٠ / ١٨٢٢٢ قرشا
مرتكباً فى اثبات دعواه قبل الضامن المذكور
على شهادة الشهود وتحليفه اليمين الحاسمة

« وحيث أن محكمة أول درجة اصدرت
الحكم المستأنف القاضى بإحالة الدعوى الى
التحقيق لاثبات هذا الضمان بالينة وبنت حكمها
على أن الخصوم من التجار كما أن الضمان مترتب
عن دين تجارى

« وحيث أنه من المبادئ القانونية الثابتة

٦٥

محكمة الزقازيق الابتدائية الأهلية

٦ فبراير سنة ١٢٩٨

جنحة مباشرة. ارسال الاوراق للنيابة. قبل الجلسة
بثلاثة أيام. عدم مراعاة ذلك. حضور المدعى المدني.
يسقط البطلان

المبدأ القانوني

لم تنص المادة ٥٢ لتحقيق جنایات التي
تكلف المدعى المدني بارسال أوراق دعواه
المباشرة الى النيابة العامة قبل الجلسة بثلاثة أيام
على البطلان في حالة عدم مراعاة ذلك.

وفي حضور المدعى المدني بالجلسة ما يسقط
حقه في التمسك بالبطلان ان كان له حق فيه.
طبقاً للمادة ١٣٨. مرافعات

المحكمة :

« حيث أن محامي التهم عبد الحميد
محمد المالكى دفع بعدم قبول الدعوى المباشرة
المرفوعة ضد موكله شكلاً وعدم جواز نظر
الدعويين المدنية والعمومية بالنسبة له لأن
عريضة الدعوى لم ترسل للنيابة قبل انعقاد الجلسة
بثلاثة أيام كنص المادة ٥٢ جنایات

« ومن حيث أن محامي المدعى المدني طلب
رفض هذا الدفع لأن المادة المذكورة لم تنص
على البطلان

« ومن حيث أنه بالاطلاع على أوراق
القضية تبين ان المدعى المدني أعلن عبد الحميد
محمد المالكى مباشرة بتاريخ ٣٠ أكتوبر سنة

التي أقرها علماء القانون وصار عليها القضاء ان
عقد الضمان مدنى بطبيعته لا يتغير نوعه سواء كان
الدين مدنياً أم تجارياً وسواء كان المتعاقدون
تجاراً أم غير تجار حتى لو كان الضامن متضامناً
مع المدين في سداد الدين والمحكمة في ذلك هي
أن أساس الأعمال التجارية الربح والمنفعة في حين
أن الضمان عمل خيري "Acte de bienfaisance"
ملزم للضامن بلا مقابل وبغير عوض (يراجع
مطول بودرى جزء ١٤ نمرة ١١٩٧ وأوبرى
ورو جزء سادس صحيفة ٢١٥ والحكم الصادر
من المحكمة المختلطة في ١٠ يونية سنة ١٩١٤
ومنشور بمجلة القضاء والتشريع سنة ٢٦ صحيفة
٤١٣)

« وحيث أنه فضلاً عما تقدم فإن المستأنف
عليه الأول قدم مشروع اتفاق خاص بهذا
الضمان غير موقع عليه الأمر الذى يدل على أن
نية الطرفين كانت متجهة الى جعل التعاقد كتابة
« وحيث أن الدين المراد اثبات الضمان
عنه تزيد قيمته عن النصاب الجائز اثباته بالينة
في العقود المدنية ولذا يكون الحكم التمهيدى
المستأنف في غير محله ويتعين الغاؤه

(قضية احمد افندى مصطفى الشبقي ضد حافظ
افندى سليمان العزبي وآخر نمرة ٢٠٠ سنة ١٩٢٨
استئناف . رئاسة حضرة صاحب العزة حسين صادق
رشيد بك وكيل المحكمة وعضوية حضرة محمد حسنى
بك وزكى يعقوب بك القاضيين)

١٩٢٧ بجلسة ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٧ المحددة لنظر القضية بالنسبة للتهمتين المقدمتين من النيابة أى قبل الجلسة ستة أيام إلا أنه قدم الأوراق للمحكمة مباشرة يوم الجلسة

« ومن حيث ان المادة ٥٢ جنابات نصت على أن للمدعى بالحقوق المدنية فى مواد المخالفات والجنح أن يرفع دعواه الى المحكمة المختصة بهامع تكليف خصمه مباشرة بالحضور أمامها بشرط أن يرسل أوراقه الى النيابة قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام

« ومن حيث أنه وان كانت المادة المذكورة تشترط إرسال أوراق الدعوى المباشرة الى النيابة العمومية قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام إلا أنها لم تنص على البطلان عند مخالفة هذا الشرط » ومن حيث أنه من المبادئ المسلم بها أن بنص قانون تحقيق الجنابات يجب أن يسد من أحكام قانون المرافعات فيجب اذاً اعتبار حضور الشخص الذى كلف بالحضور مزيلاً لما اشتملت عليه تلك الورقة من البطلان ومسقط لحق الدفع به طبقاً للمادة ١٣٨ مرافعات وعلى ذلك اذا حضر المتهم وكان عدم توفر الشروط القانونية فى التكليف بالحضور بمحرف بمحقوق الدفاع اجحافاً يئنا يجب على المحكمة أن تعطى للمتهم ميئاداً كافياً لتحضير دفاعه (راجع دوهلتس ١٨٥ والنقض ٣ مارس سنة ١٩٠٠ المجموعة نمرة ٢ صحيفة ٣)

« ومن حيث أنه فى هذه الدعوى فان المتهم المذكور أعلن قبل الجلسة ستة أيام فليس

له أن يتضرر أما كون الأوراق لم ترسل للنيابة قبل الجلسة بثلاثة أيام فلا ضرر عليه من ذلك خصوصاً وان النيابة لم تبد أى اعتراض ولها أن تطلب التأجيل لتحضير الدعوى ولكن ليس لها أن تطلب رفض الدعوى شكلاً (لجنة المراقبة ١٩٠٨ نوته ٣٠٨)

« ومن حيث مما تقدم ولما جاء بأسباب الحكم المستأنف يكون الدفع فى غير محله (قضية النيابة العمومية وآخر ضد مصطفى محمد المالكى وآخر نمرة ١٥٠٨ استئناف سنة ١٩٢٨ برئاسة محمود على سرور بك وحضور حضرتى كامل بارأتى افتدى وعبد الفتاح حسين افتدى الناضيين وحضور احمد زكى افتدى مساعد النيابة)

٦٦

محكمة الزقازيق

٣٠ ابريل سنة ١٩٢٨

ازالة حد. مادة ٣١٣ عقوبات. الحد غير معترف به ولم تحصل ازالته جميعه . لا عقاب

المبادئ الأساسية

١ - لا بد لكى تصبح الحدود فى حماية قانون العقوبات من أن تكون موضوعة باتفاق الملاك المتجاورين او بأمر الجهات المختصة
٢ - ان العقاب يقتضى المادة ٣١٣ عقوبات انما هو على الازالة بتمامها التى يترتب عليها ضياع معالم الحد
المحكمة :

« من حيث ان المتهم قرر على لسان محاميه ان الحد المقول بهدمه لم يكن ثابتاً ولم يكن

« ومن حيث انه مما تقدم يكون ما وقع من المتهم لا عقاب عليه ويكون الحكم المستأنف في غير محله ويتعين الغاؤه وبراءته مما نسب اليه عملاً بالمادة ١٧٢ »

(قضية النيابة العمومية ضد حسن نعيم، نمرة ١٣٢٤ استئناف سنة ١٩٢٨ . رئاسه محمود على مرور بك رئيس المحكمة والمهية السابقة)

٦٧

محكمة الزقازيق

٩ مايو سنة ١٩٢٨

محكم مختلطة . اختصا بها . دماوى وضع اليد . عن عقار تسلم تنفيذاً لحكم مرسى مزاد صادر منها . ولو كان الخصوم وطنيين :

المبدأ القانوني

من المأخوذ به عملاً أمام المحاكم الاهلية والمختلطة والمتفق عليه علماً انه اذا صدر حكم مرسى مزاد من المحاكم المختلطة ونفذه أحد محضريها فان دعوى وضع اليد التي ترفع بطلب اعادة يد من رفعت يده تنفيذاً لذلك الحكم تكون من اختصاص المحاكم المختلطة ولو كان جميع الخصوم وطنيين المحكمة :

« من حيث أنه من المقرر قانوناً ان طالب البيع يبقى ضامناً للراسى عليه المزاد مادفعه من الثمن عند استحقاق الغير للعين المبيعة ولا عبء بكون الأجنبي داخلاً في الخصومة من عدمه (راجع حكم محكمة الاستئناف الأهلية في ٧ نوفمبر سنة ٩٢٦ محاماة ٢ صحيفة ١٠٤)

معترفاً به وانه رفع دعوى مذية أمام محكمة هيا لفصل الحد وقدم شهادة رسمية مؤرخة ٢٩ ابريل سنة ٩٢٨ تفيد ذلك »

« ومن حيث انه بالاطلاع على أوراق هذه القضية لم يثبت ان هذا الحد وضع باقة للملاك المتجاورين ولا بأمر من الجهات المختصة ولا ظهر مايدل على رضا المجاورين عنه ولا بد من أحد هذه الامور لا اعتبار هذه العلامات أنها مجعولة حداً بين الملاك المختلفين لتكون في حماية قانون العقوبات (انظر تعليقات دالوز على المادة - ٤٥٦ فرنسي نبذة ٧٣ وما بعدها وحكم محكمة أسبوط بهيئة استئنافية في ١٥ مارس سنة ٩٢٠ مجع سنة ٩٢١ صحيفة نمرة ٧١) بل بالعكس من ذلك فانه قد ظهر عدم الاعتراف بها بدليل رفع الدعوى المنوه عنها بالشهادة المقدمة »

« ومن حيث انه فضلاً عن ذلك فقد تبين من أقوال محمد على مصطفى شيخ العزبة الذي عمل المعاينة أن الحد محروث من الوسط وبقاى من الجهتين الغربية والبحرية »

« ومن حيث ان العقاب بمقتضى المادة ٣١٣ عقوبات انما هو على الازالة بتمامها التي يترتب عليها ضياع معالم الحد ولا تضيغ المعالم اذا كان للحد بقية ثابتة » انظر تعليقات دالوز على المادة

٤٥٦ فرنسي المقابلة للمادة ٣١٣ عقوبات أهلى صحيفة ٩١١ نمرة ٨٤ وجارو طبعة ثانية جزء ٦ صحيفة ٤٠٦ نبذة ٢٧٥٠ وحكم كفر الزيات ٢ مارس سنة ١٩١٥ مجع ١٩١٥ عدد ١٠٢ صحيفة ١٦٦ »

المرافعات للمرحوم أبو هيف بك جزء أول صحيفة
٢٤٦ نوتة ٢٨٣ طبعة ثانية وحاشيه نمرة ١ في
الصحيفة المذكورة

« ومن حيث أنه مما تقدم يكون الدفع
الفرعى في محله ويتعين قبوله والقضاء بالحكم
المستأنف وعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر
الدعوى

(قضية محمد أفندي فريد حسن وحضر عنه الاستاذ
خيرى أفندي السيد ضد عبد العظيم ابراهيم محمد سالم
وآخرين . وحضر عنهم حضرة محمد أفندي ربيع الحامى
نمرة ٢ استئناف سنة ١٩٢٨ . رئاسة حضرة محمود على
سرور بك رئيس المحكمة والهيئة السابقة)

٦٨

محكمة بنى سويف

٢١ ابريل سنة ١٩٢٨

جريمة . افعال . تأدية اعمال . منزلية . لاجريمة .
المادتين ٣١٥ و ٣١٨ عقوبات

المبادئ القانونية

- ١ - لا تقع جريمة الحريق باهمال
المنصوص عليها في المادة ٣١٥ عقوبات اذا
كان الاهمال المنسوب الى المتهم قد وقع أثناء
عمل له علاقة بالحالة المعيشية المشتركة بين
الزوجين أو الأقارب أو أثناء اداء خدمة المالك
ان كان المهمل زوجاً أو قريباً أو خادماً أو
وكيلاً . فاذا كان الاهمال واقعاً من أحدهم وهو
يعمل عملاً خاصاً به لا علاقة له بالمعيشة العائلية
المشتركة فيجب تطبيق المادة ٣١٥ المذكورة
- ٢ - القول بمسئولية كل من عدا مالك

« ومن حيث أنه من المأخوذ به عملاً أمام
المحاكم الأهلية والمختلطة والمتفق عليه علماً أنه اذا
صدر حكم مرمى مزاد من المحاكم المختلطة ونفذه
احد المحضرين المحكمة المختلطة ثم رفعت دعاوى
وضع يد (بطلب اعادة يد من نزعت منه المدين
التي حصل التنفيذ عليها أو بطلب منع تعرض
من نفذ الحكم ضده) كانت تلك الدعاوى
بجميع أنواعها من اختصاص المحاكم المختلطة ولو
كان جميع الخصوم من رعايا الحكومة المحلية
لأن الاحكام التي تصدر في دعاوى وضع اليد
تؤثر في التنفيذ الذى عمل بمفرقة المحضر المختلط
صححة وبطلاناً وقد يترتب عليها انتزاع يد من نفذ
الحكم من العين التي استلمها بموجب الحكم
الصادر من المحكمة المختلطة وليس من المقبول عقلاً
أن تختص هيئة قضائية غير هيئة المحكمة المختلطة
بابطال الاجراءات التنفيذية الحاصلة طبقاً لحكم
صادر من المحاكم المختلطة ويتأكد وجوب
الحكم باختصاص المحاكم المختلطة لما يلاحظ بأن
الحكم الذى سيصدر من المحكمة التي تنظر دعوى
وضع اليد سيؤثر في عملية توزيع ثمن العين التي
رسا مزادها على المشتري لأن المشتري اذا
صادف تعرضاً منعه من التنفيذ سيرجع على طالب
البيع ويمتنع من توزيع الثمن الذى أودعه بمخزينة
المحكمة ثمناً للعين التي رسا مزادها عليه (راجع
حكم محكمة الاستئناف المختلطة بدواثرها الجمعية
بتاريخ ٢٣ مايو سنة ١٩٢٥ محاماة السنة الخامسة
صحيفة ٧١٠ - استئناف المحكمة المختلطة ١٣ يناير
سنة ١٩٢١ جازيته ١١ صحيفة ٩٥ - وكتاب

« وبما أن رأى النيابة صحيح لو أن الحريق حصل عمداً والمطلوب تطبيق المادة ٢١٨ عقوبات فإن القريب أو الزوج أو الخادم قد قصد الاضرار بصاحب المنزل أما والحريق حصل بسبب اهمال فلا عقاب ما دام الاهمال وقع أثناء عمل له علاقة بالحالة المعيشية المشتركة بين الزوجين أو الأقارب أو أثناء اداء خدمة المالك ان كان المهمل خادماً أو وكيلاً أما ان كان الاهمال واقفاً من أحدهم وهو يعمل عملاً خاصاً به لا علاقة له بالمعيشة العائلية المشتركة بين الزوجين أو الأقارب ولا بخدمة صاحب المنزل فيجب تطبيق المادة ٣١٥ المذكورة (راجع تعليق جارسون على المادة ٤٥٨ عقوبات فرنسارى صحيفة ٣٢٨ نمرة ٩ ونمرة ١٠ ونمرة ١١ » وبما أن تسخين الماء الذى تسبب عنه الاهمال ما كان خاصاً بالتهمة وهى كانت تؤدى واجباً عائلياً فقد اصبحت المحكمة الابتدائية فى حكمها ويتمين تأييده

(قضية النيابة العمومية ضد خضرة بنت عويس نمرة ١٢٠٣ استئناف سنة ٩٢٨ . رئاسة خضرة عثمان يوسف بك رئيس المحكمة وعضوية حضرتى احمد محمود اقتدى ومحمد نصر الدين زغلول اقتدى القاضيين ومحمود اقتدى نصر عضو النيابة)

٦٩

محكمة اسبوط

٤ يناير سنة ١٩٢٨

حائط فاصل بين ملكين . جواز تملكه بوضع اليد .
حائط مشترك . حقوق الجارين وواجباتهما

المبادئ والقانونية :

١ . ليس فى القانون المصرى نص يقابل

العقار أو المنقول عن الحريق الذى يقع فيه بسببه بدون تفرقة بين ما اذا كان مقبلاً فيه أو غير مقبلاً . ليس صحيحاً الا فى جرائم الحريق عمداً وفى حيز تطبيق المادة ٢١٨ عقوبات المحكمة :

« بما أن النيابة العمومية استأنفت الحكم لأن المنزل الذى حصل فيه الحريق بسبب اهمال التهمة مملوك لغيرها والمادة ٣١٥ تنطبق على كل حريق ناشئ بسبب اهمال غير المالك » وبما أن التهمة معترقة بأن المنزل ملك للمجنى عليه ودفعت التهمة بأنها أوقدت النار لتسخن ماء فعلقت النار بالسقف

« وبما أنها زوجة المجنى عليه ومقيمة معه فى ذلك المنزل وأوقدت النار للقيام بعمل تقتضيه المعيشة العائلية وهو تسخين الماء وكان ذلك العمل لمصلحة زوجها

« وبما أنه فى هذا الظرف يمكن اعتبار ان التهمة قد قامت باشغال النار لتسخين الماء بأمر من زوجها فيلزم أن تكون مثل الزوج نفسه الذى أراد القانون حمايته من اهمال الغير واهمال الجيران فلا عقاب عليها أن هى اهملت فى استعمال النار فاحترق منزل زوجها

« وبما أن النيابة تذهب فى رأيها أنه لا يعنى من العقوبة بمقتضى المادة ٣١٥ عقوبات الا مالك العقار أو المنقول الذى احترق ولا فرق لديها بين أن يكون التسبب فى الاهمال مقبلاً أو غير مقبلاً فى المنزل مع ذلك المالك وسواء أكان قريباً أو زوجاً أو خادماً أو وكيلاً

هذه الحائط على المشاع ويعترضون لذلك على طلب الإزالة»

« وحيث أنه يجب الفصل اذن فيما اذا كان الحائط موضوع النزاع مملوكة للمستأنف بالانفراد او مشتركة بين الفريقين »

« وحيث أن المستأنف عليهم يتمسكون بوضع اليد المدة الطويلة المكتسبة للملكية وهو ما يقتضى الحال البحث فيه ايضاً لمعرفة ما اذا كانت الحائط الفاصلة بين عقارين قابلة للتملك بهذه الوسيلة على فرض أن أحد الجارين هو الذى بناها فوق أرضه وانفق عليها من ماله الخاص »

« وحيث أن القانون المصرى قرر كل التقدير فى النصوص المتعلقة بالحوائط الفاصلة بين العقارات ولم يحدد القانون الفرنسى الذى وضع لذلك مواد متعددة قررت حقوق الجيران وواجباتهم والظاهر ان الشارع المصرى لاحظ ان للعوائد دخلاً كبيراً فى هذا الموضوع فلم يتصد لها بأحكام قد تكون متناقضة مع ما عليه الحال فى البلاد وخيراً فعل فمن أحكام القانون الفرنسى أن للجار أرغام جاره على الاشتراك فى الحائط الفاصلة (مادة ٦٦٤) ولكن المادة ٣٨ من القانون المصرى نصت على انه « ليس للجار أن يجبر جاره على إقامة حائط على حدود ملكه ولا على أن يعطيه جزءاً من حائط أو من الارض التى عليها الحائط » وهذا النص يتفق مع ما قرره أحكام الشريعة الاسلامية فقد جاء فى المادة ٦٩ من مرشد الخيران ما يأتى :- « لا يجوز للجار ان يجبر جاره على إقامة حائط او غيره على حدود

المادة ٦٦٤ مدنى فرنسى التى تقرر حق الجار فى أرغام جاره على الاشتراك فى الحائط الفاصلة بين ملكيهما .

٢ . تنص المادة ٣٨ من القانون المدنى الأهل - وهى تحتوى كل حكم القانون فى هذا الموضوع - على أنه ليس للمالك الحائط ان يهدمه لمجرد ارادته اذا كان ذلك يترتب عليه حصول ضرر للجار المستر ملكه بالحائط ما لم يكن هدمه بناء على باعث قوى . ومبنى هذا النص هو نظرية عدم اساءة استعمال الحق *Alors du droit* لمجرد أرضاء الرغبة فى الاضرار بالغير .

٣ . انفراد شخص بملكية حائط وحق جاره فى منعه قانوناً من هدمه إلا اذا وجدت لذلك ضرورة ملجئة لا يمنعان هذا الجار من تملك الحائط على الشيوع بمضى المدة اذا وضع يده عليها من جهته المدة القانونية المكتسبة للملكية . وذلك تطبيق لأحكام القانون الفرنسى وقواعد العدل والقواعد العامة التى تميز التملك بوضع اليد . نظراً لقصور القانون المصرى عن ايراد احكاماً رافية فى الموضوع .

٤ . تصير الحائط بتملك الجار لها بوضع اليد مشتركة بين الفريقين فى الجزء الذى تستر فيه هذه الحائط منازل الجار واضع اليد

المحكمة

« حيث ان المستأنف يطالب بأزالة الحائط بناء على انها مملوكة له دون المستأنف عليهم وهم ينازعونه فى هذا الادعاء ويتمسكون بأنهم يملكون

ملكه ولا على أن يعطيه جزءاً من حائط أو الأرض القائم عليها الحائط » الا أن المادة (٣٨) ذاتها حوت فقرة ثانية نصها « ومع ذلك ليس لمالك الحائط أن يهدمه لمجرد ارادته اذا كان ذلك يترتب عليه حصول ضرر للجار المستر ملكه بحائط ما لم يكن هدمه بناء على باعث قوى » وحيث أنه يؤخذ مما تقدم انه اذا كان القانون الفرنسى قد أرغم الجار على أن يشترك معه جاره في ملكية الحائط الفاصلة تقادياً من إقامة حائط مستقلة فإن ما يقابل ذلك في القانون المصرى عدم إمكان هدم الحائط الساترة للجار اذا كان يترتب على الهدم ضرر لهذا الجار الا اذا كان هناك سبب قوى يدعو لذلك ولا شك أن هذا النص مبناه نظرية عدم اساءة استعمال الحق 'abus de droit' لمجرد أرضاء الرغبة في الاضرار بالغير (راجع كتاب الالتزامات تأليف عبد السلام زهنى بك جزء ٢ صحيفة ١٠٠)

« وحيث أن افراد شخص بملكية حائط وحق جاره في منعه قانوناً من هدمها إلا اذا كان هناك ضرورة محتمة لذلك لا يتمتعان هذا الجار من تملك الحائط على الشيوع بمضى المدة اذا وضع يده عليها من جهة المدة القانونية المكسبة للملكية وما ذلك الا لأن المادة ٣٨ من القانون المدنى جاءت غير وافية بطبيعة الحال ولذا كان من القضاء ان رجع لاحكام القانون الفرنسى وقواعد العدل (استئناف مختلط ٣ يناير سنة ١٩٠٠ مجموعة التشريع والقضاء ١٢ صفحة ٦١ والسنطة الجزئية ٣١ يناير سنة ١٩٠٦ الحقوق ٢١ صفحة

(٧٦) وكذا الى القواعد العامة التى تجبىز التملك بوضع اليد (حكم السنطة السابق الاشارة اليه واستئناف مختلط أول يونيه سنة ١٩٢٢ مجموعة التشريع والقضاء ٣٤ صفحة ٤٤٣ و ١٠ ابريل سنة ١٩٠٤ المجموعة ذاتها ٣٦ صفحة ٣٠٨) بل أن من أحكام القضاء ما ذهب الى أن حق الجار في منع جاره عن هدم جدار بلا باعث لا يتنافى مع حق صاحب هذا الجدار فى أرغامه على عدم الانتفاع به انتفاعاً يؤدي الى التمسك بوضع اليد وذلك بالزامه قضاء بأقامة حائط مستقلة (استئناف مختلط ٢٩ يناير سنة ١٩٢٥ مجموعة التشريع والقضاء ٣٧ صفحة ٢٠٠)

« وحيث أنه ما دام في حيز الامكان تملك الحائط بمضى المدة فقد وجب إذن معرفة ما اذا كان المستأنف عليهم قد وضعوا اليد المدة الطويلة بشروطها القانونية طبقاً للمادة ٧٦ من القانون المدنى » وحيث أنه ثابت من التحقيق الذى باشرته محكمة أول درجة وأخذت به فى حكمها أن المستأنف عليهم قد وضعوا اليد بصفتهم مالكين للحائط من جهة منازلهم فوق الخمس عشرة سنة وهى المدة الطويلة المكسبة للملكية بشروطها القانونية وقد بنى البعض منهم فوقها وليس أدل على ذلك ظهوراً من نية التملك »

« وحيث انه لذلك تكون الحائط مشتركة بين الفريقين فى الجزء الذى تستر فيه هذه الحائط منازل المستأنف عليهم »

« وحيث أن الدعوى مرفوعة بناء على أن الحائط مملوكة للمستأنف ضده وقد تبين مما تقدم

أن ليس للجار في هذه الحالة هدم الجدار الا لباعث قوى فإذا كانت الحائط مشتركة كان للامر بطبيعة الحال اعتبار آخر»

« وحيث أنه لا محل إذن للبحث فيما للجارين من الحقوق وما عليهم من الواجبات اذا احتاج احدهما احتياجاً لا مفر منه لهدم الحائط وإعادة بنائه ما دام أساس الدعوى الحالية هو الهدم المطلق المبني على الانفراد بالملكية غير صحيح لا سيما ان الاستعجال الذي بني عليه المستأنف الدعوى في أول الأمر قد زال بتنازله عنه فأصبحت الدعوى موضوعية يهم فيها السبب الذي تبني عليه وهو الذي كان أساس المرافعة بين الطرفين »

« وحيث أنه لما تقدم وللأسباب التي بني عليها الحكم المستأنف مما لا يتعارض مع ما تقدم يتعين تأييد الحكم المستأنف »

(قضية عبد الحكيم بك احمد عبد الفتاح ضد محمد بسين عمر التزوي وآخر نمرة ٤٧٠ سنة ١٩٢٦ . رئاسة حضرة صاحب العزة عبد الفتاح بك السيد رئيس المحكمة وعضوية حضرتي احمد نصرت افندي وخسين لطفي افندي القاضيين)

٧٠

محكمة أسيوط

١١ يناير سنة ١٩٢٨

- ١ . حكم على خلاف حكم سابق . جواز الاستئناف شروطه .
- ٢ . حكم تزوير . نصاب استئنافه .

المبادئ القانونية :

١ - لا يصح لمن يعلم بسبق الحكم في

الدعوى المرفوعة عليه فلم يتمسك بقوة الشيء المحكوم فيه ان ينتفع من المادة ٣٥٢ مرافعات التي تبيح استئناف الحكم الابتدائي الصادر في دعوى تدخل في النصاب النهائي للمحكمة التي أصدرت حكمها فيها

٢ - يرجع في تقدير نصاب استئناف الاحكام الصادرة في دعاوى التزوير الفرعية الى نصاب الدعوى الاصلية فان كانت تزيد عن النصاب النهائي ساغ الاستئناف والا فلا المحكمة :

من النقط الأولى

« حيث ان الحكم المستأنف صادر في نزاع من اختصاص القاضي الجزئي الانتهاى اذ قيمة الدعوى أحد عشر جنيهاً الا ان محامى المستأنف يستند في رفع الاستئناف الى ان الحكم الصادر في هذا النزاع جاء على خلاف حكم سابق صادر في القضية رقم ٧٣ سنة ١٩٢٦ ١٩٢٦ خط أسيوط الصادر بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٢٦ »

« وحيث ان القانون أباح في الواقع استئناف حكم صادر على خلاف حكم سابق آياً كان مقدار المدعى به (مادة ٣٥٢ مرافعات) الا أنه يجب الوقوف على مدى تطبيق النص ومعرفة ما اذا كان حق الاستئناف بمقتضاه مطلقاً أم مقيداً »

« وحيث ان الصور التي قد يعرض فيها تناقض الاحكام لا تخرج عن ثلاث : الأولى أن

يكون الخصم قد دفع بعدم جواز نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة . الثانية . أن يكون الخصم جاهلاً بالحكم السابق صدوره . الثالثة . أن يكون الخصم عالماً بهذا الحكم . ففي الحالة الأولى يجوز للخصم الذى دفع بعدم جواز نظر الدعوى أن يستأنف الحكم الصادر برفض هذا الدفع ولو ان قيمة النزاع فى الدعوى الثانية مما لا يقبل الاستئناف فى حد ذاته طبقاً للقواعد العامة وهذه الحالة لا جدال فى انطباقها على نص المادة ٣٥٢ مرافعات وفى الحالة الثانية وهى جهالة الخصم بالحكم السابق حتى الفصل فى الدعوى الجديدة كما لو كان المحكوم ضده وارثاً لمن حكم له من قبل لا يرى مانعاً من جواز الاستئناف من قبل المحكوم عليه عند وقوفه على الحكم الاتهابى السابق صدوره اذ هو معذور فى عدم الدفع به فى الدعوى الجديدة ولا محل للتصدي فى ميعاد الاستئناف اذ هو خارج عن موضوع الدعوى الحالية . أما الصورة الثالثة وهى حالة العلم بالحكم السابق كما لو كان الذى رفعت عليه الدعوى الثانية هو نفس الخصم السابق الحكم عليه لا خلفاؤه فلا شك انه يجب عليه التمسك بقوة الشئ المقضى به فى الدعوى الجديدة حالة كونها من اختصاص القاضى الاتهابى فاذا سكت عد متارزلاً عن الدفع »

« وحيث انه مما تقدم يبين ان المحكوم عليه يستطيع رفع استئناف بطريقة مخالفة للقواعد العامة فيما يتعلق بالنصاب فى الصورتين الأولى والثانية من الصور الثلاث السابق ذكرها »

« وحيث ان الحالة المطروحة على المحكمة الآن تطابق الصورة الثالثة التى يجب التمسك بالدفع فيها أمام القاضى الجزئى حتى اذا جاء حكمه مناقضاً للحكم الاول كان للخصم المتضرر الالتجاء الى محكمة الدرجة الثانية طالباً منها رفع هذا التناقض باعادة النظر فى هذا الدفع »

« وحيث ان الثابت هو ان المستأنف لم يدفع بقوة الشئ المحكوم فيه أمام القاضى الجزئى ولم يبد هذا الدفع لأول مرة الا أمام المحكمة الاستئنافية بعد أن صدر حكم يعد فى الواقع انتهائياً طبقاً للقواعد العامة ولا سبيل اذن لاستئنافه بعد أن صدر على هذا الوجه »

من النقطة الثانية

« وحيث انه اذا طعن فى سند بالتزوير او الانكار وكان ذا قيمة معينة لا تتجاوز قيمة الطلبات فى الدعوى كان الحكم فى أمره نهائياً اذا كانت قيمة الطلبات لا تتجاوز اختصاص المحكمة التهابى أما اذا كان العقد ذا قيمة تزيد على قيمة الطلبات وتتجاوز النصاب التهابى للمحكمة فان الحكم الصادر يكون قابلاً للاستئناف اذ العقد هو المحور الذى يكون قد دار حوله النزاع فى الواقع ونفس الامر »

« وحيث ان مجرد القول بجواز الاستئناف بمجرد الانكار او الطعن بالتزوير كان يقتضى نصاً صريحاً كما هو الشأن فى محاكم الاخطاط اذ قضت المادة ٥٤ من لائحة الاجراءات بأن الحكم الصادر باستبعاد الاوراق جائز الاستئناف

٧١

محكمة أسيوط

١٩ يناير سنة ١٩٢٨

شفيع . عقد تملكه غير مسجل . ليس له حق الشفعة

المبدأ القانوني

ان الشرط الأساسي للمطالبة بحق الشفعة هو أن يكون الشفيع مالكا . فاذا كان عقد الشفيع نفسه غير مسجل وكان لا يستند في الملكية الى اكتسابه بوضع اليد فلا يستطيع أن يرفع دعوى الشفعة إذ هو لا يعد مالكا طبقاً لأحكام

القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣

المحكمة :

« حيث أن نقطة البحث الآن هي معرفة ما اذا كان الشفيع على حق في أن يأخذ بالشفعة عقاراً مشتركاً مسجلاً عقده بينما هو يعتمد على عقود غير مسجلة وما كان منها ثابت التاريخ جاء تالياً لتسجيل عقد المشفوع ضده

« وحيث أن الأحكام قد تعارضت في صحة دعوى الشفعة في حالة عدم تسجيل عقد شراء المشفوع ضده إلا أن الأمر على ما يظهر قد استقر الآن على أن هذه الدعوى صحيحة وان الحكم الذي يصدر للشفيع إنما يحله محل المشتري فيما له من حقوق بناء على العقد غير المسجل ولكن النزاع المطروح اليوم أمام المحكمة خاص بالصورة العكسية لهذه تماماً فهل يمكن أن تأخذ حكمها أو ان ما بينهما من اختلاف يؤدي حتماً الى أن يكون لكل منهما حكم خاص

ولو أن قيمة الدعوى تكون من اختصاص قاضي الخط النهائي بخلاف ما اذا كان الحكم صادراً برفض الطعن (أنظر التعليق المنشور بمجلة المحاماه على حكم محكمة مصر الصادر بتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩٢٦ المخالف لهذا المبدأ ص ٧ صفحة ٣٥١)

« وحيث ان القول بمساس الانكار او الطعن بالتزوير بشرف الشخص المتمسك بالورقة مما لا يصح اتخاذه أساساً للتقدير في دعوى مقدرة القيمة فعلاً اذ الموضوع هنا مدني بحسب خاضع للقواعد العامة الواردة بقانون المرافعات المدنية لا سيما مع جواز أن يكون المتمسك بالورقة حسن النية لتلقيه الحق المدون بها عن غيره او لاحتمال القضاء بصحتها على ان الاخذ بهذه النظرية يقتضي اجازة الاستئناف في جميع المنازعات التي يكون أساسها ارتكاب جريمة او اتيان فعل يمس الشرف في جميع الاجوال اى حتى لو كانت قيمة النزاع داخلة في اختصاص القاضي الاتهامي وهو ما لا يمكن التسليم به وليس له من القانون أى سند وفيه خروج صريح عن القواعد التي رتبها القانون في المادتين ٣٠ و ٣٤٦ لتقدير الدعاوى »

« وحيث انه لما تقدم كله يكون الاستئناف غير مقبول من حيث النصاب »

« وحيث ان مرتب يقض ضده يلزم بالمصاريف »

(قضية سيد محمد جيل ضد محمد عبد المجيد نمرة ٥٩٧ سنة ١٩٢٧ رئاسة حضرة صاحب العزة عبد الفتاح بك السيد وعضوية حضرتي صالح الحكيم افندي ومحمد شفيق افندي القاضيين)

« وحيث ان الرأي لدى ساد في النهاية فيما يتعلق بصحة دعوى الشفعة ضد مشتر لم يسجل عقده تلخص في الاعتبار الآتية :-
أولاً - ان القانون رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ المعروف بقانون التسجيل لم ينص على بطلان البيع في حالة عدم التسجيل بل قضى فقط بتعليق نقل الملكية على هذا التسجيل بناء على ان البيع في حد ذاته يقع صحيحاً - ثانياً - ان نقل الملكية لم يكن ركناً أساسياً في البيع وانما هو نتيجة من نتائجها - ثالثاً - ان الشفع يحل قانوناً محل المشتري - رابعاً - ان تعليق حق الشفعة على التسجيل أو تولده من يوم حصوله يجعل المشتري مهدداً بالشفعة زمناً قد يطول أمده ويعطل أحكام الشفعة (راجع حكم الدوائر المجتعة الصادر في ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٧)

« وحيث ان جميع الأحكام التي ناقشت حق الشفعة بناء على بيع غير مسجل متفقة رغم تناقضها في ان البيع غير المسجل لا ينقل الملكية وان الشفع اذا حل محل المشتري فانما يكون ذلك فيما له من حقوق شخصية قبل البائع يستطيع بموجبها ارغامه على الوفاء بما التزم به ولو قضاءً

« وحيث ان الشرط الاساسي للمطالبة بحق الشفعة هو أن يكون الشفع مالكا وهو ما نصت عليه صراحة المادة الأولى من قانون الشفعة فاذا كان عقد الشفع نفسه غير مسجل وكان الشفع لا يستند في الملكية الى التملك بوضع اليد الحائز لشروطه القانونية فانه لا يستطيع أن

يرفع دعوى الشفعة إذ هو لا يعد مالكا طبقاً لأحكام القانون الجديد الذي ينص في المادة الأولى منه على ان الملكية لا تنتقل حتى بالنسبة للمتعاقدين إلا بالتسجيل ولا يكون للعقد غير المسجل من الأثر سوى التزامات شخصية

« وحيث أنه لا سبيل للاستناد الى الشفع قبل بائعه بمقتضى عقود غير المسجلة من حقوق شخصياً للمطالبة بما للمشفع ضده من ملكية ثابتة كما هو الشأن في الصورة الأخرى التي عرضت على القضاء غير مرة وكان الشفع فيها لا يطالب بالملكية المنجزة حتماً بل بالحلول محل المشفع ضده فيما له من حقوق بمقتضى العقد الصادر اليه ليس إلا لما بين الحالتين من فارق كبير اذ النظرية الأولى مبناها ان الشفعة ليست حقاً عينياً للعقار الشفع (jus in re) ولكنها حق شخصي للمالك هذا العقار اذا توفرت لديه الشروط المنصوص عليها قانوناً فلا ينتقل الى من يباع له هذا العقار عقب تولد هذا الحق وينبني على ذلك ان البيع اذا كان معلقاً على شرط موجب أو فاسخ كانت دعوى الشفعة صحيحة (دوهلس جزء ٣ صفحة ٢٢٠ رقم ٦ و صفحة ٢٢٤ رقم ١٥) إلا أن هذه النظرية لا يمكن التسليم بها في الحالة المطروحة أمام المحكمة إذ لا القانون مهما توسعنا في تأويل نصوصه ولا المنطق يسمحان بالقول بأن لصاحب الحق في الحقوق الشخصية أو الملكية المعلقة على أكثر تقدير حق الشفعة في عقار انتقلت ملكيته نهائياً لمشتريه بالتسجيل

٧٢

محكمة أسبوط

٣٠ يناير سنة ١٩٢٨

مجلس عسكري . حكمه . مانع من المحكمة القضائية

المبدأ القانوني :

يعتبر حائزاً لقوة الشيء المحكوم به نهائياً
حكم المجلس العسكري المختص في تهمة فلا تقبل
محكمة المتهم بها مرة ثانية أمام المحاكم
المحكمة :

« حيث أن محامي المتهمين دفع الدعوى
بثلاثة دفعات الأول خاص بيطان الاجراءات
التي حصلت أمام محكمة أول درجة لان المحكمة
قضت في تهمة لم تكن واردة في اعلان الدعوى
المباشرة ولم تقبلها النيابة وهي اشتراك المتهمين
من الثاني الى الاخير في تهمة البلاغ الكاذب
الموجه الى المتهم الاول - الثاني خاص بيطان
الاجراءات فيما يتعلق بالتهمة الأخير للنطق
بالحكم ضده بعد انتهاء اجراءات الدعوى والحكم
فيها - الثالث عدم جواز محاكمة المتهم الثالث
بعد أن حوكم عسكرياً من أجل هذه التهمة
واكتفت النيابة بمحاكمته

عن الرفع الاول

« حيث أن المادة ١٥٨ من قانون تحقيق
الجنايات نصت على أن تكليف المدعي عليه
بالحضور يجب أن تذكر فيه التهمة ومواد القانون
التي تقضي بالعقوبة

« وحيث أنه مما يؤيد صحة ما تقدم أنه لو
فرض أن بيعت العقارات الواردة بعقود الشفيع
كلها أو بعضها من بانيه الى مشتر آخر بعقد
تسجيل كان هذا العقد بلا جدال ناقلاً للملكية
وأولى بالاحترام من عقد الشفيع فإذا كان هذا
ما يجب الأخذ به بالنسبة لعقار واحد أمكن القول
باتباعه من باب أولى في حالة التفاضل بين عقود
تصرفات عن عقارات مختلفة لا تناقض بينها ولا
تؤثر في بعضها البعض من حيث الصحة وغاية
الأمر أن كل ما على أصحابها الرضوخ لأحكام
الشفعة فيما وضعته من القيود

« وحيث أنه لا يبقى من الاعتبارات التي
بنى عليها حكم الدوائر المجتمعة سوى ما كان متعلقاً
بتهديد المشتري غير المسجل بالشفعة زمناً قد
يطول وبتعطيل أحكام الشفعة اذا علق استعمال
الحق فيها على التسجيل وهو ما لا محل له في مثل
النزاع المطروح لأن التقصير هنا من جانب
الشفيع صاحب المصلحة في أخذ العقار بالشفعة
وقد حال بينه وبينها عدم تسجيله وأصبح
المشروع ضده بذلك مطمئناً على عقاره كل
الاطمئنان

« وحيث انه لذلك يكون الحكم المستأنف
القاضي برفض دعوى الشفعة في محله ويتعين
تأييده

(قضية الشيخ عبد العليم فكاشة ضد عبد الرسول
عبد الباسط وآخر وحضر عنهما حضرة عبد الستار
افندي خليفة المحامي نمرة ٥٩٣ سنة ١٢٧٧ رئاسة
حضرة صاحب الدرة عبد الفتاح بك السيد وحضور
حضرتي احمد نصرت افندي وحسين لطفي افندي
القاضيين)

« وحيث أنه بالرجوع الى عريضة الدعوى المعلقة الى المتهمين تبين أن المدعين بالحق المدني طلبوا حضور المتهمين لسماعهم الحكم كطلبات النيابة بالمادتين ٢٦٢ و ٢٦٤ عقوبات بالنسبة للمتهم الأول وبالمواد ٤٠ و ٤١ و ١١٣ و ٢٠٥ عقوبات بالنسبة للباقيين لأنهم في أوائل شهر مارس سنة ١٩٢٦ بتاحية نجع الفاربغ الأول كذباً مع سوء القصد في حق المدعى الأول بأنه سرق جاموسة مملوكة للمتهم الأول والباقيين استعمالوا سلطة وظيفتهم مع المدعين حيث أجروا ضربهم وأحدثوا بهم الأصابات الميينة بالكشف الطبي مع الزامهم متضامين بأن يدفعوا مبلغ خمسين جنيهاً

« وقد انبنى على هذا الاعلان أن النيابة قيدت التهمة بالنسبة للمتهم الأول بالتبليغ كذباً وبالنسبة للباقيين باستعمال سلطة الوظيفة وضرب الطالبين أي المدعين بالحق المدني

« وحيث أن اجراءات الدعوى أثناء تداولها بالجلسات لم يجعل فيها أي تعديل للالتزام اذ النيابة فوضت الرأي للمحكمة وقدم الطرفان مذكرات خالية من التعرض لوصف التهمة

« وحيث أن صدور الحكم على المتهمين عدا الاول بتهمة الاشتراك في البلاغ الكاذب جاء حكماً غير صحيح لانه لم يبين على الاجراءات الواجب اتباعها طبقاً للمادة ١٥٨ تحقيق جنابات السابق الاشارة اليها فلم يكن هناك اعلان بالتهمة ومواد القانون بطريقة صريحة ومجرد ذكر المادتين ٤٠ و ٤١ لا يكفي اذ ماورد من البيان

بعد ذكرها لايفيد سوى أن المطلوب هو محاكمة المتهمين عدا الاول على اعتبار أنهم استعمالوا سلطة الوظيفة واعتدوا على المدعين بالحق المدني الأمر الذي حدا النيابة الى تقييد التهمة ضدّهم بهذا الوصف دون التعرض بتاتا لتهمة الاشتراك في البلاغ الكاذب

« وحيث أن ما ورد بعريضة الدعوى من بعض العبارات المشيرة الى العداء بين الطرفين واتفاقهم على الانتقام من المدعين لا يكفي اذ الاتهام والمواد أمران جوهريان يجب ذكرهما صراحة لا سيما في الطلبات الختامية للعريضة حتى يتسنى للنيابة وصف التهمة ويعرف المتهمون على أي شيء يحاكمون

« وحيث أنه سبق للقضاء أن عد النقص الذي من هذا القيل داعياً لبطلان العريضة وقرر أن حضور المتهم في جلسة المرافعة لا يزيل هذا البطلان فله أن يدفع به (جزئية كفر الزيات ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٤ المجموعة سنة ٦ ص ١٦٠) وتري المحكمة وجوب اتباع هذا لمبدأ من باب أولى اذا تصدى الحكم لتهمة لم تكن معلنة من قبل ولا يوجد ما يدل على أن المتهمين فهموا أنها موجهة اليهم وبالتالي لم يدافعوا عن أنفسهم فيها ومثل هذا الحكم يقع غير صحيح

« وحيث أن أول فرصة سانحة للمتهمين عدا الاول للتضرر من الحكم هي طريق الاستئناف اذ ما كان في وسعهم أي طعن قبل ذلك لأن التهمة الموجهة اليهم بناء على ما هو

ظاهر من العريضة وقيد النيابة مقصورة على استعمال سلطة الوظيفة كما تقدم

« وحيث انه لذلك يكون الدفع الاول في محله ويتعين قبوله والغاء الحكم الصادر على المتهمين عدا الأول في تهمة الاشتراك في البلاغ الكاذب

عن الرفع الثاني

« وحيث أن المتهم الأخير لم يقض بشيء عليه في تهمة الاشتراك في البلاغ الكاذب بمقتضى الحكم الصادر في ١١ يولييه سنة ١٩٢٧ إلا أن هذا المتهم قدم الى المحكمة في يوم ٢١ يولييه سنة ١٩٢٧ ونطق بالحكم ضده بالغرامة وبتضامنه في التعويض المدني مع الاربعة الأولين

« وحيث أن النطق بالحكم هو الحد الفاصل بين المحكمة والدعوى ولا سبيل لعودتها اليها الا بالطريق القانوني وهو المعارضة اذا صدر الحكم غيائياً

« وحيث أنه عند حصول السهو من القاضي في الحكم بشأن بعض الطلبات يكون في الامكان تداركه باجراءات خاصة مقررة في قانون المرافعات فأما الاستئناف وأما الالتماس بحسب الأحوال وكذلك الحال في الدعاوى الجنائية فيما يتعلق بالاستئناف فقط اذ الالتماس لم يرد ضمن طرق الطعن المنصوص عليها في قانون تحقيق الجنايات وفي حالة ما اذا كان الحكم صادراً من محكمة الدرجة الثانية أو كان

غير قابل للاستئناف كان السبيل الوحيد هو الطعن فيه بطريق النقض (النقض أول ابريل سنة ١٩٠٥ المجموعة الرسمية سنة ٦ صحيفة ١٦٠ و ٢٢ فبراير سنة ١٩١٣ المجموعة الرسمية سنة ١٩١٤ صحيفة ١١٤ وميت غمر الجزئية ١١ يونيو سنة ١٩٢٣ المحاماة سنة ٥ صحيفة ٢٦٣)

« وحيث أن الذي حصل في هذه الدعوى هو أن المتهم لم يقض عليه في تهمة البلاغ الكاذب كما تقدم والمفروض انه اطمان خاطره الى هذا الأمر في يوم ١١ يولية سنة ١٩٢٧ فليس اذن للمحكمة أن تدعوه لكي تنطق بالحكم عليه في حين أنها لم تكن قد أجلت الحكم فيما يتعلق به « وحيث أنه قد يقال بأن الحكم لم يحز قوة الشيء المقضي فيه بالنسبة لهذا المتهم نظراً لأنه لم يأت في النص شيء خاص بتهمة الاشتراك في البلاغ الكاذبة المحكوم بها على غيره ولذا يكون من الجائز تقديمه مرة أخرى للمحاكمة وهذا القول وان كان لا يخلو من الوجهة بغض النظر عما سبق ذكره عن هذه التهمة عند الكلام على الدفع الأول الا أن الواجب كان يقضي بالاستناد الى ذلك بتقديم المتهم مرة أخرى الى المحاكمة باعلان صحيح واجراءات قانونية وكل ذلك لا أثر له في الدعوى

« وحيث أنه مما تقدم يكون الدفع الثاني في محله أيضاً والحكم الصادر على المتهم الخامس احمد حمد بتاريخ ٢٧ يولييه سنة ١٩٢٣ غير صحيح من الوجهة القانونية ولذا يتعين الغاؤه

عن الدفء الثالث

« وحيث أنه ثابت أن النيابة بعد أن دونت قرار الحفظ بتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٩٢٢ قررت ارسال القضية الى المديرية للنظر ادارياً في أمر محمد رشوان وكيل شيخ الخفراء وطلبت اعادتها بالثاني حتى تتصرف في التهمة فيما يتعلق بباقي المتهمين وأصدرت بعد ذلك قرار الحفظ بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٢٧ بالنسبة لهذا المتهم والعمدة أيضاً . أى بعد أن وردت لها افادة مديرية سوهاج بتاريخ ٣٠ أغسطس سنة ١٩٢٦ بان محمد رشوان هذا حكم عليه من المجلس العسكري بتنزيله لدرجة خفيروسجنه بالاشغال الشاقة لمدة ثمانية وعشرين يوماً جزاء له عما نسب اليه في حادثة الجناية

« وحيث ان محاكمة المتهم عن التهم الموجهة اليه داخل في اختصاص المجالس العسكرية الذي أقر قوانينه الأمر العالي الصادر في ٧ يونيه سنة ١٨٨٤ ويؤخذ من مجموع نصوص هذه القوانين امكان محاكمة المتهم عما وقع منه وخاصة ما ورد بالفصل ٣١ ونصه « اذا ارتكب شخص خاضع للقوانين العسكرية الجريمة الآتى بيانها وهي : اتيانه عملاً سيئاً أو سوء تصرفه أو فقدانه النظام أو تهامله بطريقة ماسة لأحكام الضبط والربط العسكري يحكم عليه من مجلس عسكري الخ » وجاء في البند ١٦٩ من قانون الأحكام العسكرية انه اذا ارتكب الشخص الخاضع للأحكام العسكرية جناية (والمقصود جريمة)

في القطر المصري أو في السودان وكان معاقباً عليهما بموجب القانون الاهلي أو السودانى عوقب بالجزاء الذي يفرضه عليه قانون الأحكام العسكرية لكونه آتى عملاً يضر بحسن الانتظام والضبط والربط العسكري أو بالجزاء المفروض في ذلك الذنب في القانون المصري الاهلي

« وحيث أن الغرض من القوانين العسكرية المتمكن من المحافظة على حالة الضبط والربط بتوقيع عقوبات تكون اشد صرامة من العقوبات المقررة بالقانون الملكى (الاهلى) وباجراءات شريفة مما لا يتيسر حصوله طبقاً للنصوص العامة وهو ما يستفاد من البندين الأول والثاني من قانون الأحكام العسكرية

« وحيث انه قد ورد بأخر البند الأول من قانون الاحكام العسكرية ان احكامه مقبولة قانوناً لدى المحاكم الاهلية

« وحيث أنه ازاء ذلك يكون ما حكم به على المتهم من مجلس مختص حائز لقوة الشيء المحكوم فيه ومن ثم لا يسوغ محاكمته من أجله مرة أخرى (حكم محكمة بنها الجزئية ٢٣ مارس سنة ١٩٢٣ المحاماة سنة ٥ صحيفة ٥٣٧ ولا كوش رقمى ٨٨٤ و ٨٨٥

« وحيث أنه لذلك يكون الدفء الثالث في محله ويتعين قبوله والحكم بعدم جواز نظر الدعوى العمومية

« وحيث انه مع ذلك ترى المحكمة امكان الفصل في الدعوى المدنية بالنسبة لهذا المتهم لان المحاكمة العسكرية لم تتعرض لها ولا انها مرتبطة

الانتظار ورأى ان رفع دعوى اليد بالطريق بالطريق العادي قد يلحق به ضرراً ولقاضي الاستعجال التصدى الى حقيقة وضع اليد والتحقق من توفر شروط استرداد الحيابة للفصل في أمر الحيابة (يراجع جارسونيه جزء ٨ رقم ١٨٦ مكرر رابعاً) وعلى كل حال فلن يكون لحكمه تأثير في الموضوع كما هو شأن الحكم الصادر في دعوى اليد من القاضي المختص بنظرها «

« وحيث ان الفرق بين دعوى الحيابة المستعجلة ودعوى اليد العادية غير ظاهر في القضاء الاهلي ظهوره في القضاء المختلط او الفرنسي اذ الاحكام في هذين القضاءين تقضى بأن يكون لكل نوع من النوعين قاض خاص يفصل في النزاع بطبيعة اختصاصه «

« وحيث انه مع ذلك فانه رغم اختصاص القاضي الجزئي الاهلي بنظر الدعوى المستعجلة ودعوى اليد فان الاحكام الصادرة في كل منهما تكون لها آثارها القانونية من حيث التنفيذ المؤقت وميعاد الاستئناف وغير ذلك «

« وحيث ان صفة الاستعجال في الدعوى الحالية لم يعترض عليه اذ اعادة المجري في المواضع التي أزيلت فيها أمر مستعجل حتى لا يعوق سير المياه ووصولها الى أراضي الملاك المختلفين عائق وبذا لا يتعطل الري والزراعة معاً «

« وحيث ان انتفاع المستأنف عليهما بهذه المجارى ثابت من التحقيقات التي عملت بناء على الشكوى الحاصلة من قبل كليهما ومن الحالة المادية للمجاري ومقدار طولها وموقعها بالنسبة

بتهمة التعدي الموجهة الى باقي المتهمين عدا الاول ولذا تقصر المحكمة الالفاء على الحكم الجنائي وتبقى الفصل في التعويض لحين النظر في الموضوع (قضية النيابة العمومية وآخرين ضد طلبه رشوان وآخرين رقم ٤٥٩٨ استئناف سنة ١٩٢٧ رئاسة حضرة صاحب العزة عبد الفتاح بك السيد وعضوية حضرتي مرقس بطرس افندي وعبد الفتاح منصور افندي القاضيين وحضرة عبد الرحمن يس افندي عضو النيابة)

٧٣

محكمة أسبوط الابتدائية الأهلية

٢٦ يناير سنة ٩٢٨

استرداد حيابة . دعوى مستعجلة . التعرض غصباً كالتعرض خلصة

المبادئ القانونية

١ - قد تتوفر صفة الاستعجال في دعوى استرداد الحيابة فتكون من اختصاص القضاء لمستعجل طبقاً للمادة ٢٨ مرافعات وذلك اذا كان في الانتظار خطر .

٢ - ان الغصب في دعوى استرداد الحيابة يكفي فيه توجيهه الى العقار ذاته دون حاجة لان يكون واضح اليد محل اعتداء . فالاستيلاء خلصة يقوم مقام الغصب .

المحكمة :

« وحيث انه في الواقع قد تتوفر صفة الاستعجال في دعوى استرداد الحيابة ويكون لصاحب اليد الحق في الالتجاء الى قاضي الامور المستعجلة طبقاً للمادة ٢٨ مرافعات اذا خشي

دعوى اليد سواء وصفها رافعها انها منع تعرض او استرداد حيازة . إذ المقصود في كلا الدعوين رغم ما تقتضيه كل منهما في شروط خاصة هو استرداد الحيازة .

المحكمة :

عن وصف الدعوى

« وحيث أن المستأنف يتمسك بأن الدعوى وصفت من أول الامر بأنها استرداد حيازة وان مناقشتها يجب أن تكون على هذا الاعتبار وان لا محل الى تغيير وصفها وعدّها دعوى منع تعرض وذلك لما بين الدعويين من الفوارق ولما يترتب على الحكم في كل منها من النتائج »

« وحيث أن المستأنف عليه ينكر على المستأنف ذلك ويقول بأن الدعوى موصوفة من الأصل بأنها منع تعرض وبقيت كذلك حتى الآن »

« وحيث أنه لمعرفة الوصف الحقيقي لهذه الدعوى يجب الرجوع الى عريضة الدعوى الاصلية وما تدون فيها من الطلبات والى الوقائع التي تناولتها مرافعة الطرفين اثناء الخصومة للوقوف على حقيقة الدعوى ومن أى نوع من أنواع دعاوى اليد يمكن عدها »

« وحيث أنه ورد بالعريضة ان المستأنف نفذ حكماً صادراً من محكمة الاستئناف على ارض للمستأنف عليه مقدارها ١ ف ٩ ط في حين أنه لم يكن خصماً في الدعوى الصادر فيها الحكم المطلوب فيها في النهاية منع التعرض وإعادة التسليم »

لوابورات الرى الثلاثة التى للطرفين شأن فيها « وحيث انه فيما يتعلق بما يتمسك به المستأنفان من عدم حصول الهدم غصباً وهو شرط من شروط دعوى استرداد الحيازة فان المقرر قضاء ان الغصب فى دعاوى الاسترداد والحيازة يكفى توجيهه الى العقار ذاته دون حاجة لأن يكون واضح اليد نفسه محل اعتداء (استئناف مختلط ١٢ ديسمبر سنة ١٩٠٧ مجموعة التشريع والقضاء السنة العشرين صفحة ٣٢) بل ان الاستيلاء خلصة يقوم مقام الغصب (استئناف مختلط ١٤ ديسمبر سنة ١٩٠٥ المجموعة المذكورة السنة الثامنة عشرة صفحة ٤٣)

« وحيث انه لذلك وللاسباب التى بنى عليها الحكم المستأنف والتى تأخذ بها هذه المحكمة يتعين تأييد هذا الحكم »

(قضية زكى افندي حنين الاسقف وآخر ضد مريم كيراس وآخرين وحضر عنهم حضرة الاستاذ بشاي افندي مقاد رقم ١١٢ سنة ١٩٢٨ رئاسة حضرة صاحب العزة عبد الفتاح بك السيد وعضوية حضرتى احمد نصرت افندي وحسين لطفي افندي القاضيين)

٧٤

محكمة أسيوط

٢٨ مارس سنة ١٩٢٨

منع تعرض . دعوى استرداد الحيازة : حق المالك في ايها

المبدأ القانوني :

مقرر قضاء أن تنفيذ حكم على عين في حيازة شخص لم يكن خصماً في الدعوى مسوغ لرفع

« وحيث ان الدعوى بهذه الصورة تعد دعوى منع تعرض ولم يكن طلب إعادة التسليم الا على اعتبار انه نتيجة لازمة لمنع التعرض ومرتب عليه وذلك في حالة زوال اليد ولو قسراً إذ قد يجوز ان يكون المطرود غصباً من عقاره واضعاً يده عليه بصفته مالكاً فيؤثر مع ذلك رفع دعوى منع التعرض على دعوى استرداد الحيازة والنتيجة واحدة لكلتا الدعويتين في حالة رفع يد الحائز غصباً أو وضع اليد خلسة وهذه النتيجة هي رد الحيازة »

« وحيث أن المستأنف عليه وأن كان قد أعطى لدعواه هذه الصيغة وجعلها في حقيقتها تنفق مع طبيعة دعوى منع التعرض الا أن المرافعة التي حصلت فيها بعد ذلك كانت مشوبة بشيء من التضارب إذ طوراً كان يعد دعواه استرداد حيازة وتارة منع تعرض الى أن قضى فيها من محكمة أول درجة »

« وحيث أن المحكمة ترى إزاء هذه الحالة وجوب الرجوع الى الوقائع والطلبات المدونة بالعريضة دون الاهتمام بما جاء بعد ذلك من الاقوال المتضاربة لا سيما أن دعوى منع التعرض واسترداد الحيازة ترجعان الى أصل واحد وقد يكون التفريق بينهما دقيقاً في بعض الاحيان »

« وحيث أن المستأنف عليه كان يمسك بوضع يده على الأرض موضوع النزاع على اعتبار انه مالك لها بمقتضى عقد صادر له من زكي عياد مؤرخ في ٢٧ مارس سنة ١٩٢٧ ومسجل في ١٠ ابريل سنة ١٩٢٧ رقم ٣٩٦٤ واستمر

محافظاً على الحيازة حتى قام المستأنف بتنفيذ الحكم الصادر في ١٨ فبراير سنة ١٩٢٢ من محكمة استئناف مصر على محمد مصطفى المالك الاصلى للأرض موضوع النزاع وكان هذا التسليم بمقتضى محضر مؤرخ ٦ ابريل سنة ١٩٢٢ والظاهر ان طرق الخصوم أخذاً عقب ذلك بسميان جهد طاقتهما في وضع اليد على الأرض وكانا يتبادلانه حتى انتهى الامر بتغلب المستأنف عليه فاستقر في أرضه فكان هذا التطور داعياً للاصرار على وصف الدعوى بأنها منع تعرض طبقاً لما هو وارد بعريضة الدعوى

« وحيث انه فوق ذلك فان الحكم صدر بمنع التعرض وبإعادة اليد وهو ما يؤخذ منه ان الدعوى المفصول فيها كانت في نظر المحكمة هي كما في الواقع ونفس الأمر دعوى منع تعرض » وحيث أنه مع ذلك فان من المقرر قضاء ان تنفيذ حكم على عين في حيازة شخص لم يكن خصماً في الدعوى مسوغ لرفع دعوى اليد سواء وصفها رافعها انها منع تعرض (complainte) أو استرداد حيازة (reintegrando) اذ المقصود من كلتا الدعويتين رغم ما تقتضيه كل منهما من شروط خاصة هو استرداد الحيازة ولا شك ان الحائز العقار بصفته مالكا رفع دعوى منع التعرض في حالة التنفيذ على عقاره بمقتضى حكم لم يكن هو طرفاً فيه وللحائز كذلك رفع دعوى استرداد الحيازة اذا أراد وكانت شروط رفع دعوى منع التعرض غير متوفرة لديه (استئناف مختلط ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٥ الغازيت سنة ١٦ صفحة ٢٠٢ رقم ٢١٢)

إلا أن هذا القول لا تأثير له في وجوب احترام حيازة المستأنف عليه ذلك لأن رجحان الرأي القائل بعدم التمثيل في مثل هذه الصورة ما دام عقد المشتري مسجلاً (استئناف أهلى ١٧ مارس سنة ١٩١٠ المجموعة الرسمية سنة ١١ رقم ٩٦ وكذلك استئناف أهلى ٢٠ أبريل سنة ١٩١٠ المجموعة الرسمية سنة ١٣ رقم ١١٣ المؤيد له في المبدأ وأن لم يأخذ به في الدعوى المفصول فيها لظروفها الخاصة) يجعل تقدير مثل هذا القول من اختصاص محكمة الموضوع عند النظر في الملكية في مواجهة واضع اليد فضلاً عن أنه يتمسك بوضع يده أكثر من خمس سنوات لسبب صحيح وحسن نية وهو ما يؤدي الى عده مالكاً قبل أى انسان ومجال البحث في ذلك أيضاً دعوى الملك

« وحيث أنه من كل ما تقدم يكون الحكم المستأنف في محله ويتعين تأييده »
« وحيث ان من يحكم ضده يلزم بالمصاريف

(قضية الشيخ رضوان عبد الرحمن الطوخى وحضر عنه حضرة الاستاذ عبد السلام افندي الهلالى ضد الشيخ على دسوق وحضر عنه حضرة فهدى افندي مسعود المحامى رقم ٦٤٢ سنة ١٩٢٧ رئاسة حضرة صاحب العزة عبد الفتاح بك السيد وعضوية حضرتى احمد نصرت افندي وحسين لطفي افندي القاديين)

وما دام للمستأنف عليه بحسب الوقائع التى بنى عليها دعواه أن يرفع ما يشاء من الدعوى فلا يضار اذا هو فى أثناء خصومة طال امدها رغم تعلقها بوضع اليد قال بأن الدعوى مرفوعة لاسترداد الحيازة (réintégrande) بفكره أن فقدان اليد يدعوه الى ابداء هذا الطلب

« وحيث أن تبادل الطرفين وضع اليد بعد رفع الدعوى لا يصح أن يكون أساساً للحكم؛ دم استيفائه الشروط القانونية من حيث الهدوء والمدة ولحصوله بعد الحكم فى الدعوى ويجب فى هذه الحالة الرجوع الى أول عمل أثر فى وضع اليد وغيره لاعادة الحالة الى ما كانت عليه حتى يتقاضى الطرفان بشأن الملكية) استئناف مختلط ٢٠ مايو سنة ١٩٢٥ الغازيت سنة ١٦ صفحة ٢٠٥ رقم (٢١٦)

عن الموضوع

« وحيث أنه ثابت ان المستأنف عليه كان حتى التسليم واضعاً يده على العقار بصفته مالكاً من وقت الشراء الحاصل فى سنة ١٩١٧ فلا يحق اذن حرمانه من هذه الحيازة بمقتضى حكم صادر فى نزاع لم يكن هو خصماً فيه كما تقدم

« وحيث أن المستأنف يتمسك بأن المستأنف عليه وان لم يكن خصماً بذاته فى دعوى الملكية التى فصل فيها لمصلحته الا أنه كان ممثلاً فيها وذلك لشراؤه من المشتري من خصم المستأنف

قضايا المحاكم الخيرية

٧٥

محكمة الموسيقى

٢٩ أغسطس سنة ١٩٢٨

تشرّد . عود بعد سبق الانذار والحكم . لاعتقاد
لوجود العذر

الميراث القانوني

المتشرّد هو من فتحت أمامه أبواب الرزق
فتكبد عنها حبا في البطالة ورغبة في الطريق
المعوج . اما من سدت في وجهه سبل الرزق
بسبب سوابقه ووضع تحت المراقبة القضائية
فليس متشرّدا بل مشرّد محروم من الارتزاق .
المحكمة :

« حيث ان التهم متعدد السوابق بحيث
يتعذر عليه أن يحصل على قوته من سبب شريف
إذ أن سوابقه مانعة له من الحصول على مهنة من
المهن التي يشترط لها خلو صاحبها من السوابق
« وحيث أن وضع التهم تحت المراقبة
مانع آخر من موانع الارتزاق فكأنه ممنوع قانونا
من الارتزاق في حياة يتعذر فيها الارتزاق حتى
على الذين لا سوابق لهم
« وحيث ان المحكمة تعتبر التهم شبه
محظور عليه أن يرتزق كغيره من الناس

« وحيث ان المتشرّد هو الرجل الذي
فتحت أمامه أبواب الرزق فينكب عنها حبا في

البطالة ورغبة في الطريق المعوج أما امثال التهم
فلا يسمون متشردين ولكنهم مشردون
محرومون من أبواب الرزق بما كتب في صحفهم
من أحكام

(قضية النيابة العمومية ضد خليل يوسف نمرة
١١١٢ سنة ١٩٢٨ رئاسة حضرة صاحب العزة
ابراهيم بك جلال وحضور محمد امين زكي افندي وكيل
النيابة)

٧٦

محكمة شبين الكوم

١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٨

حائز . دائن مرتين رهن حيازة . لا يترب على عدم
اعلانه بطلان

المبادئ القانونية

١ - لا يعتبر حائزا للعقار بالمعنى المقصود
بالمادة ٥٧٤ مرافعات الحائز للعقار حيازة عرضية
كالرهن رهن حيازة بل المقصود بالحائز في
هذه المادة هو كل شخص غير ملزم شخصيا
بالدين وانما يلتزم به لمناسبة امتلاكه لعقار مرهون
فيدخل في طبقة الحائزين الكفيل العيني والمالك
بطريق الشراء والمالك بالتقادم .

٢ - لا يدخل ضمن أرباب الديون
المسجلة المشار اليهم في المادة ٥٦٢ مرافعات

الدائن المرتهن رهن حيازة ولذا لا يترتب على عدم اعلانه بطلان اجراءات البيع المحكمة :

« حيث أن الحاضر عن طالب البيع لم يمنع في قبول توما أفندي عطا الله خصما ثالثا غير أنه طلب الحكم بالاستمرار في اجراءات البيع لعدم بطلانها

» وحيث أن المحكمة لا ترى مانعا قانونيا من قبول خصما ثالثا في اجراءات البيع لأنه من مدايني المدين وله مصلحة في الاشراف على اجراءات البيع

« وحيث أن المادة ٥٧٤ مدني تنص على انه اذا كان العقار في يد حائز آخر خلاف المدين لا يجوز للدائن المرتهن أن يشرع في نزع ملكيته إلا بعد التنبيه على الحائز المذكور تنبيها رسميا بدفع الدين أو تخلية العقار الخ ما جاء بالمادة المذكورة

« وحيث أنه لا يقصد من الحائز في هذه المادة الحائز للعقار حيازة عرضية كالمرتهن رهنا عقاريا حيازيا بل المقصود كل شخص غير ملزم شخصيا بالدين وإنما يلتزم به لمناسبة امتلاكه لعقار مرهون فيدخل في طبقة الحائزين الكفيل العيني والمالك بطريق الشراء والمالك بالتقادم » راجع شرح القانون المدني للمستر هلتون الجزء الثاني ص ٢٩٥ و ٢٩٦ والتأمينات للدكتور عبد السلام ذهني بك ص ١٧٥ «

« وحيث أنه لذلك تكون حالة الخصم الثالث غير منطبقة على المادة ٥٧٤ مدني

» وحيث أن المادة ٥٦٢ مرافعات لا توجب اعلان صور الاعلانات التي جرى تغليفها الا لارباب الديون المسجلة والمقصود بهم "Geraneiers inscrits" ولا يدخل من بينهم الدائن المرتهن رهنا حيازيا يؤيد ذلك ما ورد في المادة ٥٥٦ مرافعات من أن طالب البيع من المداينين يجب عليه تقديم شهادة الرهونات المسجلة على العقارات أي الرهونات التأمينية المسجلة "Certificat des hypothèques" فاذا اقتضت الشهادات على بيان الرهون التأمينية فالاختصاصات التي هي في حكمها تماما كانت كافية

« وحيث أنه لما تقدم نرى أن عدم اعلان المرتهن رهنا حيازيا لا يترتب عليه بطلان اجراءات البيع العقاري » راجع حكم مغاغة الجزئية في ١٧ ابريل سنة ١٩١٨ شرائع ٥ ص ٦٤٤ نمرة ١٠٢ وأسيوط ٢٦ اكتوبر سنة ١٩١٩ مج ص ٢١ نمرة ١٩٣ - ١١٩ وراجع أيضا أبو هيف بك في التنفيذ «

« وحيث أن الخصم الثالث هو المتسبب في تعطيل الاجراءات فتعين إلزامه بالمصاريف المترتبة على ذلك

(قضية نقولا اندي ابراهيم وحضر عنه حضرة الاستاذ ميخائيل افندي السنياطي ضد غبريال مسيحة وآخرين نمرة ٢٠ كل سنة ١٩٢٨ رئاسة عبد العظيم بك المهراس القاضي)

٧٧

كفر الشيخ

٣ يونيه سنة ١٩٢٨

حيوانات مستأنسة . مادة ٣١٢ عقوبات . انطباقها على الاوز

المبدأ القانوني

الحيوانات المستأنسة التي تحميها المادة ٣١٢ عقوبات هي التي تعيش تحت ملاحظة الانسان وتتغذى وتربى بعنايته المحكمة :

« حيث أنه بالرجوع الى بعض أحكام المحاكم التي صدرت في الموضوع لحكم محكمة طنطا استئناف الصادر في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٣ ومنشور بمجلة المحاماه السنة الرابعة صحيفة ٥٤٧ وحكم محكمة نجع حمادى المركزية في ٣٠ مايو سنة ١٩٠٥ المجموعة الرسمية السنة السادسة صحيفة نمرة ٣٠٢ وهذان الحكما مذكوران في الجزء الأول من كتاب القضاء الجنائي لعلى زكى العرابى بك في تعليقه على المادة ٣١٢ عقوبات وينصان صراحة على ان الحيوانان المستأنسة هي التي تعيش تحت ملاحظة الانسان وتتغذى وتتكون وتربى بعنايته وان هذا التعريف يشمل الكلاب والقطط والديكة والفراخ والحمام والارانب »
« وحيث ان المنطق والعقل يقضيان بأن

ما ذهبت اليه المحاكم في تطبيق المادة ٣١٢ عقوبات على الطيور الداجنة في محله لأننا إذا أخذنا بظاهر النص لأصبح قتل الطيور على جميع أنواعها مباح وهذا ما لم يردده الشارع بدليل تقسيمه الحيوانات الى قسمين قسم ذكره في المادة ٣١٠ عقوبات موجب للشدة وقسم في المادة ٣١٢ عقوبات وقيده بالنوع المستأنس وهو غير ما ذكر في المادة ٣١٠ عقوبات وقد الفت البيوت المصرية ان أهم أنواع الحيوانات المستأنسة عندها هي فصيلة الطيور الداجنة التي تعزها وتربىها للاستفادة من خيراتها كالبيض واللحم وغيرها

« وحيث ان المحكمة ترى ان نص المادة ٣١٢ عقوبات تشمل كلمة الحيوانات المستأنسة الطيور الداجنة بجميع أنواعها من ديكه واوز وفراخ وحمام وما أشبه

« وحيث أنه متى قرر ذلك لم يبق إلا البحث في الأدلة والمحكمة ترى ان التهمة ثابتة من التحقيقات وشهادة الشهود بالجلسة والكشف الطبي البطرى وعقاب التهم ينطبق على المادة ٣١٢ عقوبات

(قضية النيابة العمومية ضد محمد محمد الفار نمرة ٩٥٥ سنة ١٩٢٨ رئاسة محمود علام بك القاضى)

قضايا المحاكم المختلطة

٢ - لا تعلن قائمة شروط البيع الا للسجل
من دائني المدين المتروعة ملكيته لا لدائني
حائز العقار

رياسة ماك بارنت المجلة السنة الاربعون العدد ١٨
ص ٤٥٢

٨٠

محكمة الاستئناف المختلطة

١٣ يونيو سنة ١٩٢٨

- ١ - حكم مشمول بالانفاذ . تعيين خبير . الحضور امامه . لا يعد قبولاً للحكم .
- ٢ - اختصاص المحاكم المختلطة . عقار . رهون لاجنبي .
- ٣ - سلطة القضاء للمستعجل . اثبات حاله . رفضها

المبادئ القانونية

١ - لا يعد تنفيذ أحد الأخصام للحكم
بندب خبير قبولاً للحكم تعيينه لانه مشمول بالانفاذ
قانوناً

٢ - لما كان الرهن عضواً من جسم
الملكية . فللدائن الاجنبي المرتهن صالح محقق
يبرر اختصاص المحاكم المختلطة كلما كان محل
هذا الحق موضع نزاع قضائي كما لو كان النزاع
خاصاً بطلب اثبات حالة قطعة أرض مرهونة
أخذ منها جزء لتوسيع ترعة

٣ - ليس من شأن القضاء المستعجل الفصل
في موضوع حقوق الخصوم . فيعتبر متجاوزاً

٧٨

محكمة الاستئناف المختلط

١٢ يونيو سنة ١٩٢٨

حكم . تقديره . قاعدة

المبدأ القانوني :

يراعى عند تقدير قيمة الحكر المطلوب
زيادته النسبة بين قيمة العقار وقيمة الحكر
وقت انشائه . ولا تصلح القيمة المحددة في وقت
آخر أساساً لتقدير الزيادة المطلوبة ولو كانت
باتفاق الطرفين .

المجلة عدد ١٨ ص ٤٢٢
رياسة ماك بارنت

٧٩

محكمة الاستئناف المختلطة

١٢ يونيو سنة ١٩٢٨

- (١) حجز عقاري . انذار الحائز . من هو الحائز
- (٢) قائمة شروط البيع . الدائنون المسجلون

المبادئ القانونية :

١ - الحائز الذي يجب انذاره هو من تدل
عليه دفاتر التسجيل وهو الحائز للعقار وقت
اجراءات التنفيذ العقاري . فلا يعتبر حائزاً من
أشترى العقار ثم باعه الى الغير . متى كان هذا
الغير هو المالك وقت التنفيذ .

اختصاصه عندما يرفض دعوى اثبات حالة
مستعجله بناء على أنه ليس لطالبها حق موضوعاً
المجلة عدد ١٨ ص ٤٢٣ رياسة فافتك

٨١

محكمة الاستئناف المختلطة

١٣ يونيه سنة ١٩٢٨

ماركات مسجلة . ملكية . شرطها

المبدأ القانوني

لكي يصبح لصاحب الماركة الحق دون
سواه في استعمالها يجب عليه أن يثبت أنه
استعملها فعلاً استعمالاً مستمراً مدة معينة من
الزمان . ولا يكفي مجرد تسجيلها بأحد أقلام
الكتاب لأن ذلك لا يدل الا على تعيين شكل
الماركة واطهار النية في استعمالها منذ تسجيلها

رياسة فافتك المجلة عدد ١٨ ص ٤٢٤

٨٢

محكمة الاستئناف المختلطة

١٤ يونيه سنة ١٩٢٨

- ١ - اختصاص محاكم الاحوال الشخصية . حكم
خارج اختصاصها . اثره امام المحاكم الاخرى منعدم
- ٢ - جنسية . عدم معرفتها . اختصاص
- ٣ - تضامن . خلو منطوق الحكم . الاسباب

المبادئ القانونية

- ١ - لا أثر للأحكام الصادرة من محاكم
الاحوال الشخصية خارج اختصاصها امام جهات
الاختصاص الاخرى بمصر

٢ - اذا سارت كافة اجراءات الدعوى
امام المحاكم الاهلية أو امام المحاكم المختلطة على
أن الخصوم تابعين لرعية معينة . ولم يكن لدى
المحكمة ما يمكنها من معرفة حقيقة الجنسية .
فأصدرت حكماً في الدعوى . فيكون لهذا الحكم
قوة الشيء المحكوم فيه . حتى ولو ظهر بعد ذلك
أن جنسية أحد الخصوم أو كلاهما هي غير
ما اتصف به أثناء التقاضي .

٣ - يعتبر الحكم صادراً على المحكوم عليهم
بالتضامن اذا فهم ذلك من اسبابه ولو خلا
منطوقه من النص عليه
عدد ١٨ من ٤٢٧

٨٣

محكمة الاستئناف المختلطة

١٤ يونيه سنة ١٩٢٨

- ١ - بيع . عدم تسجيل . اهمال . مشولية
- ٢ - بيع . عجز مساحة . سقوط الحق .

المبادئ القانونية

- ١ - ان اهمال المشتري في تسجيل عقد
مشتراه يجعله مسئولاً ولو جزئياً عما ينشأ من
الضرر عن عدم التسجيل كما لو تمكن البائع من
رهن العين المباعة قبل اتمام تسجيل عقد البيع
- ٢ - طبقاً للمادة ٣٧٠ مدني يسقط الحق
في المطالبة بقيمة عجز المساحة في العين المباعة
بمضي سنة من تاريخ عقد البيع . ولا يقطع هذه

المدة حصول اتفاق إضافي في أثناءها يعين كيفية احتساب قيمة العجز.

رياسة نو المجلة عدد ١٨ ص ٤٣٠

٨٤

محكمة الاستئناف المختلطة

١٤ يونيو سنة ١٩٢٨

وكالة . اتعاب . اتفاق . اداء جزئى

المبدأ القانونى

فى حالة الاتفاق على تقدير اتعاب الوكيل بمبلغ معين يستحق دفعه اليه عند اتمام مأموريته فلا تستحق هذه الاتعاب الا اذا قام الوكيل باداء جميع ما وكل فيه .

فاذا ادى الوكيل جزءاً فقط من مأموريته فلا يحق له أن يطلب من المحكمة طبقاً للمادة ٦٢٨ مدنى أن تقدر له اتعاباً بنسبة ما اداه وذلك لان اتفاه قد جعل استحقاقه للاتعاب معلقاً على شرط اتمام مأموريته . فلا يصح اذن تطبيق المادة ٦٢٨ مدنى التى تقتضى كون الاتعاب مستحقه الاداء .

رياسة نو . المجلة عدد ١٨ ص ٤٣٢

٨٥

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٠ يولييه سنة ١٩٢٨

افلاس . وقف انشاء المفلس . مادة ٢٣٧ تجارى لا تنطبق . اختصاص مدنى .

المبدأ القانونى

ان أوجه البطلان التى نص عليها القانون

التجارى فى مواد الافلاس لمصلحة الدائنين مبنية به على سبيل الحصر فلا يصح التوسع فيها

لذلك يكون صحيحاً تصرف المفلس بوقف بعض أملاكه لان الوقف تصرف قانونى يختلف عن الهبة . فلا تنطبق عليه المادة ٢٣٧ تجارى

هذا فى حين أن المادة ٧٦ مدنى تنص على امكان ابطال الوقف الحاصل اضراً بالدائنين فاذا طلب السنديك ابطاله لهذا السبب كانت المحكمة المدنية دون التجارية هى المختصة بنظر هذا الطلب

رياسة فافتك المجلة عدد ١٨ ص ٤٣٦

٨٦

محكمة الاستئناف المختلطة

٢١ يونيو سنة ١٩٢٨

- ١ - بيع . ثمن . استحقاقه . عدم تعيينه فى العقد تعيينه المحكمة
- ٢ - فسخ عقد . ادلة جديدة . جوازها فى الاستئناف
- ٣ - عقد . التوقيع عليه . عدم دقة الاطلاع عليه سريانه .

- ٤ - محل تجارى . بيعه . اجارة حامل . لا تعارض رفت . تعويض

المبادئ والقانونية

- ١ - اذا كان البيع غير معلق على شرط بل كان منجزاً ولم يعين بمقده موعد محدد لدفع الثمن . كان للمحكمة أن تعين الموعد اللائق بمراعاة ظروف الحال

- ٢ - يصح قبول أوجه الدفع الجديدة

حق القاصر وليس لغيره من الشركاء الراشدين

التمسك به . ومن ثم لا يكون للدائن الراشدين

من الشركاء الحق في ابداء هذا الطعن

٢ - حق الدائن المرتهن لحصة شائعة في

عقار . يتركز بالقسمة المفروزة التي تؤول للمدين

بعمل القسمة

مجلة التشريع والقضاء المختلط السنة الاربعون عدد

١٩ ص ٤٥٨ رئاسة فو

٨٨

محكمة الاستئناف المختلطة

٢١ يونيو سنة ١٩٢٨

شركة مساهمة . جمعية عمومية . قرارات

المبدأ القانوني

الجمعيات العمومية لشركات المساهمة ذات

سلطان واسع في اصدار القرارات ولا يجد هذا

السلطان إلا نصوص القوانين ونصوص عقود

تأسيس الشركات

وتطبيقاً لهذه القاعدة لا يسوغ للجمعيات

العمومية لشركات المساهمة أن تصدر قراراً

يتعارض مع نص المادة ٤٩ تجاري التي تنص على

الاقل قيمة الأسهم أو اجزاء الأسهم عن

مائة فرنك

رئاسة فو المجلة ص ٤٥٩

لأول مرة في الاستئناف ما دامت لا تعتبر طلبات جديدة .

٣ - تفسر المشارطات طبقاً للغرض المقصود

منها بصرف النظر عن حرفية نصوصها

٤ - ان من يقبل بتساهله التوقيع على عقد

اعده الطرف الآخر دون الاطلاع على جميع

محتوياته يلتزم بما جاء فيه . ولا يسوغ له التخلص

من التزاماته المبينة به إلا اذا أقام الدليل على ان

رضاه قد فسد بغلط أو تدليس

٥ - يكون صحيحاً الاتفاق الذي بمقتضاه

يبيع شخص محل تجارته fonds de commerce

الى آخر مقابل استخدامه عنده بأجرة معينة مضافاً

اليها نسبة في الأرباح حتى ولو احتفظ المشتري

لنفسه بحق رقت هذا البائع بعد انذاره بسنة .

وذلك دون اخلال بحق هذا البائع المستخدم

في المطالبة بالتعويض المادي والأدبي اذ حصل

رفته فجأة تعويضاً يضاف الى أجرة السنة التي

كان يجب أن تتلو انذار الرقت

رئاسة فافتك المجلة ١٨ ص ٤٣٧

٨٧

محكمة الاستئناف المختلطة

٢١ يونيو سنة ١٩٢٨

١ - عقد قسمة . بين شركاء منهم قاصر : بطلان نسبي

٢ - ومن على حصة شائعة . صيره بعد القسمة

المبدأ القانوني

١ - الطعن بالبطلان في عقد قسمة بسبب

قصر أحد الشركاء هو طعن نسبي بمعنى أنه من

٢ - ان أثر المعارضة في التنييه العقارى لا يتعدى إيقاف الاجراءات التى حصلت المعارضة من أجلها . فلا يمنع حصول المعارضة في التنييه العقارى المعلن من أحد الدائنين حلول هذا الدائن محل دائن آخر تنازل عن السير في اجراءات التنفيذ في اليوم السابق على اليوم المحدد للبيع

رياسة نو المجلة ص ٤٦٠

٩١

محكمة الاستئناف المختلطة

٢١ يونيو سنة ١٩٢٨

(١) عقد . تفسيره . الفاظ . نية المتعاقدين
(٢) منقولات . حيازة بحسن نية . سرقة . ضياع

المبادئ القانونية

١ - تفسر العقود على هوى نية المتعاقدين بصرف النظر عن حرفية الالفاظ المستعملة فاذا اتضح من مجموع المستندات والظروف أن العقد هو عقد (اجارة - بيع Location - Vente) فلا يصح اعتبار المشتري مالكا إذا استعمل الحق المحول له بالعقد

٢ - لا يمكن للمالك المنقول استرداده ممن تملكه بحسن نية إلا في حالتى السرقة والضياع . مادة ١١٦ مدنى . فلا يسوغ للمالك المنقول الذى سلمه للغير بطريق التأجير أن يسترده اذا بدده هذا الغير بأن باعه لمشتري حسن النية . لأن التبديد لا يعتبر سرقة ولا ضياعاً

رياسة ماك بارنت المجلة ص ٤٦١

٨٩

محكمة الاستئناف المختلطة

٢١ يونيو سنة ١٩٢٨

شركات مساهمة مصرية . رأس مال . فرنك . قيمته

المبدأ القانونى

ان قيمة الفرنك في رأس المال وفي ارباح شركات المساهمة المصرية هي طبقاً للمادة ٤٩ تجارى ٨٥٧٥ و ٣ قرشا . وكل قرار تصدره الجمعيات العمومية لهذه الشركات خلافاً لذلك يكون مخالفاً للقانون ولنصوص عقود تأسيس هذه الشركات

رياسة نو المجلة ص ٤٥٩

٩٠

محكمة الاستئناف المختلطة

٢١ يونيو سنة ١٩٢٨

(١) حجز عقار . حلول دائن محل آخر في الاجراءات . لاطعن
(٢) تنييه عقارى . معارضة . اثرها .

المبادئ القانونية

١ - اذا أمر القاضى المنتدب بحلول دائن محل آخر في اجراءات التنفيذ بناء على سندات واجبة التنفيذ مع حفظ الحق لأصحاب الشأن في دفاعهم الموضوعى . فان أمره هذا لا يكون قابلاً للطعن . فلا يجوز استئنافه . اللهم إلا لعيب شكلى .

قضاء المحاكم الأجنبية

مدة عقده في أى عمل مماثل لمدة سنتين استنادا الى أنه قبل هذا التعهد أمام تصلب صاحب العمل في التمسك بشروط ومكرهاً بحاجته الى الرزق .

مجلة الثلاثة شهور سنة ١٩٢٨ ص ٦٧١ نمرة ١٧

٩٢

النقض الفرنسية

١٧ مارس سنة ١٩٢٨

مستولية التابع . رجوع المتبوع .
على سيد آخر .

٩٤

النقض الفرنسية

٢ مايو سنة ١٩٢٨

مستولية - خطأ المصاب - علاقته بالحادث - اثره

المبدأ القانوني

اذا انعدمت كل رابطة مباشرة بين خطأ المصاب ووقوع الحادثة بخطأ من أحدثها فان كل المسؤولية تقع على هذا الاخير دون أن يكون لخطأ المصاب أى اثر في تخفيفها .

فإذا أخطأ ربان سفينة بان لم يضىء انوارها اللازم اضائها ليلاً وأخطأ ربان سفينة أخرى اذ كان يرى السفينة الاولى امامه وهي غير مضاءة فلم يحل دون الاصطدام بها وكان ذلك ممكناً فان المسؤولية كلها تقع على ربان هذه السفينة الثانية لأن عدم اضائة أنوار الاولى لم يكن له اثر في وقوع الحادثة

مجلة الثلاثة شهور سنة ١٩٢٨ ص ٦٦٦ فقرة ٩

المبدأ القانوني

اذا دفع سيد تعويضاً عن ضرر أحدثه تابعه بالاشتراك مع تابع شخص آخر . جاز لمن دفع كامل التعويض أن يرجع على سيد التابع الآخر بنصيبه في ذلك التعويض

مجلة الثلاثة شهور سنة ١٩٢٨ ص ٦٦٨ نمرة ١٢

٩٣

النقض الفرنسية

٢٦ مارس سنة ١٩٢٨

رضا . اكراه . شدة الظروف الاقتصادية .
ليست اكراها .

المبدأ القانوني

لا يعتبر رضا أحد العاقدين لمجرد أنه حصل تحت ضغط الظروف الاقتصادية

فلا يمكن لمستخدم أن يطلب ابطال تعهده قبل صاحب العمل بأنه لا يستخدم بعد انتهاء

في أدنى حدودها ولاته على سكان الاحياء
الصناعية أن يتحملوا جزءاً من الجزية التي تجب
لسلطان التقدم الصناعي

مجلة الثلاثة شهور سنة ١٩٢٨ ص ٧٠٩ فقرة ٣

٩٧

استئناف باريس

١١ يناير سنة ١٩٢٨

وكالة . غموض . مسؤولية الموكل

المبرأ القانوني

لا يلتزم الموكل من تصرفات وكيله الا بما
دخل في حدود وكالته . الا أنه يستثنى من ذلك
حالة ما اذا كان عقد الوكالة غامضاً في تحديد
سلطة الوكيل . فان الموكل يكون ملزماً قبل ان
يتعامل مع الوكيل على غير علم بمحدود هذه
السلطة المبهمة .

مجلة الثلاثة شهور سنة ١٩٢٨ ص ٧٠٥ فقرة ٧٠

٩٨

استئناف باريس

٢٥ مايو سنة ١٩٢٨

مسئولية . فعل المصاب . مجرد من الخطأ . تخفيف
المسئولية .

المبرأ القانوني

ولو أنه طبقاً للوائح بوليس المديرية لا يلزم
راكب الدراجة اضرارها ليلاً الا أنه اذا دهم

٩٥

النقض الفرنسية

١٥ مايو سنة ١٩٢٨

الشرط الفاسخ الصريح . اثره . بعد الانذار .
وفاء لاحق . لا يمنع الفسخ

المبرأ القانوني

اذا نص في عقد بيع على أن الثمن يدفع
مشاهرة وعند التأخير في دفع قسط ما يفسخ
العقد بقوة القانون . فان المشتري يستطيع أن
يتقى فسخ العقد اذا قام بالسداد ولو متأخراً
مادام انه لم يحصل انذار بوقوع الفسخ . اما اذا
حصل هذا الانذار فان الفسخ يقع حتماً ولو
عرض المشتري سداد المتأخر عليه

مجلة الثلاثة شهور سنة ١٩٢٨ ص ٦٨٠ فقرة ٣١

٩٦

استئناف باريس

٢٣ أبريل سنة ١٩٢٨

الجوار . واجباته .

المبرأ القانوني

اشتكى احد سكان حي بلقي من الاضرار
التي تلحقه بسبب معامل رينو من ضجة ودخان
وابخره فرفضت محكمة استئناف باريس شكواه
لما ثبت لها من أن معامل رينو قد اتخذت كل
ما يمكن اتخاذه من الوسائل لجعل هذه الاضرار

تقرير مجلس نقابة المحامين

(عن أعماله في سنة ١٩٢٨)

عقد المجلس أولى جلساته في ٤ يناير سنة ١٩٢٨ وانتخب فيها الاستاذ ابراهيم رياض أميناً للصندوق . وراغب اسكندر سكرتيراً . كما انتخب فيها أعضاء لجنة القبول أمام محكمة الاستئناف وأعضاء لجنة مصر الفرعية . وقد عقد المجلس في بحر هذه المدة عدد ٤٢ جلسة كاملة . وقد طلب من اللجان الفرعية دعوة المحامين بدائرة كل محكمة كلية للاجتماع وترشيح من يرون انتخابه لعضوية هذه اللجان عن السنة الحالية وقد رأى المجلس الأخذ بالترشيح الحاصل من حضراتهم مالم يوجد سبب قانوني مانع . وعين فعلاً أعضاء اللجان الفرعية على هذا الاساس .

مشروع قانون نقابة المحامين

وتنفيذاً لقرار الجمعية العمومية شكلت لجنة من حضرات الأساتذة :

صليب بك سامي . عزيز بك خانكي . عبد الكريم بك رؤوف . محمد بك زكي على . عبد الحليم بك البيلى . محمد كامل البندارى . محمد صبرى أبو علم لوضع مشروع بتعديل قانون النقابة للنظر فيه وعرضه على الجمعية العمومية . ويسر المجلس أن ينوه بأن اللجنة قد قامت بما عهد اليها خير قيام . ثم عرض المشروع على مجلس النقابة وبعد بحثه وتعديل ما رأى تعديله فيه قرر طبعه ووزع على جميع حضرات المحامين بكافة انحاء القطر حتى يتيسر لهم ابداء ملاحظاتهم عليه قبل عقد الجمعية العمومية للنظر فيه .

. وقد رأى مجلس النقابة انه يحسن الاختصار على تقرير المبادئ التى بنى عليها المشروع وترك النصوص والصيغ الى ما بعد

وقد وردت كثير من الملاحظات من بعض حضرات المحامين ونظرها المجلس أيضاً وأبدي قراره بشأنها ودعيت الجمعية العمومية للانعقاد في ٢٩ يونيو سنة ١٩٢٨ وتليت فيها الاقتراحات المتعددة . وبعد المناقشة فى المبادئ المختلفة التى بنيت عليها التعديلات أصدرت الجمعية العمومية قراراتها فيها وأهمها ما يأتى :

١ - تحديد عدد المحامين الذين يسمح بقبولهم فى جدول عموم المحامين . وأن يكون النظر

في تعديل الجدول بمعرفة لجنة قبول المحامين مرة كل خمس سنوات وانشاء جدول عام يحدد فيه عدد المحامين المقبولين أمام المحاكم كافة وتتملأ المحال الخالية فيه من طالبي القيد حسب أقدمية طلباتهم وانشاء جدول خاص للمحامين تحت التمرين وأن تقتصر مرافعاتهم على المحاكم الجزئية والمركزية والحضور في قضايا التحضير باسم المحامي الذي يترنون عنده . وتكون مدة المرافعة أمام المحاكم الابتدائية أربع سنوات يقرر بعدها أمام محكمة الاستئناف . ولا يقبل المحامي للمرافعة أمام محكمة النقض الا بعد مضي عشرة سنوات في المرافعة أمام محكمة الاستئناف على أن لا يعمل بذلك كله الا بعد مضي خمس سنوات من تاريخ نشر القانون

٢ - توسيع النصوص الخاصة بواجبات المحامين كوجوب حلفهم اليمين قبل تأدية أعمالهم في المحاماة . وعن الاتعاب التي يستحقها المحامون المنتدبون للمرافعة في القضايا المدنية والجنائية . والاعفاء من الانتداب فيها بعد مضي سنوات معدودة على اشتغال المحامي أمام محكمة الاستئناف

٣ - عن حقوق المحامين . نص على التوسع في النظر في اتعاب المحامين وجعلها من الديون الممتازة ومدة سقوط الحق فيها وسلطة مجلس النقابة في تقديرها . وطرق المعارضة فيها . وعلى حماية المحامين أثناء تأدية وظائفهم

٤ - توسيع سلطة مجلس النقابة في الرقابة على المحامين بحيث يشمل الحكم بالايقاف وتمثيل المحامين في مجلس التأديب أمام المحاكم الاستئنافية تمثيلاً أوسع من حالته الحاضرة والنظر في التماس إعادة النظر عند شطب الاسم من الجدول وعن استئناف الاحكام الصادرة بالايقاف سواء من مجلس النقابة او من مجلس التأديب

٥ - على أن يكون بكل محكمة استئناف نقابة خاصة بها مع ملاحظة توحيد مالية النقابات وإيجاد هيئة من جميع النقابات للنظر في المسائل التي تخص المحامين بصفة عامة كاللائحة الداخلية ورسوم الاشتراكات وتمثيل المحامين وما ينشأ من الخلاف بين النقابات الخ

٦ - تنظيم صندوق الاعانة لحضرات المحامين وعائلاتهم
هذا هو ملخص أهم المبادئ التي وافقت عليها الجمعية العمومية وللمجلس النقابة الأمل أن تهيب الظروف الوسائل اللازمة للاسراع في تعديل التشريع الحالي طبقاً للمبادئ التي وافقت عليها الجمعية العمومية

المطالب الفرعية

هذا ولما كانت الجمعية العمومية العادية قد قررت تعديل النص الخاص بمكاتب المحامين بحيث يشمل جواز فتح مكتب فرعي تابع للمكتب الأصلي وفي دائرة المحكمة الكلية الكائن بها المكتب الأصلي بشرط أن يكون به محام تحت التمرين وتحت مسئولية المحامي الأصلي

فطبقاً للقانون عرض هذا الاقتراح بالتعديل على الجمعية العمومية لمحكمة استئناف مصر الأهلية للنظر فيه

من الشكاوى ضد المحامين ومزعمهم

اهتم المجلس بالفصل في الشكاوى المعروضة خصوصاً المتأخر فيها اهتماماً خاصاً وبذل في سبيل ذلك مجهوداً عظيماً. فقد بلغ عدد الشكاوى التي فصل فيها ٤١٧ من المتأخر لغاية سنة ١٩٢٧ البالغ ٦٢٢ شكوى كما فصل في ١٠٥ شكوى من سنة ١٩٢٨ من أصل ٣٢٢ شكوى مقدمة فيها وقد قرر في ٤٧١ شكوى منها بالحفظ و ٢٧ بالزام المحامين برد مبالغ و ١٠ إحالة على مجلس التأديب و ٧ برد مستندات و ٤ لفت نظر و ٢ إيقاف و ١ انذار فجملة الشكاوى التي فصل فيها هي ٥٢٢ يقابلها ١٧٩ في سنة ١٩٢٧ و ٣٩٢ في سنة ١٩٢٦ و ٤٣٤ في سنة ١٩٢٥ و ٢٤٩ في سنة ١٩٢٤ و ١٨٣ في سنة ١٩٢٣. وقد عرض على مجلس التأديب بمحكمة الاستئناف خمس شكاوى فصل في واحدة منها بالبراءة وأخرى بالتوبيخ وثالثة بالانذار واتخذ المجلس اجراءات حاسمة لتنفيذ القرارات الصادرة من المجلس واحترامها وعرض عليه ٧ شكاوى من محامين ضد زملائهم وشكاوى من نقابة فرعية ضد أحد المحامين و ٨ من محامين ضد رجال القضاء والنيابة والادارة و ٢ شكويين من هيئة محكمة استئناف مصر وموظفي محكمة مصر الأهلية

وفصل في شكويين ضد محامين أحدهما بالحفظ والأخرى بلفت نظر وأنهى ١٣ شكاوى ضد رجال القضاء والنيابة والادارة منها ٧ حفظ للتصالح والتفاهم وأخرى صرح فيها للمحامى باتخاذ مايراه من الاجراءات وواحدة برفع الأمر لجهة الموظف الادارى الرئيسية وأخرى بالتحجير لسعادة النائب العمومى للفت نظر سعادته للأمر وأخرى بطلب استيفاء تحقيق وغيرها حفظ لعدم وجود دليل .

ويأسف مجلس النقابة لأن يمان أن بعض هذه الشكاوى رغماً عن خطورتها لم ينل فيها المجلس ولا المحامون الشاكون الترضية اللازمة محافظة على شرف المهنة وكرامة المحامين وحقوق الدفاع المقدسة رغماً عما بذله المجلس من المساعي الجمة والمخبرات الكثيرة للوصول الى حل موفق فمنها الشكاوى التي قدمت للنقابة من الاستاذ ملاك كامل المحامى بامسكندرية والتي تتضمن قيام البوليس بالقبض عليه بدون وجه حق ومعاملته معاملة مهينة لشرفه وكرامته . والحصول بالقوة على أوراق موجودة معه ومتعلقة بسر المهنة في قضية كانت جارياً التحقيق فيها وكان هو موكلاً فيها ومباشراً لتحقيقاتها من أولها الى آخرها وما زال مجلس النقابة يؤمل أن يقدم المعتدون من رجال البوليس في هذه الشكاوى للمحاكمة وأن تتخذ ضدهم الاجراءات التأديبية الكفيلة بمنع حصول مثل هذه الحوادث الشاذة

ومنها الشكاوى المقدمة من الاستاذ زكريا منها ضد حضرة حكمدار بوليس الغربية فقد احتج

المجلس لدى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية على تصرف الحكمدار بالقبض على حضرة المحامى مخالفاً بذلك للقانون ومتعدياً لحدود وواجبات وظيفته . كما طلب من حضرة صاحب السعادة النائب العمومي رفع الدعوى العمومية ضده .

وبالنسبة لأن سعادة النائب العمومي أخبر المجلس أخيراً بحفظ الشكوى إدارياً فقد رأى المجلس أن يبلغ حضرة المحامى باتخاذ ما يراه من الاجراءات وكان المجلس قد أخطر حضرته بالامتناع عن اتخاذ أى اجراءات انتظاراً لنتيجة سعى النقابة . ومنها شكوى مقدمة من الأستاذ عبد الحميد أفندى غيد الحق ضد أحد حضرات وكلاء نيابة مصر ولم يبت فيها للآن

وعرضت عليها شكوى من إحدى دوائر الاستئناف ضد أحد حضرات المحامين وقد حفظت لوفاء حضرة المحامى

وتقدمت لها شكوى أخرى من حضرات موظفى القلم المدنى بمحكمة مصر الأهلية قررت فيها بلفت نظر حضرة المحامى المشكوى فى حقه هذا ويصرح المجلس بكل اغتباط ان مأمورية المجلس للانفصل بسرعة فى الشكاوى المقدمة من أرباب القضايا ضد حضرات المحامين قد سهلت كثيراً بما أداه كثير من حضراتهم من العناية بالرد على هذه الشكاوى وتقديم المعلومات والأوراق التى يطلبها المجلس . ونظراً لما يراه فى كثير من الشكاوى بأنها ليست على أساس فهو يعلن مرة أخرى انه من مصلحة المحامين القصوى أن يبت فى هذه الشكاوى بأسرع ما يمكن إحتفاظاً بسمعته وتنزيهاً لهم ولا يكون ذلك الا بمساعدتهم للمجلس فى استيفاء نظرها بأقرب وقت ولا يثنى المجلس عن النظر فيها بكل دقة انصافاً للشاكين والمشكوى فى حقهم واحتفاظاً بسمعة المحامين وحيثهم

المبادئ

هذا . وقد نظر المجلس فى بعض المبادئ المتعلقة بأعمال المحامين كطلب بعضهم وقررها فيما يأتى :

أولاً - انه مع عدم منافاة العقود التى يحررها المحامون عن اتعابهم وتقاضى مقدم اتعاب فيها للأصول القانونية إلا أن هذا لا يمنع انه عند قيام النزاع للقضاء الحق فى تقدير الاتعاب بصفة عامة بصرف النظر عن القيمة المتفق عليها . وانه لا يصح تسمية ما يتقاضاه المحامى أجراً بل يجب التعبير عنه بأنه مقابل اتعاب محاماة

ثانياً - ان المحامى الذى ترك الاشتغال بالمحاماة مؤقتاً لتوظيفه له الحق دائماً فى إعادة اسمه الى الجدول وهذا لا يمنع من إحالته على مجلس التأديب اذا رأى المجلس ان الأعمال التى ارتكبها أثناء توظيفه تستوجب النظر فى أمره

ثالثاً - ان اشتغال المحامي مديراً أو مدرساً باحدى المدارس الأهلية لا يتنافى مع المهنة
رابعاً - أن لا مانع من اشتغال المحامي سنديك تفليسة أمام المحاكم

طلبات تقدير الاتعاب

وقد فصل المجلس في ١٠٩ طلباً من حضرات المحامين بتقدير اتعابهم في القضايا ويهم مجلس النقابة أن تكون تقديراته دائماً محل احترام حضرات المحامين كما هي محل عناية المحاكم وخاصة محكمة الاستئناف الأهلية وفي هذا من ضمان الاحترام الواجب لها والمحافظة على هيئة المجلس وسلطته ما فيه

شؤون مختلفة

قرر المجلس أن يتوسط لدى وزارة الحقانية للإشارة على المحاكم بطلب قضايا المحامين قبل قضايا غيرهم تسهيلاً لأعمالهم ولتأدية واجباتهم بسهولة وعناية

وبناء على المساعي التي بذلها مجلس النقابة أجرت محكمة الاستئناف طبع جدول المحامين وتمهيداً لاعادة طبعه قد أجرى المجلس التعديلات اللازمة فيه

وقرر تعليق صورتي المغفور لها سعد باشا زغلول وحسين باشا رشدي بمناسبة وفاتهما نظراً لما لهما من الفضل في إصدار قانون النقابة الحالي وعلقت الصورتان فعلاً في قاعة الجلسات بدار مجلس النقابة وتشكلت لجنة من ثلاثة من حضرات الاساتذة ابراهيم رياض أمين الصندوق ومحمد صبري أبو علم ، وحسين يوسف عامر لوضع نظام لصندوق الاعانات لحضرات المحامين

وقرر أن ينشر في ملحق بأعداد المجلة ما يصدر من القوانين والراسم أما التصريحات بتوكيل المحامين في دعاوى ضد زملائهم في قضايا مدنية فالمجلس صرح بها دائماً . أما في قضايا جنائية فقد رفض أمثال هذه الطلبات

وقرر السعي لدى محكمة الاستئناف والمحاكم الابتدائية بعدم انتداب المحامين الذين مضى على اشتغالهم بالمحاماة مدة ١٥ سنة أمام محكمة الاستئناف في القضايا الجنائية والمدنية أمام جميع المحاكم

وقد شدد المجلس في ضرورة رفع اليפט الكبيرة على دور حضرات المحامين طبقاً للمنشور السابق صدوره . وقد أمكنه أن يفصل الآن الى نتيجة حسنة وله الأمل أن يعمل المحامون الذين لم ينفذوا المنشور على رفع هذه اليפט واستبدالها بأخرى حسب التعليمات الصادرة محافظة على كرامة المحامين وتطبيقاً للقانون

وقد نظر المجلس أيضاً في الاستعلامات الواردة من وزارة الحقانية والنيابة بشأن حضرات المحامين المرشحين لوظائف القضاء والنيابة ودقق فخصها بما هو موكل اليه من إبداء رأى صحيح في كل حال .

وبناء على ما ورد من وزارة الخارجية في ٩ مارس سنة ١٩٢٨ بواسطة حضرة صاحب السعادة وزير مصر المفوض برومانيا قرر المجلس التحرير لوزارة الخارجية برجاء تبليغ نقابة المحامين ببوخارست بواسطة الوزير المفوض بأن النقابة ترحب كل الترحيب بالصلة التي ترغب نقابة المحامين المذكورة ايجادها مع نقابة المحامين بمصر تمهيداً لعقد مؤتمر قانوني خاص بجميع بلدان البحر الأبيض المتوسط للبحث في شرائع هذه البلاد وبالأخص فيما يرجع منها الى القوانين التجارية المأخوذة عن روح التشريع الرومانى ويتمنى تحقيقها في القريب العاجل .

وبناء على طلب بعض حضرات المحامين حرزت شهادات لهم عن أعمالهم في المحاماة وما يتصل بها للاستناد عليها أمام المحاكم وجهات الادارة وخلافها .

وقد اهتم المجلس بترتيب غرف المحامين بكثير من المحاكم الكلية والجزئية . ولم يبخل باقرار المبالغ اللازمة في هذا الصدد . ويؤمل أن تكون غرف المحامين في جميع المحاكم الجزئية مرتبة ومنظمة تنظيمياً كافياً .

ارضى نقابة المحامين

يسر مجلس النقابة أن يعلن أن مسألة منح أرض للنقابة لبناء دار لها عليها قد انتهت بالنجاح بعد أن مرت في ادوار عدة وصادفها كثير من العقبات

فقد عرض على البرلمان أمر تأجير قطعة أرض مساحتها ثلاثة آلاف متر مربع كائنة بشارع الملكة نازلى بجوار مخازن سيارات البوليس لمدة سبعين سنة بإيجارة أسمية قدرها جنيه واحد في السنة لكامل القطعة

ولما عرض الأمر على مجلس النواب اقترح أحد حضرات أعضائه أن تكون مدة التأجير ٩٩ سنة فوافق المجلس على ذلك كما وافق مجلس الشيوخ عليه أيضاً

وقد صدر المرسوم الملكى بمقتضى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٨ بتاريخ ٩ يوليو سنة ١٩٢٨ باعتماد هذا التأجير

وتسليم هذه القطعة متوقف على اخلائها من بلوك الحفر الواضع عليها اليد الآن وعند تسليمها تشرع النقابة على الفور في عمل التصميمات اللازمة لها والشرع في بناء هذه الدار لتكون لاقعة بهيئة المحامين ومركزهم في الهيئة الاجتماعية

مجلة المحاماة

بعد أن تنحى حضرة الاستاذ عزيز بك خانكي عن تحرير المجلة قد تولاهما حضرة الاستاذ صليب بك سامي وكان حضرته قد أظهر رغبته في التنحي عن رئاسة تحريرها لكثرة مشاغله ورأى المجلس أخيراً أن يعهد في تحريرها الى لجنة مشكلة من حضرته وبمساعدة حضرتي الاستاذين عبد الرحيم غنيم ومحمد علي رشدي ويؤمل المجلس أن هذا النظام كفيل بصدور المجلة في مواعيدها وسيعرض على حضراتكم في ميزانية المجلس اقتراحات للنظر فيها اقتضاها هذا التعديل . وقد قدم حضرات المحامين أمام محكمة أسيوط اقتراحاً هو محل نظر حضراتكم أيضاً

مكتبة النقابة

عنى المجلس عناية خاصة بالمكتبة . فأوجد فيها من المؤلفات القانونية والاقتصادية والدستورية وغيرها ما يكفل التوسع فيها لجمعها من أرقى المكاتب . وقد بلغ عدد المؤلفات العربية ٣٢٤ مؤلفاً منها ٨٠ مؤلف أضيفت في بحر سنة ١٩٢٨ . وبلغ عدد المؤلفات الافرنكية ٨٩٢ منها عدد ٤٧ أضيف في بحر سنة ١٩٢٨ . فضلاً عما بها من المجلات والجرائد الافرنكية

والمكتبة معدة لحضرات المحامين بدار النقابة يومياً صباحاً ومساءً ما عدا أيام الجمعة هذا . ورغبة في تسهيل مأمورية المحامين للأبحاث المؤقتة قد أوجد غرفة خاصة بدار محكمة الاستئناف الأهلية لمكتبة صغيرة تحوى مؤلفات رجال القانون والأستاذة المصريين وبعض الجامعات الفرنسية التي تدعو إليها الضرورة . كذا الكتب الشرعية بحيث أصبحت وافية بقدر الامكان بحاجات حضرات المحامين أثناء وجودهم بالمحكمة ويؤمل المجلس أن يتوسع في ايجاد جميع المؤلفات اللازمة لهذا الغرض . وهو يعتمد في ذلك على ارشاد حضرات المحامين ومعاونتهم أيضاً - والمكتبتان منظمتان الآن على أحدث النظم بحيث يسهل البحث عنها في أقصر وقت ممكن

عن تعطيل الدستور

اجتمع عدد عظيم من حضرات المحامين وأصدروا قراراً بشأن تعطيل الدستور ووقعوا عليه منهم ومن غيرهم وأرسلوه لمجلس النقابة وبلغ عددهم نحو خمسمائة وخمسين محامياً تقريباً وهذا نص ما قرروه

« بحث المحامون أمام المحاكم الأهلية المجتمعون والموقعون على هذا في الظروف الخطيرة التي تجتازها البلاد الآن وقرروا ما يأتي :

أولاً - ان الدستور الذي هو وليد جهاد الأمة وثمره تضحياتها إنما هو حق خالد لها وليس بمنحة فلا يجوز المساس به

ثانياً - ان ما أقدم عليه الوزراء من حل البرلمان وإيقاف العمل بالدستور وتعطيل أحكامه والعبث بحقوق الأمة التي هي مصدر السلطات جميعاً والتعرض للحريات العامة المقدسة التي حرمت المادة ١٥٦ من الدستور أي اقتراح بتنقيحها كل هذا هو ثورة من الوزراء على الدستور وأحكامه وتصرف باطل بطلاناً أصلياً لمخالفته لقانون الدولة الاساسي ولا يمكن أن يترتب عليه أي اثار قانونية أو نتائج مشروعة

ثالثاً - يعهد المحامون لمجلس النقابة بنشر هذا القرار وإبلاغه للجهات المختلفة وبوضع مذكرة تفصيلية بأسبابه ونشرها على الرأي العام

كما قرروا الاضراب ثلاثة ايام ابتداء من يوم الثلاثاء ٢٤ يولييه سنة ١٩٢٨ في جميع محاكم القطر احتجاجاً على تعطيل الدستور وقد بحث المجلس في هذه القرارات بجلسته ٢١ يولييه سنة ٩٢٨ وأصدر فيها قراره الآتي :

أولاً - الموافقة على القرار الذي اتخذته حضرات المحامين فيما يختص بعمل الوزراء في تعطيل الدستور المبين في الفقرة الأولى والثانية من القرار

ثانياً - تشكيل لجنة لوضع مذكرة تفصيلية بأسباب هذا القرار وعرضه على المجلس

ثالثاً - فيما يختص بالاضراب يرى المجلس ألا يتناول القضايا الجنائية عند الحاجة كاحوال الحبس

المحاميون الراملون

يأسف المجلس كل الأسف لان يعلن وفاة حضرات الزملاء الاساندة . ابراهيم مومني السلمي
شكري سليمان . يوسف عمون . احمد خيرى . على فهمى . محمد كامل مرتجى . مصطفى صبرى .
محمد لبيب . احمد حسنى نورى . وليم بطرس . وقد خبر حضراتكم الكثيرين منهم ممن كان لهم
قدم ثابتة في المحاماة وخدمات جليلة للهنة وما اتصفوا به من الهمة والمقدرة والنزاهة التامة

وقد قامت النقابة بالنسبة لحضراتهم بواجبات العزاء تعتمد المولى بواسع رحمته وأسكنهم
فسيح جناته وألهم آلهم الصبر الجميل .

تقرير

مرفوع من أمين صندوق نقابة المحامين الى

مجلس النقابة لعرضه بعد التصديق عليه على الجمعية العمومية المقرر انعقادها في يوم الجمعة ١٤

ديسمبر سنة ١٩٢٨

﴿ عن حساب سنة ١٩٢٨ ﴾

التي ابتدأت في أول ديسمبر سنة ١٩٢٧ وانتهت في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٨

مليم جنيه
 قدرت الجمعية العمومية المنعقدة في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٧ إيرادات سنة ١٩٢٨ بمبلغ ٥٥٠٠ ٠٠٠
 وقد بلغت فعلاً مبلغ ٤٦٥٨ ٨٧٨
 وقدرت المصروفات بمبلغ ٤٢٠٦
 وقد بلغت فعلاً مبلغ ٣٩٥٧ ٩٦٦
 فيكون فائض الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٠٧٠٠ ٩١٢

وهذا خلاف مبلغ ٤٩ جنيهاً و ٩٥٠ ملياً جاءت وصرفت من غير إيرادات النقابة وبيانها :

مليم جنيه
 ١٨ ٠٠٠ قيمة الباقي من صندوق اعانة عائلات المحامين طبقاً لقرار مجلس النقابة الصادر بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٩٢٨ وضم هذا المبلغ الى المال المخصص للاعانات
 ٣١ ٩٥٠ قيمة الباقي من حفلة تكريم الوزراء
 ٤٩ ٩٥٠

مليم جنيه
 وإذا أضفنا الى هذا الفائض الرصيد الباقي لدينا لغاية ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٧ وقدره ١٠٧٥٩ ٢٩٢
 يكون الرصيد لغاية ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٨ مبلغ ١١٤٦٠ ٢٠٤

وهذا ما يتضح من الجدول الآتي :-

الجملة بيان أموال النقابة في بنك مصر

مليم جنيه مليم جنيه
٣٩٣ ١٧٥٧ الرصيد الباقي لغاية نوفمبر سنة ١٩٢٨ طبقاً لكشفه
تنزيل ما يأتى

مليم جنيه
١١٠ ٣٩ أمانات لم تصرف لاربابها لغاية نوفمبر سنة ١٩٢٨
٢٨٣ ١٦١٨ ١١٠ ١٣٩ ٠٠٠ ١٠٠ قيمة الشيكات الصادرة من النقابة رقم ٨٨٠٣٠٨
٨٨٠ ٣٠٩ ٨٨٠ ٣١٠ التي لم تصرف
لغاية نوفمبر

٣٤٣ ٤٣ الرصيد الباقي لدى شركة التعاون طبقاً لكشفها
٨٢٣ ٢٢ » » البنك الاهلى » لكشفه
٣٦٧ ٤٥٢٢ قيمة الاوراق المالية المشتراه فى سنة ١٩٢٦
٠١٤ ٢٤٩٧ » » » » ١٩٢٧
٦٦٦ ٢٥١٩ » » » » ١٩٢٨
٣٧٧ ١٤٤ » ما زاد فى ثمن الاوراق المذكورة حسب أسعار يوم ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٨
عن الثمن المشتري به

٢٣١ ٩٢ الرصيد الباقي لدى أمانة الصندوق لغاية نوفمبر سنة ١٩٢٧

٢٠٤ ١١٤٦٠ المجموع

وينقسم الرصيد المذكور كما هو ظاهر الى قسمين :-
الأول

مليم جنيه
٩٦٨٣ ٤٢٤ سندات موحدة وسندات ممتاز من دين الحكومة المصرية قيمتها
الثانى

تقود مودعة بالمصارف المالية الا مبلغ ٩٢ جنيه و ٣٣١ مليم كان باقيا
لدى أمانة الصندوق لغاية ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٨ وقد أودع بعد ذلك فى بنك مصر
وهذه النقود مقدارها

١٧٧٦ ٧٨٠

١١٤٦٠ و ٢٠٤ المجموع

الأرباح

مليم جنيه
٤٠٠ تقدرت أرباح السندات والأموال المودعة فى البنك بمشروع ميزانية سنة ١٩٢٨ بمبلغ
٥٥١ و ٨٢٤ إلا أنها وصلت الى مبلغ

الاشتراكات المتأخرة لغاية ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٧

وهذه تنقسم الى قسمين : —

أولها الاشتراكات المتأخرة لغاية ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٦
 ثانيهما الاشتراكات المتأخرة لغاية ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٧

عن الأول

مليم جنيه
 ٣٠٧ ٥٠٠

بلغت الاشتراكات المتأخرة لغاية ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٦ مبلغ

وهذا المبلغ مستحقاً على أربعين استاذاً درجاتهم كالآتي : —

عدد	
٩	من المقبولين أمام محكمة الاستئناف
٢١	» » » المحاكم الابتدائية
١٠	» » » الجزئية

وقد استبعدت أسماء حضرات الأساتذة المذكورين من الجدول بقرار من لجنة قبول المحامين
 بتاريخ ١٧ مارس سنة ١٩٢٧

مليم جنيه
 ٢٩٠ ٥٠٠

وقد أمكننا تحصيل مبلغ ١٧ جنيه من المبالغ المذكورة في هذه السنة فصار الباقي

عن الثاني

مليم جنيه
 ١٠٠٣ ٠٠٠

وقد بلغت الاشتراكات المتأخرة من سنة ١٩٢٧ مبلغ
 تحصيل منها لغاية ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٨ مبلغ
 فأصبح الباقي لغاية التاريخ المذكور

٠٤٣٠ ٧٥٠

٠٥٧٢ ٢٥٠

وقد تكررت المطالبة بشأنها بكل الوسائل حتى انه تقرر أن لا تصرف أعداد المجلة التي تصدر في
 سنة ١٩٢٨ إلا لسددي الاشتراكات حتى سنة ١٩٢٨ ورغمًا عن ذلك فان حضرات المحامين لم
 يتكروا بتسديدها

ولقد كان في الامكان عرض أسمائهم عن اللجنة لاستبعادهم ولكن حسن ظننا بهم ارجأ تنفيذ
 هذه الفكرة. أملاً في أن لا يتقضي هذا العام إلا جميع هذه الاشتراكات مدفوعة

ولما وجد المجلس أن الضرورة تقضى باعتماد مبلغ آخر طلب من الجمعية العمومية التي انعقدت بصفة استثنائية في ٢٩ يونيه سنة ١٩٢٨ اعتماد مبلغ ١٠٠ جنيه زيادة على مبلغ ٤٠٠ جنيه السابق اعتماد. فوافقت الجمعية على ذلك

ولما رأى المجلس أن الضرورة تقضى أيضاً بصرف بعض مبالغ أزيد من هذا التقدير فقد اضطر الى اضافة المبالغ الآتية الى ما تقدر للأعانات وبيانها :-

مليم	جنيه
١٨	الباقية من صندوق اعانه عائلات المحامين
٩٥٠	٣١ » » حفله تكريم الوزراء
١٢	الذى كان مقررأ صرفه لجمعية الاقتصاد السياسية وعدل عن ذلك بقرار من مجلس النقابة بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٩٢٨
٩٥٠	٦١ المجموع

وبضمه الى مبلغ ٥٠٠ جنيه التي تقدرت من الجمعيتين العموميتين تكون الجملة ٥٦١ جنيه و ٩٥٠ مليم

صرف منها مبلغ ٥٥٦ جنيه وأصبح الباقي مبلغ ٥ جنيه و ٩٥٠ مليم واذا أضفنا الى هذا المبلغ قيمة الاشتراكات التي تجاوز المجلس عنها لعدم المقدرة من أصحابها على دفعها وهي في حكم الاعانة وقدرها ١٤١ جنيه تكون الجملة ٦٩٧ جنيه وقد اعتمد المجلس في ميزانية سنة ١٩٢٩ مبلغ ٦٠٠ جنيه للاعانات

النقابات الفرعية

مليم	جنيه
٨٠٠	٠٠٠
٧٣٠	
٧٠	

كان المقرر للنقابات الفرعية سنة ٩٢٨ مبلغ
صرف من هذا المبلغ
فأصبح الباقي مبلغ

تأنيث غرف المحامين بالجزئيات

ولقد كان مقداراً لتأنيث غرف المحامين بالجزئيات مبلغ ٤٠٠ جنيه صرف منه ٣٠٢ جنيه فيكون الباقي ٩٨ جنيه ولو بذلت النقابات الفرعية بعض المجهود في حث حضرات المحامين المتأخرين من المقيمين بدوائرها على القيام بسداد الاشتراكات لقلت التأخرات وزاد توفر المال مما يدعو الى زيادة المقرر لها

المال الاحتياطي

اصبح المال الاحتياطي للنقابة لغاية ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٨ مبلغ ٩٦٨٣ جنيه و ٤٢٤ ملجم وهو عبارة عن أوراق مالية من دين الحكومة المصرية يانها كما يأتي :

تاريخ الشراء	القيمة الرسمية بالجنيه الانجلىزى				التمن وقت الشراء	
	ممتاز	موحد	ممتاز	موحد	ممتاز	موحد
سنة ١٩٢٦	٢١٠٠	٣٧٨٠	١٤٨٥	٥٠٩	٣٠٣٦	٨٥٩
سنة ١٩٢٧	١٢٠٠	٢٠٢٠	٨٤٠	٦٤٤	١٦٥٦	٣٧٠
سنة ١٩٢٨	١١٤٠	١٩٤٠	٨٥٥	٥٩٨	١٦٦٤	٠٦٨
المجموع	٤٤٤٠	٧٧٤٠	٣١٨١	٧٥١	٦٣٥٧	٢٩٧
ثمنها يوم ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٨			٢٢٣٥	٩٢٧	٦٤٤٧	٤٩٧
الربح الزائد فى ثمنها			٥٤	١٧٦	٠٠٩٠	٢٠١

وقد بلغ ما زاد فى ثمن الاوراق المذكورة حسب سعر يوم ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٨ عن الثمن المشتري به مبلغ

مليم	جنيه	مجموع الزيادة
٣٧٧	١٤٤	مجموع الزيادة
٧٨٨	١٢٤	قيمة ما أضيف الى الرصيد فى سنة فى سنة ١٩٢٧
٥٨٩	٠١٩	الفرق الزائد فى قيمتها هذه السنة وأضيف الى الرصيد

١٥٠٠ جنيه

ونرجو تخصيص مبلغ ١٥٠٠ جنيه مصرى لمشتري سندات موحد وممتاز تضاف قيمتها الى الرصيد الاحتياطي المذكور

ولا يفرب من الازهان ان هذا الرصيد انما هو مخصصا كاحتياطي لبناء دار النقابة طبقا لقرار الجمعية العمومية المنعقدة فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥

المكتبة

أصبحت المكتبة الخاصة بقاعة محكمة استئناف مصر مستوفاة أكثر من ذي قبل إذ وجد فيها كثيراً من المؤلفات الضرورية التي تدعو إليها الحاجة وقت المرافعة في بعض الظروف .
وللمكتبة رصيد قدره ٢٠٠ ف فرنساوى وهى مودعة فى بنك مصر لحساب النقابة تحت تحويلها من أصل ثمن الكتب التى يصبح شراءها
وهذا المبلغ غير داخل فى الرصيد السابق بيانه .

مضروبو اعانة عائلت المحامين

انشأ مجلس النقابة هذا الصندوق فى سنة ١٩٢٥ ولكن مع الأسف لم يصادف نجاحاً لعدم الاقبال عليه ولا اعتماد حضرات المحامين على أموال النقابة فى سد هذا الباب
وقد بلغ ما بقى فيه لغاية ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٧ ١٨ جنيه

وقد قرر مجلس النقابة عند ما اعيتته الحيل فى احيائه ضم هذا المبلغ الى المبالغ المخصص للاعانات
واخيراً فكر المجلس فى انتخاب لجنة من اعضائه للنظر فى الوسائل الممكنة لحيائه والامل أن اللجنة
توفق الى اتمام مأموريتها قريباً

مطاببات امانة الصندوق

وقد بلغت مكاتبات امانة الصندوق هذا العام كما يأتى :-

كتاب مسجل	٢٢٣٠
» عادى	٣٥٥
المجموع	٢٥٨٥

تلى على المجلس بجلسته المنعقدة يوم ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢٨ وصدق عليه

امين صندوق النقابة

ابراهيم رياض

نقابة المحامين

منشور رقم ١ صادر بتاريخ أول يناير سنة ١٩٢٨ لحضرات الاساتذة المحامين

بالنظر الى كثرة القضايا المتراكمة أمام المحاكم الأهلية عموماً وأمام محكمة مصر الاستثنائية ومحاكم الجنايات خصوصاً . نلفت نظر حضراتكم الى بذل الجهد في عدم تأجيلها . وملاحظة الاستعداد والمرافعة فيها بالجلسات المحددة لها .

أما اذا احتاج الأمر للتأجيل لسبب هام مانع من المرافعة فحرصاً على وقت المحكمة ووقت زملائكم تقدمون طلباً كتابياً بذلك بعد اطلاع خصومكم عليه الى حضرة رئيس الدائرة قبل الجلسة بأسبوع ليكون على بينة من طلبكم

وكذلك نلفت نظر حضراتكم الى ايداع المستندات بملفات القضايا قبل جلسة المرافعة بوقت كاف حتى يتمكن الخصوم فيها من الاطلاع عليها ولا يضطرون الى تأجيلها وتعطيل الفصل بها .
واذا ناب أحد حضرات الاساتذة المحامين عن زميل له في المرافعة يتعين عليه أن يكون مستعداً استعداد المحامي الأصيل .

وكل رجاء مجلس النقابة أن يستمر حضرات المحامين عند حسن ظنه بهم عوناً للقضاء في اداء مهمته لما في ذلك من مصلحة العدالة عامة ومصلحة المتقاضين والمحامين خاصة ما

نقيب المحامين

محمود بسيوني

العددان الاول والثاني فهرست السنة التاسعة

الصفحة	صاحب البحث	الابحاث	
١	الاستاذ مرقص افندي فهمي	بحث في قوة الحكم الشرعي أمام محكمة الجنح فيما يختص بالشهادة التي اسند اليها	
الصفحة	الرقم	التاريخ	الاحكام
			الأحكام
			(١) قضاء محكمة النقض والابرار
١٠	١	٨ نوفمبر ١٩٢٨	اثبات بالبينة . عدم جوازه . التمسك بذلك قبل سماع الشهود . والاستقط الحث فيه
١١	٢	» » »	مواد مفرقة . مادة ٣١٧ مكررة عقوبات . حيازة طلاقات خراطوش ورصاص . لا عقاب
١٣	٣	» » »	(١) تحقيق . منع المحامي من حضوره . عدم بطلان الحكم مادة ٣٤ تحقيق جنايات ٢ سلطة محكمة ثانی درجة في اجراء تحقيقات . مادة ١٨٦ تحقيق جنايات
١٤	٤	» » »	اعلان الحكم الابتدائي . للمأمور السجن . لا بطلان
١٤	٥	١٥ نوفمبر ١٩٢٨	خيانة امانة . وصى . انطباق المادة ٢٩٦
١٦	٦	» » »	ايفاف تنفيذ . سببه . عدم بيانه . بطلان
١٦	٧	» » »	مواد مخدرة . احراز . ركن العمد . مسألة موضوعية الباعث على خيازتها .
١٧	٨	» » »	(١) مواد مخدرة . احراز . سلطة محكمة الموضوع . (٢) سماع شاهد على سبيل الاستدلال .
١٨	٩	» » »	تعدد المتهمين . تعدد الجروح . عاهة . نقص في بيان الواقعة
١٩	١٠	» » »	قتل . ركن العمد . سلطة محكمة الموضوع . تناقض سلطة محكمة النقض

العدد التاسع

فهرست

العدد الأول والثاني

الاحكام	التاريخ	الرقم	الصفحة
تابع قضاء محكمة النقض والابرار			
تمغه ذهب او فضة . تزوير . المادتان ١٧٤ و ١٧٥ ع . نصب	٢٢ نوفمبر ١٩٢٧	١١	٢٠
شاهد أصم : حلف اليمين . تلاوة أقواله	» » »	١٢	٢٣
حكم . اسباب	» » »	١٣	٢٤
اغتنصاب الاناث . اكره ادبي . تجهيل الطلاق	» » »	١٤	٢٥
(١) نية القتل . امر موضوعي (٢) اسباب . عدم كفايتها . شرط صحة مأخذها	» » »	١٥	٢٩
نقض . ايقاف تنفيذ . عدم تسببيه . مخالفة للمادة ٥٢ .	» » »	١٦	٣٠
المادة ١٩٨ عقوبات شروع في قتل . اقترانه بشروع اخر	» » »	١٧	٣١
(١) دعوى مدنية . عدم قبولها . دعوى عمومية . صلها بها	٢٩ نوفمبر ٩٢٨	١٨	٣٢
(٢) حكم شرعي . لا يمنع من المحاكمة عن شهادة الزور			
قرار إحالة . تقضه . النائب عام . مادة ١٣ جنایات	» » »	١٩	٣٥
محامون غير مقبولين امام المحاكم الابتدائية . دفاع عن	» » »	٢٠	٣٦
متهم بجناية . اخلال بحق الدفاع . بطلان			
قانون المخدرات . المادة ٣٢ منه . سوابق	» » »	٢١	٣٨
(٢) قضاء محكمة استئناف مصر			
اختصاص . وصية . نزاع في صحتها	٢ فبراير ٩٢٨	٢٢	٣٩
نصاب الاستئناف . دعوى حساب . تقيجتها .	٨ فبراير ٩٢٨	٢٣	٤٠
(١) استئناف . طلبات ملحة . ليست طلبات جديدة .	١٢ فبراير ٩٢٨	٢٤	٤١
(٢) سائق سيارة . خطؤه . مسئولية الحكومة			
مسئولية تعاقدية . مسئولية لا تعاقدية . الاتفاق على الاعفاء	١٢ فبراير ٩٢٨	٢٥	٤٤
منها . متى يكون صحيحاً . عند تأمين . مميزاته			
اختصاص . اتفاق المحكمة الجزئية . هي المختصة اتفاقاً	١٥ فبراير ٩٢٨	٢٦	٤٧
بيئة - جوازها . مانع أدبي . طول الخدمة .	» » »	٢٧	٤٨

السنة الثامنة

فهرست

العددان الخامس والتاسع

الأحكام	التاريخ	الرقم	الصفحة
تابع قضاء محكمة استئناف مصر			
نفاذ مؤقت . استئناف الوصف .	٤ مارس ١٩٢٨	٢٨	٤٩
عقد . مالكة .	١٢ مارس ١٩٢٨	٢٩	٥٠
مستخدم . اصابته أثناء تأدية عمله . تعويض .	١٩ مارس ١٩٢٨	٣٠	٥١
تقدير سن الموظفين . طرق معينة . على سبيل الحصر .	٢٧ مارس ١٩٢٨	٣١	٥١
المادة ٨ من قانون معاشات سنة ١٩٠٩			
بيع . وصية . تأجيل وضع اليد الى ما بعد الوفاة	١٠ ابريل ١٩٢٨	٣٢	٥٢
اثبات بالبينه . زوجية مستقبلية . مانع أدبي من الحصول على كتابة .	١٧ ابريل ١٩٢٨	٣٣	٥٣
التماس . اعلان للمحل المختار . بطلان صحيفته . زواله بالحضور .	» » »	٣٤	٥٤
نفاذ مؤقت . خلو الحكم من الاسباب . بطلان .	» » »	٣٥	٥٥
تحقيق خطوط . اعتراف بصحة الورقة . لا يمنع من التحقيق	» » »	٣٦	٥٦
(١) جنسية . اثباتها . شهادة القنصلية . التصديق على امضاء القنصل . كفايتها في الاثبات . (٢) دعوى الضمان	» » »	٣٧	٥٧
عدم تجزئتها .			
مرض الموت .	٢٤ ابريل ١٩٢٨	٣٨	٥٨
حكم : استبدال الالتزام . المدة المسقطه له	» » »	٣٩	٦٠
أمر تقدير . مصاريف الدعوى . طرق الطعن فيه .	٢٦ ابريل ١٩٢٨	٤٠	٦٢
دوطة . اختصاص .	١٢ نوفمبر ١٩٢٨	٤١	٦٣
النصاب الابتدائي . تقدير قيمة دعوى الاسترداد بحسب قيمة المتقولات لا الدين . العبرة بتقدير قلم الكتاب .	١٩ نوفمبر ١٩٢٨	٤٢	٦٣
تعدد دفعات . تعدد ديون . مادة ١٧٢ مدني .	٢٠ نوفمبر ١٩٢٨	٤٣	٦٤
التماس . غش . تأكيدات غير صحيحة . لا تعتبر غشاً . الا بشروط معينة .	» » »	٤٤	٦٥

العددان الاول والثاني . فهرست . السنة التاسعة

الترتيب	الرقم	التاريخ	الأحكام
			تابع قضاء محكمة استئناف مصر
٦٧	٤٥	٢٦ نوفمبر ١٩٢٨	اختصاص المحاكم الأهلية . دعوى بطلان اجراءات . نزع الملكية لعدم اعلان الحائز . العقار مرهون لاجنبي .
٧٠	٤٦	» » »	النصاب النهائي للمحاكم الكلية . هو ٢٥ جنيناً مصرياً عملاً بقانون ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥
٧٠	٤٧	٢٧ نوفمبر ١٩٢٨	تاريخ عرفى . حجة . غش .
٧٢	٤٨	» » »	تاريخ عرفى . حجة على المتعاقدين . الا فى حالة الغش . حجر لسنه . أثر القرار من يوم صدوره . بطلان لعدم أهلية لا رجوع الا بقدر المنفعة التى نالت عديم الأهلية .
٧٤	٤٩	٢٩ نوفمبر ١٩٢٨	حكم مرمى المزاد . بطلان عدم التمسك به أمام قاضى البيوع . لا استئناف
٧٥	٥٠	٢٥ ديسمبر ١٩٢٨	بيع . تراحم بين عقدين . تسجيل . القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ . العقود المنشئة . العقود المقررة . حسن النية وسوءها حق المشتري غير المسجل عقده بالنسبة للعقار . الدعوى البوليصية .
			(٣) قضاء محكمة استئناف أسيوط
٧٩	٥١	١٣ نوفمبر ١٩٢٨	اثبات غيبة . دعوى استرداد . عدم جوازها . فى حق المدين والمسترد .
٨٠	٥٢	٢٧ نوفمبر ١٩٢٨	(١) قاضى البيوع . قرار بالايقاف . جواز استئنافه . ميعاده . (٢) معارضة فى التنيه . أثرها فى اجراءات البيع سلطة قاضى البيوع فى تقدير دعوى الامتحقاق .
			(٤) . قضاء المجلس الحسى العالى
٨٤	٥٣	١٨ نوفمبر ١٩٢٨	رد أحد أعضاء المجلس . جوازه . قرابته ليست من أسباب رده .

السنه التاسعة

فهرست

العددان الاول والثانى

الترتيب	الرقم	التاريخ	الاحكام
٨٥	٥٤	١٦ ديسمبر ١٩٢٨	تابع قضاء محكمة استئناف مصر سلب الولاية الشرعية . بطلب النيابة العامة . (٥) قضاء المحاكم الكلية
٨٨	٥٥	١٣ فبراير ١٩٢٨	استئناف جنج . ميعاده . معارضة في رسوم . ميعاد استئناف الحكم فيها
٨٩	٥٦	٢٩ » »	انتخاب . اختصاص اللجنة . مجلسا الشيوخ والنواب . سلطتهما في الاشراف . القوانين الصادرة بعد حلها . قانون نمرة ٢ سنة ١٩٢٦
٩٣	٥٧	٢٨ مارس ١٩٢٨	(١) تبديد . سقوط الدعوى العمومية (٢) حجز . سقوط الحكم الغيابي
٩٤	٥٨	٩ ابريل ١٩٢٨	حجز . عدم تحرير محضر . سلطة القاضى الجنائى
٩٥	٥٩	٢٤ ابريل ١٩٢٨	حكر . تقريره . يزداد وينقص بنسبة الزيادة في قيمة الأرض . قواعد مختلفة .
٩٨	٦٠	١٦ يناير ١٩٢٨	امر تقدير . عدم تنفيذه . في ظرف ستة شهور
٩٩	٦١	٢٠ يناير ١٩٢٨	تزوير . انتحال شخصية الغير
١٠٠	٦٢	١٧ مارس ١٩٢٨	مواد مخدرة . احراز . افعال متعددة
١٠١	٦٣	١٩ مارس ١٩٢٨	أجرة الوقف . غبن فاجش . لا بطلان . تطبيقاً لقواعد القانون المدنى
١٠٣	٦٤	٢٠ أكتوبر ١٩٢٨	كفالة لدين تجارى . عقد مدنى . اثباته بالقواعد المدنية لا التجارية
١٠٤	٦٥	٦ فبراير ١٩٢٨	جنحة مباشرة . ارسال الاوراق للنياية . قبل الجلسة بثلاثة أيام . عدم مراعاة ذلك . حضور المدعى المدنى . يسقط البطلان
١٠٥	٦٦	٣ ابريل ١٩٢٨	إزالة حد . مادة ٣١٣ عقوبات . الحد غير معترف به . ولم تحصل إزالته جميعه . لا عقاب

العددان الأول والثاني

فهرست

السنة التاسعة

الرقم	التاريخ	الإحكام
		تابع قضاء المحاكم الكلية
١٠٦	٩ مايو ١٩٢٨	محاكم مختلطة . اختصاصاتها . دعاوى وضع اليد . عن عقار تسلم تنفيذاً لحكم مرمى . زاد صادر منها . ولو كان الخصوم وطنيين
١٠٧	٢١ أبريل ١٩٢٨	جريمة . أهمال . تأدية أعمال منزلية . لا جريمة . للمادتين ٣١٥ و ٣١٨ عقوبات .
١٠٨	٤ يناير ١٩٢٨	حائط فاصل بين ملكين . جواز تملكه بوضع اليد . حائط مشترك . حقوق الجارين وواجباتها .
١١١	١١ يناير ١٩٢٨	(١) حكم على خلاف حكم سابق . جواز الاستئناف . شروطه (٢) حكم تزوير . نصاب استئنافه .
١١٣	١٩ يناير ١٩٢٨	شفيع . عقد تملكه غير مسجل . ليس له حق الشفعة
١١٥	٣٠ يناير ١٩٢٨	مجلس عسكري . حكمه . مانع من المحاكمة القضائية
١١٩	٢٦ يناير ١٩٢٨	استرداد حيازة . دعوى مستعجلة . التعرض غصباً كالعرض خلصة
١٢٠	٢٨ يناير ١٩٢٨	منع تعرض . دعوى استرداد الحيازة . حق المالك في إيهما
		(٦) قضاء المحاكم الجزئية
١٢٣	٢٩ أغسطس ١٩٢٨	تشرّد . عود بعد سبق الانذار والحكم . لا عقاب لوجود العذر .
١٢٣	١٣ نوفمبر ١٩٢٨	حائز . دائن مرتين رهن حيازة . لا يترتب على عدم اعلانه بطلان .
١٢٥	٣ يونيو ١٩٢٨	حيوانات مستأنسة . مادة ٣١٢ عقوبات . انطباقها على الازر
		(٧) قضاء المحاكم المختلطة
١٢٦	١٢ يونيو ١٩٢٨	حكم . تهديره . قاعدة .

المسألة الخامسة

فهرست

العددان الاول والثاني

الاحكام	التاريخ	الرقم	العدد
تابع قضاء المحاكم المختلطة			
(١) حجز عقارى . انذار الحائز . من هو الحائز (٢) قائمة شروط البيع . الدائنون المسجلون	١٢ يونيه ١٩٢٨	٧٩	١٢٦
(١) حكم مشمول بالنفاذ . تعيين خير . الحضور أمامه . لا يعد قبولاً للحكم (٢) اختصاص المحاكم المختلطة . عقار مرقون لاجنبى . (٣) سلطة القضاء المستعجل . اثبات حالة رفضها .	١٣ يونيه ١٩٢٨	٨٠	١٢٦
ماركات مسجلة . ملكية . شرطها .	١٣ يونيه ١٩٢٨	٨١	١٢٧
(١) اختصاص محاكم الاحوال الشخصية . حكم خارج اختصاصها . أثره أمام المحاكم الاخرى منعدم (٢) جنسية عدم معرفتها . اختصاص (٣) تضامن . خلو منطوق الحكم . الاسباب .	١٤ يونيه ١٩٢٨	٨٢	١٢٧
(١) بيع . عدم تسجيل . أهمال . مسئولية . (٢) بيع . عجز مساحة . سقوط الحق	» » »	٨٣	١٢٧
وكالة . اتعاب . اتفاق . اداء جزئى	» » »	٨٤	١٢٨
افلاس . وقف انشاء المفلس . مادة ٢٣٧ تجارى لا تنطبق اختصاص مدنى	٢٠ يوليه ١٩٢٨	٨٥	١٢٨
(١) بيع . ثمن . استحقاقه . عدم تعيينه فى العقد . تعيينه المحكمة (٢) فسخ عقد . ادلة جديدة . جوازها فى الاستئناف (٣) عقد . التوقيع عليه . عدم دقة الاطلاع عليه . سريانه (٤) محل تجارى . بيعه . اجارة عامل . لا تعارض . رفت . تعويض .	٢١ يونيه ١٩٢٨	٨٦	١٢٨
(١) عقد قسمة . بين شركاء منهم قاصر . بطلان نسبي (٢) رهن على حصة شائعة . مصيره بعد القسمة	» » »	٨٧	١٢٩

السنة التاسعة

فهرست

العددان الاول والثاني

الاحكام	التاريخ	الرقم	الصفحة
تابع قضاء المحاكم المختلطة			
شركة مساهمة . جمعية عمومية . قرارات	٢١ يونيه ١٩٢٨	٨٨	١٢٩
شركات مساهمة مصرية . رأس مال . فرنك . قيمته .	» » »	٨٩	١٣٠
(١) حجز عقارى . حلول دائن محل آخر فى الاجراءات .	» » »	٩٠	١٣٠
لا طعن . (٢) تنبيه عقارى . معارضة . اثرها .			
(١) عقد . تفسيره . الفاظ . نية المتعاقدين . (٢) منقولات .	» » »	٩١	١٣٠
حياسة بحسن نية . سرقة . ضياع			
(٨) قضاء المحاكم الأجنبية			
مسئولية التابع . رجوع المتبوع على سيد آخر .	١٧ مارس ١٩٢٨	٩٢	١٣١
رضا . اكراه . شدة الظروف الاقتصادية . ليست اكراهاً	٢٦ مارس ١٩٢٨	٩٣	١٣١
مسئولية . خطأ المصاب . علاقته بالحادث . اثره .	٢ مايو ١٩٢٨	٩٤	١٣١
الشرط القاسخ الصريح . اثره . بعد الانذار . وفاء لاحق .	١٥ مايو ١٩٢٨	٩٥	١٣٢
لا يمنع الفسخ .			
الجوار . واجباته	٢٣ ابريل ١٩٢٨	٩٦	١٣٢
وكالة . غموض . مسئولية الموكل	١١ يناير ١٩٢٨	٩٧	١٣٢
مسئولية . فعل المصاب . مجرد من الخطأ . تخفيف المسئولية	٢٥ مايو ١٩٢٨	٩٨	١٣٢
مسئولية . راكب الدراجة .	٢٣ مايو ١٩٢٨	٩٩	١٣٣
رهن . ابنية احدها مستأجر على ارض الغير . بطلان	٢٩ ديسمبر ١٩٢٨	١٠٠	١٣٣
بيع . شرط باطل	٢٨ نوفمبر ١٩٢٨	١٠١	١٣٣
تقرير مجلس النقابة عن أعماله سنة ١٩٢٨			١٣٤
تقرير امانة صندوق النقابة عن سنة ١٩٢٨			١٤٢
منشور رقم ١ من النقابة لحضرات المحامين			١٤٩

المحكمة

مجلة قضائية

تحت إشراف المحكمة العليا

"L'intérêt des particuliers se trouve toujours dans l'intérêt commun; que vouloir s'en séparer, c'est vouloir se perdre; que la vertu n'est point une chose qui doive nous coûter; qu'il ne faut bien nous coûter, qu'il ne faut bien la regarder comme une exercice pénible; et que la justice pour autrui est une charité pour nous."

Montesquieu

تحرير المجلة وإدارتها بمركز قاعة المحامين بشارع الشيخ أبو السباع رقم ٨ بمصر

الطبعة الأولى
بشارع الخليج، الناصري، رقم ٦
تليفون رقم ٢٠-٥٦ مدينة

فئة الاشتراك ٧٥
والطلبة ٤٥

مقدمة

صدرنا هذا العدد يبحث لحضرة الأستاذ الفاضل محمد بك عبد المنعم رياض المحامي بقسم
قضايا وزارة الأشغال ومدرس القانون الدولي بالمدرسة الحربية موضوعه « مدى سيادة الدولة في
المسائل الجنائية »

ونشرنا في أثره

عدد	
٢١	حكماً من محكمة النقض والأحكام
٢٠	حكماً من محكمة استئناف مصر
٩	أحكام صادرة من محكمة استئناف أسيوط
٢	حكماً صادرة من المجلس الحسبي العالي
١٥	حكماً من المحاكم الكلية
٧	أحكام صادرة من المحاكم المختلطة
٩	أحكام صادرة من المحاكم الأجنبية
٨٣	

لجنة التحرير : محمد صبرى ابو علم
محمد على رشدى عبد الرحيم غنيم

العدد الثالث

المحاضرة

السنة التاسعة

مدى سيادة الدولة في المسائل الجنائية

بحث في القانون الجنائي الدولي مع بعض تطبيقات بالنسبة لمصر

سيادة الدولة من الوجهة الخارجية

سيادة الدولة بصفة عامة "Souveraineté" هي حقها في العمل داخل البلاد وخارجها بما تراه في صالح الوطن وذويه فبالنسبة للخارج أى بعلاقات الدولة مع غيرها من الدول تعتبر السيادة خارجية وتظهر في الوجود حيث التمثيل الخارجي للدولة وحتى اعلان الحرب واجراء المفاوضات مع الدول الأجنبية

من الوجهة الداخلية

أما بالنسبة لأعمال الدولة داخل أقليمها فتعتبر السيادة داخلية فالدولة حرة في اختيار نظام الحكم الذي تسير عليه ووضع الأنظمة الداخلية التي تراها ومن مقتضيات هذه السيادة أن يكون للدولة الحق في وضع قوانينها وإنشاء المحاكم لتطبيق هذه القوانين ومجازاة من يخالف أحكامها ومنع الأجرام في اقليمها .

تحديد السيادة بأقليم الدولة

كل هذا ناتج من السيادة الداخلية ولكن هذه السيادة محدودة بمحدود إقليم الدولة - أى

تنتهي هذه السيادة عند الحد الجغرافي لأرض الدولة - فإذا ارتكب مجرم جريمة على هذه الأرض وفرّ الى خارج حدود البلاد فلا تستطيع رجال الدولة أن تتبعه لتقبض عليه ولكن لا يفيد هذا أنها تتركه وشأنه بل لها أن تطلب بالطرق السياسية تسليمه من الدولة التي لجأ إليها - ويتم التسليم طبقاً لقواعد يحددها القانون الدولي ويمكن بيان أهمها فيما يلي :-

مقارنة التسليم بالأبعاد

١ - تسليم المجرمين "Extradition" - هذا التسليم هو عبارة عن التخلي عن الشخص المتهم بارتكاب جريمة أو المحكوم عليه جنائياً للدولة التي يحق لها محاكمته وتوقيع الغياب عليه وهو يخالف الطرد أو الأبعاد "Expulsion" وهو تخلص الدولة من أجنبي تجدد في وجوده خطراً على الأمن في إقليمها أو ترى أن بقاءه في أرضها يدعو لعدم الطمأنينة فتبعده الى خارج الحدود دون أن تسلمه لأي دولة - ولا يهم في حالة الطرد أن تكون هناك دولة أخرى تطلب تسليم هذا الشخص بل قد يحدث أن يكون الشخص المبعد غير متهم بارتكاب جريمة في أي بلد من البلاد وإنما تطرده الدولة لأنها تجد أن مصلحتها تدعو لذلك - فالطرد أو الأبعاد هو عمل إداري لا تنظر فيه الدولة لصالح دولة أخرى أجنبية بل هي تراعى فيه صالحها الخاص

معاهدات التسليم

أما تسليم المجرمين فهو عمل له صبغة قضائية ويحصل بالطرق السياسية وينظم عادة في معاهدات تعقدها الدول فيما بينها - وقد عرف التاريخ معاهدات عديدة من هذا القبيل ويقال أن أقدم معاهدة عقدت في سنة ١٣٠٠ قبل الميلاد بين رمسيس الثاني فرعون مصر وبين ملك الحيثيين في ذلك الوقت وكان الغرض منها توثيق عرى المودة والتحالف بين الملكين ونص فيها على ضرورة تبادل تسليم المجرمين الذين يهربون من أحد البلدين الى الآخر - وعقدت في القرون الوسطى معاهدات أخرى خاصة بتسليم المجرمين منها معاهدة في سنة ١١٧٤ ميلادية بين إنجلترا وابقوسيا ومعاهدة في سنة ١٣٠٣ بين ادوارد الثالث ملك إنجلترا . وفيليب الرابع ملك فرنسا - غير أن هذه المعاهدة هي في الواقع اتفاق خاص بإبعاد أشخاص خطرين معينين في مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ طلب ذلك - وقد توالى عقد الاتفاقات الخاصة بالتسليم في العصور الحديثة وخصوصاً في القرن التاسع عشر

قوانين التسليم

وعقدت الحكومة المصرية اتفاقاً مؤقتاً مع حكومة فلسطين بشأن تسليم المجرمين بتاريخ ٢١

ديسمبر سنة ١٩٢٢ كما أن هناك اتفاق آخر بين حكومتى مصر والسودان بشأن تسليم المجرمين وتبادل اعلان الأوراق القضائية صدر به قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٩٠٢ وكذلك صدرت فى كثير من البلاد قوانين لتحديد قواعد تسليم المجرمين وكانت بلجيكا أول الدول فى سن مثل هذه القوانين فى الازمنة الحديثة اذ أصدرت قانوناً بهذا الشأن فى سنة ١٨٣٣ وتعديل على عدة مرات حتى سنة ١٨٩٣ وكذلك أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والبرازيل واليابان والمكسيك وهولاندا وغيرها قوانين خاصة بتسليم المجرمين ونصت بعض الدول على قواعد التسليم فى قوانينها الجنائية من ذلك المانيا حيث جاء ذكر هذه القواعد فى المادة التاسعة من قانون العقوبات الألمانى وقنزويلا حيث نص عليها فى القانون الجنائى الذى أصدرته سنة ١٩٠٣

القواعد العامة لتسليم المجرمين

ولكن ليس من الضرورى لامكان تسليم المجرمين أن تكون هناك اتفاقات أو قوانين تنظم ذلك بل يقضى الرأى الراجح بمجواز التسليم ولو لم يكن هناك اتفاق أو قانون إذ يرجع أساس تسليم المجرمين الى التضامن العام الذى يجب أن ترتبط به الدول لمنع الاجرام وفى الواقع تقبل دول كثيرة تسليم مجرمين لدول أخرى دون أن تكون هناك معاهدات تنظم هذا التسليم وقد نص فى اتفاقية جنيف التى عقدت فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢١ لمنع الاتجار بالرقيق الأيض على الزام الدول المتعاقدة بتسليم المتجرين به حتى ولو لم تكن هناك معاهدات خاصة بذلك ولكن لا يعنى هذا انه عند عدم وجود معاهدات أو قوانين لا تكون هناك قواعد لتنظيم تسليم المجرمين فأحكام القانون الدولى العام قد حددت كثيراً من هذه القواعد العامة وهى تطبق فى أحوال عديدة وكثيراً ما أشير إليها فى المعاهدات والقوانين الخاصة بالتسليم ويمكن تلخيص أهمها فيما يأتى . -

عدم تسليم الوطنيين

(أولاً) - لا يجوز تسليم الوطنيين الذين يرتكبون جرائم فى الخارج - وهذا هو الرأى المتبع فى البلاد الغربية ما عدا انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية إذ القانون الجنائى فيها أقليمى محض أى يطبق على الجرائم التى ترتكب داخل الاقليم ويستند انصار الرأى القائل بعدم تسليم رعايا الدولة على ان هؤلاء يجدون فى دولتهم ضماناً قوية وعدلاً تاماً بعيداً عن الهوى - وقد يكون فى تسليمهم للقضاء الاجنبى تعريضهم لسلطة أجنبية تتحيز ضدهم بسبب جنسيتهم ويقولون أيضاً ان فى تنازل الدولة عن شخص من رعاياها ليحاكم فى دولة أخرى تنازل عن جزء من سيادتها وليس هناك ما يدعو

لذلك إذ المهم الوطنى لن يفلت من العقاب على ما اقترفه فى الخارج فهو سيحاكم أمام محاكم دولته .
أى أمام قضاة الطبيعيين^(١) .

أدلة الرأى القائل بتسليمهم

ويقول أنصار الرأى العكسى القاضى بوجوب تسليم الوطنيين أنه لا يوجد فى ذلك ما يمس سيادة الدولة أو كرامتها بل فيه مساس بالدولة الأجنبية للاعتقاد بأن محاكمها تتحيز ضد الأجانب وإذا كان هذا الاعتقاد صحيحاً فلا يجب إذن تسليم المجرمين كلية سواء أكانوا من الوطنيين أو من غيرهم ما دام يخشى تعريضهم لسلطة متحيزة ثم ان تسليم المجرم للدولة التى ارتكب جريمته فى أرضها هو فى الواقع تسليم للقضاة الطبيعيين الذين يحق لهم الحكم فيما وقع من الجرم إذ ليس قضاة الدولة التى ينبع المجرم جنسيتها بالقضاة الطبيعيين فى هذه الحالة وإنما القضاة الطبيعيين هنا هم قضاة المكان الذى ارتكبت فيه الجريمة حيث اختل النظام الاجتماعى وحيث يمكن اجراء التحقيق بدقة والحكم على ما وقع حكماً عادلاً - ويظهر الضرر من رفض تسليم المجرم الوطنى ظهوراً جلياً عند ما يكون شريكاً لأجنبى فى ارتكاب الجريمة فيسلم أحدهما للدولة التى ارتكبت الجريمة فى بلادها ويحاكم الوطنى أمام محاكم دولته فينتج من ذلك وجود قضيتين مختلفتين عن جريمة واحدة وقد يحدث أن يصدر حكام متناقضان أو عقوبتان مختلفتان مع ان ذلك ليس فى مصلحة العدل

رأى وسط

هذا هو ادلة الرأيين فى مسألة تسليم الوطنيين ولكن الرأى المتبع للآن فى أكثر الدول هو

(١) يوجد فى كثير من القوانين الجنائية نصوص تقضى بعقاب من يرتكب جرائم فى الخارج ومن ذلك قانون العقوبات الاهلى اذ نص فى المادة الثانية منه على معاقبة من يرتكب من الاشخاص الخاضعين لاحكامه خارج القطر فعلاً يجعله فاعلاً او شريكاً فى جريمة وقعت كلها او بعضها فى القطر المصرى او من يرتكب فى الخارج جنائية من الجنائيات المصرة بأمن الحكومة من الداخل او من الخارج او من يرتكب جنائية تزوير أوامر عالية او اختتام الحكومة او أوراق البنوك وسندات الخزينة مما نص عليه فى المادة ١٧٤ من قانون العقوبات او جنائية تزيف مسكوكات متداولة فى القطر المصرى مما نص عليه فى المادتين ١٧٠ و ١٧١ وكذلك تنص المادة الثالثة على عقاب كل مصرى تابع للحكومة المحلية ارتكب وهو خارج القطر فعلاً يعتبر جنائية او جنحة فى القانون المصرى فيعاقب بأحكامه اذا طاد الى القطر وكان الفعل معاقباً عليه بمقتضى قانون البلد الذى ارتكبه فيه .
وقد تقرر فى كل من الاتفاقيين المنعدين مع حكومة فلسطين وحكومة السودان بشأن تسليم المجرمين انه اذا تقدم طلب تسليم مجرم هارب وكانت محكمة البلد المقدم اليها الطلب مختصة بنظر الجريمة المنسوبة اليه فيجوز اتخاذ الاجراءات لمحاكمته أمام محاكمها بدلاً من قبول التسليم وقد اشترط الاتفاق المعقود مع حكومة فلسطين ضرورة حصول هذه المحاكمة فى خلال الثلاثة شهور التالية لورود طلب التسليم والا يتعين على الحكومة صاحبة الشأن أن تسلم المجرم متى توفرت الشروط الاخرى الواردة فى الاتفاق

رأى القائلين بعدم التسليم ومحاكمة الوطنيين أمام دولتهم ^(١) واعتقد أن كلا الرأيين فيه شيء من التطرف وأنه وإن كان يحسن الأخذ بنظرية عدم تسليم الوطنيين بصفة عامة إلا أنه من الأفضل عدم وضع قواعد جامدة لمثل هذه المسألة فيجانب مثلاً طلب تسليم الوطنى إذا كان مشتركاً فى الجريمة مع آخرين ستجرى محاكمتهم فى الدولة التى تطلب التسليم وذلك حتى تتوحد محاكمة المتهمين فى ارتكاب جرم واحد وكذلك يسلم الوطنى إذا كانت محاكمته فى الدولة الطالبة فى مصلحته كأن يكون العقاب الذى ينص عليه قانونها أخف من العقاب الذى ينص عليه قانون الدولة المطلوب منها التسليم - وبعبارة أخرى يجاب طلب تسليم الوطنى إذا كان فى تسليمه مصلحة للعدل أو للثمة أما إذا لم توجد هذه المصلحة فمن الأفضل محاكمة الوطنى أمام محاكم دولته .

التجنس اللاحق

أما التجنس اللاحق فلا يمنع من التسليم أى أن الاجنبى الذى يرتكب جريمة فى الخارج ثم يقيم فى إقليم الدولة ويتجنس بجنسيتها يجوز تسليمه لمحاكمته عن الجريمة التى ارتكبها قبل تجنسه وقد نص على هذا المبدأ فى كثير من الاتفاقات الخاصة بالتسليم كالاتفاق الذى عقد بين إنجلترا والبرازيل فى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٢ والاتفاق الذى عقد بين إنجلترا وفرنسا فى ١٤ أغسطس سنة ١٨٧٦ وهذا المبدأ وإن كان متفقاً مع القواعد العامة إلا أن الرأى عليه ليس اجماعياً بل تقرر عنه فى بعض القوانين من ذلك القانون البلجيكى الخاص بتسليم المجرمين الذى صدر فى سنة ١٨٧٤ إذ قرر أن التجنس يكون له أثر رجعى وكذلك جاء أيضاً فى المعاهدة التى عقدت فى ٥ فبراير سنة ١٨٧٣ بين إيطاليا وبريطانيا والمعاهدة التى عقدت فى ٢٨ مارس سنة ١٨٧٧ بين فرنسا والدانمارك نص يبيح التسليم فى هذه الحالة وإنما يشترط له مدة معينة .

(١) هذا هو الرأى المتبع عملاً فى أكثر الدول الآن وقد اتبعته الحكومة المصرية بالنسبة لشخص مصرى يدعى عبد المجيد اتهم أخيراً بارتكاب جريمة نصب فى طرابلس بالشام وفر إلى مصر فطلبت المفوضية الفرنسية بمصر تسليمه ليحاكم فى سوريا ولكن الحكومة المصرية رفضت إجابة هذا الطلب باعتبار أنه مصرى وفلا قدم للسلطة المحلية فى مصر فأجرت النيابة معه تحقيقاً وقبضت عليه وقدم للمحاكمة وقد حكمت عليه فعلاً محكمة الوايل الجزئية حضوريا بتاريخ ١٩ إبريل سنة ١٩٢٧ بالحبس سنتين مع الشغل والنفاذ وأجرى تنفيذ الحكم - على أن هذا الرأى القاضى بعدم تسليم الوطنيين ليس متفقاً عليه من جميع الكتاب بل منهم من يقول بعكسه وبوجوب العدول عنه ومن هؤلاء الكتاب جارو Garrard أحد علماء القانون الجنائى ووستليك Westlake أحد علماء القانون الدولى . وقد جاء فى معاهدة فرساي والمعاهدات الأخرى الملحق بها ما يفيد نيل المبدأ القاضى بعدم تسليم الوطنيين بالنسبة لمجرى الحرب الذين تقرر تسليمهم طبقاً لهذه المعاهدات إذ اشترط فيها على ألمانيا والنمسا وحلفائهما تسليم المجرمين من رعاياهم (راجع المادة ٢٢٨ من معاهدة فرساي مع ألمانيا) والمادة (١٧٣) من معاهدة سان جرمان مع النمسا والمادة (١١٨) من معاهدة نويلى Nenilly مع بلغاريا والمادة (١٥٧) من معاهدة تريانون مع المجر الخ

عدم تسليم المجرمين السياسيين

(ثانياً) - لا يجوز تسليم المجرمين السياسيين وذلك مراعاة للإنسانية والشفقة بالدولة التي تطلبهم إنما تريد أن توقع بهم شر عقاب وفضلاً عن ذلك فالجرائم السياسية تتغير بتغير الأحوال والمجرم السياسي قد يصبح رئيساً للدولة إذا نجح وقد اتفق على هذا المبدأ منذ منتصف القرن التاسع عشر - أما قبل ذلك فلم يكن هناك مبدأ مسلم به بهذا الشأن بل كان كثيراً ما يحصل التسليم لأسباب سياسية ولكن دون أن تكون هناك قاعدة لذلك إذ كان الأمر يتبع الميل الموجود في الدولة اللاجئ. لها المجرم نحو الدولة طالبة له فكان يحصل التسليم من باب المجاملة أو بسبب خوف الدولة من جراء رفضه أو بناء على الضغط عليها من الدولة التي تطلب المجرم^(١) أو غير ذلك من الأسباب - على أن الرأي القائل بعدم تسليم المجرمين السياسيين لم يعدم إذ ذاك أنصاراً يعترضون على حصوله - فمن ذلك ما وقع من بونابرت سنة ١٨٠١ إذ اعترض على ما فعله مجلس شيوخ هامبورج إذ ذاك من تسليم بعض ارلنديين متهمين بالثورة إلى إنجلترا التي طلبت تسليمهم لها كتهم وقد كان اعترض بونابرت قوياً إذ قال أن هذا العمل يخالف قواعد الضيافة بشكل تخجل منه القبائل الرحالة في الصحراء وهالك بعض ما كتبه بونابرت في ذلك

“..... la vertu et le courage sont le soutien des Etats, la servilité et la bassesse les ruinent, vous avez violé les lois de l'hospitalité d'une manière qui aurait fait rougir les tribus nomades du désert.”

أما الآن فلم يبق شك في أن عدم تسليم المجرمين السياسيين أصبح من القواعد المسلم بها في القانون الدولي العام وقد نص عليه في قوانين أكثر البلاد المتمدنية وفي كثير من الاتفاقات الدولية وهو وارد في الدستور المصري في المادة (١٥١) التي تقضى بأن تسليم اللاجئين السياسيين

(١) من الأمثلة التي يذكرها التاريخ في هذا الصدد أنه في سنة ١٥٠٦ حجز هنري السابع ملك إنجلترا فيليب ملك كاستيل ووالد شارل كان أثناء سفره من فلاندر إلى إسبانيا حيث أُلقت به عاصفة على الشاطئ الإنجليزي - وقد اتهم ملك الانجليز هذه الفرصة فطلب من فيليب تسليم أحد النبلاء الانجليز المسمى دوق أو إيرل سافولك “Earl of Suffolk” الذي كان ألتجأ لبلاد فيليب هرباً من ملك الانجليز إذ كان من ضمن المناوئين للعرش الإنجليزي باعتباره من عائلة يورك “House of York” التي كانت تطالب بعرش إنجلترا - فرفض فيليب تسليم دوق سافولك في أول الأمر ولكن اضطر للاذعان إزاء تشدد هنري السابع الذي أصر على عدم إطلاق سراح فيليب إلا إذا سلم سافولك وقد قبل فيليب تسليمه بشرط عدم إعدامه وقد تم ذلك فعلاً وحجز النبيل الإنجليزي عقب تسليمه في برج لندن وحافظ هنري السابع على الشرط الخاص بعدم إعدامه إلى أن خلفه هنري الثامن فأعدمه في سنة ١٥١٣ عند قيام الحرب بين إنجلترا وبين فرنسا بحجة مراسلته لأخيه الذي كان في خدمة الفرنسيين (راجع هذه الحادثة في دائرة معارف برتيانكا طبعة سنة ١٩٢٦ الجزء الثامن والعشرون صفحة ٩٢٥)

محظور « وهذا مع عدم الاخلال بالاتفاقات الدولية التي يقصد بها المحافظة على النظام الاجتماعى » وقد ورد أيضاً فى الاتفاق المؤقت الذى عقد بين الحكومة المصرية وحكومة فلسطين بشأن تسليم المجرمين بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٢ اذ نص فيه على استثناء الجرائم السياسية من أحكام التسليم .

الجرائم السياسية . الجرائم المختلطة

ولست هناك صعوبة فى تمييز الجريمة السياسية البحتة اذ هى الجريمة التى يكون موضوعها سياسياً صرفاً كالمؤامرات التى تدبر لتغيير نظام حكومة من الحكومات وانما هناك صعوبة فى تمييز الجرائم المختلطة أى التى تدخل ضمن جرائم القانون العام وانما تقع لغرض سياسى كالقتل والتعدي على الملكية - ويرى بعض الكتاب أن هذه الجرائم لا تخرج عن كونها جرائم عادية ^(١) وقد جاء فى الاتفاق المؤقت الذى عقد بين الحكومة المصرية وحكومة فلسطين ما يفيد الأخذ بهذا الرأى اذ نص فى المادة الثامنة منه أنه لا تعد من الجرائم السياسية الجرائم الآتية . -

« جرائم الاعتداء والنهب والسرقة باكره والتعدي على شخص جلالة ملك مصر أو شخص المندوب السامى لحكومة بريطانيا فى فلسطين. »

آراء مختلفة

وبعبارة أخرى اعتبر الاتفاق المشار اليه أن هذه الجرائم لا تخرج مطلقاً عن الجرائم العادية - ولكن هذا الرأى ليس متفقاً عليه اذا يرى البعض أن تعتبر جرائم القتل والتعدي على الملكية من الجرائم السياسية اذا وقعت لغرض سياسى وورد ذلك فعلاً فى بعض المعاهدات كمعاهدة فرنسا مع سويسرا الموقعة سنة ١٨٦٩ وفى بعض القوانين أيضاً كالقانون الايطالى - ويرى البعض الآخر أن يفرق بين الجريمة السياسية وبين الجريمة العادية فيسلم المتهم ليحاكم عن الجريمة العادية فقط ^(٢) وهناك فريق آخر يبحث عن العنصر الأكبر فى الجريمة فاذا كان هو العنصر السياسى كانت

(١) من الكتاب الذى يرون هذا الرأى الكاتب لويس رينو Louis Renault وهو يقول انه لا يمكن اعتبار هذه الجرائم من الجرائم السياسية مطلقاً والا أدى ذلك الى جواز اعتبار جرائم أخرى كالنصب أيضاً ضمن الجرائم السياسية فى بعض الاحوال وقد رد على ذلك الكاتب الالماني فون لستز Von Listz بأنه يجوز أن تكون هذه الجرائم من الجرائم السياسية بل يقول بإمكان وقوع جريمة هتك عرض سياسى طبقاً للقانون الانجائزى الصادر فى سنة ١٨٧٨ Criminal Code Bill (1878) اذ اعتبر من الحيانة العظمى الاعتداء على عرض ملكة او الابنة الكبرى لملك او زوجة الابن الاكبر او ولى العهد (راجع مجموعة محاضرات أكاديمية القانون الدولى الجزء الاول صفحة ٢٠٢ محاضرة البارون البيريك رولان Baron Alberic Rolin.

(٢) ممن يقول بهذا الرأى الكاتب ديبانييه Despagne, droit International Public 291 وقد ورد أيضاً فى بعض المعاهدات كما ان العهد الدولى الذى عقد فى جنيف سنة ١٨٩٢ أخذ بمثل هذا الرأى فقرر جواز التسليم اذا كانت الجريمة خطيرة وانما لا يحاكم المتهم الا على الجريمة العادية

الجريمة سياسية وإذا كان غير ذلك كانت عادية ^(١) وقد أخذ بهذا الرأي القانون السويسرى الصادر فى سنة ١٨٦٢ اذ ورد فى المادة العاشرة منه أنه يجوز التسليم حتى ولو ادعى المتهم وجود غرض أو قصد سياسى اذا كانت الجريمة تكون فى الغالب جريمة عادية على أن يترك تقدير هذه الصفة للمحكمة المركزية السويسرية وعلى أن يشترط عدم التشديد على المتهم بسبب غرضه السياسى وها هو نص المادة

L'extradition ne sera pas accordée pour les infractions politiques — elle sera accordée, alors même que le coupable alléguerait un motif ou un but politique, si l'infraction pour laquelle elle est demandée constitue principalement un délit commun.

Le tribunal fédéral appréciera, dans chaque cas particulier, le caractère de l'infraction selon les faits de la cause.

Lorsque l'extradition sera accordée, le Conseil fédéral y mettra la condition que la personne dont l'extradition est demandée, ne sera pas traitée d'une façon plus rigoureuse à cause de son motif ou de son but politique.

وقد جاء فى القانون البلجيكي الذى صدر فى ٢٢ مارس سنة ١٨٥٦ وفى أكثر معاهدات التسليم نص خاص يقضى باستثناء الاعتداء بالقتل أو بالسم على شخص رئيس حكومة أجنبية أو أعضاء عائلته وعدم اعتبار هذا الاعتداء من الجرائم السياسية ^(٢) وقد انتقد بعض الكتاب هذا النص وقالوا بأن الواجب توسيع الاستثناء حتى يشمل جرائم الاعتداء على كل رجال الحكم فى الدولة من اكبر الرؤساء الى أبسط الجنود (راجع فى ذلك كتاب الاستاذ لورنس المطول صفحة ٢٤٢ من الطبعة السابعة (Laurence, Principles of International Law p. 242)

(١) راجع كتاب فوشى فى القانون الدولى "M. Fauchille" الجزء الأول صفحة ١٠١٧ طبعة سنة ١٩٢٣ وراجع أيضا كتاب حضرة صاحب المعالي الأستاذ على ماهر باشا فى القانون الدولى العام صفحة ٣٥٤ (٢) يطلق على هذه المادة اسم المادة البلجيكية "Clause belge" أو مادة الاعتداء "Clause d'attentat" وقد دعا الى وضعها حادثة فى سنة ١٨٥٤ إذ حاول فرنسويان الاعتداء على حياة نابليون الثالث وذلك بأن شرا فى نفس القطار الذى كان يقله وهرب أحدهما الى بلجيكا فطلبت فرنسا تسليمه وقد حصل اختلاف فى رأى بين محكمة بروكسل ولييج فقررت الأولى أن هذه الجريمة سياسية أما الثانية فاعتبرتها جريمة عادية وقررت محكمة النقض فى بروكسل جواز التسليم باعتبار أن هذه الجريمة خارجة عن نطاق القانون الصادر فى سنة ١٨٣٣ والذى يمنع تسليم اللاجئين السياسيين ولكن رأى العام البلجيكي أخذ يطالب بعدم التسليم وانتهى الأمر بأن سعت الحكومة الفرنسية طلب التسليم الذى كانت قد منته حتى تخرج الحكومة البلجيكية من المأزق — ولكن صدر بعد ذلك فى ٢٢ مارس سنة ١٨٥٦ القانون الذى أضاف على المادة السادسة من القانون القديم الصادر فى سنة ١٨٣٣ النص الخاص بتسليم من يعتدى بالقتل أو بالسم على رئيس دولة أو أخيه أو أحد أفراد عائلته فانتهزت الحكومة الفرنسية وضع هذا النص وافقت على إضافته فى المعاهدة الخاصة بالتسليم والمعقودة بين الدولتين فى سنة ١٨٣٤ ثم وضع بعد ذلك فى أكثر المعاهدات التى عقدها الدول الأوروبية بشأن التسليم.

أما الجرائم التي تقع أثناء ثورة داخلية أو حرب أهلية فالرأي الراجح بشأنها أنها تعتبر من الجرائم السياسية إذا كانت مما يقع عادة في الحروب المنظمة وتسمح به قواعد الحرب وعاداتها وقد قرر المعهد الدولي الذي عقد في جنيف سنة ١٨٩٢ بجواز التسليم في حالة ارتكاب أعمال متوحشة تمنعها قواعد الحرب وإنما يكون ذلك بعد انتهاء الثورة — وقرر هذا المعهد أيضاً أن لا يعتبر ضمن الجرائم السياسية الجرائم التي توجه ضد قواعد النظم الاجتماعية بصفة عامة دون أن تقصد بها دولة خاصة أو شكل حكومة معينة .

Ne sont point réputées délits politiques, au point de vue de l'application des règles qui précèdent, les faits délictueux qui sont dirigée contre les bases de toute organisation sociale et non pas seulement contre tel état déterminé ou contre une telle forme de gouvernement.

وعلى ذلك يمكن تطبيق هذا النص الآن على جرائم الشيوعية والجرائم التي يقصد بها هدم نظام الملكية فلا تعتبر من نوع الجرائم السياسية التي تعفى من التسليم .

ونفس الأسباب التي دعت لتقرير أعفاء المجرمين السياسيين من التسليم دعت أيضاً إلى تقرير أعفاء الفارين من الخدمة العسكرية فهم لا يسلمون للدولة التي فروا من خدمتها إذ لا يعدون من طبقة المجرمين العاديين الذين يجب على الدول أن تتضامن لمجازاتهم والدول ترفض عادة تسليم هؤلاء الفارين إلا إذا كانت هناك معاهدات تقضى بعكس ذلك كما حصل أثناء الحرب العظمى بين بعض الدول ^(١) ولكن لا تسرى هذه القاعدة على الفارين من البحارة إذ يجاب دائماً طلب تسليمهم سواء أكان فرارهم من سفينة بحرية أو سفينة تجارية وذلك حرصاً على الملاحة ومنعاً لتعطيل السفن إذ فرار بحارة سفينة عند رسوها في ميناء دولة أجنبية قد يؤدي إلى الإضرار بالسفينة ومنعها من متابعة سيرها .

وكذلك تعفى من التسليم الجنود المتهمين بجرائم عسكرية غير الفرار مثل عدم اطاعة الأوامر أو الخيانة أو التجسس أما الجرائم العادية التي يرتكبها الجنود فلا تعفى من التسليم بحجة وقوعها من عسكريين بل ينظر إليها كما ينظر للجرائم السياسية المختلطة التي سبقت الإشارة إليها وقد حصل

(١) بناء على هذه القاعدة رفضت وزارة الحربية المصرية تسليم بعض جنود من الجيش الإيطالي الم رابط في طرابلس الغرب كانوا قد لجأوا إلى واحة سيوة داخل الحدود المصرية (راجع ما ورد في جريدة الأهرام بتاريخ ١٧ أبريل سنة ١٩٢٧) وبسبب هذه القاعدة أيضاً أمتنعت الحكومة المصرية عن المطالبة بتسليم بعض الهاربين من الخدمة العسكرية الذين التجأوا لبلاد مجاورة من ذلك أن جندياً يدعى أحمد هرب من الخدمة العسكرية في القطر المصري والتجأ إلى فلسطين وقيل بوجوده في ميناء يافا يشتغل هناك كبشار في السفن الشراعية وعلمت الحكومة المصرية بذلك في سنة ١٩٢٥ ولكنها قررت عدم المطالبة بتسليمه من حكومة فلسطين بناء على القاعدة التي تقضى بعدم تسليم الفارين من العسكرية .

فعلا أثناء الحرب العظمى أن طلبت ألمانيا من حكومة هولندا تسليم بعض الفارين من الجيش الألماني الذين ارتكبوا جرائم عادية يجوز فيها التسليم طبقاً لمعاهدة تسليم المجرمين المعقودة بين هولندا وألمانيا فأجابت الحكومة الهولندية بأنها مستعدة لتسليم هؤلاء الجنود بشرط أن تؤكد لها ألمانيا بأن تعطى لهم الفرصة في ترك الأراضي الألمانية بعد انتهاء الاجراءات واستيفاء العقوبة المتعلقة بالجرائم التي طلب التسليم من أجلها - ولقد رفضت ألمانيا قبول هذا الشرط بصفة عامة ولم تعطى التعهد الذي طلبته هولندا إلا في بعض أحوال استثنائية .

أما الأعمال التي يرتكبها الجنود في حرب من الحروب وتكون مخالفة لقواعد الحرب وعاداتها فالرأي الراجح أنه يجوز تسليم المتهمين بارتكابها لأنها بعيدة عن الجرائم السياسية التي يكون أساسها اختلاف في الرأي أو المذهب السياسي لان الأعمال المخالفة لقواعد الحرب كالتهب والتخريب والسرقة هي كالجرائم العادية وليس هناك ما يبرر ارتكابها (١) .

(ثالثاً) - من القواعد المتفق عليها بين جمهور العلماء انه لا يجوز التسليم إلا اذا كان العمل المطلوب التسليم من أجله معاقباً عليه في الدولة الطالبة وفي الدولة المطلوب منها التسليم واذا كان التسليم مطلوباً لتنفيذ حكم صادر على المتهم فيشترط ايضاً أن لا يكون الحكم نفذ بتمامه ويستثنى بعض الكتاب الحالة التي يكون فيها العمل غير ممكن الوقوع في الدولة المطلوب منها التسليم بسبب انظمتها الخاصة أو موقعها الجغرافي كأن يكون التسليم مطلوباً عن تعدد وقع على السكك الحديدية ولم يكن هناك نص يعتبر مثل هذا العمل معاقباً عليه في البلد المطلوب منها التسليم بسبب عدم وجود سكة حديدية فيها .

وهذه القاعدة من القواعد التي وضعها المعهد الدولي في اجتماعه باسلفورد سنة ١٨٨٠ إذ قرر النص الآتي . -

En règle, on doit exiger que les faits auxquels s'applique l'extradition soient punis par la législation des deux pays excepté dans le cas, où à cause des institutions particulières ou de la situation géographique du pays de refuge, les circonstances de fait constituant le délit ne peuvent se produire.

ومتى سلم شخص فلا تجوز معاقبته عن عمل آخر خلاف العمل الذي اتهم بارتكابه والذي

(١) أثبتت هذه المسائل عقب الحرب العظمى فقرر الحلفاء معاقبة الأشخاص الذين ارتكبوا أعمالاً تخالف القواعد الدولية وقوانين الحرب من ذلك ما ورد في المادة ٢٢٧ من اتهام امبراطور ألمانيا السابق غليوم الثاني وتقديمه للمحاكمة وقد طلب تسليمه من حكومة هولندا ولكنها رفضت بحجة ان الأعمال المنسوبة للامبراطور السابق هي عبارة عن أمور سياسية ويرى بعض الكتاب ان هذه الحجة غير صحيحة وان ماتهم به امبراطور ألمانيا لا يعتبر من الجرائم السياسية التي تنفي من التسليم (راجع كتاب فوشي المشار اليه : الجزء الاول فقرة ٤٦٩ والجزء الثاني (الخاص بالحرب) فقرة ١٧٥٣)

بنى عليه طلب التسليم - فإذا سلم شخص لارتكابه جريمة سرقة مثلاً فلا تجوز محاكته عن جريمة أخرى وقعت قبل التسليم كنصب أو قتل إلا بناءً على طلب تسليم آخر يقدم للدولة التي لجأ إليها - وتسمى هذه القاعدة بقاعدة التخصص^(١) "Principe de la spécialité"

وقد توسع بعض الكتاب في ذلك فقالوا بضرورة تقديم طلب تسليم آخر حتى ولو قبل المتهم أن يحاكم على الجريمة الثانية وذلك خوفاً من أن يكون هذا القبول قد حصل بطريق الإكراه

(رابعاً) - من المسلم به أيضاً في موضوع تسليم المجرمين أن للدولة التي يطلب منها التسليم الحق في فحص الموضوع ويحصل هذا الفحص في بعض البلاد بمعرفة السلطة التنفيذية كما في ألمانيا وفي البعض الآخر يحصل بمعرفة السلطة القضائية كما في فرنسا وإنجلترا وبشروط بعض الدول تقديم مستندات تبرر إحالة المتهم على المحاكم الجنائية وتشدد كل من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية فتطلب تقديم الأدلة التي تثبت الجريمة المطلوب التسليم من أجلها - وهناك دول أخرى تكتفي بالاطلاع على أمر القبض على المتهم أو ما يمثله فتقرر التسليم دون حاجة لمستندات أخرى وهذه الطريقة مقررة في بعض المعاهدات كالمعاهدة التي عقدت بين فرنسا وبلجيكا في ١٥ أغسطس سنة ١٨٧٤ .

وقد نص الاتفاق المؤقت الذي عقد بين الحكومة المصرية وحكومة فلسطين في سنة ١٩٢٢ في المادة الخامسة منه على ضرورة إرفاق طلب التسليم بجميع ما يتيسر من البيانات التي تكون من شأنها إثبات شخصية من يطلب تسليمه وتعيين محل وجوده والمستندات التي تثبت الجريمة كأصل أمر القبض أو صورة مصدق عليها منه وكذلك صورة من شهادات الشهود التي أدت أمام القاضي أو أي شخص آخر مكلف بالتحقيق ومن أي دليل آخر بني عليه الاتهام وإذا كان هناك حكم صادر في غيبة المتهم في جنحة أو جنائية وجب أن يصحب الطلب بصورة مصدق عليها من الحكم أو من أمر التنفيذ الصادر بناءً على هذا الحكم - وكذلك عند ما يكون الطلب مبنيًا على حكم صادر في مواجهة المتهم يرفق الطلب بصورة مصدق عليها من الحكم أو من أمر التنفيذ الصادر بناءً عليه وشهادة من وزارة الحفانية أو أي سلطة أخرى مماثلة لها في القطر الصادر منه الطلب دالة على أن الحكم أصبح واجب التنفيذ - وقضت المادة السادسة من هذا الاتفاق على أن لكل من الحكومتين المتعاقبتين السلطة التامة في البت فيما إذا كان هناك وجه لقبول الطلب الصادر من الحكومة الأخرى بتسليم مجرم هارب بناءً على أحكام هذا الاتفاق ويتولى الحكم بذلك السلطة القضائية أو أية سلطة

(١) نص على هذه القاعدة في الاتفاق الذي عقد بين حكومة مصر وفلسطين فقضت المادة العاشرة فيه على أنه لا تجوز إقامة الدعوى أمام محاكم البلد الذي سلم إليه شخص بناءً على أحكام هذا الاتفاق من أجل جريمة ارتكبت قبل تسليمه غير الجريمة أو الجرائم التي يمكن إثباتها بالواقعة التي حصل التسليم بناءً عليها مالم ينتج لذلك الشخص قبل محاكته فرصة العودة للقطر الذي سلمه .

اخرى يكون ذلك من اختصاصها بناء على القوانين السارية في القطر صاحب الشأن ونصت المادة السابعة على أن لا ترخص السلطة المختصة بتسليم المجرم الهارب الا متى ثبت لديها .

(١) عند ما يكون الطلب مبنياً على أمر بالقبض ان الأدلة المقدمة كافية لمحاكمة المتهم .

(ب) عند ما يكون التسليم مبنياً على حكم ان الأدلة كافية لتبرير الحكم الصادر

(ح) أن لا تكون الجريمة المنسوبة للنهم أو التي حكم عليه من أجلها في جميع الأحوال من الجرائم السياسية وأن لا تكون الغاية من طلب التسليم هي محاكمة المجرم الهارب أو توقيع العقوبة عليه من أجل جريمة سياسية .

وقد قضى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ مايو سنة ١٩٠٢ بشأن الوفاق بين حكومتى مصر والسودان بشأن تسليم المجرمين وتبادل اعلان الاوراق القضائية أن يرفق طلب التسليم المقدم من احدى الحكومتين للآخرى بالمستندات القوية التي تثبت الجريمة أو تبرر الحكم على المتهم (المواد ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ الخ . . .)



هذه هي خلاصة القواعد المهمة في موضوع تسليم المجرمين وهو موضوع يهم المشتغلين بالمسائل الجنائية أو الدولية اذ قد يحدث أن يتغدى أحد رجال الدولة سلطته فيقتص أثر مجرم هارب خارج حدود دولته أو يقبض عليه في إقليم الدولة الأجنبية دون أن يتبع في ذلك اجراءات طلب التسليم وقد يؤدي عمله هذا الى وقوع مشاكل بين دولته وبين الدولة الاجنبية - كما أن القبض الذي يجريه في هذه الحالة يقع باطلاً ويجب رد المتهم الى الدولة التي كان لاجئاً اليها - وكذلك قد يحدث من باب الخطأ أو عدم العلم بالقواعد المتبعة أن يسلم أحد رجال الدولة متهماً هارباً من دولة أجنبية الى رجال هذه الدولة الاخيرة دون أن تتبع في ذلك اجراءات التسليم - والرأى الراجح في مثل هذه الحالة انه اذا كان هذا العمل قد وقع بحسن نية فليس هناك ما يدعو لطلب اعادة المتهم الذي سلم خطأ - وقد وقعت حادثة من هذا القبيل في سنة ١٩١٠ حيث رست في ميناء مارسيليا الفرنسية سفينة انجليزية تسمى موريا Morea وكانت تحمل رجلاً هندياً مقبوضاً عليه ومأخوذاً الى الهند ليحاكم على جريمة قتل ارتكبها أثناء حركة ثورية ولكنه تمكن من الفرار من السفينة ولجأ الى داخل الميناء فطلب ربان السفينة اعادته وفعلوا قبض عليه رجال البوليس الفرنسى وأعادوه بدون اتباع اجراءات التسليم اعتماداً منهم على وجود تعليمات صادرة لهم بعدم تمكين هذا المتهم من الهرب الا ان الحكومة الفرنسية تنهت للأمر بعد اقلاع السفن وطلبت اعادة المتهم للأراضى الفرنسية بحجة أن تسليمه كان غير قانونى فعارضت إنجلترا في ذلك وعرضت المسألة على

محكمة التحكيم في الهاي ولكن هذه المحكمة قضت في ٢٤ فبراير سنة ١٩١١ بجواز بقاء هذا المتهم تحت يد السلطة الانجليزية ما دام لم يقع منها غش ولم يقع منها اعتداء على حقوق السيادة الفرنسية وكانت مثل هذه المشكلة لا تقع لو تبه رجال البوليس الفرنسى للقواعد الخاصة بتسليم المجرمين - ومساءل تسليم المجرمين من المسائل التي تعرض كثيراً في القطر المصرى وقد حدث مراراً أن طلبت الحكومة المصرية تسليم بعض المجرمين الذين تمكنوا من الهرب الى بلاد اجنبية كما حدث أيضاً أن طلبت بعض الدول الاجنبية تسليم اشخاص لجأوا للقطر المصرى

ومما يجدر ذكره بهذه المناسبة أن وزارة الداخلية لاحظت أن بعض السلطات المحلية تسلم مجرمين من تلقاء نفسها بناء على طلب حكومة أجنبية دون أن تتبع القواعد الخاصة بذلك فوضعت في اوائل سنة ١٩٢٧ منشوراً لمنع ذلك نذكر منه ما يأتى :-

« ولما كانت الحكومة المصرية تقوم عادة بتسليم المجرمين الاجانب الى الدول التابعة لها على قاعدة التبادل اذا كان ما ارتكبه من الجرائم يقع تحت طائلة القانون العام على شرط أن يصل أولاً الى وزارة الخارجية من الحكومة الراغبة في تسليم المجرمين طلب رسمى بالطريق السياسى المتبع مصحوباً بكافة الاوراق التي تثبت أنهم من رعاياها وأن جريمتهم تقع تحت طائلة القانون العام فنرجو التنبيه بالعمل على موجه وعدم تسليم المجرمين الاجانب الا بعد الحصول على موافقة وزارة الخارجية

٢ - سرور السيادة داخل الاقليم

تبين لنا مما سبق أن سيادة الدولة تنتهى عند تخومها فرجل البوليس أو المحقق القضائى أو القائد العسكرية لا يستطيع اللحاق بمجرم تعدى حدود دولته ولا القبض على جندى فرالى ما ورائها ...

ولكن هل هذه السيادة مطلقة غير محدودة داخل هذا الاقليم وبعبارة أخرى هل هى سارية على جميع سكان اقليم الدولة بدون استثناء؟ الجواب على ذلك أن سيادة الدولة ليست مطلقة كل الاطلاق داخل اقليمها بل هناك قيود تقلل من هذه السيادة فى أمور معينة ولكن هذه القيود لا تخرج عن كونها استثناءات من حق السيادة الاقليمية اذ الاصل أن تكون سيادة الدولة كاملة فى بلادها وسارية على كل السكان فاذا وجد استثناء خارج عنها فلا يكون من شأنه اعطاء حق من حقوق السيادة لدولة أجنبية اذ لا توجد أكثر من سيادة واحدة على الاقليم الواحد

استثناءات من السيادة الاقليمية - الممثلون السياسيون

ويمكن ان نذكر أهم هذه الاستثناءات فيما يلى :-

(١) - استثناء السفراء والممثلين السياسيين ومن هم في حكمهم من السيادة الاقليمية فهم يتمتعون بامتيازات خاصة تخرجهم من سلطة الدولة التي يقيمون فيها

القوى الحرة الاجنبية

(٢) - استثناء القوى الحرة لدولة أجنبية كالسفن الحرة الاجنبية الراسية في مياه الدولة الاقليمية اذ هي خارجة عن سلطتها وكذلك الجيوش الاجنبية التي توجد اثناء السلم في اقليم الدولة برضاها أو نتيجة لاتفاق خاص

الاجانب المتمتعون بالامتيازات

(٣) - رعايا بعض الدول الاجنبية في البلاد التي يتمتع فيها الاجانب بالامتيازات وسنتكلم على كل من هذه الاستثناءات فيما يلي :-

١ - امتيازات الممثلين السياسيين

مهمة الممثل السياسي

يتمتع الممثلون السياسيون بحقوق وامتيازات خاصة وضعت - لحمايتهم ولتمكينهم من القيام بمهمتهم . وهذه الامتيازات قديمة يرجع بعضها الى أقدم العصور اذ يذكر التاريخ أنه في العصور القديمة والعصور الوسطى كانت الدول تتبادل الممثلين وكانت تكرم وفادتهم في البلاد التي يبعثون اليها (١) .

من يتمتع بالامتيازات السياسية - الممثلون السياسيون ومن يتصل بهم

وهذه الامتيازات تجعل الممثل السياسي غير خاضع لسلطان الدولة التي توفد اليها اذ هو يمثل دولة أجنبية مستقلة ويجب أن يكون بآمن من سلطة الدولة التي يقيم فيها حتى يتمكن من القيام بمهمته على الوجه الأكمل لا سيما وأن مهمته كبيرة دقيقة فهو يوثق العلاقات بين دولته والدولة المقيم

(١) كانت البلاد الاسلامية توفد ايضا في بعض الاحيان ممثلين للبلاد الاجنبية وتقبل ممثلهم وكان يتم هذا التبادل بمراسيم التجارة والمفاوة . من ذلك ان هرون الرشيد تبادل السفراء مع شارلمان وكانوا يحملون الهدايا النفيسة لتأكيد الصداقة والمودة ومن جملة الهدايا التي أرسلها الرشيد مع سفرائه ساعة مائة أعجب بها رجال شارلمان (راجع مقالا لمضرة الاستاذ الفاضل محمد عبد الله عنان المحامي نشر في مجلة الهلال بعدد نوفمبر سنة ١٩٢٦ صفحة ٨٠ عن العلاقات السياسية في عهد العرب)

لديها ويقوم بالمفاوضات اللازمة بينهما ويراقب سير الأحوال في الدولة التي يقيم فيها ويخطر دولته بما يهم منها ثم هو يحمي رعايا دولته ويشرف على أمورهم وبعبارة أخرى يمكن تلخيص مهمة الممثل السياسي في ثلاث كلمات وهي المفاوضة والمراقبة والحماية ولا يمكنه القيام بكل ذلك اذا كان مهتماً بأعمال السلطة التي يمكن أن تتخذها الدولة بناء على سيادتها الإقليمية . لذلك كانت هذه الامتيازات متعلقة بالقائمين بأعمال التمثيل السياسي والاشخاص المتصلين بهم فهي تحمي رئيس الهيئة التمثيلية وزوجته وأفراد عائلته الذين يقيمون في دار السفارة دون أن يكون لهم عملاً آخر وتحمي أيضاً رجال الحاشية الرسمية للممثل السياسي كمستشاري السفارة وسكرتيرها وقد جرى العرف من باب المجاملة على مد نطاق هذه الامتيازات الى الحاشية الغير رسمية كالخدم والتابعين الخصوصيين وذلك بشرط أن لا يكونوا من رعايا الدولة صاحبة الاقليم - الا أنه يجوز للممثل السياسي أن يتنازل عن الحماية التي يتمتع بها افراد حاشيته الغير رسمية ويتركه للقضاء المحلي اذا ارتكب جريمة تستدعي العقاب - اما امتيازات الممثل السياسي ذاته فلا يكفي في رأى كثير من الشراح أن يتنازل هو عنها الا اذا كان قد فعل ذلك بأمر حكومته أو قبلت حكومته هذا التنازل ويسرى هذا الشرط على افراد عائلة الممثل الذين يتمتعون معه بالامتيازات وقد حدث في سنة ١٩٠٦ أن اتهم ابن القائم بأعمال سفارة شيلي في بروكسل المدعو كارلوس وادنجتون بارتكاب جريمة قتل ورضي المتهم ووالده باختصاص القضاء المحلي فلم تكلف حكومة بروكسل وانتظرت ورود قبول من حكومة شيلي وقد قبلت فعلا هذه الحكومة اجراء المحاكمة في بلجيكا فقدم المتهم لمحكمة جنایات بريان البلجيكية وقضت هذه المحكمة ببراءته . ولتعلق هذه الامتيازات أصلا بالمثلين السياسيين أطلق عليها تعبير الامتيازات السياسية

رؤساء الدول

إلا أنها ليست قاصرة على المثلين السياسيين وحدهم بل يتمتع بها أيضاً رؤساء الدول كالملوك ورؤساء الجمهوريات الذين يملكون بأرض دولة غير دولتهم أثناء توليهم الحكم لأن الملك أو رئيس الجمهورية هو الممثل الأعلى لدولته بل هو رمزها ويجب أن يتمتع بهذه الامتيازات احتراماً لسيادة دولته ولا تقتصر الحماية على شخصه بل تمتد الى افراد عائلته الذين يصحبونه وكذلك رجال حاشيته إذ لا يخضعون جميعاً لسلطة الدولة التي يملكون بأرضها - وإنما تسقط هذه الامتيازات عن رئيس الدولة اذا وجد في إقليم دولة أخرى ممنوع من الإقامة فيها أو أقام في إقليم دولة مشتبكة في حرب مع دولته ويرى فريق من الكتاب أن الامتيازات تسقط عنه اذا كان مسافراً بحالة تنكر incognito على

انه يستطيع في الواقع أن يظهر شخصيته ليحتني بالامتيازات^(١) ويتمتع بالامتيازات السياسية أيضاً طبقات أخرى من الاشخاص الذين يقومون بأعمال تعتبر في حكم تمثيل الدول فيتمتع بها أعضاء لجنة التعويضات التي أنشئت طبقاً لمعاهدة فرساي (المادة ٣٣٣ وما يليها) لتحديد الأضرار التي يجب دفع تعويض عنها من الدول المهزومة وأعضاء بعض لجان الدول الأخرى كلجنة نهر الدانوب التي تشرف على الملاحة فيه ويتمتع بها ممثلوا الدول لدى عصبة الأمم وممثلوا العصبة ذاتها وأعضاء محكمة العدل الدولية التي أنشئت طبقاً لعهد عصبة الأمم وأعضاء محكمة التحكيم التي أنشئت طبقاً لقرارات مؤتمر السلام الدولي الذي عقد في الهاي سنة ١٩٠٧ ويتمتع بها أيضاً ممثلوا البابا اذ يعتبر أن للبابا شخصية دولية تشبه شخصية الدول المستقلة وانما من نوع شاذ اذ ليس له إقليم او رعية .

مدى سريان الامتيازات

ويبدأ سريان الامتيازات بالنسبة للمثل السياسي من الوجهة القانونية من وقت تقديم أوراق اعتماده وتنتهي بانتهاء وظيفته اذ هذه هي الفترة التي يقوم فيها الممثل السياسي بالمهمة التي وضعت الامتيازات من أجلها . ولكن قضت المجاملات بمد أثر الامتيازات وجعلها سارية من يوم وصول الممثل السياسي لمحل وظيفته الى اليوم الذي يغادره فيه وانما يستثنى كثير من الكتاب الممثلون الذين يكونون من جنسية الدولة التي يوجد بها مقر التمثيل السياسي فالوطني الذي تكلفه دولة أخرى بتمثيلها في بلاده لا يعتبر بذلك خارجاً عن اختصاص السيادة الإقليمية لدولته وقد نصت بعض الدول على ذلك في قوانينها قضى بذلك مثلاً القانون الألماني الخاص بالترتيب القضائي (المادة الثامنة عشر) ويستند أصحاب هذا الرأي على ان الوظيفة لا تكفي وحدها لخراج الشخص من سيادة الدولة التي يدين لها بالرعية واذا قيل باخراجه منها فهناك صعوبات أخرى تحول دون ادخاله تحت سيادة الدولة التي يمثلها وبذلك لا يكون خاضعاً لسيادة أي دولة وفضلاً عن ذلك فيقولون ان الدولة التي تعين سفيراً لها من رعايا الدولة التي توجد بها دار السفارة تقبل بذلك اخراجه من دائرة الامتيازات السياسية ومع ان هذا الرأي هو الرأي الراجح الا انه غير متفق عليه اذ يقول آخرون بأن الممثل السياسي يخرج عن سلطة السيادة الإقليمية للدولة ولو كان من رعاياها ويستند أصحاب هذا الرأي على ان الامتيازات السياسية متعلقة بالوظيفة وعلى ان الدولة التي تقبل بدون

(١) حالة التنكر هي حالة يلجأ لها بعض الملوك او بعض رؤساء الدول في سياحتهم ليتفادوا المراسيم التي تقام لاستقبالهم من ذلك ما فعله ملك الانجليز اذ ذهب الى باريس متنكراً في أوائل مارس سنة ١٩٢٧ وما فعله رئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا الرئيس مازاريك اذ جاء للنظر المصري متنكراً في ابريل سنة ١٩٢٧

تحتفظ أن يكون أحد رعاياها سفيراً لدولة أجنبية إنما تنازل بذلك ضمناً عن حقوق سيادتها عليه متى كانت تتناقض مع الامتيازات السياسية (١)

ولا تسرى الامتيازات السياسية الا في الدولة التي يباشر فيها الممثل السياسي وظيفته . فلا يتمتع بها في اقليم دولة أخرى ولو كان ماراً به في طريقه الى مقر عمله وذلك لأن هذه الامتيازات إنما تقرررت على سبيل الاستثناء فلا يجب التوسع فيها كما يجب أن لا تتعدى الحكمة التي وضعت من أجلها وهي تمكين الممثل السياسي من القيام بتمام وظيفته بعيداً عن أى مؤثر في الدولة التي يعمل فيها وبما ان وظيفته قاصرة على الدولة التي يعتمد فيها فيجب أن تكون الامتيازات التي يتمتع بها قاصرة على اقليم هذه الدولة على ان بعض الكتاب يقولون بعكس ذلك ويقولون ان القبض على ممثل سياسي أثناء وجوده في اقليم دولة غير الدولة المعتمد لديها أو حرمانه من الامتيازات السياسية يمس بسيادة الدولة التي يمثلها وان الدولة التي تقبل مروره في اقليمها تعترف ضمناً بصفته وبذلك يجب عليها احترامه ولكن في هذا الرأي مغالاة في صفة التمثيل السياسي اذ هذه الصفة لا توجد في الحقيقة الا في الاقليم الذي يعتمد فيه الممثل والذي أوفد له خصيصاً أما في غير هذا الاقليم فهو لا يخرج عن كونه شخصاً عادياً وشأن التمثيل السياسي في ذلك شأن الوظائف الأخرى التي لا ينتج أثرها الا في الدائرة المعنية لها - وهناك من الكتاب من يقول بأن الممثل السياسي تكون له حرمة في الاقليم الأخرى التي يمر بها وإنما لا يعنى من قضائها المحلي اذا أتى عملاً يختص هذا القضاء بنظره (٢) كما اذا ارتبط بدين في تلك الاقليم او ارتكب فيها جريمة - على انه لا يوجد في الواقع ما يدعو للفرقة بين حرمة الممثل السياسي وبين اعفائه من القضاء المحلي اذ كلاهما من

(١) مما يلاحظ في هذا الصدد ان أعضاء محكمة التحكيم الدولية لا يعتبرون خارجين عن السيادة الإقليمية الا عند ما يكونون خارج بلادهم *en dehors des leurs pays* بخلاف أعضاء محكمة العدل الدائمة التي أنشئت طبقاً لمهد عصبة الأمم اذ يخرجون عن سلطة السيادة الإقليمية بدون هذا القيد .

(٢) من القائلين بهذا الرأي الكاتب الفرنسي فوشى (راجع كتابه في القانون الدولي القسم الثالث من الجزء الاول طبعة سنة ١٩٢٦ صفحة ٦٩ و صفحة ٨٧) وقال كتاب آخرون أيضاً بوجود حرمة للممثل أثناء وجوده في اقليم دولة غير الدولة الموفد لها نذكر منهم دى مارتس ولورد إيرد ويتون *De Martens, Loriner et Wheaton* كما صدرت بذلك بعض أحكام قضائية في فرنسا وانجلترا والولايات المتحدة (راجع حكماً صادراً من محكمة استئناف باريس في ٢ يناير سنة ١٩٠١ منشور في مجلة القانون الدولي العام المجلد الثامن صفحة ٩٢ *Reine de droit Int. Public* ويمكن أن يشير في هذا الصدد الى قانون ايطالي صادر في ١٣ مايو سنة ١٨٧١ بشأن الضمانات الممنوحة للبائبا اذ نص في المادة الحادية عشرة منه على ان ممثلي الحكومات المعتمدين لدى البائبا يتمتعون في ايطاليا بكل الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها رجال التمثيل السياسي طبقاً لقواعد القانون الدولي وكذلك يتمتع بها ممثلوا البائبا لدى الحكومات الأجنبية عند ما يمرون بالاقليم الايطالي في طريقهم الى مقر أعمالهم وفي عودتهم منها .

الامتيازات السياسية فاذا قيل بأن الممثل يحتفظ بصفته السياسية حتى في البلاد التي لم يعتمد فيها فلا بد من منحه كل الامتيازات السياسية دون تمييز أما القول بأنه يتمتع بالحرية التي للسفراء ولكن يخضع للقضاء المحلي ففيه تناقض وكان أولى بالكتاب الذين يأخذون بهذا القول أن ينضموا للقائلين بحرمان الممثل من الامتيازات عند وجوده في بلاد ليس معتمداً فيها .

بيان الامتيازات السياسية

والآن وقد عرفنا الاشخاص الذين يتمتعون بالامتيازات السياسية ومعناها فننتقل الى بيان هذه الامتيازات خصوصاً ما كان منها متعلقاً بسلطة الدولة في المسائل الجنائية - فهذه الامتيازات يمكن تلخيصها فيما يلي :-

(١) الحرمة الشخصية وحرمة المسكن .

(٢) الاعفاء من القضاء المحلي .

(٣) الأُعفاء من الضرائب .

(أولاً) - الحرمة :

يتمتع الممثل بجرمة لشخصه ولمسكنه فالحرمة الشخصية تجعل ذات الممثل السياسي مصانة كما تجعل الحكومة المعتمد لديها مكلفة بحمايته من كل اعتداء واذا وقع عليه أى تعد وجب عليها أن تتخذ الاجراءات اللازمة للقبض على المعتدى وتقديمه للمحاكمة - وقد وضع في كثير من القوانين نصوص خاصة تقضى بعقاب من يعتدى على الممثلين السياسيين أو يتكذب في حقهم ومن ذلك قانون العقوبات الأهلئ إذ نص في المادة (١٦١) على عقاب من يعتدى بسب وكلاء الدول السياسيين والقناصل والاقتراء عليهم بسبب يتعلق بوظائفهم وذلك باحدى طرق العلنية المنصوص عنها في باب الجنج والجنائيات التي تقع بواسطة الصحف وانما يشترط لحماية الممثل السياسي أن لا يتسبب بخطئه أو بعمله في حصول الاعتداء عليه كأن يشترك في نزاع أو ثورة أو يعتدى على أشخاص فيضطروهم الى مقابلة عمله بمثله . وكذلك يشترط أن تكون العلاقات السياسية قائمة ومنتظمة بين دولته وبين الدولة التي يقيم فيها أو تكون هذه الدولة معترفة قانوناً بدولته وبصفته السياسية فاذا لم يكن هناك علاقات سياسية فلا توجد تلك الحرمة الخاصة وقد أثبتت هذه المسألة في بعض الدول الأوروبية فحدث في سنة ١٩٢١ ان اعتدى ايطالى بالقذف والتهديد على أحد أعضاء بعثة روسية اقتصادية في ايطاليا وبالرغم من أن حكومة ايطاليا كانت قد عقدت اتفاقاً مع حكومة السوفيت الروسية تقرر بمقتضاه تمتع أعضاء هذه البعثة بالامتيازات السياسية فان محكمة الجنج في روما قضت بتاريخ ٢٠ مايو

سنة ١٩٢١ بأن هذه الجريمة تعتبر أنها ارتكبت ضد شخص عادي وليس ضد ممثل سيامي لأن إيطاليا لم تعترف بعد قانوناً بجمهورية السوفيت ولم تنشأ بينهما علاقات سياسية^(١) - وكذلك وقع في سنة ١٩٢٣ أن قتل المندوب الذي أرسلته حكومة السوفيت أثناء انعقاد مؤتمر لوزان فاحتجت الحكومة السوفيتية على ذلك باعتبار أن الحكومة السويسرية قصرت في واجبها نحو حماية الممثل الروسي ولكن حكومة سويسرا أجابت بأنها لم تقصر مطلقاً إذ لم تكن تعلم بوجود ممثل رسمي للسوفيت حتى تتكفل بحمايته .

المسكن - ايواء المجرمين

ولمسكن الممثل السياسي حرمة أيضاً فلا يجوز لرجال السلطة في الدولة أن يدخلوه بدون تصريح منه ولا أن يجروا فيه أى عمل رسمي كتحقيق أو تفتيش أو اعلان وقد كانت هذه الحرمة مقررة قديماً لكل الحى الذى توجد فيه دار السفارة وفعلاً يوجد مثل هذا النص في بروتوكول بكين الصادر في سنة ١٩٠١ بالنسبة لحي السفارات في تلك المدينة - ولكن لا يحق للممثل السياسي بناء على هذه الحرمة أن يحمى المجرمين أو يسمح بايوئهم في دار السفارة فالمجرمون الذين يهتمون بهذه الدار يجب تسليمهم للسلطات المحلية التي تطلبهم سواء أ كانوا من المجرمين السياسيين أو من المجرمين العاديين - ولا يعد هذا من نوع التسليم الذي ذكرناه آنفاً لأن دار السفارة لا تخرج عن كونها جزءاً من إقليم الدولة التي توجد بها^(٢) - لذلك إذا أصر السفير على عدم تسليم مجرم احتسب بدار سفارته لرجال الدولة صاحبة السيادة الإقليمية كان لوزير خارجية هذه الدولة أن يطلب من حكومة السفير إصدار أمرها بتسليم المجرم فإذا امتنعت هي الأخرى كان لرجال السلطة المحلية أن يدخلوا عنوة في دار السفارة ويقبضوا على المجرم والسلطة المحلية أن تحيط برجالها دار السفارة في أثناء هذه المفاوضات حتى تأمن هروب المجرم وقد حصل ذلك في الحادثة التي أشير إليها آنفاً وهي حادثة القتل التي ارتكبها نجل القائم بأعمال سفارة شيلي في بروكسل إذ حاصر رجال الدولة البلجيكية دار السفارة حتى انتهت المفاوضات بقبول حكومة شيلي بأن تنازل عن الامتيازات بالنسبة للمتهم وتسليمه للسلطة المحلية - وفي الواقع لا يوجد من الوجهة القانونية ما يبرر ايواء مجرم بدار سفارة إذ لا يجوز للسفير أو

(١) راجع كتاب فوشى القسم الثالث من الجزء الأول صفحة ٧٢

(٢) يقول بعض الكتاب أن دار السفارة تعتبر جزءاً من إقليم الدولة التي يمثلها السفير ولكن هذا القول غير صحيح وقال بخلافه أكثر الكتاب المعتمدين كما قضت بمكسه محكمة استئناف باريس إذ كانت محكمة السين قد قضت بتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٠ بأن الزواج المعقود في دار مفوضية أجنبية يفترض أنه عقد في إقليم الدولة التي تمثلها المفوضية ولكن محكمة استئناف باريس حكمت بإلغاء هذا الحكم (انظر جريدة القانون الدولي Journal de droit International لسنة ١٩٢١ صفحة ١٨٦ وما بعدها لسنة ١٩٢٢ صفحة ٤٠٧)

الممثل السياسي أن ينتزع شخصاً من يد العدالة مستنداً في ذلك على حرمة مسكنه لأن هذه الحرمة استثنائية ولا توجد الا بالقدر اللازم لتمكين الممثل السياسي من أداء وظيفته ولا يدخل في هذه الوظيفة مساعدة مجرم على الإفلات من العقاب الذي يجب على الدولة المختصة أن توقعه عليه جزاء ما قدمت يداه لا سيما وان ذلك من الأمور الداخلية التي يجب أن لا يتداخل السفير الأجنبي فيها حتى لا يشجع المجرمين أو يساعد على انتشار الفوضى - على أنه أصبح من المسلم به الآن من الدول الأوروبية أن ليس للممثلين السياسيين حق ايواء المجرمين في دور السفارات وذلك بدون تمييز بين المجرمين العاديين والمجرمين السياسيين^(١) ولكن هذا الحق لا يزال موجوداً للسفراء في أمريكا الجنوبية بالنسبة للمجرمين السياسيين وذلك بسبب القلاقل والثورات المتعددة بل قد نظم هذا الحق في المعاهدة التي عقدت بشأن القانون الجنائي الدولي في مونتفيدو بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٨٨٩ بين الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل وشيلي وبراجواي وبيرو وأرجواي وقد نص في المادة السابعة عشر منها على احترام ايواء اللاجئين السياسيين في دور السفارات انما يجب على رئيس السفارة أن يخطر

(١) نجد في التاريخ أمثلة لاستعمال حق الأيواء بدور السفارات بالنسبة للاجئين السياسيين فحصل في سنة ١٧٢٩ أن الدوق دي ريبدا Duc de Ripperda الذي كان وزيراً لقلب الخامس ملك اسبانيا احتسب بعد سقوطه بدار السفير الانجليزي لورد هارنجتون ولما طلب تسليمه رفض السفير الانجليزي إجابة الطلب فقرر مجلس كاستيل أنه يمكن أخذه بالقوة وفعلوا قبض عليه فاحتج السفير الانجليزي وطلبت انجلترا ترضية من اسبانيا إلا أن هذه الأخيرة رفضته وشبت الحرب بين الدولتين - وحدث في تركيا في شهر ديسمبر سنة ١٨٩٥ أثناء الاضطرابات الأرمنية أن الوزير التركي كونجوك سعيد باشا اعتقد أن حياته مهددة فاحتسب بدار السفارة البريطانية في الاستانة فطلب سلطان تركيا تسليمه ولكن السفير البريطاني أجاب بأنه لا يستطيع اكراه سعيد باشا على مغادرة الدار وأيده في ذلك رجال الهيئة السياسية لبقية الدول في الاستانة فأرسل السلطان كتاباً يؤكد فيه أن حياة سعيد باشا لن تمس بسوء وأنه يمكنه أن يقيم في أي مكان يريد في الاستانة وصادر على ذلك سعيد باشا السفارة البريطانية وانما أرسل السفير البريطاني كتاباً لوزير خارجية تركيا يخبره فيه أن سعيد باشا لم يبرح دار السفارة إلا بناء على وعده بالمحافظة على حياته وأنه يأمل احترام هذا الوعد (راجع مجلة القانون الدولي Reine de Droit International المجلد الثالث صفحة ٣٧٥)

وقد كان حق الأيواء شائعاً في بلاد العجم بسبب الثورات الداخلية إذ كان يلجأ المضطهدون لدور السفارات ويطلق على ذلك لفظ بست Bast وقد عقد اتفاق بين فارس وبين كل من انجلترا والولايات المتحدة لالغاء هذا الحق (راجع بشأن هذا الحق مقال لسير سيسيل هرست في مجموعة محاضرات أكاديمية لاهاي سنة ١٩٢٦ جزء ثان) - وهناك أمثلة غريبة لاستعمال نظام البست هذا في إيران . من ذلك ما رواه السير مورتيمر ديوارث أحد وزراء انجلترا السابقين في فارس أنه في أثناء تولي الشاه نصر الدين الحكم حضر للسفارة الانجليزية عبد أسود يخطر السفير بأن حريم الشاه وعددهن ٣٠٠ سيدة سيلتجنن السفارة لأن الشاه عزم على الزواج بأبنة بستاني في الراي فوجدن في ذلك ما يمس كرامتهن فلم يسع السفير الانجليزي إلا أن يجهز مكاناً للسيدات واشترى قطعاً من الغنم وكميات كبيرة من الخبز ولكن لحسن حظه لم تتم الزيارة أذ عدل الشاه في آخر لحظة عن الزواج - وفي سنة ١٩٠٦ لجأ للسفارة الانجليزية عدد كبير من التجار والاهالي الذين كانوا يطالبون بأصلاحات دستورية وبلغ عدد اللاجئين ١٤٠٠٠ و انتهى الامر بقبول الحكومة الفارسية لكثير من مطالبهم

الحكومة المعتمد لديها بكل حالة ولهذا الحكومة أن تطلب اخراج اللاجئ من الأقاليم الوطنى فى أقرب وقت مع اعطائه كل الضمانات للمحافظة على حرمة شخصه . أما المجرم العادى الذى يلجأ لدار سفارة فقد قضت هذه المادة أيضاً بوجوب تسليمه للسلطات المحلية فى الدولة الاقليمية أما فوراً أو بناء على طلب وزير الخارجية فيها ولا تقضى حرمة المسكن باعطاء السفير الحق فى حبس افراد داخل دار سفارته دون أن يكون للسلطة المحلية أن تتدخل لمنع ذلك لأن دار السفارة ليست جزءاً من إقليم الدولة التى يمثلها السفير كما سبق القول وقد حدث فى سنة ١٨٩٦ ان صينيا يدعى سون بن اتهم بالاشتراك فى مؤامرة ضد ولى عهد كانتون وهرب الى لوندرة فحدث انه كان ماراً أمام السفارة الصينية فى العاصمة الانجليزية فقبض عليه بعض خدما وأدخلوه فيها بالقوة وحبس هناك فتدخلت الحكومة البريطانية فى الأمر وأخذت تراقب دار السفارة برجال من البوليس الانجليزى وطلبت اطلاق سراح الصينى وانتهى الامر فعلاً باطلاق سراحه وكان تدخل الحكومة الانجليزية فى هذه الحالة تقصد به وضع حد للجريمة التى ارتكبها رجال السفارة بحبسهم ذلك الصينى بدون وجه حق على أرض الدولة الانجليزية ولكن السلطة القضائية لم تتدخل فى هذا الموضوع (١)

وليس للسفير او الممثل السياسى اختصاص قضائى *juridiction contentieuse* على رجال سفارته فلا يمكنه أن يفصل فى قضاياهم او يحاكمهم او يقضى عليهم بعقوبات مدنية ولكن نجد فى بعض العصور السابقة أمثلة غريبة تدل على ان السفير كان يستعمل أحياناً بعض حقوق السلطة القضائية والتنفيذية على موظفى سفارته فقد روى ان سفيراً اسبانياً فى فينسيا شتى أحد خدمه على شباك دار السفارة - ولكن اتفق أكثر الشراح وجرى العمل على أن يكون للسفير اجراء بعض أعمال السلطة الولاية *juridiction gracieuse* كقبول الوصايا وكتحرير شهادات ميلاد أو وفاة والتصديق على العقود وغير ذلك .

ولا يفوتنا أن نقول ان لمراسلات الممثل السياسى مع دولته جرمة فهو حر فى ارسال ما يشاء لدولته دون أن تمس مراسلاته او تقضى سريتها . وكذلك لا تنتهك حرمة محفوظات السفارة ومسجلاتها بل يجب احترامها حتى فى حالة قيام حرب بين الدولتين .

(ثانياً) الأعفاء من القضاء المحلى - القضاء المدنى

تقضى الامتيازات التى يتمتع بها الممثلون السياسيون باعفائهم من القضاء المحلى مادام معترفاً

(١) قدّم فى مسألة هذا الصينى طلب للمحكمة لتأمر بأخلاء سبيله ولكن المحكمة رفضت أجابة هذا الطلب لأن السفارة الصينية غير خاضعة للسلطة القضائية وانما للحكومة المحلية وحدها أن تضغط على الحكومة الصينية ليفرج عن الصينى المحبوس فى السفارة .

بدولتهم قانوناً^(١) فلا يخضعون للقضاء المدني في البلاد التي يؤدون فيها وظائفهم فشلا إذا استدانوا فيها لا يمكن لدائيتهم أن يقاضوهم أمام المحاكم المحلية ولكن لا يفيد ذلك أن يفتقد الدائن حقه بل له أن يقاضى الممثل السياسى فى محاكم دولته اذ يعتبر ان محله القانونى *Domécile legal* لا يزال هناك كما ان له أن يلجأ لوزير الخارجية ليتخذ ما يراه من الوسائل السياسية حتى يدفع الممثل ديونه

القضاء الجنائى

وكذلك يعنى الممثل السياسى من القضاء الجنائى فلا يمكن اتخاذ اجراءات جنائية ضده أثناء قيامه بوظيفته ولو كانت خاصة بأعمال ارتكبها قبل تعيينه فيها وكذلك لا يمكن اتخاذ هذه الاجراءات بعد انتهاء وظيفته اذا كانت متعلقة بأعمال ارتكبت ابان تأديته لهذه الوظيفة ولكن لا يعنى هذا الأعتفاء انه يفلت من العقاب اذ يمكن للحكومة المحلية التى ارتكب الممثل جريمة فى أرضها أن تطلب من حكومته محاكمته لدى سلطتها المختصة وتوقيع الجزاء عليه ولا ترفض الدولة اجراء ذلك والا اعتبرت شريكة للممثل المجرم على ان للدولة أن تتخذ الاجراءات الشديدة لمنع الممثل السياسى المقيم على أرضها من الاستمرار فى ارتكاب جرائم تخل بنظامها او تمس الأمن فيها خصوصاً ما كان من نوع خطير كالمؤامرات وتدمير القنن اذ يجوز لها فى هذه الحالة أن تحاصر دار السفارة ببرجال البوليس وأن تراقبها مراقبة دقيقة كما يمكنها أن ترسل الممثل بحراس حوله الى الحدود وتطلب من دولته معاقبته - ولما يحدث أن يرتكب الممثلون السياسيون جرائم تدعو لمثل هذه الاجراءات ولكن حصل أثناء الحرب العظمى أن وقع من بعض الممثلين السياسيين فى البلاد المحلية أعمالاً مخالفة للقانون فحدث فى سنة ١٩١٥ ان البرنس دى روس سفير المانيا فى طهران أخذ يجمع فى ايران عصابات مسلحة لمحاربة الروسيين ودبر سفير النمسا فى واشنطن قبل دخول أمريكا فى الحرب بعض اغتصابات أراد بها منع صنع الاسلحة فى المصانع الأمريكية وقام سفراء ألمانيا والنمسا وبلغاريا لدى الحكومة اليونانية ببعض أعمال التجسس ولكن انتهى الأمر فى كل هذه الحالات باخراج السفراء الذين ارتكبوا هذه الفعال

ولكن لا تتخذ هذه الاجراءات الشديدة اذا كانت الجريمة التى ارتكبها الممثل السياسى قليلة الأهمية اذ يكفى فى هذه الحالة أن تنبه الحكومة المحلية بصفة سرية او تخبر حكومته بصفة خاصة ومن القواعد المسلم بها أنه يجب على الممثل السياسى أن يحترم تشريع البلد الذى يقيم فيه وأن يتبع أحكام لوائح البوليس والصحة وغيرها من الانظمة الادارية التى تضعها السلطة المحلية وأنما لا يمكن

(١) حكم فى انجلترا فى سنة ١٩٢١ بأن يمثل الدولة الغير معترف بها قانوناً لا يعنى من القضاء المحلى وكان ذلك بشأن كراسين الممثل الرسمى لحكومة السوفيت فى انجلترا .

استعمال طرق اكراه ضده الا اذا دعت الى ذلك الضرورة كضبط ممثل سياسي أثناء تلبسه بجريمة معاقب عليها وذلك لحمايته وحماية الجمهور انما يجب الاقتصار في هذه الحالة على الضبط فلا تتخذ أية اجراءات جنائية بعد ذلك ضد الممثل كالتحقيق او المحاكمة

تأدية الشهادة

وكذلك تقضى امتياز الأعفاء من القضاء المحلى بعدم اعلان الممثل السياسى لأداء الشهادة أمام السلطة المحلية ولا يمكن أن يكره على أداء شهادته ولكن يمكن أن يطلب منه ارسال شهادته كتابة ولا يجوز أن يطلب للحضور أمام المحقق في مكتبه بل على المحقق أن يذهب بنفسه لدار السفارة لأخذ المعلومات التي يريدونها اذا وافق الممثل السياسى على ذلك (١)

وفي الواقع لا يحجم المثلون السياسيون عن اثارة رجال التحقيق والسماح لهم بدخول دور السفارات لأخذ المعلومات التي يمكن أن ترشدكم للوصول الى الحقيقة مادام ابداء هذه المعلومات لا يضر بالمصالح الموكولة للممثلين او يمس سرهمتهم - الا ان ذلك متروك لتقديرهم فلمهم أن يتمتعوا عن مساعدة رجال السلطة المحلية ورفض ابداء اى معلومات وقد تشدد سفير ايطاليا في إنجلترا في سنة ١٩١٦ فنع البوليس الانجليزى من تحقيق حادثة موت السكرتير الأول للسفارة الايطالية بعمار نارى في حجرته محتجاً في ذلك باعفاء الممثلين السياسيين من القضاء المحلى

(ثالثاً) - الاعفاء من الضرائب :

لا نطيل كثيراً في هذه النقطة إذ هي خارجة عن موضوع بحثنا في سلطة الدولة في المسائل الجنائية ولكن نذكر عنها كلمة تذكاة لبحث الامتيازات السياسية - إذ تقضى هذه الامتيازات باعفاء الممثلين السياسيين من الضرائب الشخصية والمقررة وانما لا يسرى هذا الاعفاء على ما يمتلكه الممثل بصفة خاصة من عقارات في البلاد التي يقوم فيها بأعماله الرسمية أما العقار الذي تملكه حكومته ليكون داراً لسفارتها فيعفى من الضريبة - وقد جرى العرف من باب المجاملة على اعفاء الممثلين السياسيين أيضاً من رسوم الجمارك

(١) ينتقل رجال البوليس أو رجال التحقيق عادة إلى دار السفارة للحصول على المعلومات التي يحتاجون إليها بعد استئذان الممثل السياسى فمن ذلك ما حدث في فرنسا في سنة ١٩٢٠ حيث انتقل قاضى التحقيق لدار المفوضية اليونانية لسؤال الوزير اليونانى عن معلوماته في حادث الاعتداء الذى وقع على مسيو قزىلوس رئيس وزارة اليونان إذ ذاك في محطة ليون بباريس .

٢ - خروج القوى الحربية الأجنبية من دائرة اختصاص السلطة المحلية

مقارنة بالامتيازات السياسية

وهناك استثناء ثان من السيادة الإقليمية أو من اختصاص السلطة المحلية وهو استثناء القوى الحربية للدولة الأجنبية كالجيوش والسفن الحربية وليس الغرض من هذا الاستثناء ضمان مركز أشخاص معينين وتمكينهم من تأدية وظائفهم باطمئنان واستقلال كما هو الحال في الامتيازات السياسية وإنما الغرض منه تمكين الدولة الأجنبية مباشرة من القيام ببعض وظائفها العامة إذ متى سمحت دولة لجيش أجنبي أو لسفينة حربية تابعة لدولة أجنبية بالدخول في إقليمها فقد قبلت بمقتضى ذلك أن تباشر تلك الدولة الأجنبية على الأقاليم المذكور شيئاً من سلطاتها العامة بالنسبة للجيش أو السفينة ولا يجوز للدولة الإقليمية بعد ذلك أن تعطل استعمال هذه السلطة أو تشترك في مباشرتها فخرج القوى الحربية الأجنبية من سلطة الدولة الإقليمية إنما أريد به تمكين الدولة التي تتبعها هذه القوى من الانفراد بالسلطة بشكل فعال على قواتها المسلحة التي تعتمد عليها في الدفاع عن كيانها . وهذه القوى الحربية لا تدخل في إقليم أجنبي إلا برضاء الدولة صاحبة السيادة على الإقليم وهي إما أن تكون جيوشاً أو سفناً حربية أو طائرات حربية وقد تحدد حقوقها وواجباتها أثناء إقامتها بذلك الإقليم بمقتضى اتفاقات خاصة على أن قواعد القانون الدولي تقرر لها مركزاً خاصاً ولو لم يوجد اتفاق بشأنها .

الجيوش

فالجيش الأجنبي الذي يقيم أثناء السلم^(١) في إقليم دولة أجنبية برضاها يعتبر خارجاً عن اختصاصها الجنائي طالما توفر فيه النظام العسكري وكون أعضائه وحدة كاملة مرتبطة بروابط درجات الرئاسة العسكرية فاذا وقع من أحد أفراده جريمة فليس لرجال السلطة المحلية أن يقوموا ضده بأجراءات جنائية وإنما يشترط لذلك أن تكون الجريمة قد وقعت داخل المنطقة التي يوجد بها الجيش وأن لا يكون رجال الجيش قاموا بأعمال عدائية ضد الدولة التي يقيمون بأقليمها وكذلك لا يمكن إعلان بعض أفراد الجيش الأجنبي وطلبهم أمام السلطة المحلية إلا إذا أذن قائد الجيش بذلك - كما أنه لا يمكن لرجال هذه السلطة أن تدخل ثكنات هذا الجيش أو المكان الذي

(١) نحن لا نتعرض هنا لمركز الجيش الأجنبي عند احتلاله لإقليم دولة أثناء الحرب إذ هي مسألة أخرى تحددها قواعد الحرب .

يقيم فيه بدون اذن قائده - وتبقى لهذا القائد السلطة التي يخولها له قانون بلاده العسكري إذ تستمر أحكام هذا القانون سارية على افراد الجيش أثناء اقامته بالأقليم الأجنبي تبعاً للقاعدة التي تقضى بأن القانون يتبع العلم *La loi suit le drapeau*

على ان افراد الجيش الأجنبي لا يعفون من الاختصاص المدني إذ لا توجد فيه الاجراءات السكيدية التي يمكن أن توجد في حالة الاختصاص الجنائي

السفن الحربية الأجنبية

ويتمتع أيضاً بالاعفاء من القضاء المحلي السفن الحربية التي للدول الأجنبية عند رسوها بموانئ الدولة أو مياهها الإقليمية في حالة السلم والدولة أن ترفض السماح لهذه السفن بدخول موانئها ولكن متى قبلت دخولها فلا تستطيع أن تخضعها لاختصاصها لأن هذه السفن تمثل دولة أجنبية وتكون جزءاً من قوتها المسلحة ولكن يجب أن تتبع السفينة اللوائح الادارية للدولة الساحلية كالأحوال الجمارك والصحة ولا تقوم بعمل عدائي ضد هذه الدولة .

ويقضى اعفاء هذه السفن من الاختصاص الوطني ان رجال السلطة المحلية لا يستطيعون دخول السفينة بدون اذن قائدها فاذا لجأ مجرم لسفينة حربية فليس لهم أن يتبعوه الى داخلها وانما يطلبون من القائد اخراجه واعطائه لهم ولا يعد ذلك من قبيل تسليم المجرمين الذي تكلمنا عنه آنفاً ولكن جرى العمل على قبول ايواء المجرمين السياسيين في السفن الحربية وعدم تسليمهم الى السلطة المحلية اذا كانت دواعي الانسانية تقضى بذلك .

وكذلك تعفى السفينة الحربية من الاختصاص المدني المحلي فلا يمكن توقيع الحجز عليها ولا مقاضاة رجالها أمام المحكمة المدنية عن أمور متعلقة بأعمالهم الرسمية وقد قضت محكمة الاستئناف بسنتياجو في شيلي بتاريخ ٥ نوفمبر سنة ١٩٠٧ بأن السفينة الحربية الأجنبية لا تخضع للقضاء الوطني وبذلك تكون المحاكم المحلية غير مختصة بنظر الدعاوى التي ترفع من التجار للمطالبة بأثمان اغذية قدموها لرجال السفينة ولم يدفع ثمنها .

وليس لرجال السلطة المحلية أن تتخذ اجراءات جنائية بشأن جريمة وقعت على سطح السفينة الحربية الأجنبية إذ يعتبر ذلك من اختصاص الدولة التي تمتلك السفينة وكذلك لا يخضع رجالها للقضاء الجنائي اذا كانوا خارج السفينة بشرط أن يكونوا سائرين تحت قيادة رئيس ويؤدون خدمة أمروا بها إذ يعتبرون في هذه الحالة كأفراد الجيوش التي سبق الكلام عليها ولا يخضعون إلا لقضاء دولتهم أما اذا وجد بعض افراد منفصلين من رجال السفينة أو غير قائمين بخدمة مكلفين بها فانهم لا يتمتعون بأي امتياز شأنهم في ذلك شأن افراد الجيش المنفصلين عنه .

السفن التجارية

أما السفن التجارية الراسية في مياه الدولة فيقضى الرأي الراجح بعدم إعفائها من الاختصاص المحلي اذ تعتبر كالأشياء المنقولة التي تملكها الأجانب في إقليم الدولة وإنما يقول بعض الكتاب بأن مسائل النظام الداخلي البحت للسفينة تخرج من دائرة الاختصاص المحلي وتخضع لسلطة الربان .

الطائرات الحربية

وتسرى القواعد الخاصة بالسفن الحربية على الطائرات الحربية للدولة الأجنبية فإذا سمحت دولة بدخول طائرة حربية لدولة أخرى في إقليمها الجوي فإن ذلك يقتضى عدم خضوع هذه الطائرة للسلطة المحلية إذ هي ممثلة للدولة التي تحمل علمها وإنما يجب عليها أن تتبع القوانين واللوائح الداخلية التي وضعت لضمان أمن الملاحة الجوية أو صيانة المصالح الحربية أو الصحة أو المالية للدولة الإقليمية إذ في ذلك احترام لحقوق الغير ويجب على كل دولة أن تحترم حقوق غيرها من الدول وبذلك يجب على الطائرات الأجنبية أن تمتنع عن الاقتراب من الحصون أو الأماكن الخاصة بالمنوع المرور فوقها كما يجب أن تمتنع عن كل عمل عدائي ضد الدولة التي تطير فوق إقليمها فإن خالفت ذلك كان للدولة الإقليمية أن تخبر الدولة المالكة للطائرة وتطالبها بتعويضات عما حدث .

ولا تخضع الطائرات الحربية الأجنبية ورجالها للقضاء المحلي فلا يمكن لعمال السلطة المحلية أن يدخلوها بدون إذن أو يجبروا فيها عملاً من الأعمال الرسمية كما أن الجرائم التي ترتكب على سطحها لا تدخل في اختصاص السلطة الجنائية المحلية وإنما تختص بنظرها سلطة الدولة المالكة للطائرة وكذلك لا تخضع الطائرات الحربية للقضاء المدني ولا يمكن الحجز عليها .

وقد نصت على هذه الامتيازات المعاهدة الدولية التي عقدت في ١٣ أكتوبر سنة ١٩١٩ بشأن الملاحة الجوية . وإنما لا تتمتع بها إلا الطائرات الحربية المملوكة لدولة أجنبية أما الطائرات الخصوصية أو المملوكة للدولة دون أن تكون حربية فلا تتمتع بهذه الامتيازات .

٣ - الجانب المتمنع بالامتيازات

بقي هناك استثناء ثالث من اختصاص السلطة الإقليمية وإنما ليس عاماً كإستثناءات التي سبق ذكرها بل هو استثناء قاصر على بعض البلاد الشرقية بل يكاد الآن يكون قاصراً على القطر المصري . وهو استثناء الأجانب المتمتعين بالامتيازات من السلطة المحلية وقد كانت هذه الامتيازات قبلاً عبارة عن منح أعطيت في البلاد العثمانية وبعض البلاد الشرقية للأجانب حتى لا تنطبق عليهم قواعد هذه البلاد فالدولة العثمانية عند ما منحت هذه الامتيازات لرعايا بعض الدول

الاجنبية لم تكن ضعيفة تخشى بأس الاجانب أو دولهم بل كانت قد بلغت ذرا مجدها وكان في هذه الامتيازات فوائد عديدة لرعايا الدول الاجنبية اذ بدونها كان يعامل الاجنبي طبقاً لقواعد الشريعة الاسلامية باعتبار انه مستأمن والمستأمن لا يكون حراً في أعماله الا لمدد معينة ثم تطبق عليه بعد ذلك أحكام الشريعة كما أنه كان يدفع جزية للحكومة وقد يجبر على سلوك مخصوص فألغت الامتيازات هذه القيود وأعطت للاجانب الحق في دخول الاراضي العثمانية والسكنى بها ومباشرة التجارة بدون أى قيد والتمتع بحرية الأديان وحرمة المسكن وتطبيق قوانينهم الشخصية في التوارث واعفائهم من القضاء المحلى وغير ذلك . وكذلك كان الحال في القطر المضرى اذ وجد ساكن الجنان محمد على باشا أن يشجع الاجانب على الحضور لبلاده حتى تستفيد من مناجرتهم وعلاوهم وفنونهم بعد أن كانوا ولوا وجههم عنها أيام المالك بسبب ما كانوا يلاقونه من غسف وجور لذلك فتح لهم أبواب البلاد ورفع عنهم القيود التي كانت تفرض عليهم قبل ذلك وكان ينصفهم اذا أصابهم حيف بل كان يعطى أوامر لموظفيه ومرؤوسيه لمساعدتهم وتوفير سبل الراحة لهم وكانت تسلم بعض هذه الأواخر للأجانب أنفسهم ليقدموها لحكام البلاد حتى يعاملوا معاملة خاصة (١) وقد أريد بذلك تمكين الاجانب من الإقامة في البلاد باطمئنان .

وقد توسعت مصر في الحقوق التي منحتها للاجانب أكثر من الدولة العثمانية في الوقت الذي كان فيه اختصاص القناصل في تركيا قاصراً على ما يقع من الجرائم بين الاجانب التابعين لدولة واحدة كان اختصاصهم في مصر واسعاً يشمل كل الجرائم التي يرتكبها الاجانب ولو كانت ضد وطنيين ثم تأيد ذلك بلائحة وضعت في سنة ١٨٥٢ تقرر فيها اعفاء الاجنبي الذي يرتكب جريمة من القضاء المحلى الا اذا كان غير تابع لاحدى القنصليات وفي غير هذه الحالة تبلغ الجريمة للقنصل

(١) أشار بعض الكتاب إلى مثل هذه الأوامر وقد أورد كلوت بك في كتابه عن مصر (تعريب خضرة الأستاذ محمد مسعود بك) نص فرمان مما كان يعطى للاجانب وهو كما يأتي : —
من ديواننا سنة من الهجرة

« أن صديقنا الخيم المسيو من جاء إلى أملاكنا ليزور المعاهد الاثرية وغيرها من الاماكن المفيدة له في ابحاثه . وقد قدمه إلينا جناب قنصله فبناء عليه قد سلخناه فرماننا هذا لينتفع ويستظهر به أثناء رحلته في طول أملاكنا وعرضها — فلي المديرين والمأمورين وأرباب الحل والعقد ملكيين وعسكريين وبالجملة كل من يقدم إليهم هذا فرمان أن يعنوا بأمره ويهتسوا بأداء الخدم التي يزوم منهم قضاءها حتى لا ترفع إلينا منه شكوى فيما بعد .

« ونوصيكم بعمل ما يلزم كيلا يلحقه حيف أو يوجه إليه شتم من الفلاحين (كذا) او غيرهم وأن تبادروا بموافاته بكل ما يحتاج إليه وأن لا يدفع شيئاً عنه إلا ما يطابق بالسعر الجارى في البلاد وذلك فيما يختص بأجر ركوب الدواب والمراكب وتجن الاغذية :
« واني اعتبر أن الخدمات التي ستؤدونها اليه كأنها أدبته إلينا بالذات .

التابع له المتهم وهو الذى يتولى محاكمته وقد قضى التوسع فى تطبيق الامتيازات فى مصر بتفسير معنى السكن الذى يتمتع فيه الاجنبى بجرمة خاصة تفسيراً واسعاً فلم يقتصر على المنزل وملحقاته الملاصقة كما كان الحال فى تركيا بل شمل أيضاً كل مكان يستعمله الاجنبى فى تجارة أو صناعة أو عمل أو مهنة اذ مادام المكان يستعمله أجنبى فإن له حرمة خاصة تمنع رجال السلطة المحلية من دخوله بدون مندوب القنصلية التى يتبعها الاجنبى الا فى أحوال استثنائية كحصول استغاثة أو تلبس بالجناية

وكذلك كان الحال فى المساوى المدنية أيضاً اذ كانت ترفع فى مصر للقنصل الذى كان الخصم تابعاً له مهما كان نوعها بخلاف الحال فى الدولة العثمانية اذ كانت الدعاوى العقارية تنظر أمام المحاكم العثمانية وقضت الامتيازات التى منحتها تركيا سنة ١٦٧٥ ان القضايا التى تزيد قيمتها عن ٤٠٠٠ آسیر - (والآسیر عملة فضية تساوى ثلاثة سنتيمات) تنظر أمام القاضى الوطنى بحضور ترجمان القنصلية أما القضايا التى تتجاوز هذه القيمة فتتظر أمام الباب العالى فقط ولما كانت مصر بعيدة عن الباب العالى اعتاد الناس على رفع قضاياهم أمام القنصل فى القضايا الكبيرة وكذلك اعتادوا رفعها أمامه فى القضايا الصغيرة لكي يصلوا الى حقهم بسرعة ويضمنوا مساعدة القنصل فى التنفيذ .

وهكذا أخذت حقوق الاجانب تزيد فى مصر عما كانت عليه فى تركيا فأعطى لهم حق امتلاك العقارات فى القطر المصرى فى الوقت الذى كان محظوراً عليهم امتلاكها فى البلاد العثمانية اذ لم ينشأ لهم هذا الحق فى تركيا الا بقانون صدر فى يونيه سنة ١٨٦٧ بناء على الخط الهايونى الصادر فى ١٨ فبراير سنة ١٨٥٦ الذى أجاز فيه السلطان تملك الاجانب للعقارات أما فى مصر فقد أعطى لهم هذا الحق قبل صدور الخط الهايونى بمدة فكان المغفور له محمد على باشا يسمح لهم بامتلاك العقارات بل كان يهبهم بعض الأراضى أسوة بالوطنيين (مثل أراضى الابعادية وهى أراض غير مزروعة كان يهبها لبعض أشخاص لزراعتها ويعفيهم من الضريبة المقررة عليها ثم أصبحت هذه الاراضى تورث عنهم بمقتضى أمر عال صدر فى سنة ١٨٣٦) - ولما تولى المغفور له عباس الاول أمر القضاة بأن لا يعطوا حجة للاجنبى الذى يشتري أملاكاً عقارية فى مصر ولكن لم يستمر هذا لأن المغفور له سعيد باشا أصدر أمراً فى مارس سنة ١٨٥٨ أعلن فيه بيع الاراضى الخراجية التى تركها واضعوها اليه وأباح للاجانب شراء هذه الاراضى (وكان هذا أيضاً قبل القانون التركى الصادر فى يونيه سنة ١٨٦٧) بل هناك ما هو أكثر من ذلك اذ ان الاجانب كانوا يدفعون كل الضرائب العقارية فى تركيا ولكنهم كانوا فى مصر يتمتعون عن دفعها حتى اضطر نوبار باشا الى مفاوضة الدول فى ذلك ومما يدل على أهمية ما يدفعه الاجانب انه لما تقرر فى مؤتمر لندرة سنة

١٨٨٥ عدم اعفائهم من دفع ضرائب الاملاك المبنية وصدر أمر عال بذلك في سنة ١٨٨٧ ارتفع دخل هذه الضريبة في تلك السنة من ٤٥٠٠٠ جنيه الى ١١٠٠٠٠ جنيه ولا تزال توجد للآن ضرائب لا يدفعها الاجانب فكثيرين منهم يتمتعون عن دفع ضريبة الحفر التي يدفعها المصريون وكذلك لا يمكن للحكومة فرض ضرائب جديدة عليهم الا بعد مصادقة دولهم^(١) وقد حصل ذلك فعلا عند ما أرادت الحكومة المصرية زيادة عوائد الاملاك المبنية في سنة ١٩٠٩ بمناسبة انشاء المجارى فى القاهرة اذ ورد فى ديباجة القانون أنه صدر بعد مصادقة الدول وجاء فى المادة الثانية منه أنه يجوز تعميم الزيادة فى سائر المدن الأخرى التى تبأثر فيها الحكومة انشاء مجار أو أعمال صحية مماثلة لها ويكون هذا التعميم بمقتضى أوامر مخصوصة تصدر بعد مصادقة الدول .

يتضح لنا من ذلك ان الامتيازات الأجنبية كانت عبارة عن منح للأجانب وكان كرم مصر فى اعطائها واسعا حائما فتشأ من ذلك ان اعتبرتها الدول حقوقا ثابتة لرعاياها بل هى لا تزال تطلع فى ذلك الكرم المصرى اذ اتفقت على الغائها فى اكثر البلاد دون القطر المصرى فألغيت هذه الامتيازات فى أكثر بلاد البلقان بعد سنة ١٨٧٨ وكان آخر العهد بها فى بلغاريا فى سنة ١٩١٩ حيث قررت الدول فى معاهدة الصلح التى عقدت مع بلغاريا (معاهدة نولى Neully) فى المادة ١٧٥ أن تعقد اتفاقات مع بلغاريا لالغاء الامتيازات نهائيا والغيث الامتيازات فى الجزائر وتونس وطرابلس ومراكش والغيث فى اليابان بين سنتى ١٨٩٤ و ١٩٠٠ وفى كوريا فى سنة ١٩١٠ والغيث فى تركيا بمقتضى معاهدة لوزان التى عقدت فى ٢٤ يولييه سنة ١٩٢٣ وبدىء بالغائها فى سيام فى سنتى ١٩٢٥ و ١٩٢٦ مع وجود بعض قيود تقرر ازلتها عندما تضع سيام قوانينها الجنائية والمدنية وها هى الصين تكاد تصل الآن الى الغائها وفعلا قد تنازلت لها بعض الدول عن امتيازاتهم من ذلك المانيا التى صرحت بهذا التنازل فى ٢٠ مايو سنة ١٩٢١ وروسيا التى عقدت اتفاقا يتضمن ذلك مع الصين فى ٣١ مايو سنة ١٩٢٥ وكذلك أيدت أغلبية الدول بمناسبة الحركة القائمة فى الصين الآن رأيها بأن الامتيازات أصبحت غير لازمة وغير متفقة مع المدنية الحاضرة وصرح بعض كبار

(١) مما يذكر فى هذا الشأن ما لاحظته حضرة صاحب المعالي اسماعيل صدقي باشا رئيس اللجنة المالية بمجلس النواب من أن الامتيازات لا تعطى أى حق استثنائى للاجانب فيما يتعلق بدفع الضرائب وهاك ما ورد فى هذا الصدد فى تقرير اللجنة المالية لمجلس النواب الذى تلى فى جلسة ٢٧ ابريل سنة ١٩٢٧ إذ طلب فيه السعى لدى الدول لأجل التخلص من الحالة الاستثنائية الشاذة التى يقولون انها نشأت عن الامتيازات مع أنها لم تنشأ فى الواقع إلا عن سوء تنفيذ الامتيازات لأن هذه الامتيازات لا تعطى أى امتياز مطلقا للاجانب فيما يتعلق بدفع الضرائب بل كل ما ترمى اليه هو حماية الاجانب من سوء تصرف الحكام فى فرض الضرائب . أما مبدأ المساواة فى دفعها فقد تقرر غير مرة كما تقرر فى سنة ١٨٨٥ . الخ (راجع مضبطة جلسة مجلس النواب فى ٢٧ ابريل سنة ١٩٢٧)

الساسة بذلك كالسائر اوسمى تشامبرلن والمستر لويدي جورج وغيرها - أما في مصر فلا تزال تلك الامتيازات العتيقة باقية وهي تقف عتبة دون كل اصلاح

ولقد تخف شئ من أثر الامتيازات بانشاء المحاكم المختلطة بموافقة الدول المتمتعة بالامتيازات (١) وبدأت أعمالها في فبراير سنة ١٨٧٦ اذ جعلت مختصة بنظر القضايا المدنية التي ترفع بين أجنب مختلف الجنسيات أو بين أجنب ومصريين وتنظر بعض المسائل الجنائية وهي قضايا المخالفات التي تقع من الاجانب وكذلك أنواع معينة من الجنح والجنايات وهي ما يوجه ضد رجال القضاء المختلط او يقع منهم بمسبب تأدية وظائفهم او أثناء تأديتها والجرائم التي ترتكب ضد تنفيذ أحكام المحاكم المختلطة وأضاف الأمر العالي الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ على اختصاص المحاكم المختلطة جرائم التغاليس ومع ذلك فتقضى لائحة ترتيب المحاكم المختلطة في المادة ١٣ بضرورة اخبار قنصل الدولة التابع لها المدعى عليه بالدعوى المقامة عليه بالجناية او الجنحة كما أنها تقضى بأن اجراءات التحقيق مع أحد الاجانب وادارة المرافعات الشفوية قبيل الحكم تناط بأحد القضاة الاجانب سواء كانت الدعوى متعلقة بمادة من مواد المخالفات أو الجنايات أو الجنح واذا لم يكن للمتهم بجناية أو جنحة مدافع عنه يعين له مدافع بمعرفة المحكمة عند استجوابه والا كان التحقيق لاغياً وكذلك تنص المادة ١٦ من هذه اللائحة بأن المتهم المسجون تحت الشبهة يسلم الى قنصل الدولة التابع لها عقب استجوابه في ظرف أربعة وعشرين ساعة على الاكثر من وقت ضبطه الى أن يثبت وجود محلات لائحة للسجن بالقطر المصري - مالم يأذن القنصل بحجزه في سجن الحكومة وتقضى المادة ٢٠ انه اذا اقتضى الحال في أثناء التحقيق الدخول في محل المتهم فيخبر بذلك قنصل الدولة التابع لها ويحضر محضر بهذا الاخبار تسلم صورته الى القنصلية وكذلك لا يسوغ الدخول ليلاً في محل بدون حضور القنصل او مندوبه او تصريح منه بالدخول في غيبته الا في حالة مشاهدة الجاني حين تلبسه بالجناية او في حالة الاستغاثة من داخل المحل .

هذه هي الجرائم التي تخص المحاكم المختلطة أما فيما عدا ذلك مما ترتكبه رعايا الدول المتمتعة بالامتيازات فخارج عن اختصاص المحاكم المصرية أهلية ومختلطة وعن نطاق القانون المصري - وهناك نص صريح على ذلك في قانون العقوبات الاهلي اذ نصت المادة الأولى منه على انه يستثنى من أحكامه من كان غير خاضع لقضاء المحاكم الأهلية بناء على قوانين او معاهدات او عادات مرغية فهذا الاستثناء يعد من حقوق السيادة المصرية ويخرج من سلطة القضاء المصري أشخاصاً

(١) كانت الدول التي تتمتع بالامتيازات في مصر الى ما قبل الحرب العظمى خمسة عشر دولة وهي بريطانيا وامريكا وايطاليا وفرنسا واسبانيا وبلجيكا وهولندا والنرويج والسويد والدانمارك واليونان والبرتغال والنمسا والمجر وروسيا والمانيا .

يرتكبون جرائم على الاراضى المصرية ويخلون بنظام الأمن فيها فتحاكمهم محاكم أجنبية قد تكون قوانينها مخالفة للقوانين المصرية بل قد يحدث أن يرتكب الجريمة شخصان أحدهما خاضع لاختصاص القضاء المصرى والآخر غير خاضع له فتتظر القضية أمام محكمتين مختلفتين ويطبق عليهما قانونان مختلفان كما حدث أخيراً في قضية مقتل المسيو شيكوريل في شهر مارس سنة ١٩٢٧ اذ كان أحد المتهمين بقتله خاضع للقضاء المصرى قم التحقيق بشأنه بمعرفة رجال البوليس والنيابة المصريين بشكل أعجب به الاجانب ذاتهم ثم قدم لمحكمة الجنايات المصرية فقضت عليه بالاعدام في شهر ابريل أما المتهمين الآخرين فتركوا لقضائهم الاجنبى وعلى ذلك صدر في القضية أحكام مختلفة . ومن النتائج المحزنة للامتيازات افلات بعض طبقات من المجرمين من يد البوليس والقضاء المصرى كالاجانب الذين يتجرون بالمواد المخدرة أو بالرقيق الايض وغير ذلك ومن المدهش أن أغلب الدول الغربية المثلة في عصبة الامم تبذل جهودها لوضع حد في مثل هذه المسائل أما الحكومة المصرية فتقف مكتوفة الأيدي ازاء هذه الجرائم الخطيرة (١) - لهذا بدأت الحكومة المصرية بالسعى لاختضاع الذين يرتكبون جرائم على ارض مصرية للقوانين المصرية وقد قرر مجلس الوزراء فعلاً في ٣ مارس سنة ١٩٢٧ الترخيص لوزير الحقانية بوضع مشروع نصوص تشريعية يكون أساساً لاقتراح تقدمه الحكومة الى الدول يقضى بتوسيع سلطة المحاكم المختلطة في المواد الجنائية بحيث تشمل الجناح المنصوص عليها في قانون الاتجار بالمواد المخدرة وبعض الجرائم الاخرى وذلك حرصاً على الاداب العامة ومحافظة على نظام المحال العمومية . والحكومة المصرية جادة

(١) مما يذكر بهذه المناسبة أن عصبة الامم دعت الدول للاجتماع في مؤتمر دولي لبحث مشروع معاهدة خاصة بمراقبة الاتجار الدولي للأسلحة والذخائر والمهمات الحربية وقد عقد المؤتمر فعلاً من ٤ مايو الى ١٧ يونيو سنة ١٩٢٥ ومثلت فيه مصر وتقرر فيه تقييد الاتجار ببعض أنواع الاسلحة وفي بعض المناطق وقد سعى ممثلوا مصر ليحصلوا على موافقة بقية ممثلي الدول على تقرير المساواة بين الاجانب والوطنيين المقيمين في مصر في شأن تطبيق القيود الواردة في المعاهدة وانتهى الأمر بوضع نص في المعاهدة يقضى بأن تتعهد الدول المتعاقدة التي تتمتع بحق قضائي في إقليم دولة اخرى من ضمن الدول المشتركة في المعاهدة بأن تمنع رعاياها المقيمين في هذا الاقليم من القيام بأي عمل يخالف أحكام المعاهدة ولكن هذا لا يفيد تطبيق أحكام المعاهدة بمعرفة الحكومة المصرية على الاجانب المقيمين في اقليمها بل تطبقها قناصل الدول الاجنبية في مصر . وكذلك دعت عصبة الامم الدول لعقد مؤتمر لمحو مسائل المواد المخدرة وتقييد استعمالها وعقد المؤتمر فعلاً في اوائل سنة ١٩٢٥ ومثلت فيه مصر وتقرر فيه مراقبة الاتجار بالمواد المخدرة مراقبة شديدة وتقييد اتاجها وقد قامت الحكومة فعلاً بنصيب كبير في هذا الشأن اذ وضعت مرسوماً بقانون في ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ زنت في العقوبة الخاصة باستعمال المواد المخدرة أو الاتجار بها بدون رخصة الى عقوبة الجناح التي تصل إلى الحبس لمدة ثلاث سنوات مع غرامة قد تصل إلى ٣٠٠ جنيه ولكن للأسف لا تزال العقوبة بالنسبة للاجانب هي عقوبة الخالفات مع أن أكثر المتجرين في هذه المواد من الاجانب فلذلك لا يمكن تنفيذ قرارات المؤتمر الذي دعت له عصبة الامم ولم تطلق يد الحكومة المصرية لتضرب بشدة على أيدي الاجانب

في تنفيذ ذلك وأنا نرجو أن تتمكن من الوصول الى اخضاع الاجانب المقيمين في القطر المصرى الى القوانين المصرية كما هو الحال في جميع الامم المتمدينة ومنها ما يقل في المدنية والنظام عن الدولة المصرية - اذ ليست مصر بأقل درجة من سيام مثلاً التي وافقت الدول في سنتي ١٩٢٥ و ١٩٢٦ أي في هذه السنين الأخيرة على إلغاء الامتيازات فيها والتي كتب عنها أحد أساتذة القانون في فرنسا تعليقاً على المعاهدات التي الفت هذه الامتيازات أنه تتوفر في سيام الشروط اللازمة لتعامل من الآن كشخص بالغ (أى غير قاصر) في المجتمع الدولي

“Le Giam remplit largement les conditions nécessaires pour être désormais traité en personne majeure dans la communauté internationale.”

« أنظر مقالة للمسيو مونكار فيل الاستاذ بكلية الحقوق باستراسبورج في مجلة القانون الدولي العام عن ديسمبر سنة ١٩٢٦ صفحة ٣٣٠ »

“M. Moncharville. Revue de Droit Int. Pub. — Sep. et Déc. 1926, P. 330.”

فاذا قيل أن سيام أصبحت شخصاً دولياً بالغاً في المجتمع الدولي فان مصر قد تجاوزت دور البلوغ ووصلت الى درجة الكمال بين أعضاء هذا المجتمع - وبقينا أن الدول سنتبه لهذه الحقيقة وتعترف بها قريباً فتتنازل عن امتيازاتها العتيقة ويصبح الاجنبي والمصري سواء أمام القانون ما داموا يعيشون فوق أرض واحدة ويستظلون بسماء واحدة

محمد عبد المنعم رياض

الاعكام

قضايا محكمة النقض والأول

٢ - الفعل الفاضح هو الفعل العمد المخل بالحياء الذي يندش في المجنى عليه حياء العين والاذن ليس الا . أما بقية الافعال العمدية المخلة بالحياء والتي تستطيل الى جسم المرء وعوراتها وتندش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية فهي من قبيل هتك العرض المحسكة :

« حيث أنه اذا كانت جرائم الوقاع والتحريض على الفجور والزنا - من بين الجرائم المنافية للأداب - هي التي لها مدلولات قانونية معينة وحدود فاصلة فان جريمة هتك العرض المنصوص عليها بمادتي ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات وجريمة الفعل الفاضح المخل بالحياء المنصوص عليها في مادتي ٢٤٠ و ٢٤١ من ذلك القانون يصعب في كثير من الاحيان التمييز بينهما وبما أن الفرق عظيم بين العقوبتين المقررتين لكل منهما فان المحكمة لهذه العلة على الاختصاص نجد من الضروري تعيينهما بصفة نهائية بتحديد الفواصل القانونية القائمة بينهما .

وحيث أنه اذا لوحظ من جهة ان هتك عرض شخص معين كثيراً ما يندمج فيه فعل فاضح علني أو غير علني بحسب ارتكابه

١٠٢

٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٨

هتك عرض . فعل فاضح علني . التفرقة بينهما

١ - لا يوجد الفارق بين جريمتي هتك العرض والفعل الفاضح في مادية الفعل أو في الركن المعنوي فيهما أو في درجة جسامة الفعل فان هتك عرض شخص معين كثيراً ما يندمج فيه فعل فاضح علني أو غير علني بحسب ارتكابه بمشهد من أشخاص عديدين أو بمحضرة شخص واحد . كما أن العلم والارادة يكفيان في الجريمتين لتكوين الركن المعنوي وهو العمد بدون حاجة الى البحث فيما اذا كان الفاعل قد ارتكب فعلته عن شهوة أو على سبيل الانتقام أو من باب الفضول وحب الاستطلاع أو بسبب الانحطاط الخلق . كما أن القانون لا يقيم للتمييز بين درجة جسامة الفعل وزناً لانه يسوي بين مجرد الشروع والفعل التام في مسائل هتك العرض . فالفعل القليل الجسامة كما هو الحال عادة في البدء في التنفيذ لا يخرج في نظر القانون عن كونه هتك عرض وليس مجرد فعل فاضح .

بالحياء وان كان يستلزم مراعاة مستوى الاخلاق والعادات الشائعة في قطر من الاقطار غير أنه لا يزال أيضاً من الضروري لوجود الجريمتين توفر فعل مادي يعتبر مخرلاً بالحياء حقيقة بحيث لا يمكن أن تقع احدهما من فعل مصدره مجرد الألفة وسقوط الكلفة أو فعل أو اشارة لا تعدو أن تكون سبة أو خدشاً للشرف اذ الشرف شعور أعم من العرض وحمايته انما تقضى بتحريم اعتداءات أخرى تختلف عما يقع على العرض بالذات .

وحيث أنه ما دام الفارق بين الجريمتين لا يمكن وجوده لا في العنصر المعنوي ولا في جسامة الفعل ولا في كونه بطبيعته واضح الاخلال بالحياء كما لا يمكن وجوده في مجرد مادية العمل لما يجوز من تمثل الوصفين فيه في وقت واحد ما دام ذلك فلا مناص من استنباط الفكرة القانونية الاساسية التي يقوم عليها كل من هناك العرض والفعل القاضح وذلك يبحث معنى الحياء العرضي بالذات بحثاً قائماً على ذاتية الاشياء المختلفة التي يمكن أن تكون موضوعاً لهذا الشعور الخاص .

وحيث أن الحياء العرضي لشخص ما من هذه الناحية يتعلق على الاخص بذات جسمه الذي تدعو الفطرة لأن يحميه الانسان من كل الافعال الفاحشة مهما كانت جسامتها وسواء كانت ايجابية أو سلبية ما دامت هذه الافعال موجهة لهذا الجسم الذي لا يدخر المرء وسعاً في صونه عما قل أو جل من الافعال التي تمس ما فيه

بمشهد من أشخاص عديدين أو بمحضرة شخص واحد - علم أن الفارق بين الجريمتين لا يوجد بالضرورة في مجرد مادية الفعل . واذا لوحظ - من جهة أخرى - أن العلم والارادة يكفيان في الجريمتين لتكوين الركن المعنوي وهو العمد بدون حاجة الى البحث فيما اذا كان الفاعل قد ارتكب فعلته عن شهوة أو على سبيل الانتقام أو من باب الفضول وحب الاستطلاع أو بسبب الانحطاط الخلقى ظهر أن الفارق من هذه الناحية أيضاً ليس أكثر وضوحاً .

وحيث أن التمييز بين هتك العرض والفعل القاضح غير ممكن أيضاً من جهة درجة جسامة الفعل لأن الواقعة المادية قد تتفاوت في الجسامة بالنسبة للشخص الواقعة عليه وبالنسبة للظروف الملازمة للفعل هذا فضلاً عن أن القانون لا يقيم للتمييز من هذه الجهة وزناً لأنه يسوى بين مجرد الشروع والفعل التام في مسائل هتك العرض (مادة ٢٣١ من قانون العقوبات) ويوافق بذلك ضمناً على ما نص عليه القانون البلجيكي صراحة من أن هتك العرض يقع بمجرد البدء في التنفيذ (مادة ٣٧٤ من القانون البلجيكي) . فالفعل القليل الجسامة كما هو الحال عادة في البدء في تنفيذ هتك العرض لا يخرج في نظر القانون عن كونه هتك عرض وليس مجرد فعل قاضح .

وحيث أن الجريمتين تستلزمان ركناً مادياً هو فعل مخرلاً بالحياء أي فعل مغاير لقواعد السلوك التي تسيطر عن قرب أو بعد على جميع العلاقات أو المظاهر الجنسية . وبما أن تقدير ما يعتبر مخرلاً

بما يعبر عنه بالعورات تلك العورات التي لا يجوز العبث بحرماتها والتي هي جزء داخل في خلقه كل انسان وكيانه الفطري . فكل فعل يחדش العاطفة من هذه الناحية يعتبر في نظر القانون هتكاً للعرض .

وحيث أن الحياء العرضي - من جهة أخرى - ينفعل أيضاً بما لا يتعلق إلا بجسم الغير بمعنى أنه يربأ بالشخص عن مشهد فيه يظهر الغير عورته امامه بدون رضائه مهما تضاعلت جسامة هذا الفعل ومهما يكن في هذا الاظهار من عدم المساس بجسم المجنى عليه بالذات - فالافعال التي تחדش الحياء العرضي على هذا الشكل الاخير وحده هي التي يصفها القانون بأنها أفعال فاضحة لا هتك عرض .

وحيث أنه يترتب على هذا التقسيم أن الشخص الاعمى الاصم تماماً يمكن هتك عرضه بكيفيات مختلفة ولكن لا يصح قانوناً أن يكون مجنيا عليه في جريمة فعل فاضح .

على ذلك يمكن تعريف الفعل الفاضح بأنه هو الفعل العمد المخل بالحياء الذي يחדش من المجنى عليه حياء العين والأذن ليس الا . أما بقية الافعال العمدية المخلة بالحياء والتي تستطيل الى جسم المرء وعوراته وتחדش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية فمن قبيل هتك العرض .

وحيث أن هذا الضابط المميز بين الجريمتين هو الذي اعتمدت عليه هذه المحكمة في حكم سبق صدوره منها بتاريخ ٢٨ من شهر اكتوبر سنة ١٩١١ وهو ما هدى البحث الى أنه الضابط

الوحيد الذي يساعد على استخراج قاعدة اكيدة من مختلف الاحكام وآراء الشراح كما أن به وحده ايضاً يمكن تفسير التضارب الذي قد يبدو لأول وهلة في اعتبار رفع ملابس شخص أو نزاعها واظهاره عارياً أمام الناس من قبيل هتك عرض هذا الشخص حتى ولو لم يكن هناك ملابسات مخلة بالحياء حالة أن تعريض العورة للأنظار أو ابدائها امام هذا الشخص بالذات بدون رضائه لا يخرج عن كونه فعلاً فاضحاً

وحيث أن الوقائع الثابتة في قرار قاضي الاحالة المطعون فيه هي أفعال اختيارية مخلة بالحياء بقطع النظر عن جسامتها فتي ثبت فيما بعد أنها وقعت على جسم المجنى عليها بطريق المفاجأة أو بالقوة فأنها تعتبر خادشة لعرضها لتعلقها بجسمها فكل الأركان المكونة لهتك العرض تبدو اذن متوفرة فيها ويكون قاضي الاحالة قد أخطأ في تطبيق القانون فیتعين نقض قراره .

(طعن النيابة ضد علي سليمان ابو دريع نمرة ١٧٣٧ سنة ٤٥ ق - دائرة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز باشا فهمي رئيس المحكمة وبحضور حضرات مسيو سودان ومحمد لبيب عطيه بك وزكي برزي بك وحامد فهمي بك المستشارين وحضرة محمد جلال صادق افتندي وكيل النيابة)

١٠٣

٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٨

النية . اختصاص محكمة الموضوع . سلطة

محكمة النقض

تناقض بين محضر الجلسة والحكم . لا بطلان

١ - النية هي ركن نفساني داخلي متعلق

أن الحكم لم يبين من الذى كان من الفريقين في حالة دفاع شرعى على أن محكمة الموضوع وان لم تفصل في هذه النقطة صراحة الا أن وقائع الحكم قد تناولتها اذ يستدل منها على أن المشاجرة وقعت بين الفريقين والمنتصرين لها وكان التعدى فيها من الجانبين لا من جانب واحد فقط

« وحيث أنه خلافًا لما ورد في تقرير الأسباب قد أثبت الحكم صراحة توفر نية القتل وأن الجريمة اشتملت على جميع أركانها المعنوية والمادية والنية هي ركن نفسي داخلي متعلق بالوقائع ومتى أثبت قاضي الموضوع وجوده من ظروف الواقعة فليس لمحكمة النقض أن تفصل فيما اذا كانت الأسباب التي اشتمل عليها الحكم فيما يتعلق به هي صحيحة كافية أم لا لأنه لا سلطان لها على ما يقرره قاضي الموضوع في هذا الشأن

« وحيث أنه لا محل للطعن بالتناقض بين ما يثبت صراحة بالحكم وبين ما لم يذكر في المحضر فإن لقاضي الموضوع الحرية في تكوين اعتقاده من عناصر أخرى غير ما يرد ذكره في الجلسة والتناقض الجائر التمسك به انما يكون متى كانت النقط الجوهرية في الحكم مستقاة مما ورد بمحضر الجلسة وكان الوارد بهذا المحضر فيما يتعلق بها هو عكس ما أثبتته المحكمة في الحكم بحيث يستحيل أو على الأقل يتعذر توجيه عبارة الحكم توجيهًا معقولاً

« وبما أن الطاعنين انما يحاولان الاستفادة

بالوقائع متى أثبت قاضي الموضوع وجوده من وقائع الدعوى فليس لمحكمة النقض أن تفصل فيما اذا كانت الأسباب التي اشتمل عليها الحكم فيما يتعلق به صحيحة كافية أم لا لأنه لا سلطة لها على ما يقرره قاضي الموضوع في هذا الشأن

٢ - لقاضي الموضوع الحرية في تكوين اعتقاده من عناصر أخرى غير ما يرد ذكره في الجلسة فلا محل للطعن بالتناقض بين ما يثبت صراحة بالحكم وما يذكر في محضر الجلسة الا اذا كانت النقط الجوهرية في الحكم مستقاة مما ورد بمحضر الجلسة بحيث يستحيل أو على الأقل يتعذر توجيه عبارة الحكم توجيهًا معقولاً .
المحكمة :

« حيث فيما يتعلق بالأسباب المقدمة منها أن الحكم قد اشتمل على جميع الأركان الجوهرية لجرائم القتل والشروع فيه والضرب العمد التي ثبتت ضد الطاعنين فلم يكن ضروريًا ذكر جميع الظروف الثانوية الأخرى هذا فضلاً عن أن أغلب هذه الظروف ورد بالحكم فعلاً اذ جاء به أن الواقعة نشأت عن مشاجرة بسبب منازعات الرى وأنه لم يكن هناك محل للدفاع عن النفس أو المال لعدم وقوع تعدٍ شديد على الملكية بسبب هذا النزاع بحيث كان يجوز صده بالقوة بل كل ما حصل هو شجاراً عقبه تضارب بين المتنازعين وعلى ذلك يكون الوجه الأول على غير أساس

« وحيث أن هذا الوجه تكرر بعضه في الوجه الثالث من التقرير الآخر الذي ذكر فيه

نظرت فيها القضية أمام محكمة الجنايات وهي جلسة ٣ يولييه سنة ١٩٢٧ والارملة لم تمت الا في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٧ فمحكمة الجنايات كانت تملك السلطة في نظر الدعوى المدنية بالحالة التي كانت عليها لعدم اعتراض أحد أمامها على صفة المدعين والظعن في هذا الصدد إنما يصح التمسك بمثله فيما بعد وقت التنفيذ

(ظعن حسنين سرير وآخر ضد النيابة نمرة ٣٦ سنة ٤٦ قضائية — بالهيئة السابقة عدا وكيل النيابة فأنة حضرة سيد مصطفى بك)

١٠٤

٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٨

سرقة . اثنان متهمان . براءة أحدهما . المادة ٢٧٤ فقرة خامسة

١ - الحكم بتبرئة أحد متهمين بالسرقة ومعاينة الآخر طبقاً للفقرة الخامسة من المادة ٢٧٤ من قانون العقوبات هو حكم صحيح مادام انه قد أثبت مساعدة آخرين للمحكوم عليه في جريمة السرقة .

٢ - لا يشترط القانون لتطبيق الفقرة الخامسة من المادة ٢٧٤ عقوبات الحكم على شخصين أو أكثر لارتكاب جريمة السرقة بل يشترط مجرد وقوع الجريمة من شخصين أو أكثر ولو لم يعرف إلا أحدهم .

المحكمة :

« حيث أنه لا صحة لما قيل في الوجه الأول من أن المحكمة قد أخطأت في تطبيق

من مجرد خلو محضر الجلسة مما أثبتته الحكم بمقتضى ما لقاضى الموضوع من السلطة المطلقة في تقصى الوقائع من مصادرها ثم تقديرها بما يراه وهما لم يجرؤا على القول بعدم صحة ما أثبتته الحكم فهذا يكفي لرفض الأوجه العديدة التي تناولت اعتراف كامل مطاوع والأسباب التي من أجلها لم تأخذ محكمة الجنايات بهذا الاعتراف

« وحيث فيما يتعلق بالوجه الخاص بالاخلال بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات بدعوى أنه كان يجب توقيع عقوبة واحدة على أبي بكر موز فان الفقرة الأولى من هذه المادة تتضمن شرطاً موضوعياً وقانونياً معاً ولكن الفقرة الثانية وهي التي كان يجوز تطبيقها وحدها في هذه القضية لا تتضمن سوى شروط موضوعية تتعلق باتحاد الغرض وارتباط الوقائع ارتباطاً غير قابل للتجزئة وقاضى الموضوع وحده هو الذى له السلطة في تقدير ما اذا كانت هذه الشروط متوفرة أو غير متوفرة

« وحيث فيما يختص بعدم صحة الدعوى المدنية المؤسنة على قتل نصار ان الحكم بين من هم الورثة في الأسباب فما قضى به للورثة في المنطوق لا يمكن أن يكون منصبا الا على هؤلاء الورثة الميينين واذا كانت هناك وارث آخر لم يدخل في هذه الدعوى المدنية فلا زال الباب مفتوحاً أمامه كما أنه فيما يختص بنصيب الأرملة فيما حكم به ونصيب الورثة القصر فكل هؤلاء ادعوا مدنياً ادعاءً صحيحاً أمام قاضى الاحالة وما دامت دعواهم كانت صحيحة في أول جلسة

الفقرة الخامسة من المادة ٢٧٤ على الحادثة وانه كان يجب عليها بعد أن حكمت ببراءة المتهم الثاني الذي كان متهمًا مع الطاعن في السرقة ان تطبق المادة ٢٧٥ لأن القانون لا يشترط لتطبيق الفقرة الخامسة من المادة ٢٧٤ الحكم على شخصين أو أكثر لارتكاب السرقة بل اشترط مجرد وقوع الجريمة من شخصين أو أكثر ولو لم يعرف إلا أحدهم واذن فما كانت براءة المتهم الثاني تمنع من تطبيق هذه الفقرة الخامسة على رافع النقض ما دام الحكم قد أثبت مساعدة آخرين له في ارتكاب السرقة.

« وحيث أنه كذلك لا صحة لما قيل من عدم بيان الحكم الاستثنائي لطريقة السرقة وكيفية وقوعها اكتماء بما جاء بالحكم الابتدائي لأن المحكمة الاستئنافية بتأييدها حكم محكمة أول درجة قد أدمجت في حكمها هذا الحكم الابتدائي المبين لجميع الوقائع المكونة للجريمة بكل أركانها فكانت به في غنى عن إعادة سردها في الحكم الذي أصدرته. كما أن الحكم لا يشترط فيه مناقشة كل الأدلة التي يتمسك بها الدفاع وجميع أقوال شهود النفي أذ ذلك لا يعتبر من قبيل الطلبات التي تلزم محكمة الاستئناف بالرد عليها عند الفصل في النزاع فان المحكمة انما تفصل في الطلبات وأوجه الدفاع التي ينطبق عليها هذا التعبير بدون أن تكون ملزمة بالتكلم عن كل سبب يساق تدليلاً على هذه الطلبات أو الأوجه ولا يجب على المحكمة سوى ابداء أسباب الحكم الذي تصدره في الدعوى بحسب الطريقة التي تختارها هي

« وحيث أن حكم محكمة أول درجة الذي أيدته المحكمة الاستئنافية آخذة بأسبابه قد جاء وافي الأسباب على خلاف ما ادعاه الطاعن - ولا تملك محكمة النقض - وليست هي قاضي الموضوع - أن تنظر في حجية سبب يعينه من أسباب الحكم التي قام هو عليها

« وحيث أنه يتضح مما تقدم أن لا صحة لأي من الأوجه المقدمة

(طعن زكي افندي عبد المال وآخر ضد النيابة
نمرة ٣١ سنة ٤٦ ق - بالهيئة السابقة)

١٠٥

١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٨

ارتباط تهمتين . سلطة محكمة الموضوع
إذا نسب الى المتهم تهمتان مختلفتان عن بعضهما فمحكمة الموضوع هي وحدها صاحبة الحق في القول بوجود الارتباط بينهما أو عدم وجوده فقضاؤها بعدم ارتباط واحدة منهما بالأخرى وترتيبها جزاء مستقلاً على كل واحدة منهما لا دخل لمحكمة النقض فيه
المحكمة :

« حيث فيما يتعلق بالوجه الأول من أوجه الطعن فانه مما يجب ملاحظته أن التهمتين المنسوبتين للطاعن انما هما تهمتان مختلفة احدهما عن الأخرى ومحكمة الموضوع هي وحدها صاحبة الحق في القول بوجود الارتباط بينهما أو عدم وجوده فقضاؤها بعدم ارتباط واحدة منهما بالأخرى وترتيبها جزاء مستقلاً على كل واحدة منهما لا مدخل لمحكمة النقض فيه

وعليه يكون هذا الوجه واجب الرفض
 « وحيث فيما يخص باقى الأوجه فإنه
 واضح أن جميع ما يشكو منه الطاعن متعلق
 بالموضوع وهو فى الواقع اعتراض من جانب
 الطاعن على الأدلة التى استندت إليها المحكمة
 فى إثبات التهمة - وبما لا ريب فيه أن ذلك
 غير جائز إذ لا مراقبة لمحكمة النقض على ما هو
 داخل قانونا تحت سلطة محكمة الموضوع من
 طرق الإثبات وتقديم الأدلة وعليه تكون جميع
 الأوجه المذكورة واجبة الرفض أيضا

(طعن مرسى محمود ضد النيابة نمرة ١١٦ سنة ٤٦
 ق - بالهيئة السابقة ما عدا وكيل النيابة فإنه محمود
 منصور بك)

١٠٦

١٣ ديسمبر سنة ٩٢٨

نقص فى بيان الواقعة - مناقشة الدفاع

ليس من الواجب على محكمة الموضوع فى
 التدليل على ما تراه الواقع أن تتعقب الدفاع فى
 كل شبهة يقيمها أو استنتاج يستنتجه فى ظروف
 الواقعة أو أقوال الشهود . بل يكفى أن تؤكد
 أن أركان الجريمة قد وقعت من المتهم وأن تشير
 إلى الأدلة التى قامت لديها على ذلك
 المحكمة :

من الوجه الاول

« حيث أن هذا الوجه يتحصل فى أن
 المحكمة جازمت بأن رافع النقض هو مطلق

الأعيرة النارية مخفلة ما هو قائم فى التحقيقات
 من البيانات الدالة على أن أشخاصا آخرين غيره
 كانوا يحملون سلاحا وأن أحدهم اعترف
 بملكيتة للبندقية المضبوطة . ويقول الطاعن أن
 المحكمة بهذا الأغفال لم تبين الواقعة بيانا صحيحا
 « وحيث أن المحكمة روت وقائع الحادثة
 فى الحكم المطعون فيه رواية مطولة ودالت على
 اعتقادها ارتكاب الطاعن للجريمة المسندة إليه
 تدليلا واضحا . ولئن كانت اغفلت بعض
 الأقوال والظروف التى يشير الطاعن إليها فليس
 من الواجب عليها فى التدليل على ما تراه الواقع
 أن تتعقب الدفاع فى كل شبهة يقيمها أو
 استنتاج يستنتجه من ظروف الواقعة أو أقوال
 الشهود وترد عليه شبهة شبهة واستنتاجا استنتاجا
 بل يكفى أن تؤكد أن أركان الجريمة من أفعال
 وقصد جنائى قد وقعت من المتهم وأن تشير
 إلى الأدلة التى قامت لديها فجعلتها تعتقد ذلك
 وتقول به وبمجرد قولها به يفيد حتما وبطبيعة
 الحال أنها وجدت الشبه والاستنتاجات التى أقامها
 الدفاع غير جدية بالاعتبار . فإن كانت لم تذكر
 هذه الشبه وترد عليها فلا يكون ذلك من
 قبيل إهمال بيان الواقعة كما يقول رافع الطعن بل
 يكون من باب الامتناء بالمفيد فى الموضوع
 عما لا يفيد فهذا الوجه مردود

(طعن عبد العاطى سالم ضد النيابة نمرة ١٠٢ سنة
 ٤٦ قضائية - بالهيئة السابقة)

استخلصت منها ان نية القتل كانت قائمة عند الطاعنين وقت اجترامهم ما اجتمروا المحكمة :

« بما ان أهم ما جاء في أسباب هذا الطعن ان نية القتل غير واضحة في الحكم المطعون فيه وبما انه قد تبين من مراجعة ذلك الحكم ان محكمة الموضوع لم تكن ببيان الأدلة التي استخلصت منها ان نية القتل كانت قائمة عند الطاعنين وقت اجترامهم ما اجتمروا بل ولا هي قررت عند استعراض أركان الجريمة التي طبقت عقوبتها ان القتل والشروع فيه كان عن عمد على ما يقتضيه حتماً ذلك التطبيق .

وبما ان قوات ذكر هذا الركن الهام للجريمة التي وقعت عقوبتها بل وفوات ذكر ما يشير الى انه كان موضع بحث ودرس للوقائع من ناحيته أدى الى اقتناع المحكمة بتحقيقه انما هو عيب جوهري يبطل الحكم ويستلزم نقضه ولا داعي بعد هذا لبحث غير هذه النقطة من وجوه الطعن

(طعن محمود عثمان وآخرين ضد النيابة نمرة ١٧٧١ سنة ٤٥ ق ٠ بالهيئة السابقة عدا وكيل النيابة فهو حضرة محمد جلال صادق افندى)

١٠٩

٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٨

حق الدفاع . ماهيته . حدوده . سلطة قاضي الموضوع . طيب شرعى . طريقة استدعائه . الاعلان غير واجب . محام أصيل . اخطاره لمناقشة شاهد . أنابة محام آخر

١ - كما اهتم القانون بحقوق الإتهام فانه

١٠٧

١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٨

التقرير بالاسباب — عدم ذكر تاريخ وروده الى قلم الكتاب . بطلان

اذا لم يوجد ما يدل على ان التقرير بالاسباب قدم الى قلم الكتاب في الميعاد القانوني ولو ان أصله مؤرخا بتاريخ يدخل في هذا الميعاد فيكون كأنه لم يقدم في الميعاد ويكون الطعن غير مقبول شكلاً

المحكمة :

« حيث ان الطعن تقرر به في الميعاد القانوني ولكن التقرير بأسبابه وأن كان أصله مؤرخاً في ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٢٨ الا أنه لا يوجد ما يدل على انه قدم لقلم الكتاب في الميعاد القانوني الذي ينتهي في يوم ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٢٨ »

وبما أن هذه المحكمة لا تستطيع اعتباره مقدماً في الميعاد مع فقدان الدليل على ذلك فيكون اذن كأنه لم يقدم في الميعاد القانوني ويكون الطعن من هذه الجهة غير مقبول شكلاً (طعن النيابة ضد امين الشوبكي وآخرين نمرة ١١٧ سنة ٤٦ ق — بالهيئة السابقة)

١٠٨

٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٨

نية القتل — عدم بيان الأدلة عليها — نقص في بيان الواقعة — بطلان

يتعين على محكمة الموضوع بيان الأدلة التي

قدس حقوق الدفاع ورتب للمتهم ضمانات لا يجوز الاخلال بها « فأوجب سماع ما يديه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه » في المادة ٣٥ من قانون تحقيق الجنايات . إلا أن هذه القاعدة تحد بأمرين وهما : الأول . أن يكون وجه الدفاع الذي يديه المتهم ويطلب من المحكمة تحقيقه غير متعلق بالموضوع ولا جائز القبول . والثاني . أن يكون القاضى قد وضحت لديه الواقعة المبحوث فيها وضوحاً كافياً . في هاتين الحالتين للقاضى الا يستمع لوجه الدفاع والا يحقته .

إلا أنه ولو أن القاضى حر فى عدم تحقيق الدفع فى هاتين الصورتين فإن من واجبه أن يبين لماذا هو يرفض الطلب والا كان ذلك اخلافاً بحق الدفاع مبطلاً للحكم .

٢ - ليس استدعاء الطبيب الشرعى بطريق الاعلان واجب قانوناً لأن علة الاعلان الاحتياط ضد المطلوب حضوره لترتيب حكم القانون عليه أن تخلف عن الحضور . فإن أمكن للمحكمة أو النيابة أن تستحضره بغير هذا فلا مصلحة فى الاعتراض على ذلك .

٣ - اخطار المحامى الأصيل عن المتهم ليحضر مناقشة الشاهد المستدعى محتوم لأن القانون يأمر وجوباً بأن يكون للمتهم أمام محكمة الجنايات محامياً يدافع عنه . فكل اجراء فى القضية يقع فى غير مواجهته باطل . إلا أن اناة المحامى زميلاً له عنه مزيل لهذا البطلان . كما يزول هذا البطلان بقبول المتهم وبغير اناة من الأصيل

٤ - حضور أحد المحامين عن المحامى الأصيل فى الجلسة تطوعاً من باب المجاملة المحضة وبدون قبول المتهم لا يجعل مناقشة المحكمة للشهود فى الجلسة المذكورة حاصلة فى وجه المحامى الأصيل . ويكون ذلك اجراء مبطل للحكم لاخلاقه بحق الدفاع .

المحكمة :

عن اليوم الاول

أساس هذا الوجه على ما يقول الطاعن - ان الطبيب الذى كشف على المجنى عليه عقب اصابته والطبيب الآخر الذى شرح جثته قد قال كلاهما ان برأسه جروحاً رضية تحدث من عصا وجرحاً قطعياً يحدث من آلة حادة مثل فأس وهو الذى يكون سبب الوفاة ولكن الطبيب الشرعى الذى عرضت عليه النيابة العمومية الأمر أثناء التحقيق قال ان الاصابات التى وجدت برأس المجنى عليه كلها تنشأ من ضربة واحدة بمثل العصا التى ضبطت مع المتهم . فمحامى المتهم لما وجد هذا الخلاف بين الطبيين الأولين وبين الطبيب الشرعى رأى من مصلحة الدفاع - وقد شهد الشهود بأن المجنى عليه لم يضربه سوى المتهم وكان ضربه اياه ضربة واحدة بعصا على رأسه - أن يطلب استدعاء الأطباء الثلاثة وفعلاً ابدى للمحكمة بجلسة ١٢ مايو سنة ١٩٢٨ ان الفصل فى الدعوى يتوقف على مناقشة هؤلاء الأطباء فيما بين أولهم والثالث من الخلاف وطلب استدعاءهم لهذا الغرض . ولكن المحكمة

المحامى الأصل كافٍ قانوناً لصحة الاجراء أم لا .

عن المسألة الأولى

لا شك ان بحث وجوه الاستدلال والبت في كفايتها وعدم كفايتها للفصل في الدعوى هو أمر يختص به قاضى الموضوع ومتى بت فيه برأى فلا معقب لقوله على شريطة أن لا يتعدى في ذلك حدود القانون .

« وحيث أن القانون كما اهتم بحقوق الاتهام فانه قدس حقوق الدفاع ورتب للمتهم ضمانات لا يجوز الاخلال بها . أولى هذه الضمانات أنه « أوجب سماع ما يبيد به المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه » ولئن كان القانون نصّ على هذه الضمانة في الفقرة الثالثة من المادة ٣٥ من قانون تحقيق الجنايات في الباب الخاص بالتحقيق بالنيابة العمومية غير أنها قاعدة أساسية عامة مستفاده من طبيعة حق الدفاع ذاته فهي تلازمه في كل مواطن استعماله . وإذا كان الأخذ بها في التحقيق الابتدائي لدى النيابة واجباً فمراعاته في التحقيق النهائي لدى المحكمة اشدّ بالبداهة وجوباً على أن هذه القاعدة وإن كانت لم تكرر في القانون بصيغتها تلك الشاملة إلا ان لها فيه تطبيقات فيما يتعلق بشهادة النفي وهي من بين وجوه الدفاع أكثر الصور حدوثاً . من تلك التطبيقات ما ورد بالمادة ٧٥ التي توجب على قاضى التحقيق الأمر بطلب حضور كل شاهد طلب المتهم استشهاده وبالمادة ١٣٥ الواردة في الباب الخاص بمحكمة المخالفات التي

كلفت بالدفاع في الموضوع وأفهمته انها ستنظر بعد في هذا الطلب وبعد المرافعة والتقرير بأن الحكم يكون بعد المداولة أعادت المحكمة الجلسة وفتحت باب المرافعة واستدعت الطبيب الشرعى فقط وناقشته فثبت على رأيه الأول ولم يكن المحامى الأصل عن المتهم حاضراً بل حضر عنه زميل له حضوراً هو من باب المجاملة وبعد هذه المناقشة قررت باستمرار المرافعة لجلسة ١٤ مايو سنة ١٩٢٨ وفيها طلبت من المحامى الأصل عن المتهم ابداء أقواله فيما قرره الطبيب الشرعى فقال انه من جهة قد طلب الأطباء الثلاثة معاً ومن جهة أخرى لا يستطيع ابداء أقوال فيما يتعلق بتقاريرات الطبيب الشرعى لأنه لم يناقشه . ويقول الطاعن ان فتح باب المرافعة واستدعاء الطبيب الشرعى على هذه الصفة بدون اعلان وعدم اخطار محاميه بأنها ستستدعيه وعدم اعلان الطبيبين الآخرين كل هذا اخلال بحقوق الدفاع مبطل للاجراءات وموجب لنقض الحكم . « وحيث ان هذا الوجه يثير البحث في مسألتين : الأولى - هل للمحكمة حق استدعاء الطبيب الشرعى وحده دون الطبيبين الآخرين اللذين طلبهما الدفاع أيضاً أم لا ؟ وهل لها بعد مناقشة الطبيب الشرعى في غير مواجهة هذين الطبيبين أن تفصل في الدعوى أم لا ؟ والثانية هل استدعاءها للطبيب الشرعى على الصورة الواردة في الطعن هو اجراء صحيح أم كان لا بد من اعلانه واخطار المحامى الأصل عن المتهم أم لا ؟ وهل حضور الزميل الذى حضر عن

الخصوم بدون بيان السبب لكان معنى ذلك ان الشارع يكون اعطاء سلطة استبدادية وهذا غير واقع ولا جائز أن يقع . على أن أى عبارة يبين بها القاضى سبب . الرفض مهما وجزت وضوت ففي كافيّة ما دام يفهم منها أنه يرفض لكون تحقيق الطلب غير منتج أو لكون هذا الطلب غير جائز القبول أو لكون المسألة الخاص بها الطلب وضحت لديه وضوحاً كافياً لا حاجة معه الى أن يستزيد من أدلة الاثبات أو النفي .

« وحيث أنه متى تقرر ذلك يعلم ان رفض الطلب الخاص باستدعاء الطبيين الآخرين اللذين قررا في كشفهما ما فيه مصلحة للمتهم على رأى محاميه هو رفض في غير محله ان لم يكن له سبب بينته المحكمة .

« وحيث أنه بالرجوع للحكم والمحضر الجلسة لا يرى من سبب لذلك سوى ما ورد بمحضر جلسة ١٤ مايو سنة ١٩٢٨ من قول المحكمة لمحامي المتهم : « أنها لم تر دافعا لذلك » وهذه العبارة مبهمّة تشبه أن تكون صيغة رفض الطلب لا بياناً لسبب هذا الرفض .

« وحيث أن المحضر يدل على أن المحامي أبى بعد ذلك أن يقول شيئاً سوى تصميمه على ما كان قد طلب فقررت المحكمة ان المرافعة تمت ثم نطقت بالحكم المطعون فيه ولم تُشر بكلمة ما في الحكم الى سبب عدم أجابة طلب المحامي استدعاء الطبيين المذكورين .

« وحيث أنه يتبين مما سلف أن اجراءات المحاكمة في هذه الدعوى قد وقع فيها خلل

تنص على أنه بعد شهادة الاثبات « يبدى المتهم أوجه دفاعه ويصير طلب شهود النفي واستجوابهم » وبالمادة ١٦٠ الواردة في الباب الخاص بمحاكم الجنح وبالمادة ٤٤ من قانون تشكيل محاكم الجنايات وكلتاها تحيل في الاجراء احالة تنتهي الى المادة ١٣٥ من قانون تحقيق الجنايات المذكورة . تلك القاعدة العامة التي توجب تحقيق ما يطلب المتهم تحقيقه من أوجه دفاعه لا يجد منها الا أحد أمرين يدل عليهما المنطق ويؤيدها القانون . الاول أن يكون وجه الدفاع الذي يبدىه المتهم ويطلب من المحكمة تحقيقه غير متعلق بالموضوع ولا جائز القبول . والثاني أن يكون القاضى قد وضحت لديه الواقعة المبحوث فيها وضوحاً كافياً . ففي هاتين الحالتين للقاضى أن لا يستمع لوجه الدفاع وأن لا يحققه . أما دلالة المنطق على هذا فواضحة وأما دلالة القانون فمستفادة - فيما يتعلق بشهادة الشهود - من صريح نص الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ١٣٦ من قانون تحقيق الجنايات وفيما يتعلق بغير الشهادة من طرق الاستدلال فمستفادة من القياس على هذا النص الصريح .

غير أن القاضى اذا كان حراً في عدم تحقيق وجه الدفع في الصورتين المذكورتين فان من واجبه أن يبين لماذا هو يرفض الطلب . وعلة هذا الايجاب أن طلب التحقيق حق للمتهم وكل مطالبة بحق يرفضها القضاء لا بد من بيان سبب رفضه اياها اذ لو أجاز للقاضى رفض طلبات مقدمة بصفة صريحة متميزة من أحد

جوهرى ضار بحقوق الدفاع وهذا الخلل يعيب الحكم فيتعين نقضه .

عن المسألة الثانية

أن استدعاء الطبيب الشرعى بطريقة الاعلان لم يكن واجباً لأن علة الاعلان الاحتياط ضد المطلوب حضوره لترتيب حكم القانون عليه ان هو تخلف عن الحضور أمام المحكمة فاذا أمكن للمحكمة أو النيابة أن تستحضره بغير هذا الاعلان فلا يرى وجه المصلحة في الاعتراض على هذا وخصوصاً لمثل الطاعن طالب الاستدعاء على أن المادة ٤٦ من قانون تشكيل محاكم الجنايات صريحة في أن للمحكمة أثناء نظر الدعوى استدعاء أى شخص لسماع أقواله . وظاهر من عبارتها أن هذا الاستدعاء يكون حتى بلا اعلان جار وفق أصول القانون الخاصة بالاعلانات . وأما أخطار المحامي الأصيل عن التهم ليحضر مناقشة الشاهد المستدعى فمحتوم لأن القانون يأمر وجوباً بأن يكون للتهم أمام محكمة الجنايات من يدافع عنه من المحامين . ومتى عرف هذا المدافع لدى المحكمة كان هو فكر التهم الجائش ولسانه الناطق وشخصه الحر الطليق ووجب بمقتضى قواعد القانون أن لا يحصل أى إجراء في القضية في غير مواجهته والا كان إجراءً باطلاً . غير أنه من جهة أخرى لكل محام أن ينيب عنه من شاء من زملائه المحامين مادام توكيله غير مانع من هذه الأتابة . فان كان المحامي الأصيل قد أناب زميلاً وحضر الزميل الجلسة فحضوره يزيل هذا البطلان سواء أكان

حصل أخطار للأصيل أم لم يحصل . وكذلك يزول هذا البطلان لو أن من حضر عن المحامي الأصيل قد قبل التهم حضوره صراحة وان لم يكن لديه أنابة من المحامي الأصيل .

• وحيث أنه بالرجوع لمحضر الجلسة وللحكم لم يتبين ان المحكمة اذ قررت استدعاء الطبيب الشرعى قد أخطرت المحامي الأصيل ليحضر مناقشته بل كل الثابت في محضر الجلسة يفيد أن المحكمة ناقشت الطبيب الشرعى في غير مواجهة هذا المحامي وبدون سبق أخطاره وان المناقشة إنما كانت بحضور محام آخر قبل في المحضر أنه حضر عن المحامي الأول . وكأن المحكمة لاحظت أن حضور هذا المحامي الآخر لم يكن عن أنابة له من المحامي الأصيل أو قبول من التهم بل كان تطوعاً منه ومن باب المجاملة في موطن لا مساغ للمجاملة فيه وأنه لم يكن دارساً للقضية بدليل أنه لم يتدخل في مناقشة الطبيب الشرعى بأى كلمة . كأنها لاحظت ذلك وأن هذا الاجراء ضار بحق الدفاع ففتحت باب المرافعة لجلسة ١٤ مايو سنة ١٩٢٨ . ولكن لما حضر المحامي الأصيل وصمم على طلب الطبيين الآخرين كما اعترض على عدم مناقشة الطبيب الشرعى في مواجهتهما ومواجهته لم تعتد المحكمة بطلبه ولا باعتراضه بل كلفته بأبداء قوله في المناقشة التي أجرتها هي في غيابه مع الطبيب الشرعى فأبى وأصر على طلباته السابقة فأقلت باب المرافعة وأصدرت حكماً . ومن أسسه تلك المناقشة . ولا شك أن للمحامي الحق في اعتراضه

في رواية وقائع الحادثة أن المتهم الثاني تقابل بالمجنى عليه قماسك وإياه وطرحه المتهم على الأرض وجلس فوقه لمنع من الحراك والدفاع وإن الحكم لم يزد على ذلك شيئاً يستفاد منه أن اتیان المتهم هذا الفعل قد كان لغرض تمكين المتهم الأول من قتل المجنى عليه المذكور وأن هذا الإهمال في بيان القصد الجنائي واثبات توفره هو نقص مهم في الحكم موجب لبطلانه «

« وحيث أنه بالاطلاع على الحكم رؤى أن المحكمة سردت فيه وقائع الحادثة وأدلتها وكل ما ذكرته من الأفعال الإجرامية التي ثبتت لديها ينحصر في أن المتهمين اتفقا على عبد الله جبره حسين القتل فامسك به ثانيهما وأرقده بالأرض وجلس فوقه لمنع من الحراك والدفاع وأخذ أولهما محمود فتح الباب يضربه ويطنه بسنجة من الآلات القاطعة والحادة هشت وجه وكسرت عظامه وأحدثت به جروحاً كثيرة شديدة وأن هذه الأصابات تسبب عنها نزيف دموي غزير وأنها أدت للوفاة . وهذا البيان مهما يكن فيه من تضافر المتهمين على ضرب المجنى عليه ذلك الضرب الشديد الذي أدى إلى وفاته ومهما تكن الآلة التي استعملت فيه هي مما يستعمل للقتل فإن المحكمة اغفلت بيان نية القتل وثبوتها عند المتهمين وقت ارتكاب الجريمة ولا يغني في ذلك أن تكون المحكمة في آخر حكمها قد وصفت الفعل الذي صدر من المتهمين بأنه قتل عمد إذ البيان الذي أوردته عن هذا الفعل كما يجوز أن يكون قتلاً عمداً يصح أيضاً أن

وأن مناقشة الطبيب الشرعي في غير مواجهته اجراء باطل ملحق الضرر بحقوق الدفاع التي هي من أهم ما تجب مراعاته في المحاكمات . وهذا العيب يقتضى أيضاً نقض الحكم .

« وحيث أنه يتعين لما قد بنا في كلتي المسألتين المنحصر فيهما وجه الطعن الأول التقرير بنقض الحكم وإرجاع الدعوى للحكم فيها مرة أخرى . وبهذا التقرير لا محل للبحث في وجه الطعن الثاني .

(ظعن عبد الفتى ابراهيم ضد النيابة نمرة ٩٠ سنة ٤٦ ق بالهيئة السابقة)

١١٠

٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٨

نية القتل . اغفلها . بطلان

مهما كان ثابتاً في الحكم تضافر المتهمين على ضرب المجنى عليه ضرباً شديداً أدى إلى موته وكون الآلة التي استعملت فيه هي مما يستعمل للقتل . فإن ذلك لا يغني المحكمة عن بيان نية القتل وثبوتها عند المتهمين وقت ارتكاب الجريمة كما لا يغنيها أن تذكر في آخر حكمها أن ما وقع من المتهمين هو قتل عمد . إذ البيان الذي أوردته عن هذا الفعل كما يجوز أن يكون قتلاً عمداً يصح أيضاً أن يكون ضرباً افضى إلى الموت .

المحكمة :

« حيث أن من مباني الوجه الأول من أوجه الطعن ما يتحصل في أن المحكمة ذكرت

قصوراً في بيان الواقعة فلا يعرف منه أى المتهمين ناول المجنى عليه الحلاوة المسمومة ولا كمية هذه الحلاوة ولا نوع الاتفاق الذى عزي إلى المتهمين ولا مكانه ويدعى أن الكشف الطبى أثبت أن سبب الوفاة عجز الكليتين عن الإفراز بأسباب مرضية وأن المادة السامة لم تكن السبب المباشر لوفاة المجنى عليه وأن المحكمة أخطأت في الإجراءات فاستدعت العمدة وسألت بعض اسئلة ولم تسمح للدفاع بالرد عليها واستغنت عن سماع بعض الشهود وبغير موافقة الدفاع ولم تخفف الجزاء مع وجود أسباب مخففة وحلفت أحد الشهود اليمين مع أنه محكوم عليه .

« وحيث أنه لا قصور في الحكم فقد جاء به ان المتهمين أعدا للمجنى عليه حلاوة مسمومة وأن المتهم الثانى هو الذى ناوله أياها وأن التحليل الكيماوى دل على وجود الزرنيخ في أحشاء المجنى عليه وفي إفرازاته وأنه لا شك في أن المجنى عليه مات قتل السم كما أنه قد صرح بذلك محاميه في مرافعته إذ قال انه لا ريب في أن سبب الوفاة السم » .

« وحيث أن لا خطأ في الاجراءات فالذى جرى أن المحكمة بعد أن سمعت شهادة العمدة ومرافعة النيابة وبعض مرافعة المحامى عن المتهم أعادت سؤال العمدة فسألته سؤالين ثم استمر المحامى في مرافعته وصمم على طلب البراءة فكان هو آخر من تكلم ولا بطلان في أن يكون قد حلف اليمين شاهد لم تكن أقواله لتؤخذ إلا على سبيل الاستدلال — وكذلك لم تستغن المحكمة

يكون ضرباً أفضى إلى الموت والمعين لأحد الوصفين هو تناول قصد القتل استقلالاً وإقامة الدليل على توافره عند المتهمين استقلالاً فإن ثبت وجوده كان الفعل قتلاً عمداً والا فهو ضرب أفضى إلى الموت أما ما فعلته المحكمة من عدم البحث في هذا القصد الجنائى الذى هو في مثل هذه الصورة الركن المميز لجريمة القتل العمد ومن اقتصارها على بيان ما ثبت من الفعل المادى ونتيجته ثم مجيئها حين وصفت هذا الفعل الذى أثبتته الى القول أنه قتل عمد فلا تراه هذه المحكمة الا طرفة غير جائزة . وما دام الأمر كذلك فالمتعين قض الحكم بالنسبة للاثنتين المتهمين معاً وذلك لعدم بيان كل اركان الجريمة يائناً مؤيداً بالدليل . وبعد هذا لا حاجة الى البحث في باقى ما يتضمنه هذا الوجه ولا غيره من الأوجه الأخرى » .

(طعن محمود فتح الباب وآخر ضد النيابة نمرة ١٣٨ سنة ٤٦ ق بالهيئة السابقة هذا وكيل النيابة فأنه حفرة سيد مصطفى بك)

١١١

٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٨

تحليف يمين . شاهد محكوم عليه . لا بطلان

لا بطلان في أن يكون قد حلف اليمين شاهد لم تكن أقواله لتؤخذ إلا على سبيل الاستدلال .

المحكمة :

« حيث أن هذا الطاعن يزعم أن بالحكم

عن بعض الشهود كما قيل ولهذا يتعين الحكم
برفض الطعن »

(طعن محمد عطيه المحرر وآخر ضد النيابة نمرة
١٤٢ سنة ٤٦ ق بالهيئة السابقة)

١١٢

٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٨

تعديل وصف التهمة . استبعاد سبق الاصرار .
استفادة المتهم . سلطة محكمة الموضوع . المادة
٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات

١ - استبعاد سبق الاصرار في التهمة
المنسوبة إلى المتهم ومعاملته طبقاً للمادة ١٩٨
فقرة أولى بدلاً من المادة ١٩٤ عقوبات هو
أمر يستفيد منه المتهم فلا يصح أن يكون سبباً
للطعن في الحكم استناداً إلى أنه لم ينبه إلى هذا
التعديل قبل إجرائه .

٢ - المادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم
الجنايات صريحة في أن للمحكمة في الحكم بالعقوبة
أن تحكم بما حكمت به وإن لم يسبق لها تعديل
التهمة الواردة بأمر الأحالة . فإذا لم تنبه المتهم
إلى التعديل المذكور فلا تكون قد خالفت
القانون .

المحكمة :

« حيث أن الوجه الأول يتحصل في أن
المحكمة إذ استبعدت سبق الأصرار وعاملت
المتهمين بالفقرة الأولى من المادة ١٩٨ بدل
معامليهما بالمادة ١٩٤ التي كان مطلوباً تطبيقها

عليهما قد اخلت بمحقوق الدفاع إذ لم ينبه إلى
هذا التعديل في الوصف قبل إجرائه

« وحيث أنه بقطع النظر عن كون الطاعن
قد استفاد من هذا التعديل وليس لأحد حق
الشكوى مما يفيد فأن هذا الطاعن لم يبين أي
نص قانوني تكون خالفته المحكمة في ذلك الاجراء
وإذا كان هو يمك عن ذكر النص عمداً أو
سهواً فإن الفقرة الثانية من المادة ٤٠ من قانون
تشكيل محاكم الجنايات صريحة في أن للمحكمة
في الحكم بالعقوبة أن تحكم بما حكمت به وإن لم
يسبق لها تعديل التهمة الواردة بأمر الأحالة فهذا
الوجه غير معتبر »

« وحيث ان الوجهين الثاني والثالث راجعان
إلى الاعتراض على محكمة الموضوع اعتراضاً
أساسه تصرفها في تقدير بعض الأدلة فهما أيضاً
غير معتبرين »

« وحيث ان أهم ما في الوجه الرابع راجع
إلى الاعتراض على عدم بحث المحكمة في توفر
نية القتل عند المتهم الثاني ولكن الحكم في مجموعه
وفي كيفية صياغته يستفاد منه ان المحكمة لاحظت
ضرورة توفر تعبد القتل وأشارت إليه وقررت
انه ثابت على كلا المتهمين فهذا أيضاً غير معتبر

(طعن ونيس فرج الله وآخر ضد النيابة نمرة
١٢٩ سنة ٤٦ ق بالهيئة السابقة)

١١٣

٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٨

شهادة شاهد غائب . تلاوتها بالجلسة . سلطة القاضي

١ - نص المادة ١٦٥ من قانون تحقيق الجنايات دال صراحة على أن تلاوة شهادة الشاهد الغائب هي أمر جوازي للقاضي .

٢ - إذا لم يكن ثمة دليل على نسبة الجريمة الى المتهم الا أقوال الشاهد الغائب ولم يتناول الاتهام والدفاع هذه الشهادة بذكر أو مرافعة ولم تأمر المحكمة بتلاوتها واعتمدت عليها وحدها في الحكم يكون الحكم باطلا لبناؤه على نقص في الاجراءات ماس بشبهة المرافعات الجنائية وضار ضرراً ظاهراً بحقوق الدفاع .

المحكمة :

« حيث أن وجه الطعن الأول يتحصل في أن شاهداً سمع في التحقيقات الابتدائية والمحكمة بدون أن تسمعه لوفاته قبل جلسة المرافعة قد اعتمدت في حكمها على شهادته تلك بدون أن تأمر بتلاوتها بالجلسة طبقاً لما دلتى ١٣٤ و ١٦٥ من قانون تحقيق الجنايات وان هذا نقص مهم في الاجراءات موجب للبطلان

» وحيث أن الحكم المطعون فيه صادر من محكمة الجنايات والمادة ٤٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات انما تقضى بان النى يتلوه كاتب المحكمة هو أمر الاحالة .

« وحيث أن المادة ٤٤ من القانون المذكور وان كانت صرحت بأنه بعد تلاوة أمر الاحالة يشرع في الاجراءات اللازمة كالمبين في الفصل

الأول من الباب الثانى من الكتاب الثالث من قانون تحقيق الجنايات أى الفصل الخاص بالمحاكمة لدى محكمة الجنح وكانت المادة ١٦٠ الواردة بالفصل المذكور احالت في الاجراءات على الأحكام المقررة في الباب الأول الخاص بالمحاكمة لدى محكمة المحالفات وفيه المادة ١٣٤ التى يعتمد عليها الطاعن إلا أن هذه المادة (١٣٤) لا موحب للاستناد عليها في وجه الطعن إذ هي ليست نصاً في مسألة شهادة الشاهد الذى لا يحضر جلسة المرافعة وانما المادة ١٦٥ هي التى قد يصح الاستناد عليها لأنها حقيقة في صميم الموضوع إذ هي واردة في الباب الخاص باجراءات المحاكمة لدى محكمة الجنح المأمور باتباعها لدى محاكم الجنايات كما أنها متعلقة بتلاوة ما يكون الشاهد الغائب عن جلسة المرافعة قد أداه من الشهادة في التحقيقات الابتدائية .

« وحيث أن نص المادة ١٦٠ المذكورة دال صراحة على أن تلاوة تلك الشهادة انما هي أمر جوازي للقاضي ولكل واحد من خصوم الدعوى يأتيه كل منهم أو لا يأتيه بحسب ما يرى من وجه المصلحة المكاف هو بالنظر فيها أو الدفاع عنها .

» وحيث ان الثابت في محضر الجلسة ان النيابة في مرافعتها ذكرت أقوال هذا الشاهد (المشار اليه في الطعن) التى قالها في التحقيق وتمسكت بها كدليل على صحة الاتهام وان الدفاع أعاد ذكر هذه الأقوال وفندها تفنيدياً مطولاً . فالاتهام والدفاع كلاهما تلا هذه الأقوال بجلسته المرافعة وكلاهما تكلم عنها بحسب وجهته وما

١١٤

٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٨

بيان الواقعة . معناه . تقدير الأدلة . سلطة قاضي الموضوع .

١ - مراد القانون ببيان الواقعة هو أن يثبت قاضي الموضوع في حكمه كل الأفعال والمقاصد التي تتكون منها أركان الجريمة مع إثبات ما خرج عن هذه الأركان مما له شأن هام ترتب عليه نتائج قانونية كتأخير الواقعة ومحل حدوثها ومآخذ الظروف المشددة للعقاب . فان أهمل قاضي الموضوع إثبات فعل أو مقصد أو مآخذ لظرف مشدد مما يخل بركن من الأركان التي لا تقوم الجريمة إلا على توافرها كان من حق المحكوم عليه أن يطعن في حكمه لمخالفته للقانون .

٢ - تقدير الأدلة التي توصل بها القاضي الى تكوين عقيدته وإثباتها في الحكم ذلك الإثبات الذي هو مراد القانون من عبارة « بيان الواقعة » أمر هو وحده ذو الحق فيه ولا رقابة لأحد عليه إذ هذا التقدير أمر نفسي يتفاوت فيه القضاة .

المحكمة :

عن طعن المتهم الأول محمود شحات مصطفى « نحيث أن هذا الطاعن يزعم أن الواقعة غير مبنية في الحكم بيانا كافيا وفي تدليله على ذلك بذكر عبارة خاصة بتقدير المحكمة للدليل أقيم عليه وهذا من لب الموضوع الذي لا شأن

ندرى ما هي التلاوة التي كان الطاعنان يريدانها غير ذلك ؟ لا شك ان رافعي النقض يشكوان من غير مشكى ويشيران طعنا من لا مطعن . صحيح انه لو لم يكن من دليل على نسبة الجريمة للمتهمين سوى أقوال الشاهد المتوفى وكانت النيابة لم تعتمد على هذه الأقوال ولم تذكرها في مرافعتها وكان الدفاع ايضا لم يذكرها ولم يفندوها وكانت المحكمة رغم هذا السكوت عليها من طرفي الخصومة لم تأمر هي ايضا بتلاوتها ولكنها اعتمدت عليها وحدها في الحكم ففي هذه الصورة فقط يكون الحكم باطلا لابتنائه على نقص في الاجراءات ماس بشبهة المرافعات الجنائية وضار ضرراً ظاهراً بحق الدفاع . اما والحال ما ذكر فلا بطلان لا في الاجراءات ولا في الحكم ولا سيما اذا علم ان ذلك الشاهد ليس هو الشاهد الوحيد في الدعوى .

« وحيث أن الطاعنين يزعمان في الوجه الثاني من تقريرهما ان أسباب الحكم متناقضة تناقضاً يسقطها ويبطل الحكم وفي تدليلهما على هذا الوجه يوردان أموراً هي من لباب الموضوع الذي ثبت للمحكمة واقتنعت بصحته وكلها لا يناقض شيء منها الآخر لا عقلاً ولا عادة فهذا الوجه أيضاً غير وجيه

(طعن محمود محمد سلام وآخرين ضد النيابة نمرة ٥٣١ سنة ٤٦ ق - بالهيئة السابقة)

ولمحاكمة النقض به وكأن الطاعن يفوته ان مراد القانون ببيان الواقعة هو أن يثبت قاضي الموضوع في حكمه كل الأفعال والمقاصد التي تكون منها أركان الجريمة مع إثبات ماخرج عن هذه الاركان مما له شأن هام تترتب عليه نتائج قانونية كتاريخ الواقعة ومحل حدوثها ومأخذ الظروف المشددة للعقاب فان أهمل قاضي الموضوع اثبات فعل أو مقصد أو مأخذ لظرف مشدد مما يخل بركن من الاركان التي لا تقوم الجريمة الا على توافرها جميعاً أو مما لا يسوغ الزيادة في العقوبة التي فرضها كان من حق المحكوم عليه أن يطعن في حكمه لمخالفته للقانون . أما تقدير الأدلة التي توصل بها الى تكوين عقيدته وأثباتها في الحكم ذلك الالابات الذي هو مراد القانون من عبارة (بيان الواقعة) فأمر هو وحده ذو الحق فيه ولا رقابة لأحد عليه اذ هذا التقدير أمر قسبي يتفاوت فيه القضاة كما يتفاوت في مثله كل الناس بل قد يختلفون لدرجة التضاد ويستحيل أن يدعى أحد أن تقدير قاض في هذا الصدد هو الحق دون تقدير قاض آخر . واذ كان لا بد لعدم تأييد القضايا من اعتماد الشارع نهائياً في هذا التقدير على رأى قاض معين فقد اعتمد ويده الحق على رأى قاضي الموضوع الذي من شأنه دون قاضي النقض أن يبحث أحوال الدعوى ومكوناتها ويحقق ما يريد تحقيقه ويسمع الشهود ويتبعهم في مناحي أقوالهم ويقارن عباراتهم بعضها ببعض وينظر في ملأ منها لما هو ثابت لديه من الدلائل الحسية والقرائن الأخرى

ويفاضل بينهم ويستنبط في النهاية وجه الصواب الذي تنفعل به عقيدته فيتخذة أساساً يبنى عليه ما يثبت به في حكمه من توفر أركان الجريمة وملحقاتها الضرورية أو عدم توفرها وقاضي الموضوع في كل هذا حراً يأخذ الحقيقة التي ينشدها من أى موطن يراه فقد تأبى نفسه الأخذ باعتراف معترف لما يداخله من الشك في صحته وقد يأخذ ببعض الاعتراف وينبذ بعضه وبعض الشهادة وينبذ بعضها الآخر ويقول ما قاله الشاهد في التحقيق دون قول قاله بجلاسة المرافعة أو بالعكس وليس عليه في كل هذا من حرج فإنه طالب حقيقة ينشدها حيث يجدها ويستخلص ثمنها مما يزين عليه من غث الأباطيل وما كان للشارع أن يضيق عليه في ذلك بل أنه وكل الأمر فيه لضميره وجعله وحده الرقيب عليه فيه متى كان الأمر كذلك علم بالبداهة ان خوض رافع النقض في أمر خاص بتقدير الدليل هو أمر موضوعي لا محل لعرضه على محكمة النقض .

« وحيث أن الوجه الثاني هو من قبيل الوجه الأول خاص بتقدير الأدلة فهو أيضاً غير مقبول .

عن طعن المتهم الثاني عمر شعاع عطية الله « حيث أن الوجه الأول من الأوجه المقدمة من هذا الطاعن ينحصر في أن المحكمة قررت ثبوت تهمة القتل العمد عليه وعاملته بمقتضى المادة ١٩٨ عقوبات ولكنها لم تبين في حكمها ركن القصد الجنائي وهونية القتل ولم تقل من أى طريق استدلت على توفره وأن الواقعة

لدى المحكمة وهذه أطرحت انكاره لديها وأخذت باعترافه لدى النيابة. وهو اعتراف لم يتعزز بشيء يؤيده. كما ان اعتراف المتهم لدى النيابة ليس اعترافاً مجرمة بل اعتراف بفعل حصل منه دفاعاً عن نفسه إذ هو قال لدى النيابة ان المجنى عليه هم ليقتله بسكين فأنزعهما هو منه وضربه بها فمات. وان المحكمة لم تبحث هذا القول الذى تنمته اعترافاً لثرى ما اذا كان حقيقة هو دفاع شرعى أو تجاوز لحق الدفاع الشرعى وان المحكمة فوق ذلك أوردت سبب الجريمة بعبارة لا تدل على يقينها بصحته كما أنها أبهمت فى بيان هذا السبب وفى بيان واقعة القتل وكل هذه الأمور من مبطلات الحكم.

« وحيث أن أخذ المحكمة باعتراف المتهم فى التحقيقات مع انكاره لديها هو أمر متعلق بطريق الاستدلال وقاضى الموضوع حر فيه لا رقابة عليه لمحكمة النقض على أنه يكفى الاطلاع على الحكم ليرى ان المحكمة فوق هذا الاعتراف قد اعتمدت أيضاً على شهادة من سمعوا لديها من الشهود.

« وحيث أنه ظاهر من نفس عبارة الطاعن فى تقريره ان الواقعة ليس فيها شيء من الدفاع الشرعى عن النفس لأن السكين بعد أن صارت الى يده لم يكن موجب لضرب المجنى عليه بها على أن المطلع على محضر الجلسة يجد الدفاع عنه قال صراحة أنه لا يستطيع أن يدعى ان المتهم كان فى حالة دفاع عن نفسه وما دام لا دفاع عن النفس فى المادة فلا محل للقول بتجاوز حق الدفاع الشرعى.

تكون اذن غير مستوفاة البيان وهذا مبطل للحكم. « وحيث أنه بالاطلاع على الحكم يرى حقيقة أن المحكمة بعد أن ذكرت وقائع الدعوى وكل الافعال المادية التى يصح أن تكون منها الأركان المادية لجريمة القتل العمد قد أغفلت ركن القصد الجنائى أى نية القتل عند اطلاق المتهم للعار النارى فلم تبحث فيه ولم تورد أى دليل عليه ومن غير المفيد فى هذا الصدد أن تكون فى آخر حكمها قالت أنها تستخلص مما قدمته (أى من الوقائع وأدلتها) أن تهمة القتل العمد صحيحة وثابتة على المتهم اذ تلك الوقائع والأدلة كما سبق ليس فيها أى إشارة الى مسألة القصد الجنائى ولا شك أن هذا قصور فى بيان الواقعة مبطل للحكم بالنسبة لهذا المتهم ولا محل بعد ذلك للبحث فى وجوه الطعن الأخرى.

(طعن محمود شحات وآخر ضد النيابة نمرة ١٢٤ سنة ٤٦ ق — بالهيئة السابقة)

١١٥

٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٨

اعتراف . الاخذ به . طريق استدلال . اختصاص محكمة الموضوع

أخذ المحكمة باعتراف المتهم فى التحقيقات مع انكاره لديها هو أمر متعلق بطريق الاستدلال وقاضى الموضوع حر فيه لا رقابة عليه لمحكمة النقض.

المحكمة:

« حيث أن وجوه الطعن تنحصر فى أن المتهم وان كان اعترف لدى النيابة الا أنه أنكر

وهوناً ثم ومن تعدد الضربات وهروب
التهمة الذي فيه الدلالة وحده على سبق تدبير
الحادثة فوجه الطعن الحالي ينقضه تماماً ما هو ثابت
بالحكم الذي تناول فعلاً أمر سبق الإصرار
فأفاض في بيانه والتدليل على توفره بما لا مزيد عليه
وما دام سبق الإصرار من عناصر الجريمة التي
لقاضي الموضوع وحده سلطة بحثها وتقدير ما يقوم
عليها من الأدلة فيثبتها أو ينفيها بدون أن يكون
لقضائه معقب من رقابة محكمة النقض فيتعين
إذن رفض الوجه المذكور»

(طعن باشا بنيامين ضد النيابة نمرة ١١٨ سنة
٤٦ ق — بالهيئة السابقة)

١١٧

٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٨

حلف اليمين . صيغته . الاجراءات الشكلية في
الاحكام .

١ - تقضى المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق
الجنايات ان الاصل في الاحكام اعتبار ان
الاجراءات الشكلية قد روعيت . وان لمن
يدعى اهمالها او مخالفتها أن يثبت ذلك بكافة
الطرق على ان هذا الاثبات لا يقبل الا اذا كانت
تلك الاجراءات غير مذكورة في محضر الجلسة
ولا بالحكم .

٢ - اذا ذكر في محضر الجلسة ان الشهود
قد حلفوا اليمين فلا يقبل الطعن بعدم صحة الصيغة
وبطلانها الا بادعاء التزوير . فاذا لم يحصل ذلك
فهو طعن غير جدى .

٣ - الحلف على قول الحق هو الأمر

«وحيث أن ما ذكره الطاعن خاصاً بسبب
الجريمة لا يعول عليه فإن البواعث والأسباب
ليست من الأركان المكونة للجريمة وبفرض
بيانها بعبارة تشكيكية أو عدم بيانها بالمرّة قد ذلك
لا يطعن في صحة الحكم . اما بيان واقعة الجريمة
ذاتها فهو ضرورى حقيقة وقد بينها الحكم بياناً
وافياً من أجل هذا يكون الطعن في غير محله .
(طعن عمر على ضد النيابة نمرة ١٣٧ سنة ٤٦ ق
بالهيئة السابقة)

١١٦

٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٨ :

سبق الإصرار . مسألة موضوعية . اختصاص
محكمة الموضوع .

سبق الإصرار من عناصر الجريمة التي لقاضي
الموضوع وحده سلطة بحثها وتقدير ما يقوم
عليها من الأدلة فيثبتها أو ينفيها بدون أن يكون
لقضائه معقب من رقابة محكمة النقض .
المحكمة :

« حيث ان وجه الطعن الوحيد ينحصر
في ان الوقائع التي ذكرتها المحكمة في حكمها
المطعون فيه اليوم لا تفيد سبق الإصرار »
« وحيث انه لبيان عدم صحة هذا الطعن
يكفى مراجعة الحكم المذكور الذي بعد أن سرد
جميع وقائع الحادثة وظروفها ذكر بشأن سبق
الإصرار ما يأتي بالحرف الواحد « وحيث ان
سبق الإصرار ثابت من استعداد المتهم
على الآلة القاتلة ودخوله على المجنى عليه

الجوهري في اليمين المراد بالقانون . اذ ان الجزء الثاني من عبارة الصيغة الواردة بالمادة ١٤٥ داخل بداهة في مدلول الجزء الاول مما يجعل اهمال هذا الجزء الثاني هو اهمالا غير جوهري المحكمة :

« حيث ان الوجه الاول يتحصل في أن الشهود الذين سمعهم المحكمة لم يحلفوا اليمين بالصيغة المقررة بالمادة ١٤٥ من قانون تحقيق الجنايات وانما حلفوها بصيغة: «أحلف بالله العظيم اني أقول الحق» ويقول الطاعن أن هذا خطأ في الاجراءات مبطل للحكم . ثم يستشهد على نظريته بأحكام من محكمة النقض الفرنسية « وحيث أنه بغض النظر عن كون الطاعن

قد دافع عنه لدى محكمة الموضوع اثنان من المحامين لم يبد من أيهما أدنى اعتراض على صيغة اليمين التي وجهتها المحكمة للشهود ولم يشر أيهما الى ذلك أدنى اشارة في مرافعتهم المسببة المدونة بمحضر الجلسة . وبغض النظر أيضا عن كون الحلف على قول الحق هو الأمر الجوهري المراد للقانون اذ قول الحق يقتضي الامتناع عن قول ما ليس بحق اي ان الجزء الثاني من عبارة الصيغة الواردة بالمادة ١٤٥ داخل بداهة في مدلول الجزء الاول مما يجعل اهمال هذا الجزء الثاني هو اهمالا غير جوهري . ويقضى بعدم اعتبار وجه الطعن . وبغض النظر كذلك عن أن هذا الفهم تؤيده عبارة المادة ٢٠١ من قانون المرافعات التي نصت على تحليف الشهود اليمين بدون بيان أي صيغة لها مما يدل على أن

الأمر الجوهري في الامتثال إنما هو التذكير بالأله العظيم واتخاذ رقيبا على الحالف ليكون صادقا فيما يبدى من الأقوال بغض النظر عن كل ذلك فإن الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات تضي بأن الأصل في الأحكام اعتبار أن الاجراءات الشكلية قد روعيت وان لمن يدعي اهمالها أو مخالفتها أن يثبت ذلك بكافة الطرق لكن هذا الأثبات لا يقبل الا اذا كانت تلك الاجراءات غير مذكورة بمحضر الجلسة ولا بالحكم .

« وبما أن محضر الجلسة مذکور به حصول تحليف الشهود اليمين (أي اليمين القانونية بداهة) فكان على الطاعن أن يدعي بالتزوير في ذلك المحضر حتى يثبت ما يزعمه قضائيا وبصح لهذه المحكمة النظر في وجه طعنه وهذا مع التسليم الجدلي بأن ما أدعاه في هذا الوجه يفيد أن بالاجراءات بطلاناً جوهرياً عاباً للحكم ولكن بما أنه لم يدع التزوير في المحضر المذكور فطعنه غير جدي بل متعين الرفض من كل ناحية

« وحيث أن الوجه الثاني ينحصر في شكوى الطاعن من تطبيق المحكمة عند الحكم للفقرة الأولى من المادة ١٩٨ عقوبات عليه بدل المادة ١٩٤ التي كانت مطلوبة بأمر الاحالة بدون سبق تتيهه الى تعديل الوصف وبدون أن تأخذ بما ذكره أمامها من أنه كان في حالة دفاع شرعي . . وواضح أن شكواه من معاملته بالفقرة الأولى من المادة ١٩٨ بدل المادة ١٩٤ هي شكوى غير جدية كما أنه ظاهر من ذات

الحكم أن المحكمة تكلمت عما ادعاه من أنه كان في حالة دفاع شرعى ونبذت دعواه في ذلك فهذا الوجه أيضاً متعين الرفض .

(طعن جاب الله محمد ضد النيابة نمرة ١٣٣ سنة ٤٦ ق — بالهيئة السابقة)

١١٨

٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٨

نية القتل . الآلة التي ارتكبت بها الجريمة .
ضرورة ذكر النية . نقص في بيان الواقعة ،

١ - مهما تكن الآلة التي تستعمل في ارتكاب الجريمة من آلات القتل الا أن القصد الجنائي وهو وجود نية القتل عند الجاني وقت ارتكاب الفعل ركن أساسى من أركان جريمة القتل العمد فيبانه والتدليل عليه استقلالاً هما ضروريان لأمكان تطبيق أية مادة من المواد الخاصة بالقتل العمد .

٢ - مجرد قول المحكمة « ان التهمة تكون قتلاً عمداً معاقباً عليه بالمادة ١٩٨ لا يغنى عن إيراد الدليل على قصد العمد . هذا الدليل هو وحده المقيد للوصف الذى اختارته المحكمة والمفرق بين القتل العمد والضرب المفضى الى الموت .

المحكمة :

« حيث أن من أوجه الطعن أن المحكمة لم تثبت في حكمها توفر نية القتل لدى المتهم وعدم اثبات هذا الركن مبطل للحكم »

« وحيث أن مهما تكن الآلة التي تستعمل

في ارتكاب الجريمة من آلات القتل الا أن القصد الجنائي وهو وجود نية القتل عند الجاني وقت ارتكابه الفعل ركن أساسى من أركان جريمة القتل العمد فيبانه والتدليل عليه استقلالاً هما ضروريان لأمكان تطبيق أية مادة من المواد الخاصة بالقتل العمد »

« وحيث أن الحكم المطعون فيه قد روى كيفية حصول الحادثة وذكر الفعل المادى الذى وقع من المتهم وهو ضربه المجنى عليه بسكين كما ذكر أن المجنى عليه توفى بسبب هذا الضرب ثم ذكر الادلة التي توافرت في الدعوى على هذا الفعل المادى وعلى ما كان من نتيجته ولم يتعرض لذكر قصد المتهم من فعلته ولم يبحث فيما اذا كان قصده هو مجرد جرح المجنى عليه أو كان قصده اماتته ولا ما دليل هذا القصد الاخير أن كان »

« وحيث أن مجرد قول المحكمة بعد ذلك كخلاصة لما ثبت لديها « أن التهمة تكون هي قتلاً عمداً معاقباً عليه بالمادة ١٩٨ » لا يغنى إذ الخلاصة لما ثبت في الحكم قبل ذلك هي إما قتل عمد أو ضرب أفضى إلى الموت فاختيار المحكمة احد الوصفين بدون إيراد الدليل على قصد القتل - هذا الدليل الذى هو وحده المقيد للوصف الذى اختارته - هو نقص في التدليل على ركن أساسى من أركان الجريمة مبطل للحكم »

« وحيث انه لا حاجة إذن للبحث في وجه الطعن الآخر »

(طعن محمد مسعود ضد النيابة نمرة ١٣٦ سنة ٤٦ ق — بالهيئة السابقة)

مراقبة محكمة النقض فيما يتعلق باستكمال حق دفاع المتهم عن نفسه وهو أمر موجب لنقض الحكم «

«وحيث أنه وإن كان حصل في الواقع خطأ في ذكر الزمن الذي وقعت فيه الحادثة إلا أن الثابت أن هذا مجرد خطأ مادي لم يترتب عليه أقل تأثير لا من جهة بيان هذه الواقعة ولا من جهة الأدلة التي قامت على ثبوتها وعليه يكون الوجه المذكور متعين الرفض «

« وحيث فيما يخص الوجه الثاني فإنه في الواقع ليس إلا مناقشة في قيمة الأدلة التي رأت محكمة الموضوع اعتبارها والأخذ بها «

« وحيث فيما يخص الوجه الثالث ففضلاً عن أن المحكمة غير ملزمة قانوناً بالرد على شهود النقي وإن هذه مسألة موضوعية بحتة فإن الحكم ذكر مع ذلك السبب الذي استبعد من أجله أقوال شهود النقي وما دعا المحكمة إلى عدم الوثوق بهذه الأقوال وعليه يكون هذا الوجه متعين الرفض أيضاً «

«وحيث أن ما يشكو منه الطاعن في الوجه الرابع والآخر إنما هو متعلق كذلك برمته بتقدير الأدلة وكل ما كان من هذا القبيل فليس لمحكمة النقض التدخل فيه ولذا يتعين رفض الوجه المذكور «

(طعن محمد عبد الرؤوف الضبع ضد النيابة فمرة ١١١ سنة ٤٦ ق بالهيئة السابقة عدا وكيل النيابة فإنه حضرة محمود منصور بك)

١١٩

٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٨

خطأ في ذكر تاريخ المادئة . لا نقض . الرد على أقوال الشهود . مسألة موضوعية

١ - خطأ الحكم في ذكر الزمن الذي وقعت فيه الحادثة إذا لم يترتب عليه أقل تأثير لا من جهة بيان هذه الواقعة ولا من جهة الأدلة التي قامت على ثبوتها هو خطأ مادي لا يصح سبباً لنقض الحكم .

٢ - ليست المحكمة ملزمة قانوناً بالرد على شهود النقي فضلاً عن أن ذلك مسألة موضوعية تدخل في اختصاص المحكمة الموضوعية .
المحكمة :

« حيث أن الوجه الأول من أوجه الطعن ينحصر في أن المحكمة قد أخطأت في ذكر الزمن الذي وقعت فيه الحادثة مما يتأثر به دفاع المتهم ذلك أنه ثابت من التحقيقات والبلاغ عن الحادثة أنها وقعت في الساعة ٨ والدقيقة ٤٥ من مساء يوم ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٧ لا في يوم ٤ منه وبدى التحقيق فيها يوم ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٧ الساعة ٩ والدقيقة ٢٠ مساءً وإن النيابة وصفت الحادثة بأنها وقعت في ليلة ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٧ ولم تذكر أنها وقعت في يوم ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٧ كما ذكر ذلك الحكم المطعون فيه اليوم ويقول الطاعن أنه بذلك حرم من الدفاع عن نفسه في هذه النقطة مما يؤدي إلى عدم إمكان

١٢٠

٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٨

محام في مواد الجنح . التأجيل للارتباط

١ - رفض طلب التهم في جنحة التأجيل حتى يحضر محاميه ليس فيه اختلافاً بمحقوق الدفاع لأن معاونه المحامين للمتهمين في مواد الجنح غير مفروضة قانوناً .

٢ - تأجيل القضية مراراً لنظرها مع قضية أخرى ثم الحكم فيها بعد ذلك استقلالاً بسبب غير وجيه لنقض الحكم لأن المحكمة حرة في نظر الدعوى على حدثها مستقلة عن أى دعوى أخرى ولو كانت مرتبطة بها .

المحكمة :

« حيث أن التهم يطلب تقض الحكم لسببين : الأول أن المحكمة أخلت بمحقوق في الدفاع إذ لم تقبل تأجيل الدعوى حتى يحضر محاميه الذي كان مريضاً والثاني أنها كانت أجلت القضية مراراً لنظرها مع قضية أخرى مرتبطة بها ولكنها انتهت بأن حكمت فيها على حدة مع أن الشاهد في القضية الأخرى طبيب لم تأخذ المحكمة بشهادته للشكك في دمه »

« وحيث أن السبب الأول غير وجيه لأن معاونه المحامين للمتهمين في مواد الجنح ليست مفروضة قانوناً وفوق ذلك فإن الثابت بمحضر الجلسة أن أحد المحامين تطوع للدفاع عن الطاعن فمنعه وابتدأ أن يدافع هو بنفسه عن نفسه وقد دافع بما أراد »

« وحيث أن السبب الثاني غير وجيه أيضاً فإن المحكمة حرة بالبداية في نظر الدعوى على حدثها مستقلة عن أى دعوى أخرى ولو كانت مرتبطة بها . وأما مسألة الشاهد الذي لم تأخذ المحكمة بقوله في الدعوى الأخرى فغير مفهوم مراد الطاعن من إيرادها وعلى كل حال فلا شأن لها بالقضية المحكوم فيها عليه والمطعون منه الآن في حكمها »

(طعن محمد محمد النجار ضد النيابة نمرة ٢٧٦ سنة ٤٦ ق - بالهيئة السابقة)

١٢١

٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٨

مدع بحق مدني . حجية أقواله . تقرير طبيب شرعي بعد الوفاة .

لا مانع قانوناً بمنع المحكمة من الأخذ بأقوال المدعين بالحق المدني اذا جاءت مؤيدة لدلائل أخرى كما انه لا خطأ في الاعتماد على ما قرره الطبيب الشرعي بشأن العاهة وسببها ولو لم يباين الاصابة بنفسه مستتجاً رأيه من الكشوفات الطبية المقدمة في الدعوى . لدخول ذلك كله فيما المحكمة حرة في تقديره لتكوين اعتقادها المحكمة :

« حيث ان الطاعن زعم أن محكمة الجنايات قد اعتمدت في حكمها على أن المجنى عليه قد قرر أمام مأمور المركز في التحقيقات ان الطاعن هو الذي ضربه تلك الضربة التي خلفت عنده العاهة المستديمة مع انه لا شيء من ذلك

للدخول ذلك كله فيما المحكة حرة في تقديره
لتكوين اعتقادها ولا مراقبة لمحكة النقض عليها
فيه . وعلى هذا يتعين الحكم برفض الطعن
(طعن على الصفتى ضد النيابة نمرة ٥٥ سنة ٤٦
ق بالهيئة السابقة)

١٢٢

٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٨

طبيب شرعى . رفض المحكة طلب استدعائه .
بيان السبب . لا بطلان
عدم بيان الفقرة في الحكم . لا بطلان

١- رفض المحكة استدعاء الطبيب الشرعى
الذى طلب الدفاع ندبه لتحقيق العاهة ليس
خطأ فى الاجراءات اذا بينت المحكة سبب هذا
الرفض

٢- لا محل للشكوى من عدم ذكر نص
الفقرة المنطبقة فى المادة ٢٠٤ عقوبات ما دامت
لم تقرر سبق الاصرار ولم توقع عقوبة أشد من
الحد المقرر فى الفقرة الأولى

المحكة :

« حيث أن الوجه الثانى وهو أهم الأوجه
يتلخص فى أن المجنى عليه على ما ثبت بالحكم
المطعون فيه لا يزال يستطيع عد الأصابع على
المسافة القصيرة واذن قلم يتخلف عنده عن
الأصابع عاهة مستديمة والمادة ٢٠٥ هى التى يجب
تطبيقها .

« وحيث أنه قد جاء بالحكم المطعون فيه

فى الأوراق - وانها كذلك قد أخذت بأقوال
والذى المجنى عليه وهما مدعيان بحق مدنى ولا
يصح قانوناً الأخذ بأقوال مدع مدنى فى ثبوت
التهمة على من اتهم كما زعم انه ما كان يصح لها
أن تعتمد على تقرير الطبيب الشرعى فى اثبات
العاهة وهو لم يعاين الاصابة بنفسه وانما استنتج
ما قرره من الاطلاع على الأوراق بعد وفاة
المصاب بثلاثة أشهر ولا أن تذهب الى اعتبار
العاهة متخلفة عن الضرب بالعصا بعد أن أقامت
حكمها ببراءة المتهمين الآخرين على احتمال
حصول الاصابات بباقي المجنى عليهم من قذف
الطوب

« وحيث أنه تبين من محضر التحقيق ان
النيابة أثناء استجوابها للمجنى عليه بمحضر ٩ يولى
سنة ١٩٢٧ قد أثبتت أنها سبق ان سألت
مأمور المركز فقال لها ان المجنى عليه أخبره أثناء
زيارته اياه بالاسبالية ان الضارب له هو على
سطيحة ولم يذكر له المتهمين الآخرين - ذكر
المحقق ذلك فى التحقيق كما ان نفس المجنى عليه
قرر فى أقواله للنيابة ان ضاربه بالعصا على رأسه
هو على السفلى فالقول بغير ذلك غير صحيح
من جهة وغير منتج من جهة أخرى

« وحيث أنه لا مانع قانوناً يمنع المحكة
من الأخذ بأقوال المدعين بالحق المدنى اذا
جاءت مؤيدة لدلائل أخرى كما انه لا خطأ فى
الاعتماد على ما قرره الطبيب الشرعى بشأن العاهة
وسببها ولو لم يعاين الاصابة بنفسه مستنجاً رأيه
من الكشوفات الطبية المقدمة فى الدعوى

لا محل للشكوى من عدم ذكر نص الفقرة المنطبقة من المادة ٢٠٤ فان المحكمة ما دامت لم تقرر بسبق الاصرار ولم توقع عقوبة أشد من الحد المقرر في الفقرة الأولى تكون بالبدهة أرادت هذه الفقرة الأولى من المادة أما ما قيل في الوجه الأول من أن الواقعة لا عقاب عليها فغير صحيح مادام الحكم لم يثبت ان الطاعن كان في حالة الدفاع عن النفس
(ظعن امين عبد الجواد ضد النيابة نمرة ٢٩٥ سنة ٦٤ ق — بالهيئة السابقة)

بعد ذكر ما أصيبت به العين اليسرى في الملتحمة والقيزحيه وما وجد بها من ندبة غير منتظمة وعتامة في البلاورية — ان المجنى عليه قد الأتصار بهذه العين وان مجرد امكانه عد الأصابع على مسافة ١٥ أو ٢٠ سنتيمتراً يعد أبصاراً

« وحيث أنه لا خطأ في الاجراءات كما ورد في الوجهين الثالث والرابع فان المحكمة مع رفضها استدعاء الطبيب الشرعى الذى طلب الدفاع ندبه لتحقيق العاهة قد بينت السبب الذى من أجله رفضت هذا الطلب وكذلك

قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

لا تثبت الصورية من العاقدین الا طبقاً لقواعد الاثبات الميئة في المواد ٢١٥ و ٢١٧ و ٢١٨ مدنى أهلى . فلا تثبت بالينة اذا كان العقد ليس من نصايها .

وبخلاف ذلك يكون للأجانب عن العقد اثبات صوريته بكافة الوسائل أما ورثة أحد العاقدین فهم أصلاً يحلون محل مورثهم في قيود اثبات الصورية . الا اذا كان طعن الوارث بصورية العقد مستمداً من القانون رأساً استناداً الى أن الصورية مقصود بها الاضرار بحقوقه الميراثية ففي هذه الحالة يعتبر الوارث أجنبياً عن العقد ويجوز له اثبات صوريته مما بلغ نصايه بكافة طرق الاثبات بما فيها البينة والقرائن .

١٢٣

أول ما يوسنة ٩٢٨

عقود . صورية . اثبات : وارث . متى يكون أجنبياً .

تكون الصورية باخفاء حقيقة العقد في شكل عقد آخر أو باخفاء اسم أحد المتعاقدين تحت اسم شخص آخر مستعار . كما تكون باظهار وجود عقد لا حقيقة له في الوجود

تختلف دعوى الصورية عن دعوى ابطال التصرفات في أن الأولى لا تستلزم غشاً بخلاف الثانية ويتفرع عن ذلك أن دعوى الصورية تقبل من صاحب المصلحة على العموم سواء كان من العاقدین أو الدائنين السابقين على العقد أو اللاحقين له

المحكمة :

« حيث أن الطعن على عقود الملكية الصادرة من المورث الى زوجته الست تفيده في الأطلاق والعقارات وعلى عقد الذهبية « هاتور » الصادر لها من شركة كوك مبني على أن هذه العقود صورية وأن حقيقة الملكية باقية باسم المورث وأن حقيقة مشتري الذهبية أيضاً باسم المورث وأن اسم تفيده في هذا العقد لم يكن الا مستعاراً عن زوجها محمد بك مراد

« وحيث أن معنى الصورية أن تكون العقود ولو أنها في الظاهر صدرت من المورث ولكنها في الواقع لم تخرج العين موضوع العقود من ملكية البائع بل لا تزال باقية في ملكه باتفاق المتعاقدين بمعنى أن العقد في الحقيقة لم يوجد "inexistent" ولم ينتج أثره القانوني

« وحيث ان لصورية العقود صوراً كثيرة وأغراضاً يقصدها العاقدون تهريب العين من مطالبة الدائنين أو مخالفة نص في القانون أو إخفاء حقيقة التعاقد بوصف عقد بشكل آخر أو إخفاء اسم أحد العاقدين تحت ستار اسم شخص آخر بأن يكون البيع مثلاً باسم شخص في الظاهر وفي الواقع يكون البيع باسم آخر وغير ذلك من الأحوال التي لا محل لتفصيلها هنا

« وحيث ان دعوى الصورية تختلف عن دعوى ابطال العقود الصادرة من المدينين اضراراً بمحقوق دائنيهم بأن الصورية لا تستلزم بنفسها حتماً وجود غش من العاقدين ولذا يجب البحث في كل قضية عن قصد العاقدين من

الصورية وما يرميان اليه من الأغراض لإخفاء الحقيقة وترتيب النتائج التي تنشأ عن ذلك لإبطال العقد الصوري بناءً على طلب صاحب المصلحة من العاقدين أو غيرهما وأما دعوى ابطال العقود الصادرة من المدينين اضراراً بمحقوق دائنيهم فأنها تستلزم حتماً وقوع غش وتواطؤ بين المتعاقدين بقصد الاضرار بمحقوق الدائنين ومن نتائجها ابطال التصرفات لاعادة الأموال الى ملكية المدين ويتفرع عن ذلك ان دعوى الصورية تقبل من صاحب المصلحة على العموم سواء كان من العاقدين أو من الغير أو من الدائنين جميعاً بلامتياز بين الموجودين منهم في وقت التعاقد أو اللاحقين لأن العقد الصوري لم يوجد في الواقع ولم ينتج أثره القانوني وأما دعوى ابطال العقود الصادرة من المدين اضراراً بمحقوق الدائنين فلا تقبل الا من الدائن الذي وقع التصرف اضراراً بحقوقه أي اذا كان دينه موجوداً وقت هذا التصرف

« وحيث أنه من المقرر علماً وعملاً ان صورية العقود بين المتعاقدين لا تثبت فيما زاد عن ألف قرش الا بالكتابة فيما عدا الأحوال الاستثنائية التي نص عنها في القانون وأجاز فيها الاثبات بالينة أو بالقرائن عند وجود مانع بالحصول على كتابة أو ضياع السند الكتابي بمحادث قهري او وجود مقدمات الاثبات بالكتابة (راجع المواد ٢١٥ و ٢١٧ و ٢١٨) من القانون المدني وأما بالنسبة للغير فمن المتفق عليه ان الاثبات بالينة والقرائن جائز قانوناً لعدم امكان مطالبة بالحصول على سند كتابي على الصورية

خصوصاً وان العقود الصورية تكون صدرت
اضراراً بحقوقه »

« وحيث ان مركز الوارث فيما يختص
بالعقود الصورية الصادرة من المورث الى آخر
اذا كان هذا التصرف المقصود به اخفاء الحقيقة
ضاراً بذلك الوارث الذي يتمسك بحقه ضد
المورث وضد من تعاقد معه ويطالب بطلان
التصرف المذكور فيجب اعتبار هذا الوارث
المدعى بطلان العقد للصورية أجنياً عنه بهذا
المعنى يستمد حقه من القانون لا بطلان التصرف
الضار به وله أن يثبت بكافة الطرق القانونية
بما فيها البيئة والقرائن صورية العقود الصادرة
من المورث متى كان له مصلحة في ذلك تخالف
مصلحة المورث »

« وحيث انه ينتج مما تقدم ان لورثة مراد
بك الست زينب ومن معها أن يثبتوا بالبيئة
والقرائن صورية العقود التي تتمسك بها الست
تفيدة ضدهم لطعنهم فيها ضد المورث وضد
زوجته ولا يعتبرون في هذا الطعن انهم حلوا محل
المورث في طريق الاثبات بل هم أجانب عن
ذلك التعاقد مثلهم مثل الغير »

« وحيث انه فيما يختص بقيمة الاثبات
في الدعوى فيجب أن يلاحظ على ما هو واضح
من المستندات والتحقيقات الجنائية التي ضمت
الى الاوراق ان الست تفيدة زوجة المتوفى كانت
مقيمة معه لغاية الوفاة دون باقى الورثة وبالنظر
للعلاقة الوثيقة بين الزوجين والظروف الخاصة
التي حصلت فيها وفاة المورث فجأة ولما هو ثابت

من وجود جميع المستندات بطبيعة الحال في
المكان المعد لاقامتها معاً وسهولة تناول الزوجة
يدها اليها ولما هو ثابت أيضاً من أن زوج أختها
حسن أفندي ثابت فرز لها الاوراق بعد الوفاة
لذا يجب تقدير الأدلة والقرائن حسب ما يستتبع
من مجموع التحقيقات وظروف القضية بوجه عام »
« وحيث انه تبين للمحكمة من مراجعة أوراق
القضية والتحقيقات التي ضمت اليها ان محكمة أول
درجة أصابت بما رأته في حكمها من صورية العقود
الصادرة من المورث الى زوجته الست تفيدة في
الاطيان والمقارنات الواردة في عريضة الدعوى عدا
منزلى الزيتون ومن صورية العقد الخاص أيضاً
بمشتري الذهبية سالف الذكر بمشتملاتها لاسباب
الواردة بالحكم المستأنف وتأخذ بها هذه المحكمة
وتضيف اليها ان عقد مشتري الذهبية وان كان
صادراً من شركة كوك الى الست تفيدة مباشرة
ولكن الثابت من نفس هذا العقد ان دفع الثمن
كان مناوله زوجها ودلت التحقيقات ان هذا
المبلغ من ماله كما جاء بالحكم المستأنف وانه كان
تحرر عقد ضد من الست تفيدة الى سنية ابنة
المتوفى الولي عليها كما يتضح من مراجعة شهادة
الشهود المدونة في محضر التحقيق وهذا العقد لم
يظهر للظروف السالف ايضاحها ويتبين من ذلك
ان اسم الست تفيدة في عقد مشتري الذهبية
هو في الحقيقة اسم مستعار وان حقيقة البيع
لزوجها لأنه لو كان لها حقيقة او على سبيل التبرع
بتمتها لما كانت حررت ورقة الضد على نفسها
ويظهر للعقد أثره القانوني من مظهر الملكية على

ان التحقيقات دلت جميعها على ان مظاهر الملكية باسم المورث وان المعروف والمعلوم لدى الجميع ان الملكية باقية باسم المورث وقد تأيدت تلك الوقائع بأقوال محمد أفندي سليمان محرر العقود التي ذكرها تفصيلا عن ظروف تحريرها وبشهادة الشهود التي سمعت في التحقيقات «

« وحيث انه بالنسبة للسيارتين فانه يتضح من اعتراف الست قفيدة بالذكرة المقدمة منها أمام محكمة أول درجة بأنها تدعى ملكية سيارة وهي السيارة الفورد نمرة ١١٥٠ التي سبق الحجز عليها بناء على طلب الست زينب هانم بموجب حجز تنفيذي تاريخه ١٩ أغسطس سنة ١٩٢٢ واشترتها من محمد أفندي الجوهري المنشاوي بموجب عقد تاريخه ٢ يناير سنة ١٩٢٢ وتحرر ضدها محضر مخالفة بشأن السيارة المذكورة باعتبارها ملكا لها كما يتضح من السند المؤرخ ١٩ يونيه سنة ١٩٢٢ الصادر من مأمور قسم شبرا وكما ثبت أيضا من تغيير الرخصة باسمها من اسم البائع (راجع الرخصة مستند نمرة ٥) حافظة دوسيه نمرة ١١ المقدمة من حسن حسنى بك المحامي «

« وحيث انه بناء على ذلك تكون السيارة المذكورة ملكا للست قفيدة حتى ولو فرض جدلا بأن ثمتها من زوجها لان العقد تنفذ بالفعل باسمها وأحدث أثره القانوني وظهرت بمظهر المالكة لها كما تبين من مستنداتها ويتعين الحكم برفض دعوى المدعين فيها والغاء الحكم المستأنف في هذا الشأن «

« وحيث انه فيما يختص بالسيارة الثانية

فانه ثابت من مستندات الدعوى انها ملك المتوفى محمد بك مراد كما يتضح من مراجعة شهادة تفتيش قلم المرور بأن السيارة نمرة ١٤٠٢ مقيدة باسم محمد بك مراد فيجب الحكم بنصيب الورثة المدعين فيها وتأيد الحكم المستأنف في هذا الشأن «

« وحيث انه فيما يختص بالعربة والفرس فان المستأنفين الست زينب ومن معها لم يبرهنوا على صحة دعواهم بشأنهما كما يتبين للمحكمة من مراجعة مذكرتهم بالاستئناف وبالاتدائي فضلا عما تقدم من جانب الست قفيدة بما ثبت اشتراها الفرس من ابراهيم مناع بموجب عقد تاريخه ٢٦ مارس سنة ١٩١٩ ولم يطعن في هذا العقد بأى مطعن فيجب رفض الدعوى بشأنها والغاء الحكم المستأنف بشأن العربة والفرس «

« وحيث ان الست قفيدة اعترفت أمام هذه المحكمة بوجود الساعة والكتينة ملك المتوفى تحت يدها فيجب الحكم للمدعين بنصيبهم الشرعى فيهما والغاء الحكم المستأنف بخصوصهما وأما الخاتمان فلم يثبت وجودهما تحت يد الست قفيدة وكذا لم يثبت باقى المصاغ والعقود المدعى بها طرفها فيتعين رفض الدعوى بشأنها والحكم بتأييد الحكم المستأنف بشأن هذه الاشياء «

« وحيث انه فيما يختص بالرخام والأغنام والقطن ترى المحكمة ان الحكم المستأنف في محله لأسبابه كما تبين من التحقيقات وشهادة الشهود التي سمعت فيها خصوصا وان الست قفيدة اعترفت في تحقيقات الوايلي بما يفيد ان الرخام

١٢٤

٦ مايو سنة ١٩٢٨

١ - حوالة • عقد ايجار • عدم قبول المؤجر • بطلان

٢ - قضاء مستعجل • دفع بعدم وجود صفة • قوة الشيء المحكوم به

٣ - ضامن • تفويض • ليس من شأن الضامن

١ - يكون باطلاً التنازل الصادر من المستأجر للغير عن حقوقه في الاجارة متى نص عقد الايجار على عدم جواز ذلك ومن ثم لا يكون المحول اليه ذا صفة في مقاضاة المؤجر

٢ - حكم القضاء المستعجل برفض دفع فرعى لعدم وجود صفة للمدعى في دعوى اثبات الحالة لا يمنع من جواز ابداء هذا الدفع لمحكمة الموضوع

٣ - ليس للضامن في عقد الايجار أن يستعمل حق المضمون وهو المستأجر الأصلي في مطالبة المؤجرة بتعويضات لمخالفة شروط عقد الايجار

المحكمة :

« من حيث أن محمد بك منصور رفع استئنافاً عن الحكم الصادر من محكمة مصر الابتدائية الأهلية بتاريخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٥ القاضي برفض دعواه قبل وزارة الأوقاف والزامه بالمصاريف

« وحيث أن الاستئناف حاز شكله القانوني » وحيث أن الدعوى تتلخص في أن وزارة الأوقاف أجرت الى ابراهيم افندى زكى

مملوك لزوجها بالكيفية الميينة في اجابتها ويتعين تأييد الحكم المستأنف في هذا الشأن »

« وحيث انه بالنسبة للمنزليين المتنازع عليهما وملحقتهما وما بهما من الاثاثات فان محكمة أول درجة أصابت لعدم اعتبارهما تركة للأسباب التي ذكرتها ويلاحظ أيضاً ان الزوج اذا كان باشر لزوجته ما يلزم لها من العارة فيهما فهذا لا يقطع بأن المباني تصبح مملوكة له مع ملكية الارض لها وليس من البعيد أن يكون نائباً عنها في هذا العمل وقد دلت جميع مستندات الدعوى المقدمة فيها على تأييد ملكيتها بشأنهما لظهورها بمظهر المالك في ملكه والتصرف فيه بأنواع التصرفات من تأجير وغيره بحالة خاصة من قبل الزوج »

« وحيث انه مما تقدم يتعين إلغاء الحكم المستأنف بالنسبة للساعة والكتينة والقضاء للمدعين الست زينب ومن معها المستأنفين بنصيبهم الشرعى فيهما وإلغاء الحكم المذكور أيضاً بالنسبة للسيارة المملوكة للست تقيدة سالفة الذكر والفرس والعربة ورفض دعوى المستأنفين المذكورين بخصوصها ثانياً تأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك »

(استئناف الست تقيده عثمان وحضر عنها الأستاذ سرقس فهمى افندى ضد ابراهيم افندى النبراوى وآخرين وحضر عن الثلاثة الاول الأستاذ محمد كامل البندارى نمرة ١١١ و ١١٧ سنة ٤٢ ق ٠ دائرة حضرات محمد مصطفى بك وزكى برزى بك وعبد الباقي زكى القشيري بك المستشارين)

التعويض هي من الدعاوى المستعجلة التي لا ترمى الى الفصل في الموضوع بل الى القيام باجراءات فحفظية درأ لما عساه يقوم من النزاع اذا ما ثبت مبدأ الحق في التعويض فهذه الدعوى لا تتضمن الفصل فيما اذا كان رافعها يستحق التعويض أولا بل يكفي لاجابتها احتمال استحقاق التعويض اما البحث في الدعوى الموضوعية فانه يتناول مبدأ التعويض نفسه والكيفية الواجب اتباعها في رفع الدعوى

« وحيث أنه لذلك لا يكون محل للقول بوجود قوة الشيء المحكوم فيه ويجب البحث فيما اذا كان محمد بك منصور له الحق في رفع دعوى التعويض أولا

« وحيث أنه بعد أن تمسك لاثبات صفته بعقد التنازل الصادر اليه عاد فقصر طعنه في الحكم المستأنف على ان الضامن له الحق في أن يطالب بجميع الحقوق الايلة الى المدين الأصلي « وحيث أن للضامن الذي يطلب منه الوفاء

الحق في التمسك ضد الدائن بجميع الدفع التي يصح للمدين التمسك بها (ما عدا الأوجه الخاصة بشخصه) درأ لمسؤوليته أو تخفيفا لمقدارها كما له اذا دفع كل الدين خطأ ثم تبين له ان المدين الأصلي لم يكن ملزما به جميعه أو وفي جزءا منه ان يسترد ما دفعه زيادة عن المستحق أو بكلمة أخرى فان له أن يمتنع عن دفع ما لم يكن مستحقا أو ان يسترد ما دفع خطأ ولكن ليس له أن يرفع دعوى المطالبة بتعويض ضرر لحق المدين الأصلي لأن صفة الضمان لا تخوله هذا الحق

السباعي أطيانا قدرها ٧٤٢ فدانا بضمانة محمد بك منصور ومصطفى افتدى السباعي وتمهدت باجراء تطهير المصارف الموجودة في الأرض المؤجرة واشترطت في العقد انه لا يجوز للمستأجر أن يتنازل لأحد عن حقوقه في الايجار ولا أن يؤجر الأرض كلها أو بعضها من الباطن ولكن المستأجر خالف هذا الشرط وتنازل عن حقه في الاجارة الى أحد الضمان واحله محله فيها فرفع هذا الأخير دعوى مستعجلة يطلب فيها اثبات حالة المصارف بدعوى ان الوزارة أهملت تطهيرها طبقا لعقد الايجار الصادر منها وطلب أن يقدر الخبير الضرر الذي لحق الزراعة بسبب هذا الاهمال

« وحيث أن وزارة الأوقاف دفعت في دعوى اثبات الحالة بعدم وجود صفة للمدعى في رفعها لأنه ضامن لا مستأجر ولأن التنازل الصادر اليه بالاجارة باطل لمخالفته صراحة لنص العقد الذي كان هو طرفا فيه قضت المحكمة برفض الدفع الفرعي وأجابت طلب المدعى الى تعيين خبير

« وحيث أن الوزارة تدفع نفس هذا الدفع في الدعوى القائمة أمام هذه المحكمة للمطالبة بتعويض الضرر الذي قدره الخبير في الدعوى المستعجلة

« وحيث أن محامي محمد بك منصور يتمسك بقوة الشيء المحكوم فيه لسبق الفصل في هذا الدفع

« وحيث ان دعوى اثبات الحالة وتقدير

المحكمة :

عن الدفع بعدم جواز الاستئناف الفرعي
« حيث ان المستأنف الاصلى محمد بك
عبد الرازق دفع بعدم قبول الاستئناف الفرعي
المقدم أخيراً من المستأنف ضده عمر بك مراد
عن الحكم المطعون فيه لسبق قبوله للحكم
المذكور بطلب تأييده في جلسة المرافعة الأولى
ولما تدون في الحكم التمهيدى الصادر من هذه
المحكمة باجراء التحقيق في موضوع الشيكين
الخاصين بمبلغ ٦٠٠ جنيه »

« وحيث ان المادة ٣٥٧ مرافعات نصها
هكذا « اذا طلب أحد الخصام استئناف
الحكم جاز للخصم الآخر فضلاً عن حقه في
طلب الاستئناف طلباً أصلياً في الميعاد المقرر
أن يطلب استئناف ذلك الحكم طلباً فرعياً
مادامت المرافعة قائمة في محكمة الاستئناف ولم
يترك الطالب الاول دعواه ولا يمنع الطالب
الثانى سبق قبوله للحكم »

« وحيث ان النص صريح بأن باب
الاستئناف الفرعي يبقى مفتوحاً مادامت المرافعة
قائمة أمام محكمة الاستئناف ولم يترك المستأنف
الأصلى دعواه ولا يمنع ذلك سبق قبول المستأنف
فرعياً للحكم ولم يميز الشارع بين حالة القبول
قبل الاستئناف الاصلى او بعده ولا يمكن تهديد
النص بقصره فقط على حالة القبول قبل الاستئناف
الأصلى لأن في ذلك اسقاطاً لحق ولا يكون
الا بنص صريح مع ان نص المادة المشار اليها عام »
« وحيث انه مما يجب ملاحظته ان ماثار

« وحيث أن هذه الدعوى لم ترفع لاسترداد
ما دفع بغير حق ولا هي دفع مقدم من الضامن
لتخفيف مسؤوليته أو درئها عنه بل هي مطالبة بمنفعة
فانت عليه لا بصفته ضامناً ولكن باعتباره مستأجراً
» وحيث أن قبول الدعوى على هذا
الشكل قد تكون نتيجة اذا ما قبلت أن يحكم
للضامن بتعويضات قد تزيد على مقدار ما دفعه
من الاجرة فتكون الضمانة اذن مصدر ربح له
قبل الدائن الاصلى وهو ما يتنافى وروح العقد إذ
ان الضمان انما يقصد به صالح الدائن نفسه
وزيادة الضمانات له

« وحيث أنه لذلك تكون دعوى التعويض
غير مقبولة

(استئناف محمد بك منصور وحضر عنه الاستاذ
مرقس بك فهمى ضد وزارة الاوقاف بمررة ٢١٧
سنة ٤٤ ق — دائرة حضرات عبد العزيز محمد بك
وعبد الهادى الجندى بك ومحمد بهى الدين بركات
بك المستشارين)

١٢٥

٧ مايو سنة ١٩٢٨

استئناف فرعى . قبول الحكم . بعد او قبل
الاستئناف الاصلى سواء

ان نص المادة ٣٥٧ مرافعات صريح في
ان باب الاستئناف الفرعى يبقى مفتوحاً مادامت
المرافعة قائمة أمام محكمة الاستئناف ولم يترك
المستأنف الاصلى دعواه ولا يمنع ذلك سبق
قبول المستأنف فرعياً للحكم سواء كان هذا
القبول سابقاً لرفع الاستئناف الاصلى او لاحقاً له

على فكرة قبول الخصم الآخر لهذا الحكم أيضاً، فإن القبول اللاحق للاستئناف الأصلي معلق أيضاً على عدم استتئناف المستأنف الأصلي في استئنافه. فإذا ما استمر فيه فلا خصم الاخير أن يرفع استئنافاً فرعياً لغاية قفل باب المرافعة والمحكمة عند نظر موضوع الاستئناف الفرعى السلطة في تقدير ظروف القضية ودفاع المستأنف فرعياً وقيمة قبوله حتى تأخذ العدالة مجراها بين الطرفين مادامت المرافعة قائمة بينهما »

« وحيث وان كان المستأنف ضده عمر بك مراد سبق وقبل الحكم المستأنف بطلب تأييده قبل صدور الحكم التمهيدى من هذه المحكمة ، الا انه مادامت المرافعة قائمة أمام هذه المحكمة ولم يترك المستأنف الاصلى دعواه فيكون الدفع السالف ذكره في غير محله ويتعين قبول الاستئناف الفرعى شكلاً »

(استئناف محمد بك عبد الرازق وحضر عنه الاستاذ احمد رشدى بك ضد عمر مراد بك وآخرين وحضر عن الأول الاستاذ عبد الكريم بك رؤوف نمرة ١٢٠٨ سنة ٤٤ ونمرة ٦٤٩ سنة ٤٥ في دائرة حضرات محمد بك مصطفى وزكى برزى بك وعبد الباقي زكى القشيري بك المستشارين)

١٢٦

٨ مايو سنة ١٩٢٨

اختصاص . تنوير الجنسية بعد رفع الدعوى .
لا أثر له .

من المقرر فتحها وقضاء ابن الممول عليه في
اختصاص المحاكم بالنسبة لجنسية الخصوم انما هو

الخلاف الذى قام بين علماء الفقه فى القانون الفرنسى وتباين الاحكام الفرنسية وتشعب الاراء فى هذا الموضوع نشأ عن عدم وجود نص صريح فى المادة المقابلة للمادة ٣٥٧ أهلى اذ لم يرد فى القانون الفرنسى العبارة الأخيرة المذكورة فى المادة الأهلى . وهى ان سبق قبول المستأنف الفرعى لا يمنع جواز استئنافه الفرعى بل اقتصر القانون الفرنسى على النص بأن المستأنف ضده له أن يرفع استئنافه الفرعى فى أى حالة عليها الدعوى ولو انه أعلن الحكم بدون تحفظ . وأما النص المصرى فهو صريح وعام ولذا نشأ الخلاف فى أحكام القانون الفرنسى بين حالة سبق قبول المستأنف فرعياً الحكم قبل الاستئناف الاصلى او بعد هذا الاستئناف لافتراض ان القبول السابق على الاستئناف الاصلى كان معلقاً على فكرة قبول الخصم الآخر للحكم أيضاً فلما استأنفه صار الخصم القابل للحكم فى حل من رفع الاستئناف الفرعى . بخلاف الحالة الثانية التى قبل فيها الحكم بعد الاستئناف الاصلى بطلب التأيد ولكن الشارع المصرى أراد أن يقضى على هذا الخلاف الذى تباينت فيه أقوال العلماء وأحكام المحاكم فى القانون الفرنسى حتى اضطروا فى كثير من الاحوال الى ظروف كل جاذبة للتأويل وتقرير حكم لها . ووضع ذلك النص العام وأجاز الاستئناف الفرعى للمستأنف ضده مادامت المرافعة قائمة بدون أن يتمسك ضده بأى عمل من أعمال سبق قبوله للحكم ، لأنه اذا كان القبول السابق على الاستئناف الاصلى معلقاً

« وحيث أنه لذلك يتعين استمرار نظر الدعوى الحالية أمام هذه المحكمة ويكون الدفع بعدم الاختصاص في غير محله ويتعين رفضه (استئناف عائشة نبوية الجباسة واخرى وحضر عنهما الاستاذ نقولا ارقش بك ضد الست انطوانيت اشقر وآخريين وحضر عن الأول حضرة الأستاذ شكرى افندى سليمان فقرة ٥٧٥ سنة ٤١ ق دائرة حضرات محمد مصطفى بك وزكى برزى بك وعبد الباقي زكى القشيري بك المستشارين)

١٢٧

١٠ ديسمبر سنة ١٩٢٨

بطلان مرافعة . ما يقطع المدة . مكاتبات بشأن صلاح . لا تقطع

يقطع مدة بطلان المرافعة حصول أى اجراء من الاجراءات الصحيحة فى المرافعة طبقاً للمادة ٣٠١ مرافعات ومن ثم لا تكون مجرد المكاتبة فى موضوع صلح لم يتم ولم تستوف اسسه قاطعاً لمدة البطلان المحكمة :

« حيث أن المستندات التى يتمسك بها المدعى عليهم فى هذه الدعوى من أنها قاطعة لمدة البطلان لم تخرج عن كونها مجرد مكاتبات بين أحمد خليل أحد المدعين وبين محمود خليفة الوكيل عن بعض المدعى عليهم فى موضوع صلح لم تستوف شروطه ولا قواعده

« وحيث أنه يجب لمنع البطلان أن يحصل قبل طلب البطلان اجراء من الاجراءات الصحيحة فى المرافعة كما قضت بذلك المادة ٣٠١ من قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية

حالة الخصوم وقت رفع الدعوى للمحكمة . ولا عبرة فى هذا الصدد بما يحدث من التغيير فى الجنسية أثناء نظر الدعوى . إذ لو كان الأمر بخلاف ذلك لا يمكن للخصوم التلاعب بجنسيتهم من جهة ولترتب من جهة أخرى على ذلك اضطراب واضح فى سير التقاضى

المحكمة :

عن الرفع بعدم الاختصاص

« حيث ثابت ان هذه القضية رفعت أصلاً من المرحوم سمعان أشقر الذى هو من رعايا الحكومة المحلية وحكم فيها لصالحه من محكمة أول درجة فرفعت الست عائشة هذا الاستئناف على نفس المرحوم سمعان اشقر وفى أثناء نظر هذا الاستئناف توفى سمعان اشقر فأوقفت القضية ثم تجددت على ورثته الذين منهم الست انطوانيت زوجته وبعد أن تعينت الست انطوانيت الموما إليها وصية على ابنتها القاصر بمعرفة البطر كخانة المارونية أرادت العودة الى جنسيتها الأصلية وهى الجنسية اللبنانية وقد تجنسست بها فعلاً كما قرر الطرفان اليوم

« وحيث أنه من المقرر فقهاً وقضاء ان الممول عليه فى اختصاص المحاكم بالنسبة لجنسية الخصوم انما هو حالة الخصوم وقت رفع الدعوى للمحكمة . ولا عبرة فى هذا الصدد بما يحدث من التغيير فى الجنسية أثناء نظر الدعوى إذ لو كان الأمر بخلاف ذلك لا يمكن للخصوم التلاعب بجنسيتهم من جهة ولترتب من جهة أخرى على ذلك اضطراب واضح فى سير التقاضى

« وحيث أنه لا يمكن القول بأن مجرد المسكاتبة في موضوع صلح لم يتم ولم تستوف اسمه ولا قواعده يعتبر قطعاً لمدة البطلان لأنه ليس في هذا أسس اجراء من الاجراءات القانونية الصحيحة في المرافعة

« وحيث أنه ثابت من أوراق الدعوى انه لم يجدد المدعى عليهم اجراءات ما في الاستئناف المرفوع منهم المقيد بتمرة ١٢٥١ سنة ٣٩ قضائية من ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٣ وهو التاريخ الذي صدر فيه الحكم بشطب الاستئناف المذكور حتى رفع هذه الدعوى الحاصل في ٢٥ مايو سنة ١٩٢٧ أي أكثر من ثلاثة سنوات

« وحيث أنه مما تقدم تكون دعوى البطلان في محلها ويتعين قبولها والزام المدعى عليهم بالمصاريف

(طلب بطلان المرافعة المرفوع من احمد افندي احمد خليل وآخرين وحضر عنهم الأستاذ احمد منيب افندي ضد حسن عبد الفتى وآخرين وحضر عنهم الأستاذ محمد افندي جاد الحق تمرة ٨٣٩ سنة ٤٤ ق . دائرة حضرة صاحب المعالي حسين دريش باشا بعضوية حضرتي محمود سامي بك وعلام محمد بك المستشارين)

١٢٨

١٢ ديسمبر سنة ٩٢٨

١ - نظار وقف . انفراد اقدمهم بالخصومة . جوازه .

٢ - ريع . سقوطه . بخمس عشرة سنة

١ - أن لكل ناظر الحق في أن ينفرد بالخصومة دون أن يشرك معه باقي النظار فكما ان له أن يرفع الدعوى منفرداً للمطالبة بحق

لوقف كذلك للغير أن يرفع عليه الدعوى بصفته ناظراً دون أن يشرك معه باقي النظار
٢ - أصبح من المقرر أن ريع العقارات المقتضية لا يسقط الا بمضي خمس عشرة سنة المحكمة :

« حيث أن المستأفنين يدفعون الدعوى أولاً بعدم قبولها وثانياً بسقوط الحق في الريع لمضي خمس سنوات

« وحيث عن الدفع بعدم قبول الدعوى فإن المستأفنين يبنونه على سببين الأول أن المستأنف ضدهما الأولين رفعهما ضد اثنين من نظار الوقف ويقول المستأنفون بأن نظار الوقف ثلاثة ويجب أن ترفع الدعوى عليهم جميعاً فتركها للشيخ محمد امين عبد الرازق وعدم رفع الدعوى في مواجهته بصفته ناظر الوقف الثالث مع أن تقرير النظر اشترط أن لا ينفرد أحدهم عن الآخر في ادارة شؤون الوقف يجعل الدعوى غير مقبولة شكلاً

« وبما أنه من المتفق عليه شرعاً وأخذ به القضاء في أحكامه أن لكل ناظر الحق بأن ينفرد بالخصومة دون أن يشرك معه باقي النظار فكما أن له أن يرفع الدعوى منفرداً للمطالبة بحق للوقف كذلك للغير أن يرفع عليه الدعوى بصفته ناظراً دون أن يشرك معه باقي النظار وأما السبب الثاني وهو عدم قبول الدعوى ضدهم شخصياً فان المستأفنين يبنونه على أن الريع المطالب به ضم لا يراد الوقف وتوزع على المستحقين وهؤلاء هم الذين يجب أن توجه الدعوى ضدهم وليس لشخص المستأفنين .

١٢٩

١١ ديسمبر سنة ١٩٢٨

ربيع . غير معين القدر . سقوطه بمضى المدة .
المادة ٢١١ مدني . خمسة عشر سنة

لا يسقط الحق في المطالبة بالربيع بمضى خمسة

سنوات اذا كان غير معين القدر ولم يسبق
الاتفاق عليه ولا على مواعيد دفعه . بل يسقط
بمضى المدة الطويلة

المحكمة :

« حيث أن وكيل المستأنف عليه تمسك
في مذكرته بسقوط حق المستأنفين في ربيع
مازاد عن الخمس السنوات الهلالية السابقة
مباشرة على رفع هذه الدعوى في ٢٧ مارس
سنة ١٩٢٣ الموافق ٩ شعبان سنة ١٣٤١
هجرية وذلك طبقاً للمادة ٢١١ مدني .

« ومن حيث أن الربيع ليس مما يدخل
تحت حكم المادة ٢١١ مدني لأنه غير معين
القدر ولا هو مما سبق الاتفاق عليه ولا على
مواعيد دفعه وبالجملة فليس هو مما يسقط بمضى
خمس سنوات هلالية بل لا بد لسقوطه من مضي
خمس عشرة سنة وعلى ذلك يكون استناد
المستأنف عليه الى هذا الدفع في غير محله
ويتعين رفضه

(استئناف محمد عبد الرؤوف وآخرين وحضر
عندهم الأستاذ احمد مصطفى بك ضد مثولي يوسف
الصعيد وحضر عنه الاستاذ زكي بك على نمرة ٩٥٧
سنة ٤٤ ق . دائرة حضرات مصطفى محمد بك ومحمد
بهي الدين بركات بك واحمد امين بك المستشارين)

« وبما أن هذا الدفع يتعلق بالموضوع
وليس بشكل الدعوى . لارتباطه بنتيجة ما تجريه
المحكمة من الابحاث للوصول الى معرفة ما اذا
كان حقيقة ربيع الأطيان المقتضية قد استولى
عليه النظار لأنفسهم أم توزع حقيقة مع ايراد
الوقف على المستحقين

« وحيث مما تقدم يكون الدفع بعدم قبول
الدعوى لا محل له ويجب رفضه

« عن الدفع بسقوط الحق بالمطالبة بالربيع
لمضى خمس سنوات »

« حيث أن المستأنفين يعتمدون في هذا
الدفع على ما قضت به بعض المحاكم من سقوط
الربيع بمضى خمس سنوات .

« وبما أن الربيع المطالب به هو عن أطيان
كانت مقتضية وقد أصبح مقررًا أن ربيع الأعيان
المقتضية لا يسقط الا بمضى خمس عشرة سنة
وعليه يكون هذا الدفع أيضاً في غير محله

« وحيث فيما يختص بمحمد افندي محمد
سليم فهو وان لم يرفع دعوى الملكية الا أن حقه
في المطالبة بربيع خمس عشرة سنة سابقة على
رفع الدعوى الحالية لم يسقط بناء على المبدأ
المذكور آنفاً

« وحيث فيما يتعلق بالحكم التمهيدى فان
المستأنفين لم يطعنوا فيه بأى مطعن وقد جاء
قرين الصواب ويجب تأييده

(استئناف الشيخ محمد حسن وآخرين وحضر عندهم
الأستاذ عبد العزيز افندي فيهم ضد محمد افندي محمد
سليم وآخرين وحضر عن المستأنف عليهما الأولين
الأستاذ حنين افندي سعد نمرة ٦٩٢ سنة ٤٥ ق
دائرة حضرات محمد فهمي حسين بك وأترابي ابو العز
بك ومحمود المرجوشي بك المستشارين)

١٣٠

١٧ ديسمبر سنة ١٩٢٨

مطل . اكتساب بعض المدة . تسامح . مانع

إذا كان فتح المطل وبقاؤه قد حصل
بطريق التسامح فلا يمكن اكتساب الحق فيه
وان طال الزمن

المحكمة :

بما أن الخلاف بين طرفي الخصوم ينحصر
فيما إذا كان منزل الوقف بفتح هذين المطلقين في
طبقته الثانية والثالثة قد تملك بالتقادم على المنزل
المجاور له حق المطل منهما بوضع اليد المدة
الطويلة بشروطه القانونية أم لا

« وبما أنه يتبين من محضر انتقال محكمة
أول درجة ومن أقوال طرفي الخصومة والساكنين
بالمنزليين أن هذين المطلقين كانا يطلان على السطح
الخارجي لسقف البدرين الذي كان يتألف منه
منزل المستأنف عليه وأن هذا السقف رفع نحو
نصف متر ثم بنيت الطبقة الثانية منه »

« وبما أن فتحهما على هذا الحال والانتفاع
بهما للنظر على السطح الخارجي لسقف المنزل
المجاور مما يعفو عنه حسن الجوار أو يتفضل به
ولا يغيره أن تطول مدته لأنه لا يظن بالمتفع
وما تناول إلا عفواً أو فضلاً أنه قصد تملك حق
على جاره ولا يظن بمن عفى أو تفضل أنه سكت
مستسلماً راضياً بما تقرر على ملكه من حق وإنما

سكت على أذى يسير حتى يشرع في تغيير أوجه
الانتفاع بملكه فإذا هو يدفع جاره عما بذل له
ويتبين من كل ذلك أنه لا يمكن اعتبار منزل الوقف
مكتسباً لحق ارتفاق المطل المدعى به »

(استئناف حضرة الأستاذ محمد افندي خيرت
وحضر عنه حضرة الأستاذ أحمد بك الديواني نائباً عن
حضرة الاستاذ محمد افندي أبو السعود ضد محمد افندي
عبد الهادي وحضر عنه حضرة الأستاذ عبد العزيز
المويلحي بك نمرة ٥٧٥ سنة ١٤٠٥ ق دائرة حضرة
صاحب العزم محمد ليب عطيه بك وحضر حضرني
صاحبي العزم حامد فهمي بك وأحمد نظيف بك
المستشارين)

١٣١

١٧ ديسمبر سنة ١٩٢٨

إجارة . قانون بتحديد المساحة التي تزرع .
فسخ العقد او تنقيص الأجرة

ان القته والقضاء متفقان على أن تنفيذ
القانون نمرة ١ سنة ١٩٢٧ الخاص بتحديد
المساحات التي تزرع قطعاً وما يشبهه من الاوامر
الادارية الصحيحة يسمح للمستأجر اما بفسخ
الاجارة واما بتنقيص الاجرة على اعتباره تعرضاً
قانونياً يضمنه المؤجر م ٣٧٤ مدني أهلي او على
اعتبار ما طرأ على المنافع هلاك كلي او جزئي م
٣٧٠ مدني أهلي أو على اعتبار أن عقد الاجارة
وارد على المنافع تتجدد آناً قاتناً ولا تجب اجرتها
على المستأجر الا كذلك
المحكمة :

« بما أنه تبين لهذه المحكمة من أوراق
الدعوى ومستنداتها أن المستأجرين كانوا

على الوجه الذي تم عليه العقد ولاحظه العاقدان عند تقدير الأجرة

« وبما أن للفقه والقضاء متفقان على أن تنفيذ هذا القانون وأمثاله وما يشبهه من الأوامر الإدارية الصحيحة يسمح للمستأجر بفسخ الاجارة أو تنقيص الاجرة اما على اعتباره تعرضاً قانونياً يضمنه المؤجر (المادة ٣٧٤ مدني أهلي) أو على اعتباره ما طرأ على المنافع هلاكاً كلياً أو جزئياً (المادة ٣٧٠ مدني أهلي) وأما على اعتبار عقد الاجارة وارداً على منافع تتجدد آناً فآناً ولا يجب أجرتها على المستأجر الا كذلك وبقدر ما استوفاه منها

« وبما أن هذا القانون صدر في ١٠ يناير سنة ١٩٢٧ وقد في ٢٠ منه ولو أمثله المستأفون وامتنعوا عن زراعة القطن فيما زاد عن الثلث لفاتهم الانتفاع بزراعة القطن في سدس الأرض (لأنهم استأجروها ليزرعوا النصف) ويكون مبلغ ما يستحقونه تعويضاً هو دفع أجرة هذا السدس عنهم وهو يبلغ ١٠٢ جنيه

« وبما أن المستأجرين هم الذين أمعنوا في الاضرار بأنفسهم بالأقدام على مخالفة هذا القانون بزرع نصف الأرض قطناً فلاحق لهم في تضمين المؤجر ما صرفوه في البذر والتسميد والري ولا ما فاتهم من الربح . لأن ضمان المؤجر وهو لم يرتكب خطأ ما مقصور على الفسخ أو تنقيص الأجرة

« وبما أنه لا خلاف في أن الباقي للمستأنف عليه من الأجرة التي طالب بها هو ٣٢٩ جنيه

يستأجرون من المستأنف عليه بعض أرضه التي يمتلكها بزماء براءة الوقف التابعة لمركزيا من اعمال مديرية بني سويف منذ سنة ١٩٠٩ لزراعها الزراعة الشتوية بأجرة سنوية تدرجت من ٣٤٠ قرشاً سنة ١٩١٥ الى ٦٥٠ قرشاً سنة ١٩٢٤ فلما تهيأت لها سبل الري وصلحت للزراعة الصيفية استأجروا منه ٥١ فدانا وقيراطاً واحداً و ٢٠ مهباً ثلاث سنوات بأجرة سنوية قدرها ١٢ جنيهاً على ان يزرعوا النصف زراعة صيفية وانهم زرعوا سنة ١٩٢٦ نصف الأرض قطناً وزرعوها كذلك سنة ١٩٢٧ ولخالقهم نصوص القانون نمرة ١ سنة ١٩٢٧ الصادر في ١٠ يناير سنة ١٩٢٧ قد حررت لهم وزارة الزراعة محاضر مخالفات عما زرعوه قطناً زيادة عن الثلث وقدره ٨ أفدنة و ١٢ قيراطاً

« وبما أنه كان للمستأنفين بمقتضى صريح عقد الاجارة أن يزرعوا نصف الارض المستأجرة قطناً ولا يمنعهم من زرعها كذلك ما جاء في ختام المادة العاشرة منه بعد ذكر وضع يدهم لزراعتها والانتفاع بها أنهم لا يخالفون في انتفاعهم بها أوامر الحكومة الصادرة ولا يضررون بحالة الأرض الطبيعية لأن المقصود من هذه الاوامر ما صدر بتحريم زراعة الدخان والحشيش مثلاً لا القانون نمره ١ سنة ١٩٢٧ الذي لم يصدر الا في ١٠ يناير سنة ١٩٢٧

« وبما أنه لا شك في أن هذا القانون بتحريمه زراعة القطن فيما يزيد عن ثلث الزمام قد اقص على المستأنفين الانتفاع بالعين المستأجرة

« ومن حيث انه ثبت بصفة قاطعة من صور عرائض الدعاوى المرفوعة من أول وثاني المستأنفين والخطابات المنسوبة لثالثهم المقدمة من المستأنف ضدهم أمام محكمة أول درجة ومن محضر انتقال محكمة أول درجة الى محطة شبين الكوم والتحقيقات التي أجرتها ان المستأنفين تجار ولذلك يكون الدفع المقدم منهم على غير أساس »

(استئناف الشيخ حسنين شهاب الدين وآخرين وحضر عنهم الأستاذ زكي عربي افندى ضد عبد الله حسن عبد الحق وآخرين وحضر عنهم الأستاذ جورجى افندى ميخائيل تمرة ٨٨٨ سنة ٤٥ ق. دائرة حضرات مصطفى محمد بك ومحمد بهي الدين بركات بك واحد امين بك المستشارين)

١٣٣

٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٨

وقف . أهلية الواقف . عته . اختصاص
يعتبر الطعن بطلان الوقف لفقدان أهلية الواقف لعته طعناً في أصل الوقف . ومن ثم يكون خارجاً عن ولاية المحاكم الأهلية المحكمة :

« حيث ان المستأنف بصفته قال ان المورث أوقف المنزل المتنازع فيه بحجة صادرة من محكمة اسكندرية الشرعية في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٦

« وحيث ان المستأنف عليها الأولى طعنت في هذا الوقف بأنه حصل عته الواقف وبعد طلب الحجر عليه وقبل صدور الحكم من المجلس الحسبي بتاريخ ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٦ بالحجر عليه لعته بيومين اثنين فقط

و ١٥٦ ملياً فلذلك يتعين القضاء له بهذا المبلغ مخصوصاً منه مبلغ ١٠٢ جنيه الذي رأت المحكمة تخفيضه من الاجرة

(استئناف الشيخ مرعى سلامه وآخرين وحضر عنهم حضرة الاستاذ اسرائيل افندى معوض ضد شاكرك بك روفائيل وحضر عنه حضرة عزيز افندى غبور المحامي تمرة ٧١٠ سنة ٤٥ ق. دائرة حضرة صاحب العزة محمد لبيب عطيه بك وحضور حضرتي صاحبي العزة بهي الدين بركات بك وحامد فهمى بك المستشارين)

١٣٢

١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٨

حكم بنزع الملكية . عدم جواز استئنافه . إلا اذا مس موضوع الحقوق . عدم جواز الحجز على الأملاك الزراعية الصغيرة

الأصل ان نزع الملكية لا يستأنف الا اذا اشتمل على شيء آخر وهو الفصل في دفع فرعى يمس حقوق الخصوم فيجوز استئنافه . ومن ذلك قبول أو رفض الدفع بعدم جواز الحجز طبقاً لقانون الخمسة الأفدنة

المحكمة :

« من حيث ان الحكم المستأنف وان كان خاصاً بنزع ملكية الا انه اشتمل على شيء آخر وهو الفصل في دفع فرعى يمس حقوق الطرفين ولذلك يجوز استئنافه قانوناً »

« ومن حيث ان المستأنفين يدعون بأنهم من صغار المزارعين ولا يجوز نزع ملكيتهم من أطيائهم طبقاً لقانون الخمسة الأفدنة »

١٣٤

٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٨

قاضي البيوع . اختصاصه . حكمه فيما يتجاوز
اختصاصه . بطلان زيادة العشر . جواز استثنائه

فرق قانون المرافعات بين دعاوى البطلان
العالق بالاجراءات اللاحقة لتحديد يوم البيع
وبين دعاوى بطلان المزايدة الثانية فجعل هذه
الأخيرة من اختصاص محكمة الموضوع جزئية
أوكلية ونتيجة هذه التفرقة انه اذا تعدى قاضي
البيوع اختصاصه وقضى في وجه من أوجه
البطلان العالق بالمزايدة الثانية كان قضاؤه قابلاً
للاستئناف
المحكمة .

« بما أن قانون المرافعات الأهلى بالمادة
٦٠٢ و٦٠٣ فرق بين دعاوى بطلان الاجراءات
الحاصلة بعد تعيين يوم البيع - وكلها تتعلق بما
يجب ذكره باعلان البيع (المادة ٥٦١) من
بيان تاريخ الحكم الصادر بنزع الملكية وبيع
العقار وتاريخ تسجيله واسم ولقب ومحل كل
من المدين والدائن طالب البيع والعقار المزمع بيعه
والاحالة على الحكم الصادر بنزع الملكية وبيع
العقار فيما تضمنه من شروط البيع وبيان الثمن
الذى يفتح به المزاد وبما يجب لاعلان البيع من
نشر بالجرائد واعلان لبعض الاشخاص (المادة
٥٦٢) وتعليق على بعض المحال (المادة ٥٦٣)
في مواعيدها القانونية - وبين دعاوى بطلان

« حيث ان المستأنف طلب الحكم بعدم
اختصاص المحاكم الأهلية بهذا النزاع وبايقاف
النظر في الدعوى حتى يفصل من المحكمة الشرعية
في أهلية الواقف

« وحيث ان المادة ١٦ من لائحة ترتيب
المحاكم الأهلية نصت على أنه ليس للمحاكم أن
تفكم في المسائل المتعلقة بأصل الوقف

« وحيث ان أصل الوقف عبارة عن
الشروط والأركان اللازمة لصحته وانشائه

« وحيث ان المادة ٢٤ من قانون العدل
والانصاف للقضاء على مشكلات الأوقاف
اشتراطت لصحة الوقف أن يكون الواقف أهلاً
للتبرع أعني حراً عاقلاً بالغاً

« وحيث ان الطعن بأن الواقف كان
معتوها وقت وقعة هو طعن في أصل الوقف
« وحيث أن عدم اختصاص المحاكم
الأهلية بالنظر في أصل الوقف هو من النظام
العام فيجب عليها أن تحكم به ولو من تلقاء نفسها
ولا يسوغ لها أن تنظر في النزاع في أصل الوقف
بعله ان موضوع هذا النزاع مما يسهل عليها
الفصل فيه

(استئناف محمد أفندي على سيف واخرى وحضر
عنهما الاستاذ حسن أفندي حسنى ضد الست فهيمة
كريمة خليل أفندي شوق وآخرين . وحضر عن الخمسة
الاول الاستاذ قسطنطين بك سعادة نمرة ٦٩٩ سنة
١٤٠٥ ق . دائرة حضرات زكى برزى بك وعبدالباقى زكى
القشبرى بك وعلى عبد الرازق بك المستشارين)

بمقتضى سند واحد فيكون تقدير قيمة الدعوى باعتبار قيمة المدعى به جميعه بدون التفات الى نصيب كل واحد منهم

٢- ان العبرة في الاستئناف بقيمة المتنازع فيه قبل الحكم فاذا قبل بعض المدعى عليهم بعد ذلك ما حكم به لا تصح التجزئة

٣- لا يصح أن يستبعد من نصاب الدعوى الا الطلبات الكاملة لا اجزاء الطلبات المحكمة :

« من حيث أن المستأنف ضدها الأولى دفعت فرعياً بعدم قبول الاستئناف شكلاً لأن قيمة نصيب المستأنف في الأطنان المتنازع عليها ٣١ جنيهاً و ٣٠٠ ملياً وهو أقل من النصاب الجائز استئنافه

« ومن حيث أن المستأنف ضدها المذكورة رفعت هذه الدعوى ضد مورث المستأنف وباقي المستأنف ضدهم تطالب بتثبيت ملكيتها الى ٣ فدادين و ١٥٠ قيراطاً و ٢٠ منها المحصورة باسم الحكومة والتي نازع في ملكيتها المورث المذكور مع أنه كان مستأجراً ايها . وبعد وفاته أدخلت ورثته اختصاصاً في الدعوى وقد حكم للمدعية بملكيتها لهذا القدر جميعه مع الربح فاستأنفه أحد الورثة دون الباقيين وتقول المستأنف ضدها الأولى أن باقي الورثة أعلنوا بالحكم ولم يستأنفوه أى أنهم قبلوه فلم يبق النزاع قائماً الا على حصة المستأنف فقط وقيمتها غير قابلة للاستئناف كما تقدم

المزايدة الثانية (أى زيادة العشر) واجراءاتها فرق بينهما فجعل الأولى من اختصاص قاضى البيوع . والثانية من اختصاص المحكمة الابتدائية أو محكمة المواد الجزئية ملائمة في ذلك أن الدعاوى الأولى لا تتطلب من قاضيا إلا مراجعة الأوراق والجرائد ومحاضر التعليق للتحقق من صحة القيام بالاجراءات وفق القانون وعدم صحتها وان الدعاوى الأخرى تتعلق باجراءات شكلية أو موضوعية هامة تتوقف عليها صحة الزيادة بالعشر والحكم بإيقاع البيع الثانى

« وبما أن دعوى البطلان التى قدمتها الست زينب لقاضى البيوع طالبة بها الحكم ببطلان التقرير بزيادة العشر هى من دعاوى الصنف الثانى التى من اختصاص المحكمة الابتدائية وتفصل فيها فصلاً قابلاً للاستئناف

« وبما أن قاضى البيوع فصله في موضوع هذا الدفع قد تجاوز اختصاصه وحكم فيما لا ولاية له فيه فخكه هذا قابلاً للاستئناف

(استئناف على بك حبيب المهندس وحضر عنه حفرة الاستاذ جان أفندى شكرى حداد ضد الست زينب هانم حبيب وآخر وحضر عن الأولى حفرة الاستاذ نجيب بك براده غمرة ١٩١٨ سنة ٤٥ ق دائرة حضرة صاحب الغزة محمد لبيب بك عطية وحضور حضرتى احمد نظيف بك وحامد فهمى بك المستشارين)

١٣٥

٢٥ ديسمبر سنة ٩٢٨

استئناف . نصاب . سند واحد .
تعدد الخصوم

١ - اذا رفعت دعوى على جملة أشخاص

وأوجه الدفع Moyens de defense لا يترتب عليه مطلقاً جواز التماس إعادة النظر في الحكم النهائي الذي أغفل مثل هذه الأوجه إلا أنه من المتفق عليه علماً ومأخوذ به عملاً أنه يجب التفرقة بين أوجه الدفع هذه وبين الدفع الأخرى الموضوعية أي التي لها مساس بنفس الحق المتنازع بشأنه ولا سيما أوجه عدم القبول Fins de non recevoir فإذا لم تفصل المحكمة في دفع بعدم قبول الاستئناف كان ذلك موجباً للالتماس المحكمة :

« حيث فيما يخص الوجه الأول فإنه بمراجعة أوراق الدعوى وما حصل فيها من المرافعات الشفهية والكتابية أمام المحكمة الاستئنافية تبين أن الملتمة أوضحت في الواقع وكررت في مذكرتها القول بأن المستأنف وهو الملتمس ضده الحالي سبق وقرر بقوله عمل الحساب معها بدون التجاء إلى رفع استئناف عن الحكم الذي قضى بتقديم هذا الحساب أي أنه قبل الحكم المذكور وقدمت الملتمة فعلاً إلى المحكمة الاستئنافية اثباتاً لقولها هذا خطأً صادراً من الملتمس ضده المذكور إلى الدكتور نظمي بك رقيم أول أكتوبر سنة ١٩٢٧ وطلبت صراحة بناءً على ذلك الحكم بعدم جواز قبول الاستئناف وقد ثبت من جهة أخرى أن هذا الدفع والخطاب الذي تقدم مستنداً له كان كلاهما موضوع المناقشة المستفيضة بين الطرفين إلا أنه رغمًا من ذلك كله قد أهملت

» ومن حيث أن الدعوى رفعت من الحكومة على جملة أشخاص بمقتضى سند واحد فيكون تقدير الدعوى باعتبار قيمة المدعى به جميعه بدون التفات إلى نصيب كل واحد منهم طبقاً للمادة ٣٠ مرافعات

» ومن حيث أن العبرة في الاستئناف لقيمة المتنازع فيه قبل الحكم فقط فإذا قبل بعض المدعى عليهم بعد ذلك ما حكم به لا تصح التجزئة ولا محل لتطبيق المادة ٣٤٧ مرافعات لأنه لا يوجد في الدعوى طلبات متعددة حتى يمكن حذف ما ليس فيه نزاع بل أنها قاصرة على طلب واحد بسند واحد

» ومن حيث أنه لا نزاع في أن قيمة النزاع الأصلي مما يجوز استئنافه فيكون الدفع الفرعي في غير محله ويتعين رفضه ولا محل بعد ذلك للبحث فيما إذا كان عقد القسمة التي اختص المستأنف بجميع الأطيان المتنازع عليها صحيحاً من عدمه

(استئناف محمد افندي متولى وحضر عنه الاستاذ محمود فهمي جندي افندي ضد مصلحة الاملاك وآخرين نمرة ٨٨١ سنة ٤٤ ق . دائرة حضرات معصطفى محمد بك ومحمد بهي الدين بركات بك واحمد امين بك المستشارين)

١٣٦

٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢٨

التماس . امال الفصل في دفع موضوعي . عدم قبول الاستئناف شكلاً . سبب للالتماس

انه وان كان من المتفق عليه فقها وقضاء ان افعال المحكمة الرد على ما يتقدم لها من الادلة

١٢٧

٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢٨

عجز او زيادة . سقوط الحق . ٢٩٦ م د ن .
بيع جبرى

يسرى حكم المادة ٢٩٦ مدنى أهلى على
البيع الاختيارية والجبرية سواء بسواء
المحكمة :

« من حيث أن المادة ٢٩٦ من القانون
المدنى تنص على سقوط حق البائع فى زيادة
المساحة التى تظهر فى العين المبيعة بعدم المطالبة
به فى بحر سنة من تاريخ عقد البيع

» ومن حيث أن هذا الحكم يسرى على
البيع الجبرية كما يسرى على البيع الاختيارية
سواء بسواء

(استئناف محمد بك متولى رجب وحضر عنه
الاستاذ زكى عربى افندى ضد الست نفيسة أحمد
خطاب وآخرين وحضر عن الاولى الاستاذ حلم
يوسف افندى نمرة ٣٦٧ سنة ٤٥ ق دائرة حضرات
مصطفى محمد بك ومحمد بهى الدين بركات بك واحد
أ. ب. بك المستشارين)

١٢٨

٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٨

حوالة . بيع الديون . قبول المدين .
دين متنازع فيه

أن القانون صريح فى نص المادة ٣٤٩ مدنى
أهلى بوجوب الحصول على رضا المدين كتابة
بالحوالة ولم يفرق بين الديون أو الحقوق الثابتة
وبين بيع مجرد حق متنازع عليه .

المحكمة هذا الدفع بالمرة ولم تذكر عنه فى حكمها
المطعون فيه اليوم كلمة واحدة

« وحيث أنه وان كان من المتفق عليه
فقها وقضاء ان اهمال المحكمة الرد على ما يتقدم
لها من الأدلة وأوجه الدفع Moyens de defense
لا يترتب عليه مطلقاً جواز التماس إعادة النظر
فى الحكم النهائى الذى أغفل مثل هذه الأوجه
إلا أنه من المتفق عليه أيضاً علماً وماخوذ به عملاً
انه يجب التفرقة بين أوجه الدفع هذه وبين
الدفع الأخرى الموضوعية أى التى لها مساس
بنفس الحق المتنازع بشأنه ولا سيما أوجه عدم
القبول "recevoir les fins de non" التى تتعلق
بمحق رفع الدعوى أو بمحق الطعن فى الأحكام
فان مثل هذه الدفع والأوجه تدخل بلا شك
فى دائرة الطلبات المنصوص عنها بالمادة ٣٧٢
من قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية
والتي يترتب على اغفال الرد عليها جواز التماس
إعادة النظر وواضح بأنه لو كان الأمر بخلاف
ذلك لكانت النتيجة الحتمية ان الفقرة الأولى
من المادة سالفة الذكر التى نصها « أولاً اذا لم
يحكم فى أحد الطلبات المقدمة للمحكمة » لا تنصب
إلا على المدعى أو المستأنف وان لا شأن لها
بالمدعى عليه أو المستأنف ضده فى جميع دفعيهما
الموضوعية وهذه نتيجة كما يرى لا يقبلها العقل
وترفضها البدهة بتاتاً . . .

(التماس الست عصمت قهسى وحضر عنها بالجلسة
الاستاذ أحمد رشدى بك ضد محمد افندى فوزى
وحضر عنه بالجلسة الاستاذ أحمد نجيب براده بك نمرة
١٣٠ سنة ٤١ ق . دائرة حضرات زكى برزى بك
وعبد الباقر زكى القشبرى بك وعلى عبد الرازق بك
المستشارين)

المحكمة :

« حيث أن المستأنفين يدفعون بعدم قبول الدعوى لأنها مبنية على تنازل عن دين بغير رضائهم كتابة عملاً بالمادة ٣٤٩ من القانون المدني اذ لا يخلو الحال بالنسبة لهذا التنازل عن أمرين إما أن يعتبر تحويلاً لدين أو بيعاً لحق متنازع عليه وفي الحالتين يجب أخذ رضا المدين كتابة ويقول المستأنف ضده الثالث وهو الحال مراد افدى زايد ظم بأن المادة السالفة الذكر خاصة بتحويل الديون العادية اما بيع مجرد دعوى بدين أو بمجرد حق فإن رضا المدين بالبيع غير معقول لأن رضاه به اقرار منه بصحة الدعوى أو بثبوت الحق وقد عوضه القانون عن هذا بأن أعطاه حقاً على الوجه المبين بالمادة ٣٥٤ بأن يجوز له أن يتخلص من الدين المبيع بدفعه للمشتري الثمن الذي اشترى به وفوائده والمصاريف المنصرفة وقد أخذت المحكمة الابتدائية بهذا الرأي وقالت أن التنازل حاصل عن بيع للحقوق المتنازع عليها في هذه الدعوى وليس تنازلاً عن دين ورضا المدين غير واجب عملاً بالمادة ٣٥٣ من القانون المدني

« وحيث أن القانون صريح في نص المادة ٣٤٩ من وجوب الحصول على رضا المدين كتابة بالحوالة ولم يفرق بين الديون أو الحقوق الثابتة وبين بيع مجرد حق متنازع عليه وليس غريباً كما يتوهم المستأنف ضده الثالث أن يقبل

زيد تنازل عمرو عن حق متنازع عليه بينهما لخالد ويرضى زيد بالحوالة لأن هذا الرضاء لا يؤثر مطلقاً على نفس النزاع بل يقبل فقط نقله من عمرو لخالد مع احتفاظه بحقه المطلق في مواجهة الحال بالطعن في أصل النزاع وبما كان يريد أن يدفع به من الدفع في وجه المحيل لأن مجرد الرضاء بالحوالة لا ينجم أي مساس بالحقوق ذاته « وحيث أن المحكمة الابتدائية قد أخطأت في اتباعها رأي المستأنف ضده الثالث وفي تأويل نص المادة ٣٥٣ لأن هذه المادة وسابقتها ٣٥١ و ٣٥٢ إنما جاءت بنصوص مكملة للقواعد التي وضعها المادة (٣٤٩) لتنظيم العلاقة التي أوجدتها الحوالة بين المحيل والمحال فيما يختص بالضمان اما كون المادة ٣٥٤ قد أجازت للمدين أن يتخلص من الدين المبيع بدفعه للمشتري الثمن وفوائده والمصاريف ليس معناه عدول الشارع عن القاعدة التي وضعها بالمادة (٣٤٩) من وجوب أخذ رضا المدين كتابة في حوالة الحقوق المتنازع عليها وإنما ترك للمحال اليه الخيار في حالة عدم قبوله الحوالة في أن ينهي النزاع بدفعه للمحال الثمن الحقيقي وفوائده والمصاريف المنصرفة

« وحيث مما تقدم يكون التنازل الحاصل للمستأنف ضده الثالث من باقي المستأنف ضدهم عن الريع غير مقبول بالنسبة للمستأنفين ويكون الدفع في محله ويجب قبوله والحكم بالنقض بالحكم

المستأنف وبعدم قبول دعوى مراد افندى زايد غانم والزامه بالمصاريف

(استئناف على بك صالح وآخرين وحضر عنهم الاستاذ عبد الرحمن رشدي افندى ضد عيسى مصطفى وآخرين وحضر عن الاخير الاستاذ أحمد بك نجيب براده نمرة ٥٥٠ سنة ٤٥ ق . دائرة حضرات محمد فهمي حسين بك واتربي ابو العز بك ومحمود المرجوشي بك المستشارين)

١٢٩

٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٨

عدم اختصاص المحاكم الاهلية . استرداد المهر والهدايا الزوجية

تكون المحاكم الاهلية غير مختصة بنظر دعوى الزوج بمطالبته باسترداد ما دفعه من الصداق وما قدمه من الهدايا لزوجته التي استصدرت حكماً شرعياً بفسخ زواجها منه . وذلك تطبيقاً لنص المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية المحكمة :

« حيث أنه بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩١٨ تعاقد والد المستأنف مع المستأنف عليه على أن يزوج ابنه المستأنف من بنت المستأنف عليه بولائتهما على ولديهما »

« وحيث أن المستأنف رفع دعوى طاعة ضد الزوجة فرفعت هي ايضاً دعوى تطلب فسخ عقد زواجها منه لأنها كانت بالغة وقت أن زوجها ابوها وفعلاً حكم لها بفسخ الزواج »

« وحيث أن المستأنف رفع دعوى أمام محكمة قاقوس الجزئية بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٩٢٥ ضد المستأنف عليه يطالبه فيها بمبلغ ٢٤٢ جنيه منه ٢٦ جنيه قيمة ما دفع منه مقدماً في صداق زوجته ومبلغ ٢١٦ جنيه قيمة ما أفقعه عليها ومصاريف التقاضي ققضت المحكمة المذكورة بتاريخ ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٢٥ بعدم اختصاص المحاكم الاهلية بنظر الدعوى لأنها من مسائل المهر والنفقة التي تدخل في اختصاص المحاكم الشرعية عملاً بالمادة (١٦) من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية فاستأنف هذا الحكم أمام محكمة الزقازيق وطلب الغاؤه والحكم بالاختصاص وقال أن مبلغ ٢٤٢ جنيه الذي يطالب به منه مبلغ ٢١٦ جنيه بصفة تعويض عما اصابه من الضرر وأن يؤسس دعواه على الضرر الناشئ عن شبه الجنحة . ققضت محكمة الزقازيق في ٦ مايو سنة ١٩٢٦ بتأييد الحكم المستأنف »

« وحيث أن المستأنف أقام بتاريخ ١٣ اغسطس سنة ١٩٢٧ هذه الدعوى الحالية يطالب فيها المستأنف عليه بمبلغ ٥٠٠ جنيه من ذلك ٢٦ جنيه قيمة المهر و٢١٦ جنيه قيمة الاضرار المادية التي لحقت به ومصاريف التقاضي والباقي عن الأضرار الأدبية »

« وحيث أن محكمة أول درجة قضت بناء على طلب المستأنف عليه بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بالنسبة لمصاريف النفقة والهدايا ورفضها بالنسبة لباقي الطلبات »

الظن به من جراء فسخ العقد ويتعين تأييد الحكم
المستأنف »

(استئناف محمود جمعة وحضر عنه الاستاذ محمد
جاد الحق ضد الشيخ محمد محمد شمس الدين وحضر عنه
الاستاذ احمد بك رأفت نمرة ٩٣٨ سنة ٤٥ ق .
دائرة حضرات زكى برزى بك وعبد الباقي زكى
القشيري بك وعلى عبد الرازق بك المستشارين)

١٤٠

٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٨

معاش . تسويته . المرتب المقبوض فعلا . المرتب
المقبوض حكما . المادة ١٥ من قانون المعاشات

١- تنص المادة ١٥ من قانون المعاشات
الصادر في سنة ١٩٠٩ على ان تسوية المعاش
تكون على واقع متوسط الراتب الذى يتقاضاه
الموظف فى السنتين الأخيرتين من سنى خدمته .
والمقصود فى هذا النص بعبارة « الراتب
الذى يتقاضاه الموظف » هو الراتب الذى يتقاضاه
فعلاً لاحقاً .

٢- لا يرجع اثر تعديل درجات الموظفين
إلى ما قبل أول ابريل سنة ١٩٢١ . كما هو
قرار الحكومة الصريح . وكما هو مستفاد من
طبيعة هذا التعديل وكونه منحة من الحكومة لها
أن تقيدها بما تراه من المعقول لمصلحة الخزنة
المحكمة :

« حيث أن المستأنف يدعى انه دخل فى
خدمة الحكومة بتاريخ أول مارس سنة ١٨٩٤

» وحيث أن الأحكام التى صارت انتهائية
تكون حجة بالحقوق الثابتة بها ولا يجوز قبول
اثبات على ما يخالفها اذا لم يكن خلاف فى الحقوق
المدعى بها ولا فى الموضوع ولا فى السبب ولا فى
الصفة المتصف بها الاخصام »

« وحيث أن الموضوع متحد فى هذه الدعوى
والدعوى السابقة بالنسبة لمبلغ ٢٦ جنيه قيمة المهر
و ٢١٦ جنيه ما يدعى المستأنف انه افقده على
كرمية المستأنف عليه ومصاريف التقاضى كما أنه
متحد فى السبب والصفة »

« وحيث لذلك تكون الدعوى غير جائزة
النظر بالنسبة للمبلغين المذكورين ويكون
حكم محكمة أول درجة فى محله »

« وحيث فيما يختص بالتعويض عن الاضرار
الأدبية الذى لم يطرح فى الدعوى السابقة فإنه
بحسب الشريعة الإسلامية ليس للزوج اذا
حصل فسخ العقد بناء على طلب الزوجة التى
زوجها ولها وهى بالغة سوى استرداد المهر
والهدايا القائمة اعيانها وقد أقام المستأنف الدعوى
أمام المحكمة الشرعية فحكمت له فعلاً ابتدائياً
واستثنافياً بالزام المستأنف عليه أى والد الزوجة
بدفع مقدم الصداق اليه أما من الوجهة القانونية
فالمحكمة ترى ان امتناع الزوجة عن تنفيذ عقد
الزواج الحاصل من ولها لم يكن بلا سبب وانه
لم يلحق المستأنف أى اهانة ولم يكن محلاً لسوء

قرار مجلس الوزراء الصادر باعتماد تقرير لجنة تعديل الدرجات اذ نص في هذا القرار ان الأثر الرجعي لهذا التعديل لا يكون الا ابتداء من أول ابريل سنة ١٩٢١ «

« وحيث ان المستأنف يدعى ان عبارة المادة ١٥ من قانون المعاشات البادية ذكره وهي (traitements soumis a la retraite)

لا تفيد فقط المرتب المقبوض فعلا وانما تفيد أيضاً المرتب المقبوض حكماً - وبما انه بمقتضى التعديل كان وصل الى نهاية الدرجة في سنة ١٩١٧ فيكون مستحقاً للمعاش على واقع مرتب ٧٠ جنيهاً «

« وحيث يلاحظ أولاً انه عند وضع قانون المعاشات في سنة ١٩٠٩ لم يكن معروفاً لدى الشارع الا المرتبات التي كانت تقبض فعلاً فمحاولة المستأنف التوسع في مدلول المادة ١٥ من ذلك القانون لكي يجعلها شاملة لما يسميه المرتب (المقبوض حكماً) محاولة غير مقبولة اذ هي اخراج للنص الى أبعد بل وإلى غير ما قصده الشارع - لأن هذا النوع المزعوم من المرتبات لم يكن معروفاً لدى الشارع مطلقاً بل ولم يكن منظوراً حصول تعديل في الدرجات بالصورة التي حصلت فيما بعد - وعلى هذا لا يمكن الالتفات لهذا الوجه «

« وحيث لا نزاع بين الخصوم في ان الحكومة عند ما صدقت على تقرير لجنة تعديل الدرجات قد قررت صراحة بعدم سريان مفعوله

ويبقى بها إلى أن احيل على المعاش لبلوغه السن بتاريخ ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٢٥ وانه عند خروجه تقرر له معاشاً شهرياً قدره ٤٠ جنيهاً على واقع ان راتبه عند الخروج كان ستين جنيهاً وأنه بعد ذلك أي في ٥ يونيو سنة ١٩٢٢ ظهرت نتيجة تعديل الدرجات الذي كان شرع فيه في سنة ١٩١٩ وكانت نتيجة هذا التعديل وضعه في الدرجة الرابعة التي مربوطها من ٤٥ جنية الى ٧٠ جنية ابتداء من سنة ١٩٠٧ ولكن الحكومة بدلا من ان ترتب المعاش على واقع هذا المرتب أي على اعتبار انه وصل الى نهاية الدرجة الرابعة في سنة ١٩١٧ ويكون بذلك مستحقاً لمعاش قدره ٤٦ جنيهاً و٦٦٦ مليماً قد ثبت له معاشاً قدره ٤١ جنيهاً و٣٠٨ مليماً ولهذا يطلب تعديل المعاش الى مبلغ ٤٦ جنية و ٦٦٦ مليماً «

« وحيث أن وزارة المالية طلبت رفض الدعوى وتأييد الحكم المستأنف قائلة أن تعديل الدرجات لم ينفذ الا من أول ابريل سنة ١٩٢١ ولذا قد عدل معاش المستأنف على واقع متوسط مرتبه في السنتين الأخيرتين أي على اعتبار ان مرتبه كان ٦٠ جنيهاً لغاية مارس سنة ١٩٢١ ثم ٧٠ جنيهاً من أول ابريل لغاية ٢٣ أغسطس من السنة المذكورة - مستندة في ذلك الى نص المادة ١٥ من قانون المعاشات الصادر في سنة ١٩٠٩ التي تقضى بتسوية المعاش على واقع متوسط المرتب الذي كان يتقاضاه الموظف في السنتين الأخيرتين من سني خدمته وأيضاً الى

في الماضي الى ما قبل أول ابريل سنة ١٩٢١ والواقع ان الحكومة عند ما همت بتعديل الدرجات تحقيقاً لشكوى الموظفين ورفعاً للحيف في المعاملة الذي كان محيقاً ببعضهم اذ لو كانت توجد فروق بين فئات الموظفين لا مبرر لها مطلقاً مع ان عملهم جميعاً كان واحداً والشهادات التي كانت تطلب منهم كانت كلها واحدة - ورأت بعد عمل التعديل ان هذا سيجر الى زيادة المصروفات واهمال الخزينة بما لا طاقة لها به - قررت صراحة ان مزايا هذا التعديل لا يمكن أن يتعدى في الماضي الى ما قبل أول ابريل سنة ١٩٢١ «

» وحيث ان هذا النص صريح وقاطع في الدلالة على ان الحكومة لم تشأ أن تتحمل اعباء هذا التعديل الى ما قبل ذلك التاريخ فهو ينطبق اذن على فرق المرتبات كما ينطبق أيضاً على الأثر المترتب عليها وهو زيادة المعاشات اذ الغرض واحد في كلا الحالتين سواء بسواء «

» وحيث ان هذا القيد ليس فيه وجه

للاعتقاد لأن الذي دفع بالحكومة الى تعديل درجات موظفيها انما هو مجرد الرغبة من جانبها في تحسين حالتهم فهو اذن بمثابة منحة منها لم تكن مضطرة لها بحكم في القانون فكان لها أن تقيد تلك المنحة بالقيود التي تراها في صالح الخزينة وليس لأحد أن يتضرر من تلك القيود ولا أن يحاول التوسع في مدلول المنحة بما لا يتفق والغرض الذي وضعت تلك القيود من أجله كما انه لا يمكن تغيير الاساس الذي وضعته الحكومة

لتنفيذ ذلك التعديل وهو قصر مدة الانتفاع بمزاياه على المدة من أول ابريل سنة ١٩٢١ لان جميع قرارات الحكومة الخاصة بتعديل الدرجات انما هي سلسلة قواعد وضعتها في هذا الشأن مرتبطاً بعضها ببعض فلا يسوغ التمسك ببعضها دون البعض الآخر وعلى هذا ليس للمستأنف أن يتمسك فقط بقرار ١٥ يونيو سنة ١٩٢٢ الذي وضعه في الدرجة الرابعة وترك الاساس الاصل الذي بنى عليه هذا القرار وهو تحريم كل أثر رجعي للتعديل الى ما قبل أول ابريل سنة ١٩٢١ «

(استئناف حبيب بك غزالة وحضر عنه الاستاذ زكي افندي قليمون ضد وزارة المالية نمرة ١٤٣ سنة ١٤٥٠ ق . دائرة حضرة صاحب المعالي حسين درويش باشا بوضعية حضرتي محمود سامي بك ومحمود المرجوشي بك المستشارين)

١٤١

٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٨

مسئولية . مسئولية وزارة الداخلية عن اعمال المجالس المحلية . شخصية . معنوية

ان نص الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة من اللائحة الأساسية للمجالس المحلية رقم ١٤ يوليه سنة ١٩٠٩ وكذا المادة ١٣٢ من الدستور صريحين في أن للمجالس المحلية شخصية معنوية قائمة بذاتها مستقلة عن شخصية الحكومة . فلا تكون اذن جهات الحكومة كوزارة الداخلية مسئولة عن أعمال هذه المجالس اللهم الا في الحالات الخاصة التي تكون تنفيذ قراراتها معلقاً

« وحيث أن حالة الدعوى الحاضرة ليست من تلك الحالات وبناء عليه يكون الدفع في محله ويتعين قبوله واخراج وزارة الداخلية من الدعوى

(استئناف وزارة الداخلية ومجلس محلي اشمون ضد سليمان افندي عبد الواحد وحضر عنه الاستاذ محمد افندي فهمي عبد اللطيف وآخر نمرة ٥٤٣ سنة ٤٥ ق . دائرة حضرة صاحب المعالي حسين درويش باشا بعضوية حضرتي محمود سامي بك ومحمود المرجوشي بك المستشارين)

١٤٢

٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٨

ربيع . سقوط الحق . خمس عشرة سنة

نظراً لأن سقوط الحق عملاً بالمادة ٢١١ مدني أهلي انما وضع بمثابة عقوبة عن اهمال الدائن فلا ينطبق إلا في حالة ما اذا كان بيده عقد ولديه كل السهولة اللازمة للمطالبة . ولا يتوفر هذا لمن يطالب بربيع عين مغتصبة المحكمة :

« حيث أن المستأنفين يدفعون المطالبة بالربيع بسقوط الحق فيها بخمس سنوات » وحيث أن سقوط الحق في المطالبة عملاً بالمادة ٢١١ أهلي (٢٧٥ مختلط) انما وضع بمثابة عقوبة عن اهمال الدائن فلا ينطبق إلا في حالة ما اذا كان بيده عقد ولديه كل السهولة اللازمة للمطالبة وهذا غير متوفر في حالة مطالبة الغاصب

على تصديق الحكومة وتكون الحكومة قد صدقت عليها المحكمة :

« حيث أن وزارة الداخلية دفعت فرعياً بعدم قبول الدعوى بالنسبة لها قولاً بأنها غير مسئولة عن الأعمال الخاصة بالمجالس المحلية مرتكبة في ذلك على نص الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة من اللائحة الأساسية للمجالس المحلية رقم ١٤ يولييه سنة ١٩٠٩

« وحيث أن المستأنف عليه الأول طلب رفض الدفع قولاً بأن وزارة الداخلية هي المسئولة قانوناً عن أعمال المجالس المحلية

« وحيث أن نص الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة من اللائحة الأساسية للمجالس المحلية رقم ١٤ يولييه سنة ١٩٠٩ المار ذكرها وكذا المادة ١٣٢ من الدستور صريحتين في أن للمجالس المحلية شخصية معنوية قائمة بذاتها مستقلة عن شخصية الحكومة - نعم ان أحكاماً قضت بأن الحكومة تكون مسئولة عن أعمال تلك المجالس ولكن ذلك في حالات خاصة وهي التي يكون تنفيذ قرار المجالس معلقاً على تصديق الحكومة ويكون قد صدقت عليه » راجع حكم الاستئناف المختلط رقم ١٢ مارس سنة ١٩١٢ وفهرست ١٩٠٨ - ١٩١٨ »

يسقط حق المطالبة به إلا بمضي خمس عشرة سنة
(استئناف محمد افندي علي وآخرين وحضر عنهم
الاستاذ احمد رأفت بك ضد الست سكيته محمود وحضر
عنها حضرة الاستاذ مخايل غالي افندي المحامي ثمرة
١٠٦٥ سنة ٤٤ ق . دائرة حضرات زكي برزى بك
وعبد الباقي زكي القشيري بك وعلى عبد الرازق بك
المستشارين)

بريع الشيء الذي اغتصبه إذ لا يوجد بين
المطالب بالريع عن عين مفتصة وبين الغاصب
أى عقد خاص بالريع ومن المتعذر المطالبة به مع
منازعة الغاصب في أصل الحق المفتصب فلا

مَحْكَمَةُ السُّتَنْفِائِ فِي قَضَائِهِ

ابتدائياً بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٢٠ وتأيد هذا
الحكم استئنافاً بتاريخ ١٣ يناير سنة ١٩٢٢ في
القضية رقم ٤٠ - ٤١ سنة واحد قضائية «

« وحيث انه ثابت من صورة عريضة
دعوى الملكية أن طلب التسليم كان فعلاً من
بين الطلبات التي اشتملت عليها العريضة وجاء
حكم محكمة أول درجة خالياً من التعرض له
بالرفض أو القبول سواء في أسبابه أو في منطوقه
وكان الحكم الاستئنافي مؤيداً لهذا الحكم دون
التعرض كذلك للتسليم

« وحيث أنه يؤخذ مما تقدم أن طلب
التسليم لم تفصل فيه المحكمة ولذا لا محل
للتمسك بقوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة له
ويظل طلبه جائزاً من قبل المستأنف عليهم إذ
أن التمسك بقوة الشيء المحكوم فيه هو أن تكون
المحكمة تعرضت له في حكمها بالرفض أو القبول
لا بالسكوت عنه

« وحيث أن ما جاء بمنطوق الحكم

١٤٣

٥ ديسمبر سنة ١٩٢٨

حكم . عدم الفصل في طلب . تجاوز رفع دعوى
جديدة

١ - إذا جاء الحكم خالياً من التعرض
لطلب من الطلبات بالرفض أو بالقبول سواء في
أسبابه أو في منطوقه فيجوز أن ترفع به دعوى
جديدة ولا محل للتمسك بقوة الشيء المحكوم فيه
٢ - إذا أغفل الحكم الابتدائي الفصل في
أحد الطلبات واستأنفه المدعى عليه وحكمت
محكمة ثاني درجة بالتأييد ورفض ما عدا ذلك
فان هذا الرفض منصرف الى طلبات المستأنفين
فحسب

المحكمة :

« حيث ان المستأنف دفع بعدم جواز
نظر الدعوى لنسب الفصل فيها لأن طلب
التسليم موضوع هذه الدعوى كان من
بين الطلبات في دعوى الملكية التي حكم فيها

الإستئناف الصادر في الملكية من جهة رفض ما غير تأييد الحكم الابتدائي من الطلبات منصرف الى طلبات المستأنفين إذ أن طلب المستأنف عليهم كان قاصراً على التأييد

(استئناف عدد عرنوس وحضر عنه الأستاذ ناهد أفندي حنا ضد عبد الرحيم عرنوس وآخرين نمرة ١٥٢ سنة ٣ ق. دائرة حضرات عبد الفتاح بك السيد وحسن رفعت بك وسليمان السيد بك المستشارين)

١٤٤

٥ ديسمبر سنة ١٩٢٨

تنبيه نزع ملكية . الحكم في المعارضة . استئناف

١ - حكم المادة ٥٤٩ مرافعات بوجوب استئناف الحكم في المعارضة في تنبيه نزع الملكية في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ اعلانه . هو حكم عام يشمل المعارضة سواء رفعت في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ اعلان التنبيه فترتب عليها ايقاف الاجراءات أو رفعت بعد ذلك فلم يترتب عليها ذلك

٢ - هذا التفسير يحقق غرض الشارع من وجوب الفصل في المعارضة ابتدائياً واستئنافياً على وجه السرعة طبقاً للمادتين ٥٤٨ و ٥٤٩ مرافعات .

المحكمة :

« من حيث أن المستأنف عليه دفع بعدم قبول الاستئناف شكلاً لأن الحكم الصادر برفض المعارضة في تنبيه نزع الملكية أعلن بتاريخ

٢ يولييه سنة ١٩٢٨ والاستئناف لم يعلن إلا في ١٤ يولييه سنة ١٩٢٨ أي بعد أكثر من ميعاد العشرة الأيام المنصوص عليه بالمادة ٥٤٩ مرافعات

« وحيث أن المستأنف يتمسك بأن المعارضة حصلت بعد مضي خمسة عشر يوماً من اعلان التنبيه ولم يترتب عليها ايقاف التنفيذ فمباد استئنافها يجب أن يكون ستين يوماً طبقاً للقاعدة العامة لأحكام المحاكم الابتدائية القابلة للاستئناف

« وحيث أن نص المادة ٥٤٩ مرافعات أتى عاماً دون تفريق بين حالة ايقاف التنفيذ وعدم ايقافه ولا محل للقول بأن المقصود بأحكام المادة المتقدمة هي المعارضة الحاصلة في الخمسة عشر يوماً التالية لاعلان التنبيه والتي تتكلم عنها المادة ٥٤٨ لأن هذه المادة لم تشر بشيء الى الايقاف ولكنها أوجبت رفع المعارضة في ظرف خمسة عشر يوماً من اعلان التنبيه أما الايقاف فقد ورد ذكره في المادة ٥٥١ بالنسبة للمعارضة الحاصلة بعد الخمسة عشر يوماً أنفسه الذكر والاياف بحسب هذه المادة اختياري للمحكمة وعلى ذلك تكون المادة ٥٥١ مكملة في الواقع للمادة ٥٤٨ ومبينة للغرض المقصود منها وهو ترتيب الايقاف حتماً على المعارضة الحاصلة في الخمسة عشر يوماً الأولى من اعلان التنبيه فلا تأثير له اذن لترتيب المادة ٥٥١ على تفسير المادة ٥٤٩ واعتبار حكمها عاماً يشمل المعارضة في التنبيه سواء ترتب عليها ايقاف الاجراءات

أولم يترتب وهذا التفسير يؤدي الى تحقيق غرض الشارع من وجوب الفصل في المعارضة ابتدائياً واستثنافياً على وجه السرعة طبقاً لما نص عليه كل من المادتين ٥٤٨ و ٥٤٩ فضلاً عن انه ليس من المعقول أن المبطل في رفع المعارضة يتسنى له اتباع الاجراءات في المواعيد المعتادة بخلاف الذي يبادر برفعها في أسرع الأوقات

« وحيث أنه مما تقدم ذكره يكون الدفع الفرعي صحيحاً ويتعين عدم قبول الاستئناف شكلاً : (استئناف ثابت افتدى قاسم وحضر عنه الأستاذ حليم افتدى سيفين ضد محمود افتدى يوسف سليم وآخر وحضر عنهما الأستاذ كامل عبد الملك افتدى نمرة ١٦ سنة ٣ ق — بالهيئة السابقة)

١٤٥

٥ ديسمبر سنة ١٩٢٨

انكار توقيع . شاهد . الحكم بالغرامة .

١ - انكار التوقيع أو الختم الذي يقتضى الحكم بالغرامة عند ثبوت صحة الورقة هو الذي يكون صادراً من الموقع على الورقة بصفته متعاقداً أو من خلفائه . لا من شاهد غير ملتزم فيها بشيء وهذا ما يؤخذ من نصوص المواد المتعلقة بتحقيق الخطوط (٢٥١ وما يليها مرافعات) ومن نص المادة ٢٢٧ مدني

٢ - الغرامة حتى في حالة حصول الانكار من المتعاقد لا تكون إلا عند الحكم بصحة

كل الورقة الحاصل فيها الانكار . وانكار توقيع الشاهد منصب على توقيعه لا على حصول العقد وصدوره من المتعاقدين

٣ - كما ان المحكمة ثاني درجة أن تقضي من تلقاء نفسها بالغرامة على اعتبار أنها من النظام العام . فلها ايضاً أن ترفعها اذا اتضح لها ان الحكم بها غير صواب المحكمة :

« حيث أنه لا نزاع بين الطرفين في أن مورثة المستأنف عليهم هنومه محمد بعزق تمتلك ٥ فدادين و ١٣ قيراطاً الخلفة عن المورث الأصلي وان هذا النصيب ثابت لها في عقد القسمة الرقيم ٢٠ اكتوبر سنة ١٩٠٤ المقدم من المستأنف إلا أن المستأنف يتمسك بعقد القسمة الرقيم ٢٢ مارس سنة ٩١٢ المحرر بينه وبين ابنة أخيه حسنة سيد محمد وموقع عليه بمحتم هنومة بنت محمد بعزق ويقول بأن لا حق لها في المطالبة بشيء داخل فيه

« وحيث أن المستأنف عليهم أنكروا توقيع مورثهم هنومة على عقدى القسمة المتقدم ذكرهما ولو أنهم يقولون بأن أولهما تنفذ ووضع كل واحد من الشركاء يده على ما اختص به في هذا العقد ومن بينهم هنومة هذه

« وحيث أن عقد سنة ١٩٠٤ ليس هو أساس الخلاف بين الطرفين إذ لا نزاع فيما تدون به فانكار التوقيع عليه لا أهمية له في الدعوى إلا من حيث امكان اتخاذه ورقة للمضاهاة في حالة ثبوت التوقيع عليه وبفرض جواز السير في اثبات توقيع هنومة على عقد سنة ١٩١٢

شخص غير داخل في الخصومة إذ مثل هذا التصرف كان يجب أن يكون واضحاً في العقد المقول بأن المورثة وقعت عليه كشاهدة والحقوق لا سيما العقارية منها لا تنتقل بمثل هذه الوسيلة « وحيث أنه من ذلك يكون توقيع المورثة على العقد بفرض صحته غير مؤثر فيما تملك من أطيان يكون العقد المذكور قد اشتمل ضمناً عليها « وحيث أن محكمة أول درجة قضت بالغرامة على المستأنف عليهم لانكارهم توقيع المورثة وثبتت صحة هذا التوقيع « وحيث أن الانكار الذي يقتضى الحكم بالغرامة عند ثبوت صحة الورقة هو الذي يكون صادراً من الموقع على الورقة ذاته بصفته متعاقداً أو من خلفائه لا من شاهد غير ملتزم فيها بشيء وهو ما يؤخذ من نصوص المواد المتعلقة بتحقيق الخطوط (٢٥١ وما يليها مرافعات) ومن نص المادة ٢٢٧ مدني الخاصة بالمحركات غير الرسمية « وحيث أن الغرامة حتى في حالة حصول الانكار من المتعاقد لا تكون إلا عند الحكم بصحة كل الورقة الحاصل فيها الانكار (مادة ٢٧٢ مرافعات) وانكار توقيع الشاهدة هنا منصب على توقيعها دون سواء لا على حصول العقد ذاته وصدوره من المتقاضي بغض النظر عن قيمته بالنسبة لها ومقدار تأثيره في حقوقها « وحيث أنه لذلك فلا محل للحكم بالغرامة على المنكرين سواء أكان عقد القسمة في حد ذاته صحيحاً أم غير صحيح وسواء أكان التوقيع المنسوب إلى الشاهدة صادراً منها أم غير صادر

« وحيث أنه يبقى بعد ذلك البحث في انكار وورثة هنومة توقيع مورثتين على عقد سنة ١٩١٢

« وحيث أن الانكار كان عن ختم مقول بأن هنومة محمد بعزق مورثة المستأنف عليهم وقعت به كشاهدة على عقد القسمة المحرر بين المستأنف وابنة أخيه حسنة كما سبق

« وحيث أن المستأنف يريد أن يتخذ من هذا التوقيع اقراراً ضمناً من المورثة المذكورة بأن ما تدون بعقد القسمة حجة عليها على اعتبار أنه يمس حقوقها في الأطيان المملوكة لها فتصبح بذلك داخلة ضمن نصيب المستأنف ومملوكة له

« وحيث أن هذا العقد لم يرد به أي شيء يفيد أنه النقي أو عدل ما جاء بعقد القسمة الرقيم سنة ١٩٠٤ فيما يتعلق بمورثة المستأنف عليهم أو أن لها شأنًا في هذه القسمة وأن الأطيان الواردة بها بغير تحديد يدخل فيها شيء من نصيبها بل هو عبارة عن اختصاص كل من المستأنف والمتقاسمة معه بمقادير معينة في أحواض معينة دون أي إيضاح آخر

« وحيث أن الاقرار الذي يعتبر حجة على من صدر منه يجب أن يكون صريحاً شاملاً على ما تناوله الاقرار وأن يكون المقر مدركاً مرماه ومقدار تأثيره في حقوقه ومن غير المعقول أن يكون مجرد توقيع المورثة على عقد القسمة كشاهدة مؤدياً إلى أن يستولى المستأنف على نصيبها ويستعيز به عما فقده حسب زعمه بتصرفات

١٤٦

١١ ديسمبر سنة ١٩٢٨

مسئولية • مالك الآلات • خطؤه مفترض •

لما كان القانون المصرى فى المادة ١٥٣

يفترض حصول الخطأ من جانب مالك الحيوان ولا يستلزم من المصاب إقامة الدليل على خطأ المالك . فبطريق القياس ، والقياس جازى فى المسائل المدنية . يعتبر مالك الآلة مسئولاً عما يلحق الغير من ضررها الا اذا أقام الدليل على ان الحادث حصل بقوة قاهرة أو ظرف جبرى أو بخطأ المصاب لان الخطأ من جانبه مفترض .

المحكمة :

« حيث ان المستأنفين يقولون بانهم غير مسئولين عن وفاة مورث المستأنف عليها لانهم لم يرتكبوا أقل خطأ ولم يسد منهم اهمال حتى تترتب عليهم مسئولية وفاة هذا المورث ويتمسك محامي المستأنف عليها بمسئولية هؤلاء المستأنفين فى اختيارهم هذا المورث لعمل لم يكن قد تدرب عليه ولم يمارسه من قبل فعليهم تبعه هذا الاختيار نحو ورثة المتوفى كما انه تمسك بالمسئولية الشيئية *responsabilité objective* وهى مسئولية الخطر *responsabilité des risque* أى اعتبار صاحب العمل مسئولاً عن كل ما يحدث من الاضرار للغير بسبب عمله هذا بغض النظر عن وقوع خطأ منه .

وحيث ان المسئولية الشيئية وان كانت ذات أنصار من أساطين العلم وفقهاء القانون الا انها

« وحيث أن الحكم بالغرامة صادر من المحكمة دون أن يكون طلباً من طلبات الخصوم فى الدعوى وهو جزء المجازفة فى الطعن فى الأوراق ممن تكون صادرة منه أو من خليفته والمحكمة ثانى درجة ولو لم يستأنف المحكوم عليهم بالغرامة الحكم فيما يتعلق بذلك قاتعين بالحكم لمصلحتهم فى الموضوع أن ترفع هذه الغرامة اذا ما اتضح لها أن لا محل للحكم بها لا سيما ان أساس الغرامة هنا هو عقد القسمة وقد تناولته مرافعة الطرفين وكان عماد المستأنف فى هذه الدعوى وكما أن لمحكمة ثانى درجة أن تقضى فيها من تلقاء نفسها على اعتبار أنها من النظام العام (قرار لجنة المراقبة القضائية بشأن غرامة التزوير المجموعة الرسمية ٣ صفحة ١٨٤) كذلك لها أن ترفعها اذا ما اتضح لها أن الحكم بها غير صواب إذ الحكم بهذه الغرامة من عدمه نتيجة حتمية للفصل فى الإنكار

« وحيث أنه فيما يتعلق بالأطيان المقضى بها للمستأنف فان الحكم فى ذلك للمستأنف عليهم فى محله لما تقدم ولما ورد بالحكم المستأنف من الأسباب مما لا يتنافى مع ما سبق بيانه

(استئناف الشيخ عبد الرحيم محمد وحضر عنه الأستاذ طاز بك جبران ضد احمد سعد ابو شوشه وآخرين وحضر عنهم الأستاذ كامل اتندى عبد الملك نمره ١٤٠ سنة ٣ ق — دائرة حضرة كامل بك ابراهيم وعضوية حضرتى عبد الفتاح السيد بك وسليمان السيد بك سليمان المستشارين)

قد صرف النظر عن كثير مما حوته هذه المواد من باب الاختصار وهي خطته في وضع القوانين المصرية في عهد انشاء المحاكم فلم يورد مثلاً ما جاء في المادة - ١٣٨٤ فقرة أولى التي تقتض أن مالك الأشياء مسئول عما يقع بسببها من الضرر إلا أنه نص في المادة - ١٥٢ على مسئولية السيد عن افعال خدمته وكذا عن مسئولية مالك الحيوان أو مستخدمه عن الضرر الناشئ عن هذا الحيوان فهل معني صرف الشارع المصري النظر عن إيراد نص مقابل للمادة ١٣٨٤ فرنسي فقرة أولى دليل على أنه أراد ترك الأمر للقاعدة العامة الواردة في المادة - ١٥١ مدني ولا يمكن القول بذلك لأن هذه المادة أساسها عد المتسبب في الضرر ذاته ملزماً بتعويضه وعد الشخص ملزماً بتعويض الضرر الناشئ عن خطأ الغير إذا كان تحت رعايته

وحيث أنه مما تقدم كان لا بد لاجل تقرير مبدأ في مسئولية المالك للأشياء من الالتجاء إلى طريق القياس أو العدالة أو كليهما إذ لا مانع في المواد المدنية من سلوك هذين السيلين

وحيث أن القانون يفترض الخطأ لدى مالك الحيوان فهو لا يستلزم من قبل المجني عليه أن يثبت تقصير هذا المالك كما هو الحال في المادة ١٥١ وتري المحكمة قياس الآلات على هذه الحالة لما بينهما من أوجه الماثلة ولما تقتضيه العدالة من عدم إرهاب المجني عليه أو ورثته بأثبات تقصير المالك مما قد يعجزون عنه في حين أن المصاب أو المتوفي لم يكن قد آتى إهمالاً قط وكان يؤدي

لم تزل رواجاً تاماً ولم يعم الأخذ بها رجال الفقه والقضاء رغم ما ذهب إليه انصارها في تعليلها من الوجهة القانونية المبنية على تحليل الالفاظ واجتهادهم في استنباطها من عبارات القانون ذاته حتى أن القضاء الفرنسي أخذ بها متأثراً في أول الأمر ثم عدل عنها إلا أن عدوله لم يكن للرجوع إلى قاعدة المسئولية العتيقة وهي التي كانت تستلزم إثبات الخطأ قبل الشخص المطالب بالتعويض بل لاعتناق نظرية جديدة كانت في الواقع نتيجة تأثره بهذه النظرية وذلك بأن جعل عبء إثبات الخطأ على جانب صاحب العمل وقد رأى القضاء في عبارة النصوص ما يساعده على هذا المبدأ الجديد فافترض التقصير من جانب صاحب العمل مستنداً في ذلك إلى الفقرة الأولى من المادة ١٣٨٤ مدني وجعل عليه ، إذا أراد التخلص من هذه القرينة القانونية ، عبء إثبات حصول الضرر للمجني عليه بسبب حادث جبري أو ظرف قهري أو سبب خطأ المجني عليه ذاته أو شخص آخر بمعنى أنه لا يكفي أن يثبت المالك أنه اتخذ جميع الاحتياطات اللازمة ولم يكن في وسعه تلافي الضرر فكان القضاء فيما سلك من طريق جديد قد اقترب كل الاقتراب من الأخذ بنظرية المسئولية الشئئية (راجع في تطور النظرية في الفقه والقضاء كولان وكايتان صحيفة ٣٦٧ وما بعدها جزء - ٢ من الطبعة الثانية)

وحيث أنه بالرجوع إلى النصوص المصرية ترى الشارع المصري مع إرادته في المواد - ١٥١ و ١٥٢ و ١٥٣ مدني الأحكام الجوهرية للنصوص الفرنسية الواردة في المواد - ١٣٨٢ إلى ١٣٨٦

عمله بالطرق المعتادة فكانت طبيعة الآلة وسيرها وإدارة حركتها مؤدية إلى الحادث المطالب بتعويض ضرره

«وحيث أنه متى تقرر ذلك كانت المسؤولية في الدعوى الحالية مفروضا وجودها لدى المستأنفين ومتى كان الأمر كذلك كان عليهم تخلصا من نتائج هذه المسؤولية أن يثبتوا حصول الوفاة بحادث جبرى أو ظرف قهرى أو بسبب خطأ المجنى عليه نفسه كما هو الحال فيما يتعلق بالحيوانات وهذه هي وجهة نظر القضاء الفرنسى نفسه في مثل هذه الحالة (كولان وكايتان صحفية - ٤٠٢) وترى المحكمة الأخذ بنظريته هذه لما هي عليه من متانة التدليل وقوة الحجة وسلامة الاستنتاج والتمشى مع روح النصوص والعدالة وقد أخذ بها القضاء المصرى في بعض أحكامه (استئناف مصر في ١٠ ابريل سنة ١٩٢٧ المجموعة ٢٨ رقم ٥٩) فقد ذكر هذا الحكم النظرية القضائية الفرنسية وأشار إلى حكم النقض الفرنسى الصادر في ٢٩ يوليو سنة ١٩٢٤ المذكور في مجلة القانون المدنى الربع سنوية رقم ١ سنة ١٩٢٥ صفحة ١٠٧

«وحيث أنه لم يثبت من أوراق الدعوى أن ما أودى بحياة المجنى عليه كان حادثا قهرى أو خطأ من قبله أو قبل أى شخص آخر بل الثابت أن هناك تقصيرا من قبل المستأنفين بتعيين المتوفى سواقا في حين أنه لم يكن له بهذا العمل دراية كافية لانه كان طحانا ولاستقالة السواق عهد إليه المستأنفون بإدارة الآلة فأصيب ومات على

الأثر كما يؤخذ من الشهادة الموقع عليها من العمدة والمشايع المقدمة من المستأنف عليها

«وحيث أنه لذلك يكون المسأنفون مسئولين مدنيا عن تعويض الضرر الذى حاق بالمستأنف عليها وأولادها المشمولين بوصايتها بسبب وفاة مورثهم وترى المحكمة أن المبلغ المقضى به غير مبالغ فيه ولذا يتعين تأييد الحكم به

(استئناف ابادير اقدى سبابا وآخرين وحضر عنهم الأستاذ زكى اقدى سليمان ضد يمن سليمان ابوب وآخرين وحضر عنهم الأستاذ توفيق بك شوشة نمرة ٨٢ سنة ٣ ق — بالهيئة السابقة)

١٤٧

١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٨

امتياز: مصاريف محصول السنة . اجرة الرى .

المقصود بعبارة الفقرة الرابعة من المادة ٦٠١ مدنى أهلى وهى « المبالغ المنصرفة فى حصاد محصول السنة » انما هو مصاريف محصول السنة كما هى عبارة النص الفرنسى لهذه المادة

Les frais de recolte de l'année ويعتبر من هذه المصاريف متمتعاً بافضلية الامتياز نفقات رى هذا المحصول

المحكمة :

« حيث أن المستأنف عليه تمسك بأن اجرة الرى متميزة أسوة بثمر البذور ومصاريف الحصاد المنصوص عليهما فى المادة « ٦٠١ مدنى فقرة رابعة »

« وحيث أن العبارة الواردة بالفقرة المشار

فسر الفقه والقضاء الفرنسيان عبارة « نفقات محصول السنة » بأنها تشمل كل ما ينفق في سبيل الزرع من البدء الى النهاية حتى أن البائع الذي يورد الطوب اللازم لتخزين نبيذ العام عد ممتازاً بثن الطوب بمقتضاها (شرح القانون المدني تأليف كولان وكليتان جزء ٢ صفحتي ٨٢٣ و ٨٢٤ الطبعة الثانية)

« وحيث أنه لا جدال في أن الري هو من العوامل الاساسية في انتاج المحصول وما ينفق في سبيله يجب أن يعد من مصاريف المحصول الممتازة بمقتضى تفسير النص ذاته وما تؤدي اليه عبارة الشارع لا بناء على التوسع في التفسير والقول بان الامتياز هنا جاء قياساً على غيره من ثمن البذور أو مصاريف الحصاد اذ لا نزاع في أن المبالغ التي تدفع بطريق الامتياز انما جاءت على سبيل الاستثناء وما جاء على غير قياس فغيره لا يقاس عليه

« وحيث أنه لذلك يكون الحكم المستأنف في محله فيما قضى به من جعل اجرة الري مقدمة على امتياز المؤجر

(استئناف وزارة الأوقاف ضد عزيز افندي بطرس وحضر عنه الأستاذ لوقا افندي بطرس وآخرين نمرة ٩٧ سنة ٣ ق — بالهيئة السابقة)

١٤٨

١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٨

١ حكم نزع ملكية . تعرضه لتطبيق . قانون الخمسة افدنة . جواز استئنافه
٢ مزارع . اشتغاله بحرفة اخرى . انطباق قانون الخمسة افدنة

١ - الأصل ان حكم نزع الملكية غير قابل

اليها تنص على ما يأتي « رابعاً المبالغ المنصرفة في حصاد محصول السنة والمبالغ المستحقة في مقابلة المبدورات التي نتج منها المحصول » وبالرجوع الى النص الفرنسي لهذه الفقرة يتضح أن هناك شيئاً من عدم التطابق فيما يتعلق بمصدر الفقرة فعبارة النص الفرنسي هي « Les frais de récolte de L'année » الى مصاريف محصول السنة . ومن هذه المقابلة يتضح أن كلمة « حصاد » غير واردة في النص الفرنسي اصل وضع النص العربي بلا جدال وبذا تكون قد أضيفت عند التعريب خطأ في تفهم مدلول الألفاظ مع أن كلمة « récolte » اي « محصول » التي تناولها الخطأ ترجمت بصحة في آخر هذا الجزء من الفقرة السابق ايراده فيما تقدم وذلك عند قوله « التي نتج منها المحصول » يقابل هذه العبارة في النص الفرنسي « Qui ont produit la récolte »

« وحيث أنه متى تبين ذلك تعين الوقوف على مدلول عبارة « نفقات محصول السنة » الترجمة الصحيحة للنص الفرنسي وهي بلا ريب تتناول جميع ما ينفق في سبيل الزرع من حرث وعزق وري وبذر وحصد وغير ذلك مما يؤدي الى انتاج المحصول

« وحيث أنه علاوة على ما تقدم فانه بالرجوع الى القانون يتضح أن المادة ٦٠٢ ققرة ٤ مدني هي التي اشارت الى هذا النوع من المبالغ الممتازة بنفس الألفاظ مع تقديم وتأخير في ذكر كل من نفقات المحصول وثن البذور وهو ما لا تأثير له في تفسير عبارة النص ومعرفة مدى مدلولها وقد

للاستئناف . إلا اذا فصل فيما عيس موضوع حقوق الخصوم . كما لو فصل في قبول أو رفض الدفع بعدم جواز نزع ملكية الأملاك الزراعية الصغيرة .

٢ - ان اشتغال المزارع الصغير بحرفة أخرى من باب الاستعانة على الرزق في أوقات فراغه لا يجرمه من حماية قانون الخمسة أفدنة المحكمة :

« حيث أن الدفع في هذه الدعوى في غير محله لأن الحكم لم يكن قاصراً على نزع الملكية بالذات بل فصل في نزاع آخر بين الخصوم هو عدم جواز نزع ملكية المزارع الذي يملك أقل من خمسة أفدنة (يراجع حكى الدوائر المجتمة الصادرين في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٨ ومنشورين بالمجموعة الرسمية السنة ٢٤ رقم ٩٥) ... »

« وحيث أن اشتغال المزارع الصغير بحرفة أخرى من باب الاستعانة على الرزق في أوقات فراغه لا يجرمه من حماية قانون الخمسة أفدنة كما يؤخذ من المناقشة التي دارت بشأنه عند عرضه على مجلس شورى القوانين

(استئناف مصطفى ريان وآخرين وحضر عنهم الأستاذ زكي أفندي سليمان ضد عبد الحافظ علي وحضر عنه الأستاذ توفيق بك شوشة نمرة ٧٧ سنة ٣ ق بالهيئة السابقة)

١٤٩

١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٨

التماس : بسبب الغش : ميعاده . ضرورة اعلان الحكم

يستفاد من سياق نصوص القانون في باب

الالتماس ان اعلان الحكم لا غنى عنه لسريان ميعاد الالتماس وان هذا الميعاد ثلاثون يوماً بتبديء من الاعلان ومع ذلك لا يكون ابتداء الميعاد في حالات الغش والتزوير واخفاء الأوراق إلا من وقت ظهورها أو الوقوف عليها لما يحتمل من عدم تحقق ذلك إلا بعد أن يكون قد انقضى على اعلان الحكم أكثر من الميعاد القانوني فكان الشارع أراد التيسير على المتقاضين مع استيفاء القاعدة العامة المتعلقة بالأحكام

المحكمة :

« حيث أنه لم يتبين ان الحكم المرفوع عنه الالتماس قد أعلن للمتمسكين إلا أن الالتماس هنا مبني على حصول غش من المتمسك ضده وقد نص القانون في المادة ٢٧٣ مرافعات على أن ميعاد الالتماس ثلاثون يوماً من اعلان الحكم إلا أنه استثنى في المادة ٣٧٤ مرافعات بعض حالات منها الغش فجعل الميعاد في رفع الالتماس يتبدىء من وقت ظهور هذا الغش فهل مؤدى ذلك أن لا حاجة لاعلان الحكم وان ما يعول عليه لاحتساب الميعاد هو بدء وقوف المتمسك على الغش اعلان الحكم أو لم يعلن أو انه اذا لم يحصل اعلان ظل الباب مفتوحاً للمتمسك مدة خمس عشرة سنة ما لم يصدر منه في خلالها ما يدل على تنازله عن سلوك سبيل هذا الطعن » وحيث أن الذي يستفاد من سياق النصوص ان اعلان الحكم لا غنى عنه لسريان ميعاد الالتماس وان هذا الميعاد ثلاثون يوماً بتبديء من الاعلان ومع ذلك لا يكون ابتداء

المحكمة :

« حيث أن المادة ٣٣١ من القانون المدني صريحة في أن المشتري له الحق في حبس الثمن عنده إذا ظهر سبب يثني منه نزع الملكية منه إلى أن يزول هذا السبب والبايع أن يطالبه بالثمن مع اداء كفيل إذا أراد وأما الخيار المحول للبائع في حالة عدم دفع المشتري ثمن المبيع أما بطلب الفسخ أو طلب الثمن (طبقاً للمادة ٣٣٢ مدني) فمحلله أن تكون العين المبيعة خالية من خطر تعرض الغير لها باستحقاق أو نزع ملكية أو ما شا كل ذلك أما والاطيان المبيعة مرهونة بالتضامن مع أطيان أخرى فلا يملك البائع الا حق طلب الفسخ وأما إذا أراد الثمن فلا يجوز له الا بكفيل كما سبق بيانه

« وحيث أنه لا يمكن القول بأن تعهد المشتري بدفع باقي الثمن لشركة الرهن العقاري في ميعاد محدد وفك الرهن عن جميع الاطيان وعدم قيامه بهذا التعهد مسقط لحق حبسه باقي الثمن اذ لتحقيق ذلك يجب أن يكون التنازل عن حق الحبس صريحاً في العقد وفي حالة ما اذا كانت الحوالة تامة فلا محل لمطالبة البائع بالثمن لتغيير الدائن فعلاً (راجع في هذا المعنى كتاب بودري جزء البيع صحيفة ٤٥٢ و ٤٥٥)

« وحيث ان العقد خلو من مثل هذا النص كما أن الحوالة لم تتم فلا يسقط حق المشتري في حبس الثمن تحت يده وليس للبائع الا حق

الميعاد في حالات الغش والتزوير واخفاء الأوراق إلا من وقت ظهورها أو الوقوف عليها لما يحتمل من عدم تحقق ذلك إلا بعد أن يكون قد اقتضى على اعلان الحكم أكثر من الميعاد القانوني فكان الشارع أراد التيسير على المتقاضين مع استيفاء القاعدة العامة المتعلقة باعلان الأحكام « وحيث أن هذا المبدأ هو الذي سار عليه القضاء المختلط (استئناف ٣ مايو سنة ١٨٩٩ مجموعة التشريع والقضاء ١١ صفحة ٢١٥ و ١٢ فبراير سنة ١٩٠٢ المجموعة المذكورة ١٤ صفحة ١٢٥) ولم يشذ عنه إلا في بعض الحالات الخاصة (يراجع استئناف ٤ ابريل سنة ١٩٠١ المجموعة المذكورة ١٣ صفحة ٢٣٢ وتعليق المجلة عليه

(التماس ورثة الرحوم عبد السلام عثمان وحضر عنهم الأستاذ شاكرا افندي جريس ضد فرج الله مسمود وحضر عنه الأستاذ ابادير افندي مرقس نمرة ١٥٣ سنة ٣ ق — دائرة حضرة كامل بك ابراهيم وكيل المحكمة وعضوية حضرة غيد الفتح السيد بك وسليمان السيد سليمان بك المستشارين)

١٥٠

١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٨

بيع . حبس الثمن . ادائه بكفالة .

ان الخيار المحول للبائع في حالة عدم دفع المشتري ثمن المبيع أما بطلب الفسخ أو طلب الثمن طبقاً للمادة ٣٣٢ مدني أهلي فمحلله أن تكون العين المبيعة خالية من خطر تعرض الغير لها باستحقاق أو نزع ملكية أو ما شا كل ذلك

طلب الفسخ أو مطالبة المشتري بالتمن مع تقديم
كفيل له كما سبق بيانه

(استئناف نخنوخ عبدالله وحضر عنه حضرتنا كامل
افندي حسن وشاكر افندي جريس المحاميان ضد محمد بك
مصطفى رجب وحضر عنه الأستاذ احمد رشدي افندي
نمرة ١٥٦ سنة ٣ قضائية — بالهيئة السابقة)

١٥١

٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٨

التماس . عدم الفصل في طلب تعيين خير . ليس
من اسباب الالتماس .

ان طلب تعيين خير لا يعد من الطلبات
الاصلية في الدعوى بل هو طريق من طرق
تحقيقها فاذا رأى القاضى امكان الفصل في
الدعوى بنير هذا الطريق كان حكمه غير
قابل للالتماس
المحكمة :

« حيث أنه عن الوجه الثالث فانه وان
كان ثابتاً من عريضة الاستئناف أن الملتمس

طلب تعيين أهل خبرة لاجراء المضاهاة الا أنه
من المتفق عليه ان هذا لا يعد طلباً من الطلبات
الاصلية في الدعوى بل هو طريق من طرق
تحقيقها المطلوب من المحكمة سلوكها للحكم في
الموضوع فاذا رأى القاضى امكان الفصل في
التزاع بصرف النظر عما هو مطلوب كان حكمه
غير قابل للالتماس ولو لم يشر في حكمه بشئ
ما الى الطلب المتعلق بتحقيق الدعوى وكان
حكمه في الموضوع معتبراً رفضاً ضمنياً لهذا الطلب
لا سيما اذا لوحظ أن عملية المضاهاة التي طلبت
من محكمة الدرجة الثانية سبق أن أجرتها محكمة
أول درجة وفي هذا ما يدل على اكتفاء المحكمة
الاستئنافية بما حصل من هذا القيل لبناء حكمها
على نفس الاسباب الواردة بالحكم الابتدائي

(التماس الشيخ تمام عبد المال وحضر عنه الأستاذ
على افندي عثمان ضد محمود على عبد المال وآخرين
وحضر عن الأول الأستاذ لطيف افندي نخلة نمرة
٩١ سنة ٣ ق بالهيئة السابقة)

قضاء المجلس الحسيني العالي

المجلس :

« حيث أن مجرد عدم معرفة المستأنفة
لمواقع الاطيان ولا ما تساويه أنواع العملة المتداولة
بعضها بالنسبة لبعض وكذلك مجرد تقديمها في
السن ليس من شأنه أن يجعلها مستحقة الحجر
(استئناف قرارات المجلس الحسينية نمرة ٩٦
سنة ٢٧ و ٢٨ المرفوع من الست فاطمة محمود ضد
محمود افندي احمد مصطفى المليجي وآخرين دائرة
حضرة صاحب السعادة عبدالعزيز فهمي باشا ووبحضور
حضرات اصحاب العزة والفضيلة مصطفى محمد بك ومحمد
فهمي حسين بك المستشارين والشيخ سيد الشناوي
ومحمد حمدي الفلكي بك أعضاء)

١٥٢

١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨

حجر . غفلة . ظروف معينة

ان مجرد عدم معرفة المستأنفة لمواقع الاطيان
ولا ما تساويه أنواع العملة المتداولة بعضها بالنسبة
لبعض وكذلك مجرد تقديمها في السن ليس
من شأنه أن يجعلها مستحقة للحجر

اطلاق حرية التصرف للناس والحجر للسفه
طارىء على هذا الأصل وعلمته الخوف من
تبيد مال موجود فعلا .

« وحيث أنه لا مال فلا داعى لاستمرار
الحجر سواء أطلب المحجور عليه عدم هذا
الاستمرار أو لم يطلب بل للمجلس من تلقاء نفسه
فى مثل هذا الصورة أن يقرر ما يقتضيه الواقع
ومن أجل هذا يكون الدفع الفرعى غير وجيه
خصوصا إذا لوحظ أن عريضة الاستئناف لم
يأت فيها إشارة ما اليه

« وحيث فيما يتعلق بالموضوع فإن القرار
المستأنف فى محله للأسباب الواردة فيه ولما يفهم
مما تقدم بخصوص الدفع الفرعى . وأما قول
المستأنفة بأن المستأنف عليه ناظر بالشرط على
الوقف ويخشى أن رفع الحجر عنه أن يتسلم
إدارته ويسبى التصرف فيه فلا يرى المجلس
محلا لاعتباره إذ المجلس لا يرفع الحجر لأن
المستأنف عليه أصبح ذا أهلية وكفاءة لإدارة
الأموال وإنما هو يرفعه لما تقدم من أن الواقع
هو هلاك كل ماله ما عدا ما قد يصيبه من
الاستحقاق فى الوقف . فلن يزال للمستأنفة
وغيرها ممن لهم صالح أن يطعنوا على أهليته لدى
الجهة المختصة بتعيين نظار الأوقاف

(استئناف قرارات المجالس الحسينية نمرة ٩٨ سنة
٩٢٧ — ١٩٢٨ المرفوع من الست حسنة حسن
ضد السيد حسن وآخرين بالهيئة السابقة)

١٥٣

١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨

حجر . الحكم برفعه . بغير طلب المحجور عليه .
لا بطلان .

للمجلس الحسى من تلقاء نفسه أن يقرر
برفع الحجر عن شخص ولو لم يطلب ذلك .
لأن الأصل اطلاق حرية التصرف للناس
وللمجلس أن يقرر ما يقتضيه الواقع .
المجلس .

« حيث أن حضرة وكيل المستأنفة دفع
فرعيا بطلان القرار المستأنف لأنه قضى برفع
الحجر عن المستأنف عليه مع أن هذا المحجور
لم يطلب رفع الحجر عن نفسه وإنما كان طلبه
الذى وضع تحت نظر المجلس الابتدائى هو
استبدال القيم بغيره فالمجلس المذكور تجاوز النظر
فى هذا الطلب الى تقرير رفع الحجر فقراره اذن
باطل لفصله فى أمر لم يطلبه ذو الشأن

« وحيث أن الواقع هو كما يقول وكيل
المستأنفة من أن المستأنف عليه لم يطلب رفع
الحجر غير أن الذى حدا بالمجلس الى رفعه هو
انه كلف أحد أعضائه بفحص حساب القيم فظهر
له أن إدارة هذا القيم كانت سيئة وأنه لم يبق
للمحجور عليه من التركة سوى استحقاق فى
وقف وإن من الصواب رفع الحجر عنه ليتمكن
من الحصول على قفقه من ريع الوقف وقد رأى
المجلس أن ما أشار به العضو المذكور فى محله
فأخذ به ولا مانع قانونا يمنع ذلك لأن الأصل

قضية المحامي الكليّة

القطر المصري وطلبت محاكمته بالمادتين ١٤٧ و ١٥٧ عقوبات .

« وحيث أنه بجلسة اليوم المحدد لنظر الدعوى سمعت المحكمة هذه القضية على الوجه المشروح تفصيلا بحضور الجلسة حيث أن المتهم اعترف بأنه الكاتب والناشر للمقالة التي عنوانها « الحرية في بلاد الافغان » التي تضمنها العدد ١١٩ السنة الثالثة من مجلة الفتح الصادرة في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٨ التي يديرها ويحررها . » وحيث أن المادة ١٥٧ من قانون العقوبات تعاقب كل من عاب في حق أحد ملوك أو رؤساء الدول الأجنبية بواسطة إحدى الطرق المينة في المادتين ١٤٨ و ١٥٠ من القانون المذكور

« وحيث أنه ظاهر من نص المادة ١٥٧ سالفة الذكر ان أركان هذه الجريمة هي أولاً العيب وثانياً العلنية وثالثاً القصد الجنائي

« وحيث أن كلمة العيب المستعملة في هذه المادة تشمل كل ما من شأنه أن تمس كرامة أو ناموس الأشخاص الوارد ذكرهم بها سواء كان ذلك تصريحاً أو تلميحاً لان ذلك مما يمتشى مع الحماية الواجبة لهؤلاء الأشخاص الذين هم بمقتضى القوانين الحديثة مصانون

« وحيث أنه بمراجعة المقالة المدرجة في مجلة الفتح بعدد هاغرة ١١٩ من السنة الثالثة

١٥٤

محكمة جنايات مصر

٦ ديسمبر سنة ١٩٢٨

عيب في حق احد ملوك أو رؤساء الدول الأجنبية . الفرق بينه وبين لومهم على اعمالهم في الحكم . الامر بالمعروف والنهي عن المنكر .

ان القصد الجنائي في جريمة العيب في حق أحد ملوك أو رؤساء الدول الأجنبية هو توجيه الارادة الى فعل ماحرمة القانون . وتدل الألفاظ المستعملة على هذا القصد كلما كانت تتضمن عيباً
المحكمة :

« حيث أن النيابة العمومية اتهمت هذا المتهم بأنه في يوم ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٨ بدائرة قسم الدرب الأحمر بمحافظة مصر عاب علناً في حق حضرة صاحب الجلالة ملك الافغان وحضرة صاحب الفخامة الغازي مصطفى كمال باشا رئيس الجمهورية التركية وذلك بأن نشر مقالا في العدد ١١٩ السنة الثالثة من مجلة الفتح الصادرة في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٨ تحت عنوان « الحرية في بلاد الافغان » تتضمن عيباً في حق جلالة ملك الافغان وفخامة رئيس الجمهورية التركية وقد صار طبع ذلك ونشره وتوزيعه في مدينة القاهرة وغيرها من مدن

سبيل ذلك انه يجب التفريق بين العيب في ذات الملوك وبين اللوم الموجه اليهم بمناسبة اعمالهم في الحكم وان المادة ١٥٧ عقوبات انما شرعت لحماية الاشخاص الواردين فيها وان القانون المصري لا يعاقب على لوم هؤلاء الاشخاص بصفتهم رؤساء حكومات عن أعمال حكومتهم خلافاً للمادة ١٥٦ مكررة عقوبات التي تعاقب على لوم صاحب الجلالة ملك مصر لعمل من أعمال حكومته

« وحيث أن المحكمة باطلاعها على المقال الآنف الذكر ترى أن الالفاظ والعبارات التي استعملت هي عدة عيوب شخصية لا تدخل لاعمالهم الحكومية فيها فلا ترى محلاً للبحث فيما ذهب اليه الدفاع من قصر المادة ١٥٧ ع على حماية أشخاص رؤساء الحكومات الاجنبية

« وحيث أن الدفاع ذكر أخيراً أن الامر بالمعروف والنهي عن المنكر من حق كل مسلم بحكم دينه وان ما أتاه محب الدين الخطيب لا يخرج عن ذلك فلا عقاب عليه عملاً بالمادة ٥٥ من قانون العقوبات التي نصت على أن أحكام قانون العقوبات لا يسرى على كل فعل ارتكب بنية سليمة عملاً بحق مقرر بمقتضى الشريعة

« وحيث أن الغرض من وضع هذه القاعدة هو التمكين من معافاة بعض الاشخاص من العقوبة على الافعال التي يعتبرها القانون شرعية وقد يمكن ان تنطبق عليها بعض موادها اذا ضيق في تأويل هذه المواد وأخذت على ظاهرها كتأديب الوالد لولده أو الزوج لزوجته أو الوصي

الصادرة في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٨ تبين أنها تضمنت عيباً صريحاً في حق فخامة مصطفى كمال باشا رئيس الجمهورية التركية بان نسب اليه في هذه المقالة بانه « رجل متهتك » « مكبر » « فاسق » كما انه عاب أيضاً في حق صاحب الجلالة ملك الأفغان بان نسب اليه بانه يتبع سنة ذلك الفاسق « يقصد مصطفى كمال باشا حذو الفعل بالفعل ومن ذلك ما قاله عند ذكر حكاية تقبيل جلالة الملكة للطلبة الايرانيين وهم بمثابة أولادها فهل الذي يرضى أن تبوس زوجته الشبان الاجانب يعد سنياً الخ وانه يشهد على قلة مروءته الثقلان »

« وحيث أن المحكمة ترى في هذه الالفاظ والعبارات عيباً لا شك فيه لما يترتب على ذكرها من الحطة من كرامة من نسبت اليه

« وحيث أن العلنية متوفرة من طبع هذه الالفاظ والعبارات في العدد ثمة ١١٩ من مجلة الفتح الصادرة في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٨ ونشرها وتوزيعها على الجمهور

« وحيث عن القصد الجنائي فهو متوفر ما دامت الالفاظ التي تضمنتها المقالة التي يحاكم بشأنها لا شك في عدها من قبيل العيب وان المتهم كتبها في مقالته عن علم وارادة كما تدل على ذلك أقواله في محاضر تحقيق النيابة وقد عرف القصد الجنائي في مثل هذه الجريمة بان توجيه الارادة الى فعل ما حرمه القانون

« وحيث أن الدفاع طلب البراءة مستنداً الى أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون وقال في

١٥٥

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٨

مطل . منور . في اقل من متر . حق الجار .

المالك ممنوع بنص المادة ٣٩ من القانون المدني من احداث مطل مقابل على جاره في مسافة اقل من متر فان فعل كان للجار أن يكلفه بسد المطل المخالف للقانون

ولا يرد على ذلك ان كل مالك حرقى ملكه فله أن يفتح ما يشاء من المطات ولجاره أن يقيم ما يشاء من المباني ولو ادى الى سدها لان فتح المطات مخالفة يجب ازالها والمكلف بذلك هو المخالف نفسه

المحكمة :

« حيث عن الدفع الثانى الذى ابداه المستأنف عليه فى مذكرته وقضى به الحكم المستأنف وهو أن المالك حرقى ملكه فله أن يفتح ما شاء من المطات وإنما يكون لجاره أن يقيم ما شاء من المباني ولو ادى الى سدها فمردود بأنه يجب التفرقة قانوناً بين المطات التى تستعمل للنظر والمناور المرتفعة التى تسمح بالضوء فقط ولا تصلح للنظر حيث نصت المادة ٣٩ من القانون المدني على أنه لا يجوز للجار أن يكون له على جاره مطل مقابل على خط مستقيم بمسافة أقل من متر فالمالك اذا ممنوع بنص القانون من احداث مطل على جاره واذا فعل كان للجار أن يكلفه بسد المطل الذى احدثه خلافاً للقانون ولما كان هذا المطل يعد اعتداء على ملك الجار

لمحجوره أو الاستاذ لتليذه حتى اذا ما تخطت هذه الافعال المحددة المقررة لشرعيتها زالت حماية القانون عن فاعلها

« وحيث أن ما جاء بمقالة محب الدين الخطيب مع ما تضمنته من الالفاظ والعبارات المتقدم يانها لا يمكن المحكمة اعتباره داخلا فى حدود الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بل قد تخطاها فلا يجوز له أن يطلب معافاته من العقوبة بدعوى التمسك بهذا الحق الممنوح له شرعا

« وحيث أن جميع ما تقدم يكون المتهم محب الدين الخطيب فى يوم ٢٥ اكتوبر سنة ١٩٢٨ بدائرة قسم الدرب الاحمر بمحافظة مصر عاب علنا فى حق حضرتى صاحب الجلالة ملك الافغان وصاحب الفخامة الغازى مصطفى كمال باشا رئيس الجمهورية التركية وذلك بان نشر مقالا فى العدد رقم ١١٩ السنة الثالثة من مجلة الفتح الصادرة فى ٢٥ اكتوبر سنة ١٩٢٨ تحت عنوان « الحرية فى بلاد الافغان » تتضمن عيباً فى حق جلالة ملك الافغان وفخامة رئيس الجمهورية التركية وقد صار طبع ذلك ونشره وتوزيعه فى مدينة القاهرة وغيرها من مدن القطر المصرى وعقابه ينطبق على المادة ١٥٧ ع

« وحيث أن المتهم قدم ما يدل على أنه اشتغل بالصحافة والتحرير زمناً طويلاً دون أن يكون هناك ما يثبت انه خرج على القانون لذلك ترى المحكمة معاملته بقتضى المادة ٥٢ ع (قضية النيابة العمومية ضد محب الدين الخطيب وحضر عنه حضرات احمد رمزى بك واسماعيل وهى افتدى وعبد العزيز المويلحى افتدى المحامون نمرة ٤ سنة ١٩٢٩ — دائرة حضرات مراد وهبه بك ومحمود جعفر بك ومصطفى حنى بك المستشارين)

ينظره بالطريق العادى بشرط ألا يتجاوز نصاب القاضى الجزئى .

المحكمة .

« حيث أن المستأنف عليهما الثالثة والرابع دفعا بعدم اختصاص محكمة أول درجة باعتبارها محكمة مواد مستعجلة لعدم وجود صفة الاستعجال وباعتبارها محكمة جزئية لزيادة النصاب

» وحيث أنه لا يوجد فى القانون قاض خاص بالمسائل المستعجلة حتى يقضى بعدم اختصاصه عند عدم توفر صفة الاستعجال بل ان القاضى الجزئى ينظر على الاطلاق المواد المستعجلة وغير المستعجلة فما كان مستعجلا ينظره بطريق الاستعجال وما لم يكن مستعجلا ينظره بالطريق العادى بشرط أن لا يتجاوز نصاب القاضى الجزئى .

(قضية الست منتهى بنت محمد وآخرين وحضر عنهم الاستاذ حبيب افندى شنوده ضد وزارة الاشغال وآخرين نمرة ٩٣٠ سنة ١٩٢٨ س — بالهيئة السابقة

فيمكن أن يكتسب بمضى المدة ولذلك كانت مصلحة الجار المفتوح المظل على ملكه ظاهرة فى المطالبة بسده حتى لا يتحول فى نهاية المدة الى حق ولا يمكن أن يطالب الجار المعتدى عليه باقامة ماشاء من الأبنية على حدوده لسد المظل لأن المخالفة يجب أن تزال والمكلف بازالتها هو المخالف أما المتناور فلم يمنعها القانون بنص صريح ولم يقيد بها أى قيد لذلك يكون حق المالك فى احداثها مطلقا وبما أنها ليس فيها اعتداء على ملك الجار فلا تكتسب بمضى المدة ولا يخشى من بقائها. لذلك ليس للجار أن يطلب سدها ولكن وجودها لا يقيد حقه هو ايضا فى أن يقيم على حدوده ما شاء من البناء ولو أدى الى سدها

(قضية برسوم افندى حبشى وحضر عنه حضرة الأستاذ ليلى افندى سعد ضد صالح رضا بك وحضر عنه حضرة الأستاذ احمد افندى عبد المحسن نمرة ٢٠ سنة ٩٢٨ — دائرة حضرة صاحب العزة على زكى العرابى بك وعضوية حضرتى عفيفى عفت بك وعبد الفتاح سليم البشرى بك القاضيين)

١٥٦

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٨

مواد مستعجلة . اختصاص القاضى الجزئى

لا يوجد فى النظام القضائى الأهلى قاض خاص بالمسائل المستعجلة حتى يقضى بعدم اختصاصه عند عدم توفر صفة الاستعجال بل ان القاضى الجزئى ينظر على الاطلاق المواد المستعجلة وغير المستعجلة فما كان مستعجلا ينظره بطريق الاستعجال وما لم يكن مستعجلا

١٥٧

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٨

استحقاق . دعوى اثناء اجراءات نزاع الملكية اداريا . معارضة . قبول

نص المادة ٦٠٠ من قانون المرافعات بعدم قبول المعارضة فى الحكم الصادر فى دعوى الاستحقاق مقصود به الدعوى التى ترفع اثناء

اجراءات نزع الملكية الواردة بقانون المرافعات أمام المحاكم الأهلية . أما دعوى الاستحقاق التي ترفع أثناء اجراءات نزع الملكية أمام جهات الادارة فهي دعوى نزاع في ملك عادية تسرى عليها القواعد العامة للدعوى المحكمة :

« حيث أن المادة ٦٠٠ من قانون المرافعات نصت على أنه لا تقبل المعارضة في الحكم الذي يصدر في الدعوى بالاستحقاق .

» وحيث أن هذه المادة وردت تحت عنوان في دعوى الغير باستحقاق العقار ضمن الفصل السادس الخاص بالتنفيذ ببيع العقار والاجراءات المتعلقة بنزع الملكية .

« وحيث أنه ظاهر ان غرض القانون الكلام على دعوى الاستحقاق التي ترفع أثناء اجراءات نزع الملكية الواردة بقانون المرافعات أمام المحاكم الأهلية ، أما دعوى الاستحقاق التي ترفع أثناء اجراءات نزع الملكية أمام جهات الادارة فانها في الواقع تعتبر دعوى نزاع في ملك عادية وتسرى عليها القواعد العامة المقررة لسائر الدعاوى .

(قضية الست اسما بات السيد وحضر عنها الاستاذ محمد افندي سعيد ضد الست ائيسة بات محمد وآخرين نمره ٥١٤ سنة ٩٢٨ س — بالهيئة السابقة)

١٥٨

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

٥ ديسمبر سنة ١٩٢٨

حوالة . سند تحت الأذن . أثره بين المدين والمحول اليه . عقد جديد

متى قبل المدين في نفس بسند الدين تحويله

للغير فلا يجوز له أن يحتج قبل المحول اليه بأنه سدد الدين للمحول لأن قبوله هذا يعد وعداً بدفع قيمته لمن يتحول اليه فاذا قبله المحول اليه بناء على هذا الوعد الصريح ودفع قيمته انعقد بينه وبين المدين مباشرة عقد يلزم المدين بدفع القيمة اليه

المحكمة :

« حيث أنه من جهة أخرى فانه متى قبل المدين في نفس السند تحويله للغير فلا يجوز له أن يحتج قبل المحول اليه بأنه سدد الدين للمحول لأن قبوله هذا يعد وعداً بدفع قيمته لمن يتحول اليه فاذا قبله المحول اليه بناء على هذا الوعد الصريح ودفع قيمته انعقد بينه وبين المدين مباشرة عقد يلزم المدين بدفع القيمة اليه

« وحيث أنه متى كانت السند قابلاً للتحويل فان المدين في الواقع لا يعرف دائته في أي لحظة معينة لأنه اما أن يكون الدائن الأصلي اذا كان لم يحول السند أو شخصاً آخر يتحول اليه ويجب لذلك على المدين في السند القابل للتحويل أن لا يدفع قيمته للدائن الأصلي قبل أن يتأكد من أنه لم يحوله لغيره كما يجب عليه أن يسترد نفس السند أو يؤشر عليه بمقدار ما دفعه حتى لا يمكن للدائن تحويله بعد ذلك لمن يكون حسن النية

(قضية فرجاني احمد وحضر عنه الأستاذ حمدان عبد الله افندي الحامي ضد عبد المال احمد الجزار وحضر عنه الأستاذ نصيف الطوخي افندي نمره ٦٣٩ سنة ١٩٢٨ س بالهيئة السابقة)

ولا توجد أية مصلحة للمحكوم له حضوريا في الاعتراض على هذا التصرف لأن المعارضة هي لمصلحة الغائب للمصلحة الحاضر وقد استقر القضاء العالي الأهل والمختلط على ذلك لغاية الآن (الاستئناف المختلط في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٠٨ و٢ يونيو سنة ١٩٠٩ مجلة التشريع والقضاء ص ٢١ ص ٣١٣ و٣٦٨ واستئناف أسبوط في ١٨ ابريل سنة ١٩٢٨ المجموعة الرسمية ص ٢٩ ص ١٥٣)

(قضية الشيخ داوود منصور وآخرين وحضر عنهم الأستاذ مصطفى افندي رجب ضد الست سليمة بنت هليل وحضر عنها الأستاذ محمد ذهني افندي نمرة ٦٢٥ سنة ١٩٢٨ ص ١٠٠ بالهيئة السابقة)

١٦٠

محكمة الزقازيق الابتدائية الاهلية

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢٨

مرض موت . اقرار بدين . قانون مدني ، صحيح .

ان قيد تصرفات المريض مرض الموت في الشريعة الاسلامية ليس سببه عدم أهلية المريض بل هو المحافظة على حق الورثة ومنع المورث من ايثار بعضهم على بعض .

فلا محل اذن عند الفصل في اقرار المريض بمرض الموت بدين لتطبيق المادة ١٣٠ مدني أهلي التي تحيل الحكم في الاهلية المطلقة والمقيدة الى قانون الاحوال الشخصية المختصة بالملة التابع لها العاقد

بل يجب الرجوع الى قواعد القانون المدني وهي لا تنص على بطلان مثل هذا الاقرار .

١٥٩

محكمة نصر الابتدائية الاهلية

١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٨

استئناف . قبوله . الحكم الابتدائي . غيابي وحضوري . المادة ٣٥١ مرافعات .

لا يقبل استئناف الاحكام الغيابية مادام الطعن فيها بطريق المعارضة جائزا

وضع هذا النص لمصلحة الغائب . فله ان يتمسك بعدم قبول الاستئناف المرفوع عليه قبل استنفاد المعارضة . وله الا يتمسك بذلك . وليس للحاضر ان يتمسك به على أي حال المحكمة :

« حيث أن الحاضر عن المستأنف عليها دفع بعدم قبول الاستئناف شكلا لأن الحكم المستأنف صدر حضوريا بالنسبة لكل من الشيخ داوود منصور والشيخ طه منصور وغيايا بالنسبة لباقي المستأنفين ، وميعاد المعارضة لا يزال قائما وبناء على المادة ٣٥١ مرافعات لا يقبل استئناف الاحكام الغيابية مادام الطعن فيها بطريق المعارضة جائزا »

« وحيث ان هذا النص انما وضع لمصلحة المحكوم عليه غيايا لعدم حرمانه من حقه في الطعن بطريق المعارضة فما دام ميعاد المعارضة لم ينته بالنسبة له فلا يجوز لخصمه ان يرفع استئنافا عن الحكم لأنه لم يحكم له بكل طلباته مثلا ويرغمه على المرافعة معه امام المحكمة الاستئنافية وترك حقه في المعارضة أما الخصم المحكوم عليه غيايا فله أن يتنازل عن حقه في المعارضة ويرفع الاستئناف

المحكمة :

« من حيث ان المستأنف تذهب الى ان أحكام الشريعة الإسلامية لا تطبق في حالة صدور سند بدين من المورث وهو في مرض الموت لأن القانون المدني لم ينص على تطبيق تلك الأحكام الا في حالة البيع في المادة (٢٥٤) مدني «وحيث أن المستأنف عليه الأول على أفندي النجدي يخالفها في ذلك قائلا أن النص الذي ورد في باب البيع لم يرد منه الشارع التخصيص وأنه يجب تطبيق الحكم الوارد في المادة (٢٥٤) مدني على التصرفات الأخرى غير البيع

« وحيث أن المستأنف عليه الأول ذهب أيضا في مذكرته الى أن أحكام الشريعة الإسلامية يجب تطبيقها في هذه الحالة لأن الحكم في الأهلية المطلقة والمقيدة يكون بحسب الأحوال الشخصية المختصة بالملة التابع لها العاقد طبقاً للمادة (١٣٠) مدني

« وحيث أن تقييد تصرفات المريض مرض الموت في الشريعة الإسلامية ليس سببه عدم أهلية المريض بل السبب في ذلك التقييد هو المحافظة على حق الورثة ومنع المورث من ايثار البعض على البعض الآخر وهو في مرض الموت أما أهليته في التصرف فهي صحيحة ولذلك قد أقر الفقهاء بعض تلك التصرفات متى تبين انها تأيد لحقيقة ثابتة ولم يكن الغرض منها التبرع بماله للغير أو لبعض الورثة وهو في مرض موته ولو كانت الشريعة تعتبره غير أهل للتصرف لما أجازت تلك التصرفات

« وحيث انه مادام الامر كما ذكر فيلزم الرجوع الى نصوص القانون المدني في القرض وبالرجوع الى ذلك الباب لانجده نصاً يوجب تطبيق أحكام الشريعة في حالة صدور سند أو اقرار من المريض مرض الموت

(قضية الست نبوية الجندی وحضر عنها الاستاذ محمد فكري أباطه افندی ضد علي افندی الجندی وآخرين نمرة ٢٨٨ سنة ٩٢٨ س دائرة حضرات عثمان بك يوسف رئيس المحكمة و ابراهيم شلي بك وعبد الفتاح حسين بك القاضيين)

١٦١

محكمة الزقازيق الابتدائية الاهلية

٢٥ ديسمبر سنة ٩٢٨

قوة الشيء المحكوم فيه . اختلاف السبب

- ١ - لا محل للتمسك بقوة الشيء المحكوم به اذا وجد خلف بين السبب الذي تمسك به الخصام في الدعوى السابقة والسبب الذي هو موضوع النزاع القائم ولو اتحد الموضوع في الدعويين
- ٢ - فاذا رفعت الدعوى الاولى بالمطالبة بملكية عقار ارتكاناً على سبب قانوني وهو الميراث وفصل في تلك الدعوى فليس هنالك من مانع يمنع المدعى الذي صدر الحكم ضده في الدعوى الاولى من أن يرفع دعوى أخرى مرتكناً على عقد البيع الصادر اليه من بعض الورثة عن جزء من العقار نفسه حتى ولو ثبت أن ذلك البيع قد انعقد في تاريخ سابق على الدعوى الاولى وذلك لاختلاف السبب في الدعويين
- ٣ - ان عدم تمسك الخصم بعقد البيع أثناء نظر الدعوى الاولى لا يترتب عليه أى أثر بالنسبة الى مفعوله القانوني اذ أنه ليس في القانون من

بأحقيتهن الى الحصص الشرعية الآيلة اليهن
بطريق الميراث

« وحيث أنه يشترط للتمسك بالدفع بقوة
الشيء المحكوم فيه » كما نصت على ذلك المادة
٢٣٢ مدني « أن لا يكون هنالك اختلاف في
الحقوق المدعى بها لا في الموضوع ولا في السبب
ولا في الصفة المتصف بها الأخصام - ومعنى
ذلك أنه يجب اتحاد الموضوع في الدعويين
السابقة والحالية واتحاد السبب والاخصام فيهما .
فاذا وجد خلف بين السبب الذي تمسك به
الاخصام في الدعوى السابقة والسبب الذي هو
موضوع النزاع القائم فلا محل للتمسك بقاعدة
قوة الشيء المحكوم به

« وحيث أن السبب هو الاساس القانوني
الذي ينشأ عنه الحق ويتولد منه كالميراث أو
الشراء أو غير ذلك من عقود التملك » انظر
بودري كتاب الالتزامات نمرة ٢٦٧٩ وابري
وروجز ١٢ بند ٧٦٩ »

« وحيث أنه ثابت أن الدعوى الأولى
بين الأخصام وهي نمرة ١٤٤ سنة ٩٠٤ كان
اسامها المطالبة بالملكية ارتكاناً على سبب قانوني
وهو الميراث الشرعي بينا أن المدعى في هذه
الدعوى يرتكن على سبب آخر وهو عقود البيع
الصادرة اليه من المدعى عليهن . والاختلاف
ظاهر جلي بين السببين

« وحيث أنه ظاهر من الاطلاع على القضية
نمرة ١٤٤ سنة ٩٠٤ أن عقود البيع المذكورة لم
تطرح أمام المحكمة في تلك القضية ولم يدر حولها
أي نزاع ولم تفصل المحكمة بشيء يمس تلك العقود

نص يحتم على أي طرف في الخصومة بأن يقدم
جميع مستنداته مرة واحدة أو بالتوالي بل له أن
يتمسك بحقه في أي وقت شاء ما دام لم يسقط
حقه

المحكمة :

« من حيث أن المدعى عليهن دفعن بعدم
جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . وجاء في
المذكرة المقدمة من وكيلهن أنه سبق لهن أن
رفعن دعوى في سنة ٩٠٤ ضد المدعى وباقي
الورثة وطلبن فيها الحكم لهن بملكيتهن لحصتهن
الشرعية وحكم لهن بأحقيتهن لذلك بمقتضى
الحكم الصادر في ٨ مايو سنة ٩٠٩ في القضية
نمرة ١٤٤ سنة ٩٠٤ بنى سويف كلي وتنفذ
ذلك الحكم بحضور تسليم تاريخه ١٤ سبتمبر
سنة ٩١٣ . ولم يتمسك المدعى في جميع أطوار
تلك القضية بعقود شراء العين من المدعى عليهن
« وحيث أن المدعى يرتكن في اثبات
دعواه على عقود البيع الموضحة في الحافظة المقدمة
منه « نمرة ٩ دوسيه » وجميعها مسجلة تسجيلًا
كلياً وتاريخها يرجع الى ما قبل رفع الدعوى
نمرة ١٤٤ سنة ٩٠٤ المشار اليها آنفاً

« وحيث أنه ثابت من الاطلاع على أوراق
القضية نمرة ١٤٤ سنة ٩٠٤ بنى سويف
المذكورة ومن أسباب الحكم الصادر فيها أن
المدعى لم يتمسك بالعقود المقدمة منه ولم يدفع
بتملكه الاطيان الموضحة بعريضة الدعوى بمقتضى
هذه العقود التي تفيد بيع المدعى عليهن اليه
الاعيان الميئنة فيها . وأخيراً قضى للمدعى عليهن

« وحيث أنه ليس هنالك ما يمنع من رفع الدعوى من نفس الاخصام بسبب آخر يختلف عن السبب الذى رفعت به دعوى سابقة وفصل فيها نهائياً ولو اتحد الموضوع فى كلتا الدعويتين » انظر حكم محكمة الاستئناف المختلطة فى ١٢ ابريل سنة ١٩٠٦ مجموعة مختلطة سنة ١٨ نمرة ١٩٧ ولا كوست نمرة ٣٨٧ »

« وحيث ان عدم تمسك المدعى بهذه العقود أثناء نظر الدعوى الاولى لا يترتب عليه أى أثر بالنسبة الى مفعولها القانونى اذ أنه ليس فى القانون من نص يلزم الخصم بأن يقدم جميع مستنداته مرة واحدة أو بالتوالى بل له أن يتمسك بمجته فى اى وقت شاء مادام لم يسقط بعد ذلك الحق » انظر حكم محكمة الاستئناف المختلط الذى يقرر هذا المبدأ تماماً بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٨٩٢ سنة ٤ نمرة ٢٨٢ جدول عشرى أول نمرة ٧٧٤ » هذا ولا عبرة بما جاء فى اسباب الحكم الصادر فى القضية نمرة ٩٢٨ سنة ٩٢٣ الخاص بقسمة هذا العقار بين الخصوم القاضى برفض طلب الايقاف والذى تعرض لهذه العقود عند ما طلب المدعى ايقاف دعوى القسمة للنزاع فى الملكية لأن ذلك الحكم لم يفصل فى موضوع هذه العقود ولا فى الحقوق الناشئة عنها بل كان قاصراً على الفصل فى طلب الايقاف والحراسة فقط وهو موضوع آخر غير موضوع هذه الدعوى

« وحيث انه لذلك يتعين رفض الدفع والحكم بجواز نظر الدعوى (قضية الشيخ محمد ابو المكارم وحضر عنه الاستاذ مصطفى بك المكوى ضد الست حسن ملك وآخرين وحضر عنهم الاستاذ امين رطل افندى نمرة ١٨٧ سنة ١٩٢٦ كلى — دائرة حضرات زكى خير الابوتيجى بك واحمد راغب دكرورى بك ومحمد امين والى بك قضاة)

١٦٢

محكمة الزقازيق الابتدائية الاهلية

٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٨

اعلان . مندوب محضر . شاهدان . حكم ذلك . .
ان المحكمة من اشتراط الشارع أن يكون تسليم الاعلان بواسطة مندوب محضر بحضور شاهدين هى التأكد من وصول الاعلان الى المعلن اليه فاذا تحقق ذلك بطريقة قاطعة فلا محل للحكم بالبطلان
المحكمة :

« حيث ان المحكمة من اشتراط الشارع أن يكون تسليم الاعلان فى حالة تعيين أى شخص بتوصيل الورقة المقصود اعلانها بحضور شاهدين هو التأكد من وصول الاعلان الى المعلن اليه وقد تحقق وصول ذلك الاعلان الى مصلحة الاملاك بتقديمها الصورة التى وصلت اليها

« وحيث أن البطلان فى حالة عدم وجود الشاهدين هو نسبي ولا يكون الا فى حالة انكار المعلن اليه وصول الورقة المراد اعلانها اليه وقد حكمت بذلك محكمة الاستئناف بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٩١٤ مجع سنة ١٩١٤ ص ١٩٨

المعارضة فيه قانوناً وأنه مجرد انذار يصح أن يشمل كل أدعاء ولا يستوجب رفع دعوى بالمعارضة فيه قبل البدء في التنفيذ وتكون هذه الدعوى سابقة لأوانها.

« وحيث أن المدعين اعترضوا على ذلك بأن الاعلان المسالف المذكور هو تنبيه بالدفع مبنى على محضر الصلح الواجب التنفيذ المصدق عليه من هذه المحكمة بتاريخ ٢ سبتمبر سنة ١٩٢٦ يتلوه التنفيذ بالمبالغ المبينة به وأنه ليس ثمة ما يمنع قانوناً من رفع الدعوى بالمعارضة فيه من الآن.

« وحيث أنه يجب البحث فيما اذا كان الاعلان المذكور المؤرخ ١٧ ابريل سنة ١٩٢٧ هو مجرد انذار يصح أن يشمل كل أدعاء وتكليف أو هو تنبيه بالدفع يتلوه التنفيذ يجب أن يكون شاملاً للمبالغ الواجب التنفيذ بها فقط دون غيرها من المبالغ التي ان ذكرت فيه تعتبر لغواً ولا تصلح أساساً للتنفيذ كما يجب البحث أيضاً فيما اذا كانت تجوز المعارضة فيه أم لا وفي أى وقت ترفع.

« وحيث أنه واضح من العبارات الصريحة الواردة بالاعلان المذكور انه تكليف بالوفاء للمبالغ المبينة به بناء على محضر الصلح السالف الذكر الواجب التنفيذ وأنه تنبيه بنفاذ مفعوله يتلوه التنفيذ على مقتضاه وأنه ليس مجرد انذار لا يترتب عليه أى تنفيذ.

« وحيث أن الدعاوى منها ما قيداها القانون باجراءات أو مواعيد معينة كالدعاوى

« وحيث أن الحكم بخلاف ذلك فيه تمسك بالالفاظ دون اعتبار الحكمة التي من أجلها اشترط الشارع حضور الشاهدين

« وحيث انه لذلك يكون الدفع في محله ويكون الاستئناف غير مقبول

(قضية مصلحة الاملاك ضد مصطفى ابراهيم العكر وآخرين وحضر عن الاول والثاني الاستاذ سيد افدى زهير نعمة ٢٣٥ سنة ١٩٢٨ س — دائرة حضرة عثمان بك يوسف رئيس المحكمة بعبوية حضرتى ابراهيم بك شابي وعبد الفتاح حسين افندى القاضيين)

١٦٣

محكمة بنى سويف الابتدائية الاهلية

١٢ يناير سنة ١٩٢٨

التنبيه بالدفع كققدمة للتنفيذ . الطعن فيه .
جوازه . لا ميعاد ،

التنبيه بالدفع باعتباره مقدمة من مقدمات التنفيذ المنصوص عليها في المادة ٣٨٤ مرافعات يجب أن يشتمل فقط على الأشياء المعينة الحالية عن النزاع. دون الأشياء الغير معينة والمتنازع فيها فإذا اشتمل على شيء من هذا النوع الأخير فيجوز الطعن فيه برفع دعوى عادية تطبق عليها اجراءات الدعاوى عموماً دون حاجة للتقيد بمواعيد أو اجراءات خاصة كالمعارضة في تنبيه نزع الملكية .

المحكمة :

« حيث أن المدعى عليهما الأولين دفعا هذه الدعوى بعدم قبولها شكلاً لأنها مرفوعة بصفة معارضة في الاعلان المؤرخ ١٧ ابريل سنة ١٩٢٧ مع انه ليس تنبيه نزع ملكية تجوز

ليست من الجرائم المنصوص عنها في المادة التاسعة من قانون ٢٤ سنة ٩٢٣ ومن ثم لا يصح وضع هذا المحكوم عليه تحت المراقبة الخاصة المحكمة :

« حيث أن المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ سنة ٩٢٣ نصها كما يأتي : « اذا حدث بعد انذار البوليس ان حكم مرة أخرى بالادانة على الشخص المشتبه فيه أو قدم ضده بلاغ جديد عن ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرتين أولا وثانياً من المادة الثانية الخ يطلب تطبيق المراقبة الخاصة عليه »

« وحيث انه قد ذهب بعضهم الى أن هذا النص يشمل حالتين مختلفتين الأولى حالة الحكم بالادانة وهذه لا تستلزم أن يكون هذا الحكم في جريمة معينة . والثانية حالة تقديم البلاغ وهذه هي التي قيدتها المادة بالجرائم المنصوص عليها في الفقرتين أولا وثانياً من المادة الثانية من القانون المذكور ومبنى هذا التفسير على اعتبار أن الجار والمجرور في عبارة (عن ارتكاب جريمة) متعلق بالفقرة الثانية المرتبطة بها فقط .

« وحيث انه يوجد مع هذا الاعتبار اعتبار آخر وهو أن يكون الجار والمجرور متعلقين بالفقرتين السابقتين عليهما على سواء أو النص يحتمل هذا وذاك وليس فيه ما يجعله قاصراً على اعتبار دون آخر فكلاهما جائز ومن المبادئ المقررة قانوناً أن يؤخذ بالتفسير الاصلح للمتهم وهو الذي يجعل القيد بارتكاب الجرائم المعينة بالفقرتين المنوه عنهما سارياً على حالة الحكم

وضع اليد ونزع الملكية والشفعة وغير ذلك ومنها ما هو مطلق ولا قيد لها .

« وحيث أن الدعوى الحالية ليست معارضة في تنبيه نزع ملكية وانما هي دعوى عادية بالطعن في التنبيه بالدفع . السالف الذكر ولم ينص القانون على قيد مثل هذه الدعوى بقيد أو وقت معين فليس ثمة ما يمنع من رفعها بغير انتظار لاجراءات أخرى . وعليه يكون الدفع بعدم قبول الدعوى شكلاً في غير محله ويتعين رفضه .

« وحيث أنه بالنسبة للموضوع فقد تبين ان هذا التنبيه هو مقدمة للتنفيذ بمقتضى محضر الصلح السالف الذكر فيجب أن لا يشمل مبالغ متنازع عليها طبقاً للمادة ٣٨٤ مرافعات .

(قضية صالح افندي قنديل وآخرين وحضر عنهم الاستاذ على بك كمال حبشه ضد الحواجه عبد السيد وآخرين نمرة ٣٦١ سنة ٩٢٨ كلى — رئاسة حضرة حسن فريد بك وكيل المحكمة بعضوية حضرتي أبايدو يوسف افندي وعبد الحميد عبد الرحمن افندي القاضيين

١٦٤

محكمة بنى سوييف الابتدائية الاهلية

٧ فبراير ١٩٢٨

مواد مخدرة . حكم على من يتجر فيها المراقبة الخاصة بالمادة ٩ من قانون ٢٤ سنة ١٩٢٣ . لا تنطبق .

أن من يحكم عليه في جريمة احراز المواد المخدرة أو الاتجار فيها بعد انذاره بصفة مشبوه

والداعية الى الفساد اذ نص فيه على عقوبة أقلها غرامة (عشرة جنيهاً) أو الحبس (شهراً) وفي حالة العود الحبس (ستة أشهر) أو غرامة (خمسون جنيهاً) وأقصاها ثلاث سنوات فضلاً عن تطبيق مواد العود ولذلك اكتفى المشرع في القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣ بأن جعل من جرائم المواد المخدرة والسامة الاعتياد على الاتجار فيها من الجرائم التي تستوجب انذار الشخص بصفة مشبوه ونص على ذلك صراحة في الفقرة السادسة من المادة الثانية منه ولم يسوئها بالجرائم الأخرى التي تستوجب الحكم بالمراقبة والمينة بالمادة التاسعة السالفة الذكر وكلها ملحوظ فيها الخطورة على الأمن ومعاقب عليها قانوناً بعقوبات أشد من العقوبة التي كانت مقررة لاحتراز المواد المخدرة والاتجار فيها .

« وحيث انه تبين مما تقدم انه يجب تفسير المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣ بقيد حالة الحكم على الشخص المشتبه فيه بالادانة بأن يكون ذلك الحكم في جريمة من الجرائم المينة بالفقرتين أولاً وثانياً في المادة الثانية منه . » وحيث أن جريمة احتراز المواد المخدرة أو الاتجار فيها المنسوب لغيرهم انه حكم عليه فيها بالادانة بعد انذاره بصفة مشبوه ليست من هذه الجرائم ويتعين براءة المتهم من التهمة المستندة اليه عملاً بالمادة ١٧٢ جنائيات .

(قضية النيابة ضد محمد حسن ناصف نمرة ٥٨٨ سنة ١٩٢٨ س — بالهيئة السابقة)

بالادانة اذ يترتب على ذلك عدم محاكمة المشبوهين بالمادة التاسعة المذكورة اذا كان الحكم عليهم بالادانة لارتكاب جرائم أخرى غير المنصوص عنها في الفقرتين المذكورتين .

وحيث أن نص المادة التاسعة المذكورة باللغة الفرنسية صريح في هذا التفسير أيضاً وورد فيه القيد المذكور متعلقاً بالحالتين على السواء اذ جاء فيه ما يأتي : —

Si après l'avertissement de la police l'individu suspect est à nouveau condamné ou dénoncé pour l'une des infractions ou tentative d'infraction visées à l'article 2 al. 1 et 2 ou s'il a été..... il sera dénoncé pour l'application de la surveillance spéciale aux termes des dispositions du titre suivant

« وحيث انه فضلاً عن ذلك فان هذا التفسير يتفق مع روح التشريع الذي كانت معمولاً به وقت صدور قانون المتشردين والمشبوهين في سنة ١٩٢٣ بالنسبة لجرائم احتراز المواد المخدرة والاتجار فيها اذ كان يعاقب عليها بمقتضى الامر العالى الخاص بالحشيش الصادر في ١٠ مارس سنة ١٨٨٤ بعقوبة أقلها مائتا قرش وأقصاها ثلاثون جنيهاً عن كل كيلو جرام من الحشيش وبمقتضى الامر العالى الصادر بلائحة الصيدليات والاتجار بالجواهر في ١٥ سبتمبر سنة ١٩١٤ بعقوبة المخالفة والغلق بينما لم تظهر روح المشرع في تشديد العقاب على مرتكبي هذه الجرائم الا عند اصدار قانون المواد المخدرة المضرة بالصحة

على سبيل الحصر ايضاً وهي دواب الركوب او
الحمل أو الجر أو غيرها من أنواع المواشى
قط »

« وحيث أنه نص ايضاً في المادة ٣١٢ ع
على الجرائم التي تقع على الحيوانات المستأنسة
الأخرى التي لم تبين في المادة ٣١٠ ع وبين
هذه الجرائم وحددها وهي القتل او السم ولم
ينص على عقاب الشروع فيها »

« وحيث أن الدجاج ليست من الدواب
او المواشى المنصوص عليها في المادة ٣١٠ ع وهي
تعتبر من الحيوانات المستأنسة المنصوص عليها في
المادة ٣١٢ ع إذ هي من الطيور الدواجن
وليست دابة او ماشية المعبر عنها باللغة الفرنسية
بلفظتي (bêtes et bestiaux)

« وحيث أنه لذلك فلا محل لتطبيق المادة
٣١٠ ع كما اخذت بذلك محكمة اول درجة »
« وحيث أن المادة ٣١٢ عقوبات وهي
جنحة لم تنص على عقاب للشروع في السم »

« وحيث أن المادة ٤٧ ع تقضى بأن
لا عقوبة على الشروع في الجنح فلا عقاب قانوناً
على الجريمة المنسوبة للمتهم وهي الشروع في سم
الدجاج ويتعين براءة المتهم من التهمة المسندة
اليه عملاً بالمادة ١٧٢ جنديات »

(قضية النيابة ضد عبد الحفيظ ابراهيم نمرة ٥٣٢ هـ
سنة ١٩٢٨ س — دائرة حضرات حسن فريد بك
وكيل المحكمة بعضوية حضرتي بادير يوسف افندى
وعبد الحميد عبد الرحمن افندى القاضيين)

١٦٥

محكمة بني سويف الابتدائية الاهلية

٣ ابريل سنة ١٩٢٨

تسميم . دجاج . شروع . لا جريمة .

ليس الدجاج من الدواب أو المواشى
المنصوص عليها في المادة ٣١٠ عقوبات على سبيل
الحصر والمعبر عنها بلفظتي bêtes et bestiaux
بل هي من الحيوانات المستأنسة التي تدخل في
حيز تطبيق المادة ٣١٢ عقوبات . ولم تنص هذه
المادة على عقاب للشروع في جريمة التسميم
المحكمة :

« حيث أن المنسوب للمتهم هو أنه شرع
في سم دجاجة بأن ألقى اليها قطعاً من العجين
بها زرنين لم تتناوله بسبب خارج عن ارادته
وطلبت النيابة العمومية معاقبته بالمادة ٣١٠ ع أمام
محكمة أول درجة ولكنها طلبت معاقبته بالمادة
٣١٢ ع أمام هذه المحكمة الاستئنافية »

« وحيث أنه لذلك يجب في معرفة أية مادة
منها يجب تطبيقها »

« وحيث أن قانون العقوبات فرق بين
الجرائم التي تقع على الحيوانات وجعلها على قسمين
بالنسبة لها باعتبار أهميتها على العموم فنص في
المادة ٣١٠ عقوبات اولاً: على أنواع هذه الجرائم
وحدها وهي الجرائم التامة للقتل او السم أو
الاضرار الكبير وكذلك الشروع فيها وثانياً: على
بيان الحيوانات التي تقع عليها تلك الجرائم

١٦٦

محكمة بني سويف الابتدائية الاهلية

١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٨

منع تعرض . استرداد حيازة . جواز . اختيار
أحدهما . وضع اليد الهادى .

١ - لوضع اليد الذى رفعت يده عن
العقار بسبب فعل الغير أن يرفع دعوى منع
التعرض ولا يحتم عليه رفع دعوى استرداد الحيازة
Complainte متى كانت شرائط دعوى منع
التعرض متوفرة

٢ - أن منع التعرض لا يمنع الحكم أيضاً
بتسليم العقار والا أصبحت دعوى منع التعرض
عديمة الجدوى

٣ - يشترط أن يكون المدعى فى دعوى
منع التعرض قد وضع يده على العقار بطريقة
سلمية Paisible وايضاً يجب أن تتوفر جميع
الشرائط المنصوص عليها فى المادة ٧٦ من القانون
المدنى

٤ - أن تسليم المحضر للعقار تسليماً رسمياً بعد
حكم مرسى المزاد يعتبر سلمياً متى كان الواضع اليد
السابق أى المالك الذى نزعت ملكيته طرفاً فى
اجراءات نزاع الملكية والبيع وبمكس ذلك لا يعد
وضع اليد سلمياً اذا ثبت أن اجراءات نزاع الملكية
ورسو المزاد اتخذت بدون علمه ولم يكن طرفاً فيها
المحكمة :

«حيث أن المستأنف رفع دعواه وطلب منع
تعرض المستأنف عليهما وتسليم العقار الموضح

بعريضة افتتاح الدعوى وقدره ١٢ ط و ذكر فى
عريضة دعواه وضع يده على هذا المقدار بمقتضى
حكم مرسى مزاد صادر اليه فى القضية نمرة ٤٢
سنة ١٩٢٣ الواسطى ثم محضر تسليم رسمى بتاريخ
٧ يناير سنة ١٩٢٤ وأنه ظل واضحاً يده على هذا
العقار وكان يؤجره للغير الى أن تواطأ المستأنف
عليه الثانى مع الاول وأجر له الارض المشار اليها
فزرعها المستأنف عليه الاول برسياً فى شهر نوفمبر
سنة ١٩٢٧ فاضطر الى تبليغ البوليس لمنع التعرض
ثم لجأ الى رفع هذه الدعوى بتاريخ ٥ فبراير
سنة ١٩٢٨ وطلب أيضاً تعيينه حارساً قضائياً على
العين المتنازع فيها حتى يفصل فى النزاع

وحيث أن المستأنف يقرر بأن يده رفعت
عن العقار بفعل المستأنف عليهما فهل يسوغ له
رفع دعوى منع التعرض Complainte أو دعوى
استرداد الحيازة Reintegrande

وحيث أنه مما لا يخفى أن تشريع دعاوى
وضع اليد يرجع الى الشرائع الرومانية التى كانت
تنص على طريقين يجب اتخاذ أحدهما دون
الآخر لاسير فى دعاوى وضع اليد أحدهما كان
يطلق عليه اسم "Uti possidetis" وهى الدعوى
التي ترفع من الشخص الواضع اليد على العقار
والذى ظل حائزاً له الى رفع الدعوى والذى
تعرض له الغير فيطلب تثبيت وضع يده والدعوى
الثانية كانت تسمى "Undi Vi" ولا يرفعها
الا الشخص الذى رفعت يده فعلاً عن العقار
وأصبح يطالب باسترداد حيازة العقار اليه

وحيث أن بعض شراح القانون الفرنسى قد أخذوا بهذه النظرية الرومانية وقصروا رفع دعوى منع التعرض على حالة التعدى على عقار المدعى بشرط الا تكون حيازته قد زالت . ودعوى استرداد الحيازة على حالة رفع يد المدعى عن الارض واغتصابها « أنظر جارسونيه جزء ١ بند ١٣ وما بعده و دالوز ربرتوار جزء ٣ ص ٧٦ بند ٥١ » وقد سارت وراءهم بعض المحاكم الفرنسية والمصرية أيضاً «

« وحيث ان الشارع المصرى اقتداء بالقانون الفرنسى لم يوضح شكلاً خاصاً لكل دعوى من دعاوى وضع اليد التى لم يأت ذكرها الا عرضاً فى المادة ٢٦ - ٣ مرافعات أهلى عند بيان اختصاصات المحاكم الجزئية ولم ينص الا على شرط واحد لها وهو وجوب رفعها فى بحر سنة من تاريخ فعل التعدى من المدعى عليه «

« وحيث أن أساس دعوى منع التعرض Com plainte هو التعرض الذى يقع على العقار وقد يكون هذا التعرض مادياً أو قضائياً فالأول هو كل فعل يترتب عليه عدم الانتفاع بالعقار جزئياً أو كلياً « دالوز ربرتوار » جزء ٣ ص ٧٨ بند ٦٠ « وبناء عليه يعد تفليح الارض المتنازع عليها وزراعتها بفعل المدعى عليه تعرضاً مادياً يجوز رفع دعوى منع التعرض ولو أدى الى رفع يد المدعى عن العقار وعدم الانتفاع بأى جزء منه . لذلك ليس هنالك من مانع قانونى يمنع من رفعت يده بالكلية عن العقار أن يرفع دعوى منع التعرض Com plainte ولا يتحتم عليه أن

يرفع دعوى استرداد الحيازة مادام فى مصلحته رفع الدعوى الاولى « أنظر بهذا المعنى دالوز ربرتوار جزء ٣ ص ٧٦ بند ثمة ٥٤ وكتاب دعاوى وضع اليد للمسيو بليم ص ٢٢٤ » وقد سارت المحاكم المختلطة على هذا المبدأ وحكمت انه يجوز رفع دعوى منع التعرض لواضع اليد الذى رفعت يده كلية عن العقار « أنظر حكم ١٠ مارس سنة ٩٠٤ مجموعة مختلطة عن سنة ١٦ ص ١٥٧ وحكم ٢٢ مايو سنة ٩١٣ مجموعة مختلطة سنة ٢٥ ص ٣٩٨ «

« وحيث أنه مما لا خلاف فيه أنه يجب أن تتوفر جميع شرائط وضع اليد المنصوص عنها بالمادة ٧٦ مدنى فى من يريد رفع دعوى منع التعرض بمعنى أن يثبت أولاً وضع يده « والبعض يرى أن يكون لمدة سنة على الأقل جرياً وراء نصوص القانون الفرنسى والمختلط « وأن يكون وضع اليد هذا مستمراً وغير منقطع وخالياً من النزاع وعلنياً وبنية التملك «

« وحيث انه جاء فى أسباب الحكم المستأنف ان المستأنف لم يضع يده وضعاً سلمياً لأنه « ليس فى التسليم الذى يجريه المحضر أقل معنى للسلام بل هو القوة بكل مظاهرها «

« وحيث أنه لا يجب اطلاق هذا المبدأ بل يتعين التفريق بين حالتين . فاما أن يكون التسليم الرسمى بمقتضى اجراءات قانونية كان واضع اليد السابق الذى حل محله رافع الدعوى طرفاً فيها او قد اتخذت تلك الاجراءات بدون علمه او بدون ادخاله خصماً فيها . فعنى الحالة الأولى

سنة ٩٢٤ وبعد هذا كله لا محل للقول بأن وضع يد المستأنف لم يكن سلميًّا

وحيث انه بالنسبة الى الشروط التي يشترطها القانون لرفع دعاوى وضع اليد وهي مضي سنة من تاريخ الفعل الصادر من المدعى عليه الى تاريخ رفع الدعوى فقد ثبت من الاطلاع على حافظة المستأنف أن المستأنف انتفع بالعين المتنازع عليها ووضع يده عليها وأجرها بعقد مؤرخ ٢٢ مايو سنة ٩٢٤ من يونيو سنة ٩٢٤ لغاية اكتوبر سنة ٩٢٦ . وأجرها أيضًا من هذا التاريخ الى من يدعى احمد حسن الطويل بعقد ايجار مؤرخ ١٠ اكتوبر سنة ٩٢٦ وقد اتخذ المستأنف اجراءات قضائية تدل على وضع يد المستأجر منه فعلا اذ رفع دعوى على احمد حسن الطويل بقيمة الاجار وتثبيت الحجز التحفظي على الزراعة وحكم له بذلك بتاريخ ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٢٧ ويؤخذ من ذلك أن الارض كانت مشغولة بزراعة المستأجر من المستأنف في بحر سنة ٩٢٧ زراعية ومن هذا كله يثبت وضع يده طول هذه المدة ولا عبرة بعقد الاجار المقدم من المستأنف عليه الأول الثابت التاريخ في اول ديسمبر سنة ١٩٢٦ لمدة سنتين ابتداء من ١٥ نوفمبر سنة ٩٢٦ بايجار ١٥ فدانا يدخل ضمنها القدر المتنازع عليه في هذه الدعوى لانه فضلا عن ان مهدي افندي مختار يعلم أن الاثنى عشر قيراطا قد نزع ملكيتها منه فلاحق له بتأجيرها للغير . فان المستأنف عليه الاول المستأجر منه قد شاهد الارض مؤجرة في هذه السنة الى احمد حسين الطويل ومشغولة بزراعته

أى التي يكون فيها واضح اليد السابق طرفًا في الخصومة افلا شائبة تشوب وضع يد الثانى ويعتبر سلميًّا Paisible لانه قد سلك المسلك القانوني الواجب اتباعه وأعلن خصمه باجراءاته فلا غبار على وضع يده أما في الحالة الثانية التي فيها التسليم الرسمي بدون أن يكون واضح اليد الأول طرفًا في الاجراءات التي أدت الى هذا التسليم فيعتبر أن الداخل في العقار قد دخله بطريقة قهرية وبالعش والخداع ولا يعتبر وضع يده سلميًّا ولا يكون أساسًا لا للملك بمضى المدة ولا لرفع دعاوى وضع اليد . وقد سارت المحاكم المختلطة على هذا المبدأ في أحكام عديدة « أنظر حكم ٢٠ مايو سنة ١٨٩١ مجموعة مختلطة سنة ٣ ص ٣٣٦ و ١٧ يونيو سنة ١٨٩٧ مجموعة مختلطة سنة ٩ ص ٣٩٨ وحكم بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٩٠٨ مجموعة مختلطة سنة ٢١ ص ٧٣ وحكم في ٢٠ يناير سنة ٩١٦ مجموعة سنة ٢٨ ص ١٢١ وحكم في ١٩ يونيو سنة ٩٢٣ مجموعة مختلطة سنة ٢٥ ص ٤٥٨ »

وحيث انه بتطبيق هذا المبدأ يتضح أن وضع يد المستأنف عند دخوله الى العقار كان سلميًّا لانه ظاهر من الاطلاع على حكم نزع ملكية هذا العقار الصادر بتاريخ ٢٧ نوفمبر سنة ٩٢٢ في القضية نمرة ١٤٥ سنة ٩٢٢ الواسطي وكذلك من حكم مرمى المزاد الصادر في ٢٦ مايو سنة ٩٢٢ أن مهدي افندي مختار المستأنف عليه الثانى وهو المالك المنزوعة ملكيته من العقار كان طرفًا في الخصومة وأعلن باجراءات نزع الملكية وبالباع وكذلك أعلن بمحضر التسليم بتاريخ ٢٩ يناير

التي حجز عليها في بحر سنة ٩٢٧ زراعية بمعرفة المستأنف كما تقدم وهذا يبعد عنه حسن النية ويؤخذ منه تواطؤه مع المستأنف عليه الثاني «وحيث أن فعل التعرض يحنسب بدوؤه اذا من نهاية سنة ٩٢٧ الزراعية الى تاريخ رفع الدعوى الواقع في ٥ فبراير سنة ٩٢٨ ولم تمض سنة بين هذين التاريخين

« وحيث أن المستأنف عليه الأول ذكر أنه رافع دعوى بيطلان اجراءات نزع الملكية لهذا العقار

« وحيث أن هذا لا يؤثر في هذه الدعوى والحكم فيها لا يترتب عليه أى أثر بالنسبة لدعوى النزاع في ملكية العقار

« وحيث انه من كل هذا يتعين الغاء الحكم المستأنف والحكم بمنع تعرض المستأنف عليهما للعقار الموضح بعريضة الدعوى

« وحيث أن المستأنف طلب أيضاً تسليم العقار اليه والمحكمة ترى اجابته الى طلبه لان رفع دعوى منع التعرض لا يمنع المطالبة ايضاً بتسليم العقار والا كان رفعها بلا جدوى . واذا كان يسوغ لمجرد الحائز الذي لا يشترط فيه وضع يده أن يكون مصحوباً بنية التملك أن يطلب استرداد العقار اليه بدعوى استرداد الحيازة فيجوز ذلك من باب اولى الى رافع دعوى منع التعرض الذي يجب أن تتوفر فيه نية التملك . وقد سارت المحاكم على هذا المبدأ « حكم مختلط ١٠ مارس سنة ١٩٠٤ مجموعة مختلطة سنة ٩٠٦ ص ١٥٧ وحكم ١٠ مايو سنة ٩٠٠ مجموعة مختلطة سنة ١٢

ص ٢٤٨ وانظر أيضاً جلاسون جزء اول صحيفة ٢٦٨ بند ٢٥٨ «

« وحيث انه بعد الفصل في الموضوع لا محل للبحث في دعوى الحراسة ويتعين تأييد الحكم المستأنف بالنسبة اليها «

(قضية الدكتور خليل افتدى الياس ضد الشيخ سيد علي طامر وآخر نمرة ٢٧٦ سنة ٩٢٨ استئناف . دائرة حضرات زكي خير الابوتيجي بك واحد راعب دكرورى بك ومحمد امين والى بك قضاة)

١٦٧

محكمة بني سويف الابتدائية الاهلية

١٢ ديسمبر سنة ٩٢٨

استرداد حيازة . الاغتصاب بالقوة او بالخدعة . السنة . احتسابها .

١ - لا يشترط لرفع دعوى استرداد الحيازة أن يصطحب الاغتصاب بالا كراه المادى أو افعال التعدى أو الضرب أو المقاومة فقط بل يجوز أيضاً أن يكون الاغتصاب قد بنى على أفعال الغش أو التدليس والخداع وبدون رضا من المقتصب منه العقار .

٢ - دعوى استرداد الحيازة كباقي دعاوى وضع اليد يجب أن ترفع في بحر سنة من فعل الاغتصاب لأن المادة ٢٦/٣ من قانون المرافعات الأهلى تنص بصريح العبارة على ذلك ولا يقبل أى تفسير أو تأويل يخالف هذا النص

٣ - في حالة الاغتصاب الواقع بالغش والتدليس لا يعبأ بتاريخ الدخول في العقار مادام أن نية الاغتصاب لم تكن ظاهرة جلية بل تبدأ مدة السنة من التاريخ الذى يظهر فيه تلك النية

بوضوح . فاذا أدخل انسان آخر في عقار تحت حيازته بدافع المروءة الشهامة أو تسامحا وكرما منه وكان الشخص الداخل يبطن نية اغتصابه فلا يعتبر بدء وقوع الاغتصاب الا من يوم وضوح تلك النية . وكذلك اذا كان الاغتصاب أو التعرض خافين وبغير علانية فلا تبدأ مدة السنة المحددة لرفع الدعوى الا من يوم ظهورهما للعيان المحكمة :

« حيث أن المستأنف عليه رفع دعوى استرداد حيازة الدور الأسفل من المنزل الموضح بعريضة الدعوى وادعى أن المستأنف اغتصبه ووضع يده عليه .

« وحيث أنه يشترط لامكان رفع دعوى استرداد الحيازة أن يثبت أن المدعى وضع يده فعلا بطريقة ظاهرة وبالاخفاء وأن يثبت أيضا حصول اغتصاب العقار بفعل الناصب وأن لا يمضي أكثر من سنة على فعل الناصب

« وحيث أن محكمة أول درجة أحالت الدعوى على التحقيق وثبتت من شهادة شهود المستأنف عليه جميعهم أنه هو الذي أقام في المنزل منذ بنائه الى الآن ولم يشهد شهود النفي بما يخالف ذلك يضاف الى ذلك قسائم عوائد الملك عن المنزل المقدمة من المستأنف عليه ورخصة بناء البلكون به وغير ذلك مما يؤخذ منه أن المستأنف عليه كان واضعا يده فعلا قبل الاغتصاب بطريقة جلية ظاهرة

« وحيث أنه بالنسبة للاغتصاب فقد ثبت من التحقيق أن المستأنف قد احتل الدور

الأسفل من هذا المنزل هو وزوجته بعد وفاة حماته أو قبل ذلك وكانا في ضيافة المستأنف عليه وظلا كذلك الى أن انذره المستأنف في ٥ سبتمبر سنة ٩٢٦ بانذار يظهر فيه ما كان كامنا في صدره وهو الادعاء بملكية جميع المنزل .

« وحيث أنه لا يشترط لرفع دعوى استرداد الحيازة أن يكون الاغتصاب مصحوبا بأفعال التعدي المادي أو الضرب أو المقاومة أو غير ذلك بل يجوز وقوعه أيضا بطريق الغش والتدليس وبدون رضا من واضع اليد » أنظر هذا المبدأ بجلاء في حكم محكمة الاستئناف المختلط ٤ فبراير سنة ١٨٩٢ مجموعة مختلطة سنة ٤ ص ٩٤ وأنظر أيضا احكام محكمة الاستئناف المختلط الكثيرة بهذا المعنى في المجموعة المختلطة ١٤ ديسمبر سنة ١٩٠٥ ص ٤٣ سنة ٨٨ و ١٨ يناير سنة ١٩١٢ مجموعة مختلطة سنة ٢٤ ص ١٠١ «

وظاهر من أقوال المستأنف عليه والشهود الذين سمعوا في التحقيق أن المستأنف انما شغل الدور الأسفل أولا بدافع المواساة لحماته المريضة وأوهم المستأنف عليه وخادعه أن يقيم به كضيف الى أن أظهر نيته في تملك العقار بالانذار الذي أرسله اليه وهذا ضرب من ضروب الاغتصاب باكرام .

« وحيث أنه بالنسبة لمدة السنة التي حددها القانون منذ فعل الاغتصاب حتى رفع الدعوى فقد جاء في مذكرة المستأنف عليه أن القانون لا يشترط مدة السنة الا في حالة دعوى منع

التعرض Complainte ولا يشترطها في دعوى استرداد الحياة.

« وحيث أن هذا الرأي لا ينهض على أساس قانوني قويم لأن المادة ٢٦/٣ من قانون المرافعات اشترطت تحديد مدة السنة المشار إليها لجميع دعاوى وضع اليد على الاطلاق وهذا النص الصريح لا يقبل أى تأويل أو تفسير يخالف منطوقه (انظر كتاب ابى هيف بك جزء أول ص ٣٦٢ وجميع الشراح مجمعون على هذا)

« وحيث أنه ثابت من شهادة شهود الاثبات ان المستأنف دخل المنزل بسبب مرض حماه للعواصة كما يقول المستأنف عليه وظاهر من الشهادة المقدمة ان الوفاة وقعت في ٢٥ ابريل سنة ١٩٢٦

« وحيث أنه في أحوال الاغتصاب الذي يقع بواسطة الخفاء أو الغش والتدليس لا يعاب بتاريخ الدخول في العقار ما دام أن نية الاغتصاب لم تكن ظاهرة جلية وقتئذ بل العبرة بالتاريخ الذي وضحت فيه تلك النية وكانت ظاهرة بحيث لا تحتل الشك أو الرية فاذا أدخل انسان آخر في عقار تحت حيازته بدافع المروءة والشهامة أو تسامحاً وكرماً منه وكان الشخص الداخل يظن نية اغتصابه ولكنه لم يظهر ذلك إلا أخيراً فلا يعتبر بدأ وقوع الاغتصاب إلا من وقت وضوح تلك النية وكذلك اذا كان الاغتصاب أو التعرض خافين وبغير علانية فلا

تبدأ مدة السنة المحددة لرفع الدعوى إلا من يوم ظهورها بجلاء وبطريقة لا تقبل الشك (انظر دالوز رپرتوار جزء ٣ ص ١٩٤ بند ٥٧٩ وما بعده)

« وحيث أنه بتطبيق هذا المبدأ على الوقائع التي نحن بصددھا يتضح من أقوال الشهود أن المستأنف دخل الدور الأسفل للمنزل عقب وفاة حماه بتاريخ ٢٥ ابريل سنة ١٩٢٦ أو قبل هذا التاريخ وظل هو وزوجته ضيفين ثم انه لم يد منها رغبة في الاغتصاب حتى تاريخ الانذار المؤرخ ٥ سبتمبر سنة ١٩٢٦ المرسل من المستأنف الى المستأنف عليه وقد أوضح فيه نية اغتصابه للمنزل وطالب المستأنف عليه بالأجرة أيضاً ويعتبر هذا الانذار مبدأ فعل الاغتصاب.

« وحيث أنه من تاريخ ٥ سبتمبر سنة ١٩٢٦ الى تاريخ رفع هذه الدعوى في يوم ٧ يونيه سنة ١٩٢٧ لم تمض مدة سنة كاملة لذلك يكون دفع المستأنف في غير محله وتكون الدعوى المرفوعة باسترداد الحياة متوفرة جميع الشرائط ويتعين رفض الاستئناف موضوعاً وتأيد الحكم المستأنف ولا محل للبحث الآن في ملكية هذا المنزل ولا في المستندات التي قدمها المستأنف عن الأرض التي اشتراها أذ أن كل هذا يجب أن تناوله دعوى الملكية لا دعوى وضع اليد

(قضية احمد افندى عوض ضد الشيخ محمد غضبان عمرة ٢٧٢ سنة ١٩٢٨ استئناف بالهيئة السابقة)

من قبل المأذونين ببيعها أو تصديرها للخارج وسواء كان الاتجار بالجملة أو بالتفصيل فإن نصوص القانون المذكورة جاءت وافية فيما يتعلق بالاجراءات الواجب اتباعها تسهيلا لمراقبة مصلحة الصحة العمومية التصرف في المواد السامة التي لا يخفى مقدار خطرها على حياة الناس وصحتهم « وحيث أنه يظهر أن زراعة الافيون ظلت مباحة ألا ان المفهوم من مجموع النصوص هو أن ماله كان اما التصدير للخارج أو البيع الى تاجر بالجملة مرخص له بذلك من وزارة الداخلية أو الى طبيب أو صيدلي من المأذونين بتعاطي صناعتهم في القطر المصري (مادة ٢٢) واستمر الحال كذلك الى أن منعت زراعة الخشخاش بالقانون رقم ١٨ سنة ١٩١٨ الذي ورد به أن هذا المنع يزول بقرار من وزير الداخلية وقد صدر هذا القرار فعلا بتاريخ ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٠ فعادت الحال الى ما كانت عليه من قبل

« وحيث انه في ٨ مايو سنة ١٩٢٢ صدر قانون بوضع نظام للاتجار بالتخدرات مكل بقرار وزارى صادر فى نفس التاريخ الا انها جاء غير وافين بالقصود اذ كانت نصوصها متعلقة بجلب هذه المواد او تصديرها دون التصدى الى احرازها فى القطر المصرى لذلك صدر المرسوم الحالى بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ الذى نص فى المادة الثانية منه على « أنه محظور على أى شخص أن يجلب او يصدر او يملك او يحزراو يشتري او يبيع او يسلم او يتنازل عن الجواهر الخدرة بأية صفة كانت او ان يتدخل بصفة

١٦٨

محكمة اسبوط الابتدائية الاهلية

٢ يناير سنة ١٩٢٨

افيون . ناتج من الزراعة . قبل تحريمها .
احرازه . جريمة .

غير صحيح القول بأباحة أحراز وبيع الافيون بناء على أنه ناتج من زراعة الحائز وقما كان الزرع مباحا
المحكمة :

« حيث أن الثابت من الاوراق هو أن المتهم ضبط بمعرفة بوليس سوهاج حالة كونه من أهالى مديرية قنا وكانت معه كمية من الافيون تبلغ زنتها أربعة أرطال ادعى أنها من زراعته واستشهد بشهود كذبه البعض منهم فى التحقيق وصادقه البعض الآخر أمام المحكمة فقضت ببراءته استناداً الى ما قرره شاهده من أنه من محصول زراعته فى سنة ١٩٢٥

« وحيث أنه للوقوف على ما اذا كان الاحراز فى هذا الظرف مباحا قانوناً ترى المحكمة استعراض حالة التشريع من أول عهده حتى الآن لأدراك كنه هذا الاحراز وتقدير قيمة ما يتمسك به المتهم من الوجهة القانونية

« وحيث أن القانون رقم ١٤ سنة ١٩٠٤ الذى حل محل لأئحة تعاطى صناعة الصيدلة والاتجار بالمواد السامة الصادرة فى ١٣ يونيه سنة ١٨٩١ أدرج الافيون ضمن المواد السامة وقد نص هذا القانون على الاحتياطات والاجراءات اللازم اتخاذها للاتجار فى هذه المواد

اي فرد من الافراد زارعا كان أو غير زارع فلا محل اذن للتمسك بأباحة الزراعة تبريراً لاحراز الافيون

« وحيث انه قد يعترض بأنه غير ميسور حرمان الزارع من الاحراز ما دام الزرع مباحاله الا انه من السهل جداً في الواقع التوفيق بين الحالتين اذ زراعة الافيون لا تعد حيازة له وهي ليست الا تحضيراً لمادته اما الحيازة ذاتها فلا تتحقق الا بعد ان يتم نضوج الحشخاش وفصله عن شجيراته اذ عندئذ يمكن القول بأن دور الزراعة قد انتهى وبدأ دور الحيازة التي يجب ان لا تكون الا لشخص من المأذونين بالاتجار في المواد السامة او المرخص لهم بتصديرها لا فرق بين زارع وغير زارع

« وحيث أن السبيل الوحيد الذي كان للزارع سلوكه وقت الاباحة هو أن يبيع الزرع قائماً الى من يكون مرخصاً له بالاتجار ليتسلمه وقت حصده دون أن يتمكن الزارع من احراز مادته لنفسه وهذه الحالة وان كانت لا تخلو من الشذوذ او التضيق لسبب عدم استقرار التشريع وانسجامه الا أنها هي الوسيلة الوحيدة المعقولة لتطبيق نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً لا يترتب عليه افلات فئة من الناس من الاحكام الموضوعة للمحافظة على الصحة العامة ومكافحة الاتجار بمواد لا شك في شدة ما ينجم عن تعاطيها من الاضرار

« وحيث انه قد يكون هناك في الواقع شئ من الاحراز لجهة الزارع اذا زرع الحشخاش

وسيط في تجارة الجواهر المذكورة أو احرازها او شرائها او بيعها او التنازل عنها الا في الأحوال المنصوص عليها في هذا القانون وبالشروط المبينة به»

« وحيث ان القانون مع ذلك لم يتعرض للزراعة في حد ذاتها تلك الزراعة التي منعت ثم ابيحت قبل صدوره وهو ما اضطر الشارع المصري الى اصدار المرسوم الرقيم ٢١ مايو سنة ١٩٢٦ القاضي بمنع زراعة الحشخاش منعاً باتاً ويؤخذ من ديباجة هذا المرسوم ان أباحة زراعة الافيون لم تكن الا لتصديره للخارج او استعماله في المستحضرات الأقربازينية ولكن لما تحقق أن الافيون الناتج من الزراعة المحلية انما يباع سراً داخل القطر المصري ويتعاطاه الناس للتخدير وهو ما يضرهم ضرراً بليغاً اقتضى الحال اذن منع زراعة الحشخاش منعاً باتاً في جميع أنحاء القطر المصري

« وحيث ان عدم التصدي في القانون الجديد الى زراعة الحشخاش وهي المصدر الأساسي للأفيون ادى الى تمسك بعض الاشخاص متى ضبطوا محرزين لكمية من هذه المادة بأنها ناتجة من زراعتهم وقت ان كانت الزراعة مباحة وكانت النتيجة ان قضت بعض المحاكم ببراءتهم قبل وبعد صدور القانون القاضي بمنع زراعة الحشخاش (يراجع حكم محكمة اميوط الابتدائية الرقيم ٢ فبراير سنة ١٩٢٦ المجموعة الرسمية سنة ٢٧ رقم ٥٩)

« وحيث أن قانون ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ قد حرم الاحراز على أي شخص دون استثناء

استناداً الى عدم تحريم زراعته ثم اضطر الى احترام نصوص القانون الجديد من جهة عدم الاحراز والبيع بعد الاحراز الا ان الجمع بين الاثنين في حيز الامكان على كل حال اذ هو لا يعدم من يشتري زراعته قائمة وكثيراً ما يقع التصرف في الحاصلات على هذا الوجه على أن تطبيق نصوص قانون جنائي تطبيقاً صحيحاً لا يلتفت فيه الى مثل هذه الاعتبارات لا سيما أن ضبط المتهم كان بعد انقضاء عهد طويل على الزراعة وقد حصل في قطار السكة الحديد بحالة تدعو الى الريب فقد كان المتهم مخفياً الأفيون في سلة تحت كمية من الفواكه وهذا ما يجعل ظرف حرج مركزه بصفته زارعاً عديم الأثر إذ كان لديه من الوقت الفسيح ما يسمح له بالتبليغ للجهات الاختصاص عما لديه من الأفيون لتشير عليه بما يتبعه نحوه اذا فرض جدلاً انه لم يتيسر له التصرف فيه حتى صدر القانون الذي يعاقب على الأحراز في غير الأحوال التي نص عليها وليست حالة الزارع من بينها «

« وحيث أن حق الزراعة والبيع لا يمكن اكتسابه من الحالة السابقة لأن تطبيق قاعدة عدم سريان قوانين العقوبات على الماضي لا يكون إلا بالنسبة لما حصل حتى صدر القانون المطلوب تطبيقه وأما مايلي ذلك من المخالفات للقانون الجديد ولو فيما له صلة بالماضي بمحض أرادة الشخص مما يجب العقاب عليه طبقاً لنصوص هذا القانون (جازو جزء أول رقم ١٥٥ من الطبعة الثالثة »

« وحيث أنه مما يقع اقناعاً تاماً بأن الزرع

ولو قارب الاستواء غير الأحراز في نظر الشارع هو أن القانون الصادر بمنع زراعة الشخصاش لم يقرر سوى عقوبة المخالفة بعكس الأحراز فقد تقررت له عقوبة الجنحة أي الحبس لغاية ثلاث سنين أو الغرامة لغاية ثلاثمائة جنيه وجواز الجمع بين العقوبتين والتشدد بطريقة مخصوصة في حالة العود مع أن الزارع ذاته قد يكون هو الذي أحرز في النهاية وينبى على ذلك انه اذا ضبطت الزراعة في أية حالة كانت عليها لما كان هناك من سبيل لمعاقبة الزارع الا بالحبس لغاية اسبوع وبالغرامة لغاية مائة قرش او بأحدى هاتين العقوبتين اما اذا فصلت فعلاً تطورت الحالة بلا شك وانتقلت الى درجة الاحراز واصبحت الجريمة جنحة تطبق من أجلها العقوبات بالطريقة آنفة الذكر «

« وحيث أنه فوق ما تقدم كله فإن القول بأباحة الأحراز والبيع بناء على ان الأفيون ناتج من زراعة الحائز قد يجر الى نتائج غير مقبولة أو ليس أهون للحائزين في مثل هذه الظروف من التمسك بهذا الدفاع كلما ضبطوا بشيء من الأفيون ونجى أحكام البراءة مستنداً لهم يعتمدون عليه كلما قدموا من جديد للمحاكمة «

« وحيث أنه من كل ما تقدم يتعين إلغاء الحكم المستأنف ومعاقبة المتهم طبقاً للمواد ١ و ٢ و ٣١ و ٣٦ و ٣٧ من قانون الاتجار في المواد المخدرة «

(قضية النيابة ضد علي محمد علي نمرة ٥٩١٥ سنة ٩٢٧ س دائرة حضرات عبد الفتاح الميبد بك رئيس المحكمة وعضوية حضرتي مرقس بطرس افندي وعبد الفتاح منصور افندي القاضيين)

قضايا المحاكم المختلطة

تعليقات

للاستاذ د. ديموج

معربة عن الأصل المنشور بمجلة الثلاث شهور الفرنسية سنة ١٩٢٨

١ - مسؤولية المالك بسبب عزم تحسين بنائه

ولو أن نصوص القانون المدني المختلط غير واضحة في هذه النقطة - مادتي ٢١٤ و ٢١٥ مدني - إلا أن القضاء المختلط قد أخذ بنظرية القانون الفرنسي المقررة بالمادة ١٣٨٦ مدني وهي الخاصة بمسؤولية المالك للبناء .

فقد أصدرت محكمة الاستئناف المختلطة بالاسكندرية في ٣ يناير سنة ١٩٢٨ حكماً نشر في مجلة التشريع والقضاء المختلط في السنة X.L. صحيفة ١٢٢ في الواقعة الآتية :

وضع مالك تحت بناء خارجة حاملاً من الحديد . وكان وضع مثله في حينه أمراً متبعاً مألوفاً .
إلا أن ما ينشأ عن ذلك من الخطر قد أصبح معلوماً منذ سنين عدة . لذلك يكون مسئولاً عن عدم اتقاء ذلك الخطر ، المالك الذي يدرك أو يستطيع أن يدرك ما في بنائه من العيوب ولا يعمل على تلافيها

وهذا المبدأ مطابق لما قرره القضاء الفرنسي في مسؤولية مالك المصعد الذي لا يهيئه بالمعدات الحديثة التي استكشفت أخيراً لتمنع ما في استعماله من الاخطار

- محكمة النقض الفرنسية ٢٩ مارس ١٨٩٧

- محكمة السين ٥ يونيو ١٩١٧

- أوبري وروجز ٤ طبعة ٥ ص ٤٣٢

- ديموج . تعهدات . جزء ٥ نبذة ١٠٨٨

وإنه لمن الصواب أن يكلف المالك بأن يذود بناءه بجميع المخترعات الحديثة التي تمنع هذا البناء من أن يكون مصدراً للاخطار

٢ - دعوى رد مقابل ما انتفع به الغير Actio de in rem verso

دفع مالك عقار دعوى شخص أدخل على ذلك العقار تحسيناً ، فهو يطالب بمقابلته ، بأن هذا الأخير قد أدخل التحسين وهو عالم أنه في ملك الغير وأن سوء نيته يمنع من الرجوع بمقابل التحسين .

فرفضت محكمة الاستئناف المختلط بالاسكندرية هذا الاعتراض بحكمها الصادر في ٢٤ ابريل سنة ١٩٢٨ والمنشور بمجلة التشريع والقضاء المختلط بالسنة X.L. ص ٣١٥. مستندة في ذلك الى ان حسن النية أو سوءها لا أثر له في تطبيق قواعد دعوى رد مقابل الانتفاع. لانها دعوى تتعلق بالشئ أى بالمنفعة فهي، بمعنى ما دعوى عينية

٣ - معنى عبارة « العملة الفرنسية » التي تذكر في سندات الشركات

أصدرت شركة عقارية مصرية - بنك الاراضى بمصر - سندات «تدفع قيمتها في باريس بالعملة الفرنسية» وتدفع قيمتها في البلاد الاخرى « بحسب سعر القطع على باريس ». وفي نزاع بين الشركة وحالة السندات على تحديد معنى « العملة الفرنسية » قضت محكمة الاستئناف المختلط بالاسكندرية بحكمها الصادر في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٧ والمنشور بمجلة التشريع والقضاء المختلط السنة X.L. ص ١١٢ بأن دفع القيمة يكون طبقاً لنظام العملة الفرنسى وطبقاً له وحده اذ أن المتعاقدين قد أخضعوا معاملتهم لحكمه .

وما دام أن البنكنوت قد أصبح بذكرى ٣١ أغسطس سنة ١٨٧٠ عملة رسمية في فرنسا بين البنوك والافراد له قيمته القانونية من حيث وفاء التعهدات . فان قانون ٥ أغسطس سنة ١٩١٤ الذى أعفى بنك فرنسا من ضرورة دفع قيمة البنكنوت قد لا يؤثر مطلقاً على القيمة القانونية لهذا البنكنوت من حيث اعتباره عملة تستعمل في الوفاء

وأنه وان كانت العملة المعدنية هي الاصل الذى يرجع اليه عند تعيين مقابل الوفاء الا أنه يوجد فارق به تختلف الفكرة الاقتصادية للعملة عن الفكرة القانونية لها كوسيلة من وسائل الوفاء فاذا رأى المشرع في بلد من البلاد أن الظروف الاقتصادية تستلزم تقرير وسائل أخرى للوفاء خلاف العملة المعدنية فقرر هذه الوسائل فعلاً لتنظيم علاقة المدين قبل دائته فلا شك ان هذا التعديل ملازم لكل من قبله أساساً لمعاملاته

فمن هذا يظهر أن من يقبل بمقتضى عقد من العقود أن تكون المعاملة بشأنه بعملة معينة فإنه لا شك يخضع لنظام هذه العملة وما يطرأ عليه من التعديلات .
وليس هذا الا تطبيقاً لقاعدة احترام ارادة المتعاقدين واستقلالها

٤ - الجزاء الذى توقعه الشركة على أمر مشتركها لارنظامه تريبس

لاحظت شركة النور الكهربائى بطريقة قاطعة ان أحد مشتركها يسرق التيار الكهربائى فمنعت عنه النور

رأت محكمة مصر المختلطة (قاضى الامور المستعجلة بها) بحكمها الرقم ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٧

المنشور بالجازيت عدد ١٨ ص ١٤٣ أن الشركة محقة في عملها . فكان هذا الحكم تطبيقاً لقاعدة *actio non adimpleti contractus* . وهذا مقيد طبعاً بقيد عدم اساءة استعمال الشركة لحقها .

وهل للشركة أن تفسخ عقد اشتراك هذا المخالف ؟ تعرضت المحكمة لذلك اذا بصفة ثانوية . ولقد سبق لنا بحث هذا الأمر فوصلنا الى استنتاج ان للشركة هذا الحق عند ما يثبت ان المشترك قد ارتكب تدليساً . غير أن المسألة تدق وتصعب في حالة ما اذا كانت الشركة من شركات الاحتكار الفعلي . ويظهر لنا انه اذا ثبت أن في مقدور الشركة اتقاء آثار هذا التدليس مستقبلاً فمن واجبها الاستمرار في تنفيذ عقدها أما اذا تعذر عليها اتقاء آثار هذا التدليس فتصبح المسألة معضلة حقيقية . فهل يسوغ مثلاً لشركة سكك حديدية أن ترفض قبول راكب أو طالب نقل بضائع لمجرد أنه سبق له ان ارتكب تدليساً ضدها ؟

٥ - لا محل في التأمينات المعطاة لرئيس دائن آخر في مرتبة عند ما يرفع له دينه .

لما كان الحل Subrogation معين في القانون على سبيل الاستثناء فلا يمكن التوسع فيه . ولما كان الحل بنص القانون لا يكون الا لمن دفع دين دائن أسبق منه مرتبة بامتياز أو رهن . لذلك لا محل محل غيره في التأمينات المعطاة لهذا الغير من يدفع له دينه الذي يتساوى معه في الدرجة أو ينخفض عنه فيها .

وبذلك قضت محكمة الاستئناف المختلطة بالاسكندرية في ١٣ مارس سنة ١٩٢٨ بمحكمها المنشور بمجلة التشريع والقضاء المختلط XL ص ٢٢٨ فرفضت طلب حلول دائن محل آخر مسجل معه في يوم واحد .

وهذا المبدأ مقرر قطعاً

- دمولوب ٢٧ ص ٤٦١

- لارومبير مادة ١٢٥١ قرة ٦

- بودري وباري جز ٣ رقم ١٥٤٤

- أوبري ورو جز ٤ طبعة ٥ ص ٢٩٥ رقم ٤٧ .

وليس في علمنا صدور قضاء بهذا المعنى قبل هذا الحكم . وهو مبدأ يؤسف له . فلا سبيل إلى اصلاحه الا بتشريع . فقد يكون لأحد الدائنين صالح محقق في أن يدفع لاحد الدائنين دينه ليتقى سميه في نزاع ملكية المدين المشترك في وقت غير لائق

٦ - لا ترتفع المسؤولية عن ماصب الآلات لوجود عيب فيها ولو امتنعت ماصبها بالقوة القاهرة .

في حالة دقيقة قضت محكمة الاستئناف المختلطة بالاسكندرية بأن شركة الترام تكون مسئولة عن الضرر الذي يصيب أحد الركاب بسبب نزوله مسرعاً من عربة الترام على أثر فزع استولى عليه بسبب حصول فرقة في المركبة فرقة من شأنها ادخال الرعب في قلوب الركاب اعتقاداً منهم بوجود خطر . ويفترض في هذه الحالة وجود عيب في المركبة ويستفاد وجوده من حصول تلك الفرقة المرعبة . ويعتبر المصاب معذوراً فيما أتاه لان ظروف الحادثة تبرر اعتقاده بوجود خطر . وبذا يمكن ايجاد السببية بين عيب الآلة واصابة الراكب .

٧ - من المسئول عن اعمار وكيل يمينه القضاء ؟

طلب شخص من القضاء ندب خبير ليتولى بيع عروض . فعينه المحكمة . وقام الخبير بالبيع ومات معسراً .

قضت محكمة الاسكندرية المختلطة في ١٨ يناير سنة ٩٢٨ مجموعة التشريع والقضاء المختلط عدد XL ص ١٤٥ بأنه متى تم البيع كطلبه وتحت مسؤولية طالبه فإن هذا الاخير هو المسئول عن عمل الخبير الذي ندب للبيع . ولا يمنع من اعتباره وكيلاً ونائباً عن طالب البيع ان حكم تعيينه كلفه بالبيع ودفع الثمن لشخص ثالث

ولكن هذا المبدأ لا يزال في حيز التقدير ففي حالة مماثلة قضت محكمة استئناف باريس في ٢ يناير سنة ١٩١٣ بأن المدين الذي يريد أن يتقى حجزاً على ماله لدى الغير فيودع قيمة الدين تحت يد حارس يكون مسئولاً عن اعمار هذا الحارس . ولكن محكمة السين قضت في ٤ ديسمبر سنة ١٩١١ بعكس ذلك . فرأت انه لا يكون مسئولاً عن اعمار حارس من يطلب تعيين هذا الحارس حتى ولو تبين فيما بعد أن سبب الحراسة غير قائم . ويرشح هذا القول أن الحارس لا يعتبر تابعاً لمن طلب تعيينه لانه لم يكن حرّاً في اختياره

- راجع بودري وقاهل في الوديعة رقم ١٢٩١

- وجويار في الوديعة رقم ١٨١

قضايا المحاكم الأجنبية

وتشمل عبارة « أهل منزله » الواردة بالمادة ١٧٣٥ مدني فرنسي أوسع معنى لها . فيعتبر من أهل المنزل خلية المستأجر التي سمح لها بالإقامة معه في مسكن مفروش استأجره للإقامة فيه شخصياً .

فيكون ذلك المستأجر مسئولاً قبل المؤجر عما يلحق هذا الأخير من الضرر بسبب ارتكاب هذه الخلية لسرقة بعض المنقولات التي بالعين المؤجرة

دالوز المجموعة الدورية سنة ١٩٢٦ جزء ٦ ص ٩٩ نقض

١٧١

محكمة النقض الفرنسية

٢ ديسمبر سنة ١٩٢٧

الملكية الادبية . حق الشركة في رفع الدعوى باسمها . لا حاجة لذكر اسماء الاعضاء في صحيفتها .

للشركة المدنية للمؤلفين والملحنين والناشرين للموسيقى صفة رفع الدعاوى باسمها دفاعاً عن حقوق الجماعة وأفرادها .

فإذا تضرر أحد الأعضاء وطلب انصافه قضاء جاز للشركة أن ترفع الدعوى باسمها دون حاجة لذكر اسم ذلك العضو في صحيفتها

دالوز — المجموعة الدورية سنة ١٩٢٨ جزء ٦ ص ١١٠ نقض

١٦٩

استئناف كان

٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٨

استئناف . طلبات جديدة . طلب الاكراه البدني لتنفيذ الحكم بمبلغ مالي . جوازه .

القاعدة هي أنه لا يسوغ تقديم طلبات جديدة لأول مرة أمام الاستئناف .

غير أن طلب الحكم باكراه المحكوم عليه اكراهاً بدنياً تنفيذاً لازماً بدفع تعويض جزاء ما أحدثه من الجروح والاصابات جائز القبول لأول مرة أمام الاستئناف لأنه لا يعتبر طلباً جديداً بل هو وسيلة من وسائل التنفيذ

مجلة الثلاثة شهور سنة ١٩٢٨ نمرة ١

١٧٠

محكمة النقض الفرنسية

١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٧

اجارة . تلف بالعين المؤجرة . بفعل غير المستأجر . مسئوليته .

يكون مسئولاً قبل المؤجر المستأجر لعين من الأعيان عن كل اتلاف أو تعيب يحدث بفعل « أهل منزله » personnes de sa maison كما لو كان هو المحدث له سواء كان في مقدوره منع هذا التلف أم كان في غير مقدوره

لعرض عينات بضائع محله التجارى فتأهب للسفر
تاركا مسكنه وحاملا معدات سفره وصندوق
عيناته فوق من سلم منزله فأصابته اصابة اثناء
خروجه للسفر فى سبيل العمل

دالوز — المجموعة الاسبوعية — العدد ٤٠
سنة ٥ ص ٦٠٥

١٧٤

محكمة النقض الفرنسية

٥ نوفمبر سنة ١٩٢٨

اختصاص . مركزى . شركات . فروع .

تكون مختصة بنظر الدعوى التى ترفع على
شركة مساهمة المحكمة التى يقع فى دائرتها أحد
فروع الشركة ويكون النزاع قد ولد فيها وذلك
حتى مع النص فى عقد تأسيس هذه الشركة على
أن الجهة المختصة بنظر منازعاتها هى محاكم السين
خصوصا متى كان مدير الفرع المذكور صاحب
صفة فى استلام صحف الاعلانات التى توجه الى
الشركة .

دالوز — المجموعة الاسبوعية عدد ٤٠ سنة ٥
ص ٦٠٩

١٧٥

استئناف باريس

١٣ يناير سنة ١٩٢٥

كبيالة . الاستحقاق فى يوم يسبق عطلة
بروتستو . ميعاده .

اذا صادف يوم استحقاق كبيالة يوم سبت

١٧٢

محكمة النقض الفرنسية

٦ نوفمبر سنة ١٩٢٨

بيع . سلم . متى تنتقل الملكية . اتفاق .

فى بيع السلم الذى يكون بمثابة اتفاق على
توريد اشياء معينة لا تنتقل الملكية الى المشتري
الا بالتسليم

الا أن هذه القاعدة ليست من النظام العام
فيصح الاتفاق على ما يخالفها . فالطرفين ان
يتفقا على ان تنتقل الملكية بمجرد التعاقد . وفى
هذه الحالة يخضع هذا العقد لتطبيق المادة ١٥٩٩
مدنى التى تنص على بطلان بيع ملك الغير .
دالوز المجموعة الاسبوعية عدد ٣٩ سنة خامسة
ص ٥٩١

١٧٣

محكمة النقض الفرنسية

١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٨

مسئولية . حوادث عمال . اثناء أو فى سبيل
عملهم . تعويض .

ان العامل المكلف بالسفر لعرض عينات
بضائع محل تجارى والذى بعد أن يتأهب للسفر
يفادر مسكنه حاملا معدات سفره ومعه صندوق
عينات البضائع . يكون محقا فى طلب التعويض
طبقا لنصوص القانون الصادر فى ٩ مارس سنة
١٨٩٨ العامل الذى كلفه رب العمل بالسفر

لاحق ليوم عطلة رسمية فأن بروتستو عدم الدفع
يمكن عمله يوم الاثنين التالى ويعتبر في الميعاد .
دالوز — المجموعة الدورية ١٩٢٨ جزء ٦
ص ١٢٧ استئناف

١٧٦

استئناف باريس

٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٨

حجز ما للمدين لدى الغير . دين غير محقق
الوجود . ولا مستحق السداد .
عدم جوازه .

إذا أصدرت الجمعية العمومية للمساهمين في
أحدى الشركات قراراً بمنح أجل لدفع قيمة
الأرباح السنوية . فلا يسوغ للمساهمين الذين
لم يشتركوا في قرار التأجيل أن يوقعوا حجزاً
تحتفظاً على ما للشركة لدى الغير وفاء لمطالبهم
وذلك لأن ديونهم مجردة في هذه الحالة من
الصفتين اللازمتين لا مكان توقيع الحجز تحتفظ
على ما للمدين لدى الغير وهما تحقق الوجود
واستحقاق السداد .

دالوز — المجموعة الاسبوعية — عدد ٤٠
سنة ٥ ص ٦١٢

١٧٧

محكمة استئناف روان

٢٦ أكتوبر سنة ١٩٢٨

اتعاب . وكيل اشغال . تخفيض .

للمحاكم سلطة تخفيض اتعاب وكيل اشغال
تعهد في السعى لبيع محل تجارى عند ما يتضح
ان من تعهد بدفع هذه الاتعاب كان لا يستطيع

وقت التعاقد ان يقدر مقدما مجهود هذا الوكيل
ولا مقدار عمله

وبعكس ذلك ليس للمحاكم تخفيض هذه
الاتعاب عند ما يتضح ان من تعهد بها قبلها بعد
تمام تنفيذ مأمورية الوكيل وبعد ألامه بأهمية
عمله ومتاعبه ونتائجه . كما لو قدرت اتعابه في
صلب عقد بيع المحل التجارى الذى تم على يد
موثق وقبله البائع بعد ألامه بجميع ظروفه

دالوز — المجموعة الاسبوعية — العدد ٣٩
سنة ٥ ص ٥٩٩

١٧٨

محكمة السين المدنية

٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٨

رسائل . ملكيتها .

يكون المرسل اليه مالكا للجزء المادى من
الرسالة اذا لم يطلب منه الراسل إعادتها اليه أو
إعدامها بعد الاطلاع عليها . فالمرسل اليه الحق
في أن يحتفظ بها . وأن يعطيها للغير ما دامت
تحتوى على أمور تعتبر بطبيعتها سرية .

أما الجزء المعنوى من الرسالة فهو من حق
الراسل دائما سواء كانت الرسالة سرية أم غير
سرية فلا يسوغ للمرسل اليه الذى يعتبر مالكا
للجزء المادى منها ، فله يبعه للغير ، ان يصرح
لهذا الغير بنشر محتوياتها

فيتعرض للحكم عليه بالتعويضات المرسل
اليه ، مالمالك الرسالة ، اذا هو نشر محتوياتها في
كاتالوج بغير إذن كاتبها

دالوز — المجلة الاسبوعية — عدد ٤٠ سنة ٥
ص ٦١٦

اتّاج علمى

ترحب مجلة المحاماة بما يظهر فى عالم القانون من المؤلفات العربية ، وترجوا أن تستكمل مصر فى القريب ، بفضل علمائها العاملين ، مكتبتها القانونية العربية .
ومن دواعى التفاؤل بقرب تحقق هذه الأمنية ظهور المؤلفات الآتية :-

١ - رسالة الاثبات

فى التعهدات

لحضرة صاحب العرة الاستاذ احمد نشأت بك - بكلية الحقوق

وهى رسالة قيمة وافية جمعت وشرحت ، فى عبارة طلية وترتيب منسق ، قواعد الاثبات وأصوله وأحكامه . واشاعتها بين المشتغلين بالقانون فكانت عوناً لكل منهم فيما يخصه . ولا يخفى ما لقواعد الاثبات من الاهمية العظمى لدى علماء القانون ورجال القضاء والمحاماة . اذ أن الحق الذى لا يعرف صاحبه كيف يقيم الدليل على وجوده هو والحق المعلوم سواء .
وليس غريباً أن تمتاز هذه الرسالة بأسلوبها العلمى فى تحقيق القواعد النظرية وردها الى مراجعها من الفقه الاسلامى والفقه الفرنسى فأن واضعها من علماء كلية الحقوق وليس غريباً أيضاً أن تجمع الرسالة الى ذلك حقائق المران العلمى ببيان أحكام القضاء الفرنسى والمصرى ، أهلى ومختلط ، فأن مؤلفها من رجال القضاء السابقين الذين كان للمجلات القضائية صيب وافر من المبادئ التى نشرتها أحكامهم

٢ - شرح قانونه تحقيق الجنابات (مبرزان)

لحضرة المؤلف ذاته

هو شرح واف لقانون تحقيق الجنابات المصرى مقارناً بأحكام القانون الفرنسى وقضاؤه وبه ابحاث وأعمال تشريعية خاصة بموضوع الحصانة البرلمانية .

٣ - شرح قانونه التجارة (أهلى ومختلط)

لحضرة الاستاذ النابه الدكتور محمد كامل أمين ملش

بكلية الحقوق الملكية

ظهر الجزء الأول من هذا الكتاب . فكان بحق فتحاً مميّناً . فى عالم القانون التجارى المصرى

وهو أحوج القوانين المصرية الى شرح وافٍ يجمع أصوله وقواعده وأحكامه . لذلك كان فضل مؤلف هذا الكتاب جليلاً بما مده به المشتغلين بالقانون من المعونة على الاحاطة بقواعد قانون التجارة المصري وأحكام القضاء فيه .

واننا لنرغب ظهور باقى أجزاء هذا الكتاب القيم لسد الحاجة الماسة الى مثله فى هذا الموضوع

٤ - القانون الدولى الخاص

المصرى والمقارن

لحضرة الاستاذ المدقق الدكتور على الزينى

بكلية الحقوق الملكية

ظهر الجزء الأول من هذا الكتاب . وفيه عالج المؤلف بحثاً من أدق مباحث القانون الدولى الخاص المصرى والمقارن .

ولشرح ذلك القانون فضل كبير فى تسهيل الالام بالقواعد التى تتعلق باختيار القانون الذى يجب أن يحكم به فى القضايا ذات العنصر الاجنبى ويبيان مدى اختصاص المحاكم فى كل بلد بالحكم فى تلك القضايا .

ويقيننا أن الصعوبات التى يلاقيها حضرة المؤلف فى اتمام وضع كتابه لن تزيد همته الا نشاطاً لكى يكمل هذا السفر الجليل الذى سد فراغاً كبيراً .

مؤلفات فرنسية

فى القانون المصرى

لحضرة صاحب العزة المستشار عبد الفتاح بك السيد ، بمجهود يبداً من عشرات السنين ، ولا يزال مستمراً ، فى سبيل خدمة القانون فقهاً وقضاً . وأحدث ما أنتجه ذلك العقل الكبير مؤلفه (بالفرنسية) فى الأوراق التجارية .

Traite Théorique et Pratique des Effets de Commerce en Droit Egyptien

وصفه بالاشتراك مع الاستاذ مارك دمرتو الاستاذ بكلية الحقوق بجامعة ديمون . ولا يفوتنا التنويه بذكر مؤلف هذين المئين الذى وصفناه من قبل (بالفرنسية) أيضاً فى شرح قانون المرافعات المصرى وخصوصاً لدى المحاكم المختلطة ،

Traite Theorique et Pratique de procédure Civile et Commercial Egyptienne

فقد امتاز هذا الكتاب فضلاً عن غزارة مادته القهية باشماله على أحدث الاحكام القضائية فى مبادئ المرافعات .

العدد الثالث فهرست السنة التاسعة

الصفحة	صاحب البحث	الابحاث
١٥٩	محمد عبد المنعم رياض بك	مدى سيادة الدولة في المسائل الجنائية (بحث في القانون الجنائي الدولي مع بعض تطبيقات بالنسبة لمصر)
الرقم	التاريخ	الاحكام
		الأحكام
		(١) قضاء محكمة النقض والابرار
١٠٢	٢٢ نوفمبر ١٩٢٨	هتك عرض . فعل فاضح علني . التفرقة بينهما
١٠٣	٢٩ » »	النية . اختصاص محكمة الموضوع . سلطة محكمة النقض . تناقض بين محضر الجلسة والحكم . لا بطلان .
١٠٤	٢٩ » »	سرقة . اثنان متهمان . براءة أحدهما : المادة ٢٧٤ فقرة ٥
١٠٥	١٣ ديسمبر ١٩٢٨	ارتباط تهمين . سلطة محكمة الموضوع .
١٠٦	» » »	نقص في بيان الواقعة . مناقشة الدفاع .
١٠٧	» » »	التقرير بالاسباب . عدم ذكر تاريخ وروده الى قلم الكتاب . بطلان .
١٠٨	٢٠ » »	نية القتل . عدم بيان الأدلة عليها . نقص في بيان الواقعة . بطلان
١٠٩	» » »	حق الدفاع . ماهيته . حدوده . سلطة قاضي الموضوع . طبيب شرعي . طريقة استدعائه . الاعلان غير واجب . محام أصيل . اخطاره لمناقشة شاهد . إجابة محام آخر .
١١٠	٢٠٣ » »	نية القتل . اغفالها . بطلان
١١١	٢٠٤ » »	تحليف يمين . شاهد محكوم عليه . لا بطلان
١١٢	٢٠٥ » »	تعديل وصف التهمة . استبعاد سبق الاصرار . استفادة المتهم . سلطة محكمة الموضوع . المادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

العدد الثالث فهرست المحتويات

الرقم	الصفحة	التاريخ	الاحكام
			تابع قضاة محكمة النقض والابرار *
١١٣	٢٠٦	٢٠ ديسمبر ١٩٢٨	شهادة شاهد غائب . تلاوتها بالجلسة . سلطة القاضي .
١١٤	٢٠٧	» » »	بيان الواقعة . معناه . تقدير الأدلة . سلطة قاضي الموضوع .
١١٥	٢٠٩	» » »	اعتراف . الأخذ به . طريق استدلال . اختصاص محكمة الموضوع .
١١٦	٢١٠	» » ٢٠	سبق الاصرار . مسألة موضوعية . اختصاص محكمة الموضوع
١١٧	٢١٠	» » »	حلف اليمين . صيغته . الاجراءات الشكلية في الاحكام .
١١٨	٢١٢	» » »	نية القتل . الآلة التي ارتكبت بها الجريمة . ضرورة ذكر النية . نقص في بيان الواقعة
١١٩	٢١٣	» » »	خطأ في ذكر تاريخ الحادثة . لاقض . الرد على أقوال الشهود . مسألة موضوعية
١٢٠	٢١٤	» » ٢٧	محام في مواد الجنج . التأجيل للارتباط
١٢١	٢١٤	» » »	مدع بحق مدني . حجية أقواله . تقرير طبيب شرعي بعد الوفاة
١٢٢	٢١٥	» » »	طبيب شرعي . رفض المحكمة طلب استدعائه . بيان السبب . لا بطلان . عدم بيان الفقرة في الحكم . لا بطلان
			(٢) - (قضاء محكمة الاستئناف الاهلية)
١٢٣	٢١٦	اول مايو ١٩٢٨	عقود صورية . اثبات . وارث . متى يكون أجنبياً
١٢٤	٢٢٠	» » ٦	١ - حوالة . عقد ايجار . عدم قبول المؤجر . بطلان
			٢ - قضاء مستعجل . دفع بعدم وجود صفة . قوة الشيء المحكوم به
١٢٥	٢٢٢	» » ٧	٣ - ضامن . تفويض . ليس من شأن الضامن استئناف فرعي . قبول الحكم . بعد أو قبل الاستئناف الأصلي سواء

السنة الثامنة

فهرست

العدد الثالث

الرقم	الصفحة	التاريخ	الاحكام
			تابع قضاة محكمة الاستئناف الاهلية
١٢٦	٢٢٣	٨ مايو ١٩٢٨	اختصاص . تغير الجنسية بعد رفع الدعوى . لا أثر له
١٢٧	٢٢٤	١٠ ديسمبر ١٩٢٨	بطلان مرافعة . ما يقطع المدة . مكاتبات بشأن صلح . لا تقطع .
١٢٨	٢٢٥	١٢ » »	١ - نظار وقف . افراد أحدهم بالخصومة . جوازه
			٢ - ريع . سقوطه . بخمس عشرة سنة
١٢٩	٢٢٦	١١ » »	ريع . غير معين القدر . سقوطه بمضى المدة . المادة ٢١١ مدنى . خمسة عشرة سنة
١٣٠	٢٢٧	١٧ » »	مطل . اكتساب بمضى المدة . تسامح . مانع
١٣١	٢٢٧	» » »	اجارة . قانون بتحديد المساحة التى تزرع . فسخ العقد أو تنقيص الأجرة
١٣٢	٢٢٩	١٩ » »	حكم نزاع الملكية . عدم جواز استئنافه . الا اذا مس موضوع الحقوق . عدم جواز الحجز على الاملاك الزراعية الصغيرة .
١٣٣	٢٢٩	٢١ » »	وقف . أهلية الواقف . عته . اختصاص .
١٣٤	٢٣٠	٢٤ » »	قاضى البيوع . اختصاصه . حكمه فيما يتجاوز اختصاصه بطلان زيادة العشر . جواز استئنافه .
١٣٥	٢٣١	٢٥ » »	استئناف . نصاب . سند واحد . تعدد الخصوم .
١٣٦	٢٣٢	» » »	التماس ، اهمال الفصل فى دفع موضوعى . عدم قبول الاستئناف شكلا . سبب للالتماس
١٣٧	٢٣٣	» » »	عجز أو زيادة . سقوط الحق . ٢٩٦ مدنى . بيع جبرى
١٣٨	٢٣٣	٢٧ » »	حوالة . بيع الديون . قبول المدين . دين متنازع فيه .
١٣٩	٢٣٥	٣١ » »	عدم اختصاص الحاكم الاهلية . استرداد المهر والمهدايا الزوجية .

السنة التاسعة

فهرست

العرو الثالث

الرقم	الترتيب	التاريخ	الاحكام
			تابع قضاة محكمة الاستئناف الاهلية
١٤٠	٢٣٦	٣١ ديسمبر ١٩٢٨	معاش . تسويته . المرتب المقبوض فعلا . المرتب المقبوض حكما . المادة ١٥ من قانون المعاشات
١٤١	٢٣٨	» » »	مسئولية . مسئولية وزارة الداخلية عن أعمال المجالس المحلية . شخصية . معنوية
١٤٢	٢٣٩	» » »	ربيع . سقوط الحق . خمس عشرة سنة
			(٣) قضاء محكمة استئناف أسيوط
١٤٣	٢٤٠	» » ٥	حكم . عدم الفصل في طلب . جواز رفع دعوى جديدة
١٤٤	٢٤١	» » »	تنبيه نزع ملكية . الحكم في المعارضة . استئناف
١٤٥	٢٤٢	» » »	انكار توقيع . شاهد . الحكم بالغرامة .
١٤٦	٢٤٤	» » ١١	مسئولية . مالك الآلات . خطؤه مفترض .
١٤٧	٢٤٦	» » ١٢	امتياز . مصاريف محصول السنة . أجره الري .
١٤٨	٢٤٧	» » ١٨	١ - حكم نزع ملكية . تعرضه لتطبيق قانون الخمسة أفدنة . جواز استئنافه .
			٢ - مزارع . اشتغاله بحرقه أخرى . انطباق قانون الخمسة أفدنة
١٤٩	٢٤٨	» » ١٩	التماس . بسبب الغش . ميعاده . ضرورة اعلان الحكم .
١٥٠	٢٤٩	» » »	بيع . حبس الثمن . ادائه بكفالة .
١٥١	٢٥٠	» » ٢٦	التماس . عدم الفصل في طلب تعيين خبير . ليس من أسباب الالتماس
			(٤) (قضاء المجلس الحسبي العالي)
١٥٢	٢٥٠	١٨ نوفمبر ١٩٢٨	حجر . غفلة . ظروف معينة .
١٥٣	٢٥١	» » »	حجر . الحكم برفعه . بغير طلب المحجور عليه . لا بطلان

العدد الثالث فهرست السنة التاسعة

الرقم	الصفحة	التاريخ	الأحكام
			(٥) قضاء المحاكم الكلية
١٥٤	٢٥٢	٦ ديسمبر ١٩٢٨	عيب في حق أحد الملوك أو رؤساء الدول الأجنبية . الفرق بينه وبين لومهم على أعمالهم في الحكم . الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
١٥٥	٢٥٤	٢١ نوفمبر ١٩٢٨	مطل . منور . في أقل من متر . حق الجار
١٥٦	٢٥٥	» » »	مواد مستعجلة . اختصاص القاضي الجزئي
١٥٧	٢٥٥	» » »	استحقاق . دعوى اثناء اجراءات نزاع الملكية اداريا معارضة . قبول
١٥٨	٢٥٦	٥ ديسمبر ١٩٢٨	حوالة . سند تحت الاذن . أثره بين المدين والمحول اليه . عقد جديد .
١٥٩	٢٥٧	١٢ » »	استئناف . قبوله . الحكم الابتدائي . غيابي وحضوري . المادة ٣٥١ مرافعات
١٦٠	٢٥٧	٢٢ » »	مرض موت . اقرار بدين . قانون مدني . صحيح .
١٦١	٢٥٨	٢٥ » »	قوة الشيء المحكوم فيه . اختلاف السبب
١٦٢	٢٦٠	٢٦ » »	اعلان . مندوب محضر . شاهدان . حكم ذلك .
١٦٣	٢٦١	١٢ يناير ١٩٢٨	التنبيه بالدفع كمقدمة للتنفيذ . الطعن فيه . جوازه . لاميعاد
١٦٤	٢٦٢	٧ فبراير ١٩٢٨	مواد مخدرة . حكم على من يتجر فيها . المراقبة الخاصة بالمادة ٩ من قانون ٢٤ سنة ١٩٢٣ . لا تنطبق
١٦٥	٢٦٤	٣ ابريل ١٩٢٨	تسميم دجاج . شروع . لا جريمة
١٦٦	٢٦٥	١٢ ديسمبر ١٩٢٨	منع تعرض . استرداد حيازة . جواز . اختيار أحدهما وضع اليد الهادي .
١٦٧	٢٦٨	١٢ » »	استرداد حيازة . الاغتصاب بالقوة أو بالخديعة . السنة احتسابها .

العدد الثالث	فهرست	السنة التاسعة
الرقم	تاريخ	الاحكام
		تابع قضاء المحاكم الكلية
١٦٨	٢٢ يناير ١٩٢٨	أفيون . ناتج من الزراعة . قبل تحريمها . احرازه . جريمة
		(٦) قضاء المحاكم المختلطة
		تعليقات للاستلام . ر . ديموج . على أحكام المحاكم المختلطة
		(٧) قضاء المحاكم الاجنبية
١٦٩	٢٥ نوفمبر ١٩٢٨	استئناف . طلبات جديدة . طلب الاكراه البدني . لتنفيذ الحكم بمبلغ مالي . جوازه
١٧٠	١٣ ديسمبر ١٩٢٨	اجارة . ناف بالعين المؤجرة . بفعل غير المستأجر . مسئولية
١٧١	٢ » »	الملكية الأدبية . حق الشركة في رفع الدعوى باسمها . لا حاجة لذكر أسماء الأعضاء في صحتها
١٧٢	٦ نوفمبر ١٩٢٨	بيع . سلم . متى تنتقل الملكية . اتفاق
١٧٣	١٩ » »	مسئولية . حوادث عمال . أثناء أوفى سبيل عملهم . تعويض
١٧٤	١٣ يناير ١٩٢٥	كبيالة . الاستحقاق في يوم يسبقه عطلة . بروتستو ميعاده
١٧٥	٢٢ نوفمبر ١٩٢٨	حجز للمدين لدى الغير . دين غير محقق الوجود . ولا مستحق السداد . عدم جوازه .
١٧٦	٢٦ أكتوبر ١٩٢٨	اتعاب . وكيل أشغال . تخفيض
١٧٧	٢٧ نوفمبر »	رسائل . ملكيتها

مدى سيادة الدولة في المسائل الجنائية

فهرست البحث

مقدمة عن سيادة الدولة بصفة عامة

فرع ١ - تحريم السيادة الراقية بأقليم الدولة

تسليم المجرمين

مقارنته بالأبعاد

معاهدات وقوانين التسليم

القواعد العامة لتسليم المجرمين

عدم تسليم الوطنيين - الآراء المختلفة

عدم تسليم المجرمين السياسيين - الآراء المختلفة بشأنهم وبشأن الجرائم السياسية .

عدم تسليم الفارين من العسكرية .

شروط التسليم .

فرع ٢ - حدود السيادة داخل الأقليم

السيادة الإقليمية والاستثناءات منها :-

أولاً - استثناء الممثلين السياسيين من السيادة الإقليمية

طبيعة ومهمة الممثل السياسي .

رؤساء الدول

مدى سريان الامتيازات .

بيان الامتيازات السياسية . - الحرمة الشخصية وحرمة المسكن والاعفاء

من القضاء المحلى والاعفاء من الضرائب .

ثانياً - استثناء القوى الحرة من السيادة الإقليمية

الجيش

السفن الحرة

الطائرات الحرة

ثالثاً - استثناء الأجانب المتمتعين بالامتيازات من السيادة الإقليمية

تطور الامتيازات في البلاد الشرقية

امتيازات الأجانب في مصر

الحاكم المختطة واختصاصها الجنائي .

النتائج المحزنة للامتيازات في مصر .

تصحيح أخطاء مطبعيه

في البحث المنشور في أول هذا العدد

من صفحة ١٦٠ الى ١٩٠ بشأن مدى سيادة الدولة في المسائل الجنائية

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٥٩	٤	وتظهر في الوجود حيث التمثيل الخارجي للدولة وحتى اعلان الحرب واحراء المفاوضات	وتظهر بوجود حق التمثيل الخارجي للدولة وحق اعلان الحرب وحق اجراء المفاوضات .
١٦٢	٩	وانما القضاة الطبيعيين	وانما القضاة الطبيعيون
١٦٣	١٥	بل تقرر عنه في بعض القوانين	بل تقرر عكسه في بعض القوانين
١٧٢	١٧	تولد	يولد
١٧٣	٢٠	الا انها ليست قاصره	الا أن هذه الامتيازات ليست قاصره
١٧٤	٨		تزد حاشية رقم (٢) بآخر الصفحة كما يأتي : « عقد أخيراً اتفاق بين البابا وايطاليا وأصبح البابا بمقتضاء إقليم صغير حول الفاتيكان »
١٧٦	٢	بالحرية	بالحرمة
١٧٨	٥	من الحاشية رفضته	رفضت
١٧٨	١٢	من الحاشية	Revue
١٧٩	١١	تقصد	يقصد
١٧٩	٢١	تنقض سريتها	تنقض سريتها
١٧٩	٢١	مسجلات	سجلات
١٨٠	٣	Domecile	Domicile
١٨١	٥	تنقض	يقضى
١٨٩	٩	لحو	لبحث
١٩٠	٧	Giam	Siam
١٩٠	١٤	الاجني والمصري	الاجانب والمصريون

وهناك بعض أخطاء أخرى لا نتحى على التارىء

المحكمة

مجلة قضائية

نصفها نقابة المحاماة بالأهلية

*La société est bien gouverné
quand les citoyens obéissent aux
magistrats et les magistrats aux
lois.*

(Solon).

السنة التاسعة
العددان الرابع والخامس

تحرير المجلة وإدارتها بمركز قاعة المحامين بشارع الشيخ أبو السباع رقم ٨ بمصر

المنشأة الخاصة بصنـ
شارع الخليج الناصري عمرة ٦
تليفون عمرة ٢٠-٥٦ مدينة

٠٠٠٠٠٠٠٠

قيمة الاشتراك ٧٥
والطلبة ٤٥

بيان

صدرنا هذا العدد بالحكم الصادر من مجلس تأديب المحامين في قضية النيابة ضد حضرة صاحب الدولة مصطفى باشا النحاس ومن معه و يليه مقتطفات من مرافعات حضرات المحامين فيها في المسائل القانونية .

ثم نشرنا في أثره

عدد

- ٢٠ حكماً صادراً من محكمة النقض والابرار
- ١ حكماً صادراً من المجلس الحسبي العالي
- ٢٠ حكماً صادراً من محكمة استئناف مصر
- ٥ أحكام صادرة من محكمة استئناف أسيوط
- ٢٥ حكماً صادراً من المحاكم الابتدائية
- ٥ أحكام صادرة من المحاكم الجزئية
- ١٠ أحكام صادرة من المحاكم المختلطة
- ١٢ حكماً صادراً من المحاكم الاجنبية

فيكون مجموع الأحكام ٩٩

وختمناه يبحث في الشفعة لحضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا أخذناه من مذكرة كان قدّمها دولته لمحكمة استئناف أسيوط في فبراير سنة ١٩٢٧ وأخذت بنظريته . وهو تعليق على الحكم الصادر من محكمة بنى سويف المنشور في هذا العدد .

لجنة التحرير :

محمد صبرى أبو علم

محمد على رشدى .، عبد الرحيم غنيم

بيان من تحرير مجلة المحاماة

اولا - يعلن تحرير المجلة انه كل الشكاوى الخاصة بعدم وصول اعداد المجلة في مواعيدها لحضرات المحامين والمشاركين يجب ان يخبر بتأخرها حضرة الاستاذ محمود فرامى جندية المحامى وأمين صندوق النقابة

ثانيا - ان المجلة لا ترسل الا لحضرات المحامين والمشاركين الذين سددوا

استراكت سنة ١٩٢٩

العدد الرابع والخامس المحاماة السنة التاسعة

مجلس تأديب المحامين

١٧٩

حكم ٧ فبراير سنة ١٩٢٩

حرية المحامي في التعاقد على الاتعاب . عدم إمكان تقدير الاتعاب او الحكم بفداحتها الا بعد انتهاء الدعوى . جواز تعليق استحقاق الاتعاب على كسب الدعوى . شروط قبول الدعوى وشروط رفعها . الاتفاق على اتعاب محددة . عقد المشاركة . عدم جواز التمسك بمسندات مسروقة في دعوى تأديبية الا بأجازة المحامي . جواز الجمع بين المحاماة ورياسة مجلس النواب

القاعدة القانونية

- (١) للمحامي أن يشترط في أى وقت شاء أجراً على أتعابه (مادة ٢٢ من لائحة المحاماة) وتحديد الاتعاب الذى يحصل قبل رفع الدعوى أو قبل انتهائها يكون دائماً احتمالاً وقابلاً لإعادة النظر فيه بمعرفة القاضى عند الخلاف (المادة ٥١٤ مدنى .
- (٢) لا يمكن القول بفداحة الاتعاب المشتركة الا بعد رفع الدعوى والعمل بها والوقوف على نتائجها والا اضطر المحامي لافشاء سر المهنة وتعرض أسرار موكله لاطلاع خصومه والجمهور عليها
- (٣) جرى القضاء أمام المحاكم الاهلية والمختلطة على أن يكون تقدير الاتعاب تابعاً لاهمية الدعوى ومركز الخصوم فيها والفائدة التى عادت على الموكل ، فيها فكسب الدعوى وخسارتها عنصر من عناصر تقدير الاتعاب التى يستحقها المحامي قبل موكله ، ووضع مثل هذا الشرط فى عقد الاتفاق لا يعقل أن يكون مخالفاً لواجبات المحامي فان تعليق استحقاق المؤخر على كسب الدعوى رغبة من المحامي فى عدم تسوئة حال الموكل عند خسارتها عمل محمود لا يمكن أن يكون محل مؤاخذه .

(٤) لا محل للاستدلال بما يجري عليه العمل في بعض البلاد الأجنبية التي تختلف الأحكام فيها بخصوص المحاماة عن الأحكام الجارية في مصر لاسيما وإن المحامي هناك يقتصر عمله على مجرد المرافعة بخلاف المحامي في مصر فإنه يباشر الدعوى من أولها إلى آخرها من تحضير وخلافه .

(٥) يكفي لقبول المحامي الاتفاق في الدعوى أن يتعرف وقائمه ممن يعرضها ، عليه وأن يستعرض تفصيلاتها وظروفها ومستنداتها التي يراد الاستناد عليها وليس من الضروري لإصدار فتواه بنجاح الدعوى وقبول الاتفاق فيها أن تقدم إليه المستندات والأوراق لأن المفروض أن يعتقد المحامي صحة مايقوله موكله لأن الوكيل هو أول من يحتمل نتيجة عدم صدقه في الرواية . (ابلتون ص ٥٦٨ - ٥٧٢ طبعة سنة ١٩٢٨) .

ومن واجبات المحامي بعد قبول الدعوى أن يستجمع السندات اللازمة لها وأن لا يرفعها ولا يترافع فيها إلا بعد استجماع مستنداتها واقتناعه بأنها تحضرت التحضير الكافي لذلك وعليه أن ينحى عنها إذا رأى بعد اطلاعه على المستندات أن لا أمل في كسبها أو إذا لم يقدم إليه من موكله ما يطلب من المستندات .

(٦) إذا كانت الاتعاب المتفق على دفعها تزيد وتنقص عن المقدار الذي آخذ أساساً لتقدير الاتعاب فلا يمكن أن يعتبر مثل هذا الاتفاق نوعاً من عقد المشاركة في نتيجة الدعوى إذ أن مثل ذلك الشرط نتيجته أن تكون الاتعاب في الحالتين بقدر معين وهو في صالح المتعاقدين على السواء ومطابق كل المطابقة للقواعد المتبعة في تقدير الاتعاب من حيث مراعاة مايقضى به ، وسواء وجد هذا الشرط في العقد أو لم يوجد فمن المحتم عند وجود الخلاف ورفع القضية أن يراعى القاضي في التقدير مايجزم به .

(٧) عقد الاتفاق على الاتعاب من الأمور التي لا تتعلق إلا بالمحامي وموكله وفيه نوع من السرية .

(٨) إذا ثبت أن المستند الذي حصل التمسك به ضد المحامي في دعوى تأديبية قد صار الحصول عليه من طريق غير مشروع كالسرقة فإنه يتعين استبعاده من أوراق الدعوى ، ولكن إذا طلب المحامي تحقيق ما جاء بالمستند المذكور عد طلبه هذا أجازة منه تجعل الورقة المسروقة في حكم لمقدمة منه .

(٩) . ان تولى رئاسة مجلس النواب لا يتنافى قانوناً مع الاشتغال بالمحاماة

الوقائع في القضية الأولى

أتهمت النيابة العامة المذكورين بأنهم .

أولاً - طلبوا من وكيل نوجوان هاتم والدته سمو الأمير أحمد سيف الدين المحجور عليه حين عرض عليهم المدافعة في قضية الحجر عن الأمير المذكور أتعاباً باهظة لا تتناسب مطلقاً مع قيمة العمل أو مع أهمية الدعوى وافقوا معه على تلك الأتعاب .

ثانياً - أن الأتعاب على القضية وهي « ١٣٢ » ألف جنيه أو دون ذلك أو فوقه بقليل لا يستحق كلها أو بعضها عدا ألف وخمسمائة جنيه قبضت مقدماً إلا إذا حكم للمحجور عليه برفع الحجر أو بالنفقة . ولما كانت الأتعاب في الواقع جزاء للعمل فيكون العمل لا يجزى إلا في حالة كسب الدعوى ويكون الأتعاب على هذا النحو من الاتفاقات غير الجائزة . وفرق بين أن المحامي لا يطلب صاحب القضية باتعابه حينما يخسر الدعوى وبين أنه يتفق على أنه لا يستحق أتعاباً إلا إذا كسب الدعوى .

ثالثاً - أنهم مع كثرة إشارتهم في التحقيقات إلى أهمية قضية رفع الحجر وصعوبتها ومع أن المحجور عليه حر طليق وأنه محجور عليه لحالة عقلية اتفقوا على المرافعة فيها دون التثبت من ظروفها ودون الاتصال بصاحب الشأن نفسه حتى لقد جرى الاتفاق على تلك الأتعاب الباهظة مع أنه لا يستطيع وصفها وفي هذا إخلال بواجب الجد في العمل .

رابعاً - أنهم طلبوا من ذلك الوكيل أتعاباً خاصة بترتب نفقة مساوية لمركز الأمير وثروته وافقوا معه على تلك الأتعاب مع أن هذا الطلب متصل بطلب رفع الحجر وجزء من أجزائه يفنى أثره في آثار رفع الحجر فهو لا يسوغ أتعاباً مستقلة :

خامساً - أنه مع التسليم بجواز الاتفاق على أتعاب خاصة بذلك الطلب فإن تلك الأتعاب باهظة لا تتناسب مطلقاً مع قيمة العمل أو مع أهمية الدعوى .

سادساً - أن الأتعاب المذكورة بالصورة التي رتب بها تكون نوعاً من الاتفاقات المحرمة على المحامين . فاتها مشاركة بالنصف تقريباً في موضوع النفقة وبنسبة العشر تقريباً في موضوع المبالغ المطلوبة عن المدة السابقة لترتيب النفقة .

سابعاً - أنهم طلبوا تقدير « ١٢٠ » ألف جنيه أو على الأقل « ٦٠ » ألف جنيه نفقة للمحجور عليه مع أن الاتفاق في هذا الطلب مبني على مبلغ « ٢٢ » ألف جنيه وإذا كان الاتفاق لا ينفي جواز المطالبة بأكثر من هذا المبلغ « إذا كانت الأتعاب المقدرة في حالة الحكم بمبلغ « ٢٢ » ألف جنيه ، خمسة آلاف وكانت ترتفع وتنخفض بحسب النفقة المحكوم بها » فإنه لا يعقل أن

الزيادة الملحوظة تبلغ ضعف المبلغ الذي رآه المتعاقدان كافياً لجميع مطالب النفقة وأساساً للاتفاق على الاتعاب بل خمسة أضعاف .

وعلى ذلك يكون طلب النفقة على هذا الوجه تصرفاً دائراً بين معنى أن هذا الطلب أريد به المساومة أى طلب الكثير للحصول على القليل وبين معنى أن الحكم بضعفى المبلغ المتفق عليه أو بأضعافه يؤدي الى ازدياد الاتعاب . وفى المعنى الاول استخفاف بالقضاء واخلال بواجب الجد فى العمل . وفى الثانى عمل على تحقيق مصلحة شخصية . وعلى أى الحالين يكون ثمة ما يستوجب المواخذه .

ثامناً - أن اختيار المتهمين بالذات وطريقة تحرير صور الاتفاق على الاتعاب والتكتم الشديد بشأنه حتى عند ما سرقت صورة الاتفاق التى كانت يد المتهم الثالث وكان من الواجب والمصلحة فى تهمة السرقة التى وجهت لحاديه أن يشار اليه صراحة . وغير ذلك من الظروف الميينة فى التحقيق كل ذلك مضاف الى فداحة الاتعاب يشمر قطعاً بأن المتهمين لم يتفقوا فى هذه القضايا كحاميين فقط بل روعى على الخصوص فى الاتفاق ما لهم من المراكز السياسية وما يمكن أن يكون لهم بسبب تلك المراكز من نفوذ قد يكون له أثر فى اجراءات الدعوى .

ولا يعرض الاتهام لبيان كيفية استخدام النفوذ التى كانت ملحوظة عند الاتفاق فان هذا لا يهم الاتهام مادام معنى استخدام النفوذ مستفاداً على وجه التحقيق من القرائن المتقدمة ولانه يجب أن يقدر أن استخدام النفوذ ترك لتقدير المحامين يحددون وسائله ومقاصده على الوجه الذى يرونه أفيد للقضية ولأن المفهوم من ناحية أخرى أن شعاب النفوذ متعددة وانه اذا سدت بعض الابواب استفتحوا أبواباً أخرى

تاسعاً - انهم مع علمهم قبل الاتفاق على الاتعاب بالبحث الذى كان دائراً على تقديم اقتراح بالناء مجلس البلاط وسواء كان لهم شأن فى تقديم ذلك الاقتراح الى البرلمان أم لم يكن وسواء اتخذوا فى سبيل انجاحه تدابير خاصة أم لم يتخذوا - أرادوا على لسان ثالثهم أن يلقوا فى روع أصحاب الشأن فى القضية أن لهذا الاقتراح شأن فى سير دعوى الحجر وأن نجاح هذا الاقتراح مناط النجاح فيها « اذا كان تقديمه قد هز خصومهم فهم اكدوا أن سيصدق على لائحة القانون وأشاروا الى أن وجه ذلك التأكيد أنهم أمناء على حالة مجلسى النواب والشيوخ الروحية . فدلو بذلك على أن استعمال نفوذهم كان ملحوظاً فى تقدير الاتعاب بينهم وبين موكلهم .

عاشراً - أنه مع خطورة المراكز التى تولها الاثنان الاولان « رئاسة مجلس الوزراء ورئاسة مجلس النواب » وازدياد نفوذها ودقة الجمع بين مسئولية الحكم والاشتغال بقضية قد تستتبع من بعض وجوها تصرفات حكومية أو دولية لم يقطع الأول صلاته بالقضية على وجه ينفى كل شبهة ويدراً كل مظنة . وظل الثانى يياشر فعلا مهمة المرافعة فى تلك القضية بالرغم من تركه الاشتغال

بالمحاماة عموماً ومع منافاة تلك المهمة للباقيات مسئولياته الجديدة واجباتها مما يدل بصورة قاطعة على أن استعمال النفوذ والاستزادة من أسبابه كان جزءاً من اتفاق الاتعاب

حادى عشر - بأن الثالث منهم

(١) - فى شهر مارس سنة ١٩٢٨ بمدينة الاسكندرية حاول حمل وكيل نيابة المطارين على اصدار أمر بحبس شخص اتهم فى سرقة أوراق من منزله فلما لم يجب طلبه حاول التأثير على قاضى تلك المحكمة ليصدر ذلك الأمر مستعيناً فيما تقدم بنفوذه بصفته عضواً فى مجلس النواب ونفوذه دولة مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء إذ ذاك ثم عرض بالقضاء عند ما أخفق فى مسعاه .

(٢) - أثناء التحقيق المتقدم ذكره المتعلق بقضية الأمير سيف الدين مالك مسلماً معيماً بأن حاول تضليل التحقيق وقرر أقوالاً فى مسائل عدة تبين كذبه فيها .
من ذلك انكاره لعلاقته بإبراهيم حسنى أفندى الذى كان كاتباً بمكتبه وسعيه فى ابعاده عن التحقيق .

وطلبت معاقبتهم بمقتضى المواد ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ من لائحة المحامين .

وقائع القضية الثانية

تهم النيابة العامة حضرة جعفر فخرى بك المحامى بأنه

أولاً - فى أواخر سنة ١٩٢٦ بمدينة الاسكندرية حصل من عبد العزيز خيرى أفندى المستخدم بوزارة الاوقاف على مبالغ مجموعها نحو الثلاثة جنيهات وكييالة بمبلغ خمسة عشر جنيهاً وذلك فى مقابل السعى لدى الوزارة المذكورة بماله من النفوذ باعتباره عضواً بمجلس النواب لنقله من مأمورية المنتزه التى بها الى دمنهور .

ثانياً - فى شهرى مايو ويونيه سنة ١٩٢٨ بمدينتى الاسكندرية والقاهرة حصل على مبلغ عشرين جنيهاً من اسماعيل أبو شلوع فى مقابل السعى لدى وزارة الداخلية ومدير البحيرة بماله من النفوذ باعتباره عضواً بمجلس النواب فى رفت عمدة ناحية أم حكيم مركز شبراخيت وتعيين المذكور بدلا عنه .

وطلبت معاقبته بمقتضى المواد ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ من لائحة المحامين الصادرة فى سنة ١٩١٢ وبجلسات المرافعة التى نظرت فيها القضيتان صممت النيابة العامة على طلباتها المتقدمة وطلب المحامون عن المتهمين براءتهم مما أسند اليهم للأسباب الواردة بحاضر الجلسات وبالمذكرات المقدمة منهم .

المجلس :

« من حيث أن وقائع الدعوى على ما جاء في التحقيقات تتلخص في أن سمو الأمير احمد سيف الدين وهو محجور عليه كان مقيماً من زمن بعيد في أحد المصحات ببلاد الانجليز - فاحتالت والدته الست نوجوان هانم بمساعدة آخرين واختطفوه من ذلك المصح وأوصلوه الى الاستانة ثم أخذت الوالدة تفكر في رفع الحجر عن ولدها أو في تقرير نفقة له وكلفت بذلك محمد بك شوكت فحضر الى مصر في نوفمبر سنة ١٩٢٥ وأخذ يسعى في انهاء هذا الموضوع ودياً فلم يوفق - فاستصدر من الوالدة في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٦ توكيلاً رسمياً فوضت اليه فيه الرأى في اختيار من يلزم من المحامين لأجل المطالبة بحقوق الأمير والاتفاق معهم على الأتعاب التي يستحقونها بالمقدار القانوني المعتول .

« ومن حيث أنه نفاذاً لهذا التوكيل قد وكل شوكت بك كلاً من الأستاذ مصطفى النحاس باشا والأستاذ ويصا واصف افندى والأستاذ جعفر فخرى بك وتحرر بين الجميع اتفاق تاريخه (٢) فبراير سنة ١٩٢٧ مقتضاه قبولهم القيام بالمرافعة والمدافعة عن حقوق الأمير توصلوا الى رفع الحجر عنه وتسليم أمواله واحتياطياً تقدير نفقة له تتناسب مع مركزه وثروته ، عن المستقبل وكذا عن الماضي من يوم فراره من لوندرة الى يوم تقرير النفقة مع تقدير مبلغ لاجل شراء منزل وأشياء أخرى لازمة له بالاستانة - وقد حددت الأتعاب للثلاثة المحامين في هذا العقد بمبلغ (١١٧٠٠٠ جنيه) تدفع بعد رفع الحجر وتسليمه أمواله كما حددت الأتعاب فيما يخص بالنفقة بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه إذا قضى المجلس للمحجور بنفقة سنوية قدرها (٢٢٠٠٠) وأن يكون للمحامين مبلغ ٥٠٠٠ جنيه إذا قدر المجلس للمحجور عليه (٦٠٠٠٠ جنيه) نظير المشتريات والنفقة عن المدة الماضية واتفقوا على أن مقدار هذه الأتعاب تزيد وتنقص بحسب أهمية المبلغ الذي يقضى به وقد دفع الوكيل الى المحامين المذكورين مبلغ (١٥٠٠) بصفة مقدم أتعاب .

« ومن حيث أنه على أثر اذاعة خبر هذا الاتفاق بواسطة الجرائد في يونيه سنة ١٩٢٨ ونشر صورة زنكوغرافية منه مع ضرورة خطاب تركى العبارة كان حرره جعفر فخرى بك الى فريدون باشا زوج الوالدة - طلب النحاس باشا من النيابة عمل تحقيق توصل الى معاقبة من قصدوا التشهير به بواسطة التعليق على هذه الاوراق بما يحيط من كرامته وكرامة زملائه .

« وحيث أنه بناء على هذا البلاغ فتح التحقيق وسئل من نشروا الاوراق كما سئل المحامون وقد أقام كل من الفريقين نفسه مدعياً بحق مدنى قبل الآخر كما طلب جعفر فخرى بك أيضاً إعادة التحقيق لمعرفة المسؤول عن سرقة تلك الاوراق من مكتبه .

« ومن حيث أن التحقيق قد انتهى بصدر قرار من النائب العام تاريخه ٣٠ ديسمبر سنة

١٩٢٨ قضى بحفظ الاوراق اداريا بالنسبة لتهمة القذف التي كانت موجهة ضد ناشري الأوراق - ثم باحالة المحامين الثلاثة على هذا المجلس باعتبار أن ما وقع منهم من التصرفات سواء كان عند تحرير عقد الاتفاق أو أثناء السير في الدعوى أمام مجلس البلاط كلها تصرفات معيبة جاءت مخلة بواجب المحاماة وشرف المهنة - كما أحال التهم الثالث وحده عن تهم خاصة ستذكر فيما بعد .

« ومن حيث أن التهم المسندة الى جعفر فخرى بك في الدعوى الثانية وإن كانت لاعلاقة لها بموضوع التهم المبينة في الدعوى الاولى ولا شأن فيها للدولة النحاس باشا ولا للاستاذ ويصا واصف إلا أن المجلس رأى بعد بحث موضوع الدعويين أن ضمن أسباب الدعوى الاولى ما يجب أن يكون من أسباب الحكم في الدعوى الثانية ولهذا يرى ضم القضيتين الى بعضهما البعض حتى لا تتكرر الاسباب المشتركة .

« وحيث أن المجلس يرى من جهة أخرى فخص كل تهمة من التهم الموجهة الى المحامين على حدة بحسب ترتيبها الوارد في تقريرى الاتهام

عن الدعوى الاولى

من حيث أن النيابة العمومية أسندت في هذه الدعوى الى الثلاثة المحامين عشر تهم - بينها في تقرير الاتهام كما أسندت الى جعفر فخرى بك تهمتين خاصتين ذكرنا في آخر التقرير المذكور

عن التهم المشتركة بين الجميع

التهمة الاولى

(أنهم طلبوا من وكيل الست نوجوان هانم والدة الأمير احمد سيف الدين المحجور عليه حين عرض عليهم المرافعة في قضية رفع الحجر عن الأمير أتابا باهظة لا تتناسب مطلقاً مع قيمة العمل أو مع أهمية الدعوى واتفقوا معه على تلك الاتعاب)

« من حيث أن المادة ٢٢ من لائحة المحاماة نصت على أن للمحامى أن يشترط في أى وقت شاء أجراً على أتعابه

ومن حيث أنه مادام مسلماً بحق المحامى في تقدير أتعابه فمن المفروض إذن أن ما قدره كان بعد اعتقاد منه بأنه هو المقابل الصحيح للخدمة التي سيؤديها لموكله وأنه راعى في هذا التقدير ما تستلزمه القضية من العمل والعناية وأهميتها ومركز الموكل فيها ومقدرته المالية « راجع حكم محكمة بروكسل في ١٥ يناير سنة ١٨٦٧ »

« ومن حيث أنه من أجل هذا ولأن تحديد الاتعاب من المسائل الدقيقة التي تختلف فيها الآراء فإن المشرع قد فرض جواز الخطأ في التقدير زيادة أو نقصاً فنص في المادة ٢٢ من لائحة المحامين على أن الاتعاب التي حصل الاتفاق عليها تكون دائماً خاضعة لنص المادة ٥١٤ من القانون المدني أي تكون قابلة لإعادة النظر في تقديرها بمعرفة القاضي عند الخلاف وقد وجد هذا النص ضماناً لمصالح الوكيل والموكل ولأن التقدير الذي يحصل قبل رفع الدعوى أو قبل انتهاء موضوعها يكون دائماً احتمالياً

« ومن حيث أن هذا التقدير « والدعوى لم ترفع حتى الآن » لا يمكن اداؤه على الوجه الصحيح إلا بعد انتهائها فيتبين عند ذلك ما استلزمته من الجهود والدفاع وما ترتب عليها من الفائدة للموكل

« ومن حيث أنه فضلاً عن ذلك لا يمكن أن يكلف المحامي مقدماً ببيان الطريق الذي سيسلكه في الدعوى وما يتوقعه من الدفع أو ماسيلاقيه فيها من الصعاب من غير أن يفشى سر المهنة ويعرض أسرار موكله لاطلاع خصومه والجمهور على جميع الاعتبارات التي يجب أن تبقى سرّاً بينه وبين موكله الذي يملك وحده اعفائه من هذا السر

« ومن حيث أنه يتبين من ذلك أن اشتراط الاتعاب في ذاته غير محظور على المحامين وأن الادعاء بفداحة الاتعاب المشترطة من عدمه قول سابق لأوانه ولا يمكن معرفته إلا بعد رفع الدعوى والعمل بها والوقوف على نتائجها وهذه العناصر كلها غير متوافرة في القضية الآن هذا فضلاً عن أن الموكل نفسه لا يزال يقرر أن الاتعاب المتفق عليها لا شيء فيها من المبالغة

« ومن حيث أنه بناء على ذلك تكون التهمة الأولى على غير أساس

التهمة الثانية

(ان الاتفاق الذي عقده هو من الاتفاقات غير الجائزة لأنهم اشترطوا أن مؤخر الاتعاب لا يستحق الا عند كسب الدعوى)

من حيث أن هذا الاتفاق جائز لانه ليس مخالفاً للقانون ولا للنظام العام ولا لحسن الآداب ومن حيث أنه لا نزاع في أن الجارى أمام المحاكم المصرية أهلية ومختلطة هو أن تقدير الاتعاب يكون تابعاً لأهمية الدعوى ومركز الخصوم فيها والفائدة التي عادت على الموكل منها أي أن كسب الدعوى وخسارتها عنصر من عناصر تقدير الاتعاب التي يستحقها المحامي قبل موكله فلا يعقل أن يكون وضع مثل هذا الشرط في عقد الاتفاق مخالفاً لواجبات المحامي وبهذا يسقط الاستدلال بما

كان جاريا عليه العمل في بعض البلاد الأجنبية التي تختلف الاحكام فيها بخصوص المحاماة عن الأحكام الجارية في مصر لاسيما وأن المحامي هناك يقتصر عمله على مجرد المرافعة بخلاف المحامي في مصر فانه يباشر الدعوى من أولها الى آخرها من تحضير وخلافه .

ومن حيث أنه مع ذلك يتضح من شهادة محمد بك شوكت وكيل الست نوجوان هاتم أن المحامين الثلاثة طلبوا منه عند الاتفاق معهم أن يدفع اليهم مقدم اتعاب قدره عشرة أو خمسة عشر الفا من الجنيهات فلما بين لهم عدم تيسر دفع هذا القدر بسبب ما وصلت اليه حالة موكلته من العسر الشديد لما أنفقته من المصاريف الكبيرة في سبيل استحضار الأمير من إنجلترا وفي سبيل العناية الصحية به أخذتهم عاطفة الشفقة فتنازلوا عما طلبوا وفوضوا له الأمر في دفع ما يتيسر له دفعه فعرض عليهم دفع مبلغ (١٥٠٠) جنيه لهم الثلاثة قبلوا من غير اعتراض وهذا دليل على رفقهم في المعاملة .

ومن حيث أن الشفقة التي دفعت المحامين الى تناسلهم عما طلبوا من المقدم هي التي دفعتهم ايضاً لأن يشترطوا تعليق استحقاق المؤخر على كسب الدعوى رغبة منهم في عدم تسوئة حالة الموكلة عند خسارتها وهو عمل محمود لا يفهم كيف يكون محل مؤاخذه .

التهمة الثالثة

(انهم اتفقوا على المرافعة في الدعوى بدون الثبوت من ظروفها وبدون اتصالهم بصاحب الشأن نفسه)

« ومن حيث أن وصف التهمة كما جاء في تقرير الاتهام يستدعي ملاحظة التفرقة بين المرافعة في الدعوى وبين قبول المحامي لرفع الدعوى .

« ومن حيث أن قبول المحامي لرفع الدعوى لا يكون الا بعد ابداء رأيه فيها بنجاحها وهو ما يسمى بالفتوى (consultation ou avis)

« ومن حيث أنه ليس من الضروري في الفتوى سواء كانت شفوية أو بالكتابة أن تقدم الى المفتي « وهو المحامي » المستندات والأوراق « لان المفروض أن يعتقد المحامي صحة ما يقوله له موكله لان الموكل هو أول من يحتمل نتيجة عدم صدقه في الرواية » وانما المطالب منه أن يتعرف وقائع الدعوى التي يطلب اليه الفتوى فيها ممن يعرضها عليه وأن يستعرض تفصيلاتها وظروفها ومستنداتها التي يريد الاستناد عليها وبعد مناقشته في كل ذلك يبدى رأيه من الوجهة القانونية ثم يقبلها أو يرفضها « راجع مؤلف أبلتون Appleton راجع صحيحة ٥٦٨ لغاية ٧٥٢ طبعة سنة ١٩٢٨ »

« ومن حيث أن من واجبات المحامي بعد قبول الدعوى أن يستجمع المستندات اللازمة لها وأن

لا يرفعها ولا يترافع فيها إلا بعد استجماع مستنداتها واقتناعه بأنها تحضرت التحضير السكافي لذلك وعليه أن يتنحى عنها إذا رأى بعد اطلاعه على المستندات أن لا أمل في كسبها أو إذا لم يقدم إليه موكله ما يطلب من المستندات ومن أجل هذا نص في المادة (١٢) من لائحة المحاماة على أن للمحامى دائماً الحق في أن يتنحى عن وكلته .

« ومن حيث أن الذى ثبت للمجلس من أقوال المحامين ومن موكلهم محمد بك شوكت الوكيل عن الست نوجوان هاتم أنهم أصدروا فتواهم بنجاح الدعوى طبقاً لما توضح بيانه أنهم قبلوا أن يتولوها بعد ذلك وقد ثبت من عقد الاتفاق في البند الخامس تعهد الموكل باستحضار جميع المستندات والاوراق اللازمة للدعوى .

« ومن حيث أنه للأسباب المتقدمة ما كان هناك من داع قبل قبولهم للدعوى أن يتصلوا بالأمر أحمد سيف الدين بالاستانة لمشاهدته مادام أن موكلهم شرح لهم حالته وأبان لهم ظروف القضية تفصيلاً .

« ومن حيث أنه يتضح من الاوراق ومن التحقيق أن المحامين الثلاثة قاموا برفع الدعوى بالنفقة وبالمبالغ الأخرى التى اتفق على المطالبة بها بعد تحضير مستنداتها - أما دعوى رفع الحجر فلم ترفع بعد لعدم استكمال مستنداتها .

« ومن حيث أنه ثبت مما تقدم أن المحامين الثلاثة قاموا بالواجب المفروض وتكون هذه التهمة على غير أساس .

« ومن حيث أنه فيما يختص بما جاء بالفقرة الأخيرة من هذه التهمة « من أن الاتفاق حصل على اتعاب باهظة مع أن صاحب الشأن لا يستطيع دفعها » فإن الاتفاق حصل مع الست نوجوان هاتم شخصياً فهي الملزمة بفاذه أما عدم استطاعتها الدفع فبفرض صحته على الرغم من الاوراق المقدمة فإنه لا ينهم كيف يكون هذا محلاً لتهمة إذ الواقع أن الضرر في ذلك إنما يعود على المحامين وخدم دون غيرهم .

التهمة الرابعة

(انهم اتفقوا مع موكلهم في عقد الاتفاق المحرر بينهم على اتعاب خاصة بترتيب النفقة وعلى اتعاب أخرى لرفع الحجر.)

« ومن حيث أنه ليس هناك أى مانع قانونى يمنع حصول مثل هذا الاتفاق فسواء تقدرت اتعاب خاصة بكل موضوع من المواضيع التى حصل الاتفاق على مباشرتها أو تقدرت لها كلها تلك الاتعاب بجملة فإن النتيجة واحدة في الحالين .

التهمة الخامسة

(أن الاتعاب المتفق عليها خاصة بالنفقة باهظة لا تتناسب مطلقاً مع قيمة العمل أو أهميته)
« ومن حيث أن هذه التهمة هي تكرار للتهمة الأولى وقد سبق الكلام بما يفيد بطلانها .

التهمة السادسة

(أن الاتفاق على الاتعاب عن النفقة نوع من أنواع الاتفاقات المحرمة على المحامين لانها مشاركة بالنصف في موضوع النفقة ونسبة العشر تقريباً في موضوع المبالغ المطلوبة عن المدة السابقة لترتيبها)

« من حيث انه يجب قبل كل شيء أن تصحح مسألة قانونية جاءت في وصف هذه التهمة . ذلك أن النيابة قد قدرت قيمة دعوى النفقة في الشق الاول من التهمة باعتبار أن هذه القيمة هي مقدار ما طلب تقديره سنوياً والحال أنه من المقرر قانوناً أن قيمة دعوى النفقة المؤقتة تكون باعتبار قيمة النفقة المطلوبة سنوياً مضروبة في تسعة ونصف .
« ومن حيث أن الثابت من البند الثالث من عقد الاتفاق أنه اتفق على أن تكون الاتعاب (١٠٠٠٠ جنيه) اذا قضى بنفقة سنوية مقدارها ٢٢٠٠٠ جنيه وان كان ما يقضى به أقل أو أكثر من هذا المبلغ فتتخف أو ترفع الاتعاب حسب أهمية ما يقضى به .

« ومن حيث أن هذا الاتفاق صريح في تعيين اتعاب محددة فليس في هذا اتفاق مطلقاً على أن تكون الاتعاب بنسبة مئوية لقيمة الدعوى أو لما يحكم به . وغاية ما في هذا الاتفاق أن الاتعاب المتفق عليها على هذا النحو تزيد وتنقص عن المقدار الذي أخذ أساساً لتقدير الاتعاب وهذا الشرط الذي هو في صالح المتعاقدين على السواء نتيجة أن تكون الاتعاب في الحالين بقدر معين وهو مطابق كل المطابقة للقواعد المتبعة في تقدير الاتعاب من حيث مراعاة مقدار ما يقضى به وسواء وجد هذا الشرط الاخير في العقد أو لم يوجد فإن من المحتم عند وجود الخلاف ورفع للقضاء أن يراعى القاضي في التقدير مقدار ما يحكم به .

« ومن حيث أن ما تقدم بيانه يسرى أيضاً على ما حصل الاتفاق عليه عن الاتعاب الخاصة بالنفقة المطلوبة عن المدة السابقة لترتيب النفقة وبالمبالغ الأخرى المطلوبة .

« ومن حيث أن نص البند الثالث المذكور لا يدل صراحة أو ضمناً على أن هناك اتفاقاً على مشاركة المحامين لموكلتهم فيما يقضى به فلا يفيد بأي حال من الأحوال تنازلاً اليهم عن كل أو بعض ما يقضى به ولا ابتياعهم لجزء من الحقوق المتنازع فيها أو كلها اذ كل ما لهذا الاتفاق من

الأثر القانوني هو التزام الموكل من مالها لا من مال المحجور عليه بقيمة ما اتفق عليه من الاتعاب أو بما يقضى به عند رفع أمر التقدير للقضاء .

التهمة السابعة

(أنهم طلبوا من مجلس البلاط تقدير ١٢٠٠٠٠ جنيه أو على الأقل ٦٠٠٠٠ جنيه نفقة سنوية مع أنهم رأوا من قبل رفع الدعوى أن مبلغ ٢٢٠٠٠ جنيه كاف لجميع مطالب النفقة وأنه في ذلك أما استخفاف بالقضاء وإخلال بواجب الجد في العمل وأما عمل على تحقيق مصلحة شخصية) « ومن حيث أن النص المبين في المادة الثالثة من عقد الاتفاق السابق يبانها في التهمة السابقة يدل دلالة قطعية على أن الذي اتفق عليه هو المطالبة بأكثر من ٢٢٠٠٠ جنيه بدلالة ما ذكر في هذه المادة من النهر إذا كانت النفقة التي تقدر أكثر أو أقل من ٢٢٠٠٠ الخ إذ لا يجوز الحكم بتقدير نفقة أكثر من هذا المبلغ الأخير إلا إذا طلب الحكم به .

التهمة الثامنة

(أنهم لم يتفقوا في هذه القضايا كمحاميين فقط بل روعي على الخصوص في الاتفاق ما لهم من المراكز السياسية وما يمكن أن يكون بسبب تلك المراكز من قوود قد يكون له أثر في اجراءات الدعوى)

« ومن حيث أن النيابة تستند في اثبات هذه التهمة على الأمور الآتية :

أولاً - اختيار المحامين الثلاثة بالذات - ثانياً - طريقة تحرير صور الاتفاق على الاتعاب - ثالثاً - التكتم الشديد بشأنه - رابعاً - الاتفاق على أتعاب باهظة - خامساً - ظروف القضية .

« ومن حيث عن الأمر الأول فانه مع بداهة عدم اعتباره دليلاً أو شبهة فان صاحب الشأن في ذلك وهو الموكل محمد بك شوكت قد قرر في شهادته في التحقيق وأمام المجلس أنه لم يختار هؤلاء المحامين بالذات للغرض الذي ذهب اليه الاهتمام وان اختياره اياهم كان بعد ما تحققت فيهم من الكفاءة التامة والنزاهة والعلم الغزير والشجاعة المدنية « الصلابة في الحق » والمجلس لا يرى أى محل للطعن على شهادته .

« ومن حيث عن الأمر الثاني فانه ينحصر في أن المحامين كتبوا بخطهم صور الاتفاق على الاتعاب ولم يكلفوا بذلك أحد كتابهم .

« ومن حيث أن هذا لا يمكن أن يكون محل طعن لأن عقد الاتفاق على الاتعاب من الأمور التي لا تتعلق إلا بالحامي وموكله وفيه نوع من السرية . هذا وقد ثبت من العقود التي قدمها دولة النحاس باشا ما يدل على أن من عادته كتابة مثل هذا الاتفاق بخطه شخصياً دون إشراك الكتبة .

« ومن حيث أنه عن الأمر الثالث فالذي ثبت من التحقيقات أنه قد حصلت سرقة من منزل الأستاذ جعفر بك فخرى في ٨ مارس سنة ١٩٢٨ وأن السارق لم يدخل المنزل إلا لسرقة أوراق تتعلق بقضية الأمير أحمد سيف الدين الموكل فيها الأستاذ جعفر بك ولما تحقق من حصول السرقة بلغ البوليس بأنه سرقت منه أوراق لا يمكنه أن يصفها بالضبط لأنه يحتاج إلى بحث . وقدم للدلالة على السرقة دفتر كوية لم ينزع منه السارق إلا صورة خطاب مطبوع فيه باللغة التركية كان قد كتبه لفريدون باشا زوج والدته الأمير أحمد سيف الدين بالاستانة .

« ومن حيث أنه ثبت أنه سرق مع صورة الخطاب المذكورة نسخة من الاتفاق على الاتعاب الخاصة بدعوى رفع الحجر عن الأمير أحمد سيف الدين وقد نشرت الجرائد بتاريخ ٢٢ و ٢٣ يونيو سنة ١٩٢٨ صوراً زئكوغرافية لهاتين الورقتين كما نشرت ترجمة عربية للخطاب المذكور فيها تحريف يخالف الأصل التركي قد غير معنى العبارة الأصلية التركية وبدلها بمعنى لم يرد فيها .

« ومن حيث أنه مع هذا فلا يعقل أن يكون جعفر فخرى بك قد أراد التكتّم الشديد بشأن عقد الاتفاق المسروق بعدم ذكر يانته بياناً تفصيلياً صريحاً في تحقيق هذه السرقة للغرض الذي تدعيه النيابة لأنه فضلاً عما قرره عند سؤاله من أنه لا يعرف باقي الأوراق المسروقة إلا بعد البحث فإن هذا التكتّم لم يكن مجدياً ولا مفيداً له لأن عقد الاتفاق بعد سرقة أصبح في يد السارق واطلع عليه فلم يبق سرا لدى جعفر بك يستطيع عدم إفشائه .

« ومن حيث أنه فضلاً عن ذلك فقد ثبت من الاتفاق المذكور أنه اتفاق على مباشرة دعوى وبيان لاتعابها فليس فيه أي فضيحة أو عيب يخشى إذاعته .

« ومن حيث أنه عن الأمر الرابع وهو الاستدلال بظروف الدعوى فإن هذه العبارة مبهمّة لا تكفي ولا يمكن التدليل بمقتضاها .

« ومن حيث أنه يتضح جلياً مما تقدم أن هذه الأمور الأربعة وقد تبينت حقيقتها لا يمكن ولا يصح أن تكون دليلاً أو شبهة مجمعة كانت أو منفردة للدلالة على أنه قد روعي في الاتفاق على الاتعاب مراعاة الحامين السياسية .

« ومن حيث أنه مع هذا فالذي يلاحظه المجلس أن الفقرة الأخيرة من وصف التهمة جاءت صريحة في أن الاتهام لا يعرض لبيان كيفية استخدام هذا النفوذ السياسي الذي تستند له حضرات

المحاميين مع أنه هو الأولى في الذكر في مثل هذه التهمة ومن هذا تكون التهمة مبنية على مجرد تصور لا مر لم يمكن للاتهام بيان وجوده والتدليل عليه .

التهمة التاسعة

(أنهم مع علمهم قبل الاتفاق على الاتساب بالبحث الذي كان دائراً على تقديم اقتراح بإلغاء مجلس البلاط وسواء كان لهم شأن في تقديم ذلك الاقتراح الى البرلمان أم لم يكن وسواء اتخذوا في سبيل انجازه تدابير خاصة أم لم يتخذوا - أرادوا على لسان ثالثهم أن يلقوا في روع أصحاب الشأن في القضية ان لهذا الاقتراح شأنًا في سير دعوى الحجروان فنجاح هذا الاقتراح مناط النجاح فيها « اذا كان تقديمه قد هز خصومهم » فهم أكدوا أنه سيصدق على لائحة القانون - وأشاروا الى أن وجه ذلك التأكيد أنهم أمناء على حالة مجلس النواب والشيوخ الروحية . فدلوا بذلك على أن استعمال نفوذهم كان ملحوظًا في تقدير الاتساب بينهم وبين موكلهم)

« من حيث أن الدفاع عن الاستاذ جعفر فخرى بك طلب من المجلس استبعاد الخطاب المسروق الوارد ذكره بهذه التهمة من أوراق الدعوى .

« ومن حيث أنه لا نزاع في أن الخطاب المذكور مع عقد الاتفاق قد صار الحصول عليهما من طريق غير مشروع « السرقة » وكان يجب على من حصل عليهما اذا كان يريد المصاحبة العامة حقًا ويعتقد أن ما جاء بهما يكون جريمة - أن يلتجئ الى الجهة المختصة لأجل ضبطهما والسير في تحقيقهما وذلك بدلا من ابقائهما عنده في طي الحفاء من تاريخ السرقة الواقع في ٨ مارس سنة ١٩٢٨ الى أواخر شهر يونيه من تلك السنة حيث عن له لغرض ما أن يذيع تلك الأوراق على لسان الجرائد السيارة .

« وحيث أن هذا الظرف كان من شأنه أجابة طلب جعفر بك فخرى في استبعاد الخطاب ولكن يلاحظ أن جعفر بك نفسه وكذا زملاءه قد طلبوا رسميًا تحقيق ما جاء بتلك الأوراق وهذا الطلب بعد أجازة منه تجمل الورقة في حكم المقدمة منه فلا يجوز له الرجوع في هذه الأجازة بعد ذلك خصوصًا وان ذلك الخطاب مع الاتفاق قد أصبحا بعد التحقيق الذي صار بشأنهما جزءًا لا يتجزأ من الدعوى وعلى هذا يتعين رفض طلب الاستبعاد .

« وحيث أنه فيما يختص بموضوع التهمة فإنه لم يثبت أن المحامين كانوا يعلمون قبل الاتفاق بالبحث الذي كان دائراً بشأن إلغاء مجلس البلاط إذ أنه ثابت من شهادة حافظ بك رمضان مقدم الاقتراح أنه لم يخبر به أحداً من المحامين المتهمين كما أنه ثابت أيضاً من خطاب سمو الأمير محمد على

المقدم بالأوراق انه هو الذى أخبر الاستاذ ويصا واصف بهذا البحث فى أواخر شهر مارس أو أوائل ابريل أى بعد تاريخ الاتفاق بنحو شهرين . أما ما جاء فى أقوال ابراهيم حسني فى هذا الخصوص فالمجلس لا يعيره أدنى التفات نظراً لما ظهر من أن هذا الشاهد مأجور وقد لعب أدواراً عدة فى القضية بقصد تصيد أدلة فيها ضد المحامين كما سيأتى بعد .

« وحيث أنه فى الواقع لو كان الاتفاق ملحوظاً فيه السعى فى إلغاء مجلس البلاط وإن هذا الإلغاء هو الأساس الذى بنى عليه الاتفاق لما رفع المحامون الدعوى لمجلس البلاط - ولا تنتظروا حتى يلقى ذلك المجلس فعلاً على أنه لا دليل فى الأوراق يثبت حصول سعى منهم فى ترويج الاقتراح بإلغاء هذا المجلس بل الثابت أن هذا الاقتراح سار كغيره من الاقتراحات وبقي فى لجنة الحقانية حتى آخر جلسة عقدها مجلس النواب .

« ومن حيث أنه فيما يتعلق بالخطاب الصادر من جعفر بك فخرى الى فريدون باشا فإنه تجب ملاحظة أن ويصا واصف لم يكن موجوداً بالقطر المصرى عند تحريره فالقول باشتراكه فيه قول مردود لا يمكن قبوله كذلك فإنه ظاهر من نفس أسلوب الخطاب أن أخذ رأى الاستاذ مصطفى النحاس باشا إنما كان قاصراً على وجوب الاستعلام من فريدون باشا عن صحة ما روته التفرافات من حصول تغيير فى جنسية الأمير احمد سيف الدين .

« وحيث أنه فضلاً عن ذلك فإن جعفر بك نفسه يصرح بأنه لم يكن لأى منهما دخل فى تحرير الخطاب ولذلك لا يصح القول بوجود مسئولية عليهما فى شأنه .

« وحيث أنه يجب بعد ذلك البحث فى قيمة هذا الخطاب لمعرفة إن كان يتضمن مسئولية على كاتبه « وحيث أنه ثبت بصورة قاطعة أن الترجمة التى نشرتها الجرائد على أنها صورة لما جاء فى خطاب جعفر بك قد دست فيها الجملة الآتية « ولا يخفى عليكم وقوفنا على حقيقة نفسية المجلسين وكيفية توجيه ميول أعضائهما مما يجعلنا على تمام الثقة بقرار المجلسين فى هذا الموضوع ولولا ذلك ما أقدمنا على الاضطلاع بمثل هذه القضية الصعبة الكبيرة » وقد نشرت تلك الترجمة ووضعت خطوط تحت الجملتين المتقدمتين وقد ثبت تزيف تلك الترجمة .

« وحيث أنه بالرجوع الى الترجمة الصحيحة يتبين أن كل ما جاء فى هذا الخطاب أخبار من جعفر بك بأنه واثق من مصادقة المجلسين على إلغاء مجلس البلاط بما يقرب من الإجماع وهى جملة قصد بها التعبير عن تقديره لمصير مشروع يتصل عن قرب بحالة القضية الموكلة فيها وقد أبان جعفر بك أثناء المرافعة الظروف التى جعلته يقدر هذا التقدير وهى ما رآه من إجماع الآراء على قبول المشروع سواء كان من لجنة الاقتراحات أو من أعضاء المجلس عند ما قرروا إحالة المشروع الى لجنة الحقانية وبناءً على ما يعتقد فى قضية أعضاء مجلس النواب إزاء مثل هذه الاقتراحات .

«وحيث أنه لذلك يكون الخطاب خالياً مما يوجب المؤاخذة ولا يمكن أن يتخذ منه أى دليل على أن الاستغلال السياسى أو أن الفناء مجلس البلاط كان ملحوظاً عند الاتفاق كإذهب اليه الاتهام

التهمة العاشرة

(إنه مع خطورة المرا كز التى تولاهما الاثنان الاولان « رئاسة مجلس الوزراء ورئاسة مجلس النواب وازدياد نفوذهما ودقة الجمع بين مسئولية الحكم والاشتغال بقضية قد يستتبع من بعض وجوهها تصرفات حكومية أو دولية لم يقطع الأول صلاته بالقضية على وجه ينفى كل شبهة ويدراً كل مظنة . وظل الثانى يباشر فعلاً مهمة المرافعة فى تلك القضية بالرغم من تركه الاشتغال بالمحاماة عموماً ومع منافاة تلك المهنة للياقات . مسؤولياته الجديدة وواجباتها مما يدل بصورة قاطعة على أن استعمال النفوذ والاستزادة من أسبابه كان جزءاً من اتفاق الاتهاب .

« من حيث أنه فيما يختص بالاستاذ ويصا واصف فان توليته لرئاسة مجلس النواب لا تتنافى قانوناً مع اشتغاله بالمحاماة ونفس رئيس مجلس البلاط قد رأى هذا رأى عند النظر فى دعوى الامير سيف الدين وواقعه عليه محاموا الاخصام .

« ومن حيث أنه ليس صحيحاً أن الاستاذ ويصا واصف بعد توليته لرئاسة مجلس النواب ترك الاشتغال بالمحاماة عموماً وظل مع ذلك يباشر فعلاً مهمة المرافعة فى قضية البرنس احمد سيف الدين « ومن حيث أن الصحيح الثابت أن الاستاذ ويصا واصف رأى من باب الاحتياط أن من المستحسن أن يتفرغ بنوع ما الى أعمال مجلس النواب وأن يعهد الى بعض زملائه أمام المحاكم المختلطة أو الأهلية المرافعة والدفاع بالنيابة عنه فى الدعاوى التى كانت لديه وهو ما حصل أيضاً أمام مجلس البلاط فايراد الحقيقة على هذا الوجه لا يمكن أن يستتبع منه أن الاستاذ ويصا واصف ظل يباشر المرافعة فى قضية الأمير احمد سيف الدين فقط دون غيرها من القضايا التى تركها .

« ومن حيث أنه ثابت أن دولة النحاس باشا تنحى عن مباشرة القضية عقب توليته لرئاسة مجلس الوزراء بخطاب أرسله للموكل محمد بك شوكت وقد تأيد وصول هذا الخطاب بالرد الذى أرسله شوكت بك لدولة النحاس باشا فى ٢١ مارس سنة ١٩٢٨ وهو مقدم فى الأوراق ومثبتة صورته فى دفتر الكويا فى التاريخ الوارد به كما ثبت من التجربة التى حصلت أمام النيابة .

« ومن حيث أن دولة النحاس باشا بعد أن جاءه الرد المذكور ما كان فى حاجة أبداً لأخطار أى جهة أخرى بهذا التنحى .

« ومن حيث أنه ثابت من محضر جلسة مجلس البلاط بعد التصحيح الذى أجراه دولة رئيسه

أن دولة النحاس باشا لم يحضر بالذات كما لم يحضر عنه أحد في هذه الجلسة التي عقدت بعد تعيينه رئيساً لمجلس الوزراء

« وحيث أنه من ذلك يكون القول بأن دولته لم يقطع صلاته بالقضية المذكورة قول غير صحيح وأما ما قيل من تحريره مذكرة شرعية في القضية بعد أن أصبح رئيساً لمجلس الوزراء وأنه حرر هذه المذكرة وأملأها بنفسه على المدعو إبراهيم حسنى في غرفة الوزراء بمجلس النواب كل ذلك قد ثبت كذبه وذلك :

أولاً — بمقارنة الصورة المقدمة من هذا الشاهد التي يزعم أنها صورة من المذكرة التي يدعى بأنها أُمليت عليه أملاً على الصورة الأصلية المقدمة من دولة النحاس باشا انضح وجود خلاف شديد بين الصورتين في جملة مواضع بكيفية تدل بطريقة قاطعة على أن الصورة المقدمة من الشاهد المذكور إنما نقلت نقلاً عن الصورة الأصلية التي حررها الأستاذ النحاس باشا أثناء وجودها بمكتب جعفر بك فخرى ويكفى الاطلاع على المذكرتين ومقارنتهما ببعضهما للاقتناع التام بصحة ذلك .

ثانياً — قد ثبت من التحقيقات أن إبراهيم حسنى هذا هو رجل مأجور تصيدته يد خفية بقصد تلفيق الأدلة في القضية توصلًا لإثبات اشتغال النحاس باشا بالقضية بعد توليه رئاسة مجلس الوزراء وأيضاً لإثبات أن عقد الاتفاق إنما حرر على أساس السعى لالغاء مجلس البلاط ويكفى للاقتناع بذلك الاطلاع في أوراق القضية على الطريقة المريبة التي ظهر بها هذا الشاهد في التحقيق وما ثبت من جهة أخرى من أن محامى الدائرة كان يهدد ويتوعد المحامين قبل ظهور هذا الشاب في الميدان بأيام قلائل بقوله لهم « انه سيظهر عما قريب ما هو أدهى وأمر »

« وحيث أنه بناء على ذلك تكون هذه التهمة سافطة ولا أساس لها

عن التهمة المندسوبة الى جعفر بك خاصة

عن التهمة الاولى

من حيث أنه ظاهر من التحقيقات الخاصة بالسرقة التي حصلت بمنزل جعفر بك فخرى في يوم ٨ مارس سنة ١٩٢٨ ان الجريمة إنما قصد بها سرقة أوراق بالذات وهي التي لها علاقة بقضية رفع الحجر عن الأمير احمد سيف الدين فكان من الطبيعى وجعفر فخرى بك محامى تودع عنده في كل وقت مستندات موكلية وخصوصاً في قضية هامة كهذه أن يهتم كل الاهتمام بأمر هذه السرقة توصلًا لاكتشاف الفاعل فيها فأسرع في ابلاغ البوليس عنها واتهم طباخه بالاشتراك في سرقتها ثم أراد أن يتعقب سير التحقيقات فيها فتوجه للنيابة عقب ارسال محضر السرقة اليها وتكلم مع

حضرة وكيلها ومساعدته في أمر هذه السرقة وادلى بما لديه من الأدلة التي يراها كافية لإثبات اشتراك الطباخ كما أدلى بمعلومات طلب بتحقيقها .

« ومن حيث أنه لا حرج على أى مجنى عليه ولو كان محامياً أن يقابل وكيل النيابة ويكلمه في شأن ما وقع عليه من الجرائم خصوصاً في مثل هذه السرقة الماسة بأعماله في مهنته وأن يهتم بما سيكون من أمر تصرف النيابة فيها فلا مؤاخذة عليه إذا في هذا التصرف المتقدم .

« ومن حيث أنه ثابت أن حضرة وكيل النيابة أشر على أوراق قضية السرقة بعد استجواب المتهم بعرضها على حضرة القاضي ليأذن في حبسه احتياطياً .

« ومن حيث أنه ثابت أيضاً أن الأوراق تقدمت لحضرة القاضي في غرفته حيث كان عاقدا جلسة للنظر في قضايا أخرى فدخل عند ذلك جعفر بك فخرى في غرفة الجلسة وسمح له القاضي في أن يتكلم في وقائع السرقة وأخذ يناقشه في الأدلة التي يدلى بها قبل المتهم المطلوب حبسه

« ومن حيث أن ما دام أن حضرة القاضي قد قبل مناقشة جعفر بك فخرى عند نظره في أمر الحبس المطلوب لتظهر له الحقيقة فكان من الطبيعي والأستاذ جعفر فخرى يعتقد اشتراك المتهم في السرقة أن لا تكون أجوبته وأقواله المنصرفة الى ما يدل به على ما يراه كافياً لأقناع حضرة القاضي لوجهة نظره .

« ومن حيث أن الواقعة بهذه الصورة لا توجب المؤاخذة على جعفر بك .

« ومن حيث أن المجلس يرى من التحقيقات أن حضرة القاضي رأى عند مناقشته مع جعفر بك فخرى ما قد يشعر بشيء من الاعتراض على ما كان يراه القاضي أثناء المناقشة من عدم كفاية الأدلة فنبهه القاضي الى ذلك ويقول حضرته أن جعفر بك فخرى اعتذر اليه وقد قال له بأنه ما كان ليقصداً الا التذليل على ارتكاب المتهم للسرقة فاكتمى حضرته بهذا الاعتذار ورآه مرضياً ومقبولاً وانتهى الأمر على ذلك .

« ومن حيث مع ما تقدم من البيان يكون القول بأن جعفر فخرى بك قد استعان بنفوذه وقت ذلك كنائب ونفوذ دولة مصطفى النحاس باشا قول في غير محله - وتكون هذه التهمة على غير أساس .

عن التهمة الثانية

« ومن حيث أن هذه التهمة تنحصر في أن جعفر فخرى بك حاول تضليل التحقيق وقرر أقوالاً في مسائل عدة تبين كذبه فيها منها انكاره معرفة ابراهيم حسنى ومحاولة منعه من الظهور في التحقيق .

«ومن حيث أن الثابت من التحقيق أن سياق السؤال الذي وجه إليه كان القصد منه معرفة ما إذا كان عنده في مكتبه كاتب اسمه ابراهيم افندى حسن فأجاب بالنفي والحقيقة أنه ما كان عنده في ذلك الوقت كاتب بهذا الاسم أما ابراهيم ابراهيم مصطفى حسنى فقد كان كاتباً عنده من زمن وخرج من خدمته قبل التحقيق .

«ومن حيث أن توجيه هذا السؤال كان لمناسبة ما ذكرته الجرائد من أن الاستاذ الشيخ عز العرب كتب مذكرة شرعية في قضية سيف الدين وبمساعدة كاتب لجعفر بك فخرى اسمه ابراهيم حسن .

«ومن حيث أنه لما كانت هذا الواقعة المنسوبة للشيخ عز العرب بك غير صحيحة بالمرّة وقد ثبت كذبها فسؤال جعفر بك فخرى عن ابراهيم حسن بمناسبة هذه المذكرة واجابته عليها إنما كانت اجابة صحيحة

« ومن حيث أن جعفر بك فخرى لم ينكر بعد ذلك أن ابراهيم افندى حسنى كان كاتباً عنده غير أنه قال بأنه رقت من زمن ولم يعده لخدمته وأنه استرد منه توكيله عقب رفته وقد قدمه في التحقيق دلالة على ذلك .

« ومن حيث أن تردد ابراهيم حسنى على مكتب جعفر فخرى بك بعد رفته لا يفيد انه أعاده لخدمته .

« وحيث انه فيما يختص بواقعة طالب الاختفاء فظاهر أنها مبنية على مجرد أقوال ابراهيم حسنى - وقد تبين مما سلف ذكره أن هذا الشاهد كاذب وأنه مأجور ولذا لا يمكن التعويل على أقواله .
« ومن حيث أنه لما تقدم تكون هذه التهمة أيضاً غير صحيحة .

عن الدعوى الثانية المضمومة المرفوعة على الاستاذ جعفر فخرى بك

« من حيث أن التهمتين المسندتين الى جعفر فخرى بك في هذه الدعوى مبناهما أقوال - ابراهيم حسنى المذكور مع أقوال من تصيدهم من الشهود .

« وحيث أن حالة التلقيق ظاهرة في هذه الواقعة أيضاً نظراً للاضطراب والتناقض الذى ظهر في أقوال هذا الشاهد مع أقوال باقى شهوده .

« وحيث أن هذا التناقض كان جوهرى لا ويدل على أن هذه الواقعة غير حقيقية بالنسبة لجعفر بك ولا يبعد أن ابراهيم حسنى الذى لعب أدواراً مهمة في القضية قد تغفل الشهود وأخذ منهم النقود على زعم توصيلها الى جعفر بك ولكنته لم يفعل واغتاها لنفسه وليس أدل على صحة هذا من انزعاج هذا الشاهد عند ما أتى ذكر هذه المسألة عرضاً على غير انتظار منه أثناء التحقيق في قضية الوثائق اذ أظهر هذا الشخص التردد والامتناع عن الخوض في هذه المسألة ولم يقو على الخوض فيها

الا بعد الالحاح الشديد عليه من المحقق فهذا التردد دليل على أن ابراهيم حسنى كان يخشى ظهور الحقيقة من التحقيق فيفتضح أمره وتدور عليه الدائرة

« وحيث ظهر أيضاً أن عبارة كاتب مأمورية الاوقاف لم تخلق في الوجود الا بعد أن سار التحقيق شوطاً طويلاً في قضية الوثائق وكان المقدم للبلاغ فيها ابراهيم حسنى نفسه على أن أقوال الكاتب المحكى عنه لا تدل على أنه أعطى تقوداً لجعفر بك بصفة رشوة كما أنه من الغريب جداً أن هذه الواقعة وقد حصلت في سنة ١٩٢٦ كما يزعم ابراهيم حسنى لم يتقدم عنها بلاغ منه الا في يولييه سنة ١٩٢٨ أثناء التحقيق في قضية الوثائق .

« وحيث انه وان ثبت أن جعفر فخرى بك قد سعى حقيقة في هاتين المسألتين وقد نجح سعيه في نقل الكاتب ولكن لم ينجح في مسألة عمودية أم حكيم الا أنه لم يثبت أن سعيه فيهما كان لغرض مالى كما يزعم ابراهيم حسنى وإنما بقصد أداء خدمة لمن يقصدونه من ذوى الحاجات بصفته نائباً في مجلس النواب :

« وحيث أنه مادام قد ثبت أن جعفر فخرى بك لم يأخذ تقوداً في هاتين الواقعتين فهذا كاف لتبرئته منهما بصفته محامياً .

« وحيث انه ينتج من جميع ما تقدم ان التهم التى أسندت الى المحامين الثلاثة خالية من كل أساس ويتعين في هذه الحالة براءتهم منها .

فلهذه الأسباب

حكم المجلس حضورياً بضم القضيتين إلى بعضهما وببراءة المتهمين مما أسند اليهم في القضيتين . هذا ما حكم به المجلس بالجلسة العلنية المنعقدة في يوم الخميس ٧ من شهر فبراير سنة ١٩٢٩ - الموافق ٢٧ من شهر شعبان سنة ١٣٤٧ .

(قضية النيابة العمومية ضد حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا ووصفا واصف بك وجعفر فخرى بك نمرة ٦ سنة ٤٦ قضائية رئاسة حضرة صاحب المعالي حسين درويش باشا وكيل المحكمة وحضور حضرات اصحاب العزة عبد الحكيم عسكر بك ومحمود سامى بك وعبد بهى الدين بركات بك مستشارين وعبد الحاق عطيه افندى عضو النقابة واحد شرف الدين بك رئيس نيابة الاستئناف)



ونظرا لأهمية القضية وأهمية المباحث القانونية التى أثارها الدفاع رأينا ان نلخص فيما يلي مقتطفات من مرافعات حضرات المحامين فيها

مرافعة سعادة الاستاذ محمد نجيب الغرابي باشا

١ - أجرة الوكيل ومتى يصح تعديها

نريد أن نعرف ما هى قيمة العقد بين الوكيل وموكله ولما الشأن فى ذلك

أ - الاتفاق قانون التعاقدين

الأصل أن الاتفاق على الاتعاب بين الوكيل وموكله حر وهو نافذ لازم

ب - الاستثناء

غير أنه يعرض على هذه القاعدة الاستثناء الوارد في المادة ٥١٤ هـ فقد نصت على أن الاتفاق على مقابل معين لا يمنع النظر فيه بمعرفة القاضى وتقرير المقابل له بحسب ما يستصوبه

ج - مسوغه

الفرض من وضع هذه المادة هو حماية الموكل من الظروف التى تكون قد أحاطت به وقت التعاقد وتؤثر عليه بحيث تجعله لا يفهم حقيقة الدعوى ومركزها فيضطر الى التعهد للوكيل بمقابل غير مناسب للعمل المنصوص عليه فى التوكيل ويكون مكرهاً على التسليم بمطالب الوكيل أما خضوعاً لا كراه أدبى أو انخداعاً فى تقدير أهمية العمل الذى توم أن الوكيل سيؤديه أو المجهودات التى توقع أنها يستلزمها العمل فلا يجوز تطبيقها الا إذا توافر الغرض الذى وضعت من أجله

د - رأى الشراح

أوضح السيدى هلس هذا الحق الاستثنائى المخول للمحاكم وبين شروطه حيث جاء فى كتابه الجزء الثالث صحيفة ٧٣ فقرتى ٤٦ و ٤٨ ما يأتى :

« ومن رأينا ان النص يجب تطبيقه لافى جميع الاحوال ولكن فقط عند ما يكون الطرفان قد خدعا على الاخص فى العمل والمجهودات والدراسة الخ - التى يستدعيها تنفيذ الوكالة متى كانت فى الواقع أقل بكثير مما كان متوقعا »

« ولكن عند ما يقبل شخص دفع أجر أعلى بكثير مما تقتضيه المأمورية التى أدت فى هذه الحالة يكون هناك حتما فكرة التبرع بكل ما هو زائد عن القيمة الحقيقية لهذه المأمورية ولا نرى فى هذه الحالة لماذا يمكن للموكل أن يرجع فى تبرعه »

هـ - قضاء المحاكم

حكمت محكمة مصر بتاريخ ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٠٣ فى حكمها الوارد بمجلة الحقوق نمرة ٢٣ صحيفة ٢٠٣ بما يأتى :

« ان القانون وان خالف المبدأ العام القاضى باحترام كل اتفاق كان غير مضر بالنظام العام ولا محرماً قانوناً وذلك بتحويله القضاء حق النظر فيما يقدر للوكلاء بحسب ما يتصورونه ، ولكن ذلك لم يكن الا لحكمة سامية وهى المحافظة على أموال من يوجدون فى مراكز تضطربهم أحياناً للتسليم كمرها بمطالب فوق الواجب بناء على ذلك فكل اتفاق ليس من هذا القبيل ينفذ بعدم التعديل فيه الخ

« وقضت محكمة الاستئناف فى حكمها الرقم ٢٩ يناير سنة ١٩١٢ المجموعة الرسمية نمرة ١٣ ص ٩٧ ما يأتى

« الحق الممنوح للقاضى بالمادة ٥١٤ مدنى بتعديل المقابل المتفق عليه بين الموكل والوكيل هو حق استثنائى ليرجع القاضى اليه فى تقدير الاتعاب عند ما يظهر له قرائن تدل على أن الموكل كان محاطاً بظروف تضطره لقبول كل ما يشترطه الوكيل للاتفاق على اتعاب غير مناسبة للعمل الذى يؤديه وعند عدم وجود هذه الظروف تتبع القاعدة القائلة بأن ما يتفق عليه الخصوم يكون ملزماً لهم « وقضت محكمة الاستئناف فى حكمها الرقم ٩ فبراير سنة ١٩١٥ المجموعة الرسمية نمرة ١٧ ص ٢٢ بما يأتى :

« لا يسوغ للموكل أن ينازع فى قيمة الأجر المتفق عليه للوكيل بدعوى أن القاضى له الحق فى تقديره طبقاً للمادة ٥١٤ اذا كان قد أقر المقابل الذى فرضه على نفسه بعد أن أتم الوكيل العمل الذى نيط به أى وهو متمكن من تقدير كل الظروف «

« وقضت محكمة الاستئناف فى حكمها الرقم ٢٣ مارس سنة ١٩٢٠ المجموعة الرسمية س ٢٢ صحيفة ٥١ بما يأتى :

« اذا اتفق الوكيل والموكل على قيمة الاتعاب بعد انتهاء العمل الذى نيط بالوكيل حيث كان الموكل ملماً بجميع الظروف فلا يجوز للموكل أن ينازع فى تلك القيمة ارتكاً على ما للقاضى من حق النظر فى الاتعاب وتقديرها طبقاً للمادة ٥١٤ مدنى .

« وقضى الحكم الرقم أول يوليو سنة ١٩٢٢ المدرج بالمجموعة الرسمية س ٢١ صحيفة ٢٧ بما يأتى :

« أن المادة ٥١٤ من القانون المدنى التى تخول للقاضى الحق فى تقدير اتعاب الوكيل المتفق عليها هي استثناء للقاعدة التى تنص بأن الاتفاق قانون المتعاقدين فيجب على المحاكم أن لا تعمل بحكم هذه الاستثناء الا إذا كانت الاتعاب باهظة وانخدع الطرفان انخداعاً كلياً عند تقدير العمل اللازم لتنفيذ التوكيل أو كان هناك اكراه أدبى عند اعطاء التوكيل «

« وقد قضت محكمة الاستئناف بتاريخ ١١ يناير سنة ١٩١٥ الشرائع س ٢ صحيفة ١٥٢ بما يأتى :

« محل تطبيق المادة ٥١٤ مدنى هو أنه يظهر بعد حصول الاتفاق على الاتعاب أن العمل

لم يكن بدرجة الاهمية التي كانت متوقعة له أما فيما عدا ذلك فلا محل لتنزيل الاتعاب عن القيمة المتفق عليها ولو رأى القاضى أن العمل الذى عمله الوكيل لا يساوى القيمة التى حصل الاتفاق عليها بل فى مثل هذه الحالة يعتبر الموكل متبرعاً بالزيادة للوكيل »

يتلخص من كل ما تقدم القاعدة الآتية :

الأصل أن تقدير الأتعاب بين الوكيل وموكله حر وهو نافذ لا زم مهما بلغت قيمته . يعرض على هذه القاعدة الاستثناء الوارد فى المادة ٥١٤ وهى حالة ما اذا شاب تكوين العقد ظروف جعلت تقدير العمل الذى يستدعيه التوكيل مبالغاً فيه بمعنى أن الطرفين لم يكونا على معرفة تامة بقيمة الجهود التى يستلزمها العمل وكان تقدير الاتعاب مبنياً على عناصر توهمية وفروض ظنية أثبت العمل أنها لم تكن فى محلها . اذا أحاطت مثل هذه الظروف بأحد الطرفين فله بعد انتهاء العمل المنصوص عليه فى التوكيل والوقوف على قيمته الحقيقية أن يلجأ الى القاضى ويطلب تعديل المقابل بما يتفق مع أهمية العمل .

وهذا الاستثناء الذى أوجده الشارع المصرى له ما يبرره ونحن المحامين نتعبط به كل الاغتياب لأنه يحمينا من خطأ تقديرنا إذ قد يرى القاضى غير ما نراه فى تقدير أتعابنا ويغيبط به الموكلون لأن فيه حماية لهم من الشطط الذى قد يقع فى التقدير وهو استثناء لا يلجأ اليه إلا إذا انخدع أحد الطرفين فى تقدير أهمية العمل الذى يستدعيه التوكيل

وليست هذه هى الحماية الوحيدة لمصلحة الموكل فيما لدينا من القوانين والوائح بل هناك حماية مهمة أخرى وهى فى نص المادة ٧ من اللائحة الداخلية لقناة المحامين التى توجب على المحامى أن يستأذن مجلس النقابة قبل مقاضاة موكله بالاتعاب ليبدى رأيه فيها أولاً

و - تخفيض الاتعاب ليس من النظام العام

بما أن القانون يحترم اتفاق الوكيل وموكله ما لم يجد المسوغ لتطبيق المادة ٥١٤ مدنى فعنى ذلك أن صاحب الشأن فى الطعن على هذا العقد هو الموكل وحده لأنه هو دون غيره يستطيع أن يقول ما اذا كان قد انخدع وقت التعاقد أو لم ينخدع . هو وحده الذى يمكن أن يقول بأن هناك ظروفًا تستوجب التخفيض

دعونا من نظريات النيابة فإن لنا عقولاً يجب تحكيمها لا بد قبل التعرض للعقد بالتخفيض من معرفة الظروف الموجبة له وليس فى مقدور النيابة ولا غير النيابة أن تعرف تلك الظروف التى لا يست التعاقد

من الذى يمكنه أن يقول إن الموكل كان مخدوعاً في تصور قيمة العمل اذا لم يكشف الموكل نفسه عن ذلك

هذا شيء مستتر في الضائر وليس للنيابة أن تقتحم ضمائر الناس فتقول لنا أنهم كانوا مخدوعين أو غير مخدوعين .

تقول النيابة ولكن هناك السلطة التأديبية وأن المقصود من تلك السلطة ليست هي حماية الموكل بل حماية سمعة المحامين

أنا أوافق النيابة على شيء واحد . أوافقها على أن الأعمال التي تمس سمعة المحاماة لها أن تحرك الدعوى بشأنها بحكم القانون . ولكن الذى أخالف النيابة فيه هو أن يكون لها سلطة التدخل في الأجر الذى تم عليه الاتفاق بين المحامى وموكله .

انه لا يمكن تصور المساس بسمعة المحاماة مادام الموكل لا يطعن على هذا الاتفاق . واجب القضاء نفسه هو احترام هذه العقود ما لم يطعن عليها للأسباب التي سبق أن أوضحناها والعقد الذى يحترمه القضاء لا يمكن أن يتصور بأنه يمس سمعة المحاماة على أن النصوص في ذلك هي في جهتها أيضاً .

قالادة ٤٨ التي تبين اختصاص مجلس نقابة المحامين تنص في الفقرة السابعة على أن مجلس النقابة من اختصاصه (الوساطة بين المحامين وموكليهم للفصل في المنازعات التي تقوم بينهم على الاتعاب متى طلب منه ذلك)

ومعنى هذا أنه إذا لم يطلب منه ذلك فليس له أن يتدخل . فإذا كان مجلس النقابة نفسه وهو المجلس العائلى للمحامين ليس له أن يتدخل الآن بناء على شكوى فما بالك بالنيابة ان القوانين يا حضرات القضاة لم توضع لاثارة المنازعات وإنما وضعت لحسم المنازعات . ليس الغرض من التشريع أن تبحث النيابة في معاملات الناس لتعرف ان كان فيها غبن . وأنى أقرر بأن مالا يجوز للنقابة لا يجوز للنيابة لأن القانون أعطى للنقابة وللنيابة حق رفع الدعوى التأديبية على قدم المساواة .

وبما انه ليس للنقابة أن تتدخل بين المحامى وموكله بشأن الاتعاب وبالتالي ليس لها أن ترفع الدعوى التأديبية بدون شكوى فكذلك الحال بالنسبة للنيابة .

قد يقال أن الأمير الذى يطلب رفع الحجر عنه محجور عليه ولهذا يكون للنيابة مندوحة في التدخل الآن هذا الاعتراض مردود حيث أن موضع البحث الآن هو الاتفاق المعقود بيننا وبين والدة الأمير وهو ملزم لوالدة الأمير وحدها ولا يمكن مقاضاة الأمير بمقتضاه فهو بالنسبة للأمير لا وجود له . نعم أنه يجوز لوالدة الأمير اذا انتهى النزاع لمصلحته أن ترجع عليه أو لا ترجع حسبما ترى ولا يمكن أن يحكم لها بشيء ضد الأمير الا اذا ثبت أن العمل كان لمصلحته وبمقدار ما يستدعيه

العمل لتلك المصلحة فالحكم لوالدة في هذا الغرض على الأمير لا يكون بمقتضى العقد وإنما تطبيقاً للقواعد العامة وبالجملة فأن الأمير ليس طرفاً في العقد وليس العقد حجة عليه حتى يحتاج الى حماية النيابة

ويتلخص مما تقدم أن تطبيق المادة ٥١٤ ليس من النظام العام بل هو قاصر على طرفي العقد ولا يمكن استعماله الا بناء على طلب صاحب الشأن وليس للغير التمسك به على الإطلاق فلا يصح للنيابة العمومية أو لمجلس نقابة المحامين مثلاً أن يتمسك بها أو يطلب تطبيقها مادام أن صاحب الشأن وهو الموكل لم يرفع الأمر إليها ولم يشك فداحة المقابل أما اذا سكت الموكل أو أقر المقابل بعد انتهاء العمل فلا محل لتطبيق هذا النص . وفي حالة ما إذا شاب العقد انخداع في التقدير فالجزء الوحيد الذي وضعه الشارع هو تحويل القاضي حق تعديله بناء على طلب الموكل اذا لم يتفق الطرفان فيما بينهما وعلى كل حال لا يكون الوكيل محلاً لجزاء كالمؤاخذة التأديبية مثلاً لأن الاتفاق وقت حصوله قبل العمل وقبل تبين حقيقة عناصره تفصيلاً إنما كان مبنيًا على تقديرات تختلف باختلاف الأشخاص فما يراه الواحد كبيراً قد يراه الآخر صغيراً وبالعكس ولا سلطان لأحد على آخر في تقديراته في هذه الظروف فلا مؤاخذة على الخطأ فيها على الإطلاق .

ز - النتائج العملية للأخذ بنظرية النيابة

ولنتظر الآن في النتائج العملية التي تترتب على الأخذ بنظرية النيابة أولاً - نفرض أن النيابة قدمت محامياً لمجلس التأديب بدعوى بهائفة الاتعاب ولنفرض أن مجلس التأديب أخذ برأى النيابة واعتبر أن هناك مؤاخذة على المحامي ثم لنفرض أن هذا المحامي رفع دعواه الى القاضي المختص بطلب اتعابه المدونة في العقد وحكمت له المحكمة بذلك فإذا كان يكون الحال . قاض يختص بالفصل في الاتعاب وله الحق في تعديلها حسب ما يراه ان وجد مسوغ لذلك طبقاً للمادة ٥١٤ يرى أنه لا مسوغ لتعديلها ويحكم بها كما هي في العقد . ومجلس تأديب يرى أن الاتعاب باهظة ويؤاخذ المحامي

موقف غير مقبول ولاحظوا حضراتكم أنه ليس هناك اشتراك في الاختصاص بين مجلس التأديب والقاضي المختص في أمر الاتعاب لأن مجلس التأديب لا يقف بمبلغ معين وهذا هو الشأن في تشريعنا وان لم يكن كذلك عند غيرنا ففي فرنسا مجلس التأديب مختص بالفصل في قيمة الاتعاب بمقتضى القوانين المعمول بها هناك وليس الحال كذلك في مصر

ثانياً - حرمان المحامين من حماية سمعتهم وانتظام أعمالهم من خطأ النيابة في التقدير

أروني يا حضرات القضاة ما هي الوسيلة التي يمكن أن يلجأ إليها المحامي النزيه عند تقدير اتعابه ليضمن موافقة النيابة له على هذا التقدير . ليضمن أن النيابة لا تنزى هذه الاتعاب مبالغاً فيها حتى يكون مطمئناً من أنها لن تؤذى سمعته وتعطل عمله برفع الدعوى التأديبية عليه .

يتساءل المحامون الآن هل تريد النيابة أن تنشئ قلمًا خاصًا لتقدير اتعاب المحامين حتى يذهب المحامي اليه عند الاتفاق ويأخذ تصديق الموظف بأجازه عقد الاتفاق .

ثالثاً - ان الأخذ بنظرية النيابة معناه وضع المحامين تحت سيطرتها

ان المشرع عند ما وضع قانون المحاماة كان من أهم أغراضه أن يمنحها شيئاً من الاستقلال عن القضاء فلقد ورد في المذكرة الايضاحية للقانون نمرة ٢٦ سنة ١٩١٢ ما يأتي « ارتقت المحاماة الاهلية بمصر ارتقاء عظيمًا في خلال السنوات الأخيرة كما ارتقى غيرها من المنظمات ولقد كان القسم الأكبر من وكلاء المساوي عند وضع لائحة ١٦ سبتمبر سنة ١٨٩٣ الخاصة بتلك المهنة من الذين لم تتوفر فيهم الصفات القانونية التي اقتضتها اللائحة في كل من يريد الاشتغال بالمحاماة لذلك وضع المحامون في ذلك الحين تحت رقابة القضاء والآن أصبح معظمهم ممن درس القوانين والشرائع درسًا صحيحًا فكان من مصلحة المحاماة نفسها أن ألغى شيئاً من الاستقلال وهذا أهم ما يرمى اليه مشروع القانون المرفق بهذا »

هذه هي روح المشرع في سنة ١٩١٢ ومعلوم أن جميع الانظمة الصالحة تتقدم الى الأمام والمحاماة نصيبها من هذه السنة الطبيعية .

فالمشرع يتمشى منذ سنة ١٩١٢ نحو رفع سيطرة القضاء عن المحاماة فكيف تريد النيابة في سنة ١٩٢٩ أن تضع المحاماة تحت سيطرتها .

إن النيابة والمحاماة طرفان في القضايا الجنائية وكيف يقبل أن يوضع أحدهما تحت سيطرة الآخر . ألا ترون حضراتكم أن مثل هذه السيطرة تخل بالتوازن الذي يجب الاحتفاظ به لضمان حسن سير العدالة . وان هذه السيطرة قد تؤثر على حرية الدفاع التي شرعت لمصلحة العدالة .

رابعاً - ان المحامين وهم أعوان العدل ونصراؤه يجب أن يكون لهم نصيب من الاستقلال ان لم يكن كاستقلال القضاء قهرياً منه . فكما أن القضاء يجب أن يكون بعيداً عن تأثير السلطة التنفيذية فيجب أن تكون المحاماة كذلك بعيدة عن تأثير ذلك النفوذ بقدر الاستطاعة فإذا جعلنا للنيابة مثل هذه السيطرة على المحاماة وهي خاضعة للسلطة التنفيذية فعنى ذلك هو إخضاع المحاماة لهذه السلطة . فإذا كان للسلطة التنفيذية خصوم سياسيون من المحامين فيمكنها حينئذ أن تتخذ من مهنتهم سبيلاً الى محاربتهم في سمعتهم وعملهم ولهذا من النتائج الخطيرة ما لا يخفى .

ح - التدخل بين المحامي وموكله في الاتعاب فكرة رفضتها البلاد منذ سنة ١٩١١

لقد أراد أحد أعضاء مجلس شورى القوانين وضع قانون لتحديد اتعاب المحامين في القضايا فقدم الاقتراح الآتي في ٨ مايو سنة ١٩١١ « اقترح على هيئة مجلس شورى القوانين الموافقة على طلب مشروع قانون لتقدير اتعاب المحامين في القضايا يبين فيه الأساس الذي يبنى عليه القاضي تقديره بحسب قيمة الدعوى او قيمة عمل المحامي مع ملاحظة الأوراق والمرافعات ليكون ذلك حداً فاصلاً بين المحامي والمتقاضين وحتى لا يلاحظ مرة شخص المحامي وأخرى ثروة المتقاضى وحتى تجري المحاكم على نسق واحد في التقدير لان الحالة الآن فوضى اذ قد يقدر قاضيان في قضيتين متشابهتين في كل وجه تقديرًا منافيًا جداً فالاسباب التي تدعولسن لأئحة لتقدير اتعاب المحامين هي نفس الاسباب التي دعت الحكومة من قبل لسن لأئحة الخبراء وقد تناقش أعضاء المجلس في هذا الاقتراح في جلستين متواليتين وقرر أخيراً رفض الاقتراح وكان في مقدمة المعارضين مرقس صميكة بك . فقال في جلسة ٢٩ نوفمبر سنة ١٩١١ ما يأتي :

لا أجد أدنى مشابهة بين المحامين والخبراء وهذا الاقتراح يلزم رفضه لان القانون يبيح لكل فرد المعارضة في تقدير اتعاب المحاماة . ثم ان المحامين مثل الأطباء والمهندسين تختلف قيمة اتعابهم بحسب اختلاف درجاتهم فلا يمكن أن نضع لذلك قاعدة وهل بلغت بنا الحال أن نطلب من الحكومة التدخل حتى في أمورنا الخاصة وفي تقدير اتعاب محامينا وأنى أطلب رفض هذا الاقتراح (مجموعة مجلس شورى القوانين سنة ١٩١٠ - ١٩١١ ص ٤٣ - ٥٠)

وفي ١٧ مارس سنة ١٩١٢ وضع مجلس النظار مشروع قانون للمحامين أمام المحاكم الأهلية وعرضه على مجلس شورى القوانين وفيه أطلق الحرية للمحامي في المادة ٢٢ في تقدير الاجر الذي يراه مناسباً لاتعابه مع خضوع هذا التقدير لحكم المادة ٥١٤ مدني وقد بينا كيف طبقت المحاكم هذه المادة وكيف اعتبرتها نصاً استثنائياً ورد على المبدأ العام وهو أن الاتفاق قانون المتعاقدين فلم يضع للمحامي قيوداً معينة لتحديد اتعابه . اذ لاحظ انه من المتعذر وضع هذه الضوابط في مسألة تقديرية تختلف فيها وجوه النظر

واذا كان القضاء لم يسمح لنفسه بالتدخل في الاتعاب المتفق عليها بين الوكيل والموكل مع وجود نص صريح يخول له التدخل الا بشروط وقيود معينة أهمها هي :

أولاً - أن يحصل خلاف بين الموكل والوكيل على هذه الاتعاب

ثانياً - أن يثبت أنه شاب العقد انخداع في التقدير

فكيف جاز للنيابة بغير أن يشكو الموكل من أمر الاتعاب بل ومع اعترافاته الصريحة المتوالية

بأن الاتعاب المتفق عليها هي أقل من أن تجازى العمل الذي يقوم به المحامون فيما لو حصلوا على النتيجة المرغوبة أن تزعم أن الاتعاب باهظة ثم كيف جاز لها مع ذلك أن تجعل من توهماتها وتصوراتها موضوع تهمة تطلب من أجلها المؤاخذه التأديبية .

ولقد بينا فيما سبق أن تدخل القضاء في تقدير الاتعاب لا يكون عادة إلا بعد القيام بالعمل وفي أكثر الأحيان بعد ظهور نتيجته اذ وقتئذ فقط يستطيع القاضى أن يقدر المقابل المستحق للوكيل وهذا أمر ظاهر لكن النيابة فوق انها انتحلت سلطة ليست لها أباحت لنفسها أن تحكم على الشيء قبل وجود العناصر الضرورية لتكوين الرأى فيه .

٢ - اعتزال الادعاء

على أن النيابة عند ما انتحلت لنفسها سلطة القاضى المختص بالنظر في اتعاب المحاماة وزعمت ان الاتعاب باهظة لم تراعى في تقديرها العوامل التى يجب مراعاتها عند تحديد الاتعاب .

وظاهر من عبارة الاتهام أن النيابة (أولا) حصرت تلك العوامل فى أمرين فقط وهما أهمية الدعوى وقيمة العمل فأسقطت من حسابها عوامل أخرى لا تقل أهمية عن هذين العاملين (ثانياً) انها قدرت الاتعاب مع عدم وجود أحد العوامل التى سلمت بأنه من الضرورى مراعاته . فما هى العوامل التى يجب مراعاتها عند تقدير الاتعاب .

فى رأينا أنه من الصعب حصر تلك العوامل على أنه مما لا شك فيه انه يجب عند تقدير الاتعاب ملاحظة أهمية الدعوى وقيمة العمل ومركز الموكل وثروته وقدرة المحامى ومركزه ونتيجة العمل (يراجع كتاب الاستاذ هنرى روييه قبيب المحامين السابق فى باريس وحكم المحكمة المختلطة الصادر فى ٣ يونيو سنة ١٩١٦ مجموعة الاحكام ٢٨ صحيفة ٤٥٤) وليس فقط ملاحظة أهمية الدعوى وقيمة العمل كما ورد فى عبارة النيابة التهمة الاولى .

فاذا لاحظنا تلك الاعتبارات نجد أن الاتعاب المتفق عليها لرفع الحجر لا يمكن بحال وصفها بأنها باهظة وهذا شعور الموكل نفسه الذى صرح فى التحقيقات بأنه يرى الأجر المتفق عليه لا يجازى الاتعاب وانه كان مستعداً لأن يدفع أكثر منه لو طلب المحامون ذلك وانه سبق أن عرض هذا النزاع على بعض المحامين الأجانب فطلبوا من والدة الأمير ٣٠٠.٠٠٠ جنيه ولم يكن الباعث على رفض قبول الاتفاق مع أولئك المحامين فداحة المبلغ المطلوب بل أمور أخرى كانوا يشترطونها وانه يقدرانه لو أجيبت هذه الطلبات لدفع الأمير للمحامين فوق هذه الاتعاب .

والمهم أن هذا هو شعور الموكل نفسه الذى هو أدري بما يلابس النزاع من الظروف المختلفة التى تحيط بدعواه .

مرافعة الاستاذ محمد بك بسيوني

تعيب علينا النيابة أن المقدم ضئيل بالنسبة الى مؤخر الأتعاب ونحن لانرى في الرد عليها أبلغ من أن نورد لها بعض ما جاء في مذكرتها فقالت في صحيفة ١٩ مانصه :
ويخل المحامى بواجب اللياقة والأعتدال اذا طلب من موكله أن يدفع له مقدماً مبلغاً من المال يكون مبالغاً فيه بالنسبة لحال موكله
وجاء في صحيفة ٢٠ من مذكرتها مانصه :

انه وان كان واجب الاستقامة يقضى بأن يتناول المحامى اتعاباً تتناسب وأهمية الدعوى وعمله فان التجرد عن المصلحة الذاتية أسمى من ذلك بكثير ويقضى على المحامى بأن يتعفف عن هذه الأتعاب اذا كانت حالة موكله لا تسمح بها .

وجاء في صحيفة ٢١ من مذكرتها قلا من البندىكت جزء ١١ كلمة محاماة نبذة ١٢٦٣ مانصه :
محظور على المحامى أن يطلب مقدماً كأتعاب له مبلغاً يظهر من حالة الموكل انه باهظ
» وقد أصدرت محكمة الاستئناف المختلطة حكماً بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٢٠ منشوراً بغازية المحاكم المختلطة في سنتها العاشرة بعدد يوليه سنة ١٩٢٠ صفحة ١٢٤ الفت به حكم محكمة المنصورة الابتدائية المختلطة الصادر في ٧ مايو سنة ١٩١٨ وموضوع حكم محكمة المنصورة يلخص في ان عزيز صعب اتفق شفويًا مع اثنين من المحامين لدى المحاكم المختلطة على أن يرفعا له التماساً بإعادة النظر في الحكم الاستئنافية الصادر بتاريخ ١٣ ابريل سنة ١٩١٨ ضد ورثة خليل صعب بعدم ادراج أسمائهم بقائمة التوزيع التى باسم على عقل وفتح التوزيع بقلم الكتاب تحت غمرة ١٨٤ سنة ٣٨ قضائية في نظير مبلغ ٣٠٠ جنيه يدفعه اليهما عند نجاح القضية بالغاء الحكم المستأنف وادراج أسماء الورثة في قائمة التوزيع بحيث يتجمل الاستاذان المذكوران المصاريف التى يستلزمها

قبل الالتماس وعند ما طالب المحاميان باتعابهما لم يقبل الموكل أن يدفع لهما الا مبلغ مائة جنيه وامتنع عن دفع الباقي فرفعا عليه دعوى بمطالبته بياقى المبلغ المشروط وهو مائة جنيه . وفى جلسة المرافعة وجه المدعيان اليمين الحاسمة إلى المدعى عليه بأنه لم يتفق معهما على ذلك

أما عزيز صعب فدفع الدعوى بأن هذين الاستاذين لم يقوموا إلا بنصيب في الدفاع في الالتماس وأن محامين آخرين قاما بنصيب آخر وان مبلغ المائة جنيه الذى دفعه الى رافعى الدعوى كاف لهما اتعاباً وقد قرر المحاميان الآخران عند دخولهما في الدعوى بأنهما كافا من قبل المحامين رافعى الدعوى وأنهما لا مطالبة لهما باتعاب قبل المدعى عليه وجددا اقرارهما أمام محكمة الاستئناف وقد حكمت محكمة المنصورة برفض توجيه اليمين الحاسمة وقدردت جميع الأتعاب التى يستحقها

المدعى بمبلغ مائتي جنيه يخضع منه المبلغ المدفوع وهو مائة جنيه وبالزام عزيز صعب بالباقي وهو مائة جنيه مع فوائد القانونية «

أما حكم محكمة الاستئناف فقد قرر المبادئ الآتية :-

- ١ - أن من الجائز اعتبار كسب الدعوى في تقدير اتعاب المحامي باتفاق سابق
- ٢ - أن الاتفاق الذي يقبل المحامي بمقتضاه أن يدفع المصاريف وألا يأخذ شيئاً عند خسارة الدعوى ولكنه يأخذ أتعاباً عند كسبها يدل أحسن دلالة على ثمنه بالقضية وعلى كفاية المجهودات التي أخذ على نفسه القيام بها

- ٣ - أن هذا الشرط لا يعتبر مطلقاً شرط اشتراك في نتيجة الدعوى ومن هذا يتضح أن اشتراط دفع الاتعاب عند كسب الدعوى لا يعد اشتراكاً فيما يحكم به وهو من العقود الجائز للمحامي الاتفاق عليها

مرافعة الاستاذ كامل بك صدقي

تعريف عقد المشاركة

أو

ال Quota Litis

هو اتفاق يعد به صاحب حق مشكوك في أصله أو صعب المنال شخصاً آخر بأعطائه جزءاً مما يصير الحصول عليه من هذا الحق مقابل قيامه بالمساعي أو الاجراءات اللازمة للوصول اليه بمصاريف من طرفه راجع بودرى وسينا الجزء ١٧ طبعة ثانية الخاص بالبيع والبدل صحيفة ٢١٦ نوته ٢٦٨

On entend par pacte de quota litis, la convention par laquelle le titulaire d'un droit difficile à faire valoir, soit parce qu'il est douteux dans son principe, soit parce qu'il est douteux dans son principe, soit parce qu'il est du'un recouvrement difficile, traite avec un tiers qui, moyennant la promesse d'une quote-part de ce qui sera obtenu, se charge de faire à ses frais les démarches et les poursuites nécessaires.

Baudry et L. Saignat: De la vente et de l'échange, page 216, note 268, Tome XVII, 2eme édition.

وعرفه دالوز

هو عقد يعد به دائن بحق متنازع فيه آخر بأعطائه جزءاً منه مقابل قيام هذا الأخير بالحصول على هذا الحق

موسوعات دالوز جزء ٤٣ صحيفة ٤٧٢ نوته ٢٠١٠

Il existe une convention particulière qu'on désigne sous le nom de pacte de quota litis : c'est un traité par lequel un créancier, dont le droit est litigieux, promet une quote-part de la créance à une personne qui se charge de lui en procurer le paiement.

Dalloz, Rép. de Législation, Vol. 43, Vente, P. 472 No. 2010

الراء

هذا النوع من التعاقد معروف عند القانونيين من القديم وكانت القوانين الرومانية تقضى بطلانه وفي فرنسا تشعبت الآراء بشأنه بين الشراح فمنهم من اعتبره مبنياً على سبب غير مشروع ومخالفاً للنظام العام وبنى على ذلك بطلانه بطلاً جوهرياً بصفة مطلقة بصرف النظر عن صفة المتنازل اليه ووظيفته وكان من نتيجة ذلك أن اعتبر هذا الفريق أن التمسك بطلانه مباح لكل من المتنازل والمتنازل اليه والمتنازل ضده ولكل منهم أن يدفع ويتمسك بطلانه

يراجع لوران البند ٦٠ من كتاب البيع واوبرى ورو بند ٣٤٥٠ حاشية ١٢

وذهب فريق آخر أن البطلان نسبي لا يتعلق بالنظام العام فأباحوه للأفراد وحرموه على طبقة خاصة وهذه الطبقة تشمل القضاة والمحامين وموظفي المحاكم بالنسبة للحقوق التي يكون النظر في النزاع الخاص بها من اختصاص المحاكم التي يقومون بعمالهم في دائرتها وبناء على هذا الرأي لا يكون لأحد التمسك بهذا البطلان الا للمتنازل نفسه إذ هو الذي قصد القانون حمايته من التأثير الذي يقع عليه من المتنازل اليه بالنسبة لصفته

كتاب البيع بند ٢٦٨ بودرى وسينا

ويرى بودرى أيضاً أنه لا يحق للمتنازل اليه أن يتمسك بهذا البطلان إذ أنه لم يشرع لمنفعة فلا يصح أن ينشئ له حقاً من وراء مخالفته الصريحة لما قضى به القانون فلا يحق له طلب بطلان هذا التعاقد اذا أصر على تنفيذه أصحاب الشأن الآخرون

واعتمدوا في هذا الرأي على أن المشاركة في الحق المتنازع فيه تنطبق عليها أحكام المادة ١٥٩٧ مدني فرنساوي التي تحظر على المحامين والقضاة وباقي من نصت عليهم المادة المذكورة ابتياع الحقوق المتنازع فيها

وأصحاب هذا الرأي يسمون بأن عقد المشاركة ليس بيعاً بالمعنى الصحيح ولكن يشبهه ولذا وجب صرف المادة المذكورة عليه

يراجع بودرى وسينا جزء ١٧ الخاص بالبيع والبدل طبعة ثمانية آخر صحيفة ٢١٧ نوته ٢٦٨

Notre conclusion est donc que le pacte de quota litis, valable à l'égard de tous autres, est interdit par l'art. 1597 aux personnes exerçant les fonctions ou professions qui sont énumérées dans cet article.

Baudry & L. Saignat, Tome XVII, page 217 dernier alinéa de la note No. 268

وخالف ما تقدم فريق ثالث وذهب إلى إباحته ورأى أنه لا يدخل تحت مدلول المادة ١٥٩٧ مدنى فرنسى المقابلة للمادة ٢٥٧ مدنى أهلى لأنها خاصة بمقد البيع فلا تعداه الى غيره من العقود وأن العقد الذى نحن بشأته لا يمكن اعتباره بيعاً لأنه لا ثمن فيه

يراجع بودرى عن رأى مخالفه فى هذا الصدد فقد ابتداء برأيه أولاً فقال . إن صفة المتنازل اليه فى عقد المشاركة قد يجعل الاتفاق محل شبهة ولذلك حرمه التشريع الفرنسى القديم على القضاة والمحامين ونحوهم

وزاد بودرى

انه يعتقد ببقاء هذا المنع قائماً للآن بحكم المادة ١٥٩٧ وعقب على ذلك برأى مخالفه فقال : أن من خالفوه فى هذا الرأى يتمسكون بالفرق بين بيع الحق المتنازع فيه وعقد المشاركة *Parte de quota litis* ويقولون إن عقد المشاركة لا يشمل ثمناً فهو ليس بيعاً ولكن عقد وكالة بأجر أو إيجارة أشخاص لا تنطبق عليه حكم المادة ١٥٩٧ بودرى وسينا جزء ١٧ صحيفة ٢١٦ آخر نوته ٢٦٨

Mais la qualité de celui avec qui traite le propriétaire du droit litigieux peut rendre le contrat suspect. C'est pourquoi les anciennes ordonnances interdisent ce traité aux juges, aux avocats, aux procureurs et nous croyons qu'il leur est encore interdit par l'art. 1597.

Pour soutenir le contraire, on insiste sur la différence qui existe entre la vente d'une droit litigieux et le pacte de quota litis. Dans ce pacte, dit-on, il n'y a pas de prix et par conséquent pas de vente, mais un mandat salarié ou un louage d'ouvrage, contrat qui n'est pas régi par l'art. 1597.

Baudry & L. Saignat, Tome XVII, page 216 avant dernier alinéa note 268

ومن ذلك يكون أصحاب هذا الرأى لا يحرمون عقد المشاركة على القضاة والمحامين وغيرهم بمقتضى المادة ١٥٩٧ المقابلة للمادة ٢٥٧ وأن هذا العقد مباح من وجهة القانون المدنى وأن من حرم منهم مثل هذا التعاقد فى فرنسا على هذه الطبقة كان آخذاً بتقاليد المهنة هناك وهى تقاليد ترجع الى قوانينهم وعاداتهم القديمة

ويرى الاستاذ والتون ناظر مدرسة الحقوق الملكية بمصر سابقاً فى مؤلفه عن الالتزامات فى القانون المصرى المطبوع فى سنة ١٩٢٠ أنه بالرغم من تحريم بعض الشراح وقوانين بعض البلاد لهذا النوع من التعاقد بين المحامى وموكله حماية للموكل إلا أن الأخذ بهذا الرأى قد يحرم الفقير

من ذوى الحقوق المتنازع فيها من إمكان الاتفاق مع محام يختاره ليمثله دعواه مقابل جزء من النزاع واستطرد في هذا الموضوع إلى أن قال (ولهذه الأسباب ابتدؤا يتشككون في الوقت الحاضر فيما إذا كان هذا النوع من الاتفاقات مع المحامين ضد النظام العام . وقد انتهى الأمر بأن معظم الولايات في أمريكا الشمالية أباحت للمحامين التعاقد عليه بشرط ألا يتولى المحامي الصرف على القضية من عنده

يراجع Pollock كتاب العقود طبعته الثالثة صحيفة ٤٥١

وقد اقترح رئيس جمعية القوانين الانكليزية في لوندرد في خطابه السنوى سنة ٩١٢ تغيير القانون الانكليزى في هذا الصدد والغاء الحظر

راجع Law Journal صحيفة ٥٧٧

راجع كتاب والتون Walton الالتزامات جزء أول صحيفة ١٣٥

وفي تركيا يبيح قانون المحاماة هذا النوع من التعاقد بشرط ألا تزيد حصة المحامى في قيمة النزاع عن الخمس أى ٢٠ في المائة (مادة ٢٩ من القانون المذكور راجع كرنيتيه جزء سادس صحيفة ٧٨٩ نبذة ١٤١٢

وأباح القانون اليونانى ذلك أيضاً

ورأى المسيو دوهلس المستشار بحكمة الاستئناف الاهلية سابقاً عند نكلمه على هذا النوع من الاتفاقات انه مع تسليمه بتحريمها ومخالفتها لتقاليد المهنة أنه لا يخشى من ضررها في مصر لما للقاضى من حق تعديل الاتعاب المتفق عليها

وقد زاد المسيو دوهلس على ذلك أن قال كما قال قبله بعض الفقهاء أن هناك فرقاً بين هذه الاتفاقات من جهة وبين البيع أو التنازل من جهة أخرى إذ أن في الحالة الأولى يستمر الحق مملوكاً لصاحبه ويعتبر تنازله عن بعضه معلقاً على شرط الكسب وهذا الشرط لا يتم الا اذا أصبح الحق غير متنازع فيه ويدخل في باب الحقوق التى يجوز للمحامى التعاقد عليها .

نخرج من هذا البحث بنتيجتين الأولى أن كثيراً من الشراح لا يرى في عقد المشاركة مخالفة للنظام العام ولا يقع تحت نص المادة ١٥٩٧ مدنى فرنسوى المقابلة للمادة ٢٥٧ مدنى أهلى وأن من رأى منهم تحريمه على المحامين اعتمد على التقاليد المعمول بها في فرنسا وسنتكلم على اختلاف التقاليد في فرنسا عما هى عليه عندنا بصفة عامة

والنتيجة الثانية أن هناك ميلاً للعدول عن حظر عقد المشاركة على المحامين حتى ان بعض البلاد أباحتها في قوانينها .

أليس في هذا ما يخالف رأى من استشهدت به النيابة حين قالت أن هذا الشرط أشد تحريماً في الوقت الحاضر منه في الماضي

القانون المصري

لبحث هذا الموضوع فيما يتعلق بقانوننا وعلاقة المحامين به يجب الرجوع الى المادة ٢٥٧ من القانون المدني الأهلّي المقابلة للمادة ١٥٩٧ من القانون المدني الفرنسي والى المادة ٢٢ من قانون المحاماة الأهلية رقم ٢٦ سنة ٩١٢

نصت المادة ٢٥٧ على انه لا يجوز للقضاة والافوكاتية أن يشتروا بانفسهم أو بواسطة غيرهم لا كلاً ولا بعضاً من الحقوق المتنازع فيها التي تكون رؤيتها من خصائص المحاكم التي يجرون فيها وظائفهم فاذا وقع ذلك كان البيع باطلاً

وجاء بالمادة ٢٢ من قانون المحاماة الأهلية

للمحامي أن يشترط في أى وقت شاء أجراً على اتعابه وذلك بغير اخلال لما تقتضى به المادة ٥١٤ من القانون المدني ولا يجوز له على كل حال أن يتساع كل أو بعض الحقوق المتنازع فيها فالنصان لا يحزمان على المحامي غير ابتياع كل أو بعض الحقوق المتنازع فيها

وقد وضعت المادة الأخيرة في سنة ٩١٢ وقت ان كان الخلاف قائماً بين الشراح وبين المحاكم حول ما اذا كانت المادة ٢٥٧ مدني أهلي تشمل تحريم التنازل عن بعض هذه الحقوق مقابل الاتعاب أو هي قاصرة على البيع

لم يتعرض واضع قانون المحاماة الأهلية الصادر في سنة ١٩١٢ لهذا الخلاف ولم يضع نصاً يزيله تعلل النيابة ذلك ان المسألة لا تحتاج الى نص ولو كان الأمر كما تقول النيابة لما اهتم الشارع عند وضعه قانون المحاماة الشرعية في سنة ١٩١٦ بالنص صراحة على تحريم اتفاق المحامين الشرعيين على أخذ جزء من الحقوق المتنازع فيها نظير اتعابهم

تراجع المادة ٢٢ من القانون المذكور

ولا نعتقد ان النيابة تخالفنا في القول بأن التحريم لا يكون الا بنص وانه لا يحكم فيه بالقياس شعرت النيابة بأن ما ذهبت اليه ليس له سند من القانون فلجأت في مناسبات شتى الى القول بأن مواخذه المحامين ليست مسألة قانون بل مسألة تقاليد ص ١٥ من مذكرتها مع أنها تقرر في الصحيفة ٢٣ من هذه المذكرة أنه ظهرت في فرنسا حوادث اتفاقات في مسألة نزع الملكية وتعويضات الحرب كان أساسها ان المحامين يشترطون كاتعاب لهم مبالغ بنسبة ما يقدر زيادة

عما عرضته المصلحة التي تنزع الملكية أو المصلحة التي تدفع التعويض فاستدعى هذا صدور قانون في ٦ نوفمبر سنة ١٩١٨ ينص على بطلان كل اتفاق من هذا القبيل

وظاهر من هذا أن المسألة في فرنسا ليست مسألة تقاليد وكفى بل مسألة تشريع أولاً ومما يجب ملاحظته في هذا الموضوع أن النيابة العمومية عند ما استشهدت بالفقرة ٢٠٥ من دالوز براتيك Dalloz Pratique في صحيفة ١٨ من مذكرتها اقتضت على أن تقلت منها أن اشتراط المحامي نسبة مئوية من قيمة النزاع أو جزء منه مقابل أتعابه مخالف لتقاليد المهنة وأغفلت باقي ماورد بالفقرة المذكورة من أن مثل هذه الاتفاقات كانت رغماً عن ذلك شائعة جداً

وننقل هنا العبارة بنصها الافرنسي

Pourtant très fréquente en pratique

وهذا يدل في أن التقاليد التي أشارت اليها النيابة لم يكن معمولاً بها أخيراً بفرنسا بالدقة والعناية حتى دعت الحالة الى تشريع جديد بسن قانون ٦ نوفمبر سنة ١٩١٨ المشار اليه راجع مذكرة النيابة صحيفة ٢٣

امتياز التقاليد

على أن التقاليد بفرنسا لا يصح الأخذ بها في مصر على وجه الإطلاق ونورد بعض أمثلة لأحوال غير جائزة هناك ومباحة هنا

١ - لا يجوز للمحامي في فرنسا أن يتبرع بعمله بدون أجر اللهم إلا اذا كان يعمل لأقرب قريب له Proche parent

وذهبت الشدة ببعض مجالس التأديب أن آخذت المحامي عند وقوعه في هذه المخالفة وقد حكم بذلك مجلس نقابة باريس في ١٠ أبريل سنة ٨٢٧ و ٢١ مايو سنة ١٨٣٣ و ١٨ يونيو سنة ١٨٣٢

راجع دالوز براتيك تحت كلمة أفوكاتو فقرة ١٦٠

Le conseil de discipline est allé jusqu'à interdire à l'avocat tout mandat gratuit qui ne lui serait pas conféré par un proche parent (Arrêtés des 10 Avril 1828, 21 Mai 1833 et 18 juin 1832, R. 314). Mais la décision paraît bien rigoureuse.

Dalloz, Rép. pratique Avocat, page 42 N^o. 160.

أما في مصر فلا يوجد مثل هذا الحظر

٢ - محرم على المحامي في فرنسا أن يستعمل أوراقاً وظروفاً مطبوعة باسمه أو أن يعلن أنه

يعطى استشارات مجانية أو غير مجانية أو أن يدعو في الصحف مساهمى إحدى الشركات للاطلاع
بمكتبه على حكم ضار بمصلحتهم

واستثنوا من ذلك كتابة اسمه على غلاف الخطاب ليرد إليه إذا لم يسلم للمرسل إليه

راجع دالوز براتيك كلمة أفوكاتو ققرة ١٦٧

Il lui est interdit d'envoyer des circulaires ou des lettres, portant l'entête imprimé de son nom, ou des annonces de consultations gratuites ou non, (Arrêtés des 31 Décembre 1820, 7 Mai 1839, R. 322) ou de faire insérer dans un journal l'annonce que les actionnaires d'une société sont invités à prendre connaissance chez lui d'un jugement qui leur porte préjudice (Arrêté 3 Juillet 1849, Mollet, t. 2, p. 249).

Mais il a été jugé que le fait unique pour un avocat d'avoir apposé, sur une enveloppe de lettre expédiée par lui, un timbre indiquant son nom, sa qualité et son adresse, n'était pas reprochable alors qu'il avait simplement pour objet d'empêcher qu'une lettre adressée à un colporteur ne fut égarée ou refusée par le destinataire. (Toulouse, 20 Février 1896, D. P. 96, 2, 372).

Dalloz, Rép. Pratique-Avocat, page 42 No. 167.

أما في مصر فالعمل جرى على خلاف هذا

٣ - لا يجوز للمحامى في فرنسا أن يعلق لوحة (يافطة) باسمه على الباب الخارجى للمنزل الذى
فيه مكتبه

ثم تدرجوا في تخفيف هذا الحظر الى أن أجازوا تعليق لوحة صغيرة فقط باسمه دون مهنته

راجع دالوز براتيك كلمة أفوكاتو نوته ١٦٨

Les conseils de discipline de divers barreaux interdisent à l'avocat d'apposer une plaque sur la porte extérieure de l'immeuble où il a son cabinet. Mais il a été jugé que l'apposition d'une plaque portant simplement le nom de l'avocat avec les initiales de ses prénoms, sans indication de sa qualité, ne pouvait donner lieu à une poursuite disciplinaire, alors surtout qu'elle avait uniquement pour objet d'éviter une confusion dans la remise de la correspondance aux co-locataires d'une maison dépourvue de concierge et que les dimensions de la plaque n'avaient rien d'exagéré (Aix 17 Mai 1894, D. P. 94, 2. 469).

Dalloz, Rép. Pratique-Avocat, page 42 No. 168.

والحال خلاف ذلك في مصر

٤ - لا يجوز للمحامى في فرنسا أن يعطى ايصالاً بالمستندات التى تسلمها من موكله والّا يعتبر انه

خالف تقاليد المهنة ويصدق المحامى بقوله أنه رد المستندات للموكل

راجع دالوز براتيك كلمة أفوكاتو ققرة ١٩٣ و ١٩٤

IV. Dépôt de pièces. Récépissé.—

L'avocat reçoit de son client les pièces que celui-ci lui confie pour la défense de ses intérêts. Les règles de l'ordre lui font un devoir de ne pas en donner récépissé. Mais il serait responsable, comme tout dépositaire, de la perte des pièces qui lui auraient été remises (Rennes, 1er Mars 1832 R. 336).

Dalloz, Rép. Pratique-Avocat, Page 44 No. 193.

Il est cru sur son affirmation, lorsqu'il déclare avoir restitué les pièces qui lui ont été remises.

Dalloz, Rép. Pratique T. II Avocat, Page 44 No. 194.

وهذا الحظر غير موجود في مصر

هـ - تقضى التقاليد في فرنسا ألا يعطى المحامى مطلقاً ايصالاً بأتمابه الا اذا كان الذى يسلمه الأتباع وكيلاً عن صاحب القضية والعمل جار على خلاف ذلك بمصر

راجع دالوز براتيك كلمة افوكاتو فقرة ٢٠٦

Il est d'usage que les avocats ne donnent jamais quittance de leurs honoraires, hors les cas où ces honoraires sont remis par un mandataire ou une personne comptable. Le décret du 14 Décembre 1810, qui prescrivait de donner quittance, a été abrogé par l'ordonnance du 20 Novembre 1822 (Mollet, t. 2, page 118 et s. Garsonnce t. 1, page 255, note 7).

Dalloz, Rép. Pratique Avocat, page 44 No. 206.

ليس منشأ هذه الفوارق بين تقاليد المحاماة بفرنسا وبين ما تجرى عليه المحاماة بمصر مما هو الاولى وحطة الثانية ولكنها فوارق استلزمها اختلاف عمل المحامى في البلادين ففي مصر يجمع المحامى في مهنته ما يقوم به في فرنسا كل من :

المحامى المترافع	avocat
وكيل الدعاوى أو المحامى المحضر للقضية	avoué
الموثق الذى يقوم بتحرير العقود الرسمية	notaire
المحضر وهناك يقوم بتحرير كل ورقة معدة للاعلان	huissier

يضاف الى ما تقدم أن التقاليد في فرنسا مؤسسة على عادات وسوابق وعرف كلها قديمة جداً ترجع الى العصور السابقة التى كانت فيها مهنة المحاماة ليست من المهن التى يقصد بها الكسب بل كان يقوم بها بعض طبقات لا حاجة لها بالمال وغرضها مجرد الشرف لذاته ولقد أخذت هذه التقاليد في السنوات الأخيرة أن تتجه في سبيل التلطيف من شدتها حتى أن معظم النقابات تبيح الآن للمحامى أن يطالب بأتمابه ولو قضائياً بعد أن كانت تحرم عليه ذلك كل التحريم

أما في مصر فلا تقاليد قديمة لدينا ولا نقييد بتقاليد غيرنا مع أخذنا بالأصلح منها ومن ذلك يظهر بجلاء أن التقاليد بالبلاد الأجنبية وبمصر تسير في طيارين مختلفين أحدهما يتجه نحو تلطيف شدة القديم وثانيهما نحو الأخذ بالصالح من تلك التقاليد بدون تقييد بغير الصالح منها استعرضنا النصوص القانونية وأقوال الشراح فيها وبيننا أن بينهم من يرى أن المادة ٢٥٧ لا تنطبق على عقد المشاركة quota litis وأنهم التجأوا في فرنسا إلى التقاليد لحظر هذه المشاركة على المحامين

ولم يكن غرضنا من هذا البحث إلا إقرار الأمور في نصاها من الوجهة القانونية وبصرف النظر عن الخلاف القائم بين الشراح حول إباحة عقود المشاركة quota litis أو تحريمها على المحامين فإنا سنأخذ بأشد الآراء تطرفاً وهو رأي القائلين بالتحريم أجهدت النيابة نفسها في جمع أمثلة شتى استغرقت عدة صحف من مذكرتها نذكر منها :

١ - أنه لا يصح للمحامي أن يشترط أتعاباً كذا في المائة من النزاع (أول صحيفة ١٨ من مذكرتها)

٢ - أنه لا يصح له أن يتعاقد على جزء من موضوع النزاع (ص ١٨ منها)

٣ - أنه لا يصح له أن يتفق على جزء من نتيجة الدعوى كأتعاب له (صحيفة ١٨ أيضاً)

٤ - لا يصح للمحام أن يأخذ كأتعاب ثلث مبلغ التعويض الذي يحصل عليه الموكل (ص ١٩ منها)

٥ - ولا أن يأخذ ٥ / ١٠٠٠٠٠ مبلغ ١٠٠٠٠٠ فرنك من قيمة التعويض المحكوم به و ٣ / فيما زاد عن ذلك (ص ١٦)

٦ - وأنه محظور على المحامي أن يقبل مقدماً أتعاباً مقدرة بأي نسبة كانت مما يحكم به (ص ٢٠)

٧ - أن كل اتفاق يشترط فيه المحامي أن يأخذ على سبيل الاتعاب جزءاً من موضوع النزاع أو من قيمته محظوراً حظراً باتاً (ص ٢٠)

٨ - لا يجوز للمحامي التعاقد على نصيب في الدعوى (ص ٢٠)

٩ - النسبة المثوية في مقدار النزاع محرمة (ص ٢٢)

١٠ - حرم القانون البلجيكي أن تكون الاتعاب محسوبة على نسبة مثوية بالنسبة للنزاع

وفي ص ٢٢ أكثر من أربع أمثلة على النسبة المثوية

كل هذه الأمثلة تدور حول تحريم كل اتفاق أساسه أن تكون أتعاب المحامي نسبة مثوية من النزاع أو جزءاً منه .

وقد كان الأولى بالنيابة بدل أن تعدد هذه الأمثلة في مسألة لم يثرها أحد وما كان الدفاع

ليهتم بتناولها لأنها لاعلاقة لها بالمقد موضوع البحث أن تفرغ جهدها في بيان انطباق هذه النظريات والامثلة على عقد ٢ فبراير سنة ١٩٢٧

مجهود كبير بذلته النيابة حقيقة في جمع هذه الآراء ولكن ألم يكن الأجل بها أن توفر شيئاً من ذلك الجهد على موضوع القضية فتدلنا أين توجد عناصر ال quota litis أى المشاركة في هذا العقد

وأين النص فيه على أن يكون للمحامى جزء معين من قيمة النزاع أو نسبة مئوية مما يحكم به إن كان في العقد أو بين سطورره شيء من هذه النسبة أو المشاركة بحصة معينة في النزاع المطروح فتدلنا عليه النيابة

قضاء المحاكم المختلطة

يحرم قضاء المحاكم المختلطة على المحامين هذا النوع من العقود المبرعنه بآل quota litis ولكنه يفسره تفسيراً صحيحاً مستقيماً بالمطابقة لما أجمع عليه الشراح والمؤلفون ولذلك لا ترى هذه المحاكم في تعاقد المحامى على اتعاب معينة يبلغ تقدي على نزاع قيمته معينة قدراً كذلك أى مشاركة في نتيجة النزاع حتى لو اشترط المحامى لاتعابه حداً أعلا وحداً أدنى تبعاً لما يحكم به مقدراً أيضاً بحداً أعلا وحداً أدنى

راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر في ١٣ مارس سنة ١٩١٩ ومندرج بمجلة التشريع والقضاء المختلطة سنة ٣١ صحيفة ٢١١

وتتلخص القضية التي صدر فيها هذا الحكم أن محامياً اتفق مع موكلته على رفع قضية الغرض منها إثبات عدم تجنس مورثهما بالجنسية الفرنسية وإثبات أن تركته خاضعة للقانون العثماني والمطالبة لها بحصتهما في تركته على أساس هذا القانون الأخير ويتضمن الاتفاق أن تكون اتعاب المحامى كالاتى

١ - ٢٠٠٠ جنيه في حالة ما إذا كان ما يحكم به نصيباً لموكلته في الميراث تبلغ قيمته عشرة آلاف جنيه أو يزيد

٢ - وأن تكون الاتعاب ٥٠٠ جنيه إذا كانت قيمة هذا النصيب أقل من ٥٠٠٠ جنيه

ويتضمن الاتفاق نصاً على الاتعاب في حالة ما إذا حكم بما بين الحدين المذكورين وجعلها على أساس ٢٠٠٠ جنيه اتعاباً للحد الأقصى تخفض نسبياً

وجاء في تلخيص هذا الحكم بالمجلة المذكورة ما ترجمته حرفياً

« عقد المشاركة quota litis هو اتفاق بين صاحب حق متنازع فيه وشخص آخر يتعهد

« بالحصول عليه مقابل أخذه جزاء من الحق المذكور وهذه ليست الحالة المطروحة إذ الأمر فيها أن الموكل ومحاميه حدد اتعاب هذا الأخير بمقدار أعلى ومقدار أدنى تبعاً لنتيجة ما يحكم به مقدراً بمقدار أعلى ومقدار أدنى ومقدراً بالنسبة في حالة ما إذا كان الحكم بين الحدين »

On entend par pacte de quota litis une convention qui intervient entre le créancier d'un droit litigieux et une personne qui se charge de lui en procurer le paiement moyennant l'abandon d'une quotité du droit, tel n'est pas le cas, s'agissant d'un contrat intervenu entre un client et son avocat, par lequel on a fixé les honoraires de ce dernier à un maximum et à un minimum suivant les résultats minima et maxima de l'instance et en proportion en cas de résultat intermédiaire.

Arrêt du 13 Mars 1919, Bull.XXXI, Page 211.

والى المحكمة ترجمة الحيثية الخاصة بصحة الاتفاق فيما يتعلق بالحدين الأعلى والأدنى
« وحيث أنه مما يجب ملاحظته في هذا الموضوع أن العقد الذي نحن بصدد تناقش أولاً حداً أقصى وحداً أدنى لاتعاب الأستاذ فلان وأن هذه الاتعاب قدرت بـ (٢٠٠٠ جنيه في حالة ما إذا كان نصيب موكلته في الميراث يبلغ ١٠٠٠٠ جنيه أو يزيد عن هذا المبلغ مهما كانت الزيادة و قدرت الاتعاب بـ ٥٠٠ جنيه فيما إذا نقصت حصتها عن ٥٠٠٠ جنيه مهما كان مقدار النقص » وحيث أنه بجانب هذا النص تضمن عقد ١٦ يناير سنة ١٩١٨ نصاً آخر للحالة التي يكون فيها حصة موكلتي الأستاذ فلان أقل من ١٠٠٠٠ جنيه ولكنها لا تنزل الى ما دون الـ ٥٠٠٠ جنيه قد اشترط انه في حالة كذبه يتخذ مبلغ الـ ٢٠٠٠ جنيه أساساً لتقدير الاتعاب بأن ينخفض تخفيضاً نسبياً

« وحيث أنه يستحيل أن يكون في النص بالعقد على حد أقصى وحد أدنى لاتعاب الأستاذ فلان مشاركة في نتيجة النزاع إذ المقصود بهذه العبارة التعاقد الذي يحصل بين صاحب حق متنازع فيه وبين الشخص الذي يتولى استخلاص هذا الحق له في مقابل التنازل له عن نسبة معينة من ذلك الحق وهذا بلا نزاع ليس الحال في المسألة التي نحن بصدد تناقشها

Attendu à ce sujet qu'il échet de faire observer que le contrat en question comporte tout d'abord fixation du maximum et du minimum des honoraires Mtre. X.

Que ceux ci sont fixés à 2000, au cas où la valeur des quotes parts héréditaire de ses clients atteindrait 10000 ou dépasserait ce chiffre, quelle que soit la différence en plus, et à 500 au cas où la dite valeur serait inférieure à 5000 quelle que soit la différence en moins.

Attendu qu'à côté de cette clause, le contrat du 26 Janvier 1912 en contient une autre, prevoyant le cas où la valeur des quotes parts héréditaires des clientes de Mtre. X serait inférieure à 10000 sans tomber au dessous de 5000 et stipulant qu'en pareille occurrence on aurait à prendre pour base, aux fins de fixer ses honoraires la somme de 2000 en lui faisant subir une réduction proportionnelle.

Attendu qu'il est impossible de trouver dans la clause du contrat fixant le maximum et le minimum des honoraires de Mtre. X un pacte de quota litis.

Qu'on entend, en effet, par ces termes une convention qui intervient entre le créancier d'un droit litigieux et une personne qui se charge de lui en procurer le paiement moyennant l'abandon d'une quotité du droit ce qui n'est pas incontestablement le cas en l'espèce.

Arrêt du 13 Mars 1919, Bull. XXXI, pages 21 & 2122.

ولم تر محكمة الاستئناف المختلطة شائبة في اتفاق المحامي على اتعاب قدرها كالاتي
بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه اذا حكم بما قيمته ١٠٠٠٠ جنيه أو أزيد وقدرها بمبلغ ٥٠٠ جنيه اذا حكم
بأقل من ٥٠٠٠ جنيه

وقد قالت المحكمة عما يتعلق بالنص الخاص بنقص الاتعاب نسبياً في حالة ما اذا حكم بأقل من
١٠٠٠٠ جنيه وزاد عند الحد الأدنى أنه يمكن اعتباره على أسوأ تقدير أو أقصى تقدير عقد مشاركة
ولا يترتب على بطلانه بطلان التعاقد

Attendu, quant à la seconde clause, qui pourra à la rigueur passer comme constituant un pacte de quota litis, que sa nullité ne saurait emporter celle de la première.

Arrêt du 13 Mars 1919, Bull. XXXI, P. 213.

ولما كانت قيمة ما حكم به ١١٠٠٠ جنيه وهي تزيد عن الحد الأعلى فلم تهتم المحكمة بإطالة
البحث في هذه الحالة الأخيرة وقالت مجلة الغازيت للماكم المختلطة في تلخيص هذا الحكم أن هذه
الحالة لم تبت المحكمة فيها non resolue

يراجع ذلك بالغازيت سنة تاسعة صحيفة ١١٣ نوته ١٨٧
على أن الحالة المطروحة أمام المجلس لم يقدر المحامون فيها حداً أعلا وحداً أدنى لاتعابهم بل
حددوها تحديداً ثابتاً في حالة الحكم بمبلغ معين
واشترطوا أنه اذا زاد الحكم أو قص عما افترضوه يكون التقدير حسب أهمية ما يحكم به أما
بالتراضى أو بالتقاضى ولم يشترطوا زيادة وقصاً نسبياً
وهذا أبعد عن عقود المشاركة من الحالة التي فصلت فيها محكمة الاستئناف المختلطة بحكمها السابق

مادة الحكم

بأقل أو أكثر منه المبلغين المذكورين

لم يغفل المتعاقدون أى احتمال يرد على الخاطر في مثل هذه الظروف فافترضوا مبلغ الأثنين
وعشرين ألف جنيه للنفقة السنوية وافترضوا ٦٠ ألف جنيه عن النفقة المتجمدة وما معها

رأى المحامون أنه إذا حكم بأقل من هذين المبالغين لا يكون من العدل أن يتقاضوا كل ما اتفقوا عليه أتعاباً ومن باب مقابلة النظر نصوا في العقد على أنه في حالة الحكم بأكثر من ذلك ترفع أتعابهم

على أن المهم في ذلك كله أنه لم ينص في عقد الاتعاب على نسبة ما تتبع في انقاص أو زيادة الاتعاب في الحالتين وقد لجأ الطرفان في هذا الموضوع إلى العامل الذي يراعيه القاضي في التقدير عند عدم وجود اتفاق وهو أهمية ما حكم به وترك تقدير هذا للتراضي أو لحكم القاضي وقالوا أنه في هاتين الحالتين ترفع أو تنخفض الاتعاب حسب أهمية ما يقضى به

فاذا اشترط المتعاقدان الرجوع إلى هذه القاعدة في تقدير أتعابهم وقالوا أنه إذا حكم بكذا كانت الاتعاب كذا فاذا نقص أو زاد ما يحكم به كانت الاتعاب حسب أهمية ما يقضى به كانوا متفقين ولا شك مع ما يتعين على القاضي اعتباره عند التقدير

ربما يقال أن المحامي لا يحق له أن يشترط أتعاباً تختلف باختلاف نتيجة عمل واحد فهو على أى حال قام بتحضير القضية وبأجر آتتها وحرر مذكراتها وترافع فيها وانتهى بذلك عمله فلماذا يقدر لنفسه أتعاباً في الاتفاق يختلف مقدارها باختلاف النتيجة التي يحكم بها ومع علمنا بوهن وضعف هذا الاعتراض أردنا أن نشير إليه هنا لنرد عليه منعاً لمثل هذه الفكرة أن جالت في الذهن

أنه من المقرر فقها وعملاً باتفاق الشراح واجماع المحاكم أن كسب الدعوى وقيمة الفائدة التي تعود على الموكل من كسبها من أهم الاعتبارات في تقدير أتعاب المحامي

حكم ٢ يناير سنة ١٩١٨ المندرج بالمجموعة المختلطة سنة ٣٠ صحيفة ١١٦ وحكم ٣ يونيو سنة ١٩١٦ المجموعة المذكورة سنة ٢٨ صحيفة ٤٠٤

S'il est vrai que le gain d'un procès peut entrer en considération pour la fixation des honoraires d'un avocat, il est cependant certain que ceux-ci doivent être fixés surtout d'après l'importance du litige, le mérite du travail, le temps employé et la position de fortune des parties.

(Arrêt de la Cour d'Appel Mixte d'Alexandrie du 2 Janvier XX 1918, Bull. X, page 116).

Dans la fixation des honoraires dus à un avocat il faut tenir compte non seulement du travail fourni et de sa valeur intrinsèque mais aussi et dans une juste mesure du résultat obtenu.

(Arrêt de la Cour d'Appel Mixte d'Alexandrie du 3 Juin 1916. Bull. XXVIII, page 404).

ومن المقرر أيضاً أنه من المشروع أن يشترط المحامي أتعاباً في حالة النجاح أكثر من حالة الفشل

بودرى الوكالة ص ٣٥٤ نوتة ٧٣٧ الفقرة الأخيرة

Rien n'empêche de convenir, même avec ces diverses personnes que leurs honoraires seront plus élevés en cas de succès qu'en cas d'insuccès.

(Baudry & A. Wahl-Mandat, Page 354, Note 737 dernier alinéa, Tome XXI).

ولما كان النجاح درجات قد يكون نجاحا كلياً أو قريياً من الكلى أو جزئياً وبنى المقدر للأتعاب رأيه دائماً على درجة النجاح هذه فلا شائبة في جعل الاتعاب تابعة لنتيجة الحكم في النزاع بيننا أن أهم ركن لعقد المشاركة هو أن يكون للمحامى حصة معينة في الحق المتنازع فيه عند كسب الدعوى

وحكمة تحريم هذا المقدمى على الأخص حماية الموكل وقت التعاقد من الوقوع تحت تأثير المحامى وظروف التوكيل فيسلم وقتئذ في جزء من الحق مقابل أتعاب قد يفوقها كثيراً قرر المتعاقدان في حالتنا صراحة تأجيل تحديد الأتعاب نهائياً في هذه الحالة الى ما بعد الفصل في القضية واذ ذاك يعودون من جديد الى الاتفاق على تحديدها بعد أن يكون قد تبين لهما مقدار ما قضى به والمجهودات التى بذلت في سبيل الوصول الى الحكم

فهم في الواقع أبقوا التقدير في هذه الحالة الى ما بعد الحكم أى أنه ليس هناك اتفاق على قيمة الأتعاب في هاتين الحالتين فحكمة التحريم هنا منفية لأن تقدير الأتعاب ودفعها سيكون بعد فض النزاع وانتهاء العمل أى في وقت يكون ابتعد فيه الموكل عن كل التأثيرات التى يقصد الشارع حمايته منها وفي وقت انتهى فيه النزاع وأصبح العمل واضحاً أمامه ونتيجته معلومة له

والشرح والقضاء مجمعون على أنه في حالة الاتفاق على قيمة الاتعاب بعد الحكم لا سبيل الى الطعن فيها بأى مطعن لا تنفاء مظنة كل تأثير من المحامى على موكله واستبعاد كل شبهة اكراه أدبى او مبالغة في قيمة المجهودات التى يستدعيها النزاع

أما اذا لم يتفقا على التقدير بعد الحكم فيكون الأمر وقتئذ موكولاً لتقدير القاضى

مرافعة الاستاذ حسن صبري بك

أولاً - نظم المحاماة وتقاليدها في فرنسا

بعد أن اعتدت الثورة الفرنسية الكبرى على نظام المحاماة في فرنسا فألغته ومحته بدكرينو ٢ سبتمبر سنة ١٧٩٠ وقضت بذلك وقتاً ما على ما كان فولتير يراه أجمل حالة في العالم إذ طالما ردد قوله « وددت لو كنت محامياً فذلك أجمل حالة في العالم » جاءت السلطة التشريعية قبيل

الانقلاب الامبراطوري الأول ووضعت نظام المحاماة الحالي بفرنسا بالقانون المعروف بالقانون 20 ventose an XII (الموافق ١٣ مارس ١٨٠٤) الخاص بمدارس الحقوق إذ أشار في المادتين ال ٢٤ وال ٣٠ والفقرة السابعة من المادة ٣٧ منه الى نظام جدول المحامين والى النقابة ومجلس تأديبها والى وجوب وضع النظام الخاص بتنفيذ هذا القانون بلوائح إدارية عامة

وفى ١٤ ديسمبر سنة ١٨١٠ أصدر الامبراطور نابليون الاول أمراً عالياً (ديكريتو) بعد عرض قاضيه الاكبر وزير حقانيته وبعد أخذ رأى مجلس شورى الدولة بتنظيم المحاماة ونقابتها كما هما الآن بفرنسا ورد على هذا الديكريتو التعديل والتغيير بأوامر وارادت صادرة فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٢٢ و ٢٧ أغسطس سنة ١٨٣٠ و ٢٢ مارس سنة ١٨٥٣ و ١٠ مارس سنة ١٨٧٠

ولقد جاء بهذه الارادة الصادرة فى ٢٧ أغسطس سنة ١٨٣٠ بالمادة الخامسة منها « يعاد النظر فى أقرب وقت ممكن إعادة نهائية فى كل القوانين واللوائح الخاصة بالاشتغال بمهنة المحاماة »

وأقرب وقت ممكن لاعادة النظر فى كل القوانين واللوائح هذه لم يتحقق من ٢٧ أغسطس سنة ١٨٣٠ إلا فى ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٠ حيث صدر الديكريتو المشتمل على لائحة ادارية عامة خاصة بالاشتغال بمهنة المحاماة ونظام التأديب بنقابة المحاماة

ألزم ديكريتو ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٠ بالفقرة الأولى من المادة ٤٦ كل نقابة محاماة بفرنسا أن تضع فى ظرف ستة أشهر من نشر الديكريتو لائحته الداخلية - وضعت هذه اللوائح الداخلية ومن أحكامها.

(أ) « المحامي بنقابة باريس خاضع لقواعد نقابة باريس تلك القواعد التى تعينها القوانين والديكريتات وتقاليد وقواعد المهنة » (الفقرة الثانية من المادة الأولى من اللائحة الداخلية لنقابة باريس)
(ب) « على المحامى بنقابة باريس أن يراعى بدقة كل الواجبات التى تفرضها القواعد وتقاليد المهنة نحو القضاة والزملاء وأصحاب القضايا » (المادة ٢٣)

(ج) « تحدد أتعاب المحامى بالرضا والتوافق بينه وبين موكله وممنوع الاتفاق على نسبة مئوية من فائدة القضية والمحامى ممنوع من أن يطلب دفع أتعابه قضاء » (المادة ١٦ اللائحة الداخلية لنقابة ليون)

(د) « مصاريف وأتعاب المحامين فى نقابة ستراسبورج تقدرها القوانين المحلية » (المادة ٣٠ اللائحة الداخلية لنقابة ستراسبورج)

(هـ) « يجب أن تتناسب أتعاب المحامى مع مقدار العمل الذى استلزمته القضية ومركز الموكل وأهمية الخدمة التى أدت » (لائحة نقابة Douai)

(و) مجلس نقابة Epinal يوجب ويحتم على المحامى أن يؤجر مقدما حتى لا تكون بعد منازعات على الاتعاب

(ز) تجب أتعاب المحاماة سواء أكان اتفق عليها من قبل وفي هذه الحال يجيز صاحب القضية على أن ينفذ وعده أم كانت ملحوظة لأنها في الحالين ناشئة عن طبيعة العقد فان صاحب القضية لم يكن يتوقع أن نية محاميه كانت المرافعة عنه مجاناً (La Profession d'Avocat ص ٤٠٦) ما تقدم بعض مما جاء بالقوانين والديكريات والوائح المعمول بها الآن في تقابات المحاماة بفرنسا خاصاً بأتعاب المحاماة

أما عن تقاليد المهنة وعوائدها في الموضوع نفسه أى أتعاب المحاماة فقد جاء بالصحف ٤٠٦ و ٤٠٧ و ٤٠٨ و ٤٠٩ من كتاب مهنة المحاماة ما يمكن تلخيصه في الآتي .

بالرغم من أن عمل القضاة بفرنسا قد جرى على الاعتراف للمحامى بحق المطالبة قضائياً باتعابه فان تقاليد أكثر تقابات المحاماة بفرنسا وخصوصاً قابة باريس تحرم على المحامى استعمال هذا الحق وتمنعه من اللجوء الى القضاء ليصل به الى مقابل اتعابه ولقد كانت العقوبة على مخالفة هذه التقاليد قاسية جداً اذ كان جزاء من يقاضى موكله للحصول على اتعابه الشطب ثم نزلت الآن للانذار (ص ٤١٣ نبذة ٢٣١)

وبعض التقابات الأخرى تضيق من استعمال حق المحامى فى المقاضاة بوجوب الحصول على تصريح كتابى من مجلس النقابة بجواز رفع الدعوى مما ذكر قبل من نصوص يتبين أن الاتفاق بالاختيار على اتعاب المحاماة بين المحامى وموكله سائغ لا غبار عليه ولا مسئولية فيه

في بلجيكا

لما كانت بلجيكا قبل جزءاً خاضعاً لفرنسا كان أساس نظام المحاماة بها هو عين أساس نظام المحاماة بفرنسا أى قانون مدارس الحقوق وديكريتو ١٤ ديسمبر سنة ١٨١٠ ذلك الديكريتو الذى أدخل عند استقلال بلجيكا الملك ليوبولد الأول بعض التعديل فيه بقانون ١٥ أغسطس سنة ١٨٣٦

وأساس تقدير الاتعاب فيها عند الاختلاف ديكريتو ١٤ ديسمبر سنة ١٧١٠ (تراجع النبذة ١٢١ من ص ١١٧ من مؤلف (L'avocat Stagiaire)

وتدخل مجالس التأديب عند الاختلاف فى مسائل الاتعاب مستفاد من نص المادتين ٣٩ و ٤٣ من ديكريتو ١٤ ديسمبر سنة ١٨١٠

نص المادة ٣٦ من هذا الديكريتو هو :

« نمنع المحامين صراحة من أن يمضوا استشارات أو مذكرات أو أية كتابة لم يكونوا قد وضعوها

أو تداولوا فيها - كما تمنعهم كذلك من أن يستمضوا كميالات اتعاباً لهم أو أن يكرهوا موكلهم على الاعتراف بمقابل أتعابهم قبل المرافعات وإلا حقت عليهم عقوبة التوبيخ إن خالفوا أول مرة وعقوبة الإيقاف والشطب إن عادوا »

ومما جاء بالمادة ٤٣ بمقرتها الثانية « وفي حالة عدم وجود لوائح (أى لوائح تنظم الرسوم وتقدر اتعاب المحاماة) وفي الموضوعات التي لا تشملها اللوائح الموجودة نريد أن يقدر المحامون أنفسهم مقابل أتعابهم بالسرية التي يجب لمهنتهم وفي حالة ما اذا كان تقديرهم يتجاوز حدود الاعتدال للحق فلمجلس التأديب أن ينقضه مراعيًا في تقديره أهمية القضية ونوع العمل ويأمر برد ما زاد حتى مع التوبيخ وفي حالة الاعتراض على قرار مجلس التأديب يرفع الأمر للمحكمة »

ومن هذين النصين الصريحين يؤخذ أن لمجلس التأديب ببلجيكا سلطة تقدير اتعاب المحامي عند الاختلاف كما أن تؤخذ ان وجدت محلا لذلك

هذا وتقاليد المحاماة في بلجيكا في موضوع الاتفاق على ان لا اتعاب عند خسارة القضية يشير اليها (Douxchamps) في مؤلفه في النبذة ٣ ص ٢٦٤ حيث جاء بها

« هل للمحامي أن يقبل الاتفاق على عدم المطالبة بأتعاب في حالة ما إذا خسر الدعوى ؟

نحن لا نرى أى اعتبار جدى يمكن أن يحول دون مثل هذا التنازل عن المطالبة بالأتعاب خصوصاً اذا روعيت المصروفات العظيمة التي تجر اليها القضايا كما اننا نرى أن للمحامي أن يتفق مقدماً مع موكله على الأتعاب التي يستحقها سواء أ كان ذلك في حالة كسب الدعوى أم في حالة الخسارة »

في إنجلترا

جرت إنجلترا في نظام المحاماة على التفرقة بين المحامي المترافع Barrister والوكيل Solicitor « فالوكيل هو وحده الذي يتصل بالموكل أو صاحب العمل فهو مستشاره الأمين وصديقه وهو الذي يحضر له عرائض طلباته ويحضر مذكراته القضائية وعلى العموم يعد كل ما يلزم للمرافعة في الدعوى وله أن يترافع بنفسه في القضايا الجزئية وهو الذي يقوم نيابة عن موكله بكل عمل يرتبط من قريب أو بعيد بالقانون »

« وأما المحامي المترافع فهو الذي يرشد الوكيل الى الغامض من النقط القانونية وله وحده حق القيام بالمرافعة أمام المحاكم على اختلاف درجاتها » (يراجع الجزء الثانى من مؤلف

The Govt. of England by A. L. Lawrence L: owell ص ٤٦٨)

وليس للمحامي أن يتصل الا بالوكيل اللهم إلا في حالة ما إذا اختار منهم محامياً عنه في جناية ما وهو مسئول أمام الهيئة التحقيقية في هذه الحالة وحدها له الاتصال بالمتهم وفي غيرها يكون اتصال المحامي بمتهمه بحضور وكيله

أما عن الأتعاب « فلاوكلاء Solicitors الحق قانوناً في المطالبة بمقابل أتعاب أعمالهم ونصائحهم كرجال مهنة ولكن استعمال حقهم هذا مقيد بمختلف اللوائح التي شرعت لحماية الموكلين (ص ٢٥٩) من المؤلف The Law relating to solicitors تأليف Cordery الطبعة الثالثة) « وبناء على أحكام لوائح الوكلاء Solicitors acts تقدر أتعاب الوكلاء بالاتفاق الخاص » (ص ٢٦٠ من نفس المؤلف)

ولوائح الوكلاء المعمول بها الآن هي لوائح سنة ١٨٧٠ و١٨٨١ المعروفة باسم Sol, act, Sol. Rem. Act وعقود الاتفاق بين الوكلاء وموكليهم على مقابل أتعابهم خاضعة لنصوص هذه اللوائح وخصوصاً لنص المادة الرابعة التي ترجمتها :

للكيل (Solicitor) أن يتعاقد مع موكله كتابة على مقدار مقابل أتعابه وطريقة الدفع عن كل أو بعض ما كلف أو يكلف به في الماضي والمستقبل بأية صفة يتصف بها سواء أكان بصفته وكيلاً أو مترافعاً (Advocate) أو وسيطاً (Conveyancer) وسواء أكان هذا المقابل مقدراً بمبلغ إجمالي (Gross sum) أم بنسبة مئوية أم بمرتب أو بأية طريقة أخرى وسواء أكان هذا المقابل مساوياً لمقابل الاتعاب التي يستحقها فعلاً أو زائداً عنها أو أقل منها وكل هذا مع مراعاة القيود والشروط المنصوص عنها في هذا الجزء من هذه اللائحة - ومع مراعاة أنه في حالة ما إذا كان الاتفاق على مقابل الاتعاب خاصاً بموضوعات قضائية تفصل فيها المحاكم فليس للوكيل أن يقبض المبلغ المتفق عليه قبل أن يبحث الاتفاق ويجيزه مقدر من المحكمة Taxing master التي لها حق تنفيذ الاتفاق فإذا ما رأى المقدر أن الاتفاق غير عادل وغير معقول رجع إلى رأى المحكمة في الموضوع بعريضة يقدمها لها والمحكمة كل السلطان في اتعاب مقابل الاتعاب المبين بالعقد أو في إلغاء العقد وتقدير ما يستحق الوكيل من مقابل أتعاب ومصاريف كأن لم يكن ثم اتفاق «

وجاء بأول صحيفة ٢٦٤ : « إذا كان الاتفاق ينصب كله على مبالغ دفعها الموكل فعلاً

فلاحتفاظ المبين بالمادة الرابعة يصبح بلا جدوى »

ولما كانت أحكام المحاكم في إنجلترا تتخذ سوابق يقتدى بها في القضاء فمن المفيد الإشارة إلى بعض الأحكام التي صدرت في اتفاقات مقابل الاتعاب بين الوكلاء وموكليهم مما اعتبر مبدأً قضائياً

(١) « إذا تعاقد وكيل مع موكله على أن لا يدفع له شيء إذا لم تكسب الدعوى فليس للوكيل

أن يطالب حتي ولا بمصاريفه إذا ما خسر الدعوى » (ص ٢٦١)

(ب) « يمكن للوكيل أن يقوم بالعمل مجاناً لموكله في قضيته عطفاً أو صداقة » (ص ٢٧٢)
 (ج) وقال المؤلف آخر ص ٢٧٢ : « ولقد عرض على المحاكم عدد من القضايا الخاصة بمقود اتفاق بين الوكلاء وموكليهم نص فيها على استحقاق الوكلاء لأتعاب معينة عند الكسب ولا تعاب أقل منها أو لا أتعاب بالمرّة عند الخسارة وقضى فيها بجلاء بصحة عقود الاتفاق هذه

(د) هذا والتقاليد في إنجلترا جرت على أن لكل وكيل ولكل أسرة وكيلها ولكل شركة كذلك وكلاءها فالوكيل في البيئة الانجليزية كالحكيم فيها من ذلك كان الأصل دائماً الاتفاق على تقدير مقابل الأعمال وطريقة الوفاء بها

ما تقدم خاص باتعاب المحاماة للوكيل (Sollicitor) أما للمحامى المترافع Barrister فإن القانون الانجليزي لا يعرف للمحامين حقاً يجيز لهم المقاضاة للحصول على مقابل أتعابهم فلقد جاء بصحيفتي ٢٨٢ و ٢٨٣ من كتاب (Elements of Jurisprudence by Thomas Holland)
 « لقد كان الرومانيون يرون في بعض المهن من السمو مالا يجوز معه أن يطلب محترفوها قضاء مقابل أعمالهم مالا : فلم يكن للمحامين ولا لمعلمي القانون والفلاسفة وغيرهم الحق في المقاضاة مقابل أتعابهم

« ومثل ذلك الآن حاصل فيما يتعلق بالمحامين عملاً بالقانون الانجليزي »
 لذلك لا يصح للمحامى أن يتعاقد كتابة على أتعابه أما العمل فجار وفقاً للتقاليد على أن يذهب الوكيل أو موظفه الى المحامى أو موظفه بالملف الذى يريد أن يكلف المحامى بالمرافعة فيما احتواه ويتفق الاثنان على مقابل المحاماة شفويًا ومتى تم الاتفاق يؤشر الوكيل في ناحية من غلاف الملف بالمبلغ الذى اتفق عليه ولما كان المحامون لا يتصلون بأصحاب القضايا كانت علاقتهم المالية في أتعابهم بينهم وبين الوكلاء مما لا يحتاج معه الى خصومات والعادة أن يكون بين المحامين والوكلاء حساب جار فيما يتعلق بأتعاب المحامين وهم يعملون واثقين من أنهم واصلون الى ما اتفق عليه بغير مخاصمة من ذلك يرى أن الاتفاق على أتعاب المحاماة للمحامين في إنجلترا اختيارياً وشفويًا في القضايا لا غبار عليه ولا مسئولية من ورائه مهما بلغت قيمة الأتعاب المتفق عليها

في مصر

أما في مصر وأمام المحاكم الأهلية فموضوع أتعاب المحاماة منصوص فيه بالمادة ٢٢ والفقرة السابعة من المادة ٤٧ من القانون نمرة ٢٦ لسنة ١٩١٢
 والمادتين السابعة والثامنة من اللائحة الداخلية لقابة المحامين أمام المحاكم الأهلية التى صدر اعتمادها قرار وزارة الحقانية المؤرخ ١١ ديسمبر سنة ١٩١٣

فالمادة ٢٢ من قانون المحاماة الوارد في الباب الثاني تحت عنوان حقوق المحامين وواجباتهم نصها : « للمحامي أن يشترط في أى وقت شاء أجراً على أتعابه وذلك بغير إخلال بما تقضى به المادة ١٤ هـ من القانون المدنى ولا يجوز على كل حال أن يبتاع كل أو بعض الحقوق المتنازع فيها » وهذه المادة صريحة في أن من حقوق المحامي أن يشترط في أى وقت شاء أجراً على أتعابه على أن يكون اشتراطه هذا عند المنازعة خاضعاً لنص المادة ١٤ هـ من القانون المدنى وعلى أن لا يكون هذا الاشتراط ابتياعاً لكل أو بعض الحقوق المتنازع فيها أى أن يكون خاضعاً أيضاً لنص المادة ٢٥٧ من القانون المدنى

فكل اتفاق يعقده المحامي مع موكله موفياً بما جاءت به أحكام هذه المادة بالغة قيمته مالياً ما بلغت اتفاق صحيح ليس لأحد من سلطان عليه عند عدم الخلاف بين طرفيه وللمحكمة وحدها حق الفصل فيه عند الخلاف وعند انطباقه على نص المادة ٢٥٧ مدنى والفقرة السابعة من المادة ٤٧ من قانون المحاماة نصها : « سابعاً - الوساطة بين المحامين وموكليهم للفصل في المنازعات التي تقوم بينهم على الاتعاب متى طلب منه ذلك » وتلك الفقرة من بيان شملته المادة ٤٧ باختصاص مجلس النقابة

ومن هذا النص يؤخذ قطعاً أن ليس لمجلس النقابة أن يتدخل في منازعات مقابل الاتعاب بين المحامي وموكله إلا إذا طلب منه ذلك وفي هذه الحالة لا يكون تدخله إلا للوساطة فقط وعلى ذلك فقانون المحاماة لا يجعل لأحد ولا لأية سلطة أية رقابة على علاقة المحامي بموكله فيما يتعلق بتقدير الاتعاب إلا عند الاختلاف فان تنازع المحامي وموكله فالحكم الفصل بينهما القاضى المدنى وحده

والمادتان السابعة والثامنة من لائحة المحاماة الداخلية نصهما : « المادة السابعة - يجب على المحامي قبل أن يرفع على موكله دعوى بمطالبته بالاتعاب التي تكون مستحقة له أن يعرض الأمر على مجلس النقابة ليبدى فيه المجلس رأيه بعد سماع أقوال الموكل اذا رأى فائدة من ذلك » المادة الثامنة - يجب على المحامي قبل قبول أى دعوى أن يستعلم عما اذا كان من يريد توكيله سبق أن وكل فيها محامياً آخر فاذا كان الامر كذلك نصح المحامي له بالبقاء على توكيله الاول فاذا لم يقبل وجب على المحامي اخبار زميله كتابة وأن لا يقبل التوكيل الا بعد التحقق من أن الموكل قام بتعهداته قبل وكيله الاول وذلك فيما عدا أحوال الاستعجال الشديد أو في حالة وجود نزاع في قيمة الاتعاب المستحقة »

وليس في هذين النصين سوى :

(١) الزام المحامي قبل رفع الدعوى على موكله أن يعرض الامر على مجلس النقابة ليرى رأيه بعد سماع أقوال الموكل اذا رأى فائدة من ذلك عسى مجلس النقابة أن يوفق للوساطة بينهما ولينصح للمحامي بما يتفق ومصلحته

(ب) التحقق من أن المحامي الذي عمل لموكله عملاً يراد أن يتمه محام ثان قد حصل على أتعابه إن لم يكن ثم منازعة خاصة بها

ما تقدم نصوص قانون المحاماة ولائحتها الداخلية الخاصة بالاعتاب - أما تقاليد المحاماة الاهلية في مصر فقد جرت على أن للمحامي وموكله مطلق الحرية في الاتفاق على ما يريدان اتعاباً اتفاقاً مكتوباً وأن لهما أن يبينا في اتفاقهما الكتابي مواعيد الدفع والأحوال التي تستحق فيها الاعتاب كاملة أو منقوصة وقد جرى العرف والمادة على أن يبين في العقد المقدم والمؤخر وأن لا يكون مؤخر عند خسارة القضية وأن يكون عند الكسب وهكذا مما يعرفه كل من اتصل بالمحامين في عمل

على أن هذه التقاليد التي عرفت في مصر من يوم أن وجدت المحاماة بها قد أقرها الشارع في النصوص التي أشرنا إليها قبل من قانون المحاماة ولائحتها الداخلية مما أنباء قبل من نظم وتقاليد المحاماة في فرنسا وبلجيكا وإنجلترا ومصر يتضح جلياً أن هنالك موضوعاً هو محل اتفاق في هذه البلاد جميعاً ذلك هو الاتفاق الاختياري على اعتاب المحاماة بين الموكل ومحاميه فنظم وتقاليد المحاماة في هذه البلاد جميعاً مجمعة على أن الاتفاق الاختياري بين المحامي وموكله حق واجب أداؤه اختياريًا وليس لسلطة ما حتى في البلاد التي جعلت لمجلس التأديب حق التدخل في موضوع الاعتاب أن تتدخل بين المحامي وموكله ما دام الاتفاق اختياريًا وما دام لم يلجأ للقضاء أحد طرفي الاتفاق طالباً تنفيذه

ثانياً - وجه الخطأ في الاستدلال بالأحكام والتأديبات الأجنبية

وجه الخطأ في الاستدلال بالقرارات والأحكام التأديبية الأجنبية التي أشارت إليها النيابة في مذكرتها أن الاستدلال بالسوابق القضائية لا ينتج المطلوب منه إلا في حالة ما إذا كانت الأحكام والقرارات صادرة من سلطات قضائية تنفذ نصوصاً واحدة أو متشابهة . في هذه الحالة وحدها يصح أن يرتكن على عمل القضاء وتفسيره القضائي لغاوض النصوص ومدلولاتها أما إذا اختلفت النصوص القانونية في موضوع وتباينت فيه مراجع القضاء فمن غير المجدي الأخذ بسوابق الأحكام خصوصاً في بلاد تطبق قوانين ونصوصاً مغايرة للقوانين والنصوص التي تطبق في أخرى الأحكام والقرارات التي أشارت إليها النيابة صادرة تنفيذاً لتقاليد لها قوة القانون بالنص عليها في لوائح المحاماة في فرنسا ولنصوص صريحة تبيح لمجلس التأديب والمحاكم أن تنظر في أتعاب المحاماة عند الاختلاف وأن تقدر مسئولية المحامي الذي يخالف أحد هذه النصوص

وهذه النصوص القانونية الصريحة لا أثر لها في قانون المحاماة المصري ولا في لائحه

المحاماة الداخلية

تلك الاحكام والقرارات التي أشارت اليها مذكرة النيابة انما صدرت تنفيذاً لنص المادتين ٣٦ و ٤٣ من ديكريته ١٤ ديسمبر سنة ١٨١٠ وهما المادتان اللتان أثبتنا نصهما قبل واللذان لا يوجد نظير لهما في قانون المحاماة المصري ونفس هذه الاحكام والقرارات شاهدة بما تقرر فلقد جاء بالصحيفة ١٨ من مذكرة النيابة ١ « ٣ جاء في كتاب مهنة المحامي ووكيل الدعاوى لشارد دوشان المحامي امام محكمة نامور ص ٢٦٣ : « الاصل ان المحامي هو الذي يقدر الاتعاب لنفسه والمفروض ان يكون تقديره عادلا (حكم محكمة بروكسل في ١٥ يناير سنة ١٨٦٧) »

وبالرجوع الى ص ٢٦٣ وجدنا أو ما أجملته النيابة في سطر واحد يترجم الترجمة الآتية : « الاصل أن المحامي هو نفسه الحكم في تقدير الاتعاب فيجب عليه عملاً بنص المادة ٤٣ من ديكريته سنة ١٨١٠ أن يقدر أتعابه » (القرار الصادر من محكمة لياج في ١٨ مارس سنة ١٨٩١ المنشور في بازيكريزي سنة ١٨٩١ ص ٢٥٠

« ولقد قضى حكم صادر من محكمة بروكسل في ١٥ يناير سنة ١٨٦٧ بأنه ما دام مسلماً للمحامي بحق تقدير أتعابه فمن المفروض أن يكون قد قدره عدلاً وأنه في حالة الشك يجب أن يراجع تقديره »

وجاء بالصحيفة ٢٣ من مذكرة النيابة نفسها : « ١٤ صدر حكم من محكمة بروكسل بتاريخ ٤ يونيه سنة ١٩٢٣ منشور في البازيكريزي بلج سنة ١٩٢٣ جزء أول ص ٣٤٠ ومجلة المحاماة سنة خامسة ص ١٧٤ نمرة ١٧٥ »

« ان التحالفات الجسيمة لواجبي الاستقامة واللياقة فيما يختص بالاتعاب قد تستلزم عقوبة شطب المحامي من الجدول (ديكريته ١٤ ديسمبر سنة ١٨١٠ مادة ٤٣) »

فما جاءت به النيابة في هاتين البندين ٣ و ١٤ من صحيفتي ١٨ و ٢٣ قاطع في أن المسؤولية التأديبية عن الاتعاب انما تستند على نصوص صريحة مدونة في المادة ٤٣ من ديكريته ١٠ ديسمبر سنة ١٨١٠ ، ولكي يستقيم جواز استنادها على ما أبانت من أحكام وقرارات كان عليها أن تبين لنا في قانون المحاماة المصري نصين يثبتان نصي المادتين ٣٦ و ٤٣ من ديكريته ١٠ ديسمبر سنة ١٨١٠ ، أما قانون المحاماة المصري خلو من مثل هذا فاستنادها على الأحكام والقرارات التأديبية التي أشارت اليها خطأ وغير منتج



مرافعة الاستاذ مكرم عبيد

الجمع بين رئاسة مجلس النواب والاستئصال بالمحاماة

تعيب النيابة على الاستاذ ويصا الاشتغال بالقضية مع توليه رئاسة مجلس النواب ولكن ليس

في ذلك أى محظور قانونى . والدليل الرسمى على ذلك محضر مجلس البلاط الذى أجرى تصحيحه
 حضرة صاحب الدولة محمد توفيق باشا نسيم فقد جاء فيه بالحرف الواحد ما يأتى فى (ص ٢١٥)
 (قيل من جانب الحاضرين عن المدعية إن محمود بسيونى بك حضر عن الأستاذ ويصا واصف
 فقال رئيس المجلس إن الأستاذ ويصا واصف أصبح رئيس مجلس النواب وهى صفة لا يظن أنها
 تتعارض مع توكيله كمحام لأن رئيس مجلس النواب لم يخرج عن كونه نائباً وللنائب أن يكون
 محامياً فمل لحضرات محامى الخصوم اعتراض أو معارضة فى ذلك فأجاب عبد العزيز فهمى باشا
 بموافقة توفيق دوس باشا أنهما لا يريان مانعاً ولا معارضة)

وقد قال الأستاذ ويصا بك فى هذا الصدد فى ص ٢٧٥ (نعم أنا كلفت بسيونى بك بالمرافعة
 فى القضية وقلت له يا بسيونى لا يوجد مانع يمنع فى الدستور رئيس مجلس النواب أن يتراجع وقد
 استشرت أصدقائى كبار المحامين فى المحكمة المختلطة فأفتونى بأنه لا مانع يمنع ولكن مراعاة للمركز
 لا أريد أن أحضر فى أية قضية كانت ولذلك لم أترافع فى قضايا مدة رئاسة مجلس النواب مطلقاً
 رغمًا عن وجود قضايا مهمة كانت لى فى المحكمة المختلطة وكنت محضرها وعامل مذكرات وكلفت
 الأستاذ عدلى اسكندر بالمرافعة فيها)

وأيد محمود بك بسيونى هذه الأقوال فى ص ٥٢
 أخيراً تقدم الى حضرتكم ضمن حافظة صورة خطاب من تقيب المحاماة فى فرنسا للاستاذ
 عزيز خانكى بك المحامى بتاريخ ٢ يناير سنة ١٩٢٨

(حضرة الزميل المحترم)

رداً على خطابكم المؤرخ ٨ ديسمبر أخبركم أن مهنة المحاماة فى فرنسا لا تتعارض مع شغل
 وظائف الدولة العليا وأن رئيس الجمهورية جاستون دومرج وريمون بونسكارية هما عضوان فى
 نقابتنا كما أن رؤساء مجلسى الشيوخ والنواب كانوا أعضاء فيه أيضاً

وليس فى استطاعتى أن أفيدكم عما هو جار فى بلاد أوروبا الأخرى خاصاً بهذا الموضوع
 وتقبلوا الخ

امضاء تقيب المحامين

جيلومين

الأحكام

قضايا محكمة النقض والأحكام

١٨٠

١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٨

شهادة . ضابط . على سبيل الاستدلال

ترجيح شاهد على آخر . بحث موضوعي

القاعدة القانونية :

١ - تقضى المادة ٩٩ جنابات بأن القواعد والأصول المقررة فيما يتعلق بالشهود في المواد المدنية واجبة الاتباع في المواد الجنائية ما لم يوجد نص يخالف ذلك

٢ - تقضى المادتان ١٩٩ و ٢٠١ مرافعات أن كل انسان يصلح أن يكون شاهداً وأنه لا يجوز تجريح أى شاهد لسبب غير عدم قدرته على التمييز وان كل شاهد بلغ الرابعة عشرة من عمره يجب تخليفه اليمين . وليس في القانون استثناء لذلك الا ما ورد في المادة ٢٥ من قانون تشكيل محاكم الجنابات بأن الحكم بعقوبة جنابة يستلزم حرمان المحكوم عليه من حق الشهادة أمام المحاكم الا على سبيل الاستدلال

٣ - تفيد المادة ٢٠٤ مرافعات - المقررة لحق القضاة وأعضاء الضبطية القضائية في أن

لا يجبروا على بيان مصدر علمهم بالتوضيحات المتعلقة بالجرائم - بموضعها بين أحكام الشهادات وبمفهومها الصريح جواز استدعاء الضباط القضائيين بل وقضاة التحقيق وأعضاء النيابة المحققين شهوداً في القضايا التي لهم عمل فيها . كما أن المادة ٤٦ من قانون تشكيل محكمة الجنابات لم تستثن للضباط القضائيين من الاشخاص الذين يجوز للمحكمة سماع شهادتهم بعد تخليفهم اليمين

٤ - يدخل في سلطة محكمة الموضوع تقدير شهادة الشهود وترجيح احدهم على الآخر دون أن يكون لمحكمة النقض الرقابة على ذلك لأنها مسألة موضوعية بحثة

٥ - الاستنتاج من شهادة الشاهد بحسب ما تسوغه هذه الشهادة وظروف الدعوى مسألة داخلية في سلطة محكمة الموضوع دون رقابة محكمة النقض

* * *

المحكمة :

« حيث أن أوجه الطعن تنحصر في أربعة أمور مقول أنها مبطللة للحكم

من تعارض الطريق مع أن هذا التحقيق الصحيح كان لا بد منه

رابعاً - من أسانيد الحكم أن قفل الباب (أى باب الفرقة التى وقع فيها القتل) كان مكسوراً وقد أخذ هذا عن شهادة ضابط المباحث مع أن مثل هذه الواقعة المادية لا يمكن الرجوع فيها الا الى محاضر المعاينة فإن كان الضابط قصر فى عمل المعاينة ما دام هو المحقق الأول فلا يصح أن ينقلب شاهداً بها وكان على المحكمة أن تقرر المعاينة بمرفقها لتصلح هذا الخطأ أو لتجد حالة مادية تبين الحقيقة »

عن الوجه الاول

« حيث أن مما ذكره الطاعن فى التدليل على صحة هذا الوجه أن فى القانون نصاً صريحاً تقضى بعدم جواز اسناد الحكم الى شهادة الضابط القضائى

« وحيث أن الواقع فى القانون هو أن القواعد والاصول المقررة فيما يتعلق بالشهود فى المواد المدنية واجبة الاتباع فى المواد الجنائية مالم يوجد نص يخالف ذلك (مادة ٩٢ تحقيق جنائيات) وأن تلك القواعد والاصول وردت فى قانون المرافعات بالمواد ١٩٨ وما بعدها ومقتضى هذه المادة والمادة ٢٠١ أن كل انسان يصلح ان يكون شاهداً وانه لا يجوز تجريح أى شاهد لسبب آخر غير عدم قدرته على التمييز وأن كل شاهد بلغ الرابع عشرة من عمره يجب تحليفه اليمين - ولم يرد بالقوانين ما يسقط عدالة الشاهد القادر على التمييز وبجرمه

أولاً - ان المحكمة استندت على شهادة ضابط المباحث وعلى تقريره الذى قدمه لمضو النيابة مع أن الضابط الذى يقدم للتحقيق تقريراً بتحرياته لا يجوز أن يكون شاهداً الا على سبيل الاستدلال ما دام ان من وظيفته ومن مصلحته اثبات الواقعة فهو اذا كتب لا يمكن اعتباره شاهداً بما كتب

وان مما يعزز هذا الوجه أن الضابط المذكور يروى عن المتهم وعن الشهود أقوالاً هم لا يوافقونه عليها ولم يذكر الحكم سبباً لترجيح أقواله على أقوالهم مع أن الحكم قرر ضمناً صدق الشهود وفى هذا تناقض مسقط لعدالة الحكم

ثانياً - أستند الحكم الى شهادة من يدعى عبد الفتاح افندى يوسف بالجلسة وبالتحقيق ما يدل على صحة التهمة مع أن شهادة هذا الشاهد هى لمصلحة المتهم وناقية للتهمة عنه ومن المقرر ان الحكم اذا أسند الى المحضر خلاف ما يقرر فيه كان هذا التناقض مبطلاً للحكم

ثالثاً - مع تسليم الحكم بما شهد به شهود النفى من أن المتهم كان معهم فى محل بعيد عن محل الحادثة فان المحكمة ذكرت فيه أنه قد يجوز أن يكون المتهم تركهم وذهب لحل الحادثة ليرتكب الجريمة ثم يرجع . وقد استندت المحكمة على هذا الجواز بأنها حققت المسافة بين البلدين على الخريطة على أن هذا التحقيق لم يحصل كما هو ثابت بمحضر الجلسة الا بطريق وضع القياس على الخريطة بين النقطتين على خط مستقيم ولم يحصل تحقيق صحيح على طبيعة الأرض مبين به المسافة بحسب ما يكون فى الواقع

لسلطة التحقيق ولا مانع من قبول المحكمة شهادته لا على سبيل الاستدلال قط بل مع الحلف ثم تقديرها بما تستحق والاستناد اليها في تكوين عقيدتها ويكون هذا الوجه متعين الرفض من هذه الناحية .

« واما ما قيل من أن المتهم والشهود خالفوا هذا الشاهد في أقوال رواها عنهم وان المحكمة رجحت روايته بدون بيان وجه هذا الترجيح . وما قيل أيضاً من أن الحكم لم يسند لغير شهادته فمع كون هذا كله داخلاً تحت سلطة قاضي الموضوع الا أنه بالاطلاع على الحكم يعلم أنه مسند في نقطته الجوهرية وهي كيف ارتكبت الجريمة ومن ارتكبها الى أقوال زوجة القتيل في تحقيقات النيابة ولدى المحكمة وهذه الزوجة هي وحدها التي شهدت الحادثة ويعلم أيضاً أن أهل الجهة تألبوا على كتمان الحادثة وصرف الزوجة المذكورة عن إعلان الحقيقة بادی الامر بحجابه للجانية وفي هذا ما يفيد وجه ترجيح المحكمة أقوال الضابط على قول من خالفه في بعض نقط هي في ذاتها غير جوهرية وقليلة الأهمية في الموضوع فالوجه من هذه الناحية ايضاً متعين الرفض »

(طعن مصطفى ابراهيم ضد النيابة نمرة ١٢٠٢ سنة ٤٥ ق — دائرة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز باشا فهمي رئيس المحكمة وبحضور حضرات مسيو سودان ومحمد لبيب عطيه بك وزكي برزى بك وحامد فهمي بك المستشارين)

من التمتع بهذا الحق ويجعل أقواله لا تؤخذ في مجالس القضاء الا على سبيل الاستدلال شأن المميز الذي لم يبلغ الرابع عشرة سوى ما ورد بالفقرة الثالثة من المادة ٢٥ عقوبات من أن كل حكم بعقوبة جنائية يستلزم حتماً حرمان المحكوم عليه من حق الشهادة امام المحاكم مدة العقوبة الا على سبيل الاستدلال . وليس في القانون نصوص صريحة ولا غير صريحة تقضي بعدم جواز اسناد الحكم الى شهادة الضابط القضائي التي يؤديها بعد حلف اليمين بل أن المادة ٢٠٤ من قانون المرافعات المقررة لحق القضاء واعضاء الضبطية القضائية في أن لا يجبروا على بيان مصدر علمهم بالتوضيحات المتعلقة بالجرائم تفيد بموضعها بين أحكام الشهادات وبمفهومها الصريح جواز استدعاء الضباط القضائيين بل وقضاة التحقيق واعضاء النيابة المحققين شهوداً في القضايا التي لم عمل فيها لأن هذا الجبر وعدمه لا يكون بالبداهة الا من لدن سلطة يستشهد بهم أمامها . وفوق ذلك فإن المادة ٤٦ من قانون تشكيل محاكم الجنايات صريحة في أن للمحكمة ان تستدعي أي شخص وتسمع أقواله وان على من تستشده بهذه الكيفية حلف اليمين ولم تستثن هذه المادة الضباط القضائيين من متناول حكمها »

« وحيث أنه واضح مما تقدم أن لا مانع قانوناً يمنع ضابط المباحث من أن يكون شاهداً لدى المحكمة على عمل قام به وقدم عنه تقريراً

« وحيث أن استعمال المتهم لسكين قد أخذته المحكمة مما أثبتته في حكمها - منقولاً عن تقرير الطبيب من أن الاصابات التي بالمجنى عليه هي من آلة حادة كالسكين فالمحكمة في حل إذن من أن تقول أن الاصابة بسكين

« وحيث أن من اختصاص قاضي الموضوع وحده أن يبحث كل الأركان المكونة للجريمة ويقدر قيمة ما يقوم لديه من الأدلة على توافرها ومن هذه الأركان مسألة النية في الجرائم التي من مكوناتها القصد الجنائي

« وحيث أن النية أمر نفسي محض يظهر أحياناً في الوجود الخارجي بالاعتراف أو شهادة الشهود وأحياناً يبقى سرّاً مكتوماً. وفي هذه الحالة ليس من سبيل عليه الا بما يوجد من الدلائل الحسية وظروف الدعوى وملابساتها. ومتى وقع في خاطر القاضي وجوده عند الجاني وأثبت ذلك في الحكم فلا سبيل لاعتراض أحد عليه. وكل ما يطلب منه أن يسند اقتناعه الى دليل أو قرينة من الأدلة أو من القرائن المأخوذ بها في مواد الجنايات وهي لا تدخل تحت حصر

« وحيث أنه بناء على ذلك لا مانع مطلقاً يمنع قاضي الموضوع من أن يستدل على نية القتل بنوع الآلة التي استعملها الجاني فان هذه قرينة والقانون اذ جعل القرائن من طرق الاستدلال قد أطلق ولم يحدد فالاستدلال بهذه القرينة وبها وحدها استدلال قانوني لا شبهة فيه. ومتى كان الأمر كذلك فلا دخل لمحكمة النقض ما دامت رقابتها قاصرة على ما يقع في الأحكام مخالفًا للقانون

١٨١

٦ ديسمبر سنة ١٩٢٨

نية . قتل . قاضي الموضوع . سلطته في التقدير .
آلة القتل . قرينة على النية .

القاعدة القانونية

النية أمر نفسي محض يظهر أحياناً في الوجود وأحياناً يبقى سرّاً مكتوماً وفي هذه الحالة ليس من سبيل عليه الا بما يوجد من الدلائل الحسية وظروف الدعوى. ومتى وقع في خاطر القاضي وجوده عند الجاني وأثبت ذلك في الحكم فلا سبيل لاعتراض أحد عليه بشرط أن يسند اقتناعه الى دليل أو قرينة من الأدلة أو من القرائن المأخوذ بها في مواد الجنايات .
لا مانع يمنع قاضي الموضوع من أن يستدل على نية القتل بنوع الآلة التي استعملها الجاني .

* * *

المحكمة

« وحيث أن وجوه الطعن تتحصل في أن الحكم أخطأ في استنتاجه نية القتل من استعمال سكين يقول هذا الحكم ان المتهم استعملها قولاً غير مستند الى دليل وأنه لو صح يكون المتهم استعمل سكيناً فان مجرد استعمال آلة قاتلة لا يدل على نية القتل وأنه باستبعاد هذه النية تكون الحادثة منطبقة على المادة ٢٠٦ وأنه على كل حال لم تبين المحكمة الوقائع التي استنتجت منها ثبوت التهمة

حكمه مدللاً عليه بما صح عنده من وجوه الاستدلال
وجب على محكمة النقض احترام رأيه إلا إذا
خالف قاضي الموضوع طريقة استدلال معينة في
القانون بصفة خاصة للجريمة المنظور فيها

* * *

المحكمة

« حيث أن لفظ الاختلاس الوارد بالمادة
٩٧ التي طبقت على المتهم معناه تصرف الجاني
في المال الذي بهدته على اعتبار أنه مملوك له وهو
معنى مركب من فعل مادي هو التصرف في المال
ومن فعل قلبي يقترب به وهو نية اضاءة المال على
ربه فاللفظ دال بذاته على ركنين أساسيين من
أركان الجريمة الركن المادي وهو التصرف في
المال وركن القصد الجنائي وهو نية اضاءة المال

« وحيث أن تحقيق توفر أركان الجرائم
من اختصاص قاضي الموضوع وحده ومتى اقتنع
بهذا التوفر وبينه في حكمه مدللاً عليه بما صح
عنده من وجوه الاستدلال وجب على قاضي
النقض احترام رأيه إلا إذا خالف قاضي الموضوع
طريقة استدلال معينة تكون مرسومة في القانون
بصفة خاصة للجريمة المنظور فيها

« وحيث أن جريمة الاختلاس المنظورة
الآن ليس لاثباتها طريقة خاصة غير طرق
الاستدلال العامة

« وحيث أن الحكم صريح في أنه « ثبت
للمحكمة أن المتهم تصرف في المبلغ الحاصلة من
أجله المحاكمة وأنه اختلسه لنفسه ولم يورده للصراف
من بعد التنبيه عليه من المفتش إلا بعد أن اقترضه

» وحيث أنه لا شك فيما يقوله الطاعن
من أن مجرد استعمال آلة قاتلة ليس وحده
دليلاً على نية القتل ولكن موطن مثل هذا القول
أن لا تكون المحكمة تعرضت لمسألة النية والتعمد
بخصوصها بل تكون أهملتها واقتصرت على مجرد
اثبات نوع الآلة التي استعملت في الجريمة . أما
والمحكمة في الدعوى الحالية قد تعرضت لمسألة
النية فعلاً وفصلت فيها فعلاً فلا محل لذلك
القول

« وحيث أن ما عدا ما تقدم من أسباب
الطعن هو موضوعي أيضاً ولا محل لرد عليه
(طعن عبد المال على ضد النيابة نمرة ٥٢ سنة
٤٦ ق . بالهيئة السابقة

١٨٢

٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٨

اختلاس . المادة ٩٧ عقوبات . طرق الاثبات .
سلطة محكمة الموضوع .

القاهرة القانونية

١ - لفظ الاختلاس الوارد بالمادة ٩٧
عقوبات معناه تصرف الجاني في المال الذي
بهدته على اعتبار أنه مملوك له وهو معنى مركب
من فعل مادي هو التصرف في المال ومن فعل
معنوي يقترب به وهو نية اضاءة المال على صاحبه

٢ - ليس لاثبات جريمة الاختلاس الواردة
في المادة ٩٧ عقوبات طريقة خاصة غير طرق
الاستدلال العامة . وتحقيق توفر أركان الجرائم
من اختصاص قاضي الموضوع متى اقتنع به وبينه في

من الغير ثم ورده للصراف في يوم ١١ ديسمبر
سنة ٩٢٦

« وحيث أن هذا الذي ثبت للمحكمة واضح
في افادة توفر الركنين المادى والمعنوى في الجريمة
» وبما أن باقى أركان الجريمة متوفرة ثابت
أيضاً في الحكم وعلى ذلك تكون الواقعة بحسب
ما أثبتته الحكم معاقباً عليها بمقتضى النص الذى
أشارت إليه المحكمة ويكون وجه الطعن غير مجدى
» وحيث أن وجه الطعن الثانى خاص
بالموضوع وظاهر بطلانه فلا محل للخوض فيه

(طعن محمد حسين فهمى اقتدى ضد النيابة - نمرة
٢٦٥ سنة ٤٦ - ق بالهيئة السابقة)

١٨٣

٣ يناير سنة ١٩٢٩

استجواب المتهم بغير رضاه . المادة ١٣٧
تحقيق جنایات . حدود تطبيقها .

القاعدة القانونية

وانت كانت المادة ١٣٧ من قانون تحقيق
الجنایات تقضى بأنه لا يجوز استجواب المتهم
الا اذا طلب ذلك غير أن المراد منها هو ذلك
الاستجواب الدقيق المطول الذى يستعرض فيه
القاضى كل الدلائل والشبه القائمة على المتهم
ويناقشه فيها مناقشة دقيقة ربما استدرجته الى
قول ما ليس من صالحه

المحكمة

» حيث أن المادة ١٣٧ من قانون تحقيق

الجنایات وانت كانت تقضى بأنه لا يجوز
استجواب المتهم الا اذا طلب ذلك غير أن
المراد منها هو ذلك الاستجواب الدقيق المطول
الذى يستعرض فيه القاضى كل الدلائل والشبه
القائمة على المتهم في القضية ويناقشه فيها مناقشة
دقيقة من شأنها ان تربك المتهم وربما استدرجته
الى قول ما ليس من صالحه أما ما حدث في هذه
الدعوى مما يسميه الطاعن مناقشة فانه عبارة عن
سؤال واحد كان هو والاجابة عليه هكذا
» س - ابو زيد شافك وانت تطلق عليه العيار
ج - لا » هذه هي كل المناقشة التى يريد الطاعن
أن يبطل بسببها الحكم على أنه يكفى أن تكون
المحكمة اثبتت في المحضر قبل ايراد هذا السؤال
أن المتهم نوقش ولم يعارض الدفاع للدلالة على
أن المحكمة تكون سألت الدفاع عما اذا كان
يعارض في مناقشة المتهم ويكون الدفاع أجاب
بعدم المعارضة وعلى كل حال فان حظر الاستجواب
بدون رضاه عكته ما تقدم من امكان الاضرار
بالدفاع وبما أنه ظاهر جلياً استحالة أن تكون
اجابة المتهم المتقدمة قد اضررت ضرراً ما بدفاعه فلا
فائدة له من الطعن ويكون هذا الوجه متعين الرفض
» وحيث أن الوجه الثانى الذى يتحصل
في أن المحكمة سألت أحد الشهود سؤالاً ايجابياً
هو وجه غير جدى

(طعن عبد الويس حميد ضد النيابة - نمرة ٢٩٦ -
سنة ٤٦ ق - دائرة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز
فهمى باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات مسيو
سودان ومحمد لبيب عطيه بك وزكى برزى بك وحامد
فهمى بك المستشارين)

« وحيث أن الوقائع الثابتة بالحكم المطعون فيه على ما سبق نقله عنه عند الرد على الوجه الأول من هذا الطعن - وإن كانت تدل على تعمد الفعل إلا أنها تنفي نية القتل ومتى انتفت كان الذي يجب تطبيقه عليها هو الفقرة الأولى من المادة ٢٣١ والفقرة الأولى من المادة ٢٠٠ مع المادة ٣٢ - عقوبات لأنها لا تكون الاهتك عرض بالقوة مع ضرب أفضى الى الموت بغير سبق اصرار وكلا الجريمتين مرتبطتان ارتباطاً غير متجزئ وعلى هذا يتعين قبول هذا الوجه وتطبيق القانون

« وحيث أن لباقي الطاعنين وإن لم يقدموا أسباباً لطعنهم الحق في الاستفادة من قبول هذا الوجه لوحدة المصلحة القائمة على وجوب تطبيق القانون عليهم جميعاً تطبيقاً صحيحاً

(طعن حنى مصطفى وآخرين ضد النيابة بمرمرة ٢٩٣ سنة ٤٦ ق - بالهيئة السابقة)

١٨٥

٣ يناير سنة ١٩٢٩ -

حكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن . تسييه شروطه .

(المادة ١٢٣ من تحقيق الجنايات)

القاهرة القانونية

١ - يكفي للحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن أن يكون المتهم قد غاب عن الجلسة وثبت ذلك للمحكمة سواء كان غيابه عن أول جلسة أو عما بعدها .

١٨٤

٣ يناير سنة ١٩٢٩

- ١ - قتل عمد . ضرب أفضى الى موت . تفرقة بينهما .
- ٢ - تعدد المحكوم عليهم . استفادتهم من الطعن بالنقض من أحدهم .

القاهرة القانونية

١ - العمد في القتل هو التوجه اليه بإرادة أحدثه ولا يعد القتل عمداً إذا انتفت هذه النية مهما كانت درجة احتمال حدوثه بل يعتبر الفعل ضرباً أو جرحاً أفضى الى الموت منطبقاً على المادة ٢٠٠ عقوبات . فنية القتل هي الفارق الجوهرى بين القتل عمداً والضرب المفضى الى الموت

٢ - للمحكوم عليهم الذين لم يقدموا أسباباً لطعنهم أن يستفيدوا من طعن أحدهم المقبول شكلاً وموضوعاً لوحدة المصلحة القائمة على وجوب تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً عليهم جميعاً

* * *

المحكمة

« حيث أن العمد في القتل هو التوجه اليه بإرادة أحدثه ولا يعد القتل عمداً إذا انتفت هذه النية مهما كانت درجة احتمال حدوثه بل يعتبر الفعل ضرباً أو جرحاً أفضى الى الموت منطبقاً على المادة ٢٠٠ عقوبات فنية القتل هي الفارق الجوهرى بين القتل عمداً والضرب المفضى الى الموت

أو بما بعدها هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن المنطق الصحيح يقضى بأن هذا الحكم ان كان واجباً عند عدم حضور المعارض في أول جلسة فإنه يكون أشد وجوباً عند حضوره في الجلسة الأولى وتخلفه عن الحضور في الجلسات التالية . ذلك بأن عدم حضور الجلسة الأولى قد يكون فيه شبهة عدم وصول الاعلان اليه وصولاً يقينياً أما حضوره الجلسة الأولى وتخلفه من بعد فتبين فيه ارتفاع تلك الشبهة

« وحيث أن موطن عدم إمكان الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن في صورة ما اذا حضر المعارض في بعض الجلسات وتخلف عن الحضور من بعد هو أن تكون المرافعة قد حصلت في الجلسة الأولى أو فيما بعدها من الجلسات التي يكون حضر فيها ويكون قدم ما لديه من الدفاع ثم تأجلت الدعوى لسبب ما ففي هذه الصورة مادام ان الحكم الذي يصدر في الدعوى يكون حضورياً لاستيفاء التهم دفاعه من قبل - لا يمكن الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن . وبعبارة أخرى انه كلما كان الحكم الذي يصدر في المعارضة من شأنه أن يكون غيائياً فالحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن متعين

(طعن رشيدة بنت علي حسن ضد النيابة نمرة ٣١٠ سنة ٤٦ ق - بالهيئة السابقة)

٢ - موطن عدم إمكان الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن في صورة ما إذا حضر المعارض في بعض الجلسات وتخلف عن الحضور من بعد ذلك هو أن تكون المرافعة قد حصلت في الجلسة الأولى أو فيما بعدها من الجلسات التي يكون حضر فيها ويكون قدم ما لديه من الدفاع ثم تأجلت الدعوى لسبب ما . ففي هذه الصورة مادام أن الحكم الذي يصدر في الدعوى يكون حضورياً لاستيفاء التهم دفاعه من قبل . فلا يمكن الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن ولما كان الحكم الذي يصدر في المعارضة من شأنه أن يكون غيائياً فالحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن متعين .

المحكمة

« حيث أن الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن يكفي لتسببه أن تكون التهمة المعارضة غابت عن الجلسة وهذا ثابت في الحكم

« وحيث أن القول بأن الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن لا يجوز اصداره إلا اذا غاب المعارض عن أول جلسة تحددت لنظر معارضته وكان صدور الحكم في نفس هذه الجلسة الأولى هو قول ليس صحيحاً . فان نص الفقرة الثانية من المادة - ١٣٣ من قانون تحقيق الجنايات رتب هذا الحكم على عدم حضور المعارض إطلاقاً بدون تقييد بالجلسة الأولى

٤ - إذا كان للنيابة أن تنتفع بالإباحة التي أباحها الشارع بخصوص تقديم أسباب الطعن في الأحكام في ظرف ثمانية عشر يوماً لأن نص المادة ٢٢٩ عام يشملها هي وغيرها ممن لهم حق الطعن فانه لا وجه لانتفاعها بهذه الإباحة فيما يتعلق بالطعون التي تحصل من النائب العمومي نفسه في قرارات قاضي الاحالة وغرف المشورة لعدم النص على ذلك في المادتين ١٣ و ٤ من القانونين السالفي الذكر

٤ - وان ما جرت به عادة القضاء من اعتبار طعن النائب العمومي في القرارات المذكورة صحيحاً شكلاً في صورة ما اذا لم يبين الاسباب في نفس تقريره بالطعن بل بينها في وقت آخر داخل في حدود الثمانية عشر يوماً المقررة للطعن في الاحكام انما أساسه التساهل القضائي

* * *

المحكمة

» حيث أن رئيس النيابة قرر بقلم الكتاب في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٨ بصفته وكيلاً عن النائب العمومي بأنه يطعن بطريق النقض في قرار قاضي الاحالة الصادر في ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٢٨ وهذا التقرير وان كان حاصلاً في الميعاد القانوني إلا أن الورقة التي تتضمن أسباب الطعن لم يثبت تقديمها في هذا الميعاد لقلم الكتاب كما انها ليست موقعاً عليها لا من النائب العمومي ولا من وكيل عنه بل الموقع عليها هو رئيس النيابة بصفته هذه فقط

١٨٦

٣ يناير سنة ١٩٢٩

نقض . بيان الاسباب وتقديم تقرير بها في الميعاد للجهة القضائية المختصة . الطعن في قرارات قاضي الاحالة . وجوب تقديم الاسباب من النائب العمومي مع الطعن . المادة ٢٣١ تحقيق جنايات . ١٣ تشكيل جنابات

القاعدة القانونية

١ - يجب أن يحصل بيان أسباب النقض من ذي صفة في ورقة تقدم في الميعاد لقلم الكتاب وتودع به إيداعاً مشبوتاً تاريخه بتوقيع حامل ذلك القلم عليها هي ذاتها ، ووجود مذكرة بيان تلك الاسباب بين أوراق القضية محررة من رئيس النيابة لا يفي عن تقديم التقرير الذي تشترطه المادة (٢٣١) تحقيق جنابات خصوصاً في نصها الفرنسي

٢ - يصح أن يقدم تقرير الاسباب لقلم كتاب المحكمة الصادر منها الحكم المطعون فيه كما يصح أن يكون تقديمه لقلم كتاب محكمة النقض

٣ - يقضى الأصل على رجال النيابة العمومية بأن لا يقدموا طعناً إلا وهو مقترن في لحظة تقديمه ببيان الأسباب سواء في ذلك الطعون التي يعنلها أعضاء النيابة في الأحكام بمقتضى المادة ٢٢٩ تحقيق جنابات والطعون التي يعملها النائب العمومي شخصياً بمقتضى المادة ١٣ من قانون تشكيل محاكم الجنابات أو المادة الرابعة من قانون ١٩ أكتوبر سنة ٩٢٥

« وحيث ان النيابة تقول في مرافعتها أولاً ان شكل الطعن مستوف بحسب الاوضاع المقررة بالمادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات لأن المذكرة التي تتضمن بيان أسباب الطعن محررة في ١٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٨ وثابت من المخاطبة الرسمية وجودها باوراق القضية لأنها هي التي انبنى عليها تكليف رئيس النيابة بالتقرير بالطعن بقلم الكتاب بالنيابة عن النائب العمومي فالاسباب مبينة اذن في الميعاد كما توجيه المادة ٢٣١ وكون النائب العمومي أجاز لرئيس النيابة التقرير بالطعن بناء على الاسباب الواردة في هذه المذكرة يفيد ان النائب اتخذ هذه المذكرة كأنها من وضعه فيكون كأنه هو نفسه الذي وقع عليها - وثانياً انه يفرض ان شكل الطعن غير مستوف بحسب الاوضاع المبينة بالمادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات فانه مستوف بحسب الاوضاع المبينة بالمادة ١٣ من القانون مرة ٤ سنة ١٩٠٥ الخاص بتشكيل محاكم الجنايات والتي بمقتضاها حصل هذا الطعن فان هذه المادة لا تقتضي من الأوضاع سوى التقرير بالطعن بقلم الكتاب وهذا حاصل » وحيث انه يتعين البحث فيما اذا كان هذا الطعن صحيح الشكل سواء بحسب أوضاع المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات أو بحسب اوضاع المادة ١٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات (١) عن شكل الطعن بحسب أوضاع المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات

« حيث ان هذه المسألة تقضى بأن رافع النقض يلزمه بيان أسبابه في الميعاد أيضاً والا سقط

الحق فيه . فيان الأسباب في الميعاد هو اذن من الاجراءات الشكلية التي يترتب على عدم مراعاتها نتيجة قانونية مقررة هي سقوط الحق في الطعن والشأن فيه كالشأن في جميع الاجراءات الشكلية التي من هذا القبيل كالمعارضة والاستئناف في المواد الجنائية وكالتقرير بالطعن بطريق البقض نفسه ومادام الأمر كذلك كان من المحتوم أن توجد جهة عامة من توابع القضاء خارجة عن طرفي الخصومة هي التي تثبت حصول هذا البيان في الميعاد أو عدم حصوله ويكون قولها هو الحجة التي يقبلها القضاء في حق الطرفين » وحيث ان هذا الفهم المبني على الصيغة الواردة بنسخة القانون العربية يؤكد ما ورد بالنسخة الفرنسية التي نصها يقضى بأن رافع الطعن « يلزمه تقديم أسبابه في الميعاد » والا سقط الحق فيه » إذ تقديم الاسباب يقتضى بدها وجود جهة تقدم اليها تلك الاسباب وتلك الجهة لا يمكن بالضرورة إلا أن تكون من توابع القضاء وظاهر ان النسخة العربية لم تستعمل اللفظ الدال بحقيقة وضعه على المعنى المراد بل اكتفت عنه باللفظ الدال على هذا المعنى باقتضائه لأن بيان الاسباب يقتضى فعلاً تقديمها حتى يصح القول بأنها مبينة

« وحيث أنه ما دام لا بد من وجود جهة من توابع القضاء هي التي تثبت بيان الاسباب في الميعاد او تقديم تلك الاسباب في الميعاد فلا شك أن هذه الجهة انما هي قلم الكتاب الذي هو تابع للقضاء، والذي وظيفته ان يستلم ويثبت كل ما يقدم للقضاء من التقارير والأوراق »

على أن سياق المادة ٢٣١ نفسه يكاد يكون ضريحاً في ذلك لأن بيان الأسباب وتقديمها في الميعاد هو جزء من الاجراء الكلى الموجب لقبول شكل الطعن فإذا كان صدر الفقرة الأولى من المادة اوجب أن يكون الجزء الأول من هذا الأجراء وهو التقرير بالطعن حاصلًا بقلم الكتاب فأن عجزها الذى اوجب أن يكون الجزء الثانى وهو بيان الأسباب أو تقديم الأسباب حاصلًا في الميعاد ايضاً اذا كان قد سكت عن تكرير عبارة « قلم الكتاب » مع ان المقام يستدعى حتماً بيان الجهة التى تقدم لها الأسباب والا كان التشريع ابر - نقول اذا كان قد سكت فأن سكوته انما هو من باب الاكتفاء بذكر هذه العبارة مرة اولى والاستغناء بذلك عن ذكرها مرة ثانية .

« وحيث أنه لذلك يتعين القول بأن بيان الأسباب لا بد ان يحصل من ذى الصفة في ورقة تقدم في الميعاد لقلم الكتاب وتودع به اينداً مشبوتاً تاريخه بتوقيع عامل ذلك القلم عليها هي ذاتها . وغاية ما يسعه هذا المقام هو أن تقديم ورقة الاسباب كما يكون لقلم كتاب المحكمة الصادر منها الحكم المطعون فيه يصح ان يكون ايضاً لقلم كتاب محكمة النقض وذلك لعدم تخيم المادة تحتية صريحاً بوجوب أن يكون البيان لقلم الكتاب الذى يحصل فيه التقرير بالطعن »

« وحيث أنه لا يوجد في اوراق الدعوى ما يدل على أن الطاعن قدم لقلم كتاب أى المحكمتين تقريراً باسباب الطعن في الميعاد فيكون هذا الطعن أذن غير مقبول شكلاً . ولا يجدى

الاحتجاج بأن بين اوراق القضية مذكرة ببيان تلك الأسباب محررة من رئيس النيابة مشبوتاً وجودها من قبل التقرير بالطعن إذ اولا هذه المذكرة هي ورقة منفصلة لا توقيع عليها الا لرئيس النيابة الذى لا حق له في الطعن والمرفوع ضده الطعن - حتى لو كانت موقعاً عليها من النائب العمومى شخصياً او من وكيل عنه - أن يدعى انها ليست هي بذاتها التى كانت اثناء الميعاد اساساً باعناً على الطعن وثانياً أنه بغرض كون هذه الورقة كانت موقعاً عليها من النائب العمومى نفسه او من وكيل عنه وكان وجودها بذاتها ثابتاً من قبل تاريخ التقرير بالطعن فأن ثبوت التاريخ وحده لا حجة فيه على الخصم ولا على النظام العام والا لساغ لكل من اراد الطعن بالنقض أن يكتب الأسباب في ورقة ويثبت تاريخها في الميعاد بأى جهة من جهات اثبات التاريخ ويمسكها لديه ثم يقدمها لمحكمة النقض يوم نظر القضية وهذا ما لا يستطيع القول به »

(ب) عن شكل الطعن بحسب أوضاع المادة ١٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات

تقول النيابة العمومية أنه حتى مع التسليم بأن الطعن الذى نحن بصدده ليس مستوفياً للاوضاع الشكلية الواردة بالمادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات فانه تام الشكل صحيحه بحسب نص المادة ١٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات الخاصة بالطعون التى تحصل في القرارات الصادرة من قضاة الاجالة . اذ هذه المادة تنص

« وحيث أن هذا الاعتراض من جانب النيابة العمومية وإن كانت له وجهته غير أنها ليست إلا وجهة ظاهرية والحق أن القانون لا يقرها عليه :

أولاً- لأن الطعن بطريق النقض هو دائماً طعن استثنائي لا يجوز حصوله سواء بمقتضى المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات أو بمقتضى المادة ١٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات أو المادة الرابعة من قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ المتعلقة قانونية . فالأصل الذي يمكن التسليم به هو أن تقرير الطعن نفسه يجب أن يبين فيه الطاعن الأسباب القانونية التي من أجلها هو يطعن في الحكم أو في القرار سواء أكان هذا البيان بطريق الاملاء لكاتب المحكمة أم كان بطريق وضع الأسباب بورقة يقدمها للكاتب عند التقرير بالطعن لتكون جزء منه متمماً له . هذا هو الأصل المعقول تشريعياً أنه هو الواجب أن يكون وقد جرى الشارع عليه عند تعديله المادة ١٥٤ من قانون تحقيق الجنايات الخاصة بطريقة استئناف أحكام المخالفات إذ أوجب صراحة أن تقرير الاستئناف يجب أن يشتمل على بيان الأسباب التي بني عليها الاستئناف والا كان العمل لاغياً . غير أن هذا الأصل وإن كان هو المتعين الاتباع إلا أن الضرورة قضت على الشارع أن يحيد عنه فيما يتعلق بالطعن بطريق النقض في الأحكام فسمح ضمناً للطاعنين فيها بأن يكون التقرير بالطعن غير شامل سوى اظهار الرغبة في الطعن وبأن يبين الأسباب يكون في فرصة أخرى . والضرورة الملجئة لهذه

على أن الطعن يكون بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة في ظرف ثمانية عشر يوماً ولم توجب شفع هذا التقرير ببيان الأسباب في الميعاد كما أوجبه المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات . ثم نقول أن مما يعزز رأيها أولاً : أن قانون تشكيل محاكم الجنايات نفسه لما أراد التذكير بقابلية أحكام محاكم الجنايات للطعن فيها بطريق النقض والابرام قد نص في المادة ٥٢ منه على ذلك مقررًا أن هذا الطعن يكون طبقاً للمواد من ٢٢٩ الى ٢٣٢ فلو كان هذا القانون يريد أن يسوى في مسألة شكل الطعن بين الأحكام وبين قرارات قاضي الاحالة لما كان عليه سوى ان ينص في المادة ١٣ على ان الطعن يكون بالطرق المنصوص عليها في المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات وعدم نصه على ذلك يدل على صحة نظريتها وثانياً : ان المادة الرابعة من قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ الخاص بمجمل بعض الجنايات جنحاً بعد ان خولت للنائب العام حق الطعن بطريق النقض والابرام في الامر الصادر من غرفة المشورة طبقاً لذلك القانون نصت في فقرتها الثانية على ان هذا الطعن يكون بالاوضاع وفي المواعيد المقررة بالمادة ١٣ من القانون نمرة ٤ سنة ١٩٠٥ (قانون تشكيل محاكم الجنايات) فاحالتها على المادة ١٣ المذكورة وعدم احالتها على المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات يستفاد منه ان الأوضاع الشكلية الواردة بالمادة ١٣ هي أوضاع قائمة بذاتها ان اشتركت مع أوضاع المادة ٢٣١ في التقرير بالطعن وفي الميعاد فأنها لا تشترك معها في تقديم الأسباب في الميعاد

الاباحة الواردة على خلاف الاصل هي أن كتلة الطاعنين هم عادة من المحكوم عليهم الذين لا يعلمون القانون الا حكماً لاحقيقة فهم مضطرون الى اللجوء لرجال القانون الذين يعرفونه حقيقة لاحكام فقط والذين في استطاعتهم وخدمهم أن يعرفوا أوجه المخالفات القانونية التي تعيب الاحكام ولما كان الطرفان يتعذر اجتماعهما معاً وكان ذوو الشأن والصفة في الطعن هم المحكوم عليهم فخشية من فوات الميعاد أباح الشارع ضمناً أن يحصل اظهار الرغبة في الطعن على حدة وبيان الأسباب في فرصة أخرى على حدة أيضاً. ومهما يكن في هذه الاباحة من شغل قلم الكتاب والنيابة العمومية ومحكمة النقض بطعون تعمل جزافاً بلا أسباب الا أن الشارع اضطر لتحمل هذه المشغولية للعلة المتقدمة ومع ذلك فإنه لم ينمط المصلحة العامة حقها بل أوجب أن يكون بيان الأسباب في الميعاد المقرر لاظهار الرغبة في الطعن. اذا علم ذلك أولاً أن الأصل يقضى على رجال النيابة العمومية - وهم من رجال القانون - بأن لا يقدموا طعناً إلا وهو مقترن في لحظة تقديمه ببيان الأسباب سواء في ذلك الطعون التي يعملها أعضاء النيابة في الأحكام بمقتضى المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات والطعون التي يعملها النائب العمومي شخصياً بمقتضى المادة ١٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات أو المادة الرابعة من قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ وثانياً أن النيابة العمومية اذا كانت تنتفع بالاباحة التي أباحها الشارع بخصوص بيان

أسباب الطعن في الأحكام لأن نص المادة ٢٢٩ عام يشملها هي وغيرها ممن لهم حق الطعن فإنه لا وجه لاتفائها بهذه الاباحة فيما يتعلق بالطعون التي تحصل من النائب العمومي نفسه في قرارات قضاة الاحالة وغرف المشورة لعدم النص على ذلك في المادتين ١٣ و ٤ من القانونين السالفي الذكر وثالثاً أن ما جرت به عادة القضاء من اعتبار طعن النائب العمومي في القرارات المذكورة صحيحاً شكلاً في صورة ما اذا لم يبين الاسباب في نفس تقريره بالطعن بل بينها في وقت آخر داخل في حدود الثمانية عشر يوماً المقررة للطعن انما أساسه التساهل القضائي المأخوذ فيه بطريق القياس على الطرق المقررة للطعن في الأحكام وهو قياس لا ضرر فيه مادام كل الميعاد ظرفاً جائزاً فيه الطعن ومادام تقديم الاسباب لم يخرج عن هذا الميعاد

ثانياً - لأن الاخذ بنظرية النيابة يترتب عليه أن تصبح المواعيد التي قررها القانون لمصلحة المتهمين والنظام العام لغواً اذ يسوغ للنائب العمومي بمجرد ما يصدر قرار من قاضي إحالة أو من غرفة مشورة أن يقرر في قلم الكتاب بالطعن فيه ثم يأخذ في دراسته ليتبين إن كان موافقاً للقانون أم لا ويستمر في هذه الدراسة ما شاء من الزمن الذي لا يحده الا نهاية المدة المقررة لسقوط الدعوى حتى اذا ما عثر على مخالفة للقانون ولو بعد الثمانية عشر يوماً يوضع منين أمكنه أيضاً أن يمسك عن بيانها وأن يعلن المتهم بالحضور لمحكمة النقض اعلاناً بسيطاً

الحساسية على وقائع تفرضها ثابتة فرضاً من عند نفسها دون ان يشهد بها أحد وكل حكم يبنى في جوهره على مثل هذه الفروض التي لا أساس لها من الواقع لا شك أنه حكم باطل لمخالفته للمبادئ القانونية الأساسية الخاصة بالاثبات

المحكمة

« حيث أنه ان جاز للمحكمة أن تستنتج من الوقائع والظروف الثابتة ما يؤدي الى اعتقادها الا انه لا يجوز لها ان تبني كل الحكم في نقطته الجوهرية الحساسية على وقائع تفرضها ثابتة فرضاً من عند نفسها ، وكل حكم يبنى في جوهره على مثل هذه الفروض التي لا أساس لها مطلقاً من الواقع لا شك انه حكم باطل لمخالفته للمبادئ القانونية الأساسية الخاصة بالاثبات »

(طعن مصطفى مصطفى جمال ضد النيابة نمرة ١٢٧ سنة ٤٦ ق — بالهيئة السابقة)

١٨٨

٣ يناير سنة ١٩٢٩

- ١ — سماع شهود في غيبة المتهم . معارضة . سلطة محكمة الموضوع .
- ٢ — ضم اوراق . سلطة المحكمة

الناصرة القانونية

- ١ — اذا أمرت محكمة الاستئناف باستدعاء شهود وسمعت أقوالهم في غيبة المتهم فليست ملزمة بسماع أقوالهم مرة اخرى اذا حكمت على المتهم غيابياً وعارض هذا في الحكم

كالعتاد ثم يأتي الى الجلسة فيجاءه هو ومحاميه ومحكمة النقض جميعاً بما ظهر له من المخالفات في القرار ! تلك هي النتيجة التي تترتب على عدم بيان أسباب الطعن في الميعاد ويكفي ترتبها وكونها من أسوأ النتائج للقول بأن نظرية النيابة لم تكن قط مراداً للشارع

« وحيث أنه يتبين مما تقدم أن الطعن فاسد الشكل سواء بحسب أوضاع المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات أو بحسب أوضاع المادة ١٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات

(طعن النيابة في قرار قاضي الاحالة ضد غزاوي عثمان نمرة ٢٦٧ سنة ٤٦ ق — دائرة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز باشا فهمي رئيس المحكمة بمضوية حضرات صاحب المعالي حسين درويش باشا وكيل المحكمة ومسيو سودان ومحمد لبيب عطيه بك وحامد فهمي بك المستشارين)

(المحاماة) صدر من المحكمة بالهيئة السابقة في نفس هذه الجلسة حكم آخر مقرر لهذا البدأ بنفس الأسباب المذكورة في الطعن المقدم من النيابة العمومية في قضيتها نمرة ٢ سنة ١٩٢٩ المقيمة بمجدول المحكمة بنمرة ٢٧١ سنة ٤٦ قضائية

١٨٧

٣ يناير سنة ١٩٢٩

- سلطة محكمة الموضوع . استنتاج من الوقائع الثابتة . افتراض وقائع . بطلان .

الناصرة القانونية

أن جاز للمحكمة أن تستنتج من الوقائع والظروف الثابتة ما يؤدي الى اعتقادها الا انه لا يجوز لها أن تبني كل الحكم في نقطته الجوهرية

٢ - لمحكمة الاستئناف الحرية التامة في اجابة طلبات التأجيل وضم الاوراق وعدم اجابتها

المحكمة :

« حيث أنه فضلاً عن أن هذين الشاهدين لم يأتيا بجديد في شهادتهما فإن الطاعن لم يطلب من محكمة الاستئناف استدعاءها للمناقشة وليست محكمة الاستئناف - اذا أمرت باستدعاء شهود وسمعت أقوالهم في غيبة المتهم - ملزمة بسماع أقوالهم مرة اخرى اذا حكمت على المتهم غيابياً وعارض هذا في حكمها »

« وحيث أن لمحكمة الاستئناف الحرية التامة في اجابة طلبات التأجيل وضم الأوراق وعدم اجابتها على أنها اجلت الدعوى عدة مرات ومنها ثلاث مرات لمرض المتهم وقد غيب بالرد على ما زعمه الدفاع من تلفيق الحادثة قياساً على تلفيق تلك الجناية التي قيل أن ضابط المباحث لفقها وحكم فيها بالبراءة فذكرت الأوجه التي تبعد تلفيق الحادثة وتقطع بثبوتها على الطاعن »

(طعن عبد الوهاب الحباك ضد النيابة نمرة ٣٠٦ سنة ٤٦ ق - بالهيئة السابقة)

١٨٩

٣ يناير سنة ١٩٢٩

باعث الجريمة . عدم يئانه . لا بطلان .

القاعدة القانونية

لا يصح أن يكون عدم بيان سبب الجريمة

محلا للطعن على الحكم لأن البواعث على الجريمة ليست مما يتحتم على قضاة الموضوع بيانها .

المحكمة :

« حيث أن الكلام في هذا الوجه دائر كله حول الأجمال في بيان سبب الجريمة وهذا لا يصح أن يكون مطعناً على الحكم لأن البواعث على الجرائم ليست مما يتحتم على قضاة الموضوع بيانها ويكفي لتطبيق المادة ١٩٤ من قانون العقوبات أن يكون هناك ترصد والمحكمة أثبتت هذا الظرف في حكمها (حتى يقطع النظر عن سبق الاصرار الذي اثبتته ايضاً) على أنه أن كانت المحكمة لم تأمر بضم القضية التي أشار اليها الطاعن فأنها غيبت عن هذا الضم بما سمعته من شهادة الشهود الذين قرروا بحدوث الحادثة الأولى وأتهم المجنى عليه فيها ولذلك يكون هذا الوجه متعين الرفض »

(طعن ابراهيم محمد جوده وآخر ضد النيابة نمرة ٣٠٢ سنة ٤٦ ق - بالهيئة السابقة)

١٩٠

٣ يناير سنة ١٩٢٩

عدم بيان صناعة الشاهد . لا بطلان

القاعدة القانونية

فوات بيان صناعة ومحل سكن الشاهد في محضر الجلسة ليس من العيب الجوهرى المبطل للحكم .

المحكمة:

« حيث أنه ليس من الغيب الجوهري قوات بيان صناعة ومحل سكن الشاهد اما السن واللقب فقد اثبت في محاضر الجلسة فلا عيب جوهرياً إذن في الحكم ولا في الاجراءات » وبما أنه تبين من ذلك جميعاً أن الطعن واجب رفضه »

(طعن عثمان رفاعي ضد النيابة نمرة ١٧٦٤ سنة ٤٥ ق — بالهيئة السابقة)

١٩١

٣ يناير سنة ١٩٢٩

طعنان بالنقض من متهمين . عدم قبول احدهما شكلاً . استفادته من الآخر .

القاعدة القانونية:

لا يستفيد أحد الطاعنين بنقض غير مقبول شكلاً من طعن الآخر الا اذا قررت محكمة النقض قبول طعن هذا الاخير موضوعاً . اذ العدالة تتطلب عندئذ أن لا تجزأ الدعوى ليعيب في شكل أحد الطعنين فتحرم صاحبه من نوال قسطه من تمحيص الدعوى على الوجه الصحيح في حين ان مركزه فيها هو نفس مركز الطاعن الذي صح شكل طعنه

المحكمة:

بما أن الطاعن الاول قد توفى وانقضت بذلك الدعوى العمومية فطعنه قد سقط

وبما أن الطاعن الثاني لم يقدم أسباباً لطعنه فهو غير مقبول شكلاً ولا محل للأخذ بما ذهبت اليه النيابة من أن الطاعن الثاني له أن يستفيد من طعن الاول فان هذا لا يكون الا اذا قررت محكمة النقض قبول ذلك الطعن موضوعاً اذ العدالة تتطلب عندئذ أن لا تجزأ الدعوى ليعيب في شكل أحد الطعنين فتحرم صاحبه من نوال قسطه من تمحيص الدعوى على الوجه الصحيح في حين ان مركزه فيها هو نفس مركز الطاعن الذي صح شكل طعنه أما في القضية الحاضرة فان الطعن الذي صح شكله وربما كان يصح قبوله موضوعاً وهو طعن سيد احمد ضيف الله قد سقط تبعاً لانقضاء الدعوى العمومية وأصبح النظر في موضوعه غير ممكن

(طعن سيد احمد ضيف الله وآخر ضد النيابة نمرة ١٣٢ سنة ٤٦ ق — بالهيئة السابقة)

١٩٢

٣ يناير سنة ١٩٢٩

شهادة الشهود . تناقض . بطلان .

القاعدة القانونية:

يصح أن يكون وجها لنقض الحكم تناقض شهادة الشهود تناقضاً يستحيل معه قبول قول المحكمة ان بعضها يميز بعضها في انتاج ثبوت التهمة

المحكمة:

« حيث ان الوجه الثاني ينحصر في ايراد

(الطاعن) الا أن ضرب عمدا عبد السلام أبو سلامة برأس فأس على رأسه أحدث به كسراً شريحاً للجمجمة من الجهة اليسرى وصل الى قاعدتها ونشأ عنه نزيف داخل المخ وضغط غير طبيعي عليه « وقد يلوح أن علة تقديم هذا الوجه سهو من رافع النقض في استنتاج الحكم على حقيقته »

(طمن احمد محمود تاج الدين وآخرين ضد النيابة
نمرة ٨٩ سنة ٤٦ قضائية بالهيئة السابقة)

١٩٢٣

٣ يناير سنة ١٩٢٩

- ١ - محام . حضوره كشاهد اثبات . لا بطلان .
- ٢ - اقرار منهم على آخر . مسألة تقديرية للقاضي ،
- ٣ - بحث مقدار العقوبة .
- ٤ - صدور الحكم في الجنايات . تأجيله عدة ايام . لا بطلان .

القاعدة القانونية :

- ١ - ليس في حضور محام شاهد اثبات ضد المتهم ثم مدافعا عن المدعى بالحق المدني ما يعيب الاجراءات ويبطل الحكم
- ٢ - ليس ثمة قاعدة قانونية تقول بأن اعتراف متهم على آخر لا يصح أن يكون دليلا يقضى به فان حجية الاعتراف مسألة تقديرية بحجة متروكة لرأى قاضى الموضوع وحده
- ٣ - تقدير العقوبة داخل في سلطة قاضى الموضوع وحده لا سلطة لمحكمة النقض عليه فيه

شهادة الشهود الثلاثة وبيان ما رآه الطاعن فيها من التخالف فهو وجه موضوعي بحث . على أن مثل هذا الوجه كان يمكن الطعن به لو أن شهادة الشهود كانت حقيقة متناقضة تناقضاً يستحيل معه قبول قول المحكمة أن بعضها يعزز بعضاً في انتاج ثبوت التهمة . أما والواقع أن الشهود الثلاثة قرروا أن الطاعن والاثنين المحكوم عليهما معه في الجناية هم الذين ضربوا المجنى عليه وواحد منهم وهو شاهد الأثبات الاجنبى عن المادة لم يسأل عن آلات الضرب والاثنان . الاخران مثلاً فقالا عن فأس وعصى وأجابا ان الضارب بالفأس هو أحمد محمود تاج الدين الطاعن فليس في مثل هذه الشهادات تناقض بل بعضها يسند بعضاً ويصرح للمحكمة أن تستنتج من مجموعها ثبوت التهمة على المتهم فهذا الوجه أيضاً غير وجيه .

« وحيث ان الوجه الثالث المقول فيه بأن بأسباب الحكم تناقضاً مهماً هو غير صحيح اذ الطاعن يزعم أن المحكمة التي قالت في حكمها : « وحيث انه وان كانت الاصابة التي أحدثها المتهم الاول أحمد محمود تاج الدين بالمجنى عليه » المدينة سابقاً تحدث الوفاة وحدها لم يسبق في الحكم أن بينت ما هي هذه الاصابة بل الذى سبق أن ذكرت هي اصابات وقعت من محمد محمد تاج الدين وحامد حميدة تاج الدين على أن المحكمة - على خلاف هذا الزعم - سبق أن ذكرت في الحكم بعد بيان سبب المشاجرة ما يأتى : « فما كان من أحمد محمود تاج الدين

ثانياً - عن الوجه الثالث

يتلخص هذا الوجه في ان الدليل الوحيد ضد المتهم هو اقرار بعض المتهمين وانه من المقرر قانوناً ان اعتراف متهم على متهم في حد ذاته لا يصحح أن يكون دليلاً يقضى به «

« ولكن حيث ان هذه القاعدة ليست في الحقيقة بقاعدة قانونية واجبة الاتباع على اطلاقها وانما حجية اعتراف متهم على متهم هي في الواقع مسألة تقديرية بحجة متروكة لرأى قاضى الموضوع وحده فللقاضى أن يأخذ بالاعتراف الذى من هذا القيل اذا اعتقد صدقه أو أن يستبعده اذا لم يثق بصدقه . ومع ذلك فالثابت في الدعوى الحالية ان الحكم المطعون فيه بين صراحة ان هذا الاعتراف مؤيد بأدلة أخرى وعليه يتعين رفض هذا الوجه . . . »

. وعن الوجه السادس والاخير

يتلخص هذا الوجه في أن الحكم في الدعوى الحالية تأجل الى أربعة ايام تخللتها جلسات نظرت فيها المحكمة قضايا أخرى واصدرت فيها احكاماً وان ذلك مخالف لما نص عليه في المادة (٤٨) من قانون تشكيل محاكم الجنايات من وجوب الشروع في المداولة فوراً بعد اقفال باب المرافعة ولما قضت به المادة ٥١ من القانون المذكور من ضرورة النطق بالحكم في نفس الجلسة او التي تليها على الاكثر وأن في ذلك بطلاناً للأجراءات «

« وحيث فضلاً عن أن هاتين المادتين لم تنصا بالبطلان في حالة عدم مراعاة ما قضت به فإن

٤ - فضلاً عن ان المادتين ٤٨ و ٥١ من قانون تشكيل محاكم الجنايات لم تنصا على البطلان في حالة عدم مراعاة ما قضت به من وجوب الشروع في المداولة فوراً بعد اقفال باب المرافعة واصدار الحكم في نفس الجلسة فان تأجيل النطق بالحكم الى أكثر من المدة المقررة في المادة ٥١ المذكورة انما يضطر اليه القاضى غالباً لزيادة تخرجه في البحث عن الحقيقة

المحكمة

أولاً - عن الوجهين الاول والثاني ملخص ما ورد في هذين الوجهين ان حضرة نقيب بك براده المحامي سبق أن سمع بصفته شاهداً في الدعوى ولم يكن من الجائز له حينئذ أن يحضر للدفاع عن زوجة المجنى عليه المدعية المدنية وان المحامي المشار اليه أخذ يسرد في دفاعه جميع معلوماته الخصوصية السابق ابدائها منه في التحقيق والتي قررت المدعية المدنية نفسها انها لا تعرف منها شيئاً ويقول الطاعن ان مثل هذا التصرف من جانب المحامي يترتب عليه بطلان في الاجراءات واخلال في الوقت ذاته بحرية الدفاع عن المتهمين الأمر المبطل للحكم « وحيث انه مما لا ريب أن ليس في ما يشكو منه الطاعن في هذين الوجهين من يعيب الاجراءات أو يخل بحقوق الدفاع ويوجب بطلان الحكم وعليه يكون هذان الوجهان متعيني الرفض «

الركن المادى لجريمة الرشوة هو قبول الموظف الوعد أو أخذه العطية. فتنفيذ الجريمة انما يكون بايقاع ذلك القبول أو هذا الأخذ ففى كل من القبول أو الأخذ ينحصر مبدأ التنفيذ ونهايته .

الاستبعاد أو الاستعطاء الحاصلين لدى الحاجة من جانب الموظف هما أشد من الوعد أو الاعطاء تغلغلاً فى باب التحضيريات من حيث أنهما أسبق زماناً منهما عن مبدأ التنفيذ . والوعد والاعطاء من جانب الراشئ هما يكونا محرمين واقفاً جانبيهما تحت طائلة العقاب فان كليهما بالنسبة لجريمة الموظف عمل تحضيرى بحث لجنيهما سابقين على مبدأ تنفيذ هذه الجريمة

٢ - امتناع طبيب الصحة عن التصريح بدفن جثة بدون تشريحها الا فى مقابل حصوله على مبلغ من النقود من ذوى التوفى هو فعل يكفى لتكوين ركن التهديد المشار اليه فى المادة ٢٨٣ عقوبات .

وان كان التصريح بالدفن فى حالة الفرق لا يكون غالباً الا برأى النيابة وفى هذا مايؤذن بأن فعلة الطبيب هى من قبيل الشروع فى النصب اذ التصريح بالدفن بلا تشريح ليس فى يده . إلا أنه متى لوحظ أن للطبيب دخلاً عظيماً فى تصرف النيابة فى الامر بالتشريح وعدمه كانت هذه الحالة أقرب للجريمة المنصوص عليها بالمادة ٢٨٣ منها الى جريمة النصب .

٣ - يكفى أن تكون الشهادة التى يجررها طبيب (أياً كان) معدة لأن تقدم لإحدى

تأجيل النطق بالحكم الى أكثر من المدة المقررة فى المادة (٥١) سالفة الذكر انما يضطر اليه القاضى غالباً لزيادة تخرجه فى البحث عن الحقيقة إذ به يتمكن من دقة الاطلاع على اوراق الدعوى ومستنداتهما ثم إصدار حكمه فيها على بينه »

« وحيث أنه من ذلك يرى أن لا محل لهذا الوجه ويتعين رفضه »

« وحيث أنه مما توضح جميعه يرى أن الطعون الاربعة سالفة الذكر واجبة الرفض موضوعاً »

(طعن عبد الوئيس موسى وآخرين ضد النيابة نمرة ٢٧٨ سنة ٤٦ قضائية — بالهيئة السابقة)

تعليق : قضاء محكمة النقض ثابتاً على المبدأ الوارد فى الفقرة الثانية : راجع حكيم صادرين فى ١٤ فبراير سنة ١٩٢٩ الاول فى الطعن المقدم من خليل غنيم الحلفاوى ضد النيابة نمرة ٧٦٦ سنة ٤٦ قضائية والثانى فى الطعن المقدم من محمد بدوى مصطفى ضد النيابة نمرة ٧٨٠ سنة ٤٦ قضائية

١٩٤

٣ يناير سنة ١٩٢٩

١ - رشوة . شروع . حدوده . المادة ٨٩ عقوبات .

٢ - الحصول بالتهديد على مبلغ من النقود المادة ٢٨٣ عقوبات . شروع . حدوده - ٣ - اثبات طبيب لمرض غير حقيقى واعطاء شهادة بذلك . تزوير . المواد ١٨٩ و ١٩٠ عقوبات

القاعدة القانونية

١ - نص المادة ٨٩ عقوبات صريح فى أن

المحاكم ولولتعزيز طلب تأجيل حتى يحق العقاب على تزويرها . لما في تأجيل القضايا من الاضرار بالمصلحة العامة ومصلحة المتقاضين

* * *

المحكمة

« حيث أن الطاعن وجهت عليه خمس تهم برأته المحكمة من ثلاث منها وعاقبته على اثنتين هما الثانية والرابعة فهو يطعن في الحكم عن كليهما طالباً تقضيه .

أولاً - عن التهمة الثانية :

« حيث ان واقعة هذه التهمة التي عاقب عليها الحكم هي : « أنه في يوم ٢٣ يولييه سنة ١٩٢٧ بمشتول مركز بليس بمديرية الشرقية شرع المتهم توفيق افندي يوسف في أخذ رشوة من مبارك الحزين للقيام بعمل من أعمال وظيفته بأن طلب منه هو وأخوه جنيهاً للتصريح بدفن جثة أمين مبارك الحزين بدون تشريح عقب موته غرقاً وقد خاب أثر فعله وهو حصوله على الرشوة لسبب لا دخل لارادته فيه وهو امتناع والد المتوفى وأخيه عن دفع المبلغ » . وقد آخذت المحكمة التهم عليها بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٨٩ و ٩٣ من قانون العقوبات . ولارتباطها بالتهمة الرابعة التي سيأتي ذكرها بعد ارتباطها لا يقبل التجزئة طبقت المادة ٣٢ ثم رافت فطبقت المادة ١٧ وحكمت على المتهم بالحبس سنتين مع الشغل وبغرامة قدرها جنيهان .

« وحيث أن من أوجه النقض فيما يتعلق بهذه التهمة الثانية ما يتحصل في أن الواقعة الثابتة

في الحكم لا يعاقب عليها القانون لأن هذا الذي ثبت هو عبارة عن اقتراح من المتهم على أهل المتوفى بأن يعطوه مبلغاً لأداء عمل من أعمال وظيفته هو التصريح بالدفن وأن مثل هذا الاقتراح هو من الأعمال التحضيرية التي لا تكون الشروع .

« وحيث أن طرفي الخصومة افاضوا في قصص أقوال شراح القانون الفرنسي ولكن بما أن نصوص ذلك القانون بشأن جريمة الرشوة تختلف بعض الاختلاف عن نصوص القانون المصري فالأولى الاقتصار على نصوص هذا القانون ذاتها وتفهم ما تؤدي اليه في الموضوع الذي تحت النظر .

« وحيث أن جريمة ارتشاء الموظف المنصوص عليها في المادة ٨٩ تتحقق بأحدى صورتين الاولى قبول الموظف وعداً بشيء ما لأداء عمل من أعمال وظيفته أو لامتناعه عن عمل من أعمالها . والثاني أخذه عطية أو هبة للغرض المذكور

« وحيث أن النص صريح في أن الركن المادي لهذه الجريمة هو قبول الموظف الوعد في الصورة الاولى أو أخذه العطية في الصورة الثانية . فتنفيذ الجريمة انما يكون بايقاع ذلك القبول أو هذا الاخذ في كل من القبول أو الاخذ ينحصر إذن مبدأ التنفيذ ونهايته . ويترتب على ذلك نتيجة منطقية حتمية هي أن الوعد أو الاعطاء من جانب الراشي مهما يكونا محرمين واقعاً جانبيهما تحت طائلة العقاب فان كليهما بالنسبة

لجريمة الموظف عمل تحضيرى بحت لمجيئها سابقين على مبدأ تنفيذ هذه الجريمة . وإذا كان الوعد ذاته أو الاعطاء ذاته هما من الاعمال التحضيرية لجريمة ارتشاء الموظف فإن الاستيعاد أو الاستعطاء الحاصلين لدى الحاجة من جانب الموظف هما بالبداية أشد من الوعد أو الاعطاء تغلغلا في باب التحضيريات من قبل أنهما أسبق زماناً منهما عن مبدأ التنفيذ

« وحيث أن الواقعة التي أثبتتها الحكم وعاقب عليها ليست الاستعطاء خاب لم يتبعه عطاء ولا أخذ . فالقانون الجنائي لا يعدها بالنسبة لجريمة الارتشاء سوى عمل تحضيرى أولى بعيد بكثير عن دائرة الشروع فيها . وما دام الفصل في الطعن الحالى لا يتوقف على البحث فيما إذا كان لجريمة ارتشاء الموظف شروع بالمعنى القانونى أم لا فلا محل للخوض في هذا البحث الذى أفاض فيه الطرفان .

ولكن من حيث أنه إذا كانت تلك الواقعة التي أثبتتها الحكم لا عقاب عليها كشروع في ارتشاء فمن المتعين البحث فيما اشارت اليه النيابة العامة من امكان اعتبارها شروعا في الحصول بالتهديد على مبلغ من النقود مما يعاقب عليه بالفقرة الثانية من المادة ٢٨٣ من قانون العقوبات

« وحيث أن أركان هذه الجريمة هي : (١) الحصول على مبلغ من النقود أو أى شئ آخر و (٢) أن يكون هذا الحصول بغير حق و (٣) أن يكون التهديد هو الوسيلة اليه . فمتى وقع كل هذا تمت الجريمة . وهى من جرائم القصد

ويكفى لتوفر ركن القصد الجنائى فيها أن يكون الجانى عند ارتكاب الفعل عالماً أنه مقبل على اغتصاب مال أو متاع لا حق له فيه . وبما أن التهديد ركن من أركانها المادية فإذا حصل هذا التهديد للغرض المتقدم والمتهم مضطلع بنية الأجرام لكن حال دون وصوله الى مبتغاه أمر خارج عن إرادته فهناك يكون فعله شروعا قانونيا معاقبا عليه بالفقرة الثانية من تلك المادة .

« وحيث أن مما أثبتته الحكم ما يأتى حرفيا « من حيث أنه لا نزاع في أن المتوفى مات غرقا ومن حيث أنه بالرغم من أن الوفاة حصلت عصر يومها كما يؤخذ من شهادة الشيخ عبد الرحمن الأترجى شاهد نقي المتهم نفسه وبالرغم من المساعى التي بذلت لدفعه وبالرغم من قرب محل الدكتور المتهم لمحل الوفاة باتت الجثة بدون ترخيص بالدفن لثانى يوم ظهراً قريبا . ومن حيث ان هذا الشاهد « شاهد نقي المتهم » شعر نفسه كما يؤخذ من أقواله في التحقيقات بصعوبة الحال بالنسبة لأهل المتوفى اذ بعد أن توجه للحكيم لرسول تلو الرسول للحصول على الترخيص لم يحضر وعاد الرسل معللين على ما سمع منهم الشاهد التأخير بطلب الحكيم لمبلغ اضطر هو نفسه الى التوجه للحكيم فقابله في الطريق وعاد معه الى البلد . ومن حيث أنه وان كان هذا الشاهد قرر بالتحقيق وأمام المحكمة أنه لم يسمع شخصا من المتهم طلبه لنقود الا انه أضاف لأقواله في التحقيقات أنه سمع من الرسل ما سبق ذكره من جهة طلب الحكيم للمبلغ وزاد بأنه

سمع من الاهالى أنه كان يطلب من أهل المتوفى ما تدفعه اليه النيابة عادة في عملية التشرية ليمتنع عن عملها . ومن حيث أنه من البديهي أنه لا يسمع الشاهد مباشرة طلب النقدية وهو من موظفي الحكومة الكبار كما يعرفه المتهم والذي لا يجسر أن يطلب أمامه المتهم ما يجسر على طلبه أمام غيره . ومن حيث أن أقواله هذه على ما فيها جاءت مؤيدة لأقوال محمد محمد الحزين و ابراهيم احمد أبو العيش وعلى عويشه وحسن محمد الحزين الذين شهدوا شهادة مؤداها أن المتهم رفض الترخيص بدفن جثة أمين مبارك قبل تشريحها الا اذا حصل على تقود »

« وحيث أنه يؤخذ من هذا الذي أثبتته الحكم أن المتهم رفض الترخيص بدفن جثة أمين مبارك قبل تشريحها الا اذا حصل على تقود هو يعلم أنه لا حق له فيها »

« وحيث أن أشد ما يطير له قلب القروى المصرى فزعاً أن يرى له ميتاً تمتد الى جثته بحق أو بغير حق سكن المشرح . فمن نكد الدنيا عليه ان يبنى بطيب لا يبالي بأغاظته وتمزيق قلبه بل ينتهز فرصة موقفه المفجع والميت في الدارين يديه جثة هامة موفية على التعفن والذين ثم ينكبه في هذا البؤس فيلتي اليه أنه لن يصرح بدفنها قبل تقطيعها ما لم تدفع له فدية تحفظ بها كرامة الميت وتهون بها المصيبة على ذويه ! » وحيث أنه دون فعل هذا المتهم في مثل هذا الموقف ما يكفي لتكوين ركن التهديد المشار اليه بالمادة ٢٨٣ عقوبات »

« وحيث أن فعل المتهم قد خاب أثره

لاقتضاح الأمر من جهة كما يستفاد ضمناً من رواية الحكم ومن جهة أخرى لامتناع أهل المتوفى عن الدفع . ولذلك تكون أركان الشروع المنصوص عليه بالفقرة الثانية من المادة المذكورة متوافرة ويتعين معاملة الطاعن بها بدل المواد ٤٥ و ٤٦ و ٨٩ و ٩٣ التي عاملته بها محكمة الجنايات .

« وحيث أنه وان كان التصريح بالدفن في مثل حالة ذلك الغريق لا يكون غالباً إلا برأى النيابة العمومية التي قد تصرح به بلا تشريح وقد لا تصرح إلا بعد التشريح كما يؤخذ من المادة ١٧ من قانون المواليد والوفيات غمرة ٢٣ سنة ١٩١٢ وفي هذا ما قد يؤذن بأن فعلة المتهم هي من قبيل الشروع في النصب اذ التصريح بالدفن بلا تشريح ليس في يده . إلا أنه متى لوحظ أن الطبيب دخلاً عظيماً في تصرف النيابة العمومية من جهة الأمر بالتشريح وعدمه لأنه يكفي أن يقول للنيابة أنه يشبه في كون الوفاة لم تحصل من مجرد الغرق حتى تأمر بالتشريح . متى لوحظ ذلك علم أن المادة في مثل هذه الصورة أقرب الى الجريمة المنصوص عليها بالمادة ٢٨٣ منها الى جريمة النصب .

« وحيث أن باقى أوجه الطعن فيما يتعلق بهذه التهمة بعضه خاص بالاجراءات السابقة على رفع الدعوى وقد فات وقته وهو مع ذلك غير مهم وبعضه موضوعى مردود بمثل ما سيذكر بشأن التهمة الآتية فهو متعين الرفض

ثانياً - عن التهمة الرابعة

« حيث أن أركان الجريمة (تزوير الطاعن

المواد المتعين تطبيقها هي ٢٨٣ ققرة ثانية ثم ١٨٩ و ١٩٠ و ٩٣ ثم ٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات وترى لذلك أن يكون العقاب على الجريمتين سنة ونصف حبساً مع الشغل وغرامة جنهين مصريين بدل العقوبة المحكوم بها وهي سنتان حبساً مع الشغل وغرامة جنهين (طن تومبى اندى يوسف ضد النيابة نمرة ٢٤ سنة ٤٦ ق — بالهيئة السابقة)

١٩٥

١٠ يناير سنة ٩٢٩

دفاع شرعي . طلب هام . وجوب الفصل فيه رفضاً .
أو قبولاً . عدمه . بطلان .

الناصرة الناصرية

الدفاع الشرعي عن النفس هو من الاعذار القانونية المبيحة للفعل والمسقطا للعقوبة والادعاء به يعتبر من الطلبات الهامة التي يجب على القضاء بحجها استقلالاً واجابتها أو رفضها رفضاً مؤيداً بالدليل

المحكمة

« حيث ان وجه الطعن يتحصل في أن المتهمين قالوا في دفاعهما لدى المحكمة انهما كانا في حالة دفاع شرعي كما ينتج من شهادة الشهود الذين سمعهم ولكن الحكم جاء خالياً من الرد على هذا الدفاع وانه لايسوغ القول بأن القضاء بالادانة فيه الدليل على ان المحكمة لم تأخذ به إذ لمتهم الحق في تحقيق طلباته واجابتها أو رفضها

شهادة بمرض متهم معدة لتقديمها للمحكمة بقصد تأجيل الدعوى (مبينة في الحكم بياناً واضحاً وقد أوردت المحكمة ما قام على ثبوتها من الأدلة فكل ماورد بأوجه الطعن خاصاً بعدم بيان الواقعة أو المناقشة في قيمة الأدلة أو بقتصور أسباب الحكم وما شاكل ذلك فلا محل للأخذ به . وكذلك لا محل للأخذ بما يقوله الطاعن من أن تزوير مثل تلك الشهادة لا عقاب عليه إلا اذا كان المزور موظفاً من وظيفته أعطائها . لا محل لذلك لأن نص القانون عام يشمل كل طبيب أو جراح إطلاقاً بدون قيد . ولا مساغ للتقييد حيث لا يقيد القانون ولا يفرق .

وكذلك يكفي أن تكون الشهادة معدة لأن تقدم لأحدى المحاكم ولولتعزيز طلب تأجيل حتى يحق العقاب على تزويرها لأن تأجيل القضايا لسبب ظاهره شرعي وباطنه تدليسي فيه اضرار بمصلحة المتقاضين وبالمصلحة العامة التي تقتضى سرعة اجراء العدل بين الناس وعدم التهمل فيه إلا لأسباب شرعية ظاهراً وباطناً وذلك على خلاف ما يقوله الطاعن من أن التأجيل يطلبه المحامي لأى سبب ويمنحه القاضي لأى سبب وانه على كل حال لا يتعلق بحق أحد ولا يضر أحداً

« وحيث أن محكمة الجنايات اعتبرت الجريمتين مرتبطتين ارتباطاً لا يقبل التجزئة فعاملت المتهم بالمادة ٣٢ عقوبات ثم رأفت به فعاملته بالمادة ١٧ وهذه المحكمة ترى أنه مع مراعاة الارتباط والرافة المذكورين ومع اعتبار الوصف الذي وصفت به أفعال التهمة تكون

رفضاً ظاهراً يطمئنه على ان دفاعه قد بحث حقيقة
دخلو الحكم من هذا الرد يطله

« وحيث انه بالرجوع لمحضر الجلسة وجد
ان محامي الطاعنين قال ان حقيقة ان أولهما كان
في حالة دفاع عن أخيه عبد العليم الطاعن الثاني
الذي امسك به المجنى عليه وخنقه وان نية القتل
لا وجود لها مطلقاً وان الطاعن الثاني كان في حالة
دفاع عن نفسه

« وحيث ان الدفاع الشرعى عن النفس
هو من الاعذار القانونية المبيحة للفعل والمسقطه
للعقوبة والادعاء به يعتبر من الطلبات الهامة التي
يجب على القضاء بحثها استقلالاً واجابتها أو رفضها
رفضاً مؤيداً بالدليل

« وحيث ان المحكمة وان كانت تبحث نية
القتل وقالت انها ثابتة الا انها لم تبحث مسألة
الدفاع الشرعى ولم تستبعد ما بنص خاص صريح
ببحث أصبح من غير المعروف ان كان المتهمان
قد وجدا حقيقة في حالة دفاع شرعى يعذران معه
على فعلهما أم لا وهذا وجه مهم لبطلان الحكم
(طعن محمد ابو المجد وآخر ضد النيابة نمرة ٢٢٣
سنة ٤٦ قضائية — بالهيئة السابقة)

١٩٦

١٠ يناير سنة ١٩٢٩

تمتة ذهب أو فضة . تزوير . المادتان
١٧٤ و ١٧٥ عقوبات . نصب

القاعدة القانونية :

١ — واضح من عبارة المادة ١٧٤ عقوبات
أن التقليد أو التزوير يجب أن يكون موضوعه

شيئاً من الاشياء المبينة فيها ختماً كان أو ورقه
أو تمغة . أى أن يكون التقليد أو التزوير حاصلًا
في أيهما في ذات الشيء من هذه الاشياء

٢ — لفظ الاختام الوارد في المادة ١٧٥
عقوبات لا يقصد به أثر الاختام وطابعها بل ذات
الآلات التي تختتم بها الحكومة أو تمنع بها . يدل
على ذلك قول المادة « كل من استحصل بغير
وجه حق »

٣ — اذا كانت الواقعة أن المتهم قد نقل
قطعة ذهب عليها تمغة الحكومة الى غويشة من
الفضة عليها قشرة من الذهب ولحمها بها فلا تنطبق
عليها أى المادتين المذكورتين .

(طعن على عبد المعطى ضد النيابة نمرة ٣٠٨
سنة ٤٦ قضائية — بالهيئة السابقة)

تعليق :

أسباب هذا الحكم هي نفس أسباب الحكم
الصادر من هذه المحكمة في جلسة يوم ٢٢ نوفمبر
سنة ١٩٢٨ المنشور بالمجلة بالعديد من الأول
والثاني من السنة التاسعة رقم ١١ وقد اكتفينا
بنشر مبدأ هذا الحكم فقط تفادياً للتكرار
ليبين ان قضاء محكمة النقض ثبت على هذا المبدأ)

١٩٧

١٠ يناير سنة ١٩٢٩

شاهد . اقواله في التحقيق . الاخذ بها .
عدم سماعه بالمحكمة . لا اخلاص بحق الدفاع .

القاعدة القانونية

يصح اعتبار أوراق التحقيق بجملة من

المصادر الأساسية للاستدلال في الدعوى والمحكمة كامل الحرية للنظر فيها ومقارنة ما تتضمنه بما يحصل لديها من التحقيق في الجلسة واستخلاص النتيجة التي تراها لتكوين اقتناعها . وعلى الدفاع أن يتوقع كل ما يحتمله مدلولها فيأخذ عدته لذلك ويطلب من المحكمة صراحة أن تستدعي المناقشة شاهداً سمع في التحقيقات ولم يؤت به في الجلسة أو أن تطرح كل ما قاله جانباً . فإذا طلب ذلك وفوته المحكمة المناقشة التي يرومها ويلح في طلبها كان حقاً عليه أن يتطلع الى نقض الحكم بعلّة الاخلال بالدفاع متى كانت أقوال الشاهد الذي سمع في التحقيقات ولم ترد المحكمة سماعه هي الدليل الوحيد في الدعوى . أما في الدعوى المنظورة فلا أثر لكل هذا والدفاع لم يكن أمام محكمة الموضوع مهتماً بشهادة شيخ الخفراء الى الحد الذي بدا امام محكمة النقض ولم يبق منها ذاك الذي ينهه من اشارة تلك المحكمة لها في الحكم المطعون فيه . على ان تمحيص الوقت الذي وقعت فيه الحادثة وهو جوهر أقوال شيخ الخفراء لم يكن المرجع فيه شيخ الخفراء وحده بل ان المحكمة اعتمدت في هذه النقطة على شهادة محمود بسيوني سالم وعبد المجيد السيد سالم ومصطفى سالم وموسى السيد سالم فلو أن هذا الشاهد لم يشهد لما ترحزحت وجهة المحكمة في هذا الصدد ولما أغنى قوأت ذلك عن الطاعنين شيئاً

(طعن محمد عامر وآخر ضد النيابة نمرة ٣٢١ سنة ٤٦ ق — بالهيئة السابقة)

المحكمة

« بما أن الوجه الاول أشار الى أن محكمة الموضوع أخذت بشهادة شيخ الخفراء في التحقيقات مع أن هذا الشاهد لم يسأل أمامها فالاخذ بما قرره في الاوراق مباغتة للدفاع قد أخلت بحقه اخلاقاً

» وبما أن السير على هذا الرأي معناه الحجر على محكمة الموضوع وتحريم أخذها بأية شهادة أو دليل لم يكن له صدى في المرافعة الشفوية وفي ذلك من العنت مافيه اذ أوراق التحقيق بجملتها يصح اعتبارها من المصادر الأساسية للاستدلال في الدعوى والمحكمة كامل الحرية للنظر فيها ومقارنة ما تتضمنه بما يحصل لديها من التحقيق في الجلسة واستخلاص النتيجة التي تراها لتكوين اقتناعها كما ان للدفاع أن يأخذ منها ما يشاء لتأييد

« وحيث أن هذا مما يبطل الحكم لاخلاله
بمحقوق الدفاع »

(طعن السيد المرسي ضد النيابة نمرة ٣١١
سنة ٤٦ ق — بالهيئة السابقة)

١٩٩

١٠ يناير سنة ١٩٢٩

متهم . اخراجه من قاعة الجلسة لصدور
تشويش جسيم منه . المادة ٤١ من
قانون تشكيل الجنايات . لا بطلان .

القاعدة القانونية

لا تعتبر مخالفة من المحكمة للقانون اخراجها
للمتهم من قاعة الجلسة بغير ترخيص من محاميه
اذا صدر منه تشويش عدته جسيما فطبقت المادة
٤١ من قانون تشكيل محاكم الجنايات

المحكمة

« بما أن ما ذكره الطاعن عن مخالفة المحكمة
القانون باخراجها الطاعن من قاعة الجلسة بغير
ترخيص من محاميه ليس الا افتياتا غير سائغ
ونجاهلا غير حميد فأن المحكمة لم تخرج الطاعن
الا لصدور تشويش منه عدته جسيما فطبقت
المادة ٤١ من قانون تشكيل محاكم الجنايات التي
سهى عنها الطاعن عندما أشار الى هذا الوجه
في طعنه كما سهى عما أثبت في محضر الجلسة مما
صدر من الطاعن فالطعن إذن بوجهيه واجب
رفضه »

(طعن محمود جاد المولى ضد النيابة نمرة ٣١٢
سنة ٤٦ قضائية — بالهيئة السابقة)

١٩٨

١٠ يناير سنة ١٩٢٩

محكمة الجنايات . تعديل وصف التهمة .
من شريك الى فاعل اصلي . اخلال بحق
الدفاع .

القاعدة القانونية

لا يجوز للمحكمة أن تعدل في وصف التهمة
الموجهة الى المتهم من شريك لمتهمين آخرين
الى فاعل اصلي وتفرده بالمقوبة دونهم بغير التات
نظر الدفاع الى ذلك . فأن في ذلك اخلالا بحق
الدفاع مبطلا للحكم .

المحكمة

« حيث أنه يظهر من الاطلاع على الحكم
ومحضر الجلسة أنه حقيقة قد رفعت الدعوى على
الطاعن باعتباره شريكا بالاتفاق والمساعدة لمتهم
آخر هو الذي قارف الجريمة بأطلاق العيار
النارى على القتل ولكن المحكمة بعد أن سمعت
الرافعة على هذا الوجه ودافع فيها الطاعن
كشريك اختلت للمداولة وأصدرت حكما
معتبرة آياه أنه هو الفاعل الاصلى المطلق للعبارة
النارى بنفسه ولم يسبق لها أن نبهت الدفاع الى
هذا التغيير في التهمة - وفي هذا مخالفة للمواد
٣٧ و ٣٨ و ٤٠ و ٥٠ من قانون تشكيل محاكم
الجنايات وهي المواد التي فيها مظنه حق المحكمة
في تغيير التهمة الموجهة امامها على من يقدم لها من
المتهمين »

قضاء المجلس الحسيني

٢٠٠

١٧ فبراير سنة ١٩٢٩

بلوغ الثامنة عشرة . منع من التصرف .
شروطه مادتا ٢٩ و ٣٠ من قانون المجالس الحسينية
القاعدة القانونية :

تنص المادة ٢٩ من قانون المجالس الحسينية
على ان للقاصر متى بلغ ثمانى عشرة سنة ولم يمنع
من التصرف أن يستلم أمواله لادارتها بنفسه
بالقيود التي ينشأها المادة

لا يكون المنع من التمتع بالحق المذكور طبقاً
للمادة ٣٠ الابناء على طلب الولى أو الوصى أو
غيرهما ممن ذكروا فيها . كما انه لا يفصل في أمره
الا بعد تحقيق تسمع فيه أقوال القاصر وطالب
المنع ولا يقضى عليه الا في حالة ما اذا كان
القاصر أساء التصرف أو قامت أسباب صحيحة
تدعو لأن يخشى منه ذلك

المجلس :

« حيث ان المادة ٢٩ من قانون المجالس
الحسينية تنص على ان للقاصر متى بلغ ثمانى عشرة
سنة ولم يمنع من التصرف أن يستلم أمواله لادارتها
بنفسه بالقيود التي ينشأها المادة »

« وحيث ان المنع من التمتع بهذا الحق
لا يكون بمقتضى المادة ٣٠ الابناء على طلب
الولى أو الوصى او غيرهما ممن ذكروا فيها . كما
انه لا يفصل فيه الا بعد تحقيق تسمع فيه أقوال

القاصر وطالب المنع ولا يقضى فيه الا في صورة ما
اذا كان القاصر أساء التصرف أو قامت أسباب
صحيحة تدعو لأن يخشى منه ذلك »

« وحيث ان المستأنفة تجاوزت الثمانى
عشرة سنة اذ هي كما يعلم من شهادة الميلاد
المشار اليها بمحضر الجلسة مولودة في ١٠ نوفمبر
سنة ٩٠٩ ولم يسبق لذي شأن أن طلب منعها
من استعمال حقها المتقدم بل ان الوصية نفسها
لم تحضر الجلسة التي نظر المجلس فيها طلب هذه
المستأنفة تمكينها من ذلك الحق »

« وحيث ان المجلس رفض طلبها بناء على
انها سيدة وصغيرة السن وانه لا يثق بحسن
ادارتها للملكها وهذا لا يصلح سبباً للمنع فان
القانون عام يشمل القصر من ذكور واثاث كما
ان السن حددها القانون فوصف المجلس
للمستأنفة « وقد بلغتها » بأنها لا زالت صغيرة
هو وصف غير منتج في سلب الحق المطلوب
التمكين فيه »

« وحيث انه لذلك يتعين قبول الاستئناف
والغاء القرار المستأنف والحكم بأن للمستأنفة
استلام ملكها لادارته بالشروط والقيود الواردة
بالمادة ٢٩ من قانون المجالس الحسينية »

(استئناف السيدة نفيسة كريمة عبد الرحمن نصير
بك ضد الست ستينة كريمة عامر بك نصير عمرة ٩
سنة ٢٨ — ١٩٢٩ رئاسة حضرة صاحب السعادة
عبد العزيز باشا فهمي رئيس المحكمة وبحضور حضرات
أصحاب العزة والفضيلة مصطفى محمد بك ومحمد فهمي حسين
بك المستشارين والشيخ سيد الشناوى ومحمد حمدي
بك الفلكي أعضاء)

قضايا محكمة الاستئناف الإفريقية

٢٠١

٨ مايو سنة ١٩٢٨

المادة ٦٥ مدني . لا تسرى على الشريك شيوعا .

المقابلة القانونية

١ - البناء الذي يقيمه أحد الشركاء في أرض مشتركة يكون ملكا للشركاء جميعا وإنما يكون للشريك الذي قام بدفع النفقات الحق في الرجوع على باقي الشركاء بحصصهم فيها

٢ - أن حكم المادة ٦٥ مدني قاصر على تحديد العلاقة بين المالك و « الغير » الواضع اليد فلا تنطبق على حالة الشريك الذي يبنى على أرض مشتركة

المحكمة :

« من حيث أنه يفرض أن مورث المستأنف عليهم قام وحده بمصاريف البناء فليس له الحق في الانفراد بتملك البناء لأنه بنى على أرض مشتركة بينه وبين أخيه المستأنف بمقتضى عقد الشراء المتقدم ذكره ويقول الشريك المذكور أي أن البناء كان لمصلحة الشريكين فيكون ملكا لهما على الشيوع تبعا للأرض وإنما يكون للشريك الذي قام بدفع النفقات الحق في الرجوع على الشريك الآخر بحصته فيها

« ومن حيث أن المستأنف عليهم لا يطالبون الآن بما يخص المستأنف في مصاريف البناء فلا محل للبحث فيما إذا كان مورثهم هو الذي قام

بفرده بنفقات البناء كما يدعون أو بالاشتراك مع أخيه كما يدعي المستأنف وهم وشأنهم في ذلك بدعوى خاصة

« ومن حيث أن محكمة أول درجة أخطأت في تطبيق المادة ٦٥ من القانون المدني على النزاع الحالي لأن حكم هذه المادة قاصر على تحديد العلاقة بين المالك و « الغير » الواضع اليد فلا تنطبق على حالة الشريك الذي يبنى على العقار المشترك كما أخطأت في الحكم بالزام المستأنف بدفع قيمة نصف المهور والأدوات وأجرة عمله لأن ذلك لم يطلب منها الفصل فيه (استئناف الشيخ عبد الفتاح الشرفاوي وحضر عنه الاستاذ عبد الوهاب بك محمد ضد الشيخ محمد محمد أبو الفضل وآخرين وحضر عنهم الاستاذ عبد الرحيم افتدى غنيم وفيليب افتدى بشارة نمرة ٩٦٧ سنة ٤٣ ق — دائرة حضرة صاحب المعالي حسين درويش باشا بعضوية مسيو سودان وحضرة مصطفى محمد بك المستشارين)

٢٠٢

١٤ يناير سنة ١٩٢٩

مستولية ، حكومة ، أساسها . في فرنسا .
في مصر .

المبارى القانونية :

١ - جرى قضاء مجلس الدولة بفرنسا وقعه رجال القانون العام على إقامة ضمان الدولة لا على أساس الخطأ الميينة أحكامه في المادتين ١٣٨٢ و ١٣٨٤ مدني فرنسي بل على أساس تضمينها لما يترتب من الاضرار بسبب النقص أو الخلل

في تنظيم المصالح الحكومية المختلفة أو على سوء إدارتها .

٢ - ولما كان اختصاص المحاكم في مصر محدوداً وليس لها ما لمجلس الدولة فليس للقضاء المصري إلا أن يأخذ بقواعد ضمان الافعال والنزول على الوجه المعروف في نظرية الضمان بالخطأ دائماً على تهذيبها كلما استدعاه التطور الاجتماعي حتى يتساح للتشريع المصري تغيير هذه النظرية بخير منها .

٣ - لا محل لأن تكون وزارة الاشغال ضامنة لما يترتب على تقصيرها في انشاء محطات لرصد ما ينزل من الأمطار والسيول لأن هذا من التصرفات الادارية التي استقلت بها وزارة الاشغال ولم تكن للمحاكم عليها رقابة فيها .

على أنه اذا ثبت أن الوزارة أقامت على مصرف سداً من التراب حال بين السيل وبحراه الطبيعي ففاض السيل واكتسح السد فطغى الماء على الأرض وأتلف زرعها ولم تضع سحارات تحته لتصرف المياه كانت اقامتها السد على هذا النحو خطأ يلزمها بالتعويض ويراعى في تقديره أن السيل الشديد في نفسه حادث سماوى

المحكمة :

« بما أن عمدة المستأنف في تضمين وزارة الاشغال لما أصاب أرض الوقف الذي هو في نظارته وأبنيته وثماره من تلف هو ما جرى عليه قضاء مجلس الدولة في فرنسا وأخذ به فقهاء القانون العام فيها من اقامة ضمان الدولة لا على أساس

الخطأ الميئنة أحكامه بالمادتين ١٣٨٢ و ١٣٨٤ من القانون المدني الفرنسي كما يكون الضمان بين الافراد في علاقة بعضهم ببعض الآخر بل على أساس تضمينها لما يترتب من الاضرار على النقص أو الخلل في تنظيم المصالح الحكومية المختلفة أو على سوء إدارتها باعتبار تضامن افراد الامة تضامنا يلحق تعويض هذه الاضرار على الخزنة العامة توزيعاً لها على الكافة

« وبما انه اذا جاز لمجلس الدولة في فرنسا أن يخطط هذه الخطة فبحكم نظام تشكيله واختصاصه واطلاق نظره في الرقابة على ادارة المصالح الحكومية كان له أن يقرر القواعد التي يجب الجرى عليها في علاقة هذه المصالح بالافراد غير آخذ في ضبطها وتقرير نظامها الا بما يراه عدلاً »

« وبما انه ليس للمحاكم في مصر - واختصاصها محدود في دعاوى تضمين الحكومة لما يصيب الافراد في حرياتهم وأموالهم من ضرر ورقابتها للاعمال الادارية معدومة - ما لمجلس الدولة بفرنسا من اطلاق النظر في تقرير قواعد القانون العام والأخذ بالعدالة المطلقة »

« وبما انه لم يكن للقضاء المصري الا أن يأخذ بقواعد ضمان الافعال والنزول على الوجه المعروف في نظرية الضمان بالخطأ ويدأب على تهذيبها كلما استدعاه التطور الاجتماعي حتى يتساح للتشريع المصري تغيير هذه النظرية بخير منها »

« وبما انه لا محل اذن لأن تكون وزارة الاشغال ضامنة لما يترتب على تقصيرها في انشاء محطات لرصد ما ينزل من الامطار والسيول تحدد كمياتها وسرعتها ثم تأخذ من نتيجة الرصد في

تعميم وتنفيذ ما تنشئه من المنشآت المحتم على الدولة انشاؤها وقاية لاملاك الافراد في ناحية من القطر خاصة لأن هذا من التصرفات الادارية التي استقلت بها وزارة الاشغال - ولم تكن للمحاكم عليها رقابة فيها - تقدم الوزارة منها الأهم على المهم في حدود اعتماداتها المالية بأنحاء القطر كله «

« وبما أن المستأنف ادعى على وزارة الاشغال انها أقامت على مصرف الودى سداً من التراب حال بين السيل ومجرهه الطبيعي ففاض السيل واكتسح السد فطغى الماء على أرض الوقف واتلف من زرعها وثمارها ومبانيها ما اثبتته خبير دعوى اثبات الحالة في تقريره «

« وبما ان وزارة الاشغال انكرت اقامة هذا السد وادعت ان كل الذي عملته هو انشاء توصيله بين جسرى ترعة الخشاب على شكل مزلقان في مستوى قاع هذه الترعة من الوسط وان مجرى السيل بقى حراً وان ما أصاب أرض الوقف من الضرر كان بفعل السيل الشديد طغت مياهه على مجراه الطبيعي فبلغ اليها واتلف فيها ما اتلف «

« وبما انه قد ثبت من معاينة الخبير ان السيل في هذه المنطقة يسير من الشرق الى الغرب ماراً بترعة الخشاب الى أن يبلغ النيل وان عرض مجراه من الجهة الشرقية لهذه الترعة يبلغ أربعين متراً وقاعه أوطى من أرض الزراعة المجاورة له بمقدار ٥٠ ر ٤ متر وانه يفصل الجهة الشرقية من المجرى عن الجهة الغربية جسر موصل من الجهة الشرقية لترعة الخشاب في الجهة القبيلة للجسر

الغربي بها في الجهة البحرية وان هذا الجسر ينخفض بانحدار من الجهتين البحرية والقبيلة وان نقط الوسط أعلى من قاع مجرى السيل بمقدار ٥٠ ر ١ متر وان نهايته من الجهتين البحرية والقبيلة أعلى من نقطة الوسط بمقدار ٥٠ ر ٤ متر « وبما ان المستأنف ادعى امام الخبير ان هذا الجسر كان فاصلاً بين مجرى السيل في الجهة الشرقية ومجرهه في الجهة الغربية وأنه كان مرتفعاً فحجز الماء وراءه حتى قوى فاكتسح السد وادعت وزارة الاشغال انه كان على ما هو عليه وقت المعاينة «

« وبما انه كان من شأن هذا السد حتى اذا كان قبل نزول السيل على ما عاينه الخبير ان اعاق مجرى السيل لأنه يرتفع في وسطه عن قاع هذا المجرى بنحو ٥٠ ر ١ متر وفي نهايته بمقدار ٥٠ ر ٤ متر ولانه لم توضع تحته مواسير لصرف المياه منها وانه ترتب على ذلك ان اتسع مجرى السيل في الجهة الغربية فبلغ عرضه ٧٠ متر ففاض منه الماء حتى بلغ أرض الوقف فأصابها بالضرر «

« وبما انه وان تبين أن السيل الذي نزل في ١٤ مارس سنة ١٩٢٦ كان شديداً الا انه كان من شأن اقامة ذلك السد في مجراه الطبيعي بارتفاع يعلقه بغير وضع مساحرات تحته لتصريف المياه ان حجزها وراءه حتى طغت الماء وبلغت أرض الوقف «

« وبما أن اقامة هذا السد على هذا النحو في ابان نزول الامطار وانحدار السيل هو خطأ يوجب على وزارة الاشغال الضمان «

وبما أن ما أصاب أرض الوقف ومبانيه وأثماره من الضرر يرجع في الواقع بعضه الى السيل الشديد وهو في نفسه حادث سماوى والبعض الآخر الى اقامة هذا السد على ما أقيم عليه وهو عمل خاطيء ويتحتم اذن مراعاة هذا وذاك فيما يجب أن يحكم به للمستألف من التعويض...

(استئناف السيد عبد اللطيف الشمراني وحضر عنه الاستاذ محمد افندي كامل البنداري ضد وزارة الاشغال عمرة ١٢٢٦ سنة ٤٥ ق — دائرة حضرات محمد لييب عطيه بك واحمد نظيف بك وحامد فهمي بك المستشارين)

٢٠٣

١٣ يناير سنة ٩٢٩

اختصاص . اجارة . فسخ . بطلان . تقدير قيمة الدعوى

المبادئ والقانونية

١- تكون دعوى فسخ الاجارة من اختصاص المحكمة الجزئية اذا لم تزد الاجرة السنوية عن مائتين وخمسين جنيها طبقا للمادة ٢٦ مرافعات ٢ — أما دعوى ابطال الاجارة فنشاط الاختصاص فيها قيمة الاجرة في جميع المدة ٣ — طلب الاخلاء والتعويض من ملحقات طلب ابطال الاجارة فلا يدخلان في تقدير قيمة الدعوى

المحكمة

« بما ان صاحب الدفع قد خلط بين دعوى الفسخ يرفعها المؤجر على مستأجره بأحد الاسباب

الفاسخة فتكون من اختصاص محكمة المواد الجزئية يفصل فيها انتهائيا اذا كان المدعى به لا يزيد عن أربعين جنيها وابتدائيا اذا زاد على ذلك الى ما لا نهاية اذا لم تزد اجرة السنة عن مائتين وخمسين جنيها طبقا للمادة ٢٦ من قانون المرافعات وبين دعوى ابطال الاجارة بأحد الاسباب المبطله يرفعها المؤجر أو يدفع بها دعوى الصحة المرفوعة من المستأجر فيكون من اختصاص الاختصاص فيها قيمة الاجرة في جميع مدة الايجار عملا بالمادة ٣٠ من هذا القانون

« وبما أن علة هذه التفرقة ان دعوى الفسخ تقتضي التسليم بانعقاد العقد وصحته فيقع النزاع فيها على فسخه وعدم فسخه . أما دعوى الابطال فتقتضي وقوع النزاع على أصل العقد انعقاداً وعدم انعقاد وصحة وبطلاناً ولهذا كان التقدير فيها على أساس ما يقوم عليه النزاع في الواقع

« وبما ان المستأنفة قد طلبت الحكم بابطال عقد الاجارة الذي عقدها وكيلها بعد عزله لمدة ثلاث سنوات فينبغي تقدير دعواها بمقدار الاجرة عن هذه المدة جميعها وهي تزيد عن اختصاص محكمة المواد الجزئية

« وبما أن طلبها الاخلاء والحكم بالتعويض عن فوات انتفاعها بالعين مدة السنة الأولى هما من الطلبات التابعة لطلب ابطال عقد الاجارة فهما يتبعانه في الاختصاص واذن فالدعوى من اختصاص المحكمة الابتدائية وعليه يتعين الحكم

بالغاء الحكم المستأنف والحكم باختصاص محكمة
اول درجة بنظر هذه الدعوى

(استئناف الست جلسن محمد وحضر عنها الأستاذ
رياض افندى سرور ضد خليل افندى احمد وآخر
وحضر عن الاول الاستاذ عباس افندى شريف
نمرة ٦٩٦ سنة ٤٥ ق -- دائرة حضرات محمد ليلى
عطيه بك واحمد نظيف بك وحامد فهمى بك
الستشارين)

٢٠٤

١٥ يناير سنة ١٩٢٩

مستولية . زوج يطمئن في شرف زوجته .
رعونه . تعويضات .

القاعدة القانونية

لا يغتفر لزوج طعنه برعونة خطيرة فيما
يمس شرف زوجته فان فعل كان ملزماً
بالتعويضات

كما لو أنكر بكارتها انكاراً طائشاً ثبت
كذبه .

المحكمه :

« حيث أنه فيما يخص الموضوع ترى هذه
المحكمة الاستئنافية مع اعتماد الأسباب التي
استندت اليها محكمة أول درجة اضافة ما يأتي
على أن يكون متماً ومكلاً لهذه الأسباب :-
تبين جلياً من مجموع وقائع الدعوى وظروفها
وما أودع فيها من الأوراق والمستندات ان
السيدة تصرفت في الواقع في كل
مدى الأشهر الأولى من اقترانها
تصرفاً ينم بلا أقل ريب على علو في الآداب

ونبل في الأخلاق أدبا بها الى معاملة قرينها
المشار اليه رغم مما لا حظته هي فيه مما قد يعيب
الرجل معاملة لا تبدو ولا تصدر إلا من سيدة
تسهر وتعمل فعلاً بما يجب على الزوجة الكاملة
من التمسك بالمعاشرة الزوجية الطاهرة والتغاضي
مع طول الاناه على كل ما يمكن أن يشوب أو
يؤثر على هذه المعاشرة. وان الخواجة

الموصى اليه بدلاً من احترام هذه الخطوة الحميدة
ومقابلة تلك الفضائل الجميلة بما تستحقه من
أعجاب واجلال نسي هذه المعاملة النبيلة المخلصة
ودامس على كل هذه الفضائل . ولغرض في
نفسه اعتدى ظلماً وعدواناً على أعز واثمن
ما يعرف ان زوجة مثل زوجته هذه تتمسك به
وادعى ان هذه الأخيرة اقترنت به وهي ثيب
مفضوضة البكارة (كذا) كشف الدكتور
. وهو طبيب العائلة - على السيدة

واكد في تقرير كتابي حرره في هذا الشأن
ان السيدة الموصى اليها بكر عذراء لم تمس قبل
زواجها وقرر صراحة ان غشاء بكارتها كان يمكن
فضه بسهولة لو أن نكاح الزوج لها كان كاملاً

اتضح جلياً من هذا التقرير ان الذنب كل
الذنب راجع الى الزوج وكان المنتظر أن يقف
هذا الأخير عند هذا الحد فيندم على اقترانه
المعيب ويلزم الصمت في هذا الموضوع والآن
يوجه منذ الآن ما لديه من المساعي الا في سبيل
ارضاء تلك الزوجة المهانة والوصول الى اعادة
تصافي القلوب على قدر المستطاع ولكن بدلا
من سلوك هذا السبيل ازداد في عبثه ولجأ الى
المجلس الكنائسي رسمياً مكرراً ادعائه بأن زوجته

ليست بكراً وانها ثيب - والظاهر انه هو الذى
الح كذلك وشدد فى أن يكشف عليها لا فى
منزلها ولكن فى نفس الدار البطريكية وقد تم
الكشف الثانى فعلا عليها بواسطة طبيب آخر
انتدبه المجلس خصيصاً لهذا الغرض وكانت
النتيجة إعادة اظهار بكاره وعفاف الزوجة اظهاراً
لا ريب فيه واثبات انها بكر عذراء لم تمس
قبل زواجها

يرى مما تقدم انه اذا لم يكن الخواجه . . .
فى تصرفاته هذه سوى النية فهو على الأقل
برهن فى مادة دقيقة جداً كهذه التى نحن فى
صددها على رعونة خطيرة لا يمكن اغتفارها له
على الاطلاق

« وحيث أنه لا معنى مطلقاً لما يتمسك به
اليوم الخواجه دفعاً للدعوى الحالية
من أنه كان لا يزال مقبلاً على حب زوجته وأنه
أقام فعلاً عليها دعوى الطاعة فرفضت هى الطاعة
ذلك لأنه بعد أن تم الأمر بين الزوجين فى هذه
الظروف وعلى الصورة المتقدم ذكرها لم يكن
من المنتظر ولا من المعقول أبداً أن تلك السيدة
التي شهر بسمعتها ذلك التشهير الشنيع بين ذويها
ومعارفها واهينت فى أثنى وأعز ما لديها تقبل أن
تعود الى معاشره نفس ذلك الرجل الذى مسها
فى عميق كرامتها وطعنها فى ضمير شرفها طعنة
رأت هي أنها القاضية على حياتها الأدبية الثمينة
وواضح جداً أن دعوى الطاعة هذه لم تكن من
جانب الزوج الا وسيلة أراد أن يتقن بواسطتها
عواقب تصرفاته الطائشة وما يمكن أن يترتب عليها
من التعويض مادياً وأدبياً على أن مجمع الكرمى

الرسولى البطريركى المقدس فى الاسكندرية التابع
له الزوجان الذى ألم بجميع ظروف الدعوى
وفهمها على صورتها الحقيقية لم يعبأ مطلقاً بدعوى
الطاعة سالفة الذكر فرفضها بتاتاً وقضى للزوجة
بناء على طلبها وبمحكم نهائى بالطلاق من زوجها
استناداً الى أن ما ادعاه هذا الأخير عليها انما هو
بمثابة دعوى الزنا . وان كل مانسبه اليها
انما هو زور وبهتان ومجرد افتراء لا مبرر له
على الاطلاق

(استئناف الخواجه نمرة ٧٣٤ سنة
١٩٠٥ ق . دائرة حضرات زكى برزى بك وعبد الباقي
زكى القشيري بك وملى عبد الرازق بك المستشارين)

٢٠٥

١٥ يناير سنة ١٩٢٩

القاس . ميعاد قيده . عدم تطبيق المادة ٣٦٣
مرافعات .

القاعدة القانونية :

ليس فى القانون ما يوجب قيد الالتماس
فى أحكام الاستئناف بالجدول قبل الجلسة
بثمانية وأربعين ساعة ولا محل للاخذ بالقياس
على ماورد فى المادة (٣٦٣) مرافعات لانعدام
الحكمة ولأن ما ورد بها استثناء لا يقاس عليه

المحكمة :

« حيث فيما يخص الدفع بعدم قبول هذا
الالتماس واعتباره كأن لم يكن استناداً من
جانب وكيل الملتبس ضدّه الى انه كان من
المتعين على الملتبس طبعاً لما جاء بالمادة (٢٥٥)

٢٠٦

١٦ يناير سنة ١٩٢٩

خبير . التكليف بالحضور امامه بخطاب . جوازه .

القاهرة القاسونية

يكفى فى اعلان الخصوم قانونا بالحضور
امام الخبير توجيه خطابات مؤمن عليها لهم . كما
جرى العمل بذلك خصوصا وأن المادة ٢٢٧
مرافعات لم تنص على البطالان اذا لم يعلن
الخصوم على يد محضر

المحكمة

« من حيث أن المستأنف ضدها الست
أصلاته محمود شرارة رفعت هذه الدعوى قالت
فيها أنها اقتسمت مع باقى ورثة المرحوم احمد بك
الشريف تركة المورث المذكور بمقتضى حكم
مصدق عليه من محكمة طنطا الابتدائية فى ٢٠
فبراير سنة ١٩٢٢ وعند التسليم ظهر فى نصيبتها
فى مبانى عزبة دسوق عجز قدره ٧٧١ متر
وكسور قدر بمبلغ ٧٧١ جنيهاً و ٦٨٠ ملياً اثبتته
الخبير الذى ندبه الورثة لتنفيذ حكم القسمة وطلبت
الحكم على الورثة بما يخصهم فى ذلك وقدره ٥٦٩
جنيهاً و ٢٥٣ ملياً مستندة على محضر التسليم
المتقدم الذكر

« ومن حيث أن المستأنفين يدفعون
الدعوى بأن حكم القسمة أصبح نهائياً فلا يجوز

مرافعات أن يقيدوا التماسهم هذا فى الجدول
العمومى المعد لقيد القضايا قبل الجلسة بثمان
وأربعين ساعة أسوة بما هو متبع فى الاستئناف
عملاً بالمادة (٣٦٣) من القانون مالف الذكر
الذى يقول الملتبس ضدهم ان المادة (٣٧٥)
المتقدم ذكرها أحالت إليها فى هذه النقطة فإنه
وان كانت المادة (٣٦٣) مرافعات المذكورة
أوجبت قيد الاستئناف قبل الجلسة بثمان وأربعين
ساعة والا كان الاستئناف كأن لم يكن وان
الحكمة فى ذلك مبنية على ان الاحكام الصادرة
من محكمة أول درجة لا تنفذ الا بعد قوات
ميعاد الاستئناف او الفصل فيه ولهذا أوجب
الشارع على رافع الاستئناف أن يسرع ويقيد
استئنافه فى ميعاد وجيز حتى يمكن اتمام الفصل
فيه الا انه مما لا ريب فيه ان هذه المحكمة
معدومة فيما يتعلق بالالتماس لان الطعن بهذه
الطريقة لا يوقف التنفيذ ولا يعطل حقوق
المحكوم له فلا محل اذن لمراعاة قاعدة القياس
بين هذين الطريقين خصوصاً اذا لوحظ ان
ما ورد فى المادة (٣٦٣) مرافعات بشأن
الاستئناف انما هو فى الواقع استثناء لا يصح
تطبيقه على التماس الابنص صريح وهو مالا
وجود له فى الباب الخاص بالالتماس »

(التماس احمد حزين وآخرين وحضر عنهم الاستاذ
محمد افندى احمد الخنش ضد الشيخ محمد يسرى
 وآخرين وحضر عنهم الاستاذ محمد صبرى ابو علم افندى
نمرة ٦٤ سنة ٦٦ ق . بالهيئة السابقة

الخصوم بخطابات مؤمن عليها وهي تكفي في اعلانهم قانوناً وقد جرى العمل بذلك خصوصاً وأن المادة ٢٢٧ من قانون المرافعات لم تنص على البطلان اذا لم يعلن الخصوم على يد محضر (استئناف احمد افندي احمد الشريف وآخرون وحضر عنهم الاستاذ توفيق جرجس افندي ضد السيد افندي احمد الشريف نمرة ١٥٥ سنة ١٤٤ ق . واستئناف الست نفوسه محمد الحلو بصفتها وآخريات وحضر عنهن الاستاذ عبد الرحيم افندي غنيم ضد الست اصلاته محمود نمرة ٢٩٢ سنة ١٤٤ ق — دائرة حضرات مصطفى محمد بك ومحمد بهي الدين بركات بك و احمد امين بك المستشارين)

٢٠٧

٢٢ يناير سنة ١٩٢٩

قانون الخمسة افدنة . حرفة الزراعة . الجمع بينها وبين عمل آخر .

القاعدة القانونية :

من كانت حرفته الأصلية الزراعة فهو زارع يحميه قانون الخمسة أفدنة ولو ضم إليها حرفة أخرى

المحكمة

« من حيث أن شهود محمد عمر البكري اجمعوا على أنه يشتغل بالزراعة كما أن أحد شهود المستأنف ضده وهو عمدة الناحية شهد بأن المستأنف يشتغل بالزراعة وبالطريق »
« وحيث أنه يتبين مما صرح به وزير الحقانية عند عرض قانون خمسة الأفدنة على مجلس شوري القوانين المقصود بالزراع (من

للمستأنف ضدها الطعن فيه بطريق رفع دعوى جديدة

« ومن حيث أنه من المقرر علماً أن القسمة خاضعة لدعوى البطلان كسائر العقود فاذا وجد أى سبب من الأسباب المفسدة للرضاء جاز طلب بطلانها

« ومن حيث أن قبول المستأنف ضدها للقطعة محل النزاع كان مشوباً بالخطأ لظهور المعجز بعد ذلك فيجوز لها الرجوع فيه

« ومن حيث أن هذه المحكمة حكمت في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٧ بتدب خبير لمقاس ما خص الست أصلاته محمود شرارة المستأنف ضدها بمقتضى حكم القسمة الحاصلة بين الطرفين والمصدق عليها في ٢٠ فبراير سنة ١٩٢٢ في نقطة النزاع وهي مباني عزبة دسوق وتبين مقداره في الطبيعة وفي حكم القسمة المذكور وهل يوجد عجز في هذه القطعة وما مقداره وسببه وثمنه على أساس تقرير الخبراء المعينين في القسمة

« ومن حيث أن الخبير المذكور قدم تقريره بين فيه أن قيمة المعجز الذي وجدته في نصيب الست أصلاته في محل النزاع هو ٥٨/٦٦٦ متراً
« ومن حيث أن المستأنفين طعنوا على أعمال هذا الخبير لأنه باشر عمله في غيابهم ولم يعلنهم حسب القانون بل اكتفى بأن ارسل اليهم خطابات مؤمن عليها

« ومن حيث أنه تبين للمحكمة من الإيصالات المقدمة مع تقرير الخبير أنه أعلن

كان صحيحاً ان المادة (٥٥٩) من قانون المرافعات نصت صراحة على عدم جواز استئناف حكم نزع الملكية إلا انه من الصحيح ايضاً المتفق عليه فقهاً وقضاً بأن الحكم المشار اليه في تلك المادة هو الحكم الذي يأمر بنزع الملكية وبيع العقار دون أن يتعرض للفصل في حق من حقوق الخصوم ويكون قد اقتصر فقط على اثبات حصول الاجراءات في مواعييدها وأما في حالة ما اذا تقدمت لقاضى نزع الملكية دفع من الخصوم وصدر الحكم بنزع الملكية وبالفصل في هذه الدفع معاً فان هذا الحكم يكون في هذه الحالة قابلاً للاستئناف ولا محل هنا ايضاً للفرقة والتمييز بين الدفع الفرعية والدفع الموضوعية

« وحيث انه في الدعوى الحالية بخصوصها ثبت ان الحكم المستأنف لم يقتصر فقط على القضاء بنزع الملكية ولكنه فصل في الوقت ذاته في جملة دفع بعضها فرعى وبعضها موضوعي

« وحيث انه لذلك يكون الدفع الفرعى المقدم اليوم من بعض المستأنف عليهم بعدم جواز الاستئناف الحالى دفعاً غير وجيه ويتمين رفضه والحكم بجواز الاستئناف الحالى وتحديد جلسة لنظر الموضوع

(استئناف صاحبة العصمة مديحة هانم يكن بصفتها واخرى وحضر عنهما الاستاذ محمد افندى عبد السلام ضد احمد افندى محمد محسن وآخرين وحضر عن الاول والثانية الاستاذ يوسف افندى الجندى وعن الثالث الاستاذ مرسي افندى بدر نمرة ١٠٢٧ و ١٠٣٠ سنة ٤٥ ق — دائرة حضرات ذكى برزى بك وعبد الباقي ذكى القشيري بك وعلى عبد الرازق بك (المستشارين)

كانت حرفته الأصلية الزراعة وضم إليها حرفة أخرى فهو زارع »

« وحيث انه لذلك لا يكون مجرد اشتغال محمد عمر البكرى بأعطاء عهود او ترؤس حلقات ذكر مانعاً له من أن يعتبر من الزراع الذين يحميمهم قانون خمسة الافدنة بل يجب أن يثبت أنه اتخذ مشيخة الطريق مهنة أصلية له وان ادارة الاطيان التي يمتلكها صارت ثانوية بالنسبة لمشاغله وأعماله وهو ما لم يقم عليه دليل في هذه القضية »

(استئناف محمد عمر البكرى وحضر ٤٥ الاستاذ احمد الدشوطى افندى ضد الشيخ عبد المقصود محمود وحضر عنه الاستاذ واغب اسكندر افندى نمرة ١٠٢ سنة ٤٥ ق — بالهيئة السابقة)

٢٠٨

٢٢ يناير ١٩٢٩

حكم نزع ملكية . استئنافه . متى يجوز .

القاعدة القانونية

تنص المادة ٥٥٩ مرافعات على عدم جواز استئناف حكم نزع الملكية الا أن ذلك لا يمنع جواز هذا الاستئناف عندما يتعرض الحكم للفصل في حق من الحقوق ولم يقتصر على اثبات حصول الاجراءات في مواعييدها

المحكمة

« حيث فيما يخص الدفع بعدم جواز قبول هذين الاستئنافين يجب أن يتلاحظ بأنه وان

« وحيث يتبين من صيغة هذا الاقرار ان
المرحوم مصطفى بك عرفان أراد به أن يملك
السيدة زوجته المستأنفة الأطيان والعقارات
الموضحة به في مقابل ما استولى عليه من أموالها
فهو عقد تملك بعوض تنطبق عليه أحكام البيع
» وبما أنه صدر في ٥ يناير سنة ١٩٢٣
ولم يثبت تاريخه أو يسجل طبقاً لأحكام
القانون نمرة ١٨ سنة ١٩٢٣ فهو غير ناقل للملكية
وعليه لا يكون له من الأثر سوى الالتزامات
الشخصية بين المستأنفة وبين ورثة المقر

« وحيث أن ما جاء في دفاع المستأنفة من
أنه ليس للمستأنف ضده حق الاعتراض على
الاقرار الصادر من مورثه (لأنه ورث عن
والدته التي ورثت عن المرحوم مصطفى بك
عرفان) فهو ليس له من الحق أكثر من المورث
قول لا يستند على رأى قانونى بل بالعكس قد
قرر علماء التشريع انه يجوز للوارث الذى يحتج
عليه وارث آخر بعقد صادر من مورثهما أن
يطعن فيه لأنه يعتبر كالغير Tiers وحق الطعن
هو حق شخصى له تلقاه من الشارع رأساً فله
أن يطعن فى عمل يعتقد أنه صدر ضد صالحه
سواء أكان هذا العمل صدر من مورثه أو
من خلفه

« وحيث مما تقدم يكون الحكم المستأنف
صدر على صواب ويجب تأييده

(استئناف الست خيفة قدره وحضر عنها
الاستاذ مرسى افندى محمود ضد محمد صبحى عرفان بك
وحضر عنه الاستاذ احمد رشدي افندى نمرة ٦٤٥
سنة ٤٥ ق حـ دائرة حضرات محمد فهمى حسين بك
واتربى أبو العز بك ومحمود المرجوشى بك المستشارين

٢٠٩

٢٤ يناير سنة ١٩٢٩

- ١ — اقرار غير قضائى . تابع للعقد الذى
يتصف به .
- ٢ — وارث . متى يكون اجنبياً عن مورثه
حق الطعن فى تصرفات المورث .

المبادئ القانونية:

١ — يجب أن يتبع الاقرار الذى يصدر فى
غير مجلس القضاء نوع العقد الذى يتصف به
فى استيفاء جميع أركانه والشروط المتعلقة به .
فلو كان خاصاً بملك وجب أن يستوفى شروط
القانون نمرة ١٨ لسنة ١٩٢٣

٢ — يجوز للوارث الذى يحتج عليه وارث
آخر بعقد صادر من مورثهما أن يطعن فيه
باعتباره اجنبياً عنه لأن حقه فى ذلك مستمد من
القانون رأساً

* * *

المحكمة:

« حيث أنه بصرف النظر عن الطعون
التي قدمها المستأنف ضده فى صحة الاقرار الذى
تمسك به المستأنفة فان المحكمة تكتفى بالبحث
فيه من جهة قوته القانونية وباعتباره حجة على
الورثة ملزماً لهم

« وحيث من المتفق عليه بين علماء القانون
أن الاقرار فى غير مجلس القضاء يجب أن يتبع
نوع العقد الذى يتصف به فى جميع أركانه
القانونية والشروط المتعلقة به

« وبما أن المستأنف يدعى ان الست نظيفة هاتم حسن وقما أعلنت بالحكم المستأنف لم تكن تمثل المحجور عليها ولا القصر لأنه كان معها قيم آخر منضم لها وهو محمود بك وهي ولأن القصر كان لهم ولي هو والدهم الذي لم تسلب ولايته إلا في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٧ ويقول بأنه كان يجب على المستأنف عليه اعلان الحكم المستأنف الى القيم الثاني والى والد القصر

« وبما أن المقرر قانوناً عند فقهاء الشريعة الاسلامية الفراء انه اذا تعدد الوكلاء ولم يكن مشروطاً وجوب اشتراكهم جميعاً في العمل قام الحاضر منهم مقام الباقيين وجاز لأحدهم الانفراد بالخصومة وحكم الأوصياء والقامة في ذلك حكم الوكلاء سواء بسواء ومن ثمت يكون اعلان الحكم المستأنف للست نظيفة هاتم حسن وحدها بصفتها قيمة على محجورتها الست عائشة هاتم حسن اعلاناً صحيحاً نافذاً على المحجور عليها لأن قرار ضم محمود بك وهي لم يشترط فيه انفراده ولا اشتراكهما معاً

« وبما أنه ثابت من الاطلاع على المستندات المودعة بالقضية ان الست نظيفة لم تعزل من الوصاية على القصر إلا في ٣٠ ابريل سنة ١٩٢٧ وانها كانت تمثلهم قانوناً وقت اعلان الحكم المستأنف اليها في ٧ ابريل سنة ١٩٢٧ بصفتها وصية معينة من المجلس الحسبي صاحب الاشراف على أموال القصر والولاية في تعيين الأوصياء عليهم فاعلانها لا شك صحيح ايضاً ونافذ كذلك على القصر سيما وقد ثبت ايضاً ان والدهم كان

٢١٠

٢١ يناير سنة ١٩٢٩

- ١ - قيمان . انفراد بالخصومة .
- ٢ - ميعاد استئناف . زوال الصفة . لا ايقاف .

القاعدة القانونية

- ١ - من المقرر عند فقهاء الشريعة الاسلامية انه اذا تعدد الوكلاء ولم يكن مشروطاً وجوب اشتراكهم جميعاً في العمل قام الحاضر منهم مقام الباقيين وجاز لأحدهم الانفراد بالخصومة .
- ٢ - ان زوال صفة القيم أو الوصي أثناء ميعاد الاستئناف لا يقطع سريانه حتى يعين وصي أو قيم جديد فيجدد لها الاعلان قياساً على حالة وفاة المحكوم عليه بعد الاعلان الميئة في المادتين ٣٥٨ و ٢٩٩ مرافعات لأن حالة وفاة المحكوم عليه جاءت على سبيل الاستناد فلا يصح القياس عليها ولأن المادة ٢٩٩ خاصة بما يحصل قبل تقديم الطلبات الختامية أي قبل صدور الحكم .

* * *

المحكمة

« بما أن المستأنف عليه الأول دفع بعدم قبول الاستئناف شكلاً لتقديمه بعد الميعاد لأن الحكم المستأنف أعلن في ٧ ابريل سنة ١٩٢٧ للوصية القيمة الست نظيفة هاتم حسن ولم ترفع عنه استئناف إلا في ٢٤ مايو سنة ١٩٢٨ أي بعد مضي الستين يوماً المحددة في القانون

عليه الثاني لأنه لا يمكن بحقه إلا إذا كان الاستئناف مقبولا

(استئناف عائشة هانم حسن وآخر وحضر عنهما الاستاذ عبد الرحيم افندي غنيم ضد يوسف بك عبد اللطيف وآخر وحضر عن الاول حضرة الاستاذ ادوار بك قصيرى نمرة ٨٣٤ سنة ١٤٥ ق — دائرة حضرات محمد لبيب عطيه بك واحمد نظيف بك وحامد فهمى بك المستشارين)

المحاماة — راجع كتاب الوجيز من المرافعات المصرية للاستاذ عبد الفتاح بك السيد ص ٧٠٦ فقرة ٧٠١ حيث يرى ان حالة الوفاة المنصوص عنها في المادة ٣٥٨ مرافعات جاءت على سبيل التمثيل ويصح أن تقاس عليها حالة تغير الصفة

٢١١

٢٦ يناير سنة ١٩٢٩

اختصاص . محاكم اهلية . مصلحة أجنبية .
تضييقها .

القاعدة القانونية :

لا ينبغي للمحاكم الاهلية أن تأخذ بنظرية الصالح الاجنبى لتقضى بعدم اختصاصها الا فيما ورد به نص المادة الثالثة عشر من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة ويكون اتصال القضاء المختلط فيه محققا لابطال ما عسى أن تصدره المحاكم الاهلية من الاحكام ماسا فعلا بحق ثابت لأجنبي حيث يتحتم لمصلحة الجميع ترك الاختصاص للقضاء المختلط

المحكمة

عن الدفع بعدم اختصاص المحاكم الاهلية
« بما أن الدفع بعدم اختصاص المحاكم

قد حكم عليه بمقوبة جنائية في ١٧ ابريل سنة ١٩٢٣ واعتقل فأصبح بحكم المادة ٢٥ من قانون العقوبات محروما من حقوقه المدنية ولم يكن في استطاعته لاهو ولا قيمه المعين من المحكمة ادارة أموال أولاده وكان من واجب المجلس تعيين وصى لادارة أموالهم وهو ما قرره في ٩ سبتمبر سنة ١٩٢٣ من تعيين الست نظيفة وصية عليهم « وبما أنه لا يصح القول بأن عزل الست

نظيفة في ٣٠ ابريل سنة ١٩٢٧ من الوصاية والقيامه يقطع مدة الاستئناف حتى يعين وصى وقيم جديدان فيجدد لهما الاعلان قياسا على حالة وفاة المحكوم عليه بعد الاعلان الميئة بالمادة ٣٥٨ من قانون المرافعات وعلى ما جاء بالمادة ٢٩٩ لأن حالة وفاة المحكوم عليه جاءت على سبيل الحصر ولا يصح التوسع فيها بالقياس كما ان الحالة الميئة في المادة ٢٩٩ مقصورة على حصول تغير في صفات الخصوم قبل تقديم الطلبات الختامية وقبل الفصل في الدعوى لا بعد الحكم فيها كما هو الحال في هذه القضية

« وبما أنه مما تقدم يكون الاعلان الحاصل للست نظيفة هانم في ١٧ ابريل سنة ١٩٢٧ بصفتها وصية وقيمة اعلانا صحيحا صالحا لأن يكون مبدءا لسريان مدة الاستئناف ويكون الاستئناف الحاصل في ٢٤ مايو سنة ١٩٢٨ قد قدم بعد مياعاده القانونى ويكون الدفع المقدم من المستأنف عليه الأول في محله وواجب قبوله والحكم بعدم قبول الاستئناف شكلا ولا محل بعد ذلك للنظر في الدفع المقدم من المستأنف

حيث فتحتم مصلحة السكل ترك الاختصاص للقضاء المختلط

(استئناف السيد على افندى احمد البكرى وآخر وحضر عنهما الاستاذ ابراهيم رياض افندى ضد الست عائشة وهذان وآخرين وحضر عن الاول الاستاذ محمد افندى ابوالسعود نمرة ٥٢٥ سنة ١٤٠٤ ق. بالهيئة السابقة)

٢١٢

٢٨ يناير سنة ١٩٢٨

مسئولية مالك البناء . الخطأ المدني .
والخطأ الجنائي .

القاهرة القانونية

يكون مالك البناء مسئولاً اذا تصدع بناؤه بإهماله فأنتلف ملك جاره . ولا ترتفع عنه هذه المسؤولية المدنية ولو حكم ببراءته جنائياً من تهمة القتل الناشئة عن هذا الإهمال . لأن التقصير الموجب للمسئولية المدنية يختلف في درجته عما يوجب المسؤولية الجنائية

المحكمة

« بما أن ضمان الافعال والنزول قائم على نص المادة ١٥١ من القانون المدني »

« وبما ان المالك ملزم بالعناية بملكه وحفظه وعليه ضمان تقصيره في ذلك »

« وبما انه تبين من المعاينة ان الست نزهة قد قصرت في العناية بدورة مياه منزلها وفي حفظها فسقطت وسقط المنزل وتصدع منزل خليل أفندى متأثراً بسقوطها فعليها ضمان هذا

الاهلية بنظر هذه الدعوى لا يرتكز على انتماء أحد الخصوم فيها لاحدى الدول الاجنبية وانما يقوم على رعاية مصلحة الاجنبي الغائب عنها

وبما انه لا سند لنظرية رعاية هذه المصلحة

الا انها من وضع القضاء المختلط : لاحظ ان

المادة الثالثة عشرة من لائحة ترتيب المحاكم

المختلطة توجب بمجرد وجود رهن لاجنبي على

عقار ما - اختصاص هذه المحاكم بالنظر في صحة

هذا الرهن وما يترتب عليه حتى في بيعه وتوزيع

ثمنه أيما كان واضع اليد أو المالك . لاحظ هذا

الحكم فعلا بمصلحة الاجنبي قرر الشارع وجودها

في اعتبار الخصومة ممتدة في هذه القضايا القائمة

بين رعايا الحكومة المحلية الى ذلك الاجنبي

المرتفع المستتر عنها . ثم توهم هذه المصلحة في

غير تلك القضايا فد اليها اختصاصه ثم لم يكتف

بهذه النظرية يقيمها على أساس قياس الشبه

بل اشتق منها نظرية القضية المتفرعة تتبع أصلها

في الاختصاص ونظرية عدم الايقاف في مسائل

الاحوال الشخصية فد اختصاصه بهذا كله الى

كثير من القضايا الداخلة في اختصاص المحاكم

الاهلية والشرعية والقنصلية

وبما أنه لا ينبغي للمحاكم الاهلية أن تأخذ

بهذه النظرية الا فيما ورد به نص المادة الثالثة

عشرة السابقة الذكر والا فيما يكون اتصال

القضاء المختلط فيه محققاً لا بطلان ما عساه تصدره

المحاكم الاهلية ماساً بالفعل بحق ثابت لاجنبي

التلف ولا يسقطه عنها أن يكون قد حكم ببراءتها من تهمة القتل الخطأ التي اتهمت بها لان التقصير في ايجاب ضمان التلف يختلف في الدرجة عن الاهمال في ايجاب العقوبة على القتل او الجرح الخطأ وان كانا من طبيعة واحدة ولانه لاتناقض بين أن تجد المحكمة المدنية ما يوجب الضمان فيما لم تر المحكمة الجنائية محالا للعقوبة عليه »

(استئناف الست نزعة داوود وحضر عنها الاستاذ ادوار بك قصيرى ضد خليل على عثمان وحضر عنه الاستاذ احمد افندى بجي نمرة ١٢١٤ و ١٣٤٠ سنة ٤٤ ق — بالهيئة السابقة)

٢١٣

٢٩ يناير سنة ١٩٢٩

وراثه . صلح فيها . عدم جوازه نظاما . اثبات .

القاعدة القانونية :

الاتفاق على الاعتراف بوراثه شخص بمقابل معلوم باطل نظاما . فاما أن يكون الاعتراف مطابقا للحقيقة ومن ثم لا يكون للمقابل سبب واما أن يكون مخالفا للحقيقة ومن ثم يكون عملا مخالفا بنظام الوراثة . ويمكن اثبات حقيقة هذا السبب بكافة طرق الاثبات

المحكمة :

« حيث انه وان كان من المتفق عليه فقها وقضاء ان الصلح الجارى على الحق الموروث جائز قانونا بخلاف الصلح على النسب أو الانتساب الذى لا يصح الصلح بشأنه على الاطلاق . الا

انه مما ينبغي لفت النظر اليه في صورة الدعوى الحالية ان الست المستأنف عليها الثانية ادعت ولا زالت تدعى بأن عقد التنازع المتنازع بشأنه وان كان نص فيه صراحة على انه تم في مقابل ١٥٠٠ جنيه الا ان هذا المقابل الظاهر غير صحيح وان المقابل الحقيقي الوحيد المستر هو اعتراف الست ... لها بزواجيتها للمرحوم ... وهو ما طلبت الست ... المذكورة اثباته بالبينه » « وحيث انه لو صح ما تدعيه الست ... في هذا الصدد لكانت النتيجة الحتمية ان للتنازع المشار اليه مقابلا غير مشروع اذ لا يخلو الحال في هذه الصورة من أحد أمرين فاما أن يكون هذا المقابل وهو الاعتراف بالزوجة صادقا ومتفقا مع الحقيقة أم لا ففي الحالة الاولى يكون ما أخذه الست تفيدة هانم محمد عطية من حصه الست ... في تركة المرحوم مصطفى بك الاهوانى هو أخذ بغير سبب وفي الحالة الثانية يكون ما أخذه مبنيا على اعترافها بغير الواقع والحقيقة . وهذا عمل لا تقره الآداب ولا يعتمد القانون » « وحيث انه لا شك في ان ما تدعيه الست ... مما سبق ايضاحه يجوز قانونا اثباته بالبينه » « وحيث انه لذلك يكون ما قضت به محكمة أول درجة في هذا الشأن في محله وعليه يتعين تأييد الحكم المستأنف »

(استئناف الست تقيده محمد وحضر عنها الأستاذ محمد حسن افندى المحامى ضد الشيخ محمد مصطفى الاهوانى وآخري وحضر عن الاول الأستاذ محمد افندى صالح وعن الثانية الأستاذ رزق صليب افندى نمرة ١٠٣٥ سنة ٤٥ ق — دائرة حضرات زكى برزى بك وعبد الباقي زكى القشيري بك وعلى عبد الرازق بك المستشارين)

سالف الذكر أم لا - وفي الحالة الأولى هل هو وصية أم لا »

« وحيث ان الفصل في هذا النزاع فصلا صحيحاً ومتفقاً مع القانون والعدل من جميع النواحي يستلزم حتماً أن يكون بحثه في مواجهة ذلك البائع أوفى وجه من ورثه »

« وحيث انه بالرجوع الى أوراق الدعوى ومستنداتهما تبين ان وليدى زايد المشار اليه من أهالى زينزيار التابعين للدولة الانجليزية وان الست فرحة بنت عبد الله المستأنف عليها الاخيرة كانت زوجة له »

« وحيث انه مما لا ريب فيه ان تبعية وليدى زايد للدولة الاجنبية المشار اليها ليست من قبيل التبعية او الحماية المؤقتة التى تزول بوفاة صاحبها وانما هى تتبع وتتصل بالزوجة بعد وفاة زوجها الحائز لهذه التبعية او الحماية الا اذا أعلنت الزوجة عقب وفاة زوجها وفي الميعاد المقرر لذلك قانوناً رغبتها الصريحة فى العودة الى جنسيتها الاصلية »

« وحيث ان ورثة المرحوم محمد مبروك وهم الذين عليهم عبء الاثبات لم يأتوا بأى دليل على ان الحرمة فرحة بنت عبد الله زوجة المرحوم وليدى زايد السابق ذكرها قررت بعد وفاة زوجها المذكور رغبتها فى العودة الى جنسيتها الاصلية أى الجنسية المصرية وعليه فتعتبر الحرمة المذكورة لا زالت تابعة للدولة الانجليزية »

« وحيث انه ثابت ان الحرمة فرحة هذه دفعت أمام محكمة أول درجة بعدم اختصاص

٢١٤

٥ فبراير سنة ١٩٢٩:

١ - جنسية . زوجة لأجنبي . اكتسابها لجنسيتها . وفاة الزوج لا تزيل جنسية الزوجة المكتسبة الا بطلبها .

٢ - اختصاص . احد الخصوم اجنبى . التنازل عن مقاضاته مع ضرورة وجوده . لا أثر له .

القاهرة القانونية

١ - تتبع الزوجة جنسية زوجها . وتبقى لها هذه الجنسية بعد وفاته . الا اذا أعلنت الزوجة عقب الوفاة وفي الميعاد المقرر لذلك قانوناً رغبتها الصريحة فى العودة الى جنسيتها الاصلية

٢ - اذا كان اختصاص أحد الافراد لازماً لامكان الفصل فى الدعوى : وكان هذا الفرد غير خاضع لقضاء المحاكم الاهلية . فان هذه المحاكم تكون غير مختصة بنظر الدعوى ولوتنازل رافعها عن مقاضاة ذلك الاجنبى

المحكمة

عن الد فم بعدم الاختصاص

« من حيث ان النزاع القائم بين الخصوم ينحصر فى معرفة ما اذا كان العقد المقول بصدوره من المرحوم وليدى زايد الى المرحوم محمد مبروك مورث الثلاثة الاول من المستأنف عليهم صدر حقيقة من المرحوم وليدى زايد

المحاكم الاهلية بنظر هذه الدعوى . ولما أن قدمت ما يثبت تبعيتها لدولة أجنبية تنازلت المدعية عن مخاصمتها وقد قبلت المحاكم الابتدائية هذا التنازل وقضت في الموضوع بين بقية الخصوم فاصدرت الحكم المستأنف الآن »

« وحيث ان محكمة أول درجة قد أخطأت ولا شك في قبول هذا التنازل والسير في موضوع الدعوى بعد ذلك لانه كما سلف القول لا مكان الحكم في هذه الدعوى حكما متفقاً مع القانون والعدالة من كل الوجوه يتعين أن تكون المناقشة بشأن العقد المتنازع بشأنه حاصلة في وجه من صدر منه ذلك العقد أو في وجه من حل محله من الورثة وقد ثبت مما تقدم شرحه ان الحرمة فرحة بنت عبد الله وهي الورثة الوحيدة للمرحوم وليدى زايد المقول بصدور العقد المذكور منه تابعة لدولة أجنبية »

« وحيث أنه لذلك يكون الدفع الفرعى المقدم من المستأنفة بعدم اختصاص المحاكم الاهلية بنظر تلك الدعوى على أساس قانونى ويتعين قبوله »

(استئناف الست تفيدة بنت على عويس وحضر عنها الاستاذ عبد العظيم افندى عبد الهادى ضد الست حسية بنت يوسف وآخرين وحضر عن الرابعة حضرة الاستاذ محمد أبو الخير افندى نمرة ٢١ سنة ٤٦ ق . بالهيئة السابقة)

٢١٥

٧ فبراير سنة ١٩٢٩

١ - ابطال المرافعة . في الاستئناف . جوازه . في القانون الأهلى دون المختلط .

٢ - استئناف . رفعه من أحد التضامنين . يفيد الباقي . (المادة ٣٦٦ مرافعات .

المباوى والقانونية

١ - يجوز طبقاً للمادة ٣٦٦ مرافعات أهلى الحكم بابطال المرافعة في الاستئناف . خلافاً لقانون المرافعات المختلط .

٢ - الاستئناف المرفوع من بعض المحكوم عليهم بالتضامن يفيد باقى المحكوم عليهم ومن باب أولى يبقى ميعاد الاستئناف مفتوحاً لهم المحكمة :

« من حيث أن المستأنف ضدهما دفعا بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد للأسباب الموضحة بمذكورتها »

« وحيث أن المستأنفين طلبوا رفض هذا الدفع أولاً لأن الحكم باطل المرافعة في الاستئناف الأول المرفوع منهم في غير محله ثانياً لعدم جواز الحكم باطل المرافعة أمام محكمة ثانى درجة وثالثاً لأن بعض المستأنفين لم يعلنوا بالحكم المستأنف قانوناً »

« وحيث أن المحكمة ترى أن نص المادة « ٣٦٦ » من قانون المرافعات عام يجب أن يشمل جميع الاجراءات الموضحة في المادة ٧٠ منه والمواد التالية فيما يتعلق بالأحكام دون تخصيص »

٢١٦

٢٥ فبراير سنة ١٩٢٩

- ١ — جنسية . زوجة . اميرة . اكتساب جنسية الزوج . المادة ١٨ من قانون الجنسية .
- ٢ — معاهدة لوزان . صلة مصر بتركيا .
- ٣ — امتيازات الأجانب بمصر . ولادة معاهدات خاصة .
- ٤ — اختصاص . محاكم اهلية . محاكم حادية .
- ٥ — أجانب . من غير اصحاب الامتيازات . خضوعهم للمحاكم الاهلية .

المبادئ القانونية

١ — ان المادة ١٨ من قانون الجنسية المصرية الصادر في ٢٦ مايو سنة ١٩٢٦ صريحة في أن المصرية التي تزوج من أجنبي تفقد جنسيتها المصرية اذا كانت بمقتضى هذا الزواج تدخل في جنسية زوجها . ولم يستثن من هذه القاعدة الأميرات لأن النص عام .

اما المادة (٤) من قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ فانها لم تشترط الجنسية المصرية الا في الأمراء ولم تعرض للأميرات لاحتمال زواجهن من غير مصري وتجنسهن بجنسية أزواجهن

٢ — بمعاهدة لوزان تقررت علاقة مصر بتركيا نهائيا . اذ أقرت تركيا بتنازلها عن جميع حقوقها في مصر واعتبرت هذا التنازل راجعا الى سنة ١٩١٤ فهذا الاقرار انقطع صلة التبعية التي كانت تربط مصر بتركيا وأصبحت الأولى مستقلة عن الثانية

أى الأحكام مطلقا والأحكام الصادرة في غيبة أحد الخصام المتضمنة ابطال المرافعة

« وحيث أن المادة ٤١١ من قانون المرافعات المختلط المعدلة للمادة ٣٦٦ أهلى يختلف بالمرّة عن هذه الأخيرة ولذلك جرت أحكام الاستئناف المختلط على عدم قبول ابطال المرافعة أمام محكمة ثانى درجة وأما التعديل الذى حصل فى نصوص بعض مواد قانون المرافعات المختلط فى سنة ١٩١٣ لم يوجد نص المادتين سالفتي الذكر وبقيت المادة ٤١١ مختلط على حالتها ولذلك قد استمرت محكمة الاستئناف المختلط على القضاء بعدم جواز ابطال المرافعة أمام محكمة ثانى درجة

« وحيث مما تقدم يكون الاستناد بعدم جواز ابطال المرافعة أمام القضاء الأهلى فى غير محله

« وحيث بالنسبة لرفع هذا الاستئناف بعد الميعاد القانونى لان حكم ابطال المرافعة قد أبطل أثر الاستئناف الأول فان المحكمة ترى أن الحكم المستأنف قضى على المستأنفين بوجه التضامن وحينئذ فان الاستئناف المرفوع من بعضهم فى الميعاد يستفيد منه الباقون

(استئناف صالح للموم باشا وآخرين وحضر عنهم الأستاذ زكى فليمون افتدى ضد حين بك عاصم وأخرى وحضر عنهما محمد افتدى صدق نمرة ١٣٠٦ سنة ٤٢ ق — دائرة حضرات محمد فهمى حسين بك واتربى ابو العز بك وعمود المرجوشى بك المستشارين)

المحكمة:

« حيث أن سمو الاميرة المستأنفة قد دفعت بلسان وكيلها بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بالنظر في موضوع هذه الدعوى . أولا . لانها بسبب زواجها بتركي أصبحت متجنسة بالجنسية التركية وأن رعايا الاتراك بمصر صاروا بعد التصديق على معاهدة لوزان اجانب عن مصر خاضعين في منازعاتهم مع الوطنيين لقضاء المحاكم المختلطة اسوة بباقي الاجانب . ثانيا . لوجود دعوى مختلطة بين الخصوم انفسهم وعن نفس الموضوع . ملقة أمام محكمة مصر المختلطة .

« وحيث أن محكمة أول درجة رفضت هذا الدفع وقضت باختصاصها بنظر الدعوى بناء على أن الاميرة المستأنفة لم تفقد جنسيتها المصرية لانها متمتعة بلقب الأمانة وأن هذا اللقب لا يمنع الا للمصريات عملا بالمادة ٤ من القانون نمرة ٢٥ سنة ١٩٢٢ ولأن الأميرة تعاقدت بنفسها مع المستأنف عليها ولم يكن لها صفة الوكالة عن الشركة فالنزاع بين وطنيين لا صالح لاجنبي فيه .

« وحيث أنه لم يكن لمصر قبل سنة ١٩٢٦ قانون جنسية خاص اذ كان المصريون والعثمانيون خاضعين لقانون جنسية واحد هو قانون سنة ١٨٦٩ ولم تكن من قائدة عملية التمييز بين المصري والعثماني - أما وقد صدر هذا القانون في ٢٦ مايو سنة ١٩٢٦ فاصبح التمييز بين المصري والعثماني ضروريا وصار من المتعين اذن معرفة الجنسية التي تتبع اليها المصرية

وبعد أن أصبحت مصر دولة ذات سيادة ، وعضواً من أعضاء الاسرة الدولية أصبح لها أن ترتب علاقاتها مع باقي الدول وفقاً لقواعد القانون الدولي . ومن قواعده ان المعاهدات المقيدة للسيادة التي عقدها الدولة الاصلية التي انفصل منها بعض اجزائها تسقط ولا تسرى على الممالك الحديثة التي كانت جزءا منها واعترف باستقلالها الا ما استثنى بنص خاص في صك الاعتراف أو اذا كانت المعاهدات القديمة لها علاقة بشخصية الدولة الحديثة

٣ - كان نظام المحاكم المختلطة وليد معاهدات خاصة عقدها مصر بنفسها طبقاً لمعاهدة لوندرد سنة ١٨٤٠ وهو يبق قائماً بين مصر والدول التي اشتركت في وضعه حتى تحصل مفاوضات بشأنه

٤ - ليس للدول التي لم تعاقده مع مصر وبالاخص الدول التي انشئت بعد الحرب أن تتمسك بنظام الامتيازات فالعثمانيون المقيمون داخل البلاد المصرية وغيرهم من رعايا الدول التي انفصلت عنها أو من رعايا الدول التي لم ترتبط مصر معها بمعاهدات امتياز خاضعون للقوانين المصرية ولقضاء المحاكم العادية (الأهلية)

٥ - يقتصر اختصاص المحاكم المختلطة على رعايا الدول ذوات الامتياز التي وقعت على صك انشاء تلك المحاكم

التي تزوج بتركي لما يترتب على ذلك من الحقوق والواجبات

« وحيث أن المادة ١٨ من هذا القانون صريحة في أن المصرية التي تزوج من أجنبي تفقد الجنسية المصرية إذا كانت بمقتضى هذا الزواج تدخل في جنسية زوجها ولم يستثن من هذه القاعدة الاميرات فالنص عام يشمل جميع المصريات على اختلاف طبقاتهن

« وحيث ان سمو الأميرة متزوجة من تركي وقانون الجنسية التركية يكسبها حق التجنس بجنسية زوجها فهي بمقتضى هذا الزواج تركية وقد أخذ بذلك القضاء المصري (راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة المنشور بمجموعة التشريع والقضاء سنة ٢٢ صحيفة -)

« وحيث أن المستأنف عليها تدفع بأن الأميرة المستأنفة رغم زواجها من تركي لم تفقد الجنسية المصرية لأنها متمتعة بالامارة وهذا اللقب لا يمنح الا اذا كانت مصرية عملاً بالمادة ٤ من القانون غرة ٢٥ سنة ٢٢

« وحيث أن المادة ٤ التي تستند عليها المستأنف عليها انما اشترطت الجنسية المصرية في الامراء ولم تعرض للاميرات وحكمة ذلك هي احتمال تزوج الاميرات من غير مصري وتجنسن بجنسية أزواجهن وعلى هذا لا تعارض بين لقب الامارة والجنسية التركية التي اكتسبتها المستأنفة بزواجها من تركي

« وحيث أنه متى قرر ذلك بقي اذن معرفة اذا كان الأتراك أصبحوا بعد تصديق

دولتهم على معاهدة لوزان من ذوى الامتيازات التابعين في مصر لقضاء المحاكم المختلطة في منازعاتهم مع الوطنيين كما تدعى الأميرة أو أنهم خاضعون لقضاء المحاكم الأهلية أسوة بالوطنيين كما كانوا من قبل .

« وحيث ان علاقة الدولة العلية بمصر تقررت نهائياً بمعاهدة لوزان سنة ١٩٢٣ اذ أقرت تركيا بتنازلها عن جميع حقوقها في مصر واعتبرت هذا التنازل ساريًا من سنة ١٩١٤ فبهذا الاقرار قطعت صلة التبعية التي كانت تربط مصر بتركيا وأصبحت الأولى مستقلة عن الثانية .

« وحيث أنه قبل ذلك جاء تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ جاعلا مصر دولة ذات سيادة وقد بلغ الى الدول واعترفت به ومن ذلك الحين أصبحت مصر عضواً من أعضاء الأسرة الدولية ترتب علاقاتها مع باقى أعضاء هذه الأسرة وفقاً لقواعد القانون الدولى العام .

« وحيث أن من قواعد هذا القانون أن المعاهدات المقيدة للسيادة التي عقدها الدولة الأصلية التي انفصل منها بعض أجزائها تسقط ولا تسرى على الممالك الحديثة التي كانت جزءاً منها واعترف باستقلالها الا ما استثنى بنص خاص في صك الاعتراف أو اذا كانت المعاهدات القديمة لها علاقة بشخصية الدولة الحديثة . ذلك لأن الدولة الحديثة ليست وارثة لحقوق ولا لتعهدات الدولة التي كانت تابعة لها ولا مكملة لشخصيتها (ayant cause ou continuateur) ولم

تكن طرفا في تلك المعاهدات فهي اذن في حكم المولود الجديد (راجع فوشيل في القانون الدولي العام جزء أول صحيفة ٣٤٧ و ٣٤٨ نوته ٢١٧). « وحيث أنه عملا بهذه القاعدة تكون مصر وقد أصبحت مستقلة غير مرتبطة بالمعاهدات التي عقدتها الدولة العثمانية مع دول أوربا وغيرها الا انه يلاحظ أن لمصر مركزاً خاصاً بالنسبة لنظام الامتيازات الحالي القائم ببلادها ذلك أنها ارتبطت مع كثير من الدول الأوربية بمعاهدات عقدتها بنفسها وعن نفسها بما خولتها لها معاهدة لوندرة الرقيمة سنة ١٨٤٠ من الحقوق فلا تستطيع أن تتخلى عن هذه المعاهدات الشخصية الا بمفاوضات جديدة مع تلك الدول .

« وحيث أن نظام المحاكم المختلطة كان وليد تلك المعاهدات الخاصة فهو يبقى قائماً بين مصر والدول التي اشتركت في وضعه حتى تجبصل مفاوضات بشأنه أما الدول الأخرى التي لم تتعاقد مع مصر وبالأخص الدول التي انشئت حديثاً بعد الحرب فلا تجد مصر نفسها مقيدة أمامها بشيء وبما لها من السيادة الداخلية (Souveraineté territoriale) تكون قوانينها سارية داخل بلادها على الوطنيين والأجانب التابعين لهذه الدول الأخيرة ويكون العثمانيون المقيمون داخل البلاد المصرية وغيرهم من رعايا الدول التي انفصلت عنها أو من رعايا الدول التي لم ترتبط معها مصر بمعاهدات امتياز خاضعين للقوانين المصرية وفيما يختص بالنزاعات القضائية يكونون خاضعين لقضاء المحاكم العادية (المحاكم الأهلية)

« وحيث أن من ذهب الى القول باختصاص المحاكم المختلطة بنظر قضايا جميع الأجانب سواء في ذلك من اشتركت دولهم في وضع النظام القضائي المختلط ومن لم تشترك دولهم فيه انما يستند في ذلك الى عموم لفظ أجنبي (Etranger) الوارد في المادة ٩ من لائحة ترتيب هذه المحاكم حيث لم يفرق بين أجنبي وآخر وأيضاً الى أن المحاكم المختلطة وهي تصدر أحكامها باسم ملك البلاد انما هي أيضاً محاكم عادية بالنسبة للأجانب .

« وحيث أنه لا يمكن الأخذ بهذه النظرية لأن المحاكم العادية (tribunaux de droit commun) هي المحاكم التي لها اختصاص عام والمحاكم التي كان لها اختصاص عام قبل انشاء المحاكم المختلطة هي المحاكم القديمة (المجالس الملغاة) والتي خلفتها في اختصاصها هي المحاكم الأهلية الحالية أما المحاكم المختلطة فأنها قامت على انتزاع جزء من سلطة المحاكم التفصلية ضم اليه جزء من اختصاص المحاكم الأهلية فهي اذن محاكم استثنائية ذات اختصاص محدود لم تملكها الحكومة صاحبة الولاية الشرعية سلطة الحكم الا في الحدود المبينة بلائحة ترتيبها . نظامها دولي لم تنفرد في وضعه الحكومة المصرية ومهمتها وقتية (كانت لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد) ومتى كان هذا حالها فلا يمكن اعتبارها محاكم عادية . بخلاف المحاكم الأهلية فأن المشرع قد ملكها سلطة الحكم في كل ما عدا ذلك . واختصاصها عام وليست مقيدة بمدة فهي اذن المحاكم العادية للبلاد وهي

التي يجب أن يخضع لقضائها جميع المقيمين في القطر وذلك فيما عدا ما أخذ منها ودخل في اختصاص المحاكم الاستثنائية (المختلطة) بنص صريح .

« وحيث أن لفظ الأجنبي لا يدل قانوناً الا على رعايا الدول التي اشتركت في وضع النظام القضائي المختلط لأن الامتيازات بطبيعتها مقيدة لسلطان الدولة فهي اذن استثناء يجب تفسيره تفسيراً ضيقاً دون توسع فيه .

« وحيث أن المحابرات التي حصلت بين الحكومة المصرية وبين الدول التي وقعت على النظام القضائي المختلط تدل على أن الحكومة المصرية كانت تشكو من تعدد السلطات القضائية الفصلية التي كانت تحكم كل واحدة منها بمقتضى قانونها الخاص وأنها لذلك سعت لجمع هذه السلطات القضائية المتعددة في سلطة قضائية دولية واحدة فشكواها اذن كانت خاصة بالدول صاحبة الامتيازات فاذا أجابت هذه الدول الحكومة المصرية الى مطلبها كان قبولها هذا معناه التنازل عن بعض اختصاص محاكمها الفصلية وعلى هذا لا يمكن التسليم بأن ينتفع بهذا النظام رعايا دول لم تكن لها حقوق ولا امتيازات . وقد جاءت المادة ٤٠ من اللائحة مؤيدة لهذه النظرية اذ خولت للدول التي وقعت على هذا النظام حق الرجوع عنه الى النظام القديم ولا ينصرف هذا لتغير تلك الدول (أى الدول التي اشتركت في النظام) لأن الدول الأخرى التي كان لها رعايا بمصر لم يكن لها نظام خاص لترجع اليه .

« وحيث أنه لا يتصور أن الحكومة التي كانت تشكو من وطأة الامتيازات تمنح في الوقت نفسه امتيازات لرعايا دول لم يكونوا متمتعين بامتيازات بل كانوا خاضعين لقضاء بلادها العادي كما أن الحكومات التي تعاقدت مع مصر لم يكن لها مصلحة ولا صفة في أن تخلق للأجانب الذين لم يكن لهم امتيازات ولم تكن حكوماتهم اشتركت في هذا النظام حالة خاصة جديدة لا تملك غير الحكومة المصرية وحدها حق إعطائها . أما القول بأن تلك الحكومات تعاقدت عن نفسها وبالنيابة عن غيرها من باقي الدول التي لم تشترك فيه فقول مردود بأن العرف الدولي لا يبيح مثل هذا الغرض اذ لكل دولة مستقلة شخصية مستقلة عن شخصية غيرها من الدول لا يمكن لواحدة أن تنوب عن الأخرى في معاهدة الا بتفويض صريح منها الأمر الذي لم يحصل من الدول التي لم تشترك في وضع النظام القضائي للدول التي اشتركت فيه .

« وحيث أن المادة ٣٩ من اللائحة جاءت مؤيدة لهذا التفسير أيضاً لأنها عند ما أرادت أن تبين كيفية الانتقال من الحال القديم الى النظام الجديد تكلمت عن الدعاوى الحالية المرفوعة أمام المحاكم الفصلية الأجنبية ولم تتعرض للدعاوى الحالية التي كانت مرفوعة أمام المحاكم الأهلية من أوعلى الأجانب الخاضعين لها مما يدل دلالة واضحة على أن النظام الجديد لم يكن ليسلهم .

« وحيث أنه فضلاً عما تقدم فإن لائحة ترتيب المحاكم المختلطة هي نتيجة اتفاق دولي لم

وهم رعايا الدول التي اشتركت في وضع النظام القضائي المختلط دون غيرهم .

« وحيث أنه فوق هذا فان عدم وجاهة التوسع في تفسير اللفظ المحكي عنه يظهر جلياً في حالة النزاع الذي يقع بين أجنبيين من جنسية واحدة ومن رعايا دولة من الدول التي لم تحصل على امتيازات تخول لها سلطة القضاء داخل القطر المصري فان هذا النزاع لا يرفع الى المحاكم المختلطة لأن النص صريح في ان اختصاصها قاصر على النزاع الذي يحصل بين أجنبيين من جنسية مختلفة (في غير المقارات) كما لا يرفع الى المحاكم القنصلية حيث لا وجود لها فالى أية جهة قضائية يرفع ان لم يكن الى المحاكم الأهلية باعتبارها محاكم عامة للبلاد (tribunaux de droit commun) وهل يبقى مثل هذا النزاع دون أن يفصل فيه في بلاد تعددت فيها الجهات القضائية ؟

« وحيث أنه يتضح من كل ما تقدم ان اختصاص المحاكم المختلطة قاصر قانوناً على رعايا الدول ذات الامتياز التي وقعت على صك انشاء تلك المحاكم وأن لا محل قانوناً للتوسع في مدلول لفظ أجنبي - (Etranger) السابق الكلام عليه .

« وحيث ان هذا التوسع على أى حال لا يمكن أن يمتد الى رعايا الدولة أو الدول التي نشأت أو تنشأ بعد اعلان استقلال مصر وصيرورتها دولة معترفاً لها بالسيادة والاستقلال بل ان رعايا جميع هذه الدول ومنهم رعايا الدولة التركية لا يمكنهم الحصول عليه إلا من طريق اتفاق دولهم مع مصر مثلهم في ذلك أبلغ من

ينخرج عن كونه قانوناً أو عهداً لا يتعدى أثره غير المتعاقدين الا باتفاق صريح مع مصر . والحكومة المصرية التي هي أحد المتعاقدين قد قررت صراحة أنها لم تقصد بلفظ أجنبي (Etranger) غير رعايا الدول التي اشتركت في وضع النظام القضائي المختلط (انظر كتاب وزارة الحقانية المؤرخ ١٧ فبراير سنة ١٩١٠ المقدم لمحكمة الاستئناف المختلطة في دعوى المدعو جانكيان المنشور بالغازيت السنة الخامسة صحيفة نمرة ١٧٣)

« وحيث انه اذا فرض وكان لفظ أجنبي ينقصه شيء من الايضاح وكان مشار خلاف في التفسير بين المحاكم الأهلية والمحاكم المختلطة فانه يجب لفهم معناه الرجوع الى قواعد القانون الدولي العام المرتب لعلاقات الدول مع بعضها .

« وحيث أنه من المقرر دولياً في حالة غموض النص أن تطبق قواعد القانون العامة فاذا كانت هذه القواعد لا تحل المسألة المطروحة أو كانت بعيدة عنها وجب الرجوع الى قواعد العدل والانصاف (راجع فوشيل جزء أول صحيفة ٦٢ بند ٤٦٣)

« وحيث أنه فضلاً عن كون قواعد القانون العام السابق الإشارة اليه آنفاً تأتي التنازل عن الحقوق بطريق الظن كما تأتي تعدى أثر الاتفاقات الى الغير فان قواعد العدل والانصاف لا تسلم مطلقاً بتقييد السلطات المحلية أو انتقاص حقوقها وعلى ذلك لا يسوغ قانوناً التوسع في مدلول لفظ (Etranger) الى أبعد مما قصد به بل يجب قصره على من كانوا مقصودين به عند التعاقد

مثل الدول الأولى القديمة التي لم يكن لها امتياز من قبل .

« وحيث أنه ليس من المقبول قانوناً ان الأتراك يطلبون معاملتهم بنظام قضائي استثنائي أساسه الامتيازات التي كانوا هم مصدرها وقد نزعوها عن عاتقهم ولم يشترطوا لأنفسهم شيئاً منها عند اعترافهم باستقلال مصر .

« وحيث أنه بناء على ذلك يكون الدفع الفرعي في غير محله ويتمين اختصاص المحاكم الأهلية بالنظر في المنازعات التي تقع بين الأتراك والمصريين .

« وحيث أنه فيما يختص بالدفع الثاني وهو وجود صالح أجنبي في الدعوى يجعل الحكم فيها من اختصاص المحكمة المختلطة فإن هذه المحكمة ترى الأخذ بما ذهبت اليه محكمة أول درجة خاصاً به .

(استئناف حضرة صاحبة السمو الاميرة نعت هانم مختار وحضر عنها حضرة الاستاذ عزيز خانكي بك ضد الست فاطمة جوهر وحضر عنها حضرة الاستاذ محمد زكي علي بك نمرة ١٠٣١ سنة ٤٥ ق — دائرة حضرة صاحب المعالي حسين درويش باشا وكيل المحكمة وحضور حضرات صاحبي العزة محمود سامي بك وعلام محمد بك المستشارين)

٢١٧

١٢ فبراير سنة ١٩٢٩

اختصاص المحاكم الأهلية . نزاع ملكية عقار . رهن لاجنبي لاحق . لا يحول دون اختصاص المحاكم الأهلية . المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية

القاهرة القانونية

تبقى المحاكم الأهلية مختصة بالنظر والحكم

في دعوى نزاع ملكية وبيع العقار بين الوطنيين ولو نشأ لاجنبي حق عيني على ذلك العقار بعد بدء السير في الاجراءات امام المحاكم المذكورة

المحكمة :

« من حيث أن المستأنف ضده الأول تحصل على حكم من محكمة طنطا الابتدائية الاهلية في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٦ ضد المستأنف بدفع مبلغ معين أخذ به اختصاصاً تسجل في المحكمة المختلطة بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٢٦ ثم أعلن مدينه بتنييه نزاع الملكية في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٧ ورفع دعوى نزاع الملكية في ٢٤ يناير سنة ١٩٢٨ وقضى له بذلك في ١٢ مايو سنة ١٩٢٨ وفي اليوم المحدد للبيع أمام حضرة قاضي البيوع طلب المستأنف الحكم بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر الدعوى لوجود حق لأجنبي على العين المراد بيعها وهو اختصاص صادر في ٧ يونيو سنة ١٩٢٨ لصالح سلمون قزحي

« ومن حيث أنه تبين مما تقدم أن حق الاجنبي في العين المراد التنفيذ عليها لم ينشأ الا بعد السير في اجراءات نزاع الملكية وبعد ذلك من المحاكم الاهلية وأن دعوى نزاع الملكية رفعت صحيحة أمام المحاكم الاهلية لان الخصوم فيها وطنيون ولم يكن لاجنبي أي حق أو مصلحة في العين موضوع الدعوى عند رفعها

« ومن حيث أنه من المقرر قانوناً أنه اذا

٢١٨

٨ مايو سنة ١٩٢٨

حائز . تعريفة . مخالفة المادة ٥٧٤ مدني
بطلان

القاعدة القانونية :

الحائز هو من تملك العقار بعوض أو بغير
عوض من المدين وسجل عقد تملكه بعد تسجيل
الرهن أو الاختصاص سواء وضع يده فعلاً
أم لا وسواء كان تملكه لكل أو لبعض العقار
ويجب على الدائن نازع الملكية اعلانه
طبقاً للمادة ٥٧٤ مدني اما بدفع الدين أو تخليه
العقار والا كانت جميع الاجراءات بما فيها حكم
مرسي المراد باطلة

المحكمة

« وجيث
ومما لا شك فيه علماً وقضاء ان
الحائز للعقار المنصوص عنه والمقصود في المادة
(٥٧٤) سالفه الذكر هو من تملك العقار بعوض
أو بغير عوض من المدين وسجل عقد تملكه بعد
تسجيل الرهن أو حق الاختصاص سواء وضع
يده بالفعل أم لم يضع يده وسواء كان تملكه
مقصوراً على جزء من العقار أم شاملاً له جميعاً
وثابت هنا ان اسماعيل أفندي صالح وعبد
مصطفى سيد السابق ذكرهما سجلاً عقديهما في
٢٤ يونيو سنة ١٩١٩ أي بعد تسجيل اختصاص
طالب البيع الذي حصل في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩١٨

رفعت الدعوى صحيحة بحسب الظروف التي
احاطت بالخصوم وقت رفعها فان الاختصاص
يظل محفوظاً للمحكمة التي رفعت أمامها القضية
ولو تغير مركز الخصوم فيما بعد بالنسبة
للاختصاص لان العبرة في تحديد اختصاص
المحكمة بالوقت الذي ترفع فيه الدعوى فعلاً وقد
قضت المحاكم المختلطة بناء على هذا المبدأ بصحة
التفويض العقاري أمام المحاكم الاهلية اذا كان حق
الاجنبي لم ينشأ الا بعد السير في الاجراءات امام
المحاكم المذكورة (انظر حكم الاستئناف المختلطة
الرقم ١٣ مارس سنة ١٩١٩ جازيت ٩ ص
١١٢ رقم ١٨٣)

« ومن حيث انه لا محل بالتمسك بحكم
الدوائر المتبعة لمحكمة الاستئناف الاهلية الرقم ٢
ديسمبر سنة ١٩٢٦ لان موضوع هذا الحكم
هو عدم جواز نزع الملكية أمام المحاكم الاهلية
اذا وجد اختصاص او حق عيني لاجنبي سابق
على اجراءات نزع الملكية وهذا يخالف موضوع
الدعوى الحالية

« ومن حيث انه لذلك وللاسباب الواردة
في الحكم المستأنف يكون الدفع بعدم
الاختصاص لا اساس له ويتعين تأييد الحكم
المذكور

(استئناف فريد أفندي محمد وحضر عنه الاستاذ
عبد الرحمن أفندي البيلي ضد جورجى أفندي أيوب
وباشكاتب محكمة طنطا نمرة ١١٢٥ سنة ٤٥ ق دائرة
حضرات مصطفى محمد بك ومحمد بهى الدين بركان بك
واحد أمين بك المستشارين)

الى أن كلما يتعلق بدرجات التقاضي يعتبر من النظام العام وأنه لا يوجد في مصر لغاية الآن نظام للطعن في الأحكام المدنية بطريق النقض والابرام وأنه لا يجوز تغيير حقيقة الالتماس الذي هو طريق استثنائي للطعن في الأحكام له نظام وشروط مقررة على سبيل الحصر بنص القانون وبوضوح تام لا يترك مجالاً للتوسع بطريق التشبيه ومحاولة زعزعة الأحكام النهائية والتي تعتبر أحكاماً باتة في الأصل اما باعتراضات لا يقبلها نظام الالتماس بل يصح فقط أن تعتبر أوجها للنقض حينما يوجد هذا النظام أو بتكرار المناقشات الموضوعية الصرفية كما أن كل الحجج التي يتوصل بها الخصم المحكوم عليه لاستشارة عطف المحكمة لاعادة الكلام في موضوع القضية تحت شعار العدالة أو بمحجة عدم وجود محكمة نقض وابرام لتوسيع نظام الالتماس وجعله نظاماً للنقض والابرام مستتراً لم ينص عليه القانون لا بد تصطدم مع مبادئ القانون الأساسية المتعلقة بنظام المحاكم فيما يتعلق بعدد درجات التقاضي بحسب ما هو مقرر في القانون والتي بعد استنفادها يصبح الحكم نهائياً هذا بخلاف حجة العدالة التي يراد بها في سبيل الصالح العام حصر منازعات الأفراد وعدم تركها عرضة للتجدد الى ما شاء الله (التماس سعادة اللواء عبد الرحيم باشا فهمي بصفته ناظراً على وقف السيد محمد أبي الانوار وفا السادات وحضر عنه الاستاذ وهيب دوس بك ضد الستات صفية هاتم السادات واخريات وحضر عنهن الاستاذ محمد باشا على واخرين نمرة ٣٨٧ سنة ٤٣ ق . دائرة صاحب العالي حسين درويش باشا بعضوية مسيوسودان وصاحب العزة مصطفى محمد بك المستشارين)

وقبل تسجيل تنبيه نزع الملكية الذي لم يحصل الا في أول يونيه سنة ١٩٢٢ وعلى ذلك فان أحكام المادة (٥٧٤) المذكورة تنطبق عليها في الحالة التي نحن في صددنا كل الانطباق « وحيث انه من المتفق عليه كذلك قهراً وقضاء ان الاخلال بما نصت عليه المادة (٥٧٤) المتقدم ذكرها يستوجب حتماً بطلان جميع الاجراءات بما في ذلك حكم مرمى المراد وما على المهمل الا مواخذة نفسه فيما يترتب على هذا البطلان من العواقب والتأثيرات ... »

(استئناف الشيخ عبده مصطفى وحضر عنه الاستاذين صليب بك سامي ومحمد افندي حسن ضد محمد افندي ييوي واخرين وحضر عن الاول الاستاذ عبد الحميد افندي خليل وعن الثالث الاستاذ عزيز افندي مشرق وعن الخامس والسادس الاستاذ محمد افندي سليم نمرة ٨٣٠ و ١٨٧ سنة ٤٣ و ٤٤ ق دائرة حضرات محمد مصطفى بك وذكى برزى بك وعبد الباقي ذكى القشيري بك المستشارين)

٢١٩

٩ مايو سنة ١٩٢٨

التماس . نظام عام اوجه . نقض

القاعدة القانونية

لا يصح التوصل بعدم وجود محكمة نقض وابرام للأحكام المدنية لتوسيع نظام الالتماس وجعله نظاماً للنقض والابرام مستتراً بأبداء اعتراضات لا يقبلها نظام الالتماس بل يصح أن تعتبر أوجها للنقض لان هذا يصطدم مع مبادئ القانون الأساسية المتعلقة بنظام المحاكم فيما يتعلق بعدد درجات التقاضي المحكمة :

« حيث أنه يتعين الفات النظر مرة أخرى

المحكمة

« بما انه وان لم يرد في صيغة منطوق الحكم وصف المحكوم له بأنه ناظر الوقف الا انه متى لوحظ ان المحكوم له اتصف في صحيفة الاستئناف بأنه ناظر على وقفه ووقف أخيه المتوفى ولوحظ ان المبلغ المحكوم به هو تعويض عن تلف وقع في عين موقوفة يكون الحكم صادراً للمحكوم له بصفته ناظراً للوقفين »

(استئناف وزارة الاشغال ضد محمود أفندي بسيوني وآخرين وحضر عن الاول الاستاذ عزيز أفندي تادرس نمرة ٥٢٣ سنة ٤٥ ق — دائرة حضرات محمد لبيب عطيه بك واحمد نظيف بك وحامد فهمي بك المستشارين)

٢٢٠

٢٤ فبراير سنة ١٩٢٩

حكم . منطوقه . ناظر وقف . اغفال ذلك في المنطوق

القاعدة القانونية

اذا وضح من حيثيات الحكم ان الموضوع خاص بوقف ما . ثم صدر الحكم على شخص الناظر دون ذكر صفته فلا يمنع ذلك من أن يكون الحكم صادراً على الوقف

محكمة استئناف القاهرة

المحكمة :

« حيث انه تبين للمحكمة ان الماكينة المرفوع بشأنها دعوى الاسترداد الحالية سبق أن توقع عليها حجز من ناصر أفندي أمين العارف بتاريخ ٣٠ أغسطس سنة ١٩٢٨ فرقع منقربوس بك رزق بصفته وصياً على منقربوس أفندي عبد النور دعوى استرداد قضى فيها بتاريخ ٦ مايو سنة ١٩٢٨ بعدم القبول لرفعها من غير ذي صفة لأن منقربوس أفندي عبد النور كان رشيداً وقتئذ ثم توقع حجز على الماكينة ذاتها من المستأقنين تنفيذياً وتحفظياً بتاريخ يونيه سنة ١٩٢٨ وفي أثناء اجراءات دعوى الاسترداد الحالية بيعت الماكينة بناء على طلب الحاجز

٢٢١

٣٠ يناير سنة ١٩٢٩

دعوى استرداد . شكها . اعلان الحاجز الاول . أمر جوهري . متعلق بالنظام . مادة ٤٧٨ مرافعات معدلة

القاعدة القانونية

يجب اقامة دعوى الاسترداد على الحاجز الاول والمدين المحجوز عليه والدائنين الحاجزين أخيراً والا كان العمل باطلا ولا يزول هذا البطلان بحضور الخصوم . والمحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها

الأول وأودع الثمن خزانة المحكمة بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٨ على ذمة الحاجزين الثلاثة »

« وحيث ان المسترد وهو المستأنف عليه الأول رفع دعواه الحالية في ٣١ يونيو سنة ١٩٢٨ أى بعد أن قضى في الدعوى الأولى بعدم القبول على الحاجزين الأخيرين دون ادخال الحاجز الأول خلافاً لما تقضى به المادة ٤٧٨ مرافعات المعدلة بالقانون رقم ١٩ سنة ١٩٢٨. اذ أوجبت اقامة دعوى الاسترداد على الحاجز الأول والمدين المحجوز عليه والدائنين الحاجزين أخيراً ورتبت على عدم مراعاة ذلك بطلان الدعوى حتماً ولا يزول هذا البطلان بحضور الخصوم وقد أراد الشارع بذلك تقادى ما هو مختلف عليه من جهة زوال هذا البطلان أو عدم زواله فيما لو حضر من لم يعلن من الاشخاص الذين أوجب القانون اعلانهم وبذا يكون الشارع قد أفصح عما لشكل الدعوى في نظره من الشأن وعن تشدده في هذا الامر تشدداً لا هوادة فيه والظاهر انه أصنى الى شكوى أرباب الحقوق مما يصيبهم من الأذى بسبب هذه الدعاوى المعطلة للتنفيذ فأحاط رفعها بقيود وأشكال عدة وهو ما يظهر بجلاء من المناقشات التي تناولت تعديل المادة ٤٧٨ مقدمة الذكر بمجلس النواب والشيوخ (تراجع محاضر مجلس النواب الملحق بالوقائع الرسمية رقم ١٨ سنة ١٩٢٧ وما يليه ومحاضر مجلس الشيوخ الملحق بالوقائع رقم ١٣ سنة ١٩٢٨ وما يليه) ويستخلص من هذه المناقشات ان روح التشريع ترمى الى

اعتبار الشكل فيما يتعلق بالاشخاص الذين يجب أن يعلنوا في دعوى الاسترداد أمراً ذا أهمية جسيمة بحيث أنه يمكن القول بأنه متعلق بالنظام العام ومن ثم يجوز الدفع بالبطلان اللاحق به في أية حالة كانت عليها الدعوى كما أن للمحكمة الحكم بهذا البطلان من تلقاء نفسها »

« وحيث ان الذى يسوغ ذلك هو انه لرفع دعوى الاسترداد في مواجهة أصحاب الشأن جميعاً وأولهم الحاجز الأول أمام درجتي القضاء شأنًا خاصاً لكي يبت فيها بحكم واحد تكون له قوة الشيء المقضى فيه بالنسبة للجميع فلا يتعطل التنفيذ بعد صدور الحكم بسبب عدم اختصاص بعض ممن لهم شأن في الدعوى والمسترد هو الذى يتسنى له أكثر من أى شخص آخر معرفة الحاجزين جميعهم فاذا قصر في الامر ولم يتخاصم سوى البعض كانت دعواه لا محالة باطلة (تراجع محاضر مجلس النواب والشيوخ آفة الذكر »

« وحيث انه فوق ما تقدم فانه بالرجوع الى القانون الفرنسى من باب المقارنة نرى أن المادة ٦٠٨ مرافعات تعد اعلان الحاجز والمدين أمراً جوهرياً بحيث ان الاهمال في ذلك يجعل الدعوى باطلة بطلاناً مطلقاً تقضى به المحكمة ولو من تلقاء نفسها (تعليقات تيسيه ودراس على قانون المرافعات الفرنسى مادة ٦٠٨ رقم ١٢ وما يليه) فاذا لوحظ أن المادة ٦٠٨ آفة الذكر هي دون المادة ٤٧٨ مصرى صرامة وشدة في أمر هذا البطلان ولوحظ أيضاً ظروف تعديل هذه المادة الاخيرة والغرض من هذا التعديل

قبل التعاقدين وامكنت مطالبتهم متضامنين بالتعويضات مع الشريك المتعاقد ويعتبر تداخلاً موجباً لمثل هذه المسؤولية ممانعة أحد الشركاء في تنفيذ الصقعة

٣ - ليس من شأن تأخير البائع في التسليم إمكان مطالبة بأعلى سعر وصل إليه الصنف المبيع بعد تكليفه بالوفاء رسمياً بل هو السعر الذي بلغه الصنف في الوقت الذي اتضح للمشتري فيه بجلاء ان البائع متعنت في التسليم وان في وسعه اقتضاء حاجته من ذلك الصنف من السوق

المحكمة :

« حيث أن الشركة الموجودة بين رزق الله صالح وعبد المجيد بك سيف . النصر هي بحسب نص المادة ٥٩ تجارى شركة محاصة خلوها عن العنوان وعن رأس مال شركة بالمعنى القانوني fonds social وكما يؤخذ من عدم ظهورها للجمهور حتى ان أمرها لم يتضح إلا بعد أن أحيلت الدعوى الى التحقيق لاثبات وجودها » وحيث أن القاعدة القانونية هي أن من عقد من المحاصين عقداً مع الغير يكون مسئولاً له دون غيره (مادة ٦٠ تجارى) إلا أنه يجب لتطبيق هذه القاعدة تطبيقاً صحيحاً أن يكون غيره من الشركاء بمنزل عما تم من جهته فاذا اشتركوا معه بأى تصرف من التصرفات أو تدخلوا فيها بأى عمل ترتب على موقفهم هذا مسؤولية قبل التعاقدين وامكنت مطالبتهم مع

أمكن القول من باب أولى بأن اعلان الحاجزين والمدين يجب أن يعد من النظام العام وان اغفال أحد منهم فى الاعلان مما يبنى عليه حتماً بطلان الدعوى »

« وحيث انه لذلك يكون رفع دعوى الاسترداد الحالية دون أن تشمل الحاجز الأول قد جاء باطلاً ولذا يتعين الغاء الحكم المستأنف والحكم بعدم قبول دعوى المستأنف عليه الأول مع الزامه بالمصاريف »

(استئناف الحواجه مكارى جرجس وآخر وحضر عنهما الاستاذ زكى افتدى سليمان ضد منقريوس عبد النور وآخرين غمرة ٤٧ سنة ٤ قضائية — دائرة حضرات عبد الفتاح السيد بك وحسن رفعت بك وسليمان السيد سليمان بك المستشارين)

٢٢٢

١٣ فبراير سنة ١٩٢٩

- ١ . شركة محاصة . ماميتها . مسئولية الشركاء فيها
 - ٢ . مسئولية . بائع يتأخر في التسليم .
- المادة ٥٩ و ٦٠ تجارى

المبادئ القانونية

١ - ان خلو الشركة من عنوان . ورأس مال . وعدم ظهورها للجمهور مما يدل على أنها شركة محاصة

٢ - من عقد من المحاصين عقداً مع الغير يكون مسئولاً عنه دون غيره إلا أنه يجب أن يكون باقى الشركاء بمنزل عما تم من جهته فاذا اشتركوا معه بأى تصرف من التصرفات أو تدخلوا فيها بأى عمل فيترتب على موقفهم هذا مسؤولية

« وحيث أنه ثابت من النشرات المقدمة من المستأنف عليه الأول ان الأسعار وان كانت متقلبة في حد ذاتها إلا أنها ظلت متدرجة نحو الصعود

« وحيث أن القاعدة القانونية هي أنه في حالة حصول تأخير في تسليم المبيع بعد التكليف به من المشتري تكليفاً رسمياً يكون لذلك المشتري الحق في فسخ البيع أو في طلب وضع يده على المبيع في الحالتين إذا حصل ضرر وكان التأخير ناشئاً عن فعل البائع (مادة ٢٧٨ مدني)

« وحيث أن تأخير البائع عن التسليم ليس من شأنه أن يجعله مسئولاً عن تعويض الضرر على أساس أعلى سعر وصل اليه القطن بعد التكليف بل الذي يجب الاعتداد به هو الوقت الذي اتضح للمشتري فيه بطريقة جلية ان البائع متعنت في التسليم وان في وسعه المبادرة الى اقتضاء حاجته من القطن بسعر السوق محلاً للبائع نتيجة هذا التأخير لا سيما ان هذا البائع عرض عليه غير مرة رد العربون وهو ما كان يسهل له الشراء بطريقة أخرى (راجع استئناف مخطط ٢١ يونيه سنة ١٩١١ مجموعة التشريع والقضاء ٢٣ صفحة ٣٧٦)

« وحيث أنه ثابت من محضر تحقيق النيابة ان استجواب كل من البائع والمشتري كان في ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٣ وقد كان عندئذ في وسع هذا المشتري الشراء في اليوم التالي أي في ٧

الشريك المتعاقد بوجه التضامن وقد سار القضاء الفرنسي وجاراه القضاء المختلط في الأخذ بهذا المبدأ وطبقاه في حالات عديدة (استئناف مخطط ١٩ فبراير سنة ١٩٠٣ مجموعة التشريع والقضاء ١٥ ص ١٥٧ دالوز العملي جزء ١١ صحيفة ٤١٣ رقم ٤٣٥٣ وما يليه)

« وحيث أنه ثابت من التحقيق الذي تم أمام محكمة أول درجة ومن ظروف الدعوى ان الصفقة لم تصادف قبولاً لدى عبد المجيد بك سيف النصر فلم يحترمها وهو مادعا شريكه رزق الله صالح الى أن يسلك ما سلك من طريق الإنكار أولاً ثم الى القول بأن البيع كان معلقاً على موافقة شريكه فاختلف الشريكين الى هذا الحد في صفقة داخلية في المقعد المحرر بينهما دليل على ان كلا منهما انما يبنى عدم تحمل نتيجتها « وحيث أنه ما دام ثابتاً للمحكمة ان أحد الشريكين تدخل في أمر الصفقة وحال دون تنفيذها فقد صار بذلك متحملاً نتيجة هذا التصرف وليس له القاء المسؤولية على الشريك المتعاقد وحده

« وحيث لذلك يكون عثمان درويش المستأنف عليه الأول محقاً في مطالبة الشريكين معاً بتعويض ما لحقه من الضرر

عن مفرد التعويض

« وحيث أن المستأنف تمسك بعدم وجود أي ضرر للمشتري فيما حصل لأن ارتفاع سعر القطن لم يجيء إلا بعد زمن من التعاقد

نوفمبر وهو ما يجعل المحكمة السعر فيه أساساً للتعويض

(استئناف رزق الله صالح وحضره الاستاذ طاز جبران افتدى ضد الحاج عثمان درويش وحضر عنه الاستاذ رستم افتدى جريس نمرة ١٩٥ سنة ٢٢٢ واستئناف الحاج عثمان المذكور ضد رزق الله صالح وآخر نمرة ٦١ سنة ٣ قضائية — دائرة حضرات كامل بك ابراهيم وكيل المحكمة وبحضور حضرات عبد الفتاح بك السيد وسليمان السيد سليمان بك المستشارين)

٢٢٣

١٣ فبراير سنة ١٩٢٩

١. يمين استيثاق حالاتها . ليست على . سبيل الحصر .
٢. يمين كيديه .

القاعدة القانونية

١ - يمين الاستيثاق أو يمين عدم العلم Serment de Crédulité مشار خلاف بين الفقهاء من حيث أنه يجوز أولاً يجوز توجيهها في غير الحالات التي نص عليها القانون - مادتي ٢١٢ و ٢١٣ مدني و ١٩٤ تجاري

الا أن الرأي السائد هو القائل بجواز التحليف في غير الحالات المبينة بتلك النصوص التي لم ترد على سبيل الحصر لانه ليس من العدل أن يكون الوارث عالماً تمام العلم بأن مورثه مات وذمته مشغولة بدين ما ويستولى على نصيبه في التركة دون أن يكون للدائن سبيل لاستيفاء حقه منها فيما لو حرم من توجيه اليمين على عدم علم الوارث بالدين

٢ - ليس للقضاء أن يرفض توجيه اليمين متى توفرت شروطها وكانت شخصية وحاسمة للنزاع إلا اذا كان الدافع الى توجيهها انتقامياً ظاهراً . وكان ثاباً من عناصر الدعوى بطريقة لا تحتل الشك كذب الوقائع المطلوب التحليف عليها .

المحكمة:

« حيث أنه بالنسبة للمستأنف عليهما الاولى والثانية فان المستأنف يطلب تحليفهما بصفتهم وارثين لباسيليوس مشرقى على عدم العلم بالوقائع المطلوب التحليف عليها .

« وحيث أن يمين عدم العلم أو يمين الاستيثاق serment de crédulité كما يسميها رجال الفقه فانها مشار خلاف شديد بينهم إذ البعض يرى عدم توجيهها إلا في الحالات التي نص عليها القانون وهي حالة الدفع بالتقادم بالمدد القصيرة (مادتي ٢١٢ و ٢١٣ مدني) وحالة الدفع بالتقادم في الأوراق التجارية (مادة ١٩٤ تجاري) وهي حالات يرى أنصار هذا الرأي انها أتت على سبيل الاستثناء بحيث لا يصح القياس عليها ، ويرى فريق آخر جواز التحليف على عدم العلم بناء على ان التحليف في هذه الصورة لا يكون عن وجود الالتزام ذاته باعتباره حاصلًا بين المورث وغيره بل عما يعلمه الوارث بشأن ذلك لجواز أن يكون ملماً بدخائل مورثه وعارفًا ما قد يكون شاغلاً لذمته عند وفاته .

ما بينها وبين المادة ٢١٣ مدني المذكورة من التشابه الكثير .

« وحيث أن القضاء المختلط أخذ بالرأي القائل بجواز توجيه يمين الاستيثاق للوارث بناء على كونها ليست موجهة عن وجود الالتزام ذاته بل عن عدم العلم وهو أمر شخصي (استئناف مختلط ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٩٥ مجموعة التشريع والقضاء ٨ صفحة ١٥ بطريق الدلالة و ١٧ يناير سنة ١٩١٧ المجموعة المذكورة ٢٩ صفحة ١٥٣) . » وحيث أنه لا يبقى بعد ذلك سوى النظر فيما يتمسك به محامي المستأنف عليهما الأولى والثانية من أن اليمين الموجهة كيدية .

« وحيث أن طلب اليمين حق للخصم يتسنى له توجيهها كلما توفرت شروطها بمعنى أنها تكون شخصية وحاسمة للنزاع وليس للقضاء حرمانه من استعمال هذا الحق إلا إذا كان الدافع الى توجيه اليمين غرضاً انتقامياً ظاهراً وكان ثابتاً من عناصر الدعوى بطريقة لا تحتمل الشك كذب الوقائع المطلوب التحليف عليها (مادة ٢٢٤ مدني واستئناف مختلط ١٩ يونيو سنة ١٩١٣ : مجموعة التشريع والقضاء ٢٥ صفحة ٤٦١ و ٤ فبراير سنة ١٩١٤ المجموعة المذكورة ٢٦ صفحة ٢٠٦ و ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٩ الغازيت ١٠ صفحة ٢٧ رقم ٤٠ وغيرها كثير) . . . »

(استئناف ملك رزق وحضر عنه الاستاذ ناشد اقدى حنا ضد الت مريم بنت كيرلس وآخرين نمرة ١٦٩ سنة ٣ قضائية — بالهيئة السابقة)

ويقول أرباب هذا الرأي بأن الحالات التي تنص عليها القوانين لم تكن واردة على سبيل الاستثناء بل يصح القياس عليها (راجع دالوز تعليقات على المادة ١٣٥٩ مدني رقم ١٥ وما يليه) .

« وحيث أن الرأي الثاني القائل بجواز التحليف هو الرأي السائد لأنه ليس من العدل أن يكون الوارث عالماً تمام العلم بأن مورثه مات وذمته مشغولة بدين ما ويستولى على نصيبه في التركة دون أن يكون للدائن سبيل لاستيفاء حقه منها فيما لو حرم من توجيه اليمين على عدم علم الوارث بالدين .

« وحيث أنه فيما يتعلق بحالات التحليف على عدم العلم التي وردت بشأنها نصوص في القانونين المدني والتجاري فإن المحكمة ترى عملاً بالمبدأ السائد المتقدم ان ورود هذه الحالات لا يؤثر بشيء ما في القواعد العامة المتعلقة بتحليف اليمين بحيث اذا توفرت شروطها القانونية كان توجيهها صحيحاً فليست هذه الحالات اذن إلا تطبيقاً لمبدأ عام في حالات خاصة ولم يكن من بينها في الواقع ما يصح أن يعد شذوذاً الاحالة تحليف الوصي على عدم العلم الواردة في المادة ٢١٣ مدني وهي في الواقع حالة استثنائية غير قابلة للقياس عليها لأن الوصي لا يملك الصلح أو التنازل وليس له أن يقر بدين في ذمة القاصر ولذا كانت أجازة استحلاف الأوصياء في حكم المادة ١٩٤ تجاري محل جدل وخلاف مع

أذن تطبيق القواعد المدنية التي تم التعامل تحت
أحكامها طالما أنه ليس في هذا التطبيق مساس
بكيان العين الموقوفة

« وحيث أن المستأنف دفع بأن الحبس
يتنافى مع طبيعة الوقف إذ هو يحول دون انتفاع
المستحقين أو الجهة الخيرية بالعين الموقوفة فهو
من هذه الوجهة كالرهن وهو غير جائز في الوقف
« وحيث أن حبس العين الموقوفة لا يتنافى
مع طبيعة الوقف لأن هذا الحبس مؤقت حتى
يستوفى الحابس حقه من الربح ثم تعود العين
لمستحقها وظروفه تخالف ظروف الحبس في
حالة الرهن كل المخالفة لخلوه من الاستدانة المؤدية
لفقدان ثمرات العين الموقوفة وبيعها عند عدم
القدرة على سداد الدين وهو ما يفوت معه
الغرض المقصود من الوقف وهو بقاءه على جهة
الدوام على أن قواعد الفقه الاسلامي تبيح حبس
الوقف في حالة المرصد (مادة ٤٦٧ من قانون
المدل والانصاف) والغاية من ذلك هي تعبير
العين الموقوفة واستيفاء التحسينات المستحقة
من الاجار وهذه الغاية نفسها متحققة في حالة
تطبيق الأحكام المدنية بالنسبة لمن عمر عيناً
موقوفة بحسن نية أى بعد أن اشتراها مفروراً
غير عالم بأنها وقف . . .

(استئناف محمد خيرى وآخرين وحضر عنهم الاستاذ
ناشد افندى حنا ضد الست نور فانوس وآخرين وحضر
عنهم الاستاذ زكى افندى سليمان نمرة ٤٥ سنة ٣
قضائية — بالهيئة السابقة)

٢٢٤

٢٧ فبراير سنة ١٩٢٩

وقف : تحسينات . حق الحبس . جوازه . مادة
٦٠٥ مدنى

الفقرة القانونية

لمن أدخل تحسينات بعين موقوفة - متى
كان حسن النية - الحق في حبسها تحت يده الى
أن يستوفى مطلوبه . ولا يتنافى هذا الحق مع
طبيعة الوقف . لأن هذا الحبس مؤقت . ولأنه
لا يؤدي الى بيع العين الموقوفة مما يفوت معه
الغرض من الوقف . وفضلاً عن ذلك فإن قواعد
الشريعة الاسلامية تبيح حبس الوقف في حالة
المرصد . مادة ٤٦٧ عدل وانصاف

* * *

المحكمة :

« حيث أن محكمة أول درجة طبقت في
هذه الدعوى القواعد المدنية قضت بأحقية
المستأنف عليهم بحبس العين الموقوفة من أجل
التحسينات التي أحدثها مورثهم بالعين الموقوفة
« لبياناً للمادة ٦٠٥ من القانون المدنى وكذا من
أجل تقدير هذه التحسينات تطبيقاً للمادة ٦٥
من القانون المذكور دون الرجوع الى أحكام
الشريعة الاسلامية الموضوعة لمثل هذه الحالة

« وحيث أن المحكمة ترى أن ما ذهبت
اليه محكمة أول درجة صواب اذ البناء مستحدث
بعين موقوفة على اعتبار أنها ملك فمن الواجب

للقاعدة العامة فيما يتعلق باستئناف أحكام المحاكم
الابتدائية

« وحيث أن دعوى الاستحقاق الفرعية هي التي ترفع لغاية رسو المزاد وقد قيدها القانون ببعض القيود الشكلية دون أن يميز بين ما يوقف الاجراءات منها وما لا يوقفها فنص في المادة ٦٠٠ من قانون المرافعات على عدم قبول المعارضة وعلى جعل ميعاد استئناف الحكم فيها عشرة أيام من تاريخ اعلانه كما نص في المادة ٦٠١ من القانون المذكور على أن يكون الحكم فيها بطريق الاستعجال والظاهر من ذلك كله أن الشارع أراد أن يفرق بين هذه الدعوى والدعوى التي ترفع بعد رسو المزاد اذ هذه الأخيرة لا تأثير لها في اجراءات نزاع الملكية بأي شكل ما بخلاف الأولى فإن من شأنها اما ايقاف الاجراءات واما بعث عدم الاطمئنان في نفوس الراغبين في الشراء وهو ما حدا بالشارع الى وضع النصوص القاضية بالفصل فيها بطريق السرعة وتقليل طرق الطعن وتقصير أمرها وهذا الرأي هو السائر في القضاء بين الأهلى والمختلط لموافقته لمنطوق النصوص وروح التشريع (استئناف أهلى ٣٠ مايو سنة ١٩٠٦ المجموعة الرسمية ٨ صفحة ٧٨ و ١٣١ أكتوبر سنة ١٩١٣ الشرائع ٢ صفحة ٨٢ و ١٨ يناير سنة ١٩١٥ الشرائع ٢ صفحة ١٥٣ واستئناف مختلط ٢٤ ابريل سنة ١٩١٣ الغازيت رقم ٣١٥ و ٦ مايو سنة ١٩١٥ مجلة التشريع والقضاء ٢٧ صفحة ٣١٥)

« وحيث أنه قد مضى بين اعلان الحكم ورفع الاستئناف أكثر من عشرة أيام حتى مع

٢٢٥

٦ فبراير سنة ١٩٢٩

دعوى استحقاق - متى تكون فرعية - ميعاد استئنافها

القاعدة القانونية :

دعوى الاستحقاق الفرعية هي التي ترفع لغاية رسو المزاد دون تمييز بين ما يوقف الاجراءات منها وما لا يوقفها. والظاهر أن الشارع أراد أن يفرق بين الدعوى التي ترفع قبل رسو المزاد والتي ترفع بعده اذ هذه الأخيرة لا تأثير لها في الاجراءات بخلاف الأولى فإن من شأنها اما ايقاف الاجراءات واما بعث عدم الاطمئنان في نفوس الراغبين في الشراء

الحكمة :

« حيث أن المستأنف عليها الأولى دفعت بمجلسة ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٧ بعدم قبول الاستئناف شكلا لحصوله بعد الميعاد لأن الحكم المستأنف أعلن للمستأنفين في ٥ سبتمبر سنة ١٩٢٦ والاستئناف لم يرفع الا في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٦ أى بعد أكثر من عشرة أيام وهو ميعاد استئناف دعوى الاستحقاق

« وحيث أن المستأنفين ردوا على هذا الدفع بأن الدعوى وان كانت دعوى استحقاق الا أنه لم يترتب عليها ايقاف الاجراءات ولذلك يكون ميعاد الاستئناف فيها ستين يوما طبقاً

المحاماة — لم يجد الحكم في اثر دعوى الاستحقاق مميّزاً للفرعية منها عن الاصلية . بل وجد هذا المميز في الوقت الذي اذا رفعت بعده تكون أصلية وقبلة تكون فرعية . وهو وقت مرسى الزاد ولكن من الاحكام ما وجد أن المميز هو في أثر الدعوى . ان اوقفت الاجراءات كانت فرعية والا فهي أصلية

استئناف ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٠٠ ج ٣ ص ٣٩

استئناف ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٠٤ ج ٦ ص ٦٩

استئناف ٢٣ يناير سنة ١٩١٣ ج ١٤ ص ١٢٥

احتساب ميعاد مسافة الطريق طبقاً للقانون ولذلك يكون الاستئناف غير مقبول شكلاً ولا محل للبحث في الدفع الآخر الخاص بعدم قيد الاستئناف في مدى ثمانية أيام من اصدار المستأنفين (استئناف عباس افندى محمد وآخرين وحضر عنهم الاستاذ لطيف افندى نخله ضد الست نعيمة كريمة احمد مظهر باشا وآخرين وحضر عنهم الاستاذين احمد بك على وشاكر افندى جريس نمرة ١٧ سنة ٢ قضائية — دائرة حضرات محمد كامل الرشيدى بك وعبد الفتاح السيد بك وسليمان السيد سليمان بك المستشارين)

قضاء المحاكم الجزئية

وحدها التي تقرر الضابط لمسئولية الخفرء ولا يصح الاحتجاج بتعليمات البوليس التي يشعر ظاهرها بأن جواز اطلاق النار مقصور على مرتكبي السرقات المعدودة جنایات وبشرط تصويب السلاح الى ساقى الجانى ، ذلك ان واضع هذه التعليمات لم يقصد مطلقاً أن يقيد النص القانونى وانما رأى أخذاً بالحذر والاحتياط وخوفاً من الاسراف أن يتشدد في تعيين الاحوال التي يجوز فيها اطلاق النار .

المحكمة:

« حيث انه يستنتج من ذلك ان الخفير أطلق النار أثناء تأدية وظيفته على سارق فار » ومن حيث ان أول واجبات رجال

٢٢٦

محكمة مصر الابتدائية الأهلية

(قرار إحالة)

٩ مايو سنة ١٩٢٨

خفير . اطلاق النار على جان المادتان ١٥ ، ٣٦ جنایات . تعليمات البوليس .

القاعدة القانونية :

١ - أول واجبات رجال الضبط القبض على الجانى المتلبس بالجنایة بدون احتياج لامر بضبط الجانى اذا كان ما وقع منه يستوجب القبض ويترتب على ذلك منع الجانى من الفرار بكل الوسائل الممكنة التي تؤدي الى القبض

٢ - لا جريمة على الموظف اذا ارتكب أمراً بحسن نية تنفيذاً لما أمرت به القوانين بناء على نص المادة ٥٨ عقوبات . وهذه المادة هي

يجوز فيها اطلاق النار . ويصح أن يصوب السلاح الى الساقين وهو يعلم ان ضبط التصويب صعب في بعض الظروف خصوصاً في الليل ومع ذلك قد اجتهد الحنفير المتهم أن يصوب الى أسفل ولو ان الاصابة تجاوزت الساقين الى الجنب «

« ومن حيث انه مما تقدم نرى أن لا أثر مطلقاً للجريمة فيما أتاه الحنفير «

(قضية النيابة ضد كامل علوان وآخر نمرة ٩٩ كلى سنة ٩٢٨ رئاسة حضرة كامل بك وصلى ابو الذهب القاضي)

٢٢٧

محكمة مصر الابتدائية الأهلية

٢٦ ديسمبر سنة ٩٢٨

شفعة . اعلان الرغبة . كفاية صحيفة الدعوى

المبرأ القانوني :

انه وإن كان قانون الشفعة يقضى بالمادتين ١٤ و ١٩ منه بأنه يجب على طالب الشفعة أن يملن البائع والمشتري برغبته كتابة على يد محضر في ظرف ١٥ يوماً من وقت علمه بالبيع ثم أوجب رفع الدعوى بطلب الشفعة في ميعاد ثلاثين يوماً من تاريخ الاعلان . إلا أن الشفيع ليس ملزماً باعلان البائع والمشتري برغبته باعلان منفصل عن صحيفة دعوى الشفعة ذاتها . التي تغني عنه ما دامت مستكملة لجميع محتويات اعلان الرغبة وما دامت مقدمة في الميعاد

الضبط القبض على الجاني المتلبس بالجناية بل ان هذا فرض عين على كل شخص بدون احتياج لأمر بضبط الجاني وذلك ان كان ما وقع منه يستوجب القبض (المادة السابعة من قانون تحقيق الجنايات) ولا شك في أن التلبس بالسرقة يستوجب ذلك (المادتان ١٥ و ٣٦ من القانون المذكور) . ويترب على ذلك منع الجاني من الفرار بكل الوسائل الممكنة التي تؤدي الى القبض (راجع شرح جرائمولان على المادة السابعة)

« ومن حيث ان المادة ٥٨ من قانون العقوبات تنص على أن لا جريمة اذا وقع الفعل من موظف أمبرى اذا حسنت نيته وارتكب فعلاً تنفيذاً لما أمرت به القوانين «

« ومن حيث ان ظروف الجائحة تدل بجلاء على ان الحنفير قام بواجبه وهو ضبط على الصاوى في منزل ليلا حال تلبسه بالجناية اذ كان يحاول الفرار فمنعه منه بالوسائل الممكنة بلا تسرع ولا امراف وكانت في ذلك حسن النية يعمل متقاداً لواجبه «

« ومن حيث انه لا يصح الاحتجاج بتعليمات البوليس التي يشعر ظاهراً عبارتها بأن جواز اطلاق النار مقصور على مرتكبي السرقات المعدودة جنایات وبشرط تصويب السلاح الى ساقى الجاني ذلك أن واضح هذه التعليمات لم يقصد مطلقاً أن يقيد النص القانوني وانما رأى أخذاً بالحذر والاحتياط وخوفاً من الامراف أن يتشدد في تعيين الأحوال التي

المحكمة

« حيث أنه وإن كان قانون الشفعة يقضى بالمادتين ١٤ و ١٩ منه على أنه يجب على من يرغب الأخذ بالشفعة أن يعلن البائع والمشتري طلبه لهما كتابة على يد محضر في ظرف ١٥ يوماً من وقت علمه بالبيع ثم قضى بالمادة ١٥ على وجوب رفع الدعوى في ميعاد ثلاثين يوماً من تاريخ الاعلان إلا أن الشفع ليس ملزماً باعلان البائع والمشتري أولاً برغبته في الأخذ بالشفعة ثم يرفع الدعوى ضدهما بعد ذلك للحكم بما طلبه في هذا الاعلان بل له أن يرفع الدعوى مباشرة في ظرف الخمسة عشر يوماً من تاريخ علمه بالبيع وما عريضة الدعوى في ذاتها الا انذار حاول لكل الشروط التي يجب توفرها في الاعلان نعم انه بمجرد الانذار قد يدعن المشتري الى طلب الشفع وتجنب رفع الدعوى وتكبد مصاريفها فان الدعوى يجب أن لا ترفع إلا اذا توقف المشتري فاذا تسرع الشفع ورفع الدعوى قبل معرفة قبول المشتري من عدمه وجب أن تلقى عليه فقط المسئولية من المصاريف اذا ثبت ان المشتري لم يكن متوقفاً عن التسليم له بطلبه

« وحيث أن الشفع قرر في انذاره وفي عريضة دعواه انه لم يعلم بالبيع الا من اعلان دعوى الحراسة الذي أعلنته به المستأنف عليها الأولى وهذا الاعلان تاريخه ٢٤ مايو سنة ١٩٢٧ ولم يثبت انه علم بالبيع بأي طريقة أخرى قبل ذلك وقد رفع الدعوى فعلاً على البائع والمشتري بتاريخ ٧ يونيو سنة ١٩٢٧ أى قبل ١٥ يوماً من

تاريخ العلم بالبيع فيهما كان الانذار السابق اعلانه بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٢٧ معيماً فانه يمكن صرف النظر عنه مرة واحدة والاكتفاء بعريضة الدعوى « وحيث انه لذلك يكون الحكم الابتدائي في غير محله ويتعين الغاؤه ورفض الدفع بعدم قبول الدعوى لهذا السبب

(استئناف الشيخ محمد علي عبده وآخرين وحضر عنهم الاستاذ محمد بك سعيد عبد المنعم ضد الست زينب طنطاوى وآخرين نمرة ٦٥٩ سنة ١٩٢٨ استئناف دائرة حضرات علي زكي العرابي بك رئيس المحكمة وبحضور حضرت عفيف عفت بك وعبد الفتاح البشري بك القاضيين)

٢٢٨

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

١٦ يناير سنة ١٩٢٩

قضاء مستعجل - قاضي جزئي . محكمة الموضوع
ابهما المختص . في حالة رفع دعوى الموضوع
كلاهما .

القاعدة القاسونية

لا يمنع قيام دعوى الموضوع أمام محكمة الموضوع اختصاص القاضي الجزئي بالنظر في أى مسألة مستعجلة تنفرع عنها وذلك لاطلاق نص المادة ٢٨ مرافعات ولا قيمة للقول بأن محكمة الموضوع أقدر من القاضي الجزئي على تقدير النزاع المستعجل مادام ان محكمة الموضوع لا تفصل فيه مع النزاع المستعجل في وقت واحد

المحكمة:

« حيث ان الشارع قد خول للقاضي الجزئي بمقتضى المادة « ٢٨ » مرافعات حق الحكم فى الامور المستعجلة التى يخشى عليها من فوات الوقت بحيث لا يكون لحكمه تأثير فى أصل الدعوى »

« وحيث ان هذا الاختصاص مطلق ولم يقيد القانون بحالة دون أخرى ولم يستثن منه حالة ما اذا كانت دعوى الموضوع مرفوعة الى محكمتها »

« وحيث أنه فى الواقع لا يوجد أى سبب يدعو لتفضيل محكمة الموضوع فى هذه الحالة لأنها انما تفصل فى المسألة المستعجلة وقتياً قبل نظر الموضوع منفصلة عنه وبدون تعرض اليه الا على سبيل الاستثناس وهى فى ذلك كالقاضى الجزئى سواء بسواء فغير صحيح القول بأن محكمة الموضوع أقدر على الفصل فى المسائل المستعجلة من القاضى الجزئى وإنما يكون لهذا القول صحته اذا كانت محكمة الموضوع تفصل فى الموضوع وفى المسألة المستعجلة فى وقت واحد »

« وحيث انه من الواضح انه يمكن أن يطلب من المحكمة المرفوعة لها الدعوى الموضوعية أن تفصل مقدماً فى مسألة مستعجلة متعلقة بتلك الدعوى ومتفرعة عنها باعتبارها جزءاً منها ولكن هذا لا يمنع اختصاص القاضى الجزئى بنظر تلك المسألة منفردة طبقاً للمادة ٢٨ مرافعات السابقة الذكر ويكون للدعى الخيار اما أن يرفع دعواه المستعجلة أمام القاضى الجزئى مستقلة طبقاً لتلك

المادة واما للمحكمة المرفوعة لها الدعوى الموضوعية تبعاً لتلك الدعوى »

« وحيث انه لذلك يتعين الغاء الحكم المستأنف وتقرير اختصاص المحكمة الجزئية بنظر الدعوى »

(قضية على اقتدى جودت وحضر عنه الاستاذ ابراهيم رياض اقتدى ضد السيدة زينب جودت وآخرين وحضر عن الاول الاستاذ محمد صبحى بهجت اقتدى نمرة ٨٣١ سنة ١٩٢٨ س — بالهيئة السابقة)

٢٢٩

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

٢٣ يناير سنة ١٩٢٩

حكم غيابي . سقوطه . لا بطلان بعدم تنفيذه
فى مدة ٦ شهور

القاعدة القانونية:

١ - ليس من النظام العام التمسك بسقوط الحكم الغيابي لعدم تنفيذه فى مدة ستة شهور من تاريخ صدوره فيمكن التنازل عن هذا الدفع صراحة أو ضمناً .

٢ - الدفع بسقوط الحكم الغيابي لمضى ستة أشهر بدون تنفيذه ليس طعناً فى نفس الحكم لغيب فى شكله أو خطأ فى موضوعه حتى يتختم رفع دعوى مستقلة بطلانه أولاً وانما يكفى عمل اشكال وقت تنفيذ الحكم أو رفع دعوى مستقلة بعد التنفيذ

المحكمة:

« حيث أن الحكم الغيابي صدر فى أول نوفمبر سنة ١٩٢٦ ولم ينفذ الا بعد مضي أكثر من ستة أشهر فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٧ »

كان صحيحاً في ذاته قد سقط بمضى المدة وصار كأنه لم يكن ويمكن الوصول الى اعلان هذه النتيجة بحكم قضائي اما بعمل أشكال في التنفيذ وقت تنفيذ الحكم المذكور أو بدعوى مستقلة سواء قبل التنفيذ أو بعده والواجب الحكم به هنا ليس بطلان نفس الحكم أو الغائه بل سقوطه بمضى المدة كما يقضى بسقوط أى حق من الحقوق »

(استئناف حسن بك قرني وحضر عنه الاستاذ يوسف افندي أعلان ضد موسى عبد الله بجي وآخر نمرة ٧٣٠ سنة ١٢٨٨ س — بالهيئة السابقة)

٢٣٠

محكمة مصر الابتدائية الأهلية

١٣ فبراير سنة ١٩٢٩

قضاء مستعجل . اختصاص

القاهرة القانونية

لم يوجد القانون الاهلي قاضياً خاصاً للامور المستعجلة . بل هو القاضي الجزئي الذي يتولى الفصل فيها .

فلذلك لا محل للدفع بعدم اختصاص قاضي الامور المستعجلة بنظر دعوى ما لعدم توفر شرط الاستعجال فيها .

المحكمة :

« حيث ان القانون الاهلي لم يوجد قاضياً خاصاً للمسائل المستعجلة حتى يطلب الحكم بعدم

» وحيث انه وان كان سقوط الحكم لعدم تنفيذه في بحر ستة أشهر ليس من النظام العام بل هو من حقوق المحكوم ضدها وحدها وبذلك يتوقف سقوطه على ارادتهما فلهما أن يتمسكا بهذا السقوط كما لهما أن يتنازلا عنه الا أنه عند تنفيذ الحكم كان المستأنف عليه الأول غائباً وكان الثاني حاضراً وقرر صراحة للمحضر ان الحكم غيبي ومضت عليه مدة أكثر من ستة أشهر فأصبح ساقطاً فطلب المحضر منه أن يدفع رسم الأشكال في التنفيذ لأن الفصل في هذا الدفع ليس من حق المحضر بل من اختصاص القضاء فاعتذر لعدم وجود تقديية معه وعلى ذلك استمر المحضر في التنفيذ ودخل منزل الاول فلم يجد به شيئاً ودخل منزل الثاني وأوقع الحجز »

« وحيث أنه يظهر من ذلك ان المستأنف عليه الثاني دفع صراحة وقت التنفيذ بسقوط الحكم ولم يكن المستأنف عليه الاول موجوداً فعمل محضر عدم وجود بالنسبة له فلم يبد منه أى عمل يفيد قبوله الحكم أو تنازله عن الدفع بسقوطه بل كان أول عمل له أن اشترك في رفع هذه الدعوى بطلب الحكم بسقوط الحكم الغيبي واعتباره كأن لم يكن »

« وحيث ان الدفع بسقوط الحكم لمضى أكثر من ستة أشهر عليه بدون تنفيذ ليس طعنًا في نفس الحكم لعيب في شكله أو خطأ في موضوعه حتى يتحتم الطعن فيه بالطرق القانونية وطلب الغائه وانما هو دفع بأن الحكم حتى ولو

بالواجبات التي وجدت للسهر عليها الا أنه مع هذا فأن من واجبها تعميم خدماتها على كافة انحاء البلاد بحيث لا تنحصر بها منطقة دون أخرى ولها مطلق الحرية في تقدير الاجراءات التي ترى عملها لل منفعة العامة وعلى هذا فاذا حصلت في احدى الجهات اضرار من حوادث قهرية كان يمكن للحكومة أن تتلافها اذا قامت بعمل خاص فلا يصح أن تعتبر مسئولة عن ذلك اذ يجوز أن تكون هناك ظروف أخرى مالية أو فنية كانت تحول دون قيامها بهذا العمل.

٢ - اذا نزل سيل في احدى الجهات نجم عنه اضرار مزروعات وغيرها فلا يمكن اعتبار وزارة الأشغال مسئولة عن ذلك باعتبار أنه كان من واجبها ومن حسن الادارة أن تتخذ الحيطة لمنع مثل هذا الحادث لاحتمال أن يكون عدم قيامها بذلك راجعاً لسبب من الأسباب السابقة الا اذا ثبت حصول خطأ منها في عمل من الأعمال التي تقوم بها نتج عنه ضرر للغير فتكون مسئولة عن ذلك ولا يعتبر بمجرد عدم توقعها نزول سيل غير عادي خطأ يترتب عليه مسئوليتها

* * *

المحكمة

« من حيث أن المدعى بصفته ناظراً على وقف المرحوم الشيخ على اليسى رفع هذه الدعوى ضد وزارة الأشغال وقال في عريضة دعواه أن للوقف نظارته ١٠٠ فدان و٤ أمهم كائنة بناحية الصف وبها عزبة ومساكن

اختصاصه لعدم توفر صفة الاستعجال بل انه جعل القاضي الجزئي مخصصاً بالقضايا المستعجلة وغير المستعجلة على السواء وغاية ما في الامر انه أجاز تقصير مواعيد الاعلانات والاستئناف في الدعاوى المستعجلة وزاد ان الاحكام الصادرة فيها تكون واجبة النفاذ فاذا وصفت الدعوى خطأ بأنها مستعجلة وأعلنت لاقل من المواعيد العادية فكل ما للمدعى عليه أن يدفع بطلان الاعلان لقصر الميعاد أما اذا كانت الدعوى مع وصفها بالاستعجال أعلنت في الميعاد العادي فلا يكون لهذا الوصف الخطأ أى تأثير على نظر الدعوى ولا يترتب عليه الحكم بعدم الاختصاص ومثل ذلك ما اذا رفعت الدعوى ووصفت خطأ بأنها تجارية حالة انها مدنية أو العكس وعليه يكون الدفع في غير محله ويتعين رفضه »

(قضية مديرية الترية ضد على مجاهد نمرة ٧٤٩ سنة ١٩٢٨ استئناف — بالهيئة السابقة)

٢٣١

محكمة مصر الابتدائية الأهلية

٢٨ فبراير سنة ١٩٢٨

ادارة . واجبات الحكومة . حوادث قهرية .
لا مسئولية . سيل . اثبات خطأ الحكومة .

المبرأ القانوني

١ - وان كان من واجب مصالح الحكومة أن تكون حسنة الادارة بما يضمن للأفراد قيامها

جهتها كان يكفي للعمل على تسهيل الصرف وترك مصرف الودى حراً لاسده كما فعلت وأن ذلك خطأ جسيم يجعلها مسئولة عن نتيجته وقد قدر المدعى الضرر الذى أصابه من جراء ذلك بمبلغ ٦٧٩٦ جنيه و ٧٠٠ مليم وطلب الحكم به مع المصاريف واتعاب المحاماة

« وحيث أن وزارة الأشغال دفعت الدعوى بأن التلف الذى أصاب أعيان الوقف من انحدار السيول إنما نشأ من قوة قاهرة لا دخل لها فى إيجادها ولا قبل لها بدفعها لأن السيول التى انحدرت فى يوم ١٤ مارس سنة ١٩٢٦ كانت غير عادية اذ لم يسبق أن انحدر مثلها منذ خمسين سنة وقد كان تصبى ترعة الخشاب مبنياً على حساب أنها تكفى لفيضان لا يزيد منسوبه عن ٢٤ متراً على الأكثر فى حين أن مياه السيول رفعت مياه ترعة الخشاب عند قنطرة الصنف الى ١٠ و ٢٥ متراً راجع أقوال مندوب الوزارة بمحضر أعمال الخبير صحيفة ٢٤ وما بعدها

« وحيث أنه قد تبين للمحكمة من تقرير الخبير فى دعوى اثبات الحالة أن السيل الذى انحدر يوم ١٤ مارس سنة ١٩٢٦ قد جرف مجراه الأصلي وحدث تأكلاً فى جانبيه البحرى والقبلى بمعنى أنه وضع المجرى وعمقه فى آن واحد وأن السيل أتى من الجهة الشرقية لترعة الخشاب بقوة لا شك فيها فمر على أرض الزراعة من الجهة الشرقية لترعة الخشاب ونزل فى مجرى السيل ومر أيضاً على الجسر الشرق لترعة الخشاب فالجسر الغربى فارض الوقف وعزبته وأتلف المباني

وحداتى تبلغ مساحتها ٢٥ فدانا تقريبا وتكرر فى المنطقة الواقعة بها هذه الأعيان نزول السيول المنحدرة من الجبل فى فصل الشتاء وقد أوجدت تلك السيول لنفسها مع الزمن مجارى طبيعية تمر بها وتصب فى ترعة الخشاب الواقعة فى الجهة الشرقية من أملاك الوقف ويتجمع بها مياه السيول فى الترعة ثم تجرى الى النيل فى مجرى آخر أخذاً من ترعة الخشاب قبلى ناحية الودى - وأنه فى سنة ١٩٢٥ رأت وزارة الأشغال أن تجدد بناء القنطرة والمباني الأخرى الواقعة على فم مجرى الودى المذكور عند تفرعه من ترعة الخشاب واختارت للقيام يوم ١٤ مارس سنة ١٩٢٦ وبينما كانت تشتغل بإقامة المباني وكان فم المصرف ما زال مسدوداً بالأتربة التى وضعت به انحدرت السيول كماداتها مارة بالمجارى المخصصة لها وتجمعت فى ترعة الخشاب ولما كانت فم مصرف الودى مسدود لم تجد تلك المياه منفذاً فامتلات بها الترعة وفاضت منها مندفة الى الجهة الغربية فأغرقها وأضرت بمباني الوقف ومساقيه وهدمت اسوار المساكن وأتلفت جميع الاشجار والزراعة وغير ذلك من الاضرار التى أثبتها الخبير الذى تعين فى دعوى اثبات الحالة - وقد ذكر المدعى أن السبب فى هذا الحادث هو سد مصرف الودى الذى منع تصريف مياه السيول واختيار الوزارة للعمل الذى كانت تقوم به وقتاً غير مناسب وهو زمن نزول الأمطار وانحدار السيول لتنفيذ الأعمال التى اعتزمت على اجرائها فى فم مصرف الودى وأنه أقل تبصر من

محدودة فتارة ينزل في فصل الشتاء وتارة ينزل في فصل الصيف كما أنه لا عبء بما دفع به من أن وزارة الأشغال أقامت جسراً من الطين في سبيل تجري السيل سدته به لعدم قيام الدليل على ذلك ولم يمكن للخبير الذي تعين في دعوى اثبات الحالة أن يثبت فيما إذا كان ذلك الجسر موجوداً قبل انحدار السيل أو غير موجود بل أثبت في تقريره بالعكس أنه شاهد عند ما قام بالمعاينة أن النقطة المقول بأن الجسر كان مقاماً فيها وهي النقطة C في الرسم الكروكي الواردة في الصحيفة ٢٩ من تقريره منخفضة عن باقي أجزاء جسر الترعة ولا يرتفع عن قاع مجرى السيل (مع العلم بأن ذلك القاع عمقه شدة اندفاع مياه السيل شدة استثنائية) إلا بمقدار متر ونصف فقط صحيفة ٢٨ تقرير وقد أثبت الخبير فوق هذا أن وزارة الأشغال أقامت جسراً آخر لوقاية مباني القنطرة الجديدة رمز له بحرفي Q. R. في الرسم الكروكي ولذا لم تكن في حاجة إلى إقامة السد الذي زعم المدعى أنها أقامته في وجه السيل وهذا لا شك مما يرجح قولها على قول المدعى في ذلك ولا وجه لتمسك المدعى بما ثبت في محضر جلسة ٣٠ مارس سنة ٩٢٦ التي حصلت فيها المرافعة أمام محكمة الموسيقى في دعوى اثبات الحالة على لسان مندوب وزارة الأشغال من أنه قال أنه « لما سقطت السيول في ١٤ مارس سنة ٩٢٦ نزلت بشكل غريب جداً ولم يكن في القنطرة مياه تتجمع إلا مياه السيول فهي نزلت بشكل ٢٥ متر وأن مصرف الودي كان مسدوداً وهو ٢٤

اتلافاً شديداً وأغرق الأرض ثم انحدار إلى النيل صحيفة ٣٠ من تقرير الخبير وقد ذكر الخبير في تقريره أنه إذا كان السيل كثيراً فإن وجود الجسر المقول بأن وزارة الأشغال أقامته في وجهه أو عدم وجوده سواء لأن شدة السيل تجعله يحرق الجسر لتجد مياهه منفذاً لها فتمر على ترعة الخشاب وعلى أرض المدعى وعلى غيرها من الأراضي صحيفة ٣١ وثبت أيضاً من معاينة الخبير أن هذا السيل جرف جزءاً من مباني القنطرة التي كانت وزارة الأشغال قائمة بأنشائها كما جرف جسور الترعة المسماة بترعة البرميل وسحارتها المبنية بالحجر قبل أن يصل إلى ترعة الخشاب لأن ترعة البرميل وسحارتها التي جرفت تقع على بعد ٢٥٠ متراً شرقاً قنطرة الودي وكانت السحارة قائمة في السنوات السابقة على سنة ١٩٢٦ ولم يجرفها السيول التي وقعت في تلك السنوات كما أنه ثبت من الخطاب المؤرخ ١١ أكتوبر سنة ٩٢٧ المقدم من وزارة الأشغال والصادر من مدير قناطر الدلتا بالنيابة أن انحدار السيل صادف زيادة ظاهرة في مقدار المنصرف من ماء النيل في قناطر الدلتا كل هذا يدل دلالة واضحة على أن سيل ١٤ مارس سنة ١٩٢٦ كان استثنائياً في شدته وأنه لم يقع في حساب وزارة الأشغال وبذلك لا يصح أن تسأل هذه الأخيرة عن نتائجه ولا عبء بما ذكره حضرة وكيل المدعى بمريضة دعواه ومذكرته بأن الوزارة أساءت اختيار الوقت لتنفيذ مشروعها وهو وقت الأمطار وذلك لأن نزول السيول لم يكن له مواعيد

مياه السيول بالجبل بحيث ينعدم الخطر الذي يهدد الأراضي والقرى الواقعة في طريق تلك السيول

« وحيث أنه مع التسليم بأن المصالح العمومية يجب أن تكون على درجة من حسن الإدارة والكفاءة تضمن للأفراد قيامها بالواجبات التي أوجدت للسهر عليها فإنه يجب أن لا يغيب عن الذهن أن مصالح الدولة من شأنها تعميم الخدمات التي تقوم بها على أطراف البلاد والا تنحصر بها منطقة دون الأخرى بل توزعها توزيعاً عادلاً في جميع الأنحاء ولما وحدها مطلق الحرية في تقدير الإجراءات التي ترى عملها للمنفعة العامة كما يجب أن لا يغيب عن الذهن أن الوسائل التي توضع تحت تصرف المصالح العامة لتمكينها من القيام على تلك المصالح محدودة ولذا كان واجب السلطات العمومية منحصر في إعطاء كل منطقة من مناطق البلاد قسطها من العناية في حدود تلك الوسائل وهذا ما لا ينكره حتى الكتاب الذين يذهبون في التوسع في مسؤولية الحكومة إلى اعتبارها بمثابة شركة تأمين *Conception de l'Etat assureur* فيكون إذا اعتبار وزارة الأشغال مكلفة باتخاذ احتياطات غير عادية للوقاية من طوارئ طبيعية استثنائية في منطقة معينة حتى ولو كانت تلك الطوارئ مما يتوقع حصوله وبناء مسؤوليتها على عدم اتخاذ تلك الاحتياطات أرهاق لا تقره المبادئ القانونية الصحيحة وقد حكمت محكمة النقض الفرنسية بأن احتمال وقوع الخطر مع عدم القدرة

متراً أي أعلا درجة تصل فيها المياه » وباعتبار أن مندوب الوزارة المدعى عليها سلم أن المصرف كان مسدوداً لأن سياق عبارته لا يتفق مع تقريره أن المصرف كان مسدوداً بل بالعكس يظهر منه أنه حصل تحريف من الكاتب في إثبات العبارة نشأ من الاختلاف الكبير بين سرعة الكلام وسرعة الكتابة

« وحيث ما دام أنه لم يثبت أن الحادث الذي سبب الضرر الذي لحق بأعيان الوقف حصل بخطأ أو إهمال من وزارة الأشغال بل ظهر أنه نشأ من قوة القاهرة لم تكن في الحسبان فلا تكون تلك الوزارة مسئولة مدنياً عن نتائج هذا الحادث

« وحيث أن حضرة وكيل المدعى في مذكرته طرح على المحكمة بحثاً مؤداه أن مسئولية الحكومة عن الضرر الذي يلحق بالأفراد من جراء الأعمال التي تقوم به مصالحها المختلفة أو التي تمنع تلك المصالح عن أدائها مع دخولها في اختصاصها ووجوب قيامها عليها مبنية على سوء إدارة تلك المصالح أو سوء تصرفها أو تقويت الوقت الملائم الذي كان ينبغي فيه أن تقوم بالعمل المنوط به وهو يرى أنه في مجرد وقوع الكارثة التي سببها السيل على الوجه الثابت من وقائع الدعوى ما يمتنع الشروط التي تتوقف على مسئولية وزارة الأشغال قانوناً لأن تلك الوزارة كان عليها أن تنظم مشاريع تصريف السيول في منطقة الوقف بعد جمع الاستدلالات الفنية وعمل الأبحاث العلمية الدقيقة عن مقدار الأمطار وسرعة انحدارها في الأماكن التي تتجمع فيها

وهذا الحق يثبت في وجه المدين بمجرد صدور العقد ولا حاجة لتسجيله أو ثبوت تاريخه طبقاً للقانون نمرة ١٨ سنة ٢٣ لان المادة الاولى من هذا القانون استثنت من أحكامها مواد الامتياز والرهن العقاري والاختصاصات العقارية

٢ - وضع يد المرتهن الذي لم يسجل عقده لا ينهض حجة ضد الغير لأن اليد الحائزة للعقار تعدد مظاهرها وتباين أغراضها وليس للحيازة قوة تفضل بها العقد فها هي الامتلازمة عنه وأثر من آثاره

المحكم:

« حيث ان للمرتهن حيازة حقاً عينياً على الشيء المرهون فاذا كان عقاراً فله عليه حق التبعية والافضلية وقد خوله الشارع امتيازاً على الشيء المرهون بأن منحه حق حبسه لحين الوفاء وحق استيفاء دينه من ثمنه مقدماً على من عداه (راجع المادة ٥٤٠ مدني)

« وحيث ان الحقوق العينية لا تكون حجة على الغير الا بالتسجيل وهذا المبدأ كان مقررأ في القانون المدني فلما صدر القانون نمرة ١٨ سنة ١٩٢٣ اتسع نطاق هذا المبدأ فأصبح شاملاً للغير وللمتعاقدين أنفسهم بعد أن كان قاصراً على الاولين »

« وحيث ان الشارع بعد أن وضع هذه القاعدة العامة استدرك واستثنى من أحكامها مواد الامتياز والرهن العقاري والاختصاصات العقارية فتركها خاضعة للنصوص المعمول بها قبل صدور هذا القانون »

على منعه لا يتعارض مع اعتبار ذلك الخطر من فعل القوة القاهرة فانهيار خط حديدى بسبب شدة الامطار يعتبر ناتجاً عن قوة القاهرة حتى ولو كان نزول تلك الامطار أمراً متوقماً

« وحيث أنه فوق جميع ما تقدم فان تقدير ما يعتبر قوة القاهرة وما لا يعتبر كذلك هو من الامور النسبية للشخص المطالب بالالتزام ويتعين على القضاء تقدير ما اذا كان الخطر يمكن أولاً يمكن منعه بحسب الوسائل التي يملكها ذلك الشخص لدرته والمحكمة ترى من ظروف الدعوى المطروحة أمامها ان جميع الشرائط المطلوبة قانوناً لاعتبار الحادث المطلوب التعويض من أجله ناشئاً عن القوة القاهرة متوفرة

(قضية السيد عبد الطيف الشمراني وحضر عنه الاستاذ محمد كامل البنداري اقضى ضد وزارة الاشغال نمرة ٤٧٤ كلى سنة ١٩٢٧ — دائرة حضرات مصطفى بك رشدى ومحمد بك توفيق درويش وسابا حبشى بك القضاة)

راجع حكم محكمة استئناف مصر الصادر بتاريخ ١٤ يناير سنة ١٩٢٩ فى القضية نمرة ١٢٢٦ سنة ٤٥ قضائية ومنشور بهذا العدد تحت نمرة ٣٠٢

٢٢٢

محكمة شبين الكوم الابتدائية الاهلية

١٢ فبراير سنة ١٩٢٩

رهن حيازى . عدم ضرورة تسجيله بالنسبة للمدين وضع يد المرتهن . الغير .

القاعدة القانونية:

١ - خول الشارع الدائن المرتهن حيازياً امتيازاً على الشيء المرهون بأن منحه حق حبسه لحين الوفاء واستيفاء دينه مقدماً على من عداه

« وحيث انه لذلك يكون طلب الخصم الثالث صواباً ويتعين استبعاد العشرة قراريط وهي بحوض العدة من ضمن القطعة المرهونة التي مساحتها فدانين و ١٠ قراريط خصوصاً وان المدعى لم ينازع في أنها من ضمن الاطيان المرهونة »

(قضية محمود عبد الحامى ضد محمود افندى محمد وآخرين نمرة ٤٩٣ سنة ١٩٢٨ كلى — دائرة حضرات ابراهيم بك القبرى وكيل المحكمة وعضوية حضرتى اسكندر خنا بك ومرسى فرحات بك القاضيين)

٢٢٣

محكمة الزقازيق الابتدائية الاهلية

١٥ مايو سنة ١٩٢٨

حكم غيابي استثنائي لا يسقط . ٣٤٤ مرافعات

القاعدة القانونية

ان موضع سقوط الحكم الغيابي بعدم تنفيذه في مدة ستة شهور من تاريخ صدوره طبقاً للمادة ٣٤٤ مرافعات خاص بالأحكام الابتدائية الغيابية دون الاستثنائية

المحكمة

« حيث أن هذه المحكمة ترى أن موضع سقوط الحكم الغيابي بمضى ستة شهور طبقاً لنص المادة (٣٤٤) مرافعات خاص بالأحكام الابتدائية الغيابية دون الاستثنائية وذلك أولاً لأن المادة المذكورة إنما جاءت في باب المعارضة

» وحيث ان امتياز الدائن المرتهن حيازياً بحبس العين المرهونة يثبت في وجه المدين طبقاً للمبادئ المقررة في القانون المدني بمجرد صدور عقد الرهن فلا حاجة لتسجيله أو ثبوت تاريخه حتى يمكن الاحتجاج به عليه لانه متفرع عن عقد يتم بايجاب وقبول وليست الرسمية شرطاً لازماً فيه ولا التسجيل أمراً ضرورياً لكيانه أو لاثباته »

« وحيث انه متى تقرر ذلك وضع جلياً ان اعتراض المدعى عليه الأول على طلب الحبس لعدم تسجيل عقدي الرهن لا سند له من القانون »

« وحيث ان الامر على عكس ذلك بالنسبة للخصم الثالث الذي اشترى جزءاً من العقار المرهون بمقد مسجل فانه سواء في عهد القانون المدني او القانون اللاحق به لا بد للمرتهن من تسجيل عقده ليكون حجة على الغير فاذا أهمل وأغفل التسجيل واكتسب الغير على العقار حقوقاً عينية حفظها وفاقاً للقانون أصبح بآمن من كل ادعاء يدعيه المرتهن أو حق يتمسك به لأن القانون لا يقر له ادعاء ولا يعتبر لحقه الغير مسجل وجوداً »

« وحيث ان وضع يد المرتهن على الشئ المرهون لا ينهض حجة ضد الغير لان اليد الحائزة للعقار تعدد مظاهرها وتباين أغراضها وليس للحيازة قوة تفضل بها المقدم فاهى الا متولدة عنه وأثر من آثاره »

٢٢٤

محكمة الزقازيق الابتدائية الاهلية

٢٢ مايو سنة ١٩٢٨

- ١ . سبب غير مشروع . اثباته . بكافة الطرق
- ٢ . أحوال شخصية . صفة متعلقة بها . عدم جواز الصلح عليها

المبادئ القانونية:

- ١ - من الثابت قانوناً أن سبب العقد متى كان مخالفاً للنظام أو الآداب جاز اثباته بكافة وسائل الاثبات بما فيها البيئة والقرائن
- ٢ - اجمع الفقهاء على عدم جواز الصلح والتنازل عن حق المطالبة بصفة من الصفات المتعلقة بالأحوال الشخصية كالزواج والبنوة والطلاق أو عن حق انكار هذه الصفات

* * *

المحكمة:

« من حيث أن المدعية تطلب الحكم أولاً - بصحة التعاقد الحاصل بينها وبين المدعى عليها الثانية بمقتضى عقد الترخارج المؤرخ ١٥ مايو سنة ١٩٢٧ والثابت التاريخ في ٢٥ يونيو سنة ١٩٢٧ وثانياً - بطلان العقد الصادر من المدعى عليها الثانية الى ابنها المدعى عليه الأول بتاريخ ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٧ والمسجل في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٧ باعتبار أنه صوري . وثالثاً - بطلانه لحصوله اضراراً بحقوق المدعية

الخاصة بالأحكام الابتدائية وقبل باب الاستئناف وثانياً - لأن ميعاد المعارضة في الأحكام الاستئنافية وهو عشرة أيام من يوم اعلانها يختلف عن ميعاد المعارضة في الأحكام الغائية الابتدائية فاذا أعلن الحكم الغيبي الاستئنافي ومضت مدة العشرة أيام أصبح الحكم نهائياً ولا يمكن أن يتصور سقوط حكم أصبح نهائياً بمضي ستة شهور دون تنفيذه خلافاً للقواعد العامة التي تقضي بعدم سقوط الأحكام النهائية إلا اذا مضى عليها خمسة عشر سنة وأما الأحكام الغائية الابتدائية فالعلة في سقوطها بمضي ستة أشهر اذا لم تنفذ هي ان المعارضة موقوفة بالتنفيذ لا بالاعلان كما في الأحكام الغائية الاستئنافية فاذا لم يتنفذ الحكم لما أمكن قفل باب المعارضة (راجع أبو هيف طرق التنفيذ ص ٣٠ و ٣١ تعليقاً على البند ٢٦ و ٢٧)

« وحيث أنه فيما يختص بالحكم الصادر من محكمة اسكندرية والذي استند عليه الدفاع فان هذا الحكم لم يتناول في بحثه المادة (٣٦٧) مرافعات

(قضية الست نبيه واخوانها كريمات المرحوم محمد بك لهيطة وحضر عنهم الاستاذ حسين افندى محمد الخندى ضد ورثة المرحوم الحاج سيد محمد البندري وآخرين وحضر عنهم الاستاذ رزق افندى صليب نمرة ٩٠ كلى سنة ١٩٢٨ - دائرة حضرات ابراهيم احمد شاي بك ومحمد خليل افندى وقيد زكى افندى القضاء)

بالمقد هو التبرع ومتى أخذت الهبة صورة عقد آخر. فالمعول عليه في التطبيق القانوني هو العقد الآخر.

« وحيث ان المتفق عليه قانوناً أنه اذا كان سبب العقد مخالفاً للنظام العام أو للآداب العامة فإنه يجوز اثبات ذلك بكافة الطرق القانونية وقد طلب وكيل المدعى عليها الثانية إحالة الدعوى الى التحقيق لاثبات أن سبب عقد التخرج إنما هو مقابل اعتراف المدعية للمدعى عليها بزواجها من المورث المرحوم وقد اجمع قضاة القانون على عدم جواز الصلح والتنازل عن حق المطالبة بصفة من الصفات المتعلقة بالأحوال الشخصية كالزواج والبنوة والطلاق أو عن حق انكار هذه الصفات وقد شرح ذلك جويبار فقال ، لا يخلو الأمر في الدعوى القائمة على الصفات المتعلقة بالأحوال الشخصية بين أن يكون من يعترف بها لمدعيها صادقاً أم لا ففي الحالة الأولى يكون ما أخذه مقابل اعترافه بغير سبب وفي الثانية يكون ما أخذه مبنياً على اعترافه بغير الواقع وهذا عمل لا تقره الآداب (راجع البندك ١٦٥ و ١٦٦ تحت كلمة Transaction)

165 . . . Personne ne peut renoncer à l'avance au droit de réclamer son propre état, ou au droit de critiquer l'état des autres. Tout ce qui concerne la liberté, la nationalité, la filiation, la mariage, la puissance paternelle, la tutelle, le divorce, etc . . . est placé . . en dehors des conventions des parties.

166 . . . "De deux choses l'une: ou celui qui reconnaît l'état réclamé par une,

مع الزام المدعى عليهما بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه منها ١٥٠٠ جنيه قيمة الثمن المدفوع منها و ١٥٠٠ جنيه تعويض

« وحيث أن الحاضر عن المدعى عليها الثانية دفع الدعوى بأن عقد ١٥ مايو سنة ١٩٢٧ الذي تمسك به المدعية باطل لعدم مشروعية السبب الذي تحرر من أجله ولأنه إنما تحرر تحت تأثير الاكراه الأدبي وفي مقابل الاعتراف لها من المدعية بزواجها لمورثها المرحوم »

« وحيث أن الثابت من أوراق الدعوى أنه عقب وفاة المرحوم لجأت المدعى عليها الثانية لاثبات وراثتها منه قضي أولاً بتاريخ ١٢٠ بريل سنة ١٩٢٧ برفض الطلب بناء على انكار الوكيل عن المدعية زوجية الست للمرحوم فالتجأت الى رفع دعوى اخرى بثبوت وراثتها ل وأنها زوجة له . ونظرت في جلسة ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٧ وفي هذه الجلسة اعترفت المدعية بالزوجية التي انكرتها في الدعوى السابقة وبوراثه الست فيه كما ثبت وراثتها قبل ذلك بتاريخ ٥ يونيه سنة ١٩٢٧ .

« وحيث أن الحاضر عن المدعية رد على ما دفع به الحاضر عن المدعى عليها الثانية الدعوى أولاً أن سبب التعاقد التخرج من حصه في التركة مقابل ال ١٥٠٠ جنيه المدفوعة منه مقابل الاعيان المحرر بها عند ١٥ مايو سنة ١٩٢٧ وأنه على فرض أن مبلغ ال ١٥٠٠ جنيه لم تدفع منه فإن السبب الثانوي للتنازل عن الحصة الميئة

٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ اقتضت . بعكس ما هو منصوص عليه في المادة ١ من الأمر العالي الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ - على منع البناء فقط ولم تنص بشيء ما عن الأعمال التي من شأنها المحافظة على المنازل التي تقرر نزع ملكيتها .

المحكمة :

« حيث أن الأمر العالي الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ المختص بالتنظيم نص فيه على قواعد وأحكام يلزم اتباعها ومعاينة كل من يتجاراً على مخالفتها

« وحيث أن المادة (١٩) من الأمر العالي المشار إليه خولت لناظر الأشغال العمومية الحق في إصدار لائحة تنفيذ أحكام هذا الأمر وانه بناء على هذه المادة قد أصدر ناظر الأشغال القرار المؤرخ ٧ سبتمبر سنة ١٨٨٩

« وحيث أنه يكفي الاطلاع على ما هو مدون بالأمر العالي وبالقرار للجزم بأن كل ما هو منصوص عنه بالأمر العالي يختص بالمنازل والأراضي الواقعة على جانبي الطريق العمومية الجاري استعمالها وبالعكس ذلك فإن اللائحة قاصرة على العمارات والأراضي التي قررت الحكومة نزع ملكيتها بناء على مشروع طريق عمومية جديدة تنوي الحكومة عملها واستعمالها في المستقبل .

personne, croit à l'existence du droit réclamé par celle-ci et alors, le prix qu'il demande pour sa reconnaissance est sans cause, ou il croit qu'elle n'y a pas de droit, et sa reconnaissance est un acte malhonnête. Dans le deux cas cette transaction tombe sous le coup de l'art . . . 6C. C., elle est un acte contraire à l'ordre public et aux bonnes moeurs". A quelque point de vue que l'on se place il faut maintenir la règle que l'état des personnes n'est susceptible d'aucune transaction.

« وحيث ان قول المدعية بأنه اذا اعتبر عقد التخرج عقد هبة لم يدفع فيه الثمن فيكون سبب التناقد هو التبرع - وترى المحكمة أن قيام الخصومة بين المدعية والمدعى عليها الثانية بخصوص الزوجية وانكارها لا يتفق معها حصول التبرع من المدعى عليها الثانية للمدعية كما تزعم وتكون المدعى عليها الثانية محقة في طلب الاحالة الى التحقيق لاثبات أن عقد ١٥ مايو سنة ١٩٢٧ كان بغير مقابل وصدر منها مقابل اعتراف المدعية لها بالزوجية

(قضية الست زياب محمد عطيه وآخر ضد الست مريم محمد نمره ١٩١ سنة ١٩٢٧ كلى - بالهيئة السابقة)

٢٣٥

محكمة الزقازيق الابتدائية الاهلية

٧ يناير سنة ١٩٢٩

مخالفة تنظيم . مادة ١ من دكرينو ١٨٨٩ .
مادة ١٠ من لائحة سبتمبر سنة ١٨٨٩

المبدأ القانوني

ان المادة ١٠ من لائحة التنظيم الصادرة في

« وحيث أن المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ تقضى صراحة بأنه لا يجوز مطلقاً لأحد أن يبنى في المدن والقرى منازل أو عمارات أو سوار أو لمكونات أو سلاسل خارجية مكشوفة ومماشى أو غير ذلك من الأبنية التي تقام على جانبي الطريق العمومية ولا يسوغ له أيضاً توسيع تلك الأبنية أو تعليتها أو تقويتها أو ترميمها أو هدمها بأي صفة كانت أو في أي حد كان من الحدود إلا بعد حصوله من مصلحة التنظيم على الرخصة وخط التنظيم وأنه في حالة المخالفة يقضي الحكم ليس فقط بالغرامة التي تستوجبها المخالفة بل أيضاً بالزام المخالف بالهدم أو بإرجاع المكان إلى الحالة الأصلية .

« وحيث أن المادة ١٠ من اللائحة الصادرة في ٨ سبتمبر ١٨٨٩ تقضى أنه بمجرد الإقرار على رسم خط التنظيم من ناظر الأشغال العمومية وصدر الأمر العالي باعتماده لا يجوز لأرباب الأراضي والمنازل التي تقرر نزع ملكيتها لإنشاء طرق جديدة إقامة أي بناء على الأراضي المذكورة من تاريخ صدور الأمر العالي .

« وحيث أنه يلزم ملاحظة أن نص المادة ١٠ من اللائحة المشار إليها اقتصر بعكس ما هو منصوص في المادة الأولى من الدكرتين على منع البناء فقط ولم ينص بشيء ما عدا الأعمال التي من شأنها المحافظة على المنازل التي تقرر نزع ملكيتها .

« وحيث أن الغرض الذي يرمى إليه الشارع من إيجاد هذا التمييز فيه ظاهر لأنه في حالة ما تكون الطريق العمومية مستعملة حالاً فالحكمة من القواعد المشار إليها سابقاً تكون في محلها ويرجع الأصل إلى استعمال الطريق والانتفاع بها وفي ذلك تعويض لأصحابها نظير ما هو مقرر عليهم من الواجبات .

« وحيث كذلك فيما يختص بالمقارنات أو الأراضي التي تقرر نزع ملكيتها لعمل شارع في المستقبل فإن منع البناء الحكمة فيه ظاهرة أيضاً وهي أن البناء في هذه الحالة يعتبر أنه عمل بقصد المناجرة وهذا الأمر يضر الحكومة التي يهملها أن تأخذ تلك المقارنات بالحالة التي كانت عليها وقت صدور الدكرتين وبالمثل التي كانت تساويه قبل البناء الحديث .

« وحيث أنه إذا فهمت الحكمة من منع البناء في الحالتين السابقتين فليس لأمر كذلك فيما يختص بالترميمات والإصلاحات اللازمة لتقوية المقارنات المقرر نزع ملكيتها لعمل طريق في المستقبل لأنه من الضروري أن أصحاب تلك المقارنات ينتفعون بأعمالهم وبالتالي يكون لهم الحق في عمل كافة الأعمال اللازمة للمحافظة على أعمالهم حتى يتيسر لهم التمتع بهما حين لما تنتهي الحكومة من فتح الشوارع المقررة واستعمالها وإذا تقرر عكس ذلك فتكون النتيجة منع أرباب الأملاك من التمتع بأعمالهم مدة لا يمكن تقديرها لأن الزمن الذي تنوي فيه

المحكمة

« حيث أن محكمة أول درجة اعتبرت
التشر عن فقد العقد بجريدة المنبر واثبات تاريخ
العقد يبرر ان احالة الدعوى الى التحقيق لاثبات
حصول التعاقد واحالت الدعوى الى التحقيق
وحكمت بعد ذلك في الموضوع بالحكم المستأنف
« وحيث أن الاثبات بالينة وقرائن
الاحوال لا يمكن قبوله الا اذا كان هناك مبدأ
ثبوت بالكتابة أو اذا وجد دليل قطعى على
ضياع السند بسبب قهرى مادنى ٢١٧ و ٢١٨
مدنى

« وحيث أن مبدأ الثبوت بالكتابة عرفوه
بأنه عبارة عن ورقة صادرة ممن يراد الاثبات
ضده ليست سندا باتا بما يراد اثباته وانما تجمله
قريب الاحتمال

« وحيث أنه من هذا التعريف يمكن أن
يستخلص أنه لقبول الاثبات بالينة يجب أن
تكون هناك ورقة وان تكون الورقة صادرة من
الخصم وأن تجعل الورقة أن ما يراد اثباته بها
قريب الاحتمال

« وحيث أن الورقة المقدمة ما هي الا
شهادة مستخرجة من قلم الكتاب باثبات تاريخ
عقد عرفى منسوب صدوره من المستأنف
للمستأنف عليها

« وحيث أن العقد العرفى لا يكون ججة
بين المتعاقدين الا اذا كان مسلما به منهما
واثبات تاريخه ما جعل الا ليكون له اثر بالنسبة

الحكومة عمل هذه الشوارع غير معلوم وهذا
أمر مخالف لغرض الشارع .

« وحيث متى تقرر هذا المبدأ يتعين على
المحكمة أن تبحث في كل قضية على حدة لمعرفة
ما اذا كانت الأعمال الحديثة موضوع المخاتمة
عملت بقصد الانحجار أو بقصد صيانة المقار
والانتفاع به .

(قضية النيابة ضد محمود ابراهيم خليل نمر ٥٥٣٩
سنة ٩٢٨ س — بالهيئة السابقة)

٢٣٦

محكمة الزقازيق الابتدائية الاهلية

٢٠ يناير سنة ١٩٢٩

- ١ . مبدأ اثبات بالكتابة . شروطه
- ٢ . اثبات بالينة . ضياع السند

المبادئ القانونية

١ - طبقا للمادة ٢١٧ مدنى يشترط
لاعتبار ورقة ما مبدأ للاثبات بالكتابة أن
تكون صادرة ممن يراد الاثبات ضده

فلا تعتبر من هذا القبيل الشهادة
المستخرجة من دفاتر اثبات التاريخ

٢ - في حالة الادعاء بضياع السند الكتابي
لا يمكن قبول الينة في اثبات ما جاء به الا اذا
ثبت أن الضياع بسبب قهرى لا باهمال صاحب
السند .

٢٣٧

محكمة الزقازيق الابتدائية الاهلية

٢٣ يناير سنة ٩٢٩

١ . استئناف . نصابه . التقدير المصاريف

٢ . استئناف فرعى . شروط قبوله .

المبادئ القانونية

١ - تعتبر اتعاب المحاماة واتعاب الخبير

ورسوم دعوى اثبات الحالة ملحقات للطلبات
الاصلية فلا تدخل في تقدير نصابها طبقاً للمادتين

٣٠ و ٣٤٥ فقرة ٢ مرافعات

٢ - يفهم من نص المادة ٣٥٧ مرافعات

ان الاستئناف الفرعى يقبل بمجرد ان يطلب أحد
الايضاام استئناف الحكم استئنافاً أصلياً بصرف
النظر عما اذا كان الاستئناف الاصلى مقبولا
او غير مقبول مادامت المرافعة قائمة في محكمة
الاستئناف

٣ - يشترط في من يرفع استئنافاً فرعياً أن

يكون خصماً أصلياً في القضية

٤ - لا يقبل الاستئناف الفرعى من مستأنف

عليه ضد مستأنف عليه

المحكمة:

« من حيث ان الست شقيطة بنت محمد

احمد رفعت الدعوى طالبة الحكم لها على حسن

افندى حسن ومديرية الشرقية بطريق التضامن

يمبلغ ٤٩ جنيه و ٥٦٠ مليم . من ذلك ١٤٦٠ قرشاً

للغير وعلى ذلك فمع عدم وجود العقد لا يمكن
اعتبار الصورة المستخرجة باثبات تاريخه مبدأ
ثبوت بالكتابة لانها لم تصدر من الخصم المراد
الاثبات بها ضده »« وحيث ان فقد العقد لكى يمكن أخذه
أساساً للاثبات بالبيئة يجب أن يكون الضياع
لسبب قهرى »« وحيث ان المستأنف عليها لا تستند في
ضياع العقد لقوة قهرية بل كل مادعته في دفاعها
ينحصر في ادعائها تارة بأن العقد سرق وأخرى
بأنه فقد مع ختمها »« وحيث ان السرقة معتبرة من الحوادث
الجبرية التى يجوز معها الاثبات بالبيئة وهذا اذا
لم تكن السرقة حاصلة باهمال صاحب السند
فان حصلت باهمال منه فلا يقبل منه الاثبات
بالبيئة »« وحيث ان المستأنف عليها لم تقدم أى
دليل على حصول السرقة ومع ادعائها بمقد
العقد كما نشرت عنه بالجرائد لا يمكن أن يكون
الضياع بفرض صحته حاصلاً بقوة قاهرة »« وحيث انه مما تقدم لا يكون الاثبات
بالبيئة مقبولا ويكون الحكم المستأنف في غير
محله ويتعين الغاؤه »(قضية احمد محمد وحضر عنه الاستاذ جوده افندى
محمد ضد فاطمة محمد وحضر عنها حضرة دياب افندى
سعد نمرة ١٢٠ س سنة ٩٢٨ — دائرة حضرة
عثمان بك يوسف وعضوية حضرة ابراهيم شلبي بك
وعبد الفتاح حسن افندى القاضيين)

ثمن الارض المقال باغتصابها و ٢٣٠٦ قرش قيمة
عجز الحاصلات و ١٧٠ قرشاً رسم دعوى اثبات
الحالة و ٢٠٥ قرشاً أمانة الخبير ورسم اعلانه
و ٥٠٠ قرشاً اتعاب المحامي في دعوى اثبات الحالة:

« وحيث ان هذه المبالغ تعتبر انها طلبات
متعددة ناشئة عن أسباب مختلفة فتقدر الدعوى
باعتبار كل طلب على حدة :

« وحيث انه من جهة أخرى فان اتعاب
المحاماة واتعاب الخبير ورسوم دعوى اثبات الحالة
ليست في الحقيقة الا ملحقات للطلبات في الدعوى
الاصلية ويمكن أن يعتبر في هذه الحالة ان مبلغ
١٤٦٠ قرشاً ثمن الارض هو الطلب الاصلي وان
ماعداء من الطلبات من قيمة عجز الحاصلات
ورسوم دعوى اثبات الحالة واتعاب الخبير واتعاب
المحامي كلها ملحقات للطلب الاصلي فتقدر الدعوى
بقيمة ذلك الطلب وهو مبلغ ١٤٦٠ قرشاً فيكون
الاستئناف غير جائز طبقاً للمادتين (٣٠-٣٤٥/٢
المعدلة) مرافعات

« وحيث انه يلزم البحث اذاً فيما اذا كان
الاستئناف الفرعي المقدم من حسن افندي حسن
مقبولاً أو غير مقبول :

« وحيث ان المادة (٣٥٧) مرافعات
تنص على انه اذا طلب أحد الاخصام استئناف
الحكم جاز للخصم الآخر فضلاً عن حقه في طلب
الاستئناف طلباً أصلياً في الميعاد المقرر ان يطلب
استئناف ذلك الحكم طلباً فرعياً مادامت المرافعة
قائمة في محكمة الاستئناف ولم يترك الطالب الاول
دعواه فيه .

« وحيث انه يفهم من هذا النص ان
الاستئناف الفرعي يقبل بمجرد أن يطلب أحد
الاخصام استئناف الحكم استئنافاً أصلياً بصرف
النظر عما اذا كان الاستئناف الاصلي مقبولا
أو غير مقبول ما دامت المرافعة قائمة في محكمة
الاستئناف .

« وحيث ان المرافعة في الاستئناف الاصلي
كانت قائمة وقت ان طلب حسن افندي حسن
استئناف الحكم استئنافاً فرعياً فيكون طلبه جائزاً
« وحيث من جهة أخرى فان المادة (٣٥٧)
المذكورة أجازت للخصم المستأنف عليه في
الاستئناف الاصلي ان يطلب استئناف الحكم
فرعياً فيجب لأجل قبول هذا الاستئناف انه
يكون من طلبه خصماً حقيقياً للمستأنف .

« وحيث ان حسن افندي حسن لم يكن
خصماً حقيقياً لمديرية الشرقية بل كان مدعى عليه
معه في الدعوى المرفوعة عاينها من شقيطه بنت
محمد احمد ولم يوجه طلبات منه ضد مديرية
الشرقية المستأنفة أصلياً .

« وحيث ان مجرد الحكم عليه من المحكمة
الابتدائية بالتضامن مع مديرية الشرقية المستأنفة
أصلياً لا يخول له الحق في الاستئناف الفرعي
وغاية ما له من الحق هو أن ينضم الى طلبات
المديرية اذا لم تكن مصابحة مخالفة لمصلحة المديرية
« وحيث ان هذا الاستئناف هو في الحقيقة
موجه ضد الست شقيطه بنت محمد احمد المحكوم
لها ضد حسن افندي حسن والمديرية والمادة
(٣٥٧) السابق ذكرها لا تجيز رفع الاستئناف

الفرعى من مستأنف عليه ضد خصم مستأنف عليه أيضا بل أجازته ضد خصم يكون قد طلب استئناف الحكم طلباً أصلياً ولا يجوز الاستئناف الفرعى في هذه الحالة الا اذا كان المستأنف عليه في الاستئناف الفرعى متضامناً مع رافع الاستئناف الاصلى أو شريكاً معه في حق غير قابل للتجزئة بشرط أن ينضم الى المستأنف الاصلى في طلباته .

« وحيث انه بناء على ذلك يكون الاستئناف

الفرعى غير جائز . »

(قضية مديرية الشرقية ضد الست شقيقة بنت محمد وآخرين نمرة ١١٤ س سنة ١٢٧ — بالهيئة السابقة)

٢٣٨

محكمة الزقازيق الابتدائية الاهلية

٢٧ يناير سنة ١٩٢٩

دعوى تزوير فرعية . قبولها في أية حالة كانت عليها الدعوى . اثبات الدعوى .

المبدأ القانونى

قبل دعوى التزوير الفرعية في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو أمام الاستئناف لأول مرة . وبمجرد رفعها يتعين الحكم بإيقاف الدعوى الأصلية دون بحث في صحتها موضوعاً أو شكلاً

المحكمة

« حيث أن المستأنف عليه الأول دفع

الدعوى بعدم قبولها لسببين الأول أنها دعوى فرعية رفعت لأول مرة أمام محكمة الاستئناف فهي تابعة للاستئناف وأن الاستئناف غير جائز فهي غير جائزة ايضاً - الثانى أن السند المطعون فيه بالتزوير قد حلف عنه اليمين أمام المحكمة الجزئية وبهذا اليمين قد انتهى الأمر فيه :

« وحيث عن السبب الأول فان قانون

المرافعات في المادة (٢٧٣) لم يشترط لقبول

دعوى التزوير قبول الدعوى الأصلية بل

نص على أنه يجوز لأحد الخصام في أى

حالة كانت عليها الدعوى الأصلية أن يبدى

دعواه بالتزوير بالكيفية المبينة بالمادة المذكورة

« وحيث أنه يفهم من ذلك النص جواز

الطعن بالتزوير بدعوى فرعية أمام المحكمة

الابتدائية أو أمام المحكمة الاستئنافية سواء كانت

الدعوى أو الاستئناف مقبولا أو غير مقبول اذ

أن دعوى التزوير هي دعوى قائمة بذاتها لها

شروط خاصة بها غير شروط الدعوى الأصلية .

« وحيث أنه يترتب على الدعوى بالتزوير

إيقاف الحكم في الدعوى الأصلية (مادة ٢٧٨

مرافعات) فلا يجوز للمحكمة عند نظر دعوى

التزوير أن تفصل فيما يدفع به المدعى عليه من

أن الدعوى الأصلية أو الاستئناف غير مقبول .

« وحيث أنه بتاريخ ٥ أغسطس سنة ١٩٢٨

قرر حضرة قاضى التحضير إيقاف الاستئناف

حتى يفصل في دعوى التزوير طبقاً للقانون

فيكون دفع المستأنف عليه المبني على السبب

الأول مرفوضاً

« وحيث أنه عن السبب الثانى فان اليمين

التي استحصلها المستأنف أمام المحكمة الجزئية للمستأنف عليه الاول لم تكن عن أن الايصال المطعون فيه بالتزوير هو صحيح غير مزور بل على أنه (يعلم أن مبلغ ٤٥ جنيهاً المحرر بها وصل بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٥ هو من أصل الكيالة المحررة على مورثه) وهذه الصيغة لا تدل على أن اليمين موجهة على صحة الايصال بل هي موجهة على كيفية خصم مبلغ ٤٥ جنيهاً هل هو من أصل الكيالة المرفوعة عنها الدعوى أو من كيالة أخرى

« وحيث أنه طالما أن الخصومة قائمة بين المتخاصمين وأن أحدهما يتمسك بالورقة ولم يكن قد سبق الفصل في أمر تزويرها فدعوى التزوير مقبولة :

(قضية الشيخ علي إبراهيم ضد حسن حسين وآخرين نمرة ٢٠٨ س سنة ١٩٢٨ — بالهيئة السابقة)

ومن شرح القانون أن القاضى لا يعتبر حاكماً بأكثر من المطلوب اذا ذكر في الحثيات بدون أن يذكر في منطوق الحكم أموراً كان يصح أن يطلبها الخصم قانوناً ولم يطلبها أو حكم بما طلب الخصم ولكنه دعمه على أسباب وأسانيد لم يذكرها الخصم أو كيف حقوق الخصم المقرر بها تكييفاً مختلفاً عما يدعيه الطالب (راجع دالوز براتيك الجزء العاشر صحيفة ٣١٤ نوتة ٩٣ وجارسونيه جزء ٦ ص ٤٦٢ نوتة ٢٣٥٨ واستئناف مختلط ١٦ مايو سنة ١٩١٧ جازيت ص ١٤١ ومج ت م ٢٩ ص ٤٢٩ »

(التماس الشيخ عبد الفتى محمد وآخرين وحضر عنهم الاستاذ عبد المجيد افندى التهامى ضد علي يوسف ادريس وحضر عنهم الاستاذ علي بك حسين نمرة ٣٠٥ سنة ١٩٢٨ س — بالهيئة السابقة)

٢٤٠

محكمة الزقازيق الابتدائية الاهلية

٣ فبراير سنة ١٩٢٩

تسجيل . قانون رقم ١٨ لسنة ٢٣ . مشتريان . تقاضاهما . مجرد العلم . التدليس . أثرهما

الفاعلة القانونية

١ - لا يزال التدليس - حتى بعد صدور القانون رقم ١٨ لسنة ٢٣ - مانعاً للمشتري الثانى من الاحتجاج على المشتري الاول بعدم تسجيل عقده

٢ - ولكن ذلك القانون قد أزال كل شك فى أن مجرد علم المشتري الثانى بنسب البيع الآخر لا يعتبر تدليساً بالمعنى المتقدم

٢٣٩

محكمة الزقازيق الابتدائية الاهلية

٣٠ يناير سنة ١٩٢٩

التماس . مالم يطلبه الخصم . حثيات لامنتوق

المبادئ القانونية

لا يكون سبباً للإلتماس تعرض المحكمة فى حثيات حكمها لا فى المنطوق الى طلبات لم يطلبها أحد الخصوم

المحكمة

« من حيث أنه من المقرر قانوناً من المحاكم

المحكمة

« من حيث أن المستأنف اشترى من المستأنف عليه الاول على عبد السيد الحداد المنزل المبين بصحيفة الدعوى بمقد عرف تاريخه ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٦ وثابت التاريخ في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٦ واستلم عقود تملك البائع له ووضع يده عليه من وقت المشتري وفي يوم ١٦ فبراير سنة ١٩٢٧ اشترى المستأنف عليه الثاني محمد السيد على فرج نفس المنزل من نفس البائع للمستأنف بمقتضى عقد تصدق عليه في ٢٣ مارس سنة ١٩٢٧ وتسجل في ١٣ ابريل سنة ١٩٢٧ فرغ المستأنف هذه الدعوى طلب الحكم على المستأنف عليه الاول في مواجهة الباقيين بصحة التعاقد الحاصل بينه وبين المستأنف عليه الاول مع الزام المستأنف عليهم بالمصاريف والأتعاب مستنداً في ذلك على تواطؤ البائع مع المشتري بعده على الاضرار به الامر الذي ترتب عليه بطلان العقد الصادر للمشتري الثاني تبعاً للقاعدة (الغش يبطل للعقود) وبين الاوجه التي استند عليها في اثبات علم وتواطؤ المستأنف عليهم »

« ومن حيث أن المستأنف عليه الثاني محمد السيد على فرج دفع دعوى عبد السيد الحداد بأن عقد هذا الأخير غير مسجل فلا يكسبه الملكية ولا يكون حجة عليه وأن ملكية المستأنف عليه الثاني للمنزل انتقلت اليه بتسجيل عقده وكل ذلك طبقاً لقانون التسجيل رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ »

« وحيث أن البت في هذه الدعوى

يتناول البحث فيما اذا كان قانون التسجيل الجديد قضى على سوء النية وأصبح التواطؤ مشروعاً في المعاملات لاجزاء له في القانون مدنياً أو أن التواطؤ لا زال في عهد قانون التسجيل الجديد هادماً لكل حق »

« وحيث أنه يجب أن يلاحظ أولاً أن شرط حسن النية لدى المشتري الذي سجل اولاً لم يرد بالتشريع الفرنسي الموضوع في ٢٣ مارس سنة ١٨٥٥ ولكن الفقه والقضاء هناك رأيا ضرورة تقرير قاعدة حسن النية هذه شرطاً لنفاذ التسجيل على الغير وان سوء النية مقوض لكل حق بل ويحول دون انشائه او تقريره وأن سوء النية هو التدليس أى التواطؤ بين المشتري المسجل اولاً والبائع اضراً بالمشتري الاول غير المسجل ولا ينصرف الى مجرد العلم البسيط لما في هذا الاخير من الخطورة المبنية على المعاملات بما يحفها من مخاوف بل ينصرف الى العلم الموصوف أى التواطؤ التدليسي (انظر باردي في مجموعة بودري المطولة في الالتزامات ج ١ ص ٤٤٠ ن ٣٩٦ وما بعدها) وعلى ذلك يجوز للمشتري الاول غير المسجل محاسبة البائع له والمشتري الثاني المسجل وطلب الحكم بنفاذ عقده على العقد الآخر ويجب القضاء له به »

« وحيث ان المادة (٢٧٠) مدنى أهلى قضت بأن لا تنتقل ملكية العقار بالنسبة لغير المتعاقدين من ذوى الفائدة فيه الا بتسجيل عقد البيع متى كانت حقوقهم مبنية على سبب صحيح ومحفوظة قانوناً وكانوا يعلمون ما يضر بها أى أن يكون الغير حسن النية »

« وحيث أنه قد حصلت مناقشة من
الوجهة القانونية فيما إذا كان المشتري الثاني الذي
سجل أولاً يعتبر سىء النية لمجرد علمه بالبيع
الاول الذي لم يسجل أصلاً أو الذي سجل بعد
تاريخ تسجيله »

« وحيث أن القضاء جرى على أنه إذا كان
المشتري الثاني يعلم بالبيع الاول فمجرد العلم بغير
تواطؤ لا يمنع من التمسك بعدم التسجيل اما اذا
كان مع علمه هذا قد اشترى بطريق التواطؤ
مع البائع للاضرار بحقوق المشتري الاول الذي
أهمل التسجيل فلا يكون محققاً في التمسك بعدم
تسجيل البيع الاول (راجع شرح البيع للاستاذ
حلى باشا عيسى ص ٣٧٢ وما بعده) وحكى
محكمة الاستئناف ١٢ مايو سنة ١٩٢٥ المحاماة
سنة خامسة ص ٨٠٩ و ١٢ مايو سنة ١٩٢٢
المحاماة السنة الثامنة ص ٣٠٨ »

« وحيث لما وضع الشارع المصرى قانونه
الحاضر الصادر فى ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٣ رقم ١٨
أعلى أراد أن يقطع دابر الجدل فى سوء النية
وما قام فيه حول مجرد العلم البسيط أو العلم
الموصوف (أى التواطؤ) قرر بالمادة الأولى منه
أن الملكية لا تنتقل الا بالتسجيل حتى بين
المتعاقدين وبذا قطع خط الرجعة على الأخذ فى
مجال سوء النية برأى مجرد العلم البسيط وأصبح
تسجيل العقد المطعون فيه بمجرد العلم البسيط
حائلاً قانونياً دون اثباته وأما سوء النية بالتواطؤ
والغش فإن الأخذ به لا يزال باقياً وهو يبطل
العقد ويزيل عنه آثاره القانونية فى عهد قانون

التسجيل الجديد لأن جعل التدليس والتواطؤ
بالمادة الثانية منه الخاصة بالعقود والاحكام المقررة
حائلاً يحول دون قاذها وليس من المنطق
والانسجام فى التشريع وضرورة توحيد الآراء
فى المعاملات أن يقرر جزاء للتواطؤ فى حالة دون
أخرى وان يحلله الشارع فى مكان ويحرمه فى
مكان آخر »

« وحيث أن قضاء الدوائر المجتمعة لمحكمة
استئناف مصر الأهلية ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٤
المجموعة الرسمية ٢٩ ص ٤٦ ومحكمة الاستئناف
المختلطة ١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٦ مجلة التشريع
والقضاء المجلد ٣٩ ص ١٠١ قضى أن عقد البيع
غير المسجل هو بيع يعتبر فيه البائع ملزماً بواجبات
البيع والمشتري مثله وأن نقل الملكية ليس ركناً
لعقد البيع بل هو أثر من آثاره وعليه يكون
انتقلت مظاهر الملكية الى المشتري ولم يكن له به
الا الاعتبار الشكلى لنقل الملكية ولذا يجوز
للمشتري مطالبة البائع بالتسليم باعتبار هذا التسليم
التزاماً اشغلت به ذمة البائع ولا يجوز له
الاحتجاج بأن التزامه استحال الى تعويض مالى
فقط ومنع هذا لا يمكن التوفيق بينه وبين المبدأ
القائل بأن تسجيل عقد المشتري الثانى ولو كان
حاصلاً بالتواطؤ والتدليس قبل تسجيل عقد
المشتري الاول يحول دون الطعن فى العقد الثانى
وأن الطعن يستحيل الى تعويض واذا كان
للمشتري الأول حقوق اتصلت بالعقار المبيع وله
حق المطالبة بما فيها التسليم وقبل أن يتصرف
البائع فى العقار الآخر فكيف يزول عنه هذا
الحق اذا تصرف البائع لمشتري آخر من طريق

٢٤١

محكمة الزقازيق الابتدائية الاهلية

١٠ فبراير سنة ١٩٢٩

١. كفيل . جواز رفع الدعوى عليه دون الدين . حقه في طلب التنفيذ على الدين فيه
٢. اضاعة التأمينات. ابراء ذمة الكفيل . مثال

المبادئ والقانونية :

١ - يجوز رفع الدعوى على الكفيل ولو كان غير متضامن بالمطالبة بالدين ولو لم ترفع الدعوى على الدين المضمون وذلك دون اخلال بحق الكفيل في مناقشة حالة مضمونه المالية بالزام رب الدين بمطالبته بالوفاء اذا كان الظاهر أن أمواله الجائز حجزها تبقى بأداء الدين بتمامه وفي هذه الحالة يكون للمحكمة النظر والحكم في ايقاف المطالبة الحاصلة للكفيل ايقافاً مؤقتاً

Droit de discussion

٢ - تبرأ ذمة الكفيل بقدر ما يضيعة الدائن بتقصيره من التأمينات - مادة ١٠ ممدق
فاذا كان للدائن حق رهن عقارى على مال مدينه المضمون فأهل قيد هذا الرهن حتى ضاع تأمينه فتبرأ ذمة الكفيل بقدر ما ضاع

المحكمة

« حيث ان القانون يجيز رفع الدعوى على الكفيل ولو كان غير متضامن بالمطالبة بالدين دون أن ترفع على الدين المضمون وغاية بالضامن من الدفع في هذه الحالة أن يلزم رب الدين

التواطؤ وهذا يتفق مع القاعدة العلمية العامة القائلة بأن المدين ملزم بالوفاء عيناً ولا يلزم بتعويض مالى الا اذا استحال الوفاء العيني وما دام ثبت التواطؤ فيقضى بإبطال العقد المثبوت به وبرد العقار الى مال المدين وهو البائع وينفذ عليه المشتري الأول فيستلم العقار من طريق الوفاء العيني لدينه »
« وحيث أنه مما تقدم يجب القول بضرورة الأخذ بقاعدة ابطال العقد المشوب بالتواطؤ بمجرد العلم البسيط »

« وحيث أنه يستفاد من ظروف الدعوى الحاضرة ومن المستندات المقدمة من الطرفين أن محمد السيد فرج المستأنف عليه الثانى يعلم بسبق تصرف البائع له الى المستأنف عبد السيد الحداد وانه تواطأ مع البائع له للاضرار بالمستأنف بدليل سعيه لدى حسن افندى حسنى ليحرره عقد ايجار بدلا من عقد الأيجار الصادر منه للمستأنف المشتري الاول بخصوص المنزل المبيع ولتوقيعه بصفة شاهد على الورقة الخاصة باسترداد عقد البيع السابق صدوره من على عبد الجواد الى حسن ابراهيم الحداد »

« وحيث أنه مما تقدم تكون دعوى المستأنف في محله ويتعين الحكم له بطالباته ويكون الحكم المستأنف في غير محله ويتعين الغاؤه ورفض دعوى محمد السيد فرج »

(قضية عبد السيد ضد على عبد السيد وآخرين
تمة ١٩٠ سنة ٩٢٨ س - بالهيئة السابقة)

المحامة - راجع عكس ذلك حكم محكمة الاستئناف الأهلية الصادر في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢٨ والنشور بالمحامة ص ٧٥ عدد اول وثانى سنة تاسعة وراجع ايضاً بحثاً للأستاذ صليب بك سامى تناول تحليل هذا الموضوع منشوراً بالمحامة

وقد أضعه المستأنف عليه بتقصيره في تسجيله
فتكون ذمة المستأنف قد برأت من الدين « . .
(قضية عبد الرحمن اقتدى شمس ضد جوده افندي
عقيد رقم ٤٦ سنة ١٩٢٩ س — بالهيئة السابقة)

٢٤٢

محكمة الزقازيق الابتدائية الاهلية

١٧ مارس سنة ١٩٢٩

قانون عدم توقيع الحجز على الأملاك الزراعية
الصغيرة . . زارع . مستخدم

القاهرة القانونية

لأنجل التمتع بحماية القانون رقم ٤ لسنة ١٩١٣
الخاص بعدم توقيع الحجز على الأملاك الزراعية
الصغيرة يجب أن يكون المدين زارعا وأن لا يكون
له من الأطنان الا خمسة أفدنة أو أقل فاذا ثبت
أن المدين مستخدم عند أحد الافراد فهو ليس
بزارع

* * *

المحكمة

« حيث ان المستأنف عليه يدفع الدعوى
بأنه لا يجوز الحجز على داره طبقا للقانون بعدم
جواز توقيع الحجز على الأملاك الزراعية الصغيرة
« وحيث ان المادة الأولى من القانون رقم
٤ لسنة ١٩١٣ المعدل بقانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٦
تنص على انه لا يجوز توقيع الحجز على الأملاك
الزراعية التي يملكها الذين ليس لهم من
الأطنان الا خمسة أفدنة أو أقل ويدخل فيما
لا يجوز حجزه مساكن الزارع المذكورين
وملحقاتها

بمطالبة المدين بالوفاء اذا كان الظاهر أن أمواله
الجائز حجزها تنفي بأداء الدين بتمامه وفي هذه
الحالة للمحكمة النظر والحكم في إيقاف المطالبة
الحاصلة للكفيل (مادة ٥٠٢ مدني)

« وحيث انه يؤخذ من هذه المادة ان
الكفيل الذي رفعت عليه الدعوى بالمطالبة
بالدين له أن يطلب من المحكمة أن تقرر بادخال
المدين في الدعوى وعلى الكفيل في هذه الحالة
أن يقدم من الأدلة ما يثبت أن المدين يملك
من الاموال التي يجوز الحجز عليها ما ينفي بأداء
الدين بتمامه »

« وحيث ان المستأنف فضلا عن انه لم
يتمسك بحقه هذا أمام المحكمة الابتدائية فانه
معترف بأن المدين الذي كفله مقل لا يملك
من الاموال ما ينفي بأداء الدين ولذلك يكون
دفعه مرفوضا »

« وحيث انه فيما يتعلق بالدفع الثاني الذي
قديمه المستأنف من أن المستأنف عليه أهل في
المحافظة على التأمين الذي قدمه المدين له ضمانا
للدين فانه ظاهر أن المستأنف عليه كان يده
عقيد رهن عن هذا الدين تاريخه ٢٢ أغسطس
سنة ١٩٢٤ وأن المستأنف قد ضمن الدين
بعبارة الضمان الموقع عليها منه على ذلك العقد
وظاهر أن المستأنف عليه لم يسجل عقد الرهن
المذكور وبإهماله هذا قد أضع ذلك التأمين
« وحيث أن المادة ٥١٠ مدني قضت
على أن الكفيل يبرأ بقدر ما أضعه الدائن
بتقصيره من التأمينات التي كانت له »

« وحيث أن هذا الرهن كان ضامنا للدين

بتلك المادة أما التعهدات التجارية الأخرى فتسرى عليها مدة السقوط العادية وهي خمس عشرة سنة ما لم يرد في القانون التجارى نص خاص بشأنها

المحكمة

« حيث أن المستأنف بنى استئنافه :

أولاً - على أن سقوط الحق المقرر في المادة (١٩٤) تجارى قاصر على الأوراق التجارية المتداولة والجارية مجرى الكيالات وليس من بينها سند الدعوى الحالية ثانياً - أن المستأنف مزارع وليس بتاجر وأن التعامل لم يكن تجارياً ثالثاً - ان السنوات الواجب احتسابها شمسية وليست هلالية . وقد تنازل وكيل المستأنف عن هذا السبب الأخير إذ جرت الأحكام على احتسابها سنوات هلالية

« وحيث أنه يجب البحث أولاً عن مدى تطبيق المادة (١٩٤) من القانون التجارى ومعرفة المقصود من العبارة العامة التي وردت بها وهي « وغيرها من الأوراق المحررة لأعمال تجارية » بعد ذكر الكيالات والسندات تحت الأذن والتي لحاملها والأوراق المتضمنة أمراً بالدفع أو الحوالات الواجبة الدفع بمجرد الاطلاع عليها هل يقصد بهذا التعميم جميع الالتزامات الناشئة عن أعمال تجارية أم يقصد بها أوراق تجارية خاصة جارية مجرى الأوراق المبينة بتلك المادة . « وحيث أن الفصل الذى يشمل المادة (١٩٤) من القانون التجارى وهو الفصل الثانى

« وحيث انه ظاهر من هذه المادة انه لأجل التمتع بحماية هذا القانون يجب أن يكون المدين زارعا وأن لا يكون له من الاطيان الا خمسة أفدنة أو أقل

« وحيث انه ظاهر من عقد الصلح المقدم فى الأوراق ومن الخطاب المحرر من المستأنف عليه الى زوج المستأنفة ان المستأنف عليه مستخدماً بطرف أحد الخواجات فهو ليس بمزارع

« وحيث انه على فرض جواز اعتباره من الزراع فانه لا يملك لا خمسة أفدنة ولا أقل منها كما يدل على ذلك صورة اقراره المستخرجة من مصلحة المساحة الذى يعترف به انه لا يملك أطيافاً مطلقاً

« وحيث انه ما دام لا يملك أطيافاً كما ذكر ولعدم تقديمه ما يثبت انه يملك من الأطياف ما هو أقل من الخمسة أفدنة فلا يكون من الأشخاص الذين يحميمهم القانون رقم ٤ لسنة ١٩١٣ المعدل

(قضية الست زينب ابراهيم ضد عبد الفتاح محمد وحضر عنه الاستاذ نور الدين اقتدى نمرة ٣٠٩ استئناف سنة ١٩٢٨ — بالهيئة السابقة)

٢٤٣

محكمة بنى سويف الابتدائية الاهاية

٢٥ يونيه سنة ١٩٢٨

مواد تجارية . سقوط الحق بمضي المدة . المقصود بالمادة ١٩٤ تجارى

القاعدة القانونية :

لاتسرى المادة ١٩٤ تجارى الاعلى الأوراق التجارية بالمعنى الخاص وهي التى تجرى مجرى الكيالات والمستجمة للشروط المبينة

استعمالها في نفس القانون مثل عبارة « العقود التجارية » Contrats Commerciaux في عنوان الباب الثاني من القانون التجاري والأعمال التجارية وفي المادة الثانية منه actes de commerce

ثانياً - ان المشرع ما كان في حاجة لأن يعدد بيان تلك الأوراق الميينة في المادة (١٩٤) تجاري وكان الأولى به أن يضع بدلها العبارة العامة وحدها التي تفيد جميع التعهدات التجارية والأعمال التجارية الميينة بالمادة الثانية من القانون التجاري نفسه وانما أراد بيان تلك الأوراق الميينة في المادة المذكورة والخاصة بعد عبارة « وغيرها من الأوراق » أن يبين النوع المقصود منه هذه الأوراق منعا من اللبس وخشية من احتمال وجود أوراق أخرى من نوعها لم تذكر مثل الأوراق المنصوص عنها في المادة (١٠٨) من القانون التجاري وهي الموصوفة بالسكبيالات ولم تتوفر فيها شروطها فقد نص عليها بأنها تعتبر سندات عادية الا اذا كانت كتبت بين تجار أو لأعمال تجارية فأنها تعتبر مثل الأوراق التجارية وهذه تدخل في الأوراق التجارية التي أرادها المشرع من التعميم في عبارة « وغيرها من الأوراق » وقد تظهر أوراق أخرى تجارية في المعاملات التجارية الحديثة لم يرد عنها النص محتملة مثل شيكات المسافرين أو خطابات الاعتماد المعتبرة سندات اذنية اذا كانت مستجيبة للشروط الخاصة بها حتى لا يضطر الى اصدار قوانين جديدة عنها كما اضطر الى ذلك المشرع الفرنسي في القوانين التي أصدرها

من الباب الثاني من القانون التجاري قد عنون « في سقوط الحق في الدعوى في مواد الأوراق التجارية بمضي الزمن » وقد عبر عنها في النص الفرنسي En matiere d'effets de commerce وأنه بالرجوع الى نص المادة ١٩٤ تجاري باللغة الفرنسية نجد أنها عبرت عن لفظ « الأوراق » في تلك العبارة « وغيرها من الأوراق المحررة لأعمال تجارية » كلمة effets أيضاً

« وحيث أن كلمة effets de commerce لا تنطبق على كل ورقة أو سند تجاري ولا يقصد بها كل عقد أو التزام تجاري وانما يقصد بها أوراق معينة وتعرف بالأوراق والسندات التي تحت الأذن أو التي لحاملها وتكون قابلة للتداول والتحويل بمجرد تظهيرها أو تسليمها للغير .

Les effets de commerce sont des titres à ordre ou au porteur donnant à leur propriétaire le droit de toucher une somme d'argent leur caractère essentielle est d'être negociables et transmissibles par simple endossement ou même par tradition.

(راجع هذا التعريف في البند ١١٧ جزء خامس دالوز براتيك)

« وحيث أن هذا التفسير لعبارة الأوراق التجارية بالمعنى الخاص السالف الذكر هو الذي قصده الشارع ولم يقصد منها ذلك الاطلاق على ظاهره والذي يؤيد ذلك :

أولاً - ان عبر عنها بكلمة effet ولم يعبر عنها بكلمة أخرى تفيد الاطلاق والتعميم كأن يقول مثلاً في المواد التجارية en matiere de commerce أو يذكر أي عبارة مما سبق له

الخاصة بالشيكات وغيرها (ليون كان وزينو
نبذة ٤٠٤ ص ٢٤٥)

ثالثاً - أنه نص في المادة (٦٥) من
القانون التجارى الواقعة في الفصل الاول الخاص
بالشركات على أن الدعاوى الناشئة عن أعمال
الشركة على الشركاء الغير مأمورين بتصفية
الشركة تسقط بمضى خمس سنين ولا معنى لوجود
هذا النص هنا اذا كان أراد اطلاق نص المادة
(١٩٤) تجارى على جميع العقود التجارية السابقة
ومن بينها الشركات سيما وأنه يؤخذ من نص
المادة (٦٥) تجارى أن الدعاوى الناشئة عن
الشركة ضد المأمورين بالتصفية لا تسقط الا بمضى
١٥ سنة مع أنها دعاوى تجارية طبقاً للقاعدة
العامة المنصوص عليها في المادة (٢٠٨) من
القانون المدنى

« وحيث أن نص المادة (٢٠١) من
القانون التجارى المختلط المقابل للمادة (١٩٤)
من القانون التجارى الاهلى جاء فيه أيضاً عبارة
« وغيرها من الاوراق التجارية » بعد ذكر
الكبيالات فقط وبغير تعداد للاوراق الاخرى
المينة بالنص الاهلى وعبر عنها بكلمة Effets de
commerce وقد جرت أحكام المحاكم المختلطة
على أن هذا النص الخاص بسقوط الحق بمضى
خمس سنوات هو نص استثنائى للقاعدة العامة
بسقوط الحق بمضى المدة بخمس عشرة سنة
ويجب تطبيقه بقيوده على الاوراق التجارية فقط
مع عدم التوسع وأن لا يسرى على التعهدات
التجارية الاخرى وقصرت الاوراق التجارية

على الكبيالات المنصوص عنها في المادة (١١٣)
والسندات التى تحت الاذن والاوراق الواجبة
الدفع بمجرد الاطلاع عليها والامر بالدفع
والحوالات المذكورة بالمادتين (١٩٦ و ١٩٨
منه) راجع (حكم محكمة الاسكندرية في ١٧
مارس سنة ١٩١٣ ربرتوار استئناف أحكام
المحاكم الجزئية المختلطة مجلد سنة ١٩١٦ ص ٢٠٧
نبذة ٨٤٤) وقد جرت أيضاً أحكام المحاكم
الاهلية على ذلك وأن المادة (١٩٤) من القانون
التجارى لا تسرى الا على السندات التجارية
القابلة للتداول مثل الكبيالات والحوالات أما
الاوراق التجارية الاخرى فمثلها مثل الاوراق
المدنية في انها تسقط في المواعيد المينة في القانون
المدنى ما لم يكن هناك نص يخالفها في القانون
التجارى بشأن ذلك « راجع حكم دمياط في ٨
أغسطس سنة ٩١٧ المنشور بمجلة الشرائع سنة
خامسة نبذة ٨٠ ص ٣٦٨ »

ويتبين مما تقدم أن المادة ١٩٤ تجارى
لا تسرى الا على الاوراق التجارية بالمعنى
الخاص السالف الذكر الجارية بحرى الكبيالات
والمستجمة للشروط المينة بتلك المادة وأما
التعهدات الأخرى التجارية فلا تعتبر منها
وتسرى عليها القاعدة العامة في سقوط الحق
بمضى مدة ١٥ سنة

(قضية حافظ افندى عبد الحى وحضر عنه الاستاذ
على بك كمال حليشة ضد شفيق افندى جرجس نمره
٢١٧ سنة ٩٢٨ س - دائرة حضرات حسن بك فريد
وكيل المحكمة وعضوية حضرتى كامل حنا بك وعبد
الحمد عبد الرحمن بك القاضيين)

القانون فلأن المادة ٣٤٩ مرافعات تنص على أن العدة في معرفة جواز الاستئناف من عدمه إنما هي الطلبات الختامية التي تقدم للمحكمة عند شروعاتها في المداولة في الحكم وقد كانت هذه الطلبات تثبت ملكية المستأنفة الى عقار قيمته اربعون جنيها . فلا عبرة اذن بما يطراً بعد صدور الحكم من تعديل في قيمة الدعوى سواء أ كان هذا التعديل بايعاز من الخصم الذي خسر الدعوى أم من تلقاء نفس قلم الكتاب . وأما المبادئ القضائية فقد استقرت على أنه لا تأثير لتقدير قلم الكتاب لقيمة الدعوى على حق الخصوم فيما يختص بجواز الاستئناف وليس لاحد منهم أن يستفيد من ذلك التقدير ويتوسل به الى كسب حق لم يكن له حين صدور الحكم وعلّة ذلك اقتراض وجود اتفاق وقبول ضمنى بين الطرفين لغاية قفل باب المرافعة على أن الحكم الذى سيصدر يكون انتهائياً وعلى أنه يكتسب تلك الصفة بمجرد صدوره فلا تزول عنه بعمل طارئ لا شأن للخصوم فيه وأن القول بخلاف ذلك يفضى الى نتيجة غريبة وهى تعليق جواز الاستئناف على اعتبارات غير ثابتة لاحقة للحكم فى حين أنه ينبغى تسوية مركز الخصوم وتحديد حيز اتمام المرافعة فى الدعوى حتى يكونوا على بينة من الامر . راجع حكم محكمة مصر المنشور فى المجموعة الرسمية السنة ٢٥ رقم ١٨ وحكم محكمة الزقازيق المنشور فى المحاماة السنة السابعة رقم ٥١٧ وراجع

٢٤٤

محكمة بني سويف الابتدائية الاهلية

٥ سبتمبر سنة ١٩٢٨

استئناف . نصابه

القاعدة القانونية :

العبرة فى جواز الاستئناف بقيمة الدعوى حين صدور الحكم فيها لا بما يطراً بعد الحكم من تعديل فى قيمتها بناء على طلب قلم الكتاب

* * *

المحكمة

« من حيث أن المستأنف عليها الاولى دفعت فرعياً بعدم جواز الاستئناف لان قيمة الدعوى دون نصاب الاستئناف

« وحيث تبين من الاطلاع على الاوراق ومن اقوال المستأنفة أنها قدرت الدعوى بمبلغ اربعين جنيهاً مما تحكم فيه المحكمة الجزئية انتهائياً ولم يعترض أحد على هذا التقدير الى أن صدر فيها الحكم المستأنف ثم تبين لقلم الكتاب بعد ذلك أن القيمة تبلغ ثمانين جنيهاً .

« وحيث أن المستأنفة تذهب فى دفاعها الى أن تقدير قلم الكتاب بعد صدور الحكم هو التقدير الحقيقى للدعوى وهو الذى يجب لرجوع اليه فيكون الاستئناف جائزاً

« وحيث أن هذا الدفاع لا سند له من القانون ولا من المبادئ القضائية المقررة . أما

في المحاماة السنة الخامسة رقم ٣٨٨ وكذلك محكمة
بنى سوييف الابتدائية بتاريخ ٣٠ ديسمبر سنة
١٩٢٧ في القضية نمرة ٦٧٥ سنة ١٩٢٦ غير
منشور . ومن أنصار هذا الرأي دى هيلس جزء ٣
فصل الشفعة فقرة ٩٦ ، ٩١ . وفتحى باشا زغلول
ص ٩٠ ، ٩١ « وزكى بك العرابى فى الشفعة
فقرة ٦٨ وحامد بك فهمى فى مقالة المحاماة السنة
الثامنة عدد ديسمبر سنة ١٩٢٧ . وليس للرأى
الثانى أنصار بين الشراح ولكنه يكاد أن يسود
القضاء (راجع حكم محكمة طنطا الابتدائية الصادر
فى ١٧ مايو سنة ١٩٢٠) المحاماة سنة أولى
ص ٣٤٠) ومحكمة الاسكندرية الابتدائية فى
١٢ ابريل سنة ٩٢٣ (المحاماة سنة ٤ رقم ٩٨)
وبنى سوييف الابتدائية فى ٢٨ يناير سنة ٩٢٦
فى القضية نمرة ٧٣٨ سنة ٩٢٥ . غير منشور .
وأخيراً حكم محكمة استئناف أسيوط فى ٢ مارس
سنة ٩٢٧ (المحاماة سنة سابعة رقم ٤٧٤ والمجموعة
الرسمية سنة ٩٢٧ رقم ١٥) .

« وحيث ان القائلين بجواز الشفعة يستندون
الى المادة الاولى من قانون الشفعة التى نصت على
أن الشريك على الشيوع من الشفعة فلا يسلب
منه حق الشفعة الا بنص صريح ولا وجود له .
ويستندون أيضاً الى المادة الثامنة من ذلك
القانون وقد تكفلت بتوكيد حقه . أما القائلون
بعدم جواز الشفعة فانهم يذهبون الى أن المادة
الثامنة المذكورة لم تنص على حالة تراحم الشفع
والمشتري اللذين من طبقة واحد بل جاء نصها
مقصوراً على تراحمهما حالة كونهما من طبقات
مختلفة وهى حالة الأولوية

أيضاً حكم محكمة الاستئناف فى المجموعة السنة ٢٦
رقم ٣ »

(قضية الست صديقه بنت على بدوى ضد الست
حورية بنت خلف الله وآخرين نمرة ١٤٦ سنة ٩٢٨
استئناف — دائرة حضرات كامل افندى حنا وبدير
افندى يوسف واسماعيل افندى مجدى القضاء)

٢٤٥

محكمة بنى سوييف الابتدائية الاهلية

١٠ اكتوبر سنة ١٩٢٨

شفعة . شفعة . تراحم

القاعدة القانونية

ان كون المشتري شريكا على الشيوع فى
العين المبيعة أو جاراً لها لا يمنع شريكا آخر أو
جاراً آخر عن طلب الشفعة . انما يتقاسم الشريكان
الصفقة بنسبة انصبتهم . ويختص بها الجار الذى
تعود على ملكه منفعة من أخذها أكثر من غيره

المحكمة :

« حيث أن مشار الخلاف بين الخصوم
مسألة قانونية هى « هل للشريك على المشاع أن
يشفع فى حصة شائعة بيعت لشريك آخر أم لا »
« وحيث ان المحاكم قد اختلفت فى ذلك
فبعضها يرى جواز الشفعة على أن تقسم العين
المبيعة بين طالب الشفعة والمشتري وبعضها لا يجيز
الشفعة فى هذه الحالة لعدم النص وقد أخذت
محكمة منفلوط الجزئية بالرأى الأول فى حكمها
الصادر بتاريخ ١١ ديسمبر سنة ١٩٢٤ المنشور

« وحيث ان هذه المحكمة ترى أن وجهة الخلاف في المسألة مرجعها خطأ الفريق الثاني في تأويل تلك المادة ولعل الخطأ ناشئ عن سقم النص العربي وترجمته ترجمة حرفية عن الفرنسية دون مراعاة الأسلوب اللغوي فأوهم خلاف المراد منه حتى فهم بعضهم أن النص خاص بأحدى صورتى النزاع وهى صورة (مراعاة الأولوية) فخرج عن مدلولها اتحاد طبقة الشفيع والمشتري وهذا وهم والمراد هو « يثبت حق الشفعة ولو كان المشتري حائزاً لما يجعله شفعياً باعتبار ما ذكر فى المادة الأولى . هذا مع مراعاة الأحكام المقررة فى المادة السابقة فيما يتعلق بالأولوية » فثبتت حق الشفعة هو المقصود أصلاً وأما مراعاة الأولوية فأمر ثانوى متفرع عنه يجب العمل به عند وجوده أى عند اختلاف الطبقات .

« وحيث أنه يؤخذ من ذلك أن النص لا يرمى الى حصر المسألة فى دائرة ضيقة هى دائرة الأولوية انما قصد بها استقرار حالة كانت ماثرة خلاف قبل وضع قانون الشفعة . وسبب ذلك ان القانون المدنى المختلط كان قد عقد فيه فصل للشفعة من ضمن مواده المادة ٩٥ التى كانت تنص على أن للشريك على المشاع حق الأخذ بالشفعة من المشتري الشريك دون النص على جواز شفعة الجار من المشتري الجار مع اتحاد المحكمة فى الحالين كما أن فصل الشفعة فى القانون المدنى الاهلى لم يرد فيه نظير للمادة ٩٥ فتضاربت أحكام المحاكم ولوحظ أن المواد التى أفردت للشفعة فى القانونين موجزة ومقتضية لا تزيد عن نسع

فى المختلط وثمان فى الاهلى فلفت ذلك نظر الشارع الى سن قانون خاص بالشفعة يكون أوفى بياناً وأشمل أحكاماً على أن يضع حداً لمثل تلك المنازعات وفعل صدر فى سنة ١٩٠٠ قانون للمختلط ومثله للاهلى فى سنة ١٩٠١ وسنت للمادة الثامنة لحسم الخلاف وورد فى صدرها نفس العبارة التى صدر بها المادة الأولى وهى « يثبت حق الشفعة » ومن هنا يفهم أن هذه العبارة هى المقصودة أصلاً دون عبارة « وتراعى أحكام الأولوية » على خلاف ما يفهم من أسباب حكم محكمة أمستشاف أميوط على أن فى النص الفرنسى لصدر المادة الثامنة لفظاً أقوى دلالة من ثبوت الحق فأن اللفظ (subsiste) يدل على وجوب استمرار حق الشفعة وقيامه حتى ولو كان المشتري صاحب حق فى الشفعة . والمفهوم من ذلك تأكيد حق الشفعة فى هذه الحالة مع مراعاة الأولوية عند الاقتضاء فإذا لم يكن للأولوية وجه تعين العمل بالفقرة الأخيرة من المادة السابعة .

« وحيث أنه فضلاً عن ذلك فإن الشفعة حق ثابت لكل شريك على الشيوع وحسبه التمسك بالمادة الأولى من القانون وهى مصدر الحق وأصله فلا يحرم منه صاحبه الا بنص صريح مهما كان هذا الحق بمقتضى واستثنائياً ومن المبادئ الشرعية أن المطلق يجرى على إطلاقه اذا لم يعم دليل التقييد نصاً أو دلالة ولا وجود لنص التحريم أو التقييد فى هذه الحالة لان الشارع حصر وجوه التحريم فى المواد ٣ و ٤ و ٥ و ٦ من القانون ثم فرغ منها وآتى على أحكام التزاحم فلو كان مراده تحريم الشفعة على الشريك أو الجار متى كان

المشتري شريكاً أو جاراً لما فاته أن ينص على ذلك نصاً خاصاً والمقام مقام حرمان من حق ثابت أصلاً أسوة بما نص عليه صراحة في المادة ٥ من أنه « لا يصح الأخذ بالشفعة من الموهوب له ولا ممن تملك بغير المبايعه » أو كان الشارع على الأقل قد ألحق بهذه المسادة عبارة « ولا من المشتري إذا كان ممن له حق الشفعة وكان من طبقة الشفيع » ولكنه لم يفعل لأن نيته لم تنصرف إلى تحريم الشفعة في هذه الحالة وإباحتها إذا كانت هناك أولوية . بل انصرفت إلى النص على أن الحق يظل قائماً حتى لو كان المشتري صاحب حق أيضاً ولكنه خشي اغفال النص على تنظيم التفاضل أو الأولوية في هذه الحالة أيضاً فأشار إلى وجوب مراعاتها طبقاً للترتيب الوارد في المادة السابعة ولكنها لم تكن مقصودة لذاتها بالنص وأولى بها عجز المادة فيستقيم المراد كما تقدم .

« وحيث أنه في الواقع فإن المادتين ٧ و ٨ تعتبران مكملتين لبعضهما فلا محل للقول بأن الأولى منهما لا تنطبق إلا على طلاب الشفعة وهم الذين « استوفوا اجراءاتها طلباً وعرضاً ودعوى » لاسيما إذا لوحظ أن المشتري معدود في الشريعة الفراء من الشفعاء متى كان صاحب حق فيها فيزحم بها غيره من الشفعاء إذا كان أقوى منهم سبباً ويزحمونه إذا قوى سببهم على سببه ويتقاسمون إذا تساوا في السبب . وفي ذلك يقول فتحي باشا زغلول في المبحث الأول « المتزاحمون من طبقة واحدة - ان المشتري نفسه يدخل ضمن المتزاحمين إذا كان ممن له

حقوق الشفعة لولا لم يكن مشترياً - وفي المبحث الثاني المتزاحمون من طبقات مختلفة هذا ولا ينتفى التزام يكون المشتري شفعياً » وقد حكمت محكمة الاستئناف بالقاهرة في ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٧ بما يأتي (يثبت حق الشفعة للجار ولو كان المشتري جاراً له حق الشفعة وتصبح العين المشفوع فيها حقاً لمن تعود على ملكه منها منفعة أكثر من الثاني) (راجع حكمها المنشور في المحاماة سنة ٨ رقم ٣١٧) وهذا كله يخالف رأي القائلين بأن نص المادة الثامنة مقصور على حالة اختلاف الطبقة وأنه لم يتناول حالة اتحادها « وحيث ان الاستناد إلى الغاء المادة ٩٥ مدني مختلط قديمة التي كانت تنص على حق الشريك في الشفعة من المشتري الشريك استناد ضعيف فإن تلك المسادة لم تلغ لذاتها ولا كان الغاء مقصوراً عليها بل تناول فصل الشفعة برمته لقصوره وإيجازه واستعاضة الشارع عنه وعن مثله في القانون الاهلي بقانون خاص كما تقدم تناول نص المادة ٩٥ وأكثر منها ولا يمكن أن يؤخذ من الغائها عدول الشارع عن العمل بمضمونها « وحيث أن ما يقال أخيراً - وربما أولاً - من عدم توافر حكمة الأخذ بالشفعة من مشتر هو شريك في العين أو جار لها من قبل وهي دفع الأذى المحتمل من الشريك الدخيل أو الجار الحادث مردود بما دونته الفقهاء في كتب الشريعة وهي مأخذ الشفعة من أن سببها الاتصال بالشركة أو الجوار وهذا الاتصال هو الأصل والحكم المطرد وهو مظنة الضرر بقطع النظر عن

٢٤٦

محكمة أسبوط الابتدائية الاهلية .

٣ يناير سنة ١٩٢٨

تنظم من امر حجز . دين غير مقدر القيمة .
اختصاص قاضي الامور الوقتية . الاجراءات
التالية لصدور الامر

القاعدة القانونية

١ - لا يشترط لصدور الامر بالحجز تحت يد الغير أن يكون لدى الحاجز سند بالدين اصلا فطلب الغاء الأمر بالحجز بناء على أن سند الدين غير مقدر القيمة هو طلب في غير محله من باب أولى

٢ - ولاية قاضي الامور الوقتية في الامر بالحجز هي ادارية بحتة . فهي اذن استثنائية يجب عدم التوسع في تفسير نصوصها بحيث أن كل ما خرج عن هذه النصوص يجب الرجوع فيه الى القواعد العامة المتعلقة بالاختصاص القضائي .
ينحصر اختصاص قاضي الامور الوقتية في اصدار الأمر والنظر فيه بناء على التظلم المرفوع ضده ذاته فله طبقا للمادة ٤١٤ أن يؤيده أو يعدله أو يرجع فيه على حسب ما يظهر له من صحة الطلب وعدمه . أما ما كان متعلقا بالاجراءات التالية لصدور الامر - كتبليغه في ظرف الثمانية أيام المنصوص عليها في المادتين ٤١٨ و ٤١٩ مرافعات - فالنظر فيه خارج عن اختصاص القاضي . ويتبع فيه الاجراءات العادية للدعاوى كما يؤخذ من نص المادة ٤٢٠ مرافعات

ايجاب تحققة وتوافر وجود الحكمة في كل شفعة ومن أجل ذلك أثبتتها العلماء لكل شريك أو جار وجد الضرر أو لم يوجد الضرر كما أثبتوها للمشتري يزحم بها غيره من الشفعاء أو يزحمونه أو يتقاسمونها بحسب الاحوال (راجع مقال الاستاذ حامد بك فهمي المشار اليه في صدر هذا الحكم) .

« وحيث أنه لما تقدم ترى هذه المحكمة أن الرأي الصحيح هو ثبوت حق الشفعة للشريك على الشيوع ضد المشتري الشريك وهو ما ذهبت اليه محكمة أول درجة بحق الا انها تخالفها في كيفية توزيع القدر المبيع فأنها اتبعت في ذلك مذهب الامام الاعظم أبي حنيفة القاضي باجراء التوزيع على حسب الرؤوس على خلاف مذهب الامام الشافعي القاضي باجرائه على حسب الانصبة ولكن لا مجال للرجوع الى الشريعة في هذا الصدد لان الشارع الاهلي نص في الفقرة الاخيرة من المادة السابعة من قانون الشفعة على أن التوزيع يحصل في هذه الحالة على قدر النصيب »
(قضية الست نسمة بنت محمد ضد الست نعمات وأختها كريمي احمد جاد الله نمرة ١٣٦ سنة ١٩٢٨ س بالهيئة السابقة)

(المحاماة . أصدرت محكمة استئناف أسبوط في ٢ مارس سنة ١٩٢٧ حكما نشر بالمحاماة سنة سابقة رقم ٤٧٤ والمجموعة الرسمية سنة ١٩٢٧ رقم ١٥ .
وسينشر فيما بعد جزءا من المذكرة التي قدمها حضرة صاحب الدولة الاستاذ مصطفى النحاس باشا في شرح هذه المسألة فقد كان محاميا بالقضية :)

ما يظهر له من صحة الطلب وعدمها أما ما كان متعلقا بالاجراءات التالية لصدور الامر بالحجز فالنظر فيه من اختصاص سواء يتبع فيه الاجراءات العادية للدعاوى كما يؤخذ من نص المادة ٤٢٠ مرافعات

« وحيث أن ولاية قاضي الامور الوقتية ادارية بجهة *Jurisdiction gracieuse* فهي اذن استثنائية بسبب عدم التوسع في تفسير نصوصها بحيث أن كل ما خرج عن هذه النصوص يجب الرجوع فيه الى القواعد العامة المتعلقة بالاختصاص القضائي *jurisdiction contentieuse*

« وحيث انه وان كان وكيل الحاجزة لم يدفع بعدم اختصاص قاضي الامور الوقتية بنظر التظلم فيما يتعلق بالبطلان الا أنه من المقرر أن قواعد الاختصاص المتعلقة بنوع القضية (*ratione materiae*) كما هو الحال هنا تعتبر من النظام العام خصوصاً اذا كان اختصاص القاضي المرفوع اليه الطلب استثنائياً محضاً لخروجه عن القواعد العامة المتعلقة باجراءات التقاضي.

(قضية التظلم المرفوع من عبد الله افندي اسمايل ضد الست تقيسة بنت أحمد عبد الفتاح وآخرين غمرة ٩٧ كلى سنة ١٩٢٨ — رئاسة حضرة عبد الفتاح السيد بك ورئيس المحكمة)

٢٤٧

محكمة اسيوط الابتدائية الاهلية

٤ يناير سنة ١٩٢٨

تعويض . سبب مستقل . تقدير قيمة الدعوى

القاعدة القانونية

طلب التعويض هو طلب مستقل يستند الى

٣ - الدفع بعدم اختصاص قاضي الامور الوقتية بنظر التظلم المبني على بطلان الاجراءات التالية لصدور الامر . هو من النظام العام يجوز للقاضي الحكم به من تلقاء نفسه ولو لم يتمسك به الخصم

المحكمة

« حيث انه عن السند أساس الحجز فان اعتراض المحجوز عليه المبني على أن السند غير معين القيمة في غير محله اذ القانون لم يشترط في مثل هذه الحالة وفي حالة عدم وجود سند أصلاً سوى الحصول على اذن القاضي الجزئي أو قاضي الامور الوقتية حسب الاحوال طبقاً للمادة ٤١٢ مرافعات

« وحيث انه ثابت أن بيد الحاجزة سنداً مأخوذاً على المحجوز عليه (التظلم) في ١٧ مارس سنة ٩٢٣ يتعهد فيه بان يشتري أطيافاً يكون لها فيها القدر الذي كانت تستحقه في الاطياف المبعة وهذه الورقة تسوغ للحاجزة الحصول على إذن بالحجز على مالمدينها قبل الغير محافظة على حقوقها

« وحيث أنه فيما يتعلق ببطلان الحجز بسبب تبليغه بعد فوات الثمانية الأيام المنصوص عليها في المادتين ٤١٨ و ٤١٩ مرافعات فان مثل هذا الطلب لا يرفع الى القاضي الذي أمر بالحجز وهو هنا قاضي الامور الوقتية اذ كل ماله لا يخرج عن اصدار الأمر والنظر فيه بناء على التظلم المرفوع ضد هذا الامر ذاته فله طبقاً للمادة ٤١٤ أن يؤيده أو يعدله أو يرجع فيه على حسب

٢٤٨

محكمة اسيوط الابتدائية الاهلية

١٨ يناير سنة ١٩٢٨

شفعة . ميعاد رفع الدعوى . لا مسافة . وجوب
اعلان البائع والمشتري في الميعاد .

القاعدة القانونية

١ - ان الميعاد الذي يجب أن ترفع فيه
دعوى الشفعة هو ميعاد كامل . ولا تضاف اليه
مواعيد المسافة٢ - اذا تم اعلان البائع بدعوى الشفعة
في الميعاد . ولم يعلن المشتري بها الا بعده . كانت
الدعوى غير مقبولة

المحكمة

عن ميعاد رفع الدعوى

« حيث أنه ثابت أن المستأنف عليها أجرت
عرض الثمن باعلان حصل في ٤ مارس سنة ١٩٢٦
وأعلنت الدعوى الى البائعين بعلوان في ٢٩ مارس
سنة ١٩٢٦ والى المشتري بالقاهرة في ٤ ابريل
سنة ١٩٢٦ »« وحيث أنه يتضح من هذه التواريخ انه
لم يكن قد انقضى ثلاثون يوماً حتى اعلان
البائعين في حين أن اعلان المشتري قد حصل
بعد انقضاء ثلاثين يوماً مع مراعاة نص المادة ١٦سبب يختلف عن سبب الطلبات الاخرى .
فتقدر قيمة الدعوى باعتبار كل طلب على حدة
تطبيقاً للمادة ٣٠ مرافعات الفقرة الثالثة

المحكمة

« حيث ان نصاب الدعوى المستأنفة
أربعون جنيهاً عن الاشياء المستردة وعشرة
جنيهاً تعويض حسب التقدير المدون بعريضة
الدعوى الأصلية« وحيث ان كلا من الطلبين مستقل عن
الآخر فالتقدير يجب أن يكون لكل منهما على
حده طبقاً للفقرة الثالثة من المادة ٣٠ مرافعات« وحيث أنه على هذا الاعتبار يكون
الاستئناف غير جائز قانوناً لأن كلا من الطلبين
يقل عن القيمة الجائز قانوناً استئنافاً (مادة ٣٤٥
مرافعات)« وحيث أنه ولو أن المستأنف عليه الاول
لم يدفع بعدم جواز الاستئناف الا أن الأمر
متعلق بالنظام العام والمحكمة التصدى له من
تلقاء نفسها »(قضية حافظ قناوى ضد ورثة سيد أحمد قناوى
نمرة ٤٠١ سنة ١٩٢٦ استئناف دائرة حضرة عبد الفتاح
بك السيد وعضوية حضرتي أحمد نصرت واغب افندى
وحسين ابراهيم لطفى افندى القاضيين)

٢٤٩

محكمة أسبوط الابتدائية الاهلية

اول فبراير سنة ١٩٢٨

معارضة . ميعادها . ٢٤ ساعة من تاريخ العلم
بالتنفيذ . العبرة بتقديمها للمحضر . لا بإعلانها

القاهرة القانونية

ان الممول عليه في احتساب ميعاد المعارضة
في الأحكام النهائية - هو تاريخ تقديم صحيفة
المعارضة لقلم المحضرين لا تاريخ اعلانها

المحكمة

« حيث ان المستأنف يتمسك بأن الممول
عليه يوم تقديم عريضة المعارضة لا تاريخ اعلانها
» وحيث ان المادة (٣٢٩) مرافعات
تنص على ان المعارضة تقبل في الأحكام الصادرة
في غيبة الى الوقت الذي علم فيه الغائب بتنفيذها
ثم جاءت المادة (٣٣٠) مفسرة طريقة العلم
بالتنفيذ وهي اقضاء اربع وعشرين ساعة على
وصول ورقة متعلقة بالتنفيذ لشخص محكوم عليه
أو لمحله الأصلي أو وصول ورقة مذكور فيها
حصول شيء من التنفيذ« وحيث ان الفرض من تضيق الميعاد الى
هذا الحد هو وقف التنفيذ حالا بمجرد البدء فيه
على أثر علم المحكوم عليه بالتنفيذ بحيث انه اذا
ترك التنفيذ بعد علمه يسير في مجراه واقضى على
ذلك أربع وعشرون ساعة ثم عارض عدتمرافعات التي تقضى بعدم احتساب مبدأ اجراء
العمل وهو هنا يوم العرض (Dies a quo)
ولكن اليوم الذي حصل فيه اعلان الخصوم
(Dies ad quem) يجب احتسابه من الميعاد
وبذلك يكون ميعاد الثلاثين يوماً قد انقضى في
٣ ابريل سنة ١٩٢٦ وهو التاريخ الذي كان
يجب على الاكثر حصول الاعلان فيه اذ الميعاد
هنا ليس كاملاً لعدم النص« وحيث ان ميعاد الثلاثين يوماً يجب
ملاحظته بالنسبة للبائع والمشتري معاً بمعنى أن
احترامه بالنسبة لطرف دون الآخر غير كاف
على أن المشتري هو صاحب الشأن الاكبر في
البيع فمراعاة الميعاد بالنسبة له لا يقبل الجدل (حكم
محكمة طنطا الابتدائية رقم ٥٣٠ سنة ١٩١٩
المنشور بمجلة المحاماة السنة الاولى صفحة ٤٠١)
» وحيث أنه لا محل لاحتساب ميعاد
للمسافة بين محل الشفع ومحل إقامة كل من
البائع والمشتري وما ذلك الا لأن الشارع نص
على ميعاد المسافة في المادة ١٩ الواردة بها ميعاد
العرض في حين أن سكوته عن هذا الميعاد في
المادة ١٥ مع كونها متقدمة عليها مما يدل على أنه
تعديها أن لا يكون للشفيع ميعاد للمسافة فوق
الثلاثين يوماً ولو أراد له لكان النص عليه هنا
أدعى لتقدم المادة ١٥ على المادة ١٩ المذكورتين
(حكم محكمة طنطا السالف الذكر)« وحيث أنه لذلك يكون رفع الدعوى قد
وقع بعد الميعاد القانوني وهو ما يؤدي حتماً الى
سقوط حق المستأنف عليها في الشفعة »(قضية المعلم حسن محمد وآخرين ضد الست نبيهة
بنت حسن - عمرة ٩٣ سنة ١٢٧٧ استئناف - بالهيئة
السابقة)

معارضته بعد الميعاد وكانت غير مؤدية أثرها القانوني وهو وقف التنفيذ

« وحيث ان هذا هو مفهوم الاحكام الواردة بالقانون الفرنسى فى المواد المتعلقة بهذا الشأن وهى ١٥٧ وما بعدها اذ انها ابحاث المعارضة بسبب عدم الحضور لغاية العلم بالتنفيذ ولم تأت بنص مقابل لما ورد بالفقرة الاولى من (المادة ٣٣٠) مرافعات أهلى بشأن الاربع والعشرين ساعة التى جاءت من مبتكرات الشارع المصرى ولكن الشارع الفرنسى نص فى المادة (١٥٩) مرافعات على الحالات التى تدل على علم المحكوم عليه بالتنفيذ الا انه من الميسور للخصم فى نفس هذه الحالات وفيما عداها اثبات علم المحكوم عليه بالتنفيذ كما ان لهذا الأخير النفي فليس اذن فى القانون الفرنسى ميعاد خاص للمعارضة (جارسونية جزء ٦ رقم ٢٨٨) ولم تجبى الاربع والعشرون ساعة فى التشريع المصرى الا من باب التيسير لا على اعتبار انها ميعاد لاعلان المعارضة بل لتكون فسحة يتسنى للمحكوم عليه فيها المبادرة الى عمل المعارضة باحدى الطريقتين القانونيتين

« وحيث ان الذى يؤيد هذا التفسير هو ان ميعاد المعارضة فى التشريع الفرنسى الى الآن وفى التشريع المختلط قديماً (مادة ٣٧٣ مرافعات) فى الأحكام الغيابية لعدم المرافعة (faute de conclure) هو ثمانية أيام وليس من المعقول قط أن الشارع يكون أشد رفقاً بالمحكوم عليه الذى سبق أن علم أكيداً برفع الدعوى بل وحضر فيها بنفسه أو بوكيل فيمنحه ثمانية أيام

للاعلان ويحرم من ذلك محكوماً عليه مفروضاً فيه جملة باجراءات الخصومة مع ان الغاية من تعليق المعارضة على العلم بالتنفيذ حتى تمكنه من التظلم الى المحكمة لتعبد النظر فى دعوى لم يحضر فيها من أول الأمر (جلاسون جزء أول رقم ٥٩٥) وهو ما حدا بالشارع الأهلى فى المادة ٣٦٧ مرافعات أن ينحو فى الحكم الغيابي الاستثنائي منحي آخر فجعل ميعاد المعارضة عشرة أيام من اليوم التالى لاعلان الحكم وبعد ذلك يصبح الحكم انتهائياً بغض النظر عن الشروع فى تنفيذه اذ المحكوم عليه هنا ليس خليفاً بأن يعامل معاملة المحكوم عليه غيابياً من محكمة الدرجة الأولى لأن الأول مفروض فيه العلم بالخصومة بخلاف الثانى فقد يكون غير عالم بها

« وحيث ان المحكمة ترى من جهة أخرى ان المادة (٣٣٢) تنص على ان المعارضة تعمل على حسب الأصول المقررة للتكليف بالحضور كما قضت المادة ٣٣٣ مرافعات بجواز حصولها بمجرد طلبها كتابة وقت التنفيذ

« وحيث ان المعارضة لو حصلت على يد محضر وقت التنفيذ كان هذا الاجراء لا شك كافياً بقبولها شكلاً بغض النظر عن تاريخ اعلانها للخصم بعد ذلك اذ لا يوجد نص يحتم على المحضر اعلانها فى أربع وعشرين ساعة أو فى ميعاد آخر فالقصد اذن هو تقرير اعلانها واذا كان الامر على هذا الوجه فى حالة حضور المحكوم عليه وقت التنفيذ مشاهداً بنفسه اجراءاته فكيف لا يتسنى له ذلك من باب أولى فى حالة عدم وجوده بالفعل ولنا يجب عد الأربع والعشرين ساعة ميعاداً

٣ - رغماً عن خلو القانون الاهلي من نص مقابل للمادة ١٧٤ مختلط التي تقول بأن فسخ البيع لا يضر بمحقوق الدائنين المسجلين فان البيع الصادر لمشتري حسن النية من مشتري صوري هو بيع صحيح واجب الحماية لأن العدالة تقتضي استقرار المعاملات وتأمين الأخذ والعطاء ولأن المشتري حسن النية انما تعامل مع المالك الظاهر وهو لا يدري من حقيقة الامر شيئاً ولا يوجد أمامه ما يدعو الى التخوف من التعاقد

المحكمة

« من حيث أن النزاع القائم بين الخصوم يستلزم البحث في قيمة عقد البيع الصادر من المستأنف عليها الرابعة الى المستأنف عليه الثاني بمقدار فدان وقيراطين بتاريخ ٥ يونيه سنة ١٩١٩ وكذا في قيمة العقد الصادر من الى المستأنف عليه الأول بمقدار ٧ قراريط من ضمن القدر السابق ذكره بتاريخ ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٤ »

« وحيث ان المستأنفتين تمسكان بأن كلا العقدين باطل الأول لصوريته والثاني لعدم توفر الشروط القانونية المؤدية الى صيرورة صاحبه مالكا

عن القدر الاول

« وحيث ان الذي اشترى العقار موضوع دعوى نزاع الملكية لابنه القاصر هو زوج البائعة وعارف بلا ريب ما بينها وبين غيرها من ضروب المنازعات من سنة ١٩١٨ والبيع صادر الى ابنه القاصر وليس له من الملك ما يسمح له بهذه الصفقة

لعمل المعارضة من محكوم عليه غائب لم يتيسر له عملها بتقرير لدى المحضر وقت التنفيذ حتى بذلك يتسنى له في خلال الأربع والعشرين ساعة أن يقصد الى مقر المحكمة لتسليم عريضة المعارضة

(قضية الشيخ الطيب علي ضد محمود جاد نمرة ٦١٥ سنة ١٩٢٧ استئناف — دائرة حضرة عبد الفتاح السيد بك ورئيس المحكمة وعضوية حضرة احمد نصرت بك وحسين لطفى بك القاضيين)

٢٥٠

محكمة أسبوط الابتدائية الاهلية

١١ ابريل سنة ١٩٢٨

- ١ — بيع . صورية . دائن لاحق .
- ٢ — بيع صوري . مشتري حسن النية . وضع يد . محبة
- ٣ — بيع . فسخ . حسن النية .

المبادئ والقانونية

١ - للدائن الحق في ابطال البيع الصوري الصادر من مدينه ولو كان سابقاً على نشوء دينه . القول بعكس ذلك مخالف للاجماع فقهاً وقضاء

٢ - لا يجوز للمشتري الحسن النية من بائع مشتري بمقتضى عقد صوري أن يكمل مدة وضع يده بضمها المدة وضع يد البائع له لأن ضم مدتين في وضع اليد بضمها الى بعض يقتضى أن يكون بينهما مماثلة في حسن نية الثاني الا اذا كانت مدة الثاني حالة كونها أقل من خمس سنوات بضمها الى ما قبلها تجعل من المدتين خمس عشرة سنة على الأقل

« وحيث أنه ثابت من جهة من الحكم الصادر بتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩٢٣ في القضية رقم ٤٣٦ سنة ١٩٢٢ جزئية أبي تيج المؤيد استئنافاً بتاريخ ٢٩ إبريل سنة ١٩٢٥ في القضية رقم ٤٢٣ سنة ١٩٢٤ أن البائعة هي التي كانت تزرع الأرض وأن يبعها إلى ابن زوجها القاصر كان ظاهراً أنه مبنى على التواطؤ بين الزوجة وزوجها

« وحيث أن المقصود من هذا البيع لم يكن سوى منع الدائنين أو سواهم ممن قد يقضى لهم في الخصومات من التنفيذ على هذا العقار كما يدل على ذلك الحكم الصادر بتاريخ ١١ إبريل سنة ١٩٢١ في القضية الاستئنافية رقم ٢٥٠ سنة ١٩٢٠ للقضية الجزئية رقم ٨٠٤ سنة ١٩١٨ المفصول فيها من محكمة أبي تيج الجزئية بتاريخ ٣١ يناير سنة ١٩٢٣

« وحيث أن القول بأن لاحق للدائنين اللاحقين على التصرف في المطالبة ببطان البيع الصادر من المدين قبل ذلك مخالف للاجتماع فقهاً وقضاً لأن البيع الصوري ليس له وجود ولكل دائن أياً كان تاريخ دينه عد البائع مالكا للعقار موضوع التصرف الصوري (بلائيول جزء ٢ رقم ١٢٠٣ - استئناف مختلط ٦ مارس سنة ٩١٣ مجموعة التشريع والقضاء ٢٥ صفحة ٢١٤ واستئناف أهلي ٢٦ مارس سنة ١٩١٤ المجموعة الرسمية سنة ١٥ ص ١٤٠ رقم ٧٢)

« وحيث أنه من كل ما تقدم يكون البيع من المستأنف عليها الرابعة إلى المستأنف عليه الثاني باطلاً لصوريته

عن العقد الثاني

« وحيث أن المستأنف عليه الأول يستند في دعواه إلى عقد مؤرخ ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٤ مسجل في ٢٨ يوليو سنة ١٩٢٤ رقم ١١٦ وإلى أن حقه في الملكية لا يتأثر بالصورية التي تمسك بها المستأنفتان على فرض التسليم بوجهة الحاضر عنهما

« وحيث أن المستأنفتين ترتكبان إلى أن العقد الصوري لا وجود له وبالتالي لا يكون للعقد الذي يتمسك به . . . أي أثر قانوني إلا إذا اقترن بوضع اليد خمس سنوات وبمحسن نية وهو ما لم يتوفر

« وحيث أنه في الواقع لم يتبين أن . . . كان سوء النية في شرائه بحيث يمكن القول أن شراؤه كان أساسه التواطؤ وأنه يعرف ما يشوب عقد البائع له من البطلان المبني على الصورية »

« وحيث أنه وإن كان حسن النية في شرائه إلا أنه لم يضع يده خمس سنوات كما أنه لا يحق له التمسك بوضع يد البائع له لما تبين من أن وضع اليد هذا كان في الواقع للبائعة ذاتها فضلاً عن أن زوجها إذا فرض أنه كان واضحاً يده فإنه كان سوء النية وليس لمن تلقى الحق عنه بمحسن نية إلا أن تكون له مدة خاصة لأن ضم مدتين في وضع اليد بعضهما إلى بعض يقتضي أن يكون بينهما مماثلة في حالة حسن نية الثاني اللهم إذا كانت مدة الثاني حالة كونها أقل من خمس سنوات بضمها إلى ما قبلها تجعل من المدتين خمس عشرة سنة على الأقل (دوهلس

جزء ٣ صفحة ٣٤٩ رقم ١١٢ وبلانيول جزء أول رقم ٢٦٧٧ «

« وحيث انه يبقى بعد ذلك البحث في قيمة عقد المشتري من المالك مجرداً عن وضع اليد لكن مع توافر حسن النية »

« وحيث أن أحكام القضاء المصري اختلفت كل الاختلاف في هذا الموضوع فقد قضى الاستئناف المختلط بأن الصورية تجعل العقد في حكم العدم ومن ثم لا تكون له نتيجة الفسخ او الابطال كما قضت بذلك المادتان ١٧٦ و ١٩٧ مدني مختلطة الخاصتان بحفظ حقوق الدائنين (٦ مارس سنة ١٩١٣ مجموعة التشريع والقضاء ٢٥ صفحة ٣١٤ وتعليق المجلة عليه) الا أن القضاء بعكس ذلك كان أرجح كفة (استئناف مختلط ٢٣ يناير سنة ١٩١٤ الغازيت ٤ صفحة ٥٧ رقم ١٣١ - ١٦ مارس سنة ١٩١٥ مجموعة التشريع والقضاء ٢٧ صفحة ٢١٩ و ٢٠ يونيو سنة ١٩١٨ المجموعة المذكورة ٣٠ صفحة ٤٨٢) وقد تناول هذا الحكم الاخير مناقشة الموضوع بشئ من الاسهاب وآتى على الرأيين واستصوب الثاني قائلاً بأن الاول قليل الانتصار (تعليقات دالوز مدني مادة ١١٦٧ رقم ١٦٧) أما الثاني فقال به جمهور فقهاء القانون في فرنسا (راجع تعليقات دالوز على المادة ١١٦٧ رقم ١٧٠ والمؤلفين العديدين المشار اليهم فيه)

وقال به شراح القانون كذلك في مصر (دوهلس جزء أول صحيفتي ١٢٦ و ١٢٧ وفتح زغلول باشا صفحة ١٤٤) وأشار الحكم الى بعض أحكام صادرة من الاستئناف الاهلي أخذت بهذا الرأي

وقد رأى هذا الحكم فوق ذلك أنه اذا كان هذا ما عليه الحال في فرنسا والمادة ٢١٢٥ مدني هناك لا تجيز للمالك الصوري ان ينقل للمشتري منه حقاً غير ذلك الحق المقرر له وهو الحق الصوري فمن باب أولى يجب الاخذ به في مصر والمادة ٤١٧ مختلط تقول بأن فسخ البيع لا يضر بمحقوق الدائنين المسجلين «

« وحيث أن من أحكام القضاء الاهلي ما قضى بعكس هذا الرأي ورأى الاخذ بالآثر الرجعي القائل بعدم حماية الغير حسن النية (استئناف اهلي ٢٨ مارس سنة ١٩١٣ المجموعة سنة ١٥ صفحة ١٤ رقم ٧) وقد استصوب هذا الرأي بعض الشراح (رسالة التسجيل تأليف عبد السلام ذهني بك رقم ١٠٠)

« وحيث أنه وان كان القانون الاهلي خالياً من مادة مقابلة للمادة ٤١٧ مختلط التي كانت من أسانيد حكم الاستئناف المختلط السابق الإشارة اليه الا ان المحكمة مع ذلك ترى الاخذ بالرأي القائل بصحة عقد المشتري من المشتري صور ياكوما ذلك الا لأن العدالة تقضي باستقرار المعاملات وتأمين الاخذ والعطاء ولأن المشتري حسن النية انما تعامل مع المالك الظاهر وهو لا يدري من حقيقة الامر شيئاً ولا يوجد أمامه ما يدعو الي التخوف من التعاقد معه (بلانيول جزء ٢ رقم ٣٢٥ و ١١٩٩ وفتح زغلول باشا صفحة ١٤٤ » وحيث أن الاستناد الى الاختصاص المأخوذ ضد المالكة الاصلية لا يمكن الاحتجاج

الغاء الحكم المستأنف بالنسبة للعقد الصادر الى المستأنف عليه الثاني على أن لا يمس ذلك بحق المستأنف عليه الاول وتأيدته بالنسبة للعقد الصادر الى المستأنف عليها الاولى مع جعل المصاريف بالكيفية المبينة بنص الحكم (قضية عديلة عمرو واخرى ضد زكى عثمان وآخرين نمرة ٦١١ سنة ١٩٢٧ استئناف — بالهيئة السابقة)

به قبل المستأنف عليه الأول وهو المشتري الاخير لان تسجيل الاختصاص حصل وقت ان كانت الارض ظاهراً قد خرجت من ملكية المالكه الاصلية واصبحت مسجلة باسم سواها « وحيث انه لما تقدم يكون استناد المستأنف عليه الاول الى عقد البيع الصادر اليه من المستأنف عليه الثاني في محله « وحيث أنه من كل ما تقدم بيانه يتعين

قضايا المحاكم الجزئية

المحكمت

« حيث أن المدعى استأجر من المدعى عليه الاول القهوة المبينة الحدود والعالم بصحيفة الدعوى بعقد ثابت التاريخ في ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٦ لمدة سنتين بتبدل في أول مارس سنة ١٩٢٧ وقد أئذر المدعى عليهما الثاني والثالث وهما المستأجران السابقان لهذه القهوة باخلاصها عند نهاية اجارتهما في آخر فبراير سنة ١٩٢٧ وأعلن اليهما هذا الاذار في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٦ ولكنهما استمرا في حيازتها اعتماداً على أنهما استأجرا القهوة لمدة سنتين أخريين بعقد ثابت التاريخ في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢٦ .

« وحيث أن كلا من الخصوم تمسك بأفضلية عقده على العقد الآخر وحجة المدعى أن عقده اسبق تاريخاً وحجة المدعى عليهما الأخيرين أنهما واضمان اليد وقد جددوا الأجرة

٢٥١

منوف الجزئية

١٥ يونيه سنة ١٩٢٧

مستأجران . اجارة مجمدة . عقد ثابت التاريخ . اسبقية

القاعدة القانونية

١- اذا تعارض عقد ايجار ثابت التاريخ مع عقد مجدد لاجارة سابقة فالأفضلية للعقد الاول متى كان تاريخه الثابت سابقاً على تاريخ العقد المجدد ولا يشترط تسجيل العقد ما دامت مدة الاجارة اقل من تسع سنوات

٢- حق المستأجر قبل المؤجر من الحقوق الشخصية وليس بين المستأجرين رابطة قانونية تميز لاحدهما مطالبة الآخر بالاخلاء أو التسليم

قبل انتهائها وفي المدة المتفق عليها في البند الثاني من عقد اجارتهما . وأن عقد المدعى لا يفضل عقدهما ما لم يكن مسجلا طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٣٦٥ مدني

« وحيث أن الفقرة الثانية من المادة ٣٦٥ مدني نصت على أفضلية المستأجر الذي سجل سند ايجاره قبل انتهاء الايجار المجدد وقد يوهم هذا النص أن تسجيل الايجار أمر محتم مهما كانت مدة الايجارة ولو قلت عن تسع سنوات ولكن بما أن القانون لا يستلزم التسجيل الا لعقود الايجار التي تزيد مدتها على تسع سنوات وبما أن المقصود من التسجيل هو اشتهار العقود وعلايتها الامر الذي لا تدعو اليه الضرورة في عقود الايجار التي تقل عن تسع سنوات اكتفاءً بأن التاريخ الثابت يكسبها قوة في الاحتجاج بها ضد الغير عملاً بالمادتين ٢٢٧ و ٢٢٨ مدني وبما أن الشارع نص في مواضع أخرى على أن الاجارة التي تقل مدتها عن تسع سنوات تكن حجة على الغير ما دامت ثابتة التاريخ (٣٨٩ مدني و ٥٤٣ مرافعات) من كل ذلك يتبين ان الشارع لم يقصد تخيم التسجيل لعقود الايجار بالغة مدتها ما بلغت وانما أراد بالتسجيل تلك العقود التي تزيد مدتها عن التسع سنوات وفيما عداها فالقواعد العامة يجب تطبيقها (يراجع دي هلتس الجزء الثاني بند ٤٩ و ٥٠ و ٥١ ومذكرات نجيب بك الهلالي والقانون المدني ص ٧٦٥ وحكم محكمة المنصورة الابتدائية الأهلية المحاماة السنة السابعة العدد الثالث ص ٢٢٨)

« وحيث أن عقد المدعى أسبق تاريخاً من عقد الايجار المجدد الصادر للمدعى عليها الأخيرين فهو لذلك افضل من عقدهما » وحيث ان حق المستأجر قبل المؤجر من الحقوق الشخصية وليست هناك رابطة قانونية تميز لأحد المستأجرين مطالبة الآخر بالاخلاء أو التسليم فالمدعى يجب توجيهها الى المؤجر لأنه هو المزمع بتسليم « المستأجر » من الانتفاع بالعين المؤجرة وتسليمها اليه
(قضية أمين محمد ضد دسوق حسب النفي وآخرين
نمرة ٢٣٤٣ سنة ١٩٢٧ — أصدر الحكم حضرة
اسكندر حنا بك القاضي)

٢٥٢

محكمة منوف الجزئية الأهلية

٣ نوفمبر سنة ١٩٢٧

مرسوم ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥ . اختصاص
القاضي الجزئي . حكم غيابي . مضى عليه
سته شهور .

القاعدة الفاسونية

ولو أن المرسوم الصادر في ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥ بتعديل اختصاص القاضي الجزئي استثنى من أحكامه اللعاري المحكوم فيها حضورياً أو غيابياً فان المقصود من هذا الاستثناء الاحكام الغيابية التي لم تسقط ولا تزال آثارها قائمة فالحكم الغيابي الصادر من محكمة ابتدائية قبل العمل بهذا المرسوم ولم ينفذ في ستة أشهر من تاريخ صدوره لا يمنع من تحريك الدعوى أمام المحكمة الجزئية المختصة ولا يجوز الدفع بعدم اختصاصها

المحكمة :

عن الرفع الفرعى

« حيث ان المدعى عليهم دفعوا بعدم اختصاص المحكمة الجزئية بنظر الدعوى لأن المدعية سبق أن رفعت هذه الدعوى أمام محكمة طنطا الكلية واستصدرت حكماً غنياً بالزام مورثهم بأن يدفع لها مبلغ ١٥٥ ج و ٦٠ م ونظراً لسقوط هذا الحكم لعدم تنفيذه في ستة أشهر من تاريخ صدوره جددت دعواها ولكنها بدلا من تحريكها أمام المحكمة الكلية التي لا تزال الدعوى قائمة أمامها رفعتها أمام المحكمة الجزئية وهي غير مختصة بالفصل فيها

« وحيث ان المادة (٣٤٤) مرافعات نصت على أن الحكم الصادر في الغيبة يبطل ويعد كأنه لم يكن اذا لم يحصل تنفيذه في ظرف ستة أشهر من تاريخه ومن المتفق عليه قضاء وقها أن ما يسقط بمضى الستة أشهر هو الحكم نفسه وماتلاده من الاجراءات المتفرعة عنه - أما الاجراءات التي تقدمته فتظل صحيحة قائمة لا يؤثر عليها السقوط ولا يدركها البطلان

« وحيث انه يترتب على ذلك ان طلب الأول يبقى حافظاً آثاره القانونية وتستمر الدعوى قائمة بما اشتملت عليه من الاجراءات حتى صدور الحكم الغيابي والمدعى تحريكها للفصل فيها مجدداً. وبديهي ان قيام الدعوى رغماً من سقوط الحكم الغيابي وصحة الاجراءات التي تمت الى ما قبل صدوره يستلزمان استمرار الخصومة أمام نفس المحكمة حتى تعود الحال الى ما كانت

عليه ويتحقق الغرض الذي رعى اليه الشارع بقوله في المادة (٣٤٤) مرافعات (أن الحكم الغيابي يعد كأنه لم يكن) (راجع بهذا المعنى شرح المرافعات للمرحوم أبى هيف بك طبعة ثانية نمرة ١١٨٤ وجارسونيه جزء خامس بند ١٠٢٢ نوته ١٤ ص ٤١١ وكاريه وشوفو طبعة خامسة جزء ثانى بند ٦٤٨ نوته ١ ص ٧٢ وحكم محكمة استئناف مصر الأهلية في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٦ محاماه عدد اول سنة ثامنة)

« وحيث ان اقامة الدعوى أمام محكمة غير المحكمة التي أصدرت الحكم الغيابي ولو كانت تدخل في اختصاصها يؤدي الى عرض الخصومة على محكمتين مختلفتين ويجعل للمدعى عليه حق الدفع باحالتها الى المحكمة الاولى التي رفعت أمامها ولعل هذا هو ما قصد اليه المدعى عليهم بالدفع الذي وصفوه خطأ بعدم الاختصاص

« وحيث انه طرأ بين صدور الحكم الغيابي الصادر في سنة ٩١٣ وتجديد الدعوى في سنة ٩٢٧ أن تعدل اختصاص القاضى الجزئى حتى تناول الفصل فى المنازعات التى تباع قيمتها ٢٥٠٠٠ قرش صاغ طبقاً للرسوم الصادر فى ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥ وهذا ما حدا بالمدعية الى استئناف السير فى الدعوى أمام المحكمة الجزئية يدأن المدعى عليهم مع استمساكهم بالدفع الذى أبدوه قالوا ان اختصاص المحكمة الجزئية المستمد من هذا القانون لا يسرى على الدعاوى المحكوم فيها حضورياً أو غنياً بل تبقى خاضعة لأحكام النصوص القديمة عملاً بالمادة الثانية منه

« وحيث ان الاستثناء الوارد في هذه المادة

المحكمة الجزئية ومن ثم يكون الدفع الفرعى مرفوضاً

.....

(قضية الأوقاف ضد ورثة السيد أحمد الضرفاى
نمرة ٧٧٩ سنة ١٩٢٧ — بالهيئة السابقة)

٢٥٣

محكمة دمنهور الجزئية

١٦ يناير سنة ١٩٢٩

مجلس بلدى . شخص معنوى عام . اختصاص .

القاعدة القانونية :

للمجالس البلدية شخصية معنوية قائمة بذاتها
ولكنها مع ذلك شخصية تابعة للقانون العام .
ولما كانت المحاكم الاهلية ممنوعة طبقاً للمادة
١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية من أن تؤول
أو تفسر أو توقف تنفيذ أى أمر ادارى فلذلك
تكون هذه المحاكم ممنوعة أيضاً من أن تؤول
أو تفسر أو توقف تنفيذ أى أمر من أوامر المجالس
البلدية وتعتبر قرارات المجالس الخاصة بكشوفات
انتخاب الاعضاء قرارات ادارية بالمعنى المذكور

المحكمة

• حيث أن الحاضر عن المدعى عليهم دفع
أربعة دفعات الاول - بعدم اختصاص المحاكم الاهلية
بنظر هذه الدعوى والدفع الثانى (بفرض اختصاص
المحاكم الاهلية) بعدم اختصاص المحاكم الجزئية
بنظر هذه الدعوى - والدفع الثالث (بفرض
اختصاص المحاكم الجزئية) بعدم اختصاص محكمة

قصده به عدم حرمان المتقاضين من درجة التقاضى
الثانية اذا كان الحكم حضورياً ومن حق الخصوم
الرجوع الى المحكمة التى أصدرت الحكم الغيابى
اذا طعن فيه بطريق المعارضة وذلك واضح من
المذكرة الايضاحية المرفقة بهذا القانون فقد جاء فيها
(ان الوزارة لم تر الذهاب فى متابعة مبدأ سريان
القانون على الماضى الى حد حرمان المتقاضين من
درجة التقاضى الثانية عند ما يكون حكم أول
درجة سابقاً على سريان القانون)

(وحيث انه يؤخذ من النصوص القانونية
وروح التشريع أن الحكم الغيابى النوى عنه فى
الاستثناء الذى تضمنته المادة الثانية هو الذى لم
يسقط ولا تزال آثاره قائمة حتى لا يضطر المحكوم
عليه غيائياً فى دعوى تتراوح قيمتها بين ١٥٠
و ٢٥٠ جنيهاً أن يرفع معارضة أمام المحكمة الجزئية
ولا يحرم من حق الالتجاء الى القضاة الذين
أصدروا الحكم المعارض فيه وهذا التغيير لا ينطبق
فى حالة الحكم الذى أصبح باطلاً لزوال قوته
وانعدام آثاره ومن اللغو أن توصف الدعوى التى
صدر فيها هذا الحكم (بأنها محكوم فيها) اذ
الواقع انها بسقوطه عادت الى حظيرة التساوى
التي لم يفصل فيها

(وحيث مما تقدم يتبين ان الخصومة وان
كانت قائمة بعد سقوط الحكم الغيابى الا أنه
عملاً بالقانون الصادر فى ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥
قد أصبحت المحكمة الجزئية مختصة بها دون غيرها
بنظرها وانها حتى لو تحركت أمام المحكمة الكلية
التي أصدرت ذلك الحكم لتعين عليها احوالها الى

دمنهور الجزئية وأن المحكمة المختصة هي محكمة العطارين والدفع الرابع (بفرض اختصاص محكمة دمنهور) بعدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة .

« وحيث انه فيما يتعلق بالدفع الاول فان المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية تنص على ان هذه المحاكم لا يمكنها أن تؤول معنى أمر يتعلق بالادارة ولا أن توقف تنفيذه

» وحيث ان هذه الدعوى مرفوعة على المدعى عليهم بصفتهم الاول رئيساً لمجلس بلدى دمنهور والثانى بصفته رئيساً للجنة انتخابات بلدية دمنهور والباقي أعضاء وكاتب لهذه اللجنة وهذه خاصة بطلب إدراج أسماء المدعين ضمن كشوف الناخبين لمجلس بلدى دمنهور ويتعين للفصل في هذا الدفع معرفة صفة مجلس بلدى دمنهور هل هو تابع للقانون الخاص أو العام والظاهر ان صفته العمومية غير مشكوك فيها فان هذا المجلس قد ترتب طبقاً للسادة ٢٦ من القانون الصادر فى ٢٩ مارس سنة ١٩٠٦ كما أن أعضاء هذا المجلس وباقي المجالس المماثلة له مكونون من الموظفين ومن أعضاء تنتخبهم الاهالى بمقتضى نظمات وضعتها الادارة والقوانين كما أن الاعمال التى تقوم بها المجالس أعمال عامة بحتة وهى من الاعمال التى تقوم بها الادارة عادة كصرف الشوارع والميادين وإنارتها وعمل خطوط التنظيم وأشغال التنظيم والكنس والرش واتخاذ الاجراءات الصحية والاجراءات المتعلقة بالجبانات والاسواق والموالد والمجازر كل تلك أعمال ادارية أعطيت لتلك

المجالس لتقوم بها فلو لم تكن تلك المجالس لتولتها الحكومة كما هى الحال فى القاهرة - والرقابة التى للحكومة على أعمال هذه المجالس وبالجملة كل مظاهر تلك المجالس تدل على انها عامة وأنها إدارية وأن القول بخلاف ذلك يناقض حالتها التى هى عليها من حيث تشكيلها وادارتها ورقابتها ومن حيث وظيفتها وإيراداتها التى تصرف فى سبيل القيام بتلك الوظيفة وينبى على أن هذه المجالس تابعة للقانون العام - أولاً - عدم إمكان مقاضاة هذه المجالس فى غير المحاكم التى نص على ذكرها فى دكرى ١٨ مايو سنة ١٨٩٢ وأن أعمال المجالس الادارية تنطبق عليها المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية (تراجع مذكرات فى القانون الادارى للاستاذ مصطفى الصادق ص ١٥٨ - ١٦٢)

« وحيث أنه فضلاً عن ذلك فإن المحكمة تأخذ برأى جناب المستر والتون المدير السابق لمدرسة الحقوق المصرية إذ يقول فى الصحيفتين ٢٤٥ و ٣٤٦ من كتابه فى المشارطات أنه يجب اعتبار المجالس البلدية ذات شخصية قانونية قائمة بذاتها لكنها مع ذلك شخصية تابعة للقانون العام بمعنى أنها تتمتع بحق الحجز الادارى كما أن المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية لا يمكن بأى حال من الأحوال جعلها قاصرة على الأوامر الادارية الصادرة من الحكومة المركزية بل يجب اعتبارها سارية لنفس الأسباب على الأوامر الصادرة من رجال الادارة المحليين وكون جهة الادارة متمتعة بشخصية مستقلة لا يؤثر فى الموضوع بأى حال من الأحوال وسيان أن

أن تتمتع المجالس البلدية بشخصية معنوية طبقاً للقانون العام لأن الأصل إباحة هذا الحق والتقييد لا يكون إلا بنص «

» وحيث أنه فضلاً عن ذلك فإن المادة الرابعة من قرار وزارة الداخلية الخاص بانتخاب قوميون محلي مختلط يتندر دمنهور تنص فيما يتعلق بالمعارضات بشأن إدراج أسماء الأشخاص الذين لم تدرج أسماءهم في الكشف على أن اللجنة تجتمع في ظرف ثلاثة أيام لتحكم نهائياً في المعارضات التي تقدمت إليها وترى المحكمة أن الروح التي أوحى بهذه المادة متشعبة بأن الأعمال الإدارية الخاصة بالمجالس البلدية بصفة عامة وبالاختصاص بصفة خاصة خارجة عن اختصاص المحاكم

» وحيث أنه لذلك يكون الدفع الفرعى الأول في محله ويتعين قبوله «

» وحيث أنه فيما يتعلق بباقي الدفع فلا محل لبحثها إذ أنها كلها قد دفعت برفض عدم قبول الدفع الأول «

(قضية عبد الحميد اقتدى زغلول المحامي وآخرين ضد محمد بك رفعت بصفته رئيس المجلس البلدى وآخرين نمرة ٧٦٧ سنة ١٩٢٩ — أصدر الحكم حضرة أحمد بك حمدي القاضي)

٢٥٤

محكمة بنى سويف الجزئية

١٢ يناير سنة ٩٢٨

(اختيار الطريق المدنى بمنع من الرجوع عنه .)
المادة ٢٣٩ تحقيق جنابات

المبدأ القانونى :

متى أعلنت الدعوى المدنية لا يجوز لرافعها

يكون لهذه الجهة شخصية أم لا فإن هذه الجهة الادارية بصفتها سلطة عامة تقوم بوظائف عامة وبالاختصاص فهي جزء من حكومة البلاد والظاهر من مراجعة المادة ١٣٢ من الدستور ومقارنتها بالترجمة الفرنسية المنشورة في الوقائع الرسمية أن الدستور أخذ بهذا الرأي واعتبر المديريات والمدن والقرى فيما يختص بمباشرة حقوقها أشخاصاً معنوية وفقاً للقانون العام *des personnes morales de droit public* لا كما فسرتة محكمة المنصورة الابتدائية في حكمها الصادر في ٢٤ نوفمبر سنة ٩٢٥ المنشور بمجلة المحاماة السنة السادسة العدد الثالث ص ٢٥٨ . وحكم محكمة قنا في ٧ مارس سنة ١٩٢٧ المنشور في مجلة المحاماة السنة السابعة العدد السابع ص ٧٣٩ إذ أن المطلاع على أسباب الحكم الاول الذى بنى عليه الحكم الثانى يرى أن هذا الحكم لم يوفق إلى الصواب في تفسير العبارة الواردة بالمادة ١٣٢ من الدستور وهي « أشخاص معنوية وفقاً للقانون العام » *Personnes morales de droit public* وقد أخذ الحكم بظاهر النص العربى ولم يرجع الى النص الفرنسى ولذلك جاء خطأ في أسبابه ما يأتى : « ومن حيث أنه لم يعد هناك خلاف بعد النص الصريح للدستور بأن المجالس المحلية قد منحت الشخصية المعنوية وإنما الخلاف فيما تقرر في نفس المادة المشار إليها من أن هذه الشخصية تكون وفقاً للقانون بالشروط التي يقرها القانون » ويتلاحظ أن الحكم أغفل كلمة « العام » ورتب على ذلك نتائج الى أن قال : « ومن الآن الى أن يصدر القانون يجب

عدم قيدها ليرفعها أمام المحكمة الجنائية بل يجب عليه أن يقيدها ويقطع الشوط المدني . الى نهايته كما لا يجوز له تركها معلقة في الايقاف أو يتنازل عنها أو يعمل على شطبها ليطرق الباب الجنائي لأحراج خصمه .

طبقاً للمادة ٢٣٩ تحقيق جنايات يمنع اتخاذ الطريق المدني من العودة الى الطريق الجنائي

المحكمة:

« من حيث أن وقائع هذه الدعوى تلخص في أن اسماعيل افندي اسماعيل جلال المتهم الثاني سبق أن رفع دعوى مدنية بملكية أرض من ضمنها ١٧ منراً و ٨ أسهم ضد محمود افندي اسماعيل جلال المتهم الأول وعلى سعد الحداد المدعى بالحق المدني فقرر هذا الأخير أنه اشترى الأرض من المتهم الأول ووجه له دعوى الضمان احتياطياً وطلب الحكم عليه برد الثمن فيما إذا ثبت أنه غير مالك لما باع فحكمت محكمة بني سويف الجزئية لاسماعيل افندي بالملكية والمدعى المدني بالثمن وتبين من أسباب الحكم أن الملكية أصلاً للشيخ اسماعيل جلال والد المتهمين وأنه تصرف فيها بالبيع اليهما بمقتدين مختلفين وأن المتهم الأول سبق الثاني في تسجيل عقده وكان لعقده الأفضلية على عقد المتهم الثاني لولا ما رآته المحكمة من أن المتهم الأول سعى النية لسبق توقيعه بصفته شاهد على

عقد المتهم الثاني فسقطت الأفضلية واعتبر عقد المتهم الأول غير ناقل للملكية فلا يكون للمدعى المدني من الحقوق أكثر من حقوق البائع له الذي باع له ما لا يملك بسوء نية وقد تأيد الحكم المدني بكامل أجزائه . فرغ المدعى المدني هذه الجنحة المباشرة ضد البائع له باعتباره مرتكباً لجريمة النصب وطلب الحكم عليه بتعويض نظير الجريمة . وضد المتهم الثاني لتزويره امضاء المتهم الأول على عقد البيع الصادر الى المتهم الثاني من والده واستعمال هذا العقد المزور بتقديمه في الدعوى المدنية توصلوا الى هدم أفضلية عقد المتهم الأول الناشئة عن سبق تسجيله .

« وحيث أن المتهم الأول قرر بالجلسة صراحة أن الامضاء امضاؤه ولا تزوير فيها ودفع المتهمان بقوة الشيء المحكوم فيه وبالمبدأ المقرر في المادة ٢٣٩ جنايات

« وحيث أن المدعى يحاول الآن اقامة الأدلة على تزوير الامضاء ولكن مبدأ قوة الشيء المحكوم فيه الذي تمسك به الدفاع عن المتهم الثاني يعترض سبيله فقد حكم مدنياً ونهائياً في وجه المدعى بوجود هذه الامضاء . وفي الواقع فإن هذه النقطة كانت محور النزاع والدفاع أمام القضاء المدني وهي أساس الحكم المدني فلا يسوغ للمدعى أن يلجأ مباشرة للقضاء الجنائي ليتوصل الى ما لم يتوصل اليه أمام القضاء المدني ويهدم قوة الشيء المحكوم فيه المقرر في المادة ٢٣٢ مدني وكل ما يملكه أن يرفع الأمر للنيابة فاذا رفعت الدعوى العمومية جاز نظرها لأن المدني لا يقيد

« وحيث أن التهمين دفعا أيضاً بعدم جواز اتخاذ المدعى الطريق الجنائي بعد اختياره الطريق المدني عملاً بالمادة ٢٣٩ جنايات وهذا الدفع لا محل له لاسباب كثيرة أهمها أن المحكمة من تشريع هذا المبدأ أنه متى اختار شخص رفع الدعوى أمام المحكمة المدنية فيجب أن لا يعدل عنها الى المحكمة الجنائية لما في التقاضى الجنائى من الشدة واحراج الخصوم ومن أجل ذلك جرى القضاء على جواز العدول عن التقاضى الجنائى الى القضاء المدني . والغرض من هذا المبدأ أنه متى أعلنت الدعوى المدنية فلا يسوغ لرافعها عدم قيدها ليرفعها أمام المحكمة الجنائية (راجع حكم محكمة أسيوط في المجموعة الرسمية السنة العاشرة ص ١٨٧) بل ينبغي له أن يقيدها ويقطع الشوط المدني حتى نهايته . ولا يسوغ له كذلك تركها معلقة بالايكاف أو نحوه أو شطبها أو التنازل عنها أو ترك حق المرافعة فيها ثم يطرق الباب الجنائى اخراجاً لخصمه . والحاصل أنه متى ظهرت الرغبة في التقاضى المدني بمجرد اعلان الدعوى المدنية فإن المادة ٢٣٩ جنايات تحظر الالتجاء الى السبيل الجنائى . وترغم المدعى على اتمام مرحلته المدنية حتى يفصل في الموضوع ومتى قطع المدعى هذه المرحلة وطرق الباب الجنائى فلا يحتاج عليه بقوة الشئ المحكوم فيه اذا توافرات الأركان (راجع حكم محكمة النقض سنة ١٩٠٩ المجموعة السنة العاشرة رقم ٢٧١ وحكم محكمة العياط سنة ١٩٢١ المجموعة ٢٤ عدد ٢٥ - وكتاب

الجنائى بالنسبة لها ولكن لا يجوز للمدعى أن يقيم نفسه مدعياً بحق مدنى في دعوى النيابة لأن حقوقه المدنية في هذا الصدد قد تفتت .

« وحيث أنه لا حاجة بعد ذلك الى البحث فيما دفع به المتهم الثانى أيضاً من عدم وجود مصلحة للمدعى في الادعاء بتزوير امضاء الغير على أن هذا الوجه لا محل له فمصلحة المدعى في اثبات التزوير ظاهرة لأنه اذا كانت امضاء المتهم الأول مزورة فضل عقده يقيناً على عقد المتهم الثانى واعتبر الأول والمدعى وهو المشتري منه مالكين للعين . ولكن هذا الباب لا يمكن للمدعى فتحه الآن كما تقدم .

« وحيث أنه لا تعارض بين الأحكام المدنية القاضية باعتبار المتهم الاول متصرفاً بالبيع بسوء قصد في عين لا يملكها وبين طلب المدعى محاكمته على هذا التصرف والقضاء بتعويض نظير الجريمة فلا وجه للتمسك بقوة الشئ المحكوم فيه لأن حكمة هذا المبدأ تلافي تضارب الأحكام ولا يطلب المدعى سوى التمشي مع الأحكام المدنية ولا يمكن القول بأن الحكم المدني برد الثمن من المتهم الاول يمنع من المطالبة بالتعويض في هذه الحالة (راجع شرح الجنايات لعلى زكى بك العرابى ص ١٦٥ وما يليها)

« وحيث أنه لما تقدم يكون الدفع بقوة الشئ المحكوم فيه مقبولاً بالنسبة للمتهم الثانى ويكون تحريك الدعوى العمومية قبله غير صحيح ويتعين الحكم بعدم قبوله وغير كذلك بالنسبة للمتهم الاول

٢٥٥

محكمة جرجا الجزئية

١٥ ديسمبر سنة ٩٢٨

مسجد . وقف بطبيعته . لا حاجة لاشهاد

القاعدة القانونية :

ان المساجد متى تم بناؤها أصبح البناء
والارض وقفاً بطبيعته

• • •

المحكمة :

« حيث ان المدعى عليه أنكر تبعية
الاعيان المتنازع عليها للوقف بحجة أنه لا يوجد
اشهاد شرعى به صادر من قاض شرعى طبقاً
لنص المادة ١٣٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية
» وحيث أن هذا النص لا يسرى على
المساجد لأن لها أحكاماً خاصة فعند الامام أبى
حنيفة لا يشترط فى زوال الملك عن المسجد حكم
الحاكم بل يصير المسجد وقفاً ويزول ملكه
بمجرد أن يفرزه عن ملكه ويأذن للناس بالصلاة
فيه فاذا صلى فيه شخص واحد زال عند أبى
حنيفة عن ملكه وقال أبو يوسف يزول الملك
بمجرد قوله جعلته مسجداً لان التسليم ليس بشرط
عنده (الجزء الخامس من شرح فتح القدير
الصحيفة ٦٢ الطبعة الاولى)

« وحيث أن المحاكم الاهلية أخذت بهذا
الرأى فى بعض أحكامها فقضت بأن المساجد
متى تم بناؤها أصبح البناء والارض وقفاً بطبيعته

زكى بك العرابى الجزء الأول ص ٢٦٥ وما
بعدها وكتاب جندى بك عبد الملك ص ٣٧٧)
« وحيث أن المدعى لم يحتج التقاضى المدنى
فى التعويض الذى يطلبه الآن ولم يعدل عن
ذلك التقاضى الى المحاكمة الجنائية كما أنه لم يكن
مختاراً حتى فى المطالبة بالثمن أمام المحكمة المدنية
لأنه لم يكن هو المدعى بل سبق الى التقاضى
المدنى مكرها وما كان عالماً ولا مؤمناً بأن البائع
له غير مالك لما باعه بل هو لا يزال مصرّاً على
أنه مالك بدليل تهمة التزوير الموجهة لغيره
الثانى وقد قضت محكمة النقض أن محل التمسك
بالمادة ٢٣٩ جنايات أن يكون الشخص رافعاً
للدعوى وأن يكون عالماً بالجريمة حين رفع
الدعوى وكل هذا غير متوافر هنا (راجع زكى
بك العرابى ص ١٦٩) وحكم النقض سنة ١٩١٧
مج ١٨ عدد ٥٠)

« وحيث أن موضوع التهمة بالنسبة لغيره
الاول اى التعويض عن فعل رأى القضاء
المدنى ثبوته وهويى ملك الغير بسوء قصد الى
المدعى لم يسبق طرحه على القضاء المدنى فيكون
الدفع بالمادة ٢٣٩ جنايات والمادة ٢٣٢ مدنى
فى غير محلها ويتعين رفضهما وتحديد جلسة
للمرافعة فى موضوع النصب

(قضية النيابة ضد محمود اقتدى اسماعيل واخر
نمرة ٣٤ جنح سنة ٩٢٧ وآخر مدعى مدنى - رياسة
حضرة كامل بك حنا القاضى وبمحضور حضرة موسى
بك حسين وكيل النيابة)

ثبتت الصورية بشقيها . أما اذا حلف البائع وحده
فلا تثبت الصورية لانها لم تثبت من الحائنين

المحكمة

« حيث أنه بالنسبة لليمين فقد وجه المدعى
الى المدعى عليهما وهما المشتريان اليمين الحاسمة
، أن الثمن لم يكن ٨٥ جنيها بدلا من ١٠٠
نيه الوارد في العقد وقد حكمت المحكمة بتوجيه
ذا اليمين اليهما وفي الجلسة رداها على المدعى
قد عارض المدعى في هذا الرد

« وحيث ان المحكمة ترى ان هذا الرد
غير قانوني لان الواقعة المطلوب التحليف عليها
لي شخصية بالنسبة للمدعى عليهما وليست كذلك
بالنسبة للمدعى ولكي يمكن رد اليمين يجب أن
تكون الواقعة المطلوب التحليف عليها متعلقة
بالشخصين معا ولا يمكن الزام المدعى بحلف يمين
عن واقعة لا يقطع بصحتها وانما هو وجهها لحسم
التزاع فيما يختص بقيمة الثمن وهي واقعة يتعذر
على المدعى الجزم بها لانه أجنبي عن التعاقد

« وحيث أنه من المبادئ المقررة أنه لا يجوز
رد اليمين الحاسمة الا في حالة ما اذا كانت الواقعة
المطلوب تحليف اليمين عنها شخصية للخصم التي
ردت عليه وقد نصت على ذلك المادة ١٣٦٢
مدني فرنسي ولما ترى المحكمة أن المدعى محق
في الاعتراض على رد اليمين اليه

« وحيث أن المدعى اقتصر على توجيه

(راجع حكم محكمة الاستئناف في ٢٠ نوفمبر
سنة ١٩٠٦ ص ٢٧٧ من مرجع القضاء)

« وحيث أنه اذا ثبت أن الجزء المتنازع فيه
هو قسم من المسجد فلا يحق للمدعى عليه أن
يرتكب على عدم صدور اشهاد شرعي بالوقف »

تبع الحكم غرامة ٢٥٦

(١) لا يجوز رد اليمين الحاسمة الا اذا
كانت الواقعة المطلوب تحليف اليمين عنها متعلقة
بالشخصين معا

المبادئ القانونية

فاذا وجه الشفع اليمين الحاسمة للمشتري
بخصوص قيمة ثمن المبيع فلا يجوز للمشتري أن يرد
اليمين على الشفع لعدم استطاعته التأكد من
حقيقة الثمن الذي هو أجنبي عن الاتفاق عليه .

٢ - اذا ادعى الشفع صورية الثمن فلا
يجوز له توجيه اليمين الحاسمة عن ذلك الى البائع
والمشتري معا بل يجب أن يوجهها أولا الى
المشتري فان حلفها كان هذا كافيا لرفض الادعاء
بالصورية بلا حاجة الى تحليف البائع . فاذا
نكل المشتري وجب توجيهها للبائع فاذا نكل هذا

(راجع حكم محكمة الاستئناف في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٠٦ ص ٢٧٧ من مرجع القضاء)

« وحيث أنه إذا ثبت أن الجزء المتنازع فيه هو قسم من المسجد فلا يحق للمدعى عليه أن يرتكن على عدم صدور ائتمان شرعى بالوقف »

(قضية عبد الرحيم عبد الحميد ضد الشيخ عبد المنعم أحمد نمرة ١٩٦٤ سنة ٩٢٨ أصدر الحكم حضرة أحمد فؤاد بك القاضى)

٢٥٦

محكمة جرجا الجزئية

١٢ يناير سنة ١٩٢٩

يمين حاسمة . ردھا . متى يجوز ذلك . شفعة .
صورىة الثمن . اثباته باليمين .

المبادئ القانونية

فاذا وجه الشفع اليمين الحاسمة للمشتري بخصوص قيمة ثمن المبيع فلا يجوز للمشتري أن يرد اليمين على الشفع لعدم استطاعته التأكد من حقيقة الثمن الذى هو أجنبي عن الاتفاق عليه .

٢ - اذا ادعى الشفع صورىة الثمن فلا يجوز له توجيه اليمين الحاسمة عن ذلك الى البائع والمشتري معاً بل يجب أن يوجهها أولاً الى المشتري فان حلفها كان هذا كافياً لرفض الادعاء بالصورىة بلا حاجة الى تحليف البائع . فاذا نكل المشتري وجب توجيهها للبائع فاذا نكل هذا

ثبتت الصورىة بشقيها . أما اذا حلف البائع وحده فلا تثبت الصورىة لانها لم تثبت من الحائنين

المحكمة

« حيث أنه بالنسبة لليمين فقد وجه المدعى الى المدعى عليهما وهما المشتريان اليمين الحاسمة على أن الثمن لم يكن ٨٥ جنيهاً بدلا من ١٠٠ جنيهه الوارد فى العقد وقد حكمت المحكمة بتوجيه هذا اليمين اليهما وفى الجلسة رداها على المدعى وقد عارض المدعى فى هذا الرد »

« وحيث ان المحكمة ترى ان هذا الرد غير قانونى لان الواقعة المطلوب التحليف عليها هى شخصية بالنسبة للمدعى عليهما وليست كذلك بالنسبة للمدعى ولكى يمكن رد اليمين يجب أن تكون الواقعة المطلوب التحليف عليها متعلقة بالشخصين معاً ولا يمكن الزام المدعى بحلف يمين عن واقعة لا يقطع بصحتها وانما هو وجهها لحسم النزاع فيما يختص بقيمة الثمن وهى واقعة يتعذر على المدعى الجزم بها لانه أجنبي عن التعاقد »

« وحيث أنه من المبادئ المقررة أنه لا يجوز رد اليمين الحاسمة الا فى حالة ما اذا كانت الواقعة المطلوب تحليف اليمين عنها شخصية للخصم التى ردت عليه وقد نصت على ذلك المادة ١٣٦٢ مدنى فرنسى ولنا ترى المحكمة أن المدعى محق فى الاعتراض على رد اليمين اليه »

« وحيث أن المدعى اقتصر على توجيهه »

فاذا نكل هذا تثبت الصورية بشقيها أى من جهة المشتري والبائع معاً أما اذا حلف البائع فلا تثبت الصورية لانها وان ثبتت من جانب المشتري فهي لم تثبت من جانب البائع (راجع كتاب الاموال تأليف ذهني بك ص ٧٦٦)

« وحيث ان المدعى لم يوجه اليمين الحاسمة للبائع ولا يجوز للمحكمة توجيهها من تلقاء نفسها ولذا ترى المحكمة أن صورية اليمين لم تثبت وان المبلغ الموضح بالعقد وهو ١٠٠ جنيه هو اليمين الواجب على المدعى دفعه ... »

(قضية محمد افندي فؤاد ضد قناوى أحمد نمرة ١٩٢٦ سنة ١٩٢٨ — أصدر الحكم حضرة أحمد فؤاد بك القاضى)

اليمين الحاسمة عن صورية اليمين الى المشتريين فقط وقد نكل كما توضح الا أنه لم يوجهها للبائع ويتعين البحث الآن في قيمة نكل المشتريين عن حلف اليمين وهل يكفى ذلك لاثبات صورية اليمين

« وحيث أنه من المبادئ المسلم بها انه اذا ادعى الشفيع صورية اليمين ووجه اليمين الحاسمة عن ذلك فلا يجوز توجيهها الى المشتري والبائع معاً بل يجب أن يوجهها الى المشتري أولاً فاذا خلفها كان هذا كافياً لرفض الصورية لانتفاء ثبوت أحد شقيتيها ولا ضرورة لتحليف البائع اليمين أما اذا نكل المشتري وجب توجيهها للبائع

قضايا المحاكم المختلطة

عليه الحقيقى فاذا أعياه البحث وجب عليه اعلان الصحيفة للنيابة . والصحيفة المعلنه للمحافظة بعد دس الاشعار العادى الى المحل من أسفل بابه هي باطلة

(رئاسة قافنك مجلة التشريع والقضاء المختلطة لسنة ٤١ ص ١٢)

٢٥٨

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٨

- ١ — حجز عقارى . الحلول في الاجراءات . عدم جواز . واقعة
- ٢ — حجز عقارى . الحلول في الاجراءات . الأمر بذلك . ماهيته . حقوق المحجوز عليه .
- ٣ — حجز عقارى . بيع . ايقاف .

المبادئ القانونية

١ - ليس للدائن الذى اوقفت اجراءات

٢٥٧

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٨

صحيفة استئناف . معان اليه . محل مغلق : اعلان الى المحافظة . بطلان . واقعة

المبدأ القانونى

إذا أثبت المحضر المكلف بأعلان صحيفة الاستئناف في هذه الصحيفة ان تجار المحل قرروا له ان محل تجارة المعلن اليه مغلق منذ حوالى السنة فلا يصح اعتباره محل اقامة حقيقى له يجوز اعلان الصحيفة للمحافظة طبقاً للمادة التاسعة من قانون المرافعات . فيتعين في هذه الظروف على المستأنف أن يبحث عن محل اقامة المستأنف

٣ - التضمينات التي يستحقها المؤجر قبل المستأجر الذي يفسخ العقد قبل انتهاء المدة المتفق عليها هي عبارة عن الاجرة المقابلة لزمّن الخلو بين الفسخ والتأجير وعما ينقص من الاجرة في المدة الباقية من الايجار عما كانت عليه فيه (مادة ٤٧٣ مدني) على انه يجب في تطبيق هذه المادة ان تقدر سوء نية المؤجر وتعبدته عدم التأجير اجارة جديدة وابقاء المحل خالياً

(رئاسة بافيرا مجلة التشريع والقضاء المختلطة لسنة ٤١ ص ١٩)

٢٦٠

محكمة الاستئناف المختلطة

٧ نوفمبر سنة ١٩٢٨

- ١ - اشكال في التنفيذ . قاضي الأمور المستعجلة . اختصاص .
- ٢ - سند تنفيذي . تنفيذ . قاضي الأمور المستعجلة . اختصاص .
- ٣ - اشكال في التنفيذ . قاضي الأمور المستعجلة . سند . ظاهر . تقدير .

المبادئ والقانونية

١ - يختص قاضي الأمور المستعجلة بالفصل في الاشكال الذي يرفعه اليه المحضر عن الصعوبات التي تعترض تنفيذه . ومجرد رفع أحد الخصوم بعد ذلك دعوى لقاضي الموضوع لا ينزع الاختصاص من قاضي الأمور المستعجلة متى كان هناك استعجال فعلاً

٢ - لا يجوز لقاضي الأمور المستعجلة ان يقرر بطلان اجراء من اجراءات المرافعات الا انه يملك الامر بالاستمرار في تنفيذ سند تنفيذي

حجزه العقاري بناء على معارضة المدين في التنييه ان يستمر في الاجراءات بجلوله محل دائن آخر على أساس حقوق هي محل نزاع بالطريق الواجب قانوناً

٢ - ليس للامر الذي يصدره قاضي البيع في مسألة حلول دائن محل آخر الا صفة مؤقتة فقط . فلا يضر بأي شكل ما بالحقوق المقررة قانوناً للمحجوز عليه . هذه الحقوق التي منها ايقاف الاجراءات بالمعارضة في التنييه أو بالمنازعة في ايقاع البيع في اليوم المحدد له اذا كانت اثاره هذه المنازعة غير ممكنة قبل ذلك

٣ - لقاضي البيع السلطة في تأجيل ايقاع البيع بناء على طلب المحجوز عليه أو رفض الطلب وتوقيع البيع . الا انه اذا كان هناك سبب قانوني لاييقاف الاجراءات فيتمتع عليه ايقاف البيع (رئاسة نو مجلة التشريع والقضاء لسنة ٤١ ص ١٣)

(راجع بهذا المعنى حكماً بتاريخ ٢١ يونيو سنة ١٩٢٨ Bull. XL, 460)

٢٥٩

محكمة الاستئناف المختلطة

٦ نوفمبر سنة ١٩٢٨

- ١ - ايجار . أشياء مؤجرة . استعالة الانتفاع .
- ٢ - ايجار . مستأجر . فسخه قبل انتهاء المدة . تعويض .

المبادئ والقانونية

١ - يجب على المستأجر الذي يدعى عدم صلاحية الشيء المؤجر اليه للانتفاع ان يثبت ذلك بالطريق القضائي .

المدعى قد عدل طلباته في أولى الجلسات التي دعى فيها الى تحديد طلباته والمرافعة .

(رياسة فافك مجلة التشريع والقضاء المختلطة لسنة ٤١ ص ٢٢)

(راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ١٨ فبراير سنة ١٩٢٦ في B. L. J. XXXVIII, 256)

٢٦٢

محكمة الاستئناف المختلطة

٧ نوفمبر سنة ١٩٢٨

- ١ — استئناف . ميعاد . مبدأ سريانه . واقعة
- ٢ — حجز عقارى . صحته أو بطلانه . قاضى الأمور المستعجلة . عدم اختصاصه
- ٣ — حجز عقارى . عقارات مؤجرة . حراسة . ظروف الحال . مسوعات .

المبادئ القانونية

- ١ — لا تحتل قاعدة سريان موعد الاستئناف من يوم الاعلان أى استثناء بخلاف الاحوال المنصوص عليها صراحة فى القانون . وليس من بينها حالة الامر الصادر من قاضى الأمور المستعجلة الواجب النفاذ بنسخته الاصلية فتل هذا الامر جائز استئنافه بعد مرور خمسة عشر يوماً من تاريخ تنفيذه ما دام لم يعلن
- ٢ — ليس لقاضى الأمور المستعجلة صفة فى القضاء بطلان حجز عقارى حتى لو استند سبب البطلان الى انه تنفذ ضد محجوز عليه . فأن هذا الحجز يستمر وتترتب عليه جميع آثاره حتى يبطله القاضى المختص
- ٣ — حتى لو كانت العقارات المحجوز عليها مؤجرة فأن وضعها تحت الحراسة القضائية قد تبرره ظروف الدعوى . وذلك رغماً من المادة

حتى ولو كان فى ذلك قلب لحالة واقعة تستند الى سند ظهر له بطلانه

٣ — فى مواد الاشكالات فى تنفيذ سند مشمول بالصيغة التنفيذية يجب على قاضى الأمور المستعجلة ان يبحث فى أى الطرفين له الحق بمقتضى ظاهر مستنداته فى أن يتمتع بالحماية المؤقتة حتى ينتهى الفصل نهائياً فى موضوع النزاع .

(رياسة فافك مجلة التشريع والقضاء سنة ٤١ ص ٢٠)
(راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٢٨ ص ٥٦٥ B. L. J. XL, 565)

٢٦١

محكمة الاستئناف المختلطة

٧ نوفمبر سنة ١٩٢٨

- ١ — استئناف فى مسألة الاختصاص . دفع مبالغ بعد الاستئناف . تنازل ضيق عن الاستئناف . عدم جواز
- ٢ — محكمة أول درجة . تنفيذ المبلغ المطلوب . احالة الى القاضى الجزئى . واقعة

المبادئ القانونية

- ١ — اذا كان الاستئناف متعلقاً فقط بمسألة الاختصاص . فان دفع أى مبلغ من دين غير متنازع فيه بعد الاستئناف لا يتضمن حتماً التنازل عن الاستئناف
- ٢ — اذا اختصت المحكمة الكلية بنظر دعوى داخلية فى اختصاصها بحسب النصاب فأن لها الحق فى احالتها الى المحكمة الجزئية فى حالة انقاص المبلغ المطلوب الى أقل من ١٠٠٠٠ قرش حتى ولو كان سبب ذلك دفع المدعى عليه مبالغ من الدين بعد اعلانه بصحيفة الدعوى متى كان

الاوراق الصادرة من تاجر او لغرض تجارى .
فالورقة التى تتضمن المديونية يبلغ هو مقدم
مصاريف لنقل عمال قبل تشغيلهم لمصلحة المدين
الغير تاجر بضمانة ضامن غير تاجر ايضا . لا يسرى
عليها التقادم الخمسى

٢ - اذا اقطع التقادم بالاعلان بالحضور .
فلا تسرى مدته اثناء قيام دعوى لم تسقط بىطلان
المرافعة فيها اذا زال هذا البطلان بتحريكها قبل
طلبه .

(رياسة فافتك مجلة التشريع والقضاء المختلطة السنة
٤١ ص ٢٣)

٢٦٥

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٨

اجارة الاشخاص . طرد في وقت غير لائق .
بدون مسوغ . مخالف للعدالة . حقوق المستخدم
المختلفة . تعويض . اساسه . حدوده .

المبدأ القانونى :

فى مسألة الطرد فى وقت غير لائق . أدخل
القضاء فى معنى كلمة « غير لائق » الطرد بدون
مسوغ والطرد المخالف للعدالة . وللمستخدم فى
كل حالة من هذه الاحوال الثلاثة حقوق
تختلف عنها فى الحالات الأخرى . ففى الطرد
فى وقت غير لائق - بحسب المعنى الظاهر
للمحكمة - ينشأ حق المستخدم من خطأ صاحب
العمل فى عدم ملاحظته المهلة الواجب اعطاؤها
قانوناً ويساوى هذا الحق قيمة ما يستحقه من

٦٢٢ مرافعات التى لا تجيز وضع الاعيان تحت
الحراسة الا اذا كانت غير مؤجرة
(رياسة فافتك مجلة التشريع والاحكام المجموعة السنة
٤١ ص ٢٠)

٢٦٣

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٨

حجز ما للمدين لدى الغير . عدم وجود سند .
استعجال . نزاع . عدم اختصاص . واقعة

المبدأ القانونى

يختص قاضى الامور المستعجلة بالحكم بىطلان
الحجز المتوقع تحت يد الغير اذا كان ظاهر
البطلان لعدم وجود سند .

اما اذا كان هناك نزاع حقيقى فى معرفة ما اذا
كان لسند الدين الحاجز وامر قاضى الامور الوقتية
بالحجز . حجية ما قبل الغير الذى يدعى انه مالك
للاشياء المحجوز عليها وادعى الحاجز انه ليس الا وكيل
المدينه المحجوز عليه فليس لقاضى الامور المستعجلة
اختصاص فى الحكم بىطلان الحجز من عدمه
(رياسة فافتك . مجلة التشريع والقضاء المختلطة
السنة ٤١ ص ٣٢)
(راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٢١
مارس سنة ١٩٢٨ Bull. XL. 239)

٢٦٤

محكمة الاستئناف المختلطة

٧ نوفمبر سنة ١٩٢٨

١ - اوراق تجارية . تقادم خمسى .
لا ينطبق . واقعة
٢ - تقادم . اعلان . دعوى لم تسقط .
زوال البطلان . انقطاع المدة .

المبادئ القانونية

١ - لا ينطبق التقادم الخمسى الا على

٢٦٦

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨

حجز تحفظي تحت يد الغير . رفعه . استمجال .
عدم اختصاص .

الناهضة القانونية :

إذا توقع الحجز تحت يد الغير طبقاً للقانون
بناء على سند قليس ثمة محل لأن يقضى قاضى
الامور المستعجلة بعدم تقاذ مفعوله لان معنى
هذا الحكم فى الواقع هو رفع الحجز وليس ذلك
من اختصاص قاضى الامور المستعجلة .

وذلك حتى لو لم يظهر مسوغ لبقاء الحجز
كما لو كان مبلغ مساوٍ للمبلغ المحجوز عليه قد
أودع بخزينة المحكمة وخصص لوفاء دين الحاجز
(رياسة فائتك مجلة التشريع والأحكام المختلطة
السنة ٤١ ص ٤٦)

المرتببات لمدة المهلة ، وفى الطرد بدون مسوغ
يستند حق التعويض الى اساءة صاحب العمل
حقه فى فسخ عقد الايجار (الغير معين المدة)
بالاستقلال بفسخه بدون مسوغ ما . وما ترتب
على ذلك من الاضرار بالمستخدم لتقدمه وظيفته
وفى الطرد المخالف للمدالة - وحالته لا تنطبق الا
على الموظف المتقدم فى السن الذى مضى زهرة
حياته فى خدمة صاحب العمل - يستند حق
التعويض الى المدالة - وهى مصدر القانون فى
حالة غموض النص أو انعدامه - فبتطبيقها يمكن
تعويض الموظف - لحد معين - الذى أصبح
غير أهل لأشغال وظيفته بمبلغ يقوم بسد حاجياته
كحالة الموظف الذى بلغ من العمر خمسا
وستين عاماً مضى منها فى الخدمة سبعة وثلاثين
عاماً ونصف .

وتقدير التعويض فى هذه الحالة لا يمكن
أن توضع له قاعدة عامة تستند الى عملية حسابية
فان الحالات تختلف باختلاف ظروفها وملابساتها
(رياسة بافيرا مجلة التشريع والأحكام المختلطة السنة
٤١ ص ٤٠)

قضايا المحاكم الأجنبية

٢٦٧

دائرة النقض العليا الفرنسية

٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٨

عمل تجارى . شركة . اجارة عقار

القاعدة القانونية

تعتبر أعمال أى شركة تجارية أنها داخلة في
عمال استغلالها التجارى . وبالتالي يكون له صفة
الاعمال التجارية

فمثلاً يعتبر عملاً تجارياً عقد الاجارة الذى
تعقده شركة تجارية لسكنى أحد عمالها دون أن
يكون له أى صلة قانونية بالمؤجر

(دالوز . المجموعة الاسبوعية . السنة السادسة .
العدد ٣ ص ٣٩)

٢٦٨

محكمة النقض الفرنسية

١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٨

نضاء مستعجل . اجارة . طرد المستأجر

القاعدة القانونية :

يتعين على قاضى المواد المستعجلة أن يوقف
نظر الدعوى المرفوعة اليه بطلب طرد مستأجر
انتهت مدته الى أن تفصل الجهة المختصة في ادعاء

المستأجر ان له حقاً في امتداد مدة الاجارة طبقاً
للقوانين . اذا كان ادعاؤه جدياً

(دالوز . المجموعة الاسبوعية . السنة السادسة .
عدد ٢ . ص ١٩)

٢٦٩

محكمة النقض الفرنسية

٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٨

مسئولية . سيد . تابع . تجاوز العمل .

القاعدة القانونية

لا يكون السيد مسئولاً فقط عن خطأ تابعه
فيما يؤديه من عمله الذى كلفه به . بل يكون
مسئولاً أيضاً عن تجاوز هذا التابع حدود عمله

فمثلاً يكون صاحب المتجر مسئولاً اذا
ارتكب سائق سيارة له مخالفة صيد في ملك الغير
اثناء مروره بالسيارة لقضاء عمل لصاحب المتجر

(دالوز . المجموعة الاسبوعية . السنة السادسة .
عدد ٢ . ص ٢١)

٢٧٠

محكمة النقض الفرنسية

١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٨

مسئولية . سيد . تابع . سيارة . صهر .

القاعدة القانونية :

يكون مالك السيارة مسئولاً عن خطأ صهره

من فروعها في باريس دون أن يحتفظ المؤمن بحقه
في أن يكون مكان السداد مكاناً أجنبياً آخر
وفي كل ما يجب سداؤه بفرنسا - مهما
كانت جنسية المتعاقدين - تعتبر أوراق
البنكنوت الفرنسى ذات قيمة اسمية واجبة
الاحترام معادلة لقيمة النقد المعدنى
(دالوز . المجموعة الاسبوعية . السنة السادسة .
عدد ١ . ص ٩٠)

٢٧٣

محكمة استئناف باريس

١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٨

سكة حديد . نقل البضائع . حقوق الراسل

القاعدة القانونية

إذا توقع حجز تحت يد محطة سكة حديد
على بضائع أرسلت إليها فإن ذلك لا يمنع من بقائها
تحت تصرف من أرسلها . فلاتملك المحطة المحجوز
لها التصرف فيها الا بأمر كتابي من الراسل
مصحوباً بوليسة الشحن وذلك عملاً بالمادتين
٥١ و ٦٠ من التعاريف العامة . وتطبيقاً لقواعد
القانون العام

ويتفرع من ذلك ان المحطة المرسل إليها
ملزمة برد البضائع الى راسلها اذا طلب ذلك رغماً
عن وجود الحجز عليها تحت يدها لأن الراسل
يستقى سلطته كموكل في أن يوجه رسالته حيث
شاء أو يطلب اعادة تصديرها اليه مادام انها لم
تسلم الى المرسل اليه أو لم تصله بوليسة شحنها
واثناء النقل لا يكون للمرسل اليه الذى ليس

إذا سلمه سيارته وأذن له في قيادتها وزوده
بتعليمات معينة

(دالوز . المجموعة الاسبوعية . السنة السادسة .
العدد ٣ . ص ٣٧)

٢٧١

محكمة النقض الفرنسية

١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٨

مستولية . صاحب لوكانده .

القاعدة القانونية

برتكت خطأ موجباً لمستولية صاحب
اللوكانده الذى لا يتخذ الاحتياطات التى تؤمن
نزلاءه ليلاً

فمثلاً يكون مستولاً عما أصاب أحدهم الذى
دخل من الباب العمومى فسار في فناء اللوكانده
ولم يكن مضاء فسقط في كهف عند محاولته تخطي
عتبة باب مفتوح كان يظنه موصلاً الى ممر آخر
(دالوز . المجموعة الاسبوعية . السنة السادسة .
عدد ٢ . ص ١٧)

٢٧٢

محكمة استئناف باريس

٩ نوفمبر سنة ١٩٢٨

وفاء . عمله . مكانه . تأمين . على الحياة

القاعدة القانونية :

لاتلزم بالدفع ذهباً ، شركة التأمين الاجنبية
الجنسية متى ورد في بوليسة التأمين نص بأن كل
ما يستحق على الشركة سداؤه للمؤمن بصير سداؤه

بيده بوليصة الشحن الا مجرد حق احتمالي في الاستلام فليس له أن يعترض حق الراسل في استرداد رسالته اذا شاء كما انه ليس لدائني المرسل اليه أن يعترضوا حق الراسل بتوقيع حجوز تحت يد أمين النقل على أموال لم تنشأ لدينهم بعد حق عليها

(دالوز . المجموعة الاسبوعية . السنة السادسة .
عدد ٢ . ص ٢٦)

٢٧٤

محكمة استئناف باريس

٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٨

افلاس . تصفية . بائع . حقوقه .

القاعدة القانونية

يصح للبائع أن يتفق مع المشتري منه على أن يكون له حقوق وضمانات أكثر مما نص عليها القانون بشرط أن لا يمس ذلك بما أعطاه القانون لمجموع الدائنين الآخرين من الحقوق مراعاة للنظام العام

فمثلا اذا نص في عقد البيع على حق البائع في فسخ العقد عند افلاس المشتري أو تصفية أملاكه قضاء فذلك مضر بحقوق مجموع الدائنين ومن ثم يكون باطلا ولا يعمل به ويجوز للمصنف أن يستعمل الحق المعين في المادة ٥٧٨ تجارى لمصلحة مجموع الدائنين

(دالوز . المجموعة الاسبوعية . السنة السادسة .
العدد ٣ . ص ٤١)

٢٧٥

محكمة سانت اتين التجارية

٢٦ أكتوبر سنة ١٩٢٨

عمل تجارى . مقال بناء .

القاعدة القانونية:

مقالة البناء عمل تجارى سواء تعهد المقاول بتقديم مواد البناء أم اكتفى بتوريد العمال فقط فهو في هذه الحالة الأخيرة يبنى الربح من وراء المضاربة في أعمال من يستخدمهم من العمال
(دالوز . المجموعة الاسبوعية . السنة السادسة .
العدد ٣ . ص ٤٨)

٢٧٦

محكمة جنح السين والمارن

٤ ديسمبر سنة ١٩٢٨

نشر . قذف . نية الاذى . اقتراضها .

القاعدة القانونية

من أركان جريمة القذف أن يكون لدى مرتكبها نية إلحاق الاذى بشرف أو اعتبار المجنى عليه
ويقترض ان عبارات القذف تحمل معها القصد الجنائى فيقع على المتهم عبء نفي هذه القرينة

(دالوز . المجموعة الاسبوعية . السنة السادسة .
العدد ٣ . ص ٤٧)

فرنكات تساوى حسب سعر القطع في نهاية
استحقاق كل قسط ما قيمته الف ريال ذهباً
(دالوز . المجموعة الاسبوعية . السنة السادسة .
عدد ٣ . ص ٣٣)

٢٧٨

محكمة النقض الفرنسية

٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٨
محام . لقب . روب

القاعدة القانونية :

ان ارتداء الرب امتياز لا يتمتع به الا من
حاز لقب محام

ويتمتع بهذا اللقب دون سواهم الحائزون
لشهادة الليسانس في علم الحقوق والمقيدة أسماؤهم
وفقاً للقانون في جدول المحامين لدى محكمة
الاستئناف أو المحاكم الابتدائية أو الذين تحت
التمرين

فلا يمنح لقب محام وبالتالي لا يجوز له أن
يرتدى الرب من حاز شهادة الليسانس في
الحقوق ولو حلف اليمين مادام انه لم يقبل بعد في
جدول التمرين

(دالوز . المجموعة الاسبوعية . السنة السادسة .
العدد ٣ . ص ٣٦)

٢٧٧

محكمة النقض الفرنسية

٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٨

وقاء . عملة . بتكنوت . نظام عام .

القاعدة القانونية

أصبحت أوراق بنك فرنسا هي العملة القانونية
المعادلة للذهب بمقتضى المادة الأولى من قانون
١٢ أغسطس سنة ١٨٧٠ التي جعلت لتلك
الأوراق قيمة العملة القانونية وبمقتضى المادة ٣
من قانون ٥ أغسطس سنة ١٩١٤ التي أعفت
البنك المذكور من الالتزام بسداد قيمتها نقداً
فهذا يكون باطلا لمخالفته للنظام العام كل
اتفاق بين الافراد يلتزم به المدين المقيم في فرنسا
بأن يدفع ديناً مستحق السداد في فرنسا ذهباً
أو بأى تدغير معتمد رسمياً في فرنسا . كما يكون
باطلاً كذلك التزام المدين المذكور بأن يدفع
في حالة انخفاض سعر القطع فرقاً يعادل ما ينقص
في قيمة أوراق بنك فرنسا

فمثلاً يبطل النص في عقد اجارة عقار كائن
بفرنسا على أن تكون الاجرة الشهرية بمقدار

بحث في الشفعة

استشار المشتري الشفيع بالصفقة دون الشفءاء . الشركاء معه في الشروع
- من ذكره لصاحب الدولة الاستاذ مصطفى باشا النحاس المحامي -

أصل التشريع المدني في مصر فيما يختص بالشفعة

١ - القانون المختلط :-

ابتدأ التشريع المدني في مصر بالقانون المدني المختلط الذي صدر في سنة ١٨٧٦ وتضمن هذا القانون نصوفا خاصة بالشفعة في المواد من ٩٤ الى ١٠١ فتقرر فيه حق الشفعة

اولا - لمالك الأرض الذي أثارها لانسان وأذن له بالبناء أو الغرس فيها (مادة ٩٣)
ثانيا - للشريك في عقار غير مقسوم (مادة ٩٤) ونص في هذه المادة على ان مالك الأرض لمبين في المادة السابقة مفضل على الشريك وان الشريك مفضل على غيره عدا مالك الأرض
ثالثا - للجار بعد الشفيعين السابقين (مادة ٩٩)

ونص في المادة ٩٥ على ان الشريك في عقار غير مقسوم له أن يستعمل حقه في طلب الشفعة ممن اشترى وكان شريكا من قبل . وعليه أن يشرك فيه جميع شركائه في العين اذا طلبوا ذلك هذا النص صريح في أن الشريك في عقار غير مقسوم له الحق في أن يأخذ بالشفعة من المشتري على المشاع اذا كان هذا المشتري شريكا من قبل في هذا العقار . وفي هذه الحالة يشترك في الشفعة كل الشركاء على المشاع بما فيهم المشتري اذا طلبوا ذلك

ومعنى هذا أن القانون المختلط قرر حق الأخذ بالشفعة من شفيع في حالة الشركة في عقار غير مقسوم متأثرا في ذلك بالاحكام الفقهية في هذا الخصوص لانه اول تشريع مدني في البلاد جاء على أثرها ونقل حق الشفعة عنها

ومع ذلك فانه لم يقرر حق الأخذ بالشفعة من شفيع على اطلاقه بل قصره على حالة الشركة في عقار غير مقسوم . فأخرج بذلك حالة الجوار من هذا الحكم . وكأنه راعى في هذا الشأن سهولة التنفيذ في حالة الشركة فأقر حق الأخذ بالشفعة من شفيع فيها وصعوبة التنفيذ في حالة الجوار فلم يقر هذا الحق فيها

أما سهولة التنفيذ في حالة الشركة فلأن المقار لم يقسم بعد وحصه كل شريك فيه لا تزال على المشاع ، فلا صعوبة في زيادة كل حصه منهم بمقدار ما . وأما صعوبة التنفيذ في حالة الجوار

فلجواز أن يكون العقار المبيع المطلوب أخذه بالشفعة غير قابل للقسمة عيناً من غير ضرر كأن يكون منزلاً مبنياً مثلاً فيصعب توزيعه على الجيران المتعديدين من غير ضرر

ب - القانون الأهلى

جاء بعد ذلك القانون المدنى الاهلى الذى صدر فى سنة ١٨٨٣ . وقد نقل عن القانون المختلط أحكام الشفعة عدا حكم المادة ٩٥ سالفه الذكر . فدون هذه الأحكام فى المواد من ٦٨ الى ٧٥ فنقل المادة ٩٣ مختلط الى المادة ٦٨ أهلى ونقل المادة ٩٤ الى المادة ٦٩ أهلى ونقل المادة ٩٩ مختلط الى المادة ٧٣ أهلى وبناء عليه قرر القانون الأهلى فى المواد المذكورة حق الشفعة لمالك الأرض أولاً ، فللشريك فى عقار غير مقسوم ثانياً ، فللجار ثالثاً وحذف حكم المادة ٩٥ مختلط من أحكامه . أى أنه لم يرد أن يقرر حق الشريك فى عقار غير مقسوم لأن يأخذ بالشفعة من مشتر على المشاع اذا كان هذا المشتري شريكاً من قبل فى هذا العقار

تعتمد القانون الأهلى هذا الحذف لحكمة هى أن هذا الحق لا يتفق مع حكمة تقرير حق الشفعة وهى ابقاء الأذى المحتمل من وجود شريك جديد فى العقار غير المقسوم ومن وجود جار جديد وهى ضرورة سوغت المساس بحرية التعاقد وسلب مالك ملكه رغماً منه والضرورة تقدر بقدرها ولا يصح تجاوزها ، فهى علة تدور مع المعلوم وجوداً وعدماً ، فاذا ما وجد شريك جديد على المشاع كان احتمال للأذى ضرورة لا تقاوم هذا الأذى المحتمل فتسوين لحق الشفعة . أما اذا كان المشتري للحصة المشاعة فى العقار غير المقسوم شريكاً فيها من قبل فلا تغيير فى الحالة التى كانت موجودة من قبل لسبق وجود هذا المشتري نفسه بين الشركاء ، واذن لا ضرورة ولا شفعة . وكذلك الحال بخصوص الجوار

وبناء عليه فقد قرر القانون المدنى الاهلى بهذا الحذف مبدأ أن لاشفعة من شفيع بالمعنى المقصود هنا على إطلاقه . وخالف بذلك القانون المدنى المختلط لأنه لم يكن مثله متأثراً بالأحكام القهية لمضى ثمانى سنوات على ادخال الشفعة فى القانون المدنى من عهد صدور القانون المختلط والعمل به ، فكان له مندوحة لتصر هذا الحق الثقيل على قدر الضرورة التى أوجبت

هذا أصل مبدأ أن لاشفعة من شفيع قرره نفس القانون المدنى القديم

ج - تطبيق القضاء المختلط والقضاء الاهلى لاحكام هذين القانونين

أصدرت محكمة الاستئناف المختلط بتاريخ ١٤ يناير سنة ١٨٩٢ حكماً قضى بما يأتى :
« ان حق الشفعة هو تفضيل منحه القانون للجار على كل شخص آخر أجنبي اشترى عقاراً ملاصقاً . وبناء عليه لا يوجد حق الشفعة للجار ضد جار آخر اشترى العقار المطلوب أخذه بالشفعة »

وهذا تطبيق لحكم القانون المدني المختلط الذى لم يقرر حق الأخذ بالشفعة من شفيع فى حالة الجوار، كما قرره فى حالة الشركة

كانت محكمة الاسكندرية الابتدائية الأهلية قد أصدرت بتاريخ ٢٩ ابريل سنة ١٨٩٧ حكماً استثنائياً قررت فيه أنه فى حالة تعدد الشفعاء اذا سبق أحدهم وطلب أخذ العقار لا يسقط بذلك حق غيره الذى اكتسبه بمجرد حصول البيع ولا يزول الا بتنازله عنه صراحة أو ضمناً فالمتأخر أن يقاسم السابق فى أخذ العقار بالشفعة مادام ان المتأخر لم يتنازل عن حقه صراحة أو ضمناً كما تقدم « وهذا لا غبار عليه ، ولكنها قالت بعد ذلك : « وحيث ينتج من ذلك انه اذا كان المشتري أحد هؤلاء الشفعاء فلباقينهم أن يشاركوه فى المشفوع فيه ولا أصل للقول بأن الشفيع لا يأخذ من شفيع مثله »

وهو استنتاج غير صحيح لأن المقدمة التى وضعتها فى واد والنتيجة التى استنتجتها منها فى واد آخر . فالمقدمة تنص على حالة جملة شفعاء أحدهم سبق الآخرين فى طلب الأخذ بالشفعة . فأسبقية لا يترتب عليها إسقاط حق الشفعاء الآخرين الذين تأخروا عنه فى الطلب مادام انهم طلبوا ذلك ولم يحصل منهم تنازل عن حقهم لاصراحة ولا ضمناً . أما النتيجة فمن حالة أخرى وهى حالة المشتري اذا كان هو نفسه قد توافرت فيه شروط الشفعة ويوجد شفعاء آخرون . يقول الحكم المذكور فى نتيجته ان أسبقية المشتري بالشراء لا تسقط حق الشفعاء الآخرين فى الشفعة اذا لم يتنازلوا عنه صراحة وضمناً . وواضح ان هذه لم تكن نتيجة للمقدمة سالفة الذكر . بل هى حكم آخر وضعته المحكمة من بادى رأبها وأردفته بالعلة الآتية وهى : « ولا أصل للقول بأن الشفيع لا يأخذ من شفيع مثله »

(القضاء سنة ٤ ص ٣٥٧)

وهذا مخالف للقانون المدنى الأهلى الذى بينا فيما سبق انه قرر مبدأ أن لا شفعة من شفيع على اطلاقه

لذلك لم يجاز القضاء الأهلى محكمة الاسكندرية الابتدائية الأهلية فيما قرره بمحكمها المذكور وجرى القضاء اجماعاً على تطبيق مبدأ « أن لا شفعة من شفيع » الذى قرره القانون المدنى الأهلى فأصدرت محكمة الاستئناف الأهلية بتاريخ ١٧ نوفمبر سنة ١٨٩٨ حكماً استثنائياً من حضرات (سعد زغلول بك ومسيو دوهلس ومستر كوغلن) جاء فى أسبابه ما يأتى :

« وحيث ان الغرض من الشفعة هو دفع الشركة أو الجوار الذى يحدث بعد بيع العقار المشترك أو المجاور لكونها مظنة الأذى وحيث انه اذا كان مشتري العقار شريكاً أو جاراً من قبل فلا محل حينئذ للشفعة لانه لم يحدث فى هذه الحالة شئ يغير النسبة بين الشفيع والمشفوع منه حتى تستعمل

الشفعة لمنعه فهما متجاوران أو شريكان بعد الشفعة كما كانا قبلها واستعمالها لا يغير من هذه الحالة شيئاً « وحيث أنه لا يجوز في هذه الحالة قسمة العقار بين طالب بالشفعة والمشتري لأن هذه القسمة لا تدفع جواراً أو شركة وتجويزها يحول غرض الشفعة من كونه لدفع جوار أو شركة طارئة الى كونه لجلب منفعة للشفيع اضراراً بالمشتري وهو مخالف للعدالة ومناقض لمبادئ القانون »

(القضاء سنة ٦ ص ١٦٩)

وهذا الحكم الجليل الشأن انما طبق المبدأ الذي قرره القانون بأن لا شفعة من شفيع سواء في حالة الشركة أو في حالة الجوار وبين بوضوح وجلاء الحكمة التي بنى عليها هذا المبدأ وأصدرت محكمة مصر الابتدائية الأهلية بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٩٨ حكماً استثنافياً (من حضرات أحمد فتحي بك زغلول وأحمد بك عزى ومحمد بك صالح) طبقت فيه هذا المبدأ وأوردت في أسبابها ما يأتي : —

« شرعت الشفعة لمنع الضرر بمنع الجوار فاذا لم يحدث ضرر جديد للشفيع بالبيع كما لو كان بين أفراد عائلة واحدة والمشتري مجاور لكل منهم من قبل فلا شفعة . » (الحقوق س ١٤ ص ٦٦) وأصدرت محكمة الاستئناف بتاريخ ١٥ يونيه سنة ١٨٩٨ حكماً استثنافياً (من نفس الدائرة التي أصدرت الحكم الأسبق) بالمبدأ ذاته .

(القضاء س ٦ ص ١٧١)

وأصدرت كذلك حكماً آخر بتاريخ ١٥ يونيه سنة ١٨٩٩ من نفس الدائرة بتطبيق هذا المبدأ وقررت فيه ما يأتي : —

« لا شفعة بجوار اذا كان المشتري للعقار جاراً لقيام الشفعة به أيضاً ولعدم ما يرجح الشفيع عليه ولبقاء الجوار المقصود بالشفعة بعد ثبوتها كما كان قبلها . أما جعل العقار المشفوع فيه مشتركاً بين الشفيع والجار فغير جائز لأن فيه دفعا لضرر بأشد منه وتحويلاً لغرض الشفعة من كونه دفع ضرر الى كونه جلب نفع ولا يجوز أن يسلب مالك ملكه لمجرد نفع غيره »

(الحقوق س ١٤ ص ١٩٠)

وفي هذا كفاية لبيان ثبات القضاء على تطبيق هذا المبدأ وهو أن لا شفعة من شفيع كما قرره القانون المختلط فيما يتعلق بالجوار . وكما قرره القانون الأهلي على إطلاقه سواء فيما يتعلق بالشركة أو فيما يتعلق بالجوار .

٥ - أحكام قانون الشفعة

صدر بعد ذلك قانون الشفعة الجديد في ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ فيما يختص بالمختلط وفي ٢٣ مارس سنة ١٩٠١ فيما يختص بالأهلي . والنصوص واحدة في القانون . وقد نص في الأمر العالي

الصادر بتاريخ ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ إلغاء المواد من ٩٣ الى ١٠١ من القانون المدني المختلط ونص في الامر العالي الصادر بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٠١ بإلغاء المواد من ٦٨ إلى ٧٥ من القانون المدني الأهلى .

أثبت قانون الشفعة الجديد فى المادة الأولى منه حق الشفعة للشريك الذى له حصة شائعة فى العقار المبيع وللجار المالك ، والحق فى المادة الثانية منه صاحب حق الانتفاع بالشريك وأثبت له حق الشفعة إذا لم يطلبها مالك الرقبة نفسه

وأورد فى المادة السابعة الأحكام الخاصة بأحوال تعدد الشفعاء فقسم هذه الأحكام الى قسمين : قسم خاص بالأولية وقسم خاص بالمساواة . أما القسم الخاص بالأولية فجعله فى حالتين : الحالة الأولى - عند الاختلاف فى الدرجة . وجعل الدرجات كما يأتى : - الدرجة الأولى - مالك الرقبة والدرجة الثانية - الشريك الذى له حصة مشاعة والدرجة الثالثة - صاحب حق الانتفاع والدرجة الرابعة - الجار المالك فى هذه الحالة تكون الأولوية للاسبق فالاسبق فى الدرجة الحالة الثانية - عند تعدد الجيران . وفى هذه الحالة تكون الأولوية لمن تعود على ملكه منفعة من الشفعة أكثر من غيره وأما القسم الخاص بالمساواة فجعله فى حالة تعدد أصحاب الدرجة الواحدة من الدرجات الثلاث الأولى فقط . فى هذه الحالة يكون استحقاق كل منهم للشفعة على قدر نصيبه ووارد فى المادة الثامنة حكماً خاصاً بالحالة التى يكون فيها المشتري حائزاً لما يجعله شفعياً باعتبار ما ذكر فى المادة الأولى أى حالة ما يكون المشتري شريكاً على المشاع فى العقار الذى اشترى حصة شائعة فيه أو يكون جاراً للعقار الذى اشتراه فى هذه الحالة أثبت القانون حق الشفعة لمن يستحقها طبقاً لأحكام الأولوية المقررة فى المادة ٧ وهذا هو نص المادة الثامنة : « يثبت حق الشفعة وتراعى الأحكام المقررة فى المادة السابقة فيما يتعلق بالأولية ولو كان المشتري حائزاً لما يجعله شفعياً باعتبار ما ذكر فى المادة الأولى . » معنى هذا النص انه اذا كان الشفعى أسبق فى الدرجة من المشتري الحائز لما يجعله شفعياً يثبت حق الشفعة له ويقدم على المشتري واذا كان الشفعى جاراً للمبيع الذى يجاوره المشتري أيضاً ولكن تعود على ملك الشفعى منفعة من الشفعة أكثر من المشتري يثبت حق الشفعة للجار ويقدم على المشتري

والننى قانون الشفعة الجديد مواد القانون المدني الخاصة بالشفعة بما فى ذلك المادة ٩٥ من القانون المدني المختلط التى نصت « على حق الشريك فى الاخذ بالشفعة من المشتري الشريك من قبل وعلى أن يشترك فى الشفعة كل الشركاء على المشاع بما فيهم المشتري إذا طلبوا ذلك » واستعاض عنها بحالة جديدة هى الحالة المنصوص عنها فى المادة الثامنة وهى أن تكون الشفعة من المشتري الحائز لما يجعله شفعياً قاصرة على حالة الأولوية المنصوص عنها فى المادة ٧ وبذلك أبقي

مبدأ جواز الشفعة من شفع ، ولكنه قصره على الأحوال التي تتفق مع حكمة الشفعة بحسب نظام الأولوية الذي قرره في المادة ٧ لأن نظام الأولوية هذا هو الذي يتحقق معه دفع مظنة الأذى من البيع . فالأعلى درجة في هذا النظام يعتبر قانوناً انه قد يلحقه أذى اذا اشترى الأدنى منه في الدرجة العقار فنحه القانون الجديد حق الأخذ بالشفعة لدفع هذا الأذى المحتمل .

وكذلك الحال بالنسبة للعجار الذي تعود على ملكه من الشفعة منفعة أكثر من المشتري أما في أحوال عدم الأولوية وهي أحوال المساواة في درجة من الثلاث درجات الأولى وحالة المساواة في الدرجة الأخيرة وهي درجة الإيجار مع عدم المرجح فلا شفعة من المشتري الحائز لأحدى هذه الدرجات التي يتساوى فيها مع الشفع بما أن النسبة بين الشفع والمشتري لا تتغير بهذا الشراء فلا مظنة مشروعة للأذى ومن ثم فلا حكمة للشفعة ، ولذلك لم يقررها القانون .

وقد سار قانون الشفعة الأهلى الجديد على هذا النظام الجديد أيضاً لأن المقتن رأى توحيد التشريع بين الأهلى والمختلط في هذا الخصوص . وبذلك أدخل في التشريع الأهلى بنص المادة ٨ حقاً جديداً لم يكن موجوداً في القانون المدنى القديم وهو حق الأخذ بالشفعة من شفع ولكن في الأحوال المنصوص عليها في المادة فقط ، وهي أحوال الأولوية الموضحة آنفاً .

هذه هي حقيقة التشريع الجديد في الشفعة لا يمكن الخروج عنها . وهي تلخص في أنه متى كان المشتري حائزاً لما يجعله شفعاً فلا يشفع منه الا من توافرت له الأولوية عليه . أما من يتساوى معه في درجة من الدرجات الثلاث الأولى ومن يتساوى معه في الدرجة الأخيرة مع عدم المرجح (والمرجح هو أن تعود على ملكه منفعة من الشفعة أكثر من المشتري) فلا يشفع منه ولا يقاسمه في المبيع

ب - رد اعتراضات

أولاً - قد يقال أن نص قانون الشفعة في المادة الأولى وفي المادة السابعة مطلق وهو بهذا الإطلاق يشمل حق الشفع بالأخذ بالشفعة بمجرد حصول البيع أياً كان المشتري سواء كان حائزاً لما يجعله شفعاً أم لا ، ولم يرد نص في القانون على استثناء حيلة المشتري الحائز لما يجعله شفعاً من هذا الإطلاق

ونرد على ذلك بأن حق الشفعة حق استثنائي كما أسلفنا لأنه مانع بحرية التعاقد وبحرية الملكية وقد شرع للضرورة وهي دفع الأذى المحتمل من المشتري الجديد والضرورة تقدر بقدرها فلا يتوسع في تأويل النصوص الخاصة بها . وقد بينا فيما سبق أن القانون المدنى القديم مع إطلاقه النص في المواد ٩٣ و ٩٤ و ٩٩ مختلط و ٦٨ و ٦٩ و ٧٣ أهلى - كإطلاق النص في المادتين

١ و ٧ من قانون الشفعة الجديد - نص نصاً خاصاً في المادة ٩٥ مختلط على حالة ما يكون المشتري شريكاً من قبل في العقار غير المقسوم الذي اشترى حصة شائعة فيه ، فأباح للشريك الاخذ بالشفعة منه وأشرك فيه جميع الشركاء بما فيهم المشتري إذا طلبوا ذلك . وهذا تحديد لمعنى النص في المادة ٩٤ بأن اطلاقه لا ينصرف الا الى الشفعين ولكنه لا ينصرف الى المشفوع منه . فكل شريك له الحق في الاخذ بالشفعة (وهذا هو مرمى الاطلاق) ولكن ليس له هذا الحق ضد كل مشتر ، فان المشفوع منه لم يكن داخلاً في مرمى الاطلاق . وقد ظهر من المادة ٩٥ أن المادة السابقة وهي المادة ٩٤ إنما كان الغرض منها المشفوع منه ان لم يكن شريكاً من قبل فقد احتاج القانون للنص على حق الاخذ بالشفعة منه بنص آخر خاص غير النص المطلق ، وهو المادة ٩٥

وقد حذف القانون المدني الاهلي القديم نص المادة ٩٥ من بين أحكامه فلم يشأ أن يدخل في القانون الاهلي حق الشفعين في الاخذ بالشفعة من شفعين .

ثم جاء قانون الشفعة الجديد في المختلط أولاً وفي الاهلي ثانياً وأوجد نصاً خاصاً بالشفعة من شفعين في أحوال معينة ، وهو المادة ٨ ، فهذا النص الخاص هو الذي ينظر اليه في هذا الشأن لأن النص المطلق في المادة ١ وفي المادة ٧ ولا يصح التوسع فيه كما ذكر لانه استثناء . وخلاصة ذلك أن مرمى النص المطلق منصرف الى الشفعين ولا يشمل المشفوع منه كأنه قال : « كل شريك له حق الاخذ بالشفعة وكل جار له حق الاخذ بالشفعة » ولكنه لم يتعرض للأحوال الخاصة بالمشتري وهو المشفوع منه فلم يطلق النص بخصوصه ، ولم يقل « من كل مشتر » ثم وضع نصاً خاصاً بحالة المشتري عند ما يكون حائزاً لما يجعله شفعياً . فتكون النصوص الأخرى منصرفة الى حالة المشتري الذي لا يكون حائزاً لما يجعله شفعياً . ولا نسرى على حالة هذا الاخير الا بقدر ما يحال عليها في النص الخاص به

فظاهر من هذا أن نص المادة ١ ونص المادة ٧ لا يتناول حالة المشتري عند ما يكون حائزاً لما يجعله شفعياً والا لما احتاج القانون لوضع نص خاص بهذه الحالة في المادة ٨

ثانياً - قد يقال ايضاً أن نص المادة ٧ عام يشمل حق الشفعة من المشتري عند ما يكون حائزاً لما يجعله شفعياً وتناول فوق ذلك وجوب مراعاة حالة الاولوية عند اختلاف الدرجة ، وأن نص المادة وضع خصيصاً للحالة التي قد تحدث الشك وهي حالة التساوي والاتحاد في درجة الشفعة فوضع القانون لها النص العام في صدر المادة ليشمله وهو قوله :

« يثبت حق الشفعة » ثم أضاف اليها عبارة : « وتراعى الأحكام المقررة في المادة السابقة

فيما يتعلق بالاولوية « استيفاء للنص ليكون متفقاً مع نص المادة ٧ وإذا قيل ان نص المادة ٨ خاص بحالة الاولوية وهي التي كانت محتاجة إلى النص ، أما حالة المساواة فلم تنص المادة عليها لأنه لم يكن هناك حاجة للنص عليها ، اذ أن نص الفقرة الثانية من المادة ٧ يغني عنه .

فالرد على ذلك :

أن النص للمادة ٨ لم يكن عاماً لاثبات حق الشفعة من المشتري عند ما يكون حائزاً لما يجعله شافعياً على اطلاقه وإنما هو خاص بحالة واحدة وهي حالة ما يكون الشافع له الاولوية على المشتري بحسب ما هو مقرر في المادة ٧ ، ففي هذه الحالة دون سواها يثبت حق الشفعة للشافع ويقدم على المشتري . والنص صريح في هذا حيث قال « يثبت حق الشفعة وتراعى الاحكام المقررة في المادة السابقة فيما يتعلق بالاولوية ولو كان المشتري حائزاً لما يجعله شافعاً الخ . » فقيد مراعاة المادة السابقة وهي المادة ٧ بقوله « فيما يتعلق بالاولوية » ومفهوم هذا النص أنه فيما يتعلق بالاولوية فلا تراعى أحكام المادة ٧ ولا شفعة . وبيننا فيما سبق أن المادة ٧ تتناول حالتين هما حالة الاولوية وحالة المساواة فلا تراعى الاحكام المقررة في المادة المذكورة إلا فيما يتعلق بالاولوية اذا كان المشتري حائزاً لما يجعله شافعاً . أما حالة المساواة فلا .

لم يوضع النص لحالة المساواة أصلاً وإلا لما كان قيد ثبوت حق الشفعة بمراعاة الأحكام المقررة في المادة ٧ فيما يتعلق بالاولوية ولو كان ثبوت حق الشفعة عاماً من غير تقييده بالقيد السابق لكان تناول جميع أحكام الشفعة بما فيها المادة ٧ برمتها ، ولو كان تناول ذلك أحوال المساواة وأحوال الاولوية ، ولما كان هناك حاجة للنص على حالة الاولوية بالذات بعد هذا العموم . واذن تكون المادة ٨ قد وضعت للحالة التي نص عليها فيها وهي حالة الاولوية دون سواها كما قال حضرتا وكيلي المستأنفين عن الست أسما

متى تقرر أن المادة ٨ لم توضع إلا لحالة الاولوية ولم تكن متناولة لحالة المساواة كما قاله حضرتا الوكيلين المذكورين فبناء عليه لا تكون الشفعة مباحة في حالة المساواة عند ما يكون المشتري حائزاً لما يجعله شافعاً لعدم النص عليها . وليس صحيحاً ما ذهب اليه حضرتا هما من أن نص الفقرة الثانية من المادة ٧ يغني عنه فقد بينا فيما سبق ان نصوص الشفعة لا تشمل حالة المشتري عند ما يكون حائزاً لما يجعله شافعاً إلا اذا وجد نص خاص به ولم يوجد في هذا الشأن الا نص المادة ٨ وهي خاصة بحالة الاولوية وبناء عليه فلا يكون نص الفقرة الثانية من المادة ٧ - ونصها : -

« فاذا تعدد مالكو الرقبة أو الشركاء أو أصحاب حق الانتفاع فاستحقاق كل منهم للشفعة يكون على قدر نصيبه » مثبتاً لحق الشفعة من شافع في حالة التساوي . وارتكان حضرتي الوكيلين

على ما جاء في هذه الفقرة من التعبير عن المتزاحمين بالكي الرقبة أو الشركاء أو أصحاب حق الانتفاع لا يجدى نفعاً لأنه لا فرق بين التعبير بهذا اللفظ وبين التعبير في الفقرة الأولى بقوله : « إذا تعدد الشفعاء » لأن الفقرة الأولى تقتضى تعدد الشفعاء من درجات مختلفة ولذا جمعهم في عبارة « إذا تعدد الشفعاء » أما الفقرة الثانية فتقتضى تعدد الشفعاء في درجة واحدة من كل من الدرجات الثلاث الأولى فأسهل فظ للتعبير عن ذلك هو اللفظ المستعمل في المادة وهو ذكر أصحاب كل درجة بأوصافهم فيها وهو قوله : « فإذا تعدد مالكو الرقبة أو الشركاء أو أصحاب حق الانتفاع » بدون أن يكون في ذلك أى فرق في المعنى بين هذا التعبير والتعبير في الفقرة الأولى وهو « تعدد الشفعاء » سواء في الدرجات المختلفة كما هو الحال في الفقرة الأولى أو في كل درجة على حدها كما هو الحال في الفقرة الثانية

ثالثاً - وإذا قيل ما معناه أن تفضيل المشتري الشفيع على باقي الشفعاء في حالة المساواة تمييزاً بلامميز حيث لم ينص عليه القانون ولم يدرجه ضمن أوجه الأولوية الواردة في المادة ٧

فالرد على ذلك أن الأصل أن يبقى المشتري مالكا لما اشتراه عملاً بحرية التعاقد ولا يسلب مالك ملكه إلا بنص ، وقد بينا أن النص في الشفعة لا يشمل حق الأخذ بالشفعة من شفيع الا في الأحوال التي نص القانون عليها وهي أحوال الأولوية ، فإن لم توجد أولوية فيبقى المالك مالكا لما اشتراه لعدم النص على حق المساوى له في سلب ملكه منه بطريق الشفعة أو في مقاسمته له فيه فليست المسألة إذن مسألة تزاحم بين الشفعاء لأنه لا شفعة من شفيع في حالة المساواة ، فلا يوجد حق للشفيع قانوناً ولا مفاضلة بين الاثنين حتى يصح القول بأن هناك تمييزاً بلامميز أو تفضيلاً بلا وجه للتفضيل .

رابعاً - وإذا قيل أن العلة في الشفعة لا تزال قائمة في حالة المساواة بين الشفيع والمشتري الحائز لما يجعله شفيعاً كما هي في حالة الأولوية وهي على قولهم اختلال التوازن بين أنصبة الشركاء ولا يعقل أن يقضى الشارع بمحكين مختلفين عند اتجاد العلة .

فالرد هو ان علة الشفعة لم تكن دفع اختلال التوازن بين أنصبة الشركاء بل هي دفع الأذن الذي قد ينشأ من وجود شريك جديد في حالة الشركة كما هي اتقاء مظنة أذى الجار الجديد في حالة الجوار والحكمة في أخذ المادة ٧ بالتقسيم على الشفعاء بقدر نصيب كل منهم في حالة تعدد مالكي الرقبة أو الشركاء أو أصحاب حق الانتفاع إنما هي راجعة الى منع التحكم الاستبدادي فيهم إذا ما ميز أحدهم على الآخرين بعد أن تتحقق حكمة الشفعة من ابعاد الشريك الأجنبي عنهم جميعاً فإن حكمة الشفعة تتحقق بابعاد الشريك الأجنبي عنهم سواء حل محله أحدهم أو كلهم . ولكن لمن يعطى هذا الحق ؟ لأحدهم ولا يميزه على من سواه منهم ؟ أم لم جميعاً ؟ ويقدر

أنصبتهم كما قال بعض الشرعيين ؟ أم على عدد رؤسهم كما قال البعض الآخر منهم ؟ فنمنا للتحكم في اختيار أحدهم لإحلاله محل الشريك الاجنبي رأى المقتن أن يشركهم جميعاً في الصفقة كل بقدر نصيبه . هذه هي حكمة التوزيع عليهم بهذه الطريقة لا أكثر ولا أقل . ولا دخل ذلك للحكمة الأصلية التي شرعت الشفعة من أجلها وهي منع الأذى المحتمل حدوثه بالبيع من الشريك الجديد أو الجار الجديد .

وقد بينا أن حكم المساواة في المادة ٧ خاص بحالة تعدد الشفعاء الآخذين بالشفعة من غير شفعيع . ولا تناول حالة المشتري لما يجعله شفعياً . ولم تكن احالة نص المادة ٨ على المادة ٧ الا فيما يتعلق بالأولوية هذا وقد جرى القضاء المختلط في الشفعة على تقديم الجار صاحب العقار الأصغر على الجار صاحب العقار الأكبر ليقرب الطرفين بقدر الامكان من مستوى التعادل حتى يكون انتفاع الصغير بأمن من بطش الكبير ، فلم يحافظ على التوازن الذي كان بينهما من قبل . وعلى ذلك يكون القول بمنع اختلال التوازن حتى يبقى الصغير صغيراً والكبير كبيراً قولاً لا أصل له ولا عليه الا نزعة البقاء على حكم الأثرة والاستبداد .

(حكم محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ١٦ يونيه سنة ١٩٠٤ المجموعة سن ١٦ صحيفة ٣٣٠ فهرست العشر سنوات الثانية ص ٢٧٦ نمر ٢٩١٥)

وحكم محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٧ مارس سنة ١٩٠٧ المجموعة ص ١٩ ص ١٦٩ الفهرست ص ٢٧٧ نمر ٢٩٢٠)

وحكم محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٠٧ المجموعة ص ١٩ ص ٢٦٣ الفهرست (٢٩٢١)

وبناء عليه فلا محل لهذا الاعتراض

خامساً - واذا قيل ان أحكام الشرع أباحت الشفعة من شفعيع في حالة المساواة ولم تختلف فيما بينها الا فيما يختص بطريقة التوزيع فبعضهم يرى أن يكون التوزيع بنسبة الأنصبة وبعضهم يرى أن يكون على عدد الرؤوس فلا معنى لأن يخرج القانون عن ذلك

فالرد على هذا الاعتراض هو القانون لم يأخذ بجميع أحكام الشرع في مادة الشفعة بل أخذ البعض منها دون البعض وتدرج في التضييق في هذه الأحكام على ما بيناه في أصل التشريع فلا محل للرجوع لأحكام الشريعة في هذا الخصوص .

وقد جاء في حكم أصدرته محكمة مصر بتاريخ ٩ ابريل سنة ١٩٢٠ (المحاكم نمر ١٣ ص ٢٨٦٤) مايلي : -

« إنه وإن يكن أصل حق الشفعة موجوداً في الشريعة الفراء إلا أن القانون الأهلى لم يأخذها بكامل أحكامها الشرعية بل خالف تلك الأحكام فى أكثر المسائل . وبما أن القانون لم يذكر أى عبارة تميز الرجوع الى أحكام الشريعة فيما سكت عنه من مسائل الشفعة فلا بد من الرجوع اليه عند عدم وجود نص فيه وهو المبادئ العمومية المقررة فى القانون أو مبادئ العدل . »

على أن مسألتنا قد ورد نص خاص بها فى القانون الوضعى فلا محلى للخروج عن أحكام هذا النص .

و - أحكام المحاكم .

أولاً - القضاء المختلط .

جرى القضاء المختلط اجماعاً على أنه فى حالة الجوار اذا تساوت مصلحة الشفيع والمشتري الجار فلا شفعة . وكذلك فى حالة الشك . وهذا تطبيق سليم للفقرة الأخيرة من المادة ٧ من قانون الشفعة . التى أحالت اليها المادة ٨ فيما يتعلق بالأولوية لا غير . والأولوية فى حالة الجوار تكون بتقديم من تعود على ملكه منفعة من الشفعة أكثر من غيره . فاذا لم تعد على الشفيع منفعة من الشفعة أكثر من المشتري فلا شفعة . ويجب أن تتحقق الأولوية فعلاً . أما فى حالة المساواة أو فى حالة الشدة فلا شفعة .

(١) حكم محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٥ نوفمبر سنة ١٩٠٣ المجموعة من ١٦ ص ٣ فهرست العشرة السنوات الثانية ص ٢٧٦ نمرة ٢٩١٠ وقد قرر فيه ما بأتى :

« اذا تساوت كل الامور من جهة مواقع العقارات بالنسبة لبعضها يقدم المشتري على الشفيع الذى أهمل أن يشتري صفقة نافعة على زعمه وفى حالة الشك يجب احترام حرية التعاقد ورفض دعوى الشفيع . »

ويلاحظ أن تقديم المشتري على الشفيع فى هذه الحالة لم يكن تقديماً قضائياً بل هو تقديم قانونى كما سبق بيانه وإنما بينت المحكمة فى حكمها المذكور الحكمة التى توخاها القانون فى هذا الشأن . وعلى ذلك كل الأحكام فى هذا الخصوص .

(٢) وبهذا المعنى حكم محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٢١ ابريل سنة ١٩٠٤ من ١٦ ص ٤ : ٢ الفهرست المذكورة نمرة ٢٩١٢

(٣) وكذلك حكم ١٦ يونيه سنة ١٩٠٤ من ١٦ ص ٣٣٠ الفهرست نمرة ٢٩١٥

(٤) وكذلك حكم ١٦ يونيه سنة ١٩٠٤ المجموعة من ١٦ ص ٣٣١ الفهرست نمرة ٢٩١٦

(٥) وكذلك حكم ٣١ مايو سنة ١٩٠٦ المجموعة من ١٦ ص ٣١٦ الفهرست نمرة ٢٩١٧

(٦) وكذلك حكم ٧ مارس سنة ١٩٠٧ المجموعة س ١٩ ص ١٦٩ الفهرست ص ٢٧٧
نمرة ٢٩١٩

(٧) وكذلك حكم ٢٠ ابريل سنة ١٩١٣ المجموعة س ٢٥ ص ٢٧٩ دائرة الرئس جيشر
فهرست العشرة السنوات الثالثة ص ٤٠٣ نمرة ٤٢٠٣ وقد جاء فيه ما يأتي :
بما أن الشفعة من الحقوق الضيقة فيجب التمسك بها لتقديم الدليل الكامل والقاطع على حق
من يستعملها . ويجب استبعادها في حالة الشك ، خصوصاً اذا كان المشتري جاراً مثل الشفيع
واذا كان المقصود بالشفعة زيادة أو نقصاً في الرفاهية . . .
وذلك صريح في ضرورة توافر المرجح لدى الشفيع الجار لكي يستعمل حقه في الشفعة ضد
المشتري الجار . وهذا هو حكم المادة التي نحن بصدددها .

وليس صحيحاً أن القضاء المختلط أصدر حكماً بتاريخ ٢١ ابريل سنة ١٩٠٤ يقضي بأنه اذا تساوت
مصلحة الجار المشتري ومصلحة الشفيع وجب قسمة العين بينهما طبقاً لأحكام الشريعة الغراء التي
لا تتناقض مع نص للمادة ٧ فقرة ٢ فإن الحكم المذكور - وهو الذي قال حضراتهما أنه مندرج
بالمجموعة س ١٦ ص ٢٠٥ فهرست العشرة السنوات الثانية نمرة ٢٩١٣ - لم يتعرض لحالة المشتري
الجار وإنما نص على حالة تعدد الشفعاء الجيران (ولم يدخل حالة المشتري) . أما حالة المشتري الجار
فقد نص الحكم نفسه عنها بما هو وارد في النبذة السابقة وهي نبذة ٢٩١٢ وهو ما ذكرناه من قبل
ويقضي بأنه في حالة الشك يقدم المشتري الجار حتى لا يحصل المساس بحرية التعاقد .

(٨) وحكم ١٠ مارس سنة ١٩٢٥ المجموعة س ٣٧ ص ٢٧٠ وقد جاء فيه ما يأتي : -
« وحيث أنه بالنسبة لحصة سميكة يجب تطبيق المادة ٨ من قانون الشفعة . وهذه المادة لا يمكن
ان تفسر بغير ما يأتي وهو « أنه في حالة ما اذا كان المشتري حائزاً لما يجعله شفيعاً » يجوز للشفيع
أن يستعمل ضده حقه في الشفعة ولكن بشرط أن يكون له عليه حق من حقوق الولاية المقررة في
المادة ٧ . »

هذا صريح في أن الشفيع لا يمكنه أن يستعمل حقه بالشفعة إلا اذا كان له عليه الاولوية
بمقتضى الأحكام المقررة في المادة ٧ وهذا هو نص المادة ٨ ومفهوم ذلك أنه اذا لم تكن له الاولوية
عليه فلا يمكنه أن يستعمل حق الشفعة ضده .

جاء الحكم بعد ذلك « بالدليل العكسي » . وهو خلاف « المفهوم » الذي أشرنا اليه من
قبل ولا يتعارض نعه فقال :

وهذا يؤدي بطريق الدليل العكسي إن القول بأنه يجوز للمشتري هو أيضاً بدوره أن يدفع
دعوى الشفيع بما له من الحق في الشفعة ويتغلب عليه اذا كانت حقوقه في الاولوية مقدمة عليه .

وعلى ذلك لا نزاع في أنه يحق لسميكة فيما يختص بالحصة التي اشتراها أن يدفع دعوى باخوم ضده بما له من حق الشفعة المقترن بآثره الفعال الخاص به . »

جاء الحكم بهذا الدليل العكسي بقدر الحالة التي كانت مطروحة أمام المحكمة وهي حالة سميكة المشتري وهو مجاور من جهتين وله حق ارتفاق بينا باخوم مجاور من ناحية واحدة وله حق رتفاق . فلم يكن باخوم في حالة أولوية على سميكة بل أن سميكة هو إذا كانت له الأولوية عليه لأن ملكه تعود عليه من الصفقة منفعة أكثر من باخوم . فقال الحكم ليس لبخوم أن يطلب الشفعة من سميكة لأنه لم تكن الأولوية عليه . ولسميكة أن يدفع دعواه بما له من الحق الخاص المستجد من أولوية هو عليه . ورد على باخوم في دعواه أن سميكة لم يطلب الشفعة في الميعاد بأنه سميكة لم يكن في حاجة إلى طلب الشفعة لأنه مشتر مالك فهو في حالة دفاع لكيلا يسلب ملكه منه ويصح له أن يدفع الدعوى بأولويته على باخوم . هذا هو الدليل العكسي الذي رأت المحكمة أن ترد به على باخوم . ولكن ذلك لم ينمها من أن تقرر المبدأ في ذاته وهو أنه ليس للشفيع أن يطلب الشفعة من مشتر حاز لما يجعله شفيعاً إلا إذا كانت له الأولوية عليه طبقاً لنص المادة ٧ التي أحالت عليها في هذا الشأن المادة ٨

والمفهوم صريح وهو أنه لم يتوافر للشفيع حق الأولوية على المشتري الشفيع فليس له أن يشفع منه . ولكن المحكمة لم تتعرض لهذا المفهوم لعدم حاجة الدعوى إليه ؛ والمفهوم ملازم للمنطوق بطبيعته وليس لمنطقي أن يخرج عنه

ونورد هنا النص الفرنسي للحيثية المشار إليها حتى لا يكون هناك مجال للخلاف على المعنى المقصود

“Attendu — pour la quote. part de semeika — quel l'Application de l'art. 8 ep la loi s'impose. Cet article ne peut avoir d'autre signification que celle — ci : A savoir, qu' “Au cas à l'acheteur se trouve dans les Conditions prevues pour se rendre lui-même preempteur.”

Le tiers peut bien exercer à son encontre son droit de préemption, mais a' la condition d' avoir sur lui un des litre de préférence dont a l'art. 7. Cela revient à dire, par argument à Contrario pue l'acheteur pent, a' son taur, opposer a' la pretention dutiers preempteur son propre droit de préemption et y faire échec, si ses titres de préférence sont prévalents. Partant, le droit de semeika de frire valoir a l'egard de la quote — part par lui acheteé, et a' l'encontre de bakhoum son propre droit de préemption, avec l'efficacité, qui lui est propre, est incontestable.”

وبناء على ما تقدم فالقضاء المختلط مجمع على أنه لا شفعة من شفيع إلا إذا كانت هناك أولوية للشفيع على المشتري تطبيقاً لنص المادة ٨ من قانون الشفعة

ثانياً - القضاء الاهلي

(١) اصدرت محكمة الاستئناف الأهلية حكماً بتاريخ ١٠ يونيه سنة ١٩٠٢ (من حضرات قاسم امين بك - ومسيودي هلس - ومسيو سائر) مندرجا بمجلة الحقوق ص ١٧ ص ٢٤٢ قضت فيه بأن لا شفعة من شفيع وجاء فيه ما يأتي : -

« وحيث أنه ثابت من عقد الرهن المستندة عليه الشفيع أن المشتري هو جار للاطيان التي اشتراها وله حق الشفعة مثل الجار الآخر الذي يطلب الشفعة الآن فلا شفعة ضده لأن المقصود من الشفعة هو منع ضرر الجوار ولو سمح المستأنفة أن تستعمل حقها في الشفعة فهي تصير جارة للمشتري بالضرورة وحيث أن فسخ الشفعة غير متوفر »

وليس أصرح من ذلك في أن الجار ليس له أن يشفع من المشتري الجار مع عدم وجود المرجح وهذا تطبيق للمادة ٨ وقصرها على ما أحالت به على المادة ٧ وهو قولها « فيما يتعلق بالأولوية » فان لم تكن أولوية فلا شفعة من شفيع . والأولوية في الجوار هي أن تعود على ملك الشفيع منفعة من الشفعة أكثر من المشتري . وقد بين الحكم في أسبابه حكمة تمشى القانون مع قاعده أن لا شفعة مع شفيع . وكان أول مطبق في القضاء الأهلي لقانون الشفعة الجديد .

اصدرت محكمة طنطا الابتدائية الأهلية بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٩٢٠ حكماً ابتدائياً أصبح انتهائياً لعدم استئنافه مندرجا بمجلة المحاماة ص ١٢٢ ص ٣٤٠ قرر أن لا شفعة من شفيع في حالة المساواة وتعرض بالذات لمناقشة المادتين ٨ و ٧ من قانون الشفعة مناقشة مستفيضة وجاء فيه ما يأتي .

« وحيث أن المادة ٧ من قانون الشفعة وضعت قاعدتي الأولوية والتقسيم عند تعدد الشفعاء ، وظاهر منها أنها لا تنطبق الا بين الشفعاء أي الذين استوفوا اجراءات الشفعة طلبا وعرضا ودعوى في المواعيد ويخرج على تناوُلها الكلام في المفاضلة أو المشاركة عند ما يتنازع الشفيع والمشتري الحائز لوجه من وجوه الشفعة الميئنة في المادة الاولى من القانون

« وحيث أن المادة الثامنة وضعت لبيان الحكم في إحدى صورتى النزاع المشار اليه من الشفيع والمشتري وهي التي يكونان فيها من درجتين مختلفتين ، والمادة ترمي الى تطبيق قاعدة الأولوية بين الشفيع والمشتري الحائز لوجه من وجوه الشفعة قياساً على المادة ٧ بين الشفعاء . ويبقى معرفة ما اذا كان الشارع قد أراد أيضاً تطبيق حكم المادة ٧ في صورة النزاع الأخرى . وهي الحالة التي يكون فيها الشفيع والمشتري من درجة واحدة كما اذا كانا شريكين مثلاً .

« وحيث أن قصر النص في المادة الثامنة على أحكام الأولوية بنفس جواز القياس وذلك بمفهوم المخالفة ، خصوصاً وأن العلة التي بقيت عليها قاعدة التقسيم في المادة السابقة متفية في هذه الحالة .

إذ أنه إذا جاز التقسيم بين الشفعاء لعدم وجود وجه تفضيل أحدهم على الباقيين ولأن الأذى بالشريك الجديد يدركهم جميعاً، فلا وجه للتقسيم بين الشفعين بالشركة والمشتري الشريك لأن الأذى متف ولا أنه لم يجد بالشراء إلا أن المشتري زادت حصته باعتباره شريكاً وتقص عدد الشركاء واحداً. ولأن التقسيم إذا جاز كان معناه يجب ألا يستأثر أحد الشركاء بنصيب غيره من الشركاء ويجب أن ينتفع الشركاء جميعاً به إذا طلبوا ذلك، وليس ذلك عرض الشفعة، ويجب إذن كلما كان المشتري حائزاً لما يجمعه شفعياً أن يختص وحده بما اشتراه إذا لم يشفع في العين المبيعة من كان أقوى منه سبباً، ويكون تعامله بالشراء مع المالك وجه تفضيل على غيره ممن هم في درجته»

ولهذا الحكم فضله لآلئامه بالموضوع المأما مشبهاً ولكونه أول حكم تعرض للموضوع بهذا التفصيل الوافي

ويحسن أن نلاحظ أولاً - ان عبارة « ويكون تعامله بالشراء مع المالك وجه تفضيل له على غيره ممن هم في درجته » الواردة في نهاية الأسباب لم يكن القصد منها إيجاد وجه تفضيل يستنبطه القاضى ولكن القصد منها بيان الحكمة التى من أجلها فضله القانون على غيره فهو تفضيل قانونى لا تفضيل قضائى لا تفضيل قضائى. وكذلك الحال فى باقى ما جاء بالأسباب من التعليل فانه بيان للحكمة التى حدثت بالمتن الى تقرير القواعد التى ضمنها نص المادتين المذكورتين

ثانياً - ان عبارة « يجب إذن كلما كان المشتري حائزاً لما يجمعه شفعياً أن يختص وحده بما اشتراه إذا لم يشفع في العين المبيعة من كان أقوى منه سبباً. » عبارة موقفة التوفيق كله فهى تناول حالة الأولوية باختلاف الدرجة كما فى حالة الفقرة الأولى من المادة ٧، وحالة الأولوية بوجود المرجح مع اتحاد الدرجة كما فى حالة الجوار الواردة فى الفقرة الأخيرة من المادة ٧.

وهذا يتفق تمام الاتفاق مع ما أوضحناه من قبل

(٢) واصدرت محكمة الاسكندرية الابتدائية الاهلية بتاريخ ١٢ أبريل سنة ١٩٢٣ حكماً أصبح انتهائياً أيضاً لصدور الحكم من محكمة الاستئناف بعدم قبول الاستئناف عنه (المحاماة ص ٤ عدد ٩١ ص ١٤٠) قررت فيه المبدأ ذاته وجاء فى أسباب الحكم ما يأتى :

« وحيث أن الغرض من الشفعة هو دفع الأذى من دخول أجنبي بين الشركاء الأصليين فزيادة حصة المدعى ليس من شأنها أن تحدث ذلك . ولا محل للتمسك بالمادة الثامنة من قانون الشفعة لأنها لم تتناول كل هذه الحالة بل جاء حكمها خاصاً بحالة تزامن الشفعاء مع المشتري عند ما يكونون من درجات مختلفة . ولذلك جاء فى نص المادة الثامنة المذكورة على سبيل التقييد فى الحكم انها خاصة فيما يتعلق بالأولوية وعلى ذلك فإذا كان طالب الشفعة والمشتري من درجة واحدة فلا يسرى عليها حكم هذه المادة وبفضل المشتري لحقه الذى اكتسبه بطريق الشراء . »

ونلاحظ هنا أيضاً أولاً :- ان الاولوية عند اختلاف الدرجة في حالة الفقرة الاولى من المادة وعند تساوى الدرجة مع وجود المرجح في حالة الفقرة الاخيرة من المادة ٧ وهى المتعلقة بالجوار.

وثانياً - ان المساواة المانعة من الشفعة عند ما يكون المشتري جائزاً لما يجعله شفعياً هى المساواة في الدرجة في حالة إحدى الدرجات الثلاث الاولى من المادة ٧ مطلقاً والمساواة في الدرجة مع عدم وجود المرجح في حالة درجة الجوار.

وثالثاً - ان تفضيل المشتري في حالتى المساواة المذكورتين آنفاً لم يكن تفضيلاً قضائياً بل تفضيلاً قرره القانون

(٣) حكم صادر من محكمة أسيوط الابتدائية الأهلية في القضية غرة ١٢٧ سنة ١٩٢٠ قضى بقسمة المبيع بين الشفع والمشتري الشريك وهذا الحكم لم ينشر ويتضح من أسبابه أن المشتري لم يدفع دعوى الشفع بعدم أحقيته في الشفعة بل طلب أن يقاسمه فيها حيث كان الشفع يطلب الكل . فلم تثر أمام المحكمة نقطة النزاع التى نحن بصدد حلها ولم يثب أحد اليها . ويظهر أن حكم محكمة طنطا سالف الذكر الرقم ١٧ مايو سنة ١٩٢٠ لم يكن قد صدر بعد أو لم يكن قد ظهر بعد . وما كان للمحكمة أن تكون ملوكة أكثر من الملك . فقضت بالتقسيم بينهما ولذلك لا يفيد هذا الحكم أية فائدة في موضوعنا .

(٤) وصدر حكم من محكمة منفوط الجزئية بتاريخ ١١ ديسمبر سنة ١٩٢٤ مندرج بالمحاماة ص ٥ ص ٤٥٩ .

وكل ما جاء في هذا الحكم قوله . « وحيث أن هذه المادة (أى المادة ٨) صريحة في أن حق المشتري لا يسقط حق الشفع وأن أحكام الاولوية تراعى بين المشتري والشفيع كما لو كانت بين شفعين تماماً بحيث اذا كان حق أحدهما مفضلاً حسب المادة ٧ يسقط حق الآخر واذا تساوت حقوقهما اقتسما العقار المشفوع كل بحسب نصيبه »

وهذا القول لا يخرج عن كونه مجرد تأكيد بأن المادة ٨ تحيل على المادة ٧ في حالة التساوى كما في حالة الاولوية

ويكفى الرد عليه أن نشير الى أن هذا التأكيد فضلاً عن كونه عارياً عن الدليل فإن صراحة النص تنافيه . وقد أوضحنا ذلك فيما سبق بما فيه الكفاية

ز - آراء المؤلفين

آراء الفقهاء في الشريعة الغراء

بيننا فيما سبق انه لا يصح الرجوع لآراء الفقهاء في مادة أصبحت من وضع القانون المدنى وان كان أصلها شرعياً . وقد نظمها القانون الوضعى اولاً وآخرأ بما يتفق مع الغرض الذى شرعت من

أجله والضرورة التي حصرت فيها . فلا يصح الخروج عن أحكام النصوص التي وضعها القانون لها وعن النصوص القانونية الحاضرة والرجوع الى آراء قديمة ابتعد القانون عنها ولذلك نضرب صفحاً عن هذه الآراء

اما ما جاء في مؤلفات دى هلتس والمرحوم احمد فتحى زعلول باشا وعلى زكى العرابى بك ومحمد كامل مرسى بك وعبد السلام زهني بك بما يتفق ورأيهم في هذا الخصوص

فردنا عليه :

أولاً - أن الثلاثة الأولين منهم لم يناقشوا الموضوع في مؤلفاتهم أية مناقشة مع أن الأحكام التي اشترك الاثنان الأولان منهم في إصدارها قبل قانون الشفعة الجديد على خلاف ماورد في مؤلفيهما ومع أن الأول منهم قد أخذ في مسألة الجوار بما سار عليه القضاء المختلط من جهة تقديم المشتري الجار على الشفع الجار في حالة المساواة حيث قال في نهاية نبذة ٩١ ص ٢٥٣ جزء ثالث طبعة سنة ١٩١١ ما يأتي :

« وإذا كان هناك مساواة بين الشفع والمشتري من حيث المنفعة التي تعود عليهما من الصفقة فاللازم تقديم المشتري (محكمة الاستئناف المختلط ١٦ يونه سنة ١٩٠٤ المجموعة ص ١٦ ص ٣٣١) والواجب أن يقدم المشتري أيضاً اذا كان تفوقه في المنفعة مشكوكا فيه (محكمة الاستئناف المختلط ٣١ مايو سنة ١٩٠٦ المجموعة ص ١٨ ص ٣١٦)
وقل في نبذة ٩٢ ما يأتي :

« وفي هذه الأحوال المتنوعة يجب احترام مبدأ حرية التعاقد بحيث لا يصبح المساس به الامتي تعود على الجار الشفع منفعة معينة من الشفعة بشرط أن لا تكون بالضبط نفس المنفعة التي سعى اليها المشتري أو حصل عليها بشرائه ، فانه يكون من أظلم الظلم أن يوضع من جد في المرتبة الثانية وأن يقدم عليه من كانت له أيضاً مصلحة في الشراء ولكنه لم يوجه عزمه اليه الا بعد أن سبقه جاره مدفوعاً بنفس هذه المصلحة »

وهذا - لو فطن المؤلف اليه - هو تطبيق لمبدأ لاشفعة من شفع في حالة المساواة المقرر بمقتضى المادة ٨ من الشفعة حيث أنها لم تقرر حق الشفعة من شفع الا في أحوال الأولوية المقررة في المادة ٧ والظاهر أن هؤلاء المؤلفين لم يوجهوا نظرهم الى حقيقة مرمى نص المادة ٨ بل قالوا بما قالوا عنه قضية مسلمة والا لما جروا على خلاف ما بيناه من قبل في هذا الشأن ولا غرابه في ذلك فالحقائق القانونية قد تظل خافية حيناً من الدهر على أ كبر العلماء الى أن يفتن لها بعض المشتغلين بالبحث فيها فيكشف عن حقيقتها ويخرجها للناس من مكنها فاذا هي من البساطة بمكان . وقد ظهرت هذه المؤلفات الثلاثة قبل ظهور حكم محكمة طنطا في ١٧ مايو سنة ١٩٢٠ الذي أبرز حقيقة مرمى نص المادة ٨ في أجلى صورة وأظهر بيان

ثانياً - وأما المؤلف الرابع فلم يكن الا ناقلاً للآراء المتعددة من غير أن يقف عند أحدها فهذا شأنه في صحيفتي ٢٨ و ٢٩ نبذتي ٢٨ و ٢٩ اذ أنه نقل في موضوعنا عن دى هلتس وفي ص ٤٤ و ٤٩ فانه نقل حكماً قديماً سابقاً على قانون الشفعة الجديد ، ثم أورد عقبه حكم محكمة طنطا الرقم ١٧ مايو سنة ١٩٢٠ بأسبابه وهو الذى فسر المادتين ٧ و ٨ بالاسهاب السابق وقد يمكن القول بأنه وقف عند هذا الحكم حيث لم يعقب عليه بما يخالفه

ملحوظة - ونلاحظ هنا أنه وقع خطأ مطبعي في احدى جثبات الحكم (ص ٢٤٥) المتقولة الى كتابه قد يترتب عليه شيء من اللبس فيحسن الاشارة الى تصحيحه . وهو في الحثية الآتية : « وحيث أن قصر النص في المادة الثامنة على أحكام الأولوية ينفي جواز القياس ، وذلك بفهم المخالفة » فجاءت في الطبع كلمة « يقتضى » بدل كلمة « ينفي » والصحيح « ينفي »

ثالثاً - وأما المؤلف الخامس فهو الذى تصدى لنقد حكم محكمة طنطا الابتدائية الاهلية الصادر في ١٧ سنة ١٩٢٠

(١) وقد بنى النقد على أساس فاسد وهو القول بان الحكم المذكور قضى بالأولوية للمشتري اذا زاحمه مزاحمون من طبقة واحدة معه أخذاً بالمادة ٨ « من طريق القياس » أى « قياساً على الأولوية المقررة بها فيما اذا كان المتزاحمون من مراتب مختلفة وكان المشتري بالمرتبة الاولى ، لأن علة التقسيم انتفاء مبرر الأولوية ، لأن المشتري أجنبي . وأما اذا كان غير أجنبي وكان منهم فلا مبرر للتقسيم بل يقضى للمشتري بالأولوية لان في تعامله مع البائع بالشراء دون الآخرين معنى تفضيله عليهم » (كتاب الاموال جزء ٢ ص ٦٩٤ و ٦٩٥ ضمن نبذة ٥٠٦)

هذا ما نسبته المؤلف للحكم المشار اليه وبنى عليه نقده ، والواقع ان الحكم المذكور لم يقض بالأولوية ما للمشتري حالة التساوى من طريق القياس . والظاهر أن الامر التبس على حضرة المؤلف بسبب خطأ مطبعي ورد في مجلة المحاماة عند نقلها أسباب الحكم المذكور في احدى جثباته . وهى الحثية الآتية التى أخطأ فى نقلها أيضاً حضرة محمد كامل مرسي بك على ما ذكرناه آنفاً وهى : « وحيث ان قصر النص في المادة الثامنة على أحكام الاولوية ينفي جواز القياس ، وذلك بفهم المخالفة »

فكلمة « ينفي » وردت في المجلة « ينفي » بطريق الخطأ المطبعي . ولكن سياق النص يحتمل أنها « ينفي » بدليل قوله بعد ذلك : « خصوصاً وان العلة التى بنيت عليها قاعدة التقسيم المقررة في المادة السابقة متفية في هذه الحالة . اذ أنه جاز التقسيم بين الشفعاء لعدم وجود وجه لتفضيل أحدهم على الباقيين ولأن الأذى بالشريك الجديد يدركهم جميعاً ، فلا وجه للتقسيم بين الشفعاء بالشركة والمشتري الشريك لأن الأذن متف الخ »

وذلك صريح فيما يأتى :

أولاً - ان قصر النص في المادة ٨ على أحكام الأولوية يمنع جواز القياس

ثانياً - ان القياس الممنوع هو قياس الحالة التي يكون فيها المشتري شريكا والشفيع من طبقته - وهي التي لم يرد عنها نص في المادة ٨ - على الحالة التي يكون فيها الشفعاء من طبقة واحدة ولم يكن المشتري حائزاً لما يجعله شفيعاً مثلهم - وهي التي ورد حكمها في المادة ٧ بأن يحصل التقسيم بينهم بنسبة أنصبتهم . فالقياس هنا ممنوع (متف) للأسباب الواردة في الحكم .

فأخطأ حضرة المؤلف فيما أدعاه من أن الحكم قضى بالقياس وان القياس الذي أجراه الحكم هو قياس حالة المشتري الشريك بأزاء الشفيع المساوي له في المرتبة وهي الحالة التي لم يرد عنها نص في المادة ٨ - على حالة المشتري الشريك بأزاء الشفيع الأدنى منه مرتبة - وهي الحالة التي ورد عنها نص في المادة ٨ وقرر فيها اتباع حكم الأولوية .

ليس هذا هو ما أجراه الحكم ولذلك قلنا أن قد حضرة المؤلف بنى على أساس فاسد .

(٢) قال حضرة المؤلف في تقديمه للحكم « وأما القول بأن في شراء المشتري وحده دون الآخرين معنى لوجه أفضليته على زملائه فهو تسوينغ لم يقل به القانون فلا يجوز أن يقال به . »

وردنا على ذلك أن الحكم لم يرتب هذه الأفضلية من عنده وإنما قال ما معناه أن هذه هي الحكمة التي من أجلها لم يقرر القانون حقاً للشفيع ليأخذ من شفيع مثله مساو له في المرتبة وفي السبب . وتلك الحكمة التي توخاها المقتن هي انه فضل المشتري الحائز لما يجعله شفيعاً على الشفيع المساوي له في المرتبة ولم يكن له وجه أولوية عليه . وكأنه قال لاستقرار المعاملات وعدم المساس بها الا لضرورة والضرورة لم يأخذ بها القانون الا اذا كان للشفيع وجه من وجوه الأولوية على المشتري . وكما قلنا في تعليقتنا على الحكم المذكور لم يكن هذا تفضيلاً قضائياً بل هو تفضيل قانوني قرره القانون وتلك حكمته .

(٣) قال حضرته بعد ذلك . « والا لوصح الأخذ به في مجموعه وتقرر بأن يكفي لحصول الشراء من أحد الشفعاء حتي يفضل المشتري بذلك بقية الآخرين لترتب على ذلك هدم حكم الأولوية المقرر بالمادتين ٧ و ٨ ، بل وهدم التقسيم التناسبي المقرر بالمادة ٧ »

ولا ندرى من أين تأتي نتيجة الهدم المذكورة اذا قرر القانون بأن ليس لشفيع أن يشفع من شفيع مساو له في المرتبة والسبب ؟ أي مساس في هذا بحكم الأولوية المقرر بالمادتين ٧ و ٨ وبحكم التقسيم التناسبي المقرر في المادة ٧ فهما قائمان في الأحوال الخاصة بهما المينة في المادتين المذكورتين لم يمسهما ماس وقد سبق ان بينا هذه الأحوال فلا يفيد بيانها هنا منعاً للتكرار .

(٤) - ثم قال ما خلاصته (ان التقسيم التناسبي حق مستفاد من قانون الشفعة بالذات

ومستفاد من القواعد العامة وأن حق الشفعة ضد المشتري الحائز لما يجعله شفعياً لا يزول عن صاحبه إلا بأحد الأسباب القانونية المقررة إما بقانون الشفعة أو إما بالقواعد العامة .

وردنا على ذلك أننا بينا فيما سبق أن القانون نفسه هو الذى قرر عدم الأخذ بالشفعة من شفيع عند ما يكون المشتري حائزاً لما يجعله شفعياً ولم يكن الشفيع في حالة أولوية عليه من أحوال الأولوية المقررة في المادة ٧

(٥) - وقال أيضاً ما خلاصته أنه لا محل للنظر لتوفر الضرر في الشفعة لأن الشفعة مقررة للشريك بوجه عام طبقاً للمادة الأولى وبأن الضرر قرينة قانونية قاطعة لا تقبل دليلاً عكسياً . وهذا لا جدال فيه وليس هذا هو الفارق بين الحكم وبينه . اذ الحكم لم يقل أنه في الأحوال التي يجوز فيها الشفعة قانوناً يجب توافر الضرر فعلاً فان الشفعة شرعت لدفع مظنة الأذى لا الأذى المحقق فقط .

وهنا القرينة القانونية التي قال عنها حضرة المؤلف ولم يخالفه فيها أحد . وإنما الذى قاله الحكم هو أنه بين الحكمة التي من أجلها لم يقرر الشارع الأخذ بالشفعة من شفيع مساو في المرتبة وفي السبب وان تلك الحكمة هي عدم توافر الغرض الذي من أجله شرعت الشفعة وهي اتقاء مظنة الأذى التي قد يحدث بالبيع من شريك جديد أو جار جديد .

أما اذا كان القانون قد قرر الشفعة حتى من المشتري الشريك أو الجار من قبل فلا ينظر للضرر تبعاً للقرينة القانونية المشار إليها آنفاً ، ولكن المسألة أن القانون لم يقرر الأخذ بالشفعة في الحالة التي نحن بصدددها ولذلك يكون قد حضرة المؤلف في غير موضعه

(٦) قال حضرته أيضاً بأن حق الشفيع الشريك صريح لا غموض فيه ولذلك فلا محل للتفسير . والفرق بين الحكم وبينه أن الحكم يقول أيضاً بأن القانون صريح لا غموض فيه ولكن في جانب النظرية التي نحن بصدددها . والواقع يؤيد نظرية الحكم كما بيناه من قبل

(٧) وقد وقع حضرة المؤلف في التناقض الذي وقع فيه المؤلف الأول حيث أنه أخذ في مسألة الجوار بتقديم المشتري الجار على الشفيع الجار وهذا ما ورد في كتابه في هذا الشأن ص ٦٩٢ نبذة ٥٠٣

« واذا كان أحد الجيران هو المشتري نفسه وجب من باب أولى بتفضيله على بقية الجيران لأنه في حالة الشك يجب تفسير القانون لمصلحة واضع اليد وهو المشتري اخذاً بالقاعدة الرومانية القائلة بأنه اذا تساوى الخصمان فضل واضع اليد . وهذا ما تقره لأنه يتشبه مع روح المادة ٧ ولأنه بهذا الرأي يوجز الاشكال ويقضى بالمقار المشفوع لجار واحد دون تقسيمه . »

فما باله يقول بخير ذلك في حالة الشريك وحكم القانون في المادة ٨ واحد في الحالين وهو أنه

لم يقرر الأخذ بالشفعة من مشتر حائز لما يجعله شفيعاً الا اذا كان للشفيع أولوية عليه باحدى أوجه الأولوية المقررة في المادة ٧

وبناء عليه يكون تقدمه للحكم المذكور في غير محله

وجاء في محاضرة القاها البارون فورجير القاضى بمحكمة المنصورة الابتدائية الأهلية سابقاً بجمعية الاقتصاد السياسى والأحصاء والتشريع فى سنة ١٩٢٠ قبل صدور حكم محكمة طنطا سالف الذكر فى موضوع الشفعة (مجلة مصر الحاضرة للجمعية المذكورة عدد ٥١ ص ٣١٧) ما يأتى :

« وكذلك يظهر لى أنه اذا تساوت المنفعة (فى الجوار) يجب تقديم المشتري اذا كان جاراً كما قد يحصل وكما توقعته المادة ٨

ومع ذلك فهذا هو حكم القضاء الذى يرتكن على القاعدة القديمة :

« اذا تساوى الخصمان فضل واضع اليد » وكذلك الحالة فى حالة الشك . »

ولكن هذا المحاضر كغيره لم يناقش الموضوع مناقشة تفصيلية ولذلك لم يتنبه الى ما أوجبه القانون فى المادة ٨ من حيث قصر حق الشفعة من شفيع على أحوال الأولوية المينة بالمادة ٧ وهو ما تنبه اليه حكم محكمة طنطا المشار اليه آنفاً

(المحاماة : قدمت هذه المذكرة لمحكمة استئناف اسيوط الاهلية فى شهر فبراير سنة ١٩٢٧ وقد أخذت المحكمة بالنظرية الواردة بها وقضت بذلك بحكم سبق أن نشرته المحاماة فى السنة السابعة رقم ٤٧٤ والمجموعة الرسمية سنة ١٩٢٧ رقم ١٥)

الرقم	تاريخ	الاحكام
		(١) مجلس تأديب المحامين
١٧٩	٢٨٩	٧ فبراير ١٩٢٨ حرية المحامي في التعاقد على الأتعاب ، ويلي مقتطفات من مذكرات حضرات المحامين
		(٢) قضاء محكمة النقض والابرار
١٨٠	٣٤١	١٥ نوفمبر ١٩٢٨ شهادة ضابط . على سبيل الاستدلال . ترجيح شاهد على آخر . بحث موضوعي
١٨١	٣٤٤	٦ ديسمبر ١٩٢٨ نية . قتل . قاضي الموضوع . سلطته في التقدير . آلة القتل . قرينة على النية
١٨٢	٣٤٥	٢٧ » » اختلاس . المادة ٩٧ عقوبات . طرق الاثبات . سلطة محكمة الموضوع
١٨٣	٣٤٦	٣ يناير ١٩٢٩ استجواب المتهم . بغير رضاه . المادة ١٣٧ تحقيق جنايات حدود تطبيقها
١٨٤	٣٤٧	» » » ١ - قتل عمد . ضرب أفضى الى موت . تفرقة بينهما . ٢ - تعدد المحكوم عليهم . استفادتهم من الطعن بالنقض من أحدهم
١٨٥	٣٤٧	» » » حكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن . تسببه . شروطه
١٨٦	٣٤٩	» » » نقض . بيان الاسباب . وتقديم تقرير بها في الميعاد للجهة القضائية المختصة . الطعن في قرارات قاضي الاحالة . وجوب تقديم الاسباب . من النائب العمومي مع الطعن
١٨٧	٣٥٤	» » » سلطة محكمة الموضوع . استنتاج من الوقائع الثابتة . افتراض وقائع . بطلان
١٨٨	٣٥٤	» » » ١ - سماع شهود في غيبة المتهم . معارضة . سلطة محكمة الموضوع - ٢ - ضم أوراق . سلطة المحكمة

الرقم	الترتيب	التاريخ	الأحكام
			تابع قضاء محكمة النقض والابرار
١٨٩	٣٥٥	٣ يناير ١٩٢٩	باعث الجريمة . عدم بيانه . لا بطلان
١٩٠	٣٥٥	» » »	عدم بيان صناعة الشاهد . لا بطلان
١٩١	٣٥٦	» » »	طعنان بالنقض من متهمين . عدم قبول أحدهما شكلاً . استناداً من الآخر
١٩٢	٣٥٦	» » »	شهادة الشهود . تناقض . بطلان
١٩٣	٣٥٧	» » »	١ - محام . حضوره كشاهد اثبات . لا بطلان - ٢ - اقرار متهم على آخر . مسألة تقديرية للقاضي - ٣ - بحث مقدار العقوبة - ٤ - صدور الحكم في الجنايات . تأجيله عدة أيام . لا بطلان
١٩٤	٣٥٩	» » »	١ - رشوة . شروع . حدوده . المادة ٨٩ عقوبات . ٢ - الحصول بالتهديد على مبلغ من النقود . المادة ٢٨٣ عقوبات . شروع : حدوده - ٣ - ثبات طيب لمرض غير حقيقي واعطاء شهادة بذلك . تزويره . المواد ١٨٩ و ١٩٠ عقوبات
١٩٥	٣٦٣	١٠ » »	دفاع شرعي . طلب هام . وجوب الفصل فيه رفضاً أو قبولاً . عدمه . بطلان
١٩٦	٣٦٤	» » »	تمنعة ذهب أو فضة . تزوير . المادتان ١٧٤ و ١٧٥ ع . نصب شاهد . أقواله في التحقيق . الأخذ بها . عدم سماعه بالمحكمة
١٩٧	٣٦٤	» » »	لا اخلال بحق الدفاع
١٩٨	٣٦٦	» » »	محكمة الجنايات . تعديل وصف التهمة . من شريك الى فاعل أصلي . اخلال بحق الدفاع
١٩٩	٣٦٦	» » »	متهم . اخراجه من قاعة الجلسة . لصدور تشويش جسيم منه . المادة ٤١ من قانون تشكيل محاكم الجنايات . لا بطلان

العدد الرابع والرابع والخامس فهرست السنة التاسعة

الرقم	التاريخ	الاحكام
		(٣) قضاة المجالس الحسبية
٢٠٠	١٧ فبراير ١٩٢٨	بلوغ الثامنة عشرة . منع من التصرف . شروطه . مادتا ٢٩ و ٣٠ من قانون المجالس الحسبية
		(٤) قضاة محكمة استئناف مصر
٢٠١	٨ مايو ١٩٢٨	المادة ٦٥ مدني . لا تسري على الشريك شيوعاً .
٢٠٢	١٤ يناير ١٩٢٩	مسئولية . حكومة . اساسها في فرنسا . في مصر
٢٠٣	١٣ » »	اختصاص . اجارة . فسخ . بطلان . تقدير قيمة الدعوى
٢٠٤	١٥ » »	مسئولية . زوج يطعن في شرف زوجته . رعونة . تعويضات
٢٠٥	» » »	التماس . ميعاد قيده : عدم تطبيق المادة ٣٦٣ مرافعات .
٢٠٦	١٦ » »	خير . التكليف بالحضور امامه بخطاب . جوازه
٢٠٧	٢٢ » »	قانون الخمسة افدنة . حرقة الزراعة . الجمع بينها وبين عمل آخر .
٢٠٨	» » »	حكم نزع ملكية . استئنافه . متى يجوز
٢٠٩	٢٤ » »	١ - اقرار غير قضائي . تابع للعقد الذي يتصف به .
		٢ - وارث متى يكون اجنبياً عن مورثه . حق الطعن في تصرفات المورث .
٢١٠	٢١ » »	١ - قيمان . افراد بالخصومة . ٢ ميعاد استئناف . زوال الصفة . لا ايقاف
٢١١	٢٦ » »	اختصاص . محاكم أهلية . مصلحة اجنبية . تضييقها .
٢١٢	٢٨ » »	مسئولية مالك البناء . الخطأ المدني . الخطأ الجنائي
٢١٣	٢٩ » »	وراثه . صلح فيها . عدم جوازه نظاماً . اثبات .
٢١٤	٥ فبراير ١٩٢٩	١ - جنسية . زوجة لاجنبي . اكنسابها لجنسيته . وفاة الزوج لا تنزل جنسية الزوج المكتسبة الا بطلبها

العددان الرابع والخامس فهرست السنة التاسعة

الرقم	الترتيب	التاريخ	الاحكام
			تابع قضاة محكمة استئناف مصر
٢١٥	٣٨٣	٧ فبراير ١٩٢٩	٢ - اختصاص . احد الخصوم اجنبى . التنازل عن مقاضاته مع ضرورة وجوده . لا أثر له ١ - أبطال مرافعة فى الاستئناف . جوازه فى القانون الأهلى . دون المختلط ٢ - استئناف . رفعه من أحد المتضامنين يفيد الباقيين .
٢١٦	٣٨٤	٢٥ » »	١ - جنسية . زوجة . أميرة . اكتساب جنسية الزوج . المادة ١٨ من قانون الجنسية - ٢ معاهدة لوزان . صلة مصر بتركيا . ٣ - امتيازات الأجانب بمصر . وليدة معاهدات خاصة . ٤ - اختصاص . محاكم أهلية . محاكم عادية . ٥ - اجانب من غير اصحاب الامتيازات . خضوعهم للمحاكم الاهلية .
٢١٧	٣٩٠	١٢ » »	اختصاص المحاكم الاهلية . نزع ملكية عقار . رهن لاجنبى لاحق . لا يحول دون اختصاص المحاكم الاهلية . المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية
٢١٨	٣٩١	٨ مايو ١٩٢٨	حائز . تعريفه . مخالفة المادة ٥٧٤ مدنى . بطلان التماس . نظام عام . أوجه قص .
٢١٩	٣٩٢	٩ » »	حكم . منطوقه . ناظر وقف . اغفال ذلك فى المنطوق .
٢٢٠	٣٩٣	٢٤ فبراير ١٩٢٩	(٥) قضاء محكمة استئناف اسبوط
٢٢١	٣٩٣	٣٠ يناير ١٩٢٩	دعوى استرداد . شكلها . اعلان الحاجز الأول . امر جوهرى . متعلق بالنظام . مادة ٤٧٨ مرافعات معدلة .
٢٢٢	٣٩٤	١٣ فبراير ١٩٢٩	١ - شركة محاصة . ماهيتها . مسئولية الشركاء فيها - ٢ مسئولية بائع يتأخر فى التسليم . المادة ٥٩ و ٦٠ تجارى

الرقم	الترتيب	التاريخ	الاحكام
			تابع قضاء محكمة استئناف أسبوط
٢٢٣	٣٩٧	١٣ فبراير ١٩٢٩	١ - بين استيثاق . حالاتها . ليست على سبيل الحصر
			٢ - بين كيدية
٢٢٤	٣٩٩	٢٧ » »	وقف تمسينات . حق الحبس . جوازه . مادة ٦٠٥ مدني
٢٢٥	٤٠٠	٦ » »	دعوى استحقاق . متى تكون فرعية . ميعاد استئنافها .
			(٦) قضاء المحاكم الكلية
٢٢٦	٤٠١	٩ مايو ١٩٢٨	خفي . اطلاق النار على جان . المادتان ١٥ و ٣٦ ج .
			تعليمات البوليس .
٢٢٧	٤٠٢	٢٦ ديسمبر ١٩٢٨	شفعة . اعلان الرغبة . كفاية صحيفة الدعوى
٢١٨	٤٠٣	١٦ يناير ١٩٢٩	قضاء مستعجل . قاضي جزئي . محكمة الموضوع . ايها
			المختص . في حالة رفع دعوى الموضوع . كلاهما
٣٢٩	٤٠٤	٢٣ » »	حكم غيابي . سقوطه لا بطلانه . بعدم تنفيذه في مدة ٦ شهور
٢٣٠	٤٠٥	١٣ فبراير ١٩٢٩	قضاء مستعجل . اختصاص .
٢٣١	٤٠٦	٢٨ » »	ادارة . واجبات الحكومة . حوادث قهرية . لا مسئولية .
			سبل . اثبات . خطأ الحكومة
٢٣٢	٤١٠	١٢ » »	رهن حيازي . عدم ضرورة تسجيله بالنسبة للمدين . وضع
			يد المرتهن : الغير .
٢٣٣	٤١١	١٥ مايو ١٩٢٨	حكم غيابي استثنائي . لا يسقط . م ٣٤٤ مرافعات
٢٣٤	٤١٢	٢٢ » »	١ - سبب غير مشروع . اثباته بكافة الطرق . ٢ - أحوال
			شخصية . صفة متعلقة بها . عدم جواز الصلح عليها .
٢٣٥	٤١٤	٧ يناير ١٩٢٩	مخالفة تنظيم . مادة ١ من دكرتو سنة ١٨٨٩ : مادة
			١٠ من لائحة سبتمبر سنة ١٨٨٩

الرقم	الصفحة	التاريخ	الأحكام
			تابع قضاء المحاكم الكلية
٢٣٦	٤١٦	٢٠ يناير ١٩٢٩	١ - مبدأ اثبات بالكتابة . شروط . ٢ - اثبات بالبينة ضياع السند
٢٣٧	٤١٧	» » ٢٣	١ - استئناف . نصابه . التقدير . المصاريف . ٢ - استئناف فرعى . شروط قبوله
٢٣٨	٤١٩	» » ٢٧	دعوى تزوير فرعية . قبولها في أية حالة كانت عليها الدعوى . اثبات الدعوى
٢٣٩	٤٢٠	» » ٣٠	التماس . ما لم يطلبه الخصم . حيثيات لا منطوق
٢٤٠	٤٢٠	٣ فبراير ١٩٢٩	تسجيل . قانون رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ . مشتريان . قضايلهما مجرد العلم . التدليس . أثرهما
٢٤١	٤٢٣	» » ١٠	١ - كفيل . جواز رفع الدعوى عليه دون المدين . حقه في طلب التنفيذ على المدين قبله . ٢ - اضاءة التأمينات . ابراء ذمة الكفيل . مثال .
٢٤٢	٤٢٤	١٧ مارس ١٩٢٩	قانون عدم توقيع الحجز على الاملاك . الزراعية الصغيرة . مزارع . مستخدم
٢٤٣	٤٢٥	٢٥ يونيه ١٩٢٨	مواد تجارية . سقوط الحق بمضى المدة . المقصود بالمادة ١٩٤ تجارى
٢٤٤	٤٢٨	٥ سبتمبر ١٩٢٨	استئناف . نصابه
٢٤٥	٤٢٩	١٠ أكتوبر ١٩٢٨	شفعة . شفاء . تراحم
٢٤٦	٤٣٢	٣ يناير ١٩٢٨	تظلم من أمر حجز . دين غير مقدر القيمة . اختصاص قاضى الامور الوقتية . الاجراءات التالية لصدور الامر .
٢٤٧	٤٣٣	» » ٤	تعويض . سبب مستقل . تقدير قيمة الدعوى
٢٤٨	٤٣٤	» » ١٨	شفعة . ميعاد رفع الدعوى . لاساقعة . وجوب اعلان البائع والمشتري في الميعاد

الرقم	الترتيب	التاريخ	الاحكام
تابع قضاة المحاكم الكلية			
٢٤٩	٤٣٥	اول فبراير ١٩٢٩	معارضة . ميادها . ٢٤ ساعة من تاريخ العلم بالتنفيذ . المبرة بتقليدتها للمحضر . لا بطلانها .
٢٥٠	٤٣٧	١١ ابريل ١٩٢٩	١ - بيع . صورية . دائن لاحق . ٢٠ - بيع صوري . مشتري حسن النية . وضع يد . صحته . ٣ - بيع . فسخ . حسن النية .
(٧) قضاء المحاكم الجزئية			
٢٥١	٤٤٠	١٥ يونيه ١٩٢٧	مستأجران . اجارة مجددة . عقد ثابت التاريخ . أسبقية
٢٥٢	٤٤١	٣ نوفمبر ١٩٢٧	مرسوم ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥ . اختصاص القاضي الجزئي حكم غيابي مضي عليه ستة شهور
٢٥٣	٤٤٣	١٦ يناير ١٩٢٩	مجلس بلدى . شخص معنوى عام . اختصاص
٢٥٤	٤٤٥	١٢ » ١٩٢٨	اختيار الطريق المدنى يمنع من الرجوع عنه . المادة ٢٣٩ تحقيق جنابات
٢٥٥	٤٤٨	١٥ ديسمبر ١٩٢٩	مسجد . وقف بطبيعته . لا حاجة لاشهاد .
٢٥٦	٤٤٩	١٢ يناير ١٩٢٩	يمين حاسمة . ردها . متى يجوز ذلك . شفعة . صورية الثمن اثباته باليمين
(٨) قضاء المحاكم المختلطة			
٢٥٧	٤٥٠	١٢ اكتوبر ١٩٢٨	صحيفة استئناف . معان اليه . محل مغلق . اعلان الى المحافظة بطلان . حالة
٢٥٨	٤٥٠	٢٥ » »	١ - حجز عقارى . الحلول فى الاجراءات . عدم جواز . واقعة ٢ - حجز عقارى . الحلول فى الاجراءات . الامر بذلك ماهية . حقوق المحجوز عليه ٣ - حجز عقارى بيع . ايقاف

الرقم	الترتيب	التاريخ	الأحكام
			تابع قضاة المحاكم المختلطة
٢٥٩	٤٥١	٦ نوفمبر ١٩٢٨	١ - إيجار: أشياء مؤجرة . استحالة الانتفاع ٢ - إيجار . مستأجر . فسخه قبل انتهاء المدة . تعويض .
٢٦٠	٤٥١	٧ » »	١ - أشكال في التنفيذ . قاضي الأمور المستعجلة . اختصاص ٢ - سند تنفيذي . تنفيذ . قاضي الأمور المستعجلة . اختصاص ٣ - أشكال في التنفيذ . قاضي الأمور المستعجلة . سند ظاهر . تقدير .
٢٦١	٤٥٢	٧ » »	١ - استئناف في مسألة الاختصاص . دفع مبالغ بعد الاستئناف . تنازل ضمنى عن الاستئناف . عدم جواز ٢ - محكمة أول درجة . تخفيض المبلغ المطلوب . إحالة إلى القاضي الجزئي . واقعة
٢٦٢	٤٥٢	٧ » »	١ - استئناف . ميعاد . مبدأ سريانه . واقعة ٢ - حجز عقارى . صحته أمر بطلانه . قاضي الأمور المستعجلة . عدم اختصاصه ٣ - حجز عقارى . عقارات مؤجرة . حراسة . ظروف الحال . مسوغات .
٢٦٣	٤٥٣	٢٠ » »	حجز ما للمدين لدى الغير . عدم وجود سند . استعجال نزاع . عدم اختصاص . واقعة .
٢٦٤	٤٥٣	٢٧ » »	١ - أوراق تجارية . تقدم خمسى . لا ينطبق . واقعة . ٢ - قادم . اعلان . دعوى لم تسقط . زوال البطلان . انقطاع المدة .
٢٦٥	٤٥٣	٢٧ » »	إجارة الاشخاص . طرد في وقت غير لائق . بدون مسوغ مخالفة للمدالة . حقوق المستخدم المختلفة . تعويض . أسامه حدوده .
٣٦٦	٤٥٤	٢٨ » »	حجز تحفظي تحت يد الغير رفعه . استعجال عدم اختصاص

العدد الرابع والخامس فهرست السنة التاسعة

الرقم	الصفحة	التاريخ	الأحكام
			(٩) قضاء المحاكم الاجنبية
٢٦٧	٤٥٥	٢٩ نوفمبر ١٩٢٨	عمل تجارى . شركة . اجارة عقار
٢٦٨	٤٥٥	» » ١٩	قضاء مستعجل . اجارة . طرد المستأجر .
٢٦٩	٤٥٥	» » ٢٣	مستولية . سيد . تابع . تجاوز العمل .
٢٧٠	٤٥٥	١٤ ديسمبر ١٩٢٨	مستولية . سيد . تابع . سيارة . صهر .
٢٧١	٤٥٦	» » ١٨	مستولية . صاحب لوكاندة .
٢٧٢	٤٥٦	٩ نوفمبر ١٩٢٨	وفاء . عملة . مكانه . تأمين على الحياة .
٢٧٣	٤٥٦	» » ١٠	سكة حديد . نقل البضائع . حقوق الراسل .
٢٧٤	٤٥٧	» » ٢٩	افلاس . تصفية . بائع . حقوقه .
٢٧٥	٤٥٧	٢٦ أكتوبر ١٩٢٨	عمل تجارى . مقال . بناء .
٢٧٦	٤٥٧	٤ ديسمبر ١٩٢٨	نشر . قذف . نية الأذى افتراضها
٢٧٧	٤٥٨	» » ٣١	وفاء . عملة . بنكنوت . نظام عام
٢٧٨	٤٥٨	» » ٢٨	محام . لقب . روب

بحث فى الشفعة لحضرة صاحب الدولة الاستاذ مصطفى باشا النحاس

خطأ	صوابه	صحيفة	سطر
المشتركة	المشترطة	٢٨٩	أول تحت غمرة (٢)
الوكيل	الموكل	٢٩٠	رابع » » (٥)
محمد	محمود.	٣١٧	أول سطر
٣٠٢	٣٠٢	٤١٠	هامش الحكم ٢٣١
الجانبيين	الجانبيين	٤٤٩	السطر الثاني
يرتكت	يرتكب	٤٥٦	أول السطر العاشر

المحكمة

مجلة قضائية

تصدرها نقابة المحامين العراقية

*Les lois écrites donnent au faible
et au riche des droits égaux, et le
plus humble citoyen peut aussi
jeter le blâme sur l'homme fortuné
lorsqu'il est mal famé, et le petit,
s'il a pour lui la justice, l'emporter
sur le grand.*

"Euripide"

السنة التاسعة
(العدد السادس)

تحرير المجلة وإدارتها بمركز نقابة المحامين بشارع الشيخ أبو السباع رقم ٨ بمصر

قيمة الاشتراك ٧٥ والطلبة ٤٥

مطبوعة بمصر شركة مطبعة مصر

بيان

افتتحنا هذا العدد يبحث في « سقوط الحكم النيابي » لحضرة الأستاذ عبد العزيز افندى

محمد المحامى

وتشرنا فى أثره

عدد	
٢١	حكما صادراً من محكمة النقض والايام
١٧	حكما صادراً من محكمة استئناف مصر
٣	أحكام صادرة من محكمة استئناف أسيوط
٢١	حكما صادراً من المحاكم الكلية
١٠	أحكام صادرة من المحاكم الجزئية
١٠	أحكام صادرة من المحاكم المختلطة
١٠	أحكام صادرة من المحاكم الأجنبية
٩٢	

فيكون المجموع ٩٢ حكماً

لجنة التحرير

محمد صبرى أبو علم

محمد على رشدى : عبد الرحيم غنيم

سقوط الحكم الغيابي

Pèremption du jugement par défaut

النصوص ومفروعتها — الاحكام التي يسرى عليها النص — ماهو التنفيذ المقصود في م ٣٤٤
تعدد المحكوم عليهم — قبول الحكم — أثر سقوط الحكم —
التنازل عن التمسك بالسقوط — حساب المدة

(١) تنص المادة ٣٤٤ من قانون المرافعات على أن الحكم الصادر في غيبة الخصم يبطل ويعتبر كأنه لم يكن إذا لم يحصل تنفيذه في ظرف ستة أشهر من تاريخه . وكذلك تنص المادة ٣٨٩ مرافعات مختلط المعدلة بقانون نمرة ٨٣ سنة ١٩١٣ .

« تبطل الاحكام الغيابية بقوة القانون إذا لم يبدأ في تنفيذها في بحر ستة أشهر من تاريخ صدورها الا اذا استحال مادياً اجراء هذا التنفيذ وكانت هذه الاستحالة ثابتة بمحضر محرر على وجه صحيح » . أما القانون الفرنسي فانه يفرق بين نوعين من الأحكام الغيابية: الأحكام الغيابية لعدم الحضور (faute de comparaitre) والأحكام الغيابية لعدم ابداء الطلبات (faute de conclure) فالأولى يجب تنفيذها في بحر ستة شهور والا اعتبرت كأن لم تكن (م ١٥٦ مرافعات فرنسي) أما الثانية فيصح تنفيذها كالأحكام الحضورية في بحر ثلاثين سنة .

وهذا النص الذي يقضى بسقوط الحكم اذا لم ينفذ في بحر الستة شهور يجب أن يقرأ مع النص الذي يقضى بأن الأحكام الغيابية تجوز فيها المعارضة لحين علم الغائب بالتنفيذ . وذلك لأن الشراح يقولون أن بين النصين رابطة السبب بالمسبب وبعبارة أخرى لما كان المشرع قد أجاز المعارضة في الاحكام الغيابية حتى علم الغائب بالتنفيذ فقد خشي أن يطول أمدھا الى زمن بعيد قد ينسى

بعده الغائب أوجه دفاعه ويصعب عليه إيراد حججه ومستنداته فنص على أن من صدر لمصلحته حكم غيابي يجب عليه أن يسعى في تنفيذه في بحر الستة شهور حتى يعارض الغائب وبذلك لا تنظر المعارضة بعد أمد بعيد . وهذا التعليل لا يخلو من النقد فكما يقول جارسونيه ماعبى أن تكون هذه الأدلة وهذا الدفاع الذي لا يستطيع أن يثبت في ذهن المحكوم عليه إلا ستة شهور؟ وإذا كان هذا النص يرمى إلى إلزام الحاضر بتنفيذ الحكم في بحر الستة شهور حتى يستطيع الغائب أن يعارض في هذه المدة . لو كان هذا هو السبب الوحيد لوجب أن يكون التنفيذ الذي يبقى الحكم الغيابي من السقوط هو التنفيذ الذي يضع حداً للمعارضة مع أنه من المجمع عليه فقها وقضاء أن التنفيذ المقصود بمادة ٣٤٤ هو غير التنفيذ المقصود في مادة ٣٢٩ (البند ٣ من هذا المقال)

(٢) الأحكام التي تسرى عليها مادة ٣٤٤

لا فرق بين الأحكام الفاصلة في الموضوع والأحكام الفرعية كالحكم القاضي بالاحالة على التحقيق أو بتعيين خبير فكلاهما تسقط إذا لم تنفذ في بحر الستة شهور (راجع استئناف مختلط ٣١ ديسمبر سنة ١٩١١ مجموعة رسمية ٢٧ ص ٩) وقد قضت بعض المحاكم (عابدين في أول ديسمبر سنة ١٩١٨ حقوق ص ٢٤ ص ٤) بأن أوامر تقدير الأتعاب هي بمثابة الأحكام الغيابية « بدليل الطعن فيها بطريق المعارضة » ولذا تسقط إذا لم تنفذ في مدة ستة شهور من يوم صدورها

على أننا لا نرى هذا الرأي « فالأمر الصادر من القاضي ليس حكماً » وشتان ما بين الاثنين . أما الاستناد على أنه ما دامت المعارضة جائزة في الأمر فقد صار حكماً فحجة غير مقبولة لأن المعارضة في الأمر مؤقتة بإعلان الأمر لا بتنفيذه فضلاً على أنه من الثابت أن م ٣٤٤ لا تطبق على الأحكام التي هي بمثابة قرارات قضائية أكثر منها أحكام (plutôt des actes judiciaires que de jugement) جارسونيه بند ٢٢٢٠) .

ولكن لا محل لسريان النص على الأحكام التي لا تقبل المعارضة فالحكم في مسائل الشفعة والحكم الصادر بعد إثبات الغيبة والحكم بنزع الملكية إذا لم يقدم طالب التعجيل في بحر ستة شهور عريضة إلى قاضي البيع لتحديد يوم البيع (م ٥٥٨) ولا على الحكم الغيابي القاضي بمرسى المزاد فضلاً عن أن حكم مرسى المزاد أو نزع الملكية لا تعتبر أحكاماً بالمعنى الصحيح .

كذلك لا محل لتطبيق المادة على الاحكام التي لا تقبل بطبيعتها التنفيذ كالحكم النهائي الصادر برفض دعوى المدعى وإلزامه بالمصاريف فهو غير قابل للتنفيذ لا من جهة المدعى - ولا من جهة المدعى عليه ولذلك يحفظ آثاره كالأحكام الحضورية (س م ٣ ديسمبر سنة ١٨٩١ مج ت م ٤ ص ٣٦ وجازيت ٥ ص ١٠٦ وشرائع ٢ ص ٣١٧ نمرة ٣٥٤) كذلك الحكم القاضي بصحة الامضاء فيكفي فيه بالاعلان . كذلك الحكم القاضي بأمر سلبى كعلم البناء

أما المحاكم التي يسرى هذا النص على أحكامها فهي في فرنسا محاكم أول درجة والمحاكم الاستئنافية وذلك لأن المشرع الفرنسى جعل ميعاد المعارضة في الحالتين مؤقتاً بالتنفيذ (١٥٨ فرنسى) أما في مصر فقد فرق الشارع بين الأحكام الغيابية الصادرة من أول درجة وثاني درجة فجعل ميعاد المعارضة في الأولى مؤقتاً بالتنفيذ أما في الثانية فجعل المعارضة جائزة لعشرة أيام من الاعلان ولذلك لا محل لما ذهب اليه بعض المحاكم من سريان المادة على الأحكام الاستئنافية الأهلية فان المعارضة فيها مؤقتة بالاعلان لا بالتنفيذ فضلا عن أنه إذا أعلن الحكم ومضت عشرة أيام صار نهائياً .

(٣) ما هو التنفيذ .

ربما كانت أعمال التنفيذ التي تحول دون سقوط الحكم الغيابي هي أهم ما في هذا البحث ويجدر بنا قبل أن نعالج هذا البحث أن نشير إلى اختلاف بين النصوص الفرنسية والمصرية فالقانون الفرنسى ينص في م ١٥٦ على سقوط الحكم الغيابي إذا لم ينفذ في بحر ستة شهور وم ١٥٧ تنص على المعارضة في الأحكام الغيابية . وم ١٥٨ تنص على المعارضة في الحكم الغيابي الصادر ضد خصم لم يعين وكيله (avoué) وأنها تقبل حتى تنفيذ الحكم .

ثم جاء في م ١٥٩ وذكر « أن الحكم يعتبر أنه نفذ اذا بيعت المنقولات المحجوز عليها أو حبس المحكوم عليه أو أعلن اليه حجز على عقاراته أو دفعت للمصاريف وعلى العموم لو وقع عمل يستنتج منه حتماً أن الغائب قد علم بالتنفيذ » والمعارضة المرفوعة في المواعيد المحددة آنفاً وبالشكل المذكور فيما بعد توقف التنفيذ » وهذه المادة لا مقابل لها في مصر

والواقع أنه لا أهمية لاهمال المشرع المصرى ايراد مادة تقابل م ١٥٩ فرنسى، لأن هذه المادة خاصة بالتنفيذ الذى يضع حداً للمعارضة ومن المجمع عليه في فرنسا أن م ١٥٩ لا تسرى على التنفيذ الذى يمنع سقوط الحكم الغيابي، إذ أن التنفيذ الذى يضع حداً للمعارضة غير التنفيذ الذى يقي الحكم الغيابي من السقوط فهناك تنفيذ يقي الحكم الغيابي من السقوط ولا يضع حداً للمعارضة.

ومثل ذلك في أحوال التضامن فعلى الرأى الراجح تنفيذ الحكم الغيابي ضد أحد المحكوم عليهم بالتضامن في بحر ستة شهور كافٍ لمنع سقوط الحكم ضد الباقين ولكن ميعاد المعارضة يظل مفتوحاً لهم. وبالعكس قد يوجد هناك تنفيذ ضد المعارضين ولكن لا يبقى الحكم من السقوط كحضر عدم الوجود متى وصل الى علم المدين فانه لا يكفي لوقاية الحكم من السقوط اذا كان الدائن يستطيع أن يسلك طريقاً أخرى للتنفيذ (راجع جارسونيه بند ٢٢١٥ حاشية ٦)

كذلك اعلان الحكم للنيابة في حالة استحالة التنفيذ على المدين لعدم وجود محل له كافٍ لمنع سقوط الحكم ولكنه لا يضع حداً للمعارضة (تعليقات دالوز)

ومجمل القول أن التنفيذ المقصود بمادة ٣٤٤ له معنى خاص .

(Exécuter au sens de l'art 156. c'est faire un acte d'exécution caracterisé Garsonnet 2215)

وتعليقات دالوز على مادة ١٥٦ فقرة ٢٠٦

واستئناف مختلط ١٨ يونيه سنة ١٩١٣ مج ت م ٢٥ ص ٤٥٥

وعلى كل حال يجب على الدائن أن يقوم بتنفيذ الحكم فعلاً في بحر الستة شهور ولا يغني عن ذلك إظهار نيته في التنفيذ مهما كان سطوع هذه النية ولا اثبات أنه لم يكن مهملاً ولا متوانياً فلا يكفي مثلاً أن يكون قد كلف المحضر بالتنفيذ قبل مضي الستة شهور (راجع المجموعة الرسمية السنة الثامنة عدد ٤٧)

أما البدء في التنفيذ فهو كافٍ على رأى بعض الشراح ولكن المحاكم الفرنسية تسير على أنه وإن يك ليس من الضروري أن يكون التنفيذ تاماً إلا أنه لا بد أن يقع جزء كامل منه فأعلان حجز ما للمدين لدى الغير غير كافٍ بل لا بد من اخبار المدين (راجع حكم متز ٢١ يونيه سنة ١٨٩٢ والأحكام المنشورة في تعليقات دالوز فقرة ٦٩) ويرى القضاء المختلط أن البدء في التنفيذ كافٍ (استئناف ١٨ يونيه سنة ١٩١٣ مج ت م ٢٥ - ٢٥٥) وعلى كل حال لا يشترط أن يكون التنفيذ شاملاً فاذا حكم على شخص بالدين والمصاريف فننفذه المحكوم له بالمصاريف فقط يكفي :

هل يشترط علم الغائب بالتنفيذ ؟ مسألة مختلف فيها . فجارسونيه يرى أن علم الغائب غير

لازم إلا اذا حصل ذلك عن غش وسوء قصد أى أن يكون التنفيذ قد اخفى عن الغائب عمداً أما الأحكام فبعضها على الرأى المخالف (راجع الأحكام المنشورة في تعليقات دالوز فقرة ٢١٧ و ٢١٨ و ٢١٩)

وأرى أن علم المحكوم عليه ليس بلازم اذ لا محل لاشتراط هذا مع خلو النصوص القانونية منه وإعلان الحكم والتنبيه على المدين بالوفاء في غير أحوال الاستحالة لا يعتبر تنفيذاً وكذلك حق الاختصاص الذي يؤخذ بناء على ذلك الحكم (استئناف مختلط ١٠ فبراير سنة ٩٠٩ مج ت م ٢١ - ١٧٩) إلا أنه لما كان الحكم القاضي بصحة الامضاء يجيز في فرنسا أخذ رهن قضائي فقد قالوا إن أخذ هذا الرهن يعتبر تنفيذاً إذا لم يحتو الحكم على غير القضاء بصحة الورقة ولما كان مذهب بعض الأحكام وجوب علم الغائب بالتنفيذ فقد قالوا إن هذا الرهن القضائي يجب أن يعلن للمدين ولا يقوم تسجيله مقام العلم

والحجز تحت يد الغير يعتبر تنفيذاً... ولكن ما هي الاجراءات التي تمنع سقوط الحكم الغيابي القاضي بصحة الحجز التحفظي تحت يد الغير... أهو إعلان هذا الحكم... أم طلب التقرير بما في الذمة... أو غير ذلك من الاجراءات

يستنتج مما كتبه الاستاذ أبو هيف بك أنه يعتبر اعلان الحكم بصحة الحجز تنفيذاً، لأن الحكم بصحة الحجز، يغير صفة الحجز من تحفظي الى تنفيذي فاعلان الحكم النهائي أو المشمول بالنفاذ المعجل يعتبر تنفيذاً، ويعتبر اخبار المدين بهذا الاعلان اعلاناً له بالتنفيذ يجري ميعاد المعارضة من وقت اعلانه به (التنفيذ والتحفظ بند ٤٤١ و ٤٤٢)

وتنص م ١٥٩ فرنسي أن دفع المصاريف يمنع السقوط كذلك إذا دفعها الغير إذا كان ذلك حسب الطريقة المنصوص عليها في م ١٢٣٦ كما إذا دفعها ولم يحل محل الدائن ويرى جارسونيه أن دفع المصاريف يمنع سقوط الحكم لا لأن ذلك من اجراءات التنفيذ بل لأن دفعها يعتبر قبولاً للحكم.

أما عند استحالة التنفيذ على الغائب لعدم وجود ما يصح التنفيذ عليه فيكتفي بمحضر علم وجود (procès verbal de carence) (استئناف مختلط ٨ ديسمبر سنة ٩١٥ مج ت م ٢٨ - ٤٩) ويعتبر محضر عدم الوجود قانونياً إذا كانت الأشياء التي في محل المدين غير قابلة للحجز أو ذات قيمة تافهة تستغرقها مصاريف الحجز وهي مسألة متروكة لتقدير المحضر تحت رقابة القضاء وعدم وجود شيء في محل المدين يجب أن يكون ثابتاً بمعرفة المحضر فيعتبر المحضر باطلا إذا ذكر المحضر عدم وجود شيء بناء على بيانات قدمها له الجار (أنظر حكم ليوج ١٨ مايو سنة ١٨٢٢ تعليقات دالوز فقرة ١٣١)

وعلى ذلك نستطيع القول أن محضر عدم الوجود يجب أن يجمع شروطاً ثلاثة.

١ - يجب أن يكون صحيح الشكل أى مستوف للبيانات المعتادة فى أوراق المحضرين
 ٢ - يجب أن يذكر أن ليس للمدين محل إقامة معلوم . . أولاً يملك حسب علم الدائن شيئاً يصح التنفيذ عليه . فإذا كان للغائب محل إقامة فيجب أن يعمل فيه فيعتبر باطلا إذا عمل فى محل الإقامة الذى تركه المدين

٣ - يجب أن لا يكون هناك طرق أخرى للتنفيذ فان محضر عدم الوجود ماضى إلا تيسيراً للدائن الذى يرى عاجزاً عن تنفيذ حكمه على إن بعض الأحكام الفرنسية لا تشترط ذلك فقصت أن المحضر يعتبر قانونياً ولو كان الدائن يستطيع التنفيذ بطريق الحجز العقارى (راجع تعليقات دالوز فقرة ٢٧٢)

ويقع هنا الخلاف الذى ذكرناه بوجه عام من وجوب علم الغائب بالتنفيذ فالرأى القائل بوجوب العلم يستلزم اعلان محضر عدم الوجود فى بحر ستة شهور وإلا اعتبر باطلا .

ما الحكم إذا كان التنفيذ الذى أجراه الدائن قد حكم بطلانه . ؟ قد رأينا أن نية المدين فى تنفيذ الحكم لا تكفى مهما كان مبلغ هذه النية من الوضوح والظهور ولذلك يشترط القانون وجوب التنفيذ فعلاً . وعلى ذلك إذا ألغى التنفيذ اعتبر كأن لم يكن فإذا ألغى حجز ما للمدين لعب في الشكل سقط وزالت كل آثاره (راجع النقض الفرنسى ١١ ديسمبر سنة ١٨٣٤ تعليقات دالوز فقرة ١١٥)

٤ - ما العمل إذا استحال اجراء التنفيذ لعقبة مادية أو قانونية ؟ الرأى أن لا سقوط فقد رأينا مثلاً من العقوبات المادية عدم وجود شيء يصح التنفيذ عليه وعلمنا أن محضر عدم الوجود كاف . ولكن ما الحكم إذا بحث الدائن عن محل الغائب ولكن بدون جدوى . الرأى على ان الاعلان فى النيابة كاف وبقى الحكم من السقوط وان كان لا يضع حداً للمعارضة (راجع حكم باريس ٢٢ يونية سنة ١٨١٤)

ويعتبر من الموانع القانونية للتنفيذ ما اذا رفع الغائب معارضة فى الحكم قبل مضى ستة شهور (راجع الأحكام فى تعليقات دالوز فقرة ٨٥)

وقد اختلف فى فرنسا فى شأن المعارضة اذا كانت غير مقبولة شكلاً فقال بعضهم ان المعارضة وان كانت غير مقبولة شكلاً إلا أنها على كل حال دليل قاطع على العلم بالحكم (بهذا المعنى حكم ليون ٤ فبراير سنة ١٨٢٥ و Metz ٧ ديسمبر سنة ١٨٣٠ تعليقات دالوز فقرة ٨٦ و ٨٧)

وقال بعضهم أن المعارضة اذا ألغيت شكلا فلا توقف ولا تقطع مدة الستة شهور (ليون ١١ يولية سنة ١٨٧٢ دالوز دورى ٩١٠٢٠٧٣ وكذلك الأحكام العديدة المنشورة في فقرة ١٨٩)

وقد حكم بأن معارضة الغائب في تسليم نسخة تنفيذية ثانية من الحكم تعتبر مانعا من السقوط ودليلا على العلم بالحكم (كولار ١٠ نوفمبر سنة ١٨٣٣)

٥ - وقبول الحكم (Acquisement) يعتبر كالتنفيذ مانعا من السقوط (راجع مجموعة س ١٢ عدد ٧٣ وم مج س ١٣ عدد ٢٧)

فاذا أراد المحضر التنفيذ فكتب له المدين أنه أفلس وأنه سيتفق مع الدائن لايقاف الاجراءات أو دفع قسطاً من الدين المحكوم به أو طلب من الدائن الذى أعلن إليه التنفيذ تأجيل الدفع وإجابه لطلبه كانت كل هذه موانع تقي الحكم من السقوط ولكن إذا أنكر المحكوم عليه انه قام بدفع قسط من الدين بغية التمسك بسقوط الحكم جاز له ذلك وعلى الدائن أن يسلك طرق الاثبات العادية لاثبات العكس .

(٦) تعدد المحكوم عليهم - إن لم يكونوا متضامنين فلا نزاع في أن التنفيذ على أحدهم لايعتبر تنفيذاً على الباقيين اللهم في أحوال عدم التجزئة - أما في حالة التضامن قد اختلف فيها فقال بعضهم أنه لايعتبر تنفيذاً خصوصاً اذا حكم على بعض المدعى عليهم حضورياً والبعض غايباً ونفذ الحكم في بحر ستة شهور ضد من حكم عليهم حضورياً فان ذلك لا يمنع السقوط لصالح من كان غائباً ولكن الرأى الراجح على عكس ذلك اعتماداً على مادة ١٠٢٦ فرنسى التى تنص على أن التقادم اذا انقطع ضد أحد المتضامنين ينقطع ضد الباقيين .

ويرى القضاء المختلط أن تحرير محضر عدم وجود لأحد المدينين المتضامنين يمنع السقوط ضد الجميع كذلك قبول أحدهم للحكم (٢٧ ابريل سنة ٩١٥ مج ت م ٢٧ - ٢٩٥ ٢٣ يونيه سنة ٩٠٥ مج ت م ٢٨ - ٣٨٩)

(٧) أثر سقوط الحكم

تنص م ٣٤٤ على أن الحكم « يبطل ويعتبر كأنه لم يكن » وفي النص الفرنسى (de plein droit) وعلى ذلك اذا مضت الستة شهور ولم ينفذ يسقط بقوة القانون وليس معنى ذلك أن الحكم يصير بمنفى هذه المدة في حكم العلم وأن المحضر بناء على ذلك

لايستطيع تنفيذه بل وعليه أن يمتنع عن ذلك كما ذهب الى ذلك البعض (راجع كتاب التنفيذ والتحفظ للاستاذ أبو هيف بك في باب الاشكالات القانونية ص ١١٦)
 بل معنى ذلك أن الغائب أو صاحب المصلحة يصح له التمسك بهذا السقوط بصفة اشكال في التنفيذ أو بصفة دفع من الدفوع بدون حاجة لرفع دعوى فليس معنى (de plein droit) أن السقوط محتم وأنه من النظام العام إذ لو كان الأمر كذلك لجاز للمدعى الحاضر الذي رفضت بعض طلباته أو المدعى الذي رفضت دعواه غيباً أن يتمسك بالسقوط وهذا غير جائز ويلاحظ أن الاجراءات اللاحقة على الستة شهور لا ترفع البطلان كما هو الحال في بطلان المرافعة .

على أن السقوط لا يلحق الا الحكم وما يتفرع منه . فيسقط هو وما يترتب عليه من الآثار حكم الافلاس مثلاً اذا سقطت أعمال المفلس صحيحة كذلك يسقط اعلان الحكم والتنبيه وحق الاختصاص الذي أخذ بمقتضاه فيصح لمن يمتلك العقار أن يتمسك بسقوط حق الاختصاص الذي أخذ بمقتضى حكم غيابي ساقط

ولكن الاجراءات السابقة على الحكم تبقى قائمة صحيحة . فالتكليف بالحضور يبقى قاطعاً للتقادم والحجز لدى الغير الذي كان متوقفاً يبقى قائماً صحيحاً (استئناف مختلط) ٨ مارس سنة ١٨٩٩
 مجموعة التشريع والقضاء مج ١١ و ١٤٣ وتعتبر الدعوى الأولى قائمة يجب الرجوع اليها . ولا يصح رفع دعوى جديدة أمام محكمة أخرى وإلا جاز الدفع بالاحاله . ويترتب على قيام الدعوى أن المدعى عليه اذا غير محل اقامته بعد الحكم الساقط فلا تأثير لذلك على اختصاص المحكمة وأن الدائن اذا صدر له حكم غيابي فباع الدين المحكوم به ثم سقط الحكم لعدم تنفيذه في بخرالستة شهور فان البيع يصير بيع حق متنازع فيه ويجوز للمدين أن يعرض قيمة المبلغ الذي دفع ويتلخص من الدين طبقاً لمادة ٣٥٤ مدني (Retrait litigieux) أنظر جارسونيه بند ٢٢١٨ حاشية)
 والعود للدعوى بعد سقوط الحكم يكون بأعلان الخصم . هل يصح للخصم الغائب ان حضر أن يطلب بطلان التكليف الأول ولو أن الاعلان الذي حضر بمقتضاه كان صحيحاً وذلك كي يزيل كل أثر قانوني ترتب عليه ؟ .

أظن أن ذلك جائز وقد حكمت فعلاً المحاكم بذلك في مسألة مماثلة (راجع حكم محكمة مصر ١٥ يناير سنة ٩٠٧ حقوق ص ٢٣ عدد ٥ مجموعة حمدي بك السيد ص ٣١)

(٨) التنازل عن التمسك بالسقوط بعد انقضاء الستة شهور

على الرأي الراجح أن هذا التنازل صحيح وجائز . وان ذلك قد يكون ضراحة كما يكون

ضمنياً فيكون ضمنياً إذا لم يقدم بصفة اشكال في التنفيذ أو يبد في أول الدفاع وإذا رفع الغائب معارضة اعتبر متنازلاً عن التمسك بالسقوط أما ان رفع استئنافاً فان كان ميعاد المعارضة لا يزال مفتوحاً فالاستئناف يعتبر سابقاً لأوانه ولا قيمة له . وان كان في ميعاده اعتبر رفع الاستئناف تنازلاً صحيحاً عن الدفع بسقوط الحكم لأنه اعتراف أنه حكم عليه ابتدائياً .

مأثر هذا التنازل على الغير؟ يرى جارسونيه أنه لا أثر على الغير تطبيقاً للقواعد العامة التي تقضي بيان العقود لا يمكن أن يكون لها أثر إلا بين طرفيها

على أن الرأي الشائع أن التنازل يصح التمسك به على الغير اذا كان ذا تاريخ ثابت سابق على الستة شهور .

« والغير الذين يصح لهم التمسك بالتاريخ الثابت السابق على الستة شهورهم الدائنين الذين اكتسبوا حقوقهم فعلاً في ذلك الوقت ضد المدين

حساب المدة .

تحتسب الستة شهور من يوم صدور الحكم . ولا يدخل فيها اليوم الذي صدر فيه الحكم ولا توقف هذه المدة لأي سبب من أسباب الايقاف القانونية اللهم الا في حالة القوة القاهرة كعدم وجود محاكم بسبب الحرب مثلاً .

وقد اختلف في هل هي هلالية أم شمسية (أنظر بالمعنى الأول ١٠ يناير مج ١٢ ص ٩٨ وأول نوفمبر سنة ١٩١٦ مج ١٨ ص ١٥٢٥ وبالمعنى الثاني جازيت ٥ ص ٧٤ وحقوق ١٠ ص ١٩)

وقد حكم أنه صدر الحكم ببطلان البيع وكان حضورياً بالنسبة للبائع وغيابياً ضد شخص ثالث أدخله البائع ليحكم له ضده احتياطياً وحكم له فعلاً . فمدة الستة شهور توقف حتى يفصل في الاستئناف الأصلي المرفوع من البائع ولا تبدأ إلا من الحكم الاستئنافي الصادر بتأييد الحكم الابتدائي (استئناف مختلط ٢٦ نوفمبر سنة ١٩١٢ مج م ١٥ ص ١٣) ٢٠٠

عبد العزيز محمد

الحامى

الأحكام

قضية محكمة النقض ولائحة

وقررت في موضوع الطعن

« أن الواقعة على ما هي واردة عليه في تقرير الاتهام وقرار قاضي الاحالة تقع تحت نص المادتين ١٧٩ ، ١٨٠ عقوبات لأن المتهم ليس بموظف عام والبوليصة هي من الأوراق الرسمية وما دام مسندا للمتهم أنه زور بطريق التغيير بالحو والاثبات فلا محل لبحث شروط التقليد ووجوب أن يكون متقناً الى حد ما المحكمة :

وبما أن التهمة المسندة إلى الطاعن هي أنه أحدث تغييراً في بوليصة نقل البضائع رقم « ١ ٥٢٦٦٥ » الخاصة بنقل مواش من الواسطى الى المنيا بأن محاكمة « المنيا » محطة الوصول بطمسها بجبر وكتب فوقها اسم محطة أخرى وهي « طما » وبما أن القرار المطعون فيه قد ذهب إلى غير ما رأته النيابة في قرار اتهامها واعتبر الوقائع التي تقدم بها الاتهام تقليداً في ورقة رسمية لا تغييراً فيها ثم بحث فيما إذا كان التقليد يعاقب عليه قانون العقوبات الأهلى أو لا يعاقب ووصل ببحثه إلى أن التقليد جريمة معاقب عليها بشرط أن يكون من شأنه أن يحمل على الاعتقاد بأن المحرر

٢٧٨

٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٨

تزوير بالحو والاثبات . قرار قاضي الاحالة
فصله في الموضوع - تقليد

القاعدة القانونية :

اتهم شخص بأنه ارتكب تزويراً في ورقة أميرية أى بوليصة نقل بضائع بتغييره اسم محطة الورود بأن محا اسم محطة الوصول بطمسها بجبر وكتب فوقها اسم محطة أخرى

وقرر قاضي الاحالة بأن لا وجه لاقامة الدعوى معتبراً الواقعة تقليداً في ورقة رسمية لا تغييراً فيها وقرر أن التقليد جريمة يعاقب عليها بشرط أن يكون من شأنه أن يحمل على الاعتقاد بأنه صادر من قلدت كتابته ثم قطع بأن التزوير الحاصل في الورقة باد للعيان بحيث يستحيل على أى شخص ولا سيما إن كان مختصاً أن يعتقد بصور تلك الورقة من الموظف المختص بتحريرها ومحكمة النقض قررت :

أنه يبدو بادية الرأي أن القرار المذكور تدخل إلى حد بعيد في تقدير حالة التزوير وقطع برأى في أمر هو بلا ريب مما يجب تركه لمحكمة الموضوع .

والبوليصة التي حصل فيها التغيير هي من الأوراق الرسمية وليس من محل لبحث شروط التقليد ووجوب أن يكون متقناً إلى حد ما في تهمة لم يسند فيها للمتهم سوى التغيير بالمحو والاثبات

طعن النيابة العمومية ضد السيد علي منصور نمرة ١٨ سنة ٤٦ قضائية . (دائرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا وبحضور حضرات المسوسودان وأصحاب المزة محمد ليب عطيه بك وزكي برزي بك وحلمد فهمي بك مستشارين ومحمود منصور بك وكيل النيابة)

٢٧٩

١٧ يناير سنة ٩٢٩

تحقيق - طلب اجرائته من المحكمة - سلطة المحكمة لا بطلان

القاعدة القانونية :

لا يجوز أن تطالب محكمة الموضوع بأجراء تحقيق أو اذقال لا ترى أنها في حاجة اليه لتكوين عقيدتها في الدعوى

تعليق :

(راجع حكم محكمة النقض بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٨ المنشور بمجلة المحاماة السنة التاسعة العدد الثالث نمرة ١٠٩ . ففيه تفصيل واف للمبدأ الوارد في هذا الحكم . أوضح حدوده وبين أحواله)

المحكمة :

« بما أن ملخص وجه الطعن أن المحكمة الجزئية والمحكمة الاستئنافية لم تعن بالانتقال للمديرية للاطلاع على أوراق مجازاة رجال الادارة مع ان

صادر ممن قلدت كتابته وبعد ذلك ذهب القرار بعيداً في تطبيق هذه القاعدة واستعرض حالة الورقة التي وقع فيها التزوير وقطع بأن التزوير الذي فيها من محو وإثبات باد للعيان بحيث أنه يستحيل على أي شخص لا سيما من كان مختصاً أن يعتقد بصدور تلك الورقة من الموظف المختص بتحريرها على الحال التي وجدت عليها

وبما أن ما يبدو بادي الرأي فيما جاء بالقرار المطعون فيه أنه تدخل الى حد بعيد في تقدير حالة التزوير وقطع بأنه جلي ظاهر لا يرتاب في وقوعه أحد ولا يمكن أن ينخدع به أي إنسان ولا سيما الموظف المختص

وبما أن مثل هذا البحث هو بلا ريب مما يجب تركه لمحكمة الموضوع التي في وسعها أن تستجليه من كل ناحية بعد الاطلاع بسائر ظروف الدعوى وسماع شهودها

وبما أنه من جهة أخرى فإن التهمة التي قدم بها الطاعن لقاضي الاحالة لم تكن التزوير بالتقليد بل كانت التزوير بالمحو والاثبات أي بتغيير كلمة من الورقة الرسمية بأخرى والتغيير قد ورد ذكره صراحة في المادة ١٧٩ من قانون العقوبات .

وبما أن الواقعة على ما هي واردة في تقرير الاتهام وفي قرار قاضي الاحالة المطعون فيه هي تغيير كلمة « المنيا » وجعلها كلمة « طما » والتهمة بهذا الوصف تقع تحت نص المادتين ١٧٩ ، ١٨٠ من قانون العقوبات لأن التهم ليس بموظف عام

هذه الأوراق تثبت براءته فمحكمة الموضوع اذن قد أخلت بدفاعه

وبما أن الثابت من محضر جلسة المحكمة الاستئنافية أن تلك المحكمة قررت ضم الأوراق التي استند اليها الطاعن فلم توافق الجهة الإدارية على ضمها ولكنها وافقت النيابة بمحصلها وهو توقيع الجزاء على رجال الإدارة الذين أهملوا التبليغ فاكتملت المحكمة بذلك وكونت عقيدتها في الدعوى وأصدرت حكمها

وبما أنه لا يجوز أن تطالب محكمة الموضوع بأجراء تحقيق أو انتقال لا ترى هي أنها في حاجة اليه لتكوين عقيدتها في الدعوى «

(ملعن محفوظ محبوب ضد النيابة الـ ومية نمرة ٣٤٧ سنة ٤٦ قضائية بالجهة السابقة عدداً وبل النيابة فانه محمد جلال صادق افندى)

٢٨٠

١٧ يناير سنة ١٩٢٩

تجهيل الوقائع . سرقة . عدم بيان عدد العقود المسروقة وموضوعها وتاريخها . نقض

القاعدة القانونية :

ينقض الحكم الذي يقضى بالعقوبة على شخص لسرقة عقد أو جملة عقود مع آخر اذا لم يتبين من الحكم حقيقة التهمة الموجهة للشخص ان كان مشتركاً في سرقة عقد واحد أو جملة عقود ولا ما هو هذا العقد أو تلك العقود التي يكون اشترك في سرقتها وتاريخها وموضوعها . وخصوصاً

اذا طلب المتهم تقديم ما يزيل هذا الابهام ولم يجب لطلبه

المحكمة :

« حيث أن مؤدى ما يتظلم منه الطاعن هو انه قد حصل اخلال بحقوقه في الدفاع لأنه حاول أن يقدم ورقة تفيد في تعرف الحقيقة وتزيل ما بموضوع الدعوى من الابهام فرفض الدفاع عن المدعية بالحق المدني الاطلاع عليها فردتها اليه المحكمة بدون بحث وحكمت في الدعوى مع ما يعتورها من الابهام ولذلك فهو يطلب إلغاء الحكم المطعون فيه «

« وحيث أنه بالاطلاع على الحكم المطعون فيه وجد أنه صادر من محكمة جنح المنصورة الاستئنافية في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٦ بتأييد حكم صادر من محكمة جنح طلخا الجزئية في ١١ أكتوبر سنة ١٩٢٦ قاض بتأييد حكم غيابي أصدرته هذه المحكمة الأخيرة في ١٤ مايو سنة ١٩٢٦ والتهمة واحدة في هذه الأحكام الثلاثة التي منها الحكمان المذكوران أولاً يميلان في الأسباب الى حكم ١٤ مايو سنة ١٩٢٦ «

« وحيث أن هذه الأحكام الثلاثة غير مفهومة ولا تعلم منها حقيقة التهمة الموجهة على الطاعن ان كان مشتركاً في سرقة عقد واحد أو في سرقة أربعة عقود ولا ما هو هذا العقد أو تلك العقود التي يكون اشترك في سرقتها ومتى كان تحريرها وما موضوعها بالضبط . وهذا التجهيل الشديد مفسد لتلك الأحكام وللطاعن كل الحق

٢٨٢

١٧ يناير سنة ١٩٢٩

نية القتل - استفادة الشريك من نقض الفاعلين الأصليين

القاعدة القانونية :

(١) اذا أتى الحكم خالياً من بيان اضطلاع التهم بنية القتل عند ارتكاب الجريمة وكذلك لم يبين اضطلاعها عند كلامه على سبق الاصرار كان باطلاً ووجب نقضه

(٢) يستفيد الشريك بالاتفاق والساعدة من نقض الحكم بالنسبة للفاعلين الأصليين ولولم يقدم تقريراً بأسباب النقض في اليعاد المحكمة :

« وحيث أن من وجوه الطعن أن المحكمة لم تبين في حكمها وجود نية القتل عند المتهمين وقت ارتكابهم الجناية »

« وحيث أن الحكم أتى في الواقع خالياً من بيان اضطلاع الطاعنين بنية القتل عند ارتكابهم الجريمة . وكذلك هو لم يبين اضطلاعهم بها عند كلامه على سبق الاصرار وثبوت نية القتل عند الجاني هو ركن أساسي في جرائم القتل العمد لا بد من ان تبين محكمة الموضوع قيامه وتدل عليه والاجاء حكمها باطلاً كما قضت محكمة النقض مراراً »

« وحيث أن التهم الخامس وان كان لم يقدم أسباباً لطعنه في الميعاد ولكنه كشريك بالاتفاق والمساعدة في تلك الجرائم القول انها حاصلة سبق

في التظلم من عدم استماع المحكمة لدفاعه فيتعين نقض الحكم في الدعويين الجنائية والمدنية معاً »

(طعن مصطفى محمد هاني ضد النيابة العمومية نمرة ٣٥٣ سنة ٤٦ قضائية . الهيئة السابقة)

٢٨١

١٧ يناير سنة ١٩٢٩

مراقبة - الحكم بها - وجوب النص على مبدأ سريلها القاعدة القانونية :

تنقض المادة ٢٤ من قانون المشبوهين نمرة ٢٤ لسنة ١٩٢٣ بأن مدة المراقبة تبدأ من اليوم المحدد في الحكم فاذا جاء حكم محكمة الموضوع خالياً من النص على هذا المبدأ تعين على محكمة النقض اكمال هذا النقص بتطبيق القانون المحكمة :

« وحيث أن سبب الطعن هو كون المحكمة إذ حكمت بالمراقبة لم تنص في حكمها عن مبدأها كما تقتضيه المادة ٢٤ من قانون المشبوهين نمرة ٢٤ لسنة ١٩٢٣ »

« وحيث أن تلك المادة تنقض حقيقة بأن مدة المراقبة تبدأ من اليوم المحدد في الحكم وقد جاء حكم محكمة الجنجح الاستئنافية الطعون فيه وحكم محكمة الجنجح الجزئية المؤيد له خالين من النص على هذا المبدأ ويتعين اكمال هذا النقص بتطبيق القانون

(طعن النيابة العمومية ضد السيد محمد علي عيد - نمرة ٣٤٣ سنة ٤٦ قضائية . الهيئة السابقة)

اصرار يستفيد من تقض الحكم بالنسبة للفاعلين
الأصليين »

(طعن فلفل جابر فلفل وآخرين ضد النيابة العمومية
نمرة ٣٦٦ سنة ٤٦ قضائية الهيئة السابقة)

٢٨٣

١٧ يناير سنة ١٩٢٩

عود . تطبيق المادة ٢٧٧ عقوبات
القاعدة القانونية :

لتطبيق المادة ٢٧٧ عقوبات التي تجيز في
حالة العود وضع المحكوم عليه تحت المراقبة يجب
على المحكمة ان تبين في حكمها الأحكام التي
صدرت على التهم والتي تعتبره من أجلها عائداً
وفقاً لنص المادة ٤٨ عقوبات فاذا لم يبين الحكم
سوابق التهم وجب تقضه
المحكمة :

حيث انه فيما يخص الموضوع قد ثبت ان
الحكم الاستثنائي المطعون فيه بعد ان اخذ بأسباب
الحكم الابتدائي زاد عليها تطبيق المادة (٢٧٧)
من قانون العقوبات (وهذه المادة هي التي تجيز
في حالة العود وضع المحكوم عليه تحت المراقبة)
وبما أنه لأمكان تطبيق المادة المذكورة يجب
على المحكمة أن تبين في حكمها الأحكام التي
صدرت على التهم والتي تعتبره من أجلها عائداً
وفقاً لنص المادة (٤٨) عقوبات

وحيث أن الحكم المطعون فيه لم يبين
سوابق التهم على الاطلاق

وحيث أنه لذلك يكون الطعن الحالى
مقبولاً موضوعاً

(طعن عبد الهادي سيد احمد بكر ضد النيابة العمومية
نمرة ٣٥٠ سنة ٤٦ قضائية الهيئة السابقة)

٢٨٤

١٧ يناير سنة ١٩٢٩

تحقيق . قاضي أجنبي . شهود الاثبات
عدم سماعهم أمام محكمة الموضوع . أوراق التحقيق
لا اخلاص بحق الدفاع . في أمر وزارة الخارجية
في ٤ أغسطس سنة ١٩٢٣ المادتان الثالثة والرابعة عقوبات
القاعدة القانونية :

١ - جرى عرف أغلب الدول المتمدنية
على التعاون بينها في إجراءات التحقيق والقبض
والتنفيذ بنذب السلطة المختصة في دولة ما السلطة
المائلة لها في الدولة الأخرى لعمل هذه الاجراءات
واعتماد ما تقوم به هذه السلطة صحيحاً تعتمد
على السلطة المنتدبة اعتمادها على ما تقوم به من
ذلك بنفسها

فالتحقيق الذي يجريه القاضي الأجنبي بناء
على انتداب من النيابة في مصر لتحقيق جريمة
وقعت في الخارج صحيح ويصح للحكومة المصرية
الأخذ به

المحكمة :

« حيث أن أوجه الطعن تملخص في أن محكمة
الجنايات باعتمادها على التحقيقات التي أجراها
قاضي أجنبي في غيبة الصاعن وبعدم سماعها
شهادات شهود الاثبات التي سمعها هذا القاضي

التزوير الذي ارتكبه الطاعن في بلجيكا على هذا العرف الذي أصبح قاعدة من قواعد القانون الدولي الخاص وما كانت تستطيع ندب القنصل المصري للاطلاع على دفاتر الجامعة وسماع شهادة محض كلية الطب لأنه لا سلطة له على غير الرعايا المصريين وإذن فالتحقق الذي أجراه القاضي البلجيكي صحيح يضح للمحاكم المصرية الأخذ به .

وحيث أنه فضلا عما تقدم فإن المادة الثالثة من قانون العقوبات تصرح بمعاقبة كل مصرى ترتكب خارج القطر فعلا يعتبر جنائية أو جنحة في هذا القانون إذا عاد للقطر المصري بشرط أن يكون الفعل معاقبا عليه بمقتضى قانون البلد الذي ارتكبه فيه وكذا المادة الرابعة من ذلك القانون لا تجيز إقامة الدعوى العمومية على من ثبت أن المحاكم الأجنبية برأته وحكمت عليه نهائيا بعقوبة استوفاه — ويستفاد من طبيعة وقوع ارتكاب هذه الجرائم خارج القطر ومن ضرورة سعى السلطات الأجنبية لضبطها وجمع الاستدلالات فيها والمحاكمة عليها ومن اشتراط هاتين المادتين أن تكون هذه الجرائم مما يعاقب عليه بمقتضى قانون البلد الذي ارتكب فيه ومن تحريم إقامة الدعوى العمومية بمصر على مرتكبيها إذا قضت المحاكم الأجنبية ببراءتهم أو بمعاقبتهم عليها واستوفوا عقوباتهم — يسفاد من ذلك كله جواز الأخذ بما تجريه سلطات التحقيق الأجنبية من الاجراءات على نحو ما جاء بقوانينها ووجوب الاعتماد على ما تكون قد قضت به سلطات

وبعدم استحضارها الأوراق والدفاتر التي اطلع عليها قد أخلت بالضمانات التي أحيط بها حق الدفاع وحرية وخرجت على ما أوجبه قانون تحقيق الجنايات من وجوب إجراء التحقيق بمعرفة من عينهم من الموظفين التابعين للحكومة المصرية وبحضور المتهم أو بعد إعلانه بالحضور فوق حكمها باطلا واعتماده على إجراءات باطلة .

وحيث أن عرف أغلب الدول المتمدينة جرى على التعاون بينها في إجراءات التحقيق والقبض والتنفيذ بنسب السلطة المختصة في دولة ما السلطة المماثلة لها في الدولة الأخرى لعمل هذه الاجراءات واعتبار ما تقوم به هذه السلطة صحيحا تعتمد عليه السلطة المنتدبة اعتمادها على ما تقوم به من ذلك بنفسها وكثيرا ما كلفت المحاكم المصرية محاكم الدول الأجنبية بالتحليف وسماع البيئة والاطلاع على الأوراق بغير مراعاة الأحكام الخاصة بذلك (راجع حكم محكمة اسكندرية التجارية المختلطة في ١٢ يونيه سنة ١٩١٦ جازيت السنة السادسة ص ١٦٥ نمرة ٥٢١ وحكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر في ٤ مارس سنة ١٨٩١ (البلقان) السنة الثالثة ص ٢١٩) .

ولهذا جعلت وزارة الخارجية المصرية مسائل الانابات القضائية من اختصاص الشؤون الادارية العامة بها طبقا للقرار الصادر منها في ٤ أغسطس سنة ١٩٢٣ المنشور بالوقائع الرسمية بعدد ٩٥ الصادر في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٣

وحيث أن النيابة جرت في تحقيق هذا

الحكم فيما تكون قد أقيمت به الدعوى العمومية أمامها وينتج من هذا أن المحكمة لم ترتكب خطأ ما في الاعتماد على ما أجراه القاضي البلجيكي في تزوير ارتكب بلجيكا ويعاقب عليه القانون البلجيكي

وحيث أنه فوق ذلك فإن محكمة الجنايات قد استدلت في ثبوت جرمي التزوير والاستعمال على الطاعن بأدلة أخرى استخلصتها من التحقيقات التي حصلت في مصر ومن الأوراق التي قدمها الاتهام لها ويستقيم الحكم بها ولهذا يتعين الحكم برفض الطعن

(. طعن محمد نجيب ضد النيابة العمومية نمرة ٥٦٢ سنة ٤٦ قضائية الهيئة السابقة)

٢٨٥

١٧ يناير سنة ١٩٢٩

محكمة النقض - سلطتها - وقائع الدعوى
القاعدة القانونية :

(١) تختص محكمة النقض بتقويم المعوج من جهة القانون ليس إلا فهي مكلفة بأن تأخذ ما أثبتته قاضي الموضوع قضية مسلمة وأن تبحث فيه فإن وجدت ما أثبتته لا عقاب عليه أو أنه أخطأ في وصف ما أثبتته فطبق مادة ليست هي المنطبقة أو أنه أهمل اجراء من الاجراءات القانونية الأساسية التي بدونها تفسد المحاكمة أو أنه أهمل بضمانة قانونية من ضمانات الاتهام أو الدفاع أو أنه أهمل بيان ركن من أركان الجريمة أو ظرف

مشدد مثلاً مع انه عاقب على اعتبار ثبوت هذا الذي أهمله أو غير ذلك مما يخالف نصاً صريحاً في القانون أو مبدأ قانونياً متفقاً عليه . فلمحكمة النقض حق التدخل . فلا يجوز التظلم لها من ضعف أدلة الثبوت أو عدم احسان القاضي تقديرها .

(٢) اذا قالت محكمة الموضوع بأن الفأس آلة قاتلة وانها مقتنعة من ذلك بوجود نية القتل عند المتهم فعلى محكمة النقض أن تأخذ هذه الواقعة قضية مسلمة
المحكمة :

« حيث أن الطعن قدم من الثلاثة المتهمين وتلاه في الميعاد تقرير بالأسباب من الأول والثالث فطعنهما مقبول شكلاً دون طعن الثاني الغير مقبول شكلاً »

وحيث أن محصل الوجه الأول أن نية القتل لم توجد عند الطاعنين وان استنتاج المحكمة لها من الآلة التي استعملت في الضرب ومن موقع الاصابة هو استنتاج غير صحيح إذ الفأس ليست من آلات القتل وكذلك الرأس ليست كل اصابة فيها يكون مقصوداً منها القتل حتماً «

« وحيث أن نية القتل أى القصد الجنائي في جرائم القتل العمد هي من أركان تلك الجرائم فثبوتها وعدم ثبوتها من اختصاص قاضي الموضوع وحده والشأن فيها من هذه الوجهة كالشأن في الأركان المادية »

« وحيث أن الأركان المادية لأي جريمة تبدو في الوجود الخارجي بأفعال وآثار حسية

يمكن إدراكها بالجوارح التي تدرك بها كافة المحسوسات أما النية فمن أفعال القلوب وقد تبدو بمظهر خارجي هو التعبير عنها بالقول أو الإشارة أو الكتابة فيدرك داليلها بالسمع أو البصر وقد تخفى وتظل مكتومة في ثنايا الضمير فيستدل عليها تحسيساً من أحوال الفعل المرتكب وملامساته وأحوال الجاني وسوابق علاقته بالجاني عليه وغير ذلك من الظروف . ومتى تجسّسها قاضي الموضوع وقال بوجودها فقولها الفصل ولا معقب عليه من محكمة النقض . وانه ليغيب عن ذهن الطاعن وكثير غيره من أرباب الطعون أن محكمة النقض لا تختص إلا بتقويم المعوج من جهة القانون ليس إلا فهي مكلفة بأن تأخذ ما أثبتته قاضي الموضوع قضية مسلمة وأن تبحث فيه فان وجدت هذا الذي أثبتته قاضي الموضوع لا عقاب عليه أو ان هذا القاضي أخطأ في وصف ما أثبتته فطبق مادة ليست هي المنطبقة أو أنه أهمل اجراء من الاجراءات القانونية الأساسية التي بدونها تفسد المحاكمة أو انه من ضمانات الاتهام أو الدفاع أو انه أهمل بيان دكن من أركان الجريمة أو ظرف مشدد مثلاً مع انه عاقب على اعتبار ثبوت هذا الذي أهمله أو غير ذلك فما يخالف نصاً صريحاً في القانون أو مبدأ قانونياً متفقاً عليه . نقول ان وجدت شيئاً من تلك الأمور وأشباهاها التي تأتي مخالفة للقانون فهناك فقط يكون لها حق التدخل إما أن يتظلم الوجه .

لديها من ضعف أدلة الثبوت أو من عدم احسان القاضي تقديرها أو من عدم الدوران مع الدفاع في كل منحنى ومسلك من مناحي أقواله ومسالكها والاجابة في حكمه على كل صغيرة وكبيرة من بياناته واستنتاجاته إلا ما كان طلباً معيناً صريحاً مأموراً قانوناً بأجابه أو رفضه رفضاً مسبباً فهذا النظام لا سبيل لها الى النظر فيه مهما يكن في ذاته مؤيداً بأمتن الأدلة . ذلك بأن محكمة النقض ليست درجة استئنافية تعيد عمل قاضي الموضوع فتتظر في الأدلة وتقومها بما تستأهل وترى ان كانت منتجة للأدانة أو غير منتجة وانما هي درجة استئنافية محضة بيد أن عملها مقصور على ما أسلفنا من الرقابة على عدم مخالفة القانون . ورقابتها هذه لا تأتي إلا بعد أن يفرغ قضاة الموضوع منه وتكون أحكامهم نهائية لا مطعن فيما أثبتته أو نفتته من الوقائع وأدلتها والأدانة أو البراءة واستحقاق أيتهما »

« وحيث أن الثابت في الحكم المطعون فيه الآن أن المحكمة تناولت نية القتل وقالت أنها مقتنعة بوجودها لأن الفأس آلة قاتلة والرأس مقتل ولأن ظروف الدعوى تؤيد هذا الوجود »

« وحيث أن محكمة النقض — وهي ليست محكمة استئنافية كما سبق القول — يجب عليها أن تأخذ هذا الثابت في الحكم قضية مسلمة وليس من حقها أن تقول أن محكمة الموضوع أخطأت في اعتقادها . ومن أجل هذا يتعين رفض هذا الوجه .

«وحيث أن الوجه الثاني هو أيضاً مما لا يجوز عرضه لمحكمة النقض لأنه كله مناقشة في تقدير قيمة الدليل المسفتاد من شهادة الشهود بل أن بعض مباني هذه المناقشة غير صحيح إذ لا يوجد في الحكم لا خطأ مادي ولا غير مادي كما يزعم الطاعنان بل الخطأ منهما أنفسهما في الرواية عن الحكم وعن شهادة سليمان سويلم أحد الشهود»
 طعن عبدسعد رجب و آخر ضد النيابة العمومية نمرة ٣٣٨ سنة ٤٦ قضائية بالهيئة السابقة

٢٨٦

١٧ يناير سنة ١٩٢٩

مواد مخدرة • احرار • ركن العمد

القاعدة القانونية :

جرى قضاء محكمة النقض على اعتبار وجود ركن العمد وعدم وجوده في الجرائم المنصوص عليها في قانون ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ مسألة موضوعية صرفة يمكن استخلاصها ضمناً من تسليم قاضي الموضوع بصفة عامة بثبوت الواقعة المحكمة

حيث أن الطاعن الأول يزعم أن محكمة الاستئناف قد أخطأت في تطبيق قانون الاتجار بالمواد المخدرة لأنه لا يعاقب الا من يجلبها أو يصدرها أو يحرزها أو يتجر فيها . وهو في توجهه بصفته مستخدماً عند أخيه لاستلام طرد جاءه اشعار بوصوله وفي استلامه إياه نيابة عن أخيه وهو

لا يعرف مافيه لا يمكن اعتباره جالباً ولا مستورداً ولا حائزاً لمادة مخدرة

وحيث أن قضاء هذه المحكمة جرى على اعتبار وجود ركن العمد وعدم وجوده في الجرائم المنصوص عليها في قانون ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ مسألة موضوعية صرفة يمكن استخلاصها ضمناً من تسليم قاضي الموضوع بصفة عامة بثبوت الواقعة (راجع حكم ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٨ الصادر في الطعن المقدم من عبد الرحمن عمر بكر نمرة ١٧٦٣ سنة ٤٥ قضائية

وحيث أن الحكم للطعون فيه قد أثبت التهمة على الطاعن فدل على مفارقتها إياها عن علم وبذلك يكون هذا الوجه مرفوضاً

(طعن اسماعيل على العيني و آخر ضد النيابة العمومية نمرة ٣٦٨ سنة ٤٦ قضائية بالهيئة السابقة)

٢٨٧

٢٤ يناير سنة ١٩٢٩

بيان الواقعة بياناً صحيحاً . الحكم بالبراءة لاضرورة لذلك • المادة ١٤٩ جنائيات

القاعدة القانونية :

الحكم الذي يعتبر باطلاً لخلوه من بيان الواقعة المرفوعة بشأنها الدعوى هو الصادر بعقوبة وهذا واضح وضحاً تاماً من نص المادة ١٤٩ من قانون تحقيق الجنائيات التي نصت صراحة على أن « كل حكم صادر بعقوبة يجب أن يكون مشتملاً على بيان الواقعة المستوجبة للحكم بالعقوبة »

المحكمة :

« حيث أن الحكم الذي يعتبر باطلا اذا هو خلا من بيان الواقعة المرفوعة بشأنها الدعوى إنما هو الحكم الصادر بعقوبة وهذا واضح وضوحاً تاماً من نص المادة (١٤٩) من قانون تحقيق الجنايات التي نصت صراحة على أن « كل حكم صادر بعقوبة يجب أن يكون مشتملاً على بيان الواقعة المستوجبة للحكم بالعقوبة وأن يشير الى نص القانون الذي حكم بموجبه وإلا كان باطلا »

« وحيث أن الحكم المطعون فيه لم يقض فيه بأية عقوبة وإنما هو — نظراً لأن النيابة العمومية لم ترفع استئنافاً عن حكم البراءة الصادر من محكمة أول درجة — قد اقتصر على تعديل الحكم المذكور بالنسبة الى الحقوق المدنية فقط

« وحيث أنه يكفي للحكم بالتعويض المدني أن يثبت للمحكمة أن ما أتاه المتهمون من الأفعال ترتب على مجموعه ضرر حقيقي للمجنى عليه وان كانت هذه الأفعال في ذاتها لا تتكون منها جريمة مستوجبة للعقاب »

طعن الضمراني عبد الجليل ضد النيابة العمومية ومساح سعيد عن نفسه وبصفة مدعى مدني نمرة ٣٩٤ سنة ٤٦ قضائية الهيئة السابقة

٢٨٨

٢٤ يناير سنة ١٩٢٩

اعلان المتهم - قبل الجلسة بيومين - المرافعة - قضاة القاعدة القانونية :

رفض طلب التأجيل من المتهم المعلن قبل

الجلسة بيومين فيه اخلال بحق الدفاع مبطلاً للحكم حتى لو ترفع المتهم في موضوع التهمة مرغماً المحكمة :

« بما أن الطاعن استند في الوجهين الأولين من طعنه الى أنه لم يعلن للجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه إلا قبل موعدها بيومين ولذلك طلب التأجيل للاستعداد فلم يجب لطلبه فترافع في موضوع الدعوى مرغماً

« وبما أنه قد تبين من مراجعة محضر جلسة ١٧ نوفمبر سنة ٩٢٦ أن الطاعن طلب من المحكمة التأجيل للاستعداد لأنه لم يعلن إلا في ١٤ من ذلك الشهر فرفض طلبه ونظرت الدعوى وصدر الحكم يومها بالزامه بالتضامن مع آخر بثلاثمائة جنيه تعويضاً للمدعين مدنياً وفي جلسة ١٥ يناير سنة ٩٢٧ طلب من محكمة طنطا المنعقدة بهيئة استئنافية بطلان عريضة الدعوى الابتدائية لأنه أعلن بها قبل موعد الجلسة بيومين ولما طلب التأجيل رفض طلبه فلم تلتفت تلك المحكمة لوقفة هذا »

وبما أن ما فعلته محكمة أول درجة وقرار محكمة ثاني درجة ذلك إنما هو اخلال بحق الدفاع يبطل الحكم »

« وبما أنه لا داعي لبحث الوجوه الأخرى التي شملها الطعن

طعن بدر الدين مهدي ضد النيابة وفاطمة ابراهيم مدعية مدني وآخر نمرة ٦٩٣ سنة ٤٦ قضائية. الهيئة السابقة

٢٨٩

٢٤ يناير سنة ١٩٢٩

دعوى مدنية - اغفال الحكم فيها - نقض

القاعدة القانونية :

إذا أغفلت محكمة الموضوع الفصل في الدعوى المدنية كان ذلك سبباً لبطلان حكمها من خصوص الدعوى المدنية بطلاناً جوهرياً ويتعين لذلك نقضه وإعادة المحاكمة الموضوع لنظر هذه الدعوى

من جديد

المحكمة :

« حيث أن الطاعن يقول أن المحكمة لم تفصل في دعواه المدنية لا بالقبول ولا بالرفض ولذلك يطلب قبول طعنه والقضاء له بطلانه المبينة بالدعوى

« وحيث أنه ثابت بالحكم المطعون فيه أن هذا المدعى طلب من المحكمة القضاء له على المتهمين بمبلغ خمسين جنيهاً تعويضاً ولكن المحكمة لم تبحث هذه الدعوى المدنية ولم تفصل فيها بشيء »

« وحيث أن هذا الاغفال مبطل للحكم من جهة الدعوى المدنية بطلاناً جوهرياً ولذلك يتعين نقضه وإعادة القضية لمحكمة الموضوع لنظر هذه الدعوى من جديد »

« ولا يتأتى لمحكمة النقض أن تفصل فيها بنفسها كما يطلب الطاعن »

(طعن ابراهيم محمد راضى ضد النيابة العمومية
تمرة ٣٩٨ سنة ٤٦ . الهيئة السابقة)

٢٩٠

٢٤ يناير سنة ١٩٢٩

تقرير طعن وتقرير أسباب . محام . وكالة

القاعدة القانونية :

إذا عمل تقرير الطعن وتقرير الأسباب بمعرفة محام غير مشبوه وكالته عن الطاعن كان الطعن غير مقبول شكلاً المحكمة

حيث أن تقرير الطعن وتقرير أسبابه كلاهما عملاً بمعرفة محام غير مشبوه وكالته عن الطاعن فهذا الطعن غير مقبول شكلاً

(طعن محمود عامر على ضد النيابة العمومية تمرة ٣٧١
سنة ٤٦ قضائية . الهيئة السابقة)

٢٩١

٢٤ يناير سنة ١٩٢٩

الطعن ببطلان ورقة التكاف بالحضور . عدم جواز
إبدائه لأول مرة أمام محكمة النقض
المادة ٢٣٦ تحقيق جنايات

القاعدة القانونية :

الطعن في ميعاد التكليف بالحضور هو من الاجراءات السابقة على الجلسة يجب إبدائه قبل المرافعة أمام محكمة الموضوع والاسقاط الحق في التمسك به كما تقضى بذلك المادة ٢٣٦ تحقيق جنايات

المحكمة :

حيث أن الطاعن يدعى أنه لم يعلن جلسة

٢٩٢

٣١ يناير سنة ١٩٢٩

أثر المعارضة في الأحكام الغيابية . اشتراك القاضى الذى
حكم غيابياً فى نظر القضية بالاستئناف - عدم بطلان
القاعدة القانونية :

تعيد المعارضة فى الأحكام الغيابية الدعوى
لحالتها الأصلية وتجعل للقضاة مطلق الحرية فى .
نظرها بدون تعويل على ما ثبتت بتلك الأحكام
والحكم الذى يصدر فى المعارضة هو وحده الذى
يحتج به على التهم وينعزم الحكم الغيابى . فاذا
اشترك قاض فى اصدار حكم غيابى ابتدائى حصلت
فيه معارضة لم يفصل هو فيها . ثم اشترك فى
اصدار حكم غيابى استئنافى عارض فيه التهم ولم
يشترك القاضى فى نظر المعارضة الاستئنافية كانت
الاجراءات صحيحة »

المحكمة :

« وحيث ان الواقع مما هو مدون بمحاضر
الجلسات والأحكام الصادرة فى هذه الدعوى ان
حضرة القاضى عبد الحميد بك عثمان حكم غيابياً
على التهم فى ٤ اكتوبر سنة ٩٢٤ بحجسه شهراً
مع الشغل وان قاضيا آخر حكم فى المعارضة بتاريخ
٦ سبتمبر سنة ٩٢٥ بتأييد هذا الحكم الغيابى
وانه بناءً على استئناف التهم حكمت محكمة جنح
طنطا الاستئنافية غيابياً فى ٢٥ اكتوبر سنة
١٩٢٥ بتأييد الحكم المستأنف وكان حضرة
عبد الحميد بك عثمان ضمن الهيئة التى اصدرت

المرافعة فى الميعاد القانونى بل لم يعلن مطلقاً ولم
مخطر النيابة العامة محاميه أيضاً بتاريخ الجلسة وفى
هذا إضرار بحقوق الدفاع موجب لنقض الحكم
وحيث أن الثابت فى الحكم وفى محضر
الجلسة أن التهم حضر جلسة المرافعة والحكم فعلاً
ولما سئل عن التهمة دفعها بما دفعها به مما هو ثابت
بالمحضر

وحيث أن مجرد حضور التهم الجلسة ينفى
ما يزعمه من أنه لم يعلن بالحضور اليها مطلقاً كما أن
اخطار النيابة العمومية لمحاميه بتاريخ الجلسة تحكم
لا أساس له من القانون . فبقى أنه يكون كاف
بالحضور للجلسة ولكن فى أقل من الميعاد القانونى
ولو صح هذا لما كان لطعنه بطريق النقض محل
لأن التكليف بالحضور هو من الاجراءات السابقة
على الجلسة فان كان به بطلان لكان من الواجب
على التهم ابداءه قبل المرافعة وبما أنه لم يشر الى
شئ من ذلك كما هو ظاهر من محضر الجلسة فقد
سقط حقه كما تقضى به المادة ٢٣٦ من قانون
تحقيق الجنايات

وحيث أنه ظهر أن بعض زعم الطاعن غير
صحيح وبعضه تحكم وبعضه ساقط على فرض
صحته فيتعين إذن رفضه

(طعن محفوظ اسماعيل ضد النيابة العمومية نمرة ٤٧
سنة ٤٦ الهيئة السابقة)

الان هو وحده القائم الذي يحتج به على التهم وهو صادر من هيئة لم يكن حضرة القاضي ضمن أعضائها فلا محل لذلك الاحتجاج وعليه يكون هذا الوجه في غير محله »

طن محمد توفيق الجزار ضد النيابة العمومية سنة ٤١١
سنة ٤٦ . الهيئة السابقة عدا وكيل النيابة فانه حضرة
محود بك منصور)

٢٩٣

٣١ يناير سنة ١٢٩

تعدد الجرائم . فعل واحد نشأ عنه عدة جرائم
المادة ١٩٨ عقوبات

القاعدة القانونية :

لا تنطبق الفقرة الثانية من المادة (١٩٨)
عقوبات إذا كانت الجريمة حدثت من فعل
واحد غير متجزئ في ذاته كرقاصة اطلقت
فأصاب رجلين اما إذا تعدد الفعل وتعددت
الجرائم المتعددة سواء أ كانت كلها قتلا أو منها
قتل ومنها جناية أخرى كالعاهة المستديمة مثلا
فالفقرة الثانية من المادة ١٩٨ تكون هي المنطبقة
ولا يمنع من انطباقها ان تكون الأفعال المتعددة
ونشأتها المتعددة حدثت في اثناء مشاجرة واحدة.
المحكمة :

حيث ان وجه الطعن يتحصل في ان
المحكمة إذا عاملت المتهم بالفقرة الثانية من المادة
١٩٨ من قانون العقوبات قد اخطأت في التطبيق
إذ جريمة القتل الثانية غير مستقلة عن جريمة
القتل الأولى ولا قائمة بذاتها بل الاثنان حدثتا

هذا الحكم الغيابي . وانه لمعارضة التهم صدر الحكم
المطعون فيه الآن بتاريخ ٣٠ ديسمبر سنة ٩٢٦
مؤيداً لهذا الحكم الغيابي ولم يكن حضرة القاضي
الموماً اليه ضمن الهيئة التي اصدرته »

« وحيث ان المعارضة في الأحكام الغيابية
تعيد الدعوى لحالتها الأصلية وتجعل للقضاة مطلق
الحرية في نظرها من كافة وجوها وتقدير اداتها
اثباتاً ونقياً بدون تعويل على شيء مما ثبت بتلك
الأحكام فاذا ما اصدروا حكمهم فيها فان هذا
الحكم وحده هو الذي يكون عليه المعول وهو
وحده الذي يحتج به على المتهم اما الحكم الغيابي
فينعدم تماماً ولا يكون له ادنى أثر معتبر »

« وحيث ان حضرة القاضي عبد الحميد بك
عثمان اذا كان قد اصدر الحكم الغيابي بمحكمة
اول درجة وكان له بذلك رأى في الدعوى مانع
له من نظرها بصفة استثنائية ومبطل لحكمه لونها
فان محل الاحتجاج بذلك ان يكون حكم فيها
حكماً قائماً الأثر كأن يكون اشترك في إصدار الحكم
الحضوري المطعون الآن فيه او يكون الحكم
الاستثنائي الغيابي الذي اشترك في إصداره لم
تحصل فيه معارضة في الميعاد او حصلت ثم اعتبرت
كأن لم تكن إذ في هذه الصور وحدها يكون
حكمه الاستثنائي قائم الأثر ومستوجباً للبطلان
للعلة المتقدمة معلقة سبق ابداء رأيه في الدعوى لدى
محكمة أول درجة . أما والحكم الاستثنائي الغيابي
الذي اشترك فيه قد أضحى بالمعارضة وبالحكم الذي
صدر فيها وأصبح هذا الحكم الأخير المطعون فيه

تفصيل طعنه اذ العبرة في عدم الانطباق هي بوحدة الفعل لا بوحدة الثورة الاجرامية

(طعن عبد النعم بسيوني ضد النيابة العمومية نمرة ٤٠١ سنة ٤٦ الهيئة السابقة)

٢٩٤

٣١ يناير سنة ١٩٢٩

طلب سماع شهود أمام محكمة الاستئناف . عدم الرد على الطلب
القاعدة القانونية :

إذا كانت المحكمة في حل من أن لا تجيب على كل ما يدلى به التهم من أوجه الدفاع إلا أنها ملزمة قانوناً بالرد إيجاباً أو سلباً على ما يقدم لها من طلبات التحقيق الجوهرية المعينة وإن عدم الرد على طلب من هذا القبيل يعد إخلالاً بحق الدفاع يعيب الحكم ويوجب نقضه المحكمة :

حيث أنه وإن كانت المادة (١٦٢) من قانون تحقيق الجنايات نصت على أنه إذا لم يحضر التهم بنفسه ولم يرسل وكيلاً عنه على حسب الأحوال يجوز الحكم في غيبته بعد الاطلاع على الأوراق وأن الأصل كذلك أن المحكمة الاستئنافية تحكم في الدعوى بغير إجراء تحقيق جديد فيها إلا ما ترى هي لزومه من استيفاء تحقيق أو سماع شهود وذلك كما جاء بالمادة (١٨٦) من ذلك القانون ومؤدى ذلك أن لمحكمة أول درجة في حال غياب التهم وللمحكمة الاستئنافية في كل الأحوال تمام الحرية في عدم سماع شهود

من فعل واحد وبسكين واحدة تحت تأثير ثورة غضب واحدة

وحيث ان الثابت بالحكم هو ما يلي « وبما ان المتهم ضرب حسن محمد زغالول الضربات القاتلة بالمطوة اولا وبعد ان تركه وجد احمد البواب مشتبكاً مع زميله فطعنه طعنتين في بطنه وكل جريمة منهما مستقلة عن الأخرى لأن المجنى عليهما متعددان ولأن كل جريمة استدعت عملاً من المتهم يجعلها منفصلة عن سابقتها » وهذا الثابت في الحكم مسقط للطعن

وحيث انه بقطع النظر عن هذا الثابت في الحكم فان القاعدة الممكن التسليم بها هي ان الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ لا تنطبق إذا كانت الجريمة حدثت من فعل كرصاصة اطلقت فأصابت رجلين او قنبلة قذفت فأصابت عدة أشخاص أو خشبة أسقطت على رأس اناس فقتلتهم او سهم رمى فاخترق صدر اثنين إذ الاطلاق والقذف والاسقاط والرمي كل منها فعل واحد غير متجزئ في ذاته — اما إذا تعدد الفعل وتعددت الجرائم بتعدد سواء اكانت كلها قتلا او منها قتل ومنها جنائية اخرى كالعاهة المستديمة مثلاً فلا شك ان الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ تكون هي المنطبقة ولا يمنع من انطباقها ان تكون تلك الأفعال المتعددة ونتائجها المتعددة حدثت في اثناء مشاجرة واحدة وتحت تأثير ثورة غضب واحدة كما يشير اليه الطاعن في

وحيث ان الثابت ان المحكمة لم تتعرض لهذا الطلب بالمرّة لاتصريحاً ولا تلميحاً ولم يشر إليه الحكم المطعون فيه بكلمة واحدة وفي ذلك إخلال واضح بحق الدفاع يترتب عليه بطلان هذا الحكم

(طعن خضرة بنت ابراهيم ضد النيابة العمومية نمرة ٤٠ سنة ٤٦ قضائية الهيئة السابقة)

٢٩٥

٣١ يناير سنة ١٩٢٩

حكم في دفع فرعى . عدم جواز الطعن فيه
القاعدة القانونية :

الطعن بطريق النقض لا يكون الا في الأحكام الفاصلة نهائياً في الموضوع أو ما يشبهها فالحكم الذي يقضى بعدم قبول الدعوى المدنية ولم يتعرض لموضوع الحق المطلوب من المتهمين لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض المحكمة

«حيث أن الطعن قدم وتلاه بيان الأسباب في الميعاد فهو مقبول شكلاً»

«وحيث أن الحكم المطعون فيه صادر في دفع فرعى ولم يتعرض لموضوع الحق المطلوب من المتهمين والطعن بطريق النقض لا يكون إلا في الأحكام الفاصلة نهائياً في الموضوع أو ما يشبهها وإذن فهذا الطعن غير مقبول»

(طعن اميليا غالي ميلاد ضد النيابة العمومية نمرة ٣٦٠ سنة ٤٦ قضائية دائرة الهيئة السابقة)

بالجلسة اكتفاء بما في أوراق الدعوى والتحقيقات السابقة غير أنه مما تتعين ملاحظته في الدعوى الحالية بخصوصها أن الطاعن بعد أن حكم عليه غيابياً أمام محكمة أول درجة بدون سماع شهادة أى شاهد بالجلسة ورأى لدى حضوره أمام المحكمة الاستئنافية أن النيابة لم تعلن شهوداً بادر هو والتمس بالحاح من المحكمة تارة بنفسه وطوراً بلسان الدفاع تأجيل الدعوى لاعلان شهوده وكرر القول بأنه يهمه سماع أقوال الشهود اثباتاً ونقياً وذكر بوضوح تام الوقائع التي يرغب سماع الشهود بشأنها ولكن المحكمة رغمًا من ذلك لم تعر طلبه أي التفات وقضت بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه ولم تشر إلى هذا الطلب بكلمة واحدة

وحيث أنه وإن كانت المحكمة في حل من أن لا تجيب على كل مايدلى به المتهم من أوجه الدفاع الا انه مما لا شك فيه انها ملزمة قانوناً بالرد ايجاباً أو سلباً على ما يقدم لها من طلبات التحقيق الجوهرية المعينة وإن عدم الرد على طلب من هذا القليل يعد إخلالاً بحق الدفاع مما يعيب الحكم ويوجب نقضه

وحيث انه واضح مما تقدم ذكره ان الطلب الذي وجه من الطاعن امام المحكمة الاستئنافية بما اشتمل عليه من وقائع محدودة ومعينة كان له بسبب ظروف هذه الدعوى بخصوصها من الأهمية والتأثير على نفس الموضوع ما يوجب قانوناً وعدلاً على المحكمة الرد عليه قبولاً او رفضاً

٢٩٦

٣١ يناير سنة ١٩٢٩

سرقة — نية الاختلاس

القاعدة القانونية :

ضبط متهم يحمل قضباناً مسروقة وقرر أنه ظن أنه لا مالك لها وأنه أخذها لسند الجسر وثبت هذا بمحضر الجلسة ومحكمة النقض قررت أن نية الاختلاس معدومة والواقعة غير معاقب عليها . وقضت بقبول الطعن لأن المحكمة لم تدلل على تقيض ما أثبتته في الحكم ومحضر الجلسة فبقى حكمها غير مقنع لقصور أسبابه

المحكمة :

« حيث أن السبب الوحيد الثابت في الحكم كعلة للأدانة هو قول المحكمة « أن المتهمين قد ضبطوا بمعرفة الخفراء ليلة الحادثة يحملون القضبان المسروقة واعترفوا وقتها بأخذ القضبان وأدعوا بأنهم ظنوها متروكة لا مالك لها ومن ثم تكون التهمة ثابتة على المتهمين » .

« وحيث أنه لو صح ظن الطاعن « الذي هو من ضمن أولئك المتهمين » أنه افترى أن هذه القضبان لا مالك لها وصح أيضاً ما قرره بمحضر الجلسة من أنه إنما أخذها لسند الجسر فتكون نية الاختلاس معدومة والواقعة غير معاقب عليها وبما أن المحكمة لم تدلل على تقيض ما أثبتته في الحكم ومحضر الجلسة من دفاع المتهم فبقى حكمها

غير مقنع لقصور أسبابه وتهافتها ويتعين قبول الطعن »

(طعن محفوظ عبد الرحيم درغام ضد النيابة العمومية
نمرة ٤٢٩ سنة ٤٦ قضائية . الهيئة السابقة)

٢٩٧

٣١ يناير سنة ١٩٢٩

الأمر بارتكاب جريمة . عدم اطاعة الرؤساء

القاعدة القانونية :

لا ينبغي أن تمتد طاعة الرؤساء بأي حال إلى ارتكاب الجرائم . وإذا علل المتهم عمله الاجرامى بهذا الدفاع فليس من الضروري أن تعنى محكمة الموضوع بالرد على مثل هذا الدفاع

المحكمة :

بما أن الوجه الذي تقدم به شاكر عبده افندى ينحصر في أن ما ارتكبه قد وقع منه إطاعة لرئيسه فلا عقاب عليه وبما أن هذا التعليل لعمل إجرامى لا يرد عليه بأكثر من أن طاعة الرؤساء لا ينبغي بأية حال أن تمتد إلى الجرائم وتسعها في الوجوب وإذا كانت محكمة الموضوع لم تعن بالرد على دفاع هذا شأنه فلا أن الرد أمر بديهي

وبما أن ما ذهب إليه الطاعن الثالث في وجهه الأول من أن محكمة الموضوع عطفت في سرد الوقائع إلى تهمة الجنحة التي حكم بسقوطها قبل من وجهت عليهم وذكرت ظروفها مستعينة بها على تأييد الثبوت في الجناية مع أنه لم يحكم

« ليخلى سبيل المتهم الثانى ويصرف النظر »
 « عن اتهامه وقد كان ضبط يحمل ليلا بندقية »
 « بلا رخصة فرفض ووجه على إقدامه على »
 « ارتكابه هذا الأمر الشائن وهذا الذى »
 ثبت هو كما قالت المحكمة بحق وُعِدَ بالرشوة
 لم يقبل وهو معاقب عليه بالمادة ٩٦ من قانون
 العقوبات التى طبقها تلك المحكمة

وحيث أن المادة المذكورة وإن كان نصها
 أتى هكذا :

« من شرع فى إعطاء رشوة ولم تقبل منه »
 وكان ظاهر هذا النص موهاً أن الركن
 المادى للجريمة لا يوجد إلا فى صورة إعطاء
 الرشوة أى تقديم الشئ المرشوبه عيناً الى الموظف
 وعدم قبوله إياه إلا أن قليلاً من التأمل يكفى
 لاستبانت أن مجرد الوعد الذى لم يقبل كاف
 لتحقيق هذا الركن ذلك بأن القانون عند الكلام
 على ارتشاء الموظف فى المادة ١٩ قد عد قبوله
 الوعد رشوة كإخذه العطية أو الهدية سواء بسواء
 والعبارة الأولى من المادة ٩٦ الخاصة بالرشوة
 الخالى عن الإكراه مقيسة على صور الارتشاء
 المبينة بالمادة ٨٩ ومقابلة لها تمام المقابلة فهى تشمل
 الوعد الذى لم يقبل كما تشمل إعطاء الهدية أو
 العطية الذى لم يقبل وما كان يصح فى التشريع
 أن يكون الأمر على خلاف هذا ما دامت نية
 الأجرام بمحاولة إفساد ذمة الموظف متحققة فى
 صورتى الوعد والاعطاء الفعلى وما دام قبول
 الموظف فى الصورتين يجعله هو والراشى واقعين

بصحة وقائع الجنتحة وإنما حكم بسقوطها كل هذا
 ينفى ويذهب بأثره أن الحكم المطعون فيه إنما
 عطف على وقائع الجنتحة لأن المقام استدعى ذلك
 ولم يكن من مفر لما يوجبه السياق من أن
 تستعرض كل الظروف التى تكتنف تهمة الجناية
 حتى تستظهر الحوادث بتفاصيل تاريخها على أن
 محكمة الموضوع إنما أخذت الطاعنين بأدلة وأقوال
 غير وقائع الجنتحة ولا يفهم من الحكم أن تلك
 الوقائع هى التى كونت عقيدتها فى الادانة

(ملن شاكر عبده وآخرين ضد النيابة العمومية -
 نمرة ٤١٢ سنة ٤٦ قضية الهيئة السابقة)

٢٩٨

٣١ يناير سنة ١٩٢٩

الوعد بالرشوة . شروع معاقب عليه. المادة ٩٦ عقوبات
 القاعدة القانونية :

إنه وإن كان ظاهر نص المادة ٩٦ يوم أن
 الركن المادى لجريمة الشروع لا يوجد إلا فى
 صورة إعطاء الرشوة أى تقديم الشئ المرشوبه
 عيناً إلى الموظف وعدم قبوله إياه إلا أنه بالرجوع
 الى المادة ٨٩ عقوبات وإلى النص الفرنسى للمادة
 ٩٦ عقوبات يتضح أن مجرد الوعد الذى لم يقبل
 كاف لتحقيق هذا الركن

المحكمة :

حيث أن الثابت فى الحكم أن المتهم
 « همس فى أذن السيد افندى فهم معاون »
 « البوليس يعرض عليه مبلغ جنينه بصفة رشوة »

تحت عقاب المادة ٩٣ وهذا الفهم تؤيده العبارة الفرنسية لنص المادة ٩٦ إذ ورد بها ما ترجمته حرفياً : « الشروع في الرشوة إذا كانت المعروضات لم يوافق عليها والشروع في الاكراه الخ... » فالنص الفرنسي احتراز من استعمال كلمة إعطاء الموهمة لتقديم شيء مادي واستعمال كلمة المعروضات « offres » التي يندرج تحت مدلولها اللغوي كل معروض ماديًا كان أو غير مادي بحيث تشمل ما يتقرب به الى الموظف من وعد ومن عطية أو هدية كما أنه استعمل عبارة « لم يوافق عليها » « ne sont pas agréées » والموافقة أكثر ما تستعمل لغوياً في غير الماديات

فهى للوعد أكثر ملاءمة منها للعطية أو الهدية بل هى نفسها الكلمة التى استعملها النص الفرنسى فى المادة ٨٩ للتعبير عن قبول الوعد « Avoir agréées des promesses faites » أما قبول العطية أو الهدية فانه استعمل فيه كلمة « أخذ » التى استعملها النص العربى وحيث أنه واضح مما تقدم أن الحكم المطعون عليه صحيح من نده الناحية وأن الطعن فى غير محله

(طعن عبد الشاق ابراهيم محمد ضد النيابة العمومية
نمر ٦٢٤ سنة ٦٤ قضائية الهيئة السابعة عدا وكيل النيابة
فأنه محمود بك منصور)

قضاة محكمة الاستئناف بالإفريقية

الحكمة :

« بما أن الحكم المستأنف قد أصاب فى قضاؤه للأسباب التى استند اليها ولما استقر عليه رأى القضاء العالى فى حكم السوائر المجتعة الصادر بتاريخ أول مارس سنة ١٩٢٨ فى القضية رقم ١٨٩ سنة ٤٤ قضائية من أحكام دكريتو ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٨ لآتمس مالحكومة من الحق المطلق فى رفت أى موظف من وظيفته بدون توسط المحكمة العليا التأديبية وأن هذا الحق لم يكن شيئاً جديداً بالنسبة للحكومة وإنما هو تقرير لما كان لها من ذى قبل من السلطة أزاء موظفيها

٢٩٩

١٤ يناير سنة ١٩٢٩

موظف . حالته الى المعاش . سلطة الحكومة
الموظفون سواء

القاعدة القانونية :

لا يمس دكريتو ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٨ ما للحكومة من الحق المطلق فى رفت أى موظف بدون توسط المحكمة العليا التأديبية . وهو حق مقرر للحكومة من قبل اراء موظفيها الموظفين ، صغاراً وكباراً ، أمام هذه السلطة التى للحكومة فى رفهم سواء بلاميز

« وبما أن ما يزعمه المستأنف من أن هذا الرأي لا ينصرف إلا على كبار الموظفين الذين أشار اليهم المذكور يتو المتقدم ذكره فقول مردود لأن سياق التدليل كان عن كافة الموظفين وليس بمقول أن يكون لصغارهم من الحقوق والضمانات ما ليس لكبارهم وإنما الواقع أن خصم الحكومة في القضية التي كانت موضع البحث أمام الدوائر المجتمعة كان من كبار الموظفين المعينين بمرسوم فتخصص الكلام عن فئة ولكن منطق البحث وسيرة التدليل يشمل بلا مرء كبار الموظفين وصغارهم وهذا هو الرأي الذي تعول عليه هذه المحكمة »

(استئناف محمود فاضل افندى وحضر معه حضرة عباس افندى شريف المحامي ضد وزارة الداخلية وحضر عنها حضرة يوسف بك قسيس مندوبها نمرة ١٣٩٠ سنة ٤٣ قضائية . دائره حضرات محمد لبيب عطية بك واحد امين بك وحامد فهمى بك المستشارين)

٣٠٠

١٤ فبراير سنة ١٩٢٩

استئناف . حكم مرسى مزاد . المادة ٥٨٦ مرافعات القاعدة القانونية :

لا يجوز استئناف حكم مرسى المزاد طبقاً للمادة ٥٨٦ مرافعات الا لعيب فى شكله أى لبطلان فى اجراءات البيع أما محل الطعن بالبطلان فى الاجراءات السابقة على جلسة البيع فأمام قاضى البيوع ذاته طبقاً للمادة ٦٠٢ مرافعات

المحكمة :

ومن حيث أن ما سرى عليه القضاء هو أن استئناف أحكام رسو المزاد طبقاً للمادة ٥٨٦ لا يجوز الا لعيب فى شكله أى لبطلان فى اجراءات البيع

وحيث أن الاستئناف المرفوع اليوم هو لبطلان فى اجراءات سابقة على جلسة البيع وكان يجب عليه رفعها أمام قاضى البيوع طبقاً لنص المادة ٦٠٢ . مرافعات للفصل فيها نهائياً من قاضى البيوع أما ولم يفعل المستأنف ذلك فلا يصح له أن يطعن فى حكم مرسى المزاد بطريق هذا الاستئناف ويتعين إذاً عدم قبول هذا الاستئناف دون حاجة للبحث فيما اذا كانت أوجه البطلان التى يتمسك بها المستأنف فى محلها من عدمه .

(استئناف مخائيل افندى كرلس وحضر عنه الاستاذ امين افندى برسوم ضد مرسى افندى محمد وحضر عنه الاستاذ محمد افندى حسن نمرة ٥٧٣ سنة ٤٥ ق — دائرة حضرات محمد فهمى حسين بك وآثرى ابو العزبك ومحمود المرجوشى بك المستشارين)

٣٠١

١٨ فبراير سنة ١٩٢٩

اختصاص المحاكم الاهلية . معارضة فى تنبيه نزع ملكية الدين بين وطنيين . العين مرهونة لأجنبي . اجراءات نزع الملكية أمام المحكمة المختلطة القاعدة القانونية

اتخاذ دائن وطنى إجراءات نزع ملكية مدنية الوطنى أمام المحاكم المختلطة بسبب وجود تسجيل لأجنبي على ملكه لا يمنع المدين من

رفع دعواه أمام المحاكم الأهلية ببراءة ذمته من المدين

أما إذا عارض المدين نفسه في تنبيه نزع الملكية أمام المحكمة المختلطة التي تجري أمامها إجراءات نزع الملكية وتمسك في معارضته ببراءة ذمته من الدين فيغلق في وجهه باب القضاء الأهلي ولا يستطيع العودة إليه .
المحكمة :

حيث أن حمد باشا الباسل رفع هذه الدعوى يطلب براءة ذمته من الدين المترتب في ذمته إلى سكا كيني باشا بمقتضى العقد الرسمي المؤرخ ٣ يونيه سنة ١٩٠٧ وقد دفع الكونت هنرى سكا كيني أمام محكمة أول درجة بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر الدعوى لأن موضوعها قد طرح بنفسه أمام محكمة مصر المختلطة بطريق المعارضة في تنبيه نزع الملكية وقضى فيه بالرفض فلا يصح تجديده الآن أمام المحاكم الأهلية

وحيث أن محكمة أول درجة رفضت الدفع الفرعى وقضت باختصاصها بناء على أن النزاع بعد أن حكمت محكمة مصر المختلطة بصورية التحويل الصادر من الكونت هنرى سكا كيني إلى الخواجة كرديسى أصبح بين وطنيين فهو من اختصاصها

وحيث أن اتحاد دائن وطنى إجراءات نزع ملكية مدينه الوطنى أمام المحاكم المختلطة بسبب وجود تسجيل لأجنبي على ملكه لا تمنع المدين من رفع دعواه أمام المحاكم الأهلية بطلب براءة

ذمته من الدين الحاصل من أجله الاجراءات لأنها هى المختصة بالفصل فى مثل هذا النزاع القائم بين وطنيين فى أى حالة وصلت إليها إجراءات نزع الملكية وأما إذا عارض المدين نفسه فى تنبيه نزع الملكية أمام المحكمة المختلطة الحاصل أمامها الاجراءات وتمسك فى معارضته ببراءة ذمته من الدين فانه فى هذه الحالة يكون باب القضاء الأهلى مغلقاً أمامه وذلك لأن اتخاذ إجراءات نزع الملكية أمام المحاكم المختلطة يجعلها مختصة بنظر جميع الدفوع التى ترفع إليها من المدين ومنها براءة الذمة باعتبار أنها صاحبة الاختصاص فى موضوع الاجراءات بأكملها ومن المقرر قانوناً أن قاضى الموضوع هو قاضى الدفوع ولم يخرج طلب براءة الذمة عن كونه دفعاً من الدفوع فى الدعوى الأصلية .

وحيث أن يظهر من الاطلاع على المعارضة فى تنبيه نزع الملكية التى قدمها حمد باشا الباسل إلى محكمة مصر المختلطة أن من الأسباب التى بنيت عليها تلك المعارضة براءة ذمته من الدين المطالب به بسبب تغيير الدين وقد فصلت المحكمة فى هذا الطلب بحكمها الرقم أول مايو سنة ١٩٢٨ ورفضته للأسباب الوادة به

وحيث أنه وإن كان هذا الحكم لم يصبح نهائياً بسبب استئنائه الا أنه مع هذا يعتبر فى قوة الشئ المحكوم به حتى يلغى من المحكمة العليا وليس لهذه المحكمة أن تنظر فى موضوعه من جديد بدعوى عادية غير مقيمة بأجرائات

ولا مواعيد مادام بابها مغلقاً بسبب المعارضة في تنبيه نزع الملكية سالفة الذكر

وحيث أنه من الخطأ قياس هذه الحالة بالحالة المنصوص عليها بالمادة ٤٧٨ مرافعات مختلط لأن المحجوز تحت يده لا يربطه بالدعوى الأصلية صلة ولا مصلحة ظاهرة له فيها بخلاف إجراءات نزع ملكية العقار فان مصلحة الأجنبي فيها ظاهرة وهي تعلق حقه بالعين المراد نزع ملكيتها على أن هذا النص جاء استثناء لقاعدة قاضي الموضوع هو قاضي الدفع فلا يصح التوسع فيه ولا القياس عليه

ومما تقدم يرى أنه لا يجوز لهذه المحكمة أن تنظر هذه الدعوى بحالتها هذه ويتعين الحكم بعدم جواز نظرها

(استئناف الكونت هنري سكاكيني وحضر عنه الاستاذ محمد كامل البنداري اقندى المحامي ضد حمد باشا الباسل وأخرى وحضر عن الاول سعادة توفيق باشا ودون المحامي نمرة ٢٨١ سنة ١٩٢٦ ق - دائرة حضرة صاحب المعالي حسين درويش باشا وكيل المحكمة بعضوية حضرة محمود سامي بك ومحمد علام بك المستشارين)

٣٠٢

١٩ فبراير سنة ١٩٢٩

التماس . غش . شروطه

القاعدة القانونية :

يجب أن تتوافر في الغش الموجب للالتماس ثلاثة شروط : (١) أن يكون ماصدر من الخصم شخصياً قد وقع في ظروف لم يتمكن الخصم الآخر

من الرد عليها (٢) أن يكون ذلك هو الذي أثر بذاته وبمفرده في رأى المحكمة (٣) أن يكون بيد الملتمس الدليل القاطع على الغش المحكمة :

حيث أنه فيما يخص الوجه الثاني يجب أن يتلاحظ مبدئياً أن من المتفق عليه لدى أغلبية الفقهاء والمحاكم أنه لا اعتبار أن هنالك غشاً مسوغاً لإعادة النظر يجب أن تتوافر شروط ثلاثة الاول أن يكون ماصدر من الخصم شخصياً وقع في أحوال وظروف لم يتمكن معها الخصم الآخر من معرفته والرد عليه والثاني أن يكون هذا الغش هو الذي بذاته وبمفرده أثر على رأى من أصدروا الحكم الملتمس إعادة النظر فيه والشرط الثالث أن يتقدم الملتمس الى المحكمة ويده الدليل القاطع على هذا الغش

« وحيث انه وان كان من الجائز افتراض أن المحاكم ربما تنقاد في بعض الأحيان الى ما يدفع به أحد الخصوم أمامها كذباً وأن تخطيء في تقديرها لما يدلى به كل من الطرفين من الأدلة والبراهين وربما كان في مثل هذا التقدير الغير صحيح مضية لحق من الحقوق وفي ذلك بلا شك من المشقة والصعوبة على النفس ما لا يحتاج لبيان غير أن هناك ما هو أشد مشقة وصعوبة على النفوس وأكثر ازعاجاً للخواطر مما يجب تلافيه والعمل على منعه ذلك ان مصلحة النظام القضائي العام تستلزم هي أيضاً أن يكون للتقاضى حد وأنه لا يستمر باب الخصومة مفتوحاً على مصراعيه الى

ما لا نهاية له وواضح أن هذه المصلحة الأخيرة فوق كل مصلحة فردية

(التماس الشيخ اسماعيل محمد وآخرين وحضر عنهم الاستاذ احمد رأفت بك ضد عبد اللطيف بك واكد وآخرين وحضر عن الاول الاستاذ رزق افندي صليب نمرة ١٠ سنة ٤٦ ق — دائرة حضرات زكى برزى بك وعبد الباقي زكى القشيري بك وعلى عبد الرزاق بك المستشارين

٣٠٣

٢٥ فبراير سنة ١٩٢٩

حساب . تصديق المجلس الحسبي . قرينة صحة تكليف الطاعن بالاثبات .

القاعدة القانونية :

انه وإن كان القاصر الذى بلغ سن الرشد أو المحجور عليه الذى رفع عنه الحجر غير ممنوع من محاسبة وصيه أو قيمه بعد أن عادت اليه أهليته الا أن هذا الحق ليس معناه أن ينقض بغير مقتضى كل ماتم من جهة الوصى أمام المجالس الحسبية ذات الرقابة عليه . ويجب عليه أن يبين عيوب هذا الحساب ليسوغ إعادة فحصه بواسطة خبير

المحكمة :

من حيث أن تصديق المجلس الحسبي على الحساب الذى يقدمه له الوصى أو القيم يعتبر قرينه على صحة ما جاء به حتى يقدم ما ينافيها

وحيث أنه وإن كان القاصر الذى بلغ سن الرشد أو المحجور عليه الذى رفع عنه الحجر غير ممنوع من محاسبة وصيه أو قيمه بعد أن عادت

اليه أهليته الا أن هذا الحق ليس معناه أن ينقض بغير مقتضى كل ماتم من جهة الوصى أمام المجالس الحسبية ذات الرقابة عليه فلا يكتفى أن يقدم له الحساب حتى يطلب تعيين خبير لإعادة فحصه بل يجب عليه أن يظهر عيوب هذا الحساب ليسوغ إعادة فحصه بمعرفة خبير

(استئناف الست فاطمة محمد حسين عبدالله الحاضر عنها بالجلسة حضرات عبد اللطيف افندي صادق ومحمود محمد مصطفى افندي المحاميان ضد طه محمد مصطفى الحاضر عنه بالجلسة حضرة محمد افندي ابوالخير المحامى نمرة ٩٩٢ سنة ٤٥ ق . الهيئة السابقة)

٣٠٤

٢٥ فبراير سنة ١٩٢٩

وقف . فى مرض الموت . حكمه حكم الوصية

القاعدة القانونية

من المقرر شرعا أن الوقف الذى يحصل فى مرض الموت حكمه حكم الوصية فلا ينفذ إلا فى الثلث إن كان لغير وارث ولم تجزه الورثة .

المحكمة

حيث قد ثبت من التحقيقات التى أجرتها هذه المحكمة بناء على حكمها التمهيدى الصادر فى ٢٠ يونيه سنة ٩٢٨ أن الوقف إنما حصل فى مرض الموت وشهادة الشهود والأوراق المقدمة فى السعوى كلها قاطعة فى ذلك ولا تدع مجالاً لأى طعن أو شك

وحيث أنه من المقرر شرعا أن الوقف الذى

يحصل في مرض الموت حكمه حكم الوصية إلا في الثلث إذا كان لغير وارث ولم تجزئه الورثة

(في الاستئناف المرفوع من الست حبيب عثمان وحضر عنها حضرة فليب بشاره افندى عن عزيز مشرقى افندى المحامى ضد الست دريه كريمة حسن بك فهمى وحضر عنها احمد بك رأفت المحامى نمرة ١٧٤ سنة ٤٥٥ ق وفي الاستئناف الفرعى المرفوع من الست دريه ضد الست حبيب عثمان نمرة ٢٨٦ سنة ٤٥٥ ق الهيئة السابقة)

٣٠٥

٢٥ فبراير سنة ٩٢٩

قلم الكتاب . تحصيل الأتعاب المحكوم بها للحكومة .
صفته

القاعدة القانونية

قلم الكتاب مختص بتحصيل الرسوم القضائية دون غيرها . وإن صح أنه ينوب عن أقلام قضايا الحكومة في المطالبة بأتعاب المحاماه المحكوم لها بها بناء على اتفاق حصل في هذا الشأن ، فيجب عليه في مثل هذه الحالة ، أن يبين في الأوراق القضائية صفته التي يطالب بها حتى يكون إعلانه للحكم بمثابة إعلان من صاحب الشأن . فان لم يفعل كان الاعلان مجرداً عن الآثار القانونية . مثل سر يان ميعاد الالتماس مثلاً .
الحكمة :

حيث أن الحكومة تدعى أن هذا الوجه غير مقبول لتقديعه بعد الميعاد وترتكب في ذلك على ما يظهر على أن الحكم أعلن للمتمس بمعرفة قلم الكتاب في ٥ يناير سنة ٩٢٨ وأن المتمس لم يرفع هذا الوجه إلا في مذكرته العلنة في

١٦ يناير سنة ٩٢٩ وتطلب بناء على ذلك عدم قبوله واحتياطياً رفضه موضوعاً

وحيث أنه ظاهر من إعلان الحكم الذي حصل بناء على طلب قلم الكتاب إنه كان للمطالبة بمبلغ أتعاب المحاماه المحكوم بها لصالح الحكومة وحيث أن قلم الكتاب ليس مختصاً قانوناً بالمطالبة قبل هذه الأتعاب لأن اختصاصه قاصر على المطالبة بالرسوم القضائية دون غيرها . وإن صح أن قلم الكتاب ينوب عن أقلام قضايا الحكومة في المطالبة بمثل هذه الأتعاب بناء على اتفاق حصل بهذا الخصوص . فانه كان يجب على قلم الكتاب في مثل هذه الحالة أن يبين صفته التي يطالب بها حتى يكون إعلانه للحكم بمثابة إعلان من صاحب الشأن نفسه يسرى مفعوله على الخصم الآخر وعلى هذا فالدفع غير وجيه

(التماس الصاغ ابراهيم افندى سامى وحضر عنه بالجلسة حضرة ميشيل سعد افندى المحامى ضد وزارة الاشغال العمومية وحضر عنها بالجلسة حضرة محمد فهمى عبدالله افندى نمرة ٥٥٣ سنة ٤٥٥ ق . الهيئة السابقة)

٣٠٦

٣ مارس سنة ١٩٢٩

صحيفة استئناف . اعلانها في المحل المعين باعلان الحكم الابتدائى

القاعدة القانونية

إذا أعلنت صحيفة الاستئناف في المحل الذي عينه المحكوم لصالحه في ورقة إعلانه للحكم المستأنف على أنه محل إقامة وامتنع الموجودون

في هذا المحل عن استلامه بدعوى أن المعلن اليه
غير مقيم به كان الاعلان صحيحاً

المحكمة :

بما أن المستأنف عليها الأولى دفعت بأن
الاستئناف تقدم بعد الميعاد لأنه أعلن في ٢٠ فبراير
سنة ٩٢٩ في حين أن الحكم المستأنف أعلن في
٤ ديسمبر سنة ٩٢٨

وبما أنه قد تبين من مراجعة الأوراق
المقدمة أن المستأنف عليها الأولى أعلنت المستأنف
بصورة الحكم الابتدائي في ٤ ديسمبر سنة ٩٢٨
وذكرت في إعلانها أنها مقيمة في المنزل رقم ١٨
بشارع أبي المعالي بشيكولاني بشبرا فأعلنها
المستأنف بصحيفة استئنافه في ذلك المنزل بتاريخ
٢٨ يناير سنة ٩٢٩ أي في الميعاد القانوني قليل
للمحضر أنها غير مقيمة بالمنزل المتقدم ذكره
ووفقاً يحضر اليه زوجها المستأنف عليه الثاني في
وقت الصلاة والقداس وبناء على هذا أعاد
المستأنف إعلانها في ٢٠ فبراير سنة ٩٢٩ ونجح
هذه المرة في تسليم نجل المستأنف عليها الأولى
صورة عريضة الاستئناف

وبما أن المحكمة تعتبر الاعلان الذي حصل
يوم ٢٨ يناير سنة ٩٢٩ إعلاناً صحيحاً لأنه كان
في المنزل الذي عين يقيناً في إعلان الحكم
المستأنف ولا عبرة بالامتناع عن تسليم صورة
الصحيفة في ذلك اليوم . ويتعين إذن رفض
الدفع وقبول الاستئناف شكلاً

(استئناف عوض الله أفندي وهي سليمان وحضر
بنفسه بالجلسة ضد الست اسطاسية مسيحة شحاته والقمص
ابراهيم جرجس وحضر عن الاولى بالجلسة راغب داود
افندي المحامي نمرة ٣٩١ سنة ٤٦ قضائية . دائرة
صاحب العزة محمد لبيب عطية بك واحمد نظيف بك وحامد
فهى بك المستشارين)

٣٠٧

٤ مارس ١٩٢٩

إيقاف . حكم . جواز استئنافه

القاعدة القانونية :

أنه وإن صح القول بأن مايجوز استئنافه
انما هو الأحكام طبقاً للمادة ٣٤٥ مرافعات الا
أن قرار الايقاف قد يعد في الواقع حكماً له أثره
في الدعوى . وتسميته قراراً وعدم افراد وثيقة
خاصة به كسائر الأحكام لا تنزع عنه هذه الصفة
المحكمة :

وبما أنه وإن صح القول بأن مايجوز استئنافه
انما هو الاحكام طبقاً لنص المادة ٣٤٥ من قانون
المرافعات الا أن قرار الايقاف المستأنف يعد في
الواقع حكماً له أثره في عوى التعويض المنظورة
وتسميته قراراً من المحكمة التي أصدرته وفواتها
وثيقة خاصة به كشأن سائر الاحكام لا ينزع عنه
هذه الصفة . وبما أن الاستئناف قد رفع في الميعاد
فيتعين قبوله شكلاً

(استئناف وزارة المالية وحضر عنها بالجلسة حضرة
توفيق بك حنين مندوبها ضد الشيخ صالح مصطفى الديب
وحضر معه حضرة راغب أفندي اسكندر المحامي نمرة
٨٣١ سنة ٤٥ قضائية . الهيئة السابقة

٣٠٨

٧ مارس سنة ١٩٢٩

تظلم . الى قاضي الامور الوقتية . قراره . عدم جواز استئنافه
القاعدة القانونية

القرار الذي يصدره قاضي الأمور الوقتية
في تظلم يرفع اليه من أمره لا يعتبر حكماً . ومن ثم
لا يجوز استئنافه .

المحكمة

حيث أن وكيل المستأنف ضده دفع فرعياً
بعدم جواز رفع هذا الاستئناف لأن الحكم
المستأنف إنما صدر من قاضي الأمور الوقتية في
مادة التظلم من أمر الحجز الصادر منه على عريضة
مقدمة اليه بطلب الحجز من المستأنف

وحيث أنه في الواقع لا يجوز استئناف
القرارات الصادرة من قاضي الأمور الوقتية بناء
على عريضة مقدمة له من أحد الخصام لأنها
ليست صادرة من المحكمة الكلية بل صدرت
من قاضي الأمور الوقتية لصفة الولاية التي أباحها
له القانون في المواد ١٢٧ وما يليها من قانون
المرافقات . أما ما جاء في المادة ١٣٠ مرقعات من
التظلم أمام المحكمة هو رفع الأمر للمحكمة الابتدائية
إما بدعوى خاصة وإما بتظلم من الأمر منضماً
بالتبعية للدعوى الأصلية المتعلقة بالنزاع في أية
جالة كانت عليها هذه الدعوى وحيث أن يكون
الحكم الذي يصدر من هذه المحكمة قابلاً للاستئناف
وحيث من ذلك يجب قبول الدفع

(في الاستئناف المرفوع من الشيخ سعد سيد احمد
العشري وحضر عنه بالجلسة حضرة الاستاذ محمود حسين
هيكل افندي المحامي ضد السيد افندي محمد وآخرين
وحضر عن المستأنف على الاول حضرة الاستاذ عبد العزيز
افندي محمد ولم يحضر باقي المستأنف عليهم ، نمرة ٢٥٥
سنة ٤٦ ق دائره حضرة صاحب العزه محمد فهمي حسين بك
وحضور اترابي ابو العزبك ومحمود المرجوشي بك المستشارين

٣٠٩

٧ مارس سنة ١٩٢٩

شفعة ، اعلان الرغبة . عدم اعلان البائع به . لا بطلان
القاعدة القانونية :

يعلن الشفيع رغبته في الأخذ بالشفعة لكل
من المشتري والبائع طبقاً للمادة ١٤ من قانون
٢٣ مارس ١٩٠١
الا أنه لا يترتب على عدم اعلان هذه الرغبة
المحكمة :

حيث أن المحكمة الابتدائية قد بنت حكمها
بسقوط حق المستأنف في الأخذ بالشفعة على
سببين الأول أنه لم يراع في اذاره برغبته في
الشفعة اعلان البائعين بل اكتفى باعلان المشتري .
فقط برغبته مخالفاً في ذلك نص المادة الرابعة عشر
من قانون الشفعة الصادر في ٢٣ مارس سنة ١٩٠١
التي توجب اعلان البائع والمشتري والثاني انه
لم يرفع الدعوى في بحر الثلاثين يوماً من تاريخ
الاعلان المنصوص عنه في المادة الرابعة عشرة
السالفة الذكر واعتبرت بدأ هذه المدة من تاريخ
انذار المشتري للمستأنف الواقع في ٢٢ مارس
سنة ٩٢٧

المرافعة لأن موكله قد توفي في أثناء الاجل الذي
حدد لتقديم مذكرات في الدعوى

وبما أن وفاة المستأنف تقتضي إيقاف الدعوى
اذ ليس بمقطوع أن ورثته يرغبون السير فيها سيرته
فينقض الحكم بذلك ورفض طلب فتح باب
المرافعة

(استئناف الشيخ حسن حسنين عبيد وحضر عنه
بالجلسة حضرة مصطفى رجب افندي المحامي ضد الشيخ
سيد حسنين عبيد وآخر وحضر عنهما بالجلسة حضرة
محمد زكي على بك المحامي نمرة ١٣٢١ سنة ٤٥ قضائية .
دائرة حضرة صاحب العزة محمد لبيب عطيه بك واحد
نظيف بك وحامد فهمي بك المستشارين)

٣١١

١٠ مارس ١٩٢٩

سند تحت الاذن . مدني . تحويله . بقاءه خاضعاً
لجميع دفعوع المدين

القاعدة القانونية

لا يزال الفقه والقضاء الفرنسي مترددين في
قياس السندات المدنية التي تحت الاذن على
مثليها من الأوراق التجارية التي تظهر بالتظهير
من دفعوع المدين .

فمن الفقهاء من رأى الأخذ بهذا القياس
يستدع هذه السندات في المعاملات المدنية .
ومنهم من رأى عدم الأخذ به لقيام المعاملات
المدنية على الأناه تمحيصاً لها .

أما في مصر فأُرفق بالجمهور المصري أن يؤخذ
بالرأى الاخير لان معاملته بهذه السندات التي

وحيث عن السبب الأول فان المشرع لم
ينص في المادة الرابعة عشرة على الجزاء الذي
يترتب عن عدم مراعاة الشفيغ الاجراء المنصوص
عنه فيها ولو كان غرض الشارع أن ينص بالبطلان
أو سقوط الحق لنص عنهما صريحاً كما فعل ذلك
في المادتين الخامسة عشرة والتاسعة عشر على أن
المستأنف قد اكتفى باعلان المشتري أى المستأنف
ضده برغبته الأخذ بالشفعة جواباً على ما أنذره
به وطالباً منه القيام ببعض الاجراءات التي رأى
انها تتفق وقانون التسجيل ولم يكن هناك ما يوجب
اعلان البائعين بذلك ويكون الانذار الصادر من
الشفيع بتاريخ ٣١ مارس سنة ٩٢٧ قائماً وله اثره
القانوني

(استئناف محمد بك لطفي طنطاوى وحضر عنه بالجلسة
حضرة الاستاذ رياض افندي مرور المحامي ضد السيد بك
محمد وآخرين وحضر عن المستأنف ضده الاول حضرة
الاستاذ مصطفى بك عزت ولم يحضر باقى المستأنف عليهم
نمره ٧٦٠ سنة ٤٥ ق . الهيئة السابقة)

٣١٠

١٠ مارس سنة ١٩٢٩

وفاة المستأنف . أثناء حجز الدعوى للحكم . إيقاف
القاعدة القانونية :

إذا توفي المستأنف أثناء الاجل الذي حجزت
فيه القضية للحكم ولتقديم مذكرات وجب الحكم
بإيقاف الدعوى ولا محل لفتح باب المرافعة

المحكمة :

بما أن وكيل المستأنف قدم طلباً بفتح باب

تحت الاذن ما زالت قليلة وقليل من يدرك عواقب هذا الشرط واثاره القانونية

المحكمة :

بما أن الاستئناف رفع صحيحاً في اليعاد عن حكم فهو مقبول شكلاً وبما أن هذه المحكمة ترى الأخذ بأسباب الحكم المستأنف في اعتبارة السند المرفوع به الدعوى مديناً وفيما ذكره تقرير الأحكام بيع الديون والحوالة من نقل الدين الى المحتال على ما كان عليه عند التحيل بأصله ووضعه وما يترتب على ذلك من جواز دفع المدين دعوى المحتال بجميع ما كان يدفع به دعوى التحيل كالدفع ببطلان الدين لعدم وجود سبب قانوني له أو لقيامه على سبب غير مشروع الخ

وبما أن المستأنف يزعم أن تحرير السند للأمر وتحت الاذن على صورة الأوراق التجارية التي يتناقل الناس بالتظهير (endossement) يمنع المدين من الدفع ببطلان التزام لا سبب له أو لسبب غير مشروع أو لعدم أهليه أو غش أو خطأ

وبما أن عدم جواز الاحتجاج بأوجه الدفع على حامل هذه الأوراق لا يرتكز على نص قانوني وإنما قام على حماية من يتعاملون بها تجارياً إذا نزلت عندهم منزلة النقود يتداولونها على سرعة وفي غير كفاية من الوقت للتحري عن أسباب سحبها وظروفه وأهليه من سحبها أو حولها وصفته حتى يكون على بينة من أمرها

وبما أن الفقه والقضاء الفرنسيين لا يزالان

مترددین فی قیاس السندات المدنية التي تحت الأمر والاذن على مثلها من الأوراق التجارية فمن الفقهاء من رأى الأخذ بهذا القياس لشيوع هذه السندات في المعاملات المدنية وحاجة تلك المعاملات الى الحماية التي قررها العرف للمعاملات التجارية . ومنهم من رأى عدم الأخذ به لقيام المعاملات المدنية على الأناه تمحيصاً لها والحماية غير التجار وهم من لا يدركون ما يترتب على اشتراط الدفع تحت الأمر والاذن من عواقب الأحكام التجارية .

وبما أن هذه المحكمة ترى الأخذ بالرأى الأخير لما فيه من رفق بالجمهور المصرى الذى ما زالت معاملته المدنية لا يشترط فيها الدفع للأمر وتحت الاذن إلا نادراً وقلما يدرك عواقب هذا الشرط من الأحكام التجارية

وبما أن الظاهر مع ذلك من ظروف الدعوى والمستندات المقدمة فيها وبخاصة من الورقتين المقدمتين من السيد بك كامل غالى أن المدين والدائن كلاهما كان عالماً عند تحرير السند بالحجز على السيد بك كامل غالى وبأن منزله الذى اتفق على استبداله نزع ملكيته ورسى مزاده على الشيخ محمود محمد الفقى وأن التزام المدين وهذا المحجور عليه يدفع قيمة هذا السند متضامين كان معلقاً على نجاح الدعوى المرفوعة أمام المحكمة المختلطة لشأن ذلك المنزل وعلى رفع الحجز عنه فلما لم تنجح تلك الدعوى ورفع الحجز وتقاسخ المستبدلان وسقط الدين بزوال سببه

حوله الدائن للمستأنف فأثبت تاريخ تحويله ثم طالب بقيمته المستأنف عليه وحده دون السيد بك كامل غالى المتضامن معه والمستفاد من ذلك أنه كان عالماً علم الدائن والمدين بما تقدم من وقائع هذه الدعوى . وبما أن السند المطالب بقيمته قد انكشف أمره وزال سببه فالمطالبة به من صاحب الدين أو المحتال به غير جائزه .

وبما أنه لذلك يتعين تأييد الحكم المستأنف (استئناف سويحه افندى خليل سعد وحضر عنه بالجلسة حضرة كامل افندى البندارى المحامى ضد رياض قانوس افندى وحضر عنه بالجلسة حضرة عزيز مفرق افندى المحامى نمرة ١٠٤١ سنة ٤٥ ق . الهيئة السابقة

٣١٢

١٠ مارس سنة ١٩٢٩

سراى عابدين . أملاك عامة . عدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر الدعوى . وضع يد . تغييرها القاعدة القانونية :

١ — ان سراى عابدين بملحقاتها وبحالتها الحاضرة اعتبرت بمقتضى الأمر العالى المؤرخ ١٦ يونيه سنة ١٨٨٠ من الأملاك العامة وبهذا الأمر على الأقل أعلنت الحكومة أن وضع يدها على السراى كان بصفتها مالكة ملكاً عاماً فلا تسمع الدعوى بعد ذلك بأن جزءاً من السراى كان مؤجراً لولى الأمر إذ صفة وضع اليد قد تغيرت علناً بمظاهر مادية مؤيدة بتشريع على لا يدع مجالاً للشك فى تغيير نية واضع اليد

٢ — تقضى المادة (١٥) من لأئحة ترتيب المحاكم الأهلية بعدم اختصاص هذه المحاكم للفصل فى الدعاوى الخاصة بالأملاك العامة وقد ذكرت سراى عابدين فى قانون التصفية الصادر فى ١٧ يوليه سنة ١٨٨٠ على أنها من الأملاك العامة التى لا تقبل من أى شخص إقامة دعوى على الحكومة أمام أية محكمة لأى سبب وبأية صورة عنها كما اعتبرت المادة التاسعة من القانون المدنى السرايات المخصصة لأقامة ولى الأمر من الأملاك العامة المحكمة :

« بما أن أولى هذا الدفع بالنظر بادية »
الرأى هو الدفع بعدم اختصاص المحاكم بنظر الدعوى لأن موضوعها نزاع فى ملكية ملك عام إذ أنه دفع يحد كل نقط النزاع »
« وبما أنه بعد صدور الأمر العالى المؤرخ فى ١٦ يونيه سنة ١٨٨٠ الذى اعتبر سراى عابدين بملحقاتها من الأملاك الميرية المعدة للمنفعة العامة وبعد صدور قانون التصفية فى ١٧ يوليو سنة ١٨٨٠ الذى نص فيه على أنه لا يقبل من أى شخص كان إقامة أى دعوى على الحكومة أمام أية محكمة لأى سبب وبأية صورة عن الأملاك العامة المذكورة فيه ومن ضمنها سراى عابدين وبعد أن اعتبر القانون المدنى فى المادة التاسعة منه السرايات المخصصة لأقامة ولى الأمر من الأملاك العامة — بعد صدور هذه القوانين ومع قيام الواقع غير المنكور بأن

سراى عابدين كانت من عهد انشائها في ولاية المغفور له الخديوى اسماعيل باشا أى قبل سنة ١٨٨٠ معدة لأقامة ولى الأمر لا يمكن النزاع في هذه النقطة الهامة»

« وبما أن ما يتدرع به عثمان رستم افندى من أن الجزء الذى يدعيه لوقفه لا يعتبر ملحقاتاً بالسراى لأنه كان مؤجراً للخديو اسماعيل بنقضه من أساسه أن السراى بملحقاتها وبحالتها الحاضرة على ما هي موصوفة في خطط على مبارك باشا التى اقتبسها تقرير الخبراء في البند الخامس اعتبرت بمقتضى الأمر العالى المؤرخ في ١٦ يونية سنة ١٨٨٠ من الأملاك العامة فالحكومة قد اعلنت على الأقل من ذلك التاريخ أن وضع يدها على السراى كان بصفتها مالكة ملكاً عاماً فلا يسمع بعد ذلك ادعاء عثمان رستم افندى أن جزءاً من السراى كان مؤجراً لولى الأمر إذ صفة وضع اليد قد تغيرت علنا بمظاهر مادية مؤيدة بتشريع على لا يدع مجالاً للشك في تغيير نية واضع اليد »

« وبما أنه لا يمكن أن يقال بأن عثمان رستم افندى لا يطالب بملكية الوقف بل يطلب أجره فان طلبه الأجرة ليس إلا وليداً للادعاء بالملكية وهى غير جائزة عن ملكية عامة كما تقدم »

« وبما أنه تبين من ذلك أن الدفع بعدم اختصاص المحاكم بنظر هذه الدعوى طبقاً للمادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية هو دفع مقبول وقبوله يجعل من العبث بحث الدفعين الآخرين أو بحث الموضوع »

(الاستئناف المرفوعين من وزارة المالية وحضر عنها بالجلسة مندوبها حضرة توفيق بك حنين ضد عثمان افندى رستم بصفته نمرة ٦٨٨ ٧٨٤ سنة ٤٣ قضائية . الهيئة السابقة

٣١٣

١٧ مارس سنة ١٩٢٩

استئناف . وجوب قيده قبل جلسة بثمان واربعين ساعة عدم امتداد هذا الميعاد بسبب الاعياد

القاعدة القانونية :

تنص المادة ٣٦٣ مرافعات المعدلة بالقانون

رقم ٤ لسنة ١٩١١ بوجوب قيد الاستئناف قبل يوم الجلسة بثمان واربعين ساعة وإلا اعتبر كأن لم يكن

فاذا وقعت الثانية والأربعين ساعة في أيام العيد وجب قيده قبل حلولها لان الثانية والأربعين ساعة ميعاد نهى الشارع عن قيد الاستئناف فيه ولأن أثر أيام الأعياد على المواعيد من من حيث امتداد اليوم الأخير لليوم التالى لا محل له هنا لأن ميعاد الثانية والأربعين ساعة ليس ميعاد مشتملا على طلب حضور الخصم أو على التنبيه عليه باجراء أمر فيه حتى يكون ميعاداً كاملاً ولأنه مقدر بالساعات المحكمة :

بما أن ديوان الأوقاف الخصوصية الملكية طلبت الحكم باعتبار استئناف المستأنفين كأنه لم يكن لقيده في يوم ١٦ مارس سنة ١٩٢٩ مع أن يوم الجلسة التى كلفاه بالحضور فيه أمام هذه المحكمة هو اليوم التالى

لأن الميعاد مقدراً بالساعات ولهذا يتعين الحكم باعتبار الاستئناف كأنه لم يكن

(استئناف عيد السميع على الغلبان وآخر وحضر عنهما بالجلسة حضرة لبيب افندى سعد المحامي عن حضرة محمود افندى السيد المحامي ضد ديوان الأوقاف المخصوصية الملكية وحضر عنه بالجلسة مندوبه حضرة محمود افندى يوسف نعمة ٤٥٧ . الهيئة السابقة

٣١٤

١٨ مارس سنة ٩٢٩

التماس . غش من الاخصام غير مصحوب بطرق
احتمالية . تأثيره . قبول الالتماس

القاعدة القانونية :

ان مسخ الوقائع بفعل الخصم حتى ولو لم تشفعه طرق احتمالية يعد غشاً يبرر اعادة النظر في الحكم متى كان أثر هذا المسخ توجيه الحكم الوجهة التي تولاه

الحكمة :

« بما أن السببين الأوليين من عريضة الالتماس يتلخصان في أن الملتمس ضدهما قد أدخل على محكمة الاستئناف غشاً أثر عليها في إصدار الحكم المطلوب اعادة النظر فيه »

« وبما أن ذلك الحكم قد استهل بفقرة من أسبابه يشعر مؤداها أنه كان ذا أثر على المحكمة فيما قضت به وهذه الفقرة هي أنه من المسلم بين طرفي الخصومة أن ابراهيم السيد أبا على بك ما كان مريضاً وقت تحرير عقد البيع المؤرخ في ٢٣ مارس سنة ١٩٢٠ وإذن الخصم المؤرخ في ٣١ من ذلك الشهر وان الشهادات الطيبة

وبما أنه اتضح حقيقة عدم إجراء هذا القيد إلا في يوم ١٦ مارس سنة ٩٢٩ مع وجوب حصوله قبل يوم ١٧ منه بثان وأربعين ساعه وهذا يجعل الاستئناف كأن لم يكن عملاً بالمادة ٣٦٣ من قانون لمرافعات المعدلة بالقانون رقم ٤ لسنة ٩١١

وبما أن اعتذار المستأنفين عن تأخرهما في إجراء هذا القيد بأن الأيام السابقة على يوم ١٦ مارس سنة ٢٩ كانت أيام عيد الفطر غير مقبول أولاً لأن ميعاد القيد يبتدىء في الواقع من يوم إعلان المستأنف عليه لصحيفة الاستئناف وينتهي قبل الجلسة بثان وأربعين ساعة فكان على المستأنفين أن يسعيوا في القيام به قبل ١٥ مارس سنة ٢٩ ثانياً لأن ميعاد الثمانى والأربعين ساعة هو ميعاد نهى عن إجراء قيد الاستئناف فيه ثالثاً لأن المعروف قانوناً في أثر أيام الأعياد على المواعيد هو امتداد اليوم الأخير لليوم التالى في مواعيد الاعلانات الحاصلة للخصم المشتملة على طلب حضوره في ميعاد مقدر بالأيام أو على التنبيه عليه بإجراء أمر في ذلك الميعاد ليكون لهذا الخصم بذلك ميعاده كاملاً . وظاهر أنه لا يمكن تطبيق هذا الحكم على ميعاد الثمانى والأربعين ساعة في حق المستأنفين لأنه من جهة ليس ميعاداً لخصمه مشتملاً على طلب حضوره أو على التنبيه عليه بإجراء أمر مافيه ومن جهة أخرى لأن هذا الامتداد يقع قانوناً في مصلحة المعلن له لا لمصلحة المعلن ومن جهة ثالثة

المقدمة في الدعوى تدل على أن المرض ابتداءً في أكتوبر سنة ١٩٢٠ «

وبما أن هذه الفقرة قد ينقضها ما جاء في الدعوى المدنية المنظورة فإن الملتمستين لم تسلما فيها بأن أخاهما ما كان مريضاً في ذينك التاريخين « وكذلك لا يستفاد قطعاً من الشهادات الطبية أن المرض ابتداءً في أكتوبر سنة ١٩٢٠ « بل قد يفهم من تلك الشهادات أن المرض كان حالاً بالمريض « في ذلك التاريخ وكان شديداً وهذا لا ينفي أن المرض لحقه قبل ذلك «

« وبما أن المحكمة إنما أخذت في تفهم وقائع الدعوى وروايتها على غير حقيقتها بناء على اعتمادها على الصورة التي رسمها لهذه الوقائع الملتمس ضدها « وبما أنه من المسلم به أن مسخ الوقائع بفعل الخصم حتى ولو لم تشفعه طرق احتيالية يعد غشاً يبرر إعادة النظر في الحكم متى كان أثر هذا المسخ توجيه الحكم الوجهة التي تولاهها «

« وبما أنه لا يقال في الدعوى الحالية أن الملتمستين قد عينتا بتبيان الوقائع على حقيقتها في مذكراتهما ومرافعة وكلاهما وكان على المحكمة أن تهتدي بما ذكراه فإذا فاتها ذلك فالخطأ منها أن رجحت قول خصميها على قولها إذ الظاهر من خلاصة المذكرات والمرافعات أن تسليم الملتمستين المقول به وإن تأويل فحوى الشهادات الطبية لم يبرز في المناقشة على شكل يسترعى النظر ويدعو للتدقيق فغفلة الملتمستين عن كشف

الوقائع ودحض ما مسخت به كان ظاهراً «

وبما أنه يتبين من ذلك أن الغش قد وقع فعلا من الملتمس ضدها وأنه أثر في الحكم الملتمس عادة النظر فيه فالالتماس إذن جائز

(التماس السيدتين زهرة وفاطمة السيد أبو علي وحضر عن الأولى حضرة كامل بك صدق المحامي وحضر عن الثانية حضرة تاديع أفندي قربه ومحمد كامل البنداري أفندي المحامي ضد محمد باشا السيد أبو علي وآخر وحضر عنهما حضرة الاستاذ عبد الرحمن البيلي أفندي المحامي عن حضرة الاستاذ عزيز بك خنكي المحامي الهيئة السابقة

٣١٥

١٨ مارس سنة ٩٢٩

وضع يد . سوء نية . ريع

القاعدة القانونية :

الشخص الذي يضع يده على أعيان باعتباره مالكا بمقتضى عقد صدر له من المورث أضيف فيه التملك والتصرف إلى ما بعد الوفاة واعتبر وصية باطلة لصدورها لوارث يكون مسئولاً عن الريع لأن نيته لم تكن حسنة فيما استهلكه منه

المحكمة :

وبما أن المحكمة ترى تأييد الحكم المستأنف لأسبابه ولا ترى المستأنفة على حق فيما ادعته من أنها كانت حسنة النية فيما استهلكته من ريع أطيان ولدى أخيها محجوري المستأنف عليه اعتماداً على عقد البيع الصادر لها من جدها فيها لأن مطالبتها بهذه الأطيان وبيعها من وصيها وقعت عقب الوفاة وكان لها من صيغة العقد في إضافته

(استئناف الست سيده هانم كرممة الرحوم محمود بك
صدق وحضر عنها حضرة احمد رأفت بك المحامي مستأنفة
أصلها ومستأنف عليها فرعيا ضد احمد بك توفيق بصفته
وصيا وحضر عنه حضرة احمد نجيب براده بك المحامي .
الهيئة السابقة)

التملك والتصرف الى ما بعد الوفاة ما أُنذرها بأنها
تستهلك ثمرة أطيان لاتستحقها لوضوح ما يترتب
على ذلك من اعتباره وصية باطلة لصدورها
لوارث

محكمة استئناف القاهرة

أى بيان بشأن الأطيان والعقارات التى حصل
الايصاء فيها

وحيث أن الجدل المذكور توفى وانحصر
ميراثه الشرعى كما يستفاد من أقوال الخصوم فى
الدعوى فى أولاده المذكور حسن محمد حسين
المستأنف عليه الأخير (وهو المدين) وحسين
محمد حسين وعباس محمد حسين محمود محمد حسين
وبنتيه شفيقة وفاطمة وترك ما يورث عنه شرعا
١٨ ط و ٦٧ ف كما هو ظاهر من كشوف التكليف
المقدمة فى الدعوى الابتدائية وباعتبار نصيب
الموصى لهم كنصيب ذكر يكون الموصى به لغير
وارثين جاء خارجا من الثلث وتكون الوصية
صحيحة وحجة على الورثة

وحيث أن المستأنفين يدفعون دعوى
المستأنف عليهما الأول والثانى بأن مدينهم وهو
المستأنف عليه الثالث رهن لهم واحد وخمسين قدينا
بموجب عقد رسمى محرر فى ١٢ اكتوبر سنة ٩٢٠
ومسجل فى ٤ اكتوبر سنة ١٩٢٠ بتمرة ١١٣٨٧
ضمانا للايجار المستحق عليه وبأنهم يجهلون الوصية

٣١٦

٦ فبراير سنة ٩٢٩

وصية . نقلها لالك . بدون تسجيل

القاعدة القانونية :

لاستلزام نصوص القانون المدنى قبل العمل
بالقانون رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ وبعد العمل به تسجيل
الوصية لامكان نقل ملكية العقارات الموصى بها .
فان قواعد التسجيل خاصة بالحقوق المنتقلة بين
الأحياء والوصية تملك مضاف الى ما بعد الموت
حكمها حكم الارث
المحكمة :

حيث أنه تبين من الاطلاع على الأوراق
أن جد المستأنف عليهما الأول والثانى محمد افندى
احمد أوصى لهما ولأخيهما نصر الدين عبد الله بمثل
نصيب والدهم الشيخ عبد الله المتوفى قبله فيما يتركه
شرعا من أطيان وعقار وغير ذلك . بمقتضى اشهاد
شرعى صادر بمحكمة سوهاج الشرعية بتاريخ
٢٠ اكتوبر سنة ١٩٠٩ ولم يرد بهذا الاشهاد

٣١٧

٢٠ مارس سنة ٩٢٩

- ١ - التماس . تناقض . في المنطوق .
- ٢ - دعوى تصحيح في شكل التماس . جوازه
- ٣ - دعوى تصحيح . خطأ مادي . ظهوره في الاسباب .

القاعدة القانونية

- ١ - لا يصلح التناقض بين أسباب الحكم ومنطوقه لأن يكون سبباً من أسباب الالتماس . بل هو التناقض بين أجزاء المنطوق الذي يعتبر سبباً موجباً للالتماس

- ٢ - من المقرر أن للمحكمة إعطاء الدعوى وصفها الحقيقي مادامت من اختصاصها . ولا شك أن دعوى الالتماس كدعوى التصحيح من اختصاص المحكمة التي أصدرت الحكم . فلا مانع إذن بمنع رافع الالتماس من أن يطلب اعتباره من باب الاحتياط بمثابة دعوى تصحيح .

- ٣ - إذا وجد بالحكم خطأ مادي . وكان هذا الخطأ مستنتجاً من أسبابه ذاتها . فيجوز رفع دعوى بتصحيحه .

المحكمة :

حيث أن الملتمس يقول بأن الخطأ الموجود في نص الحكم أساسه الأخذ بكشف مغاير للحقيقة ولما أخت به المحكمة ضمن أسبابها

وحيث أن التناقض بين أسباب الحكم ونصه لا يصلح أن يكون أساساً للالتماس لأن النص يقضي بأن يكون التناقض في منطوق

الصادرة من مورث المستأنف عليه الأخير مدينهم للمستأنف عليهما الأول والثاني لأنها غير مسجلة وظل أمرها في الخفاء فضلاً عن أن مدينهم المذكور يمتلك من القدر المرهون ٤٣ فدائاً بموجب عقد قسمة محرر بينه وبين أخوته بتاريخ أول يناير سنة ٩١٣ ومسجل في ١٦ أغسطس سنة ٩١٣ وهذا القدر مكلف بأسمه وسبق ان رهنه للبنك العقاري وباقي المرهون مكلف على اسمه وداخل في ملكه

وحيث أن احتجاج المستأنفين بعدم تسجيل الوصية في غير محله لأن نصوص القانون المدني المتعلقة بالتسجيل قبل إلغائها لا تستلزم التسجيل الحقوق المنتقلة بين الأحياء والوصية تملك يضاف الى ما بعد الموت وحكمها بحكم الارث في هذا الشأن وكذلك فإن القانون رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ لا يحتم التسجيل الا بالنسبة للعقود الصادرة بين الأحياء اسوة بالنصوص القديمة فخرجت بذلك منه الحقوق المبنية على الوصية والارث

(استئناف ورثة المرحوم أحمد بك فايق أبو اصبع وحضر عنهم الاستاذ احمد بك على المحامي نائبا عن الاستاذين الياس ويوسف ديبانه المحامين ضد رياض اقتدى عبد الله محمد حسين وآخرين . نمرة ١٣١ سنة ٢ ق دائرة حضرة صاحب العزة محمد بك كامل الرشيدى بك وحضور حضرات عبد الفتاح السيد بك وسليمان السيد بك المستشارين)

٣١٨

١٧ أبريل سنة ١٩٢٩

نفاذ معجل . امهال المدنى . لاتعاقد

القاعدة القانونية :

يصح مع شمول الحكم بالنفاذ العاجل منح
المدنى مهلة عملاً بالمادة ١٦٨ مدنى بعد انقضائها
يمكن سريان أثر هذا النفاذ العاجل
الحكمة :

« من حيث أن الاستئناف حاز شكله
القانونى »

« وحيث أن الاستئناف مرفوع عن تأجيل
تنفيذ الحكم ثلاثة شهور من تاريخ صدوره مع
شموله بالنفاذ المعجل »

« وحيث أن المستأنف دفع بأن الاستئناف
مرفوع عن الوصف فى حين أن الحكم مشمول
بالنفاذ وكون التظلم حاصلًا من الأمهال وحده
فهو متعلق بالموضوع لا بالوصف »

« وحيث أن هذا الاعتراض فى حد ذاته
فى محله إذ الامهال لا يتعارض مع النفاذ المعجل
لأن المقصود من هذا النفاذ إمكان تنفيذ الحكم
رغمًا عن كونه قابلاً للطعن بطريق المعارضة أو
الاستئناف بحسب الأحوال المنصوص عليها فى
قانون المرافعات أما منح الامهال من قبل المحكمة
فهو على سبيل الرفق بالمدنى عملاً بالمادة ١٦٨
من القانون المدنى بغض النظر عن الطعن فى
الحكم بيد أن المحكمة تلاحظ أن الفائدة العملية

الحكم « يراجع النص الفرنسى للمادة ٣٧٢

مرافعات disposition contraires

وحيث أن الملتمس طلب احتياطياً اعتبار

الدعوى دعوى تصحيح

وحيث أنه إذا احتوى نص الحكم على
خطأ مادى وكان هذا الخطأ مستتجاً من
الأسباب ذاتها فإن المحكمة ترى إمكان إزالة
هذا الخطأ وتحقيق غرض المحكمة من الحكم
الذى أصدرته بدعوى تصحيح ويكون
الطلب الاحتياطى من هذه الوجهة صحيحاً ولا
يضيره أن تكون الدعوى موصوفة بوصف
آخر من قبل إذ من المقرر جواز إعطاء
الدعوى وصفها الحقيقى لدى المحكمة مادامت
هى صاحبة الاختصاص على كل حال بنظرها
بوصفها الجديد ولا شك أن دعوى التصحيح
كدعوى الالتماس ترفع الى ذات المحكمة التى
أصدرت الحكم « يراجع استئناف مختلط
١٣ نوفمبر سنة ١٩١٣ مجموعة التشريع والأحكام
٢٦ صفحة ١٩ واستئناف مصر فى ٢ ديسمبر

سنة ١٩١٣ الشرائع السنة الأولى رقم ٢٠٠)

وحيث أن المرفوع ضده الدعوى لم يترافع
فيها على اعتبار أنها دعوى تصحيح ولذا ترى
المحكمة مع إعطاء الدعوى وصفها الصحيح من
جهة الشكل تحديد جلسة للمرافعة فى الموضوع

(التماس الحاج سيد محمد عويضة وحضر عنه الاستاذ
غفرى لوقا الزرق افندى المحامى عن الأستاذ محمد كامل
حسين افندى المحامى ضد معادة مصطفى خليفة باشا وحضر
عنه الاستاذ لطيف نخلة افندى المحامى عن الاستاذ ابراهيم
ممتاز بك نمرة ١٢٨ سنة ٣ ق . الهيئة السابقة)

قبل سواء لسرعة التنفيذ عليه فإذا فقدت فرصة إمكان التنفيذ على الحاصلات في الوقت المناسب اضطرت الى الالتجاء إلى إجراءات أخرى ولا يخفى ما في التنفيذ على العقار الضامن إن صح ذلك من الاجراءات الطويلة المعقدة

وحيث أنه لذلك يتعين إلغاء الحكم المستأنف فيما يتعلق بالامهال مع إلزام المستأنف عليه بالمصاريف

(استئناف وزارة الاوقاف وحضر عنها الأستاذ محمد افندي عبدالكريم ضد عيد احمد عيد نمرة ١١٠ سنة ٤ قضائية . دائرة حضرة صاحب العزة عبد الفتاح السيد بك وبحضور حضرات سليمان السيد سليمان بك المستشار وعبد الله اسماعيل بك القاضي المتدب .)

مثل هذا الاعتراض وتأثيره في الاستئناف هو أن يكون هناك محل لاستئناف موضوعي من قبل المستأنفة أما وقد قضى لها بطلباتها جميعاً بعد التعديل الذي طرأ عليها أمام محكمة أول درجة فالاستئناف من قبلها لا يمكن أن يتناول سوى الامهال في التنفيذ ومتى كان الأمر كذلك فلا يهم ما ورد بعريضة الاستئناف عرضاً بأن الاستئناف عن الوصف وما هو إلا تعبير خاطيء والعبرة بما قصده المستأنفة من استئنافها

وحيث أنه واضح من الاطلاع على الاوراق أن إهمال النفاذ مضر بالأوقاف ضرراً جسيماً لأن الحجز على الزراعة هو ضمانها الذي تعول عليه

قضاء المحاكم الكلية

شكل العقد . وإنما يزيل البطلان الناشء من عدم ملكية البائع المملك

٢ — حسن النية في السبب الصحيح معناه قانوناً اعتقاد المشتري في البائع أنه هو المالك مع كونه غير مالك في الحقيقة فجهل المشتري سبق الحجز على البائع لا يقوم مقام حسن النية

٣ — يتحمل المشتري نتيجة إهماله وتقصيره في تحقيق أهلية من يتعاقد معه

٤ — يشترط للتملك بالمدة القصيرة أن يكون وضع اليد في كل مدة الخمس سنوات بحسن نية

(تعليق : هل اذا كان فاقداً لأهلية غير

٣١٩

محكمة بني سويف الابتدائية الأهلية

٨ فبراير سنة ١٩٢٨

تملك بعض المدة القصيرة ، سبب صحيح . العقد الصادر من فائد الأهلية . حسن نية . ضم مدد وضع يد

القاعدة القانونية :

١ — العقد الصادر من فاقداً لأهلية كالقاصر والمحجور عليه لا يعتبر سبباً صحيحاً إلا اذا كان فاقداً لأهلية غير مالك ايضاً إذ لا تفريق بينه وبين غيره وقد جرت الأحكام ايضاً على ان وضع يد المشتري على العقار المبيع اليه لا يزيل بطلان البيع الناتج من عدم أهلية البائع ولا من الصورية ولا من

مالك يعتبر عقد البيع الصادر منه سبباً صحيحاً
أما اذا كان مالكاً فلا يعتبر هذا ماأراده الحكم
(وهو موضع نظر)

المحكمة :

« حيث أن الاستئناف حاز شكله »

« وحيث أن المستأنفين يتمسكون بأن على

فتح الباب للمستأنف الأخير المشتري من الأولين

منهم تملك القدر موضوع النزاع بوضع اليد مدة

الخمس سنوات بسبب صحيح وحسن نية ويرتكبون

أولاً — على أن السبب الصحيح هو كل

عقد ناقل للملكية بصرف النظر عن حالة البائع

وظروفه .

ثانياً — على أن العبرة في حسن النية وقت

التعاقد بصرف النظر عما يحصل بعد ذلك

ثالثاً — على أنه يجوز قانوناً لواقع اليد أن

يضم لمدته مدة وضع يد من انتقل ذلك منه

« وحيث أنه من المبادئ المقررة قانوناً أن

الأساس في السبب الصحيح الذي يؤدي الى

التملك بوضع اليد المدة القصيرة أن يكون العقد

الناقل للملكية صادراً من غير مالك لأنه لو كان

صادراً من المالك الصحيح لنقل الملكية في الحال

بغير احتياج الى وضع اليد (راجع كتاب فتحي

باشا صحيفة ١١١ ودوهلس بيع نبذة ١٧ ووضع

اليد نبذة ١٢١ والهلالي بك ص ٢٠٩) «

« وحيث أنه ينبني على هذا أن العقد

الصادر من فاقد الأهلية كالقاصر والمحجور عليه

لا يعتبر سبباً صحيحاً إلا اذا كان فاقد الأهلية

غير مالك أيضاً إذ لا تقربق بينه وبين غيره

وقد جرت الأحكام أيضاً على أن وضع يد المشتري

على العقار المبيع اليه مدة خمس سنوات لا يزيل

بطلان البيع الناتج من عدم اهلية البائع ولا من

الصورية ولا من شكل العقد الغير رسمي في الهبة

وانما يزيل البطلان الناشئ من عدم ملكية

المالك (محكمة الاستئناف في ٣٠ يناير سنة ٩٠٣

المجموعة الرسمية ٤ عدد ٧٤ و ٢٠ مارس سنة ٩٠٦

المجموعة الرسمية ٧ عدد ٩٧ و ٨ عدد ٢٩ واستئناف

أول يونيه سنة ١٩٢٥ »

« وحيث أنه من المسلم أن المحجور عليه

مالك لما باعه الى مورث المستأنفين بموجب العقد

المؤرخ ٢ يناير سنة ١٩٢٥ فلا يعتبر اذن هذا

العقد سبباً صحيحاً اما عقد البيع المدعى صدوره

في اغسطس سنة ١٩٢٣ للمستأنف الأخير من

باقي المستأنفين فهو الذي يعتبر سبباً صحيحاً إذ

هو صادر من غير مالك »

« وحيث أنه يجب البحث بعدئذ فيما اذا

كان يصح للمستأنف الأخير ان يتمسك بالتملك

بوضع اليد المدة القصيرة بضم مدة وضع يد من

انتقلت منهم الملكية الى مدة وضع يده ام لا »

« وحيث ان المستأنفين تمسكوا بحسن نية

مورثهم في المشتري من المحجور عليه بناء على

أنه لم يكن يعلم بهذا الحجز لعدم النشر عنه بالجريدة

الرسمية »

« وحيث ان حسن النية في السبب الصحيح

معناه قانوناً اعتقاد المشتري في البائع أنه هو المالك

مع كونه غير مالك في الحقيقة الأمر الذي يظهر

بعد لا ان يكون معذوراً في المشتري لأي سبب

كان فقول المستأنفين بأن المورث كان يجهل الحجر على البائع لعدم نشر القرار لا ينهض ان يقوم مقام حسن النية في السبب الصحيح بما ان البائع اليه كان مالكا حقيقياً ولكنه محجور عليه فقط فالمشترى في هذه الحالة يعتبر معذوراً فقط في جهله بالحجر ان كان ومع ذلك فإنه مسئول نفسه عن هذا الجهل به إذ من الواجب عليه ان يبحث عن اهلية من تعاقد معه وانه يتحمل نتيجة اهماله وتقصيره وفضلاً عن ذلك فان هذا الجهل لا يؤثر بشيء ما على بطلان العقد الصادر لمورث المستأنفين كما سلموا بذلك في عريضة استئنافهم ودفاعهم »

« وحيث أنه من المبادئ المقررة قانوناً ايقاف سريان المدة المكسبة للملكية بالنسبة للقصر والمحجور عليهم سواء كانت هذه المدة هي الطويلة أو القصيرة على الرأي الغالب (حكم محكمة طنطا الاستئنافي الصادر في ١٨ ابريل سنة ٩١٦ ومحكمة الاسكندرية في ١٣ يولية سنة ٩٢٠ ص ٤٠٨ وما بعدها من كتاب مرجع القضاء) فليس للمستأنفين أن يتمسكوا بمدة وضع يدهم ومورثهم من قبل ضد البائع اليه المحجور عليه وكذا من حل محلهم »

« وحيث أنه فوق ما تقدم فإنه على فرض جواز تمسك المستأنف الأخير بمدة وضع يده هو فلا يجوز له أن يتمسك أيضاً بضم المدة السابقة الى مدة وضع يده لأن المادة ٧٦ من القانون صريحة في أن يكون وضع اليد في مدة الخمس

سنوات كلها بالسبب الصحيح لا أن يكون بعضها بالسبب الصحيح والبعض الآخر بغيره ويجب عند تفسير المادة ٧٧ من القانون المدني التي تليها والتي تجيز ضم مدة وضع اليد أن يكون وضع اليد حائزاً لشروط السبب الصحيح من الاستمرار وحسن النية وغير ذلك فلا محل حينئذ لتمسك المستأنف الأخير بضم تلك المدة السابقة على عقده

وبما أنه لم تمض مدة الخمس سنوات من مشتراه في سنة ١٩٢٣ الى أن أدخل في الدعوى في ١٠ يناير سنة ١٩٢٧ فيكون تمسكه بالتمسك بوضع اليد بالنسبة له في غير محله أيضاً (استئناف ١١ اكتوبر سنة ١٩١٤ ش ٢ ع ٤٧/٢ ص ٤٣ استئناف أول يونيه سنة ١٩١٥ ش ٢ ع ٢٩٤/٤ ص ٢٧٣)

« وحيث أن المستأنفين أشاروا أيضاً الى التمسك بأن مورثهم انما اشترى العين موضوع النزاع بثمن بلغ حداً القيمة وأن لامصلحة للمحجور عليه في بطلان عقد البيع الصادر منه ولذا يجب المرور على ذلك مروراً فقط فنذكر أن هذا لا يؤثر على عقد البيع في ذاته إذ هو باطل سواء كان يعود بالنفع على المحجور عليه أم لا لصدوره بعد الحجر عليه (استئناف ١٢ يونيه سنة ٩١٦ ح ١٨ عدد ٩ ص ١٥ أسيوط ٢٣ سبتمبر سنة ٩٠١ ش ٤ ص ٦٥ ص ١٤٩ استئناف ١١ يونيه سنة ١٨ ش ٢٠ ص ٦ ص ٧) وعليه يكون جميع ما تمسك به المستأنفون غير وجيه

وأن الحكم المستأنف في محله ويتعين تأييده «
(قضية احمد السيد حسن عباطه وآخرين وحضر عنهم
حضرتا الاستاذين مختاريل سليمان افندى وآخزين سعد افندى
المحاميين ضد احسان كريمة على حسن بصفتها . نمرة ٣٩٥
سنة ١٩٢٧ استئناف . دائرة حضرة صاحب العزة حسن
فريد بك وعضوية حضرتي بادير يوسف افندى و عبد
الحميد عبد الرحمن افندى القاضيين)

٣٢٠

٢٧ فبراير ١٩٢٨

محكمة مصر الابتدائية الأهلية

استئناف . حكم تمهيدى . قانون ٥ فبراير سنة ١٩٢٥
القاعدة القانونية

١ - لا خلاف في أن القانون الواجب
إتباعه في جواز الاستئناف أو عدمه هو القانون
المعمول به عند صدور الحكم المطلوب استئنافه
لأن حق الاستئناف لا يوجد إلا في تاريخ
صدور الحكم المستأنف فاذا صدر قانون جديد
بشأن الاختصاص قبل الحكم وبعد رفع الدعوى
فلا يعتبر هادما لحق مكتسب

٢ - خالف القانون المعدل لاختصاص
القاضي الجزئي الصادر في ٥ فبراير سنة ١٩٢٥
هذه القاعدة إذ نص على أنه لا يسرى على
القضايا التي يكون قد صدرت فيها أحكام بعموم
اللفظ وبغير تخصيص . فهو يشمل الأحكام
القطعية والتمهيدية
المحكمة :

حيث أن المستأنف عليه دفع دفعتين فرعين
الأول عدم جواز الاستئناف لقلة النصاب لأن
الدعوى الجزئية رفعت بالمطالبة بتثبيت الملكية

الى القدر المغتصب وقد تقدر ثمنه بمبلغ ٢٥ جنيهاً
مصرياً .

وحيث أنه مما لا نزاع فيه بين الخصام أن
هذه الدعوى رفعت في أكتوبر سنة ١٩٢٢
وصدر فيها حكم تمهيدى بنسب خير لأداء
المأمورية المبينة بالحكم المشار اليه بتاريخ ٢٣ يولي
سنة ١٩٢٤ أى قبل صدور القانون الجديد
الصادر في ٥ فبراير سنة ١٩٢٥ بتعديل بعض
نصوص قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية
بشأن اختصاص القاضي الجزئي وما يحكم فيه نهائياً .
وحيث أن نقطة البحث في هذه القضية
تنحصر في معرفة أى القانونين يجب مراعاته في
جواز نظر هذا الاستئناف هل هو القانون القديم
أم الجديد .

وحيث أنه مما لا خلاف فيه قانوناً كما قرر
الشرح وجرت عليه أحكام المحاكم أن القانون
الجديد هو الذي يجب اتباعه دون غيره عند
النظر في جواز أو عدم جواز الاستئناف لأن حق
الاستئناف لا يوجد إلا من تاريخ صدور الحكم
المستأنف فلا يعتبر القانون الجديد في هذه الحالة
هادماً لحق مكتسب .

وحيث أنه بالاطلاع على القانون الجديد
يرى أن الشارع أراد مخالفة هذه القاعدة لأنه
نص في المادة الثانية بالفقرة الثانية منها على أن
هذا القانون لا يسرى على الدعاوى المحكوم فيها
غيباً أو حضورياً أو المؤجلة للحكم وقد ذكر في
المذكرة الايضاحية المتعلقة به أن الوزارة لم تر

٣٢١

٢٨ فبراير سنة ١٩٢٨

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

قرار إحالة

(١) اختلاس . تعدد المبالغ المختلسة . عدم تعدد الجريمة
(٢) الحكم بالغرامة والرد . عقوبة تكميلية تتبع
العقوبة الاصلية

القاعدة القانونية :

(١) لا تتعدد جريمة الاختلاس بتعدد المبالغ
المختلسة . فان في جميع مرات الاختلاس لم يكن
لدى المتهم الا فكرة واحداً وتصميا واحداً فلا
يفتج الا جريمة واحدة . ولا يشترط اتحاد الزمن
او المجنى عليه

(٢) اذا كان غير جائز معاقبة المتهم الذي
سبق الحكم عليه للاختلاس على فعل من أفعال
الاختلاس سابق على هذا الحكم ولم يدخل فيه
فلا يجوز أيضاً الحكم عليه بالرد والغرامة لانها
عقوبة تكميلية تتبع العقوبة الاصلية
المحكمة :

من حيث أنه ظهر من الاطلاع على ملف
القضية رقم ٤٧ سايرة الازبكية سنة ١٩٢٧ أن
هذا المتهم حكم عليه بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٧
بتهمة اختلاس مبلغ ٤٥٢ مليم و٩٦ جنيه وتزوير
في قسائم تحصيل في حال تحريرها المحصل بوظيفته
بالسجن ثلاث سنوات وغرامة ٤٥٢ مليم و٩٦ جنيه
ورد المبلغ المختلس

ومن حيث أن جريمة الاختلاس لا تتعدد
بتعدد المبالغ المختلسة (قال جارو في مطول قانون

الذهاب في متابعة سريان القانون على الماضي الى
حد حرمان المتقاضين من درجة التقاضى الثانية
عندما يكون حكم محكمة أول درجة سابقاً على
سريان القانون .

وحيث أن المحكمة ترى من النصوص
المتقدمة أن القانون الواجب تطبيقه في الحالة التي
نحن بصددناها هو القانون القديم لأنه قد نص
صراحة في القانون والمذكرة التفسيرية أن هذا
التعديل لا يسرى على القضايا التي يكون قد
صدرت فيها أحكام بعموم اللفظ ومن غير تخصيص
فهو يشمل القضايا التي صدرت فيها أحكام سواء
كانت هذه الأحكام قطعية أو تمهيدية . ثانياً
أنه إذا كان المقصود الأحكام القطعية فقط لما كان
هناك من داع لأن تقول الوزارة في مذكرتها
الايضاحية أنها لا ترى الذهاب في متابعة مبدأ
سريان القانون على الماضي لأنه ما دام يكون
الحكم القطعى قد صدر قبل القانون الجديد فهو
لا يسرى عليه بطبيعة الحال .

وحيث أنه لما تقدم يكون هذا الدفع الفرعى
في غير محله ويتعين رفضه .

(قضية حسين افندى احمد الملا بصفته ضد الشيخ احمد شاي
نمرة ٦٧٦ سنة ٢٧ استئناف . دائرة حضرة صاحب
العزة يوسف فهمى بك وعضوية حضرتى جمال الدين أباطة
بك وحسن مراد بك القاضيين)

في المادة ٩٧ من قانون العقوبات عن مبلغ الثمانية الجنيهات الذي ظهر أخيراً

ومن حيث أن تلك العقوبة تكميلية فلا توقع الا تبعاً لعقوبة أصلية (جازو جزء ثان صحيفة ٩٢ صحيفة نبذة ٤٧٣ . ومجموعة المبادئ الجنائية لجندى بك عبد الملك صفحة ٤٩٤) ومن ثم لا يجوز رفع الدعوى بطلب عقوبة تبعية ما دام طلب العقوبة الأصلية غير جائز

(قضية الجناية رقم ٩ سائرة سنة ١٩٢٨ نمرة ١٦٨ كلى التهم فيها محمد مصطفى منيب . رئاسة صاحب العزه كامل بك وصفي ابو الذهب قاضي الاحالة .)

٣٢٢

محكمة بنى سوييف الابتدائية الاهلية

أول مارس سنة ١٩٢٨

شركة محاصة . إثباتها . مادة ٦٣ قانون التجاره

القانون الفرنسى

القاعدة القانونية

لا يجوز إثبات شركات المحاصة بالبينه فان

نص المادة ٦٣ من قانون التجارة المصرى صريح

في أن يكون الاثبات بالدفاتر والخطابات .

ولا محل للقياس على القانون الفرنسى فان المادة

٤٩ من هذا القانون قد أجازت الاثبات بالبينه

زيادة على الدفاتر والخطابات

المحكمة

حيث أن المدعى قال بأن الشركة هى شركة

محاصة وأن المدعى عليه تاجر وطلب إثبات ذلك

كله بالبينه وارتكن على المادتين ٦٣ و ٦٤ من

القانون التجارى

العقوبات الجزء الاول صحيفة ٢٥١-٢٥٣ نبذة ١١٦ الطبعة الثالثة مامعناه يحدث غالباً أن الجريمة ترتكب بأفعال متلاحقة كل منها يقع تحت طائلة القانون فخرجت بذلك عن جرائم العادة ثم أنها منفصلة عن بعضها فليست جريمة مستمرة ولكنها لصدورها عن تصميم جنائى واحد ولكونها تنفيذاً متتابعاً لذلك التصميم الواحد تعتبر جريمة واحدة كحالة من يسرق بيتاً على جملة مرات ومثل الخادم الذى يسرق كل يوم سيجاراً من علبة سيده ففى مثل هذه الحالات لم يكن الاثبات فكر واحد وتصميم واحد فلا ينتج ذلك الا جريمة واحدة ولا يشترط اتحاد الزمن أو المجنى عليه)

ومن حيث أن الفعل المسند الى المتهم ما هو الا حلقة من سلسلة الافعال التى حوكم من أجلها وقد وقع فى عهدها وهى فى مجموعها تكون جريمة واحدة سبق الفصل فيها فلا يجوز الرجوع اليها بدعوى ثانية عن الفعل القديم الذى اكتشف بعد المحاكمة الاولى وذلك عملاً بقوة الشيء المحكوم فيه (قال جرانمولان أن المحاكمة الاولى تمنع من اقامة الدعوى العمومية من أجل أفعال سابقة على الحكم وما هى الا تكرار للافعال التى صدر عنها ذلك الحكم . تحقيق جنائيات جزء ثان صفحة ٢٦٥-٢٦٦ نبذة ١٠٢٤-١٠٢٥ ولا كوست فى كتابه De la chose jugee نبذة ٩٤٩

ومن حيث أن النيابة قالت أنها تقصد

بدعواها الحكم بالغرامة والرد المنصوص عليهما

وحيث أن المدعى عليه دفع بأنه ليس بتاجر وأن شركة المحاصة لا تثبت بالبينة وحدها

وحيث أن للمادة ٦٤ من القانون التجارى لا علاقة لها بطريقة إثبات وجود الشركة وإنما هى خاصة بالاجراءآت الأخرى التى تتبع فى الشركات وأما طرق الإثبات فمنصوص عليها فى المادة ٦٣ السالفة الذكر

وحيث أن نص المادة ٦٣ من القانون التجارى المذكورة صريح فى إثبات شركات المحاصة بالدفاتر والخطابات

وحيث أن هذا النص يجعل الإثبات بالبينة وحدها غير جائز كما ذهب إلى ذلك محكمة الاستئناف المختلطة فى أحكامها (راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر فى ٢٣ يناير سنة ١٨٨٦ مج ١١ ص ٣٨ وحكم هذه المحكمة الصادر فى ٢٣ مارس سنة ١٨٨٧ بوريللى ٢١٤) وقد أخذت بذلك أيضاً محكمة استئناف مصر فى حكمها الصادر فى ٧ مارس سنة ١٩١١ المنشور فى مجلة الحقوق ٢٧ ص ١٣ راجع مجموعة حمدى بك السيد ص ١٢٤ نبذة ٦٦٣)

وحيث أنه لا محل للأخذ بما ذهب إليه المحاكم الفرنسية والشرائح الفرنسيون من جواز إثبات شركات المحاصة بالبينة لأن نص المادة ٦٣ من القانون التجارى لا يتفق مع نص المادة ٤٩ من القانون التجارى الفرنسى المقابلة لها إذ أن هذا القانون الأخير قد نص صراحة فى تلك المادة على جواز إثبات شركة المحاصة بالبينة زيادة على

الدفاتر والخطابات كنايةاً أما نص القانون المصرى فى المادة ٦٣ فقد اقتصر على الإثبات بالدفاتر والخطابات فقط ولم يذكر الإثبات بالبينة مما يستفاد منه أن المشرع المصرى أراد تقييد الإثبات فى هذا النوع من الشركات بالدفاتر أو الخطابات ومخالفة القانون الفرنسى فى ذلك

وحيث أنه فضلاً عما تقدم فإن كل ما ادعاه المدعى هو أنه قام بدفع جميع رأس المال وأنه هو الذى كان يباشر جميع الأعمال بنفسه وباسمه من شراء وبيع وأن المدعى عليه ليس له رأس مال ولا عمل فلا شركة قانوناً لعدم توافر الشرط الأساسى للشركة وهو الاشتراك فى رأس المال أوفى العمل

(قضية الشيخ عبد الله احمد الوكيل بتوكيل حضرتى مينابك وعزوز اسكندر افندى المحامين ضد سيد ابراهيم والى نمرة ٦٩٣ سنة ٩٢٧ كلى . دائرة حضرة صاحب العزة حسين فريد بك وعضوية حضرتى بادير يوسف افندى وعبد الحميد عبد الرحمن القاضيين)

٣٢٣

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

٦ مارس سنة ١٩٢٨

قرار احالة

نهب واتلاف منقول . قوة اجبارية . معناها
مادة ٣٢٠ عقوبات

القاعدة القانونية

القوة الاجبارية — فى جريمة نهب أو إتلاف منقول من عصابة أو جماعة المنصوص عليها فى المادة ٣٢٠ عقوبات — هى أن يتذرع

مرتكبوا الجريمة حال ارتكابها بوسائل العنف والارهاب . وهذه الظروف هي التي حدثت بالمشرع إلى تشديد العقاب فجعلها جناية المحكمة

من حيث أنه يجب طبقاً للمادة ٣٢٠ من قانون العقوبات أن يقع نهب أو إتلاف على منقول من عصابة أو جماعة بالقوة الاجبارية ومن حيث أن العلماء عرفوا النهب بأنه سلب أموال مدنية أو منزل بالقوة والعنف والاتلاف بأنه التدمير والتخريب

ومن حيث أن القوة الاجبارية هي أن يتدرب مرتكبوا الجريمة جهراً وفي حال ارتكابها بوسائل العنف والارهاب (جارسون نبذة ١٧ على شرح المادة ٤٤٠ من القانون الفرنسي وجارو جزء خامس نبذة ٣٧٥ وضرربوا لذلك أمثالا منها : هجوم عصابة على منزل يكسرون أبوابه يقتحمونه عنوة فينهبون ويتلفون . ومثل جماعة من العمال المضربين ويبلغ عددهم مائة وخمسين عاملاً هجموا على عجلة محملة بضائع فوققوا في وجه الخيل وأكروهوا السائق على الوقوف ثم قلبوا العجلة وحطموا البضائع ببلطة . وكعصابة في زمن هياج تقتحم الدكاكين بقوة فتنهب وتتلف)

ومن حيث أن هذه الظروف التي ترتكب بها الجريمة هي التي حدثت بالمشرع إلى تشديد العقاب فجعلها جناية يعاقب عليها بالأشغال الشاقة لأن النهب أو الاتلاف بهذه الكيفية مهدد

للأمن العام . أما الاتلاف الغير المقترن بالقوة الاجبارية فانه يعتبر مخالفة أو جنحة إذا حصل بقصد الاساءة (المادتان ٣٤٢ و ٣١٦) من قانون العقوبات

ومن حيث أن وقائع الدعوى المطروحة الآن تنحصر في أن ثمانية أشخاص جاءوا إلى صالة المجنى عليها قبل الحادثة يبضع ليل فلاحظت عليهم جفاء في معاملة المستخدمين ولكنهادارتهم حتى انصرفوا من غير أن يقع منهم شيء يذكر حتى إذا كانت ليلة الحادثة دخل ثمانية أشخاص إلى محلها فارتابت في أمرهم ظانة أنهم هم الأولون مع أنها لم تكن تبين وجود هؤلاء وخشيت أن يكون عدو لها سمته أرسلهم للاضرار بها فطلبت إلى البوليس تلفونياً أن يحتاط للأمر . أما هم فجلسوا يستمعون للغناء وطلبوا خمرأ دفعوا ثمنها ولم يبد منهم أي فعل عدائي سوى أن بعضهم طالب إلى المغنية أن تغنيهم دوراً بعينه فلما لم تفعل قاموا غضابي وعند ذلك ضرب أحدهم امرأة مثبته بالحائط فخدشها وضرب آخر لوحاً من الزجاج فكسره ولما أرادوا الخروج أمسكت المجنى عليها برقبة أحدهم فصرها بعصاه ليتمكن من الهرب كما أن المتهم الأول أثناء خروجه دفع شخصاً اسمه عبده كان أمامه فلما التفت إليه ضربه عصا

ومن حيث أن المجنى عليها ادعت أن المتهمين مجرضون من شخص معين ولكن النيابة رأت أن تهمة التحريض غير ثابتة

تعليق : راجع بعكس ذلك حكم محكمة النقض بتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨ مجلة المحاماة السنة التاسعة العددان الأول والثاني صحيفة ١١

المحكمة :

حيث أن المتهم بصفته شيخ عزبة لا يكفي أن يكون معتبرا من رجال القوة العمومية بل يجب أن يكون من المرخص لهم بحمل السلاح ضمن حدود ونصوص اللوائح المعمول بها طبقاً لنص المادة الأولى من القانون نمرة ٨ سنة ٩١٧ السالف الذكر . ولا نص يسمح له بذلك وليس مثله مثل العمدة لأن هذا الأخير هو الرئيس الوحيد في بلده مع ما يتبعها من عزب وإنما مثله مثل شيخ البلد لا يكون له هذا الحق إلا إذا انتدب محل العمدة بدله أو للعمل في الدورية السيارة (راجع حكم محكمة قنا الاستئنافية الصادر في ٢٩ مايو سنة ٩٢٧ المنشور بالمجموعة الرسمية (السنة الثامنة والعشرون) عدد ٨ ص ٢٠٧) وحيث أن ارتكان المستأنف على تعليمات البوليس نمرة ١٣ سنة ٩٢٠ البند (و) فانه لا يفيد شياً لأنه لا يخرج عما تقدم بيانه إذ جاء به مانصه : —

« ان مشايخ العزب لا يعتبرون من رجال القوة العمومية الا في اثناء قيامهم برياسة الدوريات السيارة فقط ويشترط أن تحفظ اسلحتهم في سلامك الخفر بمنزل العمدة في النهار وكما لم يكن هناك داع لملها » وهو مطابق لما توضح

ومن حيث أن هذه الوقائع خالية من القوة الاجبارية التي سبق الكلام عليها فتكون المادة ٣٢٠ عقوبات غير منطبقة

ومن حيث أن الأتلاف والضرب اللذين وقعاً يدخلان في باب الجنح

(قضية الجناية رقم ٢٣٩ سنة ٩٢٨ و ٧٢ كلى سنة ٩٢٨ التهم فيها احمد الطيب واخرين . رياسة حضرة صاحب العزة كامل وصفي أبو الذهب قاضي الاحلة)

٣٢٤

محكمة بني سويف الابتدائية الاهلية

٦ مارس سنة ١٩٢٨

١ شيخ عزبة . حمل سلاح . رخصة
٢ مادة ٣١٧ عقوبات . مواد مفرقة خرطوش

القاعدة القانونية :

١ — لا يجوز لشيخ العزبة حمل سلاح الا بترخيص ضمن حدود ونصوص اللوائح المعمول بها طبقاً لنص المادة الأولى من القانون نمرة ٨ سنة ١٩١٧ ولا نص يسمح له بذلك وليس مثله مثل العمدة وإنما مثله مثل شيخ البلد . لا يكون له هذا الحق الا اذا انتدب محل العمدة أو للعمل في الدورية السيارة

٢ — المفرقات التي تنص عليها المادة ٣١٧ عقوبات هي كل مادة تحدث انفجاراً بحكم خواصها الكيماوية . وبما أنه يترتب على اجراق الخرطوش انفجار وفرقة فيجب حينئذ اعتباره مادة مفرقة تدخل في حيز تطبيق المادة المذكورة

٣٢٥

محكمة بنى سويف الابتدائية الاهلية

٢٠ مارس ١٩٢٨

دعوى عمومية . سقوطها بوقاة المتهم .
الدعوى المدنية . صيرها

القاعدة القانونية :

١ — نصت المادة ٢٨٢ من قانون تحقيق

الجنايات على حالة واحدة لا يجوز فيها رفع الدعوى المدنية أمام محاكم المواد الجنائية وهى حالة ما إذا كانت الدعوى العمومية قد سقطت بمضى المدة قبل رفع الدعوى المدنية

٢ — إذا سقطت الدعوى العمومية بعد

رفع الدعوى المدنية وقبل الحكم فيها فيجوز للمحكمة أن تفصل في الدعوى المدنية مع الحكم بسقوط الدعوى العمومية . وقد جاء النص صريحاً على ذلك في حالة سقوط الدعوى العمومية بمضى المدة في المادة ١٧٢ جنابات . وهى بمثابة لحالة السقوط لوقاة المتهم

٣ — لا يختلف حكم القانون في حالة سقوط

الدعوى العمومية بعد الحكم من محكمة أول درجة فان المادة ١٨٨ جنابات تنص على أن تتبع أمام محكمة ثانى درجة الأحكام المقررة في المادة ١٧٢ جنابات

٤ — لا محل للأخذ بالمادة ٦٣٧ من قانون

تحقيق الجنايات الفرنسى . لاختلاف القانون الفرنسى عن القانون المصرى في هذا الشأن . فقد

ينشور الداخلية نمرة ١٧ الذى أشير اليه بحكم محكمة قنا السالف الذكر

وحيث أنه فيما يتعلق بالتهمة الثانية فانها ثابتة من ضبط الخراطيش بمنزل المتهم وهذا معترف منه به أيضاً وانما ينازع في انها ليست من المواد المفرقة المنصوص عنها بالمادة ٣١٧ عقوبات مكررة كما أخذت بذلك محكمة أول درجة وحكمت ببراءته من هذه التهمة

وحيث أن المادة ٣١٧ عقوبات مكررة نصت على المفرقات بصفة عامة ولم تبينها

وحيث ان المفرقات هى كل مادة تحدث انفجاراً بحكم خواصها الكيميائية وهى تشمل

البارود والديناميت واللينيت (جارسون بند ١١) وحيث أن الخراطوش لا بد من وجود

البارود فيه اذ يترتب على احراقه وفرقته حصول الانفجار واطلاق المقذوف منه فيجب حينئذ

اعتبار الخراطيش مادة مفرقة وانطبق المادة ٣١٧ عقوبات مكررة على احرازها (حكم محكمة

الاسكندرية في ١٠ ابريل سنة ١٩٢٦ المنشور بمجلة المحاماة ٦ عدد ٩٤ ص ٦٩٤ — كتاب

المبادئ الجنائية لجندى بك عبد الملك — وشرح قانون العقوبات لاحمد بك امين ص ٤٣١)

فلا محل اذاً لما اخذت به محكمة أول درجة ويتعين الغاء الحكم المستأنف عن هذه التهمة الثانية .

(فضية النيابة العمومية ضد شعبان حسان حروفش نمرة ٤٠٦ استئناف بنى سويف سنة ١٩٢٨ دائرة صاحب العزة حسن فريد بك وعضويه حضرتى بدير يوسف افندى وعبد الحميد عبد الرحمن افندى العاضيين وحضرة السيد افندى حلمى وكيل النيابة)

نص في هذا القانون على مدد معينة لسقوط الدعوى العمومية دون الدعوى المدنية التي تركت للقواعد العامة . كما أنه لا يوجد فيه نص مقابل للمادة الثانية من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي التي تنص على أنه تنظر الدعوى بالتضمنيات الناشئة عن جرائم أمام القضاء الموكل بالفصل فيها . وعلى ذلك فإن غالبية الشراح الفرنسيين على أن تختص المحكمة بالفصل في الدعوى المدنية إذا كان سقوط الدعوى العمومية بعد الحكم من محكمة أول درجة

المحكمة :

حيث أن الحاضر عن ورثة المتهم دفع بسقوط الدعوى المدنية تبعاً للحكم بسقوط الدعوى العمومية لوفاة المتهم واستند إلى القول بأن المدعى المدني الذي اختار الطريق الجنائي يجب أن يسرى على دعواه ما يسرى على الدعوى العمومية بناء على أنه من المبادئ المقررة أن هذه الدعوى أمام المحاكم الجنائية هي الأصل وأن الدعوى المدنية تابعة لها فإذا سقطت الدعوى العمومية لوفاة المتهم سقطت الدعوى المدنية تبعاً لها بحكم تتبع الفرع للأصل — وإلى أن قانون تحقيق الجنايات الفرنسي نص في المادة ٦٣٧ منه على سقوط الدعوى العمومية مع الدعوى المدنية بمدد واحدة وأن المحاكم الفرنسية حكمت بأنه إذا حصلت الوفاة في أي حالة كانت عليها الدعوى سواء قبل الحكم الابتدائي أو بعده فإن المحكمة الجنائية تصبح غير مختصة وأن المقصود بالتضمنيات التي يجوز

للقاضي الجنائي الحكم فيها عملاً بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات المصري هو التعويض الذي يطلبه المتهم من المدعى المدني لا التعويض الذي يطلبه المدعى المدني من المتهم لأن هذا ممنوع نظره بمقتضى المادة ٢٨٢ من قانون تحقيق الجنايات المذكور وارتكن أيضاً على مذكرات الحضر أحمد بك نشأت على قانون تحقيق الجنايات

وحيث أن المادة ٢٨٢ جنایات السالف الذكر إنما نصت على حالة وحيدة لا يجوز فيه رفع الدعوى المدنية أمام محاكم المواد الجنائية وهو حالة ما إذا كانت الدعوى العمومية قد سقطت بمضي المدة قبل رفع الدعوى المدنية والعلة في ذلك أن الدعوى المدنية أصبحت في هذه الحالة مستقلة بذاتها فيجب رفعها أمام المحكمة المدنية المختصة أصلاً بها ولا وجود للدعوى العمومية أمام المحاكم الجنائية

وحيث أنه بخلاف تلك الحالة فإن الدعوى العمومية قد تسقط بعد رفع الدعوى المدنية وقبل الحكم فيها من محكمة أول درجة ففي هذه الحالة يجوز للمحكمة أن تحكم في الدعوى المدنية بالتعويضات مع الحكم بسقوط الدعوى العمومية وجاء النص صريحاً على ذلك في حالة سقوط الدعوى العمومية بمضي المدة ضمن الأحوال المبينة في المادة ١٧٢ جنایات وليس ثم ما يمنع من سريان ذلك على حالة سقوط الدعوى العمومية بوفاة المتهم بطريق القياس الظاهر

وحيث أن حكم القانون في حالة ما إذا كانت

وحيث أن القول بأن المقصود بجواز الحكم في التعويضات في المادة ١٧٢ جنایات هو التعويض الذي يطلبه المتهم من المدعى المدني — هو تخريج لا ينطبق على صريح النص وتفيد بعير قيد إذا جاء فيه أجازة الحكم في التضمينات التي يطلبها الخصوم من بعضهم بعضاً على الإطلاق بغير تعيين الخصم دون آخر

وحيث أنه لا محل أيضاً للأخذ بما نص عليه في المادة ٦٣٧ من قانون تحقيق الجنایات الفرنسي لعدم اتفاقه مع النصوص المقابلة في قانون تحقيق الجنایات المصري التي نص بها على مدى معين لسقوط الدعوى العمومية دون الدعوى المدنية التي تركت بغير نص كي تسرى عليها القواعد المدنية وعدم وجود مقابل للمادة الثانية من قانون تحقيق الجنایات الفرنسي في القانون المصري وهي التي تنص على أن الدعاوى بالتضمينات الناشئة عن جرائم تنظر مع الدعوى العمومية وأمام القضاء الموكل بالفصل فيها

وحيث أنه فضلاً عن ذلك فإن شرح القانون الفرنسي ذهب كثير منهم إلى التفرقة بين حصول أسباب سقوط الحق بعد رفع الدعوى وقبل صدور حكم في القضية وبين حصوله بعد صدور حكم ويرون أن المحكمة الجنائية تصبح غير مختصة بنظر الدعوى المدنية في الحالة الأولى وتكون مختصة بنظرها في الحالة الثانية (راجع موران كلمة استئناف فقرة ٤٣ وليسليه جزء ثاني فقرة ١١٨٣ — ١١٨٤ وجارو جزء أول نبذة

الدعوى العمومية قد سقطت بعد الحكم من محكمة أول درجة لا يختلف عن الحكم في الحالة السابقة التي تكون سقطت فيها قبل ذلك وهو واحد فيها إذ نص في المادة ١٨٨ جنایات على أنه تتبع أمام محكمة ثاني درجة الأحكام المقررة في المادة ١٧٢ جنایات السابقة الذكر التي تجيز لمحكمة أول درجة الحكم بالتعويضات مع الحكم بسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية ولأن المادتين ١٧٦ و ٢٢٩ جنایات أجازتا للمدعى المدني الطعن بطريق الاستئناف والنقض فيما يتعلق بحقوقه دون غيرها وهذا صريح أيضاً في جواز نظر الدعوى المدنية وحدها دون الدعوى العمومية

وحيث أن جواز الحكم في التعويضات في هاتين الحالتين الأخيرتين دون الحالة الأولى علتها ظاهرة في أن الدعوى العمومية كانت قائمة في الحالتين الأخيرتين وقت رفع الدعوى المدنية بخلاف الحالة الأولى فلا وجود فيها للدعوى العمومية أصلاً وأن المدعى بالحق المدني فيها قد رفع دعواه المدنية بناء على حق خوله له القانون فلا يسوغ منعه من الاستمرار في دعواه بأمر خارج عنه ولم يكن في حسبان وقت استعماله حقه ولا حرمان بعير نص فضلاً عن أن النصوص السابقة تجيز الحكم في التعويضات ولا معنى لاجباره على ترك محكمة مختصة أصلاً ومرفوعة أمامها الدعوى فعلاً واتخاذ طريق آخر من جديد يستلزم نفقات وإجراءات أخرى

ص ١٥٣ - ١٥٥ ومذكرات حضرة احمد بك
نشأت على قانون تحقيق الجنايات التي يرتكن
عليها الحاضر عن ورثة المتهم ص ٤٨ ومذكرة
لجنة المراقبة القضائية في ١٤ مايو سنة ١٩٠٠
(قضية النيابة العمومية نمرة ٤٧٢٥ استئناف بنى سوييف
سنة ٩٢٧ ضد جاد السيد يوسف وأخرى مدعية مدني
دائرة حضرة صاحب العزة حسن فريد بك وعضويه
حضرتي بادير يوسف افندي وعبد الحميد عبد الرحمن
افندي القاضين وحضرة السيد حلمي افندي وكيل النيابة)

٣٢٦

محكمة بنى سوييف الابتدائية الأهلية

١١ أبريل سنة ٩٢٨

بيع جبرى . البائع فيه . تطبيق قواعد التسجيل
من حيث افضليه أحد العقدين على الآخر

القاعدة القانونية :

المدين المنزوعة ملكيته هو البائع في البيع
الجبرى . والدائن الذى يطلب بيع العقار هو
وكيل المدين وكالة ضمنية في هذا الطلب . وعلى
ذلك تطبق قواعد التسجيل - من حيث
تفضيل أحد العقدين على الآخر - على عقد
البيع الصادر من المدين وحكم مرسى المزار الصادر
في اجراءات نزع ملكية العقار ذاته بناء على
طلب الدائن

المحكمة :

حيث أنه يجب البحث اذن في من يعتبر
بائعا في البيع الجبرى أهو طالب البيع بناء على
حكم نزع الملكية أو هو المدين المنزوع ملكيته

١١٩٣ وترينى جزء ٢ نبذة ١٧٢ ولايرد نبذة
٨٤١ وجريو ص ١١٦ وأحكام محكمة النقض
في ٩ فبراير سنة ١٨٤٩ و ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٦٩
و ١٠ مايو سنة ١٨٧٢ وتولوز في ٩ أغسطس
سنة ١٨٨١ وليون في ٢٤ أغسطس سنة ١٨٨١
دالوز ٧٩ - ١ - ٤٨ و ٨٢ - ١ - ٢٣٩
و ٨٢ - ١٥) وقد ذهب فريق غالب منهم
على أن المحاكم الجنائية مختصة بنظر الدعوى
ما دامت أسباب السقوط حدثت بعد رفع
الدعوى العمومية إليها بصفة قانونية (راجع حكم
النقض في ١٧ ديسمبر سنة ١٨٦٦ و ٢٢ ديسمبر
سنة ١٨٧٠ و ٩ يناير سنة ١٨٨٠ و ١٦ مارس
سنة ١٨٨٢ دالوز ٨٠ - ١ - ٢٨٥ و ٨١ -
٢ - ٤ و ٨٢ - ١ - ٣٩١ ر برتوار دالوز
جزء ١ ص ١٨ نبذة ١٤٠ وما بعدها)

وحيث أن رأى الراجح في أحكام المحاكم
المصرية هو الأخذ بذلك رأى الأخير للمحاكم
الفرنساوية من اعتبار المحاكم الجنائية مختصة بنظر
الدعوى المدنية وأخذت بذلك لجنة المراقبة
القضائية وشرح القانون المصرى (محكمة أسيوط
في ٢ يناير سنة ١٩٠١ مجلة الحقوق بس ١٦ ص
٢٤٦ - ومحكمة الموسكى ١٣ ابريل ١٩٠١
الحقوق س ١٧ ص ٨٥ ومحكمة النقض أول
ديسمبر ١٩٢٥ و ٦ ابريل سنة ١٩٢٦ كتاب
المبادئ الجنائية لحضرة جندى بك عبد الملك
ص ٣٧٥ و ٣٧٦ وكتاب المبادئ الأساسية
للتحقيقات الجنائية لحضرة على بك زكي العرابي

وحيث أن نصوص المواد ٥٧٤ و ٥٨٧ و ٥٩١ من قانون المرافعات تدل على أن البائع في البيع الجبرى هو المدين المنزوعة ملكيته لأن القانون فى المادة الأولى أجاز ضمناً أن يقع البيع للدائن الذى طلبه ولو كان ذلك الدائن معتبراً بائعاً لما جاز إيقاع البيع له إذ لا يجوز أن يتولى الإنسان طرفى العقد . وفى المادة الثانية اعتبر حكم البيع حجة للمشتري بملكية المبيع وسنداً للمدين ومن يستحق حقوقه للاستحصال على الثمن ولو لم يكن المدين بائعاً لما اعتبر القانون حكم البيع سنداً له فى شىء . وفى المادة الثالثة نص على أن حقوق الراسى عليه المزاد فى العقار المبيع هى ما كانت للمدين المبيع ملكه وذلك لأن القانون يعتبر أن الراسى عليه المزاد تلقى حقه من البائع وهو المدين فليس له من الحقوق غير ما لذلك المدين

وحيث زيادة على ما ذكر فإن طالب البيع فى البيع الجبرى ليس مالكا للعقار المبيع وهو لم يدع أنه مالك بل هو معترف أن العين المطروحة للبيع هى ملك المدين

وحيث أنه لا يعترض بان اعتبار المدين بائعاً يستلزم رضاه بالبيع وإن هذا البيع قد حصل جبراً وبدون إرادته لأنه وإن كان من الصحيح أن البيع تم رغماً عنه وإن المحكمة ألزمت به بناء على طلب الدائن ولكنه مع ذلك بائع وإن حكم المحكمة يقوم مقام قبوله

وحيث من جهة أخرى فإن المدين عند قبوله دين الدائن الذى نزع الملكية وطلب البيع قد قبل

ضمناً ومقدمات كل ما يترتب على ذلك الدين فهو قد أعطى دائنه رهناً عاماً على كل أملاكه وأجاز ضمناً بيع ذلك الرهن إذا اقتضى الحال ذلك وفاء للدين وبذلك يكون الدائن الذى يطلب بيع عقار مدينه وكيلاً وكالة ضمنية عن المدين فى هذا الطلب ويكون البائع هو المدين بواسطة وكيله (راجع بودرى جزء ١٨ نمرة ٣٥٥ وأوبرى ورد جزء ٤ بند ٣٥٥ نوته ٢٢ صحيفة ٣٧٥ و ٣٧٦ وجوبار جزء ١ نمرة ٣١٨)

وحيث أنه متى تقرر ذلك يكون البيعان الصادر أحدهما الى المستأنف عليهم ماعدا ابراهيم عبد السيد وثانيهما الى المستأنف صادرين فى الحقيقة من شخص واحد هو وهبه مسيحه والمفضل فيهما هو الأسبق فى التسجيل وهو الصادر الى المستأنف عليهم المذكورين

(استئناف زكى بطرس بتوكيل حضرة الاستاذ مصطفى بك المكاوى المحامى ضد مقطعة بنت على اسماعيل وآخرين نمرة ٣٠٩ سنة ٩٢٨ دائرة حضرة صاحب العزة عثمان يوسف بك وعضوية حضرتى محمد نصر الدين زغلول افندى وحسن على قايل افندى القاضين)

٣٢٧

محكمة طنطا الابتدائية الاهلية

٣ مايو سنة ١٩٢٧

وقف . أهلية الواقف . عته . اختصاص المحاكم الاهلية القاعدة القانونية

أصل الوقف هو شرائط صحته . وليست الأهلية من هذه الشروط بل هى من شروط

انعقادة فلا مانع يمنع المحاكم الأهلية من النظر فيها .

تعليق : راجع بعكس هذا المبدأ حكم محكمة

استئناف مصر في مجلة المحاماة السنة التاسعة العدد

الثالث ص ٢٢٩

المحكمة :

حيث أن الحاضر عن المدعى عليهم دفع

فرعياً بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر الدعوى

وحيث أن الحاضر عن المدعى . طلب

رفض هذا الدفع والحكم باختصاص المحكمة

بنظر الدعوى .

وحيث أنه لا نزاع في أن المحاكم الأهلية

مختصة بالنظر في كافة المنازعات التي تنشأ بين

الأهالي على اختلاف أنواعها إلا ما كان محظوراً

عليها بمقتضى المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم

الأهلية

وحيث أن المادة ١٦ المذكورة قضت على

أنه ليس للمحاكم الأهلية أن تنظر في المنازعات

المتعلقة بأصل الوقف فتعين والحالة هذه الوقوف

على ما قصد الشارع في عبارة أصل الوقف الواردة

بالمادة المذكورة

وحيث أن المقرر في كتب الشريعة الفراء

أن أصل الوقف ينحصر في شرائط صحته التي هي

تجزئ الوقف وعدم تعليقه على شرط غير كائن ولا

مضاف إلى ما بعد الموت إلى آخر الشروط

للمنصوص عنها في الفصل الثاني من قانون العدل

والانصاف

وحيث أن الأهلية ليست من هذه الشروط

بل هي شرط انعقاد ولا مانع للمحاكم الأهلية

من النظر فيها وعليه يتعين رفض الدفع الفرعى

واختصاص المحكمة بنظر الدعوى

(قضية صديق بك شعير وأخرى وحضر عنها

الاستاذ محمد على رشدى افندى المحامى نائباً عن حضرتى

الاستاذين محمد زكى على بك و ابراهيم الهلباوى بك المحامين

ضد ابراهيم ونمريه واحمد وفاطمة أولاد أحمد بك شعير

وعبد العزيز ومحمد احمد شعير وزكى محمد احمد شعير وحضر

عنهم حضرات الاستاذان محمد نجيب محمد افندى ومحمد نجيب

صديق افندى المحاميان نمره ٨٥٥ سنة ٢٥)

٣٢٨

محكمة بنى سويف الابتدائية الاهلية

١٧ مايو سنة ١٩٢٨

نزاع ملكية . دعوى . تقدير قيمتها . ضابط

القاعدة القانونية :

١ — لا يعتبر تقدير الثمن الاساسى في

دعوى نزاع الملكية تقدير لقيمة العين المطلوب

نزاع ملكيتها . إنما هو شرط من شروط البيع

ليس من المحتم على طالب البيع أن يذكره في

عريضة نزاع الملكية وليس القاضى مقيداً به

٢ — العبرة في تقدير قيمة دعوى نزاع

الملكية هي بحسب قيمة العين المطلوب نزاع

ملكيتها وقت رفع الدعوى بغض النظر عن الرسوم

التي تؤخذ في الدعوى مبدئياً على قيمة المبلغ

المطلوب نزاع الملكية من أجله

المحكمة :

حيث أن دعوى نزاع الملكية مطلوب

فيها نزاع ملكية العين

قيمة العين وقت رفع هذه الدعوى مع التصريح له بالاطلاع على مستندات الخصوم وسماع ملحوظاتهم وشهادة من يرى لزوما لسماع شهادته بدون يمين

(قضية خزينة بنت احمد مبروك بتوكيل حضرة الاستاذ إسرائيل افندي معوض الحامي ضد محمد سيف النصر نمرة ٩٧ سنة ٢٨ استئناف دائرة حضرة صاحب العزة حسن فريد بك وعضوية حضرتي بأدير يوسف افندي وعبد الحميد عبد الرحمن افندي القاضيين)

٣٢٩

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

٣٠ يناير سنة ١٩٢٩

١ - شفعة. البيع بالمزاد لعدم امكان القسمة أو نزع الملكية. أمام جهات الادارة والقضاء. عدم جواز

٢ - حكمته

٣ - الخلاف بين النص الفرنسي والعربي للقانون

القاعدة القانونية

١ - يجب لكي يكون البيع بالمزايدة مانعاً من الشفعة أن يكون لعدم امكان القسمة عيناً أو لنزع الملكية قهراً. وذلك سواء وقع أمام جهات الادارة أو القضاء. والبيع الحاصل بالمزايدة لغير هذين السببين لا يكون مانعاً من الشفعة

٢ - حكمة ذلك هي حرص المشرع على أن يباع العقار المبيع جبراً باغلا ثمن ممكن ومنع الشفعة موصل الى هذا الغرض. فان اباحة الشفعة يهدد المشتريين ويقعدهم عن المزايدة. فضلا عن أن منعها يلزم الشفيع بالمزايدة على الراسى عليه المزاد

٣ - اذا اختلف النص الفرنسي عن النص

وحيث أن المادة ٥٥٢ مرافعات نصت صراحة على أن دعوى نزع الملكية ترفع أمام المحكمة الجزئية أو الكلية بحسب قيمة العقارات المطلوب نزع ملكيتها فيجب حينئذ أن يكون التقدير في دعوى نزع الملكية بحسب قيمة هذه العقارات فعلاً

وحيث أن تقدير الثمن الاساسى في دعوى نزع الملكية لا يعتبر تقديراً لقيمة العين المطلوب نزع ملكيتها وإنما هو شرط من شروط البيع ليس من المحتم على طالب البيع أن يذكره في عريضة نزع الملكية وليس القاضى مقيداً بما يقدره طالب نزع الملكية ويجوز له فيه التغيير زيادة وتقصانا كما تقضى بذلك المادة ٥٥٨ مرافعات

وحيث أن الرسوم التى تؤخذ في دعوى نزع الملكية إنما تؤخذ مبدئياً على قيمة المبلغ المطلوب نزع الملكية من أجله ومتى تم البيع يؤخذ رسم مرسى المزاد على قيمة العين المبيعة عملاً بالفقرتين الثانية والرابعة من المادة الثانية من لائحة الرسوم وهذا يؤيد أن العبرة في تقدير قيمة دعوى نزع الملكية إنما يكون بحسب قيمة العين المطلوب نزع ملكيتها وان الرسوم التى تؤخذ مبدئياً على قيمة الدين لا تأثير لها على تقدير قيمة العين ويكون حينئذ قبول المستأنف للقيمة المقدرة مبدئياً سواء كان المرجع فيها الثمن الاساسى أو قيمة الدين المطلوب التنفيذ من أجله لا دخل له في تقدير قيمة العين وبالتالي في قيمة الدعوى

وحيث أنه لذلك يتعين ندب خير لتقدير

العربي للقانون فإن الذي يجب تنفيذه أمام المحاكم الأهلية هو النص العربي لأنه هو الذي عرض على مجلس شورى القوانين وتناقش فيه وهو الذي صدر به القانون فعلاً .

المحكمة :

حيث أن المادة ٣ من قانون الشفعة نصت على أن « لا شفعة فيما يبيع بالمزايدة لعدم إمكان القسمة بين الشركاء عينا أو لنزع الملكية قهراً أمام إحدى جهات الإدارة والقضاء » وهذه المادة صريحة في أنه لا جمل أن يكون المبيع بالمزايدة مانعاً من الشفعة يجب أن يكون لعدم إمكان القسمة عينا أو لنزع الملكية قهراً وذلك سواء وقع أمام جهات الإدارة والقضاء فالبائع الحاصل بالمزايدة لغير هذين السببين لا يكون مانعاً من الشفعة

وحيث أنه في الواقع فإن البيع الذي يقع أمام جهة إدارية أو قضائية لعدم إمكان القسمة عينا أو لنزع الملكية هو بيع قهري ليس للبائع فيه حرية تحديد الثمن ولذلك يحرص الشارع على أن يباع العقار باغلا ثمن ممكن ومنع الشفعة يوصل إلى هذا الغرض لأنه متى رسي المزايدة على شخص بثمن معلوم فإن الشفعيع يكون مضطراً للحصول على هذا العقار أن يعطى ثمناً أكثر من هذا الثمن بخلاف ما لو أجزت الشفعة فإنه لا يكون مضطراً للزيادة بل يأخذ العقار بالشفعة بمن رسي عليه المزايدة بالثمن الذي رسي به ومن جهة أخرى فإن الشفعة لا تمنع فقط زيادة الثمن

بل تؤدي إلى تخفيضه لأنها تمنع الاقبال على المزايدة بتهديد الراسي عليه المزايدة أما في البيع الاختياري فإن الملاك يمكنهم أن يحددوا الثمن الذي يقبلان البيع به فلا حاجة لحمايتهم بمنع الشفعة والبيع في هذه الدعوى إنما حصل من الحكومة في ملكها الخاص تبعاً لمصلحتها الخاصة كما يبيع أي مالك ملكه ولا معنى لأن يحصى القانون الحكومة في معاملتها الخاصة ويميزها على باقي الأفراد كما لا محل لحماية المشتري منها بمنع الشفعة عنه

وحيث أن المستأنف عليه دفع بأن قانون الشفعة صدر أولاً للمحاكم المختلطة في ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ ثم صدر هو بذاته للمحاكم الأهلية بعد ذلك في ٢٣ مارس سنة ١٩٠١ وأنه يستفاد من ذلك أن القانون الأول هو الأصل وقد صدر باللغة الفرنسية ثم ترجم للغة العربية للمحاكم الأهلية ولذلك يجب الرجوع إلى أصل المادة الثالثة المذكورة باللغة الفرنسية وهي تقتضي بأن البيع بالمزايدة أمام الجهات الإدارية لا يجوز فيه الشفعة مطلقاً

وحيث أولاً فإن النص الفرنسي للمادة ٣ ترجمته حرفياً كما يأتي « لا محل للشفعة إذا حصل البيع بالمزايدة العمومي من السلطة الإدارية أو أمام القضاء لعدم إمكان القسمة أو لنزع الملكية » ولا شيء في هذا النص يمنع أن العبارة الأخيرة هي « لعدم إمكان القسمة أو لنزع الملكية » ترجع إلى البيع أمام السلطة الإدارية أو أمام القضاء

٣٣٠

محكمة اسبوط الابتدائية الاهلية

٨ فبراير سنة ١٩٢٨

انذار بقيد الاستئناف . عدم اتخاذ المستأنف محلاً مختاراً .
اعلانه لقلم الكتاب . حالة علم المنذر بمحل اقامة المستأنف .

القاعدة القانونية :

١ - اذا قصر المستأنف غير الساكن في
بلدة المحكمة ولم يتخذ محلاً مختاراً بها كان
المستأنف عليه غير مسئول عن نتيجة هذا
التقصير وكان بأعلانه ورقة الانذار بقيد الاستئناف
لقلم الكتاب انما يستعمل حقاً قانونياً يجب أن
يجنى ثمرته . الا أنه لا بد أن يكون المستأنف عليه
قد قام باجراء الاعلان على الوجه الصحيح بأن يدون
فيه جميع البيانات بلا تضليل وعلى الأخص فيما
يتعلق بمحل اقامة المستأنف لأن مهمة قلم الكتاب
ليست الاحتفاظ بالانذار بل ايصاله الى المستأنف
٢ - اذا تعدد المستأنف عليه حرمان
المستأنف من استلام الأندار بتدوينه فيه بيانات
غير صحيحة عن محل اقامته . كان بذلك خارجاً
عن حدود استعمال حقه المقرر في المادة ٣٦٤
مرافعات وعابثاً بحقوق غيره . فلا يعتبر لانذاره
قيمة ما

المحكمة :

حيث أن المستأنف عليه استناداً الى المادتين
٣٦٣ و ٣٦٤ مرافعات دفع بعدم قبول الاستئناف
لقيده بعد الميعاد اذ الانذار معلن منه الى المستأنفين

على السواء والقول بأنه لا توجد حالة يحصل فيها
بيع أمام السلطة الادارية لأحد هذين السبيين
غير صحيح لأن الجهات الادارية تنفذ أحكام
النققات الصادرة من المحاكم الشرعية كما أنها تنزع
ملكية العقارات لسداد الأموال

وحيث أنه حتى مع افتراض وجود خلاف
بين النص الفرنسي والنص العربي فان النص
العربي وحده هو الواجب التنفيذ امام المحاكم
الأهلية لأنه هو الذي عرض على مجلس شورى
القوانين وتناقش فيه وصدق عليه وهو الذي
صدر القانون به فعلاً وكلف الناس باتباعه فلا يمكن
ترك القانون والرجوع إلى نصوص ربما وجدت
أمام الشارع ولكنه لم يصدرها بالفعل كما أنه ليس
من العدل ولا من النظام مؤاخذة الناس بنصوص
خفية وغير رسمية وخارجة عن القانون وتناقض
نصوصه ولم تنشر على الناس ولم ينبهوا اليه بأي
طريق من الطرق المعروفة في القوانين وإنما يمكن
الرجوع إلى النص الفرنسي اذا كان النص العربي
غامضاً لتفسيره ولعرفة المعنى الحقيقي الذي يرمى
اليه ولكن اذا تناقض النصان فلا يمكن إهمال
النص العربي والأخذ بالنص الفرنسي لان معنى
ذلك القاء القانون الذي صدر فعلاً والعمل بنصوص
لم يصدر بها قانون

استئناف الشيخ علي جبر علي وآخرين ضد احمد احمد
السيد وأخرى وحضر عن الاول حضرة الاستاذ احمد بك
نجيب براده المحامي نمرة ٤٧٦ سنة ١٩٢٨ . دائرة حضرة
صاحب العزة علي زكي العرابي بك وعضوية حضرة عفت
عفت بك وعبد الفتاح البصري بك للفاضلين

بقلم كتاب المحكمة بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٢٧ وقيد الاستئناف لم يكن الا في ٢٦ يوتيه سنة ١٩٢٧ أى بعد أكثر من الثمانية أيام المقررة قانوناً وحيث أن المستأنفين يتمسكان بأن الانذار الصادر اليهما بقيد الاستئناف في ميعاد ثمانية أيام من الانذار أعلن الى قلم الكتاب في حين أن محل اقامتهما معلوم للمستأنف عليه فعله مبنى على سوء النية ومادام الامر كذلك فالانذار غير صحيح وحيث أن الواجب البحث فيه معرفة ما اذا كان نص المادتين ٣٦٣ و ٣٦٤ مرافعات يبيح للمستأنف عليه اعلان الانذار لقلم الكتاب في جميع الظروف والأحوال أم أن الاعلان بهذه الطريقة مقيد بجهل المستأنف عليه محل اقامة المستأنفين أو تضرره من اعلانهما به وحيث أن أحكام المحاكم اختلفت في هذا الامر فمنها ما تقيد بالنص وقضى بعد الاستئناف كأن لم يكن بطريقة مطلقة دون نظر لما إذا كان المستأنف عليه عالماً أو غير عالم محل اقامة المستأنف معتبراً أن اتخاذ محل مختار في عريضة الاستئناف عند عدم الاقامة في بلدة المحكمة أمر لا مندوحة عنه بحيث أن التقصير فيه لا يحاسب عنه خصمه في حالة ما إذا استعمل حقه المقرر له قانوناً وانذره لقلم كتاب المحكمة (انظر لى السنة الثانية من مجلة المحاماه أحكام الاستئناف ٢٨ فبراير سنة ١٩٢١ صفحة ٢٢١ رقم ٦٨ و ٢١ مارس سنة ١٩٢٢ صفحة ٣٣١ رقم ١٢٣ و ٤ أبريل سنة ١٩٢٢ صفحة ٤٩٩ رقم ١٦٨ واستئناف

٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٢ المجموعة الرسمية ٢٥ صفحة ١١٧ رقم ٦٧ والزقازيق الابتدائية ١٤ مايو سنة ١٩٢٧ المحاماه ٧ صفحة ٩٠٤ رقم ٥١٦) ومنها ما قضى بما يخالف ذلك مفرقاً بين حالة علم المستأنف عليه بمحل إقامة خصمه وتعمد اعلانه بقلم كتاب المحكمة لأخذه على غرة منه حتى تنقضى الثمانية الأيام المحددة له في الانذار وهى في الغالب منقضية قبل أن يصله الانذار عن يد الادارة وحالة تحقق العذر في اعلان الانذار لقلم الكتاب (استئناف ٢٩ يوتيه سنة ١٩٢٥ المحاماه سنة ٦ صفحة ١٣٧ رقم ٩٩ و ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٢٥ المحاماه سنة ٦ صفحة ١٤٧ رقم ١٠٦ و ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٢ المجموعة الرسمية سنة ٢٥ صفحة ٧٢ رقم ٤٢ والاسكندرية الابتدائية ٦ مايو سنة ١٩٢٣ المجموعة ذاتها صفحة ٤١ رقم ٢٨) بل أن من الأحكام ما يذهب الى ان الاعلان لقلم الكتاب كاف حتى لو بدا من المستأنف عليه تضليل فيما يتعلق بمحل إقامة المستأنف (استئناف ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٢ المجموعة الرسمية سنة ٢٥ صفحة ١١٧ رقم ٦٧)

وحيث أن المحاكم التي قضت ببطلان الانذار استندت الى سوء النية من جهة المستأنف عليهم وما دام هذا رائداهم في عملهم فمن الواجب أن لا تفرهم المحاكم في مسلكهم هذا وأن تعد انذارهم كأنه لم يكن وحيث أنه يجب النظر الى العمل في حد ذاته لمعرفة ما إذا كان منطبقاً على الأحكام

القانونية وواقعاً في الدائرة التي حددها القانون أم لا .

وحيث أن القانون اوجب في المادة ٣٦٤ على المستأنف اتخاذ محل مختار في البلدة التي بها مقر المحكمة ان لم يكن ساكناً فيها ورتب على عدم اتباع هذا الايجاب صحة الاعلان لقلم الكتاب وأشار الى ذلك في المادة ٣٦٣ مرافعات وحيث أنه إذا قصر المستأنف غير الساكن في بلدة المحكمة ولم يتخذ محلاً مختاراً بها كان المستأنف عليه غير مسؤول عن نتيجة هذا التقصير وكان بأعلانه ورقة الانذار لقلم كتاب المحكمة انما يستعمل حقاً قانونياً يجب أن يجنى ثمرته إلا أنه لا بد أن يكون المستأنف عليه قد قام بأجراء الاعلان على الوجه الصحيح بأن يدون فيه جميع البيانات بلا تضليل وعلى الأخص فيما يتعلق بمحل إقامة المستأنف حتى يتسنى ايصال الاعلان اليه

وحيث أنه وان كان مجرد الاعلان لقلم الكتاب كافياً بوجه عام إلا أن مهمة قلم الكتاب ليست الاحتفاظ بالانذار فحسب بل ايصاله إذا تيسر بواسطة جهة الادارة إلى المعلن اليه وهذا الاحتمال في حد ذاته كاف للقول بأن من يتعمد حرمان المستأنف من تسليم الاعلان إنما يكون قد خرج عن دائرة القانون واساء استعمال الحق بلا نزاع غير قاصد من وراء ذلك سوى الاضرار وهو ما يعد خطأ وعملاً غير مشروع لا تقره المحكمة إذ لا نزاع في أن هناك فرقاً كبيراً

بين من يأتي عملاً مشروعاً في دائرة القانون فحسب ومن يتعمد الاضرار وحرمان غيره من استعمال حقه

وحيث أن الثابت هو أن المستأنف عليه مع علمه علماً أكيداً بمحل إقامة المستأنفين جيهته قام بأعلان الانذار لقلم الكتاب على اعتماد أنهما تجار بطهطا حالة كونهما بجهة جيهته فالتقصير إذن كان عدم تسليهما الانذار حتى لا يتسنى لهما قيد الاستئناف

وحيث أنه مما يؤيد فكرة تعمد التضليل فيما يتعلق بمحل إقامة المستأنفين أن المستأنف عليه مع علمه من عريضة الاستئناف أن المستأنفين متخذان مكتب محمد حسين ابراهيم افندي المحامي بطهطا محلاً مختاراً لم يذكر ذلك في الانذار واكتفى بالقول بأن للمستأنفين من التجار بها وهو غير صحيح

وحيث أن غرض الشارع من وضع قاعدة عامة بالمادتين ٧٦ و ٣٦٤ مرافعات وهي اتخاذ محل مختار ببلدة المحكمة انما كان المقصود منها تيسير إجراءات التقاضي إلى أقصى حد مستطاع ولكن ليس لأحد من الخصوم الخروج عن حدود استعمال هذا الحق المقرر بهذه القاعدة والعبث بحقوق غيره بتدوين بيانات غير صحيحة في الأوراق العلنية بقصد الاضرار (تراجع نظرية سوء استعمال الحقوق « abus des droits » بمؤلف بلانيول جزء ٢ رقم ٨٧٠ وما يليه)

وحيث أنه مما تقدم لا تعول المحكمة على
الإنذار وتعهده كأنه لم يكن

وحيث أنه لذلك يكون الاستئناف مقبول
شكلاً

(قضية روفائيل بياوي وآخر وحضر عنهما حضرة
الاستاذ كامل أفندي عبد الملك المحامي ضد محمد أفندي
عبد الهادي الياوي. نمرة ٥٣٠ سنة ١٢٧٠ . دائرة حضرة
صاحب الغزه عبد الفتاح السيد بك وعضوية حضرتي احمد
نصر أفندي وحسين لطفي أفندي القاضين)

٣٣١

محكمة الاسكندرية الابتدائية الأهلية

١١ فبراير سنة ١٩٢٩

شفعة . تعدد العقار للبيع .

لغرض اقتصادى واحد . حصص غير مفروزة

القاعدة القانونية :

إذا كان المبيع عقارات متعددة ولم يكن
البيع لغرض اقتصادى واحد أو حصصاً مفروزة
جاز أخذ بعضها بالشفعة وترك البعض

أما إذا كان العقار واحداً أو كانت الحصص
المبيعة غير مفروزة فلا تجوز الشفعة في جزء من
العقار بل يجب على الشفيع أن يأخذه كله أو
يتركه كله

المحكمة :

حيث أن المدعين بعريضة الدعوى الأولى
وعريضتين لاحقتين يطلبون الحكم بأحقيتهم في
أخذ ٣ س و ٣ ط على الشيوع في ٢٤ ط من
العقار مبين الحدود والمواقع بصحيفة الدعوى في

مقابل ٧٥٥ جنيه وطلب المدعى عليها الأخيران
رفض الدعوى للأسباب التي ذكرها

وحيث يؤخذ من مرافعة الخصوم ومن
المستندات والعقود المقدمة أن كلا من السيد أفندي
يحيى وشريكه حسن أفندي جوده المدعى عليها
الأخيرين بمقتضى خمسة عقود اشتروا من باقى
المدعى عليهم وغيرهم من الشركاء ٦ ط وكسور
على الشيوع من ٢٤ ط من العقار مبين المواقع
بصحيفة الدعوى الثلاث طلب المدعون أن يشفعوا
في ثلاثة قراريط وثلاث من أربعة وعشرين قيراطاً
منها بأثمان تخالف المذكورة بالعقود — بمعنى أن
المدعين لم يطلبوا بالشفعة إلا في جزء من الصفقة المباعة
وحيث يتعين البحث فيما إذا كان للشفيع
الحق في الأخذ بالشفعة جزءاً من العقار المباع أم
يجب أن يأخذ كله أو يتركه كله

وحيث أن المبيع إما أن يكون عقاراً واحداً
أو عقارات متعددة أو حصصاً مفروزة أو حصصاً
غير مفروزة فإذا كانت عقارات متعددة لم تكن
لغرض اقتصادى واحد أو حصصاً مفروزة جاز أخذ
بعضها بالشفعة وترك البعض — أما في حالة ما إذا
كان العقار واحداً أو كانت الحصص المباعة غير
مفروزة فلا تجوز الشفعة في جزء من العقار بل
يجب على الشفيع أن يأخذه كله أو يتركه كله

(أنظر دوهلس جزء ثالث ص ٢٥٦ نبذة ١٠١)

L'osqu'il y, a réellement indivision, la
preemption doit être totale,—or, l'in-
division ne cesse pas par le fait que
la part de chacun est distinguée s'il
ne la reçoit pas effectivement si la
Communauté paraît etc:

حتى ولو قام بتنفيذ الحكم بشرط أن يكون التنفيذ سابقاً على رفع الاستئناف الأصلي المحكمة :

من حيث أن وكيل المستأنف عليهما الأخيرين دفع فرعياً بعدم قبول الاستئناف الفرعى المرفوع من المستأنف عليه الأول السيد محمد عليوه ابراهيم المسلمى أولاً لقبوله الحكم وثانياً لمضى ميعاد الاستئناف وذلك للأسباب المدونة بمحضر الجلسة ومن حيث أن وكيل المستأنف عليه الأول طلب رفض هذا الدفع وقبول الاستئناف الفرعى للأسباب المدونة بمحضر الجلسة

ومن حيث أنه من خصوص النقطة الأولى فانه من المقرر قانوناً أنه يجوز للخصم الذى أعلن الحكم لخصمه بدون أن يحتفظ لنفسه بالحق فى الطعن فيه بالاستئناف أن يستأنف فرعياً ويستمر حقه هذا حتى ولو قام بتنفيذ الحكم (راجع جرسونيه وشيزار برو ج ٦ - ٢٦ طبعة ثالثة بشرط أن يكون تنفيذ الحكم سابقاً على رفع الاستئناف الأصلي (راجع دالوز براتيك بند ٦٨٥)

ومن حيث أنه بالاطلاع على الأوراق تبين أن المستأنف عليه الأول رافع الاستئناف الفرعى أعلن الحكم بتاريخ أول سبتمبر سنة ٩٢٧ والاستئناف الأصلي أعلن فى أول أكتوبر سنة ٩٢٧ وعليه تكون هذه النقطة على غير أساس :

ومن حيث أنه من خصوص النقطة الثانية فانه ليس هناك ميعاد للاستئناف الفرعى بل

وبهذا المعنى فتجى باشا شرحاً على القانون المدنى ص ٩١ و ٩٢

وحيث أنه ثابت أن المدعين انما يطلبون أخذ بعض الحصص المبيعة وهى غير مفروزة وبناء على ما تقدم من الأسباب فلا يجوز أخذ بعض الحصص المبيعة بالشفعة دون البعض طالما أنه لم يحصل فرز

وحيث أنه قد جاء على لسان وكيل المدعين أنهم انما يطلبون الحصص الغير متنازع فيها ولم يشفعوا فى الحصص المتنازع عليها وهذا ما تأباه العدالة ومما يؤيد أن المبدأ السابق على أساس متين وحيث ثابت كذلك أن المدعين لم يدخلوا فى الدعوى باقى البائعين وهذا من مسقطات الشفعة وحيث اذا تقرر ذلك وجب رفض الدعوى

(قضية عبدالقادر باشا الجمال وآخرين وحضر عنهم حضرة الاستاذ ادوار افندى سيمان المحامى ضد الست خديجة هانم احمد الجمال وآخرين غمرة ٣٥٦ سنة ٩٢٨ دائره حضرة صاحب العزة خليل بك عفت القاضى وعضوية حضرتى احمد بك نصرت راغب . وعبد الرحمن حسن بك القاضيين)

٣٣٢

محكمة الزقازيق الابتدائية الأهلية

١٧ مارس سنة ٩٢٩

استئناف فرعى . جوازه

القاعدة القانونية :

يجوز للخصم الذى أعلن الحكم لخصمه بدون أن يحتفظ لنفسه بالحق بالطعن فيه بالاستئناف أن يستأنف فرعياً ويستمر حقه هذا

يقدم في أى حالة كانت عليها الدعوى مادامت المرافعة قائمة أمام محكمة الاستئناف ولم يترك المستأنف الأصلي دعواه (استئناف مصر ٢٢ مايو سنة ٩٢٧ محاماه ٨ ص ٣٠٨ وطنطا استئنافى ٢٢ نوفمبر سنة ٩١٩ مج ٢١) وقد حكم بأنه إذا أعلن الحكم بناء على طلب أحد الخصام إلى الآخر ولم يستأنف المعلن إليه الحكم في الميعاد جاز له استئنافه فرعياً إذا استأنفه المعلن أصلياً مادامت المرافعة قائمة أمام محكمة الاستئناف (استئناف مصر ٨ ديسمبر سنة ٩٢٧ محاماه ٨ ص ٤٩٠ رقم ٣١٩) .

(قضية وهي افندى القيسى ضد السيد محمد عليوة ابراهيم السلمي وآخرين نمره ٣ سنة ٩٢٨ برئاسة حضرة صاحب العزة عثمان يوسف وعضوية حضرة ابراهيم بك شلي وعبد الفتاح حسين افندى القاضيين)

محكمة أسبوط الابتدائية الاهلية

٣٣٣ و ٣٣٤

٨ فبراير سنة ١٩٢٨ و ٢٧ مارس سنة ١٩٢٩

استئناف . عدم اتخاذ المستأنف محلاً مختاراً بمقر المحكمة . انداره بقيد الاستئناف بقلم الكتاب

القاعدة القانونية :

أوجب القانون في المادة ٣٦٤ مرافعات على المستأنف اتخاذ محل مختار في البلدة التي بها مقر المحكمة ان لم يكن ساكناً بها ورتب على عدم اتباع هذا صحة الاعلان بقلم الكتاب فاذا قصر المستأنف ولم يتخذ له محلاً مختاراً وأعلنه المستأنف عليه بانذار من قلم الكتاب بقيد استئنافه في

ظرف ثمانية أيام فان الانذار يكون صحيحاً لاسيما اذا كان قد عين بلا تضليل محل اقامة المستأنف في ورقة الانذار لكي يسهل ايعال الانذار اليه ولا محل لافتراض سوء النية مادام الحق مقررراً بالقانون وما دام استعماله مؤدياً الى فائدة مشروعته لاستعماله .

المحكمة :

من حيث أن المستأنف عليه استناداً الى المادتين ٣٦٣ و ٣٦٤ مرافعات يدفع بعدم قبول الاستئناف لقيده بعد الميعاد اذ الانذار معلن منه الى المستأنف بقلم كتاب المحكمة بتاريخ ١٢ يولييه سنة ١٩٢٧ وقيد الاستئناف لم يكن الا في ٣٠ من الشهر المذكور أى بعد أكثر من الثمانية الايام المقررة قانوناً

وحيث أن المستأنف يتمسك بان الانذار الصادر اليه لقيده الاستئناف في ميعاد ثمانية أيام من الانذار أعلن الى قلم الكتاب في حين أن محل اقامته معلوم للمستأنف عليه فعمله مبنى على سوء النية ومادام الامر كذلك فالانذار غير صحيح وحيث أن الواجب البحث في معرفة ما إذا كان نص المادتين ٣٦٣ و ٣٦٤ مرافعات يبيح للمستأنف عليه اعلان الانذار لقلم الكتاب في جميع الظروف والاحوال أم ان الاعلان بهذه الطريقة مقيد بجهل المستأنف عليه محل اقامة المستأنف أو تضرره من اعلانه به

وحيث أن احكام المحاكم اختلفت في هذا الامر فمنها ما تقيد بالنص وقضى بعد الاستئناف

كان لم يكن بطريقة مطلقة دون نظر لما اذا كان
المستأنف عليه عالماً أو غير عالٍ بمحل إقامة المستأنف
معتبراً أن اتخاذ محل مختار في عريضة الاستئناف
عند عدم الإقامة في بلدة المحكمة أمر لا مندوحة
عنه بحيث أن التقصير فيه لا يحاسب عنه خصمه
في حالة ما اذا استعمل حقه المقرر له قانوناً واندره
لقلم كتاب المحكمة (انظر في السنة الثانية من
مجلة المحاماه أحكام الاستئناف ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢١
صفحة ٢٢١ رقم ٦٨ و ٢١ مارس سنة ١٩٢٢
صفحة ٣٣١ رقم ١٢٣ و ٤ ابريل سنة ١٩٢٢
صفحة ٤٩٩ رقم ١٦٨ واستئناف ٢٦ ديسمبر
سنة ١٩٢٢ المجموعة الرسمية ٣٥ صفحة ١١٧ رقم
٢٧ بالزقازيق الابتدائية ١٤ مايو سنة ١٩٢٧ المحاماه
٧ صفحة ٩٠٤ رقم ٥١٦) ومنها ما قضى بما يخالف
ذلك مفرقا بين حالة علم المستأنف عليه بمحل
إقامة خصمه وتعهد اعلانه بقلم كتاب المحكمة
لاخذه على غرة منه حتى تنقضي الثمانية الايام
المحددة له في الانذار وهي في الغالب منقضية قبل
أن يصله الانذار عن يد الادارة وحالة تحقق العذر
في إعلان الانذار بقلم الكتاب (استئناف ٢٩
يونيه سنة ١٩٢٥ المحاماه — ٦ صفحة ١٣٧ رقم
٩٩ و ٢٧ اكتوبر سنة ١٩٢٥ المحاماه — ٦
صفحة ١٤٧ رقم ١٠٦ و ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٢
المجموعة الرسمية — ٢٥ صفحة ٧٢ رقم ٤٢
والاسكندرية الابتدائية ٦ مايو سنة ١٩٢٣
المجموعة ذاتها صفحة ٤١ رقم ٢٨) بل أن من
الاحكام ما يذهب الى أن الاعلان بقلم الكتاب

كاف حتى لو بدا من المستأنف عليه تضليل فيما
يتعلق بمحل إقامة المستأنف (الاستئناف ٢٦
ديسمبر سنة ١٩٢٢ المجموعة الرسمية — ٢٥
صفحة ١١٧ رقم ٦٧)
وحيث أن المحاكم التي قضت بطلان
الانذار استندت إلى سوء النية من جهة المستأنف
عليهم وما دام هذا رائد في عملهم فمن الواجب
أن لا تفرم المحاكم في مسلكهم هذا وأن تعد
إنذارهم كأنه لم يكن
وحيث أنه يجب النظر إلى العمل في حد
ذاته لمعرفة ما إذا كان منطبقاً على الأحكام
القانونية وواقعاً في الدائرة التي حددها القانون
أم لا
وحيث أن القانون أوجب في المادة ٣٦٤
على المستأنف اتخاذ محل مختار في البلدة التي بها
مقر المحكمة إن لم يكن ساكنها فيها ورتب على
عدم اتباع هذا الإيجاب صحة الاعلان بقلم الكتاب
وأشار إلى ذلك في المادة ٣٦٣ مرافعات
وحيث أنه إذا قصر المستأنف غير الساكن
في بلدة المحكمة ولم يتخذ محلاً مختاراً بها كان
المستأنف عليه غير مسئول عن نتيجة هذا التقصير
وكان باعلانه ورقة الانذار بقلم كتاب المحكمة
إنما يستعمل حقاً قانونياً يجب أن يمنح ثمرته لاسيما
إذا كان قد عين بلا تضليل محل إقامة المستأنف
في ورقة الانذار لكي يسهل إيصال الانذار اليه
وحيث أن سوء النية يجب أن لا يفترض
في مثل هذه الحالة لأن مجاله أن لا يكون الحق

مقرراً بنص القانون أو أن لا يكون مؤدياً إلى فائدة مشروعة لمن استعمله بل يكون الغرض منه مجرد الاضرار بالغير كحالة هدم الحائط الساترة للغير بلا باعث قوى وهى المنصوص عليها فى المادة ٣٨ مدنى فقرة ثانية وقاعدة عدم استعمال حق لمجرد الاضرار قررتها بعض القوانين الحديثة بطريقة عامة فقد نصت عليها المادة ٢٢٦ من القانون المدنى الألمانى إلا أنه لا نزاع فى أن هناك فرقاً كبيراً بين من يأتى عملاً مشروعاً فى ذاته دون أن تعود عليه فائدة منه ومن يأتىه ليستفيد من نتيجته فى دائرة القانون (أنظر مناقشة هذه النظرية وتأيد هذا رأى فى بلانيول جزء ثان رقم ٨٧٠ وما يليه)

وحيث أنه لذلك لا يعد المستأنف عليه مخطئاً فى إعلانه الانذار لقلم كتاب المحكمة ما دام القانون يسمح له بذلك بدون قيد ولا شرط دون نظر لمحل إقامة المستأنف بعيداً كان او قريباً سهلاً كان إعلانه فيه أم غير ذلك

وحيث أن القول بغير ما تقدم مؤدى إلى اعتبار النص جبراً على ورق إذ لا جدال أن من ليسور جداً إعلان المستأنفين بمحال إقامتهم المعروفة بالقطر المصرى مهما بعدت عن مقار الحاكم ولكن الشارع أراد وضع قاعدة حكم على المتقاضين باتباعها تيسيراً لاجراءات التقاضى إلى أقصى حد مستطاع وما جاء فى المادة ٣٦٤ مرافعات بخصوص الاستئناف هو ما قرره المادة ٧٦ مرافعات كقاعدة عامة فاذا قصر المستأنفون

فى اتباع مانص عليه القانون فليس اللوم إلا عليهم وحيث أنه لذلك يكون الدفع الفرعى المقدم من المستأنف عليه فى محله ويتعين قبوله والحكم بعدم قبول الاستئناف شكلاً لقيده بعد الميعاد (قضية الشيخ محمد على على حسن ضد اسماعيل ابراهيم عيسى بصفته وصياً وحضر عنه حضرة الاستاذ حنا افندى مرقص افندى المحامى دائرة حضرة صاحب العزة عبدالفتاح بك السيد وعضوية حضرتى احمد نصرت افندى وحسين لطفى افندى القاضيين)

وقد صدر حكم مثل هذا تماماً من محكمة أسبوط الابتدائية الأهلية بتاريخ ٢٧ مارس سنة ١٩٢٩ من دائرة أخرى نذكر هنا حيثياته المحكمة :

حيث أن المستأنف عليها الاولى دفعت بدفعين فرعيين أولهما عدم قبول الاستئناف شكلاً لأنه تقيد بعد مضي الثمانية أيام المحدودة له فى الانذار والثانى عدم جواز الاستئناف لقلة النصاب وحيث عن الدفع الأول فالثابت من عريضة الاستئناف المؤرخة أول أغسطس سنة ٩٢٨ أن المستأنف لم يتخذ له محلاً مختاراً فى المدينة الكائن بها هذه المحكمة بل اقتصر على ذكر محل إقامته فى بيت الحربى واتخذ محلاً مختاراً بمجردا وهو مكتب حضرة مرقص افندى اسكندر

وحيث أن المستأنف عليها الاولى أنذرتة فى قلم كتاب هذه المحكمة بتاريخ ٨ أغسطس سنة ١٩٢٨ بوجوب قيد استئنافه فى ظرف ثمانية أيام من تاريخ إعلانه به وثابت من عريضة الاستئناف أن الاستئناف دفع رسمه فى ١٩ أغسطس سنة ٩٢٨ وتقيد فى ٢١ منه فالدفع والتقيد حصل

بعد أكثر من ثمانية أيام من تاريخ الانذار
وحيث أن المادة (٣٦٣) مرافعات تقضى
بالزام المستأنف بقيد استئنافه في ميعاد ثمانية
أيام من تاريخ اعلانه بذلك من المستأنف عليه
على يد محضر بالطرق المبينة في المادة (٣٦٤)
مرافعات وإلا كان الاستئناف كأن لم يكن
والمادة (٣٦٤) المذكورة توجب على طالب
الاستئناف أن يعين في ورقة الاستئناف محله في
البلدة الكائن بها محكمة الاستئناف أو المحكمة
الابتدائية التي ستحكم في طلبه إن لم يكن ساكناً
في نفس البلدة وإلا فيصح إعلان الأوراق إليه
بمجرد توصيلها لقلم كتاب المحكمة

وحيث أن المستأنف رد على هذا بأن
المستأنف هو أخ المستأنف عليها الأولى ومقيم معها
ببلدة ومنزل واحد وأن انذاره منها في قلم الكتاب
انما كان بسوء نية وأن العمل المقترن بسوء نية
لا يصح أن يستفيد منه صاحبه ولا يحقق الغرض
الذي قصده القانون واستند في ذلك على بعض
أحكام في هذا الشأن

وحيث أن المادة (٣٦٤) صريحه فيما قضت
من اجراءات متعلقه بنظام التقاضى ورتبت على
مخالفة هذه الاجراءات نتائج أوجبت الأخذ بها
والثابت هنا أن المستأنف أهل اتباع الاجراءات
التي أوجبها القانون وعليه أن يتحمل نتيجة
اهماله وليس له أن يحاسب خصمه على ما استفاده
من هذا الاهمال ولا محل هنا للبحث في حسن
النية أو سوءها وقد صدرت بعض الأحكام بهذا

المعنى (راجع حكم محكمة استئناف مصر المؤرخ
١١ مايو سنة ١٩٢٥ المندرج بالصحيفة ١٨ من
مجلة المحاماه عدد أكتوبر سنة ١٩٢٥ على أنه
بما يجب ملاحظته فضلاً عن ذلك أن من قام
بعمل الانذار هو محامى المستأنف عليها الأولى
على ما هو ثابت منه ومن المستند وجود سوء
نية يضاف الى ذلك أن الثابت من عريضة
الاستئناف أن الطرفين غير مقيمين في محل واحد
خلافًا لما ذكر في المرافعة

وحيث ترى المحكمة مما تقدم أن هذا الدفع
في محله ويتعين اعتبار الاستئناف كأن لم يكن
ولا ضرورة بعد ذلك للبحث في الدفع الأخير
كما لا محل للبحث في الموضوع

(استئناف ساويرس شنوده ضد شمه بنت شنوده
جرجس وآخر رقم ٦٢٦ سنة ٩٢٨ دائرة حضرة
صاحب المزة محمد نجيب سالم بك وعضوية حضرتى كامل
شكرى بك ويونس ابو جليل بك القاضين)

٣٣٥

محكمة الزقازيق الابتدائية الاهلية

٨ ابريل سنة ٩٢٩

جريمة الاعتداء على الاقراض بالربا الفاحش . عدم جواز
تحريكها عن طريق اللجنة المباشرة عدم قبول الدعوى
المدية

القاعدة القانونية

لا يمكن رفع دعوى جريمة الاعتداء على
الاقراض بالربا الفاحش الا من النيابة العمومية
فلا يجوز للمدين تحريكها بالطريق المباشر ولا

أن يدخل مدعياً بحق مدني في الدعوى العمومية المرفوعة من النيابة لان طبيعة الجريمة متكونة من عدة أعمال وكونها جريمة أدبية تقع على الهيئة الاجتماعية تمنع من قبول أى شخص مدعياً فيها ولو كان مجنياً عليه في عدة وقائع

المحكمة :

حيث أن النيابة العمومية رفعت الدعوى على المتهم وآخر لانها أقرضا المجنى عليه مبلغاً بفوائد أكثر من الفائدة المقررة قانوناً وبانها بددا مصاعنا سلم اليهما على سبيل الرهن وقد دخل المجنى عليه مدعياً بحق مدني في الدعوى الجنائية وطلب مبلغ خمسين جنيتها على سبيل التعويض وحيث أن الحاضر عن المتهم دفع الدعوى المدنية بعدم قبولها

وحيث أن ما يجب بحثه هو معرفة ما اذا كان للمجنى عليه في جريمة الربا أن يدخل مدعياً مدنياً في الدعوى الجنائية

وحيث أن المادتين ٥٢ و ٥٤ من قانون تحقيق الجنايات القابلتين للمادتين ٣ و ٦٣ من القانون الفرنسي وان كان نصهما يجيز لمن يدعى بحصول ضرره في جريمة أن يدخل مدعياً بحق مدني في الدعوى العمومية التي ترفعها النيابة على المتهم وأن يحرك الدعوى العمومية ويرفع دعواه مباشرة للمحكمة اذا كانت الجريمة المنسوبة للمتهم جنحة أو مخالفة إلا أن تطبيق المادتين الفرنسيتين أظهران هناك جرائم تمنع بطبيعتها

هذا الادعاء فلا يمكن أن يقبل عند نظرها مدع بحق مدني لذلك اتفق الشراح وأحكام المحاكم على أنه لكي يمكن للمحكمة الجنائية أن تنظر في التعويض المطلوب أمامها أن يكون الفعل الذي أحدث الضرر هو نفسه الذي كون الجريمة بمعنى أن يكون هناك علاقة السبب بالسبب

وحيث أن محاكم النقض الفرنسية أجمعت قبل وبعد سنة ١٨٥٠ على أن جريمة الاعتداء على الأقراض بالربا الفاحش لا يمكن رفعها إلا من النيابة العمومية وأنه لا يجوز للمدين تحريكها بالطريق المباشر ولا أن يدخل مدعياً بحق مدني في الدعوى العمومية المرفوعة من النيابة لأن طبيعة الجريمة وتكوينها من عدة أعمال وكونها جريمة أدبية تقع على الهيئة الاجتماعية لا على الأفراد تمنع من قبول أى شخص مدعياً فيها ولو كان مجنياً عليه في عدة وقائع وقد وضح ذلك العلامة بلا نش في الجزء الأول فقرة ٢٦٤ حيث قرر أن جريمة الربا لا تتكون إلا من العادة وهي فعل أدبي مركب أما التعويض فلا ينتج على العكس إلا من أفعال شخصية فسبب التعويض ليس (الجريمة ذلك الفعل المركب الأدبي) ولكنه قبض الفوائد الربوية التي لا تكون منها الأركان والذي لا يقوم بنفسه سبباً للدعوى العمومية ولا أساساً لطلب العقاب وهو غير الجريمة

وحيث أنه فضلا عن ذلك فان قواعد

٣٣٦

محكمة الزقازيق الابتدائية الأهلية

١٧ أبريل سنة ١٩٢٩

لجنة الجمارك . معارضة . عدم وجود قرار . صلح
عدم قبول المعارضة

القاعدة القانونية :

إذا ضبط شخص ومعه أشياء أخفاها عن
موظفي الجمارك حتى لا يدفع رسومها وعمل معه
تحقيق وعرض عليه الصلح طبقاً للفقرة ١١ من
المادة ٣٣ من قانون الجمارك وقبله ودفع الغرامة
القانونية كان هذا الصلح حاسماً للنزاع ومانعاً من
تقديم معارضة
المحكمة :

من حيث أن مندوب الجمارك دفع فرعياً
بعدم قبول المعارضة شكلاً لأنه لم يصدر منها
قرار تصح المعارضة فيه بل كل ما فيها أنه لما
ضبط المعارض ومعه جنهات مجيدية ذهب مخفيها
وقادما بها من جهة الوابور ويريد الخروج من
الجمرك دون دفع رسومها عمل معه التحقيق وعرض
عليه الصلح قبله وارتكن على الأسباب المدونة
في محضر الجلسة وما قدمه من السندات والمذكرة :

ومن حيث أن وكيل المعارض طلب رفض
الرفع وقبول المعارضة شكلاً للأسباب المدونة
بمحضر الجلسة وبالمذكرة المقدمة :

ومن حيث أن المادة (٣٣) من قانون

المسؤولية العامة تتناقض مع قبول المدين مدعياً
مدنياً في دعوى الربا لأن أساس الجريمة هو
عقود القرض التي يعقدها المدين باختياره ورضائه
فهو شريك في الخطأ الذي يحصل في العقد وقد
اتفق الشراح على أن الخطأ لا يجعل لأحد
الشريكين فيه سبيلاً لمطالبة الآخر بتعويض
(يراجع كتاب المسؤولية جزء ثان فقرة ٦٦٠ وما
بعدها للعلامة سوردأ) حيث أنه قرر في حالة ما
إذا تعدى شخص حدوده في تصرف فمن وقع
عليه الضرر لا يمكن أن يعتبر كذلك متى ثبت
أنه علم بالضرر وقت حصوله ورضيه لنفسه .

وحيث أن المجنى عليه في هذه القضية خلافاً
لما تقدم فإنه لم يقع عليه إلا قرض واحد وقد
اتفقت آراء الشراح وأحكام المحاكم في فرنسا على
أنه ليس للمدين الذي كان مجنياً عليه في قرض
واحد حق مطلقاً في تحريك الدعوى العمومية
بطريق اللجنة المباشرة ولا أن يدخل مدعياً بحق
مدني في دعوى النيابة

وحيث أن المجنى عليه ادعى مدنياً عن
جريمتين الأولى جريمة الربا والثانية جريمة
التبديد فعدم قبوله في الدعوى الأولى لا يؤثر
على الدعوى الثانية وعليه يتعين الحكم بعدم
قبول الدعوى المدنية في جريمة الربا وقبولها في
دعوى التبديد

قضية النيابة العمومية وسليمان مصطفى مدعى مدني
ضد سكينه بنت علي وأخرى عمره ٥٧٠ سنة ١٩٢٨
دائرة حضرة صاحب المزه عثمان يوسف بك وعضوية
حضرتي ابراهيم شلي بك وعبد الفياح حسين افندي
القاضيين وحضرة كامل افندي جاويش مساعد النيابة)

وحيث أنه بناء على ذلك تكون المعارضة غير مقبولة

(المعارضة المرفوعة من احمد افندى ابراهيم كبروس وحضر عنه حضرة الاستاذ حسين افندى الجندى ضد مصلحة الجمارك المصرية نمرة ٣ كلى ١٩٢٩ . دائرة حضرة صاحب العزة عثمان يوسف بك وعضوية حضرتى ابراهيم شلى بك وعبد الفتاح حسين بك القاضيين)

٣٣٧

محكمة شبين الكوم الابتدائية

١٨ إبريل سنة ١٩٢٩

وجود شخص مخفيا بمسكن . جريمة معينة ، زنا . حق الزوجة في دعوة الغير لنزل الزوجية
القاعدة القانونية :

١ - اذا وجد شخص في مسكن أو عقار في حيازة الغير مرتكباً جريمة معينة سواء أتمها أو بدأ في تنفيذها وجب عقابه عن هذه الجريمة لا عن جريمة دخول مسكن والاختفاء عن أعين من لهم الحق في إخراجه المنصوص عليها بالمادة (٣٢٥) عقوبات فوجود شخص مع امرأة مسلمة متزوجة بقبولها ورضائها في المحل المخصص للحريم يتعاطيان الحر في مخدعها يجعل الأدلة على الزنا أكثر وضوحاً وعقابه يجب أن يكون باعتباره زانياً اذا توفرت شروط المحاكمة عن هذه الجريمة

٢ - تعتبر الزوجة بالنسبة للمادة (٣٢٥)

عقوبات ربة دار فوجود رجل في منزل الزوجية بناء على دعوتها لا يجعله مخفياً عمن له الحق من إخراجه خصوصاً إذا كان الزوج غائباً ومقيماً في

الجمارك المصرية خولت للجنة الجمركية حقين وهما حق التحقيق وحق الحكم بالمصادرة والتقديم كما نصت على ذلك الفقرة الأولى منها

حيث أن الفقرة السادسة من المادة المذكورة نصت على جواز المعارضة في القرارات التي تصدرها اللجنة الجمركية أى في حالة الحكم وذلك في الميعاد وبالكيفية الموضحة بها

وحيث أن الفقرة ١١ خولت لمصلحة الجمارك الحق بصفة مطلقة وعامة في الصلح مع المتهم ومعنى ذلك أنه يجوز للجنة الجمركية أن تصطحح أثناء التحقيق وقبل صدور الحكم فإذا حصل ذلك كان من البديهي أن دعوى الجمرك في التهريب تنتهى بهذا الصلح كما أن حق المتهم ينتهى به أيضاً ولا يجوز له بعد قبول الصلح أن يعارض في المبلغ الذي اصططح عليه :

وحيث أن الذى تبين في هذه الدعوى أن المتهم لما تبين للجنة الجمركية أنه مدان في تهمة التهريب عرضت عليه أن يدفع الغرامة فقبل دفعها وذلك يعد منه قبولاً للصلح وبذلك انقضت دعوى محاكمته ولذلك فان اللجنة الجمركية لم تحاكمه فعلاً واكتفت بهذا الصلح المخول لها إجراؤه قانوناً كما سبق ذكره وذلك عملاً بالقاعدة العامة القاضية بأن الصلح يحسم النزاع بين الخصوم ومن حيث أنه متى كان الأمر كذلك فلا حق للمعارض في المعارضة كما يدعى لأن المعارضة لا تكون إلا عن قرار صادر بناء على محاكمته وهو لم يحصل هنا

مجموع هذه الأدلة يتبين بجلاء أن رواية المتهم أدعى إلى التصديق وأقرب إلى الحقيقة وما استغاثته المدعية بالحق المدني الا ثورة عرضية ناتجة إمامعن إدماها أو خوفها عند يقظة ابنها

وحيث أن المادة ٣٢٥ عقوبات التي طلب الاتهام تطبيقها تعاقب كل من وجد في إحدى المحلات المنصوص عنها في المادة ٣٢٤ عقوبات ومنها المساكن مخفياً عن أعين من لهم الحق في إخراجه فيتعين البحث في أركان هذه الجريمة وانطباقها على الحادثة التي نحن بصددتها

وحيث أن هذه المادة وما تقدمها وتلاها من المواد الواردة في الباب الرابع عشر في انتهاك حرمة الغير أضيفت على قانون العقوبات المعدل في سنة ٩٠٤ وجاء في التعليقات على هذا الباب ما يأتي : « ان الغرض الأصلي من هذا الباب هو معاقبة الاشخاص الذين يدخلون لغرض معاقب عليه قانوناً أو يوجدون لمثل هذا الغرض في أماكن في حيازة الغير فاذا ابتدئ بالفعل في تنفيذ القصد الجنائي كان الشخص في الغالب مرتكباً لشروع في جريمة معينة » الى أن قالت « وهناك تعليل يمكن لمن يظن أنه سارق أن يعلل به وجوده عند عدم وجود كسر أو ثقب فيدعى أنه إنما وجد بنية ارتكاب أمر مناف للأداب لا بنية الاجرام وقد وضعت المادة ٣٢٥ عقوبات فأصبح غير ضروري لسحض مثل هذا الادعاء أن تثبت نية الجريمة »

وحيث أنه يستنتج مما ذكر أن هذه المواد

جهة أخرى فات للزوجة في غيبة زوجها ماله من الحقوق والسلطان في منزله .
الحكمة :

حيث أنه تبين من التحقيقات أن المتهم ضبط في منتصف الليل بمنزل المدعية بالحق المدني على أثر صياحها واستغاثتها ولما سئل عن سبب وجوده أجاب بأنه كان على موعد معها وأنه دخل المنزل بناء على دعوتها وقررت المدعية أنه تسلل الى المنزل تحت جنح الظلام ودخل مخدعها فتنهت الى وجوده وقامت من نومها مدعورة مستنجدة فحضر على استغاثتها بعض الأهالي والخفر والقوا القبض عليه

وحيث أنه ثبت من اجماع الشهود أن المتهم ضبط في مخدع المدعية ولم يتحرك من مكانه ولا بدا عليه شيء من الاضطراب أو الوجل ودلت حالته على أنه كان ثملاً يتعاطى الخمر من زجاجة تخف بها الكؤوس ولم تكن المدعية أكثر صحواً منه كما روى بعض الشهود واتضح من المعاينة أن باب المنزل لا يمكن اقتحامه وليس به آثار تدل على فتحه عنوة وشهد ابن المدعية أن باب محلها كان مغلقاً بالفتاح وقالت خادمتها أنها رأت المتهم جالساً مع سيدتها في غرفة نومها من العشاء واستشهد المتهم بشاهدين شهدا بأنها سمعاً المدعية تدعوه للحضور إلى منزلها

وأسفر التحقيق عن وجود علاقة ود متين بين المتهم وزوج المدعية وكثيراً ما اجتمع الاثنان في المنزل للادمان على معاورة بنت الحان فمن

وضعت لمعالجة حالات توفرت فيها الدلائل على نية الاجرام وعجز القانون أن ينال مرتكبيها بالقصاص لأن نية الجاني لم تتحدد فتلافياً لهذا النقص وسدداً لهذا الفراغ أضيف هذا الباب على قانون العقوبات

وحيث أنه إذا ضبط شخص في مسكن أو عقار في حيازة الغير مرتكباً جريمة معينة سواء أتمها أو بدأ في تنفيذها فقد وضح قصده وبأن غرضه وتحددت فعالة ووجب عقابه عن هذه الجريمة دون غيرها

وحيث أن وجود شخص مع امرأة مسلمة متزوجة بقبولها ورضائها في الحل المحصن للحريم دليل على ارتكابه الزنا معها كما تقضى بذلك المادة ٢٣٨ ع والحالة التي شوهد عليها المتهم تجعل الأدلة على الزنا أكثر وضوحاً وأشدّ ظهوراً فانه وجد في نصف الليل مع المدعية في مخدعها وقد لعبت بهما الخمر حتى الثمالة فعقابه يجب أن يكون باعتباره زانياً

وبما أن الزوج لم يحرك دعوى الزنا ولم يطلب محاكمة زوجه عنها فشريكها بمنجاة من العقاب وحيث أنه قد يقال أن الجريمة المنصوص عنها في المادة ٣٢٥ عقوبات واقعة في حق رب الدار وأن وجود أي شخص في مسكنه مخفياً عن عينه يجعله مستحقاً للعقاب وهو قول لا يؤيده القانون ولا يتفق مع روح التشريع بل أن فيه تجاهلاً

أولاً — للغرض الذي وضعت من أجله

هذه المادة فما أراد الشارع بها محاكمة مجرم عن جريمة معينة وإنما أراد أن لا يفلت من العقاب جان أثيم وجد في ظروف تدعو للاعتقاد بأية نية الاجرام وقصرت يد القانون عن أن تمتد إليه ثانياً — لمركز المرأة المتزوجة فان الزواج يوجد بين الزوجين شركة روحية الغرض منها تعاون الجنسين في سبيل الحياة وتكوين العائلة وهذه المقاصد الشريفة والأغراض النبيلة تستلزم المساواة بين طرفي العقد فكما أن الرجل رب المنزل فالزوجة ربة ووجود شخص في منزلها بناء على دعوتها لا يجعله مخفياً عن له الحق في إخراجه وكذلك وجود امرأة في منزل الزوجية بناء على دعوة الزوج لا يستوجب عقابها لاختفائها عن عين ربة المنزل فإذا تجاوز المدعو رجلاً كان أو امرأة حدود الاباحة وارتكب أمراً مخالفاً للقانون عوقب على فعلته

وحيث أن هذا المبدأ يتفق مع الغاية التي توخاها الشارع في إطلاق يد الزوج أو الزوجة في دعوى الزنا فان تقييد محاكمة الزوج الزاني بشكوى الزوج الآخر فيه دلالة على رغبة الشارع في المساواة بين الزوجين وأن لا تكون جلسات المحاكم محالاً لإذاعة أسرار يحسن إخفاؤها واستعراض شؤون يجعل كتمانها ولا تتحقق هذه الغاية إذا أجاز للنيابة إقامة الدعوى العمومية على الشريك في الزنا على غير رغبة أو شكوى من زوج الزانية وفي تحريك الدعوى بهذه الحالة محاولة النيل من الزاني دون الزانية وإخلال بحق اكتسبه قانوناً

وهو عدم محاكمته إلا بناء على دعوى الزوج
وحيث أنه مع التسليم جدلاً بأن الجريمة
تقع في حق الرجل فإن القضاء جرى على أن
للزوجة في غيبة زوجها ماله من الحقوق والسلطان
في منزله ومن الثابت أن زوج المدعية كان غاضباً
منها ومقيماً في بلدة أخرى بعيداً عنها ومكث
بضعة أيام على هذا الحال إلى أن وقعت الحادثة
وحيث من جميع ما تقدم يتضح أن أركان
الجريمة المنصوص عنها في المادة ٣٢٥ عقوبات
غير متوفرة ويتعين الحكم ببراءة المتهم عملاً
بالمادة ١٧٢ جنايات وتأيد الحكم المستأنف فيما
يختص برفض طلب التعويض والزام المدعية
بالحق المدني بمصاريف دعواها

(الفضية نمرة ١٢٦٢ سنة ١٩٩٩ استئناف دائرة حضرة
صاحب العزة ابراهيم القمري بك وعضوية حضرة قاضي اسكندر
حنا بك ومرسى فرحات بك القاضيين وحضرة امهاعيل
افندي السبكي وكيل النيابة)

٣٣٧

محكمة أسيوط الابتدائية الاهلية

٢٩ مارس ١٩٢٨

خطأ مبطل للعقد . بيانات كاذبة عن كفاية المستخدم .
مسوغ قانوني للرفق

القاعدة القانونية

١ - الكذب للتحايل للحصول على
وظيفة باعطاء بيانات غير صحيحة عن كفاية
الطالب وخدماته السابقة من شأنه أن يؤثر التأثير
الكافي في رضا من تعاقد معه على العمل وبذلك

يكون العقد باطلا لاستناده إلى خطأ مفسد للرضا
٢ - احترام مدة التعاقد طبقاً للمادة ٤٠٣
من القانون المدني إنما يكون عند عدم حصول
خطأ من أحد الطرفين
المحكمة :

حيث أن المدعى عليه الأول يقول بأن المدعى
كذب فيما ادعاه في كتابه الرقيم ١٣ أغسطس
سنة ١٩٢٦ من أنه انضم إلى مجالس المديرية
كناضر لأحدى المدارس الابتدائية لغاية السنة
الدراسية ١٩٢٥ المتداخلة في ١٩٢٦ وفي كتابه
الرقيم ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٦ المرسل منه إلى
المدعى عليه رداً على البيانات التي طلبها منه الوارد
به أن المدرسة التي كان بها ناظراً هي مدرسة أبي
قرقاص الابتدائية ورفت مع غيره بسبب التعصب
الديني وغير ذلك من البيانات وقد ظهر كذب
ذلك بما ورد في كتاب مجلس مديرية المنيا من
أن المدعى لم يكن يوماً ناظراً لأحدى مدارس
مجلس المديرية وأنه إنما كان مدرساً بمدرسة نزلة
الفلاحين الابتدائية وفصل من خدمة المجلس
بمجلس تأديب ويضيف المدعى عليه إلى ذلك
أن ما أعطاه المدعى من البيانات أثر في رضائه
وجعله يتعاقد بحيث أنه لو علم الحقيقة ما عهد إلى
المدعى بالنظارة

وحيث أن الأصل في الشروط أن تكون
مبنية على رضا صحيح لا تأثير للغلط أو الإكراه
أو التدليس فيه طبقاً لما تقضي به النصوص
القانونية (المواد ١٢٨ و ١٣٤ وما بعدها من

القانون المدني) إلا أن المحكمة تلاحظ أنه وإن كان من المعقول أن ما بدا من المدعى من الكذب للتحايل على الحصول على الوظيفة من شأنه أن يؤثر التأثير الكافي في رضا المدعى عليه ويجعله يتعاقد مع المدعى وهو موقن صدق ما أبداه له إلا أن رفت المدعى وفصله من الوظيفة التي كان يشغلها كان بحسب ما جاء بكتاب رفت الرقم ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٦ مبنياً على الإخلال بالمادة الثانية من شروط التعيين التي تعهد فيها المدعى بأن «يقوم بشؤون وظيفته خير قيام من إدارة المدرسة وتدرّس حصص لا تقل عن ستة عشرة حصة أسبوعياً وأن يبذل جهده في ترقية المدرسة وتحسين حالتها مادياً وعلمياً الخ» وعلى أنه منذ أن تسلم إدارة المدرسة صيرها بركان نار وقد أتى الخطاب على جملة وقائع تدل في حد ذاتها على سوء الإدارة وعدم الصلاحية للعمل بأي حال وفي هذا ما ينبىء بأنه لولا ما أثبتته التجربة للمدعى عليه من حالة المدعى بعد أن تولى نظارة المدرسة ما كان هناك محل لعزله وحيث أنه لذلك ترى المحكمة أن المدعى عليه الأول قد تنازل عن التمسك ببطلان العقد في فصل المدعى واستند إلى ما وقع منه من اغلاط جسيمة في الإدارة

وحيث أن احترام مدة التعاقد طبقاً للمادة ٤٠٣ من القانون المدني وما جاء بالشرط الرابع من العقد إنما يكون عند عدم حصول خطأ من أحد الطرفين أما والغلط التي صدرت من المدعى كانت جسيمة فإن للمدعى عليه فصله

بدون أن يكون مقيداً ببيعاده ما وبدون أن يكون ملزماً بأي تعويض من جراء هذا التصرف (يراجع دالوز تعليقات مدني مادة ١٧٨٠ «المقابلة للمادة ٤٠١ مصري» رقم ٣٠٨ وما يليه) وحيث أنه وإن جاء بالشرط الثالث من الاتفاق أنه إذا حصل من الطرف الثاني (أي المدعى) ما يدعو إلى الإخلال بقانون نظام المدارس أو يشين سمعة المدرسة أو يخالف تعليمات الوزارة الصادرة له فللطرف الأول (أي المدعى عليه الأول) الحق في توقيع جزاء إداري بخضم يوم واحد من مرتبه وخضم يومين إذا عاد إلى ذلك فإن المفروض أن تكون المخالفات أمراً محتملاً لا يتنافى مع استمرار المدعى في عمله أما والأمر وصل إلى حد لا يطاق معه وجوده فلا يعد مثل هذا الشرط تنازلاً عن حق المدعى عليه في فصل المدعى إذا كان هناك ما يدعو إلى ذلك

قضية ببسي أفندي بخيت ومحل الاختار مكتب الاستاذ بشاي أفندي مقار الميرى الحامى ضد القمص بشاره مرقص وآخرين تمرة ٤٧٠ سنة ١٩٢٧ دائرة حصرة صاحب العزة عبد الفتاح السيد بك وعضوية حضرتى احد نصرت أفندي وحين لطفى أفندي القاضيين

٣٣٨

محكمة أسيوط الابتدائية الاهلية

٢ مايو سنة ١٩٢٨

تحليف يمين . واقعة مناقب عليها جنائياً . واقعة ماسة بالشرف . واقعة ربا فاحش واحدة

القاعدة القانونية

١ - اختلف الفقهاء في جواز تحليف اليمين

على واقعة معاقب عليها جنائياً فقال البعض بمجوازه استناداً الى أن المطلوب تحليفه اذا كان بريئاً حلف اليمين والا فهو ليس أهل للرعاية . وقال البعض الآخر انه لا يجوز احراج مركز الخصم وتحليفه مدنياً على ما لا يجوز التحليف عليه جنائياً

٢ - إلا انه مجمع على جواز التحليف على واقعة ولو كانت ماسة بالشرف وكذا على واقعة واحدة لربا فاحش إذ هي وحدها لا تكون جريمة الاعتیاد على التعامل بالربا الفاحش المعاقب عليها قانوناً

المحكمة :

حيث أن فقهاء القانون اختلفوا في أمر التحليف على واقعة يعاقب عليها قانوناً فقد رأى البعض جواز ذلك حتى في حالة ما إذا كان الفعل المطلوب التحليف عليه جنحة أو جنابة استناداً الى أن المادة ٢٢٤ مدني مصري أهلي (المادة ١٣٥٨ مدني فرنسي) أباح التحليف على أي واقعة فلا محل للتفريق والى أن الخصم اذا كان بريئاً فهو لا يتردد في الحلف وان لم يكن فهو غير أهل للرعاية بعدم توجيه اليمين اليه (دوهلس جزء ٤ صفحة ١٧٠ رقم ٢٨ وأشار اليه عبد السلام ذهني بك في كتابه الالتزامات جزء ٢ صفحة ١٨) وقال فريق بأن التحليف على واقعة يعاقب عليها جنائياً لا يتفق وروح التشريع ولذا لا يسوغ التحليف عليه جنائياً (دمولوج ٣٠ صفحة ٦٠٩ و بودري مع بارد ١٥ رقم ٢٧٤١) إلا أن الرأي المجمع عليه على كل حال هو جواز التحليف على واقعة ولو

كانت ماسة بالشرف وكذا على واقعة واحدة لربا فاحش إذ هي وحدها لا تكون جريمة الاعتیاد على التعامل بالربا الفاحش المعاقب عليها قانوناً (اوبري ورو ١٢ صفحة ١٤٤ لوران ٢٠ صفحة ٢٥٠ و بودري مع بارد ١٥ رقم ٢٧٤١)

وحيث يظهر أن القضاء المصري منقسم في هذا الموضوع (الالتزامات لعبد السلام ذهني بك ٢ صفحة ١٩) إذ من الأحكام ما قضى بعدم جواز التحليف حتى على واقعة ربا فاحش واحدة (الاقصر الجزئية ١٤ فبراير سنة ١٩٢٠ المحاماه ١ رقم ٤٥ والمجموعة الرسمية ٢٣ رقم ١٤) ومنها ما قضى بنقيض ذلك ويجوز التحليف (الاسكندرية الاهلية ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٠ المحاماه ٢ رقم ٨٨ استئناف مختلط ١٦ ابريل سنة ١٩٠٢ مجموعة التشريع والقضاء ١٤ صفحة ٢٤٦)

وحيث أن المحكمة ترى الاخذ بالرأي القائل بإمكان توجيه اليمين على واقعة ولو كانت مخلة بالشرف أو على واقعة ربا بناء على أن الخلاف بين الفقهاء هو في حالة ما إذا كان الفعل المطلوب التحليف عليه معاقباً عليه جنائياً (اسقوط الجزئية ٢٥ مارس سنة ١٩١٥ المجموعة الرسمية ١٧ رقم ٣٣) إذ أن واقعة ربا واحدة لا تكون أركان جريمة الاعتیاد على التعامل بالربا الفاحش كما أنه لا محل في دعوى مدنية الى البحث فيما اذا كان المطلوب تحليفه تعامل سابق من هذا القبيل بحيث تتكون معه جريمة الاعتیاد على الربا الفاحش إذ ينبغي على ذلك أن المحكمة المدنية

التحليف على ما يعد جريمة	تتصدى الى البحث في توفر أركان جريمة جنائية
وحيث أنه من كل ما تقدم يكون طلب	من وقائع غير مطرحة لديها فضلا على أنه لم يرد
المستأنف توجيه اليمين الى المستأنف عليه مقبولا	ذكرها على لسان أحد من الطرفين
من الوجهة القانونية ولذا تجيبه المحكمة اليه	وحيث أنه علاوة على ذلك فإن في العمل
(قضية احمد شلي محمود ضد علي رضوان نمرة	بالرأى المخالف تضييقاً على حق التحليف المطلق
١٩٤ سنة ٩٢٨. دائرة حضرة صاحب العزة عبد الفتاح	الذي أباحه القانون دون قيد ولا شرط في واقعة
السيد بك وعضويه حضرتي احمد نصرت افندي وحسين	هي في حد ذاتها لا تكون جريمة من الجرائم
لطفى افندي الفاضلين)	هذا على فرض صحة الرأى القائل بعدم جواز

قضاء المحاكم الجزئية

الدعوى الخاصة بمساقى الرى وإعادتها لأصلها
تدخل في الاختصاص النهائى لمحاكم الأخطاء
أما طلب التعويض فمن ملحقات الطلب الاصلى
وحيث أن طلب إعادة المسقى وطلب
التعويض مصدرهما اللجنة المنسوبة للمدعى
عليهم وهى التعدى على المسقى وهدمها فمصدر
الالتزام فى الحالتين واحد وقد يتولد عن العمل
الذى ارتكبه المدين عدة طلبات فيكون للدائن
حق رد الشئ لأصله وحق تعويض الضرر الذى
لحقه وكلاهما مرجعه الالتزام الناشئ عن اللجنة
ولا يمكن اعتبار أحدهما طلباً أصلياً والآخر ملحقاتاً
به ولكنها عدة طلبات ناشئة عن سند واحد
أو التزام واحد

وحيث أنه متى تقرر ذلك وجب السير طبقاً
للقواعد العامة المنصوص عنها فى المادة ٣٠
مرافعات وقد جاء فى الفقرة الثالثة منها أن تقدير

٣٣٩

محكمة منوف الجزئية الأهلية

٤ يوليه سنة ١٩٢٧

مروى . اعادتها لأصلها . محاكم اخطاء . اختصاص .
القاعدة القانونية :

تختص محاكم الأخطاء بالفصل فى الدعوى
الخاصة بمساقى الرى وإعادتها لأصلها عند عدم
وجود طلب آخر بالتعويض الناشئ عن هدم
المروى فإن وجد مثل هذا الطلب أصبحت
الدعوى متضمنة عدة طلبات ناشئة عن سند
واحد ووجب السير طبقاً للقواعد العامة المبينة
فى الفقرة الثالثة من المادة ٣٠ من قانون المرافعات
المحكمة :

حيث أن المدعى عليه الأول دفع بعدم
اختصاص المحكمة الجزئية بنظر الدعوى لأن

تكون هذه الدعاوى مستعجلة إذا لا بدتها ظروف تدعو الى الاستعجال ويضر فيها التأخير

٢ - ان قاعدة لا يجوز لأحد أن يترافع بوكيل إلا الملك لا أصل لها في التشريع المصري ولم يرد لها ذكر في القوانين الفرنسية المعمول بها الآن

٣ - لا يشترط في دعوى استرداد الحيازة أن يكون المدعى مالكا وإنما شرعت هذه الدعوى لحماية المستأجرين ومن في حكمهم من غير الملاك

٤ - لا يشترط في الغصب أن تصحبه القوة المادية وإنما يكفي أن يحصل خلصة وبدون علم الخصم

المحكمة :

حيث أن المدعى عليهما الأول والثانية دفعا هذه الدعوى بثلاث دفعات فرعية الأول بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظرها لأن موضوع الدعوى استرداد حيازه وهذا يدخل ضمن الاختصاص العام للقضاء الجزئي العادي بنص المادة ٢٦ مرافعات والثاني بطلان العريضة لأن المدعى أعلن المدعى عليها الأخيرة في شخص وكيلها احمد افندى رشدى وكان يتعين عليه إعلانها شخصياً عملاً بقاعدة أنه لا يجوز لأحد أن يترافع بوكيل سوى الملك والثالث بعدم قبول الدعوى لأن دعوى استرداد الحيازة لا ترفع إلا من المالك

الدعوى المتضمنة طلبات متعددة ناشئة عن سند واحد « وهو هنا الجنة كما تقدم القول » يكون باعتبار جميع الطلبات

وحيث أنه عملاً بهذه القاعدة تكون الدعوى من اختصاص المحكمة الجزئية ولا يعترض على ذلك بأن محاكم الاخطاط تحكم انتهائياً في دعاوى إعادة المساقى لأصلها فان هذا الاختصاص الاستثنائي لا محل له إذا تقدم هذا الطلب مع طلب آخر وكانت بينهما وحدة سببها الالتزام الذى يستمد كل منهما مصدره منه وكان الاثنان في مجموعهما يخرجانه عن اختصاص محكمة الخط خصوصاً وأن الفصل في الدعوى بمعرفة المحكمة الجزئية وهى صاحبة الاختصاص أصلاً يعود بهما الى الحالة العادية

(قضية صالح السيد الحداد وآخر ضد مصطفى السيد الشعراوى نمرة ٢٩٧٣ سنة ١٩٢٧ رئاسة حضرة اسكندر حنا بك القاضى)

٣٤٠

محكمة شبين الكوم الجزئية

٣١ يناير سنة ١٩٢٨

(١) دعاوى مستعجلة . تقدير . دعاوى وضع اليد
(٢) المرافعة بوكيل
(٣) دعوى استرداد الحيازة . جواز رفعها من المستأجر
القاعدة القانونية :

١ - الاستعجال أمر تقديرى يرجع فيه الى القضاء وعدم النص على الاستعجال في دعاوى وضع اليد وذكرها ضمن الاختصاص العام للقاضي الجزئى في المادة ٢٦ مرافعات لا يمنع من أن

وحيث أنه فيما يتعلق بالدفع الأول فالمدعى لم يرفع دعواه أمام قاضى الأمور المستعجلة وإنما رفعها يطلب حضور المدعى عليهم « أمام المحكمة الجزئية بالجلسة المدنية والتجارية » ليحكم له بصفة مستعجلة بإعادة وضع يده على الأتيان المتنازع عليها وبذلك لا يكون تخطى شيئاً من قواعد الاختصاص الموضوعية وإذا كان يطلب أن يحكم له بطريق الاستعجال فذلك لأن موضوع الدعوى مما يدعو إلى العجلة ويضر فيه التأخير

وحيث أنه مع ذلك فالاستعجال يرجع تقديره إلى القضاء ومن الجائز أن يكون الموضوع غير مستعجل فى بعض الحالات ولكنه يصير مستعجلاً فى حالات أخرى وليس النص على دعوى وضع اليد فى المادة ٢٦ مانع من أن تكون هذه الدعوى مستعجلة إذا لابتها ظروف تدعو إلى الاستعجال ويتحقق فيها الضرر عند التأخير (راجع مؤلف المرحوم أبو هيف بك فى المرافعات)

وحيث أنه فيما يتعلق بالطلب الثانى الخاص بالتعويض فإن المدعى لم يطلب أن يقضى له فيه بطريق الاستعجال ولم يدع أن موضوعه مما يدعو إلى العجلة

وحيث أنه فيما يتعلق بىطلان العريضة لإعلانها لوكيل المدعى عليها الأخيرة دوناً عنها — فإن قاعدة عدم جواز المرافعة بوكيل إلا للملك لا أصل لها فى التشريع المصرى كما أنه لم يرد عنها أى نص فى القوانين الفرنسية وإنما

هى ترجع إلى العصور المتوسطة حيث درج بعض أحكام المقاطعات فى فرنسا على التقاضى بوكلاء عنهم أمام مجلس الملك دون الإشارة إلى أشخاصهم بالذات متسترين وراء أسماء هؤلاء الوكلاء فلم يرض ذلك قضاة الملك فاستلزموا ذكر اسم الموكل فى الأوراق وأصبح التقاضى بالوكيل محصوراً فى شخص الملك دون هؤلاء الحكماء ومن ثم نشأت القاعدة

وحيث أن الظروف التى قضت بوضع هذه القاعدة قد زالت منذ زمن بعيد ولم يعد لوجودها مبرر ولذلك لم ينص عليها فى أى من القوانين الفرنسية المعمول بها الآن

وحيث أنه مع ذلك فإذا كانت بعض المحاكم المختلطة اقتبست هذه القاعدة فى حكم ١٥ ديسمبر ١٨٩٩ الذى أشار إليه المدعى عليه المذكور فى مذكرته فإن ذلك لم يخرج بالمحكمة عن حدود القواعد العامة التى تقضى بضرورة تعرف كل شخص داخل فى الخصوم لأسماء خصومه الآخرين وقد قضى هذا الحكم بعدم جواز تطبيق القاعدة فى حالة ذكر صفة الوكالة واسم الموكل سواء كان هو المعلن أو المعلن إليه وقد ذكر المدعى صراحة فى إعلان الدعوى الحالية أن المعلن إليه أحمد افندى رشدى الجزار الوكيل عن الست سميرة على الجزار ومن ثم يتبين أن هذا الدفع فى غير محله من جميع الوجوه (راجع كتاب الوجيز لعبد الفتاح بك السيد نمرة ٢٩٢ وما بعدها)

وحيث أنه فيما يتعلق بالدفع الثالث الخاص بعدم قبول دعوى رد الحيازة من المدعى لأنه ليس مالكا للعين المتنازع عليها فإن هذا الدفع في غير محله أيضاً لأن دعوى استرداد الحيازة لم تشرع الا لمصلحة المستأجرين ومن في حكمهم من غير الملاك وعلى ذلك سار القضاء الأهل والمختلط وبهذا الرأي أخذت محكمة النقض الفرنسية من زمن بعيد « راجع مؤلف المرحوم أبو هنيئ بك ص ٢٧٠ »

وحيث أنه يظهر مما تقدم أن الدفوع الفرعية في غير محلها ويتعين رفضها

وحيث أنه فيما يتعلق بالموضوع فتأب من عقد الإيجار المؤرخ ٢٢ أبريل سنة ١٩٢٦ الثابت التاريخ في ٣٠ مايو سنة ١٩٢٧ أن المدعى استأجر من المدعى عليها الأخيرة ال ١٢ س و ٢١ ط و ١ ف موضوع هذه الدعوى لمدة ثلاث سنوات من أول أبريل سنة ١٩٢٦ لغاية أكتوبر سنة ١٩٢٩ وظاهر من عقد القسمة المؤرخ ١٢ أبريل سنة ١٩٢٣ أن المدعى عليها الأخيرة اختصت بهذه الأطنان ضمن ما اختصت به في القدر المذكور

وحيث أن المدعى عليها الأولى والثاني يطعنان على هذا العقد بجملة طعون لا ترى المحكمة التعرض لها لأن البحث فيها يخرجها عن دائرة اختصاصها وكل الذي يعنى في موضوع الدعوى الحالية هو البحث في أمر واحد وهو وضع اليد

وحيث أن المدعى عليها المذكورين انكرا في المرافعة وفي المذكرات وضع يد المدعى عليها الأخيرة الا أنه يتبين من مراجعة أوراق التحقيق الذي أجراه البوليس في هذا الموضوع أن المدعى عليه معترف في صراحة بوضع يدها على هذه الأطنان حيث قرر لما سئل في التحقيق « بأنه يجهل عقد الإيجار وأن الست المذكورة الست سميرة » كانت وضعت يدها بطريق البديل الزراعى فقط إذ أنه لم يحصل قسمة رسمية للآن وحيث أنه في الوقت الذي يدعى فيه المدعى عليها بعدم حصول القسمة وبقاء الأطنان على الشيوع بين جميع الورثة بعد المدعى عليه الأول فسيبيع للثانية ال ٢٠ س و ٢ ط و ٢ فدن الذي تخصصت للمدعى عليها الأخيرة بموجب عقد القسمة ومنها ال ١٢ س و ٢١ ط و ١ فدن المؤجرة منها للمدعى بذات الحدود الواردة بالعقد المذكور

وحيث أنه يفهم من هذا ومن تنفيذ عقد البيع وحصول التسليم عن يد محضر في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٧ وإسراع المدعى عليها الثانية في تغيير معالم الأطنان وتقليع الزراعة التي كانت بها بدون مقتضى توا بعد الاستلام كما هو ثابت من محضر المعاينة أن المدعى عليهما لم يقصدا في الحقيقة الانزع الأطنان من يد المدعى عليها الأخيرة ومستأجرها وهو المدعى ووضع الاثنين أمام الأمر الواقع

وحيث أن حقوق المدعى مستمدة من

يكون للشخص الواحد أكثر من محل واحد (Domicile) على خلاف القانون الفرنسي المحكمة :

حيث أن المدعى عليه دفع هذه الدعوى بثلاث دفعوع فرعية الأول بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لأنها رفعت في غير المكان المقيم فيه والثاني بعدم قبولها من المدعى لعدم وجود علاقة بينه وبين المدعى والثالث بعدم القبول أيضا لانعدام صفة المدعى ببلوغ ابنه سن الرشد

وحيث أنه فيما يتعلق بالدفع الأول فمع التسليم بأن محل اقامته في تولا وليس في شين الكوم ومع افتراض أن طلب التأجيل والاستعداد وتقديم المستندات بدون أن يحتفظ لنفسه بالحق في ابداء هذا الدفع ليس مسقطا لحقه في هذا الدفع فإنه من الثابت أن له مكتب محاماة في شين الكوم وحيث أنه قبل البحث في قيمة هذا المكتب من الوجهة القانونية وهل . يعتبر محلا للمدعى عليه بالمعنى المقصود في المادة ٣ من قانون المرافعات أولا يتعين البحث أولا في نظرية المحل « domicile » من الوجهة العامة وهل يمكن أن يكون للشخص الواحد أكثر من محل واحد أو أنه لا بد له من محل واحد

وحيث أن الشراح في فرنسا قد أجمعوا على عدم إمكان وجود أكثر من محل واحد للإنسان ولهم في ذلك حجج وأراء حكمها مستمدة من نص القانون حيث كانت المادة ١٠٢ مدني هناك

حقوق المالك ووضع يد المدعى استمرارا لوضع يد المدعى عليها الأخيرة وما دام المدعى عليه معترف بوضع يدها فكان يتعين عليه احترامه سواء كانت الطعون الموجهة بعقد القسمة صحيحة أو غير صحيحة وسواء كان المدعى عليهما أو أحدهما محققا في نزاعه أو أنه لاحق له في هذا النزاع وليس من المهم بعد ذلك البحث في مدة وضع يد المدعى لأن القانون يحمي حيازته مهما كانت مدتها ويجب رد هذه الحيازة إليه أولا وعلى المدعى عليها اتخاذ الطرق التي شرعها القانون لإثبات حقوقهما على الأطيان المتنازع عليهما أن كانت لهما حقوق ورفع يد المدعى بالطريق القانوني أيضا أن كان لهما حق في ذلك

وحيث أن المدعى عليهما يدعيان بأن الغصب يجب أن تصحبه القوة المادية إلا أن هذا الادعاء في غير محله لأنه يستوي أن يكون الغصب مصحوبا بهذه القوة أو أنه حصل خلسة كما هو الحال في هذه القضية ويتعين على الغاصب رد ما اغتصب في الحالتين (أبو هيف نمرة ٢٧١)

(قضية كامل افندي محمد الجزار ضد خليل افندي على الجزار وآخرين نمرة ٦٠٥ سنة ١٩٢٨ . رئاسة حسين بك رياض القاضي)

٣٤١

محكمة شين الكوم الجزئية الأهلية

١٧ أبريل سنة ١٩٢٨

محل إقامة . جواز تعدده

القاعدة القانونية

ليس في القانون المصري ما يمنع من أن

خليل أفندي إبراهيم المحامى نمرة ١١٤ سنة ١٩٢٨
رياسة الهيئة السابعة)

٣٤٢

محكمة منوف الجزئية الأهلية

٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٨

كفالة لاياف حكم صادر بالحبس . ودفنها من غير
المحكوم عليه . فضولي . ملكيتها للمحكوم عليه .

القاعده القانونية :

اذا دفعت الكفالة المحكوم بها لاياف
تنفيذ حكم صادر بالحبس من غير المحكوم عليه
كان دافعها فضوليا يريد من عمله تقع المحكوم عليه
ومصلحته وما ينفقه الفضولي تنتقل ملكيته الى
رب المال على أن يكون ملزما برده بقدر ما عاد
عليه من الفائدة فليس لدائن دافع الكفالة حق
الحجز عليها

المحكمة :

حيث أن المدعى حجز تنفيذيا تحت يد
كاتب أول المحكمة على مبلغ ستمائة قرش مودع
من المدعى عليه الثالث كفالة عن حكم صادر
على المدعى عليه الأول بالحبس وطلب أحقيته في
صرف هذا المبلغ فاعترض المدعى عليه الثاني
بأن الكفالة دفعت من ماله فلا يصح الحجز
عليها وله دون سواء حق استردادها

وحيث أنه ثابت من الاوراق أن الكفالة
دفعها على البنحراوى المدعى عليه الثالث الذى
قرر بجلسته ٢٧ يوليو سنة ١٩٢٨ أنه فعل ذلك
علما منه بأن المحكوم عليه من أتباع المدعى عليه

صريحة في عبارتها بحيث لا تحتل أى شك في
تأويلها أو معناها فقد عرفت هذه المادة المحل
الشرعى بأنه « هو المحل الرئيسى » الذى يزاول
فيه الشخص حقوقه المدنية وهذا التخصيص هو
الذى حدا بهم الى القول بعدم جواز تعدد المحل
الشرعى وعلى العكس من ذلك فقد أخذت بعض
الشرائع الأخرى وخصوصا القانون الألمانى بنظرية
تعدد المحل وقد كانوا فى ذلك أقرب إلى المبادئ
الصحيحة (وراجع بلانيول جزء أول نبذة ٥٩٧

وحيث أن الشارع المصرى عرف المحل بأنه
هو المركز الشرعى المنسوب للانسان الذى يقوم
فيه باستيفاء ماله وما عليه ويعتبر وجوده فيه على
الدوام ولو لم يكن حاضرا فيه فى بعض الاحيان
أو أغلبها وأنه لا يجهل ما يحصل فيه فيما يتعلق
بنفسه وبمقارنة هذا التعريف الشامل بما يقابله
فى المادة الفرنسية يظهر جليا أن الشارع المصرى
لم يشأ أن يتقيد بالتخصيص الذى قصد اليه
الشارع الفرنسى ومن ثم فلا مانع يمنع من أن
يكون للانسان أكثر من محل واحد طالما كانت
هذه الشروط متوفرة فيه

وحيث أن المدعى عليه لا يمكن أن يجهل
ما يحصل فى مكتبه وأنه مفروض وجوده فيه على
الدوام ولو لم يكن حاضرا فيه فى بعض الاحيان كما
أنه يستوفى حقوقه ويؤدى واجباته فيه من غير
شك ولذلك يعتبر هذا المكتب محلا شرعيا
بالمعنى الذى قصده القانون

(قضية الشيخ حسن - جريد الرحيم - نضار ضد حضرة

الثاني وبهمه الافراج عنه حتى يفصل في الاستئناف المرفوع عن الحكم الابتدائي وقد استرد منه ما دفعه ووافق المدعى على ذلك فلم يبق شك في أن المبلغ مدفوع من المدعى عليه الثاني

وحيث أن النزاع يدور حول معرفة المالك لهذا المبلغ وهل هو المحكوم عليه الذي دفعت الكفالة باسمه أو صاحب المال الذي دفعه فذهب المدعى الى اعتبار الدفع الحاصل من المدعى عليه الثاني تبرعا أو عارية استهلاك وقال هذا الأخير في دفاعه أن أكثر العقود انطباقا على العمل الذي صدر منه هو عقد الكفالة واستشهد كلاهما بأحكام مؤيدة لوجهة نظره أحدهما صادر من محكمة مصر الاستئنافية في ١٥ يناير سنة ١٩٠٧ ملخصة أن دفع الكفالة من غير المكلف بها لا يجعل الدافع مالكا لها ولكن يعتبر إما نائبا عن المحكوم عليه في الدفع وأما مقرضا إياه المبلغ الذي دفعه « راجع مجموعة الاحكام من سنة ١٩٠٧ لمحندي بك السيد ١٨٧ باب تحقيق الجنايات » وآخر صادر من محكمة أسبوط الجزئية باعتبار هذا العمل عقد كفالة بدون علم المدين لأن قصد الشخص الذي يدفع الكفالة هو القيام بضمانة المتهم في تنفيذ ما وجب عليه « راجع المحاماه السنة الخامسة العدد الرابع ٣٠٨ »

وحيث أن الهبة مصدرها التبرع ولم يثبت من وقائع الدعوى وأقوال الخصام ما يدل على أن الكفالة دفعت بقصد إيهابها للمحكوم عليه وإنما سارع المدعى الثاني الى دفعها شعورا منه بالواجب

نحو فرد من أتباعه كي يطلق سراحه حتى يفضل القضاء نهائيا في أمره فلم يكن المبلغ المدفوع الا وسيلة لقضاء هذا المأزب لا غاية في ذاته فالقول بأن هذا العمل هبة بعيد عن الحقيقة ولا يتفق مع الواقع

وحيث أنه سواء كان العقد عارية أو أمانة « وكاله » أو كفالة فلا بد لانعقاده من إيجاب وقبول يتمثل فيه رضا العاقدين وتتحد بواسطته ارادتهما فإذا لم يتوفر هذا الركن الاساسي فلا وجود للعقد قانونا

وحيث أن الذي دفع الضمان النقدي لم يتعاقد مع المحكوم عليه على دفعه بطريق الانابة أو على سبيل العارية أو الكفالة إذ الواقع أن شيئا من هذا لم يتم وأن الضمان دفع بغير علم من استفاد منه فمن العبث محاولة تطبيق عقد أساسه التراضي والتوافق على حالة لم يكن فيها الرضاء الا من جانب واحد وتكييف المعاملات من الوجهة القانونية يجب أن تراعى فيه الحقائق الثابتة مع تفهم المقاصد والمعاني والاحتراص من تصوير الوقائع تصويرا مخالفا لحقيقتها وليس أدل على ذلك من اعتبار عمل صدر من شخص تطوعا واختيارا إرضاء لآخر وابتغاء نفعه من الأعمال التي تقوم على التعاقد وتبادل المنافع والالتزامات

وحيث أنه قيل أن الكفالة لا يشترط لانعقادها علم المدين وأن النياية العمومية بمثابة دائن للمتهم ولو أن دينها معلق على شرط ودافع الضمان هو الكفيل لهذا للمدين ولكن رغما من انعدام ركن

للتحقيقات الجنائية جزء أول طبعة ثانية صحيفة ٢٦١ « وليست النيابة في حاجة الى كفيل يكفل لها سداد الغرامة والمصاريف المستحقة للحكومة فقد كفل لها القانون الحصول عليها بالتنفيذ على ممتلكات المدين وبالأكره البدني » مادة ٢٦٧ جنایات وما بعدها .

وحيث أنه تبين جلياً مما تقدم أن لا أساس للقول بوجود عقد بين دافع الكفالة وبين التهم أو النيابة العمومية والحقيقة التي لامراء فيها أن دافع الكفالة قام بدفعها من تلقاء نفسه بغير اتفاق سابق أو تعويض من صاحب الشأن وأنه أراد من عمله نفع التهم ومصلحته فهو في الواقع فضولي مثله في ذلك مثل من يدير أملاك شخص غائب ويحدث فيها إصلاحات نافعة والمالك على الشيوع الذي يدخل تحسينات وتصليحات في الملك المشترك يستفيد منها كافة الشركاء « راجع كولان وكايتان شرح القانون المدني جزء ثاني صفحة ٧١٨ وما بعدها طبعة ثالثة والمواد ١٣٧٢ مدني فرنسي وما بعدها وحيث أن المادة ١٤٤ من القانون المدني أشارت الى أعمال الفضولي بقولها إن من فعل بالقصد شيئاً يترتب عليه منفعة شخص آخر يستحق على ذلك الشخص مقدار المصاريف التي صرفها الخ ومن المتفق عليه أن أعمال الفضولي ليست قاصرة على أعمال الإدارة بل تشمل كافة الأفعال المنشئة لروابط قانونية سواء كانت خاصة بالأداة أو غيرها ما دامت موجهة لمصلحة الغير

الايحاب والقبول كما تقدم فالواقع أن النيابة ليست دائنة ولا بمثابة الدائن للمتهم وأن الحق الذي خوله القانون أحياناً للمحكوم عليه ابتدائياً بالحبس بتقديم كفاله بأنه إذا لم يستأنف الحكم لا يفر من تنفيذه وإذا استأنفه لا يتخلف عن حضور الجلسة « ١٥٥ » جنایات وكذلك الحق الخول لقاضي التحقيق أو عضو النيابة بالافراج عن التهم بالضمان النقدي كلها حقوق مستمدة من القانون وهي اختيارية للمتهم فان شاء دفع الكفاله وأفرج عنه مؤقتاً وإلا بقي في الحبس الاحتياطي حين الفصل في التهمة للسندة اليه ولا تملك النيابة إلزامه بدفع الكفالة فكيف تكون دائنة وليس لها حق إرغام مدينها على الوفاء ومن أين اكتسبت صفة الدائنة بنص القانون أم بقوة الاتفاق فاما القانون فخلو من ذلك ولا يمكن أن يرتب القانون هذه النتائج من نصوص أراد بها حماية التهم وعدم التضيق على حريته الشخصية أثناء التحقيق أو بعد المحكمة الابتدائية وهي نصوص ملحوظة في وضعها المصلحة العامة وأما الاتفاق فلا أثر له ولا دليل عليه .

وحيث أنه لا يصح القول بأن دين النيابة ينحصر في خصم الغرامة والمصاريف وما اليها من الضمان النقدي الذي دفعه المتهم لأن الغرض من الكفالة ليس تمكين النيابة من الحصول على مصاريف الدعوى وإنما حضور المتهم وقت طلبه بحيث اذا تأخر عن الحضور ضاع عليه مبلغ الضمان « راجع زكي بك العراقي في المبادئ الأنسابية

المحكمة :

حيث أن وقائع هذه الدعوى تتلخص في أن المدعى اشترى من المدعى عليه ستة أفدنة وكسور بعقد مؤرخ أول نوفمبر سنة ١٩٢٦ بثمن قدره ١٣٩٥ جنيه وكسور وقد بقيت الأطنان تحت يد المدعى عليه بطريق الإيجار بموجب العقد الذي تمحرر في ذات التاريخ وتقدرت قيمة الإيجار السنوي بمبلغ ١٢٠ جنيه في السنة إلا أنه حصل بعد ذلك أن طلب شفيق افندى بولص أخ المدعى عليه أخذ هذه الأطنان بالشفعة وقد قضى له فعلا بذلك بموجب حكم محكمة استئناف مصر الأهلية سنة ٣٩١ نمرة ٤٥ قضائية في ٢٧ مايو سنة ٩٢٨ وقد دفع المدعى هذه الدعوى فطلب إيجار الأطنان التي أخذت منه بالشفعة سنة ٩٢٨ ارتكاثاً منه على عقد الإيجار المأخوذ على المدعى عليه والمدعى عليه يدعى بعدم أحقية المدعى في إيجار الأطنان بعد أن أخذت منه بالشفعة وحيث أنه لا نزاع في أن المدعى اشترى الأطنان من المدعى عليه بعقد صحيح فيعتبر إذن مالكا لها لغاية الحكم النهائي القاضي لشفيق افندى بولص بالشفعة كما أنه من المتفق عليه قانوناً وقضاء أن حكم الشفعة يعتبر سند ملكية الشفيق مادة ١٨ من قانون الشفعة لا يمكن لشخص أن يعتبر مالكا بمقتضى سند إلا من تاريخ هذا السند

وحيث أنه فضلاً عن ذلك فإن التملك لا يثبت إلا بالقضاء أو بالتراضي وهو يعتبر شراء

وحيث أن ما ينقعه الفضولي من المصاريف تنتقل ملكيته الى الغير الذي استفاد منها « راجع بودرى و بادو المطول في الالتزامات الجزء الرابع بند ٢١٩١ » وهو ملزم بردها اليه بقدر الفائدة التي عادت عليه منها فاذا أجاز رب المال عمل الفضولي كانت أجازته بمثابة توكيل له وسرت عليه أحكام الوكالة

وحيث أنه على أي الأحوال فقد آل مبلغ الضمان الى من دفع باسمه وصار مالكا له ولدائه حق الجزر عليه وليس لمن دفعه سوى المطالبة بدينه كسائر الدائنين

وحيث لما تقدم تكون دعوى المدعى على أساس ويتعين إجابة طلباته

(قضية حضرة الدكتور عبد الحميد فهمي ومحل الاختار مكتب حضرة الاستاذ محمد صبرى أبو علم المحامى ضد أبو السعود هزاع وآخرين رياسة حضرة اسكندر حنا بك القاضى)

٣٤٣

محكمة شين الكوم الجزئية

٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٨

شفعة . حق المشتري في الاستيلاء على الثمرات .

القاعدة القانونية :

١ - يعتبر المشتري مالكا لغاية صدور الحكم النهائي القاضي بأحقية الشفيق في الأخذ بالشفعة وله الحق في الاستيلاء على الثمرات الى حين صدور هذا الحكم

٢ - حق الشفعة لا يورث ولا يثبت إلا بالتراضي أو بقضاء القاضي ويعتبر حكم الشفعة بهند ملكية الشفيق وهو شراء جديد في حق خصمه

جديداً في حق الشفيع ولو رجع حق الشفيع الى ما قبل الحكم على ما يذهب اليه المدعى عليه لكان لورثة الشفيع أن يرثوا هذا الحق اذا توفى قبل الحكم وأحكام الشريعة الاسلامية التي هي الاصل في الشفعة لا تبيح ذلك (راجع بند نمرة ١٤٠ مرشد الحيران

وأحيث أنه مع ذلك فمن يوم صدور البيع من البائع والمدعى عليه ، تنتهي كل علاقة له بالعين المبيعة وليس له أن يستبيح لنفسه الاستيلاء على ثمراتها سواء استقرت الملكية في النهاية للشفيع أو للمشتري ويستفاد مما تقدم من النصوص والأسباب أن حق الشفيع على العين المشفوعة لا يترتب إلا من يوم الحكم النهائي على الأقل راجع حكم محكمة نبي سويف نمرة ٧٧٢٥ سنة ٩٢٠ الصادر في ٢٨ أكتوبر ٩٢٠ المنشور في مجلة المحاماه ٣٠٧ سنة أولى والأحكام العديدة المشار اليها في الحكم المذكور وخصوصاً حكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر في ١٧ يناير سنة ٩٠١ بمجموعة التشريع والقضاء سنة ١٣ ص ١٢٤ الذي قض بأن المشتري لا يفقد صفة المالك إلا من تاريخ الحكم النهائي وله الحق الى هذا التاريخ في الثمرات وحكم المحكمة المذكورة المنشور في المجموعة المشار اليها سنة ٧ ص ٣٤١ الذي قضى بأن المشتري لا يحرم من الربح ولا يلزم بالتسليم إلا بعد الحكم النهائي وفي نهاية السنة الزراعية وحيث أنه فضلاً عما تقدم فتأبث من الحكم الاستئنافي الذي قضى لشفيع أفندي بولص

بأحقية في أخذ الأُطيان بالشفعة ان المدعى قام بدفع مبلغ ٩٧٩ جنيه وكسور من الثمن عاجلاً للمدعى عليه وتبقى عليه ٤١٦ جنيه قيمة ما على هذه الأُطيان من دين الرهن للبنك العقاري وقد اعتبر إيجار سنة ٩٢٧ وقدره ١٢٠ جنيه من ضمن الثمن المدفوع عاجلاً وقد صدر حكم الشفعة في مايو سنة ٩٢٨ بأحقية شفيع أفندي في الأخذ بالشفعة في مقابل أن يدفع للمدعى المبلغ المدفوع منه للمدعى عليه مضافاً اليه ٥١ جنيه وكسور قيمة مصاريف العقد وتسجيله والزام المدعى بعدئذ بمبلغ الجنيه ٤١٦ الباقية على أنه دين البنك وقد أعلن هذا الحكم للشفيع في ٢٤ يولييه سنة ٩٢٨ ولم ينفذ للآن وليس من العدل أن يدفع المدعى أكثر من ثلثي الثمن ويلزم بفوائد الباقي بدون أن يستولى على ريع الأُطيان في حين أن الشفيع لم يدفع اليه شيئاً من هذا الثمن وفي حين أن المدعى عليه مستأجر لهذه الأُطيان من المدعى منذ الوقت الذي باعها له فيه وقد دفع له إيجار السنة الأولى فعلاً بطريق خصبه من الثمن المطلوب منه وقد أيدت محكمة الاستئناف حق المدعى في الإيجار بحكم الشفعة المتقدم ذكره

(قضية حسن أفندي سلامة ضد عزيز أفندي بولص
نمره ٢٦٩٨ سنة ٩٢٨ رئاسة حضرة حسين بك رياض
صبحي القاضي)

٣٤٤

محكمة الموسيقى الجزئية

١٠ يناير سنة ١٩٢٩

مسؤولية . مصلحة السكة الحديد . حريق . خطأ

القاعدة القانونية :

لاتلزم مصلحة السكة الحديد بتعويض عن الحريق الذي يحصل بسبب تطاير الشرر من مدخنة قطارها ما لم يثبت أن ما كينة الوابور كانت خالية من الاحتياطات الميكانيكية المستعملة لمنع تطاير الشرر

المحكمة :

حيث أن المدعين رفا هذه الدعوى يقولان فيها أنه حصل حريق بمزرعة القمح ملكهما المجاورة لشريط السكة الحديد بسبب تطاير الشرر من قطار السكة الحديد ويطلبان الحكم لهما بمبلغ ٢٥ جنيه قبل المدعى عليها على سبيل التعويض وحيث أن المدعين يرتكبان في اثبات دعواهما على صورة محضر قضية العوارض نمرة ٣٥ سنة ١٩٢٦ استناداً على الانذار المؤرخ ٥ أكتوبر سنة ١٩٢٦ لتقديم منهما

وحيث أن المدعى عليها دفعت الدعوى بأن لا مسؤولية عليها لأنه لم يحصل منها خطأ وبفرض التسليم بأن الحريق حصل لسبب تطاير الشرر من مدخنة قطار السكة الحديد فإنها قد اتخذت الحيطة الكافية بأن جهزت قطاراتها بجهاز مانع لتطاير الشرر وهذا آخر ما وصل اليه العلم الحديث

وحيث أنه ثابت من الاطلاع على الشهادة المؤرخة في ١٩/٤/٢٦ المقدمة من المدعى عليها والموقع عليها من ملاحظ الورشة وناظر المحطة والبراد الذين عاينوا القاطرة التي حصل بسببها الحريق انه وجد بهذه القاطرة الشبكة المعدة لمنع تطاير الشرر من المدخنة وأن هذه الشبكة وجدت بحالة جيدة

وحيث أن المدعى يقول أن أساس المسؤولية في هذه الدعوى هو ملكية المدعى عليها للقطار الذي حصل بسبب الحادثة بقطع النظر عما إذا كان قد حصل من المدعى عليها خطأ من عدمه وارتكن في ذلك على الحكم الصادر من محكمة مصر الاهلية بتاريخ ٢٦ مايو سنة ١٩٢٧

وحيث المادة (١٥١) من القانون المدني تنص على أن كل فعل نشأ عنه ضرر للغير يوجب ملازمة فاعله بتعويض الضرر وقد اتفق الشراح وأحكام المحاكم على وجوب حصول خطأ من الفاعل حتى تتقرر مسؤوليته بتعويض الضرر الذي نشأ عن فعله

وحيث أنه متى تقرر ذلك وجب على المدعى أن يثبت حصول خطأ من المدعى عليها وأن حادث الحريق حصل بسبب هذا الخطأ

وحيث أن المحاكم الاهلية قد جرت في أحكامها على أن مصلحة السكة الحديد لاتلزم بتعويض عن الحريق الذي يحصل لسبب تطاير الشرر من مدخنة قطارها ما لم يثبت أن ما كنة الوابور كانت خالية من الاحتياطات الميكانيكية

وحيث بناء على ما تقدم تكون دعوى المدعين على غير أساس ويتعين رفضها (قضية حسن محمد عبد الله وآخر وحضر عنهما حضرة الاستاذ توفيق افندى مراد المحامى ضد وزارة المواصلات وحضر عنها حضرة الاستاذ جبعى افندى سرى المحامى نمرة ٦٨ سنة ١٩٢٩ رئاسة حضرة احمد عبد اللطيف بك القاضى)

٣٤٥

محكمة جرجا الجزئية الاهلية

١١ فبراير سنة ١٩٢٩

اجارة . مدتها . اساءة استعمال المحل المؤجر
القاعدة القانونية :

١ — يكون صحيحاً الشرط الذى يرد فى عقد اجارة بأن مدتها تستمر طالما أن المستأجر قائم بسداد الاجرة . وتكون أقصى مدتها مدى حياة المستأجر . وهذا جائز قانوناً

٢ — لا يسوغ للمستأجر أن يسئ استعمال المحل المؤجر فان فعل كان ذلك موجياً لفسخ الاجارة .

المحكمة :

حيث أن المدعى رفع هذه الدعوى وطلب فيها الحكم بالزام المدعى عليه باخلاء المنزل للمؤجر اليه وقد بنى طلب الاخلاء على سببين — أولاً إن عقد الايجار لم يحدد له مدة معينة بل منصوص فيه على أن الاجرة تدفع كل شهر وأنه يجب تطبيق المادة ٣٨٣ مدنى التى تنص على أنه عند علم تعيين مدة فتعتبر الايجارة حاصلة حسب المعتمد فى مواعيد دفع الاجرة وفى هذه الحالة

المستعملة لمنع تطاير الشرر (راجع فى ذلك حكم محكمة الاستئناف الاهلية الصادر بتاريخ ١٩ يناير سنة ٩٠٨ و منشور بالمجموعة الرسمية ١٠ نمرة ٥ ص ١٠ و حكم محكمة الاستئناف الاهلية الصادر بتاريخ ٢٩ مارس سنة ٩٠٨ و منشور بمجلة الحقوق ٢٤ ص ٥٠)

وحيث أن الحكم الصادر من محكمة مصر الاهلية بتاريخ ٢٨ مايو سنة ٩٢٧ و المنشور بمجلة المحاماة بعدد يناير وفبراير سنة ٩٢٨ نمرة ٣٦٧ والذي يرتكن عليه المدعى يقسم المسؤولية الى قسمين أحدهما المسؤولية التقصيرية والثانية المسؤولية الشئئية ويلزم مدعى التعويض فى المسؤولية التقصيرية بآثبات الخطأ من جانب المدعى عليه باقامة الدليل على حصول الضرر بفعل الطبيعة أى بفعل حادث قهرى

وحيث أن أساس المسؤولية فى التشريع يرجع الى نص المادة ١٥١ من القانون المدنى ولم يرد فى نص هذه المادة تفريق بين أنواع المسؤولية وفى جميع الاحوال يجب توفر الخطأ من جانب الفاعل للضرر المطالب بالتعويض عنه

وحيث أنه مادام قد ثبت عدم وجود خطأ من جانب المدعى عليها لأنها اتخذت الاحتياطات اللازمة لتطاير الشرر من قطارها فلا مسؤولية عليها وترى المحكمة عدم الاخذ بالمبدأ الذى أخذت به محكمة مصر الاهلية فى حكمها السالف الذى كره لعدم وجود نصوص تؤيده فى القانون المصرى

تعتبر مشاهرة لأن الدفع منصوص عنه كذلك في العقد وقد نبه عليه بالاخلاء في ٩ ديسمبر سنة ٩٢٨ في عريضة الدعوى — أما السبب الثاني فقد بناء المدعى على أن المدعى عليه يستقبل في المنزل المؤجر نساء من ذوات السيرة السيئة

وحيث بالنسبة للسبب الاول فقد رد المدعى عليه بأنه لا يحق للمدعى الفسخ لأنه منصوص في البند الثالث من عقد الايجار أنه لا يسوغ للمؤجر اخراج المستأجر بأي حال من الاحوال مادام يسدد الاجرة في مواعييدها

وحيث أن الحاضر عن المدعى قرر أن هذا الشرط يعتبر باطلا لأنه يجعل الايجارة دائمة في حين أن المادة ٣٦٢ مدني تنص على وجوب أن تكون المدة معينة

وحيث أن المحكمة لا ترى أن مثل هذا الشرط يجعل الايجارة دائمة بل يمكن تفسير مثل هذا الشرط بأن الايجارة تنتهي بانتهاء حياة المستأجر وهو شرط جائز قانوناً (راجع الفقرة ٣١٣ من كتاب العقود تأليف المسيو جرانمولان) ولذا ترى المحكمة أن المدعى غير محق في الاستناد على هذا السبب

وحيث أنه بالنسبة للسبب الثاني وهو أن المدعى عليه يستقبل في المنزل المؤجر نساء من ذوات السيرة السيئة فقد استند المدعى على المادة ٣٧٦ مدني التي تنص على انه يجب استعمال الشيء المؤجر فيما هو معد له

وحيث أنه إذا صح أن المدعى عليه يستقبل

في منزله نساء من هذا القليل فيكون المدعى محقاً في طلب الفسخ (راجع دي هلس الجزء الثاني الفقرة ٥٦ الصحيفة ٤٣٤)

(قضية ديمتري يس ضد زكي افندي حنا نمرة ٦٨٦ سنة ١٩٢٩ رئاسة حضرة احمد بك فؤاد القاضي)

٣٤٦

محكمة الموسيقى الجزئية

٢٧ فبراير سنة ١٩٢٩

١ — حجز اداري . طلب الفائه . عدم اختصاص المحاكم الأهلية
٢ — امتياز ثمن بذره وسما
القاعدة القانونية :

١ — المحاكم الأهلية غير مختصة بالفصل في الدعوى التي يقيمها المستأجر بالغاء حجز إداري أوقعتة الحكومة وفاء لثمن سماء وبذرة ورددتها للمستأجر

٢ — الدائن الذي يورد بذرة وسماداً يكون دينه ممتازاً على ثمن المحصولات الناتجة من البذرة والسماد طبقاً للمادة ٦٠٣ من القانون المدني المحكمة :

بما أن موضوع القضيتين نمرة ٩٦٨ سنة ١٩٢٩ ونمرة ٩٦٩ سنة ١٩٢٩ واحد قررنا ضمهما وبما أن للمدعى طلبين طلباً أصلياً وهو إلغاء الحجز وطلباً احتياطياً وهو أحقيته للأشياء المحجوز عليها أما عن الطلب الأول فقد دفعت المالية بعدم الاختصاص مستندة الى نص المادة

تحسين طرق الزراعة وأنواعها لذلك عنيت بتزويد المزارعين ببذرة مبخرة صالحة لإنتاج نوع جيد من القطن وبتوريد سماد نافع للأرض

ومن حيث أنه لذلك يكون الدفع بعدم الاختصاص في محله بالنسبة للطلب الأصلي ويتعين قبوله

ومن حيث أن المدعى يطلب أحقيته لتلك الأشياء مستنداً على عقد صادر إليه من ميخائيل رزق لبيعه بمقتضاه المواشي المحجوز عليها والمحكمة لا تأخذ بهذا العقد لأنه ثابت التاريخ في ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨ أى بعد توقيع الحجز الحاصل في ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٢٨

وبما أن المدعى يتمسك كذلك بخطاب أرسله للمديرية في ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٧ والمحكمة ترى أولاً أن توريد سماد أو إعطاء سلفيات من الحكومة للمزارعين لا يتعلق على رضا الملاك إذ الباعث عليه المصلحة العامة كما تقدم ومع ذلك فظاهر من ذلك الخطاب أنه جاء بعد الأوان أى بعد التوريد

وبما أن المدعى يتمسك بعد ذلك بحق امتياز المؤجر

وبما أن بعض المبالغ المطلوبة للحكومة مال الميرى وهذا مقدم بمقتضى المادة ٦٠١ -

أما فيما يختص بالبذرة والسماد فيلاحظ أولاً أنه من ضمن الزراعة المحجوز عليها قطناً وهو ناتج من بذرة القطن الموردة ومن ضمنها أذره وغيرها وهذه كان معولها على السماد الموردة والبذرة

١٥ من لأئحة ترتيب المحاكم الأهلية وأما عن الطلب الاحتياطي فطلبت رفضه للأسباب التي بينتها في مرافعتها وفي مذكرتها

وبما أن الحجز وقع لتحصيل أموال أميرية من ضرائب وثمان بذرة وثمان سماد فان تحصيلها يجرى بالطرق الادارية طبقاً للأمر العالى الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ المعدل بالأمر العالى الرقم ٤ نوفمبر ١٨٨٥ فيما يتعلق بالضرائب وبالرسوم الصادر في ١٥ يونيه سنة ١٩١٥ بالنسبة للسلفيات وبالقانون نمرة ٢٦ لسنة ١٩٢٣ الخاص بتحصيل اثمان الأسمدة فلا يجوز للمحاكم أن توقف أمراً إدارياً طبقاً للمادة (١٥) من لأئحة ترتيب المحاكم الأهلية - أما قول وكيل المدعى في مذكرته « إن الحكومة بتوريدها البذرة والسماد تعاملت كآحاد الناس وأنها اذا حجزت ادارياً للحصول على ثمنها لا تأتى عملاً من أعمال الحكم لأنه ليس في ذلك أى مصلحة عامة » فانه قول منقوض بدعاية الرسوم الصادر في ١٥ يونيه سنة ١٩٢٥ ونصها « وبما أنه اذا كان من مصلحة البلاد في كل وقت ولا سيما في الظروف الحاضرة أن تقوم الحكومة بإعطاء سلفيات لحاجات الزراعة والرى فان الحكومة التي تعطى هذه السلفيات يهملها الآن أكثر من كل أوان آخر أن تضمن تحصيلها بصورة ثابتة منتظمة بأسرع الطرق وأوكدها

وبما أنه واضح من ذلك أن الحكومة بتوريدها البذرة والسماد إنما تعمل للمصلحة العامة لأنه يهملها

الامتاذ فريد افندى زنانيرى المحامى ضد وزارة المالية وحضر عنها حضرة عباس افندى فهمى مندوبها وآخرين تمرة ٩٦٨ سنة ٩٢٩ رياسة حضرة كامل بك وصفي أبو الذهب القاضى)

٣٤٧

محكمة الموسيقى الجزئية

١٨ مارس سنة ١٩٢٩

مقرر مددة العشرين يوم. قانون تمرة ٢٤ سنة ١٩٢٣

القاعدة القانونية :

للقاضى أن لا يتقيد بمددة العشرين يوما التى تعطى لمن ينذر لايجاد وسيلة للتعيش اذا تبين له من ظروف الاحوال أن المتهم لم يكن له من الوقت ما يكفى للبحث بسبب تروده على البوليس عقب خروجه من السجن المحكمة :

من حيث أن المتهم يدفع التهمة بأنه خرج من السجن قبل الحادثة بأيام لم يتمكن فيها من إيجاد عمل .

ومن حيث أن المتهم خرج من السجن يوم ٧ يناير سنة ٩٢٩ وضبط يوم ٥ فبراير سنة ٩٢٩ ويقول المتهم بأنه ظل يتردد أسبوعا على البوليس عقب خروجه من السجن فلم يبق له الوقت الكافى للبحث .

ومن حيث أن المحكمة ترى أن هذا الوقت غير كاف حقيقة ولا يصح التمسك هنا بميعاد العشرين يوما التى تعطى لمن ينذر لأن المنذر كان طليقا وأما المتهم فكان سجيناً فالقياس مع

مقدمة بنص الفقرة الرابعة من المادة المذكورة أما السهاد فلو أنه اختلف على اعتباره من المبالغ المتصرفه فى الحصاد فانه بلا شك حافظ لقوة الأرض وهو ممتاز من هذه الوجهة أيضاً بنص المادة ٦٠٣ من القانون المدنى لأنه متى كانت البذرة والسهاد قد عادا بالفائدة على المؤجر فمن الحق أن يسدد ثمنها قبل الايجار — وقد حكمت المحاكم المختلطة فى ٣١ يناير سنة ١٨٩٤ (مجلة الاحكام المختلطة سنة سادسة ص ١٩٩) بأن الامتياز المعطى للمبالغ المتصرفه فى الحصاد والبذرة ينطبق أيضاً على المبالغ المتصرفه فى الرى وفى تطهير الترع وفى تصليح أدوات الزراعة لأنه فى مصر لا تصلح زراعة بدون ذلك وأن هذا الامتياز قد ينتج أيضاً من نص المادة ٦٠٣ (راجع جرائم ولان فى شرح حقوق الامتياز فقرة ٦٤٣)

وبما أنه مع ذلك لا يتوفر حق المؤجر إلا إذا كان سليم النية أى كان يجهل توريد السهاد (راجع الفقرة ٦٦٢ من المؤلف المتقدم ذكره) وقد ثبت علم المدعى من الخطاب الذى أرسله للمديرية

ومن حيث أن نقل بعض المحاصيل الى مخازن المدعى ووجود بعض المواشى فى حظيرة تابعة له لا يخرج تلك الأشياء من حيازة المستأجر لأن المفروض والمعروف أن المستأجر ينتفع بالأمكنة التابعة للمالك لسكنه ولتخزين محاصيله وإيواء مواشيه

(قضية يوسف بك رزق الله شديد وحضر عنه

أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ الإيقاف بدون أن يحركها المدعيان

وحيث أن الدعوى كانت موقوفة بسبب خارج عن إرادة الخصوم ومن المبادئ المقررة أن ميعاد الثلاث سنوات لا يسرى في حالتين أولاً إذا كان هناك موانع قانونية تمنع تحريك الدعوى كحالة ما إذا أوقفت الدعوى حتى يفصل في نزاع آخر متعلق بها ثانياً إذا ما حدثت موانع قهرية تحول دون السير فيها كنشوب حرب أو حصول فيضان أو ما شابه ذلك من الحوادث القهرية التي تقطع المواصلات

وحيث أن السبب الذي من أجله أوقفت الدعوى يدخل في نطاق الحالة الأولى لأنها إنما أوقفت حتى يفصل في نزاع آخر والمسلم به من الطرفين أن هذا النزاع لم يفصل فيه نهائياً إلا في أول مارس سنة ١٩٢٨ ولنا لا يبدأ ميعاد الثلاث سنوات إلا من هذا التاريخ فقط (راجع البند ٨٧٩ من كتاب جارسونيه الطبعة الثالثة الجزء الثالث) ولنا يتعين رفض طلب البطلان

(قضية عوض افندي ابوحسين وآخر ضد مجبه خفاجه وآخرين نمرة ٩٨٩ سنة ١٩٢٩ برئاسة حضرة احمد بك فؤاد القاضي)

الفارق . ويكون تقدير المدة هنا موكولا للقاضي حسب ظروف الأحوال ولنا يتعين براءة التهم عملاً بالمادة ١٧٢ جنايات .

(قضية النيابة العمومية نمرة ٣٦٢ سنة ٢٩ ضد علي احمد ابراهيم . رئاسة حضرة كامل بك وصفي ابو القهب القاضي وحضور عبد المجيد سليمان بك وكيل النيابة)

٣٤٨

محكمة دمياط الجزئية الاهلية

١٠ ابريل سنة ١٩٢٩

إيقاف. مانع قانوني. عدم جواز طلب بطلان المرافعة القاعدة القانونية :

إذا كانت هناك موانع قانونية تمنع من تحريك الدعوى الموقوفة فلا تبدأ الثلاث سنوات التي يصح بطلان المرافعة بمضيها الا بعد زوال سبب الإيقاف

المحكمة :

حيث أن الدعوى اوقفت بتاريخ ٢٤ يونيو سنة ١٩٢٥ حتى يفصل في قضية أخرى

وحيث أن المدعى عليهم طلبوا بطلان المرافعة بإعلان تاريخه ١٩ يناير سنة ١٩٢٩ لمضى

قضايا المحاكم المختلطة

٣٤٩

محكمة الاستئناف المختلطة

١٣ مارس سنة ١٩٢٨

- ١ - اختصاص المحاكم المختلطة .
مسائل الأحوال الشخصية . لحالة .
- ٢ - القانون اليوناني . حجر . تقارير الخبراء . قيمتها
القاعدة القانونية :

١ - تختص المحاكم المختلطة بالفصل في المسائل الفرعية التي تثار أمامها خاصة بالأحوال الشخصية إذا لم تكن تحتل بحثاً عميقاً يوجب إحالة الفصل فيها إلى جهة الأحوال الشخصية المختصة .

كما لو كانت المسئلة خاصة بأهلية المورث من الوجهة الصحية . لتقرير ما يريد تقيراً صحيحاً فهي مسئلة يرجع البحث فيها إلى القانون المدني

٢ - لا يجوز التمسك بما لتقارير الخبراء من الحجية القاطعة في مسائل الحجر في القانون اليوناني أمام المحكمة المختلطة في دعوى تختلف في الموضوع والطلبات عن طلب الحجر

(مجلة التمرير والاحكام المختلطة السنة الحادية والاربعين ص ٢٢٩)

٣٥٠

محكمة الاستئناف المختلطة

١٣ مارس سنة ١٩٢٨

عقار مرهون . بيعه . التزام المشتري بوضع جزء من الثمن وفاء للدين . استفادة الدائن من هذا القاعدة القانونية :

١ - اذا باع المدين عقاره المرهون رهناً تأمينياً للغير وافق مع الحائز على تخصيص جزء من الثمن لوفاء الدين . فان الدائن يستفيد من هذه الاثابة الا انها لا تعطيه اولوية على دائني الحائز

رياسة مستر بارنيت السنة الاربعين ص ٢٢٨

٣٥١

محكمة الاستئناف المختلطة

١٤ مارس سنة ١٩٢٨

تقليد . ضرر . مسئولية . مسار . خطأ . عدم احتياط القاعدة القانونية :

في المسائل المدنية يلتزم شخصياً البائع أو الذي عرض بضائع مقلدة حتى ولو كان غير متعمد بتعويض الضرر الذي أصاب الشخص المضروب من هذا التقليد . متى أمكن إثبات خطأ من جانبه .

في تأجيل البيع أو عدم توقيعه أصلاً . إلا في الحالة التي يلزم القانون فيها إعطاء مهلة فقيها يخرج القاضي عن سلطته التقديرية ويكون لحكمه الصفة القضائية التي لجميع الأحكام عموماً

٢ - لا يجوز استئناف الأحكام الصادرة من قاضي البيوع إلا لعيب في شكلها طبقاً للمادة ٦٦٨ مرافعات . وعلى ذلك لا يكون الاستئناف مقبولا عن حكم قاضي البيوع لاعفائه الراسي عليه المزداد من إيداع الثمن في خزانة المحكمة . طبقاً للمادتين ٦٥٦ ، ٦٧٠ مرافعات . هذا الاعفاء الذي لم يعترض عليه بمعارضة ،
(رئاسة المسترفوفو مجلة التشريع والأحكام المختلطة السنة الأربعين)

٣٥٤

محكمة الاستئناف المختلطة

٨ أبريل سنة ١٩٢٨

- ١ - اختصاص . دعوى بطلب محو . عبء الإثبات .
 - ٢ - إعلان الدعوى . موضوع الطلب . التزام . حالة
- القاعدة القانونية :

١ - إذا لم تكن الدعوى دعوى استحقاق بمعناها القانوني بل دعوى بطلان ومحو اختصاص فعلي الدائن الذي استصدر أمراً باختصاص إثبات وضع يد مدينة مباشرة أو غير مباشرة على العقار موضوع الاختصاص .

٢ - يجب على المدعى تحديد طلباته :
فيتعين على الذي يطلب محو اختصاص

كما في حالة السمسار الذي - دون أن يعلم إطلاقاً - يصرف أدوية وأدوات طبية مقلدة بثمن بخس جداً بناء على طلب عميل ليس بينه وبينه تعارف ثابت . فانه بذلك يرتكب عدم احتياط عظيم يترتب عليه التزامه شخصياً بنتأجه (رئاسة المسترفوفك مجلة التشريع والأحكام المختلطة السنة الحادية والأربعين ص ٢٢٢)

٣٥٢

محكمة الاستئناف المختلطة

٤ أبريل سنة ١٩٢٨

- محكمة استئناف . رفع دعوى إليها مباشرة .
عدم اختصاص . حالة .
القاعدة القانونية :

محكمة الاستئناف درجة ثانية من درجات التقاضي . فهي لا تختص بالفصل في نزاع يرفع إليها رأساً وعلى ذلك لا يجوز أن ترفع إليها مباشرة دعوى بطلب عزل حارس عينته هي في استئناف لحكم صادر من قاضي الأمور المستعجلة
(رئاسة المسترفوفك مجلة التشريع والأحكام المختلطة السنة الاربعون ص ٢٦٧)

٣٥٣

محكمة الاستئناف المختلطة

٥ أبريل سنة ١٩٢٨

- ١ - بيع . مهلة . سلطة القاضي التقديرية . حالة
 - ٢ - حكم مرسى المزداد . الاعفاء من إيداع الثمن . استئناف . عدم قبوله
- القاعدة القانونية :

١ - لقاضي البيوع السلطة التقديرية التامة

المراسلات المتبادلة بين الطرفين ما دام أن قصد
الملتزم واضح فيها

(رئاسة المستر فو . مجلة التشريع والاحكام المختلطة
السنة الحادية والأربعين ص ١١١)

٣٥٦

محكمة الاستئناف المختلطة

١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٨

١ - كفالة . كفيل للكفيل . دائن . دعوى . حالة

٢ - حقوق بين وطنيين . حوالة لأجنبي . قبول مقدم حالة

القاعدة القانونية :

١ - في حالة ما اذا كفل بائعاً كفيل
متضامن معه على عقد البيع . وكفل هذا الكفيل
كفيل آخر . وهذا الكفيل كفيل آخر .
متضامن معه أيضاً بورقة على حده . كان للمشتري
الذي أعطيت له ورقة الضمان أن يدخل مع البائع
وكفيله . كفيل هذا وكفيله الكفيل في الدعوى
بالمطالبة بتضمينات لعدم نفاذ عقد البيع

٢ - تجوز حوالة الدين بين وطنيين لأجنبي
دون أن تقف عقبة في سبيل ذلك الفقرة الأخيرة
في المادة ٤٣٦ من القانون المدني متى كان هناك
قبول مقدم من المدين بالحوالة

كما في حالة ما اذا قبل وطني مقدماً الالتزام
بجميع التضمينات التي تحمل على وطني آخر
بصفته ضامناً للغير .

(رئاسة المستر فو . مجلة التشريع والاحكام المختلطة .
السنة الحادية والأربعين ص ١٠٩)

أخذ على أطيان يدعى لنفسه عليها حقاً أن يحدد
القطعة التي يدعى ملكيتها من الأطيان الواردة
في أمر الاختصاص والا يكتفى في صحيفة دعواه
بالقول بأنه يمتلك مقدار كذا من هذه الأطيان
كما سيبينه فيما بعد .

(رئاسة المستر بارينت مجلة التشريع والاحكام السنة الاربعين)

٣٥٥

محكمة الاستئناف المختلطة

١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٨

١ - التزام طبيعي . حاكم

٢ - التزام طبيعي . دعوى به . شروط ذلك

القاعدة القانونية :

١ - إن فكرة الالتزام الطبيعي - التي
يجب أن تميز عن التبرع - قد اتسعت في
القانون الحديث فشملت جميع الأحوال التي
يلتزم فيها شخص قبل آخر بالالتزام يستند الى
واجب من واجبات الضمير أو الشرف أو حتى
اللياقة والكياسة . كالالتزام الزوج بأن يقوم
بالاتفاق على الحاجات الضرورية لزوجة أقام معها
عدة سنين طوال وتركها في وقت لا يمكنها فيه
إعالة نفسها ودون أن تكون هناك أسباب قوية
تبرر الطلاق

٢ - لكي يصلح الالتزام الطبيعي أساساً
للمطالبة أمام القضاء يجب أن يثبت أن الملتزم قد
قصد به التزاماً مدنياً . وليس من المحتم أن يثبت
هذا القصد بورقة رسمية . إذ يكفي في ذلك

٤ - اخطار المدين بتوقيع الحجز تحت يد الغير هو وحده الذين يقطع التقادم بالنسبة له . ولا تقبل الدعوى بضياع صورة هذا الاخطار الا اذا أثبتت القوة القاهرة التي سببت الضياع وأثبتت صحة الاخطار وحصوله طبقاً للقانون (مجلة التشريع والاحكام المختلطة السنة الحادية والاربعين)

٣٥٨

محكمة الاستئناف المختلطة

١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٨

محكمة جنح. ظروف مخففة . قبولها . قض . عدم جواز القاعدة القانونية :

قبول محكمة الجنح لأسباب مخففة لا يصح أن يكون في ذاته سبباً للنقض . فان لقاضي الموضوع السلطة المطلقة في التقدير في هذا الموضوع وهو أكثر من ذلك غير مكلف بإبداء الأسباب التي يستند إليها

(رياسة المستر هانسون . مجلة التشريع والاحكام السنة الحادية والاربعين ص ١١٥)

. تطبيق راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩١٦ المجموعة السنة الثامنة والعشرين ص ٣٠٢)

٣٥٧

محكمة الاستئناف المختلطة

١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٨

١ قبول حكم . حاله . ٢ صحيفة استئناف . تقادم انقطاع التقادم . حاله ٣ حجز تحت يد الغير . انقطاع التقادم . اثر جزئي ٤ تقادم . حجز تحت يد الغير . الورقة التي تحدث ذلك

القاعدة القانونية :

١ - لا يعتبر قبولاً للحكم مانعاً من استئنافه الوعد بدفع جزء من المصاريف جواباً على مطالبة المستأنف عليه بالمصاريف وتهديده بالتنفيذ اذا لم يقم المستأنف بدفعها . اذا ثبت في نفس اجابة المستأنف أنه لم يقصد الا منع احتمال هذا التنفيذ دون التنازل عن حقه في الاستئناف

٢ - لا تعتبر قاطعة لسريان التقادم صحيفة الاستئناف المعلنة الى الشخص الذي يتمسك به مادامت لم تحتو طلبات موجهة اليه بالذات . على ذلك يجب أن تحتسب مدة التقادم ابتداء من تاريخ الحكم الابتدائي . وهو آخر عمل من أعمال المرافعات التي يبدأ من بعدها سريان التقادم

٣ - ليس لحجز ما للمدين تحت يد الغير أثر في قطع مدة التقادم الا بالنسبة لدين الدائن قبل مدينه

قضايا المحاكم الأجنبية

تعليقات

لورستان . ر . ديموج

معرفة عن الأصل المنشور بمجلة الثلاثة الشهور الفرنسية السنة السابعة والعشرين عدد ٤

٣٥٩ — عمل الفضولي (صحيفة ١٨٩٦)

ثبتت نار بخططاً شخص ، فتطوع آخر لاختادها ، فقتل حرقاً

قضت محكمة كلمار بحكمها الرقم ١٧ ابريل سنة ١٩٢٨ — جازيت ١٩٢٨ — ٢ — ٢٦٦
بأن لورثة القتل المحروق حق في رفع دعوى التعويض على من ثبتت النار بخططه . إذ أن من
تطوع لاختادها لا يصح اعتباره متداخلاً فيما لا يعنيه .

لم تعين المحكمة وصف عمل هذا المتطوع قانوناً . إلا أنه من أعمال الفضولي Gestion d'affaire
وقد تكون هذه الأعمال مادية بحجة يراجع :

— حكم محكمة السين التجارية ٣ يناير ١٩٠٠ ، سيرى سنة ١٩٠٢ — ٢ — ٢١٧

— حكم محكمة باريس ٢ أغسطس سنة ١٨٩٥ ، جازيت سنة ١٨٩٥ — ٢ — ٢٣١

— ديموج . تعهدات جزء ٣ بند ١٢

ويعتبر عمل القتل المحروق نافعاً لمن تسبب في الحريق لأنه مقلل لمسئوليته . كما يعتبر نافعاً
لمالك الشيء المحروق لأنه مقلل للضرر . كما يحتمل أن يكون لتسبب في الحريق مجهولاً أو معسراً

٣٦٠ — المسؤولية في النقل مجاناً (صحيفة ١٨٥٦)

طلبت سيدة من مالك سيارة نقلها — بلا مقابل — فحصلت حادثة أصيبت فيها بضرر
فما هو حد مسؤولية المالك ؟

قضت محكمة السين بحكمها الرقم ١٦ ابريل سنة ١٩٢٨ جازيت ١٨٢٨ — ٢ — ٢٦٠ . بأن
مدام ب . . التي قبلت أن تنقل بالسيارة مجاناً يفترض أنها قبلت أن تتحمل شطراً في نتائج
الأخطار المحتملة

ويمكن أن نجد تعليل ذلك في البحث عن نية الراكب ومالك السيارة لو أراد تحديد العلاقة

بينهما في هذا الشأن . فلو أرادا تحديد علاقتهما مقدماً عما ينشأ من الحوادث أثناء الركوب لكان ذلك هو مؤدى اتفاقهما.

٣٦١ — Préposé gratuit (صحيفة ٩٠٠)

قد توجد علاقة التابع préposé بالتبوع Commettant بحيث يكون الثاني مسئولاً عن عمل الأول حتى ولو كان الأول لا يتقاضى منه مرتباً . بل حتى ولو كانت علاقته به مؤقتة فيعتبر تابِعاً من يقود سيارة صديق له يجلس فيها الى جانبه بحيث يمكن أن يتلقى أوامره

— دالوز ١٩١٨ — ٢ — ٦٢

— دالوز ١٩٢٤ — ٢ — ٣١

— دالوز ١٨٩٧ — ٢ — ٤٥٤

— ديموج . تعهدات جزء ٥ بند ٩٠١

— ديمولومب جزء ٣١ بند ٦٢٠

وقضت محكمة استئناف باريس بأن مالك السيارة الذي يأذن لصهره بقيادة سيارة لتوصيل خادمه بعد تزويده بتعليمات معينة يعتبر متبوعاً يسأل عن خطأ صهره أثناء قيادته .

٣٦٢ — ليس كل عرض « إيجاباً » offre (صحيفة ٩٠٤)

نشر شخص في جريدة عرض تأجير مسكن مكون من عدة غرف بأجرة معينة . فتقدم اليه شخص يقبل هذا العرض . فهل يعتبر النشر إيجاباً « يكون تعاقداً » بمجرد قبول هذا الشخص الأخير ؟

قضت محكمة استئناف ليون بحكمها الرقم ٢٦ مايو سنة ١٩٢٨ — دالوز أسبوعي ١٩٢٨ ص ٤٤١ -- بأن هذا النشر لا يعتبر إيجاباً . بل هو مجرد عرض لبدء مفاوضات التعاقد . خصوصاً في العقود التي تكون شخصية المتعاقد فيها محل اعتبار .

” L'intuitus personae joue un rôle prédominant ” ولنا يفترض أن صاحب العرض

يتطلب أن يعرف من البيانات عن المستأجر ما يلزم للالام بحالته المالية والأخلاقية

٣٦٣ . من تلزمه أجرة الطبيب (صحيفة ٩٠٤)

إذا دعا شخص طبيباً لعيادة مريض . أو صحبه اليه . فهل يكون مسئولاً عن أجرة ؟

رأت محكمة استئناف ديجون بحكمها الرقم ١٢ يونيه سنة ١٩٢٨ — دالوز أسبوعي ١٩٢٨

ص ٤٨٨ - أن مجرد اصطحاب مريض إلى طبيب لا يكفي بذاته لإثبات النية الصريحة ولا الضمنية في الالتزام أمام هذا الأخير بدفع أجره . أما إذا اقترن ذلك بظروف أخرى كالقراصة مثلاً أو وجود صالح خاص فيصبح من استدعى الطبيب ملزماً أمامه بأجره

ويستنتج من ذلك أن قيام شخص باستدعاء طبيب لآخر بدافع الانسانية فقط لا يكفي لاعتباره ملزماً بأجر الطبيب . بخلاف ما إذا فعل ذلك حفيد ملزم بنفقة جده فهو ملزم بأجر طبيبه الذي يدعوه لعلاج . كما هو حال من استدعى طبيباً لعلاج صديق يقيم في ضيافته مدة معينة

- محكمة السين ٨ فبراير ١٩٠٩ - جازيت ١٩٠٩

- محكمة تولوز ٢ يونيو ١٩٠٤ - جازيت ١٩٠٤

٣٦٤ - منازل الدعارة وإمكان فسخ إجارتها (صحيفة ٩٠٦)

لمالك المنزل المؤجر بقصد استعماله محلاً للدعارة أن يطلب في كل آن طرد المستأجر وفسخ العقد

- محكمة باريس ١٨ مارس ١٩٢٦ - جازيت ١٩٢٦ - ١ - ٧١٩

أما إذا كان طالب الفسخ هو المستأجر الأصلي الذي استأجر المحل بقصد استعماله محلاً للدعارة ثم أجره من باطنه لهذا الغرض فلا يقبل طلبه . لأنه هو وخصمه غير أهل لشرف المثول بين يدي القضاء لطلب عدله

- محكمة ايكس المستعجلة ٢٣ مايو سنة ١٩٢٨ - دالوز الاسبوعى سنة ١٩٢٨ ص ٤١٠

- محكمة استئناف اميان أول أبريل ٩١٢ جازيت ٩١٢ - ٢ - ١٣٦ ففي مثل تلك

الأحوال يترفع القضاء عن أن يشترك في إزالة حالة منافية للآداب لتقوم محلها حالة أخرى منافية للآداب فهو لذلك يأبى سماع الدعوى

- قارن كابتيان سبب التعهدات . فقرة ١١٨

- ديموج - تعهدات جزء ٢ فقرة ٨٣٤

٣٦٥ - أثر الدعوى المرفوعة لمحكمة غير مختصة في سريان الفوائد (صحيفة ٩١١)

في الوقت الذي كانت نصوص القانون المدني الفرنسي في سنة ١٨٠٤ تستلزم رفع الدعوى

لامكان سريان الفوائد كانت محكمة النقض الفرنسية ترى أن الدعوى المرفوعة لمحكمة غير مختصة

لا تصلح مبدأ لسريان الفوائد ولم يكن ليصح الاحتجاج بنص المادة ٢٢٤٦ مدني التي تقضى بأن

الدعوى المرفوعة لمحكمة غير مختصة تكفي لقطع مدة التقادم . لأن هذا النص استثنائي لا يصح

القياس عليه

أما الآن وقد أصبحت المادة ١١٥٣ مدني تكتفي باعتبار مجرد الانذار كافياً لسريان الفائدة فقد أصبح رفع الدعوى لمحكمة غير مختصة كافياً لجريان الفوائد لأنه لا يقل في أثره عن كونه انذاراً — تقض فرنسي ٩ مايو سنة ٩٢٨ — سيرية ٩٢٨ - ١ - ٢٤٣ وقد اقر الشراح هذا المبدأ — بودري و بارد جزء ١ بند ٥١٢

— جارسونيه طبعة ثالثة جزء ٢ بند ٣٠٢

— جايو مرافعات بند ٤٧٣

ولا يلزم لكي تعتبر صحيفة الدعوى مبدأ لسريان الفوائد أن تشمل مطالبته بالفوائد

٣٦٦ — الاثبات في التعاقد بالرسائل (صحيفة ٩٢٠)

حوت رسالة تاريخها ١٠ نوفمبر عرضاً . فقبل هذا العرض في ٢٥ منه . ولكن صاحب العرض يدعى أنه سحبه في ٢٤ منه . فمن المزم بأثبات سحب هذا العرض ؟
قضت محكمة استئناف ليون في ٢٦ مايو سنة ٩٢٨ جازيت سنة ٩٢٨ بأن من يدعى سحب العرض هو المكلف بأثباته

قدم صاحب العرض إيصالاً من مصلحة البريد يفيد أنه أرسل خطاباً في ٢٤ نوفمبر فيصادقه خصمه على استلام الخطاب وينكر عليه محتوياته . فيبقى من يدعى سحب العرض مكلفاً بأثبات محتويات الخطاب . فيقدم ورقة منفصلة من أوراق الكويها بها صورة الخطاب الذي يدعيه . فلم تعمل عليها المحكمة لأن أوراق الكويها لا تنهض حجة إلا إذا كانت ضمن دفتر منظم

— لاكوز و بوترون جزء ١ ص ١١٩

— ليون كان و ريشو جزء ١ بند ٢٩٢

٣٦٧ — قواعد الاثبات أمام مجلس التأديب (صحيفة ٩٢١)

إذا طعن في عقد رسمي أمام محكمة تأديبية — بأن به تغييراً للحقيقة فهل يجب اتباع طريق الطعن بالتزوير ؟

حكم بعدم لزوم ذلك

— تقض مدني ٥ يولييه سنة ١٨٥٨ سيرية ٥٨ - ١ - ٦٠٩ والحكمة في ذلك هي عدم

تعطيل الدعاوى التأديبية التي يعرقلها السير في اجراءات الاثبات العادية وما يلزمها من قيود

٣٦٨ — مسئولية الزوجة التي باعت محل تجارتها لمن يعمل في مثل هذه التجارة صحيفة (٩٢٤)

باعت امرأة محل تجارتها fonds de commerce وتعهلت في عقد يعه بالامتناع عن العمل

في مثل هذه التجارة مباشرة أو بطريق غير مباشر وذلك في حدود المدينة التي بها المحل المبيع بعد ذلك تزوجت هذه المرأة من شخص يعمل في مثل هذه التجارة في المدينة نفسها ولصلتها به كانت تعاونه في عمله

قضت محكمة نقر في ٢٤ أبريل سنة ١٩٢٨ - جازيت ١٩٢٨ - ٢ - ٢٥٢ أن المرأة قد أخلت بتعهداتها . وقالت المحكمة إنه وإن كان من التطرف الزام المرأة بأن لا توجد في محل تجارة زوجها وهي ملزمة بطاعته إلا أن ذلك لا يبرر اخلاها بتعهداتها فيسوغ الحكم بتخفيض الثمن الذي باعت به محلها وتبدو لنا صحة هذا الرأي لأنه وإن كان للمرأة الحق المطلق في أن تتزوج وتخضع لما يستلزمه الزواج من طاعة الزوج ومعاونته في عمله إلا أنه لا يسوغ لها استعمال هذا الحق استعمالاً يضر بالمشتري منها دون أن تعوضه عن هذا الضرر شأن من يملك حقاً مثقلاً بواجب تعويض من يصيبه الضرر من استعماله

— قارن مادة ٦٤١ وحالة الاضرار التي تلحق الجيران بغير خطأ من الجار

— ديموج - تعهدات جزء ٤ بند ٧٢١



العدد السادس	فهرست	السنة التاسعة
الصفحة	صاحب البحث	الأبحاث
٤٨١	عبد العزيز محمد	سقوط الحكم الغيابي
الرقم	الصفحة	التاريخ
		الأحكام
		(١) قضاء محكمة النقض والابرار
٢٧٨	٤٩٠	٢٩ نوفمبر سنة ٩٢٨
٢٧٩	٤٩١	١٧ يناير سنة ٩٢٩
٢٨٠	٤٩٢	» » »
		وموضوعها وتاريخها . نقض
٢٨١	٤٩٣	» » »
٢٨٢	٤٩٣	» » »
٢٨٣	٤٩٤	» » »
٢٨٤	٤٩٤	» » »
		مراقبة . الحكم بها . وجوب النض على مبدأ سرياتها
		نية القتل . استفادة الشريك من نقض الفاعلين الأصليين
		عود . تطبيق المادة ٢٧٧ عقوبات
		تحقيق . قاضي أجني . شهود الاثبات . عدم سماعهم أمام محكمة
		الموضوع . أوراق التحقيق . الاخلال بحق الدفاع . في اللادتان
		الثالثة والرابعة عقوبات
٢٨٥	٤٩٦	» » »
٢٨٦	٤٩٨	» » »
٢٨٧	٤٩٨	٢٤ يناير سنة ٩٢٩
		المادة ١٤٩ جنائيات
٢٨٨	٤٩٩	» » »
٢٨٩	٥٠٠	» » »
٢٩٠	٥٠٠	» » »
٢٩١	٥٠٠	» » »
		اعلان التهم . قبل الجلسة يومين . المرافعة . نقض
		دعوى مدنية . اغفال الحكم فيها . نقض
		تقرير طعن وتقرير أسباب . محام . وكالة
		الطعن ببطلان ورقة التكليف بالحضور . عدم جواز ابدائه
		لأول مرة أمام محكمة النقض . المادة ٢٣٦ تحقيق جنائيات

العدد السادس	فهرست	السنة التاسعة
الرقم	التاريخ	الأحكام
٢٩٢	٥٠١	٣١ يناير سنة ٩٢٩
٢٩٣	٥٠٢	» » »
٢٩٤	٥٠٣	» » »
٢٩٥	٥٠٤	» » »
٢٩٦	٥٠٥	» » »
٢٩٧	٥٠٥	» » »
٢٩٨	٥٠٦	» » »
٢٩٩	٥٠٧	١٤ يناير سنة ٩٢٩
٣٠٠	٥٠٨	١٤ فبراير سنة ٩٢٩
٣٠١	٥٠٨	١٨ فبراير سنة ٩٢٩
٣٠٢	٥١٠	١٩ فبراير سنة ٩٢٩
٣٠٣	٥١١	٢٥ فبراير سنة ٩٢٩
٣٠٤	٥١١	» » »
٣٠٥	٥١٢	» » »
٣٠٦	٥١٢	٣ مارس سنة ٩٢٩
٣٠٧	٥١٣	٤ مارس سنة ٩٢٩
٣٠٨	٥١٤	٧ مارس سنة ٩٢٩

العدد السادس	فهرست	السنة التاسعة
الرقم	التاريخ	الأحكام
		تابع قضاء محكمة الاستئناف الأهلية
٣٠٩	٧ مارس سنة ٩٢٩	شفعة . اعلان الرغبة . عدم اعلان البائع به . لا بطلان
٣١٠	١٠ مارس سنة ٩٢٩	وفاة المستأنف . أثناء حجز الدعوى للحكم . ايقاف
٣١١	» » »	سند تحت الاذن . مدنى . تحويله . بقاؤه خاصاً لجميع دفعوع المدين
٣١٢	» » »	سراى عابدين . أملاك عامة . علم اختصاص المحاكم الاهلية بنظر الدعوى . وضع يد . تغيرها
٣١٣	١٧ مارس سنة ٩٢٩	استئناف . وجوب قيده قبل الجلسة بثمان وأربعين ساعة . عدم امتداد هذا الميعاد بسبب الأعياد
٣١٤	١٨ مارس سنة ٩٢٩	التماس . غش من الأخصام غير مصحوب بطرق احتيالية . تأثيره . قبول التماس
٣١٥	» » »	وضع يد . سوء نية . ريع (٣) قضاء محكمة استئناف أسيوط
٣١٦	٦ فبراير سنة ٩٢٩	وصية . نقلها للملك . بدون تسجيل
٣١٧	٢٠ مارس سنة ٩٢٩	(١) التماس . تناقض فى النطوق . (٢) دعوى تصحيح فى شكل التماس . جوازه (٣) دعوى تصحيح . خطأ مادى . ظهوره فى الأسباب
٣١٨	١٧ أبريل سنة ٩٢٩	نفاذ معجل . امهال المدين . لاتعاقد (٤) قضاء المحاكم السكلية
٣١٩	٨ فبراير سنة ٩٢٨	تملك بمضى المدة القصيرة . سبب صحيح . العقد الصادر من فاقد الأهلية . حسن نية . ضم مدد وضع يد
٣٢٠	٢٧ فبراير سنة ٩٢٨	استئناف . حكم تمهيدى . قانون ٥ فبراير سنة ١٩٢٥
٣٢١	٢٨ فبراير سنة ٩٢٨	(١) اختلاس . تعدد المبالغ المختلسة . عدم تعدد الجريمة (٢) الحكم بالغرامة والرد . عقوبة تكميلية تتبع العقوبة الأصلية

السنة التاسعة

فهرست

العدد السادس

الرقم	التاريخ	الأحكام
		تابع قضاء المحاكم الكلية
٣٢٢	أول مارس سنة ٩٢٨	شركة محاصة. أثباتها. مادة ٦٣ قانون التجارة. القانون الفرنسي
٣٢٣	٦ مارس سنة ٩٢٨	نهب واثلاف منقول. قوة اجبارية. معناها. مادة ٣٢٠ عقوبات
٣٢٤	» » »	(١) شيخ عزية. حمل سلاح. رخصة
		(٢) مادة ٣١٧ عقوبات. مواد مفرقة خرطوش
٣٢٥	٢٠ مارس سنة ٩٢٨	دعوى عمومية. سقوطها بوفاة المتهم. الدعوى المدنية مصيرها
٣٢٦	١١ أبريل سنة ٩٢٨	بيع جبرى. البائع فيه. تطبيق قواعد التسجيل من حيث
		أفضلية أحد العقدين على الآخر
٣٢٧	٣ مايو سنة ٩٢٨	وقف أهلية الواقف. عته. اختصاص المحاكم الأهلية
٣٢٨	١٧ مايو سنة ٩٢٨	نزع ملكية. دعوى. تقدير قيمتها. ضابط
٣٢٩	٣٠ يناير سنة ٩٢٩	(١) شفعة. البيع بالمراد لعدم امكان القسمة أو نزع الملكية.
		أمام جهات الادارة والقضاء. عدم جواز
		(٢) حكمته (٣) الخلاف بين النص الفرنسى والعربى للقانون
٣٣٠	٨ فبراير سنة ٩٢٨	انذار بقيد الاستئناف. عدم اتخاذ المستأنف محلاً مختاراً.
		إعلانه لقلم الكتاب. حالة علم المنذر بمحل اقامة المستأنف.
٣٣١	١١ فبراير سنة ٩٢٩	شفعة. تعدد العقار المبيع
٣٣٢	١٧ مارس سنة ٩٢٩	استئناف فرعى. جوازه
٣٣٣	٨ فبراير سنة ٩٢٨	استئناف. عدم اتخاذ المستأنف محلاً مختاراً بمقر المحكمة.
٣٣٤	٢٧ مارس سنة ٩٢٩	انذاره بقيد الاستئناف بقلم الكتاب
٣٣٥	٨ أبريل سنة ٩٢٩	جريمة الاعتياذ على الاقراض بالربا الفاحش. عدم جواز
		تحريكها عن طريق اللجنة المباشرة عدم قبول الدعوى المدنية
٣٣٦	١٧ أبريل سنة ٩٢٩	لجنة الجمارك. معارضة. عدم وجود قرار. صلح. عدم قبول المعارضة
٣٣٧	١٨ أبريل سنة ٩٢٩	وجود شخص مختفياً بمسكن. جريمة معينة. زنا. حق
		الزوجة في دعوة الغير لمنزل الزوجية

العدد السادس	فهرست	السنة التاسعة
الرقم	التاريخ	الأحكام
		تابع قضاء المحاكم الكلية
٣٣٧	٢٩ مارس سنة ٩٢٨	خطأ مبطل للعقد . بيانات كاذبة عن كفاية المستخدم . مسوغ قانوني للرفق
٣٣٨	٢ مايو »	تحليف يمين . واقعة معاقب عليها جنائياً . واقعة ماسة بالشرف واقعة ربا فاحش واحدة
		(٥) قضاء المحاكم الجزئية
٣٣٩	٤ يوليه سنة ٩٢٧	مروى . إعادتها لاصلها . محاكم أخطاط . اختصاص
٣٤٠	٣١ يناير سنة ٩٢٨	(١) دعاوى مستعجلة . تقدير . دعاوى وضع اليد (٢) الرافعة بركيل (٣) دعوى استرداد الحيازة . جواز رفعها من المستأجر محل إقامة . جواز تعدده
٣٤١	١٧ أبريل »	كفالة لایقاف حكم صادر بالحبس . ودفعها من غير المحكوم عليه . فضولى . ملكيتها للمحكوم عليه
٣٤٢	٢٧ نوفمبر »	شفعة . حق للشترى فى الاستيلاء على الثمرات
٣٤٣	٢٢ نوفمبر »	مسؤولية . مصلحة السكة الحديد . حريق . خطأ
٣٤٤	١٠ يناير سنة ٩٢٩	اجارة . مدتها . اساءة استعمال المحل المؤجر
٣٤٥	١١ فبراير »	(١) حجز ادارى . طلب الغائه . عدم اختصاص المحاكم الأهلية
٣٤٦	٢٧ فبراير »	(٢) امتياز . ثمن بذرة وسما
٣٤٧	١٨ مارس »	متشرد . مدة العشرين يوم . قانون نمرة ٢٤ سنة ٢٣
٣٤٨	١٠ أبريل »	ایقاف . مانع قانونى . عدم جواز طلب بطلان الرافعة
		(٦) قضاء المحاكم المختلطة
٣٤٩	١٣ مارس سنة ٩٢٨	(١) اختصاص المحاكم المختلطة . مسائل الاحوال الشخصية
		احالة . (٢) القانون اليونانى . حجر . تقارير الخبراء قيمتها
٣٥٠	» » »	رهن . بيع العقار . تعهد للشترى بدفع الدين .
٣٥١	٢٤ مارس »	تقليد . ضرر . مسؤولية . سمسار . خطأ . عدم احتياط

العدد السادس	فهرست	السنة التاسعة
الرقم	الصفحة	التاريخ
		تابع قضاء المحاكم المختلطة
٣٥٢	٥٧٥	٤ أبريل سنة ١٩٢٨
٣٥٣	٥٧٥	١٥ أبريل »
٣٥٤	٥٧٥	١٨ أبريل »
٣٥٥	٥٧٦	١٣ ديسمبر »
٣٥٦	٥٧٦	» » »
٣٥٧	٥٧٧	» » »
٣٥٨	٥٧٧	١٩ ديسمبر »
		(٧) قضاء المحاكم الاجنبية
٣٥٩	٥٧٨	١٧ أبريل »
٣٦٠	٥٧٨	١٦ أبريل »
٣٦١	٥٧٩	
٣٦٢	٥٧٩	٢٦ مايو »
٣٦٣	٥٧٩	١٢ يونيه »

العدد السادس	فهرست	السنة التاسعة
الرقم	التاريخ	الاحكام
		تابع تعليقات المحاكم الاجنبية
٣٦٤	٢٣ مايو سنة ٩٢٨	منازل الدعارة وفسخ اجارتها (اكس)
٣٦٥	٩ مايو سنة ٩٢٨	دعوى لمحكمة غير مختصة . فائدة سرياتها (تقض)
٣٦٦	٢٦ مايو سنة ٩٢٨	اثبات في التعاقد بالرسائل (ليون)
٣٦٧	٥ يوليه سنة ١٨٥٨	اثبات أمام مجلس التأديب (تقض)
٣٦٨	٢٤ ابريل سنة ٩٢٨	زوجة . مسؤوليتها (نقر)

تصحيح

صحيفة	حكم	خطأ	صواب
٥١٥	٣١١	تظهر	تظهر
		يستدع	لشيوع
٥١٨	٣١٣	تنص	تقضي
٥٣٨	٣٢٨	تقدير لقيمة	تقدير القيمة
٥٥٢	٣٣٧	آخر الصحيفة من	في

المحكمة

مجلة قضائية

نصف ساعة للحماية للأمة

Le moyen de fixer la démocratie est de susciter dans chacun des individus qui la composent la conscience personnelle, le sentiment du droit et le courage pour le défendre

(Bersot).

السنة التاسعة

العدد السابع

تحرير المجلة وإدارتها بمركز نقابة المحامين بشارع الشيخ أبو السباع رقم ٨ بمصر

الطبعة الخامسة
بشارع الخليج الناصري نمرة ٦
تليفون نمرة ٢٠ - ٥٦ مدينة

١٩٣٥

قيمة الاشتراك ٧٥
والطلبة ٤٥

بيان

افتتحنا هذا العدد ببحث « في الاوامر الادارية واختصاص المحاكم بالغائها » لرئيس تحرير المجلة وقد نشرنا الجزء الاول من البحث وسنشر في العدد التالي بقية البحث مع الحكمين اللذين صدرا ونشرنا في أثره

عدد

- ٢٠ حكما صادرا من محكمة النقض والابرار
 - ١٧ حكما صادرا من محكمة استئناف مصر
 - ٣ أحكام صادرة من محكمة استئناف أسيوط
 - ٢٢ حكما صادرا من المحاكم الكلية الاهلية
 - ٥ أحكام صادرة من المحاكم الجزئية
 - ٥ أحكام صادرة من المحاكم المختلطة
-
- فيكون مجموع الأحكام ٧٢

لجنة التحرير

محمد صبرى أبو علم . محمد على رشدى

الحماية

الأوامر الإدارية واقتصاص المحاكم بالقرارها

هل الأمر الذي يصدره مدير قلم المطبوعات بمصادرة مجلة لمدة للنشر في المطبعة
ومصادرة بعض كتيباتها يعتبر أمراً إدارياً
تمتتع المحاكم الأهلية بمقتضى المادة (١٥)
من لائحة ترتيبها من تأويله أو إيقافه ؟

نصت المادة (١٥) من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية على أنه ليس لهذه المحاكم أن تؤول
معنى أمر يتعلق بالإدارة ولا أن توقف تنفيذه... وإنما تختص بالحكم في كافة المنازعات التي ترفع
على الحكومة بطلب تضييقات ناشئة عن إجراءات إدارية تقع مخالفة للقوانين أو الأوامر العالية ؛
وفي كل يوم تحتك جهات الحكومة والإدارة بالأفراد احتكاكاً من شأنه أن يولد كثيراً من
المشاكل . ويشير أنواعاً من الاعتداءات على ما يعتقد الأفراد أنه حق من حقوقهم . من موظف
مخدوع في حدود سلطته أو في أساس الحق المخول له بمقتضى القوانين واللوائح أو متعمد الخروج
على القوانين والاعتداء على الحقوق . فيضطر الفرد الذي كان ضحية لشيء من هذا أن يطلب
حماية القضاء ويسارع إلى رفع الأمر إليه طالباً إيقاف العمل الذي يعتقد أنه مخالف للقوانين أو
الغائه . فهل تنف المادة (١٥) حائلاً دائماً بين القضاء وبين تأويل الأمر الإداري وهل يجب
عليه دائماً أن يرضخ لعمل الموظف الإداري ويحيطه بنوع من العصمة والتقدير بحيث لا يتعرض
للحكم بإيقافه أو الغائه ؟

إن ظاهر النص قد يوهم بذلك ولكن في الأمر تفصيلاً وبياناً . فالجهات الإدارية أن تباشر

أعمالها في حدود السلطة المخولة لها بمقتضى القوانين واللوائح (بشرط أن لا تخرج هذه اللوائح عما يقضى به القانون ولا تخالفه) فإذا خرج الموظف عن الحد المرسوم له كان عمله اغتصاباً للسلطة *usurpation de pouvoir* من شأنه أن يجعله في نظر القانون غير موجود *inexistant*

ولكن ما هي الدائرة التي يجوز للموظف أن يعمل فيها تحت حماية المادة (١٥) وبالتالي ما هو القياس الذي بمقتضاه يتيسر للقاضي أن يتبين إن كان ما عمله الموظف اغتصاباً للسلطة يجعل العمل الإداري غير موجود أو تعسفاً في استعمالها وتجاوزاً لها. من شأنه أن يجعل الإدارة مسئولة عن التعويض قد يكون من أدق الأمور إيجاد هذا القياس خصوصاً إذا لاحظنا أن للإدارة سلطة وضع اللوائح فليست كل سلطاتها وحقوقها محدودة في القوانين التي تصدرها السلطة التشريعية ولكن هنالك اللوائح ووضعها وتنفيذها. على أنه يجب أن لا يغفل من حسابنا أن سلطة وضع اللوائح المنفذة للقوانين لم تمنح جزافاً بل إنها مقيدة بقيود (سنتكلم عنها فيما بعد) وأهمها أن لا تصدر مخالفة لنص القانون الذي وضعت لتنفيذه واحترامه .

ويرى (هوريو) في كتابه عن القانون الإداري طبعة سنة ١٩٢٧ ص ٣٠ (ان حياة الفرد هي الأصل وهي الحقيقة الأولية وأن الحياة العامة هي الاستثناء الذي يعرض لحياة الافراد ويمهد منها. ويرى في هذا المبدأ حجر الزاوية في نظام حرية الافراد)

ويتلخص الرأي الذي يكاد ينعقد عليه الاجماع فيما يلي « انه لا يمكن القول بوجود عمل اداري إلا اذا كان الموظف قد استعمل حقاً خولته القوانين واللوائح لجهة الادارة وكان استعماله طبقاً للإجراءات المحددة في اللوائح »

فإذا اتخذت جهة الادارة اجراء من الاجراءات لم يخول لها اجراؤه بنص صريح في القوانين أو اللوائح كان عملها اعتداء أو عملاً من أعمال القوة أو اغتصاباً للسلطة *voies de fait*

وكذلك يعد عملها اغتصاباً للسلطة واعتداء . اذا استعملت حقاً أو اتخذت اجراءاً يخولها القانون اتخاذه . ولكنها لم تراعى احترام الاجراءات التي وضعها الشارع لاستعمال هذا الحق حماية لحقوق الافراد وصيانة لهم .

ففي الحالتين اعتداء واغتصاب أساس الأول عدم وجود سند من القانون وأساس الثاني عدم احترام الاجراءات الشكلية التي ينص عليها القانون أو اللائحة .

وقد ضربوا لذلك مثلاً بالنسبة للحالة الأولى بأنه ليس للإدارة في غير حالتها نزاع الملكية للمنفعة العامة والتعبئة العسكرية أن تستولى على شيء مملوك للافراد وبخاصة ليس لها حق المصادرة . كذلك ليس لها حق تعبئة الناس بشكل سخرة في غير القرعة العسكرية وصيانة الطرق القروية . كما انها ليس لها أن تستبقى وطنياً في السجن بأمر البوليس بدون حكم (تقضى ٣ اغسطس سنة ١٨٢٤ قضية هاس ضد فلتين) ولا أن تطرد فرنسياً من فرنسا بأمر إداري :

ومثلوا للحالة الثانية بهدم عمارة آيلة للسقوط دون مراعاة الاجراءات التي نص عليها القانون في ذلك فانه ولو أن جهة الادارة تستند في اجراءاتها الى قانون ونصوص صريحة إلا أنها بمخالفتها الاجراءات الشكلية الموضوعة لتقييدها في مباشرة عملها تكون بمثابة من يعمل بدون سلطة أو تفويض شرعي *sans pouvoir* (راجع سيري ١٩٠٤ باب ٣ ص ١٧) ولكن يجب أن يلاحظ أنه لا يكفي أن يرتكب الموظف خطأ أو اهمالا في الاجراءات التي اتبعت بل يجب أن تكون جهة الادارة قد تجاهلت هذه الاجراءات تجاهلا تاما .

وعلى كل حال ففي الحالتين يعتبر عمل الموظف اعتداء وعملا من أعمال القوة ولا يصح مطلقا اعتباره عملا من أعمال الادارة وعلى ذلك فمن حق جهة القضاء العادية أن تأمر باعادة الحق لصاحبه أو تقضى بالتعويضات ان كان لها محل بل ولها أكثر من ذلك أن تأمر بمنع الاجراء أن يتم بقرار مستعجل ويكون للمجنى عليه في هاتين الحالتين أن يطالب بالتعويضات (حتى في فرنسا امام جهات القضاء العادية لا امام مجلس الدولة) إما ضد الموظف شخصيا أو ضد جهة الادارة . وتصبح المحاكم العادية مختصة لأنها ليست بصدد عمل إداري بل بصدد عمل من الاعمال العادية التي ليست له الصفة الادارية . *Un fait de droit commun et non pas d'une opération administrative.*

ولا محل للبس بين الاعتداء الذي تكلمنا عنه وبين عمل الموظف في المصلحة *faute de service* أى الخطأ الذي يرتكبه الموظف في عمله فإنه يسأل عنه امام المحاكم الادارية . أما اغتصاب السلطة فهو بطبيعته يخرج عمل الموظف بعيدا بالمرّة عن نطاق الادارة واجراءاتها وبالتالي عن عمل الوظيفة كذلك لا يصح اللبس بين الاعتداء الذي تكلمنا عنه وبين تجاوز حدود السلطة *(excès de pouvoir)* فالعمل الذي حصل فيه تجاوز لحدود السلطة أو غلو هو بالرغم من ذلك عمل إداري ويلاحظ ان الاعتداء بسبب فقدان الحق أو السند القانوني يقرب من تجاوز حدود السلطة من جهة أنه في الحالتين يخرج الموظف عن اختصاصه ولكنه في الحالة الاولى عدم اختصاص يصل الى اغتصاب السلطة بحيث لا يوجد أقل ظل للاختصاص (لافريير جزء ٢ نمرة ٤٩٣) وكذلك الاعتداء بسبب فقدان الاجراءات أو مخالفتها يقرب من تجاوز السلطة بمخالفة الشكل ولكن مخالفة الشكل تصل الى درجة فقدان احترام الشكل بالمرّة في الحالة الاولى .

هذا ما يقرره الاستاذ (هوريو ويمكن تلخيصه في أنه ليس للسلطة الادارية أن تتخذ قرارات ادارية في شئون غير داخلية في اختصاصها بالمرّة . ومن غير مراعاة الاجراءات التي تنص عليها اللوائح والقوانين فان فعلت كانت اجراءاتها لا قيمة لها بالمرّة ووجب على القضاء أن لا يعبأ بعملها وأن يخطاه بل يلغيه .

فتمت ثبت أن الأمر الموصوف بكونه أمرا إداريا خارج عن اختصاص السلطة الادارية

فلا تتمتع المحاكم من تأويله ولا من إيقاف تنفيذه لان هذا يكون اعتداء والسلطة القضائية أن ترد الاعتداء وتعيد الحق الى نصابه .

ونكرر هنا ما سبق ايضاحه من أن هذا قاصر على الحالتين اللتين حددناهما أما في حالة ما يتجاوز الموظف الحد بأن أجرى عملاً هو في الاصل من اختصاصه ولكن حصل تجاوزاً . ففي هذه الحالة الأخيرة وحدها تكون المحكمة ممنوعة من إيقاف التنفيذ ومن التأويل والتفسير .

(راجع هور يو ص ٣٢ وما بعدها)

* * *

واتماما للبحث نستعرض هنا آراء بعض الشراح في فرنسا . وقضاء المحاكم في مصر :

١ - آراء الشراح بفرنسا

(١) رأى العلامة ديجوى في مؤلفه عن الدستور جزء ثالث طبعة ثانية ص ٣٠ نبذة ٥٥)

١ - ليس لرجال السلطة الادارية أن يعملوا عملاً مما يدخل في اختصاص السلطة القضائية الا اذا أعطاهم القانون هذا الاختصاص بنص صريح . فاذا أقدم موظف ادارى على عمل مما يدخل بطبيعته في حدود اختصاص السلطة القضائية ارتكب ما يعتبر اغتصاباً للسلطة وأصبح عمله غير موجود وكان آثماً لارتكابه عملاً من أعمال القوة يستوجب مسئوليته .

٢ - وقال في ص ٤٨ بعد أن تكلم عن اختصاص مجلس شورى الدولة وتاريخ انشائه ومصدر سلطته : « ان قاعدة انه ليس للجهة القضائية أن تفسر الأمر الادارى أو أن تفصل في مشروعيتها لها استثناء هام فان للمحكمة القضائية التي يحصل التمسك امامها بلائحة ادارية كل الاختصاص في تفسيرها لمعرفة ما اذا كانت تلك اللائحة في الواقع عملاً ادارياً أم لا . على اننا لو دققنا في الامر لا نجد أن في اعطاء القضاء سلطة تفسير اللوائح مساساً بمبدأ انفصال السلطات . لان اللائحة ان كانت عملاً ادارياً لانها صادرة من سلطة ادارية قائمها من الجهة المادية قانون أى قاعدة عامة ملزمة للأفراد ومن وراثتها السلطة القضائية تكفل احترامها ولهذا كان للسلطة القضائية بل عليها واجب تفسير القوانين التي تكلف بتطبيقها . والقول بغير ذلك من شأنه أن يعوق القضاء عن القيام بمهمته

وقال في ص ٥٠ « على انه ليس للجهة القضائية فقط ان تفسر اللوائح الادارية التي يحصل التمسك بها أمامها . بل لها أيضاً أن تبحث في مشروعيتها وانطباقها على دستور البلاد . فاذا تمسك أحد بعدم قانونية اللائحة كان هذا الدفع مقبولا ووجب الفصل فيه .

وإذا وجدت المحكمة المطروح أمامها النزاع أن اللائحة المتمسك بها هي في الواقع مخالفة للقانون فيجب أن تعلن ذلك . حقيقة أنه لا يصح أن تعلن إلغاء اللائحة بل يكفي أن تعلن عدم مشروعيتها وأنها لن تطبقها على النزاع المطروح أمامها وقضاؤها في ذلك يكون قاصراً على النزاع المذكور . وتبقى اللائحة قائمة

وهذه السلطة المعترف بها للقضاء في اعلان بطلان اللوائح الادارية المتمسك بها أمامها هي في الواقع استثناء لمبدأ انفصال السلطات . ولكن تعليل ذلك سهل . اذ يجب أن نذكر أن قانون العقوبات الصادر في سنة ١٨٣٢ نص في المادة ٤٧١ منه على أن « يعاقب بفرامه » من يخالفون أحكام اللوائح العمومية أو المحلية الصادرة من جهات الادارة العمومية أو البلدية أو المحلية .. وبأخذ هذه المادة على ظاهرها يتضح أن الغرض منها أن يسمح لمحاكم المخالفات بالفصل في مشروعية اللوائح التي على أساسها تقدم المخالفات اليها للفصل فيها : وهو أمر معقول إذ من البديهي أن لكل محكمة جنائية السلطة التامة والاختصاص الكامل بتقدير العناصر المكونة للجريمة التي هي موضوع المحاكمة أمامها . ومن أهم العناصر المكونة للمخالفة هو بلا شك مشروعية اللائحة

فالنطق بالسليم يقضي بضرورة الاعتراف لجهة القضاء بحق تقدير قانونية اللائحة .

... وقد أصبح هذا أمراً مسلماً به . وما كان مبدأ خاصاً فقط بنطاق لوأئح البوليس أصبح الان مبدأ عاماً منطبقاً على كافة اللوائح وأصبح استثناء هاماً وارداً على مبدأ انفصال سلطنى الادارة والقضاء

(محكمة النقض بفرنسا سبرى سنة ١٩٠٣ جزء أول ٢١ ص ٤٨٩)

٥ - ثم تكلم فى نبذة ١٠٠ ص ٧٠٩ عن تعريف اغتصاب السلطة فقال « يوجد اغتصاب للسلطة فى كل عمل مادى أو اجراء تنفيذى على الاشخاص أو الأموال بحيث يخرج به الموظف الادارى من دائرته الادارية . اذ بحسب التشريع الفرنساوى كل اجراء تنفيذى على الأشخاص أو الأموال يجب أن يقوم به موظف قضائى وبهذا يقضى مبدأ انفصال السلطات

ثم فرق بين هذا العمل وبين تجاوز حدود السلطة *excès ou abus du pouvoir* فقال « إن تجاوز السلطة يكون عندما يعمل الموظف الادارى عملاً مادياً فى دائرته الادارية أو عملاً تنفيذياً على النفس أو المال يعطيه له القانون بنص صريح ... ولكنه يرتكب خطأ اما لأن الموظف الذى قام بالعمل شخص غير الذى أناطه القانون بعمله واما لأنه وإن كان يرمى الى غاية ادارية الا أنه كان موجهاً عمله الى غاية أخرى لم يقصدها القانون ..

وقرر فى ص ٧١٢ .. ان محكمة النقض والابرام بفرنسا قررت فى سنة ١٩١٣ أن وضع الاختام على معمل بسبب عدم ملامته للشروط الصنحية عمل تنفيذى على الأموال من اختصاص السلطة القضائية دون غيرها . وقالت فى حكمها « إنه اذا كان لمدير البوليس الحق فى انذار الشركة

بأن توقف أعمالها الخاصة باستثمار حمض الكبريت الأسود حتى تحصل على رخصة فانه يعتبر متجاوزا السلطة اذا أمر بوضع اختام على المحلات التي تستثمر فيها تجارتها . لأن هذا العمل هو في الواقع اجراء تنفيذي ليس لاحد أن يأمر به الالجهة القضاء (٧ نوفمبر سنة ١٩١٣ مجموعة ص ١٠٥٥) وقال في ص ٧١٤ وما بعدها .

« يوجد اغتصاب للسلطة في عمل الموظف الاداري إذا خرج عن دائرته الادارية ويكفي أن تقرر هنا زيادة على ماقررتاه قبلا أن الموظف الاداري في نظر المشرع الفرنسي يخرج من دائرته الادارية في كل مرة يتخذ فيها قرارا يمس الحرية الشخصية أو ملكية الافراد من غير أن يوجد نص صريح يخوله هذه السلطة . كأن يصدر موظف اداري في غير الاحوال المنصوص عليها في قانون تحقيق الجنايات أمرا بالقبض على فرد . أو بمصادرة ملكيته أو يتخذ اجراء تنفيذيا على مال بطريق الاكراه

وقرار كهذا ليس باطلا فقط بل هو غير موجود وكأنه لم يكن . وما دام الموظف الاداري قد خرج من دائرة اختصاصه الاداري فأمره ليس إلا واقعة أو فعلا من الافعال *Fait* ليس له أية صفة ولصاحب الشأن أن يتصرف كما لو كان الامر لم يصدر مطلقا . واذا قامت في سبيل ذلك عتبة من العقبات فإنها تكون من اختصاص القضاء العادي لاتنا لسننا بصدد تفسير أمر اداري لأن الامر غير موجود . بل أن نفس الموظف مسئول شخصيا امام المحكمة العادية ولقد قلنا فيما سبق أن العلامة *Laferrière* قد قرر بطريقة قاطعة في جلائها ووضوحها أن الموظف الاداري عند ما يتعدى اختصاصه الاداري فالفعل الذي يعمل به ليس فقط باطلا بل غير موجود ويعتبر اغتصابا للسلطة وانه يصح الالتجاء الى المحاكم القضائية العادية كما يصح رفع مسؤولية الموظف شخصيا اليها وهذه ترجمة حرفية :

« هناك حالة لا يكون للعمل الذي يعمل به الموظف الاداري أية صفة ادارية من شأنها أن تبعده عن اختصاص القضاء العادي . تلك هي الحالة التي لا يخرج فيها الموظف عن دائرة اختصاصه فقط بل عن دائرة العمل المباح للسلطة الادارية . فمثلا اذا صادر موظف اداري ملكية فرد من الافراد أو حرم وطنيا من حريته الشخصية أو النقي جريدة أو حرم عليه تجارة أو صناعة فان مبدأ انفصال السلطات لا يمنع الشخص الذي ناله الضرر من أن يستعين بالقضاء العادي على درء هذا الاعتداء بل أنه يستوجب بالعكس أن اختصاص هذه المحاكم يجرى بنهاج الحرية كما لو كان القرار الاداري غير موجود . فان هذا القرار لا يكون فقط محلا للإبطال بل انه يكون غير قائم قانونا لانه بموضوعه غريب عن اختصاص الموظف الاداري » جزء أول ص ٤٧٩ طبعة ثانية «

« وعلى هذا الرأي أيضا هوريو فقد قرر أن السلطة الادارية ترتكب عملا من أعمال القوة

أو اغتصاب السلطة قهراً اذا استعملت حقاً لم ينص عليه قبل ذلك في تشريع خاص وفي أعمال القوة نكون دائماً بصدد عمل شخصي للموظف « لا عمل اداري للسلطة التي يمثلها »

. ولقد أوضحت في نبذة ٧٢ من كتابي كيف أن الموظف يخرج نفسه بعيداً عن نطاق السلطة الادارية اذا كان موضوع الامر الذي يصدره أو الغاية المقصودة منه لا تتفق في شيء مع طبيعة الولاية على السلطات الادارية العامة ولا محل للعودة الى هذه المسألة وانما يكفي هنا أن ألاحظ ان مسئولية الموظف شخصياً لا تنفي وجود طرق الطعن الاخرى التي يكون لصاحب الشأن أن يلجأ اليها لمنع استمرار الحالة الغير الشرعية الناشئة من اغتصاب السلطة

« ولا ضرورة مطلقاً الى التمسك ببطالان العمل امام المحكمة الادارية لانه مادام العمل غير قائم فلصاحب الشأن الحق في اللجوء الى كافة الطرق القانونية ورفع الأمر امام القضاء العادي فشلا اذا أمرت جهة الادارة بمصادرة ملكية شخصية وكان الشيء المصادر لا يزال في حيازتها فلصاحب الشأن أن يرفع ضدها دعوى باسترداد هذه الاشياء امام المحاكم القضائية العادية » اهـ .



وينبني على هذا أنه لا يمكن أن يقال ان المادة (١٥) تلزم القضاء باحترام كل عمل يصدر عن الادارة دون بحث فيه أو تفسيره أو تأويل لمعناه لمعرفة ان كان أمراً ادارياً في حدود سلطة المصدر له وبالطريقة والاجراءات المنصوص عليها أم لا ؟

قد يقال ان المادة (١٥) تمنع المحاكم من أن تؤول معنى أمر يتعلق بالادارة بصفة مطلقة وظاهر النص يوم بأن الأمر متى كان صادراً من الادارة فيجب الامتناع عن تفسيره أو ايقاف تنفيذه . ولكن الواقع أن المشرع لم يرد شيئاً من هذا وما كان من المعقول أن يقصده . اذ انه قبل أن يمنع القضاء من المساس بأمر اداري . يجب أولاً أن يثبت له أنه أمر اداري أو أمر متعلق بالادارة . فمن حق القضاء بل من واجبه عند ما تمسك الحكومة امامه بأمر اداري أصدرته أن يبحث في حقيقة الامر ومعناه . لا في اسمه ومسماه . فقد يكون ما تسميه الحكومة أمراً ادارياً هو في الواقع حكم قضائي اعتدت حين أصدرته على سلطة القضاء فهل يرضخ القضاء لهذا الاغتصاب ويقره قال الاستاذ احمد صفوت في كتابه شرح قانون العقوبات ص ١٠ مانصه « وعلى القاضي أن يتأكد من شرعية اللوائح والقرارات الادارية بموافقها للقانون من أوجه . (١) أنها صدرت وفقاً لقانون يجيز اصدارها . (٢) من سلطة فوضها القانون باصدارها . (٣) في موضوع خصصها باصدارها فيه .

ويقول القاضي مسينا Messina في كتابه عن الاختصاص الاداري ص ٧ (اذا كان أساس الدعوى هو الضرر الناشئ عن عمل اداري مخالف للقانون أي غير مطابق للقوانين واللوائح فان

القيود التي أوردتها المادة (١١) مختلط القابلة للمادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية (على اختصاص القضاء بالنسبة لمنعه من تأويل الأمر الإداري أو إيقاف تنفيذه لا يمكن لجهة الإدارة أن تتمسك بها مادامت قد عملت خارج دائرة اختصاصها ومادامت هذه القيود لم توضع إلا لحماية الإجراءات التي تباشرها الإدارة في دائرة هذه الحدود . اذ المادة (١١) قاصرة على حالة ما تمس حقوق الأفراد بحق ولا سبب متعلقة بالمصلحة العامة . »

وقد زاد هذا إيضاحاً في كتابه ص ٣٢ « بقوله ان الأعمال الإدارية التي تحزم المحاكم المختلطة من الفصل فيها أو تأويلها أو إيقاف نفاذها هي الأعمال التي من حيث الشكل : صدرت من السلطة الإدارية في دائرة اختصاصها وبالشكل الذي يشترطه القانون : ومن حيث موضوعها ترمى الى تحقيق مصلحة عمومية

“ S'il est vrai que les Tribunaux de la Réforme ne peuvent ni interpréter, ni arrêter l'exécution d'une mesure administrative, la défense ne s'applique qu'au cas où cette mesure a été prise (a) dans le cercle des attributions qui appartiennent au Gouvernement: (R. O. VII p. 145; Borrelli p. 10 No. 14 : application au cas d'une saisie, pratiquée pour assurer le recouvrement d'un impôt dont la légalité était contestée par les puissances.) (b) et plus précisément dans le cercle des attributions de l'autorité administrative compétente pour l'ordonner. et (c) conformément à la loi et dans le formes par elle requises: démolition d'un mur qui avait été construit sans contrevenir aux règlements du Tanzim; fermeture d'un imprimerie (Borelli p. 62. No. 2.); établissement d'un canal sans l'observance des formalité; et (c) dans l'intérêt general, dans un but d'utilité publique

وجاء فيه في صحيفتي ٨٠ و ٨١ عما اذا كان للجهة القضائية أن تفسر الأمر الإداري وتؤول معناه لمعرفة مبلغ انطباقه على القانون من عدمه مانصه « ان نص المادة ١١ قد تجاوز غرض المشرع بتحريمه على المحاكم في عبارة عامة مطلقة تفسير الأمر ولو روعي ظاهر النص تماماً لاستحال العمل خصوصاً مع عدم وجود سلطة جعل من اختصاصها هذا التفسير - وحتى لو أمكن العمل مع ظاهر النص لكان الأمر من الغرابة بكان في بلد كل قانونها الوضعي صدر لغاية اليوم بشكل قانون أو لائحة أو مرسوم في صورة عمل حكومي acte du gouvernement وكيف يتيسر للقضاء أن يفصل في مخالفة عمل إداري للقانون أو لحقوق الأفراد اذا لم يكن له أن يفسر هذا الأمر ويفهم معناه دع حالة ما يكون الأمر غامضاً ويحتاج الحال في تنفيذه الى تفسيره فان هذه حالة ممنوعة فيها المحاكم من التفسير »

ويقول الدكتور عبد السلام بك ذهني في كتابه عن مسئولية الحكومة المصرية « اذن للقضاء أن يؤول - ولكنه في الواقع لا يؤول بل هو يسمى لمعرفة حقيقة الموضوع الذي أمامه : يقول Vaccelli « من المسائل الهامة أن تمتنع السلطة القضائية من اصدار أحكام يكون من شأنها تعطيل الأعمال الإدارية . ولكن من طريق آخر لاتنزم بالآخذ بأي عمل إداري بمجرد صدوره

من السلطة الادارية والا أصبحت حماية القضاء للحقوق الشخصية كأنها لغو ولا أثر لها . ومن هنا تنشأ الحدود الفاصلة بين السلطتين وهى هذه : منع السلطة القضائية من إلغاء العمل الادارى . اختصاصها بمعرفة ما اذا كان العمل الادارى مطابقاً للقانون أم لا . التزامها باحترام الأعمال الادارية والاخذ بها متى كانت متعلقة بمسائل داخلية فى دائرة اختصاصها

وجاء فى ص ٤١٢ منه عن ضرورة احترام الحكومة لشكل الاجراءات أيضاً مانصه « كلما يطرح أمام القضاء عمل إدارى مطعون وجب عليه أن يبعثه من الوجهة الشكلية لمعرفة ما اذا كان مطابقاً فى شكله للشرائط القانونية وما اذا كان صادراً من السلطة المختصة أم لا . . . فاذا رآه صحيحاً نفذ المادة (١١) فلا يؤوله ولا يوقف تنفيذه . »

وجاء فى ص ٣٢٧ مانصه « بهذا قضى على المبدأ القائل بعدم مسئولية الحكومة متى كانت أعمالها مطابقة شكلاً فقط للقوانين واللوائح . . . لأنه لا بد أيضاً من الأخذ بروح القانون . . . وانه لا يجوز الوقوف فى الأعمال الادارية عند مراعاة الشكل فقط . . . بل يجب أن يذهب بعيداً أيضاً فى سبر غور القانون ومعرفة غرض الشارع من اصداره حتى لا تلعب به أيدي اللاعبين فيستخدمونه فى قضاء مآرب لم يعمدوا بما يلبسون به أعمالهم الادارية من موافقتها شكلاً للقانون واللوائح ومخالفتها لها موضوعاً . . . وراجع ايضاً ص ٣٢٩ وص ٣٣

ويقول المسيو دوهلتس فى كتابه عن القانون المدنى جزء أول ص ٣٥٤ وما بعدها نبذة ٦٣ « من مميزات الأعمال الادارية (١) أن يقوم بها موظف إدارى : (٢) أن تنفذ طبقاً للسلطات التى تمنحها لهم هذه الصفة فى دائرة اختصاصها .

فالأمر الذى يصدره موظف إدارى حتى ولو كان معتمداً فى اصداره على هذه الصفة . ولكنه يخرج بالكلية عن اختصاصاته كالأمر الذى يصدره مأور الجمارك فى شؤون الرى لا يعد أمراً ادارياً ولكنه اغتصاب للاختصاص يستوجب مسئولية فاعله شخصياً من غير أن يترتب عليه مسئولية على الحكومة (٤) وللتحاكم كذلك أن توقف تنفيذ مثل هذه الأوامر « نبذة (٦٤) ص ٣٥٥ : ولكن الامر يستبقى صفته كأمر ادارى اذا كان الموظف وهو يعمل فى حدود اختصاصاته لم يزد عن كونه تجاوز الحد فى السلطات التى تخوله اياها صفته مبالغة منه فى استعمال هذه السلطات »

(٢) قضاء المحاكم الاهلية

(١) حكمت محكمة المطارين فى ٧ يناير سنة ١٩١٩ حكماً منشوراً بمجلة الحقوق سنة خامسة

وثلاثين ص ٤٥ جاء فيه (قضت المادة (١٥) من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية بمنعها من نظر أى قضية يكون فى موضوعها تأويل معنى أمر يتعلق بالادارة أو ايقاف تنفيذه فاذا اتخذت الادارة اجراءات نزع ملكية أطيان بالطريقة الادارية المنصوص عليها فى قانون ١٥ مارس سنة ١٨٨٠ وباعتها فعلا ورغب مالك الاطيان الاصلى استرداد أطيانه بناء على بطلان اجراءات الادارة فقاضاها أمام المحاكم طالباً رد الأطيان اليه والغاء البيع الحاصل عنها والمطعون فيه كانت المحاكم مختصة بسماع الدعوى لأن طلبات المدعى فيها لا يقصد منها تأويل أمر ادارى ولا ايقاف تنفيذه بل ابطال اجراءات وقعت مخالفة لنصوص القانون وتنتج منها مساس بحقوق المدعى .

٢ - محكمة طنطا الابتدائية يوبه سنة ٩١٥ مجلة الحقوق سنة ثلاثين ص ٢٨٥

يشترط فى الامر المتعلق بالادارة المنصوص عنه فى المادة (١٥) من لائحة الترتيب شرطان الاول أن يكون صادراً من احدى جهات الحكومة والثانى أن يكون متعلقاً بوظيفتها بصفتها سلطة عمومية فان فقد شرط من هذين الشرطين فلا منع . وعلى ذلك تكون الجهات الخارجة عن الحكومة مهما كانت رابطة بها وكذلك جهات الحكومة عن أعمالها التى تؤدى بها بصفتها الشخصية خاضعة لاحكام المحاكم .

٣ - حكم محكمة المنصورة بتاريخ ٢ يناير سنة ٩٢٦ المنشور بمجلة الحقوق سنة سادسة ص ٣٤٣

« اذا باشر المجلس البلدى بمعرفته نزع ملكية عقار للمنفعة العامة قبل صدور الأمر العالى وقبل اعلانه لأصحاب الملك وبدون مراعاة القيود والشروط الواردة فى قانون نزع الملكية وجب الحكم بابطال اجراءاته . ويصح الحكم ببطلان الاجراءات التى يتخذها على وجه الاستعجال كما يصح شمول الحكم الصادر ببطلان الاجراءات بالنفاذ المعجل اذا كانت هناك ضرورة للاستعجال »^(١)

١ — وتأيداً لهذا الحكم الأخير تنقل ما يأتى عن كتاب (مرينيك — فى الاوامر التى تصدر على العرائض والتضاء المستعجل جزء ثان طبعة ١٩٠٦ ص ٥٣ نبذة رقم ٦٠)
« وأخيراً اذا افترضنا اننا امام حالة اعتداء ظاهر من السلطة واعمال ترتكب خارجاً عن كل سلطة ادارية وبمحض الرغبة الشخصية فقاضى المواد المستعجلة لا يعتدي مطلقاً على مبدأ فصل السلطات اذا أمر باجراء وقى بإيقاف أعمال مخالفة للقانون . فالقاضى يقف فى هذه الحالة لمساعدة المتقاضين الجنى عليهم فى الاجراءات الاستبدادية الى أن يستطيعوا الوصول الى حقهم الاصلى امام الجهة المختصة . ويمكن أن يفترض انها أعمال لم يصح بها من الادارة كالأعمال التى يقوم بها مأمور بغير قرار من الجهة المختصة . »

محمد صبرى ابو علم

« بقيت البحث فى العدد القادم »

الاحكام

قضايا محكمة النقض والأول

٣٦٩

٧ فبراير سنة ١٩٢٩

دائرة من دوائر المحكمة . تغييرها . جواز نطقها
بالأحكام بعد التغيير .

القاعدة القانونية :

لا يترتب على تشكيل دوائر المحكمة تشكيلا
جديداً أن تنحل عن قضاة دوائرها القديمة
ولاية النطق بالأحكام التي أصدروها في القضايا
التي نظروها بهيئاتهم الأولى وأن تبطل هذه
الاحكام اذا نطقوا بها بعد تشكيل الدوائر
الجديدة .

المحكمة

« حيث أن الوجه الأول يتلخص في أن
القضاة الذين سمعوا المرافعة في الدعوى الفوا
الدائرة التي أصدرت الحكم فيها في ٨ يونيو
سنة ١٩٢٧ مخالفين في ذلك قرار الجمعية العمومية
لقضاة محكمة مصر الابتدائية الاهلية الصادر في
أول يونيو سنة ١٩٢٧ بتشكيل دوائرها على الوجه
الذي شكلت به وفي ذلك بطلان جوهرى للحكم
اذ كان يجب عليهم بعد توقيعهم على مسودة

الحكم أن يتركوا النطق به لاحدى الدوائر
الجديدة المشكلة وفقاً لهذا القرار

« وحيث أنه لا يترتب على تشكيل دوائر
المحكمة تشكيلا جديداً أن تنحل عن قضاة
دوائرها القديمة ولاية النطق بالاحكام التي
أصدروها في القضايا التي نظروها بهيئاتهم الأولى
وأن تبطل هذه الاحكام اذا نطقوا بها بعد
تشكيل الدوائر الجديدة

(طعن فاطمة بنت حسن ضد محمد على الامام
وآخرين نمرة ٣١٣ سنة ٤٦ قضائية — دائرة حضرة
صاحب السعادة عبد العزيز باشا فهمى رئيس المحكمة
وبحضور حضرات مسيو سودان ومحمد لبيب عطيه بك
وذكرى برزى بك وحامد فهمى بك المستشارين ومحمود
منصور بك وكيل نيابة الاستئناف)

٣٧٠

٧ فبراير سنة ١٩٢٩

احراز مواد مخدرة . وجوب بيان علم المتهم
بأن ما يحزره مواد مخدرة .

القاعدة القانونية :

في جرائم احراز المواد المخدرة وبخاصة اذا
كان المتهم بالاحراز سائق سيارة يجب أن يبين
القاضى في الحكم اقتناعه بقيام علم المتهم بأن ما يحزره
هو من المواد المخدرة المنوعة ولا جرج على القاضى

في استنتاج هذا العلم من احوال المتهم واحوال الدعوى وظروفها .

المحكمة

« حيث أن وجهي الطعن يتحصلان في أن الحكم المطعون فيه خلا عن بيان نية الاجرام وأن الاعتراف المنسوب الى المتهم لا يكفي لاعتباره جانياً »

« وحيث أن جريمة احرار المواد المخدرة هي من جرائم العمد فتستلزم مع الحياة المادية العلم بأن المخدر هو من الاشياء المحظور احرارها بدون مسوغ قانوني »

« وحيث أن الحكم المطعون فيه صادر من محكمة الجناح الاستئنافية بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه وبالرجوع لأسباب هذا الحكم الابتدائي وجد أنه اعتمد على اعتراف المتهم وشهادة الشاهد وضبط الاشياء في سيارته بدون أية تفصيل آخر وبالرجوع لمحضر الجلسة وجد أنه مذكور به أن المتهم « اعترف » ولكن لم يبين صيغة الاعتراف ولا تفصيله ثم مذكور به أن المحكمة سألت المتهم عن مصدر هذه الاشياء فقال أنه لا يعرف وذلك بعد أن شهد الشاهد بأنهم قتشوا الأوتومبيل فوجدوا به المواد التي هي موضوع التهمة وأنهم سألوه عن مصدرها فقال انها لخواجه لم يرشد عنه »

« وحيث أن الدفاع عن الطاعن لدى المحكمة الاستئنافية قال أن المتهم سائق أوتومبيل استأجره بعضهم لحمل أشياء من الجرك فحملها ولا

يدري ما هي وعند التفتيش وجد أنها مواد مخدرة وهو يجمل أنها كذلك »

« وحيث أنه في مثل هذه الدعوى بخصوصها يجب أن يبين القاضي اقتناعه بقيام علم المتهم بأن ما يحزره هو من المواد الممنوعة والا فقد يترتب على اهمال ذلك ظلم لكثيرين اذ العادة جارية بأن سواقى الأوتوموبيلات يجيبون طلب من يعرفون ومن لا يعرفون لنقلهم هم ومتاعهم بدون ان يسألوهم من هم ولا أن يقتشوا أمتعتهم قبل اخذها منهم لنقلها . على أنه لا حرج على القاضي في استنتاج هذا العلم من أحوال المتهم وأحوال الدعوى وظروفها »

« وحيث ان عدم بيان ذلك في الحكم مبطل له

(طعن مشيل نجار ضد النيابة نمر ٤٨ هـ سنة ٤٦ قضائية — بالهيئة السابقة)

٣٧١

٧ فبراير سنة ١٩٢٩

صاحب بناء . هدم . عدم احتياط . مسئولية جنائية ومدنية . المادة ٢٠٢ عقوبات .

القاعدة القانونية

صاحب البناء الذي يشرع في هدمه سواء بنفسه أو بواسطة عمال يكلفهم بذلك تحت ملاحظته مسئول جنائياً ومدنياً عما يصيب الناس من الاضرار بسبب عدم اتخاذه الاحتياطات المعقولة التي تقي الأتفس والأموال ما قد يصيبها ويعتبر العمل جارياً تحت ملاحظته واشرافه

متى كان عالماً بمحصله ولم يثبت أنه عهد به فعلاً
لاشخاص ممن يقومون عادة بمثله تحت مسئوليتهم
خاصة .

المحكمة

« حيث أن وجهي الطعن يتحصلان في
(١) أن الواقعة الثابتة بالدعوى لا عقاب عليها
لأن صاحب البناء لا يجوز معاملته بالمادة ٢٠٢
من قانون العقوبات إلا إذا قام الدليل على أنه
يعلم بخلل البناء وأنه اشترك في عملية الهدم أو
البناء غير متخذ ما يلزم من الاحتياطات لمنع
ما ينجم عن هذه العملية من الأضرار و (٢) أن
ترتيب المسؤولية على الطاعن لمجرد أنه لم يعمل
حواجز تقى المارة من تساقط الاقواس أو لم يحم
من ينهبهم الى خطر الهدم هو ترتيب غير سديد
لأن الثابت من أقوال الشهود أن الاتقاض
كانت تلقى داخل المكان وأن الحائط انما سقطت
جهة الطريق فجأة وبغير علم من رافع النقض .

« وحيث أن الممول عليه هو الثابت بالحكم
لا كما يقول الطاعن انه ثابت بالدعوى . والثابت
بالحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون
فيه أن الطاعن هو صاحب البناء اذ التهمة
موجهة عليه بهذه الصفة ومفهوم أن البناء كان
مختلاً اذ كان جارياً هدمه .

« وحيث أن كل صاحب بناء يشرع في
هدمه سواء بنفسه أو بواسطة عمال يكلفهم بهذا
الهدم تحت ملاحظته واشرافه فعليه اتخاذ
الاحتياطات المعقولة التي تقى الانفس والاموال

ما قد يصيبها منه من الأضرار وما لم يفعل فهو
مسئول جنائياً ومدنياً . ويعتبر أن العمل جار
تحت ملاحظته واشرافه متى كان عالماً بمحصله
وكان لم يثبت أنه عهد به فعلاً لاشخاص ممن
يقومون عادة بمثله تحت مسئوليتهم خاصة . وبما
أن الطاعن لم ينكر علمه بمحصل الهدم ولم يثبت
أنه عهد به لاشخاص مخصوصين ممن يقومون
بمثله عادة وجعله تحت مسئوليتهم خاصة فهو إذن
مسئول عن الأضرار الناشئة من عدم احتياطة .
وبما أن العقل العادي يقضى في مثل هذه الحادثة
أما بعمل حاجز لوقاية المارة من سقوط الحائط
التي كان جارياً هدمها وإما - على الأقل -
بأقامة من يلزم لتنبههم إلى الالتفات لتفادي الأذى
والثابت في الحكم أن شيئاً من هذا الاحتياط لم
يحصل وهذا إهمال شديد تترتب عليه المسئولتان
الجنائية والمدنية واذن يتعين رفض الطعن .

(طعن السيد سليمان ضد النيابة نمرة ٥٥٢ سنة ١٩٢٩
ق - بالهيئة السابقة)

٣٧٢

٧ فبراير سنة ١٩٢٩

تسيب الحكم . اجمال شديد . ايهام . بطلان

القاعدة القانونية

إذا اجملت المحكمة في تسيبها للحكم اجمالاً
شديداً واقتضبت في ذكر الوقائع وأبهمت ايهاماً
يجعل الحكم غير مقنع كان حكماً معيباً ووجب نقضه

المحكمة

« حيث أن المستخلص من أقوال الطاعن أن طريقة استدلال المحكمة معيبة وإن الحكم يعتبر خالياً من الأسباب فهو باطل »

« وحيث أن كل ما قاله محكمة أول درجة في حكمها الذي تأيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه هو أن التهمة « ثابتة من شهادة الشهود ومن أن التهم هو الذي كان يقود العربية » غمرة ٢٢٦ ومن التحقيقات »

« وحيث أن هذا التسيب مجمل اجمالاً شديد خصوصاً وأنه لم يشهد لدى المحكمة سوى شاهد واحد شهادته ثقيلة كما أنه لم يسبق في الحكم ذكر للعربية غمرة ٢٢٦ أنها هي التي داست المجنى عليه . وهذا الاجمال الشديد مع ما يقتضيه به من الإبهام والاقتضاب يعيب الحكم إذ يجعله غير مقنع لأحد

(طعن سالم محمود ضد النيابة غمرة ٥٥٠ سنة ٤٦ قضائية — الهيئة السابقة)

٣٧٣

١٤ فبراير سنة ١٩٢٩

استئناف . حكم غيابي . حكم في المعارضة . سقوط استئناف النيابة عن الحكم الغيابي .

القاعدة القانونية

يسقط الحكم الغيابي حتماً بمجرد صدور الحكم في المعارضة ويسقط تبعاً لذلك استئناف النيابة للحكم الغيابي ويجب على محكمة الاستئناف أن تقضي بسقوطه وأن لا تشدد عقوبة التهم والا كان حكمها بالتشديد باطلاً .

المحكمة :

« حيث أن الطعن قدم وتلاه تقرير بيان الأسباب في الميعاد فهو مقبول شكلاً »

« وحيث أن محكمة عابدين الجزئية حكمت على الطاعن غيابياً في ٢٤ مايو سنة ١٩٢٨ بحبس ستة أشهر فاستأنفت النيابة هذا الحكم في ٢٨ مايو سنة ١٩٢٨ أما التهم فعارض فيه فحكمت تلك المحكمة في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٨ بتعديل الحكم وانزال العقوبة الى ثلاثة أشهر فاستأنف التهم هذا الحكم في يوم صدوره أي في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٨ أما النيابة فلم تستأنفه وبهذا أصبح لدى محكمة ثاني درجة استئنافان أحدهما من النيابة عن الحكم الغيابي الصادر من أول درجة في ٢٤ مايو سنة ١٩٢٨ وثانيهما من التهم عن الحكم الحضورى الصادر في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٨ . نظرت المحكمة الاستئنافين وقضت فيهما هكذا « بقبول الاستئنافين شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وحبس التهم ستة شهور مع الشغل » وظاهر أولاً - أن المحكمة اعتبرت الحكم الثانى الصادر في المعارضة أنه هو المنظور أمامها وهذا اعتبار صحيح وثانياً - أنها اعتبرت استئناف النيابة للحكم الغيابي منصفاً على هذا الحكم الثانى ولذلك شددت العقوبة إذ رفعتها من ثلاثة أشهر الى ستة أشهر وهذا اعتبار غير صحيح . إذ الحكم الغيابي سقط حتماً بمجرد صدور حكم المعارضة وسقط تبعاً لذلك استئناف النيابة له وأصبح الموجود هو الحكم الحضورى الصادر في المعارضة في ٢٠ سبتمبر

تستعمل فيها الورقة المزورة . وكلما استعملت مرة لغرض بعينه تحقق ركن الاستعمال ووجب بتحقيقه العقاب . وكل مرة تستعمل فيها الورقة تعتبر جريمة استعمالها في هذه المرة مستمرة بمقدار زمن استعمالها والتمسك بها للغرض الذي ابتدأ استعمالها من أجله .

٣ - لا تنقطع جريمة استعمال الورقة المزورة بالظن فيها بالتزوير أمام المحكمة المدنية والسبر في اجراءات تحقيق هذا الظن . واذا كانت محكمة النقض قد قررت عكس هذا المعنى في بعض أحكامها فقد عدلت عنه في أحكام أخرى لا ينهى الاستعمال ويقطع استمراره الا التنازل عن التمسك بالورقة او صدور حكم نهائي في القضية التي قدمت فيها

المحكمة:

« حيث أن الظن قدم وأعقبه بيان الأسباب في الميعاد فهو مقبول شكلاً .

« وحيث ان الوجه الاول يتحصل في أن الورقة المحكوم بسببها قد قدمت للمحكمة المدنية فظن فيها الخصم بالتزوير بتقرير تحرر بقلم الكتاب في ١٨ يونيه سنة ١٩٢٢ وبلغه قلم الكتاب لنيابة في ١٩ يونيه سنة ١٩٢٢ والنيابة لم تشرع في اجراءات التحقيق الا في ١٧ فبراير سنة ١٩٢٦ أي بعد زيادة عن ثلاث سنوات وتكون الدعوى العمومية سقطت بمضي المدة وان هذه المدة لا يقطع سرياتها ما حصل من اجراءات التحقيق في دعوى التزوير الفرعية لدى المحكمة المدنية ويقول الطاعن أنه دفع بهذا

سنة ١٩٢٨ وكان للنيابة أن تستأنفه وبامساكها عن استأنفه اصبح نهائياً بالنسبة لها واصبح المنظور لدى المحكمة الاستئنافية هو استئناف المتهم فقط ومن المقرر ان المحكمة لا تملك تشديد العقوبة اذا كان المتهم هو المستأنف دون النيابة العامة فكان اللازم إذن ان تقضى المحكمة الاستئنافية بسقوط استئناف النيابة تبعاً لزوال الحكم الغيابي المستأنف من قبلها وبأن تقبل استئناف المتهم ولا تزيد في عقوبته .

« وحيث أن النيابة تطلب نقض الحكم للعلة المتقدمة وطلبها في محله

(ظن النيابة ضد محمد عثمان نمرة ٧٨٥ سنة ٤٦ قضائية — بالهيئة السابقة)

٣٧٤

٢١ فبراير سنة ١٩٢٩

- ١ - سريان المدة المسقطه للدعوى العمومية اجراءات تحقيق مدني .
- ٢ - استعمال ورقة مزورة . جريمة منقطعة تتجدد .
- ٣ - الظن بالتزوير أمام المحكمة المدنية . دعوى التزوير . جريمة الاستعمال أثناءها .

القواعد القانونية

١ - اجراءات التحقيق الجنائي الذي يحصل بمعرفة الجهات المختصة هي التي تقطع سريان مدة سقوط الدعوى العمومية دون اجراءات التحقيق المدني .

٢ - جريمة استعمال الاوراق المزورة هي من الجرائم المنقطعة التي تحدث وتنتهي ويتجدد حدوثها وانهاؤها تبعاً للاغراض المختلفة التي

وان المحكمة أخطأت في عدم قبول دفعه فجاء حكمها باطلا .

« وحيث انه لا نزاع في أن الذي يقطع سريان مدة سقوط الدعوى العمومية إنما هي اجراءات التحقيق الجنائي الذي يحصل بمعرفة الجهات المختصة به دون اجراءات التحقيق المدني ولكن الفصل في الطعن الحالي لا يتوقف على تطبيق هذه القاعدة بل يستلزم بحث جريمة استعمال الاوراق المزورة من جهة استمرار الاستعمال أو اقطاعه .

« وحيث أن جريمة استعمال الاوراق المزورة هي من الجرائم المنقطعة التي تحدث وتنتهي ويتجدد حدوثها وانهاؤها تبعاً للاغراض المختلفة التي تستعمل فيها الورقة المزورة وكلما استعملت مرة لغرض بعينه تحقق وكن الاستعمال ووجب بتحقيقه العقاب ثم ان كل مرة تستعمل فيها الورقة تعتبر جريمة استعمالها في هذه المرة مستمرة بمقدار زمن استعمالها والتمسك بها للغرض الذي ابتداء استعمالها من أجله طال هذا الزمن أو قصر ولا تبندى مدة سقوط الدعوى العمومية بخصوص الاستعمال في كل مرة الا من بعد نهاية زمنها .

« وحيث أن الثابت في الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه آخذاً بأسبابه أن الطاعن بعد أن قدم الورقة للمحكمة المدنية وطعن فيها خصمه بالتزوير في ١٨ يونيو سنة ١٩٢٢ قد أخذ يناضل عن صحتها ويدفع عنها مطاعن خصمه واستمر على ذلك الى ان قضى بتزويرها في ٢١ يناير سنة ١٩٢٦ بحكم أصبح نهائياً لعدم

رفع استئناف عنه وأنه لم يمض بين تاريخ هذا الحكم وتاريخ شروع النيابة العمومية في اجراءات التحقيق الجنائي الا نحو شهر فقط .

« وحيث أن ما يقوله الطاعن من أن جريمة استعمال الورقة المحكوم عليه بسببها قد انقطعت من يوم أن طعن فيها خصمه بالتزوير أي من يوم ١٨ يونيو سنة ١٩٢٢ وما يعلل به هذا القول من أن الورقة خرجت من يده من ذلك التاريخ وأصبحت في يد القضاء المدني تحت تحقيق تزويرها ومن أنه اذا كان قد ناضل عن صحتها أثناء ذلك التحقيق المدني فكانت مناضلته لا استعمالاً لها بل دفاعاً عن نفسه وابعاداً لمظنة التزوير من جانبه ومن أن محكمة النقض سبق أن قررت هذا المعنى في بعض أحكامها - كل هذا لا يفي من الحق شيئاً - أولاً لأن محكمة النقض اذا كانت في بعض أحكامها قررت هذا المعنى فانها عدلت عنه في أحكام أخرى أشار إليها الحكم الابتدائي . وثانياً لأن القول بأنه بمجرد الطعن بالتزوير تكون جريمة الاستعمال قد تمت وانقطعت نهائياً هو قول يناقضه الواقع - كما قال ذلك الحكم بحق - فان الخصم الذي يقدم ورقة يعلم هو انها مزورة ويصر في جميع أدوار الاجراءات الخاصة بالتزوير المدني على التمسك بصحتها جاهداً في تأييدها بكل ما يقدمه أثناء التحقيق من الأدلة وأوجه الدفع إنما هو يعتبر مستمراً في تأييده وجه استعماله للورقة المطعون فيها وفي حرصه على هذا الاستعمال وعلى الانتفاع بثمرته وهذا من أبلغ ما يكون في الاصرار على

الشهود وصناعاتهم ومحال اقامتهم لا يصح وجهاً للطعن في الحكم . فان هذا القصور لا يجهمهم عند المتهم فهم هم الذين عرفهم بالقابهم وصناعاتهم الثابتة بمحضر التحقيق الابتدائي .

يكفي أن يوقع القاضي وكاتب الجلسة على محضرها لاعتبار ما جاء به مطابقاً للواقع

المحكمة

« حيث أن الطعن قدم وتلاه تقرير ببيان الأسباب في الميعاد فهو مقبول شكلاً .

« ومن حيث أن الطاعنة تزعم ان محكمة أول درجة لم تراع أحكام المادتين ١٧٠ و ٨٤ من قانون تحقيق الجنايات فلم يدون كاتبها القاب الشهود وصناعاتهم ومحلات اقامتهم ولم يتل على كل منهم شهادته ويوقع عليها منه ولم يضع هو ولا القاضي امضاءه على كل شهادة وكل ذلك موجب للبطلان

« وحيث أنه فضلاً عن أن إهمال هذه الاجراءات لا يستوجب البطلان فالذي جرى عليه قضاء هذه المحكمة انه لا يقبل الطعن أمام محكمة النقض بنقص اجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة بعد السكوت عليها وعدم التظلم منها لمحكمة الاستئناف . على أن قصور محضر الجلسة عن ذكر القاب الشهود وصناعاتهم ومحال اقامتهم لم يجهمهم عند الطاعنة فهم هم الذين عرفهم بالقابهم وصناعاتهم الثابتة بمحضر التحقيق الابتدائي . وكذلك حسب القاضي أن يكون أوقع بأمضائه هو وكاتب الجلسة على محضرها

الاستعمال الاجرامى . وليس ينهى هذا الاستعمال ويقطع استمراره الا التنازل عن التمسك بالورقة أو صدور حكم نهائى فى القضية التى قدمت فيها . » وحيث أن القول بخلاف ذلك يترتب عليه أن المزور كلما جد فى التضييل فى دعوى التزوير المدنية وصبر على المناضلة غشاً وبسوء قصد عن الورقة التى يعلم هو انها مزورة كان تضليله القضاء وسعيه فى تأييد الباطل مستحقاً للمكافأة بسقوط الدعوى العمومية وارتفاع مسئوليتها عنه على شريطة أن يطول زمن تدليسه وترويجه الباطل مدة ثلاث سنين من تاريخ الطعن بالتزوير وهى نتيجة يأبأها الحق والمنطق الصحيح

(طعن محمد بدوى ضد النيابة نمرة ٨٠٤ سنة ٤٦ قضائية — بالهيئة السابقة)

٣٧٥

٢١ فبراير سنة ١٩٢٩

- ١ — اجراءات المحاكمة . عدم الطعن فيها أمام المحكمة الاستئنافية . عدم جواز التظلم أمام محكمة النقض
- ٢ — شهود . عدم ذكر القابهم وصناعاتهم ومحال اقامتهم بالمحضر . عدم توقيع القاضي والكاتب على كل شهادة . لا بطلان .

القاعدة القانونية

- ١ - جرى قضاء محكمة النقض على عدم قبول الطعن أمامها بنقص اجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة بعد السكوت عليها وعدم التظلم منها لمحكمة الاستئناف
- ٢ - قصور محضر الجلسة عن ذكر القاب

بالحكم المطعون فيه . واذا يكون الطعن الحالي لا أساس له قانوناً ويتعين رفضه .

(طعن يوسف حسب الله وآخرين ضد النيابة
نمرة ٨٠٥ سنة ٤٦ قضائية — بالهيئة السابقة)

٣٧٧

٢١ فبراير سنة ١٩٢٩

مجرم معتاد على الاجرام . السجن . عقوبة
جنائية . اختصاص محاكم الجنايات

القاعدة القانونية

يكون نظر الدعاوى التي تدخل تحت متناول
المادة الأولى من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨
الخاص بالمجرمين المعتادين على الاجرام من
اختصاص قاضي الجنايات دون قاضي الجنج
لأن عقوبة السجن التي تجعها المادة المذكورة
جائزة في هذه الحالة هي عقوبة جنائية لا جنحة
ولا يملك قاضي الجنج الحكم بعقوبة الجنائية
لو ارادها بخلاف قاضي الجنايات فانه يملك الحكم
بها وبعقوبة الجنحة

المحكمة

« حيث أن المحكمة الاستئنافية وقد
طلبت منها النيابة العمومية القضاء بعدم الاختصاص
تأسيساً على المادة ٥٠ من قانون العقوبات
وعلى المادة الأولى من القانون رقم ٥ سنة ١٩٠٨
لم تبحث المسألة الا من جهة انطباقها على المادة
٥٠ قررت بحق انها بحسب هذه المادة لا تعتبر
جنائية ولكنها أمسكت عن بحث وصفها من
جهة انطباقها على المادة الأولى من القانون نمرة ٥
سنة ١٩٠٨ وبتخطيها هذا البحث ذهبت الى
انها مجرد جنحة ارتكبتها عائد حكمت فيها على

المثبت لشهاداتهم جميعاً لاعتبار ما جاء به مطابقاً
للواقع وعلى هذا يتعين الحكم برفض الطعن .

(طعن هنادى بنت عمار مدعية بحق مدني ضد
سنيته بنت جاد وآخرين نمرة ٨٠٦ سنة ٤٦ قضائية .
بالهيئة السابقة)

٣٧٦

٢١ فبراير سنة ١٩٢٩

توافق على التعدي . المادة ٢٠٧ عقوبات .
معناه . سلطة محكمة الموضوع .

القاعدة القانونية

١ - معنى التوافق المنصوص عليه في المادة
٢٠٧ عقوبات هو قيام فكرة الاجرام بعينها عند
كل من المتهمين أى توارد خواطرهم على
الاجرام واتجاه خاطر كل منهم اتجاهاً ذاتياً الى
ما تتجه اليه خواطر سائر أهل فريقه من تعمد
ايقاع الاذى بالمجنى عليه

٢ - للمحكمة أن تستنتج التوافق بهذا المعنى
من نفس الوقائع المعروضة أمامها

المحكمة

« حيث أنه فيما يخص الموضوع يلاحظ
ان التوافق المنصوص عنه بالمادة ٢٠٧ عقوبات
معناه قيام فكرة الاجرام بعينها عند كل من
المتهمين أى توارد خواطرهم على الاجرام واتجاه
خاطر كل منهم اتجاهاً ذاتياً الى ما تتجه اليه
خواطر سائر أهل فريقه من تعمد ايقاع الأذى
بالمعنى عليه . والمحكمة أن تستنتج التوافق بهذا
المعنى من نفس الوقائع المعروضة أمامها - وهذا
ما كان منها في الدعوى الحالية كما هو ثابت

هذا الاعتبار مطبقة المواد ٤٨/٣ و ٤٩ من قانون العقوبات .

« وحيث أنه لا نزاع في ان المتهم في هذه القضية هو من العائدين الذين تنطبق عليهم المادة الأولى من قانون نمره ٥ سنة ١٩٠٨ اذ قبل ارتكابه جريمة الشروع في السرقة الصادر بشأنها الحكم المطعون فيه كان قد حكم عليه بخمس عقوبات مقيدة للحرية احداها لمدة سنة كما يعلم من صحيفة سوابقه ومن اعترافه الثابت بمحضر الجلسة .

« وحيث أن للقاضي بمقتضى المادة المذكورة أن يرسل المتهم الى محل خاص ليسجن فيه مدة لا تزيد عن ست سنوات .

« وحيث أن القانون بتقسيمه الجرائم الى جنایات وجنح ومخالفات قد عرف كل قسم منها بنوع العقوبة التي قررها له والسجن من العقوبات المقررة للجنایات فكل جريمة يعاقب عليها بالسجن فهي لا شك جنایة في نظر الشارع . واذن فالجريمة التي يعامل فاعلها بمقتضى المادة الأولى من ذلك القانون هي جنایة . ولكن بما أن معاملة فاعلها بمقتضى هذه المادة هي أمر جوازي للقاضي فعمل القاضي نفسه هو الذي يكيف وصف الجريمة فيجعلها جنایة أو يقيها جنحة على حالها .

« وبما أن قاضي الجنح لا يملك الحكم بعقوبة الجنایات لو أرادها وقاضي الجنایات وحده هو الذي يملك الحكم بهذه العقوبة كما يملك الحكم بعقوبة الجنح لو أرادها فالجواز الوارد بالمادة المذكورة لا يمكن أن يكون القانون خوله إلا للقاضي الذي يملك العمل به وهو قاضي الجنایات

ولذلك وجب أن يكون نظر الدعاوى التي تدخل تحت متناول تلك المادة من اختصاص قاضي الجنایات دون قاضي الجنح ولو كان الأمر على عكس ذلك لاستحال قانوناً تطبيق هذه المادة . « وحيث أن هذا النظر قد ورد ما يؤيده تمام التأييد بالمذكرة الايضاحية الخاصة بمشروع قانون ١٩ اكتوبر سنة ١٩٢٥ القاضي بجعل بعض الجنایات جنحاً

« وحيث أنه لذلك يكون الحكم الذي قضى باختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى في غير محله ويكون حكم الموضوع المطعون فيه صادراً من محكمة غير مختصة وفي غير محله ايضاً ويتعين نقضه والقضاء بعدم اختصاص محكمة الجنح التي أصدرته

(طعن النيابة العمومية ضد سيد علي العناني نمره ٤٠٧ سنة ٤٦ قضائية — بالهيئة السابقة)

٣٧٨

٢١ فبراير سنة ١٩٢٩

اختلاس الأموال الأميرية . أموال مجالس المديریات . عقاب (المادة ٩٧ عقوبات)

القاعدة القانونية

لا يشترط لتطبيق المادة ٩٧ عقوبات أن يكون المال المختلس هو من أموال الدولة الداخلة في ميزانيتها بل يكفي أن يكون من أموال مصلحة عامة من المصالح التي للدولة اشراف عليها سواء أكان مملوكاً لتلك المصلحة أم كان مودعاً عندها فتدخل في تلك المصالح مجالس المديریات كما تدخل وزارة الأوقاف والمجالس البلدية والمحلية وما يماثلها من المصالح

المحكمة :

المحكمة

« حيث أن الوجه الثالث في غير محله إذ لا يشترط لتطبيق المادة ٩٧ المذكورة أن يكون المال المختلس هو من أموال الدولة الداخل في ميزانيتها بل يكفي أن يكون من أموال مصلحة عامة من المصالح التي للدولة اشراف عليها سواء أكان مملوكاً لتلك المصلحة أم كان مودعاً عندها فتدخل في تلك المصالح مجالس المديرية كما تدخل وزارة الأوقاف والمجالس البلدية والمحلية وما يماثلها من المصالح وإن كان لكل منها ميزانية خاصة مستقلة عن ميزانية الدولة .

« وحيث أن الوجه الرابع في غير محله أيضاً لأن الاختلاس يشمل في معناه القصد السيء فتمت قررت محكمة الموضوع أن الاختلاس قد ثبت لها تكون بذلك قررت أخذ المتهم المال والتصرف فيه غشاً وبسوء قصد كأنه مملوك له والا فلا يكون معنى لأن هناك اختلاسا .

(طعن محمود اقدى مراد وآخر ضد النيابة نمرة ٧٩١ سنة ٤٦ قضائية — بالهيئة السابقة)

٣٧٩

٢٨ فبراير سنة ١٩٢٩

سرقة . قصد جنائي . نزاع في الملكية .

القاعدة القانونية :

إذا تبين أن ملكية الشيء المسروق محل نزاع جدى بين المتهم والمحضى عليه لا يسهل معه القول بأن المتهم أخذه ما أخذه اختلاسا وسلبا لما يعتقد أنه مملوك للغير دونه فيتعين تطبيق القانون والحكم بالبراءة لعدم توفر القصد الجنائي .

« حيث أن وجه الطعن ينحصر في أن القصد الجنائي اللازم توفره في جريمة السرقة غير متوفر في هذه الدعوى وقد خلا الحكم من اثباته . » وحيث أنه بالرجوع الى الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه أخذاً بأسبابه تبين أن الشجرتين المقول بسرقتهم كانتا مفروستين في قطعة أرض باعها الطاعن للمدعى بالحق المدني بقصد ذكر فيه أن البيع يشمل الأرض (وكذا جميع ما اشتملت عليه القطعة مما جميعه) ولكن قام نزاع بين البائع والمشتري فالأول يقول أن العقد وإن كان قد ذكرت فيه هذه العبارة إلا أنه كان من المتفق عليه بين الطرفين أن الاشجار تبقى له وقد استحضر شهوداً شهدوا بصدق قوله وأما الثاني فيقول أن الاتفاق كان على أن تكون الاشجار له هو ويتمسك في ذلك بالعقد والمحكمة عاملت البائع وهو الطاعن بموجب العقد فاعتبرت ملكية الشجرتين ثابتة للمشتري وخرجت من هذا الاعتبار الى القول بأن أخذ الطاعن لما يعتبر سرقة معاقباً عليها .

« وحيث أن اعتبار البائع سارقاً لمجرد أن القانون يجعل العقد حجة عليه في ملكية المشتري للأرض وما عليها من الاشجار هو اعتبار غير صحيح فإنه كثيراً ما يقع لأسباب مختلفة أن تكتب العقود وبها مثل تلك الجملة ولكن يكون بين الطرفين اتفاق شفهي كالذي ادعاه الطاعن وأثبتته بشهادة الشهود الذين وقع على يدهم وكثيراً ما يغدر المشتري ويريد التمسك بالعقد

بإبقاء الشجرة للمشتري مع الزامه بدفع مبلغ ١٠٠ قرش قيمة ثمنها للبائع . ومهما يكن من أمر هذا الحكم وأنه لم يصر بعد نهائياً فإن أقل ما يدل عليه أن ملكية الشجر كان فيها نزاع جدى لا يسهل معه القول بأن البائع وهو الطاعن قد أخذ ما أخذه منه اختلاساً وسلباً لما يعتقد أنه مملوك للغير دونه . ولذلك يتعين قبول الطعن موضوعاً وتقض الحكم برمته من جهة الدعويين العمومية والمدنية مع حفظ حق المدعى المدنى فى تقاضى قيمة الشجرتين لدى المحاكم المدنية كما يشاء .
(طعن الشيخ عبد العزيز إبراهيم ضد النيابة
نمرة ٧٨٨ سنة ٤٦ قضائية — بالهيئة السابقة)

٣٨٠

٢٨ فبراير سنة ١٩٢٩

حق محكمة الاستئناف فى مواد الجنع فى انتزاع
الدعوى المدنية . عدم جوازها أصلاً .
تنازل مدنى

القاعدة القانونية :

ليس لمحكمة الجنع الاستئنافية أن تنتزع
دعوى الحق المدنى المحكوم بعدم قبولها من قاضى
الدرجة الاولى وتفصل فيها . غير انه اذا ترفع
المدعى بالحق المدنى امام محكمة الاستئناف فى
دعواه المدنية ولم يخطر له أن يطلب من تلك
المحكمة اعادة القضية للمحكمة الاولى اعتبر متنازلاً
عن حقه فى الانتفاع بدرجتين وهذا جائز له لأن
حقه مدنى بحث خصوصاً وأن هذا التنازل
الضمنى قد رتب لمتهم حقاً هو صحة الحكم
المستأنف فيما قضى به لأول مرة فى الدعوى المدنية .

علماً منه بأن قواعد القانون تساعد على تنفيذ
عقده واطراح شهادة الشهود ولو كانت صادقة
فى الواقع . ولكن حسب المشتري فى مثل هذه
الصورة أن تثبت له الملكية مادام هذا حكم
القانون . ولا يجوز أن هذا الثبوت يستتبع حتماً
اعتبار البائع سارقاً الا اذا أقيم الدليل على أنه
لا شبهة له فى هذه الملكية وأن أخذه للشيء
كان اختلاساً له وسلباً من مالكه الذى يعتقد
هو أن الملكية له خالصة من دونه . بهذا الدليل
وحده يتحقق القصد الجنئى فى السرقة ويمكن
العقاب عليها وبغير اقامته تبقى المسألة نزاعاً مدنياً
محضاً يظهر فيه من دليله مقبول بمقتضى قواعد
القانون المدنى .

« وحيث أنه فوق قصور الحكم عن اقامة
هذا الدليل فإن الثابت بمحضر الجلسة الاستئنافية
أن الدفاع عن الطاعن تمسك بعدم وجود القصد
الجنائى عنده وللتدليل على قوله ذكر أن أخذ
الشجرتين حصل جهاراً فى رابعة النهار (أى
فعل المعتد لأحقته فيما يعمل لا اختلاساً فى
الظلام فعل المستريب) وأنه كان بالأرض
شجرة ثالثة أراد الطاعن أخذها أيضاً ورفعت
بشأنها دعوى لدى محكمة الخط فقضت فيها
لمصلحة البائع وقد قدم الطاعن لمحكمة التقص
صورة رسمية من هذا الحكم فظهر منها أن تلك
المحكمة بعد اطلاعها على عقد البيع وسماعها شهادة
الشهود رأت أنه كان بين الطرفين اتفاق على
أن الشجر يبقى للبائع وأن للمشتري ان أراد
استبقائه وجب عليه دفع ثمنه ولذلك حكمت

المحكمة

عن الوجه الاول

« حيث أن تقدير قيمة هذا الوجه يستدعي بحث مسألتين : (١) هل لمحكمة الجناح الاستثنائية انتزاع دعوى الحق المدني المحكوم بعدم قبولها من قاضي الدرجة الاولى أم لا و (ب) اذا لم يكن لها هذا الحق فهل في الدعوى الحالية بخصوصها ما كان يجوز لها حق نظر موضوعها أم لا .

(١) المسألة الاولى

« حيث أنه لا شك أن الطاعنة قد فاتها درجة من درجات التقاضي .

« وحيث أنه اذا جاز لدى المحاكم المدنية بحسب المادتين ٣٧٠ و ٣٧١ من قانون المرافعات ان تنتزع المحكمة الاستثنائية أصل الدعوى من قضاة الدرجة الاولى وتحكم فيها فإن هذا الانتزاع لا يكون الا في صورة الغاء حكم تهديدي أو حكم صادر في مسألة اختصاص أو حالة فلا يتناول اذن صورة الدعوى الحالية ولا يمكن أن يتناولها بالقياس لأنه استثناء وارد على خلاف الأصل وما كان كذلك فلا يقاس عليه . على أنه سواء أصح القياس عليه لدى المحاكم المدنية أم لم يصح فإن من المجازفة القول بمجاوز القياس عليه لدى المحاكم الجنائية والا كان قياساً على قياس على استثناء والقواعد يصعب أن تحتل هذا التوسع .

(ب) المسألة الثانية

« حيث أن مؤدى ما تقدم أن يكون الحكم المطعون فيه باطلا لا انتزاع الموضوع والفصل فيه بغير أن يكون سبق نظره لدى محكمة الدرجة

الاولى ولكن في هذه القضية خصوصية تمنع من ترتب هذه النتيجة . تلك هي أن الطاعنة رضيت بنظر موضوع دعواها لأول مرة لدى محكمة الجناح الاستثنائية وترافعت فيه مناضلة عنه فعلا ولم يخطر قط بخلدائها أن تطلب من تلك المحكمة إعادة القضية للمحكمة الاولى حتى لا يفوتها الانتفاع بالمرافعة امامها . ولما كان حقها مدنياً بحتاً وهي المتصرفه فيه وفي الضمانات التي أحاطه القانون بها فتنازلها عن الانتفاع بالدرجة الاولى ذلك التنازل المدلول عليه بسلوكها المتقدم . قد رتب لخصمها حقاً لا تستطيع هي المساس به وهذا الحق هو صحة حكم المحكمة الاستثنائية لأول مرة في موضوع الخلاف المدني الذي بينهما (حتى على الوضع المعدل التي تقدمت به أخيراً) وعدم امكانها العيب على الحكم من هذه الوجهة تحقيقاً لقاعدة أن من سعى في قص ما تم من جهته فسعيه مردود عليه .

« وحيث أنه لما تقدم يكون الوجه الاول متعين الرفض .

(طعن الست حسبيه بكت حسن مدعية بحق مدني ضد محمد عبد السلام نمرة ٣٩٣ سنة ٤٦ قضائية — بالهيئة السابقة)

٣٨١

٢٨ فبراير سنة ١٩٢٩

اعداد محل للعب القمار . شروطه .

القاهرة القاسونية

يمكن اعتبار المسكن الخاص محلا معدا للعب القمار اذا كان صاحبه قد أعده جميعه أو غرفة

٣٨٢

٢٨ فبراير سنة ١٩٢٩

حكم . خلوه من الاسباب . نقض .

القاعدة القانونية

لا يعتبر تسبباً للحكم قول محكمة أول درجة في حكمها الذي أيده محكمة ثاني درجة لأسبابه « ان التهمة ثابتة من التحقيقات والكشف الطبي . »

المحكمة

« حيث أن الوجه الثالث من أوجه الطعن مبناه بطلان الحكم المطعون فيه لخلوه من الاسباب » وحيث أن الحكم الاستثنائي المطعون فيه اقتصر على تأييد الحكم الابتدائي مع الاخذ بأسبابه . وهذا الحكم الابتدائي لاشئ فيه سوى قول المحكمة « أن التهمة ثابتة من التحقيقات والكشف الطبي » وهذه عبارة ان كان لها معنى عند واضعي الحكم فإن هذا المعنى مستور في ضمائرهم لا يدركه غيرهم . ولو كان الغرض من تسبب الاحكام أن يعلم من حكم لماذا حكم لكان إيجاب التسبب ضرباً من العبث . ولكننا الغرض من التسبب أن يعلم من له حق المراقبة على أحكام القضاة من خصوم وجمهور ومحكمة نقض ما هي مسوغات الحكم . وهذا العلم لا يتأتى بالمبهات التي من قبيل ما أخذ به الحكم المطعون فيه بل لا بد لحصوله من بيان مفصل ولو الى أقل قدر تطمئن معه النفس والعقل الى أن

أو مكاناً منه أو من ملحقاته لهذا اللعب وجعله مباحاً لدخول الناس فيه لهذا الغرض

المحكمة

« حيث أنه لا مانع قانونياً يمنع من أن المسكن الخاص يمكن اعتباره محلاً للعب القمار ولكن ذلك مشروط بأن يكون صاحبه قد أعدّه جميعه أو غرفة أو مكاناً منه أو من ملحقاته لهذا اللعب وجعله مباحاً لدخول الناس فيه لهذا الغرض فجعل المحل ملعباً للقمار وإباحة دخوله لمن يريد اللعب من الجمهور شرطان ضروريان لا تقوم الجريمة بدون توافرها .

« وحيث أن مجرد وجود أشخاص بمنزل خصوصى وامامهم ورق لعب وتقود لا يدل على أن صاحب المنزل قد أعد منزله للعب القمار وأباح للجمهور دخوله لهذا الغرض بل لا بد من قيام الدليل على ذلك . والدليل قد يستفاد من تكرار الدخول في المكان وعدم وجود رابطة صداقة بين الداخلين بعضهم البعض وبينهم وبين صاحب المكان يحمل على الظن بأنهم مجرد زوار وغير ذلك من القرائن التي تتزعج مما يثبت بالدعوى .

« وحيث انه لا شئ من ذلك ثابت في الحكم المطعون فيه بل كل الثابت فيه هو ما قدمنا وهذا وحده لا يكفي لقيام الجريمة وتوقيع العقاب . ومن أجل هذا يتعين قبول الطعن ونقض الحكم وبراءة الطاعن ولا محل لبحث الوجه الثاني .

(طعن حان ابراهيم دايون ضد النيابة السومية
نمرة ٩٢٠ سنة ٤٦ ق — بالهيئة السابقة)

بمقتوهم في الدفاع ادنى مساس ولذلك يكون الوجه الأول في غير محله . . .

(طعن جمعة السيد يوسف وآخرين ضد النيابة
نمرة ٩٠٩ سنة ٤٦ ق — بالهيئة السابقة)

٣٨٤

٢٨ فبراير سنة ١٩٢٩

سرقة . اكراه . ترك المروق والفرار .
جريمة مستقلة .

القاعدة القانونية

إذا حصل الاكراه بقصد فرار السارق
والنجاة بنفسه بعد أن ترك الشيء المروق فلا
يمكن اعتباره ظرفاً مشدداً للسرقة بل جريمة
قائمة بذاتها .

المحكمة

« حيث أن الطعن يتحصل في أن المحكمة
لم تبين في حكمها تفصيل الواقعة تفصيلاً دقيقاً
فيما يتعلق بظروف الاكراه الذي انبنى عليه
اعتبار الحادثة جنائية ويقول الطاعن أن الضرب
المدعى به إنما حصل لا للاستعانة على السرقة بل
لينجو بنفسه بعد أن ترك الذرة المسروقة .

« وحيث أنه بالرجوع الى الحكم المطعون
فيه تبين ان المحكمة لم تكن حقيقة ببيان ظروف
الاكراه الذي اعتبرت الحادثة بسببه جنائية إذ
لو صح ما يدعيه الطاعن من انه لم يعتد على المجنى
عليه الا بقصد النجاة بنفسه بعد أن ترك الذرة
المسروقة لما صح اعتبار هذا الاعتداء ظرفاً للسرقة
إذ الواقع ان الاكراه اذا حصل بقصد الاستعانة
به على السرقة أو بقصد النجاة بالشيء المروق

القاضي ظاهر العذر في ايقاع حكم على الوجه
الذي ذهب اليه دون وجه آخر مبين أو مناقض
من أجل هذا يتعين قبول الوجه الثالث وقض
الحكم بلا حاجة للنظر في الأوجه الأخرى .

(طعن على عبد المال قنديل وآخرين ضد النيابة
العمومية نمرة ٩٢٣ سنة ٤٦ ق — بالهيئة السابقة)

٣٨٣

٢٨ فبراير سنة ١٩٢٩

نقض . عدم مصلحة . محام تحت التمرين .

القاعدة القانونية :

لا مصلحة للنهم في الطعن بطلان
الاجراءات بسبب ان المحامي الذي حضر أمام
محكمة الجنايات عن المدعى بالحق المدني كان
محامياً تحت التمرين لعدم مساس هذا بحق النهم
في الدفاع

المحكمة

« حيث أنه وإن كان نص المادة ٢٨ من
قانون تشكيل محاكم الجنايات قضى بأن المحامين
المقبولين في المرافعة أمام محكمة الاستئناف أو
أمام المحكمة الابتدائية الكائنة في الجهة التي تنعقد
بها محكمة الجنايات يكونون هم المختصين دون
غيرهم بالمرافعة أمام محكمة الجنايات وكان هذا
النص لعمومه مانعاً لكل محام لا زال تحت التمرين
لما يقبل بعد للمرافعة أمام المحكمة الابتدائية من
أن يتقدم للمرافعة أمام محكمة الجنايات ولو عن
مدع بمقتوى مدنية غير انه لا مصلحة للطاعنين في
اتخاذ هذا متكاً لطعنهم لان مرافعة المحامي الذي
تحت التمرين عن المدعى بالحق المدني لم تمس

عقب حصول السرقة في هاتين الصورتين فقط يكون ظرفا مشددا للسرقة. أما أن حصل بقصد فرار السارق والنجاة بنفسه بعد ترك الشيء المسروق فلا يمكن تلقاء نص القانون الصريح اعتباره ظرفا مشددا للسرقة بل هو انما يكون جريمة قائمة بذاتها يعاقب عليها بما يقتضيه القانون « وحيث أن عدم بيان المحكمة لواقعة هذا الاكراه ولا للفرض المقصود منه لا يسمح للمحكمة النقض بمراقبة صحة تطبيق القانون في الدعوى الحالية وعليه يكون الطعن المذكور على أساس (طعن احمد عثمان حشاد ضد النيابة العمومية نمرة ٨٢٢ سنة ٤٦ ق — بالهيئة السابقة)

٣٨٥

٢٨ فبراير سنة ١٩٢٩

جنايات - محووبة باعذار . احالتها على محكمة الجنج . وصفها القانوني . الحد الادنى لعقوبة المواد ١٧ و ٦٠ و ٢١٥ عقوبات .

القاعدة القانونية :

(١) أن قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ الخاص بمجمل بعض الجنايات جنحا إذا اقترنت بأعذار قانونية أو ظروف مخففة لم يقصد في الواقع تغيير طبيعة الجريمة من جنابة الى جنحة بل اراد فقط تغيير جهة الاختصاص بتعديل بعض أحكام قانون تحقيق الجنايات باحلال محاكم الجنج محل محاكم الجنايات في نظر بعض القضايا التي تحكم فيها محاكم الجنايات بعقوبة الجنحة بسبب اقترانها بأعذار قانونية أو ظروف مخففة

(٢) يجب الرجوع الى السبب الذي من أجله احيلت الجنابة الى محكمة الجنج فإذا كان

السبب هو الظروف المخففة المشار اليها في المادة (١٧) عقوبات فلا يجوز للقاضي ان ينزل عن الحد الأدنى الخاص المنصوص عنه صراحة فيها وهو الحبس ثلاثة شهور اما اذا كان السبب في الاحالة الاعذار المشار اليها في المادتين (٦٠) و (٢١٥) عقوبات فللقاضي تمام الحرية في النزول الى الحد الأدنى لعقوبة الحبس أي الى أربع وعشرين ساعة

المحكمة : ان هذا التفريق الذي أخذت به محكمة النقض يستدعي أن تسبب جميع القرارات التي تصدر من حضرات قضاة الاحالة باحالة بعض الجنايات الى محاكم الجنج . حتى يتيسر بذلك لقاضي الجنج أن يعرف الحد الذي يسوغ له أن ينزل اليه في تقدير العقوبة

المحكمة

« حيث ان الفصل في موضوع هذا الطعن يقتضي البحث في أمرين اساسيين : الاول هل قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ أراد من احالة بعض الجنايات الى محكمة الجنج تغيير طبيعة هذه الجرائم من جنابة الى جنحة والثاني ما هو نوع وحد العقوبة التي يجوز لمحكمة الجنج توقيعها في الجرائم المحالة عليها بمقتضى ذلك القانون

فمن الأمر الاول

« حيث انه وان كان قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ جاء عنوانه « قانون يجعل بعض الجنايات جنحا اذا اقترنت بأعذار قانونية أو ظروف مخففة » وكان هذا العنوان موها أن ما يشير اليه القانون من الجنايات قد حولت فعلا

يجب الرجوع الى السبب الذي من أجله احيلت الجنابة الى محكمة الجنج فإذا كان

عقوبات الجنح فيما اذا اخذت بالظروف المخففة بالمادة (١٧) من قانون العقوبات او بالعدر المخفف طبقاً للمادة (٦٠) او (٢١٥) عقوبات « . وواضح من هذا ان كل ما قصده الشارع من قانون ١٩ اكتوبر سنة ١٩٢٥ انما هو مجرد تخفيف العبء عن محاكم الجنايات لا تغيير وصف الجريمة ونقلها من جناية الى جنحة بل بتغير جهة الاختصاص فقط وذلك بتعديل بعض أحكام قانون تحقيق الجنايات باحلال محاكم الجنح محل محاكم الجنايات في نظر بعض القضايا القليلة الاهمية التي تحكم فيها محاكم الجنايات بمقوبة الجنحة

« وحيث أنه مما يؤكد ذلك أن المذكرة الايضاحية المتقدم ذكرها بعد أن اشارت الى ما ورد بالمادة الخامسة من هذا القانون من وجوب تطبيق أحكام قانون تحقيق الجنايات المقررة للمحاكمة ابتدائياً واستثنائياً في مواد الجنح قد احتازت فقالت « غير أن احكام سقوط الحق في رفع الدعوى لمضى المدة في المواد الجنائية يستمر تطبيقها على الجنايات المعتبرة جنحاً » وهذا دليل واضح على انه لم يقصد باعتبار الجناية جنحة من حيث الاختصاص فقط مع بقاء طبيعتها - يضاف الى ذلك ان مما نصت عليه تلك المادة الخامسة أنه لا يجوز للقاضي أو للمحكمة المحالة اليها الدعوى طبقاً لهذا القانون الحكم بعدم الاختصاص الا اذا استجدت وقائع لم يتناولها التحقيق تغير التهمة الى جناية أشد لا يطبق عليها ذلك القانون ومعنى ذلك الواضح الجلي ان الجريمة تبقى جناية رغم احوالها على محكمة الجنح

الى جنح الا أنه لا يخفى أن العنوان لا شأن له بالقانون نفسه وليس هو جزء منه ولذلك فلا يمكن اعتباره عنصراً من عناصر البحث والتفسير « وحيث أن المادة الاولى من هذا القانون وان كانت نصت على أن لقاضي الأحالة أن يحيل القضية على محكمة الجنح اذا رأى أن الفعل اقترن بأحد العذرين المنصوص عليهما في المادتين (٦٠) و (٢١٥) عقوبات او بظروف مخففة من شأنها تبرير عقوبة الجنحة وكان قد يخيل لأول وهلة أن الشارع قصد بذلك تغيير طبيعة الفعل وتحويله من جناية الى جنحة الا أن بعض النظر يكفي لأزالة هذا التخيل اذ شتان ما بين توقيع عقوبة الجنحة وبين اعتبار الجناية جنحة كما أن هذا التخيل لا يلبث ايضاً أن يضمحل ويزول ازاء ما ورد صراحة في المذكرة الايضاحية للقانون المشار اليه إذ جاء فيها أن السبب الحقيقي لاصدار ذلك القانون انما هو « ازدياد عدد القضايا المقدمة لمحاكم الجنايات وعدم استطاعة المستشارين الفصل فيها أولاً فاولاً مع أن عدداً عظيماً من هذه القضايا قليل الأهمية نظراً لظروفها ولا تحكم فيها تلك المحاكم في الغالب الا بعقوبة الجنحة بسبب اقترانها بأعذار قانونية أو ظروف مخففة ومن المحقق انه لو كانت محكمة الجنح ذات اختصاص في مثل هذه الأحوال لأحيل اليها معظم هذه القضايا » - وجاء في موضوع آخر - « ان المادة الاولى من القانون تبين الاحوال التي يمكن أن يحال المتهم فيها الى القاضي الجزئي فيجب أن تكون التهمة جناية أو شروعباً في جناية يجوز فيها للمحكمة أن تحكم بعقوبة من

عن الامر الثانى

« أن ما أوضحتها المذكرة التفسيرية في هذا الصدد مما سبق ذكره دال على أن الجنايات التي أراد الشارع إحالتها على محاكم الجench إنما هي التي يجوز أن تطبق بشأنها وبسبب ظروفها وحالة مرتكبيها ، اما المادة (١٧) من قانون العقوبات الخاصة بالظروف المخففة وهي المتروك تقديرها لنفس القضاء - واما المادتان (٦٠) و (٢١٥) عقوبات الخاصتان بالاعذار المخففة وهي التي قررهما نفس الشارع ومتى كان الامر كذلك وجب أن لا يخرج قاضى الجench فى العقوبة على ما يرفع اليه من تلك الجنايات عن نوع العقوبة الواردة بالمواد الثلاث دون غيرها وعن الحدود الواردة بها » وحيث أن رأى القائل بأن مجرد نص قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ على تطبيق عقوبة الجench قد قصد منه تطبيق هذه العقوبة مطلقاً وبلاحد غير الذى ورد بالمادة (١١) عقوبات لعقوبة الجench هو رأى لا سند له من القانون لأن عقوبة الجench بحسب المادة (١١) هي الحبس من يوم الى ما فوق اسبوع أو الغرامة من خمسة قروش الى ما فوق جنيه مصرى فالأخذ بهذا رأى يقتضى أن يكون الشارع أراد - تعديل المواد (١٧) و (٦٠) و (٢١٥) من قانون العقوبات وهذا غير حاصل بالمرّة كما يؤخذ من المذكرة الايضاحية ومن مقدمة القانون نفسه التي لم يشر فيها إلا الى لائحة ترتيب المحاكم الأهلية وقانون تحقيق الجنايات وتشكيل محاكم الجنايات مما يدل دلالة ناصعة على أن مراد القانون هو اضافة أحكام

على قانون الاجراءات الجنائية لا تعديل لانواع بعض العقوبات أو لحدودها .

« وحيث أنه مما يقضى باستبعاد هذا رأى انه ينبى على اتباعه ان المتهم بجناية اذا أحاله قاضى الاحالة على محكمة الجench استطاعت هذه المحكمة الحكم عليه بمجرد غرامة فى حين انه اذا قدم هذا المتهم نفسه لمحكمة الجنايات لما أمكن لهذه الأخيرة أن تقضى عليه بأخف من عقوبة الحبس وتكون النتيجة ان محكمة الجench التي أجيبت عليها الجناية تملك ما لا تملك محكمة الجنايات ويصبح حظ المتهم معلقاً على رأى قاضى الاحالة وواضح ان مثل هذه النتيجة تأباها البدهة بتاتا . على أن لهذا رأى نتيجة أخرى لا تقل فى شدوذها عن النتيجة السالفة تلك أن يكون للقاضى الجزئى مثلاً فى جناية سرقة باكره محالة عليه طبقاً لقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ حق الحكم بخمسة قروش غرامة بينما هو نفسه لا يملك ذلك فى سرقة بسيطة مما تنطبق عليه المادة (٢٧٥) عقوبات .

« وحيث انه وقد تبين مما تقدم ان قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ لم يقصد تغيير طبيعة الجريمة من جناية الى جنحة ولكنه أراد فقط تحويل الاختصاص فى الجنايات التي لورفعت لمحكمة الجنايات لما قضت فيها الا بالحبس الذى هو عقوبة جنحة . فلم يبق الآن الا البحث فى الحد الأدنى الذى يمكن لمحكمة الجench النزول اليه فى أحوال الاحالة سالفة الذكر .

« وحيث أنه وان كانت المادة (١٧) عقوبات قد عينت صراحة الحد الأدنى لعقوبة

٣٨٦

٢٨ فبراير سنة ١٩٢٩

تعدد المحاكمة عن جريمة واحدة . بطلان .
من النظام العام .

القاعدة القانونية

إذا ثبت لمحكمة النقض أن متهما حوكم مرتين من أجل جريمة واحدة فلها من تلقاء نفسها أن تقضى بما يأمر به القانون في هذه الحالة ولو لم يكن هذا وارداً في أوجه الطعن التي قدمها المتهم .

المحكم :

« حيث أن النيابة العمومية بعد أن تبينت تلك الحقيقة طلبت بمجلسة المرافعة نقض الحكم وبراءة الطاعنين لسبق الفصل في الدعوى وعدم جواز المحاكمة مرتين على جريمة واحدة .

« وحيث أن الطاعنين وان كانا لم يذكرا هذا الدفع بين أسباب طعنهما وكانت اشارتهما المجردة الى أنهما يوم ضبط المادة المخدرة عند من ضبطت عنده فقد كانا محبوسين على ذمة التحقيق في قضية أخرى لا تتسع تماماً للقول باشتغالها على مثل هذا الدفع الا أنه على كل حال هو من أخص الدفع المتعلقة بالنظام العام ومحكمة النقض متى تبينت صحته أن تعتمد به وتأخذ به ولو من تلقاء نفسها وتقضى بما يأمر به القانون .

الحبس وهي ثلاثة شهور فان المادتين (٦٠) و (٢١٥) عقوبات لم يتوضح فيها الا الحد الاقصى لعقوبة الحبس التي قررها الشارع في كل منهما وواضح من ذلك ان الشارع ترك للقاضي سلطة التصرف في هذا الصدد والتزول في توقيع تلك العقوبة الى الحد الأدنى العام وهو اربع وعشرون ساعة .

« وحيث انه مما تقدم يرى ضرورة التمييز بين الجنايات التي روعيت في تحويلها على محكمة الجنح الظروف المخففة التي بسببها تطبق المادة (١٧) عقوبات وبين التي كان السبب في احوالها الاعذار المشار اليها في المادتين (٦٠) و (٢١٥) عقوبات بحيث لا يجوز للقاضي أن ينزل في الحالة الأولى عن الحد الأدنى الخاص المنصوص عنه صراحة في المادة (١٧) سالفه الذكر وهو الحبس ثلاثة شهور في حين ان له تمام الحرية في الحالة الثانية في النزول الى الحد الأدنى العام لعقوبة الحبس أي الى اربع وعشرين ساعة »

« وحيث انه ثابت ان الحكم المطعون فيه الآن خاص بالحالة الاولى فلم يكن من الجائز للمحكمة أن تقضى بأقل من ثلاثة شهور حبس وهي الحد الأدنى المنصوص عنه بالمادة (١٧) عقوبات وعليه يكون الطعن الحالي على أساس قانوني ويتعين حينئذ قبوله وتعديل الحكم المذكور طبقاً للقانون »

(طعن النيابة العمومية ضد عبد الواحد كشك وآخرين نمرة ٨٢٦ سنة ٤٦ ق — بالهيئة السابقة)

المحكمة:

« حيث أن الطاعن يقول أن الواقعة الثابتة بالحكم وهي هتافه علنا بالطريق العام بقوله « لتسقط الوزارة الخائنة » لاعتقابه عليه ويعتمد في نظريته على وجوه أربعة

عن الوجه الاول

« في هذا الوجه يستند الطاعن الى حكم صدر من محكمة النقض في ٤ يناير سنة ١٩٢٦ جاء به أن الهتاف بعبارات « لتسقط الحكومة المذبذبة » لاعتقابه عليه لان التطورات السياسية جعلت من مآلوف الناس الهتاف بمثل هذا بدون أن يكون لديهم قصد الاهانة

« وحيث أن محكمة النقض وان كانت اصدرت ذلك الحكم قاتما من بعد في ٢ مارس سنة ١٩٢٦ اصدرت حكما آخر قضى بأن الهتاف علنا بعبارات « لتسقط الحكومة المصرية » « لتسقط الوزارة السعدية ليسقط سعد باشا » يعتبر جريمة اهانة مما يعاقب عليه بالمادة ١٦٠ من قانون العقوبات

« وحيث ان القوانين انما شرعت لتأييد النظام العام في المجتمع وأحكامها يجب العمل بها مادامت قائمة لم تلغها السلطة صاحبة الحق في ذلك وليس للقاضي معدل عن تطبيقها ما دام لا وظيفة له الا هذا وما دامت شروط التطبيق متوافرة .

« وحيث أن المادة ١٦٠ من قانون العقوبات تعاقب على الاهانة التي تحصل علنا

« وحيث أن الطاعنين قد حوكموا فعلا مرة أخرى على الجريمة الصادر بشأنها الحكم المطعون فيه كما يعلم من البيان المتقدم فيكون هذا الحكم باطلاً ويتعين الغاؤه وبراءة الطاعنين مع ملاحظة أن هذه البراءة لا تمس الحكم السابق في ذات الدعوى بل أثرها يكون قاصراً على عدم تنفيذ الحكم المطعون فيه الآن (طعن محمد حسن خضر ضد النيابة العمومية نمرة ٧٩٨ سنة ٤٦ ق — بالهيئة السابقة)

٣٨٧

٢٨ فبراير سنة ١٩٢٩

هتاف بسقوط الوزارة الخائنة . اهانة .
هيئات نظامية (المادة ١٦٠ عقوبات .)

المبدأ القانوني :

١ - تعتبر الوزارة من الهيئات النظامية الاساسية في البلاد سواء قبل الدستور وبعده فالهتاف بسقوطها مع وصفها بالخيانة علناً فيه مساس بشرفها وكرامتها ويعتبر اهانة في حق احدى الهيئات النظامية معاقباً عليه بالمادة ١٦٠ عقوبات .

٢ - اذا جاز في مناظرات الأحزاب السياسية التسامح في تقدير عبارات النقد وحملها على محمل عدم ارادة الاجرام اذا وجد لذلك مخرج من حسن نية الناقدين ولم يكن اندفاعهم في استعمال قارص الكلم الا بدافع المصلحة العامة فلا محل لالتماس هذا بالنسبة لمن يسبون الهيئات النظامية علناً وينادون بسقوطها

عن الوجه الثاني

يقول الطاعن في هذا الوجه ان ما قاله ليس الا اعراباً عن رأيه الذي كفل له الدستور حرته بما ورد في مادته الرابعة عشرة من « ان حرية الرأي مكفولة ولكل انسان الاعراب عن فكره بالقول أو بالكتابة أو بالتصوير أو بغير ذلك في حدود القانون » ويريد أن يرتب على ذلك ان الدستور يعفيه من العقاب

« وحيث أنه بفرض غير الواقع وان المسألة مسألة رأى فان حرية الرأي كانت من قبل الدستور مكفولة في حدود القانون على مثال ما كفلها الدستور سواء بسواء فالدستور في هذا الصدد لم يأت بمجديد وما هو الا أن أيد حقاً ثابتاً لكل مصرى من ذى قبل . فلا محل اذن لاحتجاج الطاعن به اللهم إلا اذا كان يريد أن يذهب - كما يلوح من عبارته - الى القول بأن الدستور أباح للناس من اهانة بعضهم بعضاً والخروج على أوامر القانون ونواهيه ما لم يكن مباحاً لهم من قبل وهذا وهم غير سائغ . ويزيده تغلغلاً في باب الوهميات ان الطاعن مع ثقله عبارة الدستور التي تشترط عدم الخروج في ابداء الرأي عن حدود القانون يسهر عن معنى هذا القيد كأن لم يكن مذكوراً وكأن قانون العقوبات الذي حدد الحدود لم يعد واجب النفاذ . فهذا الوجه أيضاً غير سديد .

عن الوجه الثالث

يقول الطاعن ان فعلته هي من باب النقد المباح الذي لا عقاب عليه ثم يقول ان الشراح

في حق احدى الهيئات النظامية ولا خلاف في أن الوزارة هي من الهيئات النظامية الاساسية في البلاد سواء من قبل الدستور ومن بعده فكل اهانة توجه اليها بالكيفية المنصوص عليها بتلك المادة لا مناص من تطبيقها عليها .

« وحيث أن الهتاف بسقوط تلك الهيئة مع وصفها بالخيانة فيه مساس بشرفها وكرامتها والاهانة ليست شيئاً آخر غير المساس بالشرف أو الكرامة .

« وحيث أن مثل هذه الالفاظ الجارحة تحمل في ذاتها نية خدش الشرف والكرامة وفوق ما تحمله في ذاتها من هذه النية فان الثابت في الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه ان الطاعن « جهر بها بنية ذم الوزارة والعيب فيها والظعن عليها » وبما انها قد صدرت من الطاعن علناً في الطريق العام كما أثبتته الحكم أيضاً فهي اذن جريمة تنطبق عليها المادة ١٦٠ كل الانطباق

« وحيث أن القول بان مثل هذه الالفاظ أصبحت مألوفاً يجرى بها اللسان بدون قصد الاهانة وانها بذلك لا تكون محلاً للعقاب هو قول فيه تجاوز عظيم فانه الى الآن لم يمح العرف مدلول « السقوط » ولا مدلول « الخيانة » بل لا زال اللفظان على معناهما الوضعي يحددان الاحساس وشعور الكرامة وقرار هذا النظر لا تكون نتيجته سوى الاخلال بالنظام العام لما فيه من اباحة الفوضى الاخلاقية وتعطيل القانون الذي أوجب على الكافة التزام ما رسمه من الحدود . ومن هذا تبين عدم سلامة الوجه الاول .

والمحاكم - اجمعوا على ان الذين يتصدون للخدمة العامة وسياسة البلاد والذين يشتركون في الشؤون العامة أو يزاولونها أو يزعمون انهم يسودون الأفكار يمكن التكلم عنهم وتقديم في أعمالهم وآرائهم وجدارتهم وميولهم وأنه يجب تقدير النقد الموجه الى أعمالهم بقسط وافر من التسامح تميزه المصلحة العامة ثم يستشهد بحكم صادر من محكمة النقض والابرار المصرية في ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤ وحكم آخر منها في ٢ مارس سنة ١٩٢٦ تقرر فيهما هذا المعنى

« وحيث أن قياس الطاعن لما ارتكبه على الصورة الوارد بشأنها ما نقله من قول الشراح وما استشهد به من أحكام النقض هو قياس غير صحيح فإن الكلام هناك خاص بالحاجة بين الأحزاب السياسية وما قد يندفع فيه المناظر من قوارص الكلم وخشن الصيغ أثناء ادلائه بمحججه وتزييفه لرأى مناظره . أما هنا فجرمة الطاعن ليست رأياً ولا حجة ولا قدراً لرأى بل هي نسب مجرد لا أكثر ولا أقل .

على ان أولئك الشراح وهم يكتبون في بلاد بعيدة عهد بالأحزاب السياسية لم يبلغوا قط في عباراتهم حد التفريط في تطبيق القانون متى حق تطبيقه بل كل ما في الأمر انهم يوصون المحاكم بالتسامح في تقدير عبارات النقد وحملها على محمل عدم ارادة الاجرام اذا وجد لذلك مخرج من حسن نية الناقدين ولم يكن اندفاعهم في الاغلاظ إلا بدافع المصلحة العامة . وهم يبنون هذه الوصاية على ما تفيد المصلحة العامة من الجدل المثمر البريء في باعته وعلى أن

باب الدفاع مفتوح للنقودة أعمالهم كما يقرعوا الحجة بالحجة والبرهان بالبرهان . وأى فائدة ترجى للمصلحة العامة من وقوف جماعة على قارعة الطريق يسبون الناس ؟ بل يسبون اكبر هيئة نظامية أقيمت لتهيمن على مصالح البلاد ؟ وأى هو هذا الباب المفتوح أمام تلك الهيئة للدفاع عن نفسها ؟ هل تجمع هي الأخرى جموعها لينادوا بسقوط مناظريها وخيانتهم حتى تكون واجهت ما يراد تسميته قدراً مباحاً بنقد من مثله وتكون قرعت الحجة بالحجة والبرهان بالبرهان ؟ انه لو ساغ لها ذلك وهو سائغ على ما تؤدي اليه نظرية الطاعن - لاصبحت البلاد في عهد أى وزارة من الوزارات - مسارح لا للمحاجة في الآراء وبيان غشها من ممينها بل للسباب والتلاعن وأصبحت المصلحة العامة التي هي رائد الشراح فيما قالوه - أصبحت هي والنظام العام عرضة لشر الاخطار - اذن فما يستشهد به الطاعن أبعد من أن يصلح سنداً له في حالته ويكون هذا الوجه غير معتبر .

عن الوجه الرابع

يقول الطاعن ان الالفاظ التي هتف بها لا يمكن اعتبارها اهانة مما تناوله المادة ١٦٠ وانما هي عبارة عن لفت نظر الوزارة الى واجب دستوري هو التخلي عن الحكم لحزب الاغلبية الذي نص الدستور على وجوب تشكيل الوزارة منه فهي اذن ليست الا ابتهالاً وتمنياً لتخلي الوزارة عن الحكم .

« وحيث أن هذا الوجه لا يصلح سنداً

لظعن يعرض على القضاء فان الطاعن قد دل به على التفاته عن أحكام الدستور إذ هو لا ينص على شيء مما زعمه بل الذي ينص عليه هو أن تعيين الوزراء من - حقوق الرئيس الأعلى للدولة يختارهم كيفما أراد والوزارة القائمة معينة بأمره فان كان لا يروقه بقاؤها فان محكمة النقض مع التسليم له بصدق شعوره وبجبريته فيه - ليس لها من الأمر من شيء ولا تملك قانوناً في هذا الذي لا يروقه نفعاً ولا ضرراً وكل الذي تملكه هو مراقبة صحة تنفيذ القانون والتقرير بأن القانون يلزمه ان كان قد أراد لفت نظر الوزارة للتخلي عن الحكم أن يتخذ لذلك طريقاً مشروعاً وأن لا يستعين على مراده بوسيلة هي من المحرمات (ظعن الصاوي مرسى ابراهيم ضد النيابة العمومية نمرة ٧٩٢ سنة ٤٦ ق - بالهيئة السابقة)

٣٨٨

٢٨ فبراير سنة ١٩٢٩
مدع بالحقوق المدنية . استئناف وأثره في الدعوى العمومية .

القاعدة القانونية

١ - ينتهي أثر تحريك الدعوى العمومية بمجرد رفع الدعوى المدنية مباشرة امام محكمة الجنب وما يجري بعد ذلك في الدعوى العمومية من طلب العقوبة واستئناف الأحكام الصادرة فيها هو من أعمال إقامتها ومباشرتها التي تختص بها النيابة دون غيرها .

فاستئناف المدعى بالحق المدني لا يطرح امام المحكمة الاستئنافية الا الدعوى المدنية في

حدود ما هو مستأنف من الأحكام الصادرة فيها . فاذا حكمت محكمة أول درجة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لانها مخالفة واستأنف المدعى المدني هذا الحكم ولم تستأنفه النيابة كان حكم المحكمة الاستئنافية باعتبار الدعوى جنحة باطلا ووجب اعتبار حكم محكمة أول درجة نهائياً لعدم استئناف النيابة له .

٢ - ليس بالقانون المصري نص بمائل المادة (٢١٥) من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي بوجوب على محكمة استئناف الجنب انتزاع موضوع الدعوى العمومية والمدنية في بعض الأحوال والفصل فيهما ولا يصح الأخذ بقية هذا النص لوروده في القانون الفرنسي استثناء لاصل عام هو حد سلطة المحكمة الاستئنافية بما يطلب منها فيما قام عليه الاستئناف امامها بين طرفيه

المحكمة

« حيث أن الوجه الأول من أوجه الظعن يتلخص في أن المدعين بالحق المدني قد كلنا الطاعن بالحضور امام محكمة جنح المنشية الجزئية ليسمع الحكم لها عليه بتعويض قدره ٢٥ ج . مع تطبيق المادتين ٢٦٢ و ٢٦٥ عقوبات لانه في المدة ما بين أغسطس سنة ٩٢١ وديسمبر سنة ٩٢١ بدائرة قسم المنشية قذف في حقها بالالفاظ الواردة بالخطابات المنسوخ صورها بعريضة الدعوى . وانه بجلسة المرافعة طلب اعتبار الحادثة مخالفة والحكم بعدم اختصاص محكمة الجنب بنظرها فحكمت محكمة المنشية في ٢٥ أكتوبر سنة ٩٢٢ بعدم الاختصاص والزمّت

بذلك ويطلب الحكم بتنقض الأحكام المؤرخة في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٦ وما أيدته هذا الحكم من حكم ٩ مارس سنة ٩٢٥ ثم حكم ٨ مارس سنة ١٩٢٣ .

« وحيث انه لا خلاف في أن النيابة العمومية لم تستأنف حكم عدم اختصاص محكمة الجنج الصادر في ٨ مارس سنة ٩٢٣ وان الذي استأنفه هو المدعى بالحق المدني وحده .

« وحيث انه لا خلاف في أن استئناف المدعى بالحق المدني بطبيعة تعلقه بحقوقه المدنية لا يطرح امام المحكمة الاستئنافية الا الدعوى المدنية في حدود ما هو مستأنف من الاحكام الصادرة فيها تشهد بذلك المادة ١٧٦ من قانون تحقيق الجنايات التي نص فيها على قبول الاستئناف من المدعى بالحق المدني والمسؤولين عن حقوق مدنية فيما يتعلق بحقوقهم دون غيرها كما تشهد به القواعد العامة لجميع طرق الطعن القائمة على ما يكون للطاعن أيا كان من مصلحة في التظلم بها من الاحكام الصادرة عليه ولهذا جاء في المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات انه لا يجوز لهؤلاء رفع الطعن بطريق النقض عن أحكام آخر درجة الصادرة في مواد الجنج والجنايات الا فيما يختص بحقوقهم المدنية فقط والفصل فيهما « وحيث أنه ليس بالقانون المصري نص بمائل المادة ٢١٥ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي يوجب على محكمة استئناف الجنج انتزاع موضوع الدعوى العمومية والمدنية في بعض الأحوال (كالحالة التي نحن بصدددها) والفصل فيهما « وحيث انه لا يصح في مصر الأخذ بمقتضى

المدعين بالحق المدني بالمصاريف فاستأنفاه ومحاكمة الاسكندرية الاستئنافية حكمت في ٨ مارس سنة ١٩٢٣ بالغاء الحكم المستأنف وباعتبار الواقعة جنحة يعاقب القانون عليها بالمواد ١٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٥ عقوبات وباختصاص محكمة الجنج بنظرها وباعادتها الى المحكمة المختصة للفصل في الموضوع وأبقت الفصل في المصاريف وان محكمة المنشية نظرت الدعوى بعد ذلك فدفع الطاعن بعدم جواز نظر الدعوى العمومية امامها فرفضت الدفع وحكمت عليه بالعقوبة والتعويض في ٩ سبتمبر سنة ٩٢٥ . فاستأنف الحكم فأيدته محكمة اسكندرية الاستئنافية بحكمها المؤرخ في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٦ - يتاخص هذا الوجه في ذلك وفيما زعمه الطاعن من خطأ محكمة جنج المنشية في قضائها برفض دفعه بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية امامها أولا وبمعاقبته على ما اتهم به ثانياً . ومن خطأ المحكمة الاستئنافية بتأييدها هذا القضاء - وحقته في ذلك كله ان النيابة العمومية لما لم تستأنف حكم ٢٥ أكتوبر سنة ٩٢٢ الصادر بعدم اختصاص محكمة الجنج واعتبار الحادثة مخالفة قد صار هذا الحكم في حقها نهائياً ووجب عليها أن تقدم دعواها لمحكمة المخالفات ويضيف على هذا أن حكم ٨ مارس سنة ٩٢٣ قد صدر في الدعوى المدنية التي استأنف المدعيان بالحق المدني الحكم الصادر فيها بعدم الاختصاص وما كان لاستئنافها ان يطرح الدعوى العمومية امام المحكمة الاستئنافية حتى يصح الدفع بأن حكمها المؤرخ ٨ مارس سنة ١٩٢٣ صدر في الدعويين المدنية والعمومية معا . يدعى الطاعن

هذا النص لوروده في القانون الفرنسي استثناء لأصل عام هو جد سلطة المحكمة الاستئنافية بما يطلب منها فيما قام عليه الاستئناف أمامها بين طرفيه . »

« وحيث أنه لا صحة لما يقال من أن المدعى بالحق المدني إذا رفع دعواه مباشرة لمحكمة الجناح وحرك بها الدعوى العمومية وصدر الحكم على غير مصلحته واستأنفه يكون لاستئنافه أثر في تحريك الدعوى العمومية أمام المحكمة الاستئنافية كآثر دعواه المباشرة في تحريكها أمام محكمة أول درجة لأن الفقه والقضاء في فرنسا منذ فرق الكتاب بين حق الاتهام العام وحق الجني عليه وقبل صدور القانون الفرنسي وبعد صدوره جاريان على اعتبار أثر تحريك الدعوى العمومية منتهياً بمجرد رفع الدعوى المدنية مباشرة أمام محكمة الجناح لكفاية هذا القدر من تحريكها في اتصال القضاء بها اتصاله بالدعوى المدنية - أما ما يجري بعد ذلك في الدعوى العمومية من طلب العقوبة واستئناف الأحكام الصادرة فيها فهو من أعمال إقامتها ومباشرتها التي تختص بها النيابة العمومية دون غيرها - وقد انعقد الأجماع على ذلك في فرنسا بعد أن أفتى مجلس شورى الدولة بذلك في ١٢ نوفمبر سنة ١٨٠٦ (راجعها في الجزء السادس من فستان هبلى شرح تحقيق الجنايات صحيفة ٨٠٩ الطبعة الثانية) مخطئاً من رأى أن استئناف المدعى بالحق المدني للحكم الصادر على غير مصلحته في دعواه المباشرة لمحكمة الجناح يحرك الدعوى العمومية أمام محكمة الاستئناف تحريك دعواه لها أمام محكمة أول درجة

وقد بلغ من عناية بعض المحاكم الفرنسية في الحرص على العمل بهذا المبدأ أن نهت في بعض أحكامها عند انتزاعها الدعوى العمومية والمدنية من محكمة أول درجة والفصل فيهما معاً تطبيقاً للمادة ٢١٥ من قانون تحقيق الجنايات إلا أن سلطتها عند استئناف المدعى بالحق المدني وحده لا تمتد إلى الدعوى العمومية إلا اخذاً بحكم هذه المادة لا اعتباراً بتحريك استئناف المدعى بالحق المدني لها (راجع حكم محكمة استئناف ليوج في ٢٨ يولييه سنة ١٨٨٧ المنشور بمجلة دالوز الدورية ٨٩ - ١ - ٢٢١ وحكم محكمة النقض الفرنسية في ٣ يناير سنة ١٨٨٥ المنشور بهذه المجلة ٨٥ - ١ - ٣٣٥)

« وحيث أن القضاء في مصر جرى على ذلك أيضاً (حكم محكمة النقض في ٢٠ مايو سنة ١٨٩٣ وحكمها في ٣ يناير سنة ١٨٩٤) - نعم أن هذه المحكمة بعد ذلك صرحت في أسباب حكمها المؤرخ في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٠ الذي نقضت به حكم محكمة استئناف الاسيوط الاستئنافية الصادر بعدم قبول الاستئناف المرفوع من المدعى بالحق المدني عن حكم محكمة ملوى الصادر بعدم اختصاصها بنظر الدعوى التي قدمها لها الجنائية الحادثة - صرحت بأن تحريك الدعوى العمومية أمام محكمة أول درجة طريق شاذ أباحه القانون يقوم فيه المدعى بالحق المدني مقام النيابة مؤقتاً في التقاضي أمام درجتين لا فيما يتعلق بحقوقه المدنية بل فيما يتعلق بطرح الدعوى الجنائية على بساط البحث أمام الدرجتين - نعم أنها صرحت بذلك في سياق تسبيب الحكم الصادر بقبول استئناف

دعواها على التهم لمحكمة الجنج وبعاقبتها له على ما اتهمته به ووجوب تقديم هذه الدعوى لمحكمة المخالفات نقاداً للحكم الصادر فيها بعدم اختصاص محكمة الجنج بنظرها وصيرورته نهائياً بعدم استئناف النيابة له ولهذا يتعين قبول هذا الوجه وتقض الحكم وتطبيق القانون والحكم بعدم اختصاص محكمة الجنج بنظر الدعوى العمومية وباختصاص محكمة المخالفات بنظرها. أما الدعوى المدنية فخارجة عن موضوع هذا الطعن الذى لا يمس الاحكام الصادرة فيها أى مساس

« وحيث أنه لا محل بعد ذلك لبحث باقى الأوجه المتعلقة بالنشر والعينية

(طعن بشاى ائندى ميخائيل ضد النيابة العمومية
نمرة ٣٧٦ سنة ٤٦ ق — بالهيئة السابقة)

المدعى بالحق المدنى وما كانت فى حاجة الى اقامته على هذه الأسباب لسهولة بنائه على غيرها . ولكن القانون على كل حال لم يعتبر المدعى بالحق المدنى فى نص من نصوصه قائماً مقام النيابة العمومية أمام المحكمة الاستئنافية بل ولا أمام محكمة أول درجة بل اعتبره عند تقرير حقه فى استئناف الأحكام الصادرة من محاكم الجنج خصماً مستقلاً ولم يجرله الاستئناف الا فيما يتعلق بحقوقه المدنية بل أردف هذه الجملة بقوله « دون غيرها » تأكيداً لهذا المفهوم منها

« وبما أنه يتضح من جميع ما تقدم خطأ محكمة اسكندرية الاستئنافية فيما أصدرته من الأحكام المؤيدة لأحكام محكمة المنشية الجزئية المتقدمة الذكر القاضية بمجاوز تقديم النيابة العمومية

قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

الغاء وإبقاء ما تبقى اذ ان لكل مصلحة سياسة
ادارية فى تنظيم عملها

ومن ثم لا محل لمطالبة الموظف الذى تلقى
وظيفته بتعويض

المحكمة

« بما أنه لا نزاع فى ان وظيفة المستأنف قد
الغيت من ميزانية وزارة الاشغال بمناسبة نقل
تفتيش الوادى الى وزارة الاوقاف كما ان المستأنف
لا يدعى ان وزارة الاوقاف قد أوجدت بمناسبة
ذلك النقل درجة جديدة فى ميزانيتها تعادل

٣٨٩

١٨ مارس سنة ١٩٢٩

موظف . الغاء وظيفته . لا تعويض .

القاعدة القانونية

نقل ادارة مصلحة حكومية بمحنة الى وزارة
الاوقاف التى لها ميزانية وأنظمة خاصة بشأنها
لا يكون له نفس النتائج التى تتبع فى النقل من
وزارة الى أخرى غير وزارة الاوقاف على انه حتى
فى هذه الحالة فان الادارة الجديدة لها مطلق
الحرية فى تعديل درجاتها والغاء ما يقتضى العمل

الحكم المستأنف ان ذلك الحكم قد أصاب الحق
ويجب تأييده»

(استئناف محمود افندى الباعى وحضر عنه
الاستاذان حلم افندى ابراهيم وصالح جودت بك ضد
وزارتى الاشغال والاقواف نمرة ٧٦٩ سنة ٤٥
قضائية . دائرة حضرات محمد لبيب عطيه بك واحد
نظيف بك وحامد فهمى بك المستشارين)

٣٩٠

١٨ مارس سنة ١٩٢٩

قيد استئناف . ميعاد ال ٤٨ ساعة . عطلة
لا امتداد . مادة ٣٦٣ مرافعات

القاهرة القاسونية

ميعاد الثمانية وأربعين ساعة المنصوص عنه
فى المادة ٣٦٣ مرافعات هو ميعاد نهى القانون
عن قيد الاستئناف فيه . فيجب ان يكون القيد
سابقاً عليه .

فاذا لم يقيد الاستئناف قبله يكون اليوم
السابق عليه هو يوم عطلة فيكون الاستئناف
باطلاً ولا يمتد ميعاد القيد الى اليوم اللاحق .

المحاماة : (راجع المحاماة سنة تاسعة عدد
سادس نمرة ٣١٣ ص ٥١٨)

المحكمة

« بما أن وزارة الأوقاف طلبت الحكم
باعتبار استئناف المستأنف كأن لم يكن لقيد
ايه فى ٢ مارس سنة ١٩٢٩ مع أن يوم الجلسة
التي كلفه بالحضور فيه أمام هذه المحكمة هو يوم
٣ مارس سنة ١٩٢٩

« وبما أنه اتضح حقيقة عدم اجراء هذا
القيد الا فى يوم ٢ مارس سنة ١٩٢٩ مع

درجته فى وزارة الأشغال وعينت فيها موظفاً
من موظفيها

« وبما أن نقل ادارة مصلحة حكومية بمحة
الى وزارة الاوقاف التى لها ميزانية وأنظمة خاصة
بشأنها لا يكون له نفس النتائج التى تتبع النقل من
وزارة الى أخرى غير وزارة الاوقاف على انه حتى
فى هذه الحالة فان الادارة الجديدة لها مطلق
الحرية فى تعديل درجاتها والغاء ما يقتضى العمل
الغاء وابقاء ما تبقى اذ ان لكل مصلحة سياسة
ادارية فى تنظيم عملها

« وبما أن المستأنف يتعلل فى مذكرته بأن
وزارة الاشغال كانت ابان ادارتها تفتيش الوادى
انما تعمل كوكيل لوزارة الاوقاف فلما رُد ذلك
التفتيش الى هذه الوزارة وجب عليها أن تقرر
أنظمة الدرجات التى كانت نافذة على موظفيه أيام
ادارة وكيلها وهو وزارة الاشغال وتلتزم بمحقوق
أولئك الموظفين

« وبما أن هذا التعلل ينفى بادى الرأى ان
هذه الوكالة المزعومة ليست قائمة ولا أثر لها فى
الوثائق الرسمية التى عهدت بادارة تفتيش الوادى
الى وزارة الاشغال بل ان فى صدور قرار رد
التفتيش الى وزارة الاوقاف من لجنة المنازعات
بين مصالح الحكومة ووزارة الاوقاف معنى الحق
المتنازع فيه ثم ان خلو ذلك القرار من أى عهد
بشأن موظفى التفتيش يقطع بأب تلك اللجنة
تعمدت ترك الأمر لوزارة الاوقاف تتصرف فيه
من غير قيد طبقاً لأنظمتها الادارية وفى حدود
المصلحة التى تتوخاها فى ادارتها

« وبما انه يتبين من ذلك ومما استند اليه

٣٩١

١٨ مارس سنة ١٩٢٩

وارث . طعن بالصورية . في تصرف
مورثه . اجنبي .

القاعدة القانونية

ان الحق الذي أقامته الشريعة الاسلامية للوارث على مال مورثه يجعل شخصية كل منهما منفصلة عن الأخرى . وذلك في كل ما يطمع به الوارث على تصرفات المورث التي تمس هذا الحق وتجرى عليه عندئذ أحكام القانون في شأن الأجنبي عن المورث . ومنها جواز اثبات صورية تصرفاته بالبينه والقرائن

المحكمة

« بما أن نقطة الخلاف التي تنكشف هذه الدعوى بحلها تنحصر فيما اذا كان الوارث يعتبر اطلاقاً ممثلاً لمورثه في كل حقوقه وعهوده أو أن هناك أحوالاً يعتبر فيها اجنبياً عن مورثه » وبما أن الشريعة الاسلامية قد جعلت للوارث اiban حياة مورثه حقاً في ما له ينحجر به ذلك المورث عن التصرف بالوصية لوارث غير أن هذا الحق يظل قائماً ولا يتمكن في الوجود ويصبح له أثر على الابد وفاء المورث والحكمة في ذلك انه قد يعدل الموصى عن وصيته أو أن يعرض بعد توثيق الوصية ما يجعل الموصى له غير وارث عند الوفاة

وبما أن هذا الحق الذي أقامته الشريعة للوارث على مال مورثه يجعل شخصيتهما منفصلة انفصالاً في كل ما يطمع به الوارث على تصرفات المورث التي تمس هذا الحق وتجرى

وجوب حصوله قبل يوم ٣ مارس سنة ١٩٢٩ بشأن وأربعين ساعة وهذا يجعل الاستئناف كأن لم يكن عملاً بالمادة ٣٦٣ من قانون المرافعات المعدلة بقانون رقم ٤ سنة ١٩١١

« وبما أن اعتذار المستأنف عن تأخره في اجراء هذا القيد بأن يوم أول مارس سنة ١٩٢٩ كان يوم جمعة غير مقبول : أولاً - لأن ميعاد القيد يبتدىء في الواقع من يوم اعلان المستأنف عليه بصحيفة الاستئناف وينتهي قبل الجلسة بشأن وأربعين ساعة فكان على المستأنف أن يسعى في القيام به قبل أول مارس سنة ١٩٢٩ . ثانياً - لأن ميعاد الثماني والأربعين ساعة هو ميعاد نهي عن اجراء قيد الاستئناف فيه . ثالثاً لأن المعروف قانوناً من أثر أيام الأعياد على المواعيد هو امتداد اليوم الأخير لليوم التالي في مواعيد الاعلانات الحاصلة للخصم المشتملة على طلب حضوره في ميعاد مقدر بالأيام أو على التنبيه عليه باجراء أمر في ذلك الميعاد ليكون لهذا الخصم بذلك ميعاده كاملاً وظاهر أنه لا يمكن تطبيق هذا الحكم على ميعاد الثماني والأربعين ساعة في حق المستأنف لأنه من جهة ليس ميعاداً لخصمه مشتملاً على طلب حضوره أو على التنبيه عليه باجراء أمر ما فيه ومن جهة أخرى لأن هذا الامتداد يقع قانوناً في مصلحة المعلن له لا لمصلحة المعلن ومن جهة ثالثة لأن الميعاد مقدر بالساعات ولهذا يتعين الحكم باعتبار الاستئناف كأن لم يكن .

(استئناف وزق يوسف وحضر عنه الاستناد عبد الفتاح افندي الشلقاني ضد وزارة الاوقاف واخرين نمرة ٤٢٣ سنة ٤٦ قضائية بالهيئة السابقة)

(راجع المحاماة سنة تاسعة عدد سادس ص ١٨ نمرة ٣١٣)

٣٩٢

١٩ مارس سنة ١٩٢٩

التماس . غش . واقعة .

القاعدة القانونية

إذا تعهد خصم بسحب مستندات معينة من ملف الدعوى ثم لم يسحبها . ولم تلاحظ المحكمة ذلك بل استندت إليها في حكمها . فيعتبر ذلك منه غشاً موجباً للالتماس

المحكمة

« حيث ان هذه الدائرة سبق وقررت مراراً بأنه بفرض حصول أقوال وادعاءات غير صحيحة من أحد الخصوم لا يمكن أن تعتبر هذه الأقوال والادعاءات غشاً مسوغاً قانوناً للالتماس إعادة النظر الا اذا توافرت هناك شروط ثلاثة أولها أن تكون الأقوال والادعاءات الغير صحيحة صدرت من نفس الخصم أو من ممثله في ظروف وأحوال لم يتمكن الخصم الآخر من معرقها تماماً والرد عليها . الثاني . أن تكون هذه الأقوال والادعاءات هي التي بذاتها وبمفردها أثرت على رأى من أصبروا الحكم الملتبس إعادة النظر فيه . والثالث أن يتقدم الملتبس ويده الدليل القاطع على حصول ذلك الغش

« وحيث انه بالرجوع الى أوراق هذه الدعوى وما قرره الخصوم بخصوصها تبين أن وكيل الملتبس ضده بعد أن تعهد بسحب المستندات العديدة التي أودعها بالدوسيه لم يقم بما تعهد به واستمرت هذه الأوراق بملف الدعوى والظاهر أن المحكمة فاتها ما كان من أمر هذا

عليه عندئذ أحكام القانون في شأن الأجنبي عن المورث

« وبما أن المستأنف عليها الأولى تحتاج خصمها بأن المورث قد تصرف بكتابة السند المتنازع عليه تصرفاً انشائياً أخرجه في لفظه على صورة التصرف الاقارارى قاصداً بذلك انشاء وصية لأولاده وهم من ورثته فخالف في ذلك حكم الشريعة الاسلامية التي لا تجيز الوصية لوارث

« وبما أنه لا ريب في أن النزاع على هذه الصورة انما يتعلق بحق الوارث في مال مورثه الذي ينحجر به ذلك المورث عن التصرف بالوصية لوارث ويجب أن يعتبر الوارث في هذا المقام أجنبياً عن المورث على ما تقدم بيانه (راجع في هذه النقطة ما أشارت اليه عرضاً الدوائر المجتمعة في حكمها الصادر في ٥ ابريل سنة ١٩٢٨ المنشور في الصفحة رقم ١٣٨ من المجموعة الرسمية العدد الخامس من السنة التاسعة والعشرين

« وبما أن الاجماع الفقهي قد قطع بأن الأجنبي عن عقد له أن يثبت صورته بجميع طرق الثبوت القانونية بما فيها البينة فالمستأنف عليها الأولى اذن في حل من اثبات مدعاهما بصورية سبب الدين المتنازع عليه بجميع تلك الطرق كما ذهب اليه الحكم المستأنف الذي يتعين تأييده هذه الاعتبارات وللأسباب التي استند اليها

(استئناف احمد افندى محمد المحلاوى وآخرين وحضر عنه الاستاذ سلامه مخايل بك ضد الست فطومه سعد وآخر وحضر عن الاولى الاستاذ عبد الكريم بك رؤوف نمره ٥٥٤ سنة ١٣٥٠ قضائية بالهيئة السابقة)

التعهد واعتبرت الأوراق المذكورة ضمن مستندات القضية واستندت فعلا اليها في تكوين عقيدتها واصدار حكمها

« وحيث انه وان كان صحيحا ان وكيل المتمس رغما مما سبق حصوله بينه وبين وكيل خصمه في هذا الشأن بجلسة المرافعة مما انبنى عليه تعهد هذا الأخير بسحب تلك المستندات . ناقش في المذكرة المقدمة منه بعد ذلك نفس هذه المستندات وطعن فيها بما هو مبين بتلك المذكرة الا أنه من الصحيح أيضا أن هذه المناقشة لم تكن في الحقيقة الا مناقشة سطحية اجمالية أراد صاحبها في الواقع ابعاد ما ربما قد يكون علق بذهن المحكمة من التأثير بوجه عام بسبب سبق ايداع هذه الاوراق وبمجرد ذكرها ويكفي الاطلاع على ما أوضحه وكيل المتمس بشأنها في تلك المذكرة للتحقق من ذلك أى أن مناقشته الأوراق المذكورة كانت اجمالية بحتة دون أى تفصيل كان مما لا ريب فيه انه لو كان وكيل المتمس يعلم بأن وكيل المتمس ضده لم يقم بما تعهد به في هذا الصدد وأنه ترك فعلا تلك الأوراق العديدة بملف الدعوى وأن المحكمة على الخصوص تستند اليها وتعمل عليها في حكمها - لو كان وكيل المتمس يعلم كل ذلك لناقش هذه الأوراق العديدة ورقة ورقة خصوصا اذا لوحظ بأنه كان طلب من المحكمة التأجيل للاستعداد فرفضت المحكمة طلبه بناء على ما تعهد به وكيل المتمس ضده من سحب تلك الأوراق .

« وحيث أن المحكمة مع تأييدها ما سبق ان

قررت من ضرورة تحقق الشروط الثلاثة السابق ذكرها لتكوين الغش المجيز قانونا للالتماس ترى في هذه الدعوى بخصوصها أن الطريقة التي سار عليها المتمس ضده - أى عدم سحبه ما كان تعهد صراحة بسحبه من الأوراق - هي التي جعلت في الواقع وكيل المتمس في حالة لم يتمكن معها من مناقشة هذه المستندات المناقشة القانونية اللازمة التي تستحقها وأن نفس هذه الطريقة هي التي بسببها قات أيضا على المحكمة ما كان من أمر التعهد بسحب الأوراق سالفة الذكر فكانت من نفس هذه الأوراق عقيدتها في موضوع الدعوى واستندت اليها وعولت عليها فعلا في ما قضت به على المتمس

« وحيث انه لذلك يرى قانونا وعدلا جواز قبول الالتماس الحالي بخصوصه

« وحيث أن ما أوضحه وكيل المتمس ضده اليوم من أن لا مصلحة للمتمس في قبول هذا الالتماس فليس محله الآن وانما يكون محل ذلك وقت نظر الموضوع .

(استئناف الشيخ على علي حسن عبد الوهاب وحضر عنه بالجلسة حضرة حنا منصور بك ضد الشيخ محمد توفيق ابراهيم قداح وحضر عنه بالجلسة حضرة احمد رأفت بك نمرة ١٠٨٧ سنة ١٥ قضائية دائرة اصحاب العزة زكي برزى بك وعبد الباقي زكي القشيري بك وعلى عبد الرازق بك المستشارين)

٣٩٣

١٩ مارس سنة ١٩٢٩

مشت . ثمن . سداد . امتياز . شطب .

تسجيل عقد البائع

القاهرة القانونية

للمشتري طلب شطب حق امتياز البائع متى

سدد كامل الثمن ولو كان الذي سجل العقدهو
البائع دون المشتري ولو كانت نسخة العقد المسجلة
هي التي بيد البائع دون تلك التي بيد المشتري
المحكمة:

« حيث أنه وإن كان العقد المودع
بالدوسيه لم يتأثر عليه بما يفيد تسجيله إلا أنه تبين
من صورة أخرى مطابقة تمام المطابقة لذلك العقد
أنه حصل تسجيل العقد المذكور بقلم رهونات
محكمة اسكندرية المختلطة بتاريخ ٥ ديسمبر سنة
٩١٣ نمرة ٣٢١٠٥ والمفهوم من ذلك أن العقد
تحرر من صورتين حفظ كل طرف من المتعاقدين
صورة منهما وإن البائع هو الذي اهتم وبادر الى
تسجيل الصورة التي كانت تحت يده حفظاً
لحق امتياز على العين المباعة طبقاً للمادة ٦٠١
فقرة سابعة من القانون المدني

« وحيث أنه متى كان الامر كذلك أصبح
للمستأنف الحق فيما يطلبه الآن من شطب حق
الامتياز هذا بما أنه قد قام بسداد كامل الثمن
المتفق عليه في عقد البيع سالف الذكر

« وحيث أنه لذلك يكون ما قضت به
محكمة أول درجة من رفض دعواه في غير محله
وعليه يتعين إلغاء الحكم المستأنف وشطب حق
الامتياز المتقدم بيانه

« وحيث أنه من الثابت ان اختصاص
المستأنف لوزارة الأوقاف في الدعوى الحالية لم
يكن الغرض الوحيد منه الا تقديم الايصالين
السابق ذكرهما وقد قامت الوزارة بعمل ما طلب
منها وقدمت فعلاً بالدوسيه هذين الوصلين

فأصبح حينئذ لا شأن لها بعد ذلك في تلك
الدعوى ويتعين اخراجها منها بلا مصاريف
(استئناف الشيخ شرف الدين احمد الانصارى
وحضر عنه حضرة حاتم افندى شكرى المحامى ضد عديله
منصور الزواوى وآخرين وحضر عن الاخيرة حضرة
احمد افندى حلمي ولم يحضر الباقيون نمرة ٢٥٤ سنة ٤٦
قضائية — بالهيئة السابقة)

٣٩٤

١٩ مارس سنة ١٩٢٩

أصل الوقف . الاستحقاق . اختصاص .
الحاكم الشرعية .

القاهرة القانونية

البحث في أن شخصاً مستحق في وقف ما
هو من أصل الوقف . فهو خارج عن وظيفة
الحاكم الاهلية
المحكمة:

« حيث أنه فيما يخص الموضوع يجب
ملاحظة ان أحقية المستأنف ضدهم في طلب
حساب ما يخصهم في نصيب المرحومه منصوره
تربانه في وقف المرحوم عبيد تربانه يستلزم حتماً
ثبوت أمرين أساسيين الأول أن يكون للست
منصورة تربانه المذكورة نصيب في ذلك الوقف
والثاني أن يكون هذا النصيب اذا وجد قد انتقل
بحسب المنهج الشرعى الى المستأنف عليهم
المذكورين

« وحيث أن وزارة الأوقاف تقول أن
المرحومه منصوره تربانه هذه توفيت عقيماً وتنكر
الوزارة ان لهذه الاخيرة نصيباً في الوقف المشار
اليه كما وانها تنكر كذلك على المستأنف ضدهم
استحقاقهم لهذا النصيب بفرض وجوده »

« وحيث أن المستأنفين يطعنون في هذا الاقرار بأنه لا سبب له وأنه قصد به تفضيل بعض الورثة عن البعض الآخر بطريقة مخالفة للقانون

« وحيث أن الاقرار المتنازع فيه قد صدر منجزاً وفي حالة صحة المفروضة تصرفاته فيكون نافذاً شرعاً في جميع ماله سواء كان لوارث أو لغير وارث ولا تنافي في صحته مع مظنة التبرع اذ للمالك شرعاً في حالة صحته أن يهب من ماله ما يشاء لمن يشاء وارثاً كان أو غير وارث ولا تشترط الرسمية قانوناً في الهبات المستترة الموصوفة بصفة عقد آخر

« وحيث أن الاستدلال من وجود الاقرار تحت يد المقر على أنه وصية مدفوع بأن المقر كان ولياً شرعياً على أولاده القاصرين عن درجة البلوغ ممن حصل لهم هذا الاقرار فتكون حيازته له حاصلة بطريق الاثابة عنهم .

« وحيث أن المقر لهم هم اولاد الزوجة القديمة فليسوا محلاً للتفضيل كما أن القصر لا يمنع من أن يكون للقاصر مال

« وحيث أن الاقرار موقع عليه من المقر ومصدق عليه من المحكمة الجزئية ولم تحصل منازعة في ذلك فيكون ما قضت به محكمة أول درجة من النفاذ صحيحاً

(استئناف الحاج محمد عاشور البيطار وأخرى وحضر عنهما حضرة عبد العزيز أفندي عبد الهادي ضد محمد أفندي خليل الحولي وآخرين وحضر عن الثلاثة الاول حضرة الاستاذ كامل صدقي بك وعن الاخير مصطفى عبد الله أفندي المحامي ولم يحضر الباقيون .
نمرة ٢٠٥ سنة ٤٦ ق. بالهيئة السابقة)

« وحيث انه لم يوجد في الدعوى من العناصر ما يكفي لاثبات ذينك الامرين »

« وحيث انه مما لا ريب فيه ان النظر والفصل في هذين الامرين الاساسيين الجوهرين يخرجان عن اختصاص المحاكم الاهلية والمحاكم الشرعية دون غيرها الحكم في مثل هذه المادة »
« وحيث انه لذلك يتعين ايقاف الفصل في دعوى طلب الحساب الحالية حتى يفصل من الجهة المختصة في الامرين سالف الذكر »

« وحيث انه ينبغي ابقاء الفصل في المصاريف الآن »

(استئناف وزارة الاوقاف وحضر عنها حضرة محمود عبد الرازق أفندي ضد احمد أفندي محمد وآخرين
نمرة ٣١١ سنة ٤٥ قضائية — بالهيئة السابقة)

٣٩٥

١٩ مارس سنة ١٩٢٩

اقرار بدين . في حالة الصحة . يكون صحيحاً ولو ستر تبرعا .

القائمة القانونية:

يكون الاقرار بالدين صحيحاً - ولو ستر تبرعا - متى كان منجزاً وصادراً في حال الصحة سواء كان لوارث أو لغير وارث .

المحكمة

« حيث أن المستأنف عليهم يستندون في دعواهم على اقرار صادر لهم من المرحوم ابراهيم خليل الحولي مورث الطرفين مصدق عليه من محكمة دمنهور الجزئية الاهلية بتاريخ ١٥ مايو سنة ٩١٧ نمرة ٣٢٨ بمديونية لهم في مبلغ الفى جنيه

٣٩٦

٢٥ مارس سنة ١٩٢٩

ولى شرعى . شراؤه عقار القاصر . اشتراط
عدم التصرف . تقييد الولى به

القاهرة القانونية

قبول الولى الشرعى شراء عقار لقاصره
مع التزامه بعدم التصرف فيه الى أن يبلغ القاصر
سن الرشد هو قبول مازم لذلك الولى وليس
فيه ما يخالف النظام العام

فاذا وعد هذا الولى آخر بيع ذلك العقار
اليه كان هذا الأخير فى حل من عدم تنفيذ
العقد تمسكاً بأن البائع لا يملك البيع عملاً بتمهده
السابق الذكر

الحكم:

« بما أن المستأنف يزعم انه وان أشهد على
نفسه فى العقد الرسمى المؤرخ فى ٢١ ديسمبر
سنة ٩٢٣ الصادر من المرحوم أحمد نيازى انه
اشترى المنزل المتنازع عليه بماله لحساب ابنته
القاصرة ريموند وانه يمنع نفسه من بيعه ورهنه
حتى تبلغ الرشد فيكون التصرف لها دونه إلا أن
هذا الشرط لم يكن لينعه من التصرف فيه بالبيع
للمستأنف عليه بالعقد المؤرخ فى ١٥ ديسمبر
سنة ٩٢٣ كما يزعم ان المستأنف هو الذى فوت
على نفسه ميعاد الشهر الذى أعطى اليه ليبحث
هذا الشرط من الوجهة القانونية وانه يجب عليه
لذلك الوفاء له بباقي الثمن

« وبما أنه تبين لهذه المحكمة من أقوال
طرفي الخصومة ومن مستنداتهم ان المستأنف

طالب أقارب زوجته (والدة القاصرة) بعد
وفاتها بما يستحقه فى تركتها من مهر وغيره وانه
لما حكم له عليهم واستأنفوا الحكم صالحهم بالعقد
المؤرخ فى ١١ ديسمبر سنة ٩٢٣ على أن يقبل
شراء هذا المنزل قصاصاً عن دينه لحساب ابنته
القاصرة على أن يكون له مقابل ما صرفه من
المصاريف فى الدعوى التى كانت بينهم وبينه
الحق فى الريع حتى تبلغ ابنته سن الرشد وعلى
أن لا يكون له ما دامت ابنته فى ولايته حق
التصرف فى المنزل ببيع أو رهن - وقد نفذوا
هذا الصلح فباع أحد نيازى المنزل للمستأنف
بهذا الشرط المتقدم ذكره - وقد كان هذا
اشترائه من جلسة المزادات لصالح أحدهم
الخواجه نسيم

« وبما أن الالتزام بإيقاع البيع من المرحوم
أحمد نيازى لحساب القاصرة ريموند كان شرطاً
لتمام الصلح بين المستأنف وأقرباء زوجته على
ما قام عليه النزاع بينهم خاصاً بما ادعاه عليهم فى
تركها وقد قصد الطرفان فيه مصلحة القاصرة
فهو التزام صحيح قانوناً التزمه أقارب الزوجة
ونفذوه وقبله منهم ولى القاصرة

« وبما أن فى التزام المستأنف بالامتناع
عن بيع هذا المنزل الذى اشتراه لابنته حتى تبلغ
الرشد مصلحة ظاهرة لها ولا مخالفة فيه للنظام
العام . وهو على كل حال لا يتضمن إلا منع
التصرف فى مال غيره ممن هو فى ولايته مدة ما
« وبما أن من حق المستأنف عليه اذن أن
يتمتع عن قبول شراء هذا المنزل اذا باعه

المستأنف مخالفًا ما التزمه من منع نفسه من التصرف فيه بالولاية عن ابنته مدة قصرها

» وبما أنه لا يستفاد من الايصال المؤرخ في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٦ الذي أقر به المستأنف انه قبض من المستأنف عليه ١٠٠ جنيه على حساب ثمن المنزل وأن يعطيه شهراً على الأكثر لبحث مستندات التملك من الوجهة القانونية حتى اذا لم يرها غير كافية رده ما قبضه منه بغير تعويض ان هناك بيعاً وشراءً علق وجودها أو فسخهما على فوات هذه المهلة بل الذي يستفاد من هذا الايصال ان الأمر لم يخرج بينهما عن الوعد بالبيع وبالشراء وان للمشتري أن يبحث في صحة هذا الشرط المتقدم الذكر وعدم صحته حتى اذا تبين عدم صحته رد المستأنف ما قبضه بغير تعويض لأحدهما على الآخر

» وبما أن هذه الأسباب لا يكون المستأنف محققاً في مطالبة المستأنف عليه بياقي الثمن وعلى ذلك يتعين تأييد الحكم المستأنف

(استئناف الدكتور باروخ ماني بصفته وحضر عنه حضرة جورج افندي ناصيف المحامي ضد الخواجه نصرى حبيب برونوطي وحضر عنه حضرة حبيب افندي عبد الله المحامي . نمرة ٢٩١ سنة ١٩٢٦ ق دائرة حضرة صاحب العزة محمد لبيب عطيه بك وحضرني صاحبي العزة احمد نظيف بك وحامد فهمي بك المستشارين)

٣٩٧

٢٥ مارس سنة ١٩٢٩

نفاذ مؤقت . جوازه . اعتراف بأصل الالتزام

القاعدة القانونية :

يكفي في جواز الحكم بالنفاذ المؤقت أن

يعترف بأصل الالتزام ، أما النزاع في الاداء بالمقاصة أو غيرها فلا يمنع من القضاء به

المحكمة

» بما أن استئناف الوصف قد رفع صحيحاً فهو مقبول شكلاً ولا يلتفت الى ما دفع به المستأنف عليه من أن استئناف جلالة الملك فيصل غير مقبول لأن طرفي الخصومة قد قصرنا المرافعة على وصف النفاذ ولا شأن للمستأنف عليه الثاني في ذلك لأن الحكم لم يصدر عليه

» وبما أنه يكفي في جواز الحكم بالنفاذ المؤقت أن يعترف بأصل الالتزام وهو حصل في هذا الدعوى أما النزاع في الاداء بالمقاصة أو غيرها فلا يمنع القضاء بالنفاذ العاجل ولا يجوز للمحكمة الاستثنائية عند نظر النظام في الوصف استقلالاً ان تتدخل بعد التقرير منها بجواز النفاذ العاجل قانوناً في الحالة المطروحة في استصواب النفاذ العاجل أو عدم استصوابه

(استئناف صاحبي الجلالة الملك حسين بن علي ملك الحجاز السابق وآخر عن نفسيهما وبصفتها وحضر عنهما حضرة وهيب دوس بك المحامي ضد الشريف علي باشا عبد الله وحضر عنه حضرة زكريا نامق بك وعبد العزيز المويالي بك المحاميان نمرة ٤٧٦ سنة ١٩٢٦ ق . بالهيئة السابقة)

٣٩٨

٢٥ مارس سنة ١٩٢٩

نزع ملكية للمنفعة العامة . ايداع الثمن . مسقط لطلب الفوائد

القاعدة القانونية

ايداع جميع الثمن في خزينة المحكمة على ذمة

٣٩٩

٢٧ مارس سنة ١٩٢٩

- ١ — بيع مرتبة . العبرة بالتسجيل . ولا أهمية للبحث في سوء النية .
- ٢ — جواز استعمال الدعوى البوليسية . مادة ١٤٣ مدني .

الناهضة القانونية :

- (١) قضى قانون التسجيل رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ على نظرية التواطؤ وسوء النية فأصبح التفاضل بين عقود البيع الصادرة من مالك واحد هو بالتسجيل فقط .
- (٢) الا ان المشتري الأول الذي لم يسجل عقده وفضل عليه عقد غيره بتسجيله الحق في رفع دعوى ابطال التصرفات طبقاً للمادة ١٤٣ مدني متى توفرت شروطها فيطلب ابطال العقد الثاني المسجل الذي تم اضراراً به .

المحكمة :

« من حيث أن الشيخ عطيه سليمان شعبان والحاج سليمان شعبان بصفته المستأففين يطلبان الحكم لها من باب أصلي بثبوت حصول البيع الصادر من الدكتور محمد أمين عبد الرحمن لها في ٣ فدادين و ٧ قراريط و ١٢ سهماً الموضحة بعريضة الدعوى بمقتضى العقد الابتدائي الرقيم ٣ أغسطس سنة ١٩٢٥ وثابت التاريخ في ٤ منه مع اعتبار الحكم الذي يصدر كمقد بيع لتسجيله مع عريضة الدعوى واحتياطياً للقضاء بابطال التصرف الحاصل من الدكتور محمد أمين عبد الرحمن الى الشيخ حسين سالم عثمان بصفته ومن باب الاحتياط الكلي الحكم برد الثمن

أرباب العقارات المنزوعة ملكيتهم منها للمنفعة العامة قبل الاستيلاء عليها مبرىء للذمة قانوناً . فلا محل لطلب فوائد تأخير بعد هذا الأيداع المحكمة

« حيث انه بمراجعة الاوراق يتبين للمحكمة ان الحكم المستأنف في محله في جميع ما قضى به الا فيما يختص بالفوائد ومن جهة الفوائد فتري المحكمة أن لاحق للمستأنف فيها لأنه ثابت من الاوراق ان وزارة الاشغال كانت أودعت جميع الثمن في خزانة المحكمة على ذمة أرباب العقارات بتاريخ ٢٩ ابريل سنة ١٩٢٤ - اي قبل الاستيلاء على العقار الحاصل في يوليو سنة ١٩٢٥ »

« وحيث ان هذا الأيداع مبرىء للذمة قانوناً - وأما كون المستأنف لم يعلم به الا مؤخراً فالتبعة في ذلك ليست على وزارة الاشغال »

« وحيث انه بناء على ذلك يتعين تأييد الحكم في جميع ما قضى به الا فيما يختص بالفوائد فيتعين الغاؤه بالنسبة اليها ولا حاجة بعد هذا لتعيين خبير كما يطلب المستأنف احتياطياً »

(محمد محمد افندي احمد وحضر عنه حضرة عبد الرحمن البيلى افندي المحامي ضد وزارة الاشغال الحاضر عنها مندوبها حضرة محمد افندي فحمى عبد الله نمرة ٢٠٢ سنة ٤٦ قضائية وفي الاستئناف الفرعى نمرة ٢٥٢ سنة ٤٦ قضائية . دائرة حضرة صاحب المعالي حسين درويش باشا وكيل المحكمة وبحضور حضرتي صاحبي العزة محمود ساي بك وعلام محمد بك المستشارين)

وقدره ٥٤٠ جنيه ويمبلغ ٢٠٠ جنيه قيمة التعويض»

« ومن حيث انه بالنسبة للطلب الأول فان المستأنفين المذكورين اشترى من الدكتور محمد أمين عبد الرحمن أربعة أفدنة تحت العجز والزيادة بمقتضى عقد بيع ابتدائي مؤرخ ٣ أغسطس سنة ٩٢٥ وثابت التاريخ في ٤ من الشهر المذكور وتحدد فيه يوم ٣١ أكتوبر سنة ٩٢٥ لتحرير العقد النهائي بديوان المساحة بيليس بعد أن يقوم البائع بما تعهد به وهو نقل تكليف قطعتين من الارض المبيعة من اسم من تلقى الملك عنه لاسمه فأنذره المشتريان في ٢٨ أكتوبر سنة ٩٢٥ بالحضور في اليوم المحدد لانعام البيع ولكنه لم يذهب ولم يوقع على عقد البيع ثم أنذرهما في ٨ نوفمبر سنة ٩٢٥ بأنه حال بينه وبين التوقيع على العقد قانون التسجيل الجديد وانه باع القدر السابق يبعه لهما الى مالكة الاصلى وهو الشيخ حسين سالم عثمان المستأنف ضده الثانى فرفع المشتريان هذه الدعوى طلبا فيها اثبات حصول البيع الصادر لهما دون البيع الصادر للمشتري الثانى رغم تسجيله لأنه متواطىء مع البائع على الاضرار بهما »

« ومن حيث ان الشيخ حسين سالم عثمان اشترى القدر المتنازع عليه من الدكتور محمد أمين عبد الرحمن بمقتضى عقد مؤرخ ١٢ أكتوبر سنة ٩٢٥ ومسجل في ١٧ أكتوبر سنة ٩٢٥ » ومن حيث ان العقد الذى يتمسك به المستأنفان المذكوران غير مسجل فهو غير ناقل للملكية وأما عقد المشتري الثانى فهو مسجل كما

تقدم فتكون الملكية قد انتقلت اليه بمقتضى هذا العقد ولا يقبل بعد ذلك من المشتريين غير المسجلين الطعن بتواطؤ المشتري الثانى الذى سجل عقده مع البائع وذلك لأن قانون التسجيل الجديد قضى نهائيا على نظرية سوء النية والتواطؤ القديمة ولا يعول إلا على التسجيل وحده لنقل الملكية (يراجع بشأن ذلك حكم هذه الدائرة الصادر في ٢٥ ديسمبر سنة ٩٢٨ في القضية رقم ٩٦١ و ١٥٩ سنة ٤٦ قضائية) « ومن حيث أنه لذلك يكون الطلب الأول في غير محله ويتعين رفضه

« ومن حيث أنه عن الطلب الثانى فان المستأنفين أى المشتريين يبنياه على المادة ١٤٣ مدنى باعتبار ان التصرف الثانى الحاصل من البائع انما وقع اضرارا بهما

« ومن حيث أنه يشترط في دعوى ابطال تصرف المدين أربعة شروط الأول أن يخرج العقد المطعون فيه جزءاً من أملاك المدين . الثانى أن يسبب اعسار المدين أو يزيده . الثالث أن يعمل اضراراً بحق الدائن ؛ والرابع بأن يشترك في هذا الاضرار من تعاقد مع المدين مع علمه بذلك

« ومن حيث أنه لا نزاع في ان العقد المطعون فيه أخرج جزءاً عظيماً من أملاك البائع ان لم يكن كلها وهى محل ضمان استيفاء الدائن حقه

« ومن حيث أنه ترتب على العقد المطعون فيه اعسار المدين لأنه أصبح لا يملك شيئاً من

الأطيان كما هو ظاهر من الكشف الرسمي المحرر في مايو سنة ١٩٢٦ ولم يبق له إلا ربع منزل الزيتون مستغرق بالدين وخمسة قراريط بالجهة المذكورة وهي لا تبقى بحق الدائن ولا يلتفت الى العقود التي قدمها الدكتور المدين بعد ما ثبت تجريده من أملاكه بمقتضى الكشف المذكور

« ومن حيث ان البائع وهو الدكتور محمد أمين عبد الرحمن بعد أن قبض الثمن من المستأفنين في أغسطس سنة ١٩٢٥ عهد الى بيع أطيانه وتجريد نفسه من أملاكه في المدة السابقة على التاريخ المحدد لعمل البيع النهائي كما هو ظاهر من الكشف الرسمي المذكور ثم باع القدر السابق بيعه الى المستأفنين ولم يرد لها الثمن الذي قبضه منهما وهو مبلغ ٥٤٠ جنيه من أغسطس سنة ١٩٢٥ الى الآن وكل ذلك يدل بدون شك على نية الاضرار بهما وعدم تمكنهما من الحصول على دينهما

« ومن حيث أن الشيخ حسين سالم عثمان المشتري الثاني يعلم كل ذلك لأنه خال المدين وعمدة البلد الواقع فيها الأطيان المتنازع عليها وغيرها المبيعة من المدين قريبه ولشراؤه الأطيان مع سبق بيعها للمستأفنين كل ذلك يدل على اشتراكه مع المدين في الاضرار بالمستأفنين

« وحيث أن المستأفنين لا يزالان متمسكين بالدعوى البوليسية التي سبق ان قدماها في طلباتهما ولا صحة لما يزعمه المشتري (حسين سالم) من أنها تنازلا عنها

« ومن حيث أنه مما تقدم تكون شروط الدعوى البوليسية متوفرة ولا نزاع في ان

المستأفنين لها الحق في اقامة تلك الدعوى لأنهما دائنان بمقتضى العقد الابتدائي الرقم ٣ أغسطس سنة ١٩٢٥ المتقدم الذكر ولذلك يتعين الحكم بإبطال التصرف الحاصل من المدين الى الشيخ حسين سالم عثمان

« ومن حيث أنه يترتب على ابطال هذا التصرف قانوناً أن تعود ملكية القدر المبين في العقد المذكور الى المدين ليستولى منها الدائنون على حقوقهم

« ومن حيث ان المستأفنين يطلبان الحكم بالثمن والتعويض من باب الاحتياط الكلى أى انهما لم يجعلا بين طلباتهما فلا محل للحكم بذلك الآن وهما وشأنهما في المطالبة بالثمن والتعويض بدعوى على حدثها ويتعين إلغاء الحكم المستأنف القاضي بذلك

(هذا الحكم أصدرته دائرة مصطفى بك محمد ومحمد بهي الدين بركات بك واحد أمين بك المستشارين)

٤٠٠

٢٧ مارس سنة ١٩٢٩

قانون الخمسة أفدنة . ملكية الخمسة أفدنة . حمايتها ولو شرع المدين في بيع جزء منها

القاعدة القانونية

لا يشترط القانون لحماية صغار الملاك أن تكون أموالهم غير قابلة للبيع أو التصرف فيها . فتجب حماية المزارع مالك الخمسة أفدنة ولو شرع في بيع جزء منها . المحكمة :

« حيث أن الحكم المستأنف في محله للأسباب الواردة به التي تأخذ بها هذه المحكمة

المحكمة

« حيث أن الحكم المستأنف قد أصاب في رفضه الدفع الفرعى لان المعارضة في أمر التقدير ترفع الى المحكمة كدعوى أصلية تتبع فيها القواعد العامة الخاصة بطرق الطعن في الاحكام ويكون للطرف الذى غاب عند نظر المعارضة فى الامر أن يعارض فى الحكم الذى يصدر ضده غنياً لانه لم يحضر ويدفع الدعوى بأوجه دفاعه فيها

« وحيث عن الموضوع فان الخبير لا يستحق أن تصرف اليه مصاريف انتقاله من المنيا الى بنى سويف بما أنه يجب عليه أن يتخذ محله المختار فى نفس مدينة بنى سويف مركز المحكمة الكلية التى كان مقرراً امامها وقت نديه لاداء المأمورية وذلك طبقاً للمادة الخامسة من قانون الخبراء فقرة ثانية ويجب الغاء الحكم المستأنف بالنسبة للبلغ المحكوم به وهو الخاص بالمصاريف

(استئناف الحاج شريف نصر ضد مصطفى افندى عزت الخبير بمرة ٤٣٨ سنة ٤٦ قضائية دائرة صاحب العزة محمد فهمى حسين بك وحضور حضرة صاحب العزة ابو العز بك وعمود المرجوشى بك المستشارين)

٤٠٢

٢٨ مارس سنة ١٩٢٩

ربيع . سقوطه بمضى المدة . خمس عشرة سنة .

القاهرة القارنية

لا يسقط الحق فى المطالبة بالربيع الا بمضى خمس عشرة سنة . لا خمس سنين . وذلك لان يد المطلوب منه الربيع هى يد غاصب .

« وحيث أنه لا يطعن فى كون المستأنف ضده الأول مزارعاً يجب حمايته بقانون الخمسة أفدنة أنه شرع فى بيع جزء من أطيانه لان القانون لا يشترط لحماية صغار الملاك أن تكون أموالهم غير قابلة للبيع أو التصرف فيها ولكنه مع ذلك حرم نزع ملكيتها

« وحيث أنه لذلك يتعين تأييد الحكم المستأنف .

(استئناف الست نظله سيد احمد الدمراوى عن نفسها وبوصايتها على مصطفى وآخرين ضد على مصطفى الاعمى وآخر وحضر عن الاول حضرة الاستاذ عبد الرحيم غنيم افندى بمرة ٢٣٩ سنة ٤٦ قضائية . دائرة صاحب العزة مصطفى محمد بك وحضرنا صاحب العزة برسى الدين بركات بك واحد أمين بك المستشارين)

٤٠١

٢٨ مارس سنة ١٩٢٩

١ — اتعاب خبير . أمر تقدير . المعارضة فيه جواز المعارضة فى المعارضة

٢ — اتعاب خبير . مصاريف انتقال . وجوب اتخاذ محل مختار فى دائرة المحكمة المقرر فيها

القاهرة القارنية

١ — المعارضة فى أمر التقدير ككل الدعاوى يكون الحكم الصادر فيها قابلاً للمعارضة ان صدر غنياً .

٢ — لا يحق للخبير المطالبة بمصاريف انتقاله من البلد التى يقيم فيها الى المحكمة المقرر امامها اذ من واجبه أن يتخذ له محلاً مختاراً بتلك المحكمة طبقاً للمادة ٥ من قانون الخبراء

المحكمة

« حيث انه فيما يتعلق بالملكية فقد اتضح من تقرير الخبير أن نصيب احمد ابوبكر في الاطيان هو ١٦ س ٢ ط ٧ ف حسبما ظهر من معاينته للاطيان وهي الموضوع اليد عليها من المستأفنين يخص العدل ولده في ذلك ١٦ س ١٨ ط ١ ف وقد توفي في ٢٨ مارس سنة ٩٠٣ عن والدته التي خصها السدس في ذلك وقدره $\frac{2}{3}$ س ٢ ر ٧ ط والباقي لجدته لايه وهو ابوبكر اسماعيل الذي توفي عن زوجة وثلاثة ذكور وأربع بنات منهم المستأفن ضدم يخصهم في ذلك ٣ س ٢٣ ط . كذا يخصهم في المنزل موضوع النزاع ٦٣ ذراعا كما أظهر الخبير في تقريره أيضا

« وحيث أن الحكم المستأفن قضى للمستأفن ضدم بنصيبهم المذكور في الاطيان وفي المنزل فيتعين تأييده

« وحيث أنه فيما يتعلق بريع المنزل فلا ترى المحكمة وجها له لعدم الانتفاع به بواسطة التأجير للغير وفيما يتعلق بالاطيان فترى المحكمة الاكتفاء بأن يكون ريع الفدان الواحد في السنة خمسة جنيهات فقط ابتداء من سنة ١٩٠٤ لغاية آخر سنة ١٩٢٥ ولا وجه لاحتساب سنة ٩٠٣ التي مات في غضوناتها العدل

« وحيث أنه فيما يتعلق بما يدفع به المستأفنون من سقوط الحق في المطالبة بالريع بمضى خمس سنوات فلا يمكن للمحكمة قبوله لان وضع يدم

على الاطيان كان بطريق الاغتصاب فوجب اعتبار مدة السقوط خمسة عشر سنة لا خمس سنوات

« وحيث أن المستأفن ضدم رفعوا دعواهم في أول يولييه سنة ٩١٨ فكان ذلك قاطعا لمدة السقوط من جهة وداعيا لان تحسب ريع خمسة عشر سنة قبل ذلك أى من سنة ١٩٠٤ » وحيث انه بعمل حساب ريع ٣ س ٢٣ ط من سنة ٩٠٤ لغاية سنة ١٩٢٥ باعتبار ريع الفدان خمسة جنيهات سنويا يكون المستحق للمستأفن ضدم طرف المستأفنين عن ذلك مبلغ ٩٨٩ م و ١١٥ ج وعلى ذلك يجب تعديل الحكم المستأفن فيما يتعلق بالريع الى المبلغ المذكور .

(استئناف محمد عبد المحسن وآخرين وحضر عنهم مينا بك اسكندر المحامي ضد البدر اوى بكر وآخرين وحضر عنهم وهيب بك دوس المحامي نمرة ٢٩٤ سنة ٤٤ قضائية — بالهيئة السابقة)

٤٠٣

٣١ مارس سنة ١٩٢٩

موظف . ضرر اثناء الخدمة . اتفاق
ضمني . تعويض .

القاعدة القانونية

اصيب مستخدم . فرأى القومسيون الطبي انه اذا بتر قدمه وعمل بدله قدمًا صناعيًا يصبح المستخدم لائقًا للخدمة في وظيفة تلائم حالته مثل خفير مزلقان أو يواب

فلما بترت القدم فعلاً أعادت المصلحة الموظف الى عمل خفير مزلقان ولكن بمرتبة أقل بكثير من مرتبة الأصلية

الحكم من هذه الوجهة ورفض الاستئنافين موضوعاً

(استئناف وزارة المواصلات الحاضر عنها بالجلسة حضرة مصطفى بك عبداللطيف ضد عبد النور عبدالمسيح الحاضر معه حضرة رياض افندي ابجل المحامي نمرة ١٠٥٢ سنة ٤٥ وفي الاستئناف نمرة ١١٢٩ سنة ٤٥ قضائية المرفوع من عبد النور عبدالمسيح ضد وزارة المواصلات — دائرة صاحب المعالي حسين درويش باشا وكيل المحكمة وحضور حضرتي محمود سامي بك وعلام محمد بك المستشارين)

٤٠٤

٣١ مارس سنة ١٩٢٩

- ١ — بيع الديون . انطباق قواعد البيع . حق الحبس . تسليم الحقوق .
- ٢ — بطلان مرافعة . أمام قاضي البيوع . عدم جوازه .

المبادئ القانونية

- ١ — عملاً بنص المادة ٣٤٨ مدني تسري على التنازل عن الديون قواعد البيع . فيكون للبائع حق حبس المبيع ما دام لم يسلمه الى المشتري . ولا يكون له طلب استرداده ليحبسه اذا كان قد سلمه — مادة ٢٧٩ مدني . ويكون تسليم الحقوق المبيعة بتسليم سنداتها

- ٢ — قاضي البيوع هو قاضي اجراءات تحقيقية . هي في الواقع طريقة من طرق تنفيذ الاحكام فلا تسري عليها قواعد بطلان المرافعة المبينة في المادة ٣٠١ مرافعات

المحكمة

« حيث أن النزاع بين الخصوم ينحصر

وفي هذا اخلال من المصلحة بالاتفاق الضمني الذي مؤداه قبولها اعادة الموظف الى عمل يناسب حالته إذ مفهوم ذلك هو المحافظة على مرتبه الأصلي ومن ثم يكون للموظف حق في طلب التعويض

المحكمة

« حيث أنه مثبت من الأوراق أنه علي أثر اصابة المستأنف عليه وخروجه من المستشفى وبه تفرح في قدمه الايمن الذي كان أصيب . رأى القومسيون الطبي انه اذا بتر ذلك القدم وعمل بدله رجل صناعية يصبح المستأنف عليه لائقاً للخدمة في وظيفة تلائم حالته مثل خفير لمزلقان أو بواب

« وحيث أن هذا الاقتراح قد قبل سواء كان من جانب المصلحة او من جانب المستأنف عليه وعاد هذا الأخير الى المستشفى وعملت له عملية البتر المقترحة ولكن المصلحة لم تبر له بوعدها حيث عرضت عليه وظيفة خفير لمزلقان ولكن المرتب أقل بكثير من المرتب الذي كان يتقاضاه قبل الاصابة من أن الغرض من الاتفاق ظاهر وهو المحافظة بقدر الامكان على الحالة التي كان عليها المستأنف عليه قبل الاصابة من جهة المرتب طبعاً مع تقليده في الوقت نفسه عملاً يتفق وحالته الجديدة

« وحيث أنه بناء على ذلك تكون المصلحة قد اخلت باتفاقها مع المستأنف عليه ويكون التعويض المقضي به في محله ولذا يتعين تأييد

في قطعتين الأولى هل للمستأنف حق في المعارضة في طلب بطلان المرافعة وتسليم صورة حكم مرمى المزاد التنفيذية الى وهيب بك والثانية هل اجراءات البيع التي تجري على يد قاضي البيوع هي من الخصومات الحقيقية التي يسترى عليها حكم بطلان المرافعة المنصوص عنه في المادة ٣٠١ من قانون المرافعات وهل لو هيب بك الحق في استلام صورة الحكم المذكور

عن النقطة الأولى

« من حيث أنه ظاهر من الأوراق أن توحيد أمر الله كان باع لو هيب بك دوس في شخص ناصيف غبريال دينه الذي كان له على ابراهيم السكري البالغ قدره ١٣٣١ جنيه وكسور والذي كان مؤمناً عليه بعض أعيان كان توحيد أمر الله شرع في نزع ملكيتها وذلك نظير ثمن قدره ١٠٤٠ جنيه دفع منه ناصيف لتوحيد ٤٤٠ جنيه نقداً والباقي اعطى في نظيره رهناً على ٣ أفدنة

« وحيث أن ناصيف غبريال دخل في المزايدة التي استمرت باسم توحيد أمر الله ورمى مزاد الأعيان على ناصيف بمبلغ ١٧٣٢ جنيه طالبه توحيد بالإيداع فلم يدعن مدعياً أنه الدائن الوحيد وغير ملزم بإيداع الثمن فرفع الأمر لقاضي البيوع فقضى برفض معارضة ناصيف وأمر باعادة البيع على ذمته فاستأنف ناصيف هذا الحكم أمام محكمة الاستئناف وهذه حكمت بتاريخ ١٦ أبريل سنة ١٩٢٣ بتأييد ما حكم به قاضي البيوع

« وحيث أنه قبل هذا الحكم الاستئنافي كان توحيد أمر الله رفع دعوى أخرى على ناصيف طلب فيها ابطال التنازل عن الدين الحاصل منه الى ناصيف بسبب تأخر هذا الأخير في دفع مبلغ ٧٠٠ جنيه مع الزامه أيضاً بمبلغ ٥٠٠ جنيه تعويض مدعياً أن العقد إنما هو عقد بدل ولذا يجوز له فسخه ورجوع كل منهما فيما أعطاه

« وحيث أن محكمة الاستئناف بتاريخ ٢

مارس ١٩٢٧ حكمت باعتبار العقد عقد بيع « لا بدل » دفع فيه جزء من الثمن وأعطى تأمين عن الباقي وأنه بناء على ذلك يكون طلب توحيد فسخه في غير محله وحفظت له الحق في مطالبة وهيب بك بمبلغ ٧٠٠ جنيه والفوائد بواقع ٩٪ من تاريخ ٧ فبراير سنة ١٩٢٨

« وحيث أنه على اثر هذا الحكم سارع وهيب بك دوس لاستلام صورة حكم مرمى المزاد ولكي يصل اليها طلب بطلان مرافعة اعادة المزاد كما سارع توحيد الى رفع دعوى جديدة أخرى بطلب فسخ البيع بناء على عدم دفع وهيب بك للثمن أو دفع الثمن احتياطياً ثم جاء توحيد وعارض في طلبات وهيب بك أمام قاضي البيوع مدعياً أن الأمر مرفوع الى المحكمة وأن قاضي البيوع غير مختص بالنظر كما عارض في طلب بطلان اجراءات اعادة البيع وفي تسليم الصورة التنفيذية لحكم مرمى المزاد

« وحيث أنه بناء على ذلك يتعين البحث فيما اذا كان لتوحيد أمر الله صفة في المعارضة في طلبات وهيب بك أمام قاضي البيوع أم لا

« وحيث أنه لا نزاع في أن التنازل عن الدين الذي حصل من توحيد لوهيب بك في شخص ناصيف غبريال إنما هو بمثابة عقد بيع ولذا يجب تطبيق قواعد البيع عليه عملاً بنص المادة ٣٤٨ من القانون المدني

« وحيث أن المادة ٢٧٩ من القانون المذكور تعطي للبائع حق حبس المبيع اذا لم يكن سلم الى أن يُوفى الثمن المستحق فوراً كما أن المادة ٢٨٠ منه لا تسمح له عند عدم تسليمه الثمن بأن يسترد المبيع اذا كان سلم وانما تعطي له حق مطالبة المشتري بفسخ البيع بسبب عدم الوفاء

« وحيث أن الفصل في هذه النقطة يتوقف اذن على معرفة ما اذا كان توحيد أمر الله قد سلم أو لم يسلم المبيع الى وهيب بك دوس

« وحيث أن المادة ٢٧٣ من القانون المشار اليه قد نصت على كيفية تسليم مجرد الحقوق المبيعة بأن يكون التسليم باعطاء سنداتهما للمشتري أو بالتصريح له بالانتفاع بها اذا لم يوجد مانع من الانتفاع

« وحيث أنه واضح من الأوراق أن توحيد لم يسلم شيئاً من ذلك فقد بقيت الصورة التنفيذية لعقد الرهن وهي سند الدين بيده وقد أودعها في القضية كما أنه لم يقبل أن يحمل ناصيف محله في اجراءات البيع بل ظل طلب المزداد باسمه أي باسم توحيد الذي ما برح يعارض في تسليم حكم مرسى المزداد من وقت حصوله الى الآن وظاهر أن السبب في عدم سماح توحيد لناصراف بالحلول محله في طلب البيع هو أن توحيد أمر الله لما لم يتمكن من الانتفاع بالعين

التي كانت أعطيت له رهناً في مقابل ٧٠٠ جنيه باقى الثمن بمقتضى عقد الاتفاق الحاصل في أغسطس سنة ١٩١٩ - ادعى أن ناصيف قد نصب عليه ولذا أقام عليه دعوى جنحة نصب كانت منظورة في سنة ٩٢٠ ثم استمر في طلب البيع باسمه وكان هو المنافس الوحيد لناصراف حتى رست العين أخيراً على هذا الأخير بصفته مزائداً فقط مع أن منافسة توحيد أمر الله في الزيادة ما كانت تتفق مع بيعه الدين اذ كان غرض ناصيف الوحيد من الشراء رسو مزاد العين عليه بثمن بخس لكي يتسنى له بيعها فيما بعد بربح عظيم .

« وحيث أنه بناء على ذلك يكون توحيد أمر الله ذا صفة في المعارضة .

عن النقطة الثانية

« من حيث أنه وإن ظهر مما سبق بيانه أن توحيد له حق المعارضة في تسليم صورة حكم مرسى المزداد وأن هذا وحده كاف لرفض طلبات وهيب بك في هذا الخصوص حتى ولو لم تكن هناك اجراءات اعادة بيع قائمة لكن المحكمة ترى مع ذلك أن وهيب بك غير محق في طلب بطلان اجراءات اعادة البيع وذلك لان قاضى البيوع هو فى الاصل قاضى اجراءات بمعنى أنه إنما يشرف على عملية المزداد من بدء حصولها الى حين مرسى المزداد نهائياً ومثل هذه الاجراءات العملية التي هي فى الواقع طريق من طرق تنفيذ الأحكام ليس الا . لا تعتبر قانوناً اجراءات مرافعة حقيقية ولا هي فصل فى خصومة بالمعنى القانونى ولذا

لا يسرى عليها قانوناً حكم بطلان المرافعة المنصوص عنه في المادة ٣٠١ من قانون المرافعات ولكن اذا عرض لقاضي البيوع اثناء اشرافه على اجراءات البيع نزاع له صفة الخصومة الحقيقية مثل النزاع في أحقية أو عدم أحقية الطالب في البيع أو في اعادة المزاو وطلب من قاضي البيوع الفصل في هذا النزاع يصبح نظره فيه فصلاً في خصومة قانونية تسرى عليها وحدها اجراءات البطلان المذكورة (راجع في هذا المعنى دالوز العملي جزء ٩ بطلان المرافعة نبذة ٦٣)

« وحيث أن الثابت في القضية أن النزاع في أحقية توحيد وعدم أحقيته في طلب اعادة المزاو وهي الخصومة الوحيدة القانونية التي كان يسرى عليها حكم البطلان السالف ذكره قد انتهت بالحكم النهائي السابق الاشارة اليه فقد قفل بهذا الحكم باب هذا النزاع وأصبح لايتصور وجود مرافعة قائمة بشأنه يمكن ابطالها فلم يبق بعد ذلك الا اجراءات اعادة المزاو في ذاتها وهذه كما سبق القول ليست من اجراءات المرافعة الحقيقية التي يسرى عليها حكم البطلان

« وحيث أنه بناء على ذلك يكون طلب وهيب بك في هذا الخصوص مرفوضاً .

« وحيث أنه تبين من ذلك أن توحيد أمر الله محق في المعارضة في تسليم صورة حكم مرسى المزاو الى وهيب بك دوش حتى يوفى باقي الثمن أو يقضى نهائياً في الدعوى الموضوعية القائمة من توحيد ضد وهيب بك بخصوص الفسخ أو دفع باقي الثمن المنظورة الآن امام محكمة مصر الكلية والتي كان محدداً لها جلسة ١٧ أكتوبر

سنة ١٩٢٨ وعلى هذا يتعين ايقاف الفصل في طلب استلام الصورة التنفيذية حتى يفصل نهائياً في القضية المذكورة ولا يضر بهذا كون محكمة الاستئناف في حكمها الرقم ٢ مارس سنة ٩٢٧ قد اعتبرت أن العقد هو عقد بيع لا عقد بدل لان هذا لم يغير شيئاً في مركز الخصوم من وجوب دفع باقي الثمن قبل طلب استلام المبيع وفقاً لاحكام القانون .

« وحيث أن توحيد أمر الله يدعى أيضاً أن قاضي البيوع غير مختص بنظر القضية مادام الأمر مرفوعاً الى المحكمة الكلية ولكن وجود تلك الدعوى الموضوعية لا يبنى عليه الحكم بعدم الاختصاص وإنما يبنى فقط الحكم بالايقاف حتى يفصل فيها وهي ماتراه هذه المحكمة

(صدر هذا الحكم من دائرة حضرة صاحب المعالي حسين درويش باشا وكيل المحكمة ومحمود سامي بك وعلام محمد بك المستشارين)
انظر فهرست هذا العدد

٤٠٥

٣١ مارس سنة ٩٢٩

تحويل الدين . والحقوق المتنازع فيها . ضرورة قبول المدين . سقوط الحق في التمسك بعدم القبول

القواعد القانونية

١ - الدفع بعدم قبول التحويل لعدم رضا المدين به ليس من الدفوع التي تسقط لعدم ابدائها قبل سواها طبقاً للمادة ١٣٣ مرافعات ولكن ذلك لا يمنع من سقوط هذا الدفع اذا صدر من المدين ما يفيد تنازله عنه صراحة كان ذلك أو ضمناً

٢ - قبول المدين لازم لصحة الحوالة سواء كان الدين المحول متنازعا فيه أو غير متنازع فيه

المحكمة

« بما أن الاستئناف رفع صحيحاً في ميعاده عن حكم قابل له فهو مقبول شكلاً »

« وبما أن محكمة اول درجة قد اعتمدت في قضائها بعدم قبول الدفع ببطلان الحوالة على ان الدين بريع الاطيان متنازع فيه فلا يجرى عليه حكم المادة ٣٤٩ من القانون المدني ثم على سكوت المستأنف عن ابداء هذا الدفع حتى أصدرت المحكمة حكماً التمهيدى بنذب خير لمعينة الاطيان وتقدير ريعها »

« وبما أن الدفع بعدم صحة الحوالة لعدم رضا المدين بها ليس من أوجه الدفع التي أوجب القانون ابداءها قبل الدخول في موضوع الدعوى على الترتيب الوارد ذكره بالمادة ١٢٣ من قانون المرافعات بل هو دفع موضوعي يصح ابداءه في أية حال تكون عليها الدعوى ما لم يصدر من صاحبه ما يدل على تنازله عنه ولم يصدر من المستأنف ما يفيد قبوله هذه الحوالة - على ان الثابت بمحضر جلسة ٤ يونيه سنة ١٩٢٧ التي حصلت فيها المرافعة ان المستأنف ابتداء مرافعته بقوله انه لا دخل للدعى في الموضوع يشير بذلك أن لا شأن له معه وعلى هذا أجلت المحكمة الحكم »

أسبوعين ثم أصدرت حكماً التمهيدى في ١٨ يونيه سنة ١٩٢٧

« وبما أن المادة ٣٤٩ من القانون المدني الأهل قد اشترطت لاتقال الديون والحقوق المبيعة رضا المدين بذلك كتابة بغير تفريق بين أن تكون الحوالة واردة على ثابت من الديون أو متنازع فيه - على ان المحكمة في اشتراط هذا الشرط أظهر فيما كان متنازعا فيه منه فيما خلا عن نزاع »

« وبما أنه لا يمنع من الاخذ بهذا الاطلاق في تفسير هذه المادة ما قرره الشارع بالمادة ٣٥٤ من القانون المدني من تحويل الحق للمدين عند بيع المزاعم والسواوى في التخلص من الدين المبيع بدفع ثمنه الحقيقي وفوائده والمصاريف للمشتري لان المدين يكون يومئذ متحيراً بين أن لا يقبل التحويل فيبطل البيع وبين أن يتخلص من الدين فيقبل الحوالة ويدفع الثمن والفوائد والمصاريف للمشتري »

« وبما أنه يتبين من ذلك كله ان المستأنف الحق في الدفع ببطلان بيع الدعوى بريع الاطيان لعدم رضائه بنقلها للمشتري - وعلى ذلك يتعين الغاء الحكم المستأنف والحكم بعدم قبول دعوى المستأنف عليه الأول مع الزامه بالمصاريف عن الدرجتين »

(صدر هذا الحكم من دائرة حضرات محمد لبيب عطيه بك واحمد نظيف بك وحامد فهمى بك المستشارين)
انظر فهرست هذا العدد

محكمة الاستئناف بالقاهرة

قبول دعوى ورثة عفيفي لأنهم كانوا قد تصرفوا
في الأطنان موضوع النزاع الى آخرين

ودفع مندوب المديرية بعدم جواز إدخال
الحكومة في الاستئناف لسبق التنازل عنها أمام
محكمة أول درجة

عن الدفع الأول

« وحيث أنه قضى قبل الآن بتاريخ
٤ ديسمبر سنة ١٩٢٢ بقبول الاستئناف شكلاً
فأصبح لهذا الحكم قوة الشيء المقضى فيه حتى
على فرض ان قضاء المحكمة بقبول الاستئناف
شكلاً جاء خطأ ومن ثم يكون هذا الدفع
غير مقبول

« وحيث أنه يظهر ان هذا الدفع الذي
دفع به بعد ست سنوات من قبول الاستئناف
شكلاً لا أساس له إذ تبين أن المستأنف عليهم
قاموا بانذار المستأنفين في سوهاج في ١٤ أكتوبر
سنة ١٩٢٠ وان قيد الاستئناف حصل في
القاهرة محل محكمة الاستئناف المختصة وقتئذ في
١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٠ أى بعد تسعة أيام فاذا
لو حظ ميعاد المسافة ملاحظة واجبة في مثل هذه
الحالة كان قيد الاستئناف حاصلًا في ميعاده
القانوني إذ لا نزاع في أن ميعاد المسافة بين
سوهاج والقاهرة يستلزم أكثر من يوم واحد .

عن الدفع الثاني

« وحيث أن دفع وراثته بساده أحد فريقى

٤٠٦

٣٠ يناير سنة ١٩٢٩

انذار بقيد الاستئناف . ميعاد المسافة . مراعاته
دعوى . مصلحة . تصرف اثناء النزاع

القاعدة القانونية

١ - في حالة الانذار بقيد الاستئناف في
ظرف ثمانية أيام يجب أن يلاحظ ميعاد المسافة
بين الجهة الحاصل فيها اعلان القيد وبين مقر
المحكمة التى يجرى القيد بمجدها

٢ - اذا باع أحد الخصوم العين المتنازع
عليها أثناء قيام الدعوى فلا تكون دعواه غير
مقبولة لانه مسئول قبل من تصرف اليهم بصفته
ضامناً ملكية القدر المبيع وله مصلحة في
كسب الدعوى .

المحكمة :

« من حيث أن محامى المستأنف عليهم
ورثة عفيفي دفع بعدم قبول الاستئناف شكلاً
استناداً الى أن المستأنف عليهم المذكورين
أنذروا المستأنفين بتاريخ ١٤ أكتوبر سنة ١٩٢٠
بقيد استئنافهم في بحر ثمانية أيام وإلا كان
استئنافهم كأنه لم يكن فلم يقيدوه إلا في ١٣
أكتوبر سنة ١٩٢٠

ودفع محامى وراثته بساده عبد المسيح بعدم

ان البائعة خلقت تقوداً ويستفاد ذلك من التحقيق الذى حصل بناء على شكوى المستأنف عليه ان البيع كان بدون عوض ولذا تسرى عليه أحكام الوصية ولا تنفذ إلا من الثلث طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية التي يجب تفسير المادتين ٢٥٤ و ٢٥٥ بما لا يخرج عنها (استئناف مصر أول ابريل سنة ١٩١١ المجموعة الرسمية ١٢ عدد ٩٦ و ١٤ ابريل سنة ١٩١٤ المجموعة الرسمية ١٥ عدد ٩٤) « وحيث أن ما يزعمه المستأنفان من حق استيفاء المبيع بأكمله ودفع قيمة ما نقص من الثلثين قدماً فإن محل هذا الاختيار أن يكون المستأنف عليه بصفته وارثاً مطالباً بفسخ البيع واسترداد المبيع كله كما يستفاد من عبارة المادة ٢٥٦ من القانون المدنى . أما وهو يطالب بنصيبه عيناً كما يؤخذ من مرافعة وكيله ومذكرته دون الفسخ فهذه حالة خاصة لم يتناولها نص المادة ولذا يجب فيها تطبيق المبادئ العامة المتفقة مع العدالة وهو أن يأخذ الوارث حقه وهو الثلثان عيناً مع مراعاة ما تقدم لا سيما ان الأعيان المباعة قابلة للتجزئة على ما يظهر من عقدى البيع (يراجع جرانمولان كتاب العقود صفحة ١١ رقم ٢٩) « وحيث أنه لذلك يجب تأييد الحكم المستأنف فيما قضى من حيث الحكم للمستأنف عليه بالملكية دون اعطاء المشترين حق دفع ما نقص عن الثلثين قدماً ...

(استئناف الخواجه جندى وآخرين وحضر عنهما الاستاذ زكى اقتدى سليمان ضد الخواجه ملى بقطر وحضر عنه الاستاذ طاز جبران اقتدى نمرة ١٣٦ - ١٦٤ سنة ٣ ق . دائرة حضرات عبد الفتاح بك السيد وسليمان السيد سليمان بك المستشارين ومحمود محمد سبع بك القاضى المنتدب)

المستأنفين بأن الدعوى المستأنفة المرفوعة من ورثة عفيفى غير مقبولة لعدم وجود مصلحة لهم في غير محله لأن هؤلاء الورثة وقت رفع الدعوى في ٨ مايو سنة ١٩١٨ كانوا لا يزالون مالكيين إذ هم لم يتصرفوا إلا في ١٧ أكتوبر سنة ١٩١٨ أثناء سير الدعوى وهم مسئولون قبل من تصرفوا اليهم بصفتهم ضامنين ملكية القدر المبيع ويهمهم كسب الدعوى تقادياً من هذه المسئولية ولذلك يتعين رفض هذا الدفع واعتبار دعواهم مرفوعة على وجه صحيح ...

(استئناف ورثة المرحوم بساده عبد المسيح وحضر عنهم الاستاذ كامل اقتدى زكى ضد احمد اقتدى عفيفى وآخرين وحضر عنهم الاستاذ كامل اقتدى حسين نمرة ٣٤٣ سنة اولى ق . دائرة حضرات كامل بك ابراهيم وعبد الفتاح السيد بك وأحمد بك مختار المستشارين)

٤٠٧

١٧ ابريل سنة ٩٢٩

بيع . مرض . موت . المادة ٢٥٦ مدنى

القاعدة القانونية

للوارث الطاعن في بيع صادر من مورثه في مرض الموت لاجنبى الحق أما في اعتماد العقد والمطالبة باسترداد قيمة الفرق بين الثمن وبين ثلثى التركة وأما في طلب فسخه واستلام حصته في التركة عيناً . فاذا طلب هذا الطلب الأخير فلا يلزم باحترام العقد وأخذ الفرق قدماً

المحكمة

« حيث أنه فيما يتعلق بوجه الخلاف الآخر فإنه يؤخذ من ظروف تحرير العقد وعدم ثبوت

٤٠٨

١٧ ابريل سنة ٩٢٩

قوة الشيء المحكوم فيه . حكم جنائي في تزوير .
عدم تقييد المحكمة المدنية به

المبدأ القانوني .

إذا قضى من المحكمة الجنائية ببراءة متهم في
جناية تزوير لعدم كفاية الأدلة فإن ذلك الحكم
لا يحوز قوة الشيء المقضي فيه بصحة الورقة
المطعون فيها . ومن ثم يسوغ للمحكمة المدنية إعادة
النظر في موضوع التزوير ولها أن تحكم بأن الورقة
مزورة إذا اقتضت بذلك

المحكمة

« حيث ان العقد المطعون فيه كان موضوع
قضية جنحة مباشرة قضى فيها ابتدائياً واستئنافياً
بالبراءة وكان الحكم الابتدائي مبنياً على أوجه
عديدة استخلصت منها المحكمة في آخر أسبابها
صحة العقد الا أن محكمة ثاني درجة مع أخذها
بوجهة نظر محكمة ثاني درجة من الوجهة الجنائية
لم تذهب الى ما ذهبت اليه بل كانت وجهتها ان
الأدلة المقدمة لا تكفي للحكم بتزوير العقد
جنائياً وكأنها بذلك أرادت أن تترك الباب المدني
مفتوحاً للطعن في العقد

« وحيث انه لا تناقض بين الأخذ بأسباب
حكم محكمة الجناح الاستئنافية القاضي بتأييد
البراءة دون الجزم بصحة العقد ومخالفته في ذلك
ما ارتأته المحكمة الجزئية من صحة العقد على ان
المحكمة الجزئية لما رأت صحة العقد حملت هذا

الرأى على ظهوره من ظروف وقرائن الدعوى
فكانت المسئلة في الواقع كانت لديها نتيجة ترجيح
لا جزم

« وحيث انه من كل ما تقدم يكون ما ذهبت
اليه المحكمة الابتدائية (المدنية) في رفضها الدفع
الفرعي بالحكم الصادر بتاريخ ٩ نوفمبر سنة ٩٢١
بناء على ان المحكمة الجنائية لم تبين حكم البراءة على
ان العقد صحيح بل لعدم توفر الأدلة صحيحاً ومن
ثم فلا يوجد قط ما يحول دون فحص القضاء
المدني للتزوير المدعى به في ذات العقد أساس
دعوى الجنحة

« وحيث انه ثابت من تقارير الخبراء الذين
عينوا في كل من الخصومتين الجنائية والمدنية ان
العقد المطعون فيه بالتزوير كان موقعاً عليه بختم
المورث يوسف بدران على بياض وملىء العقد
بعد ذلك وقد أورد الخبراء المختلفون الأدلة
المؤيدة لصديق نظرهم هذا وعززوا وجهة نظرهم
بأن تاريخ ختم أحد الشهود سنة ١٣٣٢ في حين
ان هذا التاريخ لاحق لتاريخ العقد العرفي
بسنوات عديدة

« وحيث ان ما أجمع عليه الخبراء مؤيد
بما قرره شهود محكمة الجناح من توسط بعض
أشخاص لدى المورث الأصلي بناء على طلب
مورث المستأنف عليهم لكي يعطيه جزءاً من أطيانه
أسوة باخوته الآخرين وهذا الأمر لا يتفق مع
سبق صدور العقد المطعون فيه اليه

« وحيث ان عبد الحكيم يوسف مورث
المستأنف عليهم عدا الأول استصدر من والده

الى أن البيع انما هو من النصف الذي اختص به
تفادياً من الشك لاسيما مع عدم تسجيل هذا العقد
« وحيث انه من كل ما تقدم يكون العقد
المطعون فيه غير صحيح ويتعين الغاء الحكم
المستأنف والحكم بطلان هذا العقد

(استئناف الست خديجة محمود وحضر عنها الاستاذ
كامل افندي زكي ضد محمد محمد بك العماري وآخرين
وحضر عنهم الاستاذ ابراهيم بك ممتاز نمرة ١٣٥ سنة ٣
قضائية . دائرة حضرات كامل بك ابراهيم وعبد الفتاح
السيد بك واحد مختار بك المستشارين)

عقداً بمقدار ٦ ط و ١ ف في ٨ سبتمبر سنة ١٩١٤
وقام بتسجيله في ١٦ فبراير سنة ١٩١٥ وليس
من المتصور عقلا مع ذلك انه يكون أقل حرصاً
بشأن تسجيل العقد المطعون فيه بمعنى انه يكون
قد استصدره في ٨ ديسمبر سنة ١٩٠٧ ولا يسجله
الا في ٢٢ ابريل سنة ١٩١٦ في حين انه
أعظم شأنًا بكثير من العقد الآخر على انه كيف
يكون مشتركاً مع أيه في الاطيان كلها الواردة
بهذا العقد المطعون فيه ولا يشير في عقد سنة ١٩١٤

قضية المحاكم الكلية

وبالتالي غير صحيح ويترب على ذلك حتماً
سقوط حق الشفع في الشفعة
المحكمة

« حيث أن العرض حصل في ٢١
أكتوبر سنة ١٩٢٦ وبفرض حصوله في الميعاد
القانوني فان طالب الشفعة كان يعلم بالبيع الى
المستأنف بدليل عرضه المبلغ على المشتريين
الاثنين معاً ليأخذه منهما صاحب الحق فيه الا
أن العرض كان قاصراً على مبلغ ٧٠٠ مليم
و ١٨٥ جنيه الوارد بالعقد الصادر الى المشتري
السابق وهو العقد الذي لم تكن له نتيجة ما

« وحيث أن المادة ١٤ من قانون الشفعة
تنص على وجوب عرض الثمن وملحقاته ومعنى
ذلك أن المبلغ اللازم عرضه هو الثمن الوارد
بالعقد الا في حالة ما اذا كان هذا الثمن صورياً
وكان لدى طالب الشفعة ما يحمله على هذا

٤٠٩

محكمة اسبوط الابتدائية الأهلية

٢ مايو سنة ١٩٢٨

شفعة . عرض الثمن . الوارد في العقد . الا اذا
كان صورياً . عرض الثمن الحقيقي . حفظ الحق
في اثبات الصورية . الاستعداد لدفع باقي الثمن

القاعدة القانونية

المبلغ اللازم عرضه من الشفع يقتضى
المادة ١٤ من قانون الشفعة هو مبلغ الثمن الوارد
في العقد الا في حالة ما اذا كان هذا الثمن
صورياً وكان لدى طالب الشفعة ما يحمله على
هذا الاعتقاد فله في هذه الحالة عرض الثمن
الذي يعتقده حقيقياً والاحتفاظ بآليات الصورية
فيما يتعلق بالزيادة . على أنه يجب عليه في آن
واحد أن يصرح باستعداده لدفع الفرق فيما لو
اتضح للقضاء أن الثمن كله الوارد في العقد
حقيقي . فاذا قصر في ذلك كان عرضه ناقصاً

٤١٠

محكمة أسبوط الابتدائية الاهلية

٩ مايو سنة ١٩٢٨

التقادم المسقط للحق . المادة ٢١١ مدني . افتراض
السداد . اغتصاب

القاهرة القانونية :

المادة ٢١١ مدني خاصة بما يستحق بناء
على تعاقد سابق وليس هذا شأن حالة
الاغتصاب وما يجب أن يترتب عليها من الزام
المغتصب بتعويض صاحب الحق عن كل ما فاته
من الفائدة بسبب حرمانه من وضع اليد ولا
يسقط هذا الحق الا بخمس عشرة سنة . اذ
سقوط الحق بالمدد الصغيرة مبني على افتراض
الوفاء وهو هنا منعدم

المحكمة

« حيث أن المادة ٢١١ مدني خاصة بما
يستحق بناء على تعاقد سابق وليس هذا شأن
حالة الاغتصاب وما يجب أن يترتب عليها من
الزام المغتصب بتعويض صاحب الحق عن كل
ما فاته من الفائدة بسبب حرمانه من وضع اليد
ولا يسقط هذا الحق الا بخمس عشرة سنة
طبقاً للقاعدة العامة المقررة في المادة ٢٠٨ مدني
اذ سقوط الحق بالمدد الصغيرة ومنها مدة الخمس
سنوات مبني على افتراض الوفاء وهو هنا منعدم
بلا نزاع (استئناف مختلط ٢٧ يناير سنة ١٨٩٨
مجموعة التشريع والقضاء ٩ صفحة ٨٠ واستئناف
أهلي ٢٦ يناير سنة ١٩١٦ الشرائع ٣ صفحة
(٢٧٠

الاعتقاد فله في هذه الحالة عرض الثمن الذي
يعتقده حقيقياً والاحتفاظ بإثبات الصورية فيما
يتعلق بالزيادة على أنه يجب عليه في آن واحد
أن يصرح باستعداده لدفع الفرق فيما لو اتضح
للقضاء أن الثمن كله الوارد بالمقدح حقيقي فإذا
قصر في ذلك كان عرضه ناقصاً وبالتالي غير
صحيح لمخالفته للقانون ويترتب على ذلك حتماً
سقوط حق الشفع في أخذ العقار بالشفعة
(الاستئناف مختلط ٣ ابريل سنة ١٩١٣ مجموعة
التشريع والقضاء ٢٥ صفحة ٢٨١ و ٣١ ديسمبر
سنة ١٩١٤ المجموعة ذاتها ٢٧ صفحة ١٠٠)

« وحيث أن المستأنف عليه الأول مع
علمه بالبيع الحاصل الى المستأنف بدليل ما عرضه
عليه من أخذ القدر مشتراه بالشفعة اقتصر على
ما ورد بعقد المشتري الأول الذي لم ينفذ ولم
يظهر أقل استعداد لدفع ما ورد بعقد المستأنف
اذا اتضح أنه صحيح وهذا رغم الطلب الاحتياطي
المدون بمذكرة المستأنف من الزام المستأنف عليه
الأول بالثمن الحقيقي في حالة ما اذا قضت له
المحكمة بحق الشفعة

(قضية عبد الوهاب عطيه على وحضر عنه حضرة
الأستاذ حنا افندي مرقس ضد عبد الباقي مصطفى
وآخرين ثمرة ٧٦٢ سنة ٩٢٧ كلى دائرة حضرة صاحب
العزة عبيد الفتاح بك السيد وعضوية حضرة احمد
نصرت افندي وحسين لطفي افندي القاضيين)

بسبب سوء التعريب وعلى جانب من اللبس
الا أن تفسيرها المقول بمقارنتها بالمادة السابقة
عليها ومع الاستعانة أيضاً بنصها الفرنسي هو أن
التقادم المسقط للحق أى المبرى، لذمة المدين
يسرى ضد عديمي الأهلية متى كانت مدة
التقادم خمس سنين فأقل (أسيوط الابتدائية
١٥ ابريل سنة ١٩٠٢ المجموعة الرسمية ٣
صفحة ٢٥٦)

« وحيث أن الذى يؤيد هذا التفسير نص
المادة ٢٢٧١ مدنى فرنسى التى تنص على
سريان أنواع التقادم فيما يسقط بخمس سنوات
فما دون ذلك ضد عديمي الأهلية وليس لهم
عندئذ سوى مطالبة متولى شؤونهم وما كان
القانون المصرى عند اقتباسه هذه القاعدة فى
حاجة الى ايراد حق الرجوع هذا اذ هو من
القواعد العامة المقررة قانونا والتى ليست فى
حاجة الى الذكر فى المواطن التى تقتضى اتباعها...
(قضية عبد الدايم محمد عبد الدايم وحضر معه
حضرة نقيب ائدى سليمان الحامى ضد الست طائشة
بنت عرفات وحضر عنها حضرة الاستاذ صادق ائدى
مرجبان نمرة ٢٥٢ سنة ١٩٢٨ كلى دائرة حضرة صاحب
الغزة عبد الفتاح بك السيد وحضور حضرنى حسين
ائدى لطى ومحمود على ائدى ناصر القاضيين)

٤١٢

محكمة الزقازيق الابتدائية الأهلية

٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٨

معارضة فى أمر تقدير المصاريف . كيفية دفعها
عدم جواز تقديمها من وكيل محام . قاعدة عدم
جواز المرافعة بوكيل

المبادئ القانونية

١ - المعارضة فى أمر تقدير المصاريف المنوه

« وحيث أنه من جهة الريع المحكوم به
فان المحكمة تأخذ بوجهة نظر محكمة أول درجة
وترى أن المبلغ المقضى به فى محله
(قضية على فرغل هاشم وآخرين ضد عائشة بنت
على هاشم وحضر عنها حضرة رستم ائدى جريس
الحامى نمرة ٣٦٨ سنة ٩٢٧ كلى بالهيئة السابقة)

٤١١

محكمة اسيوط الابتدائية الاهلية

٩ مايو سنة ١٩٢٨

تقادم مسقط للحقوق . سريانه ضد عديم الاهلية.
تقادم خمس

القاعدة القانونية

يسرى التقادم المسقط للحق أى المبرى،
لذمة المدين ضد عديمي الأهلية متى كانت مدة
التقادم خمس سنين فأقل . وذلك طبقا للعادة
٨٥ مدنى

المحكمة

« حيث أن ما ذهبت اليه محكمة أول
درجة من أن عدم الأهلية يقف مدة سقوط
الحق فى المطالبة غير صحيح قانونا اذ المادة ٨٤
من القانون المدنى خاصة بالتقادم وهو
لا يسرى ضد عديمي الأهلية وقد جاء النص
العربى غير مطابق للنص الفرنسى فيما يتعلق
بإضافة لفظ « الطويلة » الموصوف بها التقادم
فى العبارة العربية فأدى ذلك الى الخلاف فيما
يتعلق بسريان التملك بخمس سنين ضد عديمي
الأهلية ، أما عبارة المادة ٨٥ فى الواقع عامة وهذه
المادة وافية جاءت أيضاً مستقيمة فى مبناها

Nul ne plaide par le procureur sauf le roi
التقاضى بمعرفة وكيله

المحكمة :

« حيث ان المعارضة في أمر التقدير الصادر من حضرة رئيس هذه المحكمة والمرفوعة باسم المعارض عبد العزيز بك فخر الدين لم تحصل منه بالذات بل حصلت بمعرفة شحاته أفندي غالى وكيل حضرة ناشد أفندي عبد المسيح المحامى فى مدة الثلاثة الأيام القانونية المنوّه عنها بالمادة ١١٧ مرافعات .

« وحيث ان الدفاع عن المعارض ضده فريد بك فخر الدين دفع المعارضة بيطلائها شكلا لأنها حصلت من شخص ليس بمحام واستند فى ذلك الى المادة (١٥) من لائحة المحاماة

« وحيث أن الشارع المصرى قرر بضرورة تصفية المصاريف أما بالحكم نفسه الصادر فى موضوع الدعوى الخاصة بها وأما بورقة أخرى على حدة (المادة ١١٦ مرافعات) وأجاز فى الحالتين لمن له مصلحة من الخصمين حق المعارضة فى تقدير المصاريف بواسطة اقرار بقلم الكتاب فى ظرف ثلاثة أيام من تاريخ اعلان الحكم أو من اعلان ورقة التصفية المشمولة بالنفاذ المعطاة من كاتب المحكمة . أو من تاريخ حصول قائمة المصاريف المقدرة (المادة ١١٧ مرافعات) وعين الشارع محكمة الموضوع للنظر فى المعارضة أمام غرفة المشورة (المادة ١١٨ مرافعات)

« وحيث أن الشارع قرر بأن تنظر المعارضة

عنها بالمادة ١١٧ مرافعات وما بعدها اما أن تنصرف الى مخاصمة قلم الكتاب باعتبار انه غير مستحق للرسوم وفى هذه الحالة لا بد من عمل المعارضة باقرار فى قلم الكتاب فى مدة ثلاثة أيام . واما أن تنصرف الى مخاصمة المعارض لخصمه باعتبار انه غير ملزم بالمصاريف بعضاً أو كلاً وفى هذه الحالة وما دامت المعارضة تعتبر بمثابة اشكال فى التنفيذ فإنه وان كان يجب أن ترفع بها دعوى مستقلة إلا أنه اذا رفعت من طريق الاقرار بقلم الكتاب وبعدهمضى ثلاثة أيام وجب نظرها مع ذلك اقتصاداً للوقت وتوفيراً للمصاريف على الخصوم مراعاة لحسن سير العدالة

٢ - المعارضة فى قلم الكتاب فى أمر تقدير المصاريف وعند اختصاص قلم الكتاب وحده يجب أن تكون أما بمعرفة المعارض أو بمعرفة وكيله المحامى . ولا تقبل المعارضة من وكيل المحامى . لأن الأعمال القانونية ذات الأثر القانونى والتي لها خطورتها يجب أن لا يتولاها إلا من توفرت لديه شروط الكفاية القانونية وهم طائفة المحامين وحدهم . والدفع بعدم قبول المعارضة شكلا فى هذه الحالة هو من النظام العام . وأما التوكيل الصادر من المحامى لوكيله فلا ينصرف إلا الى أعمال ادارية مجردة من الصبغة القانونية

٣ - اذا عملت المعارضة من وكيل المحامى بشأن مخاصمة المعارض لخصمه فقط جاز قبولها شكلا أخذا بقاعدة جواز التوكيل فى رفع الدعاوى أى قاعدة لا يجوز لأحد سوى الملك

بمقتضى علم خبر يطلبه أحد خصمى المعارضة ويعلنه لخصمه الآخر وانه يجوز نظر المعارضة دون الحاجة الى اعلان الخصم الآخر غير المعارض وفي مواجهة المعارض وحده انما يجب اعلان الموظف الحكومى للمحكمة فيما اذا ترتبت لخزانة الدولة مصلحة في تقدير المصاريف حتى تنظر المعارضة في مواجهة (المادة ١١٨ مرافعات) « وحيث أن المعارضة المذكورة اما انها تصرف الى اختصاص قلم الكتاب بالذات وأما الى اختصاص الخصم الأصيل المحكوم له بالمصاريف وفي الحالة الأولى يكون موضوع النزاع ينصب على انكار الحق على قلم الكتاب في مطالبته للمصاريف أو في الحالة الثانية ينصب النزاع على أن ليس للخصم المحكوم له بالمصاريف أن يطالب بالمصاريف برمتها

« وحيث أنه وقد وضعت في أمر التقدير أوضاع شكلية وتعينت لها مدة معينة وكان من اللازم على تعيين المدة ان المعارضة تسقط ويحول أثرها اذا حصلت بعد مضي المدة . فانه يجب أن يلاحظ أن يقصر جزاء السقوط على حالة معينة وهي الحالة الأولى من الحالتين المتقدمتين أى حالة اختصاص قلم الكتاب فقط وهي الحالة التى أرادها الشارع حتما من المواد ١١٧ و ١١٨ مرافعات وأما الحالة الثانية الخاصة باختصاص الخصم الأصيل وحده فان الاحتجاج فيما يحصل برفع دعوى مستقلة أمام محكمة الحكم القاضى بالمصاريف باعتبار ان هذه الدعوى اشكالا في تنفيذ أمر تقدير بالمصاريف (انظر بوريللى ص ٣٦١ ن ٦ تعليقاً على المادة ١٢٥ مرافعات مختلط

المقابلة والمطابقة نصاً للمادة ١١٨ مرافعات أهلى - استئناف مختلط في ١٥ يونيو سنة ١٨٩٩ مجلة التشريع والقضاء المجلد ١١ ص ٣٠٠ استئناف مختلط في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٠٠ المجلة المذكورة المجلد ١٣ ص ٨٥ - استئناف مختلط في ١١ نوفمبر سنة ١٩٠٣ المجلة المذكورة المجلد ١٦ ص ٦) وانه اذا حصلت المعارضة في الحالة الثانية في قلم الكتاب بعد مضي الثلاثة الأيام جاز تقديمها والنظر فيها (استئناف مختلط في ٤ نوفمبر سنة ١٩١٩ مجلة جازيت المحاكم المختلطة المجلد ١٠ ص ١٢ رقم ٨ المبدأ ٢) وانه لا حاجة في هذه الحالة الى الحكم بعدم قبول المعارضة شكلاً وتكليف المعارض برفع دعوى مستقلة ما دام النزاع قد أصبح بالفعل مطروحاً أمام المحكمة وذلك كله تفادياً من الاطالة في الوقت وكثرة الاجراءات وتحميل المعارض دفع مصاريف أخرى لما في هذا في الاجراءات والتوفير في الصرف ما يساعد على حسن سير العدالة (استئناف مختلط في ٢١ نوفمبر سنة ١٨٨١ مجلة التشريع والقضاء المجلد الأول ص ٣٥٩ وآخر العامود الأول من ص ٥٦٠)

« وحيث أن الفقه المصرى قد أشار في بعضه عرضاً الى الحالتين دون بيان درجة التفرقة (مرافعات ابوهيف بك الطبعة الثانية سنة ١٩٢١ ص ٧٩٦ و ١١٠٦ - مرافعات عبد الفتاح بك السيد الطبعة الثانية العربية ص ٤٤١) وأغفل ذكرهما في بعضه ولم يشر اليهما (مرافعات عبد الفتاح بك مع ديسترو النسخة الفرنسية طبعة

إذا لا يجوز في هذه الاحوال الخارجة عن المرافعة أن يتولاها الا من كان أهلا للقيام بها بما يدخل في حدود كفايته العلمية التي يشترطها القانون وعلى ذلك لا يجوز لغير طائفة المحامين أن يقوم بأعمال قانونية ذات أثر قانوني كالمعارضة والاستئناف والنقض وتقرير ذلك بأقلام الكتاب . فلا يصح عندئذ لكتبة المحامين أن يتولوها من طريق الانابة عن المحامين لان المحامين لا يملكون ذلك ولان في قصر الاعمال القانونية عليهم من حيث المرافعة أو الاقرار بأقلام الكتاب انما قد روعيت مصلحة سير العدالة حتى يتولاها الأهم وقد توافرت فيهم شروط القانون بما يزجوه الشارع من ضمان سير العدالة ولذا يمكن اعتبار الانابة في هذه الحالة متعلقة بالنظام فاذا حصلت هذه الانابة في عمل قانوني ذي أثر قانوني وجب اعتبارها باطلة لمساسها بالنظام العام ويجب الحكم بالطلبات حتى ولو لم يدفع بها خصوم الدعوى أو دفعوا بها متأخراً (أنظر بهذا المعنى حكماً لمحكمة الزقازيق الاهلية في ٢ فبراير سنة ٩١٠ المجموعة الرسمية المجلد ١٢ ص ٥٠ - رقم ٢٧ - وأنظر حكماً منها أيضاً غير منشور بتاريخ ١٨ سبتمبر سنة ٩٢٨ في القضية الكلية رقم ٦٢ سنة ٩٢٢ - وفيما يتعلق بالاستئناف أنظر وقارن الأحكام الواردة بكتاب القضاء الجنائي لوضعه على زكي بك العرابي ص ١٣٦ ن ١٤ - ١٩ وفيما يتعلق بالنقض أنظر الكتاب المذكور ص ٢٢٥ ن ٢٨ - ٣١) وأما القول بأن المادة قاصرة على حضور المحامين بالمرافعة ولا ينصرف على الاعمال القانونية فلا تقرأ هذه المحكمة للأسباب المتقدمة (أنظر بهذا

سنة ٩١٥ ص ٢٧٢ ن ٢٨) الا أنه يجب الاخذ هنا بما قرره القضاء المختلط لانه يتفق مع غرض الشارع ومع حسن سير العدالة ومع ضمان الحقوق لدى أصحابها حتى لا تتعرض لخطر الزوال بتقيدها بأوضاع شكلية لم توضع لها بطريقة قاطعة بينه . « وحيث أنه ثبت مما تقدم بان المعارضة في أمر تقدير الرسوم في حالة اختصاص قلم الكتاب يجب أن تعمل في قلم الكتاب وأما في حالة اختصاص الخصم الاصلى نفسه فإنه يجوز عملها في قلم الكتاب وبعد الميعاد وتحديد جلسة لنظرها اما بتقرير المعارضة أو بورقة علم خبر على حدة كما أنه يجوز أن ترفع بدعوى مستقلة .

« وحيث أن المعارضة في الحالة الاولى عند اختصاص قلم الكتاب يجب أن تحصل بتقرير في قلم الكتاب أما بمعرفة المعارض بالذات أو بمعرفة محاميه وكيله لا بمعرفة أى وكيل آخر . غير المحامى سواء كان الوكيل وكيل المحامى أم غيره .

« وحيث ولو أن الشارع قرر بالمادة ١٥ من لائحة المحاماة رقم ٢٦ سنة ٩١٢ قصر حق النيابة عن الخصوم امام المحاكم على طائفة المحامين نظراً للشروط العلمية والادبية التي يشترطها القانون فيهم ولما تحتاجه المرافعة من خصائص معينة في الالمام بالقانون واجراءاته . وهو ما يفوت غيرهم من لم تتوافر فيهم الشروط الا أنه يجب أن ينصرف أمر النيابة عن الخصوم الى كل عمل قانوني تترتب عليه خطورة ذات قيمة سواء كانت النيابة منصرفة الى الحضور امام المحاكم للمرافعة أو لأجل القيام بأعمال قانونية ذات أثر قانوني بين فالتقرير بالمعارضة أو الاستئناف أو النقض بأقلام الكتاب

الرأى العكسى حكم محكمة الزقازيق في ١٦ مايو سنة ٩١١ المجموعة الرسمية المجلد ١٢ ص ٢٣٣ رقم ١١٨) وذلك نظراً لخطورة الاقرار بأقلام الكتاب وما يترتب عليه من النتائج القانونية الهامة ولأن هذا الاقرار عمل قانونى لا يصح أن يتولاه الا من كان قد توافرت فيه شروط العمل بالمحاكم وهو المحامى حتماً - وأما توكيل المحامى لوكيله فلا ينصرف الاعلى محض الاعمال الادارية البحتة والتي لا يجوز أن تتناول أعماله القانونية التي هي وقف عليه دون غيره والا أن صح توكيل المحامى لوكيله فيها فإنه يصح توكيل الغير فيها أيضاً وتصبح أقلام الكتاب مكاناً تغشاه أفراد وكلاء يحضرون للاقرار بها استئنافياً ومعارضة وتقضاً وهم لا يملكون من أصول القانون وشروط العمل به ما يضمن للأفراد حقوقهم من جهة وحسن سير العدالة من جهة أخرى .

« وحيث اذا علم ذلك وتبين بأن المعارضة المرفوعة من غير المحامى أو موكله تعتبر غير مقبولة قانوناً وأن المعارضة المرفوعة في هذه الدعوى حصلت بمعرفة وكيل المحامى عن المعارض الا أنه لما كانت المعارضة الحاضرة خاصة بالحالة الثانية باختصاص الخصم الأصلي وحده وقد سبق القول بجواز المعارضة في حالة اختصاص الخصم الأصلي بعد الميعاد وجواز رفعها بدعوى مستقلة باعتبارها اشكالا في تنفيذ أمر التقدير بالمصاريف فإنه يجوز اعتبار المعارضة الحاضرة قائمة أمام هذه المحكمة ما دام قد أعلن المعارض ضده خصمه المعارض بالحضور أمامها بورقة اعلان بتاريخ ٢٣ مايو سنة ١٩٢٨ لجلسة ١٢

يونيه سنة ١٩٢٨ وذلك أخذاً بأي القضاء المختلط كما تقدم (انظر حكم ٢١ نوفمبر سنة ١٨٨١ متقدم الذكر) ولا يمكن اعتبار هذه المعارضة في شكلها كالمعارضة في الحالة الأولى الخاصة باختصاص قلم الكتاب وحده والقول بضرورة حصولها بمعرفة المحامى نفسه أو المعارض بالذات. وذلك لأنه وقد أصبحت دعوى النزاع في أمر التقدير مطروحة الآن أمام هذه المحكمة وقد طرحها وكيل المحامى في شكل معارضة فإنه يجب اعتبار الدعوى صحيحة في شكلها أخذاً بما تقرر علماً وقضاء وقفها في الوقت الحاضر للقاعدة المعروفة أنه لا يجوز لأحد سوى الملك التقاضى بمعرفة وكيله nul ne plaide par procureur Sauf le roi اذ مع تطور الرأى في تفسيرها قد انصرفت الآن الى أنه يجوز التوكيل في رفع الدعوى على شرط أن يذكر بعريضة الدعوى اسم الموكل (قارن مرافعات عبد الفتاح بك السيد مع ديسرتو النسخة الفرنسية المقدمة ص ١٦٣ ن ١٤٩ والأحكام الواردة بالهامش الأول من صفحة ١٦٤)

« وحيث لما تقدم ولأن المعارضة رفعت من وكيل المحامى باعتباره وكيله لا وكيلاً عن المعارض فإنه يجب اعتبار هذه المعارضة مقبولة قانوناً ما دامت قد انصرفت الى الحالة الثانية الخاصة باختصاص الخصم الأصلي وعلى ذلك يتعين رفض الدفع الفرعى الخاص بعدم قبول المعارضة شكلاً والمدفوع به من المعارض ضده . » وحيث عن موضوع المعارضة فإن

أهلى ١٩ و١٩ مختلط في مجال سوء النية بنظرية مجرد العلم البسيط . اذ يصبح العقد المسجل ازاء ذلك قرينة قانونية قاطعة لا تقبل الدليل العكسى *presomption legale juris et de jure* . وأما بالسبب لسوء النية الخاص بالتواطؤ والتدليس فان التسجيل لا يظهر العقد مما شابه . ويجوز حينئذ الطعن فيه من هذه الناحية فقط

٣ - ان رافع الدعوى البوليصية يرمى الى الحصول على تعويض عيني بنفس ما التزم به المدين . ولا ينقلب طلبه الى تعويض مالى الا اذا استحال له الوفاء عيناً . وعلى ذلك اذا قضى بالغاء عقد المشتري الثانى المسجل أولاً بالتواطؤ - وجب القضاء للمدعى المسجل أخيراً بالمقار بالذات

تعليق

(راجع عكس هذا المبدأ حكم محكمة الاستئناف الصادر فى ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢٨ مجلة المحاماة السنة التاسعة المدين الاول والثانى صفحة ٧٥)

المحكمة

« حيث ان غريب اشترى من أبيه عمر المنزل بمقد مؤرخ ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ومصدق على امضاءاته فى ١٥ فبراير سنة ١٩٢٥ ومسجل فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢٧ بمبلغ ٥٠٠ جنيه دفع تقدماً

« وحيث ان بديعة زوجة البائع أبى المشتري اشترت من زوجها نفس المنزل بمقد مؤرخ ٢٧ اكتوبر سنة ١٩٢٧ ومصدق على امضاءاته فى نفس التاريخ وسجل فى ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٧

الرسوم المقدرة هى عن مبلغ ٦٤ جنيه و ٧٤٠ مليم المحكوم به ابتدائياً وعن مبلغ ١١٥ جنيه و ٢٦٥ مليم المحكوم به استئنافياً وجملة ذلك هى ١٨٠ جنيه و ٥ مليم والرسوم المقدرة هى عن هذه الجملة باعتبار ان هذا المبلغ هو الذى كان يجب أن يحكم به ابتدائياً ولذلك يلزم المعارض ضده بمصاريف هذا المبلغ من محكمة أول درجة ولا محل هنا للدخول فى تقدير المصاريف عن الدرجة الاستئنافية او الالتماس ما دام أن محكمة الالتماس قضت فيها دون أن تتعرض للمصاريف الابتدائية ولذا يصبح أمر تقديرها من اختصاص هذه المحكمة

(معارضة عبد العزيز بك غر الدين ضد فريد افندى غر الدين وآخر وحضر عنهما الأستاذ السيد حامد فهمى افندى نمرة ٢٧٢ كللى سنة ١٩٢٢ دائرة حضرة عبد السلام بك ذهني وكيل المحكمة وحضر حضرة حسين صادق افندى وعبد العال السيد افندى)

٤١٣

محكمة الزقازيق الابتدائية الاهلية

٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٨

تسجيل . تدليس . شروطه . افضلية . دعوى بوليصية . الوفاء العيني

القاعدة القانونية

١ - العقد الناقل لحق عيني عقارى والمسجل والمشوب بالتواطؤ والتدليس لا يفضل على العقد الناقل للملكية الصادر قبله والمسجل بعده

٢ - لا يؤخذ فى عهد قانون التسجيل الجديد الصادر فى ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٣ رقم ١٨

« وحيث ان دعوى المدعى تنصرف الى طلب تثبيت ملكيته أصلاً باعتبار ان عقده نافذ على عقد المشتري الاخرى برغم سبق تسجيل عقد المشتري على عقده لان هناك تواطؤ حصل بين الزوجين اضراً به وطلب الأخذ بأحكام التسجيل الجديد أو بالدعوى البوليسية وعناصرها واحتياطياً الحكم له بالتمن وقدره ٥٠٠ جنيه »

« وحيث ان المشتري قالت بعدم التواطؤ وطلبت رفض دعوى تثبيت الملكية »

« وحيث ان كل طرف استند الى أوراق بلف الدعوى »

« وحيث ان البت في هذه الدعوى يتناول البحث في المسائل الآتية : هل قضى قانون التسجيل الجديد على سوء النية وأصبح التواطؤ مشروطاً في المعاملات لا جزاء له في القانون مدنياً كان أو جنائياً ؟ (كما ذهبت الى ذلك مجلة المحاماة بمقالها المنشور بالعدد ٦ و ٧ من المجلد ٨ ص ٦٧٢ و ٦٩١) أو أن التواطؤ لازال في عهد قانون التسجيل الجديد هادماً لكل حق ؟ وهل اذا توافرت أركان الدعوى البوليسية يصبح الدافع بها في حل من المطالبة بنفس العقار باعتباره دائماً بالتزام تسليم العقار اشتغلت به ذمة مدينه وان الدائن المطالبة بالوفاء بالتزام الأصلي ذاتاً وعيناً ولا ينقلب الى تعويض الا اذا استحال الوفاء عيناً ؟ »

« وحيث أن البحث الاول وعن بقاء مبدأ سوء النية قائماً في عهد قانون التسجيل الجديد فانه يجب أن يلاحظ أولاً انه لم يرد بالتشريع الفرنسي الموضوع في ٢٣ مارس سنة ١٨٥٥ ولكن الفقه والقضاء هناك رأيا ضرورة تقرير قاعدة

حسن النية هذه شرطاً لنفاذ التسجيل على الغير وأن سوء النية مقوض لكل حق بل ويجول دون انشائه أو تقريره وان سوء النية هو التدليس fraude أى التواطؤ concert frauduleux بين المشتري والمسجل أولاً والبائع اضراً بالمشتري الاول غير المسجل (القول هنا بالمشتري المجاز في التعبير اذ معنى القاعدة يقتضى بأن يقال « صاحب الحق العيني العقاري ») ولا ينصرف الى مجرد العلم البسيط لما في هذا الاخير من الخطورة المبنية على المعاملات بما يحفها من مخاوف بل ينصرف الى العلم الموصوف Connaissance qualifiée أى التواطؤ التدليسى (انظر في ذلك بارد Barde في مجموعة بودرى المطول في الالتزامات ج ١ ص ٤٤٠ ن ٣٩٦ وما بعدهما القضاء الفرنسي في ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٩٣ مجلة سيري الدورية سنة ١٨٩٤ القسم الاول ص ٣٨٥ ومجلة دالوز الدورية سنة ١٨٩٤ القسم الاول ص ٣٦٣ ومقال هام على الحكم للاستاذ ليون كان Lyon Caen وأحكام أخرى لاحقة) ويرجع الفقه والقضاء الفرنسيان في تقرير قاعدة التدليس والتواطؤ وعدم الأخذ بمجرد العلم البسيط الى الاصول العامة للقانون في ضوء التشريعات الاجنبية السابقة على قانون التسجيل الفرنسي الموضوع سنة ١٨٥٥ كالنشرى البلجيكي الصادر في ١٦ ديسمبر سنة ١٨٥١ إذ قررت المادة الاولى منه ما يأتى : « جميع العقود المعقودة بين الاحياء ... يجب تسجيلها ... ولغاية وقت التسجيل لا يجوز الاحتجاج بهذه العقود ضد الغير الذين يكونون قد تعاقدوا بدون غش وتدليس (انظر بارد ص ٤٣٩ ن ٣٩٦ وانظر

في كتب الفقه المصري الموضوعة باللغة العربية والفرنسية فتارة تأخذ بنظرية مجرد العلم البسيط وأخرى بالتواطؤ والتدليس واستقر الرأي أخيراً على الاقرار في الاخذ بالتواطؤ (راجع في ذلك بحثاً بمجلة مصر الحديثة *Egypte contemporaine* سنة ١٩١٩ المجلد ١٠ ص ٣٧٩ - ٤١٩ وأحدث الاحكام المختلطة حكم الاستئناف في ١٠ فبراير سنة ١٩٢٥ مجلة التشريع والقضاء المجلد ٣٧ ص ٢١٤ البند ٤ - أنظر جرائد لولان في التأمينات ص ٢٥٥ ن ٨٨٦ - دوى هلس ج ٣ ص ٤٦٠ ن ٩٠ - وأحدث الاحكام الأهلية حكم الاستئناف في ١٢ مايو سنة ١٩٢٥ المحاماه المجلد ٥ ص ٨٠٩)

« وحيث ان الشارع المصري فكر سنة ١٩٠٤ في التشريع لنظام السجلات العقارية *Livres fonciers* ووضع لذلك مشروعه المعروف وورد بهذا المشروع بالمادة ١٩ حسن النية شرطاً لنفاذ العقد المسجل وقررت هذه المادة بأن حسن النية لا ينصرف الى مجرد العلم البسيط (أنظر جرائد لولان ثانياً التأمينات ص ٢٩٥) وهذا يفيد أن التواطؤ لا يزول بتسجيل العقد في حالة الاخذ بنظام السجلات العقارية

« وحيث لما وضع الشارع المصري قانونه الخاص الصادر في ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٣ رقم ١٨ أهلى و ١٩ مختلط أراد به أن يكون نواة لنظام السجلات العقارية المنوى اخراجه كما فعلت بعض البلاد الاجنبية كاليونان وهولاندا كما انه أراد أن يقطع دابر الجدل في سوء النية وما قام فيه حول مجرد العلم البسيط أو العلم الموصوف أي التواطؤ

كولن مع كاتان ج ١ ص ٩٥٨ الطبعة الاولى سنة ١٩١٤ و ص ٩٦٨ الطبعة الثانية سنة ١٩١٩ والطبعات الاخرى على هذا الرأي) وعلى ذلك يجوز للمشتري الاول غير المسجل مخاصمة البائع له والمشتري الثانى المسجل وطلب الحكم بنفاذ عقده على العقد الآخر ويجب القضاء له به اخذاً بالمادة ١٣٨٢ مدنى فرنسى المقابلة للمادة ١٥١ مدنى أهلى التى تقول بالتزام المتسبب في الضرر بجبره وتعويض المضرار وليس هناك مانع قانوناً من الحكم للمشتري الأول بنفاذ عقده بمثابة تعويض كما يقول ليون كان بقاله متقدم الذكر

« وحيث ان الشارع المصرى المختلط رأى أن يضع سنة ١٨٧٥ نصاً لقاعدة حسن النية بالقانون المدنى فصاغ المادة ٣٤١ منه في باب البيع بما يأتى « لا تنتقل ملكية العقار بالنسبة لغير المتعاقدين من ذوى الفائدة فيه الا بتسجيل عقد البيع كما سيذكر بعد متى كانت حقوقهم مبنية على سبب صحيح ومحفوظة قانوناً وكانوا لا يعلمون ما يضر بها *de bome foi* (وترجمت عبارة *de bome foi* بعبارة لا يعلمون بها) ونقل الشارع الاهلى سنة ١٨٨٣ هذه المادة بنصها الفرنسى والعربى حرفاً بحرف بالمادة ٢٧١ مدنى والذى يلاحظ هنا ما يأتى : - ان الترجمة لعبارة *de bome foi* غير صحيحة وكان يجب ترجمتها بعبارة حسن النية . ثانياً ان قاعدة حسن النية لا يقف أثرها عند البيع فحسب بل هى تسرى أيضاً في كل حالة خاضعة للتسجيل

« وحيث ان عبارة حسن النية قد أثارت تائرة الاحكام المختلطة والاهلية بما هو مبين تفصيلاً

عدم مشروعية التواطؤ وانه لا ينشئ حقاً ولا يؤيده - ثالثاً - أن المذكرة الإيضاحية للقانون التمهيدى ولو أنها غير رسمية ونشرت في أصلها باللغة الفرنسية بطريقة غير رسمية مطلقاً (نشرت بمجلة جازيت المحاكم المختلطة المجلد ١٣ ص ٨١ - ٨٥) وبجانبها أسباب اقرار الجمعية العمومية لمحكمة استئناف المختلطة لها) واخرجتها بمجلة المحاماة من عندها الى اللغة العربية (المحاماة المجلد ٣ ص ٤٥٧ - ٤٦٨) فانها ذكرت أن الغرض من تقرير المادة الاولى في قانون التسجيل حسم النزاع في حسن النية وسوء النية . وهي تريد بذلك أن تقول بأنه لا يسمع من الآن قول بشأن مجرد العلم البسيط في مجال سوء النية وأن الرجوع الى رأى القضاة الذى أخذ بمجرد العلم البسيط أمر غير معقول الآن وليس أدل على وجاهة هذا التفسير أكثر من اعتبار المادة ٢ من قانون التسجيل للتواطؤ حائلاً يحول دون فإذ العقود المسجلة اضراراً بحملة الحقوق غير المسجلة أو المسجلة متأخراً - رابعاً - أن المسيو برناردى Bernardi اشتغل في تحضير قانون التسجيل في أدوار مختلفة له . فجلس سنة ١٩١٨ بدلا من المسيو يولا كازالى Piola Caselli بلجنة الامتيازات الاجنبية والى محاضرة في ٣١ مارس سنة ١٩٢٢ ونشرت له بمجلة مصر الحديثة (المجلد ١٣ سنة ١٩٢٢ ص ١٧٣ - ٢٠٨) ثم جلس في اللجنة التي وضعت قانون التسجيل واشترك معها في المناقشة والمجدل وكلف من جانبها بوضع مشروع للمناقشة فيه باعتباره عضواً فيها ولجنة محاضر جلسات باللغة

فقرر بالمادة الأولى منه أن الملكية لا تنتقل الا بالتسجيل حتى بين المتعاقدين وبذا قطع خط الرجعة على الاخذ في مجال سوء النية برأى مجرد العلم البسيط . وأصبح القول بسوء النية بمجرد العلم البسيط مردوداً لا يجوز سماعه وأصبح تسجيل العقد المطعون فيه بمجرد العلم البسيط حائلاً قانونياً دون اثباته . أى أصبح التسجيل في هذه الحالة وحدها قرينة قانونية قاطعة لا تقبل الدليل العكسى على صحة العقد من هذه الناحية وحدها *présomption legale juris et de jure* وأما سوء النية بالتواطؤ والغش فإن الاخذ به لا يزال باقياً وهو يبطل العقد ويزيل عنه آثاره القانونية في عهد قانون التسجيل الجديد المتقدم للأسباب الآتية : أولاً - لأن مشروع نظام السجلات العقارية المحرر سنة ١٩٠٤ يستفاد منه عدم نفاذ العقد المسجل اذا عابه التواطؤ كما سبق بيانه ومن باب اولى أن يؤخذ بالتواطؤ هادماً للعقد المسجل في عهد القانون الذى هو تمهيد ونواة لقانون السجلات العقارية وهذا القانون الاخير أشد اشتراطاً وأضيق في أحكامه من القانون التمهيدى له - ثانياً - أن القانون التمهيدى المذكور وهو قانون التسجيل الجديد جعل التدليس والتواطؤ بالمادة ٢ منه الخاصة بالعقود - والأحكام المقررة لا المنشئة للحقوق حائلاً يحول دون نفاذها وليس من المنطق والانسجام في التشريع وضرورة توحيد الآراء في المعاملات أن يقرر جزاء للتواطؤ في حالة دون أخرى وأن يحلله الشارع في مكان ويحرمه في مكان آخر مع أن السبب في التحريم واحد وهو

الفرنسية وان كانت لم تنشر الا أنه قد حصل الاطلاع عليها ونوه عنها بعض الاحكام وبالمؤلفات القهية وأهم محاضر جلساتها محضر جلسة ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٢ حيث ثبت به للمسيو برناردى رأى فيما يتعلق بالعقد غير المسجل وورد به بأنه يراد بذلك القانون تأييد العدالة واتباع ما قرره هولاندا واليونان وثبت فيه أيضاً رأى بيولا كازيللى فى الأجازة لمن لم يتسجل عقده حق الحصول على حكم بمثابة تصديق على امضاء البائع الذى رفض المصادقة ابتداء ثم تسجيل الحكم لاجل انتقال الملكية ولما كان لبرناردى أثر ظاهر فى تحضير ذلك القانون وأنه هو الذى وضع مذكرته التحضيرية وكان لمحاضراته التى ألقاها فى ٣١ مارس سنة ١٩٢٢ (أى قبل أن يشترك بالفعل فى وضع القانون النهائى ولكنه اشترك من قبل فى تحضير معداته باللجان السابقة) رأى معلوم نمت عليه مناقشات اللجنة والمذكرة الايضاحية فانه يصح الرجوع اليه فى تبين مدى هذا القانون فى مسألة حسن النية . وقد أثار بمحاضراته المذكورة (ص ٢٠٠ من المجلد المذكورة) فى معرض موقف البائع الذى يعمل من جهته على تعطيل التسجيل - الى الزام البائع على نقل الملكية المرجوة لدى المشتري لاعلى الزامه على دفع تعويض كما أنه أشار أيضاً وهو الهام (ص ٢٠٠ فى آخرها وص ٢٠١ فى أولها) الى أن الغرض من تقرير القاعدة التى أفرغت فيما بعد فى قالب المادة الأولى من قانون التسجيل هو قطع دابر الجدل الذى كان قائماً بشأن حسن النية وسوء

النية وانه يجب اخراج حالات الغش والتدليس من حكم هذه القاعدة وهذا القول من جانب برناردى وهو على ما تقدم أداة ظاهرة الأثر فى تحضير القانون - لا يمكن أن يترك بلا رعاية وتقدير فى تعيين حكم المادة الأولى من قانون التسجيل أى ان عدم ذكر حسن النية بتلك المادة لم يرد به تحليل التواطؤ ورفع الجزاء المدنى عنه انما الغرض منه عدم العودة الى التفرقة بين مجرد العلم البسيط والعلم الموصف أى التواطؤ وأن التواطؤ وحده هو الذى يعيب العقد المسجل دون غيره - خامساً - ان القضاء المصرى لمحكمة الاستئناف بمصر قد أقر هذا الرأى وقال بأن التواطؤ يفسد العقد المسجل وورد بأسبابه ما يأتى : « وبما أن القانون رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ الخاص بالتسجيل قد نص فى المادة الثانية منه على أن عقد البيع الذى يشوبه التدليس لا ينقل الملكية ولو سجل - فحسن النية له فى أحكام ذلك القانون أثر فعال وليس من ريب إذن أن البائع ليس له ان يستغل تهاون المشتري فى تسجيل عقد البيع وتراضى انتقال الملكية اليه بسبب تأخر هذا الاجراء الشكلى الذى حتمه القانون ويقوم مطالباً بثبوت ملكيته هو فيسعى بذلك فى نقض ما تم على يديه أن هذا مما لا ينسجم مع المبادئ العامة للقانون ولا مع صفة عقد البيع التى لاتزال لاصقة به حتى بعد قانون التسجيل وهى أنه من عقود التراضى وليس من عقود التوثيق اشكال » اهـ (حكم ٢٢ مايو سنة ١٩٢٧ المحاماة المجلد ٨ ص ٣٠٩ رقم ٢٣١ العامود الثانى فى أوله - سادساً - أن قضاء

عليه عين هذا المدين ؟ لا يمكن أن يقال ذلك لمنافاته للأصول العامة القانونية . ولا محل للقول حينئذ بالأخذ بمبدأ محكمة النقض والابرام بروما فيما قرره بشأن التسجيل باعتبار أن تسجيل العقد يكون في ذاته قرينة قانونية قاطعة لا تقبل الدليل العكسي *présomption juris et de jure* لما في هذا الحكم من الخروج على المبادئ القانونية العامة ومن تقريره لقرينة قانونية قاطعة لم يقل بها نفس القانون الإيطالي (راجع الحكم بمجلة مصر الحديثة المجلد ١٠ سنة ١٩١٩ ص ٤٠٨ - ٤٠٩) ومن رفضه الأخذ بالدعوى البوليسية وبتأنيها بالطريقة التي توصل الى الحكم بإبطال العقد المسجل الأول المشوب بالتواطؤ بل هو يبيح المطالبة بالثمن فقط وهذا الرأي من جانب النقض الإيطالي يخالف ما قرره ليون كان في مقاله المتقدم إذ أباح هذا الاستاذ المطالبة بالعقار باعتباره تعويضاً عينياً - وهذا يتفق مع القاعدة العلمية العامة القائلة بأن المدين ملزم بالوفاء عيناً ولا يلزم بتعويض مالي إلا اذا استحال الوفاء العيني . وما دام يثبت التواطؤ فيقضى بإبطال العقد المشوب به ويرد العقار الى مال المدين وهو البائع وينفذ المشتري الأول بتسليم العقار من طريق الوفاء العيني لديه . وهذا هو البحث الثاني من البحثين المشار اليهما بصدر هذا الحكم - سابغاً - إن طبيعة المعاملات بين الناس وضرورة العمل على ترويحها بجميع الوسائل القانونية تحول دون ترك التواطؤ يشل منها ويعطل من سيرها وليس من العدالة ولا من الوجهة العملية والأخلاقية ترك البائع يبيع العقار

الدوائر المجتمعة لمحكمة استئناف مصر الاهلية (حكم ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٧ المجموعة الرسمية المجلد ٢٩ ص ٤٦ رقم ٢١) نص الى أن عقد البيع غير المسجل هو بيع يعتبر فيه البائع ملتزماً بواجبات البيع والمشتري مثله وأن نقل الملكية ليس ركناً لعقد البيع بل هو أثر من آثاره وعلى ذلك يكون البائع قد تخلى عن مظاهر الملكية عند عدم تسجيل العقد ولم يبق له منها الا الاعتبار الشكلى كذلك انتقلت مظاهر الملكية الى المشتري ولم يكن لديه الاعتبار الشكلى لنقل الملكية ولذا يجوز للمشتري مطالبة البائع بالتسليم باعتبار هذا التسليم التزاماً اشتغلت به ذمة البائع ولا يجوز له الاحتجاج بأن التزامه استحال الى تعويض مالي فقط . فاذا تقرر ذلك فكيف يمكن التوفيق بينه وبين المبدأ القائل بأن تسجيل عقد المشتري الثانى ولو كان حاصلًا بالتواطؤ والتدليس قبل تسجيل عقد المشتري الأول يحول دون الطعن في العقد الثانى وأن الطعن يستحيل الى تعويض ؟ وإذا كان للمشتري الاول حقوق اتصلت بالعقار المبيع *jus ad rem* وله حق المطالبة بها بما فيها التسليم وقبل أن يتصرف البائع في العقار الآخر - فكيف يزول عنه هذا الحق إذا تصرف البائع لمشتري آخر من طريق التواطؤ ؟ وهل الحق ينما يعتبر سليماً قوياً قبل الملتزم به قبل أن يتواطأ هذا الأخير مع آخر يصبح بعد التواطؤ من جانب المدين حقاً مسلوب القوة ضعيف الأثر القانونى ؟ وهل من الممكن قانوناً أن يقال حينئذ بأن حق الدائن قبل المدين يضعف ويقل أثره بمجرد أن يتواطأ

ثانياً من طريق التواطؤ ثم يظل بعد ذلك بلا جزاء مدني أو جنائي

« وحيث أنه مما تقدم يجب القول بضرورة الأخذ بقاعدة ابطال العقد المشوب بالتواطؤ بمجرد العلم البسيط

« وحيث أنه يستفاد من ظروف الدعوى الحاضرة ومن المستندات المقدمة من الطرفين ان الابن قد أخفى على زوجة أبيه العقد ولم يسجله إلا بعد أن علم بتسجيل زوجة أبيه أي أن المشتري لا تعلم بسبق تصرف البائع لها لابنه وعلى ذلك يجب اعتبار عقد المشتري الثانية فقضت على عقد المشتري الأول لتسجيله قبله بلا تواطؤ

« وحيث أنه ورد بعقد المشتري بأنه دفع الثمن فهو في حل حينئذ من المطالبة برده ولم يتقدم من البائع ما يدل على صورة العقد

(قضية قريب افندي ابراهيم وحضر عنه الأستاذ السيد حامد فهمي افندي ضد بديعه بنت احمد قاسم وآخر وحضر عن الاول يوسف افندي فهمي نمرة ١٢٩ كل سنة ١٩٢٨ — دائرة حضرات عبد السلام ذهني بك وكيل المحكمة بمضوية حضرتي حسن صادق افندي ونصيف فهمي افندي القاضيين)

٤١٤

محكمة الزقازيق الابتدائية الاهلية

١٠ يناير سنة ١٩٢٩

١ استئناف حكم صادر خلافاً لحكم سابق . شروطه
٢ حكم المصادقة على محضر صلح . ليس حكماً قاطعاً في خصومه

المبادئ القانونية

١ - لأجل القول بقبول استئناف حكم صادر على خلاف حكم سابق (المادة ٣٥٢

مرافعات) - يجب أن تتوافر في الدعوى الثانية التي لا يقبل الحكم فيها الاستئناف . عناصر الدعوى الأولى من حيث الوحدة في الخصوم والموضوع والسبب . أي يجب ان تكون الدعوى الثانية هي نفس الدعوى الاولى . وعلى ذلك اذا كانت الدعوى الثانية خاصة بالوفاء بالدين المحكوم به أولاً فلا يجوز قبول الاستئناف في الدعوى الثانية لاختلاف الموضوع فيهما »

٢ - لا تسري المادة ٣٥٢ مرافعات المذكورة الا اذا كان الحكم الأول قاطعاً في خصومة وأما اذا كان صادراً بالمصادقة على صلح judgement d'epedient فلا تسري المادة المذكورة .

المحكمة

« حيث أن المستأنف عليه دفع بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب

« وحيث أن المستأنف يقول بجوازه لصدور الحكم المستأنف على خلاف حكم سابق « وحيث ان شرائط قبول استئناف حكم صادر على خلاف حكم سابق اخذاً بالمادة ٣٥٢ مرافعات أن يكون الحكم السابق حكماً بالمعنى الصحيح قد قضى في خصومة . وأما اذا كان حكماً مصادقاً على صلح judgement d'epedient فلا يجوز اعتباره شرطاً صحيحاً لقبول الاستئناف المرفوع عن الحكم الثاني

« وحيث انه من جهة أخرى يتبين ان الدعوى الحاضرة لا تعتبر تجديدًا للدعوى السابقة الصادر فيها الحكم بالمصادقة على الصلح بتاريخ ٢ يونيو سنة ١٩٢٧ حتى يقال بالأخذ بالمادة

المحاماة - بهذا المعنى حكم (الدوائر المجتمعة
بمحكمة استئناف مصر بتاريخ أول مارس سنة
١٩٢٨ محاماة عدد ٧١٦ سنة ٨ ص ٧٥٠
نمرة ٤٥٩)

المحكمة

« من حيث أن الخلاف بين الطرفين قائم
على ما اذا كان لمجلس الوزراء الحق في فصل
الموظفين على الاطلاق بقرار يصدر منه دون
الرجوع الى المحكمة التأديبية أولا
» وحيث أن الحكم الصادر من محكمة
الاستئناف الأهلية بدوائرها مجتمعة بتاريخ أول
مارس سنة ١٩٢٨ قضى بأن للحكومة الحق
المطلق في فصل كبار الموظفين السارى عليهم
حكم المادة (١٤) من دكريتو ٢٤ ديسمبر سنة
١٨٨٨ بقرار من مجلس الوزراء من غير أن
تكون ملازمة بذكر الأسباب انما هذا لا يمنع
الموظف بمطالبتها بتعويض اذا اثبت انها اساءت
استعمال هذا الحق

« وحيث ان المبدأ الذى أقره هذا الحكم
وان كان فى ظاهر النص قد تعلق بكبار
الموظفين الذين لا يندمج المدعى فى سلكهم الا
انه ظاهر بداهة ان يشمل حتماً جميع الموظفين
على السواء . فقد جاء فى اسباب الحكم نفسه
ما يستفاد منه ذلك إذ قال ان الحق المنصوص
عنه فى المادة (١٤) من دكريتو سنة ١٨٨٨ لم
يكن شيئاً جديداً بالنسبة للحكومة وانما هو تقرير
لما كان لها من ذى قبل من السلطة ازاء موظفيها
كما انه لا يعقل ان للحكومة الحق المطلق فى

٣٥٢ مرافعات انما هى تتعلق فى الحقيقة بكيفية
الوفاء بالدين المقرر بالحكم المصادق على الصلح
وذلك لأنه لا أجل الأخذ بالمادة ٣٥٢ مرافعات
لا بد أن تتوافر فى الدعوى الثانية التى لا يقبل
الحكم فيها استئنافاً بطبيعتها (والا لو كان الحكم
فيها يقبل الاستئناف لما كان هناك حاجة لوضع
المادة ٣٥٢ مرافعات) عناصر الدعوى الأولى
المحكوم فيها نهائياً من حيث الوحدة فى الخصوم
والموضوع والسبب . وبما أن الدعوى الحاضرة
تتعلق بالوفاء بالدين ولا تتعلق بالدين نفسه فلا
تنطبق حينئذ المادة ٣٥٢ مرافعات المتقدمة

« وحيث لما تقدم يتعين قبول الدفع الفرعى
وعدم جواز الاستئناف

(قضية مكس افندى يوسف وحضر عنه رياض
افندى المصرى ضد يوسف قرمان نمرة ١٧٤ -
سنة ١٩٢٨ س - بالهيئة السابقة)

٤١٥

محكمة مصر الابتدائية الأهلية

٢٦ يناير سنة ١٩٢٩

موظف . احالة الى المعاش . سلطة الحكومة
الموظفون سواء .

القاعدة القانونية :

حكم الدوائر المجتمعة الصادر فى أول مارس
سنة ١٩٢٨ وان كان فى ظاهر نصه يتعلق بكبار
الموظفين الا انه ظاهر بداهة انه يشمل جميع
الموظفين على السواء

فالحكومة الحق المطلق فى إحالة الموظف،
صغيراً كان أو كبيراً ، الى المعاش بقرار من
مجلس الوزراء ولا يبقى للموظف الا أن يثبت
اساءتها لاستعمال هذا الحق لمطالبتها بالتعويض

احالة كبار الموظفين الى المعاش بدون محاكمة تأديبية ولا يكون لها مثل هذا الحق بالنسبة لصغارهم

« وحيث أن ما دفع به المدعى من ان الاباحة التي وردت في المادة (١٤) السالفة الذكر قاصرة على موظفين معينين بطريق الاستثناء فلا يجوز القياس عليها ما دامت هناك لائحة اخرى يعامل بمقتضاها فريق آخر من الموظفين مردود بأن هذه التفرقة لا تتماشى مع المنطق ولا قصد الشارع والا كانت تبيجتها احاطة صغار الموظفين بسياج من المزايا والضمانات لا نصيب منها لكبارهم مع انه من الواضح ان النظام التأديبي الذي وضع لكبار الموظفين بدكريتو ٢٤ ديسمبر ١٨٨٤ نظام يمتاز عن نظام دكريتو ١٠ ابريل سنة ١٨٨٧ الذي يتمسك به المدعى من حيث الضمانات والمزايا التي أراد أن يختص بها كبار الموظفين

« وحيث أن الاعتراض على ذلك أيضاً بأن الاستثناء المتقدم ذكره انما قصد به الشارع المحافظة على كرامة الموظف الكبير بعدم تعريضه احياناً الى افتضاح امره امام اللجنة التأديبية العليا فاعطت الحكومة لنفسها الحق في فصل هذه الطائفة من الموظفين بدون وساطة اللجنة المذكورة مردود كذلك بأن هذه العلة نفسها قائمة بالنسبة لطائفة الموظفين الاخيرين اذا اتوا اموراً تستوجب احوالهم الى مجالس التأديب الخاصة بهم خصوصاً اذا لوحظ ان منهم من يكون معيناً بمرسوم ثم نقل الى وظيفة اخرى هي

في الواقع أرقى من وظيفته الاولى ولكن التعيين فيها يكون بقرار وزاري مما يخرجهم من عداد الموظفين الساري عليهم حكم المادة (١٤) السالفة الذكر

« وحيث أنه مما يؤيد ذلك ايضاً ما جاء بالمادتين ١٢ و ٢٠ من قانون المعاشات الملكية الصادر في ابريل سنة ١٩٠٩ الذي قبل المدعى المعاملة به اذ نصت الاولى على تقسيم المعاشات والمكافآت بالنسبة للموظفين أو المستخدمين الدائمين المرفوتين لسبب الغاء الوظيفة أو الوفر أو بقرار خصوصي من مجلس الوزراء ونصت المادة الثانية على من يرفق من هؤلاء الموظفين والمستخدمين لهذه الأسباب نفسها في المعاش أو المكافأة وعلى طريقة احتسابها والمستفاد جلياً من هذين النصين وجود حق لمجلس الوزراء في فصل الموظفين بقرار منه وتعميم النص على هذه الصورة صريح في الدلالة على شموله جميع الموظفين على السواء « وحيث أنه مما تقدم يتبين ان للحكومة الحق المطلق في احوالة المدعى الى المعاش بقرار من مجلس الوزراء ولا يبقى له إلا أن يثبت اساءتها استعمال هذا الحق لمطالبتها بالتعويض « وحيث أنه لم يقدم من جانبه أي اثبات

على ذلك سوى استناده الى ملف الخدمة

(قضية حسن بك الملقى وحضر عنه حضرة الاستاذ عبد العزيز افندي فهم ضد وزارة المالية والداخلية وحضر عنهما حضرة الاستاذ يوسف بك قسيس بمرمرة ١٠٤ سنة ١٩٢٧ كأي دائرة حضرة صاحب العزة محمد بك عثمان الفندي . وعضوية حضرتي صاحبي العزة صادق سعد بك وعبد الحميد رزق بك القاضيين)

٤١٦

محكمة الزقازيق الابتدائية الاهلية

٢٨ مارس سنة ١٩٢٩

دعوى التزوير الفرعية . عدم جواز استئناف الحكم فيها اذا كانت الدعوى الاصلية أقل من نصاب الاستئناف

المبادئ والفائرية :

دعوى التزوير التالية لدعوى موضوعية قيمتها لا تقبل الاستئناف - لا تقبل الاستئناف أيضاً للأدلة الآتية : - ١ - لأن الطعن بالتزوير يتعلق بورقة لها قيمتها المالية المحددة بها - ٢ - ان القول بأن للطعن بالتزوير خطورته الأدبية ولذا يعتبر الطعن في ذاته مجهول القيمة قول لا يؤخذ به . لأنه لو جاز الاخذ به لترتب عليه تعميم يتناول كل دفاع في كل دعوى لها مساس بكرامة الخصوم وسمعتهم . وهذا لا يقبله القانون لأنه هادم لقواعد الاختصاص التي لا تعرف الا القيمة المالية وهي أساس نظام المحاكم ودرجات الاستئناف لديها - ٣ - ان جاز قبول الاستئناف في دعوى الطعن بالتزوير في ورقة قيمتها المالية دون الاستئناف لترتب على ذلك أيضاً جواز الاستئناف عن انكار التوقيع ما دام أن للانكار خطورته الأدبية أيضاً بما لا يقل عن الطعن بالتزوير . ولا يمكن القول بجواز الاستئناف في هذه الحالة عند الانكار بالتوقيع ما دام الانكار وجهاً من أوجه الدفاع في الدعوى ولم يكن دعوى مستقلة

المحكمة

« حيث ولو أن الدعوى الأصلية لا تقبل استئنافاً لقلة النصاب في قيمتها الا أن المستأنف

رفع برغم ذلك استئنافه مستنداً الى ما سبق أن قرره محكمة مصر ببعض أحكامها من جواز رفع استئناف عن حكم في دعوى الطعن بالتزوير مهما كان نصاب الدعوى الاصلية (أنظر حكم محكمة مصر في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٢٦ المحاماة المجلد ٧ ص ٣٥١ رقم ٢٤٣) :

« وحيث ان أهم سند لذلك الرأي على ما تبين من استقرار الاحكام المذكورة هو أن للطعن بالتزوير خطورته الادبية وان للحكم فيها مساساً بكرامة من طعن ضده بالتزوير وان دعوى الطعن بالتزوير يجب حينئذ أن تكون مجهولة القيمة ما دام الطعن قد انصرف الى التزوير في ذاته »

« وحيث ان العبرة في تقدير الدعوى أمام المحاكم ترجع الى قواعد الاختصاص التي قررها الشارع نفسه والى قواعد التقدير التي تعينت تعييناً لا محل للخلاف في نصوصه الظاهرة . والتقدير لا بد وأن يكون مالياً . وما دامت الورقة الأصلية قد تقدرت قيمتها فلا بد أن ينصرف هذا التقدير الى كل ما يتفرع عنها تفرعاً لا بد من أن براعى فيه أيضاً قيمته المالية التي ترجع لقيمة الورقة »

« وحيث وان قيل بأن دعوى الطعن بالتزوير دعوى مستقلة وهي بذلك تعتبر بمجهولة القيمة ولأن الحكم فيها مساس بسمعة الشخص وانه لذلك يجب تمكين الشخص من الدفاع عن كرامته أمام درجة الاستئناف فانه يرد على ذلك ما يأتي : أولاً انه اذا روعيت الناحية الأدبية للأحكام المدنية في جميع الأحوال

المختلفة لترتب على ذلك توسيع مجال الاختصاص فيما لا يقبله النصاب وفي هذا اخراج لقواعد التقدير والاختصاص بما له مساس بنظام المحاكم وبالنظام العام . اذ من السهل على كل خصم أن يدعى في كل دعوى مدنية بمساس كرامته . وهذا لا يقبله طبيعة العمل وأصول التقنين . ثانياً اذا صححت وجهة نظر القائلين بجواز الاستئناف لكان من المنطق أيضاً جواز استئناف الأحكام الصادرة في الأوراق التي لا تقبل قيمتها استئنافاً لقلة النصاب ويكون قد طعن فيها بانكار التوقيع اذ لا معنى للفرقة بين الطعن بالتزوير - وهو يكون برفع دعوى مستقلة - وبين الطعن بأنكار التوقيع وهو يكون من طريق الدفاع في الدعوى الأصلية لا بدعوى أصلية فاذا قيل بجواز الاستئناف أيضاً في انكار التوقيع - وهو نتيجة ضمنية لقبول الاستئناف في الطعن بالتزوير ما دام مسوغ الاستئناف واحداً في الاثنين وهو الكرامة الشخصية - فان قواعد الاستئناف تنهار انهياراً تتأثر له أصول المرافعات وما يجب أن تستند عليه العقائد القانونية من دوام الطمأنينة والرسوخ . وان كان المسوغ هو كرامة الشخص فكيف يجوز الاستئناف اذا كانت هو الطاعن ورفض طعنه حيث لا مساس بكرامته ؟ وهل من القانون وانسجام أحكامه أن يقال بالاستئناف فيما اذا قضى بقبول الطعن وبعدم الاستئناف اذا قضى برفضه ؟

« وحيث لذلك يتعين الاخذ بقاعدة التقدير المالي التي قال بها الشارع ولا يجوز

التحول عنها والا كان في تخريجها على خلاف ما يقول به ظاهرها وداخلها تخريجاً بلا مقتض لقواعد الاختصاص وأصول التقدير المالي للدعوى »

« وحيث لما تقدم يتعين قبول الدفع الفرعي وعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب »
(قضية حجازية بنت عطيه وحضر عنها الاستاذ على حسين افندي ضد السيد حسن نجم وحضر عنه الاستاذ عبد العزيز افندي عبده نمرة ٢٩٥ سنة ١٩٢٨ استئناف - دائرة حضرات عبد السلام ذهني بك وكيل المحكمة بمضوية حضرتي عبد الفتاح حسين افندي وعبد الرحمن نور افندي القاضيين)

٤١٧

محكمة الزقازيق الابتدائية الأهلية

٢ ابريل سنة ١٩٢٩

- ١ معارضة . اقرار في قلم الكتاب . لا يكفي
- ٢ رفع دعوى جزئية الى المحكمة الكلية . عدم اختصاص . من النظام العام
- ٣ دفعان بعدم القبول وبعدم الاختصاص . وجوب الفصل في الاول قبل الثاني

المبارى والقانونية

١ - المعارضة المرفوعة من أحد الخصمين باقرار في قلم الكتاب طبقاً للمادة ١١٧ مرافعات وما بعدها ويرمى بها المعارض الى تصفية حساب بينه وبين المعارض ضده لا يجوز اعتبارها معارضة بالمعنى القانوني وهي المعارضة التي تتوجه أما الى غاصمة قلم الكتاب من طريق الادعاء بعدم استحقاقه للرسوم المطلوبة . أو التي تتوجه من أحد الخصمين على الآخر من طريق الادعاء بأنه غير ملازم بالمصاريف . وعلى ذلك اذا خرجت المعارضة عن المعنيين المتقدمين وانصرفت

تعليقاً على المادة ١٢٢ و ١٢٣ مرافعات مختلط
المقابلتين والمطابقتين للمادتين الأهليتين ١١٧
و ١١٨ مرافعات - استئناف مختلط في ١٥ يونيو
سنة ١٨٩٩ مجلة التشريع والقضاء B.L.G. مجلد
١١ ص ٣٠٠ استئناف مختلط في ٢٦ ديسمبر
سنة ٩٠٠ المجلة المذكورة المجلد ١٣ ص ٨٥ -
استئناف مختلط في ١١ نوفمبر سنة ٩٠٣ المجلة
المذكورة المجلد ١٦ ص ٦) وانه يترتب على
ذلك انها لا ترفع باقرار في قلم الكتاب انما ترفع
بدعوى مستقلة عادية الا انه اذا رفعت من
طريق الاقرار بقلم الكتاب وبعد مضي مدة
الثلاثة الأيام المضروبة لها جازع ذلك قبولها
والنظر فيها (استئناف مختلط في ٤ نوفمبر سنة
١٩١٩ مجلة جازيت المحاكم المختلطة المجلد ١٠
ص ١٢ رقم ٨ المبدأ ٢) وانه لا حاجة في هذه
الحالة الى الحكم بعدم قبولها شكلاً وتكليف
المعارض برفع دعوى مستقلة مادام النزاع قد
أصبح بالفعل مطروحاً أمام المحكمة وذلك كله
تفادياً من الاطالة في الوقت وكثرة الاجراءات
وتحميل المعارض دفع مصاريف أخرى لما
في هذا الايجاز في الاجراءات والتوفير في الصرف
ما يساعد على حسن سير العدالة (استئناف
مختلط في ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩١ مجلة التشريع
والقضاء المجلد الأول ص ٣٥٩ وآخر العمود
الثاني من صفحة ٣٢٠) :

« وحيث وان صح ذلك بشأن اللون
الثاني للمعارضة وهو الخاص باختصاص المعارض
للمعارض ضده لمعرفة أيهما الملزم بالمصاريف -
فانه لا يمكن التوسع في وجهة النظر هذه التي قال

الى مجرد عمل تصفية حساب بين الطرفين
فوجب رفعها بدعوى عادية تنشئ عليها القواعد
العامة للدعوى

٢ - لا يملك خصوم الدعوى رفعها أمام
المحكمة الكلية برضاها اذا كانت قيمتها من
اختصاص القضاء الجزئي . والدفع بعدم قبولها
خاص بالنظام العام يجوز الدفع به من المحكمة
بالذات

٣ - اذا توجه دفعان أمام المحكمة دفع
بعدم قبول الدعوى fin de non recevoir ودفع
فرعى بعدم الاختصاص exception وجب
الفصل أولاً في الدفع بعدم القبول . فاذا ما رفض
تعين الفصل في الدفع الفرعى بعد ذلك

المحكمة

« حيث أن المعارضة المطروحة الآن أمام هذه
المحكمة انما تنصرف الى تصفية حساب المصاريف
بين الطرفين فيما دفعه كل منهما للخبير من جيبه
الخاص . وأنها لا تنصرف لا الى منازعة الخزنة
العامة فيما تستحقه من المصاريف ولا الى المنازعة
بين الخصوم في أيهما يلزم بالمصاريف :

« وحيث أن الشارع في اباحته للمعارضة
من طريق الاقرار بقلم الكتاب طبقاً للمادة ١١
مرافعات انما أراد المعارضة التي تتوجه من أحد
الخصمين الى الخزنة العامة وأما في لونها الثاني
وهي ما اذا توجهت من الخصم ضد خصمه
لمعرفة أيهما يلزم بالمصاريف، فاتها تعتبر في هذه
الحالة بمثابة اشكال في تنفيذ أمر تقدير المصاريف
(انظر بوريلي بك - Borilli ص ٣٦١ ن ٦

لمساحه بنظام المحاكم وأصول اختصاصها الذي له صلة حتماً بالنظام العام . لأنه وإن صح قانوناً الاتفاق على رفع الدعوى الكلية أمام المحكمة الجزئية (المادة ٢٧ مرافعات) فإنه لا يصح الاتفاق على رفع الدعوى الجزئية أمام المحكمة الكلية والا كانت ذلك هدماً لنظام المحاكم وقواعد الاختصاص ومساساً بأحكام النصاب وهو النصاب الذي له ناحيته النظامية العامة . وعلى ذلك يجوز للمحكمة في هذه الحالة أن تحكم من تلقاء نفسها بعدم الاختصاص :

« وحيث وقد تقدمت الدعوى إليها من طريقها غير القانوني فإنه يجب البت أولاً في عدم قبولها لعدم اتخاذها الطريق الصحيح . وإن عدم الاختصاص فلا يكون إلا إذا جاءت الدعوى أمام المحكمة من الطريق القانوني الصحيح وعلى ذلك لا محل للقضاء بعدم الاختصاص في هذه الحالة إذ يكتفى بالحكم أولاً بعدم قبول الدعوى : (معارضة امين افندى يوسف وآخر ضد مصطفى افندى شكوك وآخرين نمرة ٢٩ سنة ١٩٢٦ كلى — دائرة حضرة عبد السلام ذهني بك وبمضوية حسين صادق افندى وعبد الرحمن نور افندى القاضيين)

٤١٨

محكمة الزقازيق الابتدائية الأهلية

٢ ابريل سنة ٩٢٩

١ التماس . ورقة محجورة بفعل الخصم . شروط ذلك .

٢ الورقة المودعة لدى ايين . ليست محجورة بفعل الخصم

المبادئ القانونية

١ - يقبل التماس بسبب عدم تقديم ورقة

بها القضاء المختلط والأخذ بها في كل خصومة تقع بين الطرفين بشأن المصاريف . فإذا ما تبين بأن الخصومة انصرفت الى تصفية حساب المصاريف بين الطرفين - وذلك بعد أن بت فيها في معرفة أيهما المزم بها وهو ما يتناول حتماً البت في التقدير ذاته فيما إذا كان جسيماً أم قليلاً كما يقع في المعارضات التي ترفع عن تقدير اتعاب الخبراء كما حصل في هذه الدعوى بتاريخ ١٠ فبراير سنة ٩٢٧ عندما تقدر للخبير مبلغ ٨٤ جنيه و ١٦٠ ملليم - فإنه يجب اعتبار هذه التصفية دعوى عادية لا شبهة للمعارضة فيها وهي المعارضة المنوه عنها بالمادة ١١٧ و ١١٨ مرافعات ولا يمكن قبول الدعوى على شكل معارضة بقلم الكتاب لأنها لا تدخل في أحد اللونين اللذين تقدم يانها . إذ لا تنصرف لا الى مخاصمة قلم الكتاب نفسه ولا الى معرفة أي الخصمين يلزم بالمصاريف . بل انصرفت الى تصفية حساب المصاريف بين الطرفين إذ يقول أحدهما بدفع جزء من ماله ويقول الآخر كذلك . فهي تدور حول تصفية حساب لا محالة وعلى ذلك يتعين عدم قبول الدعوى بشكل معارضة في قلم الكتاب وكان يجب أن ترفع بدعوى مستقلة تخضع للإجراءات القانونية العادية المقررة للدعوى :

« وحيث أنه من طريق آخر فإن الدعوى الحاضرة بصفتها تصفية حساب وقد بلغت قيمتها ٨٤ جنيه فإنه لا يمكن رفعها إلا أمام المحكمة الجزئية . ولا يملك الخصوم رفعها برضاها أمام المحكمة الكلية لأن رضاءهما هنا لا يؤخذ به

« وحيث أن بعض هذه الشروط الخمسة غير متوافر في الدعوى الحاضرة . ذلك لانه من حيث الشرط الثاني الخاص بأن يكون حجز الورقة بفعل الخصم فإنه يجب أن يكون الخصم نفسه هو الذي حجز الورقة عنده . أما اذا كانت الورقة مودوعة أمانة طرف شخص آخر - كما هو حاصل في الدعوى الحاضرة - ولم يشترك الخصم في حجزها من طريق الغش والتدليس مع الامين المودعة لديه الورقة - فإنه لا محل للالتماس (أنظر جارسونيه الفقرة السابعة ص ٧٨٠) وعلى الاخص اذا تبين بأنه كان في استطاعة الملتمس أن يتخذ الطريق القانوني في الحصول على الورقة (استئناف مختلط في ٨ يناير سنة ١٨٩٠ مجلة التشريع والقضاء المجلد ٢ ص ٢٥٨ - الفهرست العشري الأول ص ٢٩٧ ن ٣٨٠١) كأن يدخل الامين خصماً في الدعوى ليندم الورقة - وهذا لم يفعله الملتمس مع أنه وعد بأدخاله وتقديم الورقة . وما دام قد تبين بأن الملتمس كان يعلم من قبل بوجود هذه الورقة (أنظر الشرط الرابع من الشروط الخمسة المتقدمة) وأنه لم يكن في حالة استحالة لأجل الحصول على الورقة بالطرق القانونية فإنه لا يجوز قبول التماسه (استئناف مختلط في ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٩٤ مجلة التشريع والقضاء المجلد ٧ ص ٧٠ - الفهرست العشري الاول ص ٢٩٧ ن ٣٨٠٦)

« وحيث لما تقدم يتعين رفض التماس في شكله لعدم توافر بعض أركانه والحكم بالزام الملتمس

قاطعة في الخصومة وكانت محجوزة بفعل الخصم نفسه اذا توافرت الشروط الخمسة الآتية :-

- ١ - أن يكون حجزها حجزاً مادياً - ٢ - أن يكون حجزها قد حصل بمعرفة الخصم نفسه
- ٣ - أن تكون الورقة قاطعة - ٤ - أن تكون الورقة مجهولة لدى الملتمس - ٥ - أن يحصل عثر عليها .

٢ - اذا كانت الورقة - فيما يتعلق بالشرط الثاني - مودعة أمانة لدى أمين ولم يشترك خصم الملتمس في حجزها من طريق الغش والتدليس فإنه لا محل لقبول التماس لانه كان في استطاعة الملتمس اتخاذ طريق قانوني لأجل الحصول عليها من طريق ادخال الامين خصماً في الدعوى المحكمة

« حيث أن الملتمس يرتكن الى الفقرة ٤ من المادة ٣٧٢ مرافعات ويقول بأنه عثر على ورقة ضد كانت محجوزة طرف أمين

« وحيث انه لأجل قبول التماس في حالة تقديم ورقة قاطعة في الخصومة وكانت محجوزة بفعل الخصم نفسه يجب توافر شروط خمسة :

- ١ - أن يكون حجزها حجزاً مادياً - ٢ - أن يكون حجزها قد حصل بمعرفة الخصم نفسه
- ٣ - أن تكون الورقة قاطعة - ٤ - أن تكون الورقة مجهولة لدى الملتمس - ٥ - أن يحصل عثر عليها (أنظر في ذلك جارسونيه Garsonnet مع سيزار برو Cezar-Bru الطبعة الثالثة سنة ٩٢٥ الجزء ٦ ص ١٨٩ - ٧٩١ ن ٤٧٠)

حصلت مفاوضات بين المدعى والمدعى عليه الأول والثاني أيضاً بشأن الصفقة المقول بها إلا أن المدعى يقول بأنها أسفرت عن تعاقد نهائي ملزم قانوناً ويطلب اثباته بشهادة الشهود لأنه تعاقد تجارى يصح فيه الاثبات بجميع الأوجه القانونية بما فيها البيئة والقرائن . ويدعى المدعى عليه الأول بأن المفاوضات لم تخرج عن مجرد الأخذ والرد في طريق التغام على أمر لم يصبح تعاقدًا بالمعنى القانوني ولا يترتب عليه التزام ما . « وحيث وإن أجازت المادة ٢٣٤ مدني جواز الاثبات في المسائل التجارية بجميع أوجه الاثبات بما فيها شهادة الشهود والقرائن إلا أن ذلك موقوف حتماً وطبيعة على ضرورة ثبوت وقائع يحتمل معها القول بحصول تعاقد ملزم قانوناً أو عدم حصوله . اذ لا يمكن قانوناً اباحة الاثبات في المسائل التجارية على إطلاقه كلما طلبه طالب دون أن يؤيد طلبه بما يفيد وجود وقائع تشعر في ذاتها باحتمال انتهائها بمقد ملزم . وعلى ذلك يعتبر القضاء بالاثبات قضاء اختيارياً لا الزامياً (والقضاء المختلط مع هذا الرأي ومن أحكامه فيه حكم محكمة الاستئناف المختلطة في ١٥ ابريل سنة ١٩١٥ مجلة التشريع والقضاء المجلد ٢٧ صفحة ٢٨٢ والفهرست العشري الثالث صفحة ٤٢٤ نبذة ٤٤٦٧)

« وحيث وقد تقدم بأن هناك وقائع ابتدائية ثابتة ضمن أوراق الدعوى التلغرافية والخطاب وثابتة من دفاع خصومها فإنه يتعين احالة الدعوى على التحقيق حتى يثبت المدعى بجميع الأوجه القانونية بما فيها البيئة حصول التعاقد الذي ورد

بالغرامة القانونية المقررة بالمادة ٣٧٨ مرافعات . (قضية غنيم افندى محمد شوشه وحضر عنه حضرة سيد افندى حامد المحامى ضد ورثة المرحوم الشيخ محمد خليل وحضر عنهم حضرة الأستاذ محمد افندى ربيع نمرة ٢٩٢ سنة ١٩٢٨ دائرة حضرات عبد السلام بك ذهني وكيل المحكمة وحسين صادق افندى وعبد الرحمن نور افندى القاضيين)

٤١٩

محكمة الزقازيق الابتدائية الأهلية

٢ ابريل سنة ١٩٢٩

مسائل تجارية . اباحة الاثبات . جرية القاضى . قبول . رفض

المبادئ القانونية

اباحة الاثبات بجميع أوجه الأدلة في المسائل التجارية أمر اختياري للقاضى ان شاء قبله والا رفضه . وهو لا يقبله الا اذا أدلى أمامه بوقائع من شأنها التدليل على احتمال انعقاد عقد تجارى بين المتنازعين ما

المحكمة

« حيث أنه تبين من التلغراف المرسل من المدعى للمدعى عليه الأول بتاريخ ٤ يناير سنة ٩٢٩ ومن رد المدعى عليه الأول على المدعى بتلغراف بتاريخ ١٠ يناير سنة ٩٢٩ (والأول مقدم من المدعى والثانى من المدعى عليه الاول) ومن الخطاب المؤرخ ٢٣ نوفمبر سنة ٩٢٨ المرسل من المدعى للمدعى عليه الأول (والمقدم من نفس المدعى عليه الأول) . وتبين أيضاً من مجموع مرافعات الخصوم في الدعوى بما هو وارد بمحضر جلسة المرافعة في ٢ ابريل سنة ٩٢٩ أنه من المقطوع فيه بإدى ذى بدء أنه قد

« وحيث أنه من المتفق عليه ان الفسخ هنا موضوع لمصلحة البائع (جرائم ولان كتاب العقود رقم ١٤٥) وقد اختاره المستأنف بدليل ما أظهره في انذاره من جعل الفرق بين السعرين على المستأنف عليه ولكونه لم يتمسك بما نصت عليه المادة ١٧٥ التي تبيح في مثل هذه الحالة عرض البيع على المشتري عرضاً حقيقياً

« وحيث أن الواجب البحث فيه الآن هو معرفة ما اذا كان المستأنف يستحق تعويضاً قبل المستأنف عليه وما هو أساس هذا التعويض « وحيث أنه ثابت من الحكم السابق صدوره ضد المستأنف عليه في القضية رقم ٣٢٧ سنة ١٩٢٦ محكمة ملوى ان التأخير انما كان من قبل المشتري وهو المستأنف عليه

« وحيث أن تأخير المشتري عن دفع الثمن وتسليم الشيء المبيع يبيح للبائع الرجوع عليه بالتعويضات وما ذلك الا لكون المشتري مخطئاً في عدم القيام بما يلزمه به التعهد ولذا كان من حق البائع أن يطالبه بنتيجة هذا الخطأ (مطول بودري مع سينيوات رقم ٥٩٤)

« وحيث أن أساس هذا التعويض هو الفرق بين السعر المتفق عليه والسعر في اليوم الذي كان يجب أن يتسلم فيه المشتري الشيء المبيع (تعليقات دالوز على المادة ١٦٥٧ رقم ٥٧) إذ ما كان للبائع بعد اختيار الفسخ أن يستبقى القطن لديه بعد ذلك عدة شهور

« وحيث أن المستأنف رغم اختياره فسخ البيع مع تحميل المستأنف عليه فرق السعرين فانه أبقى القطن مدة طويلة ولم يبعه حسب الشهادة

تفصيله بعريضة دعواه . وحتى ينفي المدعى عليهما ذلك بنفس الطرق المتقدم ذكرها أيضاً . (قضية حافظ اقتدن محمد وحضر عنه الاستاذ رياض المصري افندي ضد الخواجه شكرى كحيل وحضر عنه الاستاذ جورج افندي نصيف نمرة ٩٣ سنة ١٩٢٩ كلى — بالهيئة السابقة)

٤٢٠

محكمة أسبوط الابتدائية الأهلية

١٥ فبراير سنة ١٩٢٨

بيع البضائع . تأخير المشتري عن دفع الثمن
الفسخ . التعويضات

القاعدة الفاسونية

فسخ بيع البضائع والأمتعة لتأخير المشتري عن دفع الثمن بدون حاجة لانذار موضوع لمصلحة البائع . وتأخير المشتري عن دفع الثمن وتسليم الشيء المبيع يبيح للبائع الرجوع عليه بالتعويضات لأن المشتري مخطئاً في عدم القيام بما يلزمه به التعهد ولذا كان من حق البائع أن يطالبه بنتيجة هذا الخطأ .

وأساس هذا التعويض هو الفرق بين السعر المتفق عليه والسعر في اليوم الذي كان يجب أن يتسلم فيه المشتري الشيء المبيع .

المحكمة :

« حيث أن المادة (٣٣٥) من القانون المدني تنص على أنه « في بيع البضائع والأمتعة المنقولة اذا اتفق على ميعاد لدفع الثمن ولاستلام المبيع يكون البيع مفسوخاً حتماً اذا لم يدفع الثمن في الميعاد المحدد بدون احتياج للتنبيه الرسمي »

المقدمة منه الا في ٦ مارس سنة ١٩٢٧ وادعاؤه بأن هذا احتياط منه لا يعول عليه ما دام ان القانون يحميه اذا باع بمجرد تأخير المشتري عن دفع الثمن وتسليم المبيع

(قضية الشيخ حماد مسعود وحضر عنه الأستاذ ابراهيم بك ممتاز ضد محمود افندي حسين نمرة ٤ سنة ٩٢٨ س — دائرة حضرات عبد الفتاح السيد بك رئيس المحكمة بعضوية حضرة احمد نصرت افندي وحسين لطفى افندي القاضيين)

٤٢١

محكمة أسبوط الابتدائية الأهلية

١٦ فبراير سنة ١٩٢٨

حكم تمهيدى . قطعى فى جزء منه . اثره

القاعدة القانونية :

قد يكون الحكم التمهيدى قطعياً فى جزء منه كما لو فصل فى النزاع فى امكان اثبات واقعة معينة بالبينة . فيأخذ فى ذلك حكم جميع الأحكام القطعية ويكون ملزماً فى نتيجته

المحكمة

« حيث أن القول بأن المحكمة غير مقيدة بالتنفيذ الحكم التمهيدى مخالف للقواعد الصحيحة اذ الأحكام التمهيدية قد تفصل بصفة قطعية فى مسائل يختلف فيها الخصوم كالمسألة الحالية الخاصة بالاحالة على التحقيق لاثبات حق من الحقوق بالبينة وهذا الأمر شئ وعدم الأخذ بنتيجة التحقيق شئ آخر ومن ثم لا محل لمناقشة نقطة الاثبات التى فصل فيها الحكم التمهيدى بطريقة قطعية . . . »

(قضية الخواجة قرياقى عبد السيد ضد بولس افندي ميخائيل نمرة ٢٤٥ سنة ١٩٢٧ س . بالهيئة السابقة)

٤٢٢

محكمة أسبوط الابتدائية الأهلية

٢٩ فبراير سنة ١٩٢٨

استئناف . الاعتراف ببعض المدعى به . تأثيره فى جواز الاستئناف . معناه

القاعدة القانونية :

الاعتراف المؤثر فى نصاب الاستئناف بحسب نص المادة ٣٤٧ مرافعات هو الذى يكون منصباً على طلب من طلبات متعددة مرتبطة بعضها ببعض وراجعة الى أساس واحد لا على جزء فى طلب واحد .

ويجب أن يكون هذا الاعتراف حاصلًا قبل صدور الحكم الابتدائى لا بعده لأن القول بغير ذلك يؤدى الى تحكم المحكوم عليه فى تقرير حق الاستئناف باعترافه بجزء من النزاع توصلًا الى جعل الباقي دون النصاب

المحكمة

« حيث أن الاعتراف المول عليه فى انقاص قيمة المدعى به هو ما يكون حاصلًا قبل صدور الحكم الابتدائى لا بعده لأن القول بغير ذلك يؤدى الى تحكم المحكوم عليه فى تقرير حق الاستئناف باعترافه بجزء من النزاع توصلًا الى جعل الباقي دون النصاب الذى يجوز استئنافه وهو ما لا يمكن التسليم به اذ حق الاستئناف اذا اكتسبه أحد الطرفين فلا يتسنى للآخر بمحض ارادته سلب هذا الحق (يراجع فى ذلك حكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر فى ٦ مايو

سنة ١٩١٤ مجموعة التشريع والقضاء سنة ٢٦

(صفحة ٣٧٥)

« وحيث أنه من جهة أخرى فإن من المسلم به ان الاعتراف المؤثر في نصاب الاستئناف بحسب نص المادة المتقدمة هو الذي يكون منصبا على طلب من طلبات متعددة مرتبطة بعضها ببعض وراجعة الى أساس واحد لا على جزء من طلب واحد كما هو الحال في هذه الدعوى اذ المطالب به سند قيمته واحد وأربعون جنيها ولم يكن المبلغ المعترف به أخيراً باقياً من هذا السند فالمستأنف ينازع في قيمة السند مدعياً بأنها ثلاثون جنيهاً لا واحد وأربعون كما تقول المستأنف عليها بما دام الأمر كذلك فالنصاب الممول عليه هو ما تطالب به المستأنف عليها مستندة فيه الى السند المقدم منها (يراجع بهذا المعنى حكم محكمة الاستئناف المختلطة السابق الاشارة اليه وحكم الاستئناف الأهلية الصادر في ٤ فبراير سنة ١٩١٨ ومنشور بمجلة الشرائع السنة الخامسة صفحة ٣٥٥ وكذلك حكم محكمة الاسكندرية الأهلية الصادر في ٤ مايو سنة ١٩١٥ ومنشور في المجموعة الرسمية السنة السادسة عشر صفحة ١٢٩)

(قضية الشيخ ثابت نصر ضد امته بنت محمود نمرة ٦١ سنة ٩٢٦ م — دائرة حضرة عبد الفتاح بك السيد رئيس المحكمة وعضوية حضرن احمد نصرت افندي ويوسف يعقوب افندي القاضيين)

٤٢٣

محكمة أسبوط الابتدائية الأهلية

٢٩ مارس سنة ١٩٢٨

- ١ — استئناف . انذار بقيده في ظرف ثمانية أيام . عدمه .
- ٢ — علم المشتري بسبب الاستحقاق . أثره . اشتراط عدم الضمان

القاعدة القانونية:

- ١ - وان كان رفع الاستئناف وقيدته قبل الجلسة بثمان وأربعين ساعة طبقاً لنص المادة ٣٦٣ مرافعات من الامور المتعلقة بالنظام العام الا ان النص الخاص بقيد الاستئناف في مدى ثمانية أيام من تاريخ انذار المستأنف عليه للمستأنف لا يأخذ هذا الحكم لكونه قد ورد لمصلحته خاصة بناء على عمل صادر منه فله عدم التعويل عليه والرجوع الى القاعدة الاصلية .
- ٢ - علم المشتري وقت الشراء بسبب الاستحقاق غير كاف بل يجب فوق ذلك اشتراط عدم الضمان طبقاً لنص المادتين ٣٠١ و ٣٠٢ مدني

المحكمة:

« حيث انه وان كان رفع الاستئناف وقيدته قبل الجلسة بثمان وأربعين ساعة طبقاً لنص المادة ٣٦٣ مرافعات من الامور المتعلقة بالنظام العام الا أن النص الخاص بقيد الاستئناف في مدى ثمانية أيام من تاريخ انذار المستأنف عليه للمستأنف لا يأخذ هذا الحكم لكونه قد ورد لمصلحته خاصة بناء على عمل صادر منه فله عدم

التعويل عليه والرجوع الى القاعدة الأصلية «
« وحيث انه لذلك لا محل بعد هذا
التنازل للكلام في نتيجة الانذار بناء على كونه
متعلقاً بالنظام العام »

« وحيث انه بصرف النظر عن الانذار
يكون الاستئناف مقبول شكلاً »

« وحيث انه من جهة الموضوع فقد
تمسك المستأنف بأن المستأنف عليه اشترى
الحصة في الوابور وهو عالم بالتزاع الحاصل بشأنها
من الغير فيكون اشترى المبيع ساقط الخيار
ولا حق له في استرداد الثمن »

« وحيث ان علم المشتري وقت الشراء
بسبب الاستحقاق غير كاف بل يجب فوق
ذلك اشتراط عدم الضمان طبقاً لما نصت عليه
المادتان ٣٠١ و ٣٠٢ من القانون المدني »

(قضية بشارة اسكاروس ضد عطية افندى حبشى
وأخر نمرة ٢٠٤ سنة ١٩٢٤ س — دائرة حضرات
عبد الفتاح بك السيد رئيس المحكمة بعضوية حضرتي
احمد نصرت افندى وحسين لطفي افندى القاضيين)

٤٢٤

محكمة أسبوط الابتدائية الأهلية

٢٦ ابريل سنة ١٩٢٨

١ — وضع يد . حسن نية . تملك الثمار .

القانون الفرنسي . القانون المصري

٢ — حسن نية . معناه . ٣ — هبة باطلة .

مسئلة خلافة . حكم الدوائر المحكمة بعضوية حضرتي

قانوننا . عدم انتراض العلم به . ٤ — رفع

الدعوى . المدة التالية له .

القاعدة القانونية

١ — لم يرد في القانون المصري نصاً مقابلاً

لنص المادة ٥٤٩ التي تقضى بتملك واضع اليد
لثمار اذا كان حسن النية انما يستفاد هذا الحكم
من نص المادتين ١٤٥ و ١٤٦ مدني أهلي

٢ — تقضى المادة ٥٥٠ من القانون المدني

الفرنسي باعتبار واضع اليد حسن النية اذا كان
واضعاً يده على اعتبار انه المالك بمقتضى عقد

ناقل للملكية مع جهله ما يشوب عقده من
العيوب . ويجب اقتباس هذه القاعدة تكميلاً
للنصوص المصرية .

٣ — لم يتفق الرأي على بطلان عقد البيع

المذكور فيه هبة الثمن للمشتري الا بعد حكم

الدوائر المجتمعة بتاريخ أول مارس ١٩٢٢ الا

ان هذا الحكم ليس قانوناً يفترض علم الجميع

به فاذا لم ينبه المشتري بعقد هبة باطلة بعدم

الاستمرار في الخصومة بعد صدور حكم الدوائر

المجتمعة المذكور فلا يعتبر سوء النية في

وضع يده .

٤ — الرأي الراجح الممول عليه فقهاً وقضاء

هو ان واضع اليد ملزم رغم حسن نيته برد الثمار

من تاريخ اعلانه بعريضة الدعوى . والتعليل

القانوني لهذا الرأي هو ان الاحكام مقررة

للحقوق لامنشئة لها .

المحكمة

« حيث ان مورثة المعارض ضدهم (ملكه

مليكه) سبق أن صدر منها الى المعارضين

عقدان يبيع القدر المذكور بتاريخ ١٥ سبتمبر

سنة ١٩٢١ ووضع المعارضان اليد على هذه

الارض من تاريخ التعاقد وقبل وفاة المورثة

وكتاب الاموال تأليف عبد السلام ذهني بك
(صفحة ٦١٥)

« وحيث انه يتعين البحث بعد ذلك فيما
اذا كان المعارضان وضعا يدهما على الارض
المحكوم بها بحسن نية أم لا

« وحيث ان المادة ٥٥٠ من القانون
المدنى الفرنسى تقضى باعتبار واضح اليد حسن
النية اذا كان واضعاً يده على اعتبار انه هو
المالك بمقتضى عقد ناقل للملكية مع جهله ما
يشوب عقده من العيوب ولما كان القانون
المصرى لم يأت بذات النصوص الفرنسية بل جاء
بنصوص أخرى مؤيدة لما قد وجب اقتباس
ما جاء بالقانون الفرنسى من النصوص تكميلاً
للنصوص المصرية وتسهيلاً لتطبيقها

« وحيث انه لذلك يجب النظر فيما اذا
كان المعارضان يعلمان ما يشوب عقديهما من
العيوب لمطالبتهما بثمار العين التى اتفعا بها بموجب
هذين العقدين

« وحيث ان العيب الذى من أجله قضت
المحكمة بطلان العقدين هو باقوار الطرفين
ما ورد بهما من ابراء الثمن كما تقدم فقد عدت
المحكمة كلا العقدين العرفيين هبة لا يعاوأبطلتهما
بناء على ان الهبة يجب أن تكون بعقد رسمى
فان لم تكن كذلك عدت باطلة الا اذا أفرغت
في قالب عقد آخر (مادة ٤٨ مدنى)

« وحيث أنه يجب مع ذلك أن يلاحظ
ان المسئلة كانت خلافية وتضاربت فيها أحكام
القضاء تضارباً كبيراً (الأموال تأليف عبد السلام
ذهني بك صفحة ٦٢٨ رقم ٤٢٦) وهو ما أدى

المذكورة حتى انتهى الامر بتسليم الاطيان المبيعة
وقد كان ابطال العقدين بناء على اعتبارهما هبة
لما ورد بهما من ان البائعة أبرأت المشتريين من
الثمن بمقتضى الحكم الصادر نهائياً بشأنهما بتاريخ
١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٦ فى القضية رقم ٢٥٦
سنة ١ قضائية استئناف أسبوط

« وحيث ان المعارض ضدّهم يطالبون
بالربع عن المدة كلها استناداً الى ان وضع يد
المعارضين على الارض لم يكن بحسن نية فهما
اذن ملزمان برد الثمار

« وحيث ان المعارضين يتمسكان بحسن
نيتهما من بدء وضع اليد حتى التسليم بما فى ذلك
مدة التقاضى وبذا لا يكون للمعارض ضدّهم
اى حق فى الرجوع عليهم بشئ ما

« وحيث ان القانون المصرى لم يذكر
شيئاً عن رد الثمار كما فعل القانون الفرنسى فى
المادة ٥٤٩ مدنى التى أوردت قاعدة تملك
الثمار اذا كان واضع اليد حسن النية فاذا كان
سيئها كان ملزماً بالرد الا انه يلاحظ مع ذلك
أن المادة ١٤٥ مدنى أهلى نصت على أن من
أخذ شيئاً بغير استحقاق وجب عليه رده وجاءت
المادة ١٤٦ بما يأتى : « فاذا أخذ ذلك الشئ
مع علمه بعدم استحقاقه له كان مسئولاً عن قومه
ومديناً بفوائده وريعه » ويؤخذ من العبارة
الاخيرة بطريق الخلاف ان اعتقاد واضع اليد
بأحقية الى ما هو واضع اليد عليه يجعله غير
ملزم برد الثمار (استئناف مختلط ٣٠ مايو سنة
١٩٠٣ مجموعه التشريع والقضاء ٢٥ صفحة ٣٣٠

الى عرض الأمر على الدوائر مجتمعة فقضت بتاريخ أول مارس سنة ١٩٢٢ (المجموعة الرسمية ٢٣ رقم ٤٢) باعتبار العقد في هذه الصورة هبة حقيقية على أن كلا الرأيين كان يستند الى أساسين ذات قيمة وكان البائع الذي يبرى المشتري من الثمن إنما يفعل ذلك معتقداً انه يحمي المشتري ويسلك بهذا الاقرار سبيلاً قويمياً يدرأ به عن العقد أى طعن فيما يتعلق بطريقة دفع الثمن لاسيما اذا كان المشتري لا يملك ما يسمح له بمثل الصفقة الميعة .

« وحيث أنه متى كان الأمر على هذا الوجه ولوحظ أن حكم الدوائر المجتمعة جاء بعد صدور العقدين في الوقت الذي كانت فيه المسألة خلافية بين المحاكم فلا محل قط للقول بأن المعارضين كانا سيئي النية وعالين بما يشوب عقديهما من عيب البطلان لاسيما اذا لوحظ انهما وضعا اليد على الاطيان موضوع التصرف وانتفعا بها مدة من الزمن في حياة المالكة الاصلية

« وحيث ان الاستدلال على سوء النية بامور خارجة عن العقد ذاته غير صواب لان مسألة حسن النية أو سوء النية مرتبطة كل الارتباط بالعقد ذاته المعيب من حيث المام صاحبه بما فيه من شائبة البطلان .

« وحيث أنه من المقرر في القانون الفرنسى بمقتضى المادة ٥٥٠ مدني جواز اقضاء حسن نية واضع اليد عند ظهور عيب العقد له اثناء وضع يده وقد كان يمكن مؤاخذة المعارضين على انهما أصبحا سيئي النية بعد حكم الدوائر مجتمعة قبل مقاضاتهما لو انهما نياها من قبل المعارض خدوم

وحذرا من أن استمرارهما في الخصومة عديم الاثر بعد تقرير هذا المبدأ الذي لا شك أن المحاكم تأخذه كبداً مقرر بطريقة خاصة وضعت تلافياً لتناقض الأحكام وليست له مع ذلك قوة القانون من حيث افتراض العلم به ومؤاخذة المتعاقدين بمقتضاه بغير تحذير .

« وحيث أنه يبقى بعد ذلك البحث في المدة التالية لرفع الدعوى حتى الحكم نهائياً ثم التسليم .

« وحيث أنه وان كان هناك خلاف أيضاً فيما اذا كان واضع اليد ملزماً برد الثمار من وقت رفع الدعوى أو من وقت الحكم فيها نهائياً الا أن رأى الراجح الممول عليه فقها وقضاء هو أن واضع اليد ملزم رغم حسن نيته برد الثمار من تاريخ اعلانه بعريضه الدعوى (استئناف أهلى ٢١ فبراير سنة ١٩١١ المجموعة ١٢ رقم ٧٠ واستئناف مختلط ١٦ يونيه سنة ١٩١٠ مجموعة التشريع والقضاء ٢٢ صفحة ٣٧٢ ومطول بالنيول مع ريبير ويكار جزء ٣ رقم ١٨٠)

« وحيث أن التعليل القانوني لهذا رأى هو أن واضع اليد ولو أنه قد يكون حسن النية اثناء التقاضى الا أنه ملزم برد الثمار من وقت رفع الدعوى بناء على أن الأحكام مقرررة للحقوق لا منشئة لها وهذه النتيجة تقضى بعد المسترد المحكوم له مالكا من وقت رفع الدعوى وأن التعاقد القضائى الناتج من التقاضى لا يكون نافذ المفعول بطريقة كاملة اذا لم يرد الشيء موضوع النزاع الى المحكوم له مع ثمراته من بدء الخصومة

المحكمة

« حيث أن المدعى عليه طلب خصم مصاريف الاستغلال لأنه لم يزرع الأرض بنفسه بل أجراها لخلافه واضطر الى عمل نفقات في سبيل ذلك واستند في هذا الطلب الى المادة ٥٤٥ من القانون المدني التي تقول باستئصال المصاريف من غلة الأتبان المرهونة

« وحيث أن المحكمة ترى ان هذا الطلب في محله اذ الفائدة لغاية الحد القانوني أي الى ٩ في المائة هي حق للمرتهن خالصة من النفقات التي قد تبلغ في بعض الظروف حداً جسيماً يستنفد معظم الغلة وليس أدل على ذلك من أن الأرض لو كانت مرهونة رهناً تأمينياً (hypothèque) لا رهن حيازة (gage) لحق للدائن الاستيلاء على الفائدة بسعر ٩٪ في حين انه لا شأن له باستغلال الأرض المرهونة بل هو يأخذ الفائدة دون تحمل أي عناء

« وحيث أن نص المادة ٥٤٥ من القانون المدني المستند اليها وكذا نص المادة ١٧٣ مدني تعطى كلاهما للدائن المرتهن الحق في استئصال الفائدة والمصاريف التي تكبدها وقد جاءت لفظة المصاريف دون قيد ولا شرط فهي تشمل اذن بلا نزاع ما يضطر الدائن الى انفاقه في سبيل استغلال الأرض يدخل في ذلك أجور الذين يقومون بتأجيرها وتحصيل أجرتها واتخاذ ما يستدعيه ذلك من الاجراءات في مثل حالة المدعى عليه الذي ثبت انه لم يستغل بنفسه

حتى نهايتها (او برى ورو جز ٢ رقم ٢٠٦ صفحة ٤١٤ وهامش ٢٤)

« وحيث انه بناء على ما تقدم يكون المعارضان ملزمين بالتمار من ١٠ مايو سنة ٩٢٤ تاريخ رفع الدعوى حتى تسليم الأرض التي كانت موضوع النزاع في مبدأ سنة ٩٢٧ (قضية توفيق افتدى حنا وآخر وحضر عنهما الاستاذ وسم افتدى جريس ضد فلتس افتدى عبد الملك وآخرين وحضر عنهم الاستاذ أبادير افتدى حكيم نمرة ٣٧٠ سنة ١٩٢٧ كلى — بالهيئة السابقة)

٤٢٥

محكمة اسبوط الابتدائية الاهلية

٢٦ ابريل سنة ١٩٢٨

- ١ — رهن حيازي . حق الدائن في الفائدة بسعر ٩ . / .
- ٢ — المصاريف . منها

القاعدة القانونية :

١ - للدائن المرتهن رهناً حيازياً حق في الفائدة القانونية بحساب ٩٪ خالصة من النفقات التي قد تبلغ في بعض الظروف حداً جسيماً يستنفد معظم الغلة . وليس أدل على ذلك من ان الأرض لو كانت مرهونة رهناً تأمينياً لحق للدائن الاستيلاء على الفائدة بسعر ٩٪ دون تحمل أي عناء

٢ - تشمل « المصاريف » الواردة في المادتين ٥٤٠ و ١٧٣ مدني كل ما يضطر الدائن الى انفاقه في سبيل استغلال الأرض ويدخل في ذلك أجور الذين يقومون بتأجيرها وتحصيل أجرتها واتخاذ ما يستدعيه ذلك من الاجراءات

مباشرة بل بطريق التأجير والتحصيل بوكلاء عنه
(قضية على افندى حيدر وآخرين ضد السيد احمد
رافع نمرة ٤٥٠ سنة ١٩٢٦ كلى — دائرة حضرات
عبد الفتاح بك السيد بعضوية حضرتى احمد افندى
نصرت ويوسف افندى يعقوب القاضيين)

٤٢٦

محكمة أسبوط الابتدائية الاهلية

٣ مارس سنة ١٩٢٨

صلح . التصديق عليه . اثره

القاعدة القانونية

لا يزيل تصديق المحكمة على الصلح
ما يشوبه من نقص أو بطلان . فانه كسائر العقود
خاضع لجميع أوجه البطلان القانونية وما التصديق
عليه الا لجعله نافذاً .

المحكمة

« حيث أن تصديق المحكمة على الصلح
لا يزيل ما يشوبه من نقص أو بطلان اذ الجهة
القضائية غير محتم عليها أن تراجع كل شرائط
مثل هذا الصلح للتحقق من صحتها حتى اذا
ماقاتها ذلك جاء الصلح صحيحاً بل الصلح كسائر
العقود خاضع مثلها لجميع أوجه البطلان القانونية
وما التصديق عليه الا لجعله نافذاً بغض النظر
عما قد يشتمل عليه من شروط تبقى خاضعة
للاحكام القانونية (جلاسون جزء أول رقم ٤٨٢
واستئناف أهلى ٧ يناير سنة ١٩١٧ مجموعة ٢٢
رقم ٤)

« وحيث أنه لذلك يكون ما ذهبت اليه
محكمة أول درجة من أن هذا الصلح مقيد
للطرفين دون أن يكون لاحدهما حق التمسك

ببطلانه غير صحيح ولذا يتعين الغاء الحكم المستأنف
(قضية مجلس محلى بندر اسبوط ضد الخواجه
بولص جاد الكريم وحضر عنه حضرتنا طازر افندى
جبران ولطيف افندى نجله المحاميان نمرة ٤٤٩ سنة
١٩٢٧ استئناف — دائرة حضرة عبد الفتاح بك
السيد رئيس المحكمة وعضوية حضرتى مرقس بطرس
افندى وعبد الفتاح منصور افندى القاضيين)

٤٢٧

محكمة أسبوط الابتدائية الأهلية

٢٩ مارس سنة ١٩٢٨

- ١ — وكالة . سقوط الحق بمضى المدة .
المادة ٨٣ مدنى . محل تطبيقها .
- ٢ — مبدأ سريان التقادم

القاعدة القانونية

١ - محل تطبيق المادة ٨٣ مدنى هو فى
الأحوال التى يكون الوكيل فيها واضعاً يده على
ما يملك الموكل . والقاعدة انه لا يتسنى له التمسك
بالتملك بمضى المدة مهما طال الامر على وضع
يده بناء على أن وضع يده هو بسبب معين أى
بطريق النيابة وليس بنية التملك . فهو وضع يد
مزعزع *possession précaire* لكن الوكالة
الحاصلة فى عمل معين تكون مولدة لالتزامات
متبادلة بين الوكيل والموكل وتبقى خاضعة للقواعد
العامة المتعلقة بالتقادم

٢ - ليس فى القانون المصرى حكم عن
مبدأ سريان التقادم كما فى القانون الفرنسى .
فيجب اذن الرجوع الى القاعدة العامة وهى أن
يبدأ التقادم من اليوم الذى صار فيه الالتزام
واجب التنفيذ وهو يوم التعاقد بين الوكيل
والموكل اذا لم يقيد مبدأ التنفيذ ببيعاد ما

المحكمة

« حيث أن المدعى عليه يتمسك بسقوط حق المدعية في مطالبته بأى تعويض من جراء هذا التمهيد لا قضاء أكثر من خمسة عشر سنة على تاريخه

» وحيث أن المدعية ترد على هذا الدفع بأن المدعى عليه إنما كان وكيلاً عنها بمقتضى الاتفاق آف الذكر ولا محل مع ذلك لدفعه بسقوط حقها في رفع الدعوى طبقاً للمادتين ٨٣ و ٢٠٥ مدنى وبأنه قد تنازل عنه باستعداده لتنفيذ ما تعهد به

» وحيث أنه بالرجوع الى التعاقد المحرر بين الطرفين يتضح انه عقد وكالة واجارة فى آن واحد إذ المدعية عهدت الى المدعى عليه بأن يطالب بالنيابة عنها بحقها فى الميراث فهو بذلك وكيل عنها وبأن يحصل على ما يلزم من الاوراق ويتخذ الطرق الادارية لكى تصل الى حقها واذا كانت الجهة الموجودة بها أطايتها بعيدة عن محل اقامتها ويتبين ان الأمر كان يقتضى من قبله مجهوداً خاصاً فهو بهذه الصفة أجبر والتعاقد اذن يكون مزيجاً من عقدى الوكالة وتأجير العمل (كولان وكايتان طبعة ثانية جزء ٢ صفحة ٧٠٧)

« وحيث أن استناد المدعية الى المادة ٨٣ من القانون المدنى التى تنص على انه « لا تثبت الملكية مطلقاً بمضى المدة الطويلة ولا يعتبر حكمها بين الموكل والوكيل فى جميع ما هو داخل ضمن التوكيل » الى المادة ٢٠٥ مدنى الواردة فى

باب سقوط الحق بالتقادم والتى تميل فى بعض الأحكام الى مارد فى التملك بمضى المدة فى غير محله إذ أنه فضلاً عن أن العقد المقدم فى هذه الدعوى لم يكن عقد وكالة فحسب كما تقدم فان مجال تطبيق المادة ٨٣ التى تستند اليها المدعية بصفة أساسية هو فى الأحوال التى يكون الوكيل فيها واضحاً يده على ما يملك الموكل والقاعدة انه لا ينسب له التمسك بالتملك بمضى المدة مهما طال الأمد على وضع يده بناء على أن وضع يده هو بسبب معين أى بطريق النيابة وليس بنية التملك فهو وضع يد مرعزع (possession précaire) ولكن الوكالة الحاصلة فى عمل معين كما هو الشأن فى هذه الدعوى تكون مولدة لالتزامات متبادلة بين الوكيل والموكل وتبقى خاضعة للقواعد العامة المتعلقة بالتقادم ولا شأن لها بقاعدة عدم التملك بمضى المدة (دهلس جزء ٣ صفحة ٣٢٤ رقم ٥١ ودالوز العملى ٩ صفحة ١٥٦ رقم ٢٠)

« وحيث أنه يبقى بعد ذلك معرفة مبدأ التقادم فى مثل حالة هذا التعاقد غير المحدد بدة ما

« وحيث أن القانون المصرى لم ينص على شئ خاص فيما يتعلق بمبدأ التقادم كما فعل القانون الفرنسى باتيانته على بعض الأحكام المتعلقة بذلك

« وحيث أنه يجب الرجوع اذن الى المبادئ العامة وما ذهب اليه فقهاء القانون فى هذا الصدد

« وحيث أن القاعدة العامة هى ان سرّيان المدة اللازمة قانوناً لسقوط الحق يبدأ من اليوم

الاحكام بطريق البطلان عملا بالقاعدة الفرنسية
voies de nullités n'ont lieu contre les
jugements

وتطبيق هذه القاعدة قاصر على الاحكام
القضائية بخلاف الاوامر على العرائض والصلح
٢ - حكم مرسى المزاد هو حكم كجميع
الاحكام لا يجوز للمدين أن يطعن فيه بالبطلان
بدعوى على حدة الا اذا لم يدخل خصما في
دعوى نزع الملكية والاجراءات التي تليها

المحكمة

« حيث يتعين البحث فيما اذا كان يجوز
للمدين الذي كان خصما في اجراءات نزع الملكية
الحق في رفع دعوى طلب بطلان حكم رسو
المزاد الذي أصبح نهائيا بدعوى على حدة

« حيث أنه من المجمع عليه أنه لا يوجد
طريق مخصوص للطعن في الأحكام بطريق
البطلان من الخصوم اذ أن الطريق العادية
كفيلة بذلك بمعنى أنه اذا اقتضت المواعيد ولم
ينتفع بها الخصوم في الدعوى أصبح الحكم
واجب الاحترام فلا سبيل اذن بالطعن
البطلان بطريقة أصلية عملا بالقاعدة الفرنسية
Voies de nullités n'ont lieu contre les
jugements ثم ان القاعدة المذكورة مقصورة على
الأحكام القضائية بخلاف الأوامر على العرائض
والصلح الذي يتفق عليه الخصوم ويتصدق
عليه من المحكمة فهذه مما يجوز الطعن فيها بطريق
البطلان بدعوى أصلية (عبد الفتاح السيد
الوجيز ص ٢٢٧)

« وحيث أن حكم مرسى المزاد انما هو

الذي يولد فيه حق الدائن أو المتعهد له أو بعبارة
أخرى من اليوم الذي صار فيه الالتزام واجب
التنفيذ (مطول بودري جزء التقادم مع بتسية
رقم ٣٨٠ و ٣٨١ و اوبري و روجز ٢ رقم ٢١٣
صفحة ٤٨٢) واذ كان مبدأ التنفيذ في التعاقد
الحالي هو يوم تحرير العقد اذ هو لم يقيد بيماد ما .
قد وجب عد هذا التاريخ مبدأ للتقادم

« وحيث أنه متى كان الأمر كذلك فقد
انقضى أكثر من خمس عشرة سنة على التزام
المدعى عليه بأداء العمل الذي تعهد به اذ العقد
مؤرخ في أول فبراير سنة ١٩١٠ والدعوى لم ترفع
إلا في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٦ و يترتب على
انقضاء هذه المدة الطويلة دون اتخاذ المدعية أى
اجراء لأرغام المدعى عليه على احترام تعهده أو
لمطالبته بتعويض نظير تقصيره في القيام به براءته
من الالتزامات المبنية على هذا التعهد وسقوط
حق المدعية في الرجوع عليه بالتعويضات طبقاً
للمادة ٢٠٥ من القانون المدني

(قضية الست عزيزة بنت عبد الرحيم وحضر عنها حفرة
الاستاذ احمد بك على ضد الشيخ طه محمد طه وحضر عنه
حضرة الأستاذ احمد افندي عبد الكريم نمر : ١٤٥ سنة
١٩٢٧ رئاسة حضرة صاحب البزة عبد الفتاح بك السيد
وحضور جفرتى احمد نصرت افندي وحسين لطفي
افندي القاضين)

٤٢٨

محكمة اسكندرية الابتدائية الاهلية

١٤ يناير سنة ١٩٢٩

حكم مرسى مزاد . دعوى ببطلانه . من
المدين المتزوجة ملكيته

القاعدة القانونية :

١ - القاعدة العامة انه لا يجوز الطعن في

٤٢٩

محكمة النيا الابتدائية الاهلية

١٧ فبراير سنة ١٩٢٩

اختلاس اشياء محجوز عليها . في حكم السرقة .
معناه . حاله

القاعدة القانونية

معنى اعتبار جريمة اختلاس الاشياء المحجوز عليها في حكم السرقة أن تأخذ أحكام عقوبة السرقة من حيث النوع والنفاذ والعود وغير ذلك . ولا محل لاعتبارها جريمة من نوع خاص تنطبق عليها عقوبة السرقة فقط . وقد سار على ذلك قضاء محكمة النقض والابرار .

المحكمة :

« وحيث أن المادة ٢٨٠ ع نصت على أن اختلاس الاشياء المحجوز عليها يعتبر في حكم السرقة ولو كان حاصلًا من مالها »

« وحيث أن هذا النص يقضى باعتبار الاختلاس في هذه الحالة في حكم السرقة تمامًا فيجب أن تسرى عليه أحكام السرقة جميعها ولا محل لاعتبارها جريمة من نوع خاص تنطبق عليها عقوبة السرقة فقط دون أن تأخذ أحكام هذه العقوبة من حيث النوع والنفاذ والعود وغير ذلك لان القانون لم يفرق هذا التفريق في اعتبارها في حكم السرقة بطريقة عامة فلا معنى اذن لهذه التفرقة .

« وحيث انه في حالة الاختلاس المنطبق على المادة ٢٨٠ ع يجب تطبيق مواد السرقة . »
« وحيث ان بالنسبة للتهمة المنسوبة للتمهم

حكم يجوز الطعن فيه ممن كان طرفًا فيه وهذه القاعدة لا يجب أخذها على إطلاقها اذ أنه من الجائز للمدين الذي كان طرفًا في الدعوى الطعن في حكم رسو المزاد في حالة واحدة بالبطلان بدعوى أصلية في حالة ما اذا لم يصله الاعلان بالمرّة - أبو هيف طرق التنفيذ ص ٦١٤ بند ١٠٤١ - أما اذا كان المدين طرفًا في الدعوى ووصلته الاعلانات وحضر في الدعوى كحالة المدعى فلا يجوز له الطعن بالبطلان بطريق الدعوى الأصلية في القانون المصري (أبو هيف طرق التنفيذ ص ٥١٩ بند نبذة ٨٧٥ الفقرة الأخيرة - أنظر كذلك نبذة ٨٧٤ والأحكام المذكورة بالحاشية نمرة ٢ وحكم محكمة منوف الجزئية بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ٩١٥ الشرائع نمرة ٣١٢ - وأسيوط الابتدائية في ١٧ مارس سنة ٩١٨ المجموعة الرسمية ١٩ ص ١٦٧ المقرر لما يأتي (لا يجوز بطلان حكم رسو المزاد الصادر في نزاع الملكية بدعوى يقيمها المدين الذي كان خصما في اجراءات نزاع الملكية)

« وحيث يؤخذ مما تقدم أن الطريق الوحيد للمدعى هو التمسك بالبطلان برفع استئناف عن الحكم المذكور في اليعاد المحدد لذلك فقط (أبو هيف التنفيذ ص ٦١٤ نبذة ١٠٤٠)

« وحيث مما تقدم يرى ان دعوى البطلان غير مقبولة

(قضية محمود محمد ضد احمد ابراهيم وحضرته الاستاذ محمد بك توفيق نمرة ٢١٤ سنة ١٩٢٨ كلّي - دائرة حضرات خليل عفت بك واحمد بك نصرت راغب وحسن بك مصطفى ثابت القضاة)

التزوير الفرعية الا اذا كان نصاب الدعوى الأصلية قابلا للاستئناف أو كانت قيمة العقد المطعون فيه زائدة على قيمة الطلبات وتتجاوز النصاب الاتهابي للمحكمة لأنه يكون المحور الذي يدور حوله النزاع

٢ - لا يرد على ذلك أن الحكم الصادر

بالتزوير يمس شرف الطاعن وهو لا يقدر بقيمة فان الموضوع مدني خاضع للقواعد المدنية فضلا عن أن المتمسك بالورقة المطعون فيها قد يكون حسن النية . كما أن الأخذ بهذه النظرية يقتضي اجازة الاستئناف في جميع المنازعات التي يكون أساسها ارتكاب جريمة أو اثبات فعل يمس بالشرف في جميع الأحوال حتى ولو كانت قيمة النزاع داخلة في اختصاص القاضي النهائي وهو ما لا يمكن التسليم به وفيه خروج على قواعد القانون في المادتين ٣٠، ٣٤٦ مرات

٣ - ولا يرد على ذلك أيضاً بالاستناد

الى رأى جارسونية في الموضوع . فان ما يشير اليه جارسونية هو حالة ما اذا طالب المدعي عليه في دعوى التزوير الفرعية بتعويض يزيد عن الاختصاص النهائي للمحكمة فقال بجواز الاستئناف في ذلك . وهي حالة مغايرة للحالة محل النزاع

نه ليس

اتينا على هذا الحكم مع حكم محكمة الزقازيق في عدد واحد لاختلاف اوجه التدليل في كليهما ويرى القارىء درجة ثبوت هذه النظرة بما تستد اليه من مجموعة ادلة ثابتة

يجب تطبيق المادة ٢٧٤/٥ ع وهي تقضى بوجوب الحكم بالحبس مع الشغل لا الحبس البسيط هذا من جهة ومن جهة أخرى فان المادة ١٨٠ من قانون تحقيق الجنايات تقضى بأن يكون الحكم مقرونا بالنفاذ في أصول السرقات فيجب إذن أن يكون الحكم في هذه الحالة المنطبقة على المادة ٢٨٠ ع بالحبس مع الشغل والنفاذ وقد أخذت بذلك لجنة المراقبة القضائية في منشورها رقم ٥ سنة ٩١٤ وسرت محكمة النقض والابرام على هذا الاعتبار أيضاً فاعتبرت حالة الاختلاس المذكورة في حكم السرقة بجميع أحكامها من حيث العود وغيره « تقض ٢ فبراير سنة ٩٢٦ و ٢ نوفمبر سنة ٩٢٧ » وكتاب المبادئ الجنائية لجندى بك صحيفة ٥٢ بند ١٩ وما يليه .

« وحيث أنه لذلك يجب تعديل الحكم المستأنف الى ما تقضى به المادة ٢٧٤/٥ ع من وجوب الحكم بالحبس مع الشغل وأما النفاذ فلا داعي للنص عليه الآن بما أن هذه المحكمة تنظر هذه الدعوى بصفة نهائية .

(قضية النيابة ضد نعمان سليمان عمرة ١٠٧٦ س ١٩٢٩ دائرة حضرات حسن بك فريد رئيس المحكمة بعضوية حضرتي محمد غالب عطيه اقندي وطارف محمد اقندي الناضيين)

٤٣٠

محكمة أسبوط الابتدائية الأهلية

٢٨ مارس سنة ٩٢٨

دعوى تزوير فرعية . استئناف الحكم فيها . حاله .

القاهرة القاسونية

١ - لا يستأنف الحكم الصادر في دعوى

المحكمة :

« حيث أن الحاضر عن المستأنف عليه الأول دفع بعدم قبول الاستئناف شكلاً من حيث النصاب لأن قيمة الدعوى غير قابلة للاستئناف اذ هي ثلاثة وثلاثون جنيهاً

« وحيث أن الحاضر عن المستأنفين رد على ذلك بأن الحكم المستأنف صادر برد وبطلان سند طعن فيه بالتزوير ولذا تكون الدعوى في الواقع غير مقدرة القيمة والحكم الصادر فيها قابلاً للاستئناف طبقاً للمادة ٣٠ مرافعات وارتنكن في ذلك على الحكم الصادر من محكمة مصر الابتدائية الاهلية الرقم ٨ اكتوبر سنة ١٩٢٦ (مجلة المحاماة السنة السابعة رقم ٢٤٣)

« وحيث أن القول بأن الدعوى غير مقدرة القيمة في مثل هذه الحالة غير مطابق للواقع لأن الدعوى مرفوعة بقيمة معينة والطعن بالتزوير لم يكن الادفعاً لها ولا تأثير له في التقدير الا اذا كانت قيمة العقد المطعون فيه ذاته زائدة على قيمة الطلبات وتتجاوز النصاب الانتهاى للمحكمة فيصبح الحكم عندئذ قابلاً للاستئناف على اصح الآراء اذ هو يكون المحور الذى يدور حوله النزاع

« وحيث أن القول بجواز الاستئناف بمجرد الطعن بالتزوير كان يقتضى نصاً صريحاً كما هو الشأن في محاكم الاخطاط اذ قضت المادة ٥٤ من لائحة اجراءاتها بأن الحكم الصادر باستبعاد الاوراق جائز الاستئناف ولو أن قيمة

الدعوى تكون من اختصاص قاضى الخط التهاى بخلاف ما اذا كان الحكم صادراً برفض الطعن (أنظر التعليق المنشور بمجلة المحاماة على حكم محكمة مصر السابق ذكره السنة السابعة صفحة ٣٥١) « وحيث ان القول بمساس الطعن بالتزوير بشرف الشخص المتمسك بالورقة لا يصح اتخاذه أساساً للتقدير في دعوى مقدرة القيمة فعلاً اذ الموضوع هنا مدنى خاضع للقواعد العامة الواردة بقانون المرافعات المدنية لا سيما مع جواز أن يكون المتمسك بالورقة حسن النية لتلقيه الحق المدون بها من غيره او لاحتمال القضاء بصحتها على ان الاخذ بهذه النظرية يقتضى اجازة الاستئناف في جميع المنازعات التى يكون اساسها ارتكاب جريمة او اثبات فعل يمس بالشرف في جميع الاحوال حتى لو كانت قيمة النزاع داخلة في اختصاص القاضى الانتهاى وهو مالا يمكن التسليم به وليس له من القانون أى سند وفيه خروج صريح عن القواعد التى رسمها القانون في المادتين ٣٠ و ٣٤٦ لتقدير الدعوى » وحيث ان بعض الاحكام قررت مبدأ اعتبار الدعوى في حالة الطعن بالتزوير أو الانكار غير مقدرة القيمة (أنظر حكماً آخر لمحكمة مصر صادراً بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٢٧ المحاماه السنة السابعة رقم ٣٤٩ وأشارت الى جارسونيه وميزاربرو جزء ٦ صفحتى ١٦٨ و ١٢٠ طبعة ثالثة والى بعض الاحكام التى أوردها ورأت في ذلك ما يعزز المبدأ الذى قررتة »

« وحيث ان الممول عليه في هذه الاحكام

هو ما ورد بمؤلف جارسونيه وسيزار برو خاصاً بجواز الاستئناف عند الحكم بالتزوير بناء على ان الامر يكون متعلقاً بشرف التمسك بالورقة المطعون فيها والشرف أعز شيء وقيمه لا تقدر « وحيث ان العبارة التي وردت بالصلب وهي كل ما بنى عليه أصحاب هذا الرأي مبدأهم جاءت في متنى الاقتضاب ولأجل الوقوف على معناها يجب الرجوع الى ما تدون بالهامش رقم ٨ تعليقاً عليها والى الاحكام التي ذكرت بها تعزيزاً لما يريد المؤلفان

« وحيث ان الظاهر هو ان جارسونيه يريد أن يقول ان للخصم المطعون في عقده بالتزوير أن يطالب فرعياً بتعويض مدنى بالغاً ما بلغ لان الامر متعلق بشرفه وسمعته فاذا زاد ما يطلب على النصاب الاتمهاني كان الحكم في دعوى التزوير قابلاً للاستئناف تبعاً لذلك ويستفاد ذلك من الاحكام التي أوردها فقد ذكر حكيم صادرين في ١١ يوليو سنة ١٨٠٧ و ٢٤ يناير سنة ١٨١٦ خاصين بتجاوز التعويض الذي يطلبه الخصم المطعون في عقده بالتزوير فرعياً وقد قررا جواز الاستئناف خلافاً للرأي السائد القائل بعدم جواز الاستئناف في هذه الحالة والحكم الثالث الصادر من محكمة جرينويل في ٨ مارس سنة ١٨٣٧ فقد أشار الى جارسونيه في الكلام على تعرض المحكمة للفصل في الدعوى الى عقود تزيد قيمتها على النصاب النهائي بينما قيمة النزاع دونه وكان هذا الحكم خاصاً بدعوى دفع فيها المدعى عليه بتوقيع السند المطعون فيه على يياض فقضت

المحكمة بجواز الاستئناف لاعتبارها ان محكمة أول درجة تعرضت للفصل في موضوع التوقيع على يياض وهو غير مقدر القيمة هذه هي الأحكام الثلاثة التي لا أثر فيها بتاتاً للمبدأ الذي استندت اليه بعض المحاكم في الرأي بجواز الاستئناف اطلاقاً بل المستفاد ان الاستئناف فيها كان مبناه الاستناد الى أحكام القانون سواء كان هذا الاستناد وجيهاً أو غير وجيه اذ المهم ان استناده جاء الى ما لا علاقة له بالمبدأ الجديد القائل بأن الطعن بالتزوير غير مقدر القيمة ومن ثم جاز الاستئناف في جميع الأحوال « وحيث ان الذي يدل على ان جارسونيه لم يقصد بعبارة التأويل الذي صرفت اليه انه استرسل في تعليقه على العبارة المقتضبة التي أشرنا اليها بقوله «ان رودير Rodiere ذهب الى أقل مدى من ذلك في الظاهر اذ هو لم يقبل الاستئناف عن الطعن بالتزوير فيما يتعلق بطلب تقل قيمته عن ١٥٠٠ فرنك الا في حالة ما اذا كان السند المطعون فيه مقصوداً به اثبات دين زائد عن هذا القدر « ثم قال «يبد أن هذا الحل في الواقع يتجاوز ما اقترحت» ويقصد جارسونيه بما اقترح على ما نرى عدم جواز الاستئناف في مثل هذه الحالة اللهم الا اذا اقترن الطعن بالتزوير بدعوى فرعية من قبل الخصم مقدم العقد قيمتها تزيد على النصاب النهائي ثم أخذ في تنفيذ رأى رودير قائلاً أنه لو صح هذا الرأي لكان من الواجب أن يتناول الدفع الخاص بانكار التوقيع في مثل هذه

المحكمة النهائية أو الابتدائي تبعاً لمجموع القسيتين وجاء قانونا ١١ ابريل و ٢٥ مايو سنة ١٨٣٨ بالقاعدة التي نقلها القانون المصري وهي أن العبرة في التقدير باكثر الطلبين (مادة ٣٤٨ مرافعات) واستثنى المشرع الفرنسي من ذلك التعويضات التي تطلب بناء على النكابة المقصودة بالطلب الاصلى (مؤلف جلاسون وبنييه جزء ١ رقم ٣١٠) ولكن هذا الاستثناء يجب عدم التوسع فيه وقصر مفعوله على الدعوى الفرعية المرفوعة من المدعى عليه فلا يتناول إذن التعويضات التي يطلبها المدعى من المدعى عليه لما أبداه من دفاع لم يقصد منه سوى الاضرار بالمدعى وقد أشار المؤلف المذكور بالذات الى حالة التعويضات التي يطلبها المدعى اذا طعن المدعى عليه بالتزوير في عقد مقدم منه (رقم ٣١١) وفي هذا كله ما يؤيد التفسير الذي أدلينا به للعبارة التي وردت بمؤلف جارسونيه وسيزار برو .

« وحيث أنه مما تقدم يتضح أن الاساس الذي يجب أن يبنى عليه التقدير هو قيمة الطلبات المطلوب من المحكمة الفصل فيها بنقض النظر عن طبيعة الدفع الذي يوجه لها ومتى كانت هذه القيمة معروفة فلا محل للقول بأن النزاع غير مقدر القيمة وقابل للاستئناف

« وحيث انه لذلك يكون مادفع به المستأنف عليهم في محله ويتعين الحكم بعدم قبول الاستئناف من جهة النصاب مع الزام المستأنفين بالمصاريف (قضية حسن عبيد وآخر ضد لييب جرجس عبيد وآخرين وحضر عن الاول تادوس افندي قهقي المحامي نمرة ٦٤٤ سنة ١٩٢٧ دائرة حضرة عبد الفتاح بك السيد رئيس المحكمة بوضوية حضرتي احمد افندي نصرت وحسين لطفي افندي القاضيين)

الظروف أعنى في حالة ما اذا كان الامر متعلقا بعقد مقدم لاثبات حق زائد على ١٥٠٠ فرنك مسندا اليه في دعوى نصابها أقل من ١٥٠٠ فرنك ثم قال « ولا يسعني التسليم بهذا الرأي » وأورد الاحكام التي له والتي عليه وقال تعليلا لعدم موافقته « والسبب هو أن النصاب المعين للاختصاص يجب أن يكون عن قيمة الدعوى المتنازع فيها دون أن تزيد هذه القيمة بناء على أنه سيكون للحكم أثر مستقبلا في نزاع آخر أو أن المستندات المفصول فيها قد تكون موضوع نزاع جديد » ومن هذا البيان يتضح بما لا يقبل الجدل ان جارسونيه من المتشددين في المذهب القائل بنهائية الحكم طالما أن الطلب لا يتجاوز النصاب النهائي رغم تصدى المحكمة للفصل فيه الى ما هو أكثر من ذلك فليس من المعقول بتاتا مع تصلبيه في هذا الرأي خلافا لغيره أن يقول في موضع واحد وفي سياق تفنيده الرأي الآخر بمناسبة الكلام على الطعن بالتزوير مجاوز الاستئناف . مهما كانت القيمة بمجرد هذا الطعن اذ بين القولين من التناقض والتعارض مالا يمكن تصور صدوره لمن يعد حجة المؤلفين في المرافعات بلا نزاع . « وحيث أن السبب في قول جارسونيه مجاوز الاستئناف للساس بالشرف يرجع الى سبب تشريعي ذلك أن القانون الفرنسي القديم كان مع اباحته رفع الدعاوى الفرعية من المدعى عليهم يقضى بأن هذه الدعاوى تأخذ حكم الدعاوى الاصلية ولكن محكمة النقض اقترحت تخفيفا لشدة هذه القاعدة أن تضم الدعوى الاصلية والفرعية بعضهما لبعض وأن يتحدد اختصاص

قضايا المحاكم الجزئية

٤٣١

محكمة شبين الكوم الجزئية الأهلية

١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٨

استبدال الدين . شروطه

القاعدة القانونية

يشترط في صحة الاستبدال novation وجود التزام جديد غير باطل أو قابلاً للبطلان بحيث يكون انقضاء الالتزام القديم متوقفاً على صحة الجديد

فاذا اشترى الدائن المرتهن الأرض المرهونة اليه بمقد صار ابطاله فيما بعد عاد حقه في الرهن

المحكمة

« حيث أنه لا نزاع في أن المدعى كان مرتهناً من المدعى عليه الأول ١٢ قيراطاً المرفوع عنها هذه الدعوى بمقد الرهن المسجل في ١٢ مايو سنة ٩٢٣ نظير مبلغ ١٠٠ جنيه مصري ثم عاد المدعى فاشترى هذه الأطنان منه بمقد مؤرخ ٧ مارس سنة ٩٢٤ بمبلغ ١٣٠ جنيه ولكنه لم يسجل هذا العقد

« وحيث أنه تبين للمدعى فيما بعد ان المدعى عليه الأول كان تصرف بالبيع في هذه الأطنان الى الخصم الثالث بمقد مؤرخ ٢٧ يونيو سنة ٩٢٣ ومسجل في ٥ يولييه سنة ٩٢٣ وذلك عند ما أقام الدعوى المدنية نمرة ٦٨٧ سنة ٩٢٧

ضد البائع اليه يطلب صحة التعاقد فدخل سالم عثمان خصماً ثالثاً فيها وقدم عقد مشتراه المسجل في ٥ يولييه سنة ١٩٢٣ ولذلك قضت هذه المحكمة بتاريخ ٢٩ مارس سنة ٩٢٧ برفض دعوى المدعى لأن البائع اليه لم يكن يملك ما باعه وقت البيع

« وحيث أن المدعى رفع الدعوى الحالية بطلب رد الثمن وحبس العين المرهونة تحت يده لحين استيفائه لجميع ما على هذه العين من دين الرهن السابق حصوله بالعقد المسجل في ٣ مايو سنة ٩٢٣

« وحيث أن المدعى عليهم والخصم الثالث يدفعون دعواه هذه بأن عقد الرهن قد زال وانعدم أثره لاستبداله بالبيع الذي حصل للمدعى بعده

« وحيث أنه يشترط لصحة الاستبدال جملة شروط منها وجود التزام جديد قائم غير باطل أو مشوباً بالبطلان بحيث يكون انقضاء الالتزام القديم متوقفاً على صحة الجديد « راجع بلائيول جزء ٢ بند ٥٣٢ وما بعده وخصوصاً بند ٥٣٧ »

« وحيث أن قيام الالتزام الجديد يستدعي وجود محل لهذا الالتزام (objet)

« وبما أن المدعى عليه الأول لما باع للمدعى في ٧ مارس سنة ٩٢٤ لم يكن مالكا لما باعه اليه لأنه سبق ان باع ذات الأطنان للخصم الثالث

الصلح وذلك على خلاف القاعدة العامة من عدم تعدى أثر العقود الى غير المتعاقدين

المحكمة:

« حيث أن المدعى رفع هذه الدعوى وقصد منها جعل تنفيذ الحكم نمرة ١٤٧ سنة ٩٢٧ الذى صدر ضده من محكمة قويسنا بالزامه بمبلغ ٥٠ جنيهًا والمصاريف قاصراً على مبلغ ١١٤٠ قرشاً أى بمقدار عشرين فى المائة من المحكوم به وفقاً لما تقرر فى الصلح التجارى الذى تم بينه وبين دائنيه وتصدق عليه من محكمة مصر المختلطة فى ٢٦ فبراير سنة ٩٢٧

« وحيث أن المدعى عليه دفع بعدم جواز نظر هذه الدعوى لسبق الحكم فيها بحكم محكمة قويسنا المتقدم ذكره الذى تأيد استئنافاً خصوصاً وقد أبدى المدعى ذات الطلب الذى تضمنته الدعوى الحالية امام المحكمة فى الدرجتين ولم تنجبه المحكمة الى ما طلب

« وحيث انه لا يكتفى لاعتبار الموضوع مفصولاً فيه والتمسك بقوة الشيء المحكوم فيه أن يتحد الموضوع فى الدعويين وانما العبرة فى ذلك بمنطوق الحكم ومدلوله وقد أراد الشراح أن يضعوا لذلك قاعدة عامة ولكن آراءهم لا زالت مختلفة الا أن الراجح أن مجرد ابداء الطلب لا يعتبر قضاء فيه ما دامت المحكمة لم تتناوله بالبحث ولم تفصل فيه وفى الواقع فليست هناك صعوبة فى تحديد الطلبات فى كل من الدعويين لمعرفة ان كانت الدعوى الثانية تتضمن طلباً أبدي فى الاولى وانما الأمر الجدير بالبحث انما

فى ٢٧ يونيو سنة ٩٢٣ وسجل هذا المشتري عقده توأ بعد الشراء ولذلك يكون البيع الثانى باطلاً من أول الأمر وقد قضت هذه المحكمة بذلك فى القضية نمرة ٦٨٧ سنة ٩٢٧ المتقدم ذكرها والمدعى كل الحق فى الرجوع الى عقد رهنه الأول والتمسك به . وقد قضت محكمة الاستئناف بحكمها الرقم ٩ يونيو سنة ٩١٥ المنشور بالشرائع بالسنة الثانية نمرة ٣٣٤ بأن الدائن المرتهن اذا اشترى الأرض المرهونة اليه بمقدار صار ابطاله فيما بعد لأى سبب من الأسباب عاد حقه فى الرهن لأن الدين المستبدل يعود الى ما كان عليه لو أبطل الدين الذى استبدل به .

(قضية على فرح ضد حسين اقتدى محمد وآخرين نمرة ٢٧٨٥ سنة ١٩٢٨ — اصدر الحكم حضرة حسين بك رياض صبحى القاضى)

٤٣٢

محكمة شبين الكوم الجزئية الاهلية

٢٨ مارس سنة ١٩٢٩

- ١ — قوة الشيء المحكوم فيه
- ٢ — صلح تجارى . سريانه على جميع الديانه .

المبادئ القانونية:

١ — لا يكتفى لاعتبار الموضوع مفصولاً فيه والتمسك بقوة الشيء المحكوم فيه أن يتحد الموضوع فى الدعويين وانما العبرة بمنطوق الحكم ومدلوله .

٢ — الصلح التجارى ينفذ على جميع دائنى المفلس سواء من اشترك فيه أو من لم يشترك وعلى جميع الديون سواء كانت مدنية أو تجارية بشرط أن تكون هذه الديون موجودة قبل حصول

هو قههم ما تضمنه الحكم الاول وما قصد اليه والى أى حد يتعدى منطوقه ولوضنا الى الطلبات الجديدة وبعبارة اخصر أن العبارة بمدلول الحكم لا بالطلبات (راجع بلاقبول الجزء الثاني بند ٥٤ مكررة نمرة ٥)

« وحيث انه تبين من الاطلاع على أوراق القضية نمرة ١٤٧٠ المضمومة الذى تأيد حكمها بالحكم الاستثنائي نمرة ٣٨٥ سنة ٩٢٨ أن المدعى أبدى حقيقة هذا الطلب كدفاع الا أن المحكمة لم تفصل فيه ولم تشر اليه ولوضنا بما يستفاد منه قبوله أو عدم قبوله وقد اقتضت المحكمة في حكمها على بحث المديونية في ذاتها ثبوتاً وعدمها وقضت في النهاية بالدين جميعه بعد أن توفرت لديها أدلة بالثبوت وليس في هذا الحكم ما يعتبر فصلاً في الطلب موضوع الدعوى القائمة الآن وليس ثمة ما يمنع من اقامة هذه الدعوى للفصل في هذا الطلب .

« وحيث انه بالنسبة للموضوع قد حكم بإفلاس المدعى من المحكمة المختلطة في ٢٠ نوفمبر سنة ٩٢٦ وحصل صلح تجارى بينه وبين بعض دائنيه صدقت عليه المحكمة المذكورة في ٢٧ فبراير سنة ٩٢٧

« وحيث أن الصلح التجارى ينفذ على جميع دائنى المفلس سواء اشتركوا فيه أو لم يشتركوا وعلى جميع الديون سواء كانت تجارية أو مدنية بشرط أن تكون هذه الديون موجودة قبل حصول الصلح وذلك على خلاف ما تقتضى به القاعدة العامة من عدم تعدى أثر العقود الى

غير المتعاقدين مادة - ٣٢٨ تجارى ليون كان ١١٦٢ ص ٩١٨ الطبعة الحادية عشر « وحيث أن أساس مديونية المدعى هو عقد بيع السيارة المؤرخ ٨ يناير سنة ٩٢٦ وقد قضت محكمة قويسنا بالدين في ١٧ ابريل سنة ٩٢٨ وتصدق على الصلح التجارى من المحكمة المختلطة في ٢٧ فبراير سنة ٩٢٣ وبما أن هذا الصلح قضى بالزام المدعى بأن يسدد ديونه بمقدار عشرين فى المائة منها فيتعين معاملة المدعى عليه على هذا الاعتبار احتراماً للصلح وتحقيقاً للمساواة بينه وبين باقى الدائنين الأمر الذى قصد اليه الشارع فى المادة ٣٢٨ تجارى

« وحيث انه لذلك تكون هذه الدعوى مقبولة ويتعين رفض الدفع واجابة المدعى الى ما طلب . »

(قضية بدوى افندى مصطفى ضد ابراهيم امام نمرة ٦٧٩ سنة ٩٢٩ بالهيئة السابقة)

٤٣٣

محكمة جنح السيدة المركزية

٤ ابريل سنة ١٩٢٩

موظف . جنحة مباشرة ضده . قانون ٢٣ سنة ٩٢٩ . الاعمال الخاصة بتأدية الوظيفة . أو بسببها .

القاعدة القانونية :

لا تكون الجنحة المباشرة غير مقبولة ضد الموظف الا اذا كانت عن فعل خاص بأعمال الوظيفة أو أثناء ادائها أو بسببها

فلا يكون ارتكاب موظف لجريمة سب داخل في حاية القانون ٢٣ لسنة ١٩٢٩

المحكمة

« حيث أن المتهم دفع فرعياً بعدم جواز رفع الدعوى قبله لأنه موظف عمومي

» وحيث أن الدفع في غير محله لأن المنع المشار اليه في القانون غمرة ٢٣ سنة ١٩٢٩ المأهول خاص بأعمال الموظفين أثناء تأدية وظيفتهم أو بسببها

» وحيث أن ما نسب للمتهم ليس له علاقة بوظيفته على الاطلاق فيكون الدفع في غير محله ويتعين رفضه

« وحيث أن التهمة ثابتة على المتهم من أقوال المدعى المدنى وشهادة الشاهد الذى سمع الجلسة وعقابه ينطبق على المادة ٢٦٥ عقوبات » وحيث أن التعويض المطالب به مبالغ فيه وترى المحكمة لصلة القرابة جملة مبلغ قرش صاغ واحد

(قضية النيابة ومصطفى افندى فهمى مدعى مدنى ضد محمود افندى فهمى غمرة ٥١٩ سنة ١٩٢٩ اصدر الحكم حضرة عبد الحميد بك عثمان القاضى)

٤٣٤

محكمة الموسيقى الجزئية الاهلية

٢٣ ابريل سنة ١٩٢٩

مدرسة اهلية . امانة من وزارة المعارف . منحة لاحق . عدم جواز الحجز تحت يد الوزارة

القاعدة القانونية

الاعانات التى تمنحها وزارة المعارف العمومية لبعض المدارس الاهلية الخاضعة لتفتيشها لاتصبح حقاً للمدرسة الا بالقبض فلا يجوز توقيع الحجز

عليها تحت يد وزارة المعارف لانها ليست ديناً بذمتها .

المحكمة

« من حيث أن المدعى يطلب الغاء الحجز الذى أوقعه المدعى عليه الاول على الاعانة التى قررتها المدعى عليها الثانية لمدرسة المدعى

» ومن حيث أن القرار الوزارى رقم ٢٣٣٦ جعل فى المادة الثانية منه لوزارة المعارف العمومية وحدها الحق فى اعتبار أى مدرسة فى عداد المدارس التى يجوز منحها اعانة وفق أحكام هذه اللائحة وآتى فى المادة الثالثة بشرط منح الاعانة وهى خاصة بنظام المدرسة وحالتها المالية واختيار المعلمين وجاء فى المادة الرابعة بفقرة تنص على أن منح الاعانة فى سنة مالا يحتم على الوزارة الاستمرار فى منحها كلها أو بعضها فى السنوات التالية .

« ومن حيث أنه يؤخذ من ذلك ان الاعانة لا تصبح حقاً الا بالقبض مادامت الوزارة حرة الى ما قبل ذلك فى منحها أو منعها .

« ومن حيث أنه ثابت من الكتابين الصادرين للمدعى من وزارة المعارف المؤرخين ١٣ يولييه سنة ١٩٢٨ و ٢ أغسطس سنة ١٩٢٨ أن الوزارة تشترط فيهما لمنح الاعانة عن سنة ١٩٢٧ الداخلة فى سنة ١٩٢٨ . أولاً شراء المصورات الجغرافية وغيرها . وثانياً رفع مستوى المعلمين . ثالثاً . استيفاء أدوات معمل الطبيعة والكمياء واصلاح أراضيات الفصول الخ . فيستنتج من ذلك ان الاعانة المذكورة فى الخطابين لم يقرر صرفها وانها ما زالت من حق وزارة المعارف .

« ومن حيث أنه لذلك يكون الحجز في غير محله . »

(قضية ساويرس بك بسطا وحضر عنه حضرة الأستاذ عزيز افندى مشرقى ضد كامل افندى سعيد وأخرى نمرة ١٩٢٩ سنة ٩٢٩ اصدر الحكم حضرة كامل بك وصفي القاضي)

٤٣٥

محكمة الموسيقى الجزئية الأهلية

٢٧ ابريل سنة ١٩٢٩

عدم جواز الحجز . مكافأة الصيارف . قرار وزارى ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٠٤ . أمر عال فى ٢٦ فبراير سنة ١٨٩٠

القاعدة القانونية :

المبالغ المستحقة للصيارف حال انفصالهم أو لورثتهم بعد وفاتهم من صندوق الاحتياطى المنشأ بالقرار الوزارى الصادر فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٠٤ تدخل تحت حكم الامر العالى الصادر فى ٢٦ فبراير سنة ١٨٩٠ فلا يجوز التنازل عنها ولا توقيع الحجز عليها الا فى الاحوال المخصوصة المنصوص عليها فى القانون »

المحكمة :

« من حيث ان الامر العالى الصادر فى ٢٦ فبراير سنة ١٨٩٠ قضى بأن المبالغ المستحقة على الحكومة ومصلحتها بصفة معاش لا يجوز التنازل عنها ولا توقيع الحجز عليها الا فى احوال مخصوصة »

« ومن حيث انه صدر فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٠٤ قرار وزارى بانشاء صندوق احتياطى للصيارف الغرض منه تكوين أموال يعطى منها

بالاستحقاق مكافآت الى هؤلاء حال انفصالهم من الخدمة أو لورثتهم بعد وفاتهم ويستمد هذا الصندوق ايراده من مبالغ بعضها بنحصر من ماهية كل صراف والبعض من مبلغ تدفعه المالية »

« ومن حيث أن هذا الصندوق يدل بكيفية انشائه وارادته وتكوين ايراده على انه صندوق معاش لهذه الطبقة من المستخدمين وانه لذلك يدخل فى حكم القانون المتقدم ذكره حتى أن المادة ١٨ من ذلك القرار نصت على أن المبالغ التى تدخل ذلك الصندوق غير قابلة لتوقيع أى حجز عليها بصفة عمومية - وبما يؤيد هذا رأى انه صدر قانون نمرة ١٧ لسنة ١٩١٨ باعتبار المبالغ التى يستحق دفعها من طرف الحكومة ومصلحتها ومن ضمنها المجالس البلدية والمحلية بصفة معاش أو مكافأة لا يسوغ التنازل عنها ولا توقيع الحجز عليها الا فى احوال مخصوصة »

« ومن حيث ان مكافأة الصيارف من هذا النوع »

« ومن حيث أن القرار المذكور نص على أنه اذا توفى الصراف قبل الاستيلاء على المكافأة تمنح بالكامل الى أرملته المتوفى وحدها اذا بلغ المذكور الثامنة عشر وتزوج البنات وهو الامر المتوفر فى هذه الدعوى »

(قضية الست فون كريمة المرحوم حنين افندى صليب وحضر عنها حضرة الأستاذ انيس افندى ابراهيم ضد الست عزيزة هانم كريمة المرحوم محمد افندى حسن القرارى وحضر عنها حضرة الأستاذ امين افندى رطل نمرة ٢٠٤١ سنة ٩٢٩ رئاسة حضرة صاحب العزة كامل بك وصفي ابو الذهب القاضي)

قضاة المحاكم المختلطة

المحاكم المختلطة القديمة التي لم تكن تميز بين الاجانب من نوعين . والمادة ٩ من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة لم تفرق بين رعايا الدول ذوات الامتيازات والدول التي لا امتيازات لها . وهذه المادة توافق تماماً ماورد في المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية .

فضلا عن أنه قد ورد في عدة مواضع في لائحة الترتيب (المادتين ٣ و ٢) وفي القانون المدني (مادة ٤٣٦) مالا يدع مجالا للشك في أن كلمة أهالي (indigène) لا تعني الا الرعايا المحليين الذين تشملهم سلطة ملك البلاد .

٣ - يصطدم القول بتمتع رعايا السلطنة العثمانية القديمة بامتياز اختصاص المحاكم المختلطة لنظر قضاياهم بنفس الفكرة التي أسست عليها الامتيازات - والمحاكم المختلطة وليدة الامتيازات - وبابسط قواعد الفهم السليم . لان مزايا الامتيازات انما منحت من السلطة العثمانية للاجانب القاطنين في بلادها . فمن غير المفهوم أن يزعم رعاياها المتمتع بهذه المزايا على أثر معاهدة اضطرت بها حكومتهم الى أن تعترف باستقلال هذه البلاد ولم تبد أقل تحفظ خاص بمحقوق امة يازية للترك في مصر لا سيما أن الحكومة العثمانية قد ألغت امتيازات الاجانب جميعا بلا استثناء .

المحكمة

« أحالت الدائرة الثانية بمقتضى قرار صادر

٤٣٦

الدوائر المجتمعة

٢ مايو سنة ١٩٢٩

- ١ . اختصاص المحاكم المختلطة . رعايا الدول غير المتمتع بالامتيازات . اجانب
 - ٢ . اختصاص المحاكم المختلطة . عثمانين
- عدم . اختصاص

المبادئ القانونية

١ - لم تنقطع المحكمة المختلطة عن أن تقرر في أحكامها منذ انشائها حتى الحكم الذي أصدرته في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٦ ان الاجانب مهما كانت جنسيتهم يخضعون لاختصاص محاكم الاصلاح وان الاجانب على وجه العموم لا يمكنهم بأي حال أن يتقدموا الى المحاكم الاهلية في منازعاتهم مع الرعايا المحليين .

والحكومة المصرية مع علمها بهذا القضاء الثابت لم تنزع فيه ابتداء من تاريخ أول حكم في ٢٢ يناير سنة ١٨٨٠ بل انها اعترفت به بطريقة رسمية بأن نصت في سنة ١٨٨٣ في لائحة ترتيب المحاكم الاهلية على قصر القضاء الاهلي على النظر في قضايا « الاهالي »

بل أن الحكومة ذاتها اعترفت بهذا القضاء بقبولها تجديد أجل المحاكم المختلطة مرة بعد مرة في حين أن هذا القضاء كان قد ثبت وتأكّد

٢ - ورثت محاكم الاصلاح اختصاص

في ١٠ يناير سنة ١٩٢٩ هذه القضية الى محكمة الاستئناف بدواثرها مجتمعة لتفصل فيما يأتي :

أولاً - ما اذا كان في مدلول المادة التاسعة من لائحة الترتيب المختلطة، وأيضاً عند الضرورة، عما اذا كان في تصريح الحكومة المصرية الأخير، ما يجعل القضاء المختلط مختصاً بالفصل في المنازعات التي تقع بين الوطنيين وبين رعايا دولة ليست متمتعة بالامتيازات

ثانياً - عما اذا كان يمكن، في جميع الأحوال اتباع الاحكام التي تذهب الى أن العثمانيين بالرغم من كونهم قد صاروا « أجانب » بالنسبة الى مصر، يجب أن يعتبروا خاضعين لقضاء المحاكم الاهلية في منازعاتهم مع الرعايا المحليين

عن المسألة الاولى

(١) يمكن أن نلاحظ أن تصريح الحكومة المصرية الذي أشير اليه في الفقرة الاولى ؛ هو الذي قاهت به منذ المرافعات الاولى أمام المحكمة وفيه تقرر رسمياً أنها حتى لو اعتبرت أنها عند انشاء المحاكم المختلطة قد نزلت مختارة عن اختصاصها القضائي بالنسبة لرعايا الدول غير الممتازة، فإنها على أي الاحوال تقرر أنها تسحب رسمياً قبولها المزعوم، وذلك مزاولة منها لحقها المطلق في الاحتفاظ بسيادتها

وقد أكمل هذا التصريح بالقانون غرة ٢٧ لسنة ١٩٢٩ الذي صدر بتاريخ ١٧ مارس سنة ١٩٢٩ وفيه تصرح الحكومة المصرية في تعديلها للمادة ١٥ من دكرتو ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣

(لائحة ترتيب المحاكم الاهلية)، أن الاختصاص المدني أو الجنائي للمحاكم الاهلية يشمل « المصريين والاجانب الذين لا يكونون غير خاضعين لقضائها في كل المواد الداخلة في اختصاصها أو في بعضها بمقتضى معاهدات أو اتفاقات أو عادات »

٢ - وبما انه أريد أن يكون القانون الجديد عقبة لقضاء محكمة الاستئناف المختلطة الذي يذهب الى اعتبار القضاء المختلط مختصاً بمنازعات الاجانب مهما كانت جنسياتهم، فانه يكفي أن يلاحظ ان هذا القانون الذي لايتعلق مباشرة باختصاص المحاكم المختلطة وانمايتعلق باختصاص المحاكم الاهلية ينص صراحة على الاحتفاظ بالحقوق التي اكتسبت بمقتضى « العادات » بالنسبة للاجانب غير الممتازين فهو أبعد من أن يناقض أحكام محكمة الاستئناف المختلطة وهي تقرر عادة راسخة لاسبيل الى هدمها هذا الى انه يستحيل أن يسلم بأنه مع التصريح بالرغبة في احترام « العادات » أن يكون الشارع لم يقصد الاشارة الى الاحكام العديدة التي أصدرها القضاء المختلط، وهي التي قررت - في الوقت الذي اعتقد فيه بوجود التشريع نهائياً في تلك المسألة - مركز الاجانب في البلاد

والواقع أنه قضاء ثابت لم يشذ عنه سوى حكم واحد لم ينشر صدر في ٢٢ يناير سنة ١٨٨٠، ومحكمة الاستئناف المختلطة لبثت دائماً بقرار اختصاصها بالنسبة للاجانب غير الممتازين.

ومن ذلك أن حكمها الأول الذي أصدرته في هذا الشأن في أول مارس سنة ١٨٧٧ (مجموعة التشريع والاحكام عدد ٢ ص ١٥٧) يصرح بأن كلمة «أجانب» *étrangers* الواردة في المادة ٩ من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة تعني كل شخص ليس من أهل البلاد .

ولم تنقطع المحكمة عن أن تقرر في أحكامها الجديدة التي أصدرتها من ذلك الحين حتى الحكم الذي أصدرته في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٦ (مجموعة التشريع والأحكام المختلطة ٣٩ ص ٨٥) عن أن تقرر أن الأجانب ، مهما كانت جنسيتهم ، يخضعون لاختصاص محاكم الإصلاح (المحاكم المختلطة) (حكم ٢٠ مايو سنة ١٨٨٠ المجموعة ٥ ص ٢٦٣) وأن الأجانب على وجه العموم لا يمكنهم بأي حال أن يتقدموا الى المحاكم الاهلية في منازعاتهم مع الرعايا المحليين (٩ مايو سنة ١٨٩٣ المجموعة عدد ١٩ ص ٢٠٦)

ومن جهة أخرى فإن الحكومة المصرية ، مع علمها بمثل هذا « القضاء » (الأحكام) الثابت ، لم تنازع فيه منذ القضية المشار اليها التي صدر فيها الحكم بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٨٨٠ ، بل أنها اعترفت بهذه الأحكام بطريقة رسمية بكونها - في سنة ١٨٨٣ - في الوقت الذي أعلنت فيه محكمة الاستئناف المختلطة في أحكامها الجديدة اختصاصها بالنسبة للأجانب الذين لا ينتمون الى الدول الممتازة - قد نصت في لائحة ترتيب المحاكم الاهلية ، على قصر القضاء الاهلي على النظر في قضايا « الاهالي »

كذلك لا ريب في أن الحكومة قد أعطت في مرار عديدة ترضيات لرعايا الدول غير الممتازة ممن خوصموا أمام المحاكم الاهلية وحكم عليهم وذلك بتفهمهم أنه يحق لهم أن يعارضوا في تنفيذ مثل هذه الاحكام

وأخيراً فإن الحكومة المصرية لم تعترض سواء بعمل تشريعي أو اداري منذ تكوين « القضاء » المختلط في هذه المسألة على التفسير الذي فسرت به محكمة الاستئناف المختلطة المادة التاسعة من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة ، مع أن الحكومة كان في وسعها من ذلك الحين كما فعلت اليوم أن تعدل لائحة ترتيب المحاكم الاهلية . هذا الى انها وافقت بطريقة لا يمازجها الريب وان كانت ضمنية على النظرية التي استند اليها هذا « القضاء » وذلك بالاتفاق مع الدول ذوات الامتيازات على تجديد أجل المحاكم المختلطة مرة بعد مرة في حين ان هذه الاحكام كانت قد ظهرت وتأكدت

ولما كانت الحكومة نفسها قد اعترفت في القانون الذي أصدرته أخيراً بأنها لا تستطيع المساس بحقوق الأجانب غير الممتازين المكتسبة بواسطة العادات ، فإن المحكمة لا يسعها الا أن تقرر وجود هذه العادات وجوداً محققاً بالنسبة للأجانب غير الممتازين ، وأن تقول انها لا تستطيع بناء على ذلك أن تنقض « قضاها » ٣ - ومع ذلك فإن محكمة الاستئناف المختلطة مع الاحتفاظ منذ ٥٢ عاماً باختصاصها نحو كل الأجانب الذين في مصر مهما كانت

« أجنب » وكلمة « أهالي » بنفس هذا المعنى .
كذلك حينما يشير القانون المدني مثلاً في المادة ٤٣٦ منه الى التعهدات المدنية المحضة التي تنشأ بين الاهالي ، فهنا أيضاً يستحيل الزعم بان كلمة « أهالي » تعني شيئاً آخر غير الرعايا المحليين

كذلك يمكن أن يضاف الى ذلك ، أنه من الخطأ ، أن تريد الحكومة المصرية سعيها الى اخراج الاجانب غير الممتازين من اختصاص المحاكم المختلطة ، أن تبتسك بالمنشور الذي وجه الى الدول ذوات الامتيازات في نوفمبر سنة ١٨٧٥ ، أعني بعد انشاء المحاكم المختلطة ، وهو الذي تقول فيه انها اذا كانت قد أشارت في مشروع لائحة الترتيب الى « الاجانب » بصفة عامة ، فذلك بناء « على اجماع الدول » ولكنها ترى أنه يجب أن يضاف الى لائحة الترتيب مادة خاصة تحدد تطبيق كلمة « أجنب » على رعايا الدول الموافقة وظاهر اذن من ذلك أن هذا المنشور وهذا الاقتراح (اللذان لم يترتب عليهما نتائج ما) اللذان تقدمت بهما الحكومة المصرية لا علاقة لهما بمعرفة ما اذا كان الاجانب التابعون للدول غير الممتازة . يدخلون أو لا يدخلون في اختصاص محاكم الاصلاح ، وانهما كانا يشيران فقط الى رعايا الدول « غير الموافقة » (على مشروع المحاكم المختلطة) أو بعبارة أخرى رعايا دولة فرنسا التي فكرت في وقت ما أن لا توافق على هذا المشروع .

وعلى العموم ففي وسعنا أن نقرر انه لا ريب في أن الحكومة المصرية لم يكن في نيتها قط أن

جنسيتهم يحق لها أن تستند على نص المادة ٩ من لائحة الترتيب ذاتها للفصل في المنازعات التي تقع بين الاجانب والوطنيين أو بين الاجانب المختلطي الجنسية . ذلك انه لم يذكر فيها أي تفريق بين رعايا الدول ذوات الامتيازات والدول التي لا امتيازات لها ، وكذلك لها أن تستند على الموافقة التامة القائمة بين المادة التاسعة هذه ، وبين المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية بل يحق لها أن تذهب الى هذا التفسير من حيث انه كما قيل في حكمي ٢٣ يونيو سنة ١٨٩٠ « المجموعة عدد ص ١٥٩ » و ٢٣ مارس سنة ١٨٩٢ (المجموعة عدد ١٦ و ١٧ ص ١٥٤) قد ورثت محاكم الاصلاح اختصاص المحاكم المختلطة القديمة التي لم يكن يميز امامها أيضاً بين الاجانب من النوعين (أنظر أيضاً المنشور المرسل الى البعثات الاجنبية - ارستاركي بك جزء ٢ ص ٤٢٧)

وفوق ذلك فانه اذا فرض جدلاً بأنه يمكن الشك في ان كلمة « أجنب » المستعملة في المادة ٩ من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة تشمل الاجانب الممتازين وغير الممتازين ، فانه لا يوجد ثمة مجال للشك في أن كلمة « أهالي » indigènes لا تعني إلا الرعايا المحليين الذين تشملهم سلطة ملك البلاد وهذا هو المعنى الذي تقصده لائحة ترتيب المحاكم المختلطة ذاتها في المادتين ٢ و ٣ حيث تقرر النسبة بين عدد القضاة الاجانب والوطنيين الذين تشكل منهم المحاكم المختلطة ومحكمة الاستئناف وفي مواد أخرى من هذه اللائحة ترد كلمة

قبل وبعد معاهدة لوزان التي تنازلت تركيا بمقتضاها عن سيادتها على مصر نهائياً، رفضت اعتبار هؤلاء الرعايا أجناب بالمعنى الذي يخولهم الاعتراف بحق رفع قضاياهم ضد الرعايا المحليين أمام المحاكم المختلطة

والمحكمة تؤيد ذلك، ففي الواقع أن النظرية التي ترمى إلى أن يتمتع رعايا السلطنة العثمانية القديمة اليوم بامتياز اختصاص المحاكم المختلطة لنظر قضاياهم تصطدم - كما سبق أن بين في الحكم الصادر في ٤ مايو سنة ١٩٢٦ - بنفس الفكرة التي أسست عليها الامتيازات (والمحاكم المختلطة وليدة هذه الامتيازات) وبإسقاط قواعد الفهم السليم ذلك لأن مزايا الامتيازات إنما منحت من السلطنة العثمانية للأجناب المقيمين ببلادها فن غير المفهوم أن الذين على كواهلهم تأسست مزايا الامتيازات يمكن اليوم أن يزعموا التمتع بهذه المزايا على أثر معاهدة اضطرت بها حكومتهم أن تعترف باستقلال هذه البلاد ولم تبد أقل تحفظ خاص بحقوق امتيازيه للترك في مصر. واذن فالتقول بأن رعايا السلطنة العثمانية القديمة يستطيعون من الآن فصاعد التمتع بامتيازات أو بمزايا ما قول لا يسلم به خصوصاً أن حكومتهم ألغت امتيازات الأجناب جميعاً بلا استثناء ومن اللغو القول أن هؤلاء الرعايا قد أصبحوا أجناب عن مصر، وأنهم بهذه الصفة، يجب أن تشملهم المادة التاسعة من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة سالفة الذكر لأنه من الواضح أن هذه اللائحة لم تكن إلا الذين كانت لهم وقت صدورها

تحدد من اختصاص محاكم الإصلاح، بل بالعكس فإنها كانت تنوى توسيعه قدر الاستطاعة. والدليل على ذلك وهو واحد من عدة أن الحكومة ذاتها قد اقترحت في مشروع الترتيب أن تختص هذه المحاكم بجميع المنازعات التجارية حتى التي تقع بين الوطنيين (الاهالي) وكل المنازعات المدنية بين الاهالي اذا اتفق الخصوم على تقديمها اليها

كذلك من الخطأ أن تريد الحكومة - وذلك دائماً بقصد تقرير عدم اختصاص المحاكم المختلطة بنظر قضايا الأجناب غير المتنازين - الاستناد على خطاب أرسلته إلى الدول في ٢٨ يونيو سنة ١٨٩٠ تعارض فيه « مثل هذا التوسع في اختصاص المحاكم المختلطة » لأن التوسع المشار إليه لا ينصب على منازعات الأجناب غير المتنازين مع الرعايا المحليين، ولكن المراد به هو مد اختصاص القضاء المختلط إلى القضايا المقارنة التي تقع بين الاهالي

وترى المحكمة من جميع هذه الظروف انه لا محل لتغيير قضائها القائل بان اختصاص محاكم الإصلاح يشمل كل الذين اعتبرتهم أجناب في البلاد إلى اليوم الذي تحررت فيه مصر من سيادة تركيا وذلك عند دخول تركيا في الحرب الكبرى.

عن المسألة الثانية

فيما يختص برعايا السلطنة العثمانية القديمة فان محكمة الاستئناف العليا، بأحكام أصدرتها

صفة أجنب (تابعين لدول ذات امتيازات أو تابعين لدول غير ذات امتيازات) . صحيح أن محكمة الاستئناف العليا أدخلت بعد ذلك في اختصاصها رعايا بعض الدول التي لا امتيازات لها والتي قبل الحرب كانت قد تحررت من السلطنة العثمانية ولكن بين هؤلاء والرعايا الحاليون للجمهورية التركية يوجد هذا الفرق العظيم وهو أن الأولين يستطيعون اليوم تدعيم حجبتهم بالعرف السالف الذكر بينما الآخرون قد اقتصوا عن هذا العرف اقتصاءً بأحكام أصدرتها نفس محكمة الاستئناف العليا

وفي هذه الحالة الخاصة للرعايا الأتراك ، حسب القانون وحسب الواقع ، فإن أمرهم قد قرر اليوم نهائياً ، من جهة بمقتضى المرسوم بقانون آف الذكر الصادر في سنة ١٩٢٩ معدلاً لللائحة ترتيب المحاكم الأهلية ، ومن جهة أخرى بمقتضى الحكم الصادر من محكمة الاستئناف الأهلية في ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٩ ، الذي طبقت فيه على الرعايا الأتراك نفس المبادئ التي قررتها هذه المحكمة .

٤٣٧

٢٠ مارس سنة ١٩٢٨

الزام . سبب كاذب . سبب حقيقى قانونى . جواز

القاعدة القانونية

لا يهم أن يتضح أن سبب الالتزام المذكور في السند أنه قرض هو سبب كاذب ما دام أن السبب الحقيقى قانونياً

رياسة المستر بارينت . مجلة التشريع والاحكام المختلطة السنة الاربعين ص ٢٣٦

٤٣٨

٦ ديسمبر سنة ١٩٢٨

قانون الاحوال الشخصية . أب . حقه في رهن مال القاصر . شروطه . حاله

القاعدة القانونية :

يجب أن تقصر عبارة « دين » الواردة في المادة ٤٢٧ من قانون الاحوال الشخصية التي تميز للاب رهن مال ابنه القاصر ضمناً لدينه الشخصى - على دين الأب الحريص الحسن التدبير . وبمعنى آخر الدين الذى يستدينه رئيس العائلة الصالح ليسد به حاجاته وحاجات عائلته فلا يجوز اذن القول بصحة رهن الولى عقار القاصر ضمناً لدينه التجارى لمجرد ان سوء تدبيره لم يكن مشهوراً أو معروفاً للدائنين ولا احتمال أن يكون هذا الدين مفيداً للقاصر

رياسة المستر فو . مجلة التشريع والاحكام المختلطة السنة الحادية والاربعين ص ٨١

٤٣٩

١١ ديسمبر سنة ١٩٢٨

حجر عقارى . مرسى مزاد . زيادة العشر . اختصاص . انعدام أثره

القاعدة القانونية

لا قيمة للاختصاص المأخوذ ضد المدين المجبور عليه بعد صدور حكم مرسى المزاد حتى ولو حصلت زيادة العشر وكانت لا تزال معلقة

رياسة المستر بافيرا . مجلة التشريع والاحكام المختلطة السنة الحادية والاربعين ص ٨٣

ولم يشتمل على نص آخر يتناول الاقرار بالدين
فان بطلان الاقرار يستند بغير نزاع الى نص
المادة ٥٦٤ من قانون الاحوال الشخصية التي
تطبق في مسائل الاهلية والمواريث

٢ - يضع القانون في جميع الاحوال التي
يقرر فيها البطلان بناء على ظروف معينة قرينة
مطلقة *Juris et de jure* لا يجوز اثبات عكسها
رياسة المستر بافيرييا . مجلة التشريع والاحكام
المختلطة السنة الحادية والاربعين ص ٩٣

٤٤٠

١١ ديسمبر سنة ١٩٢٨

١ - مرض . اقرار لوارث . مادة ٥٦٤

قانون الاحوال الشخصية

٢ - قرائن مطلقة . اثبات العكس .

عدم جواز

القاعدة القانونية

١ - ولو أن القانون المختلط قد قصر في

المادة ٣٢٠ مدني منه بطلان التصرفات الصادرة

في مرض الموت على البيع الصادر لاحد الورثة

السنة التاسعة

فهرست

العدد السابع

الرقم	التاريخ	صاحب البحث	الأبحاث
٥٩١		الاستاذ محمد صبرى أبو علم	الاوامر الادارية واختصاص المحاكم بالغائها
الرقم	التاريخ	صاحب البحث	الأحكام
			(١) قضاء محكمة النقض والابرار
٣٦٩	٧ فبراير ١٩٢٩		دائرة من دوائر المحكمة . تغييرها . جواز نطقها بالأحكام بعد التغيير
٣٧٠	» » »		احراز مواد مخدرة . وجوب بيان علم المتهم بان ما يحرزه مواد مخدرة
٣٧١	» » »		صاحب بناء . هدم . عدم احتياط . مسئولية جنائية ومدنية . المادة ٢٠٢ ع .
٣٧٢	» » »		تسبيب الحكم . اجمال شديد . ابهام . بطلان .
٣٧٣	١٤ » »		استئناف حكم غيابي . حكم في المعارضة . سقوط استئناف النيابة عن الحكم النهائي .
٣٧٤	٢١ » »		١ - مريان المدة المسقطه للدعوى العمومية . اجراءات تحقيق مدنى . ٢ - استعمال ورقة مزورة . جريمة منقطعة تتجدد . ٣ - الطعن بالتزوير امام المحكمة المدنية . دعوى التزوير . جريمة الاستعمال اثناءها .
٣٧٥	» » »		١ - اجراءات المحاكمة . عدم الطعن فيها أمام المحكمة الاستئنافية . عدم جواز التظلم أمام محكمة النقض - ٢ . شهود . عدم ذكر القابهم وصناعاتهم ومحال اقامتهم بالمحضر . عدم توقيع القاضى والكاتب على كل شهادة . لا بطلان .
٣٧٦	» » »		توافق على التعدى . المادة ٢٠٧ ع . معناه . سلطة محكمة الموضوع .

العدد السابع فهرست السنة التاسعة

الرقم	الصفحة	التاريخ	الاحكام
			تابع قضاء محكمة النقض والابرار
٣٧٧	٦٠٨	٢١ فبراير ١٩٢٩	مجرم معتاد على الاجرام . السجن . عقوبة جنائية . اختصاص محاكم الجنايات
٣٧٨	٦٠٩	» » »	اختلاس الأموال الأميرية . أموال مجالس المديرية . عقاب (المادة ٩٧ ع)
٣٧٩	٦١٠	٢٨ » »	سرقة . قصد جنائي . نزاع في الملكية .
٣٨٠	٦١١	» » »	حق محكمة الاستئناف في مواد الجنج . في اتزاع الدعوى المدنية . عدم جوازه أصلا . تنازل ضمني
٣٨١	٦١٢	» » »	اعداد محل لعب القمار . شروطه .
٣٨٢	٦١٣	» » »	حكم . خلوه من الأسلح . تقض .
٣٨٣	٦١٤	» » »	تقض . عدم مصلحة . محام تحت التمرين .
٣٨٤	٦١٤	» » »	سرقة . اكراه . ترك المسروق والفرار . جريمة مستقلة .
٣٨٥	٦١٥	» » »	جنايات مصحوبة بأعذار . احوالها على محكمة الجنج وصفها القانوني . الحد الأدنى للعقوبة . المواد ١٧ و ٦٠ و ٢١٥ عقوبات .
٣٨٦	٦١٨	» » »	تعدد المحاكمة عن جريمة واحدة . بطلان . من النظام العام .
٣٨٧	٦١٩	» » »	هتاف بسقوط الوزارة الخائنة . اهانة هيئات نظامية . (المادة ١٦٠ عقوبات)
٣٨٨	٦٢٢	» » »	مدع بالحقوق المدنية . استئنافه وأثره في الدعوى العمومية .
			(٢) قضاء محكمة استئناف مصر
٣٨٩	٦٢٥	١٨ مارس ١٩٢٩	موظف . الناء وظيفته . لا تعويض .

العدد السابع	فهرست	السنة التاسعة
الرقم	التاريخ	الاحكام
		تابع قضاء محكمة استئناف مصر
٣٩٠	١٨ مارس ١٩٢٩	قيد استئناف . ميعاد ال ٤٨ ساعة . عطلة . لا امتداد . مادة ٣٦٣ مرافعات .
٣٩١	» » »	وارث . طعن بالصورية . في تصرف مورثه . اجنبى .
٣٩٢	١٩ » »	النماس . غش . واقعة .
٣٩٣	» » »	مشتري . ثمن . سداده . امتيار . شطبه . تسجيل عقد البائع
٣٩٤	» » »	أصل الوقف . الاستحقاق . اختصاص المحاكم الشرعية .
٣٩٥	» » »	اقرار بدين في حالة الصحة . يكون صحيحاً ولو ستر تبرعا
٣٩٦	٢٥ » »	ولى شرعى . شراؤه عقار للقاصر . اشتراط عدم التصرف . تقييد الولى به .
٣٩٧	» » »	نفاذ مؤقت . جوازه . اعتراف بأصل الالتزام .
٣٩٨	» » »	نزع ملكية . للمنفعة العامة . ايداع الثمن . مسقط لطلب الفوائد .
٣٩٩	٢٧ » »	١ - بيع مرتين . العبرة بالتسجيل . ولا أهمية للبحث في سيوء النية . ٢ - جواز استعمال الدعوى البوليصية . مادة ١٤٣ مدنى .
٤٠٠	» » »	(استئناف الشيخ عطية سليمان وآخر ضد الدكتور محمد أمين عبد الرحمن وآخر غمرة ١٣١ سنة ٤٥ ق) قانون الخمسة أفدنة . ملكية الخمسة الأفدنة . حمايتها ولو شرع المدين في بيع جزء منها .
٤٠١	٢٨ » »	١ - اتعاب خير . أمر تقدير . المعارضة فيه . جواز المعارضة في المعارضة . ٢ - اتعاب خير . مصاريف انتقال . وجوب اتخاذ محل مختار في دائرة المحكمة المقرر فيها .
٤٠٢	» » »	ربيع . سقوطه بمضى المدة . خمس عشرة سنة .

العدد السابع فهرست السنة التاسعة

الرقم	الصفحة	التاريخ	الاحكام
			تابع قضاء محكمة استئناف مصر
٤٠٣	٦٣٨	٣١ مارس ١٩٢٩	موظف . ضرر اثناء الخدمة . اتفاق ضمني . تعويض
٤٠٤	٦٣٩	» » »	١ - بيع الديون . انطباق قواعد البيع . حق الحبس . تسليم الحقوق . ٢ - بطلان مرافعة . امام قاضى البيوع . عدم جوازه
			(استئناف أحمد افندى توحيد أمر الله وحضر عنه الاستاذ عبد الكريم بكرؤف ضد الاستاذ وهيب بك دوس وآخر نمرة ١٥ سنة ٤٦ ق)
٤٠٥	٦٤٢	» » »	تحويل الدين . والحقوق المتنازع فيها . ضرورة قبول المدعى . سقوط الحق فى التمسك بعدم القبول .
			(استئناف أحمد عمر سليمان وحضر عنه الاستاذ اسكندري أفندى ميخائيل ضد محمود شبيب وآخر وحضر عن الاول الاستاذ حبيب افندى شنوده نمرة ٥٦ سنة ٤٦ ق
			قضاء محكمة استئناف اسبوط
٤٠٦	٦٤٤	٣٠ يناير ١٩٢٩	انذار بقيد الاستئناف . ميعاد المسافة . مراعاته . دعوى . مصلحة . تصرف اثناء النزاع .
٤٠٧	٦٤٥	١٧ ابريل ١٩٢٩	بيع . مرض موت . المادة ٢٥٦ مدنى .
٤٠٨	٦٤٦	» » »	قوة الشيء المحكوم فيه . حكم جنائى فى تزوير . عدم تقييد المحكمة المدنية .
			٤ - قضاء المحاكم الكلية
٤٠٩	٦٤٧	٢ مايو ١٩٢٨	شفعة . عرض الثمن الوارد فى العقد . الا اذا كان سوريا عرض الثمن الحقيقى . حفظ الحق فى اثبات الصورية . الاستعداد لدفع باقى الثمن

السنة التاسعة

فهرست

العدد السابع

الرقم	الترتيب	التاريخ	الأحكام
			تابع قضاة المحاكم الكلية
٤١٠	٦٤٨	٩ مايو ١٩٢٨	التقادم المسقط للحق . المادة ٢١١ مدني . اقتراض السداد . اغتصاب .
٤١١	٦٤٩	» » »	تقادم مسقط للحقوق . مرياته ضد عديم الاهلية . تقادم خمسي .
٤١٢	٦٤٩	٢٠ ديسمبر ١٩٢٨	معارضة في أمر تقدير المصاريف . كيفية رفعها . عدم جواز تقديمها من وكيل محام . قاعدة عدم جواز المرافعة بوكيل .
٤١٣	٦٥٤	» » »	تسجيل . تدليس . شروطه . أفضلية . دعوى بوليصة . الوفاء العيني .
٤١٤	٦٦٠	١٠ يناير ١٩٢٩	١ - استئناف حكم صادر خلافاً للحكم سابق ٢٠ - حكم المصادقة على محضر صلح . ليس حكماً قاطعاً في خصومة .
٤١٥	٦٦١	٢٦ » »	موظف . إحالة الى المعاش . سلطة الحكومة الموظفين سواء دعوى التزوير الفرعية . عدم جواز استئناف الحكم فيها
٤١٦	٦٦٣	٢٨ مارس ١٩٢٩	إذا كانت الدعوى الاصلية أقل من نصاب الاستئناف .
٤١٧	٦٦٤	٢ ابريل ١٩٢٩	١ - معارضة . اقرار في قلم الكتاب . لا يكفي - ٢ - رفع دعوى جزئية الى المحكمة الكلية . عدم اختصاص من النظام العام - ٣ - دفعان بعدم القبول وبعدم الاختصاص وجوب الفصل في الاول قبل الثاني .
٤١٨	٦٦٦	» » »	١ - التماس . ورقة محجوزة بفعل الخصم . شروط ذلك
٤١٩	٦٦٨	» » »	٢ - الورقة المودعة لدى أمين . ليست محجوزة بفعل الخصم مسائل تجارية . أباحة الاثبات . حرية القاضي . قبول . رفض .
٤٢٠	٦٦٩	١٥ فبراير ١٩٢٩	بيع البضائع . تأخير المشتري عن دفع الثمن . الفسخ . التعويضات .

العدد النابع	فهرست	السنه التاسعة
الرقم	التاريخ	الأحكام
		تابع قضاء المحاكم الكلية
٤٢١	١٦ فبراير ١٩٢٨	حكم تمهيدى . قطعى فى جزء منه . أثره .
٤٢٢	١٩ » »	استئناف . الاعتراف ببعض المدعى به . تأثيره فى جواز الاستئناف . معناه .
٤٢٣	٢٩ مارس ١٩٢٨	١ - استئناف . انذار بقيد فى ظرف ثمانية أيام . عدمه ٢ - علم المشتري بسبب الاستحقاق . أثره . اشتراط عدم الضمانه .
٤٢٤	٢٦ إبريل ١٩٢٨	١ - وضع يد . حسن نية . تلك الثمار . القانون الفرنسى . القانون المصرى . ٢ - حسن نية معناه . ٣ - هبة باطلة . مسئلة خلافية . حكم الدوائر المجتمعة . ليس قانونا . عدم اقتراض العلم به . ٤ - رفع الدعوى . المدة التالية له .
٤٢٥	» » »	١ - رهن حيازى . حق اللائن فى الفائدة بسعر ٩٪ ٢ - المصاريف . معناها .
٤٢٦	٣ مارس ١٩٢٨	صلح . التصديق عليه . أثره .
٤٢٧	٢٩ » »	١ - وكالة . سقوط الحق بمضى المدة . المادة ٨٣ مدنى . محل تطبيقها . ٢ - مبدأ سريان التقدم
٤٢٨	١٤ يناير ١٩٢٩	حكم مرسى المزاى . دعوى بطلانه . من المدين المتزوعة ملكيته .
٤٢٩	١٧ فبراير ١٩٢٩	اختلاس أشياء محجوز عليها . فى حكم السرقة . معناه . حاله
٤٣٠	٢٨ مارس ١٩٢٨	دعوى تزوير فرعية . استئناف الحكم فيها . حالة .
		٤ - قضاء المحاكم الجزئية
٤٣١	١٨ ديسمبر ١٩٢٨	استبدال الدين . شروطه .

السنة التاسعة

فهرست

العدد السابع

الرقم	الصفحة	التاريخ	الاحكام
			تابع قضاء المحاكم الجزئية
٤٣٢	٦٨٥	٢٨ مارس ١٩٢٩	١ - قوة الشيء المحكوم فيه . ٢ - صلح تجارى . سر يانه . على جميع الديانه .
٤٣٣	٦٨٦	٤ ابريل ١٩٢٩	موظف . جنحة مباشرة ضده . قانون غمرة ٢٣ سنة ١٩٢٩ . الاعمال الخاصة بتأدية الوظيفة . أو بسببها .
٤٣٤	٦٨٧	٢٣ » »	مدرسة أهلية . اعانة من وزارة المعارف . منحة لاحق . عدم جواز الحجز تحت يد الوزارة
٤٣٥	٦٨٨	٢٧ » »	عدم جواز الحجز . مكافأة الصيارف . قرار وزارى ٢٦ فبراير سنة ١٩٠٤ . أمر عال فى ٢٦ فبراير سنة ١٨٩٠
			(٦) - قضاء المحاكم المختلطة
٤٣٦	٦٨٩	٢ مايو ١٩٢٩	١ - اختصاص المحاكم المختلطة . رعايا الدول غير المتمتع بالامتيازات . أجانب . ٢ - اختصاص المحاكم المختلطة . عثمانين . اختصاص
٤٣٧	٦٩٤	٢٠ مارس ١٩٢٨	التزام . سبب كاذب . سبب حقيقى قانونى . جواز
٤٣٨	٦٩٤	٦ ديسمبر ١٩٢٨	قانون الأحوال الشخصية . ا ب . حقه فى رهن مال القاصر . شروطه . حاله
٤٣٩	٦٩٤	١١ » »	حجز عقارى . مرمى المزداد . زيادة المشر . اختصاص . انعدام اثره .
٤٤٠	٦٩٥	» » »	١ - مرض . اقرار لو ارث . مادة ٥٦٤ قانون الاحوال الشخصية . ٢ - قرائن مطلقة . اثبات العكس . عدم جواز

الحياة

مجلة ثقافية

نشرها وزارة الثقافة

*Le médecin voit l'homme dans
toute sa faiblesse, le juriste le voit
dans toute sa méchanceté; le théo-
logien dans toute sa bêtise.*

(Schopenhauer)

السنة التاسعة

العدد الثامن

تحرير المجلة وإدارتها بمركز ثقافة المحامين بشارع الشيخ أبو السباع رقم ٨ بمصر

الطبعة الخامسة
بشارع الخليج الناصري عمرة ٦
تليفون عمرة ٢٠ ٥٦ مدينة

قيمة الاشتراك ٧٥
والطلبة ٤٥

بيان

نشرنا في هذا العدد بقية البحث الذى بدأنا بنشره فى العدد السابع (فى الأوامر الادارية واختصاص المحاكم بالغائها) والبحث الآخر المرتبط به وهو تأثير صدور الدستور فى مصر على قانون المطبوعات .

وقد نشرنا فى باب الأحكام الكلية الأحكام التى صدرت فى هذا الموضوع . وبعض أحكام أخرى صدرت أخيراً فى تحديد معنى الأمر الادارى واختصاص القضاء بالنظر فيه . ونشرنا عقب ذلك بحثاً شائقاً للاستاذ مرقص فهمى بك تناول فيه البحث فى « جريمة الشروع فى الرشوة من جانب الموظف » وهو بحث ممتع أخذت به محكمة النقض والابرام أخيراً . ويلى ذلك باب الأحكام وقد نشرنا فيه الأحكام التالية

عدد

٢٠	حكما صادراً من محكمة النقض والابرام
١٦	حكما صادراً من محكمة استئناف مصر
٤	أحكام صادرة من محكمة استئناف أسبوط
١٢	حكما صادراً من المحاكم الكلية
٥	أحكام صادرة من المحاكم الجزئية
٥	أحكام صادرة من المحاكم المختلطة
٥	أحكام صادرة من المحاكم الاجنبية

فتكون الجملة ٦٧ حكماً

لجنة التحرير

محمد صبرى أبو علم - محمد على رشدى

المحاماة

الأوامر الإدارية واقتصاص المحاكم بالقضايا

(بقية البحث)

(٢)

٢ - أمطار المحاكم المختلطة

ذكر المسيو بوريلى فى كتابه ص ١٠ أحكاما كثيرة تعليقا على المادة (١١) القديمة من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة نذكر منها ما نشره تحت غمرة ١١ و ١٤ و ١٥ و ٢١ (١) حكم محكمة الاستئناف المختلطة فى ٢٧ يناير سنة ١٨٨١ وهو يقضى بأن نظام المطابع الذى كان العمل جاريا عليه فى مصر خاضع للمواد ١٦٧ الى ١٧٢ من قانون العقوبات الجديد وبناء عليه فلا يمكن اصدار أمر باقفال مطبعة اقفالا مؤقتا أو نهائيا الا بواسطة المحاكم فى الاحوال المنصوص عنها قانونا وتبعا للحكم فى مخالفة الواجبات الخاصة بهذا الموضوع . ولا يمكن بأى حال أن يصدر هذا الامر بمجرد أمر ادارى

(ب) وحكت فى ٢٠ ابريل سنة ١٨٨٢ بأن منع المحاكم المختلطة من تأويل معنى أمر ادارى او ايقاف تنفيذه لا ينطبق الا على الحالة التى يكون فيها هذا الأمر صادرا فى حدود اختصاصات الحكومة بدون منازع فيها من جانب الدول الاجنبية وبناء عليه فان المحاكم المختلطة مختصة بالفصل فى صحة الحجز المتوقع من الحكومة ضد أحد الأجانب اذا كان الغرض من هذا الحجز تحصيل ضريبة تنازع هذه الدول فى شرعيتها .

(ج) وحكت فى ٢٥ مايو سنة ١٨٨٢ بأن للمحاكم الحق فى أن تبحث فيما اذا كان الأمر

متعلقاً بالادارة وصدر بشأن مصلحة عمومية وطبقاً للقوانين والأوامر العالية الجارية العمل بها (د) وحكمت في ١٦ ديسمبر سنة ١٨٨٦ بأنه ولو أن المحاكم ممنوعة من تأويل معنى أمر اداري ومن ايقاف تنفيذه فان ذلك تحت شرط أن يكون هذا الامر قد اتخذ لغرض منفعة عمومية لأجل الصالح العام وطبقاً للقوانين والأوامر العالية الجارية العمل بها . وفي حدود اختصاصات العامل الذي أصدره . وبناء عليه فان الأمر الصادر من المهندس المكلف بتنظيم توزيع المياه بين أملاك المتجاورين بفتح أو اقفال بعض المساقى يعطى للمالك المضروب حق رفع دعوى منع التعرض (هـ) وجاء في مجلة التشريع والقضاء المصري المختلط سنة ثمانية وعشرون ص ١٠٥ حكم صادر من محكمة الاستئناف المختلطة في ١٣ يناير سنة ١٩١٦ بأن اجراءات نزع الملكية التي تجريها الحكومة لتحصيل الضرائب لا تعد أصلاً أوامر متعلقة بالادارة بالمعنى المقصود من المادة (١١) فيجوز اذن للمحاكم المختلطة الغاؤها لعدم استيفائها الشروط المطلوبة

(و) أما الحكم الصادر في قضية المسر كارتر فلم يخرج عن هذا المبدأ مطلقاً وذلك ان حكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر في ١٢ ابريل سنة ١٩٢٤ في تلك القضية صدر في الظروف التالية كانت مصلحة الآثار التابعة لوزارة الأشغال منحت امتيازاً بالترخيص للورد كارنارفون ثم لأرملته من بعده بالبحث والتنقيب في وادي الملوك على شرط أن يقوم كارتر بالاعمال وبشرط أن كل مخالفة للشروط المقررة يترتب عليها حتماً وبدون انذار أو غير ذلك من الاجراءات الغاء الترخيص ثم تتخذ مصلحة الآثار الاجراءات اللازمة بالطرق الادارية : خالف كارتر الشروط فأصدرت وزارة الاشغال في ٢٠ فبراير سنة ١٩٢٤ قراراً بموجبه الغت الامتياز الممنوح للادى كارنارفون وكلفت مدير مصلحة الآثار باتخاذ التدابير اللازمة لصيانة الآثار . رفع كارتر الدعوى فقضت محكمة الاستئناف ضده وقالت في أسباب حكمها « تحديداً للمعنى الذي أراده المشرع بالعمل الاداري »

« وحيث أنه يجب أن يكون المقصود بذلك الأمر كل تصريح بإرادة يصدر به قرار من الادارة بصفة كونها سلطة عمومية وفي حال قيامها بوظائفها التي يسندها اليها القانون ويكون مستوفياً للاوضاع المقررة قانوناً وفي سبيل مصلحة عامة وهذا على خلاف الاعمال التي تقوم بها الادارة لا بصفة كونها سلطة عمومية بل بصفة كونها طرفاً متعاقداً

« وحيث أن القرار المشار اليه الذي أصدرته الادارة المختصة في ٢٠ فبراير سنة ١٩٢٤ بصفة كونها سلطة عمومية وفي حدود الوظائف المسندة اليها التي تتناول على التخصيص حراسة وحفظ الآثار التي لا حاجة بنا لبيان كونها حائزة لصفة المصلحة العامة هذا القرار لا شك في أنه مستوف لجميع الشرائط المطلوبة لتكوين الامر الاداري . . . »

* * *

تبين من كل ما تقدم أن من حق القضاء العادى دائماً أن يبحث فى حقيقة الامر الذى تتمسك به جهة الادارة لمعرفة مبلغ مطابقتها للقانون واحترامه للاجراءات التى وضعها لكفالة الحريات الخاصة والعامة وحقوق الأفراد فاذا ظهر له من بحثه أن الادارة قد خرجت عن دائرة حقها بأن أصدرت أمراً لا تجدها من القانون سنداً لاصداره أو أصدرته متجاهلة ما ينص عليه القانون من اجراءات قضت بالغائه لأنها ليست بصدد أمر ادارى يكفل له القانون الحماية والاحترام . بل بصدد اعتداء واغتصاب

(الدستور المصرى وقانون المطبوعات)

وقد أخذت محكمة مصر الاستئنافية بحكمها الذى اصدرته (فى قضية الست روز اليوسف ^(١) ضد وزارة الداخلية) بهذا المبدأ (يراجع الحكم فى هذا العدد فى باب الأحكام الكلية)

كانت نظرية محكمة الاستئناف فى هذا الحكم أن الأوامر الادارية التى منع الشارع المحاكم الأهلية من تأويلها أو إيقاف تنفيذها ونص على قصر حق تقاضى الافراد بشأنها على المطالبة بالتعويض انما هى الاوامر والاجراءات التى تدخل فى الاختصاصات التى تخولها القوانين واللوائح للسلطة الادارية فاذا تعدت اختصاصها لا يكون أمراً ادارياً محترماً وانما يقع باطلا ليس له أية صفة قانونية ثم رجعت المحكمة الى قانون المطبوعات وقررت أن الدستور فى المادة ١٥ نص على حرية الصحافة فى حدود القانون كما نص على منع الرقابة على الصحف أو انذارها أو وقفها بالطريق الادارى فألغى بذلك المادة ١٣ وما يرتبط بها من مواد الأمر العالى الصادر فى نوفمبر سنة ١٨٨١ « وحيث أن الدستور لم يتعرض لباقي نصوص قانون المطبوعات فكل مواده التى لا تتعارض ولا تتناقض مع نصوص الدستور الصريحة تبقى نافذة

« وحيث أن المادة ١٠ من قانون المطبوعات نصت على أنه يجوز للحكومة ضبط ومصادرة جميع الرسومات والنقوشات متى ترى لها أنها مغيرة للنظام العمومى أو الآداب أو الدين وهو نص عام يدخل تحته الجرائد والمجلات وأنه يستحيل عملياً مصادرة النقوشات والرسومات التى تطبع فى عدد من جريدة أو مجلة بغير مصادرة العدد نفسه

« وحيث أن نص المادة ١٠ لم يتعرض له الدستور بالالغاء ولا يمكن القول بأن بينه وبين

(١) جرت مصادرة اعداد المجلة قبل صدور الامر الملكى الصادر فى ١٩ يولييه سنة ١٩٢٨ بإيقاف العمل ببعض أحكام الدستور.

المادة ١٥ من الدستور أى تعارض أو تناقض لأن ضبط ومصادرة الرسومات والنقوشات ليس من قبيل الوقف أو الالغاء لأن الالغاء هو منع الصحيفة من الصدور نهائياً والوقف هو منعها منعاً مؤقتاً لمدة معينة وبناء على ذلك رأت ان الاجراء الذى اتخذه البوليس يستند الى قانون نافذ فالمحكمة ممنوعة من تأويله . أما البحث فى سداد هذا الأمر أو عدالته فان محله دعوى التعويض .

يستدعى البحث مناقشة المسائل الآتية

(أولاً) أثر صدور الدستور المصرى فى قانون المطبوعات

(ثانياً) اثبات أن المادة العاشرة من قانون المطبوعات لا تنطبق على الجرائد والمجلات

(ثالثاً) اثبات أن الحكومة فى تصرفها قد خالفت القوانين المرعية وتعتسفت

(من المسألة الاولى)

صدر الدستور المصرى كافلاً لحرية الرأى على اختلاف صورها ومظاهرها فنصت المادة ١٤ منه على أن (حرية الرأى مكفولة) ولكل انسان الاعراب عن فكره بالقول أو بالكتابة أو بالتصوير أو بغير ذلك فى حدود القانون

ونصت المادة ١٥ على (أن الصحافة حرة فى حدود القانون . والرقابة على الصحف محظورة . وانذار الصحف أو قفلها أو الغاؤها بالطريق الادارى محظور كذلك . الا اذا كان ذلك ضرورياً لوقاية النظام الاجتماعى)

وهنا يعرض السؤال التالى وهو هل اراد واضع الدستور بعبارة فى حدود القانون التى وردت فى المادتين ١٤ و ١٥ من قانون المطبوعات وفرض أنه اراده فهل اراد كل نصوصه أو أن بعضاً منها نسخ قبل أن نجيب على هذا السؤال تقدم بين يدى بحثنا طائفة من الوثائق الرسمية التى صدرت قبل الدستور أو معه وهى تلقى كثيراً من النور على هذا الموضوع وتكشف عن وجه الحق فيه

(أولاً) مناقشات لجنة الدستور

يكفي هنا أن نلخص المناقشة التى دارت فى لجنة الدستور فقد افتتح المناقشة المرحوم المكيانى بك طالباً تغيير عبارة (بشرط أن تراعى حدود القانون) بعبارة (بشرط أن تراعى حدود القوانين العامة) وقد أيده على ماهربك فى رأيه حيث قال على أثره بعد أن قدم اقتراحاً خاصاً شرحه فيما يلى (أريد من اثبات هذا النص أنه لا يمكن ولا للبرلمان وخصوصاً فى الأحوال العادية وضع الصحافة تحت أى رقابة ولا أن يكون للسلطة الادارية الحق فى منع أحد من اصدار

صحيفة . أرى أن يكون هذا الحق ثابتاً مطلقاً من كل قيد فاذا أساء أحد استعماله بأي نوع من أنواع الاساءة ففي القانون العادى غنى وكفاية .

وقام على أثره (عبد العزيز فهمى بك) وقال أن رأيه (أن تطلق الحرية الصحفية اطلاقاً تاماً والحرية نفسها كفيلة بتنظيم نفسها وتطورها مع الزمن الى الاصلح والانتفع . . انى أميل الآن للرأى الثانى وهو اطلاق الحرية للصحافة

تسأل بعد ذلك (محمد على بك) قائلاً هل يعطى للبرلمان الحق فى سن القوانين اللازمة للصحافة تأميناً للنظام وصوناً للاعراض أم لا

على ماهر بك . هذا تكفل به قانون العقوبات . والذي أريد أن لا يكون للبرلمان قوانين تبيح للحكومة مراقبة الصحف أو عدم الترخيص باصدارها وظاهر من هذا اذاً أن المناقشة كانت دائرة حول تقييد سلطة البرلمان فى اصدار قوانين خاصة بالصحافة ففريق كان يرى أن لا محل لتقييد سلطة البرلمان فى التشريع ما دام قد وضع الأساس الكافل لحرية الصحافة ومنع مراقبتها ورفع يد الادارة عنها . وفريق كان يرى أن قانون العقوبات كفيل بمؤاخذة الصحفي الذى يرتكب اثماً وفيه غنى وكفاية ولا محل لوضع قانون آخر ولكن لجنة الدستور رأت أن لا تأخذ بالرأى الأخير اى أنها تركت للبرلمان أن يشرع للصحافة ويجعل لها قانوناً ما دام تشريعه يكون متفقاً مع ما قرره من المبادئ الأساسية الكفيلة بحرية الصحافة وحرية الرأى ومادامت هذه الحرية أصبحت من المبادئ الأساسية التى لا يجوز لاية سلطة من سلطات الدولة اقتراح تعديلها (مادة ١٥٦ من الدستور)

فعبارة (فى حدود القانون) التى جاءت فى صدر المادة ١٥ وفى عجز المادة ١٤ ليس المقصود منها الاحالة على قانون المطبوعات مطلقاً وانما أريد منها قانون العقوبات الحالى

ثانياً - مذكرة لجنة الدستور .

على أن كل شك فى الأمر يزول بالاطلاع على مذكرة لجنة الدستور وهى تفسر المادة ١٥ حيث تقول (قد كان مما ينظم أمور الصحافة عندنا قانون المطبوعات وفيه اثبات حق الادارة فى انذار الجرائد وتعطيلها ووقفها وإذ هى لم تكن من حيث ما يكتب فيها إلا صورة خاصة من ابداء الرأى رأت اللجنة للتسوية بينها وبين صورته الأخرى فى الحكم الا يكون حسابها على ما يقع منها إلا بطريق القضاء وعلى حسب ما يضعه القانون من الحدود ولذلك حذرت انذارها أو وقفها أو الغاءها من أجل ما ينشر فيها بالطرق الادارية . . الخ) (راجع الجلسة التاسعة والثلاثين من محاضر لجنة الدستور)

فظاهر من هذا ان اللجنة ما فكرت لحظة واحدة ان قانون المطبوعات سيظل قائماً بعد

الدستور فعبثت عنه بالفعل الماضى . وقررت فى صراحة ان حساب الصحف فى المستقبل على ما يقع منها سيكون بطريق القضاء (لا بطريق الادارة) وعلى حسب ما يضعه القانون من الحدود

ثالثاً - مذكرة وزير الحقانية .

تأكد هذا المعنى مرة أخرى بمذكرة وزير الحقانية التى نشرها يوم صدور الدستور وجاء فيها (وقد ضمنت حرية الصحافة بالمادة ١٥ من الدستور وهذه الحرية لا تقيد فيما بعد مبدئياً إلا بنصوص قانون العقوبات فلا يمكن اقامة الرقابة المنعوية عليها ويمتنع انذار الصحف أو تعطيلها أو الغاؤها بواسطة الادارة فكل نظام قانون المطبوعات الذى سن فى ٢٦ فبراير سنة ١٨٨١ يجب أن يجعل مطابقاً للمبادئ الجديدة ولكن يبقى هنالك استثناء واحد لانذار الصحف أو تعطيلها أو الغائها بالطرق الادارية فان بعضاً من الحرية الدستورية لا يمكن تطبيقه على حملات تحمل على أساس الهيئة الاجتماعية كخطر الدعوة البلشفية الموجود الآن فانه يضطر جميع الحكومات الى اتخاذ تدابير قد تكون منافية للمبادئ المقررة بالدستور لأجل ضمان حرية أهل البلاد المسلمين . فلكي يمكن انشاء تشريع لمكافحة أمثال هذه الدعوة الضارة نص فى المادة ١٥ على أن انذار الصحف وتعطيلها والغائها بالطرق الادارية قد يجوز فى حالة ما تقضى الضرورة بالالتجاء اليه لحماية النظام الاجتماعى (يراجع كتاب التشريع السياسى لعبد اللطيف محمد بك جزء ٢ صفحة ٦٦٦)

رابعاً - مذكرة أخرى للحقانية فى يولييه سنة ١٩٢٥

وفى يولييه سنة ١٩٢٥ وقت تعطيل البرلمان لأول مرة أصدرت وزارة زبور باشا مرسوماً بقانون بتعديل المادة ١٦٢ عقوبات ونشرت مذكرة مذيبة بامضاء (معالى عبد العزيز فهمى باشا وزير الحقانية إذ ذاك) جاء فيها (كانت الصحافة قبل اعلان الدستور تحت رحمة السلطة الادارية التى كان لها الحق فى تعطيل الجرائد والرسائل الدورية بل وفى الغائها لكن الدستور قد قرر مبدئياً حريتها ورفع عنها يد السلطة الادارية على انه كان من الطبيعى ان هذه الحرية يحدها حق المجتمع والافراد فى أن لا يساء استعمالها لذلك قرر الدستور بأن الصحافة حرة فى حدود القانون

ولما كان فى بعض نصوص قانون العقوبات الحالى الخاصة بالجنح الصحفية شئ من الغموض يستلزم الايضاح وقليل من النقص يستلزم التكميل .. فقد رأى ادخال شئ من التعديل على بعض أحكام قانون العقوبات الخاصة بالجنح الصحفية . وهذا مع عدم المساس أى مساس بمبدأ حرية الصحف ولا بما لها من الحقوق المشروعة الخ (راجع التشريع السياسى جزء ثالث لعبد اللطيف بك محمد ص ٩٥٢)

كل هذه الوثائق متضافرة فى اثبات ان القانون الذى تشير اليه المادة ١٥ من الدستور هو قانون العقوبات وليس هناك ما يفهم منه انها قانون المطبوعات بالذات على أن المادة ١٦٧ من

الدستور أتت بنص حاسم حيث قالت (كل ما قرره القوانين والمراسيم والأوامر واللوائح والقرارات من الأحكام وكل ما سن أو اتخذ من قبل من الأعمال والاجراءات طبقاً للأصول والأوضاع المتبعة يبقى نافذاً بشرط أن يكون نفاذها متفقاً مع مبادئ الحرية والمساواة التي يكفلها هذا الدستور)

فقانون المطبوعات بالنسبة لما جاء به ما سمي بمبادئ الحرية التي كلفها الدستور يعتبر ملفياً وغير قائم فنصوصه الخاصة بتعطيل الصحف أو مصادرتها أو انذارها أو المراقبة عليها منسوخة حكماً وبالنص الصريح وأما باقي النصوص الخاصة بالشروط الادارية لاصدار الصحف وعنوان المطبعة وتاريخ الصدور الى غير ذلك مما لا علاقة له بحرية الصحافة فهي قائمة

وقد اتفق الحكم الذي صدر في الدعوى المستعجلة معنا على أن المادة ١٣ من قانون المطبوعات المذكورة أصبحت ملغاة وتبقى أن تناقش هل المادة العاشرة منه ألغيت أم لا

على أنه قبل الاجابة على هذا السؤال يهنا أن نعرف مدى ما نسخ من سلطة الادارة بصدور الدستور وبالرجوع الى ما اثبتناه هنا من المناقشات والمذكرات يتبين

(أولاً) ان لجنة الدستور كانت متفقة على منع جهات الادارة من ارسال انذارات الى الصحف أو وقفها بغير حكم قضائي (واقوال عبد العزيز بك فهمي في آخر محضر جلسة ٣٩ في ١٦ اكتوبر سنة ١٩٢٢) وعلى أن المراد هو منع تسلط الادارة على الصحف بأي طريقة من الطرق (على ماهر بك في نفس الجلسة)

(ثانياً) ان اللجنة رأت (أن لا يكون حساب الصحف على ما يقع منها الا بطريق القضاء وعلى حسب ما يضعه القانون من الحدود ولذلك حذرت انذارها أو وقفها أو الغاؤها من أجل ما ينشر فيها بالطرق الادارية) ومذكرة لجنة الدستور . كتاب عبد اللطيف بك محمد ص ٦٦٥ جزء ثاني)

(ثالثاً) لا تقيد حرية الصحف الا بنصوص قانون العقوبات فلا يمكن اقامة الرقابة المنعفة عليها ويمتنع انذار الصحف وتعطيلها أو الغاؤها بواسطة الادارة (مذكرة وزير الحقانية)

فاذا كان مجرد الانذار وهو لا يمس الجريدة في صدورهما ولا يتعرض لحرية النشر ولا لحرية الناشرين محرماً بعد الدستور فهل يتصور متصور ان المصادرة تكون جائزة بعد الدستور . والمصادرة أبعد مدى من الانذار فهي تعطيل مؤقت ومنع من الصدور يوماً أو أكثر . وهلا يكون واضح الدستور عابثاً بحرية الصحف وهالاً حين يمنع الادارة من انذار الصحف أو مراقبتها سواء بعد أو قبل النشر وفي الوقت نفسه يبيح لها أن تمنع جريدة من الصدور أو تصادرها وتقدمها وأي خيال يبقى لحرية الصحافة بعد ذلك وماذا يلغى من قانون المطبوعات اذا كان مباحاً للادارة في

ظل الدستور أن تصدر أى عدد يطبع من جريدة لأسباب نراها يقول حكم محكمة مصر (ان نص المادة ١٠ لم يتعرض له الدستور بالالغاء ولا يمكن القول بأن بينه وبين المادة ١٥ من الدستور أى تعارض أو تناقض لأن ضبط ومصادرة الرسومات والنقوشات ليس من قبيل الالغاء أو الوقف لأن الالغاء هو منع الصحيفة من الصدور نهائياً والوقف هو منعها منعاً مؤقتاً لمدة معينة) مناقشة لفظية لا تستشعر شيئاً من روح الدستور ولا معناه وخطأً بين فينما يرى حكم محكمة مصر المستأنف ان الدستور يحظر وقف الجريدة أى منعها منعاً مؤقتاً من الظهور نراه في الوقت نفسه يبيح منع الجريدة من الظهور يوماً أو أكثر بسبب مصادرة العدد بعد طبعه وأى فرق في النتيجة بين أمر يصدر للجريدة قبل أن تطبع ينه عليها بأنها موقوفة يوماً وبين انتظار تمام الطبع ومصادرة عدد اليوم المذكور ومنع الجريدة من الصدور وإذا دام تكرار هذه المصادرة بأن أوقفت الإدارة جندياً على باب المطبعة يمنع صدور اعداد جريدة من الجرائد في كل يوم بحجة أن بها رسماً لا يروق لوزير الداخلية (مثلاً) فهلا يكون من وراء ذلك ان الجريدة معطلة نهائياً .

الدستور يمنع الرقابة على الصحف قبل نشرها أو بعده وبعبارة أخرى يحظر على وزير الداخلية أن يصدر أمراً لجريدة من الجرائد بأن لا تنشر صورة معينة لانه يرى في نشرها خطراً على الأمن أو الآداب فهل اذا كان ممنوعاً من اصدار هذا الامر قبل الطبع تزيد سلطته بعد الطبع فيقلب أمره الى فعل والى مصادرة مادية تنتهى باعدام العدد كله ؟ هل اذا كان مستحيلاً عليه أن يصدر أمراً للصحيفة بعدم النشر يكون له في الوقت نفسه سلطة مصادرة الجريدة نفسها ؟ أظن أن هذا عبث لا يقدم عليه واضع الدستور ولا أى مشرع في الوجود

يقول حكم محكمة مصر أن الدستور في المادة ١٥ لم يحرم المصادرة بالنص وقاتها أن النص الذى يحرم مجرد الانذار والرقابة لا يمكن أن يبيح المصادرة وهى تعطيل مؤقت أو وقف .

مناقشة المادة ١٠

ان المادة العاشرة من قانون المطبوعات اما ان تكون شاملة الصحف والمجلات واما أن تكون مقتصرة على الصور المجردة والكلشيهات والنقوش فان كانت الاولى فقد الغاها الدستور بالنسبة لما يخص الصحف وان كانت الثانية فقد انتهى الجدل بيننا وبين الحكومة .

على أننا ثبت الآن أمرين . الاول انها لا يمكن أن تكون متعلقة بالصحف والمجلات . الثانى : ان ما تنص عليه من المصادرة لا يمكن ان يتم الا بحكم قضائى

أما عن النقطة الاولى وهو أن المادة العاشرة ليست خاصة بالصحافة على الاطلاق فدلينا عليه ما يلى .

(أولاً) نص الفتوى التى كتبها المسير بيولا كازيللى سنة ١٩٢٤ عند ما استشير في أمر

قانون المطبوعات فقد قسم فتواه الى قسمين . القسم الأول خاصاً بنصوص القانون المتعلقة بالمطابع والقسم الثانى من الفتوى وهو المتعلق بنصوص قانون المطبوعات الخاصة بالصحافة وظاهر من الرجوع الى الفتوى المقدمة أن المسيو بيولا كازيلي قد ذكر المادة العاشرة ضمن النصوص الخاصة بالمطابع ولهذا ارتأى أنها باقية ويصح تطبيقها لأنها لا دخل لها بحرية الصحافة على الإطلاق ولا تبيح مصادرة جريدة أو مجلة . ولو أنه وجدها منطبقة على الصحف لقطع بعدم بقائها (ثانياً) على أنه بالرجوع الى سنة ١٩٠٩ وهى السنة التى اعادت الحكومة فيها العمل بقانون المطبوعات نجد أنها اعادت كل النصوص الخاصة بالجرائد التى تنشر بالقطر المصرى (المادة الأولى من قرار مجلس النظار الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٩٠٩) ولما رأت الحكومة أن هذا لا يشمل العمل بالمادة العاشرة لأنها غير خاصة بالصحافة وضمت نصاً خاصاً هو أن المادة الثالثة من القرار وقالت فيه (ثالثاً . يجوز فى كل وقت للحكومة عند الاقتضاء استعمال السلطة المنصوص عنها فى المادة العاشرة ...)

فما دامت المادة العاشرة باعتراف الحكومة غير خاصة بالصحافة فتكون غير منطبقة على المجلات مطلقاً لأنها جريدة وليست نقشاً مستقلاً ولا رسماً والقول بأنها تشمل الصحف أيضاً من باب القياس غير مقبول لأننا بصدد قانون جزاءات لا محل فيه للأخذ بالقياس ولا بد من نص صريح ولكن محكمة مصر فى حكمها السابق زعمت أن المصادرة من أجل رسم ولكن الحكومة لم تقل ذلك . على أننا لو فرضنا صحة هذا السبب فإن المادة العاشرة لا تنطبق مطلقاً على مجلة مصورة لأن وضع صورة كاريكاتورية فى مجلة أو صحيفة لا يبنى عليه أن الجريدة كلها تلاشى ولا يبقى الا نقش أو رسم ينطبق عليه المادة العاشرة . يقول الحكم انه يستحيل عملياً مصادرة رسم فى صحيفة من غير مصادرة الصحيفة أو المجلة نفسها . ولكن هذه الاستحالة نفسها هى التى كانت توجب الحكم بأن المادة العاشرة لا تنطبق على مصادرة الصورة أو الرسم لأن هذا يمنع مصادرة المجلة كلها أى أن الفرع ينقلب أصلاً . بل لقد نص الحكم أن الصورة المرسومة فى مجلة أو صحيفة ليست نقشاً ولا رسماً ولكنها رأى أو فكرة والمادة العاشرة لا تسمح بمصادرة غير النقوش والرسوم المجردة عن الاعراب عن رأى والمادة الرابعة عشر من الدستور تنص على ان حرية الرأى مكفولة ولكل انسان الاعراب عن فكره بالقول أو بالالتصوير فى حدود القانون

ولا شك أن الحد الذى تقف عنده حرية الاعراب عن الرأى بالتصوير هو النصوص الخاصة بذلك فى قانون العقوبات كالمادة ١٤٨ عقوبات وما بعدها أما السماح بمصادرة الرأى مرسوماً فى نقش مطبوع فى مجلة فيحرمه الدستور فى مادة من مواد الاساسية التى لا يمكن اقتراح تعديلها والتى نسخت المادة ١٦٧ من الدستور كل نص متعارض معها من أى قانون أو لائحة

وهنا ملاحظة أساسية . وهي أنه يفرض أن المادة العاشرة تنطبق على الصحف والمجلات فسلطة المصادرة بمقتضى قرار مجلس النظار في مارس سنة ١٩٠٩ و بمقتضى الدستور لا تكون الا للقضاء لا للإدارة واليك الدليل

أولاً - في نفس اليوم الذى أصدر مجلس النظار قراره القاضى باعادة العمل بقانون المطبوعات اصدر قراراً ثانياً ذكر فيه (تكليف سعادة ناظر الداخلية باقامة الدعوى أمام المحاكم عن المخالفات التى تقع من الجرائد ما لم يستصوب تنفيذ المادة الثالثة عشر من القانون للوصول الى الغاية المقصودة) وظاهر من هذا ان اعادة العمل بقانون المطبوعات سنة ١٩٠٩ لوحظ فيها أن يكون حساب الصحف على ما يصدر منها من مخالفات للقانون أمام المحاكم ومنع وزير الداخلية من استعمال سلطته المنصوص عليها فى القانون ولكن بقي هناك سلطة احتياطية لمجلس النظار وهى استعمال السلطة التى تخوله اياها المادة الثالثة عشر وهى الخاصة بتمطيل الجريدة نهائياً بعد انذارين أو من غير انذارات وفيما عدا هذا الحق الذى احتفظ مجلس النظار بحق استعماله يكون وزير الداخلية مكلفاً برفع الدعوى أمام المحاكم

ثانياً - بالرجوع الى ما قررناه فيما مضى يتضح أن لجنة الدستور رأت أن الصحافة بعد صدور الدستور لا تؤخذ الا بطريق القضاء على ما يصدر منها والمصادرة عقوبة لا يصح توقيعها الا بحكم قضائى مبنى على نص صريح

وعلى هذا فيكون ما اتخذته قلم المطبوعات من اجراءات المصادرة ضد المجلة المذكورة خروجاً على القوانين وعملاً من أعمال الاغتصاب ويكرن من حق القضاء الحكم بالغاء . والزام الحكومة بتعويض الضرر الناشئ عن هذا التصرف .

وقد أخذت محكمة مصر الابتدائية بهذه النظرية وقضت بالزام الحكومة بالتعويض بحكمها الصادر فى مايو سنة ١٩٢٩

(وقد نشرناه فى باب أحكام المحاكم الكلية)

محمد صبرى أبو علم

الشروع في الرشوة من جهة الموظف

للأستاذ مرقص فهمي بك

رأت محكمة النقض عندنا - أن الموظف اذا طلب الرشوة . فرفض صاحب الشأن يعتبر الطلب شروعا

غير أن هذه النقطة تحتاج الى بحث . ونعتقد أن هذا الرأي لا يوافق القانون - بل نرى أن تصور الشروع في الرشوة من جهة الموظف أمراً واقعياً - وبنص القانون . وبمقتضى المبادئ العامة - التي قام عليها التشريع الجنائي .

لا يمكننا أن نحدد وقائع الشروع . قبل أن نعرف من نص القانون ما هي الجناية التامة وما هي أركانها - وحينئذ نفهم بعد ذلك كيف يكون الشروع فيها - والشروع على ما هو مقرر بالنص البدء في تنفيذها .

اما الجناية التامة - فقد وصفها الشارع المصري في المادة (٨٩) عقوبات - وهي تقابل بالنص المادة (١٧٧) من القانون الفرنسي كأنها منقولة منه حرفاً بحرف :

« (٨٩) - يعد مرتشياً - كل موظف عمومي قبل وعداً من اخربشيء ما او أخذ « هدية أو عطية لأداء عمل من أعمال وظيفته - أو لامتناعه عن عمل من الاعمال المذكورة »

نستعرض في مبدأ البحث ما ذهب اليه الفقه في فرنسا علماً وعملاً تفسيراً لهذه المادة - وبياناً لأركان الجناية الكاملة .

قام الاجماع على أن لهذه الجناية اركاناً ثلاثة - وهي كما نرى من النص :

(١) - وعد - ثم قبول - أي تعاقد غير مشروع -

(٢) - موظف مختص بما يطلب منه

(٣) - اداء العمل المقصود من هذا التعاقد الباطل -

لكنهم اختلفوا في هذا الشرط الأخير - ففهم من رأى أن الجريمة تتم بمجرد التعاقد حتى ولو لم ينفذ الموظف العمل المقصود من الرشوة - ومنهم من رأى أن الموظف اذا عدل من تلقاء

نفسه وبمحض اختياره عن تنفيذ ما اتفق عليه - فجنابة الرشوة لم تقع - وكذلك الشروع لم يحصل لان ركن الشروع لم يتم وهو خيبة العمل لسبب خارج عن ارادة الجاني - وقد عدل هنا بمحض ارادته: ولقد نقل أصحاب البنديكت - هذين الرأيين فتقرأ في مجلد ٢١ . صفحة ٧١٧ - ما يأتي :

« (١٥) - وفي حالي الرشوة - الرشوة ممن يعرض - ثم الرشوة حين تقبل - « تم »

« أركان الجريمة - بمجرد اتمام الاتفاق غير الشرعي بين الفريقين - وليس من الضروري أن يتم »

« العمل المقصود من هذا الاتفاق فعلا - بل يكفي أن يكون العرض قد قبل - أو أن الشيء »

« المروض قد أخذ (جارو جزء ٣ صفحة ٣٨٥ منه نمرة ٢٩) »

وتقرأ بعد هذا مظهر الرأي الثاني في ذات الصفحة بالنص الآتي :

« (١٨) ومع هذا فهناك رأى بأن الموظف اذا عدل باختياره عن تأدية العمل المقصود »

« فانه لا سبيل لاعتباره لا جنائياً ولا شائعاً في الجنابة - « (شوفر وفوستان هلي - وفيلي . مجلد ٢ - صفحة ٦٣٥ - - بلانش - مجلد ٧ - نمرة ٤١٦) -

ونرى في هذه النقطة المعينة - وهي هل يجب لتكوين الجريمة أن ينفذ الموظف الغرض الذي يريده الراشي أو لا يجب - نرى ان هذا غير واجب - ونرى ان الرأي الاول صواب - لأن عدول الموظف ولو اختياراً عن التنفيذ لا ينفي انه قد تم اتفاق الموظف مع الراشي فعلا - وقد أخذ الاتفاق حيزاً في الوجود - وقد ثبت بهذا الاتفاق اثباتاً واقعياً - ان الموظف قد باع ذمته فعلا - وقد عبث بواجب وظيفته عبثاً لا نزاع فيه - فتمت الجنابة المقصودة بالذات - ووقع أثرها لامن وجهة أدبية فقط . بل من وجهة فعلية - تزعزعت بها الثقة الواجبة بالامناء على حقوق ومصالح العامة - فحقت العقوبة :

أما العدول بعد ذلك - ولو اختياراً - فلا يهم التشريع في شيء - ولا يهم مصلحة الاجتماع وان كان الضرر قد قل كثيراً - وقد تصعب معرفة السبب الحقيقي لهذا العدول . وهو على كل حال لا يمتاز في شيء - عن حالة سارق - قد سرق - وأخذ مال غيره فعلا - ثم تولاه الندم فرد المال المسروق - ولم يقل أحد ان هذا معدم لاركان السرقة - وان اقتضى الرأفة عند توقيع العقوبة . حينئذ يجب أن نضع قاعدة - ان الرشوة تتم بالاتفاق - المكون من ايجاب ثم قبول - بشرط ان يكون الموظف مختصاً - سواء نفذ ما تعاقد عليه أو لم ينفذ .

ما هو الشروع في هذه الجنابة . وكيف يتحقق ؟

تعرضنا هنا أيضاً مسألة أخرى - هي : هل جنابة الرشوة - جنابة واحد صادرة من شخصين مختلفين - فهما فاعلان . اصليان - لعمل في الحقيقة واحد - هو العقد الذي لا يمكن أن يتم بالاتفاق ارادتين اتفاقاً واقعياً

أو يريد القانون أن يعتبر في الرشوة جنايتين مستقلتين واحدة من الراشي قد تم وحدها بدون قبول الموظف ثم أخرى من الموظف قد تم مستقلة أيضاً بدون عرض من غير الموظف؟ أهمية هذا السؤال واضحة لفهم مشكلة الشروع، فأنك إذا فصلت بين الشخصين واعتبرت لكل منهما جناية مستقلة، كان لاحتمال الشروع من كل منهما مجال، مع الاحتياط بعد ذلك في تطبيق أركان الشروع عامة، أما إذا جمعت بين عمل الاثنين، واعتبرت الجناية هي التعاقد ولا تعاقد بدون اتحاد ارادتين كان الشروع في هذه الجناية من قبل أحد الاثنين مستقلاً بطريق العرض الكلامي أمراً مستحيلاً فلا شروع لا من جهة الراشي، لأنه لا يستطيع أن يشرع في تنفيذ عقد من جهته وحده، ولا من جهة الموظف لأن هذه الاستحالة في شأنه أوضح منها في شأن الفرد، لأن جانيته هي القبول ولا يستطيع أحد أن يفهم شروعه في قبول !!

وهنا يبدأ الخلاف العظيم بين كيفية التحرير في نصوص القانونين، الفرنسي، والمصري، فإن القانون الفرنسي، قد ترك لأهل البحث أن يفهموا من طريقة تحريره أنه يفصل بين الشخصين ويعتبر لكل منهما واقعة خاصة، فنراه يقنن في شأن الموظف وحده في المواد، ١٧٧، و ١٧٨ و ١٧١، و ١٨٢، و ١٨٣، ثم يتكلم عن الراشي أيضاً مستقلاً، في مادتي (١٧٩، و ١٨٠)

ومع أنه قد جعل العقوبة للاثنين واحدة. وكان هذا داعياً، لأن يفهم أن العمل في الحقيقة واحد. لكن أهل البحث هناك. رأوا في هذا النحو من التحرير ما يفيد أن الشارع قد أراد أن يعتبر في الرشوة فعلين مستقلين، فكان هذا داعياً للبحث في الشروع في كل منهما من جهة الموظف ثم من جهة الراشي.

ومع أنهم ذهبوا إلى هذا الرأي تمشياً مع وضع النصوص - فأنهم أجمعوا على أنه رأى يوسف عليه - لأنه لا يتفق مع مبادئ التشريع - وقالوا أن الواجب التشريعي كان يقتضي اعتبار الرشوة عملاً واحداً - يصدر من اثنين - فلا سبيل لتصور عمل لأحد المتعاقدين مستقلاً عن الآخر - (بنديكت مجلد ٢١ - صفحة ٧١١ - نمرة ٨ - و ٩ - وجار ومجلد ٣ - صفحة ٣٨٣ - على الهامش

قلنا أن الخلاف عظيم بين نصوص القانون الفرنسي. ونصوص القانون المصري في هذا المقام - فإن الشارع عندنا لم يحدد حذو القانون الفرنسي في التحرير - ولم يفصل بين الموظف - وبين الفرد - ولم يضع لكل منهما عملاً ونصوصاً - بل تصور الرشوة ووضعها في القانون - على أنها عمل واحد صادر من الشخصين معاً - فعرفها في ذاتها في المادة (٨٩) تعريفاً واحداً - في حق الموظف وغير الموظف - ثم وضع عقوبتها أيضاً في نص آخر - في حق الموظف وغيره - فأعلن بهذا صراحة أنه إنما أراد أن يخالف مصدره - وأنه قد انتفع فعلاً بانتقاد الفقهاء على تلك النصوص - فأخذ بمبادئ التشريع الحقة - وقرر أن الرشوة عمل واحد هي العقد بين متعاقدين

نسأل بعد هذا - متى يقع الشروع - وكيف يكون ؟

تقرأ في البندىكت نمرة ١٦

« من جهة الراشئ - فقد تمت أركان الشروع بمجرد العرض ولو لم يقبل - ومن جهة «
« الموظف - فانه اذا اقترح الرشوة بدون أى عرض أو وعد فهذا يكفى لتكوين الشروع «
« من جهته »

ثم تقرأ أيضاً في جازو مجلد - ٤ - طبعة ثانية - صفحة ٥٨ - في اوائلها ما نصه :

« تم الجناية كاملة اذا أخذ الموظف النقود المعروضة - أو قبل الوعد - لكنها تكون «
« شروعا - اذا لم يقبل الموظف - ومن الجهة الثانية - فان الموظف يمكنه أن يرتكب جناية «
« الشروع اذا هو اقترح الرشوة بدون أن يعرضها عليه أحد » .

ولعل هذا رأى هو الذى كان مصدراً لحكم النقض السابق -
غير اننا نلاحظ على هذا رأى ما يأتى :

أولاً - ان أصحاب البندىكت - مع اهتمامهم فى جميع تدويناتهم بنقل الأحكام التى تصدر
تقريباً لرائهم - نراهم قد نقلوا هذا رأى خالياً من أى حكم أو من أى تقرير آخر
ثانياً - ان جازو - بعد أن كتب هذا رأى فى كتابه - قد أحس بأنه رأى غير مسند -
فاراد اخلاصاً للعلم عند المراجعة أن يدلل على ضعفه فى الحاشية - فتراه يكتب فى أسفل الصفحة
تعليقاً بالنص الآتى :

« ٧ - هذا رأى يظهر لنا أنه نتيجة لمبادئ الشروع العامة - ولكن يجب علينا أن نلاحظ «
« أن العلماء لم يرد فى مباحثهم امكان الشروع فى الرشوة من جهة الموظف «
« وكذلك نحن لم نجد فى فقه المحاكم مثلاً للاتهام بشروع من هذا القبيل »

ثالثاً - وهذا هو القاطع - ان جازو لم يكتب بالحاشية التى نقلناها - بل لما تقدم فى البحث
واستعرض المبادئ مرة ثانية - نراه قد قض ذلك رأى الأول تقضاً صريحاً - فكتب فى
صفحة ٧٥ ما نصه :

« المادة ١٧٧ - انما تقرر العقوبة على قبول العرض أو الوعد للغرض المعين - فهى بذلك «
« تجعل الجريمة فى اتفاق الارادتين » .

وعلى هذا فان طلب نقود - اذا لم يقبله من طلب منه لا يعتبر الا شروعا فى جنحة
الاتجار بالوظيفة - وهى جنحة لا عقوبة عليها بنص فى القانون

رابعا - ان هذا رأى الباطل الذى رجع عنه أصحابه - ذلك الرجوع الصريح - انما كان
نتيجة لتصور جريمة الرشوة عندهم على اعتبار أنها قد جمعت بين عمليتين مستقلتين - يجب ملاحظة

كل منهما على حدة - وقد بينا فيما تقدم بطلان هذا التصور من جهة قانوننا ومن البديهي أن التناقض بين الاساسين يقتضى التناقص بين النتيجةين

اتينا بما تقدم اتماما للبحث - وأخذنا بقواعد النظرية الجنائية من اصولها - وكان لنا أن نكتفى بنصوص القانون عندنا قانها صريحة - في استحالة الشروع من جهة الموظف بل في استحالاته أيضاً من جهة الراشئ اذا اقتصر على العرض قولاً -

ذلك - لاتنا قد قلنا - نص المادة (٨٩) - وهي صريحة في أن الرشوة التامة انما هي « قبول » الموظف . ومما تعب العقل - فانه لا يستطيع أن يجد للشروع في القبول امكاناً - لا خيالياً - ولا مادياً - يتمثل ظاهراً في الوجود

تقول - لا خيالياً - ولا فعلياً - اذ لا نستطيع أن نفهم من جهة الخيال شيئاً غير القول - الا تردداً في نفس الموظف - اذا عرض عليه أمر - فقد تقف نفسه بين القبول وبين الرفض - وهذه مداولة - وحيرة - وتردد - فلا نستطيع أن نصفها قبولاً - ولا شروعاً فيه - ولا نستطيع أن نصفها رفضاً - فهي هواجس تطرأ على النفس مثلاً مثل كل الخبالات الطارئة فلا هي عزم . ولا هي قصد ثابت - فمن المحال ان تكون شروعاً - وهو بدء في العمل كما هو معروف . قد تقول ولكن الموظف اذا طلب - قد صدرت منه كلمة فعلاً - وقد ظهر قصده - !

نعم - لكن القصد ليس شروعاً - مهما تحقق - بل لا بد من البدء في التنفيذ ثم نعم ثانياً - لكن الجناية هنا - وبالنص - هي القبول - فالقبول مستحيل لعدم الإيجاب - والشروع فيه كذلك مستحيل - لأن استحالة واقعة تجعل الشروع فيها أمراً مستجيلاً طبيعياً - ثم نعم ثالثاً - لكن الاعتراض راجع الى نسيان اتنا في مجال توقيع عقوبات - وتعرف جنایات كما وضعها الشارع تحديداً - لا كما يريد الفكر - والفكر كثير المذاهب - فاذا قال الشارع أن الرشوة هي القبول - وجب ان تقف عند هذا ولا تعداه - ووجب أن نبحث في هل لهذا العمل من شروع ممكن ؟ .

اعتراض باحتمال أن يقبل صاحب الحاجة طلب الموظف - فيعرض عليه ما طلبه - افلا تتم الرشوة - !

الاعتراض غير مسند - بل هو يعزز الرأي الذي قول به - لأنه اذا قبل صاحب الحاجة العرض فقد تم العقد كاملاً - وقد اتحدت الارادتان - اتحاداً جنائياً فاجتمعت اركان الواقعة - واستحقت العقوبة - ولن نجد أبداً لاتحاد الارادتين شروعاً - !!!

والاعتراض عند تحليله أيضاً لا يصلح دليلاً إلا لرأينا - لأن قبول صاحب الحاجة لعرض الموظف يتضمن بالطبع عرض الهدية أو التهديد بها - ثم يعقبه قبول الموظف - وعلى هذا فقد توفر العرض من جهة الراشئ - ثم القبول وإن ثبت مرتين - فتحققت الواقعة كما حددها النص وتمت أركان المقد الجنائي كلها -

ولا يكون طلب الموظف إلا اقتراحاً للتعاقد الجنائي - أو الفاتماً لنظر صاحب الحاجة الى

التفكير في الجناية - وما قال أحد أن مجرد اقتراح فعل جنائي يعتبر شروعاً فيه

على أن الشارع المصري وهو ينقل القانون الافرنسي رأى في المادة (١٧٩) - عند النقل كلمة « الشروع » فحذفها بتاتاً - فلا نراها عندنا - وفي هذا تدليل ضمني لكنه واضح الدلالة على أن اعتبار الشروع في الرشوة من طريق القواعد العامة . وهي البدء في العمل على اطلاقه لا يمكن أن تتحقق - في مسائل الوعد والقبول - والتعاقد الكلامي - بل لا بد للشروع في هذا المقام من حكم خاص وبيان مستقل .

ثم بعد هذا الحذف - أراد أن يضع حكم الشروع فقرره في المادة (٩٦) بالنص الآتي :

(٩٦) - من شرع في اعطاء رشوة - ولم يقبل منه -

أو في الاكراه بالضرب والتهديد ونحو هذا ولم يبلغ مقصده يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة بناء على هذا فالنص صريح بأن الشروع - إنما هو البدء - في عمل مادي هو اعطاء الرشوة وتقديمها - فعلاً مادياً - ظاهراً -

أما العرض القولي - فقد ذكره القانون في مواد الفعل التام - وتركه في مادة الشروع فإذا عرض الراشئ الرشوة قولاً - ولفظاً مجرداً فلا شروع أصلاً بنص المادة -

وإذا كان الشروع لا يتكوّن بالقول - من جهة الراشئ - فهو كذلك لا يتكوّن بالقول من جهة الموظف - لأن مبادئ الشروع واحدة لا تتغير .

وأمام هذه المادة التي تحدد الشروع بالعمل المادي لا بالكلام يجب أن نلاحظ :

أولاً - لو أن الشارع يفهم إمكان الشروع في جنابة الرشوة على وجه العموم لما وضع هذه المادة أصلاً - لأن عقوبة الشروع مقررة في المادة ٤٦ - فما كان هناك من حاجة لوضع نص مستقل -

وثانياً - لأن المادة لا تقول - من شرع في الرشوة - بأحكامها - كما ورد في القانون

الفرنسي - يعاقب بكذا - بل تقول من يعمل كذا - فمكنت أعمالاً خاصة - مادية خرج بها أعمال أخرى مقررة في باب الرشوة - منها العرض - والوعد - والتعاقد الشفهي . فهذه لا تقبل شروعاً .

وثالثاً - وهو الأهم ان القانون اعتبر هذه الاعمال التي عينها - عملاً مستقلاً - بل جنحة خاصة - مع ان الرشوة جنائية - ولو كان يعتبرها شروعاً في الرشوة بمعنى الشروع العام - لتترك الامر مسكوتاً عليه ليبقى الشروع في مرتبة الجنايات

خذ حكم هذه المادة - وهي تعتبر من يعرض المال أو يضرب الموظف - جنحة عقابها الحبس سنة - وتعفيه من كل عقوبة اذا عرض قولاً - وارجع به الى ذلك الرأي الذي يريد - ان يعتبر اقتراح الموظف - قولاً مجرداً - جنائية - ثم يعاقب عليها بالسجن - بينما ان عقاب من يكره الموظف ، بالضرب ، لا يزيد عن الحبس سنة ، واحكم هل هذا الرأي يصح أن يكون في حدود التشريع بل في حدود العقل البسيط !!

الواقع ان القانون ، والعقل ، وطبيعة العمل ، كل هذا يقتضي أن الشروع في الرشوة من جهة الموظف ، وبمجرد الاقتراح ، أمر لا يجوز ،

لكن المسيطرين على تطبيق القانون ، يفهمون دائماً مدفوعين بمامل الصلاح والاستقامة انهم مسيطرون أيضاً على الآداب العامة ، فيدفعهم الغضب على من أخطأ الى تلئس العقوبة من أي طريق ، وفي القانون جنائيات وشروع والمفهوم ان لكل عمل شروعاً ، فالطريق لتطبيق العقوبة تراه سهلاً بسيطاً ،

ولو تمهل الباحث وأنصف ، وحسب للضعف الانساني حسابه ، وتذكر ان لسقطات اللسان مجالاً غير ميدان الجنائيات ، وتذكر انه ما من جنائية تقوم من هفوة كلامية ، او من نزعة طائشة انحصر أثرها في كلمة تذهب في الهواء ، اذا تذكر شيئاً من هذا وقف أمام هذه العقوبة التي تذهب بحياة انسان ، وتلصق بأهله العار ، لكلمة ، قد لا يعلم أحد ان كانت تعبر عما في قلبه أو هي منهم طائش ، تقول لو تذكر هذا لوقف موقف الجزع والشفقة ، ولا ندري أتقف شفقتك عند من قضى عليه ، أو تصل به الى الاجتماع كله . فما أسعد الناس اذا اقتصرت جنائياتهم على عثرات اللسان !!

المحامية : تراجع حكم محكمة النقض والابرام المصري الصادر في ٣ يناير سنة ١٩٢٩ والمنشور بمجلة المحاماة السنة التاسعة عدد ٤ و ٥ ص ٣٥٩ نمرة ١٩٤ وقد اخذ من الوجهة النظرية بالاراء الواردة في هذا البحث

الاحكام

قضايا محكمة النقض والاول مرة

هذا الادعاء مقبول لدى المحاكم الجنائية على القاصرومن في حكمه بدون حاجة الى ادخال الولى أو الوصى أو القيم في الخصومة (راجع على الأخص حكم محكمة النقض الصادر فى ٢٩ اكتوبر سنة ١٩١٣ فى القضية المقيدة بمجدول النقض نمرة ٢١٢٣ سنة ٣٠ قضائية)ومهما يكن من وجهة الاعتراض على رأى محكمة النقض فان هذه المسألة خلافية ولا محل للعدول فيها عن المذهب الذى ثبت عليه القضاء . ولذا يتعين عدم الأخذ بهذا الوجه .

(طعن حنفى ابراهيم وآخر ضد النيابة نمرة ٤٠٥ سنة ٤٦ ق . دائرة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز باشا فهمى رئيس المحكمة وبحضور حضرات مسيو سودان ومحمد لبيب عطيه بك وزكى برزى بك وحامد فهمى بك المستشارين ومحمد صادق جلال بك وكيل نيابة الاستئناف)

٤٤٢

٧ مارس سنة ١٩٢٩

الاثبات بالبينه . جوازه فى مسائل الفش التى تشبه النصب

القاعدة القانونية

يجوز الاثبات بالبينه فيما يشبه النصب وفيما قام على الفش لأنهما مما يندرجان تحت

٤٤١

٧ مارس سنة ١٩٢٩

محكمة القاصر . جواز اختصاصه مدنياً . عدم ضرورة ادخال الولى أو القيم أو الوصى

القاعدة القانونية

ثبت قضاء محكمة النقض على أنه يجوز الادعاء بالحق المدنى أمام المحاكم الجنائية ضد القاصرومن فى حكمه بدون حاجة الى ادخال الولى أو الوصى أو القيم فى الخصومة

المحكمة

« حيث أن الوجه الثانى ينحصر فى أن مختار عمران لم يبلغ بعد سن الرشد المدنى فلا يمكن محاكمته جنائياً ولا مدنياً الا بحضور وليه أو وصيه وأن الحكم عليه فى الدعوى العمومية وفى دعوى المدعين بالحق المدنى يكون اعتوره خلل فى الاجراءات مبطل له .

« وحيث أنه واضح وضوحاً جلياً أن هذا الوجه غير صحيح من جهة اجراءات الدعوى العمومية إذ هى حاصلة وفق القانون ولا شئ فيها يخالفه . أما من جهة الادعاء بالحق المدنى فقد سبق لمحكمة النقض أن قررت غير مرة أن

٤٤٣

٧ مارس سنة ١٩٢٩

طببات مقدمة لمحكمة الموضوع . وجوب ارتباطها
بموضوع الدعوى . جريمة هتك عرض صبي .

القاعدة القانونية

- ١ - يشترط لكي تكون محكمة الموضوع مازمة بالاجابة صراحة على طلب يقدم اليها حتى ولو كان هذا الطلب من الطلبات الأصلية أن يكون ظاهر التعلق بموضوع القضية أى أن يكون الفصل فيه لازماً للفصل في الموضوع ذاته
- ٢ - جريمة هتك عرض صبي تتم بالاتصال أو الملامسة على الاقل . بقطع النظر عن حصول ادخال تام أو ناقص في جسم الصبي ولا محل للبحث في حصول الادخال من عدمه لأن هذا لا يؤثر على التكيف القانوني للواقعة الثابتة بالحكم

المحكمة :

« حيث أن محكمة الاستئناف التي نظرت القضية بعد نقض الحكم مرة سابقة تقدم لها حقيقة كما جاء باسباب النقض الحالي طلب صريح من الدفاع بالاستفهام من الطيب الشرعى عن بضع مسائل تضاربت في الاجابة عليها تقارير طبية أخرى أو ضرورة سؤال هؤلاء الأطباء عما أمام المحكمة فهذا الطلب يعتبر اذن من الطلبات الأصلية .

« وحيث أنه ثابت أيضاً أن المحكمة لم تعرض في حكمها لهذا الطلب الصريح مكتفية

ما يتعذر الحصول فيه على دليل كتابي كحالة ما اذا تحصل شخص على نقود يزيد مقدارها عما تجوز البيئة فيه من امرأة في سبيل احضار زوجها الغائب غيبة مربية

المحكمة

« حيث أنه لا صحة لما زعمه الطاعن من خطأ المحكمة الاستئنافية في الأخذ بشهادة الشهود لاثبات ما استلمه الطاعن من المجنى عليها من نقود في سبيل احضار زوجها الغائب غيبة مربية مع زيادة مبلغ هذه النقود عما تجوز البيئة فيه لاثباته . فقد ذكر الحكم المطعون فيه وجه جواز الاثبات بالبيئة فيما يشبه النصب وفيما قام على الغش ونظره هذا صحيح قانوناً لأنهما مما يندرجان تحت ما يتعذر الحصول فيه على دليل كتابي وعلى ذلك يكون هذا الوجه مرفوضاً .

« وحيث أنه مع الغناء الحكم المستأنف بالنسبة للعقوبة والحكم ببراءة المتهم لا وجه لادعائه بخلو هذا الحكم من ذكر مادة النصب التي لم تطبقها المحكمة على أن المادة ١٤٩ من قانون تحقيق الجنايات لا تحتم ذكر النص الذي حكم بموجبه الا في الحكم الصادر بالعقوبة وعلى هذا يكون هذا الوجه مرفوضاً ومن ثم يتعين الحكم برفض الطعن .

(طعن صديق محمد ضد النيابة نمرة ٩٥٣ سنة

٤٦ ق — بالهيئة السابقة)

برفضه ضمناً وعدم الالتفات إليه وذكرت في حكمها أن التهمة ثابتة حالة أنه كان في وسع المحكمة إذا كانت تنورت في القضية ولم تر حاجة إلى إجابة هذا الطلب أن ترفضه صراحة مرتكبة في الحكم على هذا السبب

« وحيث أن هذه الظروف تحمل على الظن حقيقة بوقوع بطلان جوهرى في الحكم إلا أنه يشترط لكي تكون المحكمة ملزمة بالإجابة صراحة على طلب حتى ولو كان هذا الطلب من الطلبات الأصلية أن يكون ظاهراً يتعلق بموضوع القضية أى أن يكون الفصل فيه لازماً للفصل في الموضوع ذاته فإذا لم يكن الأمر كذلك ونظراً إلى أن وظيفة المحكمة تنحصر في الفصل بالعدل وبمقتضى القانون في موضوع القضية المنظورة وكافة المسائل القانونية اللازمة للوصول إلى هذه الغاية فهي ليست ملزمة بإبداء حلول قانونية أو موضوعية عن مسائل قد تكون ذات خطر في حد ذاتها ولكن لا تأثير لها على النتيجة المطلوبة فتى تقدم للمحكمة طلب من هذا القبيل لم تكن ملزمة بالرد عليه صراحة حتى ولو كان الطلب صريحاً بل يجوز لها أن لا تلتفت إليه بأن ترفضه ضمناً لأن الخصم الذى يقدم طلباً من هذا القبيل لا يكون له أى صالح في المطالبة برد مسبب عنه .

« وحيث أن التهمة لم تكن عن وقاع بل عن هتك عرض صبي والوقائع التى ذكرتها المحكمة فى حكمها بما لها من السلطة النهائية فى هذا الشأن يتكون منها على كل حال فعل هتك العرض التام بالاتصال أو الملامسة على الأقل

بقطع النظر عن حصول ادخال تام أو ناقص فى جسم الصبي حالة أن الابحاث التى كان الدفاع يطلب أجراءها إنما كانت ترمى إلى تكذيب واقعة الادخال سواء كان تاماً أو غير تام بفرض أن نتيجة هذه الابحاث كانت فى صالح الطاعن فإنها ما كانت لتؤثر على التكييف القانونى الذى أخذت به المحكمة بمقتضى الأفعال والظروف الأخرى التى أثبتتها الحكم فلم يكن هناك ثمة وجه لإبداء أسباب خاصة لرفض هذا الطلب لأنه كان للمحكمة أن ترفضه ضمناً (طعن صادق عبد الغنى ضد النيابة نمرة ٩٤٤ سنة ٤٦ ق . بالهيئة السابقة)

٤٤٤

٢١ مارس سنة ١٩٢٩

شيخ بلد من رجال القوة العمومية . له حق حمل السلاح .

القاعدة القانونية

لفظ « رجال القوة العمومية » المرخص لهم بحمل السلاح الوارد فى الفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون نمرة ٨ لسنة ١٩١٧ الخاص بحمل السلاح هو من صيغ العموم فيشمل كل رجالها بلا تفريق بين من يؤدون عملها على الدوام والاستمرار ومن يؤدونه الوقت بعد الوقت مع استعدادهم لأدائه فى أى وقت بحسب الاقتضاء .

فشيخ البلد المعرض بمقتضى وظيفته لأن يحل محل العمدة فى عمله ولأن يكون عند الضرورة رئيساً للداورية السيارة له حق حمل

السلاح باعتباره رئيساً لكل القوة العمومية أو
جزء منها في قريته

المحكمة

« حيث أن المادة الأولى من القانون
نمرة ٨ لسنة ١٩١٧ وان قضت بمنع احرار
السلاح وحمله في القطر المصرى. الا أن فقرتها
الثانية نصت على أن « هذا المنع لا يسرى على
رجال القوة العمومية المرخص لهم بحمل السلاح
ضمن حدود اللوائح الجارى العمل بها وطبقاً
لنصوصها »

« وحيث أن عبارة « المرخص لهم »
الواردة بهذه الفقرة ظاهر من السياق انها تقرير
وبيان لوصف عالق من قبل رجال القوة
العمومية ومستمد من اللوائح الجارى العمل بها
لا انها انشاء لترخيص مبتدأ يراد تخويله لم
بمقتضى هذا القانون تخويلاً مقيداً بحدود اللوائح
الجارى العمل بها. ومع وضوح هذا المفهوم
يكون القانون الجديد لم يتعرض لرجال القوة
العمومية بمنع ولا بترخيص بل أنه استثناهم من
متناول المنع استثناء مطلقاً تاركاً معاملتهم فيما
يختص باحراز السلاح وحمله الى اللوائح الجارى
العمل بها في تنظيم أمورهم سواء أكان الاحراز
أو الحمل بحسب تلك اللوائح مطلقين أو مقيدين
بزمان أو مكان أو ظرف أو شرط خاص »

« وحيث أن اللوائح الخاصة بالعمد والمشايخ
تجعل شيخ البلد معرضاً بمقتضى وظيفته لأن يحمل
محل العمدة في عمله كما تجعله معرضاً لأن يكون
رئيساً للدورية السيارة وفي هاتين الصورتين

يكون له حق حمل السلاح باعتباره رئيساً لكل
القوة العمومية أو لجزء منها في قريته كما يفهم من
منشور وزارة الداخلية نمرة ١٥ المقول بالحكم
المطعون فيه أنه صدر على أثر صدور القانون
نمرة ٨ لسنة ١٩١٧

« وحيث أنه بحسب شيخ البلد أن يكون
من واجب وظيفته المبادرة الى القيام بعمل رجل
القوة العمومية عند الاقتضاء حتى يصدق عليه
نص تلك الفقرة الثانية ولا يشمل المنع المنصوص
عليه بالفقرة الأولى. ذلك بأن لفظ « رجال
القوة العمومية » هو من صيغ العموم فهو يشمل
كل رجالها بلا تفریق بين من يؤدون عملها
على الدوام والاستمرار ومن يؤدونه الوقت بعد
الوقت مع استعدادهم لادائه في أى وقت بحسب
الاقتضاء .

« وحيث أنه يكفى أن يكون من نتيجة
القول بشمول المنع المنصوص عليه بهذا القانون
لحالة الطاعن أنه حكم بمصادرة البندقية التي كان
يحملها حتى يعلم أهذا القول غير صواب. ذلك
بأن تلك البندقية سواء أكانت مملوكة للحكومة
وسلمتها لشيخ البلد لاستعمالها عند اداء واجبه
كرجل من رجال القوة العمومية أم كانت مملوكة
له هو وقد فرضت الحكومة عليه شراءها
ليستعملها في اداء هذا الواجب فان مصادرتها
مع بقاءه شيخاً للبلد تعطيل له عن القيام بواجبه
عند مسيس الحاجة بل هي مصادرة له في اداء
هذا الواجب. وليس يصح أن يفرض الشارع
واجباً ويسلب المكلف وسيلة الاداء هذه
النتيجة وحدها تكفى للدلالة على أن حالة

الطاعن ليست مما يعاقب عليه بالقانون نمرة ٨ لسنة ١٩١٧ بل ان كان هناك عقاب فيكون بمقتضى اللوائح الادارية ليس غير . ولهذا يتعين قبول الطعن

(طعن ركابي حسن ضد النيابة نمرة ٩٥٥ سنة ٤٦ ق . بالهيئة السابقة)

٤٤٥

٢١ مارس سنة ١٩٢٩

حكم . واقعة معاقب عليها . عدم بيانها بالحكم .
بلاغ كاذب

القاعدة القانونية :

بمجرد احالة الحكم القاضي بالمعقوبة في دعوى بلاغ كاذب على العريضة التي قدمها المبلغ في هذا الشأن لا يعتبر بياناً لحقيقة الواقعة المعاقب من أجلها يمكن محكمة النقض من معرفة ما اذا كان القانون قد طبق تطبيقاً صحيحاً أم لا

المحكمة

« حيث أن أحد وجوه الطعن يتلخص في أن الحكم الابتدائي والحكم الاستثنائي خاليان من بيان الواقعة المنسوبة للطاعن .

« وحيث انه بالاطلاع على الحكم الابتدائي الذي أيدته المحكمة الاستئنافية أخذاً بأسبابه تبين أن المحكمة لم تمن حقيقة بيان الواقعة المرفوعة من أجلها الدعوى والتي من أجلها عوقب الطاعن كما تقتضى به المادة (١٤٩) من قانون تحقيق الجنايات . فان كل ما أثبتته الحكم من جهة هذه الواقعة هو مجرد الاحالة على العريضة السابق تقديمها في هذا الشأن . وواضح أن هذا

البيان في غاية القصور اذ لا يعلم من الحكم ذاته ماهي الواقعة التي حصل التبليغ عنها والتي اعتبرتها المحكمة واقعة مكذوبة بسوء القصد من جانب الطاعن حتى كان ينسئ لمحكمة النقض معرفة ما اذا كان القانون طبق تطبيقاً صحيحاً أم لا

« وحيث أنه لذلك يكون الوجه المذكور على أساس قانوني فيتعين قبوله موضوعاً ونقض الحكم المطعون فيه برمته بلا حاجة الى بحث باقي وجوه الطعن واحالة القضية الى دائرة أخرى للحكم فيها مجدداً

(طعن عبد الرازق السعيد ضد النيابة نمرة ٩٩٨ سنة ٤٦ ق . بالهيئة السابقة)

٤٤٦

٢١ مارس سنة ١٩٢٩

اعتراف . مسألة موضوعية .

القاعدة القانونية

الاعتراف أو الاقرار في المسائل الجنائية

ليس له المعنى المقصود في المسائل المدنية ولا هو خاضع للشروط التي نص عليها القانون المدني ويعتبر وجوده مسألة موضوعية يفصل فيها قاضي الموضوع نهائياً

المحكمة :

« حيث أن الوجه الاول من أسباب الطعن خاص بالاعتراف المنسوب للمتهم في الحكم المطعون فيه وهو الاعتراف الذي ينازع الطاعن في صدوره وفي صحة انطباق وصف الاعتراف عليه ويذهب الى انه ما كان يصح

باعتبارها جناية تلابسها ظروف محققة لأن حكم عدم الاختصاص الذي أصبح نهائياً يترتب عليه حتماً تجريد محاكم الجنح من نظر الدعوى ومنعها نهائياً عن رؤيتها

المحكمة

« حيث أن القاضى الجزئى قضى بعدم اختصاصه بنظر الدعوى لما رآه فيها من القرائن الدالة على أنها جناية وقد أصبح هذا الحكم نهائياً فحق على النيابة بمقتضى المادتين ١٤٨ و ١٧٤ من قانون تحقيق الجنايات أن تقدمها لقاضى الاحالة وحق على هذا القاضى بمقتضى هاتين المادتين أن يأمر بأحالتها لمحكمة الجنايات وإذا كان لا يرى فى الأفعال المسندة للمتهم الاشبهة الجنحة فله مع هذه الاحالة أن يوجه الى المتهم فى قراره تهمة الجنحة بطريق الخيرة مع الجناية . » وحيث أنه مما يكن من وجاهة الاسباب التى أوردها حضرة قاضى الاحالة تبريراً لاعتباره أن الواقعة ليست الا جنحة مما ينطبق على المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات وأنه لاعاهة مستلزمة فيها تستوجب اعتبارها جناية ومما يكن من حسن رأيه فى تقدير أدلة الموضوع وفى أن حكم عدم الاختصاص ما كان ليصدر لو تأخر نظر القضية بعض الزمن واطلع القاضى على تقرير الطبيب الشرعى الأخير مما يكن من كل ذلك فان نص المادة ١٤٨ صريح وعام لا مجال للتأول فيه ولا لتخصيص عمومه . واذن يكون تقريره باعتبار الواقعة جنحة وبرد الأوراق للنياية العامة لاجراء شئونها فيها هو

لمحكمة الموضوع على الاقل أن تأخذ بهذا الاعتراف لأنه انما صدر فى محضر بوليس

« وحيث ان الاعتراف او الاقرار فى المسائل الجنائية سواء أكان تاماً أم جزئياً ليس له المعنى المقصود فى المسائل المدنية ولا هو خاضع للشروط التى ينص عليها القانون المدنى ويعتبر وجوده مسألة موضوعية يفصل فيها قاضى الموضوع نهائياً فسواء صدر أمام البوليس أو صدر فى وقت آخر فهو لا يخرج عن كونه أحد العناصر التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها التدليلية

(طن عرفان أمين ضد النيابة وآخر نمرة ٩٧٩ سنة ٤٦ ق . بالهيئة السابقة)

٤٤٧

٢١ مارس سنة ٩٢٩

جنحة . شبهة جناية . حكم . عدم الاختصاص . قاضى الاحالة . وجوب الاحالة على محكمة الجنايات دون سواها . باعتبارها جناية أو بطريق الخيرة

القاعدة القانونية

إذا حكم القاضى الجزئى بعدم اختصاصه بنظر الدعوى لما رآه فيها من شبهة الجناية وأصبح حكمه نهائياً وقدمت النيابة الدعوى لقاضى الاحالة فليس له بأية حال أن يقرر باعتبار الواقعة جنحة بل عليه أن يحيلها لمحكمة الجنايات دون سواها أما باعتبارها جناية فقط كمقتضى حكم عدم الاختصاص أو باعتبارها جناية أو جنحة بطريق الخيرة ان كان لا يرى فيها الا جنحة

وليس له أن يحيلها الى القاضى الجزئى ولو

خطأ في تطبيق القانون الذي يلزمه بأحالة الدعوى الى محكمة الجنايات على كل حال ويكون طعن النيابة المبنى على حصول هذا الخطأ في محله .

« وحيث أن النظر في هذا الطعن يجر الى البحث في مبلغ تأثير قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ (القاضي يجعل بعض الجنايات جنحاً من حيث الاختصاص) في مدى تطبيق المادة (١٤٨) من قانون تحقيق الجنايات لمعرفة ما اذا كان الواجب على قاضي الاحالة في صورة حكم القاضي الجزئي بعدم الاختصاص لكون الواقعة فيها شبهة الجناية أن يحيل الدعوى الى محكمة الجنايات وأن يعتبر هذه الاحالة لمحكمة الجنايات متعينة عليه حتى ولو كان هو يرى أن الجناية تلبسها ظروف مخففة أو اعذار مخففة مما تناوله المواد ١٧ و ٦٠ و ٢١٥ من قانون العقوبات وأنها مما يجوز له إحالتها على القاضي الجزئي عملاً بالمادة الأولى من قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ .

« وحيث أن هذه المحكمة ترى أن على قاضي الاحالة في هذه الصورة أن يحيل الدعوى لمحكمة الجنايات دون سواها حتى ولو كانت الجناية تلبسها ظروف أو اعذار مخففة مما تشير اليه المادة الأولى من قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ وذلك .

أولاً - لأن حكم عدم الاختصاص الذي أصبح نهائياً سواء بمضى مواعيد استئنافه أو بتأييد المحكمة الاستئنافية له أو بصدوره بأدى الامر من المحكمة الاستئنافية طبقاً للمادة (١٨٩) من قانون تحقيق الجنايات يترتب عليه حتماً تجريده محاكم الجنج من نظر الدعوى ومنعها نهائياً عن

رؤيتها . وهذا الأثر هو أثر مطلق من شأنه بحسب قواعد قوة الاحكام النهائية أن يتمشى في جميع الأحوال بدون تخلف .

ثانياً - لأن نص الفقرة الثالثة من المادة (١٤٨) صريح في الزام قاضي الاحالة بأحالة الدعوى لمحكمة الجنايات حتى ولو لم ير هو فيها الا شبهة الجنحة أو المخالفة . وجلي أن القانون لم يتشدد هكذا الا اعتداداً منه بقوة حكم عدم الاختصاص وايداناً بضرورة احترامه .

ثالثاً - لأنه ظاهر من نص المادة الأولى من قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ أنها ليست الا استثناء من القاعدة العامة المقررة للحالة المنصوص عليها بالفقرة الأولى من المادة ١٢ من قانون تشكيل محاكم الجنايات وهي حالة الجنايات التي تسير الاجراءات فيها سيراً معتاداً ولم يسبق صدور أحكام من قضاة الجنج بعدم اختصاصهم بها . اما التي سبق صدور شيء من هذه الاحكام فيها فإن القانون رسم لسير قاضي الاحالة بشأنها طريقاً خاصة نص عليها بالفقرة الثالثة من المادة ١٤٨ من قانون تحقيق الجنايات المعدلة بالقانون غرة ٧ سنة ١٩١٤ ولم يشر قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ ادنى اشارة الى المادة ١٤٨ المذكورة مما يدل على أن حكمها باق كما هو على أصله وعلى اطلاقه لم يطرأ عليه ما يقيد من اطلاقه أو يغير من معناه .

رابعاً - اذا لوحظ أن قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ لم يحتم على قاضي الاحالة أن يحيل الى القاضي الجزئي تلك الجنايات القليلة الاهمية

القاضي الجزئي ولو باعتبارها جناية تلابسها ظروف مخففة.

(طعن النيابة في قرار قاضي الاحالة ضد عبد الغني محمد نمرة ١٠١٠ سنة ٤٦ ق . بالهيئة السابقة)

٤٤٨

٢١ مارس سنة ١٩٢٩

بلاغ كاذب . قرار حفظ . سلطة محكمة الموضوع في إعادة التحقيق من جديد

القاعدة القانونية :

القرار الصادر من سلطة التحقيق لا يمنع محكمة الموضوع عند نظرتها للبلاغ الكاذب من استئناف تحقيقه او استيفاء ما نقص منه لتستخلص ما تظمن اليه فتحكم به غير مقيدة بما رأته سلطة التحقيق

المحكمة

« حيث انه لا صحة لما زعمه الطاعن من خطأ المحكمة الاستئنافية في تطبيق القانون بتأييدها الحكم المستأنف القاضي ببراءة المتهمين لعدم توافر الكذب في بلاغهم مع ثبوت حفظ هذا البلاغ بمعرفة النيابة لعدم صحته . لأن هذا القرار الصادر من سلطة التحقيق لا يمنع محكمة الموضوع عند نظرتها للبلاغ الكاذب من استئناف تحقيقه او استيفاء ما نقص منه لتستخلص ما تظمن اليه فتحكم به . على ان الطاعن لم يقف في اثبات كذب البلاغ موقف التمسك بقرار الحفظ فحسب بل قدم للمحكمة شهوداً سمعهم وأوراقاً أمرت بضمها وضمت وهذا

المنصوص عليها فيه بل وسع عليه فجعل له هذه الاحالة حقاً اختيارياً ان شاء أخذ به وان شاء أخذ بأصل حقه أو بالاحرى ادى أصل واجبه وهو احوالها الى محكمة الجنايات . اذا لوحظ ذلك وقد يعلم منه أن الشارع أراد بعدم تحميم الاحالة على القاضي الجزئي أن يتفادى مثل الصورة التي نحن بصددناها حتى لا يقف نص المادة ١٤٨ عقبة أمام قاضي الاحالة لا محصل له منه الا باهماله . على انه سواء أكان الشارع في الواقع قد أراد بهذا النص الجوازي الترفيه على قاضي الاحالة حتى يتمكن من الأخذ بمحقة الاصل في الاحالة لمحكمة الجنايات وينجو من مخالفة نص المادة ١٤٨ أم كان هذا الترفيه غير ملحوظ للشارع عند وضعه قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ فان في الجواز المخول لقاضي الاحالة بهذا القانون ما يعين على أعمال نص المادة ١٤٨ وعلى أعمال قاعدة احترام الاحكام النهائية ومن المسلم به أن أعمال النصوص والقواعد أولى من اهمالها مادام لم يرد من قبل الشارع بهذا الاهمال أمر صريح .

« وحيث أنه يتبين مما تقدم - أولاً - أن على قاضي الاحالة أن يحيل الدعوى الحالية لمحكمة الجنايات دون سواها وهو حر في احوالها باعتبارها جناية فقط كمتضى حكم عدم الاختصاص أو باعتبارها جناية وجنحة بطريق الخيرة ان صمم على انه لا يرى فيها الا جنحة واراد الاحالة بطريق الخيرة - ثانياً - ان ليس له أن يحيلها الى

« وحيث أن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه آخذاً بأسبابه قد ذكر صراحة أن الأشياء المحجوز عليها موجودة ولكنه لم يقبل عذر المتهم الذي قرر أنه كان يوم البيع غائباً بمحل خدمته بالسكة الحديد

« وحيث أن مجرد عدم تقديم الأشياء المحجوزة في مثل هذه الدعوى لا يترتب عليه اعتبار المتهم مبدداً إلا إذا ثبت سوء نيته وأنه أخفى الأشياء أو تصرف فيها بقصد عدم تمكين المحضر من بيعها

« وحيث أن المحكمة مع اثباتها أن الأشياء موجودة في الواقع لم تبحث فيما إذا كان عدم تقديمها للمحضر يوم البيع هو بسوء قصد من المتهم كي لا تباع أم هو ناشئ كما قال لدى المحكمة الابتدائية من أنه كان وضعها في محل مأوون كي لا تضيع أثناء غيابه . فالحكم من هذه الوجهة غير مستوف

(طعن الصاوي عبد الفضيل ضد النيابة نمرة ١١٢٩ سنة ٤٦ ق . بالهيئة السابقة عدا وكيل النيابة فانه حضرة محمود منصور بك)

٤٥٠

٢٨ مارس سنة ١٩٢٩

نقد مباح . سب . اتهام سفير دولة إيران بتعاطي الخمر . سلطة محكمة النقض

القاعدة القانونية :

١ - لمحكمة النقض أن تبحث المقالات التي هي موضوع جريمة النشر باعتبارها من ضمن الواقعة الثابتة في الحكم وتتهم معاني عباراتها

يقتضى تسليمه باطلاق نظر المحكمة فيما كان أمامها من التحقيقات الابتدائية وما باشرته بنفسها من تحقيق لتقضي في الدعوى قضاء حراً لا ترجع فيه الا الى ماتعقله حقاً

« وحيث انه ليس من الضروري بعد الحكم ببراءة المتهمين من تهمة البلاغ الكاذب والتصريح في الحكم بأنها على غير أساس وان ركن الكذب غير متوافر أن تقيم الحكم برفض الدعوى المدنية على أسباب أخرى غير التي ذكرتها أسباباً للحكم بالبراءة .

(طعن البطويبي يوسف مدعى مدني ضد علي سليمان وآخرين نمرة ٩٩٧ سنة ٤٦ ق . بالهيئة السابقة)

٤٤٩

٢٨ مارس سنة ١٩٢٩

تبيد . عدم تقديم الأشياء المحجوز عليها للمحضر ، سوء النية

القاعدة القانونية :

مجرد عدم تقديم الأشياء المحجوزة لا يترتب عليه اعتبار المتهم مبدداً إلا إذا ثبتت سوء نيته وأنه أخفى الأشياء أو تصرف فيها بقصد عدم تمكين المحضر من بيعها

المحكمة

« حيث أن الطعن يتحصل في أن الطاعن لم يبدد شيئاً من الأشياء المحجوزة وأن هذه الأشياء إذا كانت غير موجودة يوم البيع فلا أنه كان غائباً بمحل خدمته وقد غابت المحكمة من تأكد وجودها وأنه لذلك لم يكن محل للحكم عليه »

« وحيث أنه بالاطلاع على المقالة المنشورة

بالعدد رقم ٦٢ الصادر في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢٧ وجد أنها معنونة هكذا « سفيران يحطآن بكرامة دولتيهما » وقد بدأها الكاتب برواية خبر منقول عن جريدة المقطم يتضمن أن وزير إيران المفوض بمصر أقام مأدبة لوزير مصر المفوض بإيران وأن كلا الوزيرين شرب في نخب الآخر. ثم علق الكاتب على هذا الخبر بالاستهزام عما شرباه. وقال أن الشرب في هذا الزمن لا ينصرف إلا إلى الوسكي والكونياك والشمبانيا وما أشبه مما حرم الله ورسوله وأنه كان من الواجب على الوزيرين مراعاة حرمة الدين في الحفلات الرسمية ثم استطرد في النعي على شاربي الخمر إلى أن قال فليقت الله السفيران في كرامة دولتيهما.

« وحيث أن الخبر على ما نقله كاتب المقال عن جريدة المقطم لا يتضمن سوى أن كلا الوزيرين شرب في نخب الآخر ولم يرد به نوع المشروب إن كان خمرًا أو ماء قراحًا أو شرابًا آخر غير محرم ديانة. فالكاتب الذي يدعي الدفاع عن الدين ومكارم الأخلاق تناسى ما يأمر به الدين الحنيف من الكف عن التجسس وتتبع عورات الناس ومن درء الحدود بالشبهات وعمد إلى الاستهزام التوبيخي عن نوع المشروب ثم رد على نفسه بأنه لا يكون إلا خمرًا وتخلص من هذا العمل والتمحض الذهني إلى النعي على السفير بأنه لم يراع حرمة الدين في الحفلات الرسمية ولم يتق الله في كرامته دولته ثم نشر المقال تحت ذلك العنوان المقول فيه أن

ومراميتها لا عطاؤها الوصف القانوني الذي تستحقه ٢ - الكاتب الذي ينسب لسفير (دولة إيران) عدم مراعاة حرمة الدين بتعاطيه الخمر في حفلة رسمية يرتكب جريمة السب المتعمد. وتعتمد السب على هذا الوجه يحمل في ذاته سوء القصد .

المحكمة

« حيث أن الطعن مبني على أن محكمة الجنايات اذ اعتبرت أن ما وقع من المتهم هو من النقد المباح المصحوب بحسن القصد قد أخطأت في تطبيق القانون لأن العبارات التي حوتها المقالات التي نشرها المتهم في اعداد الجريدة ليست نقدًا مباحًا .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه اثبت نشر مقالات بعينها وأن الناشر لها هو المتهم فواقعة نشر المتهم لهذه المقالات بعينها هي الواقعة الثابتة بالحكم ومعرفة ما اذا كانت تلك الواقعة كما اثبتتها المحكمة يعاقب عليها القانون كما تقول النيابة العمومية أولا يعاقب كما ذهبت اليه محكمة الجنايات هي من اختصاص محكمة النقض لدخولها في مدلول الحالة الثانية من الاحوال الثلاث المنصوص عليها في المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات . ومن البدهي أن محكمة النقض يستحيل أن تؤدي واجبتها من تعرف ذلك الا يبحث تلك المقالات التي هي من ضمن الواقعة الثابتة بالحكم وبتفهم معاني عباراتها وراميتها ثم وصفها بما تستحق قانونا من نقد مباح أو سب محرم .

السفير يحط بكرامة دولته ولا شك أن كل ذلك يشمل سباً صريحاً متعمداً لا أنه مجرد انتقاد مباح على شاربي الخمر كما تقول محكمة الجنايات . « وحيث أن تعمد السب على هذا الوجه يحمل في ذاته سوء القصد

» وحيث أن محكمة الجنايات . وقد قررت أن عمل المتهم لا جريمة فيه بل هو من النقد المباح . لزمها منطقياً وبطبيعة الحال اطراح البحث في القصد الجنائي لجريمة السب الموجهة على المتهم أموجود هو أم غير موجود . وكل ما قاله أن هذا النقد المباح اذا كان به شيء من المبالغة فيحسن قصد دفعت اليه البيئة والوسط اللذان نشأ المتهم وعاش فيهما أي بيئة الازهر (على ما يعلم من محضر الجلسة) . وقول المحكمة هذا مسلم به لو أن المقال غير محتو الا مجرد انتقاد على شاربي الخمر كما ذهبت هي اليه . اما على الفهم الذي فهمته محكمة النقض من هذا المقال فان الأمر في ذلك ينعكس . اذ الواقع أن أهل الأزهر وخطاءهم في البيئة وعشراءهم في الوسط هم من أحرص الناس على الائتمار بما يتلى عليهم من قول القرآن العظيم « يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيراً من الظن إن بعض الظن أثم ولا تجسسوا » وقول الرسول الكريم « اياكم والظن فان الظن اكذب الحديث ولا تجسسوا ولا تجسسوا » فاليئة والوسط اللذان تستنتج منهما المحكمة دليل حسن القصد فيما كان من المتهم من المبالغة في مباح النقد لا يتضحان الا بتقيض ذلك فيما كان من المتهم على الوجه الذي فهمت محكمة النقض مقاله عليه .

» وحيث أنه يتبين مما تقدم أن الطعن في محله موضوعاً وأن الحادثة مما تنطبق عليه المواد ١٦١ و ١٥٨ و ١٤٨ من قانون العقوبات وأن المتعين على هذه المحكمة تقض الحكم المطعون فيه وتطبيق القانون عملاً بالمادة ٢٣٢ من قانون تحقيق الجنايات ولا محل لبحث المقالة الأخرى (طعن النيابة ضد محمد محمد الجنبهي أفتدى نمرة ٩٣٠ سنة ٤٦ ق . بالهيئة السابقة)

٤٥١

٢٨ مارس سنة ١٩٢٩

تهمة التعرض لافساد الاخلاق . ركن العادة . وجوب اثباته في الحكم والتدليل عليه

القاعدة القانونية

العادة من الأركان الهامة في تهمة التعرض لأفساد الاخلاق بتحريض الشبان على الفسق والفجور فاذا لم تثبت المحكمة في حكمها لا هي ولا دليها ولم تذكر سن المجنى عليها واقتصرت على القول بأن التهمة ثابتة من التحقيقات وشهادة الشهود كان حكمها منقوضاً

المحكمة

« بما ان الوجه الاول قد ورد فيه أن الحكم المطعون فيه جاء خلوا من ركن العادة والوجه الثاني ذكر أن ذلك الحكم غير مسبب تسيباً قانونياً »

» وبما أنه قد تبين من المراجعة ان المحكمة الاستئنافية اقرت اسباب الحكم الابتدائي ولم تزد عليها الا أن المحكمة تأخذ بشهادة الطبيب الشرعي عن سن البنت اسماً .

لها زلتها ولا ينافي حقه في الاصرار على عقوبتها على الزنا واطهر ما يفيد انه يريد اعتقالها في منزله لمراقبتها .

المحكمة

« حيث ان الوجهين الثالث والرابع من أوجه الطعن وان كانا في غير محلها لأن طلب الحكم من المحكمة الشرعية على الزوجة بطاعة زوجها حتى لو كان مقدما من الزوج شخصياً لا من وكيله وحتى لو كان تقديمه هو بصفة دعوى أصلية لا دفاعاً في دعوى نفقة فإنه لا يفيد ان الزوج صفح عن زوجته واغفر لها زلتها ورضى بأن تعود لمعاشرته وان يعود قلبه اليها صافياً مما كدره من فعلتها بل أظهر ما يفيد ان الزوج يريد اعتقال زوجته في منزله لمراقبتها .

« وشتان ما بين هذا المعنى الذي لا ينافي حقه في الاصرار على عقوبتها على الزنا وبين المعنى الذي يستفاد من طلب الزوج اخذ زوجته بعد الحكم عليها وعدم الاستمرار في تنفيذ عقوبتها (مادة ٢٣٦) اذ هذا الطلب المتقضى ايقاف التنفيذ حتماً دال بذاته على ارادة الصفح وتناسى الماضي - تقول اذا كان هذان الوجهان في غير محلهما فإن الوجهين الاول والثاني كلاهما صحيح وكلاهما موجب لنقض الحكم فإنه غير ظاهر من الحكم المطعون فيه بل ولا من الحكم الابتدائي ان رفع دعوى الزنا كان بناء على بلاغ الزوج وكذلك قد خلا الحكم الاستثنائي المطعون فيه عن الأسباب ولم يبين انه اخذ بأسباب

» وبما أن اقتضاب الحكم المطعون فيه وقصره الاسباب التي بنيت عليها الادانة على ان التهمة ثابتة من التحقيقات وشهادة الشاهد هو عيب جوهري لا سيما وان العادة وهي ركن هام في التهمة لم تبين هي ولا دليلها في الحكم كما انه لم يذكر فيه سن البنت اسما الذي قدره الطبيب الشرعي واستندت المحكمة الى شهادته «

» وبما أنه يتعين لهذا قبول الطعن موضوعاً ونقض الحكم ولا داعي إذن لبحث الوجهين الآخرين «

(طعن جلية بنت حماد ضد النيابة نمرة ١١٣٩ سنة ٤٦ ق . بالهيئة السابقة)

٤٥٢

٢٨ مارس سنة ١٩٢٩

١ - حكم . دعوى زنا . ضرورة اثبات بلاغ الزوج .

٢ - حكم . خلوه من الأسباب

٣ - دعوى الطاعة . أثرها في دعوى الزنا

القاعدة القانونية :

١ - الحكم الصادر بالعقوبة في دعوى الزنا يجب ان يوضح به ان رفع دعوى الزنا كان بناء على بلاغ الزوج والا كان باطلاً

٢ - اذا خلا الحكم الاستثنائي من الاسباب ولم يبين انه اخذ بأسباب الحكم الابتدائي كان باطلاً

٣ - طلب الحكم من المحكمة الشرعية على الزوجة بطاعة زوجها سواء قدم من الزوج او وكيله بصفة دعوى اصلية او دفاعاً في دعوى نفقة لا يفيد ان الزوج صفح عن زوجته واغفر

الحكم الابتدائي وكلا الأمرين من العيوب الجوهرية
المبطلّة للحكم «

(طعن محمود السعيد وأخرى ضد النيابة بتمرة
١١٤٣ سنة ٤٦ ق . بالهيئة السابعة)

٤٥٣ .

٢٨ مارس سنة ١٩٢٩

قتل مع سبق الأصرار . فاعل أصلي وشريك .
عدم بيان الحكم من هو الفاعل الأصلي . نقص

القاعدة القانونية :

إذا ظهر من أوراق الدعوى أن القتل لم
يحصل إلا من عيار واحد وقضت المحكمة بالعقوبة
ضد اثنين دون أن تبين من منهما الفاعل الأصلي
ومن الشريك ولم يظهر من الحكم أن كان
كلا من المتهمين حاضراً وقت الحادثة أم
أحدهما فقط كان الحكم معيباً لعدم بيانه للواقعة
بياناً كافياً ووجب نقضه بالنسبة للأثنين إذ أن
عقوبة الشريك في جناية القتل العمد مع سبق
الأصرار تختلف قانوناً عن عقوبة الفاعل الأصلي

المحكمة

« حيث أنه بالإطلاع على الحكم المطعون
فيه تبين أن المحكمة لم تكن حقيقة بيان ما قام
به كل من الطاعنين من الأعمال في ارتكاب
الجريمة المنسوبة إليهما فقد جاء الحكم في هذه
النقطة الجوهرية غامضاً ومبهماً للغاية وكل ما يمكن
للمطلع استخلاصه منه أن المتهم الأول متولى
السيد بدوى قرر بأنه هو والمتهم الثاني إبراهيم
سليمان عبد النبي وشخص ثالث يدعى محمود
زيدان (حكم ببراءته) اتفقوا جميعاً على قتل

المجنى عليه وأن الذي قام منهم بتنفيذ القتل هو
محمود زيدان المذكور وأن امرأة تدعى صالحة
سمعت إطلاق النار ورأت المتهم الأول عقب
ذلك ماراً بالقرب منها ومعه بندقية وأن هناك
ضغائن قائمة بين الطاعنين وبين القتيل «

« وحيث أنه إذا أمكن القول بأن ما اسند
إلى المتهم الأول ثابت عليه من نفس اعترافه
ومن شهادة الجريمة صالحة ومن الضغائن الموجودة
بينه وبين المجنى عليه فإن الأمر ليس كذلك
بالنسبة إلى المتهم الثاني إذ لا دليل في الواقع
على هذا الأخير سوى اعتراف المتهم الأول
عليه مضافاً إليه ما هناك من الضغائن بينه وبين
القتيل . وإذا لوحظ وهو الأمر الثابت في أوراق
الدعوى أن القتل لم يحصل إلا من عيار
واحد ظهر جلياً أن مثل هذه الأدلة لا تكفي
مطلقاً لاعتبار هذا المتهم الثاني فاعلاً أصلياً
في القتل «

« وحيث أنه لما كانت التهمة الموجهة إلى
الطاعنين هي قتل عمد مع سبق الأصرار ومعلوم
أن عقوبة الشريك في مثل هذه الحالة تختلف
قانوناً عن عقوبة الفاعل الأصلي فكان من
الضروري معرفة من من هذين الطاعنين فاعل أصلي
ومن منهما شريك مع الفاعل الأصلي والحال أن
المطلع على الحكم المطعون فيه إذا حاول البحث
والتحقق من هذه النقطة فلا يستطيع الاستدلال
عليها إذ لا يعرف من ذلك الحكم أن كان
إبراهيم سليمان المتهم الثاني موجوداً عند ارتكاب
الحادثة أم كان غير موجود . وبما لا ريب فيه

أن وجود هذا المتهم وعدم وجوده يترتب عليهما فيما نحن بصددده الآن نتائج مختلفة لأنه إذا ثبت عدم وجوده انتفى كونه فاعلاً أصلياً للقتل كما اعتبرته المحكمة أما إذا ثبت أنه كان موجوداً فقد يكون هو شريكاً مع المتهم الأول أو قد يكون هو الفاعل الأصلي والمتهم الأول شريكاً معه ولكن ليس في الحكم المطعون فيه من البيان في هذا الشأن ما يمكن معه الوصول إلى معرفة شيء مما تقدم ذكره .

« وحيث أن قصصاً كذا يعد ولا شك نقصاً جوهرياً يعيب الحكم المذكور ويوجب حتماً نقضه بالنسبة لكلا الطاعنين

(طعن متولى السيد بدوى ضد النيابة وأخرى غمرة ٩٨١ سنة ٤٦ ق . بالهيئة السابقة عدا وكيل النيابة فاته حضرة محمد صادق جلال بك)

٤٥٤-

٢٨ مارس سنة ١٩٢٩

سماع شهادة شاهد موجود بالجلسة . تخليفه اليمين . عدم بطلان . عدم اعتراض أمام المحكمة

المنافرة القانونية :

لا تبطل الاجراءات اذا سمعت محكمة الجنح شهادة شاهد كان موجوداً بالجلسة بعد تخليفه اليمين ، لأن المادة ١٦٦ التي تقضى بوجوب ايجاد الشهود في غرفة تخصص لهم لم تنص على بطلان ما يخالف ذلك . وخصوصاً اذا كان المتهم لم يبد أمام المحكمة اعتراضاً على الاستشهاد بذلك الشاهد ولا على تخليفه اليمين

المحكمة

« حيث ان مبنى الوجه الأول الاعتراض

على أن المحكمة عند ما علمت بوجود سيد احمد حسين المخبر السابق سؤاله في محضر التحقيق بأودة الجلسة استدعته وسأله بصيغة شاهد بعد أن حلفته اليمين وأن في ذلك خطأ في الاجراءات وكان يجب سؤاله على سبيل الاستدلال فقط وقد استند الطاعن في اعتراضه هذا الى المواد ١٩٨ و ١٩٩ و ٢٠١ و ٢٠٨ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية والى المادتين ٧٩ و ١٦٦ من قانون تحقيق الجنايات .

« وحيث أنه مما تنبئ ملاحظته أولاً أن نفس هذه المواد التي يرتكن عليها الطاعن يقضى نصها الصريح على ما يشكو منه الطاعن المذكور في هذا الوجه من تخليف الشاهد المذكور اليمين القانونية ذلك بأن المادة ٧٩ من قانون تحقيق الجنايات نصت صراحة على أنه يجب على الشهود أن يحلفوا يميناً على أنهم يشهدون بالحق ولا يقولون غيره انما يجوز لقاضي التحقيق أن يسمع على سبيل الاستدلال بدون حلف يمين شهادة من يصح تجريجه من الشهود بمقتضى ما هو مقرر في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية وقد ينصت المادة (١٩٨) مرافعات الاشخاص الذين يجوز تجريجهم أو رد شهادتهم كما أن المادة (١٩٩) منه نصت على أن تسمع أقوال من لم يبلغ سنه أربع عشرة سنة على سبيل الاستدلال فقط وقضت كذلك المادة ٢٠١ من ذلك القانون بأنه يجب على كل شاهد تجاوز سن الأربع عشرة سنة أن يحلف يميناً قبل استجوابه

« وحيث أن الشاهد الذي كان موجوداً في غرفة الجلسة وسمعتة المحكمة بعد تحليفه اليمين تجاوزت سنه الأربع عشرة سنة ولم يكن من الاشخاص الجائز رد شهادتهم أو تجرييهم قانوناً وكان واجباً اذاً تحليفه اليمين قبل استجوابه .

« وحيث أنه فضلاً عن ان المادة ١٦٦ من قانون تحقيق الجنايات التي قضت بوجوب ايجاد الشهود في غرفة تخصص لهم لا يخرجون منها الا بالتوالي لتأدية الشهادة أمام المحكمة الى آخر ما جاء بالمادة المذكورة لم تنص على بطلان ما يخالف ذلك فانه من الثابت أن الطاعن لم يبد أمام المحكمة أقل اعتراض على الاستشهاد لذلك الشاهد ولا على تحليفه اليمين على أنه بقطع النظر عن كل ما تقدم فان هذا الشاهد لم يكن هو الشاهد الوحيد في الدعوى بل هناك غيره كثيرون ولو استبعدت شهادته بالرة لما بقي الحكم الا كما هو عليه

(طعن ذكي مصطفى ضد النيابة نمرة ١١٣٨ سنة ٢٦ ق . بالهيئة السابقة عدا حضرة وكيل النيابة فانه حضرة محمود منصور بك)

٤٥٥

٢٨ مارس سنة ١٩٢٩
حكم وجوب . ذكر المواد التي طبقها المحكمة .
اغفال . بطلان

القاعدة القانونية

لا يكفي أن يتضمن الحكم ذكر المواد التي طلبت النيابة العامة تطبيقها . بل يجب على المحكمة أن تذكر علام اعتمدت في توقيع العقوبة أعلى النصوص التي طلب منها تطبيقها أم على

غيرها فاذا لم تفعل كان هذا نقصاً مبطلاً للحكم
المحكم

« حيث أن مبنى الوجه الاول ان الحكم لم يرد فيه ذكر النصوص التي عاقبت المحكمة بمقتضاها وهذا نقص مبطل له

« وحيث انه بمراجعة الحكمين الابتدائي والاستئنائي المطعون فيه ظهر حقيقة انه لم يذكر فيها من النصوص سوى ما طلبت النيابة العامة تطبيقه وأما المحكمتان فلم تذكر واحدة منهما علام اعتمدت في العقوبة أعلى النصوص التي طلب منها تطبيقها أم على غيرها وهذا لا شك نقص مبطل للحكم . واذن يتعين قبول هذا الوجه ولا حاجة الى البحث في غيره من الواجه (طعن أحمد أحمد المرشدى ضد النيابة نمرة ١١١٧ سنة ٤٦ ق . بالهيئة السابقة)

٤٥٦

٢٨ مارس سنة ١٩٢٩
١ - لائحة تعاظمى صناعة الطب . عدم النص على عقوبة . حكم . وجوب ذكر الفقرة الثانية من المادة ٣٤٨ عقوبات

القاعدة القانونية

١ - لم تنص اللائحة الصادرة في ١٣ يونيه سنة ١٨٩١ الخاصة بتعاظمى صناعة الطب على عقوبة بل أحالت على عقوبة المخالفات فاذا خلا الحكم الصادر بالعقوبة من ذكر الفقرة ٣٤٨ فقرة ثانية من قانون العقوبات كان باطلاً ويتعين الغاؤه

٢ - اذا طبقت محكمة أول درجة المادة

٢٠٨ عقوبات والمادة ١ و ٧ من لائحة تعاطى صناعة الطب وقضت بعد تطبيق المادة (٣٢) عقوبات بالحبس ثلاثة شهور مع ان الحد الاقصى لعقوبة المادة ٢٠٨ عقوبات التي طبقها هو الحبس شهرين وجاءت محكمة الاستئناف فأنزلت العقوبة لشهرين وقالت ان سبب انزال العقوبة هو ظروف الدعوى (لاتصحیح خطأ محكمة أول درجة) كان المفهوم انها أرادت تخفيف العقوبة بانزالها عن الحد القانوني الاقصى ووجب نقض الحكم

المحكمة

» بما أن الوجه الثاني من وجوه الطعن الواردة في التقرير الأول يعيب على الحكم المطعون فيه أنه ذكر ثبوت تهمة واحدة في حين أن ما وجهته النيابة كان تهمتين ثم أنه قضى بعقوبة واحدة ولم يوضح أنه راعى في ذلك تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات . وجاء في الوجه الرابع من التقرير الثاني أن المحكمة الاستئنافية قد عدلت الحكم الابتدائي الى شهرين بعد أن كان محكوماً على المتهم بالحبس ثلاثة شهور وكان الحكم الأول مخالفاً للقانون لأن الحد الاقصى لعقوبة المادة ٢٠٨ عقوبات التي طبقت هو الحبس شهرين

» وبما أن الحكم الابتدائي الذي أيد استئنافاً لأسبابه قد طبق المادة ٢٠٨ عقوبات والمادتين ١ و ٧ من لائحة تعاطى صناعة الطب وفاته أن تلك اللائحة الصادرة في ١٣ يونيه سنة ١٨٩١ لم تنص على عقوبة بل أحالت على عقوبة المخالفات

فكان يتعين ذكر الفقرة الثانية من المادة ٣٤٨ من قانون العقوبات التي شرعت لهذه الحالة وفات الحكم المطعون فيه أيضاً ذكر المادة ٣٢ عقوبات وتعيين المادة ٢٠٨ عقوبات التي طبقت عقوبتها وهي العقوبة الأشد .

» وبما أن الحكم الاستئنافي لم يعدل العقوبة المحكوم بها ابتدائياً الى حبس المتهم شهرين مراعاة لأن الحد الأقصى لعقوبة المادة ٢٠٨ عقوبات هو ذلك الاجل بل ذكر الحكم أنه يعدل العقوبة نظراً لظروف الدعوى بما قد يفهم منه أن المحكمة تريد تخفيف العقوبة بانزالها عن الحد القانوني الأقصى .

» وبما أن هذا الخطأ يعيب الحكم عيباً جوهرياً يقتضي نقضه .

» وبما أنه لا داعي مع قبول هذين الوجهين الى البحث في سائر الوجوه الأخرى .

(طعن محمد امام ضد النيابة نمرة ١١١٦ سنة ٤٦ ق . بالهيئة السابقة)

٤٥٧

٤ ابريل سنة ١٩٢٩

مستأجر عربة . أدوات مسلمة اليه . اختلاسها . جريمة تبديد . عدم توفر سوء النية

القاعدة القانونية

الاشياء المسلمة لمستأجر عربة تعتبر امانة تحت يده مسئول عن تسليمها مع العربة عند انتهاء الاجارة فاذا وجد شيء منها فاقداً اذ ذاك كان مسئولاً عنه . ووكيل المستأجر يقوم مقامه في هذا فاذا فقد منها شيء أثناء الايجارة فلا يمكن معاقبته باعتباره سارقاً لحصول التسليم ولا مبدداً

لأنه ما دامت الإيجارة لم تنته مدتها فلا يمكن اعتبار سوء النية ثابتاً وهو شرط ضروري لا مكان تطبيق المادة (٢٩٦) عقوبات

المحكمة

« حيث أنه فيما يخص الموضوع يلاحظ أن النيابة العامة طلبت في الواقع تطبيق المادة ٢٩٦ عقوبات . على اعتبار أن المتهم بدد أشياء تسلمت إليه على سبيل الإيجار ولكن المحكمة طبقت المادة ٢٧٥ عقوبات بعد أن استلقت الدفاع لذلك . وقد ذكرت المحكمة ما يفيد أن المسألة سرقة لا تبديد غير أن ما ورد في الحكم في هذا الشأن وإن لم يكن واضحاً الوضوح الكافي إلا أنه يؤخذ منه صراحة أن العزبة التي بها تلك الأشياء مؤجرة لوالد المتهم . وظاهر من تصرف المتهم فيها وفي موجوداتها أنه قائم مقام والده المستأجر في إدارتها . فبصفته وكيلًا للمستأجر يكون مسؤولاً عن تسليم موجودات العزبة إلى مالكها عند انتهاء الإيجارة وإن وجد منها شيء فاقداً إذ ذاك كان مسؤولاً عنه كما دفع هو بذلك دفعه الثابت بالحكم . وهذا الفهم هو الذي فهمته النيابة العامة إذ رفعت الدعوى عليه باعتباره مستأجراً مبدداً لما تسلم إليه بهذه الصفة . »

« وحيث أنه ما دام الأمر كذلك فإن صح أن هناك جريمة كانت جريمة تبديد وكانت المادة الواجب تطبيقها هي المادة (٢٩٦) عقوبات دون المادة (٢٧٥) عقوبات التي رأت المحكمة تطبيقها . ولكن لما كان من الضروري إثبات سوء النية لا مكان تطبيق المادة (٢٩٦) عقوبات

سالفه الذ كر وسوء النية هذا لم يثبت في الدعوى الحالية بأي وجه من الوجوه أن الإيجارة لم تكن انتهت مدتها بعد فيتعين حينئذ قبول الطعن الحالي موضوعاً ونقض الحكم المطعون فيه وبراءة الطاعن مما اسند إليه

(طعن إبراهيم أفندي أحمد ضد النيابة عمرة ١١١٥ سنة ٤٦ قضائية . بالهيئة السابقة عدا حضرة وكيل النيابة فانه حضرة محمد جلال صادق بك)

٤٥٨

٤ إبريل سنة ١٩٢٩

تقرير القاضي الملخص بالاستئناف . لا وجه للطعن فيه .

القاعدة القانونية

لم يجعل القانون شكلاً خاصاً للتقرير الذي يتلوه قاضي الهيئة الاستئنافية على زملائه ولم يرتب نتيجة ما على ما قد يكون به من الخطأ لأن الخصوم حاضرون ويستطيعون دائماً أن ينهبوا إليه .

المحكمة

« حيث أن الوجه الثاني يتحصل في انتقاد الطاعن على التقرير الذي تلاه قاضي الهيئة الاستئنافية على زملائه وأن هذا التقرير غير مستوف وفيه خطأ وهذا الوجه أيضاً غير جدير بالاعتبار لأن الحكم غير مبني على هذا التقرير بل مأخوذ فيه بأسباب الحكم الابتدائي بعد استيعاب ما في الدعوى من الأوراق ولأن القانون لم يجعل لهذا التقرير شكلاً خاصاً ولم يرتب نتيجة ما على ما قد يكون به من الخطأ

وما ذلك الا أنه مجرد بيان به يلم القضاة بموضوع الدعوى المعروضة عليهم وبما تم فيها من التحقيقات والاجراءات حتى يكونوا من جهة مستعدين لفهم ما يدلى به الخصوم من الأقوال ويكون من السهل عليهم من جهة أخرى مراجعة أصل أوراق الدعوى التي لا غناء لهم عن مراجعتها وتعرف ما فيها قبل اصدار حكمهم ومهما يكن بهذا التقرير من الخطأ فالخصوم حاضرون يستطيعون أن ينبهوا اليه ويدلوا على الواقع فيه فان فاتهم ذلك فعليهم لوم انفسهم ولا سبيل لهم الى التظلم .

(طعن عبد العال صالح ضد النيابة نمرة ١١٥٤ سنة ٤٦ ق . بالهيئة السابقة)

٤٥٩

٤ ابريل سنة ١٩٢٩

نقض . حكم غيابي . حكم استثنائي صادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن

القاعدة القانونية

جرى قضاء محكمة النقض على اعتبار أن كلا الحكيم : الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية باعتبار المعارضة كأن لم تكن والحكم الغيابي الصادر من المحكمة الاستئنافية الذي يصبح نهائياً بالحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن كليهما قابل للطعن وأن الحكم الاخير منهما لا يندمج الأول به .

المحكمة

« حيث انه تبين من التقرير بالطعن ان الحكم المطعون فيه هو الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية في ٩ يناير سنة ١٩٢٩ القاضي

باعتبار المعارضة المرفوعة من الطاعن عن حكم ١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٨ كأن لم تكن

« وحيث أن الوجه الأول من وجهي الطعن لا يتعلق بهذا الحكم المطعون فيه بل بالحكم الاستثنائي الغيابي الذي لم يطعن فيه في الميعاد وقد سبق لهذه المحكمة أن بينت أن كلا الحكيم الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية باعتبار المعارضة كأن لم تكن والحكم الغيابي الصادر من المحكمة الاستئنافية الذي يصبح نهائياً بالحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن . كليهما قابل للطعن وأن الحكم الاخير منهما لا يندمج الأول به واذاً فهذا الوجه الأول الذي لا يتعلق بالحكم المطعون فيه غير مقبول

(طعن عبد الغني عبد الرحيم ضد النيابة نمرة ١١٧٠ سنة ٤٦ ق . بالهيئة السابقة)

٤٦٠

٤ ابريل سنة ١٩٢٩

اعلان متهم النيابة . بطلانه عند ثبوت معرفة النيابة لعنوانه الحقيقي

القاعدة القانونية:

تعتبر باطلة ورقة التكليف بالحضور للجلسة الاستئناف التي تعلن للمتهم في النيابة على اعتبار أنه ليس له محل اقامة معروف بالقطر المصري اذا كان قد سبق فنيه النيابة الى تغيير محل اقامته وعين لها جهة الاقامة الجديدة لتعلمته فيها بجلسة الاستئناف

المحكمة

« حيث انه بالرجوع الى أوراق الدعوى

تبين أن المتهم أرسل بتاريخ ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢٦ خطاباً الى وكيل نيابة الفشن يقول له فيه انه صدر عليه حكم من محكمة الفشن الجزئية بالحبس مدة شهر وكفالة ٥ جنيهات وانه دفع الكفالة واستأنف الحكم في نوفمبر سنة ١٩٢٦ وبما أنه غير محل اقامته من الفشن وصار مقبلاً الآن بمنزله نمرة ١٥ بشارع بين الجنان تبع قسم الوابلي بمصر فهو يلتمس عند اعلانه بجلسة الاستئناف في محكمة بني سويف ارسال الاعلان اليه بمصر بالعنوان المذكور لم يلتفت لهذا الخطاب رغمًا من وجوده ضمن أوراق الدعوى وأعلن المتهم للحضور بجلسة الاستئناف مخاطباً مع وكيل النيابة باعتبار كونه لا محل له معلوماً بالقطر المصري .

أصدرت المحكمة الاستئنافية حكماً غنياً بتاريخ ١٩ ابريل سنة ١٩٢٧ بتأييد الحكم المستأنف وبتاريخ ٢٧ من الشهر المذكور أعلن

اليه هذا الحكم الأخير بمصر وأصبح نهائياً لعدم المعارضة فيه في الميعاد ويجوز الطعن فيه بطريق النقض .

« وحيث أن تكليف الرجل بالحضور لدى محكمة الجناح الاستئنافية وقع باطلاً لأنه أعلن للنيابة العمومية على اعتبار أن ليس له محل اقامة معروف في القطر المصري في حين أنه سبق أن نبه النيابة الى تغيير محل اقامته وعين لها جهة الاقامة الجديدة بالصفة السالف بيانها .

« وحيث أنه ما دامت اجراءات التكليف بالحضور للجلسة الاستئنافية التي صدر فيها الحكم الغيابي المطعون فيه قد وقعت باطلاً فالحكم وقع هو أيضاً باطلاً وللرجل حق التظلم منه فطعنه اذن مقبول ويتعين نقض الحكم المذكور واحالة القضية لمحكمة جناح بني سويف الاستئنافية للحكم فيها مجدداً من دائرة أخرى .

(طعن عبد الرازق ابراهيم ضد النيابة نمرة ٩٥١ سنة ٤٤ ق . بالهيئة السابقة)

قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

٤٦١

١١ يناير سنة ١٩٢٧

- ١ — وصية. ميراث. اختصاص المحاكم الأهلية
- ٢ — المجلس الملى . اختصاصه بنظر الوصايا
- ٣ — التفريق بين الوصايا والميراث
- ٤ — مجلس الاقباط الملى . فصله في دائرة اختصاصه . احترامه

المبادئ القانونية

١ - انه وان كانت المادة (١٦) من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية نصت صراحة على ان هذه المحاكم الأخيرة غير مختصة بالفصل في المنازعات الخاصة بمسائل الوصية والميراث وغيرها مما يتعلق بالأحوال الشخصية ولا بتأويل الأحكام التي تصدر فيها من الجهة المختصة الا انه مما لا ريب فيه قانوناً وعملاً ان للمحاكم المشار اليها حق واختصاص بالبحث والحكم أولاً فيما اذا كانت الجهة التي اصدرت حكماً في مسألة من تلك المسائل مختصة قانوناً بالفصل في مثل هذا النزاع وثانياً اذا كانت هذه القرارات صدرت بصورة قانونية اي اذا كانت الجهة المذكورة راعت في اصدار حكمها نفس النظام الذي قرره لها الشارع في هذا الصدد .

٢ - تنص المادة (١٦) من الأمر العالي الرقم ٧ رجب سنة ١٢٠٠ الموافق ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ نمرة ٣ الصادر بشأن اختصاصات مجلس ملى الاقباط الارثوذكس بأن له النظر في جميع المسائل المختصة بالأحوال الشخصية ولا يخرج

عن هذا الاختصاص سوى مسائل الميراث التي يشترط فيها وحدها اتفاق جميع اصحاب الشأن لاثبات نظرها والفصل فيها بمعرفة قاضيهم الديني والملى

٣ - الوصية ليست ارثاً لأن الوصية تصرف انشأ من الموصى حال حياته لصالح شخص او جهة معينة في كل أو بعض ما يمتلكه موقوف نفاذه الى ما بعد وفاته والميراث حق شرعى يثبت بالوفاة لفريق من أقارب المتوفى ولا يتعلق هذا الحق الا بما يبقى مما تركه المورث بعد تصفية مركز التركة من التصرفات الانشائية

وتعتبر الوصية داخلة ضمن الأحوال الشخصية كما جرى على ذلك القضاء المصري من اهلى ومختلط فتكون داخلة في اختصاص قاضي الأحوال الشخصية وكما ظهرت منازعة خاصة بوصية وكان يتوقف على الفصل في هذه المنازعة بمعرفة صحة الوصية من عدمها وجب إيقاف الفصل في الدعوى الاصلية حتى يفصل نهائياً من قاضي الأحوال الشخصية المختص في المنازعة المتعلقة بالوصية .

٤ - الفصل في صحة وصية صادرة عن شخص قبطى ارتوذكسى الى ابنته يدخل النظر والفصل في صحتها في اختصاص مجلس ملى الاقباط الارثوذكس طبقاً للمادة (١٦) من الأمر العالي رقم ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ فاذا تبين ان المجلس المذكور قد فصل في

صحة الوصية المتنازع عليها مراعيًا في ذلك النظام الذي قرره الشارع في هذا الشأن وجب احترام حكمه واعطاؤه كل النتائج التي تترتب عليه

المحكمة

« من حيث ان الفصل في الموضوع يتوقف على معرفة ما اذا كانت الوصية الصادرة من المرحوم سوريال بشأى حال حياته الى ابنته الست ليبة سوريال المستأنف عليها وصية قانونية وصحيحة ام لا »

« ومن حيث انه ثابت أن المجلس الملى للاقباط الارثوذكس حكم ابتدائيًا واستئنافيًا بصحة هذه الوصية وبوجوب قازها »

« ومن حيث ان المستأنفين يدعون بأن الوصية ليست في الواقع ونفس الأمر الا ميراثًا وانه ليس من اختصاص المجالس المالية للاقباط الارثوذكس الفصل في مسائل المواريث الا باتفاق جميع اصحاب الشأن وهو ما لم يتوفر شرطه في الدعوى الحالية وان الحكم في صحة أو عدم صحة الوصية المتنازع بشأنها اليوم يدخل في اختصاص المحاكم الشرعية وان المستأنفين رفعوا فعلاً دعوى في هذا الشأن أمام محكمة مصر الشرعية الابتدائية وتحدد لنظر هذه الدعوى جلسة ٥ فبراير سنة ١٩٢٧ »

« ومن حيث انه وان كانت المادة (١٦) من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية نصت صراحة على أن هذه المحاكم الاخيرة غير مختصة بالفصل في المنازعات الخاصة بمسائل الوصية والميراث وغيرها مما يتعلق بالاحوال الشخصية ولا بتأويل

الأحكام التي تصدر فيها من الجهة المختصة الا أنه مما لا ريب فيه قانونًا وعملاً أن للمحاكم المشار اليها حق واختصاص البحث والحكم أولاً فيما اذا كانت الجهة التي أصدرت حكماً في مسألة من تلك المسائل مختصة قانونًا بالفصل في مثل هذا النزاع وثانياً اذا كانت هذه القرارات صدرت بصورة قانونية أى اذا كانت الجهة المذكورة راعت في اصدار حكمها نفس النظام الذي قرره لها الشارع في هذا الصدد »

« ومن حيث انه بالرجوع الى الأمر العالى رقم ٧ رجب سنة ١٣٠٠ الموافق ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ نمرة ٣ الصادر بشأن اختصاصات مجلس ملى الاقباط الارثوذكس تبين ان المادة ١٦ منه نصت صراحة على انه « من » وظائف المجلس المذكور النظر فيما يحصل بين ابناء الملة من الدعاوى المتعلقة بالاحوال الشخصية الواضحة انواعها بكتاب الاحوال الشخصية الذي صار نشره مع قوانين المحاكم المختلطة انما مسائل المواريث لا تنظر الا باتفاق جميع أولى الشأن فيها ويجوز له أن يشترك مع المجلس الروحاني (المذكور في المادة الاتية) في الدعاوى المتعلقة بالاحوال الشخصية التي يرى له لزوم انضمام الاكليروس فيها وعليه ملاحظة قيد الوصايا بالسجل المعد لها بالبطركخانة ولكي تكون معتبرة ومعمولاً بها يلزم الختم على ما يسجل منها بمحتم المجلس »

« ومن حيث انه مما لا يحتاج لبيان أن الأحكام التي وضعها المادة ١٦ سالفة الذكر مستمدة جميعها من الخط الهمايوني الصادر في

سنة ١٨٥٦ والفرمانات العديدة الصادرة من الباب العالي في سنة ١٨٩١ باختصاص رؤساء الطوائف الدينية بالنظر في جميع المسائل المختصة بالاحوال الشخصية ولم يخرج من هذا الاختصاص سوى مسائل المواريث التي تشترط فيها وحدها اتفاق جميع أصحاب الشأن لا مكان نظرهما والفصل فيها بمعرفة قاضيهم الديني والملي .

« ومن حيث انه متى ثبت ذلك وجب الآن البحث أولا فيما اذا كانت الوصية تعتبر ميراثا لا يصح نظرها بمعرفة المجلس الملي بالاتفاق جميع الخصوم كنص المادة ١٦ من الأمر العالي رقم ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ سالف الذكر أم انها حق خارج عن الميراث ومختلف عنه . وثانياً بفرض أن الوصية ليست جزءاً من الميراث فهل هي داخلية أم لا ضمن الاحوال الشخصية التي جعلت المادة ١٦ المذكورة من حق واختصاص المجلس الملي النظر والفصل فيها .

« ومن حيث فيما يخص النقطة الاولى فانه وان كان التملك في الميراث والوصية مضافاً كلاهما الى ما بعد وفاة المورث والموصى وأن أحكام الميراث وأحكام الوصية لا تقع الاعلى ما يتركه المتوفى بعد وفاته مورثاً كان أو موصياً الا أن هذا الظرف وهو اضافة التملك الى ما بعد الوفاة انما هو وجه الشبه الوحيد بين الحقيقتين المذكورتين حق الميراث وحق الوصية . وبما يجب ملاحظته أنه بينما الوصية هي تصرف انشائي من الموصي حال حياته لصالح شخص أو جهة معينة في كل أو بعض ما يمتلكه موقوف نفاذه الى ما بعد وفاته فان الميراث حق شرعي يثبت

بالوفاة لفريق من أقارب المتوفى ولا يتعلق هذا الحق الا بما يبقى مما تركه المورث بعد تصفية مركز التركة من التصرفات الانشائية ومن المقرر شرعاً انه لا يفتح باب الميراث الا بعد نفاذ الوصية وادائها (تراجع المادة ٥٨٣ من قانون الأحكام الشرعية في الاحوال الشخصية على مذهب الامام ابي حنيفة النعمان) فالوصية والحالة هذه انما هي دين للموصى اليه على التركة وهي في الواقع تصرف من التصرفات الانشائية التي يتحتم أدائها لأصحابها قبل فتح باب الميراث وهي اذاً وكما يرى جلياً شيء والميراث شيء آخر

« ومن حيث أنه مما يؤيد فوق ما توضح وجوب التمييز بين الوصية والأرث وان كلا منهما يختلف عن الآخر كما سلف البيان انه بينما الشريعة الفراء نصت في المادة (٥٤٢) من قانون الاحوال الشخصية سالف الذكر على أن اختلاف الدين والملة لا يمنع صحة الوصية جاءت في المادة (٥٨٧) من نفس ذلك القانون وقضت صراحة بأن اختلاف الدين مانع من موانع الارث

« ومن حيث فيما يخص النقطة الثانية وهي هل تدخل الوصية ضمن الاحوال الشخصية أم لا فانه مما يتعين الاشارة اليه في هذه المناسبة ان الأحكام الخاصة بالوصية قد وضعت برمتها وعقد لها باب مخصوص من قانون الاحوال الشخصية المتقدم ذكره (تراجع المادة ٥٣٠ الى ٥٥٨ منه) يضاف الى ذلك ان المادة (١٦) من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية قررت صراحة بأن ليس لهذه المحاكم اختصاص النظر في مسائل الوصية والارث وغيرها مما يتعلق بالاحوال

الشخصية (كذا) وواضح كل الوضوح بأن عبارة « غيرها » مما يتعلق بالاحوال الشخصية معادة ومضافة الى ما فيها من عبارة مسائل الوصية والارث لا يمكن أن يفهم منها الا أن مسائل الوصية والارث هذه من ضمن الاحوال الشخصية وفوق ما تقدم فإن الشارع المصرى بعد أن وضع فى لائحة ترتيب المحاكم الاهلية المادة (١٦) سألقة الذكر قرر صراحة فى المادة (٥٥) من القانون المدنى بأن « تراعى فى أهلية الموصى لعمل الوصية وصيغتها الاحكام المقررة لذلك فى الاحوال الشخصية المختصة بالملة التابع لها الموصى » ومن ذا يرى بكل وضوح وجلال أن نفس الشارع اعتبر وقرر بنص صريح ان الوصية انما هى حالة من الاحوال الشخصية التى لا شك ولا ريب فيها

« ومن حيث أن القضاء المصرى من اهلى ومختلط سار هو أيضاً منذ انشائه لغاية اليوم على نفس هذا الاعتبار ونفس ذلك التقرير بطريقة دائمة ومستمرة فكما طرأت فى الدعوى المطروحة أمامه منازعة خاصة بوصية وتوقف الفصل فى تلك الدعوى على معرفة صحة هذه الوصية وعدمها رأت ايقاف الفصل فى الدعوى الاصلية المذكورة حتى يفصل نهائياً من قاضى الاحوال الشخصية المختص فى المنازعة الخاصة بالوصية المذكورة

« ومن حيث انه مما تقدم جميعه يتبين أن الوصية معتبرة من ضمن الاحوال الشخصية من نفس الشريعة الغراء وقد تلتها فى ذلك الاعتبار جميع القرارات الصادرة من الباب العالى

باختصاص رؤساء الطوائف غير المسلمة وسار الشارع المصرى على نفس هذه الخطة وتبعته جميع المحاكم الاهلية والمختلطة مستمدة فى ذلك الموضوع اتحاداً مستمراً لم يعتريه اختلاف فى أى وقت من الاوقات ولاغربة فى مثل هذا الاجماع الدائم المستمر لأن نفس ما أراد الشارع مراعاته فى مواد الاحوال الشخصية من حد وشرائط أهلية مماله مساس كلى بحالة الافراد الشخصية موجود فى مادة الوصية فلم يتأخر الشارع والحالة هذه من ادراجها هى أيضاً ضمن هذه الاحوال « ومن حيث انه مما يجب ملاحظته أخيراً

ان ما قرره الامر العالى رقم ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ من وجوب ملاحظة المجلس الملى للاقباط الارثوذكس قيد الوصايا بالسجل المعد لها بالبطريركخانه وانها لتكون معتبرة ومعمولا بها يلزم الختم على ما يسجل منها بختم المجلس لم يجز عبثاً وانما كان ذلك سيراً وتمشياً على ما قضت به نفس الشريعة الغراء من اعتبار الوصية حالة من الاحوال الشخصية ولولا ذلك لما ناط الشارع المجلس الملى بما ناط به فى شأنها مما سبق بيانه ويضاف الى ذلك ان هذا الواجب الذى فرضه الشارع على المجلس الملى جاء فى نفس المادة (١٦) التى قررت اختصاص ذلك المجلس بنظر ما يحصل بين أبناء الملة من الدعاوى المتعلقة بالاحوال الشخصية الواضحة أنواعها بكتاب الاحوال الشخصية الذى صار نشره مع قوانين المحاكم المختلطة ومما لا ريب فيه ان هذا الكتاب هو نفس كتاب الاحكام الشرعية فى الاحوال الشخصية السابق الكلام عنه أفناً لأنه لم ينشر

في القطر المصري خلافه في هذا الموضوع ولقد تقدم القول بأنه تضمن من ٥٣٠ الى ٥٥٨ من المواد التي خصصت جميعها لتقرير القواعد الخاصة بالوصية على انه مما يستلقت النظر ويجب أن لا يبرح عن الذهن ان المستأنفين أنفسهم يدعون مبدئياً ويؤكدون ان الوصية جزء من الميراث وواضح ان الارث يدخل حتماً في الاحوال الشخصية لابل هو من صميم هذه المواد وهم عند ما يعتبرون على سبيل الفرض الجدلي ان الوصية ليست ارثاً يقررون أنها لا تدخل في الأحوال الشخصية ومما لا يحتاج لبيان ان المستأنفين يناقضون أنفسهم بأنفسهم فيما يختص بصفة الوصية تناقضاً صريحاً على أنهم يعلمهم الاخير الا وهو مقاضاة المستأنف عليها بشأن نفس هذه الوصية أمام المحكمة الشرعية يؤيدون تأييداً لا ريب فيه اعتقادهم الحقيقي بأن الوصية انما هي مادة من مواد الأحوال الشخصية بلا نزاع وعلى كل فانه يلاحظ انه لا اعتبار أى مادة معينة داخلية ضمن الأحوال الشخصية ليس من المتحتم أن يكون لهذه المادة من المساس بالدين ذلك المساس الذي ينوه عنه المستأنفون في دفاعهم

« ومن حيث أنه متى تبين - وهذا قد ثبت ثبوتاً لا ريب فيه مما تقدم ايضاحه - ان الوصية ليست ارثاً وأنها داخلية من جهة أخرى ضمن الأحوال الشخصية فقد اتضح في الوقت ذاته ان الوصية المتنازع بشأنها اليوم وهي صادرة من شخص قبلى ارتوذ كسى الى ابنته يدخل النظر والفصل في صحتها من اختصاص مجلس

على الاقباط الارتوذ كس بموجب المادة (١٦) من الامر العالى رقم ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ سالف الذكر ولا عبرة بما أوضحه أخيراً المستأنفون من أنهم قاضوا المستأنف عليها بشأن نفس هذه الوصية أمام المحكمة الشرعية فهم وشأنهم فيما يكون من نتائج هذه المقاضاة الظاهر فيها بلا شك انها لم ترم الا لفرض واحد هو عرقلة سير الدعوى الحالية واطالة الزمن في حلها والانهاء منها ومن حيث انه وان كان المرحوم سوريال بشاى أوصى بموجب هذه الوصية الى ابنته الست لبييه سوريال بجميع ماله وعدم اجازة باقى الورثة لهذه الوصية يترتب عليه بحسب الشريعة الاسلامية الغراء عدم نفاذ الوصية المذكورة اذ بموجب هذه الشريعة لا وصية لوارث الاباجازة باقى الورثة الا أن الشريعة المسيحية التي يجوز للمجلس الملى تطبيق نصوصها في مثل هذه المادة تختلف في هذه النقطة عن الشريعة الغراء ومما لا نزاع فيه ان اختصاص المجالس المالية بالنظر في الوصايا لا يشترط فيه مطلقاً رضا الخصوم على تطبيق الشريعة المسيحية يضاف الى ذلك ان كثيراً من القوانين الاخرى كالقانون الفرنسى مثلاً متفقة - مع الشريعة المسيحية بمعنى انها لم تحدد لمقدار الوصية نصاً بالاً الا اذا كانت الوصية للغير ويكون المتوفى قد ترك فروعاً أو أصولاً ففي هذه الحالة لا يصح أن تتجاوز الوصية نصاً بالمعينا حتى لا يحرم الفرع أو الاصل من الميراث . ولقد أجازت الشريعة المسيحية للعوصى أن يوصى لاولاده كما يجب (تراجع الفقرة ٣٤ صحيفة ٣٣٨

ومن حيث أن من يحكم عليه يلزم بالمصاريف
(استئناف الخواجه يونان وآخرين وحضر عنهم
حضرة أمين افندي برسوم المحامي ضد الست ليبيبة سوريال
وحضر عنها الاستاذ وهيب بك دوس نمرة ١١٠٥
سنة ٤٣ قضائية . دائرة حضرة محمد مصطفى بك
وجناب مسير سودان وحضرة ذكي برزي بك
المستشارين)

٤٦٢

١٨ فبراير سنة ١٩٢٩

شراء حقوق متنازع فيها . قاضي . بطلان . عدم
جواز المطالبة برد الثمن

القاعدة القانونية :

إذا اشترى القاضي حقوقا متنازعا فيها بدائرة
المحكمة التي هو فيها فلا يجوز له أن يلتجئ الى
القضاء للمطالبة برد الثمن الذي دفعه لمخالفة التعاقد
للنظام العام
المحكمة :

« بما أن مطالبة المستأنف بثمن الصفقة التي
اشتراها بالعقد المؤرخ في ٣٠ يولييه سنة ١٩١٧
المسجل في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٣ وبفوائده
من يوم الشراء لغاية ٣٠ يولييه سنة ١٩٢٧
ليست في الواقع الا رجوعا على البائع بما ظهر أنه
أخطأ في دفعه له ثمن الصفقة شراؤها باطل بالحكم
الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ١٠ فبراير سنة
١٩٢٦ مؤيدا لحكم محكمة مصر الابتدائية الاهلية
المؤرخ في ١٢ يناير سنة ١٩٢٥

« وبما أن هذه المحكمة عند قضائها ببطلان
هذا الشراء قد اعتمدت على المادة ٢٥٧ من
القانون المدني الأهلي . وهي صريحة في أن هذا

من كتاب المجموعة الصغرى لابن العسال) على
أن قاعدة اطلاق أو تقييد حرية الموصي في وصيته
تختلف فيها الشرائع مراعية في ذلك الاختلاف
ظروف الزمان والمكان وتباين نفسه كل امة من
الامم المسنونة من أجلها تلك الشرائع

« ومن حيث أن المجلس الملى للاقباط
الارثوذكس قد حكم على كل حال ابتدائيا
واستئنافيا بصحة الوصية المتنازع بشأنها اليوم
وذلك للأسباب التي استند اليها ومبينة في الحكم
الاستئنافي رقم ١٢ بؤونه سنة ١٦٤٠ الموافق
١٩ يونيه سنة ١٩٢٤ وقد تبين لهذه المحكمة من
جهة أخرى ان المجلس الخصوص راعي في اصدار
حكمه هذا النظام الذي قرره له الشارع في هذا
الشأن فهمة المحكمة تنحصر كما سبق القول
في بحث أمرين فقط أولهما هل الجهة التي صدر
منها ذلك الحكم مختصة أم لا والثاني هل صدر
هذا الحكم بصورة قانونية أم لا أي هل حصل
اتباع النظام السابق تقريره من الشارع في هذا
الصدد من عدمه وثابت أن هذين الشرطين
متوفران في الدعوى الحالية .

ومن حيث ان الوصية المتنازع بشأنها والتي
حكم بصحتها من الجهة المختصة وعلى حسب
النظام المرعي قد تناولت جميع ما تركه المرحوم
سوريال بشأى فلا محل اذن للدعوى المقامة من
المستأنفين بشأن طلب حصصهم الميراثية في تركه
المتوفى المشار اليه وعليه ان يكون ما قضت به
محكمة أول درجة على أساس متين ويتمين
والحالة هذه تأييد الحكم المستأنف بكامل أجزائه

المطالبة باحتساب فائدة معينة لديه لأن هذا الاتفاق معناه الاكتفاء بالغلة نقصت أو زادت . على أنه على كل حال لا يصح أن تتجاوز تلك الغلة أقصى فائدة يسمح بها القانون وهي ٩ ٪ ورقابة المحاكم في هذه الحالة تكون قاصرة على عدم تمكين المرتهن من الحصول على فائدة أكثر من المسموح بها قانوناً

المحكمة

« حيث أن محكمة أول درجة قد أصابت في حكمها التمهيدى الصادر في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٦ إذ أجازت الاتفاق الذى يحصل بين المرتهن مع الراهن على الانتفاع بالعين المرهونة إذا كان مقدار الغلة لا يزيد عن الحد الأقصى للفائدة التى يسمح بها القانون إلا أنها ذكرت في أسباب حكمها الموضوعى عبارة يفهم منها أنه يكتفى بالحاسبة عن الفائدة على أساس ٥ ٪ إذا قل الربح عن أقصى فائدة أى عن ٩ ٪ وإن كانت النتيجة التى وصلت إليها في حكمها صحيحة إلا أن هذه المحكمة ترى واجباً عليها بيان القاعدة الصحيحة الواجب العمل بها في الأحوال التى ينص فيها في عقد الرهن العقاري (رهن الحياة) على جواز انتفاع المرتهن بالعين المرهونة مقابل فائدة الدين ذلك أن يعمل بشرط الانتفاع وأن لا يحاسب المرتهن على فائدة معينة لديه ما دام الربح لا يتجاوز أقصى فائدة يسمح بها القانون (٩ ٪) لأن الشارع عندما فرض على المرتهن السعى لاستغلال الرهن وأن يستنزل من

البطلان الذى تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها ملحوظاً فيه معنى يتعلق بالنظام العام هو الاحتفاظ بجريمة القضاء تنزيهاً له عن سوء الظن به

« وبما أن تحريم شراء القاضى حقوقاً متنازعة فيها قائم على كونه قاضياً بدائرة المحكمة المختصة بنظر النزاع فلا يجوز له بعد اقدمائه على شراء نهى عنه عارفاً ببطلانه قانوناً أن يلتجئ الى القانون في المطالبة برد ثمنه

« وبما أن محكمة أول درجة فضلاً عن أخذها بهذا المبدأ فقد بينت في حكمها أن اقرار البائع بقبض الثمن في العقد مخالف للواقع ولهذا يتعين تأييد الحكم المستأنف

(استئناف حضرة فتح الباب بك سيد المحامى وحضر عنه الاستاذ حسين عامر أئدى ضد محمد أئدى أمين والى وآخرين وحضر عن الأولين حضرة زكى بك على نمرة ٤٦٦ سنة ٤٥ ق . دائرة حضرات محمد لبيب عطيه بك وأحمد نظيف بك وحامد فهمى بك المستشارين)

٤٦٣

١٠ مارس سنة ١٩٢٩

رهن عقارى (او حيازى) . شرط الانتفاع بالغلة . سريانه بشرط أن لا تزيد قيمتها عن ٩ ٪ . رقابة المحاكم . حدودها .

القاعدة القانونية .

في الأحوال التى ينص فيها عقد الرهن العقاري (رهن الحياة) على جواز انتفاع المرتهن بالعين المرهونة مقابل فائدة الدين يعمل بشرط الانتفاع ولا يكون للمرتهن الحق في

الغلة الفوائد والمصاريف أولاً ثم من أصل الدين (مادة ٥٤٥ مدني) أراد بذلك حماية الراهن (الدين) من الربا الفاحش فإذا انتفت فكرة الربا الفاحش كان الاتفاق الذي من مقتضاه أن يستغل المرتهن العين المرهونة مقابل الفائدة صحيحاً ويترتب عليه عدم أحقية المرتهن في المطالبة باحتساب فائدة معينة لديه لأن هذا الاتفاق معناه الاكتفاء بالغلة تقصت أو زادت مع قيد واحد هو عدم تجاوز تلك الغلة أقصى فائدة يسمح بها القانون وهي ٩ ٪ ورقابة المحاكم في هذه الحالة تكون قاصرة على عدم تمكين المرتهن من الحصول على فائدة أكثر من تلك الفائدة المسموح بها قانوناً.

« وحيث أن زيادة الغلة عن الفائدة المسموح بها قانوناً مسألة تقديرية يرجع فيها إلى ظروف كل دعوى فإن كانت فائدة الدين قد سميت في عقد الرهن وجب محاسبة المرتهن على الربح أولاً فإن زاد الربح عن تلك الفائدة المسماة والمصاريف خصمت الزيادة من أصل الدين عملاً بالقانون وإن نقص وجب تكملة الفائدة للمرتهن أما إذا لم تكن الفائدة قد سميت في العقد ولم يتم شك في أن الدين ملحوظ فيه الفائدة فيعتبر الربح مقابل الفائدة ولا يحاسب عنه المرتهن إلا عن ربح السنة التي تزيد فيها الغلة عن أقصى فائدة قانونية فيخصم من ربح تلك السنة الفائدة والمصاريف وما زاد بعد ذلك يخصم من أصل الدين.

« وحيث أن الثابت من أوراق هذه الدعوى أن المستأنف عليهن مع أخت لهن لم

تدخل في هذه الخصومة ارتهن من المستأنفين فدانين مقابل مبلغ ٥٠٠ جنيه واشترطن في عقد الرهن أن ينتفعن بالعين المرهونة إلى أن يسددا الدين وثبت من جهة أخرى أنه ابتداء من سنة ١٣٣٨ هجرية أصبح الرهن قاصراً على فدان واحد وفاء للمبلغ سالف الذكر.

« وحيث أنه بناء على ما تقدم بيانه يكون هذا الشرط قد تضمن حق انتفاع المرتهات بربح العين المرهونة مقابل الفائدة فليس لهن المطالبة بغير هذا الربح ما دام لا يزيد عن أقصى فائدة.

« وحيث أن المستأنفين من جهتهما يزعمان أن غلة العين المرهونة سواء كانت عن الفدانين أو عن الفدان الواحد تزيد عن فائدة مبلغ الرهن لأن الفدان يؤجر من ثلاثين أو أربعين جنيه مصري في السنة.

« وحيث أنه على أي حال قدر فيه ربح الفدانين أو الفدان الواحد مدة الرهن فلا يمكن أن تتجاوز الغلة ٤٥ جنيهًا مصريًا في السنة وهو مبلغ الفائدة الذي يستحق على أصل الدين وعلى هذا يصبح الدين بأكمله واجب الاداء.

« وحيث أنه ثابت من عقد الرهن الأول المؤرخ ١٥ ربيع سنة ١٣٢٩ أن لست وردة نصيباً قدره الربح في مبلغ الرهن وقدره ٢٣٢ جنيهًا وانها لم تدخل في هذه الدعوى كما أنه لم يتم دليل يثبت تنازلها عن هذا النصيب إلى المستأنف عليهن الثلاثة فوجب استبعاد نصيبها وقدره ٥٨ جنيهًا من مبلغ ٢٣٢ جنيه فيكون الباقي للمستأنف عليهن هو ١٧٤ جنيه

عن حكم صدر من محكمة مصر بصقتها محكمة استئنافية »

« وحيث ان الثابت من الأوراق ان المستأنف طعن بالتزوير في ورقة الخالصة امام محكمة مصر وهي تنظر في الاستئناف المرفوع من الست حسنة جاد المولى عن الحكم القاضى برفض الاشكال المقدم منها فقضت هذه المحكمة وهي منعقدة بهيئة استئنافية في دعوى التزوير بعدم القبول فحكمها هذا انما صدر من محكمة ثانية درجة فهو نهائى غير قابل للاستئناف »

« وحيث انه لا يصح الاخذ بما ذهب اليه المستأنف من اعتبار دعوى التزوير دعوى جديدة مستقلة عن الدعوى الأصلية والحكم الذى يصدر فيها يعتبر ابتدائياً لأن دعوى التزوير مرتبطة بالدعوى الأصلية وما هي الا طريق من طرق الدفاع فيها فاذا رفعت اثناء النظر في الدعوى الأصلية ابتدائياً كان الحكم الصادر فيها ابتدائياً واذا رفعت اثناء النظر في الدعوى الأصلية استئنافياً كان الحكم الصادر فيها استئنافياً »

« وبما ان المستأنف لم يرفع دعوى التزوير الا امام محكمة ثانية درجة فالحكم الصادر فيها نهائياً »

« وحيث انه مما تقدم يكون الدفع الفرعى في محله ويتعين قبوله »

(استئناف المعلم عيد عبد الواحد ضد الست حسنة جاد المولى وحضر عنها الاستاذ محمد السيد يوسف أفندى وآخر نمرة ٧٢٤ سنة ١٩٠٥ ق . دائرة حضرة صاحب للمعالى حسين درويش باشا بعضوية حضرتى محمود سامى بك وعلام محمد بك المستشارين)

« وحيث انه لا جدال في ان المستأنف عليهن الثلاثة قمن بدفع مبلغ الرهن الثانى وقدره ٢٦٨ جنيه من ماله الخاص ولم تشترك معهن الست وردة كما يدل على ذلك العقد المؤرخ ٨ شوال سنة ١٣٣٨ فوجب الحكم لمن بهذا المبلغ وبإضافته الى مبلغ ٢٧٤ جنيه المدفوع من المستأنف عليهن بمقتضى العقد الأول يكون جميع المستحق لمن هو مبلغ ٤٤٢ جنيهاً وهو ما يجب تعديل الحكم المستأنف اليه

(استئناف عبد الجواد خليل وآخر وحضر عنهما حضرة الاستاذ محمد أفندى حسن ضد بنات بنت بسيون وآخرين وحضر عنهم الاستاذ يوسف أفندى أصلاً نمرة ٧٧٧ سنة ١٩٠٥ ق . دائرة حضرة صاحب للمعالى حسين درويش باشا وكيل المحكمة ومحمود المرجوشى بك وعلام محمد بك المستشارين)

٤٦٤

٢٥ مارس سنة ١٩٢٩

استئناف دعوى تزوير . أمام محكمة ابتدائية منعقدة بهيئة استئنافية . عدم جواز استئناف الحكم الصادر فيها .

القاهرة القانونية

دعوى التزوير ليست دعوى مستقلة بل هي مرتبطة بالدعوى الأصلية وليست الا طريقاً من طرق الدفاع فيها . فاذا رفعت اثناء النظر في الدعوى الأصلية ابتدائياً كان الحكم الصادر فيها ابتدائياً . واذا رفعت اثناء النظر في الدعوى الأصلية استئنافياً كان الحكم الصادر فيها نهائياً

المحكمة

« من حيث ان المستأنف عليها الاولى دفعت فرعياً بعدم قبول الاستئناف لأنه مرفوع

٤٦٥

٢٥ مارس سنة ١٩٢٩

١ - نزع ملكية . حكم مرسى المزاد . نقله للملكية .

٢ - استئناف حكم مرسى المزاد . أثره في سريان المواعيد المقررة لزيادة العشر

٣ - التقرير بزيادة العشر . بدء سريانه من يوم حكم مرسى المزاد (المادة ٥٨٧ مرافعات مدنية)

القاعدة القانونية :

١ - تنتقل ملكية العين المباعة بيعاً جبرياً الى الراشئ عليه المزاد بمجرد الشراء وبموجب حكم مرسى المزاد تحت شرط فاسخ تزول عند تحققه

٢ - لا تأثير لاستئناف حكم مرسى المزاد على ملكية الراشئ عليه المزاد وكل أثر للاستئناف هو وقف التنفيذ فقط

٣ - تبدأ العشرة أيام التي يجوز التقرير فيها بزيادة العشر من يوم صدور حكم مرسى المزاد لا من يوم صيرورته نهائياً ولا يوقف سريانه استئناف حكم مرسى المزاد

المحكمة :

« من حيث ان الثابت في الاوراق انه بتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٢٧ رسا مزاد ٢٥ فدانا و ١٧ قيراطا و ١٦ سهماً على طالب البيع (المستأنف عليه الاول) وان حكم مرسى المزاد هذا استؤنف وحكم فيه بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٢٨ بعدم جواز استئنافه لتوفر الشروط القانونية

فيه وانه في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٨ اى بعد مضي ثمانية أيام من تاريخ صدور هذا الحكم الاستئنافي تقدم المستأنف وقرر بقلم كتاب المحكمة زيادة العشر وأودع خمس الثمن ثم تحدد يوم ٧ ابريل سنة ١٩٢٨ للمزايدة الثانية . كما وان المزروع ملكيته (المستأنف عليه الثاني) طلب هو الآخر اعادة البيع على ذمة الراشئ عليه المراد (المستأنف عليه الاول) لعدم قيامه بإيداع الثمن الخزينة « وحيث انه بعد أن فصل نهائياً في ١٨

يونيه سنة ١٩٢٨ برفض طلب المستأنف عليه الثاني اعادة البيع على ذمة الراشئ عليه المزاد لعدم قيامه بإيداع الثمن بالخزينة أصبح البحث قاصراً على معرفة ان كانت العشرة أيام المحددة لعمل الزيادة فيها تبتدىء من تاريخ وقوع البيع أى من يوم رسو المزاد أم تبتدىء من اليوم الذى يصبح فيه حكم مرسى المزاد نهائياً

« وحيث ان المستأنف يذهب في تفسير المادة ٥٨٧ مرافعات الى اعتبار العشرة أيام تبتدىء من اليوم الذى يصبح فيه حكم مرسى المزاد نهائياً لأن هذا الحكم هو حكم بالمعنى القانونى تسرى عليه جميع قواعد الاحكام وان استئنافه يوقف تنفيذه كما يوقف الآثار المترتبة على ذلك ومنها المدة المقررة لعمل الزيادة فيها الى أن يصبح نهائياً

« وحيث ان حكم مرسى المزاد ليس حكماً بالمعنى القانونى توفرت فيه جميع شرائط الاحكام كما قالت بحق محكمة أول درجة لأنه لا يفصل في خصومة وما هو الا تقرير بصحة اجراءات وضعها الشارع ليسير على مقتضاها الدائن قبل

مدينه لاستيفاء حقه لذلك كانت طرق الطعن على حكم مرسى المزاد قاصرة على تلك الاجراءات ومقيدة بقيود ضيقة »

« وحيث انه من القواعد المتفق عليها فقها وقضاء ان ملكية العين المبيعة بيعاً جبرياً تنتقل الى الراضى عليه المزاد بموجب حكم مرسى المزاد وان استئناف هذا الحكم لا يوقف الا التنفيذ فقط فحكم الراسى عليه المزاد لحكم المشتري بشرط فان ملكية هذا الاخير تنتقل اليه بمجرد الشراء وتزول عند تحقق الشرط ومن نتائج نقل الملكية الى الراسى عليه المزاد بمجرد وقوع البيع اليه ان له الحق في مقاضاة من ينكرون حقوق الارتفاق المترتبة على أرض الغير لمصلحة العين المبيعة كما ان له رفع دعوى استرداد العقار المبيع ضد واضع اليد (جرسون جزء ٤ صحيفة ٧٦ وما يليها) فتمت تقرر ذلك أصبح من الخطأ القول بأن زيادة العشر أثر من آثار الاستئناف توقف مدتها حتى يفصل فيه اذ لا تأثير للاستئناف على الملكية ووجب اعتبار العشرة أيام المقررة لعمل الزيادة مبتدئة من يوم صدور حكم مرسى المزاد

« وحيث ان غرض الشارع من تحديد عشرة أيام لعمل الزيادة لا يمكن أن ينصرف الى غير اليوم الذى صدر فيه حكم البيع لأنه يجعله الاستئناف مقيداً بخمسة أيام ويجعله اياه كذلك قاصراً على بطلان الاجراءات قصد السرعة فى العمل رغبة منه فى تسهيل الدخول فى الزيادة من جهة وعدم تعطيل أموال المزايدين من جهة أخرى وهذا القصد

يتعارض مع فكرة جعل المدة المقررة لعمل الزيادة ممتدة الى اليوم الذى يصبح فيه حكم مرسى المزاد نهائياً

« وحيث ان المحكمة لا ترى موجبا لبحث النقطة التى أثارها المستأنف عليه فى مذكرته من اعتبار الاستئناف غير جائز القبول لان تقرير الزيادة اجراء من الاجراءات التى يفصل فيها قاضى البيوع نهائياً اكتفاء ببحث النقطة الاساسية للدعوى

« وحيث انه مما تقدم يكون الحكم المستأنف فى محله ويتعين تأييده

(استئناف عبد الوهاب أفندى محمد الطيباوى وحضر عنه حضرة أحمد حمدى صبح أفندى المحامى ضد محمود أفندى محفوظ وآخر وحضر عن الاول حضرتا محمود فهمى حسين بك ومحمد أفندى فهمى عبد اللطيف المحاميان وحضر عن الثانى حضرة أحمد أفندى رشدى المحامى نمرة ٩٧٢ سنة ٤٥ قضائية . دائرة حضرة صاحب المعالي حسين درويش باشا وبحضور حضرات صاحبي العز محمود سامى بك وعلام محمد بك المستشارين)

٤٦٦

٢٥ مارس سنة ١٩٢٩

بيع أعيان . ابداع ثمنها لدى شخص حال حياته . اثبات بقاء الثمن فى ذمته لغاية وفاته . خطابات صادرة من المتوفى . اعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة .

القاعدة القانونية :

باع ورثة أطيانهم التى ورثوها عن مورثتهم وادعوا أنهم سلموا الثمن لشقيقها الذى أبواه بذمته بقصد شراء أعيان لهم بدلها وتوفى وذمته مشغولة بالثمن المذكور وتقدمت خطابات بامضاء شقيق المورثة المذكور لا تدل فى ذاتها على استلام الثمن ومحكمة الاستئناف قضت بما يأتى :

« حيث أن الخطابات المقدمة بامضائه خاصة بهذا الموضوع وانما وان لم تدل في ذاتها على استلام الثمن الا أن صلة القرابة وما تدل عليه هذه الخطابات من اهتمامه بأمورهم واظهار الرغبة في السعى في شراء أعيان أخرى مضافاً الى ذلك توقيع المستأنفة على محضر حصر التركة المبين فيه مشغولية ذمته بالثمن المذكور يعتبر كافياً لتبرير احالة الدعوى على التحقيق

المحكمة

« حيث أن الدعوى تنحصر في أن المستأنف عليهم الخمسة الأول باعوا ما ينحصرهم في الأطيان الموروثة عن مورثتهم السيدة حميدة شافعي أخت المرحوم على بك لبيب وان هذا الأخير استلم الثمن وأبقاه في ذمته بقصد شراء أعيان لهم بدلها وانه توفي وذمته مشغولة بالثمن المذكور

« ومن حيث ان هذه الدعوى ليس موضوعها اثبات عكس ما جاء بعقد البيع الصادر من المستأنف عليهم المذكورين المبين فيه بأن البائعين استلموا من المشتري الثمن وانما الدعوى هي ان المرحوم على بك لبيب أخذ الثمن وأبقاه أمانة في ذمته لأجل شراء أطيان بدل المبيعة

« ومن حيث انه تقدمت خطابات بامضاء المرحوم على بك لبيب خاصة بهذا الموضوع وهي وان لم تدل في ذاتها على استلام الثمن الا انه نظرا لصلة القرابة بينه وبين المستأنف عليهم وما تدل عليه هذه الخطابات من اهتمامه بأمورهم واظهاره الرغبة في السعى في شراء أعيان أخرى

أكثر ثمة واذا أضيف الى ذلك توقيع المستأنفة على محضر حصر تركته المرحوم على لبيب المبين فيه مشغولية ذمته بالثمن المذكور. ترى المحكمة ان ذلك كاف لتبرير ما حكمت به المحكمة الابتدائية بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩٢٨ بحالة الدعوى على التحقيق لاثبات استلام المرحوم على بك لبيب لما ينحصر المستأنف عليهم في الثمن وبقائه عنده حتى وفاته

« ومن حيث أنه ثبت للمحكمة من شهادة الشهود صحة هذا الاستلام وبقاء الثمن في ذمة المرحوم على بك لبيب أمانة لحين وفاته ولا ترى المحكمة أي مطعن على الشهود

« ومن حيث أنه لما تقدم يكون الحكم الابتدائي في محله ويتعين الحكم بتأييده

(استئناف الست زياب هانم البكرية وحضر عنها بالجلسة حضرة رياض عطيه أفندي نائباً عن حضرة عزز خانكي بك المحامي ضد أحمد أفندي محمد مصطفى وآخرين وحضر عنهم حضرة عبد الكريم رءوف بك المحامي عدا الأول التي لم تحضر نمرة ١٢١ سنة ٤٦ ق. دائرة صاحب العالي حسين درويش باشا وبحضور حضرات صاحبي العزة محمود سامي بك وعلام محمد بك المستشارين)

٤٦٧

٢٥ مارس سنة ١٩٢٩

١ — بيع. شروط خاصة بنوع الباني. تحريم أبنية خاصة. وطريقة استغلال خاصة. عدم مخالفة ذلك للقانون

٢ — مشتري. عدم جواز تمسكه بالسبب الصحيح.

القاعدة القانونية

١ — اذا اشترطت مصلحة الأملاك على

من اشترى منها قطعة أرض أن يخصصها لاقامة
فاوريات أو ورش لصناعة من الصناعات
المصرح بها . وأن لا يقيم بها مباني للسكن والا
كان لها الحق في هدم وإزالة ما أقيم مخافاً لمذ
الشرط كان شرطها نافذاً وواجب الاحترام
وليس فيه ما يخالف القانون أو النظام .

٢ - وليس لمن اشترى من هذا المشتري
أن يمسك ضد المصلحة بوضع اليد المكسب
للملكية بسبب صحيح اذا بنى ما يخالف نصوص
عقد المصلحة لأنه لم يشتر من غير مالك بل
اشترى من مالك يعلم ما ورد في عقود بيعه
من اشتراطات خاصة . على أن المسؤل الأول
قبل المصلحة هو المشتري منها مباشرة

المسكنة :

« حيث ان مصلحة الأملاك باعت الى
محمد أفندي عبده الجزار بعقد بيع عرفيين
مؤرخين في ١٧ يولييه سنة ٩١٨ ومسجلين بمحكمة
المنصورة المختلطة في ٣ اغسطس سنة ١٩١٨
نمرة ٢٣٠٣١ ، ٢٣٠٣٢ قطعتي أرض بمدينة
بور سعيد بمجدة المناخ وارتدين جدول البندر
بنمرة ٥٨١ ، ٥٨٢ تبلغ مساحة كل منهما ٢٠٠٠
متر بواقع المتر ٢٠٠ ملياً أي ثمن اجمالي قدره
٤٠٠ جنيه لكل قطعة واشترطت بالبند الثالث
من عقد البيع على المشتري بأن يخصص الأرض
المبيعة لغرض واحد وهو اقامة فاورية أو ورشة
لتشغيل صناعة من الصناعات المصرح بها وتهد
المشتري بأن لا يشيد على الأرض المذكورة أي
مبان أو أن يركب عليها أي آلة قد تكون تابعة

للفاورية أو الورشة والتزم خصوصاً بأن لا يقيم
عليها مبان للسكن . وجاء بالبند السادس أن
لمصلحة الأملاك بعد مضي ١٥ يوماً من تاريخ
اعلان بسيط للمشتري الحق بأن تهدم وتزيل
كافة المباني والآلات التي تكون أقيمت بالمخالفة
لما هو مدون بالبند الثالث وورد بالبند الحادي
عشر بأنه اذا لم يستعمل المشتري في مدة ثلاث
سنوات ابتداء من تاريخ هذا العقد الأرض
بالكيفية الموضحة بالبند الثالث لأي سبب كان
حتى ولو كان السبب هو عدم حصوله على
الرخصة اللازمة كما اذا خالف أي شرط من
الاشتراطات المدونة بهذا العقد فيكون لمصلحة
الأملاك الأميرية الحق في الغاء هذا البيع
واسترجاع الأرض المبيعة وذلك بعد مضي شهر
من تاريخ التنبيه على المشتري بذلك اذا لم
تحصل فائدة من هذا التنبيه وفي هذه الحالة يكون
لمصلحة الأملاك الحق في ريع ثمن المبيع وفي
ايجار سنوي محاسباً بواقع ٥ ٪ من مجموع ثمن
المبيع ابتداء من تاريخ هذا العقد لغاية يوم استلام
الأرض . وهذان المبلغان يستحقان للمصلحة
بصفة عطل وضرر واذا كان عند الغاء البيع
يوجد على الأرض مبان أو آلات فيكون لمصلحة
الأملاك الخيار بين حفظها ودفع قيمتها حسب
تساويه وقت التسليم وبين الزام المشتري بازالتها
بمصاريف من طرفه وفي هذه الحالة يجب على
المشتري رد الأرض خالية من الادوات
والاقتاض بعد تمهيدها على مستو واحد .

« وحيث أن محمد أفندي عبده الجزار لم
يستعمل الأرض المبيعة في الغرض الذي بيعت

« وحيث لذلك يتعين إلغاء الحكم المستأنف والحكم بطلبات مصلحة الأملاك وباقي الخصوم وشأنهم مع بعضهم ولا تلتفت المحكمة للقول بأن الحكومة تنازلت عن اشتراطاتها تنازلاً ضمناً بسكوتهما عن التقاضي مدة أربع سنوات من وقت فوات الميعاد المحدد بعقدي الشراء لأن التنازل من الحقوق يجب أن يكون صريحاً ولا يمكن أن يؤخذ من طريق الاستنتاج كما لا تلتفت لما زعمه بعضهم بأنه اكتسب حق الملك بالسبب الصحيح بمضي خمس سنوات لأن المدة المذكورة محددة عن تلقى الملك من غير مالكه من جهة ولأنهم كانوا يعلمون الشروط الواردة بعقدي البيع الصادرين من مصلحة الأملاك من جهة أخرى

(استئناف مصلحة الأملاك ضد محمد أفندي عبده وآخرين نمرة ٩٧٦ سنة ٤٤ قضائية . دائرة حضرات ذكي برزي بك وعبد الباقي ذكي القشيري بك وعلى عبد الرازق بك المستشارين)

٦٦٨

٣١ مارس سنة ١٩٢٩

استئناف . عدم جوازه . تنازل ضمني عن الدفع بذلك

القاعدة القانونية

إذا سكت المستأنف في جميع جلسات المرافعة عن ابداء الدفع بعدم جواز الاستئناف بسبب الاتفاق على أن الحكم الذي يصدر يكون نهائياً وأبدى دفعه هذا لأول مرة بعد حجز القضية للحكم اعتبر متنازلاً عن التمسك به ويتعين رفض الدفع

من أجله بل قصد المتاجرة وتصرف فيها وقد أخذ المشترون في إقامة مبان عليها للسكن ومحلات للتجارة رغم انذاره رسمياً في ١٠ يونيه سنة ١٩٢٤

« وحيث أن المستأنف عليهم يذهبون الى أن الشروط الواردة بعقدي البيع المشار اليهما استبدادية وغاية في التعسف ولا يمكن الأخذ بها » وحيث أن مصلحة الأملاك قصدت بالاشتراطات المدونة بعقدي البيع المذكورين غرضاً سامياً وهو تنشيط الصناعة في البلدة بإنشاء فاوريقة أو ورشة يشتغل فيها من لا عمل له من العاطلين وليس في هذه الاشتراطات ما يخالف القانون أو النظام العام

« وحيث مما ذكر لا ترى المحكمة محلاً للحكم التمهيدي الذي أصدرته محكمة أول درجة لأنه يخرج الدعوى عن الدائرة التي يجب أن لا تتعداها المستمدة من عقد البيع

« وحيث أنه يؤخذ من عقود البيع التي باع بها محمد أفندي عبده الأرض للغير أنه تصرف لهم على مقتضى الشروط المأخوذة عليه وقد ذكر في تلك العقود مصدر ملكيته وأشار الى تاريخ العقدين المشار اليهما وتاريخ تسليمهما » وحيث أن محمد أفندي عبده قد أدخل من باع لهم في الدعوى وبعضهم أدخل غيره « وحيث أن مسئولية هؤلاء ترجع الى محمد أفندي عبده الجزار وحده فهو شأنه معهم ويكون هو المسئول قبل مصلحة الأملاك دون غيره لأنه هو المتعاقد معها مباشرة

المحكمة

عن الدفع الفرعى

« حيث أن المستأنف عليه الأول قدم دفعاً فرعياً ذكره في أول مرة بعد المرافعة وبعد أن أجأت هذه المحكمة القضية للحكم

» وحيث أن هذا الدفع ينحصر في طلب عدم قبول الاستئناف بناء على الاتفاق المبين في عقد الإيجار من أن الحكم الذى يصدر من أحد محاكم مصر يكون نهائياً وغير قابل للاستئناف

» وحيث أن المستأنف عليه الأول لم يتمسك بهذا الدفع في جميع الجلسات من أول أغسطس سنة ١٩٢٨ حتى جلسة ٢٧ يناير سنة ١٩٢٩ التى حصلت فيها المرافعة بين الطرفين في جوهر الموضوع وانتهت المرافعة بطلب المستأنف عليه الأول تأييد الحكم المستأنف

» وحيث أن المحكمة ترى مما تقدم أن المستأنف عليه الأول قد تنازل عن التمسك بما يدعيه من عدم قبول الاستئناف فليس له الرجوع بعد ذلك في هذا التنازل ويتمين الحكم برفض الدفع الفرعى المذكور ...

(استئناف الشيخ عبد المقصود أبو طالب وآخر وحضر عنهما الاستاذ أحمد رأفت بك ضد الشيخ محمد الأمير وآخرين نمرة ١٠٠٢ سنة ٤٥ قضائية . دائرة حضرة صاحب المعالي حسين درويش باشا وكيل المحكمة بفضوية حضرتى محمود سامى بك وعلام محمد بك المستشارين)

٤٦٩

٣١ مارس سنة ١٩٢٩

طرح بحر . طمى . عدم اختصاص

القاعدة القانونية

إذا تبين أن الأطيان المتنازع عليها هي من طرح البحر المنصوص عليه بالمادة ٦١ مدني وليست مما يجده طمى النهر على التدرج طبقاً للمادة ٦٠ مدني وجب الحكم بعدم الاختصاص كما تقضى بذلك المادة ١٤ من اللائحة السعيدية

المحكمة

« حيث أن الذى يفهم جلياً من صحيفة رفع هذه الدعوى ومن المذكرات المقدمة فيها من الطرفين انه لا نزاع في أن الأرض المتنازع عليها هي من طرح البحر المنصوص عليه في المادة ٦١ مدني

» ومن حيث أن المستأنف عليه كان قد رفع دعوى أمام محكمة الموسيقى في سنة ٩٢١ بشأن تكليف الأرض المرفوع عنها الدعوى الحالية وانه من الاطلاع على الأوراق المرفقة بها تبين اعتراف المستأنفة ايضاً بأن الأرض المذكورة هي طرح البحر المنصوص عليه في المادة السابق ذكرها

« ومن حيث انه سواء كانت أرض المستأنف عليه قد اكل البحر شيئاً منها أو لم يأكله فان توزيع ما يطرحه النيل من الأرض ويكونه يكون توزيعه من اختصاص الجهة الادارية كما هو منصوص عليه في المادة ١٤ من اللائحة

السعيدية وليس من اختصاص المحاكم النظر فيه
« ومن حيث أنه ما دام أن موضوع النزاع
لا يمكن أن يكون مما يحدثه طمى النهر على
التدرج طبقاً للمادة ٦٠ مدني

« ومن حيث أنه لما تقدم يكون الدفع
الفرعي المقدم من المستأنفة في محله ويتعين الحكم
بعدم اختصاص المحاكم بنظر النزاع الحالي

(استئناف مديرية الجيزة الحاضر عنها حضرة توفيق
أفتدى إبراهيم ضد إبراهيم عزام الحاضر معه حضرة
عزيز مشرق أفتدى الحامي نمرة ٧١٤ سنة ١٤٤٤ ق
بالهيئة السابقة)

٤٧٠

٤ إبريل سنة ١٩٢٩

نزع ملكية . الحاق الثمرات بالعقار .
حراسة . موجباتها . (المادة ٥٤٥ مرافعات)

القاعدة القانونية

انه وان كانت المادة (٥٤٥) مرافعات
تقضى بالحاق ثمرات العقار المطلوب نزع ملكيته
بثمنه من يوم تسجيل تنبيه نزع الملكية ليوزع
على الدائنين وبهذا يجعله من حق أرباب الديون
المسجلة الا أن هذه القاعدة ليس من موجباتها
القضاء بالحراسة دائماً ما لم يتضح من موضوع
الدعوى أن هنالك خطراً يلحق الدائنين
المذكورين من بقاء العين تحت يد المدين

المحكمة :

« حيث ان الوزارة المستأنفة تبني استئنافها
على أن المادة ٥٤٥ مرافعات قضت بالحاق

ايراد العقار المقصود نزع ملكيته من يوم
التسجيل بثمنه ليوزع على الدائنين فهو من
حق أرباب الديون المسجلة وفي هذه الحالة يحق
للوزارة أن تعين حارساً على الأطلان

« وحيث أن هذه القاعدة ليس من
موجباتها القضاء حتماً بالحراسة طالما لم توضح
الأسباب التي تدعو لوضع الأطلان المنزوعة
ملكيتها تحت الحراسة وهو الخطر الذي يلحق
بمقوق الدائنين وقد ثبت في هذه الدعوى أن
المدينين ملثان لأن الوزارة كانت شرعت في
نزع ملكية عشرة أفدنة واقتصرت المحكمة على
نزع ملكية ثلاثة منها اكتفاء بوفاء الثمن للدين
وملحقاته وللوزارة أن تحتاط للمحافظة على الربح
بطرق التنفيذ القانونية خصوصاً ولم يثبت أمام
هذه المحكمة ان المدينين اتخذوا طرقاً لرقلة التنفيذ
على العين أوريها

« وحيث مما تقدم يكون الحكم المستأنف
في محله ويجب تأييده

(استئناف وزارة الأوقاف ضد مصطفى أحمد
حسن وآخر وحضر عنهما الاستاذ عطيه رزق الله
أفتدى نمرة ٣٩٩ سنة ١٤٦٠ قضائية — دائرة حضرات
محمد فهمي حسين بك وأنزبى أبو العز بك ومحمود
المرجوشي بك المستشارين)

٤٧١

١٠ إبريل سنة ١٩٢٩

وقف . اختصاص المحاكم الأهلية . تفسير كتاب
الوقف ، كيفية التفسير

القاعدة القانونية :

النزاع القائم حول تفسير مدلول بعض
الفاظ واصطلاحات جاءت في كتاب الوقف

لمعرفة حقيقة مراد الواقف وحقيقة ما يشمل الوقف ليس نزاعاً في أصل الوقف يستوجب امتناع المحاكم الأهلية عن نظر الدعوى . على أنه ليس لهذه المحاكم أن تذهب في تفسير الوقفيات الى أبعد مما تدل عليه ألفاظها حرصاً منها على استكمال ما يلزم لها من شرائط الصحة .

المحكمة

« من حيث أن وكيل على أفندي إبراهيم الزيات ومن معه من المستأفنين دفع فرعياً أمام هذه المحكمة بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بالفصل في دعوى وزارة الأوقاف لأنها تتناول نزاعاً في أصل الوقف لأن الوزارة تدعى أن كتاب الوقف يشمل نصف أرض البستان المشهور بالبدراني والمستأفنون ينازعونها في ذلك ويقولون أن كتاب الوقف الذي تستند إليه الوزارة لا ينص لا صراحة ولا ضمناً على أن الموقوف أرض وإنما ينص فقط على أن الموقوف هو تقوية البستان المشتملة على بناء بير مطوى بالآجر وبيت ترس الخ وكذا الأشجار المنغرسه بأرض البستان وهذا النزاع في رأيهم يعتبر نزاعاً في أصل الوقف ليس للمحاكم الأهلية النظر والفصل فيه وإنما يختص بذلك هي المحاكم الشرعية وهذا الدفع من النظام العام الذي يجوز ابدائه في أية حال تكون عليها الدعوى »

« وحيث أن وزارة الأوقاف طلبت رفض هذا الدفع لأن النزاع في أصل الوقف هو النزاع الذي يكون وارداً على شرط من الشروط اللازمة لانعقاده أو لصحته . أما النزاع القائم في هذه

الدعوى فهو نزاع وارد على تفسير بعض الفاظ جاءت في كتاب الوقف ولا يشمل في الواقع نزاعاً اتفقت أحكام المحاكم وأقوال الشراح على اعتباره نزاعاً في أصل الوقف بالمعنى الذي تقدم بيانه »

« ومن حيث أن المحكمة ترى أن هذا الدفع في غير محله لأن النزاع بين الخصوم ينحصر في تفسير مدلول بعض الفاظ اصطلاحات قديمة واردة في كتاب الوقف متى فهمت على وجهها الصحيح بحسب مراد الواقف منها لم يبق بعد ذلك محل للقول بوجود نزاع في أصل الوقف يستوجب امتناع هذه المحكمة عن نظره وترك الفصل فيه للمحاكم الشرعية ولذلك يتعين رفض هذا الدفع والحكم باختصاص المحاكم الأهلية بنظر هذا النزاع »

« ومن حيث أن هذا النزاع منشؤه أن صورة الوقفية المقدمة من وزارة الأوقاف والمؤرخة ٨ فبراير سنة ٩٠٨ تنص على أن المرحوم محمد جوريجي أشهد على نفسه أنه وقف (جميع الحصص التي قدرها النصف اثني عشر سهماً من أصل أربعة وعشرين سهماً شائعاً ذلك في جميع تقوية البستان المعروف بالبدراني . . . المشتمل كاملها على بناء بير مطوى بالآجر وبيت ترس ومراه وبغله ومنظره مدار ونظير الحصص المذكورة من الأصل المذكور شائعاً ذلك في جميع الأشجار المنغرسه بأرض البستان المذكور المشتملة على ليمون ونارنج وغيرها وما لذلك من المنافع والحقوق المحدود كامل البستان المذكور بمحدود أربعة الخ) » ومن حيث أن هذه العبارة لم يرد فيها

٤٧٢

١١ ابريل سنة ١٩٢٩

- ١ - التماس . غش . وصف الحكم الغيابي بأنه حضوري . عدم تأثير ذلك .
٢ - أوراق تحت يد المحكمين والخبراء . ليست محجوزة بفعل الخصم .

القاعدة القانونية :

١ - ليس غشاً وجباً للالتماس خطأ المحكمة في وصف حكم غيابي بأنه حضوري حتى ولو كان هذا الخطأ بفعل وكيل الملتبس ضده لأن الغش الموجب للالتماس هو الذي يؤثر على رأي القضاة في موضوع النزاع المطروح أمامهم لافي وصف الحكم الذي يصدرونه وخصوصاً لأن الوصف من عمل المحكمة لا من عمل الخصم ولا تأثير له على جوهر الدعوى .

٢ - الأوراق التي تكون موجودة أثناء قيام النزاع تحت يد المحكمين أو الخبراء لا تعتبر أوراقاً محجوزة بفعل الخصم لأنها كانت في متناول الملتبس وكان له أن يتمسك بها في المرافعة ويطلب تقديمها ممن هي تحت يدهم

المحكمة

« حيث ان الملتبس يبنى التماسه على حصول الغش من الملتبس ضدهم وتأثرت المحكمة من ذلك فقضت بالحكم المطعون فيه لأن وكيلهم حضر عن جميع المستأنفين في جلسة المرافعة مع انه لم يقدم توكيلاً الا عن ستة منهم وان المحكمة حكمت بالطلبات بالنسبة للثلاثة الذين لم يحضروا مع انهم لم يطلبوا ذلك وان

ذكر لوقف أرض وانما الوقف ينحصر في النصف مشاعاً في تقوية البستان والنصف مشاعاً في الاشجار المنغرسه بأرض البستان فقط وظاهر من التفصيل الذي جاء بعد كلمة (تقوية) للدلالة على مشتملاتها انه اريد بالتقوية في اصطلاح ذلك الزمان ما يعبر عنه الآن بالساقية وملحقاتها اما ما جاء بالحكم المستأنف من استبعاد ان يكون الواقف قد وقف التقوية وما اشتملت عليه من المنقول دون الارض لمنافاة ذلك لمبدأ التأييد الذي هو شرط صحة الوقف فتخرج لانهتمله الفاظ الوقفية واستنتاج ليس من شأن المحكمة ان تستنتج من عندها تصحيحاً للوقف لأنه ليس للمحاكم أن تذهب في تفسير الوقفيات الى أبعد مما تدل عليه الفاظها . حرصاً منها على استكمال ما يلزم لها من شرائط الصحة

« ومن حيث انه لذلك تكونت وزارة الاوقاف غير محقة في طلب تثبيت ملكية وقف محمد خليل الجوريجي الخيري الى ٦ فدادين و ١٢ قيراطاً شائعة في كامل البستان المشهور بالبدراني استناداً الى صورة الوقفية المقدمة منها السالفة الذكر ويتعين لذلك الغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى وزارة الاوقاف والزامها بالمصاريف « ومن حيث أنه لا محل بعد ذلك للخوض في سائر المباحث التي تعرض لها المستأنفون

(استئناف عبد العظيم أفندي حسان وحضر عنه الاستاذ ميخائيل أفندي خالي ضد وزارة الاوقاف وآخرين غمرة ٧٩٩ و ٨٤٨ سنة ٤٥ قضائية . دائرة حضرات . مصطفى محمد بك ومحمد بهي الدين بركات بك وأحمد أمين بك المستشارين)

حجرت بفعل خصومه ولم تكن تحت يدهم
« وحيث انه مما تقدم يكون الالتماس غير
مقبول في موضوعه ويجب رفضه

(التماس مراد أفندى زايد فام وحضر عنه حضرة
الاستاذ رياض الجمل أفندى المحامى ضد على بك صالح
وآخرين وحضر عن الستة الاولى من الملتمس ضدهم
عبد الرحمن أفندى رشدى المحامى ولم يحضر باقى
الملتمس ضدهم نمرة ٤٠٥ سنة ٤٦ قضائية . دائرة
حضرة صاحب العزة محمد فهمى حسين بك وبحضور
حضرات صاحبي العزة أنربى أبو العز بك ومحمود
الرجوشى بك المستشارين)

٤٧٣

١٥ ابريل سنة ١٩٢٩

حجز ما للمدين تحت يد الغير . تأخر المحجوز لديه
في التقرير بما في ذمته . تقيبه عن القطر . عدد .
عدم تحديد مدة للتقرير . عدم ايداع رسوم التقرير

القاهرة القاسونية

اذا ثبت ان المحجوز تحت يده كان متغيباً
عن القطر المصرى وقت توقيع الحجز تحت يده
كان هذا عذراً مقبولاً لتأخره في التقرير بما في
ذمته خصوصاً اذا كان الحاجز لم يحدد ميعاداً
لعمل التقرير ولم يودع مقدماً في خزانة المحكمة
الرسوم التي يطلبها قلم الكتاب لاجل قبول
التقرير ومثل هذه الرسوم يلزم بايداعها طالب
التقرير كما هو المعقول والقانون وطبقاً لما جرى
عليه القضاء .

المحكمة :

« حيث أن المستأنفين أصلياً (نجيب باشا
غالى) قرر أن ذمته لم تكن مشغولة بشيء للمحجوز

المحكمة لم تفصل في طلب ابطال المرافعة بالنسبة
للاثلاثة الغائبين وانه يوجد أوراق قاطعة في الدعوى
لو تقدمت وكانت محجوزة بفعل الملتمس ضدهم
« وحيث عن الوجه الاول فان الغش
المقصود قانوناً هو الذى يؤثر على القضاة في
نفس الموضوع المطروح أمامها وليس في حالة
وصف الحكم غيائياً أو حضورياً الذى هو من
عمل المحكمة ولا تأثير له على جوهر الدعوى
على ان وكيل الملتمس ضدهم قدم توكيلاته عن
حضر عنهم في الجلسات ولا يمكن أن ينسب
اليه خطأ وقع عفواً من كاتب الجلسة بأثباته
حضوره عن جميع المستأنفين

« وحيث عن الوجه الثانى فان الدفع
بعدم قبول الدعوى لعدم رضا المدين بالحوالة
دفع قانونى غير قابل للتجزئة بالنسبة لجميع
المدينين فيستفيدون منه جميعاً على ان عريضة
الاستئناف التي أبدوا فيها هذا الدفع قد رفعت منهم
جميعاً من حضر منهم جلسة المرافعة ومن غاب
« وحيث عن الوجه الثالث الخاص بعدم
الفصل في طلب ابطال المرافعة فان محاضر
الجلسات خالية من هذا الطلب وقد أخطأ
الملتمس على فرض صحة قوله من عدم تمسكه
بهذا الطلب وهو طلب قانونى

« وحيث عن الوجه الاخير فان عقد
التحكيم ومحاضر جلسات التحكيم كانت في متناول
الملتمس وكان يمكنه أن يتمسك بها في جلسة
المرافعة ويطلب تقديمها ممن هي تحت يدهم من
محكمين وخبير فلا يمكن اعتبار اهماله هذا انها

« وحيث أن الست لم تحضر في جلسات المرافعة فيكون الحكم غيائياً بالنسبة إليها

(استئناف نجيب غالى باشا وحضر عنه حضرة الاستاذ محمد كامل البندارى أفندى المحامى ضد محمد أفندى عوض ناصر وآخر وحضر عن الأول حضرة الاستاذ عبد الرحمن بهيج أفندى المحامى نمرة ٣٩٣ سنة ٤٥ . دائرة حضرة صاحبه للمالى حسين درويش باشا وبحضور حضرات صاحبه السعادة والعزة عبد العظيم باشا راشد وعلام محمد بك المستشارين أما حضرة صاحب العزة محمود سامى بك المستشار بالمحكمة الذى سمع المرافعة وحضر المداولة فقد أمضى مسودة الحكم)

٤٧٤

١٦ ابريل سنة ١٩٢٩

نفاذ مدجل . سند غير متنازع فيه

القاعدة القانونية

انكار التوقيع على السند المطالب بقيمته يجعل السند متنازعا فيه فلا يمكن أن يشمل الحكم الصادر فيه بالنفاذ المعجل ولا تملك المحكمة المستأنف لديها الوصف ان تفصل فيما اذا كان هذا النزاع جديا من عدمه لأن الخوض في هذا من حق قاضى الموضوع .

المحكمة

« من حيث انه ظاهر من الحكم المستأنف ومن أقوال طرفي الاختصاص ان المستأنفة انكرت توقيعها على السند المطالب بقيمته »

« ومن حيث أن هذا الانكار يجعل السند متنازعا فيه فلا يمكن ان يطبق عليه حكم المادة ٣٩٣ مرافعات التى تشترط صراحة لجواز

عليه لأنه كان سدد اليه قبل الحجز كامل ثمن الاطيان التى كان اشتراها منه وان سبب تأخيرها في التقرير راجع الى انه كان متغيبا في أوربا ولم يتمكن من التقرير الا بعد عودته

« وحيث أن المستأنف عليه الأول محمد عوض ناصر قرر أمام هذه المحكمة بأنه يعلم بصحة ما قرره نجيب باشا من جهة عدم مديونية بشىء ولكنه يطلب الزامه بالمصاريف نظراً لتأخره عن عمل التقرير

« وحيث أن المستأنف عليه المذكور لا ينكر على المستأنف تغيبه في أوربا وهو عذر مقبول هذا فضلا عن انه لم يحدد له ميعاد العمل التقرير ولم يودع مقدما في خزانة المحكمة الرسوم التى يتطلبها قلم الكتاب لأجل قبول التقرير ومثل هذه الرسوم يكون المزم بايداعها هو طالب التقرير كما هو المعقول والقانون وكما جرى عليه عمل القضاء

« وحيث انه بناء على ذلك يكون الحكم المستأنف بالنسبة لنجيب باشا في غير محله ويتعين الفأوه ورفض دعوى الحاجز قبله

« وحيث انه فيما يختص بالست رنده كل فالحاجز يستأنف الحكم ضدها طالبا الزامها بطريق التضامن مع نجيب باشا

« وحيث أنه مع الحكم برفض طلب الحاجز قبل نجيب باشا لم يبق لهذا الطلب محل وعليه يتعين رفض الاستئناف من هذه الوجهة

الحكم بالنفاذ المعجل ان يكون السند غير متنازع عليه
« ومن حيث ان القول بأن هذا النزاع
في السند غير جدي لا يمكن ان تعرض له هذه
المحكمة المرفوع اليها استئناف الوصف فقط لأن
الخوض في هذه المسألة يتعلق بالموضوع وغير
معروض على المحكمة »

« ومن حيث انه لذلك يكون شمول الحكم
المستأنف بالنفاذ المعجل في غير الأحوال التي
أجازها فيها القانون فيتعين الغاؤه فيما يختص
بالوصف بالنسبة للمستأنفة »

(استئناف الست فاطمة عبد الفتاح وحضر عنها
الاستاذ صموئيل أفندي حنا ضد الخواجه ميخائيل
قصيري وحضر عنه الاستاذ عبد الرحيم أفندي غنيم
وآخر نمرة ٥٨١ سنة ٤٦ ق . دائرة حضرات مصطفى
محمد بك ومحمد بهي الدين بركات بك وأحمد أمين بك
المستشارين)

٤٧٥

١٦ ابريل سنة ١٩٢٩

استئناف فرعى . جواز رفعه حين قفل باب المرافعة
القاعدة القانونية :

يجوز لمن يرفع ضده استئناف أصلي ان
يستأنف فرعياً في كل وقت ما لم يعدل المستأنف
الأصلي عن استئنافه او يحصل قفل باب المرافعة
ولا يمنع ذلك سبق قبول الحكم او تنفيذه فعلاً
بغير احتياط »

المحكمة

« حيث ان الاستئنافين سبق قبولهما شكلاً
بالحكم الصادر من هذه المحكمة في ٧ مارس
سنة ١٩٢٦ فلا تلتفت المحكمة للطعن المقدم
أخيراً في شكل الاستئناف الفرعي ارتكاناً على

ان المستأنفين فرعياً أعلنوا الحكم المستأنف
وطلبوا تنفيذه دون أدنى تحفظ لأن حكم ٧
مارس سنة ١٩٢٦ المذكور يعتبر فاصلاً في هذه
النقطة وهو حكم نهائي حجة بما ثبت به ولا يجوز
قبول اثبات على ما يخالفه هذا من جهة ومن
جهة أخرى فإنه يجوز قانوناً لمن يرفع ضده
استئناف أصلي ان يستأنف فرعياً في كل وقت
ما لم يعدل المستأنف الأصلي عن استئنافه او
يحصل قفل باب المرافعة ولا يمنع من ذلك سبق
قبول الحكم او تنفيذه فعلاً بغير احتياط
(استئناف الست هانم بنت عبده جركس وآخرين
وحضر عنهم الاستاذ اسماعيل أفندي حمزة ضد الشيخ
عطيه الاشقر وآخرين وحضر عن الأول الاستاذ
أحمد رأفت بك نمرة ٧٧٩ ونمرة ٨١٣ سنة ٤٢
قضائية . دائرة حضرات زكي برزى بك وعبد الباقي
زكي القشيري بك وعلى عبد الرازق بك المستشارين)

٤٧٦

١٧ ابريل سنة ١٩٢٩

نفاذ معجل . مواد تجارية . طلب الحكم بفسخ عقد
في معاملة تجارية وبالتعويض . وجوب شمول الحكم بالنفاذ

القاعدة القانونية

النفاذ المعجل واجب بحكم القانون في
المواد التجارية سواء كان العقد ثابتاً بمقتضى
ورقة رسمية او عرفية أو بشهادة الشهود أو
بقرائن الأحوال وسواء كان المطلوب الحكم
بالالتزام المنصوص عليه في العقد أو بفسخه
وبالتعويض المشروط .

المحكمة

« من حيث أن المستأنف ضده رفع هذه

الدعوى يقول فيها أنه اتفق مع المستأففين بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٢٨ على أن يوردوا له ٢٥٠ قنطار قطن زاجوراه في المدة من ١٥ سبتمبر سنة ١٩٢٨ الى ١٥ اكتوبر سنة ١٩٢٨ واشترط في العقد على أنهم اذا تأخروا عن التسليم يلزمون بمبلغ جنيه واحد عن كل قنطار واستلموا من الثمن ٣٧٥ جنيه وقد تأخروا عن التسليم فارسل اليهم خطاباً مسجلاً في ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٢٨ يكلفهم بالتسليم فلم يفعلوا ولذلك طلب المستأف عليه الحكم بمبلغ ٦٢٥ جنيه منه ٣٧٥ جنيه قيمة العربون والباقي قيمة التعويض المشترط مع شمول الحكم بالنفاذ المؤقت وبلا كفالة وقد قضت محكمة أول درجة بفسخ عقد البيع المؤرخ ١٥ فبراير سنة ١٩٢٨ مع باقي طلبات المستأف عليه

« ومن حيث أن المستأففين يقررون بأن الحكم المستأف خطأ في شموله بالنفاذ المؤقت لأن هذا النفاذ لا يجوز في رأيهم الا اذا كان الحكم صادراً بالالتزام الذي نص عليه العقد أما اذا طلب فسخ هذا العقد فلا يصح الحكم بالنفاذ المعجل - واستشهدوا على ذلك بالخلاف الحاصل بين الشراح في مدى النفاذ المعجل بالنسبة للحكم المبني على سند رسمي وذهب بعضهم الى القول بعدم جواز النفاذ اذا طلب فسخ العقد الرسمي ثم قاسوا حالة السند الرسمي بحالة السند العرفي غير المتنازع فيه وهو موضوع هذه القضية » ومن حيث أنه لا نزاع بين الطرفين في أن القضية الحالية تجارية

« ومن حيث أن المستأففين يخلطون في

دفاعهم بين حالتين مختلفتين من أحوال النفاذ المعجل الأولى النفاذ المعجل في المواد التجارية المنصوص عليه في المادة ٣٩٠ مرافعات والثانية النفاذ المعجل في الأحوال التي يكون الحق فيها ثابتاً بمقتضى ورقة رسمية أو سند رسمي سابق المنصوص عليها في المادة ٣٩١ مرافعات .

« ومن حيث أنه لا نزاع في أن النفاذ المعجل واجب بحكم القانون في المواد التجارية سواء كان الحق ثابتاً بمقتضى ورقة رسمية أو عرفية أو بشهادة الشهود أو بقرائن وسواء كان المطلوب الحكم بالالتزام المنصوص عليه في العقد أو بفسخه وبالتعويض المشروط اذ يكفي للحكم بالنفاذ المعجل في جميع هذه الأحوال أن تكون المادة تجارية كنص القانون

« ومن حيث أن الحالة الثانية التي يستشهد بها المستأفون لا علاقة لها بالنزاع القائم بين الخصام لأن النفاذ فيها مبني على ثبوت الحق بمسند رسمي ويقول الشراح عنها أن التنفيذ المؤقت فيها واجب للسند نفسه . ولذلك قام الخلاف بينهم على حالة ما اذا كان الحكم القاضي بفسخ العقد الرسمي واجب النفاذ من عدمه

« ومن حيث أنه لذلك يكون شمول الحكم المستأف بالنفاذ المؤقت بدون كفالة في محله مطابقاً للقانون لأن المادة تجارية فيتعين تأييده بالنسبة لذلك

(استئناف أحمد علي وآخرين وحضر عنهم الاستاذ فيليب أفندي بإشراء ضد الصاوي أفندي حبيب وحضر عنه الاستاذ محمود عيسوي أفندي نمرة ٤٦١ سنة ٤٦ ق . دائرة حضرات مصطفى محمد بك وبهي الدين بركات بك وأحمد أمين بك المستشارين)

محكمة التمييز في سوريا

٤٧٧

٨ مايو سنة ١٩٢٩

- ١ — أركان الدعوى . مصلحة . من النظام العام.
- ٢ — انعدام المصلحة . طعن في تعديلات وقفية . الطاعن غير مستحق . عدم قبول.
- ٣ — ضعف الارادة . استلاب الرضا . تأثير وتسلط . تصرفات متناقضة .
- ٤ — شيخوخة وضعف ارادة . وحب ملاحظتهما في التقدير .
- ٥ — أدلة . قرآن وظروف . قبولها في اثبات الغش واستلاب الارادة
- ٦ — وقفية باسناد رسمي . الطعن بطلانها لانعدام الرضا . جوازه

القاهرة القانونية :

- ١ — للمحكمة من تلقاء نفسها أن تتحقق من توفر أركان الدعوى لامكان السير في موضوعها ولولم يدفع الخصم بذلك
- ٢ — لا يجوز لمن ليس له حقوق ناشئة من وقفية أن يطعن في التعديلات التي أدخلت على هذه الوقفية ما دام لا مطعن له على كيفية صدور الوقفية نفسها ولانه ليس له حقوق يترتب على بطلان التعديلات المحافظة عليها
- ٣ — المورثة التي تنقض ما أبرمت من تصرفات سابقة بالبيع والوصية وتجرد تجرداً يكاد يكون تاماً — من غير مقابل لفائدة رئيس ديني استعمل نفوذه لابعادها عن أقاربها ابعاداً تاماً وأحاطها بخصومها الألداء . وجعلها تنازل

عن دعوى حساب بمبالغ جسيمة كانت رفعتها عليهم وتعطى لأحدهم توكيلاً عنها . تدل بهذه التصرفات والاجراءات المتناقضة على أنها كانت ضعيفة الارادة مسلوقة الرضا . واقعة تحت تأثير الرئيس الديني الذي تسلط عليها تسلطاً جعلها تنقاد لارادته وتصرف وفقاً لما ي عليه عليها وتسير في الطريق التي رسمها .

فالوقفية التي تصدرها في هذه الظروف عن أطيان سبق لها الايضاء بها لبعض أقاربها والتي تقيم فيها ذلك الرئيس الديني (المطران) ناظرًا وقفوض له التصرف في الربح على القراء وغيرهم من دون رقيب ولا حسيب تكون باطلة طبقاً للمواد ١٢٨ و ١٣٣ و ١٣٦ من القانون المدني لانعدام رضاها وقت التصرف .

- ٤ — يجب ملاحظة من المورثة وضعف ارادتها في تقدير وسائل التأثير وخطورة التدليس
- ٥ — أساليب الغش واستلاب الارادة بطريق التحايل (captation) من الامور التي يمكن استنتاجها من ظروف الدعوى وقرائن الاحوال
- ٦ — صدور الوقفية باسناد على يد موثق رسمي لا يمنع من الطعن بطلانها لانعدام ارادة الواقف اذ الرسمية شيء والغش والتدليس المبطل للرضا شيء آخر .

وقائع الدعوى

رفع مورث المستأقنين هذه الدعوى أمام

محكمة أسبوط الابتدائية الاهلية ضد المستأنف عليه بصفته قيدت بجدولها العمومي بتمرة ٣٩٩ سنة ١٩٢٤ قال بصحيفتها المعلنة في ٢٧ ابريل سنة ٩٢٤ أن المرحوم بطرس أغا زوج الست ملكة مليكة توفى عن الست ملكة وعن ابنها المرحوم تاوضروس بك بطرس وعن أولاد آخرين من زوجتين سابقتين فكان يخص الست ملكة شيوعا ألف فدان ويخص ابنها ٨٠٠ فدان خلاف المواشي والمنازل والمقارات والغلال والتقديع الا أنه عز على أولاده الكبار أن تأخذ هذه الزوجة وولدها الطفل كل هذا المقدار فاضطروها أن قبل ٥٠٠ فدان فقط مناصفة بينها وبين ابنها .

وفي سنة ١٩١٩ توفى ابنها المرحوم تاوضروس بك بطرس عن أمه وزوجته فعاد الخلاف بينها وأولاد زوجها فاضطرت لعمل توكيل لابن ابن أخيها الذي رفع الامر للقضاء وحكم بمنع تعرضهم لأطيانها والحصول على ايجارها وتعين خبير لمراجعة حساب وكالة ولدها مدة وكالته عنها فتبين للخبير بمراجعة الدفاتر انه يجمد لها طرف ثركة ابنها نحو ١٢٠٠٠ جنيه وقدم تقريره

وفي مايو سنة ١٩٢١ تعين نيافة الانبا ابرام أسقفًا للبلينا وذلك بمسعى أخصام الست ملكة وبمجرد وصوله للبلينا سعى حتى استصدر منها توكيلا لنفسه في ٢٣ يونيه سنة ١٩٢١ وبتاريخ ٢٤ يوليو سنة ١٩٢١ أنذر وكيلها السابق بعزله من التوكيل واستلم منه ختمها رسميا في أوائل

أغسطس سنة ١٩٢١ ثم منع أقاربها من زيارتها ومنعها هي من الخروج ووكل عنه في القيام بالوكالة الصادرة له من الست ملكة الخواجا بطرس خليل بطرس أشد أخصامها

وبتاريخ ١١ أغسطس سنة ١٩٢١ كتب عريضة ووقع عليها بمحتم الست ملكة الموجود معه تقول فيها له انها سبق عملت وصية لأقربائها أودعتها بمطرانية أسبوط ولانشاء مطرانية بالبلينا ترجو طلب هذه الوصية وحفظها بمطرانية البلينا فبلغ نيافته هذه العريضة لمطرانية أسبوط التي أرسلتها له وبمجرد وصولها استصدر منها وقفية لنفسه بـ ١٢٠ فدان و ٨ قراريط و ١٩ منهم بتاريخ ١٤ سبتمبر سنة ١٩٢١ قيدت بمحكمة

سوهاج الشرعية غمرة ٢ وجه ٥٤ الا انه أدخل في هذه الوقفية ٥٠ فدانا سبق باعها الست ملكة فرفع المشتري دعوى وحكم له نهائيا بالملكية فأصبح باقي الوقفية ٧٠ فدانا و ١٠ قراريط و ١٩ سهما موضحة الحدود بالعريضة ولانها كانت أوقفت وقفا أهليا بـ ٤٢ فدان و ١٥ قيراط و ٨ أسهم على نفسها مدة حياتها وللمجلة كنائس بعد وفاتها فاستصدر المستأنف عليه منها تعديلا لنفسه عن هذه الوقفية وجعل نفسه مستحقا وناظرا وأسقط حقها من الشروط العشرة كما وكانت أوقفت ٣٠ فدانا وقفا خيريا لمدرسة البلينا التي أنشأها فاستصدر منها تعديلا لهذه الوقفية أيضا فجعله لنفسه وتحت نظارته وقد كان بعض الاطيان مرهونا للبنك الزراعي فسدد دين الرهن صفقة واحدة بأن باع الجزء

الباقى من أطيان الست ملكة وقدره ٤٠ فداناً تقريباً وسدد به دين البنك لذلك طلب الحكم أولاً بتقديم حساب عن مدة وكالة المستأنف عليه عن الست ملكة مؤيداً بالمستندات ودفعه صافى ما يبقى لديه من أموالها - ثانياً - تثبت ملكية المدعى الى ٧٠ فدان و ١٠ قراريط و ١٩ سهم وبطلان الوقف الذى استصدره المدعى عليه من مورثة المدعى يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٩٢١ نمرة ٣ ومحو التسجيلات - ثالثاً - بطلان تعديل الوقفتين السابق صدورهما من الست ملكة مع الزامه بالمصاريف والأتعاب وحفظ كافة الحقوق.

ولوفاة مورث المستأنفين فقد أوقفت الدعوى ثم عجلها المستأنفون باعلان تاريخه ٩ مارس سنة ١٩٢٧

وبعد أن تمت المرافعة حكمت المحكمة المشار اليها بتاريخ ١٨ يونيه سنة ٩٢٧ حضوياً - أولاً - بالزام المستأنف عليه بتقديم حساب عن مدة وكالته عن مورثه المدعين من تاريخ تعيينه الى وفاتها مؤيداً بالمستندات - ثانياً - رفض دعوى المدعين فيما عدا ذلك والزامهم بالمصاريف المناسبة لباقي الطلبات وبالقاصة فى اتعاب المحاماة فاستأنف المستأنفون هذا الحكم وطلبوا بعريضتهم العلنة فى ١٧ سبتمبر سنة ٩٢٧ وللأسباب الواردة بها الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وموضوعاً بالغاء الحكم المستأنف فيما يخص برفض دعوى المستأنفين والحكم بتثبيت ملكيتهم الى ٧٩ فدان و ١٠ قراريط و ١٩ سهم الواضحة بعريضة افتتاح الدعوى ومحو التسجيلات

المتوقعة عليها - ثالثاً - الحكم ببطلان العقدين اللتين استصدرهما المستأنف عليه بتاريخ ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٢١ تعديلاً للوقف الاهلى الصادر فى ٦ ديسمبر سنة ٩٢٠ عن ٤٢ فدان و ١٥ قيراط و ٨ أسهم الوقف الخبرى الصادر فى ٦ ديسمبر سنة ٩٢٠ عن ٣٠ فدان - رابعاً - الزام المستأنف عليه بكافة المصاريف والأتعاب عن الدرجتين

وبالجلسة المحددة أخيراً للمرافعة صمم الحاضران عن المستأنفين على طلباتهم والحاضر عن المستأنف عليه طلب تأييد الحكم المستأنف كما جاء بمذكرته والمحكمة أجلت النطق بالحكم لجلسة اليوم

المحكمة

بعد المرافعة والاطلاع على اوراق القضية والمداولة قانوناً

« حيث أن الاستئناف حاز شكله القانونى » وحيث ان المستأنفين بصفتهم ورثة المرحومة الست ملكة مليكة طلبوا أمام محكمة أول درجة الحكم لهم بملكية ١٩ س و ١٠ ط و ٧٠ فدان مخلفة عن المورثة المذكورة والحكم ببطلان الوقفية الصادرة من المورثة بتاريخ ١٤ سبتمبر سنة ١٩٢١ رقم ٣ وجه ٥٤ سجل محكمة سوهاج الشرعية وطلبوا كذلك الحكم ببطلان تعديل الوقفتين السابق صدورهما من نفس المورثة وهذا التعديل حاصل بتاريخ ٢٧ سبتمبر سنة ٩٢١ رقم ٤ وجه ٥٦ سجل محكمة سوهاج الشرعية وجاءت طلباتهم بمذكرتهم امام محكمة اول درجة وامام الاستئناف بهذا المعنى ولوان

المحكمة لاحظت ما يأتي: أولاً استبدال المستأنفون طلب محو التسجيلات بطلان الوقفية اذ الغاية من الطلبين واحدة في الواقع والمناقشة امام الدرجتين انما كانت دائرة حول بطلان الوقفية التي منها الأطيان موضوع النزاع ولم يكن محو التسجيلات مطلوباً الا كنتيجة حتمية لهذا البطلان في حالة الحكم به وعلى كل حال فطلب محو التسجيلات ابدى في المذكرة امام محكمة أول درجة فهو إذن في حد ذاته ليس بطلب جديد أمام الاستئناف ثانياً ورد في المذكرة أمام محكمة أول درجة وفي عريضة الاستئناف بعض اغلاط مادية وهي بطلان العقدين اللذين استصدرهما المستأنف عليه بتاريخ ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٢١ والمتصور بذلك (تعديل الوقفتين الحاصل في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٢١) ولا تأثير لهذا الخطأ المادي في الطلبات المطروحة إذ النزاع بين الطرفين كان دائراً حول تعديل الوقفتين وهو أمر واضح كل الوضوح في عريضة الاستئناف والمذكرات والأوراق ولم يعم بشأنه بين طرفي الخصومة خلاف ما -

« وحيث أنه ليس للمستأنفين حق الطعن الا فيما يضرهم حصوله فعلاً إذ لا دعوى الا بفائدة ومتى تقرر ذلك تعين النظر فيما اذا كانت تصرفات المورثة الواقعة قد ألحقت بهم ضرراً وحرمتهم من حقوق كانت تؤول اليهم لولا صدور هذه التصرفات »

« وحيث أنه فيما يتعلق بالتعديل الحاصل بتاريخ ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٢١ للوقفتين الصادرتين

من المورثة بتاريخ ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٠ بمقتضى اشهادين شرعيين رقمي ٥ و ٦ محكمة سوهاج الشرعية الأولى بمقدار ٨ س و ١٥ ط و ٤٢ ف والثانية بمقدار ٣٠ فدان فان هاتين الوقفتين لا طعن فيهما من قبل المورثة المستأنفتين بل هم يبغون بقاءهما كماهما وطعنهما قاصر على التعديل ارتكاناً الى ان الواقعة كانت وقت حصوله مساوية الارادة معدومة الرضا الا انهم لا مصلحة لهم في هذا الطلب فليست لهم حقوق ناشئة عن هاتين الوقفتين حتى يكون من نتيجة بطلان التعديل المحافظة على هذه الحقوق وكل ما تدون بالوقفتين من وجوه الصرف خيري بحسب ليس لهم شيء فيه ومتى كان الأمر كذلك كانت دعوى المستأنفين بشأن تعديل الوقفتين غير مقبولة لفقدانها ركناً من الاركان الاساسية للتقاضى

« وحيث انه وان كان المستأنف عليه لم يستند الى هذا الدفع الا انه لا جدال في ان للمحكمة بل عليها من تلقاء نفسها التحقق من توفر أركان الدعوى لامكان السير في موضوعها إذ الامر متعلق بالنظام العام فاذا تبين للمحكمة أن بعض الاركان منعدم كان من المنعين إذن الحكم بعدم قبول الدعوى »

« وحيث انه بالنسبة للوقفية المتأولة ١٩ س و ٨ ط و ١٤ ف وهي التي لم يبق منها سوى القدر المطالب بملكته لسبق الحكم لمن يدعى شئونه ملكه بخمسين فداناً منها فان للمستأنفتين بصفتهم ورثة الواقعة حق توجيه الطعون المحولة لهم قانوناً إذ مصلحتهم واضحة في ذلك وهي ايلولة هذه الأطيان اليهم لولا صدور هذه الوقفية »

عن أقاربها ونسبها الى حظيرة خصومها وعدم تمكن أحد من الوصول اليها وعلى أثر ذلك انعكست اجراءات الست المذكورة انعكاساً تاماً وكان منها أن وكلت المستأنف عليه في ادارة شئونها وعزلت وكيلها السابق واندرته بهذا العزل بتاريخ ٢٤ يوليو سنة ١٩٢١ وأتت من التصرفات تقيض ما صدر منها قبل ذلك اذ أنها أصدرت الوقفية الخاصة بالمائة وعشرين فدان وكسور ولم تعبأ بالبيع الصادر منها في خمسين فدان لوكيلها السابق ولا بالوصية الصادرة منها لأقاربها بتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩٢٠ على يد مطران أسبوط في الأطيان التي تناولتها هذه الوقفية وكان من المستأنف عليه أن سحب هذه الوصية من مطرانية أسبوط التي ارسلتها اليه في ٩ سبتمبر سنة ١٩٢١ أى قبل الوقفية بأيام قلائل وقد أقامت الواقعة في هذه الوقفية المستأنف عليه ناظراً وفوضت له التصرف في الريع على الفقراء وغيرهم بدون حسيب ولا رقيب كما أنها تصرفت بالبيع مع هبة الثمن الى بعض من عاونوه في اجراءاته وتنازلت عن دعوى الحساب التي كانت رفعتها على خصومها تطالبهم فيها بمبلغ جسيم كما تقدم وطالبت وكيلها السابق بالحساب من سنة ١٩٠٦ وكان أحد افراد عائلة زوجها وكلا عن وكيلها وهو المستأنف عليه في طلب الحجز على الاوراق والدفاتر وغيرها وطلب تقديم الحساب

« وحيث أن هذه التصرفات والاجراءات المتناقضة من قبل مورثة المستأنفين لا تدل الا على أنها كانت ضعيفة الارادة مسلوكة الرضا واقعة

» وحيث أن المستأنفين استندوا في طلب البطلان الى الغش والاكراه الأدبي وبعبارة اخرى الى ان ارادة الواقعة كانت مسلوكة فلم تتصرف برضاء صحيح واختيار خال من عوامل التأثير

« وحيث انه يؤخذ من أوراق الدعوى وظروفها ان بعض ورثة المرحوم بطرس اغازوج الواقعة كانوا يناوئون العدا لا سيما بعد وفاة والدها تاوضروس بطرس حتى انها لما أرادت أن توكل احد أقاربها شنوده مليكة سعوا جهد طاقتهم دون صدور هذا التوكيل وطلبوا الحجر عليها فقضى بتاريخ ١٩ فبراير سنة ١٩٢٠ من مجلس ملى فرعى جرجا برفض طلب الحجر المرفوع من خليل بطرس وجرجس بك بطرس لما تبين للمجلس من ان الست ملكة مليكة متمتعة بقواها العقلية وانه يمكنها تدبير شؤونها بنفسها والظاهر ان ما دفع اولاد زوجها الى سلوك هذا السبيل ما خشوه من نتائج وقوعها تحت تأثير اقاربها وقد تحقق ذلك إذ أن السيدة المذكورة بعد انضمامها الى ذوى قرباها وتمكنها بعد الجهد من توكيل شنوده مليكة أخذت تبيع وتوقف ما تملك وكان البيع لوكيلها شنودة المذكور كما شرعت في رفع دعوى تطالب بحساب اطيانها وبصافي ريعها الذي قدرته بمبلغ ٦٨٢م ١٢٧٥٨ ج وهو موضوع القضية الثانية المنظورة بنفس الجلسة وقد كانت هذه الافعال من العوامل التي دعت خصومها الى بذل ما استطاعوا من جهد حتى ضموها اليهم على أثر تعيين المستأنف عليه مطرانا لكرسى البلينا فكان عوناً لهم في انتزاعها

سنة ١٩٢٩ (صفحة ٢١٤) كما أن أساليب الغش واستلاب الارادة بطريق التحايل Captation مما يمكن استنتاجه من ظروف الدعوى وقرائن الاحوال وهو أمر مقرر علماً وعملاً في التشريع الفرنسى مع أن النص عندهم هو أن الغش لا يفترض وجوده بل يجب اثباته والاجماع هو أن الاثبات جائز بجميع الطرق بما فيها البيئة ومجرد القرائن (يراجع تعليقات دالوز مادة ١١١٦ مدنى فقرة ٢ رقم ٨٣ وما يليه) وقد جاء القانون المصرى خلواً من نص مقابل لهذه الفقرة فالاخذ بما سار عليه الفقه والقضاء الفرنسيان أولى بالاتباع عندنا لا سيما أنه متفق مع العدالة وروح التشريع ولا شك في أن الوقائع التى سبق استعراضها مثبتة بنفسها وبظروفها أن رضا المورثة كان معدوماً وأنها كانت مسيرة في اجراءاتها بارادة المستأنف عليه « وحيث أنه مما تقدم يكون التصرف الصادر من المورثة بوقف المائة والعشرين فدانا وكسوراً باطلاً طبقاً للمواد ١٢٨ و ١٣٣ و ١٣٦ من القانون المدنى ولا يؤثر في هذا البطلان صدور الوقفية باسناد على يد موثق رسمى اذ الرسمية شيء والغش والتدليس المبطل للرضا شيء آخر فقد يوقع المتعاقد على العقد الرسمى وهو عالم بما يتضمنه الا أنه قد يكون مع ذلك في الواقع مسلوب الرضا معدوم الارادة بحكم ما اكتنفه من عوامل التأثير وأحاط به من ضروب الابهام والتغريب (يراجع قاموس دالوز جزء ٣٣ رقم ٢١٠٣ وما يليه وحكم النقض الرقيم ١٢ مارس سنة ١٨٣٩ المشار اليه بصحيفة ٧٠٠ عن مسألة مماثلة لهذه الدعوى ويراجع كذلك

تحت تأثير المستأنف عليه فسارت في الطريق التى رسمها لها على أن الشيخوخة وضعف ارادة الست ملكة معترف بهما من طرفي الخصومة فيما جرى بينهما من التقاضى اذ المستأنف عليه في عريضة استئنافه المعلنة بتاريخ ٢٠ أغسطس سنة ١٩٢٠ عن الحكم الصادر بشأن بيع الحسين فدانا كان يتمسك بأن حصول خصمه على العقد كان بطريق الغش ولم يكن رضا البائعة صحيحاً لأسباب متعددة منها كبر سنها وجهلها وغير ذلك وكان يوجه الى خصمه الوكيل السابق ما هو موجه اليه اليوم بعد أن صار وكيلاً

« وحيث أن كل هذه الوقائع الثابتة وظروف حدوثها ناطقة بأن وسائل التأثير وأساليب التفرير هى التى دفعت بمورثة المستأنفين - وقد أصبحت في آخر منى حياتها الى أن تنقض ما أبرمته وأن تتجرد تجرداً يكاد يكون تاماً مما تملك في زمن يسير لفائدة المستأنف عليه وفائدة سواء ممن عاونوه وكانوا قبل ذلك الخصوم الألداء لها وقد كان المستأنف عليه بصفة كونه من رجال الدين تسلطاً على هذه السيدة جعلها تنقاد لارادته وتتصرف وفقاً لما يميله عليها

« وحيث أن سن المورثة وضعف ارادتها مما يجب ملاحظته في تقدير وسائل التأثير وخطورة التدليس (يراجع حكم الاستئناف المختلط الصادر بتاريخ ٧ يونيو سنة ١٩٢٨ مجموعة التشريع والقضاء ٤٠ صفحة ٤١٣ فقد قرر ضمناً هذا المذهب وواقفته على وجهة نظره مجلة القانون المدنى ربع السنوية العدد الأول من

دالوز تعليقات مادة ١١١٦ مدني رقم ٨٩ وما يليه)

« وحيث انه من كل ما تقدم تكون طلبات المستأنفين بشأن الاطيان البالغة ١٩ سهماً و ١٠ قراريط و ٧٠ فداناً في محلها ولذا يتعين إلغاء الحكم المستأنف الصادر بهذا الصدد والحكم لهم بملكية القدر المذكور على اعتباره آيلاً لهم بطريق الميراث من الست ملكة ملكة .

(استئناف وريثة المرحوم عبد الملك ملكة وحضر عنهم الاستاذان أبادير أفندي حكيم وناشد أفندي خنا ضد نيافة الانبا ابرام مطران كرمي البلينا وحضر عنه الاستاذ لطيف أفندي نخلة نمرة ٢٢ سنة ٣ قضائية . دائرة حضرات عبد الفتاح بك السيد وأحمد مختار بك المستشارين وعبد العزيز بك حلي القاضي المنتدب)

٤٧٨

٨ مايو سنة ١٩٢٩

تسلط . تأثير . انعدام الرضا . اقرار . بطلان

القاعدة القاسونية

يكون باطلا لانعدام الرضاء وسلب الارادة الاقرار الذي يصدر تحت تأثير رئيس ديني وتسلطه والذي تصدره سيده متقدمة في السن ضعيفة الارادة تدل تصرفاتها على أنها كانت خاضعة لتأثير ذلك الرئيس صادرة عن ارادته هو

المحكمة

« حيث ان المستأنفين تنازلوا عن مخاصمة المستأنف عليها روزه ميلاد عن نفسها وبصقتها لعدم اعلانها بصحيفة الاستئناف فيتعين اثبات هذا التنازل

« وحيث ان مورثة المستأنفين رفعت هذه الدعوى المستأنفة مطالبة فيها المستأنف عليهم بأن يدفعوا لها من تركة مورثهم مبلغ ١٢٧٥٨ جنيه و ١٨٢ مليم واحتياطياً مبلغ ١١١١٧ جنيه و ٩٨٥ مليم مع الفوائد من سنة ٩٠٤ لغاية السداد قيمة المتجدها من ريع الاطيان الملوكة لها والتي كان يدير حركتها ويستغلها ابنها تاروسوس بك بطرس مورثها ومورث المستأنف عليهم ثم تنازلت عن هذه الدعوى بالاقرار الرقيم ٤ ابريل سنة ٩٢٢ المصدق على التوقيع عليه بتاريخ ١٥ ابريل سنة ٩٢٢ بمعرفة كاتب أول محكمة البلينا الشرعية وبعد وفاتها استمر وريثها في الدعوى وطعنوا في هذا التنازل بالبطلان متمسكين بأنه صدر منها وهي مسلوقة الارادة واقعة تحت تأثير مطران البلينا المستأنف عليه في القضية رقم ٢٢ سنة ٣ قضائية المحدد للنطق بالحكم فيها جلسة اليوم

« وحيث انه ثابت مما تدون بالحكم الصادر في الاستئناف المرفوع ضد الانبا ابرام مطران البلينا أن مورثة المستأنفين كانت مخاصمة المستأنف عليهم وعلى أثر تعيين المطران المشار اليه في مركزه الحالي غيرت خطتها رأساً على عقب وتصرفت فيما تمتلك تصرفاً مناقضاً لما صدر منها قبل ذلك حتى أنها جردت نفسها مما كانت تملك وكان من اجراءاتها ان وكلت الانبا ابرام لادارة شؤونها ثم أوقفت مقدار ١٢٠ فداناً و ٨ قراريط و ١٩ سهماً وعينته ناظراً عليها يتصرف في ريعها كما يشاء وكان من ضمن ما عملت أن

اصدرت الاقرار المتقدم في الدعوى بتنازلها عن
دعوى الربيع المرفوعة منها

« وحيث أن قيمة هذا التنازل في الظروف
التي صدر فيها هي كقيمة الوقفية التي استصدرها
المستأنف عليه في الدعوى الاخرى اذ هو كان
بطريق التأثير وبغير ارادة المتنازلة كما يؤخذ
بطريقة مقنعة من أوراق الدعوى وظروف الحال
عما هو مفصل تفصيلاً واضحاً في الحكم الصادر
في القضية الاخرى

« وحيث انه متى كان الأمر كذلك كان
هذا التنازل مأخوذاً بطريق الغش والتدليس
وباطلاً طبقاً للمادتين ١٣٢ و ١٣٦ من القانون
المدني وكان من المتعين الغاء الحكم المستأنف على
اعتبار أنه مبني عليه

« وحيث انه فيما يتعلق بموضوع الدعوى
فان الثابت هو أن المورثة وابنها تاونروس بك
بطرس كانا في معيشة واحدة واستغلال أطيانها
كان بمعركة الابن المذكور بطريقة مشتركة
(روكية) حتى أنهما رهنا معاً مقداراً من الاطيان
بتاريخ ٢٩ فبراير سنة ٩١٦ للبنك الزراعي ولم
تطالب الوالدة ابنها بشيء ما من وقت وفاة
زوجها حتى وفاة الابن المذكور وكانا باقرار
الطرفين على تمام الوثام والوافق مما يدل دلالة
واضحة على أن الأمر بينهما لم يكن ليؤدي الى
الحاسبة عن الربيع يوماً ما بل كان بطريق
الروكية كما تقدم

« وحيث ان هذه الروكية تؤدي الى أن
المورثة تستفيد مما يكون قد زاد في أموال

الروكية وهو ما يسلم به المستأنف عليهم في مذكرتهم
المقدمة أمام محكمة أول درجة

« وحيث أن الروكية لم تكن موضوع
الدعوى المطروحة لأنها تتعلق بما زاد في أعيان
الروكية من عقار ومنقول لا بحساب ربيع وهو
موضوع هذه الدعوى

« وحيث أنه للأسباب المتقدمة لا للأسباب
التي بنى عليها الحكم يكون الحكم المستأنف في
محله ويتعين تأييده والمستأنفون وشأنهم في
المطالبة بما قد يكون لهم من حقوق ناتجة من
الروكية بدعوى على حده

(استئناف فلنس عبد الشهيد وآخرين وحضر عنهم
الاستاذ أباير أفندي حكيم ضد الخواجات صادق
جرجس بطرس وآخرين وحضر عنهم الاستاذ لطيف
أفندي بمخلة تمرة ٢٣ سنة ٣ قضائية . دائرة حضرات
كامل بك ابراهيم وكيل المحكمة وعضوية عبد الفتاح
بك السيد وسليمان السيد سليمان بك المستشارين)

٤٧٩

١٥ مايو سنة ١٩٢٩

سند متنازع فيه . دين مستحق بحكم العقد
لا فعلاً . جواز الحكم بالنفاذ عند الاستحقاق .

القاعدة القانونية

تأخر احد المستأجرين عن تقديم تأمين
التزم به فطلب المؤجر الحكم له بالايجار كله
ما استحق منه وما لم يستحق تنفيذاً للشروط
المدونة بعقد الايجار ، وطلب أن يشمل الحكم
بالنفاذ وبلا كفالة بناء على المادة ٣٩٣ مرافعات
ومحكمة استئناف أسبوط حكمت بشمول
الحكم بالنفاذ حالاً بالنسبة لما استحق فعلاً وبالنسبة

للاقساط الأخرى بشموله بالنفاذ بعد حلول مواعيد استحقاقها .

المحكمة :

« حيث ان وزارة الأوقاف طلبت الحكم امام محكمة أول درجة بإيجار سنتي ١٩٢٩ و ١٩٣٠ مع النفاذ وقضت لها المحكمة بالإيجار المطلوب ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات وهذا الرفض يشمل بداهة النفاذ المطلوب »

« وحيث انه وان كانت وزارة الأوقاف ترتكن في طلبها كل الإيجار على الشروط المدونة بمقد الإيجار لسبب عدم قيام المستأنف عليهم بتوقيع العقد الرسمي الخاص بالرهن الضامن للإيجار الا ان المحكمة تلاحظ جواز أن يكون لدى المستأنف عليهم دفاع خاص بتأخرهم عن التوقيع على العقد الرسمي فمجرد اعتبار المستأنف عليهم غير منازعين في السند في حد ذاته لا يكون من الواجب معه الحكم بالنفاذ إذ الأمر جوازي للمحكمة عملاً بالمادة ٣٩٣ مرافعات »

« وحيث ان المحكمة ترى مع هذه الظروف النظر الى ما استحق من الأيجار فعلاً والحكم بالنفاذ فيما يتعلق به حالاً مع الحكم بالنفاذ بالنسبة للاقساط الأخرى بعد حلول مواعيد استحقاقها لاحتمال ان يظل النزاع قائماً بين الطرفين الى ما بعد مواعيد الاستحقاق »

« وحيث انه مشروط في عقد الأيجار ان الثلث من الأيجار السنوي يستحق في ١٥ فبراير والثلاثان في أول اغسطس من كل سنة وعلى ذلك يكون الثلث الذي استحق في ١٥ فبراير

سنة ١٩٢٩ هو ما ترى الحكم به بالنفاذ الموقت بلا كفالة حالاً وأما باقي الاقساط فيكون النفاذ فيها في مواعيد استحقاقها »

(استئناف وزارة الأوقاف وحضر عنها الاستاذ محمد عبد الكريم أفندي ضد محمد حسوبه وآخرين نمرة ١٢٢ سنة ٤ قضائية . دائرة حضرات عبد الفتاح بك السيد وسليمان بك السيد سليمان المستشارين وعبد العزيز حلمي بك القاضي المنتدب)

٤٨٠

١٥ مايو سنة ١٩٢٩

١ — اجراءات النشر واللصق . الزام قلم الكتاب بها . عدم مسئوليته

٢ — وفاة أحد الخصوم . بطلان الاجراءات بالنسبة له .

٣ — بطلان نسي . لا يتمسك به الا وريثة المتوفى

القاعدة الفاسونية

١ - انه وان كان القانون (مادة ٥٦٤ مرافعات) يقضى بأن اجراءات النشر والاصاق واعلان أرباب الديون المسجلة تحصل بناء على طلب كاتب المحكمة الا أن الزام قلم الكتاب بهذا لا يعنى رافع الدعوى من الواجبات التي يوجبها عليه القانون وأهمها تقديم المستندات الاساسية لاتمام الاجراءات المطلوبة . فاذا قصر في شيء منها كان هو المسئول

٢ - اذا توفي أحد الخصوم اثناء سير دعوى نزاع الملكية ووقف المحضر اجراءات الالصاق بالنسبة له وتم البيع رغم ذلك بدون ان يلتفت قلم الكتاب نظر طالب البيع الى محضر الايقاف ولم يطلب نازع الملكية ايقاف الدعوى ولو بالنسبة لنصيب المتوفى فليس له أن يتخذ من

سكوت قلم الكتاب سبيلا لالقاء التبعة عليه وعده مسئولاً عما لحق الاجراءات من البطلان بسبب تقصيره الشخصى فيما فرضه عليه القانون .

٣- ليس لأحد المنزوعة ملكيتهم أن يدفع بطلان متعلق بغيره من الخصوم حيث لا ارتباط بينهما ولأن موضوع النزاع كان متجزئاً ولكل منهم أطيان مستقلة وتم النشر على هذا الاعتبار .

وقائع الدعوى

رفت وزارة الأوقاف هذه الدعوى أمام محكمة أسبوط الابتدائية الأهلية ضد قلم الكتاب لمحكمة قنا الابتدائية الأهلية وباقي الخصوم تقيدت بالجدول العمومى بنمرة ٢٦ سنة ١٩٢٦ قالت بصحتها الابتدائية المؤرخة ٢١ فبراير سنة ١٩٢٥ أنها رفعت دعوى ضد عبد الرازق ابراهيم ومن معه تقيدت تحت نمرة ٦٨ سنة ١٩٢١ كلى قنا طلبت فيها الحكم بنزع ملكيتهم من ٨ أسهم و ١٦ قيراطا و ٥٠ فدانا وفاء لمبلغ ٥٤٢ مليم و ١٨٥٥ جنيه خلاف المصاريف وفى ٢١ ابريل سنة ١٩٢٤ رسا مزاد هذه الأطيان عليها وتسجل حكم مرسى المزاد بالمحكمة المختلطة فى ٢٩ يناير سنة ١٩٢٥ واستلمت الأطيان استلاماً فعلياً واستغلتها ولكن قانون التسجيل الحديث يتطلب الدقة فى بيان أسماء الأحواض ونمرها ونمر القطع خصوصاً عند التسجيل ونقل التكليف اذ بمراجعة حكم مرسى المزاد السالف الذكر تبين أن هناك تحريف بسيط فى أسماء بعض الحياض ونمرها الأمر الذى

اضطرها الى أن ترفع هذه الدعوى لتصحيح الأسماء المحرفة ونمر الخاطئة بحسب البيان الموضح بالصحيفة المذكورة الخاصة بالأطيان المنزوعة ملكيتها والراسى مزادها عليها فى ٢١ ابريل سنة ١٩٢٤ والزام المدعى عليهم بالمصاريف والاعتاب وشمول الحكم بالنفاذ المؤقت وبلا كفالة وحفظ كافة الحقوق الأخرى - وقد طلب عبد الرازق ابراهيم ومحمد اسماعيل بطلان اجراءات البيع لأن حكم مرسى المزاد صدر على خلاف اجراءات البيع التى حصلت بعد وفاة اسماعيل احمد كريم ولم تتخذ اجراءات البيع فى مواجهة ورثته والمحكمة الابتدائية المشار اليها بعد أن سمعت مرافعة وطلبات الخصوم قضت حضورياً بتاريخ ٢٦ اكتوبر سنة ١٩٢٧ - أولاً - فى الدعوى الاصلية بتصحيح أسماء الاحواض ونمرها ونمر القطع الخاطئة والمحرفة الخاصة بـ ٨ أسهم و ٨ قيراط و ٤٠ فدانا المنزوعة ملكيتها والراسى مزادها على المدعية بتاريخ ٢١ ابريل سنة ١٩٢٤ حسب البيان الوارد بعريضة افتتاح الدعوى بعد استبعاد الـ ٨ قيراط و ١٠ افدنة الخاصة بورثة اسماعيل احمد كريم وألزم المدعية بالمصاريف ثانياً - فى الدعوى الفرعية بطلان حكم مرسى المزاد الصادر فى ٢١ ابريل سنة ١٩٢٤ بالنسبة الى ٨ قيراط و ١٠ افدنة المنزوعة ملكيتها من اسماعيل احمد كريم وباحالة القضية بالنسبة لهذا القدر على حضرة قاضى البيوع لتحديد يوم للبيع واستيفاء الاجراءات حسب القانون ورفضت الدعوى فيما عدا ذلك وألزم وزارة الاوقاف بالمصاريف .

ثالثاً - بالزام قلم الكتاب بمصاريف اجراءات البيع مع المصاريف المناسبة لها وأمرت بالمقاصة في اتعاب المحاماة .

فاستأنف قلم كتاب محكمة قنا الابتدائية الأهلية هذا الحكم بعريضة مؤرخة ٢١ و ٢٢ مايو سنة ١٩٢٨ وطلب للأسباب الواردة بها الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى قبل قلم الكتاب والزام رافعيها بالمصاريف والاتعاب

كما أن عبد الرازق ابراهيم استأنف هذا الحكم أيضاً بعريضة مؤرخة ٣٠ يونيه سنة ١٩٢٨ وطلب للأسباب الواردة بها الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وبطلان اجراءات البيع بالنسبة الى ٨ أسهم و ٨ قراريط و ٤٠ فدان التي لم يحكم ببطلان اجراءاتها والزام المستأنف عليها بالمصاريف والاتعاب عن الدرجتين

وبجلسة المرافعة المحددة لنظر الموضوعين طلب طرفا الخصوم ضم هذين الاستئنافين لبعضهما والمحكمة قررت بالضم وأجلت القضيتين للحكم بجلسة اليوم وصرحت للطرفين بتقديم مذكراتهما.

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الاوراق والمداولة قانوناً

من حيث ان الاستئنافين حازا شكلهما القانوني «عن الاستئناف المرفوع من قلم كتاب محكمة قنا»

« حيث أن قلم الكتاب يتمسك بعدم مسئولية في بطلان اجراءات البيع استناداً الى

ان الأمر متعلق بصاحب الشأن في نزاع الملكية وبالمحكمة فاذا قصر صاحب الشأن او أخطأ القضاء بعدم مراجعة هذه الاجراءات والتحقق من صحتها فليس هو مسئولاً عن ذلك »

« وحيث ان نص المادة ٥٦٤ مرافعات يقضى بأن الاجراءات المتعلقة بالنشر والاصاق واعلان أرباب الديون المسجلة وهي الواردة في المواد ٥٦١ و ٥٦٢ و ٥٦٣ تحصل بناء على طلب كاتب المحكمة التي قدم لها الطلب المتعلق بنزع العقار من يد المدين وبيعه الا أن قيام قلم الكتاب بهذه المهمة ليس معناه اعفاء رافع الدعوى من الواجبات التي يفرضها عليه القانون واذا كان القانون اوجب على قلم الكتاب ان يقوم بهذا العمل خشية ان يخطئ الدائن أو أن يكون المباشر لاجراءات نزاع الملكية قليل الدراية بالنصوص القانونية فيخطئ ويترتب على ذلك بطلان العمل فالمفروض ان قيامه به هو بناء على ما يقدمه له رافع الدعوى من المستندات الأساسية لاتمام الاجراءات المطلوبة قانوناً وتبقى واجبات صاحب الدعوى كاملة فاذا قصر في شيء منها فهو المعلوم دون سواء »

« وحيث ان من أهم ما يعنى به رافع الدعوى هو أن تكون موجهة الى خصوم موجودين على قيد الحياة فاذا توفي الخصم كان الايقاف حاصلًا بقوة القانون وكان من الواجب طبقاً للمادة ٢٩٩ مرافعات اعلان الورثة ليحلوا محل مورثهم في الدعوى والا كانت الاجراءات المتخذة ضدهم باطلة ولا تأثير لها بالنسبة لهم » « وحيث ان وزارة الأوقاف رفعت

دعوى نزع الملكية ضد أربعة اشخاص وتمت اجراءات الاصلاق بالنسبة لهم عدا اسماعيل احمد كريم فقد اوقف المحضر الاصلاق بمحضر في ١٦ مارس سنة ١٩٢٤ لوفاته الا ان البيع تم في ذات الجلسة المحددة عن الأطيان المنزوعة ملكيتها بما فيها نصيب المتوفى رغم عدم اعلان ورثته في دعوى البيع « وحيث أن وزارة الأوقاف لم تطلب ايقاف الدعوى بسبب وفاة أحد الخصوم فيما يتعلق به على الاقل حتى يعلن من يحمل محله الا انها مع تسليمها بالبطلان بالنسبة للقدر الذي يملكه المتوفى تريد ان تلقى تبعة التقصير على قلم الكتاب لعدم لفته نظر الخصوم الى محضر الايقاف لاتخاذ الاجراءات فيما يتعلق بادخال ورثة المتوفى » « وحيث انه وان كان سكوت قلم الكتاب عن محضر الايقاف تقصيراً الا ان وجود الاصيل وهو وزارة الاوقاف في الخصومة يرفع عنه مسئولية هذا التقصير لأن الأمر ليس متعلقاً ببطلان في ذات الاجراءات التي حصلت حتى يكون قلم الكتاب مسئولاً طبقاً للمادة ٦٠٢ مرافعات - انما هو متعلق بسير الدعوى ولزوم توجيهها ضد خصوم موجودين على قيد الحياة وهو امر متعلق برفع الدعوى المفروض فيه العلم بما جرياتها وبكل ما تم فيها وبمحالة خصومه وما طرأ عليهم من التغير فليس له اذن ان يتخذ من سكوت من ناب عنه في بعض الاجراءات سبباً لالقاء التبعة عليه وعده مسئولاً عما لحق الاجراءات من البطلان بسبب تقصيره فيما يفرضه القانون »

« وحيث انه لذلك يكون الحكم على قلم

كتاب محكمة قنا بمصاريف اجراءات البيع في غير محله ويتعين الغاؤه ورفض دعوى وزارة الأوقاف فيما يتعلق بذلك »

« عن الاستئناف المرفوع من عبد الرازق ابراهيم » « وحيث أن المستأنف المذكور يتمسك ببطلان اجراءات البيع بناء على ان الأطيان بيعت صفقة واحدة لوزارة الاوقاف وكان ذلك بعد وفات اسماعيل احمد كريم أحد المنزوعة ملكيتهم وبغير ان يدخل ورثته في الدعوى وتتخذ الاجراءات ضدهم على وجه صحيح »

« وحيث انه لا يمكن للمستأنف المذكور التمسك بالبطلان الخاص بالاجراءات التي اتخذت ضد اسماعيل احمد كريم رغم وفاته الا اذا كان الحق موضوع النزاع غير قابل للتجزئة اما ولكل منهما اطيان مستقلة والنشر حصل على هذا الاعتبار فليس له اذن التمسك الآن ببطلان الاجراءات فيما يتعلق به لا سيما انه كان لديه حضور المزايدة والتمسك بذلك امام قاضي البيوع ثم استئناف حكم البيع في الميعاد القانوني طبقاً للمادة ٥٨٥ مرافعات وليس له اذن بعد ذلك الدفع ببطلان متعلق بغيره من الخصوم حيث لا ارتباط بينهما »

« وحيث انه لذلك ولما جاء بأسباب الحكم المستأنف بهذا الصدد يكون الحكم بالنسبة للمستأنف في محله ويتعين تأييده »

(استئناف قلم كتاب محكمة قنا ضد وزارة الأوقاف وحضر عنها الاستاذ محمد اقتدى عبد الكريم وآخرين وحضر عن ثانیهم الاستاذ حنا أفندی مرقص نمره ١١٨ ونمره ١٦٣ سنة ٣ قضائية ٠ دائرة حضرات عبد الفتاح بك السيد وسليمان السيد سليمان بك المستشارين وعبد الله اسماعيل القاضي المنتدب)

قضاء المحاكم المحلية

ووجب اعتباره من أعمال التعدي أو من قبيل
اغتصاب السلطة

٣- أوامر الإدارة التي منع الشارع المحاكم
الأهلية من تأويلها وإيقاف تنفيذها ونص على
قصر حق تقاضي الأفراد بشأنها على المطالبة
بالتعويض إنما هي الأوامر والإجراءات التي
تدخل في الاختصاصات التي تخولها القوانين
واللوائح للسلطة الإدارية فإذا تعدت اختصاصها
لا يكون أمرها أمراً إدارياً محترماً وإنما يقع
باطلاً ليس له أية صفة قانونية تمنع المحاكم من
تأويله وإيقاف تنفيذه

٤- بصدور الدستور المصري ألغيت المادة
الثالثة عشر وما يرتبط بها من مواد الأمر العالي
الصادر في ١ نوفمبر سنة ١٨٨١ الخاص بالطبوعات
٥- المادة العاشرة من قانون الطبوعات التي
تبيح للحكومة ضبط ومصادرة جميع الرسوم
والنقوشات مهما كان نوعها أو جنسها متى تراءى
لها أنها مغايرة للنظام العمومي أو الآداب أو
الدين باقية بعد صدور الدستور وهي تشمل الجرائد
والمجلات ولم تلغها المادة الخامسة عشر منه
التي لم تنص إلا على الوقف والإلغاء وهما لا يشملان
الضبط والمصادرة

المحكمة :

« حيث أنه ثبت للمحكمة من الاطلاع على
أوراق القضية أن إدارة الأمن العام أصدرت

٤٨١

محكمة مصر الابتدائية الأهلية

٢٢ يولييه سنة ١٩٢٨

- ١ - الأمر الإداري . تعريفه . شروطه
- ٢ - إجراءات لا يبيحها القانون . أعمال
تعد . اغتصاب للسلطة .
- ٣ - اختصاص المحاكم الأهلية بنظر الأوامر
الإدارية وتأويلها . تعدي الاختصاص
أمر باطل . جواز الحكم بإيقاف تنفيذه .
- ٤ - قانون المطبوعات والدستور
- ٥ - المادة العاشرة من قانون المطبوعات
تنفذها بعد الدستور . جواز مصادرة
الرسوم والنقوشات في الصحف والمجلات

المبادئ القانونية

١ - الأمر الإداري هو كل تصريح صادر
من إحدى الجهات الإدارية يقصد منه إحداث
أثر قانوني ويتخذ صيغة تنفيذية ويشترط فيه
أولاً - أن يصدر من جهة إدارية (سواء كانت
تلك الجهة أحد الموظفين الإداريين أم إحدى
الهيئات الإدارية) ثانياً - في حدود السلطة
التي تخولها صفة الموظف أو الهيئة الإدارية لها
وفي دائرة اختصاصها التي تحددها القوانين
واللوائح

٢ - إذا تعدت جهة من جهات الإدارة
السلطة المخولة لها واتخذت إجراءات لا يبيحها
القانون خرج عملها عن دائرة المشروعية وزالت
عنه صفة الاحترام الجدير بالأمر الإداري

بتاريخ ٣٠ يونيو سنة ١٩٢٨ أمراً الى سعادة
 حاكم دار بوليس مصر بسرعة مصادرة أعداد مجلة
 روز اليوسف الموجودة بالمطبعة والتي ستوزع في
 أول يوليو سنة ١٩٢٨ مع كافة الكليشيات
 المختصة بصور هذا العدد . وقد قام بناء على ذلك
 الامر - الذي قدمت وزارة الداخلية المستأنف
 عليها المستند الكتابي المثبت له بناء على قرارات
 المحكمة أخيراً - حضرة مأمور قسم عابدين
 ومعه نفر من رجال البوليس الى مطبعة الجامعة
 وضبط ستة عشر ألف عدد من أعداد مجلة
 روز اليوسف والكليشيه الذي به صورة حضرة
 صاحب الدولة محمد محمود باشا يدوس الدستور
 وأثبت هذه الاجراءات في محضره المؤرخ ٣٠
 يونيه سنة ١٩٢٨ والمقدم ضمن أوراق القضية
 « وحيث أن المستأنفة رفعت دعاوها
 بتاريخ أول يوليو سنة ١٩٢٨ الى محكمة الموسيقى
 وطلبت الحكم بصفة مستعجلة باعتبار الاجراءات
 التي اتخذت بمعركة البوليس يوم السبت ٣٠ يونيه
 سنة ١٩٢٨ بمصادرة المجلة وكذلك كليشيه الصورة
 المنشورة في الصحيفة الثالثة عشرة من المجلة
 المذكورة اجراءات باطلة كأنها لم تكن مع تسليم
 المدعية الاعداد والكليشيه
 « وحيث أن حضرة مندوب الحكومة
 دفع الدعوى بعدم اختصاص المحاكم الاهلية
 بنظرها لانها ترمى الى الفناء أمر اداري مستنداً
 في ذلك الى نص المادة (١٥) من لائحة ترتيب
 المحاكم الاهلية وقد قبلت محكمة أول درجة هذا
 الدفع بحكمها الصادر بتاريخ ٣ يوليو سنة ١٩٢٨
 فرفعت المدعية استئنافاً أصلياً عنه وطلبت الحكم

بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدفع الفرعي
 وباختصاص المحاكم الاهلية بنظر الدعوى
 « وحيث أن المستأنف عليها أمام حضرة
 قاضي التحضير مع احتفاظها بالدفع بعدم
 اختصاص المحاكم الاهلية بنظر الدعوى دفعت
 بأن الدعوى الحالية أصبح لا محل لها على الاطلاق
 لأن رد النسخ الصادرة أصبح مستحيلاً بسبب
 اعدامها وصممت على هذا الدفع أمام المحكمة ثم
 رفعت استئنافاً فرعياً بجلسة اليوم طلبت فيه الحكم
 بالغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من اختصاص
 قاضي الامور المستعجلة بنظر هذه الدعوى . وقد
 دفعت رافعة الاستئناف الاصلى بعدم قبول
 الاستئناف الفرعي للاسباب التي دونت بمحضر
 الجلسة .
 « وحيث ان الاستئناف الاصلى مقبول
 شكلاً لتقديمه في ميعاده القانوني
 « وحيث أن الدفع بعدم قبول الاستئناف
 الفرعي في غير محله لان من حق المستأنف عليه
 أصلياً أن يرفع استئنافاً فرعياً يربطه على الاستئناف
 الاصلى في اية حالة كانت عليها الدعوى أمام
 المحكمة الاستئنافية الى أن يقفل باب المرافعة
 « وحيث انه لا محل للقول بان الاستئناف
 الفرعي المرفوع من المستأنف عليها أصلياً غير
 مرتبط بموضوع الاستئناف الاصلى لانه تبين
 للمحكمة ان الارتباط بين الاستئنافين متوفر اذ
 ان الاستئناف الفرعي يقصد منه تعديل الحكم
 المستأنف فيما قضى به ضد المستأنف عليها . أصلياً
 وكل من الاستئنافين يرمى الى طرح موضوع
 اختصاص محكمة اول درجة أو عدم اختصاصها

من جديد على المحكمة الاستئنافية وأن تنوعت اسباب الدفع بعدم الاختصاص الذى قضت به تلك المحكمة

« وحيث انه لذلك يكون الاستئناف الفرعى مقبولا شكلا .

« وحيث انه للفصل فى هذه القضية بتعين البحث فى ماهية الأمر الادارى والشروط الواجب توفرها فيه وتحديد سلطة المحاكم الاهلية بالنسبة للاوامر التى تصدر من الجهات الادارية ويان ما اذا كان الامر بالمصادرة موضوع القضية الحالية مستوفيا للشروط اللازمة لاحترامه وصادرا من سلطة تملكه .

« وحيث أن الأمر الادارى هو كل تصريح صادر من احدى الجهات الادارية عن ارادتها يقصد منه احداث اثر قانونى ويتخذ صيغة تنفيذية ويؤخذ من هذا التعريف ان الأمر الادارى يشترط فيه - أولا أن يصدر من جهة ادارية سواء كانت تلك الجهة احد الموظفين الاداريين أم احدى الهيئات الادارية - ثانيا ان يصدر فى حدود السلطة التى تخولها صفة الموظف أو الهيئة الادارية لها وفى دائرة اختصاصها التى تحددها القوانين واللوائح فسلطة الادارة اذن محدودة بالنصوص الواردة ، اما فى القوانين الصادرة من السلطة التشريعية أو فى اللوائح الصادرة من السلطة الادارية نفسها فى حدود تفويضها من السلطة التشريعية .

« وحيث أنه يترتب على ذلك انه اذا تعدت جهة من جهات الادارة السلطة المخولة لها واتخذت اجراءات لا يبيحها القانون خرج عملها

هذا عن دائرة المشروعية وزالت عنه صفة الاحترام الجدير بالامر الادارى ووجب اعتباره من أعمال التعدى أو من قبيل اغتصاب السلطة .

« وحيث أن سلطة المحاكم الاهلية بالنسبة للاوامر الادارية قد حددتها المادة (١٥) من لائحة ترتيب تلك المحاكم حيث نصت على أن المحاكم الاهلية ليس لها أن تؤول معنى أمر يتعلق بالادارة ولا أن توقف تنفيذه وانما تختص بالحكم فى كافة المساوى التى ترفع على الحكومة بطلب تضييقات ناشئة عن اجراءات ادارية تقع مخالفة للقوانين أو الأوامر العالية وقد قصد من هذه المادة التى تقوم على مبدأ فصل السلطات التوفيق بين استقلال الادارة من جهة وبين الضمانات التى يجب أن تحاط بها حقوق الافراد قبلها من جهة أخرى .

« وحيث انه يترتب على ما تقدم أن أوامر الادارة التى منع الشارع المحاكم الاهلية من تأويلها وايقاف تنفيذها ونص على قصر حق تقاضى الافراد بشأنها على المطالبة بالتعويض انما هى الأوامر والاجراءات التى تدخل فى الاختصاصات التى تخولها القوانين واللوائح للسلطة الادارية فاذا تعدت اختصاصها لا يكون أثرها أثرا اداريا محترما وانما يقع باطلا ليس له اية صفة قانونية تمنع المحاكم من تأويله وايقاف تنفيذه، وقد جرى القضاء البلجيكي الذى يشبه نظامه القضائى النظام المصرى فى هذه النقطة على هذا المبدأ فى أحكام عدة منها ، حكم محكمة اقوس فى ٤ فبراير سنة ١٩٠٤ (تراجع

الياسيكترى بلج عن سنة ١٩٠٠ - ١٩١٠ تحت لفظة فصل السلطات عدد ١٢ و ٢٠ من الجزء الرابع من ٣٤ و ٣٥) كما أخذ به القضاء المختلط في قضية ديون الجزية التي رفض فيها الدفع بعدم اختصاص المحاكم المختلطة بناء على أن موضوع النزاع هو من أوامر السلطة العليا بناء على أنه يشترط لقبول هذا الدفع أن يكون الأمر صادراً من الحكومة المصرية في حدود سلطتها العامة فإذا خرج عن حدود تلك السلطة كان للمحاكم المختلطة أن تنظر فيه (راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٢٩ ابريل سنة ١٩٢٦ في مجموعة القضاء والتشريع المختلط السنة ص ٣٧٠)

« وحيث أنه يستتبع من جميع ما تقدم أنه لا يكفي أن تدفع الحكومة بأن الأمر المتنازع بشأنه صادر من السلطة الادارية حتى تكف المحاكم الاهلية عن المساس به وإنما لهذه المحاكم أن تبحث مبدئياً هل الأمر المذكور صادر من الادارة في حدود اختصاصها أم خارجاً عن هذا الاختصاص فتحترمه ولا تعرض لابقائه في الحالة الاولى وتعتبره كأنه لم يكن في الحالة الثانية وتكون مختصة بالنظر فيه

« وحيث أنه بعد تقرير المبادئ القانونية المتقدمة يتعين البحث فيما إذا كانت ادارة الامن العام تملك الأمر بمصادرة نسخ العدد ١٣٤ من مجلة روز اليوسف والكليشيات الخاصة بصوره أم لا

« وحيث ان البحث يستدعي الرجوع الى قانون المطبوعات الذي صدر به الأمر العالي

المؤرخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١ ودستور الدولة المصرية الذي صدر به الامر الملكي رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ لمعرفة ما اذا كانت أحكام قانون المطبوعات قد ألغاه الدستور برمتها أم أبقى للادارة من السلطة ما ينحول لها اتخاذ الاجراءات التي اتخذت في هذه الدعوى

« وحيث ان إلغاء القوانين اما ان يحصل صراحة بالنص على الالغاء وبيان النصوص القانونية الملغاة وأما ضمناً اذا تعارضت نصوص القانون الجديد مع نصوص القانون القديم تعارضاً لا يمكن رفعه

« وحيث ان قانون المطبوعات كان ينص على رقابة الصحف وتخويل السلطة الادارية حق انذارها وتعطيلها وتوقيع الغرامات عليها بطريقة ادارية

« وحيث ان الدستور في المادة ١٥ نص على حرية الصحافة في حدود القانون كما نص في الشطر الاخير من تلك المادة على خطر الرقابة على الصحف او انذارها أو وقفها بالطريق الاداري فاننى بذلك المادة (١٣) وما يرتبط بها من مواد الامر العالي الصادر في ١ نوفمبر سنة ١٨٨١

« وحيث ان الدستور لم يتعرض لباقي نصوص قانون المطبوعات. فكل مواده التي لا تعارض ولا تتناقض مع نصوص الدستور الصريحة تبقى نافذة

« وحيث ان المادة (١٠) من قانون المطبوعات نصت على أنه يجوز للحكومة في كل

قامت به محكمة أول درجة بالنسبة لاختصاص قاضي الأمور المستعجلة لأن البحث في وظيفة المحاكم الأهلية يتقدم البحث في اختصاص أية محكمة معينة من تلك المحاكم سواء كان قضاؤها مستعجلاً أو غير مستعجل بالنظر إلى النزاع الذي طرح أمامها ولذلك لا يكون هناك محل للنظر في أي دفع آخر غير الدفع المذكور الذي يجب جميع الدفعات الأخرى إذا قبل ولذلك يكون الحكم المستأنف في محله فيما قضى به بالنسبة لعدم اختصاص المحاكم الأهلية وفي غير محله فيما قضى به بالنسبة للدفع بعدم اختصاص القضاء المستعجل (قضية روزاليوسف وحضر عنها الاستاذان راغب أفندي اسکندر ومحمد صبري أبو علم أفندي الحاميان ضد وزارة الداخلية نمرة ٧٠٤ سنة ١٩٢٨ س دائرة حضرات محمد راغب عطيه بك وكيل المحكمة وعفيل عفت بك وسابا حبثي بك القاضيين)

٤٨٢

محكمة مصر الابتدائية الأهلية

١٣ مايو سنة ١٩٢٩

- ١ - الدستور والنفاذ للمادتين ١٠ و ١٣ من قانون المطبوعات . قانون العقوبات . تطبيقه دون غيره على الصحف
- ٢ - اجراء ، مخالف للقانون . مصادرة مجلة بناء على المادة العاشرة من قانون المطبوعات . تعويضات .
- ٣ - شروط تطبيق المادة العاشرة من قانون المطبوعات .

- ٤ - المحاكم ، سلطة المراقبة على أعمال الادارة . سلطة بحث أسباب تصرف الادارة

القاعدة القانونية :

- ١ - بعد صدور الدستور المصري أصبح قانون العقوبات هو القانون الوحيد الذي يطبق على الصحافة والصحفيين لأن قانون المطبوعات

الأحوال ضبط ومصادرة جميع الرسوم والنقوشات مهما كان نوعها أو جنسها وسواء كانت معلنة أو معرضة لنظر العامة أو للبيع وذلك متى تراءى لها أن النقوشات والرسوم المذكورة مغايرة للنظام العمومي أو للآداب أو للدين وهو نص عام يدخل تحته الجرائد والمجلات لأنه يستحيل عملياً مصادرة النقوشات والرسوم التي تطبع في عدد من جريدة أو مجلة بغير مصادرة العدد نفسه

« وحيث أن نص المادة العاشرة المذكورة لم يتعرض له الدستور بالالغاء ولا يمكن القول أن بينه وبين المادة ١٥ من الدستور أي تعارض أو تناقض لأن ضبط ومصادرة الرسوم والنقوشات ليس من قبيل الوقف أو الالغاء لأن الالغاء هو منع الصحيفة من الصدور نهائياً والوقف هو منعها منعاً مؤقتاً لمدة معينة كما أنه لا يمكن القول أيضاً بأن هذه العبارات مترادفة لأن المشرع في قانون المطبوعات قد حدد تلك الاجراءات باعتبار أنها منفصلة عن بعضها ولكل منها معنى خاص

« وحيث أنه متى تقرر ذلك فإن الأمر الصادر في هذه الدعوى من الجهة الادارية مستند الى قانون نافذ فالمحكمة الأهلية بمتضى نص المادة (١٥) ممنوعة من تأويله أو إيقاف تنفيذه ، أما البحث في سداد هذا الأمر أو عدالته فإن محله دعوى التعويض »

« وحيث أنه متى ثبت أن المحاكم الأهلية غير مختصة بنظر الدعوى فلا محل للبحث الذي

قد ألغى منه بصدور الدستور كل ما يتعارض مع حرية الرأي وحرية الصحافة اللتين يكفلهما الدستور وبوجه خاص فإن المادتين العاشرة والثالثة عشر قد أصبحتا ملغيتين وقد تكفل قانون العقوبات بما تضمنته هاتان المادتان بما قرره في المواد ١٤٩ ، ١٥٣ ، ١٥٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ .

٢ - إذا صادرت إدارة الأمن العام مجلة مصورة اعتماداً على المادة العاشرة من قانون المطبوعات التي ألغها الدستور كان عملها مخالفاً للقانون ووجب عليها التعويض

٣ - بفرض بقاء المادة العاشرة من قانون المطبوعات بعد الدستور فتطبيقها يستلزم (أولاً) أن يكون هناك صور (ثانياً) أن تكون هذه الصور مغايرة للنظام العمومي أو للأداب أو للدين . (ثالثاً) أن تكون الصور معلنة أو معرضة لنظر العامة أو للبيع . فإذا انعدم شرط من هذه الشروط كان تطبيق المادة مخالفاً للقانون . وعلى هذا فإذا صادرت إدارة الأمن العام مجلة لم يثبت أن بها صوراً مخالفة للنظام العمومي أو للأداب أو الدين وكانت المصادرة قد وقعت في المطبعة قبل إعلان المجلة وعرضها لنظر العامة والبيع كان عملها مستوجباً للتعويض لمخالفة ذلك للقانون

٤ - للمحاكم حق مراقبة أعمال الإدارة لمعرفة ما إذا كانت حقيقة من الأعمال التي تتعلق بالأمن الداخلي أم لا وما دام للمحاكم حق الحكم على الإدارة بتعويض الضرر فلها بطبيعة الحال أن تبحث في أسباب هذا الضرر ومداه وفي طبيعة هذه الأسباب والالما أمكنها أن تقوم

بواجب المراقبة التي خولها لها القانون وعلى هذا فلها أن تطلب من الإدارة أن تبين سبب مصادرتها لمجلة من المجلات وأن تبحث في هذا السبب

المحكمة

« حيث أن المادة ١٤٩ من الدستور تنص على ما يأتي :

« حرية الرأي مكفولة ولكل إنسان الأعراب عن فكره بالقول أو بالكتابة أو بالتصوير أو بغير ذلك في حدود القانون »

« وحيث أن المادة ١٥٥ منه تنص على ما يأتي :

« الصحافة حرة في حدود القانون والرقابة على الصحف محظورة وإنذار الصحف أو وقفها أو الغاؤها بالطريق الإداري محظور كذلك إلا إذا كان ذلك ضرورياً لوقاية النظام الاجتماعي »

« وحيث أنه يستخلص من المادتين المذكورتين أربعة مبادئ أساسية : أولاً - أن حرية الرأي مكفولة في حدود القانون . ثانياً - أن الصحافة حرة في حدود القانون . ثالثاً - أن الرقابة على الصحف محظورة إطلاقاً . رابعاً - أن إنذار الصحف أو وقفها أو الغاؤها محظور إدارياً إلا في حالة واحدة هي « وقاية النظام الاجتماعي » من خطر البلشفية حيث يجوز للإدارة إنذار الصحف أو وقفها أو الغاؤها

« وحيث أن البحث في هذه الدعوى يتطلب النظر إلى نصوص الدستور من جهة

حرية الرأي على اعتبار أن المصادرة وقعت على صور ورسوم ومن جهة حرية الصحف على اعتبار أن مجلة روز اليوسف صحيفة مصورة

« وحيث أن حرية الرأي وحرية الصحافة قد كفلها الدستور في حدود القانون

« وحيث أن الخلاف القائم بين المدعية والحكومة هو فيما هو هذا القانون ؟ وهل هو قانون المطبوعات الذي صدر بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١ أى قبل انشاء المحاكم الأهلية بسنتين تقريباً أو هو قانون العقوبات الذي صدر في سنة ١٩٠٤ وحل محل قانون العقوبات الصادر في يونيو سنة ١٨٨٣ - أو هو القانون الذي يشترعه البرلمان بعد العمل بالدستور

« وحيث أن المدعية ترى أن القانون الذي يشير إليه الدستور هو القانون الذي يشترعه البرلمان (وهو على الأقل قانون العقوبات) وترى الحكومة أن هذا القانون هو قانون المطبوعات ولكل وجهة أيدها

« وحيث أن المحكمة ترى بعد مسماعها أقوال الخصمين والاطلاع على مستنداتها ومذكراتهما أن القانون الواجب الاتباع الآن هو القانون الموجود وقت صدور الدستور على أن للبرلمان الحق فيما بعد في وضع قانون جديد للصحف وقد كان هذا الحق محل نزاع شديد بين أعضاء لجنة الدستور إذ كان فريق منهم يرى منع البرلمان من وضع تشريع لحرية الرأي وللصحف تقديساً للقواعد العامة التي قررها الدستور في هذا الشأن .

« وحيث أن المحكمة تستند في رأيها هذا

أى في أن القانون الذي يشير إليه الدستور هو قانون سابق على العمل به - إلى نصوص نفس الدستور فقد جاء في المادة (١٦٧) منه ما يأتي « كل ما قرره القوانين والمراسيم والأوامر والوائح والقرارات من الأحكام وكل ما سن أو اتخذ من قبل من الأعمال والاجراءات طبقاً للاحوال والأوضاع المتبعة يبقى نافذاً بشرط أن يكون نفاذها متفقاً على مبادئ الحرية والمساواة التي يكفلها هذا الدستور الخ » ثم جاء أيضاً أن القبض أو الحبس لا يكون الا وفق أحكام القانون (مادة ٥) وأنه لا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون (مادة ٦) وغير ذلك كثيراً مما لا محل لايراده هنا . فكل هذه القوانين التي تشير إليها هي القوانين التي كان معمولاً بها الى حين صدوره . على أن هذا الحكم يجب أن لا يؤخذ على إطلاقه لأن هناك من القوانين ما أصبح ملغى ولاعمل له بموجب نفس الدستور وهي القوانين التي تكون غير متفقة مع مبادئ الحرية والمساواة (مادة ١٦٧) ومنها ما للبرلمان من حق الغائها وتعديلها (مادة ١٦٧)

« وحيث أنه قد ظهر مما تقدم أن حرية الرأي وحرية الصحافة خاضعتان لنصوص القوانين السابقة على الدستور بشرط أن لا يكون هناك منافاة بينهما وبين المبادئ الأساسية التي كفلها » وحيث أن القانونين اللذين جرى العمل على تطبيقهما على الصحافة والصحفيين هما قانون المطبوعات الصادر بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١ وقانون العقوبات الصادر في سنة ١٩٠٤ الذي حل محل القانون الصادر في سنة ١٨٨٣

« وحيث أن المحكمة ترى بعد الاطلاع على المستندات وعلى المذكرات وبعد سماع اقوال الخصمين أن قانون العقوبات هو الواجب الاتباع بعد صدور الدستور لأن قانون المطبوعات التي منه ما يتعارض مع حرية الرأي وحرية الصحافة . وليبان ذلك قول المحكمة ان قانون المطبوعات يتضمن ثلاثاً وعشرين مادة منها مادتان تناقضان الدستور وهما المادة عشرة والمادة (١٣) والباقي بعد ذلك لا يتعارض مع أى نص من نصوصه لأنه متعلق بالمطابع والترخيص بها وواجبات أرباب المطابع والصحفيين والترخيص لهم وواجباتهم وباعة المطبوعات والترخيص لهم والغرامات التي تقرر عند وقوع مخالفة منهم

أما المادة ١٣ الـ فهذا نصها « يسوغ محافظة على النظام العمومي أو الدين أو الآداب تعطيل أو قتل أى جورنال أو رسالة دورية بأمر ناظر داخلية حكومتنا بعد ائذارين أو بقرار من مجلس النظار بدون ائذار ويسوغ اضافة غرامة الخ » . وهذه المادة أصبحت ملغاة بحكم المادة ١٥٠ من الدستور . وأما المادة العاشرة من قانون المطبوعات فهذا نصها « يجوز للحكومة في كل الأحوال ضبط ومصادرة جميع الرسومات والنقوشات مهما كان نوعها أو جنسها وسواء كانت مغلقة أو معرضة لنظر العامة أو للبيع وذلك متى تراءى لها أن الرسومات والنقوشات المذكورة مغيرة للنظام العمومي أو للآداب أو للدين ويجازى من نشرها أو حملها أو عرضها للبيع بغرامة من مائتين الى الفى غرش »

« وحيث أن قانون العقوبات قد تكفل بما تضمنته المادة ١٣ المذكورة في مواده الآتية . ١٤٩ - عقاب الصحف التي تسعى للاخلال بأمن الحكومة والمادة ١٥٣ - عقاب الصحف التي تسعى لتكدير السلم العمومي والمادة ١٥٥ - عقاب الصحف التي تنتهك حرمة الآداب وحسن الأخلاق والمادة ١٦٨ نصت على إلغاء الجريدة أو تعطيلها مؤقتاً وعلى اقفال المطبعة مؤقتاً ومؤبدأ

« وحيث أن هذا القانون قد تكفل أيضاً بما تضمنته المادة العاشرة من قانون المطبوعات فقال في المادة ١٦٧ يجوز ضبط الرسائل والمطبوعات والاعلانات والرسوم والنقوش والصور الرمزية وغيرها والألواح والأحجار وغير ذلك من أدوات الطبع والنشر ويكون الحكم الصادر بالعقوبة مشتملاً على الأمر بإزالة أو اعدام كل أو بعض الأشياء التي ضبطت أو تضبط فيما بعد

« وحيث أن قانون العقوبات تضمن فوق ذلك في المادة ١٦٦ مكررة معاقبة مديري المطابع وملتزمي الطبع والمؤلفين وأصحاب المطابع والبائعين والموزعين واللاصقين وفي الواقع أن قانون العقوبات لم يترك من قانون المطبوعات إلا ما هو متعلق بالقيود الموضوعة لإصدار الصحف وطريقة الترخيص بها وحق الحكومة في منع دخول وتداول وبيع الجرائد والرسائل المنشورة في خارج القطر المصري (المادة ١٧)

« وحيث أنه لم يبق بعد هذا البيان الا اثبات ان واضح الدستور لم يقصد بكلمة

« القانون » سوى قانون العقوبات لأنه أسمى من أن يترك حظ الصحفي بين يدي الإدارة تصدرها متى شاءت وأن تجعل حرية الرأي رهن إرادتها بحسب هواها وأن لا تجعلها في ذمة القضاء الذي لا يصدر حكمه الا بعد تحقيق ودفاع على وتخصيص وتدقيق خصوصاً وأن قانون المطبوعات قد صدر من ولي الامر بناء على مارآه مجلس النظار في حين أن قانون العقوبات قد صدر بعد ان درسه مجلس شورى القوانين وأدلى برأيه فيه وان لم يكن قطعياً فهو أقرب لاشتراك الأمة في وضعه وأرضى لها من قانون المطبوعات

« وحيث انه ان كان لا يزال في النفس أثر من الشك بعد ما قررته المحكمة فان من المبادئ المعلومة في تفسير القوانين عند غموضها الرجوع الى المناقشات التي دارت حين تحضيرها لتوضيح الغامض وإزالة اللبس

« وحيث أنه بالرجوع الى محضر لجنة الدستور نجد أن اللجنة تناقشت في الجلسة التاسعة عشر بما يأتي

« حضرة محمد بك علي - هل يعطى البرلمان الحق في سن القانون اللازم للصحافة تأميناً للنظام وصوناً للاعراض أم لا فأجاب حضرة علي بك ماهر :- هذا تكفل به قانون العقوبات والذي أريده أن لا يكون للبرلمان وخصوصاً في الأحوال العادية الحق في تقرير قوانين تمنح الحكومة مراقبة الصحف أو عدم إصدارها.

وقد جاء في تقرير لجنة الدستور ما يأتي :-
وقد كان مما ينظم أمور الصحافة عندنا قانون

المطبوعات وفيه اثبات حق الإدارة في إنذار الجرائد وتعطيلها ووقفها وإذ هي لم تكن من حيث ما يكتب فيها إلا صورة خاصة من ابداء الرأي رأت اللجنة للتسوية بينها وبين صورها الاخرى في الحكم ان لا يكون حسابها على ما يقع منها إلا بطريق القضاء وعلى حسب ما يضعه القانون من الحدود ولذلك حظرت إنذارها أو وقفها أو الغائها من أجل ما ينشر فيها بالطرق الادارية وأما حرية الصحافة من حيث إصدارها فقد تركت اللجنة الأمر في هذا القانون بقدر ما يرى فيه المصلحة العامة وهو المقصود بعبارة (الصحافة حرة في حدود القانون) . وهذا الكلام صريح في أن حساب الصحف على ما يقع منها بخلاف بالأمن أو الآداب أو الحياء لا يكون إلا بطريق القضاء - أما القانون الذي تشير له المادة ١٥ من الدستور فهو القانون الذي ينظم إصدار الصحف من حيث الشروط اللازمة في الصحفيين أو طريقة إعطاء الرخص أو غير ذلك مما يرى فيه المصلحة العامة ومن المفهوم بالبداية أن اللجنة تشير إلى ما بقى من قانون المطبوعات خاصاً بالمطابع وشروط إصدار الصحف بعد ما ألغى الدستور ما كان فيه خاصاً بتقييد حرية الرأي « وحيث انه ان كان لا يزال هناك أثر من الشك بعد هذه الأدلة الناطقة التي أساقها المحكمة فإليك دليلاً آخر بعد صدور الدستور. جاء في المذكرة التفسيرية لتعديل المادة ١٦٢ من قانون العقوبات في سنة ٩٢٥ بتوقيع معالي عبد العزيز فهمي باشا وزير الحفانية ما يأتي : كانت الصحافة قبل اعلان الدستور تحت رجة

السلطة الادارية التي كان لها الحق في تعطيل الجرائد والرسائل الدورية بل وفي الغائها لكن الدستور قد قرر مبدئياً حريتها ورفع عنها يد السلطة الادارية على انه كان من الطبيعي أن هذه الحرية يجدها حق المجتمع والأفراد في أن لا يساء استعمالها لذلك قرر الدستور بأن الصحافة حرة في حدود القانون ولما كان في بعض نصوص قانون العقوبات الحالي الخاصة بالجنح الصحفية شيء من الغموض يستلزم الايضاح وقليل من النقص يستلزم التكميل فقد رؤى ادخال شيء من التعديل على بعض أحكام قانون العقوبات الخاصة بالجنح الصحفية وهذا مع عدم المساس أي مساس بحق حرية الصحف ولا بما لها من الحقوق المشروعة»

« وحيث انه متى تقرر هذا يحسن بالمحكمة أن تعود الى المادتين ١٣ و ١٠ من قانون المطبوعات فتقرر ان الاولى منها الغيت الغاء تاماً بنص المادة (١٥) من الدستور والثانية الغيت كذلك الغاء تاماً بنص المادة ١٤ منه لأنها تقرر لكل انسان الأعراب عن فكره بالقول والكتابة والتصوير . فالتصوير إذن مظهر من مظاهر الأعراب عن الفكر فهو حر في حدود قانون العقوبات »

« وحيث انه متى تقرر ذلك تكون ادارة الامن العام قد ضبطت وصادرت مجلة روز اليوسف المصورة اعتماداً على المادة العاشرة من قانون المطبوعات التي ألغاهها الدستور وتكون بذلك قد خالفت القانون ووجب عليها التعويض »

« وحيث ان المحكمة مع اعتقادها بصحة

ما اوردته من الأدلة على الغاء المادة العاشرة من قانون المطبوعات وبصفة كونها محكمة ابتدائية ترى استكمالاً لبحث المسألة من كافة وجوها ان تسلم جدلاً ببقاء هذه المادة معمولاً بها فهل جرت ادارة الأمن العام في الضبط والمصادرة على احكام هذه المادة ؟ »

« وحيث ان الجواب على ذلك يدعو المحكمة الى اثبات نص الأمر الصادر بالضبط والمصادرة وها هو ا »

(حضرة صاحب السعادة حكمدار بوليس مصر . الأمل سرعة مصادرة أعداد مجلة روز اليوسف الموجودة بالمطبعة التي ستوزع باكر الاحد اول يولييه مع الاكليشيات الخاصة بهذا العدد - مدير الامن العام بالنيابة - فريد)

« وحيث ان المحكمة لا تريد ان تعرض لما اذا كان هذا الامر قد صدر من موظف مختص باصداره او لا ما دام مندوب الحكومة لم يقرر امام المحكمة ان وزارة الداخلية هي المسئولة »

« وحيث ان المحكمة لا ترى كذلك رأي المدعية في ان المصادرة يجب ان تقع على الصور كنص المادة العاشرة لا على المجلة لأن الصور لاصقة بها ولا يمكن مصادرة البعض دون البعض الآخر وان كان الرأي في فرنسا ان تصدر الصور دون الكتاب اذا كان ممكناً مادياً . »

« وحيث ان المحكمة ترى ان تطبيق نص المادة العاشرة يستلزم - اولاً - ان يكون هناك صور - ثانياً - ان تكون هذه الصور مغايرة للنظام العمومي او للأداب والدين - ثالثاً - ان تكون

تلك الصور معلنة او معرضة لنظر العامة أو للبيع فاذا انعدم شرط من هذه الشروط كان تطبيق المادة مخالفاً للقانون واما عن الشرط الأول فالصور موجودة وأما عن الشرط الثاني فقد خلا الامر الصادر بالمصادرة من يانه . وقد أبي مندوب الحكومة ان يقوله او على الاقل ان يدل المحكمة على الصورة التي اوجبت المصادرة واما عن الشرط الثالث فعدوم المرة لان المصادرة وقعت في ادارة الجريدة قبل اعلانها وقبل عرضها لنظر العامة وقبل عرضها للبيع كما هو صريح الامر الصادر بالمصادرة وكما هو ثابت في محضر تحقيق البوليس »

« وحيث انه فيما يتعلق بالشرط الثاني فللمحاكم الحق في أن تطلب من الادارة أن تبين سبب المصادرة بل لها الحق في أن تبحث هذا السبب لأن من أعمال الحكومة ما يسمونه *actes du gouvernement* وهذه الاعمال يجب أن تترك للادارة الحرية التامة فيها وأن لا تكون خاضعة لاية رقابة قضائية وقد بينها ابلاتون في مؤلفه عن القانون الادارى تحت بند ١٥٧ وما يليه ومن هذه الاعمال ما هو متعلق بامن الحكومة الداخلى وضرب لذلك المثل الوحيد وهو المراسيم التى تعلن الاحكام العرفية ثم قال فى بند ١٦٠ ما يأتى : « يجب أن يحتاط الانسان أشد الاحتياط فى اعتبار عمل الحكومة داخلا فى أعمال السلطة *actes du gouvernement* أولا - لأنه بدون هذا الاحتياط يتسنى للادارة أن تفر من مراقبة القضاء بأن تصبغ عملها الاستبدادى بصبغة المحافظة على الامن العام »

فيؤخذ من هذا ان للمحاكم حق مراقبة أعمال الادارة لمعرفة ما اذا كانت حقيقة من الاعمال التى تتعلق بالامن الداخلى أولا . على ان هناك ما هو أوضح من ذلك وهو انه ما دام للمحاكم حق الحكم على الادارة بتعويض الضرر فلها بطبيعة الحال أن تبحث فى أسباب هذا الضرر ومداه وفى طبيعة هذه الاسباب والا لما أمكنها أن تقوم بواجب المراقبة التى خولها لها القانون

« وحيث أن الادارة فضلا عن انها امتنعت عن بيان سبب المصادرة أهول للامن العام أو هو للآداب أو هو للدين امتنعت أيضا عن بيان الصورة التى اوجبت المصادرة فتأخذ المحكمة من هذا الامتناع انه لم يكن بالجملة ما يخل بالنظام العام ولا بالدين ولا بالآداب وأن ادارة الامن العام قد خالفت القانون ووجب عليها التعويض

« وحيث ان الادارة قد صادرت ستة عشر ألف عدد قيمتها مائة وستون جنيهاً مصرياً ثم صادرت أشياء أخرى ومنعت المدعية من اتمام طبع ما تريد طبعه مما قدره المحكمة بمبلغ أربعين جنيهاً أخرى

(قضية - روز اليوسف ضد وزارة الداخلية نمرة ٢١٧ سنة ١٩٢٩ استئناف . دائرة حضرة محمد بك رشدى وعضوية حضرتى محمد عبد الرزق بك كامل ومحمد توفيق درويش بك القاضيين)

٤٨٣

محكمة الزقازيق الابتدائية الأهلية

٢٠ فبراير سنة ١٩٢٩

١ - الأمر الإداري . تعريفه . أركانه

٢ - تعدى الجهة الإدارية سلطتها . عمل تعد و اغتصاب

٣ - سلطة المحكمة . اختصاص جهة الإدارة

القاعدة القانونية

١ - الأمر الإداري هو كل تصريح بإرادة يصدر به قرار من الإدارة بصفة كونها سلطة عمومية وفي حال قيامها بوظائفها التي يسندها إليها القانون ويكون مستوفياً للأوضاع المقررة قانوناً وفي مصلحة عامة

فالأوامر الإدارية التي قصر حق الأفراد فيها على المطالبة بتعويض إنما هي الأوامر والأجراءات التي تدخل في اختصاص جهة الإدارة بمقتضى القوانين واللوائح ويتجاوز فيها الموظف الحد *abus de pouvoir*

٢ - إذا تعدت جهة الإدارة السلطة المخولة لها واتخذت إجراءات لا تتفق مع القوانين واللوائح خرج عملها عن دائرة المشروعية وأصبح باطلا ليس له صفة تمنع المحاكم من تأويله أو إيقاف تنفيذه وأصبح عملها من أعمال التعدي والاعتصاب . لأنه لا يسوغ للإدارة أن تخلط بين غايتها وهي أداء وظيفتها الإدارية وبين الوسائل التي يصبح لها استعمالها فلا يسوغ لها لتحقيق غايتها أن تستعمل كل ما تراه من الوسائل

٣ - لا يكفي أن تدفع الحكومة بأن الأمر إدارياً لتمتع المحاكم عن المساس به . بل من حق

المحكمة البحث فيما إذا كان الأمر صادراً في حدود اختصاص جهة الإدارة أم لا

المحكمة

« حيث أن المدعى طلب بعريضة افتتاح الدعوى الحكم بإلغاء الحجز المتوقع على زراعة القطن الموجودة بالمائة فدان الكائنة بعزبة الجارية وبإعلان الاجراءات التي اتبعت نحو ذلك الحجز والحكم بتزوير الورقة التي ترتب الحجز عليها باعتبارها صادرة منه ان وجدت مع المصاريف والاعتاب وزاد بجلسة التحضير الحكم له بغرامة يومية قدرها عشرة جنيهات من تاريخ الحكم حتى يرفع الحجز :

« وحيث أن الحاضر عن المدعى عليها دفع الدعوى بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظرها لأنها ترمى الى إلغاء أمر إداري مستنداً في ذلك الى نص المادة (١٥) من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية

« وحيث انه للفصل في هذه القضية يتعين البحث في ماهية الأمر الإداري والشروط الواجب توافرها فيه وتحديد سلطة المحاكم الأهلية بالنسبة للأوامر التي تصدر من الجهات الإدارية وبيان ما إذا كان الأمر الصادر بالحجز في هذه القضية مستوفياً للشروط اللازمة لاحترامه

« وحيث أن الأمر الإداري هو كل تصريح بإرادة يصدر به قرار من الإدارة بصفة كونها سلطة عمومية وفي حال قيامها بوظائفها التي يسندها إليها القانون ويكون مستوفياً للأوضاع المقررة قانوناً وفي مصلحة عامة ويؤخذ

من هذا التعريف انه يشترط ليكون الأمر إدارياً لا تملك المحاكم تأويله أو إيقاف تنفيذه أولاً أن يكون صادراً من إحدى جهات الإدارة ثانياً أن يكون موضوعه عملاً إدارياً ثالثاً أن يكون متعلقاً بوظيفتها بصفتها سلطة عمومية ويكون مستوفياً للأوضاع المقررة قانوناً رابعاً أن يكون في سبيل المصلحة العامة فسلطة الإدارة إذن محددة بالنصوص الواردة أما في القوانين الصادرة من السلطة التشريعية أو في اللوائح الصادرة من السلطة الإدارية نفسها في حدود تفويضها من السلطة التشريعية :

« وحيث انه يترتب على ذلك انه اذا تعدت الجهة الادارية السلطة المخولة لها واتخذت اجراءات لا تتفق مع القوانين واللوائح خرج عملها عن دائرة المشروعية واصبح باطلا ليس له اى صفة قانونية تمنع المحاكم من تأويله أو إيقاف تنفيذه واعتبر عملها من اعمال التعدي واغتصاب السلطة لأنه لا يسوغ للإدارة ان تخطئ بين غايتها وهي اداء وظيفتها الادارية وبين الوسائل التى يصح لها استعمالها فلا يسوغ لها لتحقيق غايتها ان تستعمل كل ما تراه من الوسائل بل لا تستعمل منها الا ما كان معترفاً بأنه من امتيازاتها ومن حقوقها :

« وحيث ان سلطة المحاكم الأهلية بالنسبة للأوامر الادارية قد حددتها المادة (١٥) من لائحة ترتيب تلك المحاكم وقد قصد من هذه المادة التى تقوم على مبدأ فصل السلطات استقلال الادارة وضمان حقوق الافراد قبلها

« وحيث أن الأوامر الادارية التى قصر حق الأفراد فيها بالمطالبة بتعويض إنما هى الأوامر والاجراءات التى تدخل فى الاختصاصات التى تخولها القوانين واللوائح للسلطة الادارية ويتجاوز فيها الموظف الحد (abus de pouvoir)

« وحيث مما تقدم لا يكتفى أن تدفع الحكومة بأن أمر الحجز المتنازع بشأنه صادر من السلطة الادارية حتى تكف المحاكم عن المساس به وإنما من حق المحاكم أن تبحث ان كان الأمر صادراً من الإدارة فى حدود اختصاصها أم لا . فان كان فى حدود اختصاصها منعت من التعرض الى تأويله أو إيقاف تنفيذه والا اعتبرته خروجاً على سلطتها واعتبرته كأن لم يكن ومن حقها النظر فيه

« وحيث أنه بعد تقرير ما تقدم يتعين البحث فيما اذا كانت الجهة الادارية تملك الحجز ادارياً على المدعى باعتبار أنه مالك لأطيانه مقابل ثمن سداد لم يأخذه واخذه المستأجر منه وآخرون معه

« وحيث انه بالرجوع الى قانون نمرة ٢٦ سنة ١٩٢٣ الخاص بتحصيل اثمان الأسمدة التى تباع من وزارة الزراعة للمالكى الأراضى الزراعية يتبين ان اجراءات الحجز الادارى المنوه عنها فى الأمر العالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ و ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ تطبق فيما يتعلق بتحصيل اثمان الأسمدة التى تبيعها وزارة الزراعة الى مالكى الاراضى الزراعية

« وحيث أن المدعى عليها لم تقدم ما يفيد

٤٨٤

محكمة اسيرط الابتدائية الاهلية

٣٠ يناير سنة ١٩٢٩

دعوى تزوير . فرعية . استئنافها . نصاب
الدعوى الاصلية .

القاعدة القانونية :

ليس الادعاء بتزوير سند الا دفعا مثله مثل
اي دفع آخر يجوز للخصم ان يدفع به اثناء سير
المرافعة فلا يغير من قيمة الدعوى ، والقول بغير
ذلك ليس له أى مرجع فى القانون

المحكمة

« حيث ان المستأنف عليه دفع فرعياً بعدم
جواز الاستئناف لقلة النصاب لأن السند المحكوم
بصحته بعد الطعن فيه بالتزوير قيمته ٣٥٠ قرشاً
وهى مما لا يجوز معه الاستئناف »

« وحيث ان المستأنف رد على هذا الدفع
بأن السند المطعون فيه وان كانت قيمته أقل من
النصاب الجائز استئنافه الا انه كان موضوع
طعن بالتزوير بالدعوى الفرعية ودعوى التزوير
هذه لا تقبل تقدير فى طبقاً للمادة ٣٠ مرافعات
تعتبر من الدعاوى التى تتجاوز قيمة المدعى به فيها
النصاب الغير جائز استئنافه »

« وحيث أن السند المطعون فيه قيمته
قاصرة على مبلغ ٣٥٠ قرشاً ولم يتناول موضوعه
أية مصلحة أخرى »

« وحيث أنه من المقرر قانوناً ان الدعوى
تقدر باعتبار قيمة الطلب الأصلى وهو هنا مبلغ
٣٥٠ قرشاً والا دعاء بتزوير السند ليس الادعاء

أنها باعت للمدعى اسمه حتى يحجز عليه طبقاً
للقانون السالف الذكر وبالعكس فان المدعى قدم
عريضة دعوى حجز بموجبها تحت يده على
حاصلات القطن السابق الحجز عليه ادارياً مقابل
ثمن سداد استلمه آخرون بضمانة ليلى أحمد السينارى
المستأجر منه .

« وحيث أنه بهذا الحجز الاخير تسليم من
الحكومة بخطتها فى الحجز الادارى بأن المدعى
لم يكن مشترياً منها

« وحيث أن خطأ هذا لا يمكن معه القول
بأن المحاكم ممنوعة من التعرض للأمر الادارى
الصادر بالحجز والغائه وقصر حق المدعى فيه
على التعويض لأن الامر محل النزاع لا يستند
على اساس قانونى اذ أن المدعى لم يكن طرفاً فى
عقد بيع السماد حتى يمكن تطبيق قانون الأسمدة
عليه بالحجز الادارى ويكون الدفع المقدم من
المدعى عليها غير مقبول .

« وحيث انه لذلك يكون الحجز باطلا
ويتعين الناقض »

« وحيث أن الغرامة اليومية التى يطلب
المدعى الحكم له بها ما هى الا غرامة تهديدية
وللمدعى الحق فى المطالبة بالتعويض عما يلحقه
من الضرر بسبب تأخير المدعى عليها فى تنفيذ
الحكم ولهذا لا ترى المحكمة محلاً للحكم بها

(قضية السيد عبد الحافظ ابراهيم وحضر عنه
الاستاذ عبد العظيم افندى الهادى رسلان ضد مديرية
الشرقية نمرة ٢٠٩ سنة ١٩٢٨ كلى — دائرة
حضرات عثمان بك يوسف رئيس المحكمة و ابراهيم بك
شلي وعبد الفتاح افندى حسين القاضيين)

مثله مثل أى دفع آخر يجوز للخصم أن يدفع به أثناء سير المرافعة فلا يغير من قيمة الدعوى والقول بغير ذلك ليس له أى مرجع فى القانون ولا ترى المحكمة لذلك محلاً للبحث فى ما قد يترتب على الحكم بالتزوير من مساس بشرف المدعى عليه فى التزوير لعدم المسوغ قانوناً لاتخاذ هذه النتيجة سبباً لقبول الاستئناف وليس الطعن بالتزوير وحده هو الذى قد يكون فيه مساس بشرف أحد الخصام بل هناك من الدفوع ما يشابهه أو يكون أشد منه كالأكراه أو السرقة أو الغش »

« وحيث أن أغلب أحكام المحاكم جرت على هذا رأى وليس فى الأحكام القليلة التى يرتكن عليها المستأنف من الاسانيد القانونية مع ما يصح معه الركون اليها »

(قضية على محمود ضد على عبد الله نمرة ٣٦٧ سنة ١٩٢٨ س دائرة حضرات محمد نجيب سالم بك رئيس المحكمة وعضوية كامل شكرى بك وفهم سليمان بك القاضيين)

تعليق - نشرنا فى العدد السادس حكاين بهذا المعنى بأسباب فائضة متينة . وأتأ نرى بنشر هذا الحكم ان نبين ان القضاء أخذ فى الاضطراد بهذا المعنى

٤٨٥

محكمة اسبوط الابتدائية الاهلية

٢٣ فبراير سنة ١٩٢٨

رهن حيازى . تسجيله . وضع يد الراهن . تعديل نصوص القانون .

القاعدة القانونية :

تسجيل رهن الحيازة وحده غير كاف

لجواز أن يكون الرهن قد زال بالوفاء لاسمياً أن القانون لم يوجب فى رهن الحيازة ما اوجب فى الرهن التأمينى او العقارى بمقتضى المادة ٥٦٩ مدنى من ضرورة القيد وتجديده كل عشر سنين وقد جاء التعديل الحاصل للنصوص بالقانون رقم ٤٩ سنة ١٩٢٣ مؤيداً لذلك اذ انه اضاف الى المادة ٥٤٠ مدنى ققرة مضمونها جواز تأجير العقار المرهون للراهن بشرط ان يكون الأيجار منصوصاً عليه فى ذات العقد او مؤشراً به فى هامش التسجيل او العقد والغرض من ذلك اعلان الغير بسبب حيازة الراهن للعين المرهونة حتى يكون على بينة من حقيقة الحال »

المحكمة

« حيث ان المدعين يتمسكان بأن القدر موضوع النزاع لا يعد مرهوناً ومن ثم لا يجوز نزع ملكيته على هذا الاعتبار ويستندون فى ذلك الى امرين : الاول ان المدعى عليهم المرتهنين استنزلوا فى تنبيه نزع الملكية من الدين المطلوب بمقتضى الحكم الصادر عن عقد الرهن الشامل للتدر موضوع النزاع ما دفع اليهم من المدينين أو لحسابهما فلم يبق من هذا الدين سوى مبلغ ١٠ م و ١٠ ج المعروض من المدعين من قبيل التسامح لتفاهته كما يقولان . الثانى . ان الرهن حيازى ولم يقترن بوضع يد المرتهنين فهو إذن باطل طبقاً للمادة ٥٤١ من القانون المدنى بحسب نصها القديم الخاضع له عقد الرهن لصدوره تحت سلطانه . »

عن النقطة الاولى

« وحيث ان تنبيه نزع الملكية الصادر من المرتهنين وارد به فعلا المحكوم به لهم بتاريخ ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٢٧ في القضية المدنية رقم ٦٨٠ سنة ١٩٢٢ اسيوط ومقداره ١٠ مليم و٦٣٥ ج يستنزل منه ٦٢٥ جنيهاً تسدد من عبد القدوس معوض واخوته بتاريخ يونيه سنة ١٩٢٤ خصماً من المطلوب من المدينين نظير مشتري القدر المذكور يكون الباقي م ١٠ و ج ١٠ ثم اضيف الى ذلك مبلغ ٢٣٤ جنيهاً المحكوم به بمقتضى حكم آخر مع ما ينبع من الملحقات ثم مبلغ آخر باق من حكم آخر فكانت النتيجة بقاء ذمة المدينين مشغولة بمبلغ ٧٢٠ مليماً و ٤٤٦ جنيهاً »

« وحيث انه يفهم من هذا الايضاح ان المرتهنين عند استنزالهم مبلغ الـ ٦٢٥ جنية لم يقصدوا بذلك ازالة الدين المطلوب عن الأرض التي من ضمنها القدر موضوع النزاع وانما راعوا من تلقاء انفسهم ابسط الطرق في الخصم فجاءوا الى اكبر مبلغ يحتمل هذا الخصم لضم الباقي الى ما لم يزل موجوداً في ذمة المدينين »

« وحيث انه وان كان يلزم ضم المبالغ بعضها الى بعض لتكون جملة واحدة ثم خصم المدفوع الا ان ما سلكه المرتهنون لا يدل في حد ذاته على نية التنازل عن حق او تمييز الدين عن دين بل مراعاة طريقة في الخصم لا تأثير لها فيما قد يكون لهم من حقوق مترتبة على العقود او الاحكام الصادرة لهم »

« وحيث انه لما تقدم لا تعد المحكمة ما ورد في تنبيه نزع الملكية اقراراً بوفاء المدفوع من الحكم

الصادر عن عقد الرهن التي من ضمنها القدر موضوع النزاع

عن النقطة الثانية

« وحيث ان من خصائص الرهن الحيازي لأجل ان يكون حجة على الغير ان يسجل بأحد اقسام الرهون وان ترفع يد المدين عن العين المرهونة »

« وحيث ان الرأي الذي ساد في القضاء المختلط لصحة الرهن هو ضرورة رفع يد الراهن عن العين المرهونة سواء باستيلاء المرتهن على العين واستغلالها والاتفاق بها بنفسه او وضعها تحت يد شخص آخر باتفاق الطرفين الى ان قضى بذلك بحكم صادر من الدوائر مجتمعة في ٤ يناير سنة ١٩١٧ (مجموعة التشريع والقضاء ٢٩ صفحة ١٣٧) وهو حكم بمقتضى هذا الموضوع بمحاكمة مستفيضاً وتناول الكلام على اطواره ومما ورد به ان الشك كان متطرقاً في اول الامر الى القضاء المختلط فيما يتعلق بتوفر هذين الشرطين في رهن الحيازة الا بسبب النصوص المتعلقة بالرهن مادة ٦٦٢ مدني مختلط وما يليها والتردد في تطبيقها على رهن العقار اسوة برهن المنقول لعدم ورود ذكر العقار في تعريف الرهن بالمادة ٦٦٢ المذكورة ولأن المادة (٢٠٧٢) الماثلة لها في القانون الفرنسي تشير الى رهن المنقول وجاءت المادة (٢٠٧٦) في باب الرهن الخاص بالمنقول مستلزمة التخلي عنه وليس لها نظير في رهن الحيازة الخاص بالعقار وهو المعبر عنه بلفظة (antichrèse) ولكن الأمر انجلي للقضاء المختلط بعد سنة ١٨٨٠ وبالاخص بعد وضع القانون

بسبب حيازة الراهن للعين المرهونة حتى يكون على بينة من حقيقة الحال اذا أراد التعاقد مع المدين المالك على أن المحكمة ترى أن التعديل الجديد ولو أنه راعى اعلان الغير بسبب وجود العين تحت يد الراهن فانه جاء غير واف اذ رفع يد الحائز عن العين المرهونة كان ملاحظاً فيه اعلان الغير ببقاء الرهن مهما طال عليه العهد أما بقاء الحيازة للراهن مع التسجيل على الصورة الجديدة فقد لا يؤدي الى ذلك بطريقة مطلقة اذ يجوز أن الرهن يرجع الى أكثر من عشر سنين وهي المدة التي جرت العادة بالاستكشاف عنها اعتماداً على نص المادة ٥٦٩ من القانون المدني القاضي بوجوب تجديد التسجيل فيما يتعاق بالرهن العقاري كلما مضى عليه عشر سنوات كما تقدم بل يجوز ان التسجيل يرجع الى أكثر من خمس عشرة سنة وهي المدة الطويلة اللازمة للمالك بوضع اليد فاذا رأى راعب الشراء أن الراهن واضح يده فقد يغتر بظواهر الحال وبما أدى اليه الكشف من السجلات خمس عشرة سنة على أكثر تقدير ولا يرى أثراً للرهن في حين أن هذا الرهن باق لم يسقط بالتقادم لاستمرار المعاملة بعقود الايجار بين المرتين والراهن مما قد يخفيه هذا الأخير عن يريد الشراء منه

« وحيث أن الراهنين في هذه الدعوى لم يسلموا الأرض الى المرتهنين حتى باعها الى المدعين فوضعا اليد من تاريخ الشراء حتى الآن وعلى ذلك لا يمكن الاحتجاج على المشتريين بعقد الرهن لعدم اقترانه بالحيازة المشترطة قانوناً

الأهلى الذى جاء مؤيداً بنصوصه لوجهة نظر القائلين بضرورة رفع يد الراهن عن العقار المرهون وضع المادة (٥٥٣) الخاصة بالغاروقة الشبيهة بالرهن المعروف فى فرنسا بالانتكروز *antichrèse* وكذا بوضع المادة ٣٣٩ التى وردت فى بيع الوفاء ونصت على ما يأتى « تتبع فى النوع الأول من بيع الوفاء الفوايظ المختصة برهن العقار أو المنقول وفى النوع الثانى من بيع الوفاء تتبع الفوايظ الآتية ولم يورد الشارع الأهلى شيئاً من نص المادة ٤٢٣ مختلط الناصه على القرائن التى ترجح ان المقصود من التعاقد الرهن لا البيع الوفاى ومن بينها بقاء العين تحت يد الراهن بأية صفة كانت » وحيث أن التفريق بين الرهن التأمينى او العقارى والرهن الحيازى يستلزم أن لا تكون الحيازة فى يد الراهن حتى يدرك الغير الذين يتعاملون معه أن العقار مرهون

« وحيث أن تسجيل رهن الحيازة وحده غير كاف لجواز ان يكون الرهن قد زال بالوفاء لا سيما أن القانون لم يوجب فى رهن الحيازة ما أوجبه فى الرهن التأمينى أو العقارى بمقتضى المادة ٥٦٩ مدنى من جهة القيد وتجديده كل عشر سنين (حكم طنطا الابتدائية ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١٣ الشرائع السنة الثانية رقم ٣٤) وقد جاء التعديل الحاصل للنصوص بالقانون رقم ٤٩ سنة ١٩٢٣ مؤيداً لذلك اذ إنه اضاف الى المادة (٥٤٠) مدنى فقرة مضمونها جواز تأجير العقار المرهون للراهن بشرط أن يكون الايجار منصوباً عليه فى ذات العقد أو مؤشراً به فى هامش التسجيل والقصد من ذلك اعلان الغير

من تاريخ مشتراه في سنة ١٩٠٨ لغاية تاريخ رفع الدعوى

« وحيث انه فضلا عن ان ثبوت التاريخ له طرق معينة معينة في القانون المدني بالمادة ٢٢٩ ولم يكن ذكر العقد في عقد آخر ثابت التاريخ من بينها الا أن القانون الفرنسي اشترط في هذه الحالة أن يذكر العقد على سبيل التلخيص الكامل بعقد آخر رسمي ليكون هو أيضا ثابت التاريخ أو ينوه عنه تنويهاً شخصياً له بعقد عرفي آخر ثابت التاريخ

« وحيث أن عقد الرهن المقدم من المستأنف المؤرخ أول يناير سنة ١٩١٢ المسجل في ٢٢ مايو سنة ١٩١٢ بمحكمة المنصورة المختلطة هو عقد عرفي وبمراجعته وجد أنه لم يذكر به بطريق البيان الكافي عقد البيع الذي يتمسك به المستأنف والعبارة المختصرة المدونة به هي ان الراهن (أحمد عيسوي وزينب) يملك الأرض المرهونة بعضها بطريق الميراث والبعض بطريق المشتري. وهذه العبارة ليس فيها التعيين الكافي لعقد البيع الذي يتمسك به المستأنف فلا يكتسب هذا العقد التاريخ الثابت بمجرد ذكر هذه العبارة المختصرة

« وحيث أنه ما دام ذلك العقد غير ثابت التاريخ وغير مسجل فلا تنقل الملكية به طبقاً للمادة الأولى من قانون التسجيل المذكور كما ذهبت اليه المحكمة الجزئية

(قضية أحمد محمد عيسوي ضد أحمد سيد أحمد وآخرين نمرة ٢٩٩ استئناف سنة ٩٢٨ . دارة حضرات عثمان بك يوسف رئيس المحكمة وبعضوية حضرتي ابراهيم شلي بك وعبد الفتاح حسين أفندي القاضيين)

لصحته (استئناف أهلي ٣١ يناير سنة ١٩١١ المجموعة الرسمية سنة ١٢ رقم ٥٩ صفحة ١٥٩) « وحيث انه ما دام الرهن باطلا كانت التسجيلات المترتبة عليه غير صحيحة ولذا تكون طلبات المدعين في محلها بما في ذلك الملكية اذ هي غير متنازع فيها أصلاً

(قضية السيد يوسف محمد وآخر وحضر منهما الاستاذ أحمد بك علي ضد خليل باسيلي وآخرين نمرة ٣٦٦ سنة ١٩٢٦ كلى . دائرة حضرة عبد الفتاح بك السيد وبعضوية حضرتي أحمد نصرت أفندي وحسين لطفي أفندي القاضيين)

٤٨٦

محكمة الزقازيق الابتدائية الاهلية

٢٠ مارس سنة ١٩٢٩

ثبوت التاريخ . طرق معينة . المادة ٢٢٩ مدني القانون الفرنسي

القاهرة القاسونية

لثبوت التاريخ طرق معينة معينة في المادة ٢٢٩ مدني أهلي . لم يذكر من بينها ذكر العقد في عقد آخر ثابت التاريخ، الا أن القانون الفرنسي قد اشترط في هذه الحالة أن يلخص العقد تلخيصاً كاملاً في عقد آخر رسمي أو ينوه عنه تنويهاً كاملاً في عقد عرفي آخر ثابت التاريخ المحكمة

« حيث ان المستأنف رد على ذلك بأن ذلك العقد ثبت تاريخه بذكره في عقد رهن صادر منه في الاطيان المذكورة ضمن اطيان أخرى للخواجه بندلي في سنة ١٩١٢ وأنه واضع يده

٤٨٧

الزقازيق محكمة الابتدائية الاهلية

٢٥ مارس سنة ١٩٢٩

- ١ - خلط قطن . تقرير اللجنة . حجيته
- ٢ - خلط قطن . عدم معرفة الفاعل . مسئولية المالك

القواعد القانونية

- ١ - تنص الفقرة الأخيرة من المادة السابعة من القانون رقم ٤ سنة ١٩٢٦ على أن قرارات لجنة فحص القطن غير قابلة لأي طعن وعليه يتحتم احترام قراراتها والأخذ بها
- ٢ - إذا لم يعرف من خلط القطن اعتبر صاحبه هو الخاط ما لم يثبت العكس

المحكمة

« ومن حيث أنه تبين من تقرير اللجنة التي فحصت القطن أن بعضه مخلوط خلطاً صناعياً
 « من حيث أن الفقرة الأخيرة من المادة السابعة من القانون رقم ٤ سنة ١٩٢٦ نصت على أن قرارات هذه اللجنة غير قابلة لأي طعن وعليه يتحتم احترام قراراتها والأخذ برأيها

« ومن حيث أن المادة الثالثة من القانون المذكور نصت على أنه إذا استكشف قطن مخلوط ولم يعرف من خلطه اعتبر صاحب القطن هو الخاط ما لم يثبت الدليل على عكس ذلك
 « ومن حيث أن المتهم لم يبين من الخاط للقطن فيكون هو المسئول عن هذا الخلط

(قضية النيابة ضد محمد سيد أحمد نمرة ١٢٨٢ سنة ١٩٢٩ س. دائرة حضرة عثمان يوسف بك وعضوية حضرتي ابراهيم شلي بك وعبد الفتاح حسين أفندي القاضيين)

٤٨٨

محكمة النيا الابتدائية الاهلية

٣١ مارس سنة ١٩٢٩

- قرعة عسكرية . التستر على مقترح . التبليغ .
 من المتستر أو ضده . التفرقة بينهما

القاعدة القانونية :

يجب التفريق بين حالة ما إذا كان البلاغ بالتستر على فقر قرعة صادراً من نفس المتستر أو ضده ففي الحالة الأولى - كما لو بلغ المتستر بقصد تخليص الشخص من الاقتراع أو الخدمة العسكرية - يجب تطبيق المادة ١٢٢ من قانون القرعة العسكرية وأما في الحالة الثانية - كما لو بلغ شخص ضد المتستر يكشف تستره - فيجب الرجوع الى قانون العقوبات العام

المحكمة

« حيث أن المنسوب للمتهم في هذه القضية هو أنه بلغ كذباً مع سوء القصد في حق شيخ البلد المدعى المدنى بالتستر على فقر القرعة محمد يس

« وحيث أن المادة ١٢٢ من قانون القرعة العسكرية التي طلبت تطبيقها النيابة العمومية وحكت بمقتضاها محكمة أول درجة فلا تنطبق على تلك التهمة المنسوبة للمتهم وإنما تنطبق على حالة خاصة مبينة بها وهي حالة ما إذا كان التبليغ من نفس المتستر الذي يقصد تخليص الشخص من الاقتراع أو الخدمة العسكرية متى ظهر كذب هذا البلاغ أما إذا كان التبليغ على العكس من ذلك ضد المتستر نفسه والاختبار عن تستره فإن

not exceeding three years, to which be added fine not exceeding L E. 20.

« وحيث أنه يتضح مما تقدم أنه يجب التفريق بين حالة ما اذا كان البلاغ الكاذب صادراً من المستتر نفسه وبين حالة ما اذا كان على العكس صادراً ضده ففي الحالة الأولى يجب تطبيق المادة ١٢٢ من قانون القرعة السالفة الذكر وأما في الحالة الثانية فيجب الرجوع الى قانون العقوبات العامة

« وحيث أن التهمة المندسوبة للمتهم ثابتة وينطبق عقابه من أجلها على المادتين ٢٦٢ و ٢٦٤ من قانون العقوبات لتوفر شروطها سواء من حصول البلاغ من المتهم وثبوت كذبه مع علمه بذلك وسوء قصده وان هذا الأمر المبلغ عنه ضد الشيخ المذكور المدعى يعاقب عليه قانوناً لو ثبت صحته كما هو ظاهر بأسباب حكم محكمة أول درجة التي تأخذ بها هذه المحكمة

(قضية النيابة ضد زيدان محمد نمرة ١١٢٢ سنة ١٩٢٩ س دائرة حضرة حسن فريد بك رئيس المحكمة وعضوية حضرتي محمد طالب عطية أفندي وطارف محمد أفندي القاضيين)

٤٨٩

محكمة شبين الكوم الابتدائية الاهلية

أول ابريل سنة ١٩٢٩

- ١ — اختصاص الحاكم الاهلية . سوربون
- ٢ — أجانب . رطايا الدول ذات الامتيازات .
- ٣ — حارس على أموال الاعداء . انتهاء مأموريته

القاهرة القانونية :

- ١ - انسلاخ سوريا من أملاك الدولة

هذه الحالة لا تنطبق على المادة المذكورة وذلك للأسباب الآتية

أولاً - لأن نص المادة ١٢٢ من قانون القرعة السالفة الذكر وان كان يعاقب من بلغ كذباً الا أنه نص فيها على قيد لهذا التبليغ بالعبارة الآتية (قاصداً بذلك اسقاط اسم شخص من كشوف القرعة أو الاقتراع بدون حق أو اثبات المعافاة لشخص ليس له حق فيها أو تخليصه من القرعة بطرق أخرى بدون حق) وهذا التعبير بكلمة (قاصداً) متعلق حتماً بالتبليغ وان الغرض منه أن يكون القصد من التبليغ في هذه المادة تخليص الشخص من القرعة أو الخدمة بأي طريقة كانت يؤيد ذلك سرد تلك الحالات المبينة في المادة المذكورة واختتامها بعبارة عامة أو تخليصه من الخدمة بطرق أخرى وكلها الغرض منها صريح في التخليص من القرعة أو التجنيد . أما عبارة بدون حق الواردة فيها بعد كلمة الاقتراع فهي متعلقة بالاسقاط لا بالاقتراع كما هو ظاهر من تكرار معناها في العبارات اللاحقة لها أيضاً

ثانياً - لأن النص الانكليزي للمادة ١٢٢ السالفة الذكر صريح أيضاً في هذا التعبير وهذا نصه

« Whoever knowingly makes a false statement or misrepresentation to any public servant concerned in the administration of the law as to recruiting, with a view to securing the wrongful omission of the name of any person from the recruiting lists or from the ballot, or that any person may be admitted to the benefit of any exemption to which he is not entitled, or may otherwise wrongfully escape from the liability to service, shall be punished with imprisonment

أو كلها خرجت عن مأموريته ولذويها دون غيرهم
حق المطالبة بها
المحكمة :

عن الرفع الفرعى

« حيث ان المدعى عليه دفع بعدم
اختصاص المحاكم الأهلية بنظر الدعوى - أولا
لأن المدعين مقيمين في حصص من أعمال سوريا
والسوريون خاضعون لانتداب دولة فرنسا فهم
من الاجانب الذين تشملهم المادة التاسعة من
لائحة ترتيب المحاكم المختلطة وليس للقضاء الأهلى
ان يفصل في المنازعات الخاصة بهم - ثانياً - انه
صدر اليه أمر في ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٧ من
السلطة العسكرية البريطانية بأن جميع الحقوق
التي للدكتور عزت بك الجندى مورث المدعين
بمقتضى عقد البيع الوقائى سالف الذكر أصبحت
تحت تصرف الحارس الرسمى على أموال الاعداء
ولذا فقد وجد صالح أجنبى فى الدعوى يترتب
معه الحكم بعدم اختصاص المحاكم الأهلية

« وحيث أن سوريا كانت حتى معاهدة
لوزان جزءاً من ممتلكات الدولة العثمانية وكان
السوريون تحت سيادتها ومتجنسين بجنسيتها
فلما أبرمت معاهدة لوزان انسخت سوريا من
أملك الدولة العثمانية ووضعت تحت الانتداب
الفرنسى وقد كان السوريون دوماً يلجأون فى
قضائهم الى المحاكم الأهلية باعتبار انهم رعايا
عثمانيون

« وحيث ان انسلاخ سوريا من أملاك
الدولة العثمانية لا يمكن أن يترتب عليه منح رعاياها

العثمانية لا يمكن أن يترتب عليه منح رعاياها
حقوقاً أكثر مما كانت لهم قبل ذلك وقد كانوا
خاضعين للقضاء الأهلى . كما ان السوريين
لا يتجنسون بالجنسية الفرنسية لأن الغرض من
الانتداب مساعدة الدولة المشمولة به حتى يمكنها
الحصول على استقلالها كاملاً . فهو نوع من
الاشراف تقوم به الدولة المنتدبة بالنيابة عن
جمعية الأمم وعليها أن تقدم لها حساباً عن
نتيجة عملها .

٢ - القضاء الأهلى هو القضاء العادى فى
البلاد المصرية يجب ان يشمل جميع المقيمين فى
هذه الديار الا ما استثنى بنص صريح فى القانون
وبموجب معاهدات دولية أو عادات مرعية .

الاجانب الذين يتمتعون بالامتيازات هم
المتنسون الى الدول المتعاقدة مع مصر أو الدولة
العثمانية فى الوقت الذى كانت فيه مصر
تحت سيادتها ومن عداهم من الاجانب خاضعون
قانوناً لقضاء المحاكم الأهلية . وقد سار القضاء
الأهلى على هذا المبدأ وهو الذى اوحى الى
الشارع باصدار القانون سنة ١٩٢٩ الخاص بتعديل
المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية .

٣ - قد انتهت مأمورية الحارس الرسمى
لأموال الأعداء بالغاء الاحكام العرفية وفهم
ذلك من قانون التضمينات والاعلان الصادر
من القائد العام البريطانى فى يولييه سنة ١٩٢٣
بالغاء الأحكام العرفية وتصريح رئيس الوزراء
الملحق بهذا القانون . فالحقوق التى كانت لرعايا
الأعداء ولم يستول عليها الحارس الرسمى بعضها

حقوقاً أكثر مما كان لهم قبل ذلك في معاملاتهم القضائية في مصر

« وحيث ان الغرض من الانتداب مساعدة الدولة المشمولة به حتى يمكنها الحصول على استقلالها كاملاً فهو نوع من الاشراف والرقابة او الوصاية تقوم به الدولة المنتدبة بالنيابة عن جمعية الأمم وبطريق الوكالة عنها وعليها أن تقدم لهذه الجمعية تقريراً عن نتيجة اعمالها وما آلت اليه حالة الدولة الواقعة تحت انتدابها فلا يصح قانوناً اعتبار رعايا الدولة التي تحت الانتداب متجنسين بجنسية الدولة المنتدبة

« وحيث ان القضاء الأهلي هو القضاء العادي في البلاد المصرية ويجب أن يشمل جميع المقيمين في هذه الديار الا ما استثنى بنص صريح في القانون وبموجب معاهدات دولية أو عادات مرعية وكل استثناء يجب تفسيره في أضيق حدوده حتى لا يستفيد منه الا من وضع لمصلحتهم وحتى لا يكون هادماً لسيادة الدولة

« وحيث أن الاجانب الذين يتمتعون بالامتيازات هم المتممون الى الدول المتعاقدة مع مصر أو الدولة العثمانية في الوقت الذي كانت فيه مصر تحت سيادتها ومن عداها من الاجانب خاضعون قانوناً لقضاء المحاكم الأهلية وقد سار القضاء الأهلي على هذا المبدأ وهو المبدأ الذي اوحى الى الشارع باصدار القانون سنة ١٩٢٩ الخاص بتعديل المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية تعديلاً أريد به تقرير الواقع المعمول به واقرار المبدأ الذي أخذت به المحاكم الأهلية ومنعاً لكل لبس أو غموض

« وحيث أن مأمورية الحارس الرسمي لأموال الأعداء قد انتهت بالغاء الاحكام العرفية وبفهم من نصوص قانون التضمينات والاعلان الصادر من القائد العام البريطاني في ٥ يولييه سنة ١٩٢٣ بالغاء الأحكام العرفية وتصريح رئيس الوزراء الملحق بهذا القانون ان مأمورية الحارس القضائي قد انتهت فيما عدا المسائل التي شرع في تصفيتيها ولم تنته تسويتها فالحقوق التي كانت لرعايا الأعداء ولم يستول عليها الحارس الرسمي بعضها أو كلها خرجت عن مأموريته ولذويها دون غيرهم حق المطالبة بها

« وحيث أنه لذلك يكون الدفع الفرعي المقدم من المدعى عليه في غير محله ويتعين رفضه (قضية ورقة الدكتور عزت بك الجندى وحضر عنهم الاستاذ سلامة ميخائيل بك ضد الشيخ عبد المجيد عبد التواب وآخرين نمرة ٣٦١ سنة ١٩٢٨ كلى . دائرة حضرات ابراهيم القدرى بك وكيل المحكمة وعضوية حضرتى اسكندر حنا بك ومرسى فرحات بك القاضيين)

٤٩٠

محكمة الزقازيق الابتدائية الاهلية

١٤ ابريل سنة ١٩٢٩

انكار توقيع • تقدير الدعوى • قيمة الدعوى الاصلية

القاعدة القانونية :

تقدر قيمة دعوى الانكار بقيمة السندات التي حصل انكار التوقيع عليها ولا يرد على ذلك انها دعوى مجهولة القيمة فان تقدير السند أو الورقة يكون بمقدار موضوعها

المحكمة

« حيث أن المستأنف عليها دفعت بعدم

٤٩١

محكمة اسكندرية الابتدائية الأهلية

٢١ إبريل سنة ١٩٢٩

- ١ — اختصاص . محاكم أهلية . حكم بطركخانة
بتقرير نفقة .
- ٢ — حكم المحكمة الشرعية بالطلاق والتنازل
عن النفقة .

القاعدة القانونية :

١ المحاكم الأهلية مختصة بالفصل في طلب
الغاء اجراءات تنفيذ حكم صادر من البطرركخانة
بتقرير نفقة معينة فأن ذلك موضوع مدني محض
يدخل في اختصاصها

٢ اذا تزوج رجل تابع لكنيسة الروم
الارثوذكس بامرأة تبعته في هذا المذهب فأصبحت
متحدتين فيه فتسرى على زوجها احكام شريعة
هذا المذهب ولا تكون المحكمة الشرعية مختصة
بالحكم بوقوع الطلاق بينهما لأن للطلاق عند
الروم الارثوذكس شروط وأحكام تخالف شروط
الشريعة الغراء

المحكمة

« حيث ان دعوى المدعى تنحصر في أن
المدعى عليها الأولى كانت متزوجة بالمدعى
ونشأ بينهما نزاع شديد ترتب عليه ان تخصصا
امام المحكمة الشرعية باسكندرية بأن طلبت
المدعى عليها تقدير نفقة على زوجها فدفع وكيل
المدعى بمحصول الطلاق ثلاثاً فقطت المحكمة
بأبائانه وبينونة الزوجة من زوجها بينونة كبرى
وبوجوب المأركة ثم اثبتت المحكمة تنازل المدعية

جواز الاستئناف لأن قيمة الدعوى تقل عن
نصاب الاستئناف :

« وحيث أن المستأنف رد على هذا الدفع
بأن السندات الأربعة التي كانت سبباً للدعوى
قد طعن فيها بالانكار وحكت المحكمة بردها
وبطلانها ورفض دعواه وان الحكم برد
وبطلان السندات مجهول القيمة يجوز استئنافه .

« وحيث أنه ظاهر أن المستأنف رفع
دعواه بطلب الحكم له بواحد وعشرين جنياً
قيمة أربع سندات فالدعوى تقدر بحسب قيمة
المبلغ المطالب به وعلى ذلك يكون استئناف
الحكم برفض دعوى المستأنف غير جائز

« وحيث أنه بالنسبة للحكم برد وبطلان
السندات فان قيمة دعوى الانكار تقدر بقيمة
السندات التي حصل انكار التوقيع عليها وقيمتها
واحد وعشرين جنياً كما سبق بيانه فيكون
الاستئناف غير جائز ايضاً :

« وحيث أن القول من المستأنف بأن
دعوى انكار الخط أو الامضاء دعوى مجهولة
القيمة قول غير صحيح لأن السند أو أى ورقة
تقدر قيمتها بمقدار موضوعها وموضوع السندات
التي حصل انكار التوقيع عليها قيمته واحد وعشرين
جنياً فلا يجوز استئناف الحكم الصادر فيه ما دام
الحكم الصادر في الموضوع لا يجوز استئنافه :

(قضية عبد الرحمن أفندى عبده وحضر عنه
الاستاذ محمود أفندى عفيفي ضد حفيظة بكت أحمد سلام
وحضر عنها الاستاذ فتحي أفندى المسمى نمرة ٥١
سنة ٩٢٩ س دائرة حضرات عثمان بك يوسف رئيس
المحكمة بمضوية حضرتى ابراهيم شلي بك وعبد الفتاح
بك حسين القاضيين)

بتقدير النفقة بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٨ وبالنفاذ
اجراءات التنفيذ التي تمت «

« وحيث ان المدعى عليها الاولى دفعت
اولا بعدم الاختصاص ثانياً بعدم جواز نظر
الدعوى لسبق الفصل فيها «

« وحيث يؤخذ من مراعاة الخصوم ان
المدعى عليها اقترنت بانون ابو سمح المدعى سنة
١٩١٨ وبقيت في عصمته الى ان دب الشقاق
بينهما ولما تركها بلا نفقة لجأت للمحكمة الشرعية
بطلب تقدير نفقة على زوجها فحضر وكيل المدعى وقرر
بأنه طلق الزوجة ثلاثاً فقرر وكيل المدعى عليها
بأن الطلاق يجب أن يقع امام المحكمة المختصة
لأنه من الامور الدينية البحتة وتنازل وكيلها عن
النفقة فقرر القاضي الشرعي أنه افهم الزوجة بأنها
بانت ثانياً بقبول تنازلها عن طلب النفقة. استأنفت
المدعى عليها الاولى هذا الحكم وبما ان قرار
التفهم بالطلاق ليس حكماً وانما اخباراً قررت
المحكمة الشرعية الاستئنافية بقبول الاستئناف
شكلاً وفي الموضوع بعدم سماع الاستئنافين
وامام المحكمة الاستئنافية طلبت المدعى عليها
الاولى الحكم بعدم اختصاص المحكمة الشرعية .
رفعت بعد ذلك الزوجة دعوى امام بطرركانة
الروم الارثوذكس طلبت تقدير نفقة وحضر امام
المحكمة المشار اليها المحامي فالتقى وكيلها عن المدعى
جملة جلسات وكان يناقش الشهود ثم طلب
سماع شهوده وتأجلت الدعوى لهذا السبب وفي
الجلسة الاخيرة لم يحضر قاضي بالزامه بالنفقة. بعد
هذا اعتق المدعى الاسلام ثم رفع المدعى دعوى
امام المحكمة الشرعية اعلنت عريضتها للمدعى

عن دعواها بالنفقة فاستأنفت المدعى عليها الحكم
طالبة الغاء والحكم بعدم اختصاص المحاكم
الشرعية - وبعد أن قضت المحكمة بعدم جواز
سماع الاستئناف لجأت المدعى عليها الى بطرركانة
الروم الارثوذكس وجددت أمامها طلب النفقة
بالرغم من الدفع بعدم الاختصاص امام البطرركانة
وقضت ضد الطالب بتقدير نفقة قدرها عشرون
جنيهاً شهرياً بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٨
وقدمت المدعى عليها الحكم للتنفيذ للجهة المختصة
التابعة لسعادة المدعى عليه الثاني ووقعت حجزاً
تحت يد صاحب العمل الذي يشتغل عنده
المدعى بتاريخ ١٣ سبتمبر سنة ١٩٢٨ سداداً للمبلغ
٣٢٠ جنية متجمد النفقة لغاية سبتمبر سنة
١٩٢٨ وبما أن حكم البطرركانة باطل لصدوره
من جهة غير مختصة لان الزوجين تابع كل منهما
لمذهب يخالف الآخر ولأن المحكمة الشرعية
صاحبة الاختصاص الاصلى سبق أن فصلت في
النزاع بأن فرقت بين الزوجين واثبتت تنازل
المدعى عليها الاولى عن النفقة تنازلاً قطعياً من
غير قيد ولا شرط ولأن المدعى اشهر اسلامه
بعد ذلك بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٩٢٨

« وبما انه يترتب على بطلان الحكم الغاء
اجراءات التنفيذ التي عملت بمقتضاه وتحذير جهة
الادارة في شخص سعادة المدعى عليه الثاني
بعدم اتخاذ اجراءات ضد المدعى انتظاراً لفصل
القضاء في الموضوع والا كان مسئولاً عما يلحق
الطالب من الضرر لذلك رفع الدعوى يطلب
اولا القضاء ببطلان الحكم الصادر من البطرركانة

عليها بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٢٨ طلب فيها أن يقضى بعدم تعرض المدعى عليها الأولى في شيء مما حكم به من البطركخانة من حقوق الزوجية فقضى برفض الدعوى فاستأنف هذا الحكم فأيدته محكمة الاستئناف «

« وحيث أن المدعى في مذكرته تنازل عن الشق الأول من طلباته بمعنى أنه تنازل عن طلب الحكم بإعلان حكم البطركخانة ترتيب النفقة وقصر الطلب على الجزء الثاني من الطلبات الميمنة بالعريضة بالكيفية الآتية (إلغاء إجراءات التنفيذ التي تمت بناء على حكم بطركخانة الروم الارثوذكس بتقدير نفقة ضد الطالب في ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٨ لصدوره من جهة غير مختصة) (مذكرة المدعى ص ٥)

« وحيث يتعين البحث فيما إذا كانت المحاكم الأهلية هي المختصة أم لا

« وحيث أن موضوع هذه الدعوى لم يكن ترتيب نفقة للزوجة قبل الزوج وإنما هو إلغاء إجراءات التنفيذ التي تمت بناء على حكم البطركخانة وإلغاء الحجز المتوقع تحت يد المدعى عليه الثاني فهذا الموضوع مدني يدخل ضمن اختصاص المحاكم الأهلية ومن ثم يتعين الحكم برفض الدفع الأول (حكم محكمة الاستئناف بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩١٩ المجموعة الرسمية سنة ٢١ عدد ٤٢) « وحيث أن المدعى عليها دفعت بعدم

جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها « وحيث أن المدعى يزعم بأنه طلق الزوجة وأقرت المحكمة الشرعية هذا الطلاق ثم تنازلت المدعى عليها عن النفقة واثبتت المحكمة الشرعية

هذا التنازل والمدعى عليها تمسك بالحكم الصادر لها من البطركخانة بترتيب نفقة على زوجها لهذا يتعين على المحاكم الأهلية في مثل هذه الدعوى أن تبحث فيما إذا كان الحكم الصادر بالنفقة صدر من جهة مختصة وعمّا إذا كانت اتبعت الإجراءات القانونية بمقتضى قانونها أم لا لهذا يرى أن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها على غير أساس

« وحيث ثابت أن المحكمة الشرعية لم تفصل في موضوع النفقة بالمرة وإنما رفعت المدعى عليها الدعوى أمامها ثم تنازلت عن دعواها وقضى بقبول تنازله وهذا التنازل لا يمنعها من المطالبة بذلك الحق أمام الجهة المختصة لهذا لجأت المدعى عليها الأولى للبطركخانة ورفعت دعواها على زوجها وحضر الزوج عدة جلسات وأخيراً قضى بطلباتها - طلب المدعى من المحكمة الشرعية إلغاء هذا الحكم فقضى برفض دعواه وتأيد هذا الحكم استئنافياً « وحيث أن الست مرجريت لما تزوجت باتون أبو سماح بكنيسة الروم الارثوذكس تبعتها في مذهبه كما تقضى التقاليد عندهم

« وحيث أنه مما لا نزاع فيه أن الزواج عقد بين زوجين متحدين المذهب والواجب أن يسرى على هذا الزواج أحكام الشريعة المذكورة وبناء على ذلك يمكن اعتبار الطلاق الذي أوقعه المدعى أمام المحكمة الشرعية غير نافذ إذا كان الطلاق عند الروم الارثوذكس له شروط وأحكام تخالف شروط الشريعة الغراء وقد دفعت المدعى عليها الأولى بهذا الدفع أمام المحكمة الشرعية

٢ - سلطة وزير الحفانية فى عمل لائحة لتنفيذ قانون المجلس الحسبية محصورة بمقتضى المادة ٤٤ من قانون تلك المجلس - فى تقرير طرق الاجراءات أمام المجلس الحسبية مع مراعاة ما هو منصوص عليه نصاً خاصاً فى هذا القانون فاذا ورد فى هذه اللائحة أحكاماً تناقض أحكام القانون فى خروج عن سلطة الوزير لا يمكن الاخذ بها

٣ - يؤخذ من نص المادتين ٥٠ و ٥٢ من لائحة تنفيذ قانون المجلس الحسبية ان بلوغ سن الرشد يستلزم قراراً خاصاً بذلك من المجلس الحسبى . وهذا النص لا تقره المادة ٢٩ من قانون المجلس الحسبية . فهو اذن لا يمكن العمل به لأنه تعد لحدود سلطة الوزير فى لائحة تنفيذ قانون المجلس الحسبية

المحكمة

« حيث ان الحكم الابتدائى بنى على الشهادة المقدمة الصادرة من المجلس بأن المستأنف عليه الاول لم يزل قاصراً وعلى انه طبقاً لقانون المجلس الحسبية فان لهذه المجلس حق الاشراف على القصر والتقرير باستمرار الوصاية عليهم اذا بلغوا السن ولم يكونوا أهلاً للتصرف ويجب أن يثبت القاصر أمامها رشده لترفع الوصاية عنه وشهادة المجلس الحسبى تدل على ان المستأنف عليه الاول لم يزل تحت الوصاية » وحيث انه بمقتضى المادة ٢٩ من قانون المجلس الحسبية تنتهى الوصاية أو الولاية على المال حتى يبلغ القاصر من العمر احدى وعشرين

» وحيث ثابت ان قضية النفقة رفعت امام البطرركخانة بتاريخ ١٢ يوليو سنة ٩٢٧ وحضر امامها المدعى جملة مرات ثم اعتنق الاسلام بعد ذلك بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٩٢٨ اى بعد ان تمت المرافعة امام البطرركخانة فاعتناقه الاسلام انما حصل هرباً من اختصاص البطرركخانة المرفوع امامها الدعوى ولا يمكن ان يترتب على ذلك اى ضرر للمدعى عليها ولا زوال اختصاص البطرركخانة طالما ان الدعوى رفعت امام الجهة المختصة وقد اتبعت البطرركخانة الاجراءات القانونية فحكمها واجب الاحترام

« وحيث مما تقدم يرى ان دعوى المدعى على غير اساس ويتعين رفضها مع الزامه بالمصاريف (قضية شريف أفندى أبو سماح ضد الست مرجريت ميروط ومحافطة اسكندرية رقم ٤٨٩ سنة ٩٢٨ س دائرة حضرات خليل بك عفت ومحمد بك الملاحظ وعبد الرحمن بك حسن القضاة)

٤٩٢

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

٢٢ ابريل سنة ١٩٢٩

١ - قاصر . بلوغه سن الرشد . سلطة المجلس الحسبى . مادة ٢٩ من قانون المجلس الحسبية .
٢ - لائحة تنفيذ قانون المجلس الحسبية .
المادة ٥٠ . تفسير .

القاعدة القانونية

١ - تنتهى الوصاية أو الولاية على المال بمقتضى المادة ٢٩ من قانون المجلس الحسبية بمجرد بلوغ السن القانونية بدون احتياج الى قرار من المجلس بذلك . انما يلزم صدور قرار من المجلس باستمرار الوصاية اذا دعى الحال اليها

امام المجالس الحسينية مع مراعاة ما هو منصوص عليه نصاً خاصاً في هذا القانون »

« وحيث ان كل ما خولته هذه المادة للوزير هو تقرير الاجراءات امام المجالس الحسينية مع المحافظة على نصوص القانون الاصلى

« وحيث انه مع النص صراحة في المادة ٢٩ من قانون المجالس الحسينية على ان القاصر يبلغ رشده وتنتهي الوصاية عنه بمجرد بلوغه الاحدى والعشرين سنة لا يمكن أن تقرر اللائحة بأن الوصاية لا تنتهى الا بقرار من المجلس بعد أن يثبت القاصر رشده وحينئذ تكون المادتان ٥٠ و ٥٢ من اللائحة قد وردت بهما تجاوزاً في السلطة لا يمكن الاخذ به

« وحيث ان وكيل المستشار عليها الثانية لم يقدم قراراً من المجلس نفسه باستمرار الوصاية على القاصر بعد بلوغه السن ولكنه قدم مجرد شهادة بامضاء باشكاتب المجلس بأنه صار الكشف بدوسيه القضية نمرة ١٠٩٠ سنة ١٩١٩ الخاصة بقصر المرحوم محمد افندى شعراوى فتبين ان احمد محمد شعراوى ما زال قاصراً ومشمولاً بوصاية الست فريدة هاتم امين المغربى المستشار عليها الثانية ولم يذكر كيف تبين له ذلك فهذه الشهادة لا تتضمن أكثر من رأى الباشكاتب الذى كونه من الاطلاع على الدوسيه وهو بطبيعة الحال رأى ليس له أية قيمة قانونية » وحيث انه لذلك يكون الحكم المستشار

في غير محله ويتعين الغاؤه

(قضية الاسطى سيد دسوق وحضر عنه الاستاذ أميل أفندى أمين يسى ضد أحمد محمد شعراوى وأخرى نمرة ٢٨٦ سنة ٩٢٩ س دائرة حضرات على زكى الراى بك وعضوية عفيق عفت بك وفهم سليمان بك)

سنة ميلادية الا اذا قرر المجلس استمرارها وبناء على هذه المادة يبلغ القاصر رشده وتنتهى الوصاية عنه حتماً بمجرد بلوغ السن القانونية بدون احتياج الى قرار من المجلس بذلك وإنما يلزم صدور قرار من المجلس باستمرار الوصاية اذا دعا الحال اليها » وحيث ان المستشار قدم شهادة بميلاد المستشار عليها الاول في ١١ ابريل سنة ١٩٢٧ والدعوى رفعت في ١٤ ابريل سنة ١٩٢٨ فيكون قد بلغ رشده وقت رفع الدعوى

« وحيث ان المستشار عليها الثانية استندت في مذكرتها امام محكمة اول درجة الى المادة ٥٠ من لائحة تنفيذ قانون المجالس الحسينية بأنه يجب على رؤساء المجالس أن يتحروا أحوال القصر قبل بلوغهم الاحدى والعشرين سنة بمدة تكفى لمعرفة حالهم وتعرض نتيجة التحرى على المجلس ليقرر قبل بلوغهم هذا السن بعد سماع أقوال القاصر باستمرار الوصاية او انتهاءها واركن أيضاً على المادة ٥٢ التى تقضى بأنه اذا بلغ القاصر احدى وعشرين سنة وطلب من المجلس الحسبى اثبات رشده فعلى المجلس أن ينظر في طلبه ومتى تحقق انه بلغ هذه السن رشيداً أثبت رشده وتاريخ بلوغه الرشد واستنتج من ذلك ان بلوغ الرشد وانتهاء الوصاية لا بد وأن يكون بقرار

« وحيث ان هذه اللائحة صدرت بقرار من وزير الحفانية ونص فيها على انه أصدرها بناء على السلطة المخولة له بمقتضى المادة ٤٤ من قانون المجالس الحسينية

« وحيث ان المادة ٤٤ المذكورة نصها كالآتي : يقرر وزير الحفانية طرق الاجراء

قضاء المحاكم الجزئية

٤٩٣

محكمة منوف الجزئية

١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٨

١ - انتهاء اجارة مجددة . انذار . عدم

ضرورته

٢ - استمرار وضع يد المستأجر . متى يكون تجديداً

٣ - بذر البرسيم بعلم المؤجر . لا بعد رضا

٤ - اجارة ممتدة . الحكم بانتهائها لا يفسخها

القاعدة القانونية :

١ - متى كانت مدة الايجار محددة في

العقد فلا حاجة لانذار المستأجر بالاخلاء

٢ - للمؤجر أن يطلب استلام العين

المؤجرة بعد انتهاء العقد ولا يمنعه من ذلك

إلا استمرار وضع يد المستأجر برضائه طبقاً لنص

المادة ٣٨٦ مدني

٣ - بذر المستأجر للبرسيم قبل انقضاء

العقد بعلم المؤجر لا بعد رضا منه باستمرار العقد

٤ - لا يحكم بفسخ العقد الذي انتهى بانقضاء

مدته وانما يحكم بانتهائه

المحكمة

« حيث ان البند الخامس من العقد يقضى

على المستأجر اذا اراد تجديد العقد ان يتفق

مع المؤجر على قيمة ايجار السنة التالية قبل نهاية

المدة بشهرين

« وحيث ان المادة ٣٨٢ مدني صريحة في

ان عقد الايجار ينتهي بانقضاء المدة المتفق عليها

فالمؤجر بناء على هذا النص ان يطلب استلام

العين المؤجرة عند انتهاء العقد ولا يمنعه من ذلك

الاستمرار وضع يد المستأجر برضائه طبقاً لنص

المادة ٣٨٦ من القانون المدني

« وحيث ان المدعى طلب فسخ العقد

والتسليم لانتهاء المدة وعارض المدعى عليه الاول

في ذلك بناء على ان المدعى لم ينذره بالفسخ وانه

بذر البرسيم بعلمه

« وحيث ان المادة ٣٨٢ مدني لا تقضي

على المؤجر بانذار المستأجر بالتسليم في نهاية المدة

المحددة بالعقد . ثم ان بذر المستأجر البرسيم بعلم

المؤجر لا يقوم مقام الاتفاق على التجديد

النصوص عليه في البند الخامس من عقد الايجار

فضلاً عن ان هذه الدعوى قد رفعت في ١٣

اكتوبر سنة ١٩٢٨ والحجز توقع في ٢٢ منه اى

قبل انتهاء العقد وهذا ينفي رضا المؤجر باستمرار

وضع اليد من المستأجر

« وحيث ان المدعى طلب فسخ الايجار

والفسخ يستلزم وجود عقد مستمر طرأ عليه سبب

من اسباب الفسخ التي نص عليها المشرع في

المادتين ٣٨٨ و ٣٨٩ من القانون المدني والعقد

اساس هذه الدعوى قد انتهى بانقضاء مدته

طبقاً للمادة ٣٨٢ من القانون المدني فلا يمكن

الحكم بفسخه وانما يتعين الحكم بانتهائه

وقاصداً شارع المنتزه وعند توسطه شارع المنتزه رأى سيارة آتية تقاطعة لسيارته فخوفاً من تصادمها به كسر بسيارته لجهة اليسار فتصادف وجود المجنى عليه واقفاً بجوار عامود على حافة (الرصيف) فانزلت رجلاه اليسرى بين العامود والسيارة تعلق المتهم فحصل له جرح مزعى كبير بالفخذ والساق الايسر تسبب عنه تسم دموى صديدي سبب الوفاة

« ومن حيث ان المتهم دفع التهمة بأنه لم يحصل منه أى مخالفة للوائح ولا اهمال أو عدم تبصر الواجب توفرها لتطبيق المادة (٢٠٢ عقوبات) المطلوبة

« ومن حيث انه من المقرر قانوناً وعملاً أن قائد السيارة يعتبر أنه ارتكب اهمالاً وعدم تبصر اذا سار بعربته قريباً جداً من الترتوار أو اذا لم يتحقق من خلو الطريق عندما يعبر بسيارته من طريق غير رئيسى الى طريق رئيسى (راجع دالوز ربرتوار براتيك الجزء العاشر ص ٣٥٩ ن ١٣٤) التى نصها .

« Le conducteur commet une imprudence qui fait passer son véhicule trop près d'un trottoir; qui, avant de déboucher d'une voie secondaire dans une voie principale ne s'assure pas que cette dernière est libre »

« ومن حيث انه اعتبر أيضاً ان السائق يرتكب اهمالاً وعدم تبصر عندما يميل بسيارته فجأة الى اليمين او اليسار لمفاداة دراجة أو عربة قادمة من الجهة المضادة اذا ترتب على ذلك تصادم سيارته بسيارة أخرى واقفاً بجوار الترتوار ومن باب أولى بشخص كان واقفاً على حافة

« وحيث ان المحكمة ترى الزام المدعى عليهما بكامل المصاريف لانه كان من المتعين عليهما دفع التأخر من الايجار عند توقيع الحجز او قبل قيد الدعوى كما ترى شمول الحكم بالنفاذ وبلا كفالة

(قضية عبد الخالق مصطفى ضد حسن اسماعيل وآخر نمرة ٧٠ سنة ١٩٢٩ اصدر الحكم حضرة صادق العجيزى بك القاضى)

٤٩٤

محكمة بندر الزقازيق الجزئية

٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٨

مستولية . عدم تبصر واهمال . مصادمة سيارة .

القاعدة القانونية :

يرتكب اهمالاً وعدم تبصر قائد السيارة الذى يسير بعربته قريباً جداً من (الترتوار) اذا لم يتحقق من خلو الطريق عندما يعبر بسيارته من طريق غير رئيسى الى طريق رئيسى او اذا مال بسيارته فجأة الى اليمين أو اليسار لمفاداة دراجة أو عربة قادمة من الجهة المضادة اذا ترتب على ذلك تصادم سيارته بسيارة أخرى واقفاً بجوار الترتوار او بشخص واقف على حافته .

المحكمة :

« من حيث انه ثبت للمحكمة من أقوال الشهود فى التحقيقات وفى الجلسة ومن الكشف الطبى وباقي اوراق الدعوى ومن أقوال المتهم نفسه أن المتهم كان يقود سيارته وراكباً معه ولده الصغيران وقادماً بها من شارع عنانى

صاحبة الحق في تحديد ميعاد السداد طبقاً
لظروف القضية

٣ - الاتفاق على تأجير العين المرهونة
لمدة معينة لا يحدد ميعاداً لاستحقاق مبلغ الرهن
٤ - البطلان المنصوص عليه في المادة
٥٤١ مدني لا يسرى على طرفي العقد ولا يمنع
المرتهن من أن يطالب باستلام العين المرهونة
إذا لم يكن قد استلمها عند التعاقد

المحكمة

« حيث ان المدعى يرتكن في اثبات دعواه
على ما يأتي - اولا عقد صادر له من المدعى
عليه يفيد انه استدان مبلغ ستين جنيهاً مصرياً
ورهن له تأميناً على هذا المبلغ عشرة قراريط
وهذا العقد مسجل في ٨ أكتوبر سنة ٩٢١
ثانياً - ايصال صادر من المدعى عليه بتاريخ ٣٠
يوليه يفيد مديونية للمدعى في مبلغ ٣٥٧ قرشاً
« وحيث ان المدعى عليه اعترف صراحة
انه قبض المبلغ الثاني الا انه ادعى انه سدد منه
مبلغ ٢٨٧ قرشاً على يد شهود وطلب الاحالة
على التحقيق لاثبات ذلك ولا ترى المحكمة
اجابته الى هذا الطلب لان المعاملة بينه وبين
المدعى بالكتابة ولو كان دفع للمدعى حقيقة
مبلغ ٢٨٧ قرشاً ولم يأخذ به ايصال لخصمه
من المعاملة الخاصة بالرهن

« وحيث انه فيما يختص بمبلغ الرهن فالمدعى
عليه مع اعترافه بقبض المبلغ وامضاء العقد دفع
بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الاوان واستند
في ذلك على سببين الاول انه جاء بمقد الرهن

الترتوار (راجع دالوز الجزء المذكور اعلاه
ص ٣٦٠ ن ١٣٥) التي نصها .

« Le conducteur commet une imprudence
qui, voulant éviter un cycliste arrivant en
sens inverse, appuie trop brusquement à
droite ou à gauche et heurte une voiture
rangée le long du trottoir »

« ومن حيث مما تقدم يكون المتهم قد
نسبب في قتل صالح ابراهيم بغير قصد ولا عمد
وذلك ناشئ عن عدم احتياط وتحرز بأن مال
بالسيارة التي كان يقودها فجاء جهة اليسار
ليفادي سيارة أخرى فصدم المجنى عليه في ساقه
الايسر احدث به جرحاً تسبب عنه تسمم دموي
صديدي سبب الوفاة وعقابه ينطبق على المادة
(٢٠٢) عقوبات

(قضية النيابة نمرة ٨٨٠ جنح سنة ٩٢٨ واخرى
مدعية مدني ضد الدكتور عبد الحميد افندي الشافعي
اصدر الحكم حضرة عبد الفتاح بك حسين القاضي)
المحاماة . تأيد هذا الحكم بالاستئناف

٤٩٥

محكمة منوف الجزئية

١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٨

عقد فاروقه . زواله . شرط دفع الدين عند
الاقتدار . لا يفيد الاستحقاق وقت الطلب
البطلان المنصوص عليه في المادة ٥٤١
لا يسرى على المتعاقدين .

القاعدة القانونية .

١ - عقد الفاروقه زال بزوال التفريق
بين الاراضي الخراجية والعشورية
٢ - اشتراط دفع الدين عند الاقتدار
لا يقتضي استحقاقه عند الطلب لان قدرة المدين
قد تحدت بوجود العين المرهونة والمحكمة هي

التزامه بأن يدفع مبلغ الرهن حين اقتداره والثاني ان المدعى اجراليه الارض المرهونة لغاية يونيه سنة ١٩٢٩ واستنتج من ذلك ان مبلغ الرهن لا يستحق الا في نهاية عقد الايجار وطلباً في الحالتين رفض طلب الحبس بدعوى ان العين لم تخرج من تحت يده

« وحيث انه فيما يختص باشتراط رد مبلغ الرهن عند الاقتدار فهذا الشرط يجعل العقد ملتبساً بعقد غاروقة

« وحيث ان الغاروقة قد زالت بزوال التفريق بين الاراضى الخراجية والاراضى العشورية وهذا طبقاً للرأى الراجح الذى استقرت عليه أخيراً محكمة الاستئناف الاهلية والمختلطة راجع حكم محكمة الاستئناف الاهلى الصادر في ٦ يناير سنة ١٩٢٠ بمجموعة ٢١ عدد ٦٥ ص ١٠٦ واحكام محكمة الاستئناف المختلطة المذكورة بمرجع القضاء ص ٨٩٩

« وحيث انه مع ذلك فالغاروقة عقد خاص يختلف في شروطه وأركانه عن عقد الرهن فلا يمكن القول بأن العقد المتنازع عليه هو عقد غاروقة وليس عقد رهن مع ان المتعاقدين لم يقولوا بذلك ولم يفكروا فيه فلا يمكن افتراض عقد لم يخطر لم على بال فضلاً عن ان قول المدعى عليه بأن مبلغ الرهن يستحق في نهاية يولييه سنة ١٩٢٩ قاطع في ان العقد عقد رهن وليس عقد غاروقية

« وحيث انه مع التسليم بأن العقد عقد رهن وليس غاروقة فاشترط دفع الدين عند الاقتدار لا يقتضى استحقاقه عند الطلب لأن

قدرة المدين على السداد قد تحددت بوجود العين المرهونة وعقد الرهن يعطى المرتهن الحق في الاستيلاء على دينه من ثمن العين المرهونة بطريق الاولوية وما دامت العين المرهونة موجودة فالمدين قادر على السداد والمحكمة هي صاحبة الحق في تحديد ميعاده طبقاً لظروف القضية

« وحيث انه بمراجعة عقد الايجار المؤرخ ١٠ يونيه ١٩٢٨ والذي يرتكن عليه المدعى عليه في ان ميعاد استحقاق عقد الرهن تأجل لغاية يونيه سنة ١٩٢٩ تبين انه عقد ايجار بسيط لم يرد فيه ذكر لمبلغ الرهن ولا أشير له فيه لاصراحة ولا ضمناً فالاستنتاج منه ان ميعاد الاستحقاق قد تأخر استنتاج تعسفى وتحميل للعقد مالا يحتل لان الرهن والايجار وان كانا مرتبطين ببعضهما الا انهما غير متلازمين ولا يمكن تعليق احدهما على الآخر بغير نص والاتفاق على تأجيل الايجار لمدة معينة ان اثر على الفوائد المستحقة فلا يمكن أن يؤثر على استحقاق عقد الرهن

« وحيث ان المادة ٤١ هـ مدنى التى تقول بطلان الرهن اذا رجع المرهون الى حيازة الراهن لا تسرى الا على الغير ولكنها لا تسرى على طرفي عقد الرهن ويمكن للمرتهن ان يجبر الراهن على ما التزم به من تسليم العين المرهونة اذا لم يفعل ذلك عند تحرير العقد وبهذا الرأى قال المسيو جرانمولان في كتابه التأمينات ص ٣٣ بند ١٢٢ وعليه سارت المحاكم باضطراد (راجع حكم محكمة الاستئناف

٤٩٦

محكمة منوف الجزئية

٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢٨

- ١ - اقرار . جواز اثباته بالبينة . اذا كان الحق جائزاً اثباته بالبينة
- ٢ - اقرار غير قضائي . جواز اخذ به
- ٣ - اقرار مركب . جواز تجزئته .

المبادئ القانونية

- ١ - متى أباح القانون اثبات حق بشهادة الشهود فقد أباح ضمناً اثبات الاقرار به بشهادة الشهود أيضاً
- ٢ - للقاضي أن يأخذ بالاقرار الغير قضائي متى اقتنع بصحته
- ٣ - يمكن تجزئة الاقرار اذا كان مركباً من واقعيتين منفصلتين لا ارتباط بينهما ولا يتوقف حدوث أحدهما على حدوث الاخرى

المحكمة

« حيث ان المحكمة قد اباحت بحق للمدعية اثبات دعواها بشهادة شهود لانها ادعت تسليم المبلغ المطالب به في مستهل زوجية دامت بينها وبين المدعى عليه حوالي سبع سنوات ونصف من ٢٠ سبتمبر سنة ١٩١٧ الى أن انقضت في ٦ فبراير سنة ٢٥ بالطلاق ثلاثاً صدر من المدعى عليه وفوجئت به المدعية وهي متغيبه في منزل زوج اختها تتعالم مما بها من السقم سعيًا وراء ارضاء المدعى عليه بأن تلد له اولاداً تقر بهم عينه (راجع خطاب الدكتور عبد الحميد فهمي غمرة ١ مذكرة المدعى عليه)

الصادر في أول مارس سنة ١٩٢٠ مجموعة ٢١ عدد ١١٧ ص ١٨٨ وحكم آخر صادر في ٢٢ ابريل سنة ١٩٢٠ مجموعة ٢٢ عدد ٩٦ ص ١٥٢ وبه افقت لجنة المراقبة القضائية في المنشورات ٣٥ سنة ١٩١١ و ٥ سنة ١٩١٣ و ٦ سنة ١٩١٥

« وحيث ان النزاع القائم حول هذا الرأي قد انتهى بالتعديل الذي أدخل على المادة ٥٤٠ بالقانون رقم ٤٩ سنة ١٩٢٣ الذي نص على انه في حالة الرهن العقاري يجوز للمرتهن الدائن أن يؤجر العقار المرهون للمدين بشرط أن يكون الايجار منصوصاً عليه في العقد أو مؤشراً في هامش التسجيل وذلك في حالة حصول الايجار بمقدار الرهن ولا نزاع في أن هذين الشرطين لم يوضعا الا في صالح الغير

« وحيث أنه لذلك لا يحق للمدعى عليه أن يعارض في طلب تسليم العين المرهونة خصوصاً وانه معترف بأنها اجرت اليه من تاريخ عقد الرهن الا أن عقد الايجار المؤرخ ١٠ يونيه سنة ١٩٢٨ قد أباح له ان يستمر واضعاً يده على العين المرهونة لغاية يونيه سنة ١٩٢٩ لأن المدعى قبل ذلك ولا يمكنه العدول عنه

« وحيث أنه لذلك يكون المدعى محقاً في طلب المبلغين وفي المطالبة في استلام العين المرهونة ابتداء من أول يوليه سنة ١٩٢٩ وتري المحكمة شمول الحكم بالنفاذ نظراً لأن عقد الرهن والايجال غير متنازع فيهما

(قضية الشيخ محمد محمد الصياد ضد داود أقدى اسعد غمرة ٩٤ سنة ١٩٢٩ . أصدر الحكم حضرة صادق بك المعجزي القاضي)

« وحيث ان شهود المدعية قد شهدوا بما يؤيد دعواها ..

» وحيث ان استنتاج بطلان دعوى المدعية من سكوتها عن المطالبة بهذا المبلغ عشرة اشهر من فبراير سنة ٢٥ الى ديسمبر سنة ٢٥ تاريخ رفع الدعوى استنتاج خاطيء لان المدعية بعد ان فوجئت بالطلاق ثلاثا بادرت الى السلاح الشائع للمرأة التي تنكب في حياتها الزوجية وهو دعوى النفقة فالملقة تلجأ لهذا السلاح مبطله كانت أو محقة لا لمجرد النكابة بالزوج الذي اعتدى عليها بتطليقها او لمجرد الطمع في ماله وانما يدفعها الامل في أن يردّها الى المنزل الذي وطنت نفسها على أن تعيش وتموت فيه فالمدعية وهى باعتراف المدعى عليه معدمة ليس لها من يعولها التجأت الى اللجاج في النزاع الخاص بالنفقة يدفعها الامل في ان يردّها زوجها اليه ليعولها في زمن الشيخوخة وبعد ان دب في جسمها المرض كما سكن اليها وهى ممتلئة صحة وشبابا فما انقطع منها هذا الامل ولم يبق لديها رجاء في العودة اليه فكرت في أن تطالب بما لها ورفعت هذه الدعوى

» وحيث انه متى اباح القانون اثبات الحق بشهادة الشهود فقد اباح ضمنا اثبات الاقرار به بشهادة الشهود ايضا لان الواقع الادبية التي تحول دون اثبات الحق بالكتابة قد تحول هي بذاتها دون اثبات اصله بشهادة الشهود فلا يمكن اثباته في هذه الحالة الا بشهود على الاقرار به ولا يمكن للقانون أو القاضي ان يلزم الزوجة بالاعتامل مع زوجها الا على يد شهود بينما قد اباح لها ان تتعامل معه بغير الكتابة ومتى سلمنا

بجواز المعاملة بغير حضور الشهود فلا يكن امام الزوجة الا اثبات اقرار الزوج بوجود هذه المعاملة بالشهادة ويكون هؤلاء الشهود شهود اقرار لا شهود سماع كما يفهم المدعى عليه في مذكرته خطأ

» وحيث ان هذا الاقرار الذي ثبت بشهادة الشهود وان كان غير قضائي الا ان للقاضي أن يأخذ به متى اقتنع بصحته (انظر الاثبات جزء اول للدكتور ذهني بك ص ٤٩٠ وفيه أن بعض الفقهاء قد سوى بين الاقرار القضائي وغير القضائي في قوة الاثبات)

» وحيث ان اقرار المدعى عليه كما شهد به الشهود مركب من اقراره بمديونية للمدعية في مبلغ ١٧٠ جنيتها ومن انه اشترى لها مصوغات بمبلغ ٣٥٠ جنيتها

» وحيث ان هاتين الواقعتين منفصلتان تمام الانفصال ولا ارتباط بينهما وحدوث احدهما غير متوقف على حدوث الاخرى فيمكن تجزئة هذا الاقرار (انظر ذهني بك ص ٤٨٦ والاحكام والمراجع المذكورة به) ويمكن مؤاخذة المدعى عليه بما اعترف به من المديونية وهذا لا يمنعه من مطالبة المدعية بقيمة ما اشترى لها من المصاغ متى حضر الليل على ذلك

» وحيث ان المدعية لم تثبت ان المدعى عليه قد شغل المبلغ الذي تطالب به بفائدة ٩٪ من تاريخ التسليم فليس لها أن تطالب الا بالفائدة القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية

(قضية السيدة فائقة كريمة أحمد أفتدى صادق وحضر عنها الاستاذان محمد أفتدى صبرى أبو علم وعلى أفتدى أبو علم ضد على بك القشمرلى نمرة ٥٨٢ سنة ١٩٢٦ أصدر الحكم حضرة صادق العجزى بك القاضي)

للمدعى المطالبة بهذه الفائدة من تاريخ المطالبة الرسمية في الدعوى السابقة او من تاريخ رفع الدعوى الحالية »

« وحيث ان المادة ١٢٤ مدنى نصت على ان الفائدة لا تستحق الا من تاريخ المطالبة الرسمية ولم توضح هذه المادة هل المقصود بذلك تاريخ المطالبة الرسمية بالمبلغ المطلوب الحكم بفائدته او ان المقصود هو تاريخ المطالبة الرسمية بالفائدة نفسها »

« وحيث انه يتعين البحث في الحكة التي التي حدت بالمشرع لاشتراط طلب الفائدة من تاريخ المطالبة الرسمية مع ان ذلك مخالف للقاعدة العامة المنصوص عنها في المادة ١٢٠ مدنى التي لا تشترط في المطالبة بالتضمينات الا بمجرد التكليف الرسمي بالوفاء وذلك في الالتزامات الغير ناشئة عن دفع مبلغ من النقود

« وحيث انه كان يوجد بالقانون الفرنسى نص مماثل للمادة ١٢٤ المصرية ولكن النى بالقانون الصادر بتاريخ ٧ ابريل سنة ٩٠٠ ويؤخذ من اقوال بعض الشراح ان الحكة التي حدت بالمشرع الفرنسى الى وضع هذا النص هو ان القانون يرى لمصلحة المدين ان لا يطالبه الدائن بالفائدة الا اذا اظهر نيته في المطالبة بها بجلاء وبطريقة اكيدة لا تدع مجالا للتظن في جدية المطالبة وقد رأى المشرع ان المطالبة الرسمية فيها من الخطر ما يجعل المدين على بينة من هذه النية في حين ان مجرد التكليف بالوفاء ليس فيه هذا الخطر (راجع كتاب هالتون الجزء الأول

٤٩٧

محكمة جرجا الجزئية

٢٣ فبراير سنة ١٩٢٩

فوائد قانونية . مبدأ سريانها . تاريخ المطالبة الرسمية بالدين

القاعدة القانونية

١ - الحكة في اشتراط المشرع عدم سريان الفوائد الا من تاريخ المطالبة الرسمية مخالفاً في ذلك القاعدة العامة من حيث وجوب استحقاق التضمينات بمجرد التكليف الرسمي بالوفاء هي انه رأى لمصلحة المدين الا تستحق الفائدة الا اذا اظهر الدائن نيته في المطالبة بها بجلاء وبطريقة اكيدة لا تدع مجالا للشك في جدية المطالبة . وقد رأى ان المطالبة الرسمية فيها من الخطر ما يجعل المدين على بينة من هذه النية.

٢ - وتمشيا مع هذه الفكرة لا تستحق الفوائد الا من تاريخ المطالبة الرسمية بها لا بأصل الدين اذا كان كل منهما بدعى على حده

المسألة:

« حيث انه يؤخذ من الدعوى المنضبة نمرة ٦٨٩ سنة ٩٢٨ ان المدعى سبق رفع الدعوى المشار اليها يطالب المدعى عليه بمبلغ ٢٧٠١٧ قرش قيمة الايجار المستحق طرفه وحكم له بهذا المبلغ بتاريخ ٢٦ مايو سنة ١٩٢٨ وقد رفع الدعوى الحالية يطلب فيها الحكم بفائدة هذا المبلغ من تاريخ المطالبة الرسمية في الدعوى السابقة »

« وحيث انه يتعين البحث الآن هل يحق

بها الا من تاريخ رفع الدعوى الحالية ولذا يتعين الحكم له بفائدة المبلغ بواقع المائة خمسة متوياً من هذا التاريخ فقط اى ابتداء من ١١ نوفمبر سنة ١٩٢٨ «

(قضية طازر ميخائيل ضد محمود عبد اللطيف
نمرة ٦١٠ سنة ١٩٢٩ . أصدر الحكم حضرة أحمد بك
فؤاد القاضى)

بصحيفة ٢٧٨ وقد اشار فى تعليقه على القانون الفرنسى الى رأى ديمولومب)

« وحيث انه متى وضحت هذه الحكة فمن العبث التمسى وراء نظرية المدعى في جواز المطالبة بالفائدة من تاريخ المطالبة الرسمية في الدعوى الاولى لأن الدائن لم يبد نيته في المطالبة

قضاء المحاكم المختلطة

٤٩٨

٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٧

شقة مؤجرة . مستأجر . سرقة . مالك العمارة .
مستولية . شروطها .

القاهرة القانونية

اذا سرق من شقة مستأجر منقولات ومجوهرات فلا يكون مالك العمارة مسئولاً الا اذا ثبت ان السرقة لم تحصل الا بخطأ البوب أو اهماله في أداء واجب الحراسة . ويقدر هذا الخطأ أو الاهمال تبعاً لعوائد كل بلد وللظروف التي ارتكبت فيها السرقة .

(مجلة الاحكام المختلطة ص ١٤٠ سنة ٤١ رياسة نو)

المحاماة : استندت المحكمة في هذا

الحكم الى حكمها السابق الذي اصدرته في ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٧

(مجلة التشريع المختلط سنة ٣٩ ص ٢٦٩)

وقد جاء فيه « ان من الخطأ القول بان البوب في مصر يعتبر خادماً للمالك والمستأجر على السواء . صحيح انه يؤدي بعض خدمات صغيرة لمستأجر العمارة التي يجرسها . وفي أثناء قيامه بأداء

هذه الخدمات الصغيرة يعتبر خادماً للسكان الذين يكلفوه بها . ولكن هذا لا يمنع ان عمله الاساسى هو القيام على حراسة العمارة وبما انه حسب العوائد الجارية في مصر يقوم بهذه الحراسة لمصلحة كل من المالك والمستأجرين ولكن يتلقى الاوامر والتعليقات من المالك الذي يفرد بتعيينه ، وله وحده حق طرده فيجب اعتباره في أثناء قيامه بهذه المأمورية تابعاً للمالك في عمل الحراسة والخفر باعتبارها مسألة تهم المستأجرين الذين لهم حسب ما هو وارد في عقود الجارهم أو بسبب مركزهم المستند من الواقع ان يعتمدوا على وجود البوب في كل وقت ،

٤٩٩

١١ ديسمبر سنة ١٩٢٨

١ — حكم مرسى المزداد . اثره . زوال الملكية

٢ — تطهير العين . فسخ البيع . زوال التطهير .

٣ — اثار فسخ حكم مرسى المزداد .

القاهرة القانونية

١ — نزول ملكية المدين نهائياً بصدد حكم

يجعل حكم مرسى المزاد قابلاً للاستئناف هو النقص في شكل الحكم نفسه باهمال اجراء من الاجراءات الشكلية التي نص القانون على ضرورة توفرها في الاحكام على وجه العموم واحكام مرسى المزاد على وجه التخصيص .

فلا يعد عيباً في شكل حكم مرسى المزاد اعفاء الرامى عليه المزاد من ايداع تسعة اعشار الثمن بخزانة المحكمة في ظرف شهر من تاريخ رسو المزاد اذا فرض وكان في هذا الاعفاء خطأ من جانب قاضى البيوع

٢ - استئناف حكم مرسى المزاد لا يعتبر استئنافاً ضمناً ايضاً لقرارات قاضى البيوع الخاص بالاعفاء من ايداع الثمن فان هذا الاعفاء اذا صدر به قرار بعد مرافعات من الطرفين يعتبر قراراً صادراً في مسألة فرعية مستقلة عن حكم مرسى المزاد وقابلاً للاستئناف على افراد . اذ ان الغاء هذا القرار الصادر من القاضى بمعرفة محكمة الاستئناف لا يكون له من الاثر اكثر من الزام الرامى عليه المزاد بدفع الثمن بالخزينة .

٣ - الامر الصادر من قاضى البيوع برفض طلب تأجيل البيع يكون قابلاً للاستئناف على الاقل عند ما يتجاوز القاضى سلطة التقدير العادى وعلى محكمة الاستئناف ان تبطل حكم مرسى المزاد اذا تبين لها انه كان هناك سبب قانونى يسوغ الايقاف

(مجلة التشريع المختلط ص ١٢٧ السنة ٤١
رياسة فو)

مرسى المزاد . وعندما تحصل اجراءات مزاد ثانية بسبب التقرير بزيادة العشر أو عدم دفع الثمن فان حكم مرسى المزاد الثانى يعتبر كأنه صدر وينتج آثاره ابتداء من تاريخ صدور الحكم الأول .

ومن يوم صدور حكم مرسى المزاد الأول ينتقل حق الدائن وامتيازه نهائياً على الثمن المتحصل من بيع العقار . ويقف سريان كافة القيود والتسجيلات الجديدة

٢ - تطهير العين التي حكم بمرسى مزادها من القيود والتسجيلات يتم بمجرد تسجيل حكم مرسى المزاد بصرف النظر عما اذا كان الثمن قد دفع أم لا .

٣ - الحكم بفسخ حكم مرسى المزاد بسبب عدم قيام الرامى عليه المزاد بالدفع كاملاً يستتبع فسخ (التطهير) بحيث تعود الملكية الى البائع محملة بكل الحقوق الأصلية (المفهوم هنا أن البائع هو المدين المنزوعة ملكيته)

(جازيت عدد ٢٢١ ص ٩٨ نمرة ٧٤
رياسة المستشار بافيرا)

٥٥٥

٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٨

- ١ - حكم مرسى المزاد . استئنافه . بطلان شكله
- ٢ - حكم مرسى المزاد . استئنافه . اعفاء من ايداع الثمن . استئناف ضمنى . عدم قبوله . استئناف ، صريح . قبوله . نتائج
- ٣ - نزع ملكية . تأجيل البيع . قرار رفض . جواز استئنافه . سبب قانونى للايقاف . ابطال للمزاد .

المبادئ القانونية

١ - المقصود من العيب في الشكل الذى

هذا البطلان نسبي لا يتمسك به الا من حل
المتوفى *successneur*

لانه هو وحده الذي يمكن ان يحدد مقدار
الضرر الذي يصيبه من الاستمرار الباطل في
الاجراءات «

(٣) اذا كانت سلطة قضاة المحكمة المختلطة تمتد
الى البحث في ما اذا كانت اجراءات واعمال جهة
الاحوال الشخصية صحيحة الشكل وصدرت في
دائرة اختصاصها ، الا أن هذه السلطة لا يمكن
ان تمتد الى حد مراقبة هذه الاجراءات والاعمال
وتجاهلها لسبب موضوعي «

فاذا اقامت المحكمة الشرعية ناظرًا على
الوقف احد ورثة الواقف فليس للقضاء المختلط ان
لا يعترف بصفة هذا الناظر بدعوى ان المستندات
التي قدمها للمحكمة الشرعية لا ثبات انه وارث
الواقف غير كافية

(٤) ترك المرافعة في الدعوى *instance*
خلافًا للتنازل عن الحق *droit* او عن حق رفع
الدعوى *action* لا يمنع من العودة الى رفع
الدعوى بطلب جديد «

٤ - التنازل عن الدعوى المرفوعة او تركها
يستدعي بطلان كافة اجراءات الدعوى من
تاريخ اعلان صحيفة دعواها (بما فيها صحيفة
الاعلان نفسها) وكذا بطلان الاحكام التمهيدى
والادلة التي قدمت تنفيذًا لهذه الاحكام ولكنه
لا يمس مطلقًا بالاحكام (او باجزاء الاحكام)
التي صدرت نهائية في الموضوع الاهم الا ان
يكون الخصم الذي ترك المرافعة قد دخل في

٥٠١

٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٨

الدعوى البوليصية . دائن سابق . شروط

القاعدة القانونية :

لقبول الدعوى البوليصية من الدائن الذي
ترتب دينه قبل صدور العقد موضوع الطعن
يكفى ان يلاحظ توفر الشرطين الاتيين :

- ١ - هل يصيبه ضرر من العقد الذي صدر
- ٢ - هل هذا الضرر كان معلومًا لكل من
المدين وشريكه المشتري وهذه الظروف هي
التي تكون الغش في نظر العلماء
(مجلة الاحكام المختلطة ص ١٥١ عدد سابع السنة
المادية والاربعين رئاسة بافيرا)

٥٠٢

٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٨

- ١ - حكم صادر لمصلحة خصم متوفى . بطلان .
من الذي يتمسك به .
- ٢ - جهة الاحوال الشخصية . قضاء .
رقابة . حدودها .
- ٣ - دعوى . تنازل عنها .
- ٤ - عدول عن الدعوى . نتيجة . احكام
نهائية . عدم قبول الدعوى . عدم تحريكها .
بدء سريان للمدة .
- ٥ - وقف . متى يسقط حقه في المطالبة
بالمسكية بسبب التقادم
- ٦ - أعمال خبير باطلة . سلطة القاضي

القاعدة القانونية :

(١) يكون باطلا الحكم الذي يصدر
لمصلحة ناظر وقف اعلنت وفاته بالجلسة قبل
تمام المرافعة وصلاحيه الدعوى للحكم من غير
ان يدخل الناظر الجديد في الدعوى ، ولكن

يد ورثة الواقف والمستحقين مدة ٣٣ سنة او اكثر فان حق الوقف لا يضيع لانهم لا يمكنهم ان يغيروا صفة وضع يدهم بما يتبادلونه فيما بينهم من عقود تصرف اذ يشترط في تغيير صفة وضع "Interversion des titres"

اليد ان العقد الناقل للصفة الجديدة (صفة مالك مثلاً) يصدر من الغير

٦- للقضاة بما لهم من الحق المطلق في التقدير ان يكونوا عقيدتهم من تقرير خير باطل او من اي ورقة اخرى موجودة بملف الدعوى . (مجلة الاحكام المختلطة عدد سابع السنة الحادية والاربعين)

الاجراءات الجديدة بصفة جديدة او يجب اعتباره كذلك تبعاً لظروف الدعوى كما لو كان من ترك المرافعة ليس له اية مصلحة في المرافعة في الدعوى باعتبارها دعوى استحقاق لانه لا ينازع في الملكية ولكن بعد تغيير الظروف اصبح يطالب بهذه الملكية

٥- سقوط حق جهة الوقف في المطالبة بملكية الوقف بالسكوت ٣٣ سنة لا يسرى الا ابتداء من لوقت الذي كان واجباً على جهة الوقف ان تطالب باسترداد حقوقها المتنازع فيها او المهدة . فاذا بقيت العين المتنازع فيها تحت

قضايا المحاكم الاجنبية

٥٠٤

محكمة النقض والابرام الفرنسية
(الدائرة الجنائية)

١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٨

المعاهدات الدولية تطبيقها . تأويلها . اختصاص . امتيازات قنصلية تحديدها

١- ليس للجهة القضائية المختصة بتطبيق المعاهدات السياسية ان تعرض لتأويلها الا اذا كان التأويل مرتبطاً بحقوق خاصة للأفراد وكان أمر هذه الحقوق معروضاً على المحكمة اما اذا كان التأويل يثير مسائل مرتبطة بالنظام الدولي العام فتكون المحاكم في هذه الحالة ملزمة بأن تتبع التفسير الرسمي الذي أعلنته الحكومة الفرنسية عن المعاهدة

فشرط الاعفاء الشخصي (أو الحصانة

٥٠٣

محكمة النقض والابرام الفرنسية
(الدائرة الجنائية)

١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٨

حكم بالمقوبة . ذكر المادة التي حصل تطبيقها .

القاعدة القانونية

اذا كانت المادة ١٦٣ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي تقضى بضرورة الاشارة الى نصوص القانون التي حكم بموجبها والا كان الحكم باطلاً فالمفهوم من هذا هو أن المقصود الاشارة الى القانون الذي يقضى بتوقيع العقوبة لا الى كافة اللوائح المتعلقة بالخالفة وتحديداتها

(مجلة دالوز الاسبوعية عدد رابع ص ٥٣)

الشخصية (المنصوص عليه في المعاهدة القنصلية المؤرخة ٢٣ فبراير سنة ١٨٥٣ المعقودة بين فرنسا والولايات المتحدة بأمريكا وفي المعاهدة اليونانية المعقودة في ٧ يناير سنة ١٨٧٦ يجب ان يكون مفهومًا منه الاعفاء من القبض ومن الحبس الاحتياطي لا الاعفاء من القضاء الفرنسي الجنائي كلية

وهذا هو تفسير الحكومة الفرنسية لتلك المعاهدات وهو ما يجب على القضاء الفرنسي احترامه والخضوع له

٢ - اذا أعطى قنصل احدى الدول الاجنبية معلومات للصحف من شأنها ان تثبت ان شخصًا يشتغل بالجاسوسية لحساب احدى الدول الاجنبية فلا يعد عمله هذا من عمل وظيفته وخارجا عن سلطة تقدير الحاكم الفرنسية (دالوز عد خامس ص ٦٩)

٥٠٥

محكمة النقض والابرام الفرنسية (الدائرة المدنية)

١٧ ديسمبر سنة ١٩٢٨

بدل . ابطاله . نتيجة ذلك . حق الحبس .
تصرف أحد المتبادلين فيما أخذه عدم جواز رفع دعوى بالابطال

القاعدة القانونية :

من شأن الحكم بابطال عقد المعاوضة ان يعيد المتبادلين الى الحالة التي كانوا فيها قبل حصول البطل - ولكل منهما ان يحبس العوض الذي استلمه تحت يده حتى يرد اليه الآخر ما أخذه

فالمبادل الذي تصرف في العرض الذي استلمه لا يجوز له ان يرفع دعوى بطلب ابطال عقد البطل واسترداد العوض الذي سبق له ان أعطاه
(مجلة دالوز الاسبوعية عدد رابع ص ٥٢)

٥٠٦

محكمة السين بفرنسا

١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٨

مستولية . نشر . اجراءات دعوى جنائية .
حق الكاتب ، حسن النية

القاعدة القانونية

اذا نشر مؤلف رسالة فصل فيها حياة مجرم مشهور ولم يذكر فيها غير الحقائق ولم يكن سىء القصد فلا يعتبر متجاوزاً حقه كمؤلف وقصصى ولو اضاف اليها من عنده بعض تعليقات على شناعة الجريمة واخلاق المجرم وليس لورثة المجرم ان يطالبوا المؤلف ولا الناشر بتعويضات بناء على المادة ١٣٨٢ مدني فرنسي

تعليق . نشر الاجراءات التي حصلت في قضية من القضايا لا يكون اساماً لرفع دعوى القذف او الاهانة بشرط ان يكون النشر مطابقاً للواقع وبمحسن نية . أما اذا تم النشر بصورة مخالفة لما جرى او كان عن قصد سيء - اي لم يكن القصد منه تنوير القراء بل الاساءة الى من نشر عنه فتكون دعوى القذف او الاهانة مقبولة

(Dallz Rep. Pratique, Presse — outrage, publication § 1186 et s. heri Lalou § 987)

(مجلة دالوز الاسبوعية عدد سادس ص ٩٣)

٥٠٧

محكمة السين المدنية

١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٨

الملكية الادبية والفنية

القاعدة القانونية

الفكرة في عالم الآراء - حرة ليس لأحد أن يستأثر بملكيتها ملكية خاصة أما الشكل الذي يبرز به المؤلف هذه الفكرة ويجلوها فيه للقراء فهو الذي يمكن ان يكون محلاً للملكية الخاصة

وبوجه التخصيص ليس لمؤلف رواية تمثيلية ان يدعى ان موضوع الرواية حق خالص له فلكل مؤلف ان يتناول الموضوع من بعده بشرط ان لا يستعير من المؤلف السابق لا نصيبه ولا أشخاص الرواية بالنسبة لما يتميزون به ولا عبارات الحوار وغير ذلك من العناصر التي بوجودها في الرواية تكون ما يعد ابتكاراً

وبالتالي تكون ما يصلح محلاً للملكية خاصة مستقلة .

ان المبدأ القائل بأنه في مسائل التقليد يجب مراعاة أوجه المشابهة والتوافق لا أوجه المخالفة ليس مبدأ مطرداً ونافذاً الا في التقليد الصناعي . أما في مجال التقليد الادبي والفني حيث يجوز للقاضي أن يقدر ان كانت ونجوه المشابهة نتيجة الصدفة. أو نتيجة التطور المنطقي لوسط أدبي واحد يقيم فيه أناس كثيرون أو نتيجة الاستعارة المقصودة من مؤلف سابق

ان أوجه الخلاف بين الكتابين اذا كانت أساسية وقاطعة - فانها ترفع عن أوجه الشبه البسيطة كل احتمال للظن بمحصل التقليد أو السرقة الأدبية

(دالوز الاسبوعى خامس ص ٧٦)

العدد الثامن	فهرست	الصفحة التاسعة
رقم	التاريخ	الأحكام
		الأبحاث
		بقية البحث في الاوامر الادارية واختصاص المحاكم بالغاؤها الاستاذ مرقص بك فهمي
		الاستاذ محمد صبرى أبو علم
		الشرع في الرشوة من جهة الموظف
٤٤١	٧ مارس ١٩٢٩	(١) قضاء محكمة النقض والابرار
٤٤٢	» » »	محكمة القاصر . جواز اختصاصه مدنيا . عدم ضرورة ادخال الولى أو القيم أو الوصى
٤٤٣	» » »	الاثبات بالبينه . جوازه فى مسائل الغش التى تشبه النصب
٤٤٤	» » »	طلبات مقدمة لمحكمة الموضوع . وجوب ارتباطها بموضوع الدعوى . جريمة هتك عرض صبي
٤٤٥	٢١ » »	شيخ بلد من رجال القوة العمومية . له حق حمل السلاح حكم . واقعة معاقب عليها . عدم بيانها بالحكم . بلاغ كاذب
٤٤٦	٢١ » »	اعتراف . مسألة موضوعية
٤٤٧	٢١ » »	جنحة . شبهة جنائية . حكم . عدم الاختصاص . قاضى الاحالة . وجوب الاحالة على محكمة الجنايات دون سواها . باعتبارها جنائية أو بطريق الخيرة
٤٤٨	٢١ » »	بلاغ كاذب . قرار حفظ . سلطة محكمة الموضوع فى اعادة التحقيق من جديد
٤٤٩	٢٨ » »	تبيد . عدم تقديم الأشياء المحجوز عليها للمحضر . سوء النية
٤٥٠	٢٨ » »	قد مباح . سب . اتهام سفير دولة ايران بتعاطى الخمر . سلطة محكمة النقض

العدد التاسع

فهرست

العدد التاسع

الرقم	الترتيب	التاريخ	الأحكام
٤٥١	٨٣٠	٢٨ مارس ١٩٢٩	تابع قضاء محكمة النقض والابرار تهمة التعرض لافساد الاخلاق . ركن العادة . وجوب اثباته في الحكم والتدليل عليه
٤٥٢	٨٣١	٢٨ » »	١ - حكم . دعوى زنا . ضرورة اثبات بلاغ الزوج . ٢ - حكم . خلوه من الأسباب ٣ - دعوى الطاعة . أثرها في دعوى الزنا
٤٥٣	٨٣٢	٢٨ » »	قتل مع سبق الاصرار . فاعل أصلي وشريك . عدم بيان الحكم من هو الفاعل الأصلي . نقص
٤٥٤	٨٣٣	» » »	سماع شهادة شاهد موجود بالجلسة . تحميله اليمين . عدم بطلان . عدم اعتراض امام المحكمة .
٤٥٥	٨٣٤	» » »	حكم . وجوب ذكر المواد التي طبقها المحكمة . اغفال . بطلان
٤٥٦	٨٣٤	٢٨ » - »	لائحة تعامل صناعه الطب . عدم النص على عقوبة . حكم وجوب ذكر الفقرة الثانية . من المادة ٣٤٨ عقوبات
٤٥٧	٨٣٥	٤ ابريل سنة ١٩٢٩	مستأجر عزبة . أدوات مسلة اليه . اخلاصها . جريمة تبيد . عدم توفر سوء النية .
٤٥٨	٨٣٦	» » » »	تقرير القاضي الملخص بالاستئناف . لا وجه للطعن فيه .
٤٥٩	٨٣٧	» » » »	نقض . حكم غيابي . حكم استئنافي صادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن .
٤٦٠	٨٣٧	» » » »	اعلان منهم للنيابة . بطلانه عند ثبوت معرفة النيابة لعنوانه الحقيقي .
٤٦١	٨٣٩	١١ يناير سنة ١٩٢٧	(٢) قضاء محكمة الاستئناف الأهلية ١ - وصية . ميراث . اختصاص المحاكم الأهلية . ٢ - المجلس الملى . اختصاصه بنظر الوصايا ٣ - التفريق بين الوصايا والمواريث ٤ - مجلس الأقباط الملى . فصله في دائرة اختصاصه . احترامه

العدد الثامن	فهرست	السنة التاسعة
الرقم	التاريخ	الاحكام
		تابع قضاء محكمة الاستئناف الاهلية
٤٦٢	١٨ فبراير ١٩٢٩	شراء حقوق متنازع فيها . قاضى . بطلان . عدم . جواز المطالبة برد الثمن .
٤٦٣	١٠ مارس ١٩٢٩	رهن عقارى (أو حيازى) . شرط الاتفايع بالغلة . سريانه بشرط أن لا تزيد قيمتها عن ٩ ٪ . رقابة المحاكم . حدودها .
٤٦٤	٢٥ » »	استئناف دعوى تزوير . امام محكمة ابتدائية منعقدة بهيئة استئنافية . عدم جواز استئناف الحكم الصادر فيها
٤٦٥	٢٥ » »	١ - نزاع ملكية . حكم مرمى المزاى . نقله للملكية ٢ - استئناف حكم مرمى المزاى . أثره في سريان المواعيد المقررة لزيادة العشر . ٣ - التقرير بزيادة العشر . بدء سريانه من يوم حكم مرمى المزاى (المادة ٥٨٧ مرافعات مدنية)
٤٦٦	٢٥ » »	بيع أعيان . ايداع ثمنها لدى شخص حال حياته . اثبات بقاء الثمن في ذمته لغاية وفاته . خطابات صادرة من المتوفى . اعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة
٤٦٧	٢٥ » »	١ - بيع . شروط خاصة بنوع المباني . تحريم ائنية خاصة وطريقة استغلال خاصة . عدم مخالفة ذلك للقانون ٢ - مشتر ثانى . عدم جواز تمسكه بالسبب الصحيح . استئناف . عدم جوازه . تنازل ضمنى عن الدفع بذلك
٤٦٨	٣١ » »	طرح بحر . طمى . عدم اختصاص
٤٦٩	٣١ » »	نزاع ملكية . الحاق الثمرات بالعقار . حراسة . موجباتها .
٤٧٠	٤ ابريل ١٩٢٩	(الماد ٥٤٥ مرافعات)
٤٧١	١٠ » »	وقف . اختصاص المحاكم الأهلية . تفسير كتاب الوقف : كيفية التفسير

السنه التاسعة

فهرست

العدد الثامن

الرقم	الصفحة	التاريخ	الاحكام
			تابع قضاء محكمة استئناف مصر
٤٧٢	٨٥٦	١١ ابريل ١٩٢٩	١ - التماس . غش . وصف الحكم الغيابي بأنه حضوري . عدم تأثير ذلك . ٢ - أوراق تحت يد المحكمين والخبراء . ليست محجوزة بفعل الخصم
٤٧٣	٨٥٧	١٥ » »	حجز ما للمدين تحت يد الغير . تأخر المحجوز لديه في التقرير بما في ذمته . تعييه عن القطر . عذر . عدم تحديد مدة للتقرير . عدم ايداع رسوم التقرير
٤٧٤	٨٥٨	١٦ » »	نفاذ معجل . سند غير متنازع عليه
٤٧٥	٨٥٩	١٦ » »	استئناف فرعى . جواز رفعه لحين قفل باب المرافعة
٤٧٦	٨٥٩	١٧ » »	نفاذ معجل . مواد تجارية . طلب الحكم بفسخ عقد في معاملة تجارية وبالتعويض . وجوب شمول الحكم بالنفاذ
			(٣) قضاء محكمة استئناف انسيوط
٤٧٧	٨٦١	٨ مايو ١٩٢٩	١ - اركان الدعوى . مصلحة . من النظام العام . ٢ - انعدام المصلحة . طعن في تعديلات وقية . الطاعن غير مستحق . عدم قبول . ٣ - ضعف الارادة . استلاب الرضا . تأثير وتسلسل . تصرفات متناقضة . ٤ - شيخوخة وضعف ارادة . وجوب ملاحظتهما في التقدير . ٥ - ادلة قرائن وظروف . قبولها في اثبات الغش واستلاب الارادة ٦ - وقية باسناد رسمي . الطعن بطلانها لانعدام الرضا جوازه .
٤٧٨	٨٦٧	٨ » »	تسلسل . تأثير . انعدام الرضا . اقرار . بطلان .
٤٧٩	٨٦٨	١٥ » »	سند متنازع فيه . دين مستحق بحكم العقد . لا فعلا . جواز الحكم بالنفاذ عند الاستحقاق .

العدد الثامن فهرست السنة التاسعة

الرقم	التاريخ	الأحكام
		(٣) تابع قضاء محكمة استئناف أسيوط
٤٨٠	١٥ مايو ١٩٢٨	١ - اجراءات النشر والعق . الزام قلم الكتاب بها . عدم مسئوليته . ٢ - وفاة احد الخصوم . بطلان الاجراءات بالنسبة له . ٣ - بطلان نسي لا يتمسك به الا وريثة المتوفى .
٤٨١	٢٢ يولييه ١٩٢٨	(٤) قضاء المحاكم الكلية
		١ - الامر الادارى . تعريفه . شروطه . ٢ - اجراءات لا يبيحها القانون . اعمال تعد . اغتصاب السلطة . ٣ - اختصاص المحاكم الأهلية بنظر الأوامر الادارية وتأويلها . تعدى الاختصاص . أمر باطل . جواز الحكم بايقاف تنفيذه ٤ - قانون المطبوعات والدستور . ٥ - المادة العاشرة من قانون المطبوعات . نقاذاها بعد الدستور جواز مصادرة الرسوم والنقوشات فى الصحف والمجلات .
٤٨٢	١٣ مايو ١٩٢٩	١ - الدستور والفاؤه للمادتين ١٠ و ١٣ من قانون المطبوعات . قانون العقوبات . تطبيقه دون غيره على الصحف ٢ - اجراءات مخالفة للقانون . مصادرة مجلة بناء على المادة العاشرة من قانون المطبوعات . تعويضات . ٣ - شروط تطبيق المادة العاشرة من قانون المطبوعات . ٤ - المحاكم . سلطة المراقبة على اعمال الادارة . سلطة بحث اسباب تصرف الادارة .
٤٨٣	٢٠ فبراير ١٩٢٩	١ - الامر الادارى . تعريفه . اركانه . ٢ - تعدى الجهة الادارية . سلطتها . عمل تعد واغتصاب . ٣ - سلطة المحكمة . اختصاص جهة الادارة .
٤٨٤	٣٠ يناير سنة ١٩٢٩	دعوى تزوير فرعية . استئنافها . نصاب الدعوى الاصلية
٤٨٥	٢٣ » »	رهن حيازى . تسجيله . وضع يد الرهن . تعديل نصوص القانون .

السنة التاسعة

فهرست

العدد الثامن

الرقم	التاريخ	الاحكام
		تابع قضاء المحاكم الكلية
٤٨٦	٢٠ مارس ١٩٢٨	ثبوت التاريخ . طرق معينة . المادة ٢٢٩ مدني . القانون الفرنسي .
٤٧٨	٢٥ » »	١ - خلط قطن . تقدير اللجنة . حجته . ٢ - خلط قطن . عدم معرفة الفاعل . مسئولية المالك .
٤٨٨	٣١ » »	قرعة عسكرية . التستر على مقترح . التبليغ . من التستر أوضده . التفرقة بينهما .
٤٨٩	اول ابريل ١٩٢٩	١ - اختصاص المحاكم الأهلية . سوريون ٢ - اجانب . رعاية الدول . ذات الامتيازات ٣ - حارس على أموال الاعداء . انتهاء مأموريته
٤٩٠	١٤ » »	انكار توقيع . تقدير الدعوى . قيمة الدعوى الأصلية
٤٩١	٢١ » »	١ - اختصاص . محاكم أهلية . حكم بطر كخانه بتقرير نفقة
٤٩٢	٢٢ » »	٢ - حكم المحكمة الشرعية بالبطلان والتنازل عن النفقة . قاصر . بلوغه سن الرشد . سلطة المجلس الحسبي . مادة ٢٩ من قانون المجالس الحسبية - ٢ لائحة تنفيذ قانون المجالس الحسبية . المادة ٥٠ . تفسير .
		(٥) - قضاء المحاكم الجزئية
٤٩٣	١٧ نوفمبر ١٩٢٨	١ - انتهاء اجارة مجددة . انذار . عدم ضرورته .
		٢ - استمرار وضع يد المستأجر . متى يكون تجديدآ .
		٣ - بند الرسم بعلم المؤجر . لا يعد رضا ٤ - اجارة منتهية . الحكم بانتهائها لا يفسخها
٤٩٤	٢٢ » »	مسئولية . عدم تبصر واهمال . مصادمة سيارة
٤٩٥	١٦ ديسمبر ١٩٢٨	عقد غاروقة . زواله . شرط دفع الدين عند الاقتدار . لا يفيد الاستحقاق وقت الطلب . البطلان المنصوص عليه في المادة ٥٤١ لا يسرى على المتعاقدين .

العدد الثامن	فهرست	الستة التاسعة
الرقم	التاريخ	الاحكام
		تابع قضاء المحاكم الجزئية
٤٩٦	٢٥ ديسمبر ١٩٢٨	١ - اقرار . جواز اثباته بالبينة . اذا كان الحق جائز اثباته بالبينة ٢ - اقرار غير قضائي . جواز الاخذ به ٣ - اقرار مركب . جواز تجزئته
٤٩٧	٢٣ فبراير ١٩٢٩	فوائد قانونية . مبدأ سرياتها . تاريخ المطالبة الرسمية بالدين او بالفوائد .
		٦ - قضاء المحاكم المختلطة
٤٩٨	٢٧ ديسمبر ١٩٢٧	شقة مؤجرة . مستأجر . سرقة . مالك العمارة . مسئولية . شروطها .
٤٩٩	١١ » ١٩٢٨	١ - حكم مرسي المزاد . أثره . زوال الملكية ٢ - تطهير العين . فسخ البيع . زوال التطهير ٣ - آثار فسخ حكم مرسي المزاد .
٥٠٠	٢٠ » »	١ - حكم مرسي المزاد . استئنافه . بطلان شكلي .
		٢ - حكم مرسي المزاد . استئنافه . اعفاء من ايداع الثمن . استئناف ضمني . عدم قبوله . استئناف صريح . قبوله . نتائج . ٣ - نزاع ملكية . تأجيل البيع . قرار رفض . جواز استئنافه . سبب قانوني للايقاف . ابطال المزاد .
٥٠١	٣١ » »	الدعوى البوليصية . دائن سابق . شروط
٥٠٢	» » »	١ - حكم صادر لمصلحة خصم متوحي . بطلان . من الذي يتمسك به ٢ - جهة الأحوال الشخصية . عقد . قضاء . رقابة . حدودها ٣ - دعوى . تنازل عنها ٤ - عدول عن الدعوى . نتيجة . أحكام نهائية . عدم قبول الدعوى . عدم تحريكها . بدء سريان المدة ٥ - وقف . متى يسقط حقه في المطالبة بالملكية بسبب التقادم . أعمال خبير باطلة . سلطة القاضي .

السنة التاسعة

فهرست

العدد الثامن

الرقم	الصفحة	التاريخ	الأحكام
			(٧) قضاء المحاكم الأجنبية
٥٠٣	٩١١	١٧ نوفمبر ١٩٢٨	حكم بالمعقوبة . ذكر المادة التي حصل تطبيقها .
٥٠٤	٩١١	١٥ ديسمبر ١٩٢٨	المعاهدات الدولية . تطبيقها . تأويلها . اختصاص امتيازات قنصلية تحديدها .
٥٠٥	٩١٢	١٧ ديسمبر ١٩٢٨	بدل . ابطاله . نتيجة ذلك . حق الحبس . تصرف أحد المتبادلين فيما أخذه عدم جواز رفع دعوى بالابطال .
٥٠٦	٩١٢	١٥ » »	مسئولية . نشر . اجراءات دعوى جنائية . حق الكاتب . حسن النية .
٥٠٧	٩١٢	١٩ » »	الملكية الادبيه والفنيه

المحاماة

مجلة قضائية

نصف هانقا الحامية الأهلية

Les magistrats, dans quelque circonstance et pour quelque grand intérêt que ce puisse être ne doivent jamais être que magistrats, sans parti et sans passion, comme, les lois qui absolvent et punissent sans aimer ni haïr.

(D'Alembert).

السنة التاسعة
العدد التاسع

تحرير المجلة وإدارتها بمركز قاعة المحامين بشارع الشيخ أبو السباع رقم ٨ بمصر

الطبعة الخامسة
بشارع الخليج الناصري نمرة ٦
تليفون نمرة ٢٠-٥٦ مدينة

نسخة الاشتراك ٧٥
والطلبة ٤٥

بيان

نشرنا في صدر هذا العدد بحثين الأول لحضرة الاستاذ كامل صدقي بك في قيمة الاعترافات والاقراءات والغش الموجب للالتماس والثاني للأستاذ ملاك افندي كامل في تسجيل عرائض الدعاوى واثره بالنسبة للغير

ثم نشرنا في أثر ذلك الأحكام الآتية

عدد	
١٣	حكما صادراً من محكمة النقض والابرار
٢	حكمين صادرين من المجلس الحسبي العالي
٢	» » » الدوائر مجتمعة بمحكمة استئناف مصر
١٢	حكما صادراً من محكمة استئناف مصر
٨	أحكام صادرة من المحاكم الكلية
١٠	» » » » المختلطة
٥	» » » » الاجنبية
٥٢	فتكون المجلة ٥٢ حكما

ونظراً لأن بعض الأحكام المنشورة في هذا العدد قد تضمنت مباحث مستفيضة ومطولة فقد اضطررنا بسبب الحجم الذي اعتدنا أن نظهر المجلة فيه الى قصر عدد الأحكام المنشورة على ٥٢ حكماً هذا وسيظهر العدد العاشر وبه تنتهي السنة التاسعة في اول اكتوبر القادم ويظهر الفهرست في الشهر الذي يليه

لجنة التحرير

محمد صبرى ابو علم ، محمد على رشدى

١ بحث في الاعتراف والاقرار

Les declarations et les aveux.

- أ — هل كل ما يقرره الخصم في قضية يعتبر اعترافاً ؟
ب — وهل يصح التمسك به في قضية أخرى ؟

٢ الغش الموجب للالتماس

الاعتراف والاقرار

« بحث مقتطف من مذكرة لحضرة الاستاذ كامل صدقي بك المحامي في قضية « الالتماس المرفوع من السيدتين كريمتي السيد بك ابي علي ضد سعادة محمد السيد باشا ابي علي وآخر ،

نسب لمورث الطرفين صدور عقدي بيع طعن فيهما بالتزوير . قضى في دعوى التزوير برفض ادلتها استئنافياً . فرفعت بعد ذلك دعوى بابطال العقدين لصدورهما في مرض الموت : ومدار البحث ما يأتي :

إذا فرض وجاء على لسان احد الخصوم في دعوى التزوير من باب التدليل أو الاستشهاد كلام عن صحة أو مرض المورث فهل يمكن الاخذ به في دعوى مرض الموت كاتقرار ملزم للمقر ؟

انه من المقرر علماً وعملاً الاقوة للاعتراف الا في القضية التي صدر فيها مثله مثل الاحكام واليك أقوال الشراح في هذا الشأن

جاء في موسوعات دلوذ جزء ٢ التزامات صحيفة ٤٦١ نبذة ١٠٠

La Chambre Civile de la Cour de Cassation, d'accord avec la majorité des auteurs, n'a jamais voulu attribuer la force de présomption légale à l'aveu judiciaire que dans l'instance ou il a eu lieu. La Chambre des requêtes a fini d'ailleurs par se rallier à cette opinion. C'est qu'en effet la force probante attachée par la loi à l'aveu judiciaire dérive précisément de ce qu'il a été fait en justice dans une instance, c'est-à-dire uniquement de son caractère judiciaire de sorte que l'aveu judiciaire est, comme le remarquait le jurisconsulte Paul, une sorte de jugement que la partie qui avoue rend contre ell-même.

L'aveu judiciaire participant ainsi du caractère de la chose jugée doit donc comme celle-ci produire un effet relatif et borné à l'instance même dans le cours de laquelle il est intervenu.

Dalloz Supplement Rep. Tome 11 des Obligations P. 461 No 2100.

وجاء في البندكت شرحاً لكلمة *aveu* الاعتراف نبذة ١٤
إذا كان كل اعتراف يعتبر اقراراً فليس كل اقرار اعترافاً وحتى يكون الاقرار كذلك يجب
أن يصدر عن ارادة المقر وقصده الاكيد ان يمكن خصمه من حق التمسك به باعتبار ان ما
يقرره مسلم به

فلا يعتبر اعترافاً ليس فقط الاقرارات المجردة من كل قيمة قانونية التي تحصل أثناء المناقشات
بل أيضاً ما يدعيه أحد الخصوم تأييد اللوسائل التي يبني عليها طلبه أو دفاعه فان ذلك لا يعتبر
اعترافاً حتى اذا صدر أثناء استجواب المحكمة على وقائع كررها المقر في المرافعة
ولا يكون الاقرار اعترافاً الا اذا صدر بخصوص نزاع قائم على الواقعة المقر بها
وقد اجمع على ذلك دومولب واوبري ورو ولارومبيير وبودري ولوران

Si l'aveu est une déclaration il n'en faut pas conclure que toute déclaration constitue un aveu. Par suite la déclaration doit être faite avec la volonté formelle et sérieuse de donner à une autre personne le droit de s'en prévaloir comme d'une preuve en tenant le fait pour avéré. On ne peut considérer comme des aveux non seulement les déclarations sans valeur juridique qui se produisent au cours des conversations, mais encore les allégations faites par une partie à l'appui des moyens sur lesquels elle fonde sa demande ou sa défense. Et il en serait ainsi même si elles avaient lieu dans un interrogatoire sur faits et articles et étaient répétées à l'audience. — (Cass, 3 Juin 1829, S. et P. Chr D. P. ; 29. 1. 261.-25 Février 1836 S. 36. 1. 603; P. 36. 2. 486, D. P. 36. 1. 176-demolombe t. 7, No 450 et. S. Aubry et Rau, t. 8 para. 751 P. 167. Larombière art. 1364, No 3, Bonnier, No 353, Baudry-Lacantenerie, t. 2 No 1295 Laurent t. 20 No 158.)

Pandectes Tome 11 Aveu Note 14

وقد حكمت محكمة الاستئناف المختلطة بهذا المعنى اذ قررت انه لكي ينتج الاقرار آثاره
القانونية يجب أن يكون صادراً بهذه النية وباعتقاد المقر ان الاقرار قد يتخذ دليلاً ضده
حكم ٦ مارس سنة ١٩٢٣ المنشور بالغازيت سنة ١٩١٥ صحيفة ٩ نبذة ٥ فقرة ٥

Pour qu'un aveu produise ses effets juridiques il faut qu'il soit dans cette intention, et avec la pensée que la déclaration faite pourra constituer preuve.

Arrêt 6 Mars 1923.

Cazette des Tr. XVe année page 9 Note 5 alinéa V.

وهذا يتفق مع ما جاء بالبندكت بالنبة ٣٦ تعليقاً على كلمة اعتراف
أوبري ورو جزء ٨ فقرة ٧٥١ ص ١٦٧ لارومبير تعليقاً على المادة ١٣٥٤ فقرة ٤ ولوران جزء
٢٠ رقم ١٥٩

Pour qu'une déclaration puisse former un aveu il faut qu'elle ait lieu d'une manière sérieuse avec la pensée qu'elle pourra constituer une preuve contre celui qui l'a faite. Aussi il n'y a pas d'aveu sans la volonté de faire une déclaration concernant une contestation actuelle.

(Pandectes Aven) No 36 Tome 11.

(Laurent t. 20 No 159 Aubry et Rau t. 8 para. 751 p. 167 Larombière art. 1354 No 4)

وأقوى من ذلك ما حكمت به محكمة الاستئناف المختلطة وهو أن ما يقرره الخصم لمصلحته وتأيداً
لطلبه لا يمكن اعتباره اعترافاً
صدر هذا الحكم في ١٠ يونيه سنة ٩١٥ ونشر في مجلة التشريع والقضاء المختلطة سنة
٢٧ ص ٤٠٢

L'aveu est la déclaration par laquelle une personne reconnait pour vrai et comme devant être reconnu pour avéré à son égard, un fait de nature à produire contre elle des conséquences juridiques; des allégations avancées par une partie, non pas au profit de la partie adverse mais dans son propre intérêt et à l'appui de sa demandes, ne sont point un aveu.

Bull. 270 année Page 402 Arrêt du 10 Juin 1915 (1er alinéa)

وقد حكم على الاخص بأن الاقرارات التي تأتي على لسان الخصوم في مرافعاتهم لا تعتبر
اعترافاً اذا تعارضت مع باقي أقوالهم ومذكراتهم في القضية
راجع البندكت كلمة اعتراف نبذة ١٨

Il a été jugé notamment que des déclarations faites en plaidoiries ne pouvaient constituer un aveu lorsqu'elles étaient contredites par les conclusions déposées. (Bordeaux 30 Août 1870 D.P. 71. 2. 215 Journ. arr. Bordeaux 1870 p. 408 Journ. des av. 1871 p. 245.) Adde infra Vo Avocat No 751 et s. 761 et S.)

Pandectes Aven No 18.

وجاء في النبذة ١٥ من البندكت ان يتعذر في الغالب التمييز بين الاقرارات التي تعتبر اعترافاً
والتي لا تعتبر كذلك فللقاضي الحق المطلق في تقديرها

Mais il est souvent difficile de distinguer les déclarations qui sont des aveux de celles qui n'en sont pas. Les juges du fait ont, à cet égard un pouvoir d'appréciation souverain.- (V. en dehors des arrêts précités Cass. belge 6 Août 1834, Cass. 21 Novembre 1871 D. P. 72. 1-272 et 74-1,213

13 Juillet 1836 pand. fr. pér. 36.1.207)

Pandectes Tome 11 Aveu Note 15

وجاء في النبعة ١٦٦ من المؤلف نفسه

ان للمحكمة السلطة الكاملة في تحرى ما اذا كانت عناصر الاعتراف متوفرة في الدعوى ومعرفة مداها ومرماها. وتقديرها في ذلك مطلق لا يقع تحت رقابة محكمة النقض

Il appartient souverainement aux juges du fait d'examiner si les éléments d'un aveu judiciaire se rencontrent dans la cause. Ils ont un pouvoir absolu pour rechercher. la portée des déclarations d'une partie pour apprécier le sens et l'étendu d'un aveu L'interprétation qu'ils donnent d'un aveu judiciaire ne saurait tomber sous la censure de la Cour de Cassation.

Pandectes Tome II Aveu Note 166

وجاء في النبعة ٣٠٨ من البندكت

والرأى المعمول به الآن ان الاقرار لا يعتبر اعترافاً قضائياً الا اذا صدر أمام قاض مختص في موضوع الدعوى وأن يكون حصل التمسك به في الدعوى نفسها ليكون له قوة الدليل المنصوص عنها بالمادة ١٣٥٦ مدنى

فلا يعتبر الاقرار الصادر في قضية اعترافاً في قضية أخرى وكذلك لا قيمة له اذا صدر أمام قاض غير مختص في الموضوع

Nous avons vu (suprà No. 142 et S. 48) que d'après l' opinion actuellement dominante l'aveu n'avait un caractère judiciaire que s'il était fait devant un juge compétent ratione materiae et que s'il était invoqué dans l'instance même où il y avait lieu. La force probante indiquée à l'art. 1356 C. civ. ne saurait en conséquence être applicable à l'aveu fait dans une instance précédente ou devant des magistrats incompetents à raison de la matière (V. les arrêts et autorités cités aux numéros ci-dessus indiqués).

Pandectes Tome XIe Aveu Note 2088

تراجع الاحكام التى تشير اليها الفقرات المذكورة ويضيق بنا المقام اذا أردنا الاستمرار في الاستشهاد باقوال الشراح والاحكام في هذا الشأن ويكفى القول أن القضاء يحتم لاعتبار الاعتراف قائماً ومقيداً للمقر ان يطلبه أحد الخصمين وهو الذى يريد أن يتمسك به ويحجيه الآخر اليه ويدون في محضر

يراجع البندكت نبعة ١٥٧ على الاعتراف aveu جزء ١١

فاذا أقر أحد الخصوم في دعوى تزوير ان المورث كان في تاريخ معين صحيحاً معافى لما امكن اعتبار مثل هذا الاقرار اعترافاً وتسليماً بهذه الواقعة في دعوى مرض الموت وذلك :

١ - لان النزاع فى دعوى التزوير لم يكن له علاقة بالصحة والمرض فى وقت معين بل كان كان قاصراً على اثبات صدور العقد أو عدم صدوره من المورث وما اذا كانت الامضاءات المكتوبة عليه صحيحة أو مزورة

٢ - انه لم يكن اقراراً على واقعة حاسمة فى الدعوى اختلف الطرفان فيها وقشذ وأراد احدهما أن يسلم بها ويمكن خصمه من الاعتماد على اقراره والاستدلال به ضده بل كل ما قيل فى هذا الشأن كان من باب التدليل على صحة التزوير

٣ - ان الاقرار الذى يعتبر اعترافاً مازماً للمعترف لا قوة له الا فى الدعوى التى صدر فيها شأنه شأن الاحكام النهائية فى قوتها فى النزاع التى صدرت فيه

٤ - ان كل قول يبيده الخصم تأييداً للسواء لا يعتبر اعترافاً وعلى أى حال فالاعتراف الصادر دفاعاً فى دعوى تزوير انتهت بحكم نهائى لا يصح التمسك به فى دعوى بطلان التصرف فى مرض الموت نعم أن هذه النظرية كانت ماثار خلاف بين الشراح والمؤلفين فاتجه الرأى أولاً الى اعتبار الاقرار فى قضية مما يصح التمسك به فى قضية أخرى ولكن المحاكم اجمعت ومعها غالبية الشراح على اعتبار الاقرار كالحكم لا قوة له الا فى القضية التى صدر فيها وعلى هذا القياس قضى بأن اقرار خصم فى قضية وضع اليد لا يصح التمسك به ضده فى قضية الملكية

يراجع ملحق موسوعات دلو ز جزء ٢ الالتزامات صحيفة ٤٦١ نبذة ٢١٠٠ والحكمين المشار اليهما بذييل الصحيفة المذكورة وهما حكم ١٠ مارس سنة ١٨٦٠ وحكم ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٨٣

٢ الغش الموجب للالتباس

الغش من الوجهة القانونية

تعريفه -

الغش هو كل تدليس ومفاجئات تحصل بقصد التضليل

On entend par dol toutes les fraudes et surprises pratiquées pour tromper quequ'un.

وقد عبر عنه فى موسوعات دلو ز جزء ١٧ صحيفة ٣٤

بأنه ينحصر على الاخص فى الطرق التى تستعمل لتضليل الغير

Se dit surtout des manoeuvres employées par un individu pour tromper autrui.
(Dalloz Répertoire Tome 17 Page 34).

ويلاحظ أنه لا يشترط في التضليل أن تكون هناك طرق احتيالية اذ لم تستعمل عبارة
manœuvres frauduleuses بل manoeuvres فقط

الفش الموجب للالتماس

قضت المادة ٣٧٢ من قانون المرافعات الاهلى بأن الفش الموجب للالتماس هو الذى يترتب
عليه تأثير فى رأى القضاة فى الحكم
ولما كان مدلول الفش فى هذا النص واسعاً لم يتقيد الا بالتأثير الذى يحدثه فى رأى القاضى
فيدخل فيه كل ما يستخدمه الخصم لانهجاق قضية خاسرة وهذه الطرق لا يمكن حصرها
ولا توقعها جميعها فلذلك ترك تقدير الفش وأثره لمحكمة الالتماس فلها مطلق الحرية فى اعتبارها
كافية لالغاء الحكم الملتمس ضده أو غير كافية
وقد قام البحث عما اذا كان مجرد الكذب سواء بتأكيده أمر باطل أو السكوت عن تقرير
حقيقة يصبح ان يكون سبباً من أسباب الالتماس فقرر جمهور الشراح والمحاكم بأن يعتبر من أسباب
الالتماس حتى ولو لم يقترن بطرق احتيالية
وقد جاء بالسطرين الاخيرين من النبذة ٤٦٤ من جارسونيه صحيفة ٧٨٣ المجلد السادس طبعة
ثالثة سنة ١٩١٥ ما يأتى
يلزم توفر أربعة شروط لقبول التماس اعادة النظر

Quatre conditions sont donc nécessaires pour qu'il donne ouverture à requête civile
E. Garsonnet & Ch. César-Bru Tome 6 (30 édition) page 783 Note 464: les
deux dernières lignes.

وجاء فى النبذة ٤٤٥ التى تلى النبذة السابقة
الشرط الاول — استعمال وسائل غش manoeuvres frauduleuses بغرض الحصول على
حكم وبعد ان تتكلم عن الغبن وهو خارج عن موضوعنا
قال فى السطر الاخير من صحيفة ٧٨٣ ما معناه
ان لروح المشاغبات من البراعة ما يتعين معه العدول عن الاتيان عليها جميعها ومن باب أولى
العدول عن تعداد طرق المكر التى يلجأ اليها مترافع غير شريف malhonnête لاستخدامها
تأيداً لدعوى خاسرة

I condition — Il faut que des manoeuvres frauduleuses aient été pratiquées en
vue d'obtenir un jugement favorable Omissis

L'esprit de chicane est si ingénieux qu'il faut renoncer à prévoir et à plus forte
raison à énumérer toutes les ruses qu'un plaideur malhonnête peut mettre au service
d'une mauvaise cause.

وبعد أن ضرب أمثلة قال
وللمحكمة المطروح أمامها الالتماس مطلق السلطان لتقدير جسامة وقائع الغش وما اذا كانت
موجبة لالغاء الحكم

Le Tribunal saisi de la requête civile appréciera souverainement le caractère et la gravité de ces faits et s'ils sont de nature à motiver la retraction du jugement.

ثم استمر في شرحه بالآتي
وقد أثار البحث في هذا الموضوع ثلاث مسائل دقيقة
الاولى - الكذب والسكوت عن الحق كما لو أكد شخص أمام القضاء أمراً كاذباً أو
سكت ولم يجب عند استجوابه على وقائع يعلم حقيقتها تماماً تاركاً خصمه في الشكوك بشأنها
وتساءلوا عما اذا كان ذلك غشاً موجباً لقبول الالتماس . فكان جواب جارسونيه ما يأتي
نعم وبلا شك يوجب ذلك قبول الالتماس ليس فقط اذا اقترن بطرق احتيالية ولكنه يوجب
قبول الالتماس ايضاً في حالة عدم اقترانه بهذه الطرق الاحتيالية
لان هذا المسلك غير الشريف أو الملتوى deloyal هو طريقة من طرق الغش للحصول
على حكم في مصلحة من غش

وقد قال جارسونيه . ان جمهور المؤلفين من هذا الرأي ونذكر منهم روديه صحيفة ٧٥٠
ويوش عن الالتماس رقم ٣٣ وفونيه المرافعات نمرة ١١٦٢ وأحكام يزانسون في ٩ ديسمبر
سنة ١٨٦٢ وكولار ١٨ مايو سنة ١٨٢٠ ونيم ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٣٩ وأورليان في ٩ أغسطس
سنة ١٨٤٩

واليك ما جاء بجارسونيه بآخر الصحيفة ٧٨٤ وأول الصحيفة ٧٨٥

Trois questions particulièrement délicates ont été soulevées à ce sujet.

1o) Le mensonge et la réticence — affirmer en justice un fait qu'on sait être faux ; ne pas répondre, alors qu'on pourrait le faire, aux questions posées dans un interrogatoire, et laisser ainsi, l'adversaire dans le doute sur l'existence de faits dont on est soi même très bien informé — ne constituent-ils pas un dol de nature à justifier la requête civile ? Oui sans doute s'ils sont accompagnées de manoeuvres frauduleuses ou encore, dans le cas contraire, car cet attitude déloyale est par elle-même un moyen frauduleux d'obtenir un jugement favorable.

أما المسألتان الدقيقتان الأخريتان التي ذكرهما جارسونيه بعد ذلك فتعلقتان باليمين الحاسمة
واليمين المتممة وهما ليس من موضوع بحثنا هنا

مما قلناه يظهر جلياً أن العلامة جارسونيه يجعل مجرد الكذب بتأكيده واقعة غير صحيحة من
أسباب الالتماس حتي ولو لم يقترن بطرق احتيالية

وجاء في موسوعات دلويز في باب التماس إعادة النظر نبذة ٥٤ ما معناه
يكفى ان يكون الكذب قد أثر في رأى القاضى الذى أصدر الحكم ليكون مسوغاً لقبول
الالتماس ولو لم يقترب بطرق احتيالية

وقال ان حكماً صدر على خلاف هذا الرأى فكان موضع النقد بحق ورأى ان الاخذ بالقول بأن
مجرد الادعاء بأمر يعلم قائله انه كاذب لا يعتبر غشاً فيه تضيق تعسفى لتطبيق الفقرة الأولى
من المادة ٤٨٠ المقابلة للفقرة الثانية من المادة ٣٧٢ مرافعات أهلى وفضلاً عن ذلك فان فيه
تشجيعاً للكذب

وانه لا يهم ان يكون قد استحال على القاضى او الخصم معرفة الغش
فأن معرفة ما اذا كان هذا الكذب غشاً أولاً لا يصح توقفه على مهارة الخصم او اقتدار القاضى
على اكتشاف هذا الكذب بل الواجب هو معرفة ما اذا كان العمل شريفاً في حد ذاته
بصرف النظر عن كل اعتبار آخر

Sans doute il appartenait, dit-on, aux Tribunaux de déclarer si dans l'espèce
il y a eu de dol. Mais poser en principe que la simple allégation d'un fait que l'on
sait faux ne constitue un dol c'est arbitrairement restreindre l'application du 1^{er} Para
del'art. 480 c'est encourager le mensonge. Il n'importe que la partie et le juge n'aient
pas été placés dans l'impossibilité de découvrir la fausseté de l'allégation; ce n'est
pas d'après l'habileté de la partie ou d'après le discernement du juge que doit se
décider la question de savoir si le dol existe ou non; il faut que la moralité d'une
action soit examinée elle-même (Conf. M. Chauveau sur Carré No 1742) Rep. Dalloz-
Requête Civile No 54.

وجاء بملحق دلويز في شرح التماس إعادة النظر نبذة ٣٣
يمكن اعتبار الغش كافياً لقبول الالتماس حتى اذا لم يقترب بطرق احتيالية
وقال دلويز بعد ذلك

ويلاحظ انه وان كانت المحاكم تصر على وجوب توفر طرق الغش الا انها بمقتضى السلطة
المطلقة التى لها تعتبر فى أغلب الأحيان مجرد الإنكار والتأكيدات الكاذبة من طرق الغش اذا
كان من شأنها التأثير على رأى القاضى
وانتهى دلويز بأن قال :

وتميل المحاكم ان تقبل الالتماس المبني على الغش بسبب الغش في ذاته ليس الا . اذا ان
اضطرار القاضى للثقة بما يقرره امامه المترافعان يجعل تبعة من يلجأ منهما الى الكذب والخداع
اشد . لأن ما يعتبر امراً معيياً فى العقود يعد غشاً معاقباً عليه فى الأحكام
وقد قضت المحاكم بأن اخفاء الحقيقة او انكارها فى اثناء المرافعة يعد غشاً بالمعنى القانونى اذا

كانت الوسائل التي اتجىء اليها لخدع القاضى قد أثرت على رأيه ولولاها لكان الحكم بخلاف ما قضى به

D'autre part, on a considéré au Rép. No 54 & 55 que la fraude pouvait être jugée suffisante, bien qu'elle ne se fût pas manifestée par des manoeuvres proprement dites (Alger 29 Avril 1874, supra No 32; Dijon 15 Mars 1878 (1). Dans cet ordre d'idées on devrait déclarer recevable la requête civile fondée sur ce qu'au cours de litige, l'adversaire a faussement dénié l'existence d'une pièce décisive. Il y a lieu de faire observer en ce sens que si les arrêts de cour insistent sur la nécessité de manoeuvres dolosives, souvent ils déclarent telles, en vertu de leur droit souverain d'appréciation, des dénégations, ou affirmations mensongères par cela seul qu'elles ont faussé la décision intervenue. La difficulté tend donc à se résoudre en une question de fait et les Tribunaux semblent admettre généralement la requête civile pour dol encore qu'il y ait un caractère pour ainsi dire subjectif.

Comme le dit Mr. Bédarride (Traité du dol de la fraude 40 édit. t. 1. No 424 Page 457,) la confiance forcée que les juges sont obligés d'avoir dans les allégations qui se produisent à leur barre aggrave singulièrement les torts de celui qui emploie le mensonge et la ruse; ce qui ne serait qu'un acte d'indélicatesse blâmable dans un contrat devient en matière de jugement un dol punissable. Ainsi jugée que la dissimulation mensongère et le dénégation persistante d'un fait ou d'un acte décisif au procès réunissent tous les caractères légaux du dol en cette matière lorsque les manoeuvres ainsi employées pour tromper le juge sont de telle nature que sans elles la décision du litige eût été évidemment différente.

Dalloz Supp. Requête civile no 33.

بل يكفي لقبول الالتماس ان يكون الحكم مبنياً على تأكيدات كاذبة اعتقدها القاضى صحيحة
موسوعات دلويز — التماس إعادة النظر فقرة ٥٠

Il a été jugé notamment en ce sens que la requête civile peut-être prise contre un jugement basé sur ce fait que la partie qui l'a obtenu savait être faux, mais que les juges ont cru vrai parce qu'il était affirmé par le défenseur de cette partie.

(Répertoire Dalloz Requête civile Note 50).

وكذلك الأمر في انكار واقعة صحيحة اذا كان هذا الانكار قد اثر على رأى القاضى
موسوعات دلويز — التماس إعادة النظر فقرة ٥٥

C'est donc avec plus de fondement qu'il a été décidé 1^o — 2^o qu'ainsi la dénégation mensongère par l'une des parties d'un fait allégué par son adversaire, constitue un véritable dol pouvant donner ouverture à requête civile, si cette dénégation a induit le juge en erreur et lui a fait rendre une décision autre que celle qu'il aurait rendue, s'il aurait connu la vérité.

(Répertoire Dalloz Requête civile Note 55).

وهاك ما ورد بالبندكت بهذا المعنى

La dol personnel peut résulter de la dénégation mensongère par l'une des parties,

d'un fait allégué par son adversaire, si cette dénégation a induit le juge en erreur.—
(Orleans, 9 Août 1849, D.P. 1849.2.152. Trib. de la Seine 13 Janvier 1883,
Gaz Pal. 1886.1. 195.) Pandectes Requête Civile Note 113

يمكن ان يحدث الغش من انكار كاذب اذا كان هذا الانكار ادى بالقاضى الى الخطأ

Il y a ouverture à requête civile pour dol personnell. Lorsqu'une partie a obtenu un arrêt au moyen de la dénégation faite par elle de faits décisifs, qu'elle savait vrais, et qu'elle niâit par mauvsise fois, ainsi que celui résulte de ses propres écrits nouvellement decouvertes.

(Colmar, 15 Mai 1920 2. 264. S. et P. chr. D.A. 11. 598.) Pandectes Requête Civile Note 118

اذا تحصل الخصم على حكم بانكاره واقعة قاطعة يعرف انها صحيحة ولكنه انكرها بسوء نية فيعتبر ذلك غشاً مسوغاً للالتماس وجاء في بلايول ما يأتى :

ومع ذلك فان علماء القانون المدني يرون ان مجرد الكذب أو الخداع في القول ولو لم يقترن بأية وسائل أخرى يكفي لتكوين الغش . بل ان مجرد السكوت عن الحق يجب اعتباره غشاً اذا حصل بسوء نية لخدع الغير . بلايول جزء ٢ صحيفة ٣٥٣ فقرة ١٠٦١

Cependant tous les civilistes admettent qu'un simple mensonge, c'est-à-dire une tromperie purement verbale, sans aucune manoeuvre qui l'accompagne, suffit à constituer le dol. On doit même décider que la simple réticence est un dol quand elle est faite frauduleusement pour tromper quelqu'un M. Planiol II P. 353. Mo 1061

وقد قضت بهذا المعنى محكمة الاستئناف العليا بحكمها الصادر في ٤ مايو سنة ١٨٩٩ وهذا نصه لا ينحصر الغش الموجب للالتماس في الحيل المدبرة التي صيغت على القاضى وتعذر على الخصم كشف حقيقتها بل كما يتحقق بها كذلك يحصل في بعض الأحوال باستعمال الكذب في القول والسكوت عن الحق متى ترتب عليه حكم مخالف للعدل كما لو انتهز الموكل جهل وارث وكيله او عدم اختباره وسكت عن الحق لاختفائه ومن باب أولى اذا وقف له موقف الخصم لخصمه يدعى الباطل وينكر الحق

استئناف ٤ مايو سنة ١٨٩٩ السنة الأولى ص ٥٤ مج

ان الغش المنصوص عليه في المادة ٣٧٢ من قانون المرافعات كسبب من أسباب الالتماس يمكن ان ينشأ عن مجرد الادعاء الكاذب اذا كان هذا الادعاء قد اضل المحكمة
٢٣ مايو سنة ٩٠٧ عدد ١١٨ سنة ثامنة مجموعة رسمية

ان الغش الشخصى هو كل حيلة وكل طريق اعوج استعمالها او سلكها الخصم بنية رديئة ترتب عليه تأثير في رأى القضاة للحكم بحيث لولاه لما صدر هذا الحكم

اسيوط ٢٠ مارس سنة ١٨٩٤ ق ٩٥ ص ٩٥١

وهذا ما قضت به أيضاً محكمة الاستئناف المختلطة

يقبل الالتماس للغش في الحكم الذي قضى برفض طلب باعتباره على غير أساس اذا ثبت أن الحقيقة قد غيرت عن قصد وترتب على ذلك وقوع القاضي في الخطأ

استئناف مختلط ٢٦ مايو سنة ١٩١٥ مجلة التشريع والقضاء الجزء السابع والعشرين صحيفة ٣٥٨

Il y a lieu à requête civile pour dol contre la décision qui rejette, comme non justifiée, une demande lorsqu'il est prouvé que la vérité a été sciemment altérée induisant ainsi le juge en erreur.

Arrêt du 26 Mai 1915, XXVII, 358. 3e table décennale Page 471 No 4967.

Il est de jurisprudence constante qu'il n'est nullement nécessaire pour constituer le dol de manoeuvres plus ou moins habiles et que les assertions fausses après reconnaissance, quand elles ont entraîné le juge et l'ont induit en erreur, peuvent être considérées comme un dol.

Il est de principe que lorsqu'une partie a avancé comme vrai un fait qu'elle savait être faux et que par cette allégation mensongère elle a surpris la religion des magistrats et obtenu gain de Cause, il y a de sa part un dol véritable de nature à motiver la requête civile.

(26 Février 1880. El Eduit C. Moise Castelli).

La législation Egypt. Annotée par O. Borelli bey 1ère partie page 427 No 10

« لامل صرفي »

المحاماة: «يراجع الحكم الصادر في دعوى الالتماس في مجلة المحاماة السنة التاسعة العدد

السادس ص ٥١٩ نمرة ٣١٤ وقد قضى بقبول الالتماس

أما الأحكام التي صدرت في موضوع الدعوى فقد نشرنا الحكم الابتدائي في باب الأحكام الكلية. وقد عالج مسألة مرض الموت ثم نشرنا الحكم الاستئنافي في باب الأحكام الاستئنافيه وقد قضى بتأييده. كما نشرنا الحكم الذي صدر في ترك المرافعة في تلك الدعوى في باب احكام محكمة الاستئناف . «

تسجيل

عرائض الدعاوى وأثره بالنسبة للغير

هل لتسجيل عريضة الدعوى التي يرفعها المشتري على البائع المتخلف عن تنفيذ عقد البيع تأثير على الغير الذي يتعاقد مع البائع ويسجل عقده قبل تسجيل الحكم الصادر بصحة التوقيع على البيع الاول؟ للإجابة على هذا يجب البحث في :-

(١) ماهية الدعوى التي يرفعها المشتري بصحة التوقيع . وقيمة الحكم الذي يصدر فيها بالنسبة لنقل الملكية

(٢) تسجيل عرائض الدعاوى وأثره بالنسبة للغير

(٣) تأثير علم الغير بسبق حصول البيع على تعاقد مع البائع

١ - قيمة عقد البيع العرفي

وقيمة الدعوى التي ترفع بطلب الحكم بصحة التوقيع عليه

نصت المادة الأولى من قانون التسجيل الجديد على ان العقد الغير مسجل لا ينقل الملكية لا بين المتعاقدين ولا بالنسبة للغير . ولا ينشئ اى حق عيني على العقار . وإنما ينشئ التزاماً شخصياً فقط للمشتري قبل البائع

وقد اختلف في بادىء الامر على ماهية هذا الالتزام الشخصى . هل هو قاصر على الحكم للمشتري بالتعويضات على البائع المتخلف عن تنفيذ العقد أو هو يشمل حقاً آخر

واستقر رأى أخيراً على ان عقد البيع الغير مسجل . وإن كان لا يكفى بذاته لنقل الملكية الا انه بما ينشؤه من الالتزام قبل البائع بنقلها . يجعله ملزماً بتمكين المشتري من عمل الاجراءات اللازمة لانعام العقد وتسجيله

وبما أن قانون التسجيل الجديد نص في المادة السادسة منه على أنه : —

« يجب التصديق على امضاءات وأختام الطرفين الموقع بها على المحررات العرفية

المقدمة للتسجيل »

فاذا امتنع البائع عن الذهاب لقلم كتاب المحكمة للتصديق على العقد . جاز للمشتري مقاضاته للحصول على حكم يقوم مقام التصديق . ثم يأخذ هذا الحكم ويسجله فتقل الملكية اليه

مأمورية القاضى عند رفع دعوى صحة التوقيع اليه

من المسلم به ان مأمورية القاضى تكون قاصرة فى هذه الحالة على اثبات التعاقد وصحة التوقيع عليه ، ولا يجوز له أن يحكم بانتقال الملكية . لأن الملكية لا تنتقل الا بالتسجيل . والتسجيل لا يحصل الا بعد التصديق على العقد والتأشير عليه من المساحة ولا يملك القاضى أمام هذا التحتم الذى نص عليه قانون التسجيل أن يكتفى بالتصديق على العقد للحكم بانتقال الملكية . كما انه لا يمكنه التأشير على العقد بدل مصلحة المساحة ولا أن يجرى تسجيله بنفسه

من هذا يتبين أن مأمورية القاضى قاصرة على الحكم بصحة التوقيع على العقد العرفى المقدم اليه . فيقوم هذا الحكم مقام التصديق على العقد فى قلم الكتاب . وبذا يمكن تسجيله بعد التأشير عليه من المساحة وزوال العوائق التى كانت تعترض تسجيله .

ولكن ليس من شأن هذه الدعوى ولا الحكم الذى يصدر فيها أن يكسب المدعى أى حق عيني على العقار . كما ان العقد العرفى المصدق عليه فى قلم الكتاب لا يكسب المشتري هذا الحق

ويترتب على كون هذه الدعوى لا تنقل الحق العيني . ولا تنشؤه . انها تكون شخصية لا عينية . وألا يكون للحكم الصادر فيها قيمة إلا اذا بقى البائع مالكا للعين لغاية تسجيل الحكم الصادر بالتصديق . اذ أن البائع لو تصرف فى العين لمشترا آخر سجل عقده قبل تسجيل المشتري الأول . فهو الذى يفضل . لأن البائع بعد أن تصرف فى العين للمشتري الثانى وتسجيل العقد . لا يمكنه — حتى باختياره — أن ينقل الملكية ثانية للمشتري الاول . وما دام ذلك مستحيل عليه اذا اراده باختياره . فلا يمكن الزامه بعمل المستحيل . « A l' impossible nul n' est tenu »

فلا يكون أمام القاضى فى هذه الحالة . اذا علم بالتصرف الثانى وتسجيله الا أن يحكم للمشتري الاول بالتعويض على البائع كنص المادة الاولى من قانون التسجيل

ويترتب ايضا على كون هذه الدعوى شخصية لا عينية . وأن الحكم الصادر فيها لا يؤثر على الحق العيني مطلقا — لا بالانشاء . ولا بالتغير . ولا بالالغاء — ان تسجيل عريضتها والتأشير بالحكم الصادر فيها على هامش العريضة المسجلة لا يكون له قيمة ولا يعتبر حجة على الغير

لأن المادة الاولى من قانون التسجيل لم تنص على تسجيل الاحكام الا اذا كانت ناقله للملكية او منشئة للحق العيني على العموم . والحكم الصادر بصحة التوقيع لا يؤثر في هذا الحق فلا يكون محلا للتسجيل كما ان تسجيل عرائض الدعاوى لا يكون الا في احوال مخصوصة نص عليها القانون . وهذه ليست واحدة منها

٢ - تسجيل عرائض الدعاوى وأثره بالنسبة للغير

مادة ٧ - يجب التأشير على هامش سجل المحررات واجبة التسجيل بما يقدم ضدها من دعاوى البطلان . او الفسخ . او الالفاء او الرجوع فيها . فاذا كان المحرر الاصلى لم يسجل فتسجل تلك الدعاوى .
« وكذلك دعاوى استحقاق اى حق من الحقوق العينية العقارية يجب تسجيلها او التأشير بها كما ذكر »

مادة ١٠ - « يؤشر بمنطوق الحكم الصادر فى الدعاوى المبينة بالمادة السابعة فى ذيل التأشير بالدعوى أو فى هامش تسجيلها »

مادة ١١ - « ويترتب على تسجيل الدعاوى المذكورة بالمادة السابعة أو التأشير بها أن حق المدعى اذا تقرر بحكم مؤشربه طبق القانون يكون حجة على من ترتبت لهم حقوق واصحاب الديون العقارية ابتداء من تاريخ تسجيل الدعوى او التأشير بها . وتبقى حقوق الغير المكتسب قبل التسجيل او التأشير المشار اليهما خاضعة للنصوص والمبادئ السارية وقت اكتسابها »

ويستنتج من هذه النصوص : -

أولاً - ان الدعاوى التى تسجل عرائضها هى الدعاوى المذكورة على سبيل الحصر فى المادة ٧

ثانياً - أن موضوع هذه الدعاوى يرمى الى تقرير الحق العيني أو الفائه

أولاً : الدعاوى المذكورة فى المادة ٧ وارادة على سبيل الحصر

نص المادة ٧ صريح فى ذلك لا يحتمل التأويل . فهو لم يقل يجب تسجيل عرائض الدعاوى على العموم . بل أوجب تسجيل عرائض دعاوى مخصوصة عينها بالذات . وهى دعاوى « البطلان . أو الفسخ . أو الالفاء . أو الرجوع . أو الاستحقاق اذا تعلقت بحق عيني عقارى »

هذه الدعاوى هى نوع مخصوص من الدعاوى العينية العقارية وليست كلها . لأنه توجد دعاوى عينية عقارية مثل دعاوى وضع اليد لم تذكر فى المادة ولم يرتب القانون على تسجيل عرائضها اى اثر

ولذلك لما تكلم القانون على نتائج تسجيل عرائض الدعاوى في المادتين ١٠ و ١١ من القانون ذكر صراحة ان هذه النتائج لا تترتب الا على تسجيل « الدعاوى المنصوص عليها في المادة ٧ » ثم بين المشرع ذلك ايضاً في المذكرة الايضاحية للقانون فقال : -

« اما فيما يتعلق بالدعاوى التي لم يرد ذكر ما يترتب عليها بالنسبة للغير مثل دعاوى ابطال تصرفات المدين ودعاوى الصورية . وهي دعاوى كثيرة العدد في المحاكم فتبقى خاضعة للمبادئ التي قررتها المحاكم بخصوصها »

وطبيعي ان القانون اذا نص على تسجيل عرائض دعاوى مخصوصة ورتب على تسجيلها نتائج معينة أنه لا يريد ترتيب هذه النتائج على عرائض الدعاوى الاخرى التي لم ينص عليها ولا يمكن أن يكون الشارع قصد بوضع المادة ٧ تقييداً لمبدأ تسجيل عرائض الدعاوى على العموم ولا تسجيل عرائض الدعاوى الشخصية على الخصوص ولا اعتبار الاحكام الصادرة فيها حجة على الغير إلا اذا اخل بمبدأ من أهم المبادئ القانونية وهو « نسبية الاحكام وعدم تأثيرها على الغير »

ولذا تبقى الدعاوى الاخرى التي لم تذكر في المادة ٧ خاضعة للقواعد العامة . والقاعدة العامة أن لا تأثير للحكم الصادر في دعوى على غير المتخاصمين فيها

وقد بينا أن دعاوى وضع اليد ولو انها من الدعاوى العينية العقارية الا ان الحكم فيها لا يحتج به على الغير . ولو كان الحكم او الدعوى مسجلة . فيصح اثاره النزاع ثانية ممن لم يكن خصماً في الدعوى ولو كان يعلم بسبق الفصل في الدعوى الاولى أو كانت حقوقه لم تنشأ الا بعد تسجيل هذه الدعوى

ولكن لا يستفاد من هذا . ان الحكم الصادر في الدعاوى الاخرى غير الواردة في المادة ٧ لا يعتبر دائماً حجة على الغير لأن من هذه الدعاوى ما يؤثر الحكم فيها بطبيعته على الغير بغير حاجة الى تسجيل عرائضها . وفي ذلك تقول المذكرة الايضاحية : -

« لا يمكن أن يستنتج بطريق عكسي ان الحكم لا يكون سارياً على الغير بأي حال من الاحوال لأنه قد يكون الشخص الذي له حق الطعن في العقد أو الذي يطالب باستحقاقه للعقار قد ارتكب خطأ يسأل عنه بوجه من الوجوه ويجب تحديد مدى حق المدعى للوقوف على ما اذا كانت بطلان او فسخ العقود يسرى عليه على حسب نوع الدعوى المرفوعة واساسها . ولم تر اللجنة ضرورة البحث في ذلك اذ كان الامر يؤدي بها الى النظر فيما ينشأ عن بطلان أو فسخ كل عقد من العقود قبل الغير مما يعدها عن الغرض الذي تشكلت من اجله من غير ضرورة ملجئه لذلك »

وقد جرت المحاكم على اعتبار الحكم الصادر في دعاوى الصورية ودعاوى ابطال التصرفات حجة على الغير - ولو كانت الدعوى غير مسجلة - مادام الغير يعلم بسبب البطلان بأى طريق . أما دعاوى صحة التوقيع على عقد البيع . فهي ليست من الدعاوى المذكورة في المادة ٧ من قانون التسجيل . وهي بطبيعتها ايضاً لا تمس الحق في ذاته ولا في موضوعه . ولذا لا يتصور كيف تكون حجة بهذا الحق على الغير ؟ ! فهي ككل الدعاوى الخاصة بصحة التوقيع لا تتعرض للحق نفسه سواء كان هذا الحق شخصياً او عينياً . وسواء كان منشؤه عقد بيع أو سند دين او مخالصة والحكم الذى يصدر فيها يكون قاصراً بطبيعته على التصديق على العقد كما يفعل كاتب العقود فلا يكون اذن حجة على الغير الا فيما يتعلق بهذا التصديق وبصحة صدور العقد ممن نسب اليه حتى يطعن فيه بالتزوير

اما تأثير هذه الدعوى او الحكم الصادر فيها على حق الملكية نفسه فمعدوم حتى بين المتخاصمين فكيف يكون له تأثير اذن على الغير ؟ !

قد يقال أن تسجيل عريضة الدعوى بصحة التوقيع تمهيد لتسجيل الحكم الذى سيصدر فيها أو هو اعلام للغير بوجود الدعوى حتى اذا حكم فيها لمصلحة المدعى وتسجيل هذا الحكم كان له اثر رجعى يمتد لتاريخ تسجيل عريضة الدعوى ويكون حجة على من ترتبت لهم حقوق بعد هذا التاريخ

وردنا على هذا . انه ما دام تسجيل عريضة دعوى صحة التوقيع غير مقرر في المادة ٧ فلا يكون هذا التسجيل الزامياً . ولا يكون الغير مكلفاً بالبحث عنها في أقلام التسجيل . ولا ينسب اليه أى تقصير اذا هو اهل البحث عنها ولم يعلم بها اتكالا منه على ان الحقوق العينية وما يتعلق بها من دعاوى استحقاق أو الغاء هي وحدها التى تسجل . وما دام الغير لا يعتبر مقصراً فلا يمكن أن تلقى عليه أى مسئولية

أما القول بأن تسجيل عريضة دعوى صحة التوقيع تمهيد لتسجيل الحكم الصادر فيها والذى بتسجيله تنتقل الملكية ويكون انتقالها من تاريخ تسجيل الدعوى لا من تاريخ الحكم . فهو قول غير صحيح . اولاً لأنه ليس للتسجيل على العموم أثر رجعى (راجع مقالتنا بخصوص الاثر الرجعى للتسجيل . منشورة بمجلة المحاماة السنة السادسة العدد العاشر - راجع المواد ٥٦٥ و ٥٦٩ و ٥٩٩ مدنى أهلى فيما يختص بتسجيل الرهن والاختصاص)

كما انه ليس للتأشير بالحكم الصادر في دعوى عريضتها مسجلة هذا الاثر الا فى الدعاوى المحصورة التى ذكرتها المادة ٧ (بصريح نص المادة ١١)

ولأن القانون اذا تكلم على آثار العقد المسجل باعتباره ناقلاً للملكية . يفترض انه تسجل

بعد ان استوفى كل الاجراءات اللازمة للتسجيل من تصديق على الامضاء (او حكم بالتصديق) وتأشير من المساحة واستيفاء للبيانات الاخرى . واذا رتب القانون على هذا التسجيل انشاء حق معين أو بنى على اى اجراء آخر نتيجة معينة فلا يمكن أن ينشأ هذا الحق ولا ترتب هذه النتيجة الا باستيفاء الاجراءات المقررة

فمثلا قرر القانون تسجيل تنبيه نزع الملكية . ورتب على هذا التسجيل آثاراً مخصوصة . منها الحاق الثمار بالعقار . ومنها (على قول البعض) منع المدين من التصرف . فلا يمكن والحالة هذه . ان يقال أن الثمار تلتحق بالعقار أو ان المدين يمنع من التصرف قبل تسجيل التنبيه سواء بتسجيل عريضة دعوى الدين أو بتسجيل الحكم الصادر فيها . مهما يكون حرص الدائن على حقه ورغبته المشروعة في المحافظة على أملاكه مدنيه اثناء قيام دعوى الدين حتى يجد ما ينفذ به عليه — لا يقال هذا لأن القانون رتب هذه الآثار على تسجيل تنبيه نزع الملكية . لا على مقدمات هذا التسجيل . وما دام تسجيل التنبيه نفسه لم يحصل فلا ترتب نتائج . لا على تسجيل عريضة دعوى الدين ولا على تسجيل الحكم الصادر فيها . كذلك جعل القانون لصاحب حق الاختصاص حقاً على العين يجعله مفضلاً في استيفاء ديونه على غيره من الدائنين العاديين او من تكون لهم حقوق عينية مسجلة بعد تسجيل هذا الاختصاص . فلا يمكن ترتيب هذه الافضلية . لا على تسجيل عريضة دعوى الدين . ولا على تسجيل الحكم الصادر فيها . بل يجب ان يسجل الاختصاص نفسه واذا فرض ورفض رئيس المحكمة اعطاء الاختصاص فرفع تظلم بطلبه الى المحكمة ومسجت عريضته فان هذا التسجيل لا يفيد في انشاء الحق العيني قبل ان يصدر الحكم بالاختصاص . ولا ينشأ الامتياز الا من وقت تسجيل هذا الحكم

هذان المثالان ينطبقان على حالتنا تماماً . لأن الشارع عند ما نص على عدم انتقال الملكية الا بعقد مسجل . افترض ان هذا العقد قد استكمل البيانات اللازمة لتحريره وتصدق عليه وتأشير عليه من المساحة واستوفى الاجراءات الشكلية الأخرى السابقة على تسجيله . ولم يرد مطلقاً أن يرتب انتقال الملكية على اجراء عمل واحد من هذه الأعمال ولو كان مسجلاً . وعلى ذلك فلا تأثير لتسجيل عريضة الدعوى بصحة التوقيع ولا لتسجيل تأشير المساحة . ولا لوجود عقد مصدق عليه ومؤشر عليه من المساحة في انتقال الملكية ما دام العقد لم يستوف كل هذه الشروط ثم تسجل

ثانياً : موضوع هذه الدعوى تقرير حق عيني أو زواله

الدعاوى التى نصت عليها المادة ٧ نوعان :-

١ — دعاوى استحقاق أى حق عيني عقارى (الفقرة الثانية من المادة)

٢ - ودعاوى الغاء الحق العيني العقارى (أى دعاوى البطلان أو الفسخ أو الالغاء أو الرجوع الفقرة الأولى)

ففى الحالتين يكون الحكم الصادر فى الدعوى إما بتقرير الحق العيني او بزواله . ولذلك أوجب القانون تسجيل هذه الدعاوى واشهار الأحكام التى تصدر فيها لأنها تنصب على الحق العيني ذاته .

اما الدعاوى الاخرى كدعوى صحة التوقيع . التى لا تتعرض للحق العيني نفسه . لا بالتقرير ولا بالالغاء . فهى بطبيعتها خارجة عن هذا النوع من الدعاوى . ولا يؤدى تسجيل عرائضها او التأشير بالحكم الصادر فيها الى اشهار حق عيني عقارى

٣ - تأثير علم الغير بسبق البيع على تعاقدته مع البائع

والذى يؤكد ما قلناه من ان تسجيل عريضة دعوى صحة التوقيع لم يوجب القانون ولم يرتب على حصوله اى اثر. ان القانون قضى على نظرية العلم وسوء النية فيما يتعلق بالاحتجاج بأسبقية التسجيل وقد شرح الاستاذ صليب بك سامى هذه المسألة شرحاً وافياً فى رسالته المنشورة بمجلة المحاماة العدد ٦ و ٧ السنة الثامنة صفحة ٦٧١

وتأيدت هذه النظرية بحكم محكمة استئناف مصر الاهلية الصادر بتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢٨ ومنشور بالمجلة العدد الاول والثانى السنة التاسعة صفحة ٧٥

فلو فرض ان تسجيل عريضة دعوى صحة التوقيع مقصود به اشهارها حتى يعلم الغير بسبق حصول البيع وبالنزاع القائم بشأنه . فلا تأثير لهذا العلم على تعاقدته مع البائع لان علم الغير بالعقد الغير مسجل لا يمنعه من الشراء

...

لذلك لا يكون ثمة داع لتسجيل عريضة دعوى صحة التوقيع . ولا يكون تسجيلها أو العلم بها مانعاً من الاحتجاج بأسبقية التسجيل على المشتري الذى لم يسجل

سرك طامل
المحامى

المحاماه - راجع حكم محكمة الاسكندرية الكلية الاهلية الصادر بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٩٢٩ وقد نشرناه فى هذا العدد فى باب الأحكام الكلية . وقد اخذ بالنظرية الواردة فى هذا البحث)

الأحكام

قضية محكمة النقض والإبرام

٥٠٨

١١ ابريل سنة ١٩٢٩

- ١ — حكم فرعى قطعى . جواز الطعن فيه بطريق النقض
- ٢ — حكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى المدنية . جواز الطعن فيه بطريق النقض .
- ٣ — قانون العفو الشامل . المادة ٣ .

القاعدة القانونية

١ — يتناول اختصاص محكمة النقض في الاشراف على جميع الاحكام التمهائية الصادرة من المحاكم الجنائية . الاحكام التى تقضى في الموضوع وتفصل في اصل التهمة بالادانة او بالبراءة وكذا جميع الاحكام الصادرة في دفع فرعية قاطعة وهى التى وان كانت غير فاصلة في اصل الدعوى الا انها تمنع النظر فيه مطلقاً او على الأقل امام المحاكم الجنائية . لان مثل هذه الاحكام قد يعتورها ما يعيها فوجب ان يكون للخصوم فيها حق طلب تصحيحها امام محكمة النقض

٢ — الحكم بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية بعد ان قبلت الدفع بسقوط الدعوى العمومية لصدور عفو شامل — هو ايضاً مانع من نظر الدعوى ثانية امام تلك

المحكمة الجنائية ولا سبيل لتصحيحه الا بواسطة الطعن فيه امام محكمة النقض ولا محل للاعتراض بان ليس من شأن هذا الحكم ان يؤثر في اصل الخصومة فينهيها بل الباب لا يزال مفتوحاً امام المدعى المدني امام المحكمة المدنية . فقد كان له الحق في رفع دعواه امام المحكمة الجنائية وقد رفعها فعلاً فهو وخصمه قد ارتبطا ارتباطاً قانونياً صحيحاً بالتحاكم امام هذه المحكمة . وارتبطت هذه ايضاً بالدعوى ولزمها السير فيها . ولا يؤثر صدور عفو شامل عن الجريمة على اختصاص المحكمة بنظر الدعوى المدنية اذا كان قد صدر بعد رفع الدعوى العمومية والمدنية ٣ — نص المادة الثالثة من قانون العفو الشامل بان لاصحاب الحقوق المدنية ان يطالبوا بها امام المحكمة المدنية لا يمكن ان يكون المقصود منه الخروج على القاعدة العامة المقررة في المادة ١٧٢ جنابات بل انها تفترض حالة عدم رفع المجنى عليهم امرهم للقضاء قبل صدوره قانون العفو المذكور

تعليق . قارن حكم محكمة النقض بتاريخ ٣١ يناير سنة ١٩٢٩ مجلة المحاماة السنة التاسعة العدد السادس ص ٥٠٤

المحكمة:

« عن الدفع الفرعى بعدم جواز الطعن »
 « حيث انه لا نزاع فى ان لمحكمة النقض حق الاشراف على جميع الاحكام النهائية الصادرة من المحاكم الجنائية ومراقبتها من جهة صحة تطبيق القانون وبناء على ذلك فان اختصاصها يتناول الأحكام التى تقضى فى الموضوع وتفصل فى اصل التهمة سواء بالادانة ام بالبراءة وكذا جميع الاحكام الصادرة فى دفعوع فرعية قاطعة وهى التى وان كانت غير فاصلة فى اصل الدعوى الا انها تمنع النظر فيه مطلقاً او على الاقل امام المحاكم الجنائية وذلك لان مثل هذه الاحكام الاخيرة قد يعتورها ما يعيها ويطلبها فوجب ان يكون للخصوم فيها من نيابة عامة او متهمين او مدعين بحق مدنى حق طلب تصحيحها وواضح انه لا يمكن ادراك هذا الغرض الا بواسطة الطعن فى هذه الاحكام امام محكمة النقض والابرار

« وحيث انه اذا كان من الثابت الآن فقهاً وقضاء ان الاحكام الصادرة فى دفع من الدفعوع الفرعية كسبق نظر الدعوى والحكم فيها نهائياً او سقوط الحق فى اقامة الدعوى العمومية لمضى المدة او لصدور عفو شامل هي من قبيل الاحكام الصادرة نهائياً فى الموضوع وانها جائز الطعن فيها بطريق النقض لان كلا منها وان لم يفصل فعلا فى الموضوع الا انه منه للخصومة ومانع من نظرها لدى المحاكم — الجنائية — اذا كان ذلك مسلماً به فقهاً وقضاء فان الحكم المطعون فيه الآن

والذى قضت فيه المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية بعد ان قبلت الدفع بسقوط الدعوى العمومية لصدور عفو شامل هو ايضاً مانع من نظر الدعوى ثانية امام تلك المحكمة الجنائية ولا سبيل لتصحيحه ان كان قد اعتوره وجه يبطله الا بواسطة الطعن فيه امام محكمة النقض والابرار .

« وحيث انه لا محل للقول بان هذا الحكم لا يقاس فى جواز الطعن فيه بطريق النقض على غيره من الاحكام الفرعية السابق الاشارة اليها لانه ليس من شأنه ان يؤثر فى اصل الخصومة فينبهها بل الباب لا يزال مفتوحاً امام المدعية بالحق المدنى ولها ان شاءت ان ترفع دعواها امام المحكمة المدنية — لا محل لهذا القول فان من السلم به ان هذه المدعية بالحق المدنى كان لها الحق التام فى ان تلجأ للقضاء الجنائى وقت ان رفعت دعواها وقد رفعتها لهذا القضاء فعلاً رفعا صحيحاً متفقاً ونصوص القانون الجنائى فهى وخصمها المتهم قد ارتبطا ارتباطاً قانونياً صحيحاً بالتحاكم فى هذه الدعوى المدنية لدى المحكمة الجنائية الى النهاية وهذه المحكمة الجنائية قد ارتبطت ايضاً بالدعوى ولزمها قانوناً ان تسير فى نظرها الى النهاية ما لم يتتارك ذرو الشأن فيها او يتخصص قضاؤها تخصصاً — يخرج مثل هذه الدعوى من متناول سلطتها وتقول المدعية بالحق المدنى انه لا شئ من هذا بحاصل وان كل الذى حصل انه طراً ما يمنع المحكمة الجنائية من الحكم فى الموضوع من الوجهة الجنائية ولكن

لم يرفعوا أمرهم للقضاء قبل صدوره - فرض الشارع تلك الحالة العادية وقرر الحكم فيها ولا يمكن ان يكون قصد ان يمنع محكمة مختصة قاتونا بالفصل في أمر مطروح لديها من قبل ولا زال التقاضى فيه سائتاً - من نظره والحكم فيه وان يعطل بذلك نصوص قانون تحقيق الجنايات . انه لو كان أراد ذلك لنص عليه صراحة وبعبء انه كان يفعل لما في هذا من المساس بالحقوق المكتسبة للمتقاضين من قبل .

« وحيث ان المادة (١٧٢) جنابات نصت صراحة على أنه « اذا كانت الواقعة غير ثابتة اولا يعاقب عليها القانون او سقط الحق في اقامة الدعوى بها بمضى المدة الطويلة يحكم القاضي ببراءة المتهم ويجوز له ان يحكم ايضاً بالتعويضات التي يطلبها بعض الخصوم من بعض » وهذا النص جلي وصرح في ان اختصاص محكمة الجنح بالفصل في الدعوى المدنية يبق قائماً في هذه الاحوال الثلاثة التي لم تذكر في الواقع الا على سبيل التمثيل للأحوال التي تزول فيها الدعوى العمومية ولا يبق قائماً لدى المحكمة الا الدعوى المدنية . ولا شك ان حالة سقوط الدعوى العمومية بالعفو الشامل هي من تلك الاحوال المثل لها فحكم الدعوى المدنية فيها كحكمها فيما نص عليه على ان امكان اقتصار القضاء الجنائي على الدعوى المدنية وحدها امر مقرر في القانون في مواضع عدة فالمادة (١٧٦) من قانون تحقيق الجنايات تنص على ان حكم البراءة الذي يصدر من محكمة الجنح بناء على سبب من الأسباب الواردة بالمادة (١٧٢)

سلطتها فيه مدنياً لا تزال قائمة على حالها ولئن صح قولها هذا فكل حكم نهائي يصدر ويكون مانعاً من نظر هذه الدعوى المدنية لدى تلك المحكمة الجنائية فهو حكم سالب نهائياً لطريق مخاصمة قانوني ارتبط به الطرفان والمحكمة جميعاً ومثل هذا الحكم من جانب المحكمة يكون تحكما محضاً اذ هو تخصيص لطرق التقاضى مع توسع الشارع فيها وهذا لا يملكه القاضي ولئن امر به امكنت الظلامة من حكمه ولا طريق الا طريق الطعن بالنقض ومن هذا يرى جلياً ان الشأن في الحكم الفرعى الصادر في هذه الدعوى يكون من جهة جواز الطعن فيه بالنقض كالشأن في الأحكام الاخرى الفرعية التي يعترض بعدم امكان القياس عليها ويكون من المتعين رفض الدفع الفرعى والحكم بجواز الطعن الحالى »

عن الموضوع

« حيث ان الدعوى رفعت في يولييه سنة ١٩٢٥ والعفو الشامل صدر في سبتمبر سنة ١٩٢٦ »

« وحيث ان ما جاء بالمادة الثالثة من قانون العفو الشامل الذي استند اليه الحكم المطعون فيه من ان لاصحاب الحقوق المدنية ان يطالبوا بها امام المحاكم المدنية لا يمكن ان يكون المقصود به الخروج على القاعدة العامة المقررة في المادة (١٧٢) من قانون تحقيق الجنايات بل كل ما في الأمر ان الشارع في ذلك القانون فرض الحالة الطبيعية العادية وهي حالة ما اذا كان انطباقه على الواقعة لانزاع فيه وكان المجنى عليهم

سائلة الذكر لا يمنع المدعى المدني من استئناف هذا الحكم بالنسبة لحقوقه المدنية ولو لم تستأنفه النيابة العامة ولا يمنع محكمة استئناف الجناح من الفصل في دعواه المدنية مع ان الدعوى العمومية قد سقطت بحكم البراءة وعدم استئناف النيابة سقوطاً نهائياً . والمادة (٢٢٩) جنایات مفهومها انه عند حكم المحكمة الجنائية بالبراءة ورفض دعوى المدعى بالحق المدني يكون لهذا الأخير ان يطعن في هذا الحكم امام محكمة التتض والابرار والمحكمة المشار اليها ان تفصل فيه ولو لم يطعن في ذلك الحكم من جانب النيابة العمومية . والدعوى العمومية تكون في هذه الحالة قد سقطت ايضاً سقوطاً نهائياً .

« وحيث انه فوق ما تقدم من جهة القانون فان العدل ايضاً يأبى أن يتحمل المدعى المدني . بعد أن رفع دعواه رفعاً صحيحاً وفقاً للقانون — بنتائج سقوط الدعوى العمومية اذا كان هذا السقوط ناشئاً كما هو الحال في هذه الدعوى عن سبب طرأ بعد رفعها وان يضطر الى البدء في اتخاذ اجراءات اخرى وصرف مصاريف جديدة امام محكمة ثانية

« وحيث انه لا حاجة لبيان ان الفقه والقضاء في فرنسا اجمعا على الاخذ بما تقدم من انه اذا كانت الجريمة المطروحة لنظر محكمة الجناح تقع تحت نصوص قانون عفو شامل صدر اثناء نظر الدعوى فان محكمة الجناح يجوز لها مع ذلك الحكم في الدعوى المدنية بالرغم من سقوط الدعوى العمومية . اي انها تبقى مختصة بنظر

الدعوى المدنية ولكن الامر يكون على خلاف ذلك اذا كان قانون العفو الشامل صدر قبل رفع الدعوى .

« وحيث انه مما توضح جميعه يرى ان الطعن الحالي على اساس قانوني ويتعين قبوله موضوعاً وتقض الحكم المطعون فيه واحالة الدعوى لمحكمة جناح طنطا الاستئنافية للفصل فيها فيما يتعلق بالحقوق المدنية

(طعن زينب السيد السكفاني مدعية مدني ضد الشيخ محمود بشرى المتهم في قضية النيابة نمرة ٧٧٥ سنة ٤٦ ق — دائرة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات مسيو سودان ومحمد لبيب عطيه بك وزكي برزي بك وحامد فهمي بك المستشارين ومحمود منصور بك وكيل نيابة الاستئناف)

٥٠٩

١١ ابريل سنة ١٩٢٩

بيان الواقعة . في الحكم ذاته . احالة على المحضر . بطلان .

القاعدة القانونية

يجب ان يكون الحكم بذاته مظهرًا للواقعة المطلوب العقاب عليها فلا يغني عن ذلك مجرد الاحالة على المحضر

المحكمة

« حيث ان الحكم الاستئنافي المطعون فيه اقتصر على تأييد الحكم الابتدائي مع الاخذ باسبابه وهذا الحكم لا شيء فيه سوى قول المحكمة بأن « التهمة ثابتة من التحقيقات واقوال

الا في الحكم الصادر بعقوبة فاذا اقتصر على
الحكم في الدعوى المدنية فلا بطلان

المحكمة

« حيث انه فيما يخص الموضوع يلاحظ

عن الوجه الاول

لا صحة لما يدعيه الطاعن في هذا الوجه اذ
انه يكفي الاطلاع على الحكم المطعون فيه للتحقق
من ان المحكمة قررت في صدر هذا الحكم بأن
ختم المدعى بالحق المدني حصل التوقيع به على
ياض واوردت بالتفصيل القرائن والظروف التي
استندت اليها للوصول الى هذه النتيجة وذكرت
في آخر الحكم بأنه - وقد ثبت لها ان الختم
المذكور مزور - لا فرق بين ان يكون المدعى
بالحق المدني قد قد ختمه حقيقة وعثر عليه المتهم
وبين ان يكون هذا الاخير تمكن من الحصول
عليه وبصم به السند بغير علم المدعى

وعن الوجه الثاني

لا محل لهذا الوجه لان المادة (١٤٩) من
قانون تحقيق الجنايات لم توجب ذكر نص
القانون الذي حكم بمقتضاه الا في الحكم الصادر
بعقوبة وثابت ان الحكم المطعون فيه لم يقض
بأية عقوبة وانما هو اقتصر على الحكم للمدعى بما
طلبه من الحقوق المدنية

وعن الوجه الثالث

نصت المادة (٢٨٣) من قانون المرافعات
في المواد المدنية والتجارية بأنه يجوز للمحكمة ان

الشهود بالجلسة وعقابه ينطبق على المادة المطلوبة
وهذه الخئية الوحيدة تقدمتها الدياجة الآتى
نصها . « اتهمت النيابة العمومية المذكور بأنه في
يوم ٧ يناير سنة ١٩٢٧ بدمهور سب حسن
محمد حماد سبا علنا بأن وجه له الالفاظ المذكورة
في المحضر في الطريق العمومي . »

« وحيث انه واضح مما تقدم أن الحكم لم
يكن من جهة مسبباً التسبب الواجب قانوناً ولم
تتوضح فيه من جهة أخرى الالفاظ التي اعتبرتها
المحكمة سباً معاقباً عليه بمقتضى المادة ٢٦٥
عقوبات. ولا يغني عن ذلك مجرد الاحالة على
المحضر. لأن الحكم يجب أن يكون بذاته مظهراً
للوامعة المطلوب العقاب عليها

« وحيث أن هناك اذن تقصين جوهرين
يعيب كل منهما الحكم ويوجب بطلانه .

« وحيث أنه لذلك يكون الطعن الحالى
على اساس قانونى ويتعين قبوله موضوعاً وتقض
الحكم واحالة القضية لمحكمة جناح اسكندرية
الاستثنائية للفصل فيها مجدداً من دائرة أخرى .
(طعن محمد محمد الكلاف ضد النيابة نمرة ١١٩٨
سنة ٤٦ قضائية ، وآخر مدعى مدنى بالهيئة السابقة)

٥١٠

١١ ابريل سنة ١٩٢٩

نص القانون . عدم ذكره في الحكم . الحكم بالعقوبة .

القاعدة القانونية

لم توجب المادة ١٤٩ من قانون تحقيق
الجنايات ذكر نص القانون الذى حكم بمقتضاه

تعليق: قضاء محكمة النقض مضطرد على هذا الرأي
المحكمة

« حيث ان الوجهين الاول والثالث من الطعن يتحصلان في ان الحكم المطعون فيه لم يبين الواقعة ياناً كافياً كما وانه لم يشتمل على اسباب كافية .

« وحيث ان الحكم الاستثنائي المطعون فيه اقتصر على تأييد الحكم الابتدائي مع الاخذ بأسبابه وهذا الحكم لاشيء فيه سوى قول المحكمة بان التهمة ثابتة من التحقيقات التي اجرتها المحكمة بالجلسة ومن الكشف الطبي وهذه عبارة ان كان لها معنى عند واضع الحكم فان هذا المعنى مستور في ضميره لا يدركه غيره ولو كان الغرض من تسبيب الاحكام ان يعلم من حكم لماذا حكم لكان ايجاب التسبيب ضرباً من العبث ولكننا الغرض من التسبيب ان يعلم من له حق المراقبة على احكام القضاة من خصوم وجمهور ومحكمة تقض ما هي مسوغات الحكم . وهذا العلم لا يتأتى بالمبهات التي من قبيل ما أخذ به الحكم المطعون فيه بل لا بد لحصوله من بيان مفصل ولو الى اقل قدر تطمئن معه النفس والفعل الى ان القاضي ظاهر العذر في ايقاع حكمه على الوجه الذي ذهب اليه دون وجه آخر مبين أو مناقض » وحيث انه فوق ذلك يلاحظ بأن الواقعة التي عوقب من اجلها الطاعن لم تبين في الحكم

تحكم في الحال بتزوير الورقة اذا ثبت لديها ولما كان الحكم المطعون فيه قاصراً على الحكم في الدعوى المدنية وثبت للمحكمة ان السند المتنازع بشأنه مزور فقد اشارت في الحكم الى هذه المادة وليس في ذلك ما يوجب النقد .

وعن الوجه الرابع والاخير

ان الضرر ظاهر بطبيعة الحال من ارتكاب التزوير وما تكبده المدعى المدني من المصاريف بسبب ذلك ولم يكن من الضروري ذكر كل هذا في الحكم

« وحيث انه مما توضح جميعه يرى ان الطعن الحالى على غير اساس قانونى ويتعين رفضه

(طعن احمد ابو هشيمة ضد النيابة وآخر مدعى مدنى نمرة ١١٨٤ سنة ٤٦ ق — بالهيئة السابقة)

٥١١

١١ ابريل سنة ١٩٢٩

احكام تسبيبها . حكمته . البطلان لعدم التسبيب

القاعدة القانونية

ليس الغرض من تسبيب الاحكام ان يعلم من حكم لماذا حكم والا لكان ايجاب التسبيب ضرباً من العبث . فان الغرض من التسبيب ان يعلم من له حق المراقبة على احكام القضاة من خصوم وجمهور ومحكمة تقض ما هي مسوغات الحكم . وهذا العلم لا يتأتى بالمبهات ومن هذا القبيل قول الحكم ان التهمة ثابتة من التحقيقات ومن الكشف الطبي وشهادة الشهود

« وحيث ان عدم ذكر سن الطاعن في الحكم لا يبطله ما دام هو لا يدعى انه غير اهل للمسئولية الجنائية او انه قد حرم بسبب عدم ذكره من ضمانات قانونية خاصة بسن دون سن ذكره » وحيث ان استعانة متهم بدفاع محام عنه في جنحة غير محتم قانوناً فلا بطلان اذا لم تجب محكمة الجنج الاستثنائية الطاعن الى ما طلبه من تأجيل لتوكيل محام عنه ولهذا يتعين رفض الطعن (طعن محمد الندي علم الدين ضد النيابة وآخر مدعى مدنى ١١٨٨ سنة ٤٦ ق — بالهيئة السابقة)

٥١٣

١١ ابريل سنة ١٩٢٩

اجراءات المحكمة امام محكمة اول درجة . الطعن فيها امام محكمة النقض ، عدم جواز .

القاعدة القانونية

لا يقبل الطعن امام محكمة النقض - لأول مره في صحة الاجراءات امام محكمة اول درجة فان محل ذلك امام المحكمة الاستئنافية التى هى صاحبة الحق في الفصل فيه

تعليق قضاء محكمة النقض مضطرد على هذا الرأي استناداً الى ان عدم الطعن امام المحكمة الاستئنافية في الاجراءات التى تمت امام المحكمة الابتدائية يعتبر تنازلاً من الطاعن فلا يجوز له التمسك به بعد ذلك امام محكمة النقض .

(راجع حكم محكمة النقض بتاريخ ٢١ فبراير سنة ١٩٢٩ مجلة المحاماة السنة التاسعة العدد السابع)

بياناً كافياً وهذا مخالف لما نصت بشأنه صراحة المادة (١٤٩) من قانون تحقيق الجنايات .

« وحيث انه لذلك يكون الطعن الخالى على اساس متين ويتعين قبوله وقض الحكم المطعون فيه بلا حاجة الى النظر في الالوجه الاخرى

(طعن محمد عيسى ضد النيابة نمرة ١٢٨٦ سنة ٤٦ ق وآخر مدعى مدنى . بالهيئة السابقة)

٥١٢

١١ ابريل سنة ١٩٢٩

سن التهم . عدم ذكره في الحكم . تفرقة . لا بطلان

القاعدة القانونية

عدم ذكر سن الطاعن في الحكم لا يبطله ما دام انه لم يدعى انه قد حرم بسبب عدم ذكره من ضمانات قانونية خاصة بسن دون سن

المحكمة :

« حيث ان الطاعن يزعم قصور الحكم المطعون فيه عن ذكر الجهة الادارية التى قدم لها البلاغ في الجزء المخصص منه لذكر التهمة ولا يغنى عن ذكرها فيه ذكرها في الاسباب »

« وحيث ان هذا الوجه غير جدى فان المطلوب قانوناً من المحكمة ان تبين في حكمها وقائع الدعوى بياناً مستوفياً لجميع الاركان القانونية للجريمة وان تورد دلائل ثبوتها ونصوص القانون المنطبقة عليها وقد اثبت الحكم المطعون فيه كل ذلك وبين الجهة الادارية التى قدم لها ذلك البلاغ وعلى هذا يكون هذا الوجه مفروضاً .

المحكمة :

« حيث ان الطعن قد بني على ان محكمة اول درجة قد أخلت باجراءات المحاكمة فعرضت المصائب على الطبيب الشرعى فى غيبة الطاعن فوقع حكمها باطلا وبطل بطلانه الحكم المطعون فيه المؤيد له »

« وحيث انه حتى مع التسليم بصحة هذا الوجه فليس لهذه المحكمة ان تنظر الا فى صحة اجراءات المحاكمة امام محكمة ثانى درجة وفى عدم صحتها وكل طعن يتعلق باجراءات المحاكمة امام محكمة اول درجة يجب التمسك به امام المحكمة الاستئنافية التى هى صاحبة الحق فى الفصل فيه »

« وحيث ان الطاعن لم يطعن بهذا البطلان امام المحكمة الاستئنافية فطعنه به لأول مرة امام محكمة النقض غير مقبول »

(طعن على حسب الله ضد النيابة وآخر مدمى مدنى
نمرة ١٢٠٠ سنة ٤٦ ق بالهيئة السابقة)

٥١٤

١١ ابريل سنة ١٩٢٩

محام . تحت التمرين . قبوله للمرافعة فى نقطة تكميلية .
قبول المتهم . عدم جواز . بطلان

القاعدة القانونية

يتعين على محكمة الجنايات ان لا تقبل حضور محام تحت التمرين امامها ولا فى استكمال ما ارادت استيفاءه من تحقيق فى نقطة فرعية - كاستدعاء طبيب للاطلاع على تقرير الطبيب

الشرعى ومناقشته فيه - فان هذا التحقيق جزء من اجراءات الدعوى والمأمور به قانوناً وجوب حضور محام لمساعدة المتهم بجناية وان يكون هذا المحامى من درجة المقبولين للمرافعة باسمهم امام المحاكم الابتدائية على الاقل »

قبول المحكمة محامياً تحت التمرين فيه اخلال بحق الدفاع مبطل للاجراءات لا يصححه أن تأخذ المحكمة فيه بسماح المتهم لهذا المحامى بالحضور عن وكيله الذى ترافع فى الدعوى . »

المحكمة

« حيث ان الوجه الثانى من اوجه الطعن يتلخص فى ان محكمة الجنايات قررت باستدعاء الطبيب القائم بأعمال المستشفى الاميرى ليطلع على الكشف الطبى المتوقع على القتل وتقرير الطبيب الشرعى لبيان ما اذا كانت برأس القتل اصابة واحدة ام اثنان وهل فى الحالة الثانية تكون الوفاة ناشئة عن الاصابتين او عن احديهما - وانها بعد ان استدعته فعلا لهذا الغرض سمحت بحضور عبد النعم افندى القدوسى محامياً عن المتهمين وهو لا يزال تحت التمرين ولم يسبق له درس القضية ليضطلع باعباء مناقشة الطبيب فى هذه النقطة الهامة فى الدعوى وفى ذلك اخلال بحق الدفاع مبطل للاجراءات لا يصححه ان تأخذ محكمة الجنايات فيه بسماح المتهمين لهذا المحامى بالحضور عن وكلاهما الذين ترافعوا فى الدعوى من قبل »

« وحيث ان الثابت ان محكمة الجنايات بعد ان سمعت الدعوى قررت فتح باب المرافعة

فيها واستدعت طبيب المستشفى الاميرى بحضور هذا المحامي بعد ان اخذت رأى الطاعنين فيما اذا كان لديهما مانع من حضوره عن وكلاهما واجاباها بالاجاب ثم اخذت تناقش الطبيب في هذه النقطة الهامة السابقة الذكر وبعد هذه المناقشة صمم هذا المحامي الحاضر على الطلبات «وحيث انه كان يتعين على محكمة الجنايات ان لا تقبل حضور محام تحت التمرين امامها ولو في استكمال ما ارادت استيفاءه من تحقيق هذه النقطة الطبية فان هذا التحقيق جزء من اجراءات الدعوى والمأمور به قانوناً وجوب حضور محام لمساعدة التهم بجناية وان يكون هذا المحامي من درجة المقبولين للمرافعة باسمهم امام المحاكم الابتدائية على الاقل لقبول المحكمة محامياً تحت التمرين لمساعدة المتهمين فيه اخلال بحقوق الدفاع ولهذا ترى المحكمة قبول هذا الوجه وقض الحكم المطعون فيه »

(طعن السيد غصوب وآخر ضد النيابة تمرة ١١٩٢ سنة ٤٦ ق بالهيئة السابقة)

٥١٥

١١ ابريل سنة ١٩٢٩

- ١ — تحقيقات تكميلية . عدم اجابة طلبات التهم . سلطة المحكمة في التقدير .
- ٢ — مسئولية عن تبديد مبلغ . تكليف بالوفاء رسمياً . لا ضرورة .

القاعدة القانونية

١ — ليست المحكمة ملزمة باجابة كل

ما يطلبه منها التهم من التحقيقات التكميلية ما دام انها رأت من عناصر الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها

٢ — لا يستلزم ترتب مسئولية التهم جنائياً في تبديده مبلغ ما ضرورة سبق انذاره والتنبيه عليه رسمياً بسداد المبلغ بل الامر في ذلك راجع الى تقدير القضاء

المحكمة

عن الوجه الاول

لا محل لما يشكو منه الطاعن في هذا الوجه أولاً — لأن المحكمة ليست ملزمة باجابة كل ما يطلبه منها التهم من التحقيقات التكميلية ما دام انها رأت في عناصر الدعوى وما تم فيها من التحقيق ما يكفي لتكوين عقيدتها ومما يجدر ذكره هنا ان المحكمة كانت في الدعوى الحالية ازاء اعتراف صادر من نفس التهم بمحضرة جلسة المعارضة . وقد تبين من جهة اخرى بالرجوع الى الملف الاصلى ان الكشف الرسمية الخاصة بالاسمدة السابق تسليمها للتهم وبالمقادير التي وجدت معجزة طرفه تقدمت فعلا امام المحكمة وترافع الطرفان بشأنها وبذلك يكون هذا الوجه بكل ما اشتمل عليه متعين الرفض .

عن الوجه الثانى

ثابت من مراجعة اوراق الدعوى ان مذكرة المدعى بالحق المدني اعلنت قانوناً على يد

محضر للمتهم بتاريخ اول يونيه سنة ١٩٢٧ ونظراً
لامتناع المحامي عنه عن استلامها تسلمت لعمدة
البندر ومن ذلك يرى ان لا صحة لما يدعيه
الطاعن الان من أن المدعى بالحق المدني استعمل
النش في تقديم هذه المذكرة

عن الوجه الثالث

هذا الوجه غير جدي ويتعين نبذه لأن
الجلسة التي تأجلت اليها الدعوى ادارياً إنما هي
الجلسة التي كانت محددة للنطق بالحكم
لا للمرافعة .

عن الوجه الرابع

ان ما يشكو منه الطاعن في هذا الوجه
لا يصبح الالتفات اليه لان المقام هنا مقام مسئولية
المتهم جنائياً . وبما لا ريب فيه ان ترتب مثل
هذه المسئولية لا يستلزم مطلقاً ضرورة سبق
انذاره والتنبية عليه رسمياً بسداد المبلغ بل الامر
في ذلك راجع الى تقدير القضاء

عن الوجه الخامس

لا محل لما ينتقده الطاعن في هذا الوجه
لان الضرر ظاهر بطبيعة الحال من اختلاس
الاسمدة ولا شك ان المحكمة في مثل هذه الحالة
تقدير التعويض المستحق بلا حاجة الى بيان هذا
الضرر بياناً خاصاً .

عن الوجه السادس

هذا الوجه غير معتبر ويجب رفضه لانه مما
لا نزاع فيه ان التسوية المقول بمصونها لا تعنى

التهم من المسئولية الجنائية بل هي بعكس ذلك
ثبتت عليه المسئولية وما يتبعها من الحقوق المدنية
« وحيث انه مما تقدم جميعه يرى ان
الطعن الحالي على غير اساس قانوني ويتعين
رفضه موضوعاً

(طعن سيف شحاته ضد النيابة وآخر مدعى مدني
نمرة ١٠١١ سنة ٤٦ ق بالهيئة السابقة عدا وكيل
النيابة فاته محمد بك جلال صادق)

٥١٦

١٨ ابريل سنة ١٩٢٩

دفاع . سلطة المحكمة في الاشارة بعدم الاسترسال
فيه . لا بطلان .

القاعدة القانونية

ليست المحكمة ملزمة على كل حال بسماع
اوجه دفاع ليست في حاجة اليها بعد ان تكون
قد تنورت في الدعوى . بل لها الحق دائماً في ان
تطلب من الدفاع الكف عن الاسترسال في
بيان ققط قد ظهرت لديها ظهوراً جلياً

فلا يكون اذن في اشارة المحكمة على
محامي المتهم بالا كتفاء بما ابداه من دفاع اخلال
بحق الدفاع مبطل للحكم .

المحكمة

« حيث ان المستخلص من عبارة الطاعن
انه حصل اخلال بحقوقه في الدفاع اذ اشارت
المحكمة على المحامي عنه بالا كتفاء بما اتى به
وهو بعض الدفاع فعمل باشارتها ولم يتم دفاعه

بالكلية وهذا غير حاصل أو منعه من الاسترسال في الدفاع والحال إن القاضى نفسه لم يكن ضميره قد اكتفى بما تم من هذا الدفاع وهذا مستحيل أثباته — من اجل ذلك يكون هذا الطعن غير وجه .

(طعن محمد محمد على ضد النيابة نمرة ١٣٩٦ سنة ٤٦ ق — بالهيئة السابقة)

٥١٧

١٨ ابريل سنة ١٩٢٩

محكمة القاصر جنائيا . توجيه الاجراءات الى الولى او الوصى . لا ضرورة

القاعدة القانونية

لا شئ في القانون يوجب حضور ولى القاصر او وصيه في اجراءات الدعوى العمومية التى ترفع على هذا القاصر

تعليق . يراجع الحكم المنشور في مجلة المحاماة السنة التاسعة عدد ثامن ص ٨٢٠ نمرة ٤٤١ .

الحكم

« حيث ان الوجه الاول يرد عليه ان سن الطاعن تسع عشرة سنة بحسب كما هو ثابت في الحكم فهو ليس من الاحداث الذين يعاملون بالمادة ٦٦ عقوبات ما دام سنه يكون بهذا الاعتبار سبع عشرة سنة وقت ارتكابه الجريمة في ليلة ٩ يوليه سنة ٩٢٨ »

فلما تأجل الحكم اسبوعا ولم يصدر بل تأجل اسبوعا آخر تعيب واناب فيما قد يكون لعدم استيفاء دفاعه من العلاقة بتأجيل الحكم وقدم طلبا للمحكمة يثبت به ما لم يثبت بمحضر الجلسة وهو ما كان من اشارتها عليه بالا كتفاء بما آتى به من الدفاع ويقول الطاعن أن هذا مبطل للحكم « وحيث انه بالاطلاع على محضر جلسة ٣ مارس سنة ١٩٢٩ التى حصلت فيها المرافعة وجد ان محامى المتهم قد دافع معتمداً على شهادة الشهود الذين سمعوا لدى محكمة اول درجة وتناول اقوال المتهم ثم تناول الكشف الطبى وقال انه يستنتج منه ما يؤيد عدم وجود همال من المتهم ثم صمم على طلب البراءة تأييداً للحكم الابتدائى — فاذا كان له دفاع آخر لم يستوفه وكانت المحكمة قد اشارت بالا كتفاء بما ابداه كما يقول فهو وحده المالم لعدم استيفاء دفاعه او لعدم طلبه من كاتب المحكمة ان يثبت اشارة المحكمة عليه بالا كتفاء وانه لم يكتف الا انصياعاً لهذه الاشارة . على ان المحكمة على كل حال غير ملزمة بسماع اوجه دفاع ليست في حاجة اليها بعد ان تكون قد تنورت في الدعوى بل لها الحق دائماً في ان تطلب من الدفاع الكف عن الاسترسال في بيان تقط قد ظهرت لديها ظهوراً جلياً ولذلك لا تدرى هذه المحكمة ماذا يستفيد الطاعن من طعنه حتى ولو ثبت انه كانت هناك اشارة من المحكمة بالا كتفاء بما حصل منه من الدفاع ؟ انما يكون طعنه مفيداً لو كان يدعى ان القاضى منعه من الدفاع

المحكمة

« حيث أن الطعن صحيح شكلاً لتقديمه هو واسبابه في الميعاد القانوني

« وحيث أن القانون يعاقب على كل فعل قاضح محل بالحياء وتقدير الافعال التي من هذا القيل يختلف باختلاف الاوساط والبيئات واستعداد أنفس أهليهما وعاطفة الحياء عندهم للتأثر.

« وحيث أن مما يجرح شعور الحياء على وجه العموم ان تأتي المرأة بحركات بدنية تثير فكرة التمازج الجنسي - ولا شك ان ترقيص البطن قد يثير هذه الفكرة خصوصاً اذا كان على الوصف الذي وصفه به ضابط المباحث عبد العزيز افندي على الذي شهد بان المتهمه اثناء الرقص « كان عليها ملابس قصيرة تشف عن جسمها وأن بطنها كانت تتثنى روحة وجيئة مما يهيج طبعاً - »

« وحيث أن المحل الذي كانت ترقص فيه المتهمه هو محل عمومي يدخله الصالح والطالح فاذا كان بعض داخله قد تلم احساسهم لدرجة عدم الخجل مما يشهدون فان البعض الآخر لا شك أن احساس الحياء عنده ينجرح من شهود تلك الحال ويكفي تحقق هذا الانجرح ولو عند البعض حتى يكون الفعل مستوجباً للعقاب حسب القانون

(طعن بديعة مصابني ضد النيابة نمرة ١٣١٨ سنة ١٣١٨ ق - بالهيئة السابقة)

« وحيث ان الوجه الثاني يرد عليه ان لا شيء في القانون يوجب حضور ولي القاصر او وصيه في اجراءات الدعوى العمومية التي ترفع على هذا القاصر »

« وحيث ان الوجه الثالث يرد عليه ان الاتفاق والمساعدة اللذين هما اساس تهمة الطاعن بالاشتراك قد بينهما الحكم بياناً كافياً اذ ورد فيه ان الطاعن استدرج المجني عليه حتى استحضره للمكان الذي ضربه فيه المتهم الاول وان المجني عليه كان عقب اصابته يسب الاثنين المتهمين معاً وان الطاعن هرب هو والمتهم الاول معاً عقب الحادثة وفي بيان هذه القرائن ما يكفي للاستدلال على الاشتراك بالاتفاق والمساعدة (طعن امبابي احمد وآخر ضد النيابة نمرة ١٣١٢ سنة ١٣١٢ ق - بالهيئة السابقة)

٥١٨

١٨ ابريل سنة ١٩٢٩

- ١ - فعل قاضح . تقديره باختلاف الاوساط
- ٢ - ترقيص البطن بشكل خاص . فعل قاضح

القاعدة القانونية

- ١ - يختلف تقدير الفعل القاضح المحل بالحياء باختلاف الأوساط والبيئات واستعداد أنفس أهليهما وعاطفة الحياء عندهم على وجه العموم
- ٢ - اتيان المرأة بحركات بدنية تثير فكرة التمازج الجنسي - كترقيص البطن بشكل خاص - هو مما يجرح شعور الحياء على وجه العموم .

اسباب الحكم بوجوب القضاء بهما وان هذا خطأ
في تطبيق القانون يجب تصحيحه

« وحيث ان العقوبات التكميلية من غرامة
ورد ومصادرة هي عقوبات نوعية Spécifiques
لازمة عن طبيعة الجريمة التي تقتضيها وملحوظ
للشارع بصفة خاصة ضرورة توقيعها فهما تكن
العقوبة المقررة لما يرتبط بتلك الجريمة من الجرائم
الأخرى فان تطبيقها لا ينبغي ان يجب تلك
العقوبات التكميلية كما يجب العقوبة الاصلية التابعة
هي لها بل لا زال واجبا الحكم بها مع الحكم
بعقوبة الجريمة الاشد

« وحيث ان قليلا من التأمل يؤيد هذا
النظر فان المصادرة مثلا مأمورها اتقاء لخطر
الأشياء المضبوطة ولا يخطر ببال أحد أن من
يحرز مادة مخدرة أو يحمل سلاحا محرما حمله ثم
يرتكب جريمة أخرى أشد عقوبة من احراز
المخدرات أو حمل السلاح لا يخطر ببال أحد أنه
مع معاقبته بعقوبة الاشد من جريمته تسلم له
المادة المخدرة أو السلاح المحرم فان ذلك يكون
ضربا من السخرية . وما ذلك الا لان المصادرة
تقتضيها طبيعة الجريمة التي تقرر ثبوتها وان لم
تطبق عقوبتها الاصلية . كذلك الرد والغرامة
المأمور بهما تكميليا فان أساسهما في الواقع
الصحيح فكره التعويض المدني الذي لا يملك
القاضي الجنائي المساس به مهما طبق من العقوبات
الاصلية ما هو أشد من العقوبة الاصلية للجريمة
والتي تقتضيها . وبيان ذلك ان الشارع انما فرض
الغرامة والرد في طائفة قليلة من الجرائم كلها

٥١٩

٢٥ أبريل سنة ١٩٢٩

ارتباط جريمتين . العقوبات التكميلية للجريمة
الاخف . وجوب تطبيقها مع عقوبة الجريمة
الاشد .

القاعدة القانونية

العقوبات التكميلية من غرامة ورد ومصادرة
هي عقوبات نوعية Spécifiques لازمة عن
طبيعة الجريمة التي تقتضيها وملحوظ للشارع بصفة
خاصة ضرورة توقيعها . فهما تكن العقوبة المقررة
لما يرتبط بتلك الجريمة من الجرائم الاخرى فان
تطبيقها لا ينبغي ان يجب تلك العقوبات
التكميلية والتابعة لها كما يجب العقوبة الاصلية
بل لا يزال واجبا الحكم بها مع الحكم بعقوبة
الجريمة الاشد

المحكمة :

« حيث ان مبنى طعن النيابة ان المحكمة
مع اثباتها على المتهم جرمي الاختلاس
والتزوير المنصوص عليهما بمادتي ٩٧ و ١٨١
من قانون العقوبات فقد قررت ان بين هاتين
الجريمتين ارتباطا لا يقبل التجزئة فطبقت عقوبة
اشدهما وهي عقوبة التزوير عملا بالمادة ٣٢ وفي
الآن نفسه رأت بالتمهم فعاملته بالمادة ١٧
وعاقبته بالحبس سنتين ولكن قالت ان تحكم
بالعقوبة التكميلية اللازمة عن الادانة في
الاختلاس وهي الغرامة والرد مع تسليمها في

الواردة بهذه المادة وهي الغرامة والرد كل منها بمقدار المبلغ المختلس وهو ٢٢٠ ملياً و ١١٣ جنياً ولكنها سهت في النص المنطوق به عن إيجاب هذه العقوبة ويتعين على هذه المحكمة تصحيح السهو»

(طعن النيابة العامة ضد المتهم سيد لطفى افندى رقم ١٣٣٩ سنة ٤٦ ق . بالهيئة السابقة)

٥٢٠

٢٥ ابريل سنة ١٩٢٩

استجواب المتهم . محكمة الجنج المستأنفة . لا بطلان .

القاعدة القانونية

ليس استجواب المتهم ممنوعاً لدى محكمة الجنج الاستئنافية لانه ليس في قانون تحقيق الجنايات ما يحظر هذا الاستجواب وكل ما ليس محظوراً فهو مباح بعكس الحالة لدى محكمة المخالفات ومحكمة الجنج الابتدائية فان المنع وارد عن الاولى في المادة ١٣٧ جنایات وعن الثانية في المادة ١٦٠ جنایات أيضاً

المحكمة

« حيث ان مبنى الوجه الاول بطلان الحكم لأن المحكمة استجوبت المتهم خلافا لما يقضى به القانون

» وحيث أنه بالرجوع الى محضر الجلسة ظهر أن المحكمة الاستئنافية استجوبت المتهم حقيقة ولكن يلاحظ أن الاستجواب اذا كان

ترجع الى عبث الموظفين بأموال الحكومة (المواد ٩٧ الى ١٠١ و ١٠٩ و ١١٤ الى ١١٦) أو الى عبثهم بواجب وظيفتهم (مادة ٩٣) فالرد بالمأمور به في تلك المواد ليس شيئاً آخر سوى إعادة مال الحكومة اليها وهذا حق طبيعي اساسى واجب احقاقه حتى بدون ان ينص عليه قانون العقوبات والغرامة المأمور بها في تلك المواد هي في الواقع تعويض للحكومة عن اجرام موظفيها باختلاس ما لها أو بالارتشاء وكل ما في الامر ان هذا التعويض قدره القانون وقاسه قصداً على مقدار مال الحكومة المختلس أو المال المرشوبه ليكون أبلغ في نكبة الموظف في شره النفس الذى ظهر به ولهذا رأى الشارع من باب الاختصار في الاجراءات أن لا ضرورة لدخول الحكومة مدعية بحق مدنى بسبب هذا التعويض يشقيه من غرامه ورد وان يكلف القاضى بالحكم بهما من تلقاء نفسه بعد أن ترفع له الدعوى العمومية بطريقها القانونى وثبت لديه ادانة المتهم وما دامت فكرة التعويض المدنى هي الاساس في تلك العقوبة التكميلية وجب كما اسلفنا الحكم بها دائماً وفي كل الاحوال

« وحيث ان الواقع أن المحكمة لم يفتها هذا النظر بل هي بعد ان قررت الارتباط بين الجزئيتين وضرورة تطبيق عقوبة المادة ١٨٠ مع استعمال الرأفة قالت في آخر سبب من حكمها « وحيث أنه يجب الحكم أيضاً بما هو مبين بالمادة ٩٧ من قانون العقوبات » ولا شك أن مرادها بهذا هو وجوب الحكم بالعقوبة التكميلية

محظوراً فهو مباح لا يترتب على اتيانه أى بطلان
واذن فهذا الوجه غير معتبر

« وحيث ان الوجه الثانى يرد عليه ان
المحكمة الاستئنافية غير ممنوعة من النظر فى كافة
أوراق الدعوى ومنها تحقيقات البوليس واستيفاء
المعلومات التى تنير لها طريق الاهتداء الى الحقيقة
من أى ورقة منها »

(طعن سيد حسن ضد النيابة نمرة ١٣٤٨ سنة
٤٦ ق — بالهيئة السابقة)

ممنوعاً بنص المادة ١٣٧ من قانون تحقيق
الجنايات لدى محكمة المحالفات وممنوعاً ايضاً لدى
محكمة الجنج الابتدائية كما يفهم من المادة ١٦٠
الا أنه لا يوجد فى الفصل الثانى من الباب الثانى
من الكتاب الثالث من ذلك القانون وهو
الفصل المتضمن بيان الاجراءات لدى محكمة
الجنج الاستئنافية أى نص يحظره وكل ما ليس

قضاء المجلس الشيبى

ادارته والتصرف فيه الى غير ذلك من الحقوق
التي خولت له بالمادة المذكورة

« وبما أن هذه المادة لم تقيد حق القاصر
هذا بزمان ما ولم تجعله فى ادارته وقبض دخله
والتصرف فيه تحت اشراف الوصى بل الذى
على القاصر بمقتضى المادة « ٣٠ » من القانون
أن يقدم حساباً للمجلس فى كل سنة والمجلس
بمقتضى المادة « ٣١ » أن يمنعه من التصرف
المصرح له به اذا أساء فيه

« وبما أن القرار المستأنف حدد مدة ادارة
المستأنفة وجعلها فى هذه الادارة تحت اشراف
الوصى وهما قيدان لا يصرح بهما القانون

(استئناف قر ماركنو متاتيا الشهيرة بلوسين ضد
الخواجة منشى شنطوب نمرة ٥٦ سنة ٢٨ . ١٩٢٩
دائرة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمى باشا
رئيس محكمة الاستئناف وبحضور حضرات اصحاب
الغزة والفضيلة مصطفى محمد بك ومحمد فهمى حسين بك
المستشارين والشيخ سيد الشناوى نائب المحكمة
الشرعية العليا ومحمد حمدى الفلكى عضو ومحمد جلال صادق
بك وكيل نيابة الاستئناف)

٥٢١

٢٦ مايو سنة ١٩٢٩

قاصر . مدة الاختبار . عدم تقييدها بمدة
او باشراف .

القاعدة القانونية

ليس للمجلس الحسبى أن يقيد ادارة
القاصر فى مدة اختباره (بعد أن يبلغ الثامنة
عشر) بتحديد مدة أو يجعلها تحت اشراف
الوصى . وهذا لا يمنع حق المجلس فى أن يمنعه من
التصرف المصرح به اذا أساء فيه

المجلس

« بما أن المادة ٢٩ من قانون المجالس
الحسبية تقضى بأنه متى بلغ القاصر ثمانى عشرة
سنة ولم يمنع من التصرف جازله تسلم أمواله
ليديرها بنفسه وأن يكون له قبض دخله مدة

٥٢٢

٢٦ مايو سنة ١٩٢٩

سفيه . مدة اختباره . تأجير لاكثر من
سنة . جوازه

القاعدة القانونية

للمحجور عليه للسفه — في مدة اختباره —
ان يؤجر اطيانه لاكثر من سنة خلافاً للقاصر
الذى يتقيد في مدة الاختبار بأن لا تزيد مدة
تأجيريه عن سنة

المجلس .

« حيث ان القرار المستأنف هو في محله
للاسباب التى يأخذ بها هذا المجلس ولكن

المجلس يرى ان يكون للطالب مدة اختباره أن
يدير امواله الموقوفة طبقاً للمادة ٢٩ وما بعدها
من قانون المجالس الحسينية .

« وبما ان المادة المذكورة لا تصرح بتأجير
الاطيان زيادة عن سنة واحدة ولكن هذا الحكم
خاص بادارة القاصر . فالمجلس له عدم التقيد
بهذه المدة فيما يتعلق بالمستأنف الذى هو محجور
عليه للسفه . ويرى المجلس أن يكون له ان يؤجر
الاطيان المدة الجائزة شرعاً لناظر الوقف

(استئناف سعيد بك كامل يكن ضد سعادة محمود
قطرى باشا القيم المستنيل وداوود راتب بك القيم
الجديد رقم ٤١ سنة ٢٨ — ٢٩ — بالهيئة السابقة)

قضايا محكمة الاستئناف الأهلية الدوائر المجتمعة

٥٢٣

٤ مايو سنة ١٩٢٩

- ١ — الشارع المصرى ونظام الوقف . ترك تنظيمه لاحكام اللوائح المتعلقة به
- ٢ — الأموال الموقوفة وعدم جواز التصرف فيها . عدم سريان قواعد التملك بمضى المدة عليها
- ٣ — الشرع الاسلامى ونظرية التقادم . عدم جواز سماع الدعوى فى الوقف بعد مضي ٣٣ سنة . لائحة المحاكم الشرعية وتضمنها ذلك .
- ٤ — قاعدة التقادم فى اللائحة الشرعية خاصة بموضوع الحق ذاته لا بالاجراءات
- ٥ — اعتبار مدة التقادم فى الوقف ٣٣ سنة . هجرية تطبيق مبادئ القانون المدنى بالنسبة لوضع اليد وشروطه .

القاعدة القانونية

- ١ — جرى الشارع المصرى عند وضع القوانين النظامية على اعتبار نظام الوقف من الأنظمة الخصيصية بالشريعة الاسلامية ولذلك ترك أحكامه للوائح المتعلقة به (مادة ٧ مدنى)
- ٢ — ما خرج عن التعامل ولم يجز فيه التصرف لا يجوز امتلاكه بوضع اليد لوجود التلازم التام بين عدم جواز التصرف فى عين ما وبين عدم امتلاكها بوضع اليد زمنًا ما . ولما

كانت ملكية الافراد ممتنعة فى الأموال الموقوفة فلا يمكن القول بأن هذه الملكية الممتنعة على الافراد يكسبها أحد بوضع يده فقواعد القانون المدنى من حيث التملك بمضى المدة لا شأن لها بالأموال الموقوفة التى لا يمكن أن تكتسب ملكيتها بالتقادم بالمعنى المعروف فى القوانين الوضعية وهذا هو بعينه حكم الشرع الاسلامى

٣ — انه وان كان الأصل عند أهل الشرع الاسلامى ان الاغتصاب لا يولد حقًا وان الدين الثابت فى الذمة لا يحل زواله بمجرد مرور الزمن الا أنهم قرروا — محافظة على ثبات الأحوال الاجتماعية والاقتصادية ولعدم تعريض الملكيات لعدم الاستقرار والمدينين للاضطراب وعدم القرار — منع القاضى عن سماع دعوى صاحب الحق الأصلى متى أهمل الطلب سنين معدودة .

كما غلبوا عامل عدم ازعاج واضعى اليد على الأعيان الموقوفة الزمن المديد — على عامل المحافظة على ابدية الوقف فقرروا ايضا منع القاضى عن سماع الدعوى فيه بعد ثلاث وثلاثين سنة وقد أصبحت هذا قاعدة أساسية دونت فى كتب الفقه من عصور طويلة ونقلها الشارع

بمبادئ القانون المدني من حيث جعلها مدة تكسب الحق . والحكم بأن من وضع يده هذه المدة بشروط المادة ٧٦ من القانون المدني فقد اكتسب الملكية وكل دعوى للوقف عليه ترفض موضوعاً . كما انه إن اراد هو رفع دعوى على جهة الوقف لتثبيت ملكيته بوضع يده هذه المدة فتقبل ويقضى له بتثبيت ملكيته

وعلى هذا قررت دوائر محكمة الاستئناف بمجموعة المبدأ التالي

« أعيان الوقف لا يمكن تملكها الا بمضي ثلاث وثلاثين سنة هجرية »

الوقائع

بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ٩١٨ رفع المرحوم بسيوني بك الخطيب بصفته ناظراً على أوقاف منشأوى باشا هذه الدعوى ضد المستأنف الخ... وتحدد أخيراً لنظر الدعوى جلسة ٤ أبريل سنة ١٩٢٨ مرافعة وفيها صم الحاضر عن المستأنف على طلباته السابقة مرتكناً على أنه وضع اليد ومن باع له أكثر من خمس سنوات وهي المدة المكسبة للملكية بوضع اليد بالسبب الصحيح، وطلب الحاضر عن المستأنف عليه الاول التأييد مرتكناً على أن الوقف لا يمكن أن يملك بوضع اليد الا بعد مضي ثلاث وثلاثين سنة وحجزت القضية للحكم لجلسة ٢٦ ابريل سنة ١٩٢٨ وفيها قررت المحكمة اعادة الدعوى للمرافعة واحالتها على دوائر المحكمة بمجموعة للفصل في النقطة القانونية الآتية « هل الوقف تكتسب

المصرى عنها في جميع لوائح المحاكم الشرعية التي تتابع صدورها من قبل انشاء المحاكم الأهلية ومن بعد انشائها للآن وهي واردة في المادة ٣٧٦ من اللائحة الحالية الصادر بها القانون رقم ٣١ لسنة ١٩١٠

وانه وإن كانت الأموال الموقوفة - بحسب تعريفها القانوني - غير قابلة لأن تكتسب بوضع اليد الا انه ما دام القانون قد أشار الى وجود لوائح خاصة بها وما دامت هذه اللوائح تجعل مدة التقادم في الوقف ثلاثاً وثلاثين سنة عملاً بالقاعدة الشرعية فعلى القضاء المدني أن يأتمر بأوامر القانون وان يتبع اللوائح التي ينبه صراحة اليها

٤ - قاعدة التقادم في اللائحة الشرعية ليست خاصة - كما يوهى ظاهرها - بالاجراءات بل بموضوع الحق اذ أن تلك القاعدة متعديّة الى موضوع الحق ذاته فان الحق اذا خلا عن الدعوى انعدم : وهذه القاعدة هي المقابل الفعلي لقواعد التملك بمضي المدة وسقوط التعهدات والديون التي هي من لب قواعد الموضوع في القوانين الوضعية . ولا توجد أية قاعدة غيرها في الشرع الاسلامي لتنظيم الحقوق التي تمضي عليها المدة

٥ - تفادياً للمحظورات الكثيرة التي تترتب على مجازاة اللائحة الشرعية بالحكم بعدم سماع دعوى الوقف بعد مضي ثلاث وثلاثين سنة بالشروط الواردة بها . وتحقيقاً لمراد الشارع يجب الحكم باعتبار مدة التقادم في الوقف ثلاثاً وثلاثين سنة أخذاً من اللوائح الشرعية ثم العمل

ملكته بوضع اليد بالسبب الصحيح بمضى خمس سنوات وأن يكون واضع اليد ظاهراً بنفسه أو بوكيل عنه بغير منازع فإذا لم يوجد السبب الصحيح لا تحصل له الملكية الا اذا وضع يده خمس عشرة سنة عملاً بنص المادة ٧٦ من القانون المدني أم أن الوقف لا يملك بالتقادم الا بمضى ثلاث وثلاثين سنة

وتحدد أخيراً لنظر الدعوى جلسة اليوم أمام دوائر المحكمة مجتمعة وفيها صمم الحاضر عن المستأنف على طلباته مستنداً الى المادة ٧٦ مدني وانضم اليه الحاضر عن المستأنف عليها السابعة وطلب الحاضر عن المستأنف عليه الأول التأييد وصمم على أن الوقف لا يملك الا بمضى ثلاث وثلاثين سنة وذلك للأسباب التي قالها كل منهم ودونت بمحضر الجلسة وحجزت القضية للحكم لآخر الجلسة بعد المداولة

المحكمة

« حيث أن آراء المحاكم اختلفت في مدة التقادم في الوقف هل هي ثلاث وثلاثون سنة هجرية بالقياس الى القاعدة المعمول بها لدى المحاكم الشرعية أم هي خمس سنوات تارة وخمس عشرة سنة تارة أخرى كالقاعدة المنصوص عليها بالقانون المدني . وهذا الخلاف لم يكذب يدب حتى عدل القائلون بالأخذ بقاعدة القانون المدني عن رأيهم واستقر القضاء على أن تلك المدة هي ثلاث وثلاثون سنة

« وحيث أنه على الرغم من هذا الاستقرار فان الجدل قد أثير مرة أخرى في هذه المسألة مما اضطر محكمة الاستئناف الى أن تقول في حكمها المعروض الآن على هيئة الدوائر المجتمعة بوجود تناقض بين الاحكام الصادرة فيها وأن تطلب تقرير القاعدة التي يسار عليها

« وحيث ان هذه الهيئة ترى أن الحق هو ما استقر عليه القضاء ان الأهلى والمختلط للآن من أن مدة التقادم في الوقف هي ثلاث وثلاثون سنة وأن المدة المقررة بالقانون المدني من اكتساب الملكية بوضع اليد خمس سنوات عند وجود السبب الصحيح أو خمس عشرة سنة عند عدم وجوده لا شأن لها بالاعيان الموقوفة

« وحيث أن يان ذلك يستدعي بحث المسائل الآتية :

أولاً - أنواع الأموال التي اعترف بها القانون المدني وعلاقة كل منها بقواعد هذا القانون فيما يخص باكتساب ملكته بمضى المدة ثانياً - ما هو العلاج الذي أتى به فقهاء الشريعة الاسلامية وأقرته لوائح المحاكم الشرعية لتلطيف شدة قواعد الشرع في شأن الأموال الموقوفة؟

ثالثاً - وجوب عمل القضاء المدني بقواعد الموضوع الواردة بلوائح المحاكم الشرعية فيما يتعلق بالأموال الموقوفة .

رابعاً - كيف يطبق القضاء المدني مدة التقادم الواردة بلائحة المحاكم الشرعية .

اولا

أنواع الأموال التي اعترف بها القانون المدني وعلاقة كل منها بقواعد هذا القانون فيما يختص باكتساب ملكيته بمضى المدة

ان القانون المدني عند صدوره في سنة ١٨٨٣ قسّم الاموال الى أربعة أقسام . الملك والوقف والمباح والمخصص للمنفعة العامة (المواد ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ من القانون المدني)

فهذه أربعة أقسام للأموال بالديار المصرية اعترف بها القانون اذ ذاك وقررها . واذ هو اعترف بها كان لازماً عليه أن يبين أحكام كل منها وكيف ثبت له صفته النوعية وكيف تزول . وهو لم يهمل ذلك . فانه فيما يتعلق بالنوع الرابع قد بين بالمادة التاسعة أنواع الأموال المخصصة للمنفعة العامة . وبهذا التقرير أثبت صفة ما تبينه منها وأشار في آخر المادة العاشرة والمادة ٨٩ الى أن هناك قوانين وأوامر تصدر بخصوص المنفعة العامة أي تعطى الصفة النوعية لهذا الصنف من الأموال . وقرر في المادة التاسعة حكم هذه الأموال من جهة زوال صفة المنفعة العامة عنها واكتساب الأفراد لها فنص على أنها لا يجوز تملكها بوضع اليد ولا حجزها ولا بيعها وأن للحكومة وحدها التصرف فيها بقانون أو أمر . واذن فقواعد القانون المدني من حيث اكتساب الملك بالتقادم لا تسرى على هذا النوع .

وفما يتعلق بالنوع الثالث وهو — من جهة الأموال الثابتة — ينحصر في الأراضي الموات .

فهذه الأراضي المباحة بعد أن بين القانون في المادتين ٨ و ٥٧ أنها مملوكة شرعاً للميرى قد نص في هاتين المادتين على أن وضع اليد عليها لا يصح الا بتصريح من الحكومة طبقاً للوائح المتعلقة بذلك . فهذا النوع من الأموال له أيضاً لوائح خاصة يعترف بها القانون ويقضى بالبداية باتباع ما فيها . وقد جاء بالمادة ٥٧ أن من زرع أرضاً من تلك الأراضي المباحة المملوكة للحكومة أو بنى أو غرس فيها أصبح مالكا لها ملكاً تاماً (أي أصبحت تلك الأرض من قبيل النوع الأول . وهذه القاعدة تخالف القاعدة المقررة في المادة ٧٦ من القانون المدني لاكتساب الملكية بوضع اليد إذ هذه المادة لا تسمح بأن مجرد وضع اليد بالبناء أو الزرع أو الغراس على عقار ما يكسبه ملكيته بل يجب بمقتضاها أن يطول وضع اليد خمس سنوات أو خمس عشرة سنة . كما أن المادة ٥٧ ذاتها جعلت ملكية الزارع أو الباني أو الغارس تسقط بعدم الاستعمال خمس سنوات في ظرف الخمس عشرة سنة الأولى . فهي اذن ملكية مهددة بشرط فاسخ لا تستقر نهائياً الا اذا مضت خمس عشرة سنة من دون أن يتحقق هذا الشرط

أما اذا تحقق قبل نهاية تلك المدة فان تحققه يؤثر في تلك الملكية التي ثبتت من قبل بمجرد وضع اليد فيزيلها . وشتان ما بين استقرار الملكية نهائياً بهذه الطريقة وما بين اكتساب الملكية بوضع اليد بحسب المادة ٧٦ . فهذا النوع الثالث كانت له اذن عند صدور القانون في سنة

للأموال الموقوفة حتى يستنبط الحكم في هذه المسألة .

عرف القانون المدني الأموال الموقوفة بأنها « المرصدة على جهة بر لا تنقطع » ويلاحظ في هذا التعريف .

اولا - أن كلمة « الأرصاد » معناها في ذاتها التخصيص الذي يستتر الى أن يعدل المرصد . والمرصد هنا هو الواقف الذي لا يمكنه قطعياً أن يعدل عن ارصاده . فهذا الأرصاد هو اذن أبدي لا يزول على الدهر .

ثانيا - أن وصف جهة البر بأنها « لا تنقطع » تأكيد صريح لدوام هذا الارصاد وتأيدته .

فالأموال الموقوفة هي اذن بحسب تعريف القانون أموال فذة في نوعها . هي أموال مؤبدة أى باقية على حالها على الدوام لا ملكية فيها لأحد من الأفراد وغير قابلة قانوناً لأن يمتلكها أحد من الأفراد . وهذه النتيجة المأخوذة من التعريف القانوني هي هي بعينها ما ورد بشأن الأموال الموقوفة في الشريعة الإسلامية : جاء في تعريف عقد الوقف بكتاب قانون العدل والاتصاف لتدري باشا . أن الوقف هو حبس العين عن تملكها لأحد من العباد وأن شرط صحته التأيد على جهة بر لا تنقطع (مادتي ١ و ٦)

وما دام تعريف القانون للأموال الموقوفة يفيد أن لا ملكية فيها لأحد من الناس بل فكرة ملكية الأفراد بمتعة فيها فلا يمكن القول بأن

١٨٨٣ قواعد مخصوصة من جهة اكتسابه بوضع اليد وكان واضحاً أن قاعدة المادة ٧٦ لا تسرى عليه

. أما النوع الثاني وهو نوع الأموال الموقوفة فإن القانون مع اعترافه به بالمادة ٧ لم يرد مطلقاً أن يمسه أدنى مساس بل جعل الأمر فيه راجعاً بملكته الى اللوائح الخاصة به . وليس ذلك اهمالاً من الشارع ولا قلة عناية منه بشأن الأموال الموقوفة اذ هذه الاموال تستغرق جزءاً عظيماً جداً من ثروة البلاد العقارية وتستدعى من الشارع كل رعاية واهتمام . وانما الامر أنه يرى أن نظام الوقف هو من الانظمة الخصيصية بالشريعة الاسلامية وأن أساسه فكرة دينية هي القربى الى الله ولذلك ابتعد عنه عند وضعه القوانين النظامية وترك أحكامه للوائح المتعلقة به . يدل على ذلك أنه اذ قرر أن حق الانتفاع بالأموال الموقوفة قد يصح ان يكون لبعض الأفراد (اشارة الى الوقف الأهلي على الأخص) قد نص على أن ترتيبه يكون بشروط معلومة حسب المقرر باللوائح « في شأن ذلك » . ومما يلاحظ هنا أن عبارة « في شأن ذلك » الواردة بالنص العربي ليس لها مقابل في النص الفرنسي فالاشارة راجعة الى كل ما تقدم في المادة لا الى حق المنفعة فقط مما يفيد ان للوقف وأعيانه ومنافعه أحكاماً ولوائح مخصوصة كما هو الواقع فعلاً .

أما من جهة اكتساب ملكيته بمضى المدة فيكفي تفهم التعريف الذي وضعه القانون

ثانياً

ما هو العلاج الذى أتت به الشريعة
الاسلامية وأقرته لوائح المحاكم الشرعية
لتخفيف شدته قواعد الشرع فى
شأن الأموال الموقوفة ؟

الشرع الاسلامى لا يسلم بقاعدة التملك
بمضى المدة (Prescription acquisitive) ولا
بقاعدة سقوط الحق بمضى المدة (Prescription
extinctive) فالأغصاب — وهو حرام ديانة —
لا يؤسس وضع يد صالح للتملك مهما طالت
مدته . وانما يكتسب الملك بالأوجه المشروعة
مبدئياً كالبيع الصحيح الصادر من المالك والهبة
والوصية . كما أن سكوت رب الدين عن المطالبة
بدينه مهما طال أمد له لا يسقط حقه ولا يبرىء
ذمة غريمه وانما يسقط الحق وتبرأ ذمة الغريم
بالوفاء بطريق من طرقه المختلفة

غير أن الفقهاء وأولى الأمر وجدوا — على
مثال واضع القوانين النظامية — ان الأموال
قد يهملها ذووها فيضع الغير يدهم عليها زمناً
طويلاً يستغلونها ويتخذونها قواماً لمعاشهم وأن
الحقوق الشخصية قد يهمل اربابها زمناً طويلاً
فى المطالبة بها ، وان من الحرج الكبير على هؤلاء
الواضعى اليد أو المدينين ان يستمروا الى الأبد
مهددين باسترداد ذوى الحقوق الاصليين لهذه
الأموال او مطالبتهم بما فى ذمتهم من الديون ،
وان فى ذلك تعريض الملكيات لعدم الاستقرار
والمدينين للاضطراب وعدم القرار ، وفى هذا

هذه الملكية المتمتعة على الأفراد يكسبها أحد
بوضع يده .

ومن طريق آخر لما كان القانون — على
مثال الشرع — لم يجز فى الأموال الموقوفة أن
يرتب عليها من التصرفات سوى حق الانتفاع
فقط بشروطه فقد منع بالبداهة أى تصرف فيها
من التصرفات الناقلة للملك أو المرتبة حقوقاً
عينية عليه كالبيع والهبة والرهن وغيرها . ومن
القواعد المسلم بها أن ما خرج عن التعامل ولم
يجز فيه التصرف لا يجوز امتلاكه بوضع اليد
لوجود التلازم التام بين عدم جواز التصرف فى
عين ما وبين عدم امتلاكها بوضع اليد زمناً ما .
ظاهر اذن أنه حتى ولو لم يكن القانون قد
أمر فى المادة ٧ بالعمل باللوائح الخاصة بالوقف
فان تعريفه للأموال الموقوفة يوصل توصيلاً تاماً
الى القول بأن تلك الأموال غير قابلة لأن
تكتسب ملكيتها بالتقادم بالمعنى المعروف فى
القوانين الوضعية . وهذا هو بعينه حكم الشرع
الاسلامى .

يبين مما تقدم أن قواعد القانون المدنى من
حيث التملك بمضى المدة لا شأن لها لا بالوقف
ولا بالنحصر للمنفعة العامة بل وليس لها —
باعتبار النصوص عند وضع القانون فى سنة ٨٣ .
شأن بالأراضى المباحة . وكل ما تنطبق عليه —
باعتبار تلك النصوص — انما هو النوع الأول
وهو نوع الأموال الملك وتلتحق به منفعة
الاراضى الخراجية التى كان لها بقية موجودة فى
سنة ١٨٨٣ وانتهى أمرها من ابريل سنة ١٨٩١

أبديته وعامل عدم ازعاج واضعى اليد عليه الزمن المديد فافتكروا ايضاً فى نفس الطريقة التى افكروها بشأن الأملاك والديون عامة ولكن بينما هم جعلوا لكافة الأموال والديون خمس عشرة سنة فقد جعلوا للوقف زيادة عن ضعفى هذه المدة . جعلوا القاضى لا يتمتع عن سماع الدعوى فيه الا بثلاث وثلاثين سنة .

وقاعدة عدم سماع دعوى الوقف بعد ثلاث وثلاثين سنة صارت قاعدة أساسية دونت فى كتب الفقه الاسلامى من عصور طويلة وتقاليها الشارع المصرى عنها فى جميع لوائح المحاكم الشرعية التى تتابع صدورها من قبل انشاء المحاكم الاهلية ومن بعد انشائها للان . وهى واردة بالمادة ٣٧٦ من اللائحة الحالية الصادر بها القانون رقم ٣١ لسنة ١٩١٠ ومقتضى هذه القاعدة اجمالاً انه لو رفعت لدى القاضى الشرعى دعوى بشأن عين وقف بعد ثلاث وثلاثين سنة الايوما واحداً من اغتصاب الغير لها واهمال الناظر الطلب فإنه يسمعها ويقضى للوقف بطلانها فيها . اما بعد الثلاث والثلاثين سنة فإنه مأمور بعدم السماع . وبقبوله الدفع بعدم جواز السماع يترك واضع اليد على حاله ولكن لا يقضى له مطلقاً بالملكية بسبب وضع يده مها الح فى طلب هذا القضاء .

مآل

وجوب عمل القضاء المدنى بقواعد الموضوع الواردة بلوائح المحاكم الشرعية فيما يتعلق بالأموال الموقوفة

مها تكن الاموال الموقوفة غير قابلة بحسب

اخلال عظيم بالاحوال الاجتماعية والاقتصادية وجدوا ذلك المحذور فحاولوا معالجته ولكنهم لم يستطيعوا فى معالجتهم أن يمسوا اصل القاعدة الشرعية وهى ان الاغتصاب لا يولد حقاً وان الدين الثابت فى الذمة لا يحل زواله بمجرد مرور الزمن فتفادوا هذا المساس وأتوا للمسألة من طريق منع القاضى عن سماع دعوى صاحب الحق الاصلى متى أهمل الطلب سنين معدودة جعلوها فى الملك وكل الحقوق الشخصية خمس عشرة سنة . فاصبح ظاهر المسألة عدم سماع الدعوى لاهمال صاحبها وجوهرها وحقيقة الحال فيها انها حماية للمدين أو لمن يضع يده كل تلك المدة . وهذا الطريق الذى اتخذه لم يجدوا فيه من حرج مادام المتفق عليه عندهم أن القضاء يتخصص بالزمان والمكان ونوع القضايا والرأى بهذه الطريقة البسيطة عاجل أهل الشرع الاسلامى تلك الضرورة الاجتماعية والاقتصادية التى قضت على اهل القانون الوضعى بوضع قواعد التملك بمضى المدة وزوال التعهدات والديون بمضى المدة . ولما كان الوقف من أهم الانظمة الاسلامية شأنًا وكانت اعيانه أبدية محبوسة عن التصرفات لا يجوز فيها بيع ولا هبة ولا رهن ولا وصية ولا ارث أو بعبارة اخرى أنها خارجة عن التعامل وكان حكمها فى أصل الشرع انها لا تزول عنها صفة الوقف ابدأً الا فى احوال مخصوصة يتوسط فيها القاضى الشرعى لمصلحة الوقف نفسه — لما كان هذا حال الوقف فقد وجد أهل الشرع انفسهم بشأنه بين عاملين عامل المحافظة على

من ان هذا القانون لم يتعرض قط لمسألة التقادم في الاوقاف بل تركها تركاً كلياً لما تأمر به اللوائح فيها .

على انه بفرض غير الواقع وان القانون عند صدوره في سنة ١٨٨٣ قد أتى بحكم للتقادم عام على الوقف وغير الوقف فان نص المادة ٢٨ المذكورة امرت باتباع ما سينشر من القوانين واللوائح بلا شرط ولا قيد . فلا محيص للقضاء الاهلي من الأخذ بهذه اللوائح ولو خالفت نص القانون اذ هي في هذه الصورة الفرضية البحتة تعتبر حتماً الغاء له او تقييداً . واذا كان واضح لوائح المحاكم الشرعية هو نفسه واضح القانون وقد امر القضاة الاهليين ان يتبعوا في الاموال الموقوفة اللوائح الخاصة بها وامرهم أمراً عاماً أن يتبعوا في قضائهم كل ما قد يصدره من اللوائح فمن غير المعقول ان يرفضوا العمل بحكم من الاحكام التي وضعها في بعض تلك اللوائح لحالة خاصة تقدم اليهم للفصل فيها .

ومن اوهى ما يعترض به في هذا الصدد أولاً ان قاعدة التقادم في اللائحة الشرعية خاصة بالاجراءات لا بموضوع الحق وان للمحكمة الشرعية اجراءاتها كما للمحاكم الاهلية اجراءاتها وثانياً ان لائحة الترتيب لم تخرج من اختصاص المحاكم الاهلية الا مسألة أصل الوقف فهي وحدها التي تمشي عليها قاعدة التقادم المنصوص عليها في اللائحة الشرعية واما اكتساب ملكية الوقف بوضع اليد فليست من أصل الوقف وحكم القانون المدني وحده هو الساري عليها .

تعريفها القانوني لان تكتسب بوضع اليد الا انه مادام القانون قد اشار الى وجود لوائح خاصة بها وما دامت هذه اللوائح تجعل مدة التقادم في الوقف ثلاثاً وثلاثين سنة عملاً بالقاعدة الشرعية فعلى القضاء المدني أن يأتمر بأوامر القانون وان يتبع اللوائح التي نه صراحة اليها . قد يقبل القول بأنه عند عدم وجود لوائح خاصة بالوقف أو عند وجود هذه اللوائح وعدم اشتغالها على حكم في الموضوع المطروح امام القضاء المدني للنظر فيه فيجوز له ان يقيس على ما لديه من احكام القانون وان يرجع لقواعد العدل عند الاقتضاء . اما اذا كانت اللوائح موجودة فعلاً ومشملة فعلاً على حكم خاص بالموضوع المعروض عليه فهو مكلف باتباعها لا بالنص الخاص الوارد في القانون المدني وحده بل أيضاً بالقاعدة العامة المنصوص عليها بالمادة ٢٨ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية اذ اوجبت على القضاء ان يحكموا بمقتضى القوانين والأوامر واللوائح المعمول بها وقت صدور تلك القوانين ما لم تخالفها ثم بالقوانين والاورام واللوائح التي تنشر في المستقبل . وهنا نكرر ان اللوائح الحديثة تعيد فيما يتعلق بمدة التقادم في الوقت نفسه القاعدة الشرعية الأبدية المنصوص عليها بلائحة سنة ١٨٨٠ التي كان معمولاً بها عند صدور لائحة ترتيب المحاكم الاهلية والقانون المدني في سنة ١٨٨٣ وفي اعادتها لهذه القاعدة بعينها مع انها مخالفة لقاعدة التقادم في القانون المدني اشارة صريحة تؤكد ما اسلفناه فيها .

وما دامت مسألة التقادم منصوفاً عليها بتلك اللوائح فعليه جبراً أن ينبع هذا المنصوص ويعمل به .

على أن من يعترض هذا الاعتراض يفوته أن المحكمة الشرعية ولو لم تكن مختصة بالأصل الوقف على المعنى الذي تفهمه به المحاكم الأهلية فإن نظام الدعاوى الشرعية يقتضى حتماً لصحة الدعوى أن يكون مطلوباً بها الزام المدعى عليه بالمدعى به . فهذه الدعوى — دعوى أصل الوقف — لا تصح إلا إذا بين المدعى كل أعيان الوقف أو بعضها وحددها تحديداً صحيحاً وطلب الزام المدعى عليه بتسليمها له . ومن التناقض البين الذي يجب تنزيه الشارع عنه أن يكلف المحاكم الشرعية بسماع هذه الدعوى لغاية ثلاث وثلاثين سنة وبأن تحكم لناظر الوقف بثبوت حصول الوقف صحيحاً في المدعى به وتلزم المدعى عليه بالتسليم ولو كان وضع يده ثلاثاً وثلاثين سنة إلا يوماً واحداً وفي آن واحد يبيح للمحاكم الأهلية أن تحكم بخروج العين من الوقف وبامتلاك المدعى عليه لها بوضع يده خمس عشرة سنة أو خمس سنوات بسبب صحيح ! وفوق ذلك فإن الذين يقولون بانطباق قاعدة المادة ٧٦ من القانون المدني على الأموال الموقوفة يفوتهم أنه لا خلاف في أن الأموال الموقوفة محبوسة بحكم الشرع وبحكم المادة السابعة من القانون عن التصرفات وأنها مما تصدق عليها المادة ٢٥٩ من القانون المدني وإن كل عقد ناقل للملكية يرد عليها من بيع أو هبة أو غيرها

فأما أن قاعدة التقادم في اللائحة الشرعية خاصة بالأجراءات فكلام لا تدقيق فيه ولقد انصفت محكمة استئناف الاسكندرية المختلطة بحكمها الصادر في ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٩ إذ قررت أن تلك القاعدة متعديّة الى موضوع الحق ذاته لا متعلقة بالأجراءات فقط فإن الحق إذا خلا عن الدعوى انعدم . أضف الى ذلك أن هذه القاعدة هي المقابل الفعلي لقواعد التملك بمضى المدة وسقوط التعهدات والديون بالمدة التي هي من لب قواعد الموضوع في القوانين الوضعية ولا توجد أية قاعدة غيرها في الشرع الاسلامي لتنظيم حال الحقوق التي تمضي عليها المدة ولقد بينا فيما سبق لماذا كانت قاعدة الموضوع هذه قد ألبست ثوباً يشبه ثوب قواعد الاجراءات . فالاحتجاج بأن هذه من قواعد الاجراءات لا من قواعد الموضوع هو اخذ للأمور على ظاهرها دون استيعاب حقيقتها .

وأما أن الممنوعة منه المحاكم هو النظر في أصل الوقف فقط وأن مسألة اكتسابه بوضع اليد ليست من أصله فبقطع النظر عن الخلاف الذي قام فيما يتعلق بأصل الوقف ما هو ومع التسليم بأن مسألة التقادم ليست من أصل الوقف فإنه يبقى هناك امر لا شك فيه هو أن مسألة اكتساب ملكية الوقف بالتقادم هي مسألة جوهرية خاصة بالأموال الموقوفة لأن حكمها ازالة الوقف واعدامه . وللأموال الموقوفة لوائح أمر القضاء المدني بأن يتبعها عند الفصل في دعاوى الوقف التي يرى أن من اختصاصه الحكم فيها .

لا ينعقد مطلقاً بل هو معدوم أصلاً ولا تلحقه أجازة أحد لأن طبيعتها الشرعية والقانونية تأباه. ومتى كان الأمر كذلك استحال قانوناً أن يرد عليها بيع أو غيره مما يعتبر سبباً صحيحاً يملك صاحبه بوضع يده خمس سنوات، ومجرد تخلف قاعدة المادة ٧٦ بهذه المثابة عن الانطباق في جزء مهم منها على الأموال الموقوفة دليل على أن جميع قاعدة هذه المادة لا شأن لها بتلك الأموال.

أضف الى ذلك ايضاً أن القانون المصري - ككل الشرائع - يحمي مققودي - الأهلية من اكتساب الغير للملكهم بوضع اليد فيوقف سريان المدة ضدهم الى أن يتمتعوا بأهليتهم. ومن البديهي أن الصغير والمجنون والمعتوه وأمثالهم من مققودي الأهلية ليست حالتهم في الغالب الا حالة مؤقتة. فعدم أهليتهم نسبي. أما الوقف فعدم أهليته مطلق لأنه في الحقيقة محروم المالك أبداً يديره غير مالكه أبداً. ومتى كان الأمر كذلك كان من الواجب منطقياً أن يقال حتى لو كان المال الموقوف هو من قبيل المملوك أن سريان المدة على الوقف موقوف أبداً لأن الوقف معدوم الأهلية أبداً لا أن تجعل منزلة الوقف من حماية القانون - وعدم أهليته مطلقاً - أقل من منزلة معدومي الأهلية الآخرين وعدم أهليتهم نسبي.

أن الصبي قد يتوفى مورثه ويتركه حملاً مستكناً فاذا وضع أحد يده على ملكه اغتصاباً فالمدة لا تسري الى أن يبلغ الصبي إحدى وعشرين سنة بحسب القانون الحالي ولا يكتسب واضع اليد الملك الا بعد خمس عشرة سنة فهذه

ست وثلاثون سنة لا بد لواضع اليد من اتمامها حتى يكتسب ملك هذا الصبي ومع ذلك يراد أن يملك الوقف ويضيع على أربابه الغافلين وعلى جهة البر الصامتة بخمس سنين أو خمس عشرة سنة ١١١ لا شك ان هذا المنطق غير صحيح ولا شك ان مثل هذه النتيجة آت من عدم الرجوع الى اللوائح الخاصة بالأموال الموقوفة كما يقضى به القانون.

رابعاً

كيف يطبق القضاء المدني مدة التقادم الواردة بلائحة المحاكم الشرعية

علم مما تقدم أن من واجب القضاء الأهلي الأخذ بذلك العلاج الذي أمرت به الشريعة الاسلامية ونقل عنها في لوائح المحاكم الشرعية ما دام هو مأموراً بالرجوع في شأن الأموال الموقوفة الى اللوائح الخاصة بها ومكلفاً باتباعها. ولكن هل عليه مع تسليمه حتماً وجبراً بأن التقادم في الوقف هو ثلاث وثلاثون سنة أن يحتذى قاعدة المادة ٣٧٦ من اللائحة الشرعية حرفياً فيحكم بعدم سماع دعوى الوقف بعد مضي ثلاث وثلاثين سنة بالشروط الواردة بتلك المادة أم الواجب أن يعتبر المدة فقط ثم يجعلها مدة اكتساب للحق بوضع اليد على مثال القاعدة المقررة بالمادة ٧٦ مدني؟

والذي تراه هذه الهيئة هو أن القضاء المدني لو طبق القاعدة الشرعية حرفياً لتعثر في سيره :

أولاً - لأن قاعدة عدم سماع الدعوى بعد مضي ثلاث وثلاثين سنة مشروطة بالتمكن

منها وعدم العذر . والتمكن يستلزم ان يكون للوقف ناظر حاضر فالوقف الشاغر من النظر ولو بقي مئات من السنين مهملًا دعواه فالناظر بعد ذلك الطلب . وهذه خصوصية مزعجة تأبأها مبادئ القانون .

ثانيًا - أن هذه القاعدة مشروطة ايضًا بانكار الحق بحيث لو آتى المدعى عليه وقرر لدى المحكمة الأهلية الحق من أنه اغتصب العين من الوقف ووضع يده عليها ثلاثًا وثلاثين سنة بنية الملكية وضعا مستوفيا الشروط لما وسع المحكمة الأهلية ما دامت تلتزم الحدود الشرعية أن تحكم بعدم سماع دعوى الوقف وهذه ايضًا خصوصية تتنافر ومبادئ القانون .

ثالثًا - لأن المدعى عليه حتى مع انكاره حق الوقف لو رفع على خصمه في أثناء الخصومة دعوى يطلب بها تثبيت ملكيته بوضع يده ثلاثًا وثلاثين سنة فإنه لا يسع المحكمة الأهلية أن تجيبه الى طلبه لو اتبعت قواعد الشرع فان وضع اليد لا يكسب الملكية في الشرع مطلقًا . وكل ما تستطيعه هو أن تقضى بمنع معارضة جهة الوقف له فيما تحت يده . ويترتب على ذلك أن العين تكون وقفًا ولا وقف وملكا حراً ولا ملك وهذه ايضًا حالة لا ترضى . لمثل تلك المحظورات التي تتنافر مع مبادئ القوانين المدنية يكون من اللازم اتباع ما سار عليه القضاء للآن من أن مدة التقادم في الأعيان الموقوفة ثلاث وثلاثون سنة وان من وضع يده هذه المدة بشروط المادة

٧٦ من القانون المدني فقد اكتسب الملكية وكل دعوى للوقف عليه ترفض موضوعًا كما انه ان أراد هورفع دعوى على جهة الوقف لتثبيت ملكيته بوضع يده هذه المدة فتقبل ويقضى له بتثبيت ملكيته .

ولا يوجد وجه جدى للاعتراض على ذلك النظر الذي يحقق مراد الشارع والعدل معًا مادام المنع من سماع الدعوى هو في حقيقة الامر علاج للمحذور الذي عاجته القوانين الوضعية بقواعد اكتساب الملكية . على ان اهل الشرع انفسهم انما يبنون عدم سماع الدعوى لا على مجرد الترك فقط بل استناداً اليه والى وضع يد المدعى عليه وضعا فعلياً على العين كل تلك المدة وتصرفه فيها مدة وضع يده كما يتصرف المالك بدون منازعة ولا معارضة من صاحب الحق الاصلى . تدل على ذلك نصوص المواد ٥٨٧ و ٥٩٨ و ٦٠٠ و ٦٠٦ و ٦٢٤ و ٦٢٥ و ٦٢٧ و ٦٢٩ و ٦٤٤ من كتاب قانون العدل والانصاف . والمنفهوم من هذه النصوص ان ناظر الوقف لو اهل العين ثلاثين سنة ولم يضع أحد يده عليها في هذه المدة بل وضع شخص يده في السنين الثلاث الاخيرة المكملة للثلاث والثلاثين فقط فان ناظر الوقف يستطيع مع اهماله العين فعلاً ثلاثًا وثلاثين سنة أن يهب للمطالبة بها وعلى القاضى ان يسمع دعواه مادام المدعى عليه لم يضع يده فعلاً سوى ثلاث سنين .

فالركن المهم الذي يبنى عليه عدم سماع

اموال مشتبهة النوع لا يستطيع القاضى ان يبقيا وقفا ولا أن يصرح بصيرورتها ملكا . وبهذا وحده يتحقق مراد الشارع والعدل معاً .

(استئناف عبد الله افندى موسى ابو حسين وحضر عنه حضرة الاستاذ محمد رحى افندى المحامى ضد محمد بك شوق الخطيب بصفته ناظر وقف منشأى باشا وورثة جبر بك وحضر عن الاول حضرة الاستاذ احمد رأفت بك وعن السابعة حضرة الاستاذ عبد الرحيم غنيم افندى ولم يحضر الباكون . نبرة ٤٥٨ سنة ١٤٤ قضائية . دائرة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز باشا فهمى رئيس المحكمة وحضور حضرات اصحاب المالى والسعادة والمزة حسين درويش باشا وكيل المحكمة ومحمد لبيب عطيه بك ومحمد عبد الهادى الجندى بك وحسن نبيه المصرى بك ومحمد فريد الشافعى بك ومصطفى محمد بك وعبد العظيم راشد باشا ومحمد فهمى حسين بك ومحمود سالى بك واتربى ابو العز بك ومحمود غالب بك واحمد نظيف بك ومحمود المرجوشى بك وعبد الباقي زكى القشبرى بك ومحمد توفيق حقي بك ومصطفى حنفي بك ومحمود فهمى يوسف ومحمود على سرور بك المستشارين)

٥٢٤

٤ مايو سنة ١٩٢٩

- ١ — انكار التوقيع . الاعتراف بالختم . عبء الاثبات على المتمسك بالورقة
- ٢ — انكار بقصد المثل والمكيدة . عدم تحقيقه

القاعدة القانونية

- ١ — الاعتراف بالختم لا يمنع من انكار التوقيع به وعلى المتمسك بالورقة أن يثبت حصول التوقيع وله أن يتخذ لهذا الاثبات كافة الطرق القانونية .

- ٢ — اذا تراءى للمحكمة من وقائع الدعوى وظروفها ان الورقة المتنازع عليها صحيحة وان

الدعوى هو وضع يد المدعى عليه كل مدة الثلاث والثلاثين سنة وتصرفه في العين كما يتصرف الملاك في املاكهم . وهذا الركن المهم هو نفسه وضع اليد المكسب للملك بحسب قاعدة القانون وعلى المدعى عليه ان يثبته حتى لا تسمع عليه الدعوى شرعاً — ومتى كان الأمر كذلك كان الدفع بعدم جواز سماع الدعوى المشار اليه باللائحة الشرعية يساوى الدفع برفضها موضوعاً لسبق وضع يد المدعى عليه المدة الطويلة وضعاً قانونياً ، من جهة أن كلا من الدفعين يقتضى اثبات الامرين : وضع يد المدعى عليه ثم افعال المدعى للطلب . واذن فتنطبق الدفع الشرعى كما هو لا يكون من نتيجته سوى التعثر بتلك المحظورات التى تتنافر ومبادئ القانون . ولئن كان الشارع اقره فيما يتعلق بالمحاكم الشرعية فلسبب خاص هو تفادى المساس بقاعدة أصلية من قواعد الشرع الاسلامى فى غضون تقنينه للمحاكم الشرعية . ومتى لوحظ هذا السبب وجب على القضاء المدنى أن يوفق بين مقتضى المبادئ المتنافرة توفيقاً به يتحقق مراد الشارع ولا تنبذ عنه قواعد العدل . ولا سبيل الى ذلك خير من اقرار ما سار عليه القضاء ان الاهلى والمختلط الى اليوم من اعتبار المدة فى الوقف ثلاثاً وثلاثين سنة أخذاً من اللوائح الشرعية ثم العمل بمبادئ القانون المدنى من حيث جعلها مدة تكسب الحق حتى يتيسر بذلك لواضع اليد أن يطلب تثبيت ملكيته وان تجبى المحكمة لطلبه والا تكون هناك

الانكار لم يكن الغرض منه الا المثل والمكيدة كان لها مطلق السلطة في الحكم بصحة الورقة دون الاحالة على التحقيق بشرط بيان أسباب ذلك في الحكم :

الوقائع

بتاريخ ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٦ استصدر مورت المستأنف عليهم أمراً من حضرة رئيس محكمة الاسكندرية الأهلية ضد المستأنف وآخرين الخ

وتحدد أخيراً لنظر الدعوى جلسة ٢٩ يناير سنة ١٩٢٩ وفيها طلب الحاضر عن المستأنف احالة القضية الى الدوائر المجتمعة للفصل في «هل يصح انكار التوقيع بالختم مع الاعتراف بصحته» وطلب الحاضر عن المستأنف عليه السادس التأيد للأسباب التي قالها كل منهما ودونت بالمحضر ولم يحضر باقي المستأنف عليهم .

وبتاريخ ١٢ فبراير سنة ١٩٢٩ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً وقبل الفصل في الموضوع باعادة الدعوى للمرافعة واحالتها على دوائر محكمة الاستئناف مجتمعة للفصل في النقطة القانونية الآتية وهي :

« هل في حالة الاعتراف بصحة بصمة الختم الموقع به على ورقة عرقية يجوز الطعن على هذه الورقة بطريق الانكار وجعل عبء اثبات صحة الورقة المذكورة على المتمسك بها » أي اثبات ان التوقيع حصل بمعرفة نفس صاحب الختم أو بعلمه أم يجب اتخاذ طريق الطعن بالتزوير كما هو المتبع في الخط والامضاء :

وتحدد أخيراً لنظر الدعوى أمام دوائر المحكمة مجتمعة جلسة اليوم وفيها صم الحاضر عن المستأنف على طلباته السابقة وطلب الحاضر عن المستأنف عليه السادس التأيد للأسباب التي قالها كل منهما ودونت بالمحضر ولم يحضر باقي المستأنف عليهم

المحكمة

« من حيث أن الدائرة الثالثة المدنية أحالت هذه القضية بقرارها الصادر في ١٢ فبراير سنة ١٩٢٩ على محكمة الاستئناف بدواورها المجتمعة للفصل في النقطة القانونية الآتية . هل في حالة الاعتراف بصحة بصمة الختم الموقع به على ورقة عرقية يجوز الطعن على هذه الورقة بطريق الانكار وجعل عبء اثبات صحة الورقة المذكورة على المتمسك بها أي اثبات أن التوقيع حصل بمعرفة نفس صاحب الختم أو بعلمه : أم يجب اتخاذ طريق الطعن بالتزوير كما هو المتبع في الخط والامضاء

« ومن حيث أن الشارع المصري أقر التوقيع بالختم على المحررات العرفية فنصت المادة (٢٢٩) مدني على أن التاريخ يكون ثابتاً اذا كان في المحررات خط أو امضاء أو ختم ثابت لانسان توفي . ونصت المادة (٢٥١) مرافعات على أنه يجوز لمن يده سند غير رسمي أن يكلف من عليه ذلك السند بالحضور أمام المحكمة ولو لم يحل ميعاده لأجل اعترافه بأن هذا السند بخطه أو امضائه أو ختمه

« وحيث أن القانون افترض حالة ما اذا أنكر الخصم الخط أو الامضاء أو الختم . فنص في المادة (٢٥٤) مرافعات وما بعدها لغاية المادة (٢٧٢) على الاجراءات الموصلة لاثبات الخط أو الامضاء أو الختم وجعل عبء هذا الاثبات على المتمسك بالورقة .

« ومن حيث انه لم يرد في قانون المرافعات ولا في القانون المدني ما يشير الى حالة الاعتراف بالختم مع انكار التوقيع به ، ولذلك اختلفت المحاكم في معرفة من الذي يكلف بالاثبات في هذه الحالة . فبعضها يرى أن الاقرار ببصمة الختم يعتبر قرينة على حصول التوقيع به ويجب على المنكر اثبات أنه لم يكن هو الموقع ، ومن هذا البعض من يعتبر أن تلك القرينة هي من القرائن الجائز للمنكر اثبات عكسها بكافة طرق الاثبات دون أن يكون ملزماً بالادعاء بالتزوير . ومنهم من يعتبرها قرينة قاطعة وأن لا سبيل لمنكر التوقيع إلا الادعاء بالتزوير بطريقه الخاص لاثبات أنه لم يوقع . وبعض المحاكم لا يرى في الاقرار بالختم أى قرينة تخل بمبادئ الاثبات القانونية ولذلك جعل عبء اثبات التوقيع على المتمسك بالورقة

« ومن حيث أنه لأجل الفصل في هذه النقطة القانونية يجب الرجوع الى قواعد الاثبات المينة في القانون المدني

« ومن حيث أن المادة (٢١٤) مدني وضعت قاعدة عامة لبيان طريقة اثبات الديون والتخلص منها : وهي أنه يجب على الدائن اثبات

دينه وعلى المدين اثبات براءته من الدين . وقد نصت المادة (٢٢٧) على أن المحررات الغير الرسمية تكون حجة على المتعاقدين بها ما لم يحصل انكار الكتابة أو الامضاء .

ومعنى ذلك أن الدليل القانوني الكامل المستفاد من الكتابة أو الامضاء الموقع بها على المحررات العرفية لا يتحصل الا اذا اعترف الخصم بأنه هو نفسه الكاتب أو هو نفسه الممضى فان أنكر أنه الكاتب أو أنه الممضى فلا تكون الورقة حجة عليه ويجب على من يتمسك بها اثبات كتابته أو امضائه بالطريق القانوني

« ومن حيث أن المادة (٢٢٧) المذكورة لم تعرض لحكم الختم ولكن البداهة العقلية تقضى بأن الدليل القانوني الكامل المستفاد منه لا يتحقق الا بالاعتراف ببصمته وبالتوقيع به معا ، وأنه اذا كان الاعتراف بالتوقيع يستلزم حتما الاعتراف بالبصمة فان العكس غير صحيح أى أن الاعتراف بالبصمة لا يستلزم الاعتراف بالتوقيع وذلك لانفصال الختم عن صاحبه وامكان غيره التوقيع به في غفلة منه . ولذلك فلا مانع قانونا يمنع من الاعتراف ببصمة الختم مع انكار التوقيع به .

« ومن حيث أن مقتضى ذلك أن انكار التوقيع بالختم المعترف ببصمته يجعل الدليل القانوني المستفاد من الورقة ناقصاً تقصاً يكاد يكون مطلقاً . وبما أن المتمسك بالورقة هو المكلف بتقديم الدليل كاملاً على دعواه فعليه هو اثبات توقيع خصمه بالختم عند انكاره كي ما يتم له الاستدلال .

« ومن حيث أنه مما يجب التويه به أنه يلزم ان يكون انكار التوقيع جدياً لا يكذبه الظاهر من وقائع الدعوى بحيث لو تراءى للمحكمة من تلك الوقائع وظروفها ان الورقة المتنازع عليها صحيحة وان الانكار لم يكن الغرض منه الا المظل والمكيدة فلها مطلق السلطة في الحكم بصحة الورقة دون الاحالة على التحقيق بشرط بيان أسباب ذلك في الحكم .

« ومن حيث انه للأسباب المتقدمة يتعين الحكم بان الاعتراف للختم لا يمنع من انكار التوقيع به وعلى المتسك بالورقة عبء الاثبات . (استئناف الشيخ حسن بسيوني حموده وحضر عنه حفرة الاستاذ احمد افندي مرسى بدر ضد الست حميدة محمد بك محمود واخرين وحضر عن السادس حضرة محمد احمد الوكيل افندي المحامى نمرة ١٠٦ سنة ١٤٥٠ ق بالهيئة السابقة)

« ومن حيث أن القول بأن الاقرار ببصمة الختم دون التوقيع به يعتبر قرينة على هذا التوقيع ، من شأنها الزام المنكر باثبات عدم توقيعه أو بالادعاء بالتزوير هو قول فيه كما أشرنا مخالفه صريحة للقاعدة الأولية المنصوص عليها بالمادة (٢١٤) مدنى وهو جعل عبء الاثبات على المدعى .

« ومن حيث انه يتحصل مما تقدم ان من يعترف بالختم دون التوقيع به لا يمكن اعتباره معترفاً بالتوقيع ولذلك يكون عبء اثبات هذا التوقيع على المتسك بالورقة دون غيره طبقاً للمادة (٢١٤) ولفهوم المادة (٢٢٧) مدنى المتقدم ذكرهما وله أن يتخذ لهذا الاثبات كافة الطرق القانونية .

قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

سبق لهم ان أبدوا رأياً في موضوع الدعوى أن يحكموا في جواز وعدم جواز قبول التماس اعادة الحكم ثم في أصل الدعوى بالذات (المادتان ٣٧٥ ، ٣٧٩ مرافعات مدنى)

والالتماس المبني على الغش بنوع خاص يستلزم حتماً من جانب الملتمس المرافعة في أصل الدعوى حسب الوقائع التي يدعى هو أنها الصحيحة ولا مفر من أن تتعرض المحكمة التي ترى محلاً لقبول مثل هذا الالتماس لنفس هذه الوقائع وأن تبدي رأياً في هذا الشأن وقد يكون في حكمها القاضى بجواز قبول الالتماس

٥٢٥

١٦ ابريل سنة ٩٢٩

- ١ — رد النضاه عن الحكم . التماس اعادة النظر . جواز عرض الالتماس على القاضى الذى فصل فى الدعوى ، غش استلزام المرافعة فى أصل الدعوى وتعرض المحكمة لوقائعها . عدم جواز منع الهيئة عن الحكم فى الالتماس وموضوعه
- ٢ — حكم قبول الالتماس . تركه موضوع الدعوى سلباً

القاعدة القانونية

- ١ — أجاز الشارع المصرى للقضاة الذين

١٩٢٩ في الالتماس المرفوع عن الحكم الاستثنائي الصادر بتاريخ ٤ يونيه سنة ١٩٢٨ قد تعرضوا في حكمهم الذي قضى بجواز قبول الالتماس الى نفس موضوع الدعوى الأصلية وان عبارات الحكم الذي صدر من حضراتهم واضحة في انها لا تقف عند البحث في نقطة معينة كانت وجوها للالتماس بحيث يجوز ان يبقى من موضوع الدعوى شيء تحت البحث والحكم من جديد عند نظر الموضوع لأن بحث الحكم قد احاط بجميع وقائع الدعوى وقد اوضح طالب الرد بأن موضوع الدعوى كان تصرفاً صدر من مورث طرفي الخصوم تقول عنه الملتزمان انه صدر في مرض الموت وطالب الرد يقول بأنه حصل في حال الصحة فكل موضوع الدعوى منحصر في هذه النقطة دون غيرها وقد اخذت المحكمة الابتدائية بقول الملتزمين فقررت ان التصرف حصل في مرض الموت ثم اخذت المحكمة الاستئنافية بقول طالب الرد وقررت ان التصرف حصل في حالة الصحة - فلما نظر الالتماس اورد حضرات المستشارين المطلوب ردهم في حكمهم سالف الذكر الحثية الآتية « وبما ان المحكمة الاستئنافية انما اخذت في تفهم وقائع الدعوى وروايتها على غير حقيقتها بناء على اعتمادها على الصورة التي رسمها لهذه الوقائع الملتزمين ضدّها » ويلاحظ طالب الرد بأن معنى هذا ان قضاة الالتماس قضوا بأنهم فهموا وقائع الدعوى على غير الوجه الذي فهمته به محكمة الاستئناف

ما يشعر بما ستحكم به في موضوع الدعوى الا ان مثل هذا الاشعار حتى لو وجد فعلاً فانه لا يترتب عليه منع الهيئة التي قضت بجواز قبول الالتماس من الحكم في أصل الدعوى والقول بخلاف ذلك يتعارض مع نصوص القانون السالفة الذكر ومعناه تحريم ما حله القانون

٢ - للخصوم - بعد الحكم بقبول الالتماس - تمام الحرية في اعادة المناقشة وتقديم كل ما عسى أن يكون لديهم من الحجج والأدلة .

كما وأن انفس المحكمة مطلق السلطة في تقدير ما يعرض أمامها وقتئذ من هذه الأوجه والمستندات وخصوصاً اذا تبين من مراجعة الحكم أنه ترك موضوع الدعوى سليماً كما ترك لطرفي الخصوم باب الاثبات والنفي مفتوحاً على مصراعيه ولم يتعرض لوقائع الدعوى ونقطتها القانونية الا بمقدار ما يسمح له بتبين وجه الغش وكان حريصاً فيما استعمله من عبارات في بيان موضوع الدعوى وأدلتها

المحكمة

بعد تلاوة التقرير المقدم في الدعوى طبقاً للمادة (٣١٩) من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً

« حيث ان طلب الرد تقدم في الميعاد القانوني » وحيث ان هذا الطلب بني على ان حضرات محمد لبيب عطيه بك واحمد نظيف بك وحامد فهمي بك المستشارين الذين تكونت منهم الدائرة التي حكمت بتاريخ ١٨ مارس سنة

نصيحة في الدعوى اذ ان النصيحة في الواقع بمثابة رأى في القضية واستبدل الشارع المصرى تلك العبارة المحذوفة بما اورده في آخر المادة (٣٠٩) المتقدم ذكرها وهو « وجود سبب قوى غير ما ذكر يستنتج منه انه لا يمكن الحكم بغير ميل »

« وحيث انه من ذلك يرى ان الشارع المصرى لم يرد حصر اوجه الرد كما فعل الشارع الفرنسى وانه مع جعله للرد باباً اوسع بمقتضى تلك الفقرة العامة الأخيرة من المادة (٣٠٩) مرافعات قد ترك للمحكمة حق تقدير ظروف كل واقعة والسلطة المطلقة لمعرفة ما اذا كان ابداء الرأى السابق في القضية يكون مانعاً من الحكم فيها ام لا

« وحيث انه مع تقرير هذا المبدأ العام الواجب العمل به على وجه العموم ينبغي ملاحظة ان الشارع اجاز في باب التماس اعادة نظر الاحكام ان تكون المحكمة التى تنظر في هذا الطعن مركبة من نفس القضاة الذين اصدروا الحكم الطعون فيه وان نفس هؤلاء القضاة اذا ما حكموا بجواز قبول الطعن هم هم الذين يحددون الجلسة التى يكون فيها حضور الخصام للمرافعة في موضوع الدعوى وهم هم الذين يحكمون أخيراً في هذا الموضوع فقد نصت المادة (٣٧٥) مرافعات على « ان يقدم التماس اعادة الحكم بتكليف من التماس للخصم الآخر على الاوجه المعتادة بالحضور للمحكمة التى اصدرت الحكم ويجوز ان تكون تلك المحكمة مركبة من نفس القضاة الذين اصدروا هذا الحكم » وقد جاء

وبالتالى ان ما فهمته محكمة الاستئناف من ان التصرف حصل في حالة الصحة يخالف الحقيقة وان هذه المخالفة بنيت على ان المحكمة اعتمدت في ذلك على الصورة التى رسمها لهذه الوقائع طالب الرد وانه وقد أثبت حضراتهم في حكمهم هذا خطأ محكمة الاستئناف في تفهم وقائع الدعوى فلم يبق للموضوع شئ للمرافعة فيه أمام هذه المحكمة

وقد استند طالب الرد الى الحالة الخامسة والحالة الثامنة من الاحوال الثمانية التى نص عليها الشارع في المادة (٣٠٩) مرافعات

« وحيث انه قبل البحث في العبارات الواردة بحكم التماس والاستنتاجات التى أراد طالب الرد استخلاصها من تلك العبارات وتوصل بها الى ان قضاة التماس ابدوا فيما يختص بموضوع الدعوى الأصلية رأياً صريحاً لا يجوز لهم معه نظر نفس هذا الموضوع بحسن التنبيه الى ان الشارع المصرى عند ما وضع المادة (٣٠٩) مرافعات سالفة الذكر وهى المنقولة عن المادة (٣٧٨) من القانون الفرنسى حذف من هذه المادة الاخيرة العبارة الآتية وهى « او سبق له الحكم في القضية بصفة قاض او محكم »

“Ou s'il en a précédé mment connu comme juge ou arbitre”

مكتفياً بالعبارة السابقة لها وهى « اذا ابدى القاضى نصيحة في القضية او كتب عنها وذلك على اعتبار ان ابداء رأى سابق من القاضى في الحكم في الدعوى مما يقاس على سبق ابداء

الحجج والأدلة كما وأنه لنفس المحكمة مطلق السلطة في تقدير ما يعرض أمامها وقتئذ من هذه الأوجه والمستندات وربما وصلت المحكمة بعد هذه المناقشة الجديدة - ومن طريق آخر - الى نفس النتيجة التي وصل اليها الحكم الملتمس إعادة النظر فيه

« وحيث أنه وقد توضحت المبادئ الأساسية والقواعد القانونية الخاصة بهذا الموضوع يتعين الآن العودة الى حكم محكمة الالتماس الذي نحن في صدد معرفته ما اذا كان حضرات المستشارين الذين أصدروا ذلك الحكم ابدوا فيه - فيما يختص بأصل موضوع الدعوى رأياً صريحاً قاطعاً وشاملاً لجميع الدعوى بخلافها بحيث لا يجوز لهم الآن نظر نفس هذا الموضوع كما يدعى طالب الرد أو ان الحكم المشار اليه وقف عند البحث في نقطة معينة مما استلزمته نفس وجوه الالتماس .

« وحيث أنه لا مكان تقدير ما توضح تقديراً صحيحاً يحسن استعراض ما استندت اليه محكمة الاستئناف في حكمها الملتمس إعادة النظر فيه رقم ٤ يونيو سنة ١٩٢٨ وما ارتكبت عليه محكمة الالتماس بعد ذلك لقبول الالتماس حتى بعد عمل المقارنة بينهما يبين مبلغ مساس حكم الالتماس بأصل الدعوى ومقدار تعرضه للموضوع » وحيث أنه بالرجوع الى حكم محكمة الاستئناف سالف الذكر يعلم أن المحكمة استندت الى أمرين أساسيين أولهما واقعي وثانيهما قانوني محض فقررت في النقطة الأولى « بأن من المسلم

كذلك في المادة (٣٧٩) مرافعات بأنه « اذا حكمت المحكمة بقبول الالتماس فتعين الجلسة التي يكون « فيها حضور الاخصام للمرافعة في اصل الدعوى بغير احتياج لاعادة التكليف بالحضور » وحيث انه لا نزاع في ان هؤلاء القضاة سبق لهم ان ابدوا رأياً في موضوع الدعوى ومع ذلك فان نفس القانون لم ير مانعاً من ان يحكموا اولاً في جواز وعدم جواز قبول التماس إعادة الحكم وثانياً في أصل الدعوى بالذات

« وحيث انه مما لا يحتاج لبيان ان الالتماس المبني على الغش بنوع خاص يستلزم حتماً من جانب الملتمس المرافعة في أصل الدعوى على حسب الوقائع التي يدعى هو انها الصحيحة ومن البديهي ان المحكمة التي ترى محلاً لقبول مثل هذا الالتماس تتعرض هي ايضاً وبقوة وطبيعة الحالة لنفس هذه الوقائع وليس من الغريب أن يبدوا رأيها في هذا الشأن وقد يكون في حكمها القاضي بجواز قبول الالتماس استعمار بما سيحكم به في موضوع الدعوى الا أن مثل هذا الاستعمار حتى لو وجد فعلاقته لا يترتب عليه منع الهيئة التي قضت بجواز قبول الالتماس من الحكم في أصل الدعوى إذ ان القول بخلاف ذلك يتعارض مع نصوص القانون الصريحة السالف ذكرها ومعناه الواضح الجلي تحريم ما حله القانون ومثل هذا القول غير معتبر ومتعين الرفض حتماً

« وحيث أنه مما يجب الا يبرح عن ذهن أن للخصوم على كل حال تمام الحرية في إعادة المناقشة وتقديم كل ما عسى أن يكون لديهم من

« بما أن هذه الفقرة قد ينقضها ما جاء في أوراق الدعوى المدنية المنظورة الخ »
وأوردت في موضوع آخر العبارة الآتية
« كذلك لا يستفاد قطعاً من الشهادات الطبية ان المرض ابتداءً في اكتوبر سنة ٩٢٠ بل قد يفهم من تلك الشهادات ان المرض الخ »
ولا حاجة لبيان أن لفظة (قد) التي استعملتها محكمة الالتماس وكررتها دفعيتين متواليتين وان كانت تدل على الجزم والتوكيد اذا ما اقترنت بصيغة الفعل الماضي فهي لا يتداعى من اقترانها بصيغة المضارع الا معنى مجرد الجواز والاحتمال . وهذا ما كان وما أوردته فعلا محكمة الالتماس كما هو ظاهر من سياق الحكم على أن الواقع الذي يصح استنتاجه من مجموع عبارات ذلك الحكم ان المحكمة لم تربو به صريح وقطعي لا في مذكرات الخصوم ولا في ما تقدم منهم من الأوراق والمستندات ما يمكن الجزم معه بما رآته وقرره قبلها محكمة الاستئناف خاصاً بالنقطة الأولى سالفة الذكر وتبين لها في الوقت ذاته ان المناقشة التي حصلت بين الطرفين في هذا الصدد أمام محكمة الاستئناف لم تكن على صورة تتمكن معها الملتزمان من الرد بطريقة نيّرة على ما سرده وقتئذ الملتمس ضدهما من الوقائع في هذا الشأن وان في نفس الشهادات الطبية المقدمة شيئاً من الغموض والابهام لم تستطع الملتزمان جلاءه ويجب مع ذلك يانه - تبين لمحكمة الالتماس ذلك كله فرأت قانوناً وعدلاً جواز قبول الالتماس لاعادة المناقشة في

به بين طرفي الخصوم ان ابراهيم بك السيد أبو علي وقت تحرير عقد البيع المؤرخ ٢٣ مارس سنة ٩٢٠ واذن الخصم المؤرخ ٣١ مارس سنة ١٩٢٠ ما كان مريضاً وان الشهادات الطبية المقدمة في الدعوى تدل على أن المرض ابتداءً في اكتوبر سنة ٩٢٠ « وأوضحت المحكمة في النقطة الثانية » ان القول بأن التاريخ العرفي لا يحتاج به وان التاريخ الثابت الذي حصل في ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٠ هو المعتبر هو قول لا أساس له إذ نصت المادة (٢٢٧) من القانون المدني على ان المحررات الغير رسمية تكون حجة على المتعاقدين بها فهي حجة على الوارث طبعاً »
« وحيث انه بالاطلاع على حكم محكمة الالتماس رقم ١٨ مارس سنة ٩٢٩ تبين فيما يختص بالنقطة الاولى ان المحكمة وان كانت تعرضت لهذه النقطة الا انها لم تبت بشأنها امراً نهائياً لا اثباتاً ولا نفيّاً إذ انها لم تقل في اى موضوع من حكمها انه ثبت لديها ان المرض المدعى به حصل في زمن معين أو لم يحصل وانما هي تعرضت فقط للادلة التي رأت محكمة الاستئناف الاستناد اليها لتقرير ما قرره بشأن زمن هذا المرض ويكفي مراجعة حكم محكمة الالتماس هذا بشيء من الدقة والامعان للتحقق من أن المحكمة حتى في حديثها عن الادلة سالفة الذكر سارت بكل حكمة وكانت حريصة كل الحرص فيما استعملته من التعبير بشأنها وهي ايضاً في نفس هذا المكان لم تقطع ولم تجزم بشيء فقد ذكرت في هذا الصدد العبارة الآتية

نفس هذه النقطة استيفاء للعدالة التامة وواضح ان لتقرير قبول الالتماس كان من المحتم على محكمة الالتماس ان تثبت في حكمها ان هناك غشاً وان محكمة الاستئناف تأثرت بهذا الغش في غفلة الملتجئين . يضاف الى ذلك ان ما ذكره قضاة الالتماس من أن محكمة الاستئناف أخذت في تفهم وقائع الدعوى وروايتها على غير حقيقتها الخ « لا يمكن رغماً من التعبير بصيغة الجمع هذه « وقائع الدعوى » أن ينصب الا على ما توضح في وجوه الالتماس دون غيره

« وحيث انه فيما يختص بالنقطة الثانية وهي النقطة القانونية البحتة الخاصة بالتاريخ العرفي ويبلغ الاحتجاج به على الوارث يلاحظ ان محكمة الالتماس لم تتعرض لهذه النقطة على الاطلاق ولم تشر اليها بكلمة واحدة

« وحيث انه مما تحسن الاشارة اليه ان في الدعوى خلاف ما توضح مسائل عديدة يصح لطرفي الخصوم تناولها في مناقشتهم كالبحت فيما اذا كان المرض المنسوب للمتوفى هو مرض الموت بمعناه وشروطه القانونية أم لا - وهل يوجد في الدعوى ما يثبت صدور عقد البيع واذن الخصم سألني الذكر في التاريخ المدون بهما أم لا بصرف النظر عن البحث القانوني في هذه النقطة الى غير ذلك مما هو محفوظ الحق في استعراضه ومناقشته « وحيث أنه من كل ما تقدم يرى بكل وضوح وجلاء ان محكمة الالتماس لم تبسد فيما يختص بالنقطة الأولى رأياً صريحاً قاطعاً وانها لم تتعرض للنقطة الثانية على الاطلاق ولم تشر اليها بكلمة واحدة والنتيجة الواضحة اللازمة من ذلك

ان موضوع الدعوى بجوهره لا زال سليماً تقيماً لم يمسه حكم الالتماس بل ان ذلك الحكم أراد وترك فعلاً لطرفي الخصوم باب الاثبات والنفي مفتوحاً على مصراعيه سواء كان بالنسبة للنقطة الأولى او فيما يتعلق بالنقطة الثانية وعليه فلا ترى هذه المحكمة محلاً لما خطر ببال طالب الرد وعبر عنه وكلاؤه من الاضطراب والانزعاج في هذا الصدد - وهنا تسطر المحكمة بكل ارتياح ما قرره حضرات المستشارين المطلوب ردهم في مذكرتهم الكتابية من أنهم لم يمسوا في مداولتهم موضوع الدعوى بما تفرع عنه من نقط عديدة أرادوا هم أنفسهم لفت نظر طالب الرد اليها فأوردوها في مذكرتهم سالفة الذكر . فليتقدم اذاً طالب الرد الى حضراتهم مطمئن البال وواثقاً من أن موضوع الدعوى لا يزال في الواقع بكراً لم يمسه « وحيث أنه مما توضح يرى أن طلب الرد على غير أساس ويتعين رفضه

(طالب الرد المرفوع من حفرة صاحب السمادة محمد السيد ابو علي باشا ضد حضرات محمد لبيب عطيه بك ووحيد نظيف بك وحامد فهمي بك المستشارين نمرة ٥٦٥ سنة ١٤٦٠ ق - دائرة حضرات ذكي برزي بك وعبد الباقي ذكي القشيري بك وعلى عبد الرازق بك المستشارين)

٥٢٦

١٢ مايو سنة ١٩٢٩

- ١ - ترك المرافعة . حق المدعى عليه في ردّها عند وجود مصلحة حقه
- ٢ - التماس عن حكم استئنافي . اندماج الاستئناف في الالتماس . مصلحة الملتجئ في المعارضة في ترك المرافعة

القاعدة القانونية

- ١ - قضى القانون الفرنسي (مادتا ٤٠٢

و ٤٠٣) وسار القضاء بفرنسا على أن ترك المرافعة في الدعوى حق لكل مدع يعمل به ما اقتضته مصلحته والمدعى عليه الحق في عدم قبول ترك المرافعة متى كانت له مصلحة حقه في إنهاء الخصومة والشارع المصرى وان لم يصرح بذلك لكنه مستفاد مما قرره المدعى عليه من حق في رد الترك اذا كان قد اقام على المدعى دعوى فرعية ضمت للدعوى الاصلية

٢ - فاذا ظهر للمحكمة ان من يطلب ترك المرافعة لا يستند في طلبه الى مصلحة ما يقصد اطالة الخصومة وعارض خصمه في ذلك تعين رفض طلبه

وبخاصة اذا جاء الملتمس ضده في الجلسة المحددة للمرافعة في الموضوع بعد قبول الالتماس وطلب ترك المرافعة باعتباره مستأنفاً. لأن الاستئناف أصبح مندجاً في الالتماس. والملتمس يطلب فيما يطلب الحكم له بمصاريف الالتماس على الملتمس ضده. فقيام الالتماس والحالة هذه أشبه بالدعوى الفرعية التي يقيمها المدعى عليه مضمومة الى الدعوى الأصلية. ولهذا يكون للملتمس الحق في المعارضة في ترك المرافعة

المحكمة:

« بما انه وان ظهر بادىء الرأى ان قانون المرافعات الاهلى لم يجرى على ما جرى عليه القانون الفرنسى بالمادتين ٤٠٢ و ٤٠٣ من اعتبار ترك المرافعة عقداً لا يتم الا بايجاب من التارك وقبول من

خصمه بل اعتبره حقاً للمدعى لا يجوز للمدعى عليه عدم قبوله منه ما لم يكن قد اقام عليه دعوى في اثناء الخصومة وضمت الى الدعوى الاصلية (المادتين ٣٠٥ و ٣٠٦) وان ظهر ذلك بادىء الرأى الا ان الذى ترجحه هذه المحكمة أن الشارع المصرى لاحظ ما سار عليه القضاء الفرنسى في تطبيق هاتين المادتين (٤٠٢ و ٤٠٣) بمراعاة مصلحة التارك في قبول ترك المرافعة في الدعوى حقاً لكل مدع يعمل به ما اقتضته مصلحته كاتقاء الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل اوانها أو الدفع بعدم الاختصاص أو بطلان صحيفة الدعوى أو لرغبة في الصلح وجعل للمدعى عليه الحق في عدم قبول ترك المرافعة متى كانت له مصلحة حقة في إنهاء الخصومة فالشارع المصرى وان لم يصرح بذلك لكنه مستفاد بما قرره المدعى عليه من حق في رد الترك اذا كان قد اقام على المدعى دعوى فرعية ضمت الى الدعوى الأصلية ولا شك في أن العلة المستنبطة من هذا النص هي المصلحة الحقة الظاهرة في عدم قبول الترك فمتى تحققت تلك المصلحة حق للمدعى عليه أن لا يقبل الترك

« وبما أن محمد السيد ابو على باشا وأخاه لم يستندا في طلب ترك المرافعة الى مصلحة ما بل الظاهر انهما يقصدان اطالة الخصومة ليضطرا اختيهما بعد هذا الترك الى اعلان الحكم المستأنف لهما ليستأنفاه من جديد وتبتدىء الخصومة ويطول اجلها وهي الآن قريبة الحسم بالقضاء بعد أن اتفق الطرفان على المرافعة فيها بجلسة اليوم - ومما تجب الإشارة اليه في هذا المقام ان

المستأنف عليهما لم تعنيا باعلان الحكم الصادرة لمصلحتهما لأن المستأنفين بادرا الى استئنافه وسار الاستئناف سيرته حتى حكم في ٤ يونيو سنة ٩٢٨ بالغاء الحكم المستأنف فرفعا الالتماس الذي قبل في ١٨ مارس سنة ٩٢٩ وحدد يوم أول ابريل سنة ٩٢٩ للمرافعة في أصل الدعوى ثم أجلت لجلسة اليوم بناء على طلب المستأنفين

«وبما أن الاستئناف الذي طلب المستأنفان ترك المرافعة فيه قد اندمج في الالتماس الذي رفعه المستأنف عليهما وقبل وحدد لنظر موضوعه جلسة اليوم ومن طلبات المستأنف عليهما الزام الملتمس ضدتهما بمصاريف الالتماس فالتمانيهما قد أشبه بهذا الطلب الدعوى الفرعية التي يقيمها المدعى عليه مضمومة الى الدعوى الاصلية واذن فللمتستين الحق في رد الترك ويتعين اذن الحكم به

(التماس محمد باشا السيد ابو علي واخر وحضر عنهما حضرة الاساتذة مرقص افندي فهمي وعزيز خانكي بك وتوفيق دوس باشا ضد السيدتين زهرة وفاطمة السيد ابى علي وحضر عن الاولى حضرة الاستاذ كامل صدق بك وعن الثانية حضرة الاستاذين محمد كامل البندارى وبديع قربه بك نمرة ١٠٣٤ سنة ٤٥ ق دائرة حضرات محمد لبب عطيه بك واحمد نظيف بك وحامد فهمي بك المستشارين)

٥٢٧

٢٧ مايو سنة ١٩٢٩

١ — التماس . غش . قبوله . اعادة النظر في الحكم كله

٢ — اثبات . عقد عرفي . وارث . عدم الاحتجاج عليه بالتاريخ العرفي للعقد الطعون به

٣ — خطأ قانوني . سلطة محكمة الالتماس

٤ — استعراض نفيسية المورث . تصرف يبدل على التماس . قرينة مرض الموت

القاعدة القانونية

١ — متى قبل الالتماس للغش في واقعة أو

وقائع هي من صميم النزاع تعين على محكمة الالتماس اعادة النظر في الحكم برمته ، فاذا كان النزاع قائماً حول صدور عقد في مرض الموت . وكانت واقعة الغش متعلقة بمرض الموت وتاريخ حلوله بالمرضى كان الغش تركزي في أس النزاع ووجب اعادة النظر في الحكم برمته

٢ — لا عبرة مطلقاً بالتاريخ العرفي للعقد

الذي يطعن الوارث بصدوره في مرض الموت لأن الوارث يعتبر في هذه الحالة أجنبياً تعلق له في ذمة المورث حقوق

٣ — لمحكمة الالتماس دائماً أن تصحح

الخطأ القانوني الذي وقعت فيه محكمة الموضوع في حكمها المرفوع عنه الالتماس مادام هذا الخطأ القانوني متعلقاً بنقطة لا يمكن فصلها عن الموضوع الذي انفتح لها باب البحث فيه بقبول وجه الالتماس

٤ — اذا ظهر من استعراض تصرف

المتوفى أن نفسيته كانت نفسية بأس أراد أن يخرج عن الدنيا بما فيها كان هذا ظاهرة من ظواهر مرض الموت

المحكمة

بما أن النزاع المطروح امام المحكمة الآن

بعد الحكم الذي أصدرته في ١٨ مارس سنة

١٩٢٩ بقبول الالتماس شكلاً وموضوعاً هو ما

تعلق بأصل الدعوى طبقاً للمادة ٣٧٩ من

قانون المرافعات

وبما ان الالتماس قد قبل للغش الذي وقع

من الملتمس ضدتهما في امر يتعلق بمرض الموت

وتاريخ حلوله بالمرض اى فى صميم النزاع القائم بين طرفى الخصومة

وبما انه من المفهوم عقلا وبداهة انه متى قبل الالتماس للغش فى واقعة او وقائع هى فى صميم النزاع تعين على محكمة الالتماس اعادة النظر فى الحكم برمته اذ الغش فى هذه الحالة يستفتح لها كل نواحى الخلاف القائم فى الدعوى وهى لا تستطيع ان تقصر نظرها على ناحية منه مادام الغش تركز فى اس النزاع وهو مرض الموت ووقائع الدعوى تتدخل فيه وتتغلغل فى كل تفاصيله

وبما انه لا يمكن مقارنة حالة الغش فى هذه الدعوى والغش الذى يحصل مثلاً فى واقعة عن قلم من اقلام النزاع فى دعوى قبل الالتماس فيها اذ فى هذه الحالة لا يحق لمحكمة الالتماس ان تبحث اثر الغش الا فى ذلك القلم ولا تتعداه لغيره تطبيقاً للمادة ٣٧٦ مرافعات

وبما انه تبين من ذلك ان ما ذهب اليه الملتمس ضدهما فى انه ليس لهذه المحكمة الا ان تعيد النظر فى واقعة الغش المذكورة فى حكم ١٨ مارس سنة ١٩٢٩ هو قول مردود لا يستند الى منطق ولا الى قانون

وبما انه متى استبان ذلك تعين اعادة النظر فى الدعوى برمتها اى بحالتها التى كانت عليها قبل صدور حكم ٤ يونيه سنة ١٩٢٨ الذى قبل التماس اعادة النظر فيه

وبما ان الاستئناف قد رفع من المستأنفين صحيحاً فى ميعاده عن حكم قابل له ولا نزاع فى صحة ما قضى به من قبوله شكلاً

وبما ان الحكم المستأنف الصادر فى الدعوى من محكمة مصر الابتدائية فى ٢٩ مايو سنة ١٩٢٧

قد استعرض وجوه الخلاف وفصل وقائع الدعوى تفصيلاً نيراً واهتدى الى الرأى الذى قضى به وهذه المحكمة تقرر ما جاء فى ذلك الحكم منطوقاً واسباباً اذ ان المستأنفين لم يستطيعوا بما قدماء من الدفاع ان يزحزحوا مركزهما فى الدعوى الابتدائية ولم يدحضوا بشئ يقام له وزن حجة خصميهما فيما طلباه وحكم لهما به فى الحكم المستأنف وترى المحكمة ان تنوه بالذكر على التخصيص ان الشهادات الطبية المحررة من الدكتور كومانوس وفلبس ومصطفى صفوت بك وبرمتى تقطع بمؤداها بان ابراهيم السيد ابا على بك كان مريضاً قبل اكتوبر سنة ١٩٢٠ واشتد عليه المرض فى ذلك التاريخ وتجسم خطره حتى ادى الى وفاته فى ١٧ فبراير سنة ١٩٢١ أما شهادات الدكتور عبد العزيز اسماعيل فانها لا تتوازن فى قوتها مع شهادات اولئك الاطباء وهى فى ذاتها لا تنفيها وتشير المحكمة ايضاً الى أن التاريخ العرفى للورقتين المطعون فيهما وهو ٢٣ و ٣٠ مارس سنة ١٩٢٠ لا عبرة به مطلقاً بعد أن صدر حكم الدوائر المجتمعة فى القضية رقم ٢٨٦ سنة ٤٥ قضائية بتاريخ ٥ ابريل سنة ١٩٢٨ الذى قطع بان الوارث الذى يطعن ضد سائر الورثة بمرض الموت يعتبر اجنبياً تعلق له فى ذمة المورث حقوق ولا يلتفت الى ما ذهب اليه الدفاع فى هذه النقطة من انها ان كانت وليدة خطأ قانونى من محكمة الاستئناف فليس لمحكمة

مرضاً حققت الحوادث انه المرض الذي مات منه وترى هذه المحكمة اقرار هذا التوجيه باسبابه

وبما انه مع استقرار رأى هذه المحكمة على ان المرض عند المتوفى بدأ قبل أكتوبر واشتد في ذلك الشهر وظل على شدته حتى الوفاة لا ترى داعياً لتحري تاريخ بدئه ما دامت لا تعتبر تاريخ الورقتين المطعون عليهما الا التاريخ الثابت وهو ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٠ طبقاً للقانون ولحكم الدوائر المجتعة كما انها ترى لنفس هذا السبب انه من العبث الذهاب في بحث ما أثاره الخصوم بمناسبة طلب الملتجئين اعتبار تصرف المتوفى تصرفاً مضافاً الى ما بعد الموت فان هذه المحكمة بقطعها بحصول التصرف في مرض الموت ليست في حاجة الى تقدير ماهية هذا التصرف وهل هو في ذاته يعتبر مضافاً الى ما بعد الموت اولا يعتبر كذلك وتبعاً لهذا هل طلب الملتجئين في هذا الشأن يعتبر طلباً جديداً على ما يقول خصماها اولا يعتبر كذلك كل هذا وما تعلق به من الوقائع التي بحثت في الدعوى ترى المحكمة الغناء عنه بالاخذ بالرأى الفقهي المستقر بشأن التاريخ الثابت ووجوبه في حق الوارث الذي مس حقه في الارث

وبما انه متى ثبت للاسباب المتقدمة ولما جاء في الحكم المستأنف من اسباب مفصلة ان دعوى الملتجئين صحيحة وان الحكم الصادر من محكمة مصر في الدعوى بتاريخ ٢٩ مايو سنة ١٩٢٧ كان حكماً صائباً تعين تأييده والزام

الالتماس اصلاحه بل ان ذلك لمحكمة النقض المدنية التي لا وجود لها في مصر فان هذا القول يهدمه ان محكمة الالتماس وهي تحكم في اثر الغش المنصب على جوهر النزاع واسه تستفتح كل نواحي الخلاف على ما تقدم بيانه وانه لمن العبث ان يقال بان مسألة التاريخ الثابت واجل المرض وتاريخ بدئه وشدته لا تندمج وتتدخل بعضها في بعض كل التدخل الذي لا يستطيع معه الفصل في جزئياتها على انفراد بل المفهوم عقلاً ان كل هذه الشؤون يجب ان تتساند وتأخذ حكمها جملة بمرعاة كل دقائقها

وبما ان دفاع المستأنفين قد أراد ان يستغل باب البحث في ان المتوفى خرج من ماله وهو في ريعان الشباب وقال ان العقد مذكور به ان البيع مقابل ثمن فهو بيع قانوناً حتى لو لمح انه يستوهمه ومثل هذا الدفع لا يزحزح ان التصرف في ذاته قرينة تقدر قيمتها المحكمة في معرض بحثها لمرض الموت ونفسية المتوفى واثرها في تفهم الباعث على التصرف وصلته بالمرض وليس من ريب في ان للمحكمة كامل الحرية مع انفراج دائرة النظر في كل ما تعلق بجوهر النزاع وهو مرض الموت ان توجه التفاتها الى هذه النقطة ايضاً فيما توجه اليه بالبحث وتزن حكمها وتقدر معناها

وبما ان الحكم المستأنف قد اعتبر تصرف المتوفى على الصورة التي ابرم بها قرينة على ان نفسيته كانت نفسية بأس اراد ان يخرج عن الدنيا بما فيها وهذه ظاهرة من ظواهر المريض

خوله الشارع لمجلس الوزراء وإباح له ان يصدر به قراراً له قوة القانون هو التفسير الذي يكشف الغموض الحاصل في النص ولا يخرج عن مداوله فلا يملك مجلس الوزراء اصدار قرار بقواعد واصول جديدة تخالف الاصول المقررة في لائحة المعاشات لأن هذه اللائحة قد صدر بها قانون فلا يجوز تعديل او تكميل احد نصوصها الا بقانون مثله عملاً بقواعد التشريع العامة .

٣ - بناء على ذلك يكون عديم الاثر والحجية قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٠ يناير سنة ١٩٢٧ عملاً بالمادة ٧١ من قانون المعاشات رقم ١٥ ابريل سنة ١٩٠٩ ، الذي قضى باعتبار تقدير القومسيون الطبي لسن الموظف عند دخوله الخدمة وعند عدم تقديم شهادة الميلاد نهائياً فيجوز للموظف في اي وقت حتى خروجه من الخدمة تقديم شهادة ميلاده وطلب المعاملة بموجبها

المحكمة

« حيث انه من المتفق عليه بين الخصوم ان المستأنف عليه لم يقدم عند التحاقه بخدمة الحكومة شهادة الميلاد او ما يقوم مقامها وانه طلب ان يقدر سنه بمعرفة القومسيون الطبي وان القومسيون الطبي قدر سنه في ٢٢ مارس سنة ١٨٩٢ بثلاث وعشرين سنة وانه على اساس هذا التقدير يبلغ سن الستين في ٢٢ مارس سنة ١٩٢٧

وانه في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٦ قدم مستخرجاً من دفاتر المواليد باسم جرجس ابن ابراهيم يوسف يفيد انه من مواليد ٦ مايو سنة ١٨٦٨ وانه يبلغ سن الستين في ٦ مايو سنة ١٩٢٨

المستأنفين بمصاريف الاستئناف والالتماس (التماس السيدتين فاطمة وزهرة كريمى المرحوم السيد أبي علي بك ضد محمد باشا السيد أبي علي وآخر كذلك الحكم قبله (دائرة محمد لبيب عطيه بك)

المحاماه : اعتمدت المحكمة على الحكم الصادر من الدوائر المجتمعة في ٥ ابريل سنة ١٩٢٨ وقد سبق نشر هذا الحكم بمجلة المحاماه السنة الثامنة عدد سادس و سابع من ٧٥٥ نمرة ٤٦٠ غير ان التلخيص لم يتضمن بتفصيل المبدأ الذي اشارت اليه المحكمة في حكمها وهذا ملخص ما جاء في حكم الدوائر المجتمعة :

« رتب الشارع ثم القانون حكماً لنفاذ العقود التي تصدر من المورث (وقف - مثلاً) اراد به صيانة حق الوارث لا بصفته وارثاً يمثل حق مورثه في كل حقوقه وعهوده بل بصفته اجنبياً (tiers) تعلق له في ذمة المورث (الواقف) حقوق « شأنه في ذلك شأن الدائن الذي سن القانون حمايته دعوى ابطال التصرفات من وقف أو بيع . »

٥٢٨

٣١ مارس سنة ١٩٢٩

- ١ - تقدير سن الموظف . شهادة الميلاد . المادة ٨ من قانون المعاشات . تقديم الشهادة في أى وقت .
- ٢ - سلطة مجلس الوزراء في تفسير قانون المعاشات .
- ٣ - قرار ٢٠ يناير سنة ١٩٢٧ . عديم الاثر .

القاعدة القانونية

١ - شهادة الميلاد من الانظمة العامة التي قامت على مقتضاها شروط التوظيف والتي يجب الاخذ بها والعدول عما عداها متى تقدمت من الموظف قبل خروجه من الخدمة . ويقضى بذلك صريح نص المادة الثامنة من قانون ١٥ ابريل سنة ١٩٠٩

٢ - القرار الذي يملك مجلس الوزراء اصداره ويكون له قوة القانون هو القرار التفسيري للاحوال التي يعرضها وزير المالية . والتفسير الذي

وان المصلحة النابع اليها هذا الموظف طلبت اليه في ١٤ فبراير سنة ١٩٢٧ تصحيح اسمه واستصدار اشهاد شرعى بذلك قدمه اليها في ٧ مارس سنة ١٩٢٧ وانها لم تأخذ بالاعلام الشرعى المذكور لصدوره بعد ٣ فبراير سنة ١٩٢٧ وهو تاريخ نشر قرار مجلس الوزراء التشريعى الرقم ٢٠ يناير سنة ١٩٢٧ الذى يمنع من قبول مثل هذه الشهادة « وحيث ان المستأنفة تمسكت امام محكمة اول درجة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٠ يناير سنة ١٩٢٧ الذى قضى بأن تقدير السن بواسطة القومسيون الطبي لعدم تقديم شهادة الميلاد يكون نهائيا لا يمكن الرجوع فيه وبأن الموظفين الموجودين الآن بالخدمة الذين لم يقدموا شهادة ميلاد وكان منهم قد تقدر بواسطة القومسيون الطبي قد اعطوا مهلة ستة شهور بتبديء من تاريخ نشر هذا القرار لتقديم تلك الشهادة وبعد هذا الميعاد لا يقبل منهم أية شهادة كما انه لا يقبل منهم اية شهادة تقدم فى هذا الميعاد باسم مختلف عن الاسم المعروف به الموظف بالمصلحة وان المستأنف عليه قدم مستخرجا من دفتر المواليد عن اسم يختلف عن اسمه المعروف به فى الحكومة فلم تقبل منه الحكومة هذه الشهادة عملا بقرار مجلس الوزراء سالف الذكر « وحيث أن محكمة اول درجة لم تتعرض لبحث قرار مجلس الوزراء لمعرفة ان كان صدر فى حدود المادة ٧١ من قانون ١٥ - ابريل سنة ١٩٠٩ والمادة ٦٥ من قانون ١٤ يولييه سنة ١٩١٣ اكتفاء بأن مستخرج دفتر المواليد قد تقدم من المستأنف عليه قبل صدور القرار سالف

الذكر فلا يسرى عليه وان الاجراءات التى اتبعها المستأنف عليه قد دلت على أن الشهادة المقدمة منه هى خاصة به وانه على مقتضى هذه الشهادة لا يبلغ المستأنف عليه سن التقاعد الا فى ٦ مايو سنة ١٩٢٨ وبذلك يكون قد انفصل من الخدمة قبل السن القانونى فوجب تعويضه عن ذلك « وحيث ان المستأنفة لازالت تمسك امام هذه المحكمة بدفاعها الاول وتطلب تطبيق قرار مجلس الوزراء الرقم ٢٠ يناير سنة ١٩٢٧ الذى يمنع من قبول شهادة ميلاد يختلف الاسم فيها عن الاسم المعروف للحكومة - على حالة المستأنف عليه .

« وحيث ان المستأنف عليه غير مقيد بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٠ يناير سنة ١٩٢٧ كما قالت محكمة اول درجة لان مستخرج دفتر المواليد فضلا عن انه تقدم منه قبل صدور هذا القرار فان من القواعد الثابتة ان اساس تقدير السن هى شهادة الميلاد او مستخرج رسمى من دفتر المواليد فقط أما ما اجازه الشارع فى المادة ٨ من قانون المعاشات سنة ١٩٠٩ من الاعتماد على تقدير القومسيون الطبي عند عدم امكان الحصول على احدى هاتين الشهادتين فليس معناه ان يحل قرار القومسيون الطبي محل شهادة الميلاد ويصبح أساساً ثابتاً مثلها لا يمكن الرجوع فيه لان شهادة الميلاد من الانظمة العامة التى قامت على مقتضاها شروط التوظيف والتى يجب الاخذ بها والعدول عما عداها متى تقدمت من الموظف قبل خروجه من الخدمة

تقدير هذا السن بمعرفة القومسيون الطبي ما هو الا وسيلة وضعها الشارع ليرجع اليها في حالة عدم وجود شهادة الميلاد . فاذا قدمت هذه الشهادة اثناء الخدمة وفي أى وقت كان وجب الاخذ بها دون تقدير القومسيون الطبي .

« وحيث أن وزارة المالية سارت على هذه القاعدة الى ان تبين لها فسادها فاستصدرت من مجلس الوزراء قراراً في ٢٠ يناير سنة ١٩٢٧ عملاً بالمادة ٧١ من قانون المعاشات رقم ١٥ ابريل سنة ١٩٠٩ قضى باعتبار تقدير القومسيون الطبي عند عدم تقديم شهادة الميلاد نهائياً كما قضى باعطاء الموظفين الحاليين مهلة لتقديم شهادات ميلادهم حتى اذا انقضت تلك المدة أصبح تقدير القومسيون الطبي نهائياً بالنسبة لهم أيضاً .

« وحيث أن القرار الذي يملك مجلس الوزراء اصداره ويكون له قوة القانون هو القرار التفسيري للاحوال التي يعرضها وزير المالية والتفسير الذي خوله الشارع لمجلس الوزراء وأباح له أن يصدر به قراراً له قوة القانون هو التفسير الذي يكشف الغموض الحاصل في النص ولا يخرج عن مدلوله

« وحيث أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٠ يناير سنة ١٩٢٧ بالصفة المتقدم ذكرها تضمن وضع قواعد جديدة وبيانات أخرجت المادة ٨ عن مدلولها فهو ليس قراراً تفسيرياً بل قراراً معدلاً ومكلاً لها والتعديل لا يملكه مجلس الوزراء وحده لأن لأئحة المعاشات قد

« وحيث انه وان كان بعض الموظفين ينكرون في بدء خدمتهم وجود شهادات ميلادهم أو يجهلون الجهة التي ولدوا فيها فتضطر الحكومة الى تقدير سنهم بواسطة القومسيون الطبي وانهم عند ما يدنو تاريخ احوالهم الى المعاش لبلوغهم السن القانونية على اساس تقدير القومسيون الطبي الذي لا يتفق مع مصلحتهم يقدمون شهادة ميلادهم فتضطر الحكومة الى قبولها والى تعديل جميع التقديرات المبنية على تقدير القومسيون الطبي وفي هذا من الاخلال بنظام العمل وارتباك الخزينة ما فيه وان هذه حالة مما يجب ملاقاتها ووضع حد لها الا ان الطريق الموصل لسد هذا النقص هو طريق التشريع .

« وحيث أن المستأنفة تزعم أن مجلس الوزراء أصدر قراراً تشريعياً في ٢٠ يناير سنة ١٩٢٧ له قوة القانون عملاً بالمادة ٧١ من قانون المعاشات الرقم ١٥ ابريل سنة ١٩٠٩

« وحيث انه بالرجوع الى المادة ٧١ من القانون المذكور يرى أن الاحوال التي يصدر فيها مجلس الوزراء قراراً تفسيرياً له قوة التشريع هي الاحوال التي يعرضها ناظر المالية والتي يظهر له أنها تستدعي تفسيراً لاحد أحكام هذا القانون وبعبارة أخرى هي الاحوال التي يكون النص فيها غامضاً أو مبهماً لا يمكن فهم ما يقصده الشارع .

« وحيث أن نص المادة الثامنة من قانون ١٥ ابريل سنة ١٩٠٩ صريح في أن شهادة الميلاد هي الاساس لتقدير سن الموظف وأن

المحكمة

« بما ان ما اعترض به المستأنف على اجراءات المحاكم يرد عليه ان لائحة مجلس المديرية تقضى بأن حكم مجلس التأديب يعرض على هيئة المجلس الاعتيادية ولا ينفذ الا بعد تصديق تلك الهيئة التي لها تعديله او اعتماده فمجلس المديرية اذن تعرض عليه الاحكام التأديبية على اية حال ولو لم يرفع عنها استئناف وقد قام ظرف استثنائي في حالة المستأنف فلم يجتمع في هيئة مجلس المديرية التي عرض عليها الحكم التأديبي الصادر غير نفس الاعضاء الذين اصدروا ذلك الحكم وهذا الظرف هو وفاة اثنين من أعضاء مجلس المديرية واعتذار عضو آخر

وبما ان هذا الطارئ القهري لا يمكن ان يعيب قرار الهيئة لاسيما وقد تبين انها ليست هيئة استئنافية بالمعنى الصحيح

« وبما ان ما جاء في دفاع المستأنف عن اقدام مجلس المديرية على ابدال درجة بدرجة أخرى والنشر عنها قبل ان تتم المحاكمة لا يستخلص منه أكثر من ان مجلس المديرية كان يرجح لفداحة التهم الموجهة ضد المستأنف انه سيقال من وظيفته فأخذ عدته لذلك وهو تصرف اداري ليس عليه من تبعة قضائية

« وبما ان ما جاء في اسباب الحكم المستأنف مما لا يتعارض مع هذه الاعتبارات قد اصابته فيه محكمة اول درجة وقررها عليه هذه المحكمة

صدر بها قانون فلا يجوز تعديل احدى نصوصها الا بقانون مثله عملاً بقواعد التشريع العامة ومتى تقرر هذا وجب السير على مقتضى النظام الذي كان متبعاً قبل صدور هذا القرار

(استئناف وزارة المواصلات وحضر عنها حضرة مصطفى بك عبد اللطيف ضد جرجس افندي صديق وحضر عنه حضرة كامل افندي سعد الحامي نمرة ٩٨٣ سنة ٤٥ ونمرة ١٦٤ سنة ٤٦ ق — دائرة حضرة صاحب العالي حسين درويش باشا وبحضور حضرة محمود سامي بك وعلام محمد بك المستشارين)

٥٢٩

اول أبريل سنة ١٩٢٩

١ — مجلس تأديب . حكمه . عرضه على هيئة مجلس المديرية . صفة المجلس . سلطته .

٢ — اجتماع هيئة المجلس بالاعضاء الذين اصدروا الحكم فقط

القاعدة القانونية

١ — تقضى لائحة مجالس المديرية بأن يعرض حكم مجلس التأديب على هيئة المجلس الاعتيادية حتى ولو لم يرفع عنه استئناف والمجلس تعديله او اعتماده ولا ينفذ الا بعد تصديقه عليه الا ان المجلس لا يعتبر هيئة استئنافية بالمعنى الصحيح

٢ — اذا قام ظرف استثنائي في هيئة مجلس المديرية التي عرض عليها حكم التأديب حال دون حضور أعضاء المجلس غير الذين اصدروا الحكم فان مجرد حصول ذلك لا يعيب الحكم

فائدة عن الثمن تعادل الثمرة الحاصلة من العين
من يوم استلامها

المحكمة

« بما أن الشأف في الصفقة الثانية التي
حكم للمستأنف عليهم بالشفعة فيها غيره في الصفقة
الأولى لأن المستأنف الأول وهو المشتري فيها
قد دفع ثمنها تقدماً للبائعين ومن حقه أن يأخذه
من شفع منه وقضى عليه به .

« وبما أنه ما دام الأصل ان الشفع أن
يأخذ أو يترك وإذا أخذ فليس له أن يوجب
على المشتري ما لم يلزمه به لأن الأخذ بالشفعة
على ما يقوله الفقه الاسلامي فسخ في حق اضافة
الشراء للمشتري - وعلى ما يقوله فقهاء القانون
حلل يرفع المشتري من الصفقة ويحل الشفع
محله فيها ولذلك كانت العهدة والضمان على البائع .
« وبما أنه ليس للشفع بناء على ذلك أن
يحبس ثمن الصفقة عن المشتري حتى يقوم له
بتطهيرها مما يظهر عليها من رهون وحقوق عينية
لأنه لا ضمانه عليه فيها بأصل شرائه ولا بحكم
الاخذ بالشفعة منه .

« وبما أنه لما ذكر لا يصح للمستأنف عليهم
أن يتعللوا في حبس الثمن عن المستأنف الأول
بأية علة ما من دين لهم أو لغيرهم على العين المبيعة .
« وبما أن المستأنف الأول ليس في حاجة
الى قضاء جديد يلزم المستأنف عليهم بدفع ثمن
هذه الصفقة لأن الحكم الصادر لهم بالشفعة

وتؤيد ما رأته من رفض دعوى المستأنف
(استئناف امين افندى صفوت وحضر عنه
الاستاذان عبدالعزيز افندى فهمي وفهسي افندى جندية
ضد مجلس مديرية الفيوم ووزارة الداخلية وحضر
عنهما حضرة جرجس افندى حنا نمرة ١١ سنة ٤٦ ق
دائرة حضرات محمد لبيب عطية بك واحمد نظيف بك
وحامد فهمي بك المستشارين)

٥٣٠

٢٢ ابريل سنة ١٩٢٩

- ١ - شفعة . مشتر . دفعه لثمن . وجوب
قيام الشفع بدفع الثمن كله للمشتري . وعدم
حبسه حين تطهير العين
- ٢ - الحكم بالشفعة . قضاء بالثمن لا احتياج
لقضاء جديد به
- ٣ - الزام الشفع بفائدة الثمن اذا استلم العين .

القاعدة القانونية

- ١ - اذا دفع المشتري الثمن كله تقدماً للبائع
كان من حقه أن يأخذه من الشفع وليس لهذا
أن يحبس عن المشتري حتى يقوم له بتطهير العين
مما يظهر عليها من رهون وحقوق عينية اذ العهدة
والضمان على البائع لا على المشتري
- ٢ - الحكم الذي يقضى بالشفعة يقضى في
الوقت نفسه بدفع الثمن فليس المشتري في حاجة
الى قضاء جديد يلزم الشفع بدفع ثمن هذه
الصفقة وانما اذا تعلل الشفع في حبس الثمن
بوجود دين على العين تعين القضاء باستمرار
التنفيذ

- ٣ - اذا استلم الشفع العين وكانت ذات
ثمرة ولم يدفع الثمن وجب الحكم عليه بدفع

الى هذا التعديل كان لنقص اكتشافه في النص القديم فوضع نصاً جديداً بحكم جديد شرح علته في المذكرة الايضاحية التي ارفقت بمرسوم ٣٠ مايو سنة ١٩٢٦

المحكمة

« بما أن كل ما ذهبت اليه محكمة أول درجة في تبريرها رفض تضمين وزارة الاوقاف ان حكم هيئة التصرفات الصادر من محكمة طنطا الابتدائية الشرعية في ٢٤ مايو سنة ١٩٢٤ كان حكماً واجب النفاذ بمقتضى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية

» وبما أن هذا التأويل ينقضه بادي الرأي أن المادة ٣٥ من تلك اللائحة قد عدلت في ٣٠ مايو سنة ١٩٢٦ بمرسوم بقانون وجاء نصها الجديد قاطعاً في وجوب النفاذ العاجل في حالة ضم ناظر الى اخر وبدهى أن التجاء الشارع الى هذا التعديل كان لنقص اكتشافه في النص القديم فوضع نصاً جديداً بحكم جديد شرح علته في المذكرة الايضاحية التي ارفقت بمرسوم ٣٠ مايو سنة ١٩٢٦ المتقدم ذكره

» وبما أن وزارة الاوقاف تزعم تأييداً لوجهة نظر المحكمة الابتدائية في حكمها المستأنف أن النص الجديد أريد به حالة ضم ناظر اخر على ناظر قديم لم يعزل ولكن هذا الزعم يدحضه أن الناظر الذي عزل ابتدائياً واستؤنف حكم عزله لا يعتبر مطلقاً معزولاً وليس أدل على ذلك من أن هيئة التصرفات ذكرت في حكم ٢٤ مايو

قضى عليهم بثمنها . وإنما يقصد من هذه الدعوى بعد تعجيلها وتعديل طلباته فيها رفع العراقيل التي أقامها المستأنف عليهم في تنفيذ هذا الحكم ولذلك يتعين القضاء باستمرار تنفيذه وهو الغاية من دعواه ولا يقال في الأخذ بالغاية من الدعوى انه قضاء بما لم يطلب لأن العبرة في الطلب بمعناه لا بلفظه .

» وبما أن الصفقة التي حكم للمستأنف عليهم بأخذها ذات ثمرة تعادل فائدة الثمن القانونية وقد استفادها المستأنف عليهم من يوم الشراء لأن الأرض كانت تحت أيديهم فيتعين الحكم للمستأنف بفوائد ثمنه من يوم الشراء .

» وبما أنه لذلك يتعين إلغاء الحكم المستأنف برمته .

(استئناف الشيخ محمد حسين فوده وآخرين وحضر عنهم الاستاذ أحمد رشدي أفندي ضد الشيخ عبدالوهاب حسين فوده وآخرين وحضر عن الأخير حضرات الاستاذين كامل أفندي فانوس وعبد الرحيم أفندي غنيم نمرة ٢٥٧ سنة ٤٦ ق — بالهيئة السابقة)

٥٣١

٢٢ ابريل سنة ١٩٢٩

المادة ٣٥٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . ضم ناظر الى آخر . ثمول الحكم بالنفاذ .

القاعدة القانونية

نص المادة ٣٥٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية المعدلة بمرسوم بقانون صادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٢٦ قاطع في وجوب النفاذ العاجل في حالة ضم ناظر الى آخر . وبدهى ان التجاء الشارع

سنة ١٩٢٤ أنها عينت وزير الأوقاف ناظرًا
منضمًا إلى على المنزلاوى بك

« وبما أن ما جاء في دفاع وزارة الأوقاف
بأن حكم ٢٤ مايو سنة ١٩٢٤ كانت عليه الصيغة
التنفيذية فيعتبر حكمًا واجب النفاذ هو قول واه
إذ لكل ذي شأن أن يطلب صورة حكم صدر
ويقتضى وضع الصيغة التنفيذية عليه ابتداءً إعلانه
ثم تنفيذه إذا ما قدم مع الصورة ورقة رسمية
ثبتت أنه لم يستأنف حتى انتهى أجل الاستئناف
فوضع الصيغة التنفيذية على حكم لا يكسبه صفة
النفاذ العاجل ما لم يكن منصوبًا فيه على ذلك
أو أن اللائحة تقطع بوجوب تنفيذه مؤقتًا

« وبما أنه متى تبين أن حكم ٢٤ مايو سنة
١٩٢٤ لم يكن حكمًا واجب التنفيذ تعين بحث
مسئولية وزارة الأوقاف في طلبها إلى جهة الإدارة
تنفيذ ذلك الحكم وإصرارها على ذلك التنفيذ
وانكار صفة وكيل على المنزلاوى بك لما عترض
على التنفيذ وطلب رفع اشكاله إلى الجهة المختصة
« وبما أن تصرف تلك الوزارة على غير
أساس من الحق يحملها بلا ريب نتائج عملها
لا سيما وقد بدأ من الاجراءات في ثنايا هذا
التصرف ما يصح وصفه بأنه أكثر من الغيرة
العادية والتصلب في الحق والمحكمة تذكر في هذا
المعرض أن محكمة طنطا الابتدائية الشرعية حكمت
في ٢٩ مارس سنة ١٩٢٤ بعزل على المنزلاوى بك
ورفضت صراحة طلب النفاذ وما لبثت هيئة
التصرفات أن حكمت في ٢٤ مايو سنة ١٩٢٤
أى في أقل من شهرين بضم وزير الأوقاف

لعلى المنزلاوى بك فإذا ما سلم برأى وزارة
الأوقاف بأن حكم الضم هذا واجب النفاذ ذلك
الرأى الذى استمسكت به استمسكا كان حكم
الضم علاجًا مستعملًا لما فاتها من حكم العزل
وهو رفض طلب النفاذ العاجل . ولقد كان هذا
التوافق في التواريخ والتسلسل في الوقائع مشار
ظنة عند المستأنف ذهب فيها إلى أمد بعيد ولكن
المحكمة تأخذ منها ظاهرة هامة وهى أن رفض
طلب النفاذ العاجل في حكم ٢٩ مارس سنة
١٩٢٤ لا يتسق معه مطلقًا النفاذ العاجل في حكم
الضم الصادر بعده بنحو الشهرين ولا يغير من
الأمر شيئًا أن وزارة الأوقاف لم تكن خصما في
الدعويين قائما على أية حال اقدمت على تنفيذ
حكم ٢٤ مايو سنة ١٩٢٤ وهى على بينة من حكم
٢٩ مارس سنة ١٩٢٤ وبدعوى أنه واجب
النفاذ مع الريية في ذلك بما أثاره من الاعتراض
وكيل على المنزلاوى بك الذى تقدم للمأمور
مركز المحلة مستشكلا فأنكره هو وزميله ومضى
في تنفيذه بإرشاد مندوب الأوقاف الذى وصل
به الإصرار إلى حد المبادرة في ٢ يونيو سنة
١٩٢٤ إلى تبليغ النيابة بأن على المنزلاوى بك
بدد أوراق الوقف واستصدر منها في ذلك اليوم
أمرًا بتفتيش مسكنه الخاص ونفذ الأمر فاسرع
المستأنف في اليوم التالى إلى تسليم ما تطلبه
الأوقاف خشية إخراج جديد

« وبما أن التنفيذ الذى قام به مأمور مركز
المحلة الكبرى كان في ٣١ مايو سنة ١٩٢٤
وبلاغ مندوب الأوقاف للنيابة بحصول التبديد

الوكيل ولا زميله وأنه لم يقدم اليه توكيل وهو عذر لا تتسع لقبوله ظروف الحالة ولا ملائمتها فان اعتراض المستأنف كان باديا حتى شكاً منه رجال الادارة واتهموه بأنه يقف في وجه القانون فالتفت في رفض الاستشكال جلي واضح

« وبما أن فوق ما تقدم فانه قد ثبت من صور محاضر الجلسات والحكمين المودعين في حافظة المستأنف رقم ١١ من ملف الدعوى الابتدائية ولا سيما حكم محكمة المحلة الكبرى الصادر بتاريخ ٢٧ يولييه سنة ١٩٢٤ في القضية رقم ١٠٢٧ جنح المحلة الكبرى سنة ١٩٢٤ بل ومن تقرير مأمور مركز المحلة الكبرى لمدير الغربية المؤرخ في ٦ يونيه سنة ١٩٢٤ أن تنفيذ حكم ٢٩ مايو سنة ١٩٢٤ كان محوطاً بظروف استثنائية لا تستعمل عادة في تنفيذ الأحكام اذ قد استصعبت الادارة قوة عسكرية لم يكن هناك ما يدعو الى احتمال استعمالها بدليل أنه لم يحصل أى اعتداء أو مقاومة في التسليم على الرغم من استعمال الطرق الجبرية من كسر الابواب ودخول منازل خاصة غير محل ادارة الوقف واقامة حرس من الشرطة المسلحين بعد تفتيش تلك المنازل من غير الحصول على أمر القاضي اكتفاء بتصريح النيابة الذي أخذ بدون سماع اقوال أولى الشأن

« وبما أن اختصاص وزارة الحقانية لا أساس له فان استعجالها الفصل في قضية العزل لا يمكن أن يذهب فيه التأويل ذلك المذهب الذي لوح به المستأنف وإنما هو أثر للرقابة الادارية على المحاكم كي لا تظل القضايا معلقة بغير فصل فيها

واستصداره أمرها بتفتيش مسكن المستأنف كان في ٢ يونيه سنة ١٩٢٤ أى بعد يومين وفي تقارب هذين التاريخين ما يسمح بالتساؤل عن الوقت الذي استوثق فيه مندوب الاوقاف من ارتكاب المستأنف جريمة التبيد وأنه حق له أن يجري عليه أمراً خطيراً بتفتيش مسكنه الخاص ويروعه بهذا الاجراء العنيف ومهما قيل من أن مندوب الاوقاف اتخذ الطريق القانوني واستحصل على أمر من النيابة بالتفتيش فان العجلة والبدار في طلب التفتيش أبان التنفيذ يؤيد ما قاله المستأنف من أن استصدار الأمر بالتفتيش لم يكن الا حاشية من حواشي التنفيذ أريد به اكساب الرهبة ومظهر الجبروت ولذلك تفادى مندوب الاوقاف من طلب الامر من القاضي فعلى وزارة الاوقاف أن تتحمل مسؤولية هذا العمل الذي ثبت أن لا حق لها فيه أولاً وأخيراً وتضمن المستأنف عنه تضييماً لا مناص من أن يراعى فيه أنه قد حكم نهائياً في ٥ يناير سنة ١٩٢٥ من المحكمة العليا الشرعية بالغاء حكم العزل الصادر في ٢٩ مارس سنة ١٩٢٤ الذي رفض فيه النفاذ العاجل ولكنه نفذ فعلاً من طريق آخر بانتحال صفة التنفيذ المؤقت من غير حق لحكم الخصم الصادر في ٢٤ مايو سنة ١٩٢٤

« وبما أن وزارة الداخلية التي عهدت اليها وزارة الاوقاف بالتنفيذ يجب أن تتحمل شقاً من هذا التضمين فان عاملها وهو مأمور مركز المحلة الكبرى بالغ في انكار صفة الوكيل عن المستأنف لما استشكل أمامه في التنفيذ ومضى فيه مدعياً أن لا بد منه ومستنداً الى انه لا يعرف

الذى يحمره قص بدار البطيركية مشتملة على اعتراف زوجة المورث بأن المنزل موضع النزاع اشترته من مال زوجها المورث رغم انكارها بصمتها على هذا المحضر

المحكمة

« بما أن المحضر الذى حرره القمص عبد المسيح ميخائيل بدار بطيركية الاقباط الارثوذكس في ٢١ يناير سنة ٩٢٨ واثبت فيه ان الست اسطاسية المستأنف عليها الأولى تعترف بأن منزل شبرا المتنازع عليه اشترته من مال زوجها وكتب باسمها برضاه يصح اعتباره مبدأ ثبوت بالكتابة برغم انكار الست اسطاسية انها بصمت بأصبعها عليه

« وبما أن المحكمة ترى مع التقرير بذلك أن تحيل الدعوى الى التحقيق ليثبت المستأنف وتنفي المستأنف عليها الأولى بجميع طرق الثبوت ان المال الذى اشترى به المنزل المتنازع عليه هو مال المستأنف وانه لم يرض قط أن يكون الشراء باسم المستأنف عليها الأولى بل كان متفقاً بينهما على أن تشتري المنزل له

(استئناف عوض الله أفندى وهى سلمان ضد الست اسطاسية مسيحه شحاته وآخر . نمرة ٣٩١ سنة ٤٦ قضائية ، بالهيئة السابقة)

أما صدور أمر من نيابة المحلة بالتفتيش فى غير مسوغ على ما يقول المستأنف فان وزارة الحفانية غير مسئولة عن خطأ القضاء أو النيابة فى تأويل القانون وتطبيقه

« وبما أن المحكمة ترى فى تضمين وزارتي الأوقاف والداخلية أن تخصص لكل منهما مقدار ما تلزم به بنسبة ما تراه من المسئولية

« وبما أن التعويض الذى يطلبه المستأنف أكثر مما ينبغى وترى المحكمة قصره على خمسة جنية فقط نظير ما أصاب المستأنف من التشهير والزراية به وازعاجه هو وذويه بأعمال العنف فى غير داعر وبلا مسوغ قانونى ومع مراعاة ما أصاب حرمة من الاجهاض الناشئ عن الحزن الفجائى على ما اثبتته شهادتا مستشفى فكتوريا المقدمتين فى الدعوى وأن تخصص من ذلك المبلغ ثلثاية جنية مصرى تلزم بها وزارة الاوقاف ومائتين تلزم بها وزارة الداخلية

(استئناف على بك المنزلاوى وحضر عنه الاستاذ توفيق باشادوس ضد وزارة الداخلية والاوقاف والحفانية وحضر عن الاولى والثالثة حضرة يوسف بك قيس ومن الثانية حضرة احمد حلمى افندى نمرة ٨١٧ سنة ٤٥ ق — دائرة حضرات محمد لبيب عطيه بك واحمد نظيف بك وحامد فهمى بك المشارين)

٥٣٢

٢٢ ابريل سنة ١٩٢٩

مبدأ ثبوت بالكتابة . محضر مع انكار التوقيع عليه

القاهرة القاينونية

يصح أن يكون مبدأ ثبوت بالكتابة المحضر

والعرض الذي يقع من أحد الورثة لجزء من الدين لا يؤثر اذن في حق الدائن الذي له أن يسير في نزع ملكية العين الموروثة جميعها استيفاء لحقه كاملاً إذ لا تركة الا بعد وفاء الدين

« وحيث أنه لذلك وللأسباب الواردة بحكم محكمة أول درجة والتي تتخذها هذه المحكمة أسباباً لها يكون الحكم المذكور في محله ويتعين تأييده

(استئناف محمد بك توفيق فهمي وآخرين وحضر الأول بالجلسة عن نفسه وعن الباقيين عدا الثاني الذي لم يحضر ضد السيدة نازلي هانم وحضر عنها حضرة ابراهيم بك زكي المحامي نمرة ٣٥٣ سنة ١٣٤٦ قضائية دائرة صاحب المعالي حسين درويش باشا وحضور حضرات صاحبي العزة محمود سامي بك وعلام محمد بك المستشارين)

٥٣٤

٢٣ ابريل سنة ١٩٢٩

شريك . وضع يده على ملك شريكه . تملك بمضى المدة . شروط ذلك

القاعدة القانونية :

ان القاعدة التي سار عليها القضاء والفقه من أن الشريك لا يمكن ان يكتسب بوضع اليد المدة الطويلة مهما طال أمد وضع يده قاصرة على الحالة التي يضع الشريك يده على العين من غير أن يكون واضحاً من تصرفاته ما اذا كانت صادرة منه بصفته شريكاً أو مالكا مستقلاً

فاذا تبين أن الشريك تعدى حدود حقه واستغل العين باعتباره مالكا لها بفردته نفراده بالتصرف وجحوده حق شريكه ليس مما يمكن التأول في تفسيره ويصح أن يفضى وضع اليد في هذه الظروف إلى تملكه بمضى المدة لاقطاع كل شك في طبيعة وضع اليد

٥٣٣

٢٢ ابريل سنة ١٩٢٩

دين على التركة . عدم جواز تجزئته . العرض من أحد الورثة لجزء منه . عدم جواز .

القاعدة القانونية :

الدين الواقع على التركة لا يقبل التجزئة . فعرض أحد الورثة لجزء من الدين لا يؤثر في حق الدائن الذي له أن يستمر في التنفيذ على كل التركة استيفاء لحقه كاملاً تطبيقاً لقاعدة لا تركة الا بعد سداد الدين

الحكمة :

« حيث ان المستأنفين ارتكبوا في عريضة الاستئناف ودفاعهم أمام هذه المحكمة على نفس الاسباب التي قدمت لقضاة الدرجة الأولى والتي ردوا عليها بما فيه الكفاية وثانياً على ايداع أولهم عن نفسه وعن جميع المستأنفين عدا الثاني بجلسة المرافعة لمبلغ ٤٨١ جنيها و ١٣٩ ملياً على ذمة المستأنف عليها قائلان ان هذا المبلغ هو مقدار نصيبه في الدين مع باقي الورثة ما عدا ابراهيم أفندي فهمي وانه يقبل أن تستلمه المستأنف عليها مع حفظ حقه في الطعن ببطالان اجراءات نزع الملكية

« وحيث ان المستأنف عليها رفضت هذا العرض وقالت ان الدين الذي لها مقداره ٧٥٧ جنيها و ٨٣٥ ملياً وهو دين على التركة ولا يصح تجزئته

« وحيث أن دفاع المستأنف عليها في محله اذ الدين متى كان على التركة فهو لا يقبل التجزئة

المحكمة

٥٣٥

٣٠ أبريل سنة ١٩٢٩

رد ما أخذ بغير حق . حسن النية . عدم
حصول اثره قائم بالفعل . عدم
وجوب الرد .

القاعدة القانونية

لا يجوز الحكم بالرد على من أخذ شيئاً بنية
سليمة ومن غير سبب صحيح الا اذا حصل له اثره
قائم فعلاً وقت رفع الدعوى وبحيث لا يحكم
بالرد الا بقدر قيمة هذا الاثره بصرف النظر عن
قيمة ما لحق المدعى من الضرر فاذا فقد الشيء
بغير خطأ المدعى عليه الحسن النية وقت رفع
الدعوى لم يكن هناك اثره وقع في ذمته ولا
يلزم حينئذ بالرد كما هو مستفاد بطريق الاستنتاج
العكسي من المادة (١٤٦) مدني

فاذا استولى بعض المستحقين في الوقف
على زيادة عن استحقاقهم في الوقف في وقت
كانوا يعتقدون بأن ما أخذوه كان حقاً لهم
وانهم نظراً للتراكيب اللغوية لشرط الواقف
ما كان يساورهم أى فكر في انهم قد يطالبون
بشيء مما استلموه وانفقوا هذه الزيادة باعتبارها
مع باقى غلة الوقف من الايرادات المعاشية
للمستحق يصرفها في شؤنه اليومية كانت
مطالبتهم برد هذه الزيادة في حكم المطالبة
بالفاقد الذى لم يحصل لهم منه اثره ويتعين
رفضها .

« حيث انه ثبت من التحقيق الذى أجرته
محكمة أول درجة ان بريشى هو الذى كان ينتفع
وحده بكل الاطيان وانما كان يجحد كل حق
لشريكه عليها المدة الطويلة المكتسبة للملكية

« وحيث ان المستأنف يرد على ذلك بأن
وضع اليد كان مبهما *equivoque* وان الشريك
لا يمكن ان يكتسب بوضع اليد المدة الطويلة
مهما طال أمد وضع يده

« وحيث ان الاحكام والفقه الذى يجرى
على هذه القاعدة يقتصر تطبيقهما في الواقع على
الحالة التى يضع الشريك يده على العين من غير
أن يكون واضحاً من تصرفاته ما اذا كانت
صادرة منه بصفته شريكاً أو مالكا مستقلاً كمن
ينتفع بفناء منزل مشترك مثلاً . أما اذا كان المنتفع
يتعدى حدود حقه ويستغل العين باعتباره مالكا
لها بمفرده فهذا الاعتداء يمكن ان يفضى الى
تملكه بمضى المدة لأن وضع اليد في هذه الحالة
لا يكون محتملاً لاي شك في طبيعته اذ أن
الشريك يحاسب شريكه ويشركه معه في
تصرفاته فالانفراد بالتصرف وجحود حق الغير
ليس مما يمكن التأول في تفسيره اذا كانت ظروفه
واضحة كما هو الحال في هذه الدعوى

(استئناف فارس اقتدى عبد المسيح وحضر عنه
الاستاذ موريس اقتدى ارقش ضد الشيخ بريشه
بهني وآخر وحضر عن الاول الاستاذ عمر عبر اقتدى
نمرة ٣٤٧ و ٤٧٨ سنة ٤٥ و ٤٦ ق — دائرة
خضرة مصطفى محمد بك وحضرني بهي الدين بركات بك
واحمد امين بك المستشارين)

المحكمة

« من حيث أن الوقائع الثابتة في هذه الدعوى تنحصر في أن المرحوم إبراهيم باشا الموره لى أنشأ وقفاً بحجة شرعية تاريخها ١٦ محرم سنة ١٢٩١ وأنه بعد وفاته كان ناظر الوقف والمستحقون فيه يعتقدون أن نصيب الذكر مثل حظ الاثنين فجرى توزيع غلة الوقف على هذا الأساس بين جميع طبقات المستحقين حتى سنة ١٩٢٥ حيث رفع المستأنفتان وهما من المستحقين في الوقف المذكور دعوى شرعية طلبتا فيها من المحكمة الشرعية تفسير حجة الوقف فيما يختص بمقدار أنصبة المستحقين في غلته ان كانت تقسم بينهم بالتساوى . أو أن نصيب الذكر منهم مثل حظ الاثنين

« ومن حيث أن المحكمة الشرعية اصدرت حكمها في ذلك بتاريخ ٢٣ اكتوبر سنة ١٩٢٦ بأن شرط الواقف لم يجعل تفضلاً في الاستحقاق بين الذكر والانثى الا في الطبقة الأولى من المستحقين ومن بعدهم يتساوى الذكر بالانثى في الاستحقاق

« ومن حيث أنه نظراً لأن غلة الوقف كانت توزع حتى سنة ١٩٢٥ بين المستحقين باعتبار أن للذكر ضعف الاثنين فكان المرحوم اسكندر بك مورث المستأنف عليهم وهؤلاء من بعده يستولون من ريع الوقف زيادة عن نصيبهم الذي تقرر بالحكم الشرعى المذكور وترتب على ذلك نقص بمقدار هذه الزيادة في

نصيب المستأنفتين ولهذا رفعتا هذه الدعوى بمطالبة المستأنف عليهم برد هذه الزيادة التي استولوا عليها هم ومورثهم من قبلهم « ومن حيث أنه ثابت من أوراق الدعوى وأقوال الطرفين ان جميع المستحقين بما فيهم ناظر الوقف كانوا يعتقدون أن نصيب الذكر مثل حظ الاثنين وبأن ذلك مطابق لنص حجة الايقاف وأنه لم يرد على افهامهم قبل سنة ٩٢٥ ان التراكيب اللغوية المبينة بشروط الواقف تفيد خلاف ما اعتقدوه منها حتى أن المستأنفتين عند رفعهما الدعوى الشرعية في سنة ٩٢٥ كانت دعواهما منحصرة في طلب تفسير لشروط الواقف في هذا الشأن وهو ما يدل على أنهما حتى رفع الدعوى الشرعية كانتا تعتقدان أن في عبارة شرط الواقف غموضاً لا يمكن معه الجزم بنقض ما جرى عليه العمل في توزيع الاستحقاق الابحكم قضائى والواقع أن مراجعة تلك العبارة تحمل على الاعتقاد بأنه كان يستبعد كثيراً على المستحقين تأويلها بغير ما اتفقوا عليه

« ومن حيث أنه يستنتج مما تقدم أن توزيع غلة الوقف حتى سنة ٩٢٥ على الوجه المتقدم حصل باعتقاد خالص من جميع المستحقين ومن ناظر الوقف بصحته وبأنه مطابق لغرض الواقف وبذلك يكون مورث المستأنف عليهم وهم بعده حسنى النية عند أخذهم ما زاد عن استحقاقهم الذى قرره الحكم الشرعى أخيراً

« ومن حيث أن نظرية استرداد المدفوع بغير حق لم يرد عنها في القانون المصرى الا نصوص قليلة « المواد من ١٤٥ لغاية ١٤٨

مدنى « غير أنه يفهم من التفسير العلمى لهذه النصوص ومقارنتها بنصوص المواد التى وردت مبعثرة فى القانون المدنى خاصة بتطبيق نظرية الأثر بلا سبب » المواد ٦٤ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ و ٣٤٤ و ٤٨٨ و ٥٥٢ و ٥٨٨ مدنى الخ « أن المشرع وضع أحكام هذه المواد جميعها تطبيقاً لقاعدة قانونية عامة وهى عدم جواز الأثر من غير سبب صحيح على حساب الغير

« ومن حيث أنه لهذا وجب اعتبار هذه القاعدة قائمة قانوناً تنطبق على جميع المسائل التى تتوافر فيها أركانها وشروطها

« ومن حيث أن المشرع المصرى حذافى هذا الشأن حذو القانون الفرنسى فلم يفرد لهذه النظرية باباً خاصاً يجمع أصولها العامة وشروطها كما فعلت القوانين الحديثة كالقانون الألمانى والسويسرى ولهذا جاء الفقه والقضاء الفرنسيين فاكلاً بطريق التفسير العلمى ما أبهم أو قص من مواد القانون فى هذا الشأن فتوضحت بذلك قواعد هذه النظرية ومدى أحكامها بجلاء حيث كان المرشد فى ذلك أولاً روح القانون المستتجة من نصوص مواده التى جاءت أحكامها تطبيقاً لهذه النظرية وثانياً قواعد العدل التى هى أساسها « ومن حيث أنه لما كان حسن القصد

وصدق النية مما يجب أن يكون الأساس الأول فى جميع الأعمال القانونية ونفاذ أحكامها فقد احاط المشرع والفقهاء حسن النية عند تطبيق نظرية الأثر من غير سبب صحيح بما يجب لهذه النية الحسنة من التقدير والمراعاة وذلك طبقاً لما تقتضيه قواعد العدل والانصاف (راجع فى

هذا الشأن كتاب نظرية النية السليمة للقاضى جوزف - راجع أيضاً المادتين ٣ و ٤ من القانون المدنى السويسرى)

« ومن حيث أنه للاعتبارات المتقدمة فقد تقرر بحق أنه لا يجوز الحكم بالرد على من أخذ شيئاً بنية سليمة ومن غير سبب صحيح الا اذا حصل له أثر قائم فعلاً وقت رفع الدعوى وأنه لا يحكم بالرد الا بقدر قيمة هذا الأثر بصرف النظر عن قيمة ما لحق المدعى من الضرر فاذا قد الشئ بغير خطأ المدعى عليه الحسن النية وقت رفع الدعوى لم يكن هناك أثر وقع فى ذمته ولا يلزم حينئذ بالرد وهى ما يستفاد بطريق الاستنتاج العكسى من المادة ١٤٦ مدنى

« ومن حيث انه بناء على ذلك يجب القول بأنه لم يحصل اثر لمن أخذ الشئ بحسن نية اذا كان رده يوجب ضرراً يلحق به كما اذا كان قد صرف مصاريف ما كان لبصرها لو لم يأخذ الشئ المطلوب رده ولم يترتب على هذه المصاريف اثر فعلي « راجع شرح قانون الالتزامات السويسرى للاستاذ فوجيل صحيفة ١٢٢ نبذة ١٥٩ »

« ومن حيث أن المستأنف عليهما ومورثهم من قبلهم عند ما استولوا على الزيادة عن استحقاقهم فى الوقف كانوا هم والمستأنفتان يعتقدون بأن ما أخذوه كان حقاً لهم وانهم نظراً للتراكيب اللغوية لشرط الواقف ما كان يساورهم أى فكر فى أنهم قد يطالبون بشئ مما استلموه

« ومن حيث أنه مع هذا الاعتقاد بأن

المحكمة

« من حيث أن المستأنف ضده رفع هذه الدعوى يطلب الحكم بصحة إيقاع البيع الحاصل من المستأنف اليه في الأعيان المبينة بعريضة الدعوى بموجب العقد المؤرخ ١٠ ابريل سنة ١٩٢٧ مع الزامه بأن يدفع له مبلغ ٥٠٠ جنيه قيمة الشرط الجزائي المتفق عليه في العقد واستند على عقد بيع وفائي ابتدائي مؤرخ ١٠ ابريل سنة ١٩٢٧ وانذره في ٢٥ ابريل سنة ١٩٢٧ معلن للمستأنف للحضور لقسم المساحة بتلا في يوم ٢٨ مايو سنة ١٩٢٧ للتصديق على العقد

« ومن حيث ان المستأنف دفع الدعوى بأن حقيقة العقد الذي يتمسك به المستأنف ضده هي رهن لا بيع وان الطرفين قصدا الى اخفاء الرهن

« ومن حيث أن الماد ٣٣٩ مدني المعدلة قضت على أنه يجوز بكافة الطرق اثبات عكس ما في العقد بدون التفات الى نصوصه

« ومن حيث أنه ورد بالعقد موضوع النزاع ان محمد بك أحمد عبد الغفار استلم من أخيه مصطفى بك عبد الغفار المستأنف ضده مبلغ ١٠٩٠ جنيهها ومصاريف تسجيل هذا العقد وباع له يبعاً وفائياً نصف عمارة السوق

« ومن حيث أن النص في العقد على استلام البائع مصاريف التسجيل يدل على ان الطرفين لم يقصدا بيعاً لأن التسجيل من مصلحة المشتري وهو الذي يقوم به فلا يعقل انه يسلم البائع مصاريف التسجيل لكي يسجل له عقده

غلة الوقف بالنسبة للمستحق فيه هي من الايرادات المعاشية يصرفها في شؤونه اليومية الحيوية فمطالبة المستأنف عليهم بالزيادة التي أخذوها هم ومورثهم مدة عشر سنين هي مطالبة عن شيء صرفوه في شؤونهم ما كانوا ليصرفوه لو لم يسلم اليهم فهو في حكم الفاقد الذي لم يحصل لهم منه اثرء فالحكم بالرد فيه ضرر كبير يتنافى مع أحد شروط دعوى الرد وهو الاثراء

« ومن حيث انه لما تقدم تكون دعوى المستأفئين في غير محلها ويتعين الحكم بتأييد الحكم المستأنف القاضي برفض الدعوى المذكورة (استئناف الست ذكية مراد واخرى وحضر عنهما حضرتنا الاستاذين احمد رأفت بك وعبد الرحيم غنيم افتدى ضد الست فردوس رمزي واخرى وحضر عن الاولى حضرة الاستاذ ادوار قصيري بك نمرة ٣٠٩ سنة ٤٥ ق — دائرة حضرة صاحب العالي حسين درويش باشا بمضوية حضرتي محمود سامي بك وعلام محمد بك المستشارين)

٥٣٦

٣٠ ابريل سنة ١٩٢٩

بيع وفائي . رهن .

القاعدة القانونية

بمجرد النص في عقد البيع الوفاي على ان المشتري دفع للبائع الثمن ومصاريف التسجيل قرينة كافية لاثبات ان العقد قصد به اخفاء رهن فان في ذلك دليلاً على ان هذه المصاريف قد احتسبت على البائع ولا يكون كذلك الا اذا كان رهنًا لا بائعًا.

٥٣٧

٣٠ ابريل سنة ١٩٢٩

وضع يد المدة الطويلة . اراضى مربوط . صفة
وضع يد الاعراب عليها . عدم جواز تملكها مهما
طال الزمن

القاعدة القانونية :

قضى الامران العاليان الصادران في ١٧
محرم سنة ١٢٨٤ و ٥ ربيع اول سنة ١٢٩٢ بعدم
جواز تصرف العربان في اراضى مربوط المعطاة
لهم لوضع يدهم عليها والتعيش من استغلالها
فاذا تصرف أحد العربان في هذه الاطيان بالبيع
فلا تقبل من المشتري دعوى تملكه بوضع اليد
المدة الطويلة لأن ملكية هذه الاطيان
لا يكتسبها الاعراب مهما طال الزمن

المحكمة

« حيث ان الاطيان المتنازع فيها هي من
الاطيان الكائنة بناحية السخيلة التي كانت تابعة
لزمام مربوط

« وحيث أن الحكومة المصرية أصدرت
امراً عالياً في ١٧ محرم سنة ١٢٨٤ باعطاء العربان
اطياناً بالجهة المذكورة ليزرعوها بقصد التعيش
منها ما داموا سالكين مسلك الانسانية ومتجنبين
اعمال المفاسد ومبتعدين عن التجول في الجهات
والطرق وضرر المخلوقات انما ذلك يكون لمجرد
المنفعة والارتزاق بها بحيث لا يجوز لهم التصرف
فيها لا بالبيع ولا بالرهن أو الهبة وما أشبه

وحيث انه ظهر بعدئذ ان بعض العربان

ويظهر اذاً أن الطرفين قصدا الرهن لأنهما أثبتا
ان المستأنف استلم مصاريق التسجيل الأمر
الذي يدل على أنها احتسبت عليه ولا يكون
كذلك الا اذا كان رهنًا لا بائعًا

«ومن حيث ان هذه القرينة كافية لاثبات
ان العقد قصد به اخفاء رهن ولا محل بعد ذلك
لبحث ما اذا كان الثمن مناسباً لقيمة العقار
من عدمه

« ومن حيث أن المادة ٣٣٩ مدني المقدمة
الذكر نصت على انه اذا كان الشرط الوفاي
مقصوداً به اخفاء رهن عقارى فان العقد يعتبر
باطلاً لا اثر له سواء بصفته بيعاً أو رهنًا

« ومن حيث أنه مما تقدم يكون العقد
الذي يتمسك به المستأنف ضده باطلاً ويكون
الحكم المستأنف الذي قضى بصحته في غير محله
ويتعين الغاؤه مع حفظ الحق للمستأنف ضده في
المطالبة بقيمة الدين الثابت بالعقد بدعوى على حدة
« ومن حيث أنه ما دام ان العقد المتقدم
الذكر باطلاً قانوناً فلا يكون المستأنف ملزماً
بتنفيذه ولذلك لا يكون ملزماً بأى تعويض في
حالة عدم التنفيذ

(استئناف محمد أحمد بك عبد الغفار وحضر عنه
الاستاذ حسن أفندى توفيق ضد مصطفى بك عبد الغفار
وحضر عنه الاستاذ عبد الله أفندى فكرى نعمة
١٩٦٣ سنة ٤٥ ق — دائرة حضرات مصطفى محمد
بك ومحمد بهي الدين بركات بك واحمد أمين بك
المستشارين)

المقيمين بتلك الجهة تجارى على التصرف فيما تصرح له بالاتفاق به فقط فصدر امر عال في ٥ ربيع أول سنة ١٢٩٢ بأن البيع لا يكون إلا بناء على تملك بموجب حجة وأن التصرف الذى يصدر من هؤلاء العربان يعتبر لاغياً مادام انهم لم تكن يدهم حجة تثبت الملكية ولا يقبل منهم بيع ولا شراء لانه لا يسوغ لهم التجارى على بيع مالا يملكون ثم اضطرت الحكومة فى سنة ٩٠٢ الى تحذير الاهالى من شراء اى شئ من تلك الاطيان من العربان باعلان نشرته الوقائع المصرية بتاريخ ٢٢ اغسطس سنة ٩٠٤ نمرة ٩٣ ثم بأعلان آخر نشر فى الوقائع بتاريخ ٢٧ يولييه سنة ٩٠٣ نمرة ٨٥

«وحيث أن مديرية البحيرة أقامت الدعوى الصادر فيها الحكم المستأنف بطلب تثبيت ملكيتها الى ٤٤ فدانا و ١٠ قراريط و ٨ اسهم فعينت محكمة أول درجة خبيراً ثم حكمت لها في ٤ يناير سنة ٩٢٦ بتثبيت ملكيتها الى ٣٠ فدانا و ١٦ قيراطا و ٢١ سهما المبينة بالرسم المقدم من الخبير ورفضت طلباتها فيما يختص بباقي الاطيان وقدره ١٨ فدانا و قيراطين وه اسهم

«وحيث أن مرسى محمد غيث المستأنف ضده يدعى بانه تملك هذا القدر بالشراء من بعض العربان قد الغاه الامر العالى الصادر في ٢٧ مارس سنة ١٨٩٤ وانه امتلك القدر المذكور بوضع يده اكثر من خمس سنوات من تاريخ المشتري بناء على سبب صحيح وبمحسن نية، وانه امتلكها فضلا عن ذلك بواسطة احيائها طبقا

للمادة (٥٧) مدنى لأنه زرعها وغرس فيها اشجاراً ووضع يده عليها المدة الطويلة «وحيث أن الامر العالى الصادر في ٢٧ مارس سنة ١٨٩٤ لم يبلغ الامرين العالين المشار اليهما الرقيمين ١٧ محرم سنة ١٢٨٤ و ٥ ربيع اول سنة ١٢٩٢ ولا علاقة للامر الرقيم ٢٧ مارس ٨٩٤ بالامرين المذكورين إذ أن دكريتو ٢٧ مارس سنة ١٨٩٤ يشمل العربان الذين اختصوا بأراضى معينة محدودة حصلوا عليها من الحكومة بمقتضى اجراءات توضحت فيها اسماءهم والمقدار الذى اعطى لكل منهم وتقيدت على اسمائهم بدفاتر المكلفات وقد صدر هذا الدكريتو لتسوية حالتهم فنص فى المادة الثانية على اعتبار الاطيان المعطاة لهم ملكاً صريحاً لهم ولو لم يدفعوا عنها المقابلة - أما الامران العاليان الرقيمان ١٧ محرم سنة ١٢٨٤ و ٥ ربيع أول سنة ٢٩٢ فانهما خاصان بعربان مربوط وادكو وغيرها الذين لم تعط اليهم اطيان بحجج وحدود معينة ولم تقيد اسمائهم بالمكلفات ولم يدفعوا عنها ضريبة بل حصل لهم السماح فقط بصفة مؤقتة بزراعة الاطيان الاميرية بالجهات المذكورة على الامطار بدون تحديد ولا تخصيص وبغير أن يدفعوا مالا لأجل التعيش منها ودون أن يكون لهم أى حق فى امتلاكها أو التصرف فيها

«وحيث ان الحكومة لم تعط المستأنف عليه أو من تلقى الحق عنه شيئاً من الاطيان المتنازع فيها على سبيل التملك فلا حق له فى الاستناد على الامر العالى الرقيم ٢٧ مارس سنة ١٨٩٤

الى التحقيق ليثبت المستأنف عليه وينفى المستأنف بجميع طرق الثبوت بما فيها البينة أنه وضع يده بنية التملك الظاهرة على الأرض المتنازع عليها مدة تزيد على الخمس عشرة سنة قبل رفع الدعوى

« وحيث انه فضلا عن أن التحقيقات التي حصلت لا تقطع بوضع اليد مدة خمس عشرة سنة بالشروط القانونية المؤدية الى اكتساب الملكية فان أراضى مربوط التي منها القدر المتنازع فيه قد منع تملكها على البدو بمقتضى الأمرين العالين المشار اليهما انفا ولم يتصرح لهم بالانتفاع بها الا من قبيل التسامح فلا يمكن أن يؤدي ذلك الى اكتساب ملكيتها مهما طال الزمان ويتعين الحكم لمديرية البحيرة بطلباتها

(استئناف مديرية البحرية وحضر عنها حضرة محمد افندي كامل ضد مربي محمد غيث وحضر عنه الاستاذ ابو زيد افندي على نمرة ٥٥٦ سنة ١٤٤٤ ق . دائرة حضرات زكي برزى بك وعبد الباقي زكي القشيري بك وعلى عبد الرازق بك المستشارين)

٥٣٨

٣٠ ابريل سنة ١٩٢٩

اختصاص . دعوى تعويض . ضد احدى مصالح الحكومة . دعوى شخصية

القاعدة القانونية

لم يمس الامر العالى الصادر فى ١٨ مايو سنة ١٨٩٢ القواعد العامة المتعلقة بالاختصاص ولم يعدل المادة ٣٤ من قانون المرافعات . فالدعوى التي ترفع بالمطالبة بتعويض ضد احدى مصالح الحكومة هي دعوى شخصية يجب أن

« وحيث ان عقد التملك الذى يتمسك به المستأنف عليه صادر من أحد البدو عن أطيان خاضعة للأميرين العالين الرقيمين ١٧ محرم سنة ١٢٨٤ و ٥ ربيع أول سنة ١٢٩٢ التي لم يكن وضع اليد عليها الا بصفة مؤقتة وبطريق التسامح لقبوله وهو من البدو أيضا الشراء ممن لا حق له فى البيع مع علمه بذلك لأنه ليس لأحد أن يدعى الجهل بالقوانين والأوامر العالية الصادرة دليل على سوء نيته هذا فضلا عن أن الحكومة سبق أن نشرت فى الوقائع الرسمية اعلانين كما تقدم الاشارة الى ذلك حذرت فيهما الاهالى من شراء أى شىء من تلك الاطيان

« وحيث أن لا محل لتمسك المستأنف بالمادة ٥٧ ولا للدخول فى بحث هذه المادة طالما أن المستأنف ضده هو من العربان وطالما أن الاطيان المتنازع فيها تابعة لمنطقة مربوط التي يحرم الامران الرقيمان ١٧ محرم سنة ١٢٨٤ و ٥ ربيع أول سنة ١٢٩٢ على العربان تملكها ويمنعان من التصرف فيها - وهذان الأمران العاليان لا يزالان ساري المفعول الى الآن

« وحيث لذلك أصدرت هذه المحكمة مشكلة من هيئة أخرى حكما بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٩٢٨ قالت بأسبابه إن أظهر ما يستند اليه المستأنف عليه من الحجج أنه وضع يده على الأرض المتنازع فيها بصفته مالكا ظاهراً بنفسه مدة تزيد عن الخمس عشرة سنة وأنه يطالب المستأنفة بنفى نية التملك التي يدعيها فلا محل اذن للبحث فى تطبيق المادة ٥٧ وقالت أن ثبوت هذه الواقعة يقطع النزاع واحالت الدعوى

مختصة بقضايا الحكومة ولان الحادثة وقعت في دائرتها

« وحيث ان الامر العالى الصادر في ١٨ مايو سنة ١٨٩٢ لم يمس القواعد العامة المتعلقة بالاختصاص ولم يعدل المادة ٣٤ من قانون المرافعات

» وبما ان الدعوى شخصية فيجب ان ترفع امام محكمة مصر الكائن في دائرتها مقر وظيفة مدير عام مصلحة السكة الحديد طبقاً للمادة ٣٤ المذكورة - ويتعين الغاء الحكم المستأنف وقبول الدفع الفرعى والحكم بعدم اختصاص محكمة الزقازيق بنظر الدعوى

(استئناف مصلحة السكة الحديد وحضر عنها الاستاذ مصطفى بك عبد اللطيف ضد محمد سباق نمره ٤٨٢ سنة ٤٥ ق - دائرة حضرات زكى برزى بك وعبد الباقي زكى القشيري بك وعلى عبد الرازق بك المستشارين)

ترفع امام المحكمة المقيم في دائرتها مدير المصلحة المدعى عليه

المحكمة:

« حيث ان محمد سباق عسكرى الدريسه رفع الدعوى امام محكمة الزقازيق مطالباً بمصلحة السكة الحديد بمبلغ ٦٠٠ جنيه تعويض عن اصابة عينه اليسرى اثناء العمل اصابة نشأ عنها عاهة مستديمة

» وحيث ان مصلحة السكة الحديد طلبت الحكم بعدم الاختصاص لان الدعوى شخصية ويجب ان ترفع امام محكمة مصر التي في دائرتها مقر المدير العام لمصلحة السكة الحديد

» وحيث ان محكمة الزقازيق رفضت الدفع الفرعى المتعلق بعدم الاختصاص لانها

قضاء المحاكم الكلية

بالتزوير مقبول قانوناً . لأن الطعن بالتزوير انكار لوجود العقد . وأما الطعن بمرض الموت فهو لشائبة شابت العقد الموجود قانوناً

وكذلك وصف العقد وقت الطعن فيه بالتزوير بوصف انه زور وقت قيام مرض الموت، لا يمنع من الطعن في العقد بمرض الموت بعد رفض الطعن بالتزوير

٢ - الطعن بمرض الموت حق يستقيه الوارث الطاعن من الشارع نفسه . وهو طعن موجه ضد المورث بالذات في وجه بقية الورثة . وعلى ذلك فالوارث الطاعن يعتبر من طبقة الغير.

٥٣٩

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

٢٩ مايو سنة ١٩٢٧

- ١ - جواز الطعن بمرض الموت بعد الطعن بالتزوير .
- ٢ - اعتبار الوارث من الغير عند طعنه في تصرف مورثه بمرض الموت .
- ٣ - الحق الذى يستنده الوارث من القانون يجعله « غيراً » بالنسبة للمورث
- ٤ - تصلب الشرايين . اصابة القلب والكلى . ومتى تعتبر مرض موت .
- ٥ - قرائن على مرض الموت . التصرف في كل ما يملك المورث
- ٦ - مجازفة المريض بالخروج من منزله . لا تقطع صفة المرض

المبادئ القانونية:

١ - الطعن بمرض الموت بعد الطعن

المحكمة:

« حيث ان ابراهيم بك السيد أبو علي توفي في ١٧ فبراير سنة ١٩٢١ وترك من الورثة اخويه محمد باشا السيد أبو علي وبهجت بك السيد أبو علي وأربع أخوات منهن الست زهرة المدعية والست فاطمة المدعية في القضية نمرة ٨٣٧ سنة ١٩٢١ كلى المنضمة الى هذه القضية، ولم يترك عصبه

« وحيث ان للأخ الواحد في ميراث أخيه الربع وللأخت الواحدة في ميراث أخيها الثمن » وحيث ان الست زهرة رفعت هذه الدعوى وطلبت الحكم لها بنصيبها الشرعى في تركة أخيها ومقداره الثمن بما هو مبين بعريضة دعواها. وقد ضمت الى هذه القضية الدعوى المرفوعة من الست فاطمة للأخت الأخرى وهى تطالب نفس الطلبات التى طلبتها اختها الست زهرة » وحيث أنه بعد رفع هذه الدعوى قدم المدعى عليهما محمد باشا وبهجت بك ورقتين أولاهما محررة في ٢٣ مارس سنة ١٩٢٠ تحريراً عرفياً وثابته التاريخ في ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٠ ومسجلة تسجيلًا كلياً بتاريخ ١٨ فبراير سنة ١٩٢١ وهى تقضى ببيع المتوفى لأخويه المدعى عليهما ٤٢٠ فدان وكسور وملحقاتها وحصصاً في منازل بثمان قدرها ١٠٥٢١٩ جنيه وثانيتها مؤرخة ٣١ مارس سنة ١٩٢١ ومحررة تحريراً عرفياً وليس لها تاريخ ثابت. وسماها المدعى عليهما اذنا وهى تقضى بتنازل ابراهيم بك المتوفى عن مبلغ ٢٤٩٢ جنيه وكسور مما فى ذمة المدعى

ولا يسرى عليه العقد المطعون فيه بمرض الموت الا اذا كان ثابت التاريخ. وفي هذه الحالة يجب على الوارث الطاعن أن يثبت أولاً أن هناك مرض موت حتى يمكن القول باعتباره من طبقة الغير فاذا كان للعقد المطعون فيه بمرض الموت تاريخ عرقى سابق على وقت مرض الموت وتاريخ ثابت واقع فى مدة مرض الموت، وجب الأخذ بالتاريخ الثابت واعتبار العقد حاصلًا فى مرض الموت

٣ - ان الوارث خلف لمورثه المتوفى. ولكن اذا رتب الشارع للوارث حقاً قبل المورث اقلب من طبقة الخلف الى طبقة الغير ولا يحتاج عليه الا بالاوراق الثابتة التاريخ

٤ - ان تصلب الشرايين واصابة القلب والكلى بالتلف من الامراض المزمنة التى لا يصح اعتبارها فى الاصل مرض موت لبطء سيرها وعدم احساس المريض بخطورتها. ولكن اذا اشتدت هذه الأمراض فجأة وشعر المريض بتفاقم خطورتها ومات بها وجب اعتبارها مرض موت

٥ - ان خروج المريض عن كل ما يملك وقت اشتداد المرض عليه هو اكبر مظهر من مظاهر مرض الموت واماراته ومبلغ أثره فى نفسه وأنه لا بد مانت منه

٦ - قد يحصل ، ومرض الموت فى طريقه الطبيعى ، أن يجازف المريض بالقيام خارج بيته ببعض أعمال فردية منعزلة يدعوها اليها مركزه الاجتماعى كأن يحضر أمام محكمة الجنح للدفاع عن نفسه فى تهمة تبديد

الادراك الكامل لدى المتوفى، فانه صدر مشوباً بشائبة خاصة تنصب على نفاذه بقيود معينة

« وحيث أنه لم يدفع بمرض الموت في الوقت الذي دفع فيه بالتزوير اذ الجمع بين الطعنين غير مقبول عقلاً. لان الطعن بمرض الموت يتعارض كل التعارض مع الطعن بالتزوير. اذ في الأول اعتراف بصدور العقد حقيقة. وفي الثاني انكار لصدوره. وادعاء بتزويره. ولذا اذا بدىء بالطعن بمرض الموت أولاً، فانه لا يجوز الطعن بعد ذلك بالتزوير ثانياً. وأما العكس فصحيح كما هو القائم في هذه الدعوى. اذا الطعن بالتزوير أولاً لا يحول دون الطعن بمرض الموت ثانياً. والجمع بين الطعنين مستحيل للتناقض البين فيهما وأما ما جاء عن الطعن بالتزوير بأن العقد زور في مرض الموت، فان عبارة مرض الموت لم تذكر إذ ذاك من طريق الاستناد اليها باعتبارها طعنًا موجهاً على الورقتين عند قيام الطعن بالتزوير، انما ذكرت وصفاً للتزوير في أنه وقع عند ما كان الرجل مريضاً مرضاً انتهى بوفاته. ولذا سارت الدعوى في مرحلتها الأولى على أساس الطعن بالتزوير ليس إلا وهي تسير الآن في مرحلتها الثانية على اساس الطعن بمرض الموت ولكل طعن ظروف وأحكام مستقلة عن الآخر

« وحيث انه وان كان المدعى عليهما لم يتعرضا للقول بوجود تناقض بين الطعنين لما هو ظاهر من الاسباب المتقدمة؛ إلا أنهما أسهبا في دفاعهما الكتابي والشفوي بأن الست زهرة

عليهما وفي ذمة الغير له وبأنه استلم من عقوده هو مبلغ ١٠٧٤٨ جنيه

« وحيث أنه بهاتين الورقتين ورقة البيع في الأعيان وورقة التنازل في الديون قد تخلى ابراهيم عن كل ما يملك في حياته ولم يبق له شيء مما يملك

« وحيث أن الست زهرة قررت بالطعن بالتزوير في هاتين الورقتين وقبلت أدلة التزوير التي أدلت بها وتعين خبراء اختلفوا في التقرير وقضى نهائياً في الاستئناف برفض دعوى التزوير. وكذلك قضى في الالتماس

« وحيث أن الست زهره قالت في طعنها بالتزوير بأن هذا التزوير حصل أثناء المرض الذي مات فيه ابراهيم بك.

« وحيث انه بعد أن حكم برفض دعوى التزوير تحركت هذه الدعوى الأصلية وادعت الست زهره ومعها الست فاطمة بطلان الورقتين المذكورتين لحصولهما في مرض الموت

« وحيث ان هذا الدفع بمرض الموت بعد الحكم برفض دعوى التزوير، أى بعد الحكم بصحة الورقتين، دفع قانونى صحيح في شكله. لان الحكم بصحة العقد ونفى شوائب التزوير عنه لا يحول دون الطعن فيه بمرض الموت اذ الطعن بمرض الموت لا يرمى الى بطلان العقد من حيث وجوده القانونى الصحيح فى أصله، بل يرمى الى أنه وقد صدر صحيحاً من الوجهة القانونية البحتة من حيث صحة التوقيع امضاء أو ختماً ومن

واختها الست فاطمة قد التوت كلتاها في تعيين طريق الدفاع وان الست زهره اختارت الطعن بالتزوير اولا وان أقوالا وردت على لسانها وعلى لسان شهودها بما يدل على انها كانت تتخبط في أقوالها تتخبطا يدل على انها كانت تعرف حقيقة العقد وحقيقة صدوره ؛ وان حفظ التحقيق الجنائي ورفض دعوى التزوير المدني يؤكدان بأنها في اختيارها للطعن ثانياً في العقد بمطعن مرض الموت ، انما هي تعيد للدعوى سيرتها الاولى ، سيرة الاضطراب في الدفاع والاخذ فيه بما يتعارض مع الحقيقة والواقع

« وحيث وان كان قد حفظ التحقيق ورفض الطعن بالتزوير ، وانه من الواجب قانوناً الأخذ بقرار الحفظ والحكم بصحة الورقتين على اعتبارهما يؤيدان الحقيقة ، وان لها قوة الشيء المقضي فيه الى حد معين فيما قضيا فيه الا انه يجب أن يلاحظ أنه يستفاد من الاوراق ومن ظروف الدعوى وما كان عليه المدعى عليهما من حيث اتصالهما بأخييهما المتوفى وما تبين بعد ذلك من الورقتين المطعون فيهما من خروج الاخ المتوفى عن كل ما يملك عيناً ومالا وديوناً ومن تجريد كلي وهو حي يرزق وفي وقت قيل فيه بمرض أودى بحياته - كل ذلك يجعل الست زهره وأختها في حل من الاعتقاد بعدم صحة هاتين الورقتين . وليس أدل على العقيدة ليهما من أن نقولا بحصول التزوير وقت قيام مرض الموت وان تقدم الست زهره من الادلة ما استطاعت الاهتداء اليه علماً او استنتاجاً

« وحيث انه وبعد هذا الاستعراض النفساني للدعوى طبقاً لما اختطه الدفاع عن المدعى عليهما فانه من حيث الوجهة القانونية اذا فشل خصم في دليل من أدلته أو في طعن من طعونه فلا يؤثر ذلك قانوناً على بقية أدلته وبقية طعونه. والعبرة في كل مطعن بما يقدم فيه من الادلة وما يقوم لديه من الوزن الصحيح فيه

« وحيث انه وان كان قد رفض الطعن بالتزوير بحكم نهائي ولم يثبت حصول تلفيق من جانب الست زهره كما ادعى الدفاع عن المدعى عليهما بلا تدليل بحصول التلفيق ، فان العبرة الآن بما تقدم من الادلة المنتجة في الطعن الحاضر وقد تعددت مناطقه وتعينت مناحيه

« وحيث ان الدفاع في هذه الدعوى قد انحصر الآن بين خصومها في صدور او عدم صدور الورقتين المتقدمتين في مرض الموت ، ولم يتعد هذا الدفع

« وحيث أن كلا من السيدتين زهره وفاطمة قد أدلت بأدلة حصول الورقتين في مرض الموت وأدلى المدعى عليهما بأدلة عكسية . ولذا يتعين البحث الآن في قيمة الأدلة من الجانبين ومبلغ ما تؤديه من حيث مرض الموت ليس إلا

« وحيث وقد تقدمت شهادات من طرفي الخصوم بما يفيد بأن المتوفى كان مريضاً ، وتقدمت الورقتان العريقتان ولهما تاريخ عرني ولأولاهما تاريخ ثابت فانه يتعين البحث حتماً في معرفة من أي تاريخ تعتبر الورقتان حجة على المدعيتين . إذ في تعيين تاريخ صدورهما تعييناً

مقطوعاً فيه من الوجهة القانونية ، يمكن معرفة ما اذا كانت قد صدرتا في مرض الموت ، ان كان هناك مرض موت أم لا

وحيث انه يتبين مما تقدم بأنه يجب البحث هنا في موضعين : الموضع الاول هل هناك مرض موت ام لا . والموضع الثاني . ماهو التاريخ النافذ على المدعيتين فيما يتعلق بالورقتين المطعون فيهما بمرض الموت

(الموضع الأول : هل هناك مرض موت أم لا)

« حيث أن الست زهره قدمت شهادات طبية تستدل بها على حصول مرض الموت لإبراهيم بك المتوفى . وهذه الشهادات هي : أولاً . شهادة من الدكتور كومانوس باشا محررة بتاريخ ٥ ابريل سنة ١٩٢١ أى بعد الوفاة بأقل من شهرين ، لأن الوفاة حصلت في ١٧ فبراير سنة ١٩٢١ ، تدل على ان الدكتور المذكور عاد المريض في أواخر اكتوبر وفحصه فوجده مصاباً بالقلب والكلى وتصلب الشرايين .

وان التلف في القلب والشرايين غير قابل للشفاء وان حالة المريض خطيرة . ثانياً شهادة من الدكتور فلبس مدرس بمدرسة الطب ومؤرخة ٤ ابريل سنة ١٩٢١ تدل على أن الدكتور المشار اليه عاد المريض في أول نوفمبر سنة ١٩٢٠ فوجده مصاباً بتمدد في القلب وكانت حالته خطيرة جداً . ثالثاً . شهادة من الدكتور مصطفى بك صفوت والدكتور برقي تدل على أنهما عاداه بحلولان في ٢٩ يناير سنة ١٩٢١ ووجد به التهاباً كلوياً زمنياً جداً أثر على القلب والكبد بارتشاح في العضلات مع ضعف وأتته من المستحيل برؤه

« وحيث انه يستفاد من هذه الشهادات المختلفة وهي صادرة من أطباء محل للثقة العلمية والفنية ان ابراهيم بك كان مريضاً مرضاً يخاف منه على حياته من اكتوبر سنة ١٩٢٠ وان حالته من الشدة بحيث لا يمكن برؤه منها وهي آخذة في الاشتداد في اكتوبر سنة ٩٢٠ بشهادة كومانوس باشا وفي نوفمبر سنة ٩٢٠ بشهادة الاستاذ فلبس وفي يناير سنة ٩٢١ بشهادة مصطفى بك والدكتور برقي وحيث انه مع ثبوت المرض واشتداده بناء على الشهادات الثلاثة المتقدمة من اكتوبر سنة ٩٢٠ حتى الوفاة الحاصلة في ١٧ فبراير ٩٢١ فانه يستفاد من الشهادات المذكورة ان المرض اصاب القلب والكلى والشرايين

« وحيث انه وان كانت هذه الامراض في ذاتها من حيث هي اذ مست القلب والكلى والشرايين انها لا تحدث مفعولها فيها احداثاً ظاهر الأثر وقته ، بل لا بد للزمن أن يفعل أثره ، حتى تصبح آثار المرض في المريض ظاهرة جلية ، فانه قد ثبت من هذه الشهادات بأن الامراض الثلاثة في القلب والكلى والشرايين قد بلغت حالة خطرة من اكتوبر سنة ١٩٢٠ حتى تسبب عنها الوفاة في ١٧ فبراير سنة ٩٢١

« وحيث انه وان كان ليس كل مرض يصاب به الشخص يعتبر مرض موت ، وعلى الاخص اذا طال المرض بحيث لم يشعر المريض فيه باشتداد الحال بطريقة مطردة محسوسة ، الا انه اذا طال المرض ولم يشعر المريض في الحقيقة والواقع بسريانه فيه شعوراً محسوساً وانه لذلك لا يعتبر المرض مرض موت بالمعنى القانوني

الصحيح ، فإنه يجب أن يلاحظ مع ذلك في هذا الشأن ، بأنه اذا تطور المرض الطويل واشتدت حالته في أواخر عهد المريض واحس هذا الأخير بخطورته التدريجية فيه ، بحيث أصبح على يقين او على شبه يقين بأنه لا بد مائت من هذا المرض لما يحسه فيه من تقدمه السريع المحسوس - اذا لوحظ ذلك وجب اعتبار المرض في هذه الخطر الأخير مرض موت بالمعنى القانوني الصحيح

« وحيث انه يستفاد مما تقدم ان عناصر مرض الموت المبطل للعقود اثنان : مرض يشعر منه المريض بدنو اجله وانه لا بد مائت بسببه أى ان المرض من الخطورة المحسوسة بحيث يعتقد المريض انه سيقضى عليه . ثانياً : بتأثر المريض تأثراً يجعله يؤثر بعض الورثة على البعض الآخر ليحاجي البعض دون البعض ولذا الحق فقهاء الشريعة الاسلامية مرض الموت بالوصية وقرروا له أحكامها اذ يفترضون أن البيع هو في الواقع وصية مستورة أريد بالاسمها لباس البيع هروباً من أحكام الوصية ، اذ لا وصية لو ارث

« وحيث وان كان من المفهوم أن أمراض القلب والكلى والشرابين تحصل تدريجياً بحيث يصح أن يعيش الانسان بها زمناً طويلاً دون أن يحس بها وبما تفعله بطريقة مطردة داخلية غير محسوسة بمنسوجات جسمه وخلايا تكوينه، الا أنه قد يحصل أن تطرأ مضاعفات يكون لها من الأثر الظاهر في المريض ما يشعر معها بخطورة الحالة المرضية وأثرها الفعال فيه ، فيأتيه دور التدهور السريع . وهنا يشعر المريض حتماً ويحس أنه مريض وأن المرض كان مخفياً عنه ، وان

اشتداده ماأثاه المرض السابق الكامن كموئاً خفياً وربما كان للصدمة الفجائية فيه أثر ظاهر في نفسه يتعجل معه في انجاز ما يراه محققاً لأمانه وأمانى من حوله ، فيعمل وهو تحت سلطان المرض الذى من أجله يعتقد بأنه لا بد مائت ، ويعمل وهو مسوق بعامل القنوط من الحياة واستحالة النجاة مما نزل به من شدة ظاهرة وخطورة ماسة ، حتى يخرج عن ماله ويتجرد وهو لا يزال حياً يرزق مما جمعه يده وكد فيه ولا زالت هذه الحياة تدب في جوانبه

« وحيث أن هذه الحالة النفسية ، وما اعترى ابراهيم بك من الانزعاج بسبب اشتداد الحالة المرضية عليه في اكتوبر سنة ١٩٢٠ ولا زالت تشد حتى وفاته في ١٧ فبراير سنة ١٩٢١ ، هي تلك الحالة التي جعلته يتجرد وهو في سن الاربعين سن النضوج الحقيقي جسماً وعقلاً وادراكاً واحساساً ، من كل ما يملك أطيافاً ومنقولات وديوناً وهو اكبر مظهر من مظاهر اليأس من الحياة والقنوط منها ، حيث قد اعتقد ابراهيم بك أنه لا بد مائت مما نزل به من اشتداد المرض وجسامة خطورة الحالة وهذا التصرف في ذاته والخروج به عن كل ما يملكه انسان اكبر دليل يقطع في التدليل على مرض الموت . ويستحيل أن يصدر مثل هذا التصرف ويتجرد الانسان كل التجرد مما يملك ، اذا كان الانسان في حالة اعتياده ، وفي حالة مرض بسيط ولكن اذا اشتدت به وطأة المرض وشعر بديب الهلاك الى جسمه ، تولاه عندئذ اليأس وخرج عن الحياة بما

تمليه عليه رغباته وهي متأثرة بمؤثرات مختلفة يرجع بعضها للمرض والبعض الآخر لمن حوله

« وحيث أن المدعى عليهما دفعا الشهادات الثلاثة للطباء الأربعة المتقدمة بشهادة قدمها صادر من الدكتور عبد العزيز بك اسماعيل تدل على أن المريض مات بسكتة قلبية وأنه كان مريضاً الى ما قبل الوفاة بشهر، أي أنه كان مريضاً من ١٧ يناير سنة ٩٢١ حتى مات في ١٨ فبراير سنة ٩٢١. وقال المدعى عليهما أن هذه الشهادة هي شهادة الدفن ولم تؤخذ من الطبيب بناء على طلبهما كما فعلت المدعية مع أطباء الشهادات الثلاثة المقدمة منها » وحيث أن الست زهره دفعت هذه الشهادة بأن اشارت الى شهادتين أخريين تقدمتا في قضية اللجنة المباشرة رقم ١ سايره اشمون سنة ٩٢٠ التي كان متهماً فيها ابراهيم بك المتوفى أولاهما مؤرخة ١٣ ديسمبر ٩٢٠ وأخراهما مؤرخة ٢٧ يناير سنة ٩٢١ وهما تدلان على أن حالة ابراهيم بك تدعو الى ضرورة ملازمته للفراش والعلاج شهراً

« وحيث أنه يستفاد من هاتين الشهادتين مع شهادة الدفن وكلها للدكتور عبد العزيز مايؤيد الشهادات المتقدمة والمقدمة من الست زهره . إذ يفهم من الشهادات الثلاث أن ابراهيم بك كان مريضاً وفي حالة خطرة من أكتوبر سنة ٩٢٠ وتفيد أولى شهادتي الدكتور عبد العزيز بك بأن المريض في حاجة للفراش في ١٣ ديسمبر سنة ٩٢٠ وما دام أن الدكتور

عبد العزيز بك قال في شهادة الوفاة بأن ابراهيم بك كان مريضاً من شهر قبل الوفاة وأنه مات متأثراً بقلبه وبسكتة قلبية . كل ذلك يدل من تقارب التواريخ ومن الاجماع على المرض ، ومن الاجماع على خطورته ، أن ابراهيم بك كان حقيقة من أكتوبر سنة ٩٢٠ حتى وفاته في ١٧ فبراير سنة ٩٢١ في حالة مرض شعر معه بدنو أجله لما أحس به من تفاقم الخطورة به ، حتى خرج عن كل ما يملك وهو في شرح الشباب الرجولي وفي مستقبل النضوج العقلي والادراكي » وحيث أن الدفاع عن المدعى عليهما

يردان على دفاع المدعيتين فيما يتعلق بمرض الموت بأن ابراهيم بك المتوفى كان يباشر أشغاله قبل وفاته خارج المنزل ، وأن ذلك لا يتفق قانوناً مع مرض الموت . ويستند الدفاع عن المدعى عليهما الى تلغراف مؤرخ ٦ ديسمبر سنة ٩٢٠ ، أي يوم اثبات تاريخ عقد البيع ، ممضى باسم ابراهيم وأن ابراهيم هذا هو ابراهيم بك السيد ابو علي المتوفى وان هذا التلغراف يدل على أن ابراهيم بك كان يباشر أعماله خارج منزله . وقد رد الدفاع عن الست زهره المدعية بأن كلمة ابراهيم انما تنصرف الى وكيل المتوفى ، والذي كان يسمى ابراهيم . والى أن هناك شكوكاً تحوم حول هذا التلغراف الذي تحتفظ به ، وهو معدوم الأهمية وقت صدوره ، ثم يحتاج به الآن في تلك الدعوى

« وحيث أن الدفاع عن المدعى عليهما أدلى ببعض وقائع ايدها بأوراق وهو يستنتج من ذلك كله أن ابراهيم بك كان يباشر أعماله خارج

منزله . وهي وقائع ان صح بعضها فلا يفيد في مرض الموت . اذ من الجائز على من كان مريضاً مرض الموت ان يخرج من بيته لقضاء بعض شئون خاصة تتعلق أولاً تتعلق بمباشرة أعماله مباشرة كما ظهر في هذه الدعوى من أن ابراهيم بك حضر بنفسه بجلسة الجنج في قضية الجنحة المرفوعة عليه بتاريخ ٩ نوفمبر سنة ٩٢٠ . وحضوره بمحكمة الجنج لا ينفي مرض الموت ولا يدل على مباشرة أعماله خارج المنزل . انما لما كان لبراهيم بك مركز خاص في بلده فانه قد رأى أن يتجشم المصاعب ويخرج الى دار المحكمة حتى لا يكون في عدم مثوله أمامها ذريعة الى الحكم عليه غيائياً بالعقوبة فتسوء سمعته

« وحيث عن تحريره كشف حساب امضاه ابراهيم بك في ٧ ديسمبر سنة ٩٢٠ وعن تكليف وكيله في ٨ ديسمبر سنة ٩٢٠ بإرسال مبلغ ١٥٨٩ جنيه الى محكمة أشمون ، فان هذا لا يدل على أن صاحب هذين العاملين يباشر عمله خارج منزله مباشرة السليم المعافي من الأمراض التي أحقت به وجعلته في حالة خطرة . اذ هذان العمالان لا يخرجان عن كونهما مجرد امضاء على أوراق فقط

« وحيث أنه مما يرتبين بأن ابراهيم بك السيد أبو علي كان مريضاً مرض الموت من اكتوبر سنة ٩٢٠ لحين وفاته في ١٧ فبراير سنة ٩٢١ . وانه لا يمكن اعتبار بعض الأعمال الفردية المنعزلة دليلاً على نفي مرض الموت (انظر حكم محكمة استئناف مصر في ٦ فبراير سنة ٩١٢ المجموعة الرسمية المجلد ١٣ عدد ١٧٣ - ومجلة

الحقوق المجلد ٢٨ ص ٣٢٥ - وابن عابدين ج ٥ ص ٤٧٣)

« وحيث وقد تبين أن المريض كان في حالة مرض الموت في المدة ما بين اكتوبر سنة ٩٢٠ و ١٧ فبراير سنة ٩٢١ فانه يجب معرفة التاريخ الصحيح للورقتين المطعون فيهما بشأن مرض الموت . فان ثبت تحريرهما قبل اكتوبر سنة ٩٢٠ نفذتا . وان ثبت صنعهما في فترة مرض الموت وجب بطلانهما وهذا هو موضوع المبحث الثاني

الموضوع الثاني

التاريخ الصحيح للورقتين المطعون فيهما بمرض الموت

« حيث أن عقد البيع مؤرخ ٢٣ مارس سنة ٩٢٠ وثابت التاريخ في ٦ ديسمبر سنة ٩٢٠ ومسجل تسجيلاً كلياً في ١٨ فبراير سنة ١٩٢١ « وحيث أن الست زهره وهي وارثة ولها الحق قانوناً في الطعن في تصرفات مورثها بمرض الموت (ومثلها أيضاً الست فاطمة) قد اكتسبت من جانب الشارع نفسه حقاً شرعياً يجعلها في مصاف الغير، وهو الذي تقرر له حقوق على شيء معين بحيث لا يجوز أن ينفذ عليه من عقود التصرف في هذا الشيء الا اذا كان ثابت التاريخ ثبوتاً ينفي شبهة إلحاق الضرر به

وحيث أن مجرد تقرير الحق من الشارع للوارث في الطعن في تصرف المورث اثناء مرض الموت يجعل الوارث ذا حق خاص به لا يملك الورثة ولا غيرهم من الاجانب عنهم الاقتيات على حقه

« وحيث أنه وقد ثبت ان مرض الموت اشتدت وطأته وبانت امارته على المريض من اكتوبر سنة ٩٢٠ حتى يوم وفاته في ١٧ فبراير سنة ٩٢١ . فما لا شك فيه يصبح من الالهية بمكان لدى الوارث الطاعن ان يقيم الدليل على أن حصول العقد المطعون فيه بمرض الموت قد وقع في فترة مرض الموت

« وحيث أن مجرد الادعاء من جانب المشتري من الوارث بالتاريخ العرفي وهو تاريخ يسبق بزمان بعيد اشتداد وطأة المرض على المتوفى، لا يمكن الاخذ به في الوقت الذي يدعى فيه الوارث الآخر الذي أضره التصرف السابق، بمرض الموت

« وحيث أنه متى تبين ان للوارث المضار بالتصرفات الحاصلة من مورثه الحق في ان يحتج على التاريخ العرفي وجب حينئذ ألا يحتج به عليه من الاوراق الضارة بحقه الا اذا كانت ثابتة التاريخ

« وحيث ان مبدأ اعتبار الوارث الذي تقرره حق من جانب الشارع من طبقة الغير مبدأ صحيح قانوناً أقره القضاء والفقه الفرنسيان في الموضع الخاص بما يجوز وما لا يجوز للمورث ان يتصرف فيه والخاص بالمواد ٩١٣ و ٩١٩ مدنى فرنسى (انظر البانديكت الفرنسية المجلد ٢ ص ٦٣١ ن ١١٦ في باب الخلف - وص ٦٣٢ ن ١١٧ - اوبرى وروج ٨ ل ٧٥٦ ص ٢٥١ - تعليقات دالوز في القانون المدنى على المادة ٣٢٨ المقاربة للمادة ٢٢٨ المصرية من ١١٥ و ١١٦

و ١١٩ بودرى المطول مع زميله بارد ج ٣ في الالتزامات ص ٧٠٧ من ٢٣٥٤)

« وحيث انه وان كان الوارث في ذاته وبالنسبة لمورثه المتوفى يعتبر خلفاً له اى يجب عليه ان يتحمل ما تحمله مورثه وان يحكم عليه بتصرفات مورثه الا أنه ينقلب الوارث هذا من خلف الى غير وتزول عنه صفة الخلف ويدخل في حظيرة الاشخاص الذين يتصفون بالغيرية في كل حالة يترتب له حق مع الشئ محل النزاع ؛ سواء ترتب له هذا الحق بصفته هو ، كأن يكون مشترياً من ابيه مثلاً أو مرتباً أو ما الى ذلك ، أو ترتب له الحق بفعل الشارع نفسه

« وحيث انه لا يمكن ان يسلم عقلاً وقانوناً انه في الوقت الذي يدعى فيه الوارث بحق التملك بالارث لما كان يملكه المورث حال حياته وفي الوقت الذي يقول فيه بمرض موت مورثه وان تصرفات مورثه ، انما هي باطلة لصدورها في مرض الموت في الوقت الذي يدعى فيه هاتين الدعويتين ، يدفع ضده بأنه خلف وانه يجب عليه أن يخضع لاعمال مورثه اذ الاجازة للوارث بالطعن في تصرف مورثه بمرض الموت ، لا تستقيم مطلقاً مع القول بأن الوارث خلف لمورثه. والتناقض ظاهر بين الاثنتين . ومتى اجاز الشارع للوارث حق الطعن في تصرف مورثه بمرض الموت ، فقد قرره بذلك حقاً اختص به دون ان يتأثر فيه بأعمال المورث . ذلك لأن الطعن بمرض الموت انما هو طعن في الحقيقة موجه ضد المورث بالذات ومتى تقرر ذلك فانه من المستحيل قانوناً ان يكون الطاعن خلفاً للمطعون

ضده . والاستقامة بين الاثنين مستحيلة ولا يستفيد الخلف من الطعن الا اذا انحلت عنه صفة الخلف ولبس لباس الغيرية

« وحيث انه لا يباح افساح مجال القول للخلف بالطعن في تاريخ التصرف الصادر من مورثه ، الا اذا اقام الدليل أولاً على وقوع مرض الموت . فاذا عجز في اقامة الدليل على مرض الموت فقد أصبحت مصلحته في اثبات التاريخ منتفية .

« وحيث ان مرض الموت قد ثبت لدى هذه المحكمة من اكتوبر سنة ١٩٢٠ حتى يوم وفاة ابراهيم بك في ١٧ فبراير سنة ١٩٢١ من الأدلة المتقدمة في البحث الاول من البحوث اللذين تناولهما الحكم في هذه الدعوى ، فانه يتعين في هذه الحالة الاباحة للمدعيتين بحق المطالبة بالتاريخ الثابت للورقتين المطعون فيهما

« وحيث ان التاريخ الثابت لعقد البيع هو ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٠ فانه يجب اعتبار ان عقد البيع هذا لم يخلق في عالم الوجود القانوني إلا من ذلك التاريخ ولا عبء حينئذ بما يوضع له من التواريخ العرفية التي لا قيمة لها

« وحيث انه وان كان مبدأ التاريخ الثابت قد وضع لحماية الغير حسن النية أى الذى لا يعلم بسبق حصول التصرف ، بحيث لا يحتج بمبدأ اثبات التاريخ من كان يعلم من قبل بالتصرف ، والأخذ في ذلك يرجع من طريق القياس للمادة ٢٧٠ مدنى فيما يتعلق بالاسبقية في تسجيل عقدي البيع مختلفي التاريخ العرفي وتاريخ التسجيل كما يرجع ابضاً الى الاحكام العامة للقانون . ان

كان ذلك صحيحاً وهو صحيح حتماً ، فانه لم يثبت في هذه الدعوى ؛ مع ما يدعيه المدعى عليهما ؛ بأن الست زهره ومعها الست فاطمه ؛ كانت تعلم بمحصول عقد البيع من وقت تحريره ؛ ولم يقدم المدعى عليهما ما يفيد تحصيل هذا العلم . وان كان الدفاع عن المدعى عليهما قد أشار الى دفاتر المتوفى والى الحجز عليها حجزاً تحفظياً في ١١ ابريل سنة ١٩٢١ والى ملاحظة حضرة وكيل النيابة المحقق في أن دفاتر سنة ١٩١٩ تظهر عليها أمارات الاستعمال اكثر من دفاتر سنة ١٩٢٠ والى شهادة باسلى منصور الكاتب فان هذه الاشارة لا توصل الى وجود دليل يستفاد منه علم المدعيتين بوجود الورقتين يوم تاريخهما العرفي

« وحيث أن ورقة الاذن القول بها والمؤرخة ٣١ مارس سنة ١٩٢٠ انما اشارت الى عقد البيع ، فلا يمكن هى الاخرى أن تكون ثابتة التاريخ الا من الوقت الذى ثبت فيه تاريخ عقد البيع اذ المعقول انه لا يمكن أن توجد ورقة الاذن الا بعد وجود عقد البيع والعكس منقوض . ولا يمكن القول بوجود ورقة الاذن قبل عقد البيع . ومما يؤيد ذلك ان التاريخ العرفي للاذن لاحق للتاريخ العرفي لعقد البيع ، مع انه مطعون في التاريخ العرفي لعقد البيع لما سبق بيانه

« وحيث وقد تبين مما تقدم ان المتوفى كان مريضاً مرض الموت من اكتوبر سنة ١٩٢٠ الى ١٧ فبراير سنة ١٩٢١ وان الورقتين المطعون فيهما تاريخهما الحقيقى هو ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٠ وانهما حررتا في مرض الموت ، وانه

لذلك يجب عدم الأخذ بهما وبطلان مفعولهما القانوني والخاصهما بالوصية باعتبار ان لا وصية لوارث فانه يتبين فوق ذلك ايضاً من ظروف هاتين الورقتين ومن التاريخ العرفي لعقد البيع في ٢٣ مارس سنة ٩٢٠ واثبات تاريخه في ٦ ديسمبر سنة ٩٢٠ ومن تسجيله ثانياً يوم الوفاة ومن عدم وجود مال في خزانة المتوفى عند فتحها بعد الوفاة مع سعة حاله ونماء ثروته - ان عقد البيع ، وورقة الاذن ايضاً قد تحرر كل منهما بقصد الإضرار بالورثة الشرعيين ، وانصرفت نية الفاعلين لهما الى المساس بحق الارث المقرر للورثة شرعاً ، والى حصر المال في دائرة الذكور وحرمان الاناث من أنصبتهم الشرعية

« وحيث انه لا يعقل انه في تاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٢٠ ، ولم تشتد بعد حالة المرض على ابراهيم بك المتوفى ، وبينما كان يعمل ويكد في الحياة ، أن يتجرد عن كل ما يملك أطيافاً ومنازل ومنقولات مختلفة ومحاصيل وديوناً ويخرج عن ماله برمته ويبقى حياً يرزق ولا مال لديه بينما يجري في دمه ديب الأمل في الحياة والرغبة فيها

« وحيث أنه وقد اشتد المرض على ابراهيم بك من اكتوبر سنة ٩٢٠ الى ١٧ فبراير سنة ٩٢١ وثبت تاريخ عقد البيع في ٦ ديسمبر سنة ٩٢٠ فانه مما يجب الجزم فيه هنا أن الشخص لا يخرج عن كل ماله ولا يتجرد عنه كل التجرد ويصبح صفر اليدين ، الا اذا شعر بديب الفناء الى جسمه والى قرب نهاية أجله اذ لا يعقل والقانون لا يعارض البدهة ، ان شخصاً في فتوة

النضوج الرجولي وهو في سن الاربعين ، ذا ثروة طائلة يتجرد كل التجرد من ماله الا اذا أصبح في حالة نفسية غير عادية تقضى بها البدهة . وهذا يقطع في ان عقد البيع ، وقد قضى برفض دعوى تزويره ، انما وضع ورقة الاذن في وقت اشتدت العقيدة فيه لدى المتوفى بأنه لا محالة مات . وهو في ذلك متأثر بما تحدثه مضاعفات المرض ومفاجآته من آلام نفسانية واضطرابات ، قد تلتوى معها طرق النظر لدى المريض ، فيصاب بما يجعله يعمل بما يخالف حاله لو كان سليماً معافى وظروف الورقتين على هذه الحال وما تقدم بجانبها من شهادات الأطباء من طرفي الخصوم سواء ما تعلق منها بمرض الموت مباشرة أو بالدفتر أو بجنحة التبديد ، تجعل اليقين صحيحاً في هذه الدعوى بلا حاجة الى تحقيق اخر في أن عقد البيع وورقة الاذن قد تحررتا حتماً في مرض الموت وأريد بهما الإضرار بالورثة الشرعية من النساء « وحيث أن حق الطعن في أعمال المورث المريض بمرض الموت حق أقره فقهاء الشريعة الاسلامية وأقره القانون المصري (المواد ٢٥٤ للمورث و ٢٥٥ للأجنبي) للمورث الشرعي يطعن به على المورث نفسه وعلى تصرفه حال حياته وقيام مرضه ، باعتبار أن في عمل المورث افتياتاً على حق مقرر للمورث في حال مورثه ، وهذا الحق مقرر بعمل الشارع نفسه وما ارتآه صحيحاً في حماية النظم الاجتماعية التي رتبها لاغراض اجتماعية معينة . وهذا الحق المقرر للمورث في حال مورثه والذي لا يجوز الافتيات عليه من

حصرها إلا أنه حق شخصي وقف على الوارث المضار

« وحيث أنه مادام قد انصرف عمل المورث الى إلحاق الضرر بالوارث وتفضيل الورثة الآخرين عليه بما فيه إضرار غير مبرر؛ وخلق احتقاد ونفرة بين أفراد الأسرة الواحدة؛ فإنه قد يجر هذا التصرف الحاصل في مرض الموت الى أن يعمل المستفيدون منه على غير ما فيه شفاء المريض حتى لا يفوتهم منعم من وراء موته؛ وهو منعم يضيع بحياته ويبقى لهم بوفاته. ولعل في هذا الشأن ما تلمس ضرورة حماية المصلحة العامة مما يترتب على هذه الاعمال تصرف المريض مرض الموت مما يجعل الشبهات تحوم حتماً حول من يتصلون بالمريض وقد استفادوا من تصرفه اضراراً ببقية الورثة. وليس أشد في الشك وآثر في الارتباك من تصرف يخرج فيه المريض عن كل ما يملك وقد بلغ ما يملك مبلغاً لا يستهان به

« وحيث أنه لذلك ترى هذه المحكمة أن الورقتين المطعون فيهما وقد أحاطت بهما هذه الظروف التي تقدمت من تاريخ عرقي بعيد ولا يتصل بمرض الموت ومن تاريخ ثابت جاء في شدة مرض الموت؛ ومن عدم تسجيل العقد تسجيلاً كلياً في حال حياة البائع؛ ومن تجريد المالك تجرداً كلياً وثروته واسعة وسنه في تمام النضوج الرجولي؛ ومن عدم وجود مال لدى المتوفى بخزينته مع سعة ثروته وغزارة رزقه ومن المسارعة الى تسجيل عقد البيع بعد الوفاة بساعات لم تكتمل بعد يوماً واحداً - ترى هذه المحكمة

طريق الايضاء أو ما يلحق بالايضاء من التصرف في مرض موت المورث، هذا الحق قديم أقرته الشريعة الرومانية أيضاً ونظمه فقهاء الرومان وأباحوا للوارث المضار حق رفع دعوى الطعن في تصرف المورث أمام محكمة التوريث بالدعوى المعروفة بدعوى الطعن ضد الوصية الباطلة باعتبار أن المورث وقد تصرف اضراراً بورثته إنما عمل ذلك وهو تحت سلطان الهوس والخل، بل الجنون (انظر جيران في القانون الروماني الطبعة السابعة سنة ٩٢٤ ص ٩٠٨ وما بعدها) وأنه لذلك يجب القضاء بطلان عمله. وقد أقرت الشرائع الفرنسية هذا الحق قبل سن قانون نابليون وقانون نابليون (انظر كابتان مع كولين ج ٣ ص ٦٩١ وما بعدها طبعة سنة ٩١٦) وأقرته أيضاً بعض الشرائع الاجنبية كالقانون الايطالي والبولندي والالمانى (كابتان الجزء المتقدم ص ٧٠٠) ولم تشذ عنها الا الشرائع الانجليزية والامبراطورية الانجليزية وشرائع كندا والممالك المتحدة بأمريكا وبعض ممالك أمريكا الجنوبية وقد راعى كل مشرع نظمه الاجتماعية وما رآه صالحاً لتنظيم الحالة الاجتماعية العامة لبلده « وحيث أنه اذا علم ما تقدم وتبين بأن حق الطعن في عمل المورث سواء كان هذا العمل حاصلًا في غير مرض الموت في بعض الشرائع الاخرى، أو حاصلًا في مرض الموت طبقاً للشريعة الاسلامية والقانون المدني المصري؛ هو حق وأن كان قد اتصل بالمصلحة العامة وراعى الشارع فيه وجهة نظر معينة من حيث تنظيم الحالات الاجتماعية العامة؛ من توزيع الثروة أو

من ذلك كله أن الورقتين تحررتا حتما في مرض الموت اضرار بالورثة الشرعيين الآخرين ؛ وإيهما على ذلك باطلتان لا مفعول لهما . وعلى ذلك يتعين الحكم بطلبات المدعيتين

(قضية الست زهرة هانم واخرى كرميقي السيد بك ابو على وحضر عن الاولى حضرة الاستاذ كامل بك صدق وعن الثانية حضرة الاستاذ بديع افندي قرية ضد صاحب السعادة محمد باشا السيد ابو على وآخر وحضر عنهما حضرتي الاستاذين مرقص بك فهمي وعزيز خانكي بك نمرة ٣٠ سنة ٣٦ كلى دائرة حضرة صاحب العزة عبد السلام بك ذهني وحضور حضرتي سيمون بك كراسو وعبد الفتاح البشري بك القاضيين)

٥٤٠

محكمة الاسكندرية الابتدائية الأهلية

٣ يناير سنة ١٩٢٩

بيع وفان . شرط استرداد المبيع . ذكره في ورقة على حدة . جواز

القاعدة القانونية

حكمة ذكر شرط استرداد العقار المباع وفائياً بالعقد هو حماية الغير الا ان هذا لا يمنع من الاتفاق على ذكر شرط استرداد الشيء المبيع بيعاً وفائياً في عقد على حدة غير عقد البيع الاصلى ولكن لا يجوز الاحتجاج به على الغير الا من تاريخ تسجيل ذلك الشرط

الحكمة

« حيث ان دعوى المدعى تتلخص في انه اشترى من المدعى عليهم فدائين ميبني الحدود بصحيفة الدعوى بمبلغ ٣٠٨ جنيهات بمقتضى عقد

بيع مؤرخ ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٣ ومسجل بمحكمة الاسكندرية المختلطة بتاريخ اول فبراير سنة ١٩٢٣ ونظراً لأن المدعى عليهم ينازعونه رفع الدعوى بطلب الحكم بثبوت ملكيته للقدر المذكور وامام قاضي التحضير عدل طلباته بأن طلب أن يقضى له من باب الاحتياط بالزام المدعى عليهم بأن يدفعوا له مبلغ ٣٠٨ جنيهات

« وحيث أن المدعى عليهم دفعوا الدعوى بأن البيع الصادر منهم لم يكن باتاً وانما المقصود به اخفاء رهن بدليل انه تحرر بمجلس العقد ورقة ضد اشترط فيها انه اذا قام المدعى عليهم بدفع مبلغ ٣٠٨ جنيهات في الميعاد المتفق عليه بعقد الضد ترد لهم العين المرهونة ثم انهم ظلوا واضعي اليد على العين لغاية الآن ثم قالوا ايضاً بأن الثمن المسمى يدخله ربا فاحش لأن المبلغ المقبوض هو مبلغ ٢٠٠ جنيه وارتكنوا ايضاً على اقرار صادر من المدعى بأنه أجز العين المدعى عليهم بمبلغ ٨٤ جنيهها لمدة ثلاث سنوات وانه قبض المبلغ مقدماً والمدعى مع اعترافه بورقة الضد صمم على أن البيع بات لأن شرط الاسترداد لم يذكر بعقد البيع كاجماع الشراح كما صمم على ان الثمن المسمى هو المقبوض

« وحيث ان حكمة ذكر شرط استرداد العقار بالعقد هو حماية الغير الا ان هذا لا يمنع من الاتفاق على ذكر شرط استرداد العقار أو الشيء المبيع بيعاً وفائياً في عقد على حدة غير عقد البيع الاصلى ولكن لا يجوز الاحتجاج به على الغير الا من تاريخ تسجيل ذلك الشرط

المحكمة

« حيث ان الطلبات المذكورة انما هي متعلقة باعادة حيازة المستأنف للطريق فهي اذن دعوى استرداد الحيازة

« وحيث ان شروط هذه الدعوى وان اختلفت الآراء فيها من حيث توافر جميع شروط دعوى منع التعرض او عدم توافرها باعتبارها دعوى خاصة تخضع لقواعد وشروط خاصة فهناك رأى يقول به او يرى ورو وعليه جرى القضاء الفرنسى وقضاء المحاكم المصرية وهو يتضمن أن لواضع اليد الذى طرد ان يرفع دعوى استرداد الحيازة ما دام ان وضع يده كان هادئاً وعلنياً ولو كان ناقصاً او متقطعاً او لم يمض عليه سنة وثانياً انه يجوز رفع هذه الدعوى ضد الحكومة والمقاطعات والقرى والمعاهد العامة عند ما يطردون بالقوة واضع اليد على عقار داخل فى املك الحكومة او عند ما ينفون حقوق الانتفاع التى كانوا قد تسامحوا فى استعمالها الى ذلك الوقت (راجع جارسونيه الجزء الاول طبعة ثالثة ص ٦٧٩ نوتة ٤٣٠ ودالوز العملى جزء اول نوتة نمرة ١١٧ ص ١٩٠) :

« وحيث ان المستأنف عليهما دفعا دعوى المستأنف بدفعين الأول ان الدعوى سقط الحق فيها لمضى اكثر من سنة على تاريخ رفع يده عن الطريق والثانى ان يده على الطريق لم تستكمل الاركان الواجب توافرها فى وضع اليد .

« وحيث انه عن الدفع الاول فالثابت من المستندات المقدمة ومن اقرار حنا افندى مينا

(انظر دوهلس جزء رابع ص ٥٣٥ نبتة ٢٩١ فقرة ثانية وحكم محكمة اسكندرية بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٥ المجموعة الرسمية نمرة ٢٧ عدد ٣٠)

(قضية عبد القوى حسن وحضر عنه الاستاذ أسعد افندى ميلاد ضد ابراهيم خليل وآخرين وحضر عنهم الاستاذ عبد الحميد افندى الحماي نمرة ٤٩٤ سنة ٩٢٨ كلى — دائرة حضرات خليل عفت بك واحمد نصرت بك راقب ويحي محمد مسعود بك القضاة)

٥٤١

محكمة الزقازيق الابتدائية الاهلية

١٣ فبراير سنة ١٩٢٩

دعوى استرداد حيازة . شروطها . القضاء ان المصرى والفرنسى

القاعدة القانونية

جرى القضاء أن الفرنسى والمصرى — من حيث الشروط الواجب توافرها فى دعوى استرداد الحيازة — على رأى قال به او يرى ورو بأن لواضع اليد الذى طرد ان يرفع دعوى استرداد الحيازة ما دام ان وضع يده كان هادئاً وعلنياً ولو كان ناقصاً او متقطعاً او لم يمض عليه سنة وانه يجوز رفع هذه الدعوى ضد الحكومة والمقاطعات والقرى والمعاهد العامة عند ما تطرد بالقوة واضع اليد على عقار داخل فى املك الحكومة او عند ما تلغى حقوق الانتفاع التى كانت قد تسامحت فى استعمالها الى ذلك الوقت

المرافعات للاستاذ العشماوي ص ٣٠ و ٣١
(نوتة ٤٨)

(قضية الشيخ خليل قطاوى وحضر عنه حضرة
الاستاذ على بك أيوب ضد حنا افندى مينا وآخر
وحضر عن الاول حضرة يوسف افندى فهمى نيرة
١٣٤ سنة ٩٢٨ س (دائرة حضرة عثمان بك يوسف
رئيس المحكمة وعضوية حضرتى ابراهيم شلى بك
وعبد الفتاح حسين افندى القاضيين)

٥٤٢

محكمة الزقازيق الابتدائية الاهلية

١٧ فبراير سنة ١٩٢٩

- ١ . حضانة . معناها .
- ٢ . حضانة . التنازل عنها . بمقابل . الى
حاضنة شرعية . عدم جواز . رد المقابل

القاعدة القانونية

١ - شرعت الحضانة فى الشرائع السماوية
والوضعية لمصلحة الصغير والهيئة الاجتماعية فلا
يجوز للحاضن ان يتاجر بها ويستفيد مادياً من
ورائها . فان امتنع عن الحضانة وتنازل عنها لغيره
من الحاضنات اللاتى يصلحن للحضانة جاز تنازله
وان لم يوجد حاضن غيره لا يجوز التنازل ويجبر
شرعاً عليها

٢ - تنازل والد الصغير عن حضنته الى
جدته لانه جاز شرعاً لأنها اولى الحاضنات بعد
الام . الا انه اذا كان هذا التنازل بمقابل وجب
رد هذا المقابل لأنه لا يجوز له ان يأخذ مقابلاً
لامتناعه عن اداء واجب مفروض عليه شرعاً

المحكمة :

« حيث ان الدعوى تتلخص فى ان

المستأنف عليه الاول ان الهدم حصل فى تقطين
وفى زمنين مختلفين الاول حصل سنة ١٩٢٤
وليس موضوع القضية والثانى حصل سنة ١٩٢٦
وهو المرفوع به الدعوى الحالية وعليه يكون هذا
الدفع فى غير محله وتكون الدعوى قد رفعت فى
الميعاد القانونى .

« وحيث انه فيما يختص بالدفع الثانى فان
التزاع المطروح امام المحكمة لا ينصب على تقرير
حق الارتفاق او الحكم به وانما يتعلق باعادة
طريق الى ما كانت عليه .

« وحيث ان المستأنف عليهما مسلمان بأن
المستأنف كان يمر فى ارضهما وانهما أزالا المصرف
الذى كان يمر عليه هو والاهالى واحداثا لهم طريقاً
آخر بدله .

« وحيث على حسب ما هو واضح من
المعينة المبينة بالتحقيقات الادارية المؤرخة
٢١ يوليه سنة ١٩٢٦ وجود الطريق فى مبدئها
من جهة قنطرة اولاد موسى على جانبها بعد
قصبين تقريباً ثم انشئ فى امتداده بعد ذلك
مصرف حديث .

« وحيث ان ما ذهب اليه المستأنف عليهما
من ان مرور المستأنف فى ارضهما كان من باب
التسامح منهما له وان حق المرور لا يكسب
صاحبه حق الارتفاق محله عند التنازع فى حق
الارتفاق واكتسابه بالاستعمال وما دامت طلبات
المستأنف منصبة على استرداد الحياة واسترداد
الحياة يجوز توجيه الدعوى فيه حتى ممن كانت
حيازتهم نتيجة التسامح فيكون الدفع الثانى فى
غير محله ايضاً (يراجع الجزء الثانى من كتاب

المستأنف عليه تنازل بمقابل عن حق الحضانة لولده الصغير عادل ابي جدة الصغير لأمه المستأنفة « وحيث ان المحكمة الابتدائية ذهبت الى أن عقد الصلح المؤرخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٢٨ الذي يتضمن ذلك التنازل هو عقد باطل لمخالفته للنظام العام وقضت برفض دعوى المستأنفة « وحيث أن حق الحضانة في الشريعة الاسلامية اختلفت العلماء فيه هل هو حق للصغير أو حق للحاضنة ومن قال بأنه حق للحاضنة رأى عدم اجبارها الا اذا دعت الضرورة لذلك بأنه لم يوجد غيرها ممن له حق الحضانة او وجد وامتنع

« وحيث ان المستأنف عليه وهو والد الصغير باتفاقه في محضر الصلح المذكور على ان تكون الحاضنة له هي جدته المستأنفة قد امتنع عن الحضانة ورضى بأن يبقى في حضانة جدته لأمه المستأنفة وهي اولى الحاضنات للولد « وحيث انه بناء على ما ذكر يكون التنازل عن الحضانة للجددة جائز

« وحيث انه يتعين البحث فيما اذا كان يجوز للمستأنف عليه أخذ مقابل لهذا التنازل أو ان المقابل الذي أخذه بمقتضى محضر الصلح قد حصل عليه بدون حق

« وحيث أن الحضانة شرعت في الشرائع السماوية والوضعية لمصلحة الصغير والهيئة الاجتماعية فلا يجوز للحاضن أن يتاجر بها ويستفيد مادياً من وراثتها فان امتنع عن الحضانة وتنازل لغيره من الحاضنات اللاتي يصلحن للحضانة جاز تنازله

وإن لم يوجد حاضن غيره لا يجوز التنازل ويجبر شرعاً عليها

« وحيث انه ما دام الامر كما ذكر يكون المستأنف عليه قد حصل من المستأنفة بدون حق على مبلغ ٣٨٢٠ قرشاً « وحيث ان المحكمة الجزئية ذهبت الى أن هذا المبلغ لا يجوز رده للمستأنفة لأن المستأنف عليه أخذه بسبب ولا يجوز رد ما أخذ إلا اذا كان بغير سبب صحيح

« وحيث ان الرد في هذه الحالة واجب لأن المستأنف عليه حصل من المستأنفة على المبلغ المذكور عن أمر هو من حقها لأنها من الحاضنات شرعاً للولد بل من واجبها القيام به لامتناع المستأنف عليه عن حضانة ابنة الصغير وليس عليها أن تدفع مبلغاً من النقود لقيامها بواجب شرعي عليها كما لا يجوز للمستأنف عليه أن يأخذ مقابل امتناعه عن القيام بذلك الواجب فهو قد حصل على ذلك المبلغ بدون حق كما انه ملزم شرعاً بنفقة ابنة الصغير مدة الحضانة ما دام الصغير قتيلاً « وحيث ان المستأنف عليه قد استرد

الصغير من حضانة جدته وقد اشترط على نفسه في عقد الصلح أن يدفع خمسين جنيهاً اذا هو استرده وترى المحكمة أن هذا المبلغ مبالغ كثيراً فيه وتخفيضه الى عشرة جنيهات فقط وبذلك يكون مجموع ما يجب على المستأنف عليه دفعه الى المستأنفة هو ٥٢ جنيهاً و ٤٠ ملياً فقط

(قضية الست زنوبة محمد وحضر عنها الاستاذ عباس حلمي اقتدى ضد محفوظ اقتدى ابوزيد نمرة ٣٠٣ سنة ١٩٢٨ استئناف دائرة حضرة عثمان يوسف بك رئيس المحكمة وبعضوية حضرة ابراهيم شلي بك وعبد الفتاح حسين اقتدى القاضيين)

٤ - تسجيل اعلان دعوى صحة التوقيع ليس له أثر في نقل الملكية .

٥ - العلم بوجود عقد بيع عرفي غير مسجل لا يمنع الغير عن الشراء من البائع والاحتجاج بأسبقية التسجيل على صاحب العقد الغير مسجل

المحكمة :

عن الدفع الفرعى

« من حيث أن المستأنف عليه الاول درويش مصطفى عبادة قد دفع فرعياً بعدم جواز الاستئناف لان قيمة الدعوى أقل من النصاب الجائز استئنافه قانوناً وقال ان دعوى الضمان التى رفعها على المستأنف عليه الثانى ابراهيم عبادة يوسف لا تأثير لها فى قابلية الحكم الصادر من محكمة اول درجة فى موضوع النزاع الخاص بالدعوى الاصلية فيما بينه وبين المستأنف للاستئناف

» وحيث أنه بالرجوع الى اعلان دعوى الضمان المذكورة تبين أن المستأنف عليه الاول طلب فيها خلافاً للتضمنات الموجهة منه الى ابراهيم عباده أن يحكم له من باب أصلى بثبوت ملكيته للحصة المتنازع عليها فى وجه المستأنف وأنه قدر قيمة تلك الحصة بمبلغ ٦٠ جنيهاً حسب القيمة المقدرة بها فى عقد البيع الصادر لمصلحته

» وحيث انه يتضح من ذلك أن النزاع فى دعوى الضمان قد تناول طلباً فرعياً موجهاً من المستأنف عليه الاول للمستأنف تزيد قيمته عن النصاب المحول للمحاكم الجزئية الحكم فيه نهائياً . وفى هذه الحالة يكون تقدير قيمة الدعوى فى الاستئناف باعتباراً كبير الطلبين قيمة عملاً

٥٤٣

محكمة اسكندرية الابتدائية الاهلية

٢٠ مارس سنة ١٩٢٩

١ - دعوى ضمان . استئنافها مع الدعوى الاصلية . حالة

٢ - دعوى صحة التوقيع . دعوى شخصية . المادة ٢٥١ مرافعات

٣ - الحكم بصحة التوقيع . اثره . انتقال الملكية . تسجيله

٤ - دعوى صحة التوقيع . تسجيلها . اثره .

٥ - علم المشتري الثانى بالبيع الاول . اثره

القاعدة القانونية

١ - دعوى الضمان مستقلة عن الدعوى الاصلية اذا لم توجه فيها طلبات ضد المدعى الاصلى . أما إذا وجهت طلبات ضده كأن طلب الحكم فى مواجهته بملكية العين دون المدعى الاصلى كان استئناف الدعوى جازماً بمقتضى المادة ٣٤٨ مرافعات اذا كانت احدهما تزيد عن النصاب النهائى للمحاكم الجزئية

٢ - دعوى صحة التوقيع دعوى شخصية لأنها من نوع الدعاوى التى نصت عليها المادة ٢٥١ مرافعات التى تميز لكل من يده سند غير رسمى أن يكلف من عليه السند بالحضور أمام المحكمة للاعتراف بأن السند بخطه وامضائه أو موقع عليه بخطه أو للحكم عليه بذلك

٣ - الحكم الصادر بصحة التوقيع على عقد البيع العرفى يتم به انتقال الملكية اذا تسجل ولا يكون له هذا الاثر الا من يوم التسجيل فلا يعتبر مقررأً لحق سابق للمشتري فى ملكية البيع منذ عقد البيع العرفى

بالمادة ٣٤٨ من قانون المرافعات ويكون الدفع الفرعى المقدم على غير أساس والاستئناف المرفوع من على ندا عبادة المستأنف مقبول قانوناً

عن الموضوع

« ومن حيث أن من الوقائع الثابتة من الاطلاع على الاوراق ومسلم بها بين الطرفين أن المستأنف رفع دعوى سابقة على الدعوى الحالية ضد ابراهيم عبادة المستأنف عليه الثانى وحده طلب فيها الحكم بصحة عقد البيع الابتدائى الصادر له من هذا الاخير بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٦ وثبوت ملكيته للحصة موضوع النزاع فى الدعوى الحالية وأنه سجل اعلان الدعوى الاولى بتاريخ ٧ فبراير سنة ١٩٢٧ ثم صدر الحكم لمصلحته نهائياً فى وجه ابراهيم عبادة بصحة توقيعه على ذلك العقد وثبوت ملكيته للحصة المذكورة وقد سجل ذلك الحكم بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٢٨. الا أن المستأنف عليه الثانى كان قد باع تلك الحصة نفسها الى المستأنف عليه الاول درويش مصطفى عبادة بموجب عقد سجل فى أول مارس سنة ١٩٢٧ اى بعد تاريخ تسجيل اعلان الدعوى الاولى وقبل صدور الحكم فيها لمصلحة المستأنف وقبل تسجيله

« وحيث أنه يتعين البحث فى الاثر المترتب على ذلك الحكم وفيما اذا كان يصح التمسك به فى وجه المستأنف عليه الأول أو لا يصح

« وحيث أن الدعوى الاولى سالفة الذكر هى دعوى شخصية يقصد بها الحصول على حكم بصحة التوقيع على عقد البيع (الذى لم يمكن تسجيله بسبب عدم التصديق رسمياً من أحد

المأمورين المختصين على امضاء البائع) وهى فى الحقيقة من نوع الدعوى التى أجاز القانون رفعها لكل من يده سند غير رسمى على من عليه السند ليكلفه بالحضور أمام المحكمة للاعتراف بأن السند بخطه وامضائه أو موقع عليه بخطه ولتحكم المحكمة بالتصديق على ذلك (راجع نص المادة ٢٥١ من قانون المرافعات وما بعدها)

« وحيث أن الحكم الذى يصدر بصحة توقيع البائع يجعل التسجيل ممكناً ويتم به انتقال ملكية المبيع من البائع للمشتري الا أنه لا يمكن اعتباره مقررأ لحق سابق للمشتري فى ملكية الحصة المتنازع عليها ناشئ عن مجرد التعاقد المحرر بالعقد المؤرخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٦ والذى لم يتم تسجيله لعدم التصديق على امضائه رسمياً من الطرفين بمعرفة أحد المأمورين العموميين المختصين بهذا التصديق وذلك لأن نص المادة الاولى من قانون غرة ١٨ لسنة ١٩٢٣ (الصادر بتعديل نصوص القانون المدنى للمحاكم الاهلية فيما يتعلق بالتسجيل) هو نص صريح قاطع فى أن مثل هذا العقد لا يمكن أن يترتب عليه انتقال الملكية لا بين المتعاقدين ولا بالنسبة لغيرهم

« وحيث أنه من جهة أخرى فإن الحكم المستأنف باعتباره مؤدياً لانتقال الملكية من البائع للمشتري اذا تم تسجيله إنما يعد من قبيل الاحكام المنوه عنها فى الفقرة الأولى من المادة الاولى من قانون غرة ١٨ لسنة ١٩٢٣ سالف الذكر والتي يترتب عليها قانوناً نقل الملكية بواسطة تسجيلها ولا يكون لها هذا الاثر الا من يوم التسجيل

٥٤٤

محكمة اسبوط الابتدائية الاهلية

٢٩ مارس سنة ١٩٢٩

خط تنظيم . اعتماد . تقوية وتصليح المباني الداخلة
فيه . جواز . حتى نزع الملكية

القاهرة القانونية

لا يمنع صدور الرسوم باعتماد خط التنظيم
من تقوية وتصليح وتغيير المباني الداخلة فيه فان
المانع الوحيد من ذلك هو صدور الرسوم بنزع
الملكية فعلا

تعليق : راجع بهذا المعنى منشور النائب

العمومي لاعضاء النيابة نمرة ١٢١ بتاريخ ١٥
اغسطس سنة ١٩٢٨ والمقال المنشور بمجلة المحاماة
السنة الخامسة الصحيفة الاولى

المحكم :

« حيث أن المستأفنين يطالبون باعادة
بناء ما حصل هدمه كما كان« وحيث أنه ثابت من محضر الانتقال
الذي تم في القضية أمام محكمة أول درجة ومن
اجراءات الدعوى أن الحائط كانت ساترة
للكاكين وأن المقصود من هدمها هو أن يصل
المستأف عليه الى تحسين موقع منزله بازالة
الكاكين فيكون واجهة المنزل على الشارع
مباشرة« وحيث أن محكمة أول درجة رفضت
طلب المستأفنين بناء على ان الرسوم الصادر
باعتماد خط التنظيم يمنع بتاتا من اقامة البناء على
الارض اللازم نزع ملكيتها« وحيث انه متى تقرر ذلك فلا يكون
لتسجيل اعلان دعوى المستأف الاول أثرا ما في
نقل ملكية الحصة المتنازع بشأنها من المستأف
عليه الثاني ابراهيم عبادة ويكون المستأف عليه
الاول درويش مصطفى عبادة محققا في اعتبار
هذا الاخير مالكا لها في وقت التعاقد معه بالعقد
الصادر بصالحته من المذكور وقد انتقلت ملكيتها
له بتسجيل ذلك العقد بتاريخ اول مارس سنة
٩٢٧ قبل صدور الحكم في الدعوى الاولى
للمستأف وقبل تسجيله الذي لم يتم الا في ٢٨
يناير سنة ٩٢٨« وحيث أنه لا يصح التحويل على ما طعن
به المستأف من أن المستأف عليه الاول كان
سواء النية وقت التعاقد مع المستأف عليه الثاني
وان عقد البيع قد حصل فيما بينهما بطريق
التدليس والتواطؤ لعلمه بالبيع الاول الصادر
للمستأف بالعقد الذي لم يسجل من طريق
تسجيل اعلان دعواه الاولى لأن هذا العقد
ليس من شأنه أن يترتب عليه في تاريخ صدوره
أى حق عيني على الحصة المتنازع عليها .« وحيث أنه يتضح من جميع ما تقدم ان
الاستئناف غير قائم على أساس ويتعين تأييد
الحكم المستأنف »(قضية على ندا عبادة وحضر عنه حضرة الاستاذ
محمد عبد القادر بركة افندى ضد درويش مصطفى
عبادة وحضر عنه حضرة الاستاذ ملاك كامل افندى
وابراهيم عبادة يوسف وحضر عنه حضرة زكريا
الزورنى افندى الحامى نمرة ٤٥ سنة ١٩٢٩ س دائرة
حضرة صاحب العزة محمد توفيق سرى بك وكيل المحكمة
وصاحب العزة احمد نصرت راغب بك ومحمد عزت بك
القاضين)

حالة خلو الأوراق المعلنة من البيانات اللازمة قانوناً فيجب التمييز ما اذا كان هذا النقص جوهرياً أم لا وما اذا كانت هناك ضرر منه ومصلحة في التمسك به من عدمه وما هو أثر هذا الضرر

٢ - من المبادئ المقررة في اعلان الاحكام أن الشخص الذي وصلته صورة باطلة له الحق في التمسك بطلانها ولو كان الأصل صحيحاً لان الاعلان هو بالصورة لا بالأصل . والأصل يعتبر مجهولاً من المعلن اليه

المحكمة

« حيث أنه ثابت من صورة الحكم المذكورة التي أعلن بها المستأنف انها خالية من بيان حقيقة القرار المحكوم به في الجزء الثاني من الحكم السالف الذكر وانها مذكورة فيها بالكيفية السابق بيانها

« وحيث أنه فيما يتعلق بالبيانات التي يجب توفرها في اعلان الاوراق فان القانون نص على حالات يجب الحكم فيها بالبطلان وسكت عن حالات اخرى

« وحيث ان الحالة موضوع البحث في هذه الدعوى ليست من الحالات المنصوص على البطلان فيها قانوناً في المواد السالفة الذكر ولا في غيرها فيجب التمييز بين ما اذا كان هذا النقص جوهرياً أم لا وما اذا كان هناك ضرر منه ومصلحة في التمسك به من عدمه وما هو أثر هذا الضرر

« وحيث ان الخصومة الحالية لا تناول المجلس المحلي ولذا لا محل للنظر في امكان أو عدم امكان البناء لا سيما مع ما استند اليه المستأنفون من صدور أحكام متعددة قائلة بحق مالك الارض في البناء رغم صدور مرسوم باعتماد خط التنظيم وأن المانع الوحيد من البناء هو صدور المرسوم بنزع الملكية فعلاً

« وحيث أنه لا يسوغ على كل حال للمستأنف عليه فيما أتاه من عمل ظالم في حق المستأنفين ان يحتج بمرسوم اعتماد خط التنظيم اذ هذا الأمر من حق المجلس المحلي صاحب الشأن فيما يتعلق بتطبيق اللوائح المتعلقة بالتنظيم على أن المجلس نفسه ليس له التعرض للمباني اللازمة للشوارع والطرق وهدمها الا بعد استصدار مرسوم بنزع ملكيتها واستيفاء ما يجب من الاجراءات تحقيقاً لذلك

(قضية السيد محمد داود علي وآخرين وحضر عنهم الاستاذ حامد افندي جوده ضد محمد صالح نمرة ١١٠ سنة ١٩٢٨ استئناف — دائرة حضرة عبد الفتاح السيد بك رئيس المحكمة وبعضوية حضرة احمد نصرت افندي وحسين لطفي افندي القاضيين)

٥٤٥

محكمة المنيا الابتدائية الاهلية

١٣ ابريل سنة ١٩٢٩

- ١ . اوراق معلنة . خلوها من البيانات اللازمة قانوناً . عدم النص على البطلان . بيانات جوهريه . قيد جوهريه .
- ٢ . البطلان في اعلان الحكم . اثره . اصل الحكم .

الفاخرة القانونية :

١ - اذا لم ينص القانون على البطلان في

« وحيث أن المستأنف عليه يتمسك بأن أصل الحكم المعلن اليه كامل وأن النقص هو في الصورة المعلنة للمستأنف فقط

» وحيث أنه من المبادئ المقررة في اعلان الاحكام أن الشخص الذي وصلته صورة باطلة له الحق في التمسك بيطلائها ولو كان الأصل صحيحاً لأن الاعلان هو بالصورة لا بالأصل والأصل يعتبر مجهولاً من المعلن اليه (راجع جارسون ٣ بند ٢٩٢)

« وحيث أن النقص الموجود بالصورة المعلنة للمستأنف لا يعد نقصاً في الحقيقة لأن الحكم قضى في البند الثاني موضع النزاع بثبوت ملكية المستأنف عليه الى ٥٤ و ٢٥ شائعاً في ٧٢ و ١٢٧ متراً والعبارة التي وردت بالصورة هي بملكته الى ٧٢ و ١٢٧ متراً كلها فهو اعلان بالمقدار المحكوم به وزيادة

» وحيث ان غرض الشارع من تقرير وجوب اعلان الحكم قبل تنفيذه في المادتين ١١٤ و ٣٨٤ مرافعات هو التنبيه على المحكوم عليه بالتنفيذ واستعداد المحكوم لذلك حتى يتمكن المحكوم عليه من الاستعداد للتنفيذ أو اتخاذ ما يلزم للمحافظة على حقوقه وهذا الغرض متوفر في صورة اعلان الحكم الشامله لزيادة في حقيقة المقدار المحكوم به في منطوق الحكم وفضلاً عن ذلك فانه لا ضرر من وجود هذه الزيادة في صورة الاعلان اذ لا يترتب عليها أى تغيير في حقيقة المقدار المحكوم به ولا التنفيذ بموجبها باكثر من ذلك القدر لأن العبرة بالأصل في ذلك كله وليس ثم ما يمنع المحكوم

عليه من أن يتدارك رد هذه الزيادة الى حقيقتها وأن يتمسك بحقيقة أصل الحكم في أى وقت اراد عند التنفيذ عليه أو بعده

(قضية نجيب أفندى منقريوس وحضر عنه الاستاذ السيد أفندى رمضان ضد محمد محمد مصطفى وحضر عنه الاستاذ جرجس أفندى ميخائيل نمرة ٦١ سنة ١٩٢٩ — دائرة حضرة حسن فريد بك رئيس المحكمة بمضوية حضرتى محمد غالب عطيه افندى وعارف محمد افندى القاضيين)

٥٤٦

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

١٣ مايو سنة ١٩٢٩

- ١ — دعوى وضع يد . النزاع في الملكية عدم جواز .
- ٢ — شباييك مفتوحة على أرض زراعية . عدم الضرر منها . طلب سدها .
- ٣ — سوء استعمال الحق . عدم انطباق النظرية .

القاعدة القانونية

١ - الدعوى بطلب سد شباييك مفتوحة في أقل من المسافة القانونية هي دعوى يد اذا ثبت فيها وضع يد المدعى على الملك المفتوحة عليه الشبايك لا يكون في حاجة الى اثبات ملكيته له ولا يقبل النزاع فيها من المدعى لأن القانون يحمى وضع اليد كما يحمى المالك لأنه يعتبرها قرينة مؤقتة على الملكية .

٢ - تنص المادة ٣٩ مدنى على انه ليس للجار أن يكون له على جاره مطل مقابل على خط مستقيم في مسافة أقل من متر . ولم تفرق بين حالة ما اذا كان ملك الجار مبنياً أو غير

مبنى ولا بين ما اذا كان فتح هذه المطات ينتج ضرراً حقيقياً أم لا . وانما قرر هذا الحق بصفة مطلقة بدون أى تمييز

لا يصح القول بأن فتح الشبايك على أرض زراعية يعتبر تسامحاً إلا اذا ثبت هذا التسامح فى تصريح من هذا الجار قبل فتح هذه الشبايك او بعدها

٣ - لا تنطبق نظرية اساءة استعمال الحقوق فى حالة مطالبة الجار بسد الشبايك المفتوحة على أرضه الزراعية ، لأن المقصود منها هو عدم تجاوز الحد فى استعمال الحق لا منع استعماله بالهكاية والواقع هو أن صاحب الشبايك هو الذى تجاوز حدود حقه بفتحها فى أقل من المسافة القانونية

المحكمة

« حيث انه فضلاً عن ذلك فان الدعوى الحالية هى فى الواقع دعوى وضع يد فان الاوقاف الملكية ارتكبت فيها على أن المدعى عليها أقامت فى بحر السنة منزلاً وفتحت فيه شبايك تطل على أرض الوقف لأقل من المسافة القانونية وطلبت سدها لمجرد ذلك وثابت أن الأوقاف الملكية هى الواضعة اليد على الجزء المجاور لمنزل المدعى عليها من زمن طويل بدون منازع والقانون يحمى اليد من كل تعرض اليها أو تشويش عليها وفتح المطات لأقل من المسافة القانونية هو تعرض اليد يجوز للأوقاف الملكية لمجرد كونها صاحبة اليد أن تطلب سدها بدون احتياج لاثبات انها مالكة ولا يقبل من المدعى

عليه فى هذه الحالة أن ينازعها فى ملكيتها لما هو تحت يدها ويطلبها باثبات تلك الملكية لأن القانون كما تقدم يحمى وضع اليد كما يحمى الملك لأنه ينظر لوضع اليد كقرينة مؤقتة على الملك . « وحيث أن المستأنف قد لجأ ايضاً الى نظرية سوء استعمال الحق قائلاً بأنه مع التسليم جدلاً بأن الاوقاف تملك الجزء المفتوحة عليه المطات فلا يحق لها طلب سدها لعدم وجود فائدة لها من ذلك لأن الجزء المطلة عليه أرض زراعية وليس هناك أى ضرر يلحقها من بقاء هذه الفتحات لأنه من المقرر قانوناً أن فتحها يعتبر من قبيل التسامح ولا يمكن أن يكسب فاتحها حق ارتفاق المطل بمضى المدة والمستأنف يقرر ذلك الآن فطلب سد هذه الفتحات يلحق ضرراً بالمستأنف من غير أن يفيد المستأنف عليه ويكون من قبيل اساءة استعمال الحق

« وحيث أن المادة ٣٩٠ من القانون المدنى تنص صراحة على أنه ليس الجار أن يكون له على جاره مطل مقابل على خط مستقيم بمسافة أقل من متر واحد وقد خالف المستأنف هذا النص الصريح وفتح المطات على الحد مباشرة بدون ترك أى مسافة ولم يفرق القانون بين حالة ما اذا كان ملك الجار مبنياً أو غير مبنى ولا بين ما اذا كان فتح هذه المطات ينتج منه ضرر حقيقى أولاً ، وانما قرر هذا الحق بصفة مطلقة بدون أى تمييز

« وحيث انه اذا كان المستأنف لا يستند الى حق قانونى فى فتح هذه المطات وانما يعتمد فقط الى تسامح جاره فان هذا التسامح لم يوجد

جاءه بدون ترك المسافة القانونية والقانون يمنع من ذلك أما المستأنف عليه فإنه لم يستعمل سوى حقه في طلب سدها ولم يتجاوز حدود حقه بأي حال من الأحوال ويريد المستأنف منعه من استعمال هذا الحق

(قضية حضرة ابراهيم بك الهلباوى المحامى بصفته ضد الاوقاف الملكية نمرة ٢٥١ سنة ١٩٢٨ س دائره حضرة على زكى العرابى بك رئيس المحكمة وعضوية حضرة عفيفى عفت بك وعبد الفتاح البشرى بك القاضين)

لا قبل فتح هذه المطلات ولا بعدها حيث لم يأخذ المستأنف تصريحاً بفتحها ولا تحصل على رضا يلقاها وما يجب أن يبنى على التسامح لا يمكن أن يطلب بطريق القضاء

« وحيث أن مبدأ منع الافراط في استعمال الحق لا ينطبق على هذه الحالة لأن المقصود منه عدم تجاوز الحد في استعمال الحق لا منع استعماله بالكلية والواقع هنا أن المستأنف هو الذى تجاوز حدود حقه بفتح المطلات على الفاصل بينه وبين

قضاء المحاكم المختلطة

الا التى تثيرها القضية المعروضة عليها حقيقة فليس لها أن تتعرض للفصل فى المسائل الاحتمالية التى قد تطرأ فى بعض قضايا أو ظروف أخرى وعلى هذا فان الدوائر المجتمعة بمحكمة الاستئناف المختلطة قد تركت المسائل الآتية من غير حل

اولا - اذا سجل الحكم الصادر من محكمة أهلية بنزع الملكية فى قلم التسجيلات والقيود بالمحكمة المختلطة فهل يكون من شأن هذا التسجيل أن يؤثر على اختصاص جهتي القضاء المذكورتين وبالتالي على صحة اجراءات المزايدة المتخذة أمام جهة القضاء الاهلى بالرغم من وجود قيد لا حق لاجنبى ؟

ثانياً - هل طلب بطلان اجراءات نزع الملكية المتخذة أمام القضاء الاهلى رغم وجود قيد عقارى لدائن أجنبى يمكن أن يتمسك به كل الخصوم من غير تمييز وحتى من جانب المحكمة من

٥٤٧

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٦ يناير سنة ١٩٢٨

(الدوائر المجتمعة)

- ١ - اختصاص . نزع الملكية امام القضاء الاهلى . اجنبى يكتسب حقا عينيا مسجلا اثناء الاجراءات
- ٢ - حدود اختصاص الدوائر المجتمعة فى الفصل فيما يحال اليها

القاعدة القانونية

- ١ - اجراءات نزع الملكية التى تبشر أمام القضاء الاهلى بما فيها حكم مرسى المزايدة لا تكون حجة على الدائن الاجنبى الذى اكتسب حقا عينيا مسجلا (iuscrit) أثناء تلك الاجراءات
- ٢ - ليس لمحكمة الاستئناف وحدها او مشكلة من دوائرها مجتمعة كما أنه ليس لسائر المحاكم العادية أن تعرض للفصل فى مسألة

٥٤٩

محكمة الاستئناف المختلطة

١١ ديسمبر سنة ١٩٢٨

- ١ - اجراءات نزع الملكية : حكم مرسى المزاد . تقرير زيادة العشر اثره . بقاء الملكية خلال العشرة الايام للرأسى عليه المزاد . عدم عودتها للمدين . عدم امكان تسديد الديون
- ٢ - عدم جواز تغيير حالة التسجيلات . خلال العشرة ايام

القاعدة القانونية :

١ - بتسجيل حكم مرسى المزاد يزول نهائياً كل حق للمدين في ملكية الاعيان المنزوعة والتقرير بزيادة العشر الذي يحدث بعد ذلك ليس من شأنه ان يؤثر في هذا الموقف او يغيره . فلا يفسخ حكم مرسى المزاد الاول وانما الذي يفسخه هو الحكم الثانى الذى يصدر فى اجراءات الزيادة وفى خلال المدة الواقعة بين حكم مرسى المزاد الاول وحكم مرسى المزاد الثانى الذى يصدر بعد التقرير بزيادة العشر تظل الاعيان المنزوعة ملكيتها ملكاً لمن رسا عليه المزاد الاول لا ملكاً للمدين

وفى هذه الفترة لا تعود الملكية بأية حال للمدين ويعتبر الرأسى عليه المزاد الثانى كأنه كان مالكا من تاريخ صدور حكم مرسى المزاد الاول وعلى هذا فليس للمدين المنزوعة ملكيته ان يأتى فى اثناء اجراءات المزاد الثانية ويطلب ترك اجراءات البيع مقابل تسديده لدين طالب البيع وجميع ارباب الديون المسجلة

غير طلب أحد أو أن طلب البطلان هذا قاصر على الدائن الاجنبى وحده وبشرط أن يثبت أن له حقاً عينياً قد حفظه وهل للوطنى الذى اشترى عيناً بمقتضى حكم مرسى المزاد بالمحكمة أن يدفع ببطلان اجراءات نزع الملكية التى بوشرت سابقاً عن هذه الاعيان أمام القضاء الاهلى رغم وجود قيد مسجل لاجنبى

(جازيت ٢٢١ من ٩٧ نمرة ٨٣ رياسة هانسون)

٥٤٨

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٤ يناير سنة ١٩٢٨

حكم مرسى المزاد . سند صحيح . اكتساب الملكية بخمس سنوات .

القاعدة القانونية

استقر رأى القضاء على أن الرأسى عليه المزاد ليس مكلفاً بفحص مستندات تملك المدين للمنزوعة ملكيته وان حكم مرسى المزاد يعتبر بالنسبة له « سندا صحيحاً » juste titre له الحق بعد مضى خمس سنوات على وضع يده أن يتمسك به وبحسن نيته فى وجه المالك الحقيقى الذى يظهر فيما بعد مطالباً بالغاء اجراءات المزاد وكذا فى وجه الدائن الذى يأتى بعد مضى الخمس سنوات المذكورة بحجة أن الرأسى عليه المزاد لم يدفع كل الثمن محاولاً اعادة البيع على ذمته folle enchère والذى اصبح حكم المزاد السابق صدوره لمصلحته حكماً صحيحاً يكسبه الملكية (جازيت . المحاكم المختلطة من ٩٥ و ٩٦ عدد ٢٢١ نمرة ٧١)

٢ - اذا كانت المادة ٦٩٤ مرافعات مختلط تقضى بضرورة تجديد القيد ما دامت مدة العشرة ايام لم تنته لأن المشرع يريد ان يستبقى حالة القيد inscription من غير تغيير حتى يبت نهائياً في مصير الاعيان المبيعة ويعرف ان كان هناك اجراءات مزاد ثانية محتملة ام لا ؟

فيعتبر باطلاً ولا وجود له الاختصاص العقاري الذي يؤخذ ضد المدين بعد صدور حكم مرسى المزاد الاول وبالرغم من وجود اجراءات مزايمة ثانية معلقة

(جازيت المحاكم المختلطة ٢٢١ ص ٩٦ و ٩٧
نمرة ٧٢ رئاسة المنتشار بافيرا)

٥٥٠

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٢ يناير سنة ١٩٢٩

تاكيدات غير صحيحة . التماس . شروط .

القاعدة القانونية

انه حتى مع التسليم بأن مجرد التاكيدات الكاذبة يمكن ان يكون سبباً لالتماس اعادة الحكم - الامر الذي هو موضع خلاف بين الفقهاء وبين المحاكم - الا انه مما لا خلاف فيه انه لكي يفتح باب الالتماس يجب ان يثبت على كل حال ان الحكم موضوع الطعن لم يقم الا على تأكيدات الخصم الكاذبة وحدها دون غيرها
اشار الحكم الى

(B. L. J. XXVII 30, BL. J. XXXIX 476)

(مجموعة الأحكام المختلطة سنة حادية وأربعين

ص ١٨٦)

٥٥١

محكمة الاستئناف المختلطة

٣٠ يناير سنة ١٩٢٩

القضاء المدني . القضاء الجنائي . استقلالهما . نتائج ذلك بالنسبة لمسائل الافلاس .

القاعدة القانونية

لا يتقيد القاضي الجنائي بالأحكام التي تصدر من قاضي الشؤون المدنية والتجارية وبخاصة في مسائل الافلاس . وعلى ذلك فالمحكمة الجنح أن تحدد مستقلة تاريخ توقف المتهم عن الدفع وأن تقرر إن كان تاجراً من عدمه وان تقضى بأنه ليس تاجراً بالرغم من سبق صدور حكم نهائي من المحكمة التجارية قضى بعكس ذلك وعلى ذلك فاذا امتنعت محكمة الجنح عن الفصل في دفع التهم بأنه ليس تاجراً اعتماداً على سبق صدور حكم نهائي من المحكمة التجارية يقرر له صفة التاجر ارتكبت خطأ قانونياً في الاجراءات ووجب نقض حكمها لهذا السبب
(مجموعة الأحكام المختلطة ص ١٩٥ سنة حادية واربعين رئاسة هانسون)

٥٥٢

محكمة الاستئناف المختلطة

٥ فبراير سنة ١٩٢٩

١ - بيع . تسجيل . نقل الملكية . نتيجة العقد . التزامات شخصية .

٢ - شفعة . . وجودها من وقت التعاقد

٣ - الشفيع . خلف للمشتري . عقد البيع نتيجة المباشرة

٤ - شفعة . مشتر . محل اقامه . شركة . اعلان بالنيابة . ضرورة ذلك . مدة .

القاعدة القانونية :

١ - اذا كانت الملكية لا تنتقل - حسب

٥٥٣

محكمة الاستئناف المختلطة

١٤ فبراير سنة ١٩٢٩

مالك عمارة . اجراءات حديثة . تخريب الارض
مبانى مجاورة . أعمال وقاية . من الملزم بها .
مسئولية .

القاعدة القانونية

لمالك الارض الحق فى استعمالها باقامة
عمارات عليها وباستعمال الوسائل الحديثة التى
يضعها العلم الحديث تحت تصرفه ولكن عليه أن
يتخذ بنفسه الوسائل الكفيلة بمنع تشقق الارض
من أن يمتد خارج حدود ملكه فيهدد العمارات
المجاورة .

ولا يكفي فى ذلك أن ينذر جيرانه بالأعمال
التي سيجريها تاركاً لهم أن يقيموا بأنفسهم
أعمال الوقاية الضرورية بل يجب عليه هو أن
يقيمها على نفقته أو ان يتفق عليها عند اللزوم
مع ذوى الشأن على أن يسعى هو لذلك وإلا كان
ملزماً بتعويض الضرر الناشئ عن هذه الاعمال
على أن الجار يجب عليه عندما يتخرب ملكه
أن يحتمل الخطاطر الناشئة من كون عمارته لم تبني
من الاصل بناء قوياً ولا يمكنه بسبب هذا
الاهمال أن يضاعف التزامات من يبني بجواره
بل يجب مراعاة هذا العامل عند تقدير التعويض

(مجموعة الاحكام المختلطة ٤١ ص ٢٢١)

قانون التسجيل الصادر فى سنة ١٩٢٣ إلا بالتسجيل
فان عقد البيع رغم ذلك يرتب التزامات شخصية
بين المتعاقدين أهمها هى التزام البائع بنقل ملكية
المبيع او القيام بكافة الاجراءات اللازمة للوصول
الى التسجيل الذى ينقل الملكية

٢ - تحت قانون التسجيل الجديد (١٩٢٣)

يعتبر عقد البيع موجوداً بالنسبة للشفيع من يوم
صدوره لا من يوم تسجيله

[B. L. J XXXIX 101 & 142]

٣ - لا يعتبر الشفيع من الغير بالنسبة لعقد

البيع . بل هو خلف للمشتري يستعمل حقاً
يعترف له به القانون يطلب بمقتضاه ان يحل محل
المشتري فى الصفقة والمبيع والبيع صحيح بالنسبة له
ولو لم يسجل . وينتج كل اثاره ونتائجه بالنسبة
لاستعمال حق الشفعة من حيث سريان المواعيد
والشروط

٤ - فى مسائل الشفعة اذا ترك المشتري

محل اقامته الموضح بعقد البيع من غير أن يترك
عنوانه الجديد فيجب على الشفيع أن يعلنه بطلب
الشفعة فى النيابة فوراً والا سقط حقه لو ترك
الميعاد يسرى

[B. L. J. XXXIX 205]

(مجموعة الاحكام المختلطة سنة حادية واربعين

ص ١٥٩)

في بعض اجزاء الحكم مادام لا يوجد مطلقاً أى تناقض بين تنفيذ الحكم بالنسبة لما قضى به والطعن فيه فيما عدا ذلك
(مجموعة الاحكام المختلطة سنة ٤١ ص ٢١٢
رئاسة بافيرا)

٥٥٥ محكمة الاستئناف المختلطة

- ٩ يناير سنة ١٩٢٩
- ١ - حكم . توجيه يمين متممة . اعفاء من اعلانه . لا يعتبر قبولاً .
 - ٢ - يمين حاسمة . توجيهها . طروء عدم اهلية قبل ادائها .

القاعدة القانونية

- ١ - الخصم الذى يرسل لخصمه خطاباً يعفيه فيه من ضرورة ارسال اعلان اليه بتاريخ الجلسة المحددة لحضوره لاداء اليمين المتممة لا يعتبر بهذا وحده متنازلاً عن استئناف الحكم الذى وجه اليه تلك اليمين
- ٢ - اذا حصل انه قبل اداء اليمين الحاسمة اصبح الشخص المزم بحلفها غير أهل للتصالح كأن حكم بافلاسه فيعود الخصوم الى المركز الذى كانوا فيه قبل صدور الحكم بتوجيه اليمين .
(مجلة الاحكام المختلطة ص ١٠٥ عدد سابع سنة ٤١ رئاسة فافنك)

٥٥٤ محكمة الاستئناف المختلطة

١٩ فبراير سنة ١٩٢٩

- ١ - حكم محكمة الاستئناف . اشتراك أحد المستشارين في اصدار الحكم الابتدائى . دعوى بطلان . دعوى مخاصمة القضاة .
- ٢ - حكم . سبب امتناع القاضى . مسألة تقديرية
- ٣ - التماس . الحكم ببعض ما طلب . قبضه . عدم قبول للحكم بالنسبة لما لم يقض به .

القاعدة القانونية

- ١ - الطعن يبطلان حكم صادر من محكمة الاستئناف بسبب أن احد مستشاريها فصل في القضية أمام محكمة أول درجة لا يمكن أن يقدم الا في صورة دعوى مخاصمة القضاة في المواعيد وبالاجراءات التى ينص عليها القانون فاذا سكنت الخصم عن اتخاذ هذا السبيل ومضت المواعيد طبقاً لاحكام المادة ٣٥٣ مرافعات مختلط سقط حقه في المخاصمة واعتبر راضياً بالبطلان الناشئ من اشتراك المستشار في نظر الدعوى وتكون دعوى البطلان التى يرفعها بعد ذلك غير مقبولة
- ٢ - لا يمكن أن يطلب بطلان حكم بسبب أن القاضى الذى امتنع عن نظر قضية لم يفسر سبب امتناعه لأن الامتناع أمر يختص بضمير القاضى وحده وبالنظام الداخلى للمحاكم دون أن يتعلق للخصوم أى حق في ذلك
- ٣ - الخصم الذى يطعن في حكم بالتماس اعادة النظر في بعض اجزائه لا يمكن أن يعتبر راضياً بالحكم كله لقبضه المبالغ التى قضى له بها

٥٥٦

محكمة الاستئناف المختلطة

٩ يناير سنة ١٩٢٩

- ١ — تقادم . رفع دعوى . عدم سقوط الدعوى . قطع التقادم .
- ٢ — تقادم . معاهدة فرساي . تعليق المواعيد . عدم جوازه .
- ٣ — تقادم . اليعاد . التقويم الذي يتبع .

القاعدة القانونية .

- ١ — يقطع التقادم برفع دعوى ولو لم يستمر المدعى في اجراءاتها بشرط أن لا يتركها تسقط فإذا لم تبطل الاجراءات لعدم طلب الحكم يبطالها أو لرفض هذا الطلب فيستمر السبب القاطع للتقادم .

٢ — بفرض التسليم بأن معاهدة فرساي من نتائجها ان تعلق سريان مواعيد التقادم من ٤ اغسطس سنة ١٩١٤ الى ٩ يونيه سنة ١٩٢٠ بالنسبة للخصوم التابعين لدول متحاربة فان هذه المعاهدة لا تنتج هذا الاثر أبداً بالنسبة لرعايا دولتين لم يكن بينهما حرب

٣ — تحتسب مدة الخمسة عشر سنة المسقطه للحقوق على أساس السنة الهلالية

المحكمة : استند الحكم بالنسبة للمبدأ الاخير على حكم منشور في ص ١٩٥ من السنة التاسعة والعشرين من مجلة الاحكام المختلطة B.L.J. وهو مبدأ ثابت بالمختلط — (رياسة فانك)

قضاء المحاكم الأجنبية

وفاته عقد صوري لم يكن القصد منه الا ستر
هبة لعشيته التي اصبحت فيما بعد زوجة ثانية له
المحاماة : راجع دالوز سنة ١٩٢٩ ص ٢٥
جزء اول والتعليقات على الحكم المذكور في
الصحائف ٢٥-٢٨

٥٥٨

محكمة النقض والابرام الفرنسية

٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٨

درجات القضاء . حق انتزاع الدعوى . الغاء لعدم
الاختصاص . اجراء تحقيق . بطلان .

القاعدة القانونية

اذا ألغت محكمة الاستئناف الحكم بسبب
عدم اختصاص القاضي الابتدائي فليس لها أن
تنزع الدعوى الاصلية وتحكم في موضوعها ولو
كان الخصوم قد ترافعوا أمام محكمة أول درجة
في الموضوع اذا رأت أن من الضروري اجراء
تحقيق قبل الحكم نهائياً في موضوع الدعوى
على انه يجوز لها أن تحكم في الموضوع من
غير اجراء تحقيق اذا اتفق الخصوم على احترام
التحقيق الذي أجرى أمام محكمة أول درجة
بناء على طلب احدهما وبهذا يتنازلون عن احدي
درجات الخصومة .

(راجع دالوز الاسبوعي نمرة ٨٣)

٥٥٧

محكمة النقض والابرام الفرنسية

١١ ابريل سنة ١٩٢٧

تصرفات المورث . وارث . اعتباره من الغير .
طعن في تصرفات المورث . صورية . اثبات
بكافة الأدلة .

القاعدة القانونية

لكل شخص ذي مصلحة أن يطلب
اثبات صورية عقد يرمى الى المساس بالحقوق
التي يعترف له بها القانون ولا يؤثر في ذلك أن
يكون تاريخ العقد الصوري سابقا في الوجود على
السند الذي يستمد منه المدعى أساس حقه

ومن تلك الحقوق التي تبيح لصاحبها
اثبات الصورية حق اصحاب الانصباء المعينة في
الميراث وهم فريق الورثة الذين حدد لهم القانون
نصيباً ثابتاً *réserve successorale*

فالوارث صاحب النصيب المعين حين يدعى
أن عقداً صادرا من مورثه قد مس نصيبه غشا
وتدليساً يتمسك بحق خاص به ولا يمكن اعتباره
في هذا الصدد خلفاً للمورث الذي بتصرفه
— موضوع الطعن — قد مس بحقوقه في التركة
وعلى ذلك فله أن يثبت بكافة الطرق
القانونية أن عقده الشركة الذي عقده المورث قبل

النظام العام ولا يشمل أى استثناء وتقتصر على الحالات التى حددها القانون على سبيل الحصر فالحكم الذى يأمر بجعل الجلسة سرية يجب أن يعلل اسباب السرية ضمن حيثيات حكمه ومجرد الاشارة الى المادة التى تجيز جعل الجلسة سر تعتبر غير كافية لتبرير هذه السرية

(مجلة دالوز الاسبوعية ص ٢٥٣)

٥٦١

محكمة استئناف باريس

٢٢ فبراير سنة ٩٢٩

احكام غيايية . سقوطها . طبيعية السقوط . جواز التنازل عنه استئناف . تنفيذ بعد ستة شهور . بطلانه . حق المعارضة

القاعدة القانونية

لما كان سقوط الاحكام الغيايية لعدم تنفيذها فى ظرف ستة شهور امراً غير متعلق بالنظام العام ولكنه مقرر لمصلحة الشخص الغائب ولمصلحته وحده فله بناء على ذلك أن يتنازل عن التمسك به وهذا التنازل يصح أن يكون صراحة أو ضمناً وينتج بوجه خاص من كون الشخص الغائب قد رفع استئنافاً عن الحكم بدلاً من أن يطلب الحكم بسقوطه

كل اجراء بتنفيذ يتخذ بعد مضي ستة شهور على صدور الحكم الغيايى باطل وعلى ذلك فالخصم الغائب يحتفظ بحقه فى التمسك بالسقوط الذى أصبح حقاً مكتسباً له .

(مجلة دالوز الاسبوعية ص ٢٦٠)

٥٥٩

محكمة السين المدنية الاستئنافية

١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٨

مستولية . اغواء . تمويض . الوعد بالزواج . الهجر .

القاعدة القانونية:

لا يكون الاغواء أساساً لمطالبة من صدر منه بالتعويض الا اذا استعمل وسائل غير مشروعة كالطرق الاحتيالية أو الاستعانة بالنفوذ الشخصى أو الوعد بالخطبة أو الزواج اذا استعان الرجل على اغواء فتاة بالوعد بخطبتها أو بتزوجها فلا يمكن اثبات هذا الوعد بكافة الادلة إلا اذا وجد فى الدعوى مبدءاً اثبات بالكتابة

وجود علائق مودة خاصة - مهما كانت مدتها - لا يكفي وحده لأن يبيح للمرأة المهجوره بأن تطالب عشيقها بسبب الضرر الذى نالها من صده وهجرانه حتى لو رزقت بمولود ثمرة لهذه العلائق الخاصة ولكن التمسك الكتابى بالاتفاق عن الولد يكون التزاماً مدنياً يجب أن تحترمه المحكمة وتضمن نفاذه (دالوز الاسبوعى ص ٧٩)

٥٦٠

محكمة النقض والابرام الفرنسية

أول مارس سنة ٩٢٩

علنية . سرية الجلسات . اسباب .

المبادئ القانونية

علنية الجلسات القضائية من المسائل التى تهم

فتح فقهي جديد

شرح عقد الإيجار

(إيجار الأشياء)

للاستاذ الفاضل الدكتور عبد الرزاق احمد السنهوري

بكلية الحقوق

ظهر هذا المؤلف فكان فتحاً فقهياً جديداً في النهضة القانونية في مصر . فتحاً
جليل الأثر جليل الفائدة .

ولكلية الحقوق بين كل آن وآخر فضل كهذا على المكتبة القانونية العربية بالبحاث
اساتذتها الفقهية . وقدماً كانت الكلية أول من نهض بالفقه نهوضاً صحيحاً مستظماً ولا
زالت بفضل علمائها العاملين تجدد في النهضة وتميها حتى كادت تستكمل كل نواحيها
بمجهود مشكور ترحب به المجاعة

والكتاب شرح قيم تناول كل نواحي البحث في موضوعه بتفصيل فائض في
عبارة دقيقة وترتيب منسق لا يكاد يبدأ القارئ في تصفحه حتى تأخذه ظاهرتان
مميزتان في التأليف : فيينا يستعرض المؤلف - في بحث النظرية - الفقه الاسلامي
والتشريع الأجنبي المقارن - يتدرج بها من طور الى طور - اذا به يبرز بنقد تحليلي رائق
لهذا التشريع يشعرك أن المؤلف شخصية قوية واستقلالا علميا حقا . وهكذا ترى
انك ازاء مجهود صحيح مشكور . والى هذا قد جمع المؤلف حقائق المراتب العملية
بيان ما جرى عليه العمل من اجراءات وقواعد وأحكام القضاء الفرنسي والمصري -
اهلي ومختلط - وتطورها ودرجة انطباقها على النظريات الفقهية الخالصة .
وبالجملة فقد كان المؤلف في هذا الشرح عالماً وقاضياً ومحامياً معاً .

ومجلة المحاماة - وهي للفقه والقضاء سواء بسواء - ترحب بهذا المؤلف وترجو
ألا يقعد بالمؤلف سبب عن اخراج الجزء الثاني حتى تعم الفائدة منه

العدد التاسع	فهرست	الصفحة التاسعة
رقم	التاريخ	الأحكام
٩٢١	الاستاذ كامل صدقي بك	(١) بحث في الاعتراف والاقرار (٢) الغش الموجب للالتباس
٩٣٢	الاستاذ ملاك كامل	تسجيل عرائض المدعاوى وأثره بالنسبة للغير
٥٠٨	١١ ابريل ١٩٢٩	(١) قضاء محكمة النقض والابرار
٥٠٩	» » »	(١) حكم فرعى قطعى . جواز الطعن فيه بطريق النقض -
٥١٠	» » »	(٢) حكم بعدم الاختصاص المحكمة بنظر الدعوى المدنية .
٥١١	» » »	جواز الطعن فيه بطريق النقض - (٣) قانون العفو
٥١٢	» » »	الشامل . المادة ٣
٥١٣	» » »	بيان الواقعة في الحكم ذاته . احالة على المحضر . بطلان
٥١٤	» » »	نص القانون . عدم ذكره في الحكم . الحكم بالعقوبة
٥١٥	» » »	أحكام . تسديدا . حكمته . البطلان لعدم التسبيب
٥١٦	» » »	سن المتهم . عدم ذكره في الحكم . تفرقة . لا بطلان
٥١٧	» » »	اجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة . الطعن فيها
٥١٨	» » »	أمام محكمة النقض . عدم جواز
٥١٩	» » »	محام تحت التمرين . قبوله للمرافعة في نقطة تكميلية . قبول
٥٢٠	» » »	المتهم . عدم جواز . بطلان
٥٢١	» » »	١ - تحقيقات تكميلية . عدم اجابة طلبات المتهم . سلطة
٥٢٢	» » »	المحكمة في التقدير . ٢ مسئولية عن تبديد مبلغ . تكليف
٥٢٣	» » »	بالوفاء رسمياً . لا ضرورة
٥٢٤	» » »	دفاع . سلطة المحكمة في الاشارة بعدم الاسترسال فيه .
٥٢٥	» » »	لا بطلان
٥٢٦	» » »	محكمة القاصر جنائياً . توجيه الاجراءات الى الولى أو
٥٢٧	» » »	الوصى . لا ضرورة . .

العدد التاسع	فهرست	السنة التاسعة
الرقم	التاريخ	الاحكام
		تابع محكمة النقض والابرار
٥١٨	١٨ ابريل ١٩٢٩	١ - فعل فاضح . تقديره باختلاف الاوساط ٢ - ترقيص البطن بشكل خاص . فعل فاضح .
٥١٩	٢٥ » »	ارتباط جريمتين . العقوبات التكميلية للجريمة الاخف . وجوب تطبيقها مع عقوبة الجريمة الاشد .
٥٢٠	» » »	استجواب المتهم . محكمة الجناح المستأنفة . لا بطلان .
		(٢) قضاء المجلس الحسبي العالي
٥٢١	٢٦ مايو سنة ١٩٢٩	قاصر . مدة الاختبار . عدم تقييدها بمدة أو باشراف
٥٢٢	» » » »	سفيه . مدة اختبار . تأجير لا أكثر من سنة . جوازه
		(٣) قضاء الدوائر المجتمعة
٥٢٣	٤ مايو سنة ١٩٢٩	١ - الشارع المصري ونظام الوقف . ترك تنظيمه لاحكام اللوائح المتعلقة به . ٢ - الاموال الموقوفة وعدم جواز التصرف فيها . عدم سريان قواعد التملك بمضى المدة عليها ٣ - الشرع الاسلامي ونظرية التقادم . عدم جواز سماع الدعوى في الوقف بعد مضي ٣٣ سنة . لائحة الحاكم الشرعية وتضمنها ذلك . ٤ - قاعدة التقادم في اللائحة الشرعية خاصة بموضوع الحق ذاته لا بالاجراءات . ٥ - اعتبار مدة التقادم في الوقف ٣٣ سنة هجرية . تطبيق مبادئ القانون المدني بالنسبة لوضع اليد وشروطه .
٥٢٤	٤ مايو سنة ١٩٢٩	١ - انكار التوقيع . الاعتراف بالحتم . عبء الاثبات على المتمسك بالورقة . ٢ - انكار بقصد المثل والمكيدة . عدم تحقيقه .

العدد التاسع	فهرست	السنة التاسعة
الرقم	التاريخ	الاحكام
		(٤) - قضاء محكمة استئناف مصر
٥٢٥	١٦ ابريل ١٩٢٩	١ - رد القضاة عن الحكم . التماس إعادة النظر . جواز عرض الالتماس على القاضى الذى فصل فى الدعوى . غش . استلزام المرافعة فى أصل الدعوى وتعرض المحكمة لوقائعها . عدم جواز منع المهيئة عن الحكم فى الالتماس وموضوعه
٥٢٦	١٢ مايو ١٩٢٩	٢ - حكم قبول الالتماس . تركه موضوع الدعوى سليما
٥٢٧	٢٧ مايو ١٩٢٩	١ - ترك المرافعة . حق المدعى عليه فى ردها عند وجود مصلحة حقه ، ٢ - التماس عن حكم استئنافى . اندماج الاستئناف فى الالتماس . مصلحة الملتبس فى المعارضة فى ترك المرافعة
٥٢٨	٣١ مارس ١٩٢٩	١ - التماس ، غش . قبوله . اعادة النظر فى الحكم كله . ٢ - اثبات . عقد عرفى . وارث . عدم الاحتجاج عليه بالتاريخ العرفى للعقد المطعون فيه ، ٣ - خطأ قانونى . سلطة محكمة الالتماس ، ٤ - استعراض نفسية المورث . تصرف يدل على اليأس . قرينة مرض الموت .
٥٢٩	اول ابريل ١٩٢٩	١ - تقدير سن الموظف . شهادة الميلاد . المادة ٨ من قانون المعاشات ، تقدير الشهادة فى اي وقت ٢ - سلطة مجلس الوزراء فى تفسير قانون المعاشات ، ٣ - قرار ٢٠ يناير سنة ١٩٢٧ . عديم الأثر
٥٣٠	٢٢ » »	١ - مجلس تأديب . حكمه . عرضه على هيئة مجلس المديرية . صفة المجلس . سلطته ، ٢ - اجتماع هيئة المجلس بالاعضاء الذين اصدروا الحكم فقط
		١ - شفقة . مشتر . دفعة للثمن . وجوب قيام الشفيع بدفع الثمن كله للمشتري وعدم حبسه لحين تطهير العين . ٢ - الحكم بالشفقة . قضاء بالثمن لا احتياج لقضاء جديد به . ٣ - الزام الشفيع بفائدة الثمن اذا استلم العين .

العدد التاسع	فهرست	السنة التاسعة
الرقم	التاريخ	الاحكام
		تابع قضاء محكمة استئناف مصر
٥٣١	٢٢ ابريل ١٩٢٩	المادة ٣٥٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . ضم ناظر الى آخر . شمول الحكم بالنفاذ .
٥٣٢	» » »	مبدأ ثبوت بالكتابة . محضر . مع انكار التوقيع عليه
٥٣٣	» » »	دين على التركة . عدم جواز تجزئته . العرض من أحد الورثة لجزء منه . عدم جواز
٥٣٤	٢٣ » »	شريك . وضع يده على ملك شريكه . تملك بمضى المدة . شروط ذلك
٥٣٥	٣٠ » »	رد ما أخذ بغير حق . حسن النية . عدم حصول اثره قائم بالفعل . عدم وجوب الرد .
٥٣٦	» » »	بيع وفائي . رهن .
٥٣٧	» » »	وضع يد المدة الطويلة . اراضى مريوط . صفة وضع يد الاعراب عليها . عدم جواز تملكها مهما طال الزمن .
٥٣٨	» » »	اختصاص . دعوى تعويض . ضد احدى مصالح الحكومة . دعوى شخصية .
		(٥) قضاء المحاكم الكلية
٥٣٩	٢٩ ابريل ١٩٢٧	١ - جواز الطعن بمرض الموت بعد الطعن بالتزوير
		٢ - اعتبار الوارث من الغير عند طعنه في تصرف مورثه
		بمرض الموت ٣ - الحق الذي يستمده الوارث من القانون
		بمجمعه « غيرا » بالنسبة للمورث ٤ - تصلب الشرايين .
		إصابة القلب والكلى . ومتى تعتبر مرض موت ٥ - قرائن
		على مرض الموت . التصرف في كل ما يملك المورث ٦ - مجازفة
		المريض بالخروج من منزله . لا تقطع صفة المرض .

السنة التاسعة	فهرست	السنة التاسعة
الرقم	التاريخ	الاحكام
		تابع قضاء المحاكم الكلية
٥٤٠	٣ يناير ١٩٢٩	بيع وقائي . شرط استرداد المبيع . ذكره في ورقة على حده . جواز .
٥٤١	١٣ فبراير ١٩٢٩	دعوى استرداد حيازة . شروطها . القضاء ان المصري والفرنسي .
٥٤٢	» » »	١ - حضانة . معناها . ٢ - حضانة . التنازل عنها بمقابل . الى حاضنة شرعية . عدم جواز رد المقابل .
٥٤٣	٢٠ مارس ١٩٢٩	١ - دعوى ضمان . استئنافها مع الدعوى الاصلية . حالة . ٢ - دعوى صحة التوقيع . دعوى شخصية . المادة ٢٥١ مرافعات . ٣ - الحكم بصحة التوقيع . اثره . انتقال الملكية . تسجيله . ٤ - دعوى صحة التوقيع . تسجيلها . اثره . ٤ - علم المشتري الثاني بالبيع الأول . اثره .
٥٤٤	٢٩ » »	خط التنظيم . اعتماده . تقوية وتصليح المباني الداخلة فيه . جواز . حتى نزع الملكية .
٥٤٥	١٣ ابريل ١٩٢٩	١ - اوراق معلنة . خلوها من البيانات اللازمة قانونا . عدم النص على البطلان . بيانات جوهرية . غير جوهرية . ٢ - البطلان في اعلان الحكم . اثره . اصل الحكم .
٥٤٦	١٣ مايو ١٩٢٩	١ - دعوى وضع يد . النزاع في الملكية . عدم جواز . ٢ - شبائك مفتوحة على أرض زراعية . عدم الضرر منها . طلب سدها . ٣ - سوء استعمال الحق . عدم انطباق النظرية .

العدد التاسع	فهرست	السنة التاسعة
الرقم	التاريخ	الاحكام
		(٦) قضاء محكمة الاستئناف المختلطة
٥٤٧	١٠١٨ ٢٦ يناير ١٩٢٨	١ - اختصاص . نزاع الملكية . أمام القضاء الأهلي . أجنبي يكتسب حقاً عينياً مسجلاً أثناء الاجراءات .
		٢ - حدود اختصاص الدوائر المجتمعة في الفصل فيما يحال اليها .
٥٤٨	١٠١٩ ٢٤ » »	حكم مرسى المزاد . سند صحيح . اكتساب الملكية بخمس سنوات
٥٤٩	١٠١٩ ١١ ديسمبر ١٩٢٨	١ - اجراءات نزاع الملكية . حكم مرسى المزاد . تقرير زيادة العشر . أثره . بقاء الملكية خلال العشرة الايام للرأسي عليه المزاد عدم عودتها للمدين . عدم امكان تسديد الديون .
		٢ - عدم جواز تغيير حالة التسجيلات خلال العشرة ايام تأكيدات غير صحيحة . التماس . شروط
٥٥٠	١٠٢٠ ٢٢ يناير ١٩٢٩	القضاء المدني . القضاء الجنائي . استقلالهما . نتائج ذلك بالنسبة لمسائل الافلاس
٥٥١	١٠٢٠ ٣٠ » »	١ - بيع . تسجيل . نقل الملكية . نتيجة العقد . التزامات شخصية . ٢ - شفعة . وجودها من وقت التعاقد . ٣ - لشبيع . خلف للمشتري . عقد البيع . نتيجة المباشرة . ٤ - شفعة . مشتر . محل اقامة . شركة . اعلان بالنيابة . ضرورة ذلك . مدة .
٥٥٢	١٠٢٠ ٥ فبراير ١٩٢٩	مالك عمارة . اجراءات حديثة . تخريب الأرض . مباني مجاورة . اعمال وقاية . من الملزم بها . مسئولية .
٥٥٣	١٠٢١ ١٤ » »	

العدد التاسع	فهرست	السنة التاسعة
الرقم	التاريخ	الاحكام
		تابع قضاء محكمة الاستئناف المختلطة
٥٥٤	١٩ فبراير ٩٢٩	١ - حكم محكمة الاستئناف . اشتراك احد المستشارين في اصدار الحكم الابتدائي . دعوى بطلان . دعوى مخاصمة القضاة . ٢ - حكم . سبب امتناع القاضي . مسألة تقديرية . ٣ - التماس . الحكم ببعض ما طلب . قبضه . عدم قبول للحكم بالنسبة لما لم يقض به .
٥٥٥	٩ يناير ٩٢٩	١ - حكم . توجيه يمين متممة . اعفاء من اعلانه . لا يعتبر قبولاً . ٢ - يمين حاسمه . توجيهها . طروء . عدم أهلية قبل ادائها .
٥٥٦	» » »	١ - تقادم . رفع دعوى . عدم سقوط الدعوى . قطع التقادم . ٢ - تقادم معاهدة فرساي . تعليق المواعيد . عدم جوازه . ٣ - تقادم الميعاد . التقويم الذي تتبع .
		(٧) قضاء المحاكم الاجنبية
٥٥٧	١١ ابريل ٩٢٧	تصرفات المورث . وارث . اعتباره من الغير . طعن تصرفات الوارث . صورية . اثبات مكانة الادلة .
٥٥٨	٢٦ ديسمبر ٩٢٨	درجات القضاء . حق انتزاع الدعوى . الغاء لعدم الاختصاص . اجراء تحقيق . بطلان .
٥٥٩	١٩ » »	مسئولية . اغواء . تعويض . الوعد بالزواج . الهجر
٥٦٠	اول مارس ٩٢٩	علنية . سرية الجلسات . اسباب
٥٦١	٢٢ فبراير ٩٢٩	أحكام غياية سقوطها . طوعية السقوط . جواز التنازل عنه . استئناف . تنفيذ بعد ستة شهور . بطلانه حق المعارضة .

المحكمة

مجلد قضائى

نصفه ثانى المجلد الاول

La véritable garantie d'un bon gouvernement consiste à surveiller l'exécution des lois; à ne jamais permettre qu'on y porte la moindre atteinte. Chaque infraction légère est insensible, mais ces transgressions sont comme les menues dépenses qui, trop multipliées, finissent par ruiner.

(Aristote)

السنة التاسعة

العدد العاشر

تحرير المجلة وإدارتها بمركز نقابة المحامين بشارع الشيخ ابو السباع رقم ٨ بمصر

الطبعة الخامسة
بشارع الخليج الناصري عمرة ٦
تليفون عمرة ٢٠ - ٦٠ مدينة

قيمة الاشتراك ٧٥
والطلبة ١٥

بيان

اصدرنا هذا العدد يبحث في « هل يعتبر ثمن السماد من الحقوق الممتازة على ثمن المحصول »
لحضرة الاستاذ الفاضل طه بك السيد بأقلام قضايا الحكومة وفي اثره نشرنا الاحكام الآتية :

عدد	
١٩	حكماً صادراً من محكمة النقض والابرار
١	» » من المجلس الحسبي العالي
١٤	» » من محكمة استئناف مصر
١٥	» » من المحاكم الكماية
١٥	» » » » المختلطة
٥	» » » » الاجنية
٦٩	فكون المجلة ٦٩ حكماً

وبهذا العدد تنتهي السنة التاسعة . وإنا لنحمد الله الذي وفقنا لاصدار العدد العاشر في موعده .
اما الفهرست فستصدر مع العدد الاول من السنة العاشرة
وان ما لقيته المحاماة في عامها التاسع من تعضيد جميع الهيئات التي تخدم العدالة كان له أكبر
الأثر في اضطلاع القائمين على تحرير المجلة بالعبء المضاعف الذي تقدموا لحمله
ويسرهم ان المجلة في العام الذي اقضى كانت مرآة صحيحة لذلك النشاط الذي ظهر في العام
الماضي على اتم صوره وأبدع مظاهره في عالمي القضاء والمحاماة - كما كانت سجلاً صادقاً لتلك المباحث
القيمة والاحكام الدالة على دقة في البحث وعناية في التحري وتوفير على خدمة الحقيقة من جانب
القضاة والمحامين

وسيكون من شأن هذا التعضيد وتلك الرعاية التي شملت بها العائلة القضائية مجلة المحاماة ان
تعمل هيئة تحرير المجلة على رفع شأنها وزيادة العناية بأمرها حتى تكون دائماً صدى صحيحاً لذلك
التطور الفقهي والقضائي في مصر وفي البلاد التي بين نظامها ونظامنا القضائي صلة ونسب
وانا لندرجو أن يجد قراء المجلة في العدد الاول من السنة العاشرة الذي سيصدر في شهر نوفمبر
ما يحقق هذا الامل وبالله العناية ومنه التوفيق والهداية

لجنة التحرير

محمد صبرى ابو علم ، محمد على رشدى

القاهرة في ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٢٩

العدد العاشر

المحكمة

السنة التاسعة

بحث

في

هل يعتبر ثمن السماد من الديون الممتازة على ثمن المحصول

١ - النصوص القانونية

قررت المادة ٦٠١ ققرة ٤ م . اهلى انه من ضمن الديون الممتازة « المبالغ المنصرفة في حصاد محصول السنة والمبالغ المستحقة في مقابلة المبدورات التي تتج منها المحصول وتدفع هذه وهذه على حسب الترتيب المبين في هذا الوجه من الثمن المتحصل من بيع المحصول المذكور بعد اداء الديون المتقدمة »

Sont privilégiées les créances suivantes :

4^o Les sommes dues pour les frais de récolte de l'année, et celles dues pour les semences qui ont produit la récolte . . . , sur le prix de vente de ladite récolte.

وتنص المادة ٧٢٧ مدنى مختلط التي تقابلها في فقرتها الثالثة على ما يأتى :-

“Les sommes dues pour les frais de récolte de l'année et celles dues pour les semences qui ont produit la récolte, sur le prix de vente de ladite récolte.

ونصها الانجليزى :-

Sums due for the expenses of the harvest of the year and those owing for the sowings which have produced such harvest, which sums shall be paid out of the proceeds of the sale of such harvest . . . etc.

وتقابل هذه المواد المادة ٢١٠٢ ققرة ١ نبذة ٣ مدنى فرنسى التي تنص على ما يأتى :-

Les sommes dues pour les semences ou pour les frais de la récolte, de l'année sont payées sur le prix de la récolte, par préférence au propriétaire.

غموض النصوص :

اسرف قانوننا الاهلى فى التعبير حيث يغنى الأيجاز وبالقصور حيث يجب البيان والتراخى فى تحرى الاصطلاح وعجز الالفاظ التى استعمالها عن اداء مايراد بها وغموضها الى حد يحتاج معه المطلع للرجوع الى النصوص المختلطة والى النصوص الفرنسية خصوصاً ولم يكن للقانون المصرى اعمال تحضيرية ولا مذكرات ايضاحية حتى يتركها لنا واضع القانون لتكون مرشداً وهادياً لكل باحث يدرك منها غرض الشارع ويقف على حكمة ما أثبت وما محامولة ماعدل أو ابتكر بل ترك الناس حيارى يذهبون كل مذهب فى تأويل قوله وتعليل عمله . خذ من ذلك مثالا اغفاله كثيراً من نصوص القانون الفرنسى فى الامتياز وهو مصدره فلست تدري أأغفلها وهو يريد حكمها أخذاً بالقواعد العامة؟ أم لا يريد حكمها لأنه لم ينص عليها؟ ولن تجد لذلك مخلصاً غير الاجتهاد فى التفسير والرجوع للعرف وأحكام المحاكم وآراء الشراح

التفسير - القواعد التى تسير على هداها .

تفسير القانون على ضربين تفسير لفظى وتفسير معنوى .

فالتفسير اللفظى يتقيد بالفاظ القانون هو يتناولها بالشرح فيعطى كل لفظة معناها القانونى ولا شأن لهذا التفسير بغير الألفاظ فلا ينظر الى روح التشريع ولا الى غرض المشرع إلا ما كان ظاهراً واضحاً من الفاظه

وفى هذا الضرب من التفسير يكون للالفاظ نوع من التقديس ينعدم أمامه كل ما يمكن أن يستفاد من غير الفاظ القانون .

أما التفسير المعنوى فلا يتقيد بالفاظ المشرع بل مهمته البحث عن غرضه بمجده فى الفاظه ان كان ، وإلا فى روح التشريع وفى المبادئ العامة والنظريات التى يرى المفسر أن المشرع قد قبلها أساساً لتشريع

فالتفسير اللفظى ليس لديه الا وسيلة واحدة لمعرفة المعنى الذى يريد المشرع وهى الفاظه والتفسير المعنوى يرى الألفاظ وسيلة من بين وسائل متعددة لمعرفة معنى القانون ، فروح التشريع والمبادئ العامة والقواعد المنطقية كل هذه وسائل الى جانب الألفاظ لا تقل عنها أهمية . وللتفسير اللفظى فائدة التحديد والثبات فالألفاظ لها معنى ثابت لا يتغير فاذا كانت هذه المعانى هى التى تقبل وحدها كيان لغرض المشرع ضمنا تفسير القانون تفسيراً واحداً فى كل الظروف واستطعنا أن نعرف هذا التفسير قبل أن يقع لأن الالفاظ أماننا وهى محددة ثابتة

ولكن للتفسير اللفظى عيب الى جانب هذه المزية وهو إخضاع القانون لألفاظ صامته تكسبه جهوداً يخرج به عن حد القيام بمهمته الاجتماعية فلا يكون صالحاً فى كثير من الظروف والأحوال .

وللتفسير المعنوي فائدة المرونة والتكيف بتكيف الحوادث والظروف . وان كان يعنيه عدم التحديد والثبات .

والتفسير الصحيح يجب أن يتراوح بين هاتين النظريتين حتى يكسب مزايا كل منهما ويتجنب عيوبهما وعلى هذا المبدأ نستطيع أن نقرر القاعدة الآتية في موضوع بحثنا .

يجب أن تسود نظرية التفسير اللفظي كقاعدة عامة حتى نأمن بذلك شرع عدم التحديد والثبات ولا نعطي أنفسنا حرية غير محدودة في تفسير المادة كما نريد .

وإذا كان الغرض من التفسير الوصول الى المعنى الذى يريده المشرع وقت وضع القانون وقد استعمل لفظاً مخصوصاً يعبر به عن ذلك المعنى فليكن ذلك اللفظ دستوراً لنا حتى لا نختلف ويتسع مجال الاهواء والاغراض وحتى نصل بذلك الى المعنى الذى يريده المشرع لا المعنى الذى نريده نحن .

تفسير المادة ٦٠١ فقرة ٤ .

يستفاد من الفاظ القانون (مادة ٦٠١ / ٤ مدنى أهلى) - ٧٢٧ مختلط ان هذا الامتياز المقرر لمصاريف الحصاد وثن البذور إنما ينصرف فقط الى ثمن البذور وأجر العمال الذين اشتغلوا في حصاد المحصول بعد استوائه .

والاصل ألا امتياز الا بنص لان الامتياز من المسائل الاستثنائية التى لا يصح الاخذ فيها بالتوسع مهما كان السداد عاملاً ظاهر الأثر في نمو الزرع وغزارته وجودته ومهما قيل من وجوب مراعاة حالة مصر الخاصة من الوجهة الزراعية .

كذلك نص المادة ٢١٠٢ مدنى فرنسى في نذتها الرابعة من فقرتها الاولى المقابلة للمادة ٦٠١ فقرة ٣ مدنى أهلى يقضى بأن لثن البذور ومصاريف الحصاد امتياز على ثمن المحصول . وهذه الالفاظ المستعملة تدل على غرض الشارع بوضوح ودقة في التعبير فالنص لا ينشئ حق امتياز الا للمبالغ الخاصة بثن البذور والحصاد وجاء في البانديكت^(١) الفرنسية تعليقاً على ذلك . نبذة ١٧٢٧

“Les dispositions du paragraphe 4 de l'art. 2102-1^o C. Civ., portant que les sommes dues pour les semences ou pour les frais de la récolte de l'année par préférence au propriétaire sont, en effet, claires et précises; elles n'établissent un droit de préférence que pour les sommes spécialement dues pour semences et frais de récoltes.

Les expressions “sommes dues pour semences” ne peuvent s'entendre suivant leur sens naturel, que des sommes dépensées et dues par le fermier pour le prix du froment, seigle ou autres céréales confiées à la terre, et les expression sommes dues pour frais de récolte de l'année, que des sommes dépensées et dues pour moissonner, battre le blé ou autre récolte et les mettre en sûreté. Ce serait forcer le sens de

1 Pand. fr. Répertoire. 46. Privilèges et Hypothèques. 1. Première Partie, Titre 1, chapitre 2, Section 11.

ces termes que de leur donner une signification telle qu'ils comprissent toutes les sommes qui auraient été dépensées afin d'obtenir une meilleure récolte, par conséquent celles pour engrais répandus sur le sol avant les semences.

Si le législateur avait voulu accorder un droit de préférence pour les sommes dues pour engrais, il eût été nécessaire qu'il exprimât formellement son intention, comme il a fait pour les semences et les frais de récolte.

1728 : — On ajoute que les droits de privilège et de préférence ne s'induisent pas d'un cas à un autre; en l'absence d'une disposition expresse, ils doivent être restreints aux cas prévus par la loi.

هذه هي أحكام النص الفرنسي وهذا هو رأي الشراح فيه فإذا كان القانون المصري يقل عنه وإذا كانت الترجمة الفرنسية للنص الاهلي تماثل تمامًا النص المختلط وتتفق كلها في اللفظ مع النص الفرنسي فلا مناص من التقيد بحكمه خصوصاً وهو يسير أحدث الآراء التي تهدينا إليها طرق وقواعد التفسير العلمية.

حكم الشريعة الإسلامية .

وفي مصر لا يسع المفسر إلا أن يرجع أيضاً لما أخذ الشريعة الإسلامية ليستأنس بأقوال فقهاءها وليعرف أحكامها في الموضوع . إذ كانت شريعة البلد وكانت الشريعة المرعية الاجراء المتبعة الاحكام في القطر المصري وقت تحضير القوانين سواء كان في المعاملات الدينية او الاحوال الشخصية ولقد رأى الشارع أنه اذا وجد الفائدة ظاهرة والحاجة ماسة للأخذ بقواعدها اقتبس منها ما دعت اليه الضرورة ليحسم خلافاً قام حول نص القانون الفرنسي الذي جعله عماده في النقل أو يؤيد قواعد اعتادها أهل القطر فيتقن التافرين ما عرفوه وما ألفوه في معاملاتهم اليومية والشارع وان لم يرجع بالذات لاحكام الشريعة في الامتياز الا انا نذكرها لنستأنس بها فقط ولنكون لأنفسنا في الموضوع — من مجموع هذه الآراء — رأياً واحداً .

لم يفت فقهاء الشريعة تحرير الامتياز في بعض الاحوال .

فتقدم النفقة الكافية للشخص وزوجته وعياله بقدر الضرورة على قضاء ديونه (المادة ١٩٧ من كتاب الاحوال الشخصية لقدرى باشا) .

كذلك يتعلق بمال الميت حقوق أربعة مقدم بعضها على بعض .

أولاً : مصاريف الدفن .

ثم ديونه التي عليه .

ثم وصاياه من ثلث الباقي .

وبالباقي الاخير للورثة (المادة ٥٨٣ من كتاب الاحوال الشخصية) .

فيتبين ان الشريعة لم تذكر شيئاً خاصاً بالسداد أو البذور أو غيره .

وفي اعتقادنا انه حتى لو نصت الشريعة الاسلامية على هذه الحالة لما أخذنا بحكمها ذلك لان مسائل حقوق الامتياز والرهن لا تدخل ضمن أحكام الأحوال الشخصية وإنما ضمن أحكام الأحوال العينية Statut Reel (١)

خذ مثلاً على ذلك هي لأن الشريعة الاسلامية رتبت امتيازاً لديون النفقة يجعلنا نحن نعتبرها ديوناً ممتازة بحسب القانون الاهلي ؟ كلا فليس لديون النفقة امتياز لعدم وجود نص صريح بها .

Il n'y a pas de privilège sans texte.

(مادة ١٩٧ من كتاب الاحكام الشرعية في الاحوال الشخصية .) (استئناف مختلط ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٠٠) المجموعة الرسمية المختلطة ١٦ ص ٩٧ مجموعة التشريع والاحكام ١٣ ص ٧١ « ١٥ مايو سنة ١٩١٧ » (١٩ ص ٢٦١ « ٢٦ فبراير سنة ١٩١٤ ٢٦ ص ٢٥٥) « جرائمولا ٦١٠ — Balaydier في المجلة الانتقادية سنة ١٨٨٦)

فان كان هذا هو حكم الشراح وحكم احكام المحاكم في حالة نصت عليها الشريعة فمن باب أولى يكون الحكم في حالة أجمعت الشريعة الاسلامية والقانون الفرنسي وكذلك قانوننا الاهلي على اغفالها .

بل أكثر من ذلك في الدلالة وأدعى الى عدم اعتبار ثمن السداد ديناً ممتازاً انه حتى في حالة اتفاق الشريعة والقانون الفرنسي على اعتبار نوع ما من الديون ممتازاً لا يكون مثل هذا الحكم ملزماً لنا .

ان الشريعة الاسلامية اتفقت والقانون الفرنسي على اعتبار مصاريف الجنازة Frais funéraires ٢٣٠١ ققرة ٢ ديوناً ممتازة مع ان الاجماع انها ليست كذلك بحسب قانوننا الاهلي (قارن استئناف أهلي ٢٢ مايو ١٩١٣ المجموعة ١٤ عدد ١٣٢ ص ٢٥٩ : لمن قام بمصاريف الجنازة ومصاريف علاج المتوفى أثناء مرضه الاخير الحق في الرجوع بها على الورثة كدين عليهم .

وطبقاً لاحكام الشريعة الاسلامية تعتبر هذه المصاريف ديوناً ممتازة تلزم الورثة لا تبرعاً ممن قام بدفعها .

فان كان الامر على ما قررنا كيف يلتمس البعض السبيل لجعل الديون الخاصة بثمن السداد من الديون الممتازة وهي لم تقررها نصوص الشريعة ولا القانون الفرنسي ولا قانوننا المصري ذاته ؟ . هذا فضلاً عن انه برغم امكان اعتبار امتياز مصاريف الحصاد تطبيقاً خاصاً للامتياز الاوسع نطاقاً المذكور في المادة ٦٠٣ - ٧٢٩ - ٢١٠٢ ققرة ٣ بشأن مصاريف صيانة الشيء ، وامكان

(١) استئناف مختلط ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٠ جرائمولا نبذة ٦١٠

اعتبار امتياز ثمن البذور تطبيقاً خاصاً لامتياز بائع المنقولات فقد نص عليها الشارع صراحة على حدة في الفقرة الرابعة من نفس المادة .

أما كان أخرى به لو انه أراد أن يكون ثمن السماد ممتازاً أن ينص على ذلك ؟ ..

الواقع اننا أمام نص صلب وعلى معنى مخصوص ظاهر لا يقبل تحويراً ولا تفسيراً غير المراد بظاهره - وهو وان لم ينطبق عدلاً على الظروف الحاضرة الا انه يجب الاخلاص في انفاذه والامانة في الجرى عليه ويجب أن لا يجوز بحول بخاطر مفسر أن يخالف النص القانوني الصريح ويطبق ما هدته اليه قريحته بدلاً عنه فهذا عمل المشرع لا عمل المفسر .

“ Quand une loi est claire, il ne faut point en éluder la lettre sous prétexte d'en pénétrer l'esprit. (جينى جزء ١ ص ٣٠ نبذة ١٤ ، ص ٢٨٢ نبذة ١٠١)

الرأى الانجليزى .

ويتشدّد علماء الانجليز كثيراً فى تطبيق نظرية التفسير اللفظى ولا يسمحون مطلقاً بالخروج عن لفظ القانون الى روحه مادام اللفظ واضحاً ذلك لأن روح القانون عندهم هو لفظه الواضح ومهما قام من الأدلة على غرض المشرع فان اللفظ يسود ولو كان مدلوله يخالف هذا الغرض .

كتب الاستاذ جودبى فى كتابه مقدمة أصول القوانين : -

“In England it is a well recognised rule that if the words of a law have any clear meaning, that meaning must prevail, however sure every body may be that the law giver really meant something else but used inapt words to express it. Special sanctity has always there been given to the written word. It is not permitted to the judge to go behind the words if a meaning can be attached to them as they stand.”

وكذلك يجب أن يكون الأمر فى مصر برغم وجوه ثلاثة نصوب للقانون النص العربى والفرنسى والانجليزى . وجواز غموض بعض النصوص دون بعضها مما يجعل الشراح المصريين أقل احتراماً لالفاظ القانون من زملائهم فى البلاد الاخرى . على أن الشراح فى مصر يجمعون تقريباً على تأييد هذا الرأى .

يرى الاستاذ جرانفولان ما يأتى (نبذة ٦٤٣ صحيفة ١٨٣)

“ Il ne garantirait, à notre avis, les sommes dues pour frais d'engrais, qui ne rentrent pas dans les termes légaux.”

ويرى كامل مرسى بك ان هذا الامتياز لا يضمن مصاريف السماد (ص ٢٩٠ تأمينات نبذة ٣٤٥) ولم يتعرض هالتون مطلقاً للموضوع (الجزء الثانى ص ٣٢٤)

كذلك دى هلتس (نبذة ١٤٩ - ١٥١ ص ٥٤٥)

وتردد الاستاذ عبد السلام بك ذهنى فى الاخذ بهذا رأى (ص ٢١٥ تأمينات)

واذا كنا اعتدنا مراعاة النص الفرنسى مع النصوص الاهلية وقد ترجمه عنه فى بعض الاحوال نظراً لوضع القانون المصرى فى مبدأ الأمر بالفرنسية ونقله عن القوانين الفرنسية وترجمته بعد ذلك الى العربية فلننظر اذن الى النظريات الفرنسية وأحكام المحاكم هناك فى هذا الموضوع لنفهم مغزى ومرمى المواد التى نقلت عنه .

جاء فى البندكت : 1. - Pandectes Françaises Repertoires 46 Privilèges et Nypothèques
ان هذا الموضوع مختلف فيه .

فلنذكر الآن الآراء التى تؤيد مذهبنا اليه ولتعرض بعد ذلك بالشرح والتحليل للرأى الأخير .

يرى واضعو الباندكت أن الرأى القائل بعدم وجود الامتياز اكثر انطباقاً على نص القانون ويؤيده معظم الشراح

Pandectes fr. première partie Titro. 1. Chapitre Deuxième Section 11.

Aubry et Rau. T. 3, 261, note 47;

Baudry — Lacantinerie, Précis, T. 3, note 10857.

Bigot. Rev. Prat. 1860 p. 15;

Laurent, T. 19, note 451;

Boileux, T. 7, p. 205;

Baudry — Lacantinerie et de Loynes T. 1, note 467, P. 371;

Thézard, note 351;

André, note 189;

وهذه أحكام المحاكم الفرنسية التى تؤيد هذا الرأى .

Cass., 9 Novembre, 1857, Pandecte fr. Chr., 111. 1, 342.

J.n. art. 16215; S. 58. 1. 49, P 58. 304, D.P. 58. 1. 30.

Cnen, 28 Juin 1837;

Douais, 21 Janvier 1865, jurispr.

Douai, 1865, P. 5; S. 65. 2. 237, S. 65. 2. 237.

Amiens, 2 Mai 1863, S. 63. 2. 122. P. 63. 906, D.P. 63 5.302.

Rennes, 4 Mai 1871, J; n., art. 20606, D.P. 73. 5. 379.

Trib. Arras, 18 Février 1885, Gaz. Pol. 85. 2. Supplém. 21.

Cass. 15 Juin 1892 S. 92. 1. 281 D.P. 92. 1. 596.

Dijon 10 mai 1893, D.P. 93. 2. 479.

“... Jugé, d'après ces principes, que le privilège établi par l'art. 2102-10 paragraphe 4, C. Civ. en faveur des sommes dues pour les semences, ou pour les frais de récolte de l'année sur le prix de la récolte par préférence au propriétaire, ne doit pas être étendu au prix des engrais ou amendements employés par le fermier, lors de l'ensemencement ou à quelque autre époque que ce soit. Rennes 4 Mai 1871)

“... Jugé également qu'une fourniture d'engrais constitue une simple créance chirographaire, et non une créance privilégiée sur le prix de la récolte.”

الرأى المعارض .

Pont, t. 1, n. 134.

يرى هؤلاء الشراح ان ثمن السماد ممتاز .

Rozy, comm. des engrais, P. 35;

Massé et Narton, t, 2, n. 444;

Buranton, t. 19, n. 99;

V. aussi : Caen, 28 Juin 1837, Rec. arr.

Caen, 1837, P. 462;

S. 37. 2. 295. P. 37. 2. 319, D.P. 372. 144.

ومحكمة الموسيقى في أول مارس سنة ١٩٢٩ واستؤنف الحكم وحدد لنظر الاستئناف جلسة

٢٢ ابريل سنة ١٩٢٩ .

يقول هؤلاء الشراح وتؤيدهم هذه الاحكام فيما يقولون ان روح القانون تسمح باعتبار ثمن السماد من الديون الممتازة على ثمن المحصول اسوة بثن البذور فهذه ان امتازت بسبب أنها الأصل في انتاج المحصول فالسماد ساعد على زيادته ووفرته ويروا ان العدل في جانب ما ذهبوا اليه . وعلى كل فالسماد المقصود في آراء هؤلاء الشراح لا يتناول غير السماد الضرورى الذى تستلزمه حاجة الفلاح لا السماد الذى يباع ويشترى بقصد التجارب . *expérience*

ولكننا نرى أن التفسير بهذا الأسلوب فيه حمل للألفاظ على غير معانيها وقهر لها على غير ما وضعت له .

وهم أنما يتلمسون حالة نص عليها القانون فقاموا عليها ووضعوا للمسألتين المختلفتين طبيعة وحكما حلا واحداً . والواجب في القياس أن يكون الحكم الذى يقاس عليه عاماً لا وارداً على سبيل الاستثناء .

نعم يوجد دليل آخر من نوع الدليل القياسى هو الدليل الأولوى وهو استنباط حكم غير منصوص عليه من حكم منصوص عليه اذا كانت الاسباب التى دعت لتطبيقه على الحالة المنصوص عليها ادعى لتطبيقه على الحالة غير المنصوص عليها كما اذا كان هناك قانون يرتب شيئاً معيناً على اهمال أو تقصير فأن هذا الشئ نفسه يترتب من باب اولى على التعمد أو اذا نص الشارع على أن من

اللازم أن يوجد نورٌ في الدراجات مثلاً أثناء سيرها ليلاً فمن باب أولى أن يوجد النور في العربات . فهل ثمن السماد يعتبر ديناً ممتازاً أخذاً بهذا الدليل ؟

لا نظن ذلك مطلقاً فالسماد ليس أولى من البذور وحتى لا يمكن اعتباره في درجتها ذلك لان الحكمة التي اقتضت جعل ثمن البذور ممتازة ان البذور كانت أصلاً في إنبات الزرع اما السماد فيساعد فقط على قوة النمو دون أن يكون لوجوده أو عدم وجوده أثرٌ من حيث خالق النبات وإيجاده ويقولون أيضاً ان الرحمة تقضى باعتبار ثمن السماد ديناً ممتازاً ولكن فات هؤلاء أن يفرقوا بين العطف تقتضيه ظروف الحال والعدل يستلزمه القانون بنصه الواضح .

على أن هؤلاء جميعاً تركوا بغير دليل قانوني دعواهم ولجأوا للمنطق والقياس ومبادئ العدل وهذه وسائل لا يصح الالتجاء اليها الا اذا أعوزنا النص .

غير ان محكمة الموسيقى الجزئية تخطت المادة ٦٠١ ققرة ٤ الى المادة ٦٠٣ محاولة اقامة الدليل الذي تفقده فلم تجده فيها . واعتبرت ان السماد من الأشياء التي تستعمل لصيانة الأرض والحفاظ على قوة تربتها .

وتنص هذه المادة على أن المبالغ المستحقة في مقابلة ما صرف لصيانة الشيء تكون مقدمة على جميع ما عداها من الديون .

ومعنى هذا الامتياز أنه لولا ما صرف في حفظ الشيء لانعدم فمن العدل أن يكون الدائن بمصاريف الصيانة ممتازاً على غيره في استيفاء ما انفق . فهل بدون السماد ينعدم المحصول ؟ أو تنعدم الأرض ؟

ان المصاريف المضمونة هي ما صرف لصيانة الشيء ويراد بذلك المصاريف التي عملت لمنع الشيء من أن يتلف كله أو بعضه .

أما مصاريف التحسين frais d'amélioration أو المصاريف النافعة dépenses utiles فلا تدخل فيها . ذلك لأن حق الامتياز جاء استثناء للقاعدة العامة فيجب عدم التوسع في تفسيره وقد نص القانون على أن مصاريف الصيانة فقط هي التي تكون مقدمة على ما عداها أما مصاريف التحسين فمضمونة بحق الحبس طبقاً للمادة ٦٠٥ .

على أن جميع الآراء التي تحاول جعل ثمن السماد ممتازاً على ثمن المحصول اذا استثنينا حكم محكمة الموسيقى المشار اليه مجمعة على تلمس الدليل في المادة ٦٠١ دون اعتبار هذه الحالة مما يدخل في نطاق المادة ٦٠٣ الخاصة بمصاريف الصيانة .

الواقع أننا أمام نصوص جلية جامدة لا تقبل تحويراً ولا تبديلاً وان طرق التفسير التي استعملها

هؤلاء الشراح ليست الا الطرق العقلية المحضة التي لا أساس لها الا من المنطق البحت وهي لا تسعى الا الى اخراج الحلول على حسب ارادة الشارع المظنونة على حسب ما كان يقول به لو عرضت عليه المسائل التي اغفلها . فظنوا أنهم متى أرجعوا حلولهم الى المشرع فانها تصبح محترمة ويكون لها من القيمة ما لنص القانون ولكن طاش سهوهم لأنهم لم ينظروا في حلولهم الا الى المنطق البحت ، الى الاستنتاج والتحسيس .

لم يبق اذن الا أن تترك الجدل في الموضوع وليس أمامنا على ما نعتقد الا ان نطالب الاصلاح من باب التشريع وهذا وحده هو الطريق الذي نساكه كما سلكه من قبل علماء الفرنسيين جاء في البانديكت فقرة ١٧٣١ من الجزء المشار اليه سابقاً ما يأتي :-

L'attention du législateur a été, à diverses reprises, appelé sur cette question, et il n'est pas interdit d'espérer qu'un texte interviendra pour la trancher. Déjà au cours de la discussion de la loi de 1899, sur le privilège du bailleur, M. Creffe avait proposé de faire passer au rang des créances privilégiées pour la conservation de la chose, les sommes dues par l'agriculture pour fournitures d'engrais.

1732 : — A la séance de la chambre du 2 Décembre 1889, une proposition dans le même sens, fut déposée par M. Maxime Leconte. la proposition portait dans ces motifs :

Cette assimilation, depuis longtemps réclamée, est tout à fait dans l'intérêt des fournisseurs d'engrais, qui s'ils peuvent tomber sous le coup des sévérités de la loi, ont droit également à sa protection, et dans l'intérêt des cultivateurs, dont un grand nombre sont privés des éléments essentiels d'un bon rendement cultural, parce qu'ils n'inspirent pas une confiance suffisante en leur solvabilité.

Ils peuvent trouver des semences, parce que les fournisseurs de ces semences savent que c'est la récolte qui en devra le montant. Ces semences cependant peuvent de rien donner, ou une récolte tout à fait insuffisante, si la terre n'a pas reçu sous forme d'engrais, de nouvelles forces productives.

Le propriétaire, d'après l'art. 2102 C. Civ. se voit préférer sur la produit de la récolte le fournisseur de semences, parce que la récolte n'existerait pas sans l'engrais. de même l'engrais produit une valeur bien supérieure à son prix et qui n'existerait pas si le fournisseur d'engrais n'était pas intervenu pour faire crédit au cultivateur. Il est permis de penser d'une simple addition en ce sens à l'art. 2102 C. Civ. contribuera, avec les mesures proposées pour faciliter le crédit agricole, relèvement de notre production nationale.

1733 : — A la date du 14 Février 1896, une pétition fut adressée au Sénat par un grand nombre d'industriels, demandant l'application de l'art. 2102 aux fournitures d'engrais.

بقى أن نرجع للقانون نمرة ٢٦ لسنة ١٩٢٣ الخاص بتحصيل ثمن الاسمدة التي تباع من وزارة الزراعة للمالكي الأراضى الزراعية .

والتعليمات الخاصة الصادرة الى صياغة البلاد لئلا يرى هل أريد منها جعل ثمن السماد ديناً ممتازاً على ثمن المحصول .

هذا القانون يحيل على الأمر العالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ الذى قرر القواعد والاحكام الخاصة بتوقيع الحجز على الاثمار والمحصولات والموجودات والمواشى والعقارات المملوكة لمن يتأخر فى دفع الأموال والعشور والرسوم فى مواعيد استحقاقها - وعلى الأمر العالى الصادر فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ بتقرير الشروط الخاصة بتوقيع الحجز فى حالة التقصير فى دفع الضرائب العقارية وجاء فيه بياناً للغاية منه ما يأتى :-

« وبما أنه من الملائم سريان أحكام هذين الأمرين العالين فيما يتعلق بتحصيل اثمان الاسمدة التى تباعها وزارة الزراعة الى مالكي الأراضى الزراعية » رسمنا بما هوأت : الى آخر ما جاء به
يتبين اذن أن هذا القانون لا يغير من الواقع شيئاً اللهم الا فى الطريقة التى تتبع فى تحصيل الثمن . اذ الاصل أن الحجز الادارى كان قاصراً على جباية الضرائب والاموال الاميرية التى تنفق فى سبيل المصلحة العامة واتخذت الحكومة بشأنها هذه الطريقة المخصوصة فى التحصيل وعهدت بأمرها الى جهة الادارة ليكون الاسراع رائدها فى ذلك حتى لا تتعطل مصالحها ويقف العمل الحكومى .

وكان المقصود الى حين صدور القانون نمرة ٢٦ لسنة ١٩٢٣ الخاص بتحصيل ثمن الاسمدة بكلمة الأموال الواردة فى الأمرين المشار اليهما مايجب للمصلحة العامة أيا كان نوعه فان كانت هناك معاملة خاصة بين الحكومة واحد افراد الناس كان المرجع فى التنفيذ الى القواعد العامة اسوة بالافراد بمعنى ان الحكومة تحصل أولاً على حكم يكون هو الأساس فى هذا الصدد .

فلما جاء هذا القانون اعتبر ثمن السماد من الأموال التى يحق للحكومة أن تتخذ فى سبيل تحصيلها طريق الحجز الادارى دون أن تعتبر بأى حال من الاحوال ديوناً ممتازة لأن الفرق كبير بين الامتياز يقرره القانون المدنى لحق من الحقوق وبين طرق التنفيذ الخاصة بوضعها قانون المرافعات والقوانين المتممة له ليحفظ على الحكومة أموالها من الضياع ان هى اضطرت لاتخاذ طرق التنفيذ العادية .

والحجز بسبب عدم دفع هذه الأموال فى مواعيدها طبقاً لاحكام هذا القانون جائز على الاثمار والمحصولات وكذلك المواشى والأشياء المنقولة التى يملكها الممول وتكون فى العقار المستحق عليه المال فان لم تف جاز الحجز العقارى الادارى بخلاف ما رأينا فى ثمن البذور ومصاريف الحصاد فهى ممتازة فقط على ثمن المحصول دون غيره ولا بد فيها من أخذ حكم برغم أنها ديون ممتازة .
من كل ما تقدم نرى ان ثمن السماد لا يمكن اعتباره مطلقاً ديناً ممتازاً على ثمن المحصول .

طه السيد

بأقلام قضايا الحكومة

الأحكام

قضية محكمة النقض والإبراهيم

٥٦٢

٢ مايو سنة ١٩٢٩

جريمة. دخول عقار بقصد منع حيازته
بالقوة . اركانها .

القاعدة القانونية

المقصود بالقوة في الجريمة المنصوص عليها
في المادة ٣٢٣ عقوبات هي ما يقع على الاشخاص
لا على الاشياء

المحكمة :

« حيث انه فيما يخص الموضوع يلاحظ
أن الطاعن حوكم بمقتضى المادة (٣٢٣) من
قانون العقوبات

« وحيث ان المادة المذكورة نصت على
ان « كل من دخل عقاراً في حيازة آخر بقصد
منع حيازته بالقوة أو بقصد ارتكاب جريمة فيه
أو كان قد دخله بوجه قانوني وبقى فيه بقصد
ارتكاب شيء مما ذكر يعاقب بالحبس مدة
لا تتجاوز ثلاثة اشهر أو بغرامة لا تتجاوز
عشرين جنيهاً مصرياً »

« وحيث انه بالرجوع الى الحكم المطعون

فيه تبين انه لم يذكر ان الطاعن دخل العقار
بقصد منع حيازة المجنى عليه بالقوة وكل ما أثبتته
المحكمة فيه ان الطاعن المذكور نزع السلك
المجول سوراً بطريق القوة كما قررت صراحة
ان هذا العمل اى اتلاف السور لا يمكن أن
يكون جريمة مستقلة كما طلبته النيابة بل انها تعتبره
ركن القوة في جريمة التعرض بقصد منع الحيازة
وبناء على ذلك قضت ببراءة الطاعن من تهمة
الاتلاف وبتغريمه ٢٠٠ قرش لتهمة دخوله
عقار المدعى بالحق المدني بقصد منع حيازته بالقوة.

« وحيث ان المادة (٣٢٣) عقوبات
سالفة الذكر لا تعاقب الا على الدخول في عقار
بقصد منع حيازته بالقوة وهذا - كما هو واضح
مما سبق ذكره - غير متوفر في الدعوى الحالية
لأنه من جهة لم يثبت ان الطاعن دخل فعلاً
العقار بقصد منع الحيازة بالقوة كما انه من جهة
اخرى لا محل للقول بأن مجرد كسر السور هو
ركن القوة في جريمة المادة (٣٢٣) كما تقول
المحكمة اذ المفهوم ان القوة في تلك الجريمة هي
ما يقع على الاشخاص لا على الاشياء

« وحيث ان الواقعة بالصورة الثابتة في

الحكم المطعون فيه غير معاقب عليها بمقتضى
المادة (٣٢٣) عقوبات

(طعن احمد افندى الزشيدى ضد النيابة غمرة
١٣١٩ سنة ٤٦ ق — دائرة حضرة صاحب السعادة
عبد العزيز فهمى باشا رئيس المحكمة وبحضور ميسر
سودان واصحاب الغزة محمد لبيب عطية بك وذكى برزى
بك وحامد فهمى بك المستشارين ومحمد جلال بك
وكيل النيابة)

٥٦٣

٢ مايو سنة ١٩٢٩

اودة المشورة . الطعن فى الاوامر الصادرة منها .
من النائب العمومى دون المتهم والمدعى المدنى . حالة

القاعدة القانونية :

لا يجوز قانونا الطعن بطريق النقض فى
اوامر اودة المشورة الا من النائب العمومى وحده
دون المتهم او المدعى بالحقوق المدنية وهو مقصور
على حالة مخصوصة نصت عليها المادة الرابعة من
قانون ١٩ اكتوبر سنة ١٩٢٥ (القاضى بجعل
بعض الجنايات جنحا من حيث الاختصاص)
وقد اجازته محكمة النقض للنائب العمومى ايضا فى
حالة صدور امر من اودة المشورة من قبيل اوامر
قاضى الاحالة التى نصت المادة ١٣ من قانون
تشكيل محاكم الجنايات على ان للنائب العمومى
الطعن فيها بطريق النقض . وذلك من باب
القياس وعلى اعتبار ان غرفة المشورة ليست
الا معيدة عمل قاضى الاحالة دون ان تخرجه
عن طبيعته وهو كونه عملا تحضيريا غير فاصل
فى الدعوى

المحكمة :

« حيث ان الطعن حاصل فى حكم اودة

المشورة الصادر فى ٥ فبراير سنة ١٩٢٩ فى
المعارضة المرفوعة من المدعى بالحقوق المدنى فى قرار
قاضى الاحالة بمحكمة بنى سويف القاضى ذلك
الحكم بالغاء هذا القرار وباحالة الطاعن واخرين
معه لمحكمة جنايات بنى سويف لمحاكمتهم بالفقرة
الأولى من المادة ١٩٨ من قانون العقوبات على
التهمة الموجهة اليهم والمبينة بوقائع هذا الحكم .
« وحيث ان الطعن بطريق النقض فى
أوامر اودة المشورة لا يجوز قانونا الا من النائب
العمومى وحده دون المتهم او المدعى بالحقوق
المدنية وهو مقصور على حالة مخصوصة نصت
عليها المادة الرابعة من قانون ١٩ اكتوبر سنة
١٩٢٥ (القاضى بجعل بعض الجنايات جنحا
من حيث الاختصاص اذا اقترنت بأعذار قانونية
او ظروف مخففة) . وقد اجازته محكمة النقض
والابرام للنائب العمومى أيضا فى حالة صدور
أمر من اودة المشورة من قبيل اوامر قاضى
الاحالة التى نصت المادة ١٣ من قانون تشكيل
محاكم الجنايات على ان للنائب العمومى الطعن
فيها بطريق النقض . وما عدا هاتين الحالتين
فأوامر اودة المشورة لا سبيل فى القانون الى
الطعن فيها بطريق النقض من احد .

« وحيث أنه مما يجدر التنبيه اليه ان اجازة
محكمة النقض للنائب العمومى بالطعن فى الاوامر
التي تصدرها غرفة المشورة وتكون من قبيل
اوامر قاضى الاحالة المشار اليها فى المادة ١٣ -
هذه الاجازة غير صحيحة الا من باب القياس
فقط وعلى اعتبار ان غرفة المشورة ليست الا معيدة
عمل قاضى الاحالة من دون أن تخرجه عن

٢٨٢ من قانون تحقيق الجنايات من أنه لا يجوز إقامة الدعوى المدنية الناشئة عن جناية أو جنحة أو مخالفة مباشرة أمام المحكمة الجنائية بعد انقضاء المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية .

اذ المادة الاولى خاصة بالخصم الذى ينضم الى دعوى عمومية مقامة فعلا ويقم نفسه فيها مدعياً بحق مدنى وهو ما يعرف فقهاً بالطرف المنضم *Partie jointe* اما المادة الثانية فهي خاصة بالشخص الذى يلجأ مباشرة الى المحكمة الجنائية مطالباً بحقوقه المدنية فتتحرك بدعواه نفس الدعوى العمومية التى لم تكن مقامه من قبل ويعرف فقهاً بالطرف الأصيل *Partie principale*

المحكمة

« حيث ان الوجه الرابع من هذا الطعن بنى على ان قبول الدفع بسقوط الحق في رفع الدعوى العمومية لا يمنع من الحكم للمدعى المدنى بطلباته .

« وحيث ان الفصل في هذا الوجه يستلزم استعراض المادتين ١٧٢ و ٢٨٢ من قانون تحقيق الجنايات وفهم ما اشتملتا عليه من الاحكام .

« وحيث ان المادة (١٧٢) من قانون تحقيق الجنايات نصت على أنه اذا كانت الواقعة ثابتة أولاً يعاقب عليها القانون او سقط الحق في إقامة الدعوى بها بمضى المدة الطويلة يحكم القاضى ببراءة المتهم ويجوز له ان يحكم أيضاً بالتعويضات التى يطلبها بعض الخصوم من بعض اما المادة

طبيعته وهى كونه عملاً تحضيرياً غير فاصل فى الدعوى . اما ان تكون هذه الاجازة حاصلة على اعتبار ان امر غرفة المشورة (سواء سمي امرا او قراراً او حكماً) هو من الاحكام النهائية الصادرة فى الموضوع او التى تنهى الدعوى كما لو كانت صدرت نهائياً فى الموضوع وانه بهذه المثابة يكون قابلاً للطعن من كل ذى شأن فى الدعوى بمقتضى القاعدة العامة المنصوص عليها بالمادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات فهذا نظر غير صحيح فى ذاته ولا تحتمله نصوص القانون . « وحيث انه لما تقدم يكون الطعن الحالى غير جائز القبول .

(طعن محمد افندى نوير ضد قرار أودة المشورة بمحكمة بنى سويف وقضية النيابة واخر غمرة ١٣٣٥ سنة ٤٦ ق — بالهيئة السابقة)

٥٦٤

٢٠٢٩ سنة ١٩٢٩

دعوى عمومية . سقوط الحق في اقامتها بمضى المدة السير فى الدعوى المدنية . المادتان ١٧٢ ، ٢٨٢ جنائيات . تفرقة : الدعوى المدنية المباشرة والدعوى المنضمة الى الدعوى العمومية

القاعدة القانونية

تقضى المادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات بأنه فى حالة ما تكون الدعوى العمومية مرفوعة فعلاً من جانب النيابة وانضم لها المجنى عليه مطالباً بحقوقه المدنية لدى المحكمة الجنائية ارتبطت هذه المحكمة بالدعوى ووجب عليها أن تسير فى نظرها الى التهايه ولو ظهر فى أثناء السير ان الدعوى العمومية قد سقطت

ولا تناقض بين هذا وبين ما تقضى به المادة

مع الصواب والمعقول اتفاقاً تاماً . ذلك انه من المسلم به ان لكل شخص مجنى عليه الحق التام في ان يلجأ بالنسبة لحقوقه المدنية للقضاء الجنائي واذا ما فعل ذلك اعتماداً على ان الدعوى العمومية مرفوعة فعلاً من جانب النيابة فقد حق له السير في دعواه المدنية لدى المحكمة الجنائية الى النهاية وحق على هذه المحكمة الجنائية وقد ارتبطت بالدعوى أن تسير في نظرها الى النهاية ولو ظهرت في أثناء السير ان الدعوى العمومية قد سقطت - واذا كان هذا قانونياً وعادلاً - وهو ما نصت عليه المادة (١٧٢) من قانون تحقيق الجنايات صراحة فان من المعقول والعدل أيضاً ان الدعوى المدنية الناشئة عن جناية أو جنحة أو مخالفة لا يجوز اقامتها مباشرة أمام المحكمة الجنائية بعد انقضاء المدة المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية أي ان الدعوى العمومية اذا كان قد سقط الحق في اقامتها ولم تسر فيها النيابة العمومية فعلاً فلا يصح للمجنى عليه ان يلجأ مباشرة للقضاء الجنائي الذي لا توجد لديه في الواقع أي دعوى يمكن هذا المجنى عليه الاستناد عليها والانضمام اليها كما هو الحال في صورة المادة (١٧٢) من قانون تحقيق الجنايات بل له اذا شاء أن يرفع دعواه امام المحكمة المدنية ليس غير . على ان ما يؤيد أن المادة (٢٨٢) من قانون تحقيق الجنايات انما وضعت لحالة الدعوى المرفوعة مباشرة من المدعي المدني بدون أن تكون هناك دعوى عمومية مرفوعة فعلاً من النيابة هو ما تقرر في الفقرة الأخيرة من هذه المادة فان الشارع بعد ان منع

(٢٨٢) من قانون تحقيق الجنايات قد جاء بها ان الدعوى بالتضمينات الناشئة عن جناية أو جنحة أو مخالفة لا يجوز اقامتها باحدى المحاكم في المواد الجنائية بعد انقضاء المدة المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية . واذا اقيمت الدعوى بالتضمينات أمام احدى المحاكم المذكورة قبل انقضاء تلك المدة فيترتب على ذلك انقطاع المدة المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية .

« وحيث أنه وان كان الظاهر لأول وهلة من نص هاتين المادتين ان بينهما شيئاً من التناقض وان ما اجازته المادة (١٧٢) للمدعي بالحق المدني حرمة عليه المادة (٢٨٢) من قانون تحقيق الجنايات الا أن هذا التناقض الظاهري لا يلبث أن يزول اذا ما قورنت احكامهما بشيء من الدقة والامعان . ومن هذه المقارنه يتضح ان الحالة التي وضعت من أجلها المادة (١٧٢) هي خلاف الحالة التي استلزمت وضع المادة (٢٨٢) . فالمادة الأولى خاصة بالخصم الذي ينضم الى دعوى عمومية مقامة فعلاً و يقيم نفسه فيها مدعياً بحق مدني وهو ما يعرف فقهاً بالطرف المنضم "partie jointe" واما المادة (٢٨٢) فهي متعلقة بالشخص الذي يلجأ مباشرة الى المحكمة الجنائية مطالباً بحقوقه المدنية فتتحرك بدعواه نفس الدعوى العمومية التي لم تكن مقامة من قبل ويعرف فقهاً بالطرف الأصلي "partie principale"

واذا ما علم ذلك تبين جلياً ان ما قضى به المشرع في كل من المادتين المذكورتين جاء متفقاً

٥٦٥

٢ مايو سنة ١٩٢٩

- ١ . شهادة . الامتناع عن تأديتها في تحقيق جنائية المرجع في وصف الواقعة .
- ٢ . شهادة . الامتناع عن تأديتها في التحقيق . بيان الواقعة بياناً كافياً .

القاعدة القانونية

١ - المرجع في كون القضية الجارية تحقيقها والمطلوب سماع اقوال الشاهد فيها هي جنائية أم لا راجع الى الوصف الذي يعطيه المحقق لها لا الى الوصف الاخير الذي تعطيه المحكمة لها بعد تقديمها اليها وفصلها فيها

٢ - تعتبر الواقعة مبنية بياناً كافياً في الحكم اذا بين تاريخ الامتناع عن تأدية الشهادة وجهة التحقيق التي حصل امامها ونوع الجنائية التي كان جارياً تحقيقها . دون ان تكون هناك ثمة ضرورة لبيان الاسئلة التي امتنع الشاهد عن الاجابة عليها إذ لا حاجة لذلك لأنه مفروض أن المحقق انما يوجه من الاسئلة ما هو مفيد في الدعوى وهو وحده الذي يحكم بتعلقه بالموضوع وعدم تعلقه به

المحكمة

« حيث ان الوجه الأول يتحصل في أن التهمة غير مبنية في الحكم بياناً كافياً اذ كل ما جاء فيه هو أن الطابع امتنع عن الاجابة على الاسئلة التي وجهتها اليه النيابة وكان الواجب ذكر هذه الاسئلة حتى يظهر ما اذا كانت متعلقة بالموضوع أم لا وما اذا كان الامتناع عن الاجابة عليها مما يقضى بتطبيق المواد التي طلب الحكم بموجبها أم لا .

المدعى المدني صراحة في الفقرة الأولى من الالتجاء الى القضاء الجنائي بعد انقضاء المدة المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية كما سلف البيان أجاز له ذلك في الفقرة الثانية اذا كانت تلك المدة لم تنقض بعد ورتب على رفع الدعوى المدنية في هذه الحالة الأخيرة انقطاع المدة المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية وفي ترتيبه هذا اشارة صريحة الى أن المقصود بهذه المادة هو حالة دعوى مدنية رفعت مباشرة بدون أن تكون هناك دعوى عمومية مرفوعة فعلاً من قبل .

« وحيث أنه من الثابت في الدعوى الحالية ان الطاعن كان طرفاً منضمّاً الى الدعوى العمومية وحالته مما تنطبق عليها احكام المادة (١٧٢) من قانون تحقيق الجنايات أى ان الحكم بسقوط الحق في رفع الدعوى العمومية لم يكن مانعاً قانونياً من قبول الدعوى المدنية والفصل فيها .

« وحيث أنه مما تقدم يرى أن الطعن الحالي على أساس قانوني من هذه الوجهة وعليه يتعين قبوله موضوعاً وتقض الحكم المطعون فيه فيما يختص بالدعوى المدنية واحالة القضية الى دائرة اخرى للفصل في الدعوى المدنية المذكورة .

(طعن محمد عسل زين الدين مدعى مدني في قضية النيابة ضد محمد محمود عبد اللطيف نمرة ١١٩٤ سنة ٤٦ ق بالهيئة السابقة)

فيه ان النية كانت تحقق في جناية فهذا كاف
لأمكن تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٨٧ من
قانون تحقيق الجنايات ولا محل لانتظار فصل
القضاء في موضوع الجريمة التي كانت تحققها النية
لمعرفة ما اذا كانت جناية حقيقة أو هي مجرد
جنحة واذن فهذا الوجه ايضاً متعين الرفض .
(طعن مصطفى عبد الرازق ضد النيابة نمرة ١٣٨٥
سنة ٤٦ ق — بالهيئة السابقة)

٥٦٦

٩ مايو سنة ١٩٢٩

اختلاس أشياء محجوز عليها متى يتم من المالك

القاعدة القانونية

يعني القانون بالاختلاس في المادة ٢٨٠
عقوبات ازالة المالك لصفة الحجز في ملكه .
المحجوز الموضوع تحت حراسته وذلك باخفائه
اياه وعدم تقديمه للمحضر في اليوم المحدد للبيع
اضراراً بالدائن الحاجز . وكلما تحقق الاخفاء وعدم
التقديم للمحضر دل ذلك بذاته على قصد
مضارة الدائن بتعطيل وصوله الى حقه . وعلى
المالك الحارس ان ادعى سلامة النية ان يثبتها

المحكمة

« حيث ان مبنى الطعن (١) ان
اختلاس المالك الحارس للشيء المحجوز عليه
لا يتحقق بمجرد عدم تقديمه للمحضر يوم البيع
بل لا بد من اثبات الاستحواذ عليه واخفائه بنية
امتلاكه و (٢) انه لا اختلاس لثور المحجوز
عليه بل ولا مجرد تأخر في تقديمه للمحضر يوم
البيع اذ الدائن الحاجز قد اتفق مع المدين

« وحيث ان البيان الوارد بالحكم عن تهمة
الطاعن قد اشتمل عناصر الفعل المعاقب عليه
بالفقرة الثانية من المادة ٨٧ من قانون تحقيق
الجنايات وهي (الامتناع عن الاجابة عن الاسئلة
التي يوجهها المحقق أثناء تحقيق جناية) اذ كل
هذه العناصر موضحة في الحكم الذي بين ايضاً
تاريخ الامتناع وجهة التحقيق التي حصل أمامها
ونوع الجناية التي كان جارياً تحقيقها . فهو اذن
بيان كاف على خلاف ما يزعمه الطاعن . أما
قوله انه كان من الواجب بيان الاسئلة التي امتنع
عن الاجابة عليها حتى يعلم أمتعلقة بالموضوع أم لا
فهو قول غير جدي لأن المفروض ان المحقق
انما يوجه من الاسئلة ما هو مفيد في الدعوى وهو
وحده الذي يحكم بتعلقه بالموضوع وعدم تعلقه
به اللهم الا اذا وضع سؤالاً يحكم البدهة باستحالة
تعلقه بالموضوع استحالة مطلقة . وعلى من يدعى
وضع المحقق مثل هذا السؤال له اثناء اخذ
شهادته ان يقول ما هو هذا السؤال والطاعن لم
يبين شيئاً من ذلك . وعليه فهذا الوجه متعين الرفض
« وحيث ان الوجه الثاني غير جدي ايضاً
فانه لا يكفي ان يحضر الشاهد لدى المحقق
ويتخلص من تأدية الشهادة بكلمة يقولها هي
ان صحته لا تساعد على تأديتها .

« وحيث ان الوجه الثالث يرد عليه ان
كون القضية الجارية تحقيقها والمطلوب سماع
اقوال الشاهد فيها هي جناية أم لا هذا راجع الى
الوصف الذي يعطيه المحقق لها لا الى الوصف
الأخير الذي تعطيه المحكمة لها بعد تقديمها اليها
وفصلها فيها . ومادام الثابت في الحكم المطعون

المحجوز عليه من قبل البيع على تأجيله خمسة عشر يوماً وبسبب هذا الاتفاق لم يضر الاهتمام بتقديم الثور للبيع في اليوم المحدد . ويقول الطاعن ان الواقعة اذن تكون غير معاقب عليها . « وحيث ان الشطر الاول من الطعن معقد المعنى لأن الشيء المحجوز عليه يستمر مملوكاً لصاحبه المدين المحجوز عليه الى ان يباع فاذا كان هو الحارس فاخلاسه لهذا الشيء الاختلاس المعاقب عليه بالمادة ٢٨٠ عقوبات لا يمكن ان يكون معناه الاستحواذ على ذلك الشيء خفية بنية امتلاكه كما يزعم الطاعن ما دام كل من الاستحواذ والملك ثابتين للمختلس من قبل ومستمرين على الثبوت له الى يوم البيع . وانما القانون يعنى بالاختلاس في المادة ٢٨٠ ازالة المالك لصفة الحجز عن ملكه المحجوز الموضوع تحت حراسته وذلك باخفائه اياه وعدم تقديمه للمحضر في اليوم المحدد للبيع اضراراً بالدائن الحاجز . وكما تحقق الاخفاء وعدم التقديم للمحضر دل ذلك بذاته على قصد مضارة الدائن بتعطيل وصوله الى حقه . وعلى المالك الحارس ان ادعى سلامة النية ان يثبتها .

« وحيث ان الثابت بالحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ان المحضر في يوم البيع لم يجد الثور المحجوز عليه ولم يقدمه له الطاعن . وهذا الثابت يكفي وحده كما سلف وكما قالت المحكمة بحق لتحقيق الجريمة المنصوص عنها بالمادة ٢٨٠ عقوبات .

« وحيث ان الطاعن يدعى في الشطر الثاني سلامة النية ويدلل عليها بأنه كان متفقاً

مع الدائن من قبل البيع على تأجيله خمسة عشر يوماً وهذا الزعم وان كان خاصاً بالموضوع ولا شأن لمحكمة النقض به الا انه تبين من الاطلاع على محضر الجلسة انه كان ادعاه لدى محكمة اول درجة فسألت الحاجز المجنى عليه فقرر انه حقيقة قبل رجاء اهل المتهم ووافق على تأجيل البيع - كما ظهر من الاطلاع على محضر التبديد المحرر في ١٢ اكتوبر سنة ١٩٢٦ ان الدائن الحاجز قرر امام المحضر انه يطلب ايقاف البيع لأنه أمهل المدين المحجوز عليه خمسة عشر يوماً وفي هذا ما يرجح دعوى سلامة نية الطاعن في عدم احضاره الثور يوم البيع . «

(طعن على محمود عبيد ضد النيابة نمرة ١٦٥٤ سنة ٤٦ ق — بالهيئة السابقة)

٥٦٧

٩ مايو سنة ١٩٢٩

بصمة الاصبع . التوقيع بها ونسبتها الى الغير . لا تزور

القاعدة القانونية

١ - تعاقب المادتان ١٧٩ و ١٨٠ عقوبات على التزوير الحاصل بوضع امضاء مزورة او ختم مزور ولا نص فيها على من يزور بوضع بصمة اصبع مزورة

٢ - استلام المتهم الاعلان والتوقيع ببصمة اصبعه عليه بدلاً من المعلن اليه ليس تزوير يدخل في حيز تطبيق احكام التزوير قانوناً

المحكمة

« حيث ان مبنى الطعن ان المتهم بصم بأصبعه على اقرار باستلام اعلان للقرعة العسكرية

وارد لمن يدعى عبد ربه عبد العزيز وقد قدم لمحكمة الجنايات فحكمت ببراءته بناء على ان المادتين ١٧٩ و ١٨٠ عقوبات تعاقبات على التزوير الحاصل بوضع امضاء مزورة او ختم مزور ولا نص فيهما على من - يزور بوضع بصمة اصبع مزورة . وقد أسهبت النيابة في بيان أن بصمة الأصبع وان لم تذكر في القانون الى جانب الختم الا انها كمثل علامة دالة على صاحبها بل هي اصدق من الختم انباء عنه وان المحكمة قد أخطأت في عدم اعتبارها كمثل من حيث تطبيق المادتين المذكورتين .

« وحيث انه يجب ان يلاحظ على هذا الطعن انه مع الانهيار في بيانه فهو طعن معدوم الأساس لأنه قائم على فكرة ان هناك بصمة اصبع مزورة والواقع ان البصمة المقول عنها ما دامت هي بصمة اصبع المتهم نفسه فهي بصمة صحيحة لا تنبئ الا عن شخص واحد بعينه هو هذا المتهم وهي تساوى امضاءه باسم نفسه او توقيعه بختم باسمه منقوش فيه « احمد ندا » بل هي اصدق أنباء على شخصه من اسمه هذا مكتوباً بخطه او منقوشاً في ختمه لسهولة التزوير فيهما واستحالة التزوير تقريباً فيها كما لا يخفى . واذن فهذه البصمة بصمة اصبع احمد ندا مستحيل ان تكون بصمة مزورة لأصبع عبد ربه عبد العزيز بل يجب استبعاد هذه الفكرة قطعاً . ومتى استبعدت هذه الفكرة امتنع حتماً التحدى بالمادة ١٧٩ فان هذه المادة لا تنطبق الا في صورة ما اذا كان هناك اختتام مزورة ولا تكون الاختتام مزورة الا اذا كانت مينة لأسماء

الاشخاص المسمين فيها بياناً يداخله الغش بأن تكون مصطنعة بأسماء المنسوبة لهم او مقلدة بأسمائهم على مثال اختتام لهم موجودة من قبل او تكون هي هي اختتام أصحابها المنقوشة أسماؤهم عليها بعلمهم واطلاعهم ولكنها اختلست منهم ووقع بها او غشوا في التوقيع بها على ما لا يقصدون التوقيع عليه . والبصمة التي يضعها شخص ما بأصبعه يستحيل عقلاً ان تكون مزورة لا في ذاتها ولا في نسبتها لغير باصمها بأصبعه لأنها لو نطقت لما فاهت الا باسم باصمها لا باسم المراد نسبتها اليه . وعليه فان ما تقوله النيابة في طعنها هذا هو كما اسلفنا معدوم الأساس . ومثله ما كان في هذا الصدد من جانب المحكمة اذ هي تابعت النيابة على القول بأن بصمة اصبع المتهم مزورة على عبد ربه عبد العزيز واهتمت بالتدليل على ان تزوير بصمات الأصابع ليس من طرق التزوير المنصوص عليها بالمادة ١٧٩ من قانون العقوبات .

« وحيث يظهر ان الذمى حداً بالنيابة العمومية الى رفع الدعوى باعتبار ما وقع من المتهم هو تزوير معاقب عليه بمادتي ١٧٩ و ١٨٠ والى اصرارها على الطعن في حكم البراءة بطريق النقض وعلى طلب تطبيق المادتين المذكورتين هو ان المتهم قد أوهم - في نظرها - بأن بصمة أصبعه هي بصمة اصبع عبد ربه عبد العزيز . ولكن شتان ما بين هذا الأبهام - اذا كان قد حصل - وبين أن تكون بصمة اصبع عبد ربه عبد العزيز قد اصطنعت او قلدت او اختلست منه او انغش هو في التوقيع بها على ما لا يقصد

او استكره عليه . شتان ما بين الأمرين فان البصمة في الواقع هي البصمة الحقيقية لأصبع المتهم لا لأصبع عبد ربه عبد العزيز . ومثل هذا الإيهام قد تتصور له أهمية قانونية في جريمة النصب لو ان الموضوع يحتمل القول بهذه الجريمة أما في جريمة التزوير التي نحن فيها فليس له أدنى أهمية في نظر القانون .

« وحيث انه لا أهمية لما ورد في الطعن من جهة صحة الاحتجاج ببصمة اصبع شخص ما كما يحتاج عليه بختمه وامكان القضاء عليه مدنياً بالغرامة ان أنكرها باطلا كما يقضى بالغرامة على منكر ختمه . فان هذه المحكمة مع التصريح بأن بصمة الأصابع أدل على صاحبها وأصدق انباء عنه من بصمة ختمه وأنها عليه أقطع حجة من الختم وأنه وان أنكرها وثبت أنها له استحق غرامة منكر الختم مع تقريرها هذا والتصريح به فانها لا ترى محلا في الموضوع المطروح الآن عليها الى الخوض في حجية بصمة الختم والاستشهاد بما صار نقله في بيان سبب الطعن من آراء الفقهاء وأحكام القضاء .

« وحيث أن النيابة في غضون بيانها لسبب الطعن تستشهد بأقوال للشرح لا تصدق الا على التزوير المعنوي القائم على جعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مما يعاقب عليه بالمادة ١٨٢ ولكن يجب استبعاد هذه الفكرة ايضاً كما استبعدتها محكمة الموضوع اذ كانت النيابة أثناء نظر الدعوى قد عدلت طلباتها بما يفهم منه ان المتهم موظف وقع على ورقة الاعلان بما يفيد تسليمها لعبد ربه عبد العزيز فاطرحت

المحكمة طلبها هذا قائلة أنه لم يثبت لديها أن المتهم موظف مختص بتسليم مثل هذا الاعلان . « وحيث أن النيابة أثناء مرافعتها لدى هذه المحكمة قالت أن الاعلان الذي حصل لنفر القرعة هو من عمل عمدة البلد وأن هذا العمدة كلف المتهم بايصاله للمعلن اليه فالمتهم لم يوصله فعلا بل وضع بصمة أصبع نفسه على الاعلان كأنها بصمة لأصبع المعلن اليه . وجعل كأن المعلن اليه استلم الاعلان بدليل هذه البصمة فالمادة فيها تزوير معنوي اشترك فيه المتهم مع العمدة الحسن النية وطلبت النيابة اقرار هذا النظر وتقض الحكم .

« وحيث أن هذا التعديل في التهمة عسر أن تقبله هذه المحكمة الآن
(طعن النيابة ضد احمد ندانمرة ١٣٤١ سنة ٤٦ ق — بالهيئة السابقة)

٥٦٨

٩ مايو سنة ١٩٢٩

قانون ١٩ اكتوبر سنة ١٩٢٥ . اختصاص محكمة الجنج في الفعل في الجنايات المحالة اليها بمقتضاء

القاعدة القانونية :

ليس الغرض من قانون ١٩ اكتوبر سنة ١٩٢٥ المبيح إحالة بعض الجنايات الى محكمة الجنج لوجود أعذار قانونية او ظروف مخففة سوى مجرد نقل الاختصاص في تلك الجرائم من محكمة الجنايات الى محكمة الجنج نقلاً جوازياً لا إلزامياً . وان هذا النقل لا يغير مطلقاً من طبيعة الجريمة ونوعها القانوني ولا يمس أدنى

مساس بما تقتضيه مواد القانون المنطبقة عليها من جهة أصل العقاب وما يسمح به للقاضي الذي يقبل العذر او يرى التخفيف . بل كل ذلك يبقى على أصله وقوته وغاية الامر ان قاضي الجنح يحل في الحكم بموجب ذلك محل قاضي الجنايات .

المحكمة :

« حيث ان مبنى الطعن ان المحكمة الاستئنافية اذا رأت ان في الدعوى ظروفًا مخففة قد عدلت العقوبة المحكوم بها ابتدائيًا فأنزلتها من ثلاثة شهور حبس مع الشغل الى شهر حبس بشغل مع ان الجريمة جناية عاهة مستديمة وعقابها السجن من ثلاث سنوات الى خمس سنوات ومهما يكن لابساها من الظروف المخففة فلا يمكن بحسب المادة ١٧ من قانون العقوبات انزال العقوبة الى أقل من ثلاثة شهور حبس وانه لذلك يكون الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين تصحيحه

« وحيث انه سبق لهذه المحكمة ان قررت في حكمها الصادر بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٩ في الدعوى المقيدة بجدول النقض نمرة ٨٢٦ سنة ٤٦ ق . ان قانون ١٩ أكتوبر سنة ٩٢٥ المبيح لأحالة بعض الجنايات الى محكمة الجنح لوجود اعذار قانونية او ظروف مخففة ليس الغرض منه سوى مجرد نقل الاختصاص في تلك الجرائم من محكمة الجنايات الى محكمة الجنح نقلاً جوازياً لا إلزامياً وأن هذا النقل لا يغير مطلقاً من طبيعة الجريمة ونوعها القانوني ولا يمس

أدنى مساس بما تقتضيه مواد القانون المنطبقة عليها من جهة أصل العقاب وما يسمح به للقاضي الذي يقبل العذر او يرى التخفيف . بل كل ذلك يبقى على أصله وقوته وغاية الامر ان قاضي الجنح يحل في الحكم بموجب ذلك محل قاضي الجنايات .

« وحيث ان المادة ١٧ من قانون العقوبات الخاصة ببيان ما يباح للقاضي عند وجود ظروف مخففة تستدعي رأفته - لا تسمح بالنزول في عقوبة الجريمة الصادر بشأنها الحكم المطعون فيه عن الحبس ثلاثة شهور واذن يكون ما فعلته المحكمة الاستئنافية من انزال العقوبة من ثلاثة شهور الى شهر واحد خطأ يجب تصحيحه .

(طعن النيابة ضد فاطمة بنت حسن نمرة ١٤١٦ سنة ٤٦ ق — بالهيئة السابقة)

٥٦٩

٩ مايو سنة ١٩٢٩

اختلاس . رد المبلغ المختلس . لا يمنع وقوع الجريمة . سلطة قاضي الموضوع

القاعدة القانونية

لا يمنع رد المبلغ المختلس من أن تكون جريمة الاختلاس قد تمت واستوجبت العقاب من قبل حصوله . وتتماها هذا يكون بالامتناع عن الرد أو العجز عنه عند الطلب ولو لم يحصل أي تحقيق رسمي بخصوصها . وطريقة الطلب وكيفية الامتناع أو العجز هما من الامور التي يقدرها قاضي الموضوع . فتى قال كلمته فيها واستوفت الجريمة باقى شروطها فلا رقابة لأحد على حكمه

المحكمة

« حيث أن مبنى الطعن أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون ما دام المتهم - كما هو ثابت في الحكم - أظهر استعدادة أثناء تحقيق النيابة لدفع المبلغ المنسوب له اختلاسه والاختلاس لا يتم الا بالعجز عن الدفع عند المطالبة .

« وحيث أن اظهار الاستعداد للدفع ليس هو الدفع فعلا . على أن الدفع لا يمنع من أن تكون الجريمة قد تمت واستوجبت العقاب من قبل حصواه . وتمامها هذا يكون بالامتناع عن الرد أو العجز عنه عند الطلب ولو لم يحصل أى تحقيق رسمى بخصوصها . وطريقة الطلب وكيفية الامتناع أو العجز كلاهما من الأمور التى يقدرها قاضى الموضوع ومتى قال كلمته فيها واستوفت الجريمة باقى شروطها وحكم فلا رقابة لأحد عليه » وحيث ان الحكم المطعون فيه اذا كان

ذكر أن المتهم أظهر أمام النيابة استعداده للدفع فان هذا كما تقدم لا يحلل المتهم من الجريمة . على أن الحكم انما ذكر هذه العبارة فى معرض التدليل على استلام المتهم للمبلغ اذ هذا المتهم أنكر لدى المحكمة استلامه وكان دفاعه مبنيا على أن التهمة ملفقة عليه فالمحكمة جعلت سبق تقريره لدى النيابة باستعداده لرد المبلغ دليلا من الأدلة على صدق المجنى عليه فى تسليمه اياه من أجل هذا يكون الطعن فى غير محله .

(طعن كامل لطفى ضد النيابة نمرة ١٤٢٧ سنة ٤٦ ق - بالهيئة السابقة)

٥٧٠

٩ مايو سنة ١٩٢٩

دفاع شرعى عن النفس . طلب المتهم اعتباره فى هذه الحالة . لا ضرورة . واجب المحكمة

القاعدة القانونية

ليس من الضرورى أن يطلب المتهم اعتباره فى حالة دفاع شرعى عن نفسه لتبحث المحكمة فيه وترد عليه فى حكمها او تقضى بناء عليه بل عليها اذا تبينت من الوقائع التى اثبتتها فى الحكم ان المتهم كان فى حالة دفاع عن نفسه ان تقضى بذلك من تلقاء نفسها ولو لم يطلب ذلك الدفاع عن المتهم فانه مهما تكن طلبات المتهم فى دفاعه لدى المحكمة فهي لا تغير شيئا من طبيعة فعله ولا فى كيفية اعتبار القانون له

المحكمة

« حيث أن مبنى الطعن أن المتهم كان فى حالة دفاع شرعى وأنه دفع بهذا لدى المحكمة ولكنها حكمت عليه بدون أن تذكر شيئا فى حكمها عن هذا الدفع مع أن الواقعة التى أوردتها فى الحكم تدل بذاتها على أنه كان فى حالة دفاع شرعى ومن أجل هذا يطلب الطاعن نقض الحكم وبراءته .

« وحيث انه بالرجوع الى الحكم المطعون فيه يرى أن المحكمة أثبتت أن مشاجرة قامت بين عائلة المتهم والمجنى عليه وانفضت بدون ان يحضرها المتهم ثم تقول ما يأتى حرفيا : « وبعد

انتهاء المشاجرة حضر احمد حسن الشرقاوى من المحلة وعلم بها من أقاربه باقى المتهمين وبينما كان واقفاً معهم أمام منازلهم واذا بالمجنى عليه قد حضر وعليه من الملابس قميص ولباس وصديرى ويده عصا وضرب بها احمد حسن الشرقاوى على ذراعه فقابله بالمثل وضربه عمداً بعصا غليظة فى رأسه فوقع على الارض »

« وحيث أنه تبين من أقوال عبد الله احمد محمد فى التحقيقات انه رأى أحمد حسن الشرقاوى عندما كان حاضراً من المحلة وكان القتل موجوداً مع محمد موسى وابراهيم رزق وأناس آخرين ومع كل منهم عصا ولما أقبل احمد حسن الشرقاوى عليهم هموا بضربه فجرى فتبعوه وادركوه بالقرب من منزله وضربه القتل بعصا على ذراعه فضربه هو أيضاً بعصا على رأسه سقط منها على الارض »

« وحيث أن احمد حسن الشرقاوى اعترف فى جميع أدوار التحقيق بأنه ضرب القتل على رأسه بعد أن تعدى عليه .

« وحيث أن هذا الاعتراف تأيد من أقوال عبد الله احمد محمد السابقة ومما اثبتته الصفة التشريحية من وجود جرح رضى بالرأس وخلف الأذن نتيجة الضرب بعصا غليظة كما دلت عليه شهادة الشهود من أن الضرب الذى حصل بين هذا المتهم كان بعصا »

« وحيث أن هذا البيان الدال على أن المجنى عليه هو الذى حضر وضرب المتهم بالعصا فقابله المتهم بالمثل فسقط بالارض هذا البيان يفيد بلا شك ان المتهم انما أراد الدفاع عن

نفسه لصد اعتداء المجنى عليه ومن كانوا معه وهو كما قالت المحكمة لم يرد القتل انما أراد مجرد الضرب . كما يفيد أن المجنى عليه حاول الهرب من اعتداء من هموا بضربه والتخلص بالفرار الى منزله ولكنهم ادركوه وضربه المجنى عليه فعلا فهو اذن لم يكن فى حالة يستطيع معها النجاة منهم ولا الالتجاء لمنزله ولا لرجال السلطة العمومية بل كان لا بد له من الدفاع عن نفسه بنفسه وان يستعمل من القوة ما يلزم لدفع الاعتداء على شخصه .

« وحيث أنه بالرجوع الى محضر الجلسة وجد أن الدفاع عن المتهم لم يطلب اعتباره فى حالة دفاع شرعى عن نفسه وانما طلب استعمال الرأفة به وقال انه معذور كل العذر . ولكن مهما تكن طلبات المتهم فى دفاعه لدى المحكمة فهي لا تغبر شيئاً من طبيعة فعله ولا من كيفية اعتبار القانون له .

« وحيث أن أقصى ما تدل عليه الوقائع الثابتة فى الحكم هو ان المتهم الذى كان فى حالة دفاع شرعى قانونية بحسب المادة ٢١٠ قد تجاوز الحد فى الدفاع اذ ضرب المجنى عليه ضربة مميتة وكان ينبغى له الاحتياط فلا يضربه الا ضرباً يعجزه عن الاستمرار فى الاعتداء ولكنه معذور عذراً كلياً لعدم استطاعته فى الظرف الذى كان فيه أن يتدبر فى القدر اللازم من القوة فيستعمله غير متجاوز له . هذا أقصى ما يمكن القول به فى حالة هذا المتهم بحسب الوقائع الثابتة فى الحكم واذن فاللازم اعتباره فى حالة دفاع شرعى

جاوز فيه الحد ولكنه معذور واجب معاملته
بالمادة ٢١٥ وعدم معاقبته الا بالحبس .

(طعن احمد حسن ضد النيابة نمرة ١٤١٢ سنة
٤٦ ق — بالهيئة السابقة)

٥٧١

٩ مايو سنة ١٩٢٩

المادة ٢٠٦ عقوبات . شروط تطبيقها

القاعدة القانونية

يكف لتطبيق المادة ٢٠٦ عقوبات أن
يثبت حصول ضرب من المتهمين للمجنى عليهم
سواء أكان هذا الضرب قد نشأت عنه اصابات
تقرر لملاجها أقل من عشرين يوماً ام كانت
اثاره غير ظاهرة او ظاهرة لا تستحق العلاج

المحكمة :

« حيث ان الوجه الاول يرد عليه انه
يكفى لتطبيق المادة ٢٠٦ التي طبقها المحكمة
ان يثبت حصول ضرب من المتهمين للمجنى
عليهم سواء أكان هذا الضرب قد نشأت عنه
اصابات تقرر لملاجها أقل من عشرين يوماً ام
كانت آثاره غير ظاهرة او ظاهرة لا تستحق
العلاج .

(طعن عثمان عمر ضد النيابة وآخرين نمرة ١٤٢٢
سنة ٤٦ ق — بالهيئة السابقة)

٥٧٢

١٦ مايو سنة ١٩٢٩

حارس . أشياء محجوز عليها . عدم تقديمها يوم البيع

القاعدة القانونية

استقر القضاء على اعتبار الحارس مختلساً

للأشياء المحجوز عليها والتي تحت حراسته متى
تأخر عن تقديمها للمحضر يوم البيع . وذلك
صيانة لحقوق الناس ولوضع حد للتلاعب والعبث
بأوامر الحجز

المحكمة

« بما أن ما جاء في وجه الطعن يرد عليه أن
الحارس متى تأخر عن تقديم الأشياء المحجوزة
للمحضر يوم البيع يعتبر مختلساً لها وهذا ما استقر
عليه القضاء صيانة لحقوق الناس ولوضع حد
للتلاعب والعبث بأوامر الحجز أما ما ذهب اليه
الطاعن من ان رفع دعوى استرداد أوجد عنده
عقيدة بأن البيع قد أوقف فقول لا يستحق رداً
وبما ان ما ذكره الطاعن عند صدور الحكم
بالحبس مع الشغل في حين أن ظروف الدعوى
وكبر سنه كان يقتضى الحكم بالحبس البسيط
فأنه قول لا يستند الى القانون اذ المحكمة في حل
من الحكم بأي نوع تراه من نوعي الحبس مادامت
الواقعة جنحة .

(طعن ابراهيم قناوى ضد النيابة نمرة ١٦٠٦
سنة ٤٦ ق — بالهيئة السابقة)

٥٧٣

٢٣ مايو سنة ١٩٢٩

محكمة استئنافية . اعتبار المتهم طائداً دون طلب
النيابة . جواز .

القاعدة القانونية :

ليس في تطبيق المحكمة الاستئنافية المادة

٤٨ عقوبات على المتهم دون ان يرد لها ذكر

في طلبات النيابة ولا في الحكم الابتدائي أدنى إخلال بالحكم ما دامت النيابة العامة قد استأنفت الحكم الابتدائي وما دامت العقوبة النهائية لم تصل الى الحد الأقصى المقرر للجريمة بل كان ممكناً الحكم بها حتى ولو لم يكن المتهم عائداً وحتى بفرض ان المحكمة زادت بالعقوبة عن حدها الأقصى فان هذا العمل قانوني مادام المتهم عائداً فعلاً والنيابة مستأنفة .

المحكمة :

« حيث ان مبنى الوجهين الأول والثاني ان المحكمة اعتبرت المتهم عائداً وطبقت عليه المادة ٤٨ من قانون العقوبات مع انها لم تبين تاريخ سابقته حتى يعلم ان كانت سقطت أم لا . ومن هذه الجهة يكون الحكم باطلا . كما انها لم تنبه الى انها ستطبق عليه المادة ٤٨ عقوبات ومن هذه الجهة تكون أخلت بدفاعه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه أيد الحكم الابتدائي لأسبابه وهذا الحكم ثابت به ان للمتهم محمود حسن الدميدي سابقة في احرار المواد المخدرة محكوم عليه فيها . وثابت به وبالحكم الاستثنائي انه صارت معاملته بالمادة ٣٢ من قانون المخدرات وهي الوارد بها النص على مقدار عقوبة من لهم سوابق من هذا القبيل . وبما ان مما تفضي به هذه المادة صراحة اعتبار المحرز عائداً ومعاقبته على هذا الاعتبار مهما يكن مضي من الزمن على سابقته . ولهذا يكون الوجه الأول من الطعن على غير اساس . وبما ان المحكمة الاستثنائية عاملت المتهم بالمادة ٤٨

عقوبات وهي حقيقة لم يرد لها ذكر في طلبات النيابة ولا في الحكم الابتدائي ولكن هذه المعاملة لا تخل أدنى إخلال بالحكم ما دامت النيابة العامة قد استأنفت الحكم الابتدائي وما دامت العقوبة النهائية لم تصل الى الحد الأقصى المقرر للجريمة بل كان ممكناً الحكم بها حتى ولو لم يكن المتهم عائداً . على انه حتى على فرض ان المحكمة الاستثنائية كانت طبقت تلك المادة وزادت بالعقوبة عن الحد الأقصى المقرر للجريمة فان عملها يكون قانونياً سائغاً ما دام المتهم عائداً فعلاً وما دام هناك استئناف من النيابة ولذلك يكون الوجه الثاني من الطعن غير وجيه أيضاً .

(طعن السيد احمد ابو سراري وآخر ضد النيابة
مرة ١٥٨٥ سنة ٤٦ ق — بالهيئة السابقة)

٥٧٤

٢٣ مايو سنة ١٩٢٩

حكم محكمة الجنج بعدم الاختصاص لان الواقعة جنائية . حجيته بالنسبة لقاضي الاحالة . عدم جواز الاحالة الى محكمة الجنج بناء على قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥

القاعدة القانونية :

الحكم نهائياً من محكمة الجنج بعدم اختصاصها بنظر دعوى باعتبار ما وقع من المتهم جنائية لا حنحة ملازم لقاضي الاحالة الذي يجب عليه في هذه الحالة أن يصدر أمره بالإحالة الى محكمة الجنايات ويجوز له أن يوجه في قراره الى المتهم تهمة الجنحة التي رآها بطريق الخبرة مع الجنائية حتى ولو رأى ان الواقعة جنائية تلابسها اعدار

او ظروف مخففة مما يجيز لمحكمة الجنح نظرها
بمقتضى قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥

المحكمة

« وحيث ان مبنى الطعن ان محكمة الجنح
التي كانت قدمت لها الدعوى ضد المتهمين قد
وجدت ان الفعل المنسوب للمتهم الاول أحدث
بالجنى عليه (المتهم الثانى) عاهة مستديمة يستحيل
برؤها فحكمت بعدم الاختصاص لان احداث
العاهة المستديمة جناية لا جنحة وقد أصبح حكمها
هذا نهائياً بعدم الطعن فيه فى المواعيد القانونية
فلما قدمت النيابة العمومية الدعوى لقاضى
الأحالة باعتبارها جناية بالمادة ٢٠٤ ضد المتهم
الاول وجنحة ضرب بالمادة ٢٠٦ ضد المتهم
الثانى رأى قاضى الأحالة ان ما وقع من المتهم
الاول هو جنحة ضرب مما تنطبق عليه المادة
٢٠٥ لا جناية عاهة مستديمة مما تنطبق عليه المادة
٢٠٤ ولذلك أصدر قراره باعادة الاوراق للنياية
لاجراء شؤونها فيها . وتقول النيابة ان قاضى
الاحالة أخطأ فى قراره هذا لأنه يصطدم مع
حكم عدم الاختصاص الذى حاز قوة الشئ
المحكوم فيه كما انه يخالف صريح المادة ١٤٨ من
قانون تحقيق الجنايات التى توجب على قاضى
الأحالة فى مثل هذه الحالة ان يصدر أمره
بالأحالة على محكمة الجنايات وتبجيزه ان يوجه
فى قراره الى المتهم شبهة الجنحة التى رآها بطريق
الخيرة مع الجناية .

« وحيث ان هذا الطعن فى محله وقد
سبق لهذه المحكمة ان أصدرت حكماً فى مثل

هذا الموضوع (بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٢٩
فى القضية المقيمة بمجدول النقض نمرة ١٠١٠
سنة ٤٦ قضائية) بينت فيه المبادئ الواجب
السير عليها وان على قاضى الأحالة فى مثل هذه
الحالة ان يحيل الدعوى على محكمة الجنايات
حتماً واذا كان هو لا يرى فيها الاشبهة الجنحة
فله توجيهها فى قراره الى المتهم بطريق الخيرة
مع الجناية . ومما يفتته ايضاً ان الاحالة على
محكمة الجنايات واجبة حتى ولو كان قاضى
الأحالة يعتبر كما اعتبرت محكمة الجنح فى
حكمها بعدم الاختصاص ان الواقعة جناية
ويرى انه يلابسها أعذار او ظروف مخففة مما
يجيز لمحكمة الجنح نظرها بمقتضى قانون ١٩
أكتوبر سنة ١٩٢٥ . وعليه يتعين قبول الطعن
والقضاء بما يأمر به القانون .

(طعن النيابة فى قرار قاضى الاحالة ضد عبد
العاطى السيد نمرة ١٦٩٠ سنة ٤٦ ق — بالهيئة
السابقة)

٥٧٥

٢٣ مايو سنة ١٩٢٩

تغيير وصف التهمة . امام محكمة الاستئناف .
جواز . عدم نسبه وقائع جديدة للمتهم

القاعدة القانونية

لليابة الحق فى تغيير وصف التهمة لدى
المحكمة الاستئنافية مادامت لم تنسب للمتهم
افعالاً لم يشملها التحقيق

المحكمة

« حيث ان المتهم الثانى قرر بالطعن وقدم
أسبابه فى الميعاد فطعنه مقبول شكلاً .

« وحيث ان الوجه الأول يتحصل في ان الدعوى رفعت عليه لدى محكمة أول درجة وحكم عليه فيها باعتباره شريكاً في الاتجار بالمادة المخدرة ولكن محكمة ثاني درجة اعتبرته شريكاً في الأحرار وحكمت عليه بهذا الاعتبار وهذا التغير في التهمة افقده درجة من درجات التقاضي فالحكم باطل .

« وحيث ان الثابت في الحكم المطعون فيه ان النيابة عدلت لدى المحكمة الاستئنافية وصف التهمة من اشتراك في الاتجار بالمادة المخدرة الى اشتراك في الاتجار او في الاحراز وان المتهم اعترض على ذلك فردت المحكمة هذا الاعتراض بأن لها الحق في تغيير وصف التهمة ما دامت لم تنسب للمتهم افعالا لم يشملها التحقيق وردّها هذا صحيح لا غبار عليه واذن يكون الوجه الأول في غير محله .

(طن يوسف ابراهيم وآخر ضد النيابة نمرة ١٥٨٧ سنة ٤٦ ق بالهيئة السابقة)

٥٧٦

٣٠ مايو سنة ١٩٢٩

هتاف بسقوط الوزارة . اهانة . انطباق المادة ١٦٠ عقوبات

القاعدة القانونية

الهتاف علناً « بسقوط الوزارة الحالية » و « بسقوط الوزارة المستبدّة » فيه أهانة لهيئة نظامية ويحمل في ذاته سوء النية ويستوجب العقاب بالمادة ١٦٠ عقوبات

تعليق : قضت محكمة النقض بتاريخ ٤ يناير سنة ١٩٢٦ بعدم العقاب على الهتاف بالألفاظ المذكورة لانعدام القصد الجنائي لأن هذه الألفاظ كادت تكون مألوقة في الظروف السياسية الحاضرة دون أن يكون القصد منها اهانة الوزارة

المحكمة

« حيث ان المنسوب للمتهم هو الصياح في قهوة عمومية وفي الطريق العام بقوله « لتسقط الوزارة الحالية » « لتسقط الوزارة المستبدّة » . وقد رأت النيابة أن في هذا أهانة لاحدى الهيئات النظامية مستوجبة للعقاب بمقتضى المادة ١٦٠ من قانون العقوبات فقدمت المتهم لمحكمة الجناح فحكمت عليه بالحبس أربعة شهور فاستأنف فبرأته المحكمة الاستئنافية قائلة أن ما نسب الى المتهم قد صدر منه حقيقة ولكنه لا يقع في متناول المادة ١٦٠ عقوبات لأن مثل تلك العبارات لا يراد بها الا طلب تخلي الوزارة عن الحكم أو تمنى ذلك ولان القصد الجنائي في توجيهها منعدم وان محكمة النقض والابرام سبق لها ان قضت في ٤ يناير سنة ١٩٢٦ بمثل هذا قائلة في حكمها ان مثل هذه العبارات كادت تكون مألوقة يرددها بعضهم بدون أن يقصد اهانة الحكومة .

« وحيث أن النيابة العامة تطعن في هذا الحكم الاستئنافي بانية طعنها على أن العبارات التي صدرت من المتهم فيها مساس بشرف الوزارة وكرامتها وهي عبارات جارحة تحمل في

ذاتها سوء النية وتدل عليه بلا حاجة لدليل آخر وأنها بذلك تكون جريمة الاهانة المعاقب عليها بالمادة ١٦٠ عقوبات وأن القول بأن مثاها أصبح مألوفاً فيه تجاوز من شأنه أباحة الفوضى الاخلاقية ولذلك تطلب الغاء الحكم وتطبيق القانون .

« وحيث ان هذه المحكمة سبق ان أصدرت بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٩ في القضية المقيمة بمجلدولها بنمرة ٧٩٢ سنة ٤٦ قضائية حكماً وضعت فيه المبدأ الواجب الاتباع في مثل هذا الموضوع وخلاصته ان الهتاف بمثل هذه العبارات هو اهانة لهيئة نظامية وأنه يحمل في ذاته سوء النية ويستوجب العقاب بالمادة ١٦٠ من قانون العقوبات .

« وحيث أنه لذلك يتعين قبول الطعن موضوعاً وتقض الحكم وتطبيق القانون مع الرأفة بالمتهم لحدائثة سنه .

(طعن النيابة ضد محمد ليب عبد الكافي بنمرة ١٦٠١ سنة ٤٦ ق — بالهيئة السابقة) عدا وكيل النيابة فانه حضرة محمود منصور بك)

٥٧٧

٣٠ مايو سنة ١٩٢٩

- ١ . دعوى البلاغ الكاذب . قبولها حتى ولو لم يتخذ أى إجراء بشأن المبلغ به
- ٢ . قرار الحفظ . شروطه
- ٣ . سلطة قاضى الجنب فى دعوى البلاغ الكاذب

القواعد القانونية :

١ - ليس المقصود من « اقامة الدعوى » الواردة فى الفقرة الاخيرة فى المادة ٢٦٤ عقوبات

هو تقديم الدعوى فعلا لمحكمة الموضوع المختصة بل المقصود منه « اتخاذ الاجراءات القضائية بشأن الأمر المبلغ عنه » فهى تشمل التحقيق الذى تجريه النيابة العمومية مباشرة أو بواسطة من تدبهم من اعضاء الضبطية القضائية ثم اجراءات قاضى الاحالة ان كانت كما تشمل تقديم الدعوى فعلا ونظرها بمعرفة محكمة الموضوع

٢ - لم تشترط الفقرة الاولى من المادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات لقرارات الحفظ فى الجنايات سوى أن تكون صادرة من رئيس النيابة العمومية أو ممن يقوم مقامه . ولم تشترط لها ألفاظاً خاصة تؤدي بها كما لم تشترط أن تكون مسببة . فاذا أشر رئيس النيابة أو القائم مقامه برفع دعوى البلاغ الكاذب فان معنى هذا هو انه قد رأى ان التهمة المبلغ عنها غير صحيحة وذلك يكفى باعتباره تصرفاً فى التحقيقات بالحفظ ولا محل بعد ذلك للقول بضرورة اصدار امر الحفظ كتابة

٣ - يجب حتماً على قاضى جنحة البلاغ الكاذب أن يستمع للدفاع المتهم وان يحقق الأمر المخبر به تحقيقاً يقتنع هو معه بكذب البلاغ فى الواقع أو عدم كذبه معها وصف هذا الأمر بأنه جنائية

المحكمة :

« حيث ان مبنى الطعن ان المحكمة الاستئنافية حكمت بعدم قبول الدعوى العمومية بعلّة ان النيابة العمومية بعد ان حققت الأمر المبلغ به لم تتخذ بشأنه قراراً ما بل تركت الباب

فيه مفتوحاً وكان الواجب عليها أن تصدر قراراً بحفظ الدعوى حتى يتسنى لها من بعد ان ترفع دعوى البلاغ الكاذب وبما أنها لم تفعل فدعواها البلاغ الكاذب غير مقبولة خصوصاً وان البلاغ كان عن جريمة هي جناية ومحكمة الجنح ليس من شأنها تحقيق جرائم الجنايات ومعرفة صحتها من كذبها . وتقول النيابة ان نص القانون لا يقر المحكمة على رأيها بل يوجب عليها نظر الدعوى والفصل فيها مادام توجيه النيابة لها دليل على اقتناعها بكذب البلاغ ولذلك فهي تطلب نقض الحكم .

« وحيث أنه بالاطلاع على الحكم المطعون فيه وجد ان المحكمة حقيقة قد قضت بعدم قبول الدعوى لعللة الواردة بالطعن .

« وحيث ان مذهب ذلك الحكم كانت له وجهته قبل الغاء المادة ٢٨٠ من قانون العقوبات القديم اما من بعد إلغاؤها واستعاضتها بالمادة ٢٦٤ فلم يعد ممكناً الجرى عليه اذ المادة الجديدة تنص صراحة على أن الاخبار بأمر كاذب يستوجب عقاب المخبر » ولو لم تهم دعوى بما أخبر به واقامة الدعوى في هذه العبارة الأخيرة ليس معناها تقديم الدعوى فعلاً للمحكمة الموضوع المختصة بالفصل فيه بالعقاب أو التبرئة ولكن معناها اتخاذ الاجراءات القضائية بشأن الامر المبلغ عنه فهي تشمل التحقيق الذي تجريه النيابة العمومية مباشرة أو بواسطة من تدبهم من اعضاء الضبطية القضائية ثم اجراءات قاضى الاحالة ان كانت كما تشمل تقديم الدعوى فعلاً

ونظرها بمعرفة محكمة الموعود وذلك بدليل ان النص الفرنسى للعبارة هو (et même si le fait dénoncé n'a été l'objet d'aucune poursuite judiciaire) ولو لم يتخذ أية اجراء قضائية بشأن الأمر المبلغ به .

اذا تقرر هذا علم ان دعوى البلاغ الكاذب تكون مقبولة حتى ولو لم يحصل أى تحقيق قضائى بشأن الواقعة الحاصل عنها التبليغ . « وحيث ان المحكمة تقول ان التحقيق قد حصل فعلاً ولكن النيابة لم تتصرف فيه بل تركت الباب مفتوحاً وكان عليها ان تصدر قراراً بالكتابة تبدي فيه رأيها فى التهمة المبلغ عنها سواء بالحفظ أو بعدمه وان اكتفائها برفع دعوى البلاغ الكاذب لا يغنى عن اصدار قرار الحفظ كتابة لما ان قرارات النيابة ينبغي أن تكون صريحة لا ضمنية .

« وحيث انه حتى مع مجازاة المحكمة على رأيها هذا فان نتيجة لا تكون عدم قبول دعوى البلاغ الكاذب كما فعلت بل كل ما قد ينتج عنه هو مجرد ايقاف دعوى البلاغ الكاذب حتى تصحح النيابة اجراءاتها لو فرض وكانت تقتضى تصحيحاً .

« وحيث ان الفقرة الأولى من المادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات لم تشترط لقرارات الحفظ فى الجنايات سوى أن تكون صادرة من رئيس النيابة العمومية أو ممن يقوم مقامه ولم تشترط لها ألفاظاً خاصة تؤدي بها كما لم تشترط أن تكون مسببة كما تسبب الأحكام بل يكفى فيها مجرد قول صاحب السلطة أنه يأمر بالحفظ

لعدم صحة التهمة أو لعدم كفاية الأدلة أو لعدم الجناية وما أشبه ذلك من العبارات البسيطة الموجزة .

« وحيث أن الظاهر من طعن النيابة ان الذى اشر على الأوراق ورفع دعوى البلاغ هو النائب الذى يقوم مقام رئيس النيابة فى اصدار قرار الحفظ وتأشير برفع دعوى البلاغ الكاذب معناه الذى لا جدال فيه انه وهو صاحب سلطة الحفظ قد رأى فوق كون التهمة المبلغ عنها غير صحيحة ان المبلغ مستحق للعقاب على كذبه ولذلك يكون القول بأن النيابة لم تتصرف فى التهمة بل تركت بابها مفتوحاً هو قول فيه تجاوز كبير والتفات عن حقيقة الواقع .

« وحيث ان ما تشير اليه المحكمة من ان قاضى الجنج ليس له ان يبحث واقعة جناية من حيث صحتها او كذبها احتراماً لمبدأ فصل السلطات هو قول غير منتج فى مثل الدعوى الحالية . لأنه حتى بفرض ان رئيس النيابة او نائب بنها الذى يقوم مقامه قد كتب على الورقة صراحة انه يأمر بحفظ التهمة وبتقديم دعوى البلاغ الكاذب ضد المخبر او بفرض ان المحكمة كانت اوقفت دعوى البلاغ الكاذب حتى يكتب رئيس النيابة او النائب على الأوراق انه يأمر بحفظها لعدم الصحة بفرض ان شيئاً من ذلك كان حاصلًا فانه لا حجة فيه على قاضى جنحة البلاغ الكاذب الذى يجب عليه حتماً ان يستمع لدفاع المتهم وأن يحقق الأمر المخبر به تحقيقاً يقتنع هو معه بكذب البلاغ فى الواقع او عدم كذبه فالتنويه بمبدأ فصل السلطات وبأن

قاضى الجنج ليس له نظر الجنايات والتقارير بصحة وقائعها او كذبها كل ذلك مهما يكن حقاً فى ذاته فانه بعيد عن الانطباق فى مثل الدعوى الحالية .

« وحيث انه يبين مما تقدم ان الحكم بعدم قبول الدعوى العمومية هو فى غير محله كما انه أيضاً لا يمكن ايقاف الدعوى العمومية حتى تكتب النيابة على أوراق التهمة الأصلية أنها تحفظها مادام ان المفهوم الحتمى لرفع دعوى البلاغ الكاذب هو اقتناع صاحب السلطة القانونية اقتناعاً نهائياً بوجوب الحفظ وما دام أن طلب التوقيع منه على الأوراق بأنه يأمر بالحفظ هو تحصيل حاصل لا يقدم ولا يؤخر وما دام الحفظ فى ذاته لا حجة فيه على محكمة الجنج تلزمها باعتبار الامر المبلغ عنه مكذوباً .

(طن النيابة ضد سيد ابراهيم الشرقاوى نمرة ١٦٠٢ سنة ٤٦ ق — بالهيئة السابقة)

٥٧٨

١٣ يونيو سنة ١٩٢٩

تقرير بالطن بالنقض . من رئيس نيابة الا بصفته وكلا عن النائب العموى . عدم قبوله شكلاً

القاعدة القانونية

اذا وكل النائب العموى رئيس النيابة فى التقرير بالطن فى قرار صادر من قاضى الاحالة . ولم يقرر بذلك بصفته وكلا عنه بل بصفته رئيس نيابة قطعنه غير مقبول شكلاً ولا يغنى أن يكون خطاب النائب العموى مرفقاً بالأوراق هو وتقرير الاسباب

المحكمة :

« حيث أن النائب العمومى وكل رئيس النيابة فى التقرير بقلم الكتاب بالطعن فى قرار قاضى الاحالة ولكنه لم يفعل بل قرر بالطعن بصفته رئيس نيابة طنطا لا وكيلًا عن النائب العمومى فهذا الطعن غير مقبول شكلاً ولا يغنى أن يكون خطاب النائب العمومى رفقاً بالاوراق هو وتقرير الاسباب .

(طعن النيابة فى قرار قاضى الاحالة ضد مصطفى مصطفى درويش نمرة ١٦٩١ سنة ٤٦ ق — بالهيئة السابقة)

٥٧٩

١٣ يونيو سنة ١٩٢٩

مادة ١٧٤ عقوبات . علامة . مدلوها صفيحة نحاسية عليها نمرة .

القاعدة القانونية

لا تدل كلمة « علامة » Marque الواردة فى المادة ١٧٤ عقوبات الا على آلة من الآلات التى يطبع بها او على « طابعها » أى أثرها المنطبع فلا يدخل فى مدلوها الصفيحة النحاسية تحمل نمرة مشابهة لعلامات رجال البوليس

فضلاً عن ان الصفيحة التى عليها نمرة يعرف بها رجال البوليس ليست فى واقع الامر الاجزاء من ملابسهم كالأحزمة والازرار وكل الفارق بين الصفيحة وغيرها من أجزاء الملابس هو أن الصفيحة رقعة معدنية عليها اسماء العساكر موزاً لها بأرقام . وما كانت اسماء

العساكر ولا الأرقام المرموز لها بها علامة من علامات الحكومة وعلى ذلك فلا عقاب على تقليدها

المحكمة

« حيث ان وقائع هذه المادة تتلخص فى ان عبد العاطى السيد السيد ضبط حاملاً لصفيحة عليها نمرة ٥٤٩٤ قتالت النيابة العمومية أن هذه الصفيحة قد عملت تقليداً للصفائح التى تبين فيها وزارة الداخلية فمخرج رجال البوليس وأن نمرة ٥٤٩٤ المقلدة المذكورة هى نمرة الباشجاويش عمر ابراهيم سليم من قسم اللبان وان تلك النمر تخول لحاملها حق الركوب بالترام وبالسكة الحديدية بنصف اجرة .

وقدمت عبد العاطى السيد للمحاكمة فعاقبته محكمة الجنايات غيائياً بالسجن باعتبار ان هذه الصفيحة النمرة هى من علامات احدى مصالح الحكومة المنصوص عليها بالمادة ١٧٤ عقوبات . ولما قبض على الرجل وقدم لقاضى الاحالة اصدر قراره بأن لا وجه لاقامة الدعوى بانبا اياه على ان هذه الصفيحة لا تدخل تحت مدلول كلمة « علامة » الواردة بالمادة ١٧٤ من قانون العقوبات . فطعن النائب العمومى فى هذا القرار بطريق التقض .

« وحيث أن مبنى طعن النائب العمومى (١) ان القانون المصرى لم يضع تعريفاً خاصاً لكلمة « العلامة » الواردة بالمادة ١٧٤ فهى تشمل كافة الاشارات التى تصطلح مصلحة ما من المصالح الاميرية على استعمالها لغرض من الاغراض ايا كان نوعها او شكلها و (٢) ان

إطلاق التعريف وروح المادة ١٧٤ ومخالفة نصها لنص المادة ١٤٢ من القانون الفرنسى ذلك يدل على ان الشارع المصرى لم يقيد المصلحة الاميرية بوضع ختمها أو أى شئ مميز على العلامة بل يكفى ان تكون تلك العلامة بحجم معين وشكل معروف صار الاصطلاح عليه و(٣) ان العلامة المضبوطة ليست مجرد قطعة من النحاس عليها غمرة بل هى مركبة من قطعتين من النحاس بمقاس القطع التى اصطلحت وزارة الداخلية على تخصيصها لرجال البوليس لوضع نمرهم عليها باللغتين العربية والافرنكية وانه منقوش عليها غمرة لشخص معين من رجال بوليس الاسكندرية وقد عملت القطعتان المذكورتان تقليداً لغمرة ذلك العسكرية للاستفادة بمميزاتهما وانه لذلك يكون قول قاضى الاحالة بأن هذا التقليد لا عقاب عليه هو قول خطأ بل ان الواقعة تدخل فى متناول المادة ١٧٤ ولذلك تطلب نقض القرار واعتبار الواقعة جريمة تقليد علامة من علامات احد مصالح الحكومة واعادة القضية لقاضى الاحالة لاعتبارها كذلك .

« وحيث ان قاضى الاحالة بين فى قراره ان كلمة « علامة » وردت بالمادة ١٧٤ فى الفقرتين الرابعة والخامسة ويقابلها فى النص الفرنسى كلمة « Marque » بالفقرة الرابعة وكلمة « paraphe » بالفقرة الخامسة وان محل النظر هو تلك الكلمة المستعملة فى الفقرة الرابعة والتى تقابلها كلمة « Marque » ثم بين القاضى الموماً اليه ان كلمة « علامة » « Marque » لا تصدق

الا على آلة من الآلات التى يطبع بها او على « طابعها » أى اثرها المنطبع ودلل على ذلك تدليلاً صحيحاً بالرجوع تارة الى المعنى اللغوى للكلمة وتارة اخرى بالرجوع الى المعنى الاصطلاحي الذى استعملت له هذه الكلمة بالمادة ١٤٢ من القانون الفرنسى التى تعتبر كالأساس اخذى به القانون المصرى مع بعض التعديل .

« وحيث ان كل الاسباب التى اوردتها النيابة فى طعنها لا تنقص من قيمة قرار قاضى الاحالة . بل تفسيره لتلك الكلمة هو التفسير الصحيح المتعين الاخذ به .

« وحيث أنه فوق ما فى قرار قاضى الاحالة من البيان فان تلك الصفحة التى عليها غمرة يعرف بها رجال البوليس ليست فى واقع الأمر سوى جزء من ملابسهم كالأحذية المخصصة والأزرار المخصصة بل كالثقلنسات والأردية والسراويل الجاككتات . . والبنطلونات الخاصة بالبوليس فان كل تلك القطع هى من هيئة خاصة ونظام ملابس مقرر وكل الفارق بين الصفحة وغيرها من أجزاء الملابس هو ان الصفحة رقعة معدنية عليها أسماء العساكر مرموزاً لها بأرقام وما كانت أسماء العساكر ولا الأرقام المرموز لها بها علامة من علامات الحكومة . فان كان عبد العاطى السيد المتهم قد ضبط لابساً كسوة رسمية من كساوى رجال البوليس مثبتة فيها تلك الصفحة التى عليها الغمرة فما كان على النيابة الا أن تقدمه لقاضى الجنح على اعتبار انه ارتكب الجريمة المنصوص عليها بالمادة ١٣٧ من قانون العقوبات

٥٨٠

١٣ يونيه سنة ١٩٢٩

- ١ . امر احالة . مدلوله . معارضة المدعى المدنى . حدودها .
- ٢ . اودة المشورة . اختصاصها . المادة ١٢ ج . تحريك الدعوى العمومية امامها

القاعدة القانونية

- ١ . امر قاضى الاحالة بان لا وجه لاقامة الدعوى لا مدلول له الا المنع من الدعوى العمومية فلا ينصب الا على هذا المنع من الدعوى العمومية وليست الدعوى المدنية ملحوظة فيه .
- حق المعارضة المعطى للمدعى المدنى بمقتضى المادة ١٢ ج لا يمكن أن يوجه الا ضد هذا المنع فى الدعوى العمومية ومعارضته تحرك الدعوى العمومية لدى غرفة المشورة كما تحركها معارضة النائب العمومي سواء بسواء
- ٢ . يتشى هذا الفهم مع مانص عليه فى الفقرة الأخيرة من المادة ١٢ ج على أن اودة المشورة اذا قبلت المعارضة تحيل القضية على النيابة اذا كانت جنحة او مخالفة أو تحيلها على محكمة الجنايات اذا كانت جنائية . ومقتضى ذلك ان اودة المشورة بناء على معارضة النائب العمومي أو المدعى المدنى تدرس القضية فتقبل المعارضة أو ترفضها بناء على ما اذا كان فى وقائعها جريمة قانوناً أم لا . رغمًا عن توفر أسباب المسؤولية المدنية . وينتج من هذا حتما ان الزعم بأن معارضة المدعى المدنى لا تحرك الا السعوى المدنية هو زعم فاسد لأن هذا التحريك يكون عبثاً مادام السبيل منقطعاً بأودة المشورة دون تصريف المدعى المدنى فيما يتعلق بحقه

التي لا يزيد الحبس فيها عن سنة ولا الغرامة عن عشرين جنيهاً مصرياً واذا فرض وكان قد نصب على شركة الترامواى أو السكة الحديدية فركب فيها بنصف أجرة وهو مرتد تلك الكسوة الرسمية وفيها النمرة فيكون مرتكباً لجريمة النصب المعاقب عليها بالمادة ٢٩٣ . ويكون مرتكباً لهذه الجريمة ايضاً لو أنه لم يكن لابساً كسوة من كساوى البوليس الرسمية بل كان حاملاً للصفحة التى بها النمرة فقط وكان من المتفق عليه بين الحكومة ومثل شركة الترام أو السكة الحديدية على أن حامل هذه الصفحة المنمرة له امتياز فى الأجرة وكان قد قدم هذه الصفحة لأية الجهتين وانتفع فعلاً بتخفيض الأجرة او حاول ذلك أما القول بأن اصطناع هذه الصفحة هو اصطناع علامة من علامات المصالح الأميرية وذلك الاصطناع معاقب عليه بالمادة ١٧٤ فبعيد جداً عن الصواب ولوقبل هذا المذهب لوجب العقاب بهذه المادة ايضاً على من يقلد زراراً أو حزاماً او قلنسوة أو جزمة أو كسوة كاملة من كساوى رجال البوليس أو الجيش أو غيرهم ممن لهم نظام ملابس مقرر وهذا غير مسلم به .

« وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن . ورفضه لا يمنع النيابة العامة من رفع الدعوى على الطاعن اذا كان قد ارتكب الجنحة المنصوص عليها بالمادة ١٣٧ أو بالمادة ٢٩٣ وكانت شروط تطبيق أيتهما متوافرة وشروط العود الى محاكمته حاصلة »

(طعن النيابة فى قرار قاضى الاحالة ضد عبدالمطى السيد نمرة ١٦٩٠ سنة ٤٦ ق — بالهيئة السابقة)

٣. لا يرد على ذلك القول بأن من المبادئ الأساسية ان الدعوى العمومية لا تملكها الا النيابة العمومية والتفريع على هذا المبدأ بأن استئناف المدعى المدني في مواد الجرح وطعنه بالنقض لا ينصرفان الا الى حقه المدني فقط فان نص المادة ١٢ ج التي تعطي للمدعى المدني حق المعارضة في أوامر قاضي الاحالة هي طفرة في التشريع تخالف المبدأ المذكور غير أنها طفرة اعتمدها النص وورد بها فلزم خضوع المحاكم لها

المحكمة

« حيث ان الطعنين قدما من النيابة العامة ومن المدعى بالحق المدني وتلاهما بيان الاسباب في الميعاد فهما مقبولان شكلا .

« وحيث ان مبنى هذين الطعنين ان محكمة الجنايات أخطأت في تطبيق القانون اذ حكمت بعدم جواز نظر الدعوى العمومية وبعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية مستقلة ويطلب الطاعنان نقض الحكم واعادة الدعوى لمحكمة الجنايات للفصل في موضوعها وقد بنيا طعنهما على عدة اسباب أورداها .

« وحيث ان أول ما يلاحظ على الحكم المطعون فيه انه لو صح مذهبه وكانت معارضة المدعى بالحق المدني وحده في الأمر الصادر من قاضي الاحالة بأن لا وجه لأقامة الدعوى لا تحرك الدعوى العمومية مطلقاً وكانت لا تحرك دعواه المدنية لدى السلطات الجنائية الا لتبلغها غرفة المشورة الى محكمة الجنايات فاذا ما بلغتها

انقطع بها السير وسقط عمل الغرفة بشأنها وصارت خارجة عن اختصاص المحكمة الجنائية - لو صح ذلك لأصبح حق المدعى المدني في تلك المعارضة حقاً وهمياً ولعاد ذلك بالتجريح على الشارع الذي يعطى للناس حقوقاً خيالية لا قيمة لها لدى المحاكم ولا فائدة فيها غير مجرد التمرن الأفلاطوني على المرافعات لدى السلطات الجنائية الى حد ما . وما استحق الشارع التجريح ولا كان الحق الذي خوله أفلاطونيا وانما محكمة الجنايات أخطأت الغرض وفسرت القانون على غير وجهه . اذ الواقع ان معارضة المدعى المدني وحده تحرك الدعوى العمومية لدى غرفة المشورة كما تحركها معارضة النائب العمومي سواء بسواء وبيان ذلك :

ان الفقرة الثالثة من المادة ١٢ من قانون تشكيل محاكم الجنايات تنص على ان قاضي الاحالة « اذا لم يجد أثراً ما لجريمة أو لم يجد دلائل كافية للهمة يصدر أمراً بعدم وجود وجه لأقامة الدعوى » « ويأمر بالافراج عن المتهم » فالأمر بأن لا وجه لأقامة الدعوى واجب اصداره اذا كانت الواقعة لا تكون جريمة معاقباً عليها قانوناً أو كانت تكون جريمة معاقباً عليها ولكن أدلة نسبتها لغيرهم غير كافية للاطمئنان على وقوعها منه . ومقتضى هذا النص الصريح ان الدعوى التي يأمر « بأن لا وجه لها » هي الدعوى العمومية وانه مهما تكن الواقعة في ذاتها صالحة لان تكون أساساً لمسئولية مدنية واضحة فان قاضي الاحالة لا شأن له بتلك المسئولية المدنية ولا بالدعوى الخاصة بها فلا يأمر

الا باحالتها ولا بأن لا وجه لأقامتها. وهذا من الأوليات التي لا تحتل الجدل.

إذا تقرر هذا وعلم علما ضروريا أن أمر قاضي الاحالة بأن لا وجه لأقامة الدعوى لا مدلول له الا المنع من الدعوى العمومية وأنه لا ينصب الا على هذا المنع من الدعوى العمومية وان الدعوى المدنية ليست ملحوظة فيه بأي وجه كان علم بالبدهة ان حق المعارضة المعطى للمدعى المدني بمقتضى المادة ١٢ ج لا يمكن ان يوجه الا ضد هذا المنع من الدعوى العمومية وان من المستحيل استحالة قانونية أن ينصب على المنع من الدعوى المدنية ما دام ليس من وظيفة قاضي الاحالة ان ينظر فيها ولا أن يبحث في ثبوتها وعدم ثبوتها ولا أن يتخذ بشأنها أى قرار لا بأقامتها ولا بأن لا وجه لأقامتها سواء أصبحت في نظره هي والدعوى العمومية أم صحت هي في نظره دون الدعوى العمومية أو لم تصح لاهي ولا الدعوى العمومية.

« وحيث ان هذا الفهم الواضح هو وحده الذي يتماشى معه نص الفقرة الاخيرة من المادة ١٢ ج فان هذه الفقرة تنص على ان اودة المشورة اذا قبلت المعارضة اى المذكورة في صدر المادة وهي معارضة النائب العمومى أو معارضة المدعى بالحق المدني — تحيل القضية على النيابة اذا كانت جنحة أو مخالفة أما اذا كانت جنابة فتعمل فيها ما يعمل قاضى الاحالة أى تحيلها الى محكمة الجنايات ومقتضى هذا النص الصريح أن أودة المشورة بناء على معارضة النائب العمومى

أو بناء على معارضة المدعى بالحق المدني — ان كان هو الذى عارض — تدرس القضية ثم تقبل المعارضة أو ترفضها. والقبول أو الرفض يترتب على معرفة ما اذا كان فى وقائع القضية جريمة قانونية أم لا. فان لم تجد فيها جريمة ما فاتها ترفض المعارضة حتما حتى ولو كانت وقائع الدعوى ناطقة بتوافر أسباب المسؤولية المدنية لأنها لو قبلت المعارضة فى هذه الصورة لوجدت سبيل التصرف منقطعا أمامها اذ هي لا تستطيع الاحالة لا على النيابة العمومية ما دام القانون لا يصرح لها بذلك الا فى صورة ما اذا وجدت فى القضية جنحة أو مخالفة ولا على محكمة الجنايات ما دام القانون لا يصرح لها بذلك الا اذا وجدت فى القضية جنابة. ويكفى أن تستغل القضية هكذا فى يدها — وهي ليست جهة حكم بل جهة تحضير — حتى يتعين عليها رفض المعارضة مهما تكن المسؤولية المدنية واضحة. وينتج من هذا حتما ان ما يزعمه البعض من أن معارضة المدعى بالحق المدني انما تحرك دعواه المدنية — ودعواه فقط — لدى أودة المشورة هو زعم فاسد لأن تحريك هذه الدعوى المدنية يكون عبثا لا طعم ولا معنى له ما دام السبيل منقطعا قانونا بأودة المشورة دون تصريف المدعى المدني فيما يتعلق بحقه اما بالحكم بنفسها فيه أو بتعيين المحكمة التى تحكم له فيه.

ذلك مقتضى النص اذا لم تجد أودة المشورة فى القضية بعد دراستها جريمة ما. أما اذا وجدت بعد الدراسة ان فيها جريمة قانونية جنابة كانت أو جنحة أو مخالفة فاتها تقبل تلك المعارضة -

قانون تشكيل محاكم الجنايات لم يصرح بأن معارضة المدعى بالحق المدني في الامر الصادر من قاضي الاحالة بأن لا وجه لاقامة الدعوى تعيد القضية أمام اودة المشورة لحالتها الأولى كما صرحت به المادة ١٢٦ من قانون تحقيق الجنايات بخصوص المعارضة التي يقدمها المدعى بموجب المادة ١١٦ في أوامر قاضي التحقيق الصادرة بأن لا وجه لاقامة الدعوى .

« وحيث ان الامر الاول جدير بالاعتبار حقا ولكن الاعتراض به انما يلحق التشريع لا القاضي الذي يجب عليه تطبيق القانون مهما يكن به مما قد يوجب النقد فنياً . ومن يرجع الى اصل المادتين ١٢ و ١٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات والى التعديل الذي أدخل عليه بالقانون نمرة ٧ لسنة ١٩١٤ يران اصل القانون كانت فيه الفكرة الفنية ملاحظة تمام الملاحظة اذ هو لم يجعل للمدعى بالحق المدني اى تدخل في القرارات التي يصدرها قاضي الاحالة مهما يكن فيها من الخطأ القانوني او الخطأ في تقدير أدلة الوقائع ونسبتها للمتهمين وكل ما ورد به بالمادة ١٣ هو حق النائب العمومي في الطعن بطريق النقض في تلك القرارات اذا وقع فيها خطأ في تطبيق نصوص القانون او تأويلها . ولما وجدت الحكومة ان كثيراً من هذه القرارات التي تصدر بأن لا وجه لاقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة فيها خطأ او تجاوز من قضاة الاحالة لحدود سلطتهم اضطرت رعاية للمصلحة العامة ان تسعى لتلافي هذا المحذور كيلا يفلت

اى معارضة النائب العمومي او معارضة المدعى بالحق المدني وتحيل القضية على النيابة او تحيلها على محكمة الجنايات اذا كانت هناك جناية . ومقتضى هذا النص الصريح ان معارضة المدعى بالحق المدني انما تحرك الدعوى العمومية التي هي دعوى الجناية أو الجنبحة او المخالفة وان تحريك هذه الدعوى العمومية هو دون غيره الذي تؤدي اليه بالذات معارضة المدعى بالحق المدني . اما الدعوى المدنية فلا شأن لها مطلقاً بهذه الاجراءات فلا هي ملحوظة للنياية العامة عند تقديمها القضية لقاضي الاحالة ولا هي ملحوظة لهذا القاضي ولا لغرفة المشورة . وما كان لأية سلطة من هذه السلطات ان تلحظها او تهتم بها ما دامت هي حقاً خاصاً لصاحبها ان شاء اخذ به وان شاء أهمله مؤقتاً او نهائياً وما دامت هي في قضايا الجنايات لا ترفع الا تبعا لدعوى عمومية تكون مرفوعة فعلاً وما دام الوقت ممتداً امام صاحبها الذي له ان يرفعها في اى حالة تكون عليها الدعوى العمومية الى ان تتم فيها المرافعة .

« وحيث ان الذي يشوش على من يرون ان معارضة المدعى بالحق المدني لا تحرك الدعوى العمومية امران: الاول ان من المبادئ الاساسية ان الدعوى العمومية لا تملكها الا النيابة العامة وان المدعى بالحق المدني لا شأن له بها . وانه تقريباً على هذا المبدأ نص في المادتين ١٧٦ الخاصة باستئناف الأحكام الصادرة من محكمة الجنبح و ٢٢٩ الخاصة بالطعن بطريق النقض على انه لا يسوغ للمدعى المدني الاستئناف أو الطعن الا فيما يتعلق بحقوقه فقط . والثاني ان

ومجرم من المحاكاة فوضعت فيما وضعت مشروع المادة ١٢ ج ومع ذلك فإنها احتاطت للسألة الفنية تمام الاحتياط فلم تجعل حق المعارضة في القرارات التي من هذا النوع الا للنائب العمومي مستبعدة بذلك كل تدخل من المدعى بالحق المدني . فلما أحيل المشروع على لجنة الحفائية بالجمعية التشريعية اقتنعت بأسانيد الحكومة ولكنها رأت ان تجعل للمدعى بالحق المدني ايضاً حق المعارضة كالنائب العمومي سواء بسواء . وعند المناقشة في المشروع وفي تعديل اللجنة حصلت معارضة شديدة فيهما ولكن المدافعين عن رأى اللجنة بينوا للجمعية ان المدعى المدني هو المضرورة الاولى وان المصلحة العامة والنظام العام يقضيان بان يكون له حق المعارضة . والجمعية وافقت على رأى اللجنة وتابعتها الحكومة فخرج القانون وبه حق المعارضة معطى للمدعى المدني ايضاً محافظة على النظام والمصلحة العامة أى على الدعوى العمومية ان تعطل لا على الدعوى المدنية التي لا شأن للنظام العام ولا للمصلحة العامة بها والتي لم يرد بمخاطر الحكومة ولا بمخاطر الجمعية التشريعية ان تنتهز تلك الفرصة لتنظم في شأنها اى تنظيم . ولا شك ان تلك طرفة في التشريع تخالف المبدأ الاساسى القاضى بان الدعوى العمومية لا تملكها الا النيابة العامة ولا شأن للمدعى المدني بها . غير أنها طرفة اعتمدها النص

وورد بها فلزم خضوع المحاكم لها . ولا كبير غضاضة في ذلك فمن قبل كانت مثل هذه الطفرة واقعة فيما يتعلق بما للمدعى المدني من حق المعارضة بموجب المادة ١١٦ من قانون تحقيق الجنايات في قرارات قاضى التحقيق الصادرة بان لا وجه لأقامة الدعوى وما لمعارضته من التأثير في تحريك الدعوى العمومية عملاً بالمادة ١٢٦ من ذلك القانون بل كان ولا زال للمدعى المدني ان يحرك الدعوى العمومية في مواد الجرح والتحالفات ولو لم توافقه النيابة العامة واذن فيكون الاعتراض بالامر الاول لا محل له .

« وحيث ان الامر الثانى ظاهر عدم وجاهته لان من المبادئ المقررة ان المعارضة تعيد الامر المعارض فيه الى اصله بل لان نص المادة ١٢ ج نفسه لا يدع - كما سلف القول - مجالاً للشك في ان الدعوى التي تحركها معارضة المدعى المدني انما هي الدعوى العمومية وليست الدعوى المدنية الا ثانويه لم يهتم بها القانون ولم ينشئ لها نظاماً جديداً .

« وحيث انه يبين مما تقدم ان الطعنين في محلهما وان الحكم واجباً تقضيه (طعن النيابة وآخر ضد محمد سالم وآخر نمره ١٠٦٦ سنة ٤٦ ق - بالهيئة السابقة)

قضاء المجلس الحسبي

٥٨١

٢٦ مايو سنة ١٩٢٩

قرارات المجالس الحسبية . عدم جواز المعارضة فيها . وجوب اعلان الخصوم وذوى الشأن للجلسات . حقهم في التظلم عند عدم الاعلان . الجهة التي يحصل فيها الاعلان .

القاعدة القانونية

١ - لم يفرق قانون المجالس الحسبية الصادر في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ في قرارات المجالس الحسبية بين الحضورى منها والغيابى ولم يصرح بجواز المعارضة في القرارات التي تصدر في غيبة من يكون له شأن فيها . ولا محل للأخذ بطريق القياس على ما يحصل أمام المحاكم العادية مدنية أو جنائية لاختلاف النظام في الجهتين اختلافًا كليًا.

٢ - يرمي الشارع بما نص عليه في المادة (٣٥) من قانون المجالس الحسبية سالف الذكر من أن للخصوم الحق في أن تسمع أقوالهم الى وجوب اعلان الخصم صاحب الشأن بالجلسة التي تحدد لنظر المسألة فان حضر فيها وإلا فالمجلس يسير في اجراءاته ويصدر قراره بدون حضوره وله حق الاستئناف ان كان ممن يعطيهم القانون هذا الحق بالمادة ١٣ .

٣ - اذا لم يعلن أصحاب الشأن من الخصوم

اعلانًا صحيحًا للجلسة المحددة لنظر المادة التي لهم شأن فيها كان لهم الحق في التظلم من القرار الذي يصدر في غيبتهم ملزمًا إياهم بشيء من وجوه الالزام وهذا التظلم لا يكون من قيل المعارضة بمعناها المطلق وإنما يكون من قيل بطلان الاجراء لعدم اعلانهم بالجلسة مع وجوب ذلك الاعلان

٤ - اذا حصل الاعلان إلى ذوى الشأن في الجهة التي عينوها هم انفسهم في الأوراق الصادرة منهم والموجودة بملف الدعوى فسيان لدى المجالس في اعتبار الاعلان صحيحًا أن يكون قد وصل اليهم فعلاً أو لم يكن قد وصل

المجالس

« حيث أن المادة ٣ من قانون المجالس الحسبية الصادر في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ نصت على الأمور التي تختص المجالس الحسبية بالنظر فيها وقد بينت المادتان ٨ و ١٠ كيفية رفع الامر للمجلس وقضت المادتان ١٢ و ١٣ على جواز استئناف قرارات المجالس الحسبية وبيتنا لمن حق الاستئناف كما بيننا مواعيده وطرق رفعه » وحيث أن ذلك القانون لم يفرق في قرارات المجالس الحسبية بين الحضورى منها والغيابى ولم يصرح بجواز المعارضة في القرارات التي تصدر في غيبة من يكون له شأن فيها ولم يرسم للمعارضة طريقاً ولم يحدد لها ميعاداً ومعنى

ذلك أن المعارضة غير جائزة في تلك القرارات
« وحيث أن عدم تحرير الشارع لهذا الحق
ترتب عليه أن جاءت المادة ١٤ مصرحة بأن
قرارات المجالس الحسبية واجبة التنفيذ فوراً ولو
مع حصول الاستئناف فلو أن المعارضة كانت
جائزة لما كان ثم مانع من إشارة المادة إلى أنها
هي أيضاً لا توقف تنفيذها بل لكان ذلك من
أهم ما ينبغي للشارع ذكره

« وحيث أنه لا يمكن الأخذ في هذا الصدد
بطريق القياس على ما يحصل أمام المحاكم العادية
مدنية أو جنائية لاختلاف النظام في الجهتين
اختلافاً كلياً ولأن المعارضة حق والاستئناف
حق وكلاهما يجب أن يقرره الشارع ويبين لمن
يكون ويرسم طريقته ويحدد مواعيده وكل تلك
أمور أساسية لا يؤخذ فيها بالقياس فإذا كان قانون
المجالس الحسبية قرر حق الاستئناف ولم يقرر
حق المعارضة فلا يستطيع أحد أن يحل محل
الشارع ويقرر حق المعارضة هذا وينظم إجراءاته
بدعوى القياس

« وحيث أن المحكمة في عدم اجازة المعارضة
في قرارات المجالس الحسبية واضحة . فإن أعمال
تلك المجالس ليست في الحقيقة إلا من قبيل
الاجراءات التحفظية التي لا تثبت في حق ما
بصفة نهائية دائمة الأثر بل هي وقفية مقصود بها
صيانة أموال معدومي الأهلية من قصر ومجانين
ومعائيه وذوى غفلة وسفهاء وغائبين من العبث
بها ومثل هذه الاجراءات التي تفيد أهل هذه
الطائفة وتحفظ عليهم أموالهم هي اجراءات متعلقة
بالنظام العام الذي لا يسمح بترك أموال الضعفاء

عرضة للهلاك وعبث العائنين . وقد اقتضى تعلقها
بالنظام العام أن جاءت المادة ١٤ من اللائحة
التنفيذية مصرحة بأن المجالس يسير في اجراءاتها
بمجرد تقديم الطلبات إليها قانوناً ولا عبرة بتنازل
مقدمها أو صلحهم ولا شك أن تعلق هذه
الاجراءات بالنظام العام يقتضى زيادة الاسراع
فيها وعدم عرقلتها بالاكثر من طرق الطعن فيما
يتخذ بشأنها من القرارات . ويمكن إزالة
ما قد يكون بتلك القرارات من العيوب أن يباح
فيها الاستئناف في الأحوال وبالكيفية التي بينها
القانون .

« وحيث أن كل ما قد يثير الشبهة في جواز
المعارضة في القرارات التي تصدر في غيبة ذوى
الشأن هو قول القانون في المادة ٣٥ الواردة في
الفصل الخاص باجراءات الجلسات والقرارات
ان الخصوم الحق في أن تسمع أقوالهم . فصدور
القرار بدون سماع قول خصم صاحب شأن قد
يمكن أن يؤخذ منه شبهة ان لهذا الخصم حق
المعارضة ولكن الواقع أن أقصى ما يترتب على
هذا النص هو وجوب اعلان الخصم صاحب
الشأن بالجلسة التي تحدد لنظر المسألة فان حضر
فيها والا فالمجلس يسير في اجراءاته ويصدر قراره
بدون حضوره ويمكن أن يكون له حق
الاستئناف إن كان ممن يعطيهم القانون هذا
الحق بالمادة ١٣

« وحيث ان الشارع اذ أوجب على
الخصوم في الدعاوى الحسبية دفع رسوم ومصاريف
لجانب الحكومة وواجب على المجالس أن تقضى
على من تراه منهم بتلك المصاريف قد جعل

لاعلانهم بالجلسات المحددة شأنًا هامًا أقل مافيه الدفاع عن أنفسهم فيما يتعلق بالتزامهم بالرسوم والمصاريف وعدم التزامهم بها ومن أجل ذلك أصبح من الوجوب على المجالس الحسبية أن تتحقق من أن ماخوله القانون لهؤلاء الخصوم من الحق في أن تسمع أقوالهم قد توافرت وسيلة هي اعلانهم اعلاناً صحيحاً للجلسة المحددة لنظر المادة التي لهم شأن فيها بحيث إذا لم يكونوا قد أعلنوا فان لهم الحق في التظلم من القرار الذي يصدر في غيبتهم ملزمًا إياهم بشيء من وجوه الالتزام وهذا التظلم لا يكون من قبيل المعارضة بمعناها المطلق وإنما يكون من قبيل بطلان الاجراء لعدم اعلانهم بالجلسة مع وجوب ذلك الاعلان « وحيث ان مايجب على المجالس الحسبية من اعلان ذوى الشأن بالجلسات التي تحدد يتأدى تمام التأدى بحصول الاعلان اليهم في الجهة التي عينوها هم أنفسهم في الأوراق الصادرة منهم والموجودة في ملف الدعوى وما دام يكون قد حصل بهذه الكيفية فسيان لدى المجالس في اعتبار الاعلان صحيحًا أن يكون قد وصل اليهم فعلاً أو لم يكن قد وصل لأن المجالس فيما عليها من ضرورة الاسراع في انجاز ما لديها من الاقضية ليست مجبرة على الدوران خلف كل ذى شأن لتلمس محل إقامته وتتبعه في كل موطن بخطر بفكره أن ينقله اليه

« وحيث ان الواقع في مسألة القرار المعارض فيه الآن ان طالب الحجر كان هو بشاره افندى فلتس أحد اولاد الخواجه فلتس عبيد الله وفي

اثناء سير الاجراءات لدى مجلس حسبي المديرية انضم اليه بنتاه الست هانم والست فهيمة (المعارضة الان) بتلغراف ارسلته لنيابة البلينا موقع عليه منهما ومن اخيهما بشاره طالب الحجر الاصلى تنعيان هما واياه على بعض تصرفات والدهما وهذا التلغراف مرسل من البلينا مما يدل على ان اقامتهما بها فلما اصدر مجلس المديرية قراره بتوقيع الحجر على الخواجه فلتس عبيد الله ذا كراً فيه ان الحجر صار توقيععه بناء على طلب اولاده الثلاثة المذكورين واستأنف الرجل القرار ارسل قلم كتاب هذا المجلس الحسبي العالى اوراق الاعلان لثلاثتهم ليحضر والجلسة المعينة لنظر الاستئناف وقد قام قلم الكتاب بما عليه اذا اعتبر. كما هو المفهوم مما تقدم ان اقامة الثلاثة هي بالبلينا بلد ايهم فلتس المستأنف لكن نائب عمدة البلينا كتب على ذات الاعلان (الذى اعلن فعلاً لبشاره وهانم بنفس البلينا) ان الست فيسمة غير موجودة بالبلينا بل انها غائبة في بلد أخرى على أنه في الجلسة الاولى التي حصل بها الاعلان المذكور لم يحضر أحد من الثلاثة المذكورين وقدرأى المجلس لا إمكان فهم احقية طعن هؤلاء الاولاد في أيهم أن يستحضره شخصياً ليختبره ويعلم مبلغ صدق الطاعنين في طعنهم وحدد لحضوره جلسة أعلن اليها ايضاً الثلاثة الطاعنين جميعاً في محل اقامتهم المعين من قبل وهو البلينا كما أعلن القيم الذي كان عينه المجلس الابتدائي في غضون المدة السابقة وفي هذه الجلسة الأخيرة حضر الخواجه فلتس

أمر كل غير قابل للتجزئة فسيان ان يتأكده المجلس في غيبة الطاعنين أو في حضورهم كلهم أو بعضهم وكل ما يتصور امكان الطعن به في هذا الصدد هو التشكيك في شخصية الرجل وهو تمتع لوجود احد الطاعنين بالجلسة واقارره ان الحاضر الجارى اختباره هو هو نفس والده المطلوب الحجر عليه

« وحيث انه قد ثبت على كل حال من أوراق الدعوى ان الست فيمة اعلنت مرتين في الجهة التي عينتها ومع ذلك لم توجد

« وحيث انه مما تقدم يبين ان الاهمال الوحيد الذي يترتب عليه التظلم من قرار ما من قرارات المجالس الحسبية وهو عدم اعلان صاحب الشأن بالجلسة التي تحدد للمادة يستوفى حقه من سماع اقواله طبقاً للمادة ٣٥ من قانون المجالس الحسبية هذا الاهمال متف بتاتا والقرار صحيح لا يحتمل اى مطعن والسيدة المعارضة مسئولة قانوناً عما رتبته في حقها من النتائج

(معارضة الست فيمة فلتس عبيد الله ضد قرار المجلس الحسبي العالي نمرة ٢٨ سنة ٢٨ — ٩٢٩ دائرة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات اصحاب العزة والفضيلة مصطفى محمد بك ومحمد فهمي حسين بك المستشارين وادوار قصيرى بك واحمد حمدى بك اعضاء ومحمد جلال صادق بك وكيل نيابة الاستئناف)

عبيد الله المستأنف المحجور عليه وحضر من الطاعنين بشاره افندى فلتس وقال انه حاضر عن نفسه وعن اخته هانم اما الست فيمة فمن المهم ان نذكر هنا ان نائب عمدة البلينا عندما وصلت اليه اعلانات الطاعنين الثلاثة اجاب عليها انهم غير موجودين بالبلينا بل انهم موجودون بمصر وانه لا يعرف محل اقامتهم بها وفي حضور بشاره بالجلسة عن نفسه وعن اخته هانم وعدم حضور فيمة لا في هذه المرة الثانية ولا في المرة الاولى التي كانت نائب العمدة قال فيها انها مقيمة بفرشوط (لا بمصر) ما يدل دلالة صريحة على انهم هم الثلاثة يعلمون بمواعيد الجلسات ولأمر ما يستبقون اقدم الست فيمة غير مشتركة في الحضور ظناً بأن هذا يطيل امد التقاضى ويترك لهم باب التأجيل مفتوحاً لمناهضة والدهم بدون وجه حق

« وحيث ان المجلس اذا اختبر الخواجه فلتس عبيد الله في مواجهة والده بشاره عن نفسه وبوكالته عن اخته قد وجده سليم العقل قادراً على ادارة شؤونه بنفسه على خلاف ما زعم ابناؤه الثلاثة باطلاً

« وحيث أن سلامة العقل وعدم سلامته

قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

٥٨٢

١٤ مايو سنة ١٩٢٩

نزاع ملكية - المعارضة في قرار الاستيلاء .
عدم جواز ايقاف تنفيذه او تأويله

المبدأ القانوني

ليس للمحاكم الاهلية المناقشة في قانونية
القرار الصادر بالاستيلاء على عقار منزوع ملكيته
في دعوى المعارضة فيه فانها قاصرة على الطعن
في عمل اهل الخبرة .

فلا يجوز اذن الحكم للطاعن بالاحتفاظ
بجزء من العقار المنزوعة ملكيته

المحكم

« حيث ان النزاع منحصر فيما يأتي :

أولاً - في ٢٧ - ٣٠ زراعاً التي طلب
محمد افندي السيد البدرى الاحتفاظ بها

ثانياً - في الفوائد المحكوم بها

ثالثاً - في تقدير قيمة العقار

« وحيث أنه بالنسبة للوجه الأول فان قرار

الاستيلاء قد صدر عن العقار جميعه وهو من
الامور الادارية التي لا يجوز تأويلها أو ايقاف

تنفيذها عملاً بالمادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم
وليست المناقشة في قانونية هذا القرار أو مخالفته

للقانون بجائز في دعوى المعارضة لانها قاصرة على
الطعن في عمل اهل الخبرة

« وحيث لذلك يكون الحكم الابتدائي
بأحقية محمد افندي - ١٠ - يد البدرى في الاحتفاظ
بـ ٢٧ / ٣٠ زراعاً من القدر الذي صدر عنه
قرار الاستيلاء في غير محله

« وحيث فيما يختص بالفوائد فقد تبين أن
مجلس بلدى اسكندرية اودع بالخزانة مبلغ
١٧٦٩ جنيه و ٤٠ مليم الذي قدره الخبير المعين
من رئاسة المحكمة واشترط لصرفه الحكم في
المعارضة المقدمة منه واستيفاء المستندات المثبتة
للملكية وتقديم الشهادات الدالة على خلو العقار
من كافة الحقوق العينية

وحيث أن تعليق صرف الثمن على الحكم
في المعارضة التي قدمها المجلس وعلى استيفاء
المستندات المثبتة للملكية ليس فيه ما يخالف
القانون لان المادة ٢١ من قانون نزاع الملك لا تسمح
بصرف الثمن في حالة ما اذا كانت المعارضة مقدمة
من طالب نزاع الملكية كما ان تقديم الشهادات
المثبتة للملكية والدالة على خلو العقار من الحقوق
العينية واجب قبل صرف المبلغ عملاً بالقانون
المذكور »

« وحيث لذلك يكون الحكم على المجلس
البلدى بالفائدة على غير أساس »

المحكمة :

« حيث انه فيما يخص الموضوع يلاحظ أولاً أن رهن المستأنف عليه يستحق في ١٢ مارس سنة ١٩٢٦ أى بعد ستة شهور من تاريخ عقد البيع الصادر منه الى المستأنفة في ١٢ سبتمبر سنة ١٩٢٥ في حين ان تنبيه نزع الملكية الصادر منه اليها بشأن هذا الرهن لم يعلن الا بتاريخ ٢١ يونيه سنة ١٩٢٨ أى بعد سكوتة عن المطالبة بسنتين وثلاثة شهور فاذا اضيف هذا الظرف الى ما قرره المستأنف عليه امام المحكمة الابتدائية بجلسة ١٦ اكتوبر سنة ١٩٢٨ من انه كان يتردد على منزل المستأنفة كل اسبوع يتبادر الى الذهن في الحال ان المستأنف عليه المذكور علم بغياب المستأنفة وسفرها الى الاقطار الحجازية وانه بعد ان سكت كل هذه المدة الطويلة اغتم فرصة هذا الغياب وعمد فجأة الى اعلان التنبيه سالف الذكر عقب سفر المستأنفة بأيام قليلة

« وحيث انه وان كان لا نزاع في ان الاعلان الى جهة الادارة عند غياب المعلن اليه وغلق محله يعتبر مبدئياً صحيحاً الا انه مما لا ريب فيه ايضاً انه اذا ثبت ان الاجراءات التي اتبعت في اعلان ورقة كان الغرض منها اخفاء الاعلان عن صاحبه في المدة التي يحددها القانون لاستعمال حقه فيها حتى ترتب على ذلك انقضاؤها فتكون الاجراءات باطلة لأنها مبنية على اساءة استعمال حق المعلن

» وحيث فيما يختص بالوجه الثالث فالمحكمة ترى الأخذ في تقدير الثمن بتقرير الخبير المعين من رئاسة المحكمة الابتدائية وعليه فيتعين تعديل الحكم المستأنف والحكم بالقيمة المقدرة بما فيها ثمن ٣٠ / ٢٧ زراعاً التي تراءى بأن لا حق لمحمد السيد البدرى في الاحتفاظ بها »

(استئناف محمد افندى السيد وحضر عنه الاستاذ عبد الحميد افندى يوسف ص . ١٠٠٠١١ ي اسكندرية وحضر عنها حضرة يوسف قسيس بك نمرة ٣٠٥ و ٥٨٩ سنة ٤٦ ق — دائرة حضرات زكى برزى بك وعبد الباقي زكى القشيري بك وعلى عبد الرازق بك المستشارين)

٥٨٣

١٤ مايو سنة ١٩٢٩

اوراق المحضرين . اعلانها . غياب المعلن اليه
الاعلان الى جهة الادارة . ضابطه . عدم
اساءة استعمال حق المعلن

القاعدة القانونية :

وان كان لا نزاع في ان الاعلان الى جهة الادارة عند غياب المعلن اليه وغلق محله يعتبر مبدئياً صحيحاً الا انه مما لا ريب فيه انه اذا ثبت ان الاجراءات التي اتبعت في اعلان ورقة كان الغرض منها اخفاء الاعلان عن صاحبه في المدة التي يحددها القانون لاستعمال حقه فيها حتى ترتب على ذلك انقضاؤها فتكون الاجراءات باطلة لأنها مبنية على اساءة استعمال حق المعلن

ان هذه هي الحالة التي وجد فيها المستأنف عليه عند قيامه باعلان التنييه سالف الذكر

« وحيث انه يتلاحظ فوق ما توضح بأنه بالرجوع الى ما تقدم في الدعوى من الاوراق والمستندات يعلم يقيناً ان مبلغ الرهن الذي يريد المستأنف عليه التنفيذ بشأنه انما هو في الواقع باقي ثمن عقار اشترته المستأنفة من المستأنف عليه وان عقد الرهن الذي صدر من المستأنفة في نفس اليوم الذي تم فيه عقد البيع تأميناً لسداد هذا الباقي من الثمن لم تكن نية المتعاقدين فيه استبدال الدين وتجديده ويعلم ثانياً ان نصف المنزل الذي باعه المستأنف عليه للمستأنف كان اصلاً ملكاً لنفس المستأنفة فرهته للمرحوم محمد عباس تأميناً لمبلغ ٩٠٠ جنيه بموجب عقد مسجل في ٢٢ يونيه سنة ١٩٢١ وفي ٨ ابريل سنة ١٩٢٢ باعت المستأنفة نصف المنزل مرهوناً لمن يدعى محمود راضى فخصم من الثمن مبلغ الرهن وتعهد الشارى بسداده للدائن المرتهن ثم باع محمود راضى نفس هذه العين لمن يدعى عبد الهادى مشعل مرهوناً كذلك للمستأنف عليه الحالى في ١٥ اغسطس سنة ١٩٢٥ فخصم هو ايضاً بدوره قيمة الرهن من الثمن وتعهد بسداده الى المرتهن وبموجب عقد تاريخه ١٢ سبتمبر سنة ١٩٢٥ باع المستأنف عليه العقار المذكور للمستأنفة على انه خال من الرهن وتبقى من الثمن ٥٥٠ جنيها حصل الاتفاق على تأجيل سداده ستة شهور ولما ان تبين بعد ذلك ان هذا العقار لا زال مرهوناً للمرحوم محمد عباس على مبلغ الـ ٩٠٠ جنيه المتقدم ذكره تعهد المستأنف عليه صراحة

باجراء شطب هذا الرهن مع ما يستلزمه من كافة المصاريف والالتعاب

« وحيث انه ثابت ان المستأنف عليه لم يتمكن لغاية اليوم من اجراء شطب رهن محمد عباس الذى التزم باجرائه وهذا امر ماضى لا نزاع فيه بين الطرفين .

« وحيث انه مما لا شك فيه ان بقاء تسجيل ذلك الرهن على العين المبعة للمستأنفة رغم تعهد المستأنف عليه الصريح بشطبه يعتبر قانوناً سبباً جدياً يخشى منه نزع الملكية ويخول للمستأنفة حق حبس باقي الثمن الى ان يتم شطب هذا التسجيل

« وحيث انه مما يتوضح جميعه يرى ان تنسيه نزع الملكية الذى اعلنه المستأنف عليه للمستأنفة ومرفوعة من اجله الدعوى الحالية متعين الالغاء وان ما قضت به محكمة اول درجة في هذا الشأن في غير محله وعليه ينبغي الغاء الحكم المستأنف والغاء تنسيه نزع الملكية سالف الذكر وما ترتب عليه من الاجراءات »

(استئناف الست جلية بنت مصطفى قطان وحضر عنها الاستاذ سليمان افندى حافظ ضد مرسى احمد وحضر عنه الاستاذ احمد افندى ابو زيد نمرة ٢٨٤ سنة ٤٦ ق بالهيئة السابقة)

٥٨٤

١٥ مايو سنة ١٩٢٩

نزع ملكية للمنفعة العامة . المعارضة في قرار الاستيلاء موضوعها . النزاع في المساحة المزروعة ملكيتها

القاعدة القانونية

ليس بضرورى ان تقتصر المعارضة على

النزاع في تقدير الثمن دون تحديد المساحة المنزوعة ملكيتها فان تعيين هذه المساحة عنصر اساسي من عناصر التقدير وليس من المعقول ان يكون تقدير الثمن قاصراً على تقدير قيمة الوحدة دون المجموع

المحكمة

« من حيث ان المستأنفين بصفتهم يدعيان ان الارض التي نزعت ملكيتها تزيد مساحتها عما هو مذكور في تقرير الخبير وفي مرسوم نزع الملكية بنحو فدان

» ومن حيث ان وزارة الاشغال ترد على ذلك بأن هذه الدعوى يجب ان يقتصر البحث فيها على تقدير ثمن الفدان إما تحديد المساحة المنزوعة ملكيتها فليس من شأن هذه المحكمة ولا هو مما يتعلق باجراءات نزع الملكية بل ان له دعوى خاصة مستقلة للمطالبة فيها بتعويض

« وحيث ان قول وزارة الاشغال لا يمكن قبوله على اطلاقه اذ ان تعيين المساحة المنزوعة ملكيتها عنصر اساسي من عناصر التقدير وليس من المعقول ولا مما يمكن التسليم به ان يكون تقدير الثمن قاصراً على تقدير قيمة الوحدة دون المجموع

» وحيث ان هذا الرأي تبين صحته بصفة جلية في حالة ما يكون الشيء المنزوعة ملكيته محددًا تحديداً واضحاً من حيث تعيين الجزء الواجب أخذه للمصلحة العامة وانما الخلاف واقع فقط من حيث مساحة هذا العقار المعين

إذ لا مشاحة ان العبرة في مثل هذه الحالة تكون باعتبار المساحة الحقيقية .

« وحيث انه لذلك ترى المحكمة وجوب تعيين خبير للتوجه نحو الاراضى التي نزعت ملكيتها ومساحتها ومعرفة ما اذا كانت مطابقة تماماً لما هو وارد في مرسوم نزع الملكية او انها زيادة وبيان منشأ ما عساه يوجد من الزيادة وهل نشأ من مخالفة المرسوم بأن اخذ جزء لم يكن وارداً في الخريطة الملحقة به او من خطأ في مساحة القطع المشار اليها بهذا المرسوم

» وحيث ان هذا النزاع قاصر على نحو فدان فقط فلا محل لتعطيل الفصل في باقي الدعوى لحين مباشرة الخبير لمأمراته .

« وحيث ان المستأنفين يعارضان في تقدير الخبير لقيمة الاطيان المنزوعة ملكيتها ولكن دعواهم لم تتأيد بدليل يمكن الاستناد اليه خصوصاً انهم يقرون بأنهم أخذوا ردمًا من الجهات التي قال عنها الخبير بأنها صارت مستنقعات وانها صارت واطئة لا تصلح بحالتها للزراعة والآن يعارضون في ان جيرانهم قبلوا للفدان الواحد ثمنًا قدره ١٥٠ جنيتها وليس من المعقول ان يكونوا جميعاً قبلوا هذا الثمن ضعفاً منهم وخشية من ارهاب الحكومة في مسألة ليست محلاً لحصول ارهاب بشأنها

« وحيث انه لذلك ترى المحكمة اعتماد تقرير الخبير بالنسبة للثمن الذي قدره للفدان حسب موقع وجودة كل قطعة

« وحيث ان وزارة الاشغال تقول بأن الوقف لم يقدم مستنداته عن ٦ قرارات حصل التبادل عليها مع وقف المنشاوى والمحكمة ترى ابقاء الفصل فى امرها لحين تقديم تلك المستندات » وحيث ان الوزارة تعترض بحق على الحكم المستأنف لأنه الزمها بالدفع لناظر الوقف مخالفة للمادة ٢٧ من قانون نزع الملكية »

(استئناف محمد شوق بك الخطيب وآخر وحضر عنهما الاستاذ احمد بك رأفت ضد وزارة الاشغال وحضر عنها الاستاذ محمد العشماوى بك نمرة ١٩٨ و ٤٩٠ سنة ٤٦ ق — دائرة حضرات مصطفى محمد بك وبهى الدين ركات بك واحمد أمين بك المستشارين)

٥٨٥

١٥ مايو سنة ١٩٢٩

مسئولية . صاحب الحيوان . مسئولية مطلقة

القاعدة القانونية

مسئولية صاحب الحيوان عن الاضرار التي تصيب الغير من حيوانه هي مسئولية مطلقة تقوم على قرينة افتراض الخطأ من جانبه ولا تسقط الا باثبات ان الاصابة حصلت بقوة قاهرة او بخطأ المجنى عليه

المحكمة :

« حيث ان المستأنف ضده رفع هذه الدعوى يطالب المستأنف بتعويض عن ضرر اصابه وهو يعمل عنده بصقة جمال بأنه عضه جمل المستأنف حينما كان يقدم له الطعام وتسبب

عن ذلك كسر ذراعه وتخلف عاهة مستديمة وهي فقد منفعة ذراعه واستند فى ذلك على نص المادة ١٥٣ مدنى التى نصت على الزام مالك الحيوان او مستخدمه بالضرر الناشئ عن الحيوان المذكور سواء كان فى حيازته او تسرب منه » ومن حيث انه لا خلاف بين الطرفين على حصول الواقعة بالكيفية المتقدمة

« ومن حيث ان المستأنف يقول انه لا يمكن نسبة الاهمال اليه لأنه اتخذ كل الاحتياطات الممكنة وانه لا بد وان تكون الاصابة نتيجة خطأ المستأنف ضده لأن الجمل من طبيعة هادئة وغير مصاب بداء الكلب فلا يعقل ان يعضه الا اذا اساء اليه

« ومن حيث ان القانون يفترض فى هذه الحالة حصول الخطأ او الاهمال من صاحب الحيوان ويعنى المجنى عليه من حمل عبء الاثبات سواء كان المجنى عليه العامل الذى يقود الحيوان او اجنياً ولا يسقط هذا الفرض القانونى قبل مالك الحيوان باثبات عدم حصول خطأ او اهمال منه بل يجب لذلك ان يثبت ان الاصابة حصلت بسبب قهرى او بخطأ المجنى عليه

« ومن حيث ان المستأنف وهو مالك الحيوان لم يثبت ان الاصابة حصلت بسبب قهرى او بخطأ المجنى عليه إذ لا يكفى ان يستنتج خطأ المجنى عليه من هدوء طبيعة الجمل وعدم اعتياده على العض وانه لذلك لا بد ان يكون قد اسيء اليه بل يجب ان يقيم الدليل على هذه الاساءة التى يدعيها وهو لم يفعل

« ومن حيث انه لذلك يكون المستأنف مسئولاً عن تعويض الضرر الذي اصاب المجنى عليه بفعل حيوانه ويجب تأييد الحكم المستأنف (استئناف ابو العينين بك رجب وحضر عنه الاستاذ عبد الحميد لطفى ضد محمد محمد فتديل ومعه حضرة الاستاذ عبد الرحمن البيلي افتدى نمرة ٤٢٩ سنة ٤٦ ق - بالهيئة السابقة)

٥٨٦

٢٩ مايو سنة ١٩٢٩

تقاضي معجل . المادة ٣٩٣ مرافعات اهلي الاعتراف بالالتزام

القاعدة القانونية

من المتفق عليه فقهاً وقضاً ان عبارة « ولم ينزع فيه » الواردة بالمادة ٣٩٣ مرافعات معناها أن يكون الشخص المحكوم عليه مقراً بالالتزام المحرر من أصله السند بصرف النظر عن كونه يدعى براءة ذمته منه بأى وجه . والا لو كان الأمر خلاف ذلك لأصبحت المادة المذكورة غير قابلة للتنفيذ اذ يكفي ان يقر الشخص بصدور السند منه ثم يدعى بعد ذلك براءة ذمته لأى سبب وهذا أمر لا تقبله البداهة

المحكمة

« حيث ان المادة ٣٩٣ من قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية نصت على الاحوال التى يشمل فيها الحكم بالنفاذ المعجل ومنها ان تكون الدعوى مبنية على سند غير رسمى لم ينزع فيه

« وحيث انه من المتفق عليه فقهاً وقضاً ان عبارة (لم ينزع فيه) الواردة بتلك المادة معناها الوحيد ان يكون الشخص المحكوم عليه مقراً بالالتزام المحرر من أجله السند بصرف النظر عن كونه يدعى براءة ذمته من هذا السند بأى وجه من وجوه البراءة وواضح بأنه لو كان الأمر بخلاف ذلك لأصبحت المادة ٣٩٣ سالفه الذكر فيما يختص بهذه النقطة حبراً على ورق وغير قابلة للتنفيذ للمرة اذ يكفي ان يأتى الشخص المقر بصدور السند منه ويدعى بعد اقراره هذا بأن ذمته بريئة لأى سبب من الاسباب وهذه نتيجة ترفضها البداهة ولا يقبلها العقل بتاتاً

« وحيث ان الواقع من الدعوى الحالية ان المستأنفين بعد أن اعترفوا بالتوقيع منها على عقد الأيجار الذى عليه انبتت وتأسست الدعوى الحالية ادعيا ان نفس هذا العقد فسخ بناء على اتفاق لاحق حصل بينهما وبين وكيل احدى المؤجرتين وقد تبين لمحكمة أول درجة مما تقدم لها من الاوراق والمستندات ان هذا الاتفاق انما هو اتفاق صورى محض وقع عليه وكيل معزول وانه لم يعمل الا بتواطؤ المستأجرين وهذا الوكيل المعزول اضراراً بحقوق المؤجرتين فعولت على عقد الايجار نفسه وقضت بموجبه سداد قيمة الايجار شاملة حكمها بالنفاذ المعجل

« وحيث ان هذه المحكمة ترى ان شمول الحكم بالنفاذ المعجل جاء فى محله وان ما ادعاه المستأجران من حصول الفسخ بعد اعترافهما

الصريح بالتوقيع على عقد الايجار في الظروف وعلى الصورة المتقدم شرحها لا يجعل ذلك العقد منازعاً فيه بالمعنى الذى اراده الشارع فى المادة ٣٩٣ مراقعات سالفه الذكر

« وحيث انه لذلك يتعين تأييد الحكم المستأنف من جهة شموله بالتنفيذ المعجل وتحديد جلسة لنظر الموضوع مع بقاء الفصل فى المصاريف الآن »

(استئناف الشيخ عبد الرحمن رشوان وآخر
عنهم حضرة الاستاذ يوسف افندى احمد الجندى ضد
الست زنوبة عبد المجيد وآخرين وحضر عنهم حضرة
الاستاذ احمد افندى حمدى نمرة ٧٢٨ سنة ١٤٦ ق .
بالمهينة السابقة)

٥٨٧

٣٠ مايو سنة ١٩٢٩

نزاع ملكية للمنفعة العامة . المعارضة فى قرار
الاستيلاء . شكلها . قانون ٢٤ ابريل سنة ١٩٠٧

القاعدة القانونية

لم ترسم المادة ٢٠ من قانون نزاع الملكية الصادر فى ٢٤ ابريل سنة ١٩٠٧ صورة مخصوصة لشكل المعارضة كما انها لم تلزم المعارض ان يبين فى صحيفة دعواه القيمة التى يطلبها . وعلى هذا يكفى قانوناً فى صحة الشكل ان تكون الصحيفة شاملة للعناصر القانونية المكونة للمعارضة دون تقييد بالفاظ معينة

المحكمة

« حيث ان المستأنفين (محمد امين المهدي

ومن معه) طلبوا فى عريضة استئنافهم من باب أصلى تعديل المبلغ المحكوم به الى ٤٣٧٢٩ جنيهاً و ٦٢٥ ملياً واحتياطياً الى مبلغ ٣٥٤٠٥ جنيهاً و ٥٩٥ ملياً وهو المبلغ الذى قرره الخبراء الثلاثة الذين كانوا ندبوا بمعرفة محكمة أول درجة - وفى جلسة الاستئناف قالوا انهم مكتفون بالطلب الاحتياطى ومتنازلين عن الطلب الأصلى

« وحيث ان وزارة الاشغال تقول فى صحيفة استئنافها كما قالت أمام محكمة أول درجة ان الدعوى بصورتها التى رفعت بها غير مقبولة اذ هى عبارة عن طلب اثبات حالة لم يطلب بها مبلغ معين وطلب اثبات الحالة هو من اختصاص المحكمة الجزئية لا من اختصاص المحكمة الكلية وتعديل الطلب الذى حصل فيما بعد الى مبلغ معين قد جاء بعد مضي ميعاد الثلاثين يوماً المقررة فى قانون نزاع الملكية لاجل عمل المعارضة ولهذا تكون المعارضة غير مقبولة وطلبوا الغاء الحكم المستأنف والقضاء أصلياً بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية أو عدم قبول الدعوى واحتياطياً رفضها موضوعاً .

عن الدفوع الفرعى

« من حيث انه بمراجعة صحيفة الدعوى الرقيمة ١١ مارس سنة ١٩٢٣ التى رفع بها المستأنفون الدعوى الحالية أمام محكمة أول درجة تبين ان المستأنفين كانوا يطعنون فيها على تقرير الخبير عزيز بك وقرروا صراحة انهم يعارضون فيه ويطلبون الغاءه وتعيين ثلاثة من الخبراء لأجل تقدير ثمن العين موضوع النزاع

المستأنف في هذا القيد وليس الغرض منه تعجيزه .
 فاذا أساء المستأنف عليه استعمال هذا الحق فلا
 محل للحكم بالبطلان للقيد بعد الميعاد
 ٢ - لا ينصرف التكليف بالقيد الوارد في
 المادة ٣٦٣ مرافعات الا الى الاستئناف الذي
 استوفى اجراءاته الشكلية . فاذا لم يكن قد
 استوفى هذه الاجراءات فلا تبدأ مهلة الثمانية
 أيام الا من الوقت الذي تم فيه .

المحكمة

« من حيث ان المستأنف عليه دفع فرعياً
 بعدم جواز الاستئناف لعدم قيده في ظرف
 الثمانية أيام التي حددها للمستأنف في انذاره المؤرخ
 ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ »

« وحيث انه وان كان القانون قد أجاز
 بالمادة ٣٦٣ مرافعات للمستأنف عليه تكليف
 المستأنف أن يقيد استئنافه في ميعاد ثمانية أيام
 من تاريخ اعلانه بذلك على يد محضر والا كان
 الاستئناف كأن لم يكن الا انه مما يجب ملاحظته
 في هذه المادة ان الشارع عند ما قرر هذا الحق
 للمستأنف عليه انما أراد ان يعطى له سلاحاً يدفع
 به توائى المستأنف في قيد استئنافه وعدم تعطيل
 الدعوى وليس القصد من تقرير هذا الحق
 تعجيز المستأنف مطلقاً فان أساء المستأنف عليه
 استعمال هذا الحق وظهر من عمله أنه يريد تعجيز
 المستأنف فلا محل للحكم ببطلان عريضة
 الاستئناف اذا قيدت بعد الميعاد المحدد في الانذار
 « وحيث انه مما يجب ملاحظته ايضاً في
 هذه المادة ان الثمانية أيام التي حددها القانون

« وحيث ان المادة ٢٠ من قانون نزع
 الملكية الصادر في ٢٤ ابريل سنة ١٩٠٧ لم ترسم
 صورة مخصوصة لشكل المعارضة كما انها لم تلزم
 المعارض أن يبين في عريضته القيمة التي يطلبها
 وعلى هذا يكفي قانوناً في صحة الشكل ان تكون
 الصحيفة شاملة للعناصر القانونية المكونة للمعارضة
 دون قيد بالالفاظ وهذا هو الحاصل والمتوفر
 في عريضة الدعوى الحالية ..

« وحيث انه متى ثبت ان المعارضة قد
 رفعت بصورة صحيحة تكون المحكمة الكلية هي
 المختصة بنظرها عملاً بنص القانون
 « وحيث أنه بناء على ذلك يكون الدفع
 في غير محله ويتمين رفضه »

(استئناف السيد محمد عباس المهدي وآخرين
 وحضر عنهما حضرتا الاستاذان محمد توفيق صمران
 افتدى واحمد رأفت بك فم السيد محمد عبد العظيم
 المهدي وحضر عنه الاستاذ يعقوب افتدى سركيس
 ضد وزارة الاشغال نمرة ١٠١٠ و ١١٧٨ سنة ١٩٢٥ ق
 دائرة حضرة صاحب المعالي حسين درويش باشا وكيل
 المحكمة بمضوية حضرتي محمود سامي بك وعلام محمد
 بك المستشارين)

٥٨٨

٢٠ مايو سنة ١٩٢٩

استئناف . انذار بقيده في ميعاد ثمانية أيام
 شروطه :

اولاً - عدم اساءة استعمال حق المعلن
 ثانياً - توفر الاجراءات الشكلية في الاستئناف

القاعدة القانونية

١ - الغرض من الحق المعطى للمستأنف
 عليه بتكليف المستأنف بقيد استئنافه في ميعاد
 ثمانية أيام من تاريخ اعلانه بذلك هو دفع توائى

هذه الحالة الا من يوم استيفاء الاجراءات الشكلية لعريضة الاستئناف وهو ١٦ مارس التاريخ الذي اعلنت فيه الى البائعة

« وحيث ان القيد حصل في ٢١ مارس أى قبل انقضاء الثمانية أيام فيكون قد تم في الميعاد القانوني ومن ثم يكون الدفع الفرعي في غير محله ويتعين رفضه .

(استئناف المعلم رايل فلناؤوس وحضر عنه الاستاذ حبيب افندي حنا ضد مجلى افندي رزق وحضر عنه الاستاذ يواقيم افندي غبريال وأخرى نمرة ٤٨٧ سنة ٤٦ ق — دائرة حضرة صاحب المعالي حسين درويش باشا وكيل المحكمة وعضوية حضرتي محمود سامي بك وعلام محمد بك المستشارين)

٥٨٩

١٠ يونيو سنة ١٩٢٩

- ١ — سن . تقديره . قوميون . شهادة ميلاد .
- ٢ — سن . تقديره . عدم التبليغ عن الميلاد . الحكم بمعاقبة المخالف . حجيته .
- ٣ — سن . تقديره . قيده . بناء على الحكم في المخالفة . حجيته .

القاعدة القانونية

١ — تتعلق مسائل السن بالنظام العام فيرجع في تقديرها الى شهادة الميلاد رغماً عن سبق تقديرها بمعرفة القومسيون عملاً بقاعدة الرجوع الى الحق اولى

٢ — جريمة عدم التبليغ عن ميلاد مولود جديد هي من الجرائم المستمرة فليست ثمة ضرورة تلجئ المحكمة للبحث في تاريخ الميلاد بالذات

للمستأنف لقيد استئنافه لا تنصرف الا للاستئناف الذي استوفى اجراءاته الشكلية فان لم يكن قد استوفى اجراءاته الشكلية وقت الانذار فلا تبدأ هذه المدة الا من الوقت الذي تستوفى فيه تلك الاجراءات .

« وحيث ان عريضة الاستئناف في هذه الدعوى كان يجب ان تعلن الى المشفوع منه والى البائع وقد ثبت من الاوراق انها أعلنت الى المشفوع منه في ٩ مارس سنة ١٩٢٩ ولم تعلن الى البائعة الا في ١٦ مارس بسبب العطلة الرسمية ولم ترد الاوراق الى قلم المحضرين الا يوم ١٨ مارس سنة ١٩٢٩

« وحيث انه مع علم المستأنف عليه ان العطلة الرسمية تبتدىء من اليوم التالى لانذاره وهو خمسة أيام وان الاعمال الرسمية لا تبدأ الا من يوم ١٦ مارس يكون الميعاد الذي حدده المستأنف عليه الى المستأنف لقيد استئنافه وهو في يوم ١٨ مارس انما تحدد بسوء قصد وأريد به تعجيز المستأنف الامر الذي يتنافى مع قصد الشارع

« وحيث أنه ثبت من جهة اخرى ان عريضة الاستئناف لم تستوف اجراءاتها الشكلية وهى اعلان البائعة الا في ١٦ مارس ولم ترد لقلم المحضرين الا في ١٨ مارس وهو آخر يوم تحدد لقيد الاستئناف فيكون المستأنف في استحالة مادية لقيد استئنافه في الميعاد الذي تحدده لانه لا يستطيع ان يسحب الاوراق وتسوى رسومها وقيدها في يوم واحد

« وحيث ان مدة الثمانية أيام لا تبتدىء في

ثم عاد وادعى انه من مواليد سنة ١٨٦٥ بمقتضى
كتابة محررة بخطه وامضائه تاريخها ١٢ يونيه
سنة ١٩٠٢

ثم رجع بعد ذلك وقدم ورقة أخرى في
٤ ديسمبر سنة ١٩٠٢ مفادها أنه من مواليد
سنة ١٨٦٧ وقد كشف عليه طيبا وقدر سنه على
هذا الاساس

« وحيث ان المادة الثامنة من قانون
المعاشات الملكية رقم ١٥ ابريل سنة ١٩٠٩ وهو
المعامل به المستأنف قررت فيما يختص بتقدير سن
الموظف أو المستخدم بأن يعتمد فيه على شهادة
الميلاد أو على شهادة رسمية مستخرجة من دفتر
قيد المواليد وعند عدم امكان الحصول على ايها
يعتمد تقدير القومسيون الطبي بالقاهرة أو
بالاسكندرية أو على تقدير طبيين من مستخدمي
الحكومة معينين لهذا الغرض في المديریات
والمحافظات .

« وحيث ان هذه المادة قد حددت طريقة
تقدير السن فلا يمكن التوسع فيها او الرجوع عنها
الا في حالة ما اذا كان السن قد تقدر بمعرفة
الاطباء ثم حصل العثر فيما بعد على شهادة الميلاد
أو على المستخرج الرسمي من دفتر قيد المواليد فانه
في هذه الحالة يتختم الاخذ بالشهادة او المستخرج
عملا بقاعدة الرجوع الى الحق اولى لأن مسائل
السن لها تعلق بالنظام العام لما يترتب عليه من
الحقوق والواجبات العامة على الشخص

« وحيث ان المستأنف يدعى أن سنه قد
تحدد بصفة قاطعة بمقتضى حكم صادر من محكمة

ويكفي ان تعتبر المخالفة قد وقعت في تاريخ
التبليغ عنها ولو يصح أن يكون الميلاد قد حصل
قبل ذلك بسنوات عدة . وعلى ذلك لا يكون
الحكم القاضى بمعاينة شخص لعدم تبليغه عن
ميلاد مولود قاطعا في تقدير سن هذا المولود
ما دام انه لم يتعرض لهذه النقطة

٣ - قيد اسم شخص في دفتر المواليد على
انه من مواليد سنة معينة بناء على حكم قاضٍ
بمعاينة شخص آخر لعدم تبليغه عن حصول
الميلاد . لا قيمة له اطلاقا فلا يحل المستخرج
من هذا الدفتر محل شهادة الميلاد .

المحكمة

« حيث ان المستأنف يدعى ان مصلحة
السكة الحديد التي كان تابعا لها قد فصلته من
الخدمة بطريق الاحالة على المعاش قبل ان يبلغ
السن القانونى وهو الستين اذ أنه من مواليد سنة
١٨٧١ فلذا يطلب التعويض مع تعديل مبلغ
المعاش .

« وحيث ان مصلحة السكة الحديد تقول
ان المستأنف لم يك من مواليد سنة ١٨٧١ وانما
من مواليد سنة ١٨٦٧ حسب اقراره نفسه
وتقدير القومسيون الطبي وان الاحالة بناء على
ذلك تكون قانونية ودعواه مرفوضة .

« وحيث انه ثابت من الاوراق ان
المستأنف عندما دخل الخدمة قرر أنه من ساقطى
القيد وقدم شهادة من طبيب تاريخها ٣ يوليه
سنة ١٨٨٩ مؤداه أنها من مواليد سنة ١٨٦٤

مخالفات طوخ قضى بمعاينة شخص لعدم تبليغه عن ميلاد المستأنف في الميعاد وبوجوب قيد المستأنف في دفتر المواليد على أساس أنه من مواليد سنة ١٨٧١ وان هذا كان قانونيا . لا سيما وان المصلحة قد اعتمدت طريق هذا التقدير مع موظفين آخرين مثله

« وحيث انه بمراجعة هذا الحكم وجد صادرا بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٢٧ من محكمة مخالفات طوخ ويفيد الحكم على المدعو عبدالرحمن ابراهيم صالح بغرامة قدرها ٥ جنيهات نظير عدم تبليغه يوم ٢٣ ابريل سنة ١٩٢٧ عن ميلاد المستأنف في الميعاد وكذا بوجوب قيد المولود بدفتر المواليد

« وحيث ان هذا الحكم ليس بقاطع في السن لأنه انما قضى بتعريم من كان اهم بالتأخير في التبليغ عن الميلاد وعدم التبليغ نقطة لا نزاع فيها من أحد على الاطلاق وانما النزاع كان ولا يزال في الدعوى الحالية على تاريخ الميلاد نفسه بقطع النظر عن التبليغ وعدمه وهذه النقطة لم يتعرض لها الحكم بحال من الأحوال كما ترى من مطالعته على ان الحكم على التهم مع مضي هذه المدة الطويلة من تاريخ الميلاد يرجع سببه الى نص المادة ٢٣ من قانون المواليد والوفيات التي تعتبر عدم التبليغ من الجرائم المستمرة فلم يكن هناك داع يلجئ المحكمة اذن للبحث في صحة تاريخ الميلاد نفسه ولذا اعتبر الحكم ان الجريمة وقعت في ٢٣ ابريل سنة ١٩٢٧ أى عند التبليغ عن المخالفة لا عند حصول

الميلاد الذي كان وقع فعلا قبل ذلك بسنوات عديدة

« وحيث أنه يشترط قانونا لاعتبار الحكم الجنائي حائزا للقوة الشيء المحكوم به أمام القاضي المدني ان يكون الحكم المذكور قد فصل قانونا في نفس نقطة النزاع المطروحة أمام المحكمة المدنية وهذا غير متوفر في القضية

« وحيث ان المستأنف قدم بالحافضة نمرة ٤ دوسيه محكمة الموسيقى شهادة من دفتر قيد المواليد تفيد ان اسم المستأنف قد قيد في ذلك الدفتر على اعتبار أنه من مواليد سنة ١٨٧١ تنفيذا لحكم محكمة طوخ السالف ذكره ويقول ان هذه الشهادة تقوم مقام المستخرج الرسمي المنصوص عنه في المادة ٨ من قانون المعاشات وانه كاف في اثبات تاريخ الميلاد لا سيما وان المصلحة قد اعتمدت طريق هذا التقدير مع موظفين آخرين امثاله

« وحيث ان حكم محكمة طوخ لم يتعرض لاثبات تاريخ الميلاد نفسه كما سبق القول فهذا القيد قد كان خارجا عن منطوق الحكم ولا عبء به قانونا

« وحيث ان معاملة المصلحة في السابقة التي يقول عنها المستأنف ان صحت ليست بملزمة للقضاء لان القضاء انما يتقيد بنص القانون ونص القانون صريح

« وحيث أنه بناء على ذلك تكون دعوى

المستأنف في غير محلها ويتعين رفضها تأييداً
للحكم المستأنف

(استئناف عبد الجواد افندى محمد وحضر عنه
الاستاذ مصطفى افندى فهمى ضد مصلحة السكة الحديد
وحضر عنها حضرة مصطفى بك عبد اللطيف نمرة ٣٣٦
سنة ٤٦ ق — دائرة حضرة صاحب المعالي حسين
درويش باشا وكيل المحكمة بفضيلة حضرتي محمود
سامى بك وعلام محمد بك المستشارين)

٥٩٠

١٠ يونيو سنة ١٩٢٩

موظف . ديوان مالى . رفته .

القاعدة القانونية

جرى القضاء على ان فصل الموظفين
التابعين للديوان العالى والمصالح المرتبطة به من
حق ولى الامر . وقدنوه بذلك المرسوم المؤرخ
٢٧ يونيو سنة ١٩٢٢

المحكمة

« بما أن المستأنف قد فصل بارادة سنية
من ولى الامر وقد جرى القضاء على أن فصل
الموظفين التابعين للديوان العالى والمصالح المرتبطة
به من حق ولى الامر ذلك الحق الذى نوه به
تأييداً وتوكيداً المرسوم المؤرخ في ٢٨ يونيه سنة
١٩٢٢ الصادر بانشاء مجلس تأديب لموظفي
ومستخدمي ديوان جلالة الملك والمصالح
المرتبطة به

« وبما ان دعوى المستأنف لا يبق لها بعد
هذا أى اساس تستند اليه وليس من داع اذن

لتحرى وجهة التأويل الذى استخلصته محكمة
اول درجة من عبارة المخالصة المأخوذة على
المستأنف في ١٧ مارس سنة ٩١٥ فان الحال
تغنى عن ذلك

(استئناف الشيخ محمد محمود البوريني وحضر عنه
الاستاذ يوسف افندى الجندى ضد الديوان العالى
الملكى ووزارة المالية وحضر عنها حضرة توفيق بك
حتين نمرة ٤٢١ سنة ٤٦ ق — دائرة حضرات محمد
ليبي عطيه بك وعبد العظيم راشد باشا واجد نظيف
بك المستشارين)

٥٩١

١٠ يونيو سنة ١٩٢٩

تقدم . سريانه . وقف . شاعر . جواز

القاعدة القانونية

شغار الوقف ليس من الأسباب القانونية
التي تمنع من سريان التقادم عليه كما انه ليس من
الموانع الشرعية ايضاً ويؤيد ذلك نص المادتين
٥٩٤ و ٦١٩ من قانون العدل والانصاف

المحكمة

« حيث انه بمراجعة الاوراق رأيت المحكمة
ان الحكم المستأنف في محله للأسباب التي
بنى عليها

« وحيث ان اهم ما يرتكن عليه المستأنف
هو ان الوقف كان خلواً من ناظر وان هذا
الشغار مانع من سريان حكم التقادم

« وحيث انه بفرض صحة هذا الادعاء فانه
لا يمنع من سريان حكم التقادم ايضاً لان الشغار

المحكمة

« حيث ان اوجه الدفاع التي تتمسك بها المستأنفة وبنت عليها استئنافها قد ابدت بأكلها أمام محكمة أول درجة وناقشتها تفصيلاً في اسباب حكمها ولم تقبل وجهاً منها »

« وحيث انه وان كانت التحكيم قضاء خاصاً مقيداً بشروط لا يباح للمحكّمين تجاوزها الا انه مما يجب ملاحظته ان الالوجه المبطل للتحكيم هي النصوص عليها بالمادة ٧٢٧ مرافعات وانها ذكرت على سبيل الحصر كما ذهبت بحق محكمة أول درجة في تفسيرها وان الوجه الرابع من تلك الالوجه وهو القاضي بطلان الحكم اذا صدر بشيء لم يطلبه الخصوم لا ينصرف الا للطلبات التي لا تعتبر ملحقاً بالطلبات الاصلية فاذا قضى بتلك الطلبات اعتبر المحكوم قد تجاوزوا مأموريتهم فعلاً وكان حكمهم باطلاً اما الطلبات التي تعتبر ملحقاً للطلب الاصلى ومرتبطة به فاذا قضى بها المحكوم فلا يترتب على قضائهم هذا بطلان الحكم »

« وحيث انه فضلاً عن أن الفوائد هي من الملحقات فانه ثابت من الحكم المطعون فيه ان المستأنف عليها طلبت في مذكرتها ومرافعتها امام المحكّمين الحكم لها بتلك الفوائد وان المستأنفة سكنت ولم تعترض فسكوتها دليل على قبولها بتحكيم المحكّمين في الفوائد ايضاً وهذا مانع لها من الاعتراض »

« وحيث أن محكمة أول درجة قد ردت

ليس من الموانع القانونية التي تحول دون التملك بوضع اليد كما جاء باسباب حكم الدوائر المجتمعة لهذه المحكمة الرقيم ٤ مايو سنة ١٩٢٩ كما أنه ليس من الموانع الشرعية كما رأيت بحق محكمة أول درجة وكما تؤيده نصوص المادتين ٦١٩، ٥٩٤ من قانون العدل والانصاف حيث لم يرد فيهما ذكر للشغار ضمن الاعذار الشرعية »

« وحيث أنه بناء على ذلك وعلى باقى اسباب الحكم المستأنف يتعين تأييد الحكم المستأنف »

(استئناف حضرة محمد بك صدقي وحضر عنه الاستاذ حسين افندى حسنى ضد مصطفى افندى محمد وآخرين وحضر عن الاول والثاني والرابع حضرة راغب افندى اسكندر المحامى ولم يحضر احد من الباقيين نمرة ٦١٦ سنة ١٤٥ ق — دائرة حضرة صاحب المعالي حسين باشا درويش وكيل المحكمة بفضوية حضرتي محمود سامى بك وعلام محمد بك المستشارين)

٥٩٢

١٧ يونيو سنة ١٩٢٩

تحكيم . حكم محكّمين . اوجه بطلانه . الحكم بشيء لم يطلبه الخصوم . طلب اصيل . طلب ملحق بالطلب الاصيل . الفوائد

القاعدة القانونية

بطلان حكم المحكّمين اذا صدر بشيء لم يطلبه الخصوم — عند حد نص المادة ٧٢٧ مرافعات — لا ينصرف الا للطلبات التي لا تعتبر ملحقاً بالطلبات الاصلية . فاذا قضى بها اعتبر المحكوم قد تجاوزوا مأموريتهم وكان حكمهم باطلاً . والفوائد هي من الملحقات التي يجوز الحكم بها بغير طلب

٢ - الدفع بأن المجلس المختص قد استنتج تهماً جديدة لم توجه الى المتهم وضمها الى التهمة الاصلية وان هذا يعتبر خطأ في الحكم .
هو دفع متعلق بموضوع المحاكمة التأديبية الذي ليس للمحاكم ان تعرض له

المحكمة

« حيث ان المستأنف يبنى دعواه على ان قرار مجلس التأديب الذي قضى برفته من الخدمة صدر خطأ لأنه أضاف بطريق الاستنتاج الى تهمة احراز السلاح تهمتين جديدتين هما تأمره على الايقاع بالغير لاثامه باحراز سلاح وشروعه في رشوة البوليس السرى واعتبر انه محكوم فيهما على المدعى من المحكمة العسكرية على ان الواقع ان التهمة التي حوكم من أجلها هي تهمة احراز سلاح فقط وهي جريمة غير محرمة في القانون العام على الموظفين وانها على فرض وقوعها فهي مخالفة لا يترتب على الحكم فيها فصله عن وظيفته لانها غير ماسة بكرامة الوظيفة ولان الحكم الصادر من المحاكم العسكرية بالمجلس هو حكم صادر من سلطة استثنائية لا يترتب عليه سلب أى حق من حقوق المحكوم عليه المدنية وبالاخص فان قانون التضمينات قد محا كل اثر لاجراءات السلطة العسكرية

« وحيث أنه من المبادئ المقررة ان لا رقابة للمحاكم على الاحكام الصادرة من المجالس التأديبية الا في حدود المادة ١٥ من ترتيب المحاكم الاهلية لان الاوامر العالية الصادرة

على باقى اوجه الطعن بما ترى فيه هذه المحكمة الكفاية ومن هذا يكون الحكم المستأنف في محله ويتعين تأييده

(استئناف الست شاما محمد وحضر عنها الاستاذ عبد الوهاب بك محمد ضد الست سكينه بسيوني وحضر عنها الاستاذ مصطفى افتدى الشوربجي المحامى نمرة ٥١٤ سنة ٤٦ ق — بالهيئة السابقة)

٥٩٣

٢٤ يونيو سنة ١٩٢٩

- ١ — مجلس تأديب . ولايته في الحكم . سلطة المحاكم الاهلية في الحكم بالتعويض .
- ٢ — استنتاج تهم جديدة لم توجه للمتهم . اتصال بموضوع المحاكمة التأديبية . سلطة المحكمة الاهلية في الحكم بالتعويض

المقابلة القانونية

١ - من المبادئ المقررة ان لا رقابة للمحاكم على الأحكام الصادرة من المجالس التأديبية الا في حدود المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية لأن الأوامر العالية الصادرة بانشاء تلك المجالس حددت سلطتها واختصاصها فاحكامها وقراراتها التي تصدر في حدود تلك السلطة تكون واجبة الاحترام لانها صادرة من هيئة نظامية مستقلة وليس للمحاكم ان تلغيها أو توقف تنفيذها الا اذا كانت تلك الهيئة غير مستوفاة لشكلها القانوني أو تعدت اختصاصها المرسوم لها باعتبارها هيئة خاصة لا ولاية لها في الحكم الا فيما جعل من اختصاصها بنص صريح

ففضلاً عن ارتباط هذا الدفع بموضوع المحاكمة التأديبية الذي ليس للمحاكم ان تتعرض له فان الثابت من الاوراق يناقض ذلك لأن المجلس المخصوص لم يأخذ بحكم المحكمة العسكرية قضية مسلمة والذي كان قاصراً على حمل السلاح بل راجع الاوراق ورأى منها أيضاً ما ثبت وقوع امور أخرى ماسة بكرامة الوظيفة مثل الشروع في الرشوة ومحاولة الايقاع بالغير وقد كان من حقه طبعاً مؤاخذة الموظف عنها وقد آخذه فعلاً عليها بالحكم الذي أصدره بعد أن سمع اقواله وليس في هذا اي عيب قانوني أو نقص في الاجراءات

« وحيث أنه مما تقدم يكون حكم مجلس التأديب قد صدر في حدود القانون ويكون المستأنف غير محق في دعواه وعلى هذا يتعين تأييد الحكم المستأنف

(استئناف حسين افندي فالي وحضر عنه الاستاذ محمد افندي عبد الوهاب ضد وزارة الداخلية وحضر عنها حضرة يوسف قسيس بك نمرة ٦٠٤٠ سنة ١٣٤٥ ق — بالهيئة السابقة

٥٩٤

٢٨ مايو سنة ١٩٢٩

- ١ — بيع . تسجيل . تفصيل السابق . وضع يد . لسبب صحيح . عدم انطباق القاعدة
- ٢ — بيع . حفظ حق الانتفاع للبائع . لا وصية .

القاعدة القانونية

- ١ — لا محل للتمسك بوضع اليد بسبب

بإنشاء تلك المجالس حددت سلطتها واختصاصها فأحكامها وقراراتها التي تصدر في حدود تلك السلطة تكون واجبة الاحترام لانها صادرة من هيئة نظامية مستقلة وليس للمحاكم ان تلغيها أو توقف تنفيذها الا اذا كانت تلك الهيئة غير مستوفاة بشكلها القانوني او تعدت اختصاصها المرسوم لها باعتبارها هيئة خاصة لا ولاية لها في الحكم الا فيما جعل من اختصاصها بنص صريح « وحيث أن لا مطعن من أحد من جهة

الشكل كما انه ظهر من مراجعة الاوراق ان المحاكمة قد استوفيت فيها الاجراءات القانونية اذ الثابت فيها ان المجلس الابتدائي قد اطلع على التحقيقات التي حوكم من اجلها المستأنف امام المحكمة العسكرية فتبين له منها ان المستأنف سلك مسلكاً معيباً قضى برفته من الخدمة وهو حر في هذا التقرير وجاء المجلس المخصوص بعده فذكر بعبارة أوضح التهم التي من اجلها رأى تأييد حكم المجلس الابتدائي بأن ذكر ان ما وقع من المستأنف ليس فقط احراز السلاح والذخيرة بغير رخصة بل تأمر على الايقاع بغيره لاثامه باحراز سلاح كما شرع في رشوة البوليس السرى واعتبر المجلس المخصوص ان هذا العمل يتنافى مع كرامة الوظيفة ومن حقه وحده هذا التقدير

« وحيث ان ما يذهب اليه المستأنف من ان المجلس المخصوص استنتج تهماً جديدة غير التي حوكم من اجلها أمام السلطة العسكرية وضمها الى التهمة الاصلية وهذا يعتبر خطأ في الحكم يترتب عليه احقيقته في طلب التعويض

لمن يتلقى الحق من غير مالك ولا تأثير لها على نظرية الأفضلية بسبب أسبقية التسجيل عندما يتلقى شخصان الحق من مالك ولا يمكن أن يعطى وضع اليد أى أفضلية على أسبقية التسجيل فى هذه الحالة

« وحيث أن القول بأن البائعة حفظت لنفسها فى العقد الصادر الى محمد محمد سليم حق الانتفاع بالمبيع مدة حياتها وان ذلك يجعل العقد وصية مدفوع بأن العقد المذكور لا يخرج عن كونه بيع مع ترتيب حق انتفاع للبائعة مدى الحياة وليس فى ذلك ما يجعل العقد وصية . لان الوصية تمليك مضاف الى ما بعد الموت وهنا قد انتقلت الملكية فى الحال وما حفظت البائعة لنفسها الحق فيه مدة حياتها . هو المنفعة فقط وليست الملكية

« وحيث أنه ثابت من العقد ان القيمة دفعت فلا محل للاحالة الى التحقيق لاثبات عكس ذلك

« وحيث مما تقدم يكون الحكم المستأنف فى محله ويتعين تأييده

(استئناف الشيخ محمد اسماعيل تمرار وحضر منه الاستاذ احمد وجدى افندى ضد الشيخ حسن محمد محمد سليم واخرين وحضر عنهم الاستاذ حسين افندى الجندى نمرة ٤٥٤ سنة ٤٦ ق — دائرة حضرات زكى برزى بك وعبد الباقي زكى القشيري بك وعلى عبد الرازق بك المستشارين)

صحيح الا اذا كان البائع غير مالك . فاذا كان مالكا فيجب تطبيق احكام التسجيل بتفضيل العقد الاسبق تسجيلا ولا يجوز للمشتري المتأخر فى التسجيل التمسك بوضع يده بسبب صحيح

٢ — مجرد حفظ البائع حق الانتفاع بالشئ المبيع لنفسه لا يجعل عقد البيع وصية لأن الوصية هى تمليك مضاف الى ما بعد الموت ولا يخرج العقد هنا عن كونه بيعا مع ترتيب حق انتفاع للبائع مدى الحياة

المحكمة

« حيث انه تبين للمحكمة من الاطلاع على المستندات ان المرحومة فاطمة بنت اسماعيل تمرار تصرفت فى فدانين الى ولدها محمد محمد محمد سليم بعقد بيع مؤرخ ١٢ ابريل سنة ١٩١٣ ومسجل تسجيلا تاما فى ١٥ ابريل سنة ١٩١٣ ثم تصرفت فى العين ذاتها مرة ثانية لاختها محمد اسماعيل تمرار المستأنف بعقد فى ٢١ مارس سنة ١٩١٥ ومسجل فى ١٠ ابريل سنة ١٩١٥

« وحيث أن تعارض عقدان عن عين واحدة من مالك واحد وجب تفضيل المسجل على غير المسجل . فان كانا مسجلين معا كانت الأفضلية للأسبق تسجيلا وعليه فيكون العقد الصادر من فاطمة اسماعيل تمرار الى ولدها محمد محمد سليم هو المفضل .

« وحيث ان المحكمة لا تلتفت لتمسك المستأنف بوضع اليد بالسبب الصحيح لان قاعدة التملك بوضع اليد بالسبب الصحيح انما وضعت

٥٩٥

٢٨ مايو سنة ١٩٢٩

تسجيل . سوء نية ، مجرد العلم . التواطؤ .

القاعدة القانونية

اجهز قانون التسجيل الجديد على الخلاف الذي كان قائماً على تفسير حسن النية وسوءها واصبح مجرد العلم لا يعبأ به ولا تأثير له على اسبقية التسجيل ولا يعيب العقد الا التواطؤ اى الاشتراك التدليسى

المحكمة

« حيث انه تبين للمحكمة من الاطلاع على المستندات ان عمر ابراهيم ابو طالب المستأنف عليه الاول باع منزلاً لابنه غريب عمر ابراهيم المستأنف بعقد مؤرخ ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ مصدق على امضائه في ١٥ فبراير سنة ١٩٢٥ وسجل في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢٧ ثم باع هذا المنزل مرة اخرى الى زوجته بديعة احمد قاسم المستأنف عليها الثانية بعقد مصدق على امضائه في ٢٧ اكتوبر سنة ١٩٢٧ ومسجل في ٢٩ منه »
« وحيث انه اذا تعارض عقدان عن عين واحدة من مالك واحد لشخصين مختلفين وجب

تفضيل العقد المسجل على غير المسجل فان كانا مسجلين كانت الافضلية للاسبق تسجيلاً وعلى ذلك يكون عقد بديعة هو المفضل لاسبقية تسجيله

« وحيث ان غريب عمر ابراهيم طعن في عقد بديعة بأنها كانت تعلم اسبقية شرائه وانها توأطت مع البائع على الاضرار به

« وحيث ان قانون التسجيل قد اجهز على الخلافات التي كانت معروفة بشأن حسن النية وسوءها وقد اصبح مجرد العلم لا يعبأ به ولا تأثير له على اسبقية التسجيل ولا يعيب العقد الا التواطؤ اى الاشتراك التدليسى او بعبارة أخرى الاتفاق على تعمد الاضرار بالمشتري الأول

« وحيث ان غريب عمر ابراهيم طلب احالة القضية الى التحقيق ليثبت بكافة طرق الثبوت ان العقد الذي تمسك به بديعة قد تحرر بطريق التواطؤ بينها وبين البائع بقصد الاضرار به والمحكمة ترى اجابة هذا الطلب

(استئناف غريب افندى عمر وحضر عنه الاستاذ انور افندى على ضد عمر ابراهيم وآخر وحضر عن الاول الاستاذ حنا افندى مرقص وعن الثانية الاستاذ زهير افندى صبرى نمرة ٥٦٩ ونمرة ٥٧٧ سنة ١٩٢٦ ق — بالهيئة السابقة

قضاء المحاكم الكلية

٥٩٦

محكمة طنطا الكلية الاهلية

٢٤ ابريل سنة ١٩٢٩

اختصاص . وزارة الاوقاف . اختصاص محاكم
الحكومة بنظر القضايا المرفوعة عليها

القاعدة القانونية

١ - لمصالح الحكومة طبقا لذكريتو ١٨
مايو سنة ١٨٩٢ محاكم تقاضى امامها ولها حق
التمتع بهذا التقاضى حتى ولو كانت مدعى
عليها مع أخرى .

٢ - وزارة الأوقاف مصلحة حكومية
أخرجت من مصالح الحكومة بالأمر العالى
الصادر فى ٢٣ يناير سنة ١٨٨٤ وأعيدت اليها
بالأمر العالى الصادر فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٣
الذى جعلت بمقتضاه نظارة يتولى شؤونها ناظر
يدخل فى هيئة مجلس النظر - وعلى ذلك
يكون لها حق التمتع بالتقاضى أمام محاكم الحكومة
المحكومة

« حيث أنه من المسلم به أن ذكريتو ١٨
مايو سنة ١٨٩٢ خصص محاكم معينة لنظر قضايا
الحكومة ومن المعروف وجرى به قضاء بعض
المحاكم ومعه لجنة المراقبة القضائية ان الامتياز

الممنوح للحكومة بمقتضى الذكريتو المذكور مطلق
ولا محل للتمييز بين ما اذا كانت الحكومة مدعى
عليها وحدها أو مع آخرين وعليه فتكون محكمة
الحكومة هى المختصة دون سواها من محاكم
المدعى عليهم الآخرين التى لا يصح مقاضاة
الحكومة أمامها بحسب الذكريتو - وقد قال
المرحوم أبوهيف بك فى كتابه المرافعات ص ٤٧٧
طبعة ثانية ان هذا هو رأى الصحيح وان
الذكريتو قيد نص القانون ضمنا كما يتضح ذلك
أيضا من المذكرة التفسيرية التى رفعت الى مجلس
النظر مع مشروع الذكريتو المذكور

« وحيث أنه يتبين من ذلك أن وزارة
الأوقاف بصفتها أحد المدعى عليهما فى الدعوى
يصح لها أن تتمتع بامتياز الدفع بعدم اختصاص
المحاكم غير المختصة لنظر قضايا الحكومة رغم
وجود مدعى عليه آخر معها داخل فى اختصاص
محكمة البندر

« وحيث أن نقطة البحث الآن هى هل
تعتبر وزارة الأوقاف مصلحة من مصالح الحكومة
التي يحق لها أن تتمتع بامتياز التقاضى أمام محاكم
الحكومة أم لا ؟

« وحيث أن محكمة أول درجة ارتكبت
على حكم صادر من محكمة المنصورة الابتدائية
بهيئة استئنافية فى ٥ مارس سنة ١٩١٦ فى القضية

رقم ٥٤ سنة ١٩١٦ استئناف مدني المنصورة والحكم المذكور جرى على قاعدة ان وزارة الاوقاف وان كانت من المصالح العمومية الا أنها لا تعد جزءاً حقيقياً من الحكومة اذا نظرنا الى الغاية التي وجدت هذه المصلحة من أجلها ووظيفتها التي تقوم بها ونظامها الخاص وان ذكره دكريتو ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٣ الذي قضى بتحويلها من ديوان الى وزارة لم يغير حالتها من هذه الوجهة فليس لوزارة الاوقاف إذن أن تتنفع بنصوص الامر العالي الصادر في ١٨ مايو سنة ١٨٩٢ وهو الذي عين المحاكم التي تنفرد بحق النظر فيما يقام من المناوئ على الحكومة وقد أشارت المجموعة الرسمية التي نشر فيها الحكم المذكور وهي مجموعة السنة الثامنة عشر سنة ١٩١٧ العدد رقم ٣ ص ٦١ الى حكم آخر صدر من محكمة بني سويف بتاريخ ٣ يولييه سنة ١٩١٦ في القضية رقم ٤٢٤ سنة ١٩١٦ بهذا المعنى

« وحيث ان حكم محكمة المنصورة أشار في حيثياته الى الصفة الخاصة التي لوزارة الاوقاف والى استقلالها وعدم وجود ارتباط بينها وبين النظارات الموكل لها رؤية الأمور الادارية والسياسية كما جاء بالامر العالي المؤرخ ٢٣ يناير سنة ١٨٨٤ والى ان مجلس الاوقاف الأعلى هو بمثابة الكل في الكل وانه ليس لمجلس الوزراء دخل في مالية الاوقاف وان دكريتو انشأها يختلف عن دكريتو انشاء وزارة الزراعة الذي صدر في نفس اليوم مما يدل لاختلاف الديبايتين - على أن النية لم تكن منصرفة الى جعل وزارة الاوقاف مصلحة حكومية كما جعلت وزارة الزراعة

« وحيث أن الامر العالي المؤرخ ٢٨ اغسطس سنة ٨٧٨ قضى بأن يكون أعضاء مجلس النظار بعضهم لبعض كفيلاً، فنأظر الاوقاف متضامن مع زملائه ولا معنى مطلقاً أن يكون موظفاً اميرياً باعتباره وزيراً مع الوزراء متضامناً مع زملائه وفي الوقت نفسه يدير مصلحة لا تعتبر من مصالح الحكومة

« وحيث ان الارادة العالية عند ما أرادت إخراج وزارة الاوقاف من دائرة الحكومة وانشاء ادارة لها قائمة بذاتها وهي ديوان عموم الاوقاف بينت الأسباب الداعية لذلك في الامر العالي الصادر في ٢٣ يناير سنة ١٨٨٤ وقالت فيه (وبناء عليه اقتضت ارادتنا أن نجعل ادارتها قائمة بذاتها غير تابعة لنظارة من النظارات والاوامر التي تصدر عن شؤونها يصير تلقيها مباشرة من لنا) ولما أرادت اعادتها الى المصالح الحكومية أصدرت الامر العالي في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٣ وقالت فيه (ومراعاة لرغبتنا في زيادة تحسين السير في جميع المصالح العمومية بحكومتنا وتمكين رعايانا من الاشتراك في مراقبة مرافق الامة طبقاً للقوانين النظامية ونظراً للفائدة التي تترتب حينئذ على جعل هذا الديوان نظارة يتولى شؤونها ناظر يدخل في هيئة مجلس النظار الى أن قال بنفس المسؤولية الملقاة على عاتق سائر النظارات في نظاراتهم الى أن قال لما ان كل تعديل في النظام الحالي يجب تقديمه الى الجمعية التشريعية) - وهذا صريح في أن وزارة الاوقاف مصلحة حكومية أعيدت الى مصالحها باستقلال داخلي بعد ان خرجت من قبل

« وحيث ان القضاء جرى على هذه القاعدة في أحكامه فقد قضت محكمة الفشن في ٥ فبراير سنة ١٩٢٣ باعتبار وزارة الاوقاف جزءا من الحكومة ولها أن تتمتع بالتقاضى امام محاكم الحكومة (مجلة المحاماة السنة السابعة ص ٩١٤) وقضت محكمة بنى سويف الجزئية بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ٩٢١ بنفس القاعدة وقضت محكمة بنى سويف الابتدائية فى القضية رقم ١١٧ سنة ١٩١٣ بنفس القاعدة (المجموعة الرسمية السنة الثامنة عشر عدد ٣ ص ٦٠)

« وحيث انه قد عرضت على محكمة النقض المصرية فى ١٧ مارس سنة ١٩١٧ قضية مأمور تحصيل بوزارة الاوقاف متهم باختلاس أموال كانت تحت يده بسبب وظيفته ومحكوم عليه من محكمة جنابات مصر بالمادة ٩٧ عقوبات (التى تعاقب على اختلاس مأمورى التحصيل والمدوين له الى آخره اذا اختلسوا أو أخفوا شيئا من الاموال الاميرية أو الخصوصية التى فى عهدتهم ومسئلة اليهم بسبب وظيفتهم) وكان أول وجه للنقض المرفوع من المتهم هو (حصول خطأ فى تطبيق القانون لان المراد من مأمورى التحصيل محصلوا الاموال الاميرية والمتهم ليس منهم ولأن الاموال التى سلمت اليه ليست أميرية فلا تنطبق على المادة ٩٨ من قانون العقوبات) فقالت محكمة النقض فى حيثيات رفضها لأوجه النقض (وحيث ان أعيان الاوقاف الخيرية الموكول الى وزارة الاوقاف ادارتها وصرفها فى الوجوه التى أرصدت عليها هى من الاملاك المخصصة للمنافع طبقاً للفقرة السابعة من المادة

التاسعة من القانون المدنى ووزارة الاوقاف بصفتها مصلحة عمومية من مصالح الحكومة عهد اليها الاستقلال بادارة الاوقاف الخيرية وبصرف مايلزم لحفظها وبقائها من أموالها التى تعتبر أموالاً عمومية بمقتضى الفقرة الحادية عشر من المادة التاسعة المذكورة لانها مخصصة لمنفعة عمومية) وهذا صريح فى أن وزارة الاوقاف مصلحة حكومية .

« وحيث انه يتبين مما تقدم ومن ان ميزانية الاوقاف تعتمد بقانون بعد تصديق مجلسى الشيوخ والنواب عليها كميزانية الحكومة ولها بالمجلسين المذكورين لجنة خاصة كاللجان التى لسائر الوزارات فهي بغير جدال مهما كان نوع استقلالها المحفوظ لها لاعتبارات خاصة مصلحة من مصالح الحكومة ويحق لها التمتع بالتقاضى أمام محاكم الحكومة الخاصة

(قضية وزارة الاوقاف ضد السيد الصاوى وآخرين نمرة ١٠٦ س سنة ٩٢٩ دائرة حضرات محمد زغلول بك رئيس المحكمة وجمال الدين اباطة بك ومحمود علام بك القاضين)

٥٩٧

محكمة مصر الكلية الاهلية

٢٨ ابريل سنة ١٩٢٩

١ — خديوى سابق . اهليته فى التقاضى . قانون

نمرة ٢٨ سنة ١٩٢٢

٢ — خديوى سابق . اللجنة الحكومية التى

تنوب عنه . حدود هذه النيابة

القاعدة القانونية

١ — معنى نص المادة الثانية من القانون

نمرة ٢٨ سنة ١٩٢٢ القاضية بالايجوز لسمو الخديوى السابق التقاضى أمام اية هيئة قضائية بغير واسطة الجهة المنصوص عليها فى المادة الرابعة منه . ان للجهة الحكومية المشار اليها وحدها صفة النيابة عن الخديوى السابق فى جميع حقوقه ومصالحه مالية كانت أو شخصية فى كل دعوى أو كل اجراء مهما كان نوعهما أمام أية هيئة قضائية فى البلاد . وانه ليس للخديوى السابق أن يتقاضى باسمه شخصياً أو بواسطة دائرته أو حارس أو مصنف أو مدير سواء كان مدعياً أو مدعى عليه

٢ - كل دعوى يجب أن توجه الى اللجنة الحكومية التى يعينها مجلس الوزراء بمقتضى المادة الرابعة من القانون نمرة ٢٨ سنة ١٩٢٢ لتحوز شكلها القانونى . الا ان نيابة اللجنة المذكورة عن سمو الخديوى لا يكون الا فى حدود القانون المذكور . فاذا كان النزاع قائماً او مترتباً على حق من الحقوق التى آلت او تؤول لسمو الخديوى والتى كلفت اللجنة بإدارتها وتصفيتها طبقاً للقانون فاللجنة تقوم بالدفاع اللازم فيها . واذا كان الحق خارجاً عن مأموريتها فلها أن تدفع من الدفع الموضوعية ما تراه لازماً فى مثل هذه الاحوال

المحكمة

« حيث أن المدعى رفع هذه الدعوى يطلب فيها الحكم بالزام المدعى عليه الأول فى مواجهة الثانى بأن يدفع اليه مبلغ ١٢٥٠٠ جنيه مع الفوائد والمصاريف واتعاب المحاماة وذلك

لأن المدعى يقول انه كلف من سمو الخديوى السابق الذى يمثله المدعى عليه الاول طبقاً للقانون رقم ٢٨ سنة ١٩٢٢ بصفته وكيلاً لوزارة المالية بإيجاد مشتر لحصته فى شركة الأزبكية البلجيكية المصرية وتم بيع الصقعة الى شركة الكولونيال فى باريس بعقد تاريخه ١١ مايو سنة ١٩٢٥ مقابل مبلغ ٣٢٠ الف جنيه كما ان المدعى قام بعمل آخر لسمو الخديوى وهو حلول شركة الكولونيال محله فى تصفية شركة تألفت من سموه ومن شركة الكولونيال ومن اثنين من كبار المالىين بلندن بموجب العقد المؤرخ ١١ مايو سنة ١٩٢٥ السالف الذكر ومبلغ هذا النصيب مائة الف جنيه وان المدعى قام بجميع ما كلف به ولذلك يطلب فى هذه الدعوى الحكم له بمبلغ الاثنى عشر الف وخمسمائة جنيه نظير الاتعاب والمصاريف

« وحيث ان الحاضر عن المدعى عليه الاول دفع فرعياً بعدم قبول هذه الدعوى للاسباب المينة بمرافعته ومذكراته

« وحيث انه بالرجوع الى القانون نمرة ٢٨ سنة ١٩٢٢ الخاص باقرار تصفية املاك الخديوى السابق عباس حلمى باشا وتصفية ماله من الحقوق والرسوم بقانون المفسر له الصادر بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ تبين منهما ان الحكم الوارد فى المادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ قاضياً بأن الخديوى السابق عباس حلمى باشا لا يجوز له التقاضى امام اية هيئة قضائية بغير واسطة الجهة المنصوص عليها فى المادة الرابعة منه

يجب أن تؤول على أن الجهة الحكومية المشار إليها وحدها صفة النيابة عن الخديوى السابق في جميع حقوقه ومصالحه مالية كانت أو شخصية في كل دعوى أو في كل اجراء مهما كان نوعهما وامام اية هيئة قضائية في البلاد وعلى ان الخديوى السابق ليس له في أى حال من الاحوال ان يتقاضى باسمه شخصياً أو بواسطة دائرته أو بواسطة حارس أو مصف أو مدير أو أى شخص آخر وسواء كان مدعياً أو مدعى عليه أو بأى صفة أخرى

« وحيث ان نص المادة الرابعة من القانون نمرة ٢٨ سنة ١٩٢٢ يقضى بأن يعين مجلس الوزراء الجهة الحكومية التى يعهد اليها بالاجراءات المنصوص عليها فى المواد السابقة ويناط بها بوجه عام ان تتولى وتدير جميع ما لعباس حلمى باشا وما عليه من الحقوق والمصالح وان تنوب عنه فيها نيابة صحيحة وذلك فى حدود هذا القانون ووفق احكامه

« وحيث أنه يستخلص من كل تقدم وبما هو وارد بنصوص القانون (اولا) ان مهمة اللجنة الحكومية المعينة طبقاً لأحكام القانون تنحصر فى ان تقوم بتصفية املاك سمو الخديوى السابق وفى ادارة امواله وان تتولى وتدير جميع ما لسموه وما عليه من الحقوق والمصالح الخاصة بهذه التصفية او بهذه الادارة (ثانياً) ان اللجنة وحدها لها صفة النيابة عن الخديوى السابق فى جميع حقوقه ومصالحه مالية أو شخصية فى كل دعوى أو اجراء مهما كان نوعهما (ثالثاً) ان

نيابة اللجنة عن سموه لا بد وان تكون فى حدود القانون رقم ٢٨ سنة ٩٢٢ ووفق احكامه « وحيث انه تبين من ذلك كله ان كل دعوى يجب ان ترفع على اللجنة لتحوز شكلها القانونى غير ان دفاع اللجنة يختلف باختلاف نوع الحق المطالب به فاذا كان النزاع قائماً أو مترتباً على حق من الحقوق التى آلت او تؤول لسمو الخديوى السابق والتى كلفت اللجنة بادارتها وتصفيها طبقاً للقانون ووفق احكامه فاللجنة تقوم بالدفاع اللازم فيها واما اذا كان الحق المتنازع عليه خارجاً عن مأمورياتها فلها ان تدفع من الدفع الموضوعية ما تراه لازماً فى مثل هذه الاحوال « وحيث ان النزاع المطروح امام هذه المحكمة يتعلق بمطالبة المدعى باتعاب ومصاريف عن اعمال يقول ان سمو الخديوى السابق كلفه بها فهو غير مقبول موضوعاً لانه خارج بطبيعته عن مأمورية اللجنة المختصة فى الدعوى ولأنه ليس من الممكن ان تتحمل اللجنة الدفاع فى قضايا شخصية بعيدة عن اعمالها ومن المتعذر تقدير وجهة الدفاع فيها لعدم اتصالها بالالمزم لمعرفة دفاعه ومستنداته ولأن الاخذ باقوال المدعى فيه خص التوسع فى الحقوق لا التضيق فيها الامر الذى يقصده القانون « وحيث لذلك يتعين قبول الدفع والحكم

بعدم قبول دعوى المدعى

(قضية عبد الحميد افندى لطفى المجاى ضد صاحب العزة أحمد عبد الوهاب بك وكيل وزارة المالية بصفته ممثلاً لسمو الخديوى السابق عباس حلمى باشا وصاحب السعادة محمد زكى الابراشى باشا بصفته ناظراً للاوقاف الملكية رقم ١٣٩ سنة ٩٢٩ كلى — دائرة حضرات ابراهيم جلال بك ومحمد بك محمود ومختار بك نور القاضيين)

وانه لذلك يجوز رفع استئناف عن الحكم الصادر
من محكمة أول درجة

« وحيث أن لجنة المعافاة بناء على الاقرار
الصادر من المستأنف عليها رفضت طلب المعافاة
باعتبار أن الحكم قابل للاستئناف وأنه لا محل
وقتشد للالتماس طالما أن باب الاستئناف مفتوح
« وحيث أنه وقد فصل في الدعوى أمام
محكمة أول درجة باعتبار قيمتها ٤٠ ج فإنه
لا يجوز للخصوم الاتفاق بعد ذلك والتراضي
فيما بينهم على تغيير قيمة الدعوى وجعلها قابلة
للاستئناف لأن هذا التراضي له مساس بالنظام
العام إذ لا يملك الخصام الاتفاق على ما له
علاقة بدرجات التقاضي - فاذا صدر الحكم نهائياً
فلا يملكون جعله قابلاً للاستئناف

« وحيث أن قرار لجنة المعافاة في رفض
الاعفاء من رسوم الالتماس - لأن باب
الاستئناف لا زال مفتوحاً لا يرفع عن الحكم الجزئي
الصادر نهائياً اعتباره نهائياً لأن قرارات لجان
المعافاة هي قرارات إدارية تصدر من المحكمة في
دائرتها الإدارية لا القضائية فهي لذلك لا تحوز
قوة الشيء المحكوم فيه - ولا تؤثر على الاحكام
من وجهتها القانونية كما أنها لا تربط الخصوم

(قضية الست زكية شحاته ضد الست فرحة
روفايل وآخر نمرة ٢٦٩ سنة ١٩٢٩ س - - دائرة
حضرة عبد السلام ذهني بك وكيل المحكمة وعضوية
حضرتي عبد العزيز غنيم بك ومحمد أمين صدق بك
القاضيين)

٥٩٨

محكمة طنطا الكلية الاهلية

٢٦ يونيه سنة ١٩٢٩

معافاة . قرار اللجنة حجيته

المبادئ القانونية

١ - قرار لجنة المعافاة قرار اداري لا يجوز
قوة الشيء المحكوم فيه ولا يربط المحاكم
٢ - اذا صدر قرار المعافاة برفض طلب
الملتزم الذي طلب معافاته من الرسوم القضائية
وكان سبب الرفض أن خصمه قرر أمام لجنة
المعافاة بأن قيمة الدعوى الاصلية تقبل الاستئناف
وأن باب الطعن بالاستئناف لا زال مفتوحاً -
فانه لا يعتد بهذا القرار في تقدير قيمة الدعوى
ولأنه لا يملك الخصوم في الدعوى بعد الحكم فيها
أن يعدلوا من قيمتها فيجعلونها قابلة للاستئناف
بينما هي في الأصل لا تقبله

المحكمة

« من حيث ان الدعوى تقدرت أمام
محكمة أول درجة بمبلغ ٤٠ ج وعلى ذلك يتعين
أن يكون الحكم فيها نهائياً

« وحيث انه لما أرادت المحكوم عليها من
محكمة أول درجة وهي المستأنفة الحاجزة أن تطلب
إلى لجنة المعافاة اعفاءها من الرسوم القضائية
لأجل أن ترفع التماساً عن الحكم جاءت الملتزم
ضدها الست فرحة ودفعت طلب خصيمتها بأن
قيمة العقار المتنازع من أجله أكثر من ٤٠ ج

لا يحتاج البت فيها الى تحقيق أو طول اجراءات مختلفة جاز تخصيص مبلغ الدين الى حقيقته والقضاء بالسير في اتمام الاجراءات بالباقي أو رفض السير اذا تناولت براءة الذمة الدين كله واما اذا كان الادعاء ببراءة الذمة من الدين في بعضه او كله وكان لا بد من البت في ذلك من ضرورة المضي في اجراءات قانونية تعطل من سير نزع الملكية - فانه يحسن في هذه الحالة المضي في اجراءات نزع الملكية حتى اذا ماتمت وحصل البيع وأودع الثمن على ذمة جماعة الدائنين جاز عند التوزيع البت في مصير كل دين لكل دائن وقت تحرير القوائم بالطرق القانونية وذلك لان تقديم كل دائن طلبه في التوزيع مشفوعاً بمسنداته لم يخرج في ذاته عن كونه مظهراً من مظاهر الدعوى يفصل فيه كما يفصل في الدعوى (تنفيذ عبد الفتاح بك السيد مع أحمد بك قحة الطبعة الثانية ص ٦٤١ ن ٨١٨ و ص ٦٤٩ ن ٨٢٥ و ص ٤٣٩ ن ٥٣٣ و الهامش والاحكام المختلطة الواردة به) وكما انه يجوز للمدين مناقشة كل دائن في قدر دينه وقيمه عند التوزيع حتى لا يحصل الدائن الا على القدر الحقيقي من دينه - فان هذا المدين في حل قانوناً ان يرجع على دائنه بدعوى أخرى مستقلة بعد التوزيع بما ارتكبه دائنه من الخطأ الذي ترتب عليه الحق الضرر به من حيث بيع المحصولات بطريقة غير قانونية ومن حيث تبديد الحارس للزراعة

« وحيث اذا علم ذلك وتبين ان ما أدلى به المستأنف من الوقائع لا يمكن البت فيه دون

٥٩٩

محكمة طنطا الكلية الاهلية

١٢ يونيه ١٩٢٩

تنبيه نزع الملكية . المعارضة فيه . دعوى براءة الذمة من الدين . سلطة المحكمة في الامر بالسير في الاجراءات أو إيقافها

القاعدة القانونية:

المعارضة في تنبيه نزع الملكية هي جزء من اجراءات نزع الملكية الغرض منها تحقيق ماورد في التنبيه . فاذا ادعى المدين براءة الذمة من الدين بعضاً أو كلاً جاز عندئذ البت في ذلك وتعيين المبلغ الذي من أجله يحصل نزع الملكية اذا كان الامر لا يحتاج لتحقيق أو اجراءات مطولة . اما اذا استدعى الامر اجراءات مطولة فيؤمر بحصول اجراءات نزع الملكية ويحفظ لصاحب الشأن وهو المعارض في التنبيه الحق اما في المنازعة في قيمة الدين عند توزيع الثمن على الدائنين بالطرق القانونية المعينة في تحرير القوائم واما في رفع دعوى مستقلة

المحكمة:

« حيث ان تنبيه نزع الملكية إن هو إلا جزء من اجراءات نزع الملكية جبراً على المدين يعين فيه الدائن مبلغ دينه ومصاريفه والعقار المنزوعة ملكيته . وقد شرعت المعارضة لتحقيق مايرد بهذا التنبيه . فاذا ادعى المدين براءة ذمته من الدين بعضاً أو كلاً واستند الى وقائع ظاهرة

ولا يسوغ الدفع بخطئها بعد فوات مواعيد الطعن فيها

٢ اذا تجاوز القاضى حد الطلبات المطروحة أمامه وقضى بما لم يطلبه أحد الخصوم « وهذا يسمى *Ultra Petita* فحكمه يحوز قوة الشيء المحكوم به اذا لم يطعن الخصم المتضرر بطريق الالتماس .

٣ اذا ورد فى منطوق الحكم بعض العبارات العارضة *Enonciations* التى تشمل أمراً لم تناوله مرافعة الخصوم ولم يرد فى طلباتهم فمثل هذه العبارات لا تحوز قوة الشيء المحكوم به اذا لم تصدر بصيغة الحكم والفصل

٤ ان قوة الشيء المحكوم به تلتصق أصلاً بمنطوق الحكم دون أسبابه . والأسباب نوعان نوع يرتبط بالمنطوق وتسمى *Motifs objectifs* والنوع الثانى يشمل مجرد الآراء والاعتبارات التى لا تتصل بالمنطوق ويطلق عليها اسم *Motifs subjectifs* والنوع الأول يكتسب قوة الشيء المحكوم به مع المنطوق

٥ قد يفترق المنطوق الى الاسباب لتفسيره فى حال اللبس والغموض او قد تشمل الاسباب أمراً يعد مقدمة منطقية لازمة لما ورد فى المنطوق او يعد أمراً مقضياً به ضمناً فالاسباب فى هذه الحالات تكتسب قوة الشيء المحكوم به مع المنطوق

٦ أن سلطة محكمة الدرجة الثانية عند نظر القضية استئنافياً تقف عند حد محدود وهو الفصل فى الجزء الذى استؤنف فقط من الحكم الابتدائى

تحقيق واجراءات طويلة الأمر الذى يترتب عليه تعطيل السير فى اجراءات نزع الملكية ولذا ترى هذه المحكمة ضرورة المضى فى اجراءات نزع الملكية وتحفظ للمستأنف حقوقه فيما ادعاه من براءة الذمة او خطأ دأته او خطأ الحارس وحق المطالبة فى ذلك كله اما بالتوزيع او بدعوى مستقلة كما يراه هو فى حدود القانون

(قضية الشيخ عبد الرحمن على عيسى ضد عبد العزيز اقتدى حزه نمرة ٤١ س سنة ١٢٩٩ دائرة حضرة صاحب العزة عبد السلام بك ذهني وكبل المحكمة وعضوية حضرتى صاحبى العزة عبد العزيز غنيم بك ومحمد صدق بك القاضيين)

٦٠٠

محكمة بنى سويف الكلية الأهلية

٢٩ مايو سنة ١٩٢٩

حكم . اكتسابه قوة الشيء المحكوم به . سقوط المواعيد . خطأ . لا يسوغ الدفع به . حكم . التماس . تجاوز حد الطلبات . خطأ . طعن به بعد الميعاد . حيازته لقوة الشيء المحكوم به . حكم . أسبابه . منطوقه . غموض . تفسير . اكتسابه . للحق المحكوم به . حكم . سلطة محكمة ثانى درجة . عدم التعرض لنقط خارجة عن عريضة الاستئناف . كفالة . قانونية . قضائية . التضامن . حق تجريد المدين مدينين متضامين . تمثيل احدهم للآخر . حدود ذلك .

المبارى ، القانونية :

٢ تعتبر الاحكام عنوان الحقيقة والصواب

ليس لها أن تتعرض الى ما عدا ذلك من النقط التي لم تشملها عريضة الاستئناف

٧ الكفالة أما أن تكون بالاتفاق او ينص من القانون او قضائية وهي التي يفرضها حكم القاضي فرضاً فاذا لم تتولد من عقد او لم ينص عليها القانون كانت قضائية لا محالة متى وردت في حكم القاضي ان خطأ او صواباً

٨ الكفالة القضائية تستلزم حما التضامن بين الضامن والمدين سواء نص عليها الحكم او لم ينص ٩ ليس للضامن القضائي أن يطلب حق التجريد طبقاً للمادة ٢٠٤٢ من القانون الفرنسي وطبقاً لما يستفاد من المادتين ٤٩٩ و ٥٠٢ من القانون المدني الاهلي

١٠ ولو أن هناك خلاف في الرأي فيما يختص بعلاقة المدينين المتضامنين اذا صدر حكم لمصلحة أحدهم أو ضده الا انه قد أجمع على أمرين . أولهما أن المدين المتضامن لا يمثل باقي المدينين المتضامنين في الأحكام الصادرة لمصلحته اذا تمسك بدفوع متعلقه به دون سواء أي ليست متعلقة بنفس الدين او بطبيعة التعاقد والثاني أنه ليس للمدينين المتضامنين أن يتمسكوا بالأحكام الصادرة في مصلحة أحدهم في دعوى كانوا ماثلين فيها لأن حضورهم في تلك الدعوى ينفي كل تمثيل

المحكمة

موضوع النزاع بين طرفي الخصوم

« حيث أن دفاع المستأنفين كما جاء في مذكرتهم يدور حول أمور ثلاثة

١ - ان الحكم الرقيم أول يناير سنة ١٩٢٩ الصادر من محكمة الفيوم الذي قضى بالزام محمد محمد خطيرى بصفته مديناً والزام على بك وصفي ومحمد بك وصفي ويوسف خليل متضامين معاً بصفتهم ضامين خطيرى . هو حكم قد حاز قوة الشيء المحكوم به اصبحت نهائياً بالنسبة للمستأنفين والمستأنف عليهم

٢ - أن الحكم الذي أصدرته محكمة بني سويف الاستئنافية بعد الطعن في الحكم الأول لا يمس حقوق الطرفين المكتسبة بمقتضى الحكم الابتدائي المشار اليه وان ما ذكر في أسبابه ليس له أي تأثير على منطوق الحكم . وأن الأسباب لا تحوز قوة الشيء المحكوم به انما ذلك قاصر على المنطوق دون سواء لذلك لا يعبأ بما نوهت اليه محكمة ثاني درجة في أسبابها عن علاقة الضمانة بين المستأنفين وبين محمد محمد خطيرى

٣ - انه بناء عليه لا يجوز التنفيذ قبل المستأنفين لأنهم ضمان لمحمد خطيرى ولهم ان يطلبوا تجريد المدين الـ *Benefice de discussion*

وتناولت مذكرة المستأنف عليهم البحث في النقط الآتية : -

١ - ان الحكم يحوز قوة الشيء المحكوم به بمنطوقه وبأسبابه معاً . وان الأسباب الواردة في حكم محكمة بني سويف الاستئنافية بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٩ هي أسباب في صميم الموضوع ويجب التنفيذ بمقتضاها - وانه يجب الرجوع الى الأسباب في حالة غموض الموضوع . وانه كان

يتعين على المستأففين الطعن في الحكم ما دامت ان أسبابه تضر بهم لذلك يجب تنفيذ الحكم بمقتضى أسبابه ومنطوقه

٢ المحكمة الاستئنافية لها حق التعديل بعد الاستئناف المرفوع من محمد محمد خطيرى وهى صاحبة الحق في التقرير بأن لها حق التعديل دون سواها ارتكائاً على مبدأ "Effet devolutif"

« وحيث أنه يجب البحث في كل نقطة قانونية أثارها الخصوم بحثاً مستفيضاً . وتناول كل وجه من أوجه النزاع تفصيلاً كما يأتي :-

هل هازم حكم محكمة الفيوم الأهلية

الصادر في أول يناير سنة ١٩٢٩ قوة

الشيء المحكوم به

« من حيث انه يتضح من الاطلاع على الحكم الصادر في أول يناير سنة ١٩٢٨ أن المستأف عليهم الثلاثة الأول طلبوا من محكمة الفيوم الحكم على كل من محمد بك وصفي وعلى بك وصفي و خليل يوسف بأن يدفعوا اليهم بالتضامن مبلغ ١٧٢ جنيهاً و ٥٠٠ ملياً وتكليف محمد محمد خطيرى بإيداع المبالغ التي حصلها من ثمن الآثار بصفته حارساً في خزانة المحكمة ولكن المحكمة حكمت بالزام محمد محمد خطيرى بصفة أصلية ومحمد بك وصفي وعلى بك وصفي و خليل يوسف متضامين معاً وبصفة ضامين لمحمد محمد خطيرى بالمبالغ المطلوبة وجاء في أسباب ذلك الحكم بأنه اتضح ان الحارس قد تصرف في التين ولم يودع شيئاً من ثمنه في الخزانة فيكون هو

المسئول أصلاً ويكون باقي المدعى عليهم مسئولين بعده

« وحيث انه لا شك في أن هذا الحكم اخطأ أولاً في الحكم على محمد محمد خطيرى مع أنه لم يطلب المدعون ذلك . وقد صححت محكمة ثاني درجة هذا الخطأ وألغت الحكم بالنسبة للمذكور وثانياً . قد أخطأ في الحكم على على بك وصفي ومحمد بك وصفي ويوسف خليل بصفتهم ضامين الى محمد محمد خطيرى مع انه لم يطلب أحد من الخصوم ذلك . وثالثاً ان هذا الضمان الذي فرضه الحكم فرضاً لم ينص عليه القانون ولم ينشأ عن اتفاق بين الخصوم

« وحيث انه بالرغم من هذا الخطأ فان ذلك الحكم لم يطعن فيه الا من محمد محمد خطيرى بطريق الاستئناف وقد قبل استئنافه وألغى الحكم بالنسبة اليه وبني ذلك الالغاء على أنه لم توجه ضده طلبات وأصبح الحكم نهائياً بالنسبة لأجزائه الأخرى بعد عدم قبول الاستئنافات الأخرى

« وحيث انه من المبادئ المجمع عليها أن الأحكام عنوان الحقيقة ولذلك قال الرومان *Res judicata Veritate accipetur* ولا يسوغ الدفع بخطأ الاحكام بعد أن تقوت مواعيد الطعن فيها التي شرعها القانون اذ ان من يتضرر من حكم قد أسقط حقه في ذلك بعد فوات مواعيد الاستئناف أو الالتماس ويعد راضياً بذلك الحكم وقائماً بما فيه ولو وضح خطأه . وقال العلامة لوران في كتابه جزء ٢ ص ٥ شرح القانون

المدنى « ولو أن القاضى عرضة للخطأ فى تقدير الوقائع أو فى تلخيص النقاط القانونية إلا أنه لا يسمح للخصوم أن يتمسكوا بهذا الخطأ بعد أن أغلقت أبواب الطعن فى الأحكام وإلا فيصبح التقاضى كالمكسر الدائر لانهائية له ويكون مجلبة لزعة الحقوق بين الناس وتوالد الضغائن فى صدورهم وإذا كان القاضى عرضة للخطأ شأن كل إنسان فمن يدرى أن لا يقع خطأ جديد بعد التظلم من الأحكام النهائية »

وقد أصاب كولييه دى سان تير اذا قال : « شرح القانون المدنى جزء ٥ ص ٦٢٤ نمرة ٣٢٨ » « كما أنه يحتمل دائماً وقوع الخطأ فقطع النزاع بحكم خير من استمراره »

« وحيث أن القاضى يرتبط فقط بالطلبات التى يرفعها الخصوم أمامه للفصل فيها ولا يسوغ له البحث فى نقطة خارجة عن طلبات الخصوم أو مفاجأتهم بأمر لم يستعدوا للدفاع عنه وقد جاء فى المثل الرومانى . *Tantum judicatum* . « quantum litigatum » ومعناه يكون الحكم على قدر تقط النزاع » « باندكت *Chose jugée* . بند ٣٥٠ »

« وحيث أن تجاوز القاضى حد الطلبات المطروحة أمامه والقضاء بما لم يطلبه أحد الخصوم هو ضرب من ضروب الخطأ فى الأحكام وقد أطلق عليه الشراح الفرنسيون اسم *Ultra Petita* . وهذا يجوز قوة الشيء المحكوم به اذا فات ميعاد الاستئناف أو الالتماس المنصوص عنه فى المادة ٣٧٢ من قانون المرافعات » أنظر لاكوست

قوة الشيء المحكوم به بند ٢٣٥ . وكتاب لاروميير شرح المادة ١٣٥١ نوته ٥٠ - وكتاب دمولومب جزء ٣ نمرة ٢٩٥ - ولوران جزء ٢ نمرة ٣٧ « هذا بخلاف ما يرد فى منطوق الحكم لا بصيغة الفصل بل كعبارة عارضة تنص على أمر لم تناوله مرافعة الخصوم ولا تشمل طلباتهم فلا يجوز قوة الشيء المحكوم به ويطلق عليه الشراح *Enonciation* مثلاً لو أصدر القاضى حكمه بالزام أحد الخصوم بتقديم حساب وأردف النص بعبارة (أصل الدين مقداره كذا) مع أن الخصوم لم يثرافعوا عن أصل الدين فتعتبر الجملة الأخيرة عارضة *Enonciation* ولا تحوز قوة الشيء المحكوم به لأن الخصوم لم يتناولوا البحث فيها ولأنها لم تصدر فى المنطوق بصيغة الحكم والفصل « حكم محكمة النقض الفرنسية ١٧ ديسمبر سنة ١٨٧٨ دالوز ٧٩ - ١ - ٢٥٥ . وانظر جارسونيه المرافعات جزء ٣ بند ٧٠٢ نوته ١٣ طبعة ثانية . وهوك فى القانون المدنى جزء ٨ ص ٣١٠ ولاكوست بند ٢٣٠ وأوبرى ورو جزء ٨ ص ٣٧٠ بند ٧٦٩ ولوران جزء ٢ بند ٣٢ ولاروميير مادة ١٣٥١ نمرة ٥٩ ويمولومب جزء ٣ بند ٢٩٢ »

« وحيث أنه تطبيقاً لهذه القاعدة يصح القول بأن الحكم الصادر من محكمة القيوم الذى قضى بالزام على بك وصفى ومحمد بك وصفى و خليل يوسف متضامين معاً وبصفتهم ضامين محمد محمد خطيرى حكم قد حاز قوة الشيء المحكوم به إذ أن المستأنفين لم يلجأوا إلى أى طريق من طرق الطعن فى هذا الحكم

ما هو المترتب على الحكم المستأنف

الصادر في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٩ بالنسبة للمستأنفين وهل العبرة بما ورد في منطوق الحكم أو بما جاء في أسبابه

« من حيث انه يتضح من الاطلاع على الحكم المستأنف الصادر في ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٩ أن ذلك الحكم قد تعرض في أسبابه لمركز المستأنفين اذ ورد فيه ما يأتي

« ان وقائع الدعوى الثابتة بصحتها والمستندات المقدمة فيها والمبينة تفصيلاً في أسباب الحكم المستأنف لاتدل على أن الحالة حالة مدين وضامن بالمعنى المألوف بل هي حالة ثلاثة أشخاص تواطوا على توقيع حجز صوري على ثمار التين المملوك للمدعين وشخص رابع وهو المستأنف الذي عين حارساً على بعض التين المحجوز عليه الذي بدد كله . وقد قالت محكمة اول درجة في أسباب حكمها ان الحارس هو أول مسئول في الدعوى ثم يليه في المسئولية اولئك الذين تواطوا على توقيع الحجز . على ان أصحاب الدعوى لم يطلبوا أمام محكمة اول درجة الحكم على الحارس لدين بصفة أصلية ولا طلبوا اعتبار غيره من الخصوم ضامناً له فتكون صلة مدين وضامن معدومة قانوناً في الدعوى . وعدم طلب الحكم على الحارس لا يتعارض مع الحكم على موقعي الحجز الصوري الخ ... »

« وحيث انه يستخلص من كل هذا أن الحكم المستأنف المشار اليه ذكر في أسبابه أن

علاقة المدين والضامن معدومة قانوناً وأن المستأنفين قد تواطوا على توقيع الحجز الصوري وأن الحكم عليهم لا يتعارض مع عدم الحكم على الحارس . ولكن لم يذكر شيء من ذلك في المنطوق الذي اقتصر على الغاء الحكم بالنسبة لمحمد محمد خطيري فقط

« وحيث أنه من البديهي أن قوة الشيء المحكوم به لا تلتصق الا بما حكم به أي بما حواه منطوق الحكم دون أسبابه لأن الاسباب هي المقدمات والبواعث التي حملت القاضي على اصدار منطوق حكمه وقد يتوسع القاضي في أسبابه بحيث يخرج عن مدلول المنطوق أو قد يسرد آراء قانونية واجتماعية أو غيرها لاتتصل تماماً بالمنطوق لذلك أجمع علماء القانون على أن قوة الشيء المحكوم به لاصقة بالمنطوق دون الاسباب ولذلك قد قسم الشراح الاسباب الى نوعين الاول ما كان مرتبطاً بالمنطوق ويسمى *Motifs objectifs* والثاني ما شمل مجرد آراء أو اعتبارات وتسمى *Motifs subjectifs* « انظر باندكت *Chose jugée* بند ٣٧٨ . وانظر كتاب جير بوليه في قوة الشيء المحكوم به ص ٨ نمرة ١٢٣ و ١٣٧ و ١٣٨ ودالوز ريرتوار *Chose jugée* بند ٨٧ ودمولومب جزء ٣ نمرة ٢٩١ و لاكوست بند ٢٩٩ - وانظر أيضاً أحكام محكمة الاستئناف المختلطة في الجدول العشري الثالث نمرة ١٢٤٠ و ١٢٤٣ و ١٢٤٤ و ١٢٤٥ وما بعده »

ويحوز قوة الشيء المحكوم به منطوق الحكم وبالتالي الأسباب المرتبطة به دون النوع الثاني

الاسباب ليار ما اذا كان قد ورد فيها ما يدل على ثبوت حق الوراثة . وتحوز الاسباب قوة الشيء المحكوم فيه باعتبار المدعى وارثاً ولولم يرد في المنطوق . وذلك لان الحكم بالحصة الشرعية في الميراث يتناول ضمناً الحكم أولاً في صفة الوارث « انظر لا كوست بند ٢٢٧ »

ولكن في غير هذه الاحوال أي حالة الغموض والحكم الضمني وما شابههما لا تحوز الاسباب لوحدها قوة الشيء المحكوم به اذا ورد بها شيء يخالف أو يغير ما جاء في المنطوق أو يتجاوز الشيء المحكوم به في المنطوق فاذا تعارض المنطوق مع الاسباب فالمنطوق فقط هو الذي يكتسب قوة الشيء المحكوم به « انظر باندكت Chose jugée بند ٣٢٠ والأحكام الجديدة وكتب الشراح الموضحة بها » فقد ذكر مثلاً في اسباب حكم بأن شخصاً هو المسئول عن التعويض خطأ ما ولكن جاء في المنطوق هذه العبارة « والخصم حق رفع الدعوى ضد من يظهر انه مسئول » فلا يحوز ما ورد في الاسباب قوة الشيء المحكوم به « باندكت بند ٣٣٥ »

واذا ذكر في الاسباب أيضاً أن السند تحت الاذن ولم يذكر ذلك في المنطوق فلا اهمية لما جاء في الاسباب « تقض فرنسي ١٧ ديسمبر سنة ١٨٧٨ سري ٧٩ - ١ - ٤٠٣ » ولذلك لا يستأنف الحكم لاسبابه بل لما ورد في منطوقه « وحيث أنه يتفرع من هذه القواعد أنه لا يمكن أن يترتب أي أثر لما ورد في اسباب الحكم الاستثنائي الصادر في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٩ فيما يتعلق بمسئولية علي بك وصفي ومحمد بك وصفي

من الاسباب مثلاً لو صدر حكم باستحقاق المدعى للعقار المتنازع عليه وجاء في اسباب الحكم بأن المدعى عليه لم يقدم أي مستند على الملكية وجاء ايضاً فيها « أنه لو كان المدعى عليه قد تملك بمضي المدة لما تردد في التمسك بها » فالعبارة الأخيرة لا تمنع المدعى عليه من رفع دعوى جديدة بطلب تثبيت الملكية مرتكناً على تملكه بمضي المدة . لان السبب الذي ذكره القاضي في حكمه السابق هو مجرد رأي ولم يكن محل بحث أو نزاع بين طرفي الخصوم « لا كوست بند ٢١٦ والشرح العديدين المجمعين على أن منطوق الحكم هو الذي يكسب قوة الشيء المحكوم به دون اسبابه وانظر جارسونيه جزء ٣ ص ٢٣٩ بند ٧٠٣ والاحكام المذكورة في هذين المرجعين »

« وحيث أنه ورد في الحكم المستأنف أن اسباب الحكم حجة فيما فصلت فيه وان لم ترد صراحة في منطوقه وان الاسباب في هذه الحالة تكون لها قوة الشيء المحكوم فيه كالممنطوق تماماً لأن الحكم في الواقع قد فصل على السواء فيما هو وارد بأسبابه وما هو وارد في منطوقه

« وحيث أننا لا نتمشى مع محكمة اول درجة في اطلاق هذه القاعدة على علائها فان المنطوق قد يفتقر الى الاسباب في حالة اللبس والغموض لتفسيره » انظر حكم محكمة الاستئناف المختلطة ١٠ فبراير سنة ٩١٦ مجموعة مختلطة ٢٨ ص ١٤٧ « أو قد تشمل الاسباب أمراً يعد مقدمة منطقية لما جاء في المنطوق كالحكم الذي يقضى بحصة شرعية في ميراث قدرها كذا يجب الرجوع فيه الى

ويوسف خليل لأنه لم يرد في منطوق الحكم
شئ يمس بها وإن ما ذكر في الأسباب لا يجوز
الاحترام الواجب للأحكام

سلطة محكمة الدرجة الثانية

اثاء نظر القضية استئنافاً

أو ما يسمونه Effet devolutif

في نقل القضية الى المحكمة الاستئنافية

« من حيث أن محامى المستأنف عليهم
الثلاثة الاول ذكر أن للمحكمة الاستئنافية حق
التعديل بعد الاستئناف المرفوع من محمد محمد
خطيرى ولها الحق في تقدير ذلك

« وحيث أنه من المبادئ المجمع عليها أن
للمحكمة السلطة العليا في أن تعدل الحكم الابتدائى
أو تلغيه أو تؤيده بكامل أجزائه أو في بعض
أجزائه بحسب ما يترأى لها إلا أن حقها هذا
يقف عند حد إذا ما مقيدة فيه بمقدار ما استؤنف
فقط من حكم أول درجة بمعنى أنه لا يطرح أمامها
ولا يكون لها سلطة التعديل أو الإلغاء إلا في الجزء
الذى استؤنف دون سواء « أنظر كتاب المرافعات
لابي هيف بك جزء أول ص ٩٠٠ بند ١٢٣٢ »

وقد جاء في المثل اللاتينى *Tantum devolutum quantum appellatum* أي « لا سلطة الا فيما
استؤنف بالذات »

وقد قال العلامة جارسونيه في كتاب المرافعات
المدنية جزء ٦ ص ١٨٦ بند ١٠٣ طبعة ثالثة
ما يأتى :

« انه يستخلص من القاعدة اللاتينية المشار
اليها (١) أن الاستئناف المرفوع لا يفيد إلا من

استؤنف عليه دون سواء (٢) ان استئناف الحكم
عن بعض الطلبات ينحصر في الطلبات المستأنفة
دون غيرها فاذا قبل الحكم عن الطلبات الأخرى
فلا محل للمعتراض عليها (٣) إذا صدر حكم
لمصلحة شخصين معاً واستأنف أحدهما الحكم
متضرراً من بعض ما حكم به فلا استئناف قاصر
عليه دون سواء ولا يستفيد الشخص الآخر إذا
لم يرفع هو استئنافاً خاصاً به (٤) لا يطرح أمام
محكمة الدرجة الثانية إلا موضوع القضية بمجالاته
التي كان عليها أمام الدرجة الأولى فلا يفصل في
طلبات جديد ولا يصرح بدخول الخصام لم
يسبق قبولهم أمام محكمة أول درجة « أنظر كتاب
أبي هيف ص ٩٠٢

« وحيث أن محامى المستأنف عليهم الثلاثة
الأول يدفع بأن للمستأنف عليه أن يتمسك بجميع
الدفعات التي تمسك بها في أول درجة بدون حاجة
الى رفع استئناف فرعى وارتكن على ما ورد في
دالوز براتيك جزء أول ص ٤٦٧ نوتة ٥٩٥
وغيره من الشراح (ص ١٤ و ص ١٥ من مذكرة
المستأنف عليهم)

« وحيث أنه مع التسليم بهذا المبدأ البديهي
تقول انه اذا كان للمستأنف عليه أن يدفع بجميع
الدفعات التي تمسك بها في أول درجة بدون
استئناف فرعى إلا أن هذا مقيد بشرط وهو ألا
يضيف طلباً جديداً ولا أن يطلب زيادة أو
تقيصاً لما حكم به ولا أن يتناول نقطة في النزاع
لم تكن موضوع الاستئناف « يراجع الحكم
الصادر من محكمة الالتماس الفرنسية في ٢٥ مايو
سنة ٩٠٣ دالوز - ١ - ٥٣٤ » وانظر أيضاً

التكليف القانوني لمركز المستأفنين

بعد صدور الحكم النهائي

رقم ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٩

« من حيث ان الحكم الصادر من محكمة
القيوم بتاريخ أول يناير سنة ١٩٢٨ قضى باعتبار
المستأفنين ضامين لمحمد محمد خطيرى وقد أصبح
هذا الضمان نهائياً بالنسبة اليهم بعد صدور الحكم
لمحمد محمد خطيرى فقط .

« وحيث انه يتعين البحث فى ماهية هذه
الضمانة وما يترتب عليها

« وحيث أنه من المجمع عليه أن الكفالة
أو الضمانة لا بد لها من أن تشتق من أحد
المصادر الثلاث الآتى بيانها : -

١ - فاما ان يكون مصدرها التعاقد وتسمى
الكفالة الاتفاقية (٢) واما أن يكون أساسها
نص القانون وتدعى كفالة قانونية مثل الأحوال
المنصوص عنها فى المادة ٢١ مدنى اهلى فى
حق الانتفاع بالمنقول والمادة ٢٨١ مدنى التى
تنص على الكفالة للبائع اذا قلت تأمينات
المشتري والمادة ١٣١ مدنى فى حالة تعرض الغير
للمشتري فعلى البائع تقديم كفالة - والمادة ٥٧٤
مرافعات فى حالة المزايد غير الدائن وغير ذلك
(٣) والنوع الثالث من الكفالة هى التى يقضى
بها حكم القاضى وتسمى كفالة قضائية « انظر
أوبرى ورو آخر طبعة جزء ٦ بند ٤٢٥
ودالوز ربرتوارضمان بند ٣٧٣ وجراندفون كتاب
الضمانات ص ٩ بند ٣٤ و ٥٧ »

وقد عرف السيد دوهلس الكفالة القضائية

جارسونيه جزء ٦ بند ١٠٣ نوتة نمرة ١
طبعة ثالثة »

« وحيث أنه ظاهر بجملاء من الاطلاع على
حكم محكمة بنى سويف الاستئنافية الصادر فى
٢٨ فبراير سنة ١٩٢٩ أن علي بك وصفي ومحمد
بك وصفي ويوسف خليل قد قبلوا عن طبيب
خاطر ما حكم به باعتبارهم ضامين لمحمد محمد خطيرى
بدليل أنه ورد فى وقائع الحكم انهم طلبوا فى
مذكرتهم . الحكم بعدم قبول الاستئنافات المرفوعة
من عبد الخالق عيد ومن معه . وفيما يختص
بالاستئناف المرفوع من محمد محمد خطيرى قالوا بأنه
ليس لهم طلبات فيه إذ لم توجه ضدهم طلبات
« وحيث أنه يؤخذ من هذا أن محكمة
بنى سويف الاستئنافية قد تعرضت فى أسبابها
لعلاقة الضمان التى حكم بها على علي بك وصفي
ومن معه بدون أن يعرض عليها ذلك وبدون
أن يطلب منها ذلك أحد الخصوم وبدون أن
يتظلم نفس المحكوم عليهم بذلك الضمان ولذلك
ترى هذه المحكمة أن الاسباب التى شملت المساس
بهم لا أثر لها قانوناً لأنها لم تذكر فى المنطوق
ولأنها خارجة عن نظر محكمة الدرجة الثانية
والنتيجة المنطقية لهذا أن الحكم الابتدائى
الصادر فى أول يناير سنة ١٩٢٩ قد أصبح نهائياً
بالنسبة لعللي بك ومحمد بك وصفي وخليل يوسف
باعتبارهم متضامين معاً وباعتبارهم ضامين لمحمد
محمد خطيرى الذى رفعت مسئوليته بعد الغاء
ذلك الحكم بالنسبة اليهم

ويتعين بعد ذلك البحث فى مركز المستأفنين
من الوجهة القانونية

« وحيث ان القانون الأهلى لم ينقل المادة ٢٠٤٢ مدنى فرنسى التى تنص صراحة على انه لا يسوغ للضامن القضائى أن يطلب التجريد . وقد قال المسيو دوهلس أن الشارع المصرى رأى انه لا ضرورة لمثل هذا النص لأن المادة ٤٩٩ نصت على أن الضامن القضائى يعد ضامناً متضامناً والمادة ٥٠٢ مدنى تحرم الضامن المتضامن من حق تجريد المدين » انظر دوهلس ضمان ص ٢٥١ بند ٤٠ »

« وحيث ان التضامن الذى ياتصق بالضامن القضائى بمقتضى المادة ٤٩٩ انما يتولد بذاته وبسلطة القانون بمجرد صدور الحكم النهائى الذى يقضى بالضمان بلا حاجة الى النص عليه فى الحكم فهو ناشئ حتما سواء نص فى الحكم على أن يكون الضامن القضائى متضامناً أو لم ينص بدليل أن الترجمة الفرنسية للمادة المشار اليها قد رد فيها حرفياً : -

“La caution judiciaire entraine de plein droit la solidarité.”

ويتولد ذلك التضامن القانونى رغم أى نص فى الحكم دل أو لم يدل عليه

« وحيث انه يستخلص مما تقدم أن المستأنفين هم ضمان بمقتضى حكم القضاء وهم بالتالى متضامنون بنص القانون مع محمد محمد خطيرى ولا يسوغ لهم أن يطلبوا تجريد المدين بناء على نص المادة ٥٠٢ مدنى لذلك يكون طلبهم هذا على غير أساس

أنها الكفالة التى ينشئها حكم القاضى بمقتضى سلطته بدون اتفاق أو رضا من الطرفين « دوهلس ضمان ص ٢٣٩ بند ٣٢ »

وقد ضرب الشراح مثالا للكفالة القضائية ما يحكم به القاضى من تقديم كفالة اذا حكم بالزام أحد الخصوم بشئ . الا أن هذا على سبيل المثال لا على سبيل الحصر . ويجب أن تعتبر الكفالة قضائية اذا فرضها الحكم فرضاً بدون تعاقد أو نص فى القانون

« وحيث انه بتطبيق هذا المبدأ على مركز المستأنفين يستنتج منطقياً أنهم ضمان لمحمد محمد خطيرى بحكم القاضى الذى فرض عليهم هذه الكفالة فرضاً بدون أن يرتكن على نص فى القانون وبلا تعاقد سابق بينهم وبين المستأنف عليهم .

« وحيث ان أى اعتراض على هذا يدحضه انه لا بد من ارجاع أى كفالة الى أحد المصادر الثلاثة ولا شك مطلقاً فى انها ليست اتفاقية ولا قانونية فلا تكون اذا إلا قضائية لأنها وليدة حكم محكمة الفيوم الصادر فى أول يناير سنة ١٩٢٨ إن خطأ وإن صواباً .

آثار الكفالة القضائية

« وحيث ان القانون المدنى الاهلى قد نص فى المادة ٤٩٩ على ما يأتى : «أما الكفالة التى تؤخذ بالحكام أو بناء على حكم فتستلزم التضامن حتماً » « وحيث ان المادة ٥٠٢ مدنى أهلى تنص على أن حق التجريد لا يخلو الا للضامن الغير المتضامن

آثار التضامن بين الكفلاء

التضامنين والمدين

« من حيث انه يتفرع مما سبق البحث في الآثار المترتبة على التضامن بين المستأفنين وبين محمد محمد خطيرى الذى النى الحكم استثنافياً بالنسبة اليه وهل لهم أن يتمسكوا بحكم الالفاء الذى صدر استثنافياً فى مصلحة محمد محمد خطيرى وهل يستفيدون منه ؟

« وحيث ان أحكام الكفالة بالتضامن مع المدين هى نفسها أحكام المدين التضامنين معاً (انظر تعريزاً لهذا رأى حكم محكمة النقض الفرنسية أول ديسمبر سنة ١٨٨٥ المذكور فى لاكوست كتاب قوة الشيء المحكوم به ص ٢٣٣) ومع ذلك يرى البعض أن الكفيل التضامن مع قيام حالة التضامن بينه وبين المدين لازال كفيلاً وله أن يحتج قبل الدائن بالدفع التى يسوغ للمدين أن يتمسك بها كاتهاء الدين أو سقوط الحق فيه أو المقاصة » انظر كاييتان ص ٧٤١ وانظر لا رومبير ١٠٢٨ ص ١٧ وجوبار الضمان ص ٢٢٣ »

« وحيث أن الخلاف قد احتدم بين شراح القانون الفرنسى فى علاقة المدين التضامنين اذا صدر حكم لمصلحة او ضد أحدهم هل يستفيد الباقيون منه او هل يلحقهم ضرر من جرائه ؟ فيقول البعض بأن الحكم لأحد المدين التضامنين أو ضده لا يجوز قوة الشيء المحكوم به ضد الباقيين » لوران جزء ٢٠ نمرة ١٢٠ وديسان تير جزء ٥ ص ٣٢٨ وتسيه نمرة ١٢٠ - ١٢١

وهوك جزء ٧ نمرة ٣١٨ » ويرى البعض الآخر أن الأحكام الصالحة يتمسك بها باقى المدين التضامنين والضارة لا تسرى عليهم وهى نظرية التمثيل الناقص أى *representatun imperfecte* « أوبرى ورو جزء ٨ ص ٣٨٠ بند ٣٦٩ نوتة ٥٢ وماركاديه مادة ١٣٥١ نمرة ١٣ ولا رومبير رسالة التضامن نمرة ١٠٩ ونمرة ٣٧٠

ويذهب غيرهم الى ان المدين التضامنين يمثلون بعضهم بعضاً فى جميع الأحوال ان نفعا وان ضرا « لاكوست نمرة ٦٠٧ ص ٢٢٢ » ويقول المسيو دوهلس فى هذا الصدد أن الشارع المصرى قصر تمثيل المدين التضامنين ببعضهم بعضاً فى أمر واحد وهو سداد الدين فقط وارتكن فى ذلك على المادة ١٠٨ التى تنص على ما يأتى :

يعتبر المتعهدون « أى بالتضامن » كفلاء بعضهم بعضاً ووكلاء عن بعضهم بعضاً فى وفاء المتعهدين

« وحيث انه مع هذا التضارب فى الآراء فقد أجمع الشراح على أمرين (أولهما) ان المدين التضامن لا يمثل باقى المدين التضامنين معه فى الاحكام الصادرة لمصلحته بناء على تمسكه بدفع متعلقه به دون سواه أى ليست متعلقة بنفس الدين او بطبيعة التعاقد او غير ذلك « لاكوست ص ٢١٧ لا رومبير مادة ١٢٠٨ نمرة ١٩ وديمولومب جزء ٢٦ نمرة ٣٧٤ وبودرى كتاب الالتزامات جزء ٢ نمرة ١٢٤٣ و ١٢٤٥ ، بلاتول جزء ٢ نمرة ٧٥٠ وما بعده وكتاب الالتزامات للمستتر والتين جزء ٢ ص ٤٢٠ »

الحكم راجع الى سبب خاص ومتعلق بمحمد محمد خطيرى دون سواه ولا يمس أصل الدين وليس بالسبب العام لجميع المدينين لذلك لا يستفيد المستأنفون من ذلك الحكم « راجع حكم محكمة استئناف مصر الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٨٩٧ كتاب مرجع القضاء المدني نمرة ١٦١٤ » وحيث انه ينتج مما تقدم ان مسئولية المستأنفين ازاء المستأنف عليهم لازالت قائمة وان دعواهم المرفوعة منهم على غير أساس وليس لهم أن يطلبوا الغاء اجراءات التنفيذ ضدهم وقد اصاب الحكم المستأنف في رفض دعواهم بكامل أجزائها

(قضية على بك وصفي وآخر وحضر عنهما الاستاذ على اقتدى نجيب ضد عبد الخالق عبيد وآخرين وحضر عنهم الاستاذ على بك كمال حبيشة نمرة ٢٠٢ سنة ٩٢٩ س — دائرة حضرات زكى خير الابونيجى بك وابى بكر صادق بك واحمد راغب دكرورى بك قضاة)

٦٠١

محكمة مصر الكلية الاهلية

٢ يونيه سنة ١٩٢٩

حقوق المؤلفين . حق الترجمة . حماية التشريع المصرى لها .

القاعدة القانونية :

انه وان كان التشريع الذى أشار اليه المشرع المصرى فى المادتين ١٢ من القانون المدني و ٣٠٣ من قانون العقوبات لم يسن حتى الآن فى مصر ، الا ان عدم سنه لا ينفى اعتراف المشرع بحقوق المؤلف فى ملكية مؤلفاته .

(والثانى) ان المدينين المتضامنين ليس لهم أن يتمسكوا بالأحكام الصادرة فى مصلحة أحدهم فى دعوى كانوا ماثلين فيها لأنهم ماداموا قد حضروا بأنفسهم فينتقى كل تمثيل لهم « أنظر بودرى ورو التزامات جزء ٢ نمرة ١٢١٣ ولا رومبير ١٢٠٨ نمرة ٢٢ وتقض فرنسى ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٩٠ ودالوز ٩٤ / ١ / ٣٧٨ ولا كوست ص ٤١٧ ودوهلس تعهدات بند ١٢٩ — وانظر أيضاً حكم محكمة النقض الفرنسية التى قررت هذا المبدأ والمذكور فى كتاب الالتزامات لعبد السلام بك ذهني ص ٦١٤ . وانظر جارسونيه جزء ٦ طبعة أخيرة ص ٢٤٥ . وراجع كتاب أبى هيف بك جزء اول بند ١٢٣٧ وما بعده »

« وحيث انه يتفرع عن هذا انه ليس للمستأنفين أن يتمسكوا ولا ان يستفيدوا من الحكم الصادر استئنافياً بالغاء الحكم الابتدائى الذى قضى برفع مسئولية محمد محمد خطيرى كمدين لأنهم كانوا ماثلين فى تلك الدعوى ابتدائياً واستئنافياً ولأن السبب الذى النى لأجله الحكم على محمد محمد خطيرى ينحصر فى انه لم توجه طلبات من المدعين قبله — وجاء فى أسباب ذلك الحكم « من حيث ان المدعين لم يطلبوا فى جميع أدوار القضية الحكم عليه الا بتكليفه باعتباره حارساً بعمل خاص وهو ان يودع فى خزانة المحكمة البالغ التى حصلها من ثمن التين ولكن محكمة أول درجة حكمت بما لم يطلبوه فالزمته بصفة أصلية بأن يدفع مبلغ ١٧٢ جنيهاً و ٥٠٠ ملياً وهذا خطأ مادي فى الدعوى

ويستفاد من هذا النص ان سبب الغاء

وما دام التشريع المصرى يعترف للمؤلفين بحق ملكية مؤلفاتهم ، فمن تعدى على ذلك الحق كان ملزماً بتعويض الضرر الناشئ من عمله ، ولا شك ان حق الترجمة من الحقوق التى يحميها التشريع المصرى بحمايته حقوق التأليف

المحكمة

« حيث ان المدعين طلبا فى عريضة دعواهما الحكم بالزام المدعى عليه بأن يدفع لهما مبلغ ٥٠٠ جنيه على سبيل التعويض والزامه بدفع ٥٠ جنيتها تعويضاً عن كل نسخة من كتابه توجد فى المكاتب او ايدى الباعة بعد صدور الحكم مع المصاريف والاعتاب .. وقالوا فى عريضة دعواهما انهما بعد ان ترجما كتاب (خراب مصر) من اللغة الانجليزية الى اللغة العربية وطبعاه قام المدعى عليه بنقل ترجمتهما بتعديل طفيف ثم طبعها وعرضها للبيع ليزاحم كتاب المدعين وان هذا العمل يعتبر اغتاء على حساب الغير وسلباً لثروته الادبية وقدماً اصل الكتاب باللغة الانكليزية ونسخة من ترجمتهما ونسخة أخرى من الكتاب الذى طبعه المدعى عليه على اعتبار انه ترجمته وحيث ان المدعى عليه طلب رفض الدعوى وقدم مذكرة بدفاعه

« وحيث انه بالاطلاع على الاوراق ومراجعة الكتابين والصورة المقدمة من جريدة الرشيد ظهر ان المدعى عليه المذكور بدأ فعلاً بترجمة بعض فصول من الكتاب ونشرها تباعاً فى سنة ١٩٢٣ قبل ان تظهر ترجمة المدعين فى نفس السنة فلما ان ظهرت تلك الترجمة عدل المدعى

عليه عن ترجمته الأولى التى ترجمها المدعين فاقبس الكثير منها ووضعها فى كتابه الذى نشره فى سنة ١٩٢٦ يؤيد ذلك مراجعة الخلاف بين الترجمة التى نشرها المدعى عليه فى جريدة الرشيد وما نشره أخيراً فى كتابه المذكور ومن جهة أخرى التوافق الشديد بين كثير من فصول وعبارات كتاب المدعين وكتاب المدعى عليه الذى ظهر بعد كتابهما بأربع سنوات

« وحيث انه لا يمكن القول بأن الاتحاد فى كثير من عبارات الترجمة نشأ عن انها مترجمة عن أصل واحد لان الأسلوب الذى ترجم به المدعى عليه ونشره فى جريدة الرشيد يختلف كثيراً عن أسلوبه الذى ظهر أخيراً فى كتابه الذى طبع فى سنة ١٩٢٧

« وحيث ان ما ذهب اليه المدعى عليه من انه هو الذى فكر أولاً فى ترجمة الكتاب وانه عرض هذه الترجمة على كثيرين قبل ان يظهر كتاب المدعين لا ينفى انه اقبس ترجمتهم ووضعها فى كتابه الذى ظهر فى سنة ١٩٢٧ ولا يثبت ما ادعاه من أن نسخة ترجمته فقدت ويحتمل ان يكون المدعيان حصلاً عليها لانه لم يقدم اى دليل على ذلك

« وحيث انه من كل ما تقدم يتضح ان المدعى عليه قد اعتدى على حق ترجمة المدعين للكتاب موضوع الدعوى

« وحيث انه متى ثبت ذلك يتعين البحث فيما اذا كان حق الترجمة من الحقوق التى يحميها التشريع المصرى بحيث يرتب تعويضاً لصاحبها اذا حصل اخلال بها ام لا

« وحيث ان التشريع المصرى قصد بغير شك حماية ذلك الحق لانه نص فى المادة ١٢٠ من القانون المدنى الأهل على ان يكون الحكم فيما يتعلق بحقوق المؤلف فى ملكية مؤلفاته وحقوق الصانع فى ملكية مصنوعاته على حسب القانون المخصوص بذلك ونص فى المادة ٣٠٣ من قانون العقوبات على انه يكون مرتكباً للجنحة التقليد كل من طبع بنفسه او غيره كتباً على خلاف القوانين واللوائح المتعلقة بملكية تلك الكتب لمؤلفيها

« وحيث ولو ان التشريع الذى أشار اليه المشرع فى المادتين السابقتين لم يسن حتى الآن فى مصر الا ان عدم سنه لا ينفى اعتراف المشرع بهذا الحق ووجوده

« وحيث انه متى ثبت ان هناك حقاً يعترف به القانون فان كل تعد من الغير على ذلك الحق يترتب عليه ضرر للغير يوجب الزام فاعله بالتعويض طبقاً لقواعد المسؤولية العامة (قضية عبد الحميد افندى العبادى واخر وحضر عنهما الاستاذ محمد افندى صبرى ابو علم ضد على افندى احمد شكرى نمرة ١٤٤٩ سنة ١٩٢٨ كلى — دائرة حضرات احمد نؤاد انور بك ومحمود بك صلاح الدين ومحمد بك عبد العزيز كامل قضاة)

٦٠٢

محكمة طنطا الابتدائية الاهلية

١٢ يونيه سنة ٩٢٩

حق ارتفاق . دعوى بطلب ملكية . النزاع فى ملكية العقار المرتفق . ايقاف دعوى ملكية حق الارتفاق .

المبادئ القانونية

لا يمكن البت فى النزاع القائم على حق

الارتفاق الايجابى للعقار المرتفق على العقار المرتفق به الا اذا كان مقطوعاً فى ملكية مدعى حق الارتفاق للعقار المرتفق . فاذا كانت دعوى الملكية هذه منظورة وجب ايقاف دعوى حق الارتفاق حتى يبت فى دعوى الملكية

المحكمة

« حيث ان النزاع منصرف فى هذه الدعوى الى تقرير حق ارتفاق يدعيه المستأنف برغم ما اكثره من الطلبات فى عريضة دعواه الأصلية

« وحيث ولو أنه مقطوع بملكته للقدر قيراط و ٩ أسهم الا انه لما كان هذا القدر مشاعاً فى القدر ٣ قراريط الذى يدعى ملكيته له والذى بنى عليه حق الارتفاق ولما كان القدر ٣ قراريط من طريق اخر متنازعاً عليه لأن الحكم الذى قضى ابتدائياً بتملك المستأنف له لازال محلاً للنزاع أمام الاستئناف ولم يفصل فيه بعد . . . ولما كان بوكيل المستأنف لا يعرف حدود القدر ٣ قراريط ولا معاله (صحيفة ٣ من محضر الانتقال المؤرخ ٨ ابريل سنة ٩٢٩) . ولما كان ذلك كله فلا يمكن الفصل فى الدعوى الحاضرة باعتبارها نزاعاً على حق ارتفاق الا اذا ثبت بحكم غير قابل للطعن القانونى تملك المستأنف للقدر ٣ قراريط تملكاً نهائياً لا يتطرق اليه نزاع ما . اذ لا يجوز قانوناً البت فى دعوى تثبيت حق الارتفاق الايجابى للارض المرتققة على الارض المرتفق بها الا اذا كانت ملكية الارض المرتققة ثابتة ثبوتاً قانوناً لا نزاع فيه لمدعى حق الارتفاق

عقابه على الجريمة التي اقترفها عدم توفر أركانها وان قصد الشارع من المادة ٣٢٤ عقوبات هو عدم افلات من ينتهك حرمة المساكن بقصد ارتكاب جريمة فيكشف أمره قبل أن تبين نيته وتعين جريمته أما ما دامت الجريمة قد تبينت كما هي الحال في هذه القضية وجب معاقبة المتهم عليها دون غيرها ان كان ما أتاه يقع تحت طائلة العقاب وان المادة ٣٢٤ عقوبات وما يليها وضعت لحماية وضع اليد وأنه لا توجد علاقة بين صاحب المسكن والمجنى عليه وان المتهم لم يدخل هذا المسكن بقصد الاعتداء على صاحبه او احد أهله بل يتخذ المسكن سترأله وليكون بعيداً عن أعين المارة في الطريق

« وحيث أن النيابة العمومية استأنفت حكم البراءة المذكور اعتماداً على ان العقاب واجب طبقاً للمادة ٣٢٤ عقوبات على دخول أي شخص في إحدى المحلات الميينة بها سواء تبينت الجريمة الداخل المتهم من أجلها ام لم تبين وسواء كان المجنى عليه هو صاحب الحيازة او احد اهله او كان غريباً

« وحيث ان المادة ٣٢٤ هي من ضمن مواد الباب الرابع عشر الخاص بانتهاك حرمة ملك الغير والذي أضيف الى القانون بناء على طلب مجلس شورى القوانين وقد قالت وزارة الحقانية في تعليقاتها على الباب المذكور (أن الغرض الاصل من هذا الباب هو معاقبة الاشخاص الذين يدخلون لغرض معاقب عليه قانوناً أو يوجدون لمثل هذا الغرض في اما كن

لايجابى على الأرض المرتفق بها . وعلى ذلك متبر دعوى الملكية للعقار المرتفق متصلة تمام لاتصال بدعوى حق الارتفاق اتصالاً كلياً . حيث لا ينقسم عنه

(قضية مرسي محمد فتح الله ضد محمد عبد الكريم وآخرين نمرة ٩٥ سنة ١٩٢٧ من دائرة حضرة عبد السلام بك ذهني وكيل المحكمة وحضور حضرتي صاحبي العزة عبد العزيز بك غنيم ومحمد امين صدق بك القاضيين)

٦٠٣

محكمة طنطا الابتدائية الاهلية

١٧ يونيه سنة ١٩٢٩

دخول مسكن بقصد ارتكاب جريمة . حيازة
جريمة معينة . جريمة غير معينة . عقاب

القاعدة القانونية

ان جريمة دخول مسكن او احد المحلات المنصوص عنها في المادة ٣٢٤ عقوبات هي جريمة مستقلة بذاتها يحاكم عليها حتى ولو ثبتت على المتهم الجريمة التي دخل لارتكابها سواء كان مجنى عليه فيها صاحب الحيازة او غيره وهذا لا يمنع من معاقبته على الجريمة المعينة كتهمة ثانية اذا كانت ثابتة اما اذا لم تكن ثابتة فمجرد الوجود في مسكن الغير بقصد ارتكاب جريمة تبينت او لم تبين موجب للعقاب اللهم الا اذا كان دخول المسكن ركناً من اركان الجريمة المعينة كالسرقات من المنازل او المحلات المسورة

المحكمة

« من حيث أن محكمة أول درجة حكمت ببراءة المتهم اعتماداً على ان نية المتهم من دخول المنزل الذي ضبط فيه قد تبينت ومبني عدم

في حيازة الغير) ومن الطبيعي ان الغرض المعاقب عليه قانوناً الذي ذكر في تعليقات الحقاينة معناه الجريمة المعينة . ويستفاد من ذلك ان ظهور نية المتهم والجريمة التي كان يريد ارتكابها ولم تتوفر اركانها لا يعفيه من العقاب لأن انتهاك ملك الغير قد تم بدخوله كما ان كون الجريمة المعينة التي اراد المتهم اقترافها وتعينت لا يتحتم فيها ان يكون المقصود بها هو صاحب الحيازة أو غيره لأن الغرض الاساسي من هذا الباب هو احترام ملك الغير وحيازته وكل ما يؤدي الى اضرار هذا الاحترام أو الاخلال به يعاقب عليه (انظر عبد الهادي بك الجندی طبعة اولی ص ٤٨٥)

« وحيث ان بعض الشراح يرى انه اذا ارتكب المتهم جريمة معينة عوقب بعوقبها وذلك لا يمنع من عقابه ايضاً بالمادة ٣٢٤ عقوبات (انظر احمد بك امين ص ٨٠٩ شرح قانون العقوبات) وهذا يدل على انه حتى ولو تعينت الجريمة التي اراد المتهم اقترافها بمسكن الغير واستحق العقاب على الجريمة المذكورة فهذا لا يمنع من عقابه ايضاً على جريمة انتهاك ملك الغير » وحيث ان هذه المحكمة ترى ان جريمة دخول مسكن او احد المحلات المنصوص عنها في المادة ٣٢٤ عقوبات هي جريمة مستقلة بذاتها لانتهاك المتهم حرمة الغير ويجب ان يحاكم عليها حتى ولو ثبتت عليه الجريمة التي دخل لارتكابها سواء كان المجنى عليه فيها صاحب الحيازة أو غيره وتكون الجريمة المعينة كتهمة

ثانية له اذا كانت ثابتة - أما اذا لم تكن ثابتة فمجرد الوجود في مسكن الغير بقصد ارتكاب جريمة تعينت أو لم تتعين موجب للعقاب ويستثنى من ذلك حالة ما اذا كان دخول المسكن ركن من اركان الجريمة المعينة كالسرقات من المنازل والمحلات المسورة

« وحيث انه تبين من ذلك أن حكم البراءة الصادر في هذه القضية في غير محله وترى المحكمة الغاءه

« وحيث أن عقاب المتهم ينطبق على المادة ٣٢٤ عقوبات للتهمة الموجهة اليه في اعلان الاتهام ولصغر سنه وعدم وجود سوابق له ترى المحكمة استعمال الرأفة

(قضية النيابة ضد السعيد على نمرة ٣٢٤٤ س سنة ٩٢٩ — دائرة حضرات يوسف بك شهدي ومحمود علام بك ومحمد نصر الدين زغلول بك قضاء ومحضور حضرة ابراهيم فهمي كفاقي بك وكيل النيابة)

٦٠٤

محكمة طنطا الابتدائية الاهلية

٢٦ يونيه سنة ٩٢٩

طعن بالتزوير . في ورقة ليست صادرة من الطاعن . جواز .

المبادئ والقانونية :

يجوز للخصم في السعوى ان يطعن بالتزوير في ورقة مقدمة فيها ولو أنها غير صادرة منه وانها صادرة من شخص آخر ما دام ان خصمه في الدعوى يتمسك بها وما دام ان الورقة ذات أثر قانوني ظاهر يطل من حق الطاعن المحكمة

« حيث ان حسانين على المدعى عليه في

فلا يملك خصمه غل يده وشل دفاعه إذ هو
حر في اختيار طريق الصورية او الطعن بالتزوير
وما دام كل خصم حراً في طريقة تقديم دليله
في حدود القانون - فكذلك الخصم الآخر حر
أيضاً في دحضه في حدود القانون
(قضية محمد شعبان ضد حسانين علي وآخرين نمرة
٨٧ سنة ١٩٢٩ س - بالهيئة السابقة)

٦٠٥

محكمة بني سويف الابتدائية الاهلية

٣٠ يونيه سنة ١٩٢٩

١ - سريان المدة المسقطه للحقوق . ضد
الضامن . مطالبة المدين . القانون المصري ،
الفرنسي .

٢ - كفاله . كفلاء متضامنين . التزامهم
قبل الدائن

٣ - تضامن . مدينين متضامنين . نيابة
بعضهم عن الآخرين . قوة الشيء المحكوم فيه

٤ - مدينين متضامنين . نيابة البعض من
البعض . حدودها

المبادئ القانونية

١ - لا يوجد نص في القانون المدني الاهلي
مقابل لنص المادة ٢٢٥٠ مدني فرنسي الذي
يقضي بأن مطالبة المدين الأصلي تقطع المدة
بالنسبة للضامن البسيط ومن ثم فالاجراءات التي
تقطع المدة بالنسبة للمدين لا تأثير لها على الضامن
البسيط طبقاً للقانون الاهلي وذلك لعدم النص
ولأن المادة الفرنسية استثناء للقاعدة الأصلية
التي تقضي بعدم اقتراض وجود الوكالة بين غير
التضامنين ولأن ما كان على خلاف القياس
فغيره لا يقاس عليه

التزوير وهو الدائن المرتهن للعقار المنزوعة
ملكيته والراسى مزاده على مدعى التزوير محمد
شعبان - يدفع دعوى التزوير المقامة عليه بعدم
قبولها لانه لا يجوز للطاعن بالتزوير أن يطعن في
تزوير ورقة غير صادرة منه وصادرة من الغير
وان الطاعن بالتزوير لا يملك الا الطعن فيها
بالصورية فقط

« وحيث ان هذا الدفع من الدائن المرتهن
في غير محله لأنه مادام هذا الدائن المرتهن رهناً
حيازياً للعقار يدعى وجود يده على العقار وان
ركن الحيازة متوافر لديه - وهو ما ينكره عليه
محمد شعبان الراسى عليه المزداد - وقدم لذلك
عقود ايجار يقول بصدورها منه لآخرين وقعوا
عليها - فان خصمه محمد شعبان يصبح في حل
من الطعن في هذه الأدلة الكتابية بجميع الوسائل
القانونية - فان شاء الطعن بالصورية فعل وإن
شاء الطعن بالتزوير فعل أيضاً - لأنه يعمل على
رفع الاثر القانوني الذي يرجوه مقدمها خصمه وهو
حر في اختيار ما يراه من وسائل الدفاع في حدود
القانون - وما دام الدائن المرتهن حراً في تقديم
حججه الكتابية والادلاء بأدله ووسائل دفاعه
فكذلك يجب أن يكون خصمه بهذه الحرية
أيضاً في دحض ما يقدم ضده - ولا يجوز لأحد
الخصمين تعيين أدلة الدفاع للآخر ما دام سبيل
التدليل مفتوحاً على مصراعيه في حدود القانون
« وحيث وقد يرجو الطاعن بالتزوير رفع
الاثر القانوني لعقود الايجار المقدمة من الدائن
المرتهن - من طريق إقامة الدليل على تزويرها

المذكور هو أنه يقطع التقادم فقط بالنسبة اليهم فاذا كان التعهد به دين ايجار فالحكم الصادر ضد المدين يسقط أثره في قطع المدة بالنسبة لباقي المدينين المتضامنين بمضى خمس سنوات من تاريخ صدوره لا بمضى ١٥ سنة

المحكمة :

« حيث أنه تبين من الاطلاع على الاوراق والمستندات ان المستأنف عليه الأول أجر الى المستأنف عليه الثاني بضمانة وتضامن المستأنف اثني عشر فدانا تقريباً لمدة نهايتها ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢١ ثم رفع المستأنف عليه الأول دعوى ضد المستأنف عليه الثاني « المستأجر » فقط دون أن يدخل فيها المستأنف وصدر لصالحه حكم فيها تاريخه ١٥ فبراير سنة ١٩٢٢ قاض بالزامه بأن يدفع اليه مبلغ ٨٢ جنيهاً وثبتت الحجز وأعلن اليه هذا الحكم في ٢٩ مارس سنة ١٩٢٢ واصبح نهائياً لعدم استئنافه

« وحيث انه بتاريخ ٢٩ اغسطس سنة ١٩٢٦ قدم المستأنف عليه الأول الحكم المذكور للتنفيذ ضد المستأنف عليه الثاني وتنفذ الحكم فعلاً بتوقيع الحجز على فدان منزرع قطعاً وتحدد ليومه يوم ٢١ سبتمبر سنة ١٩٢٦ . ثم رفع المستأنف عليه الأول بتاريخ ٥ يناير سنة ١٩٢٩ هذه الدعوى ضد المستأنف والمستأنف عليه الثاني وطلب فيها الزام المستأنف بأنه ضامن متضامن مع المستأنف عليه الثاني في الحكم الصادر لصالحه ضده بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٢٢

٢ - التزام الكفلاء المتضامنين يعتبر قبل الدائن كالتزام المدينين المتضامنين وذلك رغم أنه يوجد اختلاف بينهم وبين المدينين المتضامنين من بعض الوجوه كالمسائل المنصوص عليها في المواد ٤٩٧ و ١٠٩ و ١٨٨ و ٥١٠ و ١٨٩ و ١١٣ و ٢٠١ من القانون المدني فالاجراءآت التي تقطع المدة قبل المدين لها نفس الأثر قبل الكفيل المتضامن معه طبقاً لنص المادة ١١٠ من القانون المدني الاهلي

٣ - نظرية أن كل مدين ينوب عن باقي المدينين المتضامنين معه مختلف على أثرها كثيراً بين الشراح والمحاكم في فرنسا بالنسبة لقوة الشيء المحكوم فيه والفكرة السائدة هناك بين الشراح أن المدينين المتضامنين ينتفعون بالحكم الصادر لصالح أحدهم ولا يضرهم الحكم الصادر ضده والمحاكم الفرنسية تقضي بأن الحكم الصادر ضد أحد المدينين المتضامنين يسرى على الباقيين - وأما في مصر فطبقاً للمادة ١٠٨ مدني يعتبر المدينون المتضامنون وكلاء عن بعضهم في وفاة التعهد به فلا يمثلون بعضاً أمام المحاكم ومن ثم فالحكم الصادر ضد أحدهم لا يكتسب قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة للباقيين الذين لم يختصموا في الدعوى

٤ - نظرية أن كل مدين لا ينوب عن باقي المدينين المتضامنين الا في وفاة التعهد به يترتب عليها ان الحكم الصادر ضد المدين لا يسقط قبله الا بمضى ١٥ سنة ولكن بالنسبة لباقي المدينين المتضامنين غير الداخلين في الدعوى فان الأثر الذي يترتب على صدور الحكم

« وحيث ان دفاع المستأنف يتلخص في سقوط الحق في مطالبته بنمضي خمس سنوات ارتكانا على أن أساس الدعوى هو عقد الايجار وقد مضى عليه أكثر من خمس سنوات بدون مطالبة المستأنف بشيء وأنه قد مضى أكثر من خمس سنوات أيضاً بين الحكم الصادر لصالح المستأنف عليه الأول ضد المستأنف عليه الثاني وبين رفع هذه الدعوى فيكون من حق المستأنف الدفع بسقوط الحق في مطالبته بتعهد لمضى أكثر من خمس سنوات لأنه ليس لدينا متضامنا مع المستأنف عليه الثاني في الايجار وانما هو ضامن متضامن فلا تنطبق عليه نص المادة ١١٠ من القانون المدني الاهلي اذ ان مركزه كركز الكفيل البسيط

« وحيث أنه يتعين البحث في مركز المستأنف وهل يعتبر مدينا متضامنا أو كفيلًا بسيطًا في عقد الايجار وفي النتائج التي تترتب على تحديد مركز المستأنف بالنسبة للالتزام الذي تعهد به

« وحيث أن نص الالتزام الذي تعهد به المستأنف كما هو وارد في ذيل عقد الايجار هو أن « ضمان عبد الجواد حمد - المستأجر - في سداد مبلغ الايجار وكما يتأخر طرفه علينا ضمانه حضور وغروم والزام كشخصه

« وحيث أنه يؤخذ من ذلك ان المستأنف يقر بأنه ضامن متضامن مع المستأجر قبل المؤجر في التعهدات المفروضة عليه في عقد الايجار

« وحيث ان القاعدة القانونية المختصة

بعلاقات الكفلاء المتضامنين هي أنهم يعتبرون مثل المدينين المتضامنين في علاقاتهم قبل الدائن وذلك رغم انه يوجد اختلاف من بعض الوجوه بينهم وبين المدينين المتضامنين كالاختلاف فيما يتعلق باستبدال الدين حيث تبرأ ذمة الكفيل عند عدم الاتفاق على نقل التأمينات للدين الجديد « المواد ١٨٨ و ٥١٠ مدني » وبالنسبة للمقاصة حيث يجوز للكفيل المتضامن ان يحتج بالمقاصة بجميع ما هو مستحق للمدين قبل الدائن ولكن لا يسوغ للمدين المتضامن الاحتجاج بها الا بقدر ما يخص شريكه في الدين « المواد ١٨٩ و ١١٣ و ٢٠١ مدني » وبالنسبة لعدم جواز ان تكون الكفالة بمبلغ أكثر من المبلغ المطلوب من المدين ولا بشروط أشد من شروط المدين المكفول به مع جواز ذلك بين المدينين المتضامنين « المواد ٤٩٧ و ١٠٩ مدني »

« وحيث انه لا خلاف بين الشراح والمحاكم في أن التزام الكفيل المتضامن هو بعينه كاللزام المدين المتضامن قبل الدائن

« وحيث أنه يؤخذ مما تقدم ان المستأنف يعتبر قبل الدائن « المستأنف عليه الأول » مدينا متضامنا مع المستأجر « المستأنف عليه الثاني » في تنفيذ التعهد المفروض عليه في عقد الايجار

« وحيث انه لذلك لا يصح تطبيق نص المادة ٢٢٥٠ من القانون المدني الفرنسي التي تقضي بأن مطالبة المدين الاصل بالدين تقطع

المستأجر « المستأنف عليه الثاني » بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٢٢ وهذا الحكم أصبح نهائياً لعدم استئنافه وانه قدمه للتنفيذ وتنفذ فعلاً بالحجز على فدان منزرع قطنا ومملوك للمستأجر بتاريخ ٢٩ أغسطس سنة ١٩٢٦ ثم رفع هذه الدعوى ضد المستأنف بتاريخ ٥ يناير سنة ١٩٢٩

« وحيث أنه وان كان يصح للمدين المتضامن أن يحتج قبل الدائن بسقوط التعهد بمضى المدة اذا اهل المدين الاصل في التمسك به « مادة ٢٠٧ مدني » فان اثاره هذا البحث كما يريد المستأنف غير منتج في هذه الدعوى لأن الحكم صدر ضد المستأجر في سنة ١٩٢٢ قبل مضي خمس سنوات على انتهاء ميعة استحقاق الايجار ولم يكن في وسع المستأجر أن يدفع لهذا السبب بسقوط الايجار ثم تنفذ هذا الحكم ضد المستأجر بتاريخ ٢٩ أغسطس سنة ١٩٢٦ أي قبل مضي خمس سنوات من وقت صدوره ورفعت الدعوى ضد المستأنف في ٥ يناير سنة ١٩٢٩ أي قبل مضي خمس سنوات بعد تنفيذ الحكم فطبقتا للنص الصريح الوارد في المادة ١١٠ من القانون المدني لا يصح للمستأنف ان يدفع بسقوط الحق في مطالبته بمضى خمس سنوات لأن مطالبة المستأجر أو اتخاذ أي اجراءات قانونية ضده من شأنها قطع المدة بالنسبة للمستأنف « الضامن المتضامن »

« وحيث ان المستأنف عليه الأول « المؤجر »

يقول في صحيفة الدعوى وفي دفاعه أن الحكم الصادر بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٢٢ قبل المستأجر

المدة بالنسبة للكفيل لأن هذه المادة لا تنطبق الا على حالة الكفيل البسيط وهي استثناء للقاعدة العامة التي تقضي بأن الكفيل البسيط لا توجد رابطة الوكالة بينه وبين المدين اذ ان هذه الوكالة لا تفرض الا في حالة التضامن ولهذا السبب فقد انتقدها الشراح في فرنسا لانها استثناء للقاعدة الاصلية والسبب نفسه لم يأخذ بها المشرع المصري واستبعدتها عند وضع نصوص الكفالة « يراجع هالتون جزء ثان ص ٢٢٤ » ولا يمكن القياس عليها مع عدم وجود نص مماثل لها في القانون الأهلي لأن ما كان على خلاف القياس فغيره لا يقاس عليه « وحيث انه ينتج مما تقدم ان ما ذهب اليه المستأنف في دفاعه من أن عدم وجود مادة في القانون الأهلي مماثلة للمادة ٢٢٥٠ فرنسي يجعل مطالبة المؤجر للمستأجر لا تقطع المدة بالنسبة له « للمستأنف » غير منتج في هذه الدعوى فضلاً عن أنه قياس مع الفارق لأن مركز المستأنف من الالتزام غير مركز الكفيل البسيط اذ انه ضامن متضامن ومركزه قبل الدائن يعتبر كمركز المدين المتضامن تماماً من حيث الالتزام

« وحيث ان المادة ١١٠ من القانون المدني الأهلي نصت على أن مطالبة أحد المدينين المتضامين مطالبة رسمية واقامة الدعوى عليه بالدين يسريان على باقي المدينين

« وحيث انه يتبين من الرجوع الى الاوراق ان المستأنف عليه الأول استصدر حكماً ضد

« المستأنف عليه الثاني » يكتسب قوة الشيء المحكوم فيه قبل المستأنف « الضامن المتضامن » ومن ثم فلا يسقط الا بمضى ١٥ سنة من وقت صدوره

« وحيث ان هذا البحث لا ينتج في هذه الدعوى الا بالنسبة للمدة التي يمكن التمسك فيها بسقوط الحق في التعهد بعد صدور هذا الحكم ومبدأ هذه المدة اذ ان محل هذا البحث على اطلاقه هو عند ما يريد المؤجر المحكوم لصالحه ضد المستأجر تنفيذ حكمه قبل الضامن المتضامن دون أن يرفع عليه دعوى أخرى

« وحيث ان الشراح والمحاكم في فرنسا اختلفوا كثيراً على مبدأ قوة الشيء المحكوم به ضد المدين وهل يحتج به قبل الضامن المتضامن الذي لم يدخل في الدعوى والفكرة السائدة بين الشراح في فرنسا تقضي بأنه اذا صدر الحكم لصالح المدين فينتفع به باقي المدينين المتضامين ولو لم يدخلوا في الدعوى وانه بالعكس اذا صدر الحكم ضده فلا يعتبر حجة عليه ضد الباقيين الذين لم يدخلوا في الدعوى والذين يعتبرون انهم لم يوكلوا المدين المحكوم ضده في الحضور عنهم في الدعوى وتمثيلهم فيها » يراجع دالوز العملي جزء ثان ص ٥٧٧ بند ١٨٥ - ١٨٧ » بينما تقضي أحكام محكمة النقض الباريسية بأن الحكم الصادر ضد المدين الاصلى يعتبر كأنه صادر ضد الكفيل المتضامن معه ولو لم يدخل في الدعوى » يراجع لاكوست قوة الشيء المحكوم فيه . وكالة بند ٦٣٥ و ٦٣٩ » ويراجع كذلك حكم حديث صادر من المحاكم الفرنسية تاريخه

٦ يناير سنة ١٩١٩ منوه عنه في - كولان وكايتان جزء ثاني ص ١٨٩ »

« وحيث ان هذه المحكمة ترى ان المدينين المتضامين لا يمثلون بعضاً الا في وفاء التعهد به كما نصت على ذلك صراحة المادة ١٠٨ من القانون المدني ومن ثم فلا يمثلون بعضاً في الدعاوى التي ترفع على أحدهم أمام المحاكم فلا يكتسب الحكم الصادر ضد المستأجر قوة الشيء المحكوم فيه ضد الضامن المتضامن « المستأنف » وقد قضت بذلك محكمة الاستئناف المختلطة بحكمها المؤرخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٠٤ » يراجع والتون جزء ثان ص ٤٢٦ وما بعدها »

« وحيث انه ما دام ان الحكم الصادر ضد المستأجر بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٢٢ لا يكتسب قوة الشيء المحكوم فيه قبل الضامن المتضامن « المستأنف » فلا يترتب عليه أنه لا يسقط الا بمضى ١٥ سنة بل يكون من حق الضامن المتضامن التمسك بسقوط الحق في مطالبة بمضى خمس سنوات فقط ابتداء من تاريخ الحكم المذكور اذا لم تكن هذه المدة مضت قبل رفع الدعوى

« وحيث ان الحكم صدر ضد المستأجر في سنة ١٩٢٢ وتنفذ في سنة ١٩٢٦ فلم تمض مدة خمس سنوات من تاريخ الحكم المذكور لغاية تنفيذه لأن تنفيذه ضد المستأجر يقطع المدة قانوناً ضد الضامن المتضامن طبقاً للمادة ١١٠ مدني

« وحيث انه يستخلص مما تقدم انه سواء اكتسب الحكم المذكور قوة الشيء المحكوم فيه

قبل المستأنف او لم يكتسب فلا فائدة تعود عليه من هذا الدفع طالما انه لم تمض مدة الخمس سنوات من وقت صدور الحكم الى وقت تنفيذه ولا من وقت تنفيذه الى وقت رفع الدعوى ضده ومن ثم فيكون الدفع بسقوط الحق في مطالبته بمضى المدة في غير محله ويتعين رفضه

« ومن حيث انه عن الموضوع فقد قرر المستأنف انه تخالص من الدين المحكوم به وقدم مخالصة تاريخها ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٨ صادرة من المستأنف عليه الأول اليه والى شخصين آخرين ليس من بينهما المستأنف عليه الثانى ومذكور فيها انه تحاسب معهم وليس طرفهم شئ مطلقاً

« وحيث انه يجب عدم التوسع في تفسير مدى هذه المخالصة وجعلها تشمل كل دين على المستأنف حتى دين الايجار الذى يضمنه اذا لم تتم قرينة قوية على ذلك

« وحيث انه ظاهر من دفاع المستأنف نفسه ان هذه المخالصة هي عن دين آخر غير الدين موضوع الدعوى بدليل انه قرراً امام المحكمة الجزئية ان المدين « المستأجر » سدد الدين الذى يضمنه فيه ثم قرر بصراحة في صحيفة استئنافه ان الايجار تسدد من المستأنف عليه الثانى للمستأنف عليه الأول وهذا اقرار صريح منه بأن المخالصة المقدمة منه هي عن دين آخر خصوصاً وانها صادرة اليه والى شخصين آخرين ليس من بينهما المستأجر خصوصاً وان هذا الاخير مختصم في الدعوى ولو كان الدين تسدد منه حقيقة لبادر الى تحرير ذلك الأمر الذى لم يحصل

« وحيث انه لذلك يكون الحكم المستأنف في محله ويتعين تأييده وللمستأنف الحق عند التنفيذ ضده في ان يطلب خصم اى مبلغ يثبت ان المستأنف عليه الأول استلمه من المستأجر ببيع حاصلاته أو بسبب آخر او منه شخصياً (قضية الشيخ فرج خليفة وحضر عنه الاستاذ محمود توفيق افندى ضد احمد بك سليمان وآخر والاوّل حضر عنه الاستاذ حسن افندى حسمى صفوت نمره ١٧٩ س سنة ١٩٢٩ دائرة حضرات محمد شرمى بك وكيل المحكمة وقائز محمد بك واحمد لطفى بك القاضيين)

٦٠٦

محكمة طنطا الابتدائية الاهلية

٨ اغسطس سنة ١٩٢٨

- ١ - اختصاص . حكم محكمة الجنجع بعدم اختصاصها الجنائية الواقعة . عدم جواز الاحالة اليها بمقتضى القانون الصادر فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥
- ٢ - حكم بعدم اختصاص . حجته .

القواعد القانونية:

- ١ - الحكم الصادر من محاكم الجنجع بعدم اختصاصها بنظر قضية لانها جنائية يمنع المحاكم المذكورة من نظرها مرة أخرى اذا احالها عليها حضرة قاضى الاحالة لنظرها باعتبارها جنائية طبقاً للقانون الصادر فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥
- ٢ - حكم عدم اختصاص محاكم الجنجع بنظر دعوى لانها جنائية يكتسب قوة الشئ المحكوم فيه متى صار نهائياً والحكم الواجب اصداره فى حالة عرض القضية مرة أخرى على محاكم الجنجع هو (عدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها)

المحكمة

« حيث ان النيابة العمومية رفعت هذه الدعوى أولاً ضد المتهمين امام محكمة مركز طنطا وطلبت عقابهم بالمادة ٢٠٦ عقوبات وأحيل أحد المصابين محمود محمد النجار الى جناب الطبيب الشرعى وظهر انه تخلف عنده عاهة مستديمة تنقص من كفاءة اصبع يده اليسرى اكثر من ٥ في المائة وبناء على ذلك حكمت محكمة جنح مركز طنطا بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٧ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى واحالت الأوراق على قلم النائب العمومى لاجراء شؤونه فيها وقد صار هذا الحكم نهائياً

« وحيث أن النيابة العمومية قدمت القضية باعتبارها جناية لحضرة قاضى الاحالة فقرر بتاريخ ٦ مارس سنة ١٩٢٨ لظروف الدعوى ولأن عقوبة الجنبحة كافية باحالة القضية لمحكمة الجنبح للفصل فيها طبقاً لقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ القاضى بجعل بعض الجنايات فى اختصاص محاكم الجنبح.

« وحيث أن النيابة العمومية تنفيذاً لقرار حضرة قاضى الاحالة قدمت القضية باعتبارها جناية الى محكمة جنح مركز طنطا للفصل فيها بجناية طبقاً للقانون الصادر فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ السالف ذكره وحكمت محكمة جنح مركز طنطا فى القضية بتاريخ ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٨ بادانة بعض المتهمين وبرائة البعض الآخر.

« وحيث أن النيابة العمومية والمتهمين استأنفوا هذا الحكم فى الميعاد القانونى .

« وحيث ان النيابة العمومية دفعت بجلسة ٩ مايو سنة ١٩٢٩ امام هذه المحكمة بعدم الاختصاص (لأنه ما دامت القضية سبق أن حكمت فيها محكمة أول درجة بعدم الاختصاص فلا يجوز لحضرة قاضى الاحالة ان يحيلها على محكمة الجنبح للفصل فيها وذلك لما صدر أخيراً من محكمة النقض والابرار خاصاً بهذا الموضوع) وبعد ان تأجلت الدعوى ليرد وكيل المتهمين على الدفع الفرعى وحجزت للحكم ثم فتح فيها باب المرافعة وبآخر جلسة طلب وكيل المدعى المدنى الفصل فى الدفع الفرعى الذى دفعت به النيابة فى جلسة سابقة .

« وحيث ان نقطة البحث الآن تنحصر فى أمرين -

الأول - هل حكم عدم اختصاص محاكم الجنبح النهائى يمنع هذه المحاكم من نظر الدعوى مرة أخرى بصفتها جناية لا جنبحة مما له عليها من قاضى الاحالة طبقاً للقانون الصادر فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥

الثانى - هل اذا كان حكم عدم اختصاص محاكم الجنبح من نظر دعوى كان من نظرها مرة أخرى أمام تلك المحاكم يكون الحكم الواجب اصداره فى الدور الثانى لنظر القضية حكم عدم اختصاص آخر أم حكم بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها .

« وحيث أنه عن الأمر الأول فحكم محكمة النقض الصادر بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٢٩ فى

المذكورة بنظرها واحالة الاوراق على قلم النائب
العمومي لاجراء شؤونه فيها

(قضية النيابة العمومية وآ:ر ضد رضوان بدوى
وآخرين نمرة ١٨٥٨ استئناف سنة ٩٢٩ دائرة
حاضرة محمود بك علام وحضور حضرتى صاحبي العزة
احمد السيد زهير بك ويوسف وصفي بك القاضيين)

٦٠٧

محكمة اسكندرية السكاية الاهلية

٢٥ يونيه سنة ١٩٢٩

- ١ - اثبات . تاريخ . طرق . المادة ٢٢٩
ليست على سبيل الحصر .
- ٢ - مستأجر . تفضيله على آخر . وضع اليد .
حسن النية .

القاعدة القانونية

- ١ - لم تذكر مادة ٢٩٩ مدنى طرق
اثبات التاريخ على سبيل الحصر، وعلى ذلك
يجوز أن يكتسب المحرر تاريخاً ثابتاً اذا ورد
ذكره فى محرر رسمى

- ٢ - يشترط لأفضلية مستأجر على آخر
طبقاً للمادة ٣٦٥ مدنى، ان يكون وضع اليد
مصحوباً بحسن النية، فاذا كان المستأجر يعلم ان
العقار سبق ان اجر لشخص آخر، فلا يصح
له التمسك بوضع يده لاكتساب الافضلية فى
حدود المادة ٣٦٥

المحكم:

عن الموضوع

« حيث انه ثابت ان المستأنف عليه الأول

القضية نمرة ١٠١٠ سنة ٤٦ قضائية صريح فى
(ان حكم عدم الاختصاص الذى اصبح نهائياً
يترتب عليه حتماً تجريد محاكم الجنج من نظر
الدعوى ومنعها نهائياً من رؤيتها) و (ان قاضى
الاحالة فى هذه الصورة عليه أن يحيل الدعوى
لمحكمة الجنايات دون سواها ولو كانت الجناية
تلابسها ظروف او اعذار محققة مما تشير اليه
المادة الاولى من قانون ١٩ اكتوبر سنة ١٩٢٥)
(أنظر مجلة المحاماة عدد ٨ سنة ٩ ص ٨٢٥
حكم نمرة ٤٤٧)

« وحيث انه تبين من ذلك ان الحكم
الابتدائى الصادر بالعقوبة من محكمة مركز طنطا
بتاريخ ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٨ فى غير محله ويتعين
الغاء لان هذه المحكمة غير مختصة بنظر القضية
بعد سابقة صدور حكم منها بتاريخ ١٦ نوفمبر
سنة ١٩٢٧ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى
وصيرورة هذا الحكم نهائياً

« وحيث انه عن الامر الثانى فصيرورة حكم
عدم الاختصاص الصادر من محكمة اول درجة
بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٧ نهائياً أكسبته قوة
الشئ المحكوم فيه وصدور حكم آخر بعدم
الاختصاص معناه أن الدعوى نظرت مرة أخرى
ورأت المحكمة أنها غير مختصة بنظرها وفى هذا
ما فيه من التصادم مع قوة الشئ المحكوم فيه
فالطريق الوحيد للحكم فى مثل هذه الحالة هى
النص على عدم جواز نظر الدعوى أمام محكمة
الجنج لسبق الفصل فيها بعدم اختصاص المحاكم

استأجر من المستأنف عليهم الثلاثة الأخيرين الأطنان موضوع النزاع بمقتضى عقد إيجار تاريخه ٧ يونيو سنة ١٩٢٨ وهو الذى يتمسك به فى هذه الدعوى لمدة سنتين تبدىء من اول نوفمبر سنة ١٩٢٨ وقد اندز بتاريخ ٢٤ يونيو سنة ١٩٢٨ المستأنف باعتباره مستأجراً سابقاً عن نفس الأطنان عن مدة تنتهى فى آخر أكتوبر سنة ١٩٢٨ بوجوب اخلائه العين المؤجرة وتسليمها اليه عقب انتهاء مدة اجارته

« وحيث ان المستأنف يتمسك بأنه استأجر الأطنان المذكورة عن المدة الجديدة نفسها بعقد اخر تاريخه ٧ سبتمبر سنة ١٩٢٨

« وحيث ان الفصل فى الموضوع يستلزم البحث فى المفاضلة بين عقدى الإيجار المذكورين « وحيث ان طرق اثبات التاريخ الواردة بالمادة ٢٢٩ مدنى لم تذكر على سبيل الحصر خلافاً للمادة ١٣٢٨ فرنسى المقابلة لها فيجوز الأخذ بما ذهبت اليه المحاكم من ان المحرر العرفى يكتسب تاريخاً ثابتاً اذا ورد ذكره بورقة رسمية « وحيث ان عقد الإيجار الصادر للمستأنف عليه الأول المؤرخ ٧ يونيو سنة ١٩٢٨ ذكر بالانذار المرسل منه للمستأنف بتاريخ ٢٤ يونيو سنة ١٩٢٨ فأصبح ثابت التاريخ من هذا التاريخ ويقع ذلك قبل تاريخ العقد المؤرخ ٧ سبتمبر سنة ١٩٢٨ الغير ثابت التاريخ الذى يتمسك به المستأنف

« وحيث ان المستأنف عليه الأول يتمسك بوضع يده على العين المؤجرة طبقاً للمادة ٣٦٥ مدنى

« وحيث انه يلاحظ ان وضع اليد المذكور لم يكن تجديداً للعقد القديم المؤرخ ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٧ والذى ينص البند العاشر منه على ان الإيجار ينتهى بانتهاء المدة ولا يصح للمستأجر ان يتمسك بأى تجديد ضمنى الا بعقد جديد بالكتابة وانما كان بناء على العقد الجديد الآنف ذكره

« وحيث ان المستأنف كان يعلم من تاريخ ٢٤ يونيو سنة ١٩٢٨ بأن المستأنف عليه الأول قد سبق واستأجر الاطنان المؤجرة فيكون عقده الذى حصل عليه بعد ذلك وبالتالى وضع يده بناء عليه مشوبين بسوء النية

« وحيث أنه لا نزاع فى ان وضع اليد طبقاً للمادة ٣٦٥ مدنى يجب أن يكون بعيداً عن سوء النية والا فلا قيمة له (استئناف ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٠٨ المجموعة الرسمية السنة العاشرة عدد ٧٨ صحيفة ١٨٠)

« وحيث انه لما تقدم يعتبر عقد المستأنف عليه الأول مفضلاً على عقد المستأنف لأنه ثابت التاريخ قبله ولأن المستأنف لا يستطيع الانتفاع بوضع يده بسوء نية

« وحيث انه لذلك يكون الحكم المستأنف فيما قضى به فى الموضوع فى محله ويتعين تأييده (قضية الشيخ سيد حسن مهنا وحضر عنه حضرة الاستاذ زكى افندى العربى ضد حضرة الدكتور ناشد افندى باسبيلي وآخرين وحضر عنه حضرة الاستاذ اسعد افندى ميلاد نمرة ١٠٩ استئناف سنة ٩٢٩ دائرة حضرة محمود السعيد بك وعبد الحميد بك عمر وشاحى وعبد العزيز محمد بك القاضاة)

الاختصاص أن يرفع استثناءً فرعياً عن الحكم .
فإن لم يتقدم بهذا الاستثناء الفرعى فلا يجوز
لمحكمة ثانى درجة أن تعتبر أن هناك دفعاً يجب
أن تفصل فيه ، بل يجب عليها أن تغفل شأنه
ولا محل للالتماس إذا أغفلت المحكمة البت في
مثل هذا الدفع

المحكمة

« حيث أن الملتمس ضده دفع بعدم قبول
الالتماس لانه بعد صدور الحكم الملتمس فيه القاضى
بمنع تعرضهما لوكالة نيفه والزامهما بسد الشبايك
والباب وتسليم ما اغتصباه وبازالة الجزء الواقع
من الشكة على مسافة اقل من متر الخ قد رفع
دعوى الملكية بتاريخ ٢٨ مايو سنة ٩٢٩ وتحدد
لها جلسة ٣٠ يونيه سنة ٩٢٩ وعلى ذلك يكون
الالتماس المرفوع منهما عن مادة وضع اليد غير مقبول
لانه غير منتج بعد رفع دعوى الملكية منهما اذ على
فرض قبوله لا تستطيع المحكمة أن تفصل في
دعوى وضع اليد مادامت الملكية قائمة طبقاً للمادة
٢٩ فقرة ثانية مرافعات التى تقضى بأن ليس
للمدعى عليه فى دعوى وضع اليد أن يطلب ثبوت
ملكيته ما لم يترك حقه فى وضع اليد ويسلم العقار
بالفعل لخصمه

« وحيث أن المحكمة ترى ان هذا الدفع فى
غير محله لان المادة ٢٩ مرافعات قد فرقت فى
فقرتيها صراحة بين حالة المدعى والمدعى عليه
فقضت بالفقرة الأولى بأن المدعى فى دعوى وضع
اليد إذا رفع دعوى الملك يسقط حقه فى دعوى
وضع اليد لانه يعتبر متنازلاً عنها بينما قضت الفقرة

٦٠٨

محكمة اسكندرية الكلية الاهلية

٢ يوليه سنة ١٩٢٩

١ — وضع يد . دعوى ملكية . عدم جواز الجمع
بينهما . من المدعى . من المدعى عليه .
حالة .

٢ — استئناف . سلطة المحكمة الاستئنافية .
دفع بعدم اختصاص . الحكم برفض الدعوى .
عدم استئناف الدفع . حالة .

القاعدة القانونية

١ — فرق القانون فى جواز الجمع بين دعوى
الملكية ودعوى وضع اليد بين حالة المدعى فى
دعوى اليد وحالة المدعى عليه . . فقضت الفقرة
الأولى من المادة ٢٩ مرافعات على انه اذا رفع
المدعى فى دعوى اليد دعوى الملكية اعتبر متنازلاً
عن دعوى وضع اليد ، ووجب القضاء بعدم قبول
دعوى اليد

أما الفقرة الثانية فقضت على ان المدعى عليه
فى دعوى اليد ليس له أن يرفع دعوى الملكية ،
فان رفعها كانت هى (اى دعوى الملكية) غير
مقبولة الا اذا سلم العقار فعلاً الى خصمه

٢ — لا سلطة لمحكمة ثانى درجة إلا فيما
استؤنف بالذات فهى مقيدة بمقدار ما استؤنف
من الحكم . فاذا دفع المدعى عليه امام محكمة اول
درجة بعدم الاختصاص فقضت المحكمة فى
الموضوع لمصلحته برفض الدعوى فاستأنف المدعى
كان على المدعى عليه اذا اراد من محكمة
الاستئناف أن تفصل فى الدفع الفرعى بعدم

الثانية بأن المدعى عليه في دعوى وضع اليد ليس له أن يرفع دعوى الملكية فإذا رفعها كانت هي (دعوى الملكية) غير مقبولة إلا إذا سلم العقار لخصمه ولا تؤثر على مركزه في دعوى وضع اليد (راجع مرافعات أبي هيف بك صحيفة ٣٦٨ بند ٤٨٩ والوزير لعبد الفتاح بك السيد صحيفة ٣٤٢ وحكم اسيوط كلى المحاماة السنة السابعة عدد ٤ صحيفة ٣٧٤ وعلى ذلك يتعين رفض هذا الدفع وقبول الالتماس شكلاً

عن موضوع الالتماس

اولاً - عن الوجه الاول :

« حيث ان هذا الوجه ينحصر فيما يدعيه الملتزمان من ان المحكمة لم تفصل في أحد الطلبات المقدمة منهما وهو الخاص بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى بالنسبة للشككة لانها طبقاً للادة ١١ من لائحة التنظيم تكون موضوع مخالفة من اختصاص محكمة المخالفات

« وحيث انه ثابت من اوراق الدعوى ان الملتزمين وان كانا دفعا حقيقة في سياق مذكرتهم المقدمة منهما امام محكمة اول درجة بهذا الدفع الا انهما في ختامها اکتفيا بطلب رفض الدعوى وقد قضت محكمة أول درجة برفضها ثم استأنف الملتزم ضد هذا الحكم فقضت محكمة الاستئناف لمصلحتهما بالطلبات المبينة آنفاً

« وحيث انه بصرف النظر عما يدعيه الملتزمان من انهما أحالا في دفاعهما أمام محكمة الاستئناف على ما جاء بمذكرتهم المقدمة لمحكمة اول درجة وان هذه الحالة تعتبر منهما تمسكا

بالدفع وكان يجب على المحكمة أن تفصل فيه فانه لا نزاع في ان الملتزمين لم يستأنفوا حكم اول درجة بل طلبا فقط صراحة تأييده فما كان يجوز لمحكمة الاستئناف أن تفصل في دفع مثل هذا اذ انه لا يعتبر قانوناً مطروحاً امامها للفصل فيه وكان يجب على الملتزمين ان أرادوا من هذا أن يرفعا استئنافاً فرعياً عن الحكم لأنه لا سلطة للمحكمة الاستئنافية الا فيما استأنف بالذات وهي مقيدة بمقدار ما استأنف فقط (راجع مرافعات أبي هيف صحيفة ٩٠٠ بند ١٣٣٢ وما بعده) ومن ثم يكون هذا الوجه غير مقبول

ثانياً - عن الوجه الثاني

« حيث ان هذا الوجه بني على ان الحكم الملتزم فيه يحوى تناقضاً في منطوقه لأنه قضى للملتزم ضده بالطلبات المذكورة آنفاً وأحالت الى التقرير المقدم من الفونس بيرونتى الخير بينما هذا التقرير كان لمصلحة الملتزمين ولم يرد به ما يدل على انهما اغتصبا شيئاً

« وحيث انه بمراجعة منطوق الحكم يتبين أن المحكمة لم تحل على تقرير الخير المذكور الا فيما يختص بالادعاء فقط وعبارة الحكم صريحة (البين اوصاف ذلك بتقرير ومحاضر الخير الفونس بيرونتى المرفقة بالأوراق)

« وحيث انه بغض النظر عن النتيجة التي وصل اليها الخير في تقريره فان الادعاء التي أشارت اليها المحكمة الاستئنافية ظاهرة به وبمحاضر الاعمال تماماً ولا علاقة لها بالنتيجة

« وحيث انه من ذلك يتضح أن لا تناقض

بين الحكم وما أحال عليه من تقرير ومحاضر أعمال
الخبير ويكون هذا الوجه غير مقبول
ثالثاً - عن الوجه الثالث

« حيث أن هذا الوجه مبنى على أن المحكمة
الاستئنافية قضت بما لم يطلبه الملتمس ضده
اذ حكمت بإلغاء الحكم المستأنف وبمنع تعرض
الملتسین الخ في حين أن الملتمس ضده لم يطلب
الاقبول الاستئناف شكلاً ومنع تعرض الملتسین الخ
» وحيث أن هذا الوجه في غير محله لأن
الملتس ضده باستئنافه حكم محكمة اول درجة
وطلبه الحكم من المحكمة الاستئنافية بطلباته التي
رفضتها محكمة اول درجة انما يطلب في الواقع
إلغاء الحكم المستأنف فهو طلب مفهوم ضمناً وهو
كالملطوب صراحة وحكم المحكمة الاستئنافية به
لا يعتبر فصلاً في طلب الخصم ومن ثم يكون
هذا الوجه غير مقبول ايضاً

(قضية احمد افندى مصطفى الحامى وآخر ضد محمد
افندى عبد المجيد الفولى نمرة ٢٢٤ سنة ١٢٩٩ التماس
بالهيئة السابقة)

٦٠٩

محكمة اسكندرية الكلية الاهلية

٢٩ يولييه سنة ١٩٢٩

١ - مستأجر . نزاع ملكية العقار المؤجر .
لا تعويض٢ - قانون نزاع الملكية . المادة ٦ . دعوة
المالك لأصحاب حق المنفعة والمستأجرين .
حدوده

القاعدة القانونية

١ - لا يجوز للمستأجر أن يطالب المالك

بتعويض الضرر الذى لحقه من جراء نزاع ملكية
العين المؤجرة للمنفعة العامة ، لأن نزاع الملكية
للمنفعة العامة حادث قهرى

٢ - نص القانون نمرة ٢٥ سنة ١٩٠٧ الخاص
بنزع الملكية للمنافع العامة ، على أنه يجب على
صاحب الملك أن يدعو أصحاب حق المنفعة
والمستأجرين الى جلسة الاتفاق المنصوص عليها
في المادة السادسة ، والا كان مسئولاً قبلهم عن
التعويض . «الذى كان يجوز لهم أن يطالبوا به» .
الا أنه يفهم من نص الفقرة الثانية أن أصحاب حق
المنفعة والمستأجرين الذين يجوز لهم الرجوع على
المالك - بسبب عدم اخطارهم عن جلسة
الاتفاق - هم الذين تكون يدهم عقود تحمل
تاريخاً ثابتاً سابقاً على الامر العالى بنزع الملكية ،
لأن هؤلاء هم وحدهم الذين كان يحق لهم مطالبة
المصلحة نازعة الملكية بالتعويض

المحكمة

«حيث أن المستأنف عليه رفع الدعوى نمرة
٣٠ لبان سنة ١٩٢٩ ضد المستأنف يطالبه فيها بمبلغ
١١٩ ج بناء على أنه استأجر منه فرناً لمدة تنتهى
في آخر ابريل سنة ١٩٣٠ بمقتضى عقد ايجار مؤرخ
٥ مايو سنة ١٩٢٥ وعلى أنه صدر أمر عالى بنزع
ملكية هذا العقار للمنفعة العامة بناء على طلب
بلدية الاسكندرية وعلى أن المستأنف لم يدعيه
الى جلسة الاتفاق بينه وبين نازعة الملكية باعتباره
مستأجراً حتى كان يستطيع أن يتقدم اليها مطالباً
بالتعويض في الميعاد المحدد قانوناً معتمداً في
ذلك على المادتين السادسة والسابعة من القانون

نمرة (٢٥) الصادر في ٢٤ ابريل سنة ١٩٠٧ وعلى انه لحقه من جراء ذلك ضرر قدره بالمبلغ المطلوب

« وحيث انه وإن كانت الفقرة الأولى من المادة السابعة المذكورة الزمت صاحب الملك بدعوة أصحاب المنفعة والمستأجرين الى جلسة الاتفاق المنصوص عنها بالمادة السادسة والا كان مسئولاً أمامهم عن التعويض الذي يجوز لهم أن يطلبوه الا ان الفقرة الثانية منها نصت على انه لا يكون للمستأجرين وأصحاب المنفعة حق في مطالبة نازع الملكية بالتعويض الا اذا كانت لديهم عقود ذات تواريخ ثابتة سابقة على الامر العالي بنزع الملكية

« وحيث انه يفهم من ذلك انه لا يكون للمستأجرين وأصحاب المنفعة حق الرجوع على مالك العقار الذي لم يدعهم لجلسة الاتفاق الا اذا كانت يدهم عقود ثابتة التاريخ قبل الامر العالي الصادر بنزع الملكية لان هؤلاء هم وحدهم الذين يحق لهم مطالبة المصلحة نازعة الملكية بالتعويض الذي يستحقونه أما غيرهم الذين لا تكون عقودهم ثابتة فلا يجوز لهم مطالبة هذه المصلحة بأى تعويض فبالسالى لا يحق لهم الرجوع على صاحب العقار بشىء .»

« وحيث أن عقد الايجار الذى يتمسك به المستأنف عليه غير ثابت التاريخ بالمرّة فلا يكون له حق في مطالبة البلدية وبالتالى المستأنف بأى تعويض بناء على المادتين السادسة والسابعة الآنف ذكرهما .

« وحيث انه طبقاً للقواعد العامة لا يحق

للمستأجر أن يطالب المالك بأى تعويض بناء على نزع الملكية لأنه أمر قهرى لا يمكن أن تنجم عنه أية مسئولية

« وحيث أنه اكل ذلك تكون دعوى المستأنف عليه قبل المستأنف في غير محلها ويتعين رفضها .

(قضية حسن افتدى حسن الغزولى ضد حسن محمد خريم نمرة ٨١ سنة ١٩٢٩ استئناف — دائرة حضرة صاحب العزة عبد السلام علما بك وحضور حضرتي عبد الحميد عمر وشاحى بك وعبد العزيز محمد بك القاضيين)

٦١٠

محكمة مصر الكلية الاهلية

١٤ ابريل سنة ١٩٢٩

وصية . اختصاص جهات الاحوال الشخصية
المسحة أو البطلان شكلاً

القاعدة القانونية

تختص محاكم الاحوال الشخصية بالبحث في صحة وبطلان الوصية من حيث شكلها فقط فليس للمجلس الملى فيما يختص بعقد الوصية الا أن يقرر ان كان العقد صحيحاً ويعتبر وصية أم لا .

المحكمة

« حيث انه عن الموضوع فان المدعية تطلب أصلاً تثبيت ملكيتها الى جميع المنزل موضوع الدعوى واحتياطياً تثبيت ملكيتها لربع المنزل المذكور مع المبلغ المذكور بالعريضة

« وحيث ان المدعية تستند في طلبها الاصلى الى أن المنزل موضوع الدعوى اشتراه المورث

بإلها الذى كان بعضه متوفراً لديها والبعض الآخر حصلت عليه من ثمن أطيان لها باعها

« وحيث انه ثابت من عقدى البيع المؤرخ أولهما فى ٢٠ ابريل سنة ٩١٥ ومسجل فى ٢١ يوليه سنة ٩٢١ والمؤرخ ثانيهما فى ٢٠ سبتمبر سنة ٩٢٢ ومسجل فى ٢٧ مارس سنة ٩٢٣ ان الذى اشترى المنزل موضوع الدعوى هو مورث طرفى الخصومة سليمان افندى رزق الله وهو الذى يملك المنزل بمقتضى هذين العقدين « وحيث ان ما ذهبت اليه المدعية من انها

هى التى مدت زوجها المشتري بالمال الذى اشترى به هذا المنزل لم تقم عليه اى دليل خصوصاً وان عقد بيعها الاطيان لست وردة خنا لاحق للعقد الاول عن المنزل موضوع الدعوى وعليه لا تلتفت المحكمة لهذا القول ويكون المنزل المذكور ملكاً خالصاً للمورث وقت وفاته وقد توفى المورث المذكور عن غير عقب فترث فيه زوجته المدعية الربع وهو ما يتعين الحكم لها به « وحيث انه ينتج من ذلك ان المدعية محقة فى طلبها الاحتياطى فيما يختص بالمنزل دون النقود لأنها لم تقم الدليل على تسليمها للمورث كما تقدم

« وحيث ان المدعى عليهما دفعا الدعوى بأن المورث قد أوصى لها قبل وفاته بجميع المنزل موضوع النزاع على أن يؤديا للمدعية من ريعه

مبلغ عشرة جنيهات فى كل شهر وان هذه الوصية مطروح أمر النظر فيها أمام المجلس الملى وطلبا الايقاف حتى يفصل المجلس المذكور فى شأنها . « وحيث ان ما تختص به محاكم الأحوال الشخصية من أمر الوصية هو النظر فى صحتها وبطلانها من حيث شكها فقط فليس للمجلس الملى فيما يختص بعقد الوصية المقدم ضمن اوراق الدعوى والمؤرخ اول اغسطس سنة ٩٢٣ الا أن يقرر ان كان هذا العقد صحيحاً ويعتبر وصية أم لا « وحيث انه مع التسليم بصحة هذا العقد وبأنه وصية فانه وصية لو ارث لا تنفذ الا اذا أجازها باقى الورثة والمدعية لم تجزها بدليل رفعها هذه الدعوى وهى وارثة فلا قيمة لهذه الوصية قبلها ولا تؤثر فى حقها فى الميراث وهو الربع كما تقدم ولا محل اذا لايقاف الدعوى

« وحيث انه من كل ما تقدم ترى المحكمة الحكم للمدعية بربع المنزل ورفض ماخالف ذلك من طلب الاخصام

(قضية الست كترينه جرجس وحضر عنها الاستاذ بنيامين افندى روفائيل ضد اسراييل افندى رزق الله وحضر عنه الاستاذ شكرى افندى ديمترى نمرة ٣٤١ كل سنة ٩٢٩ . دائرة حضرات محمد بك رشدى ومحمد بك عبد العزيز كامل ومحمد بك توفيق درويش القضاء)

قضايا المحاكم المختلطة

بالمحاكم الشرعية التي لا يمكن أن تتعدى سلطتها الى جهات القضاء الأخرى بل هي قاعدة تتعلق بأصل الحق ملازمة للدعوى التي وضعت لحماية الوقف ولذا يتعين اعتبار هذه القاعدة خاصة بدعوى الوقف ويجب العمل بها امام أية جهة قضائية يكون من اختصاصها نظر الدعوى المذكورة والحكم بأن الوقف لا يملك الا بوضع اليد مدة ٣٣ سنة على أعيانه

المحكمة

عن المسألة الثالثة

« وحيث عن باقي الاطيان المرفوعة بشأنها دعوى الاستحقاق يدفع آل مرسى بالتقادم المكسب للملكية بمضى ١٥ سنة او ٥ سنوات ولكن وزارة الاوقاف ترد على هذا الدفع بأنه طبقاً لقضاء محكمة الاستئناف الذي جرى على وتيرة واحدة ان دعوى الوقف لا تسرى عليها أحكام التقادم المدني بل تخضع لأحكام الشريعة الاسلامية الخاصة « بعدم جواز سماع الدعوى » والمبنية على ترك الناظر الدعوى مدة ثلاثة وثلاثين سنة .

« وحيث ان آل مرسى يلتمسون من هذه المحكمة اعادة النظر في الأحكام الصادرة الى الآن وتأييداً لمتسهمهم يدون الاسباب الآتية :

٦١١

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٦ فبراير سنة ١٩٢٩

وقف . من أنظمة الشريعة الاسلامية .
تطبيق احكام الشريعة عليه . قاعدة عدم جواز سماع الدعوى بمضى ٣٣ سنة .
قاعدة متعلقة بالحق . عدم جواز تملك اعيان الوقف الا بمضى ٣٣ سنة

القاعدة القانونية :

١ الوقف هو من أنظمة الشريعة الاسلامية وهو خاضع للقوانين واللوائح الخاصة به والعادات المحلية فكلاً من تطبيق القانون المختلط نظام الوقف القانوني وجب على المحكمة المختلطة الرجوع لاحكام الشريعة الفراء . ولو قصد الشارع المختلط ان يجعل الوقف خاضعاً في كل أحكامه او بعضها لمبادئ القانون المختلط لما فاته ان يسن قواعد خصوصية بشأنه ترمى الى تنظيمه بقدر المستطاع وفقاً لمنهج القوانين المختلطة

٢ ان مبدأ التقادم المكسب للملكية غير معروف في الشريعة الاسلامية الا انها ضمناً لثبات الحالات الفعلية المكتسبة من زمن وللروابط القانونية قد نهت القضاة عن سماع الدعوى في الوقف بمضى ٣٣ سنة ، هذه القاعدة ليست من قواعد المرافعات البتة الخاصة

بما ان الوقف لم يذكر ضمن مواد قانون الاحوال الشخصية الميينة بالمادة (٤) مدني مختلط فهو خاضع لقانون المعاملات وعليه يدخل في دائرة اختصاص المحاكم المختلطة ماعدا المسائل المتعلقة بأصل الوقف والحالات الاستثنائية المستفادة من نص المادة ٨ مدني مختلط «دعوى الاستحقاق القائمة من الاجانب على جهة وقف خيري باستحقاق عقارات في حيازتها» ومن نوع بعض منازعات تتعلق بقانون الأحوال الشخصية (كأهلية الواقف والناظر)

وبما ان المحاكم المختلطة لا تطبق في الاصل سوى القوانين المختلطة (مادة ٣٤) وهذه القوانين لم تنص على أي استثناء بشأن التقادم المكسب للملكية الوقف وبما ان التقادم المذكور من أوضاع القانون المدني المحضة فعليه يتعين تطبيق قواعد التقادم المدني على مادة الوقف لا قاعدة « عدم جواز سماع الدعوى » ومن الامور التي يتعذر التسليم بها أن ترغم المحاكم المختلطة اواية جهة قضاء أخرى على تطبيق قاعدة عدم جواز سماع الدعوى في حين انها من قواعد المرافعات الخاصة بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية ولها ارتباط تام بسلطة المحاكم على القضاة الشرعيين .

« وحيث ان هذه المحكمة قد قررت كما هو ثابت بالحكم الاستثنائي رقم ٥ ابريل سنة ١٩٢٣ بأن تطور القضاء المختلط يميل الى الحاق الوقف بقانون المعاملات ويوضع في دائرة اختصاصه بالنسبة لهذه المادة حتى أدخل في اختصاصه المسائل المتعلقة بأصل الوقف لانها لم تستثن بحكم

القانون المختلط كما استثنت ذلك لائحة ترتيب المحاكم الأهلية فضلاً عن انه لا يمكن ان يستفاد هذا الاستثناء من المادة ٨ مختلط التي يتعين تفسيرها على طريق الحصر

« وحيث مع ذلك ان اختصاص المحاكم المختلطة لا يستلزم حتماً تطبيق قواعد التقادم المكسب للملكية على مادة الوقف لأنه اذا صح ان المحاكم لا يجب عليها في الاصل الا تطبيق القانون المختلط فثبت أيضاً انها مرغمة ولو على سبيل الاستثناء ان تطبق قوانين أخرى وهذا الاستثناء يستفاد اما من نص صريح واما ضمناً من طبيعة الأحوال او من ضرورة التوفيق بين شرائع متنوعة او من المنهج التي سارت عليه تلك المحاكم

« وحيث أن الشارع المختلط قد أكثر من مواد القانون المدني التي أبان فيها عن قصده من أن الوقف هو من أنظمة الشريعة الاسلامية وانه خاضع للقوانين واللوائح الخاصة به والعادات المحلية . وبناء على ذلك قد حدد الأموال الموقوفة بأنها «الأموال المرصدة على جهة بر لا تنقطع ويصح أن تكون منفعتها أيضاً لأشخاص بشروط معلومة» مادة ٢٢ وشذ عن قاعدة تقييد حق الانتفاع بحياة المستفع فقرّر بأنه « يجوز أن يوصى لحل خيري تابع لديوان الاوقاف بملك العين ولشخص أو أكثر ولورثته على التعاقب بحق الانتفاع (مادة ٣٤) وقد جاءت هاتان المادتان مؤيدتين للفكرة التقليدية عن الوقف وتنصان بكل وضوح عن مميزاته الجوهرية وهي قصد

عمل البر وعدم جواز بيع المال الموقوف وتأنيده هذا فضلاً عن أن القانون المختلط في الباب الأول من الكتاب الأول الخاص ببيان أنواع الأموال قد ذكر « الأموال الموقوفة » باعتبارها نوعاً خاصاً بجانب الأموال العمومية والخصوصية والمباحة وأحال أخيراً فيما يخص بملكية الأموال الموقوفة ومنفعتيها على اللوائح والقوانين المحلية (مادة ٢٢ و ٣٣ و ٧٧)

« وحيث إذا أخذنا بالرأى القائل بأن الاحالة على اللوائح والقوانين المحلية يجب تفسيرها على طريق الحصر لما اختلفت النتيجة لا مكان الوصول إليها عن طريق الاستنتاج اذ لو كان قصد الشارع المختلط ان يجعل الوقف خاضعاً في كل أحكامه أو بعضها لمبادئ القانون المختلط لما فاته أن يسن قواعد خصوصية بشأنه ترمى الى تنظيمه بقدر المستطاع وفقاً لمنهج القوانين المختلطة الا انه من المشاهد أن هذه القواعد معدومة اذا استثنى نص المادة (٧٦) ومن المؤكد من جهة أخرى انه اذا وجب تطبيق أحكام القوانين المختلطة على الوقف كبداً حرية التعاقد وأحكام الملكية الخاصة وقواعد اشهار التصرفات العقارية لاستحالة انشاء أى وقف أو بقاؤه وهذه النتيجة لم يقصدها الشارع المختلط بما أنه اعترف صراحة كما تقدم اثباته بوجود الوقف وفقاً لأحكام الشريعة .

« وحيث يترتب على ذلك انه كلما مس تطبيق القانون المختلط بنظام الوقف القانوني وجب على المحاكم المختلطة الرجوع الى أحكام الشريعة الغراء .

« وحيث بناء على ما تقدم تكون المسألة المطروحة على محكمة الاستئناف هي معرفة ما اذا كان التقادم المكسب للملكية يمس بنظام الوقف القانوني وفي حالة الإيجاب يجب عدم تطبيق أحكام هذا التقادم ولو لم تذكر هذه الحالة صراحة ضمن الاستثناءات لأن الاستثناء هنا يبنى على تعذر التوفيق بين التقادم المذكور ونظام الوقف

« وحيث أن الشريعة الاسلامية تجهل التقادم المكسب للملكية الا انها ضمانة لثبات الحالات الفعلية المكتسبة من زمن والروابط القانونية قد نهت القضاة عن سماع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة وقيدت عدم جواز سماع الدعوى في مادة « الارث والوقف » بمغنى ٣٣ سنة .

« وحيث ان هذا النص ليس كما يزعم آل مرسى من قواعد المرافعات البحتة الخاصة بالمحاكم الشرعية التي لا يمكن أن تتعدى سلطتها إلى جهات القضاء الاخرى بل هي قاعدة تتعاق بأصل الحق ملازمة للدعوى التي وضعت لحماية الوقف لأن « عدم جواز سماع الدعوى » في الواقع هو الوسيلة القضائية لطلب الحكم بسقوطها كما يشاهد ذلك حتى في القانون الفرنسي والمختلط فان التقادم المسقط للحق يميز الدفع بعدم جواز سماع الدعوى كما هو الحال تماماً في الشريعة الغراء وأن أسباب سقوط الدعوى هي جزؤ غير منفصل عن نظرية الحق المقابل لها وخاصة فان سبب سقوط الدعوى بمضي الزمن يرتبط بالدعوى ويلزم الحق المقابل

لها فهو اذا صح هذا التعبير مقياس لماهيتها وأهميتها ويترتب عليه قيامها أو زوالها فاذا اشترطت الشريعة الغراء لسقوط الدعاوى والحقوق زمناً يزيد على ضعف الزمن العادى فذلك مراعاة لما لهذه المادة من الاهمية ولعدم جواز بيع الوقف وصدوره على التأيد وعلى الاخص مراعاة للشرط الخاص به وهو مباشرة شؤونه بمعرفة الناظر دون سواء الذى ربما تقع نتيجة إهماله على صاحبة الحق وهي جهة البر الموقوف عليها .

« وحيث لذلك يتعين اعتبار هذه القاعدة ليست خاصة بالحاكم الشرعية بل خاصة بدعاوى الوقف ويجب العمل بها أمام أية جهة قضاء يكون من اختصاصها نظر الدعاوى المذكورة . ومن التناقض أن الوقف الذى يتمتع بهذه الحماية أمام الحاكم الشرعية يحرم منها أمام القضاء المختلط كأن زوال هذه الشروط الموجبة لتلك الحماية تتوقف على جهات القضاء .

« وحيث يتضح اذاً أن تطبيق التقادم المكسب للملكية بمضى ١٥ سنة أو ٥ سنوات على الوقف بدلا من التقادم المسقط للحق بمضى ٣٣ سنة خروج على النظام القانونى الذى قرره الشريعة ومخالفة لأحد أحكامه الجوهرية والا ترتب على ذلك ليس فقط زوال الحقوق بل الوقف في ذاته بناء على سبب لم ينص عنه القانون المعمول به في هذه المادة ويتعارض نظراً لقصر المدة مع التدابير الخاصة التى قررها هذا القانون بشأن الوقف

« وحيث يعترض آل مرمى بأنه نظراً

للحركة التى ظهرت حديثاً في عالم القانون المصرى وهى اعتبار الوقف من الانظمة أولا الاجنبية عن القرآن بالكلية . ثانياً — والمتنازع على صحتها بين الفقهاء . ثالثاً — والمضرة بحالة القطر الاقتصادية فلا يستحق الوقف تلك العناية الخاصة التى يتمتع بها اليوم بحيث يجوز تطبيق قواعد التقادم العادى عليه جهراً

« وحيث عن الثلاثة مطاعن المذكورة الموجبة للوقف يجب ان يلاحظ بأنه اذا كان من المحقق الآن ان الوقف ليس معتبراً من القوانين الالهية الا انه من الثابت أيضاً انه لم يزل ملحقاً بالقوانين الدينية لان مصدره السنة ويقصد منه تحقيق عمل للتقرب الى الله تعالى به (وتشتط القربى حتى فى الوقف الاهلى) فهو وليد عادات استمرت آلاف السنين ولم يزل منقوشاً على صفحات الضمائر .

« وحيث عن اختلاف الأئمة فقد أصبح الوقف « حقاً ثابتاً » ونظاماً شائعاً فضلاً عن انه دون سائر الانظمة المبهمة التى وضعها الشريعة الاسلامية هو النظام الوحيد الثابت والواضح .

« وحيث اذا كان عدم جواز بيع الوقف وتأيد عتبة بلا شك في سبيل انتشار الضمان العقارى ومضر بحالة البلاد الاقتصادية فمن العدل الاعتراف بأنه بواسطة الحكر يمكن تحسين واستغلال الاعيان عديمة النفع فضلاً عن ان من مزاياه اصلاح ما أفسده نظام التوريث في الشريعة وحفظ أموال الأسرات من تبديدها بالاسراف فى الاقتراض عليها ويضاف الى ذلك انه ينمى الشعور نحو أعمال البر والاحسان .

٦١٣

محكمة الاستئناف المختلطة

١٧ مارس سنة ١٩٢٥

محاماة — الجمع بينها وبين الصحافة

القاعدة القانونية

إذا كان مباحاً للمحامى أن يجمع بين مهنته وبين الاشتغال كصحفى فان هذا مقيد بأن لا يخل بالواجبات التى تفرضها عليه اللائحة القضائية ولو تأثرت بذلك مصالح الصحيفة التى يحررها (مجموعة الاحكام المختلطة B. L. J. سنة ٢٧ ص ٢٨٠)

٦١٤

محكمة الاستئناف المختلطة

١٢ ديسمبر سنة ١٩٢١

محاماة — تمرين ، اعطاء شهادة غير حقيقية ارتكاب خطأ .

القاعدة القانونية

يرتكب خطأ نحو مهنته المحامى المقرر أمام الاستئناف الذى يعطى شهادة لمحام تحت التمرين يقرر فيها انه كان ملحقاً بمكتبه ومواظباً على الحضور فى حين انه من الثابت ان المحامى المذكور قد اتخذ له مكتباً مستقلاً بخالفاً بذلك ما قضى به المادة ١٨٠ من اللائحة التى تلزم المحامى الذى لا يزال تحت التمرين بأن لا يكون له مكتب خاص وأن يعمل من غير انقطاع فى مكتب محام مقرر بالاستئناف

وكذلك يرتكب خطأ نحو المهنة المحامى المتمرن الذى يستعمل هذه الشهادة ويقدمها للاستشهاد بها على اتمام مدة التمرين (مجموعة الاحكام المختلطة سنة ٣٤ ص ٤٨)

« وحيث عن حركة الاصلاح التى قامت بالقطر بفضل جهود صفوة المتتورين وترى الى الغاء الاوقاف او اصلاحها فان محكمة الاستئناف غير جاهلة بها ومع تمنيتها ادخال الاصلاحات الضرورية على نظام الوقف على يد سلطات الحكومة الشرعية وان يتناول ذلك الاصلاح جميع اجزاء هذه المسألة الهامة المطلوب حلها فترى هذه المحكمة ان نظرية تطور القوانين والارتقاء فى تفسيرها لا تسمح لها ان تسبق المشرع فى عمله بهدمها بعض اجزاء هذا النظام العتيق الذى قصد الشارع المختلط أن يقره ويحترمه وأمنت المحاكم المختلطة على هذا القصد مدة خمسين عام بلا انقطاع .

« وحيث بناء على ما تقدم يتعين رفض الدفع بالتقادم والحكم باستحقاق الوقف لباقي الاطيان .

(استئناف وزارة الاوقاف ضد ورثة اسماعيل افندى حسين وآخرين نمرة ٢٣ هـ سنة ٤٩ ق — دائرة المسيو جيوفاني بافيرا والمسيو بارت والمسيو هريوس ويوسف بك ذو الفقار ومحمد شكرى بك المستشارين وسليمان بك يسرى رئيس النيابة)

٦١٢

محكمة الاستئناف المختلطة

١٨ مارس سنة ١٩٢٠

محام . تنازل عن الاتعاب

القاعدة القانونية

لا يخل المحامى بواجب مهنته اذا تنازل مقدماً عن تقاضى الاتعاب فى حالة خسارة الدعوى وحتى اذا تحمل بمصاريفها (مجموعة الاحكام المختلطة ص ٢١٢ سنة ٢٢)

٦١٥

محكمة الاستئناف المختلطة

١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٤

محاماة . سر المهنة .

القاعدة القانونية

يتناول سر المهنة كل ما يدلى به الموكل الى محاميه في ظل السرية وكل ما يتعلق بوقائع تعتبر بطبيعتها سرية . وعلى هذا فلا تبيح المادة ٢٤٠ فقرة ثانية من قانون المرافعات المختلط للمحامي أن يتمتع عن اداء الشهادة عن كل الوقائع التي علمها بسبب مهنته . فلا يحل له أن يتمتع عن الشهادة الا اذا سئل عن وقائع يتعارض افشاؤها مع سر مهنته (مجموعة الاحكام المختلطة سنة ٢٧ ص ٦٩)

٦١٦

محكمة الاستئناف المختلطة

١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٤

محاماه — سر المهنة .

القاعدة القانونية

لا يملك الموكل أن يُحِل المحامي من قيد السرية لأن الحصانة التي قررها الشارع لسر المهنة انما قررت لاعتبارات متعلقة بالنظام العام والمصلحة العامة (مجموعة الاحكام المختلطة ص ٧٠ سنة ٣٧)

٦١٧

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٦ ديسمبر سنة ١٩١٨

محاماه . عمل المحامي خارج المحكمة . متى يستحق عنه اتعابا .

القاعدة القانونية

اذا اقتضت ظروف السعوى أن يقوم المحامي

ببعض عمله لمصلحة موكله خارج المحكمة فله أن يطلب من القضاء تقدير أتعابه ضد الموكل بصرف النظر عن النتيجة التي انتهت اليها القضية بشرط أن يكون ما عمله المحامي خارج المحكمة مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالدعوى القضائية (مجموعة الاحكام المختلطة سنة ٣١ ص ٨٧)

٦١٨

محكمة الاستئناف المختلطة

١٣ مارس سنة ١٩١٩

محاماة — تقدير اتعاب . متى يكون .

القاعدة القانونية

لا يجوز للمحامي أن يطلب من المحكمة تقدير أتعابه إلا في حالة عدم وجود اتفاق خاص بالاتعاب . فاذا وجد وجب عليه أن يرفع دعوى عادية

على انه اذا كان هناك اتفاق على اتعاب معينة مقابل قيام المحامي بعمل معين ثم طرأ بعد ذلك ان الموكل غير من حدود الوكالة وطبيعة العمل بالكلية فهذا يبيح طلب تقدير الاتعاب من المحكمة لا بطريق الزيادة في الاتعاب السابق الاتفاق عليها بل بطريقة تلاحظ فيها الاعتبارات التي تراعيها المحكمة عادة في تقدير الاتعاب عند عدم وجود اتفاق سابق

(مجموعة الاحكام المختلطة سنة ٢٣ ص ٢٦٤)

٦١٩

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٦ يناير سنة ١٩٢٥

محاماه . اتعاب متفق عليها . متى يصح طلب التقدير

القاعدة القانونية

إذا قبل المحامي الوكالة في دعوى معينة واتفق على أتعابه فيها بطريقة محددة من قبل Forfaitement فليس له أن يطلب بعد ذلك تقدير أتعاب أكثر من التي اتفق عليها بزعم أن القضية أخذت دوراً لم يكن منظوراً مادام التطور الذي آلت إليه الدعوى لم يخرجها من دائرة نطاق الدعوى المتفق فيها ومادام مجهود المحامي لم يتجاوز دائرة الوكالة التي قبلها

(مجموعة الاحكام المختلطة سنة ٣٧ من ١٧٢)

٦٢٠

محكمة مصر الابتدائية المختلطة

١١ ديسمبر سنة ١٩٢٨

دعوى عمومية . دعوى مدنية . تقادم . مخالفات .

القاعدة القانونية

حسب القانون المختلط (الذي يتفق في هذا مع القانون الايطالي وخلافاً للقانون الفرنسي) لا تسقط الدعوى المدنية مع الدعوى العمومية في وقت واحد . فلجنة الادارة أن تطالب برسوم اشغال الطريق العام حتى بعد مضي السنة شهور التي تحددها المادة ٢٧٤ تحقيق جناسيات لسقوط الدعوى العمومية في المخالفات (الفازيت نمرة ١٩٠ سنة ١٩)

٦٢١

محكمة الاسكندرية الابتدائية المختلطة

١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٨

حكم جنائي . تعويضات محكوم بها فيه . متى يسقط الحق في تنفيذها .

القاعدة القانونية

من المبادئ المقررة (المنصوص عليها صراحة في قانون تحقيق الجناسيات الفرنسي مادة ٦٤٢ وقانون العقوبات الطلياني مادة ١٠٣) ان التعويضات المحكوم بها من المحاكم الجنائية (بأنواعها) والتي أصبحت نهائية لا تسقط إلا طبقاً للقواعد المقررة في القانون المدني لسقوط الحقوق . فزوال آثار الحكم الجنائي بالنسبة للعقوبة لا يؤثر بحال على ماتضمنه هذا الحكم من التعويضات المدنية المحكوم بها (غازيت المحاكم المختلطة نمرة ٢٣٣ سنة ١٩)

٦٢٢

محكمة مصر الابتدائية المختلطة

٤ فبراير سنة ١٩٢٩

دعوى مدنية . تحقيق امام الجهات المختصة بالمحاكم الاهلية . حكم جنائي من المحاكم الاهلية . اثره الحاسم بالنسبة للمحكوم عليه الوطني .

القواعد القانونية :

إذا كانت التحقيقات الجنائية التي تجريها السلطات الادارية أو التي تحصل أمام القضاء الاهلي والاحكام التي تصدر منه في الدعوى العمومية لا تكون حجة على الاجنبي ولا تلزم

جناية قتل المرشد المرافق للمحضر اثناء الحجز
لا يمنع من محاكمة هذا الشخص نفسه امام
المحاكم المختلطة عن الجنبه التي ارتكبها بمقاومة
المحضر بالقوة اثناء الحجز .
(الغازيت نمرة ٢٢٤ سنة ١٩)

٦٢٥

محكمة الاستئناف المختلطة

المنعقدة بهيئة تقض و ابرام

٢٧ مايو سنة ١٩٢٩

اختلاس اشياء محجوز عليها . تبديد ثمن
المحصولات .

القاعدة القانونية

١ اذا صرح الدائن الحاجز للمدين المحجوز
عليه بجني الزراعة وبيع المحصولات المحجوز
عليها بشرط أن يدفع الثمن المتحصل من المبيع
له ولم يتم المدين بتنفيذ هذا الشرط الاخير كان
عمله تبديداً معاقباً عليه

٢ اذا صرح قاضي الامور الوقتية للحارس
القضائي ببيع المحصولات المحجوز عليها وايداع
ثمنها في خزانة المحكمة ولم يتم الحارس هذا الشرط
كان مبدداً للمحصولات ولا يخليه من المسؤولية
التصريح بالبيع
(الغازيت نمرة ٢٢٦ سنة ١٩)

المحاكم المختلطة . فليس الأمر كذلك بالنسبة
للوطني المحكوم عليه جنائياً من المحاكم الاهلية .
وللمحاكم المختلطة أن تكون عقيدتها عند
اللزوم من الاحكام الجنائية التي تصدرها المحاكم
الاهلية عند ما تفصل في التعويضات المطلوبة .
(المجازيت نمرة ١٨٩ سنة ١٩)

٦٢٣

محكمة الاستئناف المختلطة

المنعقدة بهيئة تقض و ابرام

٢٠ فبراير سنة ١٩٢٩

تبديد اشياء محجوز عليها . اثناء قيام دعوى
الاسترداد .

القاعدة القانونية :

اذا تصرف المدين في الاشياء المحجوز عليها
قبل صدور الحكم في دعوى الاسترداد فانه يكون
مرتكباً للجريمة التبديد ولا يؤثر في قيام الجريمة
صدور الحكم بعد ذلك بقبول دعوى الاسترداد
(الغازيت نمرة ١٢٨ سنة ١٩)

٦٢٤

محكمة الاستئناف المختلطة

المنعقدة بهيئة تقض و ابرام

٥ يونيو سنة ١٩٢٩

محاكمة امام المحاكم الاهلية عن جريمة . جواز
المحاكمة امام المحاكم المختلطة عن جريمة اخرى
وقعت في الوقت نفسه

القاعدة القانونية :

الحكم على شخص من المحاكم الاهلية في

قضاة المحاكم الأجنبية

المواعيد الذي أعلنته ونشرته ، فإذا تأخر قطار عن
ميعاده وترتب على ذلك ان أحد المسافرين لم
يتمكن من ادراك ميعاد موافاة قطار آخر وأصابه
من ذلك ضرر كان له الحق في مطالبة الشركة
بالتعويضات الا اذا أثبت أن التأخير كان بسبب
خارج عن ارادتها

(مجلة دالوز الاسبوعية عدد نمرة ١٦ ص ٢٤٨)

٦٢٨

محكمة النقض والابرام المدنية بفرنسا

١٨ مارس سنة ١٩٢٩

حكم غياي . معارضة . نتائجها . مدين
فسخه لتعاقد . تعويض

القاعدة القانونية

اذا صدر حكم غياي لمصلحة المدين قاضياً
فسخ تعهده فأوقف تنفيذ ما يلزمه العقد بتسليمه
دون أن ينتظر نتيجة الفصل في المعارضة التي
رفعها الدائن يكون مجازفاً اذا ان إيقافه تنفيذ
العقد يعتمد على سند لا قوة له قانوناً إلا اذا أصبح
نهائياً بعدم رفع معارضة أو برفض المعارضة إذا
رفعت

فاذا حكم نهائياً بالغاء الحكم الغياي كان
المدين ملزماً بتعويض الضرر الناشئ عن عدم
قيامه بتعهداته

(مجلة دالوز الاسبوعية عدد نمرة ٩ ص ٩٨٤)

٦٢٦

محكمة استئناف برن

بدوائرها الجمعية

٢٦ فبراير سنة ٩٢٦

محام . نقابة . القيد بالجدول . مجلس النقابة
قاض بالمعاش

القاعدة القانونية

اذا قدم أحد القضاة الحاليين على المعاش
طلباً بقيد اسمه في جدول المحاماة فليس لمجلس
النقابة أن يشرف على حياة القاضي وكفاءته الفنية
وكل ماله هو أن يبحث في الظروف التي أدت
الى حمل القاضي على ترك القضاء فاذا ثبت انه لم
يحمل على الاستقالة ولم يلح له بها من رؤسائه بل
كانت اختيارية فليس القاضي ملزماً بأن يفسر
لمجلس النقابة او لمحكمة الاستئناف الأسباب
الحقيقية التي حملته على أن يترك القضاء
(مجلة دالوز الاسبوعية عدد نمرة ١٩ ص ٢٩٢)

٦٢٧

محكمة التجارة بكونياك

٨ فبراير سنة ١٩٢٩

مصلحة السكة الحديد . جداول المواعيد
تأخير . مسئولية

القاعدة القانونية

شركات السكة الحديد ملزمة باحترام جدول

٦٢٩

محكمة النقض والابرام بفرنسا

١٧ ابريل سنة ١٩٢٩

استئناف . وفاة الخصم المحكوم عليه . اعلان
الحكم للورثة . نتائج . شروط .
مدة الاستئناف

القاعدة القانونية

لا تسرى مواعيد الاستئناف باعلان الحكم
لكل الورثة بورقة اعلان واحدة في محل اقامة
المورث طبقاً لأحكام المادة ٤٤٧ مرافعات الا
اذا كان المورث نفسه قد أعلن بالحكم قبل وفاته
وابتداً الاستئناف يسرى فجاءت الوفاة واوقفت
سريانه وكان القصد من اعلان الورثة تأكيد
السير في الاجراءات من جديد

فاذ لم يعلن الحكم للخصم المحكوم عليه قبل
وفاته فيكون الاعلان الشامل لكل الورثة في
ورقة واحدة غير مجد في سريان ميعاد الاستئناف
الذى لا يمكن أن يسرى إلا بعد وصول اعلان
فردى لكل وارث

(المحاماة : راجع تعليقات دالوز على قانون
المرافعات على مادة ٤٤٣ نبذة ٨٨٨ الى ٨٩٠
وراجع في دالوز براتيك كلمة (استئناف)
نمرة ٣٩٦
(دالوز الاسبوعية عدد ١٩ ص ٢٨٢)

٦٣٠

محكمة النقض والابرام المدنية بفرنسا

٣٠ مارس سنة ١٩٢٩

اجارة - عقد ايجار مؤبد . تحريمه . نظام عام

القاعدة القانونية

ان ما تنص عليه المادة ١٧٠٩ من القانون
المدنى من تحريم اباحة الانتفاع بالعين المؤجرة
للأبد أمر متعلق بالنظام العام فكل اتفاق يعقد
بين المؤجر والمستأجر مخالفاً لهذا النص يقع باطلاً
بطلاناً أصلياً

ان ابطال احد شروط عقد من العقود
التي بمقابل يستتبع بطلان العقد كله فليس للقاضى
أن يكتفى في مثل هذه الحالة باقاص مدة الايجار
الى ٩٩ سنة

(دالوز الاسبوعية عدد ١٧ ص ٢٤٩)

العدد العاشر	فهرست	السنة التاسعة
الصفحة	صاحب البحث	الابحاث
	طه بك السيد	بحث في « هل يعتبر ثمن السماد من الديون الممتازة على ثمن المحصول »
رقم	التاريخ	الأحكام
		(١) قضاء محكمة النقض والابرار
٥٦٢	١٠٤٦	جريمة . دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة . أركانها .
٥٦٣	١٠٤٧	أودة المشورة . الطعن في الاوامر الصادرة منها . من النائب العمومي دون التهم والمدعى المدني . حالة .
٥٦٤	١٠٤٨	دعوى عمومية . سقوط الحق في اقامتها بمضي المدة . السير في الدعوى المدنية . المادتان ١٧٢ ، ٢٨٢ ج . تفرقة . الدعوى المدنية المباشرة والدعوى المنضمة الى الدعوى العمومية .
٥٦٥	١٠٥٠	١ شهادة . الامتناع عن تأديتها في تحقيق جنائية . المرجع في وصف الواقعة ٢ - شهادة . الامتناع عن تأديتها في التحقيق . بيان الواقعة بياناً كافياً .
٥٦٦	١٠٥١	اختلاس أشياء محجوزة . متى يتم من المالك .
٥٦٧	١٠٥٢	بصمة الاصبع . التوقيع بها ونسبتها الى الغير . لا تزوير .
٥٦٨	١٠٥٤	قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ . اختصاص محكمة الجناح في الفصل في الجنايات المحالة اليها بمقتضاه .
٥٦٩	١٠٥٥	اختلاس . رد المبلغ المختلس . لا يمنع وقوع الجريمة . سلطة قاضي الموضوع .
٥٧٠	١٠٥٦	دفاع شرعي عن النفس . طلب التهم اعتباره في هذه الحالة . لا ضرورة . واجب المحكمة .

العدد العاشر	فهرست	السنة التاسعة
الرقم	التاريخ	الاحكام
		تابع قضاء محكمة النقض والابرار
٥٧١	٩ مايو سنة ١٩٢٩	المادة ٢٠٦ ع . شروط تطبيقها
٥٧٢	١٦ » »	حارس . أشياء محجوز عليها . عدم تقديمها يوم البيع .
٥٧٣	٢٣ » »	محكمة استئنافية . اعتبار المتهم عائدآدون طلب النيابة جواز .
٥٧٤	» » »	حكم محكمة الجنح بعدم الاختصاص لان الواقعة جنائية .
		حجيته بالنسبة لقاضى الاحالة . عدم جواز الاحالة الى
		محكمة الجنح بناء على قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥
٥٧٥	» » »	تغيير وصف التهمة أمام محكمة الاستئناف . جواز . عدم
		نسبة وقائع جديدة للمتهم .
٥٧٦	٣٠ » »	هتاف بسقوط الوزارة . اهانة . انطباق المادة ١٦٠ ع
٥٧٧	» » »	١ - دعوى البلاغ الكاذب . قبولها حتى ولو لم يتخذ
		اى اجراء بشأن المبلغ به ٢ - قرار الحفظ . شروطه .
		٣ - سلطة قاضى الجنح فى دعوى البلاغ الكاذب
٥٧٨	١٣ يونيه ١٩٢٩	تقرير بالطعن بالنقض من رئيس نيابة الا يصفته وكلا
		عن النائب العمومى . عدم قبوله شكلا .
٥٧٩	» » »	مادة ١٧٤ ع . علامة . مدلوها . صفيحة نحاسية عليها نمرة
٥٨٠	» » »	١ - أمر احالة . مدلوله . معارضة المدعى المدنى . حدودها
		٢ - أودة الشورة . اختصاصها . المادة ١٢ ج . تحريك
		الدعوى العمومية أمامها
		(٢) - قضاء المجالس الحسبي العالى
٥٨١	٢٦ مايو سنة ١٩٢٩	قرارات المجالس الحسبية . عدم جواز المعارضة فيها .
		وجوب اعلان الخصوم وذوى الشأن للجلسات . حقهم فى
		التظلم عند عدم الاعلان . الجهة التى يحصل فيها الاعلان

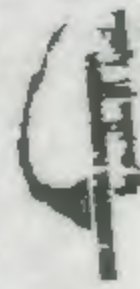
العدد العاشر	فهرست	السنة الثالثة:
الرقم	التاريخ	الاحكام
		(٣) - قضاء محكمة استئناف مصر
٥٨٢	١٤ مايو ١٩٢٩	نزاع ملكية . المعارضة في قرار الاستيلاء . عدم جواز إيقاف تنفيذه أو تأويله
٥٨٣	» » » ١٠٧٧	أوراق المحضرين . إعلانها . غياب المعلن اليه . الاعلان إلى جهة الادارة . ضابطه . عدم إساءة استعمال حق المعلن
٥٨٤	١٥ » » ١٠٧٨	نزاع ملكية . منفعة عامة . المعارضة في قرار الاستيلاء . موضوعها . النزاع في المساحة المنزوعة ملكيتها
٥٨٥	» » » ١٠٨٠	مسئولية . صاحب الحيوان . مسئولية مطلقة
٥٨٦	٢٩ » » ١٠٨١	نفاذ معجل . المادة ٣٩٣ مرافعات أهلى . الاعتراف بالالتزام
٥٨٧	٣٠ » » ١٠٨٢	نزاع ملكية . منفعة عامة . المعارضة في قرار الاستيلاء . شكلها . قانون ٢٤ ابريل سنة ١٩٠٧
٥٨٨	٢٠ » » ١٠٨٣	استئناف . انذار بقيده في ميعاد ثمانية أيام . شروطه
٥٨٩	١٠ يونيه ١٩٢٩	١ - سن . تقديره . قوميون . شهادة ميلاد ٢ - سن . تقديره . عدم التبليغ عن الميلاد . الحكم بمقابلة المخالف . حجته - ٣ - سن . تقديره . قيده . بناء على الحكم في المخالفة . حجته
٥٩٠	» » » ١٠٨٧	موظف . ديوان على . رفته
٥٩١	» » » ١٠٨٧	تقدم . سريانه . وقف . شاغر . جواز
٥٩٢	١٧ » » ١٠٨٨	تحكيم . حكم محكمين . اوجه بطلانه . الحكم بشئ لم يطلبه الخصوم . طلب أصلى . طلب ملحق بالطلب الاصلى . الفوائد
٥٩٣	٢٤ » » ١٠٨٩	١ - مجلس تأديب . ولايته في الحكم . سلطة المحاكم الاهلية في الحكم بالتعويض - ٢ - استنتاج نهم جديدة لم توجه للمتهم . اتصاله بموضوع المحاكم التأديبية . سلطة المحكمة الأهلية في الحكم بالتعويض

العدد العاشر	فهرست	السنة التاسعة
الرقم	التاريخ	الاحكام
		تابع قضاء محكمة استئناف مصر
٥٩٤	٢٨ مايو ١٩٢٩	١ - بيع . تسجيل . تفضيل الأسبق . وضع يد لسبب صحيح . عدم انطباق القاعدة - ٢ - بيع . حفظ حق الانتفاع للبائع . لا وصية
٥٩٥	» » » ١٠٩٢	تسجيل . سوء نية . مجرد العلم . التواطؤ
		(٤) - قضاء المحاكم الكلية
٥٩٦	٢٤ ابريل ١٩٢٩	اختصاص . وزارة الاوقاف . اختصاص محاكم الحكومة بنظر القضايا المرفوعة عليها
٥٩٧	٢٨ » » ١٠٩٥	١ - خديوى سابق . أهليته فى التقاضى . قانون نمرة ٢٨ لسنة ١٩٢٢ - ٢ - خديوى سابق . اللجنة الحكومية . التى تنوب عنه . حدود هذه النيابة
٥٩٨	٢٦ يونيه ١٩٢٩	معافاة . قرار اللجنة . حجيته
٥٩٩	١٢ » » ١٠٩٩	تنبيه نزاع ملكية . المعارضة فيه . دعوى براءة الذمة من الدين . سلطة المحكمة فى الامر بالسير فى الاجراءات أو إيقافها
٦٠٠	٢٩ مايو ١٩٢٩	حكم . اكتسابه . قوة الشيء المحكوم به . سقوط المواعيد خطأ . لا يسوع الدفع به . الخ
٦٠١	٢ يونيه ١٩٢٩	حقوق المؤلفين . حق الترجمة . حماية التشريع المصرى لها
٦٠٢	١٢ » » ١١١٢	حق ارتفاق . دعوى بطلب ملكية . النزاع فى ملكية العقار المرتفق . إيقاف دعوى ملكية . حق الارتفاق
٦٠٣	١٧ » » ١١١٣	دخول مسكن بقصد ارتكاب جريمة . حيازة . جريمة معينة . جريمة غير معينة . عقاب
٦٠٤	٢٦ » » ١١١٤	طعن بالتزوير . فى ورقة ليست صادرة من الطاعن . جواز

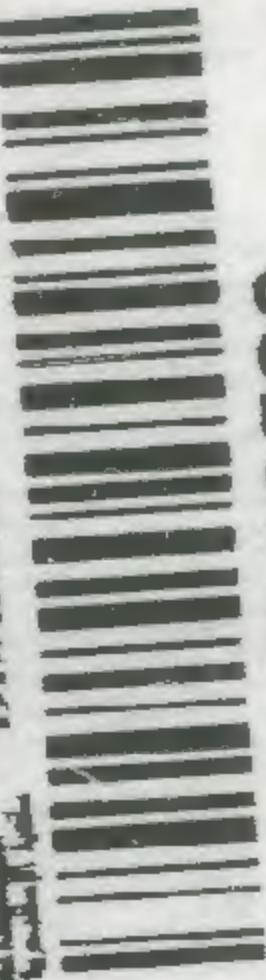
العدد العاشر	فهرست	السنة التاسعة
الرقم	التاريخ	الاحكام
		تابع قضاء المحاكم الكلية
٦٠٥	١١١٥	٣٠ يونيه ١٩٢٩
		١ - سريان المدة المسقطه للحقوق . رضا الضامن . مطالبة المدين . القانون المصرى . الفرنسى - ٢ - كفالة كفلاء متضامين . التزامهم قبل الدائن . - ٣ - تضامن مدينين متضامين . نيابة بعضهم عن الآخرين . قوة الشيء المحكوم فيه - ٤ - مدينين متضامين . نيابة البعض عن البعض . حدودها
٦٠٦	١١٢٠	٨ اغسطس ١٩٢٨
		١ - اختصاص . حكم محكمة الجنج بعدم اختصاصها الجنائية الواقعة . عدم جواز الاحالة اليها بمقتضى القانون الصادر فى ١٩ اكتوبر سنة ١٩٢٥ - ٢ - حكم عدم اختصاص . حجيتها
٦٠٧	١١٢٢	٢٥ يونيه ١٩٢٩
		١ - اثبات تاريخ . طرق . المادة ٢٢٩ . ليست على سبيل الحصر . ٢ - مستأجر . تفضيله على آخر . وضع اليد حسن النية .
٦٠٨	١١٢٣	٢ يوليه ١٩٢٩
		١ - وضع يد . دعوى ملكية . عدم جواز الجمع بينهما . من المدعى . من المدعى عليه . حالة ٢ - استئناف . سلطة المحكمة الاستئنافية . دفع بعدم اختصاص الحكم برفض الدعوى . عدم استئناف الدفع . حالة .
٦٠٩	١١٢٦	٢٩ » »
		١ - مستأجر . نزع ملكية العقار المؤجر . لا تعويض . ٢ - قانون نزع الملكية . المادة ٦ دعوة المالك لاصحاب حق المنفعة والمستأجرين . حدوده
٦١٠	١١٢٧	١٤ ابريل ١٩٢٩
		وصية . اختصاص جهات الأحوال الشخصية . الصحة او البطلان شكلا .

العدد العاشر	فهرست	السنة التاسعة
الرقم	التاريخ	الاحكام
		(٥) قضاء المحاكم المختلطة
٦١١	٢٦ فبراير ١٩٢٩	وقف . من أنظمة الشريعة الاسلامية . تطبيق أحكام الشريعة عليه . قاعدة عدم جواز سماع الدعوى بمضى ٣٣ سنة . قاعدة متعلقة بالحق . عدم جواز تملك أعيان الوقف الا بمضى ٣٣ سنة
٦١٢	١٨ مارس سنة ١٩٢٠	محام . تنازل عن الاتعاب
٦١٣	١٧ » » ١٩٢٥	محاماه . الجمع بينها وبين الصحافة
٦١٤	١٢ ديسمبر ١٩٢١	محاماه . تمرين . اعطاء شهادة غير حقيقية . ارتكاب خطأ
٦١٥	١٦ » ١٩٢٤	محاماه . سر المهنة .
٦١٦	١٦ » ١٩٢٤	محاماه . سر المهنة .
٦١٧	٢٦ » ١٩٢٤	محاماه . عمل المحامي خارج عن المحكمة . متى يستحق عنه اتعاباً .
٦١٨	١٣ مارس سنة ١٩١٩	محاماه . تقدير اتعاب . متى يكون .
٦١٩	٢٦ يناير سنة ١٩٢٥	محاماه . اتعاب متفق عليها . متى يصح طلب التقدير .
٦٢٠	١١ ديسمبر ١٩٢٨	دعوى عمومية . دعوى مدنية . تقادم . مخالفات .
٦٢١	١٨ » ١٩٢٨	حكم جنائي . تعويضات محكوم بها فيه . متى يسقط الحق في تنفيذها .
٦٢٢	٤ فبراير سنة ١٩٢٩	دعوى مدنية . تحقيق أمام الجهات المختصة بالمحاكم الاهلية حكم جنائي من المحاكم الاهلية . أثره الحاسم بالنسبة للمحكوم عليه الوطني .
٦٢٣	٢٠ فبراير سنة ١٩٢٩	تبديد أشياء محجوز عليها . أثناء قيام دعوى الاسترداد .
٦٢٤	٥ يونيو سنة ١٩٢٩	محكمة أمام المحاكم الاهلية عن جريمة . جواز المحاكمة أمام المحاكم المختلطة عن جريمة أخرى وقعت في الوقت نفسه
٦٢٥	٢٧ مايو سنة ١٩٢٩	اختلاس أشياء محجوز عليها . تبديد ثمن المحصولات .

العدد العاشر	قهرسبت	السنه التاسعة
الرقم	التاريخ	الاحكام
		(٦) قضاء المحاكم الأجنبية
٦٢٦	٢٦ فبراير ١٩٢٦	محام . تقابة . القيد بالجدول . مجلس التقابة . قاض بالمعاش
٦٢٧	٨ » ١٩٢٩	مصلحة السكة الحديد . جدول المواعيد . تأخير . مسئولية
٦٢٨	١٨ مارس ١٩٢٩	حكم غيابي . معارضة نتائجها . مدين . فسخه للتعاقد . تعويض .
٦٢٩	١٧ ابريل ١٩٢٩	استئناف . وفاة الخصم المحكوم عليه . اعلان الحكم للورثة . نتائجها . شروطه . مدة الاستئناف .
٦٣٠	٣٠ مارس ١٩٢٩	اجارة . عقد ايجار مؤبد . تحريمه . نظام عام .



Bibliotheca Alexandrina



0542598